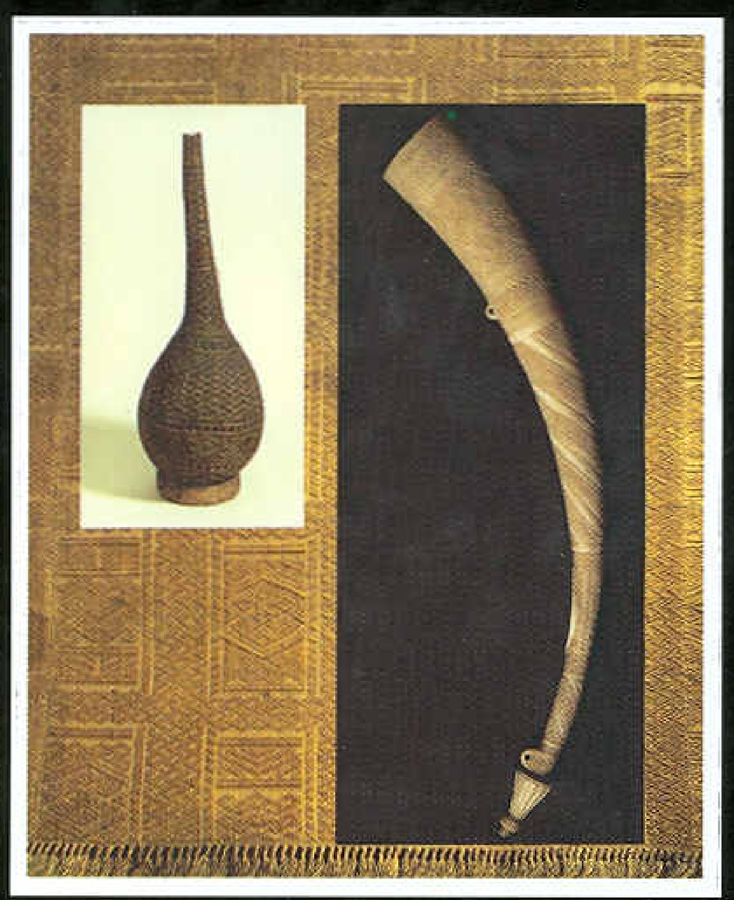
اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)

تاريخ أفريقيا العام

المجلد الخامس

أفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر

المشرف على المجلد: ب. أ. أوغوت



اليونسكو

اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ افريقيا العام (اليونسكو)

تاريخ أفريقيا العام

المجلد الخامس

أفريقيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر

المشرف على المجلد : ب. أ. أوغوت

اليونسكو

تاريخ
أفريقيا
العام

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المؤلّف، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الاعراب عن أي رأي من جانب اليونسكو بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

صدرت الطبعة الأولى من هذا المجلد
باللغة الانكليزية سنة ١٩٩٢
عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٧، ميدان فونتنوا، ٧٥٧٠٠ باريس
الطباعة: حسيب درغام واولاده – المكلس، لبنان

ISBN Unesco 92-3-601711-8

المحتويات

تمهيد

بقلم السيد أحمد مختار أمبو
المدير العام لليونسكو (١٩٧٤–١٩٨٧)

لقد ظلت الأساطير والآراء المسبقة بمختلف صورها تخفي عن العالم لزمن طويل التاريخ الحقيقي لأفريقيا. فقد اعتبرت المجتمعات الأفريقية مجتمعات لا يمكن أن يكون لها تاريخ. وعلى الرغم من البحوث الهامة التي اضطلع بها منذ العقود الأولى من هذا القرن رواد مثل ليو فروبينيوس، وموريس دُلافوس، وأرتورو لابريولا، فإن عددًا كبيرًا من الأخصائيين غير الأفريقيين المتشبثين بمسلمات معينة قد ظلوا ينحازون إلى القول بأن هذه المجتمعات لا يمكن أن تكون موضوعًا للدراسة العلمية، مستندين في قولهم هذا بصفة خاصة إلى نقص المصادر والوثائق المكتوبة.

وعلى الرغم من أن الألياذة والأوديسا اعتبرتا بحق مصدرين أساسيين لتاريخ اليونان القديمة، فقد جرى إنكار كل قيمة للتراث الأفريقي الشفهي الذي يعتبر بمثابة ذاكرة جماعية ينتظم في نسيجها الكثير من الأحداث التي تميزت بها حياة شعوب أفريقيا. وقد اقتصر الإهتمام عند كتابة تاريخ جزء كبير من أفريقيا على مصادر من خارج القارة الأمر الذي أدى إلى تكون رؤية لا تصور المسار الحقيقي لشعوب أفريقيا عبر تاريخها، بل تعبر عن رأي البعض في الطريق الذي لا بد وأن يكون هذا المسار قد سلكه. ونظرًا إلى أن «العصر الوسيط» الأوروبي هو الذي كان يتخذ في الغالب منطلقًا للدراسة ونقطة للإحالة، فإن أنماط الانتاج والعلاقات الاجتماعية والنظم والمؤسسات السياسية في أفريقيا لم تكن تدرس إلا من منطلق المقارنة مع ماضي أوروبا.

وقد كان ذلك في الواقع رفضًا للإعتراف بأن يكون الأفريقي مبدعًا لثقافات أصيلة ازدهرت واستمرت تسلك عبر القرون مسالك خاصة بها، لا يستطيع المؤرخ أن يدركها إلا إذا تخلى عن بعض آرائه المسبقة، وإلا إذا جدّد منهجه.

كذلك يبدو أن القارة الأفريقية لم تعتبر قط كيانًا تاريخيًا له ذاتيته المتميزة. وإنما انصب التأكيد بصفة خاصة على كل ما من شأنه أن يعزّز الرأي القائل بوجود انفصام منذ الأزل بين «أفريقيا بيضاء» و «أفريقيا سوداء» تجهل كل منهما الأخرى. وكثيرًا ما صُوِّرت الصحراء الكبرى على أنها فضاء منيع يحول دون امتزاج الإثنيات والشعوب وتبادل السلع والمعتقدات والتقاليد والعادات والأفكار بين المجتمعات التي تقوم على جوانب هذه الصحراء. وبذلك رسمت الدراسات حدودًا مصطنعة صارمة بين حضارتي مصر القديمة والنوبة وبين حضارات الشعوب القاطنة جنوبي الصحراء.

حقيقة أن تاريخ أفريقيا شمالي الصحراء كان أكثر ارتباطًا بتاريخ حوض البحر الأبيض المتوسط منه بتاريخ أفريقيا جنوبي الصحراء، ولكن من المعترف به الآن على نطاق واسع أن حضارات القارة الأفريقية – عبر لغاتها وثقافاتها المتنوعة – تشكل بدرجات مختلفة الروافد التاريخية لمجموعة من الشعوب والمجتمعات التي تربط بينها روابط عريقة.

وهناك ظاهرة أخرى أضرّت كثيرًا بالدراسة الموضوعية للماضي الأفريقي وتمثّلت في ما اقترنت به تجارة الرقيق والاستعمار من ظهور أفكار عنصرية جامدة عن الأجناس أشاعت الازدراء وعدم الفهم، وكانت من شدّة الرسوخ بحيث امتد تشويهها إلى المفاهيم الأساسية لكتابة التاريخ. فمنذ أن بدأ استخدام عبارات مشحونة بأفكار معينة، مثل «البيض» و «السود» لتمييز نوعين عامين من البشر هما المستعمرون منظورًا إليهم كنوع ممتاز من جهة وأهالي المستعمرات من جهة أخرى، صار لزامًا على الأفريقيين أن يقاوموا عبودية مزدوجة على الصعيدين الاقتصادي والسيكولوجي. أما وقد صار الأفريقي موسومًا بلون بشرته، وتحوّل إلى سلعة بين السلع، وسُخّر للأعمال التي لا تتطلب إلا القوة العضلية، فقد أصبح يمثل في أذهان قاهريه ماهية إثنية خيالية، هي ماهية الزنجي المنحطة التي توهموها. وأدى هذا التصنيف الزائف إلى الهبوط بتاريخ الشعوب الأفريقية في عقول الكثيرين إلى مستوى التاريخ الإثني، الذي لا يمكن فيه تجنّب التزييف في تقدير الوقائع التاريخية والثقافية.

وقد تطوّر الوضع كثيرًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد أن أخذت البلاد الأفريقية، وقد نالت استقلالها، تشارك مشاركة فعالة في حياة المجتمع الدولي وفي العلاقات المتبادلة التي هي أساس حياة هذا المجتمع، فتزايد حرص المؤرخين على دراسة أفريقيا بمزيد من الدقة والموضوعية والتفتح الذهني، وأخذوا يستعينون بالمصادر الأفريقية ذاتها، وإن لم يخلُ ذلك بطبيعة الحال من التحفظات التي رسخت بحكم العادة. أما الأفريقيون أنفسهم فإنهم بدأوا يشعرون، إذ يمارسون حقهم في المبادرة التاريخية، بحاجة عميقة إلى تأكيد الأصالة التاريخية لمجتمعاتهم على أسس راسخة.

ومن هنا كانت أهمية «تاريخ أفريقيا العام»، الذي تبدأ اليونسكو إصداره في ثمانية مجلدات.

لقد راعى الأخصائيون الذين جاءوا من بلاد عديدة وساهموا في المؤلف أن يرسوا أولًا أسسه النظرية والمنهجية. ومن ثم حرصوا على أن يعيدوا النظر في التبسيطات المخلّة التي نتجت عن تصور ضيّق وأحادي المسار للتاريخ العالمي، وعلى أن يبرهنوا على حقيقة الأحداث التي وقعت كلما كان ذلك ضروريًا وممكنًا. وجدّوا في استخلاص المعطيات التاريخية التي تتيح تقديم صورة أوضح عن تطور مختلف الشعوب الأفريقية ضمن سياق خصوصياتها الاجتماعية والثقافية.

وفي هذه المهمة التي تتميز بالجسامة والتعقيد والعسر نظرًا لتنوع المصادر وتشتّت الوثائق، سارت اليونسكو على مراحل. فكانت المرحلة الأولى (١٩٦٥-١٩٦٩) هي مرحلة الأعمال الخاصة بتوثيق الكتاب وتخطيطه، حيث تمّ القيام بأنشطة ميدانية في الموقع شملت حملات لجمع التراث المنقول، وانشاء مراكز توثيق إقليمية لهذا التراث، وجمع المخطوطات غير المنشورة بالعربية والعجمية (اللغات الأفريقية المكتوبة بالحروف العربية) وحصر للمحفوظات، وإعداد دليل لمصادر تاريخ أفريقيا بالاستناد إلى محفوظات ومكتبات البلدان الأوروبية، وهو الدليل الذي نشر فيما بعد في تسعة مجلدات. ومن ناحية أخرى، نُظّمت للأخصائيين لقاءات تولّى فيها الأفريقيون وغيرهم من القارات الأخرى مناقشة القضايا المنهجية وحدّدوا الخطوط العريضة للمشروع بعد فحص دقيق للمصادر المتاحة.

ثم كانت مرحلة ثانية خُصّصت لوضع الكتاب في صورته وتقسيمه وتفصيله، وامتدت من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١. وفي هذه الفترة اضطلع اجتماعان دوليان للخبراء عقدا في باريس (١٩٦٩) وأديس أبابا (١٩٧٠) بدراسة وتحديد المشكلات التي تتعلق بصياغة الكتاب ونشره، وهي: صدوره في ثمانية مجلدات، وطبعه طبعة رئيسية بالانجليزية والفرنسية والعربية، وترجمته إلى لغات أفريقية مثل السواحيلية والهوسا والفولانية واليوروبا واللينغالا، وامكان اعداد ترجمات له في المستقبل بالألمانية والروسية والبرتغالية والاسبانية والصينية، فضلًا عن إصدار طبعات مختصرة ميسّرة للجمهور الأفريقي والدولي على نطاق أوسع[1].

وخُصّصت المرحلة الثالثة للصياغة والطبع وبدأت بتشكيل لجنة علمية دولية تتولى المسؤولية الفكرية عن الكتاب وتتألف من ٩٣ عضوًا، ثلثاهم من الأفريقيين والثلث الآخر من غير الأفريقيين.

ولما كان المنهج المتّبع يتّسم بالجمع بين عدة تخصّصات، فقد تميّز بتعدد المناحي النظرية وتنوع المصادر. ويحتل علم الآثار مكان الصدارة في هذا المجال إذ إنه يفتح كثيرًا من المغاليق في تاريخ الثقافات والحضارات الأفريقية، وبفضله أصبح من المتفق عليه اليوم أن أفريقيا كانت على أرجح الاحتمالات مهد البشرية، وأنها شهدت إحدى أوائل الثورات التكنولوجية في التاريخ وهي ثورة العصر الحجري الحديث، وأن مصر كانت موطنًا لازدهار

---

(١) نشر المجلدان الأول والثاني بالاسبانية والايطالية والبرتغالية والصينية والعربية والكورية، ونشر المجلد الرابع بالاسبانية والبرتغالية والعربية، والمجلد السابع بالاسبانية.

حضارة من أكثر حضارات العالم القديم تألقًا. ثم إن التراث الشفهي الذي استُهين به في الماضي، أصبح يمثل اليوم مصدرًا ثمينًا من مصادر تاريخ أفريقيا، يتيح تتّبع مسيرة شعوبها المختلفة في المكان والزمان، ويساعد في تفهم الرؤية الأفريقية للعالم من داخلها، وإدراك السمات الأصيلة للقيم التي ترتكز عليها ثقافات القارة ومؤسساتها.

إننا لنشعر بالإمتنان للجنة العلمية الدولية المسؤولة عن هذا التاريخ العام لأفريقيا ولمقرّرها وللمشرفين على مختلف المجلدات والفصول ولمؤلفيها لأنهم ألقوا ضوءًا جديدًا على ماضي أفريقيا في مجموعه وبكل ما فيه من أصالة، وتجنبوا كل نزعة عقائدية في دراسة المسائل الجوهرية، مثل تجارة الرقيق، ذلك «الجرح النازف على الدوام» والذي نتجت عنه عملية من أقسى عمليات الترحيل الجماعي في تاريخ الشعوب وأدّى إلى تفريغ القارة من جزء من قواها الحيوية، في حين أنه لعب دورًا حاسمًا في الازدهار الاقتصادي والتجاري لأوروبا؛ ومثل الاستعمار بكل ما ترتب عليه من نتائج في نواحي الاقتصاد والسكان والنواحي النفسية والثقافية؛ ومثل دراسة العلاقات بين أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى والعالم العربي؛ وعملية إزالة الاستعمار وتشييد صرح الكيان الوطني التي عبّأت عقول ومشاعر اناس لا يزالون أحياء ولا يزال بعضهم يمارس نشاطًا كاملًا. وقد عولجت جميع هذه المسائل بروح الحرص على التزام الأمانة والدقة، وهما ليسا أهون ما في هذا الكتاب من مزايا. غير أن المزيّة الكبرى هي أنه يُطلعنا على آخر تطورات معارفنا عن أفريقيا ويعرض الثقافات الأفريقية من وجهات نظر شتى، ويقدم رؤية جديدة للتاريخ، فيبرز لنا بذلك مناطق النور والظل دون أن يخفي اختلاف الآراء بين العلماء.

إن هذا الكتاب الجديد، إذ يُبيّن قصور مناهج البحث التي ظلت تستخدم زمنًا طويلًا في دراسة أفريقيا، يدعو إلى تجديد وتعميق تناولنا للإشكالية المزدوجة المتعلقة بكتابة التاريخ وبالذاتية الثقافية، وبما يجمع بينهما من روابط متبادلة. وهو مثل أي مؤلَّف تاريخي قيّم يفتح الطريق لبحوث جديدة متعددة.

وقد حدا ذلك باللجنة العلمية الدولية إلى أن تقرر – في تعاون وثيق مع اليونسكو – إجراء دراسات تكميلية للتعمّق في عدد من المسائل التي تتيح رؤية أكثر وضوحًا لبعض الجوانب في ماضي أفريقيا. وستكون هذه البحوث التي تطبع في سلسلة «اليونسكو – دراسات ووثائق – تاريخ أفريقيا العام»[٢] تكملة مفيدة لهذا الكتاب. وسوف يتابع هذا الجهد كذلك عن طريق إعداد دراسات عن التاريخ الوطني أو شبه الإقليمي.

---

(٢) نشرت ضمن هذه السلسلة المجلدات الإحدى عشر التالية: عمران مصر القديمة بالسكان وفك رموز الكتابة المرويّة؛ تجارة الرقيق في أفريقيا من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر؛ العلاقات التاريخية عبر المحيط الهندي؛ كتابة تاريخ أفريقيا الجنوبية؛ تصفية الاستعمار في أفريقيا: أفريقيا الجنوبية والقرن الأفريقي؛ أسماء السلالات والمواقع الأفريقية؛ العلاقات التاريخية والاجتماعية – الثقافية بين أفريقيا السوداء والعالم العربي من ١٩٣٥ وحتى الآن؛ منهجية التاريخ الأفريقي المعاصر؛ العملية التربوية وكتابة التاريخ في أفريقيا؛ أفريقيا والحرب العالمية الثانية؛ ليبيا القديمة.

إن هذا التاريخ العام يلقي الضوء في الوقت نفسه على وحدة تاريخ أفريقيا وعلى علاقاتها بالقارات الأخرى - وخاصة الأمريكتين ومنطقة الكاريبي. فلقد دأب بعض المؤرخين لفترة طويلة على عزل مظاهر التعبير الإبداعي لدى أحفاد الأفريقيين في الأمريكتين وتصنيفها تحت عبارة جامعة غريبة تتلخّص بـ «النزعات الأفريقية». وغنيّ عن الذكر أن مؤلّفي الكتاب الذي نحن بصدده لا يعتنقون هذه النظرة. فلقد رأوا الرأي الصائب في المقاومة التي أبداها الرقيق الذين رُحّلوا إلى أمريكا، وفي ظاهرة «التهجين» السياسي والثقافي وفي اشتراك أحفاد الأفريقيين دومًا وعلى نطاق ضخم في كفاح حركة الاستقلال الأمريكي الأولى وفي حركات التحرّر الوطنية، فأدركوا هذه الأمور على حقيقتها باعتبارها مظاهر قوية لتأكيد الذاتية أسهمت في صياغة المفهوم الشامل للإنسانية. وإنه لمن الواضح اليوم أن التراث الأفريقي قد أثّر بدرجات متفاوتة في أساليب الشعور والتفكير والتخيّل والعمل لدى عدد من البلاد في نصف الكرة الغربي. فمن جنوب الولايات المتحدة حتى شمال البرازيل مرورًا بمنطقة الكاريبي، وعلى ساحل المحيط الهادي، تبدو الآثار الثقافية المنقولة عن أفريقيا واضحة في كل مكان. بل إنها تكمن، في بعض الحالات، في صلب الأسس الجوهرية للذاتية الثقافية لدى عدد من أهم القطاعات بين السكان.

كما يبرز هذا المؤلف على نحو واضح ما لأفريقيا من علاقات بجنوب آسيا عبر المحيط الهندي، وما قدمته من مساهمات لغيرها من الحضارات عن طريق العلاقات المتبادلة.

وإني لعلى اقتناع بأن ما تبذله شعوب أفريقيا من جهود لنيل استقلالها وتوطيده ولتأمين تطورها وترسيخ خصائصها الثقافية حريّ بأن يتأصل في وعي تاريخي مجدّد يؤثر تأثيرًا عميقًا في حياة أصحابه ويتناقلونه جيلًا بعد جيل.

إن ما تلقيته من تعليم، وما حصّلته من خبرة كمعلم ورئيس لأول لجنة أنشئت منذ بدايات الاستقلال لإصلاح برامج تعليم التاريخ والجغرافيا في بعض بلاد أفريقيا الغربية والوسطى، قد أتاح لي أن أقدّر كم هو ضروري لتعليم النشء ولإعلام الجمهور أن يوجد كتاب للتاريخ من إعداد علماء يعرفون من الداخل مشكلات أفريقيا وآمالها، ويملكون القدرة على النظر إلى القارة ككل.

لكل هذه الأسباب، ستعمل اليونسكو على أن ينشر هذا التاريخ العام لأفريقيا على نطاق واسع وبلغات عديدة، وعلى أن يكون أساسًا لإعداد كتب للأطفال وكتب مدرسية وبرامج إذاعية أو تلفزيونية، وبهذا يمكن للنشء والتلاميذ والطلّاب والكبار في أفريقيا وخارجها أن يكوّنوا صورة أدق عن ماضي القارة الأفريقية وعن العوامل التي تفسّر هذا الماضي، وأن يتوصّلوا إلى فهم أصدق لتراثها الثقافي ولإسهامها في التقدّم العام للإنسانية. فهذا الكتاب جدير إذن بأن يشجع التعاون الدولي ويوطّد تضامن الشعوب فيما تطمح إليه من عدالة وتقدّم وسلام؛ أو هذا هو على الأقل ما أرجوه بكل إخلاص.

يبقى لي أن أعرب عن امتناني العميق لأعضاء اللجنة العلمية الدولية ومقرّرها والمشرفين على مختلف المجلدات وكذلك للمؤلفين وجميع الذين ساهموا في تحقيق هذا المشروع

الضخم. فإن ما قاموا به من عمل وما قدموه من مساهمة هو خير دليل على ما يمكن أن ينجزه، في الإطار الدولي الذي تتيحه اليونسكو، رجال جاءوا من آفاق متباينة تحفزهم نية صادقة واحدة وعزيمة واحدة إلى خدمة الحقيقة الخالصة، فتمكنوا من إنهاء مشروع تكاد أهميته العلمية والثقافية أن تكون بلا حدود. كما أقدّم شكري كذلك إلى المنظمات والحكومات التي مكّنت اليونسكو بفضل هباتها السخية من أن تصدر هذا الكتاب بلغات مختلفة وأن تكفل له ما يستحقه من انتشار عالمي النطاق في خدمة المجتمع الدولي بأكمله.

التأريخ

اتفق على اتّباع النهج التالي في تدوين التواريخ:

فيما يتصل بما قبل التاريخ، يمكن كتابة التواريخ وفق أحد الأسلوبين التاليين:

- إما بالإشارة إلى العصر الحاضر، أي أن تكون التواريخ «ق.ح.» (قبل الحاضر) منسوبة إلى سنة **١٩٥٠** ميلادية، التي تكون كل التواريخ السابقة لها سلبية،
- أو بالإشارة إلى بداية العصر الميلادي، حيث توضع علامة (+) أو (−) قبل التاريخ المعني، للدلالة على نسبته إلى تلك البداية.

وعند الإشارة إلى القرون، يستعاض عن المختصرين «ق.م.» و «م.» بعبارتي «قبل العصر الميلادي» و «ميلادية» على التوالي.

وفيما يلي بعض الأمثلة:

(١) **٢٣٠٠** ق. ح. (قبل الحاضر) = − **٣٥٠**
(٢) **٢٩٠٠** ق. م. (قبل الميلاد) = − **٢٩٠٠**
١٨٠٠ م. (ميلادية) = + ١٨٠٠
(٣) القرن الخامس ق.م. = القرن الخامس قبل الميلاد
القرن الثالث م. = القرن الثالث الميلادي

عرض المشروع

بقلم الأستاذ بثويل أ. أوغوت*
رئيس اللجنة العلمية الدولية
لتحرير تاريخ أفريقيا العام
(١٩٧٨-١٩٨٣)

طلب المؤتمر العام لليونسكو، في دورته السادسة عشرة، من المدير العام الشروع في تحرير تاريخ عام لأفريقيا. وقد عهد بهذا العمل الضخم إلى لجنة علمية دولية أنشأها المجلس التنفيذي في ١٩٧٠. ووفقا للنظام الأساسي للجنة، الذي اعتمده المجلس التنفيذي لليونسكو في ١٩٧١، تتكون هذه اللجنة من ٣٩ عضوًا (الثلثان من الأفريقيين والثلث الباقي من غير الأفريقيين) يشتركون في اجتماعاتها بصفتهم الشخصية ويعيّنهم المدير العام لليونسكو لمدة صلاحية اللجنة.

وكانت المهمة الأولى للجنة تحديد الخصائص الرئيسية للمصنف، وقد حددتها في دورتها الثانية على النحو التالي:

- إن هذا التاريخ، ولئن كان يستهدف بلوغ أرفع مستوى علمي ممكن، لا يتوخى شمول كل شيء وإنما هو مصنّف يجمع بين عناصر شتى دون تعصب لرأي معين. وسيتكون في أحيان كثيرة من عرض للمشكلات مع توضيح للوضع الراهن للمعارف والتيارات الكبرى للبحث، ولا يتقاعس عند الاقتضاء عن الإشارة إلى تباين المذاهب والآراء. وهو بذلك يمهّد السبيل لوضع مؤلفات لاحقة.

* في الدورة السادسة للجنة العلمية الدولية لتحرير «تاريخ أفريقيا العام» (برازافيل، ١٩٨٣) جرى انتخاب هيئة المكتب الجديد وحل الأستاذ ألبيرت أدو بواهن محل الأستاذ أوغوت.

• تعتبر أفريقيا في هذا المصنّف كلًا واحدًا. والغرض هو إظهار العلاقات التاريخية بين مختلف أجزاء القارة، التي غالبًا ما كانت تخضع لتقسيمات فرعية كثيرة في المؤلفات التي ظهرت حتى الآن. وتحظى فيه صلات أفريقيا التاريخية مع القارات الأخرى بالعناية التي تستحقّها حيث تحلّل من زاوية المبادلات والتأثيرات المتعددة الأطراف على نحو يبرز بصورة ملائمة إسهام أفريقيا في تطوّر البشرية.

• إن تاريخ أفريقيا العام هو، قبل كل شيء، تاريخ أفكار وحضارات ومجتمعات ومؤسسات. وهو يقوم أساسًا على مصادر بالغة التنوّع يدخل فيها التراث الشفهي وأشكال التعبير الفني.

• إن النظر إلى هذا التاريخ يتم أساسًا من الداخل. ففضلًا عن أن المؤلف يمثّل مصنفًا علميًا، فهو يشكل أيضًا وإلى حد بعيد انعكاسًا أمينًا لكيفية رؤية المؤلفين الأفريقيين لحضارتهم. وعلى الرغم من إعداد هذا التاريخ في إطار دولي واستعانته بجميع البيانات العلمية المتوفرة حاليًا، فإنه سيمثّل أيضًا أحد العناصر الأساسية في التعرّف على التراث الثقافي الأفريقي وسيبرز العوامل التي تسهم في وحدة هذه القارة. ويشكل هذا الاتجاه نحو رؤية الأشياء من الداخل الجانب الجديد في هذا المصنف، ويمكنه أن يضفي عليه، فضلًا عن مزاياه العلمية، قيمة كبيرة بالنسبة للأوضاع الراهنة. وإذ يظهر هذا التاريخ الوجه الحقيقي لأفريقيا في عصر تهيمن عليه ضروب المنافسة الاقتصادية والتقنية، فإنه يطرح للبحث تصوّرًا خاصًا للقيم الإنسانية.

وقد قررت اللجنة أن يصدر هذا المصنف، الذي يتناول ما يربو على ثلاثة ملايين سنة من تاريخ أفريقيا، في ثمانية مجلدات يقع كل منها في حوالى ٨٠٠ صفحة من النصوص، ويتضمن عددًا من اللوحات التوضيحية والصور الفوتوغرافية والخرائط والرسوم الخطية.

ويُعيّن لكل مجلّد مشرف رئيسي يساعده، عند الاقتضاء، واحد أو اثنان من المشرفين المعاونين.

وتنتخب اللجنة المشرفين على المجلدات من بين أعضائها أو من غير أعضائها بأغلبية الثلثين، ويناط بالمشرفين إعداد المجلدات وفقًا للقرارات التي تتخذها اللجنة والخطط التي تضعها. ويكون المشرفون مسؤولين من الناحية العلمية أمام اللجنة، أو أمام مكتبها بين دورات انعقادها، عن مضمون المجلدات وعن الصياغة النهائية للنصوص وعن اللوحات التوضيحية، وبوجه عام عن جميع الجوانب العلمية والفنية للتاريخ. ويكون المكتب هو المرجع الأخير في إقرار المخطوط النهائي. ويقوم بتسليمه للمدير العام لليونسكو عندما يرى أنه أصبح جاهزًا للنشر. وهكذا تتولى اللجنة أو مكتبها خلال الفترات الفاصلة بين الدورات المسؤولية الكاملة عن المشروع.

ويحتوي كل مجلد على قرابة ثلاثين فصلًا. ويحرّر كل فصل مؤلف رئيسي يساعده عند الاقتضاء معاون أو اثنان. وتختار اللجنة المؤلفين بعد الاطلاع على بيانات المؤهلات والخبرة الخاصة بهم، ويُفضّل المؤلفون الأفريقيون بشرط أن يكونوا حائزين على المؤهلات المطلوبة. وتحرص اللجنة بوجه خاص على أن يُراعى بقدر المستطاع في اختيار المؤلفين أن تكون جميع مناطق القارة وكذلك جميع المناطق التي كانت لها علاقات تاريخية أو ثقافية مع أفريقيا ممثلة تمثيلًا عادلًا.

وبعد أن يعتمد المشرف على المجلد نصوص مختلف الفصول، ترسل هذه النصوص إلى جميع أعضاء اللجنة لكي يقدموا تعليقاتهم عليها. أما النص الذي يعدّه المشرف على المجلد، فإنه يعرض على لجنة قراءة لدراسته، وتُعيَّن هذه اللجنة من بين أعضاء اللجنة العلمية الدولية، تبعًا لاختصاصات الأعضاء. كما أنها تُكلّف بإجراء تحليل متعمّق لمضمون الفصول وشكلها. ثم يتولى المكتب إقرار المخطوط بصورة نهائية.

وقد تبين أن هذه الإجراءات التي قد تبدو طويلة ومعقّدة هي إجراءات لازمة لأنها تضمن أكبر قدر من الدقة العلمية لتاريخ أفريقيا العام. فقد حدث فعلًا أن رفض المكتب بعض المخطوطات أو طلب إجراء تعديلات هامة عليها أو عهد بإعادة تحرير فصل ما إلى مؤلف آخر. وأحيانًا يُستشار أخصائيون في فترة معينة من فترات التاريخ أو في مسألة معينة من أجل وضع المجلد في صيغته النهائية.

ويصدر المؤلف بادئ الأمر في طبعة ذات غلاف من الورق المقوّى بالانجليزية والفرنسية والعربية، ثم في طبعة عادية بهذه اللغات ذاتها. كما تصدر نسخة مختصرة من المؤلف بالانجليزية والفرنسية تتخذ أساسًا للترجمة إلى اللغات الأفريقية. وقد اختارت اللجنة العلمية الدولية اللغة السواحيلية ولغة الهوسا كأول لغتين أفريقيتين يترجم إليهما المؤلف.

ومن المزمع أيضًا العمل، بقدر المستطاع، على نشر تاريخ أفريقيا العام في عدة لغات واسعة الانتشار على الصعيد الدولي (منها الاسبانية والألمانية والايطالية والبرتغالية والروسية والصينية واليابانية، الخ...).

فالأمر يتعلق، كما نرى، بمشروع ضخم يشكل تحديًا كبيرًا بالنسبة لمؤرّخي أفريقيا والأوساط العلمية بوجه عام وكذلك بالنسبة لليونسكو التي تشمله برعايتها. فتحرير مصنّف عن تاريخ أفريقيا يغطّي في المكان قارة بأكملها وفي الزمان الثلاثة ملايين عام الأخيرة ويلتزم بأرفع المعايير العلمية ويستعين، كما ينبغي، بأخصائيين ينتمون إلى شتى البلاد والثقافات والمذاهب الفكرية والتقاليد التاريخية، إنما يمثل مهمة لا يُشكّ في مدى تعقيدها. إنه لمشروع قارّي ودولي وجامع لفروع العلم على أوسع نطاق.

وختامًا، أودّ أن أنوّه بأهمية هذا المصنّف سواء بالنسبة لأفريقيا أو بالنسبة للعالم أجمع. ففي الوقت الذي تكافح فيه شعوب أفريقيا من أجل وحدتها وتعمل سويًا من أجل صنع مصائرها، يمكن للمعرفة الصحيحة بماضي أفريقيا وللوعي بالروابط التي توحّد ما بين الأفريقيين من جهة، وبين أفريقيا وسائر القارات من جهة أخرى، أن تُيسّر إلى حدّ بعيد التفاهم بين شعوب الأرض وأن تنشر في الوقت عينه المعرفة بتراث ثقافي هو ملك للبشرية جمعاء.

بثويل أ. أوغوت
٨ أغسطس/ آب ١٩٧٩
رئيس اللجنة العلمية الدولية
لتحرير تاريخ أفريقيا العام

الفصل الأول

الصراع على التجارة الخارجية وآثاره على أفريقيا

م. مالوفيست

مقدمة

في عام ١٥٠٠ كشفت الخريطة الجغرافية السياسية للعالم عن وجود عدد من المناطق الكبرى المستقلة ذاتيًا بصورة نسبية والمترابطة فيما بينها إلى حد ما سواء عن طريق التجارة أو من خلال المنازعات. فأولًا كان هناك الشرق الأقصى ممثلًا في اليابان والصين اللتين كانتا، بالاضافة إلى منطقتي المحيط الهادي والمحيط الهندي بما في ذلك جزر الملوك وبورنيو وسومطرة والهند ذاتها، مصدر التوابل في العالم. وكان هناك أيضًا الشرق الأوسط الذي كان يشكل منطقة شاسعة تشمل شبه الجزيرة العربية والامبراطورية الصفوية والامبراطورية العثمانية التي امتدت بعد ذلك بقليل فشملت شمال أفريقيا. كما كانت هناك أوروبا التي كانت شعوبها السلافية والسكندنافية والجرمانية والأنجلوسكسونية واللاتينية لا تزال تقيم ضمن حدودها. وأخيرا كانت هناك أفريقيا بساحلها المطل على البحر الأبيض المتوسط في الشمال وسواحلها المطلة على البحر الأحمر والمحيط الهندي والتي أخذت تشهد نشاطًا متزايدًا في التجارة الدولية مع الشرق الأقصى والشرق عمومًا.

وقد شهدت الحقبة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ قيام نظام جغرافي اقتصادي جديد موجه نحو المحيط الأطلسي ويتميز بنمط تجاري ثلاثي يربط ما بين أوروبا وأفريقيا والأمريكتين. ومع فتح أبواب التجارة عبر المحيط الأطلسي بسطت أوروبا – ولاسيما أوروبا الغربية – سطوتها على الأمريكتين وعلى المجتمعات الأفريقية. ومنذ ذلك الوقت أخذت أوروبا تضطلع بدور رائد في تكديس رؤوس الأموال المتأتية من عمليات التجارة والنهب على الصعيد العالمي. وأسفرت

هجرة الأوروبيين إلى المستوطنات التجارية في أفريقيا وفي أقاليم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية عن نشوء اقتصادات مساعدة في مناطق ما وراء البحار. واضطلعت هذه الاقتصادات بدور حاسم وطويل الأجل من خلال إسهامها في تحقيق سيطرة أوروبا على سائر أجزاء العالم.

وتقر العلوم التاريخية بأن الفترة من ١٤٥٠ إلى ١٦٣٠ تعتبر مرحلة توسع اقتصادي وسياسي وثقافي كبير في معظم البلدان الأوروبية، ولا سيّما في غرب وجنوب غربي أوروبا. ومع مرور الزمن أصبحت أوروبا مقسمة بشكل أوضح إلى منطقة الشمال الغربي المتقدمة اقتصاديًا وبلدان شبه الجزيرة الايبيرية الأقل نموًا والمناطق الشاسعة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية التي شهدت قدرًا من التنمية وإن زادت بالتدريج تبعيتها للأسواق الغربية.

وكانت هذه الفترة أيضًا فترة توسع عبر البحار يمتد إلى الأقاليم الشاسعة المتاخمة للمحيط الأطلسي وحتى إلى المحيط الهادي. ومنذ بداية القرن السادس عشر كان الساحل الأفريقي يدرج في عداد تلك المناطق وان اختلف الوضع في شمال أفريقيا عن نظيره في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وكانت المنافسة على أشدها في حوض البحر الأبيض المتوسط فيما بين اسبانيا والبرتغال وفرنسا والبلدان الاسلامية في شمال أفريقيا. كما أن نفوذ الامبراطورية العثمانية كان آخذًا في التزايد. ففي ١٥١٧ فتح العثمانيون مصر ثم أخضعوا جزءًا كبيرًا من شبه الجزيرة العربية وبسطوا حكمهم تدريجيًا على مدن طرابلس وتونس والجزائر حيث نشأت دول وصايات عثمانية خاضعة للحماية التركية. وكانت هذه الدول تشكل خطرًا كبيرًا على الملاحة الأوروبية وعلى السواحل الجنوبية لايطاليا واسبانيا. غير أنه في المغرب، تمكن البرتغاليون من السيطرة على قسم كبير من الساحل يمتد حتى أغادير وآسفي، في حين أنشأ القشتاليون قواعد لهم في تلمسان و وهران[١].

وكانت هذه الفتوحات عظيمة الأهمية إذ مكّنت البرتغاليين من السيطرة على منافذ بعض الطرق الهامة والمفتوحة منذ عهد بعيد لتجارة الذهب والرقيق والممتدة من السودان الغربي عبر الصحراء الكبرى وبلدان المغرب إلى البحر الأبيض المتوسط. وكانت منافذ بعض الطرق الهامة الأخرى، الممتدة عرضًا أو طولًا، خاضعة لسيطرة ممثلي الباب العالي العثماني في أفريقيا الذين كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي نسبي في مدن الجزائر وتونس وطرابلس. وتمت سيطرة البرتغال على منافذ طرق التجارة بعد زهاء قرن من التوسع في غرب أفريقيا، مما مكّن الأوروبيين من اعتراض سبيل قسم من شحنات الذهب والعبيد التي كانت في السابق ترسل بكاملها إلى العالم الإسلامي[٢]. ويعتبر انخفاض واردات الذهب إلى بلدان المغرب بسبب التوسع الأوروبي في أفريقيا إحدى المسائل التي ينبغي اجراء مزيد من البحث بشأنها. ومن المرجح أن يؤدي هذا البحث إلى فهم أفضل للدوافع التي حدت بالمغاربة إلى الاستيلاء على منعطف نهر النيجر في ١٥٩١، فقد تمكن المغاربة بهذه العملية من السيطرة على بعض طرق تجارة الذهب والرقيق

---

(١) انظر الفصل التاسع من هذا المجلد.

(٢) V. de Magalhães Godinho، ١٩٦٩، ص ١٨٤ و ٢١٧.

الممتدة من غرب أفريقيا إلى بلدان المغرب ومصر. وتعتبر حملة جودار باشا الشهيرة مثالًا نموذجيًا للفتوحات الكبرى التي تميز بها القرن السادس عشر. ويجدر بنا أن نضيف أن جودار باشا نفسه كان مرتدًا من أصل إيبيري وأن جيشه كان خاضعًا لسيطرة مرتدين من أمثاله. وقد حمل هؤلاء المرتدون عند مجيئهم تقاليد الفتوحات الاسبانية والبرتغالية(٣).

ثم تأكد الرأي الذي كان سائدًا في ذلك الوقت من أن سواحل غرب وشرق أفريقيا ستظل لفترة طويلة خاضعة لسيطرة البرتغال الاقتصادية والسياسية. ومارست البرتغال أيضًا قدرًا من النفوذ الثقافي على شركائها التجاريين السود. وطوال القرن الخامس عشر والجزء الأول من القرن السادس عشر أنشأ البرتغاليون مراكز تجارية عديدة على الساحل الغربي لأفريقيا وحملوا سكان السواحل وحكامهم على الاهتمام الدائم بالاتجار مع الأوروبيين. وبعد الفترة ١٤٨١ – ١٤٨٢ كان أهم موقع على ساحل الذهب هو قلعة المينا. وقد نمت مراكز تجارية أخرى في تلك المنطقة مثل أكسيم وشمّا وأكرا. وكان البرتغاليون عندما ينشئون مراكز تجارية يطلبون الإذن من الحكام الأفريقيين المحليين ويحاولون استرضاءهم بشتّى العطايا.

أما في شرق أفريقيا فقد استخدم البرتغاليون أساليب مختلفة، فحطّموا تحصينات سوفالا وموباسا ومدن ساحلية أخرى وتركوا فيها حاميات وفرضوا على أهلها ضرائب لملك البرتغال. وفي الوقت ذاته حاول البرتغاليون أن يستولوا على تجارة الذهب والعاج والمعادن بين السواحل والمناطق الداخلية المتاخمة لها والهند. وقد تفاوتت مربحية مختلف المحطات والمراكز التجارية البرتغالية في أفريقيا. ففي أوائل القرن السادس عشر كانت التجارة في المينا، عند مصب نهر الغامبيا في سييراليون، وفي سوفالا، تدر أرباحًا كبيرة وذلك بصورة رئيسية من خلال شراء الذهب بأثمان زهيدة، وكذلك عن طريق الاتجار بالعبيد الذين كانوا يجلبون من المناطق الداخلية. بيد أن أرغين، وهي أقدم محطة تجارية برتغالية، ظلت تفقد أهميتها بصورة مطردة(٤).

لقد حققت التجارة مع أفريقيا أرباحًا ضخمة للبرتغال. ووفقا للحسابات التي أجراها ج. لوسيو دي آزيفيدو فان مكاسب التاج، التي بلغت زهاء ٦٠ مليون ريال برتغالي في ثمانينات القرن الخامس عشر، ارتفعت إلى ٢٠٠ مليون ريال في عهد الملك مانويل (١٤٩١–١٥٢١)، وإلى ما لا يقل عن ٢٧٩,٥ مليون ريال بحلول عام ١٥٣٤(٥). وتحققت هذه الزيادة بدون شك عن طريق الأرباح التي درتها التجارة لا مع الهند فحسب بل كذلك وإلى حد كبير مع أفريقيا. وبالاضافة إلى ذلك فان تدفق الشحنات الكبيرة من الذهب الأفريقي مكّن جون الثاني وخلفه مانويل من تحقيق الاستقرار لعملاتهما الفضية وسك عملة ذهبية ذات قيمة عالية هي الكروزادو، بل والأهم من ذلك زيادة حجم الأسطول وتوسيع نطاق الدولة والادارة الاستعمارية(٦). وكان هذا

---

(٣) انظر الفصل الثاني من هذا المجلد.

(٤) V. de Magalhães de Godinho، ١٩٦٩، ص ١٨٥–١٨٨.

(٥) V. de Magalhães de Godinho، ١٩٧٨، المجلد الثاني، ص ٥١–٧٢.

(٦) M. Malowist، ١٩٦٩، ص ٢١٩.

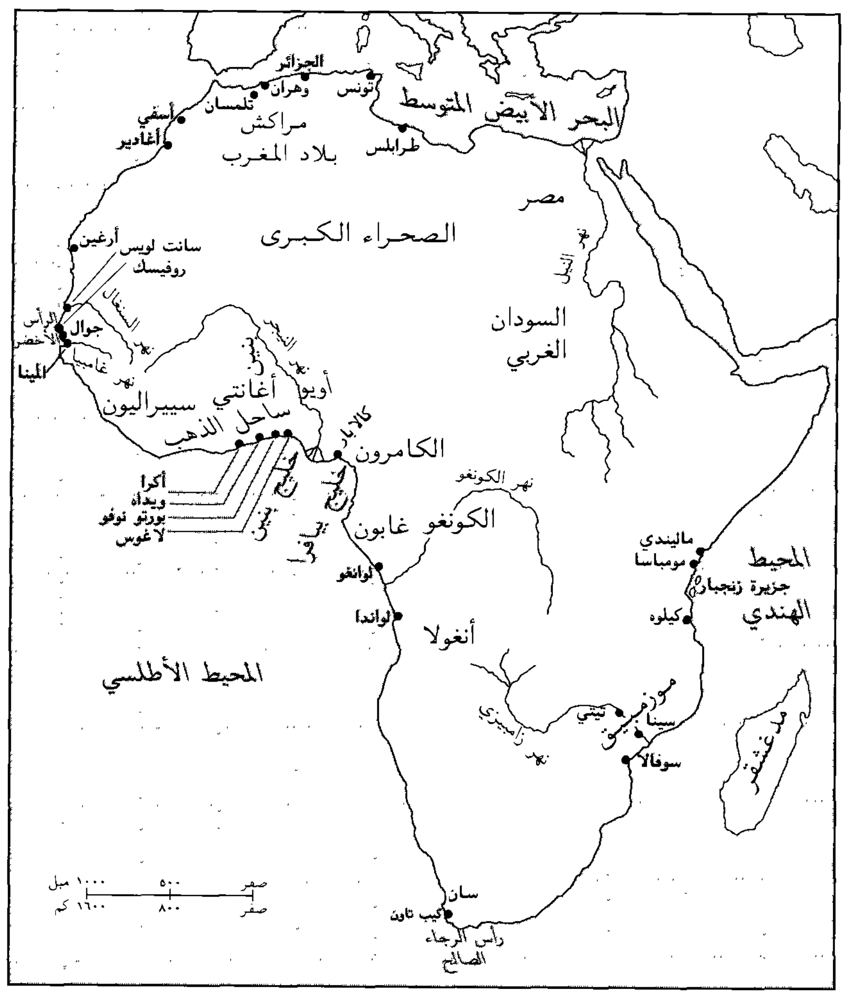
الأمر يكتسي أهمية كبيرة من الناحيتين السياسية والاجتماعية على السواء، فقد أتيحت لأبناء الطبقة الارستقراطية وطبقة الأعيان فرص تقلد مناصب عديدة ترفع مكانتهم وتحقق لهم الربح المادي. وهكذا أزيلت المعارضة التي كانت الطبقة الارستقراطية تبديها لسياسات الملوك ذات النزعة المركزية وأصبحت الدولة كيانا أكثر تماسكًا.

لقد عجلت التجارة مع أفريقيا، ومع الهند في وقت لاحق، بنمو طبقة التجار البرتغاليين، وهي طبقة كانت من قبل ضعيفة نسبيًا حتى في القرن الخامس عشر. وعلى ذلك فربّما كان يظن في أوائل القرن السادس عشر أن البرتغال بدأت تسير على طريق التوسع الاقتصادي والسياسي الدائم. بيد أن ذلك لم يتحقق في نهاية الأمر نظرًا للبنية الاجتماعية الاقتصادية المتخلفة والهامدة التي كانت قائمة في البرتغال آنذاك. فالتوسع عبر البحار كان يتطلب إنفاق أموال طائلة، وكان شراء الذهب والعبيد يتوقف على تزويد أفريقيا بكمّيات كبيرة من مصنوعات الحديد والنحاس الأصفر والنحاس الأحمر والمنسوجات الزهيدة الثمن وبعض الفضة والمواد الغذائية والملح. وهذه السلع لم تكن تنتج في البرتغال بل كان يتعين شراؤها من الزوار الأجانب أو من مدينة بروج، وفيما بعد من المراكز التجارية الأوروبية الكبرى آنذاك. وكان توسّع الأسطول يتوقف على استيراد الخشب وغيره من المنتجات الحرجية، وذلك بصورة رئيسية من بلدان البلطيق التي كانت البرتغال تستورد منها أيضًا كميات من الحبوب التي كان هذا البلد يواجه نقصًا فيها منذ القرن الرابع عشر(٧). ولم تجر حتى الآن دراسة مستفيضة عن هذه المسألة، ولكن يبدو من الواضح أنه كان يخصص جزء كبير من أرباح التجارة الخارجية لشراء السلع الأجنبية اللازمة للمبادلات التجارية في أفريقيا. ولم تكن البرتغال قادرة على تنمية إنتاجها نظرًا إلى ضعف إمكاناتها الديموغرافية (كان عدد السكان ١،٤ مليون نسمة فقط في عام ١٥٥٠)(٨) وللمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية، ولا سيّما السلع الصناعية، التي كانت منذ زمن بعيد تحظى بإقبال شديد في الأسواق البرتغالية.

لقد أدى الازدهار الاقتصادي في أوروبا إلى ارتفاع تدريجي في الأسعار ابتداء من سبعينات القرن الخامس عشر. وخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر بلغ هذا الارتفاع حدًا مفرطًا، ولا سيّما بالنسبة للمنتجات الزراعية والسلع الصناعية. ولم تجر حتى الآن دراسة عن العلاقة بين ارتفاع الأسعار وزيادة أرباح البرتغال من التجارة عبر البحار، ولكن يبدو أن هذه العلاقة لم تكن لصالح البرتغال. ولم يكن لاحتكار التجارة مع أفريقيا أو الهند نفع يذكر في هذا المجال. كما أن هذه التجارة كانت قد انطلقت من مقدّمات اقتصادية تختلف عن ذلك تمام الاختلاف. ولم يكن الانفاق الضخم المقترن بالتوسّع عبر البحار ليحقق الربح المنشود إلا إذا تمكن البرتغاليون من أن يفرضوا على شركائهم التجاريين السود شروطًا مربحة للبرتغاليين أنفسهم، أي الشراء بأثمان بخسة والبيع بأثمان مرتفعة. بيد أن تحقيق هذا الأمر كان يتطلب الحد من وصول المهاجرين من أوروبا، ولا سيّما البلدان الأوروبية غير البرتغال، إلى الموانئ

(٧) A. Da Silva Costa Lobo، ١٩٠٤، ص ٨٣.

(٨) V. de Magalhães Godinho، ١٩٧٨، المجلد الثاني، ص ٢٥.



الشكل ١،١ - أفريقيا: نقاط الاتصال التجارية الأوروبية الرئيسية خلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

التجارية وحتى صدهم عنها كليًا. وكان ينبغي لهذه الغاية الاحتفاظ بأسطول قوي لردع المنافسين الأوروبيين المتوجهين إلى أفريقيا. وقد ثبت أن هذا مشروع باهظ التكاليف ويكاد يتجاوز ما كانت تملكه البرتغال من إمكانات لتحقيقه(٩).

وبحلول سبعينات القرن الخامس عشر كانت البرتغال، شأنها شأن دول أخرى، قد دخلت بالفعل في نزاع مسلح مع قشتالة. ونظرًا للتفوق المؤقت للاسطول البرتغالي وللمناورات السياسية، فقد أسفر هذا النزاع عن القضاء على الوجود القشتالي في غرب أفريقيا بمقتضى معاهدتي ألكاسوفاس وتورديسيّاس اللتين أبرمتا في ١٤٨١ و١٤٩٣، وكذلك عن منح البابا ألكسندر السادس البرتغال حقوقًا خالصة للتوسع الاقتصادي والسياسي في جنوب شرقي المحيط الأطلسي. ونتيجة لاكتشاف أمريكا وفتحها – وللمناورات السياسية الأوروبية بوجه عام – توقفت قشتالة عن الاهتمام بالشؤون الأفريقية. أما العلاقات بين البرتغال والبلدان الأخرى المنافسة لها على ساحل أفريقيا الغربي، وبعد ذلك في شرق أفريقيا، فقد تطورت على نحو مختلف، لاسيما وأن هذه البلدان المنافسة كانت تفوق البرتغال من حيث التقدم الاقتصادي.

واضطر ملكا البرتغال، جون الثاني ومانويل، إلى التماس الدعم لأنشطتهما الاستعمارية من كبار الممولين في إيطاليا وجنوب ألمانيا. وقام الممولون الايطاليون، وخاصة أبناء فلورنسا، الذين كانوا قد استقرّوا في لشبونة أو أنفرس أو كان لهم وكلاء تجاريون فيهما، بوضع كميات كبيرة من الأموال النقدية أو العينية تحت تصرف ملكي البرتغال. وسُدّدت هذه القروض فيما بعد بمبالغ نقدية أو سلع مستوردة من الخارج. وابتداء من ثمانينات القرن الخامس عشر، وربما قبل ذلك، أصبحت لبعض هؤلاء المصرفيين، مثل بارتولوميو مار – كيوني وسيرنيجي وغيرهما، علاقات تجارية نشيطة مع أفريقيا، وقدموا بالمقابل عطايا مناسبة لملوك البرتغال. ويتبين من حسابات ملك البرتغال في بروج ثم في أنفرس أنه كانت هناك علاقات مالية متينة بين التاج وشركات كبرى مثل شركات فريسكوبالدي وأفايتاتي وفوغرس(١٠). وخلال المرحلة الأولى من التوسع تمكن ملوك البرتغال من احتكار استيراد الذهب من أفريقيا واحتكار جزء كبير من تجارة الرقيق أو من أرباحها غير المباشرة على الأقل. وكان هذا يتم من خلال نظام لمنح رخص تجارية مكلفة للتجار البرتغاليين بصورة رئيسية ولتجار أجانب في حالات نادرة. وفي الفترات العصيبة كثيرًا ما كان ملك البرتغال يحيل إلى التجار حقوقه في أفريقيا باستثناء المينا. وكانت الرخص تعيّن الحدود الجغرافية للمنطقة المسموح بالاتجار فيها.

وفي منتصف عشرينات القرن السادس عشر أخذ البرتغاليون يواجهون أولى صعوباتهم في شراء الذهب، حتى في منطقة المينا ذاتها(١١). ومن المحتمل أنهم أصبحوا آنذاك غير قادرين على تزويد ساحل أفريقيا بكميات كافية من السلع لضمان استمرار ورود شحنات الذهب. ومما لا شك فيه أنه

(٩) المرجع السابق، ص ١٨٥–٢٠٣.

(١٠) C. Verlinden، ١٩٥٧، ص ٦٢٤–٦٢٥؛ V. Rau، ١٩٦٦.

(١١) M. Malowist، ١٩٦٩، ص ٤٩٢ و ٥٠٠.

كانت لا تزال هناك موارد ضخمة من الذهب في المناطق الداخلية الواقعة وراء المينا وأكرا. بيد أن الأوضاع تغيرت لصالح منافسي البرتغال من الأوروبيين، أي لصالح الفرنسيين والانجليز والهولنديين الذين كانوا يمتلكون رؤوس أموال تفوق ما لدى البرتغاليين منها. وبالإضافة إلى ذلك، كان هؤلاء المنافسون يتاجرون بسلع غير مستوردة بل ينتج معظمها في بلدانهم. وأخيرًا لم تكن فرنسا أو انجلترا أو هولندا مثقلة بعد بإدارة مترهلة للإشراف على تجارتها عبر البحار وعلى مستعمراتها. وكان الجهاز الاداري البرتغالي باهظ التكاليف وبطيئًا في التكيف مع التغيرات التي تعتبر من الخصائص المميزة للتجارة عبر البحار. وكان التجار القادمون إلى أفريقيا من فرنسا وانجلترا وهولندا قادرين على توفير كميات من السلع أكثر مما يوفره البرتغاليون، وعلى بيع هذه السلع بأثمان أقل . وتفيد المصادر التي يرجع تاريخها إلى سبعينات القرن السادس عشر أنه على الرغم من إدراك البرتغاليين لهذا الوضع فإنهم كانوا عاجزين عن تغييره.

تجارة الرقيق

كان العامل الأول الذي اجتذب البرتغال إلى أفريقيا السوداء هو إغراء ذهبها الذي كان يصدّر إلى البلدان الاسلامية. غير أن البرتغاليين ما لبثوا أن اكتشفوا منتوجًا أفريقيًا آخر يحظى باهتمام الأوروبيين وهو العبيد. وعلى الرغم من أن نظام الرق في أفريقيا كان يختلف عن النظام المعروف لدى الأوروبيين، فإن تقليد تصدير العبيد إلى البلدان العربية كان سائدًا منذ زمن بعيد في أجزاء كبيرة من القارة، وخاصة في السودان. ويبدو أن هذا التقليد سهّل إلى حد ما في القرنين الخامس عشر والسادس عشر قيام البرتغاليين بشراء العبيد بصورة منتظمة من جزء كبير من غرب أفريقيا، لا سيّما من سنيغامبيا التي ظلت لأمد طويل شريكًا اقتصاديًا لبلدان المغرب. ونجح البرتغاليون الذين توغلوا في المناطق الداخلية من الجزء الجنوبي الشرقي من غرب أفريقيا في تطبيق الأساليب التجارية المستخدمة في سنيغامبيا. وعندما أدركوا أن نجاحهم يتوقف على التعاون من جانب الرؤساء والتجار المحليين، عملوا على إثارة اهتمامهم بتجارة الرقيق. وقد أدرك البرتغاليون أيضًا أن مثل هذه التجارة سوف تؤدي إلى مزيد من الاقتتال بين الشعوب والدول نظرًا لأن أسرى الحرب سرعان ما أصبحوا المادة الرئيسية لهذه التجارة. وما لبث البرتغاليون أن تخلوا عن اعتراضاتهم الأخلاقية على تجارة الرقيق وأصبحوا يعتقدون، على غرار الكثيرين في أوروبا، أن هذه التجارة تساعد السود على الوصول إلى الخلاص في حين أنهم لو بقوا في بلدانهم فسوف يظلون، بوصفهم غير مسيحيين، محكومًا عليهم بالهلاك الروحي الأبدي.

ثم ما لبثت أن بدأت تساق حجة أخرى لتبرير تجارة الرقيق وهي أن السود هم من سلالة حام الذي حلّت عليه اللعنة وأنهم كانوا لهذا السبب محكومًا عليهم بالعبودية الدائمة[١٢] . وهذه

(١٢) كان هذا هو رأي العديد من الكتاب البرتغاليين. E. de Zurara، ١٩٤٩، الفصول ٧ و ١٤ و ٢٥ و ٣٨؛ J. De Barros و I. De Asia، ١٩٣٧، ص ٨٠.

الدوافع الايديولوجية ينبغي عدم الغض من شأنها. كما ينبغي أن نضيف هنا أن العبيد السود ظهروا في أوروبا في وقت كانت فيه تجارة العبيد البيض من منطقة البحر الأسود قد أوشكت على الزوال. ومنذ ذلك الوقت بدأ يطلق على العبيد اسم «الزنوج» نظرًا إلى أن الناس لم يكونوا يعرفون فئات أخرى من العرق الأسود.

وطوال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانت السوق الرئيسية «للبضاعة السوداء» تتمثل في أوروبا، لا سيّما في البرتغال والبلدان الاسبانية وإلى حد ما في جزر في المحيط الأطلسي مثل ماديرا وجزر الكناري وجزر الرأس الأخضر ثم في جزيرة سانت توماس، وذلك على الرغم من أن عدد العبيد الذين كانوا ينقلون إلى هذه الجزر كان محدودًا بالنظر إلى صغر حجم هذه الجزر ذاتها. وكان الحافز الرئيسي على تجارة الرقيق في ماديرا وجزر الرأس الأخضر، وعلى الأخص في جزيرة سانت توماس، هو إدخال زراعة قصب السكر والقطن في هذه الجزر. ولم يكن من الممكن لتجارة الرقيق أن تنتشر في القارة الأوروبية نظرًا لعدم ضرورتها من الناحية الاقتصادية. وكان الأفارقة الذين يُجلبون إلى البرتغال والبلدان الاسبانية يُستخدمون بصورة رئيسية كخدم في المنازل أو كحرفيين شبه مهرة في المدن. وليس هناك ما يدل على أن الأفريقيين اضطلعوا بدور هام في الزراعة التي كانت تشكل أساس الاقتصاد في أوروبا. وقد قدّر ف. دي ماغالهايس غودينيو عدد العبيد الذين جُلبوا من أرغين في الفترة من ١٤٥١ إلى ١٥٠٥ بما يتراوح بين ٢٥٠٠٠ و ٤٠٠٠٠ عبد[١٣]. وكان تصدير العبيد من أجزاء أخرى من أفريقيا ضئيلًا حينذاك، باستثناء التصدير إلى البلدان الإسلامية. ووفقًا لتقديرات كيرتين فإن عدد العبيد الذين أخذهم الأوروبيون من أفريقيا في الفترة من ١٤٥١ إلى ١٦٠٠ بلغ زهاء ٢٧٤٩٠٠ عبد، أخذت منهم أوروبا وجزر المحيط الأطلسي قرابة ١٤٩٠٠٠، وأمريكا الاسبانية زهاء ٧٥٠٠٠، والبرازيل قرابة ٥٠٠٠٠[١٤]. وهذه الأرقام تعطي صورة قياسية عن الفترة المبكرة من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، أي قبل التوسع الضخم الذي شهده نظام المزارع الكبرى في العالم الجديد. كما أنها تعزز النظرية التي مفادها أن اكتشاف أمريكا وتنميتها الاقتصادية من قبل البيض هما اللذان أدّيا إلى ازدهار هذه التجارة. والاعتقاد السائد الآن هو أن السبب الرئيسي لازدهار تجارة الرقيق يرجع إلى الافتقار الشديد إلى الأيدي العاملة في المستعمرات الاسبانية، حيث كان عدد السكان المحليين في هذه المستعمرات أقل من أن يكفي للاضطلاع بمهام الانتاج الثقيلة التي كان يطلبها الاسبان[١٥]. ومن المؤكد أنه كانت هناك في أوائل العصر الحديث أعداد كبيرة من السود مركّزة في المناطق ذات المناخ الاستوائي من الأراضي الأمريكية المنخفضة. بيد أنه لم تنجح أي محاولة لاستخدام السود على نطاق واسع في صناعة التعدين في مرتفعات الأنديز، على الرغم من أن جماعات غفيرة من

(١٣) V. de Magalhães Godinho، ١٩٦٢، ص ١٩٣.

(١٤) P. D. Curtin، ١٩٧٣، ص ٢٥٩، الجدول ١,٧.

(١٥) انظر الفصل الرابع من هذا المجلد.

العمال الهنود تمكنت من البقاء في تلك المناطق. وعندما كانت بوتوزي في أوج تنميتها في أواخر القرن السادس عشر، كان عدد الأفريقيين فيها لا يتجاوز قرابة الخمسة آلاف من مجموع عدد السكان البالغ زهاء ١٥٠٠٠٠ نسمة[١٦]. وهنا أيضًا أخفقت محاولة ترمي إلى استخدامهم في المناجم.

وكان الأفريقيون الأوائل في أمريكا هم أولئك الذين جلبهم الفاتحون الاسبان من أوروبا. وكان هؤلاء السود عبيدًا أتى معظمهم من سنيغامبيا وكانوا قد نقلوا إلى أوروبا أو ولدوا فيها. وكان يطلق عليهم في أمريكا اسم «لادينوس» Ladinos لأنهم كانوا يتكلمون الاسبانية أو البرتغالية وتأثروا جزئيًا على الأقل بحضارة البلدان الايبيرية. وكانوا محل تقدير كبير على العكس من السود الذين كان يطلق عليهم اسم «بوزاليس» Bozales والذين جُلبوا مباشرة من أفريقيا وكانوا متأثرين بثقافة مختلفة تمامًا[١٧]. وكان الطلب على الأيدي العاملة السوداء كبيرًا في جزر الأنتيل في أوائل القرن السادس عشر، وتزايد بسرعة مع التوسّع الإقليمي الناجم عن الفتوحات الاسبانية. ونظرًا إلى ارتفاع معدل الوفيات بين الهنود والفشل الكبير الذي مُني به رجال الدين والملوك القشتاليين في محاولتهم حماية مصالح هؤلاء الهنود، فقد تزايد الطلب على الأيدي العاملة بصورة مطردة وأصبح استجلاب شحنات العبيد السود – من أوروبا وبالدرجة الأولى من أفريقيا – يمثل أحد الشواغل الرئيسية للسادة الإقطاعيين الجدد في أمريكا.

وكان البرتغاليون الموجودون في أفريقيا يواجهون أيضًا مشكلات كبيرة. فطوال القرن الخامس عشر كانوا يهتمون اهتمامًا متزايدًا بشراء العبيد، وخلال القرن السادس عشر وما بعده تزايد باطراد إقبالهم على الأقاليم التي يمكن أن توفر أعدادًا كبيرة من العبيد. ومن هذا المنطلق كان التوسع البرتغالي في الكونغو (الذي لم يكن يحتوي على موارد من الذهب والفضة) منذ أوائل القرن السادس عشر، وغزوهم بعد ذلك لأنغولا الذي أعقب النمو السريع لتجارة الرقيق في جزيرة لواندا. كما أن المستوطنين في جزيرة سانت توماس كانوا هم أيضًا بحاجة إلى أعداد كبيرة من العبيد سواء لاستخدامهم في مزارعهم الخاصة أو لبيعهم إلى المستعمرات الاسبانية في أمريكا وكذلك إلى مستعمرة البرازيل البرتغالية ابتداء من أواخر القرن السادس عشر. ولم يكن عدد السود في البرازيل يتعدى بضعة آلاف في أواخر القرن السادس عشر، غير أن هذا العدد ارتفع في القرن التالي إلى ما يتراوح بين ٤٠٠٠٠٠ و ٤٥٠٠٠٠ نسمة، واقترنت تلك الزيادة بنمو مزارع قصب السكر[١٨].

وأدى فتح أمريكا وبروز الطلب على الأيدي العاملة السوداء إلى إثارة مشكلات خطيرة للتاج القشتالي. فبالإضافة إلى ضرورة توفير العبيد لمستوطني المستعمرات كان من الواضح أيضًا أن تجارة الرقيق هذه تدرّ أرباحًا كبيرة للخزينة الملكية من خلال نظام منح الرخص مرتفعة

(١٦) J. Wolff، ١٩٦٤، ص ١٥٨–١٦٩ و ١٧٢–١٧٤.

(١٧) R. Mellafe، ١٩٧٥، ص ١٤ و ١٥ و ١٩ و ٢١.

(١٨) F. Mauro، ١٩٦٠، ص ١٧٩–١٨٠.

التكاليف (كان التاج القشتالي يمنح الرخص للمستوردين الذين يتعهدون من جانبهم بجلب عدد معين من العبيد لمستوطني المستعمرات في غضون مهلة محددة تبلغ عادة خمس سنوات). وقد ازداد ثمن الرخصة بصورة مطردة تبعًا لتزايد الطلب على العبيد. ويؤكد ر. ميلافي عن حق أن التاج لم يمانع في منح رخص لاستيراد أعداد ضخمة من العبيد نظرًا إلى أن ارتفاع العدد كان يترتب عليه ارتفاع مبالغ الرسوم[(١٩)]. وكانت أول فئة من الحاصلين على الرخص (التي كثيرًا ما كانت وقفًا عليهم) تضم بعض الارستقراطيين المقربين من العرش، مثل غوفنيت، مستشار الملك شارل الخامس في ١٥١٨، وكذلك عددًا من كبار الرأسماليين مثل أسرة ويلسر وهنريش ايهينغر وجيروم سيلر في ١٥٢٨[(٢٠)]. وربّما كان لهذا علاقة بمخططاتهم المتصلة بالاستيطان والتعدين في فنزويلا. وكان يوجد في فنزويلا أفريقيون منذ زمن مبكر وقد جلبهم إليها عدد من الممولين وبعض الفاتحين الأسبان وغيرهم بعد أن اشتروهم كعبيد من البرتغاليين في أفريقيا أو أوروبا. بيد أنه لم يكن هناك مفر من أن يحاول تجار الرقيق المحتملون التخلص من وساطات البرتغاليين المكلفة واعتراض سبيل عمليات شراء وبيع «البضاعة السوداء». وفي أفريقيا كان يتعين على الراغبين في الدخول في هذه التجارة أن يتغلبوا على العقبات التي أقامها البرتغاليون، في حين أنهم في أمريكا كان يتعين عليهم أن يلجأوا إلى التهريب نظرًا إلى أن التاج القشتالي لم يكن يسمح باستيراد العبيد إلّا لأولئك الذين يمنحهم رخصًا في هذا الشأن. غير أن هذا الأمر لم يكن يشكل عقبة يتعذر تذليلها نظرًا إلى أن المستوطنين الإسبان في أمريكا كانوا يفتقرون دائمًا إلى الأيدي العاملة ولذلك فانهم كانوا مستعدين لشراء العمال من المهربين. وكان العبيد يُجلبون إلى البلاد عبر موانئ غير مشروعة، وكان هذا إجراء يحظى بدعم موظفي المستعمرات الاسبان الذين كانوا يحصلون بذلك على مصدر إضافي للدخل من الرشاوى. وكان هذا النظام مغريًا بوجه خاص للأجانب. إذ إنهم كثيرًا ما كانوا يتقاضون ثمن مبيعاتهم بالذهب والفضة اللذين لم يكن يُسمح رسميًا للأفراد بتصديرهما من أمريكا الاسبانية إلّا نحو اشبيلية وقادس، وهما مركزا الإدارة الاستعمارية القشتالية العتيدة. وكان محظورًا على الأفراد من حيث المبدأ تصدير الذهب والفضة من اسبانيا.

وهكذا يبدو أن كافة الظروف كانت مؤاتية لزيادة تصدير السود من أفريقيا إلى أمريكا. وإن كانت هذه التجارة لم تبلغ بالفعل مرحلة الازدهار الحقيقي الّا عند البدء في إنشاء مزارع قصب السكر الواسعة. ذلك أنه سرعان ما تبيّن، سواء في أمريكا الاسبانية أو بعد ذلك في البرازيل، أن السكان المحليين من الهنود كانوا غير قادرين على تحمل العمل الشاق والمستمر في المزارع، في حين أن الافريقيين أثبتوا أنهم عمال ممتازون في المزارع. أما في مجال التعدين فيبدو أن دور الافريقيين كان ضئيلًا، ربما باستثناء المناجم في جزيرة سان دومينغو وفنزويلا وبعض الأقاليم الاستوائية الأخرى في المكسيك.

---

(١٩) R. Mellafe، ١٩٧٥، ص ٣٩.

(٢٠) G. Scelle، ١٩٠٦، المجلد الأول، ص ١٢٢–١٣٦.

وعلى ذلك فمنذ أوائل القرن السادس عشر، وعلى الأخص ابتداء من عام **١٥٥٠**، اضطلعت أفريقيا بدور بالغ الأهمية وإن يكن غير مرغوب فيه، كمورّد للأيدي العاملة وبعض الذهب، في تنمية الاقتصاد العالمي.

غير أن من الجدير بالذكر أن وضع البرتغاليين أخذ يزداد تقلقلًا. ففي المغرب أُصيبوا بضربات قاسية نتيجة لحرب الجهاد التي شنها الأشراف السعديون على الكفار. وفي عام **١٥٤١** خسر البرتغاليون أغادير، ثم ما لبثوا أن أجبرتهم الصعوبات المالية على التخلي عن جميع موانئهم تقريبًا في المغرب. وشهد عام **١٥٦٠** أول إفلاس للتاج البرتغالي. ذلك أنه لئن حقق الابقاء على امبراطورية استعمارية أرباحًا هائلة لجزء من الطبقة الارستقراطية والطبقة العليا وبعض التجّار، فقد أدى من ناحية أخرى إلى إفلاس التاج وخزينته وإلقاء أعباء متزايدة على كاهل قسم كبير من السكان.

وصول قوى أوروبية جديدة

أصبح الفرنسيون منذ عشرينات القرن السادس عشر – وكذلك الإنجليز منذ خمسينات ذلك القرن – منافسين خطيرين للبرتغاليين في أفريقيا. بيد أن الهولنديين أصبحوا أشد خطرًا ابتداء من أواخر القرن السادس عشر. وفي البداية كان النشاط التجاري مقصورًا على بعض التجار الفرنسيين، مثل التاجر المشهور جان أنغو من دييب، وبعض الشركات التجارية. ولم تكن هناك مشاركة مباشرة في التجارة مع أفريقيا سواء من جانب ملك فرنسا أو جانب التاج الانجليزي. بل إن الملك فرنسيس الأول بذل في السنوات **١٥٣١** و **١٥٣٧** و **١٥٣٩** محاولات – لم تحقّق نجاحًا – لمنع رعاياه من القيام بحملات إلى أفريقيا، بدافع من حرصه على عدم توتير العلاقات مع البرتغال في وقت كانت فيه فرنسا منهمكة في نزاع حاد مع أسرة هابسبورغ الحاكمة في اسبانيا. وكان بعض التجار من روان ولاروشيل ودييب قد أرسلوا سفنًا إلى أفريقيا حتى قبل تلك السنوات. ففي سنة **١٥٢٥** أسر ملك الكونغو سفينة فرنسية صغيرة وسلّمها مع طاقمها إلى البرتغاليين[٢١]. وكان التوسع الفرنسي على أشده في منطقة الرأس الأخضر والسنغال حيث كثيرًا ما كان الفرنسيون يقومون بنهب السفن البرتغالية العائدة بشحنات من الذهب من أفريقيا أو بسلع من الهند. وشارك في هذا التوسع الفرنسي في القرن السادس عشر كثير من الموانيء الفرنسية الأخرى مثل الهافر وهونفلور. ثم سيطر ميناء نانت تدريجيًا على هذه التجارة. وفي الربع الأخير من القرن السادس عشر أصبح وضع الفرنسيين في سنيغامبيا قويًا للغاية، لا سيّما في بعض المراكز مثل غوريه وبورتودال وروفيسك (ريو فريسكو) في بلاد الولوف. وكان الفرنسيون يجلبون معهم المنسوجات من النورماندي وبريتاني والكحول والسلع المعدنية وربما الأسلحة النارية. ويبدو أن هذه السلعة الأخيرة عززت وضع الفرنسيين ونظرًا

(٢١) A. Brasio، ١٩٥٢، المجلد الأول، ص ١٣٨ و ١٥٣.

لأن التاج البرتغالي ظلّ لفترة طويلة متصلبًا في حظر توريد الأسلحة النارية إلى أفريقيا في حين أن الحكّام المحليين كانوا يتوقون بشدة للحصول على الأسلحة. وكان أكثر ما يشتريه الفرنسيون هو الذهب والعاج وكذلك الهال والجلود وزيت النخيل. ولم يكونوا حتى ذلك الوقت يعطون أهمية لتجارة الرقيق. وكان الفرنسيون منافسين خطيرين للبرتغاليين على ساحلي الفلفل والذهب في منتصف القرن السادس عشر(٢٢)، إذ كانوا يجلبون، فيما يبدو، كميات من السلع تزيد كثيرًا على ما يجلبه البرتغاليون. وكان هذا الوضع مزعجًا للبرتغاليين في منطقة المينا بوجه خاص حيث جلب الفرنسيون والإنجليز في سنة **١٥٥٦** على سبيل المثال كميات كبيرة من السلع وباعوها بأثمان بخسة بحيث لم يتمكن الوكيل التجاري البرتغالي في المينا من شراء أي كمية من الذهب(٢٣). بيد أن هذه الحالة كانت استثنائية إذ لم يلبث وضع البرتغاليين أن تحسّن من جديد. وربّما كان قد طرأ شيء من الضعف على التوسع الفرنسي أثناء الحروب الدينية في أوروبا، ولكن هذا الافتراض لم يثبت حتى الآن. ويبدو أنه تمّ بيع بعض الأسلحة النارية إلى الحكام المحليين في ساحل الكامرون، ولكن أقوى وضع للفرنسيين كان في السنغال حيث كثيرًا ما كانوا يتعاونون مع «التانغوماوس» tangomaos وهم مهاجرون من جزر الرأس الأخضر ينتمي معظمهم إلى فئة المولّدين. وقد أزاح الفرنسيون البرتغاليين من مصبّي نهري السنغال والغامبيا، ولكنهم أزيحوا بدورهم على أيدي الإنجليز في نهاية القرن السادس عشر(٢٤).

وكان التوسّع الإنجليزي في أفريقيا مشابهًا للتوسّع الفرنسي. ففي البداية أقام الانجليز علاقات اقتصادية نشيطة مع المغرب على أثر طرد البرتغاليين بعد عام **١٥٤١** من معظم موانئهم القائمة على ساحل المحيط الأطلسي والتي أصبحت آنذاك مفتوحة أمام سفن بلدان أوروبية أخرى. وفي خمسينات وأوائل ستينات القرن السادس عشر أرسلت الشركات التجارية الانجليزية عدة بعثات ما زالت التقارير الخاصة بها محفوظة حتى اليوم. وزارت هذه البعثات شواطئ أفريقيا الغربية حتى خليج بنين، وكانت أكثر مشترياتها هي الذهب والجلود وعدد قليل من العبيد. وتبيّن التقارير البرتغالية أنه كانت للإنجليز في أواخر القرن السادس عشر اتصالات مع سكان ساحل الذهب، ولكن يبدو أنهم لم يكونوا يهتمّون كثيرًا بتجارة الرقيق(٢٥). بل إنه حتى في **١٦٢٣** رفض ريتشارد جوبسون شراء العبيد السود في منطقة غامبيا السفلى، على الرغم من أنه كان للبرتغاليين نشاط كبير هناك وكانوا يتعاونون مع التجّار الأفريقيين(٢٦). ولا يعرف إلا القليل عن التوسّع الإنجليزي في المناطق الأخرى من غرب أفريقيا. بيد أنه في عام ١٦٠٠ كان وضعهم متينًا للغاية على أطراف سنيغامبيا التي أزاحوا منها البرتغاليين والفرنسيين على حدّ سواء.

(٢٢) C. A. Julien، ١٩٤٨، ص ١٧٧؛ G. Martin، ١٩٤٨، ص ٤٠.

(٢٣) G. Martin، ١٩٤٨؛ J. W. Blake، ١٩٤٢.

(٢٤) L. Silveira، ١٩٤٦، ص ١٦ و ١٧ و ٣٥–٣٧ و ٤٤–٤٦.

(٢٥) T. S. Willan، ١٩٥٩، ص ٩٤–٩٧، ١٣٩؛ J. W. BLake، ١٩٤٢، ص ١٢٩ و ١٣٣ و١٣٨ و١٥٠–١٥٥.

(٢٦) R. Jobson، ١٦٢٣، ص ١١٢.

وفي ١٥٨٨ تأسست أول شركة انجليزية للمتاجرة مع غينيا وقد أنشأها بصورة رئيسية تجّار من لندن واكستر سبق أن كان لهم نشاط كبير في إيفاد البعثات التجارية إلى منطقة مصب نهر الغامبيا[٢٧]. غير أنه ليس هناك ما يدل على أن هذه الشركة نمت وأصبح لها شأن يذكر. ولعلّ الانجليز وجدوا أن نهب السفن القشتالية في عرض المحيط الأطلسي في نهاية القرن السادس عشر كان أكثر إدرارًا للربح من التجارة مع أفريقيا.

وفي ذلك الوقت على وجه التحديد بدأ ظهور الهولنديين على شواطئ أفريقيا. وكانوا آنذاك في حالة حرب مع اسبانيا ولم يعترفوا بالتقسيم الذي أجراه البابا للمحيط الأطلسي. وكانوا يعاملون البرتغال، التي كان يحكمها حينذاك فيليب الثاني، كدولة معادية. وقد تمكّن الهولنديون، بفضل الأموال الطائلة التي جمعها تجّارهم وقوة أسطولهم من زيادة توسّعهم في الهند وأفريقيا بحيث وصل إلى مستوى لم يكن الانجليز والفرنسيون قد بلغوه بعد. وقد رأى العالم الهولندي هـ. تيربسترا أن البعثات التجارية إلى البلدان الأفريقية كانت تنظمها في البداية شركات أنشئ معظمها بمبادرة من تجّار يعملون على نطاق متوسط وينصبّ اهتمامهم على استرداد رؤوس أموالهم في أقصر وقت ممكن. أما البعثات إلى جزر الهند الشرقية فكان ينظمها عدد من كبار الرأسماليين الذين كانوا في معظمهم مهاجرين أثرياء من أنفرس بوسعهم أن يستثمروا رؤوس أموالهم لفترات أطول[٢٨].

وفي الفترة من ١٥٤٩ إلى ١٦٠٧ أبحرت قرابة ٢٠٠ سفينة من هولندا إلى أفريقيا، ويبدو أنه أرسل نحو عشرين سفينة في كل من عامي ١٦١٠ و١٦١١. وفي ١٥٩٤ و١٥٩٥ حلّ الهولنديون في جزيرة غوريه. وبعد بضع سنوات وصلوا إلى رأس بنين فاشتروا هناك منسوجات قطنية وعملات صدفية أخذوها إلى ساحل الذهب حيث قايضوا بها ذهبًا وفضة. وفي ١٦١١ بنى الهولنديون ميناء ناسو في موريه على ساحل الذهب فكان أول محطة تجارية محصّنة لهم على ساحل غرب أفريقيا. كما أنهم نمّوا تجارتهم مع منطقة أكرا[٢٩]. ولم يكن البرتغاليون في مركز يتيح لهم منافسة الهولنديين الذين كان بوسعهم توفير كميات كبيرة من السلع بأثمان منخفضة، وذلك بفضل ثرائهم وكفاءة شبكاتهم التجارية. وكان الهولنديون متفوّقين في هذا المجال على الإنجليز والفرنسيين. فقد كانت واردات الهولنديين إلى غرب أفريقيا تتمثّل في مصنوعات الحديد والنحاس الأصفر والنحاس الأحمر والقصدير والمنسوجات الزهيدة الثمن والمتعددة المصادر والكحول والأسلحة والحليّ المتنوعة والسلع التي تستخدم في الحياة اليومية وحتى النظارات التي كانت تلقى إقبالًا متفاوتًا. ونتيجة لهذه الواردات (التي أثارت بضخامتها دهشة بيتر دي ماريس في ١٦٠١–١٦٠٢)[٣٠]، زادت من جديد إمدادات الذهب من المناطق

(٢٧) أنظر الحاشية ٢٥ أعلاه.

(٢٨) H. Terpestra، ١٩٦٠، ص ٣٤١ و ٣٤٢.

(٢٩) K. Ratelband، ١٩٥٣، ص ٢١–٢٥ و ٧٥ و ٨٣؛ P. de Marees، ١٩١٢.

(٣٠) P. de Marees، ١٩١٢، ص ٤٥ و ٤٦ و ٥١–٥٤.

الداخلية إلى ساحل الذهب، وذلك لصالح الهولنديين بصورة رئيسية. وجلب الهولنديون إلى أفريقيا أيضًا السكر من جزيرة سانت توماس، وقد سيطروا على هذه التجارة لفترة من الزمن وكانوا ينقلون المنتوج المعالج جزئيًا إلى معامل التكرير في أمستردام[٣١].

وكان التوسّع الهولندي في غرب أفريقيا تلقائيًا بدرة أو بأخرى. وفي ١٦١٧ بلغ وضع الهولنديين في سنيغامبيا حدًّا من الرسوخ جعلهم يمثّلون القوة المسيطرة في جزيرة غوريه بعد أن أزاحوا تقريبًا البرتغاليين بل والإنجليز والفرنسيين كذلك عن النشاط التجاري في جوال وبورتودال وروفيسك، وقد احتفظوا بوضعهم القوي هذا لأكثر من خمسين سنة. وفي الوقت ذاته كانت سفنهم تزور لوانغو والكونغو أنغولا. وفي البداية كان الهولنديون، شأنهم شأن الانجليز والفرنسيين، لا يبدون اهتمامًا كبيرًا بتجارة الرقيق. بيد أن منعطف القرنين السادس عشر والسابع عشر شهد بداية مرحلة جديدة من التوسّع الأوروبي في أفريقيا تعاظم فيها شأن تجارة الرقيق التي أصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة للهولنديين أيضًا. وبدأت هذه المرحلة بشراء العبيد من المينا وأكرا وأردا وبنين ودلتا النيل وكذلك من كالابار وغابون والكامرون. وكان العبيد يباعون مقايضة بالسكر إلى المزارع في جزيرة سانت توماس (التي كانت آنذاك تحت الاحتلال الهولندي) أو ينقلون إلى البرازيل. ومن المنطقة المحيطة بمصبّ نهر السنغال كان الهولنديون يرسلون العبيد من الولوف الذين كان من المعتقد، وفقًا لما ذكره أ. دابر، أنهم يتمتعون بقوة جسدية كبيرة تؤهلهم للعمل في المزارع[٣٢]. وكان لفتح أنغولا في ١٦٤١ صلة وثيقة باحتياجات الهولنديين المقيمين في البرازيل في مجال الأيدي العاملة، وبذلك يكون الهولنديون قد اقتدوا بالبرتغاليين في هذا الصدد[٣٣]. وعلى الرغم من أن الهولنديين خسروا إقليم شمال غربي البرازيل وطردوا أيضًا من أنغولا في ١٦٤٨، فإن العلاقة الوثيقة بين الإقليمين في مجال تجارة الرقيق ظلّت قائمة حتى القرن التاسع عشر.

وطوال هذه الفترة لم تكن منطقة شرق أفريقيا على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للأوروبيين. فالبرتغاليون الذين سيطروا على سوفالا وأخضعوا مدنًا ساحلية أخرى لسلطتهم السياسية لم يتوغّلوا في داخل البلاد. ذلك أنهم لم يذهبوا إلى أبعد من تيته وسينا على نهر الزامبيزي حيث كانوا يشترون كميات قليلة من الذهب في السوق المحلية[٣٤]. وفي منتصف القرن السادس عشر كانت واردات الذهب، وربّما بعض السلع الأخرى، من المناطق الداخلية إلى الساحل قد تضاءلت وليس هناك ما يدل على أنها ازدادت بعد ذلك. وكان لنقص واردات الذهب إلى سوفالا تأثير سلبي على أوضاع بعض المدن مثل كيلوا وومومباسا وماليندي التي كانت قبل مجيء البرتغاليين تضطلع بنشاط كبير في توفير الذهب وغيره من السلع للتجار القادمين من

(٣١) K. Ratelband، ١٩٥٠، ص ٩٥ و ١١٥ و ١١٤ و ١١٨ وما بعدها.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٨ و ١٠ و ٢٧–٣٥ و٤٠–٦١؛ O. Dapper و A. F. C. Ryder، ١٩٦٥.

(٣٣) M. Malowist، ١٩٦٩، ص ٥٦٩.

(٣٤) L. Lúcio De Azevedo، ١٩٤٧، ١٨٩–٢٠١؛ V. de Magalhães Godinho، ١٩٦٩، ص ٢٥٣–٢٧٥.

الهند ومن شبه الجزيرة العربية. وقد يكون هذا التدهور ناجمًا عن تزعزع وضع التجارة الإسلامية على ساحل شرق أفريقيا، وإن بدا من المرجح أيضًا أنه طرأت بعض الاضطرابات السياسية على طول الطرق التجارية التي تربط بين الموانىء والمناطق الداخلية[٣٥]. غير أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من البحث والتحري. وقد أخفق سكان المناطق الساحلية في محاولاتهم الرامية إلى استدراج الأتراك في شبه الجزيرة العربية إلى التدخل لصالحهم ضد البرتغاليين. ونتيجة لتوسع إمامة عمان وامتداد سلطتها إلى سواحل وجزر شرق أفريقيا ابتداء من القرن السابع عشر، حدثت بعض التغيرات في أواخر ذلك القرن وأصبح النفوذ البرتغالي محصورًا في موزمبيق وحدها[٣٦]. غير أن هذه التغيرات لم تصبح واضحة تمام الوضوح إلا في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر.

وينبغي أن نضيف هنا أن بوادر التوسع الأوروبي في الطرف الجنوبي لأفريقيا بدأت في الظهور خلال القرن السابع عشر على شكل مستعمرات لفلاحين هولنديين (وألمان) أطلق عليهم اسم «البوير» وكانوا مستوطنين تحت رعاية شركة الهند الشرقية الهولندية. ولكن هذه الظاهرة ظلت قليلة الأهمية خلال القرن السابع عشر وحتى لفترة طويلة بعده. ومع ذلك فان الضغط الذي مارسه البوير على قبائل السّان فحوّلهم إلى عبيد وأبعدهم عن أراضيهم وكاد يبيدهم، كان نذير شؤم على السكان الأفريقيين[٣٧].

أفريقيا كمستودع للأيدي العاملة

يقدّر ب. د. كورتين أنه تم جلب زهاء **٢٧٤ ٠٠٠** من السود إلى أمريكا في الفترة ما بين **١٥٤١** وحوالي **١٦٠٠**. وفي السنوات القليلة التالية ارتفع هذا العدد إلى **١ ٣٤١ ١٠٠** وبلغ ستة ملايين في القرن الثامن عشر. ووفقًا لتقديرات ف. ماورو، التي أخذ بها ب. د. كورتين، جُلب عدد يتراوح بين **٤٠٠ ٠٠٠** و **٤٥٠ ٠٠٠** عبد من هؤلاء إلى البرازيل بين عامي **١٥٧٥** و**١٦٧٥**. وفي القرن الثامن عشر وصل هذا الرقم إلى قرابة المليونين[٣٨]. وطوال القرن الثامن عشر سجلت زيادة هائلة في توريد الأيدي العاملة من السود إلى جزر الأنتيل الانجليزية والفرنسية ، كما زاد توريدها إلى كوبا. وتدل الأرقام المذكورة أعلاه على حدوث تغير جذري، وإن يكن تدريجيًا، في مواقف الأوروبيين إزاء أفريقيا التي لم تعد مصدرًا وفيرًا للذهب بل أصبحت تمثل، أولًا وقبل كل شيء، مستودعًا للأيدي العاملة لولاه ما تمكّن العديد من الإقطاعيات الأوروبية في أمريكا من الظهور إلى حيز الوجود أو النمو. وهذا التغير، الذي بدأت

---

(٣٥) V. de Magalhães Godinho، ١٩٦٢، ص ٢٧٢–٢٧٣.

(٣٦) المرجع السابق، ص ٢٧٣؛ R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣، المجلد الأول، ص ١٤١ و ١٤٢.

(٣٧) انظر الفصل الثالث والعشرين من هذا المجلد.

(٣٨) P. D. Curtin، ١٩٧٣، ص ٢٥٩؛ F. Mauro، ١٩٦٠، ص ١٧٩ و ١٨٠.

بوادره في الظهور منذ منتصف القرن السابع عشر، أصبح واضحًا للعيان في نهاية ذلك القرن. وكان العامل الرئيسي في الزيادة الهائلة للطلب على الأيدي العاملة السوداء هو النمو السريع الذي شهدته مزارع قصب السكر. وكانت هذه العملية قد بدأت منذ القرن الخامس عشر في ماديرا وجزر الكناري وجزر الرأس الأخضر، وعلى الأخص جزيرة سانت توماس. ثم امتدت في النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى البرازيل حيث انتشرت على نطاق واسع في المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد. ولم يؤد الاحتلال الهولندي إلى ايقاف هذه العملية، بل على العكس من ذلك فقد عمل الهولنديون على حفزها. ولم يتغير الوضع إلاّ بعد أن طُرد الهولنديون من البرازيل ونقلوا التقنيات التي كانت تستخدم في معامل تكرير السكر في البرازيل إلى جزر الكاريبي التي خضع معظمها تدريجيًا لسيطرة الفرنسيين والانجليز. ونظرًا إلى المنافسة الحادة من جانب تلك الجزر، فإن مزارع قصب السكر تراجعت إلى المرتبة الثانية في الحياة الاقتصادية للبرازيل. ومع تطور تعدين الذهب والماس في وسط البرازيل (ونمو إنتاج البن في جنوب البرازيل ابتداء من القرن التاسع عشر)، فإن ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة أدى إلى زيادة الواردات من العبيد إلى قرابة ثلاثة أمثال ما كانت عليه في القرن السابع عشر[٣٩].

وطرأت أيضًا زيادة ضخمة على الورادات من العبيد إلى الاقطاعيات الانجليزية والفرنسية في منطقة الكاريبي. ففي المستعمرات الانجليزية ارتفعت واردات العبيد من ٧٠٠ ٢٦٣ في القرن السابع عشر إلى ٣٠٠ ٤٠١ ١ في القرن الثامن عشر. وكان الوضع مشابهًا في الجزر التي تحتلها فرنسا، إذ استوردت سان دومينغو في القرن الثامن عشر أكبر عدد منهم – قرابة ٠٠٠ ٧٩٠ عبد – جُلب معظمهم مباشرة من أفريقيا[٤٠]. وبدأت أيضًا زراعة قصب السكر في كوبا وكانت لها آثار مماثلة فيما يخص الاحتياجات من الأيدي العاملة. كما أن سورينام الهولندية والاقطاعيات الانجليزية والفرنسية في أمريكا الوسطى وفي الطرف الشمالي من أمريكا الجنوبية استوعبت أعدادًا كبيرة من العبيد السود. وفي أمريكا الشمالية شكلت مزارع التبغ في فيرجينيا ومزارع الأرز في ماريلاند الركيزة الأساسية لمزيد من التوسع في تجارة الرقيق. وحدثت هناك زيادة ملحوظة لهذه التجارة في القرن الثامن عشر، حيث جُلب نحو ٠٠٠ ٤٠٠ عبد إلى المستعمرات الانجليزية[٤١]. وبعد ذلك أدى نمو مزارع القطن في القرن التاسع عشر إلى تحويل الأقاليم الجنوبية من الولايات المتحدة إلى منطقة شاسعة يعتمد اقتصادها على وجود العبيد. أما في الجزء الشمالي من المستعمرات حيث كانت تسود زراعة الحبوب على النطاقين المتوسط والصغير فلم تكن هناك حاجة تذكر إلى زيادة الواردات من العمال العبيد.

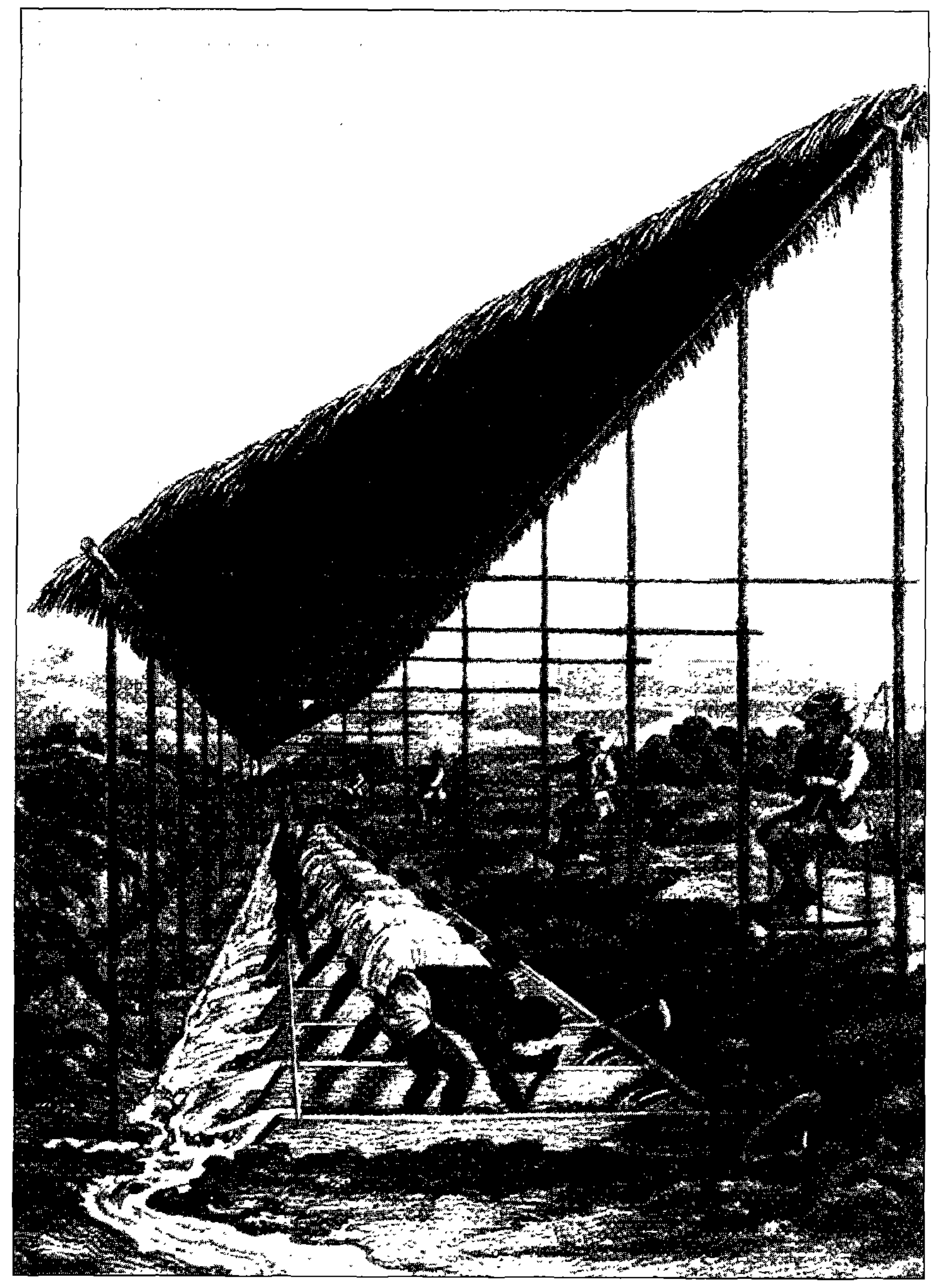
وقد فرض الطلب على العمال السود في المستعمرات الأمريكية على أوروبا الغربية مهمة لم يسبق لها مثيل. وجاء ذلك الطلب فضلاً عن ذلك في وقت كانت فيه أوروبا تشهد تغيرات

---

(٣٩) P. D. Curtin، المرجع السابق.

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) المرجع السابق.



اللوحة ١.١ – عبيد من الزنوج يقومون بعملية غسل التراب بحثًا عن الماس في البرازيل.

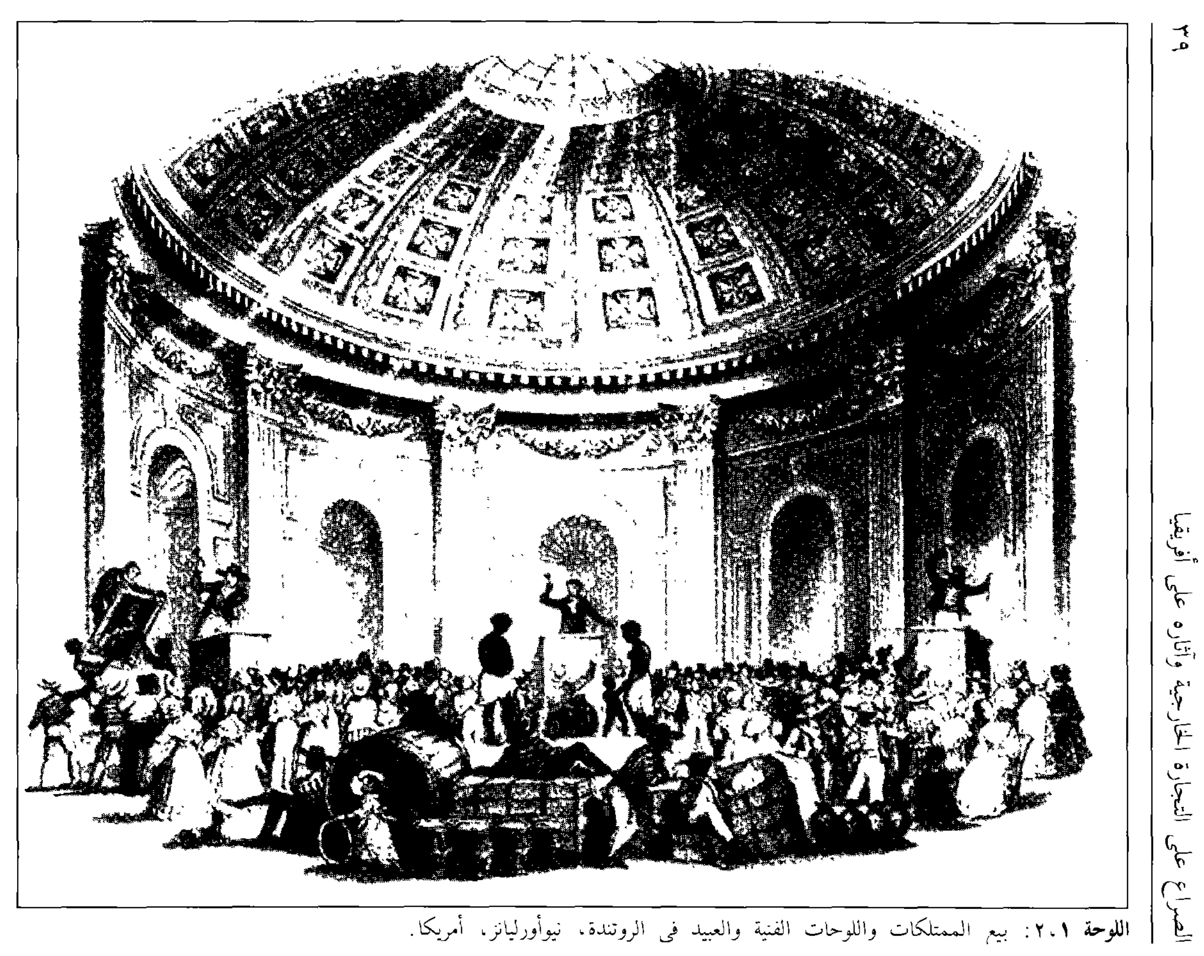
سياسية واقتصادية جذرية. فقد أصبح تدهور اسبانيا والبرتغال أكثر وضوحًا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. أما هولندا، التي كانت آنذاك في أوج قوتها، فقد بدأت تخرج من الحلبة ببطء تحت ضغط انجلترا وفرنسا اللتين كان اقتصادهما ينمو بسرعة. وابتداء من أواخر القرن السابع عشر تزايد نفوذ انجلترا وفرنسا فيما يخص طبيعة ومعدل توسع البيض في أفريقيا في حين تضاءل دور الاسبان بل ودور الهولنديين في هذا المجال. أما البرتغاليون فقد أتيح لهم، مع التقدم الذي أحرزوه في فتح أنغولا، أن يحتفظوا بموقع متميز في هذه المنطقة الهامة من مناطق تجارة الرقيق.

وفي القرن السابع عشر قامت هولندا وانجلترا، وبعدهما فرنسا وبعض البلدان الأخرى، بإنشاء شركات للمتاجرة مع أفريقيا ولنقل العبيد إلى أمريكا. وبدأت الموارد تكرس لهذه الغاية. وقد حصلت الشركات من حكوماتها على حقوق احتكارية للمتاجرة مع أفريقيا، مما أتاح لها أن تتحكّم في الأسعار. وفي مقابل ذلك كانت هذه الشركات ملزمة ببناء حصون جديدة وصيانة الحصون القديمة لحماية المحطات التجارية الأوروبية على السواحل. وعلى ذلك فقد تدعّم مركز الأوروبيين في أفريقيا بفضل الشركات الانجليزية والهولندية والفرنسية. وزاد عدد الحصون الأوروبية زيادة كبيرة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، لاسيما في ساحل الذهب والمناطق المجاورة له.

وفي أثناء ذلك كان البيض في أفريقيا على خلاف فيما بينهم. فالمنافسات بينهم لم تكن مجرد انعكاس للتنافس بين القوى الكبرى في أوروبا، بل كان التجار والشركات التجارية يكافحون من أجل الحصول على أنسب المحطات التجارية على الساحل الافريقي. وكانوا يفعلون ذلك في زمن الحرب، وكانت ملكية المحطات التجارية تنتقل بصورة متكررة فيما بين مختلف المجموعات المتنافسة التي كانت كل منها تتلقى الدعم من حكومتها. وكان اهتمام الحكومات المساندة للشركات منصبًا على وجه التحديد على تنمية مزارع أمريكا التي ترتكز على الأيدي العاملة السوداء، وعلى زيادة أرباحها من تجارة الرقيق. لذلك لم يكن من المعقول بالنسبة للقوى الكبرى وكذلك لبعض البلدان الأوروبية الأقل شأنًا أن تترك أفريقيا وشأنها. بل إن السويد والدنمارك وبروسيا حاولت أن تتدخل في الشؤون الأفريقية دون أن تحرز في ذلك نجاحًا يذكر فاضطرّت إلى الانسحاب في نهاية الأمر.

ولكن أنشطة الشركات لم تؤت ثمارها بالقدر الذي كان منشودًا منها. من ذلك مثلًا أن أول شركتين من الشركات الانجليزية لم تبذلا نشاطًا يؤبه له. فالشركة الافريقية الملكية، التي أُسّست في ١٦٧٢ وكان لملك انجلترا ذاته حصة فيها، كانت تواجه صعوبات دائمة على الرغم من سيطرتها على جزء كبير من التجارة الخارجية الافريقية على السواحل الغربية في الربع الأخير من القرن السابع عشر. ذلك أن سياستها كانت محل اعتراض قوي من جانب أصحاب المزارع في المستعمرات الانجليزية في أمريكا والعديد من التجار في انجلترا على حد سواء[٤٢].

(٤٢) D. P. Mannix، ١٩٦٣، ص ٢٩-٣٠.



اللوحة ٢.١: بيع الممتلكات واللوحات الفنية والعبيد فى الروتندة، نيوأورليانز، أمريكا.

فأصحاب المزارع كانوا يحتجون على أثمان العبيد الباهظة التي كانت تفرضها الشركة، في حين أن التجار الانجليز غير الأعضاء في الشركة كانوا يتوقون إلى التعامل مع السواحل الأفريقية والاستفادة من الأرباح الطائلة التي تدرها تجارة الرقيق. وبعد ١٦٨٩ جرى الحد تدريجيًا من امتيازات الشركة مع إشراك جهات أخرى في الاستفادة من التجارة الافريقية. وحُلّت الشركة نهائيًا في منتصف القرن الثامن عشر.

وكانت انجلترا قد شهدت قبل ذلك ببضع سنوات بداية حقبة من التجارة الحرة مع أفريقيا. وكان أقوى التجار هم تجار ليفربول التي ظلت طوال قرابة نصف قرن تشكل المركز الرئيسي لما كان يعرف آنذاك باسم «التجارة الثلاثية». ووفقًا لهذا النوع من النشاط التجاري كان تجار ليفربول يرسلون سفنهم محملة بسلع انجليزية إلى الساحل الأفريقي حيث يقايض بها العبيد الذين يجري نقلهم إلى أمريكا ليباعوا هناك لأصحاب المزارع في المستعمرات الانجليزية والاسبانية والبرتغالية؛ ثم تعود هذه السفن إلى انجلترا محملة بسلع من إنتاج تلك المستعمرات(٤٣). وفي القرن الثامن عشر أجبر الانجليز اسبانيا والبرتغال على إبرام معاهدات تجارية معهم يسّرت لهم التعامل مع الممتلكات الاسبانية والبرتغالية في أمريكا. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت جزر الهند الغربية التابعة لانجلترا، وعلى الأخص برბادوس وجامايكا، مناطق توطين الزامي واسع النطاق للافريقيين الذين كانوا يجلبون إليها للعمل في مزارع قصب السكر وبعد ذلك في مزارع القطن والبن وغيرها من المزارع(٤٤). وكانت بربادوس وجامايكا تبيعان العبيد إلى العدد المتزايد من أصحاب مزارع التبغ والأرز في فيرجينيا وماريلاند وتشتريان في المقابل القمح وغيره من منتجات المستعمرات في أمريكا الشمالية.

وكما أدرك الناس منذ زمن بعيد، فإن النجاح الباهر الذي حققه تجار ليفربول إنما يرجع الفضل فيه إلى النمو الصناعي السريع في مقاطعات وسط انجلترا، لاسيما صناعة المعادن في برمنغهام والنسيج في مانشستر. وكان تجار ليفربول أقدر من غيرهم من الأوروبيين على تزويد أفريقيا – بانتظام وبأسعار منخفضة – بالسكاكين والأسلحة وغيرها من السلع المعدنية، التي كان الطلب عليها شديدًا في أفريقيا، وكذلك بالمنسوجات. وخلال القرن الثامن عشر أصبحت انجلترا تدريجيًا الدولة التي تقوم بأكبر نشاط اقتصادي على الساحل الافريقي. وكان نفوذ انجلترا ملموسًا في المنطقة الممتدة من السنغال إلى حدود الكامرون. ولئن فقدت انجلترا مواقعها الأمامية في السنغال التي آلت إلى فرنسا في ١٧٩٩، فإن مركزها تعزّز في غامبيا وسييراليون، كما أنها أصبحت تحتل مركزًا قياديًا في ساحل الذهب فيما يخص تجارة الرقيق التي سجلت زيادة كبيرة منذ منتصف القرن السابع عشر. وكانت التجارة في خليج بيافرا ورأس بنين، بما في ذلك كالابار، تتسم بأهمية بالغة، إذ إن عدد العبيد الذين نقلوا من تلك المناطق خلال القرن الثامن عشر تجاوز كثيرًا ١.٣ مليون. كما طرأت زيادة هائلة على أعداد العبيد

(٤٣) D. Mannix، ١٩٦٣، ص ٦٩-٧٤.

(٤٤) O. Patterson، ١٩٦٧، ص ١٦-٢٩.

الذين صُدّروا من موانيء ويداه وبورتو نوفو ولاغوس وغيرها من موانئ ساحل الذهب[٤٥]. ولم يكن الانجليز هم وحدهم الذين يضطلعون بالنشاط التجاري هناك. ذلك أنه على الرغم من أن مركز فرنسا وهولندا كان أضعف من مركز انجلترا فقد قامتا كلتاهما، وخاصة فرنسا، بنشاط تجاري قوي في ساحل العبيد – في السنغال وفي منطقة الكامرون ولوانغو. وكان تجار نانت يحتلون مكان الصدارة في هذا النشاط. وكانت أنغولا، التي كانت أهم مصدر للأيدي العاملة السوداء في أواخر القرن السابع عشر، لا تزال خاضعة لنفوذ البرتغال خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وظلت البرتغال تمارس دورها في توريد العبيد على نطاق واسع إلى البرازيل.

وبدأت محاولات الاستيطان على نطاق ضيق بعملية استيطان البيض في أنغولا. أما في المنطقة الممتدة على طول الساحل من الرأس الأخضر إلى الكونغو فقد ظل التوسع الأوروبي محتفظًا بطابعه التجاري. وكانت جميع المحطات التجارية والمستوطنات الأوروبية، مثل سانت – لويس التي أنشئت في ١٦٢٦، متناثرة على طول الساحل قرب خلجان ملائمة وعادة على مقربة من تجمعات للسكان الافريقيين. وكانت المينا وأكرا وويداه وبورتو نوفو وباداغري وكالابار القديمة والجديدة – كلها مدن اشتهرت في القرن الثامن عشر – وغيرها مستوطنات يلتقي فيها الوافدون البيض مع السود الذين كانوا يزوّدونهم بالعبيد ويشترون منهم السلع الأوروبية. وفي أغلب الأحيان كان الحكام الافريقيون يحتفظون لأنفسهم بالأولوية في المتاجرة مع الأوروبيين، بيد أن التجار الافريقيين كانوا يضطلعون أيضًا بدور مهم في هذا المجال. وحتى في أنغولا، كان البرتغاليون يمسكون بأنفسهم عددًا قليلًا من العبيد، مستخدمين في ذلك عملاءهم المحليين الذين كانوا يقومون بشراء العبيد أو باختطافهم من المناطق الداخلية.

ومن الصعب تقدير النطاق الاقليمي لتجارة الرقيق في أفريقيا. ويبدو الآن أن هيرسكوفيتس وهارفيتر لم يكونا على صواب في ما ذهبا إليه من أن التأثير المدمّر لهذه التجارة اقتصر على المنطقة الساحلية دون غيرها[٤٦]. ذلك أنه لئن كان من المؤكد أن هذه المشكلة بلغت أقصى حدتها في المناطق الواقعة وراء الموانيء مباشرة، فقد جرى تداول روايات يرجع تاريخها إلى القرن السادس عشر تتحدث عن المسافات الطويلة التي كان العبيد يقطعونها من مواطنهم الأصلية إلى الموانيء. وخلال مرحلة التصدير المكثف للعبيد الافريقيين في القرن الثامن عشر كان يتعين على مطاردي العبيد أن يتوغلوا في المناطق الداخلية للوصول إلى مُورّديهم الرئيسيين، وهم حكام البلدان القوية مثل أشانتي وداهومي وتجار الرقيق في كالابار. ومن المحقق أن مناطق نشاط مطاردي العبيد المذكورين كانت تقع في وسط القارة إلى الشمال من أماكن إقامتهم[٤٧]. أما الدول الافريقية القديمة مثل بنين وأويو، فإن مشاركتها في هذه التجارة كانت

---

(٤٥) P. D. Curtin، ١٩٧٣، ص ٢٥٩ و ٢٦٧.

(٤٦) M. J. Herskovits و M. Marwitz، ١٩٦٤.

(٤٧) J. D. Fage، ١٩٦٩ (أ).

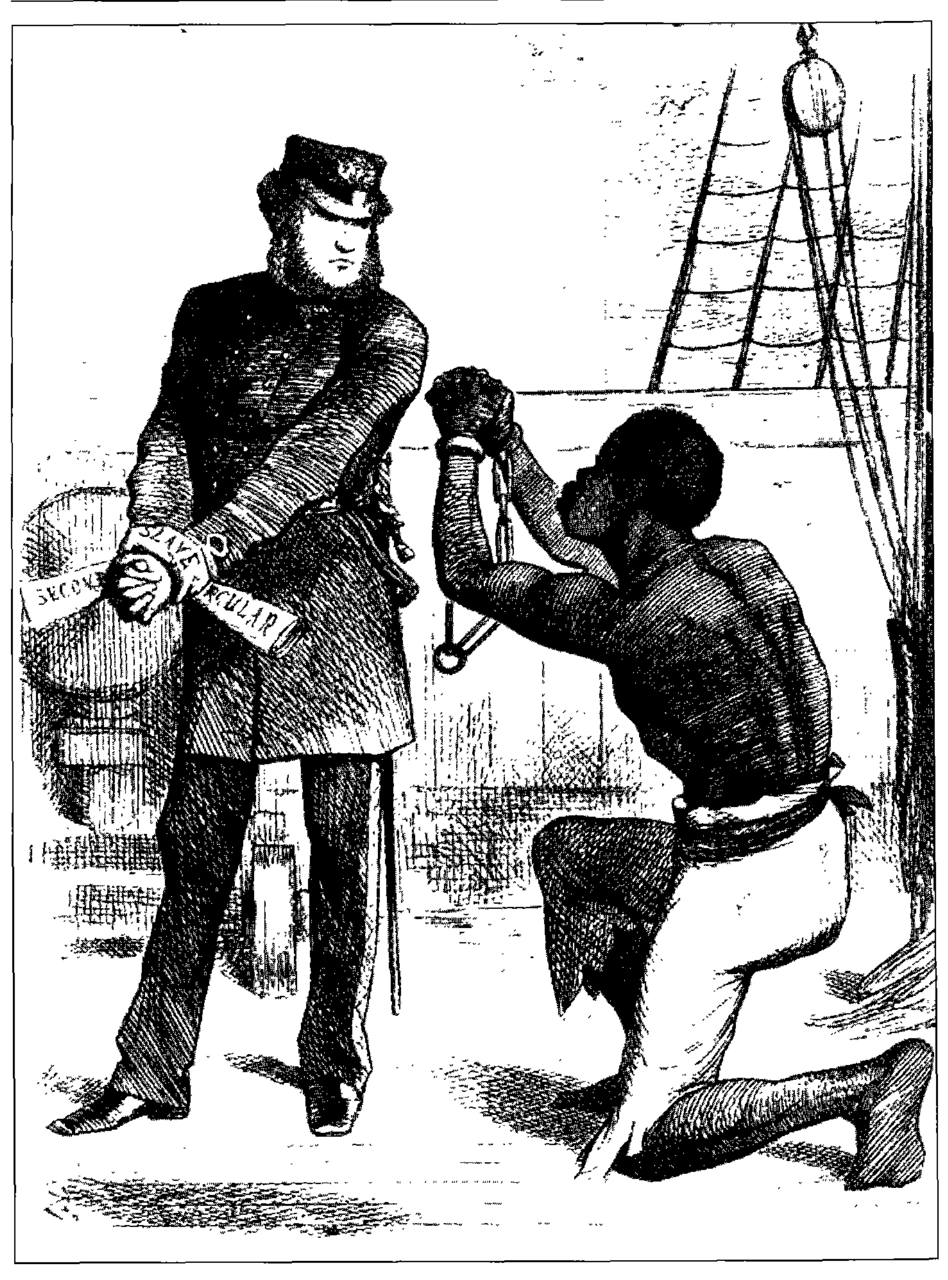
محدودة. كما أن الكونغو، التي دخلت مرحلة التفكك الكامل في القرن الثامن عشر، لم تكن قط مصدرًا هامًا للعبيد.

وفي ذلك الوقت لم يكن الأوروبيون مهتمين كثيرًا بالتوسّع الإقليمي في أفريقيا (باستثناء حالة أنغولا). وكانوا يحصلون على العبيد عن طريق محطاتهم التجارية ومن العديد من الخلجان التي كانوا يقومون فيها فضلًا عن ذلك ببيع سلعهم بما فيها الروم والأسلحة. ولم تكن أوروبا آنذاك مهيأة للشروع في فتح أفريقيا، ويرجع السبب في ذلك على وجه الخصوص إلى قساوة المناخ في أفريقيا وعجز الأوروبيين عن مواجهة الأمراض الاستوائية. لذلك كان الأوروبيون والبرازيليون والأمريكيون الشماليون الأوائل الذين قدموا إلى القارة الافريقية يبذلون قصارى جهودهم لكسب ودّ الحكام الافريقيين بتزويدهم بسخاء بكل السلع التي كانوا ينشدونها. بل ان توافق المصالح بين تجار الرقيق الأوروبيين وموردّي العبيد – الحكام والأعيان والتجار الأفريقيين – تعزّز خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومن الجدير بالذكر هنا أن الحركة الداعية إلى إلغاء الرق، والتي بدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، لقيت مقاومة شديدة في انجلترا ليس فقط من جانب أصحاب المزارع في جزر الهند الغربية بل كذلك من قبل التجار في الوطن الأم. كما أصبح من الواضح فيما بعد أن ملوك أشانتي وداهومي، وبدون شك بعض الحكام الافريقيين الآخرين، يعارضون أيضًا وبصورة مؤكدة الغاء تجارة الرقيق.

لقد كان اهتمام الأوروبيين خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر مركّزًا بوجه خاص على الساحل الغربي لأفريقيا. وكانت تجارة الرقيق قليلة على الساحل الشرقي ولم يبدأ تجار الرقيق في غزو تلك المنطقة إلّا في القرن الثامن عشر. ذلك أن البعد الشاسع بين الساحل الشرقي والأسواق الأمريكية جعل عملية نقل العبيد من شرق أفريقيا إلى العالم الجديد أكثر صعوبة وإن لم تكن مستحيلة. لذلك كان يتعين على كثير من سكان المنطقة المعروفة حاليًا باسم موزمبيق أن يواجهوا الرحلة المأسوية عند نقلهم عبر المحيط الأطلسي إلى البرازيل بوجه خاص. وقد قدّر ب.د. كورتين عدد الأفريقيين الذين نُقلوا من وسط وجنوب شرقي أفريقيا إلى الأمريكتين في الفترة من ١٧١١ إلى ١٨١٠ بنحو ٨١٠١٠٠ شخص، أي ٢٤ في المائة من مجموع الأشخاص الذين استُوردوا في تلك الفترة[٤٨]. غير أنه لا توجد معلومات عن عدد الأشخاص الذين جاؤوا من الساحل الشرقي والمناطق الداخلية المتاخمة له. وقد قام الفرنسيون بتصدير أعداد قليلة من العبيد السود بعد احتلالهم لجزيرتي الريونيون وموريشيوس. وفي شرق أفريقيا ازدادت خلال القرن الثامن عشر عمليات تصدير العبيد إلى شبه الجزيرة العربية من قبل رعايا إمام عمان. وفيما بعد كان لانتقال مركز هذا النشاط من عمان إلى زنجبار عواقب وخيمة بالنسبة لسكان شرق ووسط أفريقيا. ولكن يبدو أن العرب من مطاردي العبيد قاموا بغاراتهم المدمرة خلال القرن التاسع عشر بصورة رئيسية. أما في شمال أفريقيا فقد وضع الأوروبيون حدًّا لنشاط القراصنة البربر في القرن الثامن عشر وحرموهم بذلك من المصدر الأساسي

---

(٤٨) P. D. Curtin، ١٩٧٣، ص ٢٦٧، الجدول ٢ و ٧.



بشر وإخوة !!

العبد الآبق: «هلاّ نزعت قيدي!»

قبطان البحرية الملكية: «أنّى لي ذلك وأنا مكبّل بهذا القيد؟»

اللوحة ١،٣ الرسم الكاريكاتوري السياسي «بشر وإخوة !!»

لدخلهم. ولعل من المفيد البحث فيما إذا كان هذا الحدث قد أثر على سياسات النخبة الحاكمة في كل من مدينتَي الجزائر وتونس – اللتين كانتا تشاركان آنذاك مشاركة فعّالة في حملات القرصنة – فيما يتعلق بسكان البلاد الأصليين بوجه خاص.

ويبدو أن الحملة إلى نهر النيجر في ١٥٩١ لم تترتب عليها آثار دائمة بالنسبة للمغرب. ذلك أنه سرعان ما استقل الفاتحون عن بلادهم الأصلية وقام أحفادهم – الأرما – بتأسيس دويلات لم تكن تدوم طويلًا. وليس هناك دليل على حدوث تغيرات هامة في التجارة بين المغرب ومنعطف النيجر. فقد استمر تصدير العبيد وكميات صغيرة من الذهب من غرب السودان. ويبدو مع ذلك أن تجارة الرقيق كانت واسعة النطاق، إذ إن سلاطين المغرب كانوا في منعطف القرنين السابع عشر والثامن عشر يملكون جيشًا مؤلفًا من العبيد وكان له خلال فترة معينة نفوذ قوي على سياسة البلاد.

الخاتمة

يمكننا أن نذكر المعلومات التالية فيما يخص الاتصال بين أفريقيا وبقية العالم في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر:

(١) كان الساحل الغربي لأفريقيا والمناطق الداخلية المتاخمة له أكثر المناطق الأفريقية اتصالًا ببقية العالم.

(٢) في البداية كان اهتمام الأوروبيين منصبًا على شراء الذهب، ولكنهم أصبحوا ابتداء من خمسينات القرن السادس عشر يعطون أهمية أكبر لتجارة الرقيق. وتمكّن الأوروبيون، بتصديرهم للعبيد، من تعزيز التنمية الاقتصادية لقسم كبير من أمريكا والكاريبي. كما سرّعت تجارة الرقيق تراكم رأس المال في أوروبا، لا سيّما في انجلترا، وكذلك في أفريقيا.

(٣) كان التوسع الأوروبي في أفريقيا تمهيدًا للاستعمار الأوروبي للقارة، واقتصر في معظمه على التجارة. وكان التبادل التجاري بين الطرفين غير متكافئ، إذ كان الأوروبيون يبيعون سلعًا رخيصة في مقابل أعداد هائلة من العمال العبيد. وهكذا فلئن لم يحاول الأوروبيون في ذلك الوقت فتح أفريقيا فإنهم ألحقوا ضررًا فادحًا بوضعها الديموغرافي.

(٤) ربما لم يكن هناك تقديرٌ كافٍ لدور أفريقيا كسوق للمنتجات الصناعية الأوروبية منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر.

(٥) تتمثل إحدى المزايا التي حصلت عليها أفريقيا من خلال هذه الاتصالات في إدخال محاصيل جديدة في هذه القارة مثل الذرة الصفراء والمنيهوت المر والمنيهوت الحلو. غير أن هذا لا يعوّض بأي حال عن الخسائر الديموغرافية الفادحة فضلًا عن معاناة أعداد ضخمة من البشر الذين اختطفوا وأبعدوا إلى بلاد غريبة وراء البحار للقيام بالأعمال الشاقة في المزارع.

الفصل الثاني

البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا خلال هذه الفترة

ب . ديابن

تعرّضت البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأفريقية خلال الفترة بين ١٥٠٠ و١٨٠٠ لتحوّلات مستمرة كانت تسببها، إلى حد كبير، عوامل داخلية يذكر منها العوامل الديموغرافية والايكولوجية، أو كانت تحدث بتأثير قوى خارجية مثل تجارة الرقيق وانتشار المسيحية والإسلام والرأسمالية في القارة. ويبحث هذا الفصل في هذه التحولات وفي البنى التي نجمت عنها؛ وسيبيّن لنا التحليل أن القول بصمود البنى أو المؤسسات الأفريقية وثباتها أمام عوامل الزمن هو خرافة تاريخية لا أساس لها من الصحة في معظم أجزاء القارة.

البنى الاجتماعية الجديدة

الإسلام والمسيحية

كانت أولى التغيرات الملحوظة والبنى الجديدة تغيرات وبنى اجتماعية. فقد بدأ الاصطدام على الصعيد الديني مع المذاهب الفلسفية والدينية الأوروبية والشرق أوسطية حيث غدت المسيحية والإسلام قوتين سياسيتين في مناطق لم تشهدهما من قبل. وأصبح الدين مشكلة أساسية بالنسبة إلى حضارات لم تكن لها، بسبب نظرة كل منها إلى العالم، معرفة سابقة بهذا النوع من النزاعات.

وقد فقدت المسيحية ما كانت قد اكتسبته في المناطق الساحلية في شرق أفريقيا خلال هذه الفترة على أثر اغتيال الأب كونسالو دا سيلفيرا، القس البرتغالي الذي حاول أن

يخضع الـ «موين موتابا»* نوغوما للنفوذ المسيحي والبرتغالي في ١٥٦٠ ومن جانب آخر حقق الإسلام مكاسب في إثيوبيا على أثر الفتوحات التي أحرزها أحمد غران (١٥٣١–١٥٣٥)[١] وفتوحات كل من حاكم بورنو وملوك الصنغاي (الأسكيا askiyas) في الصحراء الكبرى وغرب السودان.

انتقال المجتمع من نظام الأسرى إلى نظام الرقيق

وتمثل المظهر الثاني المهم من مظاهر التغيّر في معظم أنحاء أفريقيا في حلول النظام الأوروبي والشرق أوسطي لامتلاك العبيد محل نظام الجونيا (jonya) الذي كان سائدًا في أفريقيا السوداء.

وكان نظام الجونيا (والتسمية مشتقة من كلمة «جون» ومعناها «أسير» في لغة الماندِه) ساريًا بصورة رئيسية في غرب السودان ومنطقة النيجر – التشاد. فكان الجون «jon» (أو «الجام» «jaam» بلغة الوالو، أو «الماكوبا» «maccuba» بلغة الفولفلده، أو «البابي» «bayi» بلغة الهوسا) ينحدر من نسب معين ولم يكن يجوز تغيير تبعيته؛ كما كان يمتلك معظم ما ينتج وينتمي، في المجتمعات التي ازدهر فيها هذا النظام، إلى فئة اجتماعية – سياسية تشكل جزءًا من الطبقة الحاكمة ومن ثم كان لها دور في تصريف أمور الدولة وتسيير جهازها السياسي. وقد اضطلع نظام الجونيا والطبقة الاجتماعية التي كانت تمثله بدور مهم وأصيل في دول وامبراطوريات غانا وتكرور ومالي وكانم – بورنو وأشانتي ويوروبا وموتابا[٢]. وكانت صفوة أسرى الملك («الجون تيجي» «jon tigi» لدى الماندِه، والموظفون الحكوميون من بين «الجامي بوور» «jaami buur» في تكرور و«الساركين بايي» «sarkin bayi» لدى الهوسا) ينتمون إلى الطبقة الحاكمة على صعيدي الدولة والمجتمع ويمارسون قدرًا من السلطة ويحققون الثروات، كما كان بإمكانهم أن يمتلكوا العبيد. ومثال ذلك «الجومبيتي جون» «jombiti jon» لدى الماندِه وعبيد الأسرى في داهومي[٣].

ومن ناحية أخرى، فإن نظام الرق الشرقي والغربي، سواء في شكله القديم أو شكله الاستعماري الغربي المتأخر الذي ترسّخ في القارة الافريقية خلال القرن الثامن عشر، شرع في

---

* Mwene Mutapa: ملك أو رئيس لمنطقة غنية بالثروات المعدنية.

(١) أنظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد

(٢) كانت الـ «ماكاموس» (macamos) مجموعات من العبيد يحيطون بالـ«موين موتابا»؛ وهم يشبهون في ذلك الأسرى السود التابعين للملوك (الفوربا جون furba jon) أو (التون جون ton jon) (الجامي بوور jaami buur).

(٣) تناولت عدة مصنفات بارزة بالدراسة موضوع الرق في المجتمعات الأفريقية ومن أمثلة ذلك S. Miers and I. Kopytoff، ١٩٧٧، الذي يكشف عن التشكيلة المتنوعة من المؤسسات التي يمكن أن ينطبق عليها مصطلح «الرق» ويحاول هذا المصطلح تحديد «الرق» في اطار السياق المحلي الافريقي. انظر أيضًا C. Meillassoux، ١٩٧٥، و P.E. Lovejoy، ١٩٨١، و A.G.B. Fisher and H.G. Fisher، ١٩٧٠.

إقامة نمط للإنتاج قائم على اعتبار العبيد نوعًا من الممتلكات المنقولة أو السلع فهم لا يتمتعون بحقوق كثيرة ويمكن بيعهم وشراؤهم وإدراجهم في الإرث. وكان هؤلاء العبيد يشكلون أحيانًا عماد القوّة العاملة في المجتمع كما كان عليه الحال في النظام الأثيني ونظام استخدام العبيد في مزارع المستعمرات لدى العرب في القرون الوسطى وكذلك في أمريكا ما بعد كولومبوس. وقد أسفر هذا النظام عن صراع ظلّت القارة الافريقية تعاني منه حتى القرن العشرين.

وأسهم تفاقم عدم الاستقرار والتناحر المستمر – إن لم يكن لشيء فلاعتبارات سكانية – في نشوء نظام الجونيا في القرن السادس عشر وانتشاره حتى أصبح يتداخل جغرافيًا مع نظام امتلاك العبيد والشكل الاستعماري للرق الذي أصبحت تنطوي عليه البنى الاجتماعية الجديدة. وكثيرًا ما كان النظامان يختلطان في المناطق التي أقيمت فيها مؤسسات إسلامية مثل الصنغاي والهوسا ومدن أفريقيا الشرقية.

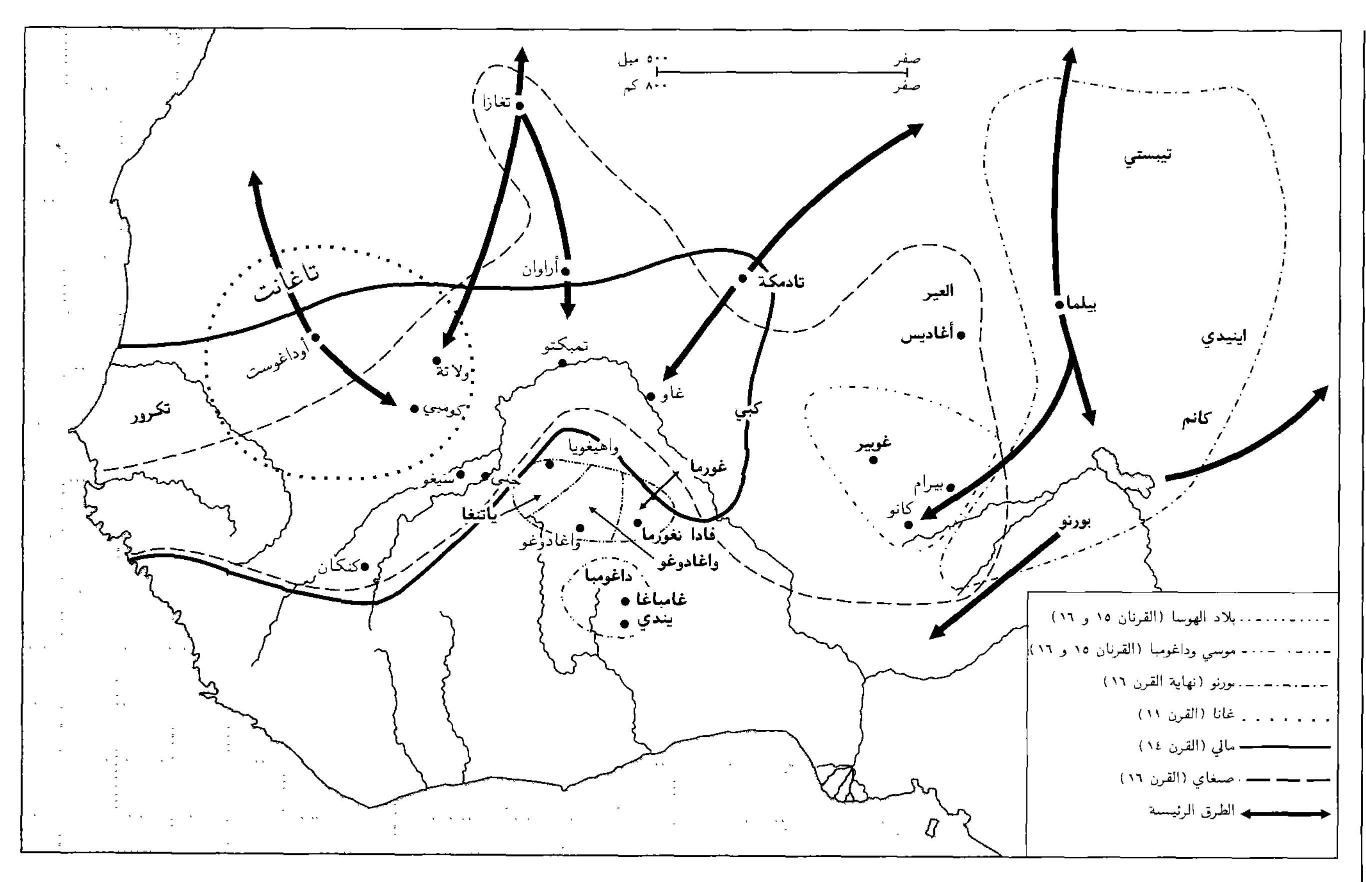
ومع قيام الدول والإمارات الإسلامية – التي بسطت سلطانها تدريجيًا على غرب السودان بفضل حروب الجهاد وثورة كاراموخو سامبيغو في فوتا جالون حوالى سنة ١٧٢٥ وثورة سليمان بعل في فوتا تورو في ١٧٧٥ – فرضت أحكام الشريعة الإسلامية والسنّة في المنطقة. وفي الوقت نفسه كان نظام امتلاك العبيد يحل محل نظام الجونيا. وتسارعت وتيرة هذه العملية مع قيام خلافة سوكوتو على يد عثمان دان فوديو في بداية القرن التاسع عشر؛ ثم ازدادت سرعة هذه الوتيرة مع انتشار الإسلام بين الزنوج والبربر من سكان الصحراء ومع غزو قبائل بني حسن الصحراوية لهذه المناطق وما ترتب عليه من تحوّل تدريجي لنظام الحراطين شبه الإقطاعي[٤] (الذي كان خليطًا من أرستقراطية محاربة ومن السكان المقيمين في المناطق التي كان يتم غزوها) نحو نوع من نظام امتلاك العبيد. ومع ذلك فقد استمر نظام الجونيا قائمًا لدى الارستقراطية التقليدية في غرب السودان ومنطقة النيجر – التشاد اللتين لم تتعرضا لتأثير الإسلام بدرجة تستحق الذكر. وظل نظام الجونيا يمارس قدرًا من السلطة في دول الولوف والسيرير والهوسا والكانمبو واليوروبا حتى قدوم الفتح الاستعماري. وكانت امبراطورية سيغو، بتطبيقها نظام الفورباجون، تذكّر بنظام التون جون المطبق في امبراطورية المنسا. وكانت النخبة المحاربة أو المعنية بالشؤون الإدارية من طبقة الأسرى تتحكم إلى حدّ كبير في شؤون دول كايور وسيين وياتنغا إلى أن أتى الغزو الاستعماري.

انتشار البنى الإقطاعية

وتمثل التغيير الثالث في انتشار البنى الإقطاعية في أشكالها الخالصة أو المشوهة في إطار الحضارات الزراعية الأفريقية.

ولم تترتب على الإقطاع، سواء باعتباره نظامًا سياسيًا أو نمطًا للإنتاج أو نظامًا اجتماعيًا اقتصاديًا، علاقات ولاء أو خضوع أو سيادة إقطاعية فحسب، بل كان يتيح أيضًا وعلى الأخص

(٤) كان هؤلاء أصلاً من الأقنان.



الشكل ٢،١: الكيانات السياسية في منطقة الساحل بين القرنين الحادي عشر والسادس عشر.
(**المصدر:** اقتباس من خريطة أعدها P. Ndiaye، قسم الجغرافيا، جامعة داكار).

إمكانية المضاربة وتحقيق الأرباح باستخدام وسائل الإنتاج. ولم يكن لاستناد هذا الحق إلى ملكية الأرض، أو إلى السيطرة على منطقة معينة، أو إلى التحكم في شخص أو شيء أو وسيلة من وسائل الإنتاج – أهمية تذكر. وقد ساد مبدأ الملكية الفكر ونظام الحكم والبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أوروبا والشرق الأوسط وكان له دوره في نظم الإقطاع الغربية والشرقية التي أثرت في الحضارات الافريقية التي يغلب عليها الطابع الزراعي. وكان تأثير ذلك واضحًا حيثما أدّت حيازة الأراضي أو السيطرة على مناطق أو أقاليم إلى قيام نظم تنطوي على دفع رسوم أو ضرائب أو ايجارات للأراضي أو إلى تقاسم المحاصيل أو الزراعة على أراضٍ مستأجرة أو استخدام العمال الزراعيين أو تأجير الأرض.

وكانت البنى الاجتماعية – الاقتصادية التي شهدتها أفريقيا جنوبي الصحراء تختلف عن نظيراتها في أوروبا والشرق الأوسط وتختلف على الأخص عن النظام الإقطاعي. فلم يكن هناك أي شكل من أشكال المضاربة على وسائل الإنتاج حتى في المجتمعات والدول الطبقية في أفريقيا جنوبي الصحراء وذلك لأسباب تاريخية بيئية. ولم تكن الأرض مصدرًا للدخل في أفريقيا السوداء قبل مجيء الشريعة الإسلامية أو نظام «المايلو» (mailo) لحيازة الأراضي الذي استلهم من مفاهيم غربية (واستحدث نمطًا للاستئجار في أوغندا في ١٩٠٠). فنوع الملكية الأوروبي الذي يمنح الحق في استخدام أو نقل أشياء وحتى أشخاص (أي عبيد)، لم يكن له وجود تقريبًا. وأولئك الذين كانت في حوزتهم أو كانوا يتناقلون قطعة أرض أو منطقة لصيد الحيوانات أو الأسماك أو جمع الغذاء، كانوا يعملون على أساس حق الاستخدام الذي لم يكن ينطوي لا على المضاربة بهدف الربح ولا على إمكانية البيع. وهذا هو ما أدّى إلى ظهور نظام »اللامانا« (Lamana: سيد الأرض) في المجتمعات الزراعية بجنوبي الصحراء، وهو نظام لحيازة الأرض يحول دون الاستئجار أو الزراعة على أراضٍ مستأجرة أو تقاسم المحاصيل وإن كانت الدولة والسلطات والرؤساء يفرضون الضرائب على الإنتاج الزراعي أو الرعوي. فنمط الإنتاج الذي انفردت به أفريقيا السوداء كان يتضمن في المقام الأول الإنتاج لغرض الاستهلاك، وكان الناس ينتجون لتلبية احتياجاتهم الخاصة دون سيطرة على وسائل الإنتاج.

وأدّى التفاعل بين البنى الاجتماعية المختلفة إلى قيام مجتمعات هجينة وغير متجانسة لم يقدم لها الدارسون الذين ضللتهم أفكار مسبقة عن التاريخ سوى وصف تعوزه الدقة بشكل عام. فلقد كانت توجد على هامش المجتمع الافريقي خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر أشكال هزيلة للإقطاع تختلط مع نظام «اللامانا». وكان الإقطاع سائدًا حيث يجري الإنتاج لأغراض التبادل ويضعف أو يتغير نظام «اللامانا» القائم على الإنتاج لغرض الاستهلاك.

وساعد نظام «البكوات» (beylik) التركي في مصر على تشجيع الإقطاع والنظام الإقطاعي ونشرهما. فقد حلّ نظام الحكم العثماني في مصر محل طبقة من الوجهاء والأعيان من ملاك الأرض الذين كان لهم زبائنهم وأتباعهم. وكانت هذه الارستقراطية الريفية تتمتع، كما في

أوروبا القرون الوسطى، بحماية «الأوجاقات» (adjaks: قلاع وحاميات الجيش التركي). وكان كبار الزعماء المحليون يحكمون مناطق «الكارش» (carch: أراضي استغلال مجتمعية أو جماعية) والدوارات (مخيمات) وفقًا لنظام تدرّجي. وكانوا يكفلون خضوع الخماسين (الأتباع والاقنان) والمجتمعات الصغيرة لهم على غرار ما كان يفعل رجال المخزن (في المغرب). وبسطت الأسر الدينية والأجواد (زعماء المقاتلين) نفوذهم في منطقة الساحل وصحراء موريتانيا وأخضعوا لسلطانهم اتحادات من المجتمعات الصغيرة إما باسم الأخوة في الدين أو بممارسة حق الفاتحين. وفرض أولاد سيدي الشيخ في جنوبي وهران الاتاوات على بدو الشامبا الذين عاهدوهم على الولاء. واقتضى محاربو بني حسن هذا النوع نفسه من فرض الولاء (worma[٥]) على أسر الحراطين و «المرابطين» شمالي نهر السنغال وكانوا يجتبون ضريبة الغلال (muud al hurum) من الـ «هال بولارين».

وكثيرا ما كان البايات يمنحون كبار الأعيان الأتراك والمحليين في المغرب أراضي شاسعة يديرونها على أساس الزراعة القائمة على الاستئجار أو التأجير أو تقاسم المحاصيل. وكانت طبقة البكوات تسيطر، كما في مصر، على الأنشطة الاقتصادية الحديثة وتحتكر الصناعات الإنتاجية والمطاحن ومستودعات الأسلحة ومرافق سك العملة وأحواض صناعة السفن وإصلاحها وموارد القرصنة. كما كانت لهذه الطبقة كلمتها في مجالات تجارة الحبوب والزيوت والملح والنسيج وتسيطر على طرق التجارة (المحطات النهائية للقوافل، والموانئ البحرية) والتجارة الخارجية. وكانت نقابات الحرفيين والتجار تخضع لإشرافها أيضًا. وكانت الطبقة المتوسطة من التجار يعملون كوسطاء في خدمة النظام العثماني.

وفي سائر أنحاء شمال أفريقيا وشمال الحبشة، كان مسار تطور النظام الإقطاعي مختلفًا نتيجة لأسباب ايكولوجية خففت من تركيز ملكية الأراضي في بعض المناطق. فكانت الإقطاعات الكبيرة التابعة لبايات المغرب تمتد على مساحات شاسعة، الأمر الذي ترتب عليه تقسيمها إلى إقطاعات (azel) كثيرة وتوزيعها لكي تفلح على أساس نظام «الخماسات» القاضي باعطاء خمس ريعها لمفلحها. وكان النمط السائد للملكية على المستوى الإقليمي لا يزال يتمثل في حيازة «أملاك» (مساحات صغيرة من الأرض تملكها الأسر) وأراضي «الكارش» (أراضي استغلال مجتمعية أو جماعية)، وكل ذلك داخل نطاق البنية الفوقية الإقطاعية القائمة على المضاربة.

وكانت قرون من الحكم اليوناني – الروماني في مصر وسائر أقطار شمال أفريقيا قد مهدت الطريق للانتقال إلى النظام الإقطاعي الذي طبقه المماليك. فقد أصبحت هذه المناطق في ظل الاحتلال اليوناني والروماني مصادر للغلال التي كان يحتاجها النظام الامبراطوري الذي استحدث في هذه المناطق نظامي أراضي الدولة والقنانة الزراعية مستعينًا في ذلك بجهد العبيد

(٥) أتاح مصطلح «الوورما» (Worma) إدخال فكرة الولاء أو الوفاء في لغات تكرور التي كانت خالية مما يشير إلى هذه الرابطة.

وبفئة من الفلّاحين تعرضت لأسوأ أنواع القمع والاستغلال. أما في منطقة جنوبي الصحراء، فقد تم الانتقال إلى الإقطاع بفعل تأثيرات خارجية.

فقد ظهرت في شمالي الحبشة مثلًا فئة ميسورة من ملاك الأراضي الذين أقاموا وحدات عقارية كبيرة تكوّنت نتيجة لتحريف النبلاء في إثيوبيا مبادئ ازدواج النسب وتقاسم الأرث الأمر الذي أدّى إلى نشوء أسر تجمعت لديها الثروة على مدى أجيال متعاقبة، وكانت هذه الأسر تدّعي أيضًا امتلاك ثروات تتمثل في الماشية وفيما كانت تغلّه تلك الأراضي. وكان اقتصاد المنطقة ينهض على أساس الزراعة الحرثية، واستطاع كثير من النبلاء الجدد أن يتركوا لورثتهم العقارات التي توصلوا إلى امتلاكها كاملة بلا نقصان. كما تركزت السلطة السياسية تدريجيًا في أيدي هذه الفئة مما جعل تبوء المناصب أمرًا حاسمًا بالنسبة لتجميع الثروات. وبالتالي، فقد شهد شمال إثيوبيا اتجاهات نحو التمايز الطبقي القائم على الجمع بين امتلاك الأرض والسلطة السياسية(٦).

ونشر شمال إثيوبيا المسيحي هذه الأوضاع شبه الإقطاعية باتجاه المناطق الجنوبية حيث أقيمت مدن عسكرية «كتيما» (ketema) وكانت النخبة من ملاك الأرض «نفتينيا» (neftenia) تستعمر الأراضي الخاضعة للاحتلال. وكان حال الفلاح (غابار gabar) العامل في الأرض لمنفعة هذه النخبة من ملاك الأرض، شأنه شأن الفلاح في مصر، شبيهًا بحال القن أو كان على الأقل مدينًا أو زبونًا ملزمًا بتسديد جزء من ايراده «غابير» (gabir) أو «سيسو» (siso) تبعًا لما إذا كان يستغل الأرض على أساس تقاسم المحاصيل أو كمزارع مستأجر.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، ولاسيما في أجزائها الجنوبية التي تشمل الكثير من غربي تنزانيا اليوم وبوروندي ورواندا وأوفيرا في شمال شرقي زائير، كانت علاقات التبعية تشكل رباطًا شبه إقطاعي ينظم العلاقة بين أصحاب القطعان والزراع؛ فكان بمثابة عقد يربط بين طرف مانح يمارس الرعي فيقدم قطعان الماشية وطرف زارع يتلقاها ويضع خدماته وخدمات أسرته وأجيالها اللاحقة تحت تصرف الطرف المانح وورثته. وكانت هذه العقود تختلف بين مجتمع وآخر وتتغير على مر السنين(٧). ففي تكرور، كان الـ«سورغا» (Surga) أو الـ«داغ» (dag) يوافق بمحض إرادته على أن يتولى ثري أو زعيم سياسي ذو نفوذ تأمين احتياجاته. ولا يمكن، على ما يبدو، أن تعزى مثل هذه الروابط المنبثقة من بنى شبه إقطاعية إلى تأثيرات خارجية وإنما ينبغي أن تفسر على أساس تطورات داخلية.

وكانت العوامل الرئيسية التي أسهمت في اعتماد النظام العثماني للإقطاع الاجتماعي – الاقتصادي تتمثل في اتساع رقعة الإمارة الإسلامية مع ظهور حكام الأسكيا في غرب السودان، وتوسع امبراطورية ماي التي اعتنقت الإسلام في بورنو، وفي تطبيق شرائع القرآن نتيجة للتحوّل إلى الإسلام وشن حروب الجهاد. وفي الصنغاي، حافظ الأسكيا على جزء من البنية

---

(٦) انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد؛ وانظر أيضًا A. Hoben، ١٩٧٥.

(٧) E. Mworoha، ١٩٧٧، الفصلان ٣ و٤. انظر أيضا الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

الاجتماعية - الاقتصادية التقليدية واعتمدوا، شأنهم شأن الارستقراطية الاثيوبية التي استعمرت جنوب اثيوبيا، تجديدات عديدة في المناطق التي كانوا يفتحونها. فالأسكيا محمد وخلفاؤه وزعوا الامتيازات على طريقة المماليك: فأنشأوا الإقطاعات من أراضي الخراج التي استولوا عليها من غير المسلمين، إلّا أنهم لم يكونوا يمنحون أصحابهم المفضلين الأقنان، ولا الأراضي التي لم يكن يمكن نقل ملكيتها، ولا ممتلكاتهم، وإنما كانوا يعطونهم حق الانتفاع بالرسوم والضرائب وغيرها من المدفوعات المستحقة للدولة. وتزخر كتب التاريخ بالأمثلة عن تفاصيل من هذا النوع.

وكانت الإمارات تطبق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالجهاد، الأمر الذي زاد من رسوخ البنى الاجتماعية - الاقتصادية الإقطاعية أو شبه الإقطاعية أو القائمة على التابعية، والمأخوذة من أوروبا والشرق الأوسط. وكان نظام «ألمامية» (almamia) لحيازة الأراضي وفرض الضرائب، الذي كان معمولًا به في مناطق فوتا تورو وفوتا جالون وفي ظل خلافة السوكوتو، مجرد نسخة منقولة من النظم العثمانية لحيازة الأراضي وفرض الضرائب. وجرى تدريجيًا استيعاب مفاهيم «الجوم ليدي» (jom leydi) (سيد الأرض) وال «الجوم لوري» (jom lewre) و«الجوم جامبيري» (jom jambere) و«الجوم جاينغول» (jom jayngol)[٨] (الذين كان لهم حق الانتفاع بأراضي الفوتا)، ليس ضمن أشكال إقطاعية للولاء وإنما في إطار بنية اجتماعية - اقتصادية إقطاعية.

وأفسح النظام القانوني الجديد الذي نشأ في ظل الإمارات المجال لظهور شكل إقطاعي للمضاربات العقارية. فتحوّلت رسوم «النجولدي» (njoldi) (وهي مدفوعات رمزية[٩] تخص سيد الأرض) و «الكاونغال» (kawngal) مناطق صيد السمك) و «اليال» (yial) (مناطق صيد الحيوانات) و «الهوري كوسام» (hore kosam) (المراعي) و «الغوبي» (gobbi) (المناجم) إلى رسوم سنوية تدفع لذوي السلطة السياسية وكانت تجمع تحت إشراف الدولة. بل إن وظيفة جابي الضرائب أصبحت تشترى مقابل رسم يُسدّد، شأنها شأن معظم الوظائف الرسمية ضمن النظام. وأصبحت القاعدة الشائعة هي تقاسم المحصول أو زراعة الأرض المستأجرة وتأجير الأراضي. وفي المناطق التي دخلها الإسلام، أصبح الفلاحون الذين فقدوا أراضيهم على أثر الفتح أو نتيجة لتطبيق النظام القانوني الجديد يشكلون عاملًا مهمًا. وظهر الأقنان «ريفو ريك» (refo rekk) في سيرير، و «سامبا ريمورو» (samba remoru) و «بادولو» (baadolo)

(٨) «جوم لِوري» (jom lewre) - أول مصلح لقطعة الأرض وشاغل لها. «جوم جامبيري» (jom jambere) - شخص مؤهل لإصلاح الأرض باستخدام الفأس؛ «جوم جاينغول» (jom jayngol) - شخص مؤهل لإصلاح الأرض عن طريق الحرق.

(٩) كانت هذه الرسوم تدفع بأشكال مختلفة (حبوب، قطعة لحم من حيوان مصيد، جعة عسل، دجاج، ماعز، إلخ) وكانت أصلا وبالدرجة الأولى ذات مغزى شعائري، أي أنها كانت تعتبر بمثابة قرابين تقدم إلى «روح المكان» الذي ينتفع به. وكانت تقدم عند الحصول على الأرض وأحيانا في مواسم الحصاد وفي أغلب الأحيان في مناسبات المآتم والحلول محل المنتفع الأول بالمكان «لامان» (laman) بعد وفاته.

و «نافيتان» (navetaan) في تكرور، و «تالاكاوا» (talakawa) لدى الهوسا كنظراء للخماسين والحراطين والفلاحين و «الغابس» (gabas) في بلدان البحر الأبيض المتوسط ومناطق الصحراء. ومع مفهوم رباط الأرض «ليدي هوجّا» (leydi Hujja بلغة الفولفلده)، بدأ العمل بالنظام العثماني لتأجير الأراضي الزراعية، وكان الايجار السنوي للأرض يدعى «النجولدي» (njoldi) بينما كان الرسم الذي يدفعه المزارعون المستأجرون للأرض والعاملون على أساس تقاسم المحاصيل والمزارعون المستأجرون من الباطن يسمى «كوتيغو» (cootigu) وظهر النظام الإسلامي الشرقي للتحكم في الأراضي في شكل أراضي بيت المال أو «ليدي مال» (Leydi maal) و «ليدي جاناندي» (Leydi janandi) وهي أراض كانت ملكًا للدولة، وكذلك في شكل أراضي الحبوس التي كانت تابعة للأوقاف الدينية. غير أن الأرض لم تكن تخضع إلّا جزئيًا للأشكال المغربية للتابعية الإقطاعية. وكانت هناك بعض حالات الإعفاء الضريبي التي كان يقررها المخزن[١٠]. وبمقتضى نظام «ليدي أوروم» (leydi urum)، كان الولاء يتمثل في عهد «الوورما» (worma) (رباط الولاء) مقرونًا بضريبة «الموود الحوروم» (muud al-hurum) أو «مودول حورما» (muudul horma).

وعلى ذلك أخذت البنى الاجتماعية – الاقتصادية ذات الأصول المختلفة تتداخل ابتداء من القرن السادس عشر فصاعدًا، الأمر الذي ترتب عليه ظهور نظام اجتماعي تمثل، على مستوى الحكم، في الإمارة أو الهيمنة[١١] – كانت البنى الإقطاعية تتراكب فيه على قاعدة من نظام «اللامانا» (lamanaa) الأفريقي. وأثّر هذا التطوّر الاجتماعي – الاقتصادي في شكل دولة المانسايا إذ حلّ نظام الإمارة الإسلامي الشرقي في مناطق غربي السودان ونيجيريا التي انتشر فيها الإسلام، محل هذا النظام أو تراكب فوقه. أما في مناطق خليج غينيا وأفريقيا الوسطى والشرقية التي ظهر فيها مسيحيون بين حكام الكونغو والمويني موتابا، فقد أخذ الأثر المؤسسي للشكل المسيحي للملكية الإقطاعية يزداد وضوحًا.

التطورات المعمارية والفنية

وأخيرًا، وقعت أيضًا بعض التطورات المعمارية والفنية المهمة. فبناة المدن في وادي النيل والمغرب والسودان وعلى الساحل، وبناة قصور اليوروبا والصرح المعروف اليوم باسم أطلال زمبابوي، وبناة البيوت والقصور والمساجد على الساحل الشرقي لأفريقيا، وبناة الحصون المحيطة بمدن الهوسا – كانوا في آن واحد معماريين وبنائين ومزخرفين ومخططي مدن. وكانت الأكواخ الدائرية أو الهرمية الشكل المبنية من الطين الصلب أو الحجر وبيوت الجولا المتدرجة

(١٠) كانت قبائل المخزن تعفى من الضرائب وتوضع أراضيها تحت سيطرة السلطة المركزية. وفي مقابل هذا الخضوع كان رؤساء المخزن يفرضون الضرائب على القبائل المجاورة التي كانت توصف بـ «الرعية».

(١١) يرد تعبيرا «الامارة» و«الهيمنة» في هذا السياق للدلالة على الأشكال الاجتماعية الهجينة التي ظهرت في أفريقيا السوداء بعد احتكاكها بالإسلام. انظر P. Diagne، ١٩٦٧.

تبنى على غرار التقاليد المعمارية نفسها التي اتبعت في بناء مسجد الكتبية في مراكش وقبر الأسكيا في غاو وقبور الخلفاء في القاهرة. وكان التركيز يجري في البداية على جودة المعمار كما تشهد به أطلال أوداغوست وكومبي وكيلوا وجني وأكسوم. وقد استمر تطور الفن المعماري بعد القرن السادس عشر ولاسيما في غرب السودان ونيجيريا بينما أخذت أحوال المدن في شمال أفريقيا ووادي النيل تتدهور مع زوال رخائها القديم. ومن جهة أخرى كان الأسكيا الذين واصلوا مراعاة التقاليد في هذا المجال في غرب أفريقيا، من كبار المهتمين بالبناء شأنهم في ذلك شأن أبي العباس المنصور، حاكم المغرب آنذاك.

واستأنف سنّي علي والأسكيا محمد شق القناة الكبيرة الموازية لنهر النيجر في حين اقترن وصول المنصور إلى دفة الحكم في المغرب باهتمام مؤكد بالأشغال العامة الكبرى وإن لم يدم ذلك طويلًا. غير أن التقاليد المعمارية لمنطقة الساحل والعالم الإسلامي لم تكف عن الانتشار باتجاه الجنوب. وابتداء من القرن السادس عشر شاع الأسلوب المعماري السوداني الذي تتمثل نماذجه الأولية في مساجد سانكور وجني. وأنشأ الأسكيا محمد ميناء تندرما من العدم كما بنى مسجد سيدي يحيى. وتكونت في هذا السياق جماعات كبيرة من البنائين وصانعي قطع الأثاث والمزخرفين مما أدّى إلى نشوء مختلف الرابطات والفئات المهنية الاجتماعية في المغرب وغرب السودان.

وشهدت فترة غوندار (حوالى ١٦٣٢م – حوالى ١٧٥٠م) في اثيوبيا ظهور أساليب معمارية جديدة بتشجيع من البلاط. فكانت أسر الأباطرة في غوندار ذاتها وفي مدن أخرى تبني القصور والحصون والكنائس والمكتبات التي تجمع بين الضخامة والجمال وتتميز بزخارفها الداخلية المنمقة[١٢]. وحدثت في الفترة من ١٧٠٠م إلى ١٨٥٠م تقريبًا تغيرات معمارية رئيسية في المناطق الساحلية الناطقة باللغة السواحيلية في شرق أفريقيا. فظهرت أنماط وتصميمات جديدة وكانت البيوت ذاتها تبنى وفقًا لتصميمات أصيلة وبمهارة حرفية فائقة وتزين بنقوش ممتازة على الجص. وترافقت التطورات المعمارية مع إنتاجية في المجالات ذات الصلة بالعمارة مثل النقش على الخشب ولاسيما في صنع الأبواب والأثاث[١٣].

البنى الاقتصادية الجديدة

كانت أبرز البنى الاقتصادية الجديدة التي ظهرت خلال هذه الفترة تتمثل في نظام الطوائف الإنتاجية الذي حلّ محل نظام التنظيمات أو التكتلات الحرفية، مثلما كانت تتمثل في نظام اقتصاد النهب، خصوصًا في شمال وشرق أفريقيا، وفي نظام اقتصاد المحطات التجارية أو المستودعات ولا سيّما في وسط وغرب أفريقيا.

---

(١٢) انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد.

(١٣) انظر J. de V. Allen، وانظر كذلك P.S. Garlake، ١٩٦٦.

اقتصاد حرفي ومجتمع طوائف إنتاجية وتكتلات حرفية

أسهمت الحضارة المدنية للقرون الوسطى في تقسيم العمل من خلال تطوير الحرف والعمليات الإنتاجية والصناعية. لكن مستوى التطور خلال القرن السادس عشر كان يختلف باختلاف المنطقة ونوع المجتمع مع ظهور اتجاهات متباينة في شتى السياقات الاجتماعية.

من ذلك مثلًا أن حضارات غرب السودان ومنطقة النيجر - التشاد والصحراء طورت الحرف والأنشطة الإنتاجية والصناعية على أساس طوائف مغلقة بدرجات متفاوتة وينتمي أعضاؤها إلى أسر بعينها. ومع تزايد تأثير حضارات تكرور ومنطقة الصحراء تبلور نظام الطوائف الإنتاجية متجسدًا بأوضح صورة في حضارات جنوب السنغال وأقاليم الماندِه وبلاد الهوسا. وانتقل نظام الطوائف المطبق في تكرور - مع بعض أعضائه - إلى مناطق كايور وجولوف وسيين وسلوم. وظل نظام الطوائف «نيامانكالا» (nyamankala) لدى الماندِه يكرم لفترة طويلة حرفة الحدادة إلى أن جاء التكروريون إلى المنطقة على أثر حروب الجهاد. فكان سوماغورو كانته مثلًا، وهو الذي اضطلع بدور بارز في وصول أسرة المنسا إلى الحكم وفي ارتفاع شأن دولة مالي، حدّادًا في الأصل. وكان العاملون في تصنيع المعادن يحظون بتقدير رفيع لدى الفون واليوروبا، ولكن تأثير الهجرة من تكرور ومن الصحراء أخلّ أيضًا بالنظام السائد. وفي صنغاي، كان الأسكيا يحكم بالفعل مجتمعًا سبق وأن تطور فيه نظام الطوائف الإنتاجية وانتظمت مراتبه وأصبحت له جذور أيديولوجية.

وعززت ثورة التورودو في نهاية القرن الثامن عشر نظام الطوائف الإنتاجية في تكرور عن طريق تعميق شقة التقسيم الطبقي. فتدنت تدريجيًا مكانة فلاحي السّبّه وصيادي السوبالبه، بل ومكانة رعاة القطعان البدو في مناطق البوروري فولبه. ولم يكونوا يدرجون في عداد «البينانغاتوبي» (benangatoobe) (من الاسكافيين («سكّيبي» sakkeebe) والحدّادين («وايلبي» wayilbe) والشعراء السحرة («غاولو» gawlo) وغيرهم) إلا أنهم كانوا يعزلون على حدة بين «النانغاتوبي» (nangatoobe) (الطائفة العليا). وأخذت نخبة «المرابطين» في تورودو تميل إلى اعتبار المهزومين من السّدّو وأرستقراطيات الدنيانكه وغيرهم طائفة دنيا ولم يكونوا يستثنون من ذلك سوى المنحدرين من نسل المرابطين المؤهلين لتبوء المناصب العليا. أما في مجتمعات الزنوج - البربر من أهل الصحراء، فقد أخذت التقسيمات الدينية والإثنية والعرقية تظهر تدريجيًا على شكل تراتبي للطوائف.

وتمثل مظهر بارز أخير من مظاهر تطور الحرف أو التنظيم الصناعي في أمور تتعلق بسيطرة الدولة. فكان الاتجاه السائد في حضارات حوض المتوسط نحو احتكارات الدولة في عدد من المجالات التي يذكر منها النسج وبناء السفن وصناعة الأسلحة والتكرير والتجارة الخارجية. لكن الدولة في أفريقيا السوداء نادرًا ما كانت تمارس مثل هذه السيطرة حتى مع التوسّع الذي طرأ في مجال التسلح وصناعة الأسلحة[١٤]. ومن سمات هذه المرحلة أنه كان هناك تباين بين

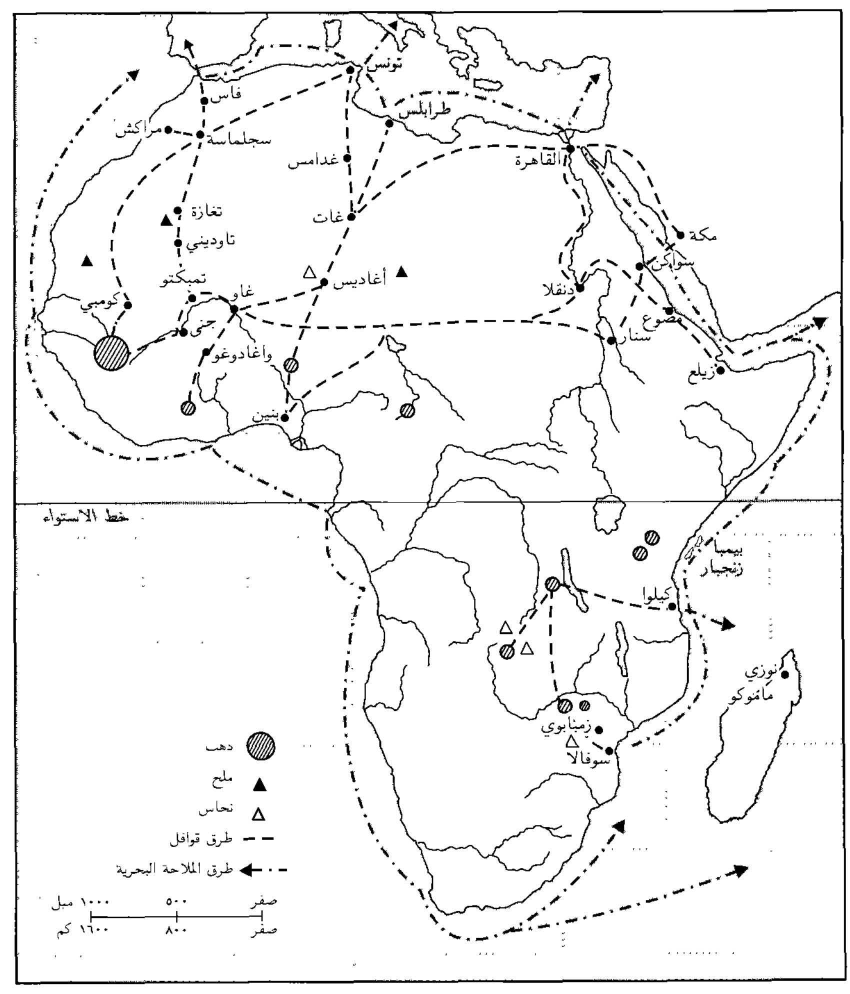
(١٤) حدث التطور على نطاق واسع في صناعات السلاح التابعة للدولة في أفريقيا السوداء في القرن التاسع عشر بوجه خاص.

تنوع أنشطة سكان الأرياف والتخصص الواضح لدى سكان المدن. فكان التطور ضئيلًا على صعيد تقسيم العمل وتكاثر الأنشطة التجارية والحرف في ميداني الزراعة وتربية الحيوانات. وظلّ المزارعون وصيادو الأسماك ومربو الحيوانات والصيادون ينوّعون أنشطتهم فيمارس كل منهم أكثر من حرفة إذ كان من بينهم الحداد وصانع السلال والبنّاء والحطّاب والنجار والنساج والاسكافي بحسب مقتضى الحال. وشمل تطور الحرف في بعض الأحيان انخراط النساء أو انخراط فئات عمرية محددة في نوع معين من العمل على سبيل التخصص ولا سيّما أنواع العمل التي يتطلبها تصنيع المعادن والأخشاب والجلود، والتي كان لها دور في تطوير نظام الطوائف الإنتاجية.

وتطورت الصناعات الخاضعة للدولة أيضًا في شكل مصانع للأسلحة بل ولبناء السفن النهرية والبحرية، وذلك في غرب السودان وبلدان غرب أفريقيا المطلة على المحيط الأطلسي وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وسواحل المحيط الهندي.

وأدى تعدّد الحروب أحيانا إلى انتعاش المهن المتعلقة بتصنيع المعادن. وأعاد سنّي علي في القرن السادس عشر تنظيم مصانع الصنغاي للأسلحة محددًا لها أهدافًا سنوية للإنتاج. وتميزت مصر بالمهارة في الميتالورجيا وكانت تنتج الفولاذ الدمشقي. وأصبحت جماعات كبيرة تعمل في تشغيل الحديد والنحاس والذهب والفضة. واستمرت صناعة المعادن الثمينة في مصر وشمال أفريقيا تتزود بالذهب من وادي علّاقة في النوبة، وسوفالا، وغرب السودان. وشرع حدادو المانده المنظمون على أساس الطوائف في تصدير تقنياتهم إلى المدن الجديدة التي نشأت نتيجة انتعاش التجارة الأطلسية. وأتقن الحدادون السودانيون «غاراسّا» (garassa) والمانديون «تيغ» (tegg) و«مابو» (maabo) تقنياتهم – في صنع المحاريث والفؤوس والسيوف والرماح ونصال السهام والأدوات المنزلية وأصبحوا، في أواخر القرن الثامن عشر، قادرين على تصليح الأسلحة النارية. وكان في هذا المجال الأخير أن استوعبت التكنولوجيات الجديدة بسرعة تفوق نظيرتها في المجالات الأخرى. وعمل الحرفيون في صياغة الذهب والفضة على تنشيط التجارة في أسواق مدن المغرب ومصر وغرب السودان. وتفوّق الصاغة من البربر والولوف في أعمال التخريم على الذهب والمجوهرات. وانتقل سك العملات الذهبية – وكان حرفة راسخة في الشمال وفي البلدان الناطقة بالسواحيلية – زنجبار وكيلوا بوجه خاص – نحو الجنوب إلى نيكي. وكان السواحيليون يصنعون أيضًا مجوهرات جميلة وسلعًا أخرى من الذهب والفضة. وأدّى تشكيل الخزف إلى نشوء صناعات حيث ظلّت صناعة السلع الفخارية (كشأن صناعة السلال) وقفًا على الإناث. واستمر تطور صناعة الزجاج التي انتشرت في بلاد اليوروبا والنوبي والهوسا ومصر والمغرب. وكانت تقنيات التعدين متقدمة بين الشونا في منطقة جنوب زامبيزي حيث ظلت صناعات تعدين الذهب والنحاس عماد اقتصادات المنطقة حتى القرن الثامن عشر[١٥].

(١٥) D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ)، ص ٢٦–٣٠.



الشكل ٢،٢ : طرق التجارة الأفريقية في القرن السادس عشر

(**المصدر**: اقتباس من خريطة أعدها P. Ndiaye، قسم الجغرافيا، جامعة داكار).

وازدهرت حرف تشغيل الجلود أكثر ما ازدهرت في نيجيريا حيث كانت تربية الحيوانات توفر الكثير من المواد الخام. وكانت الأحذية الواردة من المراكز الجديدة في كانو وزاريا وأبيش تتنافس مع الأنواع الأخرى من السلع الجلدية وكانت كميات كبيرة منها تصدر من سيو في أرخبيل لامو الذي أصبح مركزًا رئيسيًا للصناعات الجلدية بحلول القرن الثامن عشر. وخلال الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر أصبحت لحرفتي صنع السلال والسجاد أيضًا مكانتهما بين صناعات منطقة النيجر - التشاد. وتطورت صناعة الورق الذي حلّ محل ورق البردى في مصر بصفة رئيسية وتحت تأثير سمرقند[١٦]. وسرعان ما تبعتها السودان فأخذت تصدر المخطوطات بصورة تدريجية وصارت كانم تصدر المصاحف إلى جميع أنحاء العالم الإسلامي[١٧]. واستقرت في مدن نيجيريا أيضًا الأنشطة التجارية المرتبطة بالصناعات الغذائية والتي نمت في العصور الوسطى في مدن الشمال ومدن غرب السودان. وتخصصت بلدان شمال أفريقيا، ولا سيّما مصر، في زراعة قصب السكر وتكرير السكر. وظلت صناعات استخراج زيت الزيتون وزيت النخيل وزيت الفول السوداني وحرف الجزارين والخبازين والعطارين والبقالين تمارس عمومًا في إطار الصناعات المنزلية. وفي مجال النسيج، ترسخت بحلول القرن السادس عشر زراعة القطن ونسج الأقمشة القطنية على هضبة زمبابوي وفي وادي الزامبيزي[١٨]. كما اشتهرت الدول المدن الناطقة بالسواحيلية، بأقمشتها: فكانت باتي مثلًا تنتج الحرير الممتاز[١٩] كما كان القطن يزرع ويغزل وينسج فيها. وخلال الفترة من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر اشتهر قماش الرافية الذي كان ينتج في الكونغو بأفريقيا الوسطى.

اقتصاد النهب

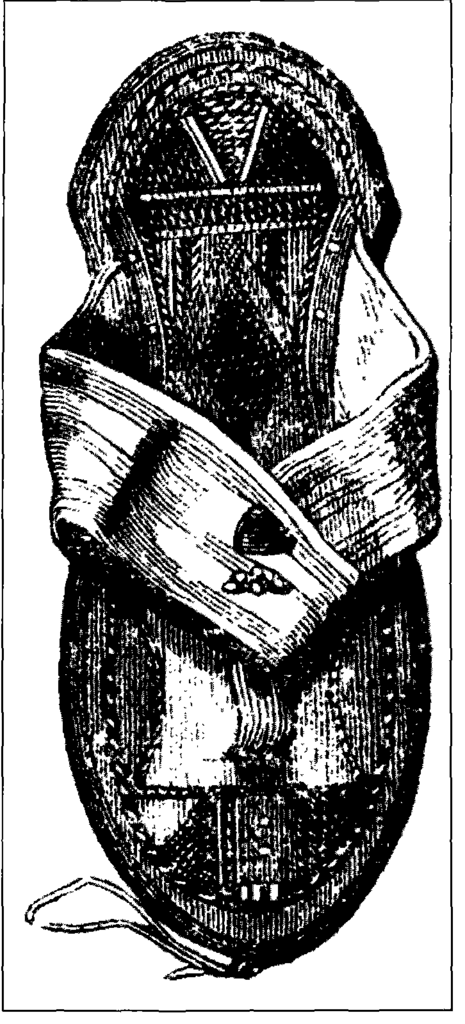
كانت تجارة المسافات الطويلة قبل القرن السادس عشر تضطلع بدور بارز في الاقتصاد الأفريقي وكان ذلك سببًا في تشجيع الإنتاجية العالية وأدّى إلى نشوء حضارات مدنية وقيام روابط متينة بين المدينة والريف ترتبت عليها تحوّلات تدريجية في المناطق الريفية. غير أنه في الفترة بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٨٠٠ - ونتيجة للنزعة التوسعية الاسبانية والبرتغالية التي اتسمت اعتبارًا من سنة ١٦٠٠ بالعنف والتدمير - ظهر اقتصاد النهب مع تدهور الموانئ في المدن التجارية التي كانت قد اغتنت في القرون الوسطى بفضل التجارة عبر الصحراء، ذلك التدهور الذي اتضح ابتداء من ١٥٩٢ فصاعدًا عندما أخذ ملوك اسبانيا والبرتغال المسيحيون يطردون أعدادًا كبيرة من اليهود والمسلمين المقيمين في المغرب وتونس والجزائر.

(١٦) G. Nachtigal، ١٨٨١.

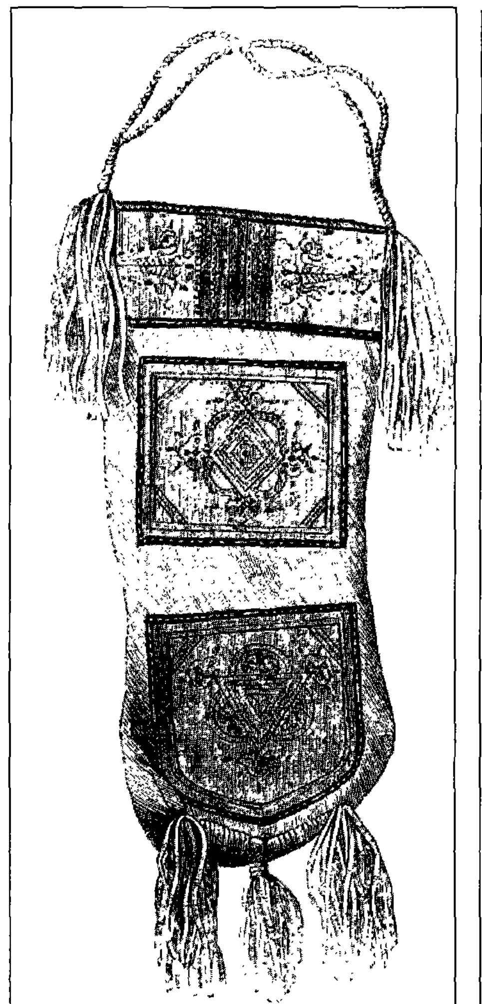
(١٧) G. Nachtigal، ١٨٧٦.

(١٨) D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ)، ص ٣٠-٣٢.

(١٩) G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٦٢ (ب) ص ١٤٢.



اللوحة ٢، ١ (على اليمين): صندل من جلود المناطق السودانية من صنع منطقة كانو. وكانت بضائع مماثلة تصدّر بكميات كبيرة إلى شمال أفريقيا.



اللوحة ٢، ٢ (على اليسار): حقيبة جلدية من انتاج منطقة تمبكتو.

فقد احتلت اسبانيا جزيرة بالما إحدى جزر الكناري واستولت على تنريف في **١٤٩٥** ثم على مليلة في ١٤٩٦. وفي سنة **١٥٠٥**، احتلت المرسى الكبير واحتل البرتغاليون في السنة نفسها مدينة أغادير ثم مدينة أسفي في ١٥٠٨. واستولى الكاردينال خيمنيس على وهران في **١٥٠٩** وأصبحت مدينة الجزائر في السنة نفسها تحت السيطرة الاسبانية وتبعتها مدينة بجاية؛ وكانت مدن دليس تونس وشرشل والجزائر تدفع الاتاوة للاسبان. وفي **١٥١٣** وسّعت البرتغال نطاق سيطرتها لتشمل الزمّور.

وخامر العرب والبربر والباب العالي العثماني عندئذ شعور بأنهم مضطرون إلى التصدي للعدوان الأوروبي وساعدهم القراصنة الذين كانوا يبحرون تحت العلم العثماني، على إعادة التوازن إلى ميزان القوى. وفي ١٥١٤، استعاد أبو يوسف، أحد الأخوين باربروسّا مدينتي جيجلي والجزائر، ثم عزّز أخوه خير الدين حصانة المناطق المستعادة. وعادت تونس والجزائر إلى حظيرة السيادة العثمانية من جديد وظلتا على هذه الحال، إسميًا على الأقل، حتى القرن التاسع عشر، وذلك على الرغم من الحملات التي شنها عليهما شارل الخامس ملك اسبانيا (الذي هزم على أبواب الجزائر العاصمة في ١٥٤١). واحتل سنان باشا في ١٥٥١ طرابلس باسم الباب العالي العثماني وأتبع ذلك باحتلال تونس في ١٥٧٤. وعزّزت المغرب في أواسط القرن السادس عشر استقلالها بعد أن استعادت سيطرتها على مدن أغادير وأسفي والزمور من البرتغاليين بفضل حروب الجهاد التي شنّها بنو سعد، مؤسسو السلالة الشريفية. وأنزل أبو العباس المنصور الذي كان حليفًا للملكة اليزابيث الأولى، ملكة انجلترا، هزيمة نكراء بجيش برتغالي قوامه ٢٠٠٠٠ جندي في منطقة وادي المخازن.

وعلى الرغم من استمرار المصادمات مع الدول الأوروبية، ظلت دول شمال أفريقيا تحتفظ بحريتها، وإن حال دون تقدمها في القرن السادس عشر انهيار النظام الاقتصادي العالمي. وأصبحت موانئ المغرب وباقي أنحاء شمال أفريقيا تعتمد في معيشتها بصورة رئيسية على موارد القرصنة والاتاوات والرسوم الضريبية أكثر مما تعتمد على التجارة أو على قيام صناعات جديدة. وكانت أبرز أنشطة الدولة يمليها منطق اقتصاد النهب. فحل القراصنة الأتراك محل طبقة تجار القرون الوسطى في تأمين رخاء النخبة العسكرية العثمانية الحاكمة، وكانت موانئ سلا (في المغرب) والجزائر وتونس وطرابلس تتمتع بحماية أسطول القراصنة المتحالفين مع الحكام والذين بلغ عصرهم الذهبي في البحر الأبيض المتوسط أوجه في القرن السابع عشر.

وفي سنة ١٥٥٨ كانت توجد خمس وثلاثون سفينة شراعية كبيرة ذات مجاذيف وخمس وعشرون سفينة شراعية ذات صوار تستخدم في أعمال القرصنة انطلاقًا من ميناء الجزائر التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز ٢٠٠٠٠ نسمة. ومع ذلك فقد كانت في حالة اقتصادية مزرية إذ حلت بها المجاعة في ١٥٨٠ وأودت بحياة ثلث سكانها. غير أنها ظلت تجتذب إليها الناس حتى بلغ عدد سكانها في القرن الثامن عشر ١٠٠٠٠٠ نسمة من بينهم ٢٥ ألفًا من الرقيق المسيحين. أما طرابلس، فكان عدد سكانها في القرن السادس عشر ٤٠٠٠٠ نسمة منهم ٣٥٠٠ تركي و ٣٥٠٠٠ من العرب والبربر و ٢٠٠٠ مسيحي. وكان قراصنتها يمارسون النهب في البحر الأبيض المتوسط – الذي كان مسرحًا للصراع ضد الأوروبيين – وظلّت حالة عدم الاستقرار مستمرة في غرب البحر الأبيض المتوسط طوال القرن الثامن عشر. وكان نظام الوصاية في كل من الجزائر وتونس في حرب مستمرة تقريبًا مع هذه الدولة الأوروبية أو تلك مع تناوب بين المواجهات والمعاهدات. ولم يعد ذلك كله بأي نفع على الرأسمالية التجارية أو على طبقة التجار.

وينبغي أن تكون هذه الخلفية حاضرة في الذهن لدى التطرق إلى الحملة المغربية ضد الصنغاي في غرب السودان وكذلك لدى تناول حروب الجهاد التي كانت الجماعات المسلمة

في أفريقيا السوداء تشنها تحت تأثير المغرب ضد اقتصاد المستودعات التجارية على ساحل الأطلسي. وكان حاكم المغرب أبو العباس المنصور - الذي هزم البرتغاليين - يسعى من خلال غزو الصنغاي في ١٥٩١ إلى إعادة فتح طرق تجارة الذهب والرقيق. وقد أتاح الاستيلاء على تمبكتو في ١٥٩٣ جلب ١٢٠٠ عبد عبر الصحراء. ولم تسفر العملية التي قام بها جودار باشا إلّا عن تعجيل انهيار هذه التجارة والقضاء على واحدة من أكبر - إن لم تكن أقوى - الامبراطوريات في غرب السودان في القرن السادس عشر.

وكانت طرابلس ومصر أكثر حصانة في مواجهة عواقب انهيار التجارة عبر الصحراء، واستطاع البلدان أن يحافظا على طرقهما التقليدية للتجارة عبر الصحراء. وكان الحكم العثماني الذي استقرّ في مصر وطرابلس، يدعم بلاد كانم - بورنو من خلال التحالف معها وتزويدها بالأسلحة وكفل بالتالي استمرار تدفق التجارة بين الشمال والجنوب (التي كانت أمرًا حيويًا بالنسبة لإمداداته) حتى القرن التاسع عشر.

غير أن مجتمعات هذه المنطقة لم تفلت من آثار التدهور العام. فقد أخذت الحضارة الشرقية، التي أصبحت هذه المجتمعات جزءًا منها، سبيلها إلى الانحطاط ولم تكن بناها الإقطاعية تساعد على تطوير المناطق الخاضعة لنفوذها سواءً في حوض البحر الأبيض المتوسط أو على شواطئ المحيط الهندي أو داخل القارة - في مناطق النيجر - التشاد وغرب السودان.

ومن الأكيد أن اقتصاد النهب، الذي كانت القرصنة في البحر الأبيض المتوسط أحد عناصره، قد أسهم في وقف النمو الاقتصادي والتقني في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. غير أن البنى الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية كان لها دورها أيضًا في كساد وتخلّف هذه المنطقة والمناطق المجاورة لها في داخل القارة. وترتب على تدهور مناطق أفريقيا المحاذية للبحر الأبيض المتوسط تدهور نظام فرعي بأكمله بعد أن لعب دورًا بارزًا في إطار الجغرافيا الاقتصادية والسياسية لعالم القرون الوسطى.

ولقد أثرت هذه التطورات بدرجات متفاوتة على جميع بلدان وادي النيل وشرق أفريقيا ومناطق النيجر والتشاد وغرب السودان. وكما يبين الفصل الثامن والعشرون عن مدغشقر، أصبحت الفترة بين ١٦٨٠ و١٧٢٠ تعرف في غرب المحيط الهندي باسم «عهد القراصنة». وكان اقتصاد النهب يخلخل فعلًا أوضاع البلدان التي كانت لها اتصالات مباشرة بالقوى الجديدة للهيمنة الأوروبية ولو أن انحطاط أحوال هذه البلدان كان يعود أيضًا إلى عجزها عن تنشيط بنية اجتماعية - اقتصادية كان تأثير الشرق المتخلف عليها يتزايد يومًا بعد يوم. كما كانت علة هذه البلدان تتمثل أيضًا في عجزها عن الإسراع في إقامة علاقات قوّة تجنّبها عواقب اختلال الميزان التجاري الذي كان يمثل إحدى سمات تلك الفترة.

تدهور المناطق الريفية: الفقر وانعدام الأمن بين الفلاحين

أدّى اقتصاد النهب إلى كساد التجارة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وأثر بالتالي على العلاقة بينهما. فقد كانت أنشطتهما ومنتجاتهما متكاملة. وكانت المدن قد كسرت الدائرة

المغلقة لزراعة الكفاف وعززت تقسيم العمل وكانت تحمل بذور المجتمع الجديد ووفرت أرضية التطور العلمي والتقني ونمو التجارة والحرف والصناعات المتخصصة؛ وأوجدت قيمًا اقتصادية واجتماعية وثقافية جديدة، كما كانت تمثل طلائع التقدّم وساعدت على نشوء تكنولوجيات إنتاجية جديدة وظهور أنماط استهلاكية أكثر تطورًا. وكانت الحرف والصناعات الحضرية هي التي حفزت آنذاك الاهتمام باعتبارات الإنتاج واسع النطاق في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الأسماك والحيوانات وما يتعلق بهذه المجالات من صناعات ثانوية. وكانت المدن هي التي دفعت إلى اعتماد زراعة قصب السكر والقطن على أساس الإنتاج على نطاق صناعي وإلى زراعة نباتات صباغية مثل الفوّة والنيلة والزعفران والحناء، بالاضافة إلى النباتات العطرية. كما كانت المدن وراء تطور المنشآت الهيدرولية وتعبيد الطرق وتربية الحيوانات لأغراض الحصول على الصوف والحليب واللحوم منها.

غير أن العالم في صورته هذه أصيب بالتمزق والأزمات مع حلول القرن السادس عشر. ذلك أن تناقص أعداد سكان المدن أدّى إلى إضعاف الاقتصاد الريفي وانتشار الفقر بين الفلاحين وعودة الأحراش إلى مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة. ومع انحسار الأمن عن الأرياف، أصبح سكان هذه المناطق يلجأون إلى أعماق الغابات حيث كانوا، مع انقطاعهم عن أساليب الحياة الحضرية عالية الاستهلاك، يزدادون التصاقًا بالإطار الأسري أو القروي لزراعة الكفاف والاكتفاء الذاتي وللانتاج من أجل الاستهلاك فحسب. فكان الفلاح المغربي أو المصري ينتج زيت الزيتون والحبوب لسد احتياجاته الذاتية إضافة إلى رعايته لبعض الحيوانات الأليفة. اما الفلاح على الساحل الغربي المطل على المحيط الأطلسي، فكان يستخلص زيت النخيل ويزرع نبات المنيهوت وأنواع البام وتعلم زراعة أشجار الموز ونبات الذرة. وكان المزارعون من مربي الحيوانات في براري السافانا يملأون مخازن حبوبهم بالرز والدخن والدخن الأحمر ويصنعون لأنفسهم الكريتة وزيت الفول السوداني وزيت النخيل. وكانت أبرز أشكال النشاط التجاري تتمثل في تبادل المنتجات والمقايضة.

وقد ازداد نسيج هذه الحياة الريفية تمزقًا بفعل تجارة الرقيق التي أصبحت تجرّد الأرياف من سكانها بعد أن قصرت الحروب بين الأرستقراطيات المتنافسة دون توفير أعداد كافية من الأسرى، الأمر الذي دفع إلى سد العجز عن طريق مطاردة العبيد وتخريب الأرياف ولاسيما في جنوب الصحراء. وعلى أثر حرمان الأرياف من أقوياء البنية من رجالها تفسخ الاقتصاد القروي إذ خلت من سكانها مناطق درجت على أن تكون آهلة بهم واعتمد معتادو التنقل اقتصادًا قائمًا على الهجرة يتمثل في صيد الحيوانات وجمع القوت مع انتقال العديدين نحو الغابات في منطقة السافانا.

بل إن أساليب الإنتاج ذاتها قد تراجعت. فمن المعروف أن الابتكار مرتبط ارتباطًا وثيقًا بوجود تقنيات متطورة وموارد وفيرة؛ وقد أدّى شح موارد الريف الأفريقي إلى تفاقم التخلف التقني والكساد.

وكانت الارستقراطية المقاتلة تستنزف الكثير من القوّة العاملة في الأرض ممّا تسبّب في خراب سكاني للمناطق الريفية في أفريقيا السوداء بصفة خاصة. وتخلت النخب الحاكمة عن

فلاحة الأرض لتعتمد بدلًا من ذلك على الغارات مع الاستعانة بخدمات الأحرار وبمن كانوا يأسرونهم من العبيد.

وأصبح عبء هذه النخب العاطلة يزداد ثقلًا باطراد على كاهل الفلاحين ولا سيّما في مناطق غرب السودان والنيجر – التشاد التي كانت تعاني كثيرًا من الاضطراب وتصادف مصاعب متزايدة في توفير الغذاء لأبنائها بالاعتماد على الزراعة الجافة والزراعة الواسعة والمتنقلة. وأصبح السواد الأعظم من فلاحي السافانا يتألف من الأقنان («بادولو» baadolo) والفقراء من فلّاحي تكرور («سامبا ريمورو» samba remoru) والمعدومين من فلّاحي ورعاة مناطق الهوسا والنيجر – التشاد («تالاكاوا» talakawa) وكان هؤلاء يقاسون من شظف العيش ما كان يقاسيه فلاحو مصر وفلّاحو اثيوبيا «غابار» (gabar) والحراطون والخماسون في المغرب.

وزاد اضطهاد نخب الأرياف والمدن للفلاحين الأفارقة بتضييق الخناق الضريبي على المزارعين. فزادت الضرائب الرسمية في مناطق «دار الخرج» (أراضي غير المسلمين التي كانت تخضع للحكم التركي الإسلامي)، وأصبح المسلمون يدفعون الخراج بالاضافة إلى الزكاة (التي تشكل الضريبة الشرعية الوحيدة على المسلم). كما ازدادت المضاربة على الأراضي عن طريق تقاسم المحاصيل وتأجير الأراضي الزراعية.

ومع اتساع نطاق السوق السوداء في كسب حقوق جباية الضرائب المحلية في البلدان الإسلامية، ازداد العبء الضريبي الذي كانت تفرضه النخب على الفلاحين وحرفيي الأرياف. وبلغ أوج تفاقمه نهب الثروات وأسر جماهير الفلاحين واستعبادهم. وبالإضافة إلى ضريبة «الغلاغ» galag التي كان يتعين دفعها إلى الزعيم السياسي لأرستقراطية تكرور، تعيّن أيضًا دفع ضريبة «المويال» moyal (ومعناها الحرفي السلب) التي كانت تجيز لأفراد النخبة الاستيلاء على المغانم حيثما أمكن.

وفي مثل هذه الأوضاع، أصبح من السهل على زعماء حروب الجهاد وحركات التبشير المسيحية استقطاب تأييد جماهير الفلاحين. فكان رجال الدين يعدون بالمساواة وبالخلاص من كل المتاعب، وكانوا يصفون الأرستقراطيات التقليدية والأوروبيين بأنهم عوامل الفساد وأسباب الظلم الاجتماعي.

وقد تعاظم الدور السياسي للفلاحين اعتبارًا من القرن السابع عشر. فأخذت حركات التمرّد بين الفلاحين الذين كانوا يعانون من انحطاط الأوضاع في الأرياف تجتاح القارة وكأنها ثورة دينية، فمهدت بذلك الطريق لمقاومة الغزو الاستعماري. ولم يكن هذا التمرّد تمرّد أسرى أو عبيد وإنما كان تمرد صغار الفلاحين الذين يمثلون أكبر الطبقات عددًا وأكثرها معاناة من الاستغلال. وكانت ثورة تورودو في منطقة الفوتا بالسنغال والتي كان يؤيدها الفلاحون المعدمون («سامبا ريمورو» samba remoru)، ثورة في وجه ضريبة الغلال («مودول حرمه» muudul horma) التي كانت تفرضها القبائل المغربية وكذلك ضد نظام الضرائب الشرقي الإسلامي الذي طبقته أرستقراطية الدنيانكة التي اعتنقت الإسلام. ولم تكن عمليات تدهور اقتصادات الريف وانهيارها ذات طبيعة واحدة أو بالدرجة نفسها في كل مكان إذ كانت أبعاد عملية التحجر الاقتصادي تتناسب مع درجة تخلف المدن التجارية التقليدية وطبقاتها الحاكمة.

بلدان وادي النيل والمحيط الهندي

لم يكن تأثير اقتصاد النهب على بلدان وادي النيل وسواحل المحيط الهندي أقل فداحة من تأثيره في مناطق أخرى. فقد كانت موانيء شرق أفريقيا معروفة بأنشطتها التجارية منذ القرن الحادي عشر. وعلى الرغم من أن هذه الموانئ لم يكن لها الأهمية نفسها من حيث الحجم أو النفوذ التي كانت لمدن غرب السودان أو شمال أفريقيا، فإنها كانت مع ذلك إطارًا لحضارة تجارية مدنية تربطها صلات مع بلاد العرب وبلاد فارس والهند والصين وبلدان حوض المتوسط[٢٠]. وبدأت هذه التشكيلة التجارية الحضرية بالتدهور تدريجيًا على أثر الغزو البرتغالي. فقد بدأ الاحتلال البرتغالي المدمر في ١٥٠٢، السنة نفسها التي بدأت فيها كيلوا وزنجبار تدفعان الاتاوة للبرتغال. وفي سنة ١٥٠٥، استولى فرانسيسكو دالميدا على مدينتي كيلوا وومومباسا ونهبهما ثم بنى فورت سانتياغو في كيلوا. وحظر التجارة بين هاتين المدينتين اللتين غادرهما التجار إلى ماليندي وجزر القمر وتم احتلال لامو وباتي وبدأت عملية التمزق والاختلال.

وباستثناء لواندا وموزمبيق، لم يكن حجم أية محطة من المحطات التي أنشأها البرتغاليون ومن بعدهم الهولنديون والانجليز والفرنسيون بحجم أية مدينة متوسطة من مدن غرب السودان، بل لم يكن أي منها يتسم بأهمية تعادل أهمية موانئ المناطق الناطقة بالسواحيلية وموانئ شرق أفريقيا خلال الفترة من القرن العاشر إلى القرن السادس عشر.

اقتصاد المستودعات أو النقاط التجارية

في حين ساد اقتصاد النهب في المناطق المحاذية للبحر الأبيض المتوسط ونهر النيل والمحيط الهندي، كان اقتصاد المستودعات التجارية يمثل البنية العامة في المناطق المحاذية للمحيط الأطلسي، ولم تكن المستودعات التجارية تهتم بالإبداع في مجال التجارة. وكانت مدن المستودعات التجارية الجديدة – التي غدت مسارح للعنف والنهب – حصونًا قبل أن تصبح مراكز حضارة تجارية.

وكان البرتغاليون – الذين استحدثوا اقتصاد المستودعات التجارية في القرن السادس عشر – يهتمون بالنهب أكثر من اهتمامهم بالشراء في مناطق سواحل غينيا والسواحل الاستوائية. ولم يكن لديهم ما يعرضونه اقتصاديًا، بل إنهم كانوا يفرضون الاتاوات ونادرًا ما كانوا هم مصدر البضائع التي يبادلونها. وفيما عدا بعض الخمور وقضبان الحديد، كانت البضائع البرتغالية تستورد بينما كانت المنتجات المحلية أو الإقليمية هي التي تبادل بالذهب والعبيد والجلود والصمغ والعاج والعنبر وعطر الزباد الأصفر والأصداف والقطن والملح. وفي خليج غينيا، كان البرتغاليون يشترون البضائع من الأكان ويبيعونها على الساحل النيجيري أو في الكونغو أو في أنغولا؛ وفي سينيغامبيا، أقاموا في الموانئ وأصبحوا تجّارًا محليين ناجحين. وقد تفاقم

---

(٢٠) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الثامن عشر، اليونسكو.

الانكماش الاقتصادي في المدن في القرن السابع عشر عندما بدأت الصناعة الأوروبية تنتج المنسوجات والأدوات المعدنية.

ولم تسهم المستودعات التجارية بشيء في الرخاء المحلي، وكانت محطات البريدا، وكاشو، وسانتياغو دي كابو فيردي، والمينا، وكيتو، وكالابار، وسان سلفادور أهم المستودعات التجارية قبل سنة ١٨٠٠، ومع ذلك فلم يكن عدد سكان أي منها يصل إلى ٥٠٠٠ نسمة. وكانت السمة الرئيسية لاقتصاد المستودعات تتمثل في تجارة الرقيق عبر الأطلسي. ولم يكن أي من هذه المحطات يشكل فى أوج هذه التجارة مركزًا لعمليات تجارية متنوعة لتبادل المنتجات الحرفية المحلية ولا كانت سوقًا لأنشطة أو لعمليات تجارية تزاولها أعداد كبيرة من السكان المحليين. فكان مستودع تجارة الرقيق يمثل في المقام الأول أداة لتسرّب السكان. ولا توجد إحصائيات متجانسة عن عدد العبيد الذين صُدّروا أو عن عدد ضحايا تجارة الرقيق في أفريقيا إذ تتراوح الأرقام بين ٢٥ مليون شخص و٢٠٠ مليون شخص[٢١].

بيد أن الاسهام المباشر وغير المباشر لاقتصاد المحطات التجارية في الرخاء العالمي كان كبيرًا، إذ كانت هذه المحطات توفر جزءًا مهمًا من الذهب والفضة على الصعيد العالمي بعد أن افتتحت المناجم الأمريكية. وفضلًا عن ذلك، فإن هذه المحطات التجارية كانت مصدر الجانب الأكبر من القوة العاملة التي أسهمت في تنمية القارة الأمريكية. وموجز القول إنها كانت تسيّر عجلة التجارة العالمية، فكانت هي المصدر الرئيسي للصناعة والمال وعصب الرأسمالية الأوروبية والعالمية. وتشكل حالة فرنسا التي كانت دولة كبرى في القرن الثامن عشر مثالًا لنمو التجارة. فقد نمت تجارتها التي كانت تبلغ ١٠٠ مليون جنيه في ١٧١٦ لتصل في ١٧٨٩ إلى ٤٠٠ مليون جنيه، وكان فائضها التجاري في هاتين السنتين ٣٦ مليون جنيه و٥٧ مليون جنيه على التوالي. وبلغت صادرات جزر الهند الغربية وحدها إلى فرنسا ١٢٦ مليون جنيه في ١٧٧٤ و١٨٥ مليون جنيه في ١٧٨٨. أما واردات المحطات التجارية إلى سينيغامبيا في هاتين السنتين، فلم تتجاوز قيمتها خمسة ملايين جنيه[٢٢].

وعلاوة على ذلك، كان اقتصاد النهب يقوم على أساس المضاربة من جانب واحد. فعلى العكس مما يفترض عمومًا، لم تكن هناك تجارة متكافئة حقًا بين ثلاثة أطراف حتى أواسط القرن الثامن عشر. فالملاحون الأوروبيون الذين انخرطوا في تجارة المستودعات – ولا سيّما البرتغاليون كما ورد أعلاه – لم يضيفوا إليها شيئًا على الإطلاق. وكانت المنتجات الأوروبية قليلة جدًا. أما الحديد والنحاس والمنسوجات والأدوات المعدنية، التي أصبحت تنافس المنتجات المحلية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فإنها لم تكن ذات شأن يذكر في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وكان البرتغاليون يعملون بصورة رئيسية كوسطاء فكانوا

(٢١) انظر الفصل الرابع من هذا المجلد.

(٢٢) P.D. Curtin، ١٩٦٩.

يشترون الملح والأصداف ومآزر سينيغامبيا والمنسوجات المحلية أو الهندية على شواطئ شرق أفريقيا ليقايضوها بالذهب والصمغ والعبيد وسلع أخرى يصدرونها إلى أمريكا أو أوروبا. وبذلك حرموا التجار المحليين من مزاولة هذه التجارة.

وهكذا كلما احتل الملاحون الأوروبيون مواطئ قدم لهم في الشبكة الاقتصادية، وضعوا حدًا للتجارة الافريقية العادية وأنشأوا احتكاراتهم كوسطاء يعملون انطلاقًا من المستودعات. ولم يعد الأفارقة يتاجرون بين سان لوي وبورتندك، أو بين غران لاهو والمينا، أو بين أنغولا والكونغو، أو بين سوفالا وكيلوا. وأصبح دور الطبقة التجارية وقفًا على الوسطاء من الـ «بومبيروس لانسادوس» Pombeiros Lançados والـ «تانغوماوس» tangomaos.

وكانت المصالح الاحتكارية البرتغالية والأسبانية والهولندية والانجليزية والفرنسية تسيطر على الجانب الأكبر من النشاط التجاري. وقد نظم الوسطاء البرتغاليون، الذين كانوا يعيشون إما في المحطات التجارية أو في المناطق الداخلية من القارة، الشبكة التجارية تلبية لمقتضيات أسواقهم ومواسم نشاطهم التجاري التي كانوا يدافعون عنها بقوة السلاح.

وقد أخذت الدول البحرية الأخرى تستخدم هذه الشبكة البرتغالية ابتداء من القرن السادس عشر فصاعدًا. وكان العائق الوحيد أمام فرض السيطرة الاحتكارية يتمثل في معارضة الحكومات الأفريقية عندما كان بوسعها أن تفعل ذلك، وفي الصعاب والمخاطر التي كانت تواجه الأوروبيين في محاولاتهم الوصول إلى محطات تجارة الرقيق داخل القارة. وكانت هذه الفترة فترة صدامات بين الوسطاء وتجار الرقيق على الساحل الغيني من ناحية والشركات من ناحية أخرى، وكان الطرف الأول يطالب بحرية المتاجرة مع سانتياغو وغوريه. وتتوافر معلومات تفصيلية عن التجارة في حصون محطات المستودعات ومحطّات التجارة الموسمية منذ عهد البرتغاليين وحتى وصول الهولنديين والفرنسيين والانجليز. وتاريخ هذه الفترة مشحون بالعنف والنزاعات المستمرة، إذ كانت المحطات التجارية الواقعة على سواحل المحيطين الأطلسي والهندي تُدمّر ثم يعاد بناؤها ويتغير المتحكمون فيها، كل ذلك في خضم صراع بين القوى البحرية الأوروبية والعثمانية والعمانية في مواجهة المقاومة العنيدة من جانب الحكام المحليين الذين كانوا يفرضون رسومًا ومكوسًا (duties أو curva)[٢٣] تدفع أو لا تدفع حسب الأحوال.

وبالإضافة إلى مخاطر النشاط التجاري، كان لاقتصاد المستودعات التجارية سمة رئيسية تتمثل في أنه لم يكن يسهم في تكوين طبقة من التجار كان يمكن أن تنشئ على الساحل شيئًا شبيهًا بالانجاز الذي حققته تجارة المسافات الطويلة التي ازدهرت بفضل التكامل بين المدينة والريف ونمو الحرف والإنتاج والصناعة. ففيما عدا التجّار الأوروبيين، كان معظم روّاد المحطات التجارية مترجمين محليين «لابتوس» (laptos). فكان عدد سكان سانتياغو وفوغو في

---

(٢٣) كانت المدفوعات تسمى curva في المناطق الخاضعة للسيطرة البرتغالية وتسمى duties في المناطق الناطقة باللغة الانجليزية.

سنة ١٥٨٢ يبلغ ١٥٠٠٠ نسمة منهم ١٣٤٠٠ عبد و١٦٠٠ أوروبي يسيطرون على الاقتصاد. وباستثناء ساحل لوانغو، لم تكن في المحطات التجارية الأطلسية قبل القرن التاسع عشر[٢٤]، فئة من تجار الرقيق المحليين شبيهة بالفئات التي كانت تنشط في كيلوا، وموقاديشو، وممباسا، وموانئ البحر المتوسط.

وأخيرًا، لم يكن للابتكارات التقنية التي أحدثت ثورة في أوروبا، تأثير يذكر في أفريقيا. وقد عانى الاقتصاد الأفريقي أشد المعاناة من منافسة الصناعة والتجارة الأوروبيتين. فابتداء من القرن الثامن عشر فصاعدًا، قضى التجار الأوروبيون على الحرف والصناعات المحلية في مناطق الساحل بتحطيم الشبكات التقليدية. وكانوا باحتكارهم للموانئ يقطعون الصلات بين الساحل وداخل القارة. وهكذا عيّنت الدول الأوروبية التي فرضت سيادتها على مناطق على الساحل، حدودًا لمناطق نفوذ برتغالية وهولندية وفرنسية وانجليزية حتى قبل الغزو الاستعماري، وقررت مسار تنمية هذه المناطق وجغرافيتها السياسية خلال القرن الثامن عشر. ومنذ التوسع المغربي في مناطق الصنغاي، إلى ما آلت اليه الحروب الطاحنة التي شهدها غرب السودان من مصائر متقلبة، كانت معظم الانتفاضات التي حدثت على الساحة السياسية الافريقية ناشئة عن عملية التخريب التي أطلقتها قوى الهيمنة الأوروبية في القرن السادس عشر.

البنى السياسية الجديدة

كانت الأوضاع السياسية الافريقية قد بلغت حالة من التوازن والاستقرار في الفترة بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر. فكان جزء أفريقيا المطل على البحر الأبيض المتوسط يشكل في القرن السادس عشر نظامًا فرعيًا خاضعًا للسيادة العربية – العثمانية ويضم المغرب وأفريقية وطرابلس الغرب كواحدة من مناطقه. وكانت مصر كيانًا قائمًا بذاته، بينما كانت مناطق وادي النيل التي تشمل بلاد النوبة واثيوبيا ترتبط إلى الجنوب بدولة بونيورو – كيتارا في منطقة البحيرات الكبرى وبالمدن – الدول في المناطق الناطقة بالسواحلية، وبمنطقة جنوب الزامبيزي التي كانت في أواخر القرن السادس عشر تحت سيطرة دولة موتابا. ولم يكن جنوب أفريقيا يضم وقتئذ سوى عدد قليل من بنى الدولة. وكان يوجد في أفريقيا الوسطى نظام خاضع لدولتي الكونغو والتيو ونظام آخر يخضع لدولة اللوبا، في حين لم تكن لدى سكان الغابات بنى دولة. وكانت الحدود المشتركة بين منطقتي غرب السودان والنيجر – التشاد في تبدّل مستمر مع وجود اتصالات لكلا المنطقتين مع بلاد النوبة واثيوبيا.

وقد جاء تطور الخريطة السياسية نتيجة للضغوط الخارجية وآثارها. فالحروب الضروس التي عصفت بالأوضاع السياسية بدّدت الحدود وأخلّت موازين القوى، فظهرت دول جديدة كانت إما دولًا جيدة التسليح، مثل دولة كانم – بورنو، أو دولًا تتمتع بمنافذ على البحر، مثل دولة

(٢٤) P. Diagne، ١٩٧٦.

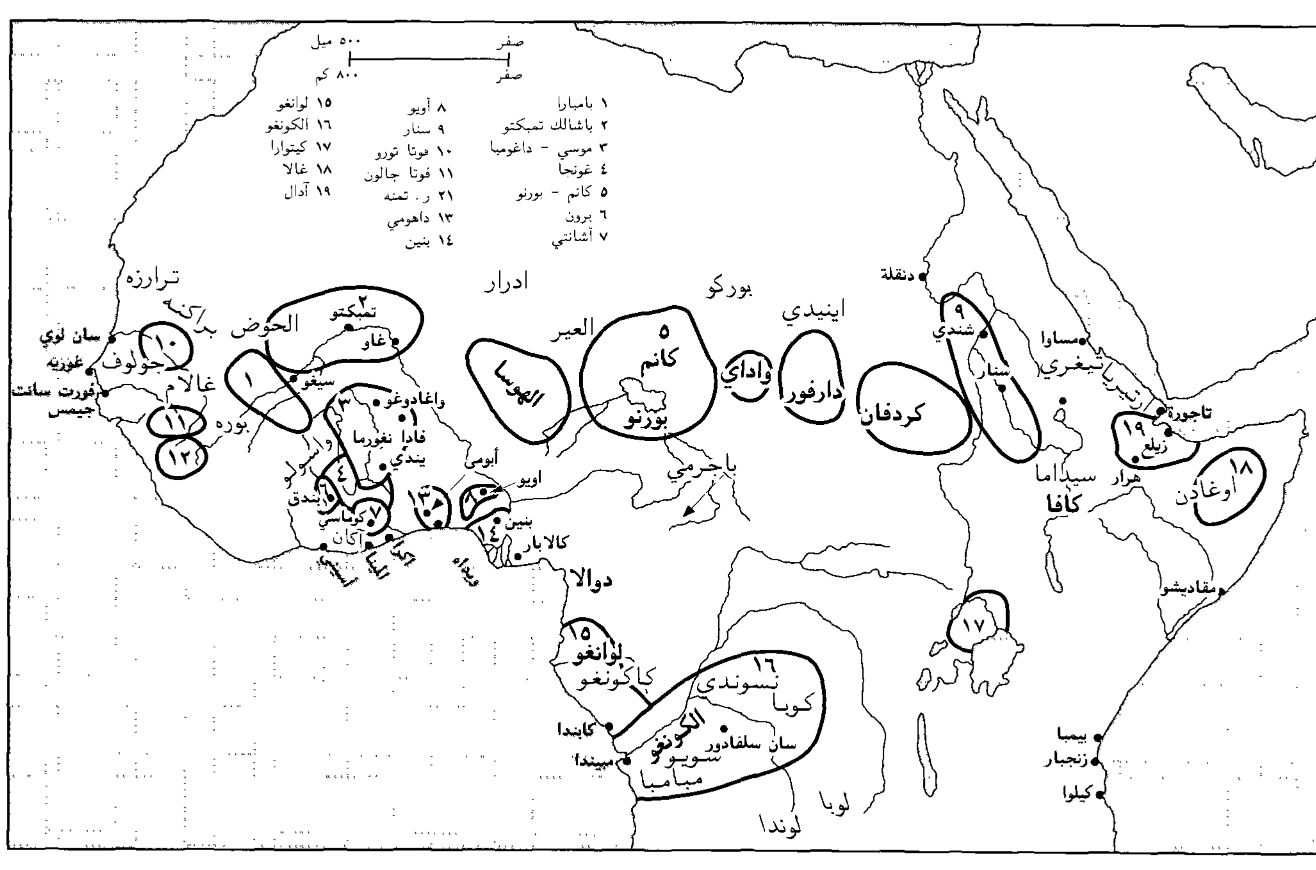
كايور في سينيغامبيا، ودولة داهومي في خليج غينيا، ودولة أنغولا في أفريقيا الوسطى، ودولة تشانغامير في جنوب الزامبيزي.

وتغيرت طبيعة الدولة الافريقية ذاتها. فتعرضت للغزو مناطق شاسعة بلا عاهل أو حاكم ويقطنها مزارعون ورعاة وصيادون متنقلون، وقامت فيها دول ذات بنى مركزية. فحل نظام المخزن المغربي، أو نظام «المانسايا» أو «الفارينيا»(٢٥) الأوتوقراطي في أفريقيا السوداء، أو نظام البكوات الإقطاعي العثماني، أو نظام الإمارة الإسلامية – محل البنى القروية التي كانت موجودة في مناطق البانتو الافريقية، ومحل مناطق القبائل أو بربر الصحراء. وانتقلت السلطة السياسية بصورة متزايدة من أيدي رؤساء العشائر أو رؤساء الجماعات الإثنية أو زعماء المناطق، إلى أيدي أرستقراطيات المانسايا السياسية والنبلاء من ملاك الأرض («نيفتينيا» neftenia)، وإلى البكوات والسلطنات المغربية والإمارات السودانية، بل وإلى أيدي ملوك البانتو الذين اعتنقوا المسيحية («ماني» mani) وكانت تحيط بهم، على النمط الأوروبي، حاشية من الأمراء والنبلاء والحجاب.

ومن القرن السادس عشر فصاعدًا أصبحت الحياة السياسية تزداد تركزًا حول المناطق الساحلية وموانئ القرصنة والمحطات التجارية. وكانت الأرستقراطيات تجبي ضرائب العشر من هذه المناطق وكانت لدى الحكومات الأفريقية إدارات خاصة بالإيرادات تفرض الضرائب على التجارة الخارجية. وكانت تناظر طبقة القوّاد في المناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط، طبقة «ألكاتي» alkaati أو «ألكالي» alkaali أو القواد في غوريه وبرتودال وسان سلفادور وسوفالا وكيلو. وقد أبرمت معاهدات كثيرة في محاولة لتقنين هذا النظام الضريبي، ووقّع كل من المغرب وتونس والجزائر وطرابلس الغرب مع الأوروبيين بل ومع الأمريكيين عددًا كبيرًا من الاتفاقيات التجارية ومعاهدات الصداقة التي لم يكتب لها الدوام طويلًا. وانتهت حرب بين المغرب واسبانيا في ١٧٨٠ بمعاهدة أرانخويث التي أعادت رسم الحدود وقنّنت العلاقات التجارية بين البلدين. وكانت الجزائر تخوض في الفترة نفسها حربًا مع الولايات المتحدة الأمريكية حتى أجبرتها على دفع الفدية للقراصنة؛ كما دفعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا مبلغ ١٠٠٠٠ دولار للمغرب للسبب نفسه. واعتبارًا من سنة ١٧٩٦، بدأت تدفع مبلغ ٨٣٠٠٠ دولار سنويًا إلى طرابلس الغرب فضلًا عن مبلغ ٢١٠٠٠ دولار للجزائر في ١٧٩٧ بالإضافة إلى مبلغ آخر قدره ٦٤٢٠٠٠ دولار دفعته لقاء إطلاق سراح بعض رعاياها.

---

(٢٥) «فارينيا» Farinya مشتق من «فاري» Fari و«فاراوه» pharaoh التي تعني «الحاكم» في لغات السوننكة والمانده وغيرهم. وقد كان نظام المانسايا لدى المانده نظامًا اجتماعيًا – سياسيًا متعدد السلطات يتألف من نخبة من العلمانيين أو الكهنة، من الأحرار أو العبيد، من أعضاء الطوائف أو النقابات الحرفية، من النبلاء أو العامة. وكان هذا النظام يموّل من الضرائب التي كان يفرضها القائمون على تسيير أجهزة الحكم على التجارة والمنتجات التجارية. ولم تكن الطبقة الحاكمة تضم الأرستقراطيين من أصحاب الأراضي أو طبقة الملاك الذين يخوّلهم امتلاكهم لوسائل الإنتاج الحق في نصيب من فائض ما يتحقق من ثروة.



الشكل ٣،٢: المناطق السياسية من الصحراء الكبرى إلى خط الاستواء في القرن السابع عشر.

(**المصدر**: اقتباس من خريطة من اعداد P. Ndiaye، قسم الجغرافيا، جامعة داكار).

وفي أواخر القرن الثامن عشر، كانت أرستقراطيات سان لوي في سينيغامبيا تتقاسم في ما بينها مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه يمثل عشر ميزانية مستعمرة يعتمد دخلها على التجارة الخارجية. وكان البرتغاليون يطالبون في القرن السادس عشر بإتاوات في موانئ سوفالا وكيلو وومومباسا السواحلية.

ولم تشأ الدول الأوروبية وتجّارها الرضوخ لدفع الضرائب إلّا بعد حروب وتدمير محطات تجارية (كما جرى على يد الزّمبا في موزمبيق في القرن السادس عشر) وبعد حظر التجارة في عدة مناسبات (على غرار ما حدث كثيرًا في سينيغامبيا وأنغولا والكونغو). غير أن مصادر الدخل هذه المنتظمة بدرجات متفاوتة كانت سببًا للحروب بين الأرستقراطيات والطبقات الحاكمة في مختلف أنحاء القارة.

وكانت الكيانات السياسية تمثّل في معظمها مناطق تمّ فيها تحقيق التوازن وتطوّرت وفق ظروفها المحلية. وكانت تتباين في المساحات وفي درجة ثبات حدودها واستقرار أنظمة حكمها. وظلّت بعض هذه الكيانات على حالها حتى فترة الغزو الاستعماري. واتخذ بعضها شكل اتحاد لعدة دول بينما كان بعضها الآخر دولًا ورئاسات وحدوية ذات سلطات محدودة. وكانت هناك في بعض الحالات كيانات تخص عشيرة أو سيد أرض («لامانا» lamana) مستقل كان هو أول من احتلها.

وهكذا، فإن حالة عدم الاستقرار التي اقترنت بانتشار اقتصاد النهب واقتصاد المستودعات التجارية هي التي حددت، من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، مسار دول لم تعد تستطيع في ظلها أن ترسي تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على أساس منتظم ومتين.

الفصل الثالث

تحركات السكان وظهور أشكال جديدة للتنظيم الاجتماعي السياسي في أفريقيا

ي. فانسينا

طبيعة حركة السكان

إن من أوجه الاختلاف الرئيسية بين تاريخ أفريقيا قبل الاستعمار وبين تاريخ أوروبا والجزء الأكبر من آسيا مسألة حركة السكان، وحراك المزارعين بصفة خاصة. فقد كان المزارعون الأفريقيون، العاملون في تربة المناطق المدارية وشبه المدارية، أكثر تنقلًا بكثير من فلاحي أوروبا أو آسيا الذين كانوا يمارسون الزراعة الكثيفة، ويجددون خصوبة قطعة الأرض نفسها سنة بعد سنة؛ إذ إن عملية تجديد الخصوبة هذه لم تكن ممكنة في معظم أرجاء أفريقيا، ولذلك كان من المحتم ممارسة الزراعة الممتدة بالانتقال من حقل الى آخر كل عام. وكان من نتائج ذلك عدم ارتباط السكان بقطع معينة من الأرض ارتباطًا متصلًا، وتميزهم بالحراك أكثر من سكان الأماكن الأخرى. وكان الوضع مماثلًا بالنسبة للرعاة، رغم أن التقنيات التي كانوا يستخدمونها للتعامل مع البيئة كانت أكثر شبهًا بالتقنيات التي كان يستخدمها الآسيويون – وخاصة في آسيا الوسطى – وبتقنيات الانتجاع التي كانت قائمة في أوروبا. إلا أن حركة السكان مع ذلك سمة أساسية لا بدّ من مراعاتها في أية دراسة أو إعادة تصوير لتاريخ أفريقيا الماضي، كما يجب العناية بتقدير[1] آثارها على كل من المجتمعات والثقافات.

---

(١) إن ببليوغرافيا حركة السكان في أفريقيا تتفق مع ببليوغرافيا تاريخ أفريقيا نفسه. وستكون معظم الإحالات الواردة في هذا الفصل إلى فصول أخرى من هذا المجلد، وينبغي الاطلاع على الببليوغرافيات الخاصة بتلك الفصول للتعمّق في دراسة هذا الموضوع.

ويتناول المجلد الحالي عديدًا من الهجرات، ابتداء بقوافل البوير التي خرجت من منطقة الكاب، وانتقالاً الى الصوماليين والأورومو في القرن الأفريقي، والنغباندي من اوبانجيي[٢]، والجاغا في أفريقيا الوسطى، والطوارق في منحنى نهر النيجر، والماني في سييراليون، والفولبه في جميع أنحاء أفريقيا الغربية، وجميع أقوام مدغشقر، الى درجة أنه قد يبدو أن أحدًا من هؤلاء السكان جميعًا لم يستقر قط في مكان واحد في الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠. وبحلول أواخر القرن السادس عشر، كان الرواة البرتغاليون قد بدأوا يفترضون أن هجرات المانى والجاغا والزيمبا والأورومو من أفريقيا الغربية والوسطى والشرقية كانت جميعًا مرتبطة[٣] فيما بينها، وأنها ناتجة – حسب قول البرتغاليين – عن جمع واحد من المتشرّدين. ورأى البرتغاليون كذلك أن المهاجرين يمثلون نقيض الحياة المستقرة والمنظّمة تنظيمًا جيّدًا، ومن ثم فهم همج بالمقارنة بالشعوب المتحضرة. وقد امتد أثر هذه النظرة المنحصرة في قالب جامد حتى عهد قريب، إذ نراه يتبدى في عام ١٩٦٣ في استهانة تريفور روبر بتاريخ أفريقيا، حيث يقول إنه مجرد «دوران قبائل همجية دورانًا لا معنى له»[٤]. وعلى الرغم من أن هذه الصورة النمطية قد تبلورت في القرن السادس عشر، فإن مناقشة تحركات السكان يمكن أن نجد لها مكانًا في كل مجلد من مجلدات هذا التاريخ الحالي لأفريقيا. وسنرى أن هذه الظاهرة، على مستوى القارة بأكملها، لم تكن سمة مميّزة للفترة من ١٥٠٠ الى ١٨٠٠ دون غيرها.

وحتى فترة قريبة، كان ينظر إلى جزء كبير من تاريخ أفريقيا على أنه «ملحمة هجرة دائبة»[٥]، يمكن تشبيهها بالتاريخ المرويّ عن غزو القبائل الجرمانية الكبير الذي دمّر الامبراطورية الرومانية وترك في أثره عبارات ذات مدلولات خاصة، مثل «الوندال» أو «الهون». وفضلًا عما تنطوي عليه طريقة تصوير الأحداث المذكورة من نظرة ازدرائية، فإنها تختزل جميع التحركات السكانية إلى مجرّد هجرات لا غير، بل وهجرات جماعية فضلًا عن ذلك – وهي نظرة ألحقت اضطرابًا بالغًا بفهم ما حدث في الحالات المختلفة.

إن «الهجرة» تعني انتقال سكان بلد معيّن إلى بلد آخر بغية الاستقرار فيه. وهي تعني في علم الحيوان، أيضًا التنقلات الموسمية لمجموعات الكائنات الحية؛ ولكن عندما نتحدث عن

(٢) H. Burssen، ١٩٥٨، ص ٤٣.

(٣) كان A. Merensky من دعاة هذه الآراء حتى عام ١٨٨٣. فقد ربط هجرات الأورومو بتحرّكات الجاغا والفولبه والزيمبا، ولكنه لم يربطها بتحركات الماني، وادّعى بالاضافة الى ذلك أن الزيمبا كانوا مسؤولين عن هجرة الجماعات الناطقة بلغة البانتو من الجنوب الشرقي الى جنوب ليمبوبو. وتعبّر افتراضات ميرينسكي، بوصفه من مبشّري الترانسفال، عن دعاوى البوير في جنوب أفريقيا. هذا، وقد تركت مثل هذه المصادر الانطباع أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء قد شهدت في القرن السادس عشر اضطرابًا هائلًا. ولكن هذا الانطباع خاطئ، لأنه ناجم عن دمج للبيانات على نحو يوافق منظورًا ذاتيًا غير موضوعي إلى العالم. وللاطلاع على نقد عام لهذه التقاليد في نقل الأحداث التاريخية، انظر J. C. Miller، ١٩٧٣، ص ١٢٢–١٢٦.

(٤) T. Roper، ١٩٦٣.

(٥) P.E.H. Hair، ١٩٦٧.

الإنسان، تكون العبارة الصحيحة لوصف هذه التنقّلات الموسمية هي «الانتجاع». وسنكتفي بهذه التعاريف كما ترد في القواميس. فالهجرة إذن مفهوم يدلّ على العلاقة الموجودة بين البشر والمكان والزمان، بما يعني ضمنًا حدوث تغير في هذه العلاقة. وبهذا المعنى العام جدًا نتحدث عن تحركات السكان، وليس عن الهجرة بصحيح معناها. وبناء على ذلك تكون أسباب هذا التحرّك متعلقة بتنظيم المكان، إما لتغير نسبة السكان إلى الموارد – بسبب اكتظاظ السكان أو الكوارث المناخية، مثلًا – أو لقيام البشر بإعادة تنظيم المكان وموارده على نطاق واسع نسبيًا. وقد كانت الدول وشبكات التجارة هي أبرز أشكال هذا التنظيم الواسع النطاق للمكان في أفريقيا.

وقد أكّد الافريقيون على مسألة الهجرة هذه في تراثهم الشفهي، على نحو ما فعل الأوروبيون. واتجه الكثيرون منهم إلى التخمين بأصول كونية لأقوامهم، ذاكرين روايات عن مؤسسين أو أقوام جاؤوا من مكان آخر – هو موضع نشوئهم في الأصل. وكانت هناك أيضًا صورة نمطية «بديلة» لذلك، مؤداها أن الناس نشأوا من التربة فأصبحوا بذلك مالكين للأرض. إلا أن الصورة الأولى هي التي غذّت الأفكار المسبقة التي كانت قد تكوّنت لدى العلماء الأجانب، الذين كانوا يتصوّرون الوضع في شكل غزوات مستمرة حيث تزيح الأقوام بعضها بعضًا، مثل كرات لعبة البليارد على طاولة البليارد. ومع كل غزو كانت تخرج موجة جديدة من اللاجئين (restvolker) مدفوعة إلى البحث عن ملجأ في إحدى المناطق النائية، أو موضع تؤدي فيه هذه الموجة إلى إزعاج أقوام أخرى. وقد أدخل راتسل في المفاهيم الأساسية للانثروبولوجيا الحديثة فكرة أن الهجرة وحدها تكفي لتفسير أوجه الشبه الثقافي والاجتماعي. وفيما بعد، أصبحت مدرسة المهد الثقافي (Kulturkreise) تنظر الى الثقافات على أنها خليط يضم طبقات من ثقافات أصيلة، وأنها نجمت عن عدد لا حصر له من الهجرات. ثم انتقلت هذه الأفكار عن طريق فروبينيوس وباومان إلى الدراسات الافريقية.

إلا أن الرأي الشائع الذي مؤداه أن الافريقيين كانوا دائبين أبدًا على التنقل هو رأي لا أساس له، رغم جميع الأدلّة التي تشير إلى حدوث هجرات سكانية بالفعل. وقد قدم هير في مقالة حاسمة مستندات قاطعة تبيّن «الثبات أو الاستقرار» الملفت للنظر الذي تتميز به جميع لغات المناطق الساحلية، من السنغال الى الكامرون[٦]، وأن هذا الاستقرار يتجلى بوضوح في معظم المجتمعات الزراعية في هذه القارة بعد عام ١٥٠٠. والإغراء الشائع الآن هو صرف النظر عن جميع الهجرات واعتبارها من نسج الخيال، وإنكار الحراك الحقيقي والفعلي الذي قام به مختلف الجماعات والأفراد – إذ إن الاستقرار اللغوي أو الثقافي لا يعني بالضرورة الجمود عن الحركة.

وعلى غرار مفهوم «الهجرة»، فإن مفهوم «الاستقرار» في هذا السياق يخص البشر والمكان والزمان، ويشدّد على انتفاء عنصر التغيير. إلّا أن كلا المفهومين تعميمان يمثلان صياغة تقريبية

(٦) المرجع السابق.

لوقائع حقيقية ماضية استغني فيها عن التفاصيل بالحذف. كما أنهما مفهومان نسبيان. فإذا أخذنا منطقة ذات اتساع كافٍ، مثل الأراضي الواقعة في شرق النيل الأبيض وشماله، فإن هجرة قوم مثل الجيه(٧) تبدو في ظاهرها استقرارًا، لا تزيد الحركة فيه عن تكيّف قوم لمتطلبات الأرض والمناخ. وعلى الطرف الآخر المقابل، فإن نقل قرية من مكان إلى مكان آخر على بعد عشرة كيلومترات يمكن أن يصبح هجرة. وينطبق ذلك على الزمن أيضا؛ فانتقال الأقوام على مدى قرون عديدة - عندما تؤخذ فترات زمنية طويلة وحدات للدراسة - يبدو في صورة هجرة يتجاوزها النظر والدراسة عند الاقتصار على وحدات زمنية صغيرة. ومن أمثلة ذلك هجرة أقوام البانتو التي امتدت على مدى ألفي عام تقريبًا. كما أن عدد الأشخاص الذين ينبغي أن تشملهم الحركة حتى يمكن تسميتها بالهجرة يختلف من الأفراد الى المجتمعات بكاملها. وفي هذه الدراسة، ستطلق عبارة «الهجرة» دائمًا على تحركات المجتمعات أو الجماعات التي تضمّ عددًا من الأفراد لا يقل عن حجم القرية.

ومن هنا فإن فهم السجل التاريخي يقتضي منا أولًا معالجة الوضع الطبيعي : أي التعرّف على التحرّكات العادية للناس في سعيهم الى كسب قوتهم. واستنادًا إلى هذه المعلومات الأساسية، يمكننا بعدئذٍ على نحو أفضل أن نفهم الظواهر غير العادية والشاذة، ونناقش مختلف العمليات التي ينطوي عليها تحرّك السكان بالفعل. وعندئذٍ يمكننا أن نوجه اهتمامنا إلى ما هو باقٍ من أنواع الدلائل على مثل هذه التحركات السكانية غير العادية، وأن نختم دراستنا بعرض شامل للتحرّكات السكانية الكبرى في أفريقيا في الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠، كما ترد مناقشتها في الفصول التالية.

الحراك (التنقّل) واستغلال الأراضي

هناك أربع طرائق رئيسية لاستغلال البيئة من أجل الحصول على الغذاء، وهي : الصيد وجمع الثمار، وتربية قطعان الحيوانات المستأنسة، والزراعة، وصيد الأسماك؛ وبالتالي فإن هناك أربعة أنماط رئيسية من التحركات العادية المرتبطة بهذه الأنشطة. ونظرًا إلى أن هذه التحركات تعتبر طبيعية وعادية ولا تؤدي إلى ازاحة السكان عبر المكان، فلا يمكن القول بأنها تحركات سكانية، ناهيك عن أن تكون هجرات.

ويجول الصيادون وجامعو الثمار في نطاق مكاني ثابت نسبيًا، طالما بقي التوازن مكفولًا بين كثافة السكان ومقتضيات أسلوب المعيشة. وهؤلاء الأقوام، الذين ينظمون حياتهم في مخيمات، بحاجة إلى نطاق مكاني، ولا بد من نقل مخيماتهم بصورة متكررة داخل هذا النطاق، حيث يحدث ذلك عادة، مرّة كل أسبوعين - كما هو معروف عن أقزام غابات

(٧) J.E. Lamphear ١٩٧٦.

الإيتورى في وسط أفريقيا[٨] وعن الكونغ سان في بوتسوانا[٩]. وهذا التنقّل ضروري لمطاردة حيوانات الصيد وللعثور على تجمعات من النباتات الغذائية المناسبة. وتتغيّر التحركات تبعًا لتغيّر المواسم. وتتجلى هذه الظاهرة بوضوح في الغابات في موسم جمع العسل. أما في شبه صحراء كلهاري مثلًا، فتكون هذه التحركات السنوية مرتبطة بتحركات الحيوانات الثديية نحو برك المياه أو بعيدًا عنها، وكذلك بنضوج ثمار الأشجار. ولذلك يكون معدل الحراك مرتفعًا، غير أنه من الممكن أن تظل هذه الجماعات أحيانًا مستقرة في مكان واحد لفترات طويلة، مستغلّة النطاق المكاني نفسه مرة بعد أخرى.

والحراك من سمات الجماعات المشتغلة بتربية الحيوانات أيضًا، إذ إن الحيوانات التي يعتمدون عليها بحاجة الى المياه، والكلأ، والملح، وهي عناصر تختلف درجة توافرها باختلاف فصول السنة. ففي الصحراء مثلًا، يعيش البدو الرحّل في العادة بالقرب من حافة الصحراء أو الواحات الكبرى خلال المواسم الجافة من السنة، وينتشرون على نطاق واسع في جميع أرجاء الصحراء في موسم الأمطار[١٠]. ويطلق على تحرّكاتهم هذه اسم الترحّل، الذي يتبعون فيه غالبًا المسارات نفسها عامًا بعد عام. وفي المناطق ذات الكثافة السكانية البالغة الضآلة، والمعرّضة للاضطراب الشديد في مواعيد الأمطار وكمياتها، مثل شمال فزّان، لا تتّبع المسارات ذاتها كل سنة؛ غير أن أنماط الترحل تبدو منتظمة النسق إذا ما رصدناها على مدى عقد أو أكثر[١١] من الزمن. ومن الممكن أن تغطي هذه التحرّكات مسافات شاسعة في حالة رعاة الإبل، مثل قبيلة الرجيبات في غرب الصحراء الكبرى، كما أنها تشمل في كثير من الأحيان حركات تبادلية معقدة بين جماعات البدو الرحّل الذين يرعون أنواعًا مختلفة من الحيوانات، لتلبية الاحتياجات المختلفة لكل من الإبل والماعز والبقر والأغنام. وعلى هذا النسق تتداخل نطاقات ترحّل الطوارق والفولبه في منطقة الساحل، كما تتداخل في السودان نطاقات ترحّل القبائل المشتغلة بتربية الماشية (البقّارة) مع نطاقات القبائل التي تربي الإبل (الكبابيش) في الأراضي الأبعد إلى الشمال. وبالاضافة إلى ذلك فإن البدو الرحل يزرعون أيضًا بعض المحاصيل ويقايضون الغذاء مع صائدي الحيوانات أو جامعي الثمار حيثما يوجدون، على غرار ما كان يفعله التريكبوير في جنوب أفريقيا أثناء القرن الثامن عشر. وفيما عدا ذلك، فإنهم يعتمدون على المحاصيل النباتية التي ينتجها المزارعون، الأمر الذي يستلزم وجود مستوطنات زراعية في أطراف نطاقات ترحّلهم. وعلى هذا النحو، كانت الأراضي، يستغلها بطرائق مختلفة

---

(٨) C.M. Turnbull، ١٩٦١ و١٩٦٦؛ P. Schebesta، ١٩٥٢؛ R.B. Lee، ١٩٦٨ و١٩٧٩. انظر كذلك L. Demesse، ١٩٧٨ و١٩٨٠. وقد بيّن M. Sahlins، ١٩٧٢، ما يمتاز به أسلوب المعيشة المذكور من أمن ويسر نسبيين، الأمر الذي ترك آثارًا تاريخية واضحة.

(٩) اليونسكو، ١٩٦٣؛ E.E. Evans-Pritchard، ١٩٤٠.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) A. Cauneille، ١٩٥٧.

مختلف الجماعات المتكاملة فيما بينها، كل في إطار حراكها في المنطقة نفسها. إلّا أن تربية الحيوان أكثر وأسرع تأثرًا بتقلبات المناخ من القنص أو جمع الثمار، وخاصة التقلبات القصيرة الأجل. وقد لوحظ في فترات الجفاف الأخيرة أن جماعات السكان – المشتغلة بالقنص وجمع الثمار – لم تضطر إلى إدخال تغيّرات كبيرة على تحركاتها في نطاق تنقلها، في حين أن جيرانها من مزارعي التسوانا، المشتغلين أيضًا بتربية الماشية، عانوا من المجاعة. وهناك أدلّة على أن بعض الجماعات، مثل رعاة الخوي بالقرب من صحراء كلهاري، كانوا يتحولون الى قناصين وجامعي ثمار (سان) في مثل هذه الفترات. إلّا أنه رغم أن الرعي شديد التأثر بالتغيّرات في سقوط الأمطار، فإن تأثّره بالنتائج السلبية المترتبة على الجفاف كان أقلّ من تأثّر الزراعة بها، ولاسيّما زراعة الحبوب.

وكان المزراعون بدورهم من الجماعات المتنقّلة، نظرًا لانتقالهم من حقل لآخر. فقد كان تدارك خصوبة الأرض يجري بتبويرها أو إراحتها، وهو ما يستوجب زراعة حقول جديدة كل عام لإراحة الأرض المرهقة، وبالتالي نقل القرى كلما ابتعدت الحقول كثيرًا عن بيوت المزارعين. وفي الفترات الأخيرة كانت القرى تُنقل كل عشر سنوات في المتوسط، وإن كانت هذه الدورة أحيانًا تقصر الى كل خمس سنوات، أو تطول الى عشرين سنة. وكانت المواقع المفضّلة، التي تجمع بين إمكانية الري والرواسب السنوية من الطمي المخصب، نادرة جدًا، ومنها مثلًا مصر القديمة، ومن هنا نشأت زراعة الواحات؛ ولم تكن ممارسة هذا النوع من الزراعة تقتضي من الفلاحين التنقّل من حقل لآخر، وبالتالي فقد أصبح السكان مستقرين. وفيما عدا مصر وحزام زراعة الأرز بالغمر على الساحل الغربي لغينيا، كانت الحقول الدائمة نادرة للغاية في أفريقيا بسبب تعذر تطبيق أساليب التسميد المكثف بصورة فعّالة.

وكانت معظم القرى أيضًا تنتقل، في تحركات دائرية، بدرجات مختلفة داخل نطاق مساحة ثابتة من الأراضي، مع ارتهان ذلك – مرة أخرى – بانخفاض الكثافة السكانية. وربما كانت ظاهرة الحراك أكثر نشاطًا قبل إدخال الكاسافا كمحصول أساسي في حوالى عام ١٦٠٠، يضاف الى ذلك أن الحراك واتجاه التنقل لم يكونا مرتبطين بحالة الأراضي وحدها؛ ففي حالات عديدة – بما في ذلك مثلًا حالات جميع قرى الغابات المدارية المطيرة في أفريقيا الوسطى – كان المزارعون يعتمدون أيضًا على القنص والصيد، وعلى قدر من جمع الثمار. وكان هذا يعني أن اختيار موقع القرية التالي يعتمد على احتياجات صائدي الحيوانات واحتياجات المزارعين بالتساوي[١٢]، على غرار الحال بالنسبة للنزابي في غابون. وكان من نتائج ذلك أحيانًا أن تتخذ التحركات أنماطًا معقدة، مع انحصارها دائمًا ضمن حدود الأراضي نفسها. وكان أكبر خطر يهدد أسلوب الحياة هذا هو التغيرات المناخية، إذ إن نقص الأمطار أو إفراطها كان يمكن أن يؤدي إلى تدمير المحصول السنوي بأكمله. وبالاضافة الى ذلك كان سقوط الأمطار في مواعيدها أمرًا ذا أهمية حاسمة، إذ كان من الممكن أن تحدث مجاعة حتى

---

(١٢) G. Dupré، ١٩٨٢.

في المناطق القريبة من خط الاستواء التي تزخر بالمياه. وهذا يفسر خوف الناس في لوانغو، بالقرب من بوانت – نوار في الكونغو، من توقيت الأمطار لا من كميتها. فاحتباس الأمطار بعد زراعة المحاصيل كارثة، وكذلك الأمر بالنسبة للمطر المتواصل الذي يحول دون الزراعة. وكانت السنوات «العادية» نادرة نسبيًا. فكان المزارع في زامبيا[١٣] يتوقع الجفاف كل خمس سنوات تقريبًا، ولذلك كان يضطر إلى تكوين احتياطي كل عام تأهّبًا لمواجهة ذلك الجفاف. وكان الجفاف أكثر تواترًا في المناطق القريبة من الصحراء، بيد أن تأثيره كان محسوسًا في جميع المناطق. وفي معظم الحالات كان استمرار الجفاف سنتين متتاليتين يؤدي إلى نقص الأغذية، بينما كان استمراره ثلاث سنوات متتالية يمكن أن يؤدي الى مجاعة، وذلك رغم الأنشطة الأخرى التي كانت تمارس بهدف جمع الغذاء، الذي لا يلبث أن ينفد في مناطق الكثافة السكانية المفرطة.

وباختصار، كان من الضروري ألّا تتعدى الكثافة السكانية في مجتمعات المزارعين أو الرعاة أو جامعي الثمار على السواء حدودًا معيّنة، وكانت المعدلات المثالية للكثافة السكانية تختلف بحسب البيئة – أو البيئة المصغّرة. وكان من الضروري أيضًا مراعاة نوعية التربة، ومعدل المطر، والتضاريس، ومصادر الأغذية الإضافية، إلى جانب التكنولوجيا المتاحة والترتيبات القائمة لتقاسم الأغذية أو توزيعها. وكان من الممكن أن تتغيّر نسبة الأراضي إلى المزارعين دون أن تترتب على ذلك عواقب خطيرة بالنسبة لتوافر الأغذية، ولكن شريطة أن تتغير التكنولوجيا بدورها. وفيما عدا ذلك، كانت تحركات سكان نحو الداخل أو نحو الخارج هي الآلية المستخدمة لتكييف كثافة السكان مع طاقة إنتاج الأراضي والعكس بالعكس. وكانت هناك آلية أخرى تتمثل في التحكم المباشر في عدد السكان.

وكان صيادو الأسماك يعيشون في مواقع ثابتة ولا ينقلون محلاتهم إلّا في حالات نادرة. غير أن التغيرات الموسمية في مستويات الأنهار كانت تضطرّهم إلى تنظيم رحلات، قد يبلغ مداها أحيانًا مئات الكيلومترات – كما كان عليه الأمر بالنسبة لصيادي الأسماك في نهر زائير أو نهر كاساي – ليعيشوا في مخيّمات على حواجز رملية تاركين أسرهم في منازلهم. وكان ذلك هو النمط النموذجي لحياة صيادي الأسماك في أحواض أنهار زائير والنيجر وبنوي، بل وأصبح نموذجًا لحركات الهجرة. أما الحياة على شواطئ المحيطات أو البحيرات الكبرى فكانت تتسم بأكبر قدر من الاستقرار. وكانت القوارب التي يملكها صيادو الأسماك تتيح لهم وسيلة نقل مائي زهيدة التكاليف، فأصبح عدد كبير منهم تجّارًا يتوسطون بين مختلف الجماعات المقيمة في المناطق البرّية. كما كان من المتيسر لهم أن يتنقلوا وأن ينقلوا ممتلكاتهم الى مواقع بعيدة، متى شاؤوا ذلك. وهكذا كان صيادو الأسماك، وهم أقل الجماعات اضطرارًا إلى التنقل، مستعدين تمامًا لذلك التنقل بقدر استعداد الصيادين وجامعي الثمار أو الرعاة، بل وكان ذلك ميسورًا لهم بقدر أكبر مما للآخرين.

---

(١٣) J. Allan، ١٩٦٥.

وقد اقتصرنا حتى الآن على النظر في العوامل الرئيسية المؤثرة في التحركات العادية. ولكن في حالات التكافل الأكثر تطورًا أو الاقتصادات الأكثر تعقيدًا، كانت تميزها أنماط ومقتضيات لاختيار مواقع الأراضي تتسم بدورها بقدر أكبر من التعقيد. ولنتصور قرية زراعية بالقرب من منعطف نهر الكونغو تزوّد كلًّا من صيادي الأسماك والقناصين جامعي الثمار بالمنتجات الزراعية، بينما تعتمد عليهم للحصول على اللحم والسمك والأواني الفخارية وربّما على منتجات أخرى. يلاحظ في هذا الصدد أنه لا بدّ من أن تكون تحركات الصيادين والمزارعين على السواء منسقة، إذ لا يمكن لأي منهما أن يبتعد كثيرًا عن النقاط الثابتة التي كانت في هذا الصدد هي قرى صيّادي الأسماك. يضاف إلى ذلك أنه عندما كان حراك المجتمعات المحلية يشكل جزءًا من أسلوب الحياة، فمن الجلي أن أسبابًا غير مقتضيات استغلال الأراضي كانت تدعوهم إلى الانتقال إلى مكان آخر. فقد كان ارتفاع معدل الوفيات، أو النزاعات، أو الاحتياجات الدفاعية من الأمور التي تؤدي بسهولة إلى اتخاذ قرار بالانتقال، وخاصة بين أوساط المزارعين الذين كانوا، على خلاف الرعاة، لا يعتمدون على أقطاب ثابتة للترحّل خلال بضعة أسابيع عصيبة كل سنة. وكان القناصون جامعو الثمار يتمتعون بنفس الميزة كالمزارعين، حتى وإن كان في ذلك تناقض ظاهري بسبب افتقارهم إلى وسائل النقل التي كان يحظى بها الرعاة وصيادو الأسماك.

وإلى جانب التحركات الجماعية، كان هناك عادة حراك فردي كثير. فكانت النساء يتزوّجن من أشخاص في قرى غريبة؛ وكان الأبناء يخرجون ليعيشوا مع أقارب أمّهم؛ وكان العبيد والمرتهنون والتجار والحجاج والأطباء السحرة المشهورون، والقناصون، بل وحتى غيرهم من الأخصائيين النادرين، كثيري التنقّل. فقد كان حراك الأفراد في أفريقيا مناظرًا على الأقل لحراك الأفراد في معظم أنحاء العالم، ومن ثم فان الفكرة النمطية الجامدة القائلة بوجود جماعات إثنية نقية غير مهجّنة فكرة خاطئة بقدر خطل الفكرة القائلة بأن سكان أفريقيا كانوا يتجوّلون بصورة مستمرة.

ورغم أن الأجزاء التالية لن تعالج سوى التحركات غير العادية الملحوظة لدى الجماعات، فإنه ينبغي التشديد على أن الحدّ الفاصل بين تحركات الأفراد العادية وغير العادية كان أقل وضوحًا بكثير، حتى لو بدا أن الانتقالات السكانية الناتجة عن ذلك قد بلغت حدًّا ملفتًا للنظر في بعض الأحيان. ومن الممكن اعتبار بيع الرقيق بعد عام ١٦٦٠ من الأحداث العادية المؤدية إلى تنقّلات فردية. أما تجارة الرقيق إلى الأمريكيتين فتمثل بلا شك أكبر حركة ديموغرافية في أفريقيا؛ بل إن بيع الرقيق ونقلهم إلى شمال أفريقيا وما وراءه كان لا يزال أهم حركة سكانية داخل القارة، باستثناء الهجرات الجماعية الكبرى، رغم أن نطاقه لم يكد يبلغ عشر نطاق تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وينطوي التحوّل الحضري أيضًا على حركة سكانية. فإذا كانت التقديرات صحيحة، وهي أن عدد سكان مدينة[١٤] زمبابوي قد بلغ بحلول عام ١٣٠٠ حوالى ١٠٠٠٠ نسمة، فإن ذلك

(١٤) D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ).

كان نتيجة حدوث هجرة داخلية استوعبت مائة قرية. وعندما اقتضى الأمر هجر زمبابوي، بسبب وهن تربة أراضيها وتعذّر الإبقاء[١٥] على مستوطنات دائمة فيها، أدّى تشتيت سكان هذا البلد في القرى إلى حركة[١٦] سكانية هامة أخرى. وفيما عدا التحوّل الحضري وتجارة الرقيق، ليست هناك سوى دلائل بالغة القلة على مثل هذه التحركات الفردية أو حتى على التحركات الأسرية الصغيرة، ولذلك فلن تتاح لنا زيادة معلوماتنا بشأنها إلّا عندما نتمكن من حساب التغيّرات التي حدثت في الكثافات السكانية من عقد لآخر ومن منطقة لأخرى. لكن هذه التحركات حدثت بالفعل، وينبغي ألا يغيب عن بال المؤرخين أبدًا أن الحراك الفردي وحده يمكن أن يؤدي إلى زيادة كثافة السكان أو تخفيضها. فقد جرت العادة على اعتبار أن زيادة عدد السكان في منطقة معيّنة تنجم عن زيادة طبيعية، إلّا أنه من المحتمل تمامًا أن تكون الهجرة إلى تلك المنطقة قد لعبت دورًا في زيادة عدد سكانها، ويصح ذلك على الظاهرة العكسية، أي أن هجرة السكان من منطقة ما تؤدي إلى تخفيض عددهم فيها.

عملية التحرّكات السكانية غير العادية

هناك فئتان رئيسيتان من التحركات السكانية غير العادية فيما يتعلق بتحرّكات الجماعات، وهما النزوح والهجرة. والنزوح عبارة عن حركة تدريجية بطيئة، وامتداد للأنماط العادية لحراك الانتقال إلى أراض جديدة وإنتاج الأغذية فيها. أما التحرّك المفاجئ الذي يختلف تمام الاختلاف عن أنشطة الحراك والانتاج العادية فيطلق عليه اسم الهجرة. ولا يؤدي النزوح عادة إلى التخلّي عن المستوطنات الأصلية، وإن كان من الممكن أن يحدث ذلك بالفعل في نهاية المطاف. أما الهجرة، فتعني في العادة ترك الأراضي الأصلية. وينطوي كل من النزوح والهجرة على عدّة عمليات متميّزة. فيطلق على النزوح عبارة «التوسع» عندما يؤدي إلى توسيع نطاق الأراضي التي تحوزها إحدى الجماعات، وعبارة «الشتات» عندما ينطوي على عملية غير مستمرة تؤدي إلى إنشاء مستوطنات متميّزة جديدة. وتسمى الهجرة هجرة جماعية عندما تتم على نطاق واسع وتشمل قومًا بأكملهم، وهجرة عصبة عندما لا تخص سوى جزء من السكان،

---

(١٥) P.S. Garlake، ١٩٧٣؛ D.N. Beach، ١٩٨٠. هذه صورة إيضاحية مقنعة للقيود التي فرضتها الزراعة المتنقلة والرعي في مراع طبيعية على أشكال الاستيطان.

(١٦) هناك حالة واضحة لتنقلات فردية على نطاق واسع أدّت الى إعادة توزيع السكان في منطقة معيّنة، وتتمثل في توسّع مدينة جينة – جينو القديمة في مالي اعتبارًا من سنة ٢٠٠ قبل الميلاد فما فوق، وخاصة بعد سنة ٢٥٠ بعد الميلاد، كما تتمثل في تدهور هذه المدينة نفسها بعد سنة ١٠٠٠ للميلاد، وكان ذلك التدهور متزامنًا مع قيام مدينة جيني على بعد لا يتجاوز ثلاثة كيلومترات تقريبًا من مدينة جينه – جينو. فمع تطوّر مدينة جينه –جينو تطوّرت بالقرب منها مستوطنات أصغر حجمًا، ولكن مع فارق زمني معين، ثم تدهورت قبل أن تتدهور هذه المدينة نفسها ويهجرها سكانها بحلول عام ١٤٠٠ للميلاد. وتكشف منطقة جينه – جينو ومدينة جينه والمواقع القريبة عن آثار بالغة الأهمية للتنقلات الفردية التي حدثت على مستوى هذه المساحة الصغيرة. انظر R.J. McIntosh، وS. Keech-McIntosh، ١٩٨٢.

وهم عادة من المحاربين المنطلقين للإغارة؛ ويطلق عليها اسم هجرة الصفوة عندما تخص مجموعات صغيرة جدًا، وقد تتكوّن أحيانًا من بضعة أفراد فقط، وتسبب هجرتهم إلى مجتمع آخر تغيّرات بالغة الأهمية في هذا المجتمع المضيف. وعلى الرغم من أن هجرة الصفوة تكاد تكون حركة فردية، فإنه يتعيّن إدراجها هنا، بسبب الآثار المترتبة عليها وكثرة تواترها ودعاوى الحديث عنها، باعتبارها شكلًا من أشكال الهجرة.

كما أن عدد الأشخاص المشتركين في مثل هذه التحركات، ومدتها، ومسافة الارتحال، والدوافع التي تطلق هذه التحركات – بما في ذلك العوامل الدافعة (أي العوامل التي تحث أو ترغم الناس على الهجرة من بلد معيّن) والعوامل الجاذبة (أي العوامل التي تجذب الناس إلى الهجرة إلى بلد معين) – والأثار المترتبة على تلك التحركات، كلها خصائص تحدد أهمية التحرّكات المعنية وحجمها. وينبغي مراعاة هذه المسائل في دراسة كل حالة، بيد أنه لا يمكن الاستناد إلى هذه المؤشرات كأساس لتصنيف الهجرات، نظرًا إلى وجود اختلافات كبيرة في مدلولاتها. فعلى سبيل المثال، لا تعني مسافة الارتحال في حدّ ذاتها شيئًا محددًا: إذ يمكن أن تعادل بضع مئات من الكيلومترات المقطوعة في الصحراء الكبرى أقل من خمسين كيلومترًا مقطوعة في منطقة كثيفة السكان. والدوافع التي تحثّ على الهجرة متنوّعة للغاية؛ فقد تكون لها علاقة أحيانًا بالكوارث الطبيعية، كالجفاف. وقد يكون مزيج العوامل الدافعة والعوامل الجاذبة شديد التغيّر بحيث يمكن أن يكون لكل حالة طابعها الفردي. وفي كثير من الأحيان تكون الأرقام غير متوافرة، كما أنها في العادة تكون غير موثوق بها إلى درجة تجعل منها معيارًا مفيدًا لإجراء دراسة لأنماط التحركات المذكورة. وعلى ذلك فإننا سنورد فيما يلي وصفًا لخصائص الحركة نفسها في كل نمط من أنماط الهجرة الخمسة، مع الأحداث التي سبقتها والنتائج التي ترتبّت عليها.

التوسّع

هناك عدد لا يحصى من الحالات التي أدّى فيها الحراك الطبيعي لمعظم الجماعات السكانية الافريقية إلى توسيع نطاق الأراضي التي تعيش فيها هذه الجماعات. ويتخذ هذا التوسع طابعًا مختلفًا بحسب طريقة الحياة السائدة في المجتمع الأصلي. فالزراعة المتنقلة تصبح حركة توسعية عندما يحدث النزوح في اتجاه واحد بصفة رئيسية، وليس بشكل عشوائي، ولا على نحو دائري. أما الوحدة التي تنطلق منها حركة الهجرة، فهي القرية. غير أنه إذا تحركت جميع القرى التابعة لمجتمع ما في الاتجاه نفسه أو إذا تحرّك عدد كبير منها، فإن ذلك يؤدي إلى توسيع نطاق الأراضي التي يعيش عليها ذلك المجتمع. وتكون المسافات التي تقطع في هذه التحركات صغيرة في العادة، ولا تتعدى في كثير من الأحيان مسافة تتراوح ما بين عشرة كيلومترات وعشرين كيلومترًا. ويكون معدل تواتر هذه الحركة منخفضًا، فقد لا يزيد عن مرة في كل عشر سنوات أو أكثر. وعلى ذلك فإن الوقت الذي تستغرقه هذه الحركة قد يكون

طويلًا للغاية، فيبدو السكان دائمًا في حالة استقرار، على الرغم من أن عملية التوسّع جارية مستمرّة.

وفي الغابات، بدأ توسّع المونغو من مناطق خط الاستواء، في المنعطف الكبير لنهر زائير في الجنوب، قبل سنة ١٥٠٠ بفترة طويلة. وكان سنة ١٩٠٠ لا يزال مستمرًا في جزء كبير من المنطقة الواقعة بين نهر زائير في الغرب ونهر لومامي في الشرق: وكان الهدف من هذا التوسّع، على ما يبدو، هو وضع اليد على البيئة الجذابة في الجزء الأسفل من وادي نهر كاساي ووادي نهر سانكورو، وفي الأطراف الغنية للغابات الواقعة إلى الشرق من ذلك. وقد أدّى ذلك إلى إيجاد تيار من السكان يتدفق من المراكز الأعلى كثافة سكانية، حول خط الاستواء وخط العرض واحد جنوبًا، إلى واديي النهرين المذكورين وأطراف الغابات المذكورة[١٧] في الجنوب.

وكان يمكن بسهولة زيادة تسارع حركة التوسع هذه، إما بزيادة مسافات الارتحال أثناء كل حركة، أو بزيادة تواتر الانتقال، أي جعله كل سنتين أو ثلاث سنوات مثلًا. وقد أصبح التوسّع بعدئذٍ حركة إرادية واعية يراد بها تلبية أهداف محددة أو الاستجابة لعوامل جاذبة في كثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال، انتقل قوم نزابي غابون/الكونغو، في غضون نصف قرن فقط، من أراضيهم في شرق منعطف نهر أوغووي الكبير باتجاه الجنوب الغربي، بهدف الاقتراب من طرق التجارة، واستمداد الثروة منها، واستغلال موارد معدنية جديدة[١٨]. و تدفّق الفانغ من أعالي نهر كوموي الى المصب الخليجي لنهر غابون خلال عشرين سنة لا أكثر، ثم استمر هذا التدفّق أربعين سنة أخرى باتجاه دلتا نهر أوغووي ولكن بوتيرة أبطأ قليلًا. وظلّت القرى تنتقل مرة واحدة فقط كل بضع سنوات، ولكن لم يكن من النادر أن تقطع عندئذٍ مسافة طويلة قد تصل الى أربعين كيلومترًا. وقد أجريت دراسات جيّدة لتحركات الفانغ فيما يتعلق بعملية التحرّك نفسها، ولوحظ أنهم لم يضطروا قط إلى التخلي عن طريقة حياتهم المعتادة؛ فقد كان سكان القرية المنتقلة يمرون بقرى أخرى للفانغ في طريقهم إلى الأراضي الواقعة وراء ذلك، وكانت حركة التوسّع بأكملها بمثابة قفزات من منطقة لأخرى في حدود البيئة نفسها؛ وكان القناصون هم الذين يتولون عمليات الاستكشاف خلال جولاتهم المعتادة من أجل القنص[١٩].

أما حركة توسّع الرعاة فتتم بطرق مختلفة. وأكثر الطرق شيوعًا هي أن يرحل أعضاء جيل جديد عن مركز أو محور الترحل الذي يتبعه الجيل السابق، وينتقلوا مع ماشيتهم إلى مراعٍ جديدة. ونظرًا إلى أن هذه المراعي الجديدة لا توجد إلّا في المناطق التي تتسم بضآلة الأمطار

---

(١٧) J. Vansina، ١٩٨١.

(١٨) G. Dupré، ١٩٨٢، ص ٢٥-٣٩.

(١٩) P. Alexandre، ١٩٦٤، ص ٥٣٢. بيد أن منظوره الأشمل لهجرة الفانغ ينطوي على أخطاء. انظر C. Chamberlin، ١٩٧٧، ص ٢٣-٨٠.

أو بعدم انتظامها بحيث لا تصلح للزراعة، فقد كان الرعاة يواجهون في العادة قيودًا تفرضها المتغيّرات البيئية. وكان توسّع الماساي مثلًا بهذا الشكل في البداية الى أن تم احتلال جميع الأراضي المناسبة. واستمرت العملية بأكملها من سنة ١٦٠٠ تقريبًا إلى ما يناهز سنة ١٨٠٠[٢٠]. وهناك حالة تتوافر مستندات كثيرة بشأنها، وهي حالة التريكبوير (البوير المترحلين) في جنوب أفريقيا، الذين أقاموا طريقة حياتهم في منطقة قريبة من الكاب أثناء الجيل الثاني من الاستيطان الأوروبي هناك، أي من سنة ١٦٨٠ تقريبًا فصاعدًا. وكان الرعاة الأوائل يشكون منذ البداية من اكتظاظ السكان، رغم ضآلة عددهم. غير أن الأرض كانت قاحلة، ولذلك كان رعي الماشية يتطلب مساحات شاسعة. وبحلول عام ١٧٠٠، كانت الأسرة تشعر باكتظاظ المكان بمجرد أن تستطيع مشاهدة الدخان يتصاعد من مدخنة الجيران. وعندئذ كان الأبناء الأصغر سنًا يهاجرون مع جزء من الماشية وعربة يجرها ثور ليجرّبوا حظهم في موقع أكثر بعدًا. واستمرت حركة التوسّع بهذا الشكل حتى عام ١٧٨٠ تقريبًا في أراضٍ كانت تستغلها أساسًا مجموعات أخرى مشتغلة بتربية الماشية (وهي جماعات الخوي) وكان من المتيسر طردها. غير أن البوير المترحلين انتهوا إلى الاصطدام بحدود أراضٍ تحظى بكمية أكبر من المياه، ويشغلها مزارعون ومربّو ماشية[٢١] من الخوسا.

وفي بعض الحالات، كانت مسارات الترحل بالغة الطول وتضم أكثر من مركز أو محور. فكان أولاد سليمان في ليبيا يقبلون ويدبرون بين منطقة سرت بالقرب من البحر الأبيض المتوسط وواحات فزّان في جنوب ليبيا، بحسب فصول السنة. وبعد هزيمة فادحة لحقت بهم في ١٨٤٢ بالقرب من طرابلس، اضطروا إلى ترك مركزهم في سرت، فأنشأوا محورًا جديدًا إلى الجنوب من فزّان على طريق القوافل المؤدية إلى بورنو. وفي بادئ الأمر اتخذوا محور تحركاتهم في بوركو، ثم نقلوه إلى كانم، على الرغم من المقاومة العنيدة التي كانوا واجهوها من جماعات الطوارق الذين كانوا يسيطرون على الأراضي التي اقتحمها أولاد سليمان. وبحلول عام ١٨٥٠ كان أولاد سليمان قد وصلوا إلى بحيرة تشاد. وبعد أن تكبدوا بعض الهزائم في بادئ الأمر، تمكنوا بحلول عام ١٨٧٠ من فرض هيمنتهم على كامل المنطقة الواقعة بين فزان وتشاد[٢٢]. وانطوت هذه الحركة على حركات جماعات مسلحة وعلى حروب، مما يجعل من السهل اعتبارها حالة من حالات هجرة العصبات. غير أن من الواضح أن هذه العملية في مجموعها شبيهة بتحركات رعاة آخرين، وأنها انطوت على احتلال أراض جديدة عن طريق إزاحة أحد قطبي الترحل.

وتطرأ ظاهرة النزوح حتى لدى القناصين جامعي الثمار، مما قد يفسّر وجود قناصين من الباكا في شرقي الكامرون. فهؤلاء الأقزام يتحدثون لغات الأوبانغي ولكنهم يعيشون إلى غرب

(٢٠) T.T. Spear، ١٩٨١، ص ٦٣–٦٦.

(٢١) L. Fouché ١٩٣٦؛ ص ١٣٤–١٣٦.

(٢٢) D.D. Cordell، ١٩٧٢؛ E.Rossi ١٩٦٨.

المستوطنات التابعة لمزارعي الاوبانغي. وأحسن تفسير لهذا الوضع هو أنهم انتقلوا إلى هذه المناطق، لا نتيجة لهجرة جماعية، وإنما نتيجة لحركة توسّع تدريجية إلى غرب الأراضي التي كانوا يمارسون القنص فيها، انطلاقًا من مواقع قريبة من أعلى نهر سانغا[٢٣].

وتنطوي حركات التوسّع الكبيرة على إعادة توزيع للسكان. كما أنها تشير في كثير من الأحيان إلى إقامة مستوطنات في مناطق كانت تستغل استغلالًا أبعد امتدادًا. ومن أكثر الاتجاهات ترسخًا واستمرارًا في تاريخ أفريقيا زحف الشعوب بلا هوادة وبأعداد متزايدة، مع تطويعها البيئة تطويعًا مطردًا كي توائم طريقة حياتها، بدلًا من أن تكون البيئة هي التي تعين طريقة الحياة هذه وترسم حدودها. وعلى هذا النسق بدأ توسّع الجماعات الناطقة بلغة البيني في الغابات الواقعة غربي النيجر، في بداية التاريخ الميلادي تقريبًا، ولعلّه لم يتوقف إلّا في حدود عام ١٢٠٠، عندما بدأت مدينة بنين تتوسّع[٢٤]. وعلى الرغم من أننا نفتقر إلى بيانات عن توسّع الإيغبو شرقي نهر النيجر الأدنى، فقد كان هذا التوسع جاريًا بالفعل في سنة ١٨٠٠ (ايغبو – اوكوو) وأدّى إلى تغيير المشهد الطبيعي تمامًا، فتحولت الغابات الطبيعية إلى غابات مستأنسة، وصاحب ذلك تزايد الكثافات السكانية إلى درجة عالية. وفي حالة الجماعات الناطقة بلغة البيني، يلاحظ أنها تكيّفت بقدر أكبر للبيئة التي كانت موجودة وكان المزارعون يستغلّونها بطريقة جديدة. أما في حالة الايغبو، فقد دمر المزارعون البيئة الأصلية، ولذلك كان من الطبيعي أن تنطلق حركات التوسع من مناطق ذات كثافة سكانية عالية نسبيًا إلى مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة. وكانت النتيجة بشكل إجمالي أن ارتفعت الكثافات السكانية في كل مكان مع الحركات التوسعية لسكان أفريقيا. ولكن إسناد هذه التحركات إلى اكتظاظ السكان قول لا يصح إلّا بقدر محدود للغاية، نظرًا إلى أن الفكرة تشير إلى ما كان يشعر به قوم مثل التريكبوير (البوير المترحلين)، في حين أن الكثافات السكانية كانت في الواقع منفخضة للغاية. فاكتظاظ السكان يشكل ضغطًا نسبيًا على الأرض لدى مواصلة استغلالها بالأساليب القائمة. ويمكن تخفيف هذا الضغط عن طريق تغيرات التكنولوجيا المستخدمة، بقدر ما يمكن عن طريق تحديد النسل أو الهجرة.

ويرجح أن حركات التوسّع بدأت تحدث في أفريقيا منذ وقت مبكر، وقام بها أولًا القناصون وجامعو الثمار، ثم السكان الذين استحدثوا تكنولوجيات أكثر تكثيفًا لاستغلال الأرض. وفي بعض الحالات كان السبب الداعي لهذه التحركات يكمن في تدهور الموارد في الأجل الطويل نتيجة لتغيّر المناخ، الذي كان من أفدح ظواهره الجفاف الذي أصاب الصحراء الكبرى. وتبين الآثار في موريتانيا كيف أن هذه الظاهرة قد أرغمت المزارعين تدريجيًا على التحرّك نحو الجنوب خلال الفترة من سنة ١٥٠٠ تقريبًا قبل الميلاد إلى ظهور مملكة غانا في سنة ٧٠٠[٢٥] بعد الميلاد.

---

(٢٣) J.M.C. Thomas، ١٩٧٩.

(٢٤) P.J. Darling، ١٩٧٩.

(٢٥) J. Devisse، ١٩٨٢، ص ١٧١–١٧٣.

أما حركات التوسع الأكثر سرعة، مثل حركات توسّع الفانغ أو النزابي أو أولاد سليمان، فإن مرجعها إلى أسباب أخرى. ففي الحالتين الأوليين كانت لطرق ومراكز التجارة قوّة جذب بحيث أصبحت هدفًا أو عامل اجتذاب. وفي الحالة الأخيرة كانت الهزيمة التي أصابت أولاد سليمان في منطقة طرابلس عامل طرد، وكانت معرفتهم بطريق التجارة المؤدية إلى تشاد هي التي حددت الاتجاه لرحلتهم.

وليست هناك أي حالة معروفة عن اضطرار المزارعين إلى القيام بحركة توسّع نتيجة لحدوث كارثة فجائية مثل المجاعة أو الوباء، غير أنهم اضطروا في ظل أزمات شديدة للغاية إلى التخلي عن طريقة حياتهم المعتادة، فانهارت البنى الاقتصادية والاجتماعية. وعندما حدث التحرك اتخذ شكل هجرة جماعية وليس شكل حركة توسّع اعتيادية ومنظّمة. ولكن يبدو أن مثل هذه الحالات كانت نادرة للغاية.

ولم يكن التوسع يعني بالضرورة أن الوافدين الجدد كانوا يجرّدون السكان الأصليين مما يملكونه، بل كان السكان في حالات كثيرة يختلطون فيما بينهم، مما أدّى إلى ظهور مجتمعات جديدة، وفي حالات أخرى – مثل حالة الفانغ – كان السكان الأصليون يتبنّون ثقافة المهاجرين. وهكذا نشأت مجتمعات وثقافات جديدة نتيجة للأشكال الجديدة لامتزاج الأقوام. وعلى هذا النحو أدّى نزوح المونغو نحو الجنوب إلى إنشاء عدد متنوع من المجتمعات الجديدة، بما فيها ذلك الذي أصبح مجتمع «الكوبا» الشهير[٢٦]. وفي حالات أخرى أُزيح السكان الأصليون شيئًا فشيئًا، على غرار ما يُحتمل أنه حدث عندما التقت جماعات ناطقة بلغة البانتو من الجنوب الشرقي بقناصين من السان، وكذلك عندما التقت هذه الجماعات برعاة من الخوي، وإن كانت هناك أيضًا في هذه الحالة الأخيرة دلائل تشير إلى استيعاب المجتمع الأصلي الوافدين الجدد. ويبدو أن ظاهرة الإزاحة المتالية على نسق كرات لعبة البلياردو لم تحدث قط – أي أن تؤدي إزاحة قوم قومًا آخرين إلى إخراج قوم ثالثين من أراضيهم، فيلجأ هؤلاء بدورهم إلى غزو أو اقتناء أراض جديدة في مكان آخر. وكان عدد اللاجئين الذين أسفرت عنهم حركات التوسع المذكورة صغيرًا بالنظر إلى الكثافات السكانية التي كانت موجودة في المناطق المعنية بهذه الحركات.

الشتات

عندما تكون حركة النزوح غير متواصلة وتؤدي إلى قيام مستوطنات جديدة تفصلها عن المستوطنات الأصلية تجمعات من سكان آخرين أجانب، فإن ما يحدث يسمى حركة شتات. وترتبط جميع حركات الشتات تقريبًا بالتجارة أو الحج. وربما يكون الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو انتشار رعاة الفولبه في مساحات من الأراضي الملائمة في منطقة غرب أفريقيا

(٢٦) J. Vansina، ١٩٧٨.

بأكملها. وكانت هذه الأراضي «زوايا» بيئية، لا تشغلها أقوام أخرى، نظرًا لأنها لم تر لموارد تلك الأراضي إلّا استخدامات هامشية للغاية. لذلك لم يعترض السكان الأصليون على احتلال الفولبه تلك الأراضي. وفي الواقع، إن أفضل منظور لهذه الحالة هو اعتبارها مثالًا آخر لحركات التوسع العادية، لا تختلف كثيرًا عن نظيراتها، مثل حركات توسّع التوركانا أو النانديي أو الماساي في شمال كينيا وتنزانيا[٢٧].

وقد نشأت حركات الشتات النموذجية عن التجارة؛ فالمستوطنات الفينيقية واليونانية والعربية على ساحل القرن الأفريقي، والحصون الأوروبية ونواة مستعمرة كيب تاون، كلها حركات شتات قام بها تجار أجانب جاؤوا عبر البحار. وكانت هناك أيضًا حالات عديدة من التحركات السكانية بواسطة ناقلات مائية وصائدي أسماك. وفي الفترة موضوع هذه الدراسة يشكل البوبانغي مثالًا على حركة من هذا النوع. فقد بدأ سكان إحدى القرى الكبرى عند مصب نهر أوبانغي بإنشاء محطات تجارية ومستوطنات فرعية، على طول نهر زائير حتى مصب نهر كاساي. واختلطوا بجماعات أخرى، وأصبح لهم أتباع كثيرون، وأنشأوا فئة إثنية جديدة باسم «بوبانغي»، وحدث كل ذلك في الفترة ما بين ١٧٥٠ و١٨٥٠[٢٨] تقريبًا. وعلى الساحل الشرقي تطوّر المجتمع السواحيلي والثقافة السواحيلية بطريقة مشابهة، وانتشرا من المناطق الساحلية على حدود الصومال وكينيا إلى الجنوب حتى جزيرة إيبو مقابل ساحل موزمبيق وجزر القمر. وقد تنسب إليهما[٢٩] بعض المستوطنات من العصور الوسطى في الشمال الشرقي من مدغشقر. هذا، وكان من الممكن أيضًا أن تنشأ حركات الشتات على طول الطرق البرية. فقد قام تجار من الماندى بتشكيل حركات شتات الجاهانكا من أعالي نهر النيجر حتى ساحل السنغال، ومستوطنات الجولا (الديولا) من أعالي النيجر حتى سواحل آجان. كما نظّم تجار اليارسي – الناطقون بلغة الموسي – شبكة من المحطات والمراكز التجارية في أراضي الموسي.

ونجمت بعض حركات الشتات عن الحج السنوي إلى مكّة. والواقع أنه كان للأفراد أو للمجموعات الصغيرة دور بارز في تلك الحركات. فعندما كانوا يعجزون عن مواصلة رحلتهم لسبب من الأسباب، كانوا يستقرون حيث يجدون أنفسهم. وهذا هو أصل مستوطنات التكرور التي قامت في السودان في القرن التاسع عشر. فقد كان التكرور قومًا من أفريقيا الغربية، ظلّوا في السودان وتجمعوا في مستوطنات خاصة بهم، شأنهم في ذلك شأن الجلّابة (التجار) الذين كانوا في الغالب من منطقة دنقلة، وأقاموا مراكزهم أو مستوطناتهم على طول الطرق التجارية. وكان معظم «المرابطين بالبركة» في برقة من ذرية الحجاج الذين كانوا في العادة من شمال أفريقيا.

وكانت أقوام الشتات تحافظ عادة على اتصالاتها مع مراكزها الأصلية عن طريق التجارة أو عن طريق الاستقرار في أماكن تقع على طرق الحج. وفي بعض الحالات كانت هذه

(٢٧) انظر الفصل السابع والعشرين من هذا المجلد.

(٢٨) R. Harms، ١٩٨١.

(٢٩) اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الثامن عشر.

الاتصالات غير مباشرة أو غير مكفولة مع المركز الأصلي. ففي القرن الخامس عشر، على سبيل المثال، كان سكان سوفالا يتصلون بكلوه دون عناء، بينما كان اتصالهم مع المدن الأبعد شمالًا أقل سهولة، فضلًا عن انقطاع روابطهم الخاصة عن أرخبيل لامو أو جزر باجون في قلب المنطقة السواحيلية، ولم يكن ذلك أكثر من نتيجة لعملية النزوح المتصل. ولا تختلف هذه الحالة عن حالة سرنه التي كانت مستعمرة تابعة لقرطاجة (لا لصور) تقع أمام ساحل المغرب في المحيط الأطلسي. وحتى الشتات الأوروبي كان يميل إلى التأثّر بالتجارة. فقد اصطبغت ثقافة كيب تاون بثقافة الامبراطورية الهولندية في جزر الهند الشرقية التي كان مركزها في باتافيا، أكثر من اصطباغها بثقافة هولندا نفسها؛ وظلت موزمبيق تعتمد على غوا بصورة مباشرة طوال قرون عديدة، بينما كادت أنغولا تتحوّل إلى منطقة تابعة للبرازيل بعد سنة ١٦٤٨.

وحركات الشتات تحرّكات سكانية بالغة الوضوح. وهي تدل على وجود اتصالات بعيدة المدى، تزدهر مع توسّع طرق التجارة. وعلى الرغم من أن بعض حركات الشتات بدأت قبل عام ١٥٠٠ بفترة طويلة، فإن معظم حالاتها المعروفة تنتمي إلى الفترة اللاحقة لسنة ١٥٠٠، وتمثل دليلًا إضافيًا على سيطرة الانسان على المكان. وقد حدثت هذه الحركات في الأماكن التي ترسخت فيها أقدام السكان وبدأت اقتصاداتها تتكامل بعضها مع البعض، أو التي أخذت تتبادل السلع مع أنحاء أخرى في العالم، خارج نطاق أفريقيا. ويدل وجودها على نجاح الإنسان في كفاحه من أجل الاستقرار في المكان.

الهجرة الجماعية

عندما يغادر شعب بأكمله – رجالًا ونساء وأطفالًا – وطنه ومعه جميع ممتلكاته قاطعًا مسافات بعيدة لمدة سنة أو أكثر، فإن هذا يشكل هجرة جماعية بمعنى الكلمة. ويلاحظ أن مثل هذه الاضطرابات السكانية الملفتة للنظر ترتبط بكوارث جسيمة، كما أن عدد السكان الذين يشاركون فيها يمكن أن يكون كبيرًا للغاية. ويقال إن زهاء ثمانين ألف شخص من الواندال عبروا إلى أفريقيا في سنة ٤٢٩ تلبية لدعوة حاكم بيزنطي تعس، وبعد أن أصابهم المزيد من الهزائم على أيدي القوط الغربيين في أسبانيا خلفهم. غير أن حركتهم لم تشكل سوى جزء من التحركات السكانية التي كانت جارية عندئذٍ في أوروبا[٣٠]، وأدّت إلى إعادة توزيع السكان. وربما كان أكبر غزو لشمال أفريقيا على يد بني هلال وبني سليم، ابتداء من عام ١٠٥٢ فما فوق، مرتبطًا بتكرار حالات الجفاف في الجزيرة العربية. وقد كانت أعدادهم ضخمة، واستمرت هجرتهم حتى سنة ١٥٠٠ تقريبًا عندما بلغت موريتانيا. وأدّت هذه الهجرة، وما صحبها من حركة نزوح للعرب في السودان ثمّ في تشاد، إلى تغيير الخريطة الثقافية في شمال أفريقيا بأكمله، الذي تم تعريبه تعريبًا كاملًا[٣١].

(٣٠) C. Courtois، ١٩٥٥.

(٣١) اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الثالث، الفصول الرابع والخامس عشر والسادس عشر.

والهجرات الجماعية الحقيقية ذات طابع درامي، إذ إنها تنطوي على آثار هائلة، ولذلك ليس من المستغرب أن تكون نادرة. وفي الفترة ما بين ١٥٠٠ و ١٨٠٠، كانت الهجرة الجماعية والحركة التوسعية التي قام بهما الأورومو، مع كل ما صاحب ذلك من حركات للمجتمعات المحلية المنتمية لثقافات أخرى، تمثل الهجرة الجماعية الهائلة الوحيدة في أفريقيا. وكانت هجرات النغوني الشهيرة التي هزّت أفريقيا من الكاب إلى نيانزا هي الحالة الوحيدة لمثل هذه الهجرة الجماعية في القرن التاسع عشر.

وتثير الهجرات الجماعية مشكلات كبيرة، إذ يجب أن تتوافر لدى الكشافة معلومات عن المكان الذي يمكن أن يتوجّه إليه المهاجرون. كما يتعيّن تغذية المهاجرين نظرًا إلى عدم قدرتهم على إعالة أنفسهم بالأساليب التقليدية. وكانت المسيرة تتطلب في العادة تنظيمًا اجتماعيًا سياسيًا مختلفًا عن التنظيم الذي كان قائمًا من قبل. وفي حالات عديدة كان تنظيم المجتمع يقوم على مجموعات عسكرية. وبعد تمام الهجرة كان على المهاجرين في أغلب الأحيان أن ينشئوا أشكالًا جديدة للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي، وأن يتكيفوا مع البيئات الجديدة. وكانت هذه العملية تؤدي في كثير من الأحيان إلى شن الغارات، والسلب والنهب، حتى عندما كان الأمر يتعلّق بتنقل الرعاة مع قطعانهم. وكانت ظاهرة تضخّم الحركة (كرة الثلج) – التي تنطوي على انضمام عدد كبير من السكان الذين تصادفهم الهجرة في طريقها – ظاهرة شائعة، نظرًا إلى أن هذه المجتمعات كانت بدورها في سبيل التمزّق كليًا أو جزئيًا. وبالاضافة إلى ذلك كانت تلك العملية تتم في العادة على مراحل متقطعة، فتؤدي إلى قتال واسع النطاق، وتخلق مهاجرين، وتسبب هجرات فرعية أو عمليات توسّع سريعة. وباختصار، إن هذه الحركات السكانية تسفر عن اضطرابات عنيفة، وتؤدي إلى تغيّر كبير في علاقة السكان بالمكان على نطاق مساحات شاسعة وفي طريقة تكيّفهم لها. فلا عجب إذن أن تستغرق هذه العملية بأكملها – أي حتى تمام استقرار آخر مهاجر – فترة تتجاوز قرنًا من الزمن، رغم أن التحركات الأولى قد تكون سريعة. وبناء على ذلك، يعتقد أن انتفاضة الأورومو بدأت في حدود سنة ١٥٣٠، لكن الأوضاع لم تستقر إلّا في سنة ١٧٠٠ تقريبًا. بيد أنه إذا قورنت هذه الهجرات الجماعية بحركات توسع هائلة ناجمة عن نزوح السكان، يبدو نطاقها الزمني قصيرًا نسبيًا.

ومن الواضح أن هذه الصورة تنطبق أكثر ما تنطبق على أشد الأحداث تطرفًا. فيلاحظ بالنسبة للفترات الأولى التي تندر عنها الوثائق أن من الصعب في كثير من الأحيان التمييز بين الهجرات الجماعية وحركات الانتشار الجماعي السريعة، ولاسيما حركات توسع الرعاة. وهكذا يُنظر غالبًا إلى حركة توسع اللوو، التي دامت قرونًا عديدة وحدثت في بيئات متنوعة، على أنها هجرة جماعية. فقد انطوت على مشاركة مجموعات سكانية بأكملها، وأسفرت عن عدة تحركات ثانوية واضطرابات في منطقة شاسعة، أغلبها في شرق النيل الأبيض. واقترنت حركة التوسع المذكورة، طوال فترة ملحوظة، بتحركات مماثلة واسعة النطاق قامت بها مجموعات في جنوب السودان وشمال أوغندا. غير أن هذه الحركة استغرقت فترة طويلة للغاية،

قد تعادل خمسمائة سنة تقريبًا؛ كما أن القرائن[٣٢] تشير إلى أنها كانت حركة نزوح أكثر منها هجرة جماعية، نظرًا إلى أن الجماعات كانت تتنقّل عادة بقطعانها وتتوقف لزراعة المحاصيل. وثمة أجزاء من حركة الأورومو أيضًا تتميز بهذه السمات. وتبيّن هذه الأمثلة أن الفرق بين الهجرة الجماعية والتوسع الجماعي ليس جليًا في جميع الحالات، وأن هناك حركات نزوح تقع كذلك خلال هذه الأوقات. بيد أن هناك في النهاية فرقًا واضحًا يظل يميّز الحركتين، ويستند إلى القدرات الانتاجية والبنية العسكرية لجمع غفير من المتنقلين ، وعليه فإن العمليتين ليستا متماثلتين تمامًا.

ومن الممكن أن تختلط حركات النزوح بحركات الهجرة الجماعية وعلى هذا النحو كانت حركات اللوو في الغالب حركات توسعية، غير أن حركتهم المفاجئة في كينيا أثناء القرن الثامن عشر يمكن أن تعتبر هجرة جماعية فقد اجتاحوا آنئذٍ مناطق كثيفة السكان، واستخدموا القوّة للسيطرة على أراض جديدة. وعلى عكس ذلك، فإن حركة الأورومو بدأت كهجرة جماعية، وأصبحت حركة توسّع في مراحلها الأخيرة قبل عام ١٧٠٠ وبعده بوجه خاص.

وتشكل الهجرات الجماعية حركات اضطراب ذات طابع عنيف. وتُعزى عادة إلى أسباب مناظرة في عنفها، تتمثل في كثير من الأحيان في تغيّرات مناخية مفاجئة، مثل حالات الجفاف المفضية إلى المجاعات وتفشي الأوبئة، ولكن هذه الهجرات الجماعية قد لا تتخذ في بعض الأحيان طابعًا عنيفًا. فعلى سبيل المثال، لم تقترن هجرة الواندال بكوارث طبيعية، وإن ارتبطت بهجرات أخرى وبانهيار الامبراطورية الرومانية. ويقال إن اكتظاظ السكان النسبي هو السبب الذي دعا إلى هجرة بني هلال والأورومو، وإلى ثورة المفيكانه، غير أن الأدلة على ذلك غير متوافرة، وما لدينا منها يقوم على إسناد جميع الهجرات الجماعية إلى اكتظاظ السكان بسبب تغيّر مفاجئ وسلبي في نسبة السكان إلى الموارد. وقد تكون هذه الفكرة زائفة، من حيث أن «عملية» الهجرة المذكورة يمكن أن تعزى إلى أسباب مختلفة، وإن كانت تنطوي بالفعل على توزيع جديد للسكان على مساحات واسعة من الأراضي. أما ضغط السكان في النقطة الأولى لبدء الهجرة فلا يشكل سوى أحد الاحتمالات. ولكن يمكن القول بأن التدمير المتبادل لمملكة المسيحيين ومملكة المسلمين هو العامل الذي أدّى الى توجيه تدفق أقوام الأورومو من موطنهم باتجاه محدد، وإن لم يكن ذلك سببًا في عملية التدفق نفسها[٣٣] سواء كان الضغط السكاني في الموطن الأصلي للأورومو قد وجد أو لم يوجد. أما بالنسبة لثورة المفيكانه، فيحاول علماء الآثار الآن أن يبيّنوا حدوث زيادة في عدد السكان آنذاك في المواطن المعنية. بيد أن هذا ليس سببًا كافيًا في حد ذاته، إذ ينبغي أن يرتبط ارتباطًا مقنعًا بظهور قادة عسكريين – وهو ما لا دليل عليه – وبما يبدو أنه تحركات طليعية حدثت في زمبابوي[٣٤]. ومن المحتمل جدًا أن جميع الحالات المذكورة كانت

(٣٢) انظر الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

(٣٣) انظر الفصل الرابع والعشرين من هذا المجلد.

(٣٤) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، الفصول الرابع والخامس والسابع والتاسع من المجلد السادس، والفصل الثاني والعشرين من المجلد الخامس، انظر أيضًا D.N. Beach، ١٩٨٠ (أ)، ص ٣٢٠.

مقترنة بضغط سكاني – لمجرّد وجود عدد كبير من المهاجرين في حركات الهجرة الجماعية – غير أن هذا التفسير وحده لا يكفي لتوضيح هذه المسألة توضيحًا كاملًا.

هجرة العصبات

تكون هجرة العصبات مسلحة دائمًا، ويشترك فيها عدد صغير نسبيًا من الأشخاص، وهم في الغالب من الذكور الشباب ولا يمثلون سوى نسبة صغيرة من السكان. وتكون نتائج هجرة العصبات أقل حدّة من نتائج الهجرات الجماعية، وإن كانت ملفتة للنظر، كما أنها تدوم فترة أقل من حركات النزوح الواسع النطاق. والأسلوب المعتاد في هذه العملية هو أن تخرج عصبات من المحاربين ضاربة بقصد الغزو، برئاسة قائد واحد أو بلا قائد. ففي حالة الزيمبا، يحدّثنا سانتوس عن أن سيّد قرية صغيرة كان شديد الطموح إلى المجد، وأنه «قرر أن السبيل لتحقيق هذه الغاية هو أن يخرج من بلده على رأس قوّة مسلحة وأن يدمّر ويسرق ويأكل»...[٣٥] وفي حالة الجاغا، يحتمل أنه لم يكن لهم قائد واحد. وفي حالة التيوكوسي، كانت العصبة مشكلة من المرتزقة[٣٦] وفي بعض الحالات –كما في حالتي الجاغا والزيمبا مثلا– كانت العصبات تنحل في النهاية بعد أن تلحقها الهزيمة؛ وفي حالات أخرى – مثل حالات الماني والتيوكوسي والايمبانغالا – نجحت العصبات في إنشاء زعامات أو مملكة.

ونظرًا إلى أن هجرة العصبات كانت تتم على نطاق صغير – وإن كان من الممكن أن تسفر عن دمار فادح – فإنها كانت تسبب من الاضطرابات قدرًا أقل مما كانت تسببه الهجرات الجماعية، كما أنها كانت تؤدي إلى عدد أقل من الهجرات الثانوية والآثار المضاعفة، وتستغرق فترة أقل من أي عملية أخرى نوقشت حتى الآن. وفي معظم الحالات كانت العوامل الجاذبة أقوى من العوامل الطاردة، وإن لوحظ في بعض الحالات، كما في تحركات الكورانا والغوناكوا إلى نهري[٣٧] أورانج وكاليدون، أن العامل الطارد –وهو هنا توسّع البوير المترحلين (التريكبوير)– كان مساويًا في قوّته على الأقل لعامل الجذب. وفي بعض الأحيان حدثت هذه التحركات نتيجة لإنشاء دولة – مثل تحركات الزيمبا من مارافي وتحرّكات التيوكوسي بالنسبة للأشانتي – أو كردّ فعل لتوسع الأنشطة التجارية التي كان المهاجرون يسعون إلى كسب فوائد منها، كما كان عليه الأمر في حالة الجاغا. وفي هذه الحالة أيضًا، يمكن أن تعزى هذه التحركات إلى اكتظاظ السكان نتيجة لعوامل معيّنة، مثل حدوث جفاف مفاجئ أو كوارث أخرى في الموطن الأصلي –كما كان عليه الأمر بالنسبة للايمبانغالا– بيد أنه لا توجد حتى الآن أدلة قاطعة على تأثير عوامل من هذا النوع في أي حالة من الحالات المذكورة. هذا،

(٣٥) M.D.D. Newitt، ١٩٨٢، ص ١٥٦.

(٣٦) انظر الفصلين الثاني عشر والرابع عشر من هذا المجلد.

(٣٧) انظر الفصل الثالث والعشرين من هذا المجلد.

وتتمثل إحدى الصعوبات الرئيسية التي تعترض مناقشة هجرات العصبات هذه في تحديد ما إذا كانت تشكل أو لا تشكل جزءًا من هجرة جماعية أوسع نطاقًا. وعلى هذا النحو يعتبر غزو النديبيلي لزيمبابوي وغزو الكولولو لزامبيا[٣٨] هجرات عصبات في حدّ ذاتهما، ولكنهما يشكلان أيضًا جزءًا من حركة الهجرة الجماعية التي نجمت عن ثورة المفيكانه. وليس من الواضح تمامًا حتى الآن ما إذا كان الجاغا والايمبانغالا مجموعتين مستقلتين حسبما يعتقد جميع المؤلفين في الوقت الحاضر، أم أن حركتيهما كانتا تشكّلان جزءًا من حركة جماعية أوسع نطاقًا.

وتعدّ حالة الايمبانغالا مثالًا موضّحًا لما سبق. فقد تشكلت عصبات بالقرب مَن نهر كوانغو، ولعلها تكوّنت نتيجة لتغيرات داخلية شهدتها دولة لواندا التي كانت آخذة في التوسع. واختلطت هذه العصبات بمجموعات هامشية من أبناء البلد الأصليين في دولتي أوفيمبوندو ومبوندو، وخرج الجميع إلى الإغارة والنهب طوال سنوات عديدة كحلفاء للبرتغاليين – الذين كانوا بسبيل غزو أنغولا وإقامة دولة فيها – ثم استقروا بحلول عام ١٦٢٠، على مسافة قريبة من البرتغاليين بالقرب من نهر كوانغو حيث طردوا السكان الأصليين الذين هاجروا أو نزحوا بعيدًا حتى نهر كاساي. ولم يكن هناك اكتظاظ نسبي للسكان في المنطقة الأصلية التي جاءت منها عصبات الايمبانغالا الأولى، كما أن الحركة لم تؤدّ إلى تغيير نسبة السكان إلى الأراضي بين نهري كوانزا وكاساي. بيد أن هذه العملية أدّت إلى إنشاء دولة، هي مملكة كاسانجي، التي أصبحت أهم مركز تجاري يمرّ فيه العبيد من داخل أفريقيا في طريقهم إلى لواندا. ولذلك يمكن القول إن حالة الايمبانغالا كانت مجرّد عملية إعادة تنظيم للأراضي من حيث البنى السياسية الاجتماعية والتجارة، لا غير[٣٩].

هجرة الصفوة

تعدّ هجرة الصفوة من الموضوعات الأثيرة في التراث الشفهي المتعلق بإنشاء الدول. فالملك الأول أجنبي، وقناص في أغلب الأحيان؛ وقد جاء من مكان آخر وحده أو مع بعض الرفاق؛ ورغم ضآلة هذه الحركة السكانية، فإن نتائجها الاجتماعية الثقافية تكون ملفتة للنظر. ففي ملاوي مثلًا، يعزى إنشاء دولة المارافي إلى عشيرة الفيري الذين يقال إن أجدادهم جاؤوا من لوبا، وهو بلد ناء في شابا. وفي الشمال قامت مجموعات من الصفوة تربطها علاقة قرابة، وهي النغولوبي، بإنشاء مملكة وزعامات هناك[٤٠].

ومن المحتمل جدًا أن تكون بعض هذه الروايات خيالية ولا تجسد سوى الفكرة النمطية القائلة بأن الملك لا بدّ أن يكون أجنبيًا، نظرًا إلى أن الملكية كانت منفصلة عن السكان

(٣٨) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، الفصل الخامس من المجلد السادس.

(٣٩) J.C. Miller، ١٩٧٦؛ J. Vansina، ١٩٦٦ (أ).

(٤٠) انظر الفصل الحادي والعشرين من هذا المجلد.

ومحاطة بهالة من القداسة والغموض: فكان لا بدّ أن ينحدر الملك إما من أكثر الأماكن هيبة في تصوّر الناس، أو من أبعد مكان عن حضارتهم. بيد أن هناك بعض الروايات التقليدية ذات أساس أفضل. فمن حكاية كوبا - التي مفادها أن شيام أمبول أنغونغ، الذي كان من البوشونغ، قد فرّ من بلده، وجاء من الغرب وأنشأ مملكة من زعامات متخاصمة - يتضح أن هناك على الأقل بعض المؤثرات في كوبا وفدت من الغرب. وقد ثبت أن مؤثرات لغوية من الغرب دخلت منطقة كوبا ثم انتشرت إلى الخارج انطلاقًا من البلاط، مما يدعم فكرة الهيمنة الثقافية[٤١]. بيد أنه من المستبعد أن تكون هذه المؤثرات قد نجمت عن هجرة شخص واحد إلى مكان معيّن، كما يستبعد تمامًا أن تكون قد نجمت عن عودة شخص منفي إلى وطنه.

وفي معرض دراسة التحرّكات السكانية، تكون هجرات الصفوة التي من هذا النوع - حيث يتعلق الأمر بهجرة مجموعة صغيرة للغاية أو حتى بهجرة شخص واحد فقط - أمرًا لا أهمية له. غير أنها يمكن أن تكتسب أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بدراسة تطور التكوينات الاجتماعية الثقافية، وخاصة الدول. ولا تغير هجرات الصفوة نسبة الأشخاص إلى الموارد في المكان بشكل عام، لكنها تلعب دورًا في اعادة تنظيم المكان الذي يشغله سكان معينون، وذلك من خلال توزيع جديد للموارد طبقًا لتسلسل هرمي جديد. ولذا فقد اشتمل الفصل الثاني على دراسة مستفيضة لهذه الأحداث.

توثيق التحركات السكانية

إن المصادر الرئيسية لتوثيق التحرّكات السكانية في أفريقيا هي مصادر شفوية ولغوية وأثرية ومكتوبة. بيد أن هذه المصادر جميعها تنطوي على صعوبات عند استخدامها لهذا الغرض. ذلك أن استخدامها دون حرص قد أدّى في الماضي أحيانًا إلى ابتكار هجرات مزعومة. لذلك يحسن أن ننظر في موضوع التوثيق هذا نفسه قبل أن نقدم عرضًا شاملًا للتحركات السكانية الرئيسية التي حدثت بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠.

إن الأدبيات الشفهية لا يمكنها تسجيل حركات التوسع الطويلة الأجل، لأن الحياة اليومية لا تكاد تتأثر بهذه الحركات، التي تمر دون أن يشعر بها أحد تقريبًا لشدة بطئها . لذلك ينبغي التشكّك في صحة الموروث الذي يزعم أن شعبًا بأكمله قد انحدر من مكان معيّن نتيجة لعملية توصف بأنها حركة توسع . ومن ناحية أخرى فإن الموروث الشفهي لا يمكن أن يستوعب هجرة جماعية بكل عناصرها، نظرًا لضخامة نطاق الأحداث المرتبطة بهجرة من هذا النوع . لذلك يلاحظ أن الموروثات المنقولة تتناول أحداثًا خاصة بهجرات جماعية وتميل إلى الخلط بينها وبين هجرات العصبات التي تتوافر بشأنها معلومات مسجلة بسبب اتسامها بطابع أكثر محلية، وإن لم تكن أقل إلفاتًا للنظر. وفي كثير من الأحيان يكون تسجيل توسع الشتات جزئيًا، لأن

(٤١) J. Vansina، ١٩٧٨، ص ٥٩-٦٥ و١٨٧.

المستوطنة «ألف»، مثلًا، تعلم أنها نشأت عن المستوطنة «باء»، والمستوطنة «باء» تعلم أنها نشأت عن المستوطنة «جيم»، وهلّم جرًا. ومن ناحية أخرى، فإن تحركات الصفوة أو النخبة يمكن أن تحظى بتسجيل جيد: فعلى سبيل المثال، تتابع الروايات تحركات الأسرة الحاكمة من المانغبيتو على مدى قرنين من الزمن تقريبًا قبل انشاء(٤٢) مملكتهم.

بيد أن الموروثات تجسد الايديولوجيات وتعكس الأفكار السائدة عن الكون (الكوزمولوجيا) وإذا لم يراع الباحث ذلك فإنه قد يتوصل إلى استنتاجات خاطئة. فإذا كانت جميع الأقوام، وفقًا للكوزمولوجيا السائدة، تنحدر من مكان محدّد، فمن الجلي أن الأمر قد اقتضى هجرتها من ذلك المكان المحدّد إلى الأراضي التي استقرت فيها. وإذا كانت الكوزمولوجيا تشير أيضًا إلى وجود جنّة، فلا بد لها أن تسجل الانتقال أو التحرك بعيدًا عنها إلى أماكن أخرى. من ذلك أن الكوبا، مثلًا، يزعمون أنهم جاؤوا من منطقة تقع في الجزء الأسفل من مجرى النهر، حيث يوجد محيط، بينما يدعي الفانغ والكومو نقاط منشأ تقع في أقصى أعالي أو أسافل الأنهار التي يعرفونها. وبالاضافة إلى ذلك فإن جميع هذه الأقوام تحدد تحركاتها بأنها أعلى النهر أو أسفل النهر، بحيث يقتصر إمكان وصف جميع التحركات على نسبتها إلى مثل هذه التحركات الرئيسية. فالموروثات الأصلية إذن لا يمكن التعويل عليها كمصدر للتاريخ، باستثناء ما يتعلق منها بآخر التحركات التي قامت بها مجموعات كاملة من الأفراد أو جماعات الصفوة، حيث يرد ذكر مواقع قريبة معروفة ومميّزة(٤٣).

والعقائد والمفاهيم مسؤولة أيضًا عن صياغة أفكار أصلية معينة، مثل فكرة الصياد الأجنبي الذي يصبح ملكًا، التي تنتشر لدى القبائل، من الايغالا في أدنى نهر النيجر إلى ممالك السافانا الجنوبية ومنطقة البحيرات الكبرى، حتى مملكة شامبا في تنزانيا أو دولة فيبا بين بحيرتي تنجانيقا وروكوا. وتمثل هذه الرواية نمطًا جامدًا مشابهًا لنظيره القائم في منطقة الساحل الأفريقية الممتدة من النيل حتى المحيط الأطلسي، الذي يشير إلى فرسان من الأجانب يقتلون الثعابين وينقذون السكان – حيث يعتبر بذلك تنويعًا على أسطورة سان جورج. ولا ينبغي أن يؤخذ ذلك حرفيًا على أنه حركة صفوة، بل يجب اعتباره تعبيرًا عن أيديولوجية الدولة(٤٤). ولكن نظرًا إلى وجود احتمال أن أحد الأجانب أو مجموعة صغيرة من الأشخاص قد قاموا فعلًا بتأسيس دولة من الدول فإنه يتعين التحقق من كل الروايات المذكورة بوسائل أخرى. ويتعيّن بالطبع دراسة هذه التقريرات من حيث قيمتها الرمزية والايديولوجية. فنحن نرفض، مثلًا، فكرة هبوط ملوك رواندا من السماء، ولكننا نرى أن هناك صلة بينهم وبين أمراء نكولي، وذلك استنادًا إلى قرائن

---

(٤٢) C. Keim، ١٩٧٩؛ Col. Bertrand.

(٤٣) J. Vansina، ١٩٧٨، ص ٣٤–٤٠؛ C. Chamberlin، ١٩٧٧، ص ٢٦–٣٤. وتجدر ملاحظة الصلة الموجودة بين المياه الساكنة واهتداء الفانغ في توجههم بالمياه الجارية.

(٤٤) J.S. Boston، ١٩٦٩؛ S. Feierman، ١٩٧٤، ص ٧٠–٩٠؛ J.R. Willis ١٩٨١، ص ١٠–٤٤؛ T.O. Reefe، ١٩٨١، ص ٢٣–٤٠؛ E. Mworoha، ١٩٧٧، ص ٩٦–١٠٥.

لغوية موجودة. وبالمثل لا بدّ أن نرفض الفكرة القائلة بأن ملك بوروندي الأول، «نتاري» الأشعث الذي جاء من منطقة برية، كان من أصل أجنبي، إذ إنه رغم ورود هذا الاحتمال، لا تمكّننا الموروثات من تحديد ذلك[٤٥] على وجه اليقين.

وثمة خطأ آخر نصادفه كثيرًا لدى تفسير الموروثات، ويتمثل في تقبل الجزء على أنه الكل. فالموروثات الخاصة بأصول الكامبا والميرو والجيكويو في كينيا قد تنطوي جميعها على قدر من الحقيقة، غير انها فيما يبدو – ترفع من شأن رواية خاصة بجزء واحد صغير من السكان لتجعلها منطبقة على السكان بأجمعهم[٤٦]. وقد حدث هذا في حالة المانغبيتو إلى درجة أنه بعد إنشاء المملكة في سنة ١٨٠٠ تقريبًا، وضعت شبكة نسب جديدة وفرضها مؤسس المملكة. واتخذت المملكة الاسم الذي يحتمل أنه كان اسم أحد أسلاف ذلك الرجل.

ويلاحظ بوجه عام أن التشديد على الأصول في الموروثات والاستخدام المفرط للأنماط الجامدة، حتى لبيان تواريخ العشيرة أو السلالة أو القرية أو الأسرة، كلها أمور تيسّر التعرّف على المواضع المشكوك فيها من الموروثات الشفهية ، وتحديد مدى إمكانية إسهام الموروثات في توثيق هذه المسائل.

أما استخدام علم اللغويات في هذا الصدد – وهو من الممارسات الشائعة – فيمكن أن ينطوي على قدر أكبر من الصعوبات، نظرًا إلى إمكان تفسيرات تاريخية بديلة في كثير من الأحيان. والقاعدة العامة هي أنه عندما يحدث امتزاج بين الناطقين بلغتين معيّنتين، فإن الأغلبية تفرض لغتها على الأقلية في نهاية المطاف. ومن هنا تؤدي حركات التوسع الجماعية أو الهجرات الجماعية إلى انتشار لغة القوم القائمين بحركة التوسع أو الهجرة المعنية. وعندما يحدث العكس، في حالات الشتات أو هجرة العصبات، التي تنتهي بعدد صغير من الوافدين الجدد إلى الاتصال بأعداد أكبر من السكان الأصليين، فإن لغات الوافدين الجدد هي التي تختفي. وأما الحالات التي تبدو استثناءات من ذلك فإن معظمها ليس كذلك؛ ففي حركات الشتات التي يعيش فيها الوافدون الجدد في مستوطنات متماسكة، ويظلون على اتصال بمواطنهم الأصلية، يلاحظ أنهم يحافظون على لغاتهم الأصلية، ولكن الازدواج اللغوي يصبح بالغ الشيوع. وفي حالة هجرة العصبات، من الممكن أيضًا أن تحافظ هذه العصبات على لغتها عندما يعيش المهاجرون في مجتمع مغلق، كما حدث بالنسبة للتيوكوسي أو المنده في سييراليون، إذا ما قورنوا مثلًا بالايمبانغالا الذين فقدت نواتهم الأصلية لغتها.

بيد أن هناك استثناءات حقيقية لهذه القاعدة. وفي هذه الحالات يمكن أن تغلب لغة الأقلية على لغة الأغلبية بسبب المكانة الخاصة التي تتمتع بها تلك اللغة. فقد ظلت، مثلًا، لغة النديبيلي ولغة الكولولو قائمتين في زمبابوي وزامبيا بعد الغزوات. ولا يعود سبب المكانة التي

---

(٤٥) J.P. Chrétien، ١٩٨١ (أ).

(٤٦) B.A. Ogot، ١٩٧٦ (ب)، ص ١٠٦–٢٦١؛ G. Muriuki، ١٩٧٤؛ J.A. Fadiman، ١٩٧٣؛ K. Jackson، ١٩٧٨.

تمتعت بها هاتان اللغتان إلى الغزوات نفسها بقدر ما يعود إلى أنهما أصبحتا بعد فترة وجيزة لغتين مكتوبتين وأصبحتا تدرّسان في المدارس. ولو لم يكن الأمر كذلك لكانت لغات الأغلبية، مثل الشونا واللوبي، قد استوعبت لغة النديبيلي ولغة الكولولو، على غرار ما حدث للغة الفرنسية في البلاط الانجليزي، عندما تراجعت في النهاية بالكامل أمام اللغة الانجليزية بعد غزو النورمان بعدة قرون.

وثمة قاعدة أساسية ثانية ينبغي مراعاتها لدى الاستناد إلى الأدلة اللغوية، وهي أنه في حالات الاتصال بين اللغات، فإن اللغة المزاحة تترك آثارًا على الدوام. ويمكن دائمًا دراسة هذه الآثار من خلال الكلمات الدخيلة والتعابير (المحصلة من خلال الاقتراض بالترجمة)، وصور التناوب في النحو، وعلم الصرف ودراسة الأعلام (أسماء الأشخاص والأماكن)، وذلك لتوثيق السمات المحددة لهذا الاتصال . ومن الأمثلة على ذلك تأثير لغة كل من الخوي والسان على لغات البانتو في جنوب شرقي أفريقيا؛ وحالة لغة قوم من الشتات، تسمى لغة البوبانغي، وهي لغة شمالية أساسًا تأثرت تأثرًا شديدًا بالكونغو (المنطقة ح)؛ وكذلك الكلمات الأجنبية التي دخلت في اللغة الكيسواحيلية[٤٧].

بل إن من الممكن التمييز بين العمليات المختلفة لتحركات السكان. فحركات الشتات هي الأيسر اكتشافًا، نظرًا إلى الآثار البالغة التي تترتب على تعدّد اللغات المستخدمة لفترة طويلة، ونظرًا إلى ما يحدث أحيانًا من ظهور لغات مهجنة. فلغة الآفريكانس لغة مهجنة بسبب التغيّرات الكبيرة التي طرأت على مورفولوجيتها، بل وعلى بنيتها ، الأمر الذي يؤكده احتواؤها على عدد من الكلمات المستمدة أصلًا من لغات المالاي والبرتغالية والبانتو والخوي والسان. كما أن البوبانغي تعدّ لغة مهجنة بين عدة لغات من البانتو وثيقة الصلة بعضها ببعض، وتمتاز بنحوها المبسط وبمفرداتها المتعددة الأصول. أما حركات التوسّع فمن خصائصها أنها تنطوي على عدد أصغر من الكلمات الدخيلة، باستثناء حالات التعادل العددي النسبي بين الوافدين الجدد والسكان الأصليين. وتتبدى دلائل اللغات المستوعبة في أسماء الأماكن الرئيسية وفي بعض الكلمات الدخيلة. وهناك اختلاف واضح بين هذا الوضع والوضع في حالات الهجرات الجماعية، مؤداه أن التوزيعات اللغوية في هذه الحالات الأخيرة، على نطاق يزيد في مساحته على المنطقة المتأثرة مباشرة – تكون متوافقة بدرجة ملموسة مع الروابط الوراثية المفترضة. وعلى سبيل المثال، فإن من الحجج التي تساق لإنكار الهجرة الجماعية للفانغ وجيرانهم الأقرباء أن كتلتهم اللغوية من الفئة (ألف ٧٠) تتوافق جيدًا مع سائر مجموعات اللغات من الفئة ألف. وفي الوقت ذاته، هناك دلائل على بعض الاضطراب في هذا الصدد مبعثها أن لغات الفئة (ألف ٧٠) تقسم اللغات من الفئة (ألف ٨٠) إلى كتلتين غير متساويتين. والهجرات الجماعية، مثل هجرة الأورومو، تفرض لغات الأقوام المهاجرة على مناطق تبدو غير منتظمة في توزعها إلى حدّ كبير، ولكنها تظل غالبًا ضمن نطاق كتلة واحدة، قد تشوبها بعض البروزات . ولا تكون

(٤٧) R. Anttila، ١٩٧٢؛ T. Bynon، ١٩٧٧؛ W.P. Lehmann، ١٩٢٦؛ A. Meillet، ١٩٢٥.

الكتلة اللغوية عادة متطابقة تطابقًا جيدًا مع الروابط الوراثية، إذ يمكن في هذا الصدد اكتشاف قدر كبير من العبارات الدخيلة بتأثير التراكم التجمعي الناتج عن الحركة (مثل تأثير كرة الثلج). وغالبًا ما يشمل المزيج الناتج أكثر من لغتين. ويتيح لنا هذا الوضع أن نقرر أنه في حالة مثل تحركات اللانغي، الذين كانوا ناطقين بلغة اللوو مع بعض تأثيرات من لغة الكارامو، يكون الأرجح أن ذلك لا يرجع إلى حدوث هجرة جماعية، نظرًا إلى أن تكوين اللغة يعود إلى مصدرين فقط[٤٨]. كما أن حقيقة كونها من لغات اللوو أساسًا تشير إلى أن اللوو كانوا يشكلون أغلبية السكان، وهذه مسألة لم يشر إليها في التراث الشفوي. وفي هجرات العصبات التي تتشكل من مجموعات صغيرة متماسكة، يمكن أن يخلف المهاجرون لغتهم وراء ظهورهم عندما ينتقلون إلى مكان آخر، أو أن يتركوا آثارًا للغتهم في عدة لغات يصادفونها في طريقهم. فإذا كان عدد المهاجرين صغيرًا وكانت هناك علاقة وثيقة بين اللغات المعنية، فإن الحركة لا تترك آثارًا متميّزة، كما هو الحال بالنسبة للجاغا والزيمبا، على خلاف ما حدث في حالتي الماني والايمبانغالا وغيرهما.

غير أن الصعوبة الرئيسية هي أن الكلمات الدخيلة يمكن أن يعزى وجودها بسهولة إلى أسباب أخرى كالاتصالات التجارية، أو اللغة الرسمية للدولة، أو الأسرة الحاكمة (كما في حالة الكوبا)، أو لغة دينية ذات مكانة خاصة، ما لم تدرس هذه العبارات دراسة مستفيضة طبقًا لأسلوب «الكلمات والأشياء». إلّا أن الدراسات – الشاقة دون ريب – يمكن أن تسفر عن نتائج بالغة الدلالة. ولذلك فإن الحاجة ملحة إلى تنظيم بحوث واسعة النطاق في هذا المجال.

كما يعدّ علم الآثار مصدرًا رئيسيًا للافتراضات التي تطرح عن حركات التوسع أو الهجرة. فإذا تم العثور في أماكن مختلفة على عناصر ثقافية مادية (أشياء) متشابهة أو متطابقة أو على عادات متطابقة (مثل دفن الموتى في جرار)، يكون التفسير المعتاد لذلك أنها إشارة إلى هجرة أو حركة سكانية أخرى. والأساس المنطقي لهذا التفسير هو استبعاد احتمال أن تكون هذه العناصر، ولا سيّما نماذج الزخرفة والصناعة، قد ابتكرت في الأماكن المختلفة بصورة مستقلة، ولذلك فلا بدّ من أن تكون قد انتشرت من مكان لآخر. وفيما يتعلق بدفن الموتى أو صنع الفخار، يعتقد أن الانتشار كان نتيجة لحركات الهجرة. بيد أنه يلاحظ أن نظرية علم الآثار أصبحت تتراجع عن الفكرة التي تنسب الانتشار إلى الهجرة وحدها[٤٩]، وأصبح هناك اعتراف بأن الابداع المستقل أكثر تواترًا مما كان يعتقد حتى الآن، وأن المصنفات يمكن أن تكون قد انتشرت بعدة وسائل أخرى.

ومع ذلك يبدو في حالات عديدة أن تحركات السكان كان لها دور في انتشار بعض العناصر. فإذا وجدنا مثلًا تغيرًا مفاجئًا في أسلوب صنع الأواني الفخارية في عدد من المواقع، وظهور أسلوب موحد جديد، فمن الصعب ألا نستنتج أن ذلك نتيجة لتحركات سكانية. وهذا

(٤٨) J. Tosh، ١٩٧٨، ص ١٧–٣٤.

(٤٩) W.Y. Adams *et al.*، ١٩٧٨.

النوع من القرائن هو الذي يستند إليه افتراض حدوث حركة توسع أو هجرة من جنوب شرقي أفريقيا إلى زمبابوي في حدود عام ١٠٠٠. وتوجد قرائن أثرية كثيرة على وقوع هذه الحركة المفترضة، التي اطلق عليها اسم «كوتاما»[٥٠]. بيد أن مما يمكن تصوره – رغم بعد احتماله – أن أسلوبًا جديدًا في صنع الأواني الفخارية قد انتشر ببساطة مثل أي طراز جديد آخر دون أن تنطوي المسألة بالضرورة على أي حركة سكانية.

ومن سوء الحظ أن ثمة حالات عديدة أخرى يكتنفها الشك. فعندما تجري محاولة تقسيم الأنواع المتعاقبة من الأواني الفخارية الموروثة بحسب طراز صنعها، مع تعدد مراحل الانتقال، يتبيّن أن عدد الطرز المعنية غير محدد بوضوح، فضلًا عن غياب ما يؤيد الاستنتاج القائل بأن المهاجرين هم الذين جاؤوا بالأنماط أو الطرز الجديدة، والذي يبدو جليًا أنه يستند إلى التحليل وليس إلى البيانات ذاتها وقد حدثت أخطاء من هذا النوع في موقع زمبابوي وفي مواقع أخرى.

وما زال بعض المؤلفين يستخدمون التوزيعات الاثنوغرافية قرينًا على وقوع الهجرات. وقد كان هذا النهج رائجًا في فترة من الفترات، لكنه فقد مصداقيته تمامًا في الوقت الحاضر. فليس من المنطقي أن نستنتج من وجود قذّافات لدى الفانغ أن هذه الأقواس مستمدة بالضرورة من بلاد الاوبانغي حيث كانت تستخدمها فئات أخرى من السكان ، وبالتالي فإن المسألة تنطوي على حركة هجرة. وبالمثل، ليس هناك ما يبرّر[٥١] البحث عن أوجه شبه في القبعات أو في أفران الصهر أو في الخوذ لاستخدامها حججًا تثبت انحدار البيتي في الكامرون من مناطق شمالية، إذ إن هذه العناصر يمكن أن تنتشر دون أن تنطوي المسألة على تحركات سكانية، كما يمكن أن تكون أوجه الشبه عرضية، بل ومن المحتمل تمامًا أن تكون نفس الابتكارات قد تحققت بصورة مستقلة في حالات عديدة. وليس من المجدي البحث عن أوجه شبه اثنوغرافية دون أن تكون هناك قرائن لغوية. وحتى إذا تجلّت ظاهرة الانتشار فإنه يتبقى عندئذ إثبات أن هذه الظاهرة تعود إلى تحركات سكانية.

ويمكن أن تترتب أخطاء جسيمة أيضًا على تنسيق بيانات صحيحة لتتخذ صورة فرض نظري شامل. ومن أشهر هذه الحالات ما يسمى بهجرات الفانغ. فقد كان يعتقد أن الفانغ والبولو والبيتي والنتومو قد جاؤوا جميعًا من الشمال، عابرين نهر ساناغا معًا أو مع عبور البولو للنهر بصورة مستقلة عن الآخرين، وأنهم كانوا يفرون من أقوام مهاجمة إلى بيئة جديدة عليهم، وهي الغابة المطيرة[٥٢]. غير أن هذا التفسير ينطوي على دمج لأنواع متباينة من الموروثات، تمثل في جانبها الأكبر تعبيرًا عن تصورات كونية. ويضاف إلى ذلك أنه ليس هناك أي قرينة على أي موطن مبكر آخر للفانغ سوى منابع نهر كوموي ونهر نتيم ونهر ايفيندو. وقد انتقلوا من ذلك

---

(٥٠) T.N. Huffman، ١٩٧٨.

(٥١) P. Laburthe-Tolra، ١٩٨١، ص ٦١–٦٥.

(٥٢) P. Alexandre، ١٩٦٥، هو أحدث مؤلف حاول أن يقدم منظورًا شاملًا بشأن هذا الموضوع. انظر أيضًا H. Ngoa، ١٩٨١.

الموطن بعد سنة ١٨٤٠ تقريبًا، لا في شكل هجرة جماعية إنما في شكل حركة توسع سريعة(٥٣). ولا توجد أي علاقة بين هذه الحركة وبين أي من الحركات المفترضة للبولو أو البيتي أو النتومو.

وتعد هجرة الجاغا من أصعب الحالات، فقد وصفت بأنها عصبة. وأبلغ عنها لأول مرة في ١٥٩١ على أساس شهادة أحد البرتغاليين، الذي كان قد وصل بعد الحدث بسنوات ثم رحل في ١٥٨٣. وقد حدثت الهجرة في سنة ١٥٦٨. وناقش عدّة مؤلفين هذه المسألة، وبعضهم مقتنعون الآن بأن الجاغا لم يكن لهم أي وجود على الإطلاق. ويستفاد من أكثر الآراء تطرفًا أن البرتغاليين اختلقوا قصة الهجرة للتدخل في شؤون مملكة الكونغو أثناء نزاع بشأن وراثة العرش(٥٤). وثمة مؤلفون آخرون يختلفون مع أصحاب هذا الرأي ويرون أن بعض المهاجرين دخلوا الكونغو بلا ريب في سنة ١٥٦٨، حتى وإن كان معظم الجاغا هم مزارعون من الكونغو في حالة تمرد(٥٥). ومن المحتمل أننا لن نعرف الحقيقة أبدًا على وجه اليقين.

التحركات السكانية الرئيسية في الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

هناك جزء واحد فقط من القارة شهد في هذه الفترة توزيعات جديدة للسكان على نطاق واسع، بما ترتب عليها من نشوء مجتمعات وثقافات جديدة، وهذا الجزء هو منطقة القرن الواقعة إلى جنوب نهر أباي أو في أعالي النيل الأزرق، بما في ذلك الجزء الأكبر مما يعرف الآن باسم الصومال وشمال كينيا، بالاضافة إلى الأراضي الواقعة إلى شرق النيل الأبيض وشمال بحيرة نيانزا وجنوب نهر السوباط. ومن الواضح أن هذه العملية قد شملت عدة تحركات سكانية، كانت أكثرها لفتًا للأنظار هجرة الأورومو إلى داخل اثيوبيا حوالى عام ١٥٣٥. كما قامت مجموعات أخرى من الأورومو بحركات هجرة أو توسّع باتجاه جنوبي حتى نهر تانا، بل وحتى الأراضي الداخلية وراء المدن الساحلية. وابتداء من عام ١٥٠٠ فصاعدًا، حدثت أيضًا حركات توسع الصوماليين على نطاق كبير. وليست لدينا معلومات كثيرة عن هذه الحركات نتيجة لقلة الدراسات التي أجريت بشأنها، وكذلك لأن الحركات السكانية قد غطت عليها الاضطرابات الشديدة الناتجة عن الصراع الهائل الذي شنته على اثيوبيا الإمارة الإسلامية بزعامة أحمد غران. وبحلول عام ١٧٠٠، كان جزء كبير من أثيوبيا تحت سيطرة الأورومو، واختفت التأثيرات المسيحية والإسلامية في الجنوب الغربي. وأصبح الصوماليون والأورومو غارقين في التنافس على الأراضي الجيدة على طول المسافة حتى نهار تانا، وأزيحت مجموعات سكانية صغيرة ومستقرة من شونغوايا، وهي منطقة تقع إلى الشمال مباشرة من حدود الصومال مع كينيا بالقرب

---

(٥٣) C. Chamberlin، ١٩٧٨.

(٥٤) F. Bontinck، ١٩٨٠؛ J.C. Miller، ١٩٧٣ و١٩٧٨.

(٥٥) J.K. Thornton، ١٩٧٨؛ A. Wilson، ١٩٧٩.

من المحيط. واستقرت هذه المجموعات السكانية التي أصبحت تعرف فيما بعد بأقوام الميجي–كيندا في «كايا»، وهي مواقع كبيرة ومحمية جيدًا، خلف مدن الموانى الرئيسية في كينيا[٥٦].

وفي المنطقة الأبعد إلى الغرب، كانت التحركات السكانية قد بدأت قبل ذلك بفترة طويلة، وربما كان ذلك في حدود سنة ١٠٠٠ عندما بدأت على طول النيل الأبيض الحركة التي أطلق عليها اسم «هجرة اللوو». ولا توجد بيانات موثوقة عن المنطقة الواقعة شرق النيل بالنسبة لفترات سابقة. لكنه من الواضح أن عددًا كبيرًا من المجموعات قد اشتركت في هذه التحركات، وكانت أغلبيتها من المجموعة المسماة بـ «الكارا موجونغ»، وإلى شرقها مجموعة التوركانا والنيليين الجنوبيين، مثل الناندى والماساي. هذا، وقد كانت جميع هذه الأقوام، باستثناء مجموعة اللوو، مجموعات من الرعاة في المقام الأول، شأنهم في ذلك شأن الأورومو والصوماليين. وكانت جميعها تحاول أن تستغل المناطق «الخالية» – أي الأراضي التي كانت ذات كثافة سكانية أقل – استغلالًا أكثر كثافة مما كان يفعل سابقوهم من القناصين وجامعي الثمار أو الرعاة[٥٧]. وكانت البيئة هي التي تحدّد نطاق النشاط إلى درجة كبيرة. فقد كانت مجموعات اللوو بحاجة إلى أراض غنية بالمياه، بينما كان الكارا موجونغ يحتاجون إلى أراض ذات معدل أمطار أعلى مما يحتاجه النيليون الجنوبيون أو الماساي، الذين كانوا بدورهم يحتاجون إلى أراض أكثر رطوبة من تلك التي يحتاجها رعاة الإبل المترحلون، مثل الصوماليين وبعض مجموعات الأورومو الجنوبية. وقد بيّن الأورومو – الذين كانوا من رعاة الماشية في موطنهم الأصلي – أن من الممكن اكتساب تكنولوجيا جديدة – وهي الإبل في هذه الحال – ومن ثمّ احتلال أراضٍ جديدة. غير أن هذه الحالة كانت هي الاستثناء، إذ إن كل مجموعة بوجه عام كانت لها استراتيجيتها الخاصة فيما يتعلق باستغلال الموارد في بيئات محدّدة، وكذلك فيما يتعلق بنظامها الدفاعي (الذي كان يستند عادة إلى فئات عمرية)، كما كانت تسعى إلى أن تشغل أقصى قدر ممكن من الأراضي. بيد أنه حدث في حالات قليلة، خلال حركات التوسع المتأخرة، أن قامت نزاعات مسلحة بين السكان الذين كانوا يستغلون بيئتهم بطرق متماثلة. وقد وقع ذلك في القرن الثامن عشر، عندما انتزع اللوو في كينيا أراضي من جيرانهم، كما حدث في أراضي الماساي في القرن التاسع عشر عندما أخذت مختلف مجموعات الماساي تحارب بعضها بعضًا من أجل الأراضي. ومن الواضح أن هذه الصراعات كانت تنطوي على ضغوط سكانية.

والواقع أن هذه التحركات السكانية في جوهرها تمثل قصة استيطان الأراضي الهامشية، وذلك حتى القرن الثامن عشر على الأقل. فكان أول من احتل أكثر الأراضي رطوبة بالقرب من نهر النيل هم المزارعون الذين كانوا يمارسون تربية الماشية أيضًا، فحرصوا على الدفاع عن تلك

---

(٥٦) انظر الفصلين الرابع والعشرين والخامس والعشرين من هذا المجلد؛ وانظر كذلك T.T. Spear، ١٩٧٨.

(٥٧) انظر أيضًا الفصلين السادس والعشرين والسابع والعشرين من هذا المجلد.

الأراضي ضد جميع الوافدين الجدد. وسعت المجموعات التي جاءت فيما بعد إلى توسيع نطاق الأراضي التي تستغلها، وذلك في مواجهة المنافسة المتزايدة مع تزايد أعداد هؤلاء الوافدين الجدد. بيد أنه يتبيّن من مقارنة هذه الحركة كلها بالأوضاع في أماكن أخرى من القارة مدى استقرار أفريقيا في مجموعها. فقد كانت معظم المناطق الرئيسية الأخرى مشغولة بسكان مستقرين، يستخدمون تكنولوجيات مناسبة تمامًا للأراضي المعنية ولمعدلات كثافة السكان في ذلك الوقت. وعلى ذلك فإن البشر كانوا قد تمكنوا في المواضع الأخرى في القارة من السيطرة على المكان؛ أما هنا فقد كان الصراع لا يزال قائمًا.

وقد قيل إن فترات الجفاف كان لها دور رئيسي في هذه التحركات[٥٨]. ومن الممكن بالفعل تصور أن هذه التحركات قد نجمت عن قيام ظروف أكثر جفافًا مصحوبة بـ «عصر جليدي صغير» خلال الفترة من ١٤٥٠ إلى ١٧٥٠، فضلًا عن أنها تشير إلى وجود ظروف جفاف في منطقة الساحل الغربية أيضًا. فهناك أدّى انهيار دولة الصنغاي، وحلول دولة المغاربة[٥٩] محلها دون فعالية يعتدّ بها، إلى توسع الطوارق على نطاق كبير جنوب منعطف نهر النيجر، بل وأدّى كذلك إلى وقوع اصطدامات بين الطوارق والفولبه. غير أن هذه التحركات كانت محلية النطاق إلى حدّ كبير إذا ما قورنت بالتحركات في شمال شرقي أفريقيا، بل إنه حتى تقدم البربر، أو إخلاء هوسا الغوبير للأراضي القريبة من العير، وتراجعهم جنوبًا لا يزال – رغم احتمال أنه نتيجة للجفاف – دليلًا في الدرجة الأولى على حركة منتظمة للحدود الثقافية والإثنية، مصاحبة للحدود المناخية المتغيرة. إلّا أن السيطرة على المكان ظلت قائمة، لأن التحركات الكبيرة الناجمة عن وفود بني هلال وبني سليم وغيرهم من العرب إلى السودان وتشاد كانت قد انتهت، وكان استعمار الأراضي قد تمّ، حتى إن الظروف السيئة التي سادت في الفترة من ١٦٠٠ إلى ١٧٥٠ لم تؤثر على النمط الكلي للاستيطان الواسع النطاق. ولذلك فمن المستبعد أن يمكن تفسير تحركات السكان بشكل عام في الشمال الشرقي بالاستناد إلى حالات الجفاف وحدها. ومن المستبعد أيضًا أن يكون انهيار الامبراطورية الاثيوبية القوية هو السبب الوحيد لهذه التحركات. وإنما علينا أن ننظر في هذه المسألة بمنطق الضغوط الأساسية بين الكثافات السكانية العالية نسبيًا في قلب أراضي الأورومو مثلًا، وربما أيضًا في أراضي الجانب النيلي من مرتفعات اثيوبيا الجنوبية، وبين الكثافات السكانية المنخفضة نسبيًا في شمال أوغندا وشمال كينيا وأودية الفوالق الانكسارية الجافة في كل من كينيا وتنزانيا. وبحلول عام ١٧٠٠، كانت مجموعات جديدة قد احتلت جميع هذه الأراضي وأقامت فيها مجتمعات واقتصادات تلائم الكثافات السكانية الأعلى.

وكانت التحركات ذات الطبيعة المشابهة تحدث في أماكن أخرى على نطاق أصغر بكثير. فقد كان البوير المترحلون (التريكبوير) في أقصى جنوب أفريقيا يستعمرون أراضي مراعي (فيلد)

---

(٥٨) انظر الفصل السادس والعشرين من هذا المجلد.

(٥٩) انظر الفصلين الحادي عشر والسادس عشر من هذا المجلد.

كارّو بطرد الرعاة الذين يشغلونها أو قتلهم. بينما كان الهيريرو والناميب في ناميبيا يقومون بتوسيع أراضيهم على حساب السكان الأصليين من السان والداما. وكانت أطراف صحراء كالاهاري قيد الاستيطان، شأنها في ذلك شأن المناطق القاحلة في شمال أوغندا وشمال كينيا. أما في الجنوب الشرقي فكانت هناك منطقة رئيسية يسودها اختلال توازن متزايد، إذ إن عدد السكان كان قد أخذ يتجاوز طاقة قاعدة الموارد في تلك الأراضي. وربما كانت المؤشرات الأولى على هذا الاختلال هي تحركات التونغا شمالًا في جنوب شرق زمبابوي، وهجرات عصبات المغيرين في زمبابوي نفسها، ونهاية «ملء الفراغات» في جنوب زمبابوي بواسطة المستوطنين، القادمين من الأراضي الأفضل الواقعة في الشمال[٦٠]. وكان مقدرًا للانتفاضة الكبيرة التالية أن تبدأ هناك بعد عام ١٨٠٠.

وفي الوقت نفسه، كانت غابات وسط أفريقيا المطيرة ومناطق السافانا فيما أصبح الآن جمهورية أفريقيا الوسطى تشهد خلال هذه الفترة بأكملها نزوحًا كثيفًا ولكنه بطيء، يعتبر دلالة أكيدة على تكيف الكثافات السكانية مع ظروف الأرض. وقد سبقت الإشارة إلى نزوح جماعات المونغو جنوبيًا، من مراكز ذات كثافة سكانية أعلى بالقرب من خط الاستواء. وأدّت حركات الهجرة إلى نشوء زعامات قوية شمال نهر كاساي الأدنى ومملكة كوبا. وفي شرق هذه المنطقة كانت الكثافات السكانية منخفضة أيضًا في بعض مناطق السافانا، واستقر بعض الناطقين بلغة المونغو هناك. وبين نهري زائير وأوبانغي تراكمت كثافات سكانية أعلى – ولكنها متناثرة. وكان لا يزال من الممكن لقوم مثل النغباندي أن ينزحوا جنوبيًا من وادي نهر أوبانغي. ولكن بحلول القرن الثامن عشر أخذت علامات الاكتظاظ السكاني النسبي تظهر، وبعد عام ١٧٥٠ ظهر قوم جدد باسم الزاندي، وانتشروا في اطار حركة نزوح سريعة، مقيمين زعامات متتالية في الشرق باتجاه نهر النيل. وفي الأراضي المعشبة في جمهورية أفريقيا الوسطى والكامرون، حدثت أيضًا حركات نزوح بطيئة، قام بها أساسًا مزارعون من الغبايا والباندا، ولكن التوثيق المتاح عن هذه المنطقة لا يزال ضئيلًا[٦١]. وفي الجزء الغربي من غابات وسط أفريقيا المطيرة، كانت هناك هجرات متواصلة في شكل حركات نزوح، من ملتقى نهري مبام وساناغا إلى أماكن ذات كثافة سكانية أقل في اتجاه الجنوب، وربما إلى الغرب أيضًا، بينما كان هناك مركز صغير ذو كثافة سكانية عالية في غينيا الاستوائية، يخرج منه المهاجرون متجهين شمالًا[٦٢].

ومن الممكن الإشارة إلى حركات نزوح صغيرة النطاق في كل مكان تقريبًا، حتى في غرب أفريقيا أو شمالها، إذ كانت الجماعات المتنقلة تتكيف باستمرار مع الاختلافات النسبية في الكثافات السكانية من منطقة لأخرى، كما يتضح من المعلومات الواردة عن هذه

(٦٠) انظر الفصل الثالث والعشرين من هذا المجلد.

(٦١) انظر الفصل الثامن عشر من هذا المجلد.

(٦٢) D. Birmingham وP. Martin، ١٩٨٣؛ P. Burnham، ١٩٧٥، و١٩٨٠، ص ١٠–٣٩.

التحركات في الفصول الخاصة بكل منطقة. ولكن مقارنة هذه التحركات بالهجرات الجماعية تبين أهمية انتظام هذه العملية، لأن ما اتسمت به من انتظام وبطء يمثل علامة على وجود استقرار حقيقي.

وكانت معظم التحركات الصغيرة النطاق مرتبطة بنشوء الدول أو انهيارها. وإذا كان تفتت دولة الجولوف في غرب أفريقيا بحلول عام ١٥٢٠ لا ينطوي على أي من هذه التقلبات، فإن الانهيار البطيء لامبراطورية مالي قد أدّى فيما يقال إلى نزوح السوسو والباغا والنالو من فوتا جالون، وإلى هجرة عصبات الماني التي أسفرت – بعد مرورها العاصف المخرب خلال أجزاء من ليبيريا وسييراليون – عن ظهور زعامات جديدة وثقافات جديدة هناك. وكان ظهور قوم الماندِه من أهم نتائجها. ويمكن ربط تطور دول الموسّي بتحرك الدوغون باتجاه الشمال ليستقروا على جرف باندياغارا، في الوقت الذي قامت فيه أفرقة من الماندِه بإنشاء غونجا في منطقة أبعد إلى الجنوب. وأدّى ظهور دولة الأشانتي إلى إزاحة الأكوامو قليلاً، بالقرب من نهر الفولتا، والأهم من ذلك أنه أدّى إلى توسع جماعات البولي والأغني[٦٣] على نطاق أكبر في الجنوب الشرقي. وكانت عصبة التيوكوسي المحاربة التي استقرت في نهاية المطاف في شمال توغو، تضم بعض الأفراد من الأشانتي بل ومن الماندِه أيضًا، كما اشتركت في عمليات عسكرية كمرتزقة لحساب إحدى ممالك الموسي.

والمعروف أن الحركات التي شهدتها أفريقيا الوسطى من هذا النوع كانت أقل عددًا. فقد أدّى توسع امبراطورية اللوندا أولًا، ثم توسع مملكة الياكا من منطقة نهر كوانغو فيما بعد، إلى حركات عصبات مسلحة، أشهرها الحركات التي حدثت في جنوب لوندا والحركة التي أدّت إلى إنشاء مملكة كازيمبا. ولكن ليس من المستبعد أن تكون مجموعة من السكان من المنطقة الواقعة بين نهري كوانغو وكاساي، بالقرب من خط العرض ٥ جنوبًا، قد بدأت تنتقل قبل عام ١٨٠٠ نتيجة لغارات الياكا واللواندا، وربما حفزها إلى ذلك أيضًا سعيها إلى أرض ذات أمطار أكثر انتظامًا وذات صفات وتضاريس أفضل[٦٤]. ومن النتائج الثانوية التي صاحبت إنشاء دولة المارافي ودولة اللوندا حوالى عام ١٦٠٠[٦٥] أن ازداد عدد العصبات المسلحة في مالاوي زيادة ملفتة للنظر. فقام الزيمبا الذين جاؤوا من هذه المنطقة بالاغارة أولًا على شمال موزمبيق والأراضي الداخلية لكلوه. ويقال إنهم اجتاحوا الأراضي الساحلية في شمال ماليندي وما بعده، ولكن هل كانت تلك هي نفس العصبة؟ وثمة على الأقل عصبة أخرى استقرت في مرتفعات زمبابوي، غير أنه تم القضاء عليها فيما بعد. وفي زمبابوي نفسها لا يمكن الربط بصورة جازمة بين حركات التوسع أو الإغارة الصغيرة وبين توسع الدول أو تقلصها، باستثناء بعض الحالات

---

(٦٣) انظر الفصول العاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من هذا المجلد، وانظر أيضًا C. H. Perrot، ١٩٨١.

(٦٤) انظر الفصلين التاسع عشر والعشرين من هذا المجلد.

(٦٥) انظر الفصلين الحادي والعشرين والثاني والعشرين من هذا المجلد، وكذلك D.N. Beach، ١٩٨٠(أ).

المعدودة، مثل توسع المانيكا إلى مرتفعات إينيانغا الجرداء، وثلاث حملات أصغر حجمًا خرجت من دولة شانغاميري. وثمة حركات صغيرة أخرى وقعت في هذه المنطقة وكانت تتعلق في الغالب باستيطان أراض خالية نسبيًا في الجنوب. ولعل مدغشقر المثال الرئيسي للحركات السكانية المرتبطة بظهور الممالك والزعامات. ومن الأمور ذات المغزى في هذا الصدد قصة حركات الماروسيرانا التي اجتذبت جماعات أخرى من ناحية، وأدّت إلى فرار جماعات غيرها من طريقها من ناحية أخرى. وبحلول عام ١٥٠٠ كان سكان الجزيرة لا يزالون كثيري التنّقل، ولم يستقروا على نحو فعّال، كما أن سيطرة البشر لم تكن قد شملت كل أراضي الجزيرة بعد. ولكن بحلول عام ١٨٠٠ كانت معظم هذه الأراضي قد غدت منظمة في شكل دول مختلفة الأنواع، وتحققت سيطرة الانسان على المكان. غير أن الفرق الرئيسي بين هذه المنطقة وبين أجزاء أفريقيا الأخرى هو الدور البارز لتكوينات الدول أثناء عملية استئناس المكان[٦٦].

وكانت التطوّرات المماثلة على أرض القارة محصورة في بعض أجزاء وسط تنزانيا، وجميع أجزاء جنوب تنزانيا وشمال موزمبيق. فهناك أدّى ظهور ممالك وزعامات البينا والسانغو والهيهي والماكووا واللوندو والياو، وترسخ بعض الكيانات السياسية للنياموزي، إلى إيجاد إطار مماثل ملائم للاستقرار[٦٧].

كما أدّى التطور الكبير الذي طرأ على طرق التجارة جنوب الصحراء الكبرى إلى حدوث عمليات شتات جديدة أو تعزيز الحركات القديمة، وكذلك إلى بعض تحركات سكانية وقعت عادة عبر مسافات قصيرة. وأشهر حركات الشتات المعروفة التي حدثت من الغرب إلى الشرق حركات الجاهانكا والديولا واليارسي والهوسا والبوبانجي والفيلي والهونغان والبيسا والياو وشتات الأقوام السواحيلية. وينبغي أن تضاف إلى ذلك جماعات الشتات الأوروبية، ومنها الفرنسيون في ساحل السنغال، والبرتغاليون في لواندا وموزمبيق، والوكلاء البرتغاليون، كالمهاجرين الذين أطلق عليهم اسم «لانسادوس» (Lançados) و«بومبيروس» (Pombeiros) و«برازو» (Prazo) الذين كانوا يمارسون التجارة، والعاملين في الأراضي الزراعية التابعة للدولة البرتغالية. وكان للهولنديين في الكاب أكبر تأثير في أفريقيا أثناء هذه الفترة. واشترك عدد كبير من مجموعات الشتات من الأوروبيين والافريقيين في تجارة الرقيق، وذلك بعد ازدياد النشاط على الطرق التجارية وتحسن تنظيمها وازدياد مداها. وكانت الأقوام التي تعيش على مقربة من هذه الطرق الرئيسية تنتقل من مكانها أحيانًا لتزداد اقترابًا منها وأحيانًا لتفر بعيدًا عنها. وعلى هذا النحو قام الاتسيكيري بالتوسع إلى الساحل، غير بعيد عن أراضيهم السابقة، لكي يكونوا على الطريق البحري إلى بنين. وانتقل الايفيك من المنطقة المجاورة لأروتشوكو إلى دولة كالابار القديمة على نهر كروس، وأنشأوا ميناء كبيرًا هناك[٦٨] وهبط الدوالا مع مجرى نهر ووري

(٦٦) انظر الفصل الثامن والعشرين من هذا المجلد.

(٦٧) انظر الفصل السابع والعشرين من هذا المجلد.

(٦٨) انظر الفصل الخامس عشر من هذا المجلد.

للأسباب نفسها في القرن الثامن عشر. وفي غابون، نزح عدد من الأقوام نزوحًا بطيئًا نحو مصب دلتا نهر أوغوي ليشتركوا في التجارة بقدر أكبر، بينما هربت بعض المجموعات، من ناحية أخرى، من هذه المناطق باتجاه نهر نغوني[٦٩]. فيبدو أن سكان المنطقة بين نهري كوونغو وكاساي قد انتقلوا مبتعدين عن طريق التجارة وعن سبيل المغيرين في المناطق المجاورة، بينما انتقلت جماعات البمبا في زامبيا مقتربة من الطريق التي تطورت أثناء القرن التاسع عشر. ويبدو أن الكثيرين في زمبابوي ابتعدوا عن الاضطراب العنيف الذي سببته الحملات البرتغالية لدى استعمار الجنوب. غير أن جميع هذه الحركات كانت دائمًا صغيرة النطاق في أي وقت بعينه، كما إنها لا تزيد عن عمليات إعادة تكييف حركية لما كان يجري من تنظيمات جديدة واسعة النطاق للمكان، من أجل التجارة أو من أجل السيطرة الاجتماعية السياسية. وقد حدثت حركات مشابهة لهذه في -أو بالقرب من- الطرق التجارية والمراكز السياسية الجديدة في أفريقيا الشمالية.

خاتمة

لقد تحقق استئناس المكان في معظم أجزاء أفريقيا قبل عام ١٥٠٠ بفترة طويلة، فلم تعد في ذلك التاريخ أية أراضٍ باقية لم تستخدم بالمرة. وفي معظم أنحاء القارة، كانت الكثافة السكانية في المناطق المستوطنة منخفضة بما يكفي لأن تصبح عمليات التوسّع كفيلة بحلّ مشكلات ضغط السكان على الأراضي. وكان الاستثناء الرئيسي لهذه القاعدة هو المنطقة الشرقية لأفريقيا من القرن الأفريقي إلى نهر زامبيزي، وكذلك مدغشقر، مع استبعاد منطقة البحيرات الكبرى. وقد شهد النصف الشمالي من هذه المنطقة هجرات جماعية، واقتلاعًا لأنماط الاستيطان السابقة، وحركات نزوح نشطة من جانب الرعاة المتوسعين. وفي النصف الجنوبي من المنطقة وفي مدغشقر، حيث كانت الزراعة أكثر انتشارًا، أدّت عمليات إعادة التنظيم الاجتماعي المصاحبة لظهور شبكة من الممالك والزعامات إلى تحقيق قدر أكبر من استقرار الاستيطان وإلى زيادة تكثيف استغلال الأراضي.

ولا يمثل الجفاف والمجاعة تفسيرًا كافيًا لحدوث الهجرات الجماعية وحركات التوسع النشيطة في الجزء الشمالي من هذه المنطقة، نظرًا إلى أن الجفاف كان يصيب أيضًا أطراف الصحراء الكبرى في كل من غرب وشمال أفريقيا، دون أن تصاحبه حركات هجرة أو حركات توسع سريع، وإنما كانت الاستجابة هنا تتخذ شكل حركات نزوح أكثر بطئًا.

ومن المستبعد أن تكون أفريقيا قد شهدت زيادة كبيرة في عدد السكان أثناء هذه القرون، لأن الآليات المذكورة كفلت في أغلب الأحيان تيسير السيطرة على هذه الزيادة. وباستثناء بعض المواضع المتناثرة هنا وهناك، فإن الفترة لم تكد تشهد ظهور تكنولوجيات لتكثيف

(٦٩) انظر الفصل الثامن عشر من هذا المجلد.

استغلال الأراضي على نحو يتيح زيادة كثافة السكان فيها. وقد بقيت الاستثناءات من هذه الظاهرة في غرب أفريقيا ووسطها محصورة في كازامانس السفلى، وبلاد الإيغبو، وأراضي الكامرون المعشبة بما فيها من نباتات «مستأنسة»، وجبال منطقة البحيرات الكبرى على طول الأخدود الغربي بما فيها من أنظمة ري و/أو زراعة كثيفة للموز، ورقع صغيرة مثل هضبة كوكويا بما فيها من أشكال التسميد الجديدة، أو وادي الزامبيزي الأعلى الذي كانت تستغل فيه الفيضانات. وفي شمال أفريقيا، بما في ذلك مصر التي تتضمن أكبر واحة في العالم، كانت زراعة الواحات الكثيفة مستقرة على مدى آلاف السنين. ولا يمكننا أن نتطرق في هذا المجال إلى الأسباب التي حالت دون زيادة عدد السكان في هذه المنطقة زيادة أكبر، ولكن يتعين علينا أن نذكر على الأقل أن أحد هذه الأسباب هو تدفق المهاجرين بكميات هائلة من هذه القارة، وخاصة بسبب تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ومن الأمور الملفتة للنظر أن مناطق القارة التي تأثرت بهذه التجارة – أي غرب أفريقيا ووسطها – كانت تحظى أيضًا بقدر كبير من الاستقرار بالمقارنة بشرق أفريقيا، وأن تجارة الرقيق لم تسبب اضطرابات هائلة (عمليات إزاحة هائلة للسكان)، وإن اقترنت بتحرّكات صغيرة النطاق.

وفيما عدا منطقة شرق أفريقيا، تأثرت التنقلات الجماعية أساسًا بقيام الدول وسقوطها وبتوسع شبكات التجارة. وعلى الرغم من انهيار بعض الدول الأكبر حجمًا في منطقة الساحل في غرب أفريقيا، كانت نسبة الأراضي الخاضعة لسيطرة الدول في هذه القارة في عام ١٨٠٠ أعلى مما كانت في عام ١٥٠٠، كما كانت هناك بعض الاضطرابات في المناطق المحيطة بأطراف كل دولة جديدة.

وكانت طرق تجارة المسافات الطويلة وحركات الشتات موجودة في غرب أفريقيا وشمالها قبل عام ١٥٠٠ بفترة طويلة، بل وكانت بعض هذه العناصر موجودة حتى في وسط أفريقيا. فقد تطورت هناك شبكة من هذه الطرق في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عندما أصبحت الطرق تمتد من الساحل إلى الساحل الآخر. وظهرت حركات الشتات في كل مكان مع نشأة الحاجة إلى ممارسة التجارة. وأدّت هذه الشبكات التجارية إلى توسيع نطاق استغلال الموارد، مع قيام الدول بتنظيم مساحات من الأراضي تفوق المساحات التي كانت تشملها الزعامات أو اتحادات القرى. وكانت طرق المسافات الطويلة تربط أفريقيا بالعالم الخارجي، وتجتذب القارة إلى تنظيمات هرمية للمكان يمتد تأثيرها إلى معظم أنحاء الكرة الأرضية، ممّا أدّى بصورة متزايدة – منذ عام ١٥٠٠ فصاعدًا – إلى ظهور نظام عالمي تحتل فيه أوروبا موقع الهيمنة.

ولا بد من النظر إلى هذه القرون الثلاثة على أنها مجرّد جزء من عملية تطور استغرقت زمنًا أطول بكثير. وإذا قورنت هذه الفترة بفترة الخمسمائة سنة السابقة لها، يتبيّن أن السكان أصبحوا أكثر استقرارًا بكثير من ذي قبل، وأن سيطرة المجتمعات على المكان غدت أكثر جلاء. بيد أن القرن التاسع عشر كان مقدرًا له أن يشهد من بعد انتفاضة كبيرة هزّت كلًا من شرق أفريقيا وجنوبها، عندما أدّى التزايد التراكمي للسكان في جنوب أفريقيا إلى حركة «المفيكانة»، التي نشأت نتيجة لغياب الثورة التكنولوجية التي كان يمكن أن تحول دون

وقوعها. إلّا أنه يجدر أن نذكر مرة أخرى أن بقية أنحاء القارة لم تتأثر بهذا الاضطراب، إذ من الواضح أن الجزء الأكبر من أفريقيا كان قد حقق السيطرة على المكان قبل عام ١٥٠٠ بفترة طويلة. فقد أسفرت علاقة السكان بموارد الأرض والتكنولوجيات المتاحة عن وضع متّسم بالاستقرار، ازدهرت فيه تداعيات ثقافية مركبة وتراكيب اجتماعية معقدة مثل التحوّل الحضري.

إلّا أننا – حسبما يبينه هذا الفصل – لا نزال قليلي الدراية بتحركات السكان. ولا تزال الديموغرافيا التاريخية والتاريخ التكنولوجي في أفريقيا في بدايتهما، ولذلك فإننا بحاجة إلى مزيد من البيانات، وعلينا بوجه خاص أن نستعيض عن فكرة «الهجرة» الغامضة بمزيد من التحاليل الدقيقة لهذه التحرّكات. وعندئذٍ سنكون أقدر على تتبع مسار موضوع أساسي في التاريخ الأفريقي يتسم ببطء حركته البالغ. ألا وهو موضوع عمليات الاستيطان المتتالية لأفريقيا بواسطة سكانها.

الفصل الرابع

أفريقيا في تاريخ العالم: تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا وظهور النظام الاقتصادي الأطلسي

ج. إ. اينيكوري

مقدمة

على الرغم من أن الرقيق المجلوبين من أفريقيا جنوبي الصحراء كانوا على الأرجح يباعون فى المنطقة الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط فرادى أو بأعداد قليلة إبان العصور القديم، فإن تصدير الرقيق بأعداد كبيرة من أفريقيا السوداء إلى العالم الخارجي يرجع إلى القرن التاسع تقريبًا[(١)]. وكانت هذه التجارة تخدم بصورة رئيسية المنطقة الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط (بما في ذلك جنوبي أوروبا) والشرق الأوسط وأجزاء من آسيا. ومع أن تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا في هذا الاتجاه استمرت لعدة قرون، بل وحتى أوائل القرن العشرين، فإن الأعداد التي كانت تصدر سنويًا لم تكن بالغة الضخامة في أي وقت من الأوقات؛ غير أنه بعد فتح العالم الجديد أمام الاستغلال الأوروبي، في أعقاب رحلة كريستوفر كولومبوس في ١٤٩٢، أضيفت إلى التجارة القديمة تجارة رقيق من أفريقيا على نحو أوسع نطاقًا بكثير من حيث حجمها السنوي. وتُعرف هذه بوجه عام بتجارة الرقيق عبر الأطلسي التي استمرت من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر، وظلت كلتا التجارتين متزامنتين لأربعة قرون تقريبًا، وأسفرتا عن نقل ملايين من البشر من أفريقيا. ولم توضح مكانة هذه التجارة في تاريخ العالم إيضاحًا كافيًا حتى الآن.

وينبغي أن ننوّه بأن الاتجار في الرقيق لم يكن مقصورًا على أفريقيا؛ فقد عرف العالم تملك الرقيق والاتجار في الرقيق على نطاق واسع منذ أيام الامبراطورية الرومانية؛ وتكشف دراسة

(١) R.A. Austen، ١٩٧٩؛ R. Mauny، ١٩٧١.

السجلات التاريخية بسهولة عن أن كافة أجناس العالم كانت تقوم في وقت ما ببيع أبنائها كرقيق في بلدان بعيدة. وتروى قصة تقول إن البعثة التي أوفدت لإدخال الشعب الانجليزي في المسيحية في أواخر القرن السادس كانت لها صلة ببيع أطفال من الانجليز في أسواق روما – وكان أولئك الأطفال ضحية للحروب المتكررة بين القبائل الأنجلوسكسونية التي كانت تتبادل اقتناص الأسرى وتبيعهم كرقيق[٢]. ويصدق ذلك على مناطق أوروبية أخرى؛ إذ كانت بعض الجماعات العرقية في شرق ووسط أوروبا (ولا سيّما السلافيين الذين اشتقت من تسميتهم العرقية Slavs كلمة رقيق بالإنجليزية Slave) تقوم طوال قرون عديدة بتوريد الرقيق إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بيد أن تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا وخاصة تجارة الرقيق عبر الأطلسي كانت، من زاوية التاريخ العالمي، فريدة من نوعها من عدة جوانب. ذلك أن حجم هذه التجارة في حدّ ذاته، واقتصادياتها – على مستوى توريد الرقيق، وتشغيلهم في إنتاج السلع من أجل سوق دولية، وتمركز التجارة على منتجات العمل العبودي – كل ذلك يباعد بين تجارة الرقيق من أفريقيا وبين غيرها من الأشكال الأخرى لتجارة الرقيق.

وترتبط صعوبة إيضاح المكانة التي تحتلها تجارة تصدير الرقيق من أفريقيا في تاريخ العالم ارتباطًا مباشرًا بمشكلة فهم الأصول التاريخية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر وتفسيرها. ويرجع الخلاف الذي يحيط بالموضوع الأخير إلى عدة عوامل: أولًا، تسلط الأسس المتباينة التي تتحكم في الأنماط الفكرية لدى مختلف الباحثين؛ وثانيًا، إقحام التأثيرات السياسية في التفسيرات العلمية؛ وثالثًا، عدم كفاية المعلومات المتاحة لكثير من الباحثين. وفي استطاعتنا أن نسوق الآراء التي أبداها بعض الدراسين المعروفين في هذا الصدد للتدليل على ما نقول.

يذهب و. آرثر لويس – الاقتصادي الأسود الحائز على جائزة نوبل – في تحليله للأصول التاريخية للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر إلى أن: «إسهام العالم الثالث في الثورة الصناعية التي شهدها النصف الأول من القرن التاسع عشر كان ضئيل الأهمية»[٣]. بينما ينظر المرحوم بيل وارن إلى الوجه الأخر للعملة – الذي يتمثل في تأثيرات الاقتصاد الدولي المتطور في اقتصادات العالم الثالث – ويقول:

«ليس ثمة دليل على أن العصور الحديثة شهدت عملية تخلّف، وخاصة إبان الفترة التي ظهر فيها تأثير الغرب في القارات الأخرى؛ بل إن الأدلة تساند فرضية عكسية: وهي أن عملية نمو بدأت تحدث منذ الثورة الصناعية الانجليزية على الأقل، وكانت أكثر تسارعاً بالمقارنة مع أي فترة سابقة، وأن هذه العملية كانت نتيجة مباشرة لتأثير الغرب...»[٤].

(٢) تقول القصة إن راهبًا رومانيًا رأى ذات مرة أطفالًا إنجليز يباعون في سوق في روما فشعر بالأسف لأن الشعب الإنجليزي لم يكن مسيحيًا. وعندما أصبح هذا الراهب فيما بعد البابا جريجوري الأكبر أصدر أمره في عام ٥٩٦ للميلاد إلى جماعة من الرهبان بالذهاب لإدخال الشعب الإنجليزي في المسيحية. انظر T. Cairns، ١٩٧١، ص ٥٠.

(٣) W.A. Lewis، ١٩٧٨، ص ٦.

(٤) R. Warren، ١٩٨٠، ص ١١٣.

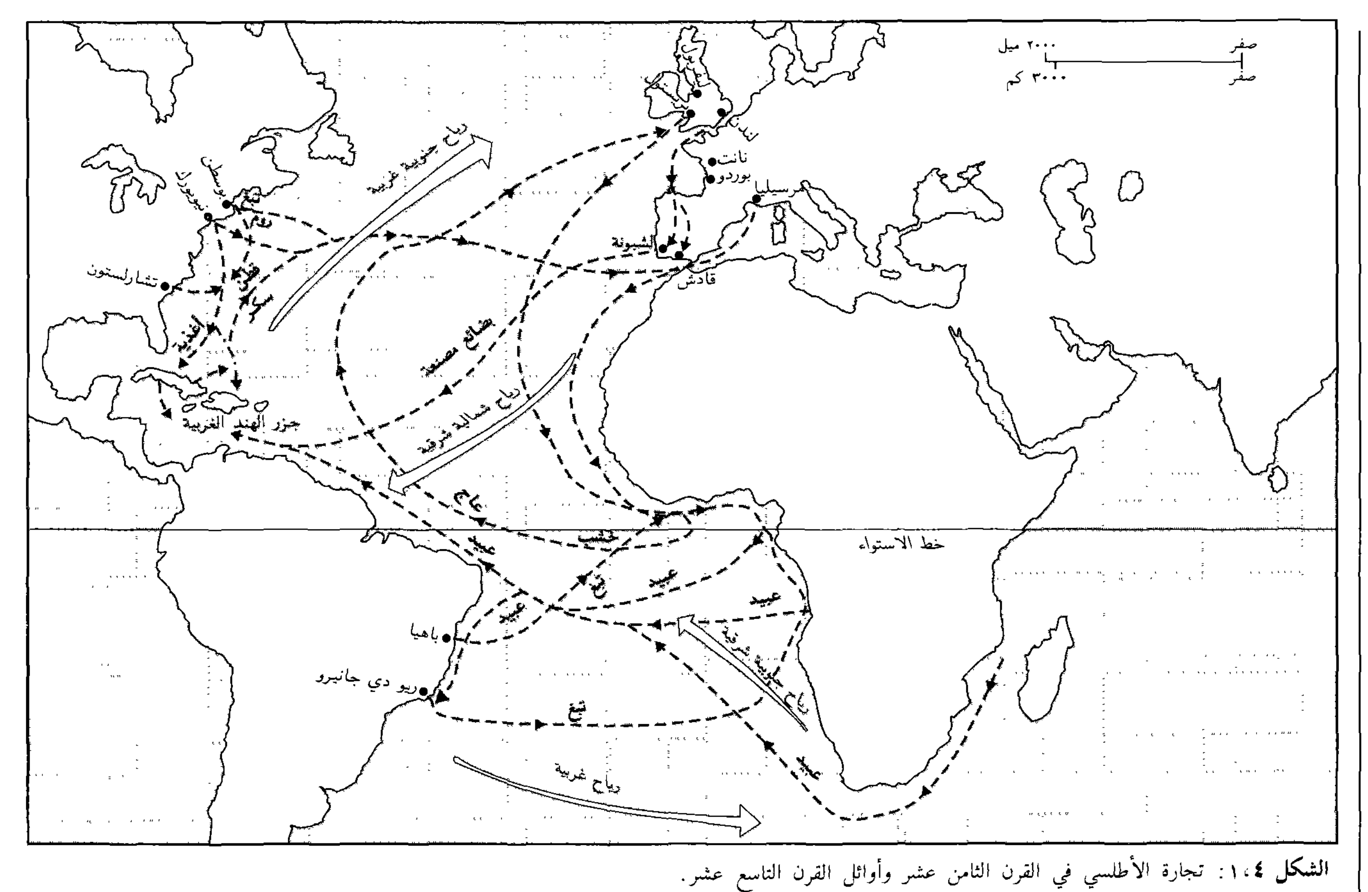
كذلك تناول ب.ت. باور عالم الاقتصاد الإنمائي هذا الموضوع من زاوية سياسية مؤخرًا؛ وكتب يقول: «إن قبول الادعاءات الروتينية القاطعة التي تزعم أن الغرب مسؤول عن فقر العالم الثالث يعكس ويعزز شعور الغرب بالذنب. وقد تسبب في إضعاف الدبلوماسية الغربية تجاه الكتلة السوفييتية ذات العقيدة الأكثر عدوانية وتجاه العالم الثالث في وقت معًا. وقد حقر الغرب نفسه أمام بلدان ضئيلة الموارد وبلا قوة حقيقية. ومن الممكن مع ذلك إثبات أن هذه الادعاءات التي تقبل بسهولة لقلة المعلومات الوثيقة المتوافرة للرأي العام الغربي عن العالم الثالث، وتفشّي الشعور بالذنب، ليس لها أساس. فلم يكن الغرب في أي وقت مضى أحسن حالًا مما هو عليه الآن، ولم يكن شعوره بالذنب أسوأ قط مما هو عليه الآن»(٥).

ومع أن هذه الآراء لا تعكس موقف الأغلبية في شيء، فمن الميسور علينا أن نعثر على ما يساندها في الكتابات التي عرضت لهذا الموضوع. وقد تأثرت كلها بالعوامل الثلاثة التي ذكرناها آنفًا. بيد أن السمة التي تستثير الدهشة في الآراء الثلاثة المشار اليها هي عدم الاعتبار الظاهر لتجارة الرقيق من أفريقيا ولاستغلال الرقيق في العالم الجديد. ويبدو أن هذه تشكل سمة مشتركة إلى حدّ بعيد بين الدراسات التي أجريت عن الأصول التاريخية للنظام الاقتصادي العالمي المعاصر. ومن الممكن أن يكون سبب ذلك هو أن المؤرخين لم يحاولوا في الوقت نفسه إبراز التأثيرات الناتجة عن تجارة الرقيق من أفريقيا بوجه عام.

وفي هذا الفصل، تبذل محاولة لتحليل النتائج التي أسفرت عنها تجارة الرقيق من أفريقيا في إطار تطوّر نظام اقتصادي عالمي ابتداء من القرن السادس؛ وذلك بغية التوصّل إلى فهم أفضل لقضايا الاقتصاد الدولي في هذا العصر. ولهذا الغرض، يمكن أن يعرَّف النظام الاقتصادي بأنه نظام موحّد لعلاقات اقتصادية تشمل عدة بلدان، ويجري في إطاره في الوقت نفسه تخصيص الأدوار وتوزيع المغانم بين البلدان المشتركة عن طريق آلية شبكة تجارية. ويتطلب نمو نظام كهذا للعلاقات الاقتصادية الدولية تطور هياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية في مختلف البلدان الأعضاء أو في المناطق الفرعية الداخلة في النظام بحيث يصبح من الممكن مواصلة تشغيل النظام بأكمله بفعل قوى السوق. وبعدما يتم استحداث النظام على هذا النحو، يتعذّر إدخال أي تعديلات هامة عليه إلا أن يكون ذلك عن طريق عمل سياسي عمدي قد يتأتى عن تغيير نظام الحكم في بلد أو أكثر من البلدان الداخلة في النظام.

ويذهب الرأي في هذا الفصل إلى أن نظامًا اقتصاديًا يربط بين منطقة شاسعة تتألف من أقاليم مختلفة من العالم ظهر في منطقة الأطلسي إبان القرن التاسع عشر. وكانت الأقاليم الداخلة في هذا النظام هي أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية، والكاريبي وأفريقيا. وقد بني هذا النظام بحيث تشكل أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية مناطقه الرئيسية؛ بينما كان الكاريبي وأفريقيا يشكلان مناطقه الفرعية، مع تزويد كل منطقة بهياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية ملائمة. وقد أسفر توسيع النظام الاقتصادي الأطلسي إلى آسيا وبقية أوروبا

(٥) P.T. Bauer، ١٩٨١، ص ٦٦.



الشكل ٤،١: تجارة الأطلسي في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

المصدر: بالاستناد إلى A. G. Hopkins «An Economic History of West Africa», London, Longman, 1973.

ونقلت الخريطة بإذن كريم من مجموعة لونجمان المحدودة – المملكة المتحدة.

إبان القرنين التاسع عشر والعشرين عن ظهور النظام الاقتصادي العالمي للقرن العشرين، الذي ظلّ يتعرض لتغييرات صغيرة بقدر أو بآخر في طبيعته حتى يومنا هذا. ويهمنا أن ننوّه بأن المناطق الرئيسية والفرعية للنظام الإقتصادي الأطلسي إبان القرن التاسع عشر استمرت في المحافظة على أوضاعها حتى في إطار النظام الأوسع نطاقًا. وقد اقتصرت التطورات التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين على زيادة المناطق الرئيسية بمنطقة أو منطقتين، ولكنها أدّت إلى توسيع المناطق الفرعية إلى حدّ بعيد.

ويتركز اهتمامنا في هذا الفصل على التدليل على أن تجارة الرقيق من أفريقيا كانت عاملاً رئيسيًا في تطوير النظام الاقتصادي الأطلسي إبان القرن التاسع عشر. وتوخيًا لإيضاح هذا الموضوع، بذلت الجهود لاستجلاء الدور الذي لعبته تجارة الرقيق الافريقية والنظام العبودي في أمريكا في التحول الرأسمالي داخل أوروبا الغربية (مع ايلاء الاهتمام لبريطانيا بوجه خاص) وأمريكا الشمالية. والدور الذي لعبته العوامل نفسها في ظهور هياكل التبعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأفريقيا بحلول منتصف القرن التاسع عشر. ولم يكن من الممكن بسبب نقص المساحة واتساع المجال الذي يغطيه هذا الفصل إيراد وصف تفصيلي على مستوى المناطق الفرعية، ومن أجل ذلك يركّز التحليل في معظمه على القضايا الرئيسية.

المنهجية

في كافة الدراسات التي تتناول المجتمع، يكمن العامل الرئيسي الذي يجعل من الاتصال بين الباحثين أمرًا صعبًا ويؤدّي إلى احتدام الخلاف في تباين الأطر الفكرية التي تقدم رؤى مختلفة ينظر الباحثون من خلالها إلى الحقائق الاجتماعية الواحدة. ويفسّر هذا جانبًا كبيرًا من الخلاف الذي يحيط بالمناقشات المتعلقة بالتخلف والتبعية، مثلما يتبدّى بصورة جزئية فيما عرضناه آنفًا من آراء. وفي مقدمة نقاط الخلاف في هذه المناقشات مشكلة ما إذا كان من الواجب أن ينظر إلى التغيير الاجتماعي من زوايا متمايزة لأغراض هذا التحليل، إذ يبدو أن طرائق الباحثين تتوقف إلى حدّ بعيد، فيما يخص هذا التحليل، على الإطار الفكري الذي يتوافر لديهم. وتقوم إحدى هذه الطرائق على الأخذ بنظرة غير متمايزة إلى كل تغيير اجتماعي على أنه يؤدي إلى نمو اقتصادي واجتماعي. وعلى الجانب الآخر، وخاصة لدى الباحثين في تقاليد التبعية والتخلف، يجري التمييز بين أشكال التغيير الاجتماعي: فهم يفرّقون بين اتجاهين للتغيير الاجتماعي يؤدي أحدهما إلى النمو الاقتصادي ويؤدي الآخر إلى التخلف والتبعية. وكلاهما مع ذلك تغيير ويمكن من ثم دراسته من الوجهة التاريخية.

وعندما ننظر إلى العمليات التاريخية التي أسفرت عن الأوضاع الحالية لاقتصادات العالم، يستبين لنا أن النظرة غير المتمايزة للتغيير الاجتماعي غير قادرة على تقديم تفسير مرضٍ. ذلك أن التغيير الاجتماعي يحدث في جميع المجتمعات عبر القرون. ولو أن كل تغيير اجتماعي يؤدي في نهاية المطاف إلى نمو اقتصادي، لكان من اللازم ولا ريب أن

تكون معظم اقتصادات العالم قد بلغت الآن مرحلة النمو. غير أن أغلبيتها الساحقة لا تزال في حاجة إلى اتخاذ تدابير بالغة الصرامة إذا كان يراد لها أن تصبح إقتصادات متقدمة في وقت من الأوقات: تدابير من نوع تلك التي اتخذت في روسيا في عهد ستالين وفي الصين، ويعني ذلك إذن أن التغيير الاجتماعي الذي قاد هذه الاقتصادات عبر القرون إلى وضعها الراهن لم يكن عملية نمو. وهذه العملية التاريخية الأخيرة هي ما يصفه بعض المحللين بأنه عملية تخلف وتبعية يمكن التفريق عن طريق التحليل بين معالمها ومعالم عملية النمو.

ويحتاج النهج المتّبع في تناول تقاليد التخلف والتبعية إلى مزيد من التفصيل. فالتغيير الاجتماعي يستتبع إقامة هياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية. وبينما تسفر توليفات معيّنة من الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن تحقيق تنمية اقتصادية، تخلق توليفات أخرى عقبات كأداء تحول دون بلوغ التنمية الاقتصادية. وينبغي أن ننظر إلى عمليات التغيير الاجتماعي التي تسفر عن إقامة الهياكل التي تعمل من أجل التنمية على أنها عمليات تنمية؛ أما التغيير الاجتماعي الذي يسفر عن هياكل تخلق في نهاية المطاف حواجز تحول دون التنمية ولا يمكن إزالتها إلا عن طريق أنشطة سياسية صارمة، فمن اللازم أن يوصف بأنه عملية تخلّف وتبعية. ومن الوجهة التحليلية، يمكن من ثم التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتصادات: غير نام (أو بكر)، ومتقدم، ومتخلف.

وتوخيًا لفهم التحليل الوارد في هذا الفصل، يحتاج الأمر إلى تعريف هذه المصطلحات الثلاثة؛ فمن اللازم أن يؤخذ الاقتصاد المتطور على أنه يعني اقتصادًا ذا صلات بنيوية وقطاعية داخلية قوية، تسانده تقنية متقدمة وهياكل اجتماعية وسياسية تمكن من مواصلة نمو اقتصادي ذاتي[٦]. وينبغي أن يُنظر إلى الاقتصاد المتخلف التابع على أنه يعني اقتصادًا يفتقر إلى الترابط البنيوي والقطاعي بفعل هياكل داخلية ناشئة عن طبيعة العلاقات الدولية السابقة التي تجعل من الصعب جدًا، إن لم يكن من المستحيل، تطوير تقنية متقدمة وروابط بنيوية وقطاعية قوية في داخل الاقتصاد، مما يؤدي إلى إيجاد وضع يتوقف فيه التوسع أو الانكماش الاقتصادي توقفًا كليًا على القطاع الخارجي[٧].

---

(٦) نقصد بالصلة البنيوية الصلات بين التعدين وصناعة السلع الرأسمالية وصناعة السلع الاستهلاكية، كما نقصد بالصلة القطاعية الصلات بين القطاعات: التعدين والصناعة، والزراعة، والنقل والتجارة. ولكي يوصف اقتصاد بأنه متقدم، يتعين أن تكون القطاعات الفرعية في الصناعة متقدمة، ومترابطة تمامًا، كما ينبغي أن يكون ثمة تكامل وثيق بين جميع قطاعات الاقتصاد. وعلى هذا النحو وحده يمكن مواصلة النمو الذاتي والقضاء على التبعية.

(٧) ينبغي التفريق بين وضع تبعية تامة للقطاع الخارجي والتكافل بين الاقتصادات في داخل النظام التجاري العالمي. وفي ذلك يقول دوس سانتوس: «إن علاقة تكافل بين اقتصادين أو أكثر أو بين مثل هذه الاقتصادات والنظام التجاري العالمي تصبح علاقة تبعية عندما يكون في استطاعة بعض البلدان أن تتوسع عن طريق الدفع الذاتي بينما لا يكون في استطاعة بلدان أخرى، لكونها في حالة تبعية، أن تتوسع إلا كانعكاس لتوسع البلدان المهيمنة...» T. Dos Santos، ١٩٧٣، ص ٧٦.

وأخيرًا، فإن الاقتصادات غير النامية (أو البكر) هي الاقتصادات التي لا تملك لا هياكل متقدمة ولا هياكل متخلفة ولا تزال من ثم حرة في التحرك بسهولة في أي من هذين الاتجاهين تبعًا لنوعية الفرص السانحة(٨).

وهكذا فإننا نحتاج، لفهم النتائج الشاملة للعملية التي أنشئ من خلالها الاقتصاد الدولي، إلى دراسة أنواع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسببت هذه العملية في إيجادها في مختلف الاقتصادات الداخلة في إطارها. وسوف يكون من الميسور بعدئذ تحديد أي من هذه الهياكل يتوافق مع النمو أو التخلف أو التبعية. ومن المفيد لهذا الغرض بوجه خاص دراسة فرضية مهمة يقدمها تراث التخلف والتبعية: وهي أنه خلال العصر التجاري(٩)، أدّى التحوّل الرأسمالي في البلدان التي أصبحت تشكل النواة الرئيسية للاقتصاد العالمي، إلى تعزيز وتوسيع نطاق التشكيلات الاجتماعية قبل الرأسمالية في المناطق التي أصبحت هي المناطق المحيطية(١٠).

وإن صحّ ذلك، فإن تنمية البلدان المركزية تكون قد أدّت إلى إحداث التخلف والتبعية معًا في المناطق المحيطية. وقد نظّم هذا الفصل حول هذه الفرضية بغية اختبارها على ضوء الأدلة التاريخية.

حجم تجارة الرقيق من أفريقيا

لكي نجري تقييمًا سليمًا لدور تجارة الرقيق من أفريقيا في تاريخ العالم، من المهم أن نتوصّل إلى تقدير يقترب من الواقع بصورة معقولة للحجم الحقيقي لهذه التجارة عبر القرون. وقد أُحرز في هذا الصدد تقدم ملموس فيما يخص الفرع الأكثر أهمية من فروعها ونعني بذلك تجارة الرقيق عبر الأطلسي. وهذا التقدم يرتكز على التقديرات التي نشرها فيليب كيرتين(١١). ومنذ ذلك التاريخ نشر أخصائيون آخرون نتائج بحوثهم التفصيلية التي تركزت على أجزاء مختلفة من التقديرات. ويتضمن الجدول ٤,١ مقارنة بين هذه التقديرات الحديثة وتقديرات كيرتين بصدد العناصر المعنية(١٢).

---

(٨) ينبغي تجنب الخلط بين هذا النوع من الاقتصاد والاقتصادات المتخلفة. وقد كان R. Warren (١٩٨٠، ص١٦٩) مخطئًا ولا ريب فيما ذهب إليه من أنه: «لا يوجد سبب للتخلي عن وجهة النظر التي تقول إن التخلف هو عدم النمو الذي يقاس بمعيار الفقر بالنسبة للبلدان الرأسمالية المتقدمة». وحتى إذا كان المقصود هو المعنى الحرفي فإن اصطلاح التخلف يكون أكثر صحة إذا كان يعني عملية تحوّل رأسمالي أوقفت ولم يتم استكمالها بالتالي. وهذا الوضع لا يمكن أن يكون مماثلًا لوضع التأخر الطبيعي الذي يوحي به عدم النمو والتخلف.

(٩) يشار إلى الفترة ما بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠ عادة على أنها الحقبة التجارية التي كانت سمتها الأساسية تصارع بلدان أوروبا الغربية لاحتكار السيطرة على التجارة العالمية المتزايدة في الفترة المعنية.

(١٠) في المصطلحات الماركسية، تتكون التشكيلات الاجتماعية في حقبة ما قبل الرأسمالية من الشيوعي البدائي، ومن الإنسان القديم، والعبد، وطرائق الإنتاج الاقطاعية. وتوجد تنويعات معيّنة لطرائق الإنتاج في حقبة ما قبل الرأسمالية. وللرجوع إلى مناقشة مفيدة للمسائل المتعلقة بالتشكيلات الاجتماعية في حقبة ما قبل الرأسمالية، أنظر F.G. Taylor، ١٩٧٩.

(١١) P.D. Curtin، ١٩٦٩.

(١٢) J.E. Inikori، ١٩٦٧؛ P.D. Curtin و R. Anstey و J.E. Inikori، ١٩٧٦.

الجدول ٤،١: التقديرات المتعلقة بحجم تجارة العبيد عبر الأطلسي منذ ١٩٧٦.

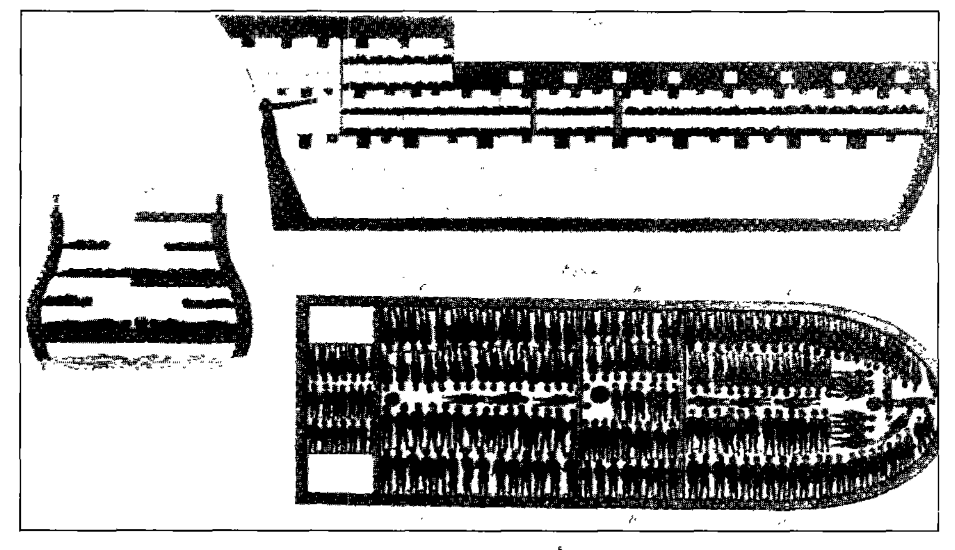
المؤلف	العنصر الذي يتناوله التقدير	العدد المقدر من العبيد	تقدير كيرتين لنفس العنصر	النسبة المئوية للفرق
ج.إ. إينيكوري	الصادرات البريطانية من العبيد من أفريقيا ١٧٠١–١٨٠٨	٣ ٦٩٩ ٥٧٢	٢ ٤٨٠ ٠٠٠[a]	٤٩,٢
ك.أ. بالمر	الواردات الاسبانية من العبيد ١٥٢١–١٥٩٥	٧٣ ٠٠٠	٥١ ٣٠٠[b]	٤٢,٣
إ. فيلا فيلار	الواردات الاسبانية من العبيد ١٥٩٥–١٦٤٠	٢٦٨ ٦٦٤	١٣٢ ٦٠٠[c]	١٠٢,٦
ل.ب. روت الصغير	الواردات الاسبانية من العبيد ١٥٠٠–١٨١٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٩٢٥ ١٠٠[d]	٦٢,١
د. إلتِس ١٩٧٧	صادرات العبيد من أفريقيا عبر الأطلسي ١٨٢١–١٨٤٣	١ ٤٨٥ ٠٠٠	١ ١٠٤ ٩٥٠[e]	٣٤,٤
د. إلتِس ١٩٧٩	الواردات البرازيلية من العبيد ١٨٢١–١٨٤٣	٨٢٩ ١٠٠	٦٣٧ ٠٠٠[f]	٣٠
د. إلتِس ١٩٨١	الصادرات من العبيد عبر الأطلسي ١٨٤٤–١٨٦٧	٦٣٤ ٧٠٠	٥٣٩ ٣٨٤[g]	١٧,٧
ر. ستاين	الصادرات الفرنسية من العبيد ١٧١٣–١٧٩٢/١٧٩٣	١ ١٤٠ ٢٥٧	٩٣٩ ١٠٠[h]	٢١,٤

(a) J.E. Inikori، ١٩٧٦؛ P.D. Curtin، ١٩٦٩، الجدول ٤١، ص١٤٢.
(b) J.E. Inikori، ١٩٧٦؛ P.D. Curtin، ١٩٦٩، الجدول ٥، ص٢٥.
(c) P.D. Curtin، ١٩٦٩، الجدول ٥، ص٢٥.
(d) P.D. Curtin، ١٩٦٩، الجدول ٧٧، ص٢٦٨.
(e) P.D. Curtin، ١٩٦٩، الجدول ٦٧ (ص٢٣٤) والجدول ٨٠ (ص٢٨٠).
(f) P.D. Curtin، ١٩٦٩، الجدول ٦٧ (ص٣٤) والجدول ٨٠ (ص٢٨٠).
(g) P.D. Curtin، ١٩٦٩، الجدول ٦٧ (ص٢٣٤) والجدول ٨٠ (ص٢٨٠).
(h) P.D. Curtin، ١٩٦٩، الجدول ٤٩، ص١٧٠.

المصادر: J.E. Inikori، ١٩٧٦؛ C.A. Palmer، ١٩٧٦، ص٢–٢٨؛ E. Vila Vilar، ١٩٧٧ (ب)، ص٢٠٦–٢٠٩؛ L.B. Rout Jr.، ١٩٧٦؛ D. Eltis، ١٩٧٧ و١٩٧٩ و١٩٨١؛ R. Stein، ١٩٧٨؛ P.D. Curtin، ١٩٦٩.

وحسبما يمكن استخلاصه من الجدول تجمع نتائج هذه البحوث التي أجريت منذ ١٩٧٦ على أن أرقام كيرتين منخفضة أشد الانخفاض. ولا تزال جوانب كثيرة من تجارة الرقيق عبر الأطلسي في انتظار بحوث تفصيلية. ولم تجر حتى الآن بحوث من نوعية

البحث التفصيلي الذي أجراه دافيد إلتِس عن استيراد الرقيق إلى البرازيل فيما بين عامي ١٨٢١ و١٨٤٣، عن عمليات الاستيراد البرازيلية إبان القرون الثامن عشر، والسابع عشر والسادس عشر. وما فتئ حجم الصادرات البريطانية من الرقيق إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، بالإضافة إلى جوانب كثيرة من جوانب الموضوع، في حاجة إلى بحوث تفصيلية. وعندما تكتمل هذه البحوث، سوف يكون من الميسور الحصول على أرقام شاملة تستند برمّتها إلى أعمال تفصيلية أجراها اخصائيون. بيد أن التقديرات التي أسفرت عنها البحوث اللاحقة لعام ١٩٧٦ تكشف عن نمط واضح يمكن أن يشكل أساسًا لاستدلال منطقي معقول بشأن التجارة بأكملها. وثمة نقطة رئيسية تتعلق بهذه التقديرات وهي أنها



اللوحة ٤،١: تصميم ومقطع عرضي لسفينة أوروبية لنقل العبيد.

تغطي جميع القرون الهامة التي مرّت بها التجارة. ويؤخذ منها بوجه خاص أنه من المتوقع أن تكون أهم التعديلات التي ستدخل على تقديرات كيرتين في اتجاه الزيادة بالنسبة للقرنين السادس عشر والسابع عشر[١٣] وهي الفترة التي تحتاج إلى مزيد من البحوث التفصيلية.

ويؤخذ من نمط التعديلات التى أظهرتها البحوث المجراة بعد ١٩٧٦ ومن حجمها أن تعديل الأرقام الكليّة التي أوردها كيرتين في اتجاه الزيادة بنسبة ٤٠ في المائة سوف يجعل التقدير أقرب بقدر معقول إلى الحجم الحقيقي لتجارة الأطلسي. وإذا طبّقنا ذلك على الرقم

(١٣) انظر التقديرات المدرجة في الجدول ٤،١.

الكلّي الذى توصّل اليه كيرتين وهو نحو ١١ مليون على صعيد العالم بأكمله، حصلنا على رقم يرتفع إلى نحو ١٥,٤ مليون[(١٤)].

وفيما يخصّ التجارة عبر الصحراء والبحر الأحمر والمحيط الهندي، ترتكز التقديرات المتوافرة على أسس أقل صلابة، نتيجة لوجود قاعدة بيانات أكثر ضعفاً؛ على أن هناك تقديرين بشأن هذا الفرع من التجارة يستحقان قدرًا معقولًا من الثقة، وهما لريموند موني[(١٥)] ورالف أوستن[(١٦)]. فقد احتسب موني ١٠ مليون للفترة ما بين عامي ١٤٠٠ و١٩٠٠. وترتفع أرقام أوستن من جانب آخر إلى نحو ٦٨٥٦٠٠٠ للفترة ما بين عامي ١٥٠٠ و١٨٩٠؛ والرقم الأخير يتألف من ٣٩٥٦٠٠٠ للتجارة عبر الصحراء و ٢٩٠٠٠٠٠ للتجارة عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي. وبوجه عام تبدو تقديرات أوستن أكثر تأصيلًا، وتعتبر بالتالي أفضل من تقديرات موني؛ وبالجمع بين فرعي التجارة، يتضح إذن أن ٢٢ مليون شخص صدروا من أفريقيا السوداء إلى سائر أنحاء العالم فيما بين عامي ١٥٠٠ و١٨٩٠.

التحوّل الرأسمالي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في عصر تجارة الرقيق والعبودية

عندما وصل كريستوفر كولومبوس إلى منطقة الكاريبي في ١٤٩٢ كانت اقتصادات أوروبا الغربية غير نامية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، إذ كانت زراعة الكفاف والإنتاج الحرفي الفردي للمصنوعات اليدوية لا يزالان يشكلان الأنشطة الاقتصادية السائدة، من حيث نسبة المستخدمين من السكان العاملين. وكانت الصناعات التحويلية جزءًا لا يتجزأ من الزراعة – بوصفها عملًا إضافيًا لسكان يتمثل نشاطهم الرئيسي في الزراعة التي كان المنتج المباشر نفسه

(١٤) قدّم بول لڤجوى تفسيرًا يثير الدهشة لهذه البحوث التي أجريت مؤخرًا. فبدلًا من دراسة نمط التعديلات الناتجة عن البحوث، ووضع استدلالات إحصائية، يعمد لڤجوى إلى انتقاء مجموعة من بينها على نحو قابل للمناقشة؛ ثم يخلط بين أرقامه المنتقاة وبين أرقام لم تراجع مأخوذة عن كيرتين (وهذه تشكل الجانب الأكبر من المجموع) ويخرج من ذلك بما يسميه «تقديرًا جديدًا». ويدّعي لڤجوى أن هذا «التقدير الجديد» يؤكد دقة تقدير كيرتين الأصلي. (أنظر: P.E. Lovejoy، ١٩٨٢).

وإلى جانب الأحكام الخاطئة التي تشوب انتقاء لڤجوى للأرقام، فإن أعجب شيء في هذا التقدير هو استخدام أرقام كيرتين الأصلية لتأكيد دقة تقديرات كيرتين. وهذه طريقة مضللة، وخاصة لأن نتائج البحوث التي أجريت منذ ١٩٧٦ تفيد بوضوح أن أرقام كيرتين بالنسبة للفترة السابقة لعام ١٧٠٠ هي الأرقام التي تحتاج إلى أكبر قدر من التعديل في اتجاه الزيادة. ورغم ذلك فإن هذه هي الأرقام التي يستخدمها لڤجوى أكثر من غيرها، والطريقة التي استخدمها لڤجوى هي في رأيي غير مفيدة. وإذا كان يتحتّم علينا أن نستخدم أرقامًا شاملة في أعمالنا المختلفة قبل استكمال البحوث اللازمة، فحريّ بنا أن نضع استدلالات إحصائية استنادًا إلى نتائج البحوث الأخيرة.

(١٥) R. Mauny، ١٩٧١.

(١٦) R.A. Austen، ١٩٧٩.

يقوم باستهلاك الجانب الأكبر من إنتاجها مباشرة. وكانت الهياكل الاجتماعية والسياسية مصممة بحيث كان الإكراه الاقتصادي الإضافي لا يزال سائدًا في توزيع المنتج الاجتماعي.

على أن تغييرات بنيوية لها أهميتها وقعت في أوروبا الغربية إبان فترة القرون الثلاثة السابقة لوصول كولومبوس إلى العالم الجديد على وجه التقريب. كذلك كان لنمو السكان وتوزيعهم الإقليمي خلال العصور الوسطى أثرهما في استحثاث تطور ملموس في العلاقات بين المناطق وفي مجال التجارة الدولية داخل أوروبا الغربية، وتسبّبا على هذا النحو في إحداث تغييرات مؤسسية مهمة في عدد من البلدان[١٧]. واتسع نطاق الإنتاج للتبادل السوقي داخل بلدان أوروبا الغربية وفيما بينها، بينما تطرّق الضعف إلى الإنتاج المعيشي وأدخلت تطورات لها أهميتها في تنظيم الأرض والعمل بقصد تحسين كفاءة استخدام هذين العاملين، وخاصة استحداث حقوق تملّك الأرض. وقد صحبت هذه تغييرات معيّنة في الهيكل الاجتماعي. وكان لكل هذه التطورات التي وقعت فيما بين العصور الوسطى وعام **١٤٩٢** دور مهم في توفير الظروف التي جعلت اقتصادات أوروبا الغربية قابلة للاستجابة للفرص المتاحة بفضل ظهور نظام الأطلسي بعد وصول كولومبوس إلى القارة الأمريكية.

ومع أن جميع اقتصادات أوروبا الغربية تعرضت لتغييرات في أواخر العصور الوسطى، فقد كانت ثمة فروق هامة من بلد إلى آخر. ومن ذلك بوجه خاص، أن التأثيرات المجتمعة التي نتجت عن تجارة الصوف والنمو السكاني في انجلترا تسبّبت في جعل التطورات التي وقعت هناك أشد استلفاتًا للنظر[١٨].

وخلاصة القول هي أننا نحتاج لفهم ما حدث بين القرنين السادس عشر والسابع عشر فهمًا سليمًا إلى إبراز نقطتين عن التطورات التي وقعت فى أوروبا الغربية إبان القرون السابقة لظهور النظام الأطلسي. **أولًا**، تزايد الأساس التجاري للأنشطة الاقتصادية في شتى أنحاء أوروبا الغربية مما أدّى إلى تعزيز فعل قوى السوق. ويفسر ذلك السهولة التي وصل بها تأثير النظام الأطلسي بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى كل اقتصادات المنطقة. **ثانيًا**، وجود فروق كبيرة في مستوى التغيير المؤسسي في مختلف بلدان أوروبا الغربية بالإضافة إلى فروق أخرى في إمكانات الاستفادة من الفرص المنبثقة عن النظام الأطلسي خلال القرون التالية، الأمر الذي يفسر تباين معدلات التحول الرأسمالي في بلدان أوروبا الغربية بين القرنين السادس عشر والسابع عشر.

وفي معرض تحليل تأثير النظام الأطلسي المتطور في اقتصادات أوروبا الغربية، يمكن التفريق بين حقبتين: من **١٥٠٠** إلى **١٦٥٠**؛ ومن **١٦٥٠** إلى **١٨٢٠**.

---

(١٧) ترد مناقشة مثيرة لهذه التغييرات، عند: D.C. North و R.P. Thomas، ١٩٧٠ و ١٩٧٣؛ D.C. North، ١٩٨١؛ R.S. Lopez، ١٩٧٦؛ D.B. Grigg، ١٩٨٠. وانظر أيضًا المناقشة التي أثارها كل من R. Brenner، ١٩٧٦؛ J.P. Cooper، ١٩٧٨؛ M.M. Postan و J. Hatcher، ١٩٧٨؛ P. Croot و D. Parker، ١٩٧٨؛ H. Wunder، ١٩٧٨؛ R. Le R. Ladurie، ١٩٧٨؛ G. Bois، ١٩٧٨؛ R. Brenner، ١٩٨٢.

(١٨) J.E. Inikori، ١٩٨!٤.

ففيما بين ١٥٠٠ و ١٦٥٠ لم تكن اقتصادات منطقة الأطلسي ومجتمعاتها قد نظمت بعد على نحو يسمح لقوى السوق بالمحافظة على تأثيرها الكامل في منطقة يسودها نظام اقتصادي موحّد يمكنه تخصيص الوظائف وتوزيع العائدات بين الوحدات الأعضاء. ونتيجة لذلك استخدمت أوروبا الغربية تفوقها العسكري للتحكم في موارد من اقتصادات ومجتمعات أخرى في المنطقة. ولهذا السبب استمرت عملية التحول خلال فترة ما قبل كولومبوس فى أوروبا الغربية بنمط متماثل تقريبًا، مع وقوع الجانب الأكبر من التبادل الدولي للسلع في داخل أوروبا، بينما كانت الموارد المستجلبة من بقية منطقة الأطلسي تحمل إلى أوروبا الغربية بمقابل ضئيل أو دون مقابل.

الجدول ٤،٢: كميات الفضة والذهب المستوردة إلى اسبانيا من القارة الأمريكية، ١٥٠٣–١٦٥٠.

الفترة	الفضة (بالأوقية)	الذهب (بالأوقية)
١٥٠٣–١٥١٠		١٧٥ ١٣٣
١٥١١–١٥٢٠		٣٢٢ ٨٥٩
١٥٢١–١٥٣٠	٥ ٢٥٦	١٧٢ ٤٥٣
١٥٣١–١٥٤٠	٣ ٠٤٠ ٣٧٣	٥١٠ ٢٦٨
١٥٤١–١٥٥٠	٦ ٢٦٣ ٦٣٩	٨٨٠ ٣٢٣
١٥٥١–١٥٦٠	١٠ ٦٩٢ ١٦٨	١ ٥٠٣ ٣٦١
١٥٦١–١٥٧٠	٣٣ ٢٥٨ ٠٣١	٤٠٦ ٧٤٠
١٥٧١–١٥٨٠	٣٩ ٤٥٦ ٧٦٦	٣٣٢ ٥٩٥
١٥٨١–١٥٩٠	٧٤ ١٨١ ٣٦٨	٤٢٦ ٨٨١
١٥٩١–١٦٠٠	٩٥ ٥٠٧ ٧٥١	٦٨٦ ١٠٧
١٦٠١–١٦١٠	٧٨ ٠٨٢ ٧٣٤	٤١٤ ٩٥٩
١٦١١–١٦٢٠	٧٧ ٣٢٨ ٧٦١	٣١٢ ٣٨٣
١٦٢١–١٦٣٠	٧٥ ٦٧٣ ٨٢٩	١٣٧ ٢١٤
١٦٣١–١٦٤٠	٤٩ ٢٦٨ ٧٥٣	٤٣ ٧٣٩
١٦٤١–١٦٥٠	٣٧ ٢٦٤ ١٢٤	٥٤ ٦٣٩

المصدر: C.M. Cipolla، ١٩٧٦، ص ٢١٠، بالاستناد إلى E.J. Hamilton، ١٩٣٤، ص ٤٢.
ملحوظة: اتسع نطاق التهريب إلى حد أن الإحصاءات الرسمية لا تقدم سوى إشارة عامة إلى الحجم العام للواردات.

وأهم الموارد التي كانت تحمل إلى أوروبا الغربية من بقية منطقة الأطلسي إبان هذه الفترة هما الفضة والذهب. وكان هذان يُستجلبان بصورة رئيسية من أمريكا الاسبانية (المستعمرات الاسبانية في العالم الجديد)، إذ كانت تجارة الذهب من غرب أفريقيا قد تدهورت بسبب غلبة اقتصاديات تجارة الرقيق والنظام العبودي. وكان الذهب والفضة المجلوبان من العالم الجديد يوزعان من اسبانيا إلى مختلف أنحاء أوروبا الغربية. ويوضح الجدول ٤،٢ الكميات التي استوردت إلى اسبانيا فيما بين عام ١٥٠٣ و ١٦٥٠.

ومع دخول السبائك المستوردة في التداول باعتبارها وسيلة تبادل، تسارعت عملية تزايد الأساس التجاري للأنشطة الاقتصادية في كل مكان من أوروبا الغربية، وأدّى التفاعل بين كمية

النقود المطروحة في التداول التي كانت تتزايد بصورة متسارعة والنمو السكاني إلى ما يعرف في تاريخ أوروبا الغربية بثورة الأسعار في القرن السادس عشر، وكانت للظروف التي خلقتها هذه الظاهرة أهمية خاصة بالنسبة للتطوير المبكر للزراعة الرأسمالية في أوروبا الغربية، وخاصة في انجلترا[١٩].

كذلك أعطى استيراد السبائك الأمريكية دفعة قوية لنمو التجارة الدولية داخل أوروبا. وبحكم القانون لم يكن مسموحًا إلا للمواطنين الاسبان وللسفن المملوكة لاسبان بنقل البضائع إلى أمريكا الأسبانية ومنها. وكانت التجارة مقصورة على ميناءين فقط فى أوروبا بأكملها هما: قادش واشبيليه، يضاف إلى ذلك أنه كان من المحظور على المستعمرات الاسبانية الأمريكية إنتاج سلع مصنّعة فيها. ومع ذلك فقد شجعت الثروة المعدنية في المستعمرات الطبقات المهيمنة في اسبانيا على الاعتماد على بلدان أوروبية أخرى للحصول على أنواع مختلفة من الواردات لمواجهة احتياجات الاسبان فى أسبانيا وفي أمريكا الاسبانية، بل إن تجارة قادش واشبيليه مع أمريكا الأسبانية كانت تخضع لتجار أوروبيين أجانب عن طريق ترتيبات سريّة متنوعة[٢٠].



اللوحة ٤،٢: عملة اسبانية نقش عليها رأسا فرديناند وايزابيلا ١٤٧٤–١٥٠٤، وكانت هذه العملات شائعة الاستعمال.

(١٩) E.J. Hamilton، ١٩٢٩؛ J.D. Gould، ١٩٦٤.

(٢٠) A. Christelow، ١٩٤٨؛ J.O. Mclachlan، ١٩٤٠.

وعلى هذا النحو غدت اسبانيا مركز تجارة دولية واسعة النطاق داخل أوروبا الغربية إبان القرن السادس عشر. وكانت هذه التجارة، الخاضعة لهيمنة هولندا وفرنسا وانجلترا، هي القناة التي تدفقت من خلالها السبائك الأمريكية إلى الاقتصادات الرئيسية في أوروبا الغربية والتي دعمت عملية تحوّلها. وكانت كميات الفضة والذهب المجلوبة من أمريكا الاسبانية تترك اسبانيا بعد وصولها ببضعة أشهر، حتى لقد قيل: «إن اسبانيا كانت تحتفظ بالبقرة بينما كانت بقية أوروبا تشرب لبنها»[٢١]، واستمر ذلك طوال القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر.

وفيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٢٠ بلغت عملية هيكلة اقتصادات ومجتمعات منطقة الأطلسي ذروتها، وأصبحت عملية التحول الرأسمالي في أوروبا الغربية تعتمد على النظام الأطلسي. وليس من الممكن تقدير الدور الذى لعبه هذا النظام الأخير فى التنمية الاقتصادية لأوروبا الغربية إبان تلك الفترة تقديرًا متكاملًا إلا إذا نظرنا إليه على ضوء الأزمة العامة التي شهدتها أوروبا الغربية في القرن السابع عشر.

فقد توقف التوسع الاقتصادي الذي جاء به القرن السادس عشر واقترن بتزايد الواردات من السبائك الأمريكية ونمو السكان، نتيجة لتطرق الضعف إلى تأثيرات هذين العاملين. ذلك أن استيراد السبائك الأمريكية بلغ ذروته في حقبة التسعينات من القرن السادس عشر؛ ثم عاد فانخفض فيما بعدها. وكان النمو السكاني قد تسارع بدوره مع قيام المجتمعات الأوروبية بالمواءمة بين سلوكها السكاني وبين مستوى الفرص الاقتصادية. وتفاقمت الأوضاع من جراء اتباع سياسة الوطنية الاقتصادية، التي أوشكت أن تتحول إلى حرب اقتصادية، في عدد من بلدان أوروبا الغربية ولاسيما فرنسا إبان القرن السابع عشر، وتسبّبت الحواجز الناتجة عن التعريفة الجمركية المرتفعة التي أقامتها كل من فرنسا وانجلترا وغيرهما لحماية الصناعات المحلية في تفاقم الأوضاع الاقتصادية في أوروبا الغربية، مما أسفر عن أزمة عامة؛ فانهارت التجارة الدولية داخل أوروبا الغربية[٢٢]، وتوقفت عملية التحول الرأسمالي الجارية في بلدان معينة بينما شهدت بلدان أخرى عملية عكسية؛ ولحقت أفدح الأضرار بايطاليا التي تحولت من: «أكثر بلدان أوروبا تقدمًا من حيث التوسع الحضري والتصنيع إلى منطقة زراعية متخلفة بكل ما تحمله الكلمة من معنى»[٢٣].

ويستبين من طبيعة أزمة القرن السابع عشر ومن أصولها بجلاء أن أوروبا الغربية كانت تحتاج لاستكمال عملية التحول الرأسمالي في المنطقة إلى فرص اقتصادية أوسع نطاقًا بكثير مما كان يمكن لأوروبا أن توفره بمفردها. وفي ذلك يقول الأستاذ هوبسبوم: «ليس من الممكن تفسير أزمة القرن السابع عشر بعدم كفاية المعدات اللازمة للثورة الصناعية بأي معنى تقني أو

---

(٢١) A. Christelow، ١٩٤٨.

(٢٢) R. Davis، ١٩٦٩، الفصلان الثاني والثالث.

(٢٣) E.J. Hobsbawm، ١٩٥٤، ص ٣٦.

تنظيمي ضيّق»[٢٤]، ولا يمكن أيضًا تفسيرها بنقص رأس المال، إذ يقول هوبسبوم: «ربما كان الايطاليون يتحكمون إبان القرن السادس عشر في أضخم تجمعات لرؤوس الأموال؛ ولكنهم كانوا يسيئون استثمارها على نحو جليّ. فقد كانوا يجمّدونها في المباني ويبددونها في تقديم قروض أجنبية...». ولكن الايطاليين كانوا يتصرفون بتعقل لأنهم: «إذا كانوا قد أنفقوا مبالغ ضخمة من رؤوس أموالهم بصورة غير منتجة، فمن المحتمل أن يكون ذلك راجعًا ببساطة إلى أنه لم يكن ثمة مجال باقٍ لاستثمارها تدريجيًا على أي نطاق كان في داخل هذا القطاع الرأسمالي». (عمد الهولنديون إبان القرن السابع عشر إلى التخفيف من حدة تكدس مماثل لرؤوس الأموال عن طريق مضاعفة السلع المنزلية والأعمال الفنية...)[٢٥].

وهكذا فإن ما يفسّر الأزمة هو عدم كفاية الفرص الاقتصادية في أوروبا الغربية. ويعني ذلك أن أوروبا الغربية كانت أمامها فرصة ضئيلة أو حتى معدومة للتوصل إلى التحول الرأسمالي الكامل إن هي ظلّت تعتمد على الفرص الاقتصادية الداخلية وحدها.

وكانت التغيرات التي طرأت على هيكلة الاقتصادات والمجتمعات في المناطق الأطلسية غير الأوروبية فيما بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٢٠ تتيح فرصًا وتحديات ضخمة تسبّبت في إحداث تغيير شامل في الوضع الاقتصادي في أوروبا الغربية بوجه عام، وإن كان ذلك قد اتخذ نطاقًا أوسع بكثير في البلدان التي كانت لديها إمكانات أكبر للاستفادة من تلك الفرص. وفي العالم الجديد، كان نمو المزارع الكبرى من العناصر الرئيسية للهيكلة الاقتصادية والاجتماعية إبان تلك الفترة. واستمر إنتاج المعادن الثمينة محتفظًا بأهميته، وخاصة بعد أن دخلت البرازيل في مجال إنتاج الذهب على نطاق واسع في القرن الثامن عشر. غير أن العنصر الرئيسي في هيكلة الاقتصادات والمجتمعات في العالم الجديد خلال هذه الفترة كان تطور زراعة المزارع الكبرى الواسعة النطاق. وفي داخل أمريكا الشمالية، كان للتبغ والقطن مكان الصدارة بين مختلف المنتجات، بينما كانت السيادة للسكر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وقد استوجبت ضخامة عمليات الاقتصاد الجديد إعادة توزيع كاملة لسكان العالم الجديد.

وهكذا نظّم جانب كبير من التجارة حول شحن السلع إلى أفريقيا والقارة الأمريكية، وشحن العبيد من أفريقيا إلى هذه القارة الأمريكية، وشحن البضائع والمعادن الثمينة إلى أوروبا؛ وآية ذلك أن السكر المستورد بصورة مشروعة من القارة الأمريكية إلى أوروبا الغربية بلغ **١٥١ ٦٥٨** طنًا سنويًا في حقبة الأربعينات من القرن الثامن عشر؛ ثم ارتفع إلى **١٩٣ ٠٠٥** أطنان في حقبة الستينات من القرن نفسه[٢٦]. ونظرًا إلى أن بلدان أوروبا الغربية المالكة للمستعمرات كانت تحظّر نقل البضائع من وإلى مستعمراتها الأمريكية، فإن سيطرتها على توزيع السلع الأمريكية فى أوروبا أصبحت عاملًا رئيسيًا في نمو التجارة فيما بين البلدان الأوروبية

(٢٤) المرجع السابق، ص٤٢.

(٢٥) المرجع السابق، ص٤٢–٤٣.

(٢٦) R. Sheridan، ١٩٧٠، الجدول رقم ١، ص٢٢.

إبان القرنين السابع عشر والثامن عشر[٢٧]. وكانت البلدان الأكثر استفادة من هذه التطورات هي انجلترا وفرنسا وهولندا. ذلك أن القيمة الرسمية لتجارة انجلترا الخارجية (الواردات بالإضافة إلى الصادرات) ارتفعت من متوسط سنوي قدره ٨.٥ مليون جنيه استرليني فيما بين عامي ١٦٦٣ و ١٦٦٩ إلى ٢٨,٤ مليون جنيه استرليني فيما بين عامي ١٧٧٢ و١٧٧٤، ثم إلى ٥٥,٧ مليون جنيه استرليني في عام ١٧٩٨/١٧٩٧[٢٨]. وهذا النمو يرجع بأكمله تقريبًا – بصورة مباشرة أو غير مباشرة – إلى توسع النظام الأطلسي، وكانت لفرنسا وهولندا تجارب متماثلة؛ وفيما يخص انجلترا، كانت عمليات إعادة التصدير المتركزة على منتجات العالم الجديد تمثّل ٣٧,١ في المائة من اجمالي الصادرات فيما بين عامي ١٧٧٢ و١٧٧٤، في حين بلغ الرقم المماثل بالنسبة لفرنسا ٣٣,٢ في المائة في ١٧٨٧[٢٩]. ومن أجل ذلك كتب مؤرخ اقتصادي فرنسي يقول:

«يسعنا أن نصف القرن الثامن عشر بحق بأنه كان مرحلة الأطلسية للتنمية الاقتصادية الأوروبية. فقد كانت التجارة الخارجية –وخاصة مع القارة الأمريكية– أكثر القطاعات حيوية في الاقتصاد برمّته؛ (من ذلك مثلًا أن التجارة الاستعمارية الفرنسية تزايدت عشرة أضعاف فيما بين ١٧١٦ و١٧٨٧)، يضاف إلى ذلك أن الطلب من المناطق الواقعة فيما وراء البحار كان حافزًا لنمو مجموعة كبيرة من الصناعات ولزيادة التخصص وتوزيع العمل، ونظرًا إلى غلبة النقل البحري على النقل البري، كان الاقتصاد الأوروبي في القرن الثامن عشر «منظّمًا حول عدد من الموانئ البحرية الكبيرة: وكانت أكثرها رواجًا الموانئ التي تظفر بأكبر نصيب من التجارة الاستعمارية النامية مثل بوردو أو نانت؛ ولم تكن لكل من هذين الميناءين صناعاته الخاصة وحسب، بل كانت له أيضا منطقة صناعية خلفية في أسفل النهر تنفذ من خلاله»[٣٠].

وقد وفّرت هذه الفرص الاقتصادية النامية التي اقترنت بتوسع النظام الأطلسي فرص عمل متزايدة مما أدى إلى استحثاث النمو السكاني عبر أوروبا الغربية بأسرها بعد انخفاضه في القرن السابع عشر[٣١]. وأسهم ذلك بقدر كبير في نمو الأسواق المحلية في انجلترا

(٢٧) R. Davis، ١٩٦٩، الفصلان الثاني والثالث؛ و ١٩٦٧.

(٢٨) بالنسبة للفترة ما بين ١٦٦٣ و ١٦٦٩ والفترة ما بين ١٧٧٢ و ١٧٧٤ أنظر R. Davis، ١٩٦٩، ص ٩٢ و ١١٩ و ١٢٠. وبالنسبة للفترة ما بين عامي ١٧٩٧ و ١٧٩٨ أنظر P. Deane و W.A. Cole، ١٩٦٧، الجدول ١٣، ص ٤٤. وتتعلق الأرقام المقدمة عن فترة ١٧٩٧–١٧٩٨ ببريطانيا العظمى، بينما تتعلق الأرقام الأخرى بانجلترا وويلز. وتتضمن جميع الأرقام مجموع الواردات والصادرات المحلية وإعادة التصدير. وقد احتسبت الأرقام المتعلقة بالقرن الثامن عشر على أساس الأسعار الثابتة فيما بين عامي ١٦٩٧ و ١٧٠٠.

(٢٩) P. Kriedte، ١٩٨٣، الجدولان ٣٩ و ٤٠، ص ١٢٤ و ١٢٨.

(٣٠) F. Crouzet، ١٩٦٤.

(٣١) من المحقق الآن أن نمو السكان في انجلترا إبان القرن الثامن عشر كان يرجع إلى زيادة عامة في حالات الزواج في وقت سابق، وكان هذا يرجع بدوره إلى تزايد فرص العمل؛ لمزيد من التفاصيل أنظر: J.E. Inikori، ١٩٨٤. ويستند التحليل إلى أدلة قدّمها E.A. Wrigley، ١٩٨٣ و D.N. Levine، ١٩٧٧.

وفرنسا وهولندا، وتضافر ذلك مع نمو الصادرات في إيجاد ضغوط الطلب التي كان من شأنها تشجيع الاختراعات والتجديدات التكنولوجية خلال الثورات الصناعية في أوروبا الغربية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وبهذه الطريقة كان التوسع الخارق في إنتاج السلع وفي التجارة والتمويل والنقل البحري في منطقة الأطلسي فيما بين عامي ١٦٥٠ و١٨٢٠ هو الذي وفر الفرص المطلوبة لاقتصادات أوروبا الغربية كي تتغلب على أزمة القرن السابع عشر، وتحطم قيود الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التقليدية. وتستكمل عملية التحول الرأسمالي. وكانت انجلترا أول بلد يستكمل هذه العملية. وقد أعانت القوى التي أطلقها هذا التطور والدروس التي قدّمها على استكمال العملية بسرعة في بلدان أوروبا الغربية الأخرى التي أسهمت على نحو ايجابي (بطريقة مباشرة أو غير مباشرة) في اقتسام الفرص المنبثقة عن توسع النظام الأطلسي.

كذلك كان لأجزاء العالم الجديد التي أصبحت عام ١٧٨٣ الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ترزح تحت قيود سياسية ثقيلة الوطأة كمناطق مستعمرة فيما بين القرن السابع عشر وعام ١٧٧٦، إسهام إيجابي بطرق لها أهميتها في الاقتصاد الأطلسي النامي خلال هذه الحقبة المبكرة، وربما كانت اقتصادات هذه المناطق في مقدمة الاقتصادات غير النامية في منطقة الأطلسي عندما وصل كولومبوس إلى قارة أمريكا، وكانت نسب الكثافة السكانية السائدة فيها من أكثر النسب انخفاضًا في العالم الجديد في تلك الحقبة، ولم يكن فيها ما يمكن مقارنته بالحضارات القديمة في أمريكا الجنوبية من حيث التنظيم الاقتصادي والاجتماعي. ولعقود طويلة بعد توطن المستعمرين الأوروبيين، كانت هذه المناطق تخضع في معظمها لأنشطة معيشية، وكان نمو الفرص اللازمة للإنتاج السوقي الذي حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يرتبط بصورة مباشرة بتوسع النظام الأطلسي من منتصف القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر[٣٢].

ويوضح الجدولان ٣،٤ و٤،٤ حجم مشاركة هذه المناطق في النظام الأطلسي خلال الأعوام التي سبقت مباشرة اعلان الاستقلال وتأسيس الولايات المتحدة الأمريكية.

ذلك أن القيمة السنوية الاجمالية لحصة أمريكا الشمالية البريطانية من تجارة الأطلسي خلال تلك الأعوام كانت تصل، في المتوسط، إلى ٨،٤ مليون جنيه استرليني (الواردات بالاضافة إلى الصادرات من السلع والصادرات غير المنظورة). ونظرًا إلى أن العدد الإجمالي لسكان هذه المناطق كان يبلغ ٢.٢ مليون في ١٧٧٠[٣٣]، فإن نصيب الفرد من هذه التجارة كان ٣،٨ جنيه استرليني. وكان لهذا القدر من المشاركة في تجارة الأطلسي أثره في حفز نمو السوق المحلية والإنتاج الموجه للتبادل السوقي، وفي تشجيع التخصص، وزيادة دخل الفرد، كما كان له تأثيره في معدل الهجرة إلى المنطقة.

(٣٢) أنظر: J.F. Shepherd و G.M. Walton، ١٩٧٢.

(٣٣) J. Potter، ١٩٦٥، الجدول ١ (أ)، ص ٦٣٨.

الجدول ٤.٣: إجمالي عائدات أمريكا الشمالية البريطانية (بالجنيه الاسترليني) من الصادرات من السلع والصادرات غير المنظورة، فيما بين ١٧٦٨ و ١٧٧٢.

المنطقة	١٧٦٨	١٧٦٩	١٧٧٠	١٧٧١	١٧٧٢
بريطانيا العظمى وايرلندا	١ ٦٥٨ ٠٠٠	١ ٨٥٢ ٠٠٠	١ ٨١٨ ٠٠٠	٢ ١١٣ ٠٠٠	٢ ١٣٥ ٠٠٠
جزر الهند الغربية كافة	٩٧٩ ٠٠٠	١ ١٣١ ٠٠٠	١ ٢٧٢ ٠٠٠	١ ٢٨٧ ٠٠٠	١ ٤٩٨ ٠٠٠
أوروبا الجنوبية وجزر واين	٥٢٠ ٠٠٠	٨٠٥ ٠٠٠	٧٤١ ٠٠٠	٧٢١ ٠٠٠	٧٦٢ ٠٠٠
أفريقيا	١٦ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠	٣٤ ٠٠٠
المجموع	**٣١٧٣٠٠**	**٣ ٨١٨ ٠٠٠**	**٣ ٨٥٦ ٠٠٠**	**٤ ١٣٩ ٠٠٠**	**٤ ٤٢٩ ٠٠٠**

الجدول ٤.٤: واردات أمريكا الشمالية البريطانية (بالجنيه الاسترليني) فيما بين ١٧٦٨ و ١٧٧٢.

المنطقة	١٧٦٨	١٧٦٩	١٧٧٠	١٧٧١	١٧٧٢
بريطانيا العظمى وايرلندا	٢ ٩٠٨ ٠٠٠	٢ ١٥١ ٠٠٠	٣ ١١٢ ٠٠٠	٥ ٣٨٢ ٠٠٠	٤ ١٣٥ ٠٠٠
جزر الهند الغربية كافة	٥٢٤ ٠٠٠	٧٦٧ ٠٠٠	٧٩٢ ٠٠٠	٦٧٦ ٠٠٠	٩٣٩ ٠٠٠
أوروبا الجنوبية وجزر واين	٨١ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٦٩ ٠٠٠	٨٨ ٠٠٠
أفريقيا	٥٦ ٠٠٠	١٨٩ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠	١٠٤ ٠٠٠	٢٦٥ ٠٠٠
المجموع	**٣ ٥٦٩ ٠٠٠**	**٣ ١٩٢ ٠٠٠**	**٤ ٠٦٩ ٠٠٠**	**٦ ٢٣١ ٠٠٠**	**٥ ٤٢٧ ٠٠٠**

المصدر: J.F. Shepherd و G.M. Walton، ١٩٧٢.
ملحوظة: كانت الصادرات غير المنظورة تتألف في معظمها من عمليات الشحن.

ومع انتقال المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية على نحو تدريجي من الأنشطة المعيشية إلى الإنتاج السوقي بتأثير النظام الأطلسي، أصبح من الممكن التفرقة بين نظم اقتصادية ثلاثة تتألف من المستعمرات الجنوبية والوسطى والشمالية (نيوانجلند أساسًا). وشجع الجمع بين الموارد الطبيعية وتوافر العمل العبودي الأفريقي الرخيص المستعمرات الجنوبية على التوسع في انشاء المزارع الكبرى لإنتاج الأرز والتبغ في بداية الأمر، ولإنتاج القطن في مرحلة لاحقة. واتجهت المستعمرات الوسطى إلى إنتاج المواد الغذائية في مزارع ذات أحجام أسرية تستخدم عمل الأسرة. وفي المستعمرات الشمالية شجع الفقر النسبي في الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة، بالإضافة إلى توافر المرافئ الطبيعية العميقة وموارد الغابات لبناء السفن، على تخصصها في وقت مبكر في مجالي التجارة والنقل البحري[٣٤].

وهكذا كان الجنوب ينتج على وجه التقريب كل ما يصدر إلى أوروبا من المنتجات الزراعية، بينما كان الشمال ينتج الجانب الأكبر من الصادرات غير المنظورة – كالنقل البحري والخدمات التجارية والتأمين وما إليها. وفي نفس الوقت كانت المستعمرات الوسطى تنتج ما يصدر من المواد الغذائية بالإضافة إلى بعض الصادرات غير المنظورة. وكان الإنتاج في الجنوب يعتمد على العمل العبودي الأفريقي، بينما كانت السوق التي يصرف فيها الإنتاج هي أوروبا بصورة رئيسية. وبالنسبة

(٣٤) انظر D.C. North، ١٩٦١.

إلى المستعمرات الوسطى والشمالية، أسفرت اعادة تنظيم الاقتصادات الكاريبية المواكبة لنمو مزارع العبيد الكبرى عن تقسيم للعمل بين مناطق الكاريبي (البريطانية وغير البريطانية) وأمريكا الشمالية، الأمر الذي أدى إلى خلق سوق ضخمة في مناطق الكاريبي للمواد الغذائية المنتجة في المستعمرات الوسطى ولخدمات النقل البحري وغيرها من الخدمات التي تضطلع بها المستعمرات الشمالية. وعلى هذا النحو أصبحت اقتصادات المناطق الفرعية الثلاث في أمريكا الشمالية مربوطة بالنظام العبودي في القارة الأمريكية، سواء أكان ذلك في عملية الإنتاج أو في السوق[٣٥].

وقد أسفرت مشاركة أمريكا الشمالية البريطانية على نطاق واسع في النظام الأطلسي خلال الحقبة الاستعمارية عن ظهور هياكل اقتصادية واجتماعية متباينة في المستعمرات الجنوبية والوسطى والشمالية، إذ كان الإنتاج في المستعمرات الوسطى والشمالية يرتكز على عمال من البيض الأحرار مع انتشار الملكية على نطاق واسع، وتوزيع الدخول على أسس أقرب إلى المساواة. أما في الجنوب فقد ترتب على غلبة المزارع الكبرى التي تعتمد على العمل العبودي الافريقي، وجود نسبة كبيرة من العبيد بين السكان، وتركيز الملكية، وتوزيع الدخول على أسس بعيدة كل البعد عن المساواة؛ فمن بين العبيد البالغ عددهم ٦٩٧ ٠٠٠ الذين كانوا في الولايات المتحدة في ١٧٩٠ كان ٦٤٢ ٠٠٠ موجودين في الجنوب، وكانوا يمثلون ٣٦ في المائة من مجموع السكان في الولايات الجنوبية[٣٦]. ورغم أن الهياكل القائمة في المناطق الوسطى والشمالية كانت تشجع نمو

---

(٣٥) كانت اقتصادات المستعمرات الجنوبية مربوطة بالنظام العبودي على مستوى الإنتاج، بينما كانت اقتصادات المستعمرات الوسطى والشمالية مربوطة بالنظام العبودي في العالم الجديد على مستوى الأسواق، بالنظر إلى أن انشاء مزارع العبيد الكبرى هو الذي أدى إلى خلق الأسواق اللازمة للمواد الغذائية وللخدمات التجارية التي اعتمدت عليها المستعمرات الوسطى والشمالية إلى حد بعيد لوقت طويل. وتعطي الارقام التالية لعائدات الصادرات من السلع والخدمات الرئيسية (المتوسطات السنوية للفترة ما بين ١٧٦٨ و ١٧٧٢) مؤشرًا لهيكل تجارة التصدير في أمريكا الشمالية إبان الحقبة الإستعمارية:

(بالجنيه الاسترليني):
التبغ ٧٦٦٠٠٠.
عائدات الشحن ٦١٠ ٠٠٠.
الخبز والدقيق ٤١٠ ٠٠٠.
الأرز ٣١٢ ٠٠٠.
الأسماك ٢٨٧ ٠٠٠.
النيلة ١١٧ ٠٠٠.

وقد مثلت هذه البنود الستة ما نسبته ٦٤.٤ في المائة من مجموع عائدات التصدير من أمريكا الشمالية البريطانية خلال تلك الأعوام، وكان التبغ والأرز من منتجات مزارع العبيد الكبرى المجلوبة من المستعمرات الجنوبية، وكان الخبز والدقيق من إنتاج المزارع الاسرية الحجم في المستعمرات الوسطى، بينما كان الجانب الأكبر من الأسماك والشحن يجيء من المستعمرات الشمالية. (هذه الأرقام مأخوذة من J.F. Shepherd و G.M. Walton، ١٩٧٢، ص ٢٥٨)، وكان الجانب الأكبر من الواردات من السلع المصنعة، يجيء من انجلترا، في حين أن انجلترا لم تكن تأخذ سوى نسبة صغيرة من صادرات المستعمرات. وكان التبع مخصصًا بأكمله تقريبًا لانجلترا واسكتلندا ولكن أكثر من نصف الكمية كان يعاد تصديره سنويًا إلى أوروبا القارية.

(٣٦) J. Potter، ١٩٦٥، الجدول رقم ٢، ص ٦٤١.

السوق المحلية للسلع الاستهلاكية الجماهيرية، فقد كانت الهياكل الموجودة في الجنوب تحظر نمو هذا النوع من الأسواق المحلية وتشجع استيراد السلع الترفية من الخارج. ومن ثم فعندما كانت أسس نمو اقتصادي ذاتي ترسى في المستعمرات الوسطى والشمالية إبان الحقبة الاستعمارية، كانت هياكل التبعية تقام في الجنوب.

وبعد تحقيق الاستقلال ظل اقتصاد الولايات الجنوبية يعتمد على العمل العبودي الأفريقي. وظل التوسع الخارق في إنتاج القطن في الولايات الجنوبية بين ١٧٩٠ و١٨٦٠ يعتمد كلية على العمل العبودي الأفريقي[٣٧]. ومن أجل ذلك استبقيت الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الموروثة من الحقبة الاستعمارية في الجنوب، بل وحتى في المناطق التي امتدت إليها مزارع القطن الكبرى إبان القرن التاسع عشر. وفي ١٨٥٠ كان مجموع السكان البالغ عددهم ٨٩٨٣٠٠٠ في الجنوب القديم والجديد يتضمن ٣١١٧٠٠٠ من العبيد؛ وكان هؤلاء يمثلون ٣٤،٧ في المائة من السكان[٣٨]. كذلك استمر توزيع الملكية والدخل على اختلاله. كما عززت هياكل التبعية.

وبعد نيل الاستقلال اتخذت حكومة الولايات المتحدة المستقلة سياسيًا تدابير اقتصادية أدت على نحو تدريجي إلى تحويل الجنوب من الاعتماد على أوروبا الغربية إلى الاعتماد على الولايات الشمالية. وبمعونة من الحماية الحكومية انتقلت إلى أصحاب السفن والتجار في الولايات الشمالية الشرقية السيطرة على عمليات شحن القطن الجنوبي إلى أوروبا واستيراد المصنوعات الأوروبية لملاك المزارع الكبرى من الجنوبيين هم وعبيدهم[٣٩]. وفي الوقت نفسه استتبع التوسّع في إنتاج

(٣٧) تزايد إنتاج القطن في الولايات الجنوبية من ٤٠٠٠ بالة زنة كل منها ٥٠٠ رطل في ١٧٩٠ إلى ٣٨٤١٤١٦ بالة في ١٨٦٠. وفي الخمسينات من القرن التاسع عشر صدر ما يقرب من ٧٦،٥ في المائة من الإنتاج. H.U. Faulkner، ١٩٢٤، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٣٨) J. Potter، ١٩٦٥، الجدول رقم ١١، ص ٦٨٠.

(٣٩) صدر في ٤ يوليو/ تموز ١٧٨٩ قانون سمح بخصم ١٠ في المائة من الرسوم الجمركية على الواردات إلى الولايات المتحدة بواسطة السفن الأمريكية الصنع أو المملوكة لأمريكيين. وصدر قانون آخر في ٢٠ يوليو/ تموز ١٧٨٩ فرضت بموجبه ضريبة جمركية بنسبة ٦ في المائة على كل طن ينقل بواسطة سفينة أمريكية الصنع أو مملوكة لأمريكيين، وبنسبة ٣٠ في المائة على كل طن ينقل بواسطة سفينة أجنبية الصنع أو مملوكة لأجانب تدخل موانئ الولايات المتحدة. وقد أدى كلا القانونين إلى تشجيع نمو بناء السفن وتملكها في الولايات الشمالية الشرقية من الولايات المتحدة الأمريكية. فارتفعت الحمولات المسجلة للسفن العاملة في مجال التجارة الخارجية من ١٢٣٨٩٣ طنًا في عام ١٧٨٩ إلى ٩٨١٠٠٠ طن في عام ١٨١٠. وخلال الفترة نفسها، تزايدت نسبة واردات الولايات المتحدة المنقولة بسفن مملوكة لأمريكيين من ١٧،٥ في المائة إلى ٩٣ في المائة من مجموع الواردات، كما تزايدت صادرات الولايات المتحدة المنقولة بسفن مملوكة لأمريكيين من ٣٠ إلى ٩٠ في المائة. وبحلول عام ١٨٦٢ بلغت الحمولة المسجلة لسفن الشحن الأمريكية العاملة في مجال التجارة الخارجية ٢٤٩٦٨٩٤ طنًا، وكان نحو ٧٥ في المائة من صادرات الولايات المتحدة خلال تلك الفترة يجيء من الجنوب، كما كان القطن يمثل نحو ٦٠ في المائة منها، أما النسبة الباقية وقدرها ١٥ في المائة فكانت تتألف من التبغ والأرز والسكر المكرر (لكل هذه الأرقام، انظر H.U. Faulkener، ١٩٢٤، ص ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٨ و ٢٣٣. وقد أصبحت الدخول الناتجة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من الصادرات الجنوبية والعائدات التي كان ملاك السفن والتجار في الولايات الشمالية الشرقية يحققونها من التجارة الخارجية، أساس التصنيع في الولايات المتحدة من ١٧٩٠ إلى ١٨٦٠. انظر D.C. North، ١٩٦١.

القطن نشوء سوق متنامية للسلع الغذائية؛ الأمر الذى كان حافزًا لنمو إنتاج السلع الغذائية على نطاق تجاري في الغرب، ولتدفق المهاجرين إلى المناطق الغربية. وخلق هذا التخصّص الإقليمي، الذي كان يتمحور حول مزارع العبيد الكبرى في الجنوب، سوقًا محلية ضخمة شجعت على اقامة صناعات بديلة للسلع المستوردة في الشمال الشرقي اعتمادًا على القيود الحكومية على الاستيراد. وبهذه الطريقة كان تصنيع الولايات المتحدة الأمريكية يرتكز في المقام الأول حتى ١٨٦٠ على مزارع العبيد الكبرى في الجنوب؛ كما استفادت الولايات المتحدة من استقلالها السياسي في الوقت المناسب لتحريك القوى العاملة في منطقة الأطلسي لصالح اقتصادها، وعاونتها في ذلك الهياكل المؤاتية التي طورت في المستعمرات الوسطى والشمالية خلال الحقبة الاستعمارية[٤٠]. وهكذا وفرت هياكل التبعية في الولايات الجنوبية الشروط الضرورية للتحوّل الرأسمالي في الولايات الشمالية والغربية.

تطور هياكل التخلف فى أمريكا اللاتينية والكاريبي

كانت اقتصادات أمريكا اللاتينية والكاريبي، وفقًا لتعريفنا، اقتصادات غير نامية عندما وصل كولومبوس إلى المنطقة. وكانت عوامل ثلاثة مسؤولة عن المستوى العام لعدم التنمية : السكان، والجغرافيا، والانعزال عن بقية العالم.

ويثور خلاف شديد بصدد الحجم المحتمل للسكان في القارة الأمريكية بأجمعها بحلول ١٤٩٢. وثمة تقديرات منخفضة إلى حد أنها تقدر هذا العدد بنحو ٨,٥ مليون نسمة، وهناك تقديرات ترتفع به إلى ١١٢ مليونًا[٤١]. بيد أن البحوث الأحدث عهدًا التي أجرتها مدرسة بركلي تشير إلى أن رقمًا يتراوح بين ٥٠ مليونًا و١٠٠ مليون هو الأقرب إلى المعقول[٤٢]. ويعتبر أعلى الأرقام صغيرًا بالنسبة لضخامة الاتساع الجغرافي للقارة الأمريكية، يضاف إلى ذلك أن السكان كانوا مركزين في ثلاث مناطق تقريبًا: أمريكا الوسطى، وتتألف من ممالك الازتك والمايا القديمة، وامبراطورية الانكا في بيرو القديمة، وجزيرة هسبانيولا في الكاريبي التي تضم الآن هايتي وجمهورية الدومينيكان[٤٣]. وكانت بقية أجزاء العالم الجديد تتصف بانخفاض بالغ في الكثافة السكانية. وقد

(٤٠) لمزيد من التفاصيل عن أوروبا الغربية وأمريكا الشمالي، انظر J.E. Inikori، ١٩٧٩ و ١٩٨١.

(٤١) B. Keen و M. Wasserman، ١٩٨٠، ص ٣٠-٣١.

(٤٢) بالنسبة لتقديرات مدرسة بيركلي، انظر W. Borah و S.F. Cook، ١٩٦٣؛ وانظر أيضًا S.F. Cook و W. Borah، ١٩٧١-١٩٧٤. وللرجوع إلى دراسة توليفية حديثة، انظر W.M. Denevan، ١٩٧٦.

(٤٣) استنادًا إلى مدونات هندية واسبانية متنوعة مع الاستعانة بأساليب إحصائية معقدة، قدر W. Borah و S.F. Cook سكان المكسيك الوسطى قبل الغزو بما يتراوح بين ١٨.٨ و ٢٦.٣ مليون نسمة. W. Borah و S.F. Cook، ١٩٦٧، ص ٢٠٥. كما قدر كوك وبورا سكان هسبانيولا بما يتراوح بين ٧ و ٨ مليون نسمة في ١٤٩٢. B. Keen و M. Wasserman، ١٩٨٠، ص ٣٠. ولكن تقديرات كوك وبورا تعرضت لنقد شديد في الآونة الأخيرة بدعوى أنها تنحو إلى الزيادة.

قيل إن كثافات سكانية بمعدل يقل عن عشرة أفراد للكيلومتر المربع الواحد كانت سائدة في أكثر من ٩٠ في المائة من المنطقة الجغرافية لأمريكا اللاتينية قبل غزوها[٤٤].

وكان لانخفاض الكثافات السكانية في مناطق ضخمة من أمريكا قبل وصول كولومبوس آثار معاكسة لتنمية التجارة وتقسيم العمل؛ كما كانت المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة منفصلة عن بعضها البعض وعن المناطق القليلة السكان بغابات كثيفة وجبال ووديان عميقة. وأدى ذلك إلى صعوبة الاتصال، ووقف حائلاً دون تنمية التجارة بين البلدان الأمريكية. وفي وضع كهذا كان من الممكن أن يكون للتجارة المنقولة بطريق البحر أهميتها فى تمديد الحدود التجارية من ساحل البحر إلى الداخل مثلما حدث في أمريكا الشمالية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. بيد أن عزلة القارة الأمريكية عن سائر أنحاء العالم حتى عام ١٤٩٢ لم تجعل ذلك أمرًا ممكنًا، وبسبب هذه العزلة كانت لموارد القارة الأمريكية الطبيعية الغنية قيمة تجارية ضئيلة، ولهذا أسهمت بنصيب ضئيل أو معدوم في تنمية السكان والتجارة.

ومن أجل ذلك كانت اقتصادات الحضارات القديمة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية غير نامية في مجموعها وإن كانت قد بلغت مستوى عاليًا من التطوّر الثقافي بحلول عام ١٤٩٢؛ إذ كانت في حاجة إلى تجارة خارجية مع سائر أنحاء العالم لإعطاء قيمة إقتصادية لمواردها. وتشجيع النمو، ونشر سكانها، وحفز التنمية التجارية بين البلدان الأمريكية، وبدء عملية التحول الرأسمالي.

وفي اتجاه معاكس لهذه الاحتياجات، نشأت الفرص التجارية التي أعقبت وصول الأوروبيين في ١٤٩٢ في ظروف أدت إلى تطوير هياكل تخلف لا هياكل تقدم. ويرجع ذلك أولاً إلى أن بلدان أوروبا الغربية فرضت سيطرتها بالقوة على الموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد عانى الهنود من الإذلال ومن فقدان الروح المعنوية. وعندما أضيفت إلى ذلك متطلبات العمل والامراض غير المعروفة التي جلبها الأوروبيون انهار السكان الهنود في كل مكان من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتبرز الكارثة السكانية التي مني بها وسط المكسيك إبان القرن السادس عشر هذه النقطة بوضوح جلي إذ انخفض عدد سكان المنطقة الذي كان يقدر بما يتراوح بين ١٨,٨ و ٢٦,٣ مليون نسمة قبل الغزو الأوروبي إلى ٦,٣ مليون نسمة فى عام ١٥٤٨، ثم إلى ١,٩ مليون نسمة في عام ١٥٨٠. وبحلول عام ١٦٠٥ كان هذا العدد قد انخفض إلى ١,١ مليون نسمة تقريبًا[٤٥].

وقد ترتبت على إبادة السكان الهنود إبادة شبه كاملة نتيجتان مهمتان: أولاهما هي أن التوسع الخارق في إنتاج المنتجات الأولية للاتجار بها بطريق البحر مع أوروبا وأمريكا الشمالية – وهو ما حدث خلال الفترة ما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر– لم يكن ممكنًا إلا عن طريق استيراد العمالة العبودية الأفريقية على نطاق واسع. النتيجة الثانية هي أن المعمرين الأوروبيين استولوا على الأراضي الزراعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وتم تجميعها في ملكيات كبيرة أصبحت تُعرف باسم «لاثييندى» Laciende أو «لاثيندا» Lazenda. وسوف نوضح فيما بعد أن

---

(٤٤) A. Morris، ١٩٨١، ص ٥٢.

(٤٥) W. Borah و S.F. Cook، ١٩٦٧، ص ٢٠٤.

هذين التطورين قدما فرصًا تجارية كان من شأنها استحثاث التحول الرأسمالي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ولكنهما أدّيا في الوقت نفسه إلى التخلف والتبعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

ونظرًا إلى ضخامة الأعداد المستوردة من العبيد عن طريق التهريب إلى أمريكا الأسبانية إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر، يستحيل علينا تقريبًا تحديد الإسهام الكمي للعمالة العبودية الأفريقية في إنتاج المعادن الثمينة في أمريكا الاسبانية إبان هذين القرنين(٤٦). بيد أنه يؤخذ من إحصاء أجراه بعض رجال الدين في أمريكا الأسبانية في ١٧٩٦ أن عدد السكان الذين من أصل أفريقي كان يرتفع إلى ٦٧٩ ٨٤٢ في المكسيك وإلى ٦٢٨ ٥٣٩ في بيرو(٤٧). ورغم أننا لا نستطيع أن نتحقق من دقة هذا الاحصاء، فإن هذين الرقمين يعنيان أن العمالة العبودية الأفريقية كانت حاسمة بالنسبة لاقتصادات المكسيك وبيرو في ظل الاستعمار. وفي البرازيل، كان إنتاج السكر للتصدير يعتمد إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر اعتمادًا كليًا على العمالة العبودية الأفريقية، ومع أن ازدهار الذهب البرازيلي في القرن الثامن عشر اجتذب عددًا كبيرًا من التجار ومن الرأسماليين العاملين في مجال التعدين من أوروبا إلى هذه البلاد، فقد استمر الإنتاج الفعلي يعتمد كلية تقريبًا على العمالة العبودية الأفريقية، ويشهد بذلك التركيب العرقي لسكان البرازيل في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ ففي عام ١٧٩٨ كان عدد السكان الذين من أصل أفريقي بين مجموع السكان البالغ ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة يرتفع إلى ١ ٩٨٨ ٠٠٠، منهم ١ ٥٨٢ ٠٠٠ من العبيد. وفي ١٨٧٢ كان نحو ٥,٨ مليون نسمة من مجموع السكان البالغ عددهم ٩,٩ مليون نسمة من أصل أفريقي، وكان من بينهم ١,٥ مليون من العبيد(٤٨). ومؤدى ذلك هو أن السكان المنحدرين من أصل أفريقي كانوا يشكلون ٦١,٢ في المائة من مجموع سكان البرازيل في ١٧٩٨ و ٥٨ في

(٤٦) تشير الأدلة التي قدمها E. Vila Vilar إلى ضخامة حجم الواردات المهربة: «تمكن د. فرناندو دي ساريّا نائب حاكم قرطاجنة من التحقق من أنه طوال الفترة ما بين ١٥١٦ و ١٦١٩ لم تدفع رسوم جمركية إلا عن ٤ ٨١٦ عبدًا فقط، بينما كان عدد الذين دخلوا في الواقع في فترة لا تزيد كثيرًا على عام واحد – من مايو/ أيار ١٦١٩ حتى ديسمبر/ كانون الأول ١٦٢٠– يرتفع إلى ستة الاف، وذهب إلى أن الزوارق التي كانت تصل وعلى متنها ١٥ أو ٢٥ أو ٣٧ أو ٤٥ «قطعة»، كانت تحمل في الواقع ٢٠٠ أو ٣٠٠ أو ٤٠٠. وشهد المفتش مدينا روساليس بأنه كان من الشائع أن يعمد التجار عند أداء الرسوم إلى اعلان «قطع» أقل ممن كانوا ينقلونهم بالفعل؛ وأثبت أن احدى السفن اعلنت ٦٨ ولكنها كانت تحمل ٤٤٠؛ وان سفينة أخرى أعلنت ٤٥ وكان على متنها ٢٠٠، وأخرى أعلنت ٦٥ ولكنها استجلبت ٢٦٠. وفي رأيه أنه في عام واحد، من ١٠ يونيو/ حزيران ١٦٢٠ إلى ١٨ يوليو/ تموز ١٦٢١، دخلت ٦٤٤٣ «قطعة» من العبيد في ميناء قرطاجنة. وفي ١٦٣١ كتب خوان دي اوروثكو أمين خزانة سانتا مارتا إلى الملك يقول ان كل سفينة وصلت وعلى متنها سود كانت تحمل ٤٠٠ قطعة ولكن الرسوم الجمركية لم تكن تدفع الا عن ١٠٠ فقط. وفي ١٦٣٧ شهد د. مارتن دى سافدرا رئيس مجلس سان دومينغو بإن سفن العبيد الذاهبة إلى قرطاجنة وعلى متنها ١٥٠ «قطعة» مسجلة، كانت تحمل في الحقيقة ٣٠٠». E. Vila Vilar، ١٩٧٧ (أ)، ص ٢٧٢–٢٧٣؛ انظر أيضًا C.A. Palmer، ١٩٧٦؛ و L.B. Rout Jr.، ١٩٧٦، ص ٦١–٦٦.

(٤٧) J.E. Inikori، ١٩٧٦، ص ٢٠٤.

(٤٨) T.W. Merrick و D.H. Graham، ١٩٧٩، الجدول ٣,٢، ص ٢٩. كان عدد السكان الهنود يرتفع إلى ٢٥٢ ٠٠٠ في ١٧٩٨ وإلى ٣٨٦ ٩٥٥ في ١٨٧٢. وكان عدد السكان الأوروبيين في هذين العامين ١ ٠١٠ ٠٠٠ و ٣ ٧٨٧ ٢٨٩ على التوالي.



اللوحة ٣،٤: عبيد من الزنوج يعملون في مزرعة كبرى للبن في البرازيل، ١٨٧٠م.

المائة من مجموعهم في ١٨٧٢. وكان السكان من العبيد يتركزون في المناطق التي تنتج الذهب والمنتجات الزراعية لتصديرها إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. مثال ذلك أنه من بين العبيد الذين كانوا في البرازيل في ١٨٧٣ والبالغ عددهم ١ ٥٦٦ ٤١٦، كان ١ ٢٣٣ ٢١٠ (٧٩،٢ في المائة) يعيشون في ستة أقاليم تنتج سلعًا تصديرية هي: باهيا، وبرنامبوكو، وريو دي جانيرو، وساو باولو، وميناس جيرايس، وريو غراندي دو سول[٤٩]. وكان أكبر تركز – ٣٥١ ٢٥٤ نسمة – موجودًا في ميناس جيرايس، الإقليم المنتج للذهب.

وفي الجزر الكاريبية، تتبدى غلبة السكان من الافريقيي الأصل في مجال الإنتاج للتصدير من تحول التركيب العرقي لسكانها بعد عام ١٦٥٠. فقبل منتصف القرن السابع عشر، كان إنتاج المحاصيل المعيشية هو السائد في اقتصادات الجزر، وكان الإنتاج التصديري هامشيًا. وابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر، أتاح استيراد العبيد الأفريقيين على نطاق واسع الفرصة أمام الإنتاج التصديري كي ينمو بسرعة، بينما تناقص إنتاج المحاصيل الزراعية تناقصًا حادًا. كذلك كان مجموع السكان في بربادوس وجامايكا وجزر ليوورد يتألف في عام

(٤٩) R.B. Toplin، ١٩٧٢، الملحق، ص ٢٨٨–٢٨٩.

١٦٦٠ من ٣٣٠٠٠ من البيض و ٢٢٥٠٠ من العبيد الأفريقيين، بيد أنه بحلول عام ١٧١٣ كان عدد البيض ٣٢٠٠٠ نسمة وعدد العبيد الأفريقيين ١٣٠٠٠٠ (٥٠). وهذا يعني أن عدد السكان العبيد تزايد من ٤٠,٥ في المائة من مجموع السكان في ١٦٦٠ إلى ٨٠,٢ في المائة من مجموعهم في ١٧١٣. وفي جزر الهند الغربية الفرنسية أيضًا، كان مجموع السكان في المارتينيك وسان دومنغو فيما بين عامي ١٦٧٨ و١٦٨١ يتألف من ٦٧٨٦ من البيض و ٧٣٩٧ من العبيد الأفريقيين(٥١)، لكنه بحلول ١٧٨٠ لم يكن عدد البيض من مجموع السكان البالغ ٥١٤٨٤٩ نسمة في جزر الهند الغربية الفرنسية كلها يتجاوز ٦٣٦٨٢ إلى جانب ٤٣٧٧٣٨ من العبيد الأفارقة و ١٣٤٢٩ من السود الأحرار(٥٢). وهذا يعني أن نسبة السكان الأفريقيي الأصل بالقياس إلى مجموع السكان في جزر الهند الغربية الفرنسية تزايدت من نحو ٥٢ في المائة أواخر القرن السابع عشر إلى نحو ٨٨ في المائة بحلول عام ١٧٨٠.

وقد كان هذا النقل الجماعي للعمال الأفارقة بأعداد كثيفة إلى أمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي والمناطق الجنوبية من أمريكا الشمالية هو الذي أنتج التوسّع الخارق في إنتاج المواد الأولية والتجارة في منطقة الأطلسي بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر. وقد وفر هذا بدوره الفرص والتحديات الحافزة التي استكمل التحول الرأسمالي تحت ضغطها في بلدان أوروبا الغربية الرئيسية وفي أمريكا الشمالية. غير أن هذه العملية التاريخية ذاتها أنتجت هياكل التخلف والتبعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

وبالنظر إلى أن مجموع السكان كان في معظمه من العبيد، فإن أغلبية سكان أمريكا اللاتينية والكاريبي كانت تحصل على دخول أقل بكثير من أن تجعلهم أعضاء عاديين في السوق. ومن أجل ذلك كان نمو السوق المحلية للسلع الاستهلاكية الجماهيرية يعاني من قيود ثقيلة؛ ففي غيبة أسواق محلية نامية للسلع الاستهلاكية الجماهيرية والتي من شأنها تشجيع تدفق الموارد لتنمية الإنتاج الصناعي لتغطية الاستهلاك المحلي، كانت أرباح التعدين والمزارع الكبرى تستخدم في شراء مصنوعات مستوردة من أوروبا، أو يعاد تصديرها لتمويل الاستثمارات والاستهلاك في أوروبا. وتفاقمت الأوضاع بسبب القوانين الاستعمارية التي كانت تقيد إنشاء الصناعات في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الحقبة الاستعمارية. وهكذا كانت أمريكا اللاتينية والكاريبي تقدمان معًا سوقًا حافزة لأصحاب الصناعات في أوروبا الغربية، ولا سيّما أصحاب الصناعات البريطانيين الذين كانوا يوردون منتجاتهم للمستعمرات البريطانية ولأمريكا الاسبانية والبرتغالية إما مباشرة وإما عن طريق اسبانيا والبرتغال(٥٣). وليس أدل على ذلك من أن القيمة الرسمية للصادرات البريطانية إلى جزر الهند الغربية البريطانية فيما بين عامي ١٧١٤

---

(٥٠) حسبت استنادًا إلى R.S. Dunn، ١٩٧٢، ص ٣١٢.

(٥١) R. Sheridan، ١٩٧٠، ص ٣٥ و ٤٩.

(٥٢) E. Williams، ١٩٧٠، ص ١٥٣.

(٥٣) A. Christelow، ١٩٤٨؛ J.O. Mclachlan، ١٩٤٠؛ H.E.S. Fisher، ١٩٦٣.

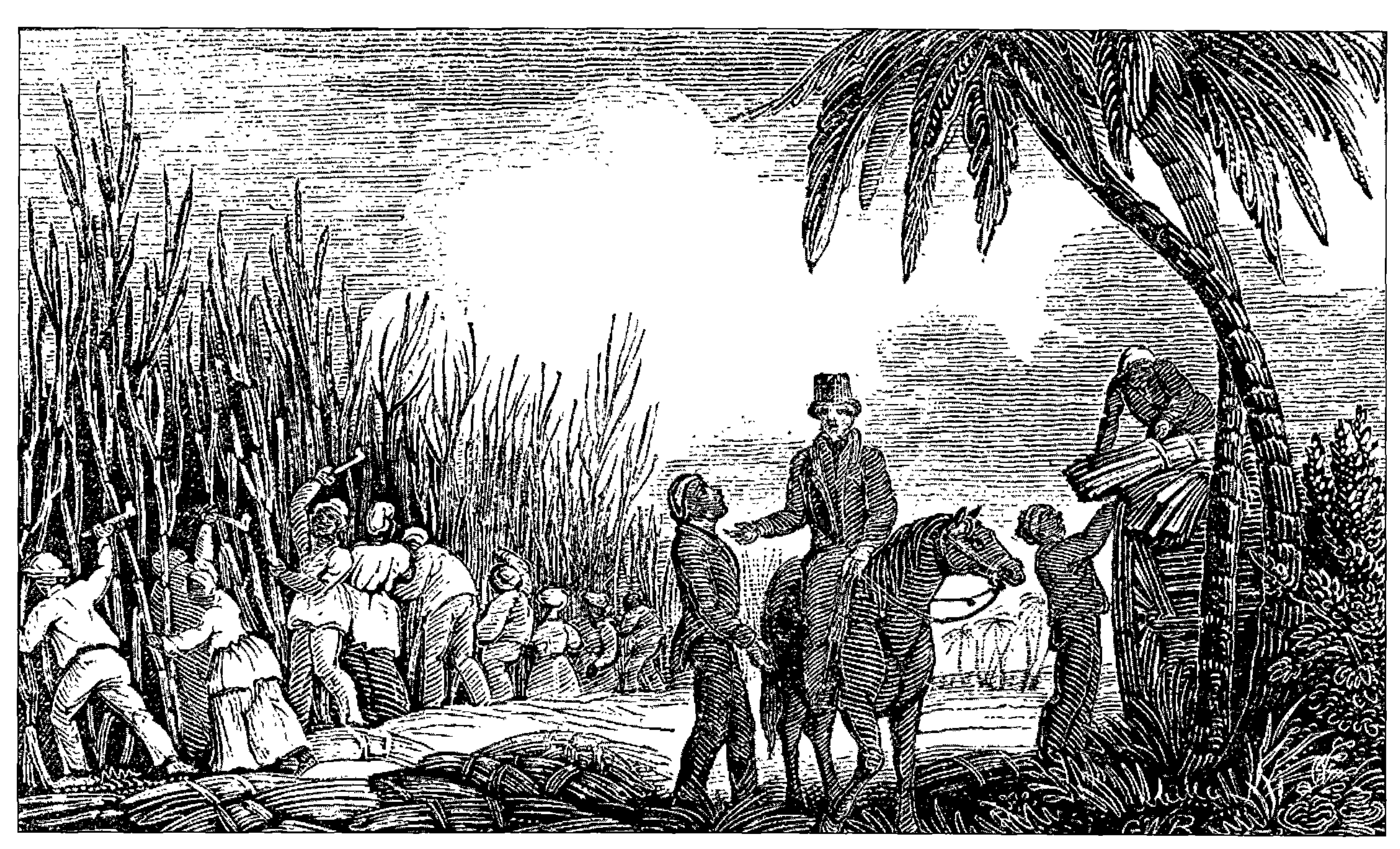
و١٧٧٣ كانت ترتفع في المجموع إلى ٤٣,٤ مليون جنيه استرليني (جميع السلع المصنعة تقريبًا). وخلال الفترة نفسها، كانت القيمة الرسمية للمواد الأولية المصدرة إلى بريطانيا من تلك المستعمرات البريطانية في جزر الهند الغربية ترتفع إلى ١٠١,٣ مليون جنيه استرليني[٥٤]. ويوضح ذلك أهمية أسواق العالم الجديد بالنسبة لأصحاب الصناعات البريطانية كما يوضح حجم إعادة تصدير الموارد من مستعمرات مزارع العبيد الكبرى[٥٥].

وقد ترتب على عدم تنمية أي قطاع صناعي له أهميته ظهور اقتصادات مفككة في أمريكا الشمالية والكاريبي، مع ربط قطاعي التعدين والزراعة ربطًا قويًا باقتصادات أوروبا الغربية وباقتصاد الولايات المتحدة أيضا في مرحلة لاحقة. وهذا التطور واكبه ظهور مصالح اقتصادية خاصة، وثيقة الصلة بعمليات الاستيراد والتصدير. ذلك أن أقطاب التعدين ومحتكري الملكية الزراعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي رأوا مصالحهم في الاستيراد والتصدير فقط، وأن طبقة التجار التي خلقتها الأوضاع السائدة فيما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر اندمجت بدورها في عمليات الاستيراد والتصدير. وكان لتوزيع الملكية والدخول بصورة بالغة الاختلال إلى جانب اقتصادات المزارع الكبرى والعبيد أثرهما في ضمان عدم وجود فئات أخرى يمكنها أن تنافس تلك الفئات الثلاث (أصحاب المناجم، والقلة المحتكرة من الملاك، والتجار) في الاستحواذ على السلطتين الاقتصادية والسياسية. ولهذا استمرت السياسات الحكومية، حتى بعد أن اصبحت البلدان الكبرى في أمريكا اللاتينية مستقلة سياسيًا خلال القرن التاسع عشر، تساند إنتاج المواد الأولية للتصدير مع استيراد السلع المصنعة. وشجعت على ذلك نتائج الثورات الصناعية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة إبان القرن التاسع عشر؛ ذلك لأن هذه الثورات الصناعية، التي عززها النظام الأطلسي، أدت إلى انفجار الطلب على الأغذية والمواد الخام على اختلاف أنواعها. وفي الوقت نفسه، استتبع الانخفاض الهائل في تكاليف الإنتاج الصناعي هبوط أسعار السلع المصنعة المطروحة للتجارة في منطقة الأطلسي، إلى حد أن تكاليف الفرصة البديلة لإنشاء إنتاج محلي للسلع المصنعة للاستهلاك المحلي أصبحت شديدة الارتفاع بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية الحديثة العهد

---

(٥٤) E. Williams، ١٩٧٠، ص ١٥١.

(٥٥) من المعالم المشتركة بين اقتصادات مزارع العبيد الكبرى في العالم الجديد اتجاه مستوى الإنتاج إلى تجاوز مستوى الاستهلاك داخل منطقة الإنتاج. ويصدق ذلك ايضا على أمريكا الشمالية البريطانية. ففيما بين عامي ١٧١٤ و ١٧٧٣ صدّرت مزارع العبيد الجنوبية في مستعمرات كارولينا وفيرجنيا ومريلاند إلى بريطانيا سلعًا بلغت قيمتها الرسمية ٤٦,٦ مليون جنيه استرليني، بينما صدّرت نيوانجلند ونيويورك وبنسلفانيا (وهي مستعمرات لم تكن تستخدم العبيد) سلعًا لا يتجاوز مجموعها ٧,٢ مليون جنيه استرليني. غير أن المستعمرات الثلاث التي تعتمد على مزارع العبيد الكبرى استوردت من بريطانيا خلال الفترة نفسها سلعًا لا تزيد قيمتها على ٢٦,٨ مليون جنيه استرليني، في حين ان المستعمرات الثلاث التي لم تكن تستخدم العبيد استوردت سلعًا قيمتها ٣٧,٩ مليون جنيه استرليني. E. Williams، ١٩٧٠، ص ١٥١. وهذا يعني أن إنتاج المواد الأولية كان يتم معظمه في مناطق مزارع العبيد الكبرى، بينما كان الاستهلاك يتركز أساسًا في مناطق الأطلسي التي لم تكن تستخدم العبيد. وكانت المناطق التي لا تستخدم العبيد من أمريكا الشمالية البريطانية تستمد معظم قوتها الشرائية من بيع المواد الغذائية وتقديم خدمات الشحن والتجارة لمزارع العبيد الكبرى في الكاريبي، كذلك لمزارع العبيد الكبرى في المستعمرات الجنوبية من أمريكا الشمالية البريطانية.



اللوحة ٤،٤: عبيد من الزنوج يعملون في قطع قصب السكر في إحدى المزارع الكبرى في جزر الهند الغربية، ١٨٣٣.

بالاستقلال. وعلى هذا النحو أصبحت اقتصادات أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجتمعاتها قائمة بحلول منتصف القرن التاسع عشر على أسس من شأنها ترسيخ أركان التخلف والتبعية.

إرساء أسس هياكل التبعية فى أفريقيا

كتب كريستوفر ريغلي يقول:

«... ثمة استنتاج غير متوقع يبدو أنه قد فرض بقوة على الارجح – عن طريق أعمال أثرية أجريت مؤخرًا – وهو أن توطن السكان بكثافة في أفريقيا جنوبي الصحراء لم يكن مواكبًا لبدء ظهور الزراعة أو صناعة الأدوات الحديدية، وإنما بدأ منذ نحو ألف عام مضت أو أقل، عندما بدأ ما يسمى عند بانتو أفريقيا «العصر الحديدي الأخير». فإن صح هذا فسوف يؤدي إلى فتح آفاق جذرية جديدة. ويوجد الآن مجال للقول بأن التكاثر السكاني كان ماضيًا في طريقه بسرعة في الفترة التي شهدت الاتصالات الأوروبية الأولى...»[٥٦]

وتنطوي الأدلة غير المباشرة المتوافرة لدينا على مساندة قوية لهذا الاستنتاج، لأن المصادر المحلية في أفريقيا تتحدث كلها عن هجرات سكانية عامة خلال النصف الأول من الأعوام الألف الحالية. ورغم أن هذه المصادر تشير في كثير من الأحيان إلى أسباب سياسية. فما من شك في أن هذه التحركات السكانية كانت على صلة بتزايد معدلات السكان بالنسبة للموارد في أماكن التوطن القديمة، مما أجبر بعض الجماعات على الانتقال إلى مناطق لا يوجد فيها سكان أو توجد فيها أعداد ضئيلة متناثرة من السكان[٥٧]. وكثيرًا ما يشار أيضًا إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر على أنهما فترة من تاريخ أفريقيا وقعت إبانها تغييرات لها أهميتها في تنظيم الإنتاج وتكنولوجياته، في مجال الزراعة والصناعات التحويلية معًا، ثم تلت القرن

(٥٦) C. Wrigley، ١٩٨١، ص ١٨. ووفقًا لحساب أجراه تيرستان شو كان عدد سكان أفريقيا في عام ١٠٠٠٠ قبل الميلاد ٢ مليون نسمة، ثم ارتفع إلى ٥ ملايين فى عام ٣٠٠٠ قبل الميلاد، (T. Shaw، ١٩٨١، ص٥٨٩). كذلك يقول بوزنانسكى إن مجموع السكان في أفريقيا جنوبي الصحراء قبل عام ١٠٠٠ للميلاد كان يقل عن ١٠ ملايين (M. Posnansky، ١٩٨١، ص٧٢٧). وبالنسبة لعام ١٥٠٠ للميلاد، خلص شو إلى أن الادلة المستمدة من الحفريات الأثرية تساند ارتفاع عدد سكان غرب أفريقيا إلى ٢٠ مليون (T. Shaw، ١٩٧٧، ص١٠٨). ويؤخذ من هذه الأرقام معًا أن عدد سكان غرب أفريقيا حقق نموًا سريعًا فيما بين عامي ١٠٠٠ و١٥٠٠. وهي مقولة صحيحة، لأننا إذا افترضنا أن نحو ثلث مجموع سكان أفريقيا جنوبي الصحراء في عام ١٠٠٠ كان يعيش في غرب أفريقيا، فإن مؤدى ذلك هو أن سكان غرب أفريقيا تزايدوا من ٣ مليون تقريبًا في عام ١٠٠٠ للميلاد إلى نحو ٢٠ مليونًا في عام ١٥٠٠ للميلاد.

(٥٧) يقول يان فانسينا إن معظم الهجرات السكانية في منطقة الغابات المطيرة في أفريقيا قبل عام ١٦٠٠ كانت تمثل تحركات من مناطق مرتفعة الكثافة إلى مناطق منخفضة الكثافة (J. Vansina، ١٩٨١، ص٧٥٨). كذلك يؤخذ من حساب دايك للهجرات التي وقعت فى اتجاه دلتا النيجر في القرنين الخامس عشر والسادس عشر أنها كانت تحركات من مناطق كثيفة السكان إلى مناطق قليلة السكان – من بنين إلى الدلتا (K.O. Dike، ١٩٥٦، ص٢٢–٢٥)، وانظر أيضًا الفصل الثالث من هذا المجلد.

السادس عشر فترة طويلة من الاستقرار والركود[٥٨]. وهنا أيضًا كان النمو السكاني السريع خلال القرون السابقة يشكل بالضرورة عاملاً هامًا في إحداث هذه التغييرات.

فالأدلة تبين إذن ان المجتمعات الافريقية كانت تجتاز عمليات تحول رئيسية عندما وصل الأوروبيون في أواخر القرن الخامس عشر. ويؤخذ من المكتشفات الأثرية القريبة العهد أن عدة أماكن كانت قد حققت بالفعل مستوى رفيعًا في مجال التحول الاجتماعي والاقتصادي في تلك الحقبة[٥٩]. غير أن الفترة القصيرة نسبيًا التي كانت العمليات قد غطتها لدى حلول أواخر القرن الخامس عشر تعني أن الهياكل الإقتصادية والإجتماعية في أفريقيا كانت لا تزال مطابقة لتعريفنا لعدم النمو. وكان مجموع السكان بالنسبة للأراضي الزراعية المتوافرة لا يزال صغيرًا جدًا. وكان السكان بأعدادهم القليلة نسبيًا متناثرين عبر قارة ضخمة في جماعات تفصل بينها مسافات شاسعة وتضاريس وعرة[٦٠]. وقد أدى قيام صحراء مترامية الأطراف بين أفريقيا السوداء والبحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط (المراكز الدولية للتجارة طوال قرون عديدة) إلى قصر تجارة أفريقيا السوداء مع بقية العالم على سلع تتميز بقيمة بالغة الارتفاع مع انخفاض تكاليف نقلها نسبيًا – الذهب والرقيق. وتضافر هذان الظرفان في الحد من تطور تقسيم العمل، ومن نمو التجارة الداخلية، وتطوير المؤسسات السوقية، وتغيير طرائق إنتاج مرحلة ما قبل الرأسمالية،

---

(٥٨) بالنسبة لسينغامبيا، يقول كيرتن ان الفترة من القرن السابع عشر الى القرن التاسع عشر كانت فترة استقرار نسبي في التكنولوجيا الزراعية، بعد التطورات التي وقعت في القرنين السابقين (P.D. Curtin، ١٩٧٥، ص١٣–١٥) وانظر أيضًا M. Malowist، ١٩٦٦، والمناقشة التي تلت ذلك بين أ.ج. هوبكنز (١٩٦٦) ومالوفيست. كذلك يتحدث نيفيل تشيتيك عن القرنين الرابع عشر والخامس عشر باعتبارهما فترة رخاء عظيم في ساحل أفريقيا الشرقي (H.N. Chittick، ١٩٧٧، ص ٢٠٩). وقد بدأت العملية على ما يبدو في وقت لاحق في داخل شرق أفريقيا. وفي ذلك يقول أونوما ووبستر: «شهدت الأعوام من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ تحركات سكانية كبيرة، في كل مكان من هذه المنطقة (داخل شرق أفريقيا)، حيث جرى التوطن في مناطق ضئيلة الكثافة السكانية، وانشئت مجتمعات أكبر، وأسست دول جديدة» (A.C. Unomah، J.B. Webster، ١٩٧٦، ص٢٧٢).

(٥٩) أنظر مثلاً T. Shaw، ١٩٧٠. ويقول نورثرب: «إن المخلفات المادية لايغبو – أوكو تشكل في مجموعها دليلاً على صناعة حرفية بالغة التطور من حيث المهارة والموهبة الفنية. ومع أن مكتشفات ايغبو – أوكو تعتبر أقدم وأغنى من الأدلة الأخرى فإنها لا تخرج عن الاتجاه العام للتطور الثقافي في جنوبي نيجيريا. لكن تلك الصناعات الحرفية لم تكن سوى قمة اقتصاد تعطي ايغبو – أوكو معلومات قليلة جدًا عن قاعدته. وعلى الرغم من هذا النقص في الأدلة المباشرة، فمن الجلي أن مثل أولئك الاخصائيين لا يمكن إلا أن يكونوا قد عاشوا هم وعملاؤهم في مجتمع ينتج فائضًا زراعيًا قادرًا على إعالتهم» (D. Northrup، ١٩٧٨، ص٢٠).

(٦٠) في شرق أفريقيا، لم تقم المدن الساحلية التي كانت تنعم برخاء نسبي صلات تجارية منتظمة مع المناطق الداخلية في شرق أفريقيا الا بعد بدء القرن الثامن عشر بوقت طويل. وفي ذلك يقول رولاند اوليفر: «إن السبب في هذا الانفصال بين الساحل والداخل يرجع أساسًا إلى عوامل جغرافية، ذلك أن الأرض ترتفع وراء السهل الساحلي الضيق صوب الهضبة الوسطى الكبيرة التي تتعذر الحياة فيها ويصعب اجتيازها، ارتفاعًا تدريجيًا تتوالى فيه رفوف الأشجار الشوكية الخفيفة الجافة. وخلال أحقاب العصر الحديدي بعدئذ كان المجال البؤري للنمو البشري الى تجمعات سكانية كثيفة ومجتمعات أكبر حجمًا موجودًا في وسط جنوبي القارة على بعد ١٣٠٠ كيلومتر أو اكثر من البحر». R. Oliver، ١٩٧٧(ب)، ص ٦٢١–٦٢٢. انظر أيضًا A.C. Unomah و J.B. Webster، ١٩٧٦، ص٢٧٢.

وهي الطرائق التي كانت لا تزال سائدة بصورة غالبة. ولهذا كان من اللازم أن تتواصل عملية التكاثر السكاني الجارية لعدة قرون أخرى لزيادة معدل السكان بالنسبة للأراضي الزراعية بما يكفي للمضي في تطوير التمايز الإجتماعي والتنظيم الاقتصادي والسياسي. وكانت ثمة حاجة علاوة على ذلك إلى توسيع نطاق تجارة خارجية تعتمد على السلع الضخمة – من زراعية وصناعية ومعدنية، الخ – كي تتفاعل مع العوامل الداخلية لتسريع عملية التحول البنيوي.

لعل إنشاء تجارة بحرية بين أفريقيا وأوروبا الغربية منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر أتاح في بداية الأمر ذلك النوع من الفرص التي كانت أفريقيا السوداء في حاجة إليها لتحقيق تحول اقتصادي واجتماعي سريع. فقد اتسعت تجارة الذهب، وبدأ الاتجار في المواد الزراعية مثل الفلفل. وقدم قدر من التشجيع حتى لمنتجي الأقمشة الأفريقية عندما اشترك البرتغاليون والهولنديون في توزيع الأقمشة الأفريقية في أنحاء مختلفة من الساحل الأفريقي[٦١].



اللوحة ٥،٤ عبيد يشحنون على متن سفينة أوروبية لنقل العبيد.

بيد أن هذه التطورات المبكرة لم تعش لوقت طويل. فعندما أصبحت موارد أمريكا الضخمة في متناول أوروبا الغربية بعد ١٤٩٢، وأبيد السكان الهنود إبادة شبه تامة نتيجة للغزو والأمراض التي أدخلها الغزاة الأوروبيون، تغير دور أفريقيا في النظام الأطلسي النامي؛ إذ إن السكان الذين كانت أفريقيا في حاجة الى أعداد متزايدة منهم بغية توفير الظروف الداخلية اللازمة للتوصل الى تحول بنيوي كامل لاقتصادات القارة ومجتمعاتها، نقلوا بأعداد غفيرة إلى

(٦١) للرجوع إلى هذه التطورات الباكرة، انظر J.W. Blake، ١٩٧٧؛ و A.F.C. Ryder، ١٩٦٩.

أمريكا حيث استخدموا في تنمية إنتاج المواد الأولية والتجارة على نطاق واسع. وأدّت الظروف التي نشأت عن هذا النقل الجماعي للسكان، على مدى فترة امتدت ثلاثة قرون تقريبًا، إلى إعاقة تنمية إنتاج المواد الأولية في أفريقيا، سواء أكان ذلك للتجارة الداخلية أم للتصدير. كما أرست أسس هياكل التبعية في القارة. وكان أول تأثير مدمر لهذه الهجرة الجبرية هو القضاء على النمو السكاني الجاري، وإخلاء مناطق شاسعة من القارة من سكانها تمامًا. وحسبما أوردناه فيما سبق من هذا الفصل، تذهب بعض التقديرات إلى أن ما يقرب من ٢٢ مليون شخص صدّروا من أفريقيا السوداء إلى سائر أنحاء العالم بين عامي ١٥٠٠ و١٨٩٠، منهم ١٥,٤ مليون عبر الأطلسي، و٦,٩ مليون عبر الصحراء والبحر الأحمر والمحيط الهندي[٦٢]. وينبغي أن تؤوّل هذه الأرقام تأويلاً سليمًا لإقامة الصلة بينها وبين التطورات الديموغرافية في أفريقيا السوداء خلال الفترة المعنية.

وتتمثل المسألة الرئيسية في بحث الى أي حد خفضت هذه الصادرات من قدرة سكان أفريقيا السوداء على التكاثر. ويتطلب ذلك تحليل تركيب السكان المصدرين بحسب أعمارهم وأجناسهم، لأن عدد الإناث اللواتي في سن الحمل يحدد حجم الانخفاض في القدرة على التناسل.

وفيما يخص التجارة عبر الصحراء والبحر الأحمر، كانت الغلبة للنساء الصغيرات السن اللواتي يتمتعن بالجاذبية، لأن الطلب كان في معظمه على السراري. ومن المعتقد بوجه عام أن نسبة الجنس في هذا الفرع من التجارة كانت اثنين من الإناث مقابل ذكر واحد. ومع أن هذا الرأي لا يستند إلى أي بيانات محققة، تعززه أدلة إحصائية عن عدد الأرقاء السود في مصر خلال القرن التاسع عشر يستبين منها أن نسبة الإناث إلى الذكور كانت نحو ثلاثة إلى واحد[٦٣].

وفيما يخص التجارة عبر الأطلسي، تمدّنا الآن بحوث أجريت مؤخرًا بمعلومات محققة تكشف عن نسبة كل من الجنسين بين ٤٠٤ ٧٠٥ من الأفريقيين تم استيرادهم إلى مختلف مناطق العالم الجديد إبان القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر[٦٤]. وهذا الرقم يمثل ٣ في المائة من العدد المقدر لمجموع الصادرات إلى القارة الأمريكية. ورغم أن حجم العينة وتوزيعها عبر الزمان والمكان جيدين للغاية، فإن هناك على الأرجح مبالغة في تمثيل منطقة الكونغو – أنغولا إذ إنها تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من المجموع، كما أن شرق أفريقيا غير ممثلة فى العينة على الاطلاق رغم أنه من المعقول أن نفترض أن نسبة شرق أفريقيا لا بد أن

(٦٢) انظر، ص ١١٣–١١٦ أعلاه.

(٦٣) G. Baer، ١٩٦٧.

(٦٤) هذه الأرقام مستقاة من المصادر التالية: J.E. Inikori، ١٩٨٢، ص ٢٤ (١٢٩٥٧٠ عبدًا)، H.S. Klein، ١٩٧٨، الجدول ٣، ص٣٠ (٥٥٨٥٥ عبدًا)؛ H.S. Klein، ١٩٧٥، الجدول ٩، ص٨٤ (١٨١٩٠٩ عبيد معظمهم من انغولا)؛ J. Mettas، ١٩٧٨ ونقله عنه P. Manning، ١٩٨١، (١٢٦٩٧ عبدًا)؛ D. Northrup، ١٩٧٨، المحلق لـ ص٣٣٥–٣٣٩ (٢٤٥٠٢ عبدًا)؛ K.D. Patterson، ١٩٧٥، ص٨٠ (١٧٢ عبدًا).

تكون واقعة في اطار النسبة المثبتة لأفريقيا الغربية. وتكشف العينة بوجه عام عن أن الإناث يمثلن **٣٢,٩** في المائة من العبيد المدرجين في العينة والبالغ عددهم **٤٠٤ ٧٠٥** آلاف.

ومن العوامل المهمة التي كشفت عنها دراسة البيانات المتعلقة بتجارة الأطلسي اطراد التباين بين نسبة الجنسين تبعًا لمناطق المنشأ. وتوضح ذلك بجلاء عينة تتألف من **٤٣ ٠٩٦** عبدًا تكفل الكاتب بتحليلها[٦٥] (أنظر الجدول ٤,٥). وقد تأكد التباين الاقليمي الذي تكشف عنه هذه العينة من جديد بعينة تتألف من **٥٥ ٨٥٥** من العبيد أنزلوا في جزر الهند الغربية بين ١٧٨١ و ١٧٩٨ (انظر الجدول ٤,٦)[٦٦].

يتضح من مجموعتي البيانات أن منطقة نيجيريا، من خليج بنين إلى خليج بيافرا، صدّرت أكبر نسبة من الإناث، إذ تتراوح هذه النسبة بين خمسي ونصف مجموع الأعداد المصدرة. بيد أن منطقة التصدير الرئيسية الأخرى، وهي منطقة الكونغو – أنغولا، كانت تصدر بانتظام نسبة من الذكور تزيد على المتوسط العام. فمن الراجح إذن أن المغالاة في تمثيل منطقة الكونغو – أنغولا في العينة كان له تأثير خافض على نسبة الإناث التي حسبت آنفا بين **٤٠٤ ٧٠٥** من العبيد. وينطوي هذا التباين الإقليمي بين التركيب الجنسي للسكان المصدرين على أهمية بالغة بصدد تقدير التأثير السكاني الذي خلفته الصادرات على المستوى الاقليمي المصغر.

الجدول ٤،٥: نسبة كل من الجنسين بين العبيد المصدرين من مختلف مناطق أفريقيا، ١٧٦٤–١٧٨٨.

المنطقة الأفريقية	نسبة الذكور	نسبة الاناث
غامبيا	٧٢,١	٢٧.٩
ساحل ويندوورد	٦٥,٧	٣٤.٣
ساحل الذهب	٦٦.٨	٣٣,٢
وايدا	٥٧,٨	٤٢,٢
بنين	٤٩,٩٦	٥٠.٠٤
بوني	٥٦,٥	٤٣.٥
كالابار	٥٨.٨	٤١,٢
غابون	٦٨,٨	٣١,٢
أنغولا	٦٨,٢	٣١,٨

المصدر: J.E. Inikori، ١٩٨٢، الجدول ٢، ص ٢٣.

(٦٥) J.E. Inikori، ١٩٨٢، الجدول ٢، ص ٢٣. وتغطي العينة الأعوام ١٧٦٤–١٧٨٨ وتتعلق بالعبيد المستوردين إلى جامايكا.

(٦٦) H.S. Klein، ١٩٧٨، الجدول ٣، ص٣٠.

الجدول ٦،٤: نسبة كل من الجنسين بين العبيد الذين أنزلوا في جزر الهند الغربية بين عامي ١٧٨١–١٧٩٨ حسب كل منطقة على حدة.

المنطقة الأفريقية	العبيد الذين أنزلوا	نسبة الذكور	نسبة الإناث
سينيغامبيا	١٩٠	٦٧،٥	٣٢،٥
سييراليون	٥ ٥٤٤	٦٤،٩	٣٥،١
ساحل وينوورد	٣ ٤٢٠	٧٠،٦	٢٩،٤
ساحل الذهب	٢ ٧٢١	٦٤،٤	٣٥،٦
خليج بنين	٣١٥	٥٤،٥	٤٥،٥
خليج بيافرا	١٨ ٢١٨	٥٦،٩	٤٣،١
الكونغو – أنغولا	١٢ ١٦٨	٦٩،٩	٣٠،١
غير معروفة	١٣ ٢٧٩	٦٥،٣	٣٤،٧

المصدر: H.S. Klein، ١٩٧٨، الجدول ٣، ص٣٠.

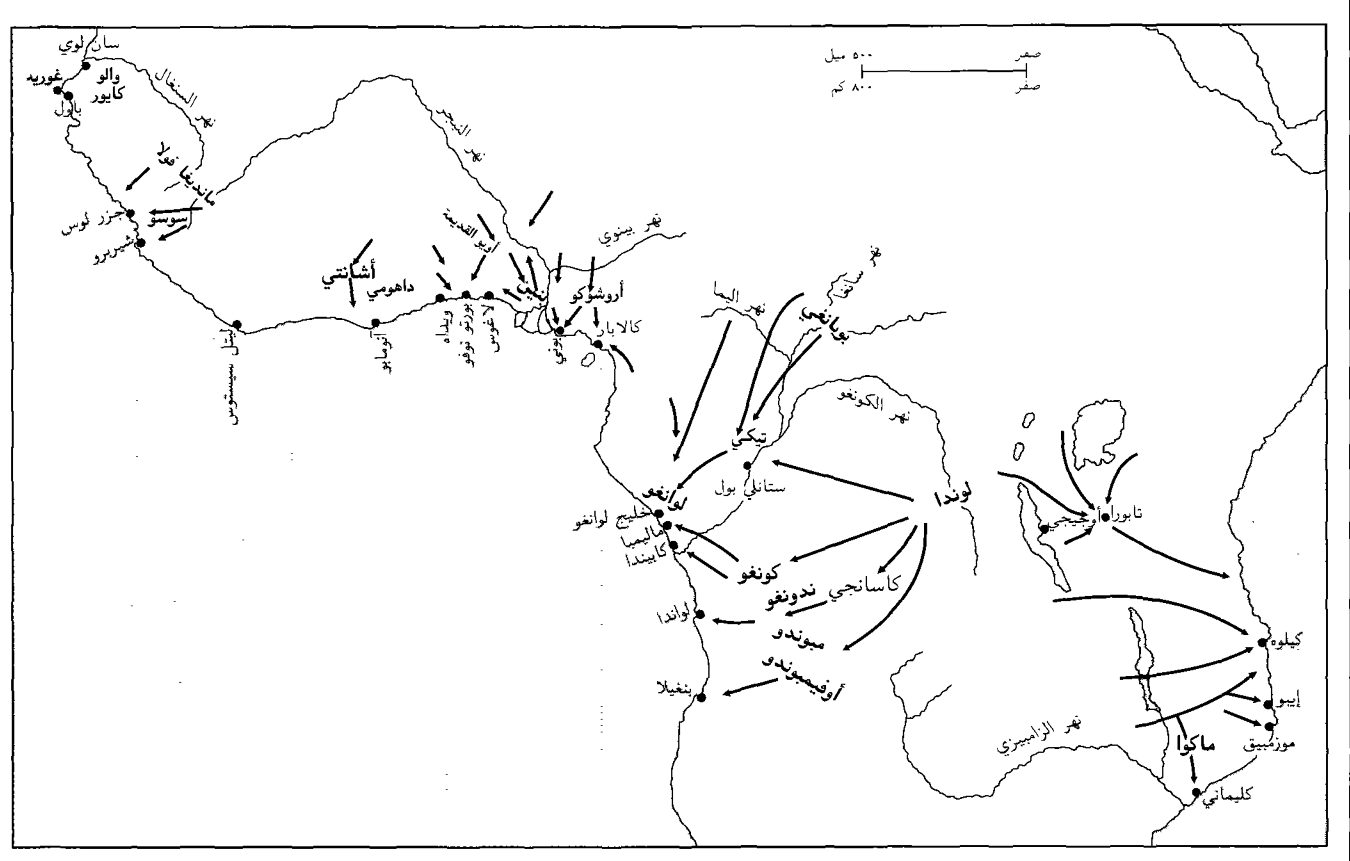
وفيما يخص أفريقيا السوداء جملة، يستبين من الأدلة التي تم تحليلها آنفًا أن عدد الإناث المصدر سنويًا كان من الضخامة بحيث أدى إلى تخفيض قدرة المنطقة على التناسل تخفيضًا حاسمًا. فإذا أخذنا بعين الاعتبار الخسائر الاضافية من السكان التي ترجع إلى حالات الوفاة بين وقت الأسر ووقت التصدير النهائي، وحالات الوفاة الناتجة عن الحروب والمجاعات التي كانت تقترن بجمع الأسرى للتصدير – إلى جانب الذين صُدّروا إلى أنحاء أخرى من العالم والبالغ عددهم ٦،٩ مليون (معظمهم من النساء)، إذا أخذنا هذا كله بعين الاعتبار أفادتنا الأدلة بقوة أن سكان أفريقيا السوداء تناقصوا بصورة مطلقة فيما بين عامي ١٦٥٠ و١٨٥٠ على الأقل.

ولم يكن هذا الانخفاض الشامل موزعًا بالتساوي بين جميع المناطق الفرعية؛ وبالمقارنة بين الفروق الاقليمية في نسبة كل من الجنسين حسبما أوضحناه آنفا والتوزيع الإقليمي لمجموع الصادرات، يمكن التوصل إلى تقدير سليم للتأثير السكاني على مستوى المناطق الصغرى[٦٧].

(٦٧) استنادًا إلى الأدلة المتوافرة الآن، يمكن أن تؤخذ الأرقام التالية تقديرات مبدئية للتوزيع الاقليمي لمجموع الأرقام المصدرة عن طريق تجارة الأطلسي:

المنطقة الأفريقية الفرعية	النسبة المئوية للتصدير في القرن الثامن عشر	النسبة المئوية للتصدير في القرن التاسع عشر
من سينيغامبيا الى ساحل الذهب	٢٤،٨	١٠،٣
خليج بنين	٢٣،٢	١٧،٥
خليج بيافرا	١٤،٨	١٢،٩
غرب أفريقيا الوسطى	٣٧،٥	٤٨
جنوب شرقي أفريقيا		١١،٤

وتستند هذه النسب المئوية الى الأدلة التى أوجزها P.E. Lovejoy، ١٩٨٢. ومع أن منهج لفجوى وأرقامه العامة مشوبان بالخطأ ولا شك، فإن بعض الأدلة ينطوي على فائدة، وتوزيع النسب المئوية استنادًا إليها يمكن أن يؤخذ تقديرات مبدئية؛ وعلى الرغم من أن شرق أفريقيا كان يصدر أعدادًا كبيرة بالفعل إلى جزر المحيط الهندي في القرن الثامن عشر، فإنه لم يصدّر قط أعدادًا كبيرة إلى مناطق الأطلسي حتى القرن التاسع عشر. ويتعين من ناحية أخرى أن نأخذ في الاعتبار الأعداد الكبيرة من العبيد التي صدّرت من داخل شرق أفريقيا إلى مزارع القرنفل الكبرى في بمبا وزنجبار في القرن التاسع عشر عند دراسة التأثير السكاني لتجارة العبيد على شرق أفريقيا.



الشكل ٤.٢: مصادر تجارة الرقيق عبر الأطلسي من أفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (نقلاً عن ج.أ. نيكوري).

ويستبين من دراسة الأدلة بهذه الطريقة أن المناطق الرئيسية التي كانت تقدم الأعداد المصدَّرة عبر خليج بنين وخليج بيافرا والكونغو – أنغولا لا بد أن تكون قد تعرضت لتناقص خطير في عدد السكان[٦٨].

وبالنظر إلى أن استرقاق السكان المصدرين كان يتم معظمه عن طريق عمليات عسكرية وما إلى ذلك من أشكال العنف، فقد كان لتجارة تصدير العبيد أيضًا تأثير تخريبي يتسم بالخطورة على الهياكل السياسية والاجتماعية في أفريقيا. ويسعنا أن نسوق آراء أبداها بعض المراقبين المعاصرين لايضاح هذه النقطة. ففي عام ١٦٧٩، كتب هيرمان أبرامز – المدير العام لشركة جزر الهند الغربية الهولندية في ساحل الذهب (غانا الآن) – بأنه منذ إدخال الأسلحة النارية على أثر توسيع نطاق تجارة تصدير العبيد...

«... دخل الساحل بأكمله فى حالة تشبه حالة الحرب. وقد بدأ ذلك فى عام ١٦٥٨، وشيئًا فشيئًا وصلت هذه الحالة إلى حد أن استخدام أي من الطرق لم يعد ممكنًا، ولم يعد في مقدور أي من التجار أن يجيء منها»[٦٩].

وفي قرابة ١٧٣٠ كتب موظف آخر فى الشركة الهولندية يقول: «ينبغي أن نلاحظ في المقام الأول أن ذلك الجزء من أفريقيا الذي يعرف منذ القدم باسم «ساحل الذهب»، بسبب ضخامة كميات الذهب التي كانت الشركة والسفن الهولندية الخاصة تقوم بشرائها هناك في وقت من الأوقات، قد أوشك أن يصبح الآن مجرد «ساحل العبيد»؛ وقد مهدت الكميات الكبيرة من البنادق والبارود التي كان الأوروبيون يجلبونها من وقت إلى آخر السبيل لإشعال نيران حروب رهيبة بين ملوك هذه الأراضي وأمرائها ورؤسائها الذين كانوا يحولون أسراهم في الحروب إلى عبيد؛ وكان هؤلاء العبيد يُجلبون على الفور الى الأوروبيين بأسعار تتزايد باطراد، الأمر الذي كان بدوره يدفع أولئك الناس مرة بعد مرة إلى تجديد العمليات العدائية؛ وكان أملهم في الحصول على أرباح ضخمة سهلة ينسيهم كل مشقة ويحدوهم إلى استخدام مختلف العلل والمعاذير للهجوم بعضهم على البعض، أو إحياء المنازعات القديمة. وترتب على ذلك أن التجارة بين زنوج الساحل لا تزال بالغة الضآلة إلا في العبيد...»[٧٠].

(٦٨) تتوافر أدلة من شأنها، إذا أمكن تفسيرها تفسيرًا سليمًا، أن تبين بوضوح أن نسبة كبيرة من الصادرات التي تمت عن طريق خليجي بنين وبيافرا، جاءت من ذلك الجزء من حزام غرب أفريقيا الوسطى، الذي يمتد من الحدود الشرقية لنيجيريا إلى الحدود الشرقية لغانا الحديثة. كذلك أسهمت هذه المنطقة – وخاصة الجزء النيجيري منها – بنصيب وافر في تجارة الرقيق عبر الصحراء التي كانت تأخذ أعدادًا كبيرة من الإناث. وبالنظر إلى أن الصادرات عبر الخليجين كانت تتضمن أيضًا أعدادًا كبيرة من النساء، فمن المؤكد على ما يبدو أن الكثافات المنخفضة للسكان في المنطقة بوجه عام في القرن الثامن عشر وما بعده إنما ترجع إلى تجارة الرقيق.

(٦٩) من هيرمان أبرامز الى مجلس العشرة، ٢٣ نوفمبر / تشرين الثاني ١٦٧٩. أورده A. Van Dantzig، ١٩٧٨، ص١٧. وكان مجلس العشرة هو الهيئة المشرفة على الشركة في هولندا.

(٧٠) أدرج في محضر اجتماع مديري مجلس زيلندا المعقود فى ٧ فبراير/شباط، ١٧٣٠، أورده A. Van Dantzig، ١٩٧٨، ص٢٤٠.

وفي وقت لاحق من القرن الثامن عشر كتب مراقب أفريقي، هو أولاودا إكيانو. في نفس المعنى يقول:

«مما أذكره عن هذه المعارك، يبدو أنها كانت إغارات تشنها دولة أو محافظة صغيرة على أخرى لاقتناص الأسرى أو الغنائم. وربما كانوا يفعلون ذلك بتحريض من أولئك التجار الذين كانوا يجلبون إلينا السلع الأوروبية التي ذكرتها. وهذه الطريقة في الحصول على عبيد في أفريقيا شائعة، وأعتقد أن عددًا أكبر يورّد بهذه الطريقة، أو عن طريق اختطافهم، أكثر من أي طريقة أخرى»(٧١).

وهذه الملاحظات المعبرة المستمدة من أدلة شتى مماثلة توضح الصلة القوية التي كانت قائمة بين تجارة تصدير العبيد وكثرة الحروب في أفريقيا خلال الفترة. غير أن علاقة السببية كانت بالغة التشعب بطبيعة الحال، ولم توفق هذه الملاحظات المعبرة بما فيه الكفاية في إبراز تشعبها بصورة تامة. والحقيقة مع ذلك هي أن تجارة تصدير العبيد كانت حافزًا – بطريقة مباشرة أو غير مباشرة – لحروب كثيرة، الأمر الذي أدى الى إشاعة الاضطراب في الهياكل السياسية والاجتماعية في المجتمعات الأفريقية(٧٢).

وكان من عناصر الاضطراب الرئيسية نشوء ارستقراطيات عسكرية بلغ نفوذها السياسي من القوة أنها كانت تحدد اتجاه سياسة الدولة في جميع الدول الأفريقية الرئيسية في هذه الفترة تقريبًا. وكان وجود سوق ضخمة لتصدير الأسرى يعني أن الارستقراطيات العسكرية كانت تنظر إلى الحرب على أنها مصدر للأسرى أكثر من كونها وسيلة لتملك أراض جديدة يمكن استغلال مواردها الطبيعية والبشرية لصالح الطبقة الحاكمة عن طريق دمجها فعليًا ضمن دولة أكبر. وكان لهذا تأثير معاكس على الحجم النهائي لتلك الدول، وعلى الاستقرار السياسي في داخلها؛ وذلك هو السبب في أن كثيرًا من الدول التي ظهرت خلال الفترة كانت محدودة الحجم إلى أقصى حد، ولم تنجح قط في تحقيق استقرار سياسي حقيقي، وانهارت بصورة سريعة إما من الداخل وإما بمجرد ظهور مشاكل مع عدو قوي.

كذلك تسبب وجود هذه الأرستقراطيات، بالتفاعل مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، فى حفز نمو الأسلوب العبودي في الإنتاج في عدة مجتمعات أفريقية. وفي ظل التأثير الهيكلي لتجارة العبيد – عبر الصحراء والبحر الأحمر أولاً، وبصورة أشد كثافة عبر الأطلسي فيما بعد – حوّلت مختلف أشكال التبعية الشخصية التي كانت موجودة في أفريقيا إلى مؤسسات تتوافق بقدر أو بآخر مع التملك العبودي من النوع الغربي. ومن ثم أصبحت أعداد كبيرة من سكان المجتمعات الأفريقية الرئيسية مملوكة في ظل هذه الظروف لأشخاص لهم صلة مباشرة أو غير مباشرة بتجارة تصدير

---

(٧١) P.D. Curtin، ١٩٦٧، ص ٧٧. والسلع الأوروبية التي تحدث عنها إكيانو فيما سبق وجرت الاشارة إليها هنا هي الأسلحة النارية والبارود والقبعات والخرز. ويستفاد من وصف إكيانو أن هذه السلع كانت تؤخذ الى موطنه بواسطة تجار آرو في جنوب شرق نيجيريا.

(٧٢) للرجوع الى مزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، أنظر J.E. Inikori، ١٩٨٢.

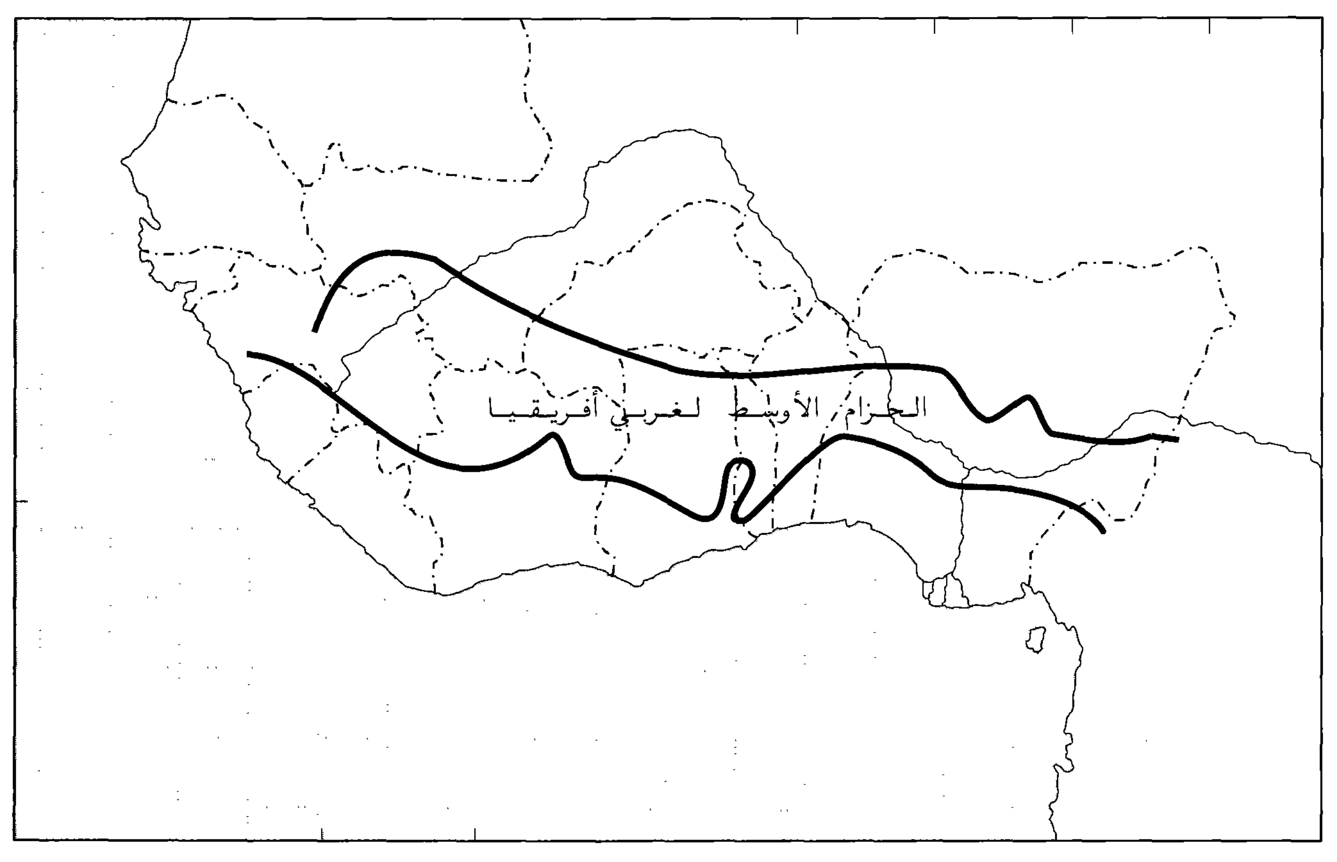
العبيد، سواء أكان ذلك بوصفهم تجارًا أو موظفين حكوميين. ونتيجة لإنشاء هذه الهياكل بالفعل، وفي ظل ظروف انخفاض أعداد السكان انخفاضًا شديدًا بالنسبة للأراضي المتوافرة القابلة للزراعة، أدى توسع «التجارة المشروعة» في أعقاب القضاء على الطلب على تصدير العبيد في القرن التاسع عشر إلى التوسع في استخدام طرائق الإنتاج العبودي في أفريقيا(٧٣).

وكانت العواقب الشاملة لهذه العمليات التاريخية التي غطت فترة تزيد على ثلاثة قرون تتمثل في تغيير اتجاه العملية الاقتصادية في أفريقيا بعيدًا عن التنمية وصوب التخلف والتبعية، وتسبب القضاء على التزايد السكاني الذي كان جاريًا باطراد حتى القرن السادس عشر في إيقاف العمليات المؤدية إلى توسيع نطاق التجارة بين البلدان الأفريقية، وتطوير الأسواق الداخلية والمؤسسات السوقية، وتسويق الزراعة، والتطور العام لتقسيم العمل؛ ونتج عن شيوع الكثافات السكانية المنخفضة بوجه عام في أنحاء القارة كافة، مع وجود مناطق شاسعة – مثل الحزام الأوسط في غرب أفريقيا – خاوية من السكان تقريبًا، تأخير تنمية الإنتاج لأسواق التبادل. وترتّب على نمو طرائق الإنتاج العبودي في مناطق ضخمة من أفريقيا خلال الفترة فرض مزيد من العوائق على تنمية الأسواق الداخلية والإنتاج السوقي. ووقفت تجارة العبيد عبر الأطلسي علاوة على ذلك كله وبطرق شتى حجر عثرة دون تنمية تجارة المواد الأولية مع أوروبا، وهو ما كان يمكن أن يصبح حافزًا لنمو التجارة الداخلية والإنتاج السوقي(٧٤). واستتبع ذلك بقاء الإنتاج المعيشي للمواد الغذائية سائدًا بصورة ساحقة في اقتصادات أفريقيا بحلول العقود الوسطى من القرن التاسع عشر؛ وكان لهذه الاوضاع أثرها في القضاء على نحو يوشك أن يكون تامًا على التراكم الرأسمالي في الزراعة، وبالتالي على نمو إنتاجية مزارع المحاصيل الغذائية للاستهلاك المحلي. وقد أوضح و. آرثر. لويس ببراعة فائقة أن الأسعار الجارية التي يتلقاها المنتجون الأفريقيون من السوق العالمية مقابل موادهم الأولية تتحدد بانخفاض مستوى الأرباح التي يحصل عليها مزارعو المواد الغذائية الأفريقيون الذين ينتجون للسوق المحلية، نتيجة لإنخفاض إنتاجية هؤلاء المزارعين(٧٥). والشيء الذي يبدو أن

(٧٣) لمزيد من التفاصيل انظر J.E. Inikori، ١٩٨٢؛ وخاصة C. Meillassoux، ١٩٨٢؛ وأيضًا P.E. Lovejoy، ١٩٨٣؛ S. Miers و I. Kopytoff، ١٩٧٧؛ P. Manning، ١٩٨١.

(٧٤) للرجوع الى تفاصيل عن هذه النقطة، انظر J.E. Inikori، ١٩٨٣. وانظر أيضًا J.E. Inikori، ١٩٨٢، المقدمة.

(٧٥) وفي ذلك يقول آرثر لويس: «إن المزارع النيجيري قد يعنى بزراعته من الفول السوداني بنفس الاجتهاد الذي يوليه مزارع في استراليا لأغنامه، ولكن العائد سوف يكون مختلفًا أشد الاختلاف. ووفقًا للسعر العادل، كي نستخدم مصطلحًا من القرون الوسطى، كان ينبغي منح الكفاءة المتساوية عائدات متساوية. ولكن سعر السوق كان يمنح النيجيري مقابل فوله السوداني مستوى معيشة على أساس ٧٠٠ رطل من الحبوب لكل آكر. وكان يمنح الأسترالي مقابل صوفه مستوى معيشة على أساس ١٦٠٠ رطل من الحبوب لكل آكر، ولم يكن ذلك بسبب الاختلاف في الكفاءة، ولا بسبب المنافع الحدية لإنتاجيات الفول السوداني أو الصوف، بل لأن هذه كانت هي كميات الاغذية التي كان أبناء عمومة كل منهما قادرين على إنتاجها في المزارع الأسرية. وهذا هو المعنى الجوهري الذي كان قادة العالم الأقل نموًا يدينون به النظام الاقتصادي الدولي الراهن بوصفه نظامًا مجحفًا، ومفاده على وجه التحديد أن معامل معدل التبادل التجاري يرتكز على القوى السوقية لتكلفة الفرصة البديلة وليس على المبدأ العادل الذي يقضي بدفع أجر واحد للعمل الواحد». ١٩٧٨، ص١٩.



الشكل ٣،٤: الحزام الأوسط لغربي أفريقيا.

المصدر: بالاستناد إلى M.B.Gleave و H.P. White، «الحزام الأوسط لغرب أفريقيا: واقع بيئي أم من نسج خيال الجغرافيين؟»، مجلة الجغرافيا، العدد ١٠٩، ١٩٦٩، ص١٢٤.

لويس لم يفطن إليه هو أن انخفاض إنتاجية مزارعي المواد الغذائية الأفريقيين ترجع بأصولها إلى أكثر من ثلاثة قرون منذ القرن السابع عشر، ثم تفاقم الوضع بتأثير الاستعمار في القرن العشرين.

وكان انخفاض مستوى تقسيم العمل ومحدودية السوق المحلية من العوامل غير المؤاتية لتطوير الصناعة إلى مدى أبعد من مرحلة الصناعات الحرفية؛ كذلك تأثر تطوير الصناعة تأثيرًا معاكسًا باطلاق استيراد المصنوعات الأوروبية والشرقية مقابل العبيد دون ضابط. ومع ضآلة الأسواق المحلية، ووجود قطاعي زراعة وصناعة غير مرسملين، ودول صغيرة يسيطر عليها تجار ومحاربون يعتمدون في معاشهم على طرائق الإنتاج العبودي، ترسخت بعمق الأسس التي كان من شأنها أن تجعل الاقتصادات الأفريقية تابعة للاقتصادات الصناعية المتقدمة في منطقة الأطلسي في بيع موادها الأولية وسلعها المصنّعة وخدماتها عندما انتهت تجارة العبيد في العقود الوسطى من القرن التاسع عشر. وقد اكتمل البنيان بالحكم الاستعماري الذي بدأ في أواخر القرن التاسع عشر.

الخلاصة

يسعنا الآن أن نستعرض الخلاصة التى تنبثق من الأدلة والتحليلات السابقة بايجاز. ففي الوقت الذي وصل فيه كريستوفر كولومبوس إلى القارة الأمريكية في عام ١٤٩٢، كانت اقتصادات الأطلسي كلها غير نامية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وكانت الصناعة فى أوروبا الغربية وفي كل من أفريقيا والقارة الأمريكية، في مرحلة حرفية كما كانت تشكل جزءًا من الزراعة التي كانت هي القطاع السائد إلى أقصى حد؛ كذلك كانت طرائق الإنتاج في مرحلة ما قبل الرأسمالية هي السائدة في كل مكان. ومن أجل ذلك لم يكن في مقدور اقتصادات منطقة الأطلسي أن تعمل بفعالية في إطار نظام موحد تسيطر عليه قوى السوق. وتوجّب على أوروبا الغربية، في بداية الأمر، أن تستعين بتفوقها البحري والعسكري. وبحلول العقود الوسطى من القرن التاسع عشر، تباعدت المسافات بين اقتصادات منطقة الأطلسي وتركزت الصناعات المميكنة في المناطق المتاخمة للمحيط الأطلسي – الجزء الشمالي الغربي من أوروبا والجزء الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة الامريكية – بينما كان الجزء الأكبر من منطقة الأطلسي خاضعًا لإنتاج المواد الأولية: الإنتاج التجاري للمواد الغذائية وزراعة المزارع الكبرى في غربي الولايات المتحدة الأمريكية وجنوبها؛ زراعة المزارع الكبرى في الكاريبي؛ التعدين وتربية الثروة الحيوانية على نطاق واسع، وزراعة المزارع الكبرى، وزراعة المحاصيل المعيشية وجمع المنتجات البرية لبعض الوقت لتصديرها في أفريقيا (بعد توقف تصدير العبيد). وقد أصبحت اقتصادات الأطلسي قائمة على أُسس كان من شأنها ظهور نظام اقتصادي موحد تحكمه قوى السوق. فلم يعد من الممكن بعدئذ إدخال تغيير جذري على الهياكل، وعلى التقسيم الدولي للعمل (وعلى تقسيمه بين المناطق أيضًا) الذي أصبح راسخ الجذور، إلا عن طريق اتخاذ تدابير سياسية محددة. وفي ما عدا تدابير من هذا القبيل، كان لا مناص من أن تظل هذه الأوضاع باقية، مع استمرار المناطق التي تحتل مواقع مؤاتية على ضفتي الأطلسي في استغلال الوضع لصالحها اقتصاديًا وسياسيًا.

وتتفق الأدلة والتحليلات التي سقناها على إيضاح أن هذه التطورات نشأت في نهاية المطاف من تجارة تصدير العبيد من أفريقيا. ويستبين من الأدلة أن أيًا من الثورة الصناعية في انجلترا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، والثورة الصناعية في أمريكا الشمالية إبان القرن التاسع عشر، ما كانت لتحدث في الوقت الذي حدثت فيه لو لم يكن ثمة توسع خارق في إنتاج السلع والتجارة في منطقة الأطلسي من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر. وقد كان التوسّع نفسه في الإنتاج والتجارة أساس الثورات الصناعية التي حدثت في أوقات لاحقة من القرن التاسع عشر في شمال غربي أوروبا. وما من شك في أن العمل العبودي الأفريقي، الذي توفر عن طريق تجارة العبيد من أفريقيا، هو الذي مهد السبيل لهذا التوسع غير العادي في إنتاج السلع والتجارة في منطقة الأطلسي خلال الفترة موضع البحث.

وعلى الرغم من أن هذا التوسع كان حافزًا لنمو حرية أجر اليد العاملة التي أصبحت الشكل السائد للعمالة في شمال غربي أوروبا وشمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتسع نطاق طرائق الإنتاج العبودي في سائر أنحاء منطقة الأطلسي. وخلقت طرائق الإنتاج العبودي، وخاصة فى أمريكا اللاتينية والكاريبي وفي الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية، الظروف المؤاتية لتنمية غير متكافئة مما أعان على تسريع التنمية الرأسمالية في شمال غربي أوروبا، وفي شمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تيسر تركيز الصناعات المميكنة في هذه المناطق المتاخمة للأطلسي بحلول القرن التاسع عشر بفضل ضخامة السوق التي أتاحتها ظروف التنمية غير المتكافئة لأصحاب الصناعات في تلك المناطق. وهكذا تساند الأدلة المتوافرة الفرضية التي تذهب الى أن العملية التاريخية التي أفرزت الرأسمالية في شمال غربي أوروبا وفي شمال شرقي الولايات المتحدة الأمريكية أدت في الوقت نفسه إلى تعزيز وتوسيع نطاق طرائق الإنتاج في مرحلة ما قبل الرأسمالية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وفي الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن منطلق الظروف التي خلقها النظام الاقتصادي الذي ظهر في منطقة الأطلسي بحلول القرن التاسع عشر، شنت المناطق المتاخمة للأطلسي مزودة بأدوات صناعاتها المميكنة هجومًا اقتصاديًا وسياسيًا لا هوادة فيه على آسيا ومناطق المحيط الهادي وبقية أوروبا: وهو الهجوم الذي أنتج في نهاية الأمر النظام الاقتصادي العالمي المعاصر. ويهمنا أن ننوه بأنه عندما كان النظام الاقتصادي الأطلسي يقام فيما بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، لم يكن في مقدور أوروبا الغربية أن ترسي مع آسيا صلات متينة ترتكز على مبادلة المنتجات الأوروبية بمنتجات آسيا. فلقرون طويلة كان على أوروبا الغربية أن تعتمد على السبائك الأمريكية للمحافظة على صلتها التجارية بآسيا لحاجتها إلى سلع كان الآسيويّون يرون أن أسعارها أنسب من أسعار منتجاتهم. ويؤكّد ذلك تركيب الصادرات الى آسيا بمعرفة شركة الهند الشرقية البريطانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر (انظر الجدول ٧,٤)[٧٦]. وكان جانب كبير من واردات أوروبا من آسيا يعاد تصديره في الفترة نفسها أيضًا إلى أفريقيا والقارة الأمريكية.

---

(٧٦) P. Kriedte، ١٩٨٠–١٩٨٣، الجدول ٢٥، ص٨٤.

الجدول ٤.٧: صادرات شركة الهند الشرقية البريطانية إلى آسيا.

الفترة	مجموع الصادرات (المتوسط في عشر سنوات) (بالجنيهات الاسترلينية)	النسبة المئوية للمعادن الثمينة
١٦٦١–١٦٧٠	١٣٣ ٤٦٤	٦٧.٠
١٦٩١–١٧٠٠	٣٣٢ ٦١٣	٧١.٤
١٧٢١–١٧٣٠	٦٥٠ ٠٠٨	٨٣.٦
١٧٥١–١٧٦٠	٩٨٨ ٥٨٨	٦٥.٧

المصدر: P. Kriedte، ١٩٨٠–١٩٨٣، الجدول ٢٥، ص ٨٤.

غير أنه بحلول القرن التاسع عشر أصبح من الممكن لأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية دمج اقتصادات آسيا بقوة في النظام الاقتصادي الأطلسي، عندما وجد الآسيويون أن من الصعب عليهم مقاومة منتجات الصناعة المميكنة من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. وقد جعلت المنسوجات المنتجة ميكانيكيًا تتدفق من انجلترا وأمريكا الشمالية على آسيا مما أدى إلى إجبار المنطقة على إنتاج المواد الخام لتلبية الطلب الذي كان يتزايد باطراد من جانب الصناعات الجديدة. وبهذه الطريقة، وبمعاونة من الحكم الاستعماري، مُدِّد النظام الاقتصادي الأطلسي إلى سائر أنحاء العالم، مما أسفر عن ظهور النظام الاقتصادي العالمي في القرن العشرين. ويسوغ لنا إذن أن نقول إن النظام الاقتصادي العالمي في القرن العشرين قد أُنشئ في الأصل بعرق الأفريقيين ودمائهم. وبالنظر إلى أن سكان أفريقيا كانوا قد نُقلوا قسرًا إلى القارة الأمريكية لهذا الغرض في وقت كانت أفريقيا تحتاج إلى تزايد السكان وإرساء تجارة خارجية للسلع بغية تطوير إنتاجها من السلع وتغيير تشكيلاتها الاجتماعية الموروثة من مرحلة ما قبل الرأسمالية، فقد أوقفت كل هذه التطورات الأخيرة. ولهذا دخلت أفريقيا القرن العشرين، وهي أشد مناطق العالم الرئيسية تخلفًا. وفيما بين أواخر القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين أسهم الحكم الاستعماري بنصيب وافر في استبقاء أفريقيا في هذا الوضع بين مناطق العالم الرئيسية، بيد أن الموضوع الأخير يخرج عن نطاق هذا البحث.

الفصل الخامس

الشتات الأفريقي
في العالمين القديم والجديد

ج.و. هاريس

أوروبا والقارة الأمريكية

من الصعب تحديد الوقت الذي وصل فيه الأفريقيون لأول مرة إلى إيبيريا أو إلى بقية أوروبا عن طريق الوثائق. بيد أنه من الراجح أن يكون بعض الأفريقيين من شمال وشرق الصحراء قد انتقلوا إلى إيبيريا إبّان التجارة عبر الصحراء الكبرى في العصور القديمة.

كذلك صحب أبناءُ أفريقيا المسلمين في حملتهم ضد إيبيريا في عام ٧١١؛ وفي الأعوام التالية شهدت الحروب بين المسلمين والمسيحيين أبناء أفريقيا وهم يحاربون كجنود ويخدمون كرقيق. والشيء المحقّق هو أنه في وقت مبكر يرجع إلى القرن الثالث عشر كان التجار المغاربة يبيعون الأفريقيين المستجلبين من جنوبي الصحراء في أسواق غويمارايس في شمال البرتغال[1].

وبعدما استولى البرتغال على سبتة في عام ١٤١٥، بدأ الأوروبيون يتوغلون في داخل أفريقيا دون توقف؛ ففي عام ١٤٣٥ كان البرتغاليون قد بلغوا السنغال؛ ووصلوا إلى الكونغو بحلول ١٤٨٣. ونُقل الأفريقيون إلى لشبونة ابتداء من ١٤٤١؛ وهي السابقة التي أدت إلى هجرات الأفريقيين القسرية عن طريق تجارة الرقيق الحديثة. وفيما بين عامي ١٤٥٠ و١٥٠٠ كانت البرتغال تستورد سنويًا عدداً يقدر بما يتراوح بين ٧٠٠ و٩٠٠ عبد أفريقي، وفي مستهل القرن السابع عشر كان في البرتغال وجزر ماديرا التابعة لها عدد يقدر بنحو ١٠٠ ٠٠٠ عبد. وفي عام ١٤٦٨ أصدر التاج البرتغالي أمره الشهير («أسينتو» asiento) باحتكار تجارة الرقيق جنوبي نهر السنغال.

(١) A. Luttrall، ١٩٦٤، ص ٦٤.

وكان من اللازم أن يكون ثمة تبرير لتزايد أعداد العبيد الأفريقيين: وكان أن قدمت البلاغات البابوية الصادرة في عهدي نيقولاوس الخامس (١٤٥٤) وكاليكستوس الثالث (١٤٥٦) التبرير اللازم إذ اعتبرت التوسع البرتغالي في أفريقيا بمثابة حرب صليبية لنشر المسيحية. وبناء على ذلك أصبح ينظر إلى استرقاق المسيحيين للأفريقيين على أنه في صالح الأهالي الوثنيين. وتعززت هذه النظرة بأسطورة توراتية هي أسطورة حام الذي قيل إن اللعنة ستحل على سلالته، وإنهم سيرسفون في العبودية. وقدمت قوة هذا البعد التوراتي والكنسي أساسًا لا يقدر للأفكار الباكرة عن «وحشية» الأفريقيين و «دناءة» طبيعتهم[٢].

وفي اسبانيا والبرتغال كان العبيد السود يعملون في التعدين والزراعة والبناء، وكجنود وحرّاس وخدم في المنازل، كما كانوا يعملون في نقل المراسلات، وتحميل السفن وتفريغها، وكعمال في المصانع، وسراري. وحتى أولئك الذين لم يكونوا عبيدًا كانوا يقومون دائمًا بأكثر الأعمال دناءة وأشدها مشقة.

وكان بيع العبيد واستخدامهم يشكل ظاهرة حضرية في المقام الأول، ويرجع ذلك أولًا إلى أن استيراد مثل هذه العمالة كان يحدث فى الموانئ والمدن العادية، وكانت المناطق الحضرية الرئيسية هي برشلونة وقادش وإشبيلية وفالنسيا في اسبانيا، ولشبونة في البرتغال. وكانت الحياة في المدن تتيح للرقيق فرص الهروب، بل وشراء حرياتهم في حالات معينة. وليس من المدهش إذن أن السود «المعتقين» أو «الأحرار» كانوا بدورهم يتجمعون أساسًا في بيئات حضرية حيث كانوا يسعون إلى إحياء روح الانتماء الجماعي عن طريق إنشاء مؤسسات تعبّر عن مصالح السود؛ وهكذا نظمت جمعيات أخوية دينية في برشلونة قرب عام ١٤٥٥ وفي فالنسيا قرب عام ١٤٧٢، وفي اشبيلية قرب عام ١٤٧٥. وكانت هذه التنظيمات ترعى أنشطة ترفيهية، ومهرجانات ومناسبات اجتماعية؛ وكانت تقوم بجمع الأموال لشراء رقيق آخرين وتحريرهم؛ كما اشترت أراضي لدفن السود إذ كان يتعين عادة أن تقام مدافن السود في مناطق مستقلة[٣].

وقد نجح بعض السود في بلوغ مكانة بارزة في المجتمع الأسباني؛ إذ أصبح كريستوبال دي منسيس قسيسًا دومينيكانيًا مرموقًا؛ وكان خوان دو باريخا وسباستيان غوميث رسامين؛ وأصبح ليوناردو أورتيث محاميًا. وفي ١٤٧٥ عين خوان دي فايادوليد مشرفًا على شؤون السود في إشبيلية. وكان من أكثرهم امتيازًا خوان لاتينو العالم الأسود الذي حصل على درجتين علميتين من جامعة غرناطة في ١٥٤٦ و١٥٥٦ على التوالي؛ كما درس فيها، وإن كان من الظاهر أنه لم يعيّن في الكلية رسميًا[٤].

ومع أن خدمًا من الأفريقيين رافقوا نيكولاس اوڤاندو عندما تولى منصبه بوصفه أول حاكم أسباني لهسبانيولا في ١٥٠٢، رغم أن نداءات قدمت في وقت مقارب من بيير بارتولومى دو

---

(٢) J. Walvin، ١٩٧٢، ص ١٠-١٢ و ٣٢-٤٧ و ١١٥-١٥٢.

(٣) L.B Rout، ١٩٧٦، ص ١٥-١٦.

(٤) المرجع السابق، ص ١٨؛ V.B. Spratlin، ١٩٣٨.

لاس كاساس وأخرين بزيادة توريد العبيد من أفريقيا، فإنه لم تكن ثمة سياسة رسمية بصدد تجارة العبيد إلى القارة الأمريكية حتى ١٥١٨، عندما أعلن تشارلز الأول ملك البرتغال «احتكار العبيد» («أسينتو دو نيغروس» Asiento do Negros)، الأمر الذي أدى إلى تسريع المنافسة على العبيد الأفريقيين.

وفي ١٦٠٠ أرست البرتغال، على الرغم من أنها أصبحت جزءًا من اسبانيا فيما بين عامي ١٥٨٠ و١٦٤٠، احتكارًا فعليًا لتجارة العبيد عن طريق إبرام عقد مع اسبانيا بإمداد المستعمرات الاسبانية بالعبيد من أفريقيا؛ ثم حصل الهولنديون على العقد في ١٦٤٠؛ وتلاهم الفرنسيون في ١٧٠١؛ وفي ١٧١٣ انتقل الاحتكار إلى انجلترا في أعقاب حرب الوراثة الاسبانية، وأصبحت بذلك في مقدمة الدول المتاجرة بالعبيد.

ومع أن الانجليز كانوا يحتكرون توريد العبيد في مناطق أخرى، فقد تزايد أيضًا عدد الأفريقيين في انجلترا ذاتها، وبعد أن أبحر وليام هوكنز إلى غرب أفريقيا في ١٥٣٠، تكفلت رحلات لاحقة بجلب الرقيق من أفريقيا إلى انجلترا. وفي ١٥٥٦ لاحظت الملكة إليزابت الأولى أن هناك عددًا كبيرًا من «المغاربة السود» في انجلترا، وقالت إنه ينبغي إعادتهم إلى أفريقيا. وابتداء من القرن الثامن عشر بوجه خاص، كان مزارعو الهند الغربية يصحبون معهم عبيدهم من الأفريقيين أثناء عودتهم لزيارة وطنهم كخدم في منازلهم وكحرّاس لهم. وكان الضباط العسكريون والبحريون وربابنة سفن العبيد يحذون حذوهم؛ بل إن وجود خدم من السود أصبح من علامات الرفعة. وشيئًا فشيئًا أصبح هذا الرمز على سمو المكانة موضع القبول في كل مكان، شأنه في ذلك شأن الاعتراف بأن هؤلاء الخدم يوفرون عمالة رخيصة؛ وكانت الصحف تنشر إعلانات كثيرة عن «الزنوج».

وكان معظم أولئك الأفريقيين يُستجلبون إلى مناطق حضرية مما كان ييسر لهم سبل الهروب بين الجموع، وبيع عملهم، وإقامة علاقات وثيقة مع أشخاص ليبراليين يعارضون الاسترقاق. وكانت صحف معينة في لندن وبريستول وليڤربول وغيرها لا تكتفي بنشر إعلانات عن بيع العبيد بل كانت تنشر نداءات لإعادة العبيد الهاربين. ومع تزايد الطلب على العبيد، تزايدت عمليات اختطافهم. وقد اكتسب قناصو العبيد في انجلترا شيئًا من المكانة لتخصصهم في تعقب الأفريقيين الذين لم يكونوا يتمتعون بحماية المجتمع أو قوانينه. وكان الأفريقيون يتعرضون في كثير من الأحيان للقبض عليهم، وإدعاء ملكيتهم من قبل الأوروبيين على أساس اللون؛ وكان التعرف عليهم يتم في حالات شتى استنادًا إلى علامات دمغها مالكوهم بالنار في جلودهم. وقد أدى اللون إلى جعل أبناء أفريقيا هدفًا للاسترقاق في أوروبا مثلما كانوا في أفريقيا؛ ويستحيل على المرء أن يبالغ في تصوير التأثيرات النفسية لهذه السيطرة التي كان البيض يمارسونها على السود. وهكذا كانت عملية تجريد الأفريقيين من آدميتهم قد أصبحت ممارسة متأصلة الجذور بحلول القرن الثامن عشر[٥].

---

(٥) F.O. Shyllon، ١٩٧٤، ص ٥-١٠.

وأدى وجود الأفريقيين في أوروبا إلى تزايد الأصوات المطالبة بإدراك طبيعة وضعهم؛ وذهب بعض الانجليز إلى أن اعتناقهم للمسيحية ينبغي أن يمنحهم الحرية وحقوق المتمدنين. وكان غرانفيل شارب من الانجليز الذين حاربوا من أجل إلغاء الرق، فمنذ ١٧٦٧ وبدءًا بقضية الأفريقي جوناثان سترونغ، تزعم شارب قضية العبيد الأفريقيين عن طريق إنقاذهم والدفاع عن حريتهم في ساحات القضاء. وكانت أهم هذه القضايا هي قضية جيمس سمرست، العبد الأفريقي الذي تمكن من الهروب في ١٧٧٢ ثم أعيد أسره. وكان مجتمع الأفريقيين في لندن يتابع هذه القضية عن كثب إذ كانوا يعرفون أهمية النتيجة التى يمكن أن تنتهي اليها بالنسبة إليهم؛ ومع أن اللورد مانسفيلد الذي حكم في القضية لم يذهب في واقع الأمر إلى حد إلغاء الرق، فقد قضى بأن مالك العبد لا يستطيع قانونًا إجباره على مرافقته إلى خارج البلاد؛ وكان هذا الحكم بداية انهيار الرق في انجلترا. وفي ذلك الوقت قدر عدد الأفريقيين في انجلترا بنحو ١٥٠٠٠، وكان بعضهم يعيشون في فاقة كمنبوذين[٦].

وابتداءً من القرن الخامس عشر، حظي الوجود الأفريقي في فرنسا بعناية متزايدة. وكانت تلك هي الفترة التي كان البحارة الفرنسيون يترددون فيها على موانئ مختلفة على شاطئ غرب أفريقيا، وخاصة جزر كاب ڤردي ونهر السنغال، وكان كثيرون منهم يصطحبون الأفريقيين إلى فرنسا كدليل على رحلاتهم أول الأمر، ثم لبيعهم في وقت لاحق. وفي ١٥٩٥ لاحظ الضابط البرتغالي ألفاريز دالميدا أن عددًا كبيرًا من الأفريقيين في أفريقيا يتحدثون الفرنسية، وقد زاروا فرنسا.

وعلى الرغم من أن استرقاق الأفارقة كان موجودًا في فرنسا، فمن الجلي أن نموه لم يكن عمديًا في البداية، بل إن البلاط الملكي أعلن في ١٥٧١ أن: «فرنسا، أم الحرية، لا تسمح بوجود عبد واحد». بيد أن الممارسات كانت متباينة، وقد جرى استرقاق بعض الأفريقيين بينما ظل آخرون أحرارًا رسميًا داخل مجتمعات معادية. وسجل عدة مراقبين الوجود الأفريقي في مدن فرنسية مثل أنجو وليون وأورليان وباريس، حيث كانوا يعملون كخدم ويمارسون أعمالًا بسيطة وحتى كوصفاء للنبلاء؛ وكان بعضهم يُستخدمون أيضًا في المواكب وفي غيرها من أشكال التسلية. وكان هناك أيضًا من حققوا لأنفسهم مكانة مرموقة كجنود، مثل أولئك الذين انضموا إلى فرقة ساكس للمتطوعين التي كونت من جنود سود من غينيا والكونغو ومدغشقر. وفي القرن الثامن عشر ظفروا بالثناء في عدة معارك أوروبية[٧].

بيد أن أبرز شخص أسود في تاريخ العسكرية الفرنسية كان ألكساندر دوما الذي ولد في القرن التاسع عشر لأب فرنسي وعشيقته الأفريقية. وقد خلدت الأجيال اللاحقة من عائلة دوما هذه ذكرها في مجالي العسكرية والفنون، ولكن معظم الأفريقيين في فرنسا كانوا خدمًا يحيون حياة أقل قسوة من أشقائهم الأرقّاء.

---

(٦) المرجع السابق، ص ١٧–٢٣ و ١٤١ –١٦٤.

(٧) I.B. Kake، ١٩٤٨، ص ٧٣–٨٥.

وابتداء من أواخر القرن السابع عشر، بدأ الأفريقيون يصلون إلى فرنسا بأعداد كبيرة، وخلال القرن الثامن عشر كانت السياسة الملكية تسمح لملاك العبيد الفرنسيين في القارة الأمريكية بإحضار عبيدهم إلى فرنسا. وهكذا أصبح السود منظرًا أكثر شيوعًا فيها.

وقد نشرت معلومات أقل بكثير عن الوجود الأفريقي في أماكن أخرى من أوروبا. غير أن أعدادًا من الأفريقيين، ولاسيما المبعوثين والحجاج الاثيوبيين، كانت تقوم بزيارة أوروبا خلال العصور الوسطى؛ وفي القرن الخامس عشر كان ثمة رهبان اثيوبيون وأفريقيون آخرون، من بينهم أرقاء، يعيشون في البندقية والڤاتيكان والمدن المجاورة(٨).

وكان أهل البندقية يتجرون في الرقيق ويملكونهم أيضًا. وعلى الرغم من أن أغلبية الأرقاء كانت مَن أصل أوروبي وآسيوي، فقد كان بعضهم أفريقيين. والثابت هو أن الاتجار في الرقيق من أفريقيا تزايد بعد أن أدى سقوط القسطنطينية إلى تقييد تجارة البحر الأسود. وكان معظمهم يُشترون في الموانئ المصرية على ما يبدو الأمر الذي يدعو إلى الاعتقاد بأن بعضهم كانوا ينحدرون من وادي النيل في السودان(٩).

وتندر الوثائق المتوافرة إلى حد يصعب معه التعميم فيما يتعلق بحياة الأفريقيين في البندقية والمناطق المجاورة. وتؤكد بعض التقارير أنهم استُوعبوا داخل الأسر المحلية، الأمر الذي يفسر اختفاءهم تقريبًا في أواخر القرن الثامن عشر. ومما يتصل بوضعهم أيضًا أن غير الأحرار كانوا محرومين من ممارسة حرف معينة؛ وقد عانى الأرقاء والخدم من الأفريقيين على الأرجح من هذا العائق. ولاحظ بعض المراقبين مع ذلك أن الأرقاء منحوا حماية القانون، وكان من الحتم تعميد جميع الأرقاء، وربما كان ذلك قد شجع على إحاطتهم بظروف أكثر رفقًا(١٠). ومهما يكن من أمر فقد كان الأرقاء غير أحرار، ولم تكن ثمة مساواة بينهم وبين الأحرار. وتتطلب القيود المادية والنفسية التي كانوا يعانون منها مزيدًا من الدراسة قبل التوصل إلى استنتاجات نهائية.

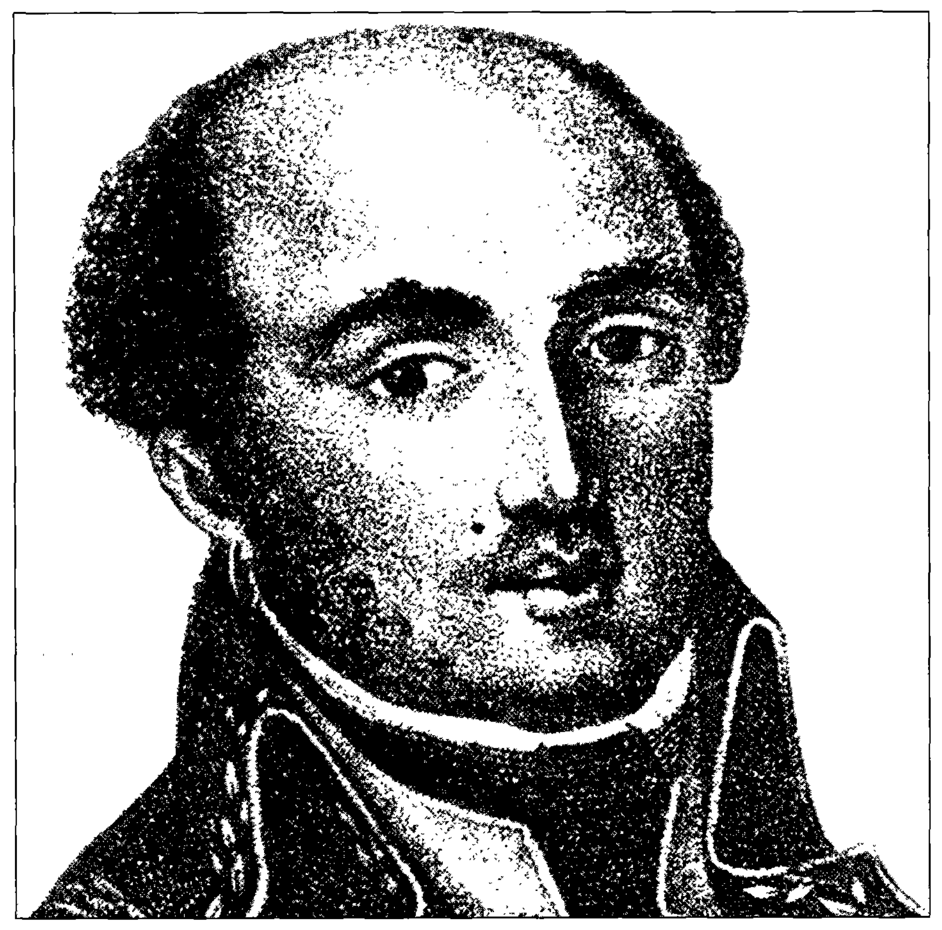
غير أن الجانب الأكثر حسمًا ودرامية في الشتات الأفريقي هو ذلك الذي حدث عبر الأطلسي إلى القارة الأمريكية(١١). وطوال الشطر الأكبر من القرن الخامس عشر كان الاتجار في البشر ظاهرة لصيقة بمنطقة الكاريبي وبأمريكا الوسطى والجنوبية في المقام الأول، واكبت نمو المزارع الكبرى في البرازيل بواسطة البرتغاليين، وفي غيانا بواسطة الهولنديين. وقد تزامنت مرحلة القرن السادس عشر من التجارة مع مشاركة أفريقيا في استكشاف القارة الأمريكية، ذلك أن ثلاثين أفريقيًا كانوا برفقة بالبوا أثناء استكشاف المكسيك، وقام أحدهم فيما نقلته الأخبار بزراعة وحصاد أول محصول للقمح في هذه البلاد؛ كما رافق ٢٠٠ أفريقي ألڤارادو إلى

(٨) T. Tamrat، ١٩٧٧؛ W. L. Hansberry، ١٩٦٥.

(٩) R. Smith، ١٩٧٩.

(١٠) المرجع السابق، ص ٥٣ و ٥٧.

(١١) من المصادر المقترحة: J.E. Inikori، ١٩٨٢؛ P.D. Curtin، ١٩٦٩.



اللوحة ٥،١ الجنرال توماس الكسندر دوما، ١٧٦٢-١٨٠٦.

كيتو؛ وانضم بعضهم إلى بعثة بيثارو في بيرو. وربما كان أكثرهم شهرة هو استڤانيكو الذي لعب دورًا مهمًا في الاستكشافات الاسبانية لأراضي نيومكسيكو وأريزونا. كما شارك أفريقيون في البعثات الفرنسية في كندا، وخاصة في إرساليات اليسوعيين؛ وفي غزو وادي المسيسبي[١٢].

وفي ١٦١٩ جلبت سفينة هولندية عشرين «زنجيًا» إلى جيمستاون كخدم بموجب عقود ملزمة. وفتح ذلك الطريق أمام الطلب على العمال السود، كما أدى إلى ممارسات شتى لتقييد حرية الأفريقيين والحد من حقهم فى الاختيار كعمال. وتكلل هذا بإقرار العبودية رسميًا في المستعمرات الانجليزية في أمريكا الشمالية في ١٦٦٠؛ وبحلول أواخر القرن كان الأفريقيون قد أنزلوا بقوة القانون إلى مركز العبيد المملوكين ملكًا يمكن التصرف فيه وفقًا لمشيئة سادتهم،

(١٢) R.W. Logan، ١٩٤٠؛ J.W. Johnson، ١٩٤١.

دون رعاية للأفريقي كإنسان ودون أمل في حماية الدولة. وكان ذلك نظامًا عبوديًا صمم من أجل الحصول على أقصى قدر ممكن من الربح الاقتصادي، وعززه إيمان أوروبا بالدونية الكامنة في الأفريقيين ودفاعها عن إيمانها هذا استنادًا إلى لونهم ونمطهم الجسماني(١٣).

وفي تلك الأثناء كانت بريطانيا واسبانيا تتحاربان من أجل السيطرة على منطقة الكاريبي. وفي ١٦٢٧ استولت بريطانيا على بربادوس، كما استولت على جامايكا في **١٦٥٥**. وكانت مزارع قصب السكر الموجودة هناك في حاجة إلى قوة كبيرة من العمال تزايدت عبر السنوات الأربعين التالية بنحو أربعين ضعفًا نتيجة لاستيراد أعداد ضخمة من العبيد من ساحل الذهب وأنغولا والكونغو ونيجيريا وداهومي، ومن مدغشقر بحلول حقبة التسعينات من القرن السابع عشر.

وكانت هيمنة بريطانيا وفرنسا في الكاريبي مؤمّنة طوال الحقب الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان تملك العبيد قد نما في جامايكا وبربادوس في وقت مبكر، وأصبح أنموذجًا لأمريكا الشمالية. يضاف إلى ذلك أن مناطق الكاريبي كانت تستخدم كمحطات «لكسر شوكة» العبيد الأفريقيين. غير أنه بالنظر إلى أن نسبة مرتفعة من هؤلاء كانوا أيضًا على علم بحقيقة الأوضاع في الكاريبي، وكانوا يشتركون أحيانًا في مؤامرات وثورات معينة، فقد أصبحوا أيضًا مثلاً يحتذى لمقاومة العبيد في أمريكا الشمالية.

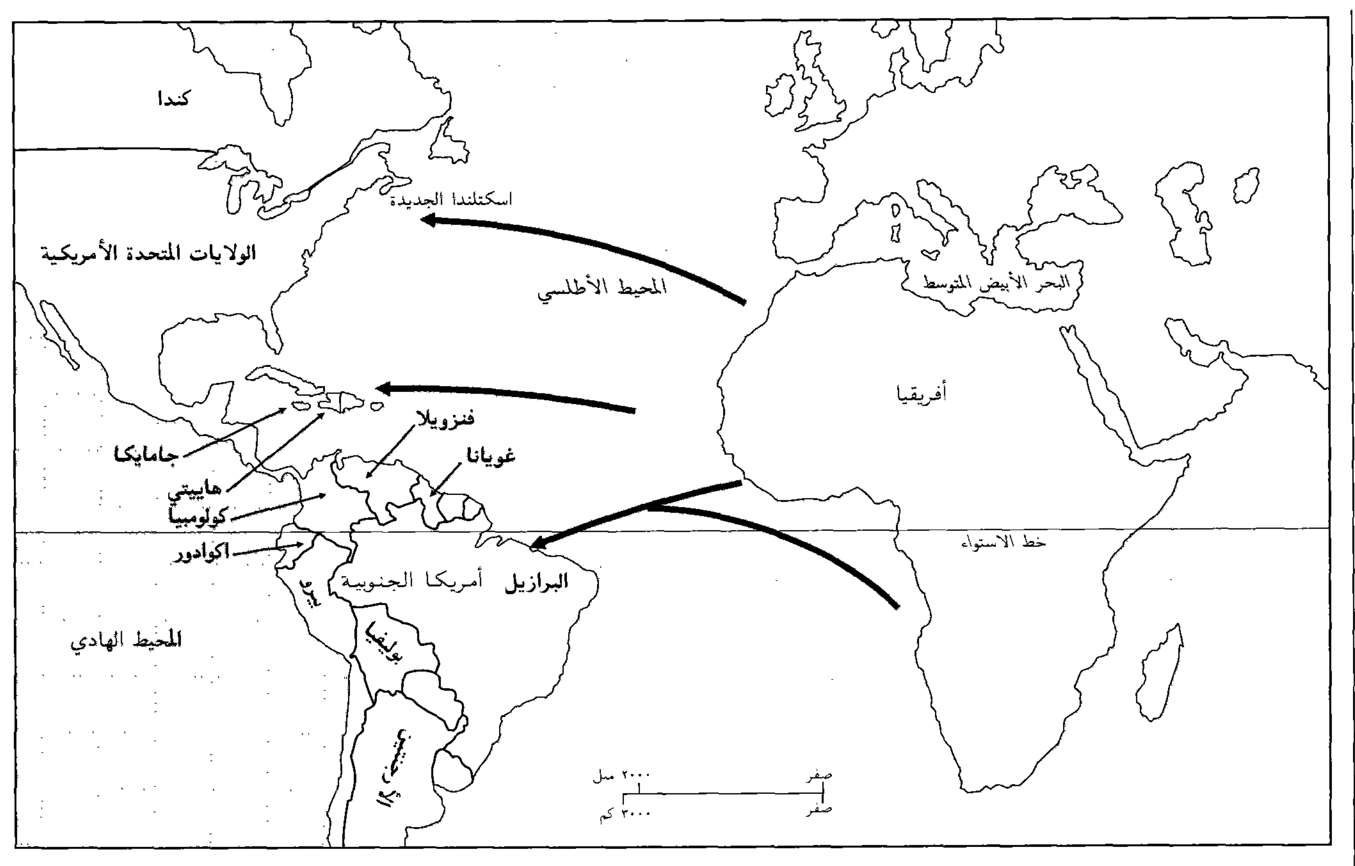
وكانت ثورات العبيد تمثل ذروة مراحل الكفاح من أجل التحرر من العبودية؛ وكانت المناطق التي توجد فيها كثافات مرتفعة من السكان العبيد السود تتعرض بوجه عام لمؤامرات وثورات أكثر تواترًا وأشد عنفًا. ففي غيانا البريطانية على سبيل المثال، كان عدد السكان العبيد في ذروته يمثل نحو تسعين في المائة من مجموع السكان، وكانت توجد في كل من جامايكا والبرازيل وسان دومنغو (هاييتي) تجمعات سوداء مماثلة في ضخامتها؛ ولم تكن كوبا بعيدة عن ذلك بكثير. ولكن السود لم يكونوا يشكلون الأغلبية في الولايات المتحدة إلا في ولايتين هما مسيسيبي وكارولينا الجنوبية.

وباستثناء سان دومنغو، شبت أكبر ثورات العبيد الأفريقيين في القارة الأمريكية في جامايكا وغيانا. وكانت الأولى هي حرب «المارون» في جامايكا في **١٧٢٥** عندما فرت جماعات من العبيد في الجبال لإنشاء مجتمع خاص بهم. وفي **١٧٣٩**، اضطر البريطانيون إلى التوقيع على اتفاقية مع الكابتن كادجو، من أبناء ساحل الذهب، الذي وافق على إعادة أي عبد هارب مقابل حقوق الحكم الذاتي والحياة دون ضرائب.

أما غيانا، التي كانت تتضمن مناطق اسكيبو وبربيس ودمارارا، فقد تعرضت خلال القرن الثامن عشر لعدة ثورات خطيرة بلغت ذروتها بوقوع أضخمها في عام **١٨٢٣**. وخلال حقبة الأربعينات من القرن الثامن عشر حملت المقاومة السوداء الهولنديين على التوقيع على معاهدة صداقة مع آدو، قائد الكورومانتي. وكان هو وتابعوه قد شرعوا في تنفيذ برنامج يهدف إلى إبادة

---

(١٣) يُعتبر J.H. Franklin، ١٩٦٧، أجدر المصادر عن السود في الولايات المتحدة بالثقة.



الشكل ١.٥: القارة الأمريكية وأفريقيا.

المصدر: خريطة رسمها الدكتور دولال ك. نحوسوامى - قسم الجيولوجيا بجامعة هوارد - واشنطن.

الأوروبيين عن بكرة أبيهم. ولكنهم حصروا في منطقة ضيقة. وبحلول منتصف القرن قامت مجموعة اخرى تحت قيادة كورومانتية بمحاولة أخرى لم تكلل بالنجاح للاستيلاء على المستعمرة، ولكن حقبة الستينات من القرن الثامن عشر كانت جديرة بالتنويه أكثر من غيرها، إذ شهدت التمرد الأعظم (١٧٦٣– ١٧٦٤) عندما نظم كوفيّ الأفريقيين والكريول (الخلاسيين) فيما اعتبره بعض المراقبين مقدمة لثورة سان دومنغو. وفى المكسيك، قام العبيد بثورات مهمة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر بهدف تنظيم مجتمعات أفريقية. بينما بذلت جهود مماثلة من جانب المارون في بنما وكولومبيا وفنزويلا، ومن جانب السود في بيرو، والعبيد في جزر ليوورد ووندوورد، وفي كوبا وغيرها[١٤].

وكانت البرازيل هي المسرح الذي بلغ فيه الكفاح المسلّح الأفريقي أبعادًا تستثير الإعجاب لفترة طويلة، قبل حقبة سان دومنغو. ومع أن الثورات الصغيرة كانت منذ عهد بعيد جزءًا من تاريخ العبودية في البرازيل، فإن ولاية بالماريس هي التي أسست، طوال الجانب الأكبر من القرن السابع عشر من عام ١٦٠٥ حتى عام ١٦٩٥، مجتمعًا أفريقيًا محليًا يتمتع باستقلال ذاتي قدّر عدد سكانه بنحو ٢٠٠٠٠ يرجعون بأصلهم إلى البانتو من منطقة الكونغو – أنغولا. وقد سعوا إلى صوغ مجتمعهم على منوال أوطانهم، وقاوموا كلًا من الهولنديين والبرتغاليين إلى أن سقطوا في النهاية في عام ١٦٩٥[١٥].

ويصور هذا الكفاح في سبيل الحرية مولد القومية الأفريقية في شرائح الشتات في الكاريبي وأمريكا اللاتينية. ولم تكن أهدافها مجرد الثأر أو الهروب إلى الجبال، ولكنها كانت تهدف إلى إنشاء مناطق يملّك الأفريقيون فيها السيطرة السياسية والقدرة على الدفاع عن أنفسهم ضد أعدائهم. وكان للديانات الأفريقية مثل «اوبيا» Obeah و «ڤودوم» Vodum دور مهم كأدوات تنظيمية. ويصدق ذلك على الإسلام أيضًا، وخاصة في باهيا حيث ساعد على توحيد الهوسا واليوروبا[١٦].

كذلك وقعت في أمريكا الشمالية خلال هذه الفترة ذاتها عشرات من المكائد والمؤامرات وعدة حركات تمرد خطيرة من تدبير الأفريقيين[١٧]. وكانت أغلبية المزارع الكبرى بعيدة عن أي تضاريس تصلح لأنشطة التمرد مثل جبال جامايكا وغابات غيانا. ولكن الهرب للحياة وسط الهنود أو غيرهم كان خيارًا أخذ به عدد كبير من العبيد في بعض المستعمرات الجنوبية، مثلما حدث عندما فروا إلى قبيلة سمينول الهندية في فلوريدا التي اشترك معها العبيد الفارون في الإغارة على المزارع المجاورة فيما بعد. كما وقعت حركات تمرد في فرجينيا وماريلاند في

---

(١٤) R. Price، ١٩٧٣؛ R. Bastide، ١٩٧١؛ A.D. Lara، ١٩٧٨؛ R. Mellafe، ١٩٦٤؛ C.F. Guillot، ١٩٦١؛ G.A. Beltran، ١٩٥٨؛ M.A. Saignes، ١٩٦٣؛ F.B. Figueroa، ١٩٦١؛ J.J. Uribe، ١٩٦٣؛ F. Ortiz، ١٩١٦؛ E.V. Goveia، ١٩٦٥؛ اليونسكو، ١٩٧٩.

(١٥) C. Moura، ١٩٥٩ و١٩٧٢؛ L. Luna، ١٩٦٨؛ S.B. Shwartz، ١٩٧٠ و١٩٧٧؛ R.K. Kent، ١٩٦٥؛ E.D. Genevese، ١٩٧٩؛ D.H. Porter، ١٩٧٠، ص٣٧–٤٠.

(١٦) E. Ignace، ١٩٧٠.

(١٧) H. Aptheker، ١٩٤٣؛ E.D. Genovese، ١٩٧٩.

أوائل القرن الثامن عشر بمجرد أن أصبح من الواضح أن استرقاق الأفريقيين مدى الحياة قد حل محل نظام التعاقد. وعندما لجأت ولايتا كارولينا إلى الإنتاج الإنتشاري بواسطة المزارع الكبرى مع استخدام شرائع العبيد التي طورت في الكاريبي.

وفي ١٧٣٠ اكتشفت مؤمرات اشترك فيها عبيد في مستعمرات ثلاث هي فرجينيا وكارولينا ولويزيانا. وكان قادتها أفريقيين اشتركوا من قبل في ثورات في غرب أفريقيا. وفي السنة التالية وقع تمرد على سفينة للعبيد كانت راسية على مقربة من شاطئ رود آيلاند. وبعد أربعة أعوام دمر جماعة من العبيد أنفسهم هم وآسريهم على متن سفينة للعبيد تسمى «دولفن»؛ وأخطر ثورة في هذه الفترة وقعت في كارولينا الجنوبية في ١٧٣٠ عندما حاصر كادجو الجيش البريطاني في جبال جامايكا، وتعرف هذه باسم تمرد كاتو[١٨].

وفي المستعمرات الأمريكية الشمالية، حيث كان يوجد عدد يقل عن ٣٠٠٠ أفريقي بين نحو ستة أضعاف هذا العدد من البيض، وحيث لم تكن توجد مزارع كبرى، وقعت اضطرابات مماثلة. ففي عام ١٧١٢ حاولت مجموعة تحت قيادة أفريقي من ساحل الذهب إحراق مدينة نيويورك. وجرت محاولة مماثلة في بوسطن عام ١٧٢٣. ووقع في ١٧٤١ أكثر الأحداث شهرة، وهو محاولة أخرى لإحراق نيويورك لا يزال الجدل دائرًا بصدد تفصيلاتها. وقبل توقيع إعلان الاستقلال بعامين انتشرت حالة أخرى من الذعر في بوسطن. ومما كان له مغزاه أن هذه الدورة الأولى من المؤامرات والثورات في أمريكا الشمالية كانت تنحو لأن تكون بقيادة أفريقيين استوردوا حديثًا ولا يزالون يكافحون ضد الاسترقاق. وبحلول ١٧٧٢ ترددت مقترحات في عدة أماكن من المستعمرات الأمريكية تنادي بوجوب إبعاد جميع السود الأحرار إلى أفريقيا أو جزر الهند الغربية، إذ كان ينظر إلى السود الأحرار على أنهم دعاة إلى التمرد[١٩]. وقد نفذت أحكام بالشنق وصنوف أخرى من المعاملة الوحشية على الذين كان يقبض عليهم في أعقاب أنشطة ثورية. وكانت توجد في أمريكا الشمالية صمامات أمن لم تكن موجودة في الكاريبي؛ ففي أقصى الشمال مثلًا كانت إمكانية الفرار قائمة. وكانت هناك أيضًا جماعات أوروبية – نذكر منهم بوجه خاص الكويكرز في الشمال والجنوب وفي كندا – تجاهر برأيها ضد الاسترقاق كما كانت على استعداد لمعاونة الفارين. ورغم ذلك ففيما بين عامي ١٧٠٠ و١٧٥٠ كان الكثيرون من الأفريقيين في أمريكا الشمالية متأثرين على ما يبدو بحركات التمرد التي قام بها «المارون» في الكاريبي.

وفيما بين عامي ١٧٥٠ و ١٧٧٥ كانت الأحداث الماسة بالأفريقيين تنتقل إلى مرحلة الذروة في كل من أمريكا الشمالية والكاريبي، إذ كان فرض السيطرة البريطانية مواكبًا لنمو الحركة المعادية للرق في بريطانيا. وأسفر ذلك في١٧٧٢ عن الحكم الشهير الذي أصدره اللورد مانسفيلد والذي قضى فيه بأن من غير المشروع احتجاز شخص كعبد في داخل الجزر البريطانية. ونمت في المستعمرات الأمريكية حركة بيضاء كان هدفها إنهاء السلطة السياسية الانجليزية. وأثارت هذه

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) المرجع السابق.

الحركة مناقشات فلسفية حول ما إذا كان ينبغي أن يكون السود أيضًا أحرارًا.

وقد أصدرت مستعمرات أمريكا الشمالية إعلان استقلالها في ١٧٧٦. وكان عدد كبير من الأفريقيين في المستعمرات يطالبون بحريتهم منذ وقت طويل، وكان من الطبيعي إذن لمن يعرفون القراءة والكتابة من بينهم – من عبيد وأحرار – أن ينضموا إلى الأوروبيين في التعبير عن حق الانسان في أن يكون حرًا. ولهذا حارب بعض الأفريقيين جنبا إلى جنب مع البيض ضد البريطانيين. والشيء المؤكد هو أن واحدًا منهم، واسمه كريسباس أتاكس، كان أول شخص يلقى حتفه في الكفاح ضد انجلترا في ١٧٧٠ مستهلًا بذلك حرب الاستقلال الأمريكية التي حمل فيها الكثيرون السلاح وسُجلوا بأسمائهم الأفريقية، وإن كان بعضهم قد لاذوا بالفرار ومنحهم البريطانيون حريتهم[٢٠].

وفي سان دومنغو الفرنسية، التي كان يوجد فيها آنئذٍ عدد كبير من السكان المولدين، قدمت مجموعة من المتطوعين معونتها للمعمرين في القتال ضد البريطانيين في سافانا، جورجيا. وبذلك بدأ الكفاح في سبيل الحرية فى أمريكا الشمالية، ولكنه كان كفاحًا من نوع عجيب، إذ كان الأوروبيون فى أمريكا يطالبون بحريتهم من البريطانيين، بينما كان الأفريقيون يطالبون في الوقت نفسه بحريتهم من البريطانيين والمعمرين الأمريكيين ويحاربونهما جميعًا.

لقد كان الأفريقيون في الشتات الأمريكي جزءًا لا يتجزأ من عالم تسيطر عليه دول أوروبية حيث كانت قوى اقتصادية وفكرية ضخمة تعيد صياغة الهياكل السياسية والاجتماعية. وكان بعضهم فاهمًا لهذه القوى، وكان هؤلاء يمارسون بمجرد وجودهم وتحركهم في داخل ذلك النظام الأوروبي قدرًا من التأثير على القارات الأوروبية. وما من شك في أنهم كانوا منقسمين على أنفسهم، إذ كان بعضهم مقتنعًا بأن الخلاص يكمن في استيعاب القيم والأهداف الأوروبية، ولكن آخرين كانوا ملتزمين بأفريقيتهم وكانوا على استعداد للمخاطرة بالحياة للاحتجاج على القمع الأوروبي ومقاومته.

وكان أحد سبل الخلاص تجربة سييراليون التي جاءت في أعقاب حكم اللورد مانسفيلد في ١٧٧٢ بأنه لا يحق لمالك العبد أن ينقله من انجلترا قسرًا عنه. فقد نتج من هذا الحكم، ومن تدفق الأفريقيين المحررين لانضمامهم إلى انجلترا في الحرب ضد استقلال الولايات المتحدة، نشوء مجتمع محلي من السود على قدر من الضخامة في لندن. وسعى دعاة إلغاء الرق بالتالي إلى تنفيذ فكرة إعادة توطين الأفريقيين المحررين في أفريقيا، حيث كان من المأمول أن ينجح مجتمع يؤسس على العمالة الحرة في نشر المسيحية، واستحداث اقتصاد على النمط الغربي، والإسهام في إلغاء تجارة الرقيق؛ وهكذا أُرسل في ١٧٨٧ عدد يربو على ٤٠٠ من الأفريقيين المحررين من انجلترا لتوطينهم في سييراليون، وكان ذلك أول تطبيق عملي لإعادة التوطين الجماعي للعبيد الأفريقيين السابقين.

وربما كان أول مجهود منظم وممَّول ذاتيًا يبذله الأفريقيون لتحقيق هذه الغاية هو ما تم تحت قيادة بول كوفيّ في الولايات المتحدة. فبدافع إعجابه بالإمكانات التي تنطوي عليها

(٢٠) أفضل مصدر عن هذا الموضوع هو B. Quarles، ١٩٦١.

تجربة سيراليون، حدد كوفيّ لنفسه هدف إعادة توحيد السود الراغبين في العودة إلى أفريقيا؛ كما كان يرغب في تنمية التجارة مع أفريقيا. وكان لأفكار كوفيّ وجهوده تأثير فوري ضئيل باستثناء إعادة ثمانية وثلاثين أفريقيًا إلى أوطانهم في ١٨١٤؛ ولكن هذا المثال أصبح مصدر إلهام لآخرين من الأجيال القادمة[٢١].

وبينما كان الأوروبيون في الولايات المتحدة يدعمون أنفسهم وينشئون مؤسسات تعكس ثقافتهم واستقلالهم، عمد الأفريقيون الذين أحسوا بخيبة أمل وإحباط يعززهما كبرياء عرقي هم أيضًا إلى إنشاء عدد من المؤسسات. وبدأوا يسمون أنفسهم «الأفريقيين»، وكانت تلك خطوة لها مغزاها لأن أغلبيتهم كانوا قد اختُطفوا وهم أطفال، ولم يكن لديهم الكثير لتنمية هويتهم الإثنية بوصفهم أفريقيين والمحافظة عليها، وكانت شرائع السود تحظر عليهم التحدث باللغات الأفريقيه أو ممارسة شعائر أديانهم؛ وكانت العائلات مقسمة نتيجة للبيع في كثير من الأحيان.

ويجدر بنا أن نذكر من ثم أنه حدث في عام ١٧٨٧ أن قسيسًا أفريقيًا اسمه ريتشارد آلن من طائفة الميثوديين قام – احتجاجًا على محاولة ممارسة التمييز العنصري ضده هو وآخرين في كنيسة بيضاء حيث كانوا يمارسون العبادة – بالإنفصال عنها وتأسيس «الجمعية الأفريقية الحرة» التي كانت لها أهداف دينية واجتماعية معًا. وبدأ الأفريقيون الموجودون في جهات أخرى من الولايات المتحدة يحذون حذوه، وكانوا يطلقون على جمعياتهم التطوعية الإسم نفسه أحيانًا. وفي الوقت نفسه تقريبًا، حاول واعظ ورجل أعمال من مواليد باربادوس كان يعيش في بوسطن اسمه برنس هول – وكان بعض الجنود البريطانيون قد أدخلوه في الماسونية أثناء حرب الاستقلال الأمريكية – أن يحصل على عهد بإنشاء محفل ماسوني لرجال من السود الأحرار، وعندما رفضه الماسونيون البيض، تقدم بطلبه إلى الماسونيين الاسكتلنديين الذين منحوه العهد ورخصوا له بتنظيم المحفل الأفريقي على أن يكون هو الأستاذ الأعظم. وكان هذا أول تنظيم أخوي على النمط الغربي بين السود. ويسعنا أن نقول إنه كان استمرارًا لممارسة يتمتع بها الأفريقيون في أفريقيا، ونعني بذلك تكوين الجمعيات السرية. وأرست هذه الأنشطة أساس ما أصبح أقوى نوعية من المؤسسات الآفرو- أمريكية في القرن التاسع عشر – المحافل الماسونية والتنظيمات الدينية – التي جمعت صفوف السود على نطاق وطني[٢٢].

وفي ١٧٨٧ ظهرت مؤسسة أخرى لها أهميتها إلى حيّز الوجود؛ ولم يؤسسها سود، بل بيض كانوا يرغبون في مساعدة السود، وكانت تسمى مدرسة نيويورك الأفريقية الحرة، وقد افتتحتها جمعية تحرير الأرقاء بأربعين طالبًا.

ومع أن اتخاذ السود نعت أفريقيين كان يمثل عزمهم على الإنتماء إلى تراث أوطانهم وثقافتها، فإن هذه التنظيمات كانت تنقل أيضًا قيم الغرب مثل حسن التدبير، والتشدد اللاهوتي، والتقدم عن طريق العمل الشاق، والتعليم، ورعاية الأقل حظًا، وخدمة المجتمع.

(٢١) N. Sherwood، ١٩٢٣.

(٢٢) A. Hill و M. Kilson، ١٩٦٩.



اللوحة ٥،٢: فيليس ويتلي – خادمة عاشت في القرن الثامن عشر وصارت شاعرة مرموقة.

وكانت تلك هي دوافع جورج ليبل مثلًا، الذي أسس كنائس المعمدانيين في الولايات المتحدة وجامايكا في أواخر القرن الثامن عشر. وقد استخدم الأفريقيون في وقت لاحق هذه الأفكار لتبرير اهتمامهم بالأفريقيين في بقاع أخرى. وأسهمت هذه التجديدات الرائدة بين الأمريكيين السود لاحقًا في توفير أساس لهوية اجتماعية متطورة في الولايات المتحدة والكاريبي وأفريقيا.

وفي تلك الفترات كانت أغلبية القادة الآفرو- أمريكيين تتألف من رجال علّموا أنفسهم



اللوحة ٣،٥: بنجامين بانكر، أسود حر صار عالمًا رياضيًا ومخترعًا يتمتع باحترام بالغ، واشترك في تخطيط مدينة واشنطن.

بأنفسهم أو ممن لم يحصلوا إلا على سنوات قليلة من التعليم النظامي. ومع ذلك فقد توصل بعضهم إلى منجزات لا يستهان بها: من ذلك أن فيليس ويتلي، التي ولدت في أفريقيا حوالى عام ١٧٥٣، صارت شاعرة ذائعة الصيت. وكان غوستافوس ڤاسا، الذي ولد في بنين في ١٧٤٥ ثم أُخذ إلى أمريكا ومن بعدها إلى انجلترا في وقت لاحق، نشطًا في الحركة المعادية للرق. وألف كتابًا مهمًا

بعنوان «حكايات مثيرة من حياة أولودا إكيانو أو غوستاڤوس ڤاسا» أدان فيه الرق. وصار بنجامين بانكر، الذي كان يسمى «الاثيوبي» أحيانًا، رياضيًا وفلكيًا مرموقًا، أعد تقويمًا، وشارك في اللجنة التي حددت أبعاد مدينة واشنطن وقامت بتخطيطها(٢٣).

وقد أسهم أفريقيو أوروبا بدورهم في الكفاح في سبيل الحرية وكرامة الإنسان، مثال ذلك أنتون ارمو الذي تلقى دراسته في جامعات هال ووالتنبرغ، ثم عاد لمعاونة إخوانه الأفريقيين في ساحل الذهب(٢٤).

كذلك تلقى فيليب كويك وجاكوبيس كابيتين وهما من أبناء ساحل الذهب دراستهما في أوروبا وعادا للعمل في وطنهم. وألف أوتوبا كاغوانو، الذي حرره حكم مانسفيلد في ١٧٧٢، كتابًا بعنوان: «أفكار ومشاعر عن عمليات تهريب الرقيق الشريرة الخبيثة وعن التجارة في الأنواع البشرية». ونُشرت لاجناسيوس سانشو بعد وفاته رسائل تؤكد أنه كان هو أيضًا متحدثًا مهمًا باسم الأفريقيين في الخارج. وعلاوة على ذلك كان عدد من المبعوثين نشطين في أوروبا، ومن هؤلاء ممثلون من الكونغو وأثيوبيا وغينيا وساحل الذهب(٢٥)، وقد وجد المحتجون في كل من أوروبا والولايات المتحدة حلفاء من البيض، نذكر منهم «جمعية أصدقاء السود» التي اتخذت مقرها في باريس.

بيد أن القارة الأمريكية كانت هي التي حقق فيها الكفاح من أجل الحرية بادئ ذي بدء أبعادًا دولية درامية. ففي كل مكان من القارة الأمريكية كانت مجموعات صغيرة من السود قد ظفرت بحريتها، وكان ثمة عدد قليل لم يخضع للاسترقاق قط؛ ولكنهم كانوا جميعًا قد طوروا طريقتهم الخاصة في الحياة. ومع أنهم كانوا عاجزين عن التأثير في سياسة الدولة العامة، فقد كانوا يتابعون بأهتمام التطورات التى كانت تؤثر في السود، وقد تأثروا هم والعبيد السود تأثرًا عميقًا بأحداث جزيرة سان دومنغو (هاييتي).

فلم يكد يمضي عامان على اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية دستورها الذي نص على جزاء معنوي وقانوني ضد الاسترقاق، حتى اندلعت في فرنسا ثورة رفعت شعار: الحرية! والمساواة! والإخاء!، وهزت هياكل المستوطنة الفرنسية في سان دومنغو، وكانت هذه مستعمرة تنعم بالرخاء يعيش فيها ٥٠٠٠٠٠ عبد و ٢٤٠٠٠ من الأحرار الملونين تحت سيطرة ٣٢٠٠٠ مستوطن فرنسي عُرفوا بالثراء والقسوة في معاملة عبيدهم، وقد أخذ السكان من الأفريقيين الأحرار، وكان من بينهم كثيرون من ملاك العبيد، الشعارات الثورية الفرنسية مأخذ الجد، وطالبوا بالمساواة التامة مع البيض. وفي ١٧٩١ تحركت جموع كثيفة من السود تحت قيادة عامل زراعي يدعى بوكمان قيد تابعيه بطقوس سحرية وبأيمان سرية على الطريقة الأفريقية لحملهم على الثورة ضد سادتهم ... وأوفدت حكومة الثورة في باريس جيشًا لإعادة النظام. وفي هذه المرحلة، ظهرت على المسرح

(٢٣) كان معاصرو بانكر يقولون عنه إنه: «دليل جديد على أن قوى العقل منفصلة عن لون الجلد». أنظر J.H. Franklin، ١٩٦٧، ص١٥٧.

(٢٤) A.G. Armo، ١٩٦٨.

(٢٥) W. Rodney، ١٩٧٥؛ W.L. Hansberry، ١٩٦٥.

شخصية من أبرز شخصيات التاريخ – رجل متعلم، مسيحي، كان يعمل مراقب عبيد، ولد في الشتات لأب أفريقي – ألا وهو توسان الذى سمي فيما بعد باسم «الفاتح»[(٢٦)].

دعا توسان إلى تنظيم حرب عصابات لمساندة جيشه الصغير، وهزم جيش نابوليون الغازي طوال خمسة أعوام بمعونة من الحمى الصفراء. وأستعاد النظام والرخاء إلى هاييتي، وحظي بأعجاب العالم بأسره لمهارته العسكرية، ومشاعره الإنسانية، وحذقه كرجل دولة. وذاع صيته، حتى وصل إلى السود في الولايات المتحدة عن طريق البحارة السود الذين لعبوا دورًا مهمًا في نشر الأخبار في كل مكان من عالم السود.

وخلق نجاح حركة التحرير الأفريقية في هاييتي حالة من الرعب في نفوس البيض في الولايات المتحدة الذين كانوا يخشون أن يعمد السود في أمريكا بدورهم إلى المطالبة بحريتهم عن طريق العنف. واستصدرت تشريعات أكثر صرامة، وشددت تدابير الأمن الشرطية، واتخذت الإجراءات اللازمة لتقييد تحركات السود في داخل البلاد، ولمنع دخول المهاجرين السود، وخاصة من هاييتي. ومن ناحية أخرى، وجد سود الولايات المتحدة في إنجازات أشقّائهم في هاييتي إلهامًا لهم؛ وهكذا أصبحت هاييتي وتوسان رمزين يستلهمها السود في أنحاء أخرى من القارة الأمريكية والكاريبي للمطالبة بحريتهم مع إمكان الحصول على الاستقلال.

واستُهل القرن التاسع عشر بمؤامرة كبرى في الولايات المتحدة؛ ذلك أن غابرييل بروسار، الواعظ الأسود، نظم مسيرة من ألف عبد ضد ريتشموند، فرجينيا، وتولى هو قيادتها. وكان الهدف هو الحصول على الحرية، ولكن الأخبار تسربت في وقت سمح للحاكم باستدعاء الحرس الوطني لاستعادة النظام، وأُلقي القبض على كثير من الأفريقيين. وتم إعدامهم؛ وكان بروسار من بينهم – ومع ذلك فقد بقيت الصلة مع المثال الهاييتي وتراثه قائمة لا تريم.

وبحلول مطلع القرن التاسع عشر، كان الأفريقيون في القارة الأمريكية وفي أوروبا يقفون عند حافة عصر جديد، وعلى الرغم من الإختلاف بين القوانين الأوروبية والأمريكية المتعلقة بالسود من عبيد وأحرار من حيث التطبيق، فقد كانت المواقف متماثلة في جوهرها. فما من نظام أوروبي أو أمريكي كان يقبل مساواة السود بالبيض واعتبارهم أحرارًا حقًا، وإن كانت هناك حالات كثيرة تتسم بقدر أكبر من المرونة فيما يخص أدوار العبيد؛ إذ كان العبيد مثلًا يتعلمون القراءة والكتابة بالفعل حتى عندما كانت القوانين تمنع ذلك؛ وكان الزواج يحدث بين الجنسين حتى وإن كان ذلك مثارًا لاشمئزاز الأغلبية؛ كما كان للسفر، على النطاقين الوطني والدولي، أثره في تيسير نمو الشبكات. وكان أفريقيو الشتات يعرفون أنهم منبوذون في الخارج، كما كانوا يدركون أن حالة الحرمان التي هم فيها تنبثق من هويتهم ومن تراثهم الأفريقيين. ومن ثم فقد كانت جهودهم المبذولة من أجل تنظيم المؤسسات الإجتماعية تشمل تطلعات لتخليص السود وإنقاذ تراثهم. وهكذا سادت هذه الوحدة النفسية، وأصبحت بالفعل مصدر قوة بين الشعوب الأفريقية، ثم تكللت بحركة الوحدة الأفريقية في القرنين التاسع عشر والعشرين.

---

(٢٦) C.I.R. James، ١٩٦٣؛ P.M. Fontaine، ١٩٧٠.



اللوحة ٥.٤: توسان الفاتح قائد هاييتي.

على أنه لم يكن في استطاعة أفريقيي الشتات أن يتخلصوا من تأثير بيئاتهم المادية والإجتماعية؛ إذ كان التغيير قد تطرق إلى لغاتهم وأساليب حياتهم، وحوّرت قيمهم وأهدافهم. وغدت نظرتهم إلى العالم وإلى أنفسهم وإلى الآخرين تعكس القرون التي تشربوا فيها بالثقافة الأوروبية – الأمريكية. ومع أن ذكريات تراثهم الأفريقي كانت لا تزال قوية ومحددة، فقد احتجبت وراء سني الغياب وترامي المسافات. وبسبب ذلك أصبح أفريقيو الشتات في أوروبا وأمريكا منقسمين ثقافيًا بين مواطني أفريقيا ذاتها والأوروبيين – الأمريكيين.

آسيا

على الرغم من أن تهجير الأفريقيين قسرًا إلى أوروبا والقارة الأمريكية يحتل فصلًا حديثًا نسبيًا من تاريخ العالم، فإن الإتجار بالرقيق السود في آسيا يشكل جانبًا أكثر قدمًا واستمرارًا من جوانب التاريخ. ويشير كتاب «الطواف حول البحر الاريتري»، الذى ألف في عام ٥٠ للميلاد إلى أن الرقيق كانوا يؤخذون من القرن الأفريقي؛ ولا يوجد سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه كانت أول حالة من نوعها في مجال التجارة.

ومن الجلي أن اختلاط الشعوب على جانبي البحر الأحمر يمتد بجذوره إلى أحقاب ما قبل التاريخ. إلا انه منذ القرن السابع وظهور الإسلام، تطور نوع من الوحدة الثقافية في مختلف أنحاء المحيط الهندي ومناطق البحر الاحمر كافة، ودخلت عدة مدن ساحلية في شرق أفريقيا في حظيرة الإسلام، وتزايدت سيطرة المسلمين تدريجيًا على التجارة بما في ذلك تجارة الرقيق. وتدلنا ثورات الزنج في العراق على أنها اكتسبت أهمية كبيرة في أنحاء معينة من آسيا إبان القرن التاسع. وعلى الرغم من إبادة الزنج، فقد أسهمت ثوراتهم في سقوط الخلافة العباسية وما يسميه هـ. ديشامب «الأنموذج الأول لمشروع إنشائي مداري ضخم يعتمد على عمل مئات من الأرقاء الزنوج» من أجل إقامة سدود في جنوبي العراق. وقبل ذلك بوقت قصير لوحظ في القرن الثامن وجود عبدين أفريقيين في بلاط امبراطور الصين؛ وفي القرن الثاني عشر كان أهالي كانتون يستخدمون العمل العبودي الأفريقي[٢٧]. وتذكرنا بعض المصادر أيضًا باستمرار الاتجار بأبناء شرق أفريقيا: فقد كتب المسعودي عنها في القرن الحادي عشر، وعرض لها الإدريسي في القرن الثاني عشر؛ وتحدث ابن بطوطة في القرن الرابع عشر عن تجارة الرقيق في سياق وصفه لرخاء «كلوه».

ولا تزال ثمة حاجة إلى إجراء بحوث مستفيضة عن الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط من جانب الباحثين في تاريخ الشتات الأفريقي، وتدعو الحاجة بوجه خاص إلى إجراء بحوث جادة في تركيا وجيرانها عن مستودعات الرقيق الكبرى في طرابلس وبنغازي عبر عدة قرون، وعن منطقة عبور التجارة إلى المناطق الداخلية. ومن الأمثلة التي تستحق الذكر لهذه التجارة شراء عدة صبيان أفريقيين في القسطنطينية عام ١٦٩٦ لحساب بطرس الأكبر امبراطور روسيا. وكان من هؤلاء أبرام بتروفيتش غنّيبال، الجد الأعلى لألكسندر بوشكين. ويبدو أن غنّيبال هذا ولد في أثيوبيا حيث أسره الأتراك. ولا يُعرف عدد العبيد الأفريقيين الآخرين الذين وصلوا إلى روسيا والمناطق المجاورة عن طريق تركيا؛ ومن الراجح أن عددهم كان صغيرًا . وقد يفسر لنا ذلك، إلى جانب إلغاء الرقيق في روسيا خلال الربع الأول من القرن الثامن عشر،

---

(٢٧) اليونسكو، ١٩٧٩ و ١٩٨٠؛ C.M. Wilbur، ١٩٦٧، ص٩٣؛ E. Bretschneider، ١٨٧١، ص١٣-٢٢.
وللرجوع إلى مناقشات حديثة عن الشتات الأفريقي في الجزيرة العربية وآسيا قبل فترتنا، انظر «التاريخ العام لأفريقيا»، اليونسكو، المجلد الثالث، الفصل السادس والعشرين.

السبب في تحول الأفريقيين هناك من عبيد إلى خدم[٢٨]. ومع انه توجد حاجة إلى قدر أكبر من الوثائق، فمن الواضح أن ظاهرة استرقاق السود وما واكبها من صنوف العجز لم تتفاقم في روسيا.

وكانت أغلبية الأرقاء المستوردين إلى آسيا من الأطفال، وأكثرهم من الفتيات. وكان الأرقاء ينقلون عادة من موانئ شرق أفريقيا إلى ميناء المخا العربي على ساحل البحر الأحمر، حيث كان كثيرون منهم يسيرون على الأقدام أو يشحنون في السفن إلى الحديدة وجدة ومكة ومستودعات أخرى في الجزيرة العربية. وكان آخرون منهم يعاد شحنهم بطريق البحر إلى موانئ الخليج الفارسي مثل الشارقة، وسور مسكر، وبندر عباس، وبندر النجة، والبحرين، وبوشهر، والكويت، والبصرة. وكانت الموانئ الهندية تتلقى عادة شحنات بطريق البحر من المخا أو من الخليج الفارسي، وإن كانت بعض الشحنات تجيء من شرق أفريقيا مباشرة. ومن هذه الموانئ الهندية بومباي، وغوا، وسورات، وكاريكال، وبونديشيري، وكلكتا، وأماكن مختلفة في كوتش، وغوجارات، وساحل جنوب شرقي آسيا والصين وعدة جزر في المحيط الهندي[٢٩].

وفي الجزيرة العربية، كانت عمان تحتل موقعًا رئيسيًا في الاستراتيجية البحرية والتجارية للشرق الأوسط، واحتلت من ثم مكان الصدارة في مجال المشاركة العربية في تجارة الرقيق، إذ كانت عاصمتها مسقط تسيطر على مدخل الخليج الفارسي الذي كانت تنقل من خلاله أعداد كبيرة من الأرقاء الأفريقيين. وقد استولى العمانيون العرب على مينائي كلوه وزنجبار في شرق أفريقيا في عامي ١٧٨٤ و ١٧٨٥ على التوالي، وفرضوا بعدئذ سيادتهم على عدة مدن على الساحل.

وبعد أن تحققت لسلطان عمان السيطرة على زنجبار وعلى أجزاء أخرى من ساحل شرق أفريقيا في أواخر القرن الثامن عشر، تزايد الطلب على الأرقاء للعمل داخل المنطقة في مزارع القرنفل وجوز الهند المملوكة للعرب في المنطقة[٣٠].

ومنذ العصور القديمة وجد في اليمن وحضرموت سكان من أصول أفريقية سوداء. ويبدو أن معظم هؤلاء قدموا من اثيوبيا، ومن الظاهر أنه كان ينظر إليهم في عدن على أنهم طبقة من «المنبوذين». وفي عدة مناطق أخرى من جنوبي الجزيزة العربية كان الأرقاء السود المجلوبين من أفريقيا يخدمون في جيوش السلاطين المحليين، وكمحظيات وخدم، وخصيان، وبحارة، وعمال موانئ، ومديرين، وعمال زراعيين في مستنقعات الملح وفي مزارع السكر والبلح[٣١].

وقد توطن الأفريقيون في كثير من جزر المحيط الهندي. وجمع الهولنديون عددًا من الأرقاء في شرق أفريقيا ومدغشقر ثم نقلوهم إلى أندونيسيا، وقام الفرنسيون والبريطانيون بتوطين

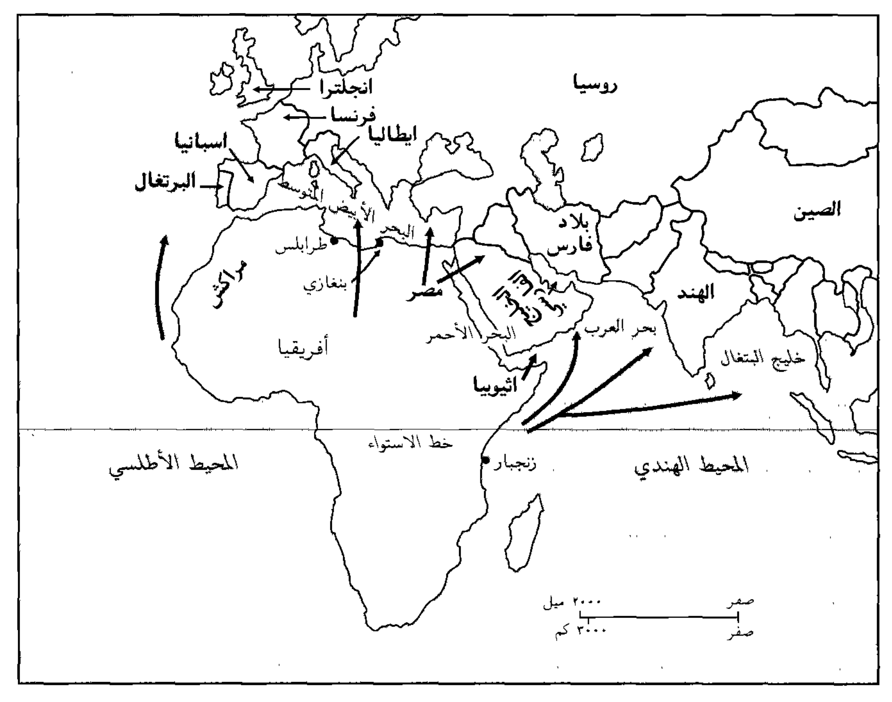
---

(٢٨) خلّد بوشكين تراثه الأفريقي في إحدى قصائده. انظر D. Magarshack، ١٩٦٩، ص١٢-١٧؛ A. Perry، ١٩٢٣؛ B. Madzalevski، ١٩٠٧؛ N. Malevanov، ١٩٧٤؛ B. Kozlov، ١٩٧٠؛ A. Blakeley، ١٩٧٦.

(٢٩) V.E. Harris، ١٩٧٧، ص٢٦٤-٢٦٨.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل الخامس والعشرين من هذا المجلد.

(٣١) R.B. Serjeant، ١٩٦٧، ص٦٧ و ٢٨٧؛ J.E. Harris، ١٩٧١، ص٣٩-٤١.



الشكل ٥،٢: أفريقيا وأوروبا وآسيا
المصدر: خريطة رسمها د. دولال ك. غوسوامي، بقسم الجيولوجيا والجغرافيا، بجامعة هوارد، واشنطن.

بعض أبناء شرق أفريقيا كأرقاء في جزر ماسكارين، بوربون (ريونيون) وموريشيوس (موريس). وقد سجل أحد المراقبين أنه في الفترة من ١٦٧٠ إلى ١٨١٠ تم استيراد نحو ١٦٠٠٠٠ من الأرقاء إلى جزر ماسكارين من مدغشقر، وساحل شرق أفريقيا، ومن غرب أفريقيا والهند. كما قُدر عدد الأرقاء في بوربون في ١٨٠٨ بنحو **٥٣٧٢٦** معظمهم من مدغشقر وموزمبيق.[٣٢] ووسعت المستوطنات الأفريقية في جزر ماسكارين مع تزايد تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر. وحتى قبل ذلك، كان قد ظهر مجتمع من الخلاسيين المولدين ظهر تأثيره خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد لوحظ أيضًا أن أعدادًا من الأفريقيين وصلت إلى ولايات الملايو مع التجار ومع الحجاج المسلمين العائدين من مكة[٣٣].

(٣٢) اليونسكو، ١٩٧٩.

(٣٣) R. Maxwell، ١٩٣٢. وهذا مجال آخر يحتاج إلى بحوث جادة.

وفي جنوبي آسيا وفي أجزاء أخرى من آسيا، كانت توجد أعداد من الارقاء الأفريقيين أكبر بكثير[٣٤]. ومن الجائز أن يكون ذلك ناتجًا من تجارتها مع أفريقيا، تجارة طويلة الأمد، كثيرة الربح، بالنظر إلى قوة السيطرة الإسلامية على ساحل الهند الغربي الغني. وتوطن الهنود في شرق أفريقيا. ومهما يكن فقد احتل الأرقاء الأفريقيون مكانة مرموقة في الهند بحلول القرن الثالث عشر على الأقل، من ذلك أن الملكة رازية، ملكة سلطنة دلهي، أعجبت بعبد حبشي (أفريقي)[٣٥] اسمه جلال الدين ياقوت وعينته مشرفًا على الاسطبل الملكي. وأصبح أفريقي آخر من عبيد السلطان محمد في دلهي، اسمه مالك سرڤار، نائبًا عن السلطان في ١٣٨٩[٣٦].

وشهد النصف الثاني من القرن الخامس عشر تأكيدًا للوجود الأفريقي في جزء آخر من شمالي الهند هو البنغال. وكان الأفريقيون قد هاجروا إليه من منطقة كلكتا الساحلية. ومن منطقة داكا وعدة مناطق داخلية أخرى. وكان من عادة حاكم البنغال ركن الدين بارباك (١٤٥٩-١٤٧٤) ترقية الأفريقيين المخلصين إلى مناصب عسكرية وإدارية رئيسية. ولهذا كان يوجد عدد كبير من أصحاب المراكز الرفيعة بين جنود الملك من الأرقاء الأفريقيين الذين كان عددهم يبلغ نحو ٨٠٠٠ أفريقي.

وعقبت فترة من عدم الاستقرار وفاة بارباك. ففي ١٤٨٦ قاد خصيّ اسمه شاهزاده، كان رئيسًا لحرس القصر، مجموعة من الأفريقيين في انقلاب ناجح وسمى نفسه بارباك شاه؛ ولم يلبث أن اغتاله أفريقي آخر هو أمير الأمونه مليح قنديل (قنديل خان) كان مواليًا للحاكم الهندي السابق. وسمى قنديل خان نفسه سيف الدين فيروز وحكم لمدة ثلاث سنوات؛ ثم خلفه بعد موته نصر الدين محمد، الذي كان قاصرًا ولا تزال هويته غير واضحة حتى الآن؛ ولكن الوصاية عليه كانت لأفريقي هو حابش خان. وفي ١٤٩٠ استولى حارس أفريقي اسمه سيدي بدر على العرش وسمّى نفسه حمس الدين أبو نصر مظفر شاه، وكان له جيش قوامه ٣٠٠٠٠ رجل، من بينهم ٥٠٠٠ اثيوبي. وبعد وفاته أُبعد الأفريقيون عن مناصبهم، وطردوا من المملكة، لكنهم تركوا طابعهم خلال تلك الفترة القصيرة من السيطرة[٣٧].

وفي غوجارات خدم الأفريقيون في الجيش منذ القرن الثالث عشر على الأقل، وأصبحوا وقتئذ عاملاً سياسيًا واقتصاديًا مهمًا. وقد نقلت الاخبار أن حكومة غوجارات دفعت في عام ١٥٧٦ جزية قوامها ٤٠٠ عبد «من أبناء بعض الرؤساء الهندوكيين والاثيوبيين»[٣٨]. بعض هؤلاء

(٣٤) لم تكن المنطقة الشاسعة التي تشكل جنوبي آسيا اليوم موحدة في تلك الفترة، وكان فيها من ثم عشرات من الإثنيات والهويات السياسية المختلفة. وكانت أكبر بلاد ظهرت فيها، وضمت أغلبية المناطق موضع المناقشة في هذا القسم، هي الهند، وهذا هو الاصطلاح الذي استخدمناه هنا.

(٣٥) كان اصطلاح «حبشي» واصطلاح «سدّي» يستخدمان على سبيل الترادف لوصف الأفريقيين في آسيا. وللرجوع إلى التاريخ العام لهذا الموضوع، انظر J.E. Harris، ١٩٧١.

(٣٦) R.C. Majumdar، ١٩٥١، ص١٨٦-١٨٧ و١٨٨ و٦٩٨-٧٠٢. و «The Cambridge History of India»، ١٩٣٧، المجلد الثالث، ص٢٥١-٢٥٢.

(٣٧) المرجع السابق، ص٢١٤ و٢١٥.

(٣٨) K.K. Basu، ١٩٣٢.

من سلالة أرقاء أُسروا أثناء غزو المسلمين العرب لاثيوبيا في ١٥٢٧، وبعض آخر جلبهم إلى غوجارات في ١٥٣١ مصطفي بن بهرام، القائد التركي الذي عاون الهنود المسلمين على الدفاع عن أنفسهم ضد البرتغاليين(٣٩). ونقلت الأخبار أنه في عام ١٩٣٧، كان يوجد في أحمد أباد عدد يرتفع إلى ٥٠٠٠ أفريقي في خدمة الحكومة(٤٠). ويبدو أن أولئك الأفريقيين الأوائل شكلوا نواة انطلقت منها هجرة الأفريقيين إلى أنحاء أخرى من المنطقة(٤١).

وقد برّز كثير من الأفريقيين في غوجارات إبان القرن السادس عشر؛ إذ أصبح ياقوت ثابت خان حبشي (اولوغ خان)، وخيرات خان، وجهوجهار خان قادة عسكريين مرموقين، بينما نظم اختيار الملك قوة تتألف من ٢٠٠٠٠ جندي، بينهم أفغان وراجبوتيون وغوجاراتيون وأفريقيون، لمواجهة قوات امبراطور المغول أكبر. ومع ان اختيار مني بالهزيمة فقد كسب احترام الامبراطور أكبر وأهل غوجارات سواء بسواء. ومن الأرقاء الأفريقيين السابقين، الشيخ سيد الحبشي السلطاني، الذي خدم كجندي في جيش جهوجهار خان، وبعد اعتزاله اشترى أرضا وحج إلى مكة وفتح أراضيه لإطعام مئات من الفقراء يوميًا؛ كما أنشأ مكتبة اجتذبت كثيرًا من العلماء(٤٢).

وفي ١٥٧٣ بنى سيّد مسجدًا في أحمد أباد؛ ونقشت فيه كلمات تقول: «وبني هذا المسجد ابتغاء وجه الله؛ وقد بناه سيّد». ويتميز مسجد سيدي سيّد، كما يعرف، ببساطة تصميمه وسقفه ذي القباب ونوافذه الجميلة المقوسة المثقبة بزخارفها وأنماطها التشجيرية الرائعة. وقد كتب جيمس فرجوسون الذي كان حجة في العمارة الهندية والشرقية عن هذا المسجد يقول:

«من الصعب التفوق على المهارة التي رسمت بها الأشكال النباتية بالقدر المطلوب لهذا الغرض تمامًا... غير أنه ربما كانت البراعة الأسمى تتبدى من الطريقة المتساوية التي نشر بها النمط فوق السطح بأكمله. ومع أنه توجد نماذج من الأنماط التشجيرية فوق ألواح من الرخام الثمين في اغرا ودلهي، فان أيا منها لا يرقى إلى هذه...»(٤٣).

وقد كتب فرجوسون وزميل له:

«من الراجح أن تكون أقرب إلى عمل الطبيعة منها إلى أي تفصيل معماري آخر تم تصميمه، حتى وإن كان ذلك بمعرفة خيرة معماري اليونان في العصور القديمة»(٤٤).

---

(٣٩) M.S. Commissariat، ١٩٥٧، المجلد الثاني، ص٤٧٠.

(٤٠) Hadjdji al-Dabir. بلا تاريخ، ص٤٠٦ و٤٤٧.

(٤١) للاطلاع على ملاحظات وصور لبعض الشخصيات الكوتشية، بما في ذلك الأفريقيون، انظر B.N. Goswamy و A.L. Ballapeceola. ١٩٧٨.

(٤٢) المرجع السابق، ص٤٧١ و٥٠٨-٥٢٤، و٤٤١-٤٤٣، و٤٤٨؛ E.D. Ross، ١٩٢١، المجلد الثاني، ص٦٤٠-٦٤٣.

(٤٣) J. Fergusson، ١٨٧٦.

(٤٤) J. Fergusson و T. Hope، ١٨٦٦، ص٨٦-٨٧.

وكتب م.س. كوميساريا يقول:

«إن هذا المسجد البديع ذا الشهرة العالمية هو آخر النماذج النبيلة التي خلفتها الفترة الإبداعية للعمارة الإسلامية في غوجارات(٤٥).

وشيد أفريقي آخر، اسمه سيدي بشير، مسجدًا مشهورًا في أحمد أباد، وهو فريد من نوعه، إذ له مئذنتان مهتزتان تتألف كل منهما من ثلاثة طوابق، وعندما تهتز مئذنة منهما تنتقل الاهتزازات إلى الأخرى، ويقال إن هذ الأسلوب كان تجديدًا مبتكرًا في تلك الآونة.

وغير بعيد من غوجارات تقع جزيرة جانجيرا التي كانت في العصور القديمة تستقطب جزءًا من الأنشطة التجارية الناجحة في شمال غربي الهند، بما في ذلك ما نعرفه اليوم باسم بومباي وساحل كونكان. ويذهب تقليد إلى أن طائفة «السيديين» في جانجيرا تنحدر من سلالة أفريقيين وصلوا من غوجارات في ١٤٨٩ عندما تخفّى اثيوبي كان في خدمة «نظام»، ملك أحمد ناغار، في زي تاجر، وأخذ معه ٣٠٠ صندوق مملوءة بالسلع إلى الجزيرة، وكانت السلع تتضمن جنودًا من السيديين استولوا بأمرته على الجزيرة، ونصبوا واحدًا منهم ملكًا عليها، فوضعوا بذلك أساس سلالات السيديين المالكة، الذين كانوا يعرفون باسم النواب السيديين (الملوك). وقد يكون من الممكن على أي حال إرجاع أصول أغلبية الأفريقيين الموجودين في جانجيرا إلى تجارة الرقيق من شرق أفريقيا(٤٦).

ومنذ وقت مقارب لثلاثينات القرن السادس عشر، بدأ البرتغاليون يطورون سيطرتهم السياسية والاقتصادية على أجزاء من ساحل الهند الغربي، وخاصة ساحل كونكان حيث استوردت أعداد كبيرة من الأرقاء الأفريقيين. وكان عدد الأرقاء الذين كانوا يستوردون في أي مرة قليلاً – ما بين ستة وعشرة – لكنهم كانوا يجلبون بصورة مستمرة تقريبًا حتى حوالى عام ١٧٤٠، عندما واجهت سيطرة البرتغاليين تحديًا خطيرًا من الفرنسيين والبريطانيين. وكان معظم الأرقاء من موزمبيق، وإن كان البرتغاليون قد أسروا أيضًا أرقاء أفريقيين عندما هزموا عرب مسقط في ديو عام ١٦٧٠. وكان البرتغاليون يستخدمون الأرقاء بوجه عام في الأعمال التجارية، وفي المزارع وخدمة المنازل وما إلى ذلك من الأعمال البسيطة، وقد تلقى بعضهم إعدادًا في المدارس الدينية فصاروا قسيسين ومعلمين، ولاسيما في غوا التي أصبحت مقر البرتغاليين لتصريف شؤون مستعمراتهم في شرق أفريقيا وآسيا.

وخلال هذه الفترة، احتفظت جانجيرا باستقلالها الذاتي، وبحلول القرن السابع عشر كان «السيديون» قد أصبحوا ملاك الأراضي الرئيسيين في الجزيرة، وكانت تتألف منهم أكبر مجموعة من السكان المسلمين. واختار مجلس حكماء يضم أهم قادة السيديين «نوابًا» لهم، أي رئيسًا للدولة والدين. فكان يملك حق تعيين موظفي الدولة ورجال الدين بعد استشارة هذا المجلس؛ وانطلاقًا من هذه القاعدة السياسية وسع السيديون سلطاتهم على الجزيرة وعلى أجزاء

(٤٥) M.S. Comnissariat، ١٩٥٧، ص٥٠٥.

(٤٦) J.E. Harris، ١٩٧١، ص٨٠–٨٧، وهو يناقش تاريخ جانجيرا.

من الساحل الهندي، وفرضوا سيطرتهم على الساحل الشمالي الغربي كبحارة، وأصبحوا في ١٦١٦ حلفاء لهم أهميتهم لمالك امبار؛ وكان هذا ملكًا حبشيًا في الجزء الأوسط من الهند الذي يعرف باسم «دِكّان»، وحاربت قواتهما معًا ضد المغول لسنين عديدة. وتنعكس أهمية دور السيديين في جانجيرا في تقدير العالم الهندي ك.م. بانيكار إذ كتب يقول إن أنشطتهم البحرية أجبرت المغول على إنشاء اسطول هندي. وكتب السير جادونات ساركار المؤرخ العسكري الهندي يقول: «إن أحباش جانجيرا كانوا قوة شديدة البأس»(٤٧).

ونتيجة للسيطرة التي مارسها السيديون على ساحل كونكان الهندي، بذلت شركة الهند الشرقية البريطانية جهودًا حثيثة لاصطناعهم حلفاء إبان القرن السابع عشر، غير أن السيديين استمروا في ممارسة سلطة مستقلة في المنطقة، ودخلوا في وقت لاحق أيضًا في مفاوضات مع الهولنديين. ولم ينجح البريطانيون في الحد من سلطة السيديين حتى عام ١٧٥٩. ولم تخضع جانجيرا للسيطرة البريطانية المباشرة الا في القرن التاسع عشر.

وقد كان للسيديين في جانجيرا تأثير كبير في تاريخ الهند، وليس من الواضح تمامًا كيف تسنى لهم ممارسة هذه السلطة على الجماعات الوطنية، ولكنه ما من شك في أن اعتناقهم للإسلام ومهاراتهم البحرية والعسكرية كانت من العوامل الرئيسية؛ ومن الاهمية بمكان أن ننوه بأنه كان لهذه المجموعة الصغيرة من المهاجرين الأفريقيين مثل هذا التأثير في سياسات وأعمال بريطانيا العظمى والبرتغال وهولندا والولايات الهندية المحلية في وقت واحد.

كذلك توطن الأفريقيون في أجزاء من ساحل مالابار؛ إذ توطنت على ساحل مالابار في القرنين السابع عشر والثامن عشر أعداد من اليهود السود من كوشين وكيرالا في جنوبي الهند، كانوا ينحدرون من سلالة عبيد أرقاء من السود. وأصبحت أغلبيتهم من العمال البسطاء، وتزاوجوا مع السكان المحليين ومع غيرهم من اليهود(٤٨). وتكفل البرتغاليون بتوطين أرقاء أفريقيين في أنحاء من ساحل مالابار، وخاصة حول غوا التى أصبحت احد مراكز قيادة هذا الساحل في القرن السادس عشر. واستُخدم الأرقاء السود جنودًا في غوا وسيلان، كما استخدموا أيضًا في ماكاو إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر(٤٩).

وقد نقل عن الباحث والرحالة الايطالي بيترو ديلاّ فالي أن السود الذين جاؤوا من غرب أفريقيا وشرقها (من غينيا وموزمبيق) كانوا جزءًا من الشحنات المرسلة إلى الأراضي البرتغالية(٥٠). وفي الهند البرتغالية، كان الأرقاء السود يقومون بعدة أعمال بسيطة في مختلف أنحاء المنطقة، بما في ذلك حمل الماء في جرار ضخمة. وكان أولئك الأرقاء يعملون أيضًا كحمالين ومرافقين للبرتغاليين، بينما كان يحتفظ بالنساء محظيّات.

---

(٤٧) K.M. Panikkar، ١٩٤٥، ص٨؛ J. Sarkar، المجلد الرابع، ص٢٣٧–٢٣٨.

(٤٨) A.M. Pescatello، ١٩٧٢.

(٤٩) C.R. Boxer، ١٩٦٩.

(٥٠) E. Grey، ١٨٩٢، ص٥٠–٥١.



اللوحة ٥،٥: مالك أمبار، ملك أفريقي في الهند في القرن السابع عشر.

وشهد جزء آخر من الهند، هو منطقة دكان، أروع تأكيد للسلطة بلغه أفريقي، ونعني بذلك مالك امبار الأثيوبي الذي بيع عبدًا في أثيوبيا والحجاز والمخا وبغداد قبل أن يصل في نهاية المطاف إلى الهند. وقد قضى امبار شطرًا كبيرًا من حياته في احمدناغار حيث كان يعيش آلاف من الأفريقيين، وقد حشد امبار نفسه ألفًا منهم كحرس له.

وتنبثق عظمة امبار من أنه صار قائدًا لجيش كبير تابع لملك احمدناغار، وقاوم عدة هجمات مغولية، وحال بذلك دون غزو أباطرة المغول لمنطقة دكان أثناء حياته، وقد كانت له السلطة العليا في المنطقة الواقعة حول أحمدناغار طوال ربع قرن تقريبًا (١٦٠٢–١٦٢٦). وخلال هذه الفترة أنشأ مدنًا، وبنى قنوات ومشروعات للري، وشجع التجارة مع الأسيويين والأوروبيين. واجتذب العلماء والشعراء إلى بلاطه، وكان راعيًا لبناء عدد من أكثر المباني إثارة للإعجاب في دِكّان[٥١].

وتؤكد أنشطة مالك أمبار نقطتين لهما مغزاهما: أولاهما هي أن الفرد الأفريقي لعب أدوارًا مؤثرة في التاريخ الهندي؛ والثانية هي أن الأفريقيين تمكنوا من الحصول على المساندة والاحترام من الهنود على اختلافهم، مع احتفاظهم بهويتهم الخاصة.

الخلاصة

تأثر تاريخ الشعب الأفريقي تأثرًا بالغًا بمفاهيم تنبثق من تجارة الرقيق في مختلف القارات حتى أصبح من اللازم أن نؤكد أن الأفريقيين كانوا يهاجرون بمحض مشيئتهم بين القارات كتجار، ورجال دين وبحارة، ومغامرين وما إلى ذلك. وهذا الوجود الباكر للسود الأحرار في الخارج يتطلب دراسة تقدم عرضًا أكثر اكتمالاً وواقعية لحضارة العالم.

بيد أن تجارة الرقيق فيما بين القارات كانت هي التي تسببت، أكثر من أي شيء آخر، في إرساء وجود أفريقي عالمي[٥٢]. وأدت هذه التجارة بحكم طبيعتها وعواقبها، وخاصة في القارة الأمريكية ومنطقة الكاريبي، إلى حمل الأفريقيين على تنظيم حركات كفاح في سبيل الحرية انتهت عبر السنين إلى إيجاد اهتمام مشترك بإنقاذ أفريقيا وتحرير السود في أنحاء العالم كافة. وقد بدأت هذه العملية في أوائل العصر الحديث، وبحلول عام ١٨٠٠ تبدت شواهد حقيقية تدل على ارتكازها على قاعدة دولية عندما ظهر توسان الفاتح في هايتي كرمز دولي لحرية السود، وقد استمرت هذه العملية رغم الحكم الاستعماري، وقد تكون في الواقع أعظم نتيجة تاريخية للشتات الأفريقي.

---

(٥١) J.E. Harris، ١٩٧١، ص ٩١–٩٨.

(٥٢) انظر الفصل الرابع من هذا المجلد.

الفصل السادس

الفتح العثماني لمصر

ر. فيسيلي

ساد نفوذ الامبراطورية العثمانية الجانب الأكبر من تاريخ أفريقيا وشبه الجزيرة العربية في القرن السادس عشر، إذ إن هذه الدولة الإسلامية التي قامت في آسيا الصغرى وشبه جزيرة البلقان، أخضعت خلال ذلك القرن جزءًا كبيرًا من البلدان العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا.

ففي سنة ١٥١٦ انهارت دولة سلاطين المماليك في سوريا ومصر أمام هجمات الجيش العثماني، بعد أن ساد التوتر العلاقات العثمانية–المصرية منذ عقد الثمانينات من القرن الخامس عشر. ذلك أنه حين شنّ السلطان سليم الأول في عام ١٥١٤ حملته الناجحة الأولى ضد فارس – الدولة الآخذة في التوسع السريع، على الحدود الشرقية لبلاده – قرّر حكام مصر في النهاية التصدي بحزم للخطر العثماني. ورد السلطان سليم على ذلك بقوّة. وفي خلال حملته الثانية ضد فارس، بعد ذلك بعامين، عقد العزم على القضاء نهائيًا على التحالف المملوكي الصفوي (الأسرة الحاكمة في سورية).

وفي ٢٤ أغسطس/آب ١٥١٦، هزم الجيش العثماني قوات المماليك في موقعة مرج دابق شمالي حلب. ويُعزى نصر العثمانيين إلى حدّ كبير إلى التفوّق التقني لجيشهم، وإن كان هذا النصر قد تيسر أيضًا إلى حدّ كبير نتيجة انضمام خاير بك نائب حاكم حلب وجنوده إلى العثمانيين في اللحظة الحاسمة. وبعد أن تحقق لسليم النصر، تقدم إلى احتلال دمشق دون أن يلقى مقاومة تذكر، ثم استولى على سورية بأكملها وفلسطين جنوبًا إلى صحراء سيناء، جاعلًا من سورية دولة فاصلة بين الحدود الشرقية للإمبراطورية العثمانية ومصر[١].

إلّا أن قادة مصر الجدد كانوا عازمين فيما يبدو على استعادة الإقليم السوري الذي فقدوه. واقتنع سليم آخر الأمر برأي مستشاريه وبرأي أمراء المماليك الذين انضموا اليه في حلب، وهو

(١) أحمد بن الحاج أبو العلي، ١٩٦٢، ص١٤٣ والصفحات التي تليها.

أن يتوج حملته بفتح مصر. فواصل مسيرته جنوبًا دون أن يلقى مقاومة تذكر في طريقه إلى القاهرة، حيث شتت قوات المماليك بقيادة طومان باي، آخر سلاطين المماليك، في معركة قصيرة في الريدانية، في ٢٣ يناير/كانون الثاني ١٥١٧، وبذلك انتهت دولة المماليك.

ولم يكن التفوّق العسكري هو السبب الوحيد لانتصار العثمانيين على المماليك، وإن كان أبرز هذه الأسباب. أما السبب الرئيسي فيتمثل في الفارق بين الدولتين من الناحيتين السياسية والاقتصادية. فقد كان العثمانيون في أوروبا وآسيا الصغرى يسيطرون على أقاليم متقدمة اقتصاديًا، غنية بالمناجم والمواد الأولية، وكان إنتاجهم يتركز في عدد من المراكز، تربط ما بينها أواصر التجارة الدولية التي أتاحت الفرص للمزيد من نمو الإمبراطورية. أما دولة المماليك فكانت خالية تقريبًا من الموارد المعدنية، وتعتمد بصورة شبه تامة على الزراعة والتجارة الدولية العابرة (الترانزيت)، التي كانت الأرباح منها قد تدهورت بسرعة، وخاصة منذ أن استولى البرتغاليون على جناحها الرئيسي الذي كان يتمثل في تجارة التوابل الشرقية. كذلك كان استيراد المعادن النفيسة من البلدان الأفريقية الأخرى يشهد تدهورًا مماثلًا. وقد حاول المماليك سنين طويلة التغلب على هذه المشكلات بالاعتماد على الموارد الاقتصادية الداخلية من خلال مصادرة الأراضي وزيادة الضرائب، وهي أمور أفضت جميعها إلى زيادة كراهية الأهالي للمماليك، الأجانب المستغلين، وجعلتهم يعقدون آمالهم على انهيار النظام الحاكم.

وترتبت على انتصار سليم في مرج دابق عام ١٥١٦ نتائج بعيدة المدى بالنسبة لغرب آسيا وشمال أفريقيا على السواء. فقد قضى هذا الانتصار على سلطنة المماليك في مصر، وأنقذ فارس من غزو عثماني آخر، كما أنقذ سورية من دمار وشيك بأن أتاح لها فترة من الاستقرار تستجمع خلالها قوّتها – لتصبح بعد ذلك خطرًا دائمًا يتهدّد العثمانيين. كما أدّى فتح مصر إلى تغير السياسة العثمانية، التي أصبحت موجهة نحو السيطرة على طرق البحر الأبيض المتوسط، ووجه الامبراطورية إلى محاولة فتح البلدان العربية الأخرى في شمال أفريقيا.

وكانت الأراضي المنتزعة من سلطنة المماليك الزائلة تشمل مناطق ذات أهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية عظمى. فلقد كانت مصر تتميز بأهمية خاصة بسبب زراعتها الكثيفة وكثرة سكانها وساحلها المطلّ على البحر الأحمر، الذي فرض على حكامها الجدد مهمة مواصلة النضال في سبيل التفوّق على البرتغاليين في المحيط الهندي. وبالإضافة إلى ذلك فقد تعزّزت مكانة السلاطين العثمانيين نتيجة لأنهم أصبحوا – على غرار سلاطين المماليك قبلهم – حماة الحرمين الشريفين في مكة والمدينة، وحراس طرق الحج من آسيا وأفريقيا.

وقبل أن يغادر السلطان سليم مصر في سبتمبر/ أيلول ١٥١٧، أقام خاير بك المملوك المنشق على رأس ولاية مصر التي تقرّر الابقاء على وحدتها الإدارية. وشهد حكم خاير بك خضوع مصر للسيطرة العثمانية التامة. وقد أنيطت به مهمة إدارة جميع أراضي مصر المملوكية، رغم أن قدرته على فرض سلطانه كانت محدودة. وقد حكم خاير بك بوصفه تابعًا للسلطان أكثر منه حاكمًا لولاية، وإن ظلت ولايته تجدد رسميًا على النحو الذي جعله يحتفظ بمنصبه الى أن توفي عام ١٥٢٢. وقد احتفظ خاير بك بلقبه المملوكي، وهو «ملك الأمراء»، وكان



اللوحة ٦.١: السلطان سليم الأول، فاتح مصر

يتصرف في بلاطه وفقًا للمراسم المملوكية. وأحاط نفسه بأعيان المماليك السابقين الراغبين في خدمة النظام الحاكم الجديد، فعهد إليهم بمسؤوليات مهمة، لا في مجال الإدارة المالية فحسب، بل وفي المجالين السياسي والعسكري أيضًا. وبالإضافة إلى ذلك فقد أبقيت النظم الإدارية القديمة على حالها دون أن تمس، كما ظلّ معظم الموظفين الإداريين في وظائفهم. واستمر تنظيم القضاء قائمًا على أساس نظام القضاة الكبار الأربعة، الذين يمثل كل منهم مذهبًا من المذاهب الأربعة.

وقد ترك سليم لخاير بك مهمة الإشراف على دخل الولاية حسبما يراه. أما الهدايا المنتظمة التي كان يرسلها خاير بك إلى اسطنبول – مقر الحكم العثماني – فلم تكن مدفوعات إلزامية يتعين سدادها لخزانة الدولة بقدر ما كانت هدايا من موارد الوالي الخاصة اعترافًا بفضل السلطان عليه.

وقد عمل خاير بك جاهدًا في سبيل السيطرة على موارد الولاية الجديدة. وتحقيقًا لهذا الغرض – ولكي يحدّ أيضًا من نفوذ الأعيان المماليك – فقد ألغى الاقطاع وأدمج الاقطاعيات ضمن ممتلكات الدولة، مع تقرير مرتبات ثابتة لحائزيها السابقين تدفع لهم من خزانة الولاية. كما أعاد النظر في أملاك الأوقاف. وقد أتاحت هذه التدابير وضع سجلات عقارية أدّق وأكثر تفصيلًا، ومكنته من الوفاء بالتزامه بتزويد مدينتي الحرمين الشريفين، مكة والمدينة، بالقمح.

بيد أن سلطات خاير بك لم تكن مطلقة. إذ ترك السلطان سليم في مصر قوات كبيرة توطيدًا لدعائم السيطرة العثمانية، وعملًا، عند الضرورة، على إحباط أية محاولة يقدم عليها المماليك لاسترداد السلطة. وكانت هذه القوات تتكون من فصيلين من المشاة (أحدهما من الانكشارية والثاني من العزب) وفصيلين من الفرسان (التفنكجية أو التفقجية والجنولويان). وقد عهد إلى الانكشارية (المستحفظان) بأهم الاختصاصات، وهي حراسة قلعة القاهرة التي كانت المركز الإداري للولاية ومقر الحاكم والخزانة، وعهد إلى العزب بحراسة جميع الطرق المؤدية إلى القاهرة، مشكلين حاميات القلاع الصغيرة التي أقيمت لحماية المناطق الزراعية من غارات البدو. أما فصيلا الفرسان فكانت مهمتهما العمل بتؤدة على تثبيت حكم خاير بك في جميع أنحاء الولاية. إلّا أن هذه الوحدات كانت سيئة الانضباط، ممّا جعل خاير بك يسعى إلى الإحتفاظ بسيطرته عليها عن طريق إنشاء فصائل خاصة به من الفرسان، شكلها من المماليك القدامى والجدد على السواء.

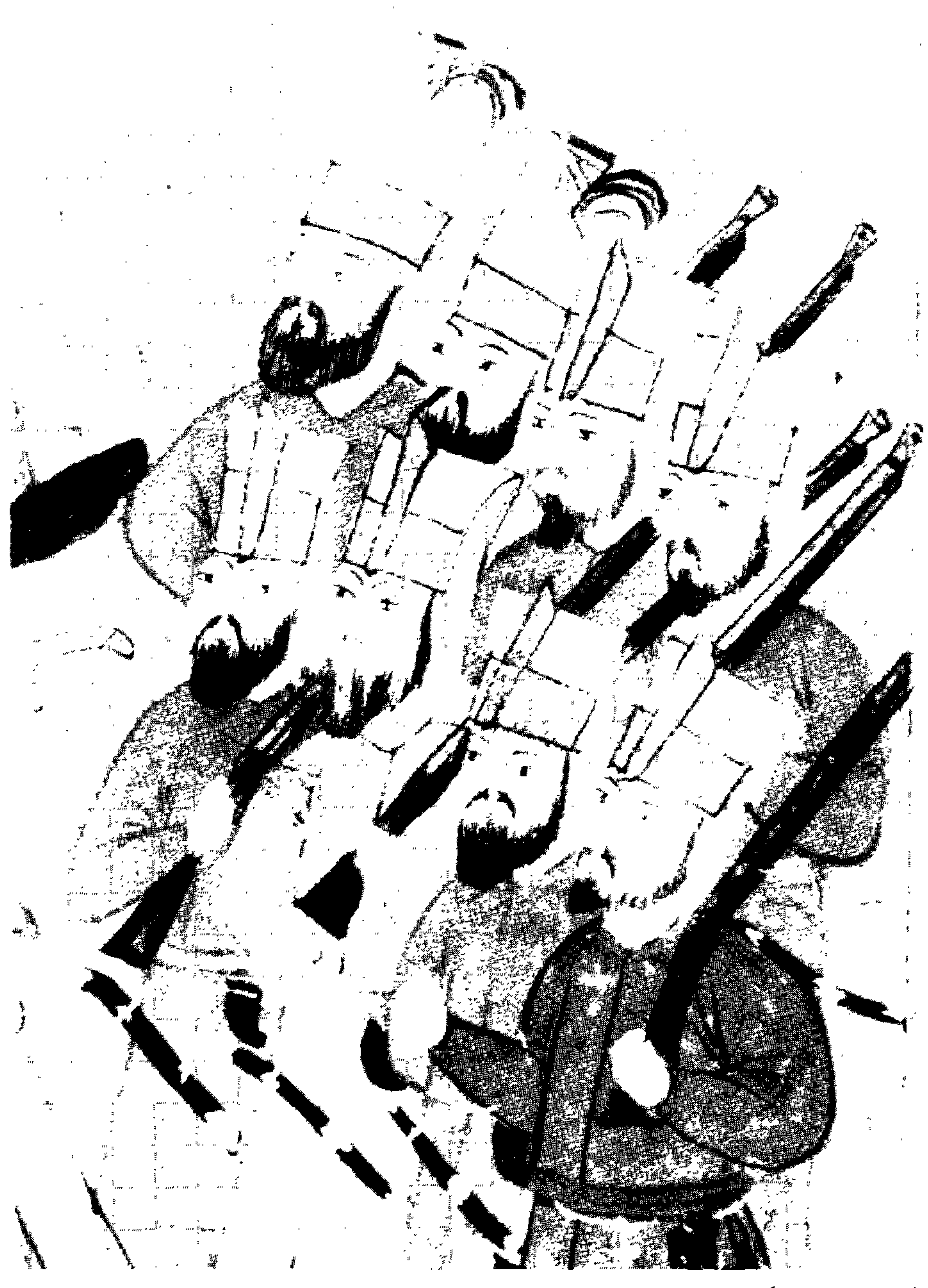
وعند وفاة خاير بك عام ١٥٢٢، كانت عملية دمج القاهرة في إطار التنظيم العثماني تسير قدمًا، وكانت كل البوادر تبشر بأن إتمام هذا الدمج قد أصبح وشيكًا، وذلك بعد أن كانت هذه المدينة قد ظلّت طوال عدّة قرون حاضرة دولة مستقلة، قبل أن تتحوّل هذه الدولة إلى ولاية عثمانية.

الإدارة العثمانية والصراع داخل الطبقة الحاكمة

تميزت بداية الفترة الجديدة – التي كانت بادرتها وفاة خاير بك – بحركات تمرّد على السيطرة العثمانية. وكانت أولى هذه الحركات محاولة وجلة للتمرد على حكم أول الولاة، قام بها اثنان من المماليك حكام الأقاليم الإداريين في بداية الفترة. وقد قمعت هذه الحركة بسرعة. إلّا أن الانتفاضة الثانية التي وقعت في عام ١٥٢٤ كانت أخطر كثيرًا، إذ دبرها الوالي الجديد أحمد باشا شخصيًا، فأعلن نفسه سلطانًا على مصر وشرع يضرب العملة باسمه. وقد نجح بمساعدة بعض جماعات الأعراب في الاستيلاء على القاهرة، ولكنه طرد منها في نهاية الأمر نتيجة لخيانة رؤساء البدو الذين ساندوه أول الأمر[٢].

غير أن هذه الأحداث بينت لحكومة اسطنبول بجلاء أن ثمة حاجة إلى تحديد وضع مصر في إطار الدولة العثمانية بصورة أدقّ. وهو ما فعلته بإصدار المرسوم المعروف باسم «قانون نامه»، الذي قصد به تنظيم الحياة السياسية والعسكرية والمدنية والاقتصادية في مصر. فقد أدخل هذا المرسوم بالفعل النظام الإداري العثماني في مصر. وطبقًا لهذا النظام، منح والي مصر – الذي كان يحمل دائمًا رتبة الباشوية – بعض الامتيازات التي لم يكن يتمتع بها الولاة

(٢) يجري عادة الربط بين عصيان أحمد باشا وخطط الصفويين المناهضة للعثمانيين، التي انطوت هي أيضًا على أنشطة تستهدف قلب نظام الحكم في مصر.



اللوحة ٢،٦: الانكشارية كما تصورهم منمنمة تركية من القرن السادس عشر.

الآخرون، والتي تشبه التقاليد المتبعة في البلاط العثماني في اسطنبول. وجعلت قلعة القاهرة التي كانت مقر السلاطين السابقين مقرًا له، وكلّف الوالي بعقد أربعة اجتماعات اسبوعية للديوان (المجلس التنفيذي)، الذي كان يضم القادة العسكريين والخازندار والكتخدا وقباطنة (قومندانات) الثغور وغيرهم من الأعيان. وازدادت مكانة الوالي تعزيزًا بانشاء حرسه الخاص المسمى أوجاق المتفرقة، على غرار حرس السلطان الخاص في اسطنبول[٣].

وقد أخذ قانون نامه ببعض التقاليد والشكليات المملوكية في مجال الإدارة المدنية والمالية. وقسمت مصر إلى أربع عشرة صنجقية، على رأس كل منها كاشف مهمته صون نظام الري وجباية الضرائب من الفلاحين، وتركت المنطقة الواقعة جنوبي أسيوط تحت حكم مشايخ العرب من قبيلة الهوارة، الذين تحققت لهم السيطرة على هذه المنطقة بعد عام ١٥١٧ واعترف لهم خاير بك – الذي كان واليًا آنذاك – بصفة نواب الوالي في مصر العليا.

ومن أهم ما جاء به قانون نامه أنه قنن نظام الاوجاقات (القوات التابعة للسيادة العثمانية) الذي أدخل في مصر في عهد السلطان سليم الأول[٤]. وأصبح الانكشارية هم العماد الرئيسي لنفوذ السلطان، وذلك مكافأة لهم على ولائهم أثناء ثورة أحمد باشا. وصار قائدهم الملقب بالآغا من أبرز أعضاء الديوان. واختيرت منطقة ثكنات الانكشارية بالقلعة موقعًا لدار سك النقود. كما كوفئ المماليك أيضًا بإنشاء أوجاق جديد هو أوجاق أمراء الشراكسة، الذي ضم إليه تدريجيًا مماليك القاهرة كما حدث بالنسبة لأوجاقي المتفرقة والجاويشان (رسل الحكومة المركزية)، اللذين أنشئا كذلك بموجب «قانون نامه».

وكان جميع الجنود المرابطين في مصر يتقاضون مرتبات منتظمة من خزانة الولاية. كما أن القائمين على رأس الولاية – وهما الوالي وقاضي القضاة (الذي حلّ محلّ كبار قضاة المذاهب الأربعة) – وشاغلي المناصب الأربع والعشرين العليا من العسكريين، وموظفي الإدارة المحلية الذين يحمل كل منهم لقب صنجق بك – يتقاضون راتبًا سنويًا لكل منهم يسمى سليانة، يصرف لهم أيضًا من خزانة الولاية.

وكانت هذه الأجور والمرتبات تدفع من إيراد الخراج (ضريبة الأرض الزراعية)، والضرائب على المشروعات الصناعية والتجارية في المدن، والرسوم الجمركية، والجزية المفروضة على غير المسلمين. وكانت هذه الضرائب تدفع في إطار نظام إداري ومالي جديد أدخل إلى مصر، يقضي بأن تؤلف كل قرية أو مجموعة من القرى مقاطعة تشكل وحدة مالية وإدارية معًا، ويتولى إدارتها موظف مدني يسمى الأمين[٥].

---

(٣) وبالإضافة إلى ذلك كان استقبال كبار رجال الولاية للوالي الجديد يجري وفقًا لمراسم خاصة.

(٤) كانت القوات العثمانية تتألف من ستة أوجاقات أضاف اليها السلطان سليم أوجاقًا سابعًا هو أوجاق الشراكسة. وهذه الأوجاقات هي: المتفرقة، والجاويشان، والجنولويان، والتفنكجيان، والعزبان، والمستحفظان، والشراكسة. انظر أ.ك. رفيق، ١٩٦٣، ص١٤٤–١٤٦.

(٥) انظر S.J. Shaw، ١٩٦٢(أ)، ص٣١.

وكان النظام الضريبي برمته قائمًا على إيراد الإقطاع المحصل في صورة ضريبة الأطيان (الخراج)[٦] الذي يتولى تحصيلها الحاكم الإداري في كل منطقة. أما الضرائب المفروضة على سكان المدن فكان الكشاف أو الأمناء (جباة الضرائب) يقومون بجمعها ويتقاضون من حصيلتها مرتبات سنوية ثابتة بصرف النظر عن المبالغ المحصلة. ووفقًا لنظام الالتزام، حدّدت لمشايخ العرب في المنطقة الواقعة جنوبي أسيوط دوائرهم التي يتولون تحصيل الضرائب منها بصفتهم ملتزمين[٧] والاحتفاظ بهذه الضرائب شريطة تأمينهم الأعمال الزراعية وأدائهم جزءًا محددًا ممّا يحصلونه لخزانة الولاية نظير الامتيازات الممنوحة لهم.

وابتداء من عام ١٥٢٥ كان الدخل المتبقي بعد تغطية جميع المصروفات يرسل سنويًا إلى اسطنبول بدلًا من الحجاز. ويعد إرسال هذه «الخزينة» أو «الخزين» من أهم واجبات الوالي. وخلال القرن السادس عشر، كان هذا المال يرسل بانتظام، وبلغت قيمته الإجمالية عدة أضعاف المبلغ المقرّر وهو ٤٠٠٠٠٠ غولدن[٨]، كما خصص مبلغ منفصل لشراء المنتجات الزراعية لمطهى السلطان. كذلك كانت مصر تفي بإلتزاماتها نحو مكة والمدينة[٩].

وقد أضفى قانون نامة الصفة القانونية على الضرائب التي تحصل عن حيازات الأفراد التي اعتبرت خاضعة لنظام الالتزام. وفي البداية طبق هذا الحكم الجديد على الحيازات الزراعية (الأطيان)، ثم امتد ليشمل الحيازات الأخرى خلال القرن السادس عشر، مع ازدياد نفوذ الأوجاقات وضباطها وتقلص سلطة ممثلي الحكم العثماني. فقد هيمن الضباط بل وحتى الجنود النظاميون تدريجيًا على جميع مراكز السيطرة في الحيازات بينما تحوّل جباة الضرائب ببطء إلى مجرد موظفين لا نفوذ لهم في مجال فرض الضرائب أو فيما يتعلق بأي جانب آخر من جوانب السياسة الضريبية.

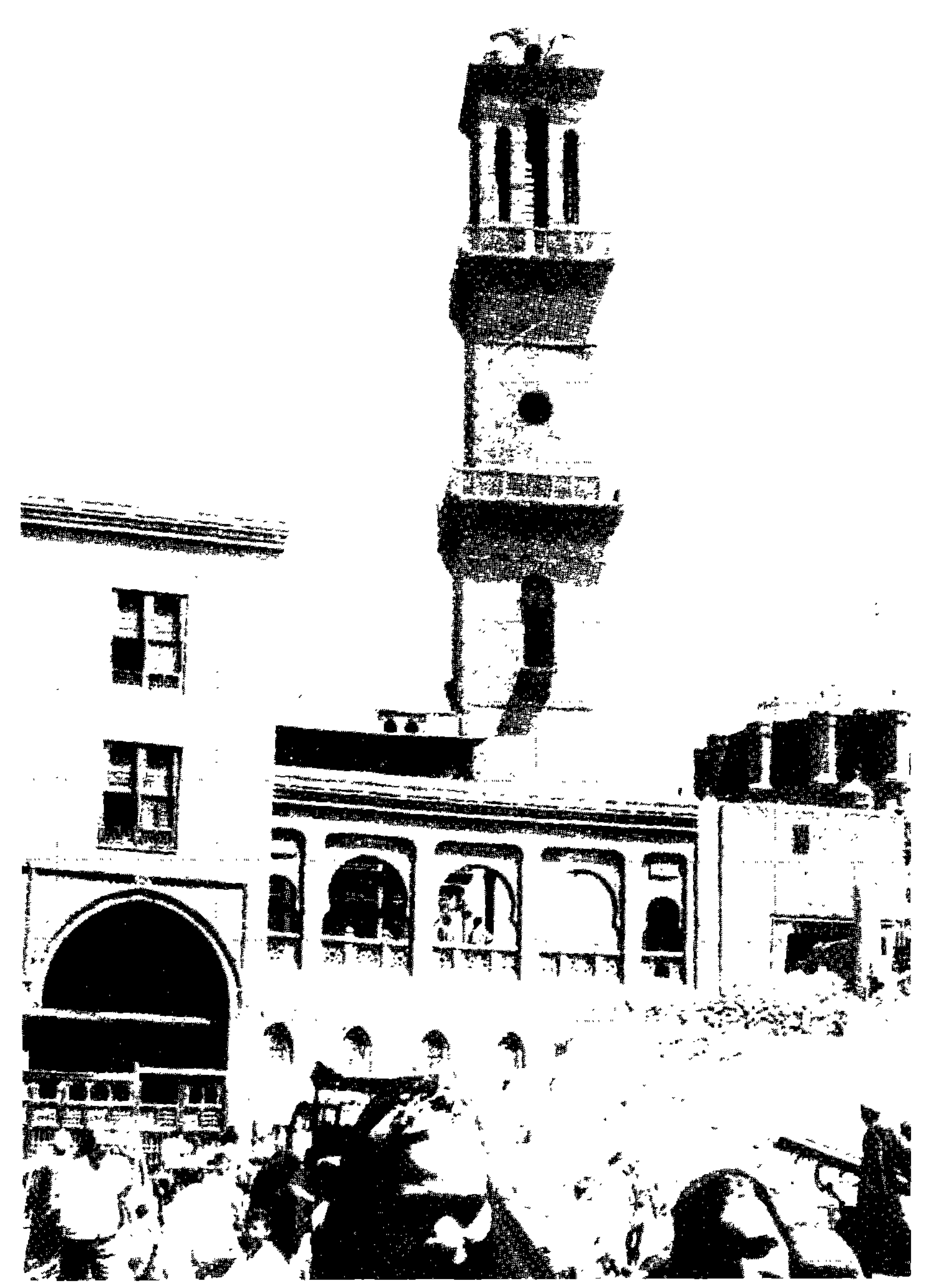
وكان هذا التطور يعكس العلاقات السياسية المتغيرة بين صفوف الطبقة الحاكمة. فقد تحدّدت في البلاد في أواخر القرن السادس عشر مرتبتان للسلطة السياسية. وكانت المرتبة الأولى تشمل الموظفين التنفيذيين للسلطة السياسية الذين تعينهم حكومة اسطنبول، وعلى

(٦) لم تكن حصيلة ضريبة الأطيان معروفة تمامًا عندما بدأ العمل بقانون نامه لأن مسح الأراضي لم يفرغ منه عام ١٥٧٦. ونظرًا إلى سيادة القانون والنظام في مصر في القرن السادس عشر، فإن الريف قد شهد ازدهارًا وازدادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة زراعة أطيان جديدة أو إعادة زراعة القديم منها. ولم يتوفر الحصر الكامل للأراضي الزراعية إلّا بعد تمام إنشاء السجل العقاري في عام ١٦٠٨.

(٧) طبقًا لنظام الالتزام الذي حلّ محل نظام «المقاطعات» نحو عام ١٦٥٨، طرحت أراضي كل قرية أو مجموعة من القرى للبيع بالمزاد العلني ومنح أصحاب أفضل العروض (الملتزمون) الحق في جباية الضرائب من الفلاحين، وأصبحت هذه الأراضي تمثل «التزامهم».

(٨) يعادل هذا المبلغ ١٦ مليون باره من الفضة.

(٩) اعترف عمومًا بالأوقاف التي كان سلاطين المماليك قد رصدوها لمكة والمدينة، وبالاضافة إلى ذلك أنشأ السلاطين العثمانيون أوقافًا أخرى. ولم تكن مصر ترسل مبالغ نقدية طائلة إلى الحجاز فحسب، بل كانت ترسل إليها أيضًا منتجات زراعية وخاصة الذرة. وبالإضافة إلى ذلك كانت تورد كسوة الكعبة من حساب الأوقاف الخاصة.



اللوحة ٦،٣: ضريح إبراهيم، آغا الانكشارية نحو ١٠٦٢–١٦٥٢.

رأسهم الوالي. أما المرتبة الثانية فكانت تشمل الأوجاقات وضباطها، والصناجق ومماليكهم. ورغم أن هذه الفئة لم تكن لها صفة رسمية، فقد توافرت لها القوّة العسكرية والاقتصادية على السواء. ومنذ أواخر القرن السادس عشر فصاعدًا أخذت أهميتها تزداد وضوحًا في حياة مصر السياسية.

النفوذ العثماني في شمال شرقي أفريقيا

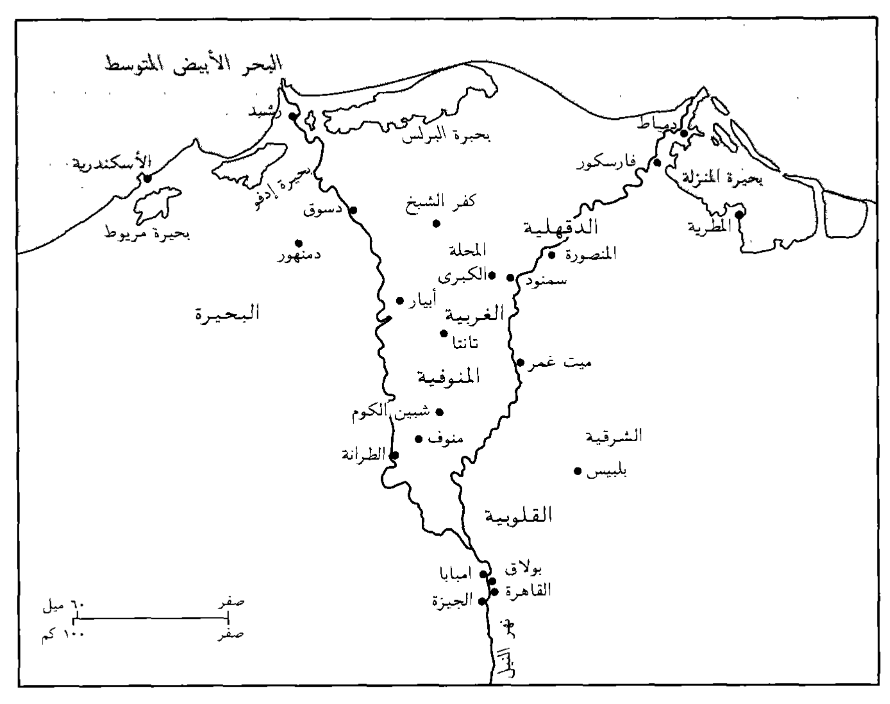
اضطلعت مصر طوال القرن السادس عشر بدور مهم في السياسة الخارجية التوسعية للدولة العثمانية. فقد كانت بحكم موقعها الجغرافي تشكل حلقة وصل طبيعية بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، بمرور طريق تجارة السلع الشرقية المتجه إلى أوروبا عبر البحر الأحمر وأراضي مصر ذاتها[١٠]. وقد كانت تجارة الشرق حين فتح السلطان سليم مصر عام ١٥١٧، في أيدي البرتغاليين. وعلى ذلك فقد واجه العثمانيون بعد إخضاعهم مصر مهمة إبعاد البرتغاليين عن المحيط الهندي، أو على الأقل منع تغلغلهم في البحر الأحمر.

وسنحت فرصة مؤاتية للتدخل في المحيط الهندي أتاحها حاكم غوجارات، الذي استنجد بالسلطان سليمان لمساعدته ضد البرتغاليين الذين كانوا قد احتلوا ميناء ديو، فعهد السلطان إلى سليمان باشا الخادم والي مصر بأمر الحملة. واستولى سليمان باشا في طريقه إلى ديو عام ١٥٣٨ على عدن في اليمن وأقام حكمًا عثمانيًا هناك. ورغم فشل محاولته طرد البرتغاليين من ديو، فقد نزل في طريق عودته إلى البر في مرفأ القصير بمصر العليا، وبعد أن بلغ أسوان واصل مسيره جنوبًا بمحاذاة نهر النيل إلى شمالي النوبة، حيث طرد جماعات البدو من منطقة وادي النيل، ثم وصل أخيرًا إلى وادي حلفا، وشيد في جزيرة صاي حصنًا قدّر له من بعد أن يصبح أقصى مواقع مصر العثمانية جنوبًا.

وكان من العسير كفالة أمن مصر العليا، نظرًا إلى سيطرة مشايخ العرب من الهوارة عليها. ولذا دعت الضرورة في منتصف القرن إلى استعادة السيادة العثمانية هناك بتنظيم حملة بقيادة والي اليمن الأسبق أزدمير باشا، الذي احتل من جديد ابريم وأسوان وصاي وأقام فيها حاميات من البوسنيين. وأنشئت مقاطعة جديدة سميت «بربريستان»، يرأسها «كاشف» خاضع لسلطة الوالي في القاهرة مباشرة.

وفي عام ١٥٥٧، استولى ازدمير باشا على مصوع الواقعة على ساحل البحر الأحمر، وعلى زيلع الواقعة في مواجهة عدن، كما استولى على جزء من الأراضي الداخلية الواقعة تحت حكم ملك اثيوبيا. وصارت مصوع مركز «الحبش»، وهي الولاية العثمانية الجديدة في أفريقيا التي قامت بدور مهم في إطار نظام الدفاع العثماني عن البحر الأحمر ضد البرتغاليين وكذلك في

(١٠) في الستينات من القرن السادس عشر كانت فكرة حفر قناة عبر برزخ السويس محلًا للبحث، بناء على اقتراح تقدم به الصدر الأعظم محمد باشا سوقولو (الصقلي)، بيد أن هذا الاقتراح طواه النسيان من بعد.



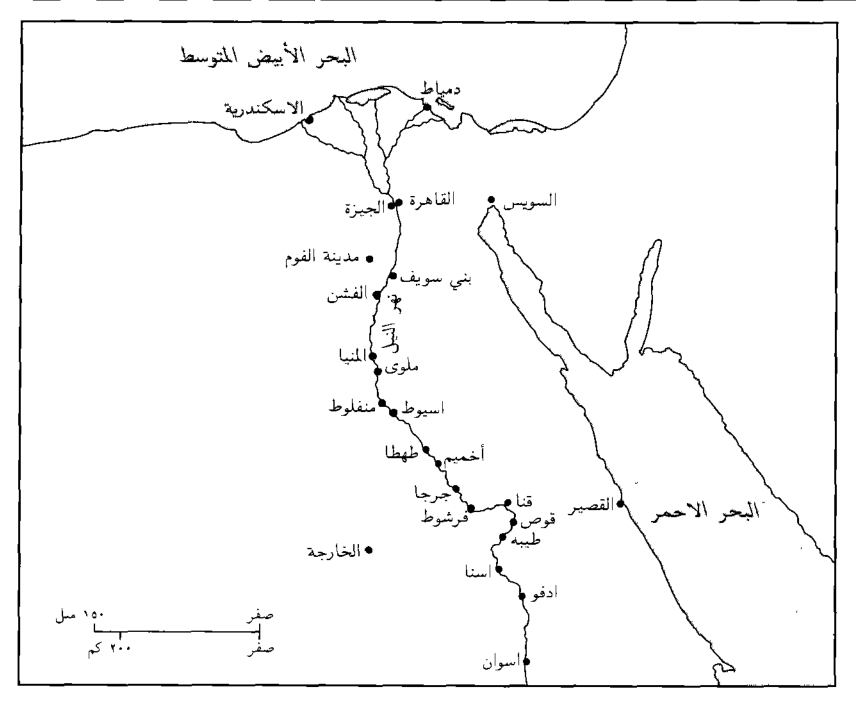
الشكل ٦.١: مصر السفلى (الدلتا)

المصدر: نقلًا عن كتاب «قرية في مصر العثمانية وفي طوكاغاوا في اليابان – دراسة مقارنة»، معهد دراسات اللغات والثقافات الآسيوية والأفريقية، طوكيو ص. (٢)، بقلم عبد الرحيم عبد الرحمن وواتارو ميكي – (بإذن من الأستاذ واتارو ميكي، جامعة كيو، طوكيو).

تأمين التجارة مع اليمن والساحل الشرقي لأفريقيا إلى مسافة أبعد جنوبًا. ونظرًا إلى أن البرتغاليين كانوا قد نجحوا في إبعاد العرب والعثمانيين على السواء عن تجارة المحيط الهندي، فقد اتسم إنشاء هذه المراكز على البحر الأحمر بأهمية كبيرة بالنسبة لاستمرار التجارة العابرة، التي كانت تتحوّل تحت ضغط التطورات الدولية من التوابل الشرقية إلى البن. وإزاء الرواج الحديث العهد للبن لم تتدهور التجارة المصرية العابرة، بل استمرت على العكس من ذلك تدر دخلًا كبيرًا على الخزانة المصرية.

ويمثل إنشاء ولايتي مصر والحبش ذروة النفوذ العثماني في شمال شرقي أفريقيا. فقد بلغت سطوة العثمانيين في مصر أوجها في الفترة من ١٥١٧ إلى الثمانينات من القرن السادس عشر، فلم تكن قد ظهرت بعد أية أعراض لتدهور نفوذ اسطنبول، بل على العكس ازداد سلطانها توطدًا.

ففي عام ١٥٧٥ مثلًا تم توحيد المناطق الواقعة جنوبي جرجا في إطار وحدة إدارية وفي عام ١٥٨٣ أنشئت ولاية مصر العليا، وحلّ في إدارتها محل زعماء الهوارة حاكم من القاهرة.



الشكل ٦،٢: مصر الوسطى والعليا (الصعيد)
المصدر: انظر الشكل ٦، ١

وقد احتلت مصر العليا، تقليديًا، مكانة متميزة في إطار تنظيم مصر السياسي. إذ كانت مختلفة عن بقية مصر في شؤونها السياسية ونظامها الاجتماعي وسكانها ودياناتها وجغرافيتها. ونظرًا إلى تميّزها الشديد هذا فكثيرًا ما كانت ملجأ للحركات الموجهة ضد الحكومة القائمة[١١]. وقد تعززت أهميتها السياسية بفضل أهميتها الاقتصادية التي قامت في جملة أمور على هيمنتها على طرق التجار وحركة السفن في النيل. وقد أبدى العثمانيون اهتمامًا واحترامًا لهذا الإقليم البالغ الأهمية بإيلائه وضعًا خاصًا في إطار الولاية المصرية.

وكان حاكم مصر العليا يحمل لقب الوالي شأنه في ذلك شأن حاكم مصر بأسرها ويليه مباشرة من حيث المرتبة. ولم يكن ليتولى هذا المنصب إلّا مسؤول لا تقل رتبته عن صنجق بك كما كان تنظيم الجهاز المالي والإداري الخاضع لسلطته مطابقًا للنظام المطبق في مصر السفلى. وكان الحجم الكبير للقوات الخاضعة له من العوامل التي تؤكد أهميته السياسية وتبرز ولاءه للسلطنة.

(١١) كانت المنطقة الفرعية من ولاية مصر والمتمثلة في مصر العليا شاسعة خلال القرن السادس عشر أيضًا بل ازدادت اتساعًا. وطردت القبائل العربية من منطقة البهنسا في عام ١٦٤٠، ومن منطقة أسيوط وأطفيح عام ١٦٩٤ ومن المناطق المجاورة لأسوان ومنفلوط والمنيا في ١٦٩٨.

الصراعات العسكرية الداخلية

استمرت فترة السلام الداخلي التي بدأت بالقضاء على ثورة أحمد باشا عام **١٥٢٤** زهاء ستين عامًا. وفي الثمانينات من القرن السادس عشر بدأت مصر نتيجة اعتمادها على الرفاهية الإجتماعية والإقتصادية للامبراطورية العثمانية تعاني الأعراض الأولى للصعوبات الاقتصادية. وسرعان ما أشعلت هذه الصعاب شرارة صراعات ضارية بين العناصر المختلفة لطبقة العسكريين الحاكمة.

وفيما بين عامي **١٥٩٨** و**١٦٠٩**، نشبت عدة حركات تمرد تزعمها أوجاق الاسباهية (الخيالة) الذين تميز مركزهم الاقتصادي بالضعف فتأثروا تأثرًا بالغًا بما استجد من تضخم فاحش. وقد أدّت حركات تمرّدهم إلى اضعاف مركز الولاة، الذين لم يكن في مقدورهم سوى الوفاء بالتزاماتهم ازاء اسطنبول عن طريق استغلال التنافس بين فرسان الأسباهية والأوجاقات التي ظلّت على ولائها، محاولين في الوقت نفسه تحقيق توازن القوى فيما بينها حفاظًا على الأمن والسلام في الولاية. ونتيجة لحركات التمرّد هذه، استبعد أوجاق الأسباهية منذ ذلك الحين من الصراع على السلطة بين الأوجاقات.

وشهدت الأعوام التالية تزايد أهمية الصناجق الأربعة والعشرين الذين انتهى بهم الأمر إلى تكوين جماعة تشبه من بعض النواحي فئة أرفع رجال الحكم مكانة في ظلّ سلطنة المماليك السابقة. إذ خولتهم مرتبتهم الرفيعة صلاحية تقلد أكبر المناصب السياسية. وظلوا حتى العقد الثالث من القرن السابع عشر توكل إليهم عادة وظيفة السردار، الذي يتولى قيادة القوات العاملة في الداخل أو فيما وراء حدود مصر. وكانت تسند إليهم بالإضافة إلى ذلك سلطة «أمير الخزنة»، أي رئاسة الوحدات المسؤولة عن حراسة الأموال التي ترسلها مصر إلى اسطنبول، كما عهد إليهم بسلطات أمير الحج، وهو رئيس الوحدة المكلفة حماية قافلة الحج المسافرة إلى مكة. كما أن أحدهم – صنجق بك – كان عُين حاكمًا للصعيد. كذلك سيطر الصناجق البكوات على إدارة الشؤون المالية للولاية بتولي أحدهم منصب الدفتردار. وقد تجلى تزايد نفوذهم السياسي في بداية القرن السابع عشر، حين أصبح القائمقام (نائب الوالي) يختار من بينهم.

وعن طريق الاستغلال الماهر لسلطات الوالي العسكرية والاقتصادية، تسنى لهم تعزيز المركز الذي حققوه لأنفسهم تدريجًا في الحياة السياسية بتوصلهم – بصفتهم جباة الضرائب – إلى السيطرة على جزء كبير من الأراضي الزراعية.

وكان أول انقلاب سياسي ناجح لهم هو عزل الوالي موسى باشا عام **١٦٣١** وإحلال رضوان بك الفقاري – نائبه الذي اختاروه من بينهم – محله. ورغم احتجاجات موسى باشا، فقد نزل الباب العالي على رغبة البكوات، مقررًا بذلك سابقة تكرّرت عدة مرات من بعد. ورغم أن عزل موسى باشا قد جاء فيما يبدو نتيجة لاغتيال المدعو قيطاس بك ومصادرة ممتلكاته، فإن الدوافع الحقيقية للبكوات والأوجاقات كانت أعمق كثيرًا، إذ كان موسى باشا قد شرع في تخفيض مرتباتهم.

وكان العسكريون قد سمح لهم في عام ١٥١٧ بتقرير «الحماية»، وهي كفالة نقدية فرضت على سكان المدن التي يتم فتحها نظير حمايتهم من السلب والنهب. وقد تعين دفعها حتى على سكان القاهرة. غير أن قيمتها تزايدت بمرور الزمن حتى أصبحت وسيلة يتبعها الجند للاثراء بابتزاز سكان المدن. وقد حاول موسى باشا إلغاء هذه الممارسة التي تمثل ضريبة مخالفة للقانون فرضت على سكان المدن، لكن هذه المحاولة أفضت إلى سقوطه. أما الأوجاقات التي كانت قد عزّزت حديثًا بانضمام تجار وحرفيين إلى صفوفها ممّن صارت لهم نفس الامتيازات المنطوية على الغصب والابتزاز، فقد بلغت حدًّا من النفوذ تجاوز قدرة حكومة اسطنبول عن محاولة الهيمنة عليها.

وقد حلّ رضوان بك الفقاري محل موسى باشا في منصب الوالي، وظلّ يشغل هذا المنصب حتى وفاته عام ١٦٥٦. وقد كان أيضًا زعيمًا للفقارية، وهي جماعة سياسية مؤلفة من البكوات وبطانتهم من المماليك. وكانت تنافس الفقارية جماعة القاسمية المناهضة لها والتي كانت تتألف بدورها من البكوات وحاشيتهم وسعت أيضًا إلى اكتساب أتباع من البدو وسكان المدن. واشتركت الأوجاقات في الصراع بين هاتين الجماعتين، حيث ساند الانكشارية الفقارية وساند العزبان القاسمية، وهو ما أسفر إجمالًا عن انقسام المجتمع المصري انقسامًا تامًا في آخر القرن السابع عشر.

وقد أمّن قاسم بك مركزه بأن استصدر من السلطان مرسومًا بتعيينه أميرًا للحج مدى الحياة. بينما عيّن علي بك، حليفه في الجنوب، واليًا على الصعيد مدى الحياة بمرسوم سلطاني آخر، وبذا تهيأت للفقارية مكانة سياسية طيبة، بتوطد مركزي أهم رجلين في الفئة في منصبي الولاية.

وبحلول منتصف القرن السابع عشر كان الفقارية يهيمنون على القاهرة. إلّا أنه بعد وفاة رضوان بك، استولى على مراكز الفقارية الرئيسية رجال أصغر سنًا، أفضى طيشهم إلى خلافات داخلية أسفرت عن انهيار حزبهم.

وفي عام ١٦٦٠، بعد طرد الفقارية من القاهرة، نجح القاسمية بمساندة الوالي في الحصول على منصب والي الصعيد وكذلك منصب نائب والي مصر، إلّا أن ذلك لم يدم طويلًا. ولكن قبل أن يتسنى للقاسمية تعزيز مركزهم، أغتيل زعيمهم أحمد بك بوشناقي عام ١٦٦٢، بناءً على أوامر الوالي نفسه.

وتدل هذه الوقائع على ما بذله الباب العالي من جهود في سبيل تأكيد سيطرته على مصر من جديد. وقد قام الدليل القاطع على نجاحه في ذلك عام ١٦٦١، حين تمكن من إيقاف جميع الموظفين غير العسكريين في الأوجاقات السبعة عن العمل، وكذلك رفع ما يدفعه الملتزمين من حصيلة التزاماتهم بنسبة ٢٠ في المائة لتغطية عجز الخزنة الناجم عن التضخم السريع. ورغم عدم شعبية هذه التدابير، فقد مضى البلاط العثماني في اتخاذ مزيد من التدابير. ففي عام ١٦٧٠، تلقى الوالي قره ابراهيم باشا تعليمات بتنفيذ إصلاحات ضرائبية بمساعدة الجيش. وبعد إدخال تعديل جذري على الميزانية ومفاوضات مكثفة مع جميع الأطراف المعنية استغرقت أربعة أعوام، استطاع مضاعفة أموال الخزنة بحيث بلغت ٣٠ مليون باره (وظلّت مع ذلك مزايا مهمة في أيدي الأوجاقات، وهي مزايا اضطر قره ابراهيم أن يقرّها في عام ١٦٧٢).

وقد أصبحت المبادئ التي قام عليها هذا الاصلاح هي الأساس لحلّ المشكلات الضريبية من ذلك الوقت حتى عام ١٧٩٨. بيد أن هذا النجاح كان قصير العمر، وسرعان ما انخفض مستوى الخزنة مرة أخرى. ذلك أن قرار الحد من النفوذ الاقتصادي للأوجاقات - التي كانت مواردها المالية تتضمن إيرادات قانونية وأخرى غير قانونية على السواء - قد جاء بعد فوات الأوان. وقد أدّى إضفاء الصفة القانونية في عام ١٦٢٧ على الاحتفاظ بالمزايا القائمة إلى تعزيز كبير لمركز الانكشارية والعزبان، الذين كانوا يتحكمون في أكثر الايرادات[١٢] إدرارًا للكسب، وذلك على حساب الجاويشية (الجاويشان) والمتفرقة. كما ساعد ذلك على تحويل النظام، الذي كان حتى ذلك الحين مفتوحًا ييسّر إدخال تعديلات على امتيازات الايرادات المحصلة، إلى نظام مغلق تسوده خلافات حادة.

وأدّى ضعف مركز الوالي خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، والتخلص من أحزاب البكوات في الستينات من ذلك القرن، إلى تمكين الأوجاقات من الاستيلاء على الموارد الناتجة عن استغلال سكان المدن[١٣]. أما البكوات الذين عدموا وسائل استغلال سكان الحضر فقد استمروا يستغلون سكان الريف، مستمدين دخلهم من الحيازات الزراعية.

وفيما بين عام ١٦٧٠ تقريبًا وعام ١٧٥٠ أصبحت الحياة السياسية أكثر تعقيدًا. إذ إن الأوجاقات، بالإضافة إلى تنافس فيما بينها، مزقتها الصراعات الداخلية نتيجة الانتماء إلى الجماعتين المتناحرتين من البكوات. فكانت بعض الفئات تؤازر الفقارية، وبعضها الآخر يؤازر القاسمية، حيث أصبحت هذه الأوجاقات مسرحًا للمنافسات بين هاتين الجماعتين اللتين سعتا إلى استمالة رجالها بغية الانتهاء إلى السيطرة عليها تمامًا. وكانت أكثر المسائل إثارة للخلافات تتعلق بالعناصر الرئيسية للنفوذ الاقتصادي والسياسي وهي: حيازة الممتلكات وإمكانية إعادة توزيع دخول الامتيازات، والمتحصلات غير القانونية من الأنشطة الاقتصادية لأعضاء الأوجاقات، وضرائب الحماية غير القانونية المفروضة على التجار وأصحاب الحرف الملحقين بالأوجاقات[١٤].

---

(١٢) كان الانكشارية يتحكمون في إيرادات الجمارك في جميع الموانئ ما عدا إيراد السويس التي كان دخلها للوالي. وكان العزبان يتحكمون في عائد جميع مخازن الغلال والمراسي في بولاق ومصر القديمة، وضرائب الملاهي.

(١٣) إن تطلع الأوجاقات إلى حيازة الامتيازات بصفة رسمية وكذلك إلى إيجاد مصادر دخل غير قانونية قد أججه اتصالهم المتزايد بالسكان المحليين نتيجة الأنشطة الاقتصادية الذاتية لهذه الأوجاقات، واحتكاك أفرادها بالتجار والحرفيين الذين أصبحوا يقبلون في صفوفها. وكان عملاؤها بصفة خاصة من تجار البن الأثرياء. وهذا التقارب هو أساس مطالبة الأوجاقات بتحصيل ضريبة الحماية وباقتطاع ١٠ في المائة من ثروة العميل المتوفي. بيد أن أفراد الأوجاقات الجدد من التجار وأصحاب الحرف لم يكونوا من الخاسرين إجمالًا، نظرًا إلى أن الانتماء إلى الأوجاقات قد كفل لهم الحماية بالإضافة إلى امتيازات استغلالية، جعلت منهم فئة ذات نفوذ وثيقة الصلة بالأوجاقات.

(١٤) كانت هذه الممارسات مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وتعرضت للنقد بوصفها من المظالم. وقد أراد البلاط العثماني استبعادها تفاديًا للصعاب السياسية المحتملة. وكان العبء الرئيسي للاستغلال واقعًا على الشعب الذي ضاعفت من محنته قلة الحاصلات والتضخم والمجاعة والأوبئة. وفي أواخر القرن السابع عشر وقعت قلاقل كان لها أثرها على القيادة السياسية.

وقد فاق أوجاق الانكشارية سائر الأوجاقات الأخرى من حيث انتشار المنازعات بين صفوفه، علمًا بأنه كان يحظى بأكثر الامتيازات إدرارًا للأموال. وكان الباش أوده باشا كوجك محمد هو أبرز الشخصيات في الصراع الداخلي طوال ما يقرب من عشرين عامًا. وكان قد طرد من مصر عام ١٦٨٠ لمعارضته غيره من كبار رجال الانكشارية. ثم عاد فيما بعد وانضم إلى أوجاق الجنلويان حيث فاز بتأييد الآغا، الذي قدمه إلى الفقارية. وقد ساعده إبراهيم بك، زعيم جماعة الفقارية، على تخليص أوجاق الانكشارية من قادته القاسميين وإخضاعه لسيطرته اعتبارًا من عام ١٦٩٢. وسرعان ما أجبر قادة الأوجاقات السبعة على تأييد قراره الرامي إلى الغاء قدر من ضريبة الحماية وغيرها من الضرائب غير القانونية، التي كان محصلو الضرائب الانكشارية والعزبان يفرضون دفعها على دور الجمارك في الاسكندرية ورشيد وبولاق. وتمكن كوجك محمد بمساندة الوالي من وضع هذه الأحكام الجديدة موضع التنفيذ. وكان السبب الرئيسي لهذه الخطوة – التي أثارت عداوة عدد كبير من الانكشارية بقيادة مصطفى قازدوغلي، رغم ترحيب الشعب بها – هو الخوف من تجدّد الاضطرابات التي وقعت عام ١٦٧٨، والتي تعزى إلى التضخم المستمر وارتفاع ثمن الذرة.

وفي صيف عام ١٦٩٤، بلغ التوتر داخل أوجاق الانكشارية حدًّا حرجًا. وفي الوقت نفسه أدّى انخفاض منسوب فيضان النيل إلى ارتفاع مفاجئ في أسعار الذرة. واتخذ كوجك محمد، جريًا على عادته، الاجراءات اللازمة ضد المضاربين المحتملين، محددًا أسعار الحبوب ومستبعدًا الوسطاء من مجال توزيعها، فكان ذلك سببًا في تكاتف الانكشارية والعزب الذين كانوا يسيطرون على مخازن الحبوب، وهو تحالف انتهى إلى اغتيال كوجك محمد، فاستردت الأوجاقات امتيازاتها المفقودة وتمتعت بحرية تحديد أسعار المواد الغذائية. وقد تسبب ما ترتب على ذلك من تصاعد أسعار جميع السلع الأساسية في حدوث مجاعة عام ١٦٩٥، أعقبها انتشار الأوبئة في العام التالي. ولم يضع حدًّا لهذه السلسلة من الأزمات سوى وفرة مياه فيضان عام ١٦٩٧.

وكانت الأحوال منذ عام ١٦٨٨ تتدهور باستمرار نتيجة الانخفاض المستمر في قيمة العملة. وبحلول عام ١٦٩٢ صار الوضع خطيرًا. وقد عمدت حكومة الولاية، في محاولة لموازنة العجز في قيمة الخزنة السنوية، إلى زيادة ما يورده الملتزمون بنسبة ٤ في المائة. بيد أن حكومة اسطنبول اشترطت تدعيم الخزنة بعملة قوية، وهو إجراء لقي معارضة شديدة من الأوجاقات التي كانت تحصل هي وعملائها التجار على أرباح طائلة نتيجة انخفاض قيمة العملة. وكانت هذه المعارضة هي التي أحبطت محاولة الاصلاح المالي وتغيير النظام الضريبي التي أعدها الخبير المالي يوسف اليهودي عام ١٦٩٧[١٥].

وشهدت الأسعار موجة أخرى من الارتفاع نتيجة تدفق عملات بخسة من سائر أنحاء الدولة العثمانية في أوائل القرن الثامن عشر، وهو ما أتاح للانكشارية فرصة لانتزاع احتكار تجارة الذرة من أوجاق العزبان. وثبت مرة أخرى أن المشكلة الرئيسية تتمثل في ضريبة الحماية التي لم يكن

---

(١٥) وقد تضمنت الاصلاحات المقترحة سك العملة وتقدير رسم قدره ١٠ في المائة على البن المخزون، واحتكار الدولة لتحميص البن، وفرض رسم تمغة على المنسوجات وفرض ضرائب على البيوت والحوانيت.

هذا الأوجاق أو ذاك مستعدًا للتخلي عنها. وأخيرًا تسنى الخروج من هذه الورطة بالتوصل إلى حلّ وسط تفادى التصدي للمشكلة الرئيسية، ولكنه كان ممّا يسع الأوجاقات قبوله. فقد تقرّرت إجازة استخدام العملات المعدنية المقروطة، ولكن مقدرة بوزن معدنها فحسب، وأن يستعاض عنها بضرب عملة من الفضة الديوانية (مسكوكات من الفضة النقية). وأصدرت قوائم بأسعار السلع الأساسية، وحظر تصدير البن إلى الأقطار المسيحية. إلّا أنه رغم أن المرسوم الخاص بضرب العملة قد أدّى إلى إبطاء تدهور قيمة البارة، فإن المشكلة الحقيقية المتمثلة في ضريبة الحماية قد ظلت بلا حلّ، واستمر التوتر بين الأوجاقات، ولاحت في الأفق أزمة سياسة أخرى.

وأخيرًا وقعت الأزمة في عام ١٧١٠ لسبب رئيسي هو تصدير البن إلى الأقطار المسيحية. فقد أدّت الزيادة السريعة في صادرات البن لتلبية الطلب المتزايد عليه في أوروبا إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعًا كبيرًا. وأفاد هذا الوضع تجار الجملة المتعاملين في هذه السلعة كما أفاد حماتهم الانكشارية إلى حدّ جعل الأوجاقات الأخرى تشعر بأنها قد حجبت تمامًا. وهكذا برزت مشكلة ضريبة الحماية من جديد. ولكن المباحثات الرامية إلى حلها قد فشلت، نتيجة انقسام أوجاق الانكشارية بين جماعتي الفقارية والقاسمية. وأسفر الانقسام عن صدام عنيف لم يسبق له مثل داخل الأوجاقات، شارك فيه البكوات أيضًا.

وكان المحرض الرئيسي على هذا الصدام هو الباش أوده باشي افرنج أحمد، الذي كان يؤيد ممارسة الانكشارية للأنشطة الاقتصادية. ورغم أن جماعة الفقارية كانت تسانده، فقد تمكن القاسمية من طرده من الأوجاق في عام ١٧٠٧. بيد أنه بحلول عام ١٧٠٩ كانت حدة التوتر قد زادت من جديد، حيث وقف الانكشارية وحدهم ضد الجبهة المتحدة المكونة من الأوجاقات الأخرى. وعندئذٍ أعيد إفرنج أحمد إلى أوجاق الانكشارية، وتم ذلك مرة أخرى بتأييد من جماعة الفقارية. أما الضباط من القاسمية الذين تعزى إليهم مسؤولية طرده عام ١٧٠٧ فقد طردوا بدورهم. وبذا أصبح الفقارية آمنين على مكانتهم، ووحد أتباع افرنج أحمد صفوفهم. إلّا أن فرمانًا ورد من اسطنبول من بعد، انطوى على لطمة شديدة للانكشارية. فقد قضى هذا الفرمان، الذي تضمن تحديد سياسة الحكومة إزاء المشكلات الجارية، بوضع حدّ فوري لكافة المظالم وكذلك لعلاقات المحسوبية القائمة بين العسكريين وغير العسكريين. وقرر الفرمان بالاضافة إلى ذلك نقل دار سك العملة من ثكنات الانكشارية إلى مبنى جديد.

وفي آخر عام ١٧١٠ تفاقمت الأزمة بحدوث القطيعة بين زعيمي الفقارية أيوب بك وقيطاس بك، مع انضمام الأخير إلى القاسمية – ممّا أدّى إلى عودة الضباط المطرودين. وأسفر ذلك عن اختلال التوازن الدقيق في القوى، فتحوّلت الأزمة إلى صراع مسلح اشترك فيه البكوات أيضًا اشتراكًا كاملًا. فأيوب بك زعيم الفقارية ومحمود بك الكبير حاكم الصعيد ساندا إفرنج أحمد، بينما انضم إلى المعسكر المنافس إيواظ بك زعيم القاسمية وابراهيم أبو شنب ومحمد بك قطامش والفقاري السابق قيطاس بك. وبعد حصار للقلعة دام شهرين، انهارت مقاومة الانكشارية في يونيو/ حزيران ١٧١١، وفر بكوات الفقارية من مصر وأعدم إفرنج أحمد.

وبعد أحداث عام ١٧١١ وما سبقها من صراع دام عشرين عامًا، تضاءل نفوذ الإنكشارية

والأوجاقات الأخرى تاركًا المجال خلوًا للبكوات، وبطانتهم من المماليك. واعتبارًا من منتصف القرن السابع عشر، كان حكام الصنجقيات الملقبين بلقب صنجق بك، وكذلك أصحاب المناصب من العثمانيين، قد أخذوا يشكلون لهم بطانات من المماليك. وبحلول عام ١٧٠٠ كان الأرقاء المعتقون والمماليك من بيوت عديدة، بما في ذلك القازدوغلية، والقطامشية، والبلفية، والجلفية، قد استأثروا فعلًا بمعظم المراكز وبالكثير من الامتيازات. واعتبارًا من عام ١٧١١ بدأت حقبة استغرقت عشرين عامًا تكونت خلالها أنماط سياسية جديدة، بعودة البكوات مرة أخرى إلى دائرة الضوء على مسرح السياسة المصرية.

ورغم الأزمة الاقتصادية والسياسية التي وقعت في السنوات الأخيرة من حكم الأوجاقات لمصر، فقد شهد هذا الحكم تغييرًا اقتصاديًا واجتماعيًا كبيرًا. فقد ازداد الإنتاج الزراعي كما ازداد حجم تجارة السلع المصرية، التي حققت أرباحًا لم يفقها سوى أرباح التجارة العابرة. وأسهمت الأرباح الناتجة عن تجارة البن خاصة بقدر هام في تحقيق الرخاء العام.

واقترنت صحة الاقتصاد بارتفاع معدل النمو السكاني، مما أدّى إلى زراعة مساحات واسعة من الأراضي، والتوسّع في الإنتاج والتجارة في المدن. وقد ازداد تعداد سكان القاهرة زيادة ضخمة، فبلغ ثلاثمائة ألف نسمة، متجاوزًا بذلك ذروة المائتين وخمسين ألفًا التي كان قد بلغها في أوائل القرن الرابع عشر.

وثمة مشكلة ظلّت تتفاقم هي مشكلة تدهور قيمة العملة، التي زادت من جسامتها هزائم العثمانيين في أوروبا. إلّا أنه باستثناء هذا الجانب، لم تتأثر مصر بالأحداث التي كانت تشهدها ميادين القتال في أوروبا: بل استمرت ممارسة التجارة بشكل طبيعي، بينما لم تشارك الأوجاقات في الحروب مشاركة تذكر. وفي إطار ظروف السلم هذه، حدث تغير تدريجي في الطابع الإجتماعي للأوجاقات. فقد أخذ جند الحامية المرابطون بصفة دائمة في مصر يمتزجون بالسكان المحليين، عن طريق التزاوج في أغلب الأحوال، حتى أصبح تميزهم عن أهل القاهرة محصورًا في مركزهم العسكري وبعض ما يختصون به من الامتيازات والواجبات. إلّا أن انضباطهم في زمن السلم هذا راح يتدهور، ممّا أدّى بطبيعة الحال إلى تدهور صفاتهم العسكرية.

واستمر الصراع على السلطة بعد عام ١٧١١ على مستويين: بين الجماعات السياسية وفي داخل كل منها على السواء. وفي ١٧١٤ أغتيل قيطاس بك زعيم جماعة القاسمية الحاكمة، وكان ذلك على يد أتباعه الذين استولوا بذلك على الرئاسة. إلّا أن واحدًا منهم، وهو ابراهيم بك أبو شنب، لم يلبث أن توفي، تاركًا لإسماعيل بك ابن ايواظ بك الإنفراد بالزعامة، وسرعان ما انهار نفوذهم. وقد تألفت من مماليك أبي شنب جماعة معارضة، هي جماعة الشنبية، التي قامت بالتعاون مع بكوات الفقارية بطرد اسماعيل بك مع جميع أفراد فريق الايواظية من جماعة القاسمية. ولم يمض وقت طويل حتى شكل زعيم الشنبية رئاسة ثنائية بمشاركة ذو الفقار زعيم الفقارية. وقد أملت هذه الرابطة الجديدة — التي تمثل حلًا سياسيًا وسطًا — أزمة إقتصادية جديدة عجّل بحدوثها سقوط زعيم الشنبية السابق محمد بك شركسي. وكان هذا الأخير قد حاول، مثل غيره من قبله، التخفيف من حدّة التوتر المتزايد، بإجبار الأوجاقات على تخفيف الضرائب والتخلي عن دخلهم غير المشروع. وبدت الأوجاقات في

بادئ الأمر راغبة في التوصل إلى حلّ وسط، ولكنها، عندما سمعت أن التجار وعرب الهوارة المنتسبين إليها سيطردون من عضويتها، ثارت غاضبة في فورة انتهت باغتيال محمد بك شركسي.

وفيما بعد عام ١٧٢٠، أتاح للولاة الصراع الذي لم يهدأ بين البكوات، فرصة لتوطيد سلطانهم. وكان ذلك هو هدفهم من الاشتراك في مختلف الصراعات الداخلية، حتى تأييدهم لاغتيال إسماعيل بك ومحمد بك شركسي. وبعد انهيار جماعة القاسمية عام ١٧٢٩، واصل الولاة تدخلهم في أمور الفقارية الذين أصبح على رأسهم ثلاثة شخصيات هي : محمد بك قطلمش، وكاهيا الانكشارية عثمان، وكاهيا العزبان يوسف.

وفي عام ١٧٣٦ أتاح التنافس بين أولئك الزعماء للوالي، بكير باشا، فرصة لمحاولة تحويل الإيرادات التي تتقاضاها الأوجاقات، القانوني منها وغير القانوني، إلى الخزانة. وعندما واجه مقاومة دبر اغتيال أولئك الزعماء الثلاثة جميعًا. ورغم أن الباب العالي لم يقرّ هذا التصرّف، فقد حظر استيلاء الأوجاقات على الامتيازات المالية، حرصًا على مصالح الدولة. ولكن الزعامة الجديدة لطبقة العسكريين المصرية، والتي مثّلها عثمان بك ذو الفقار، وكاهيا الانكشارية إبراهيم قازدوغلو وساندتها الأوجاقات، رفضت الخضوع لذلك الأمر. وتعزّزت جبهة المعارضة هذه بانضمام ممثلي العلماء إليها.

وبتولي إبراهيم قازدوغلو رئاسة أوجاق الانكشارية، برز إلى المقدمة فريق القازدوغلية، الذين كانوا يؤلفون مجموعة قوية من الفقارية كانت حتى ذلك الحين غير بارزة. ولم يكن زعماء هذا الفريق يتمتعون برتبة صنجق بك، لكن هذا أدّى إلى عدم فقدان الفريق أيًا من زعمائه بالإغتيال، ومن ثم فقد ظلّ متماسكًا نسبيًا. واعتبارًا من عام ١٧٤٣، حين أجبر إبراهيم كاهيا عثمان بك على الهجرة وانفرد هو بزعامة طبقة العسكريين، استأثرت جماعة القازدوغلية بالحكم وبقيت كذلك حتى عام ١٧٩٨.

وبعد مغادرة عثمان بك البلاد، تحالف إبراهيم كاهيا مع رضوان كاهيا أوجاق العزبان وزعيم الجلفية، وهم فريق أصغر ينتمي إلى الفقارية. وظلّت هذه الرئاسة الثنائية، التي كانت تتألف من أقوى فصيلين عسكريين في مصر، مستأثرة بالحكم دون منازع مدة عشر سنوات ابتداء من عام ١٧٤٤. ولم يتخذ أي من الرجلين رتبة صنجق بك لكن كل منهما رشح ثلاثة من مماليكه لعضوية مجلس البكوات. وبينما انغمس رضوان كاهيا في هوايته المحصورة في تشييد المباني، قام حليفه إبراهيم كاهيا بتحويل مصر إلى ضيعة خاصة له: فاستولى على أهم موارد الثروة، وكون حاشية قوية من المماليك وسعى حثيثًا إلى إثراء نفسه ثراء عظيمًا.

إلّا أنه، رغم الاستقرار الظاهري للرئاسة الثنائية، أخذت تظهر أعراض الانهيار القريب للبنى الاجتماعية الاقتصادية التي ترتكز عليها سلطة العسكريين[١٦].

---

(١٦) في إطار النظام التقليدي للاستغلال، كانت الأوجاقات تتيح للمتمتعين بحمايتها بعض الامتيازات التي تحظى بها الطبقة الحاكمة. ولكن نظام الاستغلال الذي طبقته الرئاسة الثنائية لم يتح مثل هذا التعويض. وقد ازداد الاستغلال سوءًا، نتيجة للمصادرات والقروض الالزامية وغير ذلك من التدابير المبالغ فيها، التي استهدفت التجار بوجه خاص، بينما كان الحاكمان يقتسمان الغنيمة علانية.

ففي ظلّ الرئاسة الثنائية حلّت السلطة الشخصية لمن يصدق على كل منهما وصف الطاغية محل السلطة الجماعية للأوجاقات. ولم تتسن صيانة السلام الداخلي إلّا بفضل سلامة الاقتصاد المتمثلة في استقرار الأسعار وثبات قيمة العملة. وما إن توفي إبراهيم كاهيا عام ١٧٥٤ حتى ظهر القلق الكامن. وكان رضوان كاهيا هو أول ضحية لهذه الظروف، إذ قتل أثناء تمرّد للانكشارية بسبب اقتراح له بفرض ضريبة أخرى على البن. وجاء تمرد الأوجاقات دفاعًا عن امتيازاتها التي انتقصت بدرجة كبيرة، وكذلك تعبيرًا عن عدائها لسلطة المماليك المتزايدة الذين أصبحوا يمارسون سلطة كبيرة على الصعيدين السياسي والإقتصادي بوصفهم بكوات وضباط الأوجاقات معًا. وقد ارتبط تدهور نفوذ الأوجاقات السياسي ارتباطًا مباشرًا بتدهور مركزهم الاقتصادي، خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات من القرن الثامن عشر، نتيجة فقدهم بعض الامتيازات المربحة وتناقص إيراداتهم من المصادر الأخرى، وخاصة تجارة التوابل والبن التي كانت تواجه منافسة جزر الأنتيل. وكان افتقار التجار الناتج عن استغلال الرئاسة الثنائية لهم قد أدّى أيضًا إلى تناقص أرباح الأوجاقات، وازداد نفوذ الأوجاقات ضعفًا بعد عام ١٧٦٠ نتيجة تدهور مركزها، حيث أصبحت مجرد مصدر احتياطيات لبطانات المماليك التي أجيز لأعضائها أن يحملوا رتب الضباط.

التطورات الثقافية

إن اختفاء سلطنة المماليك ذات السيادة وتحوّل مصر إلى ولاية عثمانية أدّى إلى تغيرات ثقافية مهمة انعكست فيها بصورة واضحة علاقات اجتماعية واقتصادية ووطنية حديثة التكوين. كما تأثر بذلك التعليم ودور اللغة العربية بوصفها وسيلة التعبير الثقافي.

وبعد سقوط سلطنة المماليك، لم تعد القاهرة المركز الروحي للإسلام السني كحالها منذ عام ١٢٦١. وقد كان ممّا عزّز مكانة القاهرة الرفيعة إقامة الخلفاء العباسيين بها، وكونها مقر المؤسسات التعليمية الكبيرة وعلى رأسها الأزهر العريق، الذي كان يؤمّه طلاب المعرفة من شتى أنحاء العالم الإسلامي. وكان هؤلاء يفدون إلى القاهرة للدراسة أو التدريس في مدارسها العديدة، أو لشغل الوظائف العامة في الدولة، حيث كانت السلطة السياسية والرخاء الاقتصادي قد جعلا من هذه العاصمة مدينة زاخرة بالحياة. ورغم أن الأزهر ظلّ معهدًا رفيع المكانة بالنسبة للطلبة من الأقطار العربية، حتى بعد عام ١٥١٧، فإن الطامحين إلى النجاح في تقلّد الوظائف العامة أصبحوا يضطرون بصورة متزايدة إلى الالتحاق بمدارس اسطنبول، التي كانت تؤهّل خريجيها للعمل في أي مكان من الدولة العثمانية المترامية الأطراف. ولم تكن وظائف التدريس في هذه المدارس لتقل عن ذلك إغراء، إذ إنها كثيرًا ما كانت السبيل إلى المناصب والمراتب الرفيعة. وهكذا سلبت اسطنبول وغيرها من مدن الامبراطورية الوسطى القاهرة مكانتها التي كانت، حتى عام ١٥١٧، تنفرد بها دون منازع، حتى في نظر رعايا الدولة العثمانية من العرب أنفسهم.

وقد ازداد تدهور العربية كوسيلة تعبير عن الثقافة العربية الإسلامية نتيجة ضم مصر وغيرها من البلدان العربية إلى الامبراطورية العثمانية، التي احتلت التركية – العثمانية مكان الصدارة في حياتها العامة والثقافية. وكان الأدب الفارسي الجديد والإنتاج الأدبي باللغة التركية آنذاك في ازدهار، وكانت تلك اللغات قد أصبحت أداة التعبير عن التراث الروحي للإسلام. ونتج عن فقد بعض الأقطار العربية استقلالها الكف عن استخدام العربية كلغة رسمية في إدارات الدولة، والحدّ من استعمالها في مجال الأدب. وباستثناء الموضوعات الدينية والقانونية، فقد كان منتج الأدب والمنتفع به، بما في ذلك المؤلفات العلمية، هو الطبقة الحاكمة التي كانت تجهل العربية ولكنها تتذوق المؤلفات الموضوعة باللغة التركية أو الفارسية. وعلى خلاف الثقافة والأدب العربيين، شهدت الثقافة الفارسية فترة إبداعية عظيمة فيما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر.

وقد خضعت ثقافة مصر – كثقافات سائر الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية – لضغط عثماني – تركي سياسي واجتماعي وثقافي، أدّى إلى دمجها تدريجًا في النمط العثماني–التركي الجديد للحضارة الإسلامية. بيد أنها احتفظت بطابع ذاتي مميّز قدّر له من بعد أن يصبح منطلق النهضة العربية القومية في القرنين التاسع عشر والعشرين وناظم حركتها. وقد احتفظ الأدب العربي والمصري بهذا الطابع في القرنين السادس عشر والسابع عشر، رغم تراجعه إلى موقع خلفي وراء الأنشطة الأدبية الرسمية. ويلاحظ أن هذه الفترة – التي توصف عادة بأنها الفترة التي بلغ فيها اضمحلال الأدب العربي أقصاه – لم تأت بجديد في مجال الأنواع الأدبية التقليدية، ولكنها أتت باتجاه جديد في الإنتاج الأدبي. فقد كانت الأعمال التي كتبت باللغة العربية موجهة إلى قراء من الطبقة المتوسطة من سكان المدن، مثل صغار العلماء والموظفين المثقفين والتجار وأصحاب الحرف، الذين كانت العربية لغتهم الأم. وأسفر هذا الاتجاه الجديد عن أدب يتسم بطابع شعبي قوي من حيث النوع واللغة.

وتجلى هذا الاتجاه بشكل شديد الوضوح في الشعر. فمع تزايد انتشار الطرق الصوفية، اكتسب الشعر الصوفي كثيرًا من الحظوة والشعبية. وتركز، تحت تأثير ابن الفارض، في مدح الرسول، الذي تغنّى المنشدون بمناقبه في «الموالد» (الروايات النثرية المتوارثة للسيرة النبوية)[١٧].

كما أُدخل النقد الساخر أثناء هذه الفترة. وأبرز ما كتب في هذا المجال هو «هز القحوف في شرح قصيدة أبي شادوف»، للشربيني (المتوفي عام ١٧٨٧)، حيث يسخر المؤلف من غباء الفلاحين وغلظتهم، كما يسخر من ضيق أفق العلماء وغطرستهم، مستخدمًا صيغة التعليق على قصيدة ساخرة لشاعر قروي وهمي هو «أبو شادوف بن عجيل». واللغة التي كتب بها هذا العمل هي عربية أهل الريف المصري. ويتناول قاصد أبو شادوف في إحدى قصائده استغلال السلطات

(١٧) ألف محمد بن رضوان السيوطي (المتوفي عام ١٧٦٦) إحدى القصائد ذات الشعبية من هذا النوع. وممّا دون ذلك شعبية (بسبب المغالاة اللفظية) كتابات عائشة الباعونية، والطبيب عبد الرحمن الحميدي (المتوفي عام ١٥٨٧).

الإدارية والأقارب للفلاحين، وما يتعرضون له من ظلم. وثمة شاعر آخر هو حسن البدري الحجازي (المتوفي عام ١٧١٩)، الذي ألف ديوانًا من القصائد الدينية، بالإضافة إلى ديوان من الشعر الساخر المنطوي على المواعظ، علق فيه على الأحداث البارزة كما ضمنه انتقادات للمجتمع في عصره.

وإلى جانب هذا الشعر الموجه إلى جمهور واسع والذي عالجته شخصيات بارزة منها الشيخ عبد الله الشبراوي، شيخ الجامع الأزهر (المتوفي عام ١٧٥٨، الذي ألف كذلك ديوانًا صغيرًا في الغزل وعددًا من قصائد المناسبات وقصيدة في مدح الرسول)، ظهر نوع من الشعر الشكلي المتسم بشطحات الغرور. وهذا الشعر يمثله في مصر عبد الله الادكاوي (المتوفي عام ١٧٧٠)، الذي كتب أيضًا عن الفن، مثل يوسف الحفناوي المعاصر له (المتوفي عام ١٧٦٤).

كما أثري النثر الشعبي القصصي بعمل آخر، هو رواية عن فتح سليم الأول مصر، تتناول المقاومة البطولية التي تصدّى بها طومان باي آخر سلاطين المماليك للعدوان الأجنبي. ومؤلف هذه الرواية هو أحمد بن زنبل، الذي أعد تاريخًا موجزًا لهذا الحدث، كان هو الأساس الموضوعي للرواية المذكورة.

أما التأليف العلمي فإنه لم يزدهر خلال هذه الفترة. بل على العكس ظلّ يتدهور، مع افتقاره إلى الأصالة في معالجة المعارف، وتميزه بالتعليقات العقيمة على ما خطه يراع المشاهير من أساطين العلم في الماضي. فلم يكن النموذج المثالي للمجتمع الإسلامي - الذي حاول العقائديون العثمانيون حشر المجتمع في إطاره - ممّا يتطلب أو يسمح بأن يعكر صفوه تحليل نقدي. ولم تكن التعليقات والشروح - التي شاعت شيوعًا كبيرًا في تلك الفترة - بقادرة على أن تقدم صورة موضوعية للمجتمع، رغم استجابتها لمتطلبات عصرها في التفاصيل[١٨].

وقد حظي التأريخ في هذا الصدد بإمكانيات أفضل. إلّا أنه عانى في مصر من الافتقار إلى الرعاية وإلى المهتمين بالمؤلفات التاريخية. وفيما عدا مؤلفات ابن اياس التي اعتبرت - رغم إنهائها عام ١٥٥٢ - جزءًا من المؤلفات التاريخية التي صنفت في عهد المماليك، فإن ما انتج من هذا النوع خلال تلك الفترة قد اتسم بضعف مستواه، ولا سيّما من حيث منهجيته. ولا يصدق إلّا على النزر اليسير من الكتب وصفها بالمدونات التاريخية المستفيضة التي تتضمن مادة حسنة الترتيب[١٩]. أما أغلبها فلا يعدو أن يكون سردًا زمنيًا جافًا لأسماء السلاطين والولاة وقضاة القضاة، أو ملخصات قصيرة للتاريخ المصري حتى عصر المؤلف[٢٠]. وهناك أيضًا القليل من البحوث المستفيضة بشأن بعض الأحداث، التي استندت أغلبها إلى ما خبره واضعوها شخصيًا[٢١]. كما وضعت بعض الكتيبات التاريخية في قالب شعري، بينما كتب البعض الآخر

---

(١٨) فقد اعدّت بعض البحوث القصيرة عن مشكلات العصر لاسيما في مجال الأحكام القانونية التطبيقية، بالإضافة إلى بعض الأدلة الوجيزة التي كثيرًا ما كانت تتميز بطابع الكتب الدراسية.

(١٩) من ذلك، مدونة أحمد شلبي التاريخية التي تغطي الفترة من ١٥١٧ إلى ١٧٣٧.

(٢٠) من أمثلة هذا النوع من المؤلفات ما كتبه الشاكي، ومرعي بن يوسف والشرقاوي.

(٢١) وأفضل هذه البحوث «وقعة الصناجق» بقلم الصالحي، الذي يعالج فيها تمرّد بكوات الفقارية، عام ١٦٦٠.

باللغة الدارجة[٢٢]. وقد غطت آخر مدونة تاريخية لابن اياس – من عصر المماليك – بداية العهد العثماني، في حين أن التأريخ للعقود الأخيرة من القرن الثامن عشر في أعظم مؤلف من هذا النوع كتب في القرن التاسع عشر، وهو تاريخ الجبرتي، الذي كان آخر مؤلف من هذا النوع في الأدب العربي لعصر الاقطاع.

أما الشروح والحواشي فقد تضمنت، رغم تميزها بالعقم أحيانًا كثيرة، إنتاج عمل مهم لمحمد مرتضى الزبيدي (المتوفي عام ١٧٩١)، وهو «تاج العروس» الذي يقع في أجزاء عديدة ويتضمن شرح جواهر «القاموس» للفيروزابادي. أما فقه اللغة، فقد جرى تناوله أيضًا بقلم الخفاجي (المتوفي عام ١٦٥٩)، الذي ألف مجموعة كبيرة من سير الأعلام البارزين.

ومن الأنواع الأدبية المفضلة المقالات عن طرق الحج إلى مكة والمدينة، وكذلك الكتابات عن مقاصد الحجاج وأضرحة الاعلام البارزين، ولا سيّما العلماء والأولياء.

وكان لتعظيم الأولياء، وهو من مظاهر الإيمان، صلة بالتقدّم السريع لجماعات الدراويش والاهتمام بالطرق الصوفية، حيث انتشرت هاتان الفئتان انتشارًا واسعًا في مصر ابتداء من القرن السادس عشر. وقد تمتعت الطريقة الأحمدية بأكبر قدر من الشعبية. وهي طريقة أسسها السيد أحمد البدوي (المتوفي عام ١٢٧٦)، الذي أصبح ضريحه في طنطا مركزًا لطقوس خاصة. وكانت فروع هذه الطريقة عديدة وواسعة الانتشار، وخاصة البيومية والشعراوية والشنّاوية. ومن الطرق ذات النفوذ، يتعين ذكر القادرية، والرفاعية، والنقشبندية، في حين كانت الطريقة الإبراهيمية والدمرداشية والبكرية وطرق كثيرة أخرى أقلّ أهمية. وكان على رأس الطرق الصوفية «نقيب الأشراف» المنتمي إلى أسرة البكري التي تنتسب إلى أول الخلفاء الراشدين أبي بكر. وقد ارتبطت الطرق الصوفية بطبقات اجتماعية معينة، بما في ذلك بعض الفئات الاجتماعية، كما انضم إلى صفوفها ممثلون لبعض المهن. وقد استمد مشايخ الطرق من بنيتها الإجتماعية وتنظيمها المتين نفوذًا سياسيًا مهمًا أتاح لها التأثير في الحياة العامة. كما تميزت الطرق بأهمية ثقافية، أسهمت في تعليم الشعب الذي اتصل اعضاؤها من خلاله بالثقافة الروحية بواسطة الأدب المكتوب، ومعظمه من الشعر.

وقد حفز هذا النشاط أيضًا اهتمامًا مستقلًا بالكلمة المكتوبة والابداع المستقل. ومارس عدد من المؤلفين نظم الشعر الصوفي، ومنهم مجموعة الشعراء من أسرة البكري، وعبد الله الشعراوي، وأحمد الدردير وغيرهم ممن لم يلتزموا دائمًا عقائد الإسلام الجوهرية في أشعارهم أو بحوثهم أو ما يلقونه من دروس على زملائهم.

ولم تعرف مصر طوال القرن الثامن عشر مزايا الطباعة، رغم أن الكتب العربية والتركية على السواء كانت تطبع في اسطنبول اعتبارًا من عام **١٧٢٩**. وظلّ النسخ اليدوي هو السبيل الوحيد لاستنساخ المصنّفات الأدبية.

ولا تزال القاهرة وغيرها من المدن المصرية تزيّنها مبان أثرية عديدة شيدت خلال العهد العثماني، تبرز من بينها بعض المباني المعدة للأغراض الدينية أو التعليمية، والممولة من

---

(٢٢) هناك كتاب للغمري من الشعر المنظوم بينما كتبت مدونة الدمرداش التاريخية باللغة الدارجة.

الأوقاف التي رصدها لها منشؤها من الولاة وقادة الأوجاقات والبكوات، بل ومن السلاطين العثمانيين وغيرهم من آل عثمان. وعلى غرار الممتلكات غير المتصلة بأمور الدين التي كثيرًا ما شكلت جزءًا من الأساس المادي للوقف، تتميز هذه المباني ببعض العناصر المصرية المحلية، الممثلة بطبيعة الحال بنسبة غير متساوية مع العناصر العثمانية المستوردة. وتتجلى هذه العناصر المحلية في التصميم المعماري العام، وتتضح بقدر أكبر في الزخارف، مثل تلك المصنوعة من الجص الناعم أو النوافذ الملونة(٢٣)، بينما تتمثل العناصر المستوردة أغلب الأحيان في المنارات (القباب الكبيرة التي تتوسط الأبنية)، والألواح الجدارية من القاشاني والزهور المصورة على السقوف وعلى اللوحات الجدارية(٢٤). وتؤكد الآثار الباقية كذلك أن العمارة المحلية قد حافظت على النسق التقليدي أساسًا(٢٥). ورغم أن المجال اتسع بقدر أكبر في الزخرفة الداخلية للعناصر العثمانية الرائجة، وخاصة استخدام لوحات القاشاني، فإن الإستخدام التقليدي للخشب والمرمر كان سائدًا فيها كذلك بصفة عامة. وتدلّ رحابة هذه البيوت وما توفر فيها من أسباب الراحة، على نمط متقدم من المساكن تهيأ للموسرين من سكان المدن، وهو ما يشهد على التغيرات المطردة داخل المجتمع المصري وعلى ازدياد أهمية التجار، نواة الطبقة البورجوازية التي تكونت فيما بعد. وقد حدثت هذه التغيرات في مصر على غرار ما شهدته انحاء الامبراطورية العثمانية كلها، وإن تأخر ذلك نوعًا ما بالمقارنة بما حدث في الولايات الأوروبية من الدولة وفي سورية.

التدهور الإقتصادي ومحاولات الحصول على الإستقلال

بعد وفاة إبراهيم بك ورضوان كاهيا، نشب صراع ضار في صفوف القازدوغلية، حيث توالى عدد من البكوات، جميعهم من مماليك إبرهيم كاهيا السابقين، على رأس هذه الجماعة. وكان من هؤلاء حسين بك الصابونجي، الذي حصل على لقب «شيخ البلد الفخري»، وهو لقب لم يكن ذا استعمال رسمي منتظم من قبل(٢٦).

ولقد لقي شيخ البلد علي بك الغزّاوي، الذي أطاح بحسين بك الصابونجي عام ١٧٥٧، مناهضة جماعة بقيادة عبد الرحمن كاهيا، أحد قادة الانكشارية ذوي النفوذ. فقد كان عبد الرحمن كاهيا تواقا إلى الحفاظ على مركز نفوذه القوي في توجيه مجريات الأمور العامة من

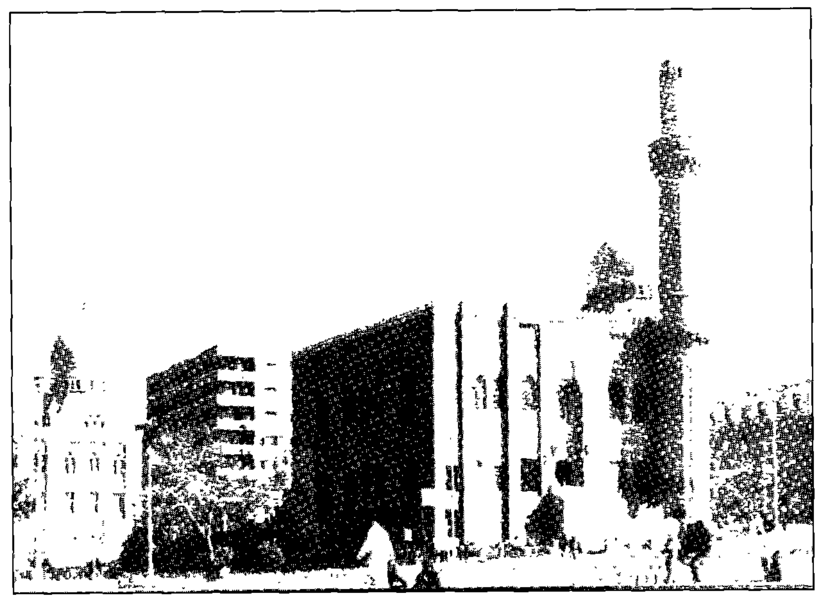
---

(٢٣) نماذج الزخارف المحلية ممثلة إلى أقصى درجة في جامع البرديني (الذي بني عام (١٦١١).

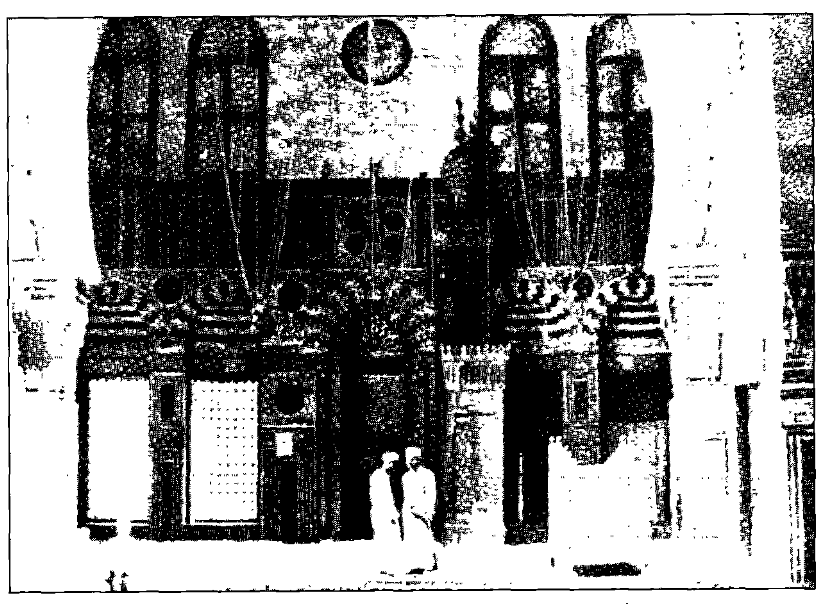
(٢٤) وأشهر المساجد المعروفة جامع سليمان باشا داخل قلعة القاهرة (١٥٣٨) وجامع سنان باشا في بولاق (١٥٧١) وجامع الملكة صفية (١٦١٠). ويتضمن جامع محمد بك أبي الذهب توليفة جامعة هامة من هذه العناصر.

(٢٥) ومن أمثلة ذلك، دار زينب خاتون (١٧١٣)، وجمال الدين الدهبي (١٦٣٧) والسهيمي (١٦٤٨–١٧٩٦).

(٢٦) وكان أول من حمل هذا اللقب بصفة غير رسمية، فيما يبدو، هو محمد بك شركس. ولم يكن لهذا اللقب سوى دلالة واحدة وهي أن حامله يتبوّأ مكانة الصدارة بين البكوات المصريين.



اللوحة ٦،٤: مسجد محمود باشا، ١٥٦٨/٩٧٥.



اللوحة ٦،٥: إيوان مسجد أحمد البرديني، ١٠٢٥/١٦١٦-١٠٣٨/١٦٢٩.

وراء الستار، ولذا قرّر خلع الغزاوي وإحلال واحد من البكوات كان يعتبره رجله، وهو علي بك الذي كان يعرف أيضًا «بالجن». وفي عام ١٧٦٠، بينما كان الغزاوي في مكة، أجبر عبد الرحمن كاهيا بكوات المماليك على قبول تنصيب صنيعته شيخًا للبلد.

وسرعان ما أثبت علي بك طموحًا وهمة خارقين للعادة. فبدأ بتأمين مركزه في مصر[٢٧]، ثم تمكن عن طريق اتصالاته بالباب العالي في إقناع حكومة اسطنبول أنه الشخص الوحيد القادر على إعادة الأمور إلى نصابها في مصر.

وفي الوقت الذي تولى فيه علي بك السلطة كانت العلاقات بين مصر والباب العالي متوترة بعض الشيء. وكان السبب الرئيسي لذلك هو العجز المتزايد للخزنة السنوية، الذي كان قد بلغ عندئذٍ عشرات الملايين من البارات. وقد قرّرت حكومة اسطنبول في عام ١٧٦١ التدخل عسكريًا في مصر. وفي عام ١٧٦٣ تمكن علي بك – باستغلال قلق الجانب المصري ونقمة البلاط العثماني – من الحصول على المعونة المالية من اسطنبول بالإضافة إلى موافقة الباب العالي على احتفاظه بكل ممتلكات خصومه التي صادرها، وذلك مقابل وعده بالقضاء على أسباب عجز الخزنة السنوية. وتعهد بدفع قيمة العجز عن السنوات العشر السابقة، وقيمتها ٩١ مليون بارة، وبتوريد مبلغ ٥٠ مليون بارة حصيلة بيع الاقطاعات المصادرة[٢٨].

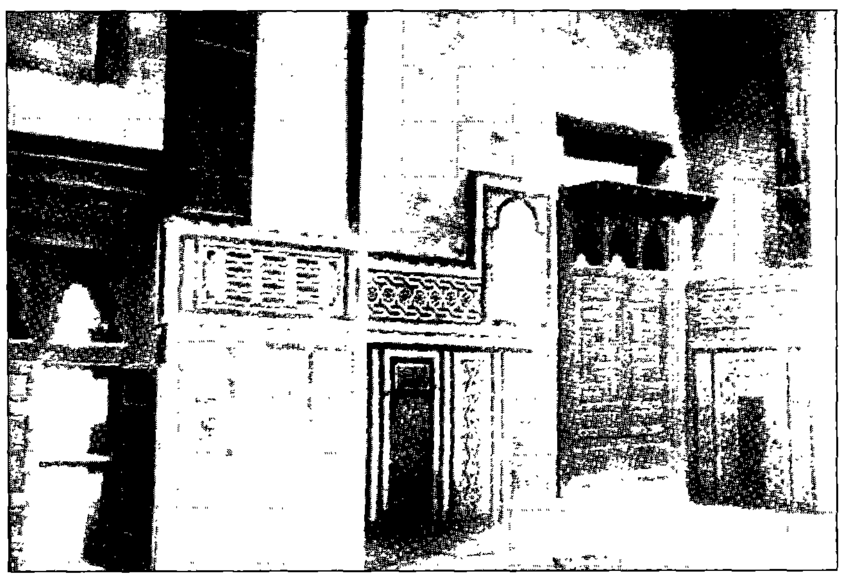
وقد أفضى قمعه ملاك الأراضي وذوي النفوذ السياسي إلى تكون معارضة بزعامة صالح بك. وفي عام ١٧٦٥ رحل صالح بك إلى الصعيد للإنضمام إلى الشيخ همام شيخ عرب الهوارة، المتمتع بالإستقلال من الناحية العملية، والذي كان يحتمي به الكثيرون من أعداء علي بك.

فقام علي بك، ادراكًا منه للخطر المحتمل لهذه الجماعة، بالتخطيط لشن حملة ضدها. بيد أن قائد الحملة حسين بك كشكش، وهو من مماليك إبراهيم بك السابقين، استغل القوّة التي عهد إليه بقيادتها، فتعاون مع عناصر مناهضة في القاهرة وأجبر علي بك على الفرار إلى سوريا. إلّا أنه عاد بعد عام – بمساندة الباب العالي – وأبرم صلحًا مع صالح بك المقيم في الصعيد. وفي عام ١٧٦٨ طرد حسين بك كشكش وخليل بك اللذين كانا قد تشاركا في الحكم الثنائي أثناء غيابه.

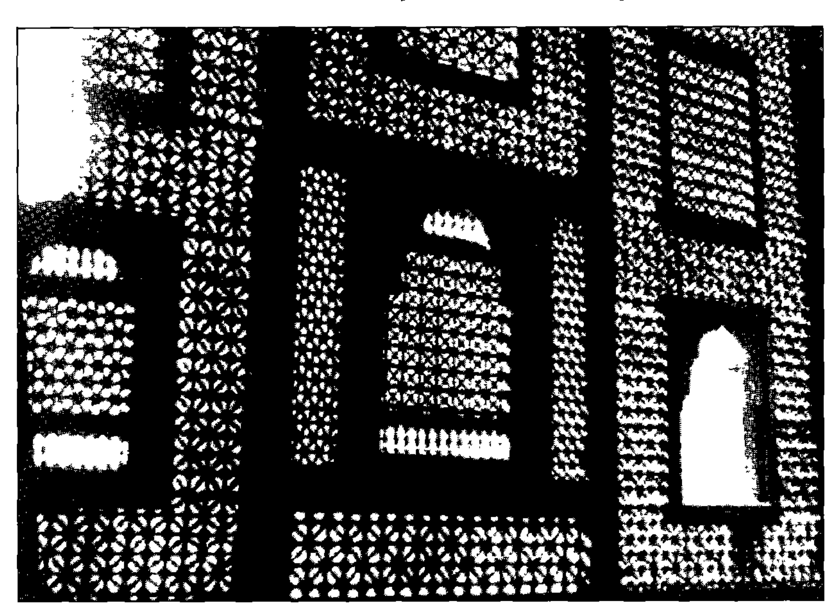
وما إن أوفى علي بك بوعده للباب العالي أن يسدّد مبلغ العجز في الخزنة السنوية، حتى تغيّرت سياسته بصورة جذرية. ففي عام ١٧٦٨ عزل الوالي وتقلّد منصبي الوالي والقائمقام. واتضحت مرة أخرى عام ١٧٦٩ محاولات علي بك في سبيل جمعه شخصيًا بين منصب الوالي، وهو الرئيس الرسمي للحكومة المصرية، ومنصب شيخ البلد صاحب النفوذ السياسي الأول، فقد عزل الوالي الجديد المعيّن حديثًا. لكن علي بك بوصفه حاكمًا لمصر لم يذهب إلى حدّ إعلان نفسه حاكمًا مستقلًا ذا سيادة، رغم أن تبعيته للسلطان العثماني لم تكن سوى

(٢٧) في سبيل القضاء على نفوذ بقية القازدوغلية، عمد علي بك إلى ترقية إسماعيل مملوك إبراهيم كاهيا وكذلك مملوكين من اتباعه، هما محمد بك ابو الذهب واحمد بوشناق – الذي اشتهر من بعد بلقب الجزار – إلى رتبة صنجق بك. كما تخلص من عدد من القادة القدماء كعبد الرحمن كاهيا الانكشارية الذي كان على رأس جماعة القازودغلية، وصالح بك الزعيم الوحيد المتبقي من قادة القاسمية.

(٢٨) كانت الاقطاعات المصادرة أو التي يتوفى حائزوها تمنح لمستفيدين لقاء دفع الحلوان وهي ضريبة خاصة تبلغ عادة ثمانية أضعاف الدخل السنوي من الاقطاع.



اللوحة ٦،٦: القاعة الرئيسية في بيت جمال الدين الدهبي، ١٠٤٧/١٦٣٧.



اللوحة ٧،٦: المشربية في بيت جمال الدين الدهبي، ١٠٤٧/١٦٣٧.

تبعية شكلية بحتة. غير أنه اغتصب مع ذلك حق ضرب العملة بإسمه، ودعي له في خطبة الجمعة بالمساجد. كما حاول استخدام جميع الموارد في سبيل توطيد نفوذه السياسي والإقتصادي وحده، بتعزيز الجيش وتنمية الزراعة والتجارة. وأجرى كذلك مفاوضات مع الدول الأوروبية الكبرى.

ومما عزّز مطامعه[٢٩] التي أخفاها بمهارة وراء تظاهره بخدمة السلطان أن منصبه قد سوّغ له التدخل عام ١٧٧٠ في الصراع على السلطة الذي نشب بين الأمراء الهاشميين داخل الاسرة الحاكمة في مكة. وكان حلّ هذه المشكلة عن طريق التدخل المصري، وإحلال أحد البكوات المصريين محل الوالي العثماني في جدة، كسبًا محققًا لعلي بك على حساب سيادة السلطان العثماني في الحجاز. وشجع ذلك علي بك على أن تراوده فكرة أن يوحد تحت سلطانه - دون الخروج عن إطار الامبراطورية العثمانية - جميع المناطق التي كانت تتألف منها سلطنة المماليك، وهي مصر والحجاز (تحت حكم الأسرة التابعة من بني قتادة الهاشميين)، وسورية.

وفي ذلك العام ذاته، أي عام ١٧٧٠، وجد علي بك فرصته للسيطرة على سورية، إذ كانت الحرب الفاشلة التي يخوضها العثمانيون ضد روسيا في ذلك الوقت، وتمكن الأسطول الروسي من تدمير الأسطول العثماني في تشسمه، ممّا يستبعد معه عمليًا تعرّضه لتدبير مضاد، وخاصة أن والي دمشق كان في ذلك الوقت مهددًا بثورة ظاهر العمر، حاكم إقليم الجليل وعكا. وبالإضافة إلى ذلك فإن علي بك - في سبيل حصوله على التأييد لأنشطته الرامية إلى تحقيق اللامركزية، وعلى المساعدة وقت الحاجة - قد اتصل بقادة الأسطول الروسي في شرقي البحر الأبيض المتوسط.

ورغم أن إسماعيل بك، قائد الحملة التي أرسلها علي بك لمساندة الشيخ ظاهر العمر، كان محجمًا أول الأمر، فإن الجيش المشترك - تعززه وحدات إضافية بقيادة محمد بك أبي الذهب - هزم القوات العثمانية واستولى على دمشق. إلّا أنه، ربما خوفًا من انتقام الباب العالي، أو بسبب استعداد العثمانيين لتعيين محمد بك واليًا على مصر إذا تخلص أولًا من علي بك، فإن البكوين أكدا للسلطان ولاءهما وعادا بجيشهما إلى القاهرة. وفي أوائل عام ١٧٧٢ اضطر محمد بك إلى اللجوء إلى مصر العليا حيث انضم إلى عرب الهوارة وأنصار القاسمية. وعندما انحازت حملة جزائية جردت ضد المتمردين في الجنوب إلى صفهم مع قائدها إسماعيل بك، انهار سلطان علي بك. وفي ربيع ١٧٧٢ انهزمت القوات الموالية لعلي بك، الذي اضطر إلى أن يسلم منصبه إلى غريمه محمد بك. ثم قام علي بك بمساعدة حلفائه في سورية وفلسطين بمحاولة أخيرة لاسترجاع السلطة، بيد أنه سرعان ما تفرقت القوات القليلة التي كانت تسانده. ومات هو في الأسر في أعقاب ذلك.

ورغم أن بعض ملامح حياة علي بك السياسية قد تأثرت بماضي مصر، فإن هذه الملامح كانت نذيرًا بالتطورات اللاحقة. ومن ذلك تخلصه بلا رحمة من خصومه، وبوجه خاص أنشطته في شبه الجزيرة العربية وسورية، وتسخيره الموارد الاقتصادية للبلاد لخدمة أغراضه الشخصية، واستقلاله السياسي المتزايد عن الحكومة المركزية. ولا شك في أن السبب في قصر عمر نجاحه هو طموحه الاجتماعي والسياسي المفرط، ووقوف البيوتات المملوكية في سبيله وعدم ثباتها على الولاء.

وقد ظهرت في عهد علي بك أعراض أزمة إجتماعية إقتصادية طويلة الأمد، استمرت بدرجات متفاوتة في شدتها حتى القرن التاسع عشر. وكانت الحاجة إلى زيادة إيراد الاقطاعيات

---

(٢٩) وكان يلقب بـ «بولوت قبان» (صائد السحب).



اللوحة ٨،٦ علي بك، والي مصر.

هي الدافع إلى اهتمام علي بك بالزراعة. كما أنه من المؤكد أن تشدده في فرض الضرائب، الذي أصاب المناطق الريفية أولًا، قد كان من الأسباب الرئيسية لإفقار المزارعين، ممّا دفعهم إلى الهجرة إلى المدن حيث عجزوا كذلك عن كسب قوتهم نظرًا إلى أن عددًا متزايدًا من التجار وأصحاب الحرف كان يعاني أيضًا من إرتفاع الضرائب الواجبة السداد سلفًا، ومن فداحة الأعباء على التركات. وقد تفاقم الفقر – نتيجة الاستغلال الفادح لجميع الطبقات – خلال السنوات التالية، وزاد الطين بلة تفشي مجموعة متلاحقة من الأوبئة.

وكان وفاء شيخ البلد الجديد بالتزاماته، الأمر الذي عدّ من مظاهر ولائه، باعث أمل الباب العالي في أن يكون له أخيرًا حاكم لمصر موال للعثمانيين. ففي عام ١٧٧٥ أرسل محمد بك أكثر من ١٣٠ مليون باره تمثل «الخزنة السنوية». وفي العام نفسه جرد حملة ضد الشيخ ظاهر العمر بناء على أوامر السلطان. إلّا أن محمد بك مات أثناء حصار عكا، فأنهى ذلك التدخل المصري في سورية. وجلت القوات المصرية عن الأراضي المحتلة، وفقد البكوات منذ ذلك الحين اهتمامهم بسورية قاصرين أنشطتهم على مصر وحدها.

وقد انتهز الباب العالي كل مناسبة للتدخل في معارك الصراع على السلطة التي نشبت بين أفراد النخبة المملوكية بعد وفاة محمد بك أبي الذهب، فساند كل ذي نفوذ يعده، مقابل الحق في مصادرة ممتلكات غرمائه المهزومين، بأن يرسل إلى الباب العالي أكبر قسط من الضريبة التي تجبى من حائزي الاقطاعيات الجدد. ويعكس هذا الاتجاه تغييرًا مهمًا في دور نظام الاقطاعيات وأهدافه، كما يدل على أن الباب العالي كان عازفًا عن التدخل المباشر في الشؤون المصرية، مكتفيًا باستغلال المنازعات بين المماليك لاستنزاف الولاية ماليًا قدر المستطاع.

وكانت الشخصيات الرئيسية في الصراع على السلطة العليا، الذي استمر قرابة عشر سنوات، ثلاثة بكوات من جماعة القازدوغلية، هم اسماعيل بك، وكان في الأصل من مماليك إبراهيم كاهيا، واثنان من مماليك محمد بك أبي الذهب، هما مراد بك وإبراهيم بك. وقد انتهت المرحلة الأولى من هذا الصراع في عام ١٧٧٨، حين نجح مراد بك وإبراهيم بك معًا في إجبار إسماعيل بك وأتباعه على مغادرة مصر. وشهدت المرحلة الثانية معارك بين المنتصرين. فرغم الاعتراف بصفة شيخ البلد لابراهيم بك، فقد حال مراد بك دون استئثاره بالهيمنة على الموقف. وأتاح هذا التنافس للباب العالي فرصة المناورة والتلاعب بالخصمين بهدف زيادة مبلغ الخزنة السنوية قدر الامكان. بيد أن الباب العالي لم يستطع استغلال هذه الفرصة استغلالًا كاملًا، وأمعن الزعيمان في مصادرة الموارد على نحو متزايد، بما في ذلك الإيرادات المخصصة صراحة لبعض المناصب التي لم يكن في مقدورهما أن يشغلاها[٣٠].

وقد أخذ ابراهيم بك ومراد بك يبسطان سيطرتهما تدريجيًا على إدارة الولاية بأكملها، بعد أن استوليا على جميع مواردها التي استغلاها في قضاء مآربهما الخاصة، ولا سيّما مواجهة أعباء

---

(٣٠) من ذلك إيراد الجمارك في السويس، الذي استولي عليه اعتبارًا من عام ١٧٧٩، بعد أن كان التزامًا مخصصًا للوالي، يشمل بصفة رئيسية الرسم المقرّر على استيراد البن.



اللوحة ٦.٩: مسجد محمد بك أبي الذهب. ١١٨٨/١٧٧٤.

الصراع الدائر بينهما. ولم يف إبراهيم بك بالتزاماته بوصفه شيخًا للبلد، فلم يرسل، إن هو أرسل شيئًا على الاطلاق، سوى جزء صغير من المبلغ المتفق عليه إلى اسطنبول. وفي عام ١٧٨٤ –في مستهل أزمة إقتصادية امتدت حتى عام ١٧٩٢– حين عقد الصلح بين الغريمين وتم الاتفاق بينهما على أن يحكما الولاية معًا – رأى الباب العالي أن مصالحه في مصر معرضة للخطر، إذ كان من المستبعد أن يقوم حاكما الولاية بسداد المبالغ المتأخرة المستحقة عن السنوات الخمس الأخيرة.

لذلك قرّرت الحكومة المركزية العودة إلى السيطرة المباشرة على مصر عن طريق التدخل العسكري. فنزلت قوات الحملة العثمانية بقيادة حسن باشا بالاسكندرية ورشيد عام ١٧٨٦. وقامت هذه القوات أثناء زحفها بتشتيت قوات المماليك. إلّا أن مراد وإبراهيم بك انسحبا معًا إلى الصعيد مع ما تبقى لهما من قوات. وتمثلت المهمة الأولى التي اضطلع بها حسن باشا في سبيل استعادة السيطرة العثمانية، في تحطيم القوّة العسكرية لهذين الغاصبين وتشكيل أداة تلبي مطالب الباب العالي من العناصر الموالية من المماليك. وقد أنجز هذه المهمة بتأليف طاقم جديد من البكوات وقادة الحاميات المختارين من البيوت المملوكية المختلفة. وتعزّزت هيبة السلطان بإصدار عدد من الأوامر العالية – التي تبرز الطابع الإسلامي لنظام حكمه في مواجهة الطغيان الذي اتسم به حكم البكوين المتمردين. كما وعد السلطان بتخفيف الضرائب وبالعودة إلى تطبيق المبادئ القويمة لقانون نامة.

ولما كان الهدف الرئيسي للحملة الجزائية هو كفالة توريد الخزنة السنوية بصورة منتظمة، فقد أعد حسن باشا مجموعة من المراسيم الضريبية لكفالة أداء التزامات الولاية إزاء الباب العالي وإزاء المدينتين المقدستين بالأراضي الحجازية في الوقت نفسه. غير أنه كلف بمهمة حربية في مكان آخر قبل أن يتمكن من وضع هذه المراسيم موضع التنفيذ.

ولم يؤت التدخل العسكري للباب العالي في مصر ثماره المرجوة. فلم يفلح حسن باشا في اخضاع البكوين المتمردين، بالإضافة إلى أن تقسيم مصر إلى وجه بحري يتولى حكمه ممثل السلطان ووجه قبلي تحت سيطرة هذين المتمردين قد أصبح أمرًا مسلمًا به بوصفه حقيقة واقعة، وخاصة بعد أن أفلح المتمردان، اللذان طردا لفترة وجيزة إلى النوبة، في استعادة هيمنتهما في عام ١٧٨٧ على جميع مواقع مصر العليا التي يحتلها العثمانيون أو القوات الموالية لهم. ورغم أن حسن باشا كان قد أجرى بعض التغييرات في حيازة الرتب وشغل المناصب، مع تعيين شيخ جديد للبلد هو اسماعيل بك، فقد بقي نظام المماليك على حاله دون أن يمس، وبقيت معه جميع الظروف التي مهدت لظهور المشكلات القديمة من جديد.

وقد تعقدت الأزمة السياسية التي أعقبت موت محمد بك أبي الذهب بصورة خطيرة اعتبارًا من عام ١٧٨٣، وذلك بفعل عدد من الصعاب الإقتصادية والإجتماعية، مثل قلة المحاصيل الزراعية، والمجاعة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض قيمة العملة. وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلات مناخ سياسي عاصف، واختلال النظام الإداري، والأعباء الباهظة للضرائب. غير أن وباء على درجة غير عادية من الجسامة ظهر في عام ١٧٩١، وأفضى إلى

تبسيط الموقف السياسي، إذ راح ضحيته عدد كبير من بكوات المماليك الموالين للباب العالي، ومنهم إسماعيل بك. وبذا تمكن مراد بك وإبراهيم بك من دخول القاهرة من جديد دون مقاومة في صيف ذلك العام، وتوليا حكم البلاد بأسرها.

وقد أقرّ الباب العالي هذا الحكم شريطة وفائهما بالالتزامات المقرّرة. ووقع الحاكمان الجديدان عام ١٧٩٢ اتفاقاً مع الباب العالي ينص على المبلغ الإجمالي الذي يتعين دفعه وطريقة ذلك. وقد نفذ هذا الاتفاق، ولكن على مضض، إذ إن المبلغ المرسل إلى اسطنبول كان دائمًا أقلّ من المقرّر. وكان رجوع البكوين إلى الحكم يعني العودة إلى النظام القاسي القائم على الابتزاز الذي عرفته مصر قبل الحملة العثمانية بقيادة حسن باشا، بكل ما لذلك النظام من عواقب وخيمة على البلد لم تفتأ تتفاقم. فقد ظلّت مصر طوال عشر سنوات تمزقها الفوضى السياسية وسوء الإدارة الإقتصادية واستنزاف الموارد والمدخرات بلا هوادة، لذلك أصبحت جميع المحاولات لوقف هذا التدهور العام محكومًا عليها مقدمًا بالفشل، رغم أن جميع الأموال التي اغترفها جهاز الضرائب قد بقيت في مصر. وكانت الحالة الحرجة التي تردى فيها الاقتصاد انعكاسًا لسياسات الطغيان التي كانت تفرض على غالبية الشعب أن تتحكم فيها فئة صغيرة من النخبة مكونة من بكوات المماليك وبطانتهم. وكانت الحكومة المركزية تفتقر إلى القوّة الكافية للتخلص من تلك الطغمة، ولم يكن المجتمع المصري قد تهيأ بعد لإجراء ذلك التغيير بنفسه. بيد أن طرد المماليك كان في الواقع وشيكًا. ففي صيف عام ١٧٩٨ جاءت الدفعة الأولى من مصدر لم يدر بخلد أحد – وهو الحملة الفرنسية التي هبطت إلى الساحل المصري بقيادة نابليون بونابرت.

خاتمة

كانت الفترة الممتدة من سقوط سلطنة المماليك عام ١٥١٧ حتى مجيء الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨ من الفترات التي تحدّد فيها تطور مصر إلى حدّ كبير بفعل ديناميتها الداخلية الخاصة، وكذلك بانتمائها إلى الامبراطورية العثمانية التي كانت مصر جزءًا منها. بيد أنه على خلاف المناطق الأوروبية من الامبراطورية، لم تتأثر مصر إلّا قليلًا بالتطورات السياسية التي كان مسرحها مركز الامبراطورية. ولم يبلغ التطور الاجتماعي الاقتصادي في مصر مرحلة نشوء طبقة إجتماعية جديدة هي البورجوازية. وعلى ذلك فإن مصر من الناحية الإجتماعية لم تتجاوز حدود المرحلة المتأخرة من التشكل الإجتماعي الذي يعرف تقليديًا بإسم الاقطاع[٣١].

إلّا أن ضم مصر كان كسبًا هامًا للامبراطورية العثمانية، عزّز بلا شك إمكانياتها الإقتصادية وقوّتها السياسية. بيد أن العلاقات بين الحكومة المركزية والولاية المصرية شهدت تقلبات

(٣١) إن المؤلف يدرك الطابع الخاص للاقطاع في بلدان غرب آسيا وشمال أفريقيا كما عالجه عدد من الباحثين (راجع Encyclopaedia of Islam (دائرة المعارف الإسلامية تحت كلمة ikta (إقطاع)).

ضخمة طوال الوقت، ممّا أفضى إلى مناخ يسوده التوتر الدائم بين الطرفين. فأولًا، كانت العلاقات السياسية والإجتماعية هي مصدر النزاع، على غرار الحال في الولايات الأخرى. لكن التدهور المطرد للامبراطورية العثمانية أفضى إلى صدامات إجتماعية أكثر تكرارًا وضراوة، مصحوبة بأزمات سياسية وإقتصادية، ممّا أدّى إلى بذل جهود مستمرة في سبيل تحقيق اللامركزية. وكان الهدف حتى ذلك الحين هو السيطرة على اقتصاد البلاد ومؤسساتها السياسية، وليس إقامة دولة مستقلة.

ولم يكن نمو القوى الإنفصالية في مصر في أواخر القرن الثامن عشر ظاهرة منعزلة في البلدان العربية التابعة للامبراطورية العثمانية. فقد قامت دول على درجات متفاوتة من الاستقلال في منطقة طرابلس الغرب، والعراق، وسورية في ذلك الوقت، كان بعضها في حوزة حكامها وراثيًا.

أما في مصر، فإن بعض أوجه هذه المرحلة الأولى من نمو القوى الإنفصالية كانت أيضًا من السمات المميزة لتطور هذا البلد خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد شمل ذلك أنشطة البكوات المصريين في شبه الجزيرة العربية وسورية (الخطوة الأولى في سياسة محمد علي التوسعية)، وعزوف البكوات – ومحمد علي أيضًا – عن تخليص حاكم، كامل الاستقلال تقريبًا، من آخر ما تبقى من آثار الخضوع للسلطان العثماني.

وقد كانت الحملة التي قادها حسن باشا عام ١٧٨٧ إرهاصًا بحملة نابليون بونابرت في مسارها وفي تأثيرها على السكان المقهورين. فقد أظهرت كذلك العجز العسكري لنظام المماليك، وهو عجز كشفته الحملة الفرنسية تمامًا. يضاف إلى ذلك أن الحملة العثمانية بوصفها محاولة لتحطيم القوى الساعية إلى اللامركزية، ولتعزيز الروابط بين الولاية والحكومة المركزية، كانت فيما يبدو أول مثال يعتد به على محاولات العثمانيين تحقيق المركزية في القرن التاسع عشر.

أما اهتمام مصر المتزايد بالأقاليم الواقعة فيما وراء حدودها، واتصالاتها بممثلي الدول الأجنبية، وسعيها إلى إقامة علاقات تجارية مستقلة مع مناطق أخرى، فهذه كلها أمور تدل على أن مصر قد خرجت من قوقعة عزلتها التي دامت قرونًا، وبدأت تشارك مشاركة إيجابية في تطور منطقتها. وقد تحقق في آخر الأمر التغلب على العزلة التي كانت مصر في سبيلها إلى الخروج منها ببطء، عندما بدأت فرنسا توسعها الاستعماري في شرق البحر الأبيض المتوسط. ومع تزايد مشكلات المسألة الشرقية واتساع نطاق الاستعمار الأوروبي، أصبحت مصر بلدًا يتسم بأهمية كبرى بالنسبة للسياسة العالمية.

الفصل السابع

السودان، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

يوسف فضل حسن وب. أوغوت

مقدمة

تميزت الفترة موضوع البحث بتحركات سكانية داخل السودان[١] وخارجه. ففي الشمال كان تغلغل العرب المسلمين على مدى فترة طويلة من الزمن ببطء وبأعداد كبيرة قد وصل إلى مرحلة متقدمة في بداية هذه الفترة[٢]. وأدّى إلى استيعاب النوبيين المسيحيين وغيرهم بالتدريج في العالم الإسلامي الواسع. وسارت عملية الاستيعاب الثقافي والعرقي في طريقين، إذ أدّت إلى استعراب عدد كبير من شعوب السودان وإلى إسلامهم من جهة، وإلى تحوّل المهاجرين العرب إلى مواطنين محليين من جهة أخرى.

وفي السودان الجنوبي كان تأثير الإسلام والثقافة العربية يكاد لا يذكر. فقد نجحت قوة توسع النيليين من أبناء الجنوب في وقف مسيرة العرب نحو الجنوب ووقف انتشار الإسلام. والواقع أن النيليين وخصوصًا الشلك والجنق (الدينكا)، كانوا يشكلون تهديدًا خطيرًا للدول الإسلامية في الشمال حتى نهاية هذه الفترة.

ولذلك يتناول هذا الفصل بصفة أساسية نشوء دولتي السافانا الإسلاميتين (سلطنتي الفونج والفور) وتوسعهما، وعلاقة كل واحدة منهما بالأخرى والتفاعل بينهما وبين المجتمعات الأفريقية غير المسلمة التي كانت هي الأخرى في طور التكوين انطلاقًا من جماعات لغوية وثقافية مختلفة في هذه الفترة.

(١) المقصود بالسودان الجزء الشرقي من بلاد السودان التي كانت في العصور الوسطى تضم مملكة النوبة المسيحية ثم سلطنتي الفونج والفور الإسلاميتين، والسودان في هذا الفصل يعادل تقريبًا جمهورية السودان الحديثة. ويرتبط الاستخدام الرسمي لكلمة السودان، بوصفه كيانًا سياسيًا أو إداريًا، بالنظام التركي – المصري من ١٨٢١–١٨٨٥.

(٢) أنظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل السادس عشر.

ويحاول الفصل أيضًا أن يبيّن أن انتشار الإسلام كان عاملًا مهمًا في تاريخ السودان في هذه الفترة.

وخلال هذه الفترة توقف توسع الاستعراب والإسلام نحو الجنوب عند المقسم المائي (الذي يتألف من منطقة السدود وبحر الغزال وبحر العرب) مما أوجد حدودًا ثقافية بين ما أصبح يعرف بشمال السودان وجنوبه. وقد أثّر وجود هذه الحدود الثقافية إلى حدّ بعيد في تفسيرنا لتاريخ السودان الحديث.

فمن وجهة نظر جنوب السودان كانت العلاقة بين المنطقتين هي إلى حدّ بعيد علاقة اعتداء واستغلال اقتصادي من الأطراف المغيرة من الفونج في أعالي النيل ثم من الفور في منطقة بحر الغزال. ومن وجهة نظر الشمال كانت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفسر، إلى عهد قريب، بوصول المهاجرين من المسلمين ومن العرب في كثير من الأحيان، أي «الحكماء الأجانب» القادمين من الشمال أو الشرق. ومن ثم يفسر نشوء الدول في شمال السودان من هذا المنظور لا من تحليلات تاريخية للقواعد الاقتصادية لهذه الدول وتكوينها الاجتماعي والثقافي.

وبحلول القرن العشرين أصبح «الشمال» يوصف بأنه عربي ومسلم، و«الجنوب» بأنه أفريقي (أو زنجي) ووثني (أو «إحيائي»). وبذلك أصبح رسم الحدود يقوم بصورة متزايدة على الاعتبارات الدينية والعرقية. وكان ذيوع هذا المفهوم يرجع بدرجة كبيرة إلى كتابات علماء الأنثروبولوجيا ورجال الإدارة الاستعماريين. وكانت التعابير والتحيزات العنصرية المعقدة التي نشأت على جانبي الحدود ذات نزعة لتصوير كل منطقة على أنها كيان عرقي وديني مستقل، وأن الصلة بين المنطقتين ضعيفة أو معدومة.

وبالطبع كانت الحقيقة التاريخية أعقد من ذلك. فأولًا كانت «الحدود» بين هاتين المنطقتين تتحرك كثيرًا دون أن تكون حركتها نحو الجنوب أو الغرب دائمًا. فمثلًا من قرابة منتصف القرن السابع عشر إلى ١٨٦١ استطاع الشلك من سكان أعالي النيل أن يدفعوا الحدود شمالًا إلى «إليس». ومن هذه المنطقة كانوا يغيرون على سلطنة الفونج وعلى جبال النوبة.

وثانيًا، لم تكن الحدود دائمة التحرك فحسب، بل إنها كانت أيضًا عبارة عن مساحة واسعة تمتد لبضع مئات من الكيلومترات – كما في منطقة أعالي النيل مثلًا. وكان الأمر كذلك أيضًا في المنطقة الغربية. فالحدود في نظر المغيرين من سلطنة الفور والجلّابة (التجار) وعرب البقارة كانت بحلول عام ١٨٠٠ أراضي شاسعة[٣]. يضاف إلى هذا أن تحولًا ثقافيًا وعرقيًا واجتماعيًا كان يجري دائمًا في داخل هذه الحدود نفسها فكان الناس يصبحون عربًا أو فور أو فونج أو شلك أو ناث (نوير) أو دينكا بحسب الظروف السياسية والاقتصادية. والحقيقة أن عملية التحول الاجتماعي والاندماج العرقي التي بدأت بوصول العرب والإسلام إلى أرض النوبة والبجة كانت لا تزال مستمرة على طول هذه الحدود الضخمة في الفترة موضوع البحث.

(٣) R.S. O'Fahey ١٩٨٠، ص١٣٧–١٣٩.

وثالثًا، كان التحول العرقي ظاهرة معقدة في داخل سلطنات الشمال الإسلامية نفسها. وأول ما يقال هو أن الاستعراب – الذي شمل العرب وكثيرًا من الشعوب السودانية الأصلية – كان له طابع ثقافي أكثر منه عرقيًا. وانتهى الأمر تدريجيًا، مع استثناءات قليلة، إلى أن أصبحت كلمة عربي خالية تقريبًا من أي مغزًى عرقي. ومن الأمثلة على ذلك عرب البقارة الذين يعيشون على طول الحدود بين المنطقتين. وهناك مثال آخر هو تنوع الشعوب الأصلية كالشعوب التي تنتمي إلى مجموعة لغات بنق – باقرما التي تضم لغات كارة وبنقا وقولا[٤]، والناندا والفيروج. فبحلول القرن الثامن عشر كانت كل سلطنة مقسمة إلى عدد من المشيخات معظمها مجتمعات متعددة الأعراق. كما أن التكوين الاجتماعي في هذه السلطنات زاد تعقدًا بفعل الرق. فكثير من هؤلاء الرقيق الذين استجلبوا من المناطق الجنوبية كانوا جزءًا مهمًا من جيوش السلاطين، واندمج غيرهم اندماجًا تامًا في مجتمعاتهم الجديدة. يضاف إلى هذا أن تجارة الرقيق وسائر بضاعة الحدود مثل العاج وريش النعام لم تكن تربط بين المنطقتين السودانيتين فحسب بل كانت تربط السودان بأكمله والحدود بوجه خاص مع أسواق العالم.

وأخيرًا، كان لحركات الهجرة وللعوامل السياسية والاقتصادية أثر كبير في تبلور تركيب السكان أثناء هذه الفترة بالشكل المعروف الآن في السودان. وباستثناء أبناء المنطقة الغربية من «بلاد السودان» الوسطى والغربية (مثل التكرور والفولبه) والرشايدة من الجزيرة العربية، لم تظهر مجموعة عرقية جديدة في السودان في القرنين التاسع عشر والعشرين، وتوقفت التحركات السكانية الكبرى فعلًا بحلول عام ١٨٠٠.

دولة العبدلّاب

أثناء النصف الثاني من القرن الخامس عشر نجح حلف من قبائل عربية بقيادة زعيمه عبد الله الملقب بـ«جمّاع» في فتح مملكة «علوة»[٥]. وخلافاً لما هو شائع لم يكن فتح سوبا عملية مشتركة بين الفونج والعرب، بل أنجزه العرب وحدهم. وكان فتحها دليلًا على تفوق النفوذ العربي وبداية السيطرة العربية على «بلاد السودان» الشرقية[٦].

وقد أدار عبد الله جمّاع وذريته العبدلاب هذا النظام الجديد من قرّي شمال سوبا على مجرى النيل الرئيسي. وبذلك فقدت سوبا أهميتها ولم تكن في الواقع إلا خرائب عندما مرّ بها داودي روبيني الرحّالة اليهودي عام ١٥٢٣[٧]. وربما كان اختيار قرّي يرجع إلى سهولة وصول

(٤) انظر في هذه المجموعة اللغوية: M.A. Bryan و A.N. Tucker، ١٩٦٦، ص٩–١٠.

(٥) لدراسة هذا الموضوع بالتفصيل أنظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل السادس عشر، ص٤٠٦–٤٠٧.

(٦) P.M. Holt، ١٩٦٠، ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٢٣–٢٦.

(٧) S. Hillelson، ١٩٣٣، ص٦٠.

عرب البطانة إليها الذين كان دعمهم ضروريًا للعبدلاب. كما أنها كانت تتيح التحكّم في مختلف الحركات، وخصوصًا حركة التجارة على طول وادي النيل وعبره إلى الضفة الغربية.

وليس من السهل تحديد مدى اتساع الدولة الجديدة. ويبدو أن سيطرة العبدلاب امتدت إلى العرب في شمال الجزيرة والى البطانة في شرق النيل، وربما إلى بعض مجموعات من البجة. أما الزعامات المستعربة التي امتلأت بها المنطقة بين شندي والحدود المصرية، والتي يبدو أنها شاركت في الهجمة العربية على سوبا، فقد ظلت على ولائها لرئيس الاتحاد العربي. والعلاقة بين الطرفين ليست واضحة على وجه الدقة؛ ولكن فيما بعد أصبح للعبدلاب، باعتبارهم السادة، سلطة إقرار تعيين الرؤساء الجدد.

ولم يدم استقلال دولة العبدلاب طويلًا بما يكفي لإقامة مؤسسات خاصة بها. ففي بداية القرن السادس عشر واجهها عدو جبار هو الفونج، وهم من رعاة الماشية الرحّل المهاجرين باتجاه مجرى النيل الأزرق. واصطدمت القوتان المهاجرتان، وربما تنافستا على المراعي في شمال الجزيرة. وفي أربجي عام ١٥٠٤ انتصر الفونج على العبدلاب الذين هبط مليكهم إلى مرتبة التابع[٨]. وظل العبدلاب يحكمون الجزء الشمالي من سلطنة الفونج بوصفهم شريكًا أصغر إلى حين الفتح التركي – المصري عام ١٨٢٠.

سلطنة الفونج

كان الفونج من رعاة الماشية الرحّل، وتضاربت الأقوال في أصل نشأتهم. وتعرف مملكتهم في تقاليد السودان باسم السلطنة الزرقاء (السلطنة السوداء)[٩]. و قد زارهم داودي روبيني بين عامي ١٥٢٢ و١٥٢٣ ووصف مليكهم بأنه مسلم أسود يحكم أمة من السود والبيض[١٠] أي السكان الأصليين والعرب على التوالي. وعندما زار جيمس بروس الرحالة الاسكتلندي مدينة سنّار عام ١٧٧٢ ذكر أن الفونج أصلهم من غزاة الشلك القادمين من أعالي النيل الأبيض[١١]. ولكن بعض التقاليد السودانية، التي ربما كانت من أصل عربي، تنسبهم إلى أصول عربية مصدرها لاجئ من الأمويين الهاربين وصل عن طريق اثيوبيا، والذي تزوج من أميرة محلية ورث منها سلطتها. وتذكره التقاليد السودانية باسم «الرجل المبروك» الذي جاء بعادات جديدة[١٢].

وليس من الواضح متى بدأ الفونج في نسبة أصلهم إلى الأمويين. ويتضح من ملاحظات

(٨) J. Bruce، ١٨٠٥، المجلد الثالث، ص٣٧٠–٣٧٢؛ والمجلد السابع، ص٩٦.

(٩) أزرق تعني أسود في اللغة العربية الدارجة في السودان.

(١٠) S. Hillelson، ١٩٣٣، ص٥٥–٦٠.

(١١) J. Bruce، ١٨٠٥، المجلد السابع، ص٩٦.

(١٢) ي.ف. حسن، ١٩٦٥.

روبيني أن الملك عُمارة دنقس الذي هزم العبدلاب على الأقل كان مسلمًا. ولكن يبدو أن الفونج سرعان ما أسلموا تحت تأثير المجتمع الإسلامي الجديد الذي سيطروا عليه وكنتيجة للعلاقات التجارية والثقافية مع مصر[١٣]. وكان الفونج مثل غيرهم ممن اعتنقوا الإسلام على أطراف المجتمعات الإسلامية، يميلون إلى ربط أنفسهم بالعرب ولهذا اتخذوا لهم نسبًا عربيًا. وكانوا يأملون من هذا في رفع مكانتهم في العالم الإسلامي وتعزيز سلطتهم الأدبية على رعاياهم من العرب. ولكن من الجدير بالملاحظة أن ابن ضيف الله كان يشير إلى الصفوة الحاكمة بأنهم «ملوك الفونج» و «ملوك العرب» (أي ملوك العبدلاب والجعليين) مما يعني أن هناك فارقًا عرقيًا بين الفريقين[١٤].

وبعد أن وطد الفونج سلطتهم على أراضي العبدلاب، حكموا مملكتهم من سنّار التي أصبحت مقر حكمهم. وبينما احتفظ شيخ العبدلاب باستقلال ذاتي فعلي في منطقة نفوذه السابقة، فقد أصبح تابعًا للفونج يحمل لقب «المانجل» أو «المانجلك» الذي كان ملوك الفونج يخلعونه على كبار تابعيهم. ويبدو على كل حال أن العلاقات بين الفونج وشركائهم الأصغر كانت علاقات تطاحن وتصارع منذ البداية.

وعملًا على هزّ قواعد سيطرة الفونج، تحداهم الشيخ عجيب الأول الذي تولى السلطة بعد منتصف القرن السادس عشر بقليل، وهزمهم وطردهم إلى اثيوبيا. ثم استطاع الفونج بقيادة دكين (١٥٦٨/١٥٦٩–١٥٨٥/١٥٨٦) أن يسترجعوا موقعهم السابق ولكنهم تنازلوا لعجيب الأول عن حق تعيين القضاة في منطقة نفوذه. ويبدو أن سياسة دكين في إعادة تنظيم المملكة وإدخال نظم جديدة قلبت التوازن الدقيق بين الجانبين ودفعت عجيب إلى التمرد علنًا. وفي كركوج، على بعد أميال قليلة شمال سوبا، ألحق جيش الفونج هزيمة ساحقة بالعبدلاب وقتل عجيب الأول عام ١٦١١/١٦١٢. فالتجأت عشيرته إلى دنقلة. وأمكن عن طريق التفاوض الوصول إلى تسوية بين الفونج والعبدلاب بفضل المساعي الحميدة للشيخ ادريس وَدْ الأرباب، وهو رجل دين ذو نفوذ كبير[١٥]. وعادت الحالة إلى ما كانت عليه باستثناء انتقال أربجي إلى يد الفونج، كما أن سلالة عجيب، تحت لقب وَدْ عجيب، استمرت تحكم بصفة مباشرة لغاية حجر العسل في الشمال. وكان حكمها يشمل معظم جماعات الرحّل، كما كان يشمل بصفة غير مباشرة المشيخات الواقعة في وادي النيل حتى حدود النوبة العثمانية في الشلال الثالث. وبهذه التسوية أتيحت للسلطنة فترة طويلة إلى حدّ ما من الاستقرار. ولكن في نحو منتصف القرن السابع عشر تحدّت مشيخة الشايقية هيمنة العبدلاب وأكّدت استقلالها عن سلطنة الفونج[١٦].

---

(١٣) P.M. Holt، ١٩٦١، ص٢٠؛ J.L. Spaulding، ١٩٧٢.

(١٤) ي.ف. حسن، ١٩٦٥؛ محمد النور بن ضيف الله، ١٩٧٣، ص٦١ و٩٠.

(١٥) أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص٨–٩؛ محمد النور بن ضيف الله، ١٩٧٣، ص٦٣ و٢٢٧ و٢٩٦.

(١٦) ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٦٣–٧٥.

توسع سلطنة الفونج

يبدو أن توسع سلطة الفونج حتى النوبة السفلى – التي كانت في الأصل تابعة للعبدلاب – كان يثير شكوك العثمانيين الذين فتحوا مصر عام ١٥١٧. وعلى الرغم مما روي عن حدوث بعض مناوشات على الحدود، فإن العثمانيين لم يلحّوا على هذه المسألة حتى حكم السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠–١٥٦٦). وحتى يدرأ العثمانيون التهديد البرتغالي للبحر الأحمر، أرسلوا حملة بحرية ضدهم في المحيط الهندي؛ وقرّروا غزو اثيوبيا التي كانت حليفة للبرتغال. وصدرت التعليمات لأوزدمير وهو عائد من حملة بحرية بأن ينهي «تمرد» الفونج في النوبة حيث كانت فصيلتان تقتتلان. واستولى أوزدمير على قلعتي الحدود الاستراتيجيتين في ابريم والدر. كما بنى في صاي بين الشلالين الثاني والثالث قلعة أصبحت الحدّ الجنوبي لمصر العثمانية. ويبدو أن الإدارة الفعلية للولاية العثمانية الجديدة التي أصبحت تعرف باسم بربرستان (أرض البرابرة أو النوبيين) استقرت عندما اتخذت حامية من جنود البوسنة قلاع أسوان وإبريم وصاي مقرًا لها[١٧].

وبعد أن اعتزل أوزدمير باشا منصب حاكم اليمن في نوفمبر / تشرين الثاني ١٥٥٤ تقابل مع السلطان عدة مرات وتحدثا في شؤون مصر واليمن وحبشستان[١٨]. وقد كلّف بعد ذلك بفتح حبشستان. وبعد استعدادات مفصّلة في مصر بدأت الحملة سيرها باتجاه منبع النيل. ولكن في أسوان لم ينجح أوزدمير في السيطرة على قواته غير المنضبطة واضطرّ إلى إلغاء الحملة. وكان المفهوم أن الحملة موجهة ضد فونجستان (أرض الفونج) لا ضد حبشستان. وفيما بعد في عام ١٥٧٧ صدرت الأوامر من المدعو سليمان باشا بفتح فونجستان. ولكن الحملة لم تنفّذ قط[١٩]. وانتهى الأمر باستقرار الحدود المصرية عند حنيق بعد قتال بين العبدلاب والعثمانيين في عام ١٦٢٢ تقريبًا. وتقع حنيق في منتصف الطريق بين الشلال الثالث ومشّو التي كانت نقطة حدود للفونج في الشمال[٢٠].

وكان المسؤول عن إدارة النوبة العثمانية يلقب بلقب الكاشف. وقد أصبح المنصب بعد ذلك وراثيًا في عائلة أول كاشف كان يقيم في الدر. كما أن المنحدرين من قوات حامية البوسنة الأصلية ظلوا يشكلون حاميات القلاع العثمانية في المنطقة، ويتزاوجون فيما بينهم محلياً.

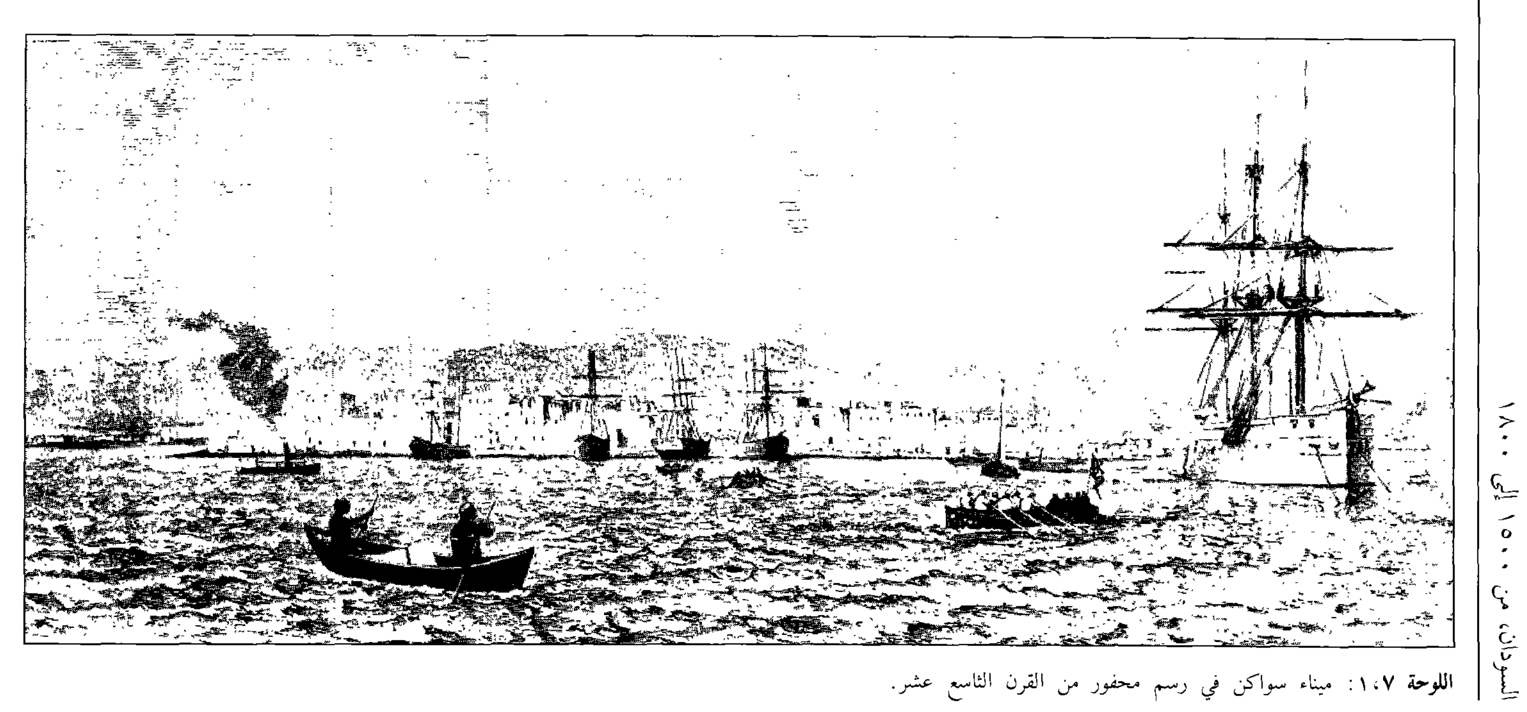
ويُنسب لأوزدمير أيضًا إنشاء قاعدة عثمانية ضد البرتغاليين والاثيوبيين، فسواكن التي كانت تابعة اسميًا لمماليك مصر أدخلت تحت السيطرة العثمانية، كما ضمّت مصوّع عام ١٥٥٧. ونشأت من وقتها ولاية حبش في الشريط الساحلي بين الميناءين. وأقيمت في سواكن حامية عثمانية يقودها حاكم برتبة سنجك. وبعد زوال الخطر البرتغالي استأنفت سواكن نشاطها باعتبارها

(١٧) G. Örhanlü، ١٩٧٤، ص١–٢ و٢١–٢٢؛ P.M. Holt، ١٩٦١.

(١٨) تستخدم المصادر العثمانية كلمة حبشتان أو الحبشة لتشمل كل الأراضي الواقعة جنوب مصر حتى جزيرة زنجبار أو موزمبيق في شرق أفريقيا. أنظر G. Örhanlü، ١٩٧٤، ص٢١.

(١٩) أنظر ص٣٤–٣٥ من المرجع السابق.

(٢٠) P.M. Holt، ١٩٦١، ص٢٤.



اللوحة ١،٧: ميناء سواكن في رسم محفور من القرن التاسع عشر.

المنفذ التجاري الرئيسي لسلطنة الفونج. وكانت العلاقات بين الحاكم العثماني والفونج غير ودية في البداية وكانت تتدهور إلى حدّ المواجهة المسلّحة في بعض الأحيان. وتذكر المصادر العثمانية أن الفونج (أو ربما البجة على الأصح) هاجموا سواكن عام **١٥٧١** وحاصروها ثلاثة شهور. ولكن عاد الجوّ الودّي بين الجانبين بسبب اتساع المعاملات التجارية بينهما. وارتفعت سواكن إلى مرتبة مهمة ظلت لها دون منازع إلى بداية القرن العشرين. ولعبت عشيرة الحداربة دورًا رئيسيًا في التجارة، وهم من البجة المستعربين وكانوا يسيطرون من قبل على منطقة عيذاب. وفيما بعد كان العثمانيون يختارون من الحداربة الحاكم المحلي الذي يلقب بلقب أمير[(٢١)].

ومع بداية القرن السابع عشر كان الفونج قد ثبّتوا مركزهم في سنّار فيما يبدو. وامتد حكمهم المباشر من أربجي إلى جنوب فازوغلي التي ربما كانت الطرف الشمالي للحدود الاثيوبية. وبدأ توسع سلطة الفونج غربًا عبر الجزيرة والى كردفان على يد السلطان عبد القادر. فقد نجح نحو عام **١٥٥٤** في هزيمة شيخي جبل سقدي وجبل موية. وأقر كل منهما في منصبه بعد اعتناق الإسلام والموافقة على دفع جزية سنوية[(٢٢)]. ويبدو أن زيادة توغل الشعوب النيلية بالقوة في منطقة النيل الأبيض على حساب سنّار أدت إلى مواجهة مباشرة بين الفونج والشلك الذين كانوا يقطنون معظم منطقة النيل الأبيض. فعمد السلطان بادي الثاني أبو دقن (**١٦٤٤/١٦٤٥–١٧١٨**)، الذي كانت السلطنة في عهدها الذهبي تحت حكمه، إلى وضع حامية من الفونج وإقامة رأس جسر في إليس على النيل الأبيض. وتركت إدارة إليس لواحد من أفراد أسرة الفونج كانت مرتبته تلي مرتبة شيخ العبدلاب. ومن هذه النقطة الاستراتيجية استطاع الفونج أن يوقفوا كل التحركات عبر النهر وأن يوقفوا الشلك أيضا الذين يبدو أنهم دخلوا في حلف معهم[(٢٣)].

وبعد ذلك اخترق الفونج جبال النوبة وهي من المناطق الرئيسية لتجارة الرقيق، وأخضعوا مملكة تقلي المسلمة التي لم يكن قد مضى على نشأتها وقت طويل هناك، وجعلوها تابعة لهم[(٢٤)]. كما بسط الفونج سلطانهم على جبال الدائر الشمالية وكردفان التي أصبحت فيما بعد مسرحًا لتنافس شديد مع المسبعات. وأسكن الأسرى الكثيرون الذين أُخذوا من نوبة الجبال غير المسلمين في قرى حول سنّار. وتألف منهم حرس من العبيد لحماية السلطان. ثم زادت أعدادهم فيما بعد بفعل الغارات والشراء. ولم يكن إنشاء جيش من العبيد يتبع الحاكم أمرًا جديدًا في تاريخ الإسلام فقد لجأ إليه أول الأمر الخليفة العباسي المعتصم، وكذلك سلطان دارفور في القرن الثامن عشر. ولكنه كان مصدر قلق كبير عند المحاربين التقليديين من أرستقراطية الفونج الذين ثاروا على هذا

---

(٢١) G. Örhanlü، ١٩٧٤، ص٧٦.

(٢٢) J. Bruce، ١٨٠٥، المجلد الرابع، ص٣٦٨.

(٢٣) أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص٩–١٠؛ ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٦٨؛ R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص٦١–٦٣.

(٢٤) ليس هناك اتفاق على علاقات الفونج وتقلي في تلك الحقبة. أما النظرية الأولى التي تقول بوجود علاقة تبعية فقد أصبحت موضع اعتراض في الفترة الأخيرة من J. Ewald، ١٩٨٣، ص١٠.

الأسلوب في عهد بادي الثالث الأحمر (١٦٩٢-١٧١٦). وعلى الرغم من أن السلطان نجح في احتواء التمرد، فان أرستقراطية الفونج استطاعوا تأكيد نفوذهم وعزلوا ابنه أونسة الثالث الذي اتهم بالانحلال في حياته الخاصة. وكان ذلك معلمًا لنهاية حكم السلالة المنحدرة من عُمارة دنقوس مباشرة. وخلف أونسة الثالث الأمير نول في عام ١٧٢٠.

وعلى الرغم من تدخل أرستقراطية الفونج، ظلت الدولة تعتمد على جيش من العبيد. ثم قامت أزمة أخرى أثناء حكم بادي الرابع أبو شلوخ (١٧٢١-١٧٦٢) وهو آخر ملوك الفونج الفعليين. وكان بادي الرابع، الذي يوصف بأنه «عادل وغني»، قد ترك في النصف الأول من فترة حكمه أمور الدولة لوزيره دوكة. فلما مات دوكة نفى بادي أهل الأصول (أفراد السلالة والرتب العريقة) وتولى الحكم المطلق بدعم من جيش العبيد النوباويين التابع له واللاجئين من الفور. ولكي يتخلص بادي من أعيان الفونج الذين أثار عداوتهم له، أرسلهم في حملة ضد المسبعات الذين كانوا قد تعدّوا على أراضي الفونج في كردفان. وبعد الهزائم الأولى أحرز جيش الفونج، بقيادة محمد أبو لكيلك، نصرًا حاسمًا في عام ١٧٤٧. وبعد ذلك بقي أبو لكيلك قائدًا لقوات الفونج في كردفان وحكمها بصفة نائب ملك لمدة أربعة عشر عامًا[٢٥].

وفي هذه الأثناء كان الفونج قد حاربوا حربين ضد اثيوبيا بدأتا بسبب منازعات على الحدود دون أن تؤديا إلى تغيّر جذري. وقد كان سجل العلاقات بينهما حافلًا بكثير من أمثلة التعاون الإيجابي والتكافل الاقتصادي. فمدينة سنّار كانت لمسيحيي اثيوبيا المنفذ البري الرئيسي إلى العالم الخارجي منذ زمن طويل. فعن طريق سنار كان الاثيوبيون يستقبلون الأساقفة الجدد من مصر ويتبادلون السلع التجارية مع التجار. وكان هذا الطريق أيضًا هو الذي سلكه المبشرون المسيحيون الأوروبيون للوصول إلى اثيوبيا - أرض بريستر جون.

وقد نشبت الحرب الاثيوبية الأولى في بداية القرن السابع عشر. وعندما عزل السلطان عبد القادر منحه امبراطور اثيوبيا سوسنيوس اللجوء السياسي وعيّنه حاكمًا على شليقة التي كانت تتحكم في حركة قوافل التجارة على الحدود. وشعر سلطان الفونج وقتئذ بالقلق لأن العلاقات كانت قد تدهورت إلى مناوشات وإغارات عبر الحدود للحصول على الرقيق وذلك على الرغم من تبادل الهدايا بين سوسنيوس وبادي الأول. وتصاعدت صدامات الحدود خلال عامي ١٦١٨ و ١٦١٩، واشتبكت فيها قوات كبيرة تستخدم عددًا محدودًا من البنادق. ولما كان كل واحد من الملكين قد قاد الحرب من عاصمته، فمعنى هذا أن الحرب لم تكن تهديدًا كبيرًا لأي من الطرفين. وقد انتهت الحرب لمصلحة اثيوبيا[٢٦].

وأما الحرب الاثيوبية الثانية فبدأت بغارات على الحدود في منطقة قلّابات - الدّندر لغرض فرض الجزية. ففي مارس / آذار ١٧٤٤ سار اياسو الثاني على رأس جيش اثيوبي كبير إلى

(٢٥) أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص ٩-١٠؛ P.M. Holt، ص٢٠-٢٢؛ ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٧١-٧٧.

(٢٦) W. Aregay و S.H. Sellassie، ١٩٧١، المجلد السادس، ص٦٥-٦٦.

سنّار. والتقى الجيشان على ضفاف نهر الدّندر في معركة طاحنة هُزم فيها الاثيوبيون هزيمة منكرة وأفلت الامبراطور من الموت بأعجوبة. ويعزى نصر الفونج المدوي إلى الأمير خميس جنقل من المسبعات ولأتباعه الذين كانوا قد لجأوا إلى سنّار. وعلى الرغم من أن العلاقات بقيت متوترة بين سنّار وغوندار لسنوات طويلة، فقد ظلت طرق التجارة مفتوحة. وكانت احتفالات بادي الرابع ورعاياه بنصر الفونج مفعمة بالحماس الديني. ووصل صدى النصر إلى اسطمبول حيث يقال إن الخليفة العثماني «سرّ من انتصار الإسلام»[٢٧].

انتشار الإسلام

كانت نشأة سلطنة الفونج والعبدلاب هي التي حققت للبلد قدرًا من الوحدة والاستقرار يسّر نشر الإسلام على أيدي الفقهاء المسلمين الذين جاءوا بتعاليم الإسلام ونشروا المذاهب الصوفية. وقد رحّب بهم الحكام وشجعوهم على الاستقرار في البلد. وقبل هذا كان انتشار الإسلام قد تحقق على يد مجموعتين من الناس هما التجار والعرب الرحّل وهي المجموعة الأهم. وكانت المجموعة الأولى التي استمرت اتصالاتها لأكثر من تسعة قرون تدعو إلى الإسلام وتعمل على نشره: فالجمع بين النشاط التجاري وإدخال الناس في الدين كان دائمًا ظاهرة ملحوظة على هامش المجتمعات الإسلامية. أما المجموعة الثانية فعلى الرغم من عدم تفقهها في تعاليم الإسلام أو تحركها بدافع الحماس الديني، فإن الفضل يرجع إليها بدرجة كبيرة في نشر الإسلام بصفة أساسية عن طريق التزاوج مع الشعب السوداني المحلي. وكان الإسلام يأتي في العادة بعد الاستعراب[٢٨]. وكانت تضاف في بعض الأوقات جهود فقهاء منفردين إلى جهود هاتين المجموعتين.

وشهدت الحقبة الأولى من عهد الفونج ارتفاع عدد الفقهاء المسلمين، الذين جاء بعضهم من مصر والحجاز واليمن والمغرب. ولكن أغلبيتهم كانت من السودانيين الذين درس بعضهم في القاهرة وغيرها من المواقع الدينية. وحين عاد محمود العركي، وهو أول فقيه إسلامي سوداني، من القاهرة في منتصف القرن السادس عشر، أسّس سبع عشرة مدرسة في منطقة النيل الأبيض. وفي عام ١٥٧٠ تقريبًا أدخل ابراهيم البولاد بن جابر، وهو من نسل غلام الله بن عائد، تدريس كتابين من كتب المذهب المالكي هما «الرسالة» لأبي زيد القيرواني، و«المختصر» لخليل بن اسحق. وساعد هذان الكتابان على ترسيخ المذهب المالكي، كما ساعد على انتشاره أيضًا التأثير الثقافي من المغرب ومن بلاد السودان في الغرب حيث كان المذهب السائد هو المذهب المالكي.

وكان الفقهاء المسلمون الأوائل يهتمون في المقام الأول بتعليم الشريعة وتطبيقها. ولم يكن تدريس الدين الصحيح ورفع مستوى العقيدة الدينية أمرًا سهلًا في بلد مترامي الأطراف

---

(٢٧) أنظر ص٧٦–٧٨ من المرجع السابق؛ أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص٢١–٢٢.

(٢٨) J.S. Trimingham، ١٩٤٩، ص٨٢.

ومنعزل ومتخلف. وقبل أن يضرب الإسلام الصحيح بجذوره دخل نوع من الإسلام أكثر شعبية وأقل إلزامًا وصرامة.

وجاء معظم الطرق الصوفية من الحجاز. وكان أولها وربما أشيعها الطريقة القادرية المنسوبة إلى عبد القادر الجيلاني البغدادي (١٠٧٧-١١٦٦) وقد أدخلها تاج الدين البهاري، من بغداد، الذي قدم من مكة عام ١٥٧٧ بدعوة من تاجر سوداني أدى فريضة الحج. وأقام في الجزيرة سبع سنوات أدخل خلالها كثيرًا من السودانيين البارزين (ومنهم الشيخ عجيب الأول) في الطريقة القادرية.

ودخلت طريقة أخرى هي الشاذلية على يد حماد بن محمد المجذوب (١٦٩٣-١٧٧٦) وهو من قبيلة الجعليين ودرس في الحجاز. وعرفت الطريقة محليًا باسم المجذوبية وتطور المجاذيب إلى حكومة دينية عرقية بالمنطقة الواقعة في جنوب ملتقى نهري النيل وعطبرة حيث لعبوا دورًا مهمًا في المسائل الدنيوية والدينية.

وعندما وصلت الصوفية إلى مملكة الفونج كان مدّها قد انحسر في العالم الإسلامي كله، إذ لم تعد مجرد وسيلة لتعميق الإيمان الديني بل اصطبغت بعادات بعيدة عن الدين القويم. فقد انتهى الأمر بالناس، نظرًا لعدم وجود تعليم ديني صحيح، إلى الاعتقاد أن البركة تأتي من رجل صالح يكون واسطة بين الله والناس. كما اعتقدوا أن كرامات هذا الرجل يمكن أن يرثها نسله أو يمكن أن تظهر منه بعد وفاته. وأدّى هذا الفهم إلى تركيز كبير على عبادة الأولياء. وكان من المعتاد أن شيوخ الصوفية تمنح لهم أراض أو يعفون من دفع الضرائب، واكتسب بعضهم نفوذًا سياسيًا كبيرًا مثل ادريس وَدْ الأرباب والمجاذيب. وكان الحكام ورعاياهم يضعونهم في مرتبة من التجلة تفوق مرتبة فقهاء الشرع.

بيد أنه لم يعد من الممكن التمييز بين الوظيفتين في القرن السابع عشر. فالفقهاء أدركوا أن منافسيهم وصلوا إلى مركز مرموق، فكانوا يميلون إلى الجمع بين تدريس الشريعة ورئاسة الجماعات الصوفية. وظهر هذا بوضوح في اللغة المحلية بإطلاق اسم الفكي (وهو تحريف لكلمة «فقيه» العربية) على كل من العالم بالشريعة والصوفي. وكان الفقهاء، بفضل المراكز الدينية الكثيرة التي انشأوها والنفوذ الكبير الذي كان لهم، عناصر استمرار واستقرار في مجتمع الفونج المتنوع وغير الثابت. وبفضل تدريسهم تعاليم الإسلام كانوا يشكلون عنصر توحيد، ومن خلال إخلاص الناس لهم فرضوا الإخلاص لدين الإسلام برمّته. ولم يكن حماسهم لنشر الدين قاصرًا على مملكة الفونج، بل انتقل اشعاعه بعيدًا إلى كردفان ودارفور وبرنو. والواقع أن مشاهير الفقهاء السودانيين قد اجتذبوا طلابًا من المنطقة الواقعة بين الجزيرة ودار برنو[٢٩].

وانتشر الإسلام بالطريقة نفسها في كردفان وفي سلطنة الفور التي أنشئت حديثًا. وتأثرت دارفور بالتيارات الإسلامية الآتية أولًا من المغرب وأواسط بلاد السودان ثم من مملكة الفونج

(٢٩) فمثلًا كان عدد طلاب القدّال ١٥٠٠ من التكرور، وكان عدد طلاب أرباب الخشن ١٠٠٠ من المنطقة الواقعة بين الجزيرة ودار برنو.

بصورة متزايدة بعد ذلك. وظهرت التأثيرات الإسلامية قبل القرن الحادي عشر[٣٠] بكثير في كانم التي كانت ذات نفوذ كبير في المنطقة بأكملها.

التجارة والدولة

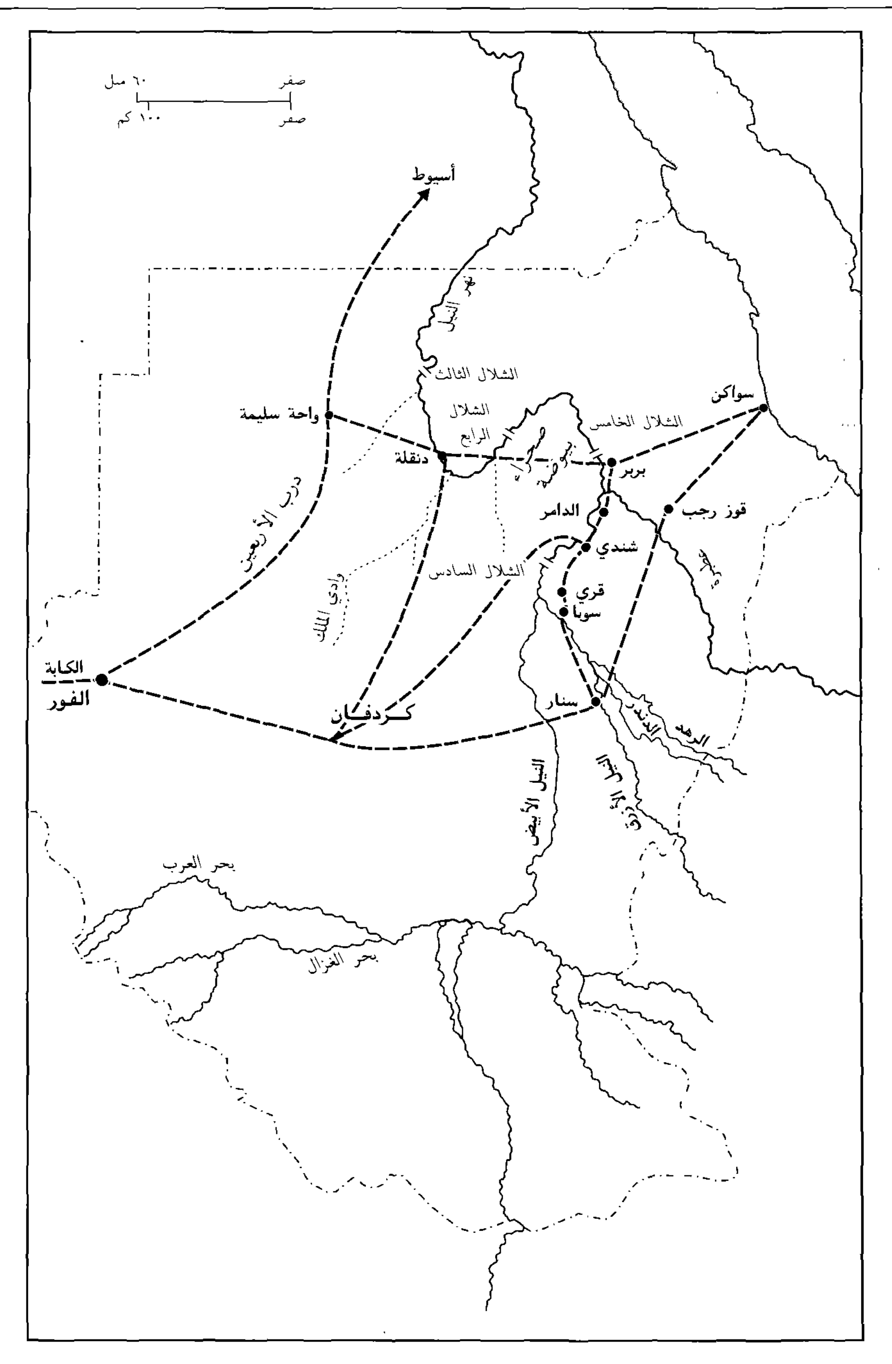
كانت أراضي سلطنتي الفونج والفور يخترقها عدد من دروب التجارة البعيدة المدى التي تربطها بمصر والبحر الأحمر. وكان لهذه الدروب دور مهم في تقوية الصلات الاقتصادية والثقافية مع العالم الخارجي. وكان لسلاطين الفونج والفور، شأن معظم ملوك الحزام السوداني، مصلحة مؤكدة في التجارة البعيدة المدى التي كانت تتمتع برعايتهم وحمايتهم. وكان تبادل العبيد والذهب وريش النعام وغيرها من المنتجات الأفريقية مقابل المنسوجات القطنية الفاخرة والجواهر والأسلحة وغيرها من السلع الثمينة عنصرين متكاملين فيما بينهما. والى جانب المكوس التي كانت نقاط الجمارك تجبيها، كان السلاطين في حاجة إلى السلع الفاخرة للحفاظ على مهابتهم ولمكافأة أعوانهم المخلصين.

وكانت التجارة الخارجية تدور على محورين رئيسيين في اتجاه الغرب – الشرق والجنوب – الشمال. فكان الأول يصل دار برنو – ودّاي مع سنّار عبر الكابة – وهي مركز التجارة الرئيسي في دارفور – وعبر كردفان. وكان هذا الطريق ينطلق من سنّار مباشرة إلى قوز رجب وسواكن أو يمر بشندي. والى جانب المعاملات التجارية، كان الطريق ينقل أيضًا الحجاج المسلمين عبر ما أصبح يسمى طريق السودان.

وبواسطة طريق السودان هذا انفتح السودان الشرقي للتأثيرات الثقافية الآتية من غرب السودان وشمال أفريقيا. وكان العلماء المسلمون الأفارقة – الذين كانت لهم علاقات قوية مع وادي النيل والحجاز – يسلكون هذا الطريق الذي يبدو أنه كان يبدأ في دارفور والذي اجتذب أيضًا حجّاجًا من بلدان غرب بحيرة تشاد. وفي بداية القرن التاسع عشر كان هذا الطريق معروفًا في الحزام السوداني كله وحتى فوتا تورو في الغرب. ونظرًا إلى أنه كان أقصر وأقل تكلفة كان يسلكه الحجاج الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف رحلة الصحراء عبر مصر في صحبة قوافل التجارة. وكان الحجاج يسافرون مشيًا على الأقدام في أغلب الأحيان، وكانت الشعوب المسلمة تكفل لهم الحماية وتقدم لهم الصدقات. ومع أن بعض هؤلاء الحجاج، ومنهم العلماء، استقروا في السودان الشرقي، فيجب عدم الخلط بينهم وبين المهاجرين من بعض أبناء غرب أفريقيا مثل الفولبه الذين كوّنوا جاليات كبيرة في دارفور (وغيرها) عند بداية القرن التاسع عشر. ويبدو أن هؤلاء الحجاج كانوا يأتون معهم بنشاط تجاري كبير أثناء الرحلة، يشمل الحمير والكتب وبضائع أخرى. كما أن كتابة التمائم (أو الأحجبة) كانت تمثّل أيضًا نشاطًا رئيسيًا من أنشطتهم.

---

(٣٠) ي.ف. حسن، محمد النور بن ضيف الله، ١٩٧٣، ص٣–٢٣.



الشكل ١٠٧: طرق التجارة في السودان (عن ي.ف. حسن).

وأما الطريق الثاني فكان يبدأ من سنّار التي كانت تنطلق منها قافلة تجارة منتظمة إلى مصر مرتين في السنة. وكان الطريق يمرّ بقرّي (ثم بعد ذلك بحلفاية الملوك) رأسًا عبر صحراء بيّوضه (أو من نقطة أخرى بأدنى مجرى النيل) ويمرّ بدنقله وسليمة إلى أسيوط في صعيد مصر. ولكن الاضطراب الذي أحدثه تمرد الشايقية في القرن الثامن عشر أدى إلى التخلي عن هذا الطريق المعروف وسلوك طريق آخر يسير بمحاذاة الضفة الشرقية. فكان يبدأ من سنّار إلى شندي والدامر ثم يعبر نهر عطبرة إلى بربر ثم يعبر صحراء النوبة تحت حماية عرب العبابدة إلى اسنا في صعيد مصر.

وعند واحة سليمة كان الطريق النيلي يلتقي مع درب الأربعين، وهو الشريان الرئيسي لتجارة الفور مع مصر والذي كان يبدأ في الكابة ثم يمضي إلى صويني وهي آخر نقطة لحدود الفور، ثم يعبر الصحراء عند واحتي سليمة والخارجة إلى أسيوط. وكان هناك طريق آخر للتجارة يسير في اتجاه شمال – غرب إلى طرابلس وتونس عبر فزّان(٣١).

وتحولت سنّار إلى مركز تجاري مهم بفضل اتساع الأقاليم وراءها وموقعها الاستراتيجي. وقد وصفها الأب كرامب عام ١٧٠١ قائلًا:

في أفريقيا كلها، وفيما يتعلق بالأراضي الإسلامية على الأقل، فإن سنّار تكاد تكون أكبر مدينة تجارية. فالقوافل تأتيها باستمرار من القاهرة ودنقلة والنوبة، وعبر البحر الأحمر من النوبة واثيوبيا ودارفور وداربرنو وفزّان وغيرها من الممالك. وهي مدينة حرة يستطيع الناس فيها من كل جنسية أو عقيدة أن يعيشوا دون أي عائق(٣٢).

وكان معظم الأجانب الذين يفدون على سنّار من التجار، وقلة منهم من أرباب الصنائع. وربما كان أكبر قسم من التجارة في يد السودانيين الجلّابة. وقد اكتسب الوسطاء في التجارة بين سنّار ومصر، وهم الدناقلة والجعليون في شندي، خبرة تجارية ورأس مال كاف للمغامرة بالدخول إلى أقاليم جديدة. كما لعب الجلّابة النشيطون دورًا مهمًا في تجارة الفور وكانت لهم اليد الطولى في تنمية المراكز التجارية في دارفور. وإذا كان الجلّابة السودانيون وغيرهم من صعيد مصر هم المموّلون الرئيسيون لهذه التجارة البعيدة، فإن السيطرة الأخيرة عليها وتنظيمها وضمان أمنها ظلت فيما يبدو في أيدي سلاطين الممالك صاحبة الشأن. وفي بعض الأحيان كان السلاطين يرسلون قوافل خاصة بهم إلى القاهرة(٣٣). وفي دارفور كانت التجارة البعيدة خاضعة لرقابة الدولة بشكل ما. ومن خلال هذه القوافل التجارية، أصبحت سلطنة الفور معروفة للعالم الخارجي بصورة أدق.

---

(٣١) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٠، ص٦ و٩؛ P.M. Holt، ١٩٦١، ص١٢–١٤؛ ي.ف. حسن، غير منشور وأيضًا ١٩٧٧؛ ي. النقر، ١٩٧٢، ص٩٢–١١٣.

(٣٢) T. Krump، ١٧١٠.

(٣٣) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص٦٨.

وتأثرت سيطرة سنّار على التجارة بالتنافس بين الفونج والفور على كردفان وبغارات الشلك التي جعلت طريق الكابة (عبر الأُبيّض) – سنّار غير مأمون. فانتقلت هذه التجارة في اتجاه الشمال نحو شندي[٣٤]. وعندما زار بروس مدينة شندي عام ١٧٧٣ كانت مركزًا تجاريًا كبيرًا تحت حكم مستقل من الجعليين السعداب[٣٥]. وفي بداية القرن التاسع عشر كانت شندي قد وصلت إلى درجة من الأهمية التجارية حتى أن بركهارت وصفها بأنها خليفة سنّار كملتقى كبير لقوافل النوبة وسوق لتجارة اثيوبيا والفور[٣٦].

وفي الشرق كان الحداربة من أهل سواكن يعملون أيضًا بنشاط في التجارة البعيدة بين البحر الأحمر والنيل. وكانوا يحصلون على البضائع الأفريقية والعبيد من شندي ويقايضون بها بضائع هندية في سواكن التي كانت آنذاك أهم مركز لتجارة الرقيق بعد القاهرة ومصوّع[٣٧].

وكانت عملية استجلاب الرقيق من مناطق أعالي النيل ظاهرة قديمة. وقد استمر العرب في ممارستها عندما أبرموا معاهدة البقط مع النوبيين، والتي أتاحت لهم أن يستجلبوا سنويًا أربعمائة من العبيد النوبيين الذين أصبح العالم العربي يفضلهم للعمل في المنازل. كما أن مهاراتهم القتالية كرماة للسهام كانت تشجع على استخدامهم كجند من العبيد. وكان العبيد السود مطلوبين بشدة في عهد الطولونيين (٨٦٨–٩٣٥) والإخشيديين (٩٣٥–٩٦٩) والفاطميين (٩٦٩–١١٧١) في مصر لضمهم إلى صفوف الجيش.

وبسبب طول ممارسة هذه العادة زاد الطلب على العبيد السود. ولكن النوبة، بسبب قلة سكانها، لم تكن تستطيع أن تلبي حاجات العالم الإسلامي، واضطر التجار العرب إلى البحث عن مصادر أخرى في جنوب غرب بلاد النوبة. وكان هذا التدخل العربي (والكلمة هنا بمعناها الواسع تعني العرب وتابعيهم) هو الذي نشّط تجارة الرقيق التي اكتسبت أهمية كبيرة ظلت لها حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. وكان العبيد في البداية من النوبيين والبجه، ثم مع زيادة الطلب كانوا يستجلبون من كردفان ودارفور، وفي النهاية من بحر الغزال وداربرنو – ودّاي وسائر الأقاليم المجاورة في بلاد السودان الوسطى. وكان من بين العبيد الذين يعرضون للبيع في شندي في نهاية القرن التاسع عشر إثيوبيون ونوباويون من كردفان ودارفور وداربرنو ودارسيلا.

وكانت سبل الحصول على العبيد تتمثل في الغزو أو الخطف أو الشراء وكان دور التجار العرب يختلف من زمان إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. ويبدو مع ذلك أن معظم التجار العرب لم يكونوا يعملون على اقتناء العبيد بأنفسهم (إلا في القرن التاسع عشر) وأنهم كانوا يعتمدون

---

(٣٤) J.L. Burckhardt، ١٨١٩، ص٣٢١–٣٢٢.

(٣٥) J. Bruce، ١٨٠٥.

(٣٦) J.L. Burckhardt، ١٨١٩، ص٣٢١–٣٢٢.

(٣٧) لدراسة هذه النقطة بالتفصيل أنظر ي.ف. حسن، غير منشور و١٩٧٧؛ R.S. O'Fahey، ١٩٧٠؛ J.L. Spaulding، ١٩٧١، ص١٥٠ و T. Walz، ١٩٧٥.

في أكثر الأحيان على أفارقة من الموردين أو الوسطاء لاقتناء العبيد. وكان كل من التجار العرب والموردين الأفارقة يستخدم عادات ومؤسسات قديمة جدًا تصلح لمثل هذه الممارسات. وكان التجار العرب يقنعون في معظم الأحوال بالحصول على العبيد مقابل البضائع التي كانوا يتجولون بها.

وانكمش الطلب الخارجي على العبيد السود للأغراض العسكرية أثناء حكم الأيوبيين (١١٧٢-١٢٥١) الذين سرّحوا الجنود السود مفضّلين العبيد البيض. واستمر المماليك (١٢٥١-١٥١٧) على هذه السياسة وكان الجيش في عهدهم يجنّد كله تقريبًا بعبيد بيض.

ولكن الطلب على العسكر السود استمر في أماكن أخرى، وخصوصًا في سلطنتي الفونج والفور اللتين أنشئتا حديثًا حيث كانوا هم قوام الجيش. وفي القرن التاسع عشر بدأ محمد علي باشا والي مصر في تجنيد جنود سود لجيشه الحديث وكان أكثرهم يشترى من السودان. وعلى الرغم من أن محمد علي تخلى عن فكرته الأولى بتكوين جيش من السود، ظل الجنود السودانيون يشكّلون قسمًا كبيرًا من الجيش المصري طوال القرن التاسع عشر.

تدهور سلطنة الفونج

كان الاضمحلال الواضح الذي أصاب سنّار المركز التجاري الرائد مصحوبًا بتدهور سياسي. ففي سنّار زادت تدابير القمع من جانب بادي الرابع فعمل أعضاء أرستقراطية الفونج الذين صاحبوا أبو لكيلك إلى كردفان والذين قاست عائلاتهم الويلات على تشجيع هذا القائد على عزل السلطان. فسار أبو لكيلك بجيشه إلى سنّار وعزل بادي ونصّب مكانه ابنه ناصر عام ١٧٦٢. وكان نجاح تمرد أبو لكيلك نقطة تحوّل مهمة في تاريخ السلطنة. فمنذ ذلك التاريخ يُلقَّب الشيخ محمد أبو لكيلك ونسله بلقب وزير وأصبحوا من الوجهة الفعلية حكامًا وراثيين للمملكة أو أوصياء على عرشها حتى سقوطها. ولم يكن سلاطين الفونج في الحقيقة إلا لعبة في أيدي الأوصياء على العرش من الهمج. وقد أحسن كاتب تاريخ الفونج في وصف انتقال السلطة بالعبارات التالية: «كان بادي... آخر ملك له سلطة وبه انتهت الملكية الحقيقية. وانتقلت سلطة الربط والحل بعده إلى الهمج»[٣٨].

وقد أطلق السودانيون العرب كلمة «الهمج» على بعض الشعوب القديمة في الجزيرة. ومع أن أصلهم كان يُنسب إلى الجعليين فإنهم لم يكونوا من الفونج ولا من العرب. وربما كان ظهور سيطرة الهمج، بزعامة أبو لكيلك، هو عودة شعب قديم بعد أن استعرب وأسلم[٣٩].

وعند وفاة أبو لكيلك عام ١٧٧٦/١٧٧٧ بدأ ملوك الفونج في التآمر مع حكام الأقاليم، وخصوصًا العبدلاب، لطرد الأوصياء على عرشهم. وكانت ذرية أبو لكيلك نفسها عاجزة بسبب

(٣٨) J.L. Burckhardt، ١٨١٩، ص٣١٠.

(٣٩) أحمد بن الحاج أبو علي، ١٩٦١، ص٢١؛ R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص٩٤.

صراعها الداخلي على السلطة. والواقع أن السنوات الخمسين الأخيرة من تاريخ سلطنة الفونج كانت مليئة بالمؤامرات والثورات والحروب الأهلية بين الفصائل المتنافسة.

وفي الشمال تدهورت سلطة شيوخ العبدلاب على وادي النيل وأصبح السعداب في شندي والمجاذيب في الدامر مستقلين بالفعل. وكان محاربو الشايقية الذين أصبحوا قوة كبرى في منطقة دنقله يتعرضون لمناوشات من مماليك مصر، الذين هربوا عام ١٨١١ من مذبحة محمد علي وأقاموا معسكرًا عند دنقله العرضي وحاربوا الشايقية. وفي الغرب تعرض الفونج للمناوشات من جانب سلطنة الفور وطردوا من كردفان في نهاية الأمر. وعندما اقتربت القوات التركية – المصرية من سنّار عام ١٨٢١ كانت السلطنة أضعف من أن تبدي أي مقاومة.

سلطنة الفور

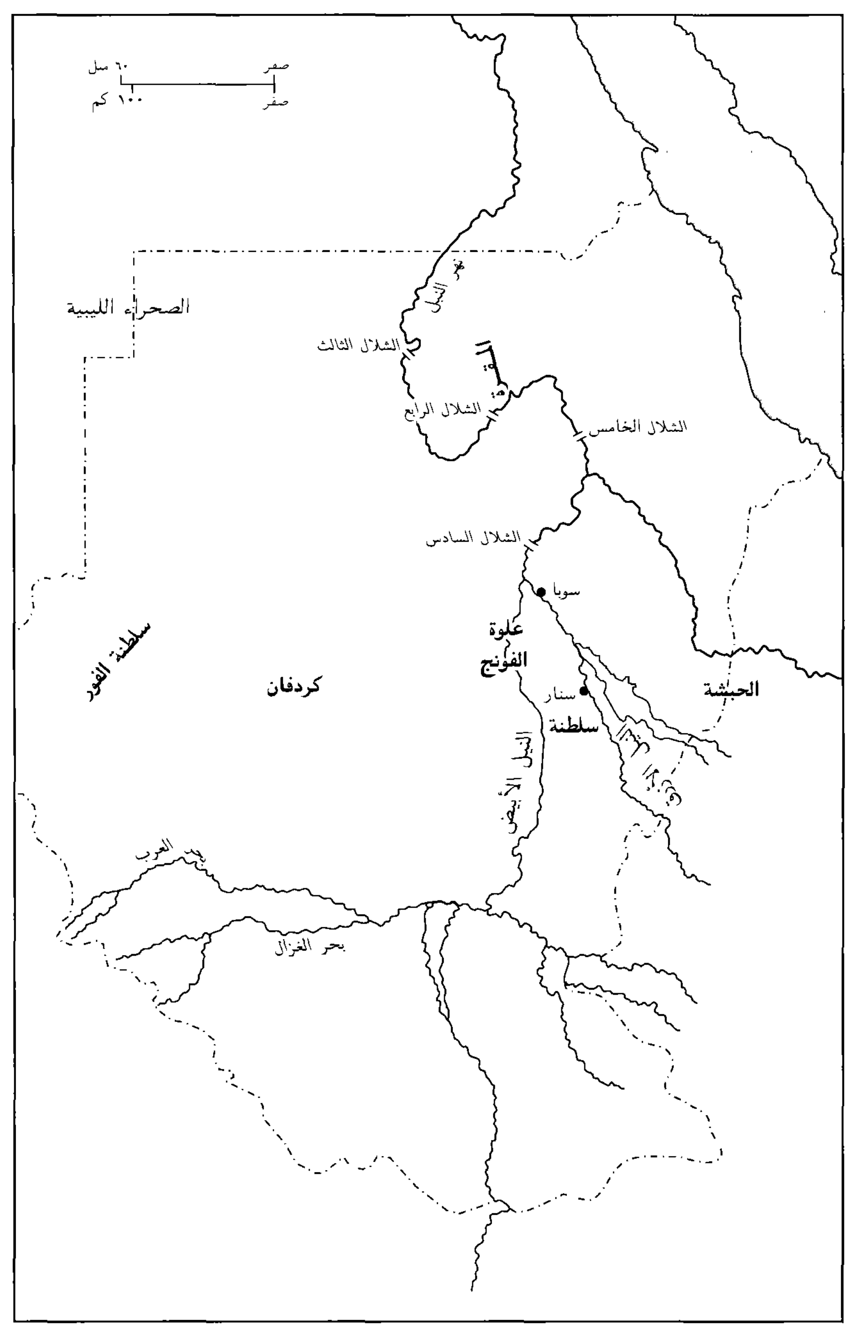
كانت سلطنة الفور واحدة من الممالك الإسلامية التي ازدهرت في حزام السافانا في بلاد السودان. وكانت تحتل الشريط الغربي من بلاد السودان الشرقية. والى الغرب كانت تقع سلطنة ودّاي، وبين الدولتين كان يقوم عدد من الممالك الصغيرة شبه المستقلة التي كان ولاؤها موزعًا بين السلطنتين. وفي الشرق كانت سهول كردفان، التي تفصل سلطنة الفور عن مملكة الفونج، مثارًا للنزاع بين الدولتين لأسباب اقتصادية أساسًا. وفي هذا الموقع كان المسبعات، أبناء عمومة سلاطين الفور، في حالة نزاع مستمر أيضًا مع الدولتين المتنافستين أثناء سعيهم إلى توطيد سيطرتهم على كردفان. وكانت الصحراء الليبية في الشمال وبحر العرب في الجنوب حدودًا طبيعية للدولة. وكانت المنطقة الوسطى التي يشرف عليها جبل مرة هي مهد سلطنة الفور ونقطة التقاء عدة دروب تجارية، تنقل قوافلها الرخاء الاقتصادي والتأثيرات الثقافية والهجرات البشرية.

وإن تاريخ سلطنة الفور القديم غامض بسبب ندرة المصادر المكتوبة. ويدل التراث الشفهي على وجود أسرتين محليتين سابقتين لنشأة دولة الفور وهما الداجو والتنجور. فمملكة الداجو ازدهرت أثناء القرنين الثالث عشر والرابع عشر ثم لما فقدت السيطرة على التجارة خلفتها التنجور في بداية القرن الخامس عشر. وبدأ التنجور بإقامة سلطتهم على المنطقة الوسطى ثم بالتدريج على دارفور وأجزاء من ودّاي[٤٠]. وربما كان عهد التنجور (نحو ١٤٠٠–١٦٠٠) هو الذي بدأت تظهر فيه التأثيرات الإسلامية التي كان منشأها الاتصالات التجارية الواسعة مع العالم الإسلامي وتغلغل المهاجرين العرب بالتدريج في المنطقة[٤١]. على أن إسلام المنطقة بالفعل بدأ بنشأة سلطنة الفور في أوائل القرن السابع عشر.

---

(٤٠) ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٧٢–٨٢.

(٤١) أنظر ص٨٢–٨٥ من المرجع السابق؛ P.M. Holt، ١٩٦١؛ R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص١٢١.



الشكل ٧،٢: الممالك والسلطنات في السودان (عن ي.ف. حسن).

ويرجع اسم سلطنة الفور إلى شعب الفور، وهو شعب سوداني محلّي كان يعيش حوالى جبل مرة وربما كانت له صلة في الأصل بشعوب غرب بحر الغزال. وليس من الواضح سبب انتقالهم إلى السافانا من قاعدتهم الجبلية.

ويرى ر. س. أوفاهي أن نشوء سلطنة الفور، مثل بقية الممالك الإسلامية في الحزام السوداني، كان ناتجًا عن التجارة البعيدة. وهو يربط نشأتها بتوسع التجارة عبر درب الأربعين[٤٢]. وقد لاحظ كثير من الباحثين الارتباط بين التجارة وانتشار الإسلام؛ وفي حالة سلطنة الفور كانت التجارة عاملًا مهمًا في نشأة الدولة نفسها وفي تقوية صِلاتها مع جيرانها.

وقد ازدهرت سلطنة الكيرا من نحو عام ١٦٤٠ إلى ١٨٧٤. وأعيد مُلْكها عام ١٨٩٨ ثم ضمت في النهاية إلى السودان المصري – الانجليزي عام ١٩١٦. وربما كان سليمان سولونج هو مؤسس الأسرة الحاكمة (نحو ١٦٤٠–١٦٦٠). وهو يذكر بأنه الفاتح الذي طرد التنجور وضم المنطقة المحيطة بجبل مرة. وكانت تساعده في هذه الحملات جماعات عربية تضم رعاة الجمال والأبقار من الرحّل مثل الهبانية والمعالية والرزيقات والمسيرية.

واستمرت سياسة التوسع وتوطيد دعائم الحكم التي بدأها سليمان سولونج على يد خليفته أحمد بكر بن موسى (نحو ١٦٨٢–١٧٢٢) الذي تقدم إلى الشمال والشمال الغربي وضم دولة دار قِمِر الاستراتيجية. وبهذا التوسع أصبحت أسرة كيرا متصلة بالزغاوة الذين أصبحت أراضيهم مصدر تنازع بين سلطنتي ودّاي ودارفور. ووطّد الكيرا مركزهم في دار زغاوة بعلاقات الزواج وتأييد فريق ضد آخر. وانتهى التنافس للسيطرة على أراضي الحدود لمصلحة سلطنة الكيرا واستمرت ودّاي في دفع الجزية التي كانت تدفعها من قبل لملوك التنجور. ولكن السلطان يعقوب رفض دفع الجزية وغزا دارفور وتوغل حتى كبكابيّة وهي مركز تجاري مهم. وبعد سنتين من الاستعداد العسكري، حصل فيهما بكر على عتاد وأسلحة نارية من القاهرة، استطاع أن يطرد الغزاة خارج البلد[٤٣].

وحتى نهاية القرن الثامن عشر كان التاريخ السياسي لدارفور يسوده الصراع بين فريقين من أسرة الكيرا، أي: السلاطين الذين سعوا إلى جعل سلطتهم مركزية، وبقية الأمراء الذين سعوا إلى تقوية سلطات الأسرة بأكملها. وقد بدأ الصراع عندما أراد السلطان بكر أن تنتقل السلطنة إلى كل واحد من أبنائه بالتناوب. وكان أبناء بكر لا يقلّون عن مائة، منهم خمسة اعتلوا عرش الفور. وقد بدأ خليفته الأول محمد دورة بالتخلص من إخوته أو نفيهم إلى جبل مرة، وبتعيين ابنه موسى خليفة له. ولكنه سرعان ما غيّر رأيه وعيّن بدلًا من موسى أخاه الأصغر عمر لل. فانتقم موسى لنفسه بالتمرد على أبيه. وعندما تولى عمر لل السلطة زادت العداوة بينه وبين أعمامه، أبناء بكر. والتجأ سليمان بن احمد بكر إلى المسبعات، وبعد محاولة غير ناجحة للاستيلاء على عرش الكيرا اضطر إلى الهجرة إلى كردفان. وفشلت محاولة سليمان في تعبئة

---

(٤٢) R.S. O'Fahey، ١٩٧١، ص٨٧.

(٤٣) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص١٢٦–١٢٨؛ ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٨٦–٨٨.

الدعم من المسبعات ومن سلطان ودّاي. ولكن تصرفه دفع عمر لل إلى غزو ودّاي في منتصف القرن الثامن عشر تقريبًا. وبعد قتال عنيف استطاع محمد جودة سلطان ودّاي أن يهزم جيش الفور وأن يأسر السلطان.

واستمر النزاع إلى عهد السلطان السادس أبو القاسم بن أحمد بكر. فقد انقلب أبو القاسم على إخوته، ولتدعيم مركزه جنّد قوات من العبيد بدلًا من التجنيد الإجباري من مختلف القبائل بالطريقة التقليدية. وبذلك التصرف فإن السلطان «أبعد نفسه تمامًا عن أحرار بلده مفضّلًا العبيد الذين أغدق عليهم الثروة والتكريم»[٤٤].

وكان اعتماد أبو القاسم على جيش من العبيد محل اعتراض من عدد كبير من حملة الألقاب التقليدية. والواقع أنه أحدث نفس التوتر الذي ظهر في مملكة الفونج أثناء حكم بادي الرابع.

وأثناء المعركة ضد أهل الودّاي تخلّى قادة الحرب التقليديون ومجندو القبائل عن أبي القاسم وتركوه مع جنده العبيد. وقد أصيب بجراح بعد أن خسر المعركة. فنادى نبلاء الفور القدامى والجنود التقليديون بمحمد تيراب بن أحمد بكر سلطانًا جديدًا. وقد نهج محمد تيراب نهج سلفه وأنشأ جيشًا دائمًا من العبيد يسمّى كوركوا (أي حملة الحراب بلغة الفور) وجنّد فيه عبيد من التورونج من جبال النوبة، ومن الدادنج من دار تاما وغيرهم. وأصبح واحد من فرقة الكوركوا، وهو الخصّي محمد قرّة، من قادة الجيش الملكي في بلاط تيراب. وبعد ذلك أصبح شخصية بارزة وارتقى منصب أب شيخ وهو منصب ذو سلطة كبيرة[٤٥].

وبعد أن فشل تيراب في التوسع غربًا ضد سلطان ودّاي عدوه الرهيب، أبرم معه معاهدة ظلت سارية مائة عام. وبعد ذلك وجه جهوده شرقًا ضد المسبعات الذين يبدو أنهم استعادوا السلطة في كردفان بعد انسحاب أبو لكيلك في ١٧٦١-١٧٦٢. ومن الراجح أن تغيير اتجاه التوسع قد أملته عوامل أخرى مثل رغبة تيراب في وقف محاولة المسبعات إقامة دولة قوية في كردفان والسيطرة على طرق التجارة وعلى مصادر العبيد والذهب في جنوب كردفان. وربما سار السلطان في هذا الاتجاه بتأثير وصول عدد كبير من الجلابة النشيطين وعلماء الإسلام من مملكة الفونج وزيادة الصلات التجارية مع مصر. وربما كان هدفه المباشر هو إبعاد إخوته وغيرهم من نبلاء الفور القدامى من دارفور تمهيدًا لتولية ابنه اسحاق: وقد سار تيراب على رأس جيش كبير ضد هاشم سلطان كردفان الذي هجره جيشه فالتجأ إلى مملكة الفونج؛ بينما ظلت كردفان في أيدي الفور حتى الغزو التركي – المصري. أما تيراب نفسه فقد مات في بارا.

وأعقب ذلك صراع على الخلافة بين مؤيدي اسحاق وبين أعمامه أبناء أحمد بكر. ونجح محمد قرة في الحصول على تأييد الفريق الثاني لعبد الرحمن أصغر أبناء أحمد بكر.

(٤٤) G. Nachtigal، ١٩٧١، المجلد الرابع، ص٢٨٥.

(٤٥) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص١٢٩-١٣٧ و١٧١-١٧٥؛ ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٨٧-٨٨.

وكان عبد الرحمن شابا تقيًا متفقهًا لا صلة له بالقبائل ولا تأييد له من القوى الجديدة في الدولة. وخرج عبد الرحمن منتصرًا من الحرب الأهلية. وكافأ السلطان الجديد محمد قرة بمنصب أب شيخ – وهو منصب لا يعلو عليه إلا منصب السلطان نفسه. وكان محمد قرة بوصفه القائد من نحو ١٧٩٠ إلى ١٨٠٤ هو أقوى رجل في الدولة[٤٦].

ووضع عبد الرحمن معلمًا لنصره بإقامة فاشر (مقر ملكي) جديد في خور تندلتي، شرق جبل مرة، في ١٧٤١–١٧٤٢. وحتى ذلك الوقت لم يكن لسلاطين الفور عاصمة ثابتة. ومع نمو العاصمة الدائمة في الفاشر وتوطيد دعائم القوى المركزية وتأثيرات الإسلام أثناء حكم عبد الرحمن وصلت سلطنة الكيرا إلى الذروة. وتميز حكمه بزيادة الصلات مع العالم الخارجي من خلال التجارة ومجيء علماء الدين. وأثْرت الدولة من التجارة على طول درب الأربعين. وقد وصف ج. و. براون، الذي زار دارفور في الفترة بين عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٦، دور الملك قائلًا:

إن الملك هو أكبر تاجر في البلد، وهو يرسل مع كل قافلة إلى مصر كمية ضخمة من بضائعه هو، كما أنه يستخدم عبيده وتابعيه في الاتجار في البضائع المصرية لحسابه الخاص مع البلدان المجاورة للسودان[٤٧].

واستفاد السلاطين من التجارة في تقوية مركزهم السياسي بشراء الأسلحة والدروع والسلع القيّمة لمكافأة تابعيهم وحلفائهم الأوفياء.

وقد نشطت الحركة التجارية والحركة الدينية معًا عندما تسلل داخل السلطنة بعض الجعليين والدناقلة. وتبادل عبد الرحمن الهدايا مع السلطان العثماني الذي أنعم عليه بلقب الرشيد. كما أنه تراسل مع بونابرت عام ١٧٩٩ أثناء الاحتلال الفرنسي لمصر.

ولعل اعتناق الإسلام في دارفور كان أبطأ بكثير منه في مملكة الفونج. وقد زادت سرعة الاتجاهات السابقة نحو اعتناق الإسلام في القرن الثامن عشر. وينسب إلى سليمان سولونج إدخال الإسلام دينًا للبلاط الملكي والتشجيع على ممارسة الشعائر الإسلامية. وتدّعي بعض العائلات المتدينة في دارفور أن استقرار أسلافهم في السلطنة يرجع إلى أيام حكم سليمان. ولكن ممارسة الديانات والطقوس الأفريقية استمرت إلى جانب الإسلام في بلاط الكيرا لفترة من الزمن[٤٨]. وحظي الإسلام بمزيد من التشجيع من أحمد بكر الذي بنى المساجد والمدارس، كما أن محمد تيراب استقدم الكتب الدينية من مصر وتونس. أما عبد الرحمن الرشيد، وهو نفسه متفقّه في الإسلام، فقد شجع الفقهاء والصوفيين من بلدان أخرى على الاستقرار في بلده، وكان منهم عمر التونسي، وهو عربي من تونس. أعقبه ابنه محمد، الذي يعتبر وصفه لدارفور من المراجع الرئيسية

---

(٤٦) P.M. Holt، ١٩٦١، ص٢٦–٢٨؛ R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص١٣٤–١٤٠؛ ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٩١.

(٤٧) G.W. Browne، ١٧٩٩، ص٣٠١.

(٤٨) ي.ف. حسن، ١٩٧٢، ص٩٠–٩١.

لتاريخها[٤٩]. وجاء فقهاء آخرون من مصر والحجاز والسودان النيلي وغرب بلاد السودان. وجاء من هذه المنطقة الأخيرة مالك الفوتاوي، وهو من عائلة من رجال الدين، وكان معلمًا لعبد الرحمن قبل أن يتولى السلطنة، ثم أصبح وزيرًا للسلطان محمد الفضل. ولما كان القضاء قد ظل في أيدي السلطان وحملة الألقاب التقليديين وفقًا للقانون العرفي، فمن المحتمل أن يكون عز الدين الجامعي قد عيّن قاضيًا للقضاة بصفة استشارية.

وتشجيعًا لفقهاء الشرع على الاستقرار كان السلطان يقطعهم أرضًا بنظام الحاكورة (الإعفاء من الضرائب) الذي كان يتمتع به نظراؤهم في مملكة الفونج؛ وكان بعض رجال الدين يتولى دور الوساطة[٥٠].

ومع نهاية القرن الثامن عشر كان من الواضح أن السلطان ومعاونيه الأقربين الذين لم تكن لهم انتماءات عرقية قد قطعوا شوطًا طويلًا في تنمية التجارة الخارجية واتّباع النظم الإسلامية في إدارة شؤون الدولة. وساعد هذا الأسلوب على تغيير التركيب العرقي للدولة وعلى إضعاف العادات الدينية القديمة التي كانت موجودة من قبل لفترة من الزمان. وكان ظهور طبقة جديدة من التجار والفقهاء والمتصوفة عاملًا مهمًا في إحداث هذا التغير. بيد أن أصول أسرة الكيرا كانت ترجع إلى الفور، على الرغم من اتصالها بنسب عربي. ولئن كانت العربية لغة الدبلوماسية والتجارة فإن لغة الفور ظلت هي لغة البلاط.

وبعد وفاة عبد الرحمن في ١٨٠١–١٨٠٢ خلفه ابنه محمد الفضل بمساعدة محمد قرة. وسرعان ما اختلف السلطان الجديد مع كبير وزرائه محمد قرة وقتله. وحكم محمد الفضل مدة أربعين عامًا بدأ فيها انحطاط الدولة[٥١].

جنوب السودان

على الرغم من وجود دراسات أنثروبولوجية مهمة أجراها باحثون كبار مثل و. هوفمي ود. وسترمان و ك. ج. سيليغمان و ا. ايفانز – بريتشارد وعديد من طلابه و ف. م. دينق عن الجنق (الدينكا) والناث (النوير) والأنيوا والشلك والزاندي، فلا تزال البحوث التاريخية عن جنوب السودان في بدايتها. وينطبق القول نفسه على الكشوف الأثرية التي تركزت في شمال السودان، كما ينطبق على البحث اللغوي التاريخي[٥٢].

---

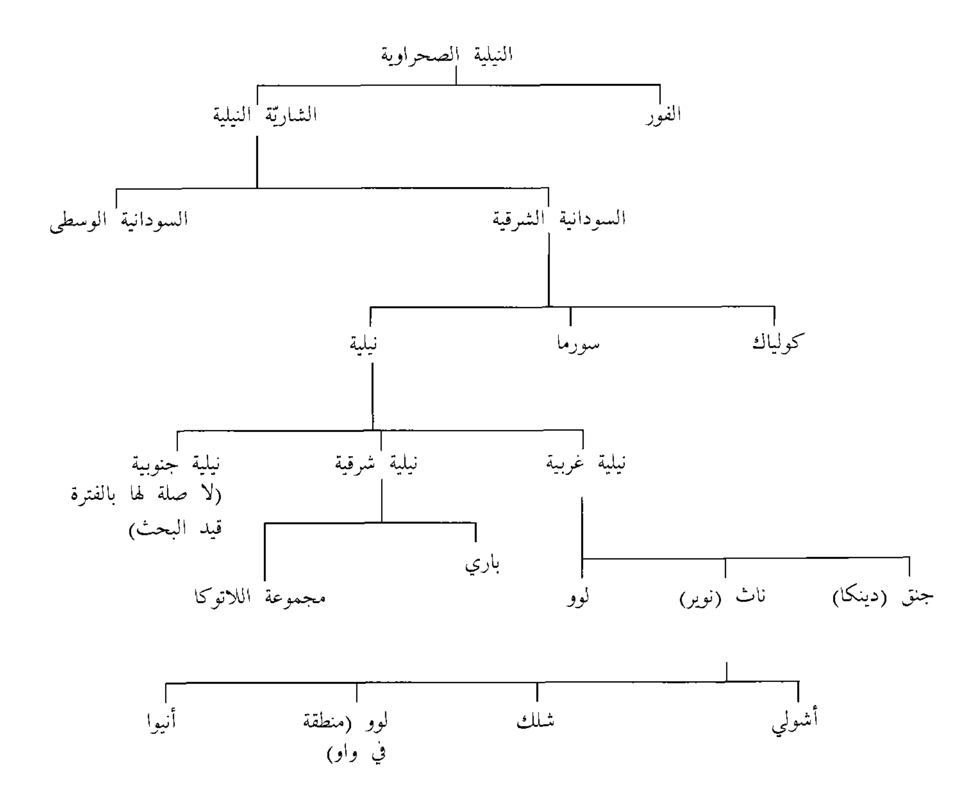
(٤٩) التونسي، ١٩٦٥.

(٥٠) ي.ف. حسن، ١٩٧١، ص٨٣–٨٥؛ R.S. O'Fahey، ١٩٧١، ص٨٧–٩٥.

(٥١) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص١٦٢–١٦٤ و١٦٧؛ ري.ف.١٩٧٤، ص٩٥–٩٦؛ R.S. O'Fahey، ١٩٧٠، ص٣ و٩.

(٥٢) أنظر في تقييم مدى جهلنا بهذا الشأن J. Mack و P. Robertshaw، ١٩٨٢.

ولكن بدأت تظهر بعض الخطوط العريضة من الشواهد الضئيلة المتوافرة. فيتبين بصورة متزايدة من الدلائل اللغوية مثلًا أن مهد الثقافات النيلية وربما كذلك السودانية الوسطى يقع في جنوب السودان[٥٣]. كما يتبين من المعلومات المتاحة أن معظم مجموعات اللغات التي عرفها تاريخ جنوب السودان تنتمي إلى العائلة النيلية - الصحراوية التي وصفها غرينبرغ كالتالي:



وربما كان سكان معظم جنوب السودان وشمال أوغندا يتكلمون اللغات السودانية الوسطى حتى آخر عقود الألف سنة الأخيرة حين بدأ استعمار المنطقة من جانب متحدثين بالنيلية الشرقية والغربية. والواقع أن من الموضوعات التاريخية الرئيسية أثناء الفترة قيد البحث ذلك التحول إلى اللغة النيلية من جانب من كانوا يتحدثون بالسودانية الوسطى في جنوب السودان. وهذه المنطقة يسكنها اليوم نيليون على الأكثر، وليس هناك من يذكّرنا بوجود متحدثين بالسودانية الوسطى فيما سبق إلا المورو والمادي الذين يعيشون غرب النيل الأبيض.

---

(٥٣) C. Ehret، ١٩٨٢.

وقد حاول رولاند أوليفر تجميع توليفة من شواهد آثار عصر الحديد على التاريخ القديم لهذه المنطقة مما يميل إلى تأكيد الصورة اللغوية[٥٤]. وهو يتحدث عن وجود مركزين لثقافات عصر الحديد، واحد في شرق مستنقعات النيل في منطقة الحدود السودانية – الاثيوبية والآخر في هضبة صخور الحديد عند خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكونغو. وكانت الثقافة الأولى نيلية والثانية بانتو وكانت تفصل بينهما ثقافات سودانية وسطى. ومع انتقال النيليين جنوبًا إلى مناطق البانتو، التقت ثقافتان من عصر الحديد كانت كل منهما قد تطورت على استقلال حتى ذلك الوقت. وكانت النتيجة هي انتشار مهنة الرعي المكثّف بين المتحدثين بالبانتو في عصر الحديد، وهي مهنة يرى أنها لا يمكن أن يكون مصدرها إلا النيليين.

وفيما يخص السودان، يميز أوليفر بين فترتين في عصر الحديد الذي عاشه النيليون. فأولًا هناك عصر الحديد الأول الذي تزامن مع عصر الحديد المتأخر لدى البانتو. وتتميز هذه الحقبة في غرب المديرية الاستوائية وفي مديرية بحر الغزال بوجود رعاة عصر الحديد وهم اللويل الذين كانوا يرعون أبقارًا بدون سنام ويبنون مصاطب صناعية لرفع مساكنهم فوق مستوى الفيضان في موسم الأمطار. ويرى كل من ج.م. ستابز وك.ك.ت. موريسون وس. سانتاندريا وج. لينهارت أن اللويل ربما كانوا جزءًا متقدمًا من المتحدثين بلغة اللوو الشمالية. وكان الخزف الذي يصنعونه بسيطًا في أكثره أو مزخرفًا بضفائر من الألياف.

ثم هناك عصر الحديد المتأخر أو الحديث الذي عاشه النيليون، وهو الذي يعنينا في هذا الفصل. ويبدو أن الانتقال من المركب الثقافي السابق إلى اللاحق تزامن مع ظهور الأبقار ذات السنام في منطقة بحر الغزال ومع اكتمال تطور تنقل الرعاة الموسمي، وخصوصًا بين الدينكا. وربما انتشرت الأبقار ذات السنام إلى الجنوب مع عرب البقارة بعد سقوط مملكة دنقله. ويلاحظ أيضًا أن هذا التغلغل العربي في السودان الشمالي والأوسط في القرنين الثالث عشر والرابع عشر لم يتزامن مع هجرات النيليين الغربيين فحسب، بل لعله هو الذي أحدثها[٥٥].

ولهذا يمكن ربط توسع النيليين الغربيين والشرقيين بسرعة نحو الجنوب والشرق بانتشار رعي الأبقار المكثّف الذي أصبح ممكنًا بإدخال الأبقار ذات السنام إلى جانب زراعة الحبوب. فبهذا المزيج أمكن إنتاج أغذية تلائم المناطق الجافة فاستطاع النيليون أن يحتلوا مناطق كثيرة كان الناطقون بالبانتو يتجنبونها حتى ذلك الوقت.

مملكة الشلك

إن الشلك هم أكبر عنصر من مجموعة اللوو الشمالية في جنوب السودان. والمجموعتان الأخريان هما اللوو في بحر الغزال والأنيوا على الحدود بين السودان واثيوبيا. وكانت أولى

(٥٤) R. Oliver، ١٩٨٢. وانظر أيضًا الفصل الذي كتبه في مؤلف J. Mack و P. Robertshaw، ١٩٨٢.

(٥٥) D.W. Cohen، ١٩٧٣؛ I. Hrbek، ١٩٧٧، ص٧٨–٨٠.

مستوطناتهم قرب ملكال بقيادة زعيمهم نيكانق (نحو ١٤٩٠–١٥١٧) بعد أن هزموا وطردوا الفونج – الذين كانوا يسكنون من قبل فيما أصبح بعد ذلك مركز منطقة الشلك، وهي المنطقة الواقعة بين تونقا في الجنوب وموومو في الشمال. ولعل هذه المنطقة الواقعة عند ملتقى نهر النيل ونهر السوباط والتي تتيح السيطرة على بحيرة نو كانت لها أهمية استراتيجية من أعلى درجة. وكانت تلك المجموعة الصغيرة التي تتحدث اللوو تضم عناصر من الفونج والنوبة وغيرهم. وكانت هذه العناصر المتباينة التي تمثّل ثقافات وتقاليد اقتصادية مختلفة هي التي تجمعت في بوتقة التاريخ لتكوّن ما أصبح يعرف بأمة الشلك منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر.

وأثناء قرن التكوين هذا أقام الشلك اقتصادًا مختلطًا يجمع بين رعي الأبقار وزراعة الحبوب. وكان السكان مستقرين أساسًا ولم يعرف لديهم التنقل الموسمي الذي كان يميّز حياة الدينكا والنوير. وكان الشلك يعيشون في سلسلة من القرى على الضفة الغربية، تمتد من موومو إلى تونقا وهي مسافة مائة ميل.

الحدود والتكافل الاجتماعي الاقتصادي

عند بداية القرن السابع عشر كان في هذه المنطقة سكان أكثر مما تتحمل. ولم يتغير الضغط الكبير على الأراضي حتى في القرن التاسع عشر حسبما يقول ج. شفاينفورت الذي يدّعي أنها كانت أكثر منطقة مكتظة بالسكان من مناطق أفريقيا التي كانت معروفة للعالم الخارجي آنئذ، بما في ذلك وادي النيل في مصر[٥٦]. وبدأ الشلك في التوسع في منطقتين من مناطق الحدود. ففي الشمال سعوا إلى السيطرة على النيل الأبيض من موومو إلى إليس، وهي مسافة تبلغ نحو ثلاثمائة ميل مرصعة بالجزر وبغابات كثيفة من السنط. وعلى الرغم من أن هذه المنطقة غير صالحة للزراعة فإنها زوّدت قاطني مناطق الحدود من الشلك بكثير من الصيد البري والأسماك والعسل. وقد سيطر الشلك من عهد أوداك أوكولو (نحو ١٦٠٠–١٦٣٥) إلى عام ١٨٦١ على هذه المنطقة التي كانت الشعوب المسلمة تسمّيها «بحر الشلك» ويسمّون ساكنيها «شلك البحر»

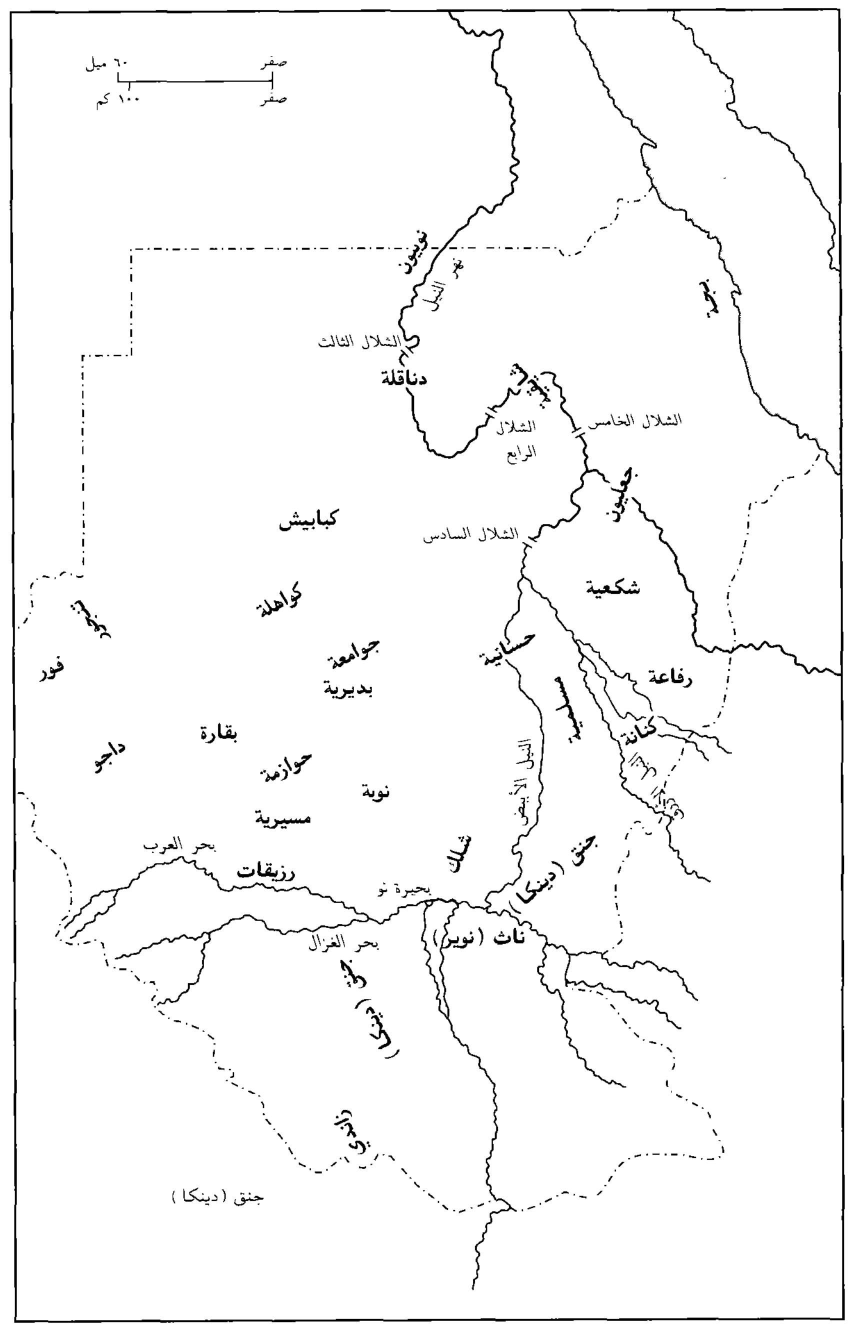
وكانت منطقة الحدود الثانية هي الواقعة بين النيل وجبال النوبة. والمفهوم من الإشارات الكثيرة في التراث إلى أنشطة الشلك والنوبة في هذه المنطقة أنها كانت منطقة حدود مهمة لكل من النوبة والشلك قبل أن يحتلها عرب البقارة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وذكر ر.س. أوفاهي و ج.ل. سبولدنغ في كتابهما «ممالك السودان» ما يلي:

كان القرنان الرابع عشر والخامس عشر فترة تغير في السودان النهري، وتأقلم مع مدّ التطور الثقافي والاقتصادي القادم من البلدان المجاورة واستقبال لمجموعتين دخيلتين، أي العرب والمتحدثين بالنيلية، وخصوصًا الشلك. ويمكن النظر إلى توحيد النوبة في أوائل القرن السادس

---

(٥٦) G. Schweinfurth، ١٨٧٣، ص٨٥.



الشكل ٣،٧: شعوب السودان (عن ي.ف. حسن).

عشر على أنه ردّ فعل نوبي في مواجهة الغزاة وفي الوقت نفسه استجابة إيجابية للظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التي خلقتها القوى الدخيلة[٥٧].

ويجب النظر إلى تاريخ الشلك في تلك الفترة من هذه الزاوية الواسعة. فهم كانوا ينظرون إلى الحدود الشمالية والغربية على أنها مناطق فرص اقتصادية توفر لهم «مصدرًا بديلًا للإمدادات» على حدّ قول ب.ميرسر[٥٨]. كما أن هذه المناطق استوعبت السكان الزائدين.

ويحدثنا تراث الشلك مثلًا عن أنهم، أثناء حكم الرث (الملك) أوداك أوكولو، أيدوا دارفور في صراعها مع سلطنة الفونج للسيطرة على تجارة النيل الأبيض. فلما استسلمت تقلي بقي الفونج والشلك يواجهون بعضهم بعضًا على طول النيل الأبيض، وكلاهما ظاهر الإنهاك بعد ثلاثة عقود من الحرب.

ولكن هذا السلام المؤقت سرعان ما اضطرب بوصول شعب آخر يتحدث لغة الجي[٥٩] – وهم الدينكا – الذين غزوا المنطقة الجنوبية من بلاد الفونج من نحو عام ١٦٣٠ فصاعدًا[٦٠]. وطوال القرنين السابع عشر والثامن عشر توسع الدينكا في جنوب الجزيرة وقلبوا بالتدريج ميزان القوى في المنطقة. وكان وجودهم هناك تهديدًا لكل من الشلك والفونج، فضمّ الفريقان قواهما ضد الدينكا، العدو المشترك في نظرهم، ونجحوا في منع الدينكا من التوسع شمالًا أو غربًا، بل أجبروهم على الرحيل شرقًا نحو الحدود الاثيوبية.

وكان هذا التحالف بين الفونج والشلك ضد الدينكا بداية التكافل الاجتماعي الاقتصادي الذي أقامه الشلك مع مجموعات مختلفة في أزمنة مختلفة – الفونج، الجلابة، عرب البقارة، الغزاة العرب، التجار الأوروبيين، أتباع المهدي – وكان القصد منه في العادة استغلال الدينكا. وهو يدل على أن مثل هذه التحالفات الاجتماعية الاقتصادية لم تكن تتبع حتى ذلك الحين عقيدة عنصرية أو عرقية، لأننا نرى الشلك مرة بعد أخرى ينضمون إلى تلك المجموعات لاستغلال مجموعة تتحدث لغة الجي. وأما العقيدة العنصرية في جنوب السودان فهي ظاهرة نشأت في فترة ما بعد المهدية. وعلى المؤرخين المهتمين بتطور أنماط الاعتماد الاجتماعي الاقتصادي أن يدرسوا العلاقات بين مختلف المجموعات في أعالي النيل – أي الشلك والفور والفونج والنوبة والعرب والدينكا والنوير، ليتبينوا كيف كانت الحدود تتغير كثيرًا وكيف كانت مختلف الجماعات تندمج في أنظمة اجتماعية اقتصادية مختلفة.

---

(٥٧) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص١٥.

(٥٨) P. Mercer، ١٩٧١، ص٤١٤.

(٥٩) الشعوب الناطقة بلغة الجي هي الشعوب المتحدثة بالنيلية الغربية، وتضم متحدثين باللوو فضلًا عن الدينكا والنوير. وكلها تستخدم كلمة «جي» بمعنى «شعب»، ومن هنا جاءت التسمية.

(٦٠) R.S. O'Fahey و J.L. Spaulding، ١٩٧٤، ص٦١–٦٣.

تطور المؤسسات السياسية والاجتماعية

في النصف الثاني من القرن السابع عشر حدثت تطورات سياسية أثّرت تأثيرًا بالغًا في سير العمليات الاجتماعية الاقتصادية في أرض الشلك. فقد تبلور إحساس بالوحدة الوطنية بين مختلف الشعوب التي استقرت في البلد كما نشأ شكل من الإدارة الأكثر اتجاهًا إلى المركزية تحت سلطة «الرث». وكان من النتائج الرئيسية لهذا التطور إدخال الاحتكار الملكي بالتدريج للموارد الاقتصادية وللتجارة المحلية والبعيدة.

ويرتبط هذا التطور في تاريخ الشلك بثلاثة أسماء هي أبوذوك الملكة وابنة الرث بووك وهي واحدة من نساء كثيرات ذوات نفوذ في تاريخ الشلك؛ وأخوها غير الشقيق ذوكوث؛ وتوقو ابن ذوكوث الذي أصبح الرث ذوكوث (نحو ١٦٧٠–١٦٩٠) والذي يذكر بتنظيم إغارات ناجحة في اتجاه مجرى النيل وغربًا في جبال النوبة. وربما كانت المجاعة الكبرى عام ١٦٨٤ (المسمّاة «أم لحم» بالعربية) سببًا في هرب كثير من الشلك نحو الشمال للإغارة أو للاستقرار في بحر الشلك. وتنسب إلى المجاعة الكبرى والى الشلك مسؤولية تدمير سبع عشرة مدرسة دينية تقع بين إليس وملتقى النيل الأزرق والنيل الأبيض[٦١]. وقد عاد المغيرون من رعايا ذوكوث بغنائم كثيرة، كما جلبوا معهم كثيرًا من الأسرى أغلبهم من المنطقة الواقعة شرق كاكا، وأسكنوهم في أثاكونق وأصبحوا جزءًا من الحرس الشخصي للرث ذوكوث.

وكان نجاح الرث ذوكوث على الصعيدين العسكري والاقتصادي هو السبب في تركيز سلطات الرث. واكتملت عملية توطيد دعائم الحكم على يد ابنه وخليفته توقو (نحو ١٦٩٠–١٧١٠) الذي أنشأ قرية فشودة وجعلها مقرًا دائمًا للرث، بعد أن كان كل رث من الشلك يحكم من قريته الأصلية ويدفن فيها. وكان توقو هو الذي استحدث الاحتفال المعقّد بتنصيب رث الشلك. وسرعان ما استطارت شهرته داخل المملكة وخارجها. ويبدو أن هناك صلة أيضًا بين معدل تحقيق المركزية السياسية وتطور الهرم الاجتماعي في مجتمع الشلك.

وبحلول بداية القرن الثامن عشر كانت امبرطورية الفونج في انحلال كما سبق القول. ومع تدهور سلطة الفونج على طول النيل الأبيض كانت سلطة الشلك تزيد بنفس القدر. وعندما كان جيمس بروس في سنّار عام ١٧٧٢ لم يكن لديه شك في أن الشلك يسيطرون على إليس[٦٢]. كما كان يعتقد أن غارات الشلك امتدّت باتجاه مجرى النهر حتى ملتقى النيلين. وقد أكد هذا الاعتقاد فيما بعد برون – روليت الذي ادّعى أن موقع الخرطوم الحالي كان مستوطنة مهمة حتى ١٧٨٠ حين أغار الشلك على المدينة ودمروها وقتلوا أهلها أجمعين[٦٣].

وشهد العقدان الأخيران من القرن الثامن عشر انهيار سلطنة الفونج نهائيًا. وساعد هذا على توطيد دعائم سيطرة الشلك على منطقة النيل الأبيض. وكان الرحّالة الإنجليزي جورج وليام

(٦١) محمد النور بن ضيف الله، ١٩٧٣، ص٩٥ و٣٤٤؛ P. Mercer، ١٩٧١، ص٤١٠.

(٦٢) J. Bruce، ١٨٠٥، المجلد السادس، ص٣٩٠.

(٦٣) C.E.J. Walkley، ١٩٣٥، ص٢٢٧.

براون الذي أقام في دارفور أربع سنوات (١٧٩٣-١٧٩٦)، والذي ألّف كتابًا عن النشاط التجاري في المنطقة، قد سجّل أن الشلك كانوا يسيطرون تمامًا على النهر عند إليس، حيث كان بيدهم إدارة العبّارات التي يستخدمها تجار القوافل بين سنّار والأُبيِّض[٦٤].

تدهور سلطة الشلك

أثناء حكم الرث نياكوا (نحو ١٧٨٠-١٨٢٠) حدثت هجرة كبيرة من الدينكا، وربما من فرعي الروينق والنقوك، عبر نهر السوباط. وكان معنى هذا أن منطقة النيل الأبيض من بحيرة نو جنوبًا إلى إليس شمالًا التي كانت تحت سيطرة الشلك الكاملة طوال قرن ونصف قرن أصبحت من ثم مشتركة مع شعوب أخرى تتحدث لغة الجي. ولكن لم يقتصر الأمر على ذلك. فبعد سنة من وفاة نياكوا غزت جيوش محمد علي باشا، والي مصر، السودان وأنهت إدارة الفونج وأقامت حكمًا تركيًا - مصريًا كان يهدف إلى استغلال السودان لمصلحة مصر. وكان لا بد من وقوع صدام مع الشلك وهم القوة المسيطرة على طول النيل الأبيض. وعلى الرغم من المقاومة المستمرة من جانب الشلك، فان حدودهم أخذت تتراجع بانتظام إلى الجنوب منذ عام ١٨٢١ أمام تغلغل الاقتحام العربي والنظام التركي - المصري.

وكان على الشلك أن يسيطروا على المجاري المائية من أجل السيطرة على النيل الأبيض. وكانت هذه السيطرة تعتمد على قوة قواربهم أو قوتهم المحمولة على المجاري المائية. وكانت لديهم أعداد كبيرة من القوارب كما أنهم كانوا مهرة في التجديف. وأثناء الإغارات أو الحملات العسكرية كانت القوارب تتحرك في مجموعات من ثلاثين أو أربعين قاربًا، ولذلك فقد كانوا يشكّلون قوة عسكرية ضخمة في المنطقة. ويمكن الاقتباس مرة أخرى من ميرسر الذي قال: «...قبل إنشاء الترسانات التركية على النيل الأبيض لم يكن في المنطقة ما يتفوق على قوارب الشلك أو حتى ينافسها»[٦٥]. ولكن الترسانة الحكومية التركية - المصرية أقيمت عام ١٨٢٦ في منجرة، ومنذ ذلك التاريخ أمكن تحدي سيطرة الشلك على النيل الأبيض.

شعوب بحر الغزال

كانت الأرض الواقعة جنوب بحر الغزال وغرب الخط بين مشرع الرق ورمبيك، ونقطة التقاء الحدود الحديثة بين السودان وزائير وأوغندا، تسكنها شعوب تنتمي إلى عائلتين لغويتين رئيسيتين هما الأوبانقية (النيجر - الكونغو) والسودانية الوسطى (الصحراء - النيل). وكان المتحدثون بهاتين اللغتين قد استقروا في هذه الأرض من أزمان سحيقة. ويبدو في الواقع أن

(٦٤) W.G. Browne، ١٧٩٩، ص٤٥٢-٤٥٣.

(٦٥) P. Mercer، ١٩٧١، ص٤١٢.

السودانية الوسطى قد نشأت في منطقة النوبة قبل العهد المسيحي بعدة آلاف سنة إما بالقرب من بحر العرب أو في منطقة واو[٦٦]. وكانت الشعوب المقيمة في هذه الأرض شعوبًا من المزارعين الذين يزرعون الحبوب ويرعون الأبقار ويكثرون من الصيد، ولا يسكنون إلّا على طول المجاري المائية. وينسب إليهم موقع جبل توكي (خط العرض ٥°١٩ شمالًا وخط الطول ٢٧°٣٠ شرقًا) الذي يرجع إلى عام ١٨٠-٢٢٠ تقريبًا[٦٧]. وكان المتحدثون بهاتين اللغتين موجودين قبل عام ١٨٠٠ بالقرب من حفرة النحاس إلى حدود الغابات المطيرة في الجنوب وعلى ضفتي أعالي النيل في اتجاه مصب النهر ابتداء من بحيرة ألبرت.

وكان المتحدثون بالأوبانقية قد جاؤوا من الغرب (جمهورية أفريقيا الوسطى) واستقروا على الأكثر في موقع غرب مواقع المتحدثين بالسودانية الوسطى أو فيما بين المجتمعات المتحدثة بهذه اللغة، وهذا أمر مفهوم نظرًا لضآلة المستوطنات السكانية في المنطقة. وكان الأوبانقيون مزارعين أقاموا اقتصادهم في البداية على اليام ثم انتقلوا إما إلى محاصيل الحبوب، أو إلى الموز، وفقًا للبيئة المحلية. ولكنهم لم يكونوا رعاة أبقار مما يعني اختلاف مواقفهم عن مواقف شعوب السودان الأوسط اختلافًا كبيرًا إزاء الثروة، بما في ذلك مهر العروس[٦٨].

ومعلوماتنا قليلة جدًا عن تاريخ هذه الشعوب قبل عام ١٨٠٠ لأن التطورات التي حدثت في القرن التاسع عشر أدّت إلى تفكك مجتمعاتهم. وبحلول عام ١٨٠٠ كان المغيرون من دارفور للحصول على الرقيق يعملون بنشاط في دار فرتيت ودار بندا جنوب حفرة النحاس، في حين كان الزاندي قد بدأوا غزوهم للشعوب المقيمة جنوبًا. واستطاع الزاندي استيعاب الشعوب التي قهروها، أما في الأماكن الأخرى وخصوصًا في الشمال، فقد حدثت هجرة واسعة النطاق إلى جمهورية أفريقيا الوسطى عندما كان المتحدثون بالبندا وغيرهم يفرون من تجار الرقيق. وتبيّن بحوث ف. سانتاندريا[٦٩] سببًا آخر لضآلة التاريخ القديم في التراث الشفهي وهو عدم وجود وحدات سياسية كبرى في المنطقة. وهذا وحده يفسّر سهولة الغزو من جانب الزاندي. كما أنه يعني أن التقاليد العشائرية -أي تقاليد العائلات الرئيسية المؤلفة من وحدات صغيرة والمتناثرة في مستوطنات أو قرى صغيرة أو كبيرة في بعض الأحيان- لم تكن ترجع إلى عهد بعيد. ولا يوجد تراث شفهي عن أي واقعة قبل عام ١٨٠٠. والنسب الوحيد الذي يرجع إلى أقدم من ذلك هو ثلاث قوائم عن عشائر البنقو[٧٠] التي بدأت بها الأجيال التي أسّست سلالة الزعماء بين عامي ١٦٥٠ و ١٧٠٥. وهذا لا يعني إلّا أن بعض الناس كانوا يعيشون هناك في ذلك

(٦٦) C. Ehret، ١٩٧٤، ص٨٦؛ N. David، ١٩٨٢، ص٨٠-٨١.

(٦٧) N. David؛ ١٩٨٢، ص٨١-٨٢.

(٦٨) D.E. Saxon، ١٩٨٢؛ N. David، ١٩٨٢، ص٨٨-٩١؛ L. Bouquiaux و L. Hyman، ١٩٨٠، ص٨٠٧-٨٢٢.

(٦٩) F. Santandrea، ١٩٦٤ و١٩٨١.

(٧٠) F. Santandrea، ١٩٦٤، ص١٣٦-١٣٨.

الوقت في منطقة واو – التونج أثناء القرن الثامن عشر، وأن التنظيم الاجتماعي لمجموعات البنقو هذه كان أوسع نطاقًا بقليل من تنظيم بقية المجموعات، وإن كان أضيق نطاقًا من تنظيم المجموعات النيلية المجاورة. ولكن تراث البنقو يدلّ أيضًا على قوة مقاومتهم للمركزية. وقد سار كثير من وحدات البنقو السياسية وراء نقولي، البطل الذي نظّم المقاومة ضد الزاندي، ولكن «الزعماء المنافسين» اغتالوه حالما نجح في صد الزاندي(٧١).

ولهذا فغاية ما يقال عن الفترة التي يشملها هذا الفصل أن دارفور بدأت تمارس سيطرة غير رسمية على دار فرتيت قبل عام ١٨٠٠ بكثير وفرضت جزية من النحاس على سكان حفرة النحاس، في حين أن بعض العائلات من العرب أو الفور وطدت زعامتها على مجموعات صغيرة في منطقة راجا. ومن الواضح أن الأمر يستدعي مزيدًا من البحث في المنطقة بأكملها. وربّما لا يزال من الممكن جمع معلومات عن الحياة والتبادل والتجارة وحركات السكان المحتملة قبل عام ١٨٨٠.

---

(٧١) أنظر ص ١٣٢ من المرجع السابق.

الفصل الثامن

المغرب

محمد الفاسي

رأينا في المجلد الرابع أن اسبانيا والبرتغال شرعتا خلال القرن الخامس عشر في شن حملات على شمال أفريقيا، وخاصة على المغرب. واحتلّ البرتغاليون تدريجيًا – منذ سنة **١٤١٥** التي استولوا فيها على سبتة – كثيرًا من الثغور الهامة على ساحل الأطلسي، واتخذوها قواعد ينطلقون منها في هجماتهم على المناطق النائية من المغرب.

وقد كان لكل هذه الأحداث صدى قوي، أثار مقاومة شديدة ورغبة عارمة في تحرير المدن التي اغتصبها البرتغاليون. وهبّ مختلف شيوخ الزوايا[١] وجماعات الإخوان لتأجيج هذه الحمية في النفوس، فسخّروها في توطيد دعائم سلطتهم وإعداد الناس لمحاربة الغزاة الذين كانوا يرون فيهم دعاة حملة صليبية جديدة.

وقام سادات من أشراف درعة، يقودهم أبو عبد الله الملقّب بالقائم بأمر الله، بندب أنفسهم لمحاربة الكفار وإخراجهم من الحصون التي احتلّوها. وكانت مبايعة القائم بأمر الله عام **١٥١١** بداية عهد الدولة السعدية. ودامت الحرب نحو أربعين عامًا، كان بعضها ضد البرتغاليين وبعضها الآخر ضد الملوك الوطاسيين.

وكان البرتغاليون في جنوب المغرب مهددين إلى درجة أنهم كانوا لا يغادرون حصونهم. ونتيجة لذلك، تضاءلت حملات الاستعمار البرتغالي بصورة متزايدة. وضاعف الأشراف الشيوخ الدينيون (وهم marabouts عند المؤرخين الأوروبيين) هجماتهم على الحصون البرتغالية، وكانت الغارات دامية في كثير من الأحيان.

وكان البرتغاليون عرضة للتهديدات أيضًا من الشمال، على يد جيش سلا الذي كان يغير باستمرار على أصيلا وغيرها من المواقع المحصنة التي كان البرتغاليون يحتلونها. وهكذا طرد

(١) «الزاوية» دار للتعبد والتعلم فإذا حصنت ومنعت سميت «رباطًا».

المحتلون من المعمورة (التي تسمى اليوم بالمهدية) الواقعة عند مصب نهر سبو.

وخلال هذه الفترة، كان للصراع بين الدولة الجديدة دولة السعديين التي استقرت في الجنوب، والدولة الوطاسية المرينية القديمة عواقب وخيمة على المغرب الأقصى، لأنها أضعفت الجانبين ومنعتهما من تحرير جميع المواقع التي كان قد استولى عليها البرتغاليون. ولحسن الحظ، جرت معركة غير حاسمة بين السلطان أحمد الوطاسي والشريف أحمد الأعرج في تادلة عام ١٥٤٧، فأبرمت اتفاقية بينهما أعطت السعديين منطقة سوس ومراكش، وتركت باقي البلاد في يدي السلطان بما في ذلك فاس التي ظلّت العاصمة.

واستمتع المغرب بعد هذا الاتفاق بفترة سلام دامت اثني عشر عامًا انتهزها السعديون لدعم قواتهم وتنظيمها، والتركيز على محاربة البرتغاليين.

وفي هذا الظرف وقع أمر مهم. ذلك أن الشريف محمد المهدي الذي كان عاملًا على إقليم سوس كان قد نشر زراعة قصب السكر في أراضيه[٢]، لكن البرتغاليين كانوا يحتكرون تصدير البضائع من ميناء أغادير الذي كانوا يحتلونه إلى ذلك الحين. ولذلك عزم السلطان السعدي على تحرير أغادير التي كان البرتغاليون يسمونها سانتا كروز دي كاب داغوير. وكان محمد الشيخ قد جهز جيشًا قويًا وجمع من العدّة ما يكفي لمحاربة البرتغاليين وطردهم من أغادير. وبدأ بمحاصرة الميناء البرتغالي بمساعدة المدفعية. وتم له في النهاية اختراق دفاعات العدو بعد ستة أشهر.

وأحدث سقوط أغادير بلبلة كبيرة في البرتغال. فانسحب البرتغاليون فورًا من مدينتي آسفي وأزمور، لكنهم احتفظوا بالجديدة (وكانوا يسمونها «مازاغان» Mazagan) لأن الدفاع عنها كان أيسر.

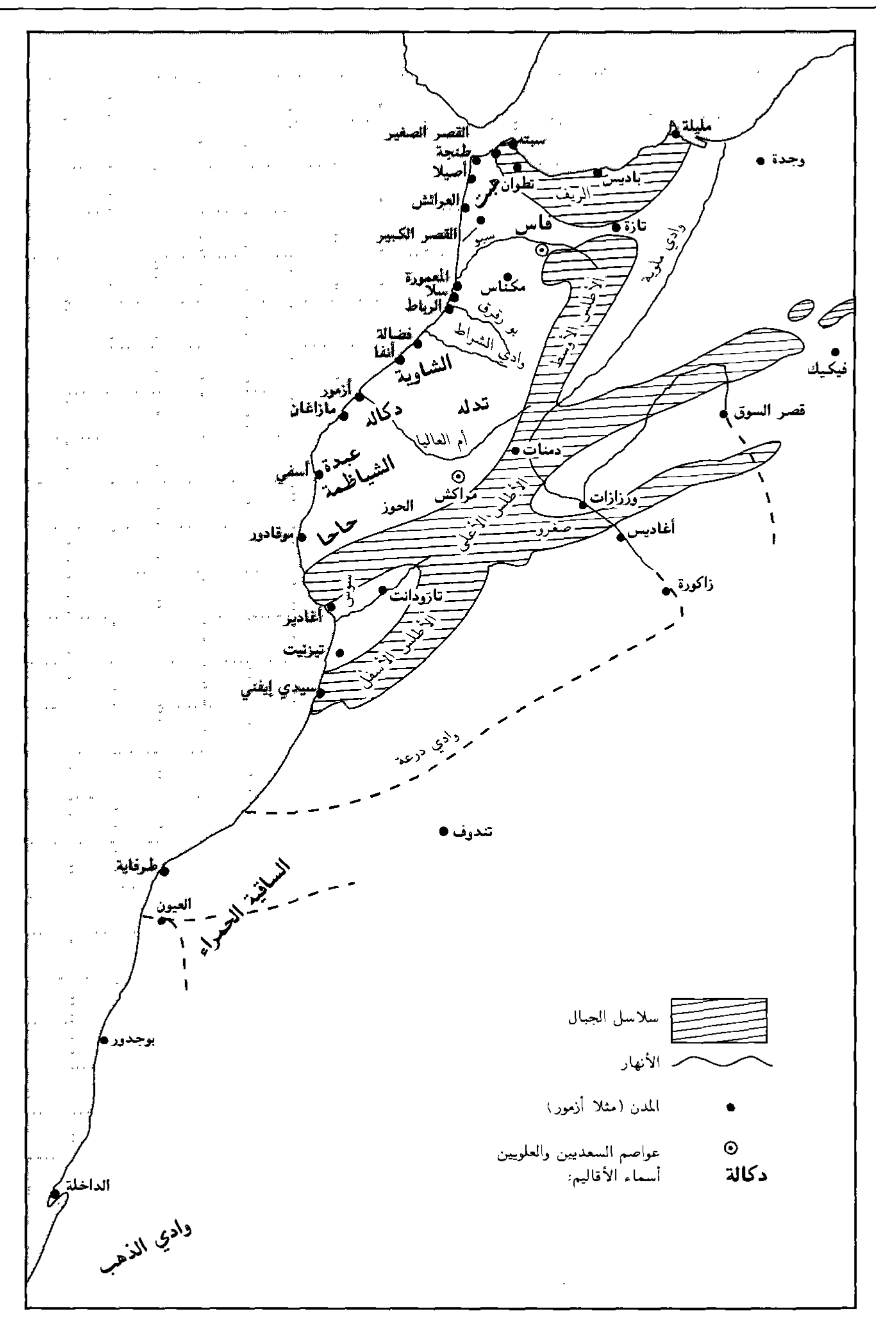
وبفضل هذه الانتصارات نال الشرفاء مرتبة المجاهدين المغاوير كما نال محمد الشيخ مكانة بطل الجهاد، فذاع بذلك صيته في أنحاء البلاد. وأصبح بإمكانه آنذاك أن يعود إلى مكافحة الوطاسيين، ويحاول استرجاع شمال المغرب الذي كان الوطاسيون يحكمونه إلى ذلك الحين بمقتضى معاهدة تادلة.

وأصبح محمد الشيخ القائد الأوحد للسعديين، بعد أن طرد أخاه أحمد الأعرج الذي كان ينافسه، وبذلك خلا له الطريق كي يجهز على الوطاسيين. ووطّد عزمه للاستيلاء على فاس، لأن ذلك يكسبه سلطة عظيمة في المغرب.

وتراوح صراع الدولتين القديمة والجديدة بين الهزيمة والانتصار، نحو عشرة أعوام، إلى أن انتهى بدخول محمد الشيخ مدينة فاس في ١٣ سبتمبر / أيلول ١٥٥٤. وكان تخوّف السلطان من تهديد أتراك الجزائر عظيمًا، فقد كان يرى أن مصدر الخطر الحقيقي الوحيد هو الامبراطورية

---

(٢) من المعروف أن إنتاج السكر يعود إلى أوائل العصور الوسطى، وأن المغرب كان المصدر الأول له. انظر الفصل الخامس والثلاثين من مصنف D. de Torres، ١٦٦٧؛ وما كتبه P. Berthier في فترة أقرب، ١٩٦٦. وقد ساعدت الوزارة التي كان يتولاها مؤلف هذا المقال السيد برتييه في بحوثه في الخمسينات، ويعد كتابه أفضل بحث في هذا الموضوع.



الشكل ٨،١: المغرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر (نقلاً عن محمد الفاسي).

العثمانية التي بسطت نفوذها على جميع البلدان العربية في المشرق والمغرب، وهو مصير ما كان للمغاربة أن يقبلوه أبدًا بما عرف عنهم من نزوع إلى الاستقلال. ولذلك قرّر طرد العثمانيين من أفريقيا كي يحمي بلاده من الغزو التركي. وكان ولداه الأكبران عبد الله وعبد الرحمن قد احتلا تلمسان عام ١٥٥٠، لكن رد فعل الأتراك كان سريعًا. فقد أعد باشا مدينة الجزائر جيشًا كبيرًا بقيادة حسن كورسا (يطلق المؤرخون على الأوروبيين المهتدين إلى الإسلام، الذين عملوا في خدمة دول المغرب، اسم المرتدين)، وأرسله لمقاتلة القوات المغربية التي انهزمت، فعاد الأتراك عندئذٍ إلى احتلال تلمسان عام **١٥٥٢**.

وسعى محمد الشيخ لتحقيق مطمحه العظيم المتمثل في فتح الجزائر، إلى اقامة حلف مع اسبانيا. فجرى ترتيب محادثات مع كونت ألكوديته، الحاكم الإسباني لمدينة وهران، واتفق الطرفان على شن حملة على مدينة الجزائر. وكان على ألفين من الفرسان الاسبانيين، الذين حصلوا على مكافأة من السلطان، أن يشاركوا في هذه العملية التي قادها المغاربة. وانتهى إلى علم الأتراك خبر هذه الاستعدادات، فطلب صلاح الرئيس من الباب العالي إمداده بالمال والعتاد لمهاجمة وهران التي كان الاسبان يحتلونها آنذاك. وكان أن توفي صلاح الرئيس في هذا الظرف، فتولى حسن كورسا قيادة الهجوم على وهران. بيد أن الأسطول التركي، الذي كان عليه أن يحاصر الحصن الاسباني من جهة البحر، قد استدعي لمحاربة الأسطول المسيحي بقيادة أندريا دوريا الذي كان يهدّد البوسفور آنذاك. فأصبح بإمكان السلطان أن يوجه جهوده لفتح الجزائر بعد أن تخلص من منافس خطير. فبدأ بضرب الحصار على تلمسان التي وقعت في قبضته.

وفي عام ٩٤٦هـ / ١٥٥٧ قتل السلطان محمد الشيخ على يد ضابط من حراسه، كان يعمل لحساب العثمانيين.

غير أن هذه النهاية المأساوية لم تغير من عزم السعديين على مواصلة تطهير المغرب من جميع المحتلين الأجانب، والدفاع عن حوزته، وصدّ الهجمات الجديدة التي كانت القوى الأجنبية تقوم بها، حتى ولو كانت قوّة إسلامية مثل الامبراطورية العثمانية التي مدت نفوذها ليشمل كافة الأقطار العربية، كما أسلفنا. وبعبارة أخرى، فإن الخليفة الجديد، أبا محمد عبد الله الذي نودي به سلطانًا بدون منازع بعد اغتيال أبيه، اعتمد السياسة التي وضع أسسها سلفه، ولقب بالغالب بالله.

وعلى الرغم من أن السلطان الجديد لم ينتقم لأبيه، فقد شعر بأنه يستطيع أن يلتفت لمكافحة البرتغاليين في محاولة لاقتلاعهم من مدينة الجديدة. وشرع في إعادة بناء جيشه، والحصول على أحدث الأسلحة، وتنظيم حملة نفسية واسعة النطاق بمساعدة الزوايا والأولياء. وقد حرض سيدي أحمد أو موسى على وجه الخصوص جميع القبائل على الأتراك والبرتغاليين معًا، وكان له تأثير عظيم في منطقة سوس، ولم يشتهر بتقواه في منطقته فحسب بل وفي كافة أنحاء المغرب. ولذلك فحين شعر الغالب بالله بأنه يملك من القوّة ما يكفي لمحاصرة البريجة (التي كان البرتغاليون يسمونها «مازاغان» Mazagan آنذاك، وأصبحت تسمى الجديدة فيما

بعد)، أعد العدة وجمع قوّة عظيمة، قوامها المدفعية والفرسان، مجهزة بأسلحة بالغة الفعالية، بما فيها أربعة وعشرون مدفعًا منها عشرة مدافع ثقيلة، وتضم مدفع «الميمون» الشهير.

وعلى الرغم من أن هذه المحاولة الرامية إلى تحرير البريجة لم تكلل بالنجاح، فإنها أظهرت للبرتغاليين أن عليهم أن يحسبوا حساب قوّة حقيقية جديدة؛ أما السلطان فقد رأى أنه تمّ تجنب التهديد البرتغالي للمناطق الداخلية في المغرب، والتفت للعناية بازدهار مملكته. وشجع التجارة مع الدول الأوروبية، وخاصة مع فرنسا. ويتبين من إحدى الوثائق على سبيل المثال، أن تجار مدينة روان في فرنسا وقعوا عقدًا للتشارك عام ١٥٧٠ مع المغرب يسمح لهم بالمتاجرة معه، وبخاصة مع مدن آسفي، وتارودانت، ومراكش[٣].

واشتهر الغالب بالله في مجال المعمار بأنه أحد أكابر بناة الدولة السعدية. فقد شيد جامعًا كبيرًا في مراكش، كما قام بترميم مسجد الموحدين في قصبة أغادير الحالية. وبوجه عام، اتسمت الفنون المغربية الموروثة عن الأسر الحاكمة السابقة بالزخرفة الجميلة والفخامة الفائقة.

وتميز عهد مولاي عبد الله الغالب بالله بالهدوء والازدهار بوجه عام. ومات قرير العين في ١٥٧٤ بعد أن دام حكمه سبعة عشر عامًا.

ولم تكن خلافته بالأمر الهيّن. فقد بويع محمد بن الغالب بالله، خلافًا للسنّة المتبعة منذ مدة طويلة في الخلافة بتقديم أكبر الذكور سنًا في الأسرة على أكبر أبناء السلطان الراحل. فكان ذلك إيذانًا ببدء مرحلة اضطراب في تاريخ المغرب، لم تطل لحسن الحظ، وانتهت بالانتصار في معركة وادي المخازن المعروفة عند الافرنج بمعركة الملوك الثلاثة.

واتخذ السلطان الجديد لقب المتوكّل، ولكنه مازال يعرف في الأغلب بكنية المسلوخ.

وكان مولاي عبد الملك، أكبر أمراء السعديين وأعمام المسلوخ، يرى أنه أحقّ بالعرش. فلما نودي بأبي الغالب بالله سلطانًا على فاس، لجأ في أول أمره إلى سجلماسة، ثم إلى مدينة الجزائر، فالقسطنطينية فيما بعد. وانضم إلى الجيش العثماني فشارك في استعادة الأتراك مدينة تونس، حيث أبدى شجاعته واستبساله.

وعند عودة مولاي عبد الملك إلى القسطنطينية، وجد عند الخليفة أذنا صاغية لمساعدته على استرداد عرش أسلافه. فأمر الخليفة العثماني مراد والي الجزائر، الحاج علي، بأن يمد الأمير السعدي بقوّة مسلحة صغيرة. ولم تلق هذه القوّة أي مقاومة حينما بلغت المغرب، لأن جميع الناس كانوا يؤيدون عبد الملك. وتخلى جيش المتوكل عنه فاضطر إلى الفرار ودخل مولاي عبد الملك فاس في ١٢ مارس / آذار ١٥٧٦، ورحّب به أهلها ترحيبًا كبيرًا.

وفرّ المتوكل صوب الجنوب، فلاحقه السلطان وهزمه في وادي الشراط بين الرباط وفضالة، ولكنه نجح في الإفلات مرة أخرى، وتمكن من الاستيلاء على مراكش من جديد. وعهد إلى شقيق السلطان ونائبه على فاس، مولاي أحمد، بمهمة طرده من مراكش وأسره. وتم تنفيذ الجانب الأول من هذه المهمة بنجاح، لكن المتوكل تمكن من النجاة للمرة

---

(٣) H. de Castries، ١٩٠٥–١٩٣٦؛ المجلد الأول، ص٣٠٣.

الأخيرة. واتجه صوب الشمال فطلب من حاكم فيليث دي لاغوميرا أن يجيره بهذه المدينة. وأحيل الطلب إلى الملك فيليب الثاني الذي أذن للقائد بأن يقبل المستجير، شريطة ألا يرافقه أكثر من عشرة من أسرته.

وبعدما تخلص مولاي عبد الملك من مضايقات المتوكل – على الأقل مؤقتًا – شرع في إعادة بناء الدولة، وملء خزائنها، وتجهيز الجيش من جديد، وعيّن أخاه مولاي أحمد خليفة على فاس.

ولما وجد الخزينة فارغة كان بإمكانه أن يفرض ضرائب جديدة لإصلاح الوضع، ولكنه شعر بأن ذلك قد يؤدي إلى إفلاس البلاد بدلًا من إثرائها. ولذلك فكر في اعتماد أساليب أنجع دون إثقال كاهل رعاياه ماليًا، فطور الأسطول البحري، وبنى سفنًا جديدة، وقام بإصلاح السفن القديمة أو تطويرها. وأدّى هذا إلى تنشيط شتى الصناعات والحرف، وتزايد التجارة مع باقي أنحاء العالم، وخاصة مع أوروبا. وكانت سياسته ناجحة، وكانت لها آثار طيبة في جميع الميادين.

غير أن سبب هذا النجاح كان يكمن أيضًا في شخصية مولاي عبد الملك الذي كان الأوروبيون يكنون له تقديرًا عظيمًا. وقد مدحه كتاب أجانب وأثنوا عليه. فقد وصف الكاتب والشاعر الفرنسي أغريبا دوبنييه هذا الملك بكثير من الاطراء، وروى عنه أشياء كثيرة، من بينها أن هذا السلطان السعدي «كان ملمًا بالاسبانية، والإيطالية، والأرمنية، والصقلبية، كما كان شاعرًا فذًا في اللغة العربية».

موقعة الثلاثة ملوك

أسلفنا القول أن البرتغال بنى في القرن السادس عشر امبراطورية قوية، كانت تضم أراضي شاسعة في أمريكا، وآسيا، وأفريقيا. وعندما لجأ السلطان السعدي المخلوع المتوكل إلى فيليث دي لاغوميرا، كان يحكم هذه الأمبراطورية ملك شاب يدعى دون سبستيان، كان يحلم منذ نعومة أظفاره باحتلال المغرب، ليتخذه قاعدة ينطلق منها لاحتلال بلاد المغرب بأسرها، ثم يسير منها إلى المشرق لتخليص ضريح المسيح من أيدي المسلمين. وقد اتجه المتوكل، في سعيه لاستعادة عرشه، إلى ملك اسبانيا الذي رفض استقباله أو منحه أدنى قدر من الدعم في مغامرته اليائسة. وعندئذٍ اتصل بالملك دون سباستيان، فاغتنم ملك البرتغال هذه الفرصة لأنه رأى أن قدوم هذا المغربي المنشق عامل أساسي في استمالة جميع معارضيه، إذ كان قد قرّر شن حملته، التي كان يحلم بها دائمًا، على خلاف ما نصحه به مستشاروه. وتحمّس لذلك عامة الناس في البرتغال – نتيجة لدعاية المتطرفين وخاصة بين صفوف رجال الدين – وشجعوا تشجيعًا كبيرًا الحملة المتهورة التي كان الملك الشاب يعد لها العدة.

وقد حاول مولاي عبد الملك من جهته أن ينصح ملك البرتغال الشاب بالعدول عن مغامرته الطائشة، عندما انتهى إلى علمه أمر هذه الإعدادات. ولم يحمله على ذلك شكّه في قدراته

وشجاعته الخاصة، فالواقع أن شعبه كان يسانده، وخاصة الطريقة الدينية الجزولية وشيخها أبو المحاسن يوسف الفاسي[٤]، وإنما كان توّاقًا إلى حماية شعبه وبلاده من ويلات الحرب، وساعيًا إلى الحفاظ على السلم، فقرّر أن يقنع الملك دون سباستيان بالتخلي عن حملته. ولذلك كتب رسالة فريدة من نوعها في تاريخ الدبلوماسية ليس من حيث مضمونها فحسب، بل بما تميزت به من نبرة نزيهة وحكمة ورغبة في إقرار السلم. وتملك المحفوظات الفرنسية الترجمة الإيطالية لهذه الوثيقة التي نشرت في كتاب الكونت هنري دي كاستري الذي يحمل عنوان «Sources inédites de l'histoire du Maroc»:

«إن ما عزمت على القيام به، من شن الحرب عليّ في بلادي، إنما هو ظلم وعمل عدواني بدون سبب لأني لا أضمر لك الشر، ولم أقم بأي عمل مشين في حقك. فلماذا تغامر إذن بسلبي حقوقي كي تعطيها لغيري، لقاء وعود كاذبة هو غير قادر على الوفاء بها ما دمت على قيد الحياة؟ إنك قادم لطردي من مملكتي، ولو أنك لن تحصل على ما تبتغيه، وذلك برغم كل ما تملكه، وكل ما تحتويه أراضيك. ولا تحسبن كلامي صادرًا عن الجبن، بل عن العكس. فلتعلمنّ أنك إذا لم تبال بنصائحي هذه فإنك تعرض نفسك لدمار لا ريب فيه. إنني على استعداد للاتفاق معك شخصيًا في أي مكان تختاره. وإني لأفعل كل هذا من أجل أن أجنبك الدمار. بل إنني أضيف بأني راغب في أن أمثل معك أمام محكمتكم القانونية، التي لا تنزع الأشياء أبدًا من شخص لتعطيها غيره بلا قانون وبغير حق. وأنا أقبل مسبقًا حكم هذه المحكمة...

والله على ما أقول شهيد! ولتعلمنّ أني على علم بأن بعض كبار أفراد حاشيتك يقدمون لك نصائح ستؤدي بك إلى الهاوية»[٥].

إن هذه الرسالة، التي يتجلى فيها شعور السلطان مولاي عبد الملك بالمسؤولية وحرصه الشديد على السلام، تبيّن أيضًا مهارته الدبلوماسية: ذلك أنه، بوضعه دون سباستيان أمام مسؤوليته، أوضح في الوقت نفسه بتحذيره له أن المعتدي الحقيقي، والسبب في زرع الفتنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هو في الواقع ملك البرتغال الشاب. بيد أن دون سباستيان استمر في إعداد العدّة للحرب. ويتجلى من روايات المؤرخين المغاربة مثال آخر لفهم مولاي عبد الملك نفسية دون سباستيان وطبيعته. فهم يروون كيف كتب مولاي عبد الملك إليه على النحو التالي حينما علم بنبأ وصوله إلى أصيلا، وكان يعرف أن ملك البرتغال يعتبر نفسه مثال الشهامة والشجاعة والجسارة، وأنه كان متشبعًا بأنبل المشاعر:

«إن سطوتك قد ظهرت في خروجك من أرضك وجوازك البحر إلى عدوة المسلمين. فإن تَثَبتَّ في الساحل إلى أن نقدم عليك فأنت نصراني حقيقي شجاع، وإن زحفت وحقرت بعض الرعيّة قبل أن يقابلك أمير تلك فأنت يهودي».

---

(٤) كان شيخ الطريقة الشاذلية الجزولية أحد أجداد كاتب هذا الفصل، قبل أحد عشر جيلاً.

(٥) Henri de Castries، ١٩٠٥–١٩٣٦، المجلد الأول، ص٣٨٣–٣٨٦.

وحينما تلقى دون سباستيان هذه الرسالة نصحه أتباعه، وخاصة محمد المسلوخ، بعدم الامتثال لما ورد فيها لأنه خدعة. وأشاروا عليه على عكس ذلك بأن يعجل بمهاجمة العرائش والقصر الكبير واحتلالهما. لكن كبرياء دون سباستيان منعه من تعريض سمعته للذل والمهانة. ولذلك قرّر ألا يتحرك من أصيلا التي بقي فيها تسعة عشر يومًا إلى عشية المعركة.

وليس لهذه المراسلة أثر في الوثائق الأوروبية(٦). ويلاحظ من جهة أخرى أن دون سباستيان تردد بين اتباع الساحل بحرًا أو السفر برًا لمحاصرة العرائش. وقد اجتمع مجلس حربي في أصيلا للنظر في الاختيارين. وذهب معظم أعضاء المجلس وعلى رأسهم المسلوخ إلى اختيار طريق البحر، لكن الملك فضل الانتقال برًا حتى يتسنى له اظهار بسالته وبطولته العسكرية، فتمّ اتخاذ القرار على هذا الأساس.

وخرجت القوات السعدية من مراكش متجهة صوب الشمال، وانضم إليها في زحفها أعداد غفيرة من المتطوعين. وكان السلطان قد أمر أخاه الخليفة في فاس بأن يسبقه إلى القصر الكبير مع قوات فاس ونواحيها، وبخاصة مع خيرة الرماة الفتيان من العاصمة، إضافة إلى أتباع زاوية الجزولي في القصر الكبير.

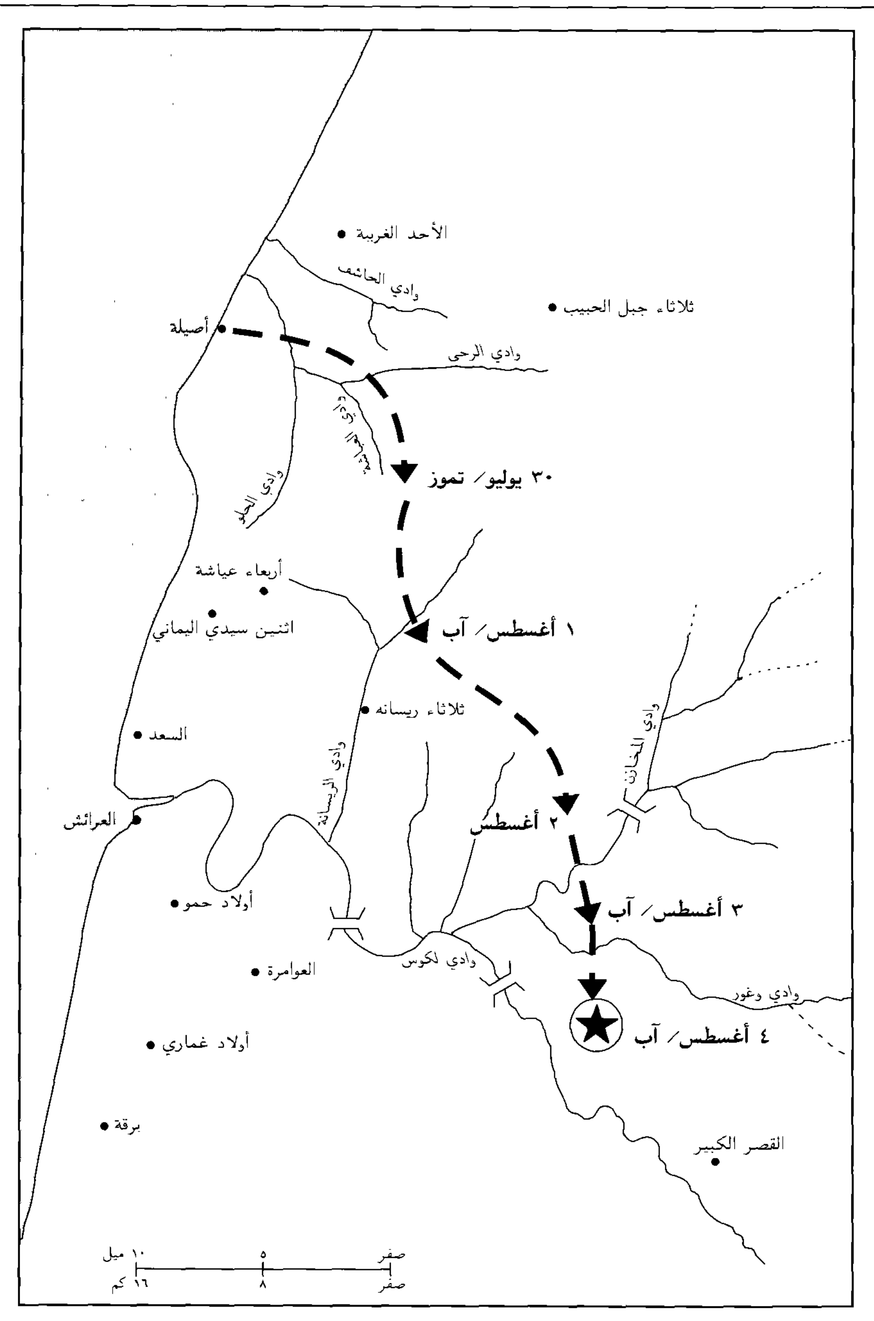
وكان مولاي عبد الملك قد قرّر إقامة قيادته في القصر الكبير لأن هذه المدينة كانت قريبة من الثغور التي يحتلها البرتغاليون، والتي كان من المتوقع أن يهجم منها ملك البرتغال. وكانت عدا ذلك مركز الطريقة الجزولية التي يقودها أبو المحاسن سيدي يوسف الفاسي الذي كان يعيش بها وكانت زاويته بها(٧).

وحينما وصل الجيش السعدي إلى القصر الكبير، كان مولاي أحمد قد حلّ بها فعلًا مع خيرة فتيان الرماة من فاس. وكلفهم مولاي عبد الملك – حالما عبر دون سباستيان وادي المخازن – بتدمير قنطرة هذا النهر (والمغاربة يسمّون النهر واديا ومنه تسمية هذه الموقعة الحاسمة)، وذلك لمنع فلول البرتغاليين المنهزمين من أن يجدوا طريقهم إلى البحر. وتمّ تنفيذ هذا الأمر في الليلة ما بين ٣ و٤ أغسطس/آب ١٥٧٨.

وفي اليوم التالي وقعت وقعة وادي المخازن (ويسمّيها الافرنج وقعة الملوك الثلاثة) التي ينبغي اعتبارها من أهم المشاهد في تاريخ البشرية، وخاصة في تاريخ المغرب والإسلام. ويسميها المؤرخون العرب معركة وادي المخازن، بينما تعرف لدى المؤرخين الاسبان والبرتغاليين بمعركة القصر الكبير.

(٦) لم يشر إليها إلا المؤرخون المغاربة.

(٧) للحصول على معلومات إضافية عن هذا الرجل العظيم، انظر «الاستقصا» بقلم الناصري، في H. de Castries، ١٩٠٥–١٩٣٦، في الصفحات ١٣١ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٨ من المجلد الخامس، وفي E. Lévi-Provençal، ١٩٢٢، ص٢٤٠–٢٤٧، J. Berque، ١٩٨٢، ص١١٣٧–١٤٥.



الشكل ٢.٨: مراحل تقدم دون سباستيان نحو «مكان موقعة وادي المخازن» من ٣٠ يوليو/ تموز إلى ٤ أغسطس/ آب ١٥٧٨ (نقلًا عن محمد الفاسي).

يوم المعركة

وبعد أن حشد دون سباستيان جيشًا من أكبر الجيوش في ذلك الوقت، وجعل طنجة قاعدة له، توجه إلى القصر الكبير، حيث مقر قيادة مولاي عبد الملك.

وفي صباح يوم الإثنين الأخير من شهر جمادى الثانية عام ٩٨٦ للهجرة (٤ أغسطس/آب ١٥٨٧) استعد الجمعان المتخاصمان للمعركة. وكان يومًا مشهودًا بعد ذروة قرون من الصراعات التي كانت قد بدأت بين المسلمين والمسيحيين في اسبانيا ثم انتقلت إلى المغرب. وكان أيضًا اليوم الذي كان دون سباستيان يعد له العدّة منذ صغره، معتبرًا إياه الخطوة الأولى لفتح العالم. لكنه صار عند المسلمين يومًا لمشهد جليل سقط فيه آلاف من الشهداء دفاعًا عن حقهم.

واستعدت القوّتان المتعارضتان للهجوم الذي اعتمدت فيه كل واحدة منهما أساليب تكتيكية خاصة. فقد اصطفت قوات النصارى على أرض المعركة في شكل مربع، تتصدرها فرقة من الكتائب الأجنبية احتلت فيها القوات الألمانية الجناح الأيمن، بينما احتلّت القوات الاسبانية والايطالية الجانب الأيسر. وتقدمت فرق الفرسان التي كان عددها أقلّ من عدد رجال المدفعية من الجناحين. وكانت معهم أيضًا فرقة صغيرة من أنصار محمد «المسلوخ» (كان عددهم بين ثلاثمائة وستمائة بحسب المصادر).

وتوزع الجيش المغربي على شكل هلال كان السلطان مولاي عبد الملك يوجه من داخله دفة المعركة محمولًا على محفة. فقد نزل به مرض وهو في طريقه من مراكش، وساءت حالته وأصبح غير قادر على الحركة، ولكنّه ظلّ محتفظًا بصفائه ونشاطه. وكانت فرق الفرسان تحتل طرفي الهلال بينما جعل في مركزه المشاة والمدفعية.

وبعد صلاة الفجر، انقض المرتزقة بغتة على الجناح الأيسر من جيش المسلمين. ولما رأى السلطان عبد الملك أن قواته بدأت تندحر، قام من محفّته فشهر سيفه وشق طريقه إلى الأمام. وزادت بسالة السلطان من رباطة جأش جنوده، إلّا أنه خرّ للأسف صريعًا، بعد أن أسرّ لخدامه بأن يكتموا خبر وفاته لأن المعركة لا تزال في بدايتها.

وحمي وطيس المعركة فقتل رجال كثيرون من الجانبين، وواصل المسلمون تقدمهم بينما أخذ النصارى في التقهقر إلى أن انقلبوا على أعقابهم خاسرين وفروا عبر الحقول نحو الجسر. وحينما وجدوه مهدمًا ارتموا في النهر محاولين عبوره، ولكن التيار جرفهم فغرقوا.

أما دون سباستيان فقد ثبت وصمد وأبلى بلاء حسنًا في المعركة، لكن شجاعته لم تسعفه، فقد سقط في ساحة القتال ومعه آلاف من جنوده وخدامه الأوفياء. وحاول محمد المسلوخ الهرب فارتمى في النهر فغرق. وانتشلت جثته وعرضت على أحمد المنصور الذي نودي به ملكاً بعد الانتصار (ومنه لقب بالمنصور).

ولا يعرف بالضبط عدد القتلى من كل جانب، غير أن شهداء المسلمين كانوا يعدون بالآلاف. ولم ينج من البرتغاليين وحلفائهم أحد تقريبًا، لأن معظم الذين نجوا من الغرق أو

المعركة وقعوا في الأسر. وجاء في الآثار أن عدد الأسرى من النصارى بلغ نحو أربعة عشر ألفًا.

ونقل جثمان دون سباستيان أول الأمر إلى فاس بينما كانت المفاوضات تجري بشأن الفدية التي كان يتعيّن أن تؤدى عنه. ولكن إباء المنصور منعه أن يقبل أي عرض بهذا الشأن، خاصة بعد أن بلغت المبالغ التي افتدي بها الأسرى، ولاسيما النبلاء منهم، مبلغًا عظيمًا فسّر به بعض المؤرخين لقب «الذهبي» الذي عرف به. فقد كانت مقادير الذهب التي تمّ الحصول عليها من البرتغاليين أكبر ممّا تمّ جلبه بعد فتح السودان. ورفض المنصور أن يأخذ فدية عن جثمان الملك. ولذلك قرّر خلال المفاوضات أن يخبر ملك اسبانيا فيليب الثاني (خلف حفيده الذي مات قبل أن يتزوج) بأنه كان على استعداد لإعادة جثمان الملك بدون أي مقابل.

نتائج معركة الملوك الثلاثة

كان لهذه الوقعة الحاسمة نتائج جمة لم تترك أثرها في الإسلام والمغرب فحسب، بل في أوروبا والبرتغال أيضًا. ذلك أن هذا الانتصار منح الدولة السعدية حيوية جديدة، وأتاح للمغرب السلم والازدهار في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والثقافية. وأسهمت المبالغ التي افتدي بها آلاف الأسرى البرتغاليين إسهامًا كبيرًا في إثراء الدولة السعدية، فذاع صيتها في أرجاء العالم.

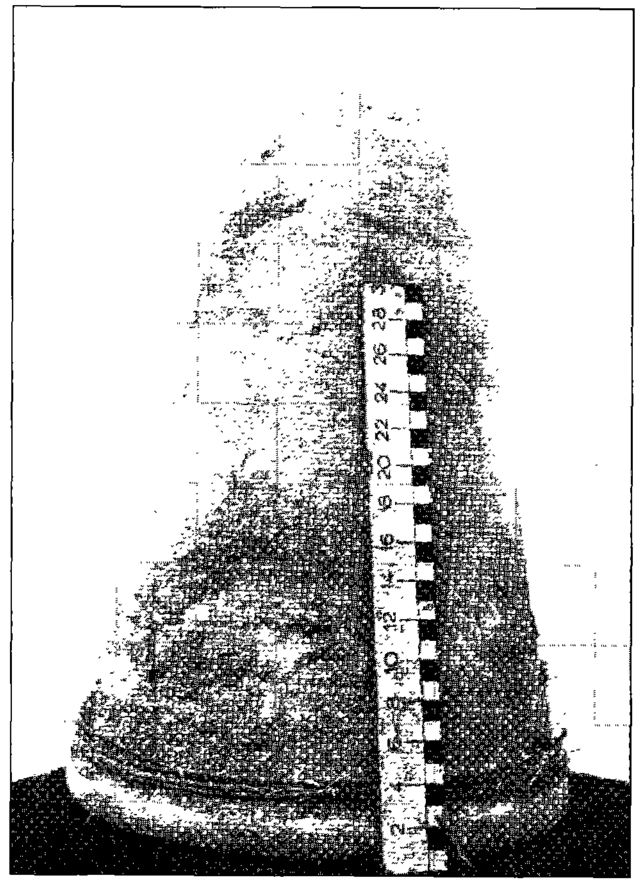
وفيما يتعلق بالنمو الإقتصادي يستلفت النظر إلى حالة خاصة هي صناعة السكر، التي كانت سيئة مؤقتًا فانتعشت من جديد (على الرغم من أن المغرب كان المصدّر الرئيسي للسكر في العالم).

وكان هذا هو الشأن في شتى أنواع الصناعات والفنون. فقد تطور المعمار[٨] وأصبح في منتهى التفنن كما تدل على ذلك الروائع الهندسية التي ما زالت ماثلة أمام الأعين، خاصة في مراكش، وذلك بتشجيع من السعديين والطبقة الوسطى من الأثرياء الجدد. وأدّى استقرار أحوال المغاربة من جديد وشعورهم المرهف بالكرامة أيضًا إلى إنتاج غزير في مجالات الفن، والشعر، والأدب خلال هذه الفترة كما تشهد بذلك مصنفات عبد العزيز الفشتالي والمقري بن القاضي.

وكان لوقعة وادي المخازن آثار عظيمة أيضًا على صعيد السياسة الدولية. فقد أدّت إلى انحسار كبير لتأثير البرتغال في العالم الإسلامي، وخاصة في بلدان الخليج. ثم إنها وضعت حدًّا لتهديد الصليبيين لبلدان المشرق. كانت في الحقيقة آخر معركة من نوعها ارتدع بها كلّ من تسّول له نفسه بشن حملة صليبية جديدة. كذلك عزّز انتصار السعديين قوّة الامبراطورية العثمانية، وإن الأوروبيين لعلى حق إذ يرون في الانتصار المغربي انتصارًا لجميع المسلمين، لأنه كان تجسيدًا لتضامن المسلمين.

---

(٨) مر المعمار بفترة ركود بعد أن وهنت الدولة الوطاسية.



اللوحة ٨،١: قالب لصب السكر اكتشف في أثناء حفريات عام **١٩٦٠** بمعمل السكر في شيشاوة.

وأدّى الانتصار من ناحية ثانية إلى تخلي العثمانيين عن أي تفكير في فتح المغرب الذي بقي البلد العربي الوحيد خارج النفوذ التركي. وبذلك احتفظت اللغة العربية بنقائها وأصالتها في المغرب، واستمر استعمالها عدّة قرون. أما الأسلوب الأدبي المغربي في كتابة الرسائل والمراسيم التي تصدرها الوزارات فلم تشبه شائبة بتأثير أجنبي. وهذا يفسر السبب في أن النصوص التي كتبت في عصر السعديين والعلويين (وذلك إلى عهد مولاي الحسن الأول) تعطي الانطباع بأنها كتبت خلال العصر الذهبي للأمويين في الأندلس، وحكم المرابطين والموحدين والمرينيين في المغرب.

إننا أسهبنا في الحديث عن وقعة وادي المخازن لعظم شأنها في ذاتها وبالنسبة للمغرب. وما أصدق الأستاذ ليفي بروفنسال حينما كتب «لا ينبغي لنا انتقاد المؤرخين المغاربة لإسهابهم في الحديث عن هذه الوقعة الشهيرة، وإيلائها الأهمية التي تستحقها بالفعل... فبين أيدينا اليوم الحجّة على أن الأموال، التي افتدي بها البرتغاليون النبلاء الذين وقعوا في

الأسر في هذه المعركة، أكسبت السلطان أبا العباس المنصور ثروة أعظم ممّا أكسبه فتح السودان، جعلته يلقب بـ «الذهبي». فقد حاولت جميع الدول الأوروبية التي كانت تعاني من ضائقة مالية اقتراض أموال من المغرب. بل إن امبراطورية الشرفاء مارست سياسة تحالفات كادت تجعل منها واحدة من مجموعة الأمم الأوروبية مثل الامبراطورية العثمانية، لولا وفاة عبد الملك[٩].

توسع الدولة السعدية في القرن السادس عشر

دام حكم المنصور ربع قرن كرّس نفسه خلاله لتعزيز سلطة السعديين، فعمل على تنمية مملكته بكل الأساليب الممكنة. وأقام علاقات اقتصادية مع الدول الكبرى في ذلك العهد.

وشرع بعد انتصار وادي المخازن في تحرير المدن التي كانت لا تزال في قبضة الأوروبيين، مثل: أصيلا، وطنجة، وسبته، والجديدة. ونجح في طرد الغزاة الأجانب من أصيلا (١٥٨٩)، لكن طنجة لم تتحرّر إلّا في القرن اللاحق وذلك على يد السلطان العلوي مولاي اسماعيل. كما تحرّرت الجديدة على يد حفيده محمد الثالث. أما سبتة فقد وقعت بين يدي فيليب الثاني، ملك اسبانيا الذي ورث عرش البرتغال. وما زالت تابعة لاسبانيا حتى يومنا هذا، بالإضافة إلى مليلة وثلاث مدن أخرى.

وكان نجاح المنصور التام مشجعًا له على أن يتطلع إلى خارج الحدود المعروفة للمغرب، بهدف العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع في زمن المرابطين وتوحيد الأمة الإسلامية بفضل ذلك. ولم يكن ذلك في الحقيقة سوى تعلة، لأن الدافع الحقيقي لحملته كان التوسع، وهو رغبة قديمة لدى جميع القوى العظمى. ولهذا فإنه يجدر بنا أن نتحاشى الحكم على الأحداث التاريخية استنادًا إلى المفاهيم والأفكار الحالية، وأن نتذكر أن التاريخ تمخض عن عدد كبير من الفاتحين من الاسكندر الأكبر إلى نابليون، وقبلهما وبعدهما.

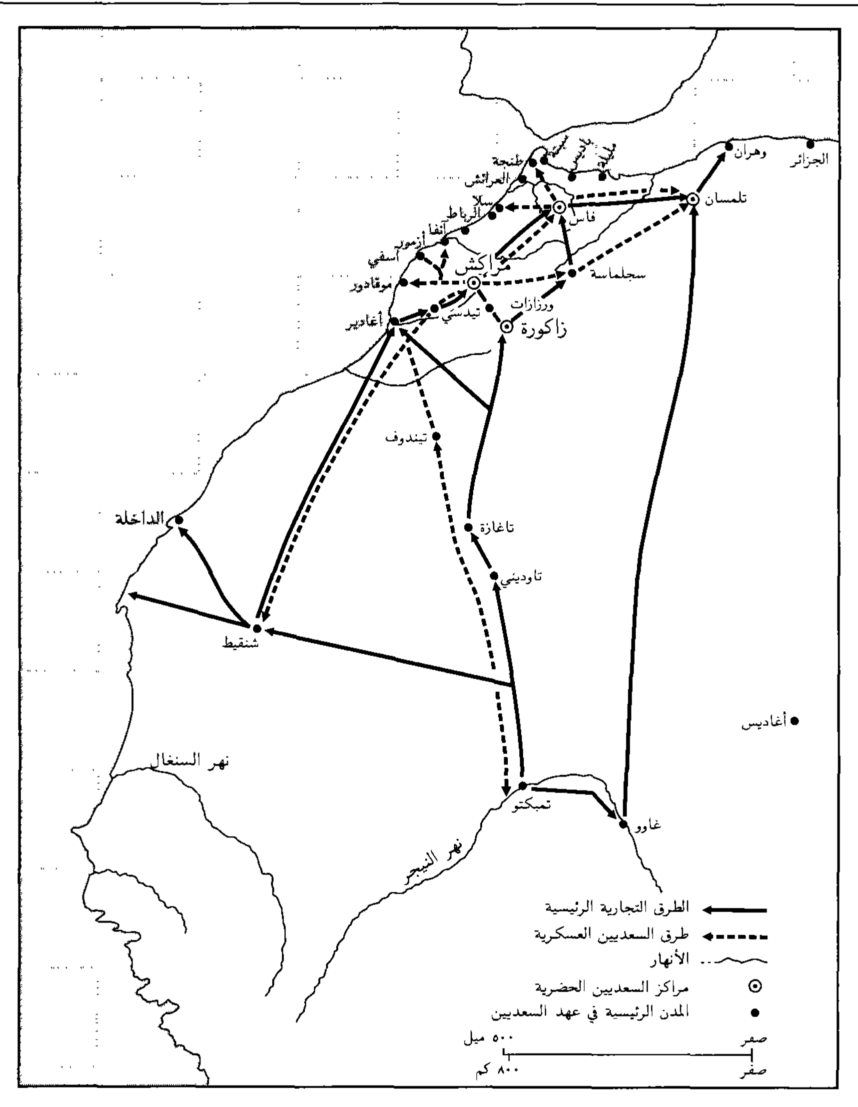
غير أن الرأي العام في المغرب كان ضد غزو المنصور للسودان، وهو أمر مستغرب في ذلك الوقت، كما أنه يشرّف المغرب كثيرًا. فلما أراد المنصور الغزو جمع مجلسًا حربيًا، وشرح خططه. وفي هذا الصدد كتب هنري تيراس في كتابه «تاريخ المغرب» ما يلي: «إن الجميع تقريبًا عارضوا هذه المغامرة لأنها كانت خطيرة جدًا، ولأنها فوق كل شيء حرب على مسلمين آخرين»[١٠]. وكان هذا أيضًا موقف العلماء أي الممثلين الحقيقيين للشعب.

لكن المنصور ضرب بالنصيحة عرض الحائط، وانفرد بقرار شن ما يسميه المؤرخون المغربيون غزو السودان. ولا نرى داعي لوصف ذلك بالتفصيل، لكونه معالجًا باسهاب في كل ما

---

(٩) E. Lévi-Provençal، ١٩٢٢، ص١٠٧، الحاشية ١.

(١٠) H. Terrasse، ١٩٤٩–١٩٥٠، المجلد الثاني، ص٢٠٣.



الشكل ٣،٨: امبراطورية أحمد المنصور الذهبي (١٥٧٨–١٦٠٣) (نقلًا عن الفاسي).

صنف في تاريخ المغرب، سواءً بالعربية أو باللغات الأوروبية. ولكن كان لزامًا ذكر أبرز الأحداث[١١].

وتوفي المنصور عام ١٦٠٣ بعد أن بنى المغرب فجعله دولة مزدهرة، موحدة تثير الغيرة في النفوس. وحلّت بالمغرب عندئذٍ فترة من الاضطراب، كما يحدث في كثير من الأحيان بعد موت أحد الملوك فاصطرع الخلفاء على السلطة وتنازعوا تنازعًا شديدًا. أما في حالة المنصور فكان أبناؤه وأحفاده هم الذين أغرقوا المغرب في الدماء لمدة نصف قرن. وأدّى هذا الوضع إلى ظهور كثير من الطامعين في السلطة بالإضافة إلى أفراد من آل السعديين.

وهبّ أتباع الطرق والزوايا في كافة أنحاء البلاد باسم الوطنية لإحلال السلام، ومحاربة الاسبان والبرتغاليين الذين استغلوا ضعف آخر ملوك السعديين فحاصروا سواحل المغرب.

وكان أشهر قادة الحرب هؤلاء وأشدهم بأسًا على روّاد المستعمرين في العصر الحديث هو بلا منازع أبو عبد الله محمد العياشي من مدينة سلا. لقد كان قائدًا عسكريًا يحبه البعض ويهابه البعض، وتمكن مؤقتًا من إقرار الهدنة في المناطق التي كانت تحت رقابته، وبخاصة مدينة فاس. وعلى ما جمع من انتصارات فإنه لم يطلب الملك لنفسه، لأنه كان بحق وليًا من أولياء الله. وقد اغتيل بأمر من أعدائه المورسكيين من مهاجرة الأندلس إلى الرباط في ١٠٥١هـ/ ١٦٤١.

وفي ١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦–١٦٣٧، قام في الأطلس المتوسط للمرة الأولى والوحيدة حفيد شيخ طبقت شهرته الآفاق بما عرف عنه من علم وتقوى، فنادى بنفسه سلطانًا على المغرب كلّه واسمه محمد بن محمد بن أبي بكر الدلال. وكان جده قد أنشأ زاوية في الأطلس المتوسط هدمها ثاني الملوك العلويين الرشيد بن الشريف، ويكاد لا يعرف أحد مكانها اليوم. وبلغ صيت مركز الدراسات الإسلامية هذا شأوا يكاد يضاهي ما بلغته جامعة القرويين في فاس. وقد مرّ بالزاوية الدلائية عدّة مشاهير في العلوم الإسلامية في القرن الحادي عشر للهجرة (القرن السابع عشر الميلادي).

واقتفى ابن أبي بكر محمد أثر أبيه فواصل العناية بالشؤون الدينية والفكرية للزاوية التي استمرت في تطورها. وعقبه ابنه بعد وفاته.

وبعد وفاة المنصور في ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣ تنافس على السلطة عشرة من أحفاده لمدة تزيد على نصف قرن بقليل. وخلال هذه الحقبة الطويلة تمكن ملكان من بسط سلطانهما لما يزيد على عشرين عامًا، تخللتها انقطاعات بسبب انتصارات اخوتهما وأبناء أعمامهما الذين استولوا على السلطة ثم فقدوها فيما بعد، هذا عدا الأدعياء من رؤساء الزوايا وغيرهم من المغامرين. وأثار متمردون آخرون، ادعوا العرش لأنفسهم، صعوبات جمة لآخر الملوك السعديين في الشمال والجنوب. ففي منطقة الخصر غيلان قرب طنجة، ادعى أحد أتباع محمد العياشي أنه يواصل الجهاد الذي بدأه المجاهد

---

(١١) H. Terrasse، ١٩٤٩–١٩٥٠، المجلد الثاني، ص٢٠٢–٢٠٥؛ انظر أيضًا النصيري، ١٩٥٤–١٩٥٦، في H. de Castries، ١٩٠٥–١٩٣٦، المجلد الخامس، ص١٩٥–١٩٨ و٢٠٩–٢١٨؛ Cossac de Chavrebière، ١٩٣١، ص٣٣٠–٣٣٤. انظر أيضًا الفصل الحادي عشر من هذا المجلد.

العظيم ضد البرتغاليين. ويلاحظ بشأن هذه الأحداث أن جميع هؤلاء الراغبين في اعتلاء عرش المغرب ادعوا أنهم أتوا لانقاذ وحدة البلاد، وأنهم أنصار الاستقرار في الحكم.

وكان الغنات زمرة من الأعراب الذين أخرجهم الفاطميون من القاهرة فاجتاحوا المغرب موجات متتالية، محطمين كل ما يعترض طريقهم، بما في ذلك البيوت، والغابات، وشتى أنواع المنشآت. وكان السلطان الموحدي يعقوب المنصور قد جلبهم إلى المغرب في القرن السادس للهجرة (الثاني عشر للميلاد). واستعان بهم الموحدون، والمرينيون، والسعديون مرتزقة في حروبهم داخل المغرب وخارجه. وقد انتهى بهم الأمر إلى الاستقرار في السهول الخصبة لساحل المحيط الأطلسي حيث ما زال أحفادهم إلى يومنا هذا، بعد أن أخرجوا سكانها إلى جبال الأطلس المتوسط. وبواسطتهم تم التعريب الفعلي للمغرب.

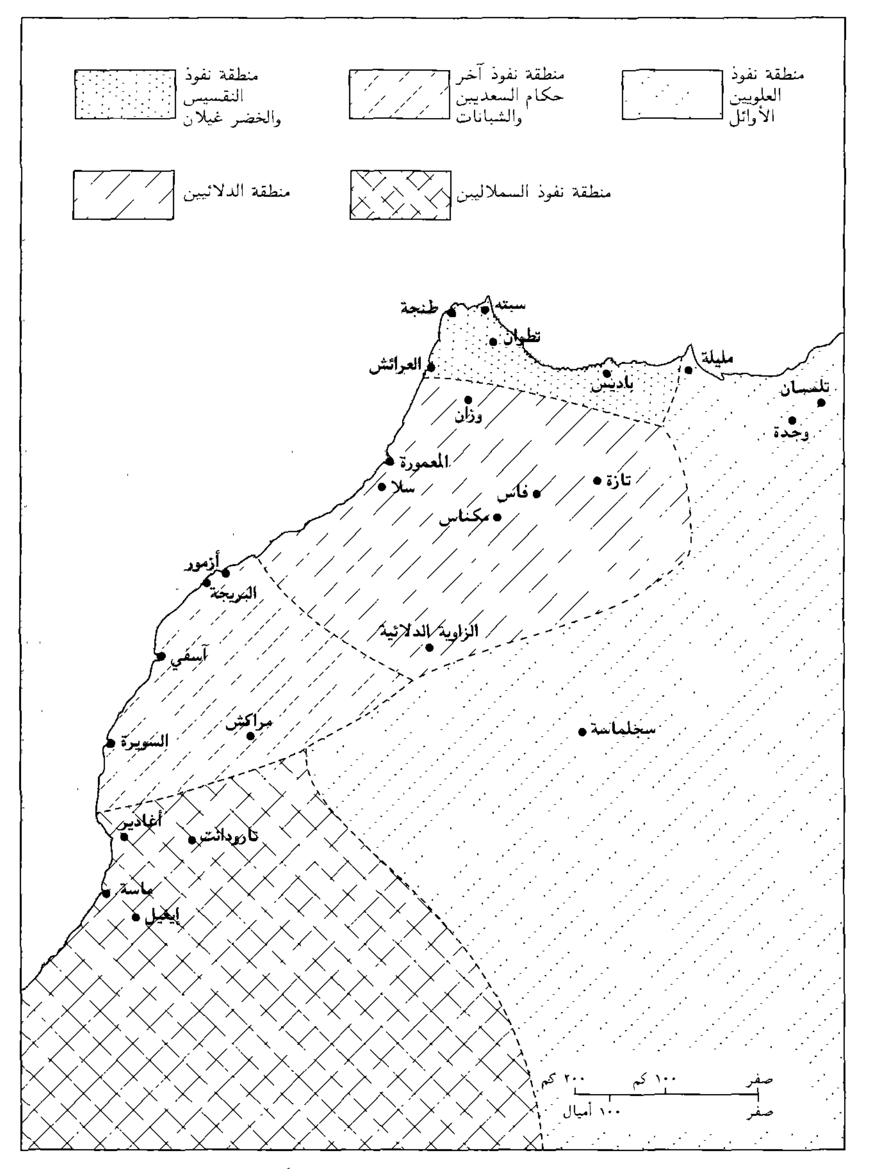
وفي ١٠٦٩هـ/١٦٥٨–١٦٥٩م، في عهد أبي العباس أحمد بن محمد الشيخ بن زيدان، قام في مراكش قائد من قبائل الشبانات اسمه عبد الكريم بن أبي بكر الشباني وعرف بكنية كرّوم الحاج وتمرّد على السلطان أحمد الذي كان معروفًا باسم مولاي العباس، وذلك على الرغم من أن أم السلطان كانت شبانية. وقد نصحته بأن يتصل بأخواله ويحاول استرضاءهم. لكن كرّوم الحاج أمر بقتل السلطان أحمد حالما وقع بين يديه، ونادى بنفسه سلطانًا، واحتل قصر مراكش. ودام ملكه نحو عشر سنين، وتميز بالابتزار والظلم والبطش. وشاع الفقر خاصة في الجنوب. وبلغ الأمر بأتباعه ومؤيديه الذين نفد صبرهم على المحن التي أصابت البلاد أن أصبحوا راغبين في التخلص من هذا الطاغية. وفاجأه أحد المقربين إليه في قصره فرماه برمح فأرداه قتيلًا لتوه. ونودي بابنه أبي بكر بن عبد الكريم سلطانًا مكانه، فحكم فترة من الزمن إلى أن توفي أربعين يومًا قبل وصول السلطان العلوي مولاي رشيد إلى مراكش.

ملوك الدولة العلوية الأوائل

أخفقت محاولات جميع أولئك الطامحين في العرش، الزاعمين أنهم أتوا لتوحيد المغرب، الذين لطخوه بالدماء بعد وفاة المنصور. وكتب لدولة الشرفاء العلويين الذين حكموا المغرب ثلاثة قرون ونصف أن يقع على كاهلها شرف إرساء حكم قوي ودائم ونافع. ويرجع الفضل في دوام دولتهم إلى المبادئ الكامنة في السياسة التي اتبعها السلاطين العلويون، ألا وهي تشبثهم القوي بوحدة البلاد، والإخلاص لجميع المثل العليا للحضارة الإسلامية، والأهمية التي أولوها لتنمية التربية وتطوير التعليم على جميع المستويات.

وهذا يعني أن العلويين لم يهبّوا لنصرة قضية دينية، خلافًا للدوافع التي حدت بجميع الأسر السابقة للسعي إلى الحكم باستثناء المرينيين. وإنما كان هدف العلويين سياسيًا، تمثل بالتحديد في توحيد البلاد، وإقامة حكم قوي ثابت، وفي نشر المعارف.

على أن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: من هم هؤلاء العلويون؟ لقد كانوا أسرة قام بإثبات نسبها إلى النبي صلعم كبار علماء المغرب مثل العربي الفاسي، وابن أخيه شيخ الإسلام



الشكل: ٤،٨: إمارات شمال المغرب في أوائل القرن السابع عشر (نقلًا عن الإستاذ الفاسي).

عبد القادر الإمام السوسي، وغيرهما ممّن ذكرهم صاحب كتاب الاستقصا[١٢].

وانحدر من هذه الأسرة فئة من الأشراف دينًا، الذين حظوا بسمعة طيبة بين ظهراني جميع أهالي تافيلالت. وذاع صيت مولاي علي الشريف، ابن حفيد الحسن. وكان له تسعة أبناء، أحدهم مولاي الشريف، الذي بقي مقيمًا في تافيلالت وذاعت شهرته عبر أنحاء جنوب المغرب. ودفعت الاضطرابات التي كانت سائدة في المغرب الفيلاليين إلى مبايعته سلطانًا. وكان المغرب منقسمًا آنذاك، كما ذكر آنفا، بين الدلائيين في الأطلس المتوسط الذين احتلوا فاس، وابن حسون الذي كان يحكم منطقة سوس والأطلس الكبير، والخضر غيلان الذي كان ينهب منطقة الشمال الغربي، وغيرهم من المغامرين وقطاع الطرق الذين استغلوا فرصة الاضطراب لينهبوا المدن والقرى.

وفي منطقة تافيلالت نفسها كانت إحدى الأسر تحتل قلعة تابوسمت معارضة بذلك الشرفاء العلويين. وكان الدلائيون يدعمون أحد الطرفين، بينما كان أبو حسون يساند الطرف الآخر في القتال الدائر بينهم. وحدث أن اعتقل أبو حسون مولاي الشريف وسجنه، لكن ابنه مولاي محمد أنقذه، فتنازل له أبوه عن الملك، فنصّب ملكًا على المغرب عام ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م. وكان هذا إيذانًا ببداية الدولة العلوية. والأصل في لقب «العلوي»[١٣] هو اسم جدهم مولاي علي الشريف من مدينة مراكش. ويطلق على هذه الدولة أيضًا إسم الحسنية أو الفيلالية نسبة إلى تافيلالت، المعروفة بسجلماسة قديمًا.

ولم يعترف بمولاي محمد أخوه مولاي الرشيد فغادر تافيلالت، وبدأ يتجوّل بين المدن والقبائل في الجنوب والشمال. وذهب إلى وادي تدغة، ودمنات، والزاوية الدلائية وفاس.

وحشد أخوه من جانبه جيشًا زحف به على وادي درعة الذي كان أبو حسون يحتله، وحاربه في عدّة معارك إلى أن طرده من هذه المنطقة. ثم زحف بعد ذلك على الزاوية الدلائية فقاتل الدلائيين ولكنه هزم. وقرّر محاصرة فاس، فتم له احتلالها في ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م. بيد أنه اضطر إلى الجلاء عنها بعد ذلك بأربعين يومًا كي لا يعرض جنوده لهزيمة مؤكدة. ولما أخفق في أن يستقر في فاس اتجه الى المغرب الشرقي، فاحتل مدينة وجده وتقدم نحو تلمسان. وحاصرت قواته غرب الجزائر برمته.

وتم التوّصل عندئذٍ إلى اتفاق بين مولاي محمد والأتراك الذين كانوا يحكمون الجزائر، فعاد إلى وجدة. أما مولاي الرشيد الذي كان يواصل تنفيذ خطته في اعتلاء عرش المغرب الذي أقامته أسرته حديثًا، فقد ذهب إلى تازة حيث استقر به المقام.

وقد اجتمع لمولاي رشيد من المال والرجال آنذاك من بعد الشهرة ما كفل له مواصلة خططه للوصول إلى السلطة. ووعد أصحابه أنه سيحدث جزاء لهم – بعد اعتلائه عرش

(١٢) الناصري، ١٩٥٤–١٩٥٦، المجلد السابع، ص٣–٤.

(١٣) يلقب بـ«علوي» جميع أحفاد علي بن أبي طالب، ابن عم الرسول صلعم، وزوج ابنته فاطمة الزهراء. لكن علويي سورية لا علاقة لهم بالخليفة علي.

المغرب – عيدًا رمزيًا يختار فيه أحد طلبة القرويين لينصب ملكًا على الطلبة مدّة خمسة عشر يومًا يجري فيها الطلبة الاحتفالات على ضفاف نهر فاس[١٤]. وبعد أن استولى على منطقة تازة كلّها نادى بنفسه سلطانًا. وعندما سمع أخوه مولاي محمّد بكل ذلك جاء للقائه ليضع حدًّا لانتصاراته. ووقع اقتتال بينهما لم يدم طويلًا بسبب مقتل مولاي محمد برصاصة أصابته إبان المعركة. ورثاه أخوه مولاي رشيد، وإن واطأ مقتله بغيته. كان ذلك عام ١٠٧٥هـ/١٦٦٤م الذي شهد بدء افتتاح المغرب.

وبدأ مولاي رشيد باحتلال تازة. ثم انتقل منها إلى تافيلالت، مسقط رأس الأسرة. حيث ثار عليه أحد أبناء أخيه المتوفي. وفرّ هذا المتمرّد حين علم بوصول مولاي رشيد، فاستطاع السلطان الجديد أن يدخل مسقط رأسه بسلام. وتمّ له دخول فاس منتصرًا في ١٠٧٦هـ / ١٦٦٦، بعد أن تقلبت به الأحوال مرات عديدة. وبفتح هذه العاصمة التي لا يمكن بدونها أن تحافظ أي حكومة على بقائها، تم تأسيس الدولة العلوية بصورة نهائية.

وشرع مولاي رشيد منذ البداية في تنظيم شؤون الإدارة، فوزع المال على العلماء وجعل منهم مستشاريه الخاصين. وعيّن العلامة حمدون المزوار في منصب قاضي القضاة بالعاصمة. وحصل بهذه الأعمال على ثقة أهل فاس الذين عرفوا بأعراضهم عن كل أجنبي جديد لم يستوثقوا منه بعد.

وقضى السنتين التاليتين في تهدئة الأحوال في شمال المغرب برمته، ثم بدأ يعدّ العدة في ١٠٧٨هـ / ١٦٦٨ لإخضاع الزاوية الدلائية التي كانت لا تزال السلطة الوحيدة في منطقة الأطلس المتوسط على الرغم من ضعفها. وحينما بلغ جيش رشيد سهل الفزاز، التحم بقوات محمد الحاج في قتال مني فيه الدلائيون بهزيمة لم يسبق لها مثيل في تاريخهم. ودخل مولاي رشيد بقواته الزاوية التي عامل أهلها بالرحمة، فلم يهرق قطرة دم واحدة، وأمر بنقل شيخ الدلائيين المسن إلى فاس ليعيش فيها مع جميع أعضاء أسرته. وكان ذلك في الشهر الأول من عام ١٠٧٩هـ / ١٦٦٨.

وبعد هذا الانتصار، لم يبق لمولاي رشيد إلّا أن يسحق آخر معاقل المقاومة في جنوب المغرب. وفي شهر صفر من عام ١٠٧٩هـ – يوليو / تموز ١٦٦٨م، قرّر تحرير مراكش من أيدي الشبانات. وتمكن من احتلالها وأسر أبا بكر بن كروم الحاج الشباني وبعض أفراد أسرته الذين أمر باعدامهم.

وكانت سلطة السملاليين في وادي السوس آخر سلطة محلية قائمة. وكان مؤسس هذه الإمارة قد توفي عام ١٠٧٠هـ / ١٦٥٩، وخلفه ابنه محمد. وحاصر مولاي رشيد مدينة تارودانت عام ١٠٨١هـ / ١٦٧٠، فاحتلها وزحف بجيشه إلى قلعة إيغيل معقل السملاليين. وفتحها وأعدم أفراد هذه الزاوية وكبار مؤيديهم. وتمّت بهذا النصر تهدئة المغرب برمته، وإقامة السلطة العلوية في نهاية المطاف.

---

(١٤) استمر العمل بهذه السنّة من عهد مولاي رشيد إلى زماننا هذا. ثم بطل العمل بها فأحييتُها بعد نيل الاستقلال عندما كنت وزيرًا للتربية ومدير الجامعات المغربية. وبعد ذلك بطل العمل بها ثانية.

وبعد عام ونصف، لقي مولاي رشيد حتفه في حادثة ركوب عام ١٠٨٢هـ/ ١٦٧١.

لقد كان حديثنا هذا عن آخر ملوك السعديين وبداية الدولة العلوية في معظمه تأريخًا للأحداث الناشئة عن النزاعات التي سادت آنذاك. ولم يتح انعدام الأمن وعدم استقرار الحكم الفرصة لتطور الآداب والفنون. ولم يعد المغرب إلى تقاليده التاريخية وإنجازاته الإجتماعية والإقتصادية إلّا في عهد مولاي رشيد. وكان العلماء والأدباء يحظون بتقدير عظيم لدى مولاي رشيد الذي تلقى دروسه في جامعة القرويين.

وقد بنى مولاي رشيد أكبر مدرسة في فاس. وهي المدرسة التي تسمّى بـ «مدرسة الشرّاطين» المتواضع، نسبة إلى الشارع الذي بنيت فيه[١٥]. وبنى مدرسة أخرى في مراكش. ومن مآثره العظيمة تشييده الجسر الواقع على بعد خمسة عشر كيلومترًا شرق مدينة فاس، عبر نهر سبو.

أما من الناحية الإقتصادية فقد قدم قروضًا كبيرة للتجار، كي ينمّوا تجارتهم فيعمّ الازدهار. وأمر باصلاح النقود، فاتخذ ذلك شكل تخفيض قيمة «الموزونة» من ٤٨ فلسًا إلى ٤٢ فلسًا. وضربت القطع النقدية البرونزية بحيث أصبح شكلها مستديرًا. وفيما يتعلق بخدماته للجماعة، فقد كان كثير الاهتمام بمشكلة الماء، وخاصة في المناطق الصحراوية. وذلك أنه أمر بحفر آبار كثيرة في المناطق الصحراوية شرق المغرب، وبخاصة في وادي درعة الذي كان يقع في طريق القوافل التجارية وقوافل الحجاج المتجهة صوب مكة.

وعلى وجه الاجمال، يتفق جميع المؤرخين على أن حكم مولاي رشيد تميّز بتقدم ملحوظ في جميع المجالات، وبفترة سلم موصولة وازدهار عمت فوائده، بعد سنين طويلة سادها الصراع والفقر.

عهد مولاي إسماعيل

إن تاريخ مولاي إسماعيل مليء بالإنجازات الفذة. فقد أتمّ هذا السلطان المهمة التي بدأ الاضطلاع بها أخواه، ألا وهي توحيد المغرب بوضعه تحت حكم عرش واحد كما كان في أيام عزه وعظمته. وهو الذي وطد أركان الدولة التي أسسها أخواه، فوضع أسس الدولة المغربية التي حفظت تراث المغرب إلى يومنا هذا. ثم إنه هو الذي عمل على توسيع نطاق الشريعة الإسلامية كي يشمل تطبيقها جميع أنحاء المغرب بغية توحيد البلاد على الصعيد الديني، إضافة إلى وحدتها السياسية.

وقد اهتم اهتمامًا عظيمًا بالقضايا المتعلقة بالدين والدعوة له حتى لدى ملوك أوروبا مثل لويس الرابع عشر ملك فرنسا، وجيمس الثاني ملك انجلترا اللذين كتب إليهما يدعوهما إلى الدخول في الإسلام. وكان يمتثل بدقة لتعاليم الدين الحنيف، ويعيش عيشة تقشف، ولم

(١٥) غيّرت اسمها رسميًا حينما كنت رئيسًا لجامعة القرويين، فأصبحت تسمى باسم «المدرسة الرشيدية».



اللوحة ٨،٢: السلطان مولاي إسماعيل.

يقرب الخمر طول حياته كلها. وقد وصفه المؤرخون بالقسوة، والعنف، والاستبداد. غير أن كل هذه الأوصاف محض ادعاءات مغرضة. ذلك أن ما دفعهم إلى تصويره بهذه الصورة هو تصديقهم لروايات السجناء الأوروبيين الذين كانوا يعاملون بالطريقة التي كانت سائدة آنذاك بطبيعة الحال، أي بمقابلة الأذى بمثله. وكان كل واحد من هؤلاء السجناء حينما يطلق سراحه ويعود إلى وطنه، يبالغ في وصف المحن التي عانى منها إلى درجة أن الاعتقاد بعنف مولاي إسماعيل وقسوته أصبح راسخًا في أذهان الأوروبيين.

وفضلًا عن ذلك، أرسل السلطان سفراءه إلى العواصم الأوروبية، ومنهم ابن حدّو إلى لندن، والحاج محمد تميم إلى باريس ثم فرساي. وبالمقابل، أتت الوفود من دول أوروبية ساعية إلى اكتساب مودته وصداقته. وقد أقام علاقات شخصية مع ملكي انجلترا وفرنسا، بل وكانت له يد في بعض شؤون هاتين الدولتين، فقد كان له فيهما عملاء مكنوه من أن يكون على بينة ممّا يجري هناك. وكان له في السياسة رأي ثاقب، حيث قال، على سبيل المثال: «إن ملك اسبانيا طفل يترك أمور بلاده لمشيئة السماء؛ وليس لملك انجلترا أي حرية في التصرّف؛ بينما يضطر ملك النمسا إلى ارضاء كبار الناخبين. أما ملك فرنسا فهو الوحيد الذي يحكم فعلًا». وفي هذا الكلام إشارة إلى لويس الرابع عشر الذي كان في ذلك الوقت أحد كبار الملوك في أوروبا.

وهكذا كان حال الحاكم الذي اعتلى عرش المغرب بعد وفاة أخيه مولاي رشيد. وقد بويع ملكًا على البلاد يوم الأربعاء ١٦ ذي الحجة ١٠٨٢هـ (١٦ أبريل/نيسان ١٦٧٢).

وحضر أعيان المدن والقبائل لأداء يمين الولاء له، باستثناء أعيان مراكش، لأن ابن أخيه أحمد بن محرز أسرع بالذهاب إلى هذه المدينة حالما علم بوفاة عمه مولاي رشيد، وطلب من أهلها أن يبايعوه سلطانًا. وقد أيده كثير من الأتباع، وخاصة من أهل سوس. ولم يكن أمام مولاي إسماعيل بالتالي إلّا أن يقطع دابر هذا الخطر من منبته. ولم تمض سوى أيام معدودات بعد مبايعته ملكًا حتى زحف بقواته للاشتباك بابن أخيه، فقاتله هو وقبائل الحوز التي وقفت بجانبه. وحينما انتصر عليهم دخل مراكش وغفر لأهلها إبطاءهم في مبايعته، مسامحًا إياهم بسبب تمرّد ابن أخيه. وكان ابن أخيه قد فرّ بعد هزيمته، لكنه بدأ يدبر المكائد له من جديد ويحث أهل فاس على الثورة ومبايعته سلطانًا إلى أن تمّ له ما أراد.

وحينما سمع مولاي إسماعيل بهذه البلبلة، قرّر أن يصفي حسابه مع ابن أخيه قبل كل شيء. فزحف إليه مجبرًا إياه على الفرار مرة ثانية إلى الصحراء. ثم تقدم إلى فاس فضرب عليها الحصار إلى أن استسلمت، لكنه قرّر فيما بعد أن يجعل مكناس عاصمة له. وعند عودته إلى هذه المدينة أصدر أوامره بأن تبنى القصور، والمنازل، وتُشيّد الأسوار، والاصطبلات، والمخازن، وغيرها من المباني الكبرى. وأمر بإقامة الحدائق والبرك، فأجاد في ذلك إلى درجة أن هذه المدينة أصبحت تضاهي فرساي (التي اتخذها لويس الرابع عشر عاصمة له بعد أن تخلى عن باريس). واستمرت أعمال البناء في مكناس سنين عديدة.

وحاول أحمد بن محرز أن يتمرّد مرة ثالثة على عمه، بعد أن حاول الاستيلاء على الحكم مرتين بدون جدوى في عاصمتي الشمال والجنوب. ودخل مراكش مرة ثانية فاحتلها عام ١٠٨٥هـ / ١٦٧٤–١٦٧٥، وتحصّن بها فلحقه عمه وحاصره هناك. ودام الحصار زهاء عامين، إلى أن فرّ ابن محرز للمرة الثالثة، متجهًا إلى سوس هذه المرة. ودخل مولاي إسماعيل عندئذٍ مراكش، فأباح للجيش هذه المرة معاقبة سكان المدينة الذين ساندوا ابن محرز.

وكان أحد الأحداث السياسية المحلية في عهد مولاي إسماعيل ثورة ثلاثة من إخوته عليه، وهم مولاي الحران، ومولاي هاشم، ومولاي أحمد، وكان ذلك في نهاية رمضان من عام ١٠٨٩هـ / ١٦٧٨–١٦٧٩. وحصل المتمردون على اعتراف ومساندة قبيلة آيت عطا لهم في حملتهم. فزحف إليهم مولاي إسماعيل على رأس جيش ضخم فالتقى الخصمان عند جبل صغرو، وكان النصر حليف مولاي إسماعيل الذي أبلى جنوده بلاء حسنًا. وفرّ الإخوة الثلاثة عقب هذا الانتصار إلى الصحراء.

وبعد أن لجأ ابن محرز إلى سوس تقلبت به الأحوال بين مد وجزر، وكان عمه غير قادر على إيلائه اهتمامًا كاملًا بسبب انشغاله بتدبير شؤون الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبينما كان مولاي إسماعيل في مكناس عام ١٠٩٦هـ/١٦٨٤–١٦٨٥، بلغ إلى علمه أن أخاه الحران انضم بقواته إلى قوات ابن محرز واحتلا مدينة تارودانت. فزحف السلطان إليهما بجيش عرمرم فحاصر تارودانت. وقُتل ابن محرز خلال الحصار، وبذلك انتهت مغامرات هذا المتمرّد الذي تسبب في مضايقة مولاي إسماعيل لمدة تربو على أربعة عشر عامًا. أما مولاي الحران فبقي محاصرًا في تارودانت. وحينما داهم جيش الملك تارودانت فرّ الحران إلى الصحراء.

حملات مولاي إسماعيل لاسترجاع المدن التي كان يحتلها الأوروبيون

كان المغرب قبل قيام الدولة العلوية عرضة للانقسام بين عناصر الشغب والنصارى، وكان محط أطماع كافة الأمم الأخرى. وقد تسبب في قيام هذه الأوضاع، كما أسلفنا، الخيانات والصراعات الداخلية التي يتحمل مسؤوليتها آخر الملوك السعديين. ولقد سعى مولاي محمد ثم أخوه مولاي رشيد من بعده بطبيعة الحال إلى وضع حدّ لهذه الحالة وتوحيد المغرب تحت حكم عرش واحد وقيادة ملك واحد. وسار على نهجهما مولاي إسماعيل العظيم. وهو الذي وقعت على عاتقه مهمة إتمام توحيد المغرب بإنهاء الاحتلال النصراني، بعد ترسيخ المنجزات التي حققها أخواه.

استرجاع المهدية

كان ميناء المهدية الذي كان يسمى آنذاك المعمورة من أكبر موانئ المغرب. وحاول احتلاله قراصنة من مختلف الأمم. ومن هذا الميناء الذي كان تابعًا لسلا، وهي مدينة كان يقطنها آنذاك مهاجرون أندلسيون، كانت السفن تبحر لمحاربة الاسبان وغيرهم من الأعداء. وكان الاسبان قد انتهزوا فرصة ضعف المغاربة نتيجة للنزاعات بين أبناء المنصور، فاحتلوا المهدية عام ١٠٢٣هـ /

١٦١٤ ومكثوا بها إلى أن قرّر مولاي إسماعيل تخليصها من قبضتهم. وزحف على المدينة فحاصرها وقطع الماء عنها، ثم احتلها عام ١٠٩٢هـ / ١٦٨١ وأسر الاسبان الذين كانوا فيها.

استرجاع طنجة

كانت طنجة قد وقعت في قبضة البريطانيين بعد أن تزوج أحد ملوكهم أميرة برتغالية. وكان مولاي رشيد قد سبق له أن سعى إلى استرداد طنجة إلى حظيرة الوطن، ولكنه توفي قبل أن يتمكن من تحريرها. ونظرًا إلى أهميتها فقد بذل مولاي إسماعيل قصارى جهده لتحريرها، وأرسل لهذا الغرض أحد كبار قادته وهو علي بن عبد الله الريفي، لمحاصرتها. وثمة اختلاف بين الروايتين المغربية والأوروبية بشأن الأسباب التي حملت الإنجليز على الجلاء عن هذه المدينة. وعلى الرغم من أن الروايتين تتفقان في أن الإنجليز أخلوا طنجة دون أن يطلقوا رصاصة واحدة، وبعد أن هدموا الأبراج والتحصينات، فإن المؤرخين المغاربة يقولون إن الإنجليز فعلوا ذلك بسبب قسوة الحصار الذي فرضه عليهم القائد علي الريفي. ويدّعي المؤرخون الأوروبيون أن هذا الجلاء تمّ لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية. ذلك أن الحكومة والبرلمان الإنجليزيين كانا يتخوفان من أن يتخذ دوق يورك الذي اعتنق الكاثوليكية مدينة طنجة قاعدة ميدانية لمهاجمة الملك شارل الثاني والاستيلاء على السلطة. وهذا هو السبب الذي جعل الملك الإنجليزي، حسبما قيل، يأمر اللورد دارتموث بالجلاء عن طنجة.

ومع ذلك فمن المسلم به أن الصعوبة التي لقيها الانجليز في ردّ هجمات المغاربة كانت سببًا آخر في هذا الجلاء. ولقد علمتنا التجربة بما يكفي أن الأوروبيين لا يتخلون عادة عن شبر واحد من أراضي المسلمين المحتلة بدون أن يُهزموا ويُرغموا على ذلك.

ومهما كان من أمر، فإن القوات المغربية برئاسة القائد علي بن عبد الله الريفي دخلت طنجة في ربيع الأول من عام ١٠٩٥هـ - فبراير / شباط ١٦٨٤م. وشرع القائد بدون ابطاء في إعادة بناء ما هدمه الإنجليز وترميم المساجد، والأسوار، والأبراج، وكل ما هدموه خلال مقامهم وهروبهم.

استرجاع العرائش

كان ضياع العرائش كارثة من أكبر الكوارث التي أصابت المسلمين في المغرب، ذلك أن العدو الاسباني لم يحتل هذه المدينة بالقوّة، بل تنازل لهم عنها أحد ملوك المغرب مقابل دعمه إياه في استعادة السلطة. وبينما كان أولاد المنصور السعدي يتنازعون على العرش، حاول الأوروبيون استغلال هذه الفرصة، لأنهم كانوا جميعًا يريدون احتلال العرائش التي كانت وقتئذٍ مركزًا استراتيجيًا مهمًا. ولكن محمد الشيخ قد فرّ إلى أوروبا ليطلب من الملوك الأجانب مظاهرته عسكريًا على أخويه. وبلغ ذلك إلى علم ملك اسبانيا فيليب الثالث، فجرت بينهما مفاوضات انتهت بموافقة الطامع في عرش المغرب على التنازل عن العرائش لملك اسبانيا، مقابل تقديم المعونة له في استرداد عرشه. وبعد أن أبرمت الصفقة، عاد محمد الشيخ إلى فاس فاحتل الإسبان العرائش عام ١٠١٩هـ / ١٦١٠. وبقيت العرائش تحت حكم الاسبان خلال أكثر

من ثمانين عامًا إلى أن تولى العرش مولاي إسماعيل. ودفع هذا الملك العظيم بجيش كبير إلى هذه المدينة فحاصرها وطوق الاسبان فيها طوال ما يزيد على خمسة أشهر. وجرى بين المغاربة والاسبان قتال عنيف انتهى بانتصار المغاربة انتصارًا رائعًا. وقد كان استرجاع العرائش الذي جرى يوم الأربعاء ١٨ محرم ١١٠١هـ - ١ نوفمبر / تشرين الثاني ١٦٨٩، مسرّة كبيرة للمغاربة لا يضاهيها قوّة إلّا الأسى الذي شعروا به عندما فقدوها.

استرجاع أصيلا

وقع ميناء أصيلا في قبضة البرتغال في بداية حكم بني وطاس. وبعد أن استردها ملوك السعديين الأوائل، عاد البرتغاليون فاسترجعوها مرة ثانية. وانتهت بالوقوع في قبضة الاسبان بعد أن تقلبت أوضاعها بهذا الشكل. وحينما انتهى القائد ابن حدو من العرائش، تلقى أوامر السلطان له بأن يتقدم إلى أصيلا ويحاصرها. وبعد أن أنهكت قوى السكان المحاصرين توسلوا بأن تحفظ لهم أرواحهم. فضمن لهم ذلك شريطة الحصول على موافقة السلطان. ولكنهم توجسوا من أن يحدث لهم مكروه ففرّوا في سفنهم تحت جنح الليل. ودخل المغاربة عندئذٍ أصيلا في ١١٠٢هـ / ١٦٩١.

جيوش مولاي إسماعيل

قوات الوداية

كان الملوك المغاربة يجيّشون جيوشهم من قبائل عشيرتهم أو من القبائل الموالية. وقد اعتمد المرابطون، مثلًا، على قبائل صنهاجة (لمتونة، ولمته، وغيرهما)، بينما ساندت قبائل مصمودة الموحدين. وبقي الأمر على هذا الحال إلى عهد السعديين. فقد كان هؤلاء يجيشون جنودهم من قبائل العرب الذين أتوا المغرب في عهد المنصور الموحدي فاستقروا في جنوب البلاد. وحشد السعديون من هذه القبائل فرقة من العسكر عرفت باسم «عسكر الوداية». وتفرّق هؤلاء الجند عقب أفول نجم السعديين. وخلال مقام مولاي إسماعيل بمراكش خطرت بباله فكرة جمع شملهم من جديد ليتخذ منهم جنودًا يدعم بهم حكمه. وكُسي هؤلاء المجندون الجدّد، وأخذوا إلى العاصمة مكناس، حيث أدمجوا مع رجال الشبانات وزيرارة. ولما تكاثر عددهم وزعهم مولاي إسماعيل إلى فريقين، أرسل أحدهما إلى فاس، وبقي الثاني في الرياض بمكناس.

جند البخاري

فكر إسماعيل مليًّا في أسباب قوّة الأمم واستقرارها وهيبتها، وانتهى إلى اكتشاف أن ذلك يتوقف على قوّتها العسكرية. وتبين له أيضًا أن انحطاط الأمم هو نتيجة لامتلاك الجيش وقادته سلطة مفرطة. ولذلك قرّر أن ينشئ جيشًا من العبيد، لأنهم أميل بطبعهم إلى الطاعة، التي هي شرط أساسي للانضباط، وفي هذا الصدد كتب الزياتي في البستان الظريف ما يلي:

«لما استولى السلطان المولى إسماعيل بن الشريف على مراكش ودخلها أول مرة، كان يكتب عسكره من القبائل الأحرار، حتى أتاه الكاتب أبو حفص عمر بن قاسم المراكشي المدعو عليليش[١٦]. وبيتهم بيت رياسة من قديم، وكان والده كاتبًا مع المنصور السعدي ومع أولاده من بعده. فتعلق أبو حفص هذا بخدمة السلطان المولى إسماعيل، وأطلعه على دفتر فيه أسماء العبيد الذين كانوا في عسكر المنصور. فسأله السلطان: هل بقي منهم أحد؟ قال: نعم كثير منهم ومن أولادهم، وهم متفرقون بمراكش وأحوازها وبقبائل الدير. ولو أمرني مولانا لجمعتهم. فولّاه أمرهم وكتب له إلى قوّاد القبائل يأمرهم بشد عضده وإعانته على ما هو بصدده. فأخذ عليليش يبحث عنهم بمراكش، وينقر عن أنسابهم إلى أن جمع من بها منهم. ثم خرج إلى الدير فجمع من وجد به. ثم سار إلى قبائل الحوز فاستقصى من فيها، حتى لم يترك بتلك القبائل كلها أسود، سواءً كان مملوكًا أو حرطانيًا أو حرًا أسود. ثم كتبهم في دفتر وبعث به إلى السلطان بمكناس. فتصفحه السلطان وأعجبه ذلك، فكتب إليه يأمره بشراء الاماء للأعزاب منهم، ويدفع أثمان المماليك منهم إلى ملاكهم، ويكسوهم ويأتيه بهم إلى مكناس».

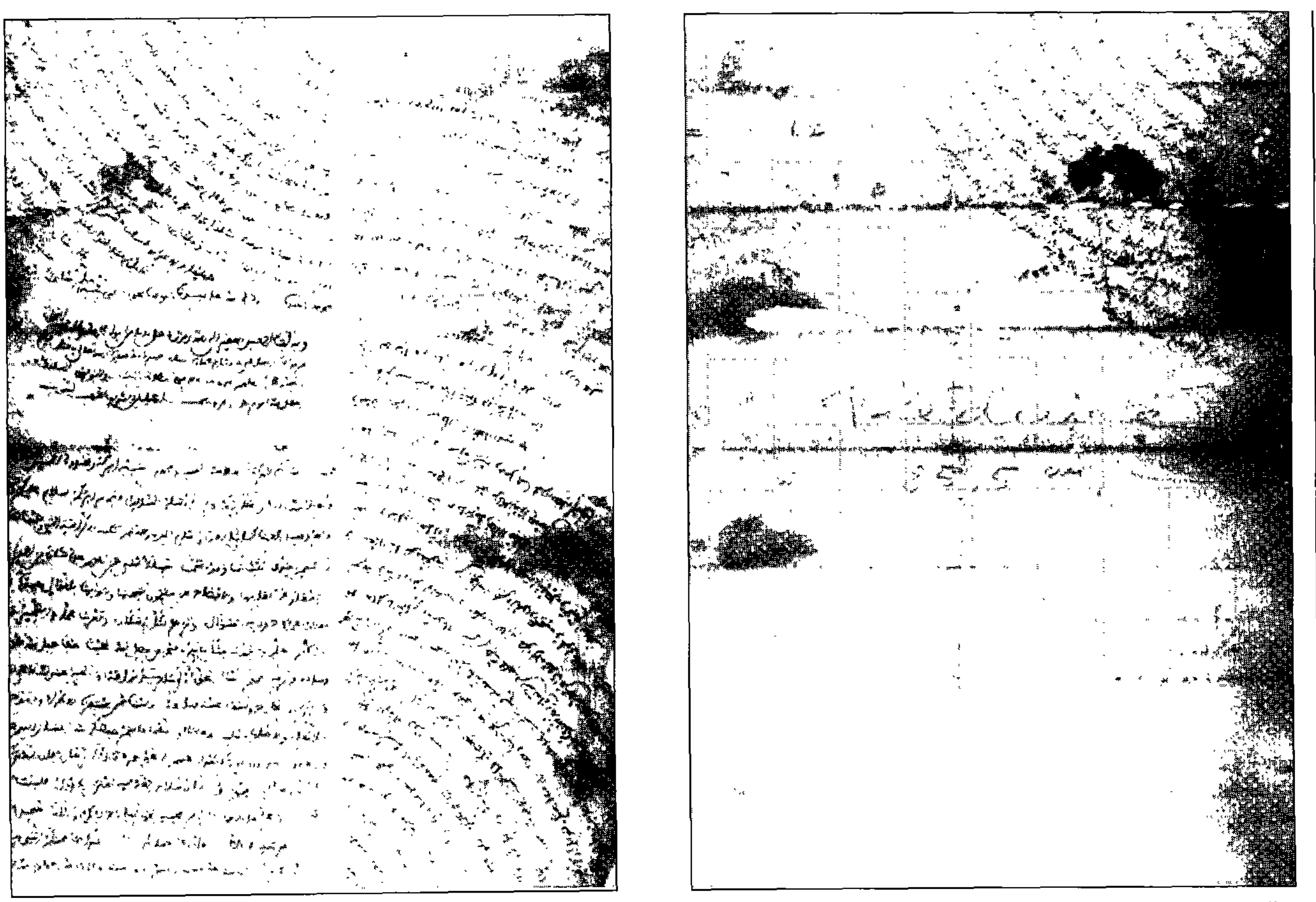
وكان لهذا العمل وقع سيء في نفوس الناس، وبخاصة لدى العلماء المؤتمنين على الشريعة التي تحرم استغلال الرجال الأحرار. وقد أثارت هذه المسألة جدلًا طويلًا بين الملك وعلماء فاس، كانت محل مراسلات كثيرة ما زال بعضها موجودًا. وهي الرسائل الشهيرة التي وجهها المولى إسماعيل إلى شيخ الإسلام أبي السعود الفاسي[١٧].

واذا عدنا إلى مولاي إسماعيل فلا بدّ من أن أبدي الملاحظة العامة التالية بشأنه. ذلك أنه لو كان حقيقة قاسيًا ومستبدًا لما استطاع أن يقف في وجهه مجرد عالم ليس له ما يستند إليه سوى الإيمان والقانون. لكن مولاي إسماعيل كان مقتنعًا بأن عمله كان مطابقًا للشريعة الإسلامية في هذه القضية، التي كان يعتبرها أحسن شيء يمكن أن يفعله في سبيل المغرب والإسلام. وممّا شجعه أكثر على التشبث بموقفه تناقص مسؤوليته في هذا الشأن، بسبب الدور الذي قام به محمد بن قاسم عليليش في استرقاق الرجال الأحرار. فقد ادعى عليليش أنهم، أو أن آباءهم على أي حال، سبق أن كانوا عبيدًا في عهد السعديين. وعلاوة على ذلك، فقد حصل مولاي إسماعيل على موافقة بعض العلماء الأميل إلى المجاملة، مثل الفقيه الذي كتب رسالة غير مؤرخة وغير موقعة إلى شيخ الإسلام الفاسي يقول فيها أمورًا كثيرة من بينها ما يلي:

«أتمّ سلام وأكمله على العلامة الأفضل، الدراكة الأحفل، سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي، ورحمة الله وبركاته. وبعد فاعلم، رعاكم الله وسدّدكم، أن مولانا المنصور بالله وجهنا إليكم، على شأن ما ذكرناه إليكم مشافهة ومواجهة. ثم إن الطالب عبد النبي ورد علينا بكتابكم

(١٦) خلافًا لما جاء في كتاب الاستقصا (١٩٥٤-١٩٥٦، ص ٢٦ من المجلد الرابع) فإن اسمه ليس عمر بن قاسم وإنما محمد بن قاسم. وبين يدي شاهد منه في رسالة للوزير اليحمدي عليها توقيع محمد بن قاسم. وورد ذكر هذا الاسم نفسه، أيضًا في رسالة من مولاي إسماعيل إلى جدنا شيخ الإسلام، سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي. وأشار إليه الضعيف الرباطي بهذا الاسم أيضًا.

(١٧) الناصري، ١٩٥٤-١٩٥٦، المجلد الرابع، ص٢٤، طبعة القاهرة.



اللوحة ٣.٨: الرسالة رقم ١٢، من المراسلات بين السلطان مولاي إسماعيل وشيخ الإسلام سيدي محمد الفاسي.

لمولانا، نصره الله، ولم تعرج فيه على ما هو بيت القصيد، ولا تقول فيه إن مولانا المنصور بالله موفق لكل ما اعتنى به، مصيب في جمع هؤلاء العبيد. والتحري الذي وقع في تمليكهم والبحث في ذلك بلغ النهاية. وما بقي بعد ما عمل في شأن ما ذكر من الموجبات عمل آخر يستدرك. فكل شيء بيد مولانا، نصره الله بخطوطنا نحن وغيرنا من علماء الوقت، ليطمئن خاطر قلب مولانا، نصره الله وأدام لنا وللمسلمين وجوده بمنه. وفي ما بيد مولانا نصره الله من الأجوبة والرسوم الكاملة ما فيه كفاية ومقنع لكل ملذ وباحث. والسلام من هذا المعنى وهذا هو الصواب، ويليق بكم، ولا فيه شبهة من كل وجه شرعًا وطبعًا. وأحببنا منكم أن تزيد توطية في كتبكم لمولانا، أيده الله، حتى يعجبه ذلك. ولولا محبتكم لم ننبهكم هذا التنبيه. والسلام.

وقد استمرت المراسلات بين السلطان والعلماء إلى أن توفي سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي عام ١١١٦هـ/ ١٧٠٤-١٧٠٥، وكانت قد بدأت بالتأكيد في العقد الأخير من القرن الحادي عشر للهجرة. لكن أقدم رسالة بقيت من هذه المراسلات هي الرسالة المؤرخة في ٢٨ ذي القعدة ١١٠٤هـ - يوليو/ تموز ١٦٩٣. ويطلب فيها السلطان من سيدي محمد الفاسي أن يدرس حجج عليليش بشأن مسألة جواز استرقاق الحرّ، ورأي الشرع في ذلك. وكان جواب هذا العالم أن من لم تثبت رقبته لأحد فلا خلاف في أنه يملك أمر نفسه، ولا تسلط لأحد عليه ببيع أو غيره. واشتد الاختلاف إلى أن اغتاظ السلطان فكتب كتابًا أشار إليه صاحب الاستقصاء كما يلي(١٨):

«وفي ذي القعدة من هذه السنة، أعني سنة ثمان ومائة وألف، ورد كتاب من حضرة السلطان على القاضي والعلماء بفاس، يعاتبهم، ويوبخهم على عدم موافقتهم على تمليك العبيد المثبتين في الديوان. ثم ورد كتاب آخر من السلطان، يمدح العامة، ويذم العلماء، ويأمر بعزل القاضي والشهود».

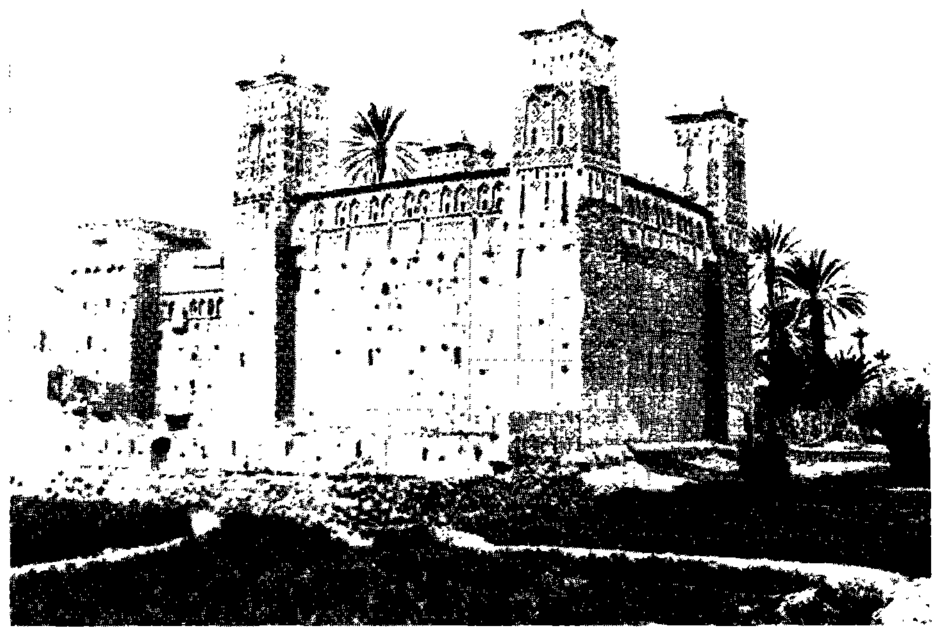
أما الرسالة الأولى التي يشير إليها هذا المقطع من الاستقصاء فهي من ممتلكات أسرتي. وهي تتناول أسئلة متكرّرة كثيرة، يمكن أن تلخص كما يلي: رأى السلطان أن من الضروري الواجب تنظيم جيش للدفاع عن أرض الإسلام. وشرح في هذه الرسالة الطويلة وجهة نظره بشأن إنشاء هذا الجيش من العبيد، وطلب من متلقيها أن يوزعها على العلماء ويطلب منهم الردّ عليها. ولا نملك سوى رسالة ردّ واحدة من سيدي محمد يقول فيها كلمته الأخيرة كالتالي: «ومن لم تثبت رقبته لأحد فلا كلام لنا فيه، إذ لا خلاف في ملكه أمر نفسه، ولا تسلط لأحد عليه ببيع ولا بغيره، لأن الأصل في الناس هو الحرية».

ولقد لجأ السلطان في هذا الظرف إلى الأسلوب التالي من أجل اقناع شيخ الإسلام بالحاجة إلى تنظيم جيش عبيد البخاري: فقد أشهده في رسالة مؤرخة في جمادي الأولى ١١١٠هـ - ديسمبر/ كانون الأول ١٦٩٨ بأنه فك جميع رقاب العبيد الذين جنّدهم، وبأنه جعلهم وقفًا على الدفاع عن أراضي الإسلام.

(١٨) نشر مؤلف هذا الفصل هذه المراسلة البالغة الأهمية من الزاوية التاريخية، والإجتماعية، والقانونية، والدينية، مع نسخ مصورة عن الوثائق، في عدد خاص من مجلة «هيسبريس تمودا» Hesperis Tamuda، صدر في ١٩٦٢ بمناسبة الذكرى المئوية الثالثة لتربع مولاي إسماعيل على العرش.

وليس لنا علم برد سيدي محمد، إلّا أننا نجد في مراسلة بهذا الصدد، عليها تاريخ غير بعيد من تاريخ وفاة العالم (رجب ١١١٥هـ/خريف ١٧٠٣) دليلًا لا يتصل مباشرة بالمسألة، ولكنه يشير إلى تجنيد سكان فاس في جند الرماة. ويبدو أن السلطان استشار العالم أيضًا حول هذه المسألة الأخيرة وربما تلقى ردًا غير مرض. فانتهز الفرصة ليكتب إليه رسالة مطولة، يوجد نصها كاملًا في مجموعة رسائل مولاي إسماعيل المشار إليها أعلاه.

وتوفي سيدي محمد في السنة التالية، فاستمر مولاي إسماعيل في مطالبة علماء فاس بالموافقة. ومرت هذه القضية بشتى التقلبات إلى أن أجبرهم الملك في النهاية على الموافقة على «ديوان العبيد» في ١١٢٠هـ/١٧٠٨-١٧٠٩.



اللوحة ٤.٨: قصبة أولاد داود آيت حمو أو قصبة المنصور في سكورة بإقليم ورزازات. وقد يعود عهد بنائها إلى القرن الثامن عشر.

تلك هي قصة إنشاء جيش عبيد البخاري على وجه الاختصار، على ما لها من وثائق فريدة مهمة تسندها. وقد أعان هذا الجيش كثيرًا أول الأمر على حفظ السلم والأمن في المغرب الموحد. وشيد مولاي إسماعيل حصونًا وقصبات في جميع أنحاء المغرب، من حدود الجزائر إلى أقصى جنوب الصحراء. وتولى حماية هذه الحصون جنود كانوا يعيشون فيها مع عائلاتهم، ويتلقى أبناؤهم فيها تدريبًا خاصًا يرد الحديث عنه هنا.

وبفضل هذا الجيش القوي تمكن مولاي إسماعيل من استعادة قوّة المغرب، وهيبته في عيون الأمم العظمى آنذاك التي بدأت تخشاه. وقد مكّنه الجيش أيضًا من الحفاظ على الأمن في المغرب، ومنح الناس الثقة وراحة البال.

استخلاف مولاي إسماعيل أولاده على مختلف أنحاء المغرب

كان هذا الاختيار أحد الأمور التي تسببت لمولاي إسماعيل في أكبر الصعوبات. فقد كان للسلطان كثير من الأولاد، بلغ عددهم عند وفاته ٥٠٠ ولد ومثلهم من البنات. ولم يكن بمستطاعه أن يرضيهم جميعًا. وكان الأفضل له إذن أن يعتمد منذ البداية الحلّ الذي وصل إليه بعد تجربة مريرة.

ففي عام ١١١١هـ/ ١٦٩٩–١٧٠٠ وزع الأقاليم على أولاده على النحو التالي: أرسل المولى أحمد (الملقب بالذهبي) إلى تادلة مع ٣٠٠٠ من الجنود الزنوج؛ وأرسل المولى عبد المالك إلى درعه على رأس ١٠٠٠ فارس؛ وأرسل محمد العالم إلى سوس مع ٣٠٠٠ نفر؛ والمولى المأمون الكبير إلى سجلماسة. واتخذ هذا الأخير تيزيمي قاعدة له ولخمسمائة من الفرسان، ولكنه توفي بعد ذلك بسنتين فحلّ محله المولى يوسف في ١١١٣هـ/ ١٧٠١–١٧٠٢. وأرسل المولى زيدان إلى شرق المغرب، فشن عدّة حملات على الأتراك حتى دخل في إحدى المرات مدينة معسكر حيث نهب قصر الأمير عثمان باي. فعزله أبوه من منصبه بسبب العهد المبرم بينه وبين الخليفة العثماني، وأحلّ محله المولى حفيظ.

أما كبار أبناء مولاي إسماعيل الذين لم يستخلفوا فقد شعروا بالمهانة. حتى ان بعضهم حاول احتلال بعض الأقاليم بالقوّة، مثل مولاي أبي نصر الذي هاجم أخاه مولاي عبد الملك فهزمه واستولى على درعة. وفر الأمير المهزوم، فأرسل السلطان ابنه مولاي شريف لاستعادة إقليم درعة من أبي نصر، ثم عهد به إليه بدلًا من عبد الملك الذي برهن على عجزه عن الدفاع عن نفسه. وفي خضم كل هذه الأحداث، ثار مولاي محمد العالم في سوس ونادى بنفسه سلطانًا، ثم زحف على مراكش التي حاصرها واحتلها. وأرسل مولاي إسماعيل ابنه مولاي زيدان ليقف في وجهه، فحارب الثائر مدة عامين. ولما رأى مولاي إسماعيل العواقب الوخيمة لهذه التجربة في شكل منازعات بين أبنائه أثناء حياته، حتى بلغ الأمر ببعضهم إلى الطمع في العرش، بدأ يرسل إلى تافيلالت جميع أبنائه الذين بلغوا سن الرشد. وأسكن كل واحد منهم بيتًا مع أمهاتهم في أغلب الأحيان، وأقطعهم عددًا من النخيل والأراضي يزرعونها، وكذلك عددًا من العبيد لخدمتهم. وكان العاهل حكيمًا في عمله هذا لأن عدد أولاده كان مفرطًا، ولم يكن بمستطاعهم جميعًا أن يعيشوا عيشة الأمراء في مكناس أو غيرها من مدن المغرب. وبذلك وجد حلًا لهذه المشكلة بارسالهم إلى سجلماسة. وفي ١١٣٠هـ/ ١٧١٧–١٧١٩ أقال جميع أبنائه من مناصبهم باستثناء مولاي أحمد الذهبي، عامل تادلة، الذي نجح في مهمته، لأنه لم تحدث فتنة واحدة خلال العشرين سنة المتواصلة التي قضاها في إقليمه، سواء ضده هو أو من تدبيره ضد والده.

ونعمت البلاد بالسلم والهدوء بعد هذا الاجراء، وكانت أنشطة مولاي إسماعيل البناءة خلال السنوات الأخيرة من حياته بارزة. واستأنف المغاربة التجارة والزراعة، وساعدوا على تنمية ثروات البلاد، وشجعهم في ذلك استقرار الأمن. وهكذا يتفق المؤرخون على اختفاء

ظاهرة اللصوص وقطّاع الطرق خلال هذه الفترة، حتى مقترفي الجرائم وشركائهم في آن واحد، وذلك بفضل التدابير الصارمة المتخذة. وكانت نتيجة هذا الوضع رفاهية عظيمة ويسر أحوال بسبب الوسائل والامكانات المتوافرة للأغلبية العظمى من السكان.

وقد بقي مولاي إسماعيل على العرش سبعة وخمسين عامًا. ولم تدم ولاية أي ملك من ملوك المغرب والإسلام، سواء قبله أو بعده، مدة ملكه، سوى المنتصر العبيدي الذي بويع ملكًا في السابعة من عمره، فملك حتى سن السابعة والستين. وقد وافت المنية مولاي إسماعيل يوم السبت ٢٨ رجب ١١٣٩هـ—٢١ مارس/آذار ١٧٢٧م.

خلفاء مولاي إسماعيل

بعد موت مولاي إسماعيل حدث ما كان محتومًا، إذ إن أبناءه الكثيرين، الذين سبق لهم أن اقتتلوا في عهده على الحكم في الأقاليم التي اقتطعها لهم، بدأوا يثورون بهدف الاستيلاء على العرش. ودامت محاولاتهم عدّة عقود لم يتمكن أيٌ واحد منهم خلالها من إقامة حكم قوي ودائم. فقد نصب أولهم، وهو مولاي عبد الله، ملكًا وعزل عدّة مرات. وكان لجند البخاري التي أنشئت للحفاظ على النظام وضمان السلم أثر خبيث. وأنزلت مثل هذه المؤسسات في الدول الإسلامية، منذ الدولة العباسية في بغداد إلى الإنكشارية في عهد العثمانيين، كوارث على الدول وعلى الشعوب التي عانت منهم. وباقتراب نهاية القرن الثامن عشر، اعتلى عرش المغرب ملك عظيم هو سيدي محمد بن عبد الله، أو محمد الثالث، فأعاد النظام، وعزّز قوّة الملك، وجعل المغرب بلدًا تحترمه جميع الأمم.

وكان أول أمر اهتم به هو تنمية التجارة. ولهذا الغرض شرع في تحديث الموانئ، ولاسيما ميناء «موغادور» الذي سمي منذ ذلك الحين السويرة (أي «السور الصغير»، أو الصويرة «الصورة الصغيرة»، حسب تفسير آخر، إشارة إلى تصميم لبناء الميناء كان متداولًا بين العمال). وأبرم اتفاقات تجارية مع عدد من الدول الأوروبية، بما في ذلك الاتفاق الذي أبرم عام ١٧٥٧ مع الدنمارك بشأن ميناء آسفي.

وشملت إصلاحات محمد الثالث مجالات أخرى[١٩]. وقد اهتم اهتمامًا خاصًا بجامعة القرويين في فاس، فأدخل عليها إصلاحات فيما يتعلق بالمناهج، والنصوص التي يتعين تدريسها، والمواد التي يجب تعليمها، وما إلى ذلك.

أما فيما يخصّ أمور الدين، فقد كان يؤمن بصفاء الإسلام الأصلي الذي يرفض ظاهرة الزوايا والتكايا وتقديس الأولياء والاستشفاع بهم. بيد أن مثل هذه النزاعات الأصولية بقيت مقيدة، لأن الحركة الوهابية في أواخر القرن الثامن عشر في شبه الجزيرة العربية كانت تطالب بإصلاحات جذرية أكثر بكثير ممّا كان محمد الثالث يسعى إليه. وكانت علاقته بشريف مكة،

(١٩) الناصري، ١٩٥٤—١٩٥٦، المجلد الرابع، الفصل المخصص لحكم محمد الثالث.

سرور، جيدة خلال هذه الفترة، إلى درجة أنه زوجه إحدى بناته. ولما كان الوهابيون أعداء شريف مكة، فقد فضل محمد الثالث تجنب أي اصلاح يقربه كثيرًا إلى العقيدة الوهابية. على أن سلطة الزوايا والاخوان ضعفت كثيرًا في عهده وفي عهد ابنه مولاي سليمان.

وأما في مجال العلاقات الخارجية، فقد استمر محمد الثالث في إبرام الاتفاقات مع البلدان الأجنبية. واعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية، واقترح على لويس الرابع عشر إلغاء الرق، كما ساند الدولة العثمانية في حربها مع الأمبراطورية الروسية. وفي ١٧٦٧ طرد البرتغاليين من «مازاغان»[٢٠]، ولكنه توفي فجأة وهو يعد العدة لمحاصرة سبتة.

وفي الختام، يمكن القول بأن حكم محمد الثالث كان له أثر عظيم في استقرار شؤون الدولة، وسلطة العلويين. ولم يحارب من فرط محبته للسلام إلّا مرّة واحدة لتحرير الجديدة، وتمكن من حلّ جميع المشاكل الداخلية والخارجية عن طريق التفاوض والحوار. وقد استفاد الشعب المغربي من هذه السياسة الحذرة والواقعية ونعم بازدهار شامل وأمن تام، خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

(٢٠) إن اسم هذه المدينة الواقعة على ساحل الأطلسي جنوب الدار البيضاء ليس أجنبيًا كما هو الظن. فهو اسم بني مزغنة، وهم قبيلة بربرية عاشت حوالى مازاغان. ولهذه الأسباب، سميت مدينة الجزائر أيضًا بهذا الاسم فعرفت عند الجغرافيين والمؤرخين العرب بـ«جزائر بني مزغنة».

الفصل التاسع

الجزائر وتونس وليبيا: العثمانيون وورثتهم

محمد الهادي شريف

شهدت أوائل القرن السادس عشر أزمة حادة أسفرت عن انهيار بُنى الدول القديمة في المغرب العربي وما انطوت عليه من توازنات. وبفضل تدخّل العثمانيين في الجزائر وتونس وطرابلس، وتدخّل أشراف قبائل الصحراء في المغرب، تمخضت هذه الفترة المضطربة عن نظام جديد احتاج ظهوره في بعض البلاد إلى وقت أطول مما احتاج إليه في بلاد أخرى، ولكنه أحدث في المغرب العربي في نهاية المطاف استقرارًا استمرّ حتى أوائل القرن التاسع عشر الذي وقعت فيه أزمة بنيوية أنذرت بقدوم السيطرة الاستعمارية.

تُرى عما كانت تنمّ هذه الأزمة؟ وكيف أعان العثمانيون على التمكين للاستقرار في القرن السادس عشر؟ وإلى أي مدى ظلوا غرباء عن المجتمعات التي سيطروا عليها؟ وإلى أي مدى اندمجوا في البلدان التي فتحوها؟ من الواضح أن الوضع في الجزائر كان يختلف عن الوضع في تونس، وأن الوضع في تونس كان يختلف عن الوضع في طرابلس، وإن تعذر تحديد المدى الذي ذهب إليه ذلك الاختلاف. كما أنه من الواضح أن القرن الثامن عشر، الذي كان فترة استقرار نسبي، اتّسم بخصائص جديدة أُضيفت إلى خصائص القرن السابع عشر التي غلبت عليها التجارب والتقلبات.

أزمة القرن السادس عشر والحل العثماني في المغرب العربي

أصابت هذه الأزمة العالم العربي بأسره. وكانت أزمة اقتصادية، من شواهدها تراجع الاقتصاد النقدي ليحلّ محله اقتصاد الكفاف، ومن أسبابها تغيير مسارات الطرق التجارية الرئيسية. كما كانت أزمة اجتماعية وسياسية نتجت عن ضعف عوامل توحيد المجتمع – أي القوى السياسية والعسكرية وجماعات كبار التجّار وطائفة العلماء. وكانت أيضا أزمة ثقافية انطوت على تغيّر

كبير صاحبه تشبّث مرضي بما ساد الماضي من أفكار وسلوك وعادات وأذواق. وقد وقعت هذه الأزمة المتعددة الوجوه في فترة بالغة الخطورة شهدت ميلاد عالم منافس هو أوروبا التي كانت تستيقظ اقتصاديًا (بفضل اكتشافات كبرى ونمو التجارة الرأسمالية)، وسياسيًا (بفضل تزايد المركزية وتزايد الملكيات المطلقة)، وثقافيًا (من خلال النهضة التي كانت تحدث تغيّرًا في أساليب التفكير والعادات والتقنيات).

وكان الأتراك العثمانيون القاطنون على مشارف العالم الإسلامي هم وحدهم الذين تكيّفوا مع الزمن بعض الشيء باستعمال عدد من التقنيات والأفكار الحديثة بما في ذلك الأسلحة النارية والتنظيم العسكري والإداري الكفء. وكان الرد العثماني على تحديات تلك الفترة، على ضيق نطاقه (إذ لم يحدث تغيّرات يعتدّ بها داخل المجتمع الإسلامي)، منفذًا لمجتمعات ودول غلب عليها الانحطاط وتعرّضت لأخطار خارجية كما كانت حال دول المغرب في بداية القرن السادس عشر.

أزمة المغرب العربي الداخلية

كان المغرب العربي في نهاية «العصور الوسطى»[١] في حالة أزمة ناجمة عن تناقص السكان وتفكك الاقتصاد والمجتمع، وعن ضعف سياسي يستعصي على الشفاء.

أما الأسباب العميقة لتلك الحالة فكانت كثيرة وبنيوية. وكان أولها شدّة قرب الصحراء من مساحات كبيرة من بلاد المغرب وزحفها المتسارع على الأراضي الزراعية كلما طال عليها الجفاف أو تُركت بورًا أمدًا طويلًا، كما وقع في أواخر «القرون الوسطى». وكان السبب الثاني هو تجاور أنماط مختلفة من الإنتاج والمجتمعات – من قبائل عربية أو مستعربة وبربر الجبال وسكان الأرياف وسكان المدن المستقرين. أما السبب الثالث فكان يكمن في ذات المرونة التي كانت تتّسم بها عوامل توحيد المجتمع، اجتماعية كانت أو اقتصادية أو روحية. وأما السبب الرابع والأخير فكان الافتقار إلى التقدّم التكنولوجي والثقافي.

ولطالما اتُّهم بنو هلال[٢] بالتسبّب في انحطاط بلاد المغرب في أواخر العصور الوسطى؛ الا أن هذه التهمة قد نفيت على الأقل في صورتها المطلقة والمتحيزة[٣]. ومع ذلك فإن القبائل العربية – أو التي استعربت بتأثير منها – كانت نقطة الضعف في كيان بلاد المغرب بسبب أنشطتها وأسلوب تنظيمها وانقسامها إلى بطون وأفخاذ تتحالف حينًا وتتحارب أحيانًا وتفترق دائمًا، وبسبب

(١) ليس يصح تطبيق مصطلح «العصور الوسطى» على التاريخ الإسلامي ولكننا استعرناه من التاريخ الأوروبي بعد أن اصطلحت جميع الأمم على قبوله. كذلك نلفت النظر إلى أن نهاية القرن الخامس عشر لم تكن منعرجًا حقيقيًا بالنسبة لأوروبا وحدها بل بالنسبة لسائر الحضارات كذلك. فباستحداث الأسلحة النارية وتطوّر التجارة العالمية ونشوء الرأسمالية بدأت «الأزمنة الحديثة بالفعل».

(٢) قبائل عربية وفدت من صعيد مصر وغزت المغرب منذ أواسط القرن الحادي عشر واجتاحت السهول الداخلية وأخضعت سكانها وألزمتهم أساليب حياتها وثقافتها.

(٣) J.P. Poncet، ١٩٦٧.

طراز حياتها وأخلاقها الحربية و «نبلها الفوضوي» على حد تعبير جاك بيرك. وكانت هذه القبائل، كلما ضعفت السلطة المركزية على أثر جفاف أو أزمة سياسية، تنتهز الفرصة لاستنفار رجالها للحرب لتأمين أسباب عيشها أو للمشاركة في الصراع العام على السلطة.

ومن أثر المجاعات والأوبئة التي انتابت المغرب العربي، شأنه شأن أوروبا، خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، تناقص مجموع سكان المغرب إلى ما يتراوح بين ثلاثة وستة ملايين. ونتيجة لذلك هبط الإنتاج وتدهورت فلاحة الأرض التي ظلت دائمًا مهدّدة بخطر زحف الصحراء، وقلّ الأمن في المناطق التي هجرها سكانها. وفي الوقت نفسه كانت كنوز أمريكا التي تدفّقت إلى أشبيلية من عام ١٥٠٣ حتى عام ١٥٠٥ سببًا في تخفيض قيمة احتياطي العالم القديم من النقد وفي التمكين لقوة الايبيريين - مالكيها الأصليين - أولًا، ثم لقوة الذين استولوا عليها لتسخيرها لخدمة اقتصاد العالم الجديد، ولا سيما الهولنديين والإنجليز والفرنسيين[٤].

وفي أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر تسارع الانحطاط التدريجي الذي كان قد اعترى مدن المغرب العربي من القرنين الحادي عشر والثاني عشر فصاعدًا، (باستثناء عدد من المدن الواقعة على الطرق التجارية الكبرى أو على الساحل مع فترات متقطعة من الانتعاش في القرن الثالث عشر). وشُلّت الحياة التجارية وتعطلت ونقص الطعام وتفشّى الفقر. وقد نسب ليون الأفريقي هذا الفقر الذي شهده في كل مكان في المدن أو في المناطق التي يقوم على فلاحتها مزارعون مقيمون، إلى الضرائب الباهظة التي اشتدت وطأتها على الناس وإلى ما نجم عن ذلك من أعمال السلب والنهب التي كان يقترفها البدو.

وكان البدو حريصين على تحرير أنفسهم من ربقة الدولة وعلى توسيع رقعة سيطرتهم ونطاق أسلوب حياتهم الرعوي ليشمل الجزء الأكبر من البلاد. وقد استفادوا من نزوح الناس عن أرضهم ومن قلة الحرث، واستخدموا العنف لكسب قوتهم أو للحصول على مزيد من الطعام من السكان الضعفاء. ونتيجة للغزو البدوي أخذت تتقلص تلك الأراضي التي يقوم على فلاحتها أناس مستقرون. بل لقد بلغ الخوف مبلغًا جعل الناس يسوّرون قطع الأرض الصغيرة التي كانوا يزرعون فيها الحبوب. قد لاحظ ليون الافريقي ذلك في ضواحي تونس، فكتب ما يلي: «إن محصول الحبوب الذي يمكن الحصول عليه من هذه الحظيرة الصغيرة المسوّرة - على ما بذل فيها من العناية والكد - لن يكفي أهله نصف عامهم!»[٥]

تلك هي الظروف التي بدأ فيها انهيار دول عريقة مثل دولة بني زيان (أو بني عبد الواحد) في تلمسان ودولة الحفصيين في تونس. ونضبت مواردهم من أثر اختلال التجارة وتناقص السلع الخاضعة للضرائب. ونقصت كفاءة الجيش ورجال الإدارة لقلة العناية بهما؛ أضِف إلى ذلك آثار إقطاع الأراضي وجباية الضرائب التي كان الملوك المفلسون يهبونها كبرى القبائل المحاربة.

---

(٤) I. Wallerstein، ١٩٧٤.

(٥) Leo Africanus، ١٩٥٦، المجلد الثاني، ص٣٨٣.

ولم تلبث المدن البعيدة عن حاضرة السلطة أن استقلت بشؤونها (طرابلس وبجاية وقسنطينة في أيام دولة الحفصيين). وخلا الجو لكبرى القبائل في كل الأراضي التي تغلبت عليها. وتقلصت بالتدريج «بلاد المخزن» (الأراضي الخاضعة لسلطة الدولة) فلم تعد تشمل إلا منطقة محدودة تحيط بمقرّ السلطان وقطعًا من الأرض بعيدة ظلّ أهلها على ولائهم له. وتفشّى انعدام الأمن بدرجة اضطرّ معها السلطان الحفصي في أوائل أربعينات القرن السادس عشر إلى أن يشهر السلاح بنفسه ليحمي قطعانه من غارات البدو على مقربة من قصره[٦].

وكان الوهن قد نال من سيطرة بني زيان على تلمسان منذ أواخر القرن الخامس عشر ومن سيطرة بني حفص على تونس وعلى شرق بلاد المغرب منذ سنة **١٥٣٠** حين رسّخ الاسبان والعثمانيون أقدامهم في تلك الممتلكات.

التدخل الأجنبي في وسط المغرب العربي وشرقه

قد يفسّر الفراغ السياسي وتواني أهل بلاد المغرب عن المقاومة وقوع هذا التدخل، ومع ذلك فإن الدافع الأول اليه كان حاجة الغزاة ومطامعهم، ويجب أن توضع مبادراتهم في إطار الحمى الدينية التي سادت تلك الفترة. أما الإسبان فقد كانت تحدوهم الروح الصليبية بعد أن كانوا قد استكملوا لتوّهم استرجاع الأندلس. وأما العثمانيون فقد كان يحدوهم الدفاع عن دار الإسلام كما كان يدفعهم تطلعهم إلى أمجاد الغزو[٧]. وكان يجد الطرفان المتحاربان في المدن الساحلية المغربية أهمية استراتيجية لا شك فيها إما لحماية ممتلكاتهم من هجمات العدو (الذي كان بوسعه أن يجد في الأقليات الدينية من يمالئه من مسلمي الأندلس أو نصارى البلقان)، وإما ليتخذ منها قواعد للهجوم[٨]. ومن الأمور ذات المغزى أن إقدام الإسبان على غزو بلاد المغرب ابتداءً من عام **١٥٠٥** جاء في أعقاب جلب الكميات الأولى من المعادن الثمينة من أمريكا في عامي **١٥٠٣–١٥٠٤**[٩] مما أتاح لهم وسائل تحقيق سياستهم التوسعية المندفعة.

الاسبان في وسط المغرب العربي وشرقه

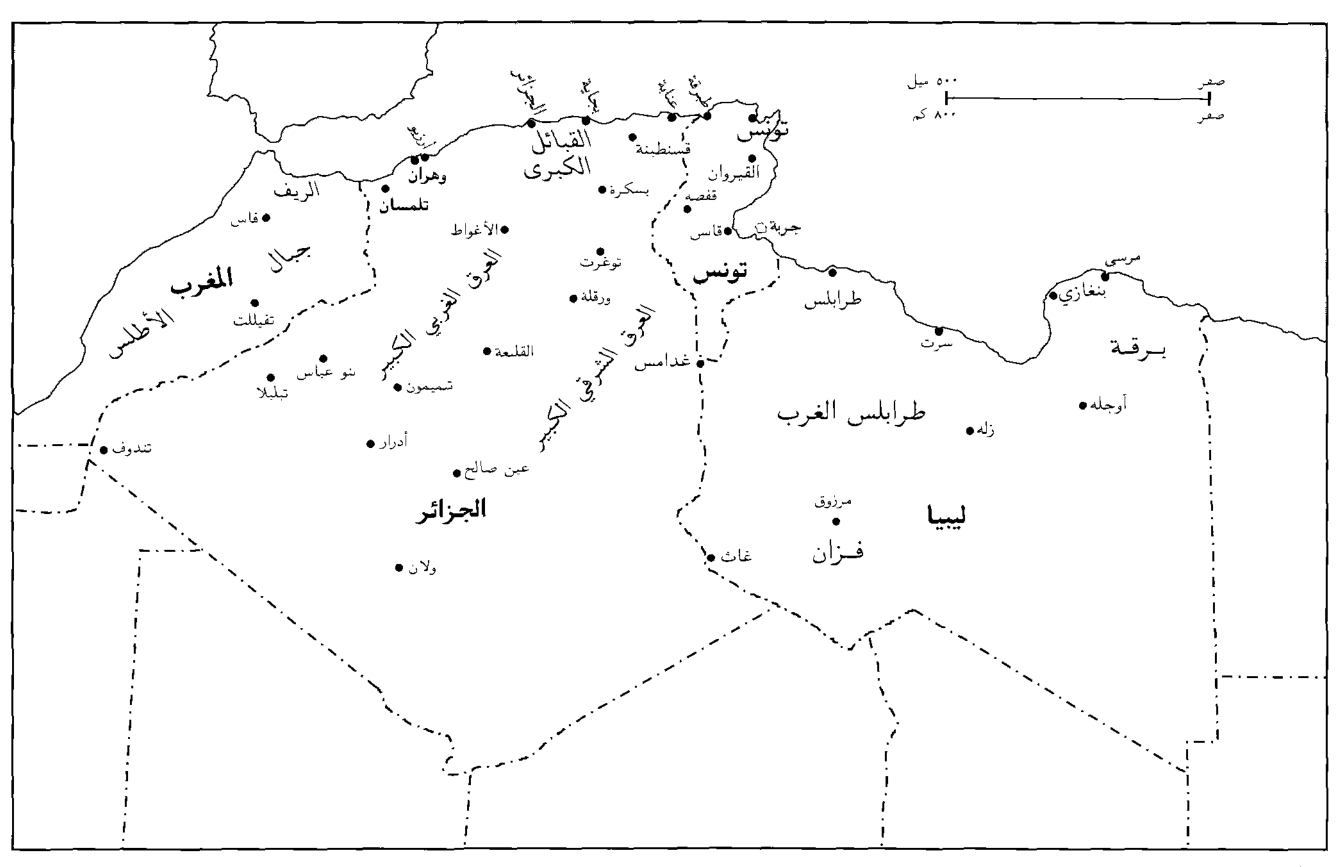
ما فتئ ملوك الاسبان منذ عام **١٥٠٥** حتى عام **١٥٧٤** يحاولون جهدهم توطيد أقدامهم على الشواطئ المغربية. وحسبنا في ذلك التذكير بكبرى حملات بيدرو نافارّو بين عامي **١٥٠٥** و**١٥١١** (ضد وهران وبجاية وطرابلس)، وحملات «امبراطور الرومان المقدس» بين عامي **١٥٣٥** و**١٥٤١** (ضد تونس والجزائر)، وأخيرًا حملات دون خوان النمساوي الذي انتزع تونس من أيدي الأتراك عام **١٥٧٣** (بعد عامين من انتصاره الساحق على الأسطول التركي في

(٦) ابن أبي دينار ١٩٦٧، ص١٦٩، «المؤنس في أخبار أفريقيا وتونس».

(٧) أ. التميمي، ١٩٧٨؛ و ك.ر. السهلي، ١٩٧٧.

(٨) F. Braudel، ١٩٢٨ و١٩٣٥.

(٩) H. Chaunu و P. Chaunu، **١٩٥٥**، المجلد الثالث (٢)، ص١٤ وما يليها.



الشكل ١.٩: الجزائر وتونس وليبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

ليبانتو). غير أن مكاسبهم ظلت مع ذلك محدودة إذ لم يلبث أن تبيّن أن غزو داخل المغرب وتنصير سكانه أمر مستحيل. واكتفى الاسبان باحتلال عدد من المدن (وهران من عام ١٥٠٩ الى عام ١٧٠٨ ثم من عام ١٧٣٢ الى عام ١٧٩٢؛ وطرابلس من عام ١٥١٠ إلى عام ١٥٥١)، وبتشييد عدد من القلاع القوية على الأرض الأفريقية مثل بنيون عند مدخل مرسى الجزائر (من عام ١٥١١ إلى عام ١٥٢٩) أو لاغوليت عند مدخل مرسى تونس (من عام ١٥٣٥ إلى عام ١٥٧٤). وكان الغرض في هذه الحالة الأخيرة كبح جماح المدينة وإن كان الغرض الأهم هو حراسة الشاطئ الجنوبي لمضيق صقلية.

وكان يتعين دعم سياسة الاحتلال المحدود هذه بالبحث عن حلفاء وأعوان محليين. ومن أشهر هؤلاء الحلفاء سلاطين بني حفص الذين التزموا، ابتداءً من عام ١٥٣٥، سياسة جعلتهم يميلون طورًا إلى الاسبان وطورًا إلى العثمانيين. بل ان آخرهم محمد (١٥٧٣–١٥٧٤) قبل اقتسام سلطته في تونس مع القائد النصراني لهذه العاصمة. وعلى غرار الحفصيين، كان أواخر سلاطين بني زيّان في تلمسان يتحالفون بين الحين والحين مع الاسبان إلى أن استولى الأتراك على عاصمتهم وأُبعدوا نهائيًا عن السلطة بين عامي ١٥٥١ و١٥٥٤. ولم يستنكف الأيبيريون أن يتحالفوا مع أمراء أقل شأنًا مثل الشابية، أمراء القيروان وتونس الوسطى نحو عام ١٥٥٠، أو بني عامر وبني رشيد في منطقة وهران.

ومع ذلك فقد حالت الحواجز الدينية والثقافية عمومًا دون قيام تقارب دائم بين الاسبان والأمراء من أهل البلاد. وكما كان متوقعًا، استغلّ الأتراك المسلمون هذه الأوضاع.

العثمانيون في حربهم على الاسبان

كان أول من أعلن الحرب من الأتراك على النصارى في المغرب العربي قراصنة الرئيس. وقد أقدموا على ذلك أول الأمر من تلقاء أنفسهم – وإن كان باتفاق مع الأمراء المحليين وبمساعدة من السكان المحليين – كما حدث في حالة الأخوين باربروسّا: عروج وخير الدين من بداية القرن السادس عشر حتى عام ١٥١٩. وبعد هزيمة عروج ومقتله في حوالى ذلك التاريخ، بايع خير الدين السلطان العثماني واستنجد به وبذلك نشأت أول إيالة عثمانية في بلاد المغرب.

وبفضل الانكشارية والأسلحة التي تلقّوها من اسطنبول، استطاع خير الدين وخلفاؤه من بعده، ولا سيما صلاح رئيس (١٥٥٢–١٥٥٦) وبيلرباي أودجاقات الغرب (حاكم عام الولايات الغربية)، كيليدج (أو علج علي) الذي مارس سلطة مطلقة (١٥٦٨–١٥٨٧)، أن يخضعوا الجزائر تدريجيًا. وظلّ شرق أفريقيا مسرحًا لصراع طويل بين الاسبان والأتراك دام أربعين سنة (١٥٣٤–١٥٧٤) شارك فيه مشاركة نشطة الملوك الحفصيون والأمراء المحليون مثل الشابية في القيروان، وإن لم يأت ذلك في صالحهم أحيانًا. وبرز في هذا الصراع قراصنة مشهورون مثل تورغوت (أو دراغوت) في حوالى منتصف القرن وحتى مقتله في مالطة عام ١٥٦٥. أما أهم مراحل الفتح التركي لشرق بلاد المغرب فهي الاستيلاء على طرابلس عام ١٥٥١ وعلى القيروان (١٥٥٧) وجربة (١٥٥٨) وأخيرًا تونس (١٥٦٩ و١٥٧٤). وبعد هذا التاريخ استُدعي كلا

الطرفين المتحاربين، الاسبان والعثمانيين، إلى مسارح عمليات أخرى واستتب الأمر للأتراك في المغرب العربي الأوسط والشرقي باستثناء ولاية وهران والمرسى الكبير وجزيرة طبرقة الصغيرة.

تنظيم الإيالات العثمانية

إن الأقاليم الأفريقية الجديدة المسماة بـ «أودجاقات الغرب»، التي كانت أشبه ما تكون بالثغور العسكرية، لم تندمج قط اندماجًا كاملاً في النظام السياسي العسكري العثماني. فلم تدفع خراجًا بانتظام ولم تخضع يومًا لإدارة سلاطين اسطنبول المباشرة، كما لم تُستحدث في شمال أفريقيا مؤسسات خاصة بالدولة العثمانية مثل مؤسسة **الطمار** (إقطاع). وبعد أن خضعت الإيالات المغربية الثلاث أول الأمر لأمير حربي واحد هو بيلرباي الجزائر، انفصلت بعضها عن بعض بعد موت الحاكم المطلق كيليدج عام ١٥٨٧.

وولّت اسطنبول على رأس كل مقاطعة باشا يعاونه مجلس من كبار الضباط الأتراك يسمّى الديوان. وكانت الانكشارية التي قوامها بضعة آلاف من الجند تتولى مسؤولية الدفاع عن البلاد وتحفظ القدر الأدنى من الأمن وتضطلع بدور إيجابي في جباية الضرائب وتسيير الإدارة. وبوصفها هذا، كانت منذ البداية دعامة النظام الجديد وكان أعضاؤها يتصرفون تصرّف السادة في الأقاليم التي يفتحونها. وكان لهم حلفاء من قراصنة قدموا من الأرخبيل اليوناني ومن ألبانيا ومن البلدان الأوروبية القريبة مثل إيطاليا والبروفانس وإسبانيا. وكانوا جميعًا قد دخلوا الإسلام على تفاوت درجاتهم من الإيمان، وكانوا يُعتبرون أتراكًا ويندرجون في طبقة الفاتحين يشاركونهم منزلتهم السامية.

وكان «المخزن» (الإدارة) ينهض بوظائف بسيطة نسبيًا يذكر منها جباية الضرائب لسدّ نفقات الحرب ودفع أجور قوات الفتح في البلاد، وحفظ النظام العام وإقامة العدل على الأقل داخل المدن التي كان يقطنها الرعايا المستقرون. كما كان يُسيّر مرفق البريد. وكان ينهض بكثير من المهام فئة من الكتبة (**خوجات**) والمحاسبين وعدد من الأعيان السياسيين (بمن فيهم الباشوات) أو الدينيين (بمن فيهم القضاة)، وبطبيعة الحال الجند على اختلاف مراتبهم. وبمرور الزمن احتاج «المخزن» إلى حشد معاونين من السكان المحليين، مثل الجنود من بربر منطقة القبائل، والفرسان الذين التحقوا بخدمة الأتراك، ومدنيين يذكر منهم كتبة عرب ومستشارون شتّى ومسؤولون عن الإدارة المالية، ولزّامون.

وفيما عدا ذلك، واصلت المؤسسات المحلية تسيير المجتمع وإن تدخّل الحكام الجدد بين الحين والحين. ونذكر على سبيل المثال جماعات محلية استمرّت في طاعة شيوخها «المنتخبين» وفي اتّباع أعرافها. واستمرّت أيضًا مؤسسات دينية في إقامة العدل (إلا في حالة المساس الخطير بالنظام العام أو تعلق الأمر بالأتراك) وتولّي المسؤولية في مجالات العبادات والتعليم وأعمال الخير والبر.

وأتى هذا النظام العثماني الجديد – على ضعفه وبساطته – إلى المغرب بما كان في أمسّ الحاجة إليه ألا وهو التواؤم مع الأزمنة الحديثة. فقد آتاه جيشًا منضبطًا يتقن استعمال الأسلحة

النارية وإدارة مركزية نسبيًا وجانبًا من النقد المتداول في البحر الأبيض المتوسط يجمع عن طريق القرصنة. وبالجملة لقي النظام الجديد قبولًا حسنًا في المدن التي كانت معرّضة مباشرة لهجمات النصارى ومهدّدة بالخنق من أثر استرجاع الأرياف لاستقلالها، كما لقي قبولًا حسنًا عند رجال الدين ولا سيما العلماء الذين كانوا يؤثرون قيام سلطة مركزية قوية. وأخيرًا التحقت بخدمة النظام الجديد - إما تحقيقًا لمصلحة ذاتية أو اختيارًا أو جريًا على التقاليد - فئات من الناس يذكر منهم أعيان المدن بوجه عام وكبار أعيان الريف وجماعات بأسرها مثل قبائل «المخزن». وقام في وجه الأتراك جميع أولئك الذين كانوا قد استفادوا من حرية أوائل القرن الحادي عشر وأهل الأرياف الذين كانوا يتمتّعون بنظامهم الاجتماعي والحربي الخاص والذين لم يجدوا عند السادة الجدد إلا البطش والاستغلال الشديد. وكل ذلك اقتضى من الأتراك أن يشنّوا حروبًا طويلة لإخضاع داخل البلاد ولا سيما مناطقه المفيدة وإقامة المحلات (المعسكرات المسلحة) هناك لجباية الضرائب وكفالة الحد الأدنى من النظام. كذلك اكتسب الأتراك حنكة في تحريك عصبية القبائل وإثارة «الصفوف» بعضها على بعض. وأصبح للدبلوماسية وزن لا يقل ردعًا عن السيف لا سيما وقد افتقد الأتراك القوة اللازمة للسيطرة على المنطقة.

القرن السابع عشر في بلاد المغرب: البحث عن التوازن

في القرن السابع عشر أخذ المجتمع المغربي، الذي لم يؤثر فيه مرور العثمانيين تأثيرًا يذكر، يستجم تدريجيًا من الأزمة التي اعترته في القرن السادس عشر. بل أحرزت مدنه الساحلية قدرًا من النمو وكذلك سكان المدن المستقرون. ومع ذلك لم يكن هذا المجتمع بمأمن من النكبات الشديدة مثل الأوبئة والمجاعات والحروب الأهلية التي ظلت تعتريه بين الحين والحين. وقد طرأت على الطبقة التركية الحاكمة تغيّرات داخلية بعد انضمام عناصر جديدة إليها وبعد أن امتدّت جذورها بعض الشيء في بلاد المغرب. فقد تباينت مصالح الحكام والمحكومين وآفاقهم كما تكاثرت الصراعات الطويلة والمعقدة بين الفئات المتعارضة طوال القرن السابع عشر. وفي ميدان العلاقات الخارجية، جدّت مشكلات من بينها مشكلة التعامل مع اسطنبول التي أصبحت بمثابة المدينة الأم. كما طرحت مشكلة القرصنة البربرية التي عاشت عصرها الذهبي في النصف الأول من القرن السابع عشر. وأخيرًا تجدر الإشارة إلى تباعد الإيالات بعضها عن بعض نتيجة لتباين اتجاهات تطوّرها السياسي.

المجتمع المغربي العثماني في القرن السابع عشر

كان المجتمع المغربي العثماني في شمال أفريقيا يشتمل على فئات اجتماعية واقتصادية هي: أهل المدن وفلّاحو ضواحي المدن والفلّاحون شبه المستقرين الذين كانوا ينتجعون مدة تتراوح من شهر إلى ثلاثة أشهر في السنة، والرعاة الرُّحل الذين كانوا يرتحلون بعيدًا عن أوطانهم، ورعاة الإبل الموغلون في الصحراء، وسكان الواحات. وكانت الطبقة الرئيسية في المدن تتألف

من الأعيان ورجال الدين والتجّار والعاملين ومن **الكولوغلي** (المولّدين لأب تركي مهاجر وأم من أهل البلاد)، وأخيرًا ضباط الجيش العثماني وكبار موظفي الدولة المدنيين.

وكان أهل الريف ينتمون إلى قبائل[١٠] شتى يُظن أن أفراد كل منها ينتسبون الى جد واحد. وكان النسب سببًا في اجتماع كثير من القبائل الصغيرة من حول شيخ «منتخب» يعاونه على إدارة شؤون القوم مجلس يضم كبار رؤساء القبائل. وكان يوجد فوق القبيلة الصف (جمعه صفوف) وهو عبارة عن اتحاد من القبائل التي يربط بينها حلف. وكان الناس ينتظمون داخل هذه الوحدات القارّة إما في اطار منطقة بيئية واحدة أو في إطار جماعات من مناطق إيكولوجية واقتصادية شتى مثل رعاة الإبل ورعاة الأغنام والفلّاحين أشباه المستقرّين وفئات من سكان المدن. وقد نجحت بعض الجماعات الإقليمية في إيجاد قيادة مركزية ثابتة على المدى الطويل، مثل قيادات الطوارق الكبرى التي يوجد على رأس كل منها «**أمين عقال**». كما تحالفت قبائل أخرى على أساس الاشتراك في زيارة ضريح ولي واحد أو مبايعة شيخ واحد من شيوخ الطرق الصوفية.

من أجل ذلك لا يجوز للمؤرّخين أن يعتبروا أهل الريف خليطًا من الجماعات والفئات التي تتمرّد على العثمانيين أو تخضع لهم بمقتضى الهوى. ذلك أن دينامية التبدّل الإيكولوجي وما يطرأ على التحالفات بين الصفوف من تحوّل هما اللذان كانا يمليان على القبائل أن تتمرّد أو تتعاون. وكان وجود «الصفوف» يعني أيضًا أن نظامًا واحدًا من العلاقات السياسية كان يحكم مناطق واسعة في بلاد المغرب، ولم تكن الاتجاهات السياسية السائدة في المدن إلا جزءًا صغيرًا من ذلك الإطار الأوسع. وكانت تقف في وجه كل **سيبة** (القبائل المتمردة والخارجة على الدولة) أقوام قوية محالفة للمخزن أو يسيطر عليها المخزن.

ويمتاز القرن السابع عشر عن القرون السابقة بازدياد الاستقرار الإقليمي وما يترتّب عليه من قلة الاضطرابات – على الأقل في المناطق المروية من بلاد المغرب، وبتعزّز المخزن ونظام «الصف».

وفي حين أن أكثر أهل الأرياف كانوا من الناطقين بلغة الضاد، ظلت جماعات كبيرة تتكلم باللغة البربرية وتتبع المذهب الاباضي في معظمها. وكانت تلوذ بمناطق جبلية مثل جبل نفوسة في طرابلس الغرب والأوراس وجرجرة في المغرب الأوسط، وجبال الأطلس والريف بالمغرب الأقصى. وكانت الجماعات البربرية أنجح من الجماعات العربية في مقاومتها العثمانيين. والسبب في ذلك هو المناطق الجبلية التي لاذت بها ونظام دفاعها المحكم. وساعدها نجاح مقاومتها على الاحتفاظ بروابط قوية بشتّى صور الثقافة البربرية. وظلت دائمًا على حذر وتوجّس من السلطات العثمانية الجديدة. واحتفظت بهويتها البربرية وباستقلالها

---

(١٠) تورد هذه الحاشية تعريف القبيلة الذي ساقته موسوعة المعارف البريطانية (ص ص **٣٣٤–٣٣٥** من المجلد الرابع من الطبعة الجديدة): «جماعة كبيرة ذات نسب أبوي يدّعي أعضاؤها انتسابهم إلى سلف واحد مشترك» ويمكن «أن يشتركوا في امتلاك منطقة من أراضي الرعي».

فرفضت دفع الضرائب. واستعربت منها الجماعات التي لم تستطع الحفاظ على استقلالها. ومن جهة أخرى، أصبحت بعض المناطق البربرية المزدحمة بالسكان، مثل منطقة **القبائل**، مناطق يجيّش منها الجنود ليرسلوا للخدمة في الجزائر أو تونس وأطلق عليهم اسم الزواوه. كما كانت مناطق لتصدير العمّال الموسميين والباعة المتجوّلين في الأرياف (وبذلك يثبت أن هجرة العمّال التي شهدها القرن التاسع عشر كانت ترجع إلى تاريخ أسبق من ذلك).

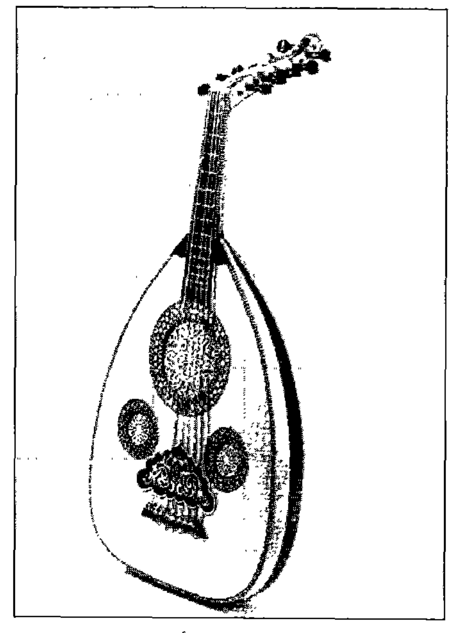
أما المناطق القروية - مثل الساحل التونسي والواحات الجنوبية والمناطق المنتجة للقمح الخاضعة لسلطان المدن (مثل هانشير في تونس وأحواش في الجزائر) وسهول المدن (مثل سهل الجزائر ومنشية طرابلس)، فقد كان يقطنها أناس يختلفون تمامًا عن أهل المناطق الجبلية. إذ كانوا يعيشون عيشة حضرية وتربطهم بالخارج علاقات تجارية ويملكون عقارات ثابتة أفضل تحديدًا ويظهر عليهم تأثّرهم بالاقتصاد الحضري والثقافة الحضرية. وكل ذلك يشير إلى بنى وعلاقات اجتماعية معقدة وإلى اتجاهات وأنماط سلوكية أقرب الى أهل الحضر منها إلى البدو. وكانت علاقات النسب الأبوي السائدة تسير جنبًا الى جنب مع العلاقات الهرمية مثل العلاقات التي تربط مالك وسائل الإنتاج «بالخمّاس» (رجل يفلح أرض غيره لقاء خمس ريعها) في المناطق الزراعية الكبرى المنتجة للحبوب. وكان التخصّص قد أخذ سبيله إلى الظهور مثل بعض الأعمال الحرفية أو الوظائف الدينية والإدارية. وكان انتشار القيم الحضرية مثل الخضوع للسلطة أسرع وأيسر منه في المناطق الجبلية، كما كان فيها تأثير الشرع المدوّن أقوى وأبين. وكل هذه الملامح البنيوية قد تأكدت في القرن السابع عشر ثم ازدادت رسوخًا في القرن التالي مع ما أحرز من تقدّم حقيقي وإن كان طفيفًا في مجالات الأمن وتوطيد الحياة الحضرية وتعزيز تأثيرها، ثم إقامة العلاقات مع الدول التجارية الأوروبية. والأرجح أن تكون هذه العلاقات قد شجّعت توسيع نطاق زراعة محاصيل التصدير وقيام النظام الاقتصادي الاجتماعي الذي كانت تنبني عليه، ولا سيما الأراضي الواسعة التي كانت تزرع فيها الحبوب ويقوم على حرثها «الخمّاسون».

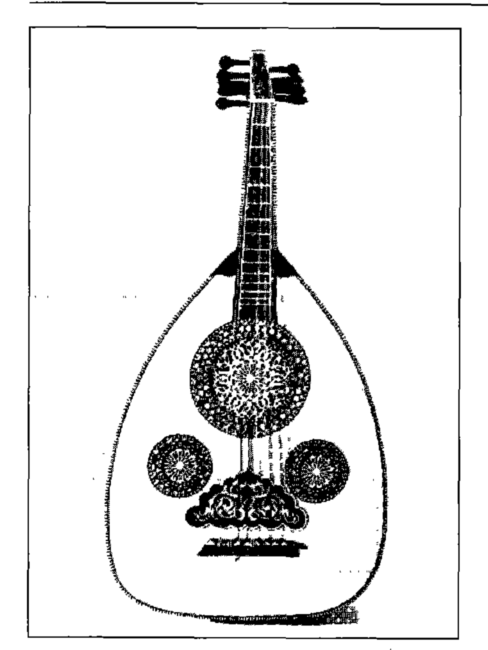
وكانت تقطن الواحات - نظرًا لبُعدها عن البحر وعن السلطات المركزية وبفضل رعايتها لتجارة القوافل مع أفريقيا أو مع الشرق - مجتمعات أكثر التحامًا نشأت فيها أوليغاركيات أو أسر محلية ذات نفوذ قوي مثل أسرة الفاسي في فزان.

وكان للمدن إشعاعها في بلاد المغرب بأسره وتأثيرها عليه حتى وإن لم تبلغ شهرتها شهرة مدن المشرق العربي والإسلامي. وشملت تلك المدن الحواضر الساحلية مثل الجزائر وتونس وطرابلس، والحواضر العريقة مثل القيروان وقسنطينة وتلمسان التي ورثت تراثًا قيّمًا وتغذت بعطاءات الأزمنة الحديثة تشهد انبعاث التجارة والصناعة ابتداءً من النصف الأول للقرن السابع عشر. ونذكر على سبيل المثال انبعاث صناعة الشاشية (لباس رأس أحمر مصنوع من الصوف) في تونس التي ساعد على ازدهارها قدوم المسلمين الذين أجلوا من الأندلس بعد عام ١٦٠٩، ونمو صناعة النسيج الفاخر في المدن المغربية. أما التجارة فقد انتعشت هي الأخرى في المدن الساحلية على الأخصّ بفضل القرصنة أولًا وما كانت تحقّقه



اللوحة ٩،١: إناء من فخّار مطلي لتخزين الزيت وغيره من السوائل، من حي القلالين بتونس، ارتفاعه **٤٥** سم.





اللوحة ٩،٢: عود مصري ذو أحد عشر وترًا مصنوع بتونس، مضلّع على هيئة بطيخة بطنه من صفائح خشبية ملصقة بالغراء ومرصّع بزخارف من عرق اللؤلؤ، طوله ٨١ سم.

من منتجات ونقود، ثم بفضل العلاقات التي أقيمت مع الرأسمالية التجارية الأوروبية ابتداءً من أواخر القرن السابع عشر. وأخذ العلم الديني يفيق تدريجيًا من غفوته بعد الأزمة التي انتابته في القرن السادس عشر، وذلك بفضل الازدهار المادي النسبي للمدن وما ترتب عليه من زيادة عدد العقارات الموقوفة على الأغراض الدينية. وكان الانتعاش الديني يعود بعض الفضل فيه إلى السلطات التركية الجديدة التي خصّت برعايتها علماء المذهب الحنفي الذي كان مذهب الدولة العثمانية أولًا ثم علماء المذهب المالكي السائد بين أهل البلاد، ربّما لأسباب سياسية أكثر منها دينية (التماس مشروعية لسلطتهم التي كانت سلطة أجنبية وعسكرية في معظمها).

وكانت تتربّع على رأس الهرم السياسي والاجتماعي طبقة حاكمة انفتحت على الفئات الأخرى وإن كانت نظريًا مقصورة على العناصر التركية العسكرية. فقد كانت مفتوحة على النصارى الذين اعتنقوا الإسلام والذين كانوا يدرجون في عداد الأتراك على الرغم من أسمائهم التي يذكر منها «فرنسيس»، و «انكليز»، و «قرصي»، و «ساردو»، وغير ذلك من الأسماء التي كانت بعيدة كل البعد عن الأسماء التورانية. وربّما كان عصرهم الذهبي هو النصف الأول من القرن السابع عشر نظرًا لأنهم كانوا هم أول من أدخل التقنية الأوروبية الحديثة لا سيما في المجالين العسكري والبحري. كما لعبوا دورًا نشيطًا في هذين المجالين كقادة للقرصنة على وجه الخصوص وفي مجالات أخرى مثل المناصب السياسية والإدارية، بل كان منهم من تقلّد

منصب الداي (رئيس القوة العسكرية التركية) في البلاد التونسية وفي طرابلس الغرب. وفي هاتين الإيالتين أعطى الأتراك أبناءهم من الكولوغلي (الذين اعتبروهم أتراكًا) وظائف ومزايا كانت من قبل موقوفة على الأتراك. ولم يحذ حذوهم أتراك الجزائر الذين كانوا أكثر انغلاقًا فتسبّبوا في تمرّد الكولوغلي عليهم وإن كان هذا التمرّد قد انتهى بهزيمة الكولوغلي وباستبعادهم التام حوالى فترة ما بين عامي ١٦٣٠ و١٦٨٠.

وبينما كان أتراك تونس وطرابلس يشركون بعض الأهالي تدريجيًا في وظائف مستشارين وكتبة ولزّامين بل قادة للقوة العسكرية المساعدة المجنّدة محليًا، فإن أتراك الجزائر استبعدوا الأهالي تمام الاستبعاد. وباختصار كانت الطبقة الحاكمة في تونس وطرابلس قد أخذت تختلط بالأعيان المحليين بينما ظلّ حكّام الجزائر غرباء عن أهلها تمامًا. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الصفوة في تونس كانت قوية بتقاليدها التاريخية وبفضل أنشطتها وأنها في طرابلس كانت قوية بفضل التجارة الواسعة النطاق عبر الصحراء. ولم يكن الحال كذلك في مدينة حديثة مثل الجزائر التي أنشأ معظمها الأتراك في القرن السادس عشر فكانت الصفوة بها ضعيفة الأركان.

الأنظمة السياسية في الإيالات في القرن السابع عشر

كانت الإيالات الثلاث ولايات عثمانية من حيث المبدأ ولكنها حققت قدرًا كبيرًا من الاستقلال تجاه اسطنبول منذ أوائل القرن السابع عشر، ولم يكن ذلك عن رغبة منها في الاستقلال عن المدينة الأم بقدر ما كان بسبب ما اعترى هذه المدينة من عجز. ونمت بعد ذلك كل إيالة على شاكلتها تبعًا لتشكيل طبقتها الحاكمة ولطبيعة مجتمعها.

وكان التطوّر أسرع ما يكون في تونس، حيث جرّد كبار الضباط المنضوون في ديوان القوى المحلية الباشا من كل سلطة حقيقية وإن كانوا قد استبقوه رمزًا لولائهم للعثمانيين. غير أنه في عام ١٥٩١ اضطرّ كبار الضبّاط بدورهم إلى أن يتخلّوا عن مكانهم في الديوان لممثلي الانكشارية. ولم تدم هذه الديمقراطية العسكرية طويلًا حيث بادر قائد تركي وحيد – هو **الداي** – عام ١٥٩٨ إلى إنشاء نظام مستبد حاول التوفيق بين مصالح الطبقة التركية ومصالح طبقة الأعيان المحليين. وفي نحو ١٦٣٠ برزت سلطة جديدة في البلاد ممثّلة في شخص **الباي** أو قائد القوات الإقليمية، وتقلّد هذا المنصب واحد من المماليك اسمه مراد وأصله من مدينة جنوه، واستطاع انتزاع داخل البلاد من أيدي اتحادات القبائل الكبرى التي ظلت حتى ذلك الوقت مستقلة. وقد استطاع الباي تدريجيًا – بما تيسّر له من موارد داخل البلاد ومن قوة عسكرية بعضها تركي وبعضها من الأهالي، وبفضل التحالفات التي عقدها مع الأعيان المحليين – أن يوطد مكانته ويركز السلطة في أيدي أفراد أسرته (المراديين). وسلك من بعد ذلك سياسة ملكية حقيقية متّسقة مع تقاليد البلاد ومصالح الأعيان المحليين. وتمكن في نهاية المطاف من أن يتغلّب على خصمه الداي وخاصة أثناء الصراع المسلّح في عام ١٦٧٣. إلا أن انتصار المراديين لم يدم طويلًا بالنظر إلى أن استشراء الأزمة في أواخر القرن السابع عشر، وضعف القوات التركية التي كانت أجدى أدوات التوحيد، والحرب الضروس بين البايات

المتنافسين، ومكائد الجزائر وتدخّلاتها، وأخيرًا انحياز أحد كبار ضبّاط الجيش إلى العثمانيين، كل هذه العوامل تضافرت لتضع حدًّا لهذه التجربة الملكية الأولى شبه الوطنية في عام ١٧٠٢.

وحدث في طرابلس تطوّر مماثل وإن يكن بشيء من التأخّر. فقد عيّن فيها داي عام ١٦٠٣-١٦٠٤ وانتهجت قرابة الفترة ما بين عامي ١٦٣٠ و١٦٧٢ سياسة مماثلة لسياسة المراديين في تونس. وكان الباي مهيمنًا ولا سيما في عهد مراد المالطي (من ١٦٧٩ إلى ١٦٨٦). وبلغت هذه الهيمنة أوجها عام ١٧١١ بانتصار باي كولوغلي هو أحمد قرمنلي. أما في طرابلس، فقد تعثّر هذا التطوّر نحو نظام ملكي أكثر اندماجًا مع البلاد بسبب عوامل عدة من بينها التدخّلات الطائشة لاسطنبول التي كانت تحاول استرجاع سلطتها الفعلية على البلاد (نحو عامي ١٦١٠ و١٦٨٩)؛ والقدرة المطلقة للقبائل البدوية المتحالفة (قبائل محاميد وطرحون وغيرها) التي كانت السلطات العثمانية في طرابلس تداريها بعد أن عجزت عن القضاء عليها؛ واستقلال الإقليمين الشرقي (بنغازي) والجنوبي (فزان) الذي ما فتئت اسطنبول تحاربه وما فتئ الإقليمان يستردّانه؛ وأخيرًا ضآلة موارد البلاد الذاتية. وكانت السلطة الحقيقية رهنًا بالتوازن بين الأتراك والسلطات المدنية التي اغتنى أفرادها من سيطرتهم على تجارة القوافل ومن الصناعات الحرفية، وبين المصالح البحرية (القرصنة) والمصالح البرية، وبين المدن وكبرى القبائل، وبين المركز والأقاليم. ولم تحقق السلطة استقرارًا بسبب هذه التوازنات الدقيقة.

وأما الحكم في الجزائر فقد احتفظ لأطول وقت بخصائصه الأصلية باعتبار الإيالة إقليمًا عسكريًا تركيًا. فقد احتفظ فيها الباشا بقدر من امتيازاته حتى عام ١٦٥٩ عندما استولى ديوان الأغوات (كبار الضباط) على السلطة. غير أن ذلك لم يدم طويلًا لأن أحد الدايات نجح في عام ١٦٧١ في الاستيلاء على السلطة ممثلًا لقادة القراصنة أولًا ثم للانكشارية بعد ذلك. ومع هذا فقد ظلت سلطته ضعيفة إذ تعرضت لنزوات الجيش ولصراعات العصبيات ولتقلبات الظروف. ففيما بين ١٦٧١ و١٧١٠، شغل هذا المنصب السامي أحد عشر دايًا كان نصيب أكثرهم العزل أو القتل أثناء حركات التمرّد التي قام بها الانكشارية. وبذلك يتضح أن نظام الجزائر كان نظامًا عسكريًا أصبح ديمقراطيًا خلال القرن السابع عشر لفائدة الطبقة التركية وحدها نظرًا لعدم وجود جماعة قوية من السلطات المدنية المحلية القادرة على ممارسة نفوذها على النظام السياسي كما وقع في تونس بل وفي طرابلس. غير أن نظام الحكم في الجزائر ركّز سلطته بين يدي الدايات الذين لم ينجحوا مع ذلك في غلبة نزعة الطبقة التركية إلى الارستقراطية وميلها إلى المساواة إلا في أواخر القرن الثامن عشر.

لقد ظلت أنظمة الحكم في الإيالات، سواء منها التي أشركت الأعيان المحليين في ممارسة السلطة وامتيازاتها أم التي استبعدتهم، قريبة الصلة باسطنبول. وساست أهل الأرياف بكثير من البطش وسلّطت الجيش على الرعايا فاستنفد إلى أقصى الحدود قدرتهم على المساهمة أو على المقاومة. ومع ذلك أخذت الطبقة الحاكمة ابتداءً من القرن السابع عشر تستعين ببعض القوى المحلية – من القبائل المتحالفة أو من شيوخ الريف، لفرض سلطانها في تونس على الأقل. وبوجه عام كانت علاقات العداء هي السائدة، ومن ثم ميل البدو

إلى التمرّد ودعمهم العفوي لكل مدعٍ للسلطة، وأخيرًا، افتقار نظم الحكم في المغرب إلى الاستقرار.

لقد كان بقاء تلك النظم، لكي لا نتحدث عن إحرازها قدرًا من النجاح، رهنًا بتلقّي موارد خارجية.

الموارد الخارجية: القرصنة* والتجارة

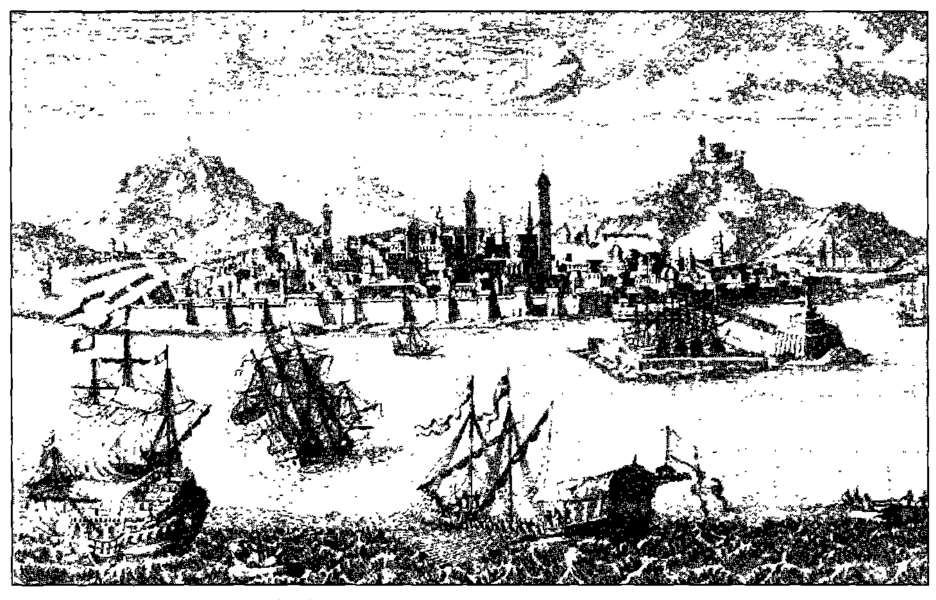
من المؤرّخين الاستعماريين من يردّون تاريخ البلاد المغربية في الزمان الحديث خطأً إلى القرصنة التي يسوّونها بلصوصية البحار. والخطأ واضح لأن القرصنة بعيدة عن لصوصية البحار بُعد الحرب البرية عن اللصوصية في أنحاء البلاد، فضلًا عن أنه لم يشترك فيها إلا فئة قليلة من أهل المغرب وكان عليها أن تنافس في أواخر القرن السابع عشر المصالح التجارية للدول الأوروبية القوية ولحلفائها المحليين. تُرى ماذا كان في الحقيقة شأن هذه القرصنة وتلك التجارة؟

القرصنة المغربية في القرن السابع عشر

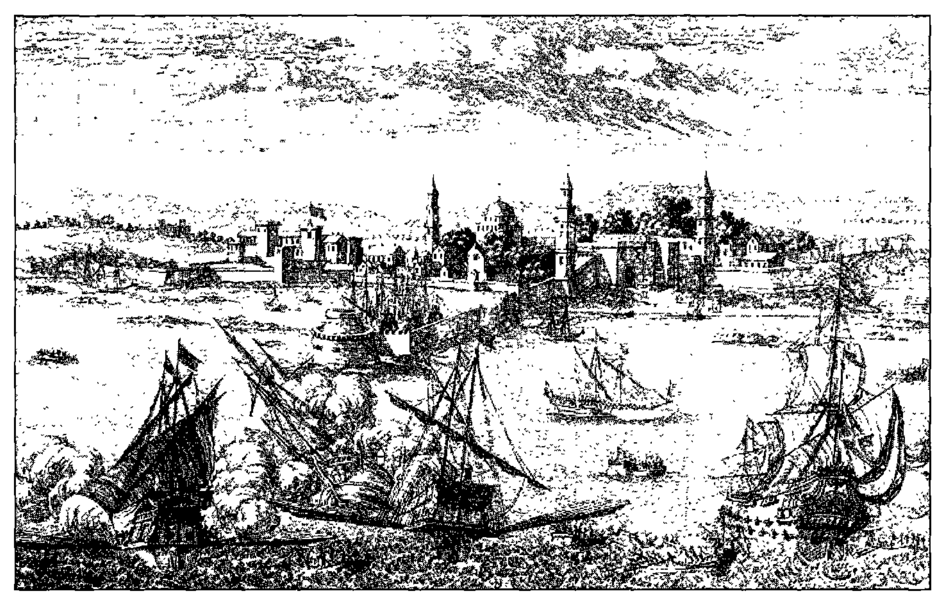
إن القرصنة التي ورثت عن الحروب الطويلة التي جرت في القرن السادس عشر بين العثمانيين وأعدائهم من النصارى أصبحت وقفًا على الإيالات التركية في بلاد المغرب حالما أبرمت تركيا معاهدات السلام مع الإسبان في البحر الأبيض المتوسط وحقّقت الأقاليم العثمانية في الغرب حرية في التصرّف. وواصلت الدول المغربية وكبار أعيانها تنظيم القرصنة أو فرض إشراف صارم عليها. وكانت تراعى فيها قواعد معينة وإن كان بعضها كثيرًا ما ينتهك في واقع الأمر لما يتّصف به هذا النشاط بحكم طبيعته من مغامرة وعنف. وكان يمارسها لأغراض شخصية الأتراك والألبانيون والنصارى الذين اعتنقوا الإسلام، ولكنها ظلّت وقفًا على طائفة من الطبقة التركية الحاكمة. وكان كثير من المواد المستعملة في بناء السفن وأكثر التقنيات المستخدمة مجلوبًا من الخارج. وترتّب على ذلك أن ظلّت القرصنة نشاطًا هامشيًا بل غريبًا على الحياة المغربية على الرغم مما كان يجلبه من أرباح طائلة وما كان يتّسم به من مغزى سياسي وعسكري كبير. وكان نشاطًا متعدد الأهداف والغايات: ففيه جهاد يعين الأتراك على تبرير غزوهم وفرض سلطانهم على الإيالات؛ وهو مصدر لأرباح ضخمة بما كان يجلبه من عبيد ومن سفن النصارى المستولى عليها؛ وهو نشاط مدرار على القراصنة وغيرهم من المشتركين فيه وعلى الدول التي كانت تستأثر بنصيب كبير من الأرباح؛ وبصفة غير مباشرة كان يستفيد منه جميع سكان مراسي القرصنة التي كانت تشارك فيها؛ وأخيرًا كانت القرصنة تزيد من هيبة الدول التي تمارسها بسبب قدرتها على الإضرار بتجارة أقوى الدول الأوروبية.

وقد تفاوتت أهمية القرصنة من فترة إلى أخرى بعد أن بدأت كقوّة مستقلّة في الإيالات في حوالى ثمانينات القرن السادس عشر. فقد استفادت من انتعاش البحر الأبيض المتوسط في أواخر ذلك القرن وأوائل القرن السابع عشر. ولا شك أنها بلغت أوجها نتيجة للحروب

* المقصود بالقرصنة في هذا السياق (privateering) قرصنة الدولة وليس لصوصية البحار (piracy) (المترجم).



اللوحة ٩،٣: منظر لمدينة الجزائر وميناثها، من نقش الفنان الفرنسي ف.أ. آفلين في القرن الثامن عشر.



اللوحة ٩،٤: منظر لمدينة طرابلس وميناثها، من نقش الفنان الفرنسي ف.أ. آفلين في القرن الثامن عشر.

الأوروبية التي قامت في النصف الأول من القرن السابع عشر. واستطاعت الإيالات أن تطوّر أسلحتها وتبني أساطيل عظيمة باعتماد سفن مستديرة (بفضل دعم الهولنديين والانجليز وغيرهم ممن كان يتصرّفون بما يتفق مع مصالحهم الشخصية). وكان للجزائر حوالى الفترة من ١٦١٠

إلى ١٦٣٠ نحو ثمانين سفينة ولتونس نحو ثلاثين أو أربعين سفينة من مختلف الأحجام(١١). وفي النصف الثاني من القرن شهدت القرصنة المغربية تدهورًا لا رجعة فيه على أثر تزايد القدرات النارية للأساطيل الأوروبية والتقدّم التجاري الذي أحرزته الدول المسيحية العظمى. فمن ثمانينات القرن السابع عشر فصاعدًا، ألزمت فرنسا وبريطانيا الإيالات احترام سفنهما وتجارتهما فلم تمارس القرصنة إلا ضد رعايا الدول المسيحية الصغيرة بموافقة ضمنية بل وبتشجيع سرّي من الدول الكبرى التي رأت في ذلك وسيلة للقضاء على منافسة الإيطاليين والإسبان وغيرهما ممن كانوا أقلّ حظًا واقتدارًا. ولم تسترجع القرصنة المغربية حرية عملها الحقيقية – وعندئذ لفترات مؤقتة فحسب – إلا في ظل ظروف استثنائية مثل الحروب الأوروبية، وخاصة الحروب التي وقعت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

تقدّم التجارة بين أوروبا وبلاد المغرب في القرن السابع عشر

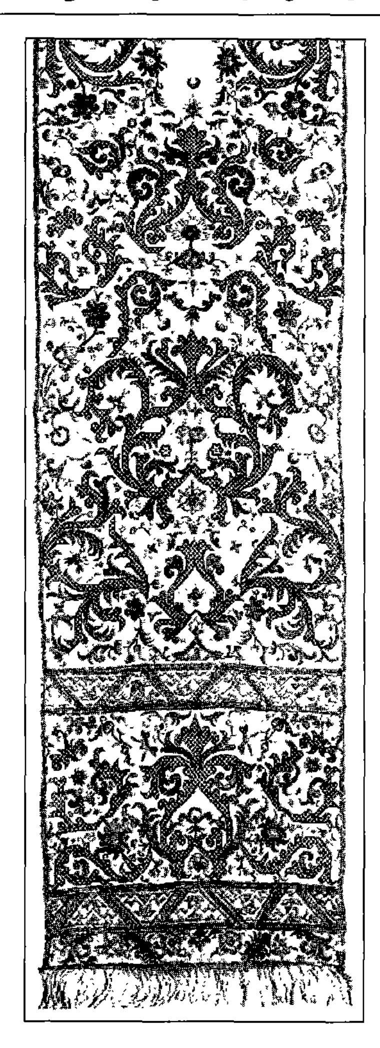
قد يبدو غريبًا التحدّث عن تقدّم التجارة خلال هذا العصر الذي شهد القرصنة، ولكن الواقع هو أن القرصنة لم تكن قط عقبة كأداء في سبيل التعامل السلمي فضلًا عن أنها أخذت تتضاءل خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. وقد يعزى هذا التغيّر في المقام الأول لتأثير الدول الأوروبية الكبرى التي اجتذبها النشاط التجاري وأصبحت في مرحلة ما قادرة على فرض وجهات نظرها على سلطات المغرب التي كانت تنقسم بدورها إلى فئة عسكرية (غالبة في الجزائر) وفئة مدنية تحبّذ التجارة وكانت لها اليد العليا تجاه الفئة المنافسة لها لا سيما في تونس (في الثلث الأخير من القرن السابع عشر). كانت هذه الظروف التي توطدت فيها العلاقات التجارية مع أوروبا، ولكن على أسس جديدة ولصالح الشركاء الجدد.

كانت تجارة العبور (الترانزيت) التقليدية قد تدهورت كثيرًا إلا فيما يتعلق بالروابط عبر الصحراوية عن طريق طرابلس (حيث كان يجري تبادل سلع أوروبية يذكر منها المعادن والملح والتبر والرقيق وريش النعام والسنا) وبقوافل الحجّاج الضخمة المتّجهة من جنوب المغرب إلى مكة عبر واحات الجزائر وتونس وطرابلس ومصر. وفيما عدا ذلك فإن التجارة البحرية التي فرضتها الدول الأوروبية وفقًا لمصلحتها الخاصة هي التي رجّحت كفتها كمًّا وكيفًا.

وفيما يتعلق بالصادرات، كانت منتجات الأرياف المغربية توجّه بكميات متزايدة أبدًا إلى أوروبا. وبوجه خاص كان الطلب على الحبوب يتزايد في الأقاليم الجنوبية من أوروبا الغربية. ولتلبية هذا الطلب ومواجهة وضع مالي صعب تدخّلت الدول المغربية تدخّلًا كبيرًا في تجارة تصدير المنتجات الريفية، إما بجمع بعضها مثل الحبوب، أو بالتعاقد على بعضها مع لزّامين (كانت تلك هي حال الجلود التي احتكر شراءها وتصديرها يهود ليغورن منذ أواخر القرن السابع عشر في تونس) أو بفرض ضرائب ثقيلة على المنتجات الريفية المصدّرة. (وكانت «التذكرة» – أي ترخيص التصدير – أكثر وسائل فرض الضرائب شيوعًا). وفي مرتبة أقل من الأهمية،

---

(١١) P. Grandchamp، ١٩٣٧.



اللوحة ٩،٥: وشاح جزائري مطرز من الموصلين والحرير الطبيعي مع خيوط ذهبية وفضية. يرجع عهده إلى أواخر القرن السابع عشر أو إلى القرن الثامن عشر، طوله ٣٠٢ سم.

كان تصدير السلع الحرفية التي كان معظمها يصدّر إلى البلدان الإسلامية، ونذكر على سبيل المثال الشاشية من تونس، ومنتجات النسيج الفاخر والجلود المصنوعة وما إلى ذلك.

ونجد ضمن الواردات منتجات كمالية لاستعمال الخاصة، كما نجد وسائل السيطرة على المناطق الداخلية، مثل الأسلحة (على الرغم من تحريم ذلك رسميًا) والنقود وورق الكتابة، وأخيرًا بعض المواد التي يستعملها الحرفيون المحليون (مثل الأصواف ومواد صباغة الشاشية التي كانت تمثل من حيث قيمتها الجزء الأكبر من الواردات إلى تونس في نهاية القرن السابع عشر).

ما من شك في أن أهم المستفيدين من هذه العلاقات التجارية كانوا الدول الأوروبية وتجّارها وناقلوها الذين تعود إليهم المبادرة إلى إقامة هذه العلاقات. وكان الهدف الذي ترمي إليه الحملات البحرية في سبعينات وثمانينات القرن السابع عشر هو الحد من القرصنة وإرساء التجارة الأوروبية

على أُسس أكثر ملاءمة مع ضمان أمن الرعايا المسيحيين وخفض رسوم الاستيراد (٣٪ للانجليز ثم للفرنسيين في وقت لاحق) والحصول على تراخيص لاستخراج منتجات البلاد مقابل رسوم وشروط معلومة. وقد سجل ذلك كله بداية سياسة المعاهدات المجحفة.

وأغرب ما في الأمر أن زعماء المغرب لم يقبلوا بمعظم هذه المعاهدات خوفًا من القوة الحربية الأوروبية فحسب، ولكن أيضًا لمصلحة ذاتية نظرًا لأنهم كانوا يجنون من التجارة البحرية أرباحًا كبيرة فضلًا عن المنتجات الأوروبية والأسلحة التي كانوا يسيطرون بها على المناطق الداخلية للبلاد. وكانت تنتفع بذلك أيضًا فئات اجتماعية قليلة تشمل فئة اللزّامين الذين كانت لهم صلة بالتجارة الأوروبية (مثل يهود ليغورن محتكري تجارة الجلود) وتجّار التجزئة وصانعي الشاشية الذين كانوا يعتمدون على المسيحيين في التزوّد بالمواد الخام وفي بيع منتجاتهم المصنوعة (كان الأوروبيون هم الذين يتولون أمر نقلها إلى المشرق)، وربّما كانت تشمل فئات من المنتجين (مثل غارسي أشجار الزيتون في الساحل التونسي ومالكي المزارع الكبيرة التي كانت تزرع فيها الحبوب).

وكان لهذه الاتجاهات المختلفة التي ظهرت في أواخر القرن السابع عشر أن تستمرّ وتتوطد خلال القرن الثامن عشر.

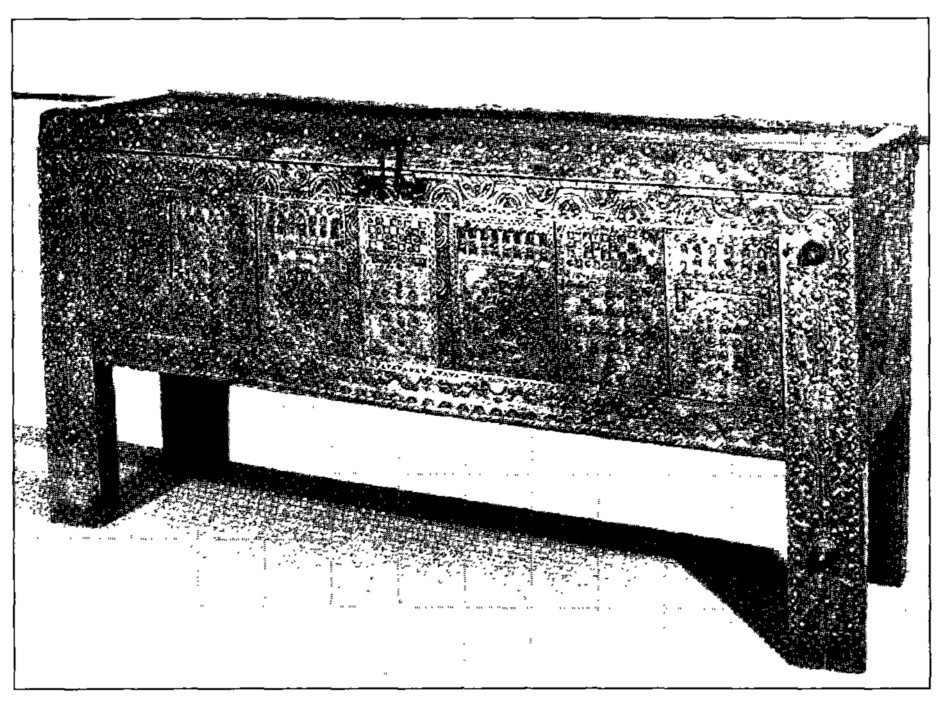
القرن الثامن عشر: اكتمال أم مهلة؟

دأب المؤرخون على وصف القرن الثامن عشر العثماني بأنه فترة أزمة تسارع فيها الانحطاط. تُرى ما مدى صدق ذلك على إيالات أو صناجق الغرب؟

مجتمعات بلاد المغرب في القرن الثامن عشر

خلافًا للقرن السابع عشر لم تطرأ على بلاد المغرب خلال القرن الثامن عشر أية تغيّرات أساسية. لقد ظلت وسائل الإنتاج والبنى الاجتماعية والمؤسسات والمواقف والعادات على ما كانت عليه. ومع ذلك فقد حدث بعض التقدّم حتى وإن ظل مقصورًا على مناطق وفئات معيّنة، ومن شواهده التوسّع في زراعة الحبوب في مزارع كبيرة وانتشار التين الشوكي إلى مناطق غير الأندلس التي أدخل فيها أول مرة. غير أنه وإن تعددت بوادر التطوّر، فإنها لم تكن تكفي لإحداث ثورة في وسائل الإنتاج وفي بنى المجتمع.

وكانت تلك البنى قد احتفظت بخصائصها الموروثة عن الماضي البعيد (غلبة السلالة الأبوية وانقسام المجتمع إلى طوائف) أو الماضي القريب (الطبقة الحاكمة المستوردة وطبقية إثنية في المدن الخ). أما التغيّرات الجديرة بالذكر فإنها تنحصر فيما أدخلته مرافق خدمة الدولة من جهة ونمو التجارة مع أوروبا من جهة أخرى. ومن ذلك توطيد عدد من البيوتات المحلية على رأس مجتمعات ريفية وفي مناصب دينية (مثل الزوايا والجمعيات الدينية التي كان يكرمها الحاكم) أو في وظائف إدارية (الحكومات المحلية) أو في وظائف قابلة للشراء منها ما كان



اللوحة ٩.٦: صندوق الزواج من قرية أغيل علي بمنطقة القبائل (بالجزائر) مصنوع من خشب الأرز ومن النحاس والحديد. يرجع عهده إلى القرن الثامن عشر. طوله ١٩٨ سم.

يتضمن عدة أصناف من الإجارة. وثمة حالات مشهورة لأسر من أصل كولوغلي ارتقت في بايالك الجزائر مثل أسرتي القلّي في قسنطينة وبوشلاغم في وهران. ونجد أسرتين يهوديتين جزائريتين لا تقلّان شهرة عن هاتين هما البكري وبوشناق اللّتان اضطلعتا بدور قيادي في علاقات الجزائر مع أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وفي تونس استطاعت بعض الأسر بفضل «اللزمة» (تأجير المزارع الواسعة في الأقاليم) وبفضل الجمارك، جمع ثروة وسلطة كبيرتين. ومن أسرتين من تلك الأسر هما بن عياد والجلّولي ظهر رجال أصبحوا من كبار عمّال الدولة. وقد استطاعت هذه الأسر وأمثالها منح الدولة التونسية استقرارًا مشهودًا لم تتمتّع به الإيالات الأخرى.

الدولة التونسية في القرن الثامن عشر

كانت الدولة التونسية في القرن الثامن عشر أكثر دول المغرب توطدًا وتكاملًا، وذلك لأسباب جغرافية (انفتاح سهولها على البحر) وتاريخية (ما كان لأعيان مدنها من نفوذ ولها من تقاليد ملكية عريقة).

ومع ذلك فقد ظلت تونس إقليمًا من أقاليم الدولة العثمانية على رأسها والٍ عيّنته اسطنبول. وظلت الطبقة التركية تمارس هيمنتها السياسية والاجتماعية، كما ظلّ نظام الحكم يعتمد على الانكشارية ويحكم جماهير السكان بقبضة من حديد. غير أن السيادة التركية أخذت تنتقل شيئًا

فشيئًا إلى أيدٍ وطنية من حيث أن باي تونس كان يتمتّع باستقلال ذاتي كامل. وكان في الطبقة الحاكمة التركية رجال من الكولوغلي (آباؤهم أتراك وأمهاتهم من أهل البلاد) اندمجوا في المجتمع المحلي اندماجًا كاملًا وأخذوا ينفتحون بدرجة متزايدة على الأعيان المحليين. وكان جيش الانكشارية محصورًا في دور عسكري بحت لا يتعدّاه إلى الحياة السياسية، وفي الوقت نفسه كان يحدّ من نفوذه العسكري وجود جيوش أخرى مثل الزواوة (وحدات مسلحة) والخيّالة العرب وفرسان القبائل. وأخيرًا وهنت آثار سياسة البطش، بعمد البايات إلى عقد تحالف مع أعيان البلاد لا سيّما الزعماء الدينيين الذين استمالتهم الدولة بوسائل ومزايا شتّى. ومؤدّى ذلك أن النظام التونسي في القرن الثامن عشر كان مزدوج الطابع نتيجة من ناحية لأصوله (الغزو العسكري الأجنبي) ومن ناحية أخرى لتكيّفه التدريجي مع مجتمع الأعيان المحلي. وقد يفسّر ازدواج الطابع هذا كلًا من الصعوبات التي واجهها النظام ثم نجاحه من بعد ذلك خلال القرن الثامن عشر.

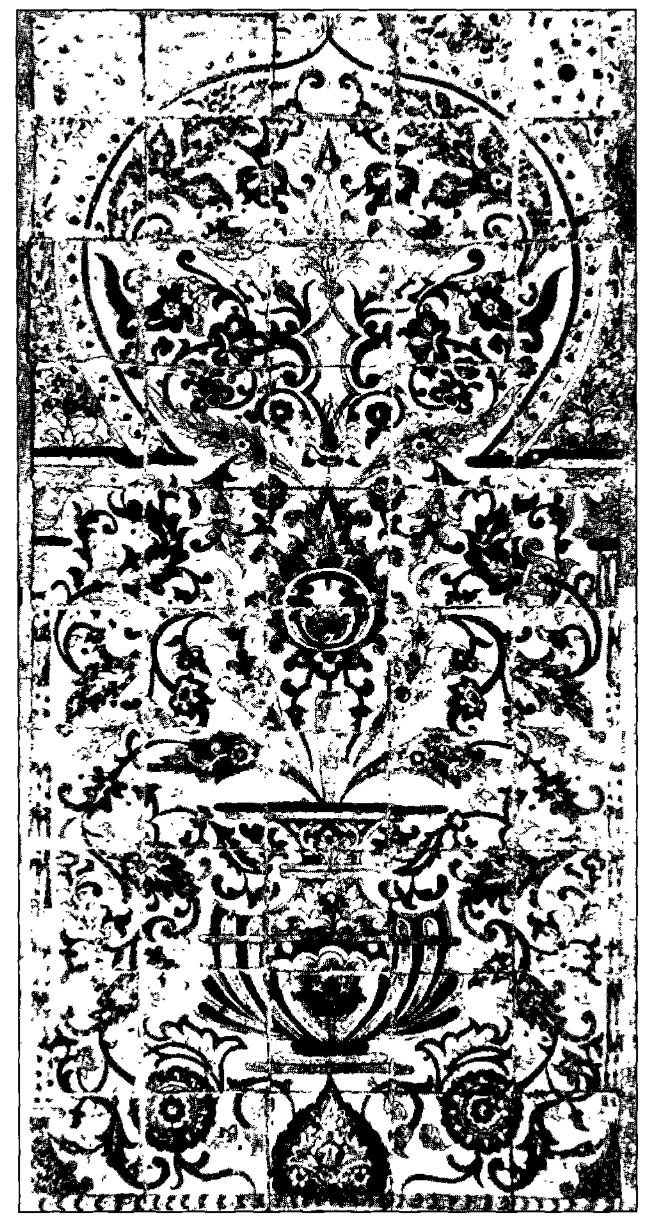
وفي أعقاب غزو البلاد التونسية من جانب القوة التركية القادمة من الجزائر، عام ١٧٠٥، تزعّم ضابط كولوغلي يدعى الحسين بن علي حركة المقاومة ضد الغزاة بعد أن نودي به بايًا على تونس. ثم استغلّ انتصاره في القضاء على خصومه وتأسيس نظام شبه ملكي. ثم قصر دور الأتراك على مهام عسكرية بحتة وحصر ممثليهم، الباشا والداي، في دور شرفي محض (وإن ظلّ ضروريًا لأنه كان يضفي على السيادة العثمانية مظهرًا ملموسًا). وكسب تأييد الكولوغلي والأندلسيين والأعيان المحليين فنجح في تحقيق قدر كبير نسبيًا من المركزية. وقد تجلّى ذلك على الصعيد الاقتصادي بشراء منتجات الأرياف بثمن زهيد وبيع جزء منها للتجّار الأوروبيين. وإلى ذلك يشير القنصل الفرنسي في تونس، سان جرفيه، في حوالى عام ١٧٣٠ بقوله، على ما في ذلك من مبالغة، «إن الباي استولى على التجارة كلها حتى كاد يصبح التاجر الوحيد في الدولة»[١٢].

ومع ذلك، فقد تجمّعت التناقضات بين محاولات المركزة وبين المجتمع الريفي الذي كان أميل إلى التجزؤ في معظمه، بين استبعاد الأتراك من الحياة السياسية وبين تبعية الإيالة للدولة العثمانية، بين الاقتصاد المعيشي وبين التجارة الواسعة التي كان البايلك مرتبطًا بها. وفي عام ١٧٢٨ ثار ابن أخ الباي، علي باشا، على عمّه وسرعان ما انقسمت البلاد إلى أنصار للثائر سمّوا بالباشية، وأنصار للباي الحاكم سمّوا بالحسينية. ودامت الأزمة حتى عام ١٧٦٢. وانتصر حزب علي باشا أولًا واستتب له الأمر من ١٧٣٥ إلى ١٧٥٦، ثم آل الأمر إلى أولاد الحسين بن علي نهائيًا بعد ذلك التاريخ. وغزت البلاد قوات من الجزائر لنصرة هذا الطرف أو ذاك في سنة ١٧٣٥ وفي سنة ١٧٥٦ على الأخص، واستمرّت حركات تمرّد متفرّقة من جانب أناس شتّى حتى عام ١٧٦٢.

ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ١٨١٥ ساد السلام مرة أخرى في إيالة علي باي (١٧٥٩–١٧٨٢) وحمادي باشا (١٧٨٢–١٨١٤). وكانت فترة محمودة نسبيًا على الرغم من تفشّي وباء الطاعون بين ١٧٨٤–١٧٨٥ ومن المجاعات التي وقعت في ١٧٧٧–١٧٧٨ و١٨٠٤، التي بدا وكأنها أسفرت عن إعادة التوازن بين موارد البلاد وحجم السكان. وسجّل الدخل المتأتّى من

---

(١٢) de Saint-Gervais، ١٧٣٦.



اللوحة ٧.٩: لوحة خزفية من حي القلالين بتونس، يرجع عهدها إلى القرن الثامن عشر، وتستخدم في تزيين الجدران الداخلية، ارتفاعها **١٥١** سم.

مصادر خارجية زيادة كبيرة نتيجة لتوطيد العلاقات التجارية مع أوروبا حتى عام ١٧٩٠، ولارتفاع الطلب الأوروبي على المنتجات الغذائية خلال حروب نابليون ما بين عامي ١٧٩٢–١٨١٤، وأخيرًا بسبب استئناف قوي لنشاط القرصنة في ظل تلك الحروب. وأتاح ذلك للدولة أن تخفّف عبء الضرائب أو على الأقل ألا تزيده مما نشأ عنه تقليل التوترات السياسية. يضاف إلى ذلك أن البايات اتّبعوا سياسة تحالف مع جميع الأعيان أيًا كانت مذاهبهم. وليس أدل على نجاح هذه السياسة من عدم قيام أي ثورة جدية من عام ١٧٦٢ إلى ما بعد عام ١٨١٥ بقليل، فضلًا عن انتصارات الباي الخارجية في البندقية (١٧٨٤–١٧٩٢) وطرابلس (١٧٩٣–١٧٩٤)، وفوق كل شيء انتصاره على الجزائر (١٨٠٧). وبهذا الانتصار العسكري الأخير انتهت سيطرة الجزائر على تونس التي بدأت عام ١٧٥٦.

وانتهت فترة الاستقرار والازدهار التي تمتّعت بها تونس أكثر من نصف قرن غداة سنة ١٨١٥، بعد استئناف التوسّع الأوروبي في ظروف جديدة لا تؤاتي أي بلد خارج أوروبا. وهكذا بدأ عهد جديد مهّد لقدوم الامبريالية الاستعمارية.

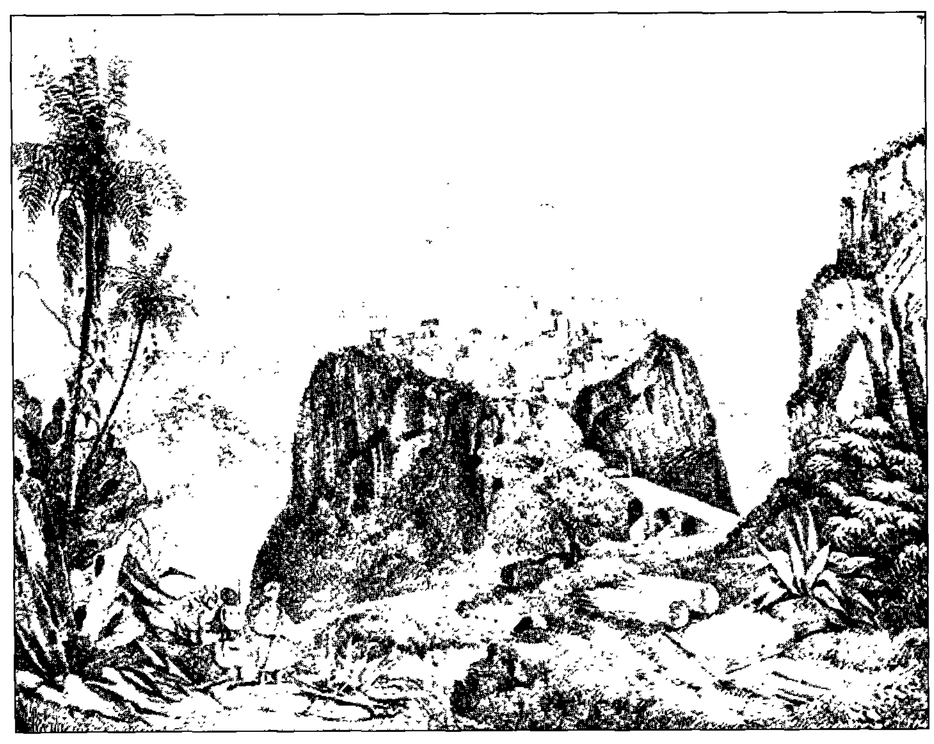
إيالة الجزائر في القرن الثامن عشر

سبق أن رأينا أن إيالة الجزائر دامت فيها طبقة حاكمة أجنبية عسكرية مدة أطول من المدة التي دامتها في الإيالتين المغربيتين الأخريين. غير أن ذلك لم يمنعها من أن تشهد بعض التغيّرات.

وعلى الرغم من أن القرصنة كانت قد خفت حدّتها، فقد ظلّت تمارس على أساس انتقائي وتستهدف بلدانًا مسيحية مثل إسبانيا. ولاتقاء إضرارها بالسفن التجارية قبلت البلدان الاسكندينافية وبعض الولايات الايطالية مثل البندقية أن تدفع جزية للجزائر. ومع ذلك فإن القرصنة لم تحل دون نمو التجارة مع الدول التجارية الكبرى مثل فرنسا وانجلترا. وكانت هاتان الدولتان حريصتين على شراء الحبوب أولًا من مدينة القلّ القريبة من عنابة في شرق الجزائر ومن مدينة أرزيو ثم من وهران في الغرب الجزائري – بعد أن استرجعتها الجزائر عام ١٧٩٢.

وكانت الحرب على الدول المجاورة مصدرًا آخر من مصادر الدخل الخارجي يدرّ أرباحًا ضخمة للطبقة الحاكمة في الجزائر. ويخصّ بالذكر منها تدخّلات الجيش الجزائري في تونس لنصرة المتنافسين على الحكم في عامي ١٧٣٥ و١٧٥٦، إذ حقّقت لهم مغانم كبيرة فضلًا عن جزية مقنّعة دفعتها تونس منذ عام ١٧٥٦ حتى حوالى عام ١٧٩٢.

وفي داخل البلاد استمرّت جباية الضرائب على ما جرى به العمل بواسطة «المحلة» (أي القوة المسلحة)، وكانت تجمع لفائدة الطبقة التركية دون غيرها. وكان الكولوغلي مبعدين عن الجيش وعن المناصب العليا بالدولة، وهي سياسة كانت تثير المعارضة باستمرار. فقد نشبت ثورات عديدة في منطقة القبائل، بما في ذلك ثورة وقعت بين ١٧٦٧–١٧٧٢ وأسفرت عن تخفيض كبير للضرائب. وأشدّ منها خطورة كانت الثورات الشعبية التي وقعت في وهران بقيادة الطرق الصوفية، وحركات التمرّد التي وقعت في قسنطينة وتزعّمها في أوائل القرن التاسع عشر إقطاعيون محليون اكتشفوا تحرّكًا في الرأي العام ضد الأتراك. وقد



اللوحة ٩،٨: مدينة قسنطينة كما تبدو في رسم حجري فرنسي في القرن التاسع عشر.

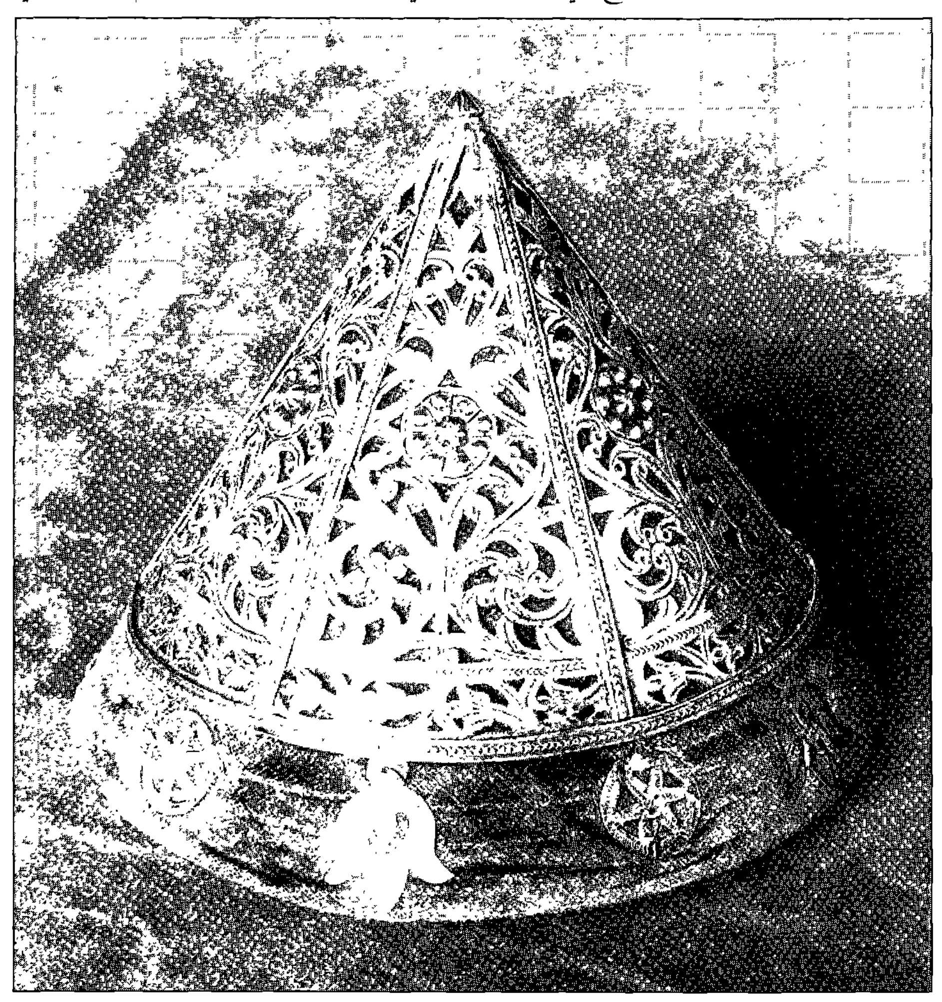
سجّلت حركات التمرّد هذه إحياء سلطة الزعماء المحليين في وقت ظهرت فيه أعراض الوهن على الجيش الانكشاري.

ولم يكن تدهور هذا الجيش مأساة في حد ذاته لأن الظاهرة نفسها كانت قد شوهدت في تونس وطرابلس وكانت متوقعة منذ زمن بعيد في الجزائر. فمنذ أواخر القرن السابع عشر، تركّزت السلطة في أيدي الداي الذي توصّل في القرن الثامن عشر إلى كسب تأييد متزايد من فئة قليلة من الأعيان الأتراك الذين كان يختار من بينهم. وبذلك تقلّصت فكرة الديمقراطية العسكرية العزيزة على الانكشارية وعلى الرؤساء العثمانيين. وترتّب على ذلك تحقيق النظام الجزائري مزيدًا من الاستقرار والفعالية. وبينما لم يحتفظ إلا داي واحد من جملة أحد عشر دايًا تولّوا السلطة بمنصبه حتى موته ميتة طبيعية في الفترة ما بين ١٦٧١ و١٧١٠، فإن سبعة دايات ماتوا ميتة طبيعية من جملة تسعة تولّوا هذا المنصب الرفيع من ١٧١٠ إلى ١٧٩٨. ويخصّ بالذكر في هذا الصدد حكم محمد بن عثمان الذي دامت ولايته من ١٧٦٦ إلى ١٧٩١ أعطى خلالها الدولة الجزائرية استقرارًا لا مراء فيه.

وكان التطوّر أشدّ وضوحًا في الأقاليم نظرًا إلى أن بايات قسنطينة وتيتري والغرب اضطروا إزاء قلة أفراد الانكشارية الموضوعين تحت تصرفهم إلى زيادة اعتمادهم على الأعيان والرؤساء المحليين. بل إننا نجد بايات من الكولوغلي يصاهرون عائلات كبيرة من الأهالي (أمثال عائلات

القلّي في قسنطينة وبوشلاغم ومحمد بن عثمان الكبير في الغرب). وباختصار فإن **بايات** الأقاليم، نظرًا إلى حسن اندماجهم في أهل البلاد ولكونهم أقرب الى المدنيين من نظرائهم في الجزائر، قدموا دلائل أوضح على أن تطوّر النظام الجزائري كان يجري على غرار نظام تونس بل وطرابلس.

وكان لهذه التطورات أن تقع في وقت لاحق في العاصمة نفسها حيث أقدم الداي علي



اللوحة ٩،٩: غطاء فضي للرأس مخروطي الشكل، من الجزائر ويرجع عهده إلى القرن الثامن عشر، علوّه **١٥** سم.

خوجه في أواخر عام ١٨١٧، بتأييد من الكولوغلي والزواوة، على إبادة جيش الانكشارية أو ما تبقّى منه، وبذلك قضى نهائيًا على النفوذ العسكري التركي كما فعل قبل ذلك بقرن بايات تونس وطرابلس. وكان من الممكن آنذاك أن يحدث تأميم سريع للنظام الجزائري، ولكن الغزو الفرنسي الذي وقع عام ١٨٣٠ وضع حدًّا لتطوّر بدأ متأخّرًا أو في ظروف غير مؤاتية عندما أصبح اتّساع شقة الخلاف بين الرعايا وحكّامهم حقيقة واقعة.

إيالة طرابلس في القرن الثامن عشر

على غرار ما حدث في تونس في أوائل القرن الثامن عشر، استولى ضابط من الكولوغلي، هو أحمد قرمنلي، على السلطة في طرابلس عام ١٧١١ وأسّس سلالة من البايات قُدِّر لها أن تدوم حتى عام ١٨٣٥. ويرجع سبب نجاح هذه الدولة إلى عوامل عدة، أولها طول حكم ثلاثة منهم حيث حكم أحمد من ١٧١١ إلى ١٧٤٥، وعلي من ١٧٤٥ إلى ١٧٩٣، ويوسف من ١٧٩٤ إلى ١٨٣٢. ويتمثّل العامل الثاني في عقد تحالفات كثيرة بين الكولوغلي وكبريات الأسر الحضرية في طرابلس. وأما العامل الثالث ولعلّه الأهمّ فكان حجم الدخل الوارد إلى البايلك من مصادر خارجية من بينها القرصنة التي عادت الى الظهور بعد ١٧١١، ثم بين ١٧٩٤ و١٨٠٥؛ ومنها أيضًا دخل مباشر من المغانم وفدية الأسرى ودخل غير مباشر مثل الإتاوات التي كانت تفرض على عدة دول أوروبية لقاء أمن سفنها التجارية؛ ومنها كذلك التجارة الضخمة عبر الصحراء عن طريق فزان التي سيطرت عليها طرابلس بشنّها حملات متكررة؛ ومنها أخيرًا التجارة عبر البحر الأبيض المتوسط مع ليغورن ومع المشرق. وإلى هذه التجارة ترجع على الأرجح قوة طائفة تجّار مدن ولاية طرابلس وازدهار الجالية اليهودية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

وشهدت إيالة طرابلس في ذلك الوقت مشكلات جسيمة كان أولها الكوارث الطبيعية التي اجتاحتها ويذكر منها مجاعة ١٧٦٧–١٧٦٨، ووباء الطاعون الذي أصابها عام ١٧٨٥. وعن ضيق موارد البلاد نشأت توترات خطيرة بين الدولة ذات المطالب المكلفة إذ كانت ترنو إلى الحداثة وبين السكان محدودي القدرة على الإسهام.

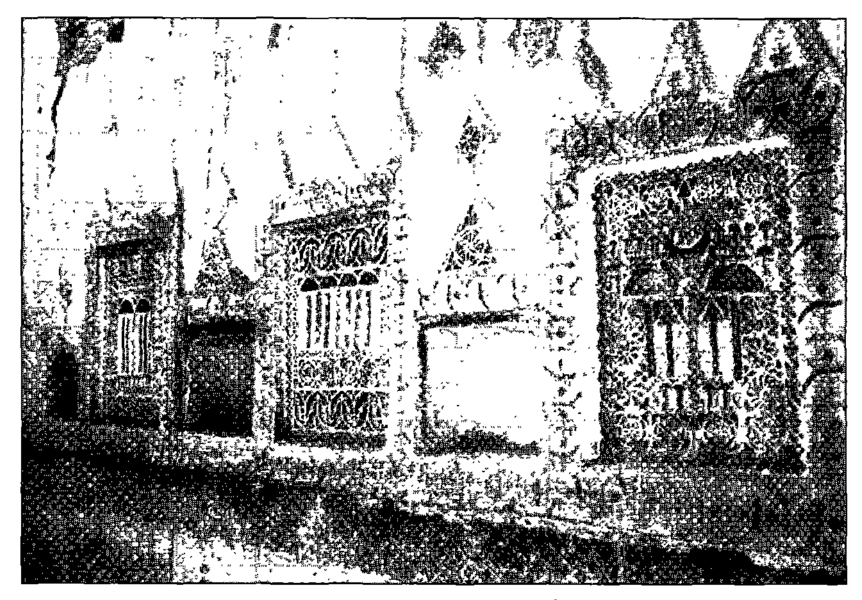
وأما الأمر الثاني فكان انقسام أكثر السكان إلى فريقين كبيرين لا يملك العثمانيون أن يحكموا بدون سند من أحدهما. ولم يتوقّف الصراع بينهما قط، وكان أعداء حكّام طرابلس يوسمون دائمًا بأنهم متمرّدون، وعندما كان المتنافسون على العرش يجدون سندًا لدى أحد الفريقين المتنافسين كانت تنشب حروب أهلية مثل الحرب التي نشبت بين ١٧٩١ و١٧٩٣ والتي أوقدت الفتنة بين أفراد أسرة واحدة هي أسرة قرمنلي.

وفي المقام الثالث لم تتخلَّ اسطنبول عن محاولاتها استرجاع سلطتها الحقيقية في طرابلس التي كانت نقطة الضعف في المغرب العثماني آنذاك. من ذلك مثلًا أن ضابطًا تركيًا هو علي برغل دخل طرابلس عام ١٧٩٣ أثناء إحدى الحروب الأهلية فطرد منها أسرة قرمنلي. وعندما همّ بالاستيلاء على جربة في الديار التونسية تصدّى له باي تونس وأخرجه من طرابلس حيث نصّب أحد أفراد أسرة قرمنلي المتنافسين بايًا عليها عام ١٧٩٤. وبتولّي يوسف قرمنلي الحكم شهدت طرابلس أولًا فترة ازدهار، فقد نجح في صدّ محاولة أولى قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لخلعه. إلا أنه اضطرّ بعد ذلك إلى قبول معاهدات مع بريطانيا وفرنسا قضت على القرصنة وأنهت رسوم الحماية. وبذلك نضب مصدر من مصادر الدخل لم تعوّض عنه التجارة عبر الصحراء.

وترتّب على ارتفاع الضرائب معارضة شديدة من جانب أهل الريف كما تسبّب انخفاض مستويات المعيشة في إثارة سخط أهل طرابلس، مما أفقد السلالة الحاكمة مصداقيتها في آخر



اللوحة ٩،١٠: جانب من أحد شوارع مدينة غدامس بصحراء ليبيا.



اللوحة ٩،١١: قاعة الجلوس في أحد منازل المدينة القديمة بغدامس، ليبيا.

المطاف. يضاف إلى ذلك أن يوسف أخطأ الحساب في تعامله مع أهل جبل نفوسه ومع الصف وعلى رأسهم أولاد سليمان من سرت وفزان مما تسبّب في انفراط عقد أنصاره من أهل الريف. كذلك نشأ تذمّر بسبب تزايد سلطة القنصليتين الفرنسية والبريطانية في طرابلس اللتين كانت دولتاهما تتدخلان في علاقات الليبيين بعضهم ببعض.

من أجل كل ذلك رحّب أهل ليبيا بالعثمانيين حين نزلوا بقوّاتهم في مايو/ أيار ١٨٣٥ وعندئذ قرّر الباب العالي استئناف سيطرته المباشرة على ليبيا.

ويتمثّل المصدر الأخير من مصادر الصعوبات التي كانت تواجهها الإيالة في محاولات المسيحيين وضع حد للقرصنة وفرض شروط تجارية في صالحهم على طرابلس. وكانت أشهر حرب أعلنت على القرصنة هي الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٨٠١ و١٨٠٥ عند ظهورها لأول مرة على الساحة الدولية. غير أن هذه الحرب انتهت بحل وسط. ولم يكن الحال كذلك بعد عام ١٨١٥ حين نجح الأوروبيون في فرض شروطهم من جانب واحد فقضوا على القرصنة وفتحوا البلاد لتجارتهم بمقتضى شروطهم. وبدأوا حينذاك يطالبون طرابلس بتعويضات كل مناسبة بل ومن غير مناسبة. من ذلك أن فرنسا طلبت من ليبيا دفع ٨٠٠٠٠٠ فرنك عام ١٨٣٠ لأن قنصلها أُهين، وطلبت بريطانيا ٢٠٠٠٠٠ قرش لأن ابن قنصلها أُهين، وباستنفاد مواردها المالية على هذا الوجه، شُلّت دولة طرابلس، وأجهزت عليها الثورات التي كانت عاجزة عن قمعها. وجعلها كل ذلك طعمة سائغة للدولة العثمانية التي عادت من جديد في مايو/ أيار ١٨٣٥ لتحكم البلاد زمنًا طويلًا.

خاتمة

اجتازت بلاد المغرب في القرن السادس عشر أزمة حادة ترجع في المقام الأول إلى عجزها عن التكيّف مع عصر الأسلحة النارية والملكيات المركزية وكنوز أمريكا. وقد زوّد العثمانيون بلدان المغرب الأوسط والشرقي بحلّ لهذه الأزمة بإنشائهم أجهزة عسكرية وإدارية حديثة قادرة على تأمين دفاعها الخارجي وعلى تحقيق القدر الأدنى من الاستقرار الذي يقتضيه بقاء المجتمع. غير أن العثمانيين إذ نهضوا بهذه الوظائف، حكموا رعاياهم بقبضة من حديد مع استغلال شديد لمواردهم كلما تيسّر لهم ذلك مما أسهم في ركود المجتمعات الأهلية. وهكذا فرض المغرب العثماني دولًا وطبقات حاكمة حديثة ومهيمنة ومستغلّة، وإن تباينت الأوضاع بعض الشيء بين الجزائر وتونس وطرابلس من زمن إلى آخر.

وإذ استقلّت السنجاقات الغربية عن اسطنبول دون الامتناع قط عن تقديم فروض الولاء إليها، أخذت تتباين شيئًا فشيئًا لتصبح دولًا متميّزة يعادي بعضها بعضًا، حتى إنه نشبت عشر حروب بين نظامي الحكم في الجزائر وتونس بين عامي ١٦٠٠ و١٨٠٠. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، تطوّرت هذه الدول تطورًا مختلفًا (أو بمعدلات مختلفة). وفي حين كانت الطبقة الحاكمة التركية تنفتح تدريجيًا على الكولوغلي وعلى الأعيان المحليين في تونس وطرابلس، فانها أصرّت على الانغلاق على نفسها في الجزائر. ونتج عن ذلك ظهور ملكيات نصف وطنية في تونس وطرابلس في القرن الثامن عشر بينما ظلّت الجزائر زمنًا أطول تخضع لنظام شديد التأثّر بأصوله العسكرية والأجنبية. ومع ذلك تأثّرت الجزائر بذلك الاتجاه العام نحو مزيد من اندماج الصفوة الحاكمة مع أهل البلاد ونحو مزيد من المركزية ذات الصبغة الملكية

- في الأقاليم أولًا ثم في العاصمة ابتداء من عام ١٨٧١. وكان لتطوّر الإيالات الثلاث المنفصل والمتباين (والذي زاده حدّة تباين ظروفها الاستعمارية) أثره الحاسم في تقسيم بلاد المغرب إلى دول منفصلة حتى اليوم.

كذلك أثّرت في تاريخ المغرب العثماني علاقاته بأوروبا المسيحية التي كانت مصدرًا لكثير من وسائل الحداثة التي أتاحت للدول المغربية وطبقاتها الحاكمة سُبل ممارسة هيمنتها على الأهالي المحليين، ومن ذلك الأسلحة النارية والجيوش الحديثة وورق الكتابة والعملات والمعادن الثمينة، وأخيرًا رجال حملوا معهم تقنيات وأفكارًا جديدة. ومؤدّى ذلك أن العلاقات مع أوروبا كانت حيوية بالنسبة إلى الطبقات الحاكمة في بلاد المغرب. وابتدأت هذه العلاقات أول الأمر بالحرب أو القرصنة التي كان يقوم بها العسكريون الأتراك بمبادرة منهم ولمصلحتهم الخاصة، ثم تبعت ذلك علاقات سلمية تجارية في معظمها فرضتها الدول التجارية الكبرى وقبلت بها الفئة المدنية من الطبقات الحاكمة وحلفاؤها المحليون. وكان المستفيد الأول من هذه العلاقات، الرأسمالية الأوروبية التي بادرت إليها ثم الدول المغربية وشركاؤها المحليون، وإن اقتصر ذلك على الفترة التي كانوا فيها قادرين على حماية مصالحهم في مواجهة خصومهم الأوروبيين، أي حتى قرابة عام ١٨١٥ وهو التاريخ الذي يختم فترة ويستهل أخرى هي فترة الهيمنة الأوروبية المطلقة.

الفصل العاشر

سينيغامبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر: تطور الوولوف والسيرير و«التوكولور»

ب. باري

مقدمة

تقع سينيغامبيا، التي تضم حوضي نهري السنغال والغامبيا، على بعد بضعة أميال من منعطف النيجر في منتصف المسافة بين الصحراء الكبرى ومنطقة الغابات. وقد ظلت حتى القرن الخامس عشر تابعة لدول السودان والصحراء. غير أن انفتاحها على الأطلسي مع وصول البرتغاليين أضفى عليها كامل أهميتها الجغرافية السياسية باعتبارها طريقًا تنفذ منه السيطرة الأوروبية الاقتصادية والسياسية المتوسّعة، وبوصفها منفذًا لمنتجات السودان الغربي.

وعلى الرغم من التنوع الجغرافي للمنطقة ومن تنوع سكان سينيغامبيا – الذين يتألفون من جماعات الوولوف والفولبه والمانده (الماندينكا) والسيرير والتوكولور والجولا (الديولا) والنالو والباغا والتندا – فقد جمع بينهم مصير مشترك يقترن بالتقاء تأثيرات السودان والصحراء والغابات في هذا الطرف من غرب أفريقيا. وقد عزّز هذه الوحدة منذ القرن الخامس عشر فصاعدًا تأثير تجارة الأطلسي التي لعبت منذ ذلك الحين دورًا حاسمًا في التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لجميع دول سينيغامبيا.

فمنذ القرن الخامس عشر حوّل اتّجار البرتغاليين بالذهب والعاج والجلود والرقيق طرق التجارة من الداخل نحو الساحل. وفي القرن السادس عشر عجّل بتفكك اتحاد الجولوف ونشوء مملكة الدنيانكه في وادي نهر السنغال ومملكة كابو (غابو) في أودية الأنهار الجنوبية.

وفي أثناء القرن السابع عشر، تزامن تقسيم الساحل إلى مناطق نفوذ هولندية وفرنسية وإنجليزية وبرتغالية مع بدء تجارة الرقيق الأطلسية التي ظلت طوال القرن الثامن عشر حجر

الزاوية في التجارة الأطلسية. وأدّت تجارة الرقيق الأطلسية إلى حقبة من العنف والى قيام نظم حكم القادة العسكريين (ceddo) التعسفية المتمثلة في نظام حاكم (Damel-Teen) كايور وباول، لات سوكابه فال. ونظام حاكم (Satigi) فوتا تورو، ساميا غيلاجو جيجي. وإزاء عنف السدّو، شكّل الإسلام المتراس الوحيد في مواجهة حكم الأرستقراطية المتعسّفة. وفي نهاية القرن السابع عشر، شهر معتنقو الإسلام السلاح في حرب المرابطين* وأعقبوا ذلك، على الرغم من هزيمتهم، بإحداث ثلاث ثورات في بوندو وفوتا جالون وفوتا تورو أثناء القرن الثامن عشر. وتشكل معارضة الثيوقراطيات الإسلامية لنظم حكم السدّو خلفية تاريخ المعاناة السينيغامبية من جرّاء التجارة الأطلسية.

احتكار البرتغاليين للتجارة وإعادة رسم الخريطة السياسية في القرن السادس عشر

تمثّل سينيغامبيا، في الطرف الغربي لأفريقيا، قطاع الساحل الأفريقي الأكثر انفتاحًا على الغرب. فبعد أن ظلت طويلًا تابعة للسودان والصحراء، أخضعت في القرن الخامس عشر لتأثير الأطلسي مع وصول البرتغاليين الذين استثمروا في المنطقة. فقد أدّت تجارة البرتغاليين في الذهب والعاج والتوابل، وفي الرقيق بعد ذلك بقليل، إلى تحويل طرق التجارة نحو الأطلسي. وترتبت على هذا الانتصار الأول للسفن على القوافل، منذ منتصف القرن السادس عشر، تغيرات عميقة، سياسية واقتصادية واجتماعية، يخصّ منها بالذكر إعادة رسم الخريطة السياسية لسينيغامبيا.

التجارة البرتغالية

لم تلبث سينيغامبيا، التي كانت تابعة لمالي، أن خضعت على طول نهر الغامبيا لسيطرة المانده الجولا (الديولا)، الذين توصلوا، على مراحل في كل من وولي ونياني ونيومى وكانتورا، إلى ربط منعطف النيجر بمناطق تجارة الكولا والحديد والنيلة من مناطق الغابات. وبذلك أسّس غزاة المانده مملكة كابو إلى الجنوب من نهر الغامبيا، ونجحت تلك المملكة في السيطرة، باسم مالي، على كامل جنوبي سينيغامبيا وجزء من شمالها بالنظر إلى أن سلالتي سين وسلوم كانتا تنتميان إلى أصل كابوي[1].

غير أنه في القرن الرابع عشر، يسّرت أزمة الخلافة التي نشأت على أثر وفاة مانسا سليمان سنة ١٣٦٠، إنشاء اتحاد الجولوف الذي تمكن حاكمه، نجاجان نجاي، من بسط نفوذه على كامل شمالي سينيغامبيا بين نهري الغامبيا والسنغال. ومع ذلك سرعان ما قُوّضت هيمنة

* «marabout»: يختلف معنى هذه الكلمة في المغرب العربي عن معناها في أفريقيا السوداء. فهي في الأولى تعني شخصًا ألّف جمعية دينية وتشير في الوقت نفسه إلى ضريح هذا الشخص. أما في أفريقيا جنوبي الصحراء فهي تشير إلى أي شخص ملمّ بالقرآن وغيره من الكتابات الدينية ويستخدم معرفته هذه في الوساطة بين المؤمن وربه مع الاستعانة بمصادر التنجيم التقليدية وبالطلاسم والتعاويذ. وهو في نظر العامة عالم بالمعنى الديني للعبارة فضلًا عن كونه ساحرًا وعرّافًا وشافيًا. (نقلًا عن قائمة المصطلحات الواردة في نهاية المجلد).

(١) Y. Person، ١٩٧٤(أ)، ص٧.

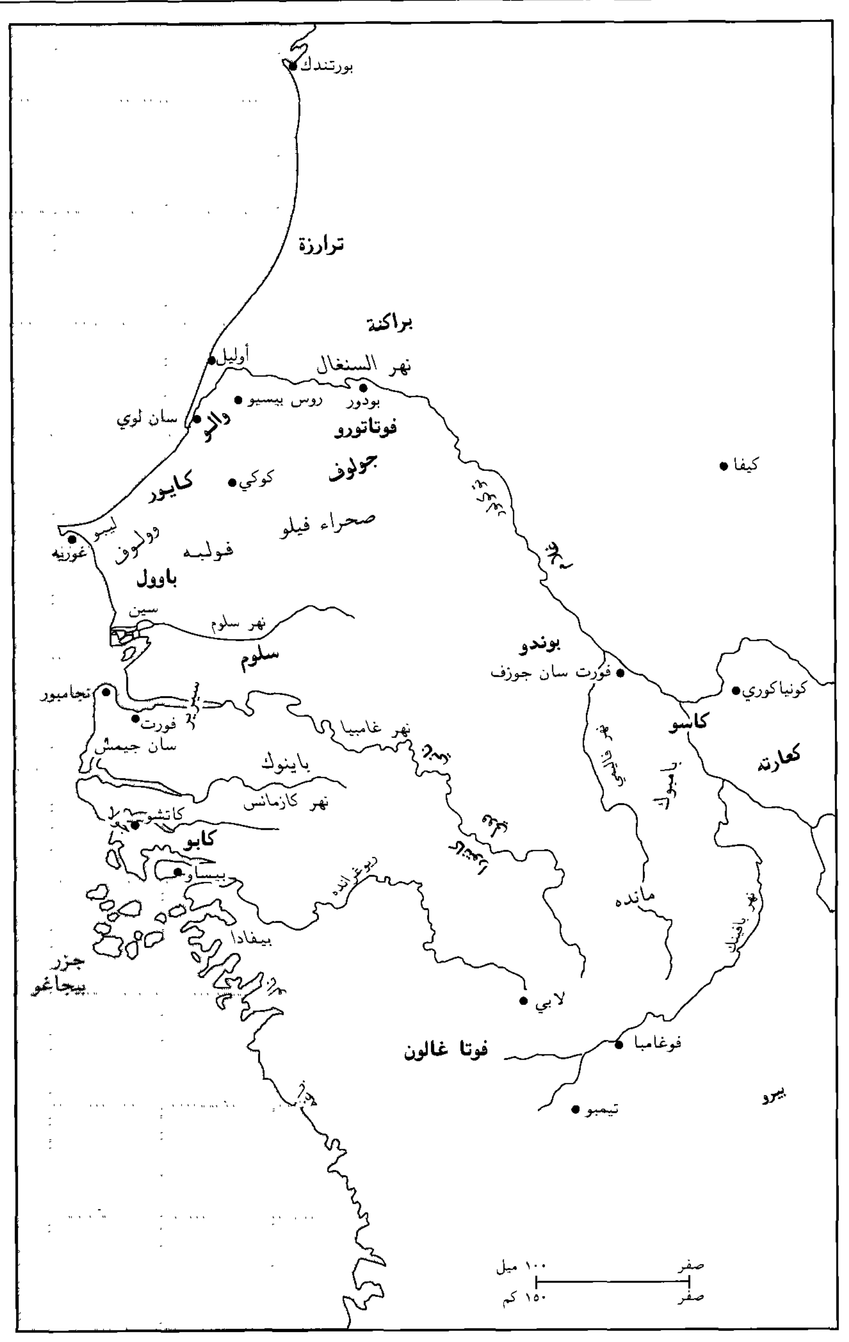
الجولوف وانتهى بها الأمر إلى التحطم في القرن السادس عشر تحت وقع الغزو الذي شُنّ بقيادة كولي تنجيلا الذي كان قد عمد في القرن الخامس عشر إلى تعمير الساحل المالي بكثير من الفولبه واستقر هو في مرتفعات فوتا جالون. وفي تسعينات ذلك القرن استدار ابنه وكثير من صحابته نحو الشمال وأسّسوا سلالة الدنيانكه في فوتا تورو بوادي السنغال. وقوّضوا أثناء أسفارهم إمارات المانده في غامبيا وتوصلوا، على الرغم من مقاومة البيفادا، إلى إحداث تحوّل كامل في التوازن السياسي في سينيغامبيا[٢].

وبذلك يكون قيام مملكة الدنيانكه قد تزامن مع وصول البرتغاليين الذين سبقوا سائر الأوروبيين إلى استكشاف الساحل الأفريقي. واستقر البرتغاليون في أرغين حوالى سنة ١٤٤٥ وهدفهم أن يحوّلوا نحو الأطلسي تجارة السودان وسينيغامبيا التي درجت على الاتجاه شمالاً عبر الصحراء. غير أنه برغم محاولتهم النفاذ إلى الداخل، أدّى فشلهم سنة ١٤٨٨ في بناء حصن على ضفاف نهر السنغال الذي كانت مساقط فيلو تحول دون الملاحة فيه، فضلًا عن الوجود الفعلي للماليين في الغامبيا، إلى بقائهم محصورين في الساحل الأطلسي.

وشارك البرتغاليون، انطلاقًا من جزر الرأس الأخضر، في التجارة الساحلية عند مصبي نهري السنغال والغامبيا. وثبّتوا أقدامهم في الأنهار الجنوبية وفي نهر الغامبيا الذي كان يتّسم بالأهمية بالنسبة إلى التجارة الأقاليمية لسينيغامبيا .وأدخلت تجارة البرتغاليين في الذهب والعاج والجلود والتوابل والرقيق على التجارة الأقاليمية السابقة في جوز الكولا والملح والسلع القطنية والحديد والنيلة. بل لقد حققوا قدرًا أكبر من المنافع بمسارعتهم إلى المشاركة المكثفة في مركز تجاري كبير في وولي عند نقطة انطلاق القوافل التي كانت تربط الغامبيا شمالًا بالسنغال الأعلى وتتجه شرقا نحو منعطف النيجر. وعلى ذلك اضطرت مالي، التي كانت آنذاك في تدهور، إلى الاتجاه بدرجة متزايدة نحو الأطلسي لتسويق ذهبها.

وكانت تجارة الذهب السودانية، التي ينتهي بها المطاف إلى أسواق وولي وكانتورا، تحتلّ مكانًا بارزًا في التجارة البرتغالية وتسهم بالكثير في فصم الروابط بين منطقة بامبوك وبوري وبين منعطف النيجر والصحراء وجعلها جزءًا من سينيغامبيا. وكانت تجارة الجلود، التي وصلت سنة ١٦٦٠ إلى أوجها البالغ ٠٠٠ ١٥٠ قطعة نتيجة لزيادة الطلب الأوروبي عليها، تحتل المرتبة الثانية بعد الذهب في صادرات سينيغامبيا. وكانت هناك فضلًا عن ذلك التجارة في العاج والشمع، وفي الرقيق بوجه خاص حيث كانت سينيغامبيا – بموقعها في منتصف الطريق بين أوروبا وأمريكا – أول وأهم مصدر لتصديرهم بحرًا إلى أوروبا في القرن السادس عشر. وكانت تجارة الرقيق تتسم بأهمية خاصة مع جزر الكناري وجزر الرأس الأخضر وماديرا بعد أن فتحت أبوابها أمامها، وفي وقت لاحق بعد أن توسع اقتصاد المزارع الكبرى في العالم الجديد. ويقدّر وولتر رودني عدد الرقيق الذين كانوا يصدّرون من الأنهار الجنوبية بما لا يقلّ عن خمسة آلاف سنويًا فيما بين عامي ١٥٦٢ و١٦٤٠. وعلاوة على ذلك، عمد البرتغاليون منذ البداية، وقد

(٢) J. Boulègue، ١٩٦٨، ص١٧٧.



الشكل ١٠،١: سينيغامبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر

كانوا يقايضون الخيول بالعبيد، إلى تطوير اقتصاد المزارع الكبرى في جزر الرأس الأخضر مما مكّنهم من إنتاج السكر والقطن والنيلة ومن الاستيلاء على التجارة الأقاليمية في سينيغامبيا(٣). وتوصّل المغامرون البرتغاليون الأفارقة (لانسادوس Lançados أو تانغوماوس tangomäos) بالتدريج إلى ترسيخ أنفسهم بوصفهم وسطاء لا غنى عنهم بين التجار الأوروبيين وسينيغامبيا التي كانت تمرّ في النصف الثاني من القرن السادس عشر بتغيرات عميقة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وتعيد على الأخص رسم خريطتها السياسية.

إعادة رسم الخريطة السياسية لدول سينيغامبيا في النصف الثاني من القرن السادس عشر

على الرغم من النطاق الثانوي نسبيًا للتجارة البرتغالية في القرن السادس عشر، فقد تسببت بالفعل في نشوء أزمة اقتصادية وسياسية في الأنهار الجنوبية وفي التعجيل بتفكك اتحاد الجولوف في شمال سينيغامبيا. وحلّت الأزمة أولًا بالأنهار الجنوبية – مفتاح التجارة الأقاليمية لسينيغامبيا – بالنظر إلى استيلاء البرتغاليين على تلك التجارة في وقت مبكر.

وعلى ذلك حُلّت الأزمة أولًا بالمنطقة الواقعة بين نهر الكازامانس وريو كاتشيو حيث كان يعمل كثير من تجار جزر الرأس الأخضر. فهناك، لم يلبث الباينوك والكاسنغا، الذين برعوا في مهارات الغزل والصباغة، أن أصبحوا العملاء الرئيسيين لتجار القطن من جزر الرأس الأخضر. كذلك عمّ الرخاء جماعة البابنوك من خلال منتجاتهم الزراعية التي جاء الطلب عليها من المقيمين الأوروبيين وكذلك من أجل تموين السفن المحمَّلة بالعبيد. وأثار المركز المفضّل الذي احتله البابنوك نزاعًا بينهم وبين المغامرين البرتغاليين الذين طلبوا، سنة ١٥٧٠، مساعدة مانسا تامبا زعيم الكاسنغا. ولم تنته المنافسة بين البابنوك في بوغندو وبيشانغور من جهة، وبين دول الكاسنغا التي حرضتها مصالح البرتغاليين من جهة أخرى، إلا حوالى سنة ١٥٩٠ على أثر وفاة مانسا تامبا حاكم كاسا(٤).

ومن جهة أخرى، أحدثت تجارة الرقيق – محور أنشطة التجارة البرتغالية – منذ البداية اضطرابًا أكثر دوامًا في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمنطقة الأنهار الجنوبية. فقد دعمت جماعة المانده، الذين تخصصوا في مطاردة العبيد على نطاق واسع، قوة كابو المسيطرة على جميع الأراضي الواقعة بين نهر الغامبيا وفوتا جالون. واستفادت كابو من الخراب الذي سببه مرور قوات كولي تنجيلا بالباينوك والبابل والكاسنغا والبيفادا، ففرضت حكمها على معظم منطقة الأنهار الجنوبية لتغتنم فرصة التجارة البحرية.

وبالمثل، نظّم سكان جزر بيجاغو أنفسهم على نحو يتيح لهم مشاركة نشطة في مطاردة العبيد على أرض القارة. ففي حين كرّست النساء أنفسهن للزراعة وصيد الأسماك وبناء البيوت، عكف الرجال على صنع سفن الألمادي، تلك السفن الشهيرة التي تألفت منها

(٣) W. Rodney، ١٩٧٠(ب)، ص١٥٣–١٦١.

(٤) G.E. Brooks، ١٩٨٠؛ ص١٩.

أساطيل حربية حقة مكّنتهم من بثّ الذعر في منطقة الأنهار الجنوبية. وبذلك كان خليط الشعوب التي تقطن تلك المنطقة – الباينوك والجولا والبابل والبلانته والنالو واللندوما والباغا – أولى ضحايا تجارة الرقيق عبر البحار. وتدعّم لدى تلك الشعوب، وخاصة شعب الجولا، الاتجاه نحو الانعزال في منطقة المنغروف هذه التي هيّأتها الطبيعة لتكون ملاذًا. ومع ذلك كانت جماعات الأقلية في منطقة التندا – البساري والكونياغي والبديارانكه – القاطنة بين مرتفعات فوتا جالون ومنطقة الأنهار الجنوبية – الضحايا الرئيسية لتجارة الرقيق(٥).

وهكذا حُلّت الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مبكرًا بمنطقة الأنهار الجنوبية حيث شجعت انعزال شعوب ساحلية معيّنة فجاء ذلك في صالح دولة كابو القارية. فقد توقف التطور السياسي لدول السلالات نحو نظم ملكية نتيجة للضغط الذي كانت تمارسه شعوب مجاورة وللعنف الناشيء عن مطاردة العبيد مما أثار ردود فعل دفاعية وانعزالية. واستمر هذا التوقف حتى القرن التاسع عشر وحقبة الحكم الاستعماري.

ومن جهة أخرى، أصبحت كابو دولة مهيمنة في المنطقة بعد أن بلغت أمبراطورية مالي آخر مراحل تدهورها. وسيطرت دولة كابو العسكرية، تحقيقًا لمصالحها الخاصة، على شبكة تجارة البابنوك والبيفادا، كما استولت على إمارات المانده على طول نهر الغامبيا. وواصل فاريم دولة كابو نشاطهم البالغ في مطاردة العبيد. وعمد المانه والسانا الذين أنشأوا سلالة النانكو الحاكمة في كنسالا إلى دعم طابعهم الحربي فكانوا منذ البداية يرمزون إلى حكم السدّو وقد هيمنوا على الحياة السياسية في سينيغامبيا أثناء حقبة تجارة الرقيق عبر البحار. ويقف شاهدًا قويًا على سلطة هذه المملكة غزو السين والسلوم على أيدي سلالة الغيلووار القادمين من كابو.

وسجّل القرنان السادس عشر والسابع عشر ذروة مملكة كابو التي حلّت محلّ مالي في كافة أنحاء منطقة الأنهار الجنوبية إلى أن انتصرت الثورة الثيوقراطية في فوتا جالون في بداية القرن الثامن عشر فوضعت في التوّ حدًّا للتوسع نحو الداخل. غير أن توسع كابو تزامن مع نمو تجارة الرقيق عبر البحار، وتزامن خاصة مع استيلاء الأوروبيين على تجارة الأنهار الجنوبية. وانتقلت مبادرة التجارة الأقاليمية بما لها من أهمية حيوية بالنسبة إلى سينيغامبيا من أيدي سكان البلاد إلى أيدي البرتغاليين الذين أقحموا أنفسهم في شبكة التجارة السابقة بين الشمال والجنوب على طول الساحل وهبطوا بدور البيفادا والبابنوك، والمانده والبيجاغو بوجه خاص، إلى مجرد مطاردي عبيد وسماسرة في التجارة الأطلسية نحو الداخل.

وعلى نحو مماثل، شهد شمال سينيغامبيا فيما بين نهري الغامبيا والسنغال بدوره إعادة رسم عميقة وباقية للخريطة السياسية في النصف الثاني من القرن السابع عشر.

فاتحاد الجولوف، الذي كان قد هزّته الغزوة الشاملة التي شُنّت بقيادة كولي تنجيلا، انهار تمامًا تحت تأثير التجارة البرتغالية التي عجّلت – بإيثارها المقاطعات الساحلية – بالتحلل السياسي لسينيغامبيا. وهكذا أعلن أماري نغونه، على أثر انتصاره في دانكي على بوربا جولوف،

(٥) W. Rodeny، ١٩٧٠(ب)، ص١١٠.

استقلال مقاطعة والو البحرية، عند مصب نهر السنغال، وكذلك باوول في الجنوب الغربي، فحصر جولوف – بتعريفها الدقيق – في المناطق الخلفية. وعلى هذا النحو نقص كثيرًا حجم جولوف وحُرمت من العلاقات المباشرة مع التجارة الأطلسية السائدة وقطعت صلتها بالتجارة عبر الصحراوية نحو الشمال نتيجة لنمو سلطة مملكة الدنيانكه في فوتا تورو(٦).

وقد جاء انهيار جولوف على أثر معارك كثيرة استُهل بها عنف القادة الحربيين (السدّو). ولم تكتف ممالك السدّو بإدخال العنف في العلاقات بين دول سينيغامبيا، بل أدخلوه كذلك في العلاقات السياسية والاجتماعية داخل كل دولة. وتمخضت هذه العملية ذاتها عن مملكتي سين وسلوم اللتين تحررتا في نهاية المطاف من امبراطورية الجولوف أثناء القرن السادس عشر.

وبعد انهيار اتحاد الجولوف، حاول دامل حاكم كايور، أماري نغونه، أن يبسط أولًا نفوذه بضم باوول وجزء من والو عند مصب نهر السنغال الذي كان على اتصال بالتجارة الأطلسية. وخلع على نفسه لقب دامل–تين Damel-Teen فاستهل بذلك سلسلة طويلة من الاتحادات قصيرة الأجل بين كايور ومملكة باوول. وتمثّل حلم كل حاكم من حكام كايور في أن يصبح حاكمًا (تين Teen) لباوول وحلم كل حاكم من حكام باوول في أن يصبح حاكمًا لكايور. غير أن الصراع بين كايور وباوول لم يلبث أن حال بين حاكم كايور وبين تحقيق مطامعه في توحيد مقاطعات الجولوف السابقة تحت إمرته. ومن جهة أخرى، ترتب على هذا الفشل نمو سلطة مملكة الدنيانكه في فوتا تورو.

واغتنم حاكم (ساتيجي Satigi) فوتا تورو، الذي تصفه المصادر الأوروبية بـ«الحاكم العظيم» (Great Ful) فرصة انهيار اتحاد الجولوف لكي يبسط نفوذه على معظم شمالي سينيغامبيا. وبذلك بلغت سلالة الدنيانكه أوج عظمتها في بداية القرن السابع عشر أثناء حكم سامبا لامو. وعندئذ آل إلى فوتا تورو، على أثر احتلالها مصب نهر السنغال وجزء من الساحل المالي والموريتاني، دور مزدوج يتمثل في التحكم في تجارة السودان المتجهة نحو الصحراء، وفي التجارة الأوروبية عبر البحار(٧).

تقسيم ساحل سينيغامبيا وردّة فعل المسلمين عليه في القرن السابع عشر

في أوائل القرن السابع عشر وُوجه احتكار البرتغاليين لساحل أفريقيا بتحدٍّ ناجح لدى وصول الهولنديين والانجليز والفرنسيين على التوالي إلى المنطقة. فقد استقر هؤلاء الأوروبيون الجدد على الساحل الأفريقي وشرعوا فيما سيصبح مستقبلًا تطويق أفريقيا.

(٦) J. Boulègue، ١٩٦٨، ص٢١٢.

(٧) المرجع السابق.

ودخلت تلك القوى الأوروبية في منافسة حادّة، فارضة نفسها على سينيغامبيا بإنشاء مناطق نفوذ تحميها بشدة محطات تجارية محصنة على طول الساحل في أرغين وسان لوي وغوريه وفورت سانت جيمس وكاتشيو وبيساو.

وكانت هذه المحطات التجارية تستخدم في المقام الأول كمستودعات للعبيد الذين أصبحت تجارتهم منذ منتصف القرن السابع عشر النشاط الرئيسي للدول الأوروبية على الساحل الأفريقي. وترتب على تجارة الرقيق المكثفة، مع ما اقترن بها من مطاردة للعبيد، نشوء أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية حادّة. فقد أسفرت عن إثارة العنف في العلاقات بين الدول، وإضفاء الطابع العسكري على السلطة، وزحف الإسلام المجاهد. لذلك، فبحلول نهاية القرن السابع عشر، كانت سينيغامبيا مسرحًا لانتشار حركة بقيادة المرابطين تستهدف توحيد دول وادي نهر السنغال في مواجهة الآثار الهدامة لتجارة الرقيق عبر البحار.

المحطات التجارية وتقسيم الساحل

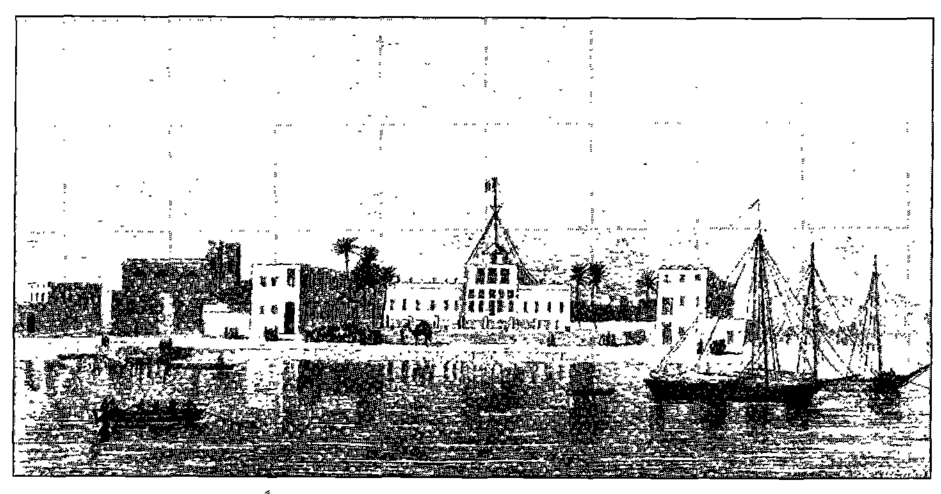
اقترنت بإعادة رسم الخريطة السياسية عودة العنف إلى الانتشار بين الدول ونمو تجارة الرقيق عبر البحار، مما عجّل بالتفكك السياسي لسينيغامبيا. كما تزامنت مع وصول الهولنديين والفرنسيين والانجليز الذين تدعّم وجودهم على ساحل سينيغامبيا أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر على حساب الاحتكار البرتغالي. وترتب على تجارة الرقيق عبر الأطلسي، التي غدت دعامة الروح التجارية الاستعمارية على أثر نمو إنتاج قصب السكر في العالم الجديد، تقسيم سينيغامبيا إلى مناطق نفوذ بإنشاء محطات تجارية محصنة على طول الساحل.

وفي سنة ١٦٢١، رسّخ الهولنديون أقدامهم في جزيرة غوريه، وتلاهم الفرنسيون سنة ١٦٥٩ عندما استقروا في سان لوي، بينما شيّد الإنجليز حصن سانت جيمس عند مصب نهر الغامبيا سنة ١٦٥١. وبذلك أزيح البرتغاليون تدريجيًا من شمال سينيغامبيا وحصروا في كاتشيو وبيساو فضلًا عن وجودهم في جزر الرأس الأخضر. غير أنهم كانوا قد اضطروا من قبل إلى اقتسام سوقهم الغنية في منطقة الأنهار الجنوبية مع الدول الأوروبية الجديدة. وأيًا كان الأمر، فقد اكتملت – ببناء سلسلة من المحطات التجارية المحصنة على طول الساحل – إعادة توجيه تجارة سينيغامبيا نحو البحر.

واستطاع الفرنسيون، بفضل وجود حصن سان لوي عند مصب نهر السنغال، أن يسيطروا على كافة النشاط التجاري على طول النهر بين شهري فبراير/شباط ومايو/أيار عند مختلف المحطات الصحراوية في والو وكوك، وفي تيربيه روج في فوتا تورو. وأدّى تشييد حصن سان جوزيف في غاجاغا في نهاية القرن السابع عشر إلى كفالة احتكار الفرنسيين للتجارة في كافة أنحاء وادي السنغال من مصب النهر إلى أعاليه عند المدخل إلى السودان. وهكذا سعت فرنسا إلى جعل نهر السنغال الطريق التجاري الرئيسي لشمال سينيغامبيا، بأن اجتذبت إلى محطاتها التجارية تجارة أرغين وبورتندك على الساحل الموريتاني، وكذلك تجارة السودان المتمركزة على منعطف النيجر[٨].

---

(٨) B. Barry، ١٩٧٢، ص١١١–١٢٦.



اللوحة ١٠،١: سان لوي، عند مصب نهر السنغال، رسم إي. دي بيرار، نقلًا عن نوفو.

وتعاقب على جزيرة غوريه، مركز الاحتكار التجاري على طول الساحل الصغير (petite côte)، كل من الهولنديين الذين كانوا أول من احتلها، والبرتغاليين الذين استولوا عليها في ١٦٢٩ وفي ١٦٤٥، وتلاهم الإنجليز في ١٦٦٧، وأخيرا الفرنسيون في ١٦٧٧. وانطلاقاً من غوريه، كان الفرنسيون يمارسون نشاطهم التجاري مع كايور في المحطة القائمة في روفيسك، ومع باوول في محطة بورتودال، وأخيرا مع سين في محطة جوال. كذلك حاولت غوريه أن تبسط نفوذها جنوبًا إلى غامبيا عن طريق محطة ألبريدا وإلى منطقة الأنهار الجنوبية عن طريق محطتي بيساو وكاتشيو. وتصدت لمحاولات الفرنسيين هذه منافسة من جانب البرتغاليين وعلى الأخص من جانب الإنجليز الذين كانوا قد ترسخوا في غامبيا. فحصن سانت جيمس الذي شيّده الإنجليز أصلًا، كان يسيطر على كافة النشاط التجاري على طول نهر الغامبيا، مع وجود محطات في جوفوره وبنتانغ، وحتى مساقط باراكوندا، مع وجود محطات في سوتوكو وفاتاتندا في وولي.

وكانت كل إمارة من إمارات المانده الواقعة على طول نهر الغامبيا الذي تميّز بصلاحيته للملاحة طوال السنة، تشكل محطة محتملة للتجارة الإنجليزية السائدة في المنطقة. وبذلك كان الإنجليز في وضع يؤهلهم للتغلب على محطات «الساحل الصغير» ومحطات الأنهار الجنوبية، وتؤهلهم على الأخص لمجابهة تجارة الفرنسيين في أعالي النهر بمنافسة خطيرة[٩]. وكان لدى غامبيا عدد كبير من المرافق التي تمكّنها من اجتذاب تجارة السودان إلى فلكها، وهو يفسّر مبادرة امبراطورية مالي إلى استعمارها. وعندما طُرد البرتغاليون من الشمال، لجأوا إلى منطقة الأنهار الجنوبية حيث أنشأوا محطات تجارية في بيساو وكاتشيو. غير أن المغامرين البرتغاليين القادمين من جزر الرأس الأخضر هم الذين سبقوا إلى توطيد وجود البرتغال في هذه

(٩) P.D. Curtin، ١٩٧٥، ص١٠٥-١٠٩.

المنطقة في وقت لم تعد فيه قوتها الاقتصادية في أوروبا قادرة على الصمود للقوة الاقتصادية للإنجليز والفرنسيين والهولنديين.

وهكذا كان ساحل سينيغامبيا مرصّعًا بسلسلة من الحصون التي شيّدت – في جزر على سبيل الأفضلية – ووظيفتها الرئيسية تحويل تجارة سينيغامبيا نحو الساحل. وكان لهذه الأبنية الثابتة غرضان: أولهما حماية كل منطقة نفوذ من منافسة دول أوروبية أخرى، والثاني منع سينيغامبيا من الاتحاد ضد الاحتكار التجاري الأوروبي.

وكان الوجود المكثف للهولنديين والفرنسيين والإنجليز في سينيغامبيا – في أعقاب وجود البرتغاليين فيها (وهو ما لم يوجد له مثيل في ذلك الوقت إلا في ساحل الذهب) – ذا صلة وثيقة بنشوء الروح التجارية الاستعمارية. وتملكت حمّى تكديس الثروات المالية – بعد البرتغاليين والأسبان – سائر الدول الأطلسية التي سارعت إلى اكتساح أسواق أفريقيا وآسيا والعالم الجديد.

وبالإضافة إلى المحطات التجارية المحصنة، عمدت كل دولة أوروبية لها وجود على الساحل الأفريقي، إلى إنشاء شركات امتياز تجارية هدفها احتكار التجارة البحرية. وهذه الشركات، التي كثيرًا ما امتد مجال نشاطها إلى ما وراء سينيغامبيا، هي: شركة الهند الغربية الهولندية التي أنشئت سنة ١٦٢٥، وشركة الهند الغربية الفرنسية التي أنشئت في ١٦٦٥، وأخيرًا الشركة الملكية الأفريقية التي أنشأها الإنجليز في ١٦٧٢. وكانت تلك الشركات، إذ بارك إنشاءها ملوك الدول المعنية، ترمز إلى قيام الدول القومية في أوروبا وتعبّر عن روح التنافس الجديدة بين هذه الدول من أجل اكتساح الأسواق.

وإلى حدّ ما، مكّنت شركات الامتياز طبقة النبلاء، وقد بدأت تنحسر أمام القوة الاقتصادية للبرجوازية، من تكريس أنفسهم للتجارة عبر البحار دون مخاطرة بفقدان المنزلة الاجتماعية. ومن ثم فقد ترددت أصداء المنافسات داخل أوروبا في سينيغامبيا حيث كانت المحطات التجارية تنتقل من دولة إلى دولة تبعًا لميزان القوى على الصعيدين المحلي والمركزي.

وكان الهولنديون هم أول من تصدّوا للاحتكار البرتغالي ونالوا منه، وكانوا أيضًا أول من استُبعِدوا من ساحل سينيغامبيا سنة ١٦٧٧ على أيدي الإنجليز والفرنسيين باستثناء أرغين وبورتندك على الساحل الموريتاني حيث ظلّوا يمارسون تجارة الصمغ المتنامية حتى النصف الأول من القرن الثامن عشر. وعندئذ ظلت سينيغامبيا مقسّمة إلى منطقتي نفوذ إحداهما فرنسية من سان لوي إلى غوريه، والثانية إنجليزية في غامبيا، في حين تنازع الإنجليز والفرنسيون مع البرتغاليين على منطقة الأنهار الجنوبية. وكان امتلاك سينيغامبيا، بالنظر إلى قربها من أوروبا وأمريكا، يتّسم بأهمية حيوية في وقت تسارع فيه نمو المزارع الكبرى فضاعف إلى ثلاثة أمثال الطلب على العبيد الموفدين إلى جزر الهند الغربية الفرنسية والإنجليزية فيما بين سنتي ١٦٥١ و١٧٠٠[١٠].

---

(١٠) المرجع السابق.

وتحولت سان لوي وغوريه وفورت سانت جيمس وكاتشيو وبيساو إلى مستودعات للعبيد القادمين من الأسواق الداخلية إلى سفن العبيد القاصدة إلى العالم الجديد. غير أنه، إلى أن تمّ تنظيم عمليتي مطاردة العبيد وإرسالهم إلى الساحل من منعطف النيجر، كان سكان المناطق الساحلية، وخاصة سكان ساحل سينيغامبيا، هم المصدر الرئيسي لهم.

ويكمن في قرب سينيغامبيا من أوروبا وأمريكا كلتيهما، علاوة على أن أسواق العبيد الكبرى في خليج غينيا وأنغولا لم تفتتح إلا في وقت لاحق، سبب الأهمية التي اتسمت بها سينيغامبيا أثناء السنين الأولى لتجارة الرقيق في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويبدو واضحًا أن فيليب كورتين لم يقدّر حق قدره نصيب هذه المنطقة في تلك التجارة إذ قدّره – على الرغم من نقص الإحصاءات الموثوقة – بأقل من ١٠ في المائة بعد سنة ١٦٤٠[١١]. والواقع أن ضخامة تجارة الرقيق السينيغامبية ليست خُرافة، كما يشهد على ذلك بوضوح ما جاء على لسان ليمير سنة ١٦٨٢.

ويقايَض هؤلاء العبيد بقطع المنسوجات القطنية والنحاس والقصدير والحديد والبراندي وقليل من الحلي الزجاجية. وتبلغ مكاسب هذه التجارة نسبة ٨٠٠ في المائة. وفي حين تؤخذ الجلود والعاج والصمغ إلى فرنسا، يرسل العبيد إلى الجزر الفرنسية بالأمريكتين للعمل في مزارع قصب السكر. ويمكن شراء العبيد الأشدّاء مقابل عشرة فرنكات للفرد وبيعهم بمبلغ قد يصل إلى مائة ريال فرنسي. وبوسع المرء أن يحصل، مقابل أربع أو خمس زجاجات من البراندي، على عبد لا بأس به، وبذلك يكون ثمن الشراء أدنى من تكاليف النقل نظرًا إلى ارتفاع الأجر الذي تتقاضاه السفن[١٢].

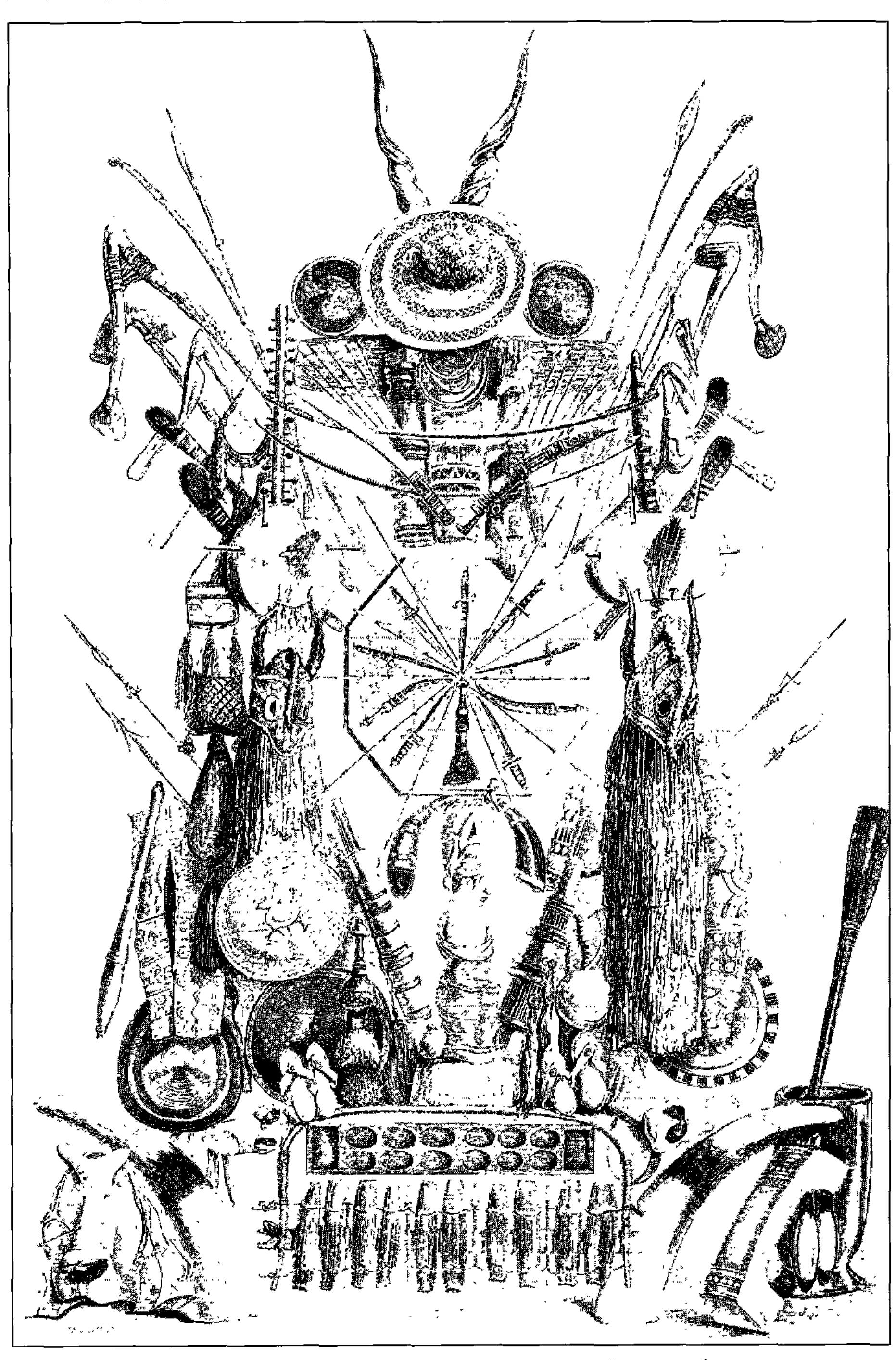
ومن المستحيل بطبيعة الحال تقدير صادرات سينيغامبيا كميًا، وإن وجب التأكيد على وجود علاقات تبادل غير متكافئة بين الأوروبيين والسينيغامبيين وعلى عواقب التجارة الأطلسية بالنسبة إلى التطور التاريخي للمنطقة. ومن الشواهد على نطاق هذه التجارة فضلًا عن ذلك، نشوء أزمة سياسية واجتماعية حادّة أفضت إلى قيام حركة واسعة النطاق بقيادة المرابطين في وادي السنغال بعد بضع سنوات من تشييد حصن سان لوي.

حروب المرابطين

بعد أن أعيد تنظيم دول سينيغامبيا أثناء القرن السادس عشر تحت تأثير التجارة البرتغالية، تعرضت سينيغامبيا في النصف الأول من القرن السابع عشر لأزمة اقتصادية وسياسية واجتماعية حادة. واتضحت آثار هذه الأزمة بوجه خاص في شمال سينيغامبيا حيث كانت

(١١) المرجع السابق، ص١٠٢.

(١٢) P. Lemaire، ١٦٩٥، ص٦٨.



اللوحة ١٠،٢ : غنائم من أسلحة وسلع أخرى لدى شعوب السنغال، رسم ج. بيلكوك، المعرض الفرنسي عن المستعمرات.

مرتبطة في آن معًا بتكثيف تجارة الرقيق عبر البحار وبالتجارة الأطلسية في مجموعها.

وكانت حركة المرابطين، التي قادها باسم الإسلام المرابط المغربي ناصر الدين، مدركة للأزمة التي أثارها وجود الأوروبيين في سينيغامبيا(١٣). وتحت ستار إسلام متزمت بدأت حركة المرابطين في جنوب موريتانيا الحالية حيث كان مجتمع البربر يعاني من أزمة اقتصادية حادّة على أثر تدهور التجارة عبر الصحراوية الذي تسارع منذ أن استقر الفرنسيون في سان لوي سنة **١٦٥٩**.

فقد كانت جزيرة سان لوي، بفضل موقعها الاستراتيجي عند مصب نهر السنغال، تجتذب تجارة الوادي نحو الأطلسي فتفصم بذلك العلاقة العريقة بين البدو البربر في شماما وبين المزارعين المستقرين على طول النهر. وعلى ذلك لم يقتصر احتكار سان لوي للتجارة على حرمان المغاربة البربر من عمالة العبيد التي كانت طوال قرون تستغل في الإنتاج وفي التجارة مع شمال أفريقيا، بل حرمتهم أيضًا من الغلال التي كانت ترد من الوادي وتموّن جميع بلدان الساحل شمالي نهر السنغال. فقد ترتب على تنمية مستودعات العبيد على الساحل إعادة توجيه تجارة الغلال نحو المحطات التجارية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسفن نقل العبيد أثناء الانتظار الطويل قبل الرحيل وخلال فترة عبورها إلى العالم الجديد. وفاقمت هذه الأزمة الاقتصادية العداء السياسي والاجتماعي بين المقاتلين الحسنيين من أصل عربي – بني مغفر – وبين المرابطين الصنهاجه من أصل بربري.

ووقع مجتمع البربر في مأزق بين حركة المقاتلين الحسنيين العرب في الجنوب وبين احتكار سان لوي التي كانت تحوّل لصالحها تجارة وادي نهر السنغال، فأنشأ ناصرالدين حركة دينية قوامها إسلام متزمت لإنقاذ مجتمع البربر من التفكك بغزو وادي السنغال بما له من أهمية حيوية لاقتصاد منطقة الساحل. وبذلك اتسع نطاق الصراع بين المقاتلين الحسنيين وبين المرابطين البربر على أثر إعلان الجهاد في الممالك الواقعة على طول وادي السنغال. وكانت حركة ناصرالدين في موطنها الأصلي كمحاولة لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية وفقًا لتعاليم الشريعة الإسلامية في أشد أشكالها نقاء وطهارة، وذلك بوضع حدّ لسلطة المقاتلين الحسنيين التعسفية وإنشاء ثيوقراطية إسلامية.

وكان الدافع إلى إعلان الجهاد في ممالك وادي النهر اعتبارات اقتصادية ودينية على السواء: الاستيلاء على تجارة الغلال وتجارة الرقيق، وهداية الناس إلى الدين الإسلامي وتطهير ممارسة شعائر ذلك الدين. وفي سنة ١٦٧٧، ساعد كثيرًا على نجاح حرب الجهاد في والو وفوتا تورو وكايور وجولوف، الوضع السائد في شمال سينيغامبيا الذي كان عندئذ يعاني من العواقب الوخيمة لتكثيف تجارة الرقيق الأطلسية أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر. وكانت عواقب مطاردة العبيد الواسعة النطاق تشكل الموضوع الرئيسي للدعوة التي قامت عليها حركة ناصر الدين.

وكانت هذه الحركة التزمتية، بل والإصلاحية، تعارض في البداية استمرار تجارة الرقيق

---

(١٣) B. Barry، ١٩٧٢، ص١٣٥–١٥٩ حيث ترد دراسة مفصّلة لحركة المرابطين.

عبر البحار وتشجب بشدة استبداد الملوك المشاركين في عملية مطاردة العبيد(١٤). وليس من الجائز أن يعتبر نقص الأرقام حجة كافية لإنكار العواقب الوخيمة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لتجارة الرقيق الأطلسية(١٥).

ومن جهة أخرى، كانت حركة المرابطين منذ البداية وفوق كل شيء ردة فعل دفاعية من جانب التجارة عبر الصحراوية إزاء الاحتكار المتزايد القوة الذي كانت تمارسه محطة سان لوي التجارية. غير أن معارضتها لم تكن موجهة فحسب إلى الاحتكار التجاري لسان لوي في وادي السنغال، وإنما كانت موجهة أيضًا وعلى الأخص إلى استمرار تجارة الرقيق عبر البحار.

ولم تكن معارضة تجارة الرقيق عبر البحار تعني بحالٍ رغبةً في قمع الاسترقاق المحلي أو بيع الرقيق على نطاق محدود، وهو نشاط عريق لم يحدث قط أن أدّى نموّه في إطار التجارة عبر الصحراوية إلى نشوء أزمة كالأزمة التي تسببت فيها التجارة عبر الأطلسية. وكان الإسلام الذي اتخذ ذريعة للقيام بحركة المرابطين، بصدد اكتساب طابع جديد إذ تحوّل من ديانة طائفة أقلية من التجار ورجال البلاط الملكي إلى حركة مقاومة شعبية ضد السلطة التعسفية التي تمارسها الأرستقراطية الحاكمة وضد الآثار الوخيمة للتجارة الأطلسية.

وبفضل تواطؤ المسلمين من الأهالي المحليين والتأييد الشعبي، نجحت حركة المرابطين في اكتساح الأرستقراطيات الحاكمة – الواحدة تلو الأخرى – في فوتا تورو ووالو وكايور وجولوف دون مقاومة تذكر. وبعد هزيمة الممالك الأربعة، أحلّ ناصر الدين زعماء دينيين

(١٤) يبيّن شامبونو، شاهد العيان الرئيسي لتلك الأحداث، بوضوح أسباب الحركة التي قادها ناصرالدين، الذي كان يحمل، باعتباره داعية الله العظيم. رسالة «حض الملوك جميعًا على تغيير أسلوب حياتهم بأداء صلواتهم على نحو أفضل وأكثر انتظامًا، والاكتفاء بثلاث زوجات أو أربع، والتخلص من جميع سحرتهم وشعرائهم ورفاق لهوهم، وتذكيرهم أخيرًا بأن الله لا يحب منهم أن يسلبوا أموال رعيتهم أو يقتلوهم أو يستعبدوهم». ويسترسل شامبونو قائلًا «إن الله لا يسمح للملوك أبدًا أن يسلبوا أموال رعاياهم أو يقتلوهم أو يستعبدوهم بل يطالبهم أن يحافظوا عليهم ويحموهم من أعدائهم، إذ إن الشعوب لم تخلق للملوك وإنما الملوك هم الذين خلقوا للشعوب».
وحتى عهد قريب، كان هذا الجانب الموريتاني من حركة المرابطين يعرف من خلال الروايات التاريخية ذات الأصل البربري التي نشرها اسماعيل حامت. ومن جهة أخرى فإن رواية شامبونو، معاصر الحركة، التي نشرها C.I.A. Ritchie، تلقي مزيدًا من الضوء على النطاق الحقيقي لهذه الثورة الإسلامية في الدول الواقعة على طول نهر السنغال. أنظر C.I.A. Ritchie، ١٩٦٨، ص٣٣٨ و٣٣٩.

(١٥) يتفق جميع الرحّالة الذين زاروا المنطقة بعد شامبونو على أن نجاح حركة المرابطين إنما يرجع إلى آثار تجارة الرقيق عبر البحار. ويتحدث لومير، سنة ١٦٨٢، عن الحاكم (براك) الذي كان يستعبد في بلده كل من يرتكب أتفه جريمة، ويبيّن بوضوح أن نجاح المرابطين إنما يرجع إلى ما وعدوا به سكان والو «بالانتقام لهم من ملوكهم». ويقول جابي، سنة ١٦٨٩، نفس ما قاله لاكورب في السنة نفسها: «إن الملوك لا يحق لهم أن يفرضوا إتاوات على رعاياهم. وإن دخلهم إنما يتمثل كله في العبيد والماشية. وكثيرًا ما يعمدون إلى سلب رعاياهم متذرعين بأن ألسنة السوء قد عرّضت بهم أو بأنه قد وقعت سرقات أو حوادث قتل. ويترتب على ذلك أن أحدًا لا يستطيع أن يطمئن على سلامة أمواله أو على حريته نظرًا إلى أن الملوك يستعبدونهم، وذلك هو ما أحدث الثورة في ممالكهم». وتوافر جميع هذه التقارير الصادرة عن شهود عيان لا تمنع فيليب كيرتين من أن يغمض عينيه عن تفسيرنا للسياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لحركة المرابطين: أنظر P.D. Curtin، ١٩٧٥، ص٥٠.

مناصرين لقضيته محل الأرستقراطيات المغلوبة على أمرها. ويطلق عليهم شامبونو اسم أئمة الصلاة العظماء (Burr Jullit). وسجّل ذلك انتصار الثيوقراطيات الإسلامية في شمال سينيغامبيا بقيادة سياسية وروحية من جانب ناصر الدين، مع اتسام كل مملكة من الممالك التي استولت عليها حركة المرابطين بسمات خاصة تميّزها.

فعلى الرغم من نقص التفاصيل، يمكن القول بأن انتصار المرابطين في فوتا تورو كان سريعًا ويتميز بمشاركة عنيفة واسعة النطاق في قلب حكم الساتيجي. أما في والو، فقد أبدى البراك (Brak)* فارا كومبا مبوجي، مقاومة شديدة ولكنة هُزم على أيدي جنود المرابطين الذين حشدوا مؤخرًا من ريف فوتا تورو. ومكّن موت البراك فارا كومبا في الموقعة، المرابطين من تثبيت أقدامهم وتعيين براك ألعوبة هو ييريم كوده، عضو العائلة المالكة، الذي قبل شروط النظام الثيوقراطي الذي أقامه ناصر الدين[١٦].

وفي كايور، كانت الروايات المنقولة أكثر تفصيلًا بشأن النجاح الذي أحرزته حركة المرابطين بفضل الأزمة السياسية داخل الأرستقراطية الحاكمة. فهنا، ناصرت حركة المرابطين، بقيادة الـ Xaadi**، قضية الـ Linger** ياسين بوبو التي كان الحاكم (دامل) الجديد، دكّه مارام نغالغو، قد عزلها من منصبها وعيّن أمه محلها .وكانت ياسين بوبو قد اعتنقت الاسلام وأتت معها بعدد من أعضاء الطبقة الحاكمة (garmi) وعملائهم. وتزوجت من المرابط نجاى سال الذي قتل الدامل، دكّه مارام نغالغو، ونصّب حاكمًا آخر محله، مفالي غيي الذي اعتنق الاسلام هو الآخر بسبب مطامعه السياسية. ولكن مفالي لم يلبث أن قُتل عقاباً له على عدم احترامه شريعة القرآن، على يد المرابط نجاي سال الذي نصّب نفسه نائبًا للملك في إطار حركة المرابطين بقيادة ناصر الدين. وأدّى مقتل مفالي إلى حدوث انشقاق بين حركة المرابطين وبين الطبقة الحاكمة التي استغاثت، عندما فشلت مطالبها بعرش كايور بـ Buur** سلوم، ماكسوريجا جوجو جوف. ودعته إلى التدخل[١٧].

غير أن وفاة ناصر الدين سنة ١٦٧٤ في موقعة ضد مقاتلي الحسنيين في موريتانيا، عجّلت بتدهور حركة المرابطين. كما فعلت مثل ذلك التناقضات التي سادت نيابات الملك في الدول الواقعة على طول نهر السنغال. ومكّن هذا التدهور الفرنسيين المقيمين في سان لوي من التدخل المباشر لتأييد الأرستقراطيات المغلوبة في فوتا تورو ووالو وكايور وجولوف. وكان لردّة الفعل هذه من جانب قاطني سان لوي، الذين كادت أنشطتهم التجارية أن تتوقف تمامًا إلى أن منيت حركة المرابطين بهزيمة كاملة في سنة ١٦٧٧، عدة مبررات أولها

(١٦) B. Barry، ١٩٧٢، ص١٣٧–١٤٢. أدّى سوء فهم يؤسف له لأحداث كايور إلى تشويه تفسيرنا للحركة في والو، الوارد في هذا المطبوع.

(١٧) L.G. Colvin، ١٩٧٤، ص٥٨٧؛ M. Diouf، ١٩٨٠، ص١٢٢–١٢٣.

* Brak: لقب في والو.

** Xaadi و Linger و Buur: ألقاب في كايور.

رغبتهم في منع منظمة سياسية كبيرة قد تستطيع تحت ستار الإسلام أن تملي عليهم شروطها التجارية – من تثبيت أقدامها في وادي السنغال. ويتمثل المبرر الثاني في رغبتهم في استئناف تجارة الرقيق التي كانت تتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى رخاء المزارع الكبرى في العالم الجديد ومن ثم إلى استمرار التجارة الثلاثية الأطراف. وبناء على ذلك قدّم فرنسيو سان لوي مساعدتهم العسكرية والمالية إلى مختلف الأرستقراطيات المغلوبة لكي تسترد سلطتها(١٨).

وعلى الرغم من الدليل الناصع الذي يقدمه شامبونو، يحاول فيليب د. كيرتين، بحجة «نزع الطابع الاستعماري عن تاريخ أفريقيا»، أن ينكر وجود أية علاقة بين الوجود الأوروبي وبين تطور مجتمعات سينيغامبيا الذي يدرسه بمعزل عن سياقه(١٩). غير أنه لم يكن إلا لصالحهم الخاص أن قدّم الفرنسيون دعمهم لحاكم والو، ييريم كوده، الذي ترك على الفور حركة المرابطين في فوتا تورو وجولوف وكايور. وعلى ذلك فبحلول سنة ١٦٧٧، كادت الحركة أن تمحق تمامًا واستردّت الأرستقراطيات السابقة امتيازاتها السالفة. وترك فشل هذه المقاومة الشعبية الأولى لتجارة الرقيق عبر البحار والحكم التعسفي الذي مارسته السلطات القائمة عواقب باقية على تطور ممالك سينيغامبيا.

وفي موريتانيا، الموطن الأصلي للحركة، أدّت هزيمة المرابطين البربر إلى كفالة بقاء السلطة السياسية لمقاتلي الحسنيين الذين أسّسوا إمارتي ترارزة وبراكنة. وفي القرن الثامن عشر، إذ نجحت هاتان الإمارتان، بفضل نمو تجارة الصمغ، في المشاركة المربحة في التجارة الأطلسية، ظلتا تمارسان ضغطًا عسكريًا على الدول الواقعة على الضفة اليسرى لنهر السنغال. وكان لحرب المرابطين – التي عرفت في المصادر الأوروبية بـ«الحركة التوبينية» (Tubenan) وبـ«الشوربوبا» في سجلات أحداث البربر – عواقب أكثر دوامًا من حركة المرابطين التاريخية التي كانت قد بدأت في المنطقة نفسها في القرن الحادي عشر.

(١٨) مرة أخرى نجد رواية شامبونو، شاهد العيان للأحداث، بشأن مشاركة العاملين في محطة سان لوي التجارية في إبادة حركة المرابطين، رواية واضحة إلى حدّ كبير. «ففي حملة أولى شُنّت بين مايو/أيار و ٢٠ يونيو/حزيران ١٦٧٤، حظي دو موشان بتأييد حكام والو، وعاود في أوائل يوليو/تموز من السنة نفسها صعود النهر لمسافة ستين فرسخًا على السفن نفسها وسفن أخرى صغيرة بحيث كان الأسطول أكبر من نظيره في الرحلة الأولى ولا بدّ أن يكون قد أثار الرعب في قلوب جميع من رأوه مجتمعًا من الزنوج... وعاد هذا الأسطول هابطًا النهر بعد مضي شهر ونصف الشهر ولم يستقبل عند وصوله في شهر أغسطس/آب إلا بالألعاب النارية وغيرها من مظاهر الابتهاج، وحرق بهذه المناسبة زنجي من القش». C.I.A. Ritchie، ١٩٦٨، ص٣٤٥ و٣٤٦.

(١٩) تلك هي النقيصة الرئيسية لمؤلَّف فيليب كيرتين عن سينيغامبيا. وهو مؤلَّف أُجيد توثيقه فيما عدا ذلك. ولم يكن قصدي قط أن أنكر على المجتمعات الأفريقية ديناميتها الذاتية، وإنما قصدت التأكيد على أنه منذ القرن الخامس عشر فصاعدًا، ظلّ تطور هذه المجتمعات يتشكل بدرجة متزايدة بتأثير الوجود الأوروبي. فقد توصل هذا الوجود إلى دمج أفريقيا في النظام الرأسمالي الذي كان يمر بطور التكوين، وبذلك بدأت تبعية القارة التي لا تزال مستمرة حتى اليوم بفضل تحالف رأس المال الأجنبي مع السلطات الأفريقية الحاكمة. وتلك أدلة لا يمكن إنكارها بحجة «نزع الطابع الاستعماري عن تاريخ أفريقيا» ما لم يكن القصد إدامة تبعية أفريقيا. أنظر بشأن هذا الموضوع: P.D. Curtin، ١٩٧٣(ب) في نقده لمؤلف B. Barry، ١٩٧٢.

ففي حين كانت حركة المرابطين التاريخية قد شرعت في غزو الشمال، اتجهت حركة ناصر الدين نحو الجنوب. وتركت حركة المرابطين التاريخية، على الرغم من فشلها، أثرًا باقيًا على الطابع المتصلب لشخصية بربر الشمامة الذين اجتذبتهم التجارة الأطلسية نحو وادي السنغال وشاركوا على نحو متزايد في التاريخ السياسي والاقتصادي والديني لسينيغامبيا. وفي حين أن إمارتي ترارزة وبراكنة شاركتا في العنف الواسع النطاق بين دول وادي السنغال، واصل مرابطو الزواوية إقامة روابط وثيقة مع أحزاب المرابطين المستقرة في ممالك سينيغامبيا، ومن ثم المشاركة في المعارضة الإسلامية للسلطات العسكرية. وبحلول نهاية القرن السابع عشر، كان بربر الشمامة قد أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من سينيغامبيا.

وترتبت على حرب المرابطين الطويلة سلسلة من المجاعات في كافة أنحاء المنطقة، وترتب عليها على الأخص قمع المسلمين. وبذلك أدّت إلى زيادة كبيرة في حجم تجارة الرقيق لصالح محطة سان لوي التجارية والأرستقراطية المنتصرة وكفلت هزيمة المرابطين بفضل تواطؤ الأرستقراطيين الذين كانوا – بين الأفارقة – المستفيدين الوحيدين من التجارة الأطلسية، مواصلة التوسع التجاري لسان لوي. ونجح فرنسيو سان لوي في النهاية في منع تشكل مجموعات سياسية كبيرة كان من الممكن أن تملي شروطها التجارية على طول نهر السنغال.

ومما زاد في سرعة التفكك السياسي للمنطقة الحروب الأهلية والحروب التي كانت تنشب بين مختلف الممالك حول من ينبغي أن يموّن تجارة الرقيق. وانتشر استخدام الأسلحة النارية واستولت على السلطة في جميع الممالك حكومات استبدادية وعسكرية كانت تتخذ من السدّو (القادة الحربيين) أداة للحكم التعسفي للأرستقراطيات الحاكمة. غير أن النصر الذي أحرزه سكان سان لوي زاد من حدة التناقض بين الأرستقراطية وسائر الناس الذين اتجهوا بدرجة متزايدة نحو الإسلام بوصفه المركز الرئيسي للمعارضة القائمة في وجه النظم الحاكمة في كافة أنحاء سينيغامبيا.

ومنذ ذلك الحين، بدأ كثير من أسر المرابطين ترك المناطق الساحلية ووادي السنغال واللجوء إلى المناطق الداخلية وخاصة في بوندو وفوتا جالون حيث حاولوا دعم استقلال المجتمعات الإسلامية. وبذلك تكون الثورات الإسلامية في بوندو وفوتا جالون قد سجلت فوز الإسلام المناضل في مواجهة عواقب تجارة الرقيق عبر البحار. وهكذا سادت المعارضة بين الثيوقراطيات الإسلامية وبين حكام السدّو تاريخ سينيغامبيا طوال القرن الثامن عشر، ذروة عهد تجار الرقيق عبر البحار.

تأثير تجارة الرقيق عبر البحار:
حكم السدّو وثورات المسلمين في القرن الثامن عشر

زادت التجارة الأطلسية، وتجارة الرقيق بوجه خاص، حدة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول سينيغامبيا طوال القرن الثامن عشر.

ففي جو من العنف الواسع النطاق، دعمت أرستقراطيات السدّو طابعها الحربي وفرضت حكمها الملكي المركزي بمساندة من عبيد التاج. وكردّة فعل لحكم الأرستقراطيات التعسفي، كوّنت المجتمعات الإسلامية مناطق مستقلة داخل الدول أو نظّمت ثورات كما حدث في بوندو وفوتا جالون وفوتا تورو.

دعم حكم السدّو والأزمات السياسية

مرّت ممالك الوولوف في كايور وباوول ووالو وممالك السيرير في سين وسلوم بمراحل التطور نفسها نحو دعم سلطة الملكية وتجميعها في المراكز.

وكانت كايور، تحت حكم لات سوكابه فال، المثال الأعلى لتطور حكم السدّو نحو الحكم الاستبدادي وقدوم القادة الحربيين إلى سينيغامبيا. وتصور الروايات المتناقلة لات سوكابه فال (١٦٩٥–١٧٢٠) على أنه مغتصب اغتنم فرصة الاضطراب في كايور لضم تاجي باول وكايور تحت لقب Damel-Teen* وفرض الاحتكار الملكي على بيع الرقيق وشراء الأسلحة النارية وقوّى الحكم الملكي بإزالة فرعي دوروبه وغيلووار الملكيين لصالح أسرة أمه (meen) الغيج. كذلك تحيّز لمؤيديه في الأسر التي تحتلّ مناصب وراثية وعقد عدة زيجات أنشأ بها شبكة من العملاء شكلت سمة دائمة من سمات الحياة السياسية.

وأدخل لات سوكابه إصلاحات جارفة تستهدف دمج المرابطين في النظام السياسي. فعيّن فريقًا من الـSerin Lamb** (حملة الألقاب الجديدة) في مناصب جديدة لاجتذاب الفروع الثانوية من حزب المرابطين. وأصبح هؤلاء السيرين لامب – المنتمون إلى الطبقة الحاكمة (الـgarmi أو الـdoomi Buur) وكلاء للحكومة المركزية عهد إليهم بمسؤولية الدفاع عن الحدود وسرعان ما أخذوا بالأساليب العسكرية التي ينتهجها حزب السدّو الحاكم. وعلى نقيض ذلك، رفض الـSerin Jakk*** أي اتفاق وسط مع حكام السدّو وكرسوا أنفسهم للنشاط الديني ونشر تعاليم الدين في الوقت الذي شجعوا فيه سخط جماهير الفلاحين الذين كانوا يتعرضون للنهب من جانب أرستقراطية السدّو[٢٠].

غير أن تقوية السلطة المركزية، ولا سيما تقوية أسرة الغيج (التي تنتمي إليها أم لات سوكابه) ألحقت أضرارًا بالغة بالتجارة الفرنسية نظرًا إلى أن لات سوكابه فال كان بوسعه آنذاك، بوصفه حاكمًا لكايور وباوول، أن يفرض أسعاره في محطات غوريه وروفيسك وبورتودال. وكان لات

---

(٢٠) كانت لوسي كولفن هي التي كشفت عن الإصلاحات البالغة الأهمية التي أدخلها لات سوكابه فال، وتناول هذه الإصلاحات بالتفصيل كل من مامادو ضيوف وعبدو لاي بارا ديوب: L.G. Colvin، ١٩٧٤، ص٥٨٧–٥٩٧؛ M. Diouf، ١٩٨٠، ص١٢٤–١٣٠؛ و A.B. Diop، ١٩٨١، ص١٦٧ و٢٢٦.

* Damel-Teen: لقب حاكم كايور.

** Serin Lamb: في كايور، وكلاء الحكومة المركزية المكلّفون الدفاع عن الحدود.

*** Serin Jakk: في كايور: من كرسوا أنفسهم للأنشطة الدينية والتعليمية.

سوكابه فضلًا عن ذلك يؤيد فتح باب حرية التجارة أمام رعايا جميع الدول الأوروبية. ففي سنة ١٧٠١، أمر باعتقال أندريه برويه، المدير العام لشركة السنغال، وهو بصدد محاولة فرض الاحتكار التجاري الفرنسي في هذه المنطقة على حساب الإنجليز في غامبيا[٢١].

ويتسم حكم لات سوكابه بأهمية خاصة نظرًا إلى أنه سجّل قدوم القادة الحربيين آخر الأمر إلى ممالك الوولوف والسيرير. فقد استطاع أن يفرض نفسه بفضل ما أوتي من مهارة في فض النزاعات السياسية الداخلية لصالحه وكذلك بسبب الاحتكار الملكي لاستيراد الأسلحة. غير أن الفرنسيين اغتنموا فرصة أزمة الخلافة التي نشأت بعد موته لمنع عودة كايور وباوول إلى الاتحاد تحت سلطة حاكم واحد كما كانت الحال في سنة ١٧٣٦ أثناء حكم مايسا تِن ويج. وبالإضافة إلى ذلك كانت منازعات الخلافة بين حكام كايور وحكام باوول مصدرًا رئيسيًا لتموين تجارة الرقيق وبالتالي لتوريد الأسلحة لهؤلاء القادة الحربيين الجدد الذين حكموا ممالك الوولوف الواقعة على الساحل[٢٢].

كذلك تندرج والو في عداد الأمثلة الرائعة للأزمة السياسية والاجتماعية التي سبّبها التدخل المستمر من جانب فرنسيي سان لوي في أزمات الخلافة التي تنشأ بين الأسر الملكية الثلاث: التيجيك (التيديك) واللوغار والجوس. وجاءت هذه النزعة إلى التدخل في وقت يتغير فيه الوضع الاقتصادي نتيجة للأهمية المتزايدة لتجارة الصمغ. فمنذ بداية القرن الثامن عشر لم تقتصر مساهمة تجارة الصمغ – التي حفزتها صناعة المنسوجات الأوروبية والتي كان البربر المغاربة في إمارتي ترارزة وبراكنة يحتكرونها – على المساعدة في حل الأزمة الاقتصادية في أواخر القرن السابع عشر، بل ساعدت أيضًا على ممارسة ضغط على ممالك وادي السنغال. وكانت والو وكايور وجولوف وفوتا تورو هي في نهاية المطاف ضحايا التناقض الذي تسببت فيه رغبة الفرنسيين في اجتذاب تجارة الصمغ نحو المحطات التجارية الواقعة على نهر السنغال لتحقيق مصالحهم الخاصة دون غيرها. وكان الدافع إلى هذه الرغبة المنافسة القوية من جانب الهولنديين والإنجليز في محطتي أرغين وبورتنديك على الساحل الموريتاني. وترتب على هذه المنافسة نشوب حرب الصمغ الأولى بين سنتي ١٧١٧ و ١٧٢٧ التي كانت لها عواقب باقية، وخاصة على تطور مملكة والو[٢٣].

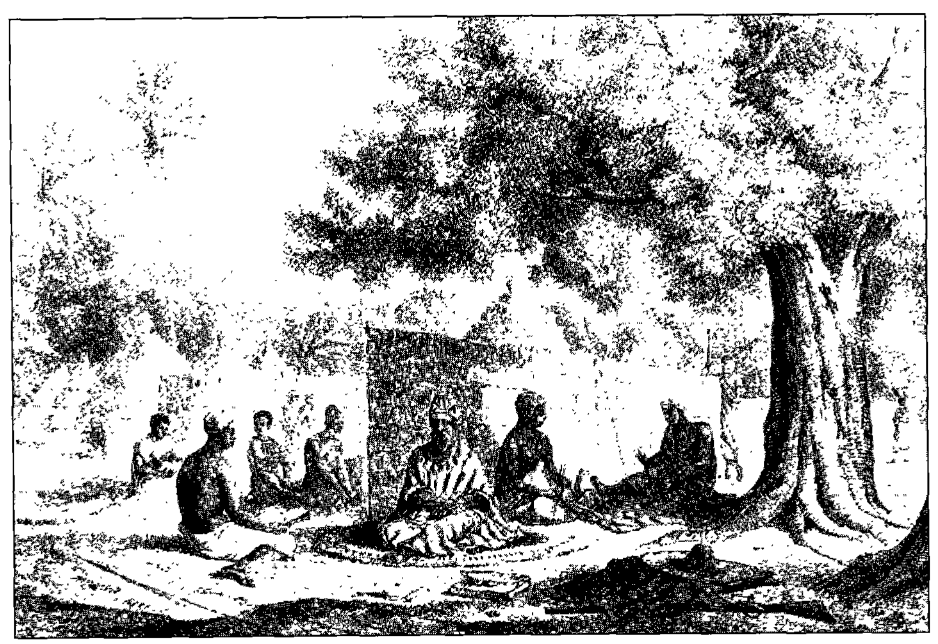
وبعد فشل حملة ريغوديير سنة ١٧٢٣ في استرداد المحطتين الموريتانيتين من الهولنديين، سعى برويه، الضابط المسؤول في سان لوي، إلى عقد تحالف مع الـ Beccio* مالكسوري، الرئيس الإقليمي (kangam) في روس بيسيو. وكان القصد من هذا التحالف هو إقناع أليشاندورا، أمير ترارزة بإعادة حصن أرغين إلى الفرنسيين وإحداث توازن تجاه العداء الذي

(٢١) J. Boulègue، ١٩٦٨، ص١٧١–١٩٣.

(٢٢) C. Becker و V. Martin، ١٩٧٥.

(٢٣) A. Delcourt، ١٩٥٢، ص٢٤٠.

* Beccio لقب في والو.



اللوحة ٣٠.١٠: أحد زعماء الوولوف في مقر إقامته، رسم إى. دي بيرار نقلًا عن الطبيعة.

يبديه براك والو ودامل كايور ضد المحطة التجارية في سان لوي. وفي سنة ١٧٢٤ ثار مالكسوري، بدعم من سان لوي، على ييريم مبانك، براك والو. وتقدم محاولة الانفصال هذه دليلًا واضحًا على السياسة التي انتهجها فرنسيو سان لوي بهدف الدفاع عن مصالحهم ببث الشقاق السياسي بين دول سينيغامبيا[٢٤].

وعلاوة على ذلك فإنه مع فشل محاولة التوسط بين سان لوي وأليشاندورا، فقد مالكسوري تأييد الشركة. وجاءت على أثر ذلك هزيمته أمام ييريم مبانك. وبحلول سنة ١٧٣٤، أصبح ييريم مبانك بطبيعة الحال، بفضل جيش قوامه ٢٠٠ إلى ٣٠٠ فارس وثلاثة آلاف من المشاة، يحمل نصفهم أسلحة نارية، واحدًا من أقوى ملوك المنطقة. ومكّن ذلك خليفتيه، أخويه نجاغ أرام بكر (١٧٣٣–١٧٥٧)، وناتاغو على الأخص (١٧٥٦–١٧٦٦) من بسط سلطانهما على الممالك المجاورة، ولاسيما كايور التي كانت قد قوّضتها المجاعة وسبع سنين من الحرب الأهلية. وعندئذ طالب الأخوان بامتلاك جميع الأراضي القريبة من المصب الخليجي وحاولا مصادرة جميع الرسوم التي تدفعها سان لوي للدامل.

وقُضي على سياسة الهيمنة الصريحة هذه التي كانت تمارسها والو على أيدي الإنجليز الذين احتلوا سان لوي من سنة ١٧٥٨ فصاعدًا على أثر مضايقات عديدة من جانب البراك، ناتاغو أرام، الذي كان قد بلغ من القوة ما يمكّنه من فرض إرادته على سان لوي التي كان يتحكم في

(٢٤) B. Berry، ١٩٧٢، ص١٨٦–١٨٩.

فرص اتجارها على نهر السنغال. ودأب ناتاغو أرام، بحكم دوره كحارس للنهر، على المطالبة بزيادة الرسوم ورفع أسعار العبيد. وعمد ناتاغو أرام مرتين في سنة ١٧٦٤ إلى الوقوف في وجه تجارة سان لوي ومنع الوصول إلى أعالي النهر عن طريق والو. وردّ الإنجليز على ذلك بتقديم مساعدتهم إلى دامل كايور، ماكودّو كومبا جارينغ الذي كان في أغسطس / آب ١٧٦٥ قد نجح في استرداد معظم الأراضي التي كانت والو قد اغتصبتها منه وضمّتها إلى أراضيها.

واغتنم الحاكم الإنجليزي أوهارا، الذي كان من قبل يفكر في بناء حصن على القارة من أجل حماية تجارة سان لوي، فرصة وفاة ناتاغو أرام لكسر شوكة والو إلى غير رجعة. وعمد أوهارا، الذي كان شغله الشاغل هو الحصول من المنطقة على أكبر عدد ممكن من العبيد لإرسالهم إلى مزارعه الخاصة في جزر الهند الغربية، إلى تزويد البربر المغاربة بأسلحة مكّنتهم من اكتساح منطقة نهر السنغال برمّتها. وفي سنة ١٧٧٥، جمع الإنجليز من مملكة والو وحدها ما يربو على ثمانية آلاف عبد في أقل من ستة أشهر. وبلغ فرط إمدادات العبيد حدًا بيع معه العبد على شوارع سان لوي لقاء قطعة قماش واحدة[٢٥].

وتزامن هذا التسرب الهائل للقوى العاملة مع بداية حرب أهلية طويلة دامت قرابة تسع وعشرين سنة حاولت أثناءها أسرتان ملكيتان، اللوغار والجوس، استرداد السلطة التي احتكرتها أسرة التيجيك منذ أوائل القرن الثامن عشر (شهدت خلافة الأخوين أرام بكر وناتاغو أرام بكر على عرش والو انتصار أسرة التيجيك الأمّية (matrilineage) على أسرتي الجوس واللوغار الأمّيتين وفقًا لعملية مطابقة للعملية التي أفضت إلى احتكار أسرة الغيج لحكم كايور).

غير أنه سرعان ما شعرت والو بضغط البربر المغاربة في ترارزة، الذين اشتدت قوّتهم بدرجة متزايدة نتيجة لأهمية تجارة الصمغ. فقد دأب البربر المغاربة على التدخل في نزاعات الخلافة التي حطمت سلطة المملكة فأعجزتها عن انتهاج سياسة استقلالية وعن توليد قدر من الدينامية الذاتية يكفي لحفز نشوء قادة حربيين لهم مهابة لات سوكابه فال.

ومرّت مملكتا السيرير في سين وسلوم بعملية تطور شبيهة بالعملية التي مرّت بها ممالك الوولوف. غير أن تاريخ مملكة سين تأثر بصغر حجمها في الوقت الذي أجبرها فيه مناخ العنف السائد على عزل نفسها عن التأثيرات الخارجية وعلى ممارسة الزراعة الموسّعة من أجل الحفاظ على تماسكها. ومع ذلك نجح حكام (Buur)* سين في تطبيق نظام متطور من الإدارة المركزية ساعدهم على إحكام مراقبتهم للموظفين الإداريين (Sax-Sax) الموفدين من الحكومة المركزية إلى القرى. وجاء تطور سلوم على نقيض ذلك بالنظر إلى كبر حجمها وتنوع جنسيات سكانها وبالنظر خاصة إلى موقعها التجاري المتميز على نهر السلوم. وكانت أحواض الملح الوفيرة مصدر دخل مهم للبور مكنتهم من المشاركة في تجارة الرقيق ومن كفالة توسع سلوم نحو غامبيا[٢٦].

---

(٢٥) B. Barry، ١٩٧٢، ص٢٠٨–٢١٠.

(٢٦) M.A. Klein، ١٩٦٨، ص٢٦–٢٩.

* Buur لقب في كايور.



اللوحة ١٠، ٤: مقاتلون من والو.

وشهدت فوتا تورو تحت حكم الدنيانكه منذ عهد كولي تنجيلا تطورًا مطابقًا لتطور ممالك الوولوف نتيجة للنزاعات الدائمة بين مدّعي الحق في ولاية العرش ولاستخدام العنف والاستعمال المكثف للأسلحة النارية. وفتحت هذه الأزمة السياسية المتوطنة السبيل أمام التدخل المتكرر من جانب البربر المغاربة وكذلك من جانب المحطة التجارية في سان لوي التي كان همها الأول تلبية احتياجاتها من الرقيق والصمغ.

فمنذ البداية، شجّع افتقار حكام فوتا تورو (Satigi) إلى قواعد ثابتة للخلافة نشوب الحرب فيما بين مدّعي الحق فيها، ناهيك عن كثرة حالات اغتصاب الحكم التي أتاحتها سلطة القادة الحربيين (sebbe ومفردها ceddo). وفي مناخ العنف هذا، استنجد أبو بكر سير بالمغرب في سنة ١٧١٦ فأعطى المغاربة فرصة التدخل في شؤون فوتا تورو التي اضطرت منذئذ إلى دفع ضريبة الغلال (muudul horma)[٢٧]. واشتركت فوتا تورو علاوة على ذلك في الصراع بين أليشاندورا، أمير ترارزة، وبين براكنة فكان ذلك مصدرًا للتدخل المتزايد من جانب المغرب – التي استخدمت فرق جيشها المعروفة باسم الأورمانز – في شؤون وادي السنغال من والو إلى غاجاغا.

وفي سنة ١٧٢٠ استنجد أليشاندورا، وقد عزله عن الإمارة وطرده جيرانه الأقوياء في الشمال، أولاد دلّيم، بسلطان المغرب. ففي حين أراد أليشاندورا وضع حدّ لهيمنة براكنة في جنوب موريتانيا الحالية، كانت رغبة الشريف (سلطان المغرب) هي الحصول على الاعتراف بسيادته على إمارات البربر الواقعة في جنوب المغرب. غير أن الأورمانز، الذين بلغ عددهم ٥٠٠٠ جندي وفقًا لرواية سان روبير، تصرفوا على هواهم في وقت لاحق وجرّوا إلى الحرب جميع البلاد الواقعة على طول نهر السنغال، وانتهى بهم الأمر إلى الانشقاق إلى فريقين يناصر أحدهما ترارزة ويناصر الآخر براكنة. وفي سنة ١٧٢٢ هُزم أليشاندورا على أيدي الفريق المناصر لبراكنة ولجأ إلى والو لدى حاكمها البيسيو مالكسوري. ومنذ ذلك الحين فصاعدًا دأب الأورمانز على التدخل النشط في أزمات الخلافة الكثيرة في فوتا تورو أثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر. وهكذا فإنه بين مايو / أيار ١٧٢١ وديسمبر / كانون الأول ١٧٢٤، ساد اضطراب شامل عندما كان أبو بكر سير وبابو موسى يتناوبان على عرش الساتيغي بسرعة مذهلة إلى أن استولى سامبا غيلاجو جيجي – الأسطوري – على السلطة في سنة ١٧٢٥ بمساعدة الأورمانز في غايدي، وقائد حصن سان جوزيف[٢٨].

ويعدّ سامبا غيلاجو جيجي (١٧٢٥–١٧٣١) نموذجًا أوليًا للزعيم الحربي الذي لا تزال مآثره وحبه للمخاطر وجسارته وشجاعته تلهب حماس الروايات الأسطورية لشعراء فوتا تورو. فلا تزال عبارات مثل Sambayel mo Lamotako (سامبا الصغير الذي لا يحكم) – إذ اغتصب

---

(٢٧) O. Kane، ١٩٧٤، ص ٢٤٥.

(٢٨) المرجع السابق.

السلطة عنوة دون أن يتوج، وفرسه الشهيرة Umulatum، وبندقيته Bubu Luwake (تعني Bubu: التي لا تحتاج إلى تلقيم)، تقف شاهدًا على العنف الذي ساد الحياة السياسية في فوتا تورو. فقد كان سامبا غيلاجو جيجي القائد الحربي (السدّو) بلا منازع، الذي استطاع أثناء فترة حكمه، بجيشه من السبّه، المدجج بالأسلحة النارية، أن يخوض خمسًا وأربعين موقعة، على قرع طبول الدم (Bawdi peyya yiyan) وعلى صوت أغاني الحرب (dadde yeyan)[٢٩].

وقصة بطولة سامبا غيلاجو جيجي، التي لاتزال يُتغنى بها في فوتا تارو، ترد في صيغتين رائعتين نشرهما أمادو لي وأمادوا آبل سي[٣٠]. ومازال هذا التصوير الشعري لملحمة السدّو من خلال قصة بطولة سامبا غيلاجو جيجي ينشده القادة الحربيون فيما ينشدونه من أغاني الحرب: فالغُمبالا (Gumbala) – ترنيمة للبسالة والشجاعة – هي أولًا وقبل كل شيء ملحمة تنشد للموت يتكفل فيها السدّو بمصيره كمقاتل، ويعرب عن إخلاصه لأسلافه وعن وفائه لأخلاق طائفته. وعلى ذلك فإن أروع ما يلفت الانتباه في الغُمبالا هو شعر العنف والموت والفروسية المفرطة في الخيال. وشعر الغُمبالا هو شعر الموت الرهيب وهو ترنيمة للمقاتل ولفرسه وبندقيته ورمحه.

ذلك هو الرجل الذي قال ...
أبتهل اليك يا إلهي
بصلوات أبي وأمي
ألّا يكون موتي موت عار
ألّا يكون موتًا في الفراش
وسط دموع الصغار
وسط نحيب العجزة والكبار[٣١]

كذلك فإن اللنجي Lenngi التي لا يغنيها سوى نساء السبّه بمناسبة حفلات الزواج أو الختان، أغان بطولية تعبّر عن مشاعر الاحتقار للموت والذود عن الشرف. ومن ثم فإن إنشادها هو مطارحة للمشاعر تستهدف أمرين أولهما التأكيد على أن الزوجات المرتقبات إنما ينتمين إلى طائفة السبّه، وثانيهما التذكير بما يتعين عليهن إدامته من قيم[٣٢]. غير أنه من دواعي الأسف أن قصة بطولة سامبا غيلاجو جيجي تثار خارج سياقها التاريخي الحقيقي الذي كان يسوده العنف الناشيء عن تجارة الرقيق عبر البحار، والذي يفسر في نهاية المطاف ظهور ذلك النوع من القادة الحربيين الذين تشكلهم أخلاق السدّو. ومن الممكن عزو حالة العنف الدائم في فوتا

(٢٩) O. Kane، ١٩٧٠(ب).
(٣٠) A. Ly، ١٩٧٧؛ A.A. Sy، ١٩٧٩.
(٣١) A.A. Sy، ١٩٧٩، ص٣٦٥–٣٦٧.
(٣٢) المرجع السابق، ص٤٣٨–٤٣٩.

تورو إلى عاملين. فقد كان القصد الذي ترمي اليه المغرب، من خلال جيش الأورمانز، هو التحكم في إمارات البربر المرتبطة بشبكة التجارة الأطلسية عن طريق تجارة الصمغ وتجارة الرقيق. وفي الوقت نفسه، كان لفرنسيي سان لوي، الذين كان وجودهم محسوسًا في وادي السنغال من مصب النهر إلى أعاليه، هدف واحد يتمثل في الحصول من المنطقة على أكبر عدد ممكن من العبيد. وترتب على هذين العاملين الخارجيين وضع من عدم الاستقرار المزمن في فوتا تورو حيث كانت أرستقراطية الدنيانكه العسكرية في تحدّ دائم لسلطة الساتيجي مع الإستعانة إما بالبربر وحلفائهم من الأورمانز المغاربة أو بالفرنسيين. وعلى ذلك فان سامبا غيلاجو جيجي، الذي تحالف أولًا مع البربر، استنجد فيما بعد بالفرنسيين في سان لوي ليتحرر من نير المغاربة. ففي سنة ١٧٢٥، طلب منهم الأسلحة النارية والبارود والمدافع لقاء مائة عبد وبناء ميناء في عاصمته جوول. وفي يوليو / تموز من السنة نفسها، حاول أن يحمي مصالح الفرنسيين من أعمال النهب والسلب التي كان البربر يمارسونها. ومن المرجح أن يكون هذا التحالف هو الذي مكنه من أن يحكم دون انقطاع من سنة ١٧٢٥ إلى سنة ١٧٣١ على الرغم من ادعاءات منافسيه بوبو موسى وكُنكو بوبو موسى[٣٣].

ولكن الفرنسيين لم يكن بوسعهم، بعيدًا عن قاعدتهم في سان لوي، أن يضعوا حدًّا نهائيًا لضغط البربر «الذين أخضعوا جميع بلاد السودان لسلطانهم»[٣٤]. غير أنهم انتهوا إلى استخدام بعض الفرق في إذلال كنكو بوبو موسى (أحد حلفاء ملك (Tunka)* غاجاغا) لصالح سامبا غيلاجو جيجي، حليفهم الذي كان قد عاد إلى المنفى في بوندو. وتوصل سامبا، بجيشه المؤلف من فرقة من الأورمانز جنّدها له سانت آدون مقابل سلع قيمتها ألفا سبيكة ذهب، إلى استرداد السلطة من كنكو بوبو موسى بين سنتي ١٧٣٨ و١٧٤١. غير أن سامبا ظل أسيرًا لحلفائه من الأورمانز والبربر وحاول عبثًا إقناع الفرنسيين ببناء حصن في جوول لمناوأة سيطرة الأورمانز والبربر عليه. وتقول الروايات المتناقلة إنه مات وفقًا لمثُل الشجاعة لدى السدّو – على يدي زوجته الغادرة بتحريض من أعدائه أثناء فترة منفاه الثانية في بوندو: «لقد وضعَت سُمًا في وجبتي على أثر نقاشنا في ذلك اليوم. وأنا أعلم أنني سأموت بعد تناول هذه الوجبة، ولكنني سأفعل ذلك. ولن يجرؤ أحد على أن يقول إنني أخشى الموت. فالموت لم يكن يومًا سببًا في تراجعي. وإنما الذي أخشاه هو العار»[٣٥].

ومع ذلك فإن الظروف التي اكتنفت موت سامبا غيلاجو جيجي، البطل الأسطوري لذلك العنف المقدس في فوتا تورو التي استنزفتها الحروب، لا تتسم بأهمية تذكر نظرًا إلى أن الساتيجي الجديد، سوبه نجاى، طرد بدوره على أيدي يايه هولا ومقاتليه الذين خربوا بوندو

(٣٣) O. Kane، ١٩٧٤، ص٢٤٦–٢٤٧.

(٣٤) المرجع السابق، ص٢٤٨.

(٣٥) O. Kane، ١٩٧٤، ص٢٤٦–٢٤٧.

* Tunka: لقب لدى السوننكه، «ملك».

بمساعدة من الكساسو والأورمانز. وبدت فوتا تورو في دركها الأسفل إذ تعاقب عليها الساتيجي وراء الساتيجي في سرعة مربكة في صالح البربر الذين كانوا يسودون في بلد توافرت فيه جميع الظروف المؤاتية لنجاح الثورة الإسلامية سنة ١٧٧٦[٣٦].

وكانت غاجاغا، الواقعة على أعالي النهر، قد دمجت هي الأخرى في شبكة التجارة الأطلسية منذ نهاية القرن السابع عشر، مما حقق نفعًا كبيرا لتجار السوننكه النشطين عند ملتقى المناطق الإيكولوجية الثلاث لسينيغامبيا – ساحل المحيط، والسافانا، والساحل الصحراوي. غير أنه على الرغم مما كانت تتسم به تجارة السوننكه من حيوية إذ كانت المورّد الرئيسي للملح والسلع الأوروبية إلى بلاد منعطف النيجر، وللسلع القطنية إلى غرب سينيغامبيا، عانت غاجاغا من الأزمات السياسية والاقتصادية نفسها المقترنة بتجارة الرقيق عبر البحار وبغزوات الأورمانز. ففي سنة ١٧٣٠، أعقبت الأزمة السياسية، التي بدأت حوالى سنة ١٧٠٠ بالصراع بين تونكا نامه ملك مكسانّا وابن عمه ماكسان ملك تمبوكانه في مقاطعة كامّيرا، الحرب بين غويي وكامّيرا. وقد نشأ هذا الصراع بعد عزل تونكا موسى جابه، ملك سيابو، وتنصيب بوكاري ستّه، ملك مكسانّا، الذي نودي به عندئذ رئيسًا لاتحاد غاجاغا.

وتكاثرت هذه التوترات وأفضت إلى سلسلة من الحروب الأهلية بين سنتي ١٧٤٤ و١٧٤٥، مما أدى في النهاية إلى تدمير وحدة اتحاد السوننكة ومهد السبيل لغزو البلاد سنة ١٧٥٠ على أيدي الكساسو في تحالف مع بمبارا كعارته. وعلى الرغم من قهر الغازي الكساسونكه، كان الوهن قد دبّ في أوصال غويي وكاميرا نتيجة لنزاعات لا نهاية لها ألحقت أضرارًا دائمة بمستقبل اتحاد غاجاغا[٣٧].

ولا يعرف إلا القليل عن نمو مملكة كابو التي ظلت تسيطر على جنوب سينيغامبيا إلى أن انتصرت الثورة الإسلامية في فوتا جالون. ولكن سلطة كابو، التي استمرت إلى ما بعد القرن الثامن عشر، كانت تنهض على تجارة الرقيق التي دعمت الطابع الحربي لمملكة النانكو. ففي حوالى سنة ١٧٣٨، كان مانسا (Mansa) * كابو في وضع يمكّنه من توريد قرابة ٦٠٠ من العبيد في السنة إلى البرتغاليين وحدهم، في حين كانت منطقة الأنهار الجنوبية، التي كانت هي الأخرى تحت سيطرة الكابونكه، تصدّر آلاف العبيد سنويًا. وهكذا شدّدت كابو قبضتها على المقاطعات الساحلية في

---

(٣٦) «وكما هي العادة، يمكن أن يقال الشيء نفسه عن أرض الفولا. فهي لا تزال ضحية للبربر ولم يعد أحد يعير أي اهتمام للثورات التي تقوم هناك نظرًا إلى أنها لا تترك أي أثر على الوضع في البلاد. فنحن ندفع الضرائب لمن يصادف وجوده هناك. وسرعان ما يتغير الحاكم هذه الأيام» Col. C6-16. خطاب من المجلس الأعلى للسنغال، ١٧٥٢/٧/٢٥.

«وبدّلت أرض الفولا ملكها مرة أخرى. وذلك هو كل ما يمكن أن نقوله عنها نظرًا إلى أنه لا يغيّر في الأمر شيئًا على رأس من يقع التاج ما دامت السلطة الحقيقية إنما هي في أيدي البربر». Col. C6-14. خطاب من المجلس الأعلى للسنغال، ١٧٥٣/٦/٢٠.

(٣٧) A. Bathily، ١٩٧٥.

* Mansa: لدى المانكه: ملك.

الوقت الذي كانت فيه تشن الغارات على جيرانها إلى الداخل: الباجارنكه والفولاكُنْدا وكونياغي وبسّاري. وبدت كابو، في عهد بارام مانسا الذي توفي حوالى سنة ١٧٠٥، في أوج سلطانها تحت قيادة أرستقراطية النانكو. غير أن حالة الحرب الدائمة أفضت في حدّ ذاتها إلى دعم موقف الخورين (Khorin) (رؤساء المقاطعات الحربيين) وموقف مقاتلي السوننكه الذين اشتهروا بالإفراط في شرب الخمر (dolo). وهنا أيضًا، وكما تدلّ عليه الأزمة السياسية في القرن التاسع عشر، كان الشقاق بين السلالات الملكية الثلاث: الساما والبكانا والجيمارا، مصدر كثير من الحروب الأهلية التي كانت تستهدف فرض سلطة مركزية واحدة على المملكة. ويفسّر هذا الوضع، الذي وُثِّق بمزيد من التفصيل في القرن التاسع عشر، نجاح الحروب الدينية التي شنتها فوتا جالون وبوندا في وقت لاحق، ونجاح الثورات الإسلامية الداخلية ضد دولة السوننكه في كابو[٣٨].

الثورات الإسلامية في القرن الثامن عشر

على أثر الهزيمة العسكرية التي منيت بها حركة المرابطين بقيادة ناصر الدين، انتشر النشاط السري للإسلام ضد حكم السدّو، وضد العواقب الوخيمة لتجارة الرقيق عبر البحار في جميع أنحاء سينيغامبيا.

وفي داخل الدول الواقعة تحت سيطرة أرستقراطيات عسكرية قوية، نجحت المجتمعات الإسلامية في دعم قوتها تدريجيًا من أجل تحقيق استقلال سياسي واجتماعي بقيادة أسر المرابطين ذات النفوذ. غير أن هذه المجتمعات – التي كانت تربط بينها في جميع أرجاء سينيغامبيا، سلسلة طويلة من الروابط الدينية والسياسية والاقتصادية فيما وراء الحدود الوطنية – شرعت على نحو متزايد في إنشاء دول جديدة أو في الاستيلاء على السلطة حيثما وجدوا عن طريق العنف وإعلان الجهاد.

ففي نهاية القرن السابع عشر، أسّس مالك سي ثيوقراطية إسلامية في بوندو. وتلى ذلك في بداية القرن الثامن عشر قيام الثورة الإسلامية في فوتا جالون بقيادة كراموخو ألفا. وبعد هذا الانتصار الذي تحقق على حدود سينيغامبيا، مضت فترة امتدت إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر قبل أن يتحقق انتصار حزب مرابطي تورودو بقيادة سليمان بال في فوتا تورو، معقل حكام الدنيانكه. وأثبتت هذه الانتصارات الثلاثة استمرار التضامن في حركة المرابطين في كافة أنحاء سينيغامبيا التي سيسود تاريخها، منذ ذلك الوقت فصاعدًا، الصراع بين الثيوقراطيات الإسلامية وبين حكام السدّو.

الثورة الإسلامية في بوندو

أفضى القمع الموجه ضد المرابطين بعد هزيمة ناصر الدين إلى هجرة جماهير من المسلمين من فوتا تورو إلى بوندو حيث أسس مالك سي أول ثيوقراطية إسلامية على حدود سينيغامبيا في

(٣٨) M. Mane، ١٩٧٨، ص١٢٨.

حوالى سنة ١٦٩٠. ولا شك أن مالك سي واصل حركة المرابطين نظرًا إلى أنه كان واحدًا من جماعة القادة المسلمين الذين تلقّوا تعليمهم الديني في بير أو كوكّي في كايور، التي كانت تربطها بزاوية البربر علاقات وثيقة.

ولد مالك سي في سويوما على مقربة من بودور. وبعد أن أتم تعليمه الديني ترحّل في كافة أرجاء سينيغامبيا قبل أن يستقر نهائيًا على حدود غاجاغا بإذن من ملك (Tunka) سيابو. غير أن التحالف الذي أبرم بين مالك سي والتونكا، الذي كان قد منحه قطعة أرض وفقًا لتقاليد الجونّو، لم يلبث أن فسخ بسبب المركز الاستراتيجي لبوندو في نهاية طرق التجارة القادمة من غامبيا[٣٩]. فبعد أن استقر مالك سي في منطقة متعددة الإثنيات يقطنها أناس من الباجارنكه والكونياغي والبسّاري والجاكسانكه والسوننكه وكثير من الفولبه من فوتا تورو، اغتنم فرصة ضعف غاجاغا وأعلن حربًا دينية. ومكّنه نفوذه الديني والتنظيم العسكري الذي أنشأه بمعاونة المسلمين الذين قدم معظمهم من فوتا تورو بعد هزيمة حركة المرابطين، من تأسيس دولة بوندو الثيوقراطية[٤٠].

وقدّم مالك سي دعمه لمرابطي الجاكسانكه الذين كانت مصالحهم التجارية مهددة باستمرار بسبب أعمال السلب والنهب التي كانت تمارسها أرستقراطية غاجاغا العسكرية. وبذلك حقق الحزب الإسلامي لنفسه السيطرة على فاليمه التي ساعدتها أهميتها التجارية وثروتها الزراعية على أن تصبح طوال قرون لاحقة قاعدة سلطة سلالة السيسيبه[٤١]. وحمل مالك سي آنذاك لقب الـ Almamy، وهو الصيغة الفولفولدية للقب الإمام الذي سبق أن حمله ناصر الدين.

وقد أثبت فيليب كيرتين بوضوح ما كان هناك بين حركة ناصر الدين والثورة التي قامت في بوندو من روابط دينية وأسرية. فعلى الرغم من أن مالك سي لم يضطلع بدور مباشر في حرب المرابطين، كان مع ذلك نصيرًا صادقًا لحزب المرابطين فحقق بعضًا من الأهداف السياسية والدينية لذلك الحزب[٤٢].

وليس هناك من الوثائق ما يفسّر أسباب نجاح الثورة الإسلامية الأولى. غير أنه يمكن استشفاف اتجاه واضح من جانب المجتمعات الإسلامية نحو تثبيت أقدامها بعيدًا عن الساحل، على حدود سينيغامبيا، فرارًا من سياسة القمع التي كان ينتهجها حكام السدّو. وبهذه الطريقة ارتبط مصير بوندو بمصير المجتمعات الإسلامية في كل من فوتا تورو وفوتا جالون الواقعتين على جانبي بوندو. وكانت بوندو تحتل موقعًا مؤاتيًا على طرق التجارة التي تربط منعطف النيجر بالمحطات التجارية في غامبيا ونجحت بالتدريج في دعم مركزها تحت حكم سلالة السيسيبه على حساب غاجاغا[٤٣].

---

(٣٩) A. Bathily، ١٩٧٥، ص٥٧–٥٩.

(٤٠) P.D. Curtin، ١٩٧١، ص٢٠–٢٢.

(٤١) A. Bathily، ١٩٧٥، ص٥٨.

(٤٢) P.D. Curtin، ١٩٧١، ص٢٢.

(٤٣) S. Diagne، ١٩٧٥، ص١.

الثورة الإسلامية في فوتا جالون

بعد بضع سنوات من نجاح الثورة الإسلامية في بوندو قامت – في ظروف تكاد تكون مطابقة – ثورة مماثلة في فوتا جالون. وتعرض مصير مرتفعات فوتا جالون – وهي حاجز طبيعي غدا على مرّ القرون ملاذًا للجالّونكه والسوسو والفولبه، لجَيَشان شامل أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر. فلم يلبث اجتياح كولي تنجيّلا للمنطقة، ونمو التجارة الأطلسية بوجه خاص، أن خلّفا آثارًا ثقافية عميقة، وسرّعا في الوقت نفسه تحرك أهل السودان نحو الغابات والساحل مع تفضيل الكثيرين منهم المرور من مرتفعات فوتا جالون. وفضلًا عن ذلك، دبّت الحياة الاقتصادية في نقطة التلاقي الرئيسية هذه نتيجة لوجود أعداد كبيرة من قطعان الماشية المنتمية إلى رعاة الفولبه الذين كانوا، من القرن الخامس عشر فصاعدًا، يفدون إلى المنطقة أفواجًا تجتذبهم إليها وفرة المراعي في مرتفعات فوتا جالون.

فقد كانت فوتا جالون، بعد أن دمجت في التجارة الأطلسية، مسرحًا لتحوّل اقتصادي واجتماعي عميق ترتب عليه قيام الثورة الإسلامية في بداية القرن الثامن عشر. ويقدّم وولتر رودني عرضًا ممتازًا للسياق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لثورة سنة **١٧٢٥** التي انتهت بإنشاء دولة فوتا جالون الثيوقراطية على أيدي حزب المرابطين. ويتبين من هذا العرض أن تقديم الثورة على أنها مجرد صراع بين الفولبه التعساء وسادتهم ومستغليهم من الجالونكه إنما هو تبسيط مفرط للأمور.

فالأرجح أن الفولبه كانوا قد أصبحوا أثناء القرن السابع عشر أغنى وأقوى فئة اجتماعية في البلاد. وجاء ذلك نتيجة لثلاثة عوامل مجتمعة. أولها أن البحث عن مراع جديدة أحدث زيادة كبيرة في أعداد الفولبه القادمين من بوندو وفوتا تورو وماسينا والساحل. والثاني هو أن توسع التجارة الأطلسية أدى إلى نمو هائل في تجارة الماشية والجلود مما دعم المركز الاقتصادي لأصحاب القطعان من الفولبه. والعامل الثالث هو أن ظهور الإسلام المناضل هيأ أيديولوجية ينهض عليها بناء نظام اقتصادي وسياسي واجتماعي جديد[٤٤].

ومن الواضح أن الثورة الإسلامية في فوتا جالون كانت، شأنها شأن ثورة بوندو، ردّة فعل للعنف والاضطرابات التي عجّلت بقيامها تجارة الرقيق عبر البحار. والواقع أن قادة الثورة الإسلامية في فوتا جالون لم يفدوا جميعًا من ماسينا وإنما قدم بعضهم من وادي السنغال حيث كانت تربطهم بحركة المرابطين بقيادة ناصر الدين روابط مباشرة.

وقد بيّن كل من فيليب كيرتين ولفتزيون بوضوح ما كان هناك من روابط بين مختلف أسر المرابطين في فوتا تورو وبوندو وفوتا جالون[٤٥]. وكان الطريق الذي يصل بين وادي السنغال ومرتفعات فوتا جالون عن طريق فاليمه معلمًا دائمًا من معالم تاريخ إعمار سينيغامبيا كما يتضح من رحلات الشيخ عمر في القرن التاسع عشر. وكانت بوندو هي حلقة الوصل في حركة

---

(٤٤) W. Rodney، ١٩٦٨: ص٢٧٤–٢٧٦.

(٤٥) N. Levtzion، ١٩٧١(أ).



اللوحة ١٠،٥: امرأة من الفولبه في فوتا جالون.

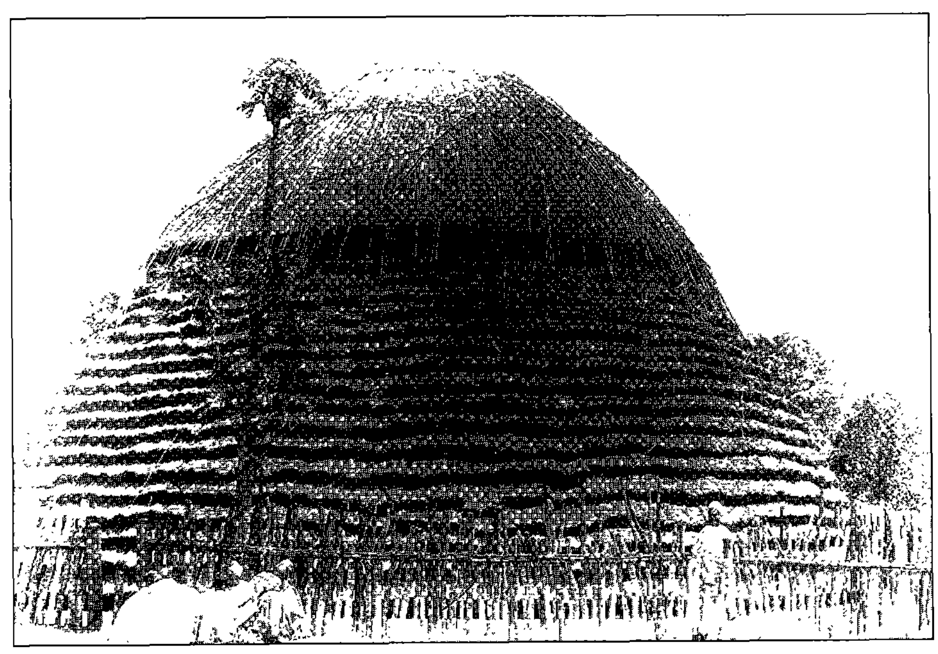
المرابطين هذه التي أعقب هزيمتها في فوتا تورو في نهاية القرن السابع عشر انتصارها في فوتا جالون في بداية القرن الثامن عشر بمشاركة من جانب مختلف شعوب الفولبه والمانده والجاكسانكه بالمنطقة. وفي سياق مطاردة العبيد الواسعة النطاق والتي كانت تنظّمها دولة الكابو القوية، تبدو الثورة الإسلامية في فوتا جالون نصراً لحزب المرابطين الذي كان هدفه الأول يتمثل في كفالة أمن المجتمع الإسلامي.

وهذه الثورة الإسلامية في جوهرها لم تكن على الإطلاق حربًا إثنية بين رعاة الفولبه ومزارعي الجالّونكه المستقرين. وتبيّن الروايات المتناقلة بوضوح الطابع المتعدد الإثنيات للثورة التي قادها في البداية اثنا عشر مرابطًا من الفولبه وعشرة مرابطين من المانده من المؤكد أنهم ينتمون إلى أصل جاكسانكي. ومن جهة أخرى كانت الحركة تواجه معارضة من قادة كافو، وهم من الجالّونكه، وكذلك من الفولبه غير المسلمين الذين كانوا يعيشون في الأدغال مع قطعانهم. ومن المؤكد أن مسلمي الفولبه الذين كانوا يريدون إلغاء الضرائب على الماشية

والمانده الجولا أو الجاكسانكه الذين اقترن أسلوب حياتهم التجاري دائمًا بممارسة شعائر الدين الإسلامي، قد تحالفوا لإنشاء تجمّع سياسي واسع النطاق يحلّ محلّ الإمارات الجالونكية الصغيرة التي أصبحت عاجزة عن كفالة أمن السكان في سياق تجارة الرقيق عبر البحار.

ومن المؤكد أن الثورة الإسلامية لم تقم على أيدي رعاة متجولين لا جذور لهم، وإنما قام بها مسلمون ينتمون إلى شتى الخلفيات، راسخو الأقدام في المنطقة الملاذ بمرتفعات فوتا جالون. والواقع أن حزب المرابطين، الذي تلقى معظم أعضائه تعليمهم الديني في المركز التعليمي الجاكسانكي الشهير في جكسابا على نهر البافنغ، قد دعمته مشاركة أعداد كبيرة من الفولبه الذين تمكنوا من استغلال ثروتهم الحيوانية في إطار عملية استقرار تدريجية. فقد أمدتهم تجارتهم في الماشية والجلود مع المناطق الساحلية بسلطة اقتصادية، بينما زوّدهم الإسلام بأيديولوجية لا غنى عنها في إقامة نظام سياسي واجتماعي جديد.

وعلى ذلك فإنه، بعد انتصار حزب المرابطين على أثر الحرب الدينية ضد مختلف أرستقراطيات الجالونكه الحاكمة، أنشأ زعماء المسلمين اتحاد فوتا جالون بقيادة إبراهيما



اللوحة ١٠.٦: المسجد القديم في لابيه، فوتا جالون.

سامبيغو. وكان سامبيغو الذي عُرف باسم كراموخو ألفا، رئيس سلالة السدييانكه من أسرة باري في تمبو وكان يحمل لقب الإمام (Almamy). وكان الاتحاد مقسّمًا إلى تسع مقاطعات (Diwe ومفردها Diwal) يحمل رئيس كل منها لقب ألفا (Alfa). ويختار هؤلاء الرؤساء من بين قادة الجهاد. وهكذا كان التقسيم الإقليمي يناظر في البداية المناطق التي حررها كل من

زعماء الثورة الإسلامية وكان كراموخو ألفا، إمام ورئيس اتحاد فوتا جالون، أولًا وقبل كل شيء ألفا مقاطعة تمبو، العاصمة. ومنذ البداية حددت سلطة الإمام بمقرها في تمبو، نتيجة للاستقلال الذاتي الواسع النطاق الذي مُنح لرؤساء مقاطعات لابيه وبوريا وتمبي وكيبالي وكُلّاده وكويين وفوغومبا وفوده هاجي، كما حددها وجود مجلس الشيوخ، الذي كان يعمل بمثابة برلمان في فوغومبا، العاصمة الدينية[٤٦].

وبذلك تكون الثيوقراطية الإسلامية في فوتا جالون قد قامت على أثر سلسلة من الحملات العسكرية التي شنّت بين حزب المرابطين وزعماء الجالّونكه في كافو الذين كانوا يحاربون دفاعًا عن سيادتهم السياسية. غير أن حرب الجهاد التي كرّست نصر حزب المرابطين في معركة تلنسان الشهيرة، استمرت بمحاولة جعل السكان غير المسلمين بمرتفعات فوتا جالون يعتنقون الإسلام. وعند هذا المستوى واجه المسلمون معارضة من جانب رعاة الفولبه الذين كانوا يعيشون حياة بداوة في المنطقة طوال قرون ويعادون الإسلام الذي رأوا فيه مرادفًا للامركزية وبسط السيطرة السياسية والاقتصادية. وصدرت تلك المعارضة من أولئك الفولبه الذين شكلوا فيما بعد أدنى طبقات سكان الأدغال من الفولبه الذين استغلهم المرابطون الحكام. وينفي مجرد وجود هذه الطبقة التفسير العنصري السطحي للثورة الإسلامية على أنها جاءت نتيجة لغزو الفولبه للجالّونكه المحليين بقصد استعبادهم. كذلك يفسر وجود هذه الطبقة أسباب استمرار هذه العداوات طوال هذه المدة وبطء نظام الحكم الثيوقراطي في دعم سلطته نظرًا إلى اضطراره طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر إلى إنشاء بنية سياسية جديدة تحلّ محل الجالّونكه في كافو[٤٧].

وعند وفاة كراموخو ألفا حوالى سنة ١٧٥١، آلت الإمامة إلى إبراهيما سوري الذي عرف باسم سوري ماودو (سوري العظيم). وبذلك يكون الزعيم الديني للجهاد قد خلفه قائد الجيش الذي أقحم فوتا جالون في سياسة عدوانية ضد البلاد المجاورة بحجة إعلان الجهاد. وأصبحت هذه السياسة الأسلوب الرئيسي لمطاردة العبيد لتلبية الاحتياجات المحلية للأرستقراطية الحاكمة ولتلبية الطلب المتزايد لمن يمارسون في منطقة الساحل تجارة الرقيق عبر البحار.

وكما هو الحال بالنسبة إلى مملكة داهومي أو إلى اتحاد الأشانتي، فإن تطور فوتا جالون يعصى على الفهم خارج السياق الشامل لانتشار تجارة الرقيق عبر البحار. فهذه الممالك، التي تكونت أصلًا كردّة فعل للعواقب الوخيمة لمطاردة العبيد، انتهى بها الأمر إلى المشاركة في هذه التجارة، إما للدفاع عن نفسها ضد الممالك المجاورة أو لمجرد تحقيق الكسب المالي، ثم أصبح الإسلام مجرد أيديولوجية بين أيديولوجيات كثيرة ترعى وتدعم سلطة الأرستقراطية الحاكمة.

فقد خاض سوري ماودو، يعاونه زعيم مملكة سوليمانا الجالّونكه، سلسلة من الحروب ضد جيرانه للحصول على العبيد والغنائم. غير أن التحالف مُني بالهزيمة سنة ١٧٦٢ على يدي كونده

---

(٤٦) T. Diallo، ١٩٧٢، ص٢٨.

(٤٧) N. Levtzion، ١٩٧٥، ص٢٠٨.

بوراما، ملك سانكران، الذي استطاع في تلك السنة أن يحتل تمبو بعد ارتداد سوليمانا. واقتضى الأمر انفجارًا للطاقة الوطنية لإيقاف زحف جيش كونده بوراما عند أبواب فوغومبا. ولم يكن إلا في سنة ١٧٧٦ أن قضى سوري ماودو نهائيًا على الخطر. واستهلت هزيمة سانكران فترة طويلة من سيطرة فوتا جالون على سوليمانا إلى الغرب من تمبو. وقطع هذا النصر شوطًا بعيدًا نحو دعم سلطة سوري ماودو الذي ظلّ حتى وفاته سنة ١٧٩١ يفرض سلطان الفريق العسكري على الفريق الديني.

وترتب على موت سوري ماودو كثير من الاضطراب السياسي عندما قتل ابنه سادو في ١٧٩٨/١٧٩٧ على أيدي أنصار عبدولاي باديمبا، ابن الإمام الأول كراموخو ألفا. ومن المؤكد أنه إلى ذلك الوقت يرجع تاريخ بدء نظام تناوب الحكم بين أسرة ألفايا أسلاف كراموخو ألفا، وأسرة السوريا أسلاف إبراهيما سوري ماودو. وهذه الازدواجية، التي تعد ارتدادًا إلى البنى السياسية لممالك السدّو حيث وجدت سلالتان أو ثلاث سلالات ملكية، أدّت إلى إضعاف شديد للحكومة المركزية: فقد تمكن مجلس الشيوخ عندئذ، وهو المسؤول عن كفالة التزام الشريعة، من التحكم في سلطة الإمام. كما تمكن حكام الأقاليم من دعم استقلالهم الذاتي.

وقد تمكنت فوتا جالون، على الرغم من الضعف المتأصل في النظام السياسي منذ البداية، من الحفاظ على استقلالها حتى بداية عهد الحكم الاستعماري. بل لقد استطاعت أن توسع حدودها. غير أن نظام الحكم الجديد فقد بالتدريج طابعه الثوري عندما تحوّل حزب المرابطين، وقد كفل أمنه داخل مرتفعات فوتا جالون، إلى أرستقراطية دينية وعسكرية تشارك بنشاط في تجارة الرقيق عبر البحار. وكما حدث في أماكن أخرى، أصبحت تجارة الرقيق حكرًا على الدولة التي راقبت طرق التجارة ونظمت القوافل المتجهة نحو الساحل. وكانت سعة انتشار تجارة الرقيق عبر البحار سمة دائمة من سمات القرن الثامن عشر عندما تخلى الأوروبيون عن سلع مثل الذهب والعاج والجلود وفضّلوا عليها الرقيق. ويقدّم توماس ونتربوتوم، الذي زار تمبو سنة ١٧٩٤، شرحًا جيدًا لدينامية تجارة الرقيق عبر البحار، التي أجبرت الأئمة على شن الحروب للحصول على العبيد باعتبارهم السلعة الوحيدة التي يمكن مقايضتها بالسلع الأوروبية[٤٨].

وفي مثل هذه الظروف، فقدت حرب الجهاد طابعها الديني وأصبح الإسلام مجرد ذريعة لمطاردة العبيد بين الكفار على حدود فوتا جالون. وتفسر استحالة الحصول على السلع الأوروبية مقابل سلع أخرى غير العبيد طغيان نظام الحكم الجديد إزاء غير المسلمين الذين كان يُقبض عليهم بأعداد كبيرة إما ليباعوا على الساحل أو ليحتجزوا في قرى العبيد (runde). وكانت الرونده أكثر المؤسسات اتسامًا بطابع نظام الحكم الجديد في فوتا جالون طوال القرن الثامن عشر[٤٩] – نظرًا إلى أن تنمية الاسترقاق على الصعيد المحلي لم يقتصر نفعها على تلبية احتياجات الأرستقراطية السياسية والدينية من الغذاء، وإنما تجاوز ذلك إلى تلبية الحاجة إلى

---

(٤٨) T.M. Winterbottom، ١٨٠٣.

(٤٩) W. Rodney، ١٩٦٨، ص٢٨٠–٢٨٢.

تموين سفن الرقيق بالغلال. واستطاعت فوتا جالون، بفضل موقعها بين دول البمبارا وبين الساحل، أن تشارك في شن الغارات وشراء العبيد لاستخدامهم في أغراض الإنتاج المحلي وبيع الفائض منهم على الساحل من أجل الحصول على السلع الأوروبية وعلى الملح مما يحتاجه اقتصادها الرعوي. وأتت هذه التجارة إلى فوتا جالون، أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بعدد لا يحصى من العبيد المنتمين إلى إثنيات شتى يذكر منها البمبارا والكيسى والجالونكه والفولبه والبسّارى والكونياغي.

وأدى وجود هذه الأعداد الضخمة من الرقيق، الذي لا يمكن تفسيره إلا في سياق تجارة الرقيق عبر البحار، إلى فهم خاطىء للتطور الداخلي لفوتا جالون. فبالنسبة إلى كثير من المؤرخين، لا يعدو تاريخ فوتا جالون أن يكون نتيجة للغزو الجارف من جانب الفولبه الذين استرقّوا سكان البلاد من الجالّونكه فأشعلوا بذلك صراعًا مريرًا بين مجموعتين اثنتين. غير أن من الواضح أن التطور الداخلي لفوتا جالون كان يغلب عليه في الواقع نشوء مجتمع هرمي قوامه انعدام التكافؤ استنادًا إلى الإسلام باعتباره أيديولوجية السلطة. فكان هناك تمييز ضد غير المسلمين الذين أُحلّوا مرتبة متدنية داخل المجتمع الجديد الذي تحكمه الشريعة الإسلامية، في حين أن المسلمين كانت لهم جميع حقوق الأحرار. وينبغي ألّا تخفى غلبة لغة الفولفولده وثقافتهم الدينامية الحقة للتطور الداخلي الذي اتسم بوجود طبقات اجتماعية متميزة استنادًا إلى أيديولوجية الإسلام.

وعلاوة على التمييز بين الأحرار (الـrimbe ومفردها dimo) والعبيد (maccube) داخل مجتمع الأحرار المسيطر، كان هناك ترتيب هرمي يعكس علاقات الاستغلال وعدم المساواة. فعلى قمة الريمبه، وجدت أرستقراطية السيف والحربة والكتاب والقلم (las li)، أبناء أسر المرابطين العظيمة الذين شنوا حرب الجهاد واحتكروا كافة أسباب السلطة وتألفت منهم طبقة السياسيين ورجال الدين بما يتبعها من خدم وحشم عمدوا إلى استغلال عدد كبير من العبيد الذين تركزوا في الرونده.

ثم تأتي بعد ذلك جماهير الأحرار الذين كانت حالتهم تتوقف على مركزهم من طبقة المرابطين من الحكام والعلماء. وفي أدنى طبقة الأحرار يوجد الفولبه من قاطني الأدغال ومعظمهم من أبناء الفولبه الذين لم يسارعوا إلى اعتناق الإسلام بعد حرب الجهاد. ولم يكونوا يملكون أي عبيد وكانوا يفلحون الأرض بأنفسهم، وهو عمل غير نظيف في أعين الأرستقراطية. واقتصرت ثروتهم على قطعان الماشية وفرضت عليهم ضرائب ورسوم باهظة يؤدونها إلى طبقة المرابطين الحاكمة. ومع ذلك فقد كان نمو الاسترقاق المحلي – في ارتباط وثيق مع تجارة الرقيق الأطلسية – هو السمة الرئيسية لتطور مجتمعات سينيغامبيا أثناء القرن الثامن عشر. وكان حشد العبيد في الروندات في فوتا جالون ومنطقة الأنهار الجنوبية يجري على نطاق أدى إلى قيام سلسلة من ثورات الرقيق في نهاية القرن الثامن عشر.

ولا شك أن ممارسة الاسترقاق على الصعيد المحلي كانت تكمن وراء الثورة الثقافية في فوتا جالون، حيث كان المرابطون وطبقة رجال السياسة – وقد تحرروا من الأعمال الزراعية – يكرسون أنفسهم للتعليم. فطبقًا لما رواه ونتربوتوم، الذي زار تمبو سنة ١٧٩٤، أنشأ نظام الحكم

الجديد كثيرًا من المدارس القرآنية في كافة أنحاء البلاد. ومكّن وجود تنظيم سياسي واجتماعي قوي، قوامه الشريعة الإسلامية ومنع بيع المسلمين، فوتا جالون من تجنب الفوضى واستنزاف السكان(٥٠). ويفسر هذا النظام كذلك اكتظاظ فوتا جالون بالسكان على الرغم من افتقارها النسبي إلى الموارد الطبيعية. وهكذا كانت الدول الثيوقراطية تتمتع بقدر من الاستقرار تكفله لصالحها طبقة المسلمين الحاكمة التي كفلت أيضًا أمن المجتمع الإسلامي ووحدته. فعلى الرغم من أوجه قصور الثورة الإسلامية، تبعتها ثورة ثقافية حقة نظرًا إلى أن المرابطين لم يلبثوا أن ترجموا القرآن إلى الفولفولده لتيسير تعليم الجماهير أمور الدين. ولا شك أن هذه الثورة الثقافية قد سُرّعت بفضل سيرنو سامبا مومبيا الذي أطلق في مؤلّفه المشهور Le filon du bonheur éternel (السبيل إلى السعادة الخالدة) برنامجًا لاستخدام الفولفولده أداة للتربية الدينية للشعب:

سأنقل اليكم قول الثقات في لغة الفولفولد
لكي أيسّر عليكم فهمه.
فاقبلوا ما تسمعونه من أقوالهم.
ذلك أن لغة المرء هي وحدها التي تمكّنه
من فهم ما يقوله الثقات.
وكثير من الفولانيين لا يفهمون حق الفهم
ما يعلّمونه بالعربية فيظلون على شكّهم.
والشك فيما يتعلق بأداء الواجبات
ينقص من قدر الأقوال، وينقص من قدر الأفعال.
فمن ابتغى النور، والتحرر من الشك إلى اليقين،
فليقرأ هذه السطور التي كتبها بالفولفولده إنسان عادي(٥١).

ولم تقتصر النتيجة على نشوء أدب فولفولدي خصب وغزير، وإنما تجاوزت ذلك إلى تعميق إسلام الجماهير. وهكذا أصبح الإسلام في مدن القرون الوسطى، مثل تمبكتو وجنى، بفضل الثورة الإسلامية في فوتا جالون، إسلامًا شعبيًا غدا في وقت لاحق مصدر إلهام لإنشاء شبكة من الدول الثيوقراطية في كافة أرجاء غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، تشكل فوتا تورو حلقة الوصل الثالثة في سلسلة طويلة من الثورات الإسلامية المنتصرة في سينيغامبيا أثناء القرن الثامن عشر.

الثورة الإسلامية في فوتا تورو

بعد النجاح الذي أحرزته كل من بوندو وفوتا جالون، حقق الإسلام نصرًا ثالثًا في فوتا تورو أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر بفضل حزب المرابطين في تورودو. وهنا، نجد أن الرابطة

(٥٠) T.M. Winterbottom، ١٨٠٣، ص٨.
(٥١) A.I. Sow، ١٩٧١، ص٤٣.

بين حركة تورودو وحركة ناصر الدين، في أواخر القرن السابع عشر، أكثر وضوحًا من الرابطة بين حركتي بوندو وفوتا تورو وحركة ناصر الدين، وذلك نظرًا إلى أن الحركة التجارية كانت استمرارًا مباشرًا لنظيرتها لدى ناصر الدين فيما اتخذته من أشكال وما استهدفته من غايات. ومن جهة أخرى فإن حركة تورودو، إذ كانت تعمل في تعاون وثيق مع زاوية البربر، استلهمت كثيرًا من وحيها من نجاح حرب الجهاد في بوندو وفوتا جالون في بداية القرن الثامن عشر. فقد كان زعيما حزب المرابطين في تورودو، سليمان بال وعبد القادر، طالبي علم في مدارس بير وكوكّي في كايور، اللتين كانتا على علاقة وثيقة مع زوايا الديماني في موريتانيا. وتوجه هذان الوريثان الروحيان لحركة ناصر الدين في وقت لاحق إلى فوتا جالون أو إلى بوندو لتثبيت إيمانهما على أمل أن يتوصلا في النهاية إلى إنشاء نظام حكم ثيوقراطي في فوتا تورو حيث قدّر للأزمة الكامنة في نظام حكم الدنيانكه أن تيسّر انتصار ثورة تورودو.

وبالنظر إلى أن سان لوي تقع على مقربة من فوتا تورو، فقد وجدت مصادر أوروبية تلقي الضوء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يسرت نجاح الإسلام هناك، وهو ما لا ينطبق على بوندو أو فوتا جالون. ويبدو واضحًا أن الأزمة التي شوهدت في والو في دلتا نهر السنغال أثناء القرن الثامن عشر، وجدت أيضًا في فوتا تورو في وسط وادي ذلك النهر بسبب نطاق تجارة الرقيق الأطلسية وقرب إمارتي براكنة وترارزة.

ذلك أن أزمة الخلافة، التي بدأها أبو بكر سير حوالى سنة ١٧١٦، استمرت طوال القرن الثامن عشر فغمرت فوتا تورو في خضم من عدم الاستقرار والحروب الأهلية. وتفاقم الوضع أثناء النصف الثاني من ذلك القرن مع انتشار تجارة الرقيق عبر البحار التي كان ينظّمها الحاكم الإنجليزي الجديد، أوهارا، الذي يسّر على بربر براكنة وترارزة مهمة احتلال فوتا تورو. وفي هذه الظروف، لم تكن ثورة تورودو موجهة نحو نظام حكم الدنيانكة فحسب، إذ أصبح الآن عاجزًا عن كفالة أمن البلاد، بل وجّهت أيضًا ضد سيطرة براكنة وبيع المسلمين في سوق الرقيق. وعلى ذلك استطاع حزب تورودو، بقيادة سليمان بال، أن يحقق على الفور نصرًا عسكريًا ضد أولاد عبد الله في مبويا، ومن ثم وضع حدًا لضريبة الغلال التي كانت تدفع سنويًا للبربر (muudal horma). وبعد أن وطد حزب تورودو سلطته في وسط فوتا تورو، أنهى عدة قرون من سيطرة الدنيانكة، ومنع في يوليو/تموز ١٧٧٦ كافة النشاط التجاري الإنجليزي مع غَلام، ردًا على أعمال التخريب التي ارتكبها أوهارا في ١٧٧٥ من أجل الحصول على الرقيق[٥٢].

وتزامن انتصار حزب تورودو مع موت قائده الشهير سليمان بال الذي خلفه عبد القادر كان. ووقع الاختيار على عبد القادر – نظرًا إلى تفقهه في الدين – لكي يوطد نظام الحكم الثيوقراطي الجديد. وعمد عبد القادر، ما أن انتخب إمامًا، إلى اقتباس كثير من الممارسات الطقسية من فوتا جالون مع الحفاظ في الوقت نفسه على بعض تقاليد مملكة الدنيانكه التي

(٥٢) O. Kane، ١٩٧٣، ص٦٦٢.

استبقى بعض رؤسائها مقاطعاتهم بالإنضمام إلى حزب تورودو. كذلك أعاد توزيع الأراضي الخالية (bayti) في الوقت الذي ثبّت فيه حقوق أسر التورودو القوية في معظم وسط فوتا تورو بدعمه الأسر الثلاث: البوسيابه والييرلابه والهبيابه. وحُددت سلطة عبد القادر منذ البداية بتأثير هذه الأسر الثلاث التي كان ينتمي إليها معظم أعضاء مجلس الناخبين العظيم (Jaggorde)، وأشهرهم آك رندياو، وعائلة علي دوندو التي كانت تسيطر على بوسيا. وعائلة علي سيدي ييرلابه، وعائلة علي مامادو. ومع ذلك فقد وطد عبد القادر أركان نظام الحكم الجديد ومدّ نفوذه الديني إلى ما وراء حدود فوتا تورو حيث بعث نجاحه آمالًا كبارًا في التغيير لدى المجتمعات الإسلامية التي كانت تشكل بالفعل جماعات مستقلة داخل دول الوولوف والسيرير. وبذلك يكون النموذج الذي رسمته فوتا تورو قد زاد حدة التوتر بين المسلمين المصلحين وبين طبقات السدّو الحاكمة في والو وجولوف وكايور وباوول. وهاجر كثير من الفلاحين إلى فوتا تورو سعيًا إلى الأمن الذي أصبح يكفله آنذاك نظام الحكم الجديد بمنعه تجارة الرقيق من بين المسلمين. وعزّز عبد القادر فضلًا عن ذلك تعليم أمور الدين في كل قرية وبناء المساجد وتعيين إمام لكل منها مكلف كفالة احترام شريعة القرآن في الدولة الثيوقراطية الجديدة.

وفي سنة ١٧٨٦، شرع حكم التورودو الذي كان يدعم مركزه في فوتا تورو، في غزو ترارزة حيث أراد عبد القادر أن يفرض ما فرضه في براكنة من سلطة ودفع ضرائب. واستطاع بمعاونة من براكنة أن يهزم ترارزة التي قُتل أميرها، إيلي كوري، في ساحة القتال. وكان انتصار عبدالقادر – الذي أشيد به في قصيدة لمختار ولد بونا أحد تلامذة زاوية البربر في ديماني – يرمز لانتصار الإسلام كما كان يراه ناصر الدين منذ قرن مضى، ضد مقاتلي الحسنيين الذين كانوا يسدون طرق التجارة. وكان عبد القادر يعتبر نفسه، بحق، أمير المؤمنين والوريث الشرعي لناصر الدين. وعلى ذلك كان يطمح إلى فرض الشريعة الإسلامية على حكام والو وجولوف وكايور وإلى بسط سلطانه على أعالي النهر.

غير أنه في سنة ١٧٩٠، أنكر حاكم كايور الجديد، أماري نغونه نديلا، ما كان قد قبله من سبقوه من خضوع لفوتا تورو، وقمع كل محاولات الاستقلال التي كانت تبذلها جماعات المسلمين المصلحين في مقاطعة نجامبور. وقتل مبعوث عبدالقادر، تبسير حمادي إبرا، وناشد من نجوا من القتل في المعركة – بمن فيهم ابن مرابط كوكّي – الإمام أن ينصر قضية الإسلام. وحدا ذلك بعبد القادر أن ينظّم حملة عسكرية كبرى قوامها ٣٠ ٠٠٠ شخص منهم النساء والأطفال، لاستعمار كايور.

ولكن الحملة انتهت بكارثة في بونغوي، حيث هزم الجيش العظيم نتيجة لتكتيك حرق الأرض الذي طبّقه أماري نغونه ببراعة. وبيع عدد كبير من الفوتانكه لتجار الرقيق وأُخذ عبد القادر أسيرًا في كايور وإن كان قد أرسل فيما بعد إلى فوتا تورو. ووُعد أماري نغونه بأنه لن تُشنَّ بعد ذلك أية غزوات. وما زالت الروايات المتناقلة تشيد بشهامة أماري نغونه الذي دافع بإيمان عن الطابع العلماني لدولة السدّو ضد الدعوة الدينية للدولة الثيوقراطية التي سعى عبد

القادر إلى فرضها بحرب الجهاد[٥٣]. ومن جهة أخرى، يرى بارون روجر أن انتصار فريق السدّو كان الفضل فيه يرجع إلى المساعدة التي قدّمها إلى أماري نغونه في حربه ضد عبد القادر تجار الرقيق في سان لوي وغوريه[٥٤]. ويكمن تفسير هذا التأييد في معارضة عبد القادر لبيع المسلمين وفي النزاعات الكثيرة التي نشأت بين فوتا تورو وسان لوي بين سنتي ١٧٨٧ و ١٧٩٠ ومنعت السفن من التحرك نحو أعالي النهر وحالت دون وصول الدخن إلى الجزيرة[٥٥].

وبدأت سلطة عبد القادر تتضاءل مع هزيمته في بونغوى. وجاءت معارضته في فوتا تورو من علي سيدى من أسرة البيرلابه وعلي دوندو من بوسيا، وكلاهما عضو ذو نفوذ في الجاغورده. كما أجبرته أسرة ثييرنو مولّه في تورودو، المعارضة لصرامته الدينية، إلى مغادرة العاصمة إلى كويّيلو، على أراضيه الخاصة، بينما فرض نفسهما عليه الأميران الجديدان غير المتفقهين، علي سيدي وعلي دوندو، للعمل كوسيطين بين الحكومة المركزية وبين إقليمي فوتا تورو الغربي والشرقي.

وتزامن هذا الصراع الداخلي على السلطة مع نشوء النزاعات بين فوتا تورو وبين المحطة التجارية في سان لوي التي توقفت تجارتها على النهر بين سنة ١٨٠١ وسنة ١٨٠٣. ولم تكتف سان لوي برفضها دفع الرسوم المعتادة بل شرعت في شنّ حملات قامت بها اثنتا عشرة سفينة لحرق عدد مماثل من القرى في غرب فوتا تورو والقبض على ستمائة أسير ينتمي معظمهم إلى الطبقة الحاكمة في تورودو. وفي سنة ١٨٠٥ أخذت فوتا تورو بثأرها ثم قبلت في سنة ١٨٠٦، إذ ألحق توقّف التجارة أضرارًا بكلا الفريقين، اتفاقًا جديدًا يؤكد الاتفاق الذي كانا قد أبرماه في سنة ١٧٨٥.

ثم شرع عبد القادر، الذي لم يتمكن لعدد من السنوات من الحصول على الأسلحة وغيرها من السلع اللازمة لدعم سلطته التي أصبحت عرضة للمقاومة المتزايدة، في شنّ حملة على أعالي النهر لوقف أعمال النهب والسلب التي كان يمارسها الإمام سيغا على حساب مرابطي بوندو. وأمر بإعدام سيغا وعيّن مكانه مرشحه الخاص حمّادي باته، فعجّل بقيام تحالف بين حمادي آيساتا قائد بوندو الذي لم يؤاتيه الحظ برغم شعبيته، وبين ملك كعارتة.

وحال العداء المتنامي من جانب سان لوي والمعارضة الداخلية المتزايدة من جانب الجاغورده بين عبد القادر وبين القضاء على التحالف بين كعارتة وبوندو. والواقع أن الجاغورده لم يلبث أن نحى عبد القادر عن الحكم مما دفعه إلى التحالف مع كغاجاغا وكساسو. غير أنه في سنة ١٨٠٧ تآزرت عليه قوات البوندو والكعارتة فقتلته بالتواطؤ مع الجيل الثاني من حزب تورودو. ومهّد موته السبيل لانتصار الجاغورده الذين تمكنوا آنذاك من فرض إمام وفيّ لقضيتهم والاحتفاظ بدرجة كبيرة من الإستقلال الذاتي كل في مقاطعته[٥٦].

---

(٥٣) R. Robinson، ١٩٧٥، ص٢٠١–٢٠٨.

(٥٤) L.G. Colvin؛ ١٩٧٤، ص٦٠١؛ Baron R. Keledor، ١٨٢٩، ص١٢٩.

(٥٥) D. Robinson، ١٩٧٥، ص٢٠٢.

(٥٦) المرجع السابق، ص٢٠٩–٢١٤.

وكما حدث في بوندو وفوتا جالون، تحوّل حزب المرابطين الذي كان يتألف أصلًا من رجال متفقهين في الدين إلى نظام سياسي في أيدي أرستقراطية مقاتلة لا علم لها بأمور الدين كما كان الحال في ممالك السدّو. وأصبحت السلطة حكرًا على حكام وراثيين يخوضون منافسة حادة فيما بينهم. ونشأت في تورودو أوليغاركية جديدة لا صلة لها بالمثل الأعلى لثورة ١٧٧٦. ومع ذلك فقد وطدت الثورة الإسلامية الطابع الإسلامي للدولة والمجتمع في فوتا تورو، على عكس ما حدث في نظم حكم السدّو التي كانت تسيطر على ممالك الوولوف والسيرير في شمال سينيغامبيا.

وعوّض كثيرًا عن فشل عبد القادر في فرض الإسلام كأيديولوجية للدولة في ممالك الوولوف، التقدم الكبير الذي حققته أحزاب المرابطين المحلية. فقد حاولت أعداد متزايدة من المسلمين أن تتصدى من الداخل لعنف السدّو. وفي كايور على الأخص، أفضت هزيمة عبد القادر في بونغوى إلى رحيل أعداد كبيرة من المسلمين من مقاطعة نجامبور إلى شبه جزيرة الرأس الأخضر حيث راودهم الأمل في تأسيس ثيوقراطية بقيادة جال جوب. وانطلاقًا من الرأس الأخضر شجع المسلمون في المنفى معارضة الليبو لأعمال الإبتزاز التي كان يمارسها القادة المعيّنون من قبل دامل كايور والحركات الانفصالية في كايور. وبعد مقاومة دامت عدة سنوات فاز حزب المرابطين باستقلال سجّل أول انفصال إقليمي كما سجّل انتصار الإسلام في كايور[٥٧].

خاتمة

في بداية العملية التي أفضت إلى تبعية أفريقيا السوداء للدول الأوروبية المسيطرة، كان تطور سينيغامبيا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر قد تأثر تأثرًا عميقًا بالتجارة الأطلسية. فمنذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، ترتب على المقايضة (بالذهب والعاج والصمغ والجلود والرقيق) – دون أي احتلال للأراضي – تحوّل طرق التجارة من الداخل نحو الساحل. وأثناء تلك الفترة، تفكك اتحاد الجولوف مخلّفًا وراءه ممالك والو وكايور وباوول وسين وسلوم، في حين أصبحت مملكة الدنيانكه مسيطرة في وادي السنغال. وفي منطقة الأنهار الجنوبية، أدّت التجارة البرتغالية إلى انهيار التجارة الأقاليمية لباينوك وبيفادا ونالو وباغا ويسّرت نشوء القوة العسكرية لكابو التي حلّت محل إمبراطورية مالي المتدهورة.

وسرعان ما أفضت هيمنة تجارة الرقيق على المبادلات عبر البحار أثناء القرن السابع عشر إلى تقسيم الساحل إلى مناطق نفوذ وتشييد محطات تجارية محصنة، كما أفضت إلى دعم طابع العنف الذي اتّسمت به نظم حكم السدّو والذي أدى بدوره إلى قيام حركة مرابطين

(٥٧) M. Diouf، ١٩٨٠، ص١٣٤–١٣٩.

واسعة النطاق معادية للأرستقراطيات العسكرية. وبعد فشل حركة ناصر الدين عمد أنصار الإسلام المناضل إلى تنظيم أنفسهم في بوندو وفوتا جالون وفوتا تورو.

غير أنه في نهاية القرن الثامن عشر، فقدت الدول الثيوقراطية بالتدريج طابعها الثوري في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تفكر في إلغاء تجارة الرقيق التي كان دورها في تجميع رؤوس الأموال آخذًا في التناقص. وحاولت أوروبا عندئذ أن تدمج سينيغامبيا في النظام الرأسمالي المتطور لكي تشكل الحدود الخارجية لمركز تزويد أوروبا بالمواد الأولية اللازمة للصناعة. ولم تكن سينيغامبيا آنذاك، وقد مزّقتها الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة، في وضع يؤهلها لمقاومة الغزو العسكري الذي شرعت فيه أوروبا أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

الفصل الحادي عشر

نهاية إمبراطورية الصنغاي

م. أبيتبول

انهيار إمبراطورية الصنغاي

أسباب الغزو المغربي

اعتلى مولاي أحمد المنصور عرش السعديين بعد موقعة وادي المخازن سنة ١٥٧٨ في ظروف مؤاتية لم يكن من الممكن أن تضاهيها أية ظروف أخرى. فقد أحلّه الانتصار على البرتغاليين مكانة بين كبار المدافعين عن الإسلام وجعلت منه الأموال التي دفعت لافتداء الأسرى المسيحيين إحدى أعظم الشخصيات نفوذًا على المسرح العالمي.

وكان يطمح، بوصفه خليفة وإمامًا وأميرًا للمؤمنين، إلى الجمع بين المسلمين في أسلوب تفكير واحد وإلى ردّ الحياة إلى روح الجهاد. فالأرباح التي كان يزمع تحقيقها من استغلال أحواض الملح الصحراوية في تغازة ستخصّص لتجديد أرصدة بيت المال، والعبيد الذين أسروا عند غزو صنغاي سيشغّلون في بناء الأسطول الذي سيستخدم في محاربة الكفار.

غير أن الدوافع النبيلة لدى المنصور لم تكن لتمنع وجود دوافع أخرى أقل تجريدًا، هي الحصول على الذهب والعبيد من السودان[1].

---

(١) المصادر الرئيسية لهذه المرحلة من مراحل العلاقات بين المغرب والسودان – وهي مرحلة كتب عنها الكثير هي: مصادر سودانية: السعدي، ١٩٦٤؛ و م. الكعتي، ١٩١٣–١٩١٤؛ و أو. هوداس، ١٩٦٦؛ ومصادر مغربية: الفشتالي، ١٩٦٤؛ والسلاوي، ١٩٣٦؛ والوفراني، ١٨٨٨–١٨٨٩؛ ومصادر أوروبية: انظر H. de Castries، ١٩٢٣، للاطّلاع على عرض كامل للغزو المغربي نقلًا عن كاتب إسباني مجهول الهوية.

وكان من المقرّر أن يستخدم العبيد في صناعة السكر في جنوب المغرب حيث عانت المنشآت أشدّ المعاناة من آثار القتال في العقود السابقة[٢]. أما الذهب فسرعان ما تضاءلت إمداداته منذ قيام إمبراطورية الصنغاي عند منعطف النيجر. وكان أسلاف المنصور قد حاولوا مرتين تغيير ذلك الوضع: مرة بين سنتي ١٥٣٧ و١٥٤٧ بشنّ غارات على وزان، والثانية في ١٥٥٦–١٥٥٧ بالاستيلاء على تغازة. ولكن المهدي، جدّ المنصور، إذ لم يكن يريد بحال أن يعرقل سبيل إمدادات الملح إلى افريقيا السوداء، أبرم اتفاقًا مع أسكيا (Askiya)* داوود زعيم صنغاي، ينصّ على اقتسام ما يجمع من رسوم على الفور[٣].

غير أنه ظلت هناك أخطار تتهدّد تجارة المغرب مع السودان: فقد حاول البرتغاليون سنة ١٥٦٥ بلوغ تمبكتو عن طريق السنغال[٤]؛ والأدهى من ذلك أن الأتراك أتوا تحركات تنمّ عن أنهم كانوا يستهدفون مدّ خطوط تموينهم إلى جنوب المغرب. ومن أمثلة هذه التحرّكات حملة صلاح الرئيس إلى ورقلة سنة ١٥٥٢، وغزو جعفر باشا لفزان سنة ١٥٥٧، وحملة حسن فنيزيانو إلى توات سنة ١٥٧٨–١٥٧٩[٥].

وتبددت آمال السعديين في الاستفادة من تغازة عندما توصل الصنغاي إلى إنشاء أحواض ملح جديدة في تغازة الغزلان (تاوديني)[٦].

وفي سنة ١٥٨٢، استولى المنصور على واحتَي توات وغُرارة. وقدم الغرض الرسمي لاحتلالهما على أنه إعادة النظام إلى منطقة لم يعد أهلها يأتمرون بأمر السلطة الملكية. ولكن الهدف الحقيقي كان غزو السودان وبناء إمبراطورية ضخمة على الجبهات الجنوبية لممتلكات العثمانيين في أفريقيا[٧].

وفي سنة ١٥٨٣ أعطى ماي إدريس ألاوما، ملك بورنو، المنصور فرصة ذهبية لتحقيق مطامعه. فقد طلب من المنصور، بدافع من الخوف من زحف الأتراك على أراضيه من فزان، أن يزوّده بأسلحة نارية يقاتل بها غير المسلمين على حدود السودان. ووافق المنصور على ذلك بعد أن انتزع من ملك بورنو موافقته على مبايعته، وحرّرت البيعة ووقعت كما ينبغي[٨].

وفي السنة التالية دخلت قوة مغربية منطقة الساحل الأطلنطي في اتجاه السنغال ولكنها اضطرّت إلى التراجع في ظروف غير واضحة[٩].

---

(٢) P. Berthier، ١٩٦٦.

(٣) السعدي، ١٩٦٤، ص ١٦٣–١٦٤؛ الفشتالي، ١٩٦٤، ص٥٥.

(٤) A. Teixeira de Mota، ١٩٦٩.

(٥) E. Rossi، ١٩٣٦، ص٧٤–٧٥؛ A.G.P. Martin ، ١٩٠٨، ص١١٩–١٢٣.

(٦) الفشتالي، ١٩٦٤، ص٥٥.

(٧) المرجع السابق، ص٣٦–٤٠.

(٨) المرجع السابق، ص٦١–٦٣؛ أ. الناصري، ١٩٥٤–١٩٥٦.

(٩) الفشتالي، ١٩٦٤، ص٦٠–٦١؛ E. Fagnan، ١٩٢٤، ص٤١٥–٤١٦؛ السعدي، ١٩٦٤، ص١٩٤.

* *Askiya*: لقب ملكي اتخذه حكّام الصنغاي ليتميّزوا به عن سلالة السني Sonni السابقة.

وكاد الأمر بالهجوم على إمبراطورية الصنغاي أن يصدر في سنة ١٥٨٦، ولكن المنصور أرجأه خمس سنوات بالنظر إلى ما كان يعترض التنفيذ من صعوبات. واستغلّ المهلة المتاحة في تدريب جيشه وتجهيزه، ولتجميع كافة المعلومات الممكنة عن إمبراطورية الأسكيا، ولإقناع كبار مواطنيه – التجّار والعلماء وضباط الجيش – بصواب خطته.

تونديبي وأسباب انهيار الصنغاي

في **٣٠** أكتوبر / تشرين الأول **١٥٩٠**، خرج من مراكش بقيادة جودار باشا رتل مغربي تتراوح قوّته بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف جندي وترافقه عدة مئات من المعاونين. وعبرت القوة جبال الأطلس العليا ثم هبطت وادي درعا إلى كتاوا حيث دخلت الصحراء الكبرى. وفي أول مارس / آذار **١٥٩١** بلغت، بعد مسيرة شاقة مدتها ستون يومًا، ضفاف النيجر ووصلت إلى تونديبي بعد ذلك بأحد عشر يومًا فلم تكن تبعد عن غاو، عاصمة الصنغاي إلا بمسافة خمسين كيلومترًا.

وعلى الرغم من أن الأسكيا إسحق الثاني لم يعبئ جنده إلا في آخر لحظة، فقد تصدّى للغزاة بقوة هائلة. غير أن جيش الصنغاي، وقد واجهته مدافع الجنود المغاربة، مُني بهزيمة ساحقة في **١٢** مارس / آذار **١٥٩١** بعد يوم واحد من المقاومة البطولية[١٠]. وبذلك انهارت آخر إمبراطوريات الساحل العظيمة بعد أن عجز حكّامها، وقد شغلتهم نزاعاتهم الداخلية، عن تقدير مدى الخطر المغربي الذي يتهددهم.

ذلك أنه منذ سقوط الأسكيا محمد الحاجّي العظيم سنة **١٥٢٩**، ظل بلاط غاو مسرحًا لصراعات عنيفة بين مختلف مدّعي الحق في اعتلاء عرش الصنغاي لم تلبث أن تحوّلت إلى ثورات تتهدّد الإمبراطورية نفسها بالدمار. وقبل أقل من خمس سنوات من الغزو المغربي كانت إمبراطورية الصنغاي تكاد تنقسم إلى قسمين نتيجة لتمرّد بالاما (Balama)* الصدّوق الذي كان يتّخذ من تمبكتو مقرًا له. وأخمد إسحق الثاني هذا التمرّد ولكن لم يتح له من الوقت ما يكفي لتوحيد البلد قبل الغزو المغربي[١١].

وقد ظلت صنغاي تعاني اقتصاديًا لعدة عقود من الآثار المعاكسة لتجارة البرتغاليين الساحلية. وتفاقمت العواقب الاجتماعية للنكسات الاقتصادية نتيجة للهزائم العسكرية في دندى وبورغو وبلاد الموسّي – وكلها مصادر تقليدية لمدّ الإمبراطورية بالرقيق، فضلًا عن فقدان تغازة سنة **١٥٨٥**. وعلاوة على ذلك، ألمّت بالإمبراطورية سلسلة من الكوارث الطبيعية التي يذكر منها الأوبئة والجفاف ونقص الأغذية[١٢].

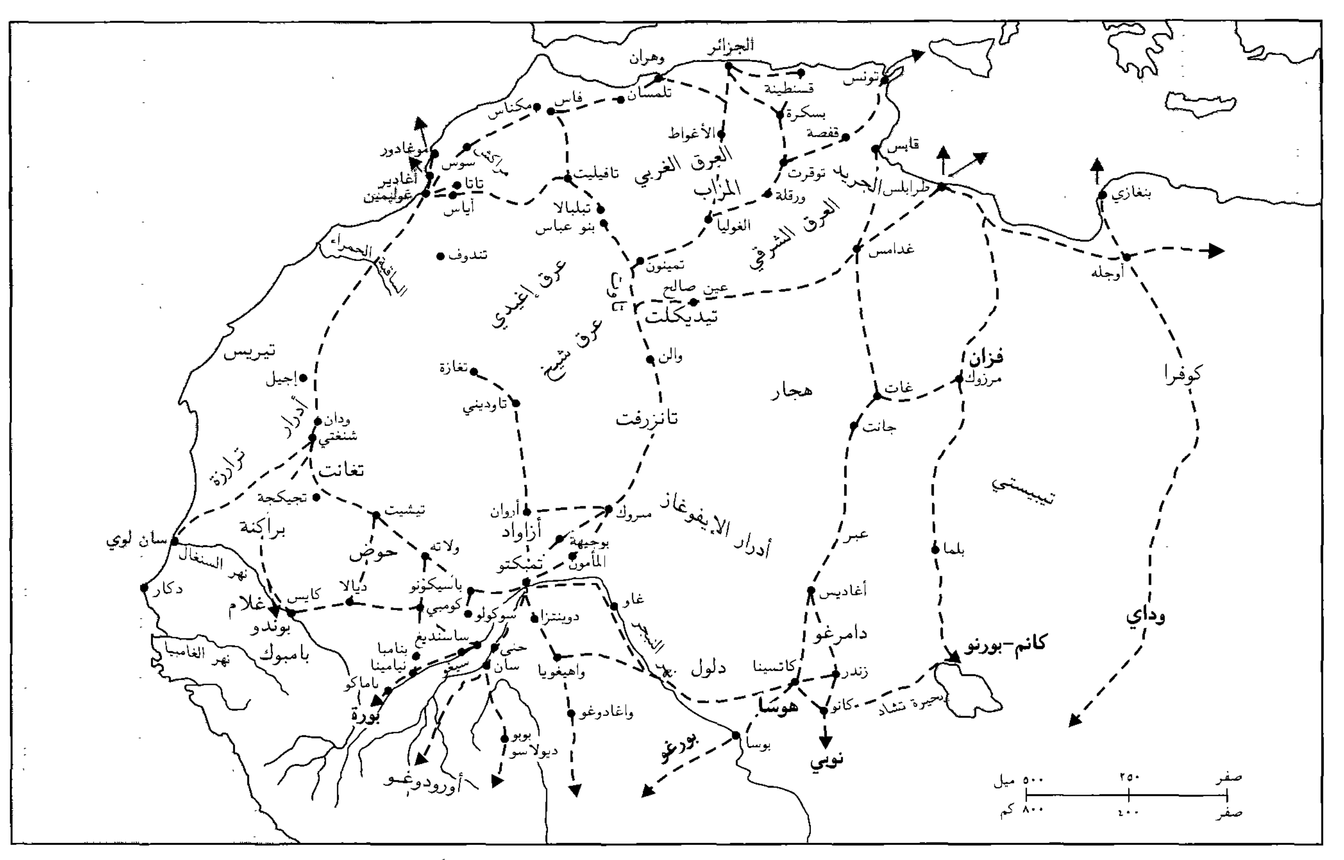
---

(١٠) الفشتالي، ١٩٦٤، ص٦٤–٧١؛ الوفراني، ١٨٨٨–١٨٨٩، ص١٦٠–١٦٢؛ م. الكعتي، ١٩١٣–١٩١٤، ص٢٦٣–٢٧٥؛ السعدي، ١٩٦٤، ص١٩٤.

(١١) م. الكعتي، ١٩١٣–١٩١٤، ص٢٣٠–٢٣٩ و٢٤٦–٢٥٤؛ السعدي، ١٩٦٤، ص١٩٧–٢٠٦.

(١٢) م. الكعتي، ١٩١٣–١٩١٤، ص١٦٤ و١٧٤ و٢٣٠؛ السعدي، ١٩٦٤، ص١٥١–١٨٢ و١٩٥.

* *Balama*: في إمبراطورية الصنغاي: نائب الملك أو قائد الجيش.



الشكل ١١،١: الطرق التجارية عبر الصحراء الكبرى من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر (نقلاً عن م. أبيتبول).

وفي أيامها الأخيرة، كانت الإمبراطورية التي شيّدها سُنّي علي والأسكيا محمد، تمتد على مساحة شاسعة ولكنها تفتقر إلى الإطار الإثني والاجتماعي الثقافي الذي كان يضفي قدرًا أكبر من الوحدة على كل من غانا ومالي، سلفتيها في المنطقة. ذلك أن صنغاي لم تنجح في توثيق الروابط بين مختلف شعوبها. وكانت الوحدة معدومة على الأخص في عهد الأسكيا محمد الكبير الذي كانت قيمه أقرب ألى قيم العرب – البربر في تمبكتو منها إلى القيم التقليدية لغاو وكوكيا التي كان هو غريبًا عنها بحكم مولده. وعلى الرغم من أن غاو كانت العاصمة السياسية، فلم تكن هي ولا صنغاي نفسها القوة المحركة للإمبراطورية التي كان مركز ثقلها يقع – على ما في ذلك من تناقض ظاهر – في أرض محتلة، في تمبكتو وجنى.

إرساء حكم الباشوات المغاربة

اقتفاء لأثر بقايا جيش الصنغاي، زحف جودار باشا على غاو التي كان أهلها قد هجروها. أما إسحق الثاني فلم يحاول، على الرغم من أنه لم يزل يسيطر على نهر النيجر، القيام بأي هجوم مضاد. فبدأ عوضًا عن ذلك في التفاوض مع جودار على شروط عودته إلى المغرب. وكان جودار آنذاك يحسّ بخيبة أمل إزاء الوضع الذي يرثى له في غاو، ويدرك أن الحالة البدنية لرجاله لم تكن على ما يرام، فلم يمانع في قبول اقتراحات إسحق. ولكن المنصور لم يكن لديه أي استعداد لذلك فاستدعى جودار على الفور وأحلّ محله الضابط الذي يليه مباشرة في الرتبة في جيش المغرب، وهو محمود بن زرقون. وكانت أوامر زرقون – ببساطة – غزو كافة أراضي السودان وتدمير جميع القوى السودانية التي اغتنمت فرصة الاضطراب السائد لتشغل الفراغ الذي خلفته هزيمة جيش الصنغاي(١٣).

وشرع محمود باشا على الفور في تدمير السلطة السياسية لصنغاي. فاستولى على عاصمتها التقليدية كوكيا، وطرد إسحق الثاني من البلاد ليلقى حتفه بين الغورمانشه، ونصب فخًا قاتلًا لخلفه محمد غاو، وحاول أن يمحق آخر جيوب مقاومة الصنغاي في دندي (**١٥٩٢–١٥٩٤**)(١٤).

وبعد أن تحرّر زرقون على هذا النحو من خطر الصنغاي، عاد إلى تمبكتو ليقضي على الطبقات المتعلمة هناك باعتبارها قوة سياسية. فقُتل عشرات العلماء أو أرسلوا إلى المنفى في المغرب. وكان من بين من نفوا أحمد بابا الذي طبقت شهرته الآفاق من منطقة سوس إلى مدينتي بوجي والجزائر(١٥).

---

(١٣) السعدي، ١٩٦٤، ص٢٢٠–٢٢١؛ الفشتالي، ١٩٦٤، ص١٧٠–١٧١؛ H. de Castries، ١٩٢٣، ص٤٧٣.

(١٤) السعدي، ١٩٦٤. ص٢٣٠–٢٣٤؛ م. الكعتي، ١٩١٣–١٩١٤، ص٢٧٥–٢٧٦ و٢٨٧–٢٩٥؛ الفشتالي، ١٩٦٤. ص٨٣–٨٧.

(١٥) م. الكعتي، ١٩١٣–١٩١٤، ص٣٠٠–٣٠٨؛ السعدي، ١٩٦٤، ص٢٥٨–٢٦٦؛ الوفراني، ١٨٨٨–١٨٨٩، ص١٧٠.

وقتل زرقون سنة **١٥٩٤** في كمين نصبته له مقاومة الصنغاي في بانديباغرا[١٦] قبل أن يتم احتلال المنطقة المحيطة بجنى. وآلت تلك المهمة إلى جودار ولكن سرعان ما اتّضحت استحالتها في مواجهة المعارضة العنيفة من جانب الفولبه (الفولانيين) والبمبارا والمانده (المالنكه) الذين تجمّعوا مؤقتًا حول مانسا محمود. وبعد مناوشات غير حاسمة، عقدت تسوية مؤقتة بين المغاربة الذين استقرّوا في جنى وبين أهالي المنطقة الذين قبلوا الاحتلال المغربي بالقول لا بالفعل[١٧].

وأجبر جيش المنصور على الاكتفاء باحتلال عدد من الموانئ النهرية حيث أنشأوا حاميات دائمة (kasbas) وشملت هذه جنى ووندياكا وكوبي وكونّا وسيبي وتنديرما وايسّافاي وكبارا وتمبكتو وبَمبَا وبوريم وغاو وكوكيا[١٨]. ولأسباب اقتصادية واضحة، كانت معظم هذه الحاميات على خط النهر بين جنى وتمبكتو. وعلى جانبي النيجر، العمود الفقري للباشالك Pashalik (مقاطعات الباشوات)، وجدت مناطق شاسعة لم يكد يمسّها نفوذ المغاربة.

ولم يحاول الباشوات تغيير نظم الإدارة المحلية التي خلفها الصنغاي. فكلما عُيّن رئيس من أهل البلاد، كان عليه أن يتلقّى موافقة الباشا الذي كان يؤيّد قرارات القضاة أو الأئمة في المدن الكبيرة أو قرارات مناظريهم لدى الفولبه أو الطوارق: الـ *ardos* والـ *amenokals*، وفي ذلك لم يكن ممثلو المغرب يفعلون سوى ما كان يفعله الأسكيا من قبلهم، وشأنهم شأن هؤلاء، قلّما كانوا يتدخّلون في اختيار المرشحين.

ولم تكن الحاميات المغربية مناطق معزولة أو محصنة أو منطوية على نفسها. ذلك أن المنصور كان يعتقد أن الاحتلال لن يعمّر ما لم يعقب المصالحة استعمار للبلاد أو إيفاد أناس من المغرب يرسّخون إقامتهم فيها.

وعلى ذلك شهد السودان قدوم شعب الغيش من سوس وجماعات الهاها وعناصر من المعقل وجوشام حرص المنصور على التخلّص منهم نظرًا إلى ما كانوا يحدثونه من شغب في المغرب. أما المحاربون المنتمون إلى أصل مسيحي، الذين قدموا مع جودار باشا، فقد أُعيدوا إلى مواطنهم في المغرب من سنة **١٥٩٩** فصاعدًا[١٩].

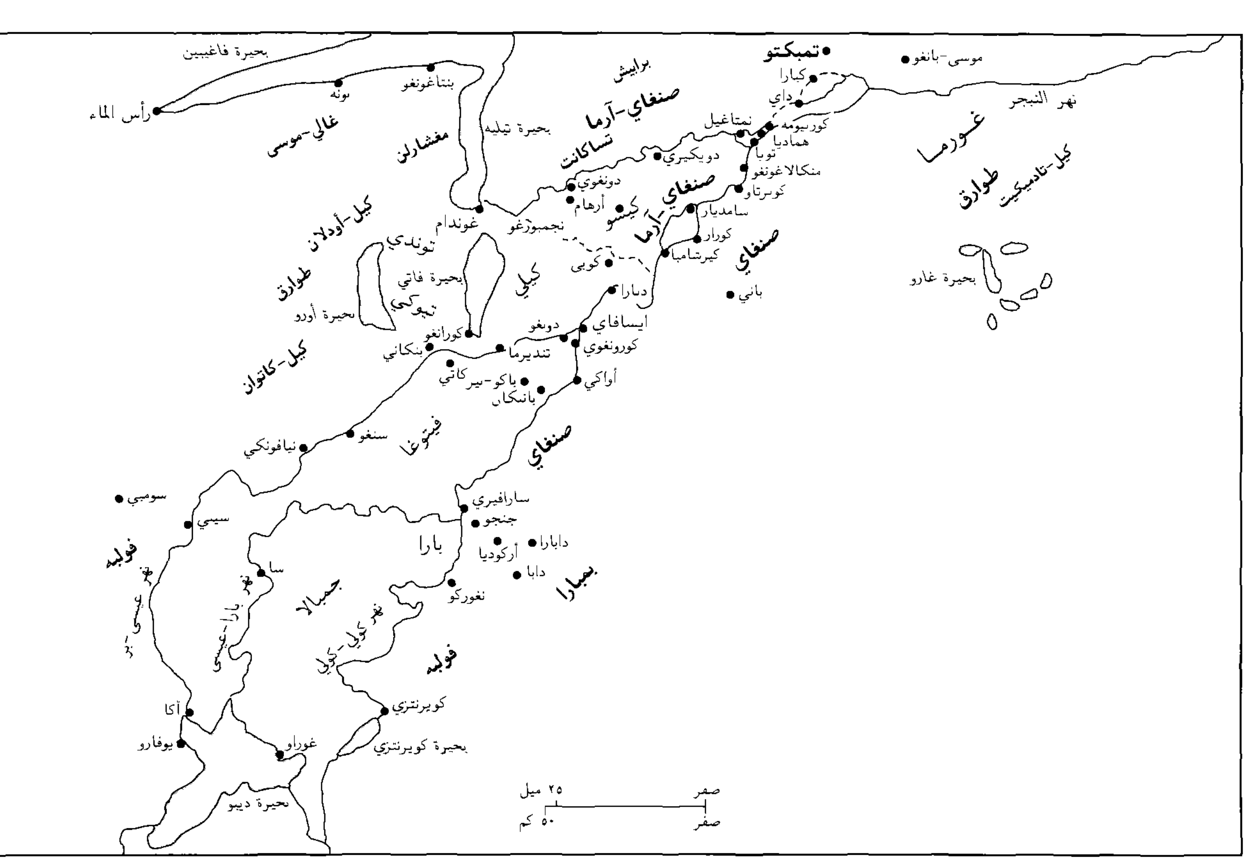
---

(١٦) السعدي، ١٩٦٤، ص٢٦٨.

(١٧) الفشتالي، ١٩٦٤، ص٩٤؛ السعدي، ١٩٦٤، ص٢٧٣–٢٧٩.

(١٨) أقام المغاربة فيما بعد حاميتين في غندام وأرْوان.

(١٩) الفشتالي، ١٩٦٤، ص٩٣ و١١٣–١١٥. كان من نتائج هذه الاجراءات أن أبناء الجنود المغاربة لم يكونوا يشبهون في شيء تلك الصور المقولبة التي صوّرتهم على أنهم أناس حديثو عهد بالإسلام (إذ افترض مبتدعو هذه الصور أنهم ينتمون إلى أصول مسيحية أو مرتدّة) يؤثرون الإسبانية على العربية لغة للحديث.



الشكل ٢.١١: منطقة تمبكتو (نقلاً عن م. أبيتبول).

السياسات السودانية حتى آخر القرن الثامن عشر

تجارب ما بعد الإمبراطورية التي مرّت بها شعوب منعطف النيجر: سمات عامة

في مناخ انعدام اليقين والأمن الناجم عن سقوط إمبراطورية الصنغاي والنمو السكاني المفاجئ للجماعات الإثنية الاجتماعية – الطوارق والفولبه والبربر المغاربة ومن إليهم – الذين كانوا من قبل يمنعون من دخول المناطق الزراعية والمراكز الحضرية، أصبحت السلطة السياسية تؤول إلى من يستطيع من الحكّام حماية شعبه والذود عن مصالحه.

ففي كافة أرجاء الساحل النيجيري كان الزعيم السياسي مقاتلًا أولًا وقبل كل شيء، يدين بشرعيته إلى الحق الذي يمنحه إياه سلاحه. وقلّما كان لهؤلاء الزعماء مطامع إقليمية تذكر إذ حلّ محل الدول العدوانية السابقة خليط من الممالك والإمارات المقتصرة عادة على جماعة إثنية واحدة أو على عشيرة أو مدينة أو على مجرد سلسلة من القرى الكبيرة[٢٠].

وعلى خلاف أسلافه قريبي العهد، كان الزعيم السياسي في القرن السابع عشر أو الثامن عشر يتأثر بالتقاليد والأعراف المحلية لا بأية قيم عالمية ينقلها العلماء المسلمون، وقلّما كان مركزًا لأية شبكة كونية أو دينية.

فالإسلام الذي كان في الماضي قد قدّم مساهمة رائعة في بناء الإمبراطوريات السودانية، توقّف الآن عن القيام بأي دور سياسي مهم. غير أنه ظلّ يواصل مسيرته الطويلة على الطرق المحاذية لمنابت العشب، يحمله إلى مناطق تزداد بعدًا باطّراد تجّار الجولا (الديولا، الونغارا) الذين لم يكن لديهم في الوقت نفسه أي اعتراض على خدمة ممالك وإمارات غير المسلمين المتناثرة على طرق التجارة من الساحل إلى مناطق الغابات.

تمبكتو، وجني، والأرما

من سنة ١٦١٨ فصاعدًا توقّفت المغرب عن تعيين كبار موظفي البشالك وعن إرسال تعزيزات عسكرية. وترك لمصيرهم من تبقّوا على قيد الحياة من جيش المنصور وأبنائهم، وكانوا يعرفون باسم الأرما. فنصّبوا من أنفسهم سادة شرعيين على منطقة تمبكتو وظلوا كذلك حتى بداية القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من تضاؤل السلطة العسكرية لدولة الباشوات، أثبتت تلك الدولة قدرتها الفائقة على البقاء فدامت نظمها وبناها دون أي تغيّر يذكر حتى عهد شيخو أحمدو. ومع ذلك فإنه قبل تأسيس دولة الفولبه في ماسينا، وجدت في منعطف النيجر قوى قادرة على محو مخلّفات المستعمرة المغربية القديمة. فكان هناك أولًا بمبارا سيغو الذين لم يكتفوا بالامتناع عن بسط سلطانهم حتى تمبكتو، بل تجنبوا أيضًا دخول جني. كذلك كانت هناك اتحادات الطوارق، كيل – أوليميدن وعلى الأخص كيل – تادميكيت، الذين لم يفكروا قط، برغم

---

(٢٠) M. Abitbol، ١٩٧٩.

انتصارهم الساحق على الأرما سنة ١٧٣٧، في الاستيلاء على السلطة السياسية في تمبكتو. وبالمثل، لم تتجاوز مجموعة الكونتا، ذات النفوذ الديني، تقديم عرض وساطتها عن طريق زاوية الأزاواد بين الأرما وأعدائهم من البدو. ولم تدخل الكونتا تمبكتو إلا عشية غزوها على أيدي الفولبه في ١٨٢٥-١٨٢٦.

وفي البداية، لم تبد هناك أية قواعد خاصة تنظم شغل مختلف المناصب داخل الباشالك، بما في ذلك منصب الباشا نفسه. غير أنه منذ منتصف القرن السابع عشر، عندما أتى إلى السلطة الجيل الأول من الأرما المولودين محليًا، بدأت تظهر قواعد لانتقال السلطة قوامها مناوبة المناصب الرئيسية بين ثلاث فرق كبرى ينتمي إليها جميع الأرما. فيختار القسم الذي يأتي دوره في شغل منصب الباشا مرشحًا يتعين عندئذ أن يصادق عليه سائر العسكريين. فإذا لم تتحقق هذه المصادقة آلى الدور إلى فرقة أخرى لاختيار مرشح وهكذا دواليك إلى أن يتم اختيار مرشح يحظى بقبول الجميع[٢١].

وكان من شأن نظام كهذا أن يفضي إلى نتيجتين، أولاهما نشوء ثغرات متكررة إذ كثيرًا ما كانت تمضي عدة أشهر قبل أن تتفق جميع الفرق على مرشح. والنتيجة الثانية هي أن فترات «الحكم» كانت تنزع إلى القصر نظرًا إلى أن الباشا كان يضطر إلى الاستقالة حالما يسحب أي قائد من قادة الجيش تأييده له[٢٢]. ولم يكن هناك مناص، والحالة هذه، من دعوة الأشخاص أنفسهم إلى تبوّء مناصب السلطة أكثر من مرّة. وأدى ذلك إلى ظهور عدد من الأسر أو السلالات الكبرى المتميزة عن سائر المجتمع بما لها من سلطة سياسية ونفوذ اقتصادي تجمّعا على أثر قضاء فترات متكررة في مناصب الحكم. وعلى هذا النحو نشأت «طبقة حاكمة» أطلق عليها مسجّلو الأحداث المحليون اسم «طبقة الرؤساء»[٢٣].

ففيما بين سنتي ١٦٤٦ و١٨٢٥، عيّن في تمبكتو ١٤٥ من الباشوات ينتمي معظمهم إلى ثلاث سلالات هي التزركيني ومبارك الدرعي والزعري. وكانت هذه السلالة الأخيرة هي التي أنجبت منصور بن مسعود الزعري باشا الذي اغتصب السلطة في سنة ١٧١٦ ونفى جميع معارضيه وعاشت تمبكتو في عهده فترة إرهاب لم تشهد مثلها في كل تاريخها. وفي سنة ١٧١٩، نفذ صبر الشعب إزاء مغالاة الزعري فتمرّدوا عليه وطردوه من المدينة هو وحاشيته وأعادوا النظام السياسي السابق للأرما بما يلازمه من عدم استقرار مزمن وصراعات بين الفرق وثغرات طويلة في شغل مناصب الحكّام[٢٤].

وفي سنة ١٧٦٦، انتخب الأرما لمنصب الباشا با – حدّو بن أبي بكر الدرعي الذي حقّق نجاحًا غير مألوف ببقائه في المنصب فترة تزيد على ثماني سنوات. وبعد موته في ١٧٧٥، ظلّ

(٢١) O. Houdas، ١٩٦٦، ص٢١ و٥٠-٥١ و١٣٦-١٣٧.

(٢٢) لم يكن من المستبعد أن يجبر الباشا على الاستقالة في اليوم نفسه الذي عُيّن فيه.

(٢٣) O. Houdas، ١٩٦٦.

(٢٤) المرجع السابق، ص٧٠-٨٥.

منصب باشا تمبكتو شاغرًا لمدة ثماني عشرة سنة. غير أنه حتى هذه الثغرة الطويلة لم تقض نهائيًا على مؤسسات الأرما: ففي سنة ١٧٩٤، عندما اتفقت الفرق الكبرى، التي كانت قد أصبحت آنذاك عشائر إثنية، على مرشح لمنصب الباشا هو المصطفى التزركيني، عمد هذا المرشح إلى إعادة جميع المناصب السابقة للباشالك[٢٥].

وفي عهد خلفه أبوبكر بن أحمد الدرعي، أصبح منصب الباشا وراثيًا، وعند موته في سنة ١٨١٥ خلفه في المنصب على التعاقب ابناه محمد وعثمان، وكان القائد عثمان آخر باشا لتمبكتو[٢٦].

وبحلول نهاية القرن السابع عشر بدأت الباشالك، نتيجة لتدهورها العسكري ولعدم الاستقرار المزمن لحكومتها المركزية، تنقسم إلى عدد من الوحدات التي تتمتّع بقدر أو بآخر من الاستقلال الذاتي وتتجمع حول المدن الكبرى غاو وبامبا وتمبكتو وجنى. وكانت كل حامية، وإن استمرّت في الاعتراف بالسلطة الرسمية - برغم بعدها - لتمبكتو، تختار قادتها في استقلال تام. وقلّما كان الباشوات أنفسهم يتدخلون في شؤون الحاميات ولم يستعينوا بها إلا عندما كان يلوح تهديد خارجي خطير.

وكانت حامية جنى تتمتّع بنفس القدر من الاستقلال الذي تتمتّع به سائر الحاميات، ولم يقضّ مضجعها بمبارا سيغو طوال القرن الثامن عشر. ففي سنة ١٧٥٤، قبل فترة وجيزة من الوفاة المزعومة للقائد (Biton)* ماماري كوليبالي بلغ جيش من البمبارا غوميتيغو، على بعد قرابة عشرة كيلومترات من جنى، ولكنه لم يهاجم جنى نفسها[٢٧].

وظل الجهاز الإداري للأرما على حاله دون تغيّر طوال الفترة موضع الدراسة. فظلّ قائد جنى يُختار بواسطة أنداده من الأرما ما لم يكن باشا تمبكتو شخصية مغامرة حقًا. ففي مارس / آذار سنة ١٧٦٧، تولّى با - حدّو بنفسه تعيين حاكم جديد لجنى، هو القائد ألفا بن ماسق، الذي خلفه القائد أحمد بن شريف. وشغل بن شريف منصبه إلى أن توفي سنة ١٧٧٢[٢٨].

ولم تنقطع قط الروابط التجارية والعلاقات السياسية بين تمبكتو وجنى: ففي سنة ١٧٧٣ أوفد رسولان إلى جنى لإعلان وفاة با - حدّو باشا[٢٩]. وفي ١٧٨٥-١٧٨٦ ذهب قائدان من تمبكتو على رأس جيشهما إلى جنى لمعاقبة عصابة لصوص كانت قد لاذت بالمدينة[٣٠]. وفي سنة

---

(٢٥) انظر Timbuktu Chronicle, Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, ff. 25-26 and 32r.

(٢٦) المرجع السابق، f. 34؛ B. de Mézières، ١٩١٢، ص٣٦-٣٧؛ *R. Caillié*، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص٣٠٦-٣٠٨.

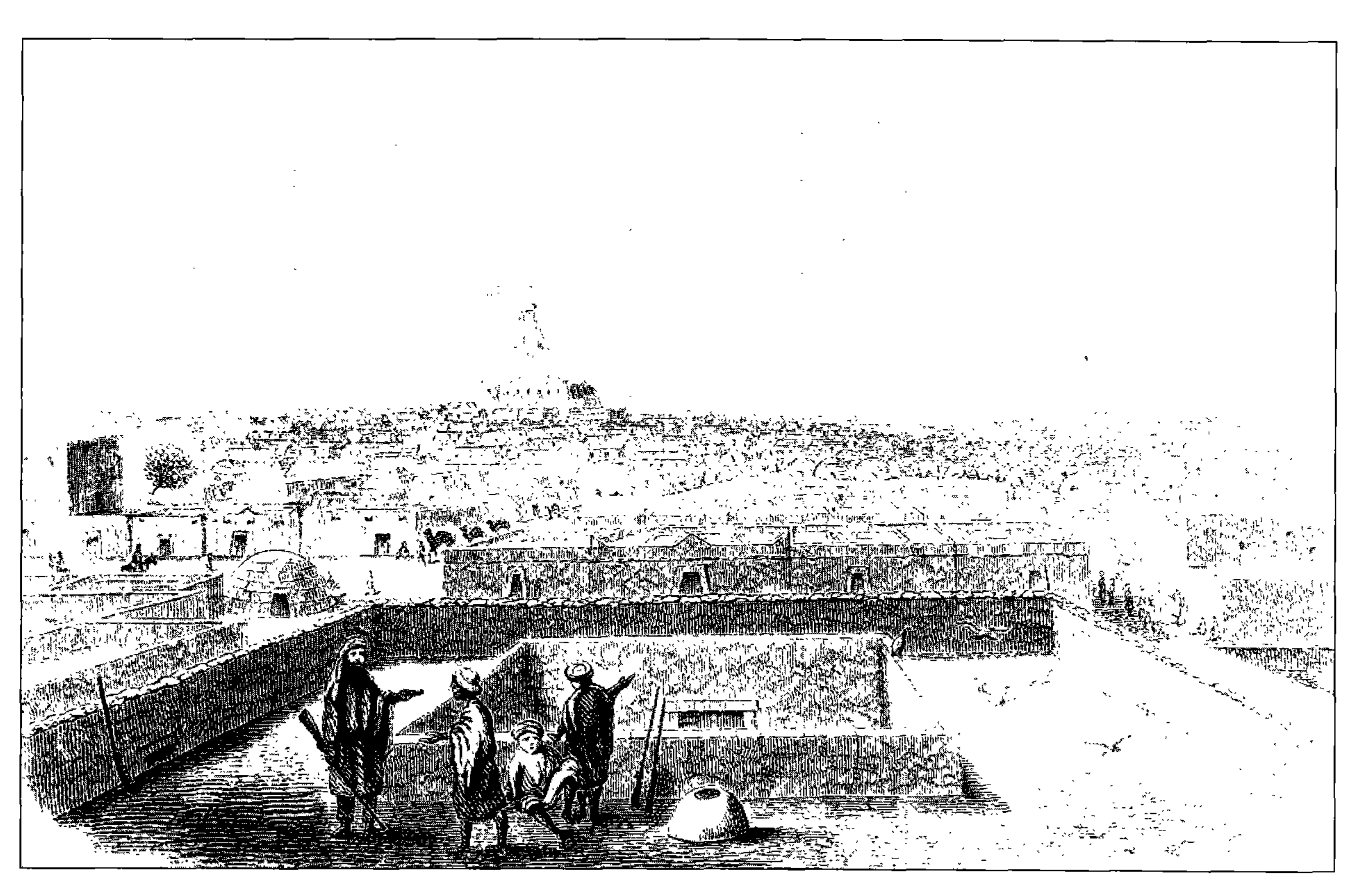
(٢٧) Institut de France, Fonds Gironcourt, Ms 2405, pièce 5, ff. 7 and 13.

(٢٨) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, f. 26v.

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) المرجع السابق، f. 30r and v.

* Biton: قائد في لغة البمبارا.



اللوحة ١١.١: منظر عام لتمبكتو كما تظهر من شرفة دار المسافرين.

١٧٩٤، أخطرت تمبكتو بوفاة حاكم جنى، القائد أبو بكر بن سعيد، وفي السنة التالية، ناشد باشا تمبكتو خلف القائد ابن سعيد وتجّار جنى تجديد رصيد تمبكتو من العملات الصدفية[٣١].

غير أنه في سنة ١٧٩٦ أُخبر مونغو بارك، المستكشف الاسكتلندي، في سيغو بأن جنى تنتمي رسميًا إلى مملكة البمبارا وإن كان «البربر المغاربة» هم الذين يحكمونها في واقع الأمر[٣٢].

فهل ينبغي أن يفسّر ذلك بأن البمبارا كانوا يفرضون الحماية على جنى؟ إن ما يتوافر من المصادر المحلية لا يكاد يؤيّد هذه الفرضية، وإنما تنزع إلى الرأي الذي ذهب إليه رينيه كاييه من أن جنى كانت تعيش مستقلّة بنفسها إلى أن غزاها فولبة ماسينا في ١٨١٨–١٨١٩[٣٣].

صنغاي دندي

بعد أن طُرد الصنغاي من غاو وفقدوا ملكين من ملوكهم وعشرات من أعضاء الأسرة الإمبراطورية في غضون بضعة أشهر، نجحوا، بقيادة الأسكيا نوح، في التصدي لزحف الجيش المغربي إلى دندي. وبالنظر إلى أن المعارك المرتبة أسفرت عن سلسلة من الهزائم، فقد بدأوا يعتمدون بدلًا من ذلك على الكمائن وتوصّلوا، بمساعدة من الكبّى[٣٤]، إلى صدّ جيوش زرقون. غير أنه بعد موت زرقون في بندياغارا، دفعوا إلى خلَفه، منصور بن عبد الرحمن باشا (١٥٩٥–١٥٩٦)، ثمنًا غاليًا لقاء انتصارهم: فقد هُزم نوح وأُجبر على ترك بعض رجاله في أيدي المغاربة، وانسحب إلى دندي حيث عزله إخوته سنة ١٥٩٩؛ وعندئذ عيّن المغاربة لصنغاي أسكيًا ظلّ تحت سيطرتهم[٣٥].

وارتدّ صنغاي دندي بالتدريج إلى «الوثنية» وانقسموا إلى عدة ممالك وإن كانوا قد نجحوا في الحفاظ على وحدتهم حتى منتصف القرن السابع عشر.

وفي سنة ١٦٣٠، وقّعوا معاهدة سلام مع المغاربة الذين بدأوا بعد ذلك في التدخّل في شؤونهم الداخلية والفصل في منازعاتهم على الخلافة. ومن أمثلة ذلك أن مسعود الزعري باشا دخل بجيشه سنة ١٦٣٩ الى لولامي، عاصمة دندي، لكي ينصّب ملكًا جديدًا[٣٦].

وعلى الرغم من أن هذا الملك الجديد عزل حالما غادر الجيش المغربي المدينة، فإن صنغاي دندي لم يحاولوا اتّباع هذه المحاولة لإثبات ذواتهم بمحاولات غيرها. فالآن وقد انقسموا إلى عدة وحدات سياسية صغيرة وغير ذات شأن، كفّوا عن كونهم عاملًا سياسيًا مهمًا

---

(٣١) المرجع السابق، f. 32r and v.

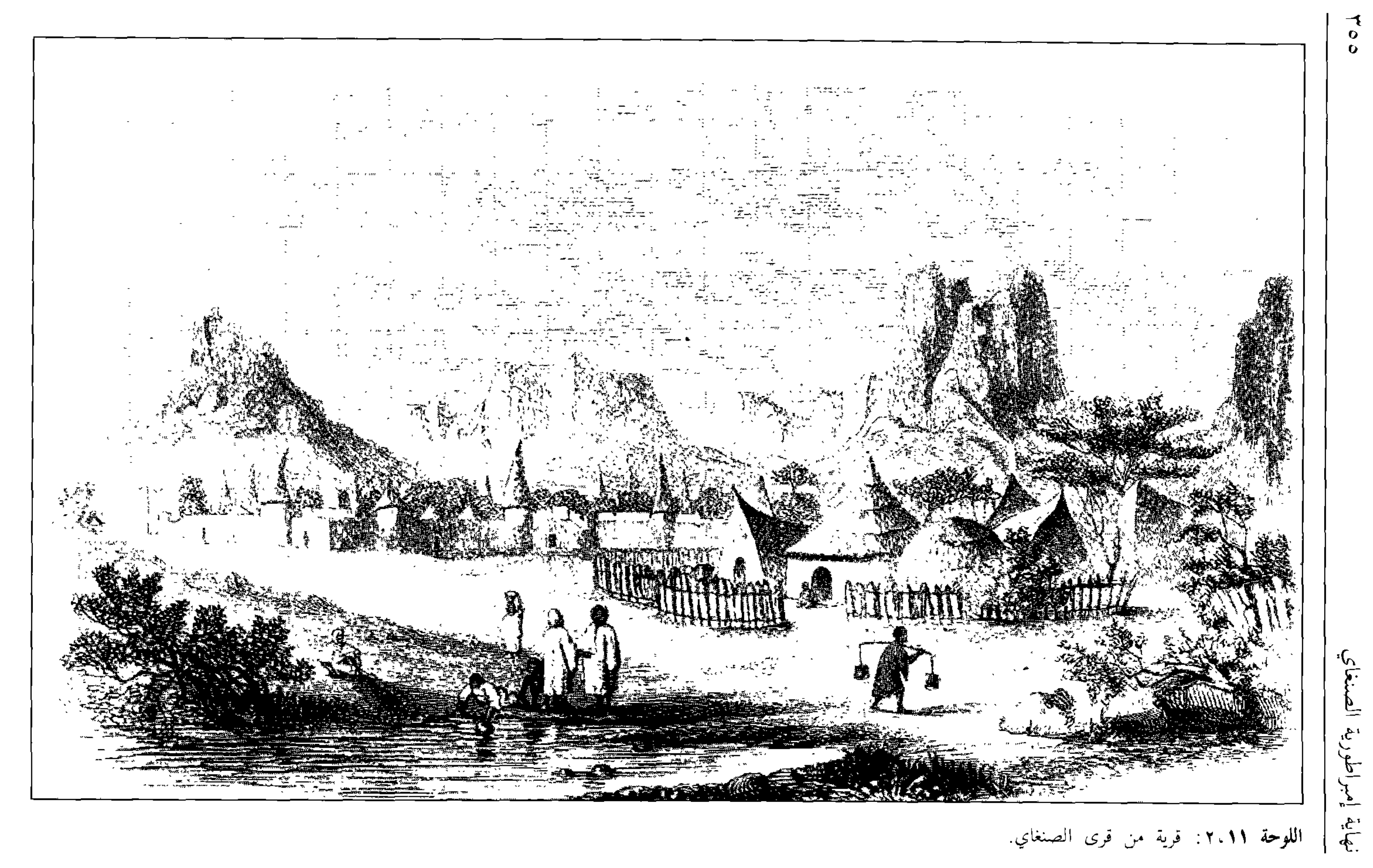
(٣٢) M. Park، ١٨٠٨، ص٣٠١.

(٣٣) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص٢٠٦.

(٣٤) للاطلاع على خطاب التهديد الذي أرسله سلطان المغرب إلى كانتا كبى، انظر A. Ganun، ١٩٦٤، ص١٢٧–١٣٢.

(٣٥) السعدي، ١٩٦٤، ص٢٧٠.

(٣٦) المرجع السابق، ص٣٩٤–٣٩٥ و٣٩٩–٤٠٠ و٤٢٣.



اللوحة ٢.١١: قرية من قرى الصنغاي.

في المنطقة. ولكنهم تمكنوا مع ذلك من الحفاظ على حريتهم حتى بداية القرن التاسع عشر على الرغم من الضغط الشديد الذي كان يمارسه عليهم بدو الفولبه والطوارق من ليبتاكو وعير.

ممالك البمبارا في سيغو وكعارته

بعد توقف زحف الصنغاي غربًا وهزيمة مانسا* مالي في جنى سنة **١٥٩٩**، تعرّض مزارعو البمبارا في النيجر لخطر الغزو من جانب الفولبه والأرما.

وكان البمبارا يمارسون ديانتهم الخاصة بهم وينقسمون إلى عدة مقاطعات (kafu)** احتفظ رؤساؤها من الماركا والمسلمين بعلاقات ودية نسبيًا مع جنى وتمبكتو. وكانوا يستعينون في حماية أنفسهم بجمعيات الصيّادين التقليدية أو بعشائر متخصّصة في الحرب والقتال، مثل السماكه، الذين لم يلبثوا أن استوعبوا أساليب القتال المغربية[٣٧].

وفي منتصف القرن السابع، تمرّد البمبارا على رؤسائهم من الماركا في إطار حركة تشبه كثيرًا ثورة الفلّاحين. ومن المرجّح أن حركة التمرّد هذه هي التي أبرزت عشيرة الكوليبالي التي أسّست فيما بعد مملكتي سيغو وكعارتة[٣٨].

ففي سيغو، فرض بيتون*** كوليبالي (**١٧١٠–١٧٥٥**) سلطانه، بمعاونة من التون ديون (ton-dyon)، ومعظمهم أسرى حرب سابقون أو حاليون. غير أنه لم يكد يثبّت مركزه، سنة **١٧٣٩** أو نحوها، حتى هاجمت مملكته جولا كونغ بقيادة فاماغا وتّارا. وظلّ الجولا في سيغو حتى سنة **١٧٤٥** عندما تلقّوا نبأ وفاة فاما كونغ (Faama)****، سيكو وتّارا[٣٩].

وقضى بيتون كوليبالي، وقد أصابه الوهن، بقية حياته في دعم مملكته والتخلّص من منافسيه أبناء عمومته الماسا – سي الذين استقرّوا في منطقة مورديا إلى الشمال الغربي من سيغو. ففي سنة **١٧٥٣–١٧٥٤**، حاربهم في عقر ديارهم ودمر عاصمتهم سونسانا وأسر زعيمهم فولاكورو الذي قتل في سيغو. وبعد ذلك رحل الماسا – سي بقيادة سيبامانا (**١٧٥٤**– نحو **١٧٥٨**) وفرضوا سلطانهم على كعارتة[٤٠].

وبعد وفاة بيتون كوليبالي مرت مملكة سيغو بفترة طويلة عمّتها الفوضى حتى سنة **١٧٦٦** عندما أمسكت زمام السلطة سلالة جديدة أسّسها نغولو ديارا. وشرع نغولو ديارا، بعد أن أعاد إلى المملكة وحدتها، في تنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق في ماسينا وفولادوغو، بل وضد

(٣٧) السعدي، ١٩٦٤، ص٢٧٦.

(٣٨) المرجع السابق، ص٤٠٦–٤٢٠. انظر أيضًا C. Monteil، ١٩٢٤؛ L. Tauxier، ١٩٤٢.

(٣٩) O. Houdas، ١٩٦٦، ص١١٢–١١٣.

(٤٠) انظر P. Marty، ١٩٢٧، ص٣٦٧–٣٦٩.

* Mansa: الحاكم في مالي.

** Kafu: مقاطعة أو وحدة سياسية صغيرة لدى المالنكه والبمبارا.

*** Biton: لقب معناه القائد لدى البمبارا.

**** Faama: لقب معناه متقلّد السلطة العليا لدى البمبارا.

بلاد الموسّى والياتنغا. ويبدو أن العلاقات الممتازة التي أقامها نغولو ديارا مع كونتا أزواد ورئيسهم شيخ المختار (١٧٢٩–١٨١١) جعلته يعامل تمبكتو بشيء من الحذر.

وخلف نغولو ديارا ابنه مونزون (نحو ١٧٨٩–١٨٠٨)، المنظم الحقيقي لمملكة سيغو. وتعيّن عليه، شأنه شأن بيتون كوليبالي من قبله، أن يتصدّى لمنافسة الماسا – سي الذين كانوا، منذ سنة ١٧٥٤، قد بسطوا سلطانهم على مساحة شاسعة تمتد من كنغى إلى بيليدوغو. بل إنهم استولوا في سنة ١٧٩٢ على نيامينا على نهر النيجر فقطعوا على سيغو واحدًا من خطوط تموينها الرئيسية. وكان ردّ مونزون على ذلك ردًّا رهيبًا: فبعد أن حرّر نيامينا، استدار إلى كعارتة حيث نهب العاصمة غيمو وأجبر ديسيكورو، ملك الماسا – سي، على الهرب إلى غيديماخا. ثم هاجم بربر أولاد مبارك في منطقة نيورو لرفضهم معاونته في حربه ضد كعارتة. وعندما عاد إلى سيغو حذا حذو أبيه فمنح أبناءه إمارات في المناطق التي غزاها وزوّد كلًّا منهم بجيش كبير[٤١].

وتوفي مونزون سنة ١٨٠٨، وتبعه بعد ذلك بثلاث سنوات شيخ المختار على غير بعيد من تمبكتو. وكان هذا الاختفاء المتقارب لهذين الزعيمين عاملًا مهمًا في الاضطراب الذي ساد منعطف النيجر إلى أن جاء عهد شيخو أحمدو، والذي يرجع الجانب الأكبر من المسؤولية عنه إلى قوات الفولبه والطوارق التي كان الزعيمان يكبحانها.

الفولبه والطوارق

كان الاختلال الاجتماعي واحدًا من أهم العواقب التي خلّفها انهيار إمبراطورية الصنغاي. ومن السمات الرئيسية لأوائل القرن السابع عشر، الزحف الجارف لبدو الصحراء نحو وادي النيجر ومنطقة البحيرات جنوبي تمبكتو.

وحقّق الفولبه تفوّقًا كاملًا في ماسينا. ففي الوقت الذي حافظوا فيه على استقلالهم بمقاومتهم العنيفة لهجمات المغاربة من تمبكتو وجنى، سرّعوا هجرتهم نحو فوتا جالون غربًا ونحو ليبتاكو وبلاد الهوسا شرقًا. غير أنهم كانوا يتعرّضون لغارات جيوش البمبارا بقيادة نغومو ومونزون، واضطرّوا أثناء النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى الخضوع لسيادة سيغو. وفي تلك الأثناء، بدأت بين رعاة الكوناري عملية بطيئة تتجه بهم نحو الاستقرار في الأرض والتحوّل إلى الإسلام.

وتزامن مع الاحتلال المغربي كذلك توسّع طوارق أدرار، كيل – تادميكيت وكيل – أوليميدن. وعلى حين ظلّ كيل – تادميكيت ساكنين حتى نهاية القرن السابع عشر، سارع كيل – أوليميدن إلى ممارسة أقصى قدر من الضغط على الجزء الشرقي من وادي السنغال، وخاصة بين غاو ودندي.

وأصبحوا مصدر بلاء لتمبكتو فاعترضوا سبيل اتصالاتها بكبارا، منفذها إلى البحر، وتدخّلوا في النزاعات بين رؤساء الأرما ونهبوا القرى الزراعية على طول النهر، فكان القرن الثامن عشر حافلًا بالمواجهات والاصطدامات بين الطوارق الذين حالفهم النصر عادة، وبين الأرما الذين تسرّب إليهم الوهن فمنوا بالهزيمة تلو الهزيمة.

---

(٤١) C. Monteil، ١٩٢٤، ص٦٦–٩٠ و١١٠–١١٦.

وفي مايو/ أيار سنة ١٧٣٧، وعلى بعد حوالى عشرين كيلومترًا جنوب شرقي تمبكتو، سحق الأمينوكال* أوغمور آغ ألاد قوى الأرما في تويا مُنزلًا بها خسائر فادحة. فقد قتل منهم ثلاثمائة إلى ثلاثمائة وخمسين، بمن فيهم الباشا الحاكم(٤٢). وعلى الرغم من ذلك، ظلّ رؤساء سائر جماعات الطوارق يقدمون إلى تمبكتو لكي يقلدهم الباشوات مناصبهم(٤٣).

وفي سنة ١٧٧٠، حاصر التادميكيت تمبكتو ونشروا المجاعة بين سكانها بعد أن قتلت جماعة من الأرما إمامهم الأمينوكال هباتيت(٤٤). ولم ينقذ المدينة سوى تدخّل شيخ الكونتا، المختار الكبير، الذي نجح في مصالحة با-حدّو باشا على خلف هباتيت، الأمينوكال هميبوك. ونص الاتفاق الذي أبرم بين الفريقين في أغسطس / آب ١٧٧١ على أن تدفع الأرما إلى الطوارق كفالة من الخيل والتبر(٤٥).

غير أن الطوارق أخلّوا بالاتفاق فسحب الشيخ تأييده الأدبي لهميبوك ونصّب غيره منافسًا له فترتّب على ذلك انقسام التادميكيت إلى فرعين متنافسين: التنجيريجيف والإرّيغاناتن، واكتسب في الوقت نفسه ثقة الأوليميدين ورئيسهم أما آغ آغ شيخ، الذي اغتنم فرصة الانقسام في صفوف التادميكيت ليحاول بسط سلطانه على بدو الصحراء في منطقة تمبكتو. وبذلك أصبح الأوليميدين مصدر الدعم الرئيسي للكونتا الذين انتهزوا فرصة ضعف الأرما ونجحوا في شغل الفراغ السياسي الذي تركوه وفي الحد من آثار الفوضى الناجمة عنه. غير أنهم حرصوا، إلى أن تأسّست إمبراطورية الفولبه في ماسينا، على ألا يدّعوا لأنفسهم أية حقوق سياسية في تمكبتو أو أن يمحوا منها آثار سلطة الأرما. وبناءً على ذلك اتّبع كاوا آغ أمّا، الأمينوكال القوي لكيل - أوليميدن، العرف السابق، وتوجّه في يوليو / تموز ١٧٩٦ إلى تمبكتو لكي يقلّده منصبه أبوبكر باشا(٤٦).

السودان الغربي والعالم الخارجي

على الرغم من الانسحاب التدريجي للمغرب من السودان بعد وفاة المنصور، فقد ظل باشوات تمبكتو على ولائهم الراسخ لآخر سلاطين السعديين. فكانت خطبة الجمعة تلقى كل أسبوع باسم حكّام مراكش الذين كانوا بدورهم يكلفون أنفسهم عناء إبلاغ توليهم عرش المغرب إلى باشوات تمبكتو وإلى رئيسي حاميتي غاو وجنى.

---

(٤٢) O. Houdas، ١٩٦٦، ص١٦٨-١٧٨.

(٤٣) المرجع السابق، ص٢٥٣.

(٤٤) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, ff. 26v-27v.

(٤٥) المرجع السابق، f. 28v؛ انظر أيضًا Bibliothèque nationale, Paris, Ms 5334 كتاب الطرائف، تأليف ابن شيخ المختار.

(٤٦) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, f. 32r; Institut de France, Fonds Gironcourt, Ms 2406, pièce 75 (تأريخ فتّوغا).

* *amenokal*: لدى الطوارق لقب يعادل لقب الإمام أو القاضي.

وعندما اغتيل آخر عواهل السعديين سنة ١٦٥٩، توقفت على الفور البيعة التي كانت تربط الباشوات بتلك السلالة. وبطبيعة الحال توقف سنة ١٦٦٠، في كافة أنحاء التكرور من كوكيا إلى بينا، إلقاء الخطبة باسم خلفاء مولاي أحمد المنصور[٤٧]، غير أنه بعد عشر سنوات، عندما استولى العلويون على السلطة في المغرب، جدّد الأرما ولاءهم لعرش المغرب، لمولاي الرشيد أولًا ثم لمولاي اسماعيل[٤٨].

وعلى خلاف السعديين لم يُعر العلويون منطقة الساحل النيجيري اهتمامًا يذكر إذ كانت سياستهم متجهة بالأحرى نحو موريتانيا لا نحو السودان. وفي حين كان الأوروبيون يحاربون للاستيلاء على أرغين والسيطرة على تجارة الصمغ العربي، رسخ مولاي اسماعيل سلطته في موريتانيا بتأييده أمير ترارزة بل بإرساله من وقت لآخر قوات نظامية إلى وادي السنغال؛ تلك هي قوات الأورمانز التي أرهبت مناطق السنغال المحاذية للنهر حتى عشرينات القرن الثامن عشر[٤٩]. فقد سيطرت تلك القوات على فوتا تورو حيث كانت تنصّب الحكّام (satigi) وتعزلهم إرضاءً لأهوائها، ومارست ضغطًا شديدًا على سكان السنغال الأعلى. وكان الأسرى الذين تقبض عليهم في تلك المنطقة يُضمون إلى صفوف جيش العبيد المشهور الذي كوّنه سلطان المغرب. وكانت جولات هؤلاء العبيد تنشر الدمار في بوندو وبامبوك وفي غَلام على الأخص حيث وجّهوا في عدة مناسبات تهديدات إلى المحطة التجارية الفرنسية في حصن سان جوزيف.

ومع ذلك كله واصلت الأرما إبداء قدر من الاحترام لملوك العلويين، كما استمرّت باشالك تمبكتو، وفقًا للكاتب الانجليزي ج.غ. جاكسون، في تقديم فروض الولاء إلى خلفاء مولاي اسماعيل[٥٠].

ومع تولّي السلطان سيدي محمد زمام السلطة (١٧٥٧–١٧٩٠)، استهلت المغرب سياسة جديدة في السودان قوامها إحياء التجارة عبر الصحراء. فكما فعل ملوك السعديين، كان السلطان العلوي يلقّب نفسه في مراسلاته مع الأوروبيين بلقب «عاهل غاو وغينيا». وقد يبدو ذلك تبجحًا لو لم يشهد بصدقه القنصل الانجليزي الذي كان يحظى بقدر كبير من الثقة، ج. مترا، الذي خدم بلاده في المغرب في الفترة ما بين ١٧٨٦ و١٨٠٦[٥١].

وفضلًا عن ذلك فإن دعواه هذه تبدو متّفقة مع الموقف الذي اتّخذه السودان من الوضع القانوني لتمبكتو عشية بدء جهاد الفولبه. وذلك هو ما تنمّ عنه على الأقل كتابات نوح بن الطاهر، وهو باحث من ماسينا كان واحدًا من معاوني شيخو أحمدو المقربين. ويعلن أحد هذه النصوص مقدم آخر خلفاء الإسلام، شيخو أحمدو، وهو نص موجّه إلى سلطان الغرب ومراكش والبلاد

(٤٧) O. Houdas، ١٩٦٦، ص١٤٥.

(٤٨) المرجع السابق، ص١٨٥؛ Bibliothèque nationale, Fonds arabe, Ms 6399, ff. 214-218.

(٤٩) انظر A. Delcourt، ١٩٥٢؛ B. Barry، ١٩٧٢.

(٥٠) J.G. Jackson، ١٨١١، ص٢٩٦.

(٥١) Archives nationales, Paris, Fonds des affaires étrangères, B1, 831؛ R. Hallet، ١٩٦٤، ص٨١.

التابعة له في تمبكتو وأروان وبوجبيهة وتاوديني وسوس القريبة والبعيدة وتوات[٥٢].

وقد لا يكون لهذا التصنيف أساس في الواقع. غير أن التطوّر السياسي لتمبكتو، وإن كان يعكس الاستقلال الداخلي للإقليم المغربي السابق على ضفاف النيجر، شبيه في الوقت نفسه من جوانب كثيرة، بتطوّر البربر في القرنين السابع عشر والثامن عشر عندما ظلت سيادة القسطنطينية أمرًا ذا شأن وإن كانت إسمية فحسب.

التطوّر الاقتصادي والاجتماعي

الكوارث الطبيعية والبيئة البشرية

بحلول نهاية القرن الثامن عشر لم يعد السودان الغربي ذلك البلد الباهر برخائه الذي تحدث عنه المنصور سنة ١٥٩١.

ذلك أن منعطف القرن السابع عشر أتى معه بسلسلة من الكوارث: الجفاف ونقص الأغذية وانتشار الأوبئة والمجاعات ممّا أدّى إلى تدمير المحاصيل وهلاك أعداد كبيرة من السكان وتفاقم التوترات بين البدو الرحل والسكان المستقرّين. ومنذ سنة ١٦٣٩ تضاءلت فترات الهدوء واستطالت فترات الأزمة واشتدت حدتها. ففي هذه السنة ذاتها، حلّت المجاعة بمنطقة جنى، مخزن غلال منعطف النيجر. ويرجّح أن المحن الناجمة عن ذلك هي التي تسبّبت في قيام الحركة الاجتماعية التي سبقت نشوء مملكة البمبارا في سيغو[٥٣].

وقلت سنوات القرن الثامن عشر التي خلت من الأزمات. ففي بداية القرن، من ١٧١١ إلى ١٧١٨، كان هناك نقص في الأغذية دام سبع سنوات. ثم عانى السودان الغربي، منذ سنة ١٧٣٨، واحدة من أسوأ المجاعات التي حلّت به، وتضرّرت بها جميع مناطق الساحل وجزء كبير من المغرب[٥٤].

وفي سنة ١٧٤١، تضافرت المجاعة مع وباء الطاعون على إحداث كارثة مفجعة اضطرّ الناس أثناءها إلى أكل جثث الحيوان والبشر. وكانت تلك الفترة حافلةً بالحروب والصراعات التي تجابهت فيها شعوب السودان[٥٥]. وبدأت آثار المجاعة تتلاشى بعد سنة ١٧٤٤ ولكن الطاعون ظل متوطنًا يتفشّى كل بضعة أعوام: في ١٧٤٨–١٧٤٩، وفي ١٧٦٢–١٧٦٦، وعلى الأخص في ١٧٨٦–١٧٩٦[٥٦].

ومؤدى ذلك أن منعطف النيجر آسى من الكوارث الطبيعية بالقدر نفسه، إن لم يكن بقدر

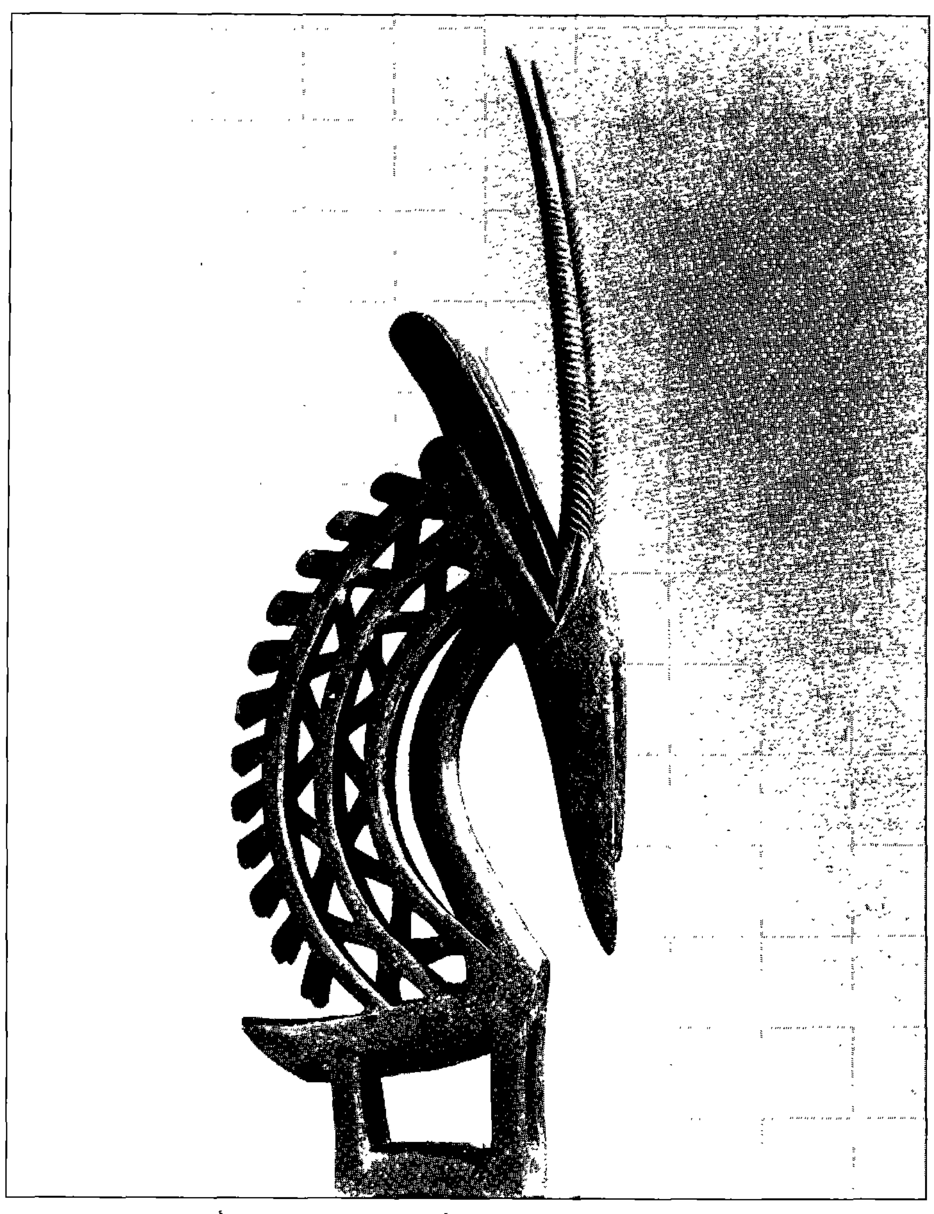
(٥٢) Bibliothèque nationale, Fonds arabe, Ms 5259, ff. 74-78.

(٥٣) السعدي، ١٩٦٤، ص٣٣٩.

(٥٤) O. Houdas، ١٩٦٦، ص١٤ و٦٣ و١٠٢ و١٠٥ و١٩١–١٩٢؛ P. Marty، ١٩٢٧، ص٥٦٢ و٥٦٥

(٥٥) O. Houdas، ١٩٦٦، ص١١٦–١١٩.

(٥٦) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5259, ff. 24 r-v, 26 r-v, 31v-32-v.



اللوحة ١١.٣: لباس من جلد ظباء تاي – وارا يضعه البمبارا أثناء طقوس لإحياء الميلاد الأسطوري لجالب المحاصيل.

أكبر، الذي عانى به من سوء تصرّف البشر، وحملت آثار الأسى والمعاناة وجوه السكان بقدر ما حملتها مناظر الطبيعة.

وكانت المنطقة الواقعة بين تمبكتو والبحيرات الكبرى ونهر النيجر ملتقى جماعات إثنية شتى. فأثناء فترة طويلة من كل عام تصبح المنطقة مكانًا يتجمّع فيه خليط من الشعوب ويلتقي فيه أسلوبا عيش مختلفان: الرعوي والزراعي المستقرّ، غير أنه بالنظر إلى أن أراضي الرعي الجيّدة كانت في الوقت نفسه أفضل الأراضي الزراعية، كثيرًا ما كانت تلك اللقاءات سببًا لنشوء نزاعات تزداد خطورة نتيجة لخلو المنطقة من قوّة سياسية قادرة على وضع حدّ لتعدّي الرعاة على الأراضي الزراعية وتعدّي الزراع على المراعي.

لذلك كان فصل ارتفاع درجات الحرارة فترة يسود المنطقة أثناءها اضطراب وانعدام للأمن. ففي ذلك الفصل تقترب جماعات الكيل – تادميكيت شرقي وجنوبي تمبكتو من البرابيش والكيل – مغشارين والكيل–كاتوان والغالي موسى وغيرهم من البدو الذين يهبطون من آكْلِه في موريتانيا نحو رأس الماء والطرف الشمالي لماسينا حيث يتقاتلون هم والفولبه على الموارد الرعوية الموسمية الهزيلة.

وكان الضغط يبلغ أشدّه في نهاية فصل ارتفاع درجات الحرارة عندما كان سقوط أولى الأمطار يدفع المزارعين إلى العودة إلى حقولهم، ومن ثم فإن أي تأخير أو اضطراب في انسحاب البدو كان يكفي لإصابة المحصول بأضرار خطيرة.

الإنتاج المحلي والتجارة الإقليمية

كانت الزراعة تنزع إلى الانحسار في المناطق الواقعة على حافة الصحراء. ومع ذلك فقد وجدت أماكن كثُف فيها احتلال الأرض للأغراض الزراعية كما يتبين من حركات هجرة البمبارا في بارا، وبدايات الاستقرار في الأرض بين فولبة ماسينا، والاستقرار الدائم حول تمبكتو من جانب بعض جماعات الطوارق والجماعات التي تطبعت بطباعهم (كيل – أنتاسار).

وعلاوة على ذلك فإنه بالنظر إلى منافع النيجر كوسيلة للاتصال وإلى توسّع شبكات التجارة التقليدية، فإن التجارة الإقليمية ساعدت على التخفيف من وقع الكوارث الطبيعية.

فكان الإنتاج الغذائي المحلي في جنى يُستكمل من منطقة سان المحيطة بها والتي كانت تنتج الفول السوداني ودقيق الباوباب والكريتة (التي تؤخذ الزبد من لُبّها) والعسل والبصل المجفّف والفلفل الحلو والفاصوليا والفونيو. كما وجد القطن والنيلة والسنّا التي يصنع منها الصابون، والصوف والشمع، والحديد من بندوغو. وبطبيعة الحال، أهم سلعتين تستوردان من منطقة الغابات وهما جوز الكولا والذهب[٥٧].

وكانت السفن ترسو، بعد مغادرة جنى إلى تمبكتو، في كوباكا التي أنشأ جولا كونغ على مقربة منها – في سوفارا في القرن الثامن عشر – مركزًا لتسمين الخيول[٥٨]. وكانت إيساكا

---

(٥٧) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص٢١٠–٢١٧؛ C. Monteil، طبعة ١٩٧٧، ص١١–١٤.

(٥٨) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص٢٣٦؛ السعدي، ١٩٦٤، ص٣٠٣ و٤٨٨–٤٨٩.

(موبتي فيما بعد) تقع على ملتقى نهر النيجر مع نهر الباني وكانت توجد بها سوق كبيرة للمواد الغذائية والمصنوعات الحرفية(٥٩).

وكانت الملاحة تنتهج، بعد بحيرة ديبو، فرعي النهر الرئيسيين: الإيسا – بار إلى الغرب والبارا – إيسا إلى الشرق. وكانت أهم مستوطنة على البارا – إيسا إلى أن أنشئت سارافيري، هي مستوطنة سا. وكانت أكبر المساحات الزراعية في منطقة تمبكتو تقع على مقربة من بحيرات تيلي وأورو وفاتي، وعلى طول المياه الخلفية. ولم تنتشر زراعة القمح في السودان إلا بعد قدوم المغاربة نظرًا إلى أن الأرما وتجّار شمال أفريقيا المقيمين في المدن الكبرى هم وحدهم الذين كانوا يأكلون الخبز(٦٠). وكان من بين المحاصيل الصناعية التي تنتج هناك التبغ والصمغ العربي اللذان كان يجمعان بكميات كبيرة حول غُندام وبحيرة فاغيبين(٦١).

وكان عدد كبير من أرباب الحرف يشكّلون عنصرًا رئيسيًا في الحياة التجارية لتمبكتو: مجهزو الملح والغزّالون والخيّاطون ودابغو الجلود وصانعو الأحذية والحدّادون وصانعو الأواني الفخّارية وصانعو الأدوات الزراعية والأسلحة. وكانت كل حرفة حكرًا على جماعة إثنية – حرفية معينة: فمثلًا كان جميع الصبّاغين يفدون من سانساندنغ في حين أن الأرما كانوا يستأثرون بصناعة الأحذية(٦٢).

وكان الجزء الشرقي من وادي النيجر هو المنطقة التي عانت أشدّ المعاناة منذ أيام الصنغاي: فعلى أثر تدهور غاو، ظلّ هذا الجزء معزولًا عن الشبكات التجارية كما تحوّل معظم سكانه إلى حياة البداوة نتيجة للجفاف وتحات التربة.

التجارة عبر الصحراوية والتجارة الأطلسية

على الرغم من التقلبات السياسية التي بدأت منذ نهاية القرن السادس عشر، كانت التجارة عند منعطف النيجر قد أرسيت على أسس جغرافية واقتصادية واجتماعية راسخة صمدت في آن معًا للغزو المغربي ولتكثّف التجارة الأوروبية على الساحل. واستطاعت التجارة عبر الصحراء أن تذلّل جميع الصعوبات السياسية والعسكرية الناجمة عن وهن السلطات المركزية القائمة على حدود الصحراء الكبرى وظلت النشاط الاقتصادي الرئيسي لمناطق شاسعة من المغرب ومن منطقة الساحل. ولم يكن حجم هذه التجارة هو الذي طرأ عليه تغيّر حادّ منذ القرن السادس عشر، وإنما الذي تغيّر هو أهميتها الاقتصادية بالنسبة إلى إمكانات تنمية البلاد والمناطق المعنية.

(٥٩) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص٢٣٩–٢٤٠؛ السعدي، ١٩٦٤، ص٣٠٣.

(٦٠) O. Houdas، ١٩٦٦، ص١١٧.

(٦١) R. Caillié، ١٨٢٨، ص٣١٤–٣٢١.

(٦٢) A. Dupuis-Yacouba، ١٩٢١، ص٢٥–٢٨ و٣٨–٣٩ و٦١–٦٣ و٧٩–٨٠.

الطرق التجارية

بعد سنة **١٥٩١**، أصبح الطريق من درعا إلى تغازة إلى تمبكتو الطريق الملكي بين مغرب السعديين وغرب السودان. وكانت تستخدمه البعثات العسكرية والقوافل التجارية التي ينظّمها ويشرف عليها رجال السلطان. وكان أول طريق يتأثر بالاضطرابات التي أعقبت وفاة المنصور، فهجر التجّار بالتدريج درعا وتغازة إلى سوس وتافيلالت حيث كان الزعماء الدينيون المحليون يمارسون نفوذًا يتّفق ومصالحهم. وبذلك لم تكد تمضي خمسون عامًا على الغزو المغربي حتى كادت شبكة الطرق ترتدّ إلى ما كانت عليه في العصور الوسطى. وكانت أطول التغيّرات بقاءً ما طرأ منها على الجانب الساحلي - السوداني من الشبكة.

الطريق الأطلسي: كان الجزء الصحراوي من الطريق الأطلنطي يطابق طريق لمتوني القديم، وكان العلويون هم الذين دعموا إحياءه في عشرينات القرن السابع عشر.

ففي عهد مولاي اسماعيل كانت القوافل القادمة من تغدواست وغوليمين تعبر أراضي شعب المعقل الذين كانوا، لأسباب شتّى، قد ربطوا مصيرهم بمصير أسرة الشريفيين. ونخصّ بالذكر في هذا الصدد جماعة التادجوكانت الذين كانوا سادة كل حركات القوافل بين جنوب المغرب ومنطقة أدرار الموريتانية[٦٣].

وفضلًا عن ذلك فإن نشر المذاهب الدينية، كمذهب القادريين ومذهب التيجانيين، في غرب الصحراء قد تسبّب في تداول واسع النطاق للأشخاص والأفكار بين المراكز الدينية في كل من جنوب المغرب والصحراء الجنوبية. فكانت كل من أكّا وتندوف وسمارا وشنغتي وبوتليميت مراكز معروفة للقادرية بقدر ما كانت محطات تجارية مهمة. وكانت القوافل القادمة من شنغتي وودّان تسافر من حصن سان لوي في السنغال عن طريق ترارزة، وإلى غَلام عن طريق براكنة، وإلى حوض منتهجة طريق ذار المفضي إلى تيشيت وولاتة. وفي غَلام، كانت تجارة البربر تتمتّع بسيطرة كاملة على الرغم من وجود حصن سان جوزيف الفرنسي[٦٤]. ومن حوض كانت عدة طرق تفضي إلى مملكتي البمبارا في كعارتة وسيغو عن طريق محطات في كل من ديارا في كنغي وغومبو وباسيكونو وسوكولو[٦٥].

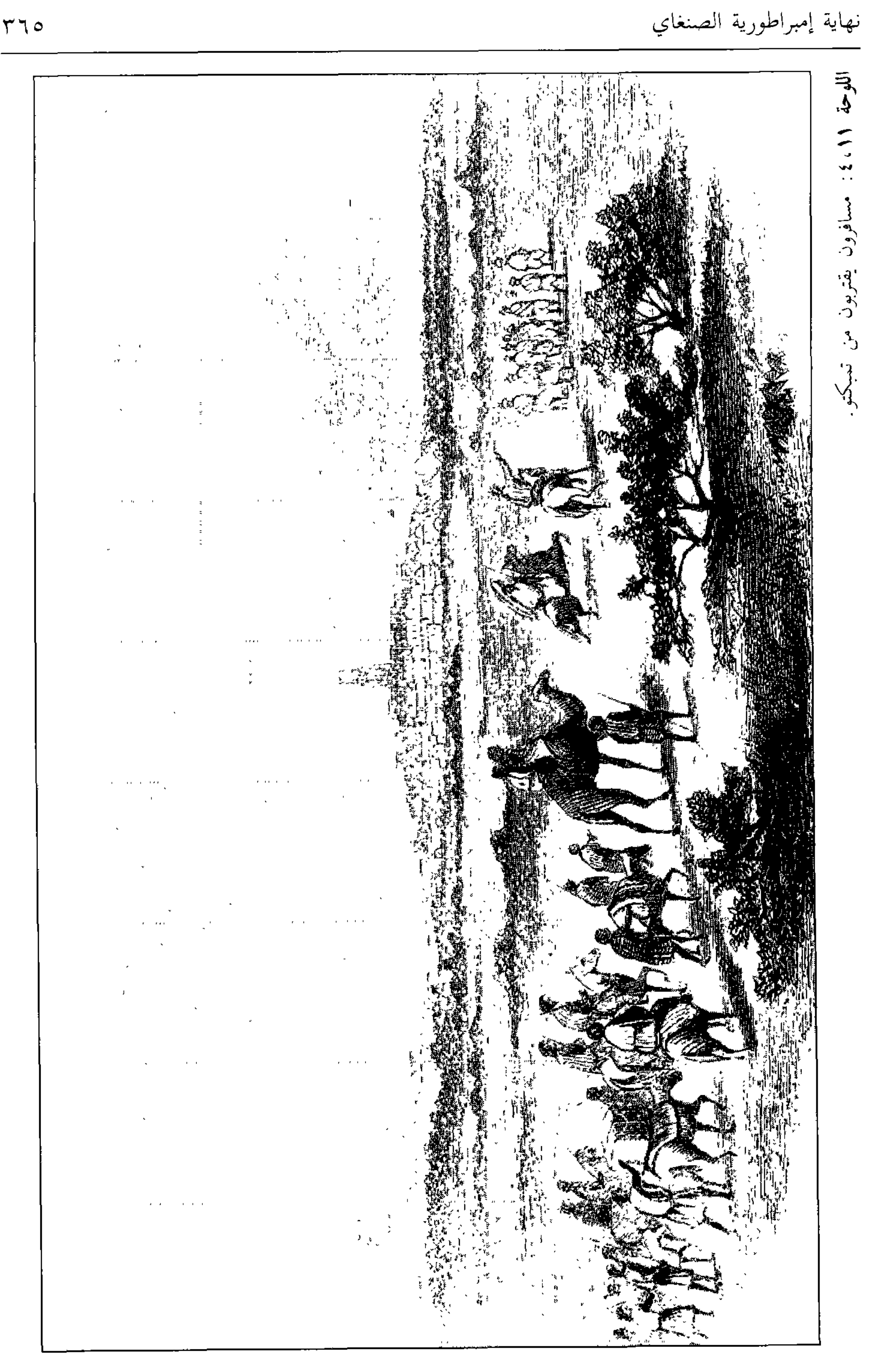
وكانت قوافل البربر تسافر حتى سيغو وبنامبا بل وإلى نيامينا، غير أن معظم صفقات تجارة البمبارا تعقد في سانساندنغ. وكانت سانساندنغ نقطة تفريغ للسفن المبحرة إلى أعالي النيجر من جنادل سوتوبا كما كانت ميناء تجارة مملكة سيغو وأصبحت بالتدريج أقلّ تبعية لجنى في إمداداتها من الصحراء، وبحلول تسعينات القرن التاسع عشر، كانت شبكتها تضاهي في نشاطها شبكة عاصمة باني[٦٦].

(٦٣) P. Marty، ١٩١٠-١٩١١، المجلد الثالث، ص٩٧-٩٨ و١٣٢-١٣٤.

(٦٤) انظر مراسلات قادة الحصن، Archives nationales, sous-collection Colonies, C6.

(٦٥) M. Park، ١٧٩٩، ص٢٣٣-٢٣٤؛ A. Golberry، ١٨٠٢، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٦٦) M. Park، ١٧٩٩، ص٣٠٣-٣٠٤؛ R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص٣٨٠.



اللوحة ١١،٤: مسافرون يقتربون من تمبكتو.

كذلك حافظت القوافل القادمة من ولاتة على روابطها المباشرة مع جنى عن طريق رأس الماء وتمبكتو[٦٧].

الطريق الشرقي: كانت هذه المجموعة من الطرق تبدأ في تافيلالت بالمغرب وتعبُر توات وتفتح أيضا ممرًا للقوافل الكبرى من حجاج المغرب. وعند تيميمون كان الطريق من توات إلى السودان يرتبط بالطرق الفرعية المتّجهة من وسط المغرب: طريق من الغوليا إلى المزاب إلى لاغواط، وطريق من الغوليا إلى ورقلة إلى توغورت إلى توزور إلى قفصه، وكلاهما يسيطر عليه بدو الشامبا والأوغراما الذين كانت وظيفتهم تقتصر على إرشاد القوافل وحمايتها[٦٨].

وإلى الجنوب من ذلك، عند عين صالح، كانت نقطة الالتقاء بالطريق الفرعي القادم من غدامس والذي كان طوال القرن الثامن عشر موضع نزاع بين طرابلس وتونس، والمسار الذي تنتهجه السلع السودانية إلى كلتا العاصمتين. وكان تجّار هذه المنطقة يندرجون في عداد أغنى عملاء تمبكتو ويقيمون علاقات دائمة مع بلاد الهوسا عن طريق غات وأغاديس، ومع بورنو عن طريق مورزوك وبيلما[٦٩].

وبعد تيديكلت، كانت القوافل تدور حول الحد الغربي لأهنيت وتتابع سيرها، بعد العبور الشاق لتانيزروفت، إلى أزواد ومخيّمات الكوندا. وكان الكوندا، الذين كانوا يقدمون الخدمات والمعارف والبركة ويفصلون في معظم النزاعات التي تنشأ فيما بين البدو أو بين البدو والجماعات المستقرة، يضطلعون بدور مهم في المنطقة. وكان وجودهم في حدّ ذاته كافيًا لجعلهم أفضل ضمان للطريق إلى تمبكتو وأجدر حماة له[٧٠].

ومن أروان وبوجبيهة، كانت بعض القوافل تذهب مباشرة إلى بامبا أو غاو. ومع ذلك فإن تمبكتو هي التي كانت تجتذب الجانب الأكبر من الحركة على هذا الطريق[٧١].

وبعد أن يقدم التجّار المغاربة هداياهم إلى رؤساء الأرما في المدينة، يتولّى أمرهم الدياتيغي (diatigui)* الذي يكرم ضيافتهم ويزوّدهم بوسائل الانتقال وبحرس مسلّح عند الضرورة[٧٢]. وبالنسبة إلى كثير من المسافرين، لم تكن الرحلة تنتهي عند تمبكتو نظرًا إلى أن السلع الواردة

---

(٦٧) O. Houdas، ١٩٦٦، ص٢١–٢٥ و١٠٢–١٠٤؛ H. Barth، ١٨٥٧–١٨٥٨، المجلد الخامس، ص٤٨١–٤٨٢.

(٦٨) E. Carrette، ١٨٤٤، ص٩١؛ A. Daumas-Chancel، ١٨٤٨، ص١١١–١١٦؛ N. Duveyrier، ١٨٥٩، ص٦–٧ و١٦–١٧ و١٩–٢٤.

(٦٩) L.de Tassy، ١٧٥٧، المجلد الثاني، ص١٨٠–١٨٢؛ R. Hallet، ١٩٦٤، ص٨٢–٨٤؛ E. Carrette، ١٨٤٤، ص١٤٣.

(٧٠) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5334, f. 79r؛ P. Marty، ١٩٢٠–١٩٢١، المجلد الأول، ص ٢٧ و ٤٩–٥١.

(٧١) H. Barth، ١٨٥٧–١٨٥٨، ص٤٥٧–٤٥٨.

(٧٢) O. Houdas، ١٩٦٦، ص١٣٨ و٢٠٣.

* diatigui: لقب في تمبكتو.

من شمال أفريقيا كان الرجال أنفسهم ينقلونها إلى جنى. ولم يكن إلا نحو أعلى النهر من جنى أن نشأ نظام تجاري مختلف تعد شبكة الجولا التجارية أهم عناصره.

شبكة الجولا: كان يوجد طريقان رئيسيان يربطان جنى بمناطق الغابات والبلاد التي تنتج جوز الكولا والذهب. فكان أولهما يتّجه إلى الجنوب الغربي نحو بوره ووورودوغو اللتين تقعان على أرباض إقليم إنتاج الكولا. وكان الثاني يتّجه إلى الجنوب الشرقي نحو كونغ والأشانتي(٧٣).

وكانت كونغ تزوّد بجوز الكولا والذهب من لوبي وساحل الذهب. وكان يحمل كلتا السلعتين تجّار الجولا أنفسهم الذين كانوا يبيعون ألواح الملح من تاوديني إلى بونا. وكانت بقية حمولتهم تتألف من السلع القطنية والمنتجات الأوروبية التي تسوّق حول كوماسي(٧٤).

وكانت اليارسة، إحدى جماعات الموسّى، قد أنشأت بمحاذاة ذلك الطريق طرقًا مباشرة تربط بين تمبكتو وبلاد الأشانتي، تلتف حول جنى والدلتا الداخلية وتمرّ عبر دِونتزا وكورينتزه وأواكي وديري أو عبر واهيغويا وباندياغارا وكونا وكورينتزه.

وإلى جانب طرق الموسّى الجانبية هذه، كان يوجد فيما يبدو قدر قليل من التبادل التجاري بين تمبكتو وبلاد الهوسا على طول النهر إلى أنسونغو ودالّول وماوري. وكان هذا هو الطريق الذي ينتهجه الحجّاج الذين كانوا، بعد أن يصلوا إلى كانو، يتجهون شمالًا إلى فزان ثم إلى مصر عن طريق أوجيلة وسيوة(٧٥).

وكانت صادرات المغرب إلى غرب السودان صادرات بالغة التنوّع فكانت تشمل منتجات محلية تتراوح من الغلال والكتب الدينية إلى الملابس الحريرية والتبغ من مكناس، والسلع القادمة من شرق البحر الأبيض المتوسط (التوابل والحرير) ومن أوروبا (المنسوجات والسكر والبن والشاي والآنية الزجاجية والأسلحة النارية).

وفي وسط المغرب، كانت التجارة السودانية المصدر الرئيسي لنشاط ولايات توات والمزاب وسوف والجريد. وكانت تشمل تشكيلة متنوعة من السلع، من الأقمشة المصبوغة والتوركيدى من كانو إلى جوز الكولا من بلاد الأشانتي. وكان جوز الكولا يستهلك في كافة أنحاء جنوب المغرب حيث وجدت أعداد كبيرة من السكان السود(٧٦).

---

(٧٣) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص٩٩–١٠٣؛ L.G. Binger، ١٨٩٢، المجلد الثاني، ص١٤١–١٤٢.

(٧٤) L.G. Binger، ١٨٩٢، المجلد الثاني، ص٣١٦–٣١٧ و٣٧٣–٣٧٤. وكانت المنسوجات الحمراء التي يقال إنها مستقدمة من كوماسي معروفة في تمبكتو في منتصف القرن العشرين. O. Houdas، ١٩٦٦، ص٩٦.

(٧٥) Bibliothèque nationale, Paris, Fonds arabe, Ms 5713, ff. 30-31.

(٧٦) R. Leselle، ١٩٥٧؛ L. Valensi، ١٩٦٧.

وكانت هذه التجارة التي تجمع بين التنوّع والاستمرار، تدرّ أرباحًا طائلة[٧٧]. وقد تبدو أهميتها الاقتصادية ضئيلة بالمقارنة بمجموع التجارة في ذلك الوقت، غير أن التجارة عبر الصحراوية لم تكن تنقل البضائع وحدها وإنما كانت تنقل أيضًا أفكار وقيم حضارة بأسرها.

السلع التجارية

لم يكن الملح يلعب إلا دورًا ضئيلًا في التجارة بين شعب المغرب وشعوب الساحل والسودان. فمنذ بداية القرن السابع عشر، وعلى الرغم من وجود القادة المغاربة في كل من تغازة وتاوديني[٧٨]، كانت المدن الواقعة على طول نهر النيجر تحصل على الملح من المناجم الصحراوية عبر طرق منفصلة ومستقلة هي طرق قوافل (azalai)* البربر والطوارق. وعلى ذلك أصبح يتعيّن على القوافل القادمة من الشمال أن تنوّع البضائع المصدّرة إلى السودان. وفضلًا عن ذلك فإن السودان نفسه، بالإضافة إلى ما درج على تصديره من ذهب وعبيد وعاج، كان بحاجة إلى سلع مصنوعة معينة يذكر منها الأقمشة والحلي، وهي حاجة زاد حجمها مع هبوط صادرات الذهب والعبيد أو ركودها[٧٩].

وعلى الرغم من أن كميات الذهب المصدّرة لم تعد قط مساوية للكميات الضخمة التي كانت تنقل من السودان بعد الغزو المغربي، فقد كان الذهب يشكل جزءًا من حمولة جميع القوافل العائدة من السودان. وطرأت في نهاية القرن السابع عشر زيادة كبيرة على تصدير الرقيق بعد أن شكل مولاي اسماعيل جيش العبيد، وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان الصمغ العربي يحتلّ مكانة مهمة في الصادرات السودانية إلى المغرب. وزوّد فتح ميناء موغادور القوافل السودانية بمنفذ جديد إلى البحر، حيث كانت تباع بالإضافة إلى ما ذكر من سلع، كميات كبيرة من ريش النعام والعاج.

التطوّر الثقافي والديني

الإسلام في السودان قبيل حروب الجهاد في القرن التاسع عشر

كثيرًا ما يقال عن الفترة التي نحن بصدد بحثها إنها فترة انحطاط وكساد ثقافي. غير أن ذلك القول ينبغي أن يعاد النظر فيه إن كان المقصود به تدهورًا أو نكوصًا في الثقافة الإسلامية. ذلك

(٧٧) انظر G. Lemprière، ١٨٩١، ص٢٩٠؛ J. Gräberg، ١٨٣٤، ص١٤٦؛ L. Godard، ١٨٥٩، ص١١٧–١٢٠؛ Parx، ١٨٤٥.

(٧٨) يقال إن القادة المغاربة ظلوا في تاوديني حتى قبل الغزو الفرنسي بقليل: انظر تقرير Pichon عن منطقة أروان Archives nationales du Sénégal, Dakar, IG 254.

(٧٩) R. Caillié، ١٨٢٨، المجلد الثاني، ص٣٨٣–٣٨٤؛ Prax، ١٨٤٥، ص٣٤٤.

* *azalai* أو *azalay*: قوافل تتألف من عدة آلاف من الجمال التي تحمل الملح في الربيع والخريف من أحواضه في الصحراء الجنوبية إلى المناطق المدارية في الساحل والسودان.

أنه بفضل التجارة المتواصلة عبر الصحراء، وبفضل الزوايا والجمعيات الدينية وجماعات المرابطين، وبفضل الشبكات الممتازة التنظيم لتجّار الجولا. ظلّ تأثير الإسلام ينتشر بدرجات متفاوتة بين شعوب وادي النيجر كافة.

فكما لاحظ رينيه كايه في بداية القرن التاسع عشر، كان جميع سكان تمبكتو وجنى يعرفون القراءة والكتابة باللغة العربية. وأفضل برهان على اتّساع نطاق انتشار وسيلة الاتصال القوية هذه، وفرة المصادر المكتوبة المتاحة لمؤرخي المنطقة. وقد كتبت جميع السجلات المشهورة لأحداث تمبكتو (التأريخات) بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر.

وكان الإسلام قد كفّ عن أن يكون مجرد الظاهرة الحضرية التي كانها في العصور الوسطى، ولم يعد نقله قصرًا على العلماء من سكان المدن، ولا مرتبطًا عضويًا بفئة اجتماعية بعينها هي فئة التجّار ولا قاصرًا على نشاط اقتصادي واحد.

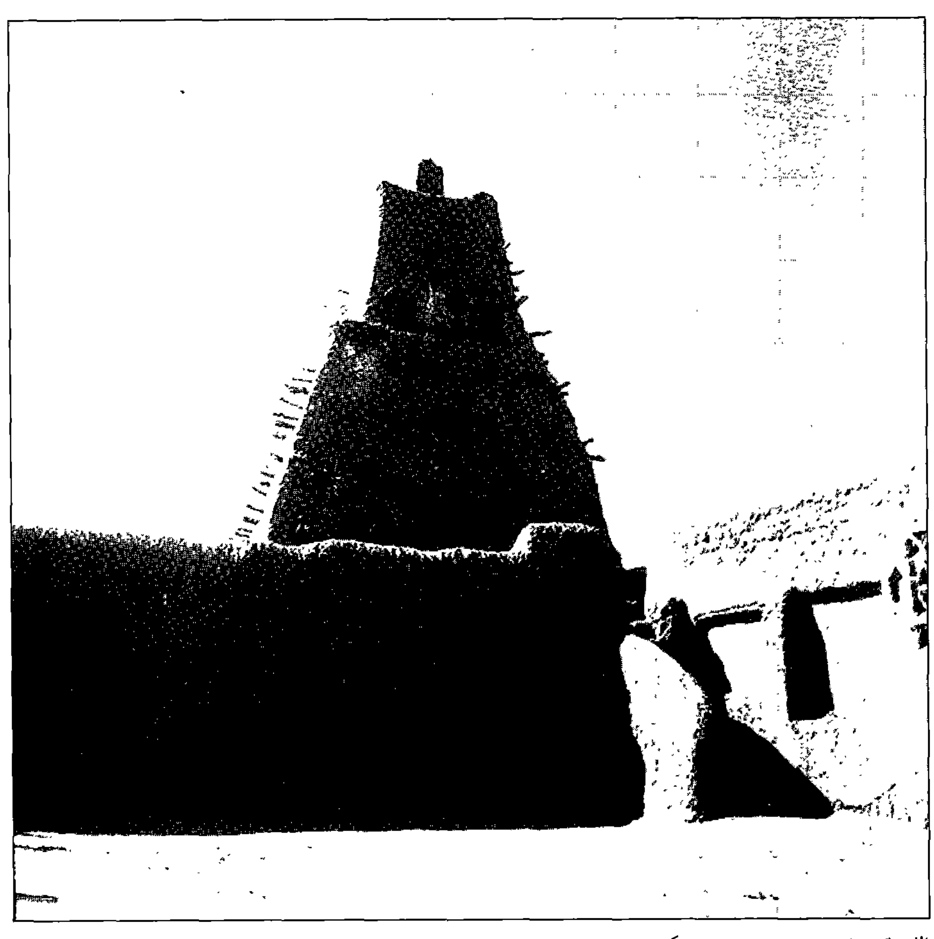
فقد انتشر الإسلام في المناطق الريفية وتأثّر به كل من مزارعي البمبارا ورعاة الفولبه. وكان دعاته الجدد هم جماعات المرابطين من البربر والسودانيين الذين اتّخذوا من دراسة كلام الرسول ونشره وظيفتهم الرئيسية.

ويعد ظهور جماعات المرابطين واحدًا من أروع جوانب الانقسام الطبقي الإثني الاجتماعي الذي طرأ على الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى أثناء النصف الثاني من القرن السابع عشر. فعلى أثر التقلبات الديموغرافية أو النزاعات المسلحة التي ما زلنا لا نعرف عنها إلا النزر اليسير، انقسم المجتمع البدوي، من السنغال إلى عير، إلى طبقتين متميزتين: فئة المحاربين وفئة رجال الدين التي كانت تتمتّع بمكانة دينية رفيعة وتكرّس جهودها كافة لدراسة الشريعة الإسلامية والتعبّد الصوفي وممارستهما.

وكانت زاويتهم تجتذب إليها الدارسين كما كانت تجتذب التجّار الرحّل الساعين إلى الحماية، وأصبح كثير من هذه الملاذات التي حُرص على إقامتها على طول الطرق التجارية، فيما بعد محطات مهمة للقوافل. ومن أمثلة ذلك أروان وبوجبيهة اللتان أسّستهما جماعة مرابطي كيل – السوق التي أخرجها من ديارها الكونتا وحلّوا محلّها. ومن الأمثلة الأخرى مبروك والمأمون وكلتاهما من المخيّمات السابقة لكيل – السوق وأصبحتا في القرن الثامن عشر، في عهد شيخ المختار، في عداد أهم مراكز نفوذ الكونتا.

وقد قدّر لشيوخ الصحراء أن يبزّوا علماء المدن ويصبحوا الزعماء الروحيين لمعظم المحرضين على الجهاد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فكان مع آيت دايمان في شنغتي أن استهلّ دراساته الأمير عبد القادر أمير فوتا تورو قبل جهاد سنة ١٧٧٥. وكان بين مرابطي آيت أواري في عير أن التقى عثمان دان فوديو بمعلّمه جبريل بن عمر. وتأثير الكونتا على شيخو أحمدو أمر يعرفه الكثيرون، وكذلك تأثير إيدا – أو – علي، من شنغتي على الحاج عمر تال.

وكان إسلام المرابطين إلى حد ما استمرارًا لإسلام أسلافهم؛ وكان ما يتّسم به من روح النضال يتناقض مع روح التوفيق والتسامح التي اتّسم بها «إسلام السود» بالمدن السودانية وفي مراكز الجولا. كذلك فإن إسلام المرابطين – بمسارعته إلى الارتباط بجمعيات دينية لها ما للقادرية (التي كان الكونتا ممثليها الرئيسيين في السودان) من طابع العالمية – لم يقتصر على تزويد أتباعه بديانة يعتنقونها



اللوحة ١١،٥: مسجد في تمبكتو.

بل زوّدهم أيضًا بإطار يتجاوز فئات الهوية التقليدية المتمثلة في الجماعات الإثنية أو العشائر.

وعلى حين كان الإسلام التقليدي في السودان يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسلطة الحاكمة وبالرؤساء، كان إسلام المرابطين قبل حروب الجهاد يمارس تأثيره من أدنى عن طريق تضافر جهود الجمعيات الدينية وأصحاب القطعان الذين شرعوا في القرن التاسع عشر في محاولة للغزو الديني لمنطقة الساحل بأسرها. كما كان الإسلام عامل ضم للصفوف وقوة دافعة إلى التحرّر الاجتماعي والسياسي، وقد اجتذب بوصفه هذا جميع توكولور فوتا تورو الذين كانوا يناضلون ضد السلطة التي كانت تفرضها عليهم سلالة الدنيانكه. كما اجتذب فولبة ماسينا الذين كانوا بصدد التحرّر من نير البمبارا، وكذلك فولبة بلاد الهوسا وفلّاحيها الذين كانوا يكافحون ضد السلطات الملكية المستتبّة في غوبير وكانو وكاتسينا وغيرها من الأماكن.

الفصل الثاني عشر

من النيجر إلى الفولتا

م. إيزار و ج. كي – زيربو

بعد سقوط إمبراطورية غاو سنة ١٥٩١ على أثر الغزو المغربي، تفكك الصرح الأساسي للسلطة السياسية القائمة على منعطف النيجر، فترتّب على ذلك نشوء فراغ سياسي شرعت سلطات أخرى في ملئه بالتدريج. وعلى امتداد القرون التالية، أصبحت السلطة تتّسم بالطابع المحلي بتأثير من القوى الطاردة الصادرة من قلب الإمبراطورية المنهارة ومن قوى التكامل النشطة عند محيطها. فظهرت عند منعطف النيجر وأعالي نهر الفولتا أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر أربعة أقطاب: مملكتا البمبارا في سيغو وكعارتة، وممالك الموسّي، ومملكتا كونغ وغويريكو، وممالك الغولمانسيبا. وقد حدث ذلك أمام خلفية من جماعات إثنية متعددة وذات سلطات لامركزية. وقيل إن السلطة قد «اكتسبت طابعًا قبليًا» أثناء تلك الفترة وخاصة بتأثير تجارة الرقيق التي شكلت، حتى بالنسبة إلى بلاد بلغ بعدها عن الساحل ما بلغه منعطف النيجر ونهر الفولتا، الخلفية الاقتصادية[1]. غير أن هذا قول تعوزه الدقة نظرًا إلى أن الممالك الأفريقية، كما سيتضح فيما يلي، أنشئت في مناطق جغرافية متنوعة الإثنيات بالضرورة. وبعبارة أخرى، فإن تقاليد مالي وغاو ظلت قائمة وإن كانت على نطاق أصغر وبوسائل أخرى وفي سياق يزداد باطّراد تأثّره بعوامل خارجية ونزاعات داخلية شكلت البنى السياسية الجديدة. وعلاوة على ذلك، أثرت عوامل اجتماعية – اقتصادية ودينية معينة – لم تكن قبلية بأية حال – في عمليات إعادة التنظيم وعجّلت في نهاية القرن الثامن عشر بالتصدّعات الأولى التي أنبأت بقرب وقوع تقلبات القرن التاسع عشر.

(١) ظهرت البمبارا على قائمة أسماء تجّار الرقيق وليس من المستبعد أن يكون بزوغ نجمهم المفاجئ في القرن السابع عشر قد اقترن أيضًا بمطاردة العبيد في ذلك الحين.

الشكل ١٢، ١: منطقة النيجر – الفولتا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

الشعوب والإمارات والممالك

مملكتا البمبارا في سيغو وكعارته من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

التطوّر السياسي

إن أصول مملكتي البمبارا[٢]، وإن لم تكن ترجع إلى زمن بعيد، يخفي معالمها تنوّع الروايات المتناقلة وسجلات الأحداث. فالرويات المتناقلة، التي جمعها أو بوّبها الرحّالة والموظفون والإداريون الأوروبيون، وكذلك الرّواة الافريقيون، قد غدت الآن مدوّنة في كتابات تنطوي على تشكيلة من وجهات النظر المختلفة. فترتيب تعاقب الحكام على مناصبهم ليس متطابقًا دائمًا، كما لا يتطابق طول المدة التي بقي فيها كل منهم في الحكم[٣].

غير أن الاهتمام في هذه الدراسة ينصبّ على تطوّر المجتمعات التي تمخّضت عن رجال عظام وكوّنتهم أكثر مما ينصبّ على أعمال هؤلاء الرجال. وسيتناول هذا الفصل على الأخصّ، بعد مناقشة وجيزة للأحداث، القوى الدافعة لهذه الشعوب من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر وتنظيم تلك القوى وما بينها من علاقات.

ومن المسائل الأخرى المثيرة للجدل ما يتعلق بالشعوب المسؤولة عن الأخذ بزمام المبادرة التاريخية في تأسيس مملكتي البمبارا. ويأخذ توكسييه برأي قاطع في هذا الصدد فيقول إن «البمبارا»، في التحليل الأخير، «لم يكونوا قط قادرين بأنفسهم على تأسيس ممالك: فملكا سيغو وكعارتة ينتميان أصلًا إلى الفولبه، وملكا سيكاسّو وكونغ إلى المانده – الجولا. أما البمبارا العادي فهو زنجي صرف ينزع إلى التدني وإن كان عاملًا وفلاحًا جيدًا بدرجة معقولة»[٤]. ونظرًا إلى أن البمبارا لغة من لغات المانده، وإلى أن الشعوب ظلت تختلط فيما بينها منذ أقدم العهود، فإن اهتمامنا الرئيسي اليوم إنما ينصبّ على أمور أخرى[٥] حتى على الرغم من التحالفات (والحروب) البيولوجية والسياسية الكثيرة بين البمبارا والفولبه، التي يذكر من أمثلتها التحالف لصدّ آخر أباطرة مالي مانسا ماغان (١٦٤٥) أو الهجوم على كونغ. وبالرغم من أن الأصول التي ينتمي إليها البمبارا قد ضاعت بكل تأكيد، فإن التحرّكات المعاصرة

---

(٢) يطلق البمبارا على أنفسهم اسم الباماناو؛ غير أننا سنلتزم هنا بالاسم الذي يطلق عليهم رسميًا في الوقت الحاضر.

(٣) من وجهة النظر هذه فإن المؤلفات المتفقة فيما بينها في أكثر الحالات هي من ناحية A. Raffenel، ١٩٤٦ و L. Tauxier، ١٩٤٢؛ ومن ناحية أخرى، M. Delafosse، ١٩١٢ و١٩١٣؛ و C. Monteil، ١٩٢٤. ونحن نفضّل المؤلفين الأولين في المسائل المتعلقة بالتسلسل التاريخي.

(٤) L. Tauxier، ١٩٤٢، ص٨.

(٥) في موضع لاحق، يكتب ل. توكسييه بصدد الأنثروبولوجيا البدنية: «يخلص كاترفاج وهامي، ص٣٥٩، إلى نتيجة مؤدّاها أن زنوج الماندينغو (المانده) والبمبارا، الذين يقطنون وادي النيجر الأعلى، ينتمون فيما يبدو إلى الجنسين الهوسا والسوداني معًا، علمًا بأن الجنس السوداني يمثّل الزنوج الأدنى، الزنوج الحقيقيين، بينما يمثّل الجنس الهوسا الزنوج الأعلى أو الذين اختلطوا بعناصر إثيوبية أو حاميّة» (١٩٤٢، ص١٦).

تنعكس في الروايات المتناقلة التي تتيح القطع بأنهم يندرجون منذ زمن طويل في عداد السكان الأصليين لمنعطف النيجر. ويكاد يكون من المؤكد أن البوزو كانوا هناك قبل مقدمهم وأنهم اختلطوا أيضًا بالسوننكه والسوسو والمالنكه والفولبه وغيرهم. ويشير رافينيل إلى أسطورة أصلية تتحدّث عن أرض التورون، التي تقع على بعد شهر قمري من سيغو، ومن الواضح أنها لا يمكن أن تعني أرض التورون الواقعة في واسولو القريبة في اتجاه الجنوب الغربي. والواقع أن وجود «علاقة مزاح» (sanankunga) بين كوليبالي (كوروباري) وبين الكيتا أو التوري، إنما يقف شاهدًا على العلاقات العريقة بين البمبارا والمالنكه[٦] اللذين يتحدّثان، فضلًا عن ذلك، بلهجتين من اللغة نفسها.

وأيًا كان الأمر، فإن قصة هجرة أسلاف سلالات البمبارا المسمّين باسمهم تتضمّن موضوع عبور النهر، وهو موضوع وارد في كثير من الأساطير الأصلية في أفريقيا. وفحوى هذه الأسطورة أن أخوين، هما برامنغولو ونيانغولو، وقد طاردهما عدو وليس لديهما قارب، عبرا النهر (لعلّه نهر الباوله أو النيجر) بفضل فُترة ضخمة (m'polio) أنقذتهما في اللحظة الأخيرة[٧].

والجانب الرائع في تلك القصة الأصلية، هو الارتباط السريع الذي كان يتمّ، طوعًا أحيانًا وقهرًا في كثير من الأحيان، مع السوننكه (الذين كانوا يُدعون الماركا أيضًا). وكان السوننكه تجّارًا استقرّ بهم المقام منذ عدة قرون اشتغلوا أثناءها أحيانًا بتجارة الرقيق ولم يكن لديهم اهتمام يذكر بالخدمة في الجيش في الوقت الذي كان فيه الوافدون الجدد من البمبارا يكادون يحترفونها. ولاذ أحد الأخوين، برامنغولو، ببواري سيغو الذين كانوا من السوننكه، على الضفة اليمنى للنيجر. وأقطعه بواري سيغو أرضًا مكّنت، برغم انفصالها، الوافدين الجدد من البمبارا من الدفاع عن مملكة سيغو برمّتها. وفي تلك الأثناء عبر الأخ الآخر، نيانغولو، النهر وبنى حصنًا (tata) في بايكو. وبعد أن فشل الماركا في الاستيلاء على الحصن بالانقضاض عليه، انتهى الأمر إلى الاكتفاء بعلاقات سلمية وتكاملية مع الوافدين الجدد من البمبارا إلى أن حلّ الوقت الذي تحرّر فيه الأسرى الذين جاء بهم الجولا من تورون فعزّزوا قوى نيانغولو بدعم شديد. ومن ثم انتقال البمبارا، الذي لا شك في أنه تحقّق بالتدريج، من وضع اللاجئين إلى وضع الحماة لمضيفيهم ثم إلى وضع السادة في البلاد. وتبرز هذه العملية بجلاء في معظم الروايات التي سيقت عن أصول سلطة البمبارا.

ومن الجوانب المهمة الأخرى لهذا التاريخ، الأهمية الاستراتيجية للنيجر الأوسط حيث كان منعطف النهر يبلغ أقصى امتدادٍ له داخل الصحراء ونحو الطرق المؤدية إلى شمال أفريقيا. وقد استقطب النيجر الأوسط، بتوحيده الضفتين، السلطة السياسية طوال أربعة قرون. وكان من

(٦) انظر R. Pageard، ١٩٥٧. يفسر بعض الكتاب تهميش هذه الشعوب في عهد مانسا مالي برفضها تقبّل سلطة الماليين والدخول في الإسلام. ومن ثم الاسم الذي أطلق عليها *Ban mâ na* ومعناه «رفض السادة».

(٧) يقال إن عبورهم النهر دون قارب هو مصدر اللقب الذي أطلق عليهم Kulibali (Kurubari) (من *Kulu* ومعناها «قارب» و *bali* ومعناها «محروم من»)، وإن وجدت تفاسير أخرى لأصل هذا اللقب.



اللوحة ١٢. ١. تمثال صغير من منطقة السوسكه يمثّل خُنثى راكعة، وقد صنع من الخشب وغُطي بغشاء مستمدّ من جثث الضحايا. ارتفاعه **٢٩** سم

الصعب اقتسام السلطة، الأمر الذي يفسّر الهجوم المستمرّ المتبادل بين المملكتين الشقيقتين سيغو وكعارتة، مما كانت تحشد له شعوب متفرقة تفرّق نهر السنغال وشمالي الفولتا الأعلى.

وليس من اليسير أن نربط بين أول سلفين أسطوريين لسلالات البمبارا وبين أوائل القادة المعروفين تاريخيًا. وفيما يتعلق بسيغو، يقال إن من سُلّان برامنغولو، كلاديان كوليبالي الذي يعتبره عدة مؤلفين الجد الأكبر لماماري كوليبالي مرورًا بدانفاساري وسوما[٨]. ويقدّم كلاديان على أنه هو الذي كاد يعيد إلى مالي مجدها في القرن السابع عشر وعلى الأخصّ باسترداد تمبكتو من المغاربة[٩].

ويقال فيما يتعلق بكعارتة على الضفة اليسرى للنيجر – وفقًا لأسطورة من منطقة نيورو – إن سونسان (حوالى سنة ١٦٣٥)، ابن نيانغولو، أسّس سونسانا على مقربة من مورديا. وكان ابنه ماسّا (حوالى سنة ١٦٦٦) فلّاحًا مشهورًا وأبًا كثير الإنجاب عمد بانتظام إلى تزويج العشرات من بناته لا لأمراء يتعذر عليه كسبهم إلى جانبه، بل لرجال فقراء يشترط عليهم أن يأتوا للعيش معه ومناصرة قضيته. كذلك فإن الإغارات الدورية التي كان يشنّها اجتذبت كثيرًا من المغامرين الذين كان يشترط عليهم أن يثبتوا أولًا جدارتهم في أعمال الفلاحة[١٠]. وواصل ابن ماسا، بنيفالي (حوالى ١٧١٠–١٧٤٥) تطبيق هذه السياسة ذاتها فوسّع كثيرًا نطاق سلطة الماساسي متّبعًا أساليب تجمع بمهارة بين حياة الزراعة بنظامها الأبوي وبين الإغارات الحربية بما فيها من عنف وشراسة.

ولم يستطع فولاكورو، الذي خلف أخاه بنيفالي، أن يتجنّب أول تصادم جاد بين الماسّاسي وبين ملوك سيغو. وكان هؤلاء الملوك هم الأقوى نظرًا إلى أن أراضيهم كانت تضم أودية النهر وروافده الرئيسية وتأوي شعوبًا من المنتجين أكثر تنوّعًا، بمن في ذلك فلّاحو البمبارا ومقاتلوهم، وتجّار السوننكه والجولا، ورعاة الفولبه والبربر، وصيّادو الأسماك والناقلون من السومونو والبوزو. وكانت سلطة سيغو توازنها عقدة التفوّق لدى الماسّاسي الذين كانوا يدّعون انتماءهم إلى طبقة أكثر نبلًا. ولا سيّما بعد أن تغيّرت السلالة الحاكمة في سيغو.

ومن جهة أخرى، كان على فولاكورو أن يجابه حاكمًا قديرًا في ماماري كوليبالي حاكم سيغو (١٧١٢–١٧٥٥) ابن حفيد برامنغولو المؤسّس الحقيقي للمملكة. ولم يلبث ماماري، الذي أوتي قوة خارقة وكانت أمّه تصنع جعة الدخن (dolo) وشراب العسل، أن تزعّم رابطة الأولاد الذين يجمع بينهم تزامن الختان (ton) ومن ثم جاء اسم البيتون أو التيغيتون الذي أطلق عليه. وساهم القنص والفلاحة والشرب والمرح مع رفاق سنّه في أن يجعل منه زعيمًا اجتماعيًا – وسياسيًا في وقت لاحق – خارج إطار مؤسسات البلد التي كان قوامها حكم الشيوخ ورجال الدين[١١]. ثم نشأت صراعات داخل التون وخارجها: فكان سبب الصراعات

(٨) C. Monteil، ١٩٢٤، ص٢١؛ L.G. Binger، ١٨٩٢، المجلد الثاني، ص٣٨٦.

(٩) L. Tauxier، ١٩٤٢، ص٦٣.

(١٠) كان ماسّا هو الذي أعطى اسمه للسلالة. فماسّاسي تعني: «ابن ماسّا»، ولكنها تعني أيضًا «سلّان الملك».

(١١) سيرد بالتفصيل في موضع لاحق وصف للعملية التي تكوّنت بها دولة البمبارا من مؤسسة التون الاجتماعية.

الداخلية قرار ماماري الهيمنة على اجتماعات يوم الاثنين الأسبوعية – والتحكم في مساهمات ضيوفه – بدلًا من تقاسم الامتيازات كما كان يفعل من قبل. غير أن التصادم الأكبر هو ذلك الذي احتدّ بينه وبين تجّار السوننكه الذين اغتيل بطلهم الشاب، كاسوم، في النهاية بعد سلسلة من النزاعات[١٢]. وعندما أبدى المسنّون بعض القلق إزاء سلطته المتنامية، انشقّ ماماري على حكم الشيوخ وتخلّص من المسنين في قريتي دونكونا وبناكورو بهدف اكتساب شبابهما إلى جانبه.

وعندما استغاث مسنّو هاتين القريتين، اغتنم ماماري الفرصة لترسيخ إنجازاته الداخلية بإحرازه انتصارات خارجية – أولًا ضد كونغ التي عرضت الذهب على الوتّارا لقاء الحصول على خدماتهم، وبعد ذلك ضد الماسّاسي.

ولم يكن ماماري ليستطيع صدّ أول هجوم من جانب كونغ (حوالى سنة ١٧٢٥) إلا بتحالفه مع فولبة ماسينا الذين كانوا بصدد إعمار فولادوغو (أرض الباكوي الأعلى حول كيتا). بل إنه يقال إن سيكو وتّارا هاجم أرض المالنكه فأوقع نفسه في شرك بين بمبارا سيغو وفولبة فولادوغو. أما الهجوم الثاني الذي شنّته كونغ فقد صُدّ بمساعدة من تييرو سومونو الذي استعان بأسراب النحل على فرسان كونغ[١٣]. ومع ذلك فإن حاكم سيغو عمد، بعد أن خفّف الضغط على سان وقهر السينوفو، إلى تخفيف عبء الضرائب عن كاهل شعب كونغ.

وكان فولاكورو يحكم كعارتة في ذلك الوقت. وكان يحاصر مدينة مورديا التي استغاثت بماماري[١٤]. وكان ماماري ينتظر بفارغ الصبر إشارة كهذه تتيح له فرصة التدخّل، فهزم فولاكورو وأسره ومات فولاكورو في الأسر. واضطرّ الماسّاسي مرة أخرى إلى التحرّك نحو الغرب. كذلك فتح ماماري كوليبالي، الذي يدعى البيتون، جميع أراضي البمبارا، بما في ذلك بيليدوغو. وخضعت لإمرته ماسّينا وجنى، وأمر بأن يشيّد له قصورًا هناك أحد معماريي جنى. وأخيرًا في سنة ١٧٥١، فتح ماماري بسهولة مدينة نياني، عاصمة مالي الآخذة في التدهور والتي كان حاكمها، ماسّا ماغان كيتا، يدفع له إتاوة. واضطر باشوات تمبكتو أن يحذوا حذوه بعد أن نجح أسطول البيتون وفرسانه في تخليص منعطف النيجر من أعمال الابتزاز التي كان الطوارق يمارسونها. ومن جهة أخرى، لم يكن خلفاء البيتون حكامًا ذوي هيبة تذكر.

وكان أولهم ابنه دنكورو (١٧٥٥–١٧٥٧)، وكان متعجرفًا متعطشًا للدماء، استولى على الفأس الذهبية – رمز السلطة الملكية – وسرعان ما أعدمه قادته الحربيون. وكان متوسط طول فترة الحكم دون الثلاث سنوات، ولم يحكم لمدة تكفي لوضع سياسة سوى نغولو

---

(١٢) من أمثلة ذلك أن كاسوم اقترح تأدية الغرامات في شكل قطعان بهدف اجتذاب الرابطة إلى مجال الممتلكات المنقولة حيث كان السوننكه على يقين من تفوّقهم.

(١٣) L. Tauxier، ١٩٤٢، ص٧٤. من الجدير بالذكر أن الجولا كثيرًا ما كانوا هم أيضًا يربّون النحل الذي يمكن أن ينفع في أوقات الحرب.

(١٤) لم يرد ذكر هذه الواقعة في الرواية التي سجّلها تمّورة ومونتيي. ولكن ذكرها روبير آرنو وآدم. وقيل علاوة على ذلك إن فولاكورو أغوى باسّانا، إحدى بنات ماماري. انظر L. Tauxier، ١٩٤٢، ص٧٥.

ديارا (١٧٦٦–١٧٩٠). غير أنه تعيّن عليه أولًا أن يتخلص من نانكوروبا نزانغه ثم أن يقنع الرؤساء الحربيين بأن يقسموا على أشياء سحرية بأن ماماري نفسه هو الذي عيّنه حاكمًا. وبذلك وضع نغولو حدًا للهياج الذي أحدثه رؤساء أسرى التون (ton-dyon) الذين صاروا جنودًا مرتزقة، وأعاد نظام ملكية حقيقية أضفى عليه شكلًا ملموسًا بتركه سيغو–كورو ليستقرّ في سيغو–سي–كورو عند أعالي النهر. وعلى غرار ما فعل البيتون، أمر بتشييد قصور له في جنى وتمبكتو، وكان هو الذي شدّد قبضة البمبارا على تمبكتو وماسّينا حيث أخضع عددًا من الموظفين المدنيين المنحدرين من «المغاربة» (الأرما) لمراقبة قادة البمبارا الحربيين. وقادته الحملة التي شنّها ضد الرئيس الفولبي سيلا ماكان ييرو إلى بلاد الدوغون. وعندئذ هاجر كثير من الفولبه نحو واسالو وغانادوغو[١٥]. وحتى عندما بلغ من الكبر عتيًّا شنّ ضد الياتنغا حملة باءت بالفشل، وتوفي في طريق عودته بعد أن أنشأ سلالة جديدة في سيغو.

ونشبت الصراعات الداخلية مرة أخرى بعد نغولو، وكان مونسون ديارا (١٧٩٢–١٨٠٨) هو وحده الذي استطاع أن يفرض سلطة سيغو من سان إلى تمبكتو، ومن بلاد الدوغون إلى كعارتة[١٦].

غير أن كعارتة لم يكن قد انتهى أمرها بعد. فبعد فولاكورو (الذي مات في الأسر أثناء حكم ماماري)، استعادت كعارتة قوتها بشنّ الإغارات وعلى حساب بيليدوغو وبامبوك وبلاد الخاسونكه. وخلف دنيبا بو (١٧٥٨–١٧٦١) مقاتل عظيم هو سيرا بو كوليبالي (١٧٦١–١٧٨٠) فأقام مقرّ الحكم الملكي في غيمو. وكان قد استولى على نصف باخونو بينما كان نغولو ديارا منشغلًا في الشمال وفي الشرق. وعاث نهبًا في كيتا، وهي مدينة كبيرة للمالنكه في فولادوغو، وانتهز فرصة نشوء نزاع بين عشيرتين من الدياوارا، هما الساغونه والدابورا، فطرد الدابورا الذين لجأوا إلى بوندو، في حين أعفى الساغونه، الذين كانوا يعدّون أحرارًا، من دفع الإتاوة وإن كانوا قد أجبروا على التعهّد بتقديم فرقة من المقاتلين في حالة نشوب حرب.

التنظيم الاجتماعي السياسي لممالك البمبارا

إن أبرز المعالم التي اتّسم بها انتقال البمبارا نحو نظام الدولة وتطوير المؤسسات الصالحة لحكم مجتمعات نائية، هي الصيغة الجديدة التي طوّروها للتوفيق بين ممارسات البمبارا ومقتضيات الحياة في ممالك واسعة الأرجاء متعددة الإثنيات. ذلك أنهم، فيما يبدو، لم يقتبسوا أي شيء من الخارج. ويتمثّل أروع جوانب إبداعهم في انطلاقهم من أسلوب عمل رابطة (ton) عادية نحو تشكيل أجهزة الدولة بالتدريج. ولئن لم يكن هذا الإجراء إجراءً

(١٥) L. Tauxier، ١٩٤٢، ص٩٦؛ نقلًا عن L.G. Binger، ١٨٩٢.

(١٦) C. Monteil، ١٩٢٤، ص٨٩.

استثنائيًا في تاريخ أفريقيا، فهو يتميّز في هذه الحالة بأنه يعطينا صورة مصغّرة رائعة للكيفية التي يتمّ بها، في غضون بضعة عقود، الانتقال من «العشائر إلى الإمبراطوريات»[١٧].

في مملكة سيغو: كانت نقطة البدء رابطة الأنداد (fla-n-ton) بقيادة ماماري كوليبالي. والـ fla-n-ton (أو الـ ton) هي رابطة الفتية الذين مرّوا بشعيرة الختان معًا[١٨]. ومن الوجهة النظرية، كانت الدفعات المتعاقبة تنظم في ثلاث مجموعات: الشباب والكبار والمسنّون.

وكان أعضاء الرابطة (ton-den) ينتخبون من بينهم رئيسًا يمكن أن يكون أسيرًا في بيت قدر ما يمكن أن يكون ابنًا لأحد الأعيان. وكانت الصفة الرئيسية لرابطة الأنداد هي المساواة المطلقة بين الناس أيًا كان انتماؤهم الاجتماعي، الأمر الذي يختلف اختلافًا بيّنًا عن العشيرة أو نظام حكم الشيوخ.

وكان شاغلو المناصب الآخرون في الرابطة هم: المسؤول عن فضّ النزاعات وكفالة احترام القواعد؛ والداعي إلى عقد الاجتماعات الذي كان يلقّب، نظرًا إلى إعلانه القرارات، باسم شاعر الرابطة (ton-djeli)؛ وقائد الرابطة (ton-masa) الذي كان الناطق بلسان الرئيس. وكانت أهداف الرابطة تتمثّل في تبادل المساعدة وتقاسم الموارد اللازمة للمشاركة في الحياة الاجتماعية.

وكما ذكر من قبل، قوّى ماماري كوليبالي جماعته ضد محاولات ضمّها إلى جانب جماعة كاسوم المنافسة المؤلفة من شباب السوننكه، وضد المسنين المعارضين للخطة التي رسمها للرابطة والذين استغلّوا دورهم كآباء (faaya) واحتجوا بمتطلبات أعمال الفلاحة. فقد سارع ماماري إلى قتل شيوخ الدّنكونا والباناكورو فانشقّ بذلك على حكم الشيوخ وحلّ محلهم باعتباره أبًا (faa) لأعضاء الرابطة (ton-den). غير أنه مع تنامي إنجازات زعيم الرابطة، انضم إليها أعضاء كثيرون آخرون – مدينون مفلسون، ومدانون أعفي عنهم، وسجناء أخلّوا بوعودهم، ومغامرون شباب. وقُبل هؤلاء الأعضاء الجدد بوصفهم أسرى للرابطة (ton-dyon). ولكن بعد أن قتل ماماري الشيوخ، جمع أعضاء الرابطة وأصدر أوامر مشدّدة بأن تُقص شعورهم على نحو ما تُقص شعور أسرى الرابطة[١٩]. وتنسب الرواية إلى ماماري عبارات قوية بهذه المناسبة: «لن نأكل معًا فول الرابطة بعد اليوم، ولن نشرب معًا جعة الرابطة بعد اليوم. فأنا اليوم ابن الله!». وقيل إن بعضهم صاح عندئذ قائلًا: «ما أقساه الـ *bi-ton*[*] اليوم!» ومن ثم لقب البيتون الذي أطلق على ماماري.

وعندما انضم الأعضاء إلى الرابطة أفواجًا – وقد أصبحت عندئذ تتطابق وجيش دولة البمبارا – لم تعد الرابطة رابطة أنداد (fla-n-ton) بل رابطة أسرى الحقل الكبير المشترك

(١٧) المرجع السابق، ص٢٩٠ والصفحات التالية.

(١٨) الواقع أن الـ *fla-n-ton* كانت تضم أعضاء من ثلاث دفعات متعاقبة ممن ختنوا معًا.

(١٩) ثلاث خصلات من الشعر موزعة على الرأس من الجبهة حتى القفا.

* *bi-ton*: لقب معناه «قائد» في لغة البمبارا.

(foroba-dyon) أو رابطة أسرى الوحدة العظمى (furuba-dyon)، وكوّنت أولى رابطات الأسرى طبقة الأرستقراطية. ودعم هذا النظام مشاركة رابطات الأسرى في فرق دينية يترأسها ماماري؛ وتكليف ماماري فرقًا من أعضاء الرابطة لمراقبة أقربائه؛ واختيار قائد الرابطة لا من بين أعضائها ولكن من بين العبيد التابعين لماماري شخصيًا؛ وأخيرًا سن قاعدة تقضي بأن يظلّ عضو الـ foroba-dyon عضوًا فيها مدى الحياة وبأن يولد أبناؤه أعضاء فيها ويظلون كذلك.

وهذه العملية – التي تشكل تجريدًا للسلطة وكذلك تشخيصًا وتجميعًا لها، وبعبارة أدق، تجميعًا للسلاح حول قائد هذا الجهاز السياسي العسكري – ترتب عليها إضفاء لقب الـ faama (السيد الذي يقبض على زمام السلطة العليا)[٢٠] على ذلك القائد. وكان من بين التناقضات الخطيرة لهذا النظام، الخلط بين هذا المركز وبين أب المجتمع الأسري. وفي البداية، كانت الأملاك – المجمعة عن طريق الضرائب والإغارات وغنائم الحرب – تؤول إلى الخزانة العامة (foroba) وتعود بالنفع على المجتمع بأسره. غير أن التذرّع بالمجتمع لم يستطع طويلًا إخفاء حقيقة خوصصة أملاك الدولة. وفي النهاية، استعيض عن القَسَم الجماعي (وهو قسم ثنائي يلزم الرئيس (ton-tingui) نفسه في مرحلة معينة من مراحل انتخابه) بقَسَم أحادي فرضه نغولو ديارا على ناخبيه. ومن ذلك الوقت فصاعدًا أُعطي ماسك زمام السلطة (faama) سلطة تقديرية لمراقبة أملاك الدولة، فكان يستخدمها على الأخص لمكافأة أشجع قادته العسكريين بمنحهم ما يمكّنهم من «إصلاح ما حلّ بملابسهم من تمزقات». ولئن كان الحاكم يتلقّى المساعدة من مجلس استشاري أعلى يتألف من أربعين عضوًا من العسكريين ورجال الدين، فإن هؤلاء الأعيان كانوا يقسمون له يمين الولاء في طقوس دينية على جزيرة في نهر النيجر ثم يعاودون هذا القسم بعد تقلّده منصب الحاكم.

ومن التناقضات الأخرى الخطيرة محاولة خلفاء ماماري توطين أسرى الحقل الكبير المشترك (foroba-dyon) على أنهم عبيد للدولة مرتبطون بفلاحة الأرض، وهو إجراء عجل بنشوء حركة مقاومة خطيرة بين المقاتلين. ومن جهة أخرى حاول بعض القادة العسكريين في النهاية الانسحاب إلى أراضيهم مما جعل الحكومة المركزية تنزل بهم انتقامًا شديدًا.

غير أنه باستثناء عهود حكم شخصيات قوية مثل ماماري كوليبالي ونغولو ديارا، لم تختف تمامًا قط روح المساواة التي قاربت الفوضى والتي كانت تسود رابطات الأنداد. وكانت تلك الروح هي التي اضطرت جمعية أسرى الرابطة إلى القضاء على دنكورو، ابن ماماري وخلفه. وفي البداية كان أسرى الرابطة أحيانًا يتحكمون في رئيسهم برفضهم تنفيذ أوامر التعبئة أو التوجّه إلى الميدان على سبيل المثال. ومن جهة أخرى، فعلى الرغم من أن الاجتماعات العامة التي كانت تعقد في أيام الاثنين والخميس واصلت الانعقاد أمدًا طويلًا، فقد انتهى أمرها إلى أنها

---

(٢٠) وهكذا كان ماماري كوليبالي أبًا لمجتمع بيولوجي (faa) ورجل قوة وسلطان (faama). انظر C. Monteil، ١٩٢٤، ص٣٠٣. وقد انتقل هذا اللقب الماندي المحض في وقت لاحق إلى حكام الجولا، بمن فيهم ساموري.

«لم تعد ذات طابع تشاوري أو حتى استشاري إلا إذا كانت هناك ظروف خطيرة»[٢١]. وحلّ مجلس القادة العسكريين تدريجيًا محلّ الاجتماعات العامة، ولكنه أخذ في الضعف مع انتقال بعض أعضائه من سيغو كلما اتّسعت رقعة المملكة – وبذلك تسارع الانزلاق نحو الحكم الفردي للقابض على زمام السلطة (faama) الواقع على الأخصّ تحت تأثير حاشيته المقربين. ومع ذلك ظلّ الفاما، بقصد تحميس ولاء جنوده له، يدعو الاجتماع العام إلى الانعقاد مرة واحدة على الأقل كل سنة يعاد أثناءها قسم يمين الولاء وتمارس الطقوس الدينية ويكرس الوافدون الجدد إلى الجيش.

جيش سيغو

في أوقات الانتخابات، كانت شارات الملكية تتألف من السهم والكنانة والفأس الذهبية – وكلها رموز لا لبس فيها للنشاط الرئيسي للدولة. وتسجل الروايات المتناقلة أعمال البطولة التي يأتيها قائد (faama) جيش سيغو، وخاصة ما تعلّق منها بحصار المدن مع الاستعانة بالكبش في دكّ أسوارها أو خطوط دفاعها، وبالسلالم في ارتقائها، وبالسهام الملتهبة لنشر الحرائق. وكانت الوحدة الأساسية في الجيش هي القدم (sẽn)، وتشكل عدة أقدام ذراعًا (bolo). وعندما كان الجيش يصطف تأهبًا لخوض معركة، كانت القوة الرئيسية، سلاح السوائس (sofa)[٢٢]، تحتلّ المركز الذي كان يدعى الصدر (disi). ويصطف إلى يمين هذه القوة الرئيسية الذراع الأيمن (kini-n-bolo)، وإلى يسارها الذراع الأيسر (numa-n-bolo) – اللذان يتألفان من أسرى الحقل الكبير المشترك (foroba-dyon) جنودًا، وأسرى الرابطة (ton-dyon) ضباطًا. ووراء الصدر يقف سلاح احتياطي يتألف من أسرى رابطة محنكين يعرفون باسم ton-koro-bolo. والحاكم (faama) وحده هو الذي يحق له تعيين قائد المعركة أو قائد الحملة (keletigui).

وبالاضافة الى هذا الجيش النظامي، كانت توجد فرق متطوعين حليفة يجهزها الحاكم أو يجهزها موردون ملتزمون للحاكم بموجب عقود.

وكانت الأسلحة تتألف من فؤوس (وكانت فؤوس الرؤساء مصنوعة من معادن ثمينة) ومن سهام وحراب ومن بنادق كانت في البداية من نوع صغير يبدو أنه كان يرد من كونغ. وكانت الطبول تلعب دورًا مهمًا، سواء كانت الطبلة (tabala) العظمى المقترنة بكل حاكم يعلن الحرب، أو طبلة الدنوبا (dunuba) التي كانت، عندما تُدَق ببراعة، تبعث رسائل عبر مسافات بعيدة. وكانت هناك أيضًا أبواق وخشبيات.

---

(٢١) C. Monteil، ١٩٢٤، ص٣٠٩.

(٢٢) كانت الـ sofa تتألف نظريًا من سوائس ولكن أفرادها لم يكونوا بالضرورة يمارسون هذه المهنة؛ وكانوا يشكلون جزءًا من بيت الفاما. وكان الفاما يعمد أحيانًا، لكي يضمن تفاني «الشباب» في خدمته، إلى ترأس حفل انتقالهم إلى مرحلة الرجولة عن طريق الختان، والتحقّق من أن بعضًا من أبنائه هو يشاركون في هذا الحفل.

وكان الشاعر أو الساحر هو الرجل الذي يعهد إليه بمسؤولية إلهام هذه القوة بأسرها للتيقّن من أن الجنود لديهم الشجاعة الكافية – عشية الحملة – لخوض المعركة، وذلك مثلًا عندما يقسم قادة الحرب يمين الالتزام بإتيان أفعال البسالة.

وكان الجيش هو الساحة الرئيسية التي يتلاقى فيها أناس من مختلف الجنسيات. وكان يضم رجالًا من جميع الخلفيات الاجتماعية والإثنية والجغرافية: فكان من الممكن أن يقود أسير سابق جنودًا من طبقة النبلاء وأن يتحرك رجل من الفولبه على رأس فرقة من البمبارا. لذلك كان الشباب يُجتذبون إليه وهم على يقين من أنهم – إن كتبت لهم الحياة – لن يلبثوا أن يحققوا أمانيهم ومطامحهم. وكان ربع الغنائم يذهب إلى الملك، وربعها إلى الرؤساء الدينيين، وربعها إلى السومونو الذين كانوا يكفلون سبل النقل النهري، والربع الباقي إلى الجنود. وكانت هناك أيضًا غنائم متأتية من الإغارات التي يشنّها أفراد بالنيابة عن جنود ملحقين بالقيادة العسكرية.

وكان التنظيم العام لأراضي البلاد، شأنه شأن نظيره في معظم الممالك الأفريقية، متّحد المركز – من الأراضي الأصلية على طول نهر النيجر، من العاصمة سيغو – كورو إلى كيرانغو، إلى الأراضي التي ضُمت على مدى السنين على امتداد النهر من كانغابا إلى تمبكتو. وكانت هذه المنطقة الرئيسية لنشاط الدولة ممثلة في ملوك سيغو، يطلق عليها اسم مُحمّل بالذكريات هو «وعاء التو» (too-daga)[٢٣]. وكان الابن الأكبر يلعب دورًا خاصًا في إدارة شؤون هذه المنطقة – دورًا يتزايد أهمية مع تقدم أبيه في السن بقصد تهيئة الابن لمسؤولياته المقبلة. ونتيجة للخلط المتزايد بين ممتلكات الدولة والثروات الشخصية، كان الابن الأكبر للملك يُغدق عليه بسخاء وتوجد مساكنه على طول نهر النيجر. وفي المناطق القاصية، كاد نظام تفويض السلطة أن يكون مطبقًا إذ كانت السلطة تفوض إما إلى رؤساء من أهالي تلك المناطق أو إلى حكّام تعينهم سيغو.

وكان يُستعان في تنظيم الجيش والمملكة بمجتمعي السومونو والفولبه بوجه خاص. فقد كان نهر النيجر، شريان المملكة الرئيسي، يتّسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى إمدادات السمك والنقل المدني واللوجستيات العسكرية. وكان صيّادو السمك من السومونو، يؤيّدهم أسرى الحقل الكبير المشترك (foroba-dyon)، يلحقون بخدمة الدولة لتهيئة وسائل النقل وتقديم الأسماك باعتبارها بديلًا عن الضرائب. وكان مفهومًا أن هذه الجماعة تستفيد من حماية الملك الخاصة، وأن أعضاءها أحرار في تنظيم أنشطة مهنتهم تقنيًا وطقسيًا.

وكان الأمر كذلك بالنسبة إلى الفولبة من خلال نظام موظفي الفولبة العموميين (foroba-fulaw)، الذي لم تكن تعمل في إطاره سوى أقلية من الفولبه الإثنيين. وكانوا رجالًا أحرارًا يساندهم، هم أيضًا، أسرى الحقل الكبير المشترك وينتظر منهم أن يضطلعوا بمهمة تربية قطعان الدولة. وكان أبناؤهم، مثلهم مثل أبناء السومونو، يحتفظون بمراكز الآباء. ويضاف إلى هاتين المجموعتين عدد كبير من أسرى الحقل الكبير المشترك الذين وُطّنوا كفلّاحين في أراض زراعية لتلبية احتياجات حكام سيغو.

(٢٣) الـ Too: عجينة الدخن التي تشكل الغذاء الرئيسي للبمبارا.

في مملكة كعارتة: كان التنظيم الاجتماعي السياسي لمملكة الماسّاسي في كعارتة شبيهًا بنظيره في مملكة سيغو وإن كان أكثر اتّسامًا بطابع الحكم الفردي. فعندما كان الملك ينصّب على العرش، كانت تقام طقوس ذات مغزى خاص. فكانت إدارة شؤون بيت الملك تؤول إلى رئيس أسرى الرابطة (ton-dyon) الذي كان يصادر مجوهرات زوجات الملك الراحل ويودعها الخزانة الملكية. وكان عضو من أسرة كاسي كوناري الحليفة هو الذي ينهض بواجب إجلاس الحاكم المنتخب الجديد على جلد الغنم ووضع القلنسوة الحمراء على رأسه وإلباسه الخواتم الذهبية والتمائم الفضية. وبعد ذلك يلقي خطبة يذكره فيها ببرامج سلفه السياسية وبما تتوقعه منه العشيرة الملكية. ثم يسجد رئيس أسرى الرابطة أمام الحاكم ليقسم يمين الولاء والخضوع نيابة عن الجنود. ولم تكن الخلافة على العرش تثير مشكلات بين الماسّاسي نظرًا إلى أنهم كانوا يتحكمون في البلاد من خلال حكام المقاطعات ورؤساء أسلحة الجيش. وفضلًا عن ذلك، كان سلاح السوفا المرتبط مباشرة بالملك سلاحًا جيد التنظيم ويمكن استخدامه لإثناء رؤساء أسرى الرابطة عن أي تفكير في التمرّد يمكن أن يساورهم. وكان القائد الأعلى لأسرى الرابطة رجلًا يصنعه الحاكم نفسه، كما كان جميع أصحاب السلطة وكافة أسلحة الجيش وحلفاء العشيرة أعضاء في الجمعية التي تبجّل الروح الحارسة للعشيرة.

وقصارى القول إن عشيرة الماسّاسي كانت فيما يبدو أكثر تجانسًا من حكام سيغو نظرًا إلى أنها لم تكن في البداية حبيسة المؤسسات الأصلية السابقة. فقد شكلت العشيرة وطورت بحرية بمبادرة من أسرة الماسّاسي التي حرصت دائمًا على الاحتفاظ بزمام القيادة لنفسها دون سواها[٢٤].

على هضبة الفولتا الوسطى: ممالك الموسّى[٢٥] من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر

البدايات[٢٦]

مما لا شك فيه أن أهم تطوّر حدث على هضبة الفولتا أثناء هذه الفترة هو تكوّن ممالك الموسّى التي يعود تاريخ أبكرها إلى القرن الثاني عشر. وإذا افترضنا، كما يفعل معظم المؤلفين، أن ناغبيوا ونانيديجا اللذين تتحدّث عنهما روايات الموسّى هما نفس الشخص، وجدنا أن سلالات الموسّى ترتبط، من خلال نابا راوا ونابا زونغرانا، ابني نابا ودراوغو (الذي هو بدوره ابن ينّينغا ابنة نانيديجا)، بممالك مامبروسي ونانومبا وداغومبا. وقد بدأت بنابا ووبرى – الذي يرجع تاريخ اعتلائه عرش مملكة واغادوغو المقبلة إلى نحو سنة ١٤٩٥[٢٧]، ونابا ياديجا حفيد نابا ووبرى

(٢٤) C. Monteil، ١٩٢٤، ص٣٣٠. يشبّه المؤلف هذه البنية ببنية خاسّو.

(٢٥) يجدر التذكير، بصدد «الموسّى»، بأن مفردها «مواغا»، وبأن اسم البلد «موغو» واسم اللغة «موره» وأن اسم «واغادوغو» يكتب بلغة الموره «ووغودوغو».وتستعمل واغادوغو مسايرة للهجاء الحديث.

(٢٦) للاطلاع على بدايات هذه الممالك انظر: اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل التاسع.

(٢٧) المرجع نفسه.

من ناحية أبيه، الذي أسس مملكة ياتنغا في حوالى سنة ١٥٤٠ - عملية تنظيم للبنى السياسية لممالك الموسّى التي قدّر لها أن تنمو وتتطوّر على امتداد القرنين التاليين.

ومن بين الممالك الثلاث (مامبروسي ونانومبا وداغومبا) التي أسّسها أحفاد ناغبيوا، كانت داغومبا هي وحدها التي قدر لها أن تلعب دورًا مهمًا ابتداء من عهد نا نياغسه (١٤٦٠-١٥٠٠)[٢٨]. ولا يعرف إلا القليل عن عهود الحكم التالية من أوائل القرن السادس عشر[٢٩] حتى منتصف القرن السابع عشر؛ ويبدو أن النزاعات الداخلية كانت السمة الرئيسية لتلك الحقبة. غير أنه في النصف الثاني من القرن السادس عشر، أسّس أحد رؤساء (Naaba) المانده مملكة غونجا[٣٠].

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر، شن ملوك غونجا حملات انطلاقًا من عاصمتهم ياغبوم. ونجحت إحدى هذه الحملات، وكانت بقيادة لاتا - جاكبا (١٦٢٢/١٦٢٣ - ١٦٦٦/١٦٦٧) وموجّهة ضد داغومبا. وقتل أثناءها نا داريزيغو ملك داغومبا، واستولت غونجا على دابويا التي كانت مركزًا لإحدى مناطق إنتاج الملح. غير أنه في سنة ١٧١٣، أثناء عهد نا زانغينا الذي كان قد اعتنق الإسلام، صدّت داغومبا غزوًا جديدًا شنّته غونجا التي سُحق جيشها في معركة تونوما (توما). ووضع السلم الذي أعقب ذلك حدًّا لأعمال العدوان التي كانت تمارسها غونجا، التي دأبت أيضًا - في عهد لاتا - جاكبا - على شنّ هجمات على مملكة نانومبا.

غير أنه حوالى سنة ١٧٤٠، نشبت في داغومبا نفسها حرب خطيرة على الخلافة بين نا غاربا الذي كان قد نُصّب مؤخرًا وبين أمير لم يؤاته حظ اعتلاء العرش الذي كان يطمح إليه. وفي سنة ١٧٤٤ انتهز حاكم من الأشانتي، أوبوكو واره، فرصة الاضطراب السائد في داغومبا وشن حملة ضد ييندي ناصر فيها الفريق المعارض للملك الجديد. وأُسر نا غاربا ولم يطلق سراحه إلا بعد أن تعهّد بإرسال إتاوة سنوية إلى كوماسي تتكوّن من ألفي أسير، وهو عدد ضخم حتى مع إسهام غونجا الشرقية بنصيبها فيه[٣١]. وظلت آثار هذه المعاهدة تعكر صفو داغومبا إذ اضطرتها إلى ألا تكف عن البحث عن مصادر جديدة للأسرى. وأصبح الدور الرئيسي لمقاتلي داغومبا يتمثّل في مطاردة الرجال بين جماعات إثنية أقل تنظيمًا من الناحيتين السياسية والعسكرية، بل لقد حُشدت المرتزقة لهذا الغرض. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كانت داغومبا مجرّد قناة يمرّ عبرها نفوذ الأشانتي الذي امتدّ حتى حدود موغو.

---

(٢٨) للاطلاع على تطوّر مجموعة ممالك مامبروسي - نانومبا - داغومبا، انظر H.A. Blair و A. Duncan-Johnstone، ١٩٣٢؛ S.J. Eyre-Smith، ١٩٣٣؛ و F. Tamakole، ١٩٣١، ص١٩٣.

(٢٩) انظر N. Levtzion، ١٩٦٤ (ج).

(٣٠) انظر J. Goody، ١٩٦٧ (أ).

(٣١) انظر فيما يلي، الفصل الرابع عشر ص٤٧٠.

مملكة واغادوغو

عُرف ثلاثة وعشرون خلفًا لنابا ووبرى في وسط موغو وجنوبها بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠. وكان الأمراء، (manamse) قد رسخوا أقدامهم حتى ذلك الحين في أرض تمتد حتى منطقة ياكو وغورسي، ومن ثم ادّعوا الحق في تركة نابا راوا الذي كان سلطانه قد امتد على جانب كبير من حوض نهر الفولتا الأبيض[٣٢]. وبدأ عهد نابا كومدوميه[٣٣]، ابن نابا نيينغنيمدو الذي كان قد أقام حكومة الموسّى في مستوطنة كواغادوغو القديمة، بنزاع أُسري قُدِّر له أن يخلّف عواقب وخيمة. وكان نابا كومدوميه قد تنافس على العرش مع مرشح آخر، نابا ياديجا، الذي ظل حتى بعد نبذه يتلقّى تأييد أخته الكبرى بابْرِه[٣٤] التي كانت قد سرقت شعارات الملكية من نابا ووبرى. وبهذه الشعارات المثبتة للشرعية الملكية، توجّه نابا ياديجا إلى غورسي، وبعد أن قتل معلّمه السابق، نابا سويدا، بشراسة، فتح المنطقة التي حملت اسمه فيما بعد، ياتنغا (اشتقاقًا من Yadega-tenga : أرض ياديجا)[٣٥].

وعمد نابا كومدوميه إلى تعيين اثنين من أبنائه حاكمين في ياكو وتيما اللتين أصبحتا في وقت لاحق إمارتين مستقلتين. وكان تنظيم الموسّى في الأراضي التي احتلوها أو ادعوها لأنفسهم لا يزال تنظيمًا يعوزه الإحكام، ومن ثم كان إيجاد مناصب لأمراء لم يكن دائمًا يثق في ولائهم، إجراءً يتّخذه الملك لضرب عصفورين بحجر: فهو بذلك يكفل للأرض احتلالًا سياسيًا ويلهي عنه مرشحين محتملين لاعتلاء العرش. ومن سخرية القدر أن هذه العملية هي التي أدّت إلى تحوّل عدة إمارات محيطية إلى ممالك أو إمارات مستقلة. فالسلالات التي كانت موالية في البداية قلّ ولاؤها مع ابتعادها نَسَبيًا أو جغرافيًا عن السلالة الملكية.

وعيّن آخرون من أبناء الملك في مانه وكونكستنغا (وهو اسم مشتق من نابا كونكيسه) وبوسّوما. وواصل خلفاؤه هذه السياسة التي كانت تستهدف فيما يبدو إيجاد حجاب واقٍ بينهم وبين ياتنغا يتكوّن من هذه السبخات الشمالية.

وفي نهاية القرن السادس عشر نقل نابا كودا مقر الإقامة الملكية إلى سابونه، الأمر الذي يدل على أن جهاز الدولة لم يزل عندئذ يفتقر إلى التطوّر. كما عُيّن أبناؤه في مناطق يذكر منها لاله وزورغو وريزيام.

---

(٣٢) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل التاسع.

(٣٣) M. Izard، ١٩٧٠، المجلد الأول، ص١٥٠–١٧٠.

(٣٤) كانت فترة خلو العرش الفاصلة بين موت الملك الراحل وتنصيب خلفه تشغلها كبرى بنات ذلك الملك بلقب *napoko*. وكانت بابْرِه تحمل هذا اللقب.

(٣٥) ربما كان منذ عهد نابا كومدوميه أن بدأ الحكام المنحدرون من نابا ووبرى يحملون لقب *Mogho Naaba* (نابا بلاد الموسّى) كما لو كان قصدهم تأكيد سيادتهم على البلاد بأسرها على الرغم من انفصال ياديجا.

ولا يكاد يعرف شيء عن واغادوغو قبل عهد مغتصب لعرشها من الفولبه هو نابا مواتيبا (١٧٢٩–١٧٣٧)[٣٦] في القرن الثامن عشر. ويقال إنه كان مولعًا بالحرب، وهي صفة لا غنى عنها لكي يدافع عن نفسه ضد أمراء الموسّى المتّحدين. كذلك يقال إنه مات مسمومًا وإن اسمه وأسماء أبنائه وأحفاده مُحيت من قائمة الأنساب الملكية الرسمية.

وكان عهد نابا وارغا (١٧٣٧–١٧٤٤) قصيرًا ولكن حافلًا بالتدابير الرامية إلى دعم الملكية[٣٧]. وتعاقبت الحروب التي ربّما كانت تهدف إلى استعادة إمارات إقليمية يذكر منها ياكو ومانه وتاتنغا (ريزيام) إلى سلطة واغادوغو، وقد كادت تاتنغا أن تحقق استقلالها بل إن حاكمها، نابا مانزى، كان طامحًا إلى التوسّع. غير أن نابا وارغا كان مشّرعًا عظيمًا. فوفقا لما كتبه بامبا تيندريبيوغو، سنّ وارغا طقس إعلان الزابيويا (Zabyuya) في حفل تنصيب الرؤساء. فكانت تعلن بهذه المناسبة ثلاثة شعارات: يتضمن أولها تعبيرًا عن الشكر للناخبين العظماء، ويتضمن الثاني برنامج الرئيس الجديد مضافًا إليه في أحيان كثيرة تحذير خفي موجّه إلى الخصوم، ويتضمن الثالث وصفًا لشخصية الرئيس. كما نظّم نابا وارغا البلاط الملكي منشئًا فريقين من الخدم: فريقًا من الموسّى وفريقًا من الأسرى، يضم كل منهما خدمًا صغارًا (sorondamba) وخدمًا راشدين (bilbalse). وأسس وارغا أيضًا نظام البوغسيور (pogsyure) الملكي، أي الـ(napogsyure). وهو نظام يقضي بجمع النساء وتوزيعهن بهدف تمكين الخدم الملكي من الإنجاب. وكانت الفتيات اللائي يفدن أو يجمعن يزوّجن للخدم، وكان أول أطفال هذه الزيجات يخصّصون للخدمة الملكية في حالة الذكور، وللضم إلى نظام النابوغسيور في حالة الإناث.

وفيما يتعلق بالقانون الجنائي، ربّما كان نابا وارغا هو الذي سن عقوبة الخصي. وبالنسبة إلى القانون العرفي، يقال إنه هو الذي شرّع للدولة التي وجد فيها أثناء الفترة السابقة للاستعمار وإن كانت تفاصيل هذه الإجراءات يكتنفها الغموض. وقصارى القول إن نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر شهدتا إنشاء النظام السياسي الموسّى في صيغته النهائية في كل من ياتنغا ووسط وجنوب موغو. وبعد عهد نابا زومبره، الذي طال أمده وعمّه السلام (١٧٤٤ – حوالى ١٧٨٤)، وعهد نابا كوم (١٧٨٤–١٧٩١) الذي كان أول من نشر نفوذ الإسلام، شهد عهد نابا ساغا (١٧٩١–١٧٩٦) صراعات داخلية أنذرت بقيام اضطرابات القرن التاسع عشر[٣٨].

---

(٣٦) ربما كان هذا الاسم صيغة مشوّهة من الاسم الأول المسلم موديبو. ولا شك أن هذا الاغتصاب يلقي ضوءًا على الغموض الذي عمّ القرن السابع عشر، موحيًا بأنه كان بالتأكيد حقبة حافلة بالاضطرابات.

(٣٧) انظر Y. Tiendrebeogo، ١٩٦٤، ص٢٥–٣٢. من المحتمل ألا يكون هذا الملك هو المحرض على جميع المبادرات التي ينسبها إليه هذا المؤلف، نظرًا إلى أنه شخصية مثيرة للجدل بدرجة تفوق ما يبدو من هذا

(٣٨) L. Frobenius، ١٩١١–١٩١٣ و١٩٢٤.

الممالك الصغيرة في وسط موغو

على الرغم من المعلومات الوفيرة التي قدّمها جونزو كوادا، فإنه لا يعرف إلا القليل عن الممالك والإمارات الصغيرة في جنوب موغو. ويصدق هذا القول على مملكة تانكودجو (تِنكودوغو) المشكلة[٣٩].

غير أنه تبرز في الشرق والشمال الشرقي ثلاث ممالك هي بولسا وبوسوما[٤٠] وتاتنغا، وقد سيطرت تاتنغا على المنطقة في القرن السابع عشر، وسيطرت عليها بوسوما في القرن الثامن عشر. ويرجح أن إمارة بولسا يرجع تاريخها إلى بداية القرن السادس عشر عندما نُصِّب نابا نامنده، ابن نابا ووبرى وممثله (kurita)[٤١].

واستوعبت مملكة البوسوما، الواحدة تلو الأخرى، الإمارات التي لم تزل في بداية القرن السابع عشر متناثرة في تلك المنطقة، وهي إمارات نامتنغا (بمنطقة لودا) في بداية القرن الثامن عشر، وتلتها إمارة بيزيلا، وأخيرًا سالماتنغا (بمنطقة كايا). ولكن مستقبل بوسوما تقرّر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عندما اعتلى عرش جارتها – دولة تاتنغا التي أسّسها أحد أبناء نابا كودا – مقاتل جسور وطموح هو نابا مانزى. غير أنه في نهاية القرن الثامن عشر، نجح نابا روبو حاكم بوسوما، بمساعدة ميجي وسالوغا، في القضاء على مانزى الرهيب في المعركة. ولم يكن أمام ابنه ويما خيار إلا أن يلوذ بأقصى أطراف مرتفعات ريزيام التي تعين عليها فيما بعد أن تتنازل لياتنغا عن مزيد من الأرض أثناء القرن التاسع عشر.

ياتنغا[٤٢]

سبق أن وصفنا الكيفية التي نُفي بها نابا ياديجا من واغادوغو. وقد سيطر خلفاؤه على منطقة محدودة ونقلوا بالتدريج مقارّهم الملكية من غورسي ولاغو نحو الشمال طوال القرن السادس عشر. غير أن الشمال كانت تحتله مملكة زاندوما تحت حكم أحفاد نابا راوا. وتمثل نشاط نابا لامبويجا السياسي والعسكري على وجه التحديد في تفكيك إرث نابا راوا، بينما ضم في الشرق إمارات الكورومبا السابقة في لوروم[٤٣].

---

(٣٩) انظر J. Kawada، ١٩٧٩. تعني Tankudgo «الجبل القديم». وعلى ذلك فإن التسمية الحالية Tenkodogo ليست مشتقة من teng kudgo التي تعني «الأرض القديمة» كما قيل في أحيان كثيرة.

(٤٠) بصدد بوسوما وبولسا، وكذلك بصدد مانه وتيما، انظر G. Chéron، ١٩٢٤؛ M. Izard، ١٩٧٠، المجلد الثاني، ص٢٣٠–٢٥٢.

(٤١) ممثل الملك «kurita» هو ممثله على الأرض بعد موته؛ وتعني kurita «الموت الحاكم». وهو يختار بين أبناء الملك الراحل الذين لا يرجح أن يعتلوا العرش. وعندما يقع عليه الاختيار، يستبعد عن العرش وينفى بعيدًا عن البلاط نظرًا إلى أن التقاءه بخلف أبيه أمر محظور.

(٤٢) انظر L. Tauxier، ١٩١٧؛ M. Izard، ١٩٧٠ و١٩٨٠ و١٩٨١، المجلد الثاني، ص٢٧٥–٣٨١.

(٤٣) كان الكورومبا (الفولسه والموره) يحتلون منطقة شاسعة تمتد من غولما إلى ياتنغا. ويقال إنهم أسّسوا «مملكة» لوروم التي كانت تشمل جزءًا من جلغوجي الحالية (منطقة جيبو). وكان الملك الذي يقطن منغاو يحمل لقب *Ayo* أو *Lurum'ayo* أو *Lurun'yo*.

وفي أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، حاول أحفاد لامبويجا أن يشغلوا المنطقة التي تحتلها المملكة والتي كان قد طرأ عليها توسّع كبير، وذلك بإنشاء إمارات للموسّى هناك وتخصيصها للأمراء، وباستيطان لوروم، وباحتواء فولبة ماسينا وجيغلوجي، وكذلك بالإبقاء على الوضع الإقليمي الداخلي القائم في موغو[٤٤]. وهكذا بدأت في حوالى منتصف القرن الثامن عشر سلسلة من الاصطدامات مع ياكو[٤٥] دامت حتى بداية القرن التاسع عشر بهدف السيطرة على الإمارتين الصغيرتين: بوسو– داريغما ونيبيسغا. ومات نابا ناباسيره وهو يضطلع بهذه المهمة.

نابا كانغو

وبعد موت ابنه نابا بيبيو (١٧٥٤) الذي يرجّح أن يكون المسؤول عن إدخال البنادق الأولى إلى ياتنغا، خلفه على العرش أخوه نابا كانغو. ولم يكد يعتلي العرش حتى جابهته معارضة عنيفة من أمراء يقودهم نابا ووبوغو، فاضطرّ إلى التنازل عنه والذهاب إلى المنفى بصحبة حفنة من أتباعه المخلصين. وبلغ كونغ ثم توجّه منها إلى سيغو حيث اكتسب تأييد سلالة الكوليبالي لاسترداده عرشه. وفي سنة ١٧٥٧، عاد إلى ياتنغا على رأس جيش من المرتزقة يتألف من حملة البنادق من البمبارا ومن الرماة البوابا والسامو. غير أنه بعد أن كان قد مكث في أماكن عرفت بأهميتها الاقتصادية وتعدديتها السياسية، لم يعد الراجع إلى بلاده الأمير نفسه الذي بارحها. وقدّمت سياسته دليلًا ناصعًا على ذلك. فبعد أن هزم نابا ووبوغو الذي ذهب إلى المنفى، بدأ حكمه بتصرّف ملفت للأنظار إذ رفض القيام برحلة التتويج (ringu) التي كانت وحدها الكفيلة بنقل حاكم ياتنغا – الذي كان عند تعيينه مجرد نابا (رئيس) إلى رتبة الملك (rima)[٤٦]. وسجل رفضه هذا إضفاء الشرعية على سلطته قطيعة حاسمة مع الماضي.

كذلك أسس نابا كانغو العاصمة في وايغويو (واهيغويا) نحو سنة ١٧٨٠ على غير بعيد من المقر السابق لإقامة الملك بيبسيجي. وكانت وايغويو مدينة جديدة بنيت حول قصر فسيح شُيّد على طراز مالي وضم رفاقه القدامى في المنفى. وحتى ذلك الوقت كانت مقار إقامة الملوك في قرى عادية. وكانت هذه أول مرة يتألف فيها سكان العاصمة – حصرًا – من ممثلي جهاز الدولة ودنيا السياسة وأفراد البيت الملكي أسرى كانوا أم أحرارًا. وهنا أيضًا كان نابا كانغو يبدي عزمًا واضحًا على مجافاة العرف وممارسة كامل سيادته في تنظيم سلطة لا يدين بها إلا لنفسه وإضفاء مزيد من طابع المركزية عليها بتقوية فرق خدم الملك[٤٧]. وكان اسم العاصمة

---

(٤٤) وهكذا كان نابا زيتنغا (وعاصمتها تيكاره) في جنوب شرقي ياتنغا يعتبر كومبيري ياتنغا. وكان الـ *kombere* (وجمعها *komemba*) رئيسًا إقليميًا يتمتع باستقلال ذاتي عريض من علائمه المميزة الحق في تعيين الرؤساء المحليين، وكانت زيتنغا في واقع الأمر مستقلة عن ياتنغا.

(٤٥) D. Nacanabo، ١٩٨٢.

(٤٦) تشترك *rima* و *ringu* في جذر واحد هو الفعل ri ومعناه «يتمثل طعامًا لم يمضغ».

(٤٧) انظر M. Izard، ١٩٧٥.

الجديدة، وايغويو، يشير في حدّ ذاته إلى برنامج شامل: «تعال واركع وقدّم آيات الخضوع». وكان هذا الطلب موجّهًا أولًا وقبل كل شيء إلى جميع أعضاء أسرة الملك، وإلى الأمراء المنتمين إليها (nakombse) الذين كانوا حتى ذلك الحين يشكلون أكثرية الأمراء، والذين كانوا قد ناصروا الغاصب ووبوغو وتعين الآن إذلالهم بأعمال يأتيها موظفو البلاط الملكي. وقد سجّل ذلك نقطة تحوّل حاد في علاقات القوة السياسية داخل ملكية الموسّى. غير أن الأمراء ظلوا حتى حلول عهد الاستعمار يرفضون الاعتراف بالهزيمة وظلّ ميزان القوى يتأرجح بخطورة بينهم وبين سلطة القصر. وأُعيد تنظيم تلك السلطة فعيّن القائد الحربي لأولى (Ula) القائد الأول للجيش وأدرج منصبه في عداد المناصب الشرفية في البلاط حيث كفّ عن أن يكون وراثيًا وظلّ متاحًا ليكافأ به المقاتلون البواسل على مزاياهم الشخصية.

ولإعادة الأمور إلى نصابها بعد أن اختلّ النظام على نحو خطير أثناء سنوات انعدام الاستقرار، بطش نابا كانغو بقطّاع الطرق فكان اللصوص والقتلة يُحرقون أحياء؛ ولقي المصير نفسه مرتزقة البمبارا من سيغو، الذين كانوا قد استخدموا في محاربة ياكو ثم اتّهموا بإثارة الشغب. وعوقب بشدة تمرّد الرؤساء كما كان يعاقب أحيانًا سخاؤهم الذي كانت السلطات العليا تفسّره بأنه طريقة متبجحة لمنافسة الملك في أسلوب حياته.

هل عجّل قتل مرتزقة البمبارا بالحملة التي شنّتها سيغو على ياتنغا؟ في حين أن الروايات المتناقلة بين البمبارا تذكر حملة كهذه، فإنه لا ترد أية إشارة إليها في روايات الموسّى[٤٨]. وأيًا كان الأمر فإن نابا كانغو الذي كان قد عقد العزم على إحلال أسرى الملك مكانةً خاصةً في نظام الحكم، كان بحاجة الى أعداد كبيرة أخرى منهم. ولئن كان بعضهم قد أُخذ من بين أسرى الحرب، فإن معظمهم كان يُؤسَر أثناء الإغارات على قرى الدوغون في سهل الغوندو وعلى قرى الكورومبا في الشرق والشمال الشرقي.

وسجلت حرب نابا كانغو ضد ياكو نجاحًا سياسيًا عسكريًا ولكنها لم تؤت بنتيجة واستؤنفت أعمال العدوان في بداية القرن التاسع عشر.

وتوفي نابا كانغو سنة ١٧٨٧ ودفن في عاصمته وليس في المدافن الملكية. ولا بدّ أن يكون الكثيرون قد تنفّسوا الصعداء لسماعهم نبأ موته نظرًا إلى أنه كان يحكم بلا رحمة ولا شفقة. وبلغ امتعاض الأمراء حدًّا جعلهم يأمرون بقتل ابنته الوحيدة خنقًا. غير أن أرستقراطية البلاط الذين ظلوا على ولائهم له نجحوا في ترشيح واحد من رفاق حياته، نابا ساغا (١٧٩٧–١٨٠٣)، لخلافته.

البنى الاجتماعية السياسية لموغو

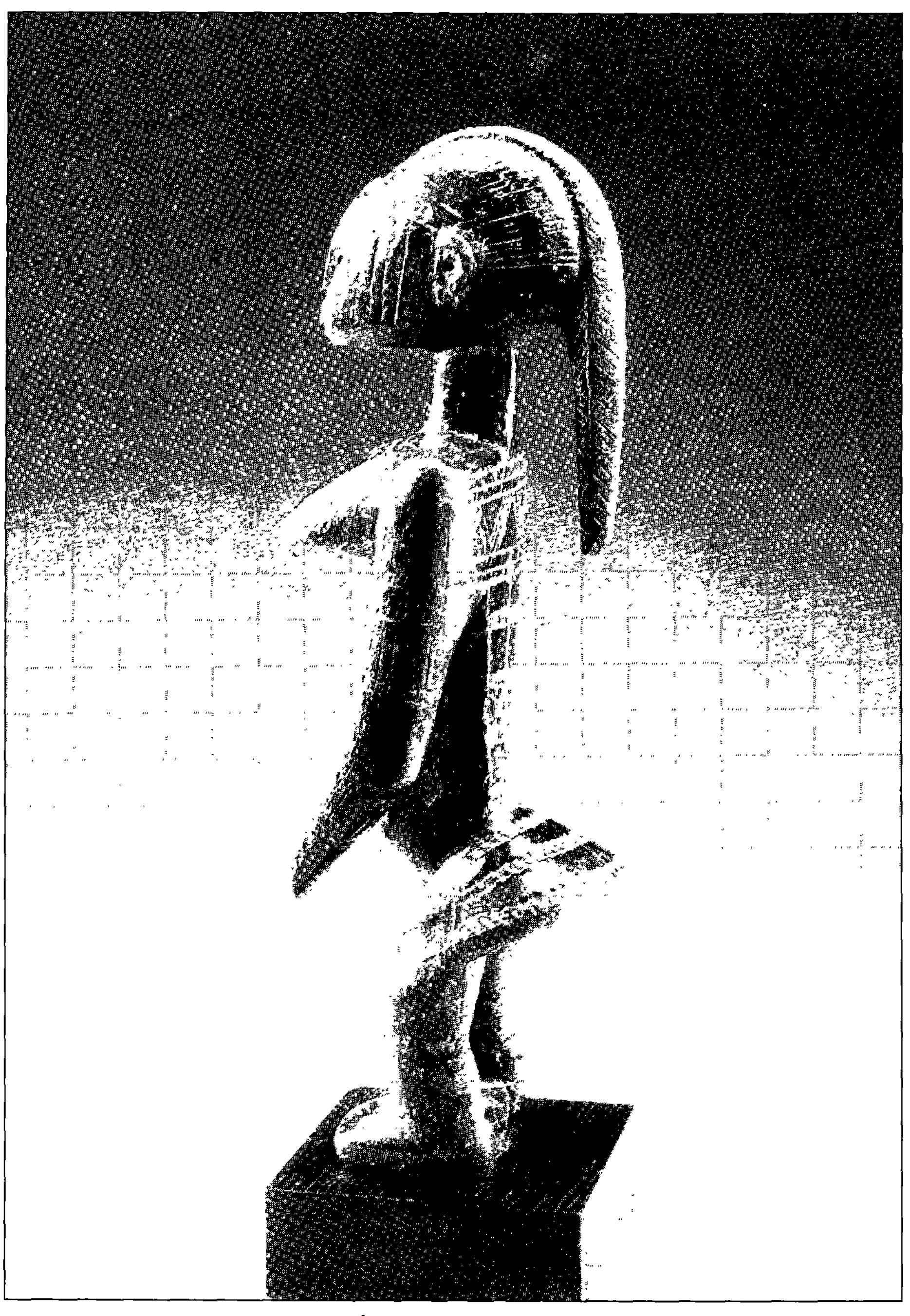
عندما نتحدث عن ممالك الموسّى، فإننا لا نعني دولًا تتألف من مجتمع متجانس – تشكله جماعة الموسّى الإثنية – وإنما نعني تشكيلات اجتماعية سياسية مركبة نتجت عن فتوحات

(٤٨) M. Izard، ١٩٧٠، المجلد الثاني، ص٣٢٠–٣٢٨.

سجّلها مقاتلو الموسّى القادمون من حوض الفولتا الأبيض. ويجب ألا ينظر إلى هذه الفتوحات بسذاجة وخيال على أنها كانت موجة إثر موجة من الفرسان المكتسحين. ذلك أن عملية التزاوج[٤٩] وعمليات التغلغل والاستيطان البطيئة من جانب فلّاحي الموسّى التي استمرّت حتى الوقت الحاضر، كانت بالتأكيد أكثر حسمًا بكثير. غير أنه في كل مرة كان يُستولى فيها على منطقة ما، كانت تنظم على طراز الموسّى الاجتماعي السياسي. وتوخيًا للدقة في التعبير، يمكن القول بأن الموسّى كانوا هم الممسكين بزمام السلطة السياسية في ممالك الموسّى، وكانوا يتبادلون الإقرار بأنهم جميعًا أحفاد من ناحية الأب لسلف مشترك هو نابا ويدراوغو. وفي حالة ياتنغا، كان السكان يتألفون في نهاية القرن التاسع عشر من ثلاثة مجتمعات متمايزة: مجتمع الموسّى، ومجتمع السلميغا (الفولبه)، ومجتمع السلمى – موسّى. وكان المجتمع الموسّى وحده هو الذي يؤلف سكان المملكة من حيث أنه كان يخضع لسلطة الملك، نابا الياتنغا. أما الفولبه، أو السلمبيزه، فقد كانوا بمثابة ضيوف بموجب عقود استيطان خصّص لهم بمقتضاها شريط عريض من الأرض في الجزء الشمالي من البلاد. وكان الفولبه قد استقرّوا في ياتنغا منذ القرن السابع عشر وأنشأوا قرى دائمة هناك ينظمون منها الانتجاع الموسمي لقطعانهم. وكان يقطن هذه المستوطنات الدائمة الأسرى الملتزمون بالعمل في الأرض (rimaibe). ولعلّ من المضلل الحديث عن مجتمع السلمى – موسّى، غير أن مربي الماشية الصغار المستقرّين هؤلاء، ويعيش كثير منهم في الجنوب الشرقي لياتنغا، يندرجون ولا شك في فئة منفصلة. ويذكّر اسمهم المركب، السلمى – موسّى، بأنهم نسل زيجات مختلطة (وهي زيجات كانت محرّمة) بين رجال الفولبه (السملبيزه) ونساء الموسّى. ولما كانوا قد وصلوا من تيما في القرن الثامن عشر واستقرّوا في القرى الصغيرة الواقعة على حواف الريف الموسّى، لم يكونوا يخضعون لسلطة الموسّى وانتقلوا إلى حماية بعيدة نسبيًا ينشرها عليهم مركز الفولبه السياسي الديني في توديام بشرق المملكة.

ولكن ماذا عن مجتمع الموسّى نفسه؟ إن الانقسامات الداخلية إنما ترتبط بالتمييز الذي كان يجريه الموسّى بين الرئيس (naaba)، وأبناء الرئيس (naabiise ومفردها nabiiga) وأبناء وأحفاد الأمراء الذين لم يصبحوا رؤساء (nakombse ومفردها nakombga). وكان هذا التمييز ينهض على إحدى قواعد الأهلية للرئاسة – وتقضي تلك القاعدة بأن أبناء الرؤساء وحدهم هم الذين يمكنهم أن يصبحوا رؤساء. ويترتّب على ذلك أن الـ nakombga يفقد الأمل في شغل منصب السلطة (naam). وهكذا فإنه باستثناء أقلية ضئيلة من الرؤساء، وأبناء الرؤساء، يمكن القول دون تجاوز للحقيقة إن سائر الموسّى الذين يدّعون الانحدار من ودراوغو إنما يعتبرون nakombse. وأدى ذلك إلى وضع تعريف ضيّق لمفهوم الـ nakombga يميّز بين هذه الطبقة وبين طبقة العامة (talse). ففي ياتنغا، لا يندرج في عداد الـ nakombse سوى

(٤٩) قد يجدر التذكير بأن أول ملك لواغادوغو، ووبرى، كان ثمرة زواج مختلط بين أمير من الموسّى وفتاة من الأهالي الأصليين.



اللوحة ١٢، ٢: تمثال صغير من منطقة الموسّي يخلد ذكرى سلف أنثى مصنوع من الخشب ويعلوه غشاء طبيعي، ارتفاعه ٤٧ سم.

الأحفاد من ناحية الأب للرئيس الثاني عشر لياتنغا Yatenga-Naaba. ويندرج سائر الموسّي - باستثناء الرؤساء وأبناء الرؤساء - في عداد العامة. وكان الـ nakombse الملكيون (أي المنحدرون من أسرة مالكة) أنفسهم ينقسمون إلى خمسة فروع يتألف كل منها عادة من جيل من الأمراء. ويبدو أن الأسرة المالكة كان يتعيّن منذ البداية أن تكون ذات عمق أجيالي ثابت (خمسة أجيال)، بحيث أن ظهور جيل جديد يترتّب عليه استبعاد أكبر الأجيال الخمسة من الأسرة المالكة ونقله إلى فئة العامة. وكان هذا النظام مرتبطًا بضرورة سعي كل ملك جديد إلى تزويد أبنائه بإمارات قروية في حين أن عدد القرى كان محدودًا. لذلك فإن السلالات المحلية القديمة في القرى كانت تحلّ محلها بانتظام سلالات جديدة.

وبقدر ما كانت تتاح لهم فرص ترأس إمارات قروية كان الـ nakombse يؤلفون فئة من أصحاب السلطة أدنى من فئة الرؤساء. وكانت توجد فئتان أخريان: فئة الرؤساء الحربيين tasobnamba، وفئة موظفي بيت الملك. وكان الرؤساء الحربيون يعيّنون من بين أقدم سلالات الـ nakombse، وهي السلالات التي تأسست قبل قيام ياتنغا ومن الجيلين الأولين لسلالات ياتنغا. وعلى ذلك فإن الرؤساء الحربيين، الذين لم يكونوا ينهضون بالضرورة بواجبات عسكرية، كانوا أعيانًا ينتمون إلى أسر عريقة، في حين كانت السلطة المحلية للـ nakombse دائمًا حديثة المنشأ. وفي أثناء حكم نابا كانغو، كان خدم الملك، أحرارًا كانوا في الأصل أم أسرى، يعينون لشغل مناصب الرؤساء المحليين على أساس تحكيم الهوى لا العقل. وكان ذلك يمثّل خروجًا على الفكرة التقليدية القائلة بانعدام التوافق بين مناصب السلطة ووظائف الخدمة، خروجًا مردّه عزم الحكومة المركزية إنشاء جبهة استعمار موسّية في مواجهة بلاد الفولبه إلى الشرق. وبالنسبة إلى موظفي البلاط كانت البنية السائدة في قمة التدرّج السياسي المحيط بالملك هي نفس البنية المحيطة بكل رئيس محلي، حيث كان يساعد الرئيس ثلاثة من كبار معاونيه: الناطق بلسان الرئيس (Togo-Naaba) الذي كان مسؤولًا عن الاحتفالات الطقسية؛ والـ Balum-Naaba الذي كان يتولى حلّ مشاكل التموين والشؤون المنزلية؛ والـ Weranga-Naaba الذي يرعى الخيل ويتعهدها. وكان هؤلاء هم أهل ثقة (nesomba) الرئيس. وكانت هذه المناصب مغلقة أمام غير الموسّي وأمام الـ nakombse، وأمام أعضاء فئات معينة يذكر منها فئة الحدادين.

وكان لدى البلاط الملكي هذه المجموعة نفسها من كبار المعاونين يضاف إليهم رابع هو رئيس الأسرى الملكيين Bin-Naaba أو Rasam-Naaba. وكان كل منهم يرأس مجموعة كبيرة من الخدم[٥٠]. وعلى ذلك فإن أعضاء الأسرة المالكة، المنهمكين في الصراع على

(٥٠) في بلاط ملك واغادوغو، وحول رئيس موغو (Mogho-Naaba)، كان يوجد الناطق السياسي بلسان الملك (Widi-Naaba)، والمسؤول العسكري (Counga-Naaba)، ومسؤول يجمع بين وظائف عسكرية ووظائف طقسية (Larhle-Naaba)، والشخص المسؤول عن حلّ مشاكل التموين والشؤون المنزلية (Balum-Naaba)، والمخصي المسؤول عن حريم الملك (Kamsaogo-Naaba)، كما كان هناك الرئيس الحربي (tasoba).

العرش، لم يكونوا يلحقون بخدمة الملك. وأخيرًا، فإن أصحاب السلطة الرسميين كانوا بالفعل ينقسمون إلى مجموعتين تتعارض مصالحهما: مجموعة الرؤساء الحربيين وخدم الملك – الذين كان الملك يعتمد عليهم في النهوض بأعباء الحكم؛ ومجموعة الـ nakombse – الذين كان يمارس الحكم ضدهم. وكان هذا الانقسام غائر الجذور في مجتمع الموسّى نظرًا إلى أن هؤلاء الرجال المتدني الأصل الذين يشغلون مناصب كبرى في الدولة كانوا في الوقت نفسه الناخبين العظام الذين كانوا يختارون رئيس الموغو (Mogho-Naaba) الجديد. وكانوا أحيانًا يتولّون قيادات إقليمية. وكانت الصراعات الداخلية دائمًا تتخلل جميع ممالك الموسّى. وكانت دائمًا تقريبًا تدور حول انتقال السلطة التي كانت تتصادم بشأنها المصالح المتنافسة للنبلاء والخبرة السياسية لوزراء الملك – وهم أناس ذوو أصل متدنٍّ ولكن خوّلوا سلطة اختيار الأفضل من بين المؤهلين. وكان التنافس يحتد عمومًا بين الإخوة الأصغر للعاهل الحاكم وبين أبنائه.

وفي مقابل عالم الحكومة، الذي إليه ينتمي الأسرى الملكيون، كان يوجد عالم الأرض. وكان أهل الأرض أو أبناؤها هم نظريًا سلالة الشعوب المحلية باستثناء الحدادين. وفي حين أنهم مجرّدون من أية سلطة سياسية، كانوا يتولون مسؤولية طقوس الأرض التي تعنى بخصوبة التربة والمحاصيل، وبالقانون والنظام، وبإدامة الجماعة المحلية. وبذلك كانت توجد شخصية النابا من ناحية، ومن ناحية أخرى توجد شخصية كاهن الأرض (tengsoba)، صاحب السلطة المقدسة. ومن وجهة نظر نشوء الكون، كانت هذه الازدواجية تنعكس في العالم الإلهي من خلال نابا وندي، الملك الإله، وناباغا تنغا، الملكة الأرض وإن لم يكن للملك الإله أي مذبح أو أية عبادة طقسية.

غير أن تعريف أهل الأرض طرأت عليه تغيّرات كبيرة عبر القرون نتيجة لاندماج الموسّى الحقيقيين في فئة السكان الأصليين واستغلّوا انتماءهم إلى هذه الفئة للوصول إلى منصب كهنة الأرض. فكان حوالى ثلث كهنة الأرض في ياتنغا من أصل موسّى. وإن كان بعض الموسّى قد أصبحوا حدادين أو من طبقة العامة.

وإلى جانب كاهن الأرض، كان يوجد كاهن الخصوبة (bugo وجمعها buguba) الذي كان له مذبحه (tiido) الخاص. ويبدو أن هذا المنصب الذي كانت سبله مفتوحة أمام الـ nakombse وأمام الحدادين، كان له أصل دوغوني.

وكان عالم السياسة وعالم الأرض يتكاملان في نظام أحادي يشكل الملك محوره من خلال طقوس سنوية كبرى يشترك فيها الملك وأصحاب السلطة وكهنة الأرض وكهنة الخصوبة. وكان لدى موسّى ياتنغا، شأنهم شأن الكورومبا، تقويم شمسي تنقسم فيه السنة إلى شهور قمرية ويعوّض عن الفرق بين السنة القمرية والسنة الشمسية بشهر إضافي (كبيس) كل ثلاث سنوات. وبعد عيد الشكر (filiiga) الذي يستهلّ به العام الجديد، تأتي احتفالات تكريم الملك (napusum). ففي ثلاثة احتفالات مستقلة، يقدم كل من خدم الملك والقادة الحربيين والـ nakombse فروض ولائهم إلى الملك كما يقدّمون الهدايا. ولما كان بدء العام الجديد يتزامن تقريبًا مع انقلاب الشمس الشتوي، فإن الفترة الممتدة من الشهر الثاني إلى الشهر

السادس كانت تقضي في دورة احتفالية كبرى تعرف باسم الـ bega ويشترك فيها الملك وجميع أعيان الأرض في تقديم الضحايا طلبًا للمحصول الجيد. وكانت أعياد البيجا تنتهي عند بدء فصل الأمطار. وتستأنف الاحتفالات أثناء فصل حصاد المحاصيل بإقامة حفلين بمناسبة طلوع أولى الثمار، حفل للقادة الحربيين وحفل لكهنة الخصوبة.

وكان هذا النظام البالغ التعقيد، الجامع بين السياسة والدين، يضفي تماسكًا على مجتمع للدولة يتألف من جماعات تنتمي إلى أصول شتى وتحتفظ أكبرها عادة بسمات ثقافية مختلفة خلّفها عهد ما قبل نشوء الدولة، بدءًا بما كانت عليه من تقسيم طبقي، اجتماعي وسياسي. وبذلك فإن تقسيم المجتمع في مجمله إلى أربع مجموعات وظيفية كبيرة – أصحاب السلطة، وأهل الأرض، والحدادون والحرفيون، والتجّار – يوجد أيضًا مع بضعة فروق دقيقة لدى الكورومبا أو الفولسه. والواقع أنه يرجّح أن موسّى ياتنغا قد اقتبسوا من الكورومبا أفكارهم عن الحدادين الذين كانوا في ياتنغا، بخلاف سائر أجزاء موغو، يشكلون جماعة إضوائية (تتزاوج فيما بينها فحسب).

وفيما يتعلق بالمجتمع في مجمله، كانت كافة المجموعات الإثنية تنقسم على نحوين: إلى جماعات نسب وإلى جماعات محلية. وفي هذا المجتمع المركب، أبوي النسب وأبوي الإقامة، تعني اللفظة الموسّية budu أية جماعة نسب – من أوسع الجماعات وأقدمها إلى أضيق الجماعات – تعمل بمثابة وحدة مرجعية للزواج الاغترابي، وهذا هو المعنى الذي يفهم منها عمومًا. وعلى ذلك كان المجتمع يتألف من عدد من البودو، مثل جماعة الـnakombse الملكية. وكانت البودو، بما لها من تاريخ خاص بها وقد تميّزت باسم مؤسّسها ومكان تأسيسها، تعرّف شخصيتها بوجود رئيس (bud-kasma) لها وضريح لأسلافها (kiims'rogo) وموطن يعيش فيه الرئيس ويوجد به الضريح، وكذلك بأن لها (عادة بالاشتراك مع غيرها من الجماعات) اسمًا جماعيًا أو شعارًا أو أكثر (sonda ومفردها sondre) يستخدم كلقب للأسرة.

ولم يكن النسب الأبوي يوجد إقليميًا إلا عند مستوى تجزئته الأول: القسم (saka). وينقسم القسم بدوره إلى بيوت (households-yiiya ومفردها yiiri) أي وحدات إنتاج واستهلاك تنقسم إلى وحدات أصغر (zakse ومفردها zaka). وقد أصبحت الـ zakse اليوم الوحدات العائلية ذات المغزى. وكان العمل في الحقول المشتركة بين أفراد البيت يؤثر لصالح رئيسه (yiir-kasma). وكانت مخزونات الاحتياطي المتوافر لدى رئيس الأسرة يعاد توزيعها في نهاية المطاف على رؤساء العائلات عندما تنفد مخزوناتهم.

وكانت الأقسام المنتمية إلى نَسب واحد متفرقة بوجه عام ومن ثم كانت تخضع لعدة وحدات قروية. وبعبارة أخرى، كانت قرية الموسّى[٥١] تضم أجزاء من عدة أنساب بينما كان النسب الواحد متفرقًا بين عدة قرى، وكان القسم هو أكبر وحدة نَسَبٍ محلية.

(٥١) دارت مؤخرًا مناقشات كثيرة حول ملاءمة استخدام لفظة «قرية» للدلالة على أكبر وحدة سكنية لدى الموسّى، فعلى الرغم من أن مزاوجة الأقسام لا تشكل «مجتمعات» قروية كما في غرب الفولتا، فإنها تؤلف مع ذلك وحدات ذات معنى من حيث منطق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، إن لم يكن لشيء فلتقاطع الوحدات الإدارية التابعة لرئيس محلي مع وحدات مراقبة الأرض التي يمثلها كاهن الأرض.

الغولما والبورغون

ظلت طويلًا ضفة الغولما (أو الغورما) لنهر النيجر – وهي الضفة اليمنى والوجه متّجه من المنعطف نحو المصب – لا تتوافر عنها معلومات تاريخية تذكر. غير أن هذا الوضع قد تغيّر مؤخرًا بفضل البحوث التي أجراها في شمال أرض الغولما المؤرّخ الفولتائي جورج ماديبجا بحيث أصبح من الممكن الآن توفير معلومات عن الغولما صائبة علميًا وإن كانت لا تزال ناقصة.

ويشكل الدوغون (ويعرفون في لغة الغولما باسم الكومبتيبا) واحدة من أقدم الجماعات السكانية في الغولما الشمالية، تليهم المجموعة التي تعرف اليوم باسم التندامبا (أهل الأرض)[٥٢] الذين قدموا من منطقة تسمّى اليوم المواغا، وإن كانت تنتمي إلى مجموعة سكانية سابقة للمواغا، وكذلك مجموعة الووبا من الجنوب. وكان شمال غولما أيضًا يعمّره الكورومبا، ومن الممكن أن يكون اسم المجموعة كواريما – كما يسمّي الغولمانسيبا القادمون من الجنوب أهل الشمال – صيغة معدلة من لفظة الكورومبا. وفي شمال غولما الذي لا تزال معلوماتنا عنه محدودة للغاية، نجد بعض التندايا والووبا وسط السكان السابقين. ولا شك أن مجموعة الووبا كانت تحتلّ منطقة واسعة قبل أن يطغى عليهم ويدمجهم جزئيًا شعب الغولمانسيبا وغيره من الشعوب التي أنشأت دولًا هناك. وعلى ذلك فإن الووبا من غولما، والوابا من بورغو، (شمال بنين اليوم) يشكلون مجموعة واحدة.

وعلى هذه البنية التحتية من المجموعات السكانية المبكرة فرضت نفسها سلطة أجنبية هي البمبا أو البوريسيمبا (ومفردها بوريسيما) الذين أنشأوا فيما بعد دول الغولمانسيبا. ولا يتوافر لدينا بعد إطار مرض لتسلسل أحداث التاريخ المبكر للغولمانسه، غير أن الفرضيّتين الرئيسيتين لجورج ماديبجا هما أولًا أن أسلاف المامبروسي كانوا قد مرّوا من خلال غولما قبل وصول البوريسيمبا، وثانيًا أن سلالات الغولمانسه الأولى كانت معاصرة لسلالات الموسّى الأولى. ومن شأن ذلك أن يوحي بأن بداية تاريخ الغولما باعتبارهم دولة ربّما عاد إلى القرن الخامس عشر أو إلى آخر القرن الرابع عشر على أبكر تقدير. وتقرن بميلاد الغولمانسه شخصية سلف تاريخي أسطوري يدعى جابا. وليس من المرجح على ما يبدو أنه كان قائد حرب عصابات مثل نابا ودراواغو في تاريخ الموسّى بالنظر إلى أن القوة التي تنسب إليه هي أقرب صلة بالسحر منها بالقيادة العسكرية. والذي يبدو مؤكدًا هو أن الروابط التي يشير إليها الموسّى بين خلف نا باوا وخلف جابا (الذي يعرفه الموسّى باسم جابا لومبو وإن كان جابا ولومبو هما على الأرجح شخصين مختلفين إذ كان لومبو ابنًا لجابا) إن هي إلا إعادة لكتابة التاريخ تفتقت عنها قرائح بلاط نابا الموغو بقصد تبرير الجمع بين سلطة الغولمانسه وسلطة الموسّى أثناء عهد الاستعمار. ومن جهة أخرى، ربّما كان الذي حدث هو أن التنظيم الإداري الاستعماري للإمارات أو الدول القديمة حدا بالبعض إلى إيجاد أساس تاريخي له. وتشير الأدلة جميعها إلى أنه ينبغي، من وجهة نظر أصول السلالات، أن يتناول البحث هيمنة الموسّى وهيمنة الغولمانسيبا كلًّا على حدة.

---

(٥٢) انظر Y.G. Madiega، ١٩٨٢.

ومن الأمور المثيرة للتساؤل المكان الذي قدم منه البوريسيمبا. فشأن كثير من المناطق الأخرى التي نظمت في شكل دول في وسط غربي أفريقيا، نجد في غولما إشارات مؤداها أن الفاتحين قدموا من بورنو. لكن الواقع أنه لا توجد وسيلة في الوقت الحاضر لمعرفة أي هجرات حربية ترتّب عليها نشوء إمبراطورية الغولمانسه. غير أننا نعرف على الأقل أن أول مركز سياسي لغولمانسه كان لومبوتانغو أو سانغبانتاتغو جنوب شرقي نونغو (فادا نغورما). وانتقل البوريسيمبا من لومبوتانغو إلى كوجوابونغو جنوب باما. وتشير الأطلال التي خلّفتها هذه المرحلة الثانية من نفاذ البوريسيمبا إلى وجود بقايا عاصمة قديمة هي عاصمة الغولمانسة في أوائل تكوينها السياسي؛ وربّما كانت مركز الانطلاق الذي بدأ منه الفاتحون نشاطهم الذي ترتّب عليه نشوء السلالات الحالية. ومن الجدير بالذكر أن البوريسيمبا لم يكونوا في ذلك الوقت المؤسّسين الوحيدين للممالك في تلك المنطقة. فسلالة الجاكبانغو كانت من أصل بيربا وسلالة الغوبنانغو كانت من أصل هوسا. وهناك أيضًا سلالات قدم مؤسسوها من يانغا الواقعة بين الموسّى والغولمانسه والتي يمكن أن يُقرن رؤساؤها الحاليون بأحفاد نابا ودراوغو. وتشمل سلالات غولمانسة يانغا: البواريغو، والكومين – يانغا، والسودوغو، والكامسيونغو، والدوغتنغا، واليوتنغا.

واستمرّ توسّع البوريسيمبا طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر وبلغت غولمانسه أوج سلطانها في زمن يمكن تقديره بحوالى منتصف القرن الثامن عشر. وفي ذلك الوقت كان الغولمانسيبا يفرضون هيمنتهم على أرض شاسعة (وإن كانت بلا شك غير كثيفة السكان) تحدّها جنوبًا مملكة مامبروسي وبورغو، وشرقًا تورودي وآخر بقايا إمبراطورية الصنغاي، وشمالًا مناطق الساحل التي يقطنها الكورومبا والصنغاي والفولبه، وغربًا إمارات الموسّى: توغوري وبولسا وكوبيلا وتانكودجو. وكان واقعًا تحت حكم الغولمانسه آنذاك ما كان سيصبح بعدئذ إمارتي الفولبه: ليبتاكو (منطقة دوري) وياغا (منطقة سيبا). ولم يكن إلا في أوائل القرن التاسع عشر أن تمكّن الفولبه من طرد الغولمانسيبا نحو الجنوب.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، كانت مملكتان كبيرتان هما بيلانغا وكوالا، يقتسمان فيما بينهما – بالإضافة إلى ثلاث دويلات جديدة نسبيًا هي بيالا وبونغاندينى وكون – معظم أرض شمال غولما. وكان انطلاقًا من قرية وي في شمال شرقي نونغو، التي بلغها البوريسيمبا في حوالى منتصف القرن السادس عشر، أن توسعت إمبراطورية الغولمانسه بسرعة كبيرة نحو الشمال. وترتّب على ذلك تناثر الإمارات الإقليمية والمحلية التي عمد رؤساؤها بدهاء إلى توحيدها في ممالك.

وفي حين أننا نفهم الآن، بفضل جورج ماديبجا، تاريخ غولما الشمالية، فإن تاريخ غولما الوسطى والجنوبية لا يزال غامضًا. لذلك فإنه مما يزيد صعوبة إعطاء صورة شاملة عن تاريخ غولما أن الجنوب يضم إحدى عشرة مملكة تتّسم إحداها، وهي نونغو، بأهمية خاصة تضفيها عليها مكانة ملكها نونبادو (ومعناها رئيس نونغو)[٥٣]. وكان مؤسس نونغو في منتصف القرن الثامن عشر، هو يندابري أحد أحفاد جابا. وكان ذلك هو الوقت الذي اكتسح فيه التيوكوسي (جماعة من مرتزقة

---

(٥٣) Bado هي مرادف naaba في لغة الموره.

المانده تابعة لمجموعة وتّارا التي ظهرت فجأة في كونغ وبوبو – ديولاسّو) غولما الجنوبية. وكان التيوكوسي يعملون أصلًا في خدمة ملوك مامبروسي ويتزعمهم رئيس من غونجا. واستقرّوا فيما هو الآن شمال توغو ثم شنّوا حملات ضد ممالك الغولمانسيبا مع مواصلة عرض خدماتهم على من يريد استخدامهم كمرتزقة. ومن أمثلة ذلك أن رئيس باما طلب من التيوكوسي أن يعاونوه في حربه ضد رئيس كوجوابونغو. غير أن يندابري، حاكم نونغو، سرعان ما تزعّم ائتلافًا من الممالك وشرع في طرد التيوكوسي من غولما. والتفّ ملوك باما، وماكاكوالي، وبواريغو، وبوتو حول يندابري، وفعل مثل ذلك الحكام الموسّى لبولسا وكوبيلا وتانكودجو. وإذ ناء التيوكوسي بالضغط الذي مارسه عليهم أعداؤهم، انسحبوا إلى عاصمتهم سانسانه – مانغو فحاصرها الحلفاء[٥٤]. ومن الأمور المثيرة للتساؤل، ما إذا كان يندابري قد اغتنم فرصة انتصاره لفرض سلطته على العصبة التي كوّنها. لكن الأمر المؤكد هو أن النونبادو قد أصبح في القرن الثامن عشر نوعًا من السيد الأعلى لجزء من غولما، وأن سلطته خارج حدود مملكته الخاصة كانت سلطة روحية أكثر منها سلطة سياسية. ويكتب جورج ماديجا في هذا الصدد فيقول «إن النونبادو كان يمارس سلطة مباشرة على نونغو... وكان يمارس كذلك نوعًا من الإشراف البعيد على الممالك أو الإمارات الإقليمية (diema) التي يوجد على رأسها حكام أو رؤساء إقليميون (batieba) لا ينحدرون من لومبو. أما السلالات التي تنتسب إلى لومبو فكانت تنظر إليه على أنه العضو الأكبر في الأسرة (nikpelo)». وفي المرجع الذي اقتبس منه هذا المقطع، ينظر إلى لومبو على أنه ابن لجابا[٥٥]. وهكذا تطوّر نونبادو بالتدريج ليصبح العاهل الأكبر لغولما، وفي الوقت نفسه أصبح مقرّه الملكي المدينة الرئيسية للبلاد نتيجة، بصفة رئيسية، للدور الاقتصادي الذي يلعبه تجّار الهوسا هناك (وكانوا يطلقون على نونغو اسم روجو أو فادا نغورما). وليس من السهل اليوم تفسير العلاقة التي تربط بين النونبادو والحكام الغولمانسيبا. فلا يبدو أنه كان يوجد اتحاد للغولمانسه، ولا شك أن السلطة الحقيقية للنونبادو لم تكن تزيد في اتّساعها الإقليمي على سلطة غيره من الملوك الذين كان بعضهم أشدّ منه بأسًا. ومن جهة أخرى فإن النونبادو اكتسب مكانة أدبية وطقسية استثنائية من حيث أنه أصبح – في مرحلة متأخرة – يعتبر الوريث المباشر للومبو ومن ثم لـ «أبيه» جابا. واضطلعت تجارة الهوسا بما تبقّى لكي تصبح نونغو مركزًا مهمًا لطرق القوافل بين الشرق والغرب.

وتمتد بورغو[٥٦] إلى الجنوب الشرقي لغولما. ويتضمن تاريخها، الذي يكتنفه قدر من الغموض، عدة وحدات قريبة الشبه بالدول، ويبدو أن أبكرها كان بوسا التي انتشر منها مقاتلو الواسانغاري. وهنا أيضًا يدّعي الحكام أن السلالات الملكية نشأت أصلًا في بورنو. وفرضت

---

(٥٤) انظر R. Cornevin، ١٩٦٤ و D. Rey-Hulman، ١٩٧٥؛ ونحن نتّبع في ذلك أيضًا رواية Y.G. Madiega، ١٩٧٨.

(٥٥) انظر فيما تقدم، ص٣٩٥: تحوّل جابا لومبو، الشخصية الواحدة في روايات الموسّى (المتأخرة ولا شك)، إلى شخصيتين في روايات الغولمانسه، هما جابا وابنه لومبو.

(٥٦) انظر M. Izard، ١٩٧٥.

أرستقراطية الواسانغاري العسكرية حكمها على شعوب عريقة يرجع تاريخ بعضها إلى ما قبل الغولمانسه وكانت قد استوعبت في القرنين السادس عشر والسابع عشر جماعات من الماندة (فالبوسا لغة من لغات الماندة الجنوبية) أثناء ممارستها النشاط التجاري بين ما هو الآن شمال غانا وبين الهوسالاند. وبلغت بوسا ذروة مجدها في القرن السادس عشر ثم أخذت في التدهور. أما الممالك الأخرى، مثل نِكّي، فقد كانت بدرجة أو بأخرى تفرعات من بوسا. وفي القرن الثامن عشر، نشبت حرب بين نِكّي ونوبي، وانقسمت نكّي إلى عدة دويلات هي كاياما وباراكو وكوانده وكاندي. ومما يذكر، أن دول البورغو تعرف باسم ممالك البوريبا، وهو اسم أحد الشعوب الأصلية بالمنطقة.

الشعوب التي لا تحكمها سلطة مركزية

يطلق هذا الوصف على تلك الشعوب نظرًا إلى عدم وجود وصف أفضل[٥٧]. فقد استقرّوا في أحواض الفولتا العليا ووجدوا منذ تاريخ مبكر للغاية، إما هناك أو في أماكن أخرى[٥٨]. وعلى الرغم من أن هذه الشعوب، بخلاف المجتمعات الخاضعة لسلطة مركزية، لم تسيطر على الساحة السياسية أو على تسلسل الأحداث، فإنه لا ينبغي إغفال مساهمتهم لا سيّما بالنظر إلى أنهم يشكلون المجموعات السكانية الأساسية التي طعّمت بها بيولوجيًا جماعات وافدة من الخارج. ذلك أن الشعوب الفاتحة قلّما كانت تصل في موجات جارفة تكتسح كل ما وجد من قبلها. من ذلك مثلًا أن الموسّى إنما هم ثمرة خليط من جماعات إثنية شتّى ضمّتها مجموعة من الإمارات تحت حكم ملك مطلق في الظاهر ويحكمها في الحقيقة عرف صارم. وليس هناك من شك في أن عملية التوسّع هذه لعب فيها التقدّم المطرد لفلّاحي الموسّى دورًا أهم بكثير من الدور الذي لعبه إنشاء فرق من الفرسان. وكان النفاذ البطيء للنسيج البشري الذي كان موجودًا من قبل ظاهرة ذات معنى مزدوج بفضل التزاوج المختلط والمبادلات الثقافية والاقتصادية.

وبلغت المساهمات البيولوجية من الأهمية درجة حدت بديم ديلوبسوم أن يلاحظ أن عبارة مواغا (وجمعها موسّى) ذاتها تعني «مختلط»[٥٩]. وليس ثمة مجال لفرط الإصرار في هذا الصدد على دور النيونيوسّه الذين أورد ذكرهم عدة مؤلفين[٦٠] على أنهم وُجدوا في تاريخ مبكر

(٥٧) ينبغي نبذ عبارتي «المجتمعات التي لا تضمها دول» و«المجتمعات التي لا زعيم لها». ومن جهة أخرى يمكن توجيه النقد إلى عبارة «الشعوب التي لا تحكمها سلطة مركزية» نظرًا إلى طابعها السلبي، ولأنها لا تشير إلا إلى السلطة السياسية. وفضلًا عن ذلك فإن شعبًا من هذا القبيل يمكن بدوره أن يخضع لحكومة مركزية (البمبارا مثلًا) ثم يكف بعد ذلك عن الخضوع لها.

(٥٨) انظر: اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل التاسع.

(٥٩) انظر A.D. Delobsom، ١٩٢٩. صحيح أن المؤلف يضيف أن هذا الحكم السلبي إنما هو حكم صادر عن الأشراف في حق العامة. غير أن الرواية المتناقلة (انظر Yamba Tiendrebeogo) تذكر أن أم ووبري، أول ملوك واغادوغو، كانت امرأة من السكان الأصليين.

(٦٠) المرجع السابق، R. Pageard، ١٩٦٩.

للغاية. وكان هناك قدر من الاختلاط البيولوجي جعل أهل ياتنغا يعاملون موسّى موغو الوسطى على أنهم من الغورونسي، في حين أن هذا اللفظ لا يستعمل في واغادوغو إلا للإشارة إلى موسّى كودوغو الذين هم جيران للغورونسي. كذلك فإن أهل ياتنغا أنفسهم لم يفلتوا من المساهمات البيولوجية لشعوب مانده منعطف النيجر الذين كان لهم تأثير عسكري حاسم على تاريخ ياتنغا نتيجة لاستعانة نابا كانغو بجنود من سيغو. ومن جهة أخرى كانت شعوب المانده هذه قد امتزجت طويلًا بالسكان نتيجة لتعايش تجّارهم - وهم الخلف المهني بل والبيولوجي لجماعة اليارسه المهمة - مع هؤلاء السكان[٦١]. ومن المحتمل أن هذا الامتزاج البيولوجي هو الذي يكمن وراء علاقة المزاح (rakire) بين الموسّى والسامو (السانا). وعلى المستويين الثقافي والاقتصادي، وجد هنا وفي أماكن أخرى - مثل منطقة البحيرات الكبرى - اتجاه نحو الغضّ من شأن مساهمة الشعوب الأصلية إن لم يكن نحو إخفائها. وقد سبق أن رأينا المساهمة التي قدّمها - في مجال التنظيم السياسي والديني - كل من الدوغون (ولا سيّما كهنة الأرض) والكورومبا إلى نظام حكم السلالات في ياتنغا. فقد ظلّ هؤلاء - حتى إذا لم يكن إلا من خلال إدارة طقوس الفلاحة ومن خلال منصب كهنة الأرض الذين كانوا يختارون عادة من بين الشعوب الأصلية - يمارسون تأثيرًا قويًا على الحياة اليومية لكل فرد من أفراد الفلّاحين. ومن جهة أخرى فإن سليل رئيس السكان الأصليين الذي أصبح نابا واغادوغو[٦٢]، لعب على أعلى مستوى سياسي دورًا مهمًا في تتويج نابا موغو.

ولئن كان الاسترقاق قد نشأ أثناء هذه الفترة - وكان عادة على حساب الشعوب الأصلية وبخاصة الغوروسي والفولسه[٦٣] - فإنه تصاعد على الأخصّ مع زيادة تجارة الرقيق على ساحل غينيا وما كان لها من أصداء بلغت إمبراطورية الأشانتي والبلدان التابعة لها إلى الشمال.

وفضلًا عن ذلك فإن الشعوب الأصلية، سواء انتمت إلى ثقافة المانده أو إلى ثقافة الفولتا، كانت متفتحة للمبادلات رافضة للخضوع للسيطرة، وأحرزت هذه الاستراتيجية نجاحًا عظيمًا إلى أن حلّت حقبة الاستعمار. فقد مات نابا كومدوميه في حملة شنّها مبكرًا على بورومو وهو يحاول على الأرجح أن يُخضع لسيطرة الموسّى المنطقة الواقعة بين الفولتا الأحمر والفولتا الأسود. وقد فشلت هذه الخطة العظيمة وأصبح الفولتا الأحمر، باستثناء مساحات قليلة لصيقة، الحدّ الغربي الطبيعي لموغو.

ونجح الغورونسي[٦٤] والبوابا القاطنون لهذه المنطقة، على الرغم من عدم وجود دولة مركزية، في تكوين شخصية فردية مميزة. وانتشر الغورونسي الذين كانت مراكزهم الرئيسية في

---

(٦١) انظر ما يلي من هذا الفصل، ص٤٠٧.

(٦٢) واغادوغو (ووغودوغو) معناها الضيق هو «الحي الذي يقطنه رئيس السكان الأصليين».

(٦٣) الفولسه أو الكورومبا؛ انظر فيما تقدم من هذا الفصل، ص٤٠٧..

(٦٤) الواقع أنه لا يوجد شعب يطلق على نفسه اسم الغورونسي (ومفردها غورونجا في لغة الموره) بل يوجد النومونا والليلا والسيسالا والكو والكازينا وهلم جرًّا.

بو وليو وسابوي وريب، في غانا الحالية. وعاشوا منعزلين في مجموعات أسرية في أكواخ صممت تصميمًا رائعًا وعارضوا بشراسة أي شكل من أشكال التدرّج الهرمي السياسي المعقّد. وكثيرًا ما كانت الرابطة بين الأسر تتمثّل في كاهن الأرض أو في مجتمعات تنكرية. ووجدت في الشرق من جهة أخرى بنية أكثر تنظيمًا يترأسها رئيس كانتون ذو حاشية وله مستشار ديني مسؤول عن عبادة رمزه السحري (kwara).

ويبدو أن البوابا[٦٥] ظهروا ككيان خاص أثناء الفترة الواقعة بين القرنين العاشر والخامس عشر. وهم لا يعترفون بأية سلطة سياسية فوق مستوى القرية. كذلك فإن ديانة الدو (Do) تشكل وثاقًا بين المطلعين على أسرارها في إحدى القرى وبين نظرائهم في القرى المجاورة.

وعلى مقربة من ياتنغا، وجد السامو الشماليون[٦٦] الذين تتميّز مستوطناتهم المتقاربة بما فيها من مخازن ضخمة للحبوب. وقد تمثل تنظيمهم السياسي في وجود اتحادات مستقرّة نسبيًا تتألف من عشرات القرى حول بضعة مراكز سياسية تناظر كانتون المانده (kafu). وكان نظام السان ينهض على أساس التحالفات بين العشائر – بين رؤساء الزيربو والحدادين مثلًا، وكذلك على أساس الائتلافات الإقليمية. وكان نابا كومدوميه – قبل اعتلائه العرش – وغيره من الأمراء بمن فيهم نابا ياديجا، قد شنّوا حروبًا على السان. وفي وقت لاحق، باءت بالفشل محاولة نابا كانغو ضم شمال غربي بلاد السان إلى ياتنغا. وكان السانا مقاتلين وفلّاحين متمرّسين، يستمسكون بحريتهم بشراسة، فعاودوا مقاومتهم لضغوط ياتنغا كما فعلوا من قبل – في عهد نابا ياديجا وأثناء حكم نابا لامبويجا بوجه خاص – وكما كانوا سيفعلون مرارًا طوال القرن التاسع عشر. وأثناء تلك الفترة الأخيرة، كانت بلادهم تعمل بمثابة منطقة تعبئة احتياطية يلجأ إليها أمراء ياتنغا لجمع المرتزقة اللازمين لتنصيب وخلع الملوك في وايغويو. أما البيزا، الذين كانوا مرتبطين بالسانا ثم انفصلوا عنهم على أثر نزاع عشائري، فقد اتّخذوا من الجنوب الشرقي لموغو مقرًا لهم. وكانوا هم أيضًا على استعداد لإبداء مقاومة رائعة برغم المبادلات الثقافية الجارية وتقديم إتاوة من الأسرى في نهاية القرن الثامن عشر. ومع ذلك يبدو أنهم ظلوا يتوسّعون حتى حلول الحقبة الاستعمارية.

وكاد جنوب غربي بوركينا فاسو الحالية أن يكون خاليًا من السكان وإن كان البوابا يذهبون هناك للقنص حتى يبلغوا نهر بوغوريبا. وفي حوالى سنة ١٧٣٠، توسّع الكولانغو نحو المنطقة نفسها التي استقرّ فيها البوا (البوجولي) بعد ذلك بعشر سنوات بإذن من البوابا. ثم تلاهم الدوروبه والغان في غضون خمسين سنة واستقرّوا مبدئيًا في ناكو، وتبعتهم بوادر الديان واللوبي والويله، وأخيرًا البيريفور الذين احتلوا منطقة باتيه بعد أن هجرها اللوبي.

---

(٦٥) انظر J. Capron، ١٩٧٣. يرتبط البوابا ثقافيًا، وإن لم يكن لغويًا، بالبوبو. انظر A. le Moal، ١٩٧٦.

(٦٦) تأتي لفظة السامو من الاسم المانده ساموغو. لكن هذا الشعب يطلق على نفسه اسم الـ Sanã (ومفرده San).

كونغ وغويريكو

طوال زمن الإمبراطوريات السودانية من القرن العاشر إلى القرن الخامس عشر، ظلّ تجّار الجولا، الذين كانوا يعرفون باسم الونغارا، يسافرون على الطرق المفضية إلى منطقة الغابات حيث وجد الذهب والكولا (ومن ثم اسم الووردوغو). غير أنه ظهر ابتداءً من القرن السادس عشر في خليج غينيا عامل جديد هو تجارة الرقيق والأسلحة النارية. وكان هذا الحدث في حدّ ذاته سببًا كافيًا لتوغّل جماعات الجولا – أحيانًا كتجّار وفي أحيان أخرى كجنود أو كدعاة إلى الإسلام – جنوبًا في مناطق السفانا حيث كانت تُسوّق السلع التي عليها أكثر الطلب نتيجة للأوضاع الجديدة. وكان الجولا هم الذين ساعدوا على إنشاء المركز التجاري الكبير في بيغو. وسرعان ما وُصِّل طريق بيغو بالطريق الذي يعبر كوت ديفوار الحالية من أسيني إلى بوبو وباماكو عن طريق ياكاسّو. وفي حين أن الديومانده استقرّوا في الغرب الأوسط، حوّل الوتّارا بورون ومانكونو إلى مركزين تجاريين عظيمين. وفي آخر القرن السادس عشر ظهرت إلى الوجود مملكة غونجا، وفي نهاية القرن السابع عشر، بعد تدمير بيغو، ذهب لاجئو الجولا إلى مملكة برون (أبرون) حيث أسّسوا بوندوكو.

وجدّت ظروف مهمة أعطت دفعة قوية لأنشطة الجولا من القرن السابع عشر فصاعدًا. وكان أولها سقوط إمبراطورية غاو، والثاني تأسيس إمبراطورية الأشانتي التي كانت مركزًا رئيسيًا لإمدادات الذهب والأسلحة والملح والسلع المصنوعة. وكان هناك ثالثًا المجتمعات الفولتائية في مناطق السفانا، وكانت مجتمعات كثيفة السكان بالمقارنة بالمجتمعات المجاورة التي لم يكن لمعظمها سلطة سياسية مركزية، واستطاعت بالتالي أن توفّر العبيد والقطعان والذهب تلبية لطلب المناطق الساحلية. فمن اليسير إذن فهم السبب الذي من أجله عمد الداغومبا إلى تنظيم مملكة الكولانغو[٦٧] في بونا ببلاد اللورهون على نفس طراز مملكتهم. وكانت مملكة شديدة المركزية قوامها مناطق عسكرية يديرها أمراء. وكانوا يستغلون قرارات الذهب في لوبي – ربّما في منافسة مع مملكة برون – مما أدّى إلى اصطدامات دموية أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وبعد إخضاع الكولانغو الجنوبيين، تنازعت جماعة البرون والأكان مع بونا السيطرة على الطريق الشمالي على طول نهر كوموي. وكان دعم قوة هذه الجماعة بفضل حاكمين عظيمين هما تان داته (في القرن السابع عشر) وكوسونو (في أوائل القرن الثامن عشر) هو الذي اجتذب الجولا إلى بوندوكو. غير أن الباوله سرعان ما قرّروا إغلاق نهر البنداما في وجه التجارة مع الشمال. وكان الجولا، الذين صُدّوا نحو الغرب، يريدون فتح طريق نهر الكوموي إلى باسّام لكي يشقّوا لأنفسهم طريقًا غير مباشر لبلوغ حصني نزيما وفانتلاند.

وكان في هذا السياق الشامل أن نشأ، بمبادرة من الجولا، شتات من المستوطنات التي تجمع في آن معًا بين الطابع التجاري والسياسي والعسكري والديني. وفي منتصف القرن الثامن عشر، نزلت من سيغو عصابات مسلحة من الديارّاسوبا، ونحّت السنوفو جانبًا وأسّست للمانده (النافانا) مملكة في أوديين.

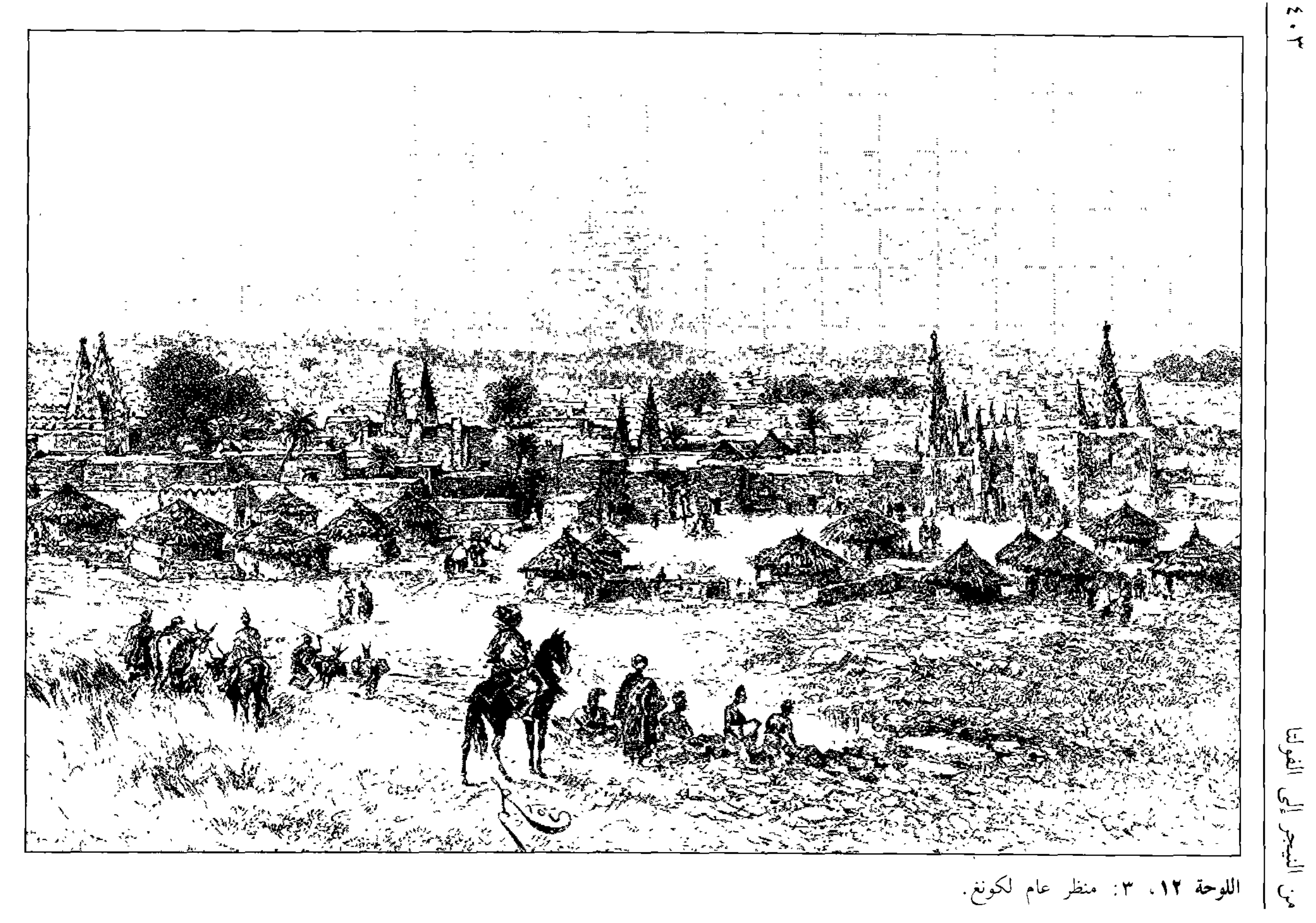
---

(٦٧) تعني الـ kulango: «أولئك الذين لا يرهبون الموت».

وينتمي السنوفو إلى مجموعة المتحدثين باللغات الفولتائية. وكانوا قد استقرّوا في عشائر حول كوروغو، وسيغيلا، وأوديين، وكونغ، ويبدو أن سقوط مالي فتح أمامهم إمكانيات التوسّع الإقليمي نحو الشمال حتى سيكاسّو وبوغوني حيث تبنّوا لغة البمبارا، ونحو الجنوب في منطقة بواكيه حيث استُوعبوا في مجموعة الباوله. وأنشأوا في الشرق جماعات منعزلة يذكر منها النافانا الذين أصبحوا منقبين عن الذهب في بيغو قبل أن يُخضعوا لسيطرة برون. أما البالاّكا فقد أُخضعوا لسيطرة كونغ. وكان السنوفو قبل كل شيء مزارعين ممتازين يفلحون بمهارة فائقة الأرض المحيطة بقراهم المتضامّة. وكانوا يتّسمون بروح المساواة والاستقلال وساعد اقتصارهم على مؤسسة اجتماعية واحدة واسعة النطاق – البورون التي كان لها طابع ديني – على تنظيم تدرّج هرمي اجتماعي. وكان لديهم أيضًا فنّانون شديدو البراعة ينتجون، منذ تاريخ مبكر، بعض روائع الأسلوب الرمزي للفن الزنجي الأفريقي. ولم يكن إلا قرابة القرن التاسع عشر أن شرع السنوفو في تأسيس بضع ممالك مركزية – مثل مملكة سلالة التراوره في كينيدوغو (سيكاسّو)، وربّما كانوا في هذا الصدد مقلدين للمانده.

وفي بداية القرن الثامن عشر، أضاف المانده مركز كونغ المعروف إلى سلسلة مستوطنات الجولا. ويبدو أن هذه المنطقة كانت قد احتُلّت، إن لم تكن قد نظمت، في تاريخ مبكر على أيدي التييفو كما تشهد بذلك مجموعة قرى التييفو التي لا تزال توجد على طول الطريق بين نومودارا وكونغ. وكان هناك أن خضع السكان الأصليون لماندة كييّتا وكوليبالي الذين أصبحوا وتّارا في وقت لاحق. وتوصّل أحدهم، سيكو وتّارا، إلى القضاء على سائر جماعات الجولا في أوائل القرن الثامن عشر، وفرض سلطانه على نافانا وكونغ بفضل جيش قوي خدم فيه السنوفو تحت إمرة ضباط من الجولا. ومكّنته تلك القوة العسكرية من فتح فولتا العليا الغربية حتى دافينا (منعطف الفولتا الأسود). وفي وقت لاحق أخضعت قوى كونغ بلاد توركا وفولونا ودمرت منطقة سيكاسّو وجزءًا من مينيانكا وماسينا، بل وصلوا حتى سوفارا في مواجهة جنى ونهر الباني. وقد رأينا كيف قهر بيتون كوليبالي تلك الحملة في النهاية. وبعد موت سيكو وتّارا في سنة ١٧٤٠ حلّت بالإمبراطورية اضطرابات عميقة نتيجة لضخامة حجمها وتنوّع شعوبها وافتقارها إلى نظام حكم راسخ. وأخيرًا وقع انشقاق: فانفصلت طائفة الجولا غير المسلمة ومقاتلو السنوفو والسوهونجي عن جولا السلاما الذين كانوا تجّارًا مسلمين. والواقع أن كونغ أصبحت مركزًا عظيمًا لتعليم أصول الدين الإسلامي. غير أن محاولتها السيطرة على جنى تدل بوضوح على أن الخطة الكبرى التي رسمها وتّارا كانت ذات هدف اقتصادي قبل كل شيء هو السيطرة على طرق التجارة التي تربط منطقة الغابات بمنعطف النيجر – على أطول مسافة ممكنة. وبعد فشل هذا المشروع الطموح استدارت جماعات الجولا نحو مشروعات أقلّ طموحًا وكان أجسرها مشروع يستهدف إنشاء مملكة غويريكو[٦٨]. فهناك حول سيا (بوبو –

(٦٨) تعني غويريكو في لغة الجولا: «في نهاية المرحلة الطويلة».



اللوحة ١٢، ٣: منظر عام لكونغ.

ديولاسّو[٦٩]. أسّس فاماغان وتّارا مملكة مطابقة لمملكة كونغ في منطقة تقع حول خط تقسيم المياه بين نهر يانيفين (أحد روافد النيجر) ونهر الكوموي والفولتا الأسود. ومما يوضح الطابع الاستراتيجي لقرار فاماغان وتّارا ورفضه تقديم فروض الولاء لأبناء أخيه سيكو وتّارا في كونغ – عبور الكوموي والفولتا الأسود مناطق ذهب عند أجزائهما الوسطى والدنيا وجريان الكوموي من خلال بيني نحو منطقة جنى. فاستولى على نحو كامل ودائم بدرجة أو بأخرى، على تييفو ودافين وبوامو (بلاد البوابا). وفي بوبو، أخضع جولا بوبو وتحالف معهم، وكانوا قد وصلوا من جنى بعد فتح بوبو في حوالى القرن الحادي عشر. وكان كل ما استطاعه خلفاه كيره ماسّا وتّارا (١٧٤٢–١٧٤٩) وماغان أوله وتّارا (١٧٤٩–١٨٠٩) هو احتواء الثورات التي قامت بها الشعوب الخاضعة لسيطرة الجولا بتنفيذ عمليات قمع متكررة (كالعملية التي نفذت سنة ١٧٥٤ ضد سان مدينة البوا الكبيرة). وكانت تلك السيطرة سيطرة اقتصادية قبل كل شيء حتى عندما كانت تقنّع بالدعوة إلى الإسلام.

الحياة الاقتصادية من النيجر إلى حوض الفولتا

كان أيضًا بمنتصف القرن الثامن عشر، مع وصول جولا بوبو، أن أرّخ ج.ب. كييتيغا فترة ارتفاع إنتاج الذهب من الفولتا الأسود. وكاد الوافدون الجدد أن يحتكروا استغلال ذهب بورا وأدخلوا تحسينات تكنولوجية على عملية استخراجه. غير أن كييتيغا يفترض أن مستغلي الذهب في الفترة السابقة (من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر) كانوا بالفعل من الماندە الجولا وإن نظر إليهم غورونسي بورا على أنهم من الموسّى[٧٠].

وكان نشاط التجّار والطرق التجارية على أشدّه في النصف الغربي والشمالي من المنطقة الواقعة بين نهر النيجر وحوض أنهار الفولتا. ومع ذلك فإنه أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، وحتى في ممالك الموسّى، وبين الشعوب التي لا تخضع لسلطة مركزية – مثل الغورونسي – والتي تعيش فوق مستوى اقتصاد الكفاف، نشأت بالتدريج شبكة تجارية تتعامل في السلع الغربية ويتزايد عدد التجّار المحترفين المشتركين فيها.

وبلاد الموسّى منطقة تكاد تكون أحادية المحصول يزرع فيها الدخن في تربة مجهدة وعلى أمطار غير منتظمة. وكان المحصول يسوء سنتين في المتوسط كل عقد ويسوء للغاية سنتين أخريين. ولم يكن من غير الشائع أن تحل فترات نقص في الأغذية إن لم تكن مجاعات في ياتنغا – أثناء عهد نابا زانا في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر، وفي ثلاثينات

---

(٦٩) انظر N. Levtzion، ١٩٧١؛ E. Bernus، ١٩٦٠؛ و D. Traoré، ١٩٣٧. وبشأن سجل أحداث غونجا الذي يشكّل أساس تأريخ موثوق للأحداث الواردة في هذه الفقرة، انظر J. Goody، ١٩٦٧(أ)؛ و N. Levtzion، ١٩٧١(ب).

(٧٠) انظر J.B. Kietegha، ١٩٨٣، ص١٥٨.

القرن التاسع عشر على سبيل المثال[٧١]. وكانت هناك بالإضافة إلى الدخن، الغذاء الأساسي، محاصيل الذرة (خارج الموسم) والفول السوداني واللوبيا والفاصوليا والسمسم وبعض أعشاب الطعام. ويبدو أن القطن، وهو المحصول الوحيد الذي يستخدم في الحرف، كان يزرع منذ زمن طويل. فاليارسه المسلمون اقترن اسمهم بصناعة النسيج منذ بدء تاريخ الموسّى، وكانت شقق القماش القطني تندرج في عداد السلع التي تحملها تجارة القوافل من الشمال إلى الجنوب، التي كانوا هم مشغليها الرئيسيين. وكان الماراسه (الصنغاي) الذين تخصّصوا في الصباغة، يستعملون النيلة. وكان يجمع عدد كبير من النباتات البرية، من الأعشاب الغذائية والأغذية البديلة، التي كانت تستخدم في أوقات نقص الأغذية، ومن أهمها النيره (nere) التي كانت ثمرتها تستخدم لعدة أغراض، والكريتة التي كان يصنع منها زيت الطعام.

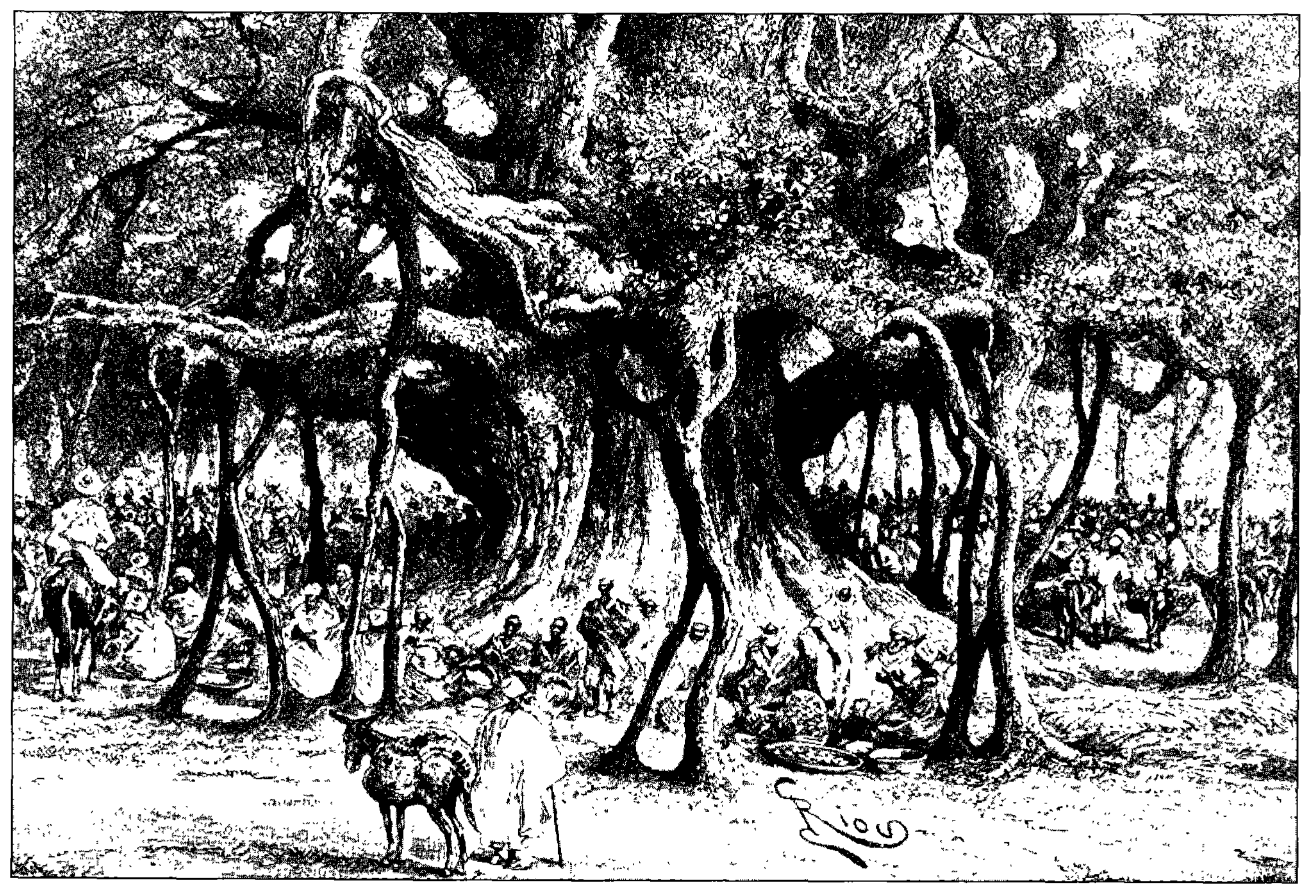
وفي لوروم أثناء الفترة السابقة للموسّى (حتى القرنين الخامس عشر والسادس عشر) كان لدى الكورومبا أناس من الماراسه الذين كانوا يشتغلون بتجارة ملح الصحراء. وكان لنشوء دول الموسّى الشمالية، بما فيها ياتنغا، أثر مزدوج على تجارة القوافل: فقد ترتّب عليه أولًا حلول اليارسه محل الماراسه، وترتّب عليه ثانيًا أن اليارسه شرعوا، بالإضافة إلى تجارة ملح الصحراء، في تجارة جوز الكولا الذي كانوا يشترونه على الحافة الشمالية لعالم الأشانتي. وأعطيت في عهد نابا كانغو دفعة جديدة للتجارة؛ فرخاء قرية يوبا، على مقربة من وايغويو، على سبيل المثال، يعود تاريخه إلى ذلك الوقت.

وشهد القرن الثامن عشر نشوء مستوطنات كبيرة من التجّار انضمّ فيها الماراسه إلى اليارسه. ذلك أن الماراسه لم يعد بوسعهم الاحتفاظ بنظام تجاري مستقل نظرًا إلى أن الكورومبا فقدوا استقلالهم – بل وهويتهم – بعد أن خضعت بلادهم بالتدريج لسيطرة الموسّى (ياتنغا) والفولبه (جلغوجي). وكانت الأسواق الكبيرة بالمملكة، مثل يوبا وغورسي – نهاية مطاف قوافل الملح والكولا. وكان يارسه ياتنغا يؤلفون مجموعة دينامية من التجّار الذين يوجدون لا في تمبكتو، نقطة انطلاق قوافل الملح، وحدها، بل أيضًا في وادي الباني وفي كافة أنحاء ماسينا. ومن المحتمل أن سياسة نابا كانغو تجاه سيغو كان القصد منها توطين هؤلاء اليارسه في البلاد الواقعة على حدود ياتنغا. ففي بلاد الموسّى، كان هؤلاء التجّار الحصفاء يعيشون في توافق وتآلف حميم مع القادة. فقد تعهّدوا، في مقابل امتيازات معينة (منها حق العفو، والإعفاء من الخدمة، واصطحاب مراقبين مسلحين)، بألّا يشجّعوا أعمال التخريب، وبأن يبيعوا للنابا على سبيل الأولوية، وأن يباركوه ويؤيدوه بإقامة شعائر مناسبة، بل وبالعمل أحيانًا وكلاء مخابرات[٧٢].

وفي حين كان التجّار يستخدمون العملات الصدفية كوحدات حساب، كانت وحدات أخرى – يذكر منها الذراع من قماش القطن – تستخدم أيضًا في تجارة القوافل وفي الأعمال

(٧١) لا يزال يتعين وضع قائمة بالمجاعات التي حلّت بموغو.

(٧٢) A. Kouanda، ١٩٨٤، ص٢٤٨.



اللوحة ١٢، ٤: تجار السوق في ظل شجرة من أشجار الأثأب.

التجارية اليومية. ووجدت لهذا الغرض نظم معادلة مختلفة بين العملات الصدفية والأذرع وقوالب الملح والعبيد والخيل.

وإلى جانب اليارسه الذين كانوا يجمعون بين الصناعات الحرفية القطنية وتجارة المسافات البعيدة، كان الحدّادون يشتغلون بتشكيل المعادن الثقيلة وتنقية المعادن وصنع الأواني الفخارية (وكان يعهد به إلى النساء) وتجارة التصدير إلى وسط موغو التي كانت تفتقر إلى ركاز الحديد. وخلاصة القول إن ياتنغا كانت واحدة من المناطق الكبرى لتشغيل المعادن في غرب أفريقيا الوسطى وكانت تجارة السلع المصنوعة (قطع غيار حديدية للأسلحة وللآلات الزراعية) مصدر دخل كبير للحدادين.

وممّا لا شك فيه أن موقع وايغويو لم يكن اختياره مجردًا من الدوافع الاقتصادية. ويورد فروبنيوس(٧٣) رواية متناقلة مؤدّاها أن نابا كانغو كان من بين أهدافه أن يجعل عاصمته مستودعًا للملح. وربّما كان عهد نابا كانغو هو الذي شهد أيضاً تكوين فرق رؤساء السوق المكوّنة من الأسرى والتي كان يعهد إليها بتحصيل الضرائب الملكية على السلع المستوردة. وكان نابا زومبره قد أنشأ في مملكة واغادوغو فرقة من رؤساء السوق مؤلفة من أسرى الملك وعهد إليها بمهمة تحصيل الضرائب على السلع المعروضة. وكان الهدف منها بطبيعة الحال هو زيادة دخل البلاد وإن كانت أيضًا تستهدف إنقاص حق الرؤساء المحليين في فرض الضرائب لما عرف عن الكثيرين منهم من قسوة إزاء التجّار.

وأثناء تلك الفترة، التي سجلت ذروة تجارة الرقيق في كافة أنحاء ساحل أفريقيا السوداء، ينبغي ألا يغرب عن البال أبدًا ذلك المنطق الرهيب الذي أدخلته تلك التجارة على نظام تدفّق السلع وعلى مضمون العلاقات الاجتماعية السياسية منذ اللحظة التي جمعت فيها مسألة واحدة بين الأسلحة النارية والرقيق والسلطة السياسية. وقد سبق أن أشرنا إلى تلك الظاهرة بصدد أعظم ملوك ذلك العصر: الماسّاسي، وحكّام سيغو، ونابا كانغو حاكم ياتنغا، والوتّارا حكّام كونغ وبوبو، ناهيك عن حكّام الداغومبا والأشانتي. غير أن أنشطة الاسترقاق التي كان يمارسها الملوك، كان يفاقمها ويغذّيها الرؤساء المحليون الذين شرعوا فيها، عن عمد أو عن غير عمد، بغرض ولوج حلبة السياسة.

وقد سبق أن رأينا كيف عمد نظام البمبارا ببراعة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على وضع الأسير، وذلك باستغلال مؤسسة قائمة هي عضو الرابطة (ton-den) في إنشاء نظام أسرى الرابطة (ton-dyon). ولكن لئن كان مامادو كوليبالي هو الذي واتته تلك الفكرة، فإن ذلك لم يكن ليحدث لولا أنها كانت ماثلة «في الجو» وراسخة في التطبيق العملي منذ قرون.

واتخذت خطوة أخرى بإنشاء رقيق التاج (foroba-dyon). وكان هؤلاء أسرى حرب تضمّهم فرق يحدّدها الحاكم (faama) الذي يشكلها. وكان مصيرهم عادة أن يباعوا كسلع تجارية أنتجتها الحرب، ويُعرفون في لغة البمبارا باسم رقيق التجارة (san'dyon). وكانت

(٧٣) L. Frobenius، ١٩٢٤، ص٢٨١.

المرأة الأسيرة التي تشتريها جماعة ما تصبح عضوًا أصيلًا في هذه الجماعة (woloso) حالما تنجب طفلًا، وكان الرجل يكتسب هذه العضوية حالما يضع فيه سيّده قدرًا كافيًا من الثقة. ويستطيع الولوسو بعد ذلك أن يصبح ديون غورون (dyon-goron) عندما يحلّ أولاده محله ويدفعون تعويضًا سنويًا لسيّده. وبعد بلوغ العبد وضع الولوسو يصبح عضوًا في الطائفة ولا يمكن عندئذ بيعه ويكون له حق امتلاك الأرض وتوريثها لأبنائه بحيث أن ظروف معيشته، إن لم يكن وضعه القانوني، كانت أفضل من ظروف معيشة رجل حر ولكنه فقير ويمكن أن يقع في الأسر بين لحظة وأخرى. وانتهى الأمر بكثير من الناس، في العالم المضطرب للقرن الثامن عشر، إلى تفضيل قبول العيش في حماية سيد ذي سلطة كما كانوا يفعلون في أوج العصور الوسطى الأوروبية. والواقع أن وضع الولوسو كان ينتقل إلى أبنائه وأحفاده إلى ما لا نهاية حتى وإن ارتقت بضعة من رجال الطائفة إلى أعلى المناصب. وعلى الرغم من أن تلك المناصب الرفيعة كانت تردع الشخص العادي عن الإشارة إلى وضعه في الطائفة، فإن فكرة انتمائه إليها تظلّ عالقة بأذهان الجميع فلا يكون هناك سبيل لمحوها[٧٤].

وبذلك فإن أسرة الملك العظيم نغولو ديارا لم تستطع محو ذكرى الوضع المتدني لأسلافهم مما أثار تجاههم سخرية ماسّاسي كعارته. ومن جهة أخرى فإن حالة نغولو تثبت أن الأبواب لم تكن منغلقة في وجه الأسرى البارعين. فقد كان الأسرى نظريًا تحت رحمة تقدير سيدهم ولكنهم كانوا في الواقع قادرين، باستخدامهم وساطة أناس راضين عنهم، على التأثير في القرارات المتّخذة على أرفع المستويات[٧٥]. بل إنه في نظام الموسّى الجامد، حيث كان كل فرد يولد ويحيا ويموت في نفس الوضع دون أي انتقال أو تغيير ممكن[٧٦]، كان المخصي المسؤول عن الحريم (Kamsaogo-Naaba)، يضطلع بمسؤوليات خطيرة. غير أنه من الصحيح أيضًا أن مخصيين آخرين معدّين لهذا الغرض كان يتّجر بهم ويرحّلون إلى فزان وشمال أفريقيا والشرق الأدنى[٧٧].

الإسلام والديانات الأفريقية التقليدية

كان من المألوف، قبل الفتح الاستعماري وبعده[٧٨]، القول بأن البمبارا والموسّى كانوا يشكّلون حواجز قوية في وجه تقدّم الإسلام في غرب أفريقيا. غير أن هذا القول مفرط في

(٧٤) A. Raffenel، ١٨٤٦، المجلد الأول، ص٣٧١.

(٧٥) C. Monteil، ١٩٢٤، ص٣٠١.

(٧٦) لم يكن بوسع الملك أن يفصل شريفًا أو يخفض منزلته. وكان الرئيس الذي يرغب الملك في إبعاده يتلقّى منه سهمًا مسمومًا يتوقّع منه أن ينتحر به. فإن لم يفعل نشبت الحرب.

(٧٧) انظر Y. Teindrebeogo، ١٩٦٤.

(٧٨) C. Monteil، ١٩٢٤، ص٢٣ وما يليها.

التبسيط ويحتاج إلى إعادة نظر فيه. فالإسلام، الذي نشط في القرن الثامن إن لم يكن قبل ذلك، ضاعف نفوذه في الإمبراطوريات العظمى من إمبراطورية غانا إلى إمبراطورية غاو. ولكن حتى في هذه المناطق كانت تتصدّى له عقبات ومقاومة بحيث أنه حتى في القرن الثامن عشر، كثيرًا ما كان فولبة الجلغوبه والفيروبه، الذين كانوا قد تركوا ماسينا إلى شمال شرقي منطقة الفولتا، ينتمون إلى ديانات تقليدية(٧٩).

ومع ذلك ظلّ الإسلام ينفذ إلى كافة أرجاء تلك المنطقة طوال ألف سنة من الزمان تنقله قنوات شتّى يذكر منها التجّار وأئمة المساجد بل والعنف أحيانًا مع تحاشي العقبات دائمًا والتكيّف للظروف الخاصة التي يوجدها تعدّد الشعوب، والشعوب التي تبدي مقاومة بوجه خاص. غير أن شعوب المناطق الداخلية لغرب أفريقيا لم ينظروا إلى الإسلام، أو إلى المسيحية في وقت لاحق، النظرة نفسها التي رأى بها أتباع هاتين الديانتين عندما أصدروا أحكامهم على الديانات التقليدية لهذه القارة. فالبمبارا رأوا الإسلام في البداية على أنه وسيلة للتوفيق بين المعتقدات المتعارضة: ذلك أن وجوده أجبرهم مرة أخرى على تأكيد أهمية الإله الأعلى، الما نغالا، العاهل الذي يعلو على الأرواح التي تقدسها مختلف المعتقدات. فبعد أن استوعب ملوك سيغو وكعارتة الإسلام على هذا النحو لم يروا مانعًا من استشارة الداعين إلى هذا الإله العظيم ممثلين في أشخاص المرابطين، مع بقائهم مؤمنين بمعتقداتهم الخاصة بهم – التي كانوا بحكم منصبهم كبار كهنتها، ومع استمرارهم على ولائهم للساحر. فالمفروض أن الساحر هو الذي يستحضر الطاقة العالمية الخفية فيجسّد رغبته على نحو ما. والساحر هو الذي «يسمّي» ومن ثم يخلق ما يناشده في صلواته(٨٠).

وعلى الرغم من أن الكوليبالي كانوا يمارسون تلك الشعائر التقليدية، فقد كانوا يشاركون – بمن فيهم أعلى الرؤساء – في الأعياد الدينية للمسلمين، على الأقل بحضورهم تلك الأعياد وبتقديمهم هدايا سخية إلى المرابطين السراكول. وفضلًا عن ذلك فإن عيد الأضحى (tabaski بلغة البمبارا) كان يتزامن، وفقًا لما كتبه رافينيل، مع الاجتماع العام الذي تعقده عشيرة الماسّاسي وتقام فيه شعائر سرية منها الكومو والماكونغوبا وتُقسَم فيه يمين الولاء. ولكن هؤلاء البمبارا أنفسهم كانوا يكرّرون قدر استطاعتهم الحركات التي يؤدّيها المصلّون بل إن بعضهم كان يضحّي بشاة. وكان هذا الاتجاه نحو التوفيق بين المعتقدات – الذي تطوّر مع مرور الزمن فيما يتعلق بالمسيحية في صلوات الأمريكيين الأفارقة في البرازيل وهاييتي وكوبا – واحدًا من خصائص الروح الدينية الزنجية الأفريقية. وعلى ذلك فإنه عندما كان استحضار الأرواح يفشل في إعطاء إجابة واضحة ومرضية، كان ماماري كوليبالي، وكذلك تونماسا ونغولو وغيرهما، يسعون إلى وساطة المرابطين ويرحّبون بها في ورع وخشوع. وكان بيتون فضلًا عن ذلك يؤدّي الزكاة إلى مرابطي جنى ويرعى مجموعة من علماء الدين، بمن فيهم الكاميته الذين كانوا برغم

(٧٩) انظر I.P. Diallo، ١٩٨١.

(٨٠) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الأول، الفصل الثامن.

إسلامهم كهنة روح نهر النيجر (faro). وعندما قوطع سفاك الدماء دنكورو وقتل على يدي تونماسا، كان يتأهب للوضوء وكان يتبعه حداده الوفي حاملًا غلاية (satala).

كذلك لم يجد الساحر – الحداد صعوبة في تبني أساليب التكهّن وكشف الغيب التي استحدثها المسلمون[٨١]. ومن الصحيح أن خليفة علي بكاري، الذي اعتنق الإسلام في تمبكتو وتعلّم اللغة العربية على يد شيخ من أسرة البكّاي، لم يلبث أن قتل هو وجميع أفراد عائلته. وقد عُزي هذا القتل إلى أنه كان يعتزم تحريم جعة الدخن (dolo) وعبادة أرواح السلف، والواقع أن هذا ليس سببًا أكيدًا على الإطلاق نظرًا إلى أن تونماسا، الذي دفعته أطماعه إلى ارتكاب كل هذه الاغتيالات، قتل أيضًا ديون كولو آخر أبناء ماماري.

والأمر المؤكد هو أن الإسلام قدّم نفسه إلى قبائل البمبارا بما فيه من نظم لم تكن تتعارض مع نظمهم تعارضًا منهجيًا مثل تعدّد الزوجات والطلاق والهجر والرق. وعلاوة على ذلك فإن المرابطين أنفسهم لم يفعلوا شيئًا يثبط همة معتنقي الإسلام الجدد من البمبارا. من ذلك مثلًا أنه في ديا[٨٢] التي يرجح أنها من أعرق مراكز الإسلام في غرب السودان، كان تعليم الدين يتكيّف عمومًا للأعراف والعادات المحلية ويولي السحر اهتمامًا كبيرًا[٨٣]. وكان أكثر المرابطين عددًا من البمبارا هم الماركا والبوزو والسومونو الذين يدّعون انحدارهم من عظماء المسلمين البربر أو الفولبه، وانتماءهم من خلالهم إلى هذه الجمعية الدينية أو تلك. والواقع أن بعض الجماعات الإثنية – مثل السوننكه والماركا والفولبه والتورودبه، الذين دخلوا الإسلام في وقت مبكر للغاية وكانوا يتحلّون بالتسامح الديني، كانوا يعملون بمثابة نماذج تشجّع على اعتناق الإسلام. ويصدق مثل ذلك على صيادي البوزو والسومونو الذين تقرنهم الروايات بأوائل أيام عشيرة الكوليبالي في سيغو.

وقصارى القول إن هذا التسامح المتبادل كان مصدر نفع بالغ لكلا الطرفين إذ كان يقرن القادة المسلمين بالحكم ويستعين بالقنوات الداخلية لاجتذاب قلوب الناس إلى دين القرآن. وكان في الوقت نفسه يسهم في دعم سلطة العواهل الذين لم يكن بوسعهم، في مواجهة ما يشوب دولهم من تنافر إثني واجتماعي، أن يتصدّوا أيضًا للنزاع الديني. لذلك:

فإن الوثني الذي يغتنم فرصة اعتناق الإسلام وفقًا لمفاهيمه الخاصة، يضفي عليه طابع ديانته السودانية، بحيث يوجِد بين هذين القطبين المتنافرين، الإسلام والوثنية، أوضاعًا لا نهاية لها للربط بينهما، أوضاعًا تبدو – تبعًا لزاوية النظر إليها – أسلمةً للسودان أو سودنةً للإسلام[٨٤].

---

(٨١) من العبارات المستخدمة في وصف المنجم، الضارب بالرمل، عبارة *turndala* التي يقال إنها مشتقة من اللفظة العربية «التربة» في حين أن العبارات الأخرى سودانية صرفة: *buguridala* مشتقة من *buguri* (تراب) و *kyekyedala* مشتقة من *kyekye* (رمل).

(٨٢) تقع مدينة ديا على الضفة اليسرى لنهر النيجر في ماسينا.

(٨٣) P. Marty، ١٩٢٠–١٩٢١، المجلد الرابع.

(٨٤) C. Monteil، ١٩٢٤، ص٣٣٢.

كانت تلك هي الحال قبل قيام حروب الجهاد المتباينة التي شنّها كل من سيكو أحمدو باري والحاج عمر. وفي بلاد الموسّى، ربّما كان بدء النفوذ الإسلامي إلى بلاط واغادوغو يعود تاريخه إلى حكم نابا كوم، ابن نابا زومبره (حوالى ١٧٤٤ – حوالى ١٧٨٤).

وخلافًا لما قد توحي به العملية التاريخية للتوسّع الإسلامي عبر الصحراء، لم يأتِ الإسلام إلى حوض الفولتا نتيجة لنفاذه إليه من الشمال، بل على النقيض من ذلك ظلّت ياتنغا مغلقة أمام الإسلام إلى أن حلت فترة الاستعمار على الرغم من (أو بسبب) وجود أقليتين مسلمتين كبيرتين هناك هما تجّار الفولبه واليارسه. وقد أسفرت البحوث عن أن الإسلام انتشر إلى حوض الفولتا غداة قدوم تجّار ومقاتلي الجولا على طول خط يجري من الشمال إلى الجنوب في غربي منطقة الفولتا بمحاذاة وادي الفولتا الأسود، وأن مدينة بوبو – ديولاسّو كانت أحد المراكز الرئيسية للدعوة إلى الإسلام، وأن عشيرة (dafing) الماركا في سانوغو كانت أنشط الدعاة بفضل مفكّريها ومرابطيها.

وكان مؤسّسو غونجا من مسلمي المانده. ومن هناك انتقل الإسلام إلى بلاد الداغومبا. ويحدّد لفتزيون تاريخ نفاذ الإسلام إلى الداغومبا بمنتصف القرن السابع عشر عندما نقل هؤلاء عاصمة مملكتهم، لأسباب أمنية، نحو الشرق من يندي داباري إلى موقع يندي الحالية[٨٥]. وسرعان ما تحوّلت المراكز التجارية في تلك المناطق إلى مراكز دينية تتميّز بوجود علماء المسلمين فيها. ودخل الداعون إلى الإسلام حوض الفولتا الأبيض وراء قوافل الكولا. وكان أول ملك من ملوك الداغومبا يعتنق الإسلام هو نا زانغينا الذي حكم البلاد أثناء السنوات الأولى من القرن الثامن عشر. ومن الممكن أن يكون دخول ملك الداغومبا في الإسلام هو الذي يسّر أمر إبرام سلام دائم مع غونجا.

ونفذ الإسلام الى بلاد المامبروسي في قرابة الوقت ذاته. ولم تلبث غامباغا، السوق الرئيسية، أن تحوّلت إلى مركز إسلامي. ومؤدّى ذلك أن الإسلام أتى إلى موغو من الجنوب في نهاية القرن الثامن عشر أثناء حكم موغو – نابا زومبره. وكانت أم حاكم واغادوغو مسلمة ومن ثم كان هو يألف الإسلام وإن لم يعتنقه، بل لقد دأب على تأدية الصلوات الخمس وإبداء تعاطفه مع المسلمين بمن فيهم دعاة الإسلام. وكان أثناء حكم نابا دولوغو (نحو ١٧٩٦ – نحو ١٨٢٥) أن اتخذت الخطوة الحاسمة إذ اعتنق موغو نابا الإسلام رسميًا وبنى أول مسجد في واغادوغو ونصّب أحد كبار رجال بلاطه إمامًا للمدينة. وكان الإسلام الأول بين الموسّى، شأنه شأن الإسلام الذي ساد مملكتي المامبروسي والداغومبا في ذلك الوقت – إسلامًا أرستقراطيًا؛ ولم تكن ممارسة شعائره، بالنسبة إلى موغو نابا وغيره من الرؤساء والأشراف، تتعارض إطلاقًا مع مراعاة الديانة التقليدية. غير أنهم لم يبذلوا أية محاولة لفرض الدين الجديد على رعاياهم. ويبدو أن نابا دولوغو، على الرغم من أنه أسلم عن اقتناع، كان يخشى من سرعة انتشار الإسلام في مملكته. فأبعد ابنه الأكبر، الذي سيصبح فيما بعد نابا ساوادوغو، وفصل من

---

(٨٥) انظر N. Levtzion، ١٩٦٨، ص١٩٤–٢٠٣.

الخدمة رئيس كومبيسيري، وكان كلاهما مسلمًا متحمسًا للإسلام ينزع أكثر مما ينبغي إلى الدعوة إليه وسط المحيطين به. وهكذا تمكن ملاحظة أنه على الرغم من وجود روح تسامح أكيدة تجاه الإسلام، في مملكة البمبارا كما في موغو، ظلّت الديانة التقليدية برغم كل شيء متوجسة في الوقت الذي سعت فيه إلى وضع توافقي مع الإسلام. أما بالنسبة إلى المركزين السياسيين الآخرين في تلك الفترة: إمبراطورية كونغ وغويريكو من جهة، وممالك الغولمانسه من جهة أخرى، فقد كان الموقف العام يختلف عن ذلك كل الاختلاف. ففي كونغ، كما لدى جولا بوبو، كان الإسلام قضية حياة وأسلوب معيشة في آن معًا بحيث أن سياستهم، وقد تشبّعت بالإيمان المجاهد، بشّرت بقيام حروب الجهاد وفتوحات القرن التاسع عشر، وخاصة على أيدي الساموري. وعلى النقيض من ذلك، كان الغولمانسيبا مناصرين وطيدي العزم للديانة التقليدية.

خاتمة

لا نزاع في أنه، بالنسبة إلى بلاد منعطف النيجر وحوض الفولتا الأعلى، كانت الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، فترة بناء للدول.

ووفقاً لتقليد عريق في المنطقة كانت دول الجولا والموسّى والغولمانسيبا والبمبارا جميعها وحدات تتألف من عدة جماعات إثنية. ولئن كانت الجماعة الإثنية الغالبة تدّعي لنفسها امتيازات معينة، فقد كانت هي ذاتها ثمرة للتمازج بين تلك الجماعات ومصدرًا من مصادره. وبناء على ذلك لم تكن تلك الدول دولًا إثنية. ومع ذلك فإن الأجهزة السياسية التي استحدثت هنا وكانت أحياناً بالغة التعقيد، كانت أجهزة غير حصينة نظرًا على الأخص إلى افتقار يكاد يكون تامًا إلى أي شكل مدوّن من أشكال الإدارة.

وعلاوة على ذلك كانت تلك الدولة تقوّض أركانها تناقضات داخلية. ففي المقام الأول، كثيرًا ما كان تفويض السلطة يثير صعابًا خطيرة. فعندما كان نابا كومدوميه، حاكم واغادوغو، يوجد مناصب لمن لم يوفقوا إلى الحصول على إمارات لهدف مزدوج هو مهادنتهم وإبعادهم عن طريقه، وكذلك بعثرة سلطة السلالة الحاكمة جغرافيًا – لم يخطر له على بال أن خلفه نابا وارغا سوف يضطرّ إلى شنّ حرب على سلّان هؤلاء الرؤساء. وبالمثل كان بعض «صحابة» بيتون كوليبالي الذين عينهم – حكامًا صعاب المراس. وفاقمت هذه الصعوبة السياسية مشكلة اجتماعية نظرًا إلى أن الأمراء الذين استبعدوا من نظام السلطة كانوا يصبّون جام غضبهم على الفلّاحين الذين كانوا يستغلونهم بلا رحمة ولا هوادة.

وكانت هذه التناقضات المبدئية تطمس تناقضًا آخر لا يقل عنها خطورة، هو التعارض بين حاشية الملك المؤلفة من أناس من العامة، وبين أقرباء الملك الذين كانوا يُلزَمون مكانهم بسلسلة من التدابير التي كان أبرز مثل عليها السياسة التي انتهجها نابا كانغو حاكم وايغويو. وفي حالة البمبارا، أبرز الانتقال السريع الى أوضاع الدولة المجابهة بين القوى الثلاث المتنافسة

والممثلة في العشيرة والرابطة السياسية (ton) والدولة الإقليمية. ولم يهدأ تنازع المصالح هذا إلا في ظل حكم عواهل ذوي شخصيات استثنائية.

ومسألة الدين مسألة لا ينبغي الغضّ من شأنها. غير أنه قبل القرن التاسع عشر توصّلت دول الموسّي والبمبارا إلى تسوية مؤقتة مع جماعات المسلمين (السوننكه والجولا واليارسه) قوامها توافق مبني على التسامح والتوفيق بين الأديان وتبادل الخدمات - مما وطّد أركان التعاون بين الطبقات الحاكمة. وكما تدل عليه حال اليارسه بوجه خاص، كثيرًا ما كان مسلمو المنطقة تجّارًا لا غنى عنهم للدولة. غير أنه كان يوجد فرق ملحوظ بين دول الموسّي والبمبارا من ناحية، وإمبراطورية كونغ وممالك الغولمانسيبا من ناحية أخرى. فقد كان نموذج الإسلام المجاهد هو السائد في كونغ وبوبو والكينيدوغو. ومن جهة أخرى، فإنه بين اليارسه والموغو وسوننكه سيغو وكعارته، كان السبيل الأثير هو مجانبة السياسة بل، في حالة اليارسه في البداية، مجانبة الدعوة نظرًا إلى أن الديانة التقليدية كانت تتمتع بوضع رسمي. غير أن ذلك ربّما لم يكن سوى تخلّف زمني يفسّره أن ميزان القوى لم يزل قائمًا ومعافى من احتمال الخلل. والحالة المتطرفة هنا هي حالة الغولمانسيبا الذين قدّر لهم أن يتحوّلوا فجأة من موقف قوة قوامها الديانة التقليدية إلى موقف خضوع لمسلمي الفولبه بعد حرب الجهاد في ليبتاكو في أوائل القرن التاسع عشر.

ومع ذلك فإن بناء الدول في المنطقة كان يجري في سياق اقتصادي ينذر بمصير مشؤوم لتلك التجارب السياسية. فجميع هذه البلاد كان يقع بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى وساحل الأطلسي الذي كان يزداد خضوعًا باطّراد لسيطرة الأوروبيين. وقد عمدت سياسات المساومة الأوروبية إلى إعادة تشكيل الدورات التجارية وبنى التجارة ونسبها على نحو يخدم مصالحهم، مما أدّى إلى اختلال تدريجي لأنساق العرض والطلب القائمة. وفي سلسلة الاقتصاد التي حاول كل حاكم أن يسيطر عليها في منطقته، أخذت في الزيادة المستمرة الأهمية النسبية لتلك السلع التي استخدمت لاكتساب السلطة والإبقاء عليها (الخيل والأسلحة والأسرى). وهكذا بدأت ظلال تجارة الرقيق تخيّم على تلك العمليات التي لم يتجاوز فيها دور الشعوب التي كانت تعيش في ظل نظم غير مركزية للسلطة السياسية، دور المتفرجين مكتوفي الأيدي.

وعندما تقارن هذه البلدان الأفريقية الداخلية بالبلدان الواقعة على الساحل - والتي كانت في مواجهة الأوروبيين ولم يكن أمامها خيار سوى الإذعان أو الحرب، فمما لا شك فيه أنها كانت تمر بهدنة مريحة وتبدو وكأنها تشق طريقها بحريّة. غير أن مصيرها كان في واقع الأمر محتومًا في عملية يمسك العالم الخارجي بزمامها باطراد. ولهذا السبب، كثيرًا ما لم يكن لدى السلطات المهيمنة في المنطقة من الوقت ما يكفيها لإنشاء دول شرعية تهيئ الاستقرار والنظام اللذين يتحدث عنهما مسجّلو الأحداث بصدد الإمبراطوريات السابقة. ومن جهة أخرى فإن أهم الحقائق هنا إنما تتمثّل في أن الشعوب أثبتت، في ظروف عصيبة، قدرتها على بناء دول بوسائلها الأفريقية الخاصة بها.

الفصل الثالث عشر

دول وثقافات المنطقة العليا من الساحل الغيني

ك. ووندجي

مقدمة

تمتد من نهر كازامنس إلى جمهورية كوت ديفوار (ساحل العاج) منطقة هائلة من السواحل والغابات تقطنها شعوب متعددة ومتنوعة. وهذه المنطقة أكبر بكثير من تلك التي يطلق عليها المؤرخون عادة غينيا العليا[1]. ويهدف هذا الفصل إلى أن يقدّم عرضًا موجزًا لتطورها بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠.

المجتمعات

بالمقارنة بالجماعات العرقية في السودان حيث تسود مجتمعات يغلب عليها طابع الدولة، تتميز المنطقة التي نُعنى بدراستها هنا بانتشار وحدات اجتماعية ثقافية صغيرة عديدة يرتكز تنظيمها على أنساب وعشائر وقرى.

ويسترعي النظر في شعوب بلدان غينيا أنهم ينقسمون إلى جماعات عرقية عديدة. فمن نهر كازامنس إلى نهر تانوي، بين منطقة السافانا في الشمال والشريط الساحلي في الجنوب، وبين سلاسل جبال فوتا جالون ومنطقة المرتفعات الغينية والشريط الساحلي الغربي من ناحية، والشريط الساحلي الجنوبي الشرقي من الناحية الأخرى، يوجد أكثر من مائة من الجماعات العرقية بما تنطوي عليه من تقسيمات فرعية.

(١) كانت المنطقة الساحلية الغربية على المحيط الأطلسي (غينيا) تنقسم إلى غينيا العليا، من السنغال إلى كيب بالماس، وغينيا السفلى، من كيب بالماس إلى دلتا النيجر في خليج بيافرا. ويستخدم W. Rodney عبارة «ساحل غينيا العليا» للإشارة إلى الساحل بين غامبيا وكيب ماونت. وهكذا لم تكن كوت ديفوار (ساحل العاج) جزءًا من غينيا العليا كما يحددها المؤرخون، على الرغم من أن الجزء الغربي ينتمي إلى هذه المنطقة من وجهة النظر الأنثروبولوجية البحتة.

وهذا العدد الكبير من الجماعات العرقية يفسّر الاختلافات اللغوية العديدة التي تميّز الخريطة الثقافية. وكل جماعة عرقية، إذ تتكلم لغة متميزة عن جيرانها، تحسّ بأصالتها. وتوجد أحيانًا اختلافات لهجية عدّة داخل نطاق اللغة الواحدة، وهو ما يحدّ بشكل غريب من التفاهم اللغوي داخل الجماعة العرقية الواحدة. وهكذا تنطوي كل جماعة عرقية على تمايزات بارزة. فالجولا مثلًا يتمايزون بتكلم الفلوب والبايوت والبليس – كينارا والكاسا والفوني. وفي ساحل العاج يجد الـ «وي» في الشمال (الفاكوبلي) وفي الوسط (الدويكو) صعوبة في فهم أقاربهم النيدرو في الجنوب (التولبلو)؛ وينقسم الباغا إلى الباغا – سيتمو والباغا – فوريه والباغا – كاكيسا[٢].

ورغم تنوع الجماعات العرقية واللغات بسبب التداخل المستمر لتدفقات المهاجرين، توجد كيانات لغوية أوسع نطاقًا. فهناك ثلاث أسر لغوية كبيرة تنقسم هي نفسها إلى جماعات ومجموعات فرعية تتقاسم المنطقة بين نهري كازامنس وتانوي. ففي أسرة لغات الماندە، تسود المجموعة الفرعية الجنوبية للماندە، حيث تظهر مجموعة الماندە الشمالية فقط في شكل لغة الماندە التي يتكلمونها في غامبيا وكازامنس وغينيا بيساو وسيراليون وليبيريا. وجنوبي منطقة لغات الماندە، على طول الشريط الساحلي من نهر كازامنس حتى ليبيريا، تنقسم اللغات التي يطلق عليها لغات الغرب الأطلسي إلى مجموعتين شمالية وجنوبية: وهي أقل تجانسًا من أسرة اللغات السابقة وتكشف عن اختلافات داخلية تعكس التشعب العرقي المبيّن أعلاه. وأخيرًا، نجد في الشرق والجنوب الشرقي ما يسمّى بلغات كوا التي تشمل لغات الكرو – بيتي والأكان التي نتبين فيها عدم التجانس نفسه الذي نجده في لغات الغرب الأطلسي[٣].

صعوبة إعداد خلاصة تاريخية جامعة

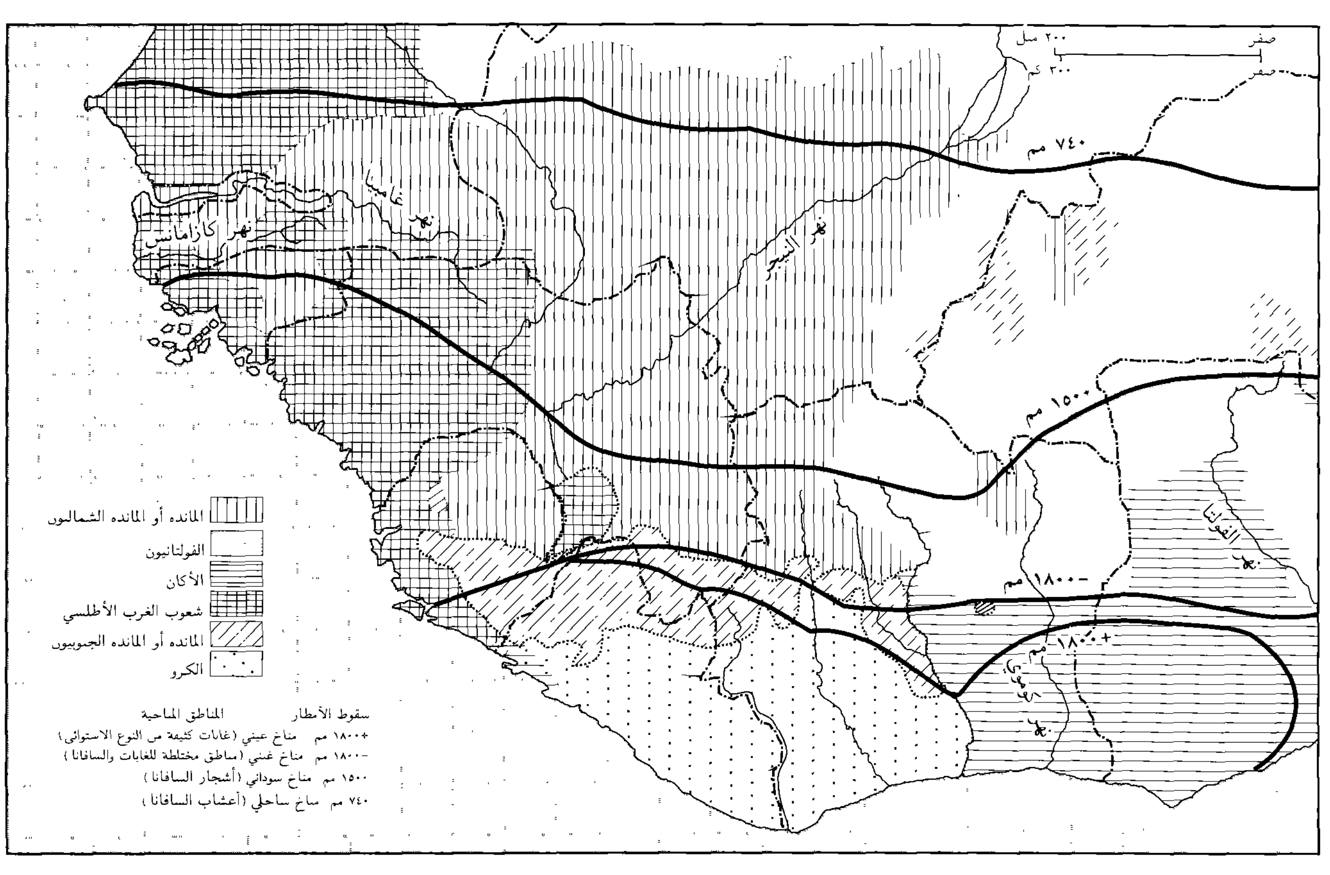
يعد ترسم خطى تطور بلدان ساحل غرب أفريقيا من نهر كازامنس إلى كوت ديفوار (ساحل العاج) بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر مهمة من أصعب مهام المؤرخين لأفريقيا. فهي لا تُعنى فقط بالشعوب والمجتمعات التي أصبح معظمها، مؤخرًا، دولًا يعاد بناء تاريخها الوطني، وإنما تتناول أيضًا الأقاليم التي لم تكن جميعها تابعة للكيانات السياسية الكبيرة في أفريقيا ما قبل الاستعمار والتي يثير تاريخها عدّة مشكلات منهجية صعبة للمؤرخ.

وتتعلق هذه الصعوبات أولًا بالمصادر نفسها. فالمصادر الأوروبية المكتوبة التي زادت عددًا ودقة مع زيادة كثافة التجارة، توفّر مادة عن الساحل الأطلسي لأفريقيا. ولكنها، مثلها مثل المصالح التجارية للأمم الأوروبية، غير موزعة بشكل سويّ بين الفترات وبين المناطق: فهي وفيرة فيما يتعلق بسينيغامبيا وساحل الأنهار والقطاع الممتد من ساحل الذهب إلى دلتا النيجر، ولكنها أقل وفرة فيما يتعلق بليبيريا وكوت ديفوار (ساحل العاج)؛ وهي، قبل القرن

---

(٢) فيما يتعلق بالجولا أنظر C. Roche، ١٩٧٦، ص ٢٨–٤٦. وفيما يتعلق بالوي والباغا أنظر D.T. Niane و C. Wondji.

(٣) أنظر J.H. Greenberg، ١٩٨٠.



الشكل ١٣.١: أهم الجماعات السكانية في غرب أفريقيا (عن ك. ووندجي).

الخامس عشر وحتى في القرن السادس عشر، منعدمة تقريبًا فيما يتعلق ببعض القطاعات. وعلى الرغم من أنها تعكس انحيازات الأوروبيين، بما يتفق مع قومياتهم ومع الأفكار الشائعة آنذاك، فإنها مع ذلك تعطي صورة واضحة للمنطقة الساحلية، بما في ذلك الإطار الجغرافي والأنشطة الاقتصادية ونظم الحكم والعادات والأعراف للشعوب التي جرت زيارتها. ولكن الساحل حظي بوصف أوفر مما حظيت به المناطق الداخلية التي لا توجد سجلات عنها قبل بعثات القرن التاسع عشر إلى داخل البلاد.

وهذه المصادر غير الكافية أو غير الموجودة بحاجة إلى أن تستكمل أو تستوفى عن طريق علم الآثار والتراث الشفهي وغيره من المصادر. غير أن نطاق الجهود غير موزع بشكل متساو؛ فعلى الرغم من أن دراسة الآثار لمنطقة السهل السوداني الجاف آخذة في التقدّم فإنها في منطقة غينيا الرطبة لا تزال في مراحلها الأولى رغم الحفريات – في منطقة كازامنس وغينيا – كوناكري وسيراليون وكوت ديفوار (ساحل العاج) – التي تكشف عن آثار وجود بشري يرجع إلى الألف الثالث قبل الميلاد. وقد أحرز البحث في التراث الشفهي تقدمًا حاسمًا في قطاعي المانده والفولبه، ولكنه لم يتقدم كثيرًا في المناطق الأخرى نظرًا إلى أن المعرفة الضرورية باللغات وبلهجاتها المتعددة والتحليل الذي لا مندوحة عنه للمجتمعات والثقافات يتطلبان عدّة دراسات استقصائية عادة لن تظهر نتائجها قبل جهود طويلة. وفضلًا عن ذلك فإنه يبدو، في ضوء النتائج القليلة التي سجّلت من قبل، أن التراث الشفهي نادرًا ما يعود إلى ما قبل القرن السابع عشر. وأخيرًا فإنه باستثناء الجماعات الناطقة بالمانده (حيث يتيح التجانس بين لغات المانده إجراء عمليات مقابلة مهمة ومفيدة)، لا تزال الدراسات اللغوية التاريخية في هذه المنطقة، بما فيها من تشعب لغوي مذهل وعدم تواصل، في مرحلة التخطيط.

وهناك أيضًا صعوبات تتعلق بالتفتت الاجتماعي السياسي المميّز لهذه المنطقة. فمؤرخو الدول التي ظهرت إلى الوجود نتيجة لتقاسم المستعمرات غالبًا ما يخصون شعوب المناطق السودانية بمكان أرحب مما يفسحون لشعوب الساحل الذين يرد ذكرهم فقط في سياق التطورات الخاصة بالمناطق السودانية. وفضلًا عن ذلك فإنه لا يمكن حاليًا إجراء أي دراسة تاريخية شاملة لشعوب السواحل والغابات هذه بدون معرفة دقيقة لتاريخ كل منها. فجماعة السوسو في غينيا، وهي من جماعات المانده، معروفة بصورة أفضل من مواطنيهم الباغا، وجماعة أنيي في جنوب شرق كوت ديفوار (ساحل العاج)، وهي تنتمي إلى الأكان، أيسر فهمًا على المؤرخ من مواطنيهم الكرو قاطني مناطق البحيرات الساحلية في الغرب.

ونحن نتساءل ما إذا كانت الإشارات التي خلفها الرحّالة الأوروبيون في الفترة المركنتيلية (التجارية) والملاحظات التي أبداها علماء الإثنولوجيا المحدثون والدراسات التي أجراها المؤرخون مؤخرًا بوسعها أن تمكننا من التغلب على الصعوبات التي يطرحها ذلك التجزؤ ومن إعداد موجز تاريخي تُحدّد بنيته وفقًا للترتيب الزمني. ذلك أننا نواجه هنا مشكلات تحديد الخط العام للتطور وتحديد نقطة البداية للحركات التاريخية. وليست المفاتيح لهذه المشكلات لتوجد في روايات مستقاة من تراث شفهي يفتقر إلى التماسك.

وسوف تلتزم دراستنا الواقع التاريخي كما عاشته الشعوب نفسها وتعيد ترتيب البعد الزمني لغرب أفريقيا في جزئها الأكثر دينامية (السودان) دون أن يغيب عن بالها اتجاه مجريات التاريخ العالمي. لقد كان الساحل الأفريقي الغربي ملتقى ضغوطات السودان التاريخية وتأثيرات التجارة الأوروبية؛ وعلى مرّ الزمن نشطت أجزاء مختلفة منه وعادت إلى الحياة واستقرت أحوالها.

التحركات السكانية

تحركات المانده

توجد في المنطقة الواقعة بين نهر غامبيا ونهري غينيا وسيراليون أمارات على أول تقدم لجماعات المانده (المالينك) صوب الأطلسي ترجع إلى القرن الثاني عشر. ويشير التراث الشفهي الذي جمع في غامبيا وكازامنس وغينيا بيساو إلى توطن زراعي للمانده بين أواخر القرن الثاني عشر وأوائل القرن الثالث عشر. إذ يشار إلى وجود قرى للفلاحين بين الباينوك والبالانت وغيرها من الشعوب المحلية؛ وداخل هذه الجماعات المتناثرة انعقدت السيطرة لعشائر فاتي المسلمين وسانه المعتنقين لدين الأسلاف، حيث كان هؤلاء هم النواة الأصلية للأسر الحاكمة لما أصبح فيما بعد أمبراطورية كابو (غابو).

وهذه الهجرة السلمية للفلاحين أعقبتها الهجرة الغازية في أواخر القرن الخامس عشر لجنود تيراماغان تراوري، أحد جنرالات سوندياتا المتقاعدين. على أن غزو أقاليم الجولا والبالانت والباينوك الأطلسية – الذي يسّره تواطؤ المستوطنين الأوائل – هيّأ لمالي منفذًا واسعًا إلى البحر وسيطرة على المنطقة الواقعة بين غامبيا وسيراليون[٤].

ويشير تحليل أكثر تعمقًا للمأثورات عن هذا التوسع نحو الغرب إلى عوامل اجتماعية واقتصادية متأصلة في مجتمع المانده باعتبارها الأسباب الممكنة لهذا التوسع. فممارسة الخلافة بين الأقارب الفروع – حيث يخلف الأخ أخاه إلى أن يتوفى آخر ذكر في الجيل الأكبر – جعلت من الصعب على أبناء الحكام أن يخلفوا آباءهم. فجمع كثير منهم من يرغبون من أفراد الأسرة والمحاربين والرقيق، وتوجهوا نحو الغرب ليؤسسوا دولًا خاصة بهم. وكان الكثير من الجماعات المهاجرة تجتذبهم أيضًا الرغبة في المشاركة في التجارة المتزايدة والثراء المتنامي في منطقة الحدود الغربية. ولذلك فإن من التضليل أن توصف هذه الحركات بأنها غزوات عسكرية بحتة تعني المحاربين وحدهم: إذ كان هناك أفراد آخرون من مجتمع المانده، مثل التجار والصيادين والزراع، يسعون إلى استغلال تجارة المنطقة الغربية وإلى أن يجدوا مناطق يستوطنونها، كما كان هناك حرفيون ورقيق، يعنون جميعًا بشكل جاد بهذا التوسع. كذلك انطوت هذه الحركات على تفاعل هائل بين الجماعات العرقية واللغوية المختلفة أدّى إلى اندماجات جديدة.

---

(٤) أنظر S.M. Cissoko، ١٩٧٢، ص١-٣؛ B.K. Sidibé، ١٩٧٢، ص٣-٥؛ W.F. Galloway، ١٩٧٤.

شعوب الحزام الساحلي والمناطق الداخلية عام ١٥٠٠

يعدّ استيطان السواحل والغابات قبل الرحلات الأوروبية التي جرت في القرنين الخامس عشر والسادس عشر واحدًا من أكثر المجالات غموضًا في تاريخ غرب أفريقيا. ولا شكّ أنه توجد بعض المصادر المكتوبة التي تتناول الإمبراطوريات السودانية وتجارة الذهب، والتي يمكن أن تزوّدنا ببعض المعلومات عن سكان سينيغامبيا والأنهار الجنوبية وساحل العاج – أي القطاعين الغربي والجنوبي الغربي من هذه المنطقة. أما بالنسبة للمناطق الواقعة بينهما، فإننا لا نستطيع إلا أن نخمن تاريخها استنادًا إلى مذكرات كتبها في عجالة الرحّالة البرتغاليون وإلى المأثورات الشفهية المحيّرة أحيانًا عن بعض شعوب المناطق الداخلية الذين يزعمون «وجودهم دائمًا هناك».

الأنهار الجنوبية بين غامبيا وكيب ماونت

سينيغامبيا الجنوبية – كازامنس وغينيا بيساو – كان معظم الأهالي الذين يعيشون في هذا القطاع يقطنونه بالفعل عندما وصل البرتغاليون حسبما شهد به شاداموستو و ف. فرنانديس[٥]. وقد سكنت ثلاث جماعات رئيسية مصابّ الأنهار ووديانها السفلى، وهي الباينوك أو البانهون، وهم جماعة من أصل ماندي قدموا من الشرق في القرن الرابع عشر؛ والجولا الذين جاؤوا من الجنوب (ريوكاشوي) قبل القرن الخامس عشر؛ والبالانت الذين قدموا من الشرق وفرضوا أنفسهم على الباينوك قبل القرن الخامس عشر. وقد ضمّت هذه الجماعات الكبرى إلى صفوفها المجموعات السكانية القريبة منها في الساحل والمناطق الداخلية المتاخمة: الكازنغا وبابل وبيفادا وبيجاغو. وفيما وراء هذه الجماعات الساحلية، في الأحواض الوسطى والعليا للأنهار بين نهري غامبيا وريو غراندي، وكانت توجد جماعة الماندە الذين وصلوا من الشرق في القرنين الثاني عشر والثالث عشر طاردين السكان الآخرين غربًا تجاه البحر. وبعد الماندە جاءت الفولبه من ماسينا في القرن الخامس عشر[٦].

غينيا – كوناكري وسيراليون

زوّدنا فايف و. رودني بروايات عن استيطان هذه المنطقة. وكان من شأن الاكتشافات الأثرية التي جرت في ينغيما في إقليم كونو (سيراليون) والتي أكّدتها بحوث لغوية، أن حدت سي.فايف إلى القول بأن الساحل المواجه للرياح كان، خلافًا للرأي الشائع، مأهولًا منذ زمن سحيق – منذ الألف الثالث قبل الميلاد. وكان السكان الأوائل هم على الأرجح جماعات ليمبا من سيراليون الذين يتكلمون لغة مختلفة عن غيرهم من سكان المنطقة المجاورة: فقد استوطنوا

---

(٥) أنظر، على سبيل المثال A. da Cà da Mosto، ١٩٣٧.

(٦) C. Roche، ١٩٧٦، ص٢١–٦٦؛ W. Rodney، ١٩٧٠ (ب)، ص٦–٨؛ J. Richard-Molard، ١٩٤٩، ص١٠٨.

منطقة سكارسي. وجاءت بعد ذلك جماعات تيمنه والباغا بلغاتهم المتقاربة. وقد جاء التيمنه من الشمال حيث تحرّكوا من السنغال إلى فوتا جالون. وأخيرًا جاءت جماعتا كيسي وبلّوم، وهما جماعتان متقاربتان تابعتا في طريقهما نهر النيجر حتى مصبه. وقد اندمجتا معًا ثم تفرّقتا فيما بعد، فبقيت الأولى في الداخل وانتقلت الثانية إلى البحر(٧).

وفي أواخر القرن الثاني عشر جاءت التحركات التي أعقبت سقوط غانا وسوسو بجماعة السوسو إلى فوتا جالون حيث كان الديالونكه والباغا والنالو واللاندوما والتيابي موجودين من قبل. وترتّب على ذلك حدوث احتكاك بينها انتهى إلى بعض حركات الهجرة إلى الغرب. واتجهت جماعات صغيرة من هذه الشعوب نحو الساحل والمنطقة المجاورة له مباشرة: فاستقرّت جماعة النالو في القطاع الواقع بين ريو تومبولي وريو نونييز وجماعة الباغا بين ريو نونييز وريو كومبوني وجماعة اللاندوما – تيابي في الجوار المباشر لجماعات النالو والباغا. وبقيت جماعة تيمنيه في الداخل حتى بداية القرن السادس عشر حيث لم تصل إلى البحر إلا في نهاية ذلك القرن. وقدّر لجماعات البسّاري وكونياغي المنتمية إلى جماعة تندا، والتي جاءت من وسط غامبيا إلى فوتا جالون، أن تبقى هناك حتى وصول الفولبه في القرن الخامس عشر(٨). ففي نهاية ذلك القرن أدّى ضغط الفولبه على جماعات السوسو – الديالونكه – الباغا وتيمنه إلى انطلاق حركات نزوح جديدة مكّنت الباغا من الانتشار صوب الجنوب على طول الساحل، وأصبحوا بذلك على اتصال بجماعة بلّوم. ومن وراء جماعتي باغا ونالو كانت بعض الجماعات المنعزلة من السوسو – الديالونكه تحاول من قبل الوصول إلى البحر. وينتمي معظم هؤلاء السكان الأوائل إلى ما يعرف بجماعة الغرب الأطلسية.

كيب ماونت إلى نهر بانداما – ليبيريا وغرب كوت ديفوار (ساحل العاج)

كانت هذه المنطقة هي موطن الكرو، وهم من الشعوب التي تتكلم الكوا. وكان قطاعها الفرعي الساحلي هو منطقة تجارة الهال (ما يسمّى بحبوب الجنة، أو فلفل غينيا) وكان القطاع الداخلي منها منطقة غابات عالية في المرتفعات الشرقية بغينيا لم تسمح إلا باتصالات محدودة بمناطق السافانا السودانية.

وقد لقي الملّاحون الأوروبيون في أواخر القرن الخامس عشر أناسًا على طول هذا الساحل من كيب ميزورادو إلى كيب لاهو. وتذكر أوصافهم التي ذكرها د. باشيكو بيريرا وأوستاش دي لا فوس بالكرو والباسّا والغريبو(٩). فهل ينبغي أن نخلص من ذلك إلى أن سكانًا أوائل من الكرو كانوا، في القرن الخامس عشر، موجودين من قبل على هذا الساحل؟ إن س. فايف يلاحظ أن الخلايا المنجلية سمة مهمة بين الكرو، ويستدل من ذلك على أنهم لا بد وأن

(٧) C. Fyfe، ١٩٦٤، ص١٤٩–١٦٥.

(٨) W. Rodney، ١٩٧٠ (ب)، ص١–١٥.

(٩) D. Pacheco Pereira، ١٩٣٧، ص٩٩–١١٥؛ E. de la Fosse، ١٨٩٧، ص١٨٠–١٩٠.

يكونوا عاشوا زمنًا طويلًا في عزلة. ويخلص ي. بيرسون من ذلك أيضًا إلى أن الكرو لا بدّ وأن يكونوا قد استقرّوا في وقت مبكر في منطقة حزام الغابات الساحلي(١٠). ولما كان بعض المؤلفين يقرّرون وجود جماعات من الكرو على الجبال العالية شمال شرق ليبيريا(١١)، فإن علينا من ثم أن نفترض أن انتقال هؤلاء السكان من الداخل إلى الساحل بدأ قبل الرحلات الأوروبية التي جرت في القرن الخامس عشر. وتبيّن دراسات الآثار والبحوث الحديثة في التراث الشفهي، أيضًا، أن هذه المنطقة مأهولة منذ زمن بعيد. فقد وجدت غربي نهر باندااما أدوات من عصور ما قبل التاريخ في الوديان الغرينية لحوض نهد ساساندرا كما توجد كهوف قديمة في المنطقة الواقعة بين نهري باندااما وساساندرا تشهد على وجود بشري يرجع إلى العصر الحجري الأوسط. وقد كشف مؤرخ للتراث الشفهي، هو أ.ل.ت. غوزي من كوت ديفوار (ساحل العاج)، عن وجود شعب قديم، شعب الماغوي، جاء من الشمال وتابع مجرى باندااما حتى مصبه. وقد انتشر هؤلاء السكان، وهم أجداد البيته – ديدا، في الغابات الغربية بين نهري ساساندرا وباندااما أثناء الألف الأول بعد الميلاد(١٢).

وعلينا من ثم أن نتصور أن منطقة السافانا شمال الغابات في كوت ديفوار (ساحل العاج) وليبيريا وغينيا – كوناكري، وهي موطن الكرو، كان يقطنها في الوقت نفسه الماندة الجنوبيون والغيرزه والمانون والتوما والدان والغورو والتورا والغاغو. ولا شكّ أنهم في القرن الخامس عشر كانوا قد بدأوا ينزحون جنوبًا إلى مناطق الغابات تحت ضغط الماندة الشماليين (الماندنغو) من أعلى النيجر. ولا بدّ أن زخم هذا الزحف من الشمال إلى الجنوب قد أتى بعدة جماعات صغيرة من الكرو إلى مشارف الغابات من ناحية البحر.

حركات السكان من سيراليون إلى كوت ديفوار (ساحل العاج)

في القرن السادس عشر جاءت أقوام جديدة من الداخل لتلحق بأولئك الذين وجدهم البرتغاليون في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. وكانوا في معظمهم من الماندة الذين اضطرتهم مصاعب مالي السياسية والاقتصادية إلى التحرك جنوبًا على الطرق المؤدية إلى الغابات والساحل. ولم يكن هذا التوسع نحو المنطقة الهدبية من الغابات من فعل المحاربين وحدهم بل والتجار أيضًا:

> فالمحاربون من مناطق السافانا، وقد طوّقوا من الشمال، زحفوا جنوبًا وسط دروب الغابة بقدر ما استطاعت خيولهم الصمود والبقاء. وقد ساروا على خطى التجار الجائلين الباحثين عن الكولا، الذين أتوا بلغة وحضارة الماندنغو إلى أهداب الغابة الكبرى على طول الطريق من حدود سيراليون ومنابع النيجر في الغرب حتى ضفاف البنداما(١٣).

(١٠) C. Fyfe، ١٩٦٤، ص١٥٢–١٥٣؛ Y. Person، ١٩٧٠.

(١١) C. Behrens، ١٩٧٤، ص١٩–٣٨.

(١٢) A.L.T. Gauze، ١٩٦٩ و١٩٨٢.

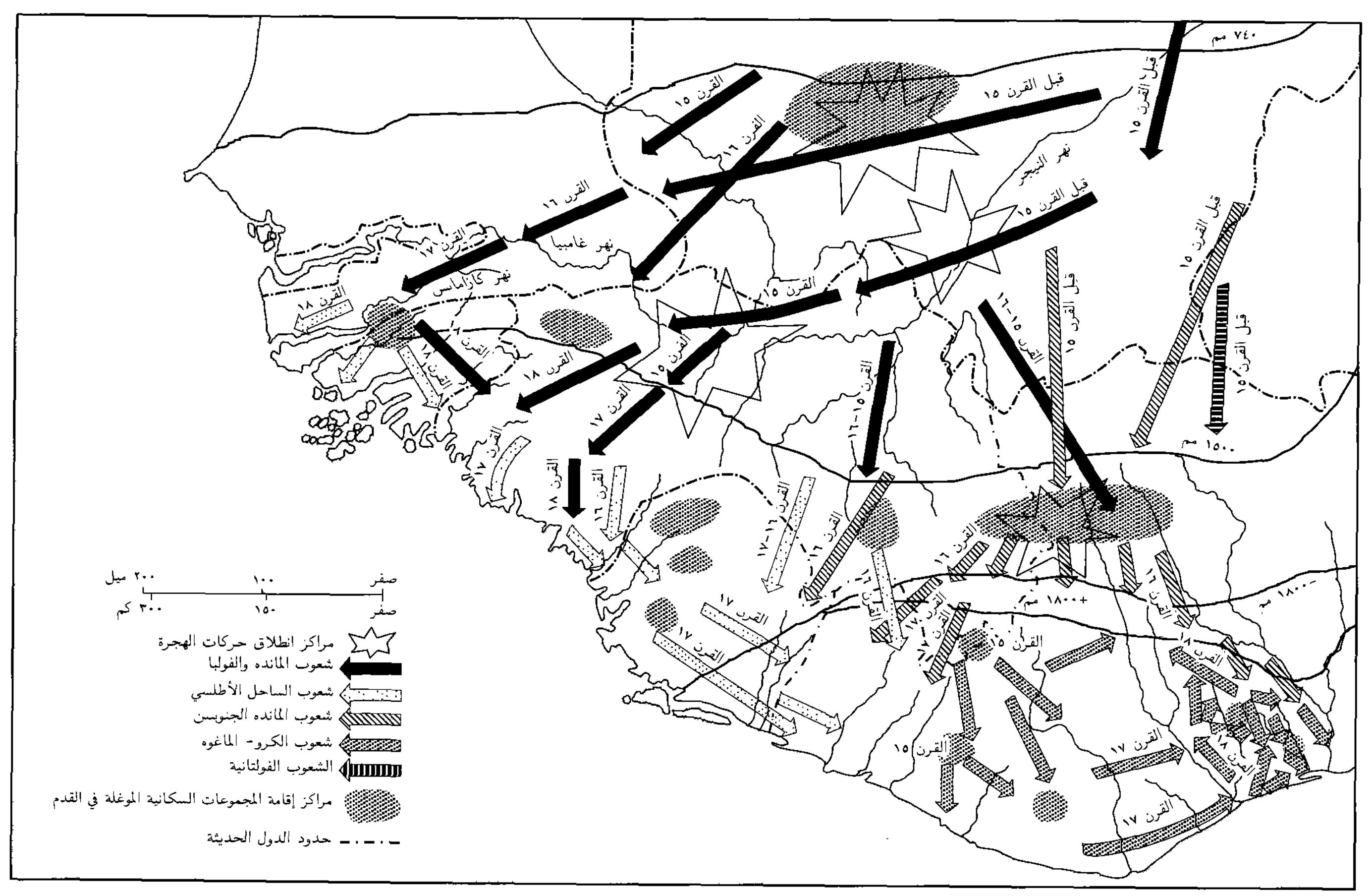
(١٣) Y. Person؛ ١٩٨١، ص٦٢٤.

وكان أول من انتقل من جماعات المانده هم الكونو – الفاي الذين جاؤوا من النيجر الأعلى في آخر القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بقيادة عشيرة كامارا الماندية. فجاؤوا إلى بوبولو شمال غرب ما يشكل الآن ليبيريا، ووصلوا إلى الساحل على طول نهري مانو وموا اللذين يجريان عبر سيراليون وليبيريا. ووفقًا لما يقوله هولسو وآخرون، هاجر الفاي إلى الساحل بين عامي ١٥٠٠ و ١٥٥٠ بحثًا عن الملح ولإقامة طرق للتجارة في الداخل. وفي بداية القرن السابع عشر استوطن الفاي مصابّ هذين النهرين واستوطن أقاربهم الكونو المنطقة الداخلية المجاورة مباشرة[١٤].

وفي منتصف القرن السادس عشر وصل أيضًا إلى سواحل سيراليون وليبيريا المانه – السومبا، وهم جماعة من الغزاة المانده من أعالي النيجر. ولا يزال أصل هذه الهجرة غير واضح حتى الآن ولكن بيرسون يعتبرها جزءًا مهمًا من تحرك المانده صوب الجنوب ويقول إن المانه تابعوا في مسيرتهم نهر النيجر إلى كوروسا ثم إلى كونيان وليبيريا. ووصلوا أخيرًا، في ١٥٤٥، إلى الساحل عند كيب ماونت بعد أن تابعوا مجرى نهري مانو وموا. ومن كيب ماونت تحرّكوا شمالًا على طول الساحل وسحقوا السكان الأصليين لسيراليون، وأغاروا على جبال فوتا جالون عن طريق سكارسي. وقد رُدّوا على أعقابهم على أيدي السوسو، حلفاء الفولبه، وكان عليهم أن يرجعوا إلى الساحل الذي احتلّوه من ليبيريا حتى جزر لوس حيث امتزجوا بالسكان الأصليين.

ولا يزال التركيب الدقيق للجماعات التي غذّت تدفقات الهجرة هذه غير واضح حتى الآن. فمن هم المانه؟ ومن هم السومبا؟ يعتقد ج.د. فيرج أن المانه كانوا محاربين من المانده ربما حشدوا مساعدين لهم أو سومبا من شعوب الكرو والغرب الأطلسي. ولكن ي. بيرسون يعتقد أن المانه كانوا جماعة أرستقراطية من المانده الشماليين قادت الغزو باستخدام المحاربين من المانده الجنوبيين وخاصة جماعة توما التي ربما كانت هي السومبا. وأيًّا كان الأمر فإنه كانت للغزو آثار اجتماعية ثقافية مهمة بالنسبة لجميع الشعوب في هذه المنطقة – المانده الجنوبيين والكرو والغربية الأطلسية – بدأت بتدمير مملكة السابس الشهيرة وتواصلت ببناء مجتمع سياسي جديد بقيادة المانده. وقد أعيد تنظيم شعوب الساحل في إطار أربع ممالك قسّمت هي ذاتها إلى ولايات أو إمارات: بلّوم (من جزر لوس إلى كيب تاغرين)؛ ولوكو (حول ميناء لوكو)؛ وبوره (من قناة سيراليون إلى جزيرة شيربرو)؛ وشيربرو. وقد امتزجت هذه الشعوب بعد ذلك اجتماعيًا وثقافيًا. ذلك أن المانه، بعد أن استخدموا في غزوهم البلّوم والتيمه ضد الليمبا والسوسو، واستخدموا الفولبه والكرو من ساحل الغلال ضد الكيمي والبلّوم، شرعوا في عملية تمازج أدّت إلى توطيد نفوذ المانده في هذه المنطقة. فاتخذ اللوكو، وهم جزء من التيمنه، المانده لغة لهم، واحتفظ التيمنه بثقافتهم الغربية الأطلسية، بيد أنه كان لهم رؤساء

(١٤) C. Fyfe، ١٩٦٤، ص١٥٩؛ S.E. Holsoe، ١٩٦٧؛ S.E. Holsoe و W.L. d'Azevedo و Gay، ١٩٧٤.



الشكل ١٣.٢: حركات هجرة شعوب غرب أفريقيا، من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر (عن ك. ووندجي).

من المانده؛ بينما تعرّض الكرو، الذين احتفظوا بلغتهم الكوا، لتأثير سياسي من المانده. كذلك أدخل المانه تجديدات عسكرية – أسلحة وتكتيكات وأساليب حصار وتحصينات جديدة – أدّت إلى تنمية البسالة الحربية لشعوب الساحل من خلال التمرّس في فن الهجوم والدفاع. ويبدو أنه في أواخر القرن السادس عشر كان الغزاة قد اندمجوا في الحياة المدنية، وفي أوائل القرن السابع عشر كان المانه الأصليون قد استوعبوا تمامًا[١٥].

وقد انتقلت جماعة من المانده الجنوبيين (المالينكه)، الذين ينتمون إلى عشيرة كامارا من أعالي النيجر إلى ليبيريا وغرب ساحل العاج في القرن السادس عشر، وهو ما أدّى لا إلى رحيل جماعات الكونو والفاي صوب سواحل سيراليون وليبيريا فحسب، بل وأيضًا إلى انتقال التوما والغيرزه وجماعات قريبة منهم (الغالا ومانون) نحو غابات ما أصبح الآن جمهوريتي غينيا وليبيريا. وكان الدياموندو، أخوة الكامارا، يتحركون في الوقت نفسه شرقًا ليستقرّوا في توبا (في ساحل العاج) ويطردوا الدان – تورا الذين انتقلوا جنوبًا ليقطنوا منطقة المان (في ساحل العاج أيضًا). ومع استمرار التقدم شرقًا – دخل المانده وورودوغو (قطاع سغيلا – مانكونو في ساحل العاج) وطردوا الغورو الذين انتقلوا صوب الجنوب والجنوب الشرقي حتى الغابات[١٦].

وقد نجم عن اندفاع المانده الجنوبيين من الشمال إلى الجنوب ومن الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ضغط على الكرو الذين أوغلوا في الغابات في اتجاه الساحل. ويعتقد ك. بيهرنس، وقد درس استيطان الكرو لليبيريا، أنه في منتصف القرن السادس عشر كان الانتقال من الشمال إلى الجنوب قد تمّ فعلًا حيث رحلوا تمامًا من شمال شرق ليبيريا واستقرّوا على الساحل. ويبدو أن التحركات في قطاع ساحل العاج حدثت في وقت لاحق. فالنيدرو من تولبلو مثلًا، وهم جماعة من الوي كانت تعيش أصلًا في منطقة السافانا، طردوا إلى الغابات في منتصف القرن السادس عشر[١٧]. وكان على جماعة زهيري – ديدا في الوقت نفسه، أن تغادر ديفو قاصدة مصب نهر باندااما فيما يعرف الآن بقطر أفيكام (لاهو الكبرى)[١٨].

تحركات السكان في القرنين السابع عشر والثامن عشر

أثّرت تحركات السكان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، خلافًا للحركات التي سبقتها، على المنطقة الساحلية ودون الساحلية برمّتها، وأخذت شكل تدفقات هجرة متعددة الاتجاهات. فقد اتجهت هذه التدفقات لا من الشمال إلى الجنوب أو من الداخل إلى الساحل فحسب، ولكن أيضًا من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب ومن الغرب إلى الشرق. وكان القطاع الأكثر تأثرًا بها هو القطاع الممتد من ليبيريا إلى نهر تانوي. ويرى وارين ل. دازيفيدو أن هذه الحركات

---

(١٥) أنظر J.D. Fage، ١٩٦٩ (ب)، ص٣٧–٣٩؛ Y. Person، ١٩٦٤؛ C. Fyfe، ١٩٦٤؛ ص١٥٨–١٥٩.

(١٦) Y. Person، ١٩٦٤؛ ص٣٢٥–٣٢٨.

(١٧) A. Swartz، ١٩٧١.

(١٨) M. Sékou-Bamba، ١٩٧٨؛ ص١٦٧–١٦٨.

السكانية كانت تحفزها الرغبة في السيطرة على تجارة الرقيق، التي أدّت بدورها إلى صراعات ومن ثم إلى تكوين أحلاف عسكرية وتجارية بين الجماعات العرقية وفي داخلها. وقد أدّت هذه التطورات إلى إقامة علاقات ثقافية بين الجماعات العرقية المختلفة في المنطقة(١٩).

من غامبيا إلى سيراليون

كازامنس وغينيا بيساو – لم يظهر في هذا القطاع سكان جدد في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولكن مع الازدهار السريع في تجارة الرقيق حدث تمازج بين السكان يرجع خاصة إلى الغارات المخربة التي شنّها المانده يساندهم في ذلك توسع الكابو، الذي كان قد بلغ ذروته آنذاك. فقد حفز إغراء السلع الأوروبية غارات الحصول على الرقيق التي أثارت بدورها مقاومة من الجماعات التي تتعرض لها. ولذلك كانت الحروب التي لا تنتهي والتي لم ينجُ منها شعب واحد. ففي القرن السابع عشر وفي منطقة ريو كاشيو، أثارت الحروب الباينوك والكازانغا والبابل والجولا والبالانته بعضهم ضد بعض.

وقد كشفت بعض الجماعات عن عدوانية شديدة، مثل جماعات بيجاغو وبيفادا الجزرية الذين هاجموا شعوب النالو والبالانته على اليابسة. ولكن المانده وأتباعهم من الكازانغا، وهم المحرّكون الأُوَل لغارات الحصول على الرقيق، راحوا يزعجون باستمرار البيجاغو والجولا والبالانته والباينوك. ورغبة في الهروب من ضغوط تجار الرقيق لجأت عدة شعوب إلى مناطق المستنقعات الساحلية تاركة الأنهار المؤدية إلى الداخل لسيطرة المانده(٢٠).

غينيا – كوناكري وسيراليون

كان التأثير المتزايد للتجارة الأطلسية على شعوب منطقة السودان وانتشار الإسلام الذي أحدثته ثورة الفولبه في فوتا جالون في القرن الثامن عشر، هما الظاهرتان اللتان تشكلان خلفية التحركات السكانية في هذا القطاع في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ففي الثلث الأول من القرن الثامن عشر أطلق الفولبه، الذين تصدّروا جهاد المسلمين المقدس، حركة السكان من جماعة تيابي نحو سواحل جمهورية غينيا الحالية. وكان ذلك استمرارًا لاتجاه قديم، ذلك أنه في فترة ترجع إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وحسب ما أشير إليه أعلاه، عمدت جماعات صغيرة من الباغا والنالو واللاندوما من فوتا جالون، تحت ضغط جماعات المانده والفولبه، إلى النزوح إلى المنطقة الساحلية حيث وجدهم البرتغاليون عند مصاب نهري نونييز وبونغو. ولكن ثورة المسلمين الفولبه التي بدأت بين عامي ١٧٢٠ و ١٧٣٠ طردت جماعات تيابي إلى الأبد من موطنها القديم. ذلك أن آخر هذه الجماعات، إذ رفضت سلطة زعماء الدين الجديد، وخسرت عدة معارك عنيفة، مثل تلانسام (١٧٢٥–١٧٣٠) التي

---

(١٩) W.L. d'Azevedo، ١٩٥٩ و١٩٦٢.

(٢٠) أنظر W. Rodney، ١٩٧٠ (ب)، ص١–١٥؛ J. Suret-Canal، طبعة ١٩٧٦، ص٤٥٦–٥١١.

خاضها الباغا، اضطرت إلى مغادرة تلال فوتا جالون إلى الساحل، فترك اللاندوما مالي إلى حوض أعالي نونييز وجاء الباغا من لابي ليقطنوا الساحل بين نهر بونغو وسكارسي[٢١].

وتمثلت حركة كبيرة أخرى في تلك التي جاءت بموجات قوية من جماعات السوسو – الديالونكه. فتحرك السوسو، وقد طردوا من فوتا جالون، ببطء نحو الساحل الذي كان يقطنه النالو والباغا من قبل. ولكن موجة النزوح الكبرى بدأت في ١٧٦٠ حيث عمد السوسو، بقيادة سومبا طوماني، إلى غزو الباغا وأقاموا شياخة طومانيا في المنطقة الداخلية المجاورة مباشرة لشبه جزيرة كالوم. وقد رحّبوا بأقاربهم الديالونكه الذين طُردوا هم أيضًا من مرتفعات فوتا جالون على يد الفولبه؛ وبنهاية القرن الثامن عشر كانوا قد فرضوا سيطرتهم على الساحل بين ريو بونغو وسيراليون[٢٢].

على أن سكان فوتا جالون لم يُطردوا جميعهم. فجماعة تندا مثلًا، في النتوءات الشمالية الغربية من الجبال، قاومت المسلمين الفولبه. وكذلك فعلت جماعات كونياغي وبسّاري الذين هربوا، منذ القرن الخامس عشر، من سيطرة الغزاة رغم أن بعضًا منهم اشترك في جماعات كولي تنجيلا في القرن السادس عشر. ومع ذلك فقد حدث بالفعل تعايش في بعض الحالات: فكان الباديرانكي مزيجًا من التندا والمانده – الساراكوله، ونجح الفولبه في أن يحوّلوا إلى الإسلام بعض الجماعات التي أصبحت تسمّى التندا – بويني[٢٣].

وكان المانده الشماليون (الماندنغو) من المحرّكين الرئيسيين الآخرين لنزوح السكان إلى غينيا وسيراليون، حيث كانوا وراء هجرات التوما والغيرزه والمانون إلى منطقة الغابات في غينيا، وهجرات المانده إلى سيراليون والكوجا إلى سيراليون وليبيريا. ويجب أن نميّز بين الحركات المرتبطة بهجرة المانده منذ وقت طويل ونزوحهم جنوبًا إلى البحر، والحركات التي نشأت من انتشار الإسلام الذي أسهم فيه المانده، شأنهم شأن الفولبه.

وإضافة إلى ذلك فإنه خلال القرن السابع عشر أدّى نزوح المانده المستمر من كونيان إلى انتقال جماعات التوما (اللوما) والغيرزه (الكبيله) والمانون (ماني) من السافانا على مشارف الغابات شمال بيلا (في قطاعي كيروان وبيساندوغو) إلى غابات غينيا وليبيريا التي ظلّوا يتغلغلون فيها طوال ذلك القرن. وقد سلكت جماعات ماندية أخرى من الشرق الطريق نفسه الذي سلكه المانه ودخلت سيراليون حيث امتزجت مع الكيسي والبلّوم واللوكو والتيمنه لينبعث منها في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر شعب المينده[٢٤]. وبقي المينده طويلًا في الداخل ولم يصلوا إلى البحر إلا في القرن التاسع عشر. وفي العشرينات من القرن السابع عشر

---

(٢١) أنظر Dr. Méo، ١٩١٩.

(٢٢) J. Suret-Canale. طبعة ١٩٧٦، ص٥٠٤–٥١٠.

(٢٣) A. Delacour، ١٩١٢؛ F. de Coutouly، ١٩١٢.

(٢٤) يرى K. Little. ١٩٥١ و A.P. Kup، ١٩٦١ (ب)، أن المينده هم سلالة المحاربين السومبا والمانه الذين دخلوا إلى المناطق الداخلية من سيراليون في القرن السادس عشر، بعد هجرة الفاي ببعض الوقت.

اختلط مانديون آخرون من الداخل مع الكرو الليبيريين وأدّى ذلك إلى هيمنة الكوجا والكارو الذين سيطروا على الساحل من كيب فيرغا حتى كيب ميزورادو[٢٥].

وعمل المانده كدعاة للدين الإسلامي. وقاموا، باعتبارهم قادة في التجارة وفي الإسلام على السواء، بإنشاء مدارس قرآنية (وخاصة بين البينا – السوسو والكورانكو) وعاشوا حتى أواخر القرن السابع عشر كجماعات من العلماء والتجار بين السكان الزراعيين الساحليين. ولكنهم، مع قيام ثورة المسلمين في فوتا جالون، انضموا إلى الفولبه ليحوّلوا جماعات السوسو والباغا والبلّوم والتيمنه إلى الإسلام أو يخضعوهم. وهكذا احتلّوا ميلاكوري في القرن الثامن عشر، ونظّموا شياخات المسلمين المانده وكانوا ممثلين على طول الساحل من جزيرة ماتاكونغ إلى نهر سان بول. غير أنه في نهاية القرن الثامن عشر انفجرت المقاومة لجهود التحويل إلى الإسلام في صفوف السوسو وسكان الغرب الأطلسيين حينما حاول إمام (المامي باللغة المحلية) فوتا جالون فرض سلطته على كامل المنطقة عن طريق تحالف ديني بين الفولبه والمانده. بيد أن الباغا والبلّوم والتيمنه رفضوا الاعتراف بسلطته مثلما فعلت مملكة فلابا، شمال شرق ميناء لوكو، التي كان يتولى قيادتها جماعة من السوسو تعارض الإسلام بعنف. ومع ذلك لم يكن لمجتمع نهري غينيا وسيراليون أن يفلت من نفوذ فوتا جالون ولا من النفوذ السياسي الثقافي لتجار المانده المرابطين، على وجه التحديد[٢٦].

ليبيريا إلى نهر بانداما

كانت الهجرات التي ساعدت على ترسيخ أقدام سكان هذا القطاع في القرنين السابع عشر والثامن عشر، هي في المقام الأول استمرار لحركات النزوح من الشمال إلى الجنوب – من السافانا إلى الغابات والساحل – التي جرت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وكانت تعزى أيضًا إلى الاضطرابات التي حدثت في عالم الأكان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وإلى عوامل الجذب وكذلك الصدّ المختلفة للعيش على الساحل في ذلك الوقت. وقد أدّى ذلك إلى تدفقات هجرة في اتجاهات مختلفة: من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال ومن الغرب إلى الشرق، بل وفي اتجاهات دائرية أحيانًا في الغابات.

المانده والوي

يوضح غزو الكوجا – الكارو الذي تعرّضت له سواحل سيراليون وليبيريا أن زحف المانده كان لا يزال يمارس ضغطًا على سكان الغابة والساحل في القرن الثامن عشر. فقد واصل المانده الشماليون (المالينكه) تقدّمهم إلى الجنوب والجنوب الشرقي عبر نهر ساساندرا حتى نهر

---

(٢٥) فيما يتعلق بجماعات توما وغيرزه ومانون، أنظر J. Suret-Canale، ١٩٧٠، ص١٦٩ وما يليها؛ و S.S. Bouet و L.T. Bouet، ١٩١١. وبالنسبة للمانده والكوجا والكارو، أنظر C. Fyfe، ١٩٦٥، ص١٥٩؛ O. Dapper، ١٦٨٦، ص٢٥٢–٢٧٤.

(٢٦) فيما يتعلق بالإسلام وشعوب الغرب الأطلسية أنظر W. Rodney، ١٩٧٠(ب)، ص٢٢٩–٢٣٩؛ C. Fyfe، ١٩٦٤، ص١٦٢–١٦٤؛ J. Suret-Canale، ١٩٧٦، ص٥٠٩–٥١٠.

باندااما. وقد شدّد تحرّكهم تحرّك المانده الجنوبيين: فاستمر الدان في تحركهم من الجنوب إلى الجنوب الشرقي عبر كوت ديفوار (ساحل العاج) (إلى توبا – مان) ومن الجنوب إلى الجنوب الغربي (إلى دنانه في كوت ديفوار (ساحل العاج) وغابات ليبيريا)؛ وكان الغورو والغاغو يتجهون من الجنوب إلى الجنوب الشرقي صوب نهر باندااما وما وراءه (الغورو إلى بواكه والغاغو إلى تياساله ودابو)[٢٧].

وقد أثّر زحف المانده الجنوبيين هذا على تحرّك الوي الذين كانوا يواصلون الانتقال صوب الغابة، وخاصة الوي في تولبلو في كوت ديفوار (ساحل العاج) (قاصدين نيدرو وبيوا). وقد وصلوا إلى الغابة (الغيغلو) في منتصف القرن السابع عشر وإلى نهر كافالي في أواخر ذلك القرن وأوائل القرن الثامن عشر. وفي ارتباط بزحف الأكان وإعادة ترتيب منطقة الكرو في ليبيريا، حدثت هجرات أخرى في القرن الثامن عشر من الجنوب الغربي (زيبياو) والشمال الشرقي (زاراباون) والشمال (سميين)[٢٨].

الماغوه – الكرو

يعتقد ك. بهرينس أن الكرو انتقلوا إلى ليبيريا على طول الساحل من الشرق إلى الغرب خلال القرن السادس عشر. وهناك تفرّقوا إلى الباسّا والكراهن والغريبو، الخ...، وبعد أن حاربوا البيركوما والكوجا في منطقة كيب ماومت في منتصف القرن السابع عشر أقاموا في ما يعرف الآن بمقاطعة الباسّا الكبرى. ويقول بهرنس أن هيمنة الكارو كانت تعكس تصميم الكرو على السيطرة على كامل ساحل الغلال من ليبيريا إلى سيراليون. وهكذا جاء الكرو أهالي سيس الكبرى، غرب كيب بالماس، من إقليم غريبو في أواخر القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر، وأعقبت الحركة الأصلية من الشمال إلى الجنوب حركة من الشرق إلى الغرب[٢٩].

وفيما يتعلق باستيطان الكرو كوت ديفوار (ساحل العاج) يبدو أن حركة نزوح من الغرب إلى الشرق أعقبت حركة النزوح من الشمال إلى الجنوب. وهكذا جاء كرو بيريبي الكبرى إلى كوت ديفوار (ساحل العاج) من ليبيريا عقب انقسام جماعات غيري (الوي) في الشمال. كذلك جاء معظم الباكوه والنيبو، الذين يرجّح أنهم كانوا ضمن موجة الهجرة نفسها، من الغرب من غابة تاي – غرابو ووادي نهر كافالي.

وقد جاءت موجة الهجرة الكبيرة هذه بجماعات كبيرة من الماغوه (البيته والغوديه والديدا) من حوض كافالي في الغرب إلى حوض ساساندرا وفيما وراء نهر باندااما. وجلبت السكان الذين استوطنوا المنطقة الواقعة بين نهري ساساندرا وباندااما، حتى نهاية القرن الثامن عشر.

---

(٢٧) A. Clérici، ١٩٦٣، ص٢٤.

(٢٨) A. Swartz، ١٩٧١.

(٢٩) C. Behrens، ١٩٧٤، ص١٩–٣٨.

التحولات السياسية والتغيرات الاجتماعية الاقتصادية

إقامة طرق البحر: أواخر القرن الخامس عشر إلى أوائل القرن السابع عشر

ما أن فتح شاطئ البحر للمرور والتجارة حتى أصبح عامل جذب لسكان المنطقة الساحلية ودون الساحلية وللتجار السودانيين من الداخل. وكان شق طرق البحر قد بدأ قبل وصول السفن البرتغالية في القرن الخامس عشر عندما ربط توسع المانده السودان الأوسط بالساحل الأطلسي من سينيغامبيا إلى ساحل الذهب. وقد وجد البرتغاليون، حينما وصلوا، الشريط الهدبي الساحلي لغينيا مفتوحًا في اتجاهين، نحو المناطق الداخلية ونحو خارج القارة الأفريقية.

العوامل الداخلية التي أدّت إلى إقامة طرق البحر

في القرنين الرابع عشر والخامس عشر، هيّأت مالي، باستقرارها الزراعي الطبيعي وبتوسعها العسكري والسياسي نحو الغرب، الظروف المؤاتية لتوسع المانده التجاري في المنطقة الساحلية. فابتداءً من عام ١٣١٢ ربطت شركات الجولا البلدان الساحلية بشريط نهر النيجر بين نهر كازامنس وسيراليون. وأخذت غامبيا وكازامنس، وقد أصبحت أقاليم غربية لمالي، تبادل بمنتجاتها الزراعية (الأرز والدخن) ومنتجاتها الحرفية (الأقمشة القطنية) الحديد وغيره من المعادن مع المناطق الداخلية. ومارست مدن كنتورا التجارية هذه التجارة التي استخدمت المجاري المائية، وخاصة نهري غامبيا وكازامنس اللذين ارتبطت مصابّهما بتجارة ساحلية نشيطة. وتدفقت تجارة مختلفة جنوبًا من نهر النيجر إلى منطقة الغابات حيث بادل الجولا بالملح والنحاس والسلع القطنية والأسماك جوز الكولا وأحيانًا زيت النخيل. وهكذا اتجه اقتصاد هذه المنطقة الممتدة من الشمال إلى الجنوب، في القرن الخامس عشر، نحو الداخل وكان إقليم الكيسي والتيمنه قد تأثر بالفعل بنفوذ المانده (المالينكه) من أعالي النيجر (عند دوما وهامانا)[٣٠].

ومن الصعب أن نحدد منافذ تجارة الجولا في ذلك الوقت فيما وراء سيراليون، بين ليبيريا وساحل الذهب، على الرغم من ذكر أسماء مونروفيا ولاهو الكبرى أحيانًا. ولكن من المؤكد أن جماعات الجولا جلبوا البضائع من منعطف نهر النيجر إلى المينا، إذ أشير إلى وجودهم في بيغو في النصف الأول من القرن الخامس عشر.

وهكذا اعتمد نطاق تجارة المانده على شبكة من الطرق ومن المحطات السوقية التي كانت تزوّد المناطق الهدبية من الغابات بالكثير والتي ساعدت الوديان الغرينية والمنافذ النهرية الكبيرة على توسعها نحو الساحل. ويقول مراقب برتغالي، هو ف. فرنانديس:

> كانوا (المالينكه) يذهبون ببضائعهم بعيدًا في الداخل، أبعد من أي شعب آخر في هذه المنطقة، بل إنهم كانوا يذهبون إلى مينا كاستل عن طريق الداخل[٣١].

(٣٠) D.T. Niane، ١٩٧٥(أ)، ص٦٧-٨٨.

(٣١) اقتباس أورده D.T. Niane، ١٩٧٥(أ)، ص٨٣.

الظروف الخارجية: الاستكشافات البرتغالية

كان البرتغاليون هم أول الأوروبيين استكشافًا لسواحل غرب أفريقيا في القرن الخامس عشر، بمجرد أن أتاح لهم تطوير السفن الدوران حول كيب بوجادور عام ١٤٣٤. فكانوا في جزيرة أرغين في ١٤٤٣ وفي السنغال وغامبيا بين عامي ١٤٤٥ و١٤٥٦ وفي سيراليون وليبيريا في ١٤٦٠–١٤٦٢. وقاموا بين عامي ١٤٦٢ و ١٤٨٠ باستكشاف خليج غينيا بأكمله حيث وصلوا إلى ما يعرف الآن بكوت ديفوار (ساحل العاج) في ١٤٦٩–١٤٧٠ وإلى ساحل الذهب في ١٤٧٠–١٤٧١[٣٢].

وهكذا وقعت سواحل غرب أفريقيا من عام ١٤٨١ إلى عام ١٥٦٠ تحت نفوذ البرتغاليين، فقد وصلوا إمبراطوريتهم البحرية الناشئة بالنطاق التجاري للمانده الذي نمّاه توسع مالي منذ القرن الرابع عشر. ولا بدّ أنهم كانوا يريدون الحصول على ذهب غالام وبامبوك وبوري ولوبي وأشانتي، الذي لاحقت أسطورته خيال أوروبا والذي كان آنذاك مطلوبًا لشراء التوابل وغيرها من المنتجات الشرقية التي تقدّرها الأسواق الأوروبية كثيرًا.

وتزوّدنا الوثائق البرتغالية لذلك الوقت، مثل التسجيلات الدقيقة التي دوّنها أمين خزينة غينيا، بقائمة مفيدة بالسلع من غير الذهب، التي كانت تتكون منها شحنات السفن العائدة إلى لشبونة من المواقع المكتشفة حديثًا من الساحل الأفريقي الغربي، والتي كانت تحصل عليها الرسوم الجمركية. وتشمل الأرز والكوبال والزباد (نوع من الطيب) والحصائر والأكياس من النخيل والأشياء العاجية المنحوتة – وخاصة الملاعق والأوعية ذات القواعد. ولهذه المجموعة الأخيرة أهمية خاصة بسبب نماذجها المحفوظة الآن كتحف ثمينة في متاحف ثلاث قارات، ولا شكّ في أن أثمنها يعزى إلى البلّوم في جزيرة شيربرو ويشهد بالمستوى الرفيع للمهارة الفنية والذوق الجمالي الذي بلغته الشعوب الساحلية قبل اتصالاتها بالأوروبيين. وهي تمثّل في الوقت نفسه أقدم مجموعة من النحوت الأفريقية التي أدخلت إلى أوروبا والتي تقدّر وتقتنى وتلقى إعجابًا شديدًا في المجتمعات الغربية[٣٣].

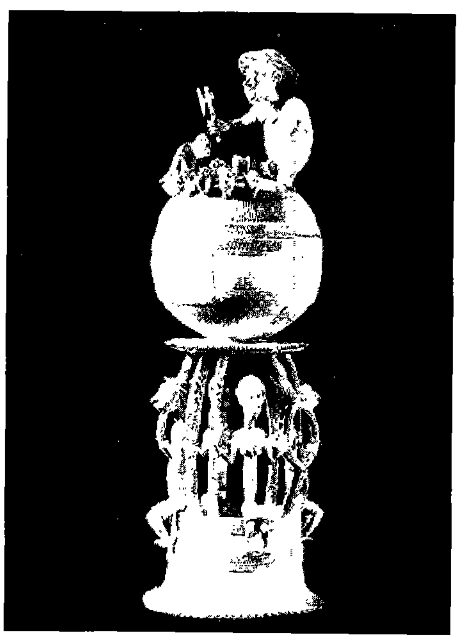
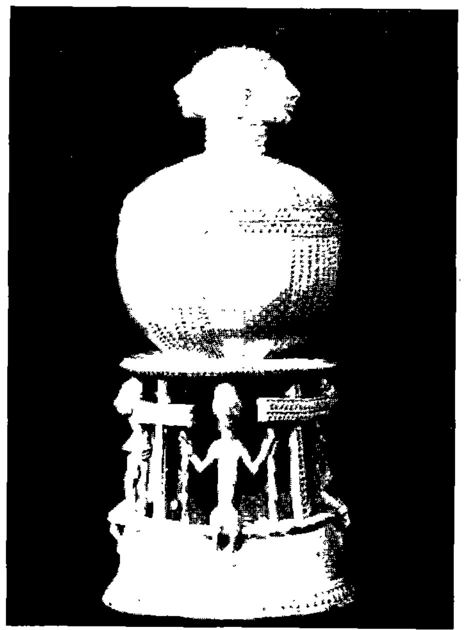
وقد احتفظ البرتغاليون بالهيمنة البحرية والتجارية على الساحل الأفريقي الغربي من أرغين إلى أنغولا طوال القرن السادس عشر. وفي غينيا العليا سافروا بحثًا عن ذهب السودان بالطريق النهري، وخاصة على طول نهري غامبيا وكازامنس وأنهار غينيا بيساو. ومارسوا التجارة دون هدف في احتلال الأراضي. وساعدوا، فيما كان آنذاك بوابة مالي على المحيط، على تحسين الروابط بين ساحل الأنهار من جهة وأعالي غامبيا وأعالي السنغال وأعالي النيجر من جهة أخرى. وهكذا انقطعت صلة أحواض نهري بامبوك وبوري الحاملة للذهب بحوض النيجر والصحراء الكبرى تدريجيًا لصالح المنطقة الهدبية الساحلية الأطلسية[٣٤].

---

(٣٢) R. Mauny، ١٩٧٠؛ A.F.C. Ryder، ١٩٦٤؛ A. Teixeira da Mota، ١٩٧٥.

(٣٣) A.F.C. Ryder، ١٩٦٤؛ A. Teixeira da Mota، ١٩٧٥.

(٣٤) B. Barry، ١٩٨١.

اللوحة ١٣.١: مملحة للمائدة من العاج منحوتة ومنقوشة من القرن السادس عشر من جزيرة شيربرو (بلّوم)، سيراليون. ارتفاعها ٤٣ سم.

وبذلك أصبحت الطرق التجارية الداخلية للجولا في ساحل غينيا من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي تصل، في القرن السادس عشر، إلى المواقع الساحلية التي يحتلها البرتغاليون. ومن ثم وصل ذهب السودان إلى لشبونة مع الهال (فلفل غينيا) الذي كان يباع بسعر رخيص في أسواق انفرس منافسًا الفلفل الحقيقي الوارد من الجزر[٣٥]. وهكذا اتصل المجالان التجاريان الأوروبي والماندي وبدأت حركة المرور الصحراوية تستغل لأغراض تجارية.

الرحلات الأوروبية وبداية الحركة التجارية

وكان على البرتغاليين مع ذلك أن يكافحوا القراصنة الفرنسيين والإنجليز العاملين على ساحل غينيا ابتداءً من عام ١٥٣٠. كما أن هيمنتهم هدّدتها المنافسة الهولندية. فقد انتزع الهولنديون، وهم السادة من قبل في غوريه (١٦٢١) والمينا (١٦٣٧) وأرغين (١٦٣٨)، احتكار غينيا من البرتغال التي كان قد أصابها الضعف بضمّ الأسبان لها في ١٥٨٠. وبدأت سفن هولندا تذرع البحار إلى غرب أفريقيا في التسعينات من القرن السادس عشر، وبعد عقد من الزمان كان الهولنديون يحققون في تجارة غرب أفريقيا أكثر من معظم الأمم الأوروبية مجتمعة. فقد قاموا

(٣٥) F. Braudel، ١٩٤٦.



اللوحة ١٣، ٢: بوق للصيد من العاج منحوت ومنقوش من القرن السادس عشر من جزيرة شيربرو (بلّوم)، سيراليون، طوله **٤٣** سم.

بمائتي رحلة بين عامي ١٥٩٣ و ١٦٠٧ وكانوا بعد ذلك يقومون بعشرين رحلة سنويًا. وفي عام ١٦١٤ مثلاً كانت هناك ست وثلاثون سفينة هولندية راسية في وقت واحد أمام ساحل المينا(٣٦) وكان التفوق البرتغالي في زوال.

على أنه قبل توطد الهيمنة الهولندية كان الساحل الأطلسي قد تحوّل إلى جبهة تجارية من نمط جديد، قدّر لها أن تصبح – في القرن الثامن عشر – مسرح تجارة بحرية كثيفة. على أن البرتغاليين كانوا في بداية القرن السابع عشر قد فتحوا المنطقة للتجارة وأقاموا الاستراتيجية التي ظلّت سائدة خلال القرون التالية.

التشكيلات الاجتماعية الأولى و «مملكة السابيس»

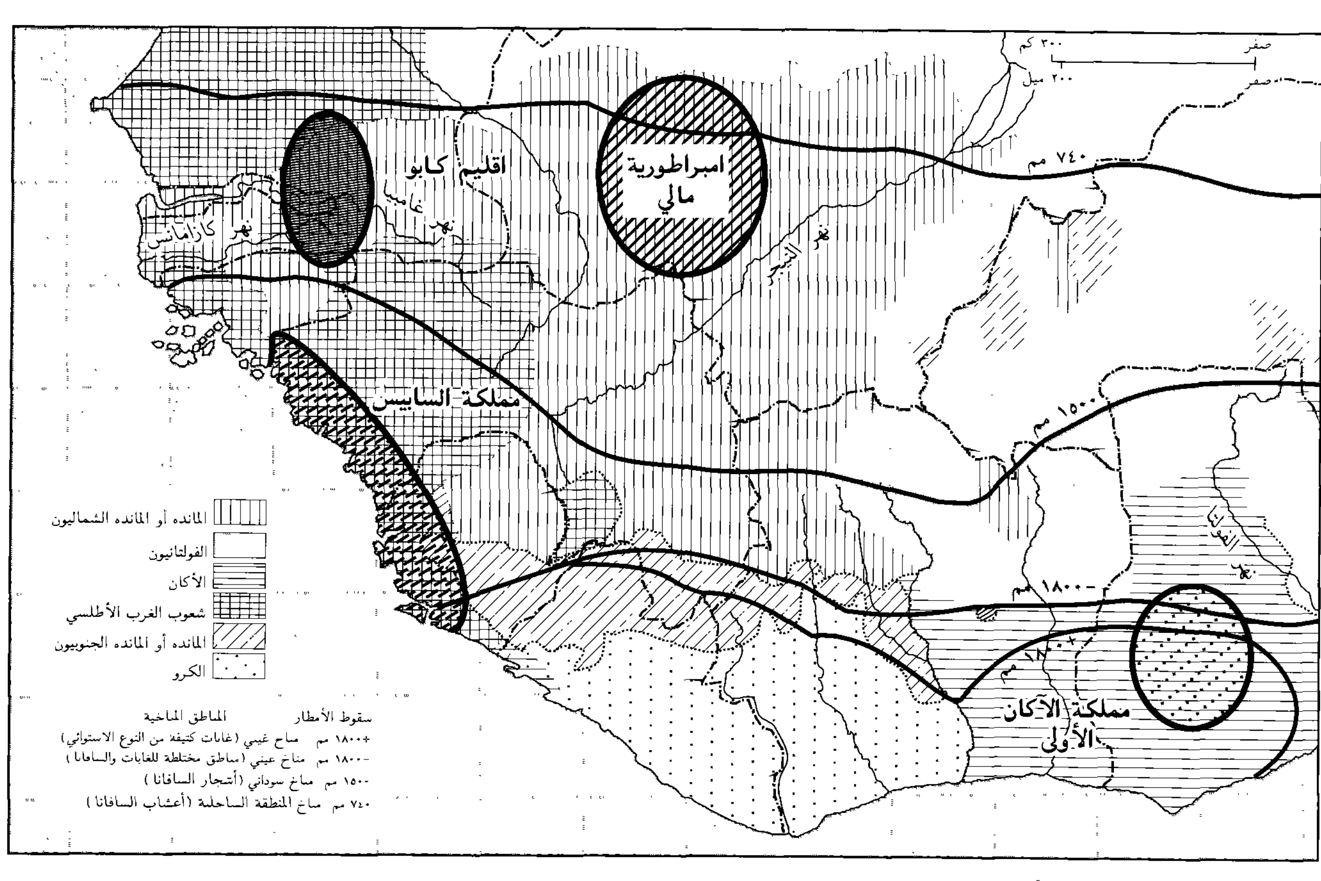
تميزت حضارة الغرب الأطلسي، التي امتدت من الجولا في كازامنس إلى التيمنه في سيراليون، بتلاؤمها مع البيئة الايكولوجية للأراضي المنخفضة والمياه الراكدة. فكان قوامها زراعة الأراضي السبخة واستخراج الملح وزراعة الأرز واستخدام المجاري المائية للمواصلات والنقل في مراكب تُسمّى المعدّيات. وكان الجولا، الذين انتظموا في مجتمعات عسكرية قروية لا رقيق ولا طوائف فيها، بل تقسيمات عمرية ورابطات عمل، قد بلغوا بالفعل تطور عصر الحديد عندما دخلوا في اتصال مع المانده. ويؤكد و. رودني(٣٧)، وقد رفض صفة «البدائيين» التي توصف بها شعوب الغرب الأطلسي، على تواؤمها البارع مع البيئة الطبيعية، ويبيّن العلاقات التجارية التي قامت بينها ويخلص إلى تجانسها الاجتماعي والثقافي انطلاقًا من لغاتها وزيّها وأعرافها. فلم يكن لها بنية أساسية كدولة ولكن كان لها حضارة وثقافة تتسمان بالوحدة. ويمكن أن نتصور أن زراعة الأرز ومملكة السابيس كانا التعبيرين التاريخيين عن هذه الوحدة. وقد أصبحت مسألة ما إذا كانت زراعة الأرز ابتكارًا ذاتيًا أم اقتباسًا عن المانده موضوع خلاف بين المؤرخين أمثال ب. بيليسييه و ب. دافيدسون(٣٨).

ولا يثير التنظيم الاجتماعي والسياسي مشكلات بقدر ما تثيره زراعة الأرز الأفريقي، إذ يبدو أن جميع المؤلفين يتفقون على أن نظام الطوائف وخلافة الأبناء للآباء وبنية الدولة مؤسسات أجنبية الأصل. فتحت تأثير المانده الذي هيّأه توسع أمبراطورية مالي غربًا، انتظمت مختلف شعوب الساحل، في إطار شياخات وإمارات خاضعة لسلطان أمبراطور مالي (الماندي – مانسا). وقد لاحظ البرتغاليون في القرن الخامس عشر وجود «مملكة السابيس» في الجنوب. وهذا يثير مشكلة أخرى. فهل كانت مملكة السابيس اتحادًا كبيرًا يضمّ شعوب الباغا والنالو

(٣٦) A.F.C. Ryder، ١٩٦٥(ب)، ص٢١٧–٢٣٦.

(٣٧) أنظر W. Rodney، ١٩٧٠(ب).

(٣٨) للاطلاع على هذا النقاش، أنظر P. Pélissier، ١٩٦٦، ص٤٢–٤٤؛ B. Davidson، ١٩٦٥، ص١٣٢–١٣٥. وهذا الأرز هو الأرز الأفريقي المحلي بالمقابلة بالأرز الأبيض الأسيوي المصدر.



الشكل ٣.١٣: أهم دول غرب أفريقيا، قبل القرن السادس عشر (عن ك. ووندجي).

واللاندوما والليمبا والتيمنه، كما يعتقد د.ت. نيان؟ أم كانت مملكة تكونت بين كيب فيرغا وكيب سانت آن عقب تسلل أقوام التيابي واللاندوما والباغا والنالو جنوبًا بقيادة الزعماء المانده، كما يفترض سوريه – كانال؟ إن من الصعب في الحالة المعرفية الراهنة ترجيح أحد هذين الافتراضين[٣٩]. بل إن علينا، التزامًا بمزيد من الأصولية، أن نكون حذرين تجاه قبول ما يبدو تفسيرًا فضفاضًا للنظم والمؤسسات الاجتماعية والسياسية جميعها في المنطقة وخاصة نظام خلافة الأبناء للآباء وبنى الدولة.

كابو: من التحرر إلى الهيمنة (القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر)

بينما أدّى انتشار نفوذ المانده إلى ظهور الشياخات والأشكال الأولى للمَلَكية في جنوب سينيغامبيا، كان من شأن نمو التجارة الأطلسية في القرن السادس أن يشجّع قيام دول جديدة على أنقاض هيمنة مالي. فقد أدّى توسع مالي تجاه الأطلسي عبر حوض نهر غامبيا إلى إقامة بنى سياسية – عسكرية في القرن الخامس عشر، مثل الممالك الصغيرة لغامبيا وكازامنس وغينيا بيساو، التي كوّنت التخوم الغربية لإمبراطورية المانده. وكان حكامها يدفعون جزية لملك مالي (المانسا) عن طريق وسطائه (الفاربيا / فارين). ولكن بحلول القرن السادس عشر كان حكام إقليم كابو (الفارين)، شرق نهر جيبا، هم الذين يتلقون الجزية من زعماء المانده في جميع أنحاء غامبيا.

وقد تسنّى لإقليم كابو المالي، بموقعه بين وسط غامبيا وريو غراندي وفوتا جالون، أن يسيطر على تجارة كانتورا، التي تاجرت في الذهب من فاليمي وبامبوك. وفي القرن السادس عشر ضُمّ إقليم سانكولا جنوب أعالي الكازامنس وأصبح إقليمًا قويًا برغم أنه كان لا يزال تابعًا لمالي. ولكن مع ضعف إمبراطورية مالي القديمة تحت وطأة الهجوم عليها من الصنغاي، تحرّرت معظم أقاليمها الغربية من سيطرتها. ونصّب حكامها أنفسهم كملوك مستقلين، وكذلك فعل إقليم كابو في ١٥٣٧.

ووحّد إقليم كابو، بعد تحرّره، جميع أقطار المانده بين نهر غامبيا وأعالي كازامنس وأعالي جيبا وحلّ محلّه مانسا (أمبراطور) مالي في هذه المنطقة. وبسط سيطرته بعد ذلك لتشمل شعوب الكازانغا والبلانته والجولا (الفلوبه) وبيفادا. وكان حاكمه (الفارين) «مثل أمبراطور بينها» يمارس سلطانه على كل سينيغامبيا الجنوبية ويسيطر على التجارة على نطاق واسع يمتد حتى حدود غينيا وسيراليون[٤٠].

---

(٣٩) فيما يتعلق بهذا الخلاف، أنظر F. Mahoney و H.O. Idowu، ١٩٦٥، ص٤١؛ D.T. Niane، ١٩٧٥(ب)، ص٥١؛ J. Suret-Canale. طبعة ١٩٧٦، ص٥٠٧.

(٤٠) S.M. Cissoko. ١٩٧٢، ص٣–٨؛ D.T. Niane. ١٩٧٥(ب)، ص٤٩–٥١.

التجارة الأطلسية وشعوب الأنهار الجنوبية

بينما كان التجار البرتغاليون يواجهون منافسة ومعارضة من المانده، فإنهم كانوا أيضًا يجتذبون شعوب الغرب الأطلسي إلى محطاتهم على الساحل وكانوا على اتصال مباشر بشعوب الجولا والبالانته والبابل والكازانغا.

وفي سيراليون لعب البلّوم والتيمنه والجماعات المجاورة لهم دورًا نشيطًا في التجارة مع البرتغاليين. وكان البلّوم، الذين يتاجرون في ملح البحر مقابل الذهب من مالي في الشمال، يبيعون آنذاك هذا الذهب إلى البرتغاليين على الساحل مقابل السلع القطنية والأحزمة النحاسية والأواني المعدنية المختلفة. وفي نهاية القرن السادس عشر وصل التيمنه، الذين كانوا هم أنفسهم توّاقين إلى الكسب من التجارة البحرية، إلى مصب نهر سيراليون فقسموا بذلك البلّوم إلى فريقين.

وفي القرن السادس عشر كان ساحل الأنهار في أعالي غينيا قد تبدّل. ذلك أن البرتغاليين أقاموا هناك عدّة مستوطنات تجارية بل وأقاموا أيضًا نقاط اتصال عديدة مع المانده في القطاعات الوسطى والعليا من الأنهار. وهكذا قويت الروابط بالمناطق الداخلية وعزّزت الروابط بين الشمال والجنوب بدرجة كبيرة: فتاجر أهالي الرأس الأخضر (كيب فيردي) مباشرة مع منطقة أنهار سيراليون حيث كانوا يبيعون قطنهم في الطريق إلى الغزالين من البابنوك والكازانغا؛ وكانت الأقمشة المنقوشة تسافر بين كاشيو ونونييز؛ والمنتجات الحرفية من الساحل تصل إلى سكارسي لتسافر ثانية على طول طريق تجارة الكولا القديم[٤١].

المنطقة الساحلية كواجهة تجارية غرب أفريقية جديدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر

كانت الاستكشافات الأوروبية الكبيرة، إذ فتحت الساحل الأفريقي الغربي للتجارة العالمية، تحمل لأقطار غينيا وعودًا بتطور تاريخي لم يسبق له مثيل. وكانت التغيرات الرئيسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر هي توسع التجارة والتحركات السكانية من الداخل إلى الساحل وظهور مجتمعات جديدة. وقد أدّت هذه التغيرات إلى التهميش التدريجي للمنطقة السودانية التي تحتّم عليها، كي يكتب لها البقاء، أن تلحق بركب التجارة الأطلسية بإعادة تنشيط الطرق المؤدية إلى الغابة والساحل.

قيام التجارة الأوروبية وتدعيمها

تميّز نمو التجارة الأوروبية على الساحل الأفريقي بثلاث سمات: استقرارها بشكل نهائي بل وتدعيمها بفعل التنظيم المنهجي؛ وتزايد أهمية تجارة الرقيق التي مثّلت، في القرن الثامن عشر، نسبة لم يسبق لها مثيل من مجموع المعاملات؛ والمنافسة المريرة بين الأمم الأوروبية لحيازة قواعد في غرب أفريقيا.

---

(٤١) W. Rodney، ١٩٧٠(ب)، ص٧١-٩٤.

ففي القرن السابع عشر ترسّخت التجارة الأوروبية بصورة دائمة مع نمو القوة البحرية للهولنديين الذين أجادوا تنسيق النظام المركنتيلي (التجاري) العالمي بإنشاء شركات ذات امتياز. فهم إذ تخلّوا عن الشركات التجارية الصغيرة ليعتمدوا تنظيمًا على نطاق واسع، أنشأوا شركة الهند الغربية بعقد امتياز يعطيها احتكارًا لمدة أربع وعشرين سنة للتجارة مع أمريكا وأفريقيا من مدار السرطان حتى رأس الرجاء الصالح، وكان لها ضمان عسكري وبحري من الدولة وبوسعها متابعة توسعها التجاري والإستعماري في أمن تام. وقد أسهمت هذه الشركة، التي اعتمدت على حصونها ومحطاتها التجارية لحماية خطوط الإمدادات وتبادل المنتجات، في ازدهار تجارة هولندا في النصف الأول من القرن السابع عشر. وقام الهولنديون، باعتبارهم الناقلين البحريين، بإعادة توزيع المنتجات التي يستوردونها من آسيا وأفريقيا وأمريكا، وعلى الأخص كميات كبيرة من الذهب والعاج، في أوروبا، وحققوا بذلك أرباحًا طائلة. كما قاموا، بوصفهم سادة البحار، بتوريد الرقيق للمستعمرات الأمريكية التابعة للأمم الأوروبية الأخرى (اسبانيا والبرتغال وفرنسا وانجلترا) التي اعترفت، عام ١٦٤١، باحتكارهم التجاري لكل ساحل غينيا.

وبين عامي ١٦٥٠ و ١٦٧٢ انكمشت السيطرة الهولندية. فقد هيّأ توسع المستوطنات الأمريكية عامل حفز للاقتصاد القائم على إنتاج السكر واقتضى توريد المزيد من اليد العاملة من الرقيق. وأدّى ذلك إلى تكثيف تجارة الرقيق التي ربحت من الازدهار الذي حققته في الوقت نفسه الصناعة التحويلية في أوروبا الغربية (الأسلحة النارية بوجه خاص)، وزاد من رغبة الأمم الأوروبية في التخلص من الاعتماد على هولندا. وهكذا دخلت فرنسا وانجلترا في كفاح لا هوادة فيه ضد الاحتكار الهولندي وتزوّدتا بوسائل القوة نفسها التي توفرت لمنافسهما الكبير. وأعقب ذلك العصر الذهبي لشركاتهما ذات الامتياز: الشركة الإنجليزية للمغامرين الملكيين (١٦٦٠) ومن بعدها الشركة الأفريقية الملكية؛ والشركة الفرنسية للهند الغربية (١٦٦٤) ثم شركة غينيا (١٦٨٥)؛ وكذلك الشركات السويدية والدنماركية والبرتغالية والبروسية (من براندنبورغ).

وعمدت جميع الأمم الأوروبية إلى محاكاة التنظيم الذي برع فيه الهولنديون، لأنه لم يكن بوسع تجار منفردين أن يدخلوا في تجارة غرب أفريقيا ما لم يكونوا أعضاء في شركة وطنية أو يلقوا مساندة منها. إذ كانت الشركات القوية هي وحدها القادرة على مواجهة نفقات بناء حصون وصيانتها. وقد بنيت بين عام ١٦٤٠ وعام ١٧٥٠ حصون ومحطات تجارية كثيرة على سواحل أفريقيا ولكن ملكيتها كانت تتغير باستمرار وفقًا للتقلبات الناجمة عن الحروب بين الأمم المعنية بتجارة الرقيق. وكان يوجد بعضها في سينيغامبيا وكثير منها في ساحل الذهب بينما لا يوجد شيء منها بين هاتين المنطقتين. وقد انتهت الحرب مع هولندا عام ١٧١٣ بمعاهدة أوترخت التي أعطت انجلترا امتياز احتكار تجاري.

وتابع الأوروبيون، انطلاقًا من هذه الحصون، بما تكفله من حماية، ومن حول المحطات التجارية، الاستغلال التجاري لساحل الأطلسي. فمن غوريه إلى جزيرة شيربرو في سيراليون ازدهرت التجارة؛ ولكن أيًا من الشركات الفرنسية أو الإنجليزية لم تستطع احتكار التجارة

بسبب وجود العديد من الجزيرات الساحلية والجزر البعيدة عن الساحل التي تسمح بالرسو لأي سفينة تريد التعامل مع التجار المولدين فيها. وهكذا كان هذا الجزء من الساحل منطقة تصيد مواتية لتجار الرقيق من جميع الأمم، من غير المشاركين في الشركات الكبرى. ولم يكن هناك نظام حصون في هذا القطاع في القرن الثامن عشر. وكانت البرتغال تدّعي حقها فيه على الرغم من أن نفوذها الرسمي لم يمارس فعلًا إلا في المناطق المجاورة لمحطة كاشيو التجارية. ولم تشغل الشركات ذات الامتيازات بالها بساحل الغلال أو بساحل العاج لأن فلفل غينيا (الهال) لم يعد يلقى تقديرًا في الأسواق العالمية، وكانت سوق العاج في تدهور وصعوبات الرسو تمنع السفن من الاقتراب من الساحل. وكان هناك حصن فرنسي بني في أسيني، جنوب شرق كوت ديفوار (ساحل العاج)، في نهاية القرن السابع عشر ولكنه هجر بعد عدّة سنوات من بنائه. ولكن الطلب المتزايد على الرقيق في أمريكا في عام ١٧٠٠، كان يشجّع التجار الأفراد على الاهتمام بهذا القطاع[٤٢].

التغيرات في السودان

في توازٍ مع توطد التجارة الأوروبية، تعرّضت المناطق الداخلية السودانية لتغيرات مهمة كان لها تأثير حاسم على تنمية المنطقة الساحلية بين نهري كازامنس وباندام.

ففي السودان، وخاصة في عالم الماندِه، كان للتجارة الأطلسية، التي غلب عليها الرقيق كسلعة تباع وتشترى، آثار متنوعة. فعلى الصعيد الاجتماعي الاقتصادي، أصبحت العلاقات مع الساحل أكثر أهمية واقترن بانتشار التجارة انتشار الأسلحة النارية على أيدي تجار الجولا. وعلى الصعيد الاجتماعي الثقافي فإنه مع فقدان الإسلام سطوته بسقوط الأمبراطوريات الكبيرة انقسمت الطبقة الحاكمة إلى فريقين متنافسين، أحدهما تقليدي وسياسي والآخر يضمّ المرابطين والتجار. فأقام الأول نفسه، معتمدًا على الفرسان وتجارة البنادق، كأرستقراطية عسكرية؛ أما الثاني، الذي كان يدعم تقدم الإسلام إلى بلدان الجنوب، فكان يلهب الثورات السياسية الدينية. الأول أفضى إلى قيام ملَكيات بَمبارا العسكرية، والثاني إلى ثورات المسلمين الفولبه، وكلاهما سعى إلى إيجاد حلّ للأزمة الاجتماعية التي نشأت عن انهيار الأمبراطوريات وانتشار تجارة الرقيق.

فبعد التفتت السياسي الذي أعقب تدهور الأمبراطوريات الكبرى، حاولت السلطات التي خلفتها (خاصة في القرن الثامن عشر) إعادة بناء الأجزاء المختلفة من المناطق الداخلية. ففي الشمال والشمال الغربي قامت أمبراطورية الفولا الكبرى في القرن السابع عشر على أنقاض صنغاي، ولكنها فيما بعد، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أفسحت المجال لأمبراطورية كعرتا. وعلى طول الساحل الأطلسي جرى توحيد البلدان التي كانت قد نشأت عن تمزق مالي، بمعرفة كابو في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم بمعرفة فوتا جالون في

---

(٤٢) J.D. Fage، ١٩٦٩(ب)، ص٦٥–٧٣.

القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وعلى طول نهر النيجر عادت الأمور إلى نصابها في أوائل القرن الثامن عشر برعاية البمبارا من سيغو تحت قيادة بيتون كوليبالي. ولكن في الجنوب من أعالي النيجر إلى نهر باندااما وشرقًا حتى منطقة فولتا - سينوفو، زاد الجولا من نفوذهم بفضل عددهم وثروتهم. ونظّموا في القرن الثامن عشر أمبراطورية كونغ للمحافظة على استمرار المرور في طرق التجارة من أواسط النيجر إلى الغابة ،وساحل الذهب؛ وأقاموا غرب نهر باندااما مدنًا تجارية للتحكم في المسارات إلى البحر وإلى مناطق نمو الكولا في الغابة(٤٣).

وكما ساعدت التجارة عبر الصحراء على ظهور أشكال الهيمنة السياسية السودانية على امتداد السهل بين القرنين السابع والسادس عشر، شجّع تكثيف التجارة الأوروبية على ظهور أشكال الهيمنة السياسية على الساحل وفي المناطق الداخلية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وفي توازٍ مع هذه التحولات السياسية، حدثت تغيرات اجتماعية اقتصادية (فسّرت تفسيرات مختلفة) أثّرت على الشعوب الساحلية التي تعيش عند بدايات الطرق التجارية الرئيسية المتجهة إلى الداخل.

أشكال الهيمنة في المنطقة دون الساحلية في الشمال الغربي: من كابو إلى فوتا جالون

رسّخت كابو أقدامها بوصفها القوة الكبرى في قطاع الأنهار الجنوبية من غامبيا إلى سيراليون. وكانت كابو، التي نظّمت نفسها في اتحاد لاثني عشر إقليمًا للمانده، تشمل جيوبًا للفولبه وتجمعات للباينوك والبلانته والجولا، تحت قيادة مانسا (أمبراطور) أعلى (مقرّه في كانسالا) تسانده أرستقراطية من الموظفين - الجنود وفيلق دائم من الفرسان. وقد سيطرت هذه المملكة، التي كانت قد أصبحت أمبراطورية، على تجارة وادي غامبيا وأنهار غينيا (كازامنس وريو كاشيو وريو جيبا) التي أقيمت عليها المحطات التجارية الأوروبية في كاشيو وفاريم وزيغنشور وبيساو وجيبا والبريدا وفورت جيمس. وفي نهاية القرن السابع عشر كان الملك بيرام (المانسا) يبيع ٦٠٠ من الرقيق في العام ويشتري جميع أنواع البضائع ويجبي الرسوم عن طريق محصّليه المرخّصين (القالي)(٤٤).

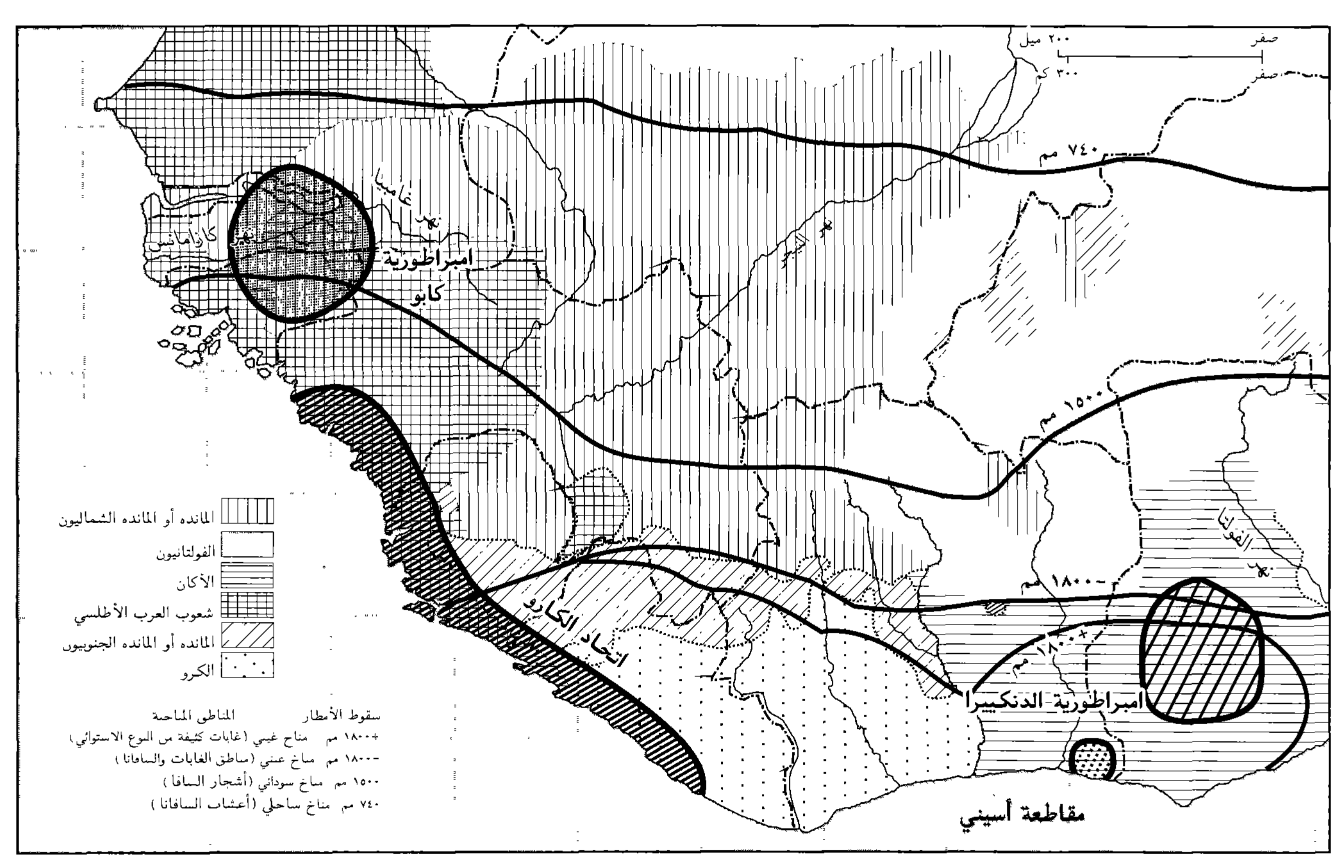
وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر وطّد اتحاد فوتا جالون للمسلمين الفولبه أقدامه. وقد انبثق عن ثورة المسلمين التي هزّت المرتفعات الغينية - السودانية نحو عام ١٧٢٥-١٧٣٠، ثم أصبح تدريجيًا مركز العلاقات بين ساحل الأنهار وبلدان الداخل. وتمكنت فوتا جالون، التي تقع عند ملتقى الأنهار التي تتدفق إلى البحر من منطقة أعالي النيجر، من التصدي كمنافس خطير للمانده الكابو وحاربتهم إلى أن انهاروا في القرن التاسع عشر. ولكن تقسيمًا لمناطق النفوذ، يشمل جميع البلدان الساحلية والداخلية فيما بين غامبيا وسيراليون، بين هاتين القوتين المهيمنتين، كان قد ظهر بطيئًا قبل ذلك الوقت(٤٥).

---

(٤٣) Y. Person، ١٩٨١، ص٤٧-٥٥.

(٤٤) S.M. Cissoko، ١٩٧٢، ص١٠.

(٤٥) J. Suret-Canale، طبعة ١٩٧٦، ص٤٨٦-٥٠٤؛ W. Rodney، ١٩٧٠(ب)، ص٢٢٣-٢٣٩.



الشكل ٤،١٣: أهم دول غرب أفريقيا في القرن السابع عشر (عن ك. ووندجي).

هيمنة الكارو الساحلية في سيراليون وليبيريا

كتب أ. دابر تاريخ الكارو. فكانت هناك أولًا مملكة الكوجا، حول كيب ماونت، التي قام الكارو والفولجيا بغزوها من المناطق الداخلية. وكانت مملكة الكوجا تفرض حمايتها على شعوب سيراليون (البلّوم، والكليغا، والكارودوبوى)، وكانت قد عيّنت حكامًا إقليميين مارسوا سلطانهم عليها كنواب للملك. وكان لها السيطرة أيضًا على شعوب ريو سستوس، وغالا الشرقية وكيب ميزورادو. وعندما غزا الكارو الكوجا قسموها إلى قطاعين رئيسيين: الكوجا بركوما (إقليم الكوجا) والفايبركوما (إقليم الفاي) وكان قادة الكارو الذين سيطروا مباشرة على الإقليم الممتد من كيب فيرغا في الشمال إلى كيب ميزورادو في الجنوب، قادة حربيين فرض جنودهم المتمرسون في الحرب والمسلّحون بسهام مسممة، سيطرتهم على الشعوب الأخرى في المنطقة. وكانوا ملوكًا مطلقي السلطة، يحملون لواء الدفاع عن المملكة وحمايتها فخلفوا بعضهم بعضًا من الآباء إلى الأبناء. وأخمدوا الثورات في الأقاليم التي غزوها وصدّوا هجمات الشعوب المجاورة مثل الدوغو والجيبه والمانو ودافعوا باستمرار عن وحدة أراضي الأمبراطورية. وظلّوا مع ذلك حلفاء للفولجيا والمانو في الداخل الذين كانت تربطهم بهم علاقات تبعية.

وفي سيراليون وليبيريا، في القطاعات العليا لأنهار موا ومانو وسان بول، كانت هناك شعوب كثيرة ربما تنتمي أصلًا إلى المانده، خضعوا لسيطرة المانو. وكانت للفولجيا والكارو والهوندو والغالا والكوجا الهياكل المؤسسية والأعراف نفسها، يأتمرون بأوامر الجمعيات السرية نفسها وتربطهم سلسلة تبعية، تزداد توثقًا من المناطق الساحلية نحو الداخل، للماندي – ماني (سيد المانو)، الملك الأعظم في كل المنطقة. وكان الكارو، رغم قوّتهم العسكرية يعتمدون على الفولجيا، الذين يعتمدون بدورهم على المانو، ذلك أن الشعوب الساحلية كانوا من سلالة شعوب الداخل ولكنهم كانوا يعتمدون على حسن علاقاتهم من أجل المبادلات التجارية[٤٦].

وكانت مهمة الكارو بما لهم من هيمنة، هي تنظيم التجارة بين الساحل والداخل إذ كان الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه اقتصادهم هو التجارة مع الأوروبيين حيث حقّقوا منها أرباحًا ضخمة بوصفهم وسطاء. وكانوا يبيعون أيضًا لأتباعهم البضائع الأوروبية ويبيعون بضائع أتباعهم للأوروبيين. ولذلك كان التفوق السياسي والعسكري يهدف إلى الإبقاء على هذا النظام، ويبدو أن مجال نفوذ الكارو كان في المقام الأول مجالًا تجاريًا لا غنى عنه لتسيير نظام تجارة الرقيق في هذه المنطقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

التجارة الأوروبية ووساطة شعوب الساحل

أسفر نموّ التجارة في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن تكوين جماعات من التجار، من بين الشعوب الساحلية، يعملون كوسطاء بين السفن الأوروبية والمجتمعات الأفريقية في الداخل.

(٤٦) O. Dapper، طبعة ١٦٨٦، ص٢٥٢–٢٧٤.

ومن أمثالهم المولّدون (من أبوين مختلفي الأصل) والكريول (المولودين هناك ولكن أصولهم ترجع إلى أقوام أخرى) الذين يعيشون في مناطق الأنهار في كازامنس وغينيا وسيراليون.

من المغتربين البرتغاليين إلى المولّدين والكريول في مناطق أنهار غينيا وسيراليون

كانت جماعات المولّدين (المولاتو)، سواء كانت برتغالية أفريقية من سلالة المستوطنين البرتغاليين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، أو إنجليزية – أفريقية من سلالة التجار البريطانيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، تشكل شعبًا خاصًا متميزًا. وكان تأثيرهم على التطور التاريخي للساحل بين غامبيا وسيراليون تأثيرًا حاسمًا.

المغتربون البرتغاليون والأفارقة البرتغاليون

كان التأثير البرتغالي في غرب أفريقيا يعزى إلى الهجرة إليها وخاصة إلى المغتربين العديدين الذين استوطنوا منطقة الأنهار الجنوبية والجزر الأطلسية (وخاصة الرأس الأخضر (كيب فردى)) ابتداءً من القرن الخامس عشر. وكانوا يسمّون «المبعوثين». ويعرّف و. رودني هؤلاء بأنهم أناس ألقي بهم بين السود ليعنوا بالتجارة. وكان معظمهم من البرتغاليين مع نزر قليل من اليونانيين والأسبان وحتى الجنود. وقد جنّدوا مساعدين من الأفريقيين. وكانوا يذرعون وديان أنهار السنغال وغامبيا وكازامنس ونهيرات غينيا. وقد استوطن كثير منهم في قطاعي كاشيو وجيبا (وهي تشكل جزئيًا غينيا بيساو الحالية)، وبعضهم في سيراليون عند بورت لوكو. وفي أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر كانوا قد دخلوا إقليم السوس حتى نقاط الالتقاء بتجار الماندة القادمين من الداخل.

وسرعان ما وضع المغتربون الأساس لمجتمع برتغالي – أفريقي: فهم، إذ استقرّوا في القرى وعاشوا قريبين من السود، اتخذوا زوجات أو خليلات من الأفارقة. وأصبحت البرتغالية سريعًا لغة محلية تلي لغة الماندة. وهكذا جرى تأمين الوجود البرتغالي خلال العقود التالية على الرغم من التدهور الذي أصاب البلد الأم.

وسيطر المغتربون وسلالتهم على التجارة المحلية في أعالي غينيا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ولكن التكوين العرقي للجماعة تغيّر بصورة واضحة. ففي القرن السابع عشر تناقص تدفق المهاجرين حتى انخفض عدد البرتغاليين الخلّص إلى ما دون عدد المولّدين، وأصبح للمغتربين عدد متزايد من الأبناء المولّدين (أبناء الأرض) الذين سيطروا على مناطق بيفادا وبورت لوكو في منتصف القرن السابع عشر. وأصبح المولّدون أكثر سوادًا حتى كان من الصعب تمييزهم عن الأفارقة. ففي نهاية القرن الثامن عشر كان المجتمع البرتغالي الأفريقي يضمّ القليل من البيض والكثير من السود؛ ولكن شؤونه كانت تدار بمعرفة المولّدين الذين كانوا قد أضفوا عليه أهم سماتهم الاجتماعية الثقافية.

وكان المغتربون قد كوّنوا بنسلهم جماعة اجتماعية ثقافية جديدة على سواحل أفريقيا. فبرغم تحدّثهم البرتغالية وارتدائهم الزيّ الأوروبي وعيشهم في منازل مستطيلة الشكل ذات

جدران مطلية بالأبيض وشرفات للراحة، اتّبعوا مع ذلك عادات أفريقية شملت حتى الوشم ووضع العلامات الإثنية. ومارسوا كاثوليكية محرفة يقترن فيها حمل الصليب باعتقاد قوي في التعاويذ والسحر، ولا يمنع فيها الاحتفال بأعياد القديسين المسيحيين من تقديس الأسلاف.

وكان المغتربون مرتبطين أول الأمر بشعوب الساحل بروابط من الصداقة – فقد تعاونت ببيانا فاز من كاشيو، مثلًا، تعاونًا وثيقًا مع البابل والباينوك وكانت لها ملْكية في فاريم بين المانده. وقد اندمج بعضهم فيما بعد في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للشعوب الأفريقية من خلال روابط النسب: فجوزي لوبيز دي مورا مثلًا، وهو حفيد ملك ماني لسيراليون، كثيرًا ما اشترك في الحياة السياسية لهذا القطاع حيث أصبح أكبر صانع لملوكه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكان آخرون لا يعدون أن يكونوا أفارقة يحاكون الأسلوب الأوروبي، مثل فرانسيسكو كوريا، وهو ماندي من جيبا يتحدث البرتغالية بطلاقة، تعلّم تعليمًا عاليًا وكان أنيق الملبس على الطراز الأوروبي(٤٧).

وقد استمدّت هذه الجماعة الأفريقية البرتغالية قوّتها من وظيفتها كطبقة تضطلع بدور الوكلاء. فأعضاؤها لم يقوموا بأعمال إنتاجية وإنما كانوا يقومون بتموين السفن الأوروبية بالبضائع ويشتغلون بتجارة موسمية ترتبط بالأنشطة الزراعية للسكان الأفريقيين. وقد حقّقوا بذلك أرباحًا ضخمة وتعرّضوا من ثم لهجوم من الشركات التجارية الأوروبية التي حاولت تخطّيهم والعمل دون وساطتهم.

وبينما كان معظمهم يعتمد على السفن الأوروبية، أصبح بعضهم على قدر من الثراء بما يكفي للاستغناء عنها. ومن بين هؤلاء أسر المولّدين الكبيرة آنذاك: آل فاز من ريو كاشيو وريو نونييز، وآل تومبا منديز وأنطونيو فاز في غامبيا؛ وسيتل فرناندو من ريو بونغو وريو نونييز؛ وجوزيه لوبيز دي مورا في سيراليون. وأصبح لأسرة ببيانا فاز مكانة مرموقة في قطاع كاشيو في القرن السابع عشر. وقد عاشت ببيانا في كاشيو في إقليم بابل ولكنها كان لها بيت بين الباينوك وآخر في فاريم بين المانده. وكان لها عبّارة (معدّية) بشراعين، وقد أدار أخوها، امبروزيو، في كاشيو وابن أخيها، فرانسيسكو، نشاطًا تجاريًا هامًا على ريو نونييز. وكان نظير السيدة ببيانا فاز هو السيد جوزيه لوبيز دي مورا، سيد سيراليون، وأغنى رجل في هذه المنطقة في النصف الأول من القرن الثامن عشر.

وكانت هناك خلافات كثيرة بين التجار المولّدين الأثرياء والشركات التجارية، وخاصة بين مؤيدي حرية التجارة وعدم تقييدها ومؤيدي التنظيم والاحتكارات. وكان على الوسطاء أن يتصدّوا لمحاولات الشركات التجارية العمل بدون الاستعانة بهم.

ففي عام ١٦٨٤–١٦٨٥ تنازعت ببيانا فاز، مثلًا، مع الكابتن جوزيه غونسالفس دوليفيرا بشركة كاشيو لرفضه السماح للسفن غير البرتغالية بالاتجار في المنطقة حتى ولو كانت قد دفعت رسوم الرسو. فقدم التجار الأفارقة البرتغاليون، بزعامة ببيانا فاز، عريضة ضد هذا

(٤٧) للإطلاع على التفاصيل الكاملة فيما يتعلق بالأفارقة البرتغاليين، أنظر W. Rodney، ١٩٧٠(ب)، ص٢٠٠–٢٢٢.

الإجراء واستمالوا البابل المحليين الذين اضطروا دوليفيرا في النهاية إلى السماح بالتجارة مع الإنجليز.

على أن تصميم جماعات الوسطاء على السيطرة على المصائر الاقتصادية والسياسية للساحل بالمناداة بحرية التجارة في مواجهة الشركات الأوروبية، تجلى في سيراليون في كفاح جوزيه لوبيز دي مورا ضد الشركة الملكية الأفريقية. وكانت هذه الشركة البريطانية تستهدف بوجه خاص كسر التحالف بين الحكام الأفارقة والمولّدين ووضع حدّ لدور هؤلاء المولّدين كوسطاء. وقد تصدّى المولّدون، بقيادة لوبيز دي مورا، لهذا التهديد لوجودهم، وقاموا في ذروة الصراع بتدمير محطة الشركة التجارية التي لم تستطع مطلقًا معاودة أنشطتها في سيراليون.

من التجار الإنجليز المغامرين إلى الإنجليز الأفارقة في سيراليون

كان من جماعات المولّدين الأخرى الإنجليز في سيراليون الذين ظهروا إلى الوجود في القرن الثامن عشر. وقد كوّنوا قبل نهاية القرن جماعة من نحو ١٢٠٠٠ شخص كانت أسر تاكر وروجر وكوركر وكليفلاند على رأسهم.

وقد جاءت أسر تاكر وكولكر (كوركر فيما بعد) من انجلترا في القرن السابع عشر وكانوا معنيين ابتداءً بتجارة الشركات الإنجليزية. واتخذوا زوجات من الأفريقيات ودخلوا بذلك في المجتمع المحلي الذي ارتبطوا في إطاره بالطبقة الحاكمة. فتزوج آل روجر وكوركر مثلًا من الأسرة المالكة في جزيرة شيربرو. وكما حدث في حالة البرتغاليين – الأفارقة، ظهرت هنا جماعة اجتماعية مولّدة ثقافيًا استطاع فيها جيمس كليفلاند مثلًا، الذي كانت أمه امرأة من الكيسي، أن يشغل منصبًا مرموقًا في جمعية البورو السرية.

وكان أجداد الإنجليز الأفارقة، بوصفهم عاملين لدى الشركة التجارية، يقومون في بداية الأمر بأعمال وضيعة في المحطة التجارية، كحراس مخازن ونجارين وقفالين. ولكنهم سرعان ما أصبحوا وسطاء تجاريين لهم شأنهم وأثروا ثراءً كبيرًا. فنحو عام ١٦٩٠ سيطر آل تاكر على جزيرة شيربرو، وفي منتصف القرن الثامن عشر كان هنري تاكر ممثلها الرئيسي. وفي النصف الثاني من ذلك القرن تألق نجم جيمس كليفلاند في سيراليون[٤٨].

وهكذا شكّل البرتغاليون – الأفريقيون والإنجليز – الأفريقيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر جماعة اجتماعية لها وظائف اقتصادية معيّنة، وهيّأوا وسطًا ثقافيًا اندمج فيه معًا الأوروبيون والأفارقة، البيض والسود. وفي وعي بهذا الدور حاولوا أن يتعاملوا مع البيض والسود على قدم المساواة. ولكنهم، في وعي بمصالحهم، استغلّوا الأفارقة الذين استخلصوا منهم أكبر قدر من الأرباح؛ وعلى الرغم من أنهم ثاروا على الاحتكار الصارم الذي تمارسه الشركات التجارية، فإنهم كانوا مع ذلك عملاء في خدمة الرأسمالية المركنتيلية (التجارية) الأوروبية.

---

(٤٨) المصدر السابق.

التجارة والسكان من ساحل الغلال إلى ساحل سن الفيل

لم يسفر نمو التجارة الأوروبية من كيب ميزورادو إلى كيب لاهو في القرنين السابع عشر والثامن عشر عن ظهور أي جماعات دينامية من التجار بين شعوب الكرو. وهذا القطاع الساحلي، على الرغم من ضعف اتصالاته بالداخل السوداني، كان له أن يفخر مع ذلك بعدّة قرى مبنية عند مصاب الأنهار، وكان يتمتع بوفرة من المنتجات المتنوعة. وكانت السفن الإنجليزية والهولندية تأخذ المؤن من الهال من نهر سيستوس وكيب بالمالس وكافالي وتأخذ الرقيق من باسّا ودريوين وسانت أندرو: وكانت تشتري العاج من كل مكان.

ولا شك أن افتقار هذا القطاع إلى الدينامية الاقتصادية، برغم ثرائه بالعاج، يرجع إلى أزمة الملاغيتا (الهال) وعقلية السكان الذين كانوا فقراء يتطلعون إلى الحصول على هدايا أكثر مما يعنون بتنظيم علاقات تجارية مع الأوروبيين. وكان الاستثناء الوحيد هو منطقة نهر أندرو التي كانت تعرض على السفن ذهبها ورقيقها وسن الفيل الذي يزن أكثر من ١٠٠ كيلوغرام. وكان زعماؤها «الودودون المبجلون» يضعون مآزر (سترات للعورة) كما هو الحال في ساحل كواكا.

الخاتمة

على الرغم من الصعوبات المرتبطة بإعداد خلاصة تاريخية جامعة لهذه المنطقة، فإن بوسع المرء أن يرى أنه، بين عام ١٥٠٠ وعام ١٨٠٠، عرفت هذه الشعوب وهذه الأقطار نموًا موحّدًا. فبعد العزلة النسبية، اندمجوا تدريجيًا في دوائر السوق العالمية التي أقامتها الرحلات الأطلسية الأوروبية منذ الاستكشافات الكبرى. وقد رافقت هذا الاندماج تحركات سكانية من الداخل إلى الساحل وتغيرات اجتماعية وسياسية حادة حيثما حاول الناس الاستفادة من الفرص التي أتاحتها لهم التجارة الأوروبية.

الفصل الرابع عشر

دول وحضارات المنطقة السفلى من الساحل الغيني

أ.أ. بواهين

ربما كانت الفترة ١٥٠٠–١٨٠٠، بالنسبة إلى شعوب الساحل الغيني الأسفل، الممتد من جنوب كوت ديفوار (ساحل العاج) الحالي إلى بنين، أو من نهر بانداما إلى أنهار المونو عامة، وأنهار الأكان والغا والأيوه بوجه خاص، فترة من أكثر الفترات ثورية في تاريخها. فقد شهدت، أولًا وعلى الأخص، هجرات هذه الشعوب من مهادها المختلفة إلى مناطق إقامتها الحالية وتطور معظم الجماعات الإثنية – اللغوية التي تنقسم إليها الآن. وشهدت، ثانيًا، تكثف الروابط التجارية والثقافية بين هذه الشعوب وشعوب السودان الغربي والصحراء الكبرى وبلدان المغرب وفتح قناة جديدة تمامًا للاتصال والتجارة عبر الأطلسي – مع أوروبا أولًا ثم مع الأمريكتين. وشهدت، ثالثًا، المركزية المطردة للدول ونشوء كيانات سياسية أو ممالك وأمبراطوريات أوسع نطاقًا. والواقع أنه في عام ١٨٠٠ كانت كل المنطقة تقريبًا قد نظّمت في إطار أمبراطورية واحدة تحت حكم أسرة مالكة واحدة. وأخيرًا فإن هذه الفترة كانت فترة تحوّل اجتماعي وثقافي جذري وظهور طبقات جديدة. وهذه الجوانب الأربعة هي موضوع هذا الفصل.

الهجرات ونشوء جماعات إثنية – لغوية

تؤكد الشواهد الوثائقية والمأثورات المروية على السواء أنه على الرغم من أن بعض هذه الشعوب كانت قد دخلت واستوطنت المناطق التي تعيش فيها اليوم، فإنها في معظمها كانت، عام ١٥٠٠، لا تزال مركّزة في مهادها المختلفة. فبعض الأكان مثلًا كانوا تغلغلوا في اتجاه الجنوب الشرقي صوب الساحل، إلى ما يشكل الآن جنوب شرق كوت ديفوار (ساحل العاج) وجنوب غرب غانا[1]. ولكن

(١) A.A. Boahen، ١٩٧٧.

معظمهم كانوا لا يزالون يعيشون في مهدهم. في المنطقة التي تشكل حاليًا أدانسي وأمانسه في حوض أوفن – برا حيث ينقسمون إلى ثماني عشائر تقوم على تسلسل النسب من ناحية الأم – عشائر آدا، وأوسودوكو، وشاي، ولا، وننغو، وكبونه، وغبوغبلا وكروبو.

وكان الغا – الماشي والنونغوا والتيما قد انفصلوا منذ وقت طويل عن أقاربهم الأدانغبه في حوض الفولتا الأسفل حول تلال لولورفور وأسّسوا مجموعة مستوطنات في سهول غانا شمال المنطقة الساحلية حيث يعيشون الآن[٢]. ويشير عالم الآثار أوزان، إلى أن آياوازو، التي تعتبر آخر مستوطنة من هذه المستوطنات، أنشئت في أواخر القرن السادس عشر[٣].

ولم يكن الأيوه سكان توغو وغانا الحاليتين قد بدأوا بعد هجراتهم وإنما كانوا مركّزين جميعًا في موطن أجدادهم الثالث، نواتسي أو نوتسي في توغو، حيث كان الأولان هما تارو وكيتو[٤].

وبين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠، وخاصة في القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر، جرت المرحلة النهائية لتشتّت هذه الشعوب وتوطّنها في المناطق التي تعيش فيها الآن. فبدأ الأكان والغا – الأدانغبه والأيوه يتحركون في جميع الاتجاهات في جماعات صغيرة عادة من العشائر والعائلات، وكان ذلك من جهة لأسباب اقتصادية – للاستفادة من مناطق إنتاج الذهب والكولا المكتشفة حديثًا – ومن جهة أخرى لأسباب اجتماعية – كضغط السكان – ولكنه يرجع في المقام الأول إلى أسباب سياسية. فالأكان مثلًا، نزحوا أولًا، في القرن السادس عشر، شمالًا وشرقًا إلى المناطق الحالية لكوماسي ومامبونغ وأكيم، وصوب الجنوب والجنوب الغربي إلى مناطق الواسا والاغويرا والسانوي والأسيني الحالية. وفي القرن السابع عشر نزحت أعداد أخرى من الأكان في جماعات عشائرية ترتبط بالنسب من ناحية الأم صوب الشمال إلى المناطق الحالية للآشانتي والأشانتي – الأكيم والكواهو، وصوب الشمال الغربي إلى مناطق الكولانغو، والجنوب الغربي إلى مناطق الواسا – سيهوي ومنطقة البحيرات في كوت ديفوار (ساحل العاج). وشهدت الفترة ١٦٨٠–١٧٣٠، لأسباب سياسية في المقام الأول، حركة هجرة مستمرة وواسعة بشكل خاص للأكان من مناطق كوماسي وأنويانويا والدنكييرا إلى المناطق الحالية لنزيما وأوين وسيهوي وأهافو وشمال بونو ومناطق الأنيي والبوله في كوت ديفوار (ساحل العاج). وفي منتصف القرن الثامن عشر بدا أن نبع تدفقات الأكان قد نضب.

كذلك واصل الغا، أثناء هجرة الأكان، انتشارهم من الداخل إلى الساحل مدفوعين، إلى حدّ بعيد، بالوجود الأوروبي هناك وبما يتيحه من فرص اقتصادية أكبر. وكان الغا – الماشي والنونغوا والتيما أول من نزح في القرن السادس عشر وتبعتهم في القرن السابع عشر شعوب أوزو وتيشي. كذلك بدأ أقاربهم الأدانغبه الانتشار جنوبًا وشمالًا إلى سهول أكرا في القرنين

---

(٢) C.C. Reindorf، ١٨٩٨، ص٦–١٢.

(٣) P. Ozanne، ١٩٦٢، ص٦٩.

(٤) N.L. Gayibor، ١٩٧٧، ص١١–١٥؛ H.W. Debrunner، ١٩٦٥، ص٣–١٠؛ C.M.K. Mamattah، ١٩٧٩.

الشكل ١٤.١: شعوب الأكان والغا والأيوه (عن أ.أ. بواهين).

السادس عشر والسابع عشر حيث أصبح البعض، وهم الذين نزحوا نحو الشمال الشرقي إلى المناطق الجبلية، يكونون جماعات مانيا كروبو الحالية. ونزح آخرون في القرن السابع عشر إلى الساحل ليقيموا فيه مستوطنات مثل ننغو وبرامبرام وآدا.

غير أن أكثر الهجرات مأساوية كانت هجرات الأيوه. ففي أواخر القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر. اضطر الأيوه، لأسباب سياسية في المقام الأول وعلى الأخص للهروب من الحكم الاستبدادي لملكهم أغوكولي، إلى النزوح عن نوتسي في جماعتين رئيسيتين، أيوه الجنوب (داغبوو أو ديزيهوو) وأيوه الشمال أو الداخل (ديميوو أو نوميوو)[٥]. وكانت جماعة الجنوب التي نزحت إلى الساحل والجماعات التي تفرعت عنها تتألف من الأنلو والتونغو، بينما كانت جماعات الشمال، التي استوطنت الجزء الأوسط والشمالي من منطقة جنوب فولتا الحالية، تتألف من الأزوغلي والهوبكه والأكبيني والأودومه. وسرعان ما انفصلت عنها جماعات فرعية ومنشقّة لتقيم مستوطنات أخرى واستمرت عملية الانشطار والانتشار هذه طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وهكذا كان شعب الأنلو في عام ١٨٠٠ يشمل أنلو وافيفه وآفه واكسيفي وفيتا وسومه وكليكو وفلاوو (أو أفلاو) ودودزه وافينوري؛ وكان التونغو يضمّون أغافه وباكبا وباتو ودوفو وفييفي وفودزوكو وموفي وميفا وسوكبو وتيفله وتُغومه وفولو وفومه، والأروغلي يضمّون هو وأكوفه وهودزو وكبينو وتكلا وأداكلو وأبوتيا واغوتيمه واكوفييفه وغيرهم[٦].

وهذه الشعوب لم تتفرق أو تهاجر فحسب: فقد تعرضت أيضًا لتغيرات إثنية – لغوية. وقد تمكن الأيوه والغا – أدانغبه، الذين نزحوا إلى مناطق خفيفة السكان سبقتهم إليها جماعات أخرى، مثل جماعات ما يسمّى ببقية توغو أو وسط توغو والغوان، من المحافظة على نقائها الإثني واللغوي. فالواقع أن التأثير الرئيسي لمجتمعات الغوان على الغا كان دينيًا. غير أن الكثير من الأكان هاجروا إلى مناطق تعمّرها بشكل معقول فيما يبدو شعوب مختلفة اللغات والثقافات والمؤسسات. وتبيّن السجلات البرتغالية لعقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الخامس عشر أنه كانت توجد سبع قرى على ساحل العاج شرقي نهر البانداما، وإضافة إلى ذلك قال باتشيكو بيريرا في عقد الخمسينات من القرن السادس عشر «أننا لا نعرف شيئًا عن ماهية التجارة التي ربما توجد في هذا البلد ولكننا نعرف فقط أنه كثيف السكان»[٧]. ولا بدّ أن هذه الشعوب كانت هي الأديزي في الغرب والأيوتد والأغوا والكومبا والمونو في الشرق. وكان امتزاج هذه الجماعات وجماعات الأكان القادمين إليهم هو الذي تمخض عن ظهور المبالو والألاديان والايبري والايوتيله والافيكام وغيرها...، المعروفة في مجموعها بسكان البحيرات الساحلية. وبالمثل كان امتزاج مهاجري الأكان اللاحقين وبعض الشعوب الموجودة من قبلهم هو الذي تمخض عن ظهور الأنيي والبوله والسيهوي. ولذلك أصبح الأكان منقسمين اليوم إلى جماعتين كبيرتين هما: الأكان الشرقيون

---

(٥) C.M.K. Mamattah، ١٩٧٩، ص١٢١–١٢٢.

(٦) المرجع السابق، ص١٤٧ و١٥٥–١٥٨.

(٧) إقتباس T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص٤٨.

والأكان الغربيون الذين يؤكد دايابيت أنه «لا توجد بينهم أي إمكانية لتفاهم لغوي مباشر». وقد انقسمت كل جماعة بدورها الآن، وفقًا لتوجهات سياسية في المقام الأول، إلى عدد من الجماعات الفرعية. فانقسم الأكان الشرقيون إلى الأشانتي والأكوابيم والأكيم والأكوامو والبرون (الأبرون) أو الغيامان، والواسا والكواهو والفانته والأسين والدنكييرا والغوموا وجميعهم يتحدثون تقريبًا اللغة نفسها، وهي التوي. ويضمّ الأكان الغربيون الآنيي والبوله والنزيما الأهانتا والسانوي (الأفيما) والأوين والسيهوي الذين يتكلمون لهجات أكانية يتفاهمون بها.

وفي القرن السادس عشر، أظهرت المؤسسات الاجتماعية السياسية لهذه الجماعات في مواطنها الجديدة، أوجه تشابه وأوجه اختلاف. فجماعتا الغا – أدانغبه والأيوه كانتا كلتاهما تعيشان في مستوطنات مستقلة متناثرة في تجمعات صغيرة أو كبيرة للعشائر والعائلات التي ترتبط بنسب الأب. وكانت الأدانغبه مثلًا تنقسم إلى تسع عشائر: الأزينودزه والبلاكا والكبوكو واللا والليكبودزه واللينودزه والنانغلا والسيبوته والشالوم. وفي كل جماعة كان لكل سلالة إلهها الأكبر وكان كهنته هم زعماؤها. غير أنه بنهاية القرن السادس عشر كانت الغا – الماشي قد أنشأت منصب الملك الذي اتخذ مقرّه في أياوازو.

أما الأكان فكانوا يعيشون في مدن يحكمها ملوك وملكات وقرى يحكمها زعماء. وكانت كل مدينة أو قرية تتكون من عائلات تنتمي إلى العشائر الثماني التي تقوم على نسب الأم والتي تضمّ جميع هذه العائلات. وهذه العشائر هي: اكونا (أزانوله بين النزيما)، وأُيوكو (أنونا بين الفانته أو الونروبا أو نفافيل بين النزيما والأنيي ودوم أو دويمينا بين الفانته) وأزيني وأغوتا وبريتو (تويدان بين الفانته) وأزاكييري وأدوانا أو أتويا (أبيرادزه بين الفانته وأزِمنغاما أو أهويا بين النزيما)[٨]. وكان لكل عائلة رئيس (أبوزوابانين باللغة المحلية)، وكذلك كانت كل عشيرة. ويبدو أنه كان لكل عائلة أو عشيرة إلهها أو آلهتها الخاصة، وكذلك كانت كل قرية أو مستوطنة يمارس كهنتها سلطة كبيرة. وكان هؤلاء الكهنة في عشائر الغا والأيوه يعملون لا كرجال دين فحسب بل أيضًا كقادة سياسيين. وبعبارة أخرى كان المجتمع قد أصبح بالفعل مجتمعًا طبقيًا يضمّ أرستقراطية حاكمة تتألف من الكهنة والملوك والرعايا العاديين وعددًا قليلًا نسبيًا من الرقيق المحليين. غير أن هذه التركيبة الاجتماعية تغيرت كثيرًا بفعل التطورات السياسية والاقتصادية في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر.

التغيرات الاقتصادية في غينيا السفلى

كذلك حدثت تطورات اقتصادية داخلية وخارجية بعيدة الأثر في غينيا السفلى من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠. فعلى الصعيد الداخلي جرى متابعة الأنشطة الاقتصادية التي أقيمت من قبل ووسّع نطاقها كثيرًا. وشملت هذه الأنشطة جمع الثمار والزراعة وتربية الماشية وصيد الطرائد

(٨) A.A. Boahen، ١٩٦٦، ص٤.

وصيد السمك وصنع الملح وتعدين الذهب[٩]. فجمع الثمار كان واسع الانتشار وكانت أهم سماته جمع جوز الكولا من الأشجار البرية النمو في مناطق الغابات في ساحل العاج، وخاصة بالقرب من مناطق الأشانتي والأهافو والأكيم، موطن أكان الشرق. وكان جوز الكولا هو عماد التجارة بين الأكان وبين الناطقين بالغور والمانده والهوسا في مناطق السافانا وغرب السودان.

كذلك زادت أهمية الزراعة حيث كانت أهم الحاصلات هي لسان الحمل والموز واليام (نوع من البطاطا) والأرز. وقد أضيفت إليها في القرنين السادس عشر والسابع عشر، مجموعة من المحاصيل الجديدة التي أدخلها الأوروبيون إلى ساحل غينيا من آسيا والأمريكتين، والتي شملت الذرة والمنيهوت وأنواعًا مختلفة من اليام، والطماطم والبصل والباذنجان والأفوكاته والبطاطا الحلوة والليمون والفول السوداني[١٠]. وقد أدّى تبنّي صغار الزراع لهذه الحاصلات بسرعة إلى تنويع الاقتصاد الزراعي لساحل غينيا، ولا بدّ أنه أدّى بذلك إلى تسارع النمو السكاني.

وكانت تربية الحيوان بما في ذلك الدواجن والأغنام والماعز والخنازير نشاطًا تجري ممارسته مثلما كان صيد الأسماك وصيد الطرائد. وكان صيد الأسماك هو النشاط الاقتصادي الرئيسي لشعوب الأيوه والغا وغيرها من شعوب الساحل مثل الفانته والأهانتا والنزيما وسكان مناطق البحيرات الساحلية. وكان صيد الحيوان نشاطًا يمارسه الجميع أولًا بالحراب والسهام والأقواس والعصي ثم بالبنادق فيما بعد.

وأخذ نشاطان من هذه الأنشطة الأولية، هما صنع الملح وتعدين الذهب، يزدادان أهمية بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠. وكان السكان الساحليون ينتجون كل الملح تقريبًا[١١]، بينما كان تعدين الذهب حكرًا مقصورًا على سكان الغابات في الداخل، وخاصة الأكان في منطقة واسا وفي المناطق المشار إليها في السجلات الأوروبية للقرنين السادس عشر والسابع عشر على أنها أركاني أو أركانيا –وهي التي تمثّل في العصر الحديث الأشانته وكوهو وأكيم[١٢] وكذلك برونغ أهافو وبرون أو غيامان وبوله. وهذه كانت هي المناطق التي تنتج أيضًا جوز الكولا، عماد التجارة مع السودان الشمالي والغربي. وكان الحصول على الذهب يتمّ بطريقتين: باستخلاصه من التربة الغرينية في قيعان الأنهار والوديان الجافة وبالتعدين العميق. وبينما كان استخلاص الذهب بفصله عن الأتربة أسلوبًا يستخدم منذ القدم، يرجح أن يكون التعدين في العمق قد أدخل في إقليم الأكان على يد المانده في القرن الثالث عشر أو الرابع عشر[١٣].

---

(٩) K.B. Dickson، ١٩٦٩، ص٧٢–٨٩.

(١٠) J.P. Murdock، ١٩٥٩، ص٢١–٢٤؛ D.G. Coursey، ١٩٦٦.

(١١) للاطلاع على وصف دقيق للطرق المختلفة لإنتاج الملح على الساحل الغيني، أنظر W. Bosman، ١٩٦٧، ص٣٠٨–٣٠٩.

(١٢) A.A. Boahen، ١٩٧٣.

(١٣) T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص٢٤–٢٥؛ I.G. Wilks، ١٩٦٢(ج)، ص٦٦.

وقد بلغ تعدين الذهب، الذي كان يخضع لرقابة صارمة من الدولة في مناطق عدّة، والذي كان يشكل مصدر الدخل الرئيسي للحكام، ذروة إنتاجه في أواخر القرن السابع عشر حين وصل الإنتاج إلى نحو ٢,٠٠٠,٠٠٠ أوقية[١٤]. وقد ظلّ تعدين الذهب طوال هذه الفترة احتكارًا مقصورًا على الأكان أنفسهم، وظلّت جميع الجهود الأوروبية – ولاسيّما الهولندية – الرامية إلى المشاركة مباشرة في إنتاجه تلقى مقاومة[١٥].

وقد نما في الوقت نفسه نشاط اقتصادي آخر متزايد الأهمية، هو التجارة، لعب فيه الرقيق دورًا بارزًا كحمّالين. وكانت التجارة تمارس في قطاعين: داخلي وخارجي. فكان الأيوه والغا والأكان يمارسون التجارة فيما بينهم منذ وقت طويل: حيث كان السمك والملح اللذان تنتجهما الأيوه والغا والفانته والأواني الفخارية التي تنتجها الأدانغبه تقايض مقابل الذهب واللّبان والعاج والسترات الحديدية أو المعدنية مما ينتجه أكان الداخل. ويبيّن التراث الشفهي والسجلات الأوروبية بوضوح أن هذه التجارة الداخلية التي تتم في أسواق محلية أو إقليمية أخذت تزداد حجمًا وأهمية. وعن تجارة الملح بين الساحل والداخل، يقول بوسمان:

«ليس بوسع المرء أن يتصور كم من ثروات ضخمة يحصل عليها الزنوج من استخلاص الملح، وإذا عاشوا (أي الفانته) دائمًا، أو غالبًا، في سلام، فإن أولئك الذين يمارسون هذه الوظيفة سيجمعون في وقت قصير مبالغ طائلة؛ ذلك أن جميع زنوج الداخل مضطرون لاستحضار ملحهم من الساحل، ويمكن بسهولة أن يستنتج من ذلك أنه لا بدّ وأنه يكلّفهم الكثير...»[١٦].

على أن نمو التجارة الخارجية كان أكثر أهمية. وكان لها فرعان: أقدمهما مع السافانا وغرب السودان والآخر عبر الأطلنطي مع أوروبا ثم مع الأمريكتين. ويتبين بوضوح من المصادر العربية، مثل وقائع كانو، ومن السجلات البرتغالية من عام ١٤٧٠ إلى عام ١٥٠٠ والتراث الشفهي، أنه في عام ١٥٠٠ كان الغا والأيوه والأكان قد أقاموا روابط تجارية مع الغوان والغور في الشمال ومع الهوسا شمالي نيجيريا في الشمال الشرقي ومع المانده في منعطف النيجر في الشمال الغربي، وذلك للاتجار في الذهب وجوز الكولا والمنسوجات والرقيق والملح. وقد دعمت هذه الروابط بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠، حيث عزّز الأكان بوجه خاص التجارة مع المانده والهوسا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر[١٧]. ومع قيام صنغاي وتوسعهم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر وما ترتّب على ذلك من إقرار النظام والسلام، ازدهرت التجارة بين الأكان والمانده. وكان التحكم في هذه التجارة هو ما دعا الجولا إلى إنشاء عدد من المحطات التجارية أو المراكز الترويحية التي تقدّم المشروبات والمأكولات، مثل بوبو –

(١٤) T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص١٦٦.

(١٥) W. Bosman، ١٩٦٧، ص٨٠.

(١٦) المصدر السابق، ص٣٠٨.

(١٧) أنظر A.A. Boahen، ١٩٧٧.

ديولاسو وكونغ وبوندوكو وبونا وبيغو بين منعطف النيجر والبلدان المنتجة للذهب في الجنوب. وأصبح مستودعا جين وبيغو، وهما أهم مستودعين لتجارة الشمال – الغربي، بالغي الثراء خلال القرن السادس عشر، كما يتضح من المصادر الكتابية والأثرية على السواء. وفي أسواق الشمال الغربي هذه بادل الأكان بصفة خاصة الذهب وجوز الكولا ثم في وقت لاحق البضائع الأوروبية المستوردة وذلك مقابل الأقمشة والبطاطين والسجاد التركي والحراير المقلّمة والزرقاء والمنتجات الجلدية والأدوات الحديدية والنحاسية والملح(١٨).

وكان يعتقد أن سقوط صنغاي في أواخر القرن السادس عشر وما أعقبه من انعدام الأمن قد دمّر التجارة على طول الطرق بين الشمال – والغرب. غير أنه قد وضح الآن بصورة مقنعة أن التجارة لم تتدهور خلال القرن الثامن عشر بل إنها، على عكس ذلك، زاد حجمها(١٩). فقد كان هدف الاستفادة من تلك التجارة هو ما حدا إلى توسع الأشانتي حيث غزوا برون أو غيامان وبندا وبونو في أوائل القرن الثامن عشر. والواقع أن هذه التجارة تواصلت حتى في القرن التاسع عشر في مراكز الأسواق الجديدة التي ظهرت، مثل أتيبوبو وكينتامبو.

كذلك استمرت التجارة بين الأكان وبلاد الهوسا وبورنو. وكانت من قبل في تقدم وعلى قدر من الأهمية في أوائل القرن السادس عشر، كما تؤكد روايات شاهد العيان ليو الأفريقي الذي زار صنغاي وبلاد الهوسا(٢٠). وقد زادت كثافة وحجمًا، وبوجه خاص أثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، في أعقاب نمو دول المول – الدغبانه: دول مامبروسي وداغومبا ونانومبا وموسي وأيضًا دولة الهوسا. ولا شيء يوضح ذلك بجلاء أكثر من حالة الثراء الذي وجد المستكشفون والرحّالة الأوروبيون في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر مدنًا تنعم به، مثل كانو وكاتسينا في بلاد الهوسا، وعلى الأخص، مثل سلاغا شمالي ساحل الذهب، التي كانت آنذاك المستودع الجنوبي الرئيسي للتجارة بين الشمال والشرق.

وربما كان الأكان يصدّرون الذهب إلى بلاد الهوسا في القرن السادس عشر، ولكن يبدو أن هذه الصادرات توقفت خلال القرن الثامن عشر، بسبب المنافسة الأوروبية الشديدة على الأرجح. غير أن الكولا التي ينتجها الأكان ظلّت تمثّل عماد التجارة بين الشمال والشرق من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠. وكان جوز الكولا يعاد تصديره من بلاد الهوسا وبورنو إلى الصحراء الكبرى ودول البربر: ففي عقد الثمانينات من القرن الثامن عشر قابل لوكاس في طرابلس شريفًا أخبره عن التجارة بين طرابلس وأشانتي(٢١). وكان جوز الكولا ينقل في قوافل من العجول والحمير والخيل والرقيق. وكان الأكان يستوردون في المقابل الأقمشة القطنية والأحزمة

(١٨) V. Lamb، ١٩٧٥، ص٨٦–٩٢.

(١٩) E.W. Bovill، ١٩٦٨، ص١٩٥؛ J.R. Willis، ١٩٧١ و E.A. McDougall، ١٩٨٠؛ C.C. Stewart، ١٩٧٦.

(٢٠) Leo Africanus، ١٩٥٦؛ N. Levtzion، ١٩٦٨، ص١٤–٢٢.

(٢١) J. Beecham، ١٨٤١، ص١٤٩–١٥٥.

والسجاد التركي والثياب (السمق) والصنادل وغيرها من البضائع الجلدية والنطرون والأواني النحاسية والعقود المصنوعة من الزجاج الأحمر. غير أنه كانت هناك تجارة أهم وأكبر بكثير آخذة في النمو - وهي التجارة عبر الأطلسي بين الساحل الغيني الأدنى وأوروبا والأمريكتين. وقد بدأت عندما ألقى البرتغاليون مراسيهم تجاه ساحل ما يشكل غانا الحديثة عام ١٤٧١. وقد أعقبهم، في القرن السادس عشر، الفرنسيون والإنجليز والهولنديون ثم الدانمركيون والسويديون والبراندنبزوغيون (من بروسيا) في القرن السابع عشر. غير أن المجموعتين الأخيرتين غادرتا الساحل الغيني في عامي ١٦٦١ و ١٧٣٢ على التوالي. وقد بدأت التجارة المباشرة مع جزر الهند الغربية عام ١٥١٨ عندما أرسلت أول شحنة من الرقيق إليها على سفينة اسبانية. وبدأت التجارة مع بلدان أمريكا الشمالية عام ١٦١٩ عندما أنزلت الفرقاطة الهولندية أول شحنة من رقيق غرب أفريقيا في جيمس تاون في ولاية فرجينيا[٢٢]. وهكذا نجد أنه في منتصف القرن السابع عشر كانت التجارة المثلثية التي ربطت بين الساحل الغيني وأوروبا والأمريكتين قد توطدت تمامًا.

وقد اختلفت سلع الساحل الغيني الأسفل المبيعة إلى الأوروبيين من منطقة إلى أخرى ومن قرن إلى آخر. فحتى عقد التسعينات من القرن السابع عشر كان الأكان المقيمون بين نهري بانداما وأنكوبرا يبيعون العاج في المقام الأول بينما كانت مبيعات الأكان والغا بين نهري أكوبرا والفولتا تتمثل في معظمها في الذهب. ويبدو أنه طوال القرن السادس عشر كانت التجارة قليلة جدًا بين الأيوه والأوروبيين فيما بين نهري الفولتا والمونو. فقد تجنب معظم البرتغاليين تلك المنطقة مبحرين مباشرة من منطقة أُكرا إلى هوايداه في داهومي وبنين في نيجيريا[٢٣]. ولم يبدأ الهولنديون والدنمركيون العمل هناك إلا في عام ١٦٥٠ حيث كان الرقيق هم السلعة الرئيسية.

ونتيجة لهذا التخصص، قسّم التجار الأوروبيون الساحل الغيني الأسفل إلى كوت ديفوار (ساحل العاج) وساحل الذهب وساحل الرقيق. غير أنه حتى نهاية القرن السابع عشر كان الذهب هو السلعة الأهم بكثير والتي تحظى بأكبر قدر من الاهتمام من الأوروبيين والأفريقيين على السواء. فقد حاولت كل أمة أوروبية أن تكفل لنفسها موطئ قدم على ساحل الذهب وأقيم عدد ضخم من الحصون والقلاع هناك بين نهري أنكوبرا وفولتا. ويقول لورانس أنه جرى بناء اثنين وأربعين حصنًا وقلعة في غرب أفريقيا من السنغال إلى الكامرون، منها اثنان وثلاثون على ساحل الذهب وحده. ولم يُبنَ أي شيء منها على ساحل نيجيريا[٢٤].

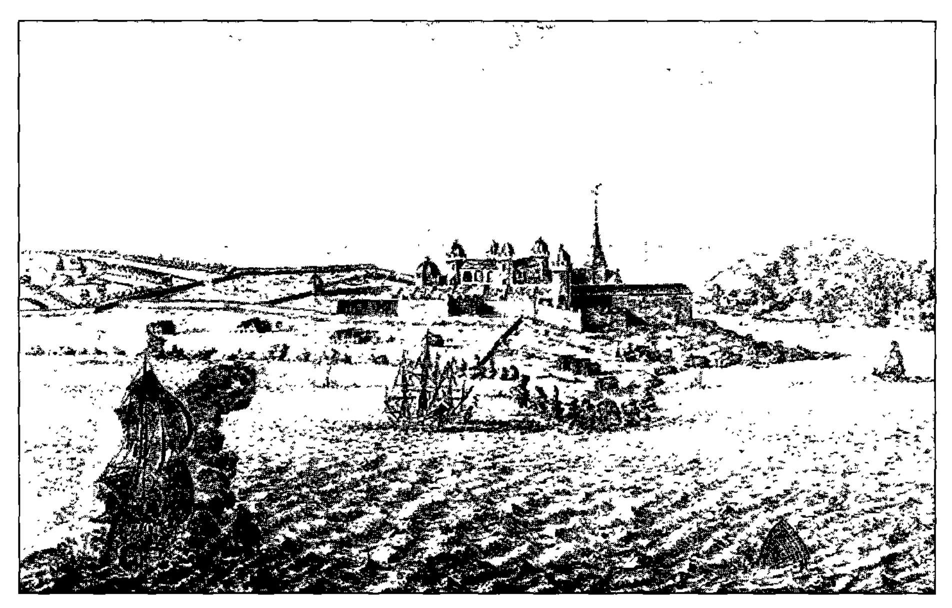
غير أنه في الفترة من ١٦٥٠ إلى ١٨٠٠، تعرضت تجارة التصدير بين الغا والأكان الشرقيين والأوروبيين لتغيير ثوري. إذ توضح السجلات بجلاء أنه في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان الرقيق يستوردون إلى ساحل الذهب من بنين وساو تومي وهوايداه -

---

(٢٢) A.A. Boahen، ١٩٧١، ص٣١٥؛ أنظر أيضًا اليونسكو، ١٩٧٩، الوثيقة ١٢.

(٢٣) H.W. Debrunner، ١٩٦٥، ص٢١-٢٣.

(٢٤) A.W. Lawrence، ١٩٦٩، ص١٢-١٣.



اللوحة ١٤.١: حصن سان جورج في المينا حسبما كان وقت البرتغاليين.

لاستخدامهم، كما يبدو بوضوح، في مناجم الذهب. ففي أبريل / نيسان ١٥٢٩، على سبيل المثال، تمّ استيراد ٢٠٦٠ من الرقيق إلى ساحل الذهب من بنين، وتمّ استيراد ٨٠ من ساو تومي إلى المينا عام ١٥٣٥[٢٥]. ولكنه اعتبارًا من منتصف القرن السابع عشر بدأ الغا والأكان في ساحل الذهب تصدير الرقيق وبأعداد متزايدة إلى حدّ أنه في عام ١٧١٠ كانت تجارة الرقيق قد فاقت تجارة الذهب. وقد جاء في تقرير للممثل الهولندي في المينا، وليام دي لا بالما، عام ١٧٠٤ أن «الزنوج... يولون الآن تجارة الرقيق اهتمامًا أكبر مما يعيرون لتجارة الذهب، حيث يجنون منها مكاسب أكبر»[٢٦]. وقد قال وليام سميث باشمئزاز، وهو إنجليزي زار ساحل فانته عام ١٧٢٦: «لماذا يسمّى هذا بساحل الذهب، لست أدري»[٢٧]. وقد ظلّت التجارة تنمو طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر: وكما يقول داكو، قبل عام ١٧٠٠ كان يصدّر سنويًا ٥٠٠٠–٦٠٠٠ من الرقيق وقد ارتفع العدد إلى ٦٠٠٠–٧٠٠٠ في القرن الثامن عشر عندما بلغ مجموع من صدّر منهم، حسبما يقول كورتن، ٠٠٠ ٤٧٤[٢٨]. وقد نوقشت مسألة دقة أرقام كورتن هذه مناقشة حامية وهناك اتفاق عام الآن على

(٢٥) W. Rodney، ١٩٦٩(أ).

(٢٦) Furley Collections (F.C.), W. de la Palma to the X، ٣١ أغسطس / آب ١٧٠٤؛ أنظر أيضًا K.Y. Daaku، ١٩٧٠، ص٤٦–٤٧.

(٢٧) W. Smith, in T. Astley، ١٧٤٥، المجلد الثاني، ص١٣٨.

(٢٨) P.D. Curtin، ١٩٦٩، ص٢٢١.

أنه قدّر عدد الرقيق المصدّرين من غرب أفريقيا، وخاصة في القرن الثامن عشر، دون الحقيقة بما يتراوح بين ٣، ٧ و ٤، ١٨ في المائة[٢٩]. كذلك صدّرت مناطق الأيوه أعدادًا كبيرة، وعلى الأخص بعد عام ١٧٣٠ عندما غزا الأكوامو المنطقة.

فلماذا إذن فاقت تجارة الرقيق تجارة الذهب على ساحل الذهب في القرن الثامن عشر؟ هناك ثلاث إجابات رئيسية عن هذا السؤال. أولاها هي الزيادة الكبيرة في الطلب على الرقيق في أعقاب إدخال نظام زراعة قصب السكر اعتبارًا من عقد الأربعينات من القرن السابع عشر في جزر الكاريبي وأراضي القارة الأمريكية. وكان هذا الطلب لا يكاد يجد إشباعًا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر[٣٠]. والإجابة الثانية هي الارتفاع الضخم في عدد أسرى الحرب نتيجة لزيادة نشوب الحروب بدرجة كبيرة وكذلك بسبب الاستخدام المتزايد، اعتبارًا من ١٦٥٠، للأسلحة النارية. ولم يكن بالإمكان احتواء أسرى الحرب محليًا وكان الأمر يقتضي تصديرهم. فقد تزامنت الفترة ١٦٧٠–١٧٥٠، التي بلغت فيها تجارة الرقيق ذروتها، مع قيام وتوسع أمبراطوريات الدنكييرا والأكوامو أولًا، ثم الأشانتي من بعد. وكان معظم الرقيق من أسرى الحروب أو الإغارات[٣١]. والإجابة الثالثة، التي تترتب على الثانية، هي زيادة عدد الرقيق الذين يجمعون كجزية من الدول التابعة وخاصة في أعقاب قيام الأمبراطوريات الثلاث الجديدة. فمعظم الدول التابعة لها – وبوجه خاص تلك التي تتبع الأشانتي – كانوا يؤدّون الجزية في شكل رقيق تقدمه. وقد ظلّ توريد الرقيق للأوروبيين على ساحل الذهب، شأنه شأن تجارة الذهب، حكرًا مقصورًا على الأفريقيين أنفسهم.

وبينما أخذ الأيوه والغا والأكان الشرقيون، اعتبارًا من آخر القرن السابع عشر، يصدّرون من الرقيق أكثر مما يصدّرون من الذهب، ظلّ الأكان الغربيون في كوت ديفوار (ساحل العاج) يصدّرون، في المقام الأول، العاج والذهب طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

كذلك تعرضت الواردات إلى الساحل الغيني الأسفل لتغيرات ثورية من حيث الكم والنوع على السواء. ففي أواخر القرن الخامس عشر وفي القرن السادس عشر كانت الواردات الرئيسية تتمثل في ملابس مصنوعة لا في أوروبا وإنما في دول البربر وبنين وكوت ديفوار (ساحل العاج)[٣٢]. فقد كانت الملابس الواردة من دول البربر، التي أشارت إليها المصادر البرتغالية القديمة، والأقمشة من بنين وقماش كواكوا من كوت ديفوار (ساحل العاج) شائعة على ساحل الذهب قبل وصول البرتغاليين الذين استفادوا على الفور من الطلب عليها وبدأوا يتاجرون فيها. ومن المؤكد أن الصادرات من أقمشة بنين ومن قماش كواكوا إلى ساحل الذهب استمرت

---

(٢٩) J.E. Inikori، ١٩٧٦؛ P.D. Curtin, R. Anstey and J.E. Inikori، ١٩٧٦؛ R. Stein، ١٩٧٨، أنظر أيضًا الفصل ٣ فيما سبق.

(٣٠) J.E. Inikori، ١٩٧٦، ص٤–٥.

(٣١) P.E.H. Hair، ١٩٦٥؛ P.D. Curtin، ١٩٦٩.

(٣٢) V. Lamb، ١٩٧٥، ص٨٤–٨٥.

حتى القرن السابع عشر. وكانت الواردات الأخرى، وفقًا للقائمة التي قدّمها باشيكو بيريرا في أوائل القرن السادس عشر، هي السوار النحاسية والمناديل والمرجان وبعض «الأصداف الحمراء التي يقدّرونها مثلما نقدّر نحن الأحجار الكريمة، والنبيذ الأبيض والعقود من الخرز الأزرق»[٣٣].

وبحلول القرن السابع عشر كانت قائمة الواردات قد زادت كثيرًا. وقد ترك لنا بيتر دي ماريس، الذي كان يكتب في أوائل القرن السابع عشر، الرواية التالية عن السلع التي كان يجلبها الهولنديون وحدهم:

> مقادير وافرة من الأقمشة الكتانية الخفيفة يستخدم منها الكثير جدًا لكسائهم، علاوة على مقادير وافرة من الأواني من جميع الأحجام للشرب منها والغسيل فيها وأوان لاستحضار الماء فيها وقدور من النحاس الأحمر، وحديد يستخدم لصنع الرماح والسكاكين؛ ومقادير كبيرة من الأقمشة الحمراء والزرقاء والصفراء والخضراء اللون لصنع الأحزمة التي يضعونها على وسطهم ليعلّقوا بها مديّهم ومحافظهم وغير ذلك. وأقمشة صوفية اسبانية متينة (صرج)، وسكاكين ومدي هولندية، ومقادير كبيرة من خرز فينسيا على اختلاف أنواعه وألوانه يكسرونه ويصقلونه ويضعونه في خيوط من لحاء الأشجار ويبيعونه، ودبابيس تستخدم لصنع صنارات صيد الأسماك، ومرايا وأوان نحاسية صغيرة للألبان. ولكن السلع الرئيسية التي كان يشتد عليها الطلب والاستخدام هي الأقمشة الكتانية والأدوات من النحاس الأحمر والأصفر والأواني والقدور والسكاكين والمرجان[٣٤].

وتبيّن هذه القائمة أن تلك الواردات، بما فيها المنسوجات والخرز كانت تأتي أساسًا من أوروبا. ولم يرد ذكر لأسلحة نارية، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن استيراد البنادق والبارود لم يبدأ إلا في عقد الأربعينات من القرن السابع عشر، عندما شرع الإنجليز والدخلاء في بيع الأسلحة على الساحل[٣٥]. وقد أصبحت الأسلحة النارية شائعة إلى حدّ أنه في عام ١٦٥٨ كان بوسع الهولنديين أن يقرّروا أن «البنادق (الموسكيت) هي وحدها ما يباع بكثرة» وأن «الأهالي ينزلون إلى المعارك بآلاف منها»[٣٦]. وفي عام ١٦٦٠ رفع الهولنديون الحظر الذي فرضوه على تصدير الأسلحة النارية وشرعوا يصدّرونها بكميات كبيرة. وبين عامي ١٦٧٣ و ١٧٠٤ شحنت الشركة الملكية الأفريقية وحدها نحو ٦٦ ٠٠٠ سلاح ناري وأكثر من ٩٠٠٠ برميل من البارود إلى غرب أفريقيا كان معظمها إلى ساحل الذهب. وتزايدت صادرات الأسلحة النارية طوال القرن الثامن عشر وظلّت تمثّل السلعة الأكثر طلبًا في ساحل الذهب. وحسب ما قال انيكوري،

---

(٣٣) D.P. Pereira، ١٩٣٧.

(٣٤) P.M. de Marees, in S. Purchas، ١٩٠٥، المجلد السادس، ص٢٨١–٢٨٢.

(٣٥) R.A. Kea، ١٩٧١؛ K.Y. Daaku، ١٩٧٠(أ)، ص١٤٨–١٥٢.

(٣٦) F.C. Valkenburgh's Report to the XIV، يونيو/حزيران ١٦٥٨.

تمّ في الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٨٠٧ تصدير ما مجموعه ٣٦٨ ١٣٠ ٤٩ رطلًا (باوند) من البارود إلى غرب أفريقيا من بريطانيا وحدها، أي بمتوسط قدره ٠٧٥ ٨٤٧ رطلًا في السنة[٣٧].

وبلغت قيمة صادرات غرب أفريقيا إلى انجلترا من السلع الأخرى غير الرقيق بين عامي ١٧٥٠ و ١٨٠٧، ٦٨٢ ٤٤٣ ٥ جنيهًا استرلينيًا (منها ٠٠٠ ٩٠٠ جنيه للذهب) بينما بلغت القيمة الإجمالية لما صدّره التجار الإنجليز وحدهم من الرقيق ١٨٤ ٦٦٩ ٥٣ جنيهًا استرلينيًا. وإذا كان نصيب الإنجليز من تجارة الرقيق قد مثّل ٤٥٪، فإن مجموع قيمة الصادرات من الرقيق من غرب أفريقيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر تكون قد بلغت ٩٢٠ ٣٦١ ١٣١ جنيهًا أو ٨٦١ ٢٦٤ ٢ جنيهًا في السنة[٣٨].

آثار التطورات الاقتصادية

شهد الساحل الغيني الأدنى تغيرًا شديدًا على الصعيد الاقتصادي ما بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ وكان لهذا التغير آثار عدّة. وكان أحدها هو نشوء شبكة متشعبة من الطرق التجارية الرئيسية والصغيرة. وقد ربطت هذه الطرق أولًا شعوب المنطقة بعضها ببعض، ثم ربطتهم بالموله - الدغبانه والهوسا في الشمال الشرقي وبالمانده في الشمال الغربي ودول البربر عبر الصحراء والعالم الإسلامي. وأخيرًا انتشرت الشبكة عبر الأطلسي، أولًا إلى أوروبا، ثم، اعتبارًا من القرن السابع عشر، إلى الأمريكتين. وفي مركز هذه الشبكة كانت مدينة كوماسي.

وتمثّل أثر آخر في قيام عدد من المراكز الحضرية التي قامت بدور المستودعات أو مراكز الأسواق أو المحطات الطرفية، وخاصة على امتداد هذه الطرق. وكان من بينها كونغ وبوبو - ديولاسو وبونا وبيغو وبوندوكو في الشمال الغربي؛ وسلاغا وبيندي وساسان - مانغو في الشمال الشرقي وتيسالي وساكاسو وياكاسو وكرينجابو وكوماسي وكيتي - كراشي وأكوا موفي في الجنوب.

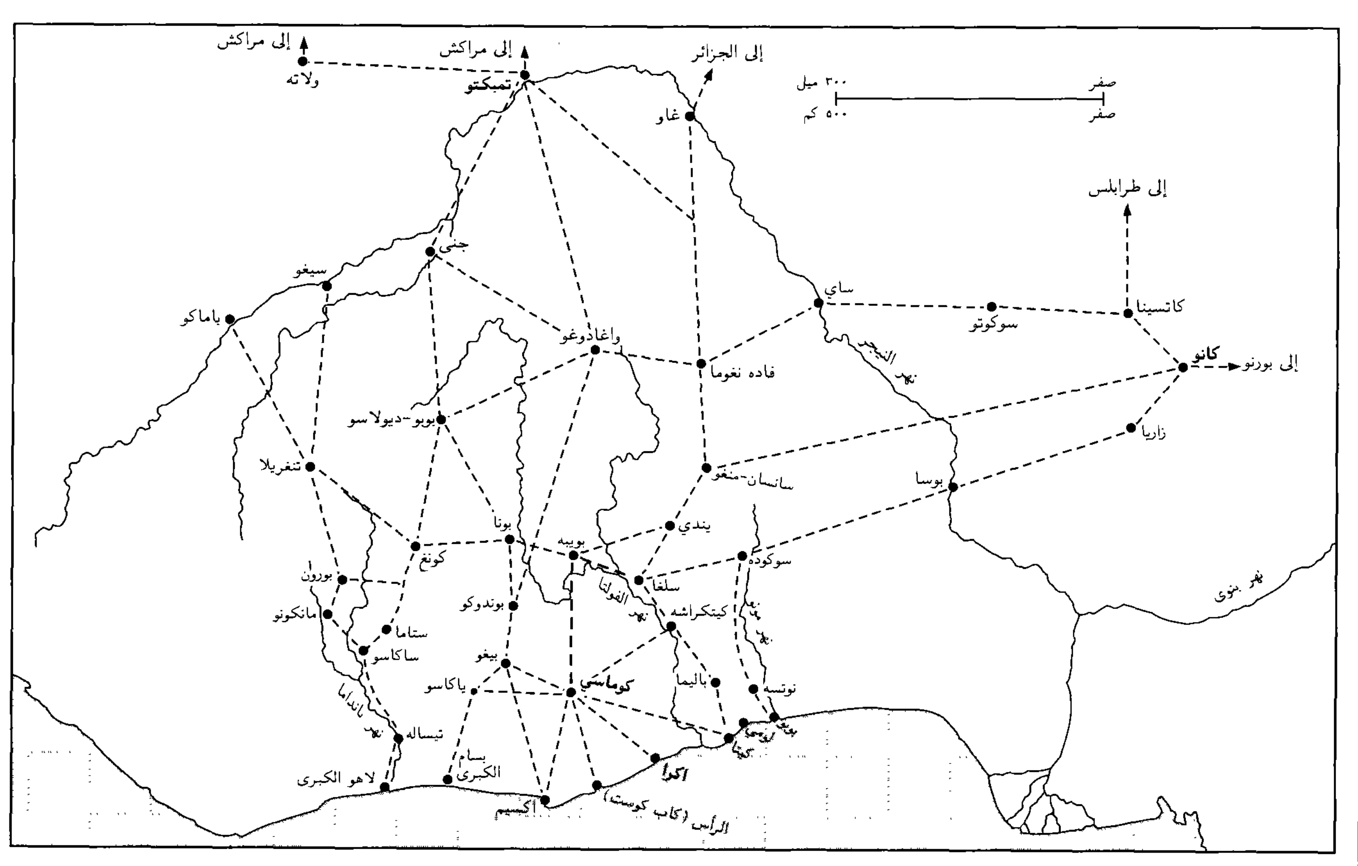
وقد أدّى الوجود الأوروبي على الساحل إلى استحثاث نمو المدن هناك على حساب المدن الرئيسية السابقة التي تقع مباشرة في الداخل. وفي عام ١٨٠٠ كانت هذه المدن قد انفصلت عن مدن الداخل وتطورت إلى مدن - دول مستقلة. وهكذا انفصلت موري عن أسيبو وكيب كوست (ساحل الرأس) عن فيتو والمينا عن أغوافو وأنومابو عن منكيسيم.

وكان من الآثار الأخرى لشبكة الطرق الجديدة اندماج اقتصاد الساحل الغيني الأسفل في اقتصاد أوروبا الغربية وأمريكا وكذلك في اقتصاد العالم الإسلامي للمانده والهوسا. غير أن هذا الارتباط الأخير أخذ يضعف مع الوقت بينما أخذ الارتباط بأوروبا والأمريكتين يزداد قوة.

---

(٣٧) J.E. Inikori، ١٩٧٧.

(٣٨) J.D. Fage، ١٩٦٩(أ)؛ W. Rodney، ١٩٦٩(أ).



الشكل ٢،١٤: الطرق التجارية الرئيسية في أحواض أنهار باندامل وفولتا ومونو (عن أ.أ. بواهين).

ونتيجة لهذا الاندماج تلاشى النمو الاقتصادي والصناعي في الساحل الغيني الأسفل أو توقف. فتجارة الرقيق – وهي أشد أنواع التجارة تدميرًا وقبحًا ومنافاة للإنسانية – أخذت تحلّ باطراد محلّ التجارة في المنتجات الطبيعية. وفضلًا عن ذلك فإنها جرّدت المنطقة من قواها العاملة ومن بعض صناعها المهرة وحرفييها وفنانيها. وبدلًا من تصدير السلع التي كان من شأنها أن تشجع الصناعات القائمة وتحفز الإبداعية لدى الأيوه والأكان والغا، عمدت أوروبا إلى تصدير سلع الاستهلاك الكبير الرخيصة فقط قاتلة بذلك الصناعات القائمة أو معوقة بشكل خطير نموها. وقصارى القول إنه من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠ كان هناك في غينيا السفلى نمو اقتصادي ولكن بدون تنمية اقتصادية. وقد احتفظت أوروبا، علاوة على ذلك، بمعظم المكاسب إذ كانت هي التي تتحكم في الاستيراد والتصدير على السواء. وهنا تكمن جذور عملية التخلف التي تفاقمت في القرن العشرين بإلغاء تجارة الرقيق وبتوطد الاستعمار في أفريقيا.

التغيرات السياسية في الساحل الغيني الأسفل

على أن التغيرات السياسية بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ كانت أكثر جذرية من التغيرات الاقتصادية.

ففي عام ١٥٠٠ كانت عملية إنشاء الدول قد بدأت من قبل وكان قد ظهر عدد من الدول على الساحل وفي مناطق السافانا الشمالية. وعندما وصل البرتغاليون وجدوا الدول الساحلية لأهانتا وشاما أغوافو وفيتو وأسيبو وأغونا وأكرا قائمة من قبل، إضافة إلى مجموعة المولهـ داغبانه التي تضمّ مامبروسي وداغومبا ونانومبا وواغادوغو ودولة بونو الأكانية في الحزام السافاني[٣٩]. وظلّت عملية إقامة الدول تكتسب مزيدًا من الزخم بإنشاء مملكة الأكان الأولى، بونو، التي قامت في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وبلغت أوجها بفضل التجارة المربحة مع المانده والأكان المتمركزين حول بيغو[٤٠].

وخلال القرن السادس عشر انضم إلى الغا – ماشي والنونغوا والتيما في سهول أكرا جماعات اللابادي والأوزو الذين أسّسوا جميعًا مستوطنات عديدة. ولم يكن للغا قبل عام ١٣٠٠ ملوك حيث كان يحكمها الكهنة. ولكن بحلول عام ١٦٠٠ كانت المَلَكية العلمانية قد نشأت، وذلك على الأرجح باستلهام جيرانهم الأكان أو الأدانغبه. وفي أوائل القرن السابع عشر نزح بعض الغا إلى الساحل حيث اجتذبهم على الأرجح الوجود الأوروبي هناك. وكان الغا – ماشي والنونغوا والأوزودوكو أول من نزحوا وتبعهم في ذلك اللّا حيث أسّسوا لابادي في الأراضي التي غزوها واستولوا عليها من النونغوا بينما استولى الأوزو على أراض من الأوزودوكو. وكانت آخر إمارة للغا تقام على الساحل هي تيشي التي أسّست في الاراضي التي

---

(٣٩) A.A. Boahen، ١٩٦٦(ب) و١٩٧٧.

(٤٠) C.K. Effah-Gyamfi، ١٩٧٨.

قدّمها النونغوا لجماعة كانت قد هاجرت من لابادي. غير أن هذه المدن جميعًا كانت تعترف بسلطان ملك الغا المقيم في أياوازو التي ظلّت عاصمة المملكة حتى عام ١٦٨٠ عندما نقلت العاصمة إلى الساحل.

ويبدو أن ما حدث بين الأكان في أوائل القرن السادس عشر هو أنه تكون في حوض برا – أوفن عدد من المجتمعات الصغيرة والمدن – الدول أو الشياخات يجمع بينها لا الولاء لملك واحد وإنما روابط النسب وقرابة العصب والعشيرة وتربطها بعضها ببعض الطرق التجارية. غير أنه يتضح من التراث الآدانسي الشفهي أنه اعتبارًا من عام ١٥٥٠ تقريبًا تحركت العشائر والمدن – الدول من حول فومينا وأكروكييري بقيادة أورادي بازا، ملك فومينا، نحو قدر من المركزية[٤١]. وأفضى ذلك إلى تكوين اتحاد دول أدانسي ولكنه عجّل أيضًا بهجرات بعض الأكان شمالًا وجنوبًا ليؤسّسوا شياخاتهم ومدنهم – الدول وإماراتهم، مثل كواهو وأكيم ابواكوا وأكيم كوتوكو وأكوامو؛ وواسا تويفو، واغويرا وأدوم في منطقة أبعد في الجنوب؛ وتافو وسونتريزو وكازا وأماكوم وجميعها تشكل الآن جزءًا من بلدية كوماسي[٤٢].

ويبدو أن تكوين الدول قد تسارع بين عامي ١٥٨٠ و ١٦٣٠ كما يتضح ذلك من خريطة بالغة الدلالة لدول جنوب ساحل الذهب بين نهري تانوي وفولتا رسمها خرائطي هولندي في ٢٥ ديسمبر / كانون الأول ١٦٢٩. وتبيّن الخريطة نمو ثمان وثلاثين دولة ومملكة. وقد جرى التعرف عليها جميعًا فيما عدا اثنتين هما، انكاسا الكبرى، وانكاسا اغويرا[٤٣]، ولا تزال موجودة في المناطق نفسها.

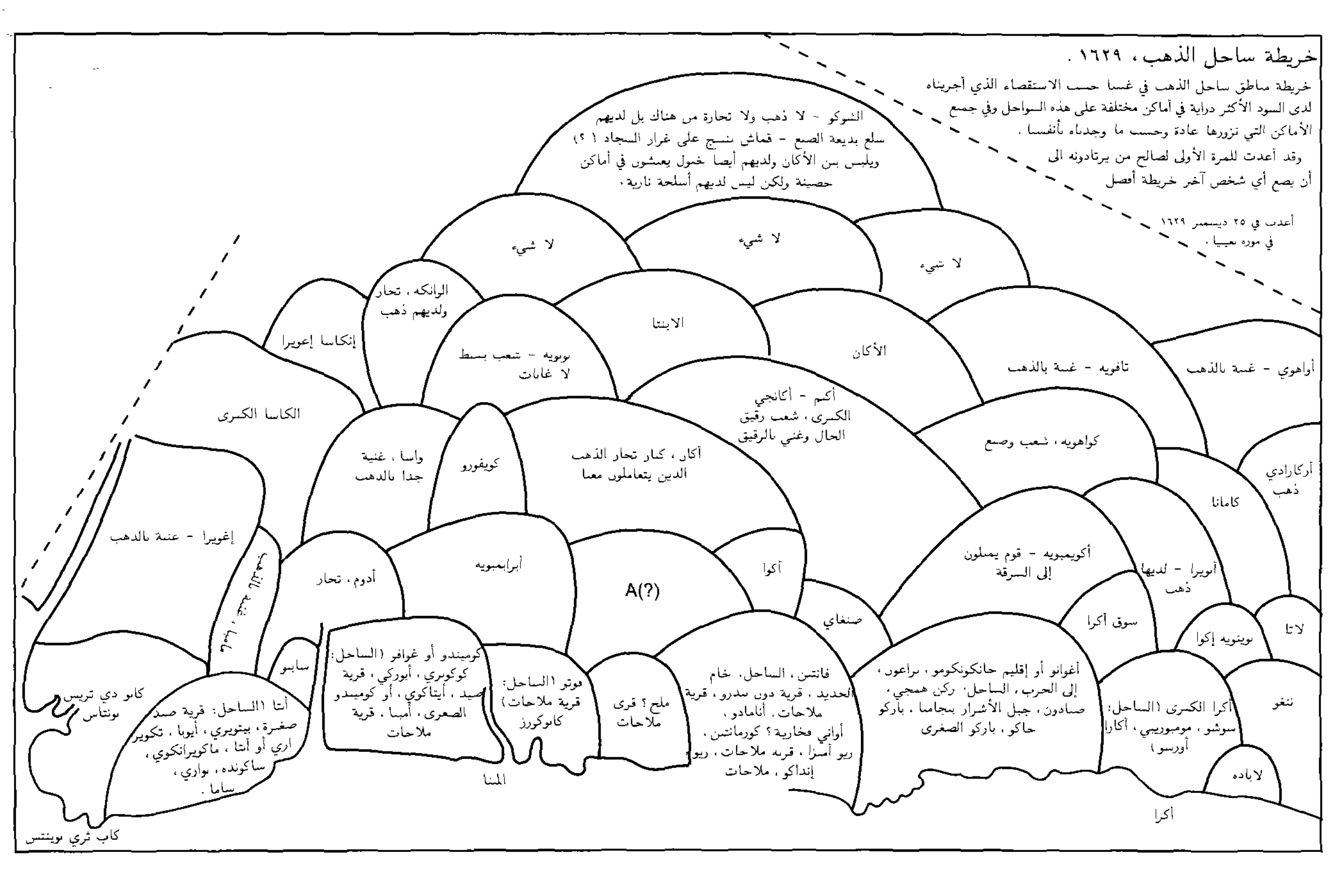
وقد أسّس هذه الدول المهاجرون الغا والأكان السالف ذكرهم. ومع هذا العدد الكبير من الدول في تلك المساحة الضيّقة لا بدّ وأنها كانت دولًا صغيرة حيث كان كثير منها مدنًا – دول أو شياخات صغيرة. ويبدو مع ذلك، رغم اختلاف حجمها، أنها كانت ذات بنى متماثلة على رأسها حاكم أو زعيم أو ملك وملكة. فاتحاد الأدانسي مثلًا كان يناوب الرئاسة بين الأسر المالكة في ولاياته المختلفة. وفي كل ولاية من الولايات كان الملك يختار (وفقًا لمبدأ تسلسل النسب من ناحية الأم في حالة الأكان) من بين أعضاء أسرتها المالكة، التي كانت عادة أول أسرة أو عشيرة تصل إلى المنطقة. وكان يقدّم له المشورة مجلس يضمّ زعماء الأسرة أو العشائر، وكان هو الأول بين أقران يناظرونه أكثر من أن يكون ديكتاتورًا. وكان لكل دولة آلهتها – متمثلين في نهر أو بحيرة أو صخرة مثلاً – وكان كهنتهم يمارسون نفوذًا كبيرًا في المجتمع.

---

(٤١) K.Y. Daaku، ١٩٦٩، الصفحة الثالثة.

(٤٢) K.Y. Daaku، ١٩٦٦(أ)، ص١٠–١٣.

(٤٣) رأى بعض الباحثين مثل فين وبورتر، أن انكاسا الكبرى وانكاسا اغويرا هما دول سيهوي التي ستناقش فيما بعد. غير أن ذلك أمر مشكوك فيه نظرًا إلى أن تراثها الشفهي لا يورد ذكرًا للأولى ولا يزعم أي علاقة بها. أنظر R.Porter، ١٩٧٤، ص٣٧؛ J.K. Fynn، ١٩٧١، ص٤٣.



الشكل ٣،١٤: إعادة رسم خريطة ١٦٢٩ لساحل الذهب.

وقد حدث بين عامي ١٦٣٠ وحوالى ١٦٧٠ تطوران سياسيان رئيسيان في مناطق الغا والأكان. كان أولهما هو تدعم الدول الموضحة على خريطة ١٦٢٩ ونموّها باطراد، وكان الثاني هو ظهور دول جديدة. وتبين المصادر الشفهية أن بعض الممالك مثل أكوامو ودنكييرا وأكرا أو غا، وفانته وواسا وأدوم وسعت حدودها بدرجة كبيرة، بالوسائل السلمية إلى حدّ بعيد. فالغا، مثلاً، توسعت نحو الشمال من السهول الساحلية في أبونسه – ونحو الغرب لتشمل إمارات الغوان في أووتو وسينيا. وقد بلغت الغا أوجها من حيث الكبر والقوة في عهد ملكها أوكاي أكويي (١٦٤٠–١٦٧٧).

وفي الوقت نفسه أصبحت دولة الأكوامو – أدوانا هي الأخرى مملكة قوية تحتلّ ما هو الآن مناطق أزمانكيزه وكاده ونساوان وأكوابيم. وقد انفصل الدنكييرا في تلك الأثناء عن اتحاد الأدانسي بعد سلسلة من الحروب في عقدي الخمسينات والستينات من القرن السابع عشر ورسّخوا أقدامهم بقوة عند ملتقى نهري أوفن – برا[٤٤]. وعلى الساحل وسّع الفانته إقليمهم نحو الداخل، وكثيرًا ما أشارت السجلات الأوروبية إلى الحروب بين شعوب الفانته وايتسي في الشمال[٤٥]. كذلك توسعت واسا وأدوم في الجنوب والغرب.

وقد أدّت حروب الدنكييرا – الأدانسي (١٦٥٠–١٦٧٠) وحروب بونو إلى تسريع الهجرة بدرجة كبيرة جنوبًا وغربًا إلى الغابة حيث كانت تعيش شعوب أقدم عهدًا مثل الأديسي والايبوتره ،الأغوا والكومبا وسكان مناطق البحيرات الساحلية. وقد أسّست هذه الجماعات الجديدة أوين بالقرب من واسا امانفي الحالية، بعاصمتها انييني نسو قرب قرية أنويانويا[٤٦]، ولكنها أسّست أيضًا دول سيهوي الثلاث – انويازو وبيكواي ووياوسو– في الجنوب، ودولًا أخرى مثل أسيني وابريبكويم وأنكوبرا ومجموعة كبيرة من المدن الساحلية. وفي عقد السبعينات من القرن السابع عشر كانت أوين قد نمت وأصبحت مملكة قوية وغنية في منطقة من أغنى مناطق الذهب وعلى الطريق التجاري الرئيسي الذي يربط الأسواق الشمالية لبيغو وبوندوكو بالساحل[٤٧].

وأسّس المهاجرون الدنكييرا – الأدانسي الذين نزحوا صوب الشمال دول أيوكو – كوماسي وكوكوفو ودوابين ونسوتا ثم أسّسوا في وقت لاحق بيكواي ودولتي بريتو: مامبونغ وأفيغيازه، وجميعها في مدى ٥٠ كيلومترًا من كوماسي. وعلى مدى أبعد في الشمال أسّس آخرون دولة الأدوانا، غيامان أو أبرون، بين جماعات غبين ونكوران ونافانا وفانتارا وكولانغو المقيمين هناك[٤٨].

---

(٤٤) I.G. Wills، ١٩٥٧؛ K.Y. Daaku، ١٩٧٠(ب)، ص١٤٤–١٦١.

(٤٥) A.A. Boahen، ١٩٦٥، ص١٧٥–١٨٠.

(٤٦) رسالة شخصية من H. Diabaté، (١٩٧٧).

(٤٧) K.Y. Daaku، بلا تاريخ.

(٤٨) E.A. Agyeman، ١٩٦٥، ص٣٦–٣٩؛ M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص٢٧–٢٨.

ويبدو أن الدول الجديدة نظّمت على غرار الدول القديمة. فدول سيهوي وأوين، على سبيل المثال، أدخلت على التركيبة الاجتماعية السياسية القائمة التي ترتكز على تجمعات المحاربين حول الأحياء السكنية نظام العشائر الأكاني المتطور ومبدأ انتخاب الملك على أساس تسلسل النسب من ناحية الأم.

غير أنه حدثت بين عامي ١٥٧٠ و ١٦٠٠ ثورة سياسية، تميزت لا بظهور دول جديدة وإنما بمركزية الدول الموجودة، التي كان رائدها فيما يبدو الأوين والدنكييرا (أنظر الشكل ٤،١٤). ففي عقدي السبعينات والثمانينات من القرن السابع عشر غزا الأوين دول سيهوي في الشمال والغرب وتوسّعوا بعيدًا نحو الغرب ليضمّوا بعض مدن كوت ديفوار (ساحل العاج) مثل كيتيزو وياوو وبراكو وسيكاسو[٤٩].

وبينما كان الأوين يتوسعون كان الدنكييرا يتوسعون مثلهم انطلاقًا من عاصمتهم أبانكييزو عند ملتقى برا – أوفن، في كل اتجاه تقريبًا. ففي عقدي السبعينات والثمانينات من القرن السابع عشر غزا الأغونا، حكام دنكييرا، جميع دول الأدانسي ودول ما قبل الأشانتي بالقرب من كوماسي في الشمال وأسين وتويفو في الجنوب. وبين عامي ١٦٨٦ و ١٦٩٠ هزموا أيضًا الأوين ودول سيهوي وواسا في الجنوب الغربي ومملكتي أدوم وفيتو على الساحل[٥٠]. وبحلول عام ١٦٩٠ كان الدنكييرا قد سيطروا على جنوب غربي ساحل الذهب وعلى أجزاء من كوت ديفوار (ساحل العاج)[٥١].

وفي تلك الأثناء كانت أكوامو، في المناطق الجنوبية الشرقية، تدعم هي الأخرى قوّتها، حيث توسعت صوب الخارج انطلاقًا من عاصمتها المنشأة حديثًا، نيانوز، على مقربة من نساوان الحديثة. إذ هاجم حكام الأكوامو أولًا مملكة الغا التي تمّ أخيرًا غزوها عام ١٦٨١. واتجهوا بعد ذلك غربًا لإخضاع المملكة الساحلية أغونا، عام ١٦٨٩. وغزوا، في حملاتهم الأخيرة (١٧٠٢–١٧١٠) دول الأدانغبه في الشرق وكواهو في الشمال، بل إنهم عبروا نهر فولتا وأخضعوا دول الأيوه، بيكي وهو كباندو[٥٢].

وأنشأت الدنكييرا والأكوامو أجهزة متماثلة لإدارة أمبراطوريتهما. فكانت كل منهما تنقسم إلى منطقتين، منطقة العاصمة ومنطقة إقليمية. فكانت منطقة العاصمة تتركز حول العاصمة التي يتولى أمر رئاستها الملك (أومانهين) الذي كان أيضًا ملكًا لكل الأمبراطورية. وكان تحت إمرته مجموعة من الموظفين أو الملوك الذين يضطلعون ببعض الوظائف في البلاط مثل البتاهين (وزير التجارة)، والساناهين (وزير المالية)، والغياسهين (وزير الداخلية)، والأكيميهين (وزير الخارجية وكبير اللغويين) والسومانكواهين (الشؤون الدينية). وللأغراض السياسية العسكرية، كانت كل

(٤٩) K.Y. Daaku، بلا تاريخ.

(٥٠) المصدر السابق، ص١٥٦–١٦٠.

(٥١) W. Bosman، ١٩٦٧، ص٧٢–٧٣.

(٥٢) I.G. Wilks، ١٩٥٧؛ K.Y. Daaku، ١٩٧٠(ب)، ص١٥٣–١٥٦.

الشكل ١٤.٤: دول الساحل الغيني الأسفل، عام ١٧٠٠ (نقلًا عن أ.أ. بواهين).

دولة مقسمة إلى أجنحة، ثلاثة في دنكييرا وخمسة في أكوامو. وكانت أقسام دنكييرا هي الجناح الأيمن (أكوماتيري)، والجناح الأيسر (كييريمفيم) والحرس الطليعي (أغونا أدونتندوم)[٥٣]. وكانت أجنحة أكوامو هي بنكوم (الجناح الأيسر) ونيفا (الجناح الأيمن) وأدونتن أو كرونتيري (الحرس الطليعي) وكيدوم (الحرس الخلفي) وغياسي (أحد أقسام الدولة). وكان يرأس كلًّا منها ملك مدينة أو دولة داخل المنطقة العاصمة أو داخل مدينة العاصمة ذاتها. وكان يمارس على جناحه رقابة سياسية في أوقات السلم ويصبح أوزافوهين (القائد الحربي له) أثناء الحروب. وكان جميع رؤساء الأجنحة أعضاء في المجلس الذي يسدي المشورة للأومانهين. وكانت المنطقة الإقليمية تتألف من جميع الدول التي تمّ غزوها وأصبحت جزءًا من الأمبراطورية. وقد ظلّت كل منها تحت حكم ملكها الخاص ولكنها وضعت تحت رقابة مباشرة من الأومانهين أو رئيس الجناح. وكان على كل دولة أن تدفع جزية سنوية وأن تحارب في جناح رئيسها أثناء المعارك.

ولما كانت دنكييرا هي أول دولة تحولت إلى أمبراطورية، وكان لها ثلاثة أجنحة بينما كان لأكوامو خمسة أجنحة ثلاثة منها هي أجنحة دنكييرا نفسها، فإنه يتضح بجلاء أن أكوامو اقتبست النظام السياسي – العسكري الأمبراطوري الجديد من دنكييرا واكتفت بإدخال تحسينات عليه بإضافة جناحين جديدين هما كيدوم وغياسي.

وينظر كثير من المؤرخين إلى التاريخ السياسي لساحل الذهب في القرن الثامن عشر على أنه ينحصر تقريبًا في قيام أمبراطورية الأشانتي. ولكنه أعقد من ذلك بكثير. فقد كان هناك، أولًا، قيام دول أخرى جديدة إلى جانب الأشانتي. وكان هناك، ثانيًا، انبعاث أوين وإن يكن قصيرًا، والإطاحة بدنكييرا وأكوامو على يد أكيم والأشانتي على التوالي. وكان هناك، ثالثًا، توسع مملكة فانته ووصولها إلى أوسع حدودها الإقليمية. ثم كان هناك، أخيرًا، صعود أمبراطورية الأشانتي، الذي يعدّ بلا نزاع الحدث الأبرز في ذلك القرن.

وكان من بين دول القرن الثامن عشر الجديدة الأخرى نزيما ودول أوين أو أنيي – سانوي وندينيه وديابه ومورونو وبيتي، والإمارات المتعددة للبوله. وبعد هزيمة أمو أزيمان على يد الدنكييرا في الثمانينات من القرن السابع عشر، قاد الأوين أو الأنيي من أنويانويا عبر نهر تانوي ليغزو الأغوا (سوهيه وأنابولا) ولينشئ مملكتهم من جديد حول إنشي. وكانوا ما زالوا يوطدون أقدامهم عندما هاجمهم الأشانتي وأجبروا بعض الأوين على النزوح غربًا ليؤسّسوا مملكة سانوي بعد غزوهم الأكوا وأبواسه وأباكولو واكويبو ثم ايوتيله[٥٤]. وبعد تأسيس عاصمتهم في كرينجابو، عمدوا سريعًا إلى غزو أسين مؤمنين لأنفسهم بذلك السيطرة على التجارة بين الداخل وبحيرة آبي الساحلية.

---

(٥٣) J.K. Kumah، ١٩٦٦، ص ٣٣–٣٥؛ K.Y. Daaku، ١٩٧٠(ب)، الصفحة الثامنة.

(٥٤) رسالة شخصية من H. Diabaté (١٩٧٧). أنظر أيضًا H. Diabaté، ١٩٧٧؛ R.A. Horowitz، ١٩٧٤، ص٣٣٠–٣٧٩؛ M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص٢٧–٣١.

وقد قامت شمال سانوي دولتا الأنيي الأخريان، ندينيه وديابه، اللتان أسّسهما، في الوقت نفسه الذي أسّست فيه سانوي، ذلك الفرع من لاجئي أنويانويا الذين نزحوا نحو الشمال الغربي[٥٥] إلى المنطقة التي كان يقطنها من قبل الأغوا وأبوره وغيرهم من أهالي البحيرات الساحلية. وكان الأنيي في ندينيه يدينون بالولاء للأوين حتى عام ١٧١٥ تقريبًا ولكن قسمًا ممن رفضوا ذلك نزحوا من هناك ليؤسّسوا مملكة بيتي. وعبر بعض الأنيي، المونفوه، نهر كوموي، ليؤسّسوا مملكة مورونو[٥٦]. وليست العلاقات التي قامت بين هذه الدول الأخيرة معروفة لنا ولكن ندينيه أخضعت بشكل نهائي لسيطرة الأشانتي. ويعتقد بيرّو وغروس أن ندينيه كانوا يؤدّون التزاماتهم نحو الملك الأعظم للأشانتي من خلال دولة وياوسو السيهوية، ولكن البحوث الحديثة أكدت رأي داكو القائل بأنهم فعلوا ذلك من خلال رئيس جناح كوماسي[٥٧].

كذلك قامت شمال غربي الأنيي، بين نهري كوموي وباندااما، خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، مجموعة كبيرة من إمارات وشياخات البوله. ويتضح من المأثورات الشفهية للمؤسّسين أنهم وصلوا من ساحل الذهب في موجتين[٥٨]. حيث وصلت الأولى، البوله الألنغيرا، عام ١٧٠٠، تقريبًا في الوقت نفسه الذي وصل فيه الأنيي. وقد جاؤوا من دنكييرا بعد هزيمتها على يد الأشانتي عام ١٧٠٠–١٧٠١. واستقروا في منطقة كانتون أغبا الحديث حيث نزح منها بعضهم غربًا ليعيشوا بين الغورو والكورو.

وجاءت الموجة الثانية، وهي الأكبر بكثير، وتضمّ الأسابو، من كوماسي في أعقاب تنازع الخلافة الذي انفجر بعد وفاة أوزاي توتو عام ١٧١٧. ويستفاد من تراثهم الشفهي أنهم جاؤوا بقيادة ملكتهم أبلا بوكو التي قدّمت ابنها قربانًا لروح نهر كوموي قبل أن يتسنى لهم عبوره، ومن هنا كان اسمهم «البوله» (أي الطفل الفقيد). واتجه بعضهم شمالًا ليكوّنوا الأندو وذهب آخرون جنوبًا إلى غران – موريه بين الآتيه والآبه. واتجه الباقون الذين كانوا لا يزالون تحت قيادة الملكة أبلا بوكو جنوبًا عبر نهر باندااما ثم شمالًا من جديد إلى منطقة بواكيه. وكانت هذه المجموعة تنقسم إلى ثمان أسر كبيرة أو عشائر: فافويه ونزيبري وآيتو ونانافويه وواريبو وسافويه وأغبا ونغان[٥٩]. ومن الواضح أن أكوا بوني الذي خلف الملكة أبلا بوكو استطاع أن يوطد سلطانه على البوله والمالينكه والمانده الذين أقاموا في منطقة واريبو. غير أن المملكة تفرقت وانقسمت إلى شياخات مستقلة بعد وفاته. وسرعان ما امتزجت موجتا الغزاة مع الغورو والمالينكه والسنوفو والغولي ليكونوا شعب البوله الحديث.

---

(٥٥) C.H. Perrot، ١٩٧٠ و١٩٧٤.

(٥٦) M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص٢٧–٣١.

(٥٧) C.H. Perrot، ١٩٧٠ و١٩٧٤؛ K.Y. Daaku، ١٩٧١.

(٥٨) J.P. Chaureau، ١٩٧٩، ص٢٤–٢٥؛ M.A. Clerici، ١٩٦٢؛ ص٢٨–٢٩ P T.C. Weiskel، ١٩٨٠، ص٥–٨.

(٥٩) M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص٢٨–٢٩؛ J.P. Chaureau، ١٩٧٤.

وكانت مملكة نزيما، التي قامت أيضًا في ذلك الوقت، من صنع ثلاثة اخوة، هم أنور بلاي أكاه وبوا كبانييلي وأميهيري الثاني، وقد أدمجوا تحت حكمهم الدول الثلاثة: جومورو، وأبرييكويم، وأنكوبرا بفضل ما جمعوه من ثروة من التجارة الأوروبية. وقد قدّر للأخ الأكثر شهرة، أميهيري الثاني، أن يثري ثراء بالغًا في عقد الستينات من القرن الثامن عشر. فوسّع حدود المملكة الجديدة وزاد من سكانها بتشجيع الأجانب على التوطن فيها. وقد سيطرت هذه الدولة الجديدة، المعروفة في السجلات باسم أبولّونيا، على الناحية الجنوبية الغربية من ساحل الذهب طوال القرن الثامن عشر.

وفي ذلك الوقت كانت بعض الدول الأقدم عهدًا، مثل برون وسيهوي وياوسو وأوين وفانته، توسع نطاق سلطانها ونفوذها. فأوين على سبيل المثال، استعادت فيما يبدو استقلالها عن دنكييرا في العقد الأخير من القرن السابع عشر. وبعد أن اكتسبت قوة كبيرة بمقدم اللاجئين الذين كانوا يتدفقون عليها بسبب حروب الأشانتي – الدنكييرا، أتيح لها أن تسيطر على دول سيهوي وأن تبدأ، اعتبارًا من العقد الأول من القرن الثامن عشر في غزو المناطق المنتجة للذهب والعاج في الشمال. وبلغت من القوة والجرأة مما جعلها، عام ١٧١٨–١٧١٩ وبقيادة ايبري مورو، تغزو الأشانتي وتنهب العاصمة كوماسي وتعود بالغنائم والأسرى بمن فيهم بعض أفراد الأسرة المالكة للأشانتي[٦٠].

وفي أوائل القرن الثامن عشر أيضًا غزت دولة برون الكولانغو في الجنوب وجزءًا من نفانا في الشمال وبسطت سلطانها غربًا حتى وصلت إلى نهر كوموي مسيطرة بذلك على الطرق التجارية الممتدة من بوندوكو إلى كوماسي وكرينجابو. وكانت دولة برون الجديدة دولة فريدة حيث كانت تتألف من عناصر من الأكان والكولانغو ونفانا والمانده. وعلى رأسها، سياسيًا، الغزاة الأكان الذين احتفظوا بعشائرهم وبنظام النسب من ناحية الأم في الميراث، وبنظامهم القضائي وبمظاهر ديانتهم التقليدية. ولكنهم تبنّوا فولكلور كولانغو ونفانا وأغانيهم ورقصاتهم، وتركوا البنى الاجتماعية والنظم السياسية لنفانا دون مساس بها في القرى وعلى صعيد الريف. وفضلًا عن ذلك فقد تقبل بعض من هذه الجماعات الثلاثة الإسلام الذي أدخله المانده – الجولا الذين أثّروا هم أيضًا تأثيرًا كبيرًا على النظام الاقتصادي للمملكة[٦١].

كذلك كانت الفترة ١٧٠٠–١٧١٠ هي تلك التي وسّع فيها الأكوامو أمبراطوريتهم عبر نهر الفولتا إلى أوسع حدودها الإقليمية[٦٢]. وكردّ على توسع أكوامو ثم على توسع الأشانتي وأكيم، كان الفانته في عام ١٧٣٠ قد غزوا الدول الساحلية المجاورة لهم، وهي أغوافو وفيتو في الغرب وأغونا في الشرق[٦٣]، وهيّأ لهم ذلك السيطرة على الساحل من نهر برا إلى مملكة غا.

(٦٠) K.Y. Daaku، بلا تاريخ؛ J.K. Fynn، ١٩٧١، ص٤٣.

(٦١) M. Toure، ١٩٧٤، ص٤٦٣–٤٧٨.

(٦٢) I.G. Wilks، ١٩٥٧.

(٦٣) A.A. Boahen، ١٩٦٥، ص١٨٠–١٨٢.

على أن التغيرات السياسية التي حدثت في مناطق الغابات الوسطى بين نهري كوموي والفولتا فيما بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ كانت أشد أثرًا. فكان هناك، أولًا، هزيمة أمبراطورية الدنكييرا وسقوطها بعد سلسلة من الحروب (١٦٩٩–١٧٠١) على يد الاتحاد الفتي لدول الأشانتي (١٧٠١–١٧٠٢) وتويفو (١٧١٢–١٧١٣) وواسا (١٧١٣ و ١٧٢٦). وبعد ذلك غزا الأشانتي أوين (١٧١٥–١٧٢١) ونزيما (١٧١٥) ودولة الأنيي – ندينيه (١٧١٥) في الجنوب الغربي، وونشي (١٧١١–١٧١٤) وبونو (١٧٢٣–١٧٢٤) ودولة برون (١٧٣١–١٧٤٠) وغونجا (١٧٣٢) في الشمال الغربي[٦٤]. وهكذا كانت المنطقة من نهر كوموي إلى نهر الفولتا، في عام ١٧٣٠، قد خضعت لسيطرة الأشانتي.

وكان هناك، ثانيًا، هزيمة أكوامو، عام ١٧٣١، على يد أكيم أبواكوا وحلفائها الغا والكوتوكو والأغونا[٦٥]. واضطر حكام أكوامو إلى النزوح عن وطنهم التقليدي عبر نهر الفولتا حيث أسّسوا عاصمتهم الحالية، أكواموفيه، وضمّت أكيم أبواكو حوض بيريم – دنسو. وهكذا كانت المنطقة من نهر كوموي إلى نهر الفولتا، في عام ١٧٣٣، قد قسمت بين الأشانتي وأكيم والفانته.

وقد تحققت المركزية بين عامي ١٧٣١ و ١٧٥٠ عندما غزا الأشانتي أكيم كوتوكو وأكيم أبواكو (١٧٤٢) ودولة الغا في الجنوب (١٧٤٤–١٧٤٥)، والغونجا الشرقية ودولة داغومبا (١٧٤٤) شمال نهر الفولتا ودولتي كراكيه وباسا (١٧٤٤–١٧٤٥) في الشمال الشرقي[٦٦]. وفي منتصف القرن الثامن عشر كانت أمبراطورية الأشانتي تمتد من حدود القطاع الأوسط لنهر كوموي في الغرب إلى نهر الفولتا في الشرق ومن وراء الفولتا في الشمال إلى البحر في الجنوب فيما عدا دولة الفانته الواقعة جنوب كوماسي مباشرة. فقد حافظ الفانته على وجودهم المستقل طوال القرن الثامن عشر بفضل مهارتهم الدبلوماسية وبفضل المساندة القوية من البريطانيين الذين كانوا يريدون وقف توسع الأشانتي وسعيهم لبسط سيطرتهم على الساحل بأكمله[٦٧].

وكانت بنية دولة الأشانتي ونظام حكمها مماثلين لنظيريهما لدى الأكوامو والدنكييرا. فكانت مقسّمة إلى الأشانتي العاصمة الإقليمية (أو الأشانتي الكبرى كما يسميها أرهن). وكانت منطقة العاصمة – خلافًا لما كان عليه الحال في دنكييرا أو أكوامو – تتألف لا من مدينة واحدة أو دولة فحسب، بل كانت تتألف – ولهذا دلالته – من جميع الدول السابقة التي تقع في مدى ٥٠ كيلومترًا حول كوماسي. وتشمل دوابن وكوكوفو وبيكواي ونسوتا ومامبونغ واوفينسو وأزومينا ودينيازي وأدانسي وكوماوو، التي اعترفت جميعها بملك دولة كوماسي

---

(٦٤) للاطلاع على تفاصيل هذه الحملات والغزوات أنظر: J.K. Fynn، ١٩٧١، ص٤٠–٨٣؛ K.Y. Daaku، ١٩٧٠، ص١٧٣–١٨١؛ I.G. Wilks، ١٩٧٥، ص١٨–٢٩.

(٦٥) F. Addo-Fening، ١٩٨٠.

(٦٦) I.G. Wilks، ١٩٧٥، ص١٨–٢٩؛ J.K. Fynn، ١٩٧١، ص٥٧–٨٠.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل أنظر: A.A. Boahen، ١٩٦٥، ص١٨٢–١٨٥؛ و١٩٧٤.

الشكل ١٤.٥: دول الساحل الغيني الأسفل، عام ١٧٥٠ (نقلًا عن أ.أ. بواهين).

باعتباره ملكها الأعظم وبكوماسي كعاصمتها. وقد قبلت المسند الذهبي باعتباره يمثّل الرمز المقدس والوحيد لوحدة وبقاء أمة الأشانتي وكانت تمثّل من خلال ملوكها في مجلس الأشانتي، وهو الهيئة الحاكمة للاتحاد والأمبراطورية كلها. ولأسباب سياسية عسكرية كانت منطقة العاصمة مقسّمة، مثل أكوامو، إلى خمسة أجنحة تحمل أسماء الأجنحة المناظرة لها نفسها في أكوامو وهي: بنكوم (الجناح الأيسر) ونيفا (الأيمن) وأدونتين (الحرس الطليعي) وكييدوم (الحرس الخلفي) وغياسي. وكانت كل دولة من مكوّنات الاتحاد، بما فيها كوماسي، منظمة على هذا النحو.

وكانت الأشانتي الإقليمية أو الأشانتي الكبرى تتألف من جميع الدول التي غزاها الأشانتي وجعلوها في وضع التبعية أو دافعي الجزية. وهذه الدول لم يكن لها ممثلون مباشرون في مجلس الأشانتي ولا إمكانية الاتصال المباشر بالأشانتهين (الملك الأعظم). بل كانت كل دولة تؤدي التزاماتها نحوه من خلال دولة تابعة (أدامفو) لأحد ملوك الاتحاد أو دولة الأعضاء أو لأحد رؤساء أجنحة دولة كوماسي المقيمين عادة في كوماسي، أو كانت هي دولة تابعة لأحد هؤلاء. وهكذا كانت كراكيه وباسا تخدمان كوماسي عن طريق ملك دوابن (دوابنهين) وكانت غونجا تفعل ذلك عن طريق ملك مامبونغ (مامبونغهين) وأتيبوبو عن طريق رئيس جناح الحرس الطليعي في كوماسي (أدونتهين)، ودنكيير عن طريق أكواموهين (ملك أكوامو، وهو رئيس جناح في كوماسي)[٦٨]. وفيما عدا ذلك كانت هذه الدول تترك وشأنها طالما كانت تدفع الجزية السنوية وتشترك في أي حروب. ولدعم هذا النظام غير المحكم في الإدارة الإقليمية جرى، اعتبارًا من ١٧٦٠ إلى ١٨٠٠، تعيين ممثلين مقيمين للأشانتي كمفوضين على مستوى المقاطعات والمناطق في بعض الدول الإقليمية[٦٩].

وكانت قد حدثت ثورة سياسية، فيما بين عامي ١٦٧٠ و ١٧٥٠، في مناطق غابات وساحل غينيا السفلى. فمن الدول الثماني والثلاثين التي ظهرت على خريطة عام ١٦٢٩ انبثقت ثلاث أمبراطوريات كبيرة للأوين والدنكيرا والأكوامو كانت بحلول ١٧٥٠ قد اندمجت بدورها في أمبراطورية واحدة هي أمبراطورية الأشانتي.

وكان أول سبب لقيام هذه الأمبراطورية ولتركز الدول هو أن الدول الأربع المعنية كان لديها الدافع إلى التوسع والمال اللازم لشراء الأسلحة والذخائر. إذ كان الأوين والدنكييرا والأكوامو والأشانتي هي الدول التي تتصدر إنتاج الذهب وكانت الاثنتان الأخيرتان منها هما الرائدتان في إنتاج الكولا التي تغذي التجارة مع الشمال. وفضلًا عن ذلك فإنها، بموقعها بين الساحل ومناطق السافانا، لعبت دور الوسطاء في التجارة بين هاتين المنطقتين.

وكان من شأن التوسع شمالًا وجنوبًا أن يكفل لهذه الدول السيطرة على الطرق التجارية الرئيسية وكذلك على المناطق الأخرى المنتجة للذهب والكولا. على أن دافعًا أقوى إلى التوسع

(٦٨) I.G. Wilks، ١٩٧٥، ص٣٩ و١٥١.

(٦٩) A.A. Boahen، ١٩٦٥، ص٣٤٢-٣٤٤.

كان هو الوجود الأوروبي على الساحل. ففي منتصف القرن السابع عشر كانت التجارة الأوروبية قد أضحت أربح بكثير من التجارة مع السافانا. فبتوسع الدول الداخلية نحو الساحل يمكنها أن تتاجر مباشرة مع الأوروبيين وتجني أكبر قدر من الربح. وكان ذلك إغراءً وتحديًا لا يقاوم حيث راح الجميع، بشكل عاجل أم آجل، يقاتلون لشق طريقهم إلى الساحل. فتوسعت أوين لتضم أبولونيا وتوسعت دنكييرا جنوبًا إلى أهانتا وفيتو، وغزت أكوامو مملكتي الأغونا والغا على الساحل وأخيرًا غزا الأشانتي جميع هذه الدول وأقاموا اتصالًا مباشرًا مع الأوروبيين.

وكانت الدول التي تألفت منها الأشانتي العاصمة تحدوها دوافع اقتصادية وسياسية. إذ كانت، بتطلعها إلى قيادة بديلة صالحة، توّاقة إلى التخلص من الغزاة الدنكييرا الطغاة. فالجور الذي اتسم به حكم الدنكييرا تؤكده المأثورات الشفهية لدول ما قبل الأشانتي وكذلك المصادر الأوروبية المعاصرة. فقد قال ج.ف. سفنهوزن، المدير الهولندي للمينا عام ١٧٠١: «إن الدنكييرا منذ وقت طويل مضى يبدون ولعًا شديدًا بالقتال وزهوًا بانتصاراتهم وتشددًا تجاه جيرانهم». كذلك يقول بوسمان، وهو مراقب معاصر: «إن الدنكييرا، وقد رفعها ثراؤها وسلطانها العظيمان، بلغت درجة من الصلف جعلتها تنظر إلى جميع الزنوج الآخرين نظرة ازدراء حيث لا ترى فيهم أكثر من رقيق تستعبدهم، الأمر الذي جعلها هدفًا لكراهية مشتركة، يتمنى الكل بفارغ الصبر سقوطها»[٧٠]. وكان ما يحتاجون إليه هو القيادة، وهو ما توفر في شخص أوزاي توتو وأوبوكو واري، مؤسّسي أمبراطورية الأشانتي.

والسبب الآخر وراء قيام الأمبراطوريات الكبيرة الثلاث هو أن الدول التوسعية الأربع كانت متحررة من التدخل في شؤونها الداخلية. فأكيم والدول الساحلية، رغم أنها لم تكن تفتقر إلى المال أو الحافز، أخفقت في أن تصبح أمبراطوريات لأنها لم تكن تتمتع بمثل هذه الحرية. فدول أكيم، إذ كانت محصورة بين الدنكييرا التوسعية ثم من بعدها الأشانتي في الغرب وبين الأكوامو في الشرق، كانت في موقف دفاع عن النفس طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. كذلك كانت الشؤون الداخلية لدول الساحل تتعرض لجميع أنواع التدخل من جانب الأمم الأوروبية المتنافسة على الساحل، وهو ما كان يؤدي أحيانًا إلى صراعات مسلّحة مثل حروب الكومندا – الهولنديين في العقد الأخير من القرن السابع عشر. والواقع أن أساس السياسة الأوروبية تمثّل طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر في الحيلولة دون نهوض أي دولة ساحلية. غير أن الدول الداخلية لأوين ودنكييرا وأكوامو والأشانتي لم تتعرض ابتداءً لتدخل أوروبي مباشر واستطاعت أن تدعم مواقفها بما فيه الكفاية قبل مواجهة الأوروبيين.

وثمة عاملان آخران ينبغي أخذهما في الحسبان في تفسير قيام الأمبراطوريات الثلاث وهما: الأخذ بتكنولوجيا جديدة، وعلوّ نوعية القيادة. ومنذ عام ١٦٥٠ أصبحت البنادق والبارود أكثر الواردات الأوروبية إقبالًا عليها وكان بوسع حكام هذه الدول، بما لديهم من ذهب وموارد أخرى، أن يشتروا كل ما يحتاجون إليه من ذخائر. ومن الواضح أن أنشطتهم

(٧٠) W. Bosman، ١٩٧٩، ص٧٤–٧٥.

التوسعية تسارعت كثيرًا بفضل البنادق. ففي الحروب التقليدية كان الخصمان يواجهان كل منهما الآخر بطوابير حاشدة من الجند الذين يستخدمون الحراب والسيوف والفؤوس والسكاكين والأقواس والسهام بل وحتى الأيدي في المعارك. فجاء استخدام البنادق فأدخل نظام الحرب بأجنحة مختلفة. وأدّى ذلك إلى إنشاء ثلاثة أجنحة في دنكييرا ثم إنشاء خمسة أجنحة في أكوامو وفي الأشانتي. وقد أدخل هذا التشكيل العسكري الجديد إضافة إلى البنية السياسية التقليدية القائمة على ملك وإلى جانبه مجلس شورى من زعماء العشائر والأسر. ولم تكن هذه الدول لتستطيع بدون حكام مقتدرين، تطويع توائم أسلوب الحرب التقليدي والبنية السياسية القديمة للتكنولوجيا الجديدة.

ولسنا نعرف في مرحلتنا الكثير عن ملوك الأوين، ولكن المأثورات المروية والمصادر الوثائقية الأوروبية تشيد بشجاعة حكام دنكييرا وأكوامو وأشانتي وبحسّهم المرهف وبسالتهم. وكان من بين ملوك الدنكييرا ويريمبي أمبيم وبوادو أكافو كريمبون وكذلك بوا أمبونسيم الذي كان أكثرهم شهرة؛ ومن ملوك الأكوامو أنسا ساسكراكو وباسوا وأكوونو، ومن ملوك الأشانتي أوزاي توتو وأوبوكو واري[(٧١)]. وقد حوّل هؤلاء الملوك ممالكهم الصغيرة إلى أمبراطوريات ضخمة بسلسلة حملات بارعة دقيقة التوقيت وحسنة التنسيق.

ويعتقد كثير من المؤرخين أن هذه الأمبراطوريات كانت ثمرة لتجارة الرقيق. فقد أكد فيدج على سبيل المثال:

«الذي يرجّح أن تجارة الرقيق سعت إلى توحيد البلاد والسلطات العسكرية وتقويتها وتنميتها وإلى إضعاف المجتمعات الأكثر تشعّبًا؛ والتساؤل هل كان ذلك خيرًا أم شرًا أمر عويص، أما من الناحية التاريخية فقد كان أمرًا مفيدًا وربما لم يكن بدّ منها»[(٧٢)].

«بل إن هاتين المملكتين، (أي داهومي والأشانتي) على حدّ قول كليريسي وغيره، اللتين لم تكونا موجودتين من قبل إنما ولدتا من تجارة الرقيق»[(٧٣)]. وقد يصدق ذلك على أجزاء أخرى من غرب أفريقيا ولكنه لا يصدق على هذه المنطقة. فتجارة الرقيق في ساحل الذهب لم تصبح ذات أهمية اقتصادية إلا اعتبارًا من العقد الأول من القرن الثامن عشر، بينما الأنشطة التوسعية كانت قد بدأت في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن السابع عشر. وفي ساحل الذهب كانت تجارة الرقيق نتيجة لعملية بناء الدول لا سببًا لها.

وفي مناطق الأكان غربي نهر تانوي ومناطق الأيوه شرقي نهر الفولتا، وهي موطن سكان مناطق البحيرات الساحلية والأنيي والبوله، لم يحدث مثل هذا التغيير السياسي الشديد في ذلك

(٧١) لمزيد من التفاصيل عن الأدوار التي اضطلع بها هؤلاء الحكام، أنظر: J.K. Fynn، ١٩٧٥؛ A.A. Boahen، ١٩٦٥؛ K.Y. Daaku، ١٩٧٠(ب)؛ J.K. Kumah، ١٩٦٦، I.G. Wilks، ١٩٥٧.

(٧٢) J.D. Fage، ١٩٦٩(أ).

(٧٣) M.A. Clerici، ١٩٦٢، ص٦٧.

الوقت. فالأوضاع السياسية في عام ١٨٠٠ كانت إلى حدّ بعيد مماثلة لما كانت عليه من ٥٠ أو ١٠٠ عام من قبل حيث توجد ممالك صغيرة أو شياخات تتألف من جماعات أسرية تنتمي إلى عشائر تعود إلى سلف مشترك تجمع بينها روابط ليست بالمتينة.

وفي عام ١٨٠٠ كان إقليم الأيوه لا يزال مقسّمًا إلى عدة أقسام إقليمية (داكوو أو شياخات حسبما يسمّيها أمينومي) مستقلة ذات أحجام مختلفة تتراوح بين المدينة الواحدة في حالة الوودزه وبين ست وثلاثين مدينة وقرية مستقلة ومتناثرة في حالة الأنلو[٧٤]. وفي عام ١٩٠٠ كان عدد أقسام الأيوه قد ارتفع إلى ١٢٠ قسمًا يحكم كلًا منها ملك (فيا) ينتخب بحسب تسلسل النسب من ناحية الأب من بين طبقة أو اثنتين من نسل الأسر المؤسّسة. وكان يعاونه مجلس شيوخ يستشار في كل القضايا. وكان تحت إمرته رؤساء قرى القسم الإقليمي، وكانت كل قرية تتألف بدورها من طبقات النسل التي تلي الطبقة الرئيسية. وعلى مستوى القرية أو المدينة كان جميع الذكور البالغين الأصحاء الأقوياء يشتركون في مناقشات مفتوحة حول كافة الأمور قبل أن يتاح للرئيس وكبار معاونيه اتخاذ قرار بشأنها. وهناك عدّة أسباب لعدم توحّد الأكان الغربيين في حوض تانوي - بانداما والأيوه في حوض الفولتا - مونو. أولًا لأن الهجرات إلى أراضيهم استمرت طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر بل واستمرت حركات النزوح الانفصالية في جماعات أصغر فأصغر حتى القرن التاسع عشر. ولذلك فإن الأيوه والأكان الغربيين لم يكونوا، في عام ١٨٠٠، قد استقروا بدرجة كافية حتى يشرعوا في حروب توسعية. وثانيًا لأن هؤلاء المهاجرين، الذين كانوا هم أنفسهم فارين من المركزية والسلوك الاستبدادي من حكامهم السابقين، لم يكن يتوقع منهم أن ينشئوا من جديد في أوطانهم الجديدة البنى الاجتماعية السياسية السابقة نفسها. وثالثًا لأن الحافز الاقتصادي على بناء الدولة، في حالة الأيوه، لم يكن متوافرًا. وكما يقول أمينومي:

> كان الأيوه يفتقرون إلى الحافز الاقتصادي، وهو شرط أساسي لا غنى عنه لنشوء كيانات سياسية مركزية. ذلك أن إنتاج فوائض اقتصادية هو الذي يوفّر الحافز الأول على التركز[٧٥].

وبدون ذهب أو عاج أو كولا، لم يستطع الأيوه أن يشتركوا في تجارة الشمال - الجنوب الأطلسية المربحة التي قامت منذ وقت طويل. فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت أهم صادراتهم هي الرقيق، وكان ذلك نشاط يهدد السلام والاستقرار وانتظام الحكم - وهي المتطلبات الضرورية لسياسة توسعية أو مركزية.

أما الأكان الغربيون فكان لديهم بالفعل الذهب والعاج والكولا ولكنهم لم يستفيدوا كثيرًا من هذه التجارة لأن الطرق التجارية إلى الشمال كانت تحت سيطرة المانده والسنوفو والكولانغو والأكان الشرقيين، وخاصة الأشانتي. كما أنهم لم يشتركوا في التجارة المربحة مع

---

(٧٤) D.E.K. Amenumey، ١٩٦٩؛ C.K. Nukunya، ١٩٦٩.

(٧٥) D.E.K. Amenumey، ١٩٦٩.

الهوسا وبورنو إلى الشمال الشرقي. ولذلك لم يكن لديهم ما يلزم من المال لأنشطة توسعية كبيرة النطاق.

وكان السبب الثالث لإخفاق الأيوه والأكان الغربيين في التوحد ذا طبيعة ايكولوجية(٧٦). فلمّا كانوا معزولين عن المناطق الداخلية ببحيرات ساحلية عديدة، لم يكن للأوروبيين أن يستقروا هناك، مما حرمهم من أي حافز اقتصادي على التوسع جنوبًا إلى الساحل.

والسبب الرابع وربما الأهم هو تدخل جيرانهم المستمر في شؤونهم السياسية مما جعل الأيوه والأكان الغربيين في موقف دفاعي دائمًا. وقد واجه الأكان الغربيون تهديد السيهوي وخاصة الأشانتي طوال القرن الثامن عشر. كذلك واجه الأيوه، اعتبارًا من عقد الثمانينات من القرن السابع عشر، تدخلًا نشطًا من جانب ملوك بوبو الكبرى والصغرى أولًا، ثم من جانب أكوامو، وفي القرن الثامن عشر من جانب داهومي في الشرق والأشانتي الغزاة في الغرب.

التغيرات الاجتماعية والثقافية في غينيا السفلى

كان أبرز تغير اجتماعي ثقافي في غينيا السفلى بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠ ديمغرافيًا. فمع المحاصيل الغذائية الجديدة العديدة من الأمريكتين وآسيا، وخاصة الذرة وبعض أنواع اليام (البطاطا)، تزايد سكان الساحل الغيني الأدنى تزايدًا كبيرًا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر – كما تشهد بذلك الوثائق الأوروبية لتلك الفترة. غير أن عدد السكان ظلّ ثابتًا أو حتى تناقص خلال القرن الثامن عشر وذلك إلى حدّ بعيد، نتيجة لتجارة الرقيق. وكما أوضح إنيكوري(٧٧)، كان يقدّر لسكان غينيا السفلى أن يكونوا اليوم أكثر من ذلك بكثير لو لم تكن هناك تجارة الرقيق في الأطلسي.

ثانيًا، أصبح المجتمع أكثر تعقيدًا. ففي عام ١٥٠٠ كان يتكون من أرستقراطية حاكمة تتألف من صفوة دينية من الكهنة (الذين مارسوا معظم السلطة) وصفوة سياسية من الملوك والملكات، ومن رعايا عاديين ومن الرقيق المحليين. غير أنه بحلول عام ١٨٠٠ كانت الصفوة السياسية قد جاوزت مكانة الصفوة الدينية، إلا بين الغا – أدانغبه والأيوه. وفضلًا عن ذلك فإن الزيادة الهائلة في الأنشطة الاقتصادية وخاصة في تعدين الذهب والتجارة عبر المسافات الطويلة، وحروب التوسع والسيطرة العديدة أدّت إلى زيادة الرقيق المحليين. وكان يسمح للرقيق في غينيا السفلى في ذلك الوقت بالتملك والزواج من مواطنين أحرار، وقد تولّى بعضهم وظائف مسؤولة بل وتسنّى لهم أن يرثوا أملاك أربابهم ممن كانوا يعتبرونهم جزءًا من الأسرة. وفي عام ١٨٠٠ كان معظمهم قد اندمج في المجتمع وأصبح شرعة مقدسة، لا سيّما بين الأكان، ألا يفصح عن أصل هؤلاء الناس.

---

(٧٦) رسالة شخصية من C. Wondji.

(٧٧) J.E. Inikori، ١٩٧٩، ص٦٨–٧١.

وفضلًا عن ذلك فإنه نتيجة للأنشطة التجارية وللوجود الأوروبي، ظهرت ثلاث طبقات جديدة لم يعرفها المجتمع التقليدي. وكانت ظاهرة بشكل واضح في المناطق الساحلية بين نهري تانوي والفولتا، وهي طبقة من الأجراء، وطبقة مستقلة من التجار الأثرياء وكبار الوسطاء التجاريين، ومجموعة من المخلطين (الأوروبيين والسود)[٧٨]. وكانت الطبقة الأولى تتألف من أناس يستخدمهم الأوروبيون كبنّائين أو نجارين أو عمال بناء وتراجمة أو كتبة أو سكرتيريين أو سماسرة للذهب أو موظفين مدنيين أو سفراء أو كموظفين للعلاقات العامة. وان السجلات الأوروبية زاخرة بإشارات إلى هؤلاء العاملين. وكان بعضهم متعلمين ويعملون وسطاء بين الأوروبيين والحكام التقليديين ورعاياهم.

وكانت الطبقة الثانية تتألف من الأفارقة، الأفراد أو الجماعات، الذين أضحوا، بفضل جهودهم الخاصة في الزارعة أو التجارة، فائقي الثراء وأكثر سلطانًا حتى من الحكام التقليديين. وقد ضمّت طبقتهم، على ساحل الذهب، أناسًا من أمثال جون أهيناكوا وجون كليسين من فيتو وأزوماني من أكوامو وجون كابيس من كوميندا وجون كوني من أهانتا وجون كورّانتي من أنومابو (المعروف أيضًا في التراث الشفهي باسم اينو بيزيه كورينتسي). وفي ساحل الذهب الشرقي برز أيضًا آل كوزهيرانج وآل ايسوما الذين عملوا كسماسرة أو وسطاء بين الأوروبيين وجماعات أفيكام وايوتيله وأبوره وسانوي وأوين وسيهوي في الداخل. وفي عام ١٨٠٠ كانت جماعة كوزهيرانج بوجه خاص قد أصبحوا بالغي الثراء والقوة وكانوا يلعبون دورًا رئيسيًا في اختيار رؤوس السلالات[٧٩]. وكانت التجارة نشطة بين الساحل والداخل. وكان بوسع الأشخاص العاديين والحكام التقليديين أن يشاركوا فيها، وقد لعب أهالي الغابات الدور الرابح كوسطاء مع المنتجين. ولو لم تظهر جماعة من الأجراء لظهرت على الأقل بالضرورة جماعة ثرية من الحكام التقليديين وكبار التجار المستقلين. وللأسف أن المصادر الأوروبية وكذلك المأثورات الشفهية لا تذكر شيئًا في هذا الشأن.

أما جماعة المخلطين فكانت نتاج تزاوج بين التجار الأوروبيين والنساء الأفريقيات. وكانت هذه الجماعة موجودة على طول الساحل الغيني الأسفل. وعلى الرغم من أن بعض المعاصرين مثل بوسمان يتحدثون عنهم بامتهان «كسلالة غير شرعية... تتألف من مجموعة رعاع متهتكين ليسوا كمثل الزنوج ولا كمثلنا»[٨٠]، فإن بعضًا منهم مثل غرينلندونك وبوسمان وبارتر وغوردون وعلى الأخص سلالة ريتشارد برو، لعبوا أدوارًا مهمة في الحياة التجارية والسياسية[٨١].

وثمة تغيير اجتماعي مهم آخر تمثّل في إدخال المسيحية والتعليم الغربي على أيدي الأوروبيين، والإسلام على أيدي تجار المانده والهوسا. فقد أقام الهولنديون والبريطانيون

---

(٧٨) K.Y. Daaku، ١٩٧٠(ب)، ص٩٦-١٤٣.

(٧٩) استنادًا إلى إسهام قدّمه ووندجي.

(٨٠) W. Bosman، ١٩٦٧، ص١٤١-١٤٢.

(٨١) M. Priestley، ١٩٦٩.

مدارس ابتدائية في حصونهم في كيب كوست (ساحل الرأس) والمينا وأكرا، وأرسلت جمعية نشر الإنجيل في الخمسينات من القرن الثامن عشر مبشرين إلى كيب كوست. وفضلًا عن ذلك فإن أولاد بعض المخلطين وبعض الحكام التقليديين كانوا يرسلون إلى الخارج للتعلم حيث عاد كثير منهم، ومن بينهم كريستيان بيديرسين وسفان وكابتين وفيليب كواكو، إلى بلدهم كمعلمين ومبشرين. وهكذا كان يمكن، عام ١٨٠٠، أن نجد نخبة متعلمة صغيرة وعددًا ممن تحوّلوا إلى المسيحية في بعض المدن الساحلية مثل أكرا وكيب كوست.

على أن في وقت أبكر من المسيحية انتشر الإسلام والثقافة الإسلامية على طول الطرق التجارية الشمالية في شمال غانا بحلول القرن الرابع عشر وفي الأشانتي والبوله بحلول عقد الخمسينات من القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٠٠ كان في كوماسي حي إسلامي مزدهر يضمّ مدرسة لتحفيظ القرآن، ويقول ويلكس ان أوزاي كوامي (١٧٧٧–١٨٠١)، آخر ملوك الأشانتي في القرن الثامن عشر، خلع بسبب تمسكه بالدين الإسلامي[٨٢].

وبحلول عام ١٨٠٠ لم تكن المسيحية ولا الإسلام قد أثّرا في معظم شعوب الساحل الغيني الأسفل تأثيرًا كبيرًا، مع أن قواعد القراءة والكتابة باللغات العربية والأوروبية كانت قد توطدت.

وكما تؤكد الدلائل الأثرية التي تتزايد بسرعة[٨٣]، كانت مجتمعات الساحل الغيني، بحلول عام ١٨٠٠، قد طورت فنون وحرف صنع الأواني والنحت (على الخشب والعاج والطفل) والنسيج والحدادة والسباكة (في النحاس الأصفر والأحمر والذهب) مع وجود بعض الجماعات المتخصصة في حرفة معيّنة. كذلك تطورت الموسيقى واستخدام الطبول والرقص.

فصنع الأواني، وهو من أقدم الحرف في العالم، حيث يعود في غانا، مثلًا، إلى أواخر العصر الحجري (بعد عام ٣٠٠٠ ق.م.)[٨٤]، كان قد تطور بدرجة عالية بحلول عام ١٧٠٠ وبصفة خاصة بين الأدانغبه الذين صدرت أوانيهم إلى أماكن بعيدة وصلت إلى بوندوكو في ساحل العاج. ويقول أنكوانده أن صناعة الفخار رفعت إلى مستوى الفنون الجميلة بمعرفة الأشانتي حيث أنتجوا بعضًا من أحسن نوعيات الأواني الفخارية المتعددة الأشكال المزخرفة بنقوش معقّدة مثل أبوزوا كوروا، وهي قدر كبير تستخدمه عشائر الأشانتي، وقدر عظم الفك موجيموجيه، وهو قدر للنبيذ يُستخدم لسكب الخمر على المسند الذهبي[٨٥].

كذلك كان النقش والنحت على الخشب والعاج والصلصال قد تطور أثناء تلك الفترة – وبوجه خاص بين الأكان – فكان يجرى صنع المساند (كراس بدون ظهر ولا ذراعين) والبراميل والمظلات والمقاييس المدرجة للغويين. وقد بلغ النقش على الخشب أوجه في القرن

(٨٢) I.G. Wilks، ١٩٦١ و١٩٦٦(أ).

(٨٣) J. Anquandah، ١٩٨٢.

(٨٤) المصدر السابق، ص٥٣.

(٨٥) المصدر السابق، ص٤٠.

السادس عشر عندما طور ملوك دنكييرا – حسبما قال انكواندا‌ه – الأيديولوجية السياسية والثقافية المرتبطة بمسند الأدانسه[٨٦]. وقد راع الأوروبيين الذين زاروا الساحل الغيني في القرنين السابع عشر والثامن عشر، مثل بوسمان، جمال ما وجدوه من أبواق عاجية مشكلة جوانبها بالنفخ. ومن المصنوعات المشهورة بوجه خاص الأكوابا (دمي الخصب) الخشبية والصلصالية والصور الصلصالية المنحوتة للملوك والملكات المتوفين.

وقد تطور فن النسيج أيضًا في تلك الفترة. وتفيد دراسة أجريت مؤخرًا أن النسج على أنوال أفقية ضيّقة أدخل إلى شعوب الأكان والأيوه والغا على الأرجح من السودان الغربي عن طريق وادي النيل لا من غربي بلدان المغرب[٨٧]. ولسنا نعرف على وجه الدقة متى وصلت هذه المعرفة إلى مناطق الغابات والساحل، ولكن لا بدّ وأن يكون ذلك قد حدث قبل وصول البرتغاليين الذي اتسع نطاقه في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويقول برون وباربوت، كلاهما، أن قماشًا ذا ستة أقلام من كوت ديفوار (ساحل العاج) كان يصدّر إلى ساحل الذهب. ووفقًا لخريطة عام ١٦٢٩، كانت نسوكو (المعروفة الآن باسم بيغو) مركزًا مهمًا «حيث تنسج الأقمشة مثل السجاجيد ويلبسها الأكان»[٨٨]. وكان أولئك النساجون ينتجون أيضًا البطاطين المعروفة بين الأكان باسم كاسا وبومو ونسا والتي لا يزالون يقدّرونها تقديرًا كبيرًا. ولكن نشاط النسيج بين الأكان والأيوه إنما بلغ نضجه وغاية دقته، حسبما أوضح لامب بجلاء، في القرن الثامن عشر. وهذا ما تدلّ عليه بصورة جليّة الأقمشة المشرقة الألوان المشهورة الآن، أقمشة كنته من صنع الأكان وأقمشة أدانودو الفخمة من صنع الأيوه (اللوحة ١٤,٢)[٨٩]. كذلك اكتسب قماش ادنكرا، وهو قماش عريض ذو نقوش ورموز تقليدية أكانية مطبوعة عليه، شهرة في منطقة برونغ ثم حاكاه الأشانتي بعد ذلك.

على أن شغل المعادن والسباكة، وخاصة باستخدام طريقة الشمع، صنع شعارات ورموز ملكية ذهبية وفضية رائعة تشمل زخارف السيوف والخواتم والسوار والخلاخيل والسلاسل وأغطية الرأس. وكان شغل الذهب متقدمًا قبل مجيء الأوروبيين، ولكن البرونغ ثم الدنكييرا وخاصة الأشانتي، قاموا، معتمدين على خبرة صناعهم المسلمين، بتطوير هذا الفن خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ليصلوا به إلى درجة امتياز لم يسبق لها مثيل. كذلك أنتج الصائغون الأكان آلافًا من الأوزان ذات الأشكال الهندسية والرمزية المصنوعة من الذهب أو النحاس الأصفر التي تجتذب الآن السياح الأوروبيين والتي توجد في متاحف الفن الشهيرة في مختلف أنحاء العالم (اللوحة ١٤,٣)[٩٠]. كذلك كانت السباكة، وخاصة في النحاس الأصفر،

---

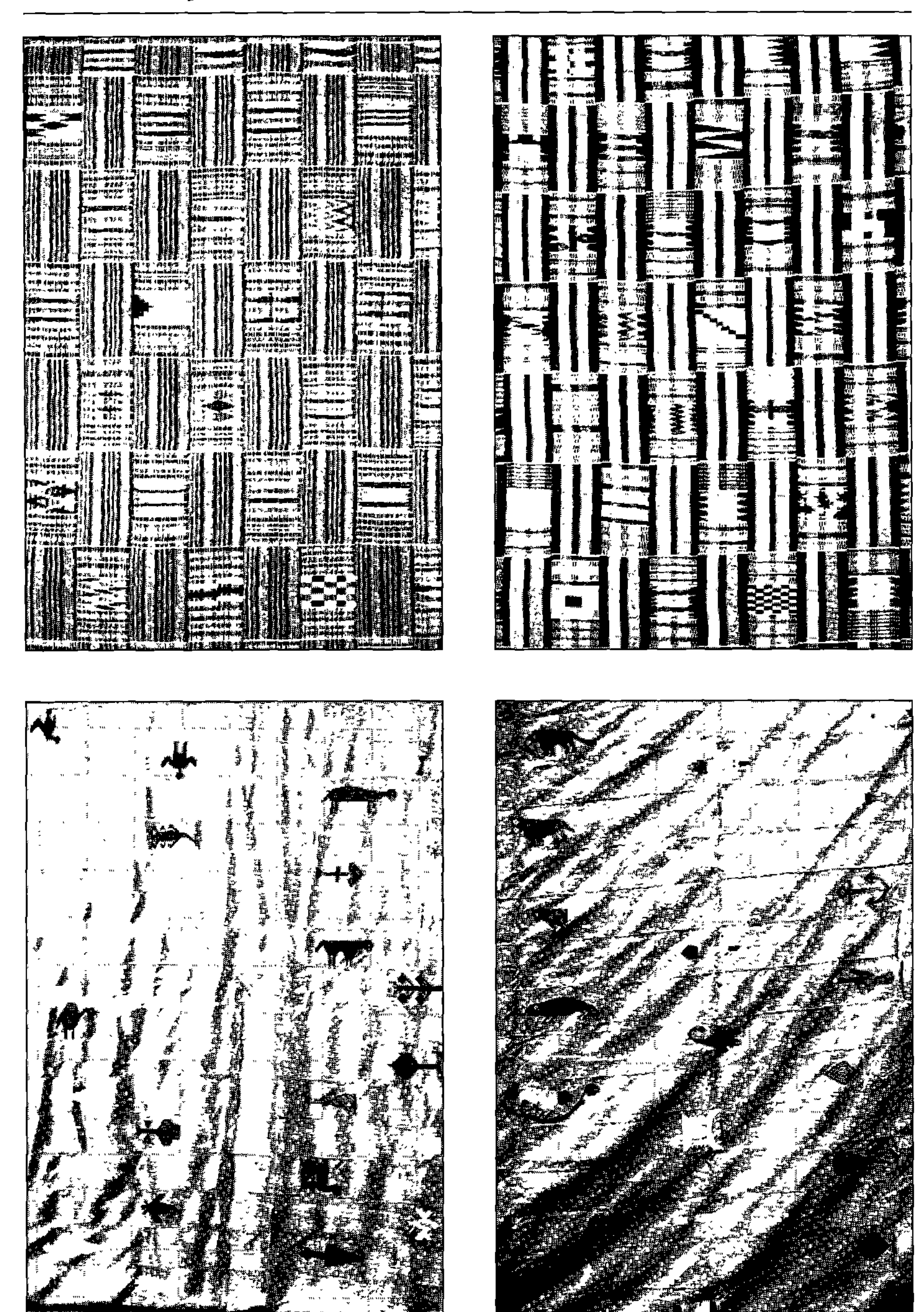
(٨٦) المصدر السابق.

(٨٧) J. Lamb، ١٩٧٥، ص٢١٩.

(٨٨) S. Brun، ١٦٢٤؛ J. Barbot، ١٧٣٢.

(٨٩) المصدر السابق، ص٩١-٩٩.

(٩٠) للاطلاع على دراسة شيّقة عن الأوزان الذهبية للأكان، أنظر T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص١٧١-٣٦٣.



اللوحة ١٤،٢: نسيج غرب أفريقيا؛ أعلى اللوحه: أقمشة كنته وحرير الأشانته، وأسفلها: أقمشة أدانودو وحرير الأيوه.

متقدمة في ذلك الوقت. وكانت تصنع أيضًا علب نحاسية صغيرة لتحفظ فيها نفايات الذهب وأوان نحاسية لحفظ الشحوم النباتية.

وقد بلغت الفنون والحرف في الساحل الغيني ذروتها بقيام أمبراطورية الأشانتي في القرن الثامن عشر. فالملوك الأشانتي لم يعنوا فحسب بالتوسع إقليميًا وسياسيًا، بل فعلوا كل ما يمكن للنهوض بالفنون والحرف. وفي أعقاب إنزالهم الهزيمة بدنكييرا وتيكيمان وأكيم، جمعوا خيرة صناعهم وصائغيهم وبعثوا بهم إلى كوماسي[٩١]. وكما أشار أنكوانداه، قام ملوك الأشانتي، بعد ترسيخ أقدام اتحاد الأشانتي، بتركيز جميع فنون وحرف الأشانتي في المنطقة المجاورة للعاصمة كوماسي[٩٢]. فأقيمت أهويا كمركز لصنع الكراسي وبونويره لنسيج أقمشة كنتيه وتافو للأواني الفخارية وفوميزوا لأشغال الحديد وكروفوفروم لسباكة النحاس. وأقام الملك الأعظم للأشانتي، فضلًا عن ذلك، الأباجيافي –وهي جماعة من الصائغين والصناع الآخرين من دنكييرا كانت مهمتهم صنع الشعارات والرموز الملكية. كما أدخل المسند الذهبي أسومفو (أي الكرسي الذهبي للأشانتي) الذي كان أول من تربّع عليه هو نانا تابيري، وهو ابن زعيم لدنكييرا[٩٣].

وبالجمع بين الخبرة والتقاليد الفنية، نهض ملوك الأشانتي في القرن الثامن عشر بالتنمية الثقافية للأكان إلى أعلى ذرى امتيازها، وضمنوا بذلك التعبير عن مركزهم وسلطانهم بأشكال فنية من أعلى مستوى. لقد نموا ثقافة ذهبية وحضارة تجد رموزها في شعاراتهم الذهبية الرائعة وأقمشتهم الفخمة المتعددة الألوان وفي بروتوكول بلاطهم المحكم وأوزانهم الذهبية المعقدة والفنية التي أدهشت الأوروبيين الذين زاروا كوماسي في القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر[٩٤]. ورغم تأثير الاستعمار ومهاجمة الأيقونات وإدانتها من قبل المبشرين المسيحيين في القرنين التاسع عشر والعشرين، فإن فن شغل الذهب لم يختف قط ولا تزال هناك شعارات ملكية ذهبية وفضية ساحرة يجري إنتاجها، وخاصة بمعرفة الأشانتي.

خاتمة

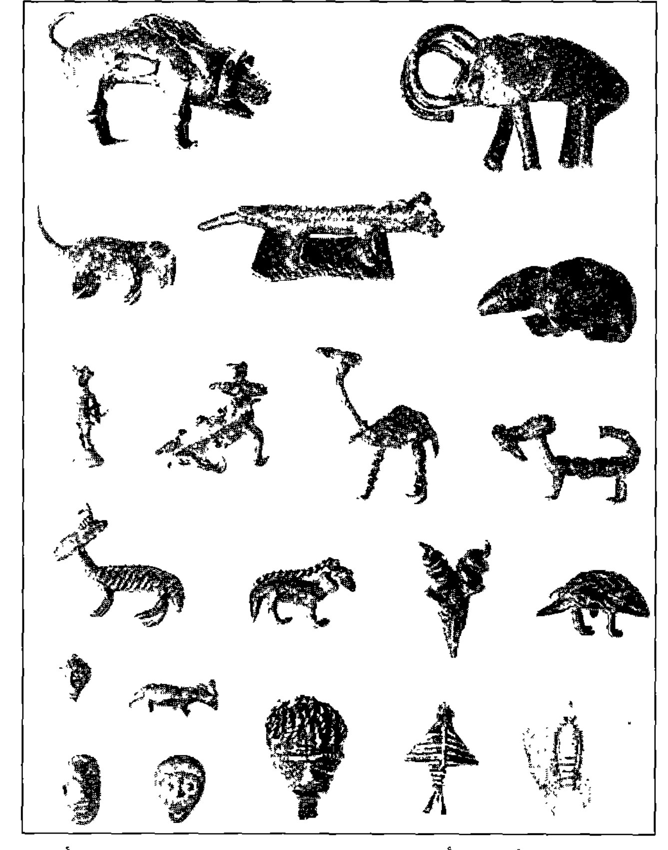
كانت الفترة ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ في الواقع فترة تغيّر جذري لدول وشعوب الساحل الغيني الأدنى. فعلى الصعيد السياسي استكملت عملية تحقيق المركزية. وعلى الصعيد الاقتصادي انحسرت تجارة الذهب والعاج وطغت عليها تجارة الرقيق؛ وانتقلت المراكز التجارية

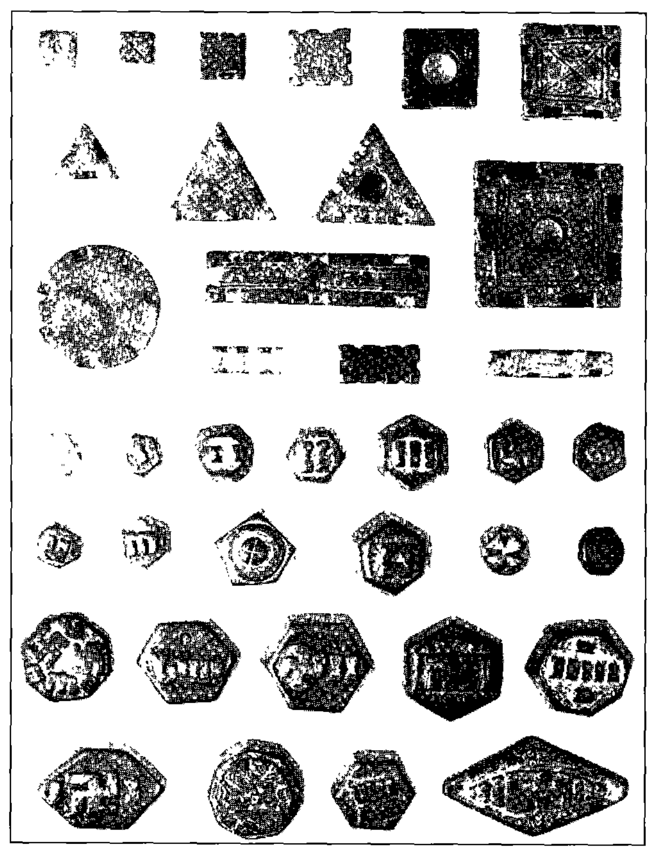
(٩١) المصدر السابق، ص١٩٨.

(٩٢) J. Anquandah، ١٩٨٢، ص٤٠.

(٩٣) T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص٢٩٩.

(٩٤) T.F. Garrard، ١٩٨٠، ص٤٧–٤٨؛ M.D. McLeod، ١٩٨١، ص ٧٢–٧٦؛ J. Anquandah، ١٩٨٢، ص٣٩–٤٤ و١٠٠–١١٢.





اللوحة ٣.١٤: أوزان الأكان النحاسية لوزن الذهب الخام. وكانت الأشكال الهندسية (إلى اليسار) تستخدم ابتداءً من القرن الخامس عشر؛ أما الأشكال الرمزية (إلي اليمين) فقد بدأ استخدامها في القرن السابع عشر، كما استخدمت أيضًا لتوضيح الأمثال الشعبية والحكم.



اللوحة ١٤،٤: نانا أوتو سيربويه الثاني، ملك (أومانهين) دولة دوابن، في زي من قماش كنته الفخم ويحمل بعض شعارات الدولة الذهبية

والاقتصادية من الداخل إلى الساحل؛ وأقيمت روابط تجارية قوية مع الأمريكتين وأوروبا، وبذلك تكامل الاقتصاد المحلّي والاقتصاد العالمي. وفوق كل ذلك، كانت تلك الفترة فترة تغيّر اجتماعي: ظهور طبقات جديدة وإن يكن محدود النطاق ومحصورًا تقريبًا في الساحل؛ وإدخال التعليم الأولي والتربية الغربية والمسيحية؛ وانتشار الإسلام؛ وازدهار الثقافات المحلية وخاصة في مجال النسيج وشغل المعادن. والحقيقة أن هذه القرون كانت قرونًا دينامية لشعوب الساحل الغيني الأسفل، وخاصة لأنها كانت في نهاية الأمر تتحكم تمامًا في مقدراتها وسيادتها.

الفصل الخامس عشر

الفون واليوروبا:
دلتا نهر النيجر والكامرون

أ.ج. ألاغوا

مقدمة

هذا الفصل يغطي المنطقة الممتدة من وادي نهر الفولتا في الغرب إلى نهر الكامرون في الشرق. ومعظم هذه المنطقة غابات استوائية تحف بها السافانا، مع وجود غابات من الشجيرات إلى الشمال. والجزء الغربي، من حدود نيجيريا إلى نهر الفولتا، هو أراضي سافانا كذلك. ويمكن تحديد الإقليم أيضًا بأنه الأراضي الكائنة بين خط ساحلي خليج بنين وخليج بوني (بيافرا سابقًا) في خليج غينيا. والأقوام التي تعيش داخل هذا الجزء من غابات غينيا والسافانا المحيطة بها تشمل الفون أو الأجا في جمهورية بنين الحديثة، واليوروبا، والإيجو في دلتا النيجر في وسط المنطقة، والإيغبو إلى الشمال الشرقي من الدلتا في وسط المنطقة، ثم الإيغبو فيما يلي ذلك إلى الشمال الشرقي، والإيبيبو، ومختلف أقوام الكامرون الجنوبية

وتنتمي جميع لغات المنطقة إلى عائلة النيجر – الكونغو، مع انتماء غالبيتها العظمى إلى العائلة الفرعية للكوا. إلا أن لغة الإيفيك / إيبيبو واللغات الأخرى لمنطقة نيجيريا – الكامرون على حدود نيجيريا ولغات الكامرون نفسها ذات قرابة وثيقة مع لغات البانتو في أفريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية. وعلى ذلك فان القسم الشرقي من الإقليم يعدّ من نواحٍ كثيرة امتدادًا للمجموعة الكبرى من لغات وثقافات البانتو في غرب أفريقيا. وتشكل الأقوام والثقافات في هذا الاقليم الحدودي رابطة توحيد بين غرب أفريقيا وبين أفريقيا البانتويّة. ومن بين مجموعة لغات الكوا، فإن لغتي اليوروبا والإيغبو هما الأعظم شأنًا من حيث عدد الناطقين بهما (٨–١٢ مليونًا) ومن حيث الانتشار الجغرافي. وتتسم مجموعة الإيدو كذلك بالكبر، إذ تنتشر الأقوام المرتبطة بها من القلب العميق

للأراضي الداخلية (الهنترلاند) إلى الدلتا وتخومها الغربية، بما في ذلك عدد من المجموعات مثل الإيسوكو والأورهوبو، وإلى الشمال الإيشان (الإيسان) وغير ذلك. وبين لغات الكوا، تعدّ لغة الإيجو في دلتا النيجر الأكثر انحرافًا أو تباعدًا عن جيرانها من الإيغبو، والإيدو، واليوروبا[1].

ويلاحظ أن الدرجة العالية من تمايز الإيجو عن الإيغبو والإيدو واليوروبا ترجع في جانب منها إلى الفترة الطويلة التي كانت فيها لغة منفصلة. ويستفاد من التقديرات الحلقية – الزمنية أن فترة الانفصال تزيد على ٥٠٠٠ سنة، مما يشير إلى استقرار المجتمعات اللغوية في الإقليم. وعلى سبيل المثال، فإن فترات الانفصال لعناقيد اللهجات في إطار مجموعة الإيجو نفسها، بين وسط الدلتا وشرقها، تقدّر بـ ١–٢٠٠٠ سنة، وهناك تقدير مماثل يبلغ ٢٠٠٠ سنة فيما يخص اليوروبا ولغة الإيغالا ذات القرابة بها.

وينبغي ألا تغيب الإستمراريات الطويلة في تاريخ هذا الإقليم عن الذهن لدى تقييم التغيرات التي يفترض أنها نشأت بسبب وصول الأوروبيين على الساحل الأطلسي بدءًا من أواخر القرن الخامس عشر. وتجدر ملاحظة أن التأثير السائد للتطورات في السافانا وفي الأراضي الداخلية على هذا الإقليم لم يعادله على مدى فترة طويلة ولم يحلّ محله – مؤخرًا – سوى التأثيرات الأوروبية القادمة من الساحل.

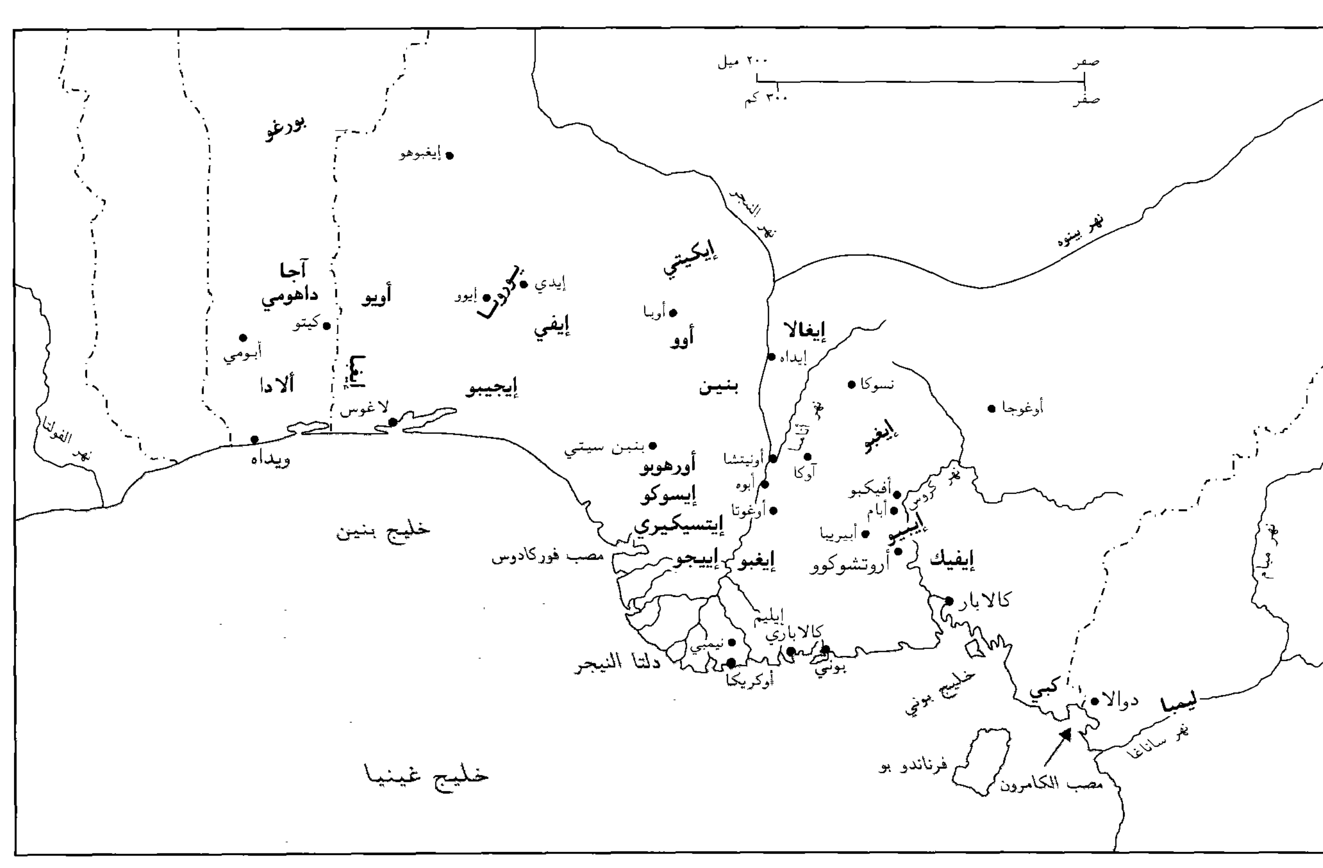
وقد شهد القرن السادس عشر بدء النشاط الأوروبي الفعال في خليجي بنين وبوني. وكان البرتغاليون قد بلغوا بنين في ١٤٨٦ وأقاموا علاقات مع «أوبا» بنين (العاهل السياسي والديني)، كما أقاموا علاقات تجارية عند نقاط مختلفة على طول الساحل. وخلال القرون التالية، بدأ النشاط الأوروبي على الساحل في تغيير اتجاه التجارة من الشمال إلى الجنوب، وأصبح الساحل بالتدريج المصدر الرئيسي للحوافز إلى التغيير.

وكانت تجارة الرقيق عبر البحر هي المحور الواضح للنشاط الأوروبي من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. وكان الإقليم المشمول بهذه الدراسة أحد أسواق الرقيق الرئيسية على ساحل أفريقيا الغربي. وقد استمدت بعض الدول، مثل مملكة داهومي، حافزًا مهمًا وقويًا إلى تكوينها ونموّها من تجارة الرقيق. وكان نمو وتطور دول أخرى، من دلتا النيجر إلى الكامرون، متأثرًا بالأرباح التي ستستمد منها. أما المجتمعات المحلية الأخرى، وخاصة تلك المنظّمة على غير نمط الدولة، فقد غدت في الأغلب ضحايا لغارات الاسترقاق ومصادر للامداد بالرقيق. ولم يفلت أي مجتمع محلي من التأثر، بطريقة أو بأخرى، بما أثارته تجارة الرقيق عبر البحار من اضطرابات عنيفة وإفقار سكاني وتغيرات شديدة.

وخلال هذه الفترة، كان التأثير الرئيسي لتجارة الرقيق هو جرّ مجتمعات الإقليم إلى دخول حلبة الاقتصاد العالمي باعتبارها مورّدة للرقيق من أجل العمل في المزارع الأمريكية. وأدت الزيادة في المعروض المحلي من الرقيق إلى تغيرات اجتماعية وسياسية داخل تلك المجتمعات. كما أن وصول المهاجرين الأفريقيين بالإكراه إلى الأمريكتين خلق قوى إضافية للتغيير في العالم

---

(١) K. Williamson، ١٩٧١.



الشكل ١٠.١٥: منطقة دلتا النيجر والكاميرون في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر



اللوحة ١٥، ١: رأس تذكارية من بنين، نيجيريا، ترجع إلى القرن الخامس عشر أو السادس عشر، مصبوبة من البرونز ومطعّمة بالحديد، وارتفاعها **٢٢** سم.

الجديد. غير أن ما تبرزه روايات التراث الشفهي في مجتمعات الإقليم هو تأثير تجارة الرقيق على أقدار الأنساب أو الجماعات أو الأسر الحاكمة المحلية.

مملكة الفون في داهومي

إن التطور السياسي لمملكة داهومي وما جاورها من دول ألادا، ووهيداه، وبوبو، وجاكين كان يرتبط إلى درجة كبيرة بأنشطة تجار الرقيق الأوروبيين على الساحل، وبتأثير مملكة اليوروبا في أويو إلى الشمال الشرقي. وطبقا لدراسة قام بها أكينجوغبين[٢] لهذه المنطقة، فإن

(٢) I.A. Akinjogbin، ١٩٦٧، الصفحة التاسعة، و١٩٧٦.

التطورات فيها قبل أوائل القرن التاسع عشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بآثار تجارة الرقيق ومحاولات أويو لفرض سلطانها.

وقد أدّى إدخال تجارة الرقيق إلى إضعاف النظم والمؤسسات التقليدية للمجتمعات المحلية الصغيرة والدول القائمة في المنطقة، مما انتهى بحلول نهاية القرن السابع عشر إلى ايجاد فراغ سياسي. وكانت هذه النقطة هي التي قام عندها مؤسسو مملكة داهومي باعادة إقرار النظام عن طريق صياغة شكل جديد من التنظيم السياسي من عدة مجموعات مختلفة من أقوام الأجا، تشمل الإيغون (غون)، والفون، والأرادا وغيرهم من سكان الجزء الجنوبي من جمهورية بنين الحالية. وبحلول عام ١٧٠٠ كانت داهومي قد أصبحت قوة رئيسية في المنطقة. وبين عامي ١٧٢٤ و ١٧٢٧، شرع حاكمها، أغاجا، في غزو الدول الأصغر حجمًا – ولكنها الأقدم عهدًا – القائمة حول أبومي. وقد استفز هذا الغزو تدخل أويو، ولكنها لم تستهدف إقامة نظام خاص بها. وبعد عام ١٧٣٠ قبلت داهومي سلطة أويو السياسية ووافقت على أن تعيش في إطار اقتصاد تجارة الرقيق بالتعاون مع التجار الأوروبيين على الساحل. غير أن الدراسة تنتهي إلى القول بأن «أوجه قصور اقتصاد تجارة الرقيق نفسها» هي التي أنهت فترة الرخاء القصيرة تلك. وانتهى الإنكماش الاقتصادي الذي بدأ حوالى عام ١٧٦٧ بسقوط أسرة أغاجا الحاكمة في ١٨١٨، وصعود أسرة جيزو الجديدة إلى العرش.

وقد تكيّفت الأسرة الحاكمة الجديدة تمامًا مع مقتضيات اقتصاد تجارة الرقيق وجعلت من هذه التجارة أساس قوّتها، وبذلك استفادت من انهيار مملكة أويو ومن الحروب التي اشتعلت في أرض اليوروبا في القرن التاسع عشر.

هذان إذن كانا هما المؤثّرين الرئيسيين في أراضي الأجا: اليوروبا (وبالتحديد الأويو) من ناحية، وتجارة الرقيق من الساحل من ناحية أخرى.

وقد كانت العلاقات المتداخلة بين مجتمعات الأجا وبين اليوروبا إلى الشرق والشمال الشرقي علاقات عميقة وقديمة العهد. وتشير روايات التراث عن أصول السكان إلى مواطن أقدم عهدًا في أراضي اليوروبا، حتى بين تلك المجتمعات التي تذكر رواياتها التقليدية هجرات قريبة العهد من الغرب. وهناك مجتمعات أخرى لديها روايات تقليدية عن هجرة مباشرة من مواطن اليوروبا. ولا حاجة هناك لأن تكون هذه الروايات التراثية التقليدية مستمدة من نشاط الأويو – يوروبا السياسي والعسكري من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر. وثمة بالفعل داخل المنطقة دول تنتمي أصولها وثقافتها إلى اليوروبا، كما أن مظاهر التشابه الثقافي قوية. وتميل مظاهر التشابه الثقافي في ممالك الأجا إلى أن تكون مستمدة من كيتو، وهي جماعة مترحلة من اليوروبا من إيلي – إيفي.

كانت الدول إذن منظّمة إلى حدّ كبير في نظم مشابهة لنمط اليوروبا. وكانت المملكة «الأم» (أو الدولة الأب) في المنطقة هي ألادا، التي كانت قد أسست حوالى عام ١٥٧٥ وقامت بالدور نفسه الذي قامت به «إيلي – إيفي» في أرض اليوروبا – أو اليوروبالاند. وكان قيام داهومي وارتفاع شأنها كدولة مركزية في سبيلها لابتلاع كل الدول الأخرى ومنظّمة على أسس جديدة أمرًا مناقضًا للتقاليد وبمثابة دعوة أو استفزاز إلى التدخل من جانب أويو. وكان تدخل أويو إذن عند نقاط متعددة منشئًا للاضطراب – على غرار كل التدخلات العسكرية.

وأدّت هذه التدخلات إلى إضعاف داهومي كقوة عسكرية، ولكنها لم تكن سلبية من جميع الوجوه. ذلك أن السلم الذي فرضته أويو بالقوة منع دولة داهومي الناشئة من تبديد كل طاقاتها في المغامرات العسكرية، وأتاح لها بدلًا من ذلك أن تعزز إدارتها الداخلية، فاقتبست بعض مظاهر التنظيم في أويو – مثل نظام الـ «إيلاري» الذي أدخله «تيغبيسو»، آخر الحكام من الأسرة المؤسسة. وقد كان استقرار نظام داهومي الداخلي هو الذي مكّنها في النهاية من أن تتخلص من ارتباطها بأويو في القرن التاسع عشر.

وكان العنصر المهم في تأثير تجارة الرقيق الأوروبية على بلاد «الأجا» هو أن دول المنطقة كانت لا تزال ضعيفة في بداية القرن السادس عشر عندما بدأت تلك التجارة. وكان خطف الضعفاء و «الاستيلاء عليهم» من جانب الأقوياء باعثًا على أشد الاضطراب، ومن شأنه أن يبعد البشر عن الأعمال الزراعية والصناعية المنتجة، وبالتالي فقد أدّى إلى تقويض الأنشطة الاقتصادية العادية وتدمير القواعد التي ينهض عليها المجتمع. وساد انعدام الأمن والعنف الغاشم على ما كان قائمًا من احترام السلطة والشيوخ والأسرة.

كذلك أدّى نمط التناحر والتنافس من أجل مراكز التجارة الأوروبية إلى تدمير مراتب السبق والعلاقات التقليدية بين الدول. وفي بواكير القرن السابع عشر أقام الهولنديون وكلاء لهم في أسّيم عاصمة ألّادا، وهي الدولة صاحبة المركز الأكبر. وبعد أن فشل الفرنسيون في إقامة إرساليات مسيحية لهم في ألّادا، أقاموا محطة تجارية منافسة في «وهيداه» في عام ١٦٧١، ومن ثم بدأ التناحر الاقتصادي بين المملكتين، لينتهي إلى تدمير الروابط التقليدية بينهما، التي كان الضعف قد اعتراها بالفعل. وكان هذا الجو من الاستخفاف بالقيم السوية للمجتمع ومن انعدام الأمان ومن المنافسات السياسية والتجارية هو الذي أنشئت فيه داهومي بواسطة المهاجرين المرتحلين من ألّادا.

وقد استقر المهاجرون المناوئون من ألّادا في أبومي، بعيدًا عن متناول الأوروبيين، حوالى عام ١٦٢٥، وحاولوا أن ينشئوا نظامًا سياسيًا جديدًا قادرًا على البقاء رغم الأحوال المضطربة السائدة؛ فنبذوا المنظور التقليدي للدولة على أنها صيغة مكبّرة للأسرة، وشبّهوها بدلًا من ذلك بوعاء كثير الثقوب يرمز اليه الملك. ولكي يتمكن الوعاء الكثير الثقوب من الاحتفاظ بالماء، كان على كل مواطن أن يسد أحد هذه الثقوب بأصبعه، فتذوب بذلك هويته في دولة ذات سلطان مطلق. وكان التطور العنيد لفكرة الدولة المركزية القوية هذه ذات الملك المطلق السلطان الذي يطالب المواطنين بولاء لا يعرف التحفظ – هذا التطور هو الذي ميّز داهومي عن سائر دول المنطقة، وهو الذي مكنها من الاستمرار في البقاء على الرغم من تجارة الرقيق وهجمات أويو، ومن أن تتوصل بالتدريج إلى فرض سيطرتها على جميع الدول الأخرى المجاورة.

وتتجه البحوث الحديثة إلى إعادة النظر في أمر الدور الطاغي المسند إلى تجارة الرقيق عبر الأطلسي والمفترض وجوده في الرواية المتقدمة لتاريخ داهومي. ويعترض بوكرت[٣] اعتراضًا

(٣) W. Peukert، ١٩٧٨. أنظر مراجعات: P. Manning و R.A. Austin و A. Van Dantzing، ١٩٨٠.

مباشرًا على الفكرتين الأساسيتين في ذلك، اللتين تقول أولاهما إن تاريخ داهومي قد تحدد بتأثير العمليات الناشئة عن تجارة الرقيق، وتقول الثانية إن اقتصاد داهومي كان عتيق البنية، حيث كانت تجارتها الخارجية حكرًا على الملك، بينما كانت المبادلات الداخلية مجرد إعادة للتوزيع أكثر منها مبادلات تجارية حقيقية تجري في ساحة السوق المفتوحة. والمقترح بديلًا عن هذه الافتراضات القديمة هو ما يلي:

(١) أن الدولة الداهومية لم تكن تمارس أكثر من ٢٠ في المائة من التجارة الخارجية للمملكة، وأن صغار التجار هم الذين كانوا ينهضون بالقسط الأكبر من التجارة الخارجية؛

(٢) أن حجم التجارة عبر الأطلسي لم يكن يزيد كثيرًا على ٢,٥ في المائة من حجم اقتصاد داهومي؛

(٣) أنه حتى في التجارة الخارجية، لم يكن الرقيق والبنادق هما السلعتان الرئيسيتان – فقد كان التبغ البرازيلي مثلًا أكثر أهمية من البنادق كسلعة مستوردة.

ولا شك في أن هذه نقاط مهمة لإعادة النظر في الأفكار القديمة، وتشكل أسسًا للبحوث المقبلة.

ممالك اليوروبا

نورد فيما يلي عرضًا موجزًا لتاريخ مجتمعات اليوروبا في نيجيريا الجنوبية الغربية.

وهناك أولًا مشكلات التوفيق بين الموروثات الشفهية أو الروايات التقليدية الأصلية وبين الأدلة الأثرية. وتتعلق المشكلات هنا بصفة رئيسية بالروايات التقليدية التي تجعل من إيلي – إيفي مركز الخلق وأصل جميع ممالك اليوروبا الذي حصل منه حكام تلك الممالك على تيجانهم المرصعة بالخرز. وإيفي بطبيعة الحال أهل للاهتمام بسبب منتجات فنها الطبيعي الفريد المتجلي في قطع البرونز والطين المحروق، التي غدت معروفة للعالم منذ أن أعلن فروبينيوس أنها دليل قاطع على قيام محلة إغريقية في قلب أفريقيا. وهناك ثانيًا مسألة صعود سلطان أويو العسكري والسياسي، الذي يرى البعض أنه كان متعايشًا مع السلطان الروحي لـ «أوني» (ملك) إيفي على جميع بلاد اليوروبا. وقد أصبحت أويو هي حاملة لواء سلطان اليوروبا في مناطق الإقليم الشمالية والغربية، ودورها الامبريالي في شؤون الفون وجيرانهم غني عن البيان. كذلك اتصلت أويو اتصالات وثيقة ومباشرة بالنوبي والبورغو، اللذين يعرفهما اليوروبا باسمي «التابا» و «الإيباريبا» على التوالي. ويبدو أيضًا أن أويو كانت لها علاقات مع الهوسا، واتصال عن طريقهم بالتجارة عبر الصحراء الكبرى. وثالثًا، هناك مسألة طبيعة التطور السياسي والثقافي والاجتماعي في مجتمعات اليوروبا وممالكهم الأخرى.

وتستند أولوية إيفي في تاريخ اليوروبا إلى عناصر متعددة. فمؤسسها – أودودووا – يفترض أنه جاء من السماء أو من مكة، وأن أبناءه أو أحفاده هم الذين أسسوا جميع دول اليوروبا



اللوحة ١٥ ، ٢ : رأس تذكارية من النحاس الأصفر لـ «أوبا» من بنين، نيجيريا. وطبقًا للروايات الشعبية، فإن آخر ملك من أسرة الـ «أوجيسو» الأسطورية حكم في بنين فقد عرشه عقب تمرد أو ثورة ضده. وحلّ محله أمير من «إيفي» اسمه «أورانميان»، وهو ابن أونيّ (ملك) «أودودوا». ومنذ ذلك الوقت أصبح العرف يقتضي قطع رأس «أوبا» بنين بعد موته وإرسال جمجمته إلى إيفي لدفنها في الموقع المقدس (أورون أوبا أدو)، وأن ترسل إلى بنين نظير ذلك رأس تذكارية من النحاس الأصفر لتوضع على مذبح الأسلاف الملكيين. وفي نهاية القرن الرابع عشر، يقال إن الـ «أوبا» السادس - «أوغوولا» - اقترح أن يأتي من إيفي إلى بنين سباك وصائغ معادن لتعليم فنه. ويقال إن الـ «أوني» أوفد «إيغيهاي» لهذا الغرض. ويلقى هذا الأستاذ - الذي قد يكون اسطوريًا - التقديس اليوم باعتباره الراعي المؤسس لـ «إيغون إيروموون»، وهي نقابة السباكين الصائغين، وله ضريح خاص. ودليل ذكورة هذه الرأس التذكارية هو الأشرطة الثلاثة العمودية فوق كل عين (إذ إن هذه الأشرطة يكون عددها أربعة في حالة المرأة). ويرجع زمن هذا الأوبا إلى ما يسمى بالفترة الوسيطة، من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن السابع عشر. وقد اختفت هنا قطع التطعيم الرأسية المصنوعة من الحديد والتي كانت سمة مميزة للفترة المبكرة؛ وتختفي الرقبة والذقن داخل عشرين حلقة من المرجان؛ كما أن الوجه لم يعد يتسم بأي سمة واقعية. ولعل السمك الأكبر للمعدن هنا أن يكون راجعًا إلى أن التقنية المتّبعة في السباكة كانت قد غدت أقل دقة واتقانًا. إلا أن هذا السمك قد خدم بالفعل غرضًا مفيدًا، لأن الوزن الزائد للرأس جعلها أكثر ملاءمة لاستخدامها قاعدة للإبر المصنوعة من العاج المنحوت التي كانت تدخل عادة في الفتحة الدائرية الموجودة في غطاء الرأس. ويبلغ ارتفاع الرأس ٢٣سم.

الأخرى. وتشير التفسيرات الحديثة لهذه الموروثات التقليدية أن «أودودووا»، أو مجموعة من المهاجرين، جاؤوا إلى المنطقة قبل ١٠٠٠ عام تقريبًا، ولكن الأرض كانت مأهولة بالفعل، ربما بواسطة الإيغبو أصحاب الموروثات الشفهية الإيفيّة[٤]. كما أن بعض أسماء الأماكن

---

(٤) A. Obayemi، ١٩٧٦.

الواردة في الموروثات الشفهية تشير إلى وجود عدد من الدويلات الصغيرة؛ كذلك يلاحظ أن أسماء بعض من الأرباب التي يبلغ عددها ٤٠٠ قد يمثّل أسماء حكام هذه الدويلات قبل توحيدها. يضاف إلى ذلك أن حركة الانتقال إلى الخارج من إيفي لم تحدث في وقت واحد، وأن الحصول على التيجان من إيفي لا ينطبق على جميع تلك التيجان.

وقد كان لقطع إيفي البرونزية الشهيرة دور في تأكيد المقولات الموروثة عن العلاقة بين إيفي أو اليوروبالاند ومملكة إيدو في بنين إلى الشرق. ولكن القطع البرونزية تقيم أيضًا رابطة بين إيفي وبين نوبي والمناطق الواقعة حول النيجر. وقد تبدّت أوجه تشابه جليّة بين القطع البرونزية الكبيرة التي عثر عليها في أراضي نوبي وبين قطع إيفي، وبناءً على ذلك غدا واضحًا أن «مكة» التي تذكرها الموروثات الشفهية لا تشير إلى أي موقع في الشرق الأوسط – مثل مصر أو مروى – بل إلى مناطق تقع عبر نهر النيجر إلى الشمال من أراضي اليوروبا الحالية. يضاف إلى ذلك أن فن إيفي يقارن بفن قطع الطين المحروق المنسوبة إلى نوك في وسط نيجيريا، على الرغم من الفجوة الزمنية بين الثقافتين (–٩٠٠ إلى +٢٠٠ تقريبًا فيما يخص نوك، وحوالى +٩٠٠ إلى ١٣٠٠ فيما يخص ذروة فن إيفي).

ولم تصبح أويو أبرز ممالك اليوروبا فحسب، بل إنها طورت لنفسها أيضًا سمات خاصة، استمدت بعضها من موقعها القريب من نوبي وبورغو. وعلى سبيل المثال، كانت أويو تعتمد على الموظفين الذين أصلهم من الرقيق في المنظمات العسكرية والاجتماعية بقدر يفوق اعتماد سائر دول اليوروبا على هذه الفئة. وفي القوات المسلحة، كان تفوّق أويو ناتجًا على الأرجح من استخدامها للفرسان ورماة السهام، وهو ما استمدته من اتصالها المبكر بالتجارة عبر الصحراء وبالدول الشمالية، منذ فترة تعاظم شأن صنغي في القرن الرابع عشر. ولعل أويو كانت تحصل من الشمال على الجياد، و «الكانون» (البوتاس)، والـ «أوبوتويو» (الملح الصخري) وغير ذلك، وتصدر جوز الكولا، والزبد ومنتجات النخيل[٥]. وقد أتاحت هذه الإتصالات الخارجية لأويو، وكذلك موقعها في السافانا، أن تدخل تجديدات على مفاهيم اليوروبا التي كانت تشترك فيها مع الممالك الأخرى. وكان من التجديدات الفريدة التي أدخلتها أويو التجديد الخاص بسيادة الـ «سانغو» (عبادة الرعد) في نظامها الديني.

ويرتبط إنشاء أويو بإيفي وبنين من خلال منشئها الأسطوري، أورانيان (أورانمييان)، الذي يقال إنه حكم في إيفي وبنين معًا قبل أن ينتقل إلى أويو. ولكن هناك دولًا أخرى كانت قائمة بالفعل في الموقع، مثل «إيوو»، و «أووو»، و «أوبا» في منطقة إيغبومينا؛ و «إيرا» في منطقة «إيبولو»؛ و «أويوكورو» و «إيكويي» وغيرها. وقد تمكنت أويو بعد حين من تحويل العديد من هذه الدول إلى توابع، مثل «أووو» في الجنوب و «إيدي» في الجنوب الشرقي. وقد أوقف توسع أويو في نهاية الأمر سكان الغابات من الإيجيشا، لأن فرسان الأويو لم يتمكنوا من القتال في المناطق المشجرة، وبذلك أفلت الإيجيبو، وأرض «ايكيتي» التي تسودها التلال أيضًا، من

(٥) I.A. Akinjogbin، ١٩٧٦، ص٣٨٠.



اللوحة ١٥، ٣: تمثال صغير لأنثى من اليوروبا، مكرس لعبادة «أوريشا» الخلق أو الخصوبة المسمى «أوباتالا». وهي تكسى عادة بقماش أبيض مثل كهنة ذلك الإله وعابديه المخلصين. وتحمل إسورة من الحديد، كما تحمل هنا عقدًا من اللآلئ البيضاء له دلّاية. والوعاء الذي تحمله يقصد به أن يتلقى قربانًا من دم القواقع الأبيض، وهو رمز السلام والهدوء. ويصور التمثال العنصر الأنثوي للأوريشا، أما العنصر الذكري فيمثله تمثال صغير يحمل مروحة ومذبّة. وينبغي عدم الخلط بين حاملة الوعاء هذه وبين الـ«أولومييي»، أو وعاء جوز الكولا، الذي يصوره تمثال أموي راكع أكبر حجمًا بكثير ويمسك وعاء يكون له غطاء في أغلب الأحيان. وارتفاع التمثال المبيّن في الصورة هو ٤٩ سم.

سيطرة أويو المباشرة. وكانت مملكة بنين إلى الشرق حاجزًا آخر حال دون توسع الأويو، وتقول إحدى روايات الموروث الشفهي إن الدولتين أقامتا خط حدود من الأشجار عند بلدة «أوتون». وشقّت أويو طريقًا تجاريًا إلى الساحل خلال أراضي «الإيغبا» و «الإيغبادو». وكان هذا الطريق الواقع في أراضي اليوروبا الجنوبية الغربية هو الذي امتد عن طريقه سلطان اليوروبا إلى داهومي.

وقد تطورت قوة أويو وسلطانها من منطلق البأساء والمعاناة. ففي القرن الخامس عشر طرد حكامها من «أويو القديمة» (أويو إيلي أو كاتونغا) ولجأوا إلى كوسو بين البورغو ثم بعد ذلك إلى إغبوهو. ولكن أويو لم تستسلم لليأس، بل أعادت تنظيم جيشها وتبنت سياسة جديدة يسودها الطابع العسكري. وأصبحت بلدة «إيكويي» مقر محاربي الإيسو الذين كرسوا أنفسهم «للتدرب على فنون الحرب». وبحلول بداية القرن السادس عشر كانت أويو قد أعادت فتح أراضيها السابقة ودفعت النوبي إلى الخلف. كذلك انهارت علاقات الصداقة بين الأويو والبورغو، وحاولت أويو أن تتوسع في اتجاههم أيضًا.

وظلت أويو خارج منطقة التأثير الأوروبي المباشر قبل القرن التاسع عشر، وهي تعمل مستقلة على تطوير مؤسساتها الرئيسية وبدء توسعها. ولعل مغامرتها في داهومي أن تكون ذات صلة بالمشاركة في التجارة الساحلية. ولكن روايات أخرى من الموروث تقول إن أويو نأت بنفسها عن تجارة الرقيق والإتصال بالأوروبيين بسبب خبرة مبكرة جربت فيها الخداع الأوروبي عندما أرسل ٨٠٠ رسول منها لتحية صديق مزعوم على الساحل فلم يرجع منهم أحد. وأيًا كان الأمر، فإن أويو لم تستخدم عناصر ظاهرة من ثمرات التجارة الأوروبية – مثل البنادق – إلا في القرن التاسع عشر.

وكانت أراضي اليوروبا فيما يتجاوز مناطق توسع أويو، إلى الشرق والشمال، تتألف من وحدات صغيرة على هيئة دويلات في منطقة الـ «إيكيتي» وغيرها، مثل الـ «إيغالا»، مما يميل إلى وصل التطورات في أراضي اليوروبا بالتطورات في وادي النيجر – بينوي. كما أن هناك دولًا أخرى، مثل الـ «أووو» والـ «إيجيبو»، يبدو أنها كانت أكثر اتصالًا بمملكة الـ «إيدو» في بنين منها بأويو. وتشير القطع الفنية التي عثر عليها في حفريات «أووو» إلى أنه بحلول القرن الخامس عشر، كانت أشكال النحت في «أووو» تكشف عن صلات بأساليب إيفي وبنين معًا، وعن وجود أسلوب آخر مستقل، لعله يشير إلى نموذج أولي للأسلوبين الأكثر شهرة.

دلتا النيجر

يرتبط تاريخ دلتا النيجر بتاريخ أجزاء من الإقليم الساحلي تقع شرق الكامرون وغرب البحيرات الشاطئية للاغوس وما وراءها. وحتى القرن التاسع عشر – وإلى حين نشوء الاضطرابات الناجمة عن الواردات الأوروبية عند نقاط مختلفة من الساحل – كانت طرق التجارة تخترق الإقليم من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب. فكانت الأقمشة التي تصنع في منطقة الإيجيبو من

اليوروبالاند تباع في غرب الدلتا، ويبدو أنها كانت يعاد بيعها في مناطق بعيدة تصل شرقًا حتى نيمبي في شرق الدلتا. وعلى سبيل المثال، فإن مملكة الـ «إيتسيكيري» في غرب الدلتا كانت على قرابة مع الإيجيبو، كما يتبين التشابه في اللغة، مع أن الإيتسيكيري يقولون أيضًا إن حكامهم جاؤوا من مملكة بنين، كما أن النظام السياسي لمملكتهم مشابه لنظيره في مملكة الإيدو في بنين. كذلك استمد الإيتسيكيري بعض قيمهم الثقافية من الإيجو في غرب الدلتا حيث كانوا يعيشون بين ظهرانيهم ويتاجرون في المنتجات الفخارية والملح والأقمشة مع دول شرق الدلتا، ولا سيّما نيمبي.



اللوحة ١٥، ٤: قناع برونزي يعود إلى القرن السابع عشر كان يلبس عند الوسط، من بنين، نيجيريا. وارتفاعه ٩،٣ سم.

وكانت «أودي إيتسيكيري»، عاصمة مملكة إيتسيكيري الواقعة في غرب دلتا النيجر هي مركز السلطة السياسية. وحين وصل البرتغاليون إلى تلك المنطقة، أصبح الإيتسيكيري هم الطرف الرئيسي في الدلتا الذي أقام صلات معهم، وجرت محاولات لنشر المسيحية هناك إلى جانب التجارة. وكانت توجد محطة تجارية أخرى عند المصب الخليجي لنهر فوركادوس، ولكن البرتغاليين انتقلوا خلال غرب الدلتا إلى الأرض الرئيسية عند «أوغوتون» التي استخدموها قاعدة للاتصال بعاصمة مملكة الإيدو في بنين. كذلك انتقلت أعداد من الإيتسيكيري في القرن الثامن عشر من أودي إيتسيكيري كي تستقر في محلات عند المصب الخليجي لنهر بنين في نقاط متميزة تناسب التجارة عبر الأطلسي[٦]. وكانت تلك المراكز الجديدة، مثل بوبي، هي التي قام منها الإيتسيكيري بأداء مهمتهم كوكلاء لمملكة بنين، ووسطاء مستقلين لتصدير منتجات أقوام الداخل، وهم الأورهودو، والإيسوكو، والإيغبو الغربيون.

وكان الإيجو في غرب دلتا النيجر منظمين في غالبيتهم على صورة مجتمعات محلية بلا دول، ويميلون إلى «المشاركة» في التجارة عبر البحار بالتطفل عليها عن طريق القرصنة. كذلك يبدو أن الغباراماتو عند المصب الخليجي لنهر إسكرافوس والأوغولاغا والإيدوويني من المصب الخليجي لنهر فوركادوس قد استفادوا إلى حدّ ما من نظام التجارة. ومن الجائز أن قطع البرونز التي عثر عليها بين جماعات الإيجو هذه، وأيضًا بين المين والكابوويبي، مؤشرات إلى الرخاء المستمد من المشاركة في التجارة الداخلية والخارجية، وإلى الإتصال مع بنين وغيرها من المراكز الواقعة في الأراضي الداخلية.

وكان إيجو وسط الدلتا يشكلون قلب المجموعة. وتفيد الموروثات الشفهية حدوث هجرات من هذه المنطقة إلى شرق الدلتا وغرب الدلتا، ثم إلى تخومها. واستنادًا إلى التقديرات اللغوية – الإحصائية لمقدار الثغرة بين لغة الإيجو ولغات الأراضي الرئيسية من اليوروبا، والإيدو، والإيغبو، فإن المحلات أو المستقرات الأولى في الدلتا قد تكون نشأت في عهد يمكن أن يرجع في قدمه إلى ما قبل ٥٠٠٠ سنة. وتشير الدراسات البالاينتولوجية لعيّنة مأخوذة قرب نيمبي في شرق الدلتا أن الحياة البشرية كانت ممكنة هناك قبل ٣٠٠٠ سنة[٧]. غير أنه وفقًا للتقديرات المستندة إلى اللغة وإلى الموروث الشفهي، فإن المجتمعات الحالية في شرق الدلتا قد استقرت في المنطقة منذ فترة لا تزيد على ١٠٠٠ عام. كما أن تحديد التاريخ بواسطة الكربون المشع للقطع التي عثر عليها في كي وسايكيريبوغو (إيبوواما) لا يؤكد سوى أن هناك أناسًا كانوا يعيشون في تلك المنطقة قبل عام٨٠٠ ميلادية.

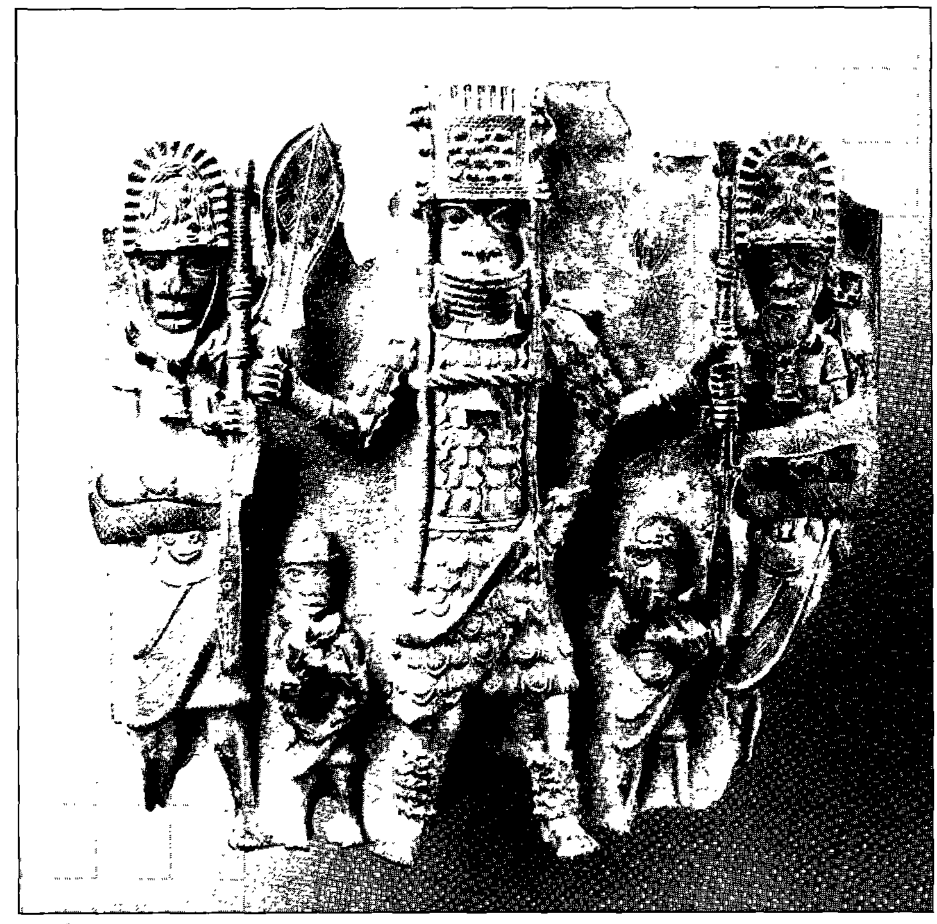
وقد أجرى الدكتور أنوزي والدكتور نزيوونوا حفريات في شرق دلتا النيجر، في أعقاب المسح الذي قام به البروفيسير ألاغوا للموروثات الشفهية. وقد فتحت هذه الحفريات آفاقًا جديدة في تاريخ دلتا النيجر[٨]، فهي تبيّن أن أوائل المستقرين فيها كانوا يعرفون كيفية استغلال

---

(٦) P.C. Lloyd، ١٩٦٣.

(٧) M.A. Sowunmi، ١٩٧٨.

(٨) E.J. Alagoa، ١٩٧٢ و١٩٧٦؛ F.N. Anozie، ١٩٧٦.



اللوحة ١٥، ٥: لوحة برونزية من بنين، نيجيريا، تعود إلى القرن السابع عشر، وتبيّن محاربًا يرتدي لباسًا مبطّنًا من المرجان، ويمسك رمحًا وسيفًا، وعلى كل من جانبيه حارس يحمل درعًا. والثلاثة يرتدون عقودًا من أسنان الفهد، ويتدلّى على صدر كل منهم جرس. ويوجد بينهم موسيقيان بحجم صغير. وارتفاع اللوحة هو **٣٩** سم.

الأسماك الصدفية لمياه الدلتا المالحة، كما أنهم كانوا يربون بعض الحيوانات. وإن وفرة قطع الفخار في بعض المواقع مثل أونيوما لتشير إلى قيام اقتصاد معقد يشتمل على قدر من الزراعة، رغم أن الحصول على معظم المنتجات الزراعية كان يحدث عن طريق التجارة مع المناطق الداخلية. ويشار في الموروثات الشفهية إلى ثمار النخيل والفلفل والموز على أنها منتجات محلية. كذلك كشفت الحفريات عن قدر من تشكيل الحديد على نطاق صغير، وهو ما يشير بدوره إلى قيام اتصالات مع المناطق الداخلية من أجل الحصول على المواد الخام والسلع التامة الصنع. وقد عثر على العديد من قطع النحاس الأصفر أو البرونز على السطح في مواقع مختلفة في دلتا النيجر، ولكن لم يعثر إلا على قطعة ملفوفة (حلزونية) واحدة «في الموقع» باعتبارها من قطع الدفن في أونيوما.

ويتألف الفن حاليًا في دلتا النيجر على نحو يكاد أن يكون مطلقًا من النحت في الخشب لتصوير أرواح الماء أو الأسلاف كي تكون القطع أثاثًا للأضرحة أو أقنعة للرقص. وقد تمكنت الحفريات من استرجاع عدد صغير، ولكنه مهم في مغزاه، من الأقنعة المصنوعة من الطين المحروق من كي، ومن الأشكال البشرية من «أونيوما». وهذه القطع فريدة بين ما عثر عليه من القطع النيجيرية من الطين المحروق. ولكن إحدى الرؤوس البشرية من أونيوما تتميز بملامح تعيد إلى الذاكرة من حيث معالجة العينين قطع الطين المحروق من نوك وإيفي.

وقد أدّت تجارة الرقيق عبر الأطلسي – والتجارة الداخلية عبر المسافات الطويلة قبلها – دورًا كبيرًا في تكوين دول شرق دلتا النيجر – وهي بونّي، وإيليم كالاباري (كالابار الجديدة)، وأوكريكا، ونيمبي. ويبدو من الموروثات الشفهية أن مؤسسي تلك الدول جاؤوا من أوطان أقدم في الدلتا الوسطى ذات المياه العذبة وتكيفوا مع مقتضيات الحياة في الدلتا الشرقية حيث المياه المالحة. وتضمّن هذا التكيف التحول عن اقتصاد قائم على صيد السمك والزراعة إلى اقتصاد يقوم على صيد السمك واستخراج الملح والتجارة. كذلك أجريت عمليات تكيّف اجتماعية وسياسية، وأقيمت مؤسسات للنظام الملكي منذ القرن الثالث عشر تقريبًا. وأدت تجارة الرقيق عبر الأطلسي إلى زيادة سرعة التغير، وسمّي شكل الدول التي أقيمت بحلول القرن الثامن عشر باسم دولة – المدينة أو الدولة المتاجرة[٩]. ووفرت تجارة الرقيق الثروة كأساس لسلطان الـ «أمانيامابو» (الملك) والنخبة الحاكمة، ولنظام لحشد الأيدي العاملة وزيادة عدد السكان والرجال للخدمة في القوات المقاتلة.

الإيغبولاند

ثمة عدد من المواقع التي ترجع إلى العصر الحجري في قلب أراضي الإيغبو يشير إلى تاريخ من السكن البشري أطول مما كان يحسب لهذه الثقافة. فقد استخرجت من مأوى صخري في «أفيكبو» أدوات حجرية وقطع فخارية عمرها ٥٠٠٠ سنة، كما وجدت مواقع بها أدلة مماثلة في منطقة «نسوكّا»، وهي الآن تحت الدراسة بواسطة الدكتور أنوزي من جامعة نيجيريا. ويبدو جليًّا أن السكان هناك مارسوا الزراعة منذ ٣٠٠٠ سنة على الأقل، حيث كان اليام محصولهم الرئيسي. ومن المحاصيل الأخرى التي تبدو ذات أصل محلي نخيل الزيت، والأوكرو، والإيغوسي، وبعض أنواع جوز الكولا. وقد أدخل الكاسافا، والأرز، ويام جوز الهند، والموز، والموز الأمريكي، وغيرها من المحاصيل الهامة من الأمريكتين عن طريق تجارة الرقيق عبر الأطلسي. واستقرت زراعة الكاسافا في دلتا النيجر (من غرب الدلتا نحو الشرق) بحلول القرن السابع عشر، ولكنها لم تخترق طريقها إلى أجزاء من الإيغبولاند إلا بعد ذلك بمائتين إلى ثلاثمائة سنة.

---

(٩) K.O. Dike، ١٩٥٦؛ G.L. Jones، ١٩٦٣.

وتروي الموروثات الشفهية في أماكن مثل «نري» أن أصل الزراعة يرجع إلى الأسلاف المؤسسين لأولئك السكان. كذلك استقرت صناعة تشغيل الحديد في وقت مبكر، وأصبح فن تشكيل البرونز في هذه المنطقة ذا شهرة عالمية بفضل الحفريات التي أجريت في إيغبو-أوكوو[١٠]. ويعتقد أن مشغولات البرونز مستمدة من تراث مختلف عن مشغولات إيفي وبنين، وأنها تعادل هذه الأخيرة في الجمال وارتفاع الجودة. وهي ترتبط بمركز الملكية والطقوس الإلهية في «نري». فقد كان كهنة «نري» يمارسون سلطانهم على مناطق واسعة من الإيغبولاند، ومن سلطتهم إقامة حاملي لقبي أوزوً (الموظف السامي) و إيزيً (الملك - الكاهن)، والتطهير من النجاسات. وكان «إيزي نري» (ملك نري وكاهنها) يتحكم أيضًا في الـ «إيفيجيوكو» (قوة اليام). ومن المحتمل أن الدخل الذي كان يعود به كهنة نري المتجولون هو الذي وفّر الثروة التي موّلت فن البرونز.

وكان كهنة نري يؤدون دورًا حيويًا في إيغبولاند بسبب النطاق الصغير لتنظيم المجتمعات القائم على نظام الألقاب. إلا أن بعض جماعات الإيغبو غرب نهر النيجر وعلى ضفته الشرقية تبنت مؤسسات النظام الملكي من خلال اتصالها بمجتمعات ذات مؤسسات مماثلة. وعلى هذا النسق يبدو أن ممالك «أبوه» و «أونيتشا» و «أوغوتا» استمدت تنصيب الـ «أوبي» (الملك / الزعيم) من النظام الملكي الذي يرأسه الـ «أوبا» في بنين. وقد نشأت هذه الدول من تجمع مهاجرين من مناطق كانت تخضع لنفوذ بنين في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ويبدو من روايات الموروث الشفهي أن حركات الهجرة هذه حدثت خلال عهد الأوبا «إيسيجيي» (حوالى ١٥١٧-١٥٥٠ تقريبًا) في بنين. والمفترض هو أن حروبًا أو اضطرابات أخرى في بنين الشرقية دفعت بجماعات إلى الهجرة شرقًا لإقامة كيانات سياسية جديدة على نسق ما وجد في أوطانها الأصلية.

وثمة دول أخرى على نهر النيجر، مثل الـ «أوسوماري»، تدّعي أن أسلافها من مملكة الإيغالا في «إيداه» إلى الشمال. ولكن من المحتمل أن تأثير الإيغالا على الإيغبولاند كان أكثر قوة بين الإيغبو الشماليين في وادي أنامبرا وفي إقليم نسوكّا. وهناك أدلة على وقوع غارات شنّها الإيغالا في المنطقة، بينما يدّعي الـ «نري» أنهم والإيغالا يشتركون في سلف بعيد. وقد أصبحت دول الإيغبو على طول نهر النيجر أولى المشاركين في تجارة الرقيق عبر البحار، وبعد ذلك في تجارة زيت النخيل في القرن التاسع عشر، بالتعاون مع دول دلتا النيجر. وكانت جماعات الإيغبو الشماليين تمارس التجارة مع الإيغالا والجماعات الأخرى إلى الشمال.

وكانت النظم السياسية والاجتماعية للإيغبو تتميز بآليات لتحقيق السيطرة على نطاق أوسع من نطاق القرية أو البلدة (المدينة). ومن هذه النظم الإقرار الديني بواسطة «صوت ربّاني». وهناك أصوات ربّانية مختلفة عملت في الإيغبولاند في أوقات وأماكن مختلفة، منها «كمالو» لدى الـ «إتشي»، و «إيغوي كالا» لدى «أومونوها»، و «أغبالا» لدى «آووكا»، و «إيبيني

(١٠) T. Shaw، ١٩٧٠.



اللوحة ١٥، ٦: لوحة زخرفية من بنين، نيجيريا، ترجع إلى القرن السادس عشر، وتصور زعيمًا في أرديته الرسمية: غطاء رأس وطوق رقبة عال من خرز المرجان، وعقد من أسنان الفهد، وأساور وخلاخيل. والزعيم المبيّن ليس «أوبا» (ملكًا)، لأنه يرتدي جرس حرب واقيًا على صدره، وهو أداة لا يرتديها الملك. وكان المعتقد أن رأس الفهد التي تزين رداء الحرب تخيف الأعداء. والزعيم المبيّن هنا يصحبه محاربان أحدهما ينفخ في بوق والثاني يهز جرسًا مزدوجًا، وخادم عار يحمل سيف المناسبات الرسمية الخاص بالزعيم. ورغم قرب هؤلاء الثلاثة من الزعيم، إلا أنهم أصغر حجما – للدلالة على أنهم أقل شأنًا. أما تصوير البرتغاليين، بخوذتيهما المريشتين وشعرهما الطويل ولحيتيهما وسترتيهما المزرّرتين فإنه يجعل من الممكن تحديد تاريخ هذه اللوحة بزمن الأوبا (الملك) إيسيجي. ففي عام ١٥١٥ حصل هذا الأوبا على مساعدة عسكرية من البرتغاليين في حرب له ضد «أتا» إيغالا. والزخرف الرباعي الأوراق المحفور في خلفية اللوحة يعرف باسم «أووين إيبا إيدي كو» (الشمس لا تنسى يومًا)؛ وهو يقترن بـ«أولوكون»، رب الماء. وثمة مئات من هذه اللوحات كانت تزين الأعمدة الضخمة ذات القطاع المستطيل التي كانت تحمل سقوف الأفنية العديدة في قصر أوبا بنين، وكان ترتيبها يعبّر عن موضوعات معقدة. ويبلغ ارتفاع اللوحة المبيّنة هنا ٤٥,٧ سم.

أوكبوبي» (جوجو الطويل) لدى «أروتشوكوو». وقد كان للإثنين الأخيرين أوسع قدر من النفوذ لأن قطاعات عديدة أخرى من المجتمع أظهرت إيمانها بهما على نحو إيجابي. ومن ذلك أن حدّادي الـ«أووكا» الذين كانوا يعملون في الأسواق ويستقرون في كل أنحاء الإيغبولاند ودلتا

النيجر نشروا نفوذ صوت أغبالا الربّاني. إلا أن الصوت الربّاني للأروتشوكوو كان أكثرها نجاحًا بفضل تجار الأرو – تجار الرقيق الرئيسيين – الذين نشروا أنباءه في كل مكان. ومن المحتمل أن تكون شبكة الأرو التجارية قد تطورت بالنسبة للإتجار في الرقيق خلال المصب الخليجي لنهر كروس عند ميناء كالابار، إلا أنها توصلت أيضًا إلى التعامل مع دول الدلتا، متطورة تطورًا سريعًا منذ القرن السابع عشر تقريبًا. وقد أقام تجار الأرو مستقرات وأسواقًا في كل أنحاء الإيغبولاند واستخدموا منطوقات الصوت الربّاني في الحصول على الرقيق. وكان الأرو – على خلاف كهنة نري – مستعدين لاستخدام العنف، فاستعانوا بمحاربي أبام وإيدّا وأوهافيا وأبيريبا وغيرهم، وكانوا يشاركونهم في غنائم النهب والاختطاف.

ولعل مناطق الإيغبولاند التي كانت تخلو من حكومة سياسية مركزية قوية أن تكون هي التي عانت أكبر قدر من آثار غارات الاسترقاق والخطف. وفي القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، كانت مواني دلتا النيجر الشرقية تقوم بأبرز دور في تصدير الرقيق من غرب أفريقيا – وهو الرقيق الذي كان يأتي معظم أفراده من الأراضي الداخلية للإيغبو. وقد كانت المناطق الداخلية أيضًا تعاني قدرًا كبيرًا من انعدام الأمن والاضطراب الشديد الذي لحق المجتمعات والمؤسسات.

وادي نهر كروس والكامرون

يتسم سكان هذا الاقليم بأوجه تشابه في اللغة وفي الأصول التاريخية. فمعظم اللغات هنا ذات قرابة بلغات البانتو، وتشكل امتدادًا في الشمال الغربي إلى داخل غرب أفريقيا للمجموعة الكبرى من لغات البانتو المنتشرة في أفريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية.

وأكبر جماعة إثنية في وادي نهر كروس هي جماعة الـ «إيبيبيو»، الذين استقروا هناك منذ عهد بعيد إلى درجة أنهم لم يعودوا يتذكرون أي موروثات شفهية عن مجيئهم مهاجرين من خارج المنطقة. وفي الأجزاء الشمالية من الوادي، تشغل منطقة الـ «أوغوجا» مجموعة بالغة التنوع من الأقوام التي لديها موروثات شفهية عن الهجرة من وادي بنوي الأكثر بعدًا إلى الشمال، أو من الكامرون. كما أن بعض المجتمعات في جماعة الإيبيبيو أو ذات القرابة الوثيقة بهم – مثل الـ «أندوني» على حافة شرق دلتا النيجر والـ «إيبينو» (إيبونو) – تدّعي أيضًا أوطانًا لأسلافها في الكامرون. وبالمثل نجد أن بعض المجتمعات في الكامرون – مثل الـ «إيسانغيلي» – تعود في أصولها إلى الـ «إيبيبيو».

وكانت المجتمعات في هذا الإقليم تنتظم في جانبها الأكبر في نظم سياسية لامركزية بالغة التعقيد. وكانت منظمات الأعمار والجمعيات السرية توفر سيطرة اجتماعية وسياسية فعالة. وبين ظهراني الإيبيبيو، كانت جمعية «إكبو» السرية – من بين جمعيات أخرى – ذات انتشار واسع. إلا أن أشهر تلك الجمعيات وأكثرها اتسامًا بالتنظيم الرسمي كانت هي جمعية الـ «مغبي» (جمعية الفهود) التي نشأت في شمال وادي نهر كروس والكامرون، وأصبحت «إكبي» دولة الـ «إيفيك» التي قامت عند المصب الخليجي لنهر كروس.

والـ «إيفيك» أهل قرابة وثيقة بالـ «إيبيبيو»، إذ كان موطنهم القريب هو «أوروان إيبيبيو» على الضفة الغربية لنهر كروس. وتقرر بعض الموروثات الشفهية أنهم كانوا يعيشون قبل ذلك في «إيبوم»، قرب «أروتشوكوو» في إيغبولاند. وقد غادروا إيبوم بسبب الحروب مع جماعات يطلق عليها اسم «أكبا»، وهم قوم يحتمل أنهم كانوا على قرابة مع المجتمعات المعروفة بذلك الإسم في وادي بنوي، مثل الـ «جوكون». وهذه الاتصالات المبكرة للإيفيك لها أهميتها، لأن استقرارهم النهائي في «إيكوت إيتونكو» (كريك تاون – بلدة الخليج) و «أوبوتونغ» (أولد تاون – البلدة القديمة) و «أتاكبا» (ديوك تاون – بلدة ديوك) بحلول بداية القرن السابع عشر جعل من هذه المدن المراكز الرئيسية في الإقليم لتجارة الرقيق عبر البحار.

وكانت دولة الإيفيك المنشأة على المجرى الأدنى لنهر كروس – والمعروفة الآن باسم كالابار – تصدّر الرقيق المجلوبين من أراضي الإيغبو الداخلية من مركز تجميعهم عند «أروتشوكوو»، التي كانت تحصل على الرقيق عن طريق «الوحي» وجنودها المرتزقة. إلا أن غالبية الرقيق الذين كانوا يباعون في كالابار كانوا من الإيبيبيو أو من أفراد جماعات تعيش في وادي نهر كروس والمناطق المجاورة من الكامرون.

وقد كانت تجارة الرقيق من العوامل التي أدّت إلى إعادة تشكيل «إكبو» – الجمعية السرية للإيبيبيو، وتحوّل «مغبي» الايكوي إلى الـ «إيكبي» في كالابار. وأصبحت «الإيكبي» جمعية ذات هيكل طبقي، تضم العناصر الأرستقراطية الحرة وتسيطر على طبقات الرقيق والفقراء، كما كانت تفرض الالتزام بالقواعد السياسية والاجتماعية، وتتولى تحصيل الديون وفرض النظام. ونظرًا للتأثيرات المشتركة لتجارة الرقيق والاتصالات عبر الأطلسي، فقد تطورت في كالابار منظمات قائمة على الأنساب مشابهة لبيوتات دول شرق الدلتا، وإن اختلفت كالابار من حيث امتلاكها لمزارع على الأرض الرئيسية كانت تحفظ فيها غالبية رقيقها معزولين بدلًا من استيعابهم بالاندماج على غرار ما كانت تفعل جمعية الأقنعة العلنية المسماة «إكيني» أو «سيكيابو» في دول الدلتا.

وكانت أهم الجماعات على ساحل الكامرون هي جماعات بانتو الشمال الغربي في «كبي – مبوكو»، والـ «دوالا»، والـ «ليمبا»، والـ «تانغا – ياسا». وكانت توجد جماعات عديدة من صيادي الأسماك والمزارعين وصيادي البر، غالبيتها منظمة في وحدات صغيرة في القرى. إلا أنه بحلول القرن الثامن عشر، كان الـ «بوبي» والـ «دوالا» والـ «إيسووو» قد نظموا لأنفسهم وحدات سياسية أكبر حجمًا. وكانت هذه الجماعات إما مرتبطة بتجارة الرقيق أو مستفيدة منها، وبذلك أصبح نهر الكامرون مركزًا أصغر لتجارة الرقيق فيما وراء المصب الخليجي لنهر كروس، الذي حافظ على الاتصال الوثيق به.

وقد كانت الجمعية السرية أيضًا بؤرة مهمة للسيطرة الاجتماعية والسياسية؛ وأصبحت الـ «جينغو» – التي تقوم على تقديس أرواح الماء – أكثر الجمعيات سطوة وتمتعًا بالإحترام بين الدوالا والإيسووو والجماعات الأخرى المجاورة.

خاتمة

منذ القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر، كان التأثير الخارجي الرئيسي في تاريخ هذا الإقليم الذي تسوده المستنقعات الساحلية والغابات المطيرة هو بلا شك تأثير تجارة الرقيق عبر البحار. إلا أن من الصعب تقدير دور هذه التجارة بدقة بالمقارنة مع ما كان قائمًا في الإقليم منذ فترة طويلة من العوامل الداخلية الدافعة إلى التغيير.

وتبرز تجارة الرقيق في الكثير من روايات الموروثات الشفهية على أنها نشاط إثرائي كان يجلب الناس والثروة معًا. وتلك كانت حال المجتمعات الساحلية التي شارك أعضاؤها في هذه التجارة كوسطاء، دون أن يشتركوا بأنفسهم في اصطياد الرقيق أو القتال من أجل الحصول عليهم، وإنما يشترونهم من غيرهم كي يبيعوهم إلى سفن الرقيق، مضيفين إليهم بعض السكان المحليين. وتدخل في هذه الفئة دول دلتا النيجر ودولة الإيفيك في كالابار، فقد كانت تجارة الرقيق بالنسبة لهذه الدول وبصفة رئيسية عامل تغيير اقتصادي، وتغيير اجتماعي فيما يتصل بإدماج الرقيق والسيطرة عليهم، وتغيير سياسي فيما يتعلق بالتحولات التي طرأت على قاعدة السلطة والقوة من خلال التمايزات في الثروة والقوى البشرية.

وتعدّ مملكة الفون في داهومي نموذجًا ثانيًا للمشاركة في تجارة الرقيق – هو نموذج العمل الإيجابي لاجتلاب الرقيق. وفي الإيغبولاند قام الآرو وحلفاؤهم المرتزقة بدور مماثل في اقتناص الرقيق. وقد ربحت هذه المجتمعات من تلك التجارة، ولكن على حساب التطور السويّ لنظمها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، التي اعتراها الاضطراب الشديد نتيجة للعنف الذي تنطوي عليه عمليات جلب الرقيق.

ويمكن اعتبار أن الفئة الثالثة من المجتمعات المتأثرة بتجارة الرقيق هي فئة الضحايا؛ وهي تلك المجتمعات التي انتزع منها غالبية الأرقاء لبيعهم على الساحل، وكانت تعيش في أجزاء من اليوروبالاند، والايغبولاند، والايبيبيولاند (أراضي اليوروبا وأراضي الإيغبو وأراضي الإيبيبيو). والراجح أن النظم الاقتصادية والاجتماعية لتلك المجتمعات قد أصابها الاضطراب الشديد غالبًا بسبب غارات الاسترقاق وعمليات الخطف والحروب وما طرأ بصفة عامة من تدهور على قيمة الحياة البشرية التي غدت رخيصة. وتعرضت القرى للتدمير أو تشتيت سكانها، والمزارع للهجر والبوار، وأصبح القوم يعيشون في فزع ورعب.

إلا أنه في مقابل هذه الصورة القاتمة، يحتج البعض أحيانًا بأن تجارة الرقيق قد أخرجت هذه الأقاليم المدارية والإستوائية في أفريقيا من العزلة. فبعد أن كانت نائية عن المراكز الأوروبية للحضارة، أصبحت هي طليعة الإستنارة والاتصال بسائر العالم. فتجارة الرقيق هي التي أدخلت تلك المجتمعات في الاقتصاد العالمي. يضاف إلى ذلك أن إدخال محاصيل الغذاء مثل الذرة والأرز والكاسافا يمكن اعتباره عنصرًا أدى إلى تصحيح التوازن السكاني بما أتاحه من زيادة في تعداد السكان. إلا أن هذه كلها افتراضات تخمينية. أما الشعوب الأفريقية في الإقليم فإنها ترى في عصر تجارة الرقيق كابوسًا يحسن الالقاء به في أعمق الأركان المظلمة من الذاكرة.

الفصل السادس عشر

دول الهوسا

د. لايا

مقدمة

إن الإقليم الذي نتناوله في هذا الفصل يقترن اليوم في الذهن لأول وهلة بفكرة الثروة. ويرى أحد الكتّاب أن ثمة عاملين آخرين تنبغي إضافتهما إلى عامل الإمكانات الاقتصادية الذي سبقت الإشارة إليه في المجلد الرابع من هذا التاريخ، وهما: أولًا، تفاعل أرض الهوسا (هوسالاند) مع الأقاليم المتاخمة بوصفها منتجة للحبوب والجلود والحديد ومستهلكة للذهب وثمار الكولا؛ والعامل الثاني هو السمة المتكاملة لاقتصاد غرب أفريقيا، حيث توجد منه أراضي الوانغارا والهوسا والكانوري في منطقة السافانا، بينما تقع أراضي الفانتي والبيني والايجاو والأروتشوكوو في منطقة الغابات[١].

ويلاحظ أن الوثائق المتوافرة عن تطوّر هذا الإقليم بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠ ذات نوعيات بالغة التفاوت. فالمصادر عن دول الهوسا شديدة التباين، حيث نجد فئة منها تشمل تقارير من شهود عيان، واستقصاءات، ومراجع مدوّنة، وإن كانت كل من التقارير والاستقصاءات موضع جدل[٢]. وعلاوة على هذه المطبوعات السهلة التناول ذات الطبيعة العامة، يوجد عدد من الأطروحات أو الرسائل الجامعية التي قد تتفاوت في مستواها الأكاديمي، ولكنها تشترك جميعًا

(١) اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، ص٢٩٩–٣٠١؛ M. Adamu، تحت الطبع.

(٢) Tilho، ١٩١١؛ Y.F. Urvoy، ١٩٣٦؛ Leo Africanus، ١٩٥٦؛ السعدي، ١٩٦٤؛ E. Séré de Rivières، ١٩٦٥؛ B. Hama، ١٩٦٦؛ H.J. Fisher، ١٩٧٥ و١٩٧٧؛ J.F.A. Ajayi و Crowder، ١٩٧٦؛ J. Ki-Zerbo، ١٩٧٨؛ T.H. Hodgkin، ١٩٧٩؛ O. Ikime، ١٩٨٠؛ م. كعتي، ١٩١٣–١٩١٤؛ M. Hiskett، ١٩٨٤.

في كونها من وضع باحثين من الإقليم ذاته[٣]. وثمة فئة ثالثة من الوثائق تشمل أعمال حلقات تدارس منتظمة شارك فيها أخصائيون من بلدان مختلفة وشملت عددًا من الميادين، مثل التاريخ والآثار؛ ذلك أن أعمال هذه الحلقات تنشر دائمًا تقريبًا[٤]. وأخيرًا، فإن وجهة نظر القوم المعنيين مباشرة[٥] توجد معروضة في عدد من الوثائق المنشورة بالانجليزية أو بلغة الهوسا. ومن أمثلة ذلك «حوليات كانو Kano Chronicle»، حيث نجد أن أخطاء النسخة الانجليزية – التي نشرت منذ أمد طويل – قد روعي تصحيحها في نسخة الهوسا، وإن ظلت هذه الأخيرة تنطوي على أخطاء في تفسير النص الأصلي، فضلًا عن الأخطاء المطبعية. ولا شك في أن الحاجة ماسة وعاجلة لإصدار طبعات جديدة من هذه المصادر جميعًا، وإن كانت المناقشات التي تثيرها تبرز بوضوح نوعيتها الاستثنائية، إذ تشهد على الحيوية والجدية اللتين تميزان البحوث الجارية، وعلى أن التساؤلات التي لا تفتأ تثار تشكّل ضمانًا لأن أوجه القصور الحالية لن تلبث أن تستكمل بالتدريج.

ويمكن العثور على إشارات غير مباشرة إلى «نوبي» والـ«كوارارافا» في بعض هذه المطبوعات التي سبقت الإشارة إليها؛ غير أن من الصعب حاليًا – إلى حين نشر أطروحة المرحوم موسى إدريس[٦] – تقديم معلومات جديدة عن الـ«بورغو». ويلاحظ أن هذه الوثائق بطبيعتها تجعل من غير الممكن معالجة مختلف الكيانات السياسية بالدرجة نفسها من الدقة والإتقان، حيث يرجع ذلك إلى ما تتّسم به البحوث من نمط غير منتظم أو متساو، وربّما أيضًا إلى الدور الهامشي نسبيًا الذي قام به البورغو والكوارارافا والنوبي خلال الفترة التي يشملها هذا الفصل.

(٣) B. Hama، ١٩٦٦ و١٩٦٧(أ) و(ب) و١٩٦٨ و١٩٦٩؛ M. Adamu، ١٩٦٨؛ M. Alkali، ١٩٦٩؛ M.H. Piault، ١٩٧٠؛ A. Salifou، ١٩٧١؛ G. Nicolas، ١٩٧٥؛ D.M. Hamani، ١٩٧٥؛ N. Echard، ١٩٧٥، ص٣٤–٩٧؛ M. Karimou، ١٩٧٧؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧؛ M. Adamou، ١٩٧٨؛ Y.B. Usman، ١٩٨١؛ M. Saley، ١٩٨٢.

(٤) Y.B. Usman، ١٩٧٩(ب)؛ Y.B. Usman و N. Alkali، ١٩٨٣؛ B.M. Barkindo، ١٩٨٣؛ M. Adamu، سيصدر قريبًا؛ وح.و. الحسناوي، ١٩٨٢.

(٥) H.R. Palmer، ١٩٦٧؛ م.أ. الحاج، ١٩٦٨؛ A.A. Dokaji، ١٩٧٨؛ Y.F. Urvoy، ١٩٧٨؛ R.M. East، ١٩٧٩؛ وللاطلاع على النقاشات، انظر M. Last، ١٩٨٣ وما سيصدر قريبًا؛ و M.G. Smith، ١٩٨٣.

(٦) انظر J. Lombard، ١٩٦٥؛ O. Bagodo، ١٩٧٨؛ D.M. Debourou، ١٩٧٩. ونحن نعلق آمالًا كبيرة على أطروحة موسى إدريس، خاصة وأن أمرها قد أسند إلى أخصائيين من ذوي السمعة الطيبة إلى أبعد حد. انظر: M. Adamu، ١٩٧٩، الحاشية ٨٩.

دول الهوسا

التطوّر السياسي

كلما تعرّض البحث للسودان الأوسط بعد عام ١٥٠٠، أصبح من المعتاد الإشارة إلى التأثير الخاص للسودان الغربي – مالي وصنغاي وامبراطورية كانم – بورنو. وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى أن هناك بعض نواحي الغموض التي لا تزال قائمة، وخاصة فيما يتصل بتاريخ القرن الرابع عشر[٧]. وقد افتتح القرن السادس عشر بحملة أسكيا محمد في أزبين – ومن المنتظر أن توضح لنا البحوث الجارية[٨] سبب هذا التهافت الشديد على أزبين في فترات متفرقة من تاريخها. وكان ثمة أيضًا شعور بالحنين إلى أباطرة «ساراكونان نوما» (سادة المحاصيل)[٩]، وهم مايات (ملوك) كانم، الذين أجروا تجارب على محاصيل قصب السكر، وإلى منسا (امبراطور) مالي، الذي قطع رأس لص «الكافي» (نبات قد يكون هو اليام). والحق أن الحرب قدّر لها أن تكتسب بعدًا آخر وأن تغدو مشروعًا هدفه الأساسي هو استهلاك الأرصدة التي تجمّعت من عمل المنتجين. أما السبب الأخير فهو أن المعرفة الأفضل بالسودان الغربي والسودان الشرقي أدّت إلى ضعف الانتباه حتى ذلك الوقت للتغيّرات الجارية في السودان الأوسط. غير أنه لم يلبث أن دخل نطاق التكامل والاندماج في النظام التجاري والأيديولوجي الذي كان يوحّد بين مجتمعات السودان الغربي وبين العالم الإسلامي، وأصبح تطوّره السياسي موضعًا للنظر من منطلق علاقاته مع الدول المجاورة، والصراعات بين كانو وكاتسينا، والفترات الفاصلة التي شاركت فيها «كيبي» و«زامفارا» و«غوبير».

ويستند الإطار الزمني الذي اعتمدناه هنا إلى البحوث التي تقدم منظورًا موحيًا إلى أقصى حد للوضع الشامل في جملته، على الرغم من بعض الصعوبات واختلافات وجهات النظر في بعض الأحيان[١٠]. ومن الممكن التمييز بين الفترات الثلاث التالية:

١. ١٥٠٠ إلى ١٦٢٠، وهي الفترة التي ازدادت فيها الدول قوة، ولكن تخللتها صراعات مريرة بين كانو وكاتسينا، بينما ظلّت كيبي هي القوة المهيمنة في الجزء الغربي من أراضي الهوسا (الهوسالاند). وفيما يتصل بالعلاقات مع الجيران، فقد قضي على

(٧) توسّع سلطان مالي حتى شمل تادمكّة أو تاكدّة. وهذه مقولة ابن خلدون، ولكنها لم تلق قبولًا من H.J. Fisher، ١٩٧٧، ص٢٦٥. وكان ذلك هو المكان الذي توفي فيه **المنسا** ساكورا لدى عودته من الحج. انظر D. Lange، ١٩٧٧، ص٧٣، الحاشية ١٩(٤). كذلك فإنه – حسب قول أحد من استقى منهم ابن خلدون معلوماته – فان اسم الـ «زغاي» يقصد به التكرور. وإذا كان ذلك هو اسم البلد الذي كان يصدّر إليه النحاس من تادمكّة، حسبما يشير ابن بطوطة، فقد يمكن عندئذ تحديده بأنه صنغاي، أي الزغاوة أو الزغاي في الصيغة الأبسط؛ وهو الاسم الأصلي لـ «برنين كاتسينا». انظر J.M. Cuoq، ١٩٧٥، ص٣١٩ و٣٤٣؛ و M. Last، ١٩٨٣، ص٧٣.

(٨) D. Hamani، ١٩٧٥.

(٩) J.M. Cuoq، ١٩٧٥، ص٢٠٩ (كانم)، و ص٢٦٦–٢٦٧ (مالي).

(١٠) H.R. Palmer، ١٩٦٧؛ M. Alkali، ١٩٦٩؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧؛ D. Lange، ١٩٧٧؛ Y.B. Usman، ١٩٧٨ و١٩٨١؛ I. Maïkassoua، ١٩٨٢.

صنغاي قضاء نهائيًا، واقتصرت قدرة ماي بورنو على الإعراب عن ضيقه بالسلوك غير الأرستقراطي بالمرة لـ «ساركين» كانو، محمد كيسوكي (١٥٠٩–١٥٦٥).

٢. ١٦٢٠ إلى ١٧٣٠، عندما كانت كانو في طريقها الى أن تصبح خلافة[١١]. في وقت كانت زامفارا وغوبير فيه توطدان من مركزيهما عقب تدهور كيبي، وكانت كوارارافا فيه تواصل زيادة طاقاتها على الهجوم.

٣. ١٧٣٠ إلى ١٨٠٨، وهي فترة تميّزت بانهيار زامفارا وصعود غوبير إلى قمة سطوتها.

العلاقات مع الأقاليم المجاورة

رغم أن علاقات أراضي الهوسا (الهوسالاند) مع جيرانها تلقى دراسات متزايدة التعمّق، إلا أن التفسير لا يزال موضع قدر من الخلاف.

ففي حالة صنغاي[١٢]، أسندت أهمية مفرطة إلى سلطان أسكيا محمد. ويمكن تقدير أهمية القضايا الاقتصادية والسياسية في هذا الصدد من مصادر كانو، التي تذكر أن عبد الله بورجا (١٤٣٨–١٤٥٢) فتح طريق غوانجا – كانو – بورنو عندما كان السنيّون يقومون بتنظيم الجزء الغربي من امبراطوريتهم. وعلى ذلك فإن وجهة نظر كوبل يمكن قبولها بسهولة – ومؤداها أن الأسكيا «لم يكن يعرف إلا طريقة واحدة» لمناهضة نمو التجارة على طول الطريق الشرقية، وهي السيطرة على تلك الطريق بغزو المنطقة بجيشه. وكانت النتيجة الرئيسية لحملته في أزبين هي ظهور كيبي دولة مستقلة في ١٥١٦. وقد حاولت صنغاي فيما بعد استرجاع السيطرة على كيبي[١٣]، فقاد أسكيا محمد الثاني بنكان كيريباي (١٥٣١–١٥٣٧) حملة لهذا الغرض في ١٥٣٣. إلا أن «الكانتا أنزل بخصمه هزيمة مخزية، ففرّ بكامل جيشه... ووصل الأمير إلى كاغو، ومنذ ذلك الحين لم يقد أي من الأسكيا أي حملة ضد الكانتا». ولكن الواقع أن عهد الأسكيا داود (١٥٤٩–١٥٨٣) شهد تنظيم حملة أخرى، حيث انتهى النزاع بعقد معاهدة سلام في عام ١٥٥٣. وقدم الكانتا داود (حوالى ١٥٨٩–١٦١٣) الملجأ والعون لحركة المقاومة في صنغاي، غير عابئ في ذلك بتهديدات سلطان مراكش، ثقة منه (أي من الكانتا) بقوّته العسكرية، وربّما أيضًا لرغبته في التعامل مع الصنغاي بلباقة، نظرًا إلى أنهم كانوا قد ساندوا الكانتا الأول، وكان يمثّلهم في بلاطه وجيه رفيع الشأن، هو الـ «غولما»[١٤].

---

(١١) M. Last، ١٩٨٣، ص٦٧–٩١.

(١٢) انظر: اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل الثاني، ص٢٨٤–٢٩٣؛ و L.E. Kubbel، ١٩٧٤، ص٩٧.

(١٣) السعدي، ١٩٦٤، ص١٤٦–١٤٧ و١٦٨؛ J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص٢٨٥. ولمعرفة السياق السياسي حتى ١٥٩٠، انظر: Dramani-Issifou، ١٩٨٢، ص١٨٦ و٢٠٧ و٢١٨–٢١٩. وهناك تحفظات بشأن ما تذكره كرونولوجيا الكيبي Kebbi Chronology؛ ذلك أنّ M. Alkali يحدّد تاريخ وفاة الكانتا الأول في عام ١٥٥٤، بينما يحدّده السعدي بعام ١٥٦١. وقد اختار المؤلف هنا التاريخ الأول.

(١٤) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٦٢–٦٣.

واتخذت أزبين[١٥] مبررًا للصدام بين كيبي وبورنو. فقد كانت الأخيرة قد بسطت نفوذها بغزو أغاديس حوالى ١٥٣٢، وعقد معاهدات مع جماعات شتى من الطوارق، وتعيين مندوب لها. وإذ واصلت كيبي غاراتها المتكررة، صدرت الدعوة في ١٥٦١ إلى بورنو تطلب معاونة أزبين. ونجح جيش بورنو المؤلف من ١٠٠٠٠٠ رجل في أن يتفوّق في البداية، ولكنه لم يلبث أن اضطرّ إلى الانسحاب، ثم هزمه الكانتا عن نغورو، ولكنه مات أثناء رحلة عودته في قرية في كاتسينا[١٦]. ثم اشتعلت في نهاية القرن أزمة بين ظهراني الأسرة الحاكمة في أزبين، عندما قام محمد بن المبارك بخلع يوسف عن العرش (حوالى ١٦٠١)، فالتجأ يوسف إلى الكانتا داود يطلب العون. ورغبة من هذا الأخير في المحافظة على نفوذه، فقد اضطرّ إلى تقديم العون المطلوب في مناسبتين لمساعدة يوسف على هزيمة خصمه الذي كانت تسانده بورنو. وأدّى هذا النجاح إلى إحباط نوايا الماي تجاه أزبين[١٧]، التي كانت في أوجها تحت حكم محمد المبارك (حوالى ١٦٥٣–١٦٨٧). وفي ١٦٧٤، اغتنم محمد فرصة الصراعات المستمرة بين غوبير والجزء الشرقي من الهوسالاند (كانو وكاتسينا)، وبين زامفارا وكيبي، فأرسل حملة يقودها ابنه أغابّا، الذي فتح أدار فأسرع بذلك بتدهور كيبي[١٨]. ومنذ ذلك الوقت، أصبحت مسألة التخفيف من نفوذ أزبين في مناطق كواني متروكة لزامفارا وغوبير. وفي ١٦٧٥، نصب جيش زامفارا كمينًا أدّى إلى ذبح ٧٠٠ من طوارق كيل – ايوي. ولكن أزبين اقتضت ثأرها في السنة نفسها بمعركة ترك فيها جيش زامفارا ألفًا من قتلاه على ساحة القتال. أما غوبير التي كانت تمارس النهب في لمنطقة نفسها فقد هاجمتها أزبين ودحرتها حوالى عام ١٦٨٩. وأخيرًا سار أغابّا – الذي كان قد أصبح سلطانًا – بجيشه مهاجمًا سورامي في ١٧٢١، حيث قتل الكانتا أحمدو. وفي ١٧٢٢ انسحب بلاط كيبي نحو المناطق الغربية. إلا أن أزبين كانت قد بدأت تدخل فترة من الأزمات في الأسرة الحاكمة وتتعرّض للكوارث، مما ترك لزامفارا وغوبير فرصة احتلال موقع الصدارة.

وقبل عام ١٥٦١، كانت بورنو في مركز قوة؛ فقد هاجم «الماي» ساركين كانو عبد الله (١٤٩٩–١٥٠٩)، الذي اتخذ موقف خنوع حدا بالمعتدي إلى الرحيل. ومن الصعب وصف المناخ السياسي في كانو آنئذ، فيما عدا القول بأن الملكة الأم «آووا» تمكنت من احتواء تمرّد أثاره الـ«داغاسيه» –وهو شخصية مهمة يبدو أنه كان من أعيان البلاط؛ أما أسباب تلك الحركة فتفتقر إلى الوضوح. إلا أن خليفة الساركين – محمد كيسوكي (١٥٠٩–١٥٦٥) توجّه

---

(١٥) J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص٢٨٣–٢٨٤؛ H.J. Fisher، ١٩٧٧، ص٢٦٦. انظر الفصل السابع عشر من هذا المجلد.

(١٦) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٣١–٣٢؛ انظر الفصل السابع عشر من هذا المجلد.

(١٧) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٧٦؛ J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص٢٨٣.

(١٨) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٧٨–٨٤؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص٥٨٥–٥٨٦؛ D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص٩١؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٢١٧–٢٢٥.

إلى مدينة نغورو في بورنو، حيث أصدر أوامر بالاستيلاء على الجياد والملابس فقط. ولما كان هذا الهجوم قد باغت الماي، فإنه أخذ في العالم التالي زمام المبادرة وهاجم كانو، ولكنه اضطرّ إلى الانسحاب مرة أخرى[١٩]. وقد علق اثنان من المؤرّخين على هذه الأحداث مؤخرًا[٢٠]. ولدى فحص الأحوال الداخلية في الدولتين بمزيد من التدقيق، يتبين أن كانو كانت قد خرجت منتصرة لتوّها من صراع طويل مع كاتسينا، في حين أن إدريس كاتاكارمابي (حوالى ١٤٩٧–١٥١٩) كان في حال تفرض عليه توطيد ثمار انتصاره. وكان الإذلال الذي فرضه كيسوكي دليلًا على سطوة كانو في زمن كانت بورنو تعاني فيه من الصراع الداخلي ومن عدة سنوات متتالية من المجاعة. إلا أن الهجوم الثاني ضد كانو قد حدث فيما يبدو قبل عهد إدريس ألوووما (١٥٦٤–١٥٩٦).

ولم تلبث كانو أن أصبحت هدفًا للهجمات المتكرّرة من كواراراف: فقد اضطرّ سكانها بين عامي **١٥٨٢** و**١٦١٨** إلى التماس الملجأ في داورا، كما أن حاكم كانو تعرض من جديد للطرد في **١٦٥٣**، والتمس سكانها الملجأ مرة أخرى في داورا في **١٦٧١**. وطبقًا لما يذكره بالمر، فان معاهدة السلام الموقّعة بين كانو وكاتسينا (حوالى **١٦٤٩–١٦٥١**) كان مبعثها الخوف من كواراراف، التي انتهى أمرها إلى الهزيمة على يد بورنو في **١٦٨٠**[٢١].

وتقتضي الموضوعية هنا أن توضع في الاعتبار الأحوال السياسية التي سادت في كل من الدول المعنية في مختلف مراحل تطوّرها السياسي. فبصرف النظر عن مكاسب النهب الناشئة عن تلك الصراعات، فإنها – أي الصراعات – تشير إلى وجود توازن غير مستقرّ بين جيران أقوياء.

النضال من أجل الهيمنة

يصف ليون الافريقي Leo Africanus مانو بأنها مدينة «يتألف سكانها من الحرفيين المتحضرين والتجّار الأغنياء». وفي مقابل ذلك كانت كاتسينا تعتبر مملكة ريفية وفقيرة على السواء. وينبغي أن نتذكر هنا أن طريق غوانجا – كانو – بورنو قد افتتح بين عامي **١٤٣٨** و**١٤٥٢**؛ ويضاف إلى ذلك أن أغاديس حلّت في القرن الخامس عشر محل تاكيدّا كمركز للقوافل، مما جعل كاتسينا غاية ينتهي إليها طريق القوافل عبر الصحراء ومركزًا تجاريًا للهوسالاند بأكملها[٢٢].

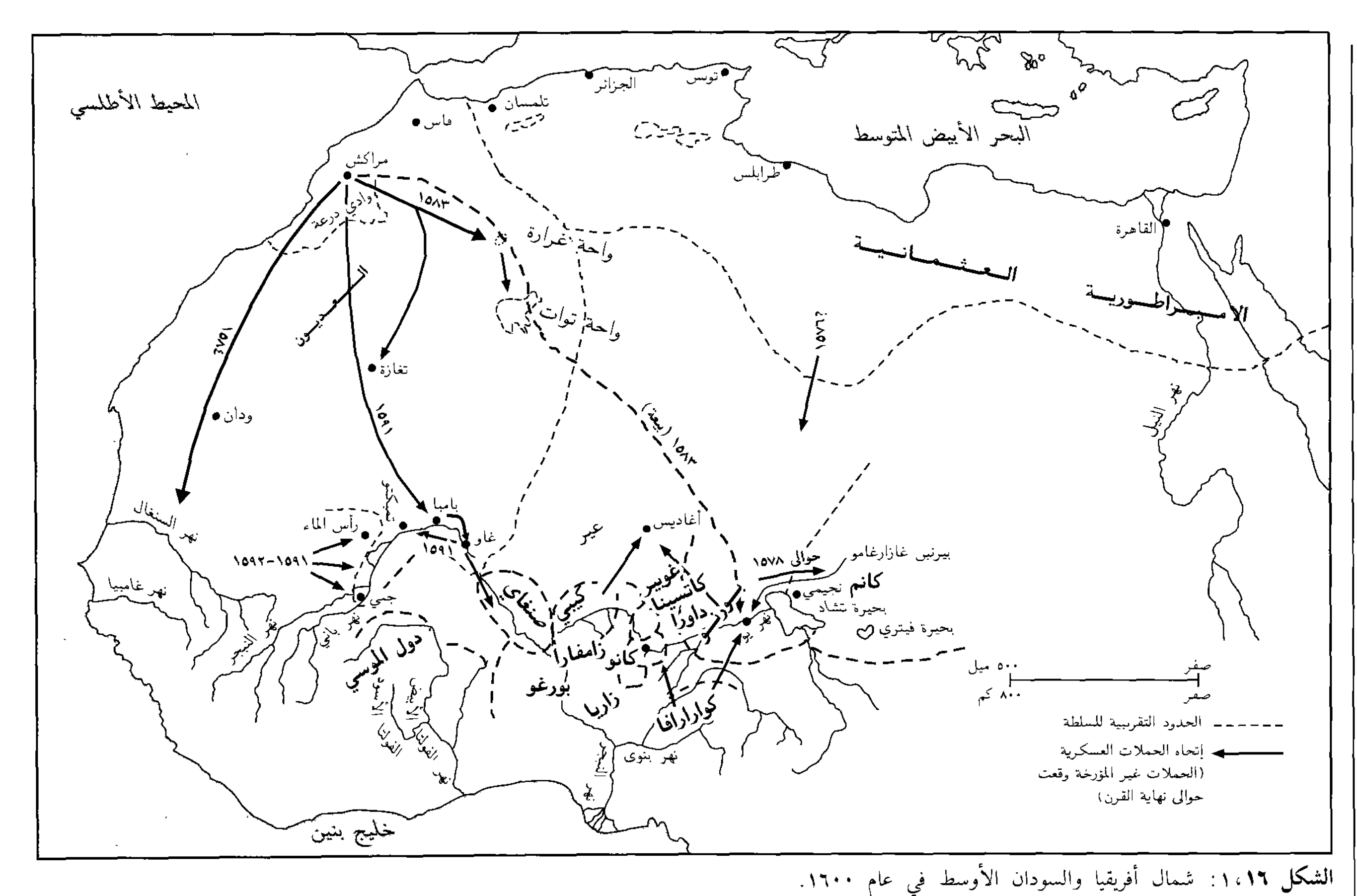
ويستفاد من مقال نشر مؤخرًا أن التفسير القائل بأن الصراعات العسكرية بين الدولتين كان منشؤها النضال من أجل السيطرة على منتهى الطريق العابر للصحراء – هذا التفسير يجب أن

(١٩) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٢–١١٣. وثمة اختلاف بين النص الانجليزي ونص الهوسا، مما يوحي – إن لم يكن هناك خطأ مطبعي – بأن الداغاسيه كان على وشك الذهاب إلى كاغارا (وهي إحدى القرى).

(٢٠) Y.B. Usman، ١٩٨٣، ص١٨١–١٨٤؛ M. Last، ١٩٨٣، ص٦٨–٧٤. وفيما يخص الوضع في بورنو، انظر D. Lange، ١٩٧٧، ص٧٩–٨١؛ انظر الفصل السابع عشر من هذا المجلد.

(٢١) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص٨٣ و١١٦ و١٢١–١٢٢.

(٢٢) Leo Africanus، ١٩٥٦، ص٢ و٤٧٦–٤٧٧؛ H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٠٩؛ J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص٢٧٥–٢٧٦؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص٥٦٢–٥٦٣.



الشكل ١٦،١: شمال أفريقيا والسودان الأوسط في عام ١٦٠٠.

المصدر: Adapted from J.F.A. Ajayi and M. Crowder, *History of West Africa*, 1976, Vol. I, London, Longman, p. 286. Map adapted by kind permission of Longman Group UK Ltd.

يعاد النظر فيه: فليست لدينا أية معلومات عن طبيعة هذه الحروب أو نطاقها أو خلفياتها السياسية أو سياقها العام. وبالتالي فلا بد من إعادة دراسة هذه النزاعات بغية التوصل - إذا أمكن ذلك - إلى بيان أسبابها، واسم المعتدي في كل منها وموقعه، والأحوال السياسية الداخلية والخارجية القائمة وقت نشوب كل منها.

وقد نشب أول نزاع[٢٣] أثناء حكم رومفا (حوالى ١٤٦٣-١٤٩٩). وكان رومفا قد كدّس ثروة طائلة، جعلت منه أول من استخدم الخصيان حرسًا له - بكامل شاراتهم في الحرب ضد كاتسينا - وأسند إليهم مناصب رسمية. أما أسباب النزاع فغير معروفة، ولكن من المعروف أن كوراو، وابراهيم سورا، وعلي المرابط حكموا بالتتابع في كاتسينا. ومع وجود حكّام يحسب لهم ألف حساب مثل هؤلاء، لا يكون ثمة محل للدهشة من استمرار الحرب أحد عشر عامًا دون نتيجة حاسمة.

ووقع النزاع الثاني في عهد أبو بكر كادو (حوالى ١٥٦٥-١٥٧٣)، عندما كان يتولى الحكم في كاتسينا ابراهيم بادانكاري (حوالى ١٥٦٥-١٥٧٣). وقد تقدم الكاتسيناوة حتى أبواب كانو نفسها وضربوا معسكرهم عند سالانتا، وهزموا كانو ثم عادوا إلى ديارهم.

ورغبة في الثأر لهذه الهزيمة، نظم محمد شاشيري (حوالى ١٥٧٣-١٥٨٢) حملة ضد كاتسينا، التي كان يحكمها آنئذ محمد واري (حوالى ١٥٧٥-١٥٨٧). ودارت المعركة عند كانكيّا غير بعيد من كاتسينا. وقيل إن: «الكاتسيناوة انتصروا لأنهم فاقوا عدوّهم عددًا». ثم نشبت الحرب الأهلية في كانو. ورغم أن حاكمها نجا بحياته، إلا أنه خلع عن عرشه.

ويبدو أن هذه الحروب الثلاثة كانت لها مبررات سياسية وجيهة. ولسبب لا نعرفه نجد أن الهجوم على كانو لم ينجح؛ فقد تقدم الكاتسيناوة حتى أبواب كانو طلبًا للنصر، وأعقب ذلك أن تقدّم جيش كانو بدوره إلى نقطة غير بعيدة عن كاتسينا حيث لقي الهزيمة. وثمة مصدر واحد على الأقل من كاتسينا[٢٤] يقرّر أنها كانت تحت سيطرة كانو في وقت ما.

ونشب النزاع التالي[٢٥] في عهد محمد زكي (حوالى ١٥٨٢-١٦١٨) حاكم كانو. وكان محمد واري (حوالى ١٥٧٥-١٥٨٧) قد خلفه على حكم كاتسينا سليمان (حوالى ١٥٨٧-١٦٠٠) ثم عثمان ناييناوا (حوالى ١٦٠٠-١٦١٨). وثمة بعض الاضطراب بشأن ما حدث بعد ذلك. ولعل تغييرًا في الأسرة الحاكمة قد طرأ، لأن الترتيب الزمني غير دقيق. إلا أن كاتسينا كانت قد بلغت من القوة درجة جعلت كانو في خوف من أن تغدو هدفًا للهجوم؛ ويؤكد أحد المؤلفين أن أحد الاحتياطات التي اتُّخذت في هذا الشأن بناءً على مشورة الأعيان تمثل في

---

(٢٣) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١١-١١٢ و١١٥-١١٦. ولم يتيسر الاطلاع على أطروحة عبد الله مهدي التي أعدّها مؤخرًا عن كانو.

(٢٤) I. Dankoussou، ١٩٧٠، ص٢٨.

(٢٥) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص٨١ و١٠٦-١١٧؛ I. Dankoussou، ١٩٧٠، ص٣٠؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص٥٨٠؛ Y.B. Usman، ١٩٧٨ و١٩٨١، ص٦٣.

تبني «كوكانا» و«ديركي» بمثابة طلسمين قبل شن أي هجوم. بيد أنه حتى برغم هذا الاحتياط أقدم الكوارارافا على غزو كانو وهزموها وأنهكوا قواها. وبعد ذلك بقليل استشار محمد زكي حاكم كانو العلماء (رجال الدين) وحصل على طلسم بثمن باهظ. وفي ظل هذه الحماية المناسبة قامت كانو بمهاجمة معسكرات كاتسينا الحربية وخرجت – أخيرًا – منتصرة.

وبمجرد أن تولى محمد نازاكي (١٦١٨–١٦٢٣ تقريبًا) أعنة السلطة في كانو، قدم مقترحات لعقد السلام إلى كاتسينا، التي رفضتها وشنّت الهجوم على كانو. والتقت القوتان عند كارايي غير بعيد من كانو، ولقيت كاتسينا الهزيمة؛ وانتقل مقرّ «وامباي» كانو (أحد كبار رجال الحكومة) إلى كارايي، حيث راح يشنّ منها هجمات دائمة ضد كاتسينا[٢٦].

وفي عهد كوتومبي (حوالى ١٦٢٣–١٦٤٨) واصل باكو دان كوتومبي أمير كانو الضغط على كاتسينا، ونهب مدينة هاجمها بفرسانه التسعين المدرّعين بالزرد وخيلهم الستمائة. ثم نشب صراع آخر كانت حجّته أن عبدًا يمتلكه ممثل لكانو كان في مهمة في كاتسينا قد اغتيل في ذلك البلد. وأقام كوتومبي معسكره عند دوغازاوا وفرض على كاتسينا حصارًا طويلًا، ثم نظم بعد ذلك حملة ثانية، ولكن جيشه بوغت بهجوم مفاجئ وأرغم على الفرار، ولقي كوتومبي نفسه مصرعه عند روماراوا، على الحدود بين كاتسينا وكانو. وخلفه من يسمّى «الحاج»، الذي خلع بعد ثمانية أشهر ليخلفه شيكاراو (حوالى ١٦٤٩–١٦٥١). وتمكن هذا الأخير من طلب السلام بعد مفاوضات تولّى أمرها العلماء (رجال الدين الإسلامي). وازدادت قوة كاتسينا توطّدًا على يد محمد واري (حوالى ١٦٣١–١٦٤١) ومحمد أوبان يارا (حوالى ١٦٤١–١٦٧١) ومحمد جان هازو (حوالى ١٦٧١–١٦٨٤) دون أي خرق لمعاهدة السلام مع كانو[٢٧].

ويتبيّن مما تقدّم أنه كان ثمة نضال سياسي طويل الأمد من أجل السيطرة على الهوسالاند الشرقية. وكانت دولتا بورنو وكوارارافا المجاورتان طرفين يحسب حسابهما في هذا الصدد. ولكن العامل الآخر المؤثر كان هو الوضع القائم في الهوسالاند الغربية.

فواصل

لم تكن كيبّي حتى نهاية القرن السادس عشر تخشى أحدًا من أعدائها، حتى ولا مراكش. ويرى أحد الكتّاب أن من بين العوامل الخاصة التي ساعدت على توطيد مركز كيبّي عامل الأصول المختلطة لسكانها، وتجمع الاعتراضات على سيطرة صنغاي، والأهمية التي كان قوّادها العسكريون يسندونها إلى الاحتفاظ بالاستقلال. غير أنه لا يوجد دليل على أن كيبّي قد غزت المنطقة أو طلبت الاستيلاء على صنغاي[٢٨].

---

(٢٦) R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص٥٨١؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٣٣.

(٢٧) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٨–١١٩؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص٥٨١.

(٢٨) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٥٨–٦٧.

والواقع أن استقلال كيبّي هو الذي غيّر الخريطة السياسية في حوض نهر ريما: فقد اندمج فيها شمال شرق زارما، مما حرم زامفارا من منطقة يمكنها أن تمارس فيها النهب[٢٩]. وأدّى ذلك إلى سلسلة من الصدامات تحت قيادة زارتاي، الذي حكم بعد تاريتو (حوالى ١٥٣١) وقاد عددًا من الهجمات غير الحاسمة في منتصف القرن. عقدت بعدها معاهدة سلام أزاحت الضغط عن كاهل كيبّي، التي تمكّنت من هزيمة بورنو في عام ١٥٦١. وارتفعت بذلك إلى موقع الصدارة في الحياة السياسية للهوسالاند: «إذ سرعان ما أصبحت أعتى قوة عسكرية في عالم الهوسا»[٣٠]. إلا أن الطبيعة الدقيقة لعلاقاتها السياسية مع سائر دول المنطقة غير معروفة. ويرى بعض الكتّاب أن غالبية تلك الدول كانت تدفع جزيّة للكانتا (حاكم كيبّي). إلا أن كتّابًا آخرين يختلفون مع هذا القول. وعلى سبيل المثال، فان كيبّي لم تهاجم زامفارا سوى مرة واحدة في مناسبة وحيدة، ولا يوجد أي دليل على أن زامفارا كانت في أي وقت تابعة أو خاضعة لكيبّي. إلا أن كلتا هاتين الدولتين كانت لديهما أسباب تخيفهما من غوبير[٣١].

وكانت عاصمة غوبير قد نقلت من أزبين إلى الهوسالاند إلى بيرنين لالّي، في قلب منطقة غولبين تاركا الكثيفة السكان والغنية بموارد المياه. ومن المحتمل أن تكون هذه العاصمة قد تأسّست حوالى عام ١٤٥٠، وظلّ حكّام غوبير مقيمين فيها حتى عام ١٦٠٠ تقريبًا، عندما شنّ عليها الطوارق هجومًا لم يلبث أن تدهور إلى مذبحة، اضطرّ بعدها الغوبيراوة (أهل غوبير) إلى استئناف تجوالهم من جديد، متّجهين نحو كوفان كوتورو وهيساتاو في منطقة غولبي مارادي إلى الجنوب (وقد قتل هناك آخر حكّام هيساتاو[٣٢]، محمد ماي جيسي، على يد حاكم كاتسينا الذي أثار مخاوفه التعدّي على مناطق من أرضه، فضلًا عن اهتمامه بألا يفقد السيطرة على طريق كاتسينا – تيساوا – أزبين). ثم خرج الغوبيراوة من هناك متّجهين إلى الشمال الغربي حيث أسّسوا غواران راما «الجديدة» (حوالى ١٦٨٥–١٦٩٠). وقام أوبان دورو بشنّ هجمات من غواران راما ضد كيبّي، بل وضد اليوروبالاند (أراضي اليوروبا) وغورما، وهاجم خليفته –

---

(٢٩) أخذت أحدث المعلومات عن زامفارا من: G. Na-Dama، ١٩٧٧؛ وللاطلاع على العلاقات بين زامفارا وكيبي، انظر ص٢٢٠–٢٢٨ من الطبعة الانجليزية.

(٣٠) D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص٨٣.

(٣١) يورد ابن بطوطة (الترجمة الفرنسية بقلم G.M. Cuoq، ١٩٧٥، ص٣٢٣) معلومات عن نظام الـ«ساراوتا» في غوبير. فهو ينقل عن شاهد عيان أن الحاكم كان يدفن مع عديدين من حاشيته ومع عدد من الرقيق وثلاثين من أبناء وبنات الأعيان. والحقيقة الملفتة للنظر هنا هي الجانب الديني لهذا التقليد، رغم أن مغزاه السياسي بادي الوضوح. ولا شك في أن البحوث الأثرية سوف تنتهي إلى تحديد موقع عاصمة غوبير. وقد أخذت هنا الحقائق الجديدة والتواريخ قبل عام ١٧٠٠ من البحث الذي أجراه مايكاسّوا Maikassoua، والذي تنتظر الأوساط المعنية نتائجه باهتمام، خاصة وأن موضوع غوبير يستهوي بغموضه الباحثين، مثل J.E.G. Sutton، ١٩٧٩، ص١٩٢–١٩٥؛ و G. Nicolas، قيد النشر.

(٣٢) I. Maikassoua، ١٩٨٢، ص٣٩–٤٥. وتوحي النتائج التي توصّل إليها Y.B. Usman، ١٩١١؛ و J. Tilho، ١٩٧٨ و١٩٨١، أن هذه الأحداث لا بد وأن تكون قد وقعت بين بداية حكم سليمان (حوالى ١٥٨٧–١٦٠٠) ونهاية حكم عاهل كاتسينا عثمان تساغارانا (حوالى ١٦٠٠–١٦١٨).

سوبا – أدار وكيبّي ومارادي. إلا أنه أقام هو أيضًا علاقات صداقة مع زامفارا، التي فتحت منطقة ألكالاوا أمام مزارعي غوبير وتجّارها.

وأسفر التوسّع التدريجي لغوبير جنوبًا عن تغيّر آخر في السياق السياسي. فقد حافظت كيبّي على مركزها وازدهرت حتى «تفوّقت على الارستقراطية العسكرية القديمة ... أرستقراطية جديدة تستند الى المال»[٣٣]. ثم بدأت كيبّي تتدهور بينما كانت زامفارا تزداد قوة على نحو واضح. وفي منتصف القرن السابع عشر، تعاقب على حكم زامفارا عدد من الملوك الأقوياء الذين كانوا يستمدّون الدعم من الإسلام. ويمكن الاستدلال على المركز الذي كانت تحتلّه زامفارا من علاقاتها مع كاتسينا[٣٤]، التي ظلت ممتازة حتى اليوم الذي لقي فيه أحد أمراء زامفارا مصرعه على يد محمد أوبان يارا (حوالى ١٦٤١–١٦٧١). عندئذ خطّط ساركين (حاكم) زامفارا المسمّى زاوداي للردّ على تلك الفعلة، ولكنه اصطدم بمعارضة أعيان البلاط، الذين تذرّعوا بحسن العلاقات بين الدولتين؛ ثم مات زاوداي نفسه فانتهى أمر خطته بموته، وأقام الأعيان الناخبون بعده أخاه عليّو، الذي أصبح أول ملك مسلم لزامفارا. ولا شك في أنه ساعد على نشر الإسلام في أنحاء كاتسينا بما بناه في المدن من المساجد. وتوقفت زامفارا في تلك الفترة عن شنّ غاراتها المتفرّقة، وركّزت قواها بدلًا من ذلك على مدن كيبّي الرئيسية. وفي عام ١٦٧٤ نظم سليمان هجومًا شاملًا، أسفر عن تشتيت جيش كيبّي المؤلف من ٦٠٠٠ جندي تساندهم قوة أخرى من آدار، وعن أسر الكثيرين من أولئك الجنود. وفي السنة نفسها فقدت كيبّي آدار، التي انتزعها منها الأمير أغابّا كما سبق البيان، فكان ذلك كله سلسلة من الهزائم المنفصلة على أيدي أزبين وغوبير وزامفارا[٣٥]، دون أن ينطوي ذلك على أي تنسيق بين المنتصرين. وانتهت زامفارا من ذلك إلى احتلال مكان الصدارة في المنطقة؛ حيث يكشف عن مدى سطوتها ذلك الانتصار الذي حقّقه قائد فرسانها ياكوبو دان مازورو في يارغانا ضد جيش كانو، أثناء حكم محمد شريف (حوالى ١٧٠٣–١٧٣١). وعمد محمد شريف بعد هزيمته هذه إلى إحاطة العديد من مدنه بأسوار حصينة[٣٦].

على هذا النحو إذن استرجعت زامفارا قواها ومركزها بعد الهزيمة التي كانت قد أنزلتها بها أزبين؛ ولكن القوة العسكرية لغوبير كانت تتنامى كذلك بدورها. «ففي عهده (كومباري، حوالي ١٧٣١–١٧٤٣) نشبت حرب ضروس بين كانو وغوبير، وكان اسم ساركين غوبير آنذاك هو سوبا. وكلّما كان الغوبيراوة (أهل غوبير) يلحقون هزيمة بالكاناوة (أهل كانو)، كان هؤلاء الأخيرون يثأرون لأنفسهم في العام التالي؛ واستمرّ هذا النمط التبادلي فترة طويلة»[٣٧]. وقد

---

(٣٣) D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص٨٥.

(٣٤) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٢٣١–٢٣٤؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٣٠–٣١.

(٣٥) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٧٨–٧٩؛ D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص٩١؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٢٢٤–٢٢٥.

(٣٦) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٣؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٢٤٠–٢٤٥.

(٣٧) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٤–١٢٥.

أرسل ابراهيم باباري (حوالى ١٧٤١–١٧٧٠) خليفة سوبا وفدًا إلى الحاج كابي (حوالى ١٧٤٣–١٧٥٣) عاهل كانو بغية عقد سلام، ولكن الحاج كابي رفض العرض. وبعد ذلك بعام أخذ باباري زمام المبادرة وهاجم كانو، حيث دارت المعركة عند دومي وأسفرت عن هزيمة ساحقة لكانو، «بسبب القوة السحرية التي يتمتّع بها باباري». ولم تتوقف المذابح التي كان يرتكبها الجانبان إلا عند وفاة الحاج كابي. ولم تلبث غوبير كذلك أن شعرت بوطأة القيود المختلفة التي فرضها عليها ساركين زامفارا، مدفوعًا بقلقه من جارته الميّالة إلى التمرّد (غوبير). واكتفت غوبير في البداية بمضايقة عدوتها، ثم انتهزت فرصة أزمة ثارت بين ظهراني الأسرة الحاكمة في زامفارا وقامت بتدمير برنين زامفارا في عام ١٧٦٢ تقريبًا[٣٨].

وترتبت على هذا التطوّر نتائج بعيدة الأثر في الوضع السياسي في مناطق الأطراف. ففي الشرق[٣٩]، أنشئت سلطنة داماغارام قرب بداية القرن الثامن عشر، بينما كانت دول التسوتسيباكي توطّد مركزها قبل أن تنقسم بعد ذلك؛ فقد كانت هذه المنطقة التي تشغل الحيّز الانتقالي بين بورنو والهوسالاند بالغة الحساسية للحركات السياسية والثقافية.

وفي الشمال الغربي، يبدو تاريخ آدار معروفًا على نحو أفضل[٤٠]، ولكن الوضوح غائب عن ماهية روابطها مع كورفاي – التي تربط بعض الروايات بينها وبين آدار وتربط روايات أخرى بينها وبين بورنو – وإن كان قرب أريوا يرجح المقولة الأخيرة. ويلاحظ كذلك أن تاريخ تأسيس السلطة السياسية في هذه المنطقة موضع جدل كثير، كما أن مختلف الأسر الحاكمة تسند أحيانًا إلى بورنو وأحيانًا أخرى إلى داورا.

ويستفاد من الروايات التقليدية للزارما والغوبيراوة[٤١] أن زارما – وهي الجزء الواقع في أقصى الشرق من امبراطورية صنغاي – أقامت أول روابط لها مع الهوسالاند عندما كانت غوبير جزءًا من أزبين. وكانت كيبّي وزامفارا وغوبير كلها تتقاتل في ذلك الوقت للسيطرة على المنطقة. والمعتقد أن كيبّي أخرجت من الحلبة في ١٧٢٢، ولكن دورها السياسي قبل ذلك التاريخ كان حاسمًا في زارماتاري، حيث اقترن اسمها بالفرسان الذين يحتمون بالـ «ليفيدي» (أي الدروع المبطنة أو المحشوة) والذين كانوا ينشرون الرعب والخراب.

وأخيرًا، في الغرب، على الضفة اليمنى (الغورما) لنهر النيجر، كانت بعض الأسر الحاكمة من الـ «غولمانسيبا» تدّعي أن أصولها ترجع إلى السودان الأوسط، أو بورنو، أو الهوسالاند –

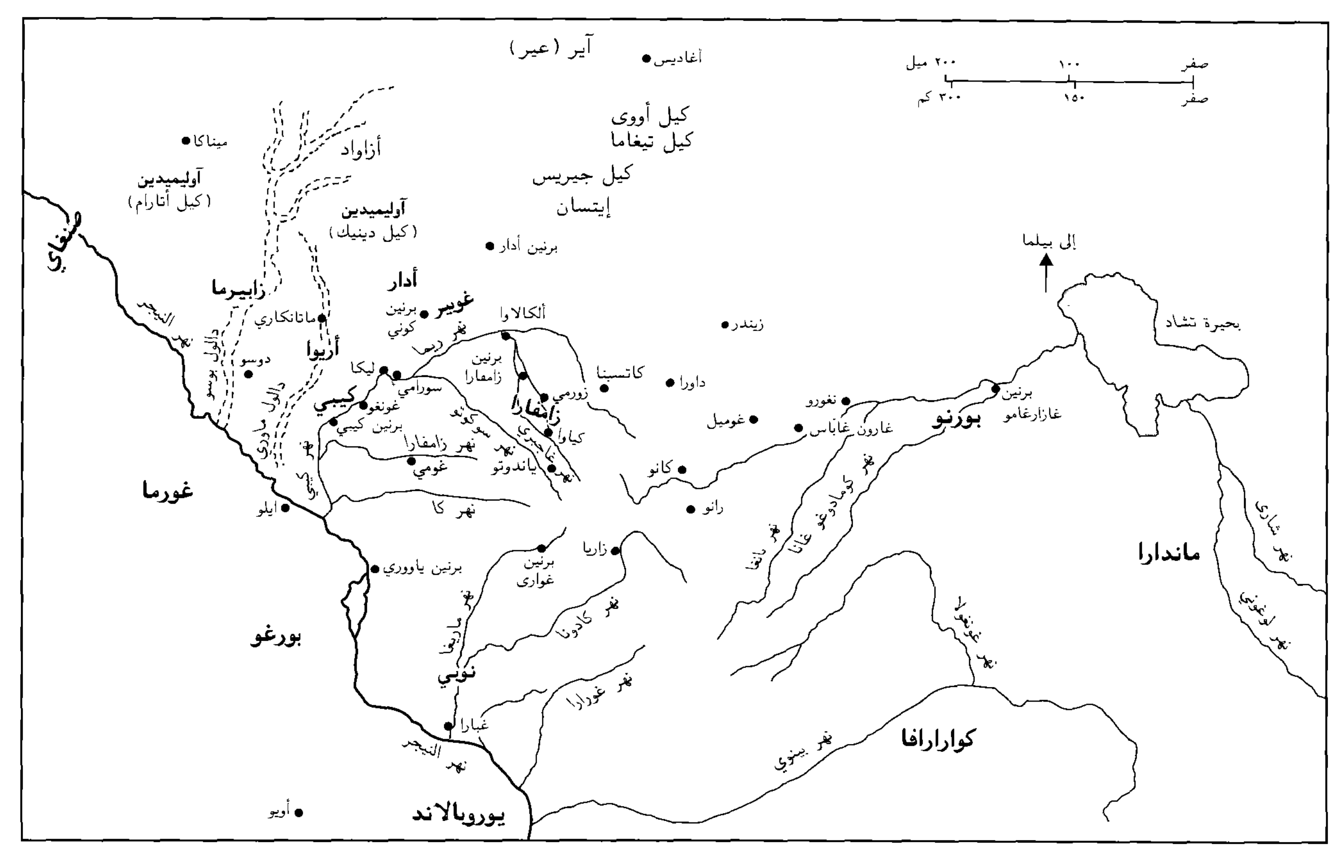
---

(٣٨) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٣٧٨–٣٨٦.

(٣٩) فيما يخص داماغارام، انظر A. Salifou، ١٩٧١، ١٩٧١، ص٣١–٤٢؛ وفيما يخص دول تسوتسيباكي، انظر M. Saley، ١٩٨٢، ص٢٤–٥٨.

(٤٠) فيما يخص آدار، انظر D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص٢٥–١٢٥؛ N. Echard، ١٩٧٥، ص٣٤–٩٧؛ وفيما يخص آريوا، انظر M.H. Piault، ١٩٧٠، ص٤٩–١٢٤؛ M. Karimou، ١٩٧٧.

(٤١) فيما يخص العلاقات بين الغوبيراوة والزارما، انظر B. Hama، ١٩٦٧(أ) و(ب) و١٩٦٨؛ B. Gado، ١٩٨٠؛ و I. Maïkassoua، ١٩٨٢. وفيما يتعلق بتأثير كيبّي في زارماتاري انظر M. Alkali، ١٩٦٩، ص٩٠–٩٦.



الشكل ٢،١٦: الهوسالاند (أراضي الهوسا) قبل عام ١٨٠٠.

المصدر: J.F.A. Ajayi and M. Crowder, *History of West Africa*, 1976, Vol. I, London, Longman, p. 555. Adapted by kind permission of Longman Group UK Ltd.

وهو ادّعاء يبدو أن الحفائر الأثرية تؤيّده، على الأقل بالنسبة إلى المناطق الواقعة على طول الضفة اليسرى (الهوسا) للنهر[٤٢].

وفي الجنوب، الذي كانت تحتلّه كيبّي، وياووري، ونوبي، وبورغو، لم يكن نمو شعب زارما – صنغاي وتكتّله قد تحدّد بوضوح بعد. وفي ميثولوجيا هذه المنطقة، تضم صفوف أقوى الأرباب «ماندا هوساكوي» – صائد السمك / الحدّاد من ياووري، و «دونغو» وهو قنّاص من البورغو يتمتّع بقوى مماثلة لقوى «شانغو» في ثقافة اليوروبا[٤٣].

إلا أن الأوضاع استقرّت إلى حدّ كبير بعد هزيمة زامفارا في ١٧٦٢. وقدّر لكاتسينا – رغم تعرّضها لأزمة داخلية – أن تهزم غوبير، بينما رأى بابازكي (حوالى ١٧٦٨–١٧٧٦) في كانو[٤٤] أنه مضطرّ إلى فرض الرعب والإرهاب على معاونيه.

التنظيم السياسي والإداري

نرى مما تقدّم أنه على الرغم من الصراعات الحربية التي بلغت أبعادًا منذرة بالخطر، فإن هذا الحشد من الدول ظلّ قيد البقاء. وقد تراجع عاهلا كيبّي وزامفارا بعد هزائمهما البالغة إلى الاحتشاد في أراض أقل اتّساعًا بغية المحافظة على سلطانهما. ويتّجه البحث عن تفسيرات لهذا التطوّر إلى دراسة العملية التي جرى من خلالها إدخال نظام الـ «ساراوتا» أثناء تطوّره في السودان الأوسط وتحويله إلى صورته النهائية[٤٥].

الـ «ساركي»

كانت الدولة أولًا وقبل كل شيء «كاسا» (أي منطقة من الأرض)، وعلى رأسها الـ «ساركي»[٤٦]، الذي استولى سلف له من قبل على السلطة السياسية: وفي كانو وكاتسينا

(٤٢) انظر G.Y. Madiega، ١٩٨٢، ص٣٠–٤١ (الأصول البورنوية للبيمبا)، وص٥٠–٥٤ (سلالات غوبانغو وجابو)؛ وفيما يخص البيانات الأثرية، انظر B. Gado، ١٩٨٠، ص٣٥–١١٩.

(٤٣) انظر Fondation SCOA Seminar، ١٩٨١، ص٤٥–١٠٩.

(٤٤) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٦؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص٥٨٨–٥٩٣؛ J.B. Usman، ١٩٨١، ص٩٢–٩٣.

(٤٥) أجرى أ. مهادي مسحًا عامًا في هذا الصدد (قيد النشر)؛ انظر أيضًا M. Alkali، ١٩٦٩، ص٤٣–٦٢؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٨٠–٨٩؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٥–١٩؛ وقد تولى ن. بيرتشونوك (قيد النشر) شرح وجهة النظر السوسيولوجية. وتذكرنا معالم ذلك بالمعلومات المتوافرة من المصادر المكتوبة عن موضوع السودان الغربي؛ انظر J.M. Cuoq، ١٩٥٥، ص٩٩ (غابة غانا المقدسة Sacred forest of Ghana)، وص١٠٨ (وجبة الـ «كاندا» في كاو – كاو meal of the *Kanda* in Kaw-Kaw)، وص١٢٢ (حجر أميما السحري magic stone of Amima)، الخ.

(٤٦) لا تزال المناقشات مستمرة حول مغزى هذا المصطلح؛ وجدير بالملاحظة أن أخت العاهل في زامفارا كانت تحمل لقب «أساركي»؛ انظر G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٣٤٥.

وزامفارا كانت السلطة قد انتزعت من يد كبير للكهنة؛ بينما كان «ماغاجي» (أي محارب) هو الذي صعد في كيبّي إلى مرتبة الـ«ساركي».

وكان تعيين وريث للعرش من بين الأمراء من مسؤولية مجلس انتخابي. وكان هذا المجلس في كاتسينا يتألف من أربعة أعضاء[٤٧]. ومن المتعذر القول بوجود مثل هذا المجلس في كيبّي في ذلك الوقت، ولكنه ظهر فيها بالتأكيد في مرحلة لاحقة. وفي زامفارا وغوبير وكانو، كان ذلك المجلس يحمل اسم «تارا» (التسعة)[٤٨] يعقبه اسم الدولة. وكانت الألقاب والمهام تختلف فيما بين مختلف المجالس الانتخابية، إلا أن من الممكن التعرّف على بعض أعضائها على النحو التالي: شيخ من الشيوخ المقدمين يشغل مركزًا قديمًا طال نسيانه، هو الـ«باساسي» في زامفارا؛ وحكام المدن والمناطق الهامة، وهم خمسة في زامفارا وسبعة في غوبير، مما كان يضيف اثنين من المندوبين إلى قائمة زامفارا، وكبار الموظفين وهم ثلاثة في زامفارا واثنان في غوبير وتسعة في كانو. وكان الأعضاء يشملون أيضًا ممثلين للأسر الحاكمة المخلوعة، مثل آل «دوربي» في كاتسينا، والأسر الحاكمة المتولية، مثل آل «أوباندوما» في غوبير.

وكان إجماع الناخبين ضروريًا لانتخاب وريث الحكم. وكان التتويج وطقوس تولّي الحكم تجري فور تعيينه. وكان المجلس الانتخابي يشكّل كذلك مجلس الـ«ساركي»، ولم يكن من غير المألوف – لسبب أو لآخر – أن يصطدم المجلس بالـ«ساركي»، أو أن يعزل هذا الأخير أحد أعضاء المجلس[٤٩].

الحكومة

كان الـ«ساركي» يمارس سلطته من خلال ثلاث مجموعات من الموظفين، هي: أعضاء الأسرة الحاكمة، والموظفون العموميون، وحكام المدن والمناطق. وكانت تسند إلى أعضاء الأسرة الحاكمة واجبات مهمة. ونظرًا إلى أن ذلك كان يشمل أجيالًا مختلفة، فان إخوة العاهل وأبناءه كانوا يحملون عادة ألقابًا تبيّن أنهم يشغلون مراكز إدارية. ويلاحظ أن المجال

(٤٧) غالاديما وكاورا ودوربي ويانداكا، انظر Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٧٨.

(٤٨) في زامفارا: داناو، وباساسي، وساركين رافي، وساركين تودو، وساركين بازاي، وساركين كايا، وماغاجين غاري، وأوباندا واكي، وغالاديما. انظر G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٨٦–٨٧. وفي غوبير: أوبانداواكي، وأوباندوما، وساركين رافي بابا وكاراما، وساركين تودو بابا وكاراما، وماغاجين كوكوتا، وساركين بازاي، وساركين كايا، انظر I. Maïkassoua، ١٩٨٢، ص٤٧–٤٨. وفيما يخص كانو، يعطي كتاب الحوليات القائمة التالية: غالاديما، ومادايكي (ماداواكي؟)، ووامباي، وماكاما، وساركين داواكي مايتوتا، وساركين د. تساكانين جيدا، وساركين باي، وجيروما ودان إيبا؛ ومع أن هؤلاء جميعًا ينتمون إلى طبقة النبلاء، إلا أنهم كانوا يشغلون وظائف إدارية و/أو عسكرية؛ ولكن يبدو أن هذه البنية حديثة جدًا، لأنها لا تشمل شخصيات في أهمية الـ«داغاسي»والـ«باردي» والـ«سانتوراكي».

(٤٩) أنظر أدناه بشأن الأحداث التي وقعت في زاوداي في زامفارا. وفي كانو، عيّن كيسوكي أخاه دابكاري دان إيبا ليحلّ محل الـ«باردي» في مجلس التسعة. انظر H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٢–١١٣.

الواسع للألقاب وما يترتب عليها من واجبات يجعل من المتعذر وضع قائمة موحّدة بها[٥٠].

وكانت أخت العاهل تنهض بدور سياسي قيادي، رغم أنها كانت تمارس ذلك عن طريق شكل تقليدي من أشكال العبادة. وكانت تسمّى في زامفارا «أساركي» أو «إينّا»[٥١] – وهو اسم كان يستخدم في غوبير أيضًا. أما تاريخ كانو فهو حافل بأسماء الأميرات الشهيرات: وعلى سبيل المثال، فإنه لولا أن تدخلت الـ«ماداكي» (الملكة الأم) آووا بقوة، لكان عبد الله (١٤٩٩–١٥٠٩) قد فقد عرشه نتيجة تمرّد هدد بخلعه. وقد حكم ابنه كيسوكي المدينة بمؤازرة نفس الماداكي آووا، جدته، وإيبا لاميس والدته، وغولّي أخي آووا. وخلال حكم «شريف» (حوالى ١٧٠٣–١٧٣١)، استحضر أحد أعيان كانو آلات موسيقية من ياووري، واحتفظ بها مدة ثلاثة أشهر ثم أعطاها للماداكي مارياما «لأنها بلغت ذروة السلطان ولم يعد لها ند في دول الهوسا السبعة»[٥٢].

وكانت توجد فيما يمكن تسميته بالحكومة المركزية عدة فئات من الموظفين، هي:

١. أعيان البلاط، وكانوا يديرون شؤون القصر والمدينة. وكانت قائمتهم وواجباتهم تختلف من دولة إلى أخرى، ولكن دورهم كان في المقام الأول إداريًا. وفي كاتسينا، كان من بين أهم الموظفين الـ«غالاديما» (الذي كان ينوب عن الـ«ساركي»)، والـ«آجيا» (أمين الخزانة)، والـ«توراكي» والـ«شانتالي» (موظفا بروتوكول)، والـ«ماداواكي» (الموظف المسؤول عن الاصطبلات الملكية)[٥٣]. وكان أولئك الموظفون في مركز يتيح لهم أداء دور الوسطاء بين الـ«ساركي» وحكومات المناطق. وفي كيبّي، كان الأمن الداخلي مسؤولية الـ«ماغاجين غاري»، والـ«غالاديمان غاري»، والـ«دوكا»؛ وكان الـ«ماغاجين بابيري» فيما يبدو مسؤولًا عن الشؤون الخارجية، والـ«مايشانو» يتولى جمع الماشية المستحقة للدولة[٥٤].

٢. ممثلو أصحاب الحرف، الذين كانوا يعيّنون من بين الحرفيين المهرة، مثل الحدّادين والنسّاجين والصبّاغين والدبّاغين والبنّائين والجزّارين والصيّادين. وكانوا مسؤولين عن العلاقات مع مختلف المهن والحرف، ومسؤولين بوجه خاص عن جمع ضرائب الدولة. وعلى سبيل المثال، كان الحدّادون والصيّادون يقدّمون وحدات من الجنود للجيش.

---

(٥٠) بالنسبة لمارادي، انظر P.H. David، ١٩٦٩، ص٦٥٧ و٦٦٥–٦٦٦؛ وفيما يتعلق بداماغارام في القرن التاسع عشر، انظر A. Salifou، ١٩٧١، ص١١٧–١٣٣؛ وبالنسبة لزامفارا، انظر G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٣٤٨.

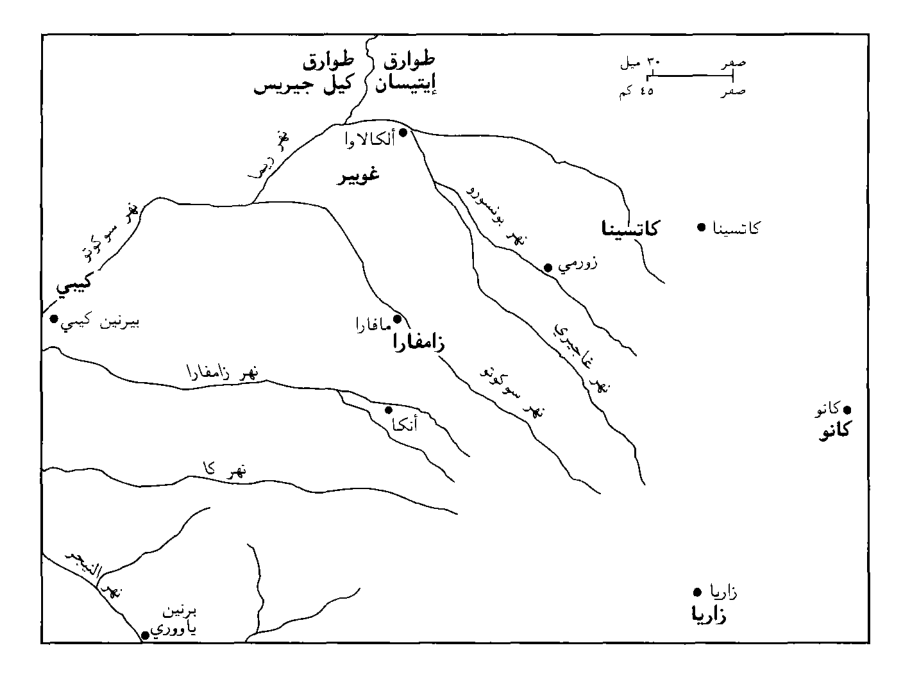
(٥١) انظر G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٣٤٥–٣٤٨.

(٥٢) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٢–١١٣ و١٢٣؛ R.M. East، ١٩٧٩، ص٣٨.

(٥٣) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٨٠.

(٥٤) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٧٣–١٠٧.

٣. وكان لجماعات السكان المحليين ممثلوهم الخاصون بهم. ومثال ذلك أن قرية ساركين نايا ومنطقة ساركين مازوم احتفظتا بألقابهما حتى بعد أن جعلت غوبير عاصمتها في هيساتاو[٥٥]. وأصدر بوغايا (حوالى ١٣٨٥–١٣٩٠) أمرًا بتشتيت جماعة الماغوزاوا في كانو، ولكن كاكونا (حوالى ١٦٥٢–١٦٦٠) أعاد استدعاءهم وسمح لهم بالانغماس في رياضتهم المفضلة لمدة ثلاثة أسابيع، وأغدق عليهم الأموال وثبت شيخهم زانكو في مركزه على أن يؤدي له جزية عينية كل عام تتألف من عدد معين من أيام العمل[٥٦]. ولا بد من أن يثور السؤال هنا عما إذا لم تكن بعض الدول قد حطت من قدر بعض الأقوام الأصليين ونزلت بهم إلى وضع الأرقاء أو الخاضعين.



الشكل ١٦،٣: دول الهوسا في القرن الثامن عشر.

المصدر: P. Lovejoy, Caravans of Kola The Hausa Kola Trade, 1700-1900, 1980, p.55, Zaria, Ahmadu Bello University Press.

٤. كذلك كان يسمح للمهاجرين العديدين أن يكون لهم ممثلوهم. ففي غوبير، كان ساركين آزبين يتولى أمر العلاقات مع الطوارق المقيمين في أرض البلد، وكان ساركين فولاني يتولى المهمة نفسها بالنسبة للفولبي (في غوبير وزامفارا وكاتسينا وكانو)، وساركين سيلّوباوا يفعل المثل تجاه السيلّوبي (في كانو وكاتسينا) وكان

(٥٥) I. Maïkassoua، ١٩٨٢، ص٤٨.

(٥٦) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٠٧ و١٢٠–١٢١.

الوضع من هذه الزاوية بالنسبة للفولبي في كيبّي بليغ الدلالة[٥٧]. ذلك أن لقبَي «غالوجي» و «ماغاجين سانغيلدو» – اللذين أنشئا تحت حكم الكانتا – لم يكن يمكن منحهما إلا لأشخاص من الفولبه على صلة بالرعاة. أما لقب «ديكو» الذي أنشئ في القرن الثامن عشر فقد حمله لأول مرة فرد من قوم الـ «بولّو» كانت أمه ابنة للعاهل.

٥. كانت جماعات المسلمين موجودة في كل مكان بفقهائها المسمّين «مالّاماي». ومن ناحية حكومات المناطق، أو – بتحديد أكثر – السيطرة على المناطق أو الأقاليم، يجب التمييز كذلك بين عدة فئات:

أ) كانت سلطة حكّام بعض المدن مستقلة عن الأسرة الحاكمة؛ ويصدق ذلك على رانو، وغايا، ودوتسي، وكارايي (في كانو)؛ وماسكا، وسامري، ودوغوي (في كاتسينا)؛ وزورمي، وكياوا، وتونفافي، وباكورا (في زامفارا). وكانت علاقات حكّام المدن هؤلاء بالعاهل تتعثّر في بعض الأحيان خلال النزول بوضعهم إلى مرتبة التابعين. وكان تابعو كانو سراعًا إلى التمرّد، وقد اضطرّ حاكم كانو دادي (حوالى ١٦٧٠–١٧٠٣) إلى إعدام حاكم غايا، المدعو فارين دوتسي[٥٨].

ب) كان حكام المدن والمناطق الأخرى نبلاء أصبح أسلافهم حلفاء للأسرة الحاكمة مع احتفاظهم بسلطتهم الخاصة، أو كانوا موظفين عموميين. وتعطي زامفارا نموذجًا للحالة الأولى، هو الـ «داتاو»، الذي استمدّ لقبه من اسم المدينة التي كان يقيم فيها، وكانت مركزًا مهمًا للتجارة يراقب منه الطرق المؤدية إلى جنوب وغرب كيبّي[٥٩]؛ وكان حاكم بازاي يقيم في الشمال، بينما انتقل حاكم كايا من كافاتاو في الشمال إلى مارادون في وسط المنطقة. وفي كيبّي، كان الـ «إينّامي» يراقب الحدود الغربية[٦٠]. وفي كاتسينا، كان الـ «ماريسا» (المدمّر) يقيم في غويوا، ويشرف منها على الحدود الشرقية، بينما يراقب الـ «غاتاري» (البلطة) في روما الحدود الشمالية الغربية[٦١]. وكان ثمة لقبان على شيء من الغرابة في زامفارا، وهما: «ساركين تودو» (حاكم التلال) الذي كان يسيطر على شرق أراضي البلد، و «ساركين رافي» (حاكم الوديان) الذي كان يسيطر على القرى عند ملتقى نهري بونسورو وغاغاري. ويحتمل أن يكون هذان اللقبان قد استوحيا من التضاريس الطبيعية للمنطقتين المعنيتين.

(٥٧) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٣٤–٣٥ و١١٣.

(٥٨) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٢.

(٥٩) G. Na-Dama؛ ١٩٧٧، ص٨٦–٨٧.

(٦٠) M. Alkali، ١٩٦٩، ص١٠٨؛ وكان اللقب يُمنح في البداية لصاحب مقام رفيع كان عبد في الأصل.

(٦١) Y.B. Usman؛ ١٩٨١، ص٨٠.

ج) أما سائر الحكام فقد أصبحوا مجرد تروس في الآلة الحكومية. واحتفظ المهاجرون ببنية هرمية محلية للسلطة، عرّفها الفولبي باسم «آردو» أو «روغّا».

د) وأخيرًا، كانت بعض الألقاب ثمرة لتطورات تاريخية. ففي كيبّي – مثلاً – كان الـ «كوكاني» مسؤولًا عن العلاقات مع الجمهور بعد فتح كوانّي؛ وأنشئ منصب الـ «سابورو» حوالى عام ١٦٥٠ ليتولى توفير الأمن على الطرق المؤدية إلى كوانّي والأزبين، والتي كانت تتعرّض بانتظام لقطعها بواسطة الزامفارا والغوبير[٦٢] لأغراض النهب والسلب.

وكان كل أولئك الأعيان والنبلاء والعامة أو الرقيق يؤدّون واجبات ذات طبيعة غير عسكرية، فيما عدا أنه عندما كانت المناسبة تتطلب ذلك، كانوا يتحوّلون إلى مقاتلين شجعان ويشكّلون جماعاتهم المسلحة الخاصة بهم.

التنظيم العسكري

كان إنشاء كيبّي إيذانًا بتزايد أهمية الدور الذي يقوم به العسكريون في شؤون الدولة[٦٣]. وكان أصحاب الكانتا الأول من الأسر البارزة في البلد، ولكن العناصر التي شاركت بعد ذلك الكفاح من أجل الاستقلال مُنحت الحق في أن يكون لها اثنان من الممثلين، أحدهما – المسمّى «كوندودا» – أصبح هو القائد العسكري[٦٤] لكيبّي. وفي جنوب غربي كاتسينا، أدّى تجاور زامفارا وكيبّي وكاتسينا إلى الحيلولة دون تكوين دولة كبيرة تتمركز حول كوييانباني، وبرنين غواري، وكوريغا، الخ. وكان العدد الكبير من المهاجرين الكاتسيناوة يعني أن المنطقة قرب كاتسينا داخلة ضمن النطاق، ولكن الطمع الدائم فيها من جانب جيرانها اضطرّها إلى الاكتفاء بأن تكون معتمدة على كاتسينا[٦٥].

وقد زاد تأكيد هذا الدور التابع كما رأينا بسبب الحاجة إلى طلب الحماية ضد جيرانها، حتى البعيدين منهم مثل أزبين وبورنو وكوارارافا، وإلى اتّخاذ احتياطيات أمن على الحدود والطرق. وزاد عدد القادة العسكريين مع وضع نظام للرتب العسكرية، وزادت الكفاءة القتالية. وكان لقب الرتبة العليا يختلف من دولة إلى دولة: فهو «كوندودا» في كيبّي، و «كاورا» في

(٦٢) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٧٣–٧٤ و١٠٨–١٠٩؛ ومن غير المعروف أين كان يقيم الـ «كوكاني».

(٦٣) للاطلاع على نظرة عامة، انظر J.P. Smaldone، ١٩٧٧؛ M. Alkali، ١٩٦٩؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧؛ Y.B. Usman، ١٩٨١؛ A. Salifou، ١٩٧١؛ يقدمون معلومات عن كيبّي وزامفارا وكاتسينا وداماغارام في القرن التاسع عشر.

(٦٤) انظر: اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، ص٢٨٧–٢٩٣. وكان الكانتا محاطًا بالـ «ماغاجين كولالو» والـ «ماغاجين ليكا»، والـ «غالاندو» والـ «مايالو» والـ «ليلابا»، والـ «تاكوامبا» (أسماء أشخاص)« وانضمّ إليهم الـ «غولما» (عن عنصر الصنغاي) والـ «كوندودا» (عن عنصر الكوارارافا). انظر M. Alkali، ١٩٦٩، ص٥٩ و٦١ و٧٢ و١١٤.

(٦٥) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٨٣–٨٤.

كاتسينا، و «أوباندااواكي» في زامفارا وغوبير، بينما يبدو أنه كان «غالاديما في كانو».

ومع تحسّن التسليح، تغيّرت الاستراتيجيات والتكتيكات. وفي حالة التعبئة كان يستعان بخدمات مختلف الحرف والأعمال، مثل الصيّادين والقنّاصين والحدّادين. وكانت الأسلحة المستخدمة تشمل السيوف والحراب والرماح والسكاكين والسهام؛ وكانت الدروع (المصنوعة من جلد الأوريكس في زامفارا) تستخدم للحماية قبل ظهور دروع النوبي. وكان الجيش يتألف من فيلقين رئيسيين – المشاة، ويقسمون إلى الرماة بالسهام والرماة بالرماح، والفرسان. وكانت كيبّي تمتلك كذلك أسطولًا نهريًا[٦٦].

وظهرت الجياد أصلًا بصفة رئيسية في أزبين وبورنو، وكانت تلقى رعاية خاصة. وكان العاهل يستوردها ويقيم لها اصطبلات: ومن أمثلة ذلك أن كانتا كيبّي كانت له اصطبلات في ثلاثة أماكن. ويمكن أيضًا تبيّن الدور الذي كان يؤدّيه الحصان في الشؤون العسكرية من عدد الألقاب المتصلة بذلك ورتبها، مثل الـ «أوبانداواكي»[٦٧] ماداكي / ماداواكي» (قائد الفرسان و / أو القائد العام للجيش) و «ساركين داواكي» (لواء في فيلق الفرسان). كذلك كان المركز العالي للجياد يرجع الى التجديدات التي أدخلها الحصول على الـ «سولكي» (سترات الزرد) وصناعة الـ «ليفيدي» (معدات تطهيم الجياد)، مما نشأ عنه لقبا «ساركين ليفيدي» (لواء في فيلق الفرسان الثقيل) و «ليفيدي» (قائد عام فيلق الفرسان الثقيل)، اللذان كانا من أعلى رتب ضباط الجيش.

وأدخلت البنادق في كانو[٦٨] على يد أحد أمراء بورنو خلال حكم داوودا (١٤٢١–١٤٣٨)، ولكنها لم تستورد من نوبي إلا بعد ذلك بثلاثة قرون – في عهد كومباري (حوالى ١٧٣١–١٧٤٣)، وكان بابازكي (حوالى ١٧٦٨–١٧٧٦) أول عاهل ينشئ وحدة من رماة البنادق لتكون حرسه الخاص. وقد أقبلت بورنو على استخدام البنادق، ولكن صنغاي – التي أُتيح لها أن تقدر مدى فعاليتها المميتة بثمن باهظ – لم تهتم بجمع البنادق التي تخلّى عنها الجنود المراكشيون بعد ذلك بنصف قرن (١٥٩١–١٦٤٠)[٦٩]. ويبدو أن الهوسالاند قد

---

(٦٦) M. Alkali، ١٩٦٩، ص١١. وقد يثور السؤال عن العلاقة بين «القارب الصغير المصنوع من جذع شجرة واحد مجوف» الذي ركبه ابن بطوطة في تمبكتو وبين «القوارب الصغيرة الشديدة الضيق والمصنوعة من نصف جذع مجوف» التي شهدها ليون الافريقي في جينّي؛ وهناك مبررات للشك فيما إذا كان أسطول سُنّي على بير فعالا بمثل هذه المراكب؛ ومن المؤكد أن سلطان مراكش لم يطلب من الكانتا أن يرسلها إليها. ويسأل L.E. Kubbel، ١٩٧٤، ص٨٧، بحق عما إذا كانت الـ «أبارا» (القوارب المصنوعة بتجويف الجذوع) لم تنتشر بعيدًا حتى بلغت منطقة تبمكتو – جيني.

(٦٧) يجب عدم خلط معنى هذا اللقب بالواجبات المسندة إلى حامله. انظر A. Salifou، ١٩٧١، ص١٢٤. ويورد J.P. Smaldone، ١٩٧٧، ص٢١٦–٢١٩، قائمة بالألقاب العسكرية. ويورد أ. ساليفو تسع سلالات من الجياد التي كانت معروفة في داماغارام بترتيب صفاتها، ص١٥٣–١٥٤.

(٦٨) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٠٩ و١٢٤ و١٢٦.

(٦٩) تمكّن ابن بنتسي في كمين نصبه من إبادة ٤٠٠ من رماة البنادق المراكشيين، ولكنه فيما يبدو أمر بإلقاء بنادقهم في النهر؛ م. كعتي، ١٩٨١، ص٢٩٤–٢٩٥. وكان قوم الصنغاي في ديندي حتى عام ١٦٤٠ في وضع يتيح لهم استرجاع هذه البنادق، ولكن الروايات المجموعة حتى الآن لا تشير إلى أي أثر لذلك.

تعمّدت إهمال سلاح كان يمكنها الحصول عليه بفضل ثرائها، على الرغم من محاولات بورنو أن تمنعها من ذلك، كما أشير. ولم يكن لأي من صنغاي أو الهوسالاند أن تفخر بأنها كانت أكثر تقديرًا واحترامًا للفروسية من بورنو، ولا بأنها استخدمت عمل الرقيق وشاركت في تجارة الرقيق بقدر أكبر من بورنو والماندي.

وكانت تكتيكات الحرب المتّبعة تتألف من الهجمات المفاجئة، والكمائن. والاصطدامات المباشرة. والحصار. وكانت عمليات الحصار وإشعال النار (الحرق) المتكررة تبرّر تسارع وتزايد إقامة التحصينات حول المدن. وكانت الحملات تعد بدقة، وغالبًا ما كان الكهنة – العلماء يصلّون من أجل النصر للجيش.

وفي هذا الإقليم الذي كان إيقاع التطوّر الاقتصادي فيه قد تزايد، أدّت التحسينات في فن الحرب إلى تزايد عمليات النهب. وليس من السهل التمييز بين الحروب التي شنّت لأغراض الفتح أو التوطيد السياسي، وقمع أعمال التمرّد، وحروب الإرهاب، والغارات البسيطة. وكانت غوبير كدولة مضطرة باستمرار إلى القتال من أجل البقاء. ونظرًا إلى أنها استمرّت قائمة لفترة طويلة بعد استيلائها على أرض غنية نسبيًا ومأهولة جيدًا، فإن الاستمرار في استقصاء مغزى بقائها أمر جدير بالاهتمام. وقد كانت الأرستقراطية السياسية والإدارية والعسكرية تنغمس في النهب، كما يتبين بوضوح من حوليات كانو؛ وبلغت هذه الأرستقراطية مدارج الثراء وكانت تقدم الهدايا للحكام أو الملوك وللعلماء. وفي كانو أصبحت هذه الأرستقراطية خلال قرنين – بين ١٥٧٣ و١٧٦٨ – على درجة من القوة أتاحت لها حث الدولة على شنّ الحرب، والاشتراك في المؤامرات، والمباهاة بثرائها وكرمها، وإثارة قلق الملك. وقد فرض كوكونا على ماداواكي كوما أن يطوف بالمدينة على حمار تقوده خادمات صغار، بينما اهتدى بابازكي إلى فكرة إفزاع معاونيه باستمرار، ولم يكن يتردّد في إذلالهم[٧٠].

وكان العدد الكلي للأعيان يختلف من دولة الى أخرى: فكان يوجد في غوبير اثنان وعشرون (ثلاثة عشر من النبلاء وتسعة من العامة)، بينما كان العدد في كاتسينا ستة وأربعين (ستة عشر نبيلًا وثلاثين من العامة)[٧١].

الموارد

طوّرت دولة الهوسا نظامًا ذكيًا للسيطرة على أراضيها وفرض الضرائب لإمداد الخزانة بالموارد اللازمة لإدارة الدولة. ويمكن في هذا الصدد تحديد أربعة موارد رئيسية:

---

(٧٠) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٠ و١٢٦.

(٧١) J. Tilho، ١٩١١، ص٥١٩–٥٢١. وفيما يخص داماغارام في القرن التاسع عشر، توجد قائمة مفصّلة وطويلة (بها أكثر من ٥٠ من الأعيان) أوردها A. Salifou، ١٩٧١، ص١١٧–١٣٦.

الضرائب والرسوم

كانت الضرائب والرسوم هي أكثر الموارد انتظامًا، وكانت تشمل ما يلي:

- «كودينا كاسا» (ضريبة الأرض) التي يدفعها المزارعون. ويبدو أن وحدة الحساب كانت الـ «غاندوم جيدا» (حقل الأسرة). وكان ناغوجي (حوالى ١١٩٧-١٢٤٧) في كانو هو أول من حدّد الضريبة التي يدفعها كل مزارع بمقدار ثمن المحصول. وكانت هناك ضرائب على محاصيل الأراضي المنخفضة وغيرها، مثل النيلة والفول السوداني[٧٢].
- «كودين ساناءا» (الضريبة المهنية). وكان يدفعها الحرفيون والتجّار. وفي كيبّي، كان كل منتج للملح يعطي الكانتا ملء قرعة كل عام[٧٣]. ومع تطوّر الحرف والتجارة، ونتيجة لإنشاء اتحادات الحرفيين والتجّار (نقاباتهم)، كان يمكن لهذه الضرائب أن تمثّل مصدرًا مهمًا للدخل.
- «كودين هيتو» (رسوم الجمارك). وكانت تدفع عن منتجات معينة تدخل أراضي البلاد. وفي كيبّي، كان يضاف إلى رسم الدخول هذا رسم آخر تدفعه القوافل المرتحلة من دالّول فوغا نحو الهوسالاند ونوبي - غوانجا، والقوافل المرتحلة من الهوسالاند إلى غوانجا. وعلاوة على ذلك كان الملح المشحون إلى زارماتاري وأريوا يخضع للضريبة.
- «جانغالي»[٧٤] (ضريبة الماشية). وكان يدفعها المشتغلون بتربية الماشية، وخاصة الفولبي. وقد فرض هذه الضريبة في كانو لأول مرة كوتومبي (حوالى ١٦٢٣-١٦٤٨): وكانت هناك أربع جماعات تورد ٢٨٠ رأسًا من الماشية، ولا شك في أن ذلك كان يتوقف على حجم قطعانها. وكانت تلك هي المناسبة التي أنشئ فيها منصب «ساركين شانو» (محصل ضرائب الماشية).
- وفي كيبّي، كان الفولبه الرحّل يدفعون «كودين هاكي» (رسوم الرعي)، بينما كان أحد الأعيان الموظفين - ويسمّى «نونو» - يجمع اللبن والزبد الذي يقدم إلى العاهل.

الهدايا

كان الحكّام والأعيان وغيرهم من الشخصيات يرسلون إلى العاهل «غايسووا» (هدية تقدّم إلى رئيس). وكان ذلك عملًا سياسيًا يدفع به الطرف صاحب المصلحة نوعًا من الجزية للساركي، آملًا أن ينال الحظوة لديه في مقابل ذلك. وكانت قيمة الهدية تتناسب مع رتبة مقدمها، وكان

---

(٧٢) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٨٣؛ H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٠١.

(٧٣) M. Alkali، ١٩٦٩، ص١٠٣-١٠٦.

(٧٤) يعتقد المؤلف أن هذا الاسم قد صيغ من كلمة «جابا» (يأخذ - ينتزع) وأنه ينطوي على فكرة الابتزاز؛ إلا أن الصيغة الصحيحة هي «جاب (و) نغال»، «جانغال». وبالنسبة إلى كانو، انظر H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٨-١٢٠ و١٢٣-١٢٤؛ وكانت أول مرة يذكر فيها ساركين فولاني هي في عهد شريف، بعد ذلك بقرن، ولكن لا يوجد ما يشير إلى أن اللقب لم يكن موجودًا من قبل.

العاهل[٧٥] في المقابل لا يتأخّر – عندما تحلّ المناسبة – عن التعبير عن رضاه أو عن عدم رضاه. وكان النهب أحد الأساليب الشائعة للحصول على ما يلزم لإرسال «غايسووا» إلى العاهل. كذلك كان الأشخاص الذين يعينون في مناصب عالية يقدمون هدايا إلى الساركي.

الغنائم

كان النهب يأتي بالرقيق، والجياد، والماشية، وغير ذلك من السلع المتنوعة. وكانت هذه السلع الأخيرة تستهلك بسرعة، بينما كانت الجياد وتجهيزاتها تزيد من القدرة القتالية. وتشدّد حوليات كانو Kano Chronicle على ما كان للجياد من قيمة واعتبار بين عامي ١٥٨٢ و١٦٢٣[٧٦]. فبعد أن هزموا الكاتسيناوة في غارايا: «أخذ الكاناوة ٤٠٠ حصان و٦٠ طقمًا من تجهيزات الجياد؛ ولم يعرف أحد عدد القتلى والأسرى». وبعد ذلك بفترة وجيزة شكّل «الوامباي» فريقًا من ١٠٠ فارس مدرعين بالزرد، ومعهم احتياطي من ١٠٠٠ حصان، وكان ذلك دون شك ضارًّا بكاتسينا. وبيع الرقيق أو جرى تقسيمهم بين الممتلكات الملكية الكبيرة التي لا تزال كانو أبرز مثال لها. وقد ثارت غيرة كوتومبي مثلًا من ساركين داواكي ماغاري فخرج في غارة، وترك لدى عودته منها ٥٠٠ من الرقيق في إندابو، وهي ضيعة كانت قد خصّصت له.

الموارد الأخرى

كانت توجد تدابير لا حصر لها تتيح للساركي ملء خزائن الدولة. ففي كل مرة تقريبًا كان العاهل فيها يعفو عن مذنب، كان على هذا المذنب أن يدفع «كودين لايفي» (ضريبة عفو). ومن الممكن، بفضل حوليات كانو، تتبع العملية التي كان يجري عن طريقها إنشاء الضرائب وغيرها من الرسوم لصالح الدولة. وقد أنشأ شريف (حوالى ١٧٠٣–١٧٣١) سبع ضرائب كانت تعتبر ظالمة، من بينها ضريبة تدفع عندما تتزوج الفتيات. وزاد خلفه كومباري (حوالى ١٧٣١–١٧٤٣) مقدار الضريبة التي تدفع في سوق كاسووا كورمي زيادة باهظة أدّت إلى انهيار السوق. وفي العام التالي، فرض رسمًا على العلماء، كانت نتيجته أن هجر العرب البلد وذهبوا الى كاتسينا، وتشتّت التالاكاوة (فقراء العامة) في مختلف أرجاء البلد.

نظرة عامة

في سياق توفيره لاحتياجات التنمية والإدارة للدولة، تطوّر نظام الـ«ساراوته» (النظام الملكي في هوسالاند) بصورة أتاحت للعامة والرقيق إمكانية شغل أعلى المناصب إذا اعتبروا أهلًا للثقة

(٧٥) سر نازاكي سرورًا كبيرًا بالهدية التي قدّمها له وامباي جيوا، في حين أن كوتومبي، خلفه، لم يرض عن هدية ساركين دوا داواكي ماغاري. انظر H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٧–١١٨.

(٧٦) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٧ و١٢٣؛ R.M. East، ١٩٧٩، ص٢٨.

الكبيرة. ومن هنا أصبح أفراد الرقيق الملكي، وخاصة الخصيان، يشكلون جزءًا جوهريًا من آلة الدولة في جميع أنحاء المنطقة.

وأدّى ذلك إلى التعارض أو المجابهة بين الـ «ماي ساراوتا» (العاهل) وبين عامة المحكومين إلى درجة بلغ من حدّتها أن قيل إن ساركين كانو كومباري (حوالى ١٧٣١–١٧٤٣) كان «يحب مستشاريه ويكره الشعب».

وكان حكّام المدن والمناطق خصومًا محتملين، ولو بدرجة أقلّ. وتصوّر الثورات المتكررة التي أثارها حكام غايا ودوتسي الاحتكاك المتكرر بين العاهل وأتباعه في تاريخ كانو.

وكانت الأرستقراطية السياسية والإدارية والعسكرية تمثّل جماعة متّسقة أصابت الثراء بأساليب استغلال متعددة، تتراوح من الإتاوات على الدخل المستمدّ من النهب إلى الهدايا السياسية شبه الإجبارية. واتبعت هذه الأرستقراطية أسلوب حياة يتفق مع مواردها، وكان أفرادها يتزيّنون زينة فخمة ليبيّنوا هيبتهم، مع تزايد صعوبة السيطرة عليهم في الوقت نفسه بسبب انغماسهم في الرشوة والفساد. وقد أثمرت هذه الظروف مجتمعة أيديولوجية استهدفت إنكار أصولها الأرستقراطية، دون أن تتمكن من ستر قدرة النظام على القهر، التي تعبّر عنها المعاني المختلفة لكلمة «إيكو» (السلطة) تعبيرًا وافيًا إلى درجة تثير الإعجاب.

وقد وصف دياغني هذا النظام بأنه ملكية أوليغارشيّة تتميز بالتكافل الوثيق بين الملك والأوليغارشيين (الأقلية المتميزة)[٧٧]. إلا أن عثمان ينتقد فكرة المدينة – الدولة (دولة المدينة) ويعتبر أن السمة الرئيسية للهوسالاند كانت وجود مراكز حضرية عديدة تشكل نواة لمجتمع سياسي يستوعب المهاجرين من أصول مختلفة فيندمجون فيه ليصبحوا كاتسيناوة أو كيبّاوة أو كاناوة، مع احتفاظ كل من هذه المراكز بمركزه القانوني وبقدر من الاستقلال الذاتي بالنسبة إلى العاصمة والمراكز الأخرى[٧٨].

العلاقات الاقتصادية

إن الاستعراض الموجز لعدد من مجالات الإنتاج والتوزيع ضروري لفهم السمات الرئيسية للعلاقات الاجتماعية.

الزراعة وتربية الحيوانات

منذ ١٥٠٠ حتى ١٨٠٠ ظلّت الهوسالاند بصفة رئيسية منطقة «مانوما» (مزارعين) يستخدمون الإمكانات الزراعية المتاحة استخدامًا حصيفًا من خلال تقنيات متنوعة، تشمل الأسمدة والدورات المحصولية والمحاصيل المتصاحبة. وكانت أدواتهم متعددة بقدر تعدّدها في أي موضع آخر من أفريقيا، تشمل أشكالًا عديدة من الفؤوس المهيأة لتلائم طبيعة التربة والوظيفة

---

(٧٧) P. Diagne، ١٩٦٧، ص٢٤٤–٢٥٢.

(٧٨) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٥٣.

المطلوبة. وكان القدر الأكبر من قوة العمل يأتي من الـ «غيدا» (الأسرة الممتدة) والـ «غايا» (نظام العون المتبادل). ويجدر أيضًا أن نذكر تقليد الـ «بوكين دوكو» (عيد الألوف) حيث كان يتعيّن إثبات إمكان الحصول على غلة تبلغ ١٠٠٠ سنبلة من الذرة الرفيعة أو العريضة (الشامية). وكانت تجرى تحضيرات تقنية ومادية وسيكولوجية دقيقة من أجل هذه المحاولة، وكان الفائزون يحصلون على لقب «ساركين بوما» (أستاذ محاصيل)[٧٩].

وكان المزارعون يزرعون الذرة الرفيعة والعريضة، والأرز، والذرة العويجة، والفول السوداني، والفول؛ علاوة على القطن والنيلة والحنّاء والطباق والبصل، والتمرهندي، والشّيا، والـ «نيري» (شجرة طبية)، كما كانوا يجمعون عسل النحل. كذلك كانوا يمارسون صيد الأسماك وصيد البر (القنص). وكان الـ «جيبدا» (المسك) ينزع من السنور (القط البري) ويستخدم في صنع العطر.

وكان هناك نشاط كبير في تربية الحيوانات للأغراض المنزلية. وكانت الماعز يضحّى بها – بقطع الرقبة – في مراسم ومناسبات معينة، بينما كانت الحمير تستخدم وسيلة للنقل. بيد أن الهوسالاند اجتذبت كثيرين من الفولبي[٨٠] والأزبيناوة وعرب الشوا الذين كانوا رعاة منذ قرون عديدة. كذلك انتقل طوارق كيل – جيريس والايتيسان وكيل – تغامة جنوبًا إلى شمال ووسط زامفارا لرعي قطعانهم من الإبل والماعز والأغنام في موسم الجفاف، واستقرّ بعضهم مقيمًا هناك. واستقرّ الفولبي بماشيتهم وأغنامهم في مناطق عدة من كاتسينا (عند ملتقى نهري كارادووا وبونسورو)، وكيبّي (في غولبين كيبّي ودلّول بوسو وفوغا وماوري) وزامفارا (في المنطقة التي ترويها أنهار بونسورو وغاغاري وسوكوتو). وأصبحت الزراعة وتربية الحيوان تقترنان اقترانًا وثيقًا، وتطورت جيوب للحياة الاقتصادية تستند إلى مُركّب يجمع بين هذين النشاطين، على غرار الحال في منطقة إنغاوا في كاتسينا[٨١].

الحرف اليدوية

كان التنوّع الكبير في الحرف والمستويات التقنية العالية التي بلغها الحرفيون من الأمور التي تلفت النظر في زمن ليون الافريقي[٨٢]. وكان الناس يصوغون ويشغّلون الحديد والخشب

---

(٧٩) فيما يتعلق بهذا التقليد، انظر G. Nicolas، ١٩٧٥، ص١١٤–١١٧ و٢٩٧–٢٩٩؛ و G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٩١–١٠١.

(٨٠) فيما يتصل بهجرة بعض الفولبه إلى بورنو والهوسالاند، انظر M. Idrissou، ١٩٧٩. إلا أن B. Hama (١٩٦٨، ص٩٢–٩٦) يؤكد أن بعض الفولبه جاؤوا مباشرة من الصحراء الكبرى إلى السودان الأوسط والمناطق الوسطى من وادي النيجر، مرورًا بأزاواد. وقد أسفرت البحوث الأثرية في منطقة عين غال – تيجيدان تيسيمت عن العثور على هياكل عظمية لماشية مدفونة؛ والتاريخ الوحيد المعروف هو ١٤٣٥ (انظر F. Paris، ١٩٨٤، ص١–٧٥)، ولذا فإن المسألة ما زالت لم تحسم بعد.

(٨١) M. Alkali، ١٩٦٩، ص٣٤–٣٥ و٧٣ و١١٣–١١٤؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧. ص١١٠–١٢٠ و١٦٩–١٨٤ و١٩٧–١٩٩؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٦٤–٦٧ و٧٣–٧٥.

(٨٢) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٤٧٢–٤٧٩.

والجلود، ويصنعون السلال والأوعية الفخارية، كما شهدت صناعتا النسيج والصباغة ازدهارًا كبيرًا. وكانت مادتا الحديد والقطن الخام وفيرتين، وأدّى تعاظم الطلب إلى حفز صناعات حرفية عالية المستوى. وبلغ الحرفيون درجات عالية من التخصّص: فيبدو أن صناعة تشكيل الجلود أصبحت متميّزة عن صناعة الأحذية، بينما غدت صناعات الغزل، والنسيج، والصباغة، والحياكة، والتطريز حرفًا مستقلّة عن بعضها البعض. وأقيم نظام لاتحادات الحرف (النقابات)، لكل اتحاد (نقابة) منها ممثل (نقيب) مسؤول عن مصالح بني حرفته وعن علاقة اتحاده بالدولة[٨٣].

كذلك يمكن تمييز اتجاه نحو تخصّص المجموعات. ففي كيبّي، كان النسج والصباغة في أيدي الكيبّاوة، بينما اجتذبت زامفارا النسّاجين والصبّاغين من كانو. وفي كيبّي وزامفارا معًا، نجد أن الزوروماوة[٨٤] – الذين جاؤوا من ماسّينا في القرن السادس عشر – تخصّصوا في صياغة الحلي الفضية وصناعة الفخار، التي كان يتولاها في كانو البامباداوة.

وكان يوجد أيضًا عديد متنوع من السلع المصنوعة. فكانت تصدر المصنوعات الجلدية، والصنادل، وأنواع اللجم والسروج. وكان الأغنياء يشترون الحلي التي كانت تعتبر من مظاهر الترف، في حين اشتهرت جودة الملابس المنتجة، مثل الأردية والأقمشة. كذلك كانت الهوسالاند من المناطق التي تنتج أجود أنواع السلع المنسوجة والمصبوغة.

التجارة

أصبح نمط الشخص المسمّى «باهاوشي» (تاجر)[٨٥] معروفًا على نطاق واسع؛ ولا سبيل هناك إلى المبالغة في تقدير مدى اندماجه في شبكات التجارة في أفريقيا الغربية وفي فئة التجّار الدوليين في أراضي السافانا، وهي الفئة التي كانت تضم الوانغارا، والجوولا (الديولا) والموسّي والكانوري. إلا أن نقطة البدء كانت توافر فوائض زراعية كبيرة، بالاضافة الى قطاع حرفي مزدهر متوجّه نحو السوق ويعرض الكثير من السلع البالغة التنوّع.

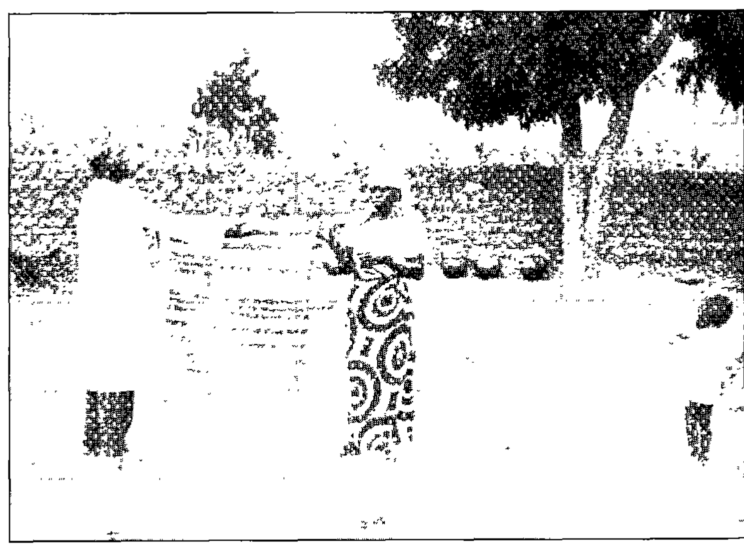
وكانت منطقة نفوذ الأسواق تختلف اختلافًا كبيرًا. فكان بعض هذه الأسواق مهمًا على الصعيد المحلي ومحتفظًا بسماته الاجتماعية والاقتصادية: فكان يجري تبادل السلع والاتّجار فيها، ولكن الحياة الاجتماعية كانت تنشط نشاطًا كبيرًا في يوم السوق بتبادل المعلومات وممارسة

---

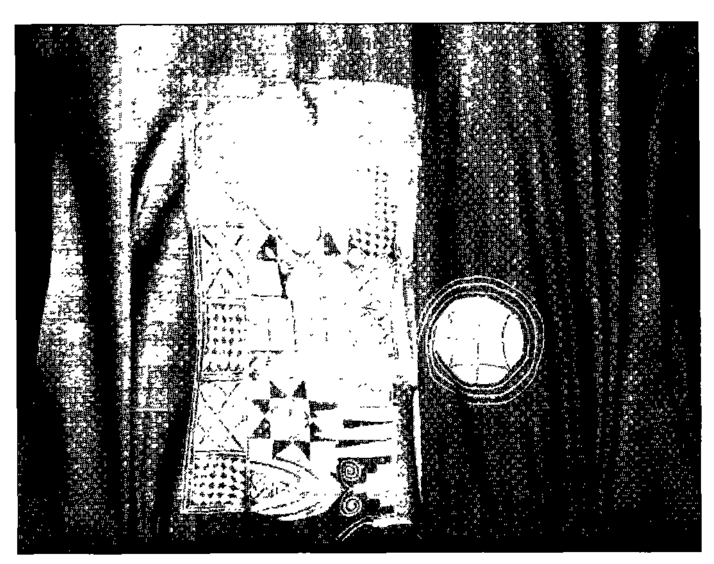
(٨٣) الاتحادات التي يتكرّر ذكرها أكثر من غيرها هي اتحادات البنّائين، والحدّادين، والنسّاجين، والصبّاغين، والنحّاسين، والدبّاغين، والحذّائين. وليس من السهل تصنيف الحلّاقين والجزّارين. وكان ممثل (نقيب) النحّاسين في كيبّي – الذي كان يعيّنه العاهل – يسمّى «ساكّي»، وهو اسم معروف جيدًا في جميع أنحاء السافانا في السودان الغربي.

(٨٤) كان هؤلاء هم الجاوامبي (مجموعة من الفولبه)، الذين كان الماندي يطلقون عليهم اسم «جوغورامي». انظر P.J. Shea، ١٩٨٣، ص١١١.

(٨٥) H.J. Fisher، ١٩٧٥، ص٨٤–٩٢؛ و١٩٧٧، ص٢٦٩–٢٨٧؛ وعلى الأخص M. Amadu، ١٩٧٨ و١٩٧٩، ص٦٠–١٠٤.

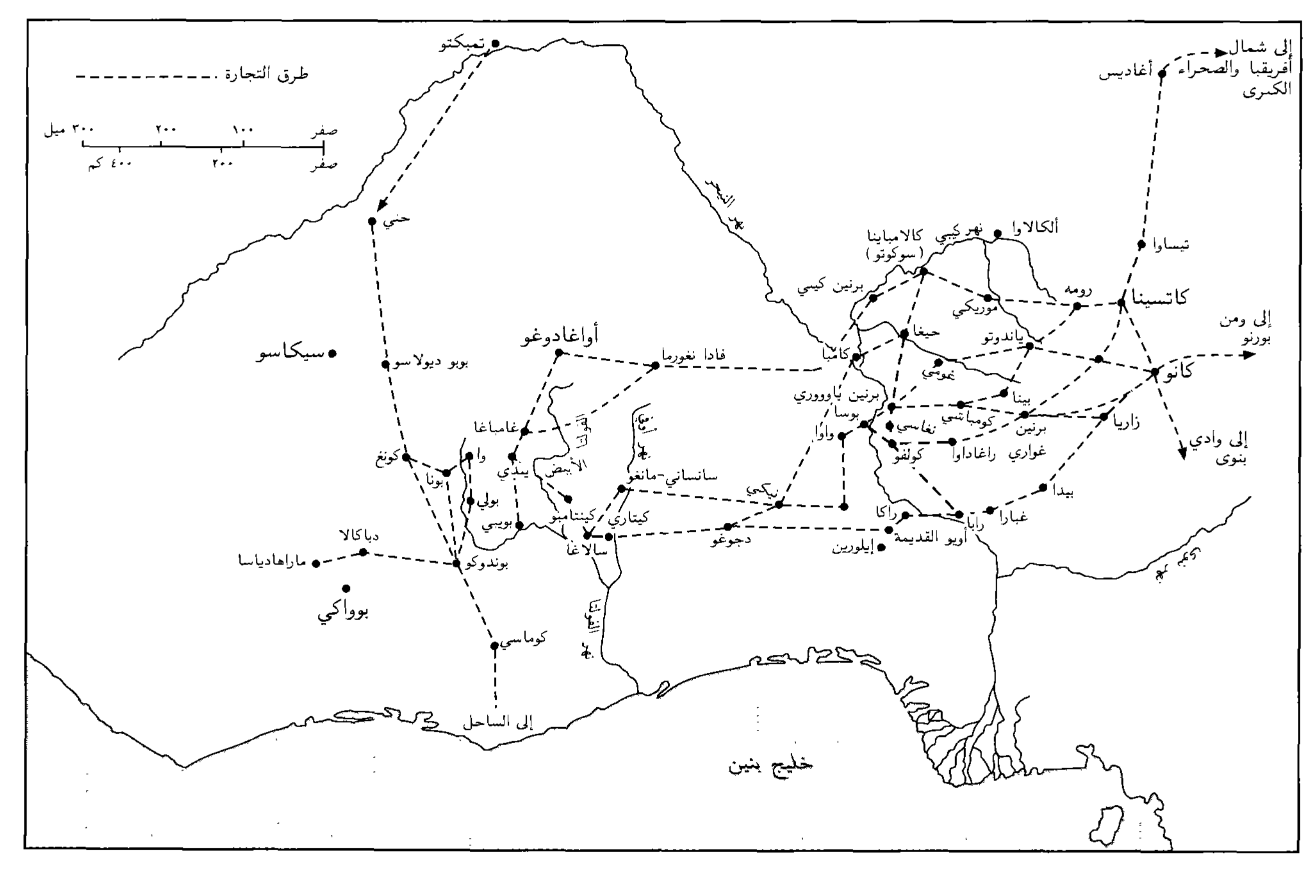


اللوحة ١٦.١: إزار هوسا يسمّى «غورانكا دا نونو» ومعناها الحرفي «يوجد لبن في قرعتك».



اللوحة ١٦.٢: رداء هوسا للرجال، ويتضح فيه تأثير إسلامي قوي. وهو مصنوع من نسيج قطن مصبوغ باللون الأزرق بالنيلة ومطرز بالحرير.

الألعاب وغير ذلك. وعلى مستوى أعلى، كانت السوق الإقليمية أو سوق المنطقة مركزًا تُجلب إليه المنتجات المحلية وتوزع فيه السلع المستوردة المستخدمة في الحياة اليومية. وفي بعض الحالات، كانت هذه الأسواق تتّخذ مكانها على أحد طرق التجارة فتحتلّ بذلك موقعًا متميزًا: ومن أمثلة ذلك أن كيبّي كانت تتولى شأن كوانّي، على نحو ما كانت كاتسينا تفعل بالنسبة لتيسّاوا. وفي



الشكل ٤.١٦: طرق التجارة بين الهوسالاند وحوض نهر الفولتا.

المصدر: عن: M. Adam, The Hausa factor in West Africa 1978, p.58, Zaria, Ahmadu Bello University Press.

زامفارا نفسها، كانت أسواق الشمال والشمال الشرقي – باجي، وفاهاي، وبيرنين، وزامفارا، الخ .– توفّر القطن والنيلة والطباق والبصل والماشية، بينما كانت نظائرها الجنوبية – كياوا، وجاتا، وتوشووار، وبارّاغو، وغيرها – تستقبل واردات وفيرة من الحبوب. وكانت كيبّي العليا ترسل خيوط الغزل والأقمشة والرقيق الى كيبّي السفلى، التي توفّر الشباك وحراب صيد السمك، والجلود الخام، والـ«أبارا» (قوارب كبيرة من الجذوع المجوفة)(٨٦).

ولم يتّجه سوى قدر ضئيل من الاهتمام إلى نمو التجارة الداخلية، التي كانت نتيجة لتطوّر الهوسالاند وعنصرًا مساهمًا في هذا التطوّر أيضًا. وقد أدّى ازدهار التجارة إلى زيادة موارد الدولة – على صورة ضرائب متنوعة والـ«غايسووا» (الهدايا) التي كان التجّار يضطرون إلى دفعها في أحيان كثيرة. وقد ظلت التجارة الخارجية في أيدي الهوسا، وإن كان قد اشترك فيها أيضًا بعض الأزبيناوة، والعرب، والكانوري، والوانغارا.

والتجارة الخارجية توحي على الفور بالقوافل. وبصرف النظر عما إذا كانت هذه القوافل هي الـ«أزالاي» المرتحلة من كاوار إلى غاو، أو الـ«أياري» التي تربط بين أزبين والهوسالاند، أو الـ«فاتاكي» التي تنتقل على طريق كانو – غوانجا، فإن همّها الأول كان ضمان النجاح في أداء المهمة المسندة إليها(٨٧). وطبقًا لما سبق ذكره، فقد كان كل عاهل يتّخذ احتياطات الأمن اللازمة لحماية القوافل في أراضيه، طالما أنها كانت تدفع ضرائب للدول التي ترتحل خلال أراضيها.

وقبل عرض الحالة في صورتها الشاملة، تجدر الإشارة إلى عدة اختلافات إقليمية(٨٨). ففي زامفارا، كان الـ«كارفي» يتولى جمع كل الضرائب والمكوس التي يفرضها الـ«ساركونان رافي» (جامعو ضرائب الرعي). وهنا كان الملح والنطرون من نغورو، المجموعان على شواطئ بحيرة تشاد، يطرحان في السوق في تاريخ سابق على طرح الملح القادم من بيلما أو دلّول فوغا. وبالمثل كانت سلالة جياد الـ«دان باهار» المستوردة من بحر الغزال، والتي تلقى تقديرًا كبيرًا في سائر أنحاء الهوسالاند، تستخدم في فيالق الفرسان والخيالة وفي التهجين مع السلالات المحلية. وكانت كيبّي ترسل الملح إلى نوبي وإيلورين وغوانجا، وتتلقّى منها الأردية وجوز الكولا.

وكانت توجد عدة أسواق دولية في المنطقة وعلى تخومها. ففي الشمال، استمرّت أغاديس وبيلما تؤديان مهمة الربط مع أفريقيا الشمالية؛ وفي الوسط، كانت كاتسينا وكانو مسرحين للعلاقات بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب؛ وفي الجنوب، أتاحت زاريا، وبرنين غواري وبرنين ياووري مدّ نطاق شبكات التجارة نحو اليوروبا، ونوبي، وبورغو، وغوانجا (وتمبكتو بالنسبة لياووري). ومن ذلك يتبين أن الهوسالاند كانت تشهد تداول حجم لا يستهان به من السلع.

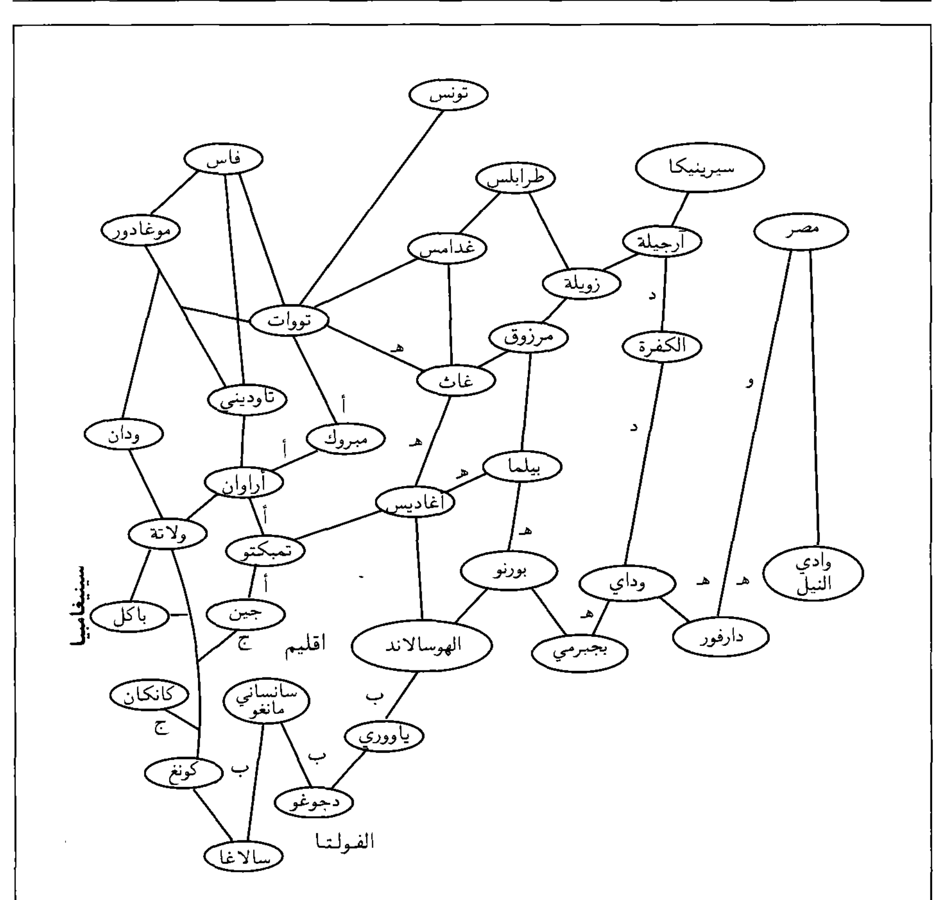
وكانت الصحراء الكبرى وأزبين ترسلان السلع العربية والأوروبية الى هذه الأسواق، ومن بينها المرايا والورق، وبوجه خاص الجياد (سلالة «دان أزبين»، المسمّاة أيضاً «باغازام»)، من

---

(٨٦) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص١٣٧–١٤٢؛ M. Alkali، ١٩٦٩، ص٤١–٤٢.

(٨٧) للاطلاع على التفاصيل انظر H.J. Fisher، ١٩٧٧، ص٢٦٧–٢٦٩؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٢٦٧–٢٦٩.

(٨٨) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٢٥٣–٢٥٤؛ M. Alkali، ١٩٦٩، ص٤٢.



الطريق أ: أصبح مهمًا بعد أن تمّ في القرن الثامن عشر إنشاء مبروك التي ربطت توات بمنحنى نهر النيجر.

الطريق ب: وهو «طريق كولا» الذي يربط بين الهوسالاند وإقليم الفولتا. وقد تنامى هذا الطريق بعد ظهور «سالاغا» باعتبارها مركزًا لتجارة الكولا في القرن الثامن عشر.

الطريق ج: كان يربط كانكان، التي أُنشئت في نهاية القرن ١٧ من أجل تجارة الكولا بصفة رئيسية، بـ «جيني» عند منحنى نهر النيجر.

الطريق د: هو الطريق القديم من برقة إلى الكفرة، وقد امتدّ بنهاية القرن الثامن عشر إلى ودّاي، ليرتبط بذلك مع طريق السودان.

الطريق هـ: طريق السودان، وكان يمتدّ بين الشرق والغرب رابطًا بين وادي النيل وممالك السافانا في دارفور، وودّاي وبجيرمي، ويستمرّ خلال بورنو عبر إلى مراكش (المغرب).

الطريق و: من القاهرة مارًا بدنقلة في النوبة إلى دارفور.

الشكل ١٦، ٥: رسم تخطيطي يبيّن طرق الربط الرئيسية للتجارة والقوافل في الصحراء الكبرى والسودان الأوسط والغربي حوالى عام ١٢١٥.

المصدر: M. Hiskett, *The Development of Islam in West Africa*, 1984, p. 321, London, Longman. Adapted by kind permission of Longman Group UK Ltd.

أزبين)، والإبل، والتمر، والحنّاء، والملح («بالما» حسب اسم بيلما)، والسيوف، والسلع الأخرى. وكان جانب من شحنات الملح والسيوف يمر بصفة ترانزيت (تجارة عبور) ليتّجه في النهاية إلى الجنوب. وفي مقابل ذلك كانت الهوسالاند تمد الصحراء الكبرى وأزبين بالرقيق، والملابس، والأقمشة، والذرة الرفيعة، والجلود الخام، والحديد، والتبر، وجوز الكولا من غوانجا.

وكانت بورنو توفّر الجياد («دان باهار» أو «بحر الغزال»)، والنطرون، والملح، وتتلقّى نظير ذلك السلع المعدنية، والتبر، وجوز الكولا من غوانجا كذلك.

وكانت الهوسالاند تصدّر الملح، والسيوف، والتوابل، والجلود الخام، والأقمشة، والرقيق، والجياد إلى غوانجا، وبورغو، ونوبي، ويوروبا، وتستورد مقابل ذلك سلعًا أوروبية متنوعة، والحديد المحلي، والأنتيمون، والرقيق والخصيان، والبنادق من نوبي (لكانو)، وجوز الكولا من غوانجا للاستهلاك العام.

العلاقات الاجتماعية

على الرغم من العدد الكبير من المهاجرين في الهوسالاند، فإن الأصل الإثني للفرد لم يكن له مغزى اجتماعي كبير، في حين أن الانتماء الديني ذاته كان أمرًا لا يعتمد عليه إلى درجة أن هزيمة محمد علوي أسندت الى امتهان الـ «ديركي»[٨٩] (أحد طلاسم الهوسالاند). ولهذه الأسباب سوف نميّز هنا بين ثلاث مجموعات أساسية.

منتجو السلع المادية

كان المزارعون يشكّلون أكبر الفئات. وقد أدّى الاستغلال الأكثر كثافة للأرض والتحسينات في أساليب الزراعة – التي ظلت تخضع للطقوس الزراعية وإن كانت تبرزها مناسبة عيد الآلاف – إلى احداث تغييرات بعيدة الأثر. وكان المصدر الرئيسي للقوى العاملة حتى ذلك الحين هو الأسرة الممتدة. ومن الواضح أن بعض مجموعات السكان كانت قد أنزلت إلى مرتبة التابعين والأقنان: فالمازوماوة مثلًا فقدوا استقلالهم بمجرد أن وصلت غوبير إلى منطقة بيرنين لالّي. يضاف إلى ذلك أن تشتيت الماغوزاوة بناء على أوامر بوغايا وحقيقة استدعاء كوكونا[٩٠] لهم تشير فيما يبدو إلى أنهم كانوا في مرتبة مختلفة، نظرًا لأن كبيرهم زانكو لم يكن ناخبًا، في حين أن ساركين مازوم كان يجب استشارته، ولو من أجل المظاهر على الأقل. وكان ماغوزاوة فانكوي تابعين كمجموعة، ومن ثم خاضعين للجزية، ولكن علاقاتهم مع الدولة كانت تختلف عن العلاقات القائمة بين العاهل ساركين كانو وتابعه ساركين غايا. وكان المصدر الأخير للقوى العاملة هو عمل الرقيق.

---

(٨٩) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٧.

(٩٠) المرجع السابق، ص١٠٧ و١٢١.

وكان يوجد إلى جانب المزارعين عديد متنوع من الحرفيين. وقد أدّى التخصّص المكثف إلى ما سبق وصفه من ارتفاع مستويات الجودة، فضلًا عن أن كثيرين من الرقيق مارسوا أنشطة الحرف بتوجيه من سادتهم ولمصلحة هؤلاء السادة - على الأقل في مبدأ الأمر.

وتحوّل عدد كبير من الرعاة إلى أسلوب الحياة المستقرة وإلى استخدام الرقيق لإنتاج الحبوب ولحراسة قطعانهم على السواء. وزادت هذه العملية من ايقاع اندماجهم في المجتمع السياسي.

وسواء كان المنتجون أحرارًا أو تابعين أو رقيقًا، فقد كانوا جميعًا أعضاء في المجتمع السياسي، وكانت علاقاتهم بالدولة مقنّنة. وبالتدريج، أخذت تظهر حالات تمييز يستند إلى الثروة وإلى القرب من جهاز الدولة.

التجّار

في القرن الخامس عشر، كانت غوانجا ترتبط ببورنو عن طريق كانو. وفي أوائل القرن السادس عشر كان الأزبيناوة يحملون الملح إلى غوبير، بينما كان التجّار في غوانجا يقومون برحلات إلى كاتسينا حيث كان الكانوري والعرب قد بدأوا يستقرّون. وترتّب على ذلك أن قدّر للكامبارين باريباري - الذين يرجع أصلهم إلى بورنو - أن يصبحوا ذوي شهرة في تجارة المسافات الطويلة؛ ولكن الوثائق المتوافرة حاليًا لا تشير إلى وجود تخصّص حسب الجماعات الإثنية. ورغم ذلك كان التجّار ينقسمون إلى فئات متعددة، تتراوح بين تجّار الجملة المشتغلين بالـ «فاتاوسي» (التجارة عبر المسافات المتوسطة والطويلة) وبين تجّار التجزئة الذين ينظمون الـ «كاسووانسي» (تجارة التجزئة)[٩١].

وتشكلت مجموعة من «التاجيراي» (أغنياء التجار) كانت تضم على الأرجح التجّار المشتغلين في الرقيق والجياد وجوز الكولا والأقمشة. وفي زامفارا[٩٢]، كان الأرستقراطيون والتجّار يستخدمون رقيقهم لزيادة قيمة الـ «غاندايي» (مزرعة الأسرة). والمعلومات المتوافرة ضئيلة عن إنتاج الحبوب أو المحاصيل الصناعية مثل القطن، إلا أنه يبدو أن التجّار وعلماء الدين كانوا دائمًا على ارتباط وثيق.

وكان عنصر التوحيد الرئيسي بين التجّار هو مصلحتهم المشتركة؛ بل إنه حتى التخصّص وفقًا للانتماء الإثني لم يكن يمكن قيامه إلا إذا حقّق مزيدًا من الأرباح. وكان التجّار يعرضون على الأرستقراطية سلع الرفاهية؛ ولم يكونوا يتردّدون في الهجرة إذا شعروا أن الضرائب المفروضة عليهم تزيد عن الحد المحتمل: وقد غادر بعض العرب كانو واستقرّوا في كاتسينا لأن كومباري كان يفرض عبء ضرائب متزايدة[٩٣].

---

(٩١) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٠٩-١١١؛ M. Adamu (forthcoming) (سيصدر قريبًا)؛ اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، ص٣٠١.

(٩٢) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص١٤٧-١٤٨.

(٩٣) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٤.

وبين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠، نجحت مختلف الجماعات الفرعية من الوانغارا والهوسا في توحيد شبكات التجارة في كل أنحاء أفريقيا الغربية، وألّفوا، حسبما يقرّره كي زربو[٩٤]، الطبقة المتوسطة في المدن الرئيسية. وقد استمر التجّار في توطيد مركزهم كطبقة، مع قيامهم في الوقت نفسه بتحسين تقنياتهم ونشر الدين الإسلامي بما يخدم مصالحهم.

الأرستقراطية

كانت الطبقة الحاكمة تضم الـ «ماسو ساراوتا» (جميع من يمتلكون أي قدر من السلطان السياسي)، وتشمل أقسامًا فرعية على مستويات متعددة. فكان الـ «ساركي» على رأس جماعة النبلاء التي تتألف من أسر الأمراء، والأسر التي تحكم المدن شبه المستقلة والمقاطعات التابعة، وممثلي مختلف الجنسيات، وخاصة الأزبيناوة وعرب الشّوا والفولبه. وكانت جماعة النبلاء تنهض بواجبات متعددة في إطار جهاز الدولة، وتميل إلى أن تكون جماعة متجانسة تعزّز من تماسكها روابط النسب والزواج: وقد كان عبد الله بورجا (١٤٣٨–١٤٥٢) أول عاهل لكانو يتزوج إحدى بنات ساركين دوتسي، وإحدى بنات ساركين شيرا، وإحدى بنات ساركين كانو، وإحدى بنات الـ «غالاديما» (الوزير الأول أو رئيس الوزراء)[٩٥].

وكان جميع الأعيان الذين يعيّنهم الـ «ساركي» لإدارة شؤون الدولة يشكلّون المستوى الثاني. وهم من أصول من العامة أو الأقنان. ولكن مركزهم يتيح لهم فرصة اكتساب الثروة والاحترام عن طريق الهدايا التي يتلقونها، وعن طريق النهب بالأكثر. وكانوا في بعض الحالات يشغلون مناصب عسكرية مهمة[٩٦]. وقد قرّر وامباي غيوا توسيع مدينة كانو لإرضاء نازاكي (حوالى ١٦١٨–١٦٢٥)، فكان «يذهب إلى موقع البناء كل يوم ومعه ألف صحفة طعام وخمسين ثورًا، واستمرّ على ذلك حتى وقت انتهاء أعمال البناء»، ورغم ذلك فإن «الساركي» الذي خلف نازاكي عزله من منصبه. وقد انتهى هذا القطاع من الطبقة الحاكمة إلى السيطرة على الدولة. ومثال ذلك أنه حث محمد نازاكي على مناهضة سلطة كاتسينا، وعارض الهجوم ضد كاتسينا الذي اعتزمه زاوداي. وقد بدأ تدهور كيبّي عندما بلغ ثراء الأعيان الذين يشغلون المناصب العسكرية حدًّا جعلهم يفقدون اهتمامهم بشؤون الدولة.

وكان الأرستقراطيون، وخاصة الأمراء والرقيق الملكي، يصادرون أملاك الـ «تالاكاوة» (المحكومين)، ولا سيّما عندما كانت تلوح على العاهل سمات الضعف.

ويبدو أن مسألة العلاقات الاجتماعية كان يتحكم فيها عاملان؛ فقد سبق أن شدّد اليعقوبي في تاريخ مبكر يرجع إلى عام ٨٩١ على قيام بعض رؤساء الدول ببيع الافريقيين وعلى مشاركة

---

(٩٤) J. Ki-Zerbo، ١٩٧٨، ص١٧٥.

(٩٥) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٠.

(٩٦) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٧ (كانو)؛ D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص٨٥ (كيبّي)؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٣٥١ (اختلاس embezzlement).

الكاوار والزويلة في تجارة الرقيق. يضاف إلى ذلك ما قيل من أن «ماي» (ملك – حاكم) كانم، أركو (حوالى ١٠٢٣–١٠٦٧): «فكر ذات يوم في العدد الكبير من الرقيق الذي يمتلكه، فأقر ٣٠٠ منهم في ديركو، و٣٠٠ في جامع الساجدين، و٣٠٠ آخرين في زايلان». وتبدو لنا هذه الوقائع بمثابة المؤشرات الأولى[٩٧] إلى تصدير الرقيق من المنطقة وإلى استخدامهم في داخلها على السواء. وفي كانو[٩٨]، رفض تساميا (حوالى ١٣٠٧–١٣٤٣) ٢٠٠ من الرقيق جلبهم له أتباع الديانة التقليدية، ولكن الكوارارافة أرغموا على إرسال بعض الرقيق إلى ياجي (حوالى ١٣٤٩–١٣٨٥) وإلى ابنه كاناجيجي (حوالى ١٣٩٠–١٤١٠). وبينما كان عبدالله بورجا على وشك العودة، طلب منه غالاديما (كبير الوزراء) داوودا أن يبقى وبدأ يشنّ الحرب بدلًا منه: «وكان يرسل إلى ساركين كانو كل شهرين ألفًا من الرقيق. وكان ساركين كانو يرسل إليه كل يوم عددًا من الجياد والملابس وتجهيزات الجياد». وبحلول نهاية الحملة، كان قد تجمّع لدى ساركين كانو ٢١٠٠٠ من الرقيق، موزّعين بين ٢١ قرية، وكلهم يسمّون «إندابو». وعلى عكس ما رآه مؤخرًا أحد الأخصائيين[٩٩]، إذ اعتبر هذا الحدث حركة سكانية، فإن الأمر كان في حقيقته حملة صحيحة أصيلة للاسترقاق، جيدة التنظيم ومربحة. ويتجلى الدليل على ذلك من ظهور فئة «الإنداباوة» (الذين راحت رومفا بعدئذ تختطف بناتهم)، والذين كانوا متميّزين من الماغوزاوة: ويجب أن نضيف أن اصطلاح «إندابو» يحمل إلى الذاكرة كلمة «ديبي» من لغة السونينكي، وكلمة «ديبيري» من لغة الفولفولدة، وكلمة «دابيي» (قرية من الرقيق) من لغة الصنغاي. وقد اشتغل الإندابو بالأنشطة الإنتاجية والحرفية، ولا سيّما الزراعة. وفي كاتسينا، كانت مدينة تساجيرو من الممتلكات الملكية، وكان يحتفظ فيها بأعداد كبيرة من الرقيق، بل وكان يرسل إليها بعض الأمراء[١٠٠]. وعملت المدن القائمة في منطقة غوزاكي في الجنوب على زيادة نطاق علاقاتها بكانوا وزازّاو (زاريا): وأصبح إنتاج القطن في ضياع تلك المنطقة بمرور الوقت يعتمد على الرقيق المستوردين من زازّاو، كما كان يصدّر جزء من المحصول إلى كانو.

وسواء كان الرقيق سلعة، أو خادمًا، أو موظفًا عموميًا عالي المركز، أو منتجًا في وضع خاضع، فقد كان له دور ينهض به في تنمية الاقتصاد والدولة. غير أن تصدير الرقيق أمر تجب دراسته فيما يتصل بمنابع توريده إلى أوروبا وإلى الشرق، حتى قبل أن تبدأ التجارة فيه عبر الأطلسي. وسوف يزداد وضوح مدى إسهام الرقيق في رخاء هذا الإقليم عندما يمكن تحديد الرق وتمييزه من كل أشكال الخضوع الأخرى. ومن وجهة النظر هذه، فإن التحوّل من وضع الـ «باوا» (الأسير) إلى وضع الـ «باكوكاني» (الرقيق المولود في المنزل) كان قائمًا في مناطق أخرى من السافانا، حيث نجد أن عبارات «وولوسو» (بلغة الماندي) و «فورسو» (بلغة

---

(٩٧) J.M. Cuoq، ١٩٧٥، ص٤٩؛ D. Lange، ١٩٧٧، ص٦٧.

(٩٨) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٠٣–١١٢.

(٩٩) M. Hiskett، ١٩٨٤، ص١٠١–١٠٢.

(١٠٠) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٤٣ و٤٩؛ P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص١١٣.

الصنغاي)، و «ديما آجو» (بلغة الفولفولدة) هي نظائر لعبارة «باكوكاني». وينبغي تركيز جهود البحث على نمو الاسترقاق خلال هذه الفترة، التي أدّى تطوّر العلاقات التجارية فيها إلى تبسيط تشكّل الطبقات الاجتماعية. ولدينا بالفعل من الأدلة ما يكفي لبيان أن أحوال الرقيق لم تكن أفضل من أحوال الـ «تالاكا» (الفرد المحكوم أو القن)[١٠١].

ويمكن اعتبار أن الـ «ماسو ساراوتا» (الأرستقراطيين) كانوا نقيض الـ «تالاكاوة» (المحكومين)، الذين كانوا منتجين أحرارًا ولكنهم لا يملكون أي سلطة سياسية. وإذ أخذ الأرستقراطيون وأعضاء المجتمع المثقفون والتجّار يرتقون مدارج الثروة، تحول التمييز إلى الصعيد الاقتصادي، حيث كان الـ «ماسو أرزيكي» أو الـ «تاجيراي» هم الأثرياء، والـ «تالاكاوة» هم الفقراء. وكان الـ «باوان ساركي» (الرقيق الملكي) يخرج من فئة التالاكاوة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، وكان الوضع بذلك يتضح، لأن الاختلافات الإثنية والدينية لم تكن من الاعتبارات ذات الصدارة، مما انتهى إلى أن أصبح الذين يتمتّعون بالسلطة ومواطنو الدرجة الثانية في وضع المجابهة المباشرة.

الحضارة والدين

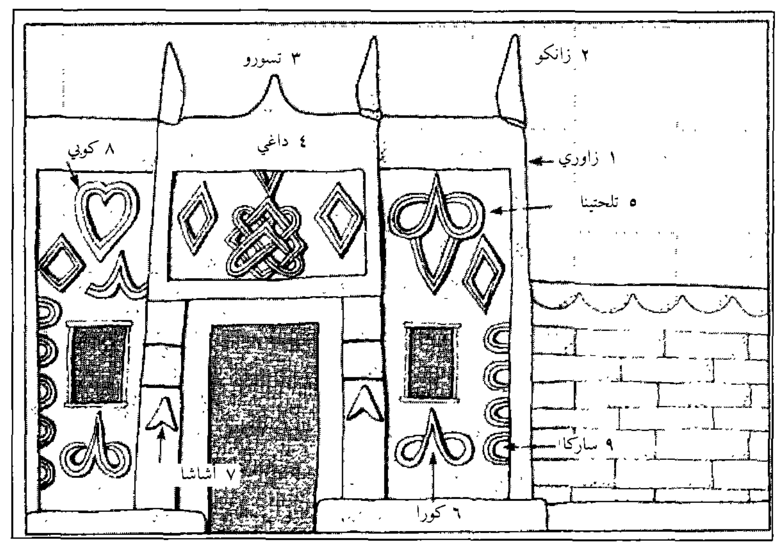
أدّت التطورات السياسية والاقتصادية إلى الكثير من التغيّرات الثقافية. فعلى الصعيد المادي مثلًا تحسنت العمارة؛ ولا تزال المدن حتى اليوم تتنافس في طرازات مبانيها. وفي الموسيقى، أصبحت بعض آلات العزف واسعة الانتشار (مثل الـ «كاكاكي» والـ «ألغايتا»)، وأصبح للفرق الموسيقية دور في المراسم الملكية. ونحن ندين لأفراد المجتمع المتعلمين الذين أوردوا بعض الـ «كيراري» (أغاني المدح) المكرّسة للحكّام والملوك وغيرهم من الشخصيات المهمة في كانو. وقد كانت السمة الرئيسية للهوسالاند في هذا الصدد هي ثراؤها ووحدتها الثقافية – نتيجة لعملية تجانس مطرد جعلت من لغة الغوبير واحدة من أعظم لغات التعبير الإفريقية تحت اسم الـ «هوسا»[١٠٢].

وكان اعتناق الإسلام في بداية القرن السادس عشر محصورًا في التجّار والنخبة السياسية، التي استخدمته لتعزيز ترسيخ السلطة المركزية. بيد أن نهاية الفترة تميّزت بتكثيف الصراع الصريح بين الأرستقراطية السياسية وعلماء الإسلام[١٠٣]. وتبين حوليات كانو Kano chronicle وحوليات الوانغاراوة Wangarawa chronicle تطوّر العلاقات بين الفئتين من الداخل.

(١٠١) انظر F. Cooper، ١٩٧٩. انظر أيضًا البيليوغرافيا في P.E. Lovejoy، ١٩٨٣. ويوجّه L.E. Kubbel، ١٩٧٤، اهتمامًا خاصًا إلى إمبراطورية الصنغاي؛ وأفكاره بالنسبة للسافانا في مجموعها جديرة بالاهتمام. وتجدر ملاحظة وجود عبارة أو اصطلاح الـ «تالاكا» في عديد من اللغات الافريقية (التاماجاق، والكانوري، والهوسا، والفولفولدة، والصنغاي، والغولمانسيما، والموري، الخ.). وهو يناظر بالتقريب اصطلاح «بادولو» في تكرور. إلا أنه يوجد في لغتَي تكرور وكيبّي اصطلاحان يؤكدان مركز الزراعة في اقتصاد السافانا، فالـ «سامبا ريمورو» والـ «باكابّان كومبو» مزارعون عادوا إلى العمل في الأرض.

(١٠٢) Leo Africanus، ١٩٥٦، المجلد الأول، ص١٦.

(١٠٣) H.J. Fisher، ١٩٧٥، ص٩٢–٩٧؛ R.A. Adeleye، ١٩٧٦، ص٥٩٦–٦٠١؛ S.A. Balgoun، ١٩٨٠؛ M. Hiskett، ١٩٨٤، ص٦٨–١٠٩.



اللوحة ٣،١٦: الواجهة المزخرفة لبيت بيرني في زيندار.

مفتاح الزخارف «الناطقة» وفقًا لشرح دانديبي، شيخ الحرفيين في زيندار، حسبما سجّله ابن أخيه تشيفو مالام:

١ – ردهة المدخل: زاوري.

٢ – قرون الأركان: زانكو – عرف الديك، وهو اسم نوع من الضفائر يصنع من شعر المرأة.

٣ – رأس الواجهة: تسورو – ضفيرة المصارع التي يشبك فيها طلسمه (الذي يخيف العدو).

٤ – الزخرفة الرئيسية لأعلى الواجهة: داغي – وهو الاصطلاح الذي يستخدم لوصف التطريز على أردية رجال الهوسا، كف الأسد، أي العلامة التي تشير إلى الأمل في بلوغ العظمة.

٥ – صليب أغاديس: هذه التحفة من صنع حدّادي الهوسا العاملين في خدمة سادة من الطوارق فسّرها جان غابوس على أنها رمز للخصوبة.

٦ – الشكل الزخرفي تحت كل من النافذتين: كورا – الضبع، وهو يساوي الخطاف الذي كان يستخدم لرفع دلو الماء من البئر.

٧ – نصل السيف: أشاشا – على كل من جانبي المدخل. وموضعه على العمودين المسميين دوغاري، أي حارسي الملك.

٨ – كوبي: رموز مستمدّة من ورق اللعب، وهي إسهام شخصي من دانديبي.

٩ – تصميم تطريزي يسمّى ساركا، وهو أحد الأشكال الرئيسية للزخرفة التقليدية (حسبما استخدم في قصر السلطان في داورا، مهد شعب الهوسا). وهو يعرف كذلك باسم دور غوسوم تاغووا، أو أشرطة الخيوط.

وقد شهدت كانو تيّارًا كثيفًا ومنتظمًا أقبل عليها من العلماء المسلمين[١٠٤]. فقد وصل عدد منهم في عهد كيسوكي (١٥٠٩–١٥٦٥)، وجاء أولهم – الشيخ با – توناشي – معه بكتاب الـ «أشافا»؛ واستقبل في العام التالي طالب علم من زازّاو أصبح مريده الأول. وطلب الشيخ با – توناشي من العاهل أن يبني مسجدًا لفرائض الجمعة من أجل الروماوة وأجابه العاهل إلى ذلك. أما عالم الإسلام الثاني، دان غواراندومي، فقد اتّخذ محل إقامته في موضع قدر لأبي بكر كادو الذي خلف كيسوكي أن يقرأ فيه كتاب الـ «أشافا». وأدخل العالم الثالث – الشيخ عبد السلام – ثلاثة كتب. وكان أبو بكر، الذي فرض على الأمراء حفظ القرآن، أول من قرأ أحد هذه الكتب الثلاثة. وكانت هناك أيضًا جماعة من ثلاثة إخوة من بورنو: رفض أحدهم – الشيخ كورسيكي – وظيفة القاضي، التي قبلها أخوه ماغومي، بينما ظلّ ثالثهم – كابي – قانعًا بالبقاء مجرد عالم بسيط. ووصل بعد ذلك ثلاثة آخرون من علماء الإسلام، هم واتاسانو، وبودورو، وكودو. وفي عهد أبي بكر كادو (حوالى ١٥٦٥–١٥٧٣) هاجرت إلى كانو مجموعة ثانية من علماء الإسلام، من بينهم تاما، ومالام (معلم) شريف، وجيتسو، و ووري؛ وقد جاؤوا من بجيرمي (أو لاغومي حسب مصادر أخرى) وقضوا بعض الوقت أولًا في كاتسينا قبل أن يستقرّوا في غوديا، حيث تزوج رئيسهم تاما. وقد تزوّج محمد زكي (حوالى ١٥٨٣–١٦١٨) إحدى كريمات تاما، ونصّب طلسمي الـ «كوكانا» والـ «ديركي» قبل أن يهاجم كاتسينا. ويرجع الفضل إلى علماء الإسلام في أن الكاتسيناوة لم ينهبوا كانو. إلا أن كانو هاجمت بدورها كاتسينا في صباح عيد الفطر أثناء الاحتفال به وانتصرت. وقد قام علماء الإسلام في نهاية الأمر بمهمة التفاوض لإقرار السلام بين كانو وكاتسينا، وذلك خلال الفترة بين عامي ١٦٤٨ و١٦٥١. وبذلك احتلت كانو مركزًا متميزًا في ذلك الوقت واجتذبت كثيرًا من علماء الإسلام، الذين جاء ثلثهم على الأقل من بورنو، حاملين معهم العديد من الكتب وخبرة أسفار كثيرة في أغلب الأحيان. وقد بقي أحدهم – كورسيكي – نائيًا بنفسه عن مركز السلطة، ولكن عالمًا آخر – هو تاما – أصبح حميًّا للعاهل نفسه.

وفي بيرنين كاتسينا[١٠٥]، يمكن التمييز بين عدة جماعات من نسل والي أبو عبد الله بن ماساني، مالام (معلم) بخاري (الذي اعتذر عن قبول دعوة للإقامة في العاصمة) ومن نسل المعلم (مالام) عثمان (الذي جاء من بورنو) وهلم جرّا. وكان هناك كثير من المثقفين ذوي الخلفيات المتباينة والذين ينتمون إلى جماعات إثنية ومواطن مختلفة يعيشون في مدن أخرى. إلا أن هذه الفئة المثقفة، التي كانت منتشرة في منطقة يعتبر سكانها وقادتها أنفسهم مسلمين، لم تكن تشغل أي مناصب مهمة في الحكومة. وكانت هذه الفئة على وعي بأنها تشكّل جماعة منفصلة، ولذلك حافظت على بعدها عن الفئة الحاكمة.

(١٠٤) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١١٢–١١٦ و١٢٠–١٢٢.

(١٠٥) Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٧١–٧٦.

وكانت زامفارا[١٠٦] تختلف عما تقدم من حيث أن الإسلام لم يضرب جذوره فيها إلا في مرحلة متأخرة، ربّما بسبب بعد غالبية مدنها عن المدن الرئيسية وطرق القوافل في السودان الأوسط. إلا أن من المحتمل أن علماء الاسلام من الكانوري قد اشتركوا في تحويل العاهل إلى اعتناق الإسلام. وعلى خلاف الحال في الدول الأخرى، كان إمام أنكا يمتلك إقطاعًا حقيقيًا؛ وكان مقرّ إقامة الإمام ملاذًا وملجأً لجميع من يجلبون على أنفسهم غضب الحكام. وهناك ثلاثة مناصب أخرى كانت محفوظة لعلماء الدين، هي: الـ «ليمانين سيكي»، وهو المسؤول عن تعليم الأسرة المالكة؛ والـ «دان كودو» والـ «دان دوبال»، وهما مستشارا الشؤون الدينية والأمينان على تاريخ زامفارا والمسؤولان عن الصلاة والدعاء من أجل انتصار الجيش. وقد تولى أول عاهل مسلم الحكم حوالى عام ١٦٧٠، وكان بابّا (حوالى ١٧١٥) قبل ذلك قد جعل ١٠٠ مائة من أفراد مجتمعه المتعلمين يصلّون من أجل نجاح زامفارا ضد كيبّي.

وكان العلماء المسلمون يعتمدون في دخلهم على كرم أفراد الأرستقراطية، الذين كانوا يسهمون في توفير الرفاهية المادية لهم، كما كانوا على الأرجح يمنحونهم هبات مالية. إلا أن من الصعب الشك في موضوعية أفراد المجتمع المتعلمين وحيادهم، حتى عندما كان الأمر يمسّ أوضاعهم الخاصة. ومثال ذلك أن الشيخ عبد الرحمن زغايتي[١٠٧] دعا لنسله أن يكونوا منابع للحكمة حتى يمكنهم أن يصبحوا مستشارين للملك؛ وقد أعطت رومفا ضيعتين لكل من ابني الشيخ، في حين أن الـ «وامباي»، الذين كانوا يقيمون في كارايي، أهدوا حبيب الله – الابن الثالث للشيخ، إقطاعًا مكافأة له على منحهم البركة. ويمكننا أن نستخلص من ذلك أن علماء الإسلام – على الأقل في كانو – تمتّعوا بمركز أتاح لهم الاستفادة من المزايا التي توفرها الضياع الكبيرة.

ويتجلى الموقف الناقد لهؤلاء العلماء في «حوليات كانو Kano chronicles»[١٠٨]. فقد استحدث محمد شريف (حوالى ١٧٠٣–١٧٣١) سبعة تدابير اعتبرت «زولانسي» (ظالمة)، من بينها الزيادة المستمرة في معدل الضرائب، والضريبة على زواج الفتيات الشابات، وغير ذلك. وقد فرض خلفه كومباري (حوالى ١٧٣١–١٧٤٣) على العلماء ضريبة يدفعونها، فغادر العرب أرضه وذهبوا إلى كاتسينا حيث كان يسود السلم والرخاء، كما هجر «التالاكاوة» المدينة.

وإذا كان السببان اللذان عزيت إليهما الصحوة الفكرية في المنطقة هما الترحال المتكرر للعلماء وإدخال الكتب، فلا شك أيضًا في أن من أسباب ذلك وجود مراكز للعلم واستخدام الخط «العجمي» في كانو وكاتسينا في القرن السادس عشر. وقد قامت ونمت في كاتسينا مدرسة بعد أن مرّ بها الشيخ البلبلي[١٠٩]. ومن المحتمل أن استخدام الخط العجمي لم يكن

---

(١٠٦) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص١٨٥–١٨٧ و٣٢٠–٣٢٦.

(١٠٧) M.A. Al-Haji، ١٩٦٨، ص١١ و١٤. والأستاذ هنويك وحده هو الذي حاول اقتفاء أصل الوانغارة (الدياخيتي؟) الذين أراد مسجل الحوليات أن يكتب اسمهم بلغته. انظر J.O. Hunwick، ١٩٧٦، ص٢٧٨.

(١٠٨) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٣–١٢٥. وتوجد في رواية الهوسا تصحيحات مهمة.

(١٠٩) M. Hiskett، ١٩٨٤، ص٨٠–٨٣.



اللوحة ٤،١٦: صفحات دعاء مزخرفة من نسخة صغيرة للقرآن لدى الهوسا، ترجع إلى أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر؛ وارتفاعها حوالى ٧،٥ سم.

قد بدأ إدخاله في بداية القرن السادس عشر، على الرغم مما تذكره بعض المصادر من أنه قد تمّ تطويره أثناء حكم رومفا. وكان العلماء يكتبون بالعربية، والفولفودة، والهوسا. وفيما بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠، كان الانتماء إلى الجماعة السياسية نفسها، والحركة نفسها في اتجاه التحوّل الحضري والتنمية الاقتصادية، والتحركات السكانية نفسها. وكذلك انتشار التعليم والأدب، كل ذلك ساعد على أن تغدو العلاقات الاجتماعية متزايدة البساطة. ويتبين من أمثلة كانو، وكاتسينا، وزامفارا أن تحديد المواطن الأصلية التي جاء منها العلماء أيسر من تحديد أصولهم الإثنية: وقد جاءت غالبيتهم في كانو وزامفارا من الشرق (بورنو)، بينما كانت غالبية العلماء في كاتسينا قادمة من الغرب (مالّي بالمفهوم الشامل). وكان أولئك العلماء يقيمون الصلوات والدعوات من أجل النصر في الحرب، ويستشارون في المسائل القانونية، ويرفضون الالتماسات والتظلمات، وكانت مشورتهم تلقى تقديرًا عظيمًا مما جعلهم يمارسون تأثيرًا حاسمًا على الحياة الاجتماعية، وخاصة عن طريق الوعظ. وهناك عدة أسماء بين هؤلاء العلماء تستحق الذكر. ففي زامفارا[١١٠] ترد من بين أشهرهم أسماء رمضان بن أحمد (من فزان)، وهاشم بازانفاني (وهو من أساتذة الشيخ عثمان)، ومامان توكور دان بينتا، والمصطفى غواني، وهو من الكانوري، وقد جابه عثمان واختلف معه – وهو يجول في زامفارا – حول قضية حضور الرجال والنساء معًا في الوقت نفسه أثناء خطب الوعظ.

(١١٠) G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٢٥٢ و٣٢٥.

وهناك اسمان بارزان يقترنان بكاتسينا[١١١]. أولهما، وهو عبد الله بن ماساني بن محمد البرناوي الكاشيناوي (حوالى ١٥٩٥–١٦٦٧) ولد في كاتسينا من أبوين من بورنو؛ والثاني هو محمد الصباغ الكاشيناوي – المشهور باسم دان مارينا – الذي كان عظيم النشاط حوالى عام ١٦٥٠ وكانت الروايات المحلية تعتبره محمد الكاشيناوي. وإلى هذين الرجلين يعود الفضل في قيام نهضة فكرية أصيلة وجدت تعبيرها في القصيدة التي دبجها دان مارينا في مدح ماي علي، الذي هزم الكوارارافا حوالى عام ١٦٨٠. كذلك تجدر الإشارة إلى اسم محمد الكاشيناوي الذي توفي حوالى عام ١٧٤١، والذي بقي لنا الكثير من أعماله، وإلى محمد بن عبد المؤمن البرناوي، المتوفى حوالى عام ١٧٥٥، والذي أصبحت أعماله مصادر ومراجع لعثمان.

غير أنه لا ريب في أن المعلم جبريل دان عمر هو الذي يبرز بين أفراد هذه الجماعة بروزًا لافتًا للنظر إلى أقصى حد[١١٢]. وقد ولد هذا الفقيه ذو المعارف الموسوعية في أدار ومات فيها، بعد أن أدّى فريضة الحج عدة مرات. وكان أهم أمر يشغله هو الإصلاحات الإسلامية في السودان. وبعد فشله بين الطوارق في أدار، اتصل بأمراء الهوسا الذين أثار عداوتهم. وكان عثمان وعبد الله دان فوديو من مريديه. ورغم انتقاد عثمان لبعض مواقف جبريل، فقد كان يعتبر نفسه مريده وخليفته. وقد تميّز النصف الثاني من القرن الثامن عشر بثروة من النشاط الفكري والمناظرات الحادة بين العلماء والفقهاء، حيث كان ذلك شكلًا بسيطًا من أشكال مناهضة النظام القائم الذي يمثله الـ «ماسو ساراوتا».

خاتمة

لقد طرأ قبل بدء «الجهاد» انخفاض ملحوظ في حدة الاضطراب العنيف الذي كانت تتميّز به العلاقات بين الدول. فقد أصابت الهزيمة كيبّي وزامفارا، ولكن سائر الدول كانت تواجه مشكلات عسيرة. ففي كانو، اعترض حالة السلم والاستقرار خلافان خطيران بين الساركي والأعيان: فقد حظر الأعيان على بابا زكي (حوالى ١٧٦٨–١٧٧٦) أن يقيم في تاكاي، ورفض محمد الوالي (حوالى ١٧٨١–١٨٠٧) أن يعطيهم الأربعين رأسًا من الماشية المخصصة لـ «ديركي»، وأمر بدلًا من ذلك بذبح هذه الحيوانات ببلطة. وفي غوبير، استحدث باوا (حوالى ١٧٧٧–١٧٨٩) لأول مرة ضريبة على نوع معين من الذرة، واضطرّ عدد من المشتغلين بتربية الماشية في تلك الدولة إلى دفع الـ «جانغالي» (ضريبة الماشية) في مناسبات متعددة خلال السنة نفسها. واجتاحت كاتسينا في عامي ١٧٦٧ و١٧٩٦ أزمتان في الأسرة الحاكمة. وكان خطر عدم الاستقرار باديًا ملحوظًا في الإقليم كله تقريبًا بسبب المقاومة من جانب الأعيان،

---

(١١١) I. Dankoussou، ١٩٧٠، ص٣٨–٥٢؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٧١–٧٢ و١٩٨٣، ص١٩٩–٢٠٠؛ M. Hiskett، ١٩٨٤، ص٨١–٨٢؛ A.M. Kani، سيصدر قريبًا.

(١١٢) D.M. Hamani، ١٩٧٥، ص١٣٦–١٤١؛ A.M. Kani، سيصدر قريبًا.

وازدياد وطأة الطغيان، والمعارضة الكامنة من جانب التالاكاوة. ووصلت السلطات السياسية إلى درجة من القهر لم تعد تعفي العلماء والفقهاء، الذين كانوا الوحيدين الذين جرؤوا على مناهضة النظم القائمة مناهضة صريحة[١١٣].

وقد بدأت الكتابات التاريخية عن السودان الأوسط تخرج بالتدريج من المرحلة التي كانت تنحصر فيها بالكامل تقريبًا في إيراد الاعتذاريات عن «الجهاد»، وبدأت تنظر الآن في التغيّرات التي طرأت على مدى الفترات السابقة له.

ومن الناحية الاقتصادية، كان هناك تشديد مفرط على ما بدا أنه يميّز السنوات بين ١٦٠٠ و١٧٩٠ من معارضة ظاهرة للتقدّم. وإذا كان من الحقائق أن أيًا من العجلة أو طاحونة الهواء لم يستخدم، وأنه حتى البندقية قوبلت بالازدراء، فإن من الحق أيضًا أنه في تاريخ مبكر يعود إلى ١٥٨٢–١٥٨٦ كانت هناك مناقشات حادة بين «قوم التكرور» في غاو وبين «السودانيين»، الذين كانوا يدعون أن كانو أهم وأعظم من غاو[١١٤]. ورغم العديد من الكوارث الطبيعية[١١٥]، فقد تطورت المنطقة تطوّرًا ملحوظًا أسند الفضل فيه بصورة متعجلة إلى التجارة، وإن كانت التجارة قد ازدادت بالفعل بفضل أشكال التدخّل المختلفة لصالحها من جانب الدولة. إلا أنه لا يجوز التقليل من شأن التقدّم الذي تحقّق في مجال الإنتاج ومعالجة المنتجات أو تصنيعها. إذ إن ذلك أكسب الإقليم شهرة لم تلبث أن اجتذبت بعثات أوروبية عديدة، رغم أن الأسباب التي ساقتها تلك البعثات لتبرير ذهابها هناك قد تكون ذات صفة علمية، مثل دراسة مجرى النيل ومجرى نهر النيجر.

ومن الناحية السياسية، نجد أنه على الرغم من الصراعات المسلحة، فإن أيًا من دول المنطقة لم تختف خلال الفترة موضع الدراسة، بينما شهدت الفترة في أماكن أخرى تفسّخ غانا ومالي وصنغاي، ربّما لأنها كانت امبراطوريات؛ ومع ذلك فإن كانم – بورنو ذات العمر الطويل إلى درجة ملفتة للنظر كانت هي الأخرى امبراطورية. وبين الاثنين، نجد أن الهوسالاند ونجاحاتها الاقتصادية نزلت بمسألة الاستقرار الكبير للدولة كمؤسسة إلى مرتبة ثانوية في أهميتها. ومن الأمور التي تبرز طبيعتها البيروقراطية والقهرية تلك التدابير التي اتّخذها «شريف في كانو»؛ وكان أحدها يسمى «كوارو»، وهي كلمة لم يتوصّل إلى معرفة معناها عديد من المؤلفين. وهي في هجائها وقراءتها الصحيحين اصطلاح بائد معناه «استبدال أصداف التعامل بقطعة من العملة المعدنية». ولما كانت أصداف التعامل قد أدخلت إلى الهوسالاند في عهد شريف في كانو، فلا بدّ أنه هو الذي أمر بطرحها للتداول. وقد أخطأ أحد المؤلفين تفسير كلمة

---

(١١٣) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٦–١٢٧؛ R.M. East، ١٩٧٩، ص٤٢–٤٣؛ G. Na-Dama، ١٩٧٧، ص٣٩٦–٤٠٢؛ M.A. Al-Haji، ١٩٧٩؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص٨٤–٩٩.

(١١٤) فيما يتعلق بمناهضة التغيّر، انظر H.J. Fisher، ١٩٧٥، ص٦٦–٦٧؛ وفيما يتعلق بالنقاش حول كانو وغاو، انظر: م. كعتي، ١٩٨١، ص٢٦٢.

(١١٥) على سبيل المثال، إبان الفترات ١٥٣٩–١٥٦٤، و١٦٣٩–١٦٨٨، و١٦٩٧–١٧١٥، و١٧٢٩–١٧٥٠. انظر S. Maley، ١٩٨١، ص٥٧–٨١؛ P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص٦٩–٧٠.

«كوارو» – ربّما نتيجة لخطأ مطبعي – على أنها تعني ضريبة المحاصيل، التي كانت تدفع في داماغارام على سبيل المثال. وأيًا كان تفسير كلمة «كوارو»، فإن التفصيل المدقّق الذي كانت تدار به الدولة أمر جلي. ومن دلائل ذلك بعد النظر الذي أبداه محمد الوالي (حوالى ١٧٨١–١٨٠٧) عندما قام بتخزين الأغذية في قصره تحسّبًا للاضطرابات والمجاعة – وإن كان الأمر قد انتهى إلى أنه حتى هو لم يستطع منع المجاعة[١١٦]. بيد أن من الواضح أن جهاز الدولة كان يتّسم بالكفاءة؛ ولم تُدخل عليه سوى تغيّرات قليلة من جانب النظم التي جاءت بعد ذلك.

(١١٦) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص١٢٥؛ R.M. East، ١٩٧٩، ص٣٧–٣٨.

الفصل السابع عشر

كانم – بورنو: علاقاتها بالبحر الأبيض المتوسط وبجيرمي وسائر دول حوض التشاد

ب. م. باركيندو*

في القرن الثالث عشر، كانت دولة كانم الإسلامية من أوسع الدول أرضًا في «بلاد السودان». وكان «مايات» (ملوك) السيفووا يسيطرون على المنطقة الشاسعة الممتدة من الضفاف الشرقية لبحيرة تشاد في الجنوب إلى واحة فزّان في الشمال. إلا أن توسعهم لم يكن مصحوبًا بتطور سياسي وإقتصادي ملائم. ذلك أن ظهور جماعات مختلفة كوحدات شبه مستقلة ذاتيًا ومتميزة عن أسرة «سيفووا» الحاكمة الرئيسية قد حال دون تطور نظام سياسي مركزي. يضاف إلى ذلك أن أراضي كانم معظمها صحراوي وشبه صحراوي، فهي من ثم تفتقر إلى الموارد الأولية اللازمة لمساندة مثل هذا النظام الواسع النطاق.

وقد وقعت بعد ذلك أزمة خطيرة انتهت بانهيار دولة كانم في الجزء الأخير من القرن الرابع عشر. وتحرك الماي عمر بن إدريس (١٣٨٢–١٣٨٧) على رأس جماعة الماغومي (التي كانت أسرة السيفووا الملكية من فروعها) ومؤازريها، مهاجرين إلى بورنو الواقعة إلى الغرب من بحيرة تشاد، حيث كانت توجد الموارد الضرورية، وحيث كان السيفووا قد نصّبوا أتباعهم من قبل. وكان قد سبق السيفووا إلى هذه الهجرة عدد كبير من المهاجرين الأفراد من كانم واستقروا في الموقع الجديد، وخاصة في الجنوب والغرب[1].

ويبدو أن هدف السيفووا الرئيسي لدى وصولهم إلى بورنو كان بناء إقتصاد إقليمي قوي كي يساند بنية سياسية جيدة التنظيم تخضع للسيفووا. إلا أنهم خلال القرن الأول من استقرارهم

* أعرب هنا عن امتناني للدكتور فيليب شيا وجون ليفرز، اللذين قرآ مسودة هذا الفصل، لما أبدياه من تعليقات واقتراحات مفيدة.

(١) للإطلاع على مناقشة لذلك انظر B.M. Barkindo، ١٩٧١.

هناك واجهوا مشاكل عديدة، كانت تهدد بقاءهم ذاته في بعض الأحيان. فقد كانت هناك نزاعات أهلية مستمرة، وأزمات متكررة متتابعة في الأسرة الحاكمة، وهجمات دورية من البولالا، بالاضافة إلى مشكلات كبار حائزي الأراضي ذوي السطوة المفرطة[٢].

الماي علي غاجي وتأسيس خلافة بورنو، حوالى ١٤٦٥ – ١٤٩٧

انتهت الصراعات الأهلية بأن تولى الحكم علي بن دوناما، المعروف باسم علي غاجي، والذي تمكن من حصر السلطة وتركيزها في الفرع الذي ينتمي إليه من الأسرة الحاكمة. وعندما قام البولالا – حوالى عام ١٤٧١ – بإحدى هجماتهم الشرسة على بورنو، خرج إليهم علي غاجي وهزمهم، ولكنه لم يتعقبهم إلى أبعد من ذلك.

وحوالى عام ١٤٧٢، بنى علي غاجي قلعة «برنين غازارغامو» عند رأس ملتقى نهري يوبي وغانا[٣]، ثم تطورت القلعة بمرور الوقت لتصبح عاصمة السيفووا طوال فترة حكمهم في بورنو. ويرجح أن عدة مستقرات محصنة أخرى أنشئت أيضًا حوالى نفس التاريخ نفسه[٤].

ويذكر علي غاجي بأنه أعاد إحياء الإسلام، إذ إنه اجتهد كي يقضي على التلفيقية الدينية التي كانت قد انتشرت بين ظهراني السيفووا – ولو وسط الجماعة الحاكمة على الأقل. كما أنه حاول أن يقيم حكومة إسلامية صحيحة. فمتابعة منه لتقاليد أسلافه، واستجابة للحماس الإسلامي الذي كان سائدًا آنذاك، أحاط عليّ نفسه بالعلماء (علماء الإسلام) وكان يطلب مشورتهم لدى اتخاذ أي قرار مهم. ومن أهم هؤلاء العلماء اثنان، هما : أحمد بن عبد القوّاتة، كبير قضاة علي غاجي، وماسبارما عمر بن عثمان، الوزير وكبير الأئمة في عهد علي غاجي[٥].

وشهدت الفترة تقليل سلطان الكثيرين من كبار حائزي الأراضي ذوي النفوذ المفرط، وخاصة الكايغاما واليريما (حاكم المقاطعات الشمالية)، الذي كان يقيم الملوك ويعزلهم على هواه خلال فترة الأزمة[٦]. وربما كان عهد علي غاجي هو الذي شهد تقسيم الحريم الملكي، بزوجاته الأربع حاملات الألقاب وعدد من المحظيات الرسميات[٧]، كما شهد نشأة وظيفة التشيروما (ولي العهد).

---

(٢) المرجع السابق.

(٣) الديوان الموجز Brief Diwan.

(٤) كانت أنشودة مدح علي تقول: «صاحب المدائن العالية والحراب الطويلة».

(٥) H.R. Palmer، ١٩٣٦، ص ٢١–٢٢ و ٢٣–٢٨.

(٦) H. Barth، ١٩٦٥، المجلد الثاني، ص ٥٨٩.

(٧) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٥٨.

ويقال إن علي غاجي، خلال أدائه فريضة الحج في عام ١٤٨٤ تقريبًا، أسند إليه منصب «خليفة» التكرور من جانب المطالب بعرش الخلافة العباسية، عبد العزيز بن يعقوب[٨]. ومنذ ذلك التاريخ فصاعدًا، أصبح حكام بورنو يعتبرون أنفسهم «خلفاء»، وهو إدعاء لقي القبول من الكثيرين من علماء الدين والحكام في «بلاد السودان»[٩].

الفرص والعقبات في طريق توسع خلافة بورنو : ١٤٩٧-١٥٦٤

استمرت سياسة علي غاجي على يد ابنه وخليفته إدريس بن علي، الذي اشتهر باسم «كاتاكارمابي» (حوالى ١٤٩٧-١٥١٩)، والذي وطد دعائم مكاسبه وحاول توسيع أراضي الدولة. إلا أن كاتاكارمابي وخلفاءه واجهوا على مدى الخمسين عامًا التالية تحديات حوّلت إهتمامهم عن أهدافهم التوسعية.

وكانت المشكلة الأولى أمام السيفووا هي استئناف البولالا لهجماتهم بعد وفاة علي غاجي. ويبدو أن البولالا كانوا مصممين على إحباط النمو الإقتصادي والسياسي لبورنو[١٠]، واضطر كاتاكارمابي إلى مواجهة هجوم من البولالا بمجرد اعتلائه العرش. إلا أن هذا الماي الجديد لم يكتف بهزيمة البولالا، بل واصل حملته حتى دخل منتصرًا إلى نجيمي، عاصمة السيفووا السابقة التي لم يكن قد سبق العود إلى احتلالها. وبعد أن عقد كاتاكارمابي (إدريس بن علي) معاهدة مع البولالا، عاد إلى بورنو. غير أن ذلك السلام كان قصير العمر، فاستمرت الصدامات تقع بصورة متقطعة حتى عهد إدريس ألاووما (١٥٦٤-١٥٩٦).

ومن المشاكل الأخرى التي واجهت ملوك السيفووا مشكلة ظهور العديد من الدول، سواء في حوض التشاد أو في غير ذلك من المواقع في السودان، الأمر الذي اضطر السيفووا إلى تغيير أو تعديل برامجهم كي يتعاملوا مع كل دولة على حدة.

فبحلول أوائل القرن السادس عشر، كان عديد من الممالك الصغيرة قد ظهر في حوض التشاد على طول حدود بورنو الجنوبية. وكان من بينها دول بجيرمي، وماندارا، ودول الكوتوكو، وبوليوا دانيسكي الشمالية، والياماتا، والمارجي[١١]. وقد لفت هذا التطور اهتمام الملك لما ينطوي عليه من مخاطر محتملة، فهوجمت بعض هذه الدول وأرغمت على الإعتراف بنوع من الهيمنة للسيفووا، ولكن السيفووا حاولوا في أغلب الحالات الدخول في شكل من أشكال العلاقات السلمية مع هذه الدول الناشئة، فنرى وجود سجلات للتعاون المبكر بين الدول التي ذكرت فيما تقدم وبين السيفووا، والأرجح أن الملك كان يستهدف استخدام هذه

---

(٨) الديوان الموجز Brief Diwan، ص ٥-٩.

(٩) J.E. Lavers، ١٩٧١، ص ٣٢.

(١٠) B.M. Barkindo، ١٩٧١.

(١١) للإطلاع على التفاصيل، انظر B.M. Barkindo، ١٩٧١.

الدول الناشئة في بناء نظام إقتصادي إقليمي، إذ لقيت غالبيتها التشجيع على تنمية إقتصاداتها الخاصة وإقامة تجارة منتظمة مع بورنو. وعن طريق هذا الإرتباط، استوعبت تلك الدول الناشئة قدرًا كبيرًا من ثقافة بورنو، الأمر الذي لعله أسهم في نموها السريع[(١٢)].

وفي الفترة نفسها أيضًا ظهرت دول عديدة في الهوسالاند. ولم تلبث كاتسينا وكانو أن تطورتا لتصبحا المحطتين النهائيتين للتجارة عبر الصحراء الكبرى ومستودعي طريق التجارة بين الغرب والشرق، الذي كان يحمل عبره إلى بورنو ذهب الأكان وثمار الكولا[(١٣)]. وطرأ في الصحراء الكبرى تغير طفيف في طريق التجارة عبرها عندما نمت أغاديس وحلت محل تاكيدّه في القيام بدور المستودع الرئيسي.

ولا بد أن بورنو قد أبدت ردّ فعل إزاء هذه التطورات. فسرعان ما أصبح طريق التجارة الجديد بين الهوسلاند وبورنو غير آمن للمسافرين بسبب غارات النغيزيم والبيدّي فضلًا عن غارات البولالا. ولا بد أن هناك طاقات كبيرة أنفقت في محاولة تأمين الطريق، وإن كانت وطأة المشكلة لم تخف إلا في عهد «إدريس ألاووما». ومن المحتمل أن مشكلة طريق التجارة ومسألة السيطرة على المستقرات الجديدة التي لم تلبث أن قامت ونمت على طول الطريق قد أسهمتا في إشعال الصراعات بين ماي إدريس كاتاكارمابي وبين ملكي كانو: عبد الله (حوالى ١٤٩٩–١٥٠٩) ومحمد كيسوكي (حوالى ١٥٠٩–١٥٦٥)[(١٤)].

ولا بد أيضًا أن بورنو قد اضطرت للتكيف مع التغير الذي طرأ على الطريق عبر الصحراء الكبرى. فقد كانت لبورنو علاقات طويلة الأمد مع تاكيدّه، ولكن لا شك في أنها أصبحت – بعد تغير الطريق – تريد السيطرة على أغاديس، وخاصة في مواجهة قوة صنغاي المتزايدة. ففي عامي ١٥٠١ و ١٥١٥، أرسل أسكيا محمد (حوالى ١٤٩٣– ١٥٢٨) ملك صنغاي حملتين حربيتين ضد أغاديس بنيّة إدخال المنطقة في مجال نفوذ صنغاي[(١٥)]، غير أن نتيجة هاتين الحملتين ليست واضحة؛ ولكن يقال إن بورنو أرسلت في عام ١٥٣٢ تقريبًا حملة عسكرية خاصة بها نجحت في إخضاع المدينة[(١٦)]. إلا أن ظهور كيبّي بقيادة محمد كانتا (حوالى ١٥١٦ – ١٥٥٤) أحبط جهود صنغاي وبورنو على السواء، واستمرت مشاكل أغاديس تؤرق ملوك السيفووا طوال كامل فترة حكمهم تقريبًا.

وكانت الفترة من ١٤٨٠ إلى ١٥٢٠ فترة انتشار نشط للإسلام في «بلاد السودان». ففي الشرق، لم تلبث سلطنة الفونج – التي تأسست في ١٥٠٤ – أن اعتنقت الإسلام. وفي الهوسالاند، أقبل كثير من علماء الدين من أهل مالي وشمال أفريقيا ومصر وواحات الصحراء

---

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٠٩؛ P.E. Lovejoy، ١٩٧٨، ص ١٨٥–١٨٦؛ Y.B. Usman، ١٩٨١، ص ١٦.

(١٤) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١١٣.

(١٥) J.O. Hunwick، ١٩٧١، ص ٢٢١.

(١٦) المرجع السابق.

الكبرى على زيارة المنطقة خلال تلك الفترة، حيث أسهموا جميعًا في إقامة الإسلام في المنطقة على أسس سليمة. وفي أقصى الغرب، برزت صنغاي تحت حكم أسكيا محمد، الذي اتفق عهده مع التحمس للإسلام في المنطقة. ومن الملفت للنظر أن أسكيا محمد، خلال أدائه لفريضة الحج في مكة (حوالى ١٤٩٦ – ١٤٩٨)، طلب أن يخلع عليه لقب «خليفة التكرور»[١٧]، وأجيب إلى طلبه، بمثل ما حدث للماي علي غاجي قبل ذلك بعشر سنوات.

وقد أتاح الحماس الإسلامي في تلك الفترة فرصة طيبة لملوك بورنو. وكان من العوامل التي ميزت مايات بورنو عن سائر حكام تلك الفترة أن هؤلاء المايات من السيفووا كانوا قد أسلموا منذ القرن الحادي عشر، وأن المايا علي غاجي حصل على لقب «الخليفة» قبل منافسه «الأسكيا» بعشر سنوات، حيث كان هذا الأخير هو الوحيد الذي نافسه صراحة على هذا اللقب، وأن حكام بورنو كانوا يحيطون أنفسهم بصورة تقليدية برهط من علماء الدين. ويبدو أن الحوليات التي دونها ماسبارما عمر بن عثمان لإدريس كاتاكارمابي، والحوليات الأحدث عهدًا التي دونها الإمام أحمد بن فرطوّه لإدريس ألاووما كانت محاولات لتبرير دعوى المايات أنهم أصحاب الخلافة. وكان من أثر تدهور صنغاي وانهيارها في فترة لاحقة من القرن أن ثبّت دعوى بورنو هذه تثبيتا نهائيًا.

وكانت بورنو تتحول أيضًا إلى مركز عظيم للعلم يزوره العلماء والفقهاء من سائر «بلاد السودان» وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي[١٨]. وكان تقبّل دعوى ملوك (مايات) بورنو من جانب الكثيرين من العلماء أمرا أسهم بدرجة كبيرة في إرساء أسس نفوذ بورنو الثقافي في العديد من الدول. ففي الهوسالاند، كانت هذه التطورات على الأرجح هي المسؤولة إلى أبعد حد عن إدخال نظام دفع الهدايا الدورية المنتظمة (غايسووا أو تساري بلغة الهوسا) إلى «خليفة» بورنو من جانب الحكام المسلمين في الهوسالاند[١٩].

وتوجد من عهد إدريس كاتاكارمابي بعض السجلات الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية والتجارية بين السيفووا والسلطات التي كانت تسيطر على ساحل شمال أفريقيا. ففي عام ١٥١٢، أوفد كاتاكارمابي بعثة دبلوماسية وتجارية إلى الأسبان – الذين كانوا قد احتلوا طرابلس منذ عهد قريب – لتجديد الروابط التجارية. واستمرت العلاقات مع كل من سيطر على تلك المنطقة في عهد ملوك بورنو اللاحقين[٢٠]. وعندما استقر أمر العثمانيين في المغرب، أوفد دوناما بن محمد حوالى عام ١٥٥٥ سفارة عقدت مع تيغورت باشا معاهدة «صداقة وتجارة» ظل

---

(١٧) J.O. Hunwick، ١٩٦٢. ولا بد أن تلك كانت محاولة من جانب الأسكيا لتعزيز مركزه في بلده ولطرح التحدي على بورنو، التي كانت القوة الكبيرة الأخرى الوحيدة في الإقليم.

(١٨) J.E. Lavers، ١٩٧١.

(١٩) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ٩–١٠ و ٨٣؛ A. Hassan and A.S. Naibi، ١٩٥٢.

(٢٠) D. Girard, L'histoire chronologique du royaume de Tripoli; Bibliothèque nationale, Paris, MSS, français (ancien fonds) 12219, 12220

الحكام اللاحقون يجددونها باستمرار[٢١]. ولا بد كذلك من أن تكون قد قامت علاقات قوية مع مصر، الواقعة على طريق الحج من بورنو. وثمة دلائل أيضًا على قيام علاقات تجارية[٢٢]، وإن كانت المعلومات في هذا الصدد لا تزال جزئية متناثرة.

وقد ورث أبناء كاتاكارمابي وأحفاده مشكلة غارات البولالا ومشكلة الدول الناشئة، كما كانت هناك أيضًا الحرب بين كيبّي وبورنو (حوالى ١٥٦١) من أجل السيطرة على أغاديس، وهي الحرب التي يبدو أن بورنو خسرتها.

إقامة اقتصاد إقليمي قوي ونظام سياسي مركزي وظهور الكانوري، حوالى ١٥٦٤–١٥٧٧

يتفق معظم الدارسين على أن بورنو بلغت أوج ازدهارها في عهد إدريس بن علي، الذي أطلق عليه بعد وفاته اسم علومة (١٥٦٤–١٥٩٦)، والذي يرد وصف الأعوام الإثنا عشر الأولى من عهده في نص رثاء ومدح دبجه «إمام» عهده، أحمد بن فرطوّة[٢٣]. وكان إدريس بن علي يعتبر في بلده مجددًا في المجالين العسكري والإداري وداعية إلى نشر الإسلام، وفي سياسته الخارجية دبلوماسيًا ماهرًا لا يقل شأنًا عن أبرز الحكام المسلمين في عصره.

ويبدو أن هدفه الرئيسي كملك اتجه إلى تحقيق أهداف أسلافه، أي بناء نظام إقتصادي وسياسي قوي. وبذلت في عهده لأول مرة محاولات لإخضاع جميع أراضي الدولة لسيطرة المايات الحازمة. وأعيد تنظيم سلاح الفرسان، الذي كان يمثل العمود الفقري للجيش. وكان يوجد أيضًا فيلق من رماة البنادق الأتراك بدأ إنشاؤه وتطويره في ظل أسلافه. ويقال إنه عمل على بناء قوارب كبيرة لتسهيل عبور الأنهار. وبهذه القوات شرع علومة في فتوحاته.

وقد استمر الهجوم المتكرر على غالبية الجماعات المعادية التي رفضت الإقتناع بالخضوع وقاومت الإرغام عليه إلى أن استسلمت. وكانت تلك الجماعات تشمل النغافاتا، والتالاتا، والدوغورتي، والمايا، والنغيزيم، والبدّي. وسمح لبعض من خضع منهم بعد هزيمته – مثل الموخولوم – بالإحتفاظ بمنازلهم لقاء وعد بدفع جزية من الحبوب (القمح أو الذرة)[٢٤]. أما غيرهم – مثل النغافاتا والتالاتا والدوغورتي – الذين كانوا يعتبرون متصلبين ومتشددين في عداوتهم، فقد طردوا من الإقليم بأكمله[٢٥].

وبدلًا من هؤلاء المطرودين، جيء بجماعات أخرى – معظمها من كانم – كي تستقر في

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) انظر J.E. Lavers، ١٩٨٢.

(٢٣) أحمد بن فورطوّه، ١٨٦٢.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٢١٩؛ وقد هاجر الدوغورتي إلى كانم.

مواضعهم. وكان من أبرز إسهامات ألاووما في تاريخ بورنو وأبعدها مغزى وأثرًا تلك التغيرات السكانية الكبيرة النطاق التي أحدثها في الإقليم. فقد كان ذلك، إلى جانب التزاوج الواسع المدى مع الأرقاء الذين أسروا أثناء الحرب أو جرى تبادلهم مع الدول التابعة مثل ماندارا وبجيرمي، من عناصر الإسهام في نمو جماعة الكانوري وانتشارها في الإقليم الذي تشمله أراضي الدولة.

أما في جنوب بورنو، فقد روعي إحتواء الجماعات المنشقة - مثل الغاميرغو - بسلسلة من الرباطات (حصون الحدود)، كما عقدت إتفاقات رسمية مع حكام الدول التابعة تقضي بتشكيل حملات عسكرية مشتركة ضد المنشقين[٢٦].

الحل النهائي لمشكلات كانم

بعد أن تمت تهدئة وإدماج الجانب الأكبر من إقليم الدولة، وجه إدريس ألاووما إهتمامه إلى كانم كي يضع حلًا نهائيًا للتهديد الذي تمثله بالنسبة لبورنو. وكانت أمامه ثلاثة سبل للتصرف: أن يدمر بالكامل قوة البولالا العسكرية وقاعدة سلطانهم؛ وأن يحاول تدمير القاعدة الإقتصادية لدولة كانم؛ وأن ينقل أكبر عدد ممكن من الجماعات إلى بورنو.

وقد قام ألاووما بعدة حملات على كانم تولت هزيمة البولالا وملاحقتهم وإزعاجهم بصفة مستمرة[٢٧]. كما أن الجماعات الأخرى التي كانت تؤازر البولالا - مثل الكانانبيا - ظلت موضع هجوم لا يرحم حتى اعتراها الضعف[٢٨]. وخلال إحدى هذه الحملات، جرى تخريب ثلاثة من أخصب وديان كانم وأكثرها إنتاجًا، وتدمير عدد من أهم المدن القائمة هناك، مثل «إيكيما» و «أغافي» و «أغو»، مع نقل السكان وإقرارهم في بورنو[٢٩].

وكان من بين جماعات كانم التي نقلت إلى بورنو واستقرت فيها التوبو، والكويام، والكولو، وعرب الشوا. وقد استقر الكولو وعرب الشوا، وهما جماعتان من أصحاب المواشي، على طول الضفاف الجنوبية لبحيرة تشاد وإلى الغرب من إقليم الدولة[٣٠]. ولقي التوبو والكويام التشجيع على الاشتغال بالتجارة، داخل بورنو ومع الهوسالاند وفومبينا[٣١] المجاورتين. أما بعض الكويام الذين كانوا من رعاة الإبل وسائقيها فقد ألحقوا بالعمل في سلاح الإبل (الهجانة) الذي كان قد أنشئ ليكون وحدة نقل تخدم الجيش[٣٢]. واستقرت جماعات كثيرة أيضًا شمال البحيرة، في منطقة

(٢٦) B.M. Barkindo، ١٩٨٠، الفصل الخامس.

(٢٧) يرى H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ١٤، أن هذه الحملات يرجع وقوعها في الفترة ١٥٧١-١٥٧٥ تقريبًا.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٦٤-٦٦.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٩.

(٣٠) بالنسبة للكولو انظر المرجع السابق، ص ٤٩؛ وبالنسبة للشوا انظر J.C. Zeltner، ١٩٧٩، ص ٢٢.

(٣١) H. Barth، ١٩٦٥، المجلد الثاني، ص ٣١؛ G. Nachtigal، ١٨٨١، المجلد الثاني، ص ١٤٨؛ B.M. Barkindo، ١٩٨٠، ص ١٦٤ و ٢٨٦-٢٩٠.

(٣٢) H.R. Palmer، ١٩٦٧، ص ٥٥.

كان البولالا يمرون منها عادة لمهاجمة بورنو. كما أقرت جماعات أخرى، منها التوبو على وجه الخصوص، على حافة الصحراء، وذلك لأسباب استراتيجية وللمشاركة في انتاج وتسويق البيلما وملح المونيو. ولا بد أن جماعات أخرى كذلك قد استخدمت لأغراض إقتصادية أو عسكرية، إلا أن دلائل ذلك غير متوافرة حاليًا. وبحلول ثمانينيات القرن السادس عشر، كان ألاووما قد حقق معظم أهدافه، وجرى بالإتفاق المشترك تقسيم دولة كانم بين بورنو والبولالا، مع قبول هؤلاء الأخيرين لشكل من أشكال السيطرة المرنة من جانب بورنو[٣٣].

الاصلاحات الداخلية

قام ألاووما بأداء فريضة الحج في عام ١٥٧١[٣٤] تقريبًا على ما يبدو. ولدى عودته حاول أن يدخل عددًا من الاصلاحات كي يصبح بلده على غرار الدول الإسلامية الأخرى، فسعى في المجال الحكومي إلى فصل مهام القضاء عن الإدارة – ولكن الظاهر أنه لم ينجح في ذلك[٣٥]. غير أنه يبدو أن النجاح قد حالفه في إنشاء محكمة للإستئناف «يعقد فيها أهل العلم والأئمة مناظراتهم أمام «الأمير علي» بشأن النقاط غير المحسومة في الفقه والعقيدة»[٣٦].

وقد قيل إن الماي علومة استبدل بالمساجد القديمة المقامة من البوص مساجد جديدة مبنية بالطوب اللبن، وإن العديد من علماء الدين من شمال أفريقيا وغيرهم انجذبوا إلى بلاطه، الذي اكتسب بذلك طابعًا مختلطًا تتعدد فيه الأعراق.

نشأة اقتصاد إقليمي قوي

إن فتوحات إدريس علومه والتغيرات السكانية التي طرأت في عهده، بالاضافة إلى إصلاحاته الأخرى، أدت جميعها إلى قيام اقتصاد إقليمي قوي قاعدته أرض الدولة، التي كانت تشمل مساحة قدرها ٢٠٠٠٠ كيلومتر مربع تقريبًا. ويبدو أن ثلاثة مراكز تجارية مهمة نشأت في طرفي المنطقة الشرقي والغربي وحول «برنين غازارغامو» الواقعة بين هذين الطرفين[٣٧].

---

(٣٣) J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ١٩٩.

(٣٤) يرى H. Barth، ١٩٦٥، ص ٥٩٦، أن إدريس أدى فريضة الحج في العام التاسع من حكمه، أي في عام ١٥٧١. وهذا يتفق مع التاريخ المقترح لبدء حروب كانم من جانب H.R. Palmer (انظر الهامش السفلي ٢٧ فيما تقدم). وهذه التواريخ تؤيد الترتيب الزمني لـ D. Lange، ١٩٧٧، المستخدم في هذه الدراسة.

(٣٥) J.E. Lavers، ١٩٧١، ص ٣٧.

(٣٦) H.R. Palmer، ١٩٣٦، ص ٣٣–٣٦. وقد اطلق إلسامي على ذلك بعد ١٧٠ سنة تقريبًا اسم «بورغورام»؛ انظر S.W. Koelle، ١٩٦٨، ص ٢٧٦.

(٣٧) M.N. Alkali، ١٩٨٣، ص ٦٤–٦٩.

وكان القسم الشرقي يشهد نشاطًا واسع النطاق في صيد الأسماك على طول ضفاف بحيرة تشاد، يقوم به البودوما والكانمبو[٣٨]، بينما كانت أراضي المراعي الجيدة تجتذب أعدادًا كبيرة من رعاة المواشي الرحل من الكانمبو والشوا والفولبه[٣٩]. كذلك كان الكانمبو والبودوما المستقرون يقومون بإنتاج الكيلبو (النطرون) والماندا (الملح)[٤٠]. وقد قامت مراكز حضرية مهمة ونمت بسرعة في هذه المنطقة بسبب زيادة السكان والنمو الإقتصادي، وكان من بين هذه المراكز مونغونو، وكاووا، وبوروا، ونغورنو.

كذلك عثر على كميات ضخمة من ترسيبات النطرون في غرب إقليم الدولة، وكان يقوم باستغلالها المانغا والتوبو[٤١]. وفي الجنوب قامت كثافة سكانية كبيرة من الأقوام المزارعين، ومن بينهم النغيزيم والبدّي. وقد استقبلت هذه المنطقة في أعقاب الأنشطة التي نهض بها ألاووما وخلفاؤه المباشرون مهاجرين أكثر تنوعًا من نظرائهم في الشرق، مما جعل العديد من المراكز الحضرية التي قامت فيها يتسم بطابع أكثر تعددًا في الأعراق من نظائرها في الشرق، وكان من بين هذه الأعراق النغورو نجيليوا، والماشينا، والكابشاري، والماجا كاووري.

وكانت برنين غازارغامو وتخومها تشكل ثالث مركز إقتصادي، وتتمتع بانفتاح سبيلها المباشر والسهل إلى كلتا المنطقتين من خلال طريق التجارة بين الشرق والغرب الذي كان يمر خلال المدينة. كذلك كان نهرا يوبي وغانا طريقين مائيين، وخاصة لنقل الأسماك، كما كانت الماشية تنقل سوقًا على ضفافهما من الشرق إلى الغرب. وكانت برنين غازارغامو أيضًا هي نهاية طريق بورنو – كاوار – طرابلس التجاري، ونهاية الطريق الرئيسي الذي يربط المنطقة بالهوسالاند، ولذلك أصبحت المركز العصبي الرئيسي لاقتصاد الدولة، تضم سوقًا كبيرة ويقيم بها أهم التجار الأجانب[٤٢]. وكان يوجد في وادي يوبي الخصب المروي تركّز كثيف من جماعة الكانوري البازغة التي استقر أفرادها في العديد من المراكز الحضرية إلى جانب برنين غازارغامو. وبعد عهد إدريس ألاووما، بدأ الكانوري ينتشرون إلى الجنوب نحو ضفاف نهر غانا وما وراءها، وإلى الشمال في اتجاه غاروكيمي وما وراءها.

وبذلت المحاولات أيضًا لزيادة إحكام السيطرة على الدول التابعة. ومن أمثلة ذلك الحصول على مدد منتظم من الحديد والرقيق من ماندارا، وعلى الجلود الخام والعاج والرقيق من كوتوكو وبجيرمي.

---

(٣٨) P.M. Redmond (at press)، (قيد الطبع).

(٣٩) M.N. Alkali، ١٩٧٨، ص ١٥٨.

(٤٠) P.E. Lovejoy (at press)، (قيد الطبع).

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) M.S. ibn Ishaku، ١٩٢٩، ص ٥٤٤–٥٤٧.

الشكل ١٧، ١: بورنو وكانم وجيرانها المتاخمون في القرن الثامن عشر.

المصدر: John F. Antwi, Geography Department, Bayero University, Kano, after B. M. Barkindo



اللوحة ١٧. ١: نساج من بورنو يصنع أشرطة من القطن «غاباغا» كي تستخدم في صناعة الملابس.

وأدى نمو الصناعات الأساسية إلى قيام صناعات مساندة، مثل صناعات الفخار، والنسيج، والمنتجات الجلدية، والصباغة، والنقل(٤٣).

وكان النطرون والملح ينقلان للاتجار بهما إلى ساحل الأطلسي، والهوسالاند، وإقليم الفولتا، وشمالًا إلى أزبين وأدرار. أما الأسماك المجففة فكانت التجارة فيها تجري داخل أراضي الدولة، ومع ماندارا والهوسالاند وواحات الصحراء الكبرى. وكان الرقيق والخصيان وجلود الحيوانات والعاج والعطور والمصنوعات الجلدية والذهب ترسل عبر الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا ومصر، كي تستورد في مقابلها الخيول وتجهيزاتها، والدروع، والنحاس، والبرونز، وغير ذلك من منتجات أوروبا وشمال أفريقيا لتوزيعها داخل بورنو وسائر أجزاء «بلاد السودان».

ومنذ عهد ألاووما، يبدو أن عدة أقوام مختلفة حول حوض التشاد لقيت تشجيعًا من السيفووا على ممارسة الأنشطة التجارية. وقد ذكرنا التوبو والكويام فيما تقدم. والظاهر أن الكوتوكو والماندارا جاؤوا إلى كانو(٤٤)، وأن تجار الكومبولي من بجيرمي استقروا في وادي زامفارا(٤٥)،

(٤٣) M.N. Alkali، ١٩٧٨، ص ١٥٢.

(٤٤) اسم المؤلف غير مذكور، ١٩٦٧، ص ١١٢-١١٤.

(٤٥) P.E. Lovejoy، ١٩٧٣ (ب). وكلمة «كومبولي» هي الصيغة الكانورية للكلمة البجيرمية «أومبولي»، ومعناها «تاجر».

بينما استقر التوبو التابعون للكاديلاّ في زاريا[٤٦]. ومن الأمور ذات المغزى أن كل هؤلاء كان يطلق عليهم اسم «البورنويين»[٤٧]، ولا بد أنهم ساعدوا على نشر ثقافة وحضارة بورنو البازغة في الهوسالاند وفي مناطق أخرى. وقد كان الإقتصاد الإقليمي لبورنو، وسيطرتها على التجارة وتصدرها فيما يتعلق بالإسلام، هي العوامل التي أدت بها إلى أن تصبح صاحبة الكلمة العليا في شؤون «بلاد السودان» خلال تلك الفترة.

ولم يتدخل المايات في شؤون التجارة نفسها إلا بقدر ضئيل، قاصرين دورهم على توفير الأمن بجعل الطرق آمنة من المغيرين، مثل النغيزيم والطوارق، وبالدخول في اتفاقات مع حكومات دول الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا لضمان تدفق التجارة على مستوى الدول وعلى المستوى الفردي على السواء[٤٨]. وكان تنظيم السوق هو المجال الذي تدخلت فيه حكومة السيفووا بقدر أكبر – لتشجيع التجار والحصول على الدخل. ففي العاصمة وغيرها من المراكز الرئيسية، كان الواسيلي (تجار شمال أفريقيا) يجدون الاعتراف بهم كضيوف على الحكومة. وقد خصص لهم «واسيليرام» (حي خاص) كما خصص «زانّا أرجيناما» (موظف ذو لقب محترم) ليرعى شؤونهم[٤٩]. وفي الأسواق، كان المالا كاسوبي يشرف على عمليات البيع ويجتهد في ضمان العدل والانصاف أثناء عقد الصفقات التجارية الكبيرة. وكان لكل مهنة أو حرفة رئيسها الذي يعينه أعضاؤها وتعترف به الحكومة. وكان هؤلاء الرؤساء يعاونون المالا كاسوبي في إدارة السوق وجمع الإيراد المتحصل منه.

علاقات إدريس ألاووما الدبلوماسية مع سلطان تركيا وسلطان مراكش

كان لاكتشاف عدد من الوثائق أثره الطيب في توجيه اهتمام عدة باحثين[٥٠] إلى مسألة علاقات ألاووما الدبلوماسية بالعثمانيين والسعديين. بيد أنه نظرًا إلى أن هذه الوثائق من جانب واحد – إذ إنها تتعلق بصفة رئيسية بردود على خطابات أرسلها ألاووما – فإن فهم هذه العلاقات لا يزال غير مكتمل. غير أن الدلائل تشير إلى عدم صحة الإفتراض الشائع أن هدف ألاووما الرئيسي كان الحصول على الأسلحة.

وقد بدأت العلاقات بين العثمانيين وبورنو بوصول العثمانيين إلى المغرب. فمنذ حوالى عام **١٥٤٩** – عندما سيطر العثمانيون على فزان – إلى حوالى عام **١٥٧٠**، كانت تلك العلاقات وديّة فيما يبدو. غير أنه حدث في حوالى عام **١٥٧١** أن زيدت الجزية السنوية للعثمانيين على فزان

(٤٦) A. Smith، ١٩٧٠، ص ٨٨–٨٩. وفيما يتعلق بلقب «الكاديلا» وانتشاره في بورنو والمناطق المجاورة، انظر B.M. Barkindo، ١٩٨٠، ص ١٧٩.

(٤٧) المؤلف غير مذكور، ١٩٦٧، ص ١١٢–١١٤.

(٤٨) J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ٢٠٦.

(٤٩) M.N. Alkali، ١٩٨٣، ص ٧٢.

(٥٠) على سبيل المثال، انظر B.G. Martin، ١٩٧٢؛ و M. Al-Hajj، ١٩٨٣.

بصورة مفاجئة إلى ٣٠٠٠ مثقال من الذهب بدلًا من الـ ١١٤٠ مثقالًا المعتادة[٥١]. ومن سوء الحظ أن هذا التصرف العثماني التحكمي صادف فترة من المجاعة، وتحالف هذان العاملان على إرغام العديد من الناس على الهجرة إلى الهوسالاند وبورنو، فما كان من الموظفين العثمانيين إلا أن أكرهوا الباقين الذين لم يهاجروا - وكان الكثيرون منهم من كبار السن - على دفع المبلغ الإضافي «بالتعاون» فيما بينهم. وأرسلت عدة حملات إغارة ضد عديد من القلاع في واحات الصحراء الكبرى بدعوى اقتناص المتهربين من الضرائب. بل إن الحجاج القادمين من الهوسالاند وبورنو أوقفوا وأكرهوا على دفع ضرائب، فضلًا عن مصادرة ممتلكات الذين توفوا خلال رحلة الحج[٥٢].

ولا بد أن عام ١٧٥١ كان هو الذي شهد خروج علومة إلى مكة لأداء فريضة الحج، فأتاح له ذلك الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة. ولا شك أن ذلك حدث عندما كان مرتحلًا إلى كاوار ليتلقى الخضوع - والشكوى - من قوم الجادو، الذين يرجح أنهم كانوا من بين ضحايا العثمانيين[٥٣].

ولا بد أن اهتمام بورنو بأمر فزان[٥٤]، واهتمام مايات بورنو بتأمين الطريق لأغراض الحج والتجارة معا قد اضطر علومة، في حوالى عام ١٥٧٤، إلى إيفاد سفارة من ستة رجال إلى اسطنبول لتقديم ثلاثة مطالب محددة، هي: ضمان الأمن لحياة وممتلكات جميع المسافرين من بورنو في الأراضي العثمانية؛ ضمان الادارة السليمة لجميع القلاع التي اكتسبت في جنوب فزان، بما فيها غوران، أو - إذا تعذر ذلك - تسليم هذه القلاع جميعًا إلى بورنو؛ والتعاون بين الدولتين في معالجة أمر الطوارق المثيرين للشغب وأمر أي جهة أخرى تخل بالسلم في المنطقة. ولا يبدو أنه قد ورد أي ذكر أو طلب للأسلحة[٥٥].

وقد وافق السلطان مراد الثالث في رده المؤرخ ٥ أيار/مايو ١٥٧٧ على جميع هذه الطلبات باستثناء التنازل عن قلعة غوران، وإن كان قد وعد بأنها ستدار إدارة سليمة منذئذ فصاعدًا[٥٦]. وأرسلت خطابات إلى والِي طرابلس ومصر وإلى حاكم (سنجق) منطقة فزان تبلغهم بطلبات علومة وتأمرهم بالإمتثال[٥٧]. ومنذ ذلك التاريخ، استمرت العلاقات الودية والعلاقات التجارية والدبلوماسية المفيدة بين الدولتين.

يضاف إلى ذلك أن الزعم بأن الغرض الوحيد للسفارة التي أوفدها علومة إلى السلطان

---

(٥١) C. Orhanlu، ١٩٦٩. وأنا مدين بالامتنان لجون لافرز لقيامه بترجمة هذه الوثيقة إلى الانجليزية.

(٥٢) المرجع السابق.

(٥٣) أحمد بن فورطوه، ١٨٦٢، ص ٢٠٣.

(٥٤) فيما يتعلق باهتمام بورنو بأمر فزان، انظر B.G. Martin، ١٩٦٩؛ و J.E. Lavers (تحت الطبع).

(٥٥) انظر الصورة المستنسخة لمسودة خطاب رد مراد على إدريس في: C.Orhanlu، ١٩٦٩،؛ و M.A. Al-Hajj، ١٩٨٣.

(٥٦) C. Orhanlu، ١٩٦٩.

(٥٧) المرجع السابق.

المنصور سلطان مراكش حوالي عام ١٥٨٣ كان يتركز في طلب الأسلحة – هذا الزعم قد لا يكون صحيحًا بدوره.

ذلك أن انتصار المراكشيين (المغاربة) في موقعة القصر الكبير في عام ١٥٧٨ قوبل بالإبتهاج باعتباره نصرًا أيديولوجيًا للإسلام على المسيحية[٥٨]. وتقاطرت الوفود للتهنئة به من بورنو وجميع الدول الإسلامية الرئيسية: الجزائر، والعثمانيون، وصنغاي[٥٩]. يضاف إلى ذلك أن علومة لا بد وأن يكون قد خشي أيضًا قيام حملة عثمانية – سعدية مشتركة مقترحة كان يحتمل استيلاؤها على واحات الصحراء الكبرى أو حتى استهدافها للسودان ذاته[٦٠]. ويبدو أن علومة – وهو ديبلوماسي ماهر – استهدف إحباط تلك الحملة المقترحة، بأن اقترح بدوره بدلًا منها حملة مشتركة بين مراكش وبورنو توجه إلى واحات الصحراء الكبرى التي كانت تعاني مرة أخرى من اختلال الأمن. ويستفاد من المصادر المراكشية أن ثمرة تلك السفارة كانت قبول علومة دعوى المنصور بأنه «خليفة الزمان» كثمن لإجابته إلى طلباته[٦١].

وعلى خلاف ما يراه بعض المؤلفين، فان نتيجة المفاوضات كانت بلا شك مرضية للطرفين إلى حد بعيد. فقد كانت مراكش ستكسب أيديولوجيًا اعتراف احدى القوى الرئيسية في السودان بخلافة المنصور، فتتعزز بذلك مطالبه على صنغاي[٦٢]. وبالنسبة لعلومة، كان هذا الثمن جديرًا بالدفع إذا كان مقابله هو قطع السبيل على العمل المشترك بين مراكش والعثمانيين – حقيقيًا كان أو مفترضًا – ضد بورنو أو أي منطقة توجد لها مصالح فيها.

ولا تتوافر حتى الآن سوى معلومات ضئيلة عن الأعوام الخمسة عشر الباقية من حكم إدريس علومة. ومن المحتمل أنه انشغل خلالها بتوطيد اصلاحاته وتجديداته في بورنو. ولا بد أن من المشاكل الرئيسية التي صادفته في أواخر عهده مسألة النمو السريع لدولتي ماندارا وبجيرمي. فماندارا لم تكتف باهدار اتفاقاتها السابقة مع علومة بشأن الحملات المشتركة ضد الغاميرغو، بل تجاوزت ذلك إلى تشجيع قيام مناطق عازلة بينها وبين بورنو. واضطر علومة إلى قيادة عدة حملات ضد ماندارا، ولكن أغلبها لم يكلل بالنجاح[٦٣]. أما في بجيرمي، فإن عبد الله بن لوبيتكو (حوالى ١٥٦١ – ١٦٠٢) – الذي يرجح أنه ارتقى العرش بمساعدة من بورنو – بدأ يثير المتاعب. ويقال إن علومة قتل غيلة بيد واحد من الغاميرغو أثناء حملة كان يقودها ضد عبد الله هذا.

---

(٥٨) D. Yahya، ١٩٨١، ص ١٠٥.

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) المرجع السابق، ص ١١٢. وقد اقترح العثمانيون في عام ١٥٨١ القيام بعمل عثماني – مراكشي مشترك «لتحسين مركزيهما».

(٦١) المرجع السابق، ص ١٥٠–١٥١. ويحذر يحيى من قبول القول بأن إدريس بايع المنصور بخلافة الزمان.

(٦٢) كان المنصور يفكر آنئذ في غزو صنغاي، وهو ما فعله في النهاية عام ١٥٩١.

(٦٣) B.M. Barkindo، ١٩٨٠، الفصل الخامس.

وعلى نقيض ما يراه بعض الكتّاب، فإن وفاة إدريس علومة لم تؤدّ إلى انهيار إمبراطورية بورنو. بل إن عهود خلفائه الأربعة المباشرين (حوالى ١٥٩٦ - ١٦٧٧) هي التي شهدت توطيد الفتوحات التي أنجزت من قبل ونضوج الشكل النهائي لجهاز الدولة الإداري. كما أن هذه الفترة هي التي شهدت بروز الكانوري أخيرًا بصفتهم جماعة إثنية ذات ثقافة متميزة.

حضارة الكانوري المادية والاجتماعية

من المحتمل أن يكون قد بدأ استخدام عبارة «كانوري» في باكورة القرن السابع عشر[٦٤]، وهي تشير إلى الجماعة الإثنية السائدة في بورنو، التي كانت تستند إليها سلطة ملوك السيفووا. وقد كانت هذه الجماعة نتاجًا للتزاوج بين أقوام وثقافات «الماغومي» المهاجرين من كانم والناطقين بلغة منطقة التشاد في بورنو - وهو تطور زادت من سرعته، كما أسلفنا، جهود إدريس علومة. وكانت توجد داخل جماعة الكانوري نفسها أوجه تمايز إثنية - فرعية عديدة؛ غير أن هذه تفاصيل لا نود التعرض لها هنا. وكانت ثقافة الكانوري هي التي شكلت أساس ثقافة بورنو، التي انتشرت وراء حدود إقليمها نتيجة لأسفار الكانوري، أو لتبني جماعات أخرى لثقافة الكانوري بسبب الهيمنة أو الاختلاط، أو لانتشار اعتناق الإسلام.

وكانت غالبية الكانوري تعيش في قرى داخل مساحات مسوّرة تضم كل منها عدة أكواخ مستديرة ذات هياكل خشبية أو جدران من الطين، تعلوها سقوف عشبية مخروطية الشكل. وكان الكثير من هذه المساحات محاطًا كذلك بـ «سوجيدي» (حصير من العشب المجدول). وكانت غالبية الأكواخ والمساجد في المدن الصغيرة تبنى بجدران من الطين، كما كانت منازل الميسورين تحاط عادة بجدران عالية من الطين[٦٥].

وكانت غالبية مدن الكانوري وقراهم على شكل «U». وكان الدندل (فتحة الـ «U») هو الشارع الرئيسي للمحلة، يواجه الغرب وينتهي إلى قصر حاكم المدينة، الذي كان يقوم إلى جواره المسجد الرئيسي.

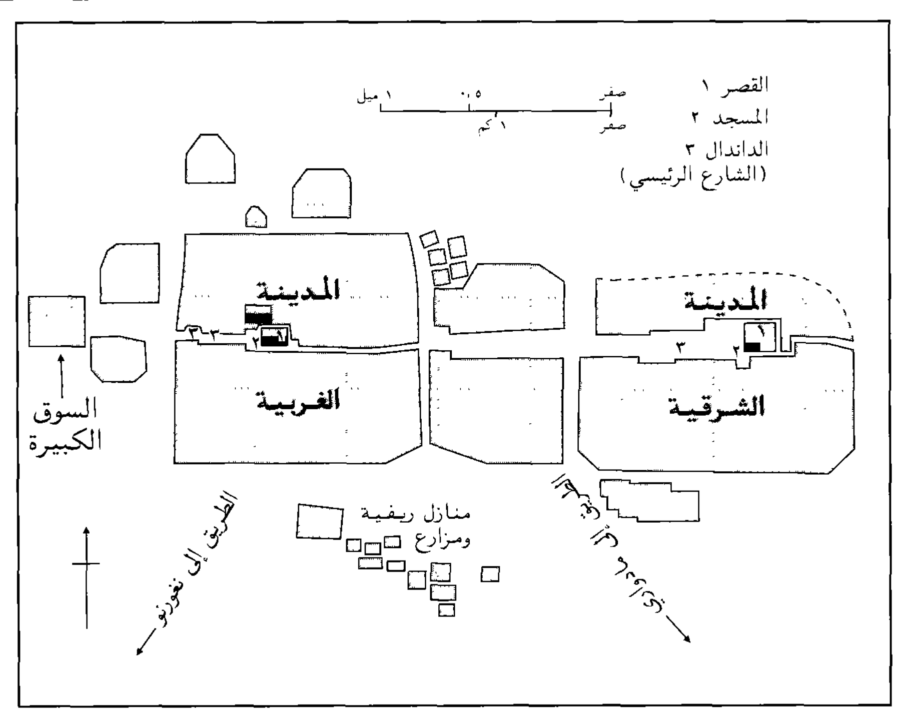
وفي برنين غازارغامو وفي عدد من أهم المدن - مثل نغورو، وماشينا، وغامبارو - كانت البيوت عادة مستطيلة الشكل ذات جدران سميكة من الطين وأسقف مسطحة. وكانت القصور الملكية في برنين وغامبارو، ومساجدها الرئيسية، وقصور كبار الأعيان، مثل قصر الغالاديما في نغورو وقصر الماشيناما في ماشينا، كلها محاطة بجدران ضخمة من الطين المحروق[٦٦]، وهي إحدى السمات المميزة لثقافة الكانوري التي ازدهرت فيما يبدو من منتصف القرن السادس عشر

---

(٦٤) ورد أقدم ذكر لهذه العبارة في قصيدة ساخرة من شعر محمد الطاهر بن ابراهيم الفلّاتي (توفي ١٧٧٦)، ووردت في استشهاد لـ M. Bello (بلا تاريخ).

(٦٥) A. von Duisburg، ١٩٤٢، ص ٩٢-٩٥.

(٦٦) A.D.H. Bivar و P.C. Shinnie، ١٩٦٢.



الشكل ١٧، ٢: خريطة كوكاوا، عاصمة بورنو في القرن التاسع عشر، المبنية على نسق مزدوج وفق تصميم كانوري التقليدي.

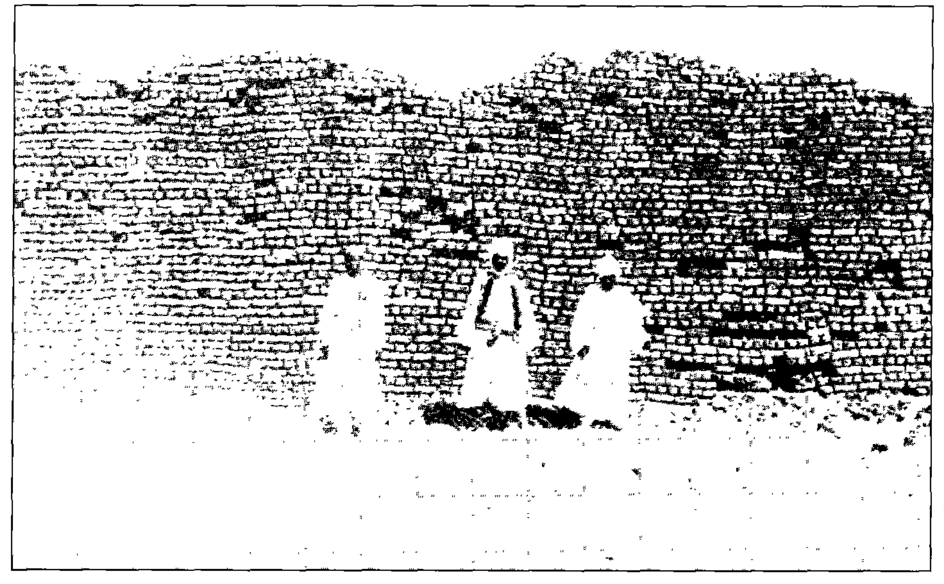
المصدر: H. Barth, 1857, II, pp. 50-1. Adapted by kind permission of Longman Group UK Ltd.

إلى أوائل القرن الثامن عشر[٦٧]. ولا شك أن الهدف من استحداث هذه الجدران كان توفير المزيد من الحماية خلال فترة الفتوحات والإفتقار إلى الأمان. وكانت برنين غازارغامو وغيرها من المدن المهمة محاطة بـ «غارو» (جدار من الطين) و «بيلاغا» (خندق) توفيرًا للمزيد من وسائل الدفاع.

وكان من الممكن تمييز الفرد النمطي من الكانوري بلغته ومظهره البدني. فقد كان الرجال والنساء على السواء يتميزون بعلامات (ندوب) رأسية على كل خّد. وكانت الفتاة التي لم تتزوج بعد ذات شعر مصفف بطريقة خاصة تسمى «كيلا ياسكو»، بينما كانت المرأة المتزوجة تصفف شعرها على شكل «جورونغول» (تاج)[٦٨]. وكانت النساء جميعًا يأكلن ثمار (جوز) الكولا

(٦٧) ترد في H.R. Palmer، ١٩٣٦، ص ٢٥٣؛ إشارة إلى قصر من القرميد بناه محمد بن حمدون (حوالى ١٧٢٩-١٧٤٤).

(٦٨) D. Denham، ١٨٢٦، الثاني، ص ١٤٤؛ الحاشية؛ G. Rohlfs، ١٨٧٥؛ المجلد الثاني، ص ٧ R.E. Ellison، ١٩٣٦، ص ٥٢٩؛ I. Imam، ١٩٦٩، ص ٥١٤. وقد تغيرت أنماط تصفيف الشعر في بورنو عدة مرات بحيث أصبح يصعب تحديد الأنماط المبكرة. عن: عثمان جيدام، وأمينة وجاكيجي مالا، اتصال شخصي.



اللوحة ٢.١٧: جدار يحيط بالقصر الصيفي للـ «ماي» في غامبارو، يرجع بناؤه إلى حوالى ١٥٧٠–١٥٨٠.

ويصبغن أسنانهن بالغورونغو أو الفوري (زهرة التبغ)[٦٩]، ويصبغن أيديهن وأقدامهن بالنالّي (الحناء)، ويضعن خرزة من المرجان أو فصًا من المعدن في أحد المنخرين. وكن عادة يرتدين الجيماجي (أردية طويلة من القطن المصبوغ)، بينما كانت كرائم العقيلات يلبسن في رؤوسهن «كالارام» (عمامة).

وكان الرجال يلبسون الـ «توب» (الثوب) (وهي عباءات من القطن واسعة مفتوحة، تلبس بلونها الطبيعي أو مصبوغة باللون الأزرق)، بينما كان الفرد من علية القوم يلبس عديدًا من العباءات المصنوعة من القماش الغالي المستورد. وفي أواخر القرن الثامن عشر أخذ الرجال يرتدون عمائم ضخمة صعبة التناول، يبدو أن استعمالها جاء نقلًا عن ممارسات العثمانيين في القرن السابع عشر[٧٠].

وكان الزواج من السمات المميزة لثقافة الكانوري؛ ومن الممكن للدراسة السليمة أن تكشف عن العناصر العديدة التي دخلت في تكوينه، والتي تشمل الطقوس الإسلامية وممارسات الماغومي وبورنو على السواء[٧١]. فقد كان الـ «نيبا» نفسه يعقد وفق الطقوس الإسلامية، ولكن المراسم السابقة واللاحقة على عقد الزواج تشي بسمات ثقافية أخرى. ومن أمثلة ذلك الـ «كاليمبو باراتا»، عندما تذهب صديقات العروس إلى الدغل لجمع الأغصان من

(٦٩) أدخل التبغ إلى بورنو في القرن السابع عشر، ومن ثم يمكن تأريخ بدء هذه الممارسة بتلك الفترة.

(٧٠) D. Denham، ١٨٢٦، المجلد الأول، الرسم الإيضاحي المقابل للصفحة ٢٣٠.

(٧١) R.E. Ellison، ١٩٣٦، ص ٥٣١–٥٣٢؛ I. Imam، ١٩٦٩، ص ٥١٥.

شجرة الـ «كاليمبو» الشوكية، من أجل استخدامها المفترض في ضرب العريس وأفضل أصدقائه. وهناك أيضا مثال الـ «كالاتا»، وهو آخر مراسم الزواج، ويتضمن تلاوة من القرآن مصحوبة بما يبدو أنه كان من طقوس التعميد السابقة على دخول الإسلام[٧٢].

وكان مجتمع الكانوري يتميز بطبقات شديدة الوضوح، إذ كان ينقسم انقسامًا عريضًا إلى طبقتين : الـ «كونتوأووا» (الطبقة الحاكمة أو النبلاء) والـ «تلاءا» (العوام)، وفي داخل كل من هاتين الطبقتين عدة أقسام. وكانت الاختلافات في الحديث، والملبس، وأثاث المنازل، والطراز المعماري، ومكان الإقامة تميز الطبقات وأقسامها الفرعية كلًا عن الآخر. وكان المركز الإجتماعي يتحدد على أساس الانتماء الإثني، والمهنة، والنسب، والسن، ومكان الإقامة. أما الإنتقال صعودًا في السلم الطبقي فكان تحقيقه يجري عن طريق الحصول على مزيد من الثروة، والإختلاط بالطبقة الحاكمة أو الإنخراط في مهنة سامية المركز[٧٣].

وكان الاهتمام البالغ بالعلاقات بين الأدنى والأعلى من الجوانب المهمة في الثقافة الإجتماعية – السياسية لدى الكانوري. فقد كان على الشخص ذي المرتبة الإجتماعية الأدنى أن يبدي الإحترام دائمًا لمن يفضله في العلن. كما كان على الأدنى اجتماعيًا أن يقوم بـ «نونا» (زيارات احترام) لبيت أبيه الإجتماعي، وأن يقضي له ما يكلفه به من مهام[٧٤]. وكان الأسمى اجتماعيًا يقابل ذلك بتزويد الأدنى باحتياجاته الأساسية وبحمايته ورعاية مصالحه وتقدمه في المجتمع. ويرى كوهين أن أثمن عنصر اجتماعي – اقتصادي وسياسي لدى الفرد من الكانوري كان على الأرجح أن يكون لديه عدد كبير من الناس يعتمدون عليه ويخضعون لرئاسته[٧٥].

وحسبما ذكرنا آنفًا، كان الإسلام أحد أسس ثقافة الكانوري. وقد كان الإسلام يضرب جذورًا عميقة في الحياة اليومية العادية؛ بل إنه تغلغل في نسيج فولكلور الكانوري. ويلاحظ أن الكثير من الاصطلاحات الفنية الاسلامية «تكنور» (اكتسى صفة كانورية) إلى درجة انتهت إلى تعديل المدلول الأصلي. ومن أمثلة ذلك كلمة «كصلاّة» الكانورنية (وتعني الغسل أيًا كان نوعه، بما في ذلك غسل الحيوانات) التي اشتقت في الأصل من كلمة «صلاة» العربية[٧٦].

وكانت بورنو مع حلول تلك الفترة قد أصبحت مركزًا للعلم يجتذب أعدادًا كبيرة من الطلبة والعلماء الزائرين من «بلاد السودان»، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط. وقد تخصصت

---

(٧٢) يقال إن مراسم الكاليمبو باراتا وجزء من مراسم الكالاتا كانت مراسم تبناها الماغومي نقلًا عن الأقوام المسماة «ساو»، الذين كانوا أول من التقى بهم الماغومي لدى وصولهم وامتزجوا بهم.

(٧٣) R. Cohen، ١٩٧٠.

(٧٤) R. Cohen، ١٩٦٥، ص ٣٦٣.

(٧٥) المرجع السابق.

(٧٦) S.W. Koelle، ١٨٦٨، ص ١١٤. ولمزيد من المعلومات انظر: J.E. Lavers، ١٩٧١.

بورنو في تفسير القرآن بلغة الكانمبو(٧٧)، وفي فن كتابة لغة بورنو بحروف الهجاء العربية، وهو فن لا بد أنه قد بلغ مدى تطوره بحلول القرن الثامن عشر(٧٨).

وكان هناك نوعان من علماء الدين: أولهما شاغلو المناصب الإسلامية في الدولة - مثل الأئمة، والقضاة، والماينين كيننديي (المستشار الإسلامي والقانوني للماي)، والطالبا (رئيس البوليس)، والخازن (أمين الخزانة)، والوزير. وكان هؤلاء هم كبار العلماء الذين يعاونون الماي في تسيير أمور الحكومة الإسلامية؛ وكانت وظائفهم وراثية ومقصورة على عدد قليل من أسر العلماء البارزة. وكان المفترض في كبار العلماء هؤلاء أنهم أهل علم وتقوى، إلا أن ارتباطهم على هذا النحو بالسلطان الدنيوي أدى إلى انفصامهم المتزايد عن علماء الدين غير المرتبطين بالبلاط والذين راحوا ينتقدونهم لأنهم يناصرون البدع والعادات (تقاليد البلد) لأغراض الإنتفاع السياسي(٧٩).

وكان علماء الإسلام الأكثر زهدًا يعيشون بعيدًا عن البلاط والمدينة في «مالامتي» - أي مراكز تعليم - في أسر علم تستوطن مناطق ريفية، حيث كانوا يقومون بالتعليم ونشر الدين. وكان أغلب هؤلاء العلماء في زمن السيفووا يتلقون الدعم والرعاية من الملوك، الذين أعطوا الكثيرين منهم «محارم»(٨٠) (جمع محرم). وكان هؤلاء العلماء هم الذين عاونوا على نشر الإسلام في المناطق الريفية من إقليم الدولة وفيما وراءه في الدول المجاورة. غير أنهم كانوا كذلك أول من صدر عنهم النقد الشديد لحكم السيفووا.

وقد حاول أغلب ملوك السيفووا زيادة سلطانهم، لا عن طريق رعاية العلماء فحسب، وإنما أيضًا عن طريق التمسك العلني بمظاهر التقوى وبالتعمق في علوم الدين بأشخاصهم وجهودهم. وإذا كان يبدو أن هذا الأسلوب يمثل في جانب منه محاولة لتعزيز الإعتقادات السابقة على الإسلام فيما يتمتع به الحكام من قوى خارقة للطبيعة(٨١)، نظرًا إلى أن المعرفة تضفي على صاحبها شهرة التمكن من الانتفاع بهذه القوى الخارقة للطبيعة، فقد لجأ العديد من الحكام المجاورين الذين اعتنقوا الديانة نفسها واتخذوا البنية السياسية نفسها القائمة في بورنو إلى السير على هذا المنوال(٨٢).

---

(٧٧) A.D.H. Bivar و P.L. Shinnie، ١٩٦٠، ص ١٩٩-٢٠٥.

(٧٨) المرجع السابق.

(٧٩) M. Bello، بلا تاريخ.

(٨٠) «المحرم» وثيقة تعطي حاملها امتيازات واعفاءات من الضرائب والخدمة العسكرية، يعطيها الماي لأسر العلماء ولبعض جماعات التجار القليلة. انظر الأنواع المختلفة من «المحرم» في H.R. Palmer، ١٩٣٦ و ١٩٦٧.

(٨١) مثال ذلك أن علي بن عمر كان يعتبر متبحرًا في العلم ومن أهل التقوى، ويمتلك قوى خارقة. وقد أدى فريضة الحج خمس مرات، وتوفي قرب القاهرة أثناء عودته من الحجة الخامسة.

(٨٢) للإطلاع على مثال من ماندارا، انظر B.M. Barkindo، ١٩٧٩، ص ٤٤.

التنظيم السياسي

كان الماي هو رأس الأسرة المالكة ذات الصفة المؤسسية، وهو الرئيس الأعلى للدولة، واللاردي كانجيما (المالك الإسمي لجميع الأراضي). وكان رمز وحدة الدولة واستمرارها. وبصفته أمير المؤمنين، كان رئيس المسلمين والملجأ والملاذ الأخير فيما يتصل بشؤون العدالة على الصعيد العمومي وعلى صعيد الأفراد على السواء[٨٣].

ويلاحظ أن الكثير من الصفات المقدسة للملوك السابقين على دخول الإسلام، حسبما ورد وصفه وصفًا حيًا لدى المهلّبي في القرن العاشر[٨٤]، يبدو أنه قد ظل باقيًا بعد دخول الإسلام. فقد ظل الملك محتجبًا في أغلب الأوقات، يظهر للعامة داخل «فنادير» (قفص)، ولا يخاطبه الناس إلا من خلال وسطاء[٨٥]. ويبدو أن علماء الإسلام قد رفعوا من شأن الصفات المقدسة للملك بطرق عدّة. ومثال ذلك أن العالم المعين في الإيدارا (الادارة الحكومية) زعم أن الله «قد جعل أقوامًا معينين ملوكًا وحبا المختارين للملك بصفات الكمال...»[٨٦].

وقد ردّد ابن فورطوّة في القرن السادس عشر اعتقاد الكثيرين من المسلمين في أجزاء أخرى من العالم عندما قال إن مكانًا يحكمه سلطان جائر خير من مكان لا سلطان فيه[٨٧].

وكان الماي يختار من بين المايِنا (الأمراء المؤهلون) الذين كان آباؤهم ملوكًا. إلا أن وراثة العرش لم تكن دائمًا عملية يسيرة بلا تعقيدات. فقد كانت توجد في أحوال كثيرة معارضة داخلية من الفروع الأخرى للأسرة المالكة ومعارضة خارجية من الدول التابعة المتمردة. وتجنبًا لوقوع تمرد في الفترة الفاصلة بين عهدين، كان من الحيوي أن يتم اختيار الملك الجديد بأقل قدر من التأخير. إلا أن وظيفة ولي العهد لم تؤد مهمتها جيدًا فيما يبدو[٨٨]. فمنذ عهد الماي إدريس بن علي (حوالى ١٦٧٧ – ١٦٩٦) أو ما قبله، لجأ الملوك فيما يظهر إلى القضاء على المرشحين المنافسين، وهي عادة لعلهم أخذوها عن العثمانيين[٨٩].

وكان يخضع للملك سائر أعضاء الأسرة المالكة ذات الصفة المؤسسية. ويتألف هؤلاء من زوجات الملك الأربع صاحبات الألقاب، برئاسة الغومسو (الزوجة الرئيسة)، والمحظيات، والأمراء، والمايرام (الأميرات)، وكذلك المجيرة (الملكة الأم) والماغرام (الأخت الرسمية للملك). وكانت الغومسو مسؤولة عن ادارة القصر. أما المجيرة، ففضلًا عن أنها حائزة أكبر

---

(٨٣) M.N. Alkali، ١٩٨٥.

(٨٤) J.F.P. Hopkins و N. Levtzion، ١٩٨١، ص ١٧١.

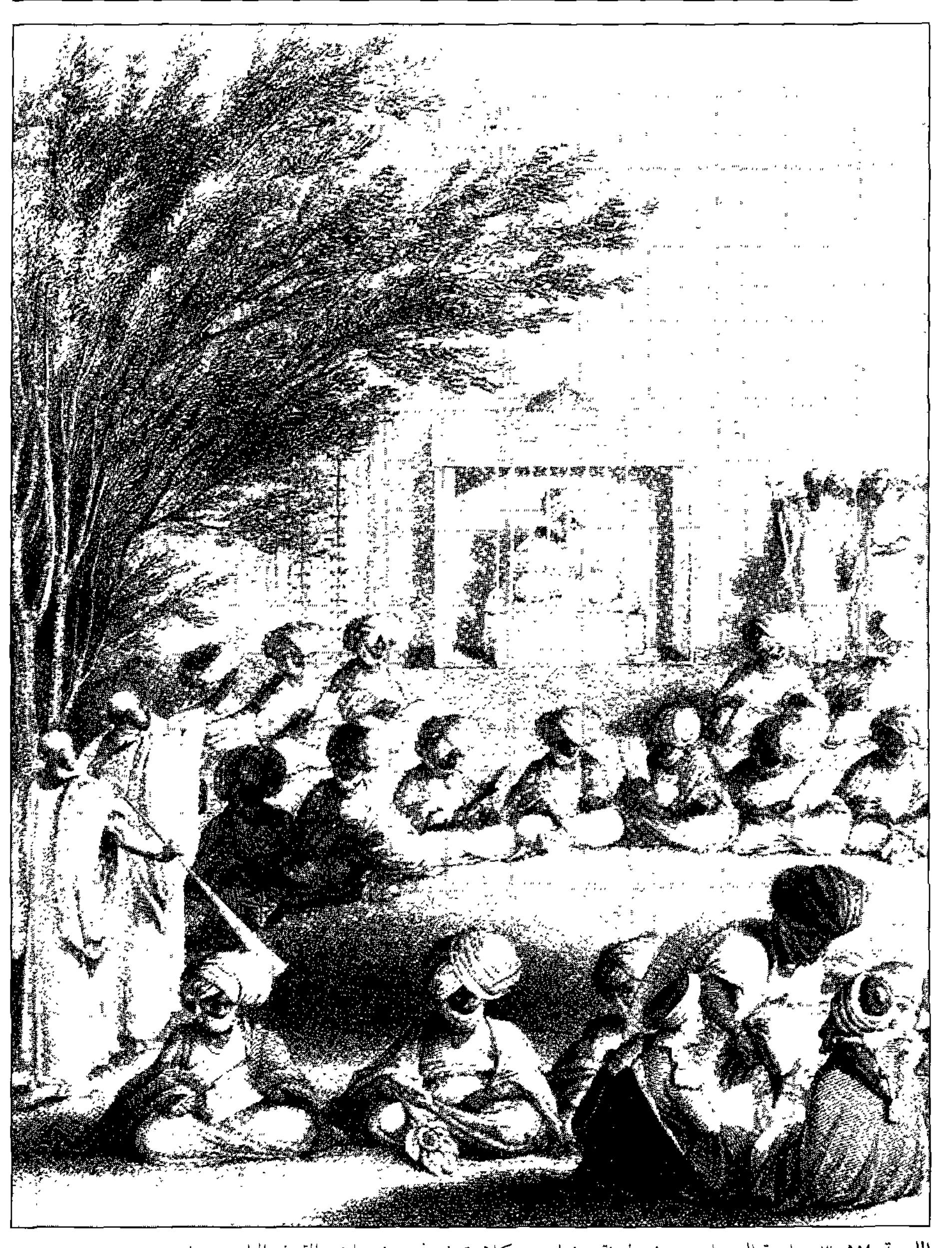
(٨٥) R. Cohen، ١٩٧٠.

(٨٦) J.F.A. Ajayi و Muhammadu Yanbu in B. Ikara، ١٩٨٥.

(٨٧) أحمد بن فورطوّه، ١٨٦٢.

(٨٨) مثال ذلك أنه حتى إدريس ألاووما نفسه لم يخلفه مباشرة ولي عهده (بيري).

(٨٩) B.M. Barkindo، ١٩٧٩، ص ٤١-٤٢.



اللوحة ٣.١٧: استقبال ماي بورنو لبعثة دنهام - كلابرتون في عشرينات القرن التاسع عشر.

عدد من الإقطاعات في الدولة، كان من حقها أن تمنح الملاذ الآمن. وكانت الأخت الرسمية للملك تتولى عادة الإشراف على طهي طعام الملك.

وكانت زوجات الملك عادة يجئن من أسر كبار موظفي الدولة[٩٠]، في حين كان يجري تزويج الأميرات من رجال الدين البارزين ومن التوروي (أصحاب الألقاب والحيازات المختارين)[٩١]. وكانت إقامة غالبية الأمراء خارج القصر، وهم يخضعون لرقابة صارمة، رغم أن بعضهم كانوا يمنحون إقطاعات. وكان أهم هؤلاء الأمراء هو التشيروما (ولي العهد) واليريما (حاكم المقاطعات الشمالية)، الذي كان دائمًا «مايدوغو» (حفيدًا لملك سابق)، مما يعني أنه لا يمكن أبدًا أن يصبح ملكًا.

وكان أعلى مجلس في الدولة هو «المجلس»، الذي يرأسه عادة الملك، ويضم الأعيان من قادة الجيش ومن رجال الدين، الذين يقال إن عددهم كان إثني عشر، رغم تفاوت الروايات من مصدر إلى آخر. وكان المجلس يضم عادة غالبية المستشارين الإسلاميين الذين سلف ذكرهم إلى جانب القادة العسكريين: اليريما، والكايغاما، والغالاديما. وثمة مصادر أخرى تضيف إلى هؤلاء رقيق الملك الأقوياء – الذين كان بعضهم خصيانًا. وكان النوغونا (البلاط الملكي) – الذي يتألف من جميع الأعيان في العاصمة – يجتمع يوميًا.

وكانت جميع المدن والقرى والوحدات الإثنية مجمعة في «تشيدي» (إقطاعات)، كما كان جميع موظفي الدولة الرئيسيين «تشيما» (حائزي إقطاعات)، مسؤولين عن حفظ النظام في إقطاعاتهم وعن جمع الضرائب وحشد الجند للجيش. وكان أصحاب الاقطاعات جميعًا – باستثناء الغالاديما – يقيمون في العاصمة، ويمثلهم في إقطاعاتهم التشيما غانا (صغار حائزي الاقطاعات من الباطن) التابعون لهم. وكانت حيازة جميع الإقطاعات مرهونة بإرادة الملك، الذي تحق له مصادرة هذه الحيازات أو تخفيضها أو إعادة ترتيبها وتوزيعها. أما سكان الريف فكان يحكمهم المبارما أو البولالا (الرؤساء الإثنيون أو المحليون).

وكان دخل السيفووا يشمل الزكاة، والديبالرام (عوائد الطرق)، والكولتينغو (الجزية)، وغنائم الحرب. وكان جميع المشتركين في عملية جمع الضرائب يحتجزون جانبًا منها لأنفسهم، بينما كان كبار حائزي الإقطاعات يحتجزون منها نسبًا كبيرة، ويسددون الباقي للملك بصفة جزية. إلا أنه كان المتوقع من كل من الماي وكبار الحائزين أن يعيدوا توزيع الجانب الأكبر من دخلهم على صورة هبات ومنح لمرؤوسيهم، الذين كان يتعين عليهم بدورهم أن يفعلوا الشيء نفسه مع أتباعهم.

العصر الذهبي في بورنو

إن القرن السابع عشر – وليس السادس عشر كما هو الشائع – هو الذي ينبغي اعتباره العصر الذهبي لبورنو. فقد كانت فتوح إدريس علومة قد تمت وترسخت، والإصلاحات الإدارية

(٩٠) G.C. Lethem، ١٩١٩.

(٩١) J.C. Petterson، ١٩٢٠.

أنجزت لتسهيل أمور إدارة الأمبراطورية النامية. وكان عهد عمر بن إدريس (حوالى ١٦١٩ – ١٦٣٩) هو الذي شهد إنشاء منصبي الغالاديما في نغورو و «أليفا» ماو في كانم باعتبارهما تابعين يتمتعان بنصف إدارة ذاتية، مهمتهما الحفاظ على طرفي الامبراطورية الغربي والشرقي على التوالي[٩٢]. وأنشئت دول عازلة على طول حافة الصحراء، عند مونبيو و ماشينا (وعند غاسكيرو، و تونبي و داماغارام في القرن الثامن عشر)، لتكون حواجز في وجه هجمات الطوارق على إقليم الدولة[٩٣].

وكانت تلك هي الفترة التي أنشئت فيها «وادّاي» على يد عبد الكريم بن جامي (حوالى ١٦١١ – ١٦٥٥) الذي تلقى العلم في بورنو – ولا شك أن تأسيس «وادّاي» كان بمباركة بورنو، لأن ظهورها فرض قيدًا لفترة من الزمن على أطماع بجيرمي الهادفة إلى التوسع فيما كان يعتبر من أراضي بورنو. وعلى غرار الحال في سائر الدول المجاورة، دخلت وادّاي بدورها في الفلك السياسي والثقافي والتجاري لبورنو[٩٤].

ودخلت العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع ساحل البحر الأبيض المتوسط فترة من أنشط فتراتها. وقد بلغ نشاط التجارة درجة جعلت محمد ساقيزلي والي طرابلس (حوالى ١٦٣٣ – ١٦٤٩) يكتب في عام ١٦٣٦ إلى الماي عمر ليقول له إن الأجدر بهما الاثنين، مع سلطان فزان، أن يحتكروا هذه التجارة احتكارًا تامًا[٩٥] – وهو مشروع تبين بعد بضع سنوات أنه مستحيل التنفيذ. أما العلاقات مع مصر فلا بدّ أنها كانت جيدة، من خلال التجارة ولأن مصر تقع على طريق الحج. والأرجح أن هذه الفترة هي التي شهدت إدخال محاصيل جديدة – مثل الذرة والطماطم والباوباو – إلى بورنو من ساحل البحر الأبيض المتوسط، وخاصة من مصر[٩٦].

ومع حلول القرن السابع عشر، وخاصة مع بدء عهد علي بن عمر (حوالى ١٦٣٩–١٦٧٧)، كانت بورنو قد أصبحت القوة السائدة في «بلاد السودان». فلم يقتصر أمرها على أن تكون مركز العلم والثقافة، بل أصبحت كذلك المسيطرة على جميع المصادر اليسيرة التناول للأملاح المعدنية – عند مونبيو، وبيلما، وحول بحيرة تشاد. وأدت روابطها التجارية الوثيقة مع ساحل البحر الأبيض المتوسط إلى سيطرتها على إعادة توزيع الواردات منه في دول السودان الأوسط[٩٧]. وكانت

(٩٢) A. Benisheikh، ١٩٨٣، ص ٤١؛ J.E. Lavers، ١٩٨٠.

(٩٣) J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ٢٠٣.

(٩٤) G. Nachtigal، ١٨٧٤، ص ٥٠.

(٩٥) D. Girard, Ms. 12219.

(٩٦) إن الكلمات التي تدل على الذرة (ماصارا، أي «المصري») والباوباو (بامبوس ماصارابي، أي «البطيخ المصري») في لغة الكانوري وكثير من لغات الأقوام الأخرى حول بحيرة تشاد والهوسالاند تقدم سندًا إضافيًا للقول بالأصل المصري لهذه المحاصيل.

(٩٧) P.E. Lovejoy، ١٩٧٨.

بالإضافة إلى ذلك تتمتع باقتصاد قوي في أراضيها. ولقي المايات الإعتراف بزعامتهم دون منازع في الدول الإسلامية في المنطقة، كما غدت بورنو موضع الإعتراف بها في جميع أنحاء المنطقة باعتبارها رابع سلطنة في العالم الإسلامي(٩٨). ويبدو أن غالبية الدول وضعت نفسها طواعية تحت حماية «الخليفة»، كي تستفيد من بركته وتحصل على ما تحتاجه من السلع. وقد كان التآكل العام لهذا النظام هو الذي أدى إلى تدهور أحوال السيفووا ثم انهيارهم في آخر الأمر.

وقد حاول الملوك الذين حكموا في أواخر القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر أن يحافظوا على النظام الذي ورثوه، ويبدو أنهم نجحوا في مهمتهم على خير وجه. ويستند الجانب الأكبر مما يعتبره الموروث الشفهي بورنو الكلاسيكية إلى نظام السيفووا بصورته التي كان قائمًا بها في القرن الثامن عشر.

الأزمات في أواخر القرن الثامن عشر

في عهد علي بن دونمه (حوالى ١٧٤٢ – ١٧٩٢) دخلت بورنو فترة أزمة بلغت ذروتها في «الجهاد» الذي شهده القرن التاسع عشر.

ففي بورنو الغربية كان البيدّي يكثّفون غاراتهم على طرق التجارة الممتدة إلى الهوسالاند، في حين أن الغارات المتزايدة التي كان يشنها في الشمال طوارق أغاديس أدت في النهاية – حوالى عام ١٧٥٩ – إلى فقد مناجم الملح المهمة في بيلما، كما أدت بعد ذلك إلى التخلي عن عديد من المدن الواقعة على حافة الصحراء(٩٩). وترتب على ذلك إسراع انتقال جماعات المانغا جنوبًا إلى داخل الهوسالاند، ودول السوسيبالكي، ومقاطعة «نغازير».

وفي بجيرمي، طرح محمد الأمين (حوالى ١٧١٥ – ١٧٨٥) عن كاهله سلطان بورنو وشن سلسلة من الهجمات على حدود بورنو الشرقية؛ بينما واصلت وادّاي – تحت حكم «جاودة» (حوالى ١٧٤٧ – ١٧٩٥) – سياساتها التوسعية في اتجاه بحر الغزال(١٠٠). وأدت هذه الهجمات إلى إطلاق هجرات التوبو، والكانيمبو، وعرب الشّوا إلى داخل كانم وإقليم الدولة(١٠١)، مما تسبب في نزاعات على أراضي المراعي بين أقوام الرعاة، زادت من حدتها المجاعات الطويلة الحادة.

وحوالى عام ١٧٨١، ثارت ماندارا، ونجحت بعد اشتباكات عديدة في أن تلحق هزيمة

(٩٨) م. كعتي، ١٩١٣، ص ٦٥. وقد جرى تحرير ونسخ كتاب «التاريخ» عدة مرات، ولذا فإن هذه العبارة يمكن أن تكون قد كتبت في أي وقت بين ١٥١٩ و ١٦٥٥.

(٩٩) J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ٢٠٨.

(١٠٠) G. Nachtigal، ١٨٧٤، ص ١٠٠–١٠١، J.E. Lavers، ١٩٨٠، ص ٢٠٨.

(١٠١) المؤلف مجهول الاسم، وبلا تاريخ.

شديدة بقوات بورنو[١٠٢]. وأعقبت ذلك ثورة دول السوسيبالكي[١٠٣] ثم – حوالى ١٧٨٥ – ثورة الغوبير[١٠٤]. وفي مواجهة إنعدام الأمن، والمجاعات، وتدهور المراعي، هجر الكثيرون من الفولبي الرحل إقليم دولة بورنو متجهين في تجوالهم إلى داخل الهوسالاند وماندارا وفومبينا. إلا أنهم لم يجدوا ما كانوا يبحثون عنه من سلم وأمان في أي مكان[١٠٥]، ولعل هذا يفسر جزئيًا مشاركتهم الكبيرة في الجهاد.

وكان علماء الدين البعيدين عن البلاط والمسلمون العاديون يلقون تبعة الأزمة على الفساد المتفاقم لحكام السيفووا وعلى عجز المايات عن منع التلفيقية الدينية المتزايدة بين السكان. وكان علماء الدين الملحقون بالبلاط موضع لوم مماثل لسكوتهم على التلفيقية الدينية المتزايدة للحكام. وحاول علماء دين آخرون، مثل الكارابيوا مالام (معلمون)، أن ينسحبوا تمامًا من مجتمع اعتبروه فاسدًا. وعندما اندلع الجهاد، طالب الحكام التابعون في الهوسالاند الماي بأن يفي بالتزاماته باعتباره الخليفة والسيد وأن يخفّ لنجدتهم. وكان عجزه عن ذلك، بل وعجزه حتى عن أن يمنع طرده شخصيًا من عاصمته على يد المجاهدين، دليلًا قاطعًا على أن الخليفة قد فقد سيادته.

بيد أنه على الرغم من أن الجهاد أسهم بالفعل في ضياع الدول التابعة وإنهاء حكم السيفووا، فإن النظام الذي أقامه المايات، وخاصة في إقليم دولة بورنو ذاتها، هذا النظام قد ظل باقيًا – مع التعديلات التي أدخلت عليه – إلى ما بعد انقضاء سنوات عديدة من القرن العشرين.

---

(١٠٢) B.M. Barkindo، ١٩٨٠، ص ٣٩٠–٣٩١.

(١٠٣) I. Landorein، ١٩١٠–١٩١١، ص ٤٢٧–٤٢٩.

(١٠٤) A. ibn Mustafa, particularly MS, 49, ff. 46 and 47.

(١٠٥) فيما يتعلق بالهوسالاند انظر Y.B. Usman، ١٩٨١؛ وفيما يتعلق بماندارا انظر B.M. Barkindo، ١٩٨٠؛ وفيما يتعلق بغومبينا انظر A. Sa'ad، ١٩٧٧.

الشكل ٣،١٧: الروابط بين بورنو وشمال أفريقيا ووادي النيل في القرن الثامن عشر.

المصدر: Map drawn by John F. Antwi, Geography Department, Bayero University, Kano, after B.M. Barkindo.

الفصل الثامن عشر

من أراضي الكامرون المعشبة إلى أعالي النيل

إ. مبوكولو

إن المعلومات التاريخية في هذا الجزء من أفريقيا عن الفترة ١٥٠٠–١٨٠٠ أقل وفرة وتماسكًا ومصداقية منها فيما يتعلق بسائر المناطق. ولا يعود ذلك إلى افتقار البحوث إلى المنهجية وإلى حداثتها بوجه عام فحسب، بل إنه يرجع كذلك – بالنسبة إلى الفترة السابقة على القرن التاسع عشر – إلى أن إمكانات هذه البحوث تبدو محدودة إلى أقصى درجة. ففي المناطق التي اتخذت فيها التنظيمات السياسية شكل الدول، كان تكوين هذه الدول في أغلب الحالات متأخرًا جدًا، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كما أن الموروث الشفهي بين أقوام تلك الدول – التي كانت درجة الانتظام الهرمي فيها محدودة – يبدو قليل المحتوى من المعلومات، ونادرًا ما يرجع زمنيًا إلى أكثر من أجيال قليلة، خمسة أو ستة في أفضل الأحوال. وغالبًا ما تقتصر الموروثات التي توجد بالفعل على تسجيل التاريخ الخاص لسلالة معيّنة، وتثير – إلى جانب مشكلات التفسير المعتادة – مشكلة كيفية الربط بينها وبين بعضها وإدراجها على نحو متكامل في منظور عام شامل. وبالتالي فإن أي توليف يستند إلى هذا النوع من المصادر يكون بالضرورة مؤقتًا – غير أن المصادر الأخرى بدورها بالغة الندرة. وهناك عدد قليل من روايات الرحّالة، من القرن السادس عشر فصاعدًا، تتناول المناطق التي كانت على أوثق قدر من الاتصال بالأجانب: فساحل الأطلسي، مثلًا، يتناوله عدد لا بأس به من هذه الروايات، في حين أن زيارة المناطق الشمالية المتاخمة لأراضي المسلمين كانت قاصرة في حقيقة الأمر على الرحّالة المسلمين في القرن التاسع عشر. وأخيرًا، فإن البحوث الأثرية وبحوث اللغويات التاريخية واللغويات الإثنية لم تبدأ في المنطقة إلا مؤخرًا جدًا.

ويضاف إلى ما تقدّم أنه لا يوجد عامل معيّن بمفرده يوحّد بين مختلف أجزاء هذا الإقليم. فالغابات هي السمة الطبيعية السائدة فيه دون ريب – خاصة وأنها كانت تغطي دون نزاع منطقة

أكبر من الحالية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر – ولكن كثيرًا من أجزاء الإقليم تسوده السافانا منذ زمن طويل. ويبدو أيضًا أن كثافة السكان القليلة من الخصائص المشتركة الأخرى بين أجزاء الإقليم، ولكن ثمة مناطق منه كانت في ذلك الوقت، مثل الآن، ذات كثافة سكانية عالية نسبيًا، وخاصة في أراضي السافانا وعلى طول المجاري المائية. أما أقوام السكان ولغاتهم وطرق حياتهم وأشكال تنظيماتهم فقد كانت بالغة التنوع. ونتيجة لهذا التنوع وللتوزيع غير المتساوي الذي لا مفر منه للمعلومات، يصبح من الضروري اتّباع نهج يتناول أجزاء الإقليم جزءًا جزءًا.

منطقة الحدود الشمالية

إن الجزء الشمالي من هذا الإقليم، من مرتفعات وسط الكامرون في الغرب إلى نهر النيل في الشرق، هو المنطقة التي تفتقر أكثر من غيرها إلى المعلومات التاريخية. ومن الأمور ذات المغزى – مثلاً – أن أفضل ما يتوافر حاليًا من الجداول الزمنية للأحداث في هذه المنطقة لا يقدّم سوى حقائق قليلة عما قبل عام ١٨٠٠[١]. فبالنسبة إلى ما قبل بداية القرن التاسع عشر، يصبح المؤرخ – كما يقول ا.م. تشيلفرز – في عالم «التخمين المعقول» – وهو تخمين لا يمكن أن يخرج بأي حال عن نطاق جغرافي ضيّق. وإن اتجاه البحوث الإثنولوجية والتاريخية إلى حصر نطاقها في حدود الجماعات الإثنية، ثم – مؤخرًا – في حدود الدول المعاصرة، هو أمر يجعل أي تحليل إقليمي شامل أمرًا عسيرًا ومحفوفًا بالمخاطر. وعلى ذلك فإن الأقرب إلى الحكمة فيما يبدو هو محاولة تحديد أقاليم فرعية صغيرة يتسم كل منها بدرجة معيّنة من التجانس الثقافي أو، على أقل تقدير، بدرجة معيّنة من المصير المشترك في تلك الفترة.

مرتفعات وسط الكامرون

من المرجح أن هذه الأراضي المعشبة الخصيبة نسبيًا قد شهدت استقرار السكان فيها في فترة مبكرة جدًا، لا شك في أنها كانت سابقة على حركات السكان التي لا تزال نتائجها تبدو واضحة والتي يرجح أنها حدثت في القرنين السادس عشر والسابع عشر[٢]. وثمة مؤشران اثنان على الأقل إلى هذا الاستقرار المبكر. أولهما هو الغطاء النباتي الذي يتخذ اليوم شكل السافانا المشجرة بعد أن كان فيما مضى غابات كثيفة. وهذا التحول إلى السافانا (الذي لم يمكن بعد تحديد مراحله الزمنية والذي يبدو أن آلياته بالغة التعقيد) يمكن إرجاعه إلى التأثير البطيء والمطرد لنشاط مجتمعات بشرية صغيرة ومتلاحمة، أو إلى الأفعال المفاجئة والعنيفة لعدد صغير من المهاجرين، أو حتى إلى المؤثرات المناخية. أما المؤشر الثاني فهو وجود العديد من

(١) أنظر، مثلاً: P. Klack، ١٩٨٠ و E.M. Chilvers، ١٩٨١.

(٢) T. Eyongetah و R. Brain، ١٩٧٤، ص ٣٤؛ C. Tardits، ١٩٨١، ص ١٤ و ٤٥٩.

الأدوات الحجرية التي تثبت الإحتلال البشري المستقر قبل انتشار شغل الحديد وتشكيله الذي حدث في هذه المنطقة على الأرجح في النصف الثاني من الألف سنة الأولى من العصر الميلادي. إلا أن تحديد هؤلاء السكان القدامى يظل أمرًا مستحيلًا. وربما كانوا صيادين أقزامًا، ممن لا يزال القليلون من سلالتهم باقين على ضفاف نهر مبام؛ أو ربما كانوا من الناطقين بلغة ما قبل البانتو الذين لم يكونوا قد اكتشفوا تشكيل المعادن؛ أو لعلهم كانوا خليطًا مرنًا غير مستقر من عديد من الأقوام المتمايزة.

ولا تبدأ الحقائق تتبلور إلا منذ القرن السادس عشر. فحركات السكان التي تسجلها الموروثات الشفهية تشمل أنواعًا عديدة مختلفة من الناس: منها جماعات الأسر أو العشائر؛ والمجموعات المتماسكة المندفعة من الأقوام؛ وكذلك الأفراد المنعزلون. وتشير جميع الدلائل إلى أن أعداد المهاجرين كانت صغيرة؛ فبينما يبدو أنهم سيطروا على الأقوام التي وجدوها مستقرة بالفعل (وهو ما يشير إلى وجود نوع من التفوق التكنولوجي)، إلا أنهم حينما حلّوا تخلّوا عن لغتهم الخاصة وتبنّوا لغة الأرض التي استقروا فيها. ومن المحتمل أن تكون العملية نفسها قد حدثت بالنسبة إلى المؤسسات السياسية. كذلك تكشف الموروثات الشفهية عن أسباب لا عداد لها لهذه الحركات السكانية، من بينها الخلافات الداخلية، والبحث عن خام الحديد وعن الخشب لتشكيلهما وتشغيلهما، والسعي إلى أرض جديدة، ربما بسبب إدخال زراعة الذرة أو تطور نخيل الزيت، وتجارة الملح، وضغط الغزاة القادمين من الشمال. ويلاحظ أن العوامل المؤثرة من الشمال، وخاصة غارات الفولبه المعروفة جيدًا في القرن التاسع عشر، كانت تمارس تأثيرها منذ فترة أقدم، ترجع إلى منتصف القرن الثامن عشر أو حتى إلى ما قبل ذلك. وجدير بالذكر هنا أن كتاب «تاريخ الباموم وعاداتهم» الشهير، الذي أعدّ بناء على طلب – وتحت إشراف – «نجويا» ملك الباموم، يشير إلى غزاة راكبين في وقت يتفق والقرن الثامن عشر. يضاف إلى ذلك أن المفردات والتراكيب اللغوية في لغة مبوم – التي ينطق بها في مرتفعات وسط الكامرون – تحتوي على استعارات كثيرة من لغة الفولفولدة (صيغة أو لهجة «أداماوا»). ومن ذلك يبدو أن الفولبه دفعوا المبوم جنوبًا، وهؤلاء بدورهم اضطروا الفوتي إلى الانتقال نحو الجنوب، ثم أدت هذه الهجرة بدورها إلى هجرة الفانغ والبيتي.

وقد كان هذا التدافع الدائم للمجموعات السكانية على مدى عدة قرون، بما صاحبه من مظاهر الاختلاط والاستعارة في كل ناحية، عاملًا رئيسيًا في ذلك التجانس الثقافي الملفت للنظر بين أقوام الكامرون الأوسط[٣]. فالسكان جميعًا هناك يتحدثون بلغات بانتوية أو نصف – بانتوية. وثمة أوجه تشابه عديدة في النظم والمؤسسات السياسية والإجتماعية. ومن أمثلة ذلك أن المجتمعات المحلية البشرية تنتظم في زعامات – أو حتى ممالك – تكون للزعيم أو الملك فيها صفات مقدسة، ويرأس هيئة من أصحاب الألقاب بمعونة أميرة ذات مركز سام (الملكة الأم أو الملكة الأخت)، وينتمي الذكور إلى رابطات عديدة – منها الجمعيات السرية و/أو

(٣) M. McCulloch et al.، ١٩٥٤، ص ١١ وما يليها؛ T. Eyongetah و R. Brain، ١٩٧٤، ص ٣٦-٣٨.

الجماعات العسكرية - ذات مهام طقوسية أو بوليسية. كذلك كانت التكنولوجيات تتسم بالتناظر، وخاصة في مجالي تشغيل الحديد والنحاس وتشكيلهما. وكان المعتقد أن الحداد يمتلك قوى سحرية، حيث نجد له مكانًا بارزًا في الأساطير والموروثات الشفهية. وقد استغرق هذا التجانس الثقافي - الذي بلغ تمام استقراره بحلول عام ١٨٠٠ تقريبًا - فترة طويلة كي يتشكل على مدى القرون السابقة.

وهناك ثلاثة من هذه الأقوام جديرة بالإنتباه الخاص. أولها قوم التيكار، الذين ترجع أهميتهم إلى أن أقوامًا أخرى عديدة في مرتفعات الكامرون تزعم أنها تنتسب إليهم أو أنها قد تأثرت بهم تأثرًا قويًا[٤]. ويقال إن التيكار ينحدرون من تاجر من بورنو استقر وترك ذرية بين المبوم. وتذكر مختلف موروثات التيكار الشفهية أن أصلهم يرجع إلى شمال شرق الكامرون (تيباتي، وبانيو، وكيمي، وندوبو). وكانت كلمة «تيكار» في البداية إسما ثانيًا لأول جماعة من المبوم تركت موطنها إلى المرتفعات، ثم أصبح هذا الإسم بمرور الوقت يطلق على جميع مهاجري المبوم ومن غزاه من أقوام. ويحتمل أن الجانب الأكبر من هذه الهجرة الشاملة حدث في القرن السابع عشر نتيجة ضغط من الفولبه، واضطرابات داخلية، وسعي إلى الحصول على أراض جديدة. وعندما بلغ التيكار منطقة بامندا، التقوا بالتومو وتحالفوا معهم في البداية ثم تسيّدوا عليهم بعد ذلك؛ إلا أن ثمن هذا النصر كان تبنّي لغة المهزومين ونظمهم ومؤسساتهم، وخاصة الألقاب السياسية والجمعيات السرية. وقد اختارت عدة جماعات من المهزومين أن تهاجر إلى الغرب والشمال الغربي، حيث أقاموا عدة دول، من أهمها مملكة «نساو». وقد نقلت بعض سمات هذه المملكة فيما بعد إلى الممالك الأخرى في الإقليم، مثل سمات الملكية الإلهية، وعبادة الملوك الأموات، والترتيب الاجتماعي - الاقتصادي الطبقي الصارم، وقصر ألقاب ووظائف معيّنة على الأمراء والأميرات، ووجود عدد كبير من نبلاء القصر، وقيام جمعيات سرية للذكور في كل قرية.

وكان تأسيس مملكة «باموم» ثمرة جهود جماعة من المهاجرين ذوي القرابة بالأسرة المالكة من تيكار نساو[٥]. ومن المتعذر تحديد الترتيب الزمني الدقيق لهذه الأحداث: بيد أننا يمكن أن نلاحظ ببساطة في «تاريخ الباموم وعاداتهم» أن ثمة عشرة ملوك يرد ذكرهم بين المؤسس - «نتشاري» - وبين «كووتو»، الملك السابق مباشرة على «مبويمبوي»، الذي يرجع التأريخ عهده إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر. وطبقًا لما تذكره بعض الموروثات الشفهية، فإن «نتشاري» كان قد طرد من «ريفوم»، بينما تذكر موروثات أخرى أنه هاجر باختياره مع عدد من الرفاق إلى الموقع الحالي للباموم. وكان «نتشاري» غازيًا سحق زهاء ثمانية عشر حاكمًا، فرّ بعض أقوامهم واستوعب البعض الآخر، كما أنه أسّس عاصمة الباموم - «فومبان» - التي كانت آنئذ تسمّى «مفومبين» (من كلمة «فوم» (خرائب) وكلمة «مبين» (السكان

---

(٤) C. Tardits، ١٩٨٠، ص ٨٠-٨٩؛ T. Eyongetah و R. Brain، ١٩٧٤، ص ٣٨-٤١.

(٥) تولّى مراجعة هذا التاريخ مراجعة كاملة: Claude Tardits، ١٩٨٠، ص ٨٣-١٢٦.

السابقون المهزومون). وأسبغ نتشاري كذلك على المملكة النظم والمؤسسات السياسية التي اقتبس معظمها من نظم ومؤسسات التيكار، كما أنشأ هيئة من عديد من أصحاب الألقاب، منهم الكوم نغو (مستشارو المملكة)، واقتسم معهم الأراضي المتاحة. وقام أيضًا بتشكيل جمعيتين سرّيتين، كانت إحداهما المسمّاة «نغيري» للأمراء وحدهم، بينما كانت الثانية المسمّاة «ميتنغو» ذات عضوية مفتوحة لبقية السكان بصرف النظر عن المركز الاجتماعي (نسل الأقوام المهزومة، وكبار الموظفين، ومستشارو المملكة، وغيرهم). إلا أن الباموم تخلّوا عن لغة التيكار وتبنّوا لغة «المبين» – وهي لغة المهزومين. ولا يلقى الملوك التسعة الذين خلفوا نتشاري كبير احترام من الموروثات الشفهية المقننة للباموم، التي تذكر أن كلًا منهم «عاش طويلًا دون أن يفعل شيئًا سوى الحياة اعتمادًا على ما أنجزته يدا نتشاري». ولم يكن أولئك الملوك غزاة، لأن التوسع الإقليمي لم يبدأ إلا مع بداية القرن التاسع عشر، في عهد «مبويمبوي». والى جانب الخلافات الداخلية في ذلك الحين، كانت المملكة تواجه التهديد الخطير من جانب غزاة التشامبا والفولبه من الشمال، وخاصة خلال القرن الثامن عشر. إلا أن ثمة بعض التطورات ذات المغزى التي يمكن أن نستشفها خلال تلك الفترة. فقد أدى تزايد التوسع الكبير في تعدد الزوجات الملكي إلى زيادة ضخمة في عدد الأنساب الأميرية (بلغت واحدًا وستين مع نهاية القرن الثامن عشر). كذلك زاد عدد نبلاء القصر زيادة كبيرة (تشكل سبعة وعشرون نسبًا من كبار رجال البلاط)، مع كون الملك يعيّن غالبية رجال بلاطه من توائم الأميرات وأبنائهن. أما التطورات المادية والاجتماعية فلا يعرف عنها إلا القليل. ومن المحتمل أن عدد سكان المملكة في نهاية القرن الثامن عشر بلغ عشرة آلاف إلى اثني عشر ألف نسمة، بينهم عدد صغير من الرقيق الذين انتهوا إلى هذا الوضع بسبب جرائم ارتكبوها أو ديون عجزوا عن سدادها. وكان الاقتصاد زراعيًا في جانبه الأكبر، ومفتوحًا للتجارة الخارجية، إذ كان الباموم منذ تاريخ مبكر يستوردون الملح، والحديد، والخرز، والسلع القطنية والمصنوعات من النحاس.

أما الباميليكي، فإن تاريخهم القديم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتاريخ المجموعتين السابقتين[٦]. ومما يذكر أن اسم «باميليكي» نفسه – الذي لا يزال أصله ومدلوله موضع جدال – قد طبّق خطأً على جماعات كثيرة (زهاء مائة زعامة) كانت تشترك بالفعل في ثقافة واحدة ولكن أيًا منها لم تصف نفسها بأنها «باميليكي». وقد جاءت تلك الجماعات كلها من الشمال، من المنطقة التي يشغلها التيكار حاليًا. والمرجح أن هجرتها نحو الجنوب بدأت في القرن السابع عشر، وأنها كانت ذات ارتباط بتنقلات السكان من التيكار وبضغوط الفولبه. وقد حدثت تلك الهجرة على مدى زمن طويل، في موجات متتابعة قادتها عناصر متميزة. وشغل أولئك المهاجرون أراضي الباموم الحالية، حيث أقاموا قرى عديدة قبل أن يخرجهم الباموم من معظمها ويستوعبوا من بقي منهم. ومن بين مختلف جماعات الباميليكي، كانت جماعة البالنغ هي أول من عبر نهر

(٦) T. Eyongetah و R. Brain، ١٩٧٤، ص ٤٣–٤٦؛ C. Tardits، ١٩٨١.

نون، وذلك على وجه اليقين تقريبًا في بداية القرن الثامن عشر، ولم يلبث أن تبعهم الباندينغ، والبابي، والبافوسام، واستمر استقرار تلك الجماعات في مواقعها الجديدة ممتدًا في القرن التاسع عشر. وكانت لمختلف الزعامات سمات شائعة بين المجتمعات السياسية في مرتفعات الكامرون (وجود زعيم، وأهمية المجالس، ودور الرابطات، وما إلى ذلك). وكان من صفاتها المميزة ارتفاع معدل انتقال السكان، الذي يبدو أنه يرجع إلى وقت مبكر ويرتبط بارتفاع معدل نمو السكان وبنظام المواريث الذي كان يقضي بنقل الضيعة إلى وريث واحد، الأمر الذي يضطر سائر الأبناء إلى السعي للحصول على الأرض من الزعيم أو إلى الاستقرار في مكان آخر.

المناطق الواقعة حول نهري أويلي وأوبانجي

إن النظرة الفاحصة إلى الإفتراضات والنتائج المتوافرة حاليًا تشير إلى أن المعرفة بالمناطق الواقعة حول نهري أويلي وأوبانجي – على الأقل عن الفترة السابقة على القرن التاسع عشر – لم تكد تتقدم منذ صدور أعمال الأنثروبولوجيين الأوائل، وخاصة أعمال هوتيرو، وكالون – بوفيكت، ولاغاي[٧]. فالباحثون المعاصرون لا يفتأون يستخدمون المصطلحات نفسها (الاحتمالات، والمعرفة التخمينية، والنتائج غير المؤكدة) التي تشير إلى الوضع القلق للمعارف الحالية والى التعقيد البالغ (الاضطراب، واختلاط الأعراق، والوضع المحيّر) للمظاهر موضوع الدراسة.

ولا نزاع في أن أكثر المسائل تعقيدًا هي مسألة الاستقرار في تلك الأراضي. ورغم الاختلافات البسيطة المتعلقة بأنسب الصفات التي يمكن إسنادها إلى الجماعات البشرية المعنية، فإن كل البحوث تتفق على الإقرار بثلاثة أنواع من السكان، هي: أهل العصر الحجري الحديث، والبانتو، والسودانيون. وتبرز الصعوبات الرئيسية لدى تفصيل غرائب الاستقرار وطرائقه، ومضمون العلاقات بين هذه الأقوام المتعددة وأشكالها المتتابعة.

وقد جرت التقاليد، بقصد التيسير أكثر من الاختيار، على التمييز في هذا الصدد بين إقليمين فرعيين، هما الأوبانجي والأويلي[٨]. ومنطقة الأوبانجي، التي تسكنها اليوم أقوام سودانية – مثل الباندا والنغباكا والنغباندي الذين يتحدثون لغات تنتمي إلى عائلة الأداماوا الشرقية – كان يشغلها على الأرجح حتى القرن السابع عشر قوم البانتو، الذين يفترض أنهم تملكوا الإقليم من الأقوام شبه المجهولة التي بقيت منها أدواتها المنتمية إلى العصر الحجري الحديث. ولا تكاد معرفتنا بهؤلاء البانتو تزيد عن معرفتنا بسابقيهم، لأن غالبيتهم اندمجت ثقافيًا في الأقوام السودانية، التي يرجح أنها بدأت تنتقل إلى الإقليم من دارفور وكردفان في القرن السابع عشر أو أوائل القرن الثامن عشر. ويرجح أيضًا أن القادمين الذين شكلوا بعد ذلك جماعة نغباندي كانوا أول من وصلوا، ثم جاء بعدهم الباندا والنغباكا. أما تتابع الجماعات

---

(٧) A. de Calonne-Beaufaict، ١٩٢١؛ Hutereau، ١٩٢٢؛ Lagae، ١٩٢٦.

(٨) J. Vansina، ١٩٦٦ (ب)، ص ٢٧–٥٢؛ A. de Calonne-Beaufaict، ١٩٢١، ص ١٣٥–١٤٩؛ E. de Dampierre، ١٩٦٨، ص ١٥٦.

البشرية في منطقة الأويلي، التي يسودها اليوم أقوام الأزاندي والأقوام التي اندمجت فيهم، فيبدو أنه كان مختلفًا. فحتى القرن السادس عشر أو أوائل القرن السابع عشر، كانت أحواض أنهار أويلي ومبومو وأروويمي تشغلها على الأرجح أقوام تنتمي إلى ثقافة العصر الحجري الحديث، يقال إن بقاياهم اليوم هم المومفو، واللوغو والماكيري. وكانت تلك الأقوام ذات القامة القصيرة تستخدم أدوات من الخشب، والعظام، والحجر المصقول بوجه خاص (فؤوس، وأحجار شحذ، وأحجار مقلاع). وثمة جماعتان سكانيتان –جرى التقليد على وصفهما بالغزاة، ألصقتا نفسيهما أو اندمجتا طوعًا في هذه القاعدة السكانية. وقد حدثت هذه الهجرات الأصلية من عام ١٥٠٠ إلى عام ١٨٠٠. ويذكر أن أول حركة للأقوام السودانية، التي جاء منها أقوام المانغبيتو والنغباندي والزاندي، سارت بأصحابها في اتجاه شمالي – جنوبي حتى نهري أوبانجي ومبومو، وفي اتجاه غربي – شرقي من هناك. كذلك شهد القرن السابع عشر وصول البانتو الذين تبعوا مجرى النهر في اتجاه الشمال. وقد كانت تلك الفترة – القرن السابع عشر إلى أوائل القرن الثامن عشر – هي التي تشكلت فيها الجماعات الإثنية – السياسية.

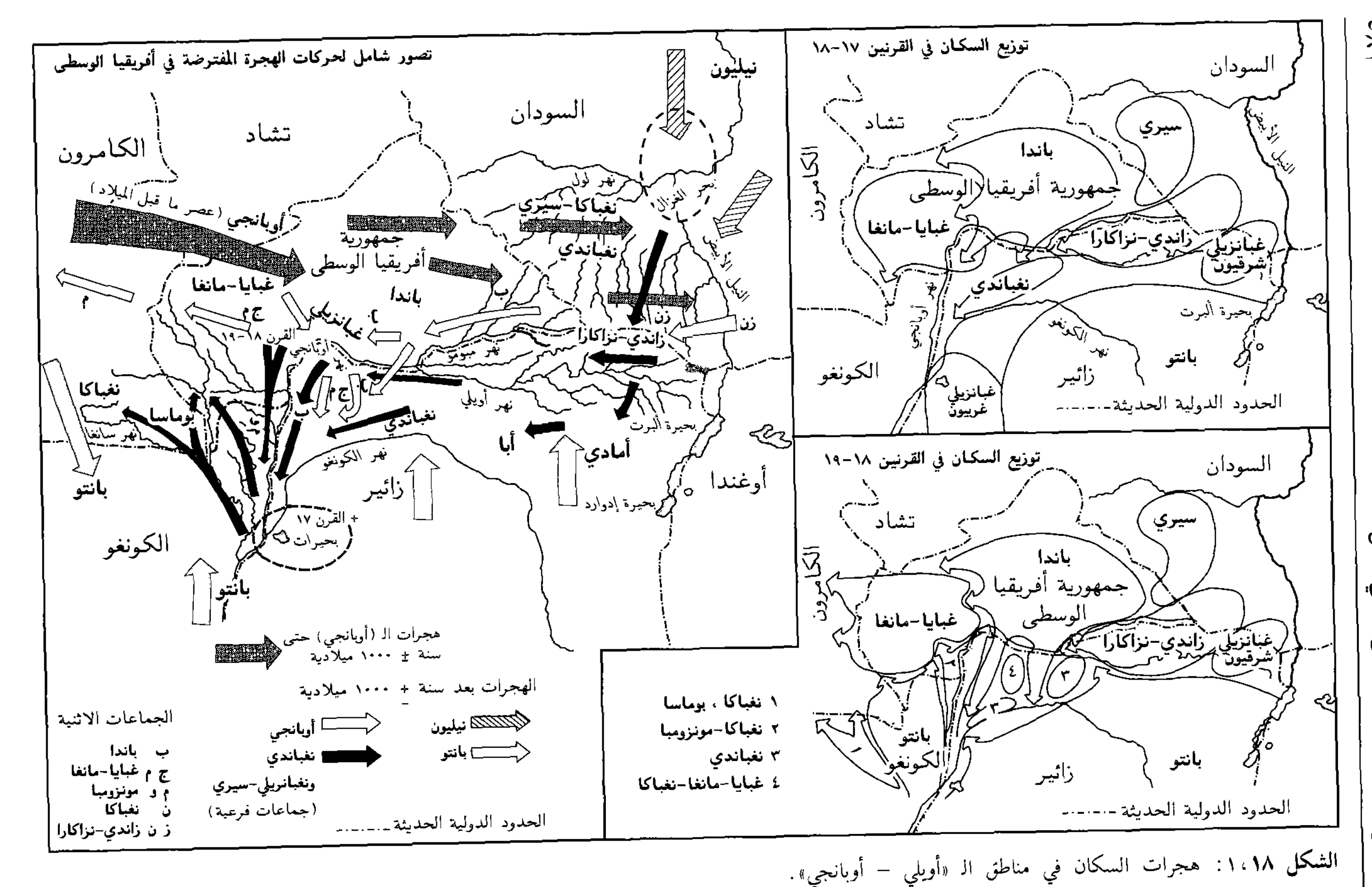
وقد اقترح باحثون آخرون افتراضًا توليفيًا يشمل منطقتي نهري أوبانجي وأويلي بكاملهما (أنظر شكل ١٨، ١)[٩]. وتستند حجة هؤلاء إلى بيانات لغوية وإثنية – لغوية، وتميز مراحل عريضة ثلاث للاستقرار. فقد كانت هناك أولًا في الألف الأولى قبل الميلاد حركة واسعة النطاق من الغرب إلى الشرق، حملت ما قبل – الأوبانجيين إلى نهر النيل، مع استقرار الغبايا – مانغا في الغرب، والباند في الوسط، والنغباكا – سيري – نغباندي في المثلث الواقع بين بحر الغزال والنيل الأبيض، والزاندي – نزاكارا في الجنوب بين نهر أويلي ونهر النيل. وكان أولئك السكان لا يزالون مستقرين في تلك المواضع حوالى عام ١٠٠٠م تقريبًا، عندما طرأ اندفاع للأقوام النيليين من الشمال. وكان أول أثر لذلك هو تفتيت جماعة النغباكا – سيري – نغباندي ودفع النغباندي نحو الجنوب في المنطقة الواقعة بين نهري أوبانجي وزائير، حيث التقوا بالأقزام والبانتو. كما دفعت هذه الموجة النيلية أيضًا جماعات الزاندي – نزاكارا غربًا إلى الأراضي التي يرويها نهرا أويلي ومبومو. أما المرحلة الثالثة، التي بدأت في القرن الثامن عشر، فتتفق مع اندفاع البانتو من الجنوب وفرارهم من آثار تجارة الرقيق.

ويبدو هذا الافتراض جذابًا، رغم أنه يستوجب تحفّظين أساسيين، أولهما أنه يبدو من الصعب هنا الحديث عن هجرات، لأن هذه الكلمة تعني تحركات تشمل أعدادًا كبيرة من الناس. وفي الحالات المعروفة على نحو أفضل من غيرها – مثل حالتي الزاندي والمانغبيتو – كانت العمليات الجارية أكثر ارتباطًا بالسياسة منها بالجانب السكاني، نظرًا إلى أن المهاجرين كانوا نخبات جيّدة التنظيم إلى درجة ملحوظة من الناحيتين التكنولوجية والسياسية، واكتفوا بإعادة تجميع السكان المحليين في زعامات وممالك. إلا أن من غير الصحيح القول بأن الدول والجماعات الإثنية – ذات التاريخ المعروف في القرن التاسع عشر –كانت موجودة على الدوام. ولكن جميع

(٩) L. Bouauiaux و L. Hyman، ١٩٨٠.



اللوحة ١٨،١: رأس من الحجر البركاني من منطقة أويلي، غير معروفة التاريخ.



الشكل ١٨، ١: هجرات السكان في مناطق الـ «أويلي – أوبانجي».

المصدر: L. Bouquiaux and L. Hyman (eds), L'expansion bantoue, 1980, Paris, SELAF, pp. 811 and 821.

الموروثات الشفهية، وخاصة سلاسل أنساب العشائر الرئيسية، توضح أن القرن السابع عشر – وليس ما قبله – هو الذي شهد ظهور «تجمعات الأقوام» (أ. دي دامبيير) نتيجة لمختلف موجات الهجرة: النزاكارا الناطقون بلغة متصلة بلغة الزاندي، والبازا الناطقون بلغة النغباندي، والمبومو الناطقون بلغة الزاندي. وفي الوقت نفسه بدأت تبرز عشائر قليلة: عشيرة «فو – كباتا» بين النزاكارا؛ وعشيرة «باندیا» بين البانغباندي (ومفردها مونغباندي)، وعشيرتا «باكوندي» و «فونغارا» بين المبومو. ثم أتاحت التطورات اللاحقة، التي يرجح وقوعها في القرن الثامن عشر، لعشيرتي «فونغارا» و «باندیا» تأكيد سيادتهما على حساب العشائر الأخرى. وقد استقر الفونغارا في البداية على نهر شينكو – أحد روافد نهر مبومو – وتوصلوا إلى الاعتراف بهم زعماء وحيدين للمبومو من خلال قضائهم على الباكوندي، ثم بدأوا هجرة طويلة نحو الشرق والجنوب، قدّر لها الاستمرار حتى أواخر القرن التاسع عشر، وأن يتمكنوا خلالها من غزو أو إخضاع أو استيعاب أو محالفة عديد من الأقوام البالغة التنوع. وقد كانت مهارتهم في تنظيم هذه الأقوام سياسيًا هي التي يرجع إليها الفضل الأكبر في تلاحم مجتمع الزاندي، الذي بدا آنئذ – أكثر منه الآن – «أحجية خارقة للمألوف من عشائر وسلالات مقتلعة الجذور» (أ. دي دامبيير)، يربطها ولاؤها المشترك لأرستقراطية الفونغارا الحاكمة. أما عشيرة الباندیا، فقد كانت نقطة بدئها هي نهر الأوبانجي الأعلى فيما يسبق ملتقى نهري مبومو وأويلي. وجاءت ذروة توسعهم خلال القرن الثامن عشر بفضل نغوبينجي الذي أنجز غزو أرض نزاكارا وساعد في دفع الفونغارا نحو الشرق[١٠].

ولا نعرف سوى النزر اليسير عن الحضارة المادية لهذه الأقوام؛ ولا يمكن إسقاط المعلومات الكثيرة المتاحة من القرن التاسع عشر في اتجاه القرون السابقة إلا بأكبر قدر من الحيطة والحذر[١١]. بيد أنه يبدو محتملًا أن الأرستقراطيات الغازية كانت تمارس الصيد بفعالية منذ زمن طويل. وبقي الصيد بين الزاندي نشاطًا يتمتع بأسمى التقدير: أما مهاراتهم الزراعية فقد تعلموها من الأقوام التي غزوها، مع ملاحظة أنه مهما كان مستوى اهتمام أمراء الزاندي بالزراعة، فإن العمل في الحقول ظلّ مقصورًا على النساء والأتباع والرقيق. وكان تشغيل الحديد وتشكيله يلقى تقديرًا عاليًا، وكان الحدادون في بعض الجماعات، مثل النغباندي، يتجمعون في رابطات مهنية مغلقة تمامًا. وكانت الشبكة النهرية التي تشكلها أنهار أوبانجي وأويلي ومبومو وأرووبمي وروافدها العديدة توفر أساسًا لتجارة نشطة. فكانت الأسواق المنتظمة تعقد كل خمسة إلى سبعة أيام، حيث تباع فيها المنتجات الحرفية (السكاكين والحراب الحديدية)، والمواد الغذائية، والحيوانات (الأسماك، والماعز، والكلاب)، إلى جانب الرقيق الذين كانوا يمثّلون السلعة الرئيسية للاتجار. وقد نمت هذه التجارة نموًا سريعًا مع وصول التجارة التي كان يقوم بها الأوروبيون على ساحل الأطلسي إلى الأراضي الداخلية.

(١٠) E. de Dampierre، ١٩٦٨، ص ١٥٦–١٧٣؛ E.E. Evans-Pritchard، ١٩٧١، ص ٢٦٧–٢٧٨ و٤١٤–٤٣٥.

(١١) بالإضافة إلى المؤلفين المذكورين أعلاه، أنظر أيضًا: P. Denis، ١٩٦١، ص ٧–١٠.

المجتمعات الساحلية وتجارة الأطلسي

شهدت الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ أيضًا قيام التجارة الساحلية وتطورها على نطاق واسع، وتحوّلها بعد زمن وجيز إلى تجارة للرقيق. ويلاحظ أن الحافة الساحلية – التي تأثرت بمختلف أشكال التقلب والاضطراب الناشئة عن هذه التجارة – لم تكن سوى آخر حلقة في سلسلة طويلة من النشاط التجاري المتجه إلى أراضي الداخل. وبحلول عام ١٨٠٠، وصلت تلك السلسلة إلى أعالي نهر مونغو وأراضي الكامرون المعشبة وأعالي نهر أوغوزي، ثم من خلال نهر الكونغو (زائير) إلى نهر أوبانجي.

الأقوام

إن حالة السكان والمجتمعات في المنطقة الساحلية في عام ١٥٠٠ لا تزال غامضة ومثيرة للخلاف بين الأخصائيين. فإلى الجنوب مباشرة من الموطن الأصلي للأقوام الناطقة بلغات البانتو وفي منتصف المسافة بين مركزي ساحل غينيا والكونغو حيث ازدهرت نظم الدول، يرجح أن يكون هذا الإقليم قد مرّ بتطور معقد – لا تزال مراحله غامضة – من حيث الاستقرار فيه ومن حيث تنظيمه السياسي والاجتماعي والثقافي. ولا تنبؤنا الموروثات الشفهية بشأن الأصول والهجرات إلا بالنزر اليسير: فطرق الهجرة الدقيقة أو المحددة التي سارت فيها جماعات الدوالا وأقرباؤهم لا يمكن تتبعها إلا من وادي سانغا؛ أما فيما يخص المبونغوي في غابون والميتسوغو والأوكاندي، فإن نقطة البدء الوحيدة التي أمكن تعيينها هي أعلى نهر «إيفيندو». ولا تضيف كتابات الملاحين والتجار الأوروبيين إلى ذلك شيئًا كثيرًا. فقد كتبها رجال كانت اهتماماتهم الرئيسية تنحصر في مدى الانتفاع والربح الذي يمكن الحصول عليه من البلدان التي زاروها. ولذا فإن كتاباتهم تورد أسماء الأماكن وتصف الموارد وتبيّن طرائق الاستقرار، ولكنها لا تذكر شيئًا عن هوية الجماعات البشرية، وإن كانت تبيّن أن المنطقة كلها كانت مأهولة، حتى وإن لم تذكر آهليها. وعلى هذا النسق تذكر «زمرّدة مواقع العالم» (Esmeraldo de Situ Orbis) – التي كتبها باتشيكو بيريرا حوالى عام ١٥٠٥ – أن «ساحل البحر كله، من سيرّا دي فيرنام دو بو إلى كابو دي لوبو غونثالفيس، مأهول بكثافة... وهذا القطر قريب جدًا من خط الإستواء الذي أعلن القدماء أنه لا يمكن سكناه، ولكن الخبرة أوضحت أن ذلك غير صحيح»[١٢]. أما «التقرير عن مملكة الكونغو والأقطار المحيطة بها» – الذي نشر في روما عام ١٥٩١ – فإنه يؤيد قدم استقرار السكان في المنطقة، ويذكر أن «جزيرة سان توماس تتاجر مع سكان أرض القارة الذين يغشون مصبات الأنهار»[١٣].

فمن كان هؤلاء الناس؟ إن لدينا فيما يتعلق بالساحل نفسه مصدرين رئيسيين. أولهما هو تقارير الرحّالة، وخاصة تقرير أ. دابير المسمّى «وصف أفريقيا Description de l'Afrique»،

(١٢) D.P. Pereira، ١٩٣٧.

(١٣) F. de Pigafetta، ١٥٩١.

والذي يحتوي على قائمة بالأرقام التي كان يستخدمها أقوام الساحل. وهذا التقرير يتيح تأكيد أن تلك الأقوام حوالي عام ١٦٦٠ كانت ناطقة بالبانتو دون نزاع[١٤]. وتتيح هذه المصادر المكتوبة نفسها أيضًا إمكان تحديد تواريخ حكم عدد من الحكام الذين يرد ذكرهم في الموروثات الشفهية. ومثال ذلك أن ذروة حكم مولوبي – ثالث ملوك دوالا التاريخيين – يمكن تحديدها بعام ١٦٥٠ تقريبًا. وهذا التأريخ الدقيق يجعل من الممكن تحديد تاريخ إنجازات جده «مبيدي» بالقرن السادس عشر، وتحديد عهد «مبونغو» الأسطوري – الذي ينتسب إليه الدوالا والأقوام المتصلون بهم – بما قبل القرن السادس عشر[١٥].

وبينما يمكن قبول تعمير الساحل بأقوام من البانتو مع بداية القرن السادس عشر، فإن المرء لا يجد حيلة سوى التخمين بالنسبة إلى المناطق الداخلية المجاورة. ومن هنا فإنه فيما يخص إقليم «مينلابا» وأراضي «بيتي»، نجد أن ستة مستويات من السكان قد استقرت هناك دون توافر أية بيانات زمنية في هذا الصدد. وكان أقدم هؤلاء الأقوام هم الأقزام، يليهم المشتغلون بالصيد – وجمع الثمار، مثل الأُولا، ثم جماعات مختلفة من البانتو مثل الماكا والمومبو والبيتي والباسا، الذين استمرت هجراتهم حتى القرن التاسع عشر[١٦]. وتبدو الصورة أكثر وضوحًا عندما نوغل جنوبًا، في غابون الحالية. ففي نهاية القرن الخامس عشر، وجد البرتغاليون في منطقة المصب الخليجي سكانًا من أقوام «مبونغوي» كانوا قد بلغوا الساحل في تاريخ غير معروف ووجدوا الأقزام هناك. ومن الجائز أن الأكيلي والسيكي كانوا آنئذ يقطنون بالفعل حول المبونغوي. أما الأراضي الواقعة على طول المجرى الأدنى لنهر «أوغووي» (كاب لوبيز وفرنان فاز) فلم تكن آنئذ قد شغلت بعد بأقوام البانتو، الذين استقرت إقامتهم في المنطقة بعد تطور التجارة مع الأوروبيين. ومن المحتمل أن الأقوام هناك كانت غالبيتهم من النغريلّو. أما الدولة الوحيدة المنظمة فكانت في مصب غابون الخليجي. وطبقًا لوصف أكثر تأخرًا أورده «دابر» في القرن السابع عشر، كان الملك يحمل لقب «ماني بونغو»: ويحتمل أن كلمة «ماني» التي يعود أصلها إلى الكونغو تشير إلى تأثير مباشر أو غير مباشر للنموذج السياسي لمملكة الكونغو، إلا إذا كان التجار الأوروبيون الذين كانوا يعرفون مملكة الكونغو هم الذين استخدموها للإشارة إلى هذه المملكة لمجرد التيسير على أنفسهم[١٧]. وفي الجنوب الأقصى، كانت مملكة «لوانغو» قد استقرت وحسن استقرارها بحلول عام ١٥٠٠ تقريبًا، نظرًا إلى أن جميع روايات رحّالة أوائل القرن السادس عشر تشير إلى «ماني لوانغو» و «مبانزا لوانغو» بالإسم. أما الأوجه الوحيدة لعدم اليقين – والتي يصعب الفصل فيها – فتتعلق بتأسيس هذه المملكة وبمدى امتدادها. فبعض

---

(١٤) O. Dapper، ١٦٨٦.

(١٥) H. Ngoa، ١٩٦٩؛ E. Ardener، ١٩٥٦ و ١٩٦٨؛ M. Mdoumbe-Moulongo، ١٩٦٨.

(١٦) P. Laburthe-Tolra، ١٩٧٧، ص ٧٧–٤١٣.

(١٧) J.A. Avaro، ١٩٨١، ص ٢٣–٣٠ و ٣٩–٥٩؛ E. M'Bokolo، ١٩٨١، ص ١١–٢٨؛ K.D. Patterson، ١٩٧٥، ص ١–٢٥.




اللوحة ١٨، ٢: منظر أمامي ومنظر جانبي لتمثال ملكي صغير من منطقة «كوبا» (وسط الكونغو) وهو جالس أمام لوحة ماسكارا (مواد الزينة).

الموروثات الشفهية تجعل من «لوانغو» دولة مشتقة من مملكة الكونغو – التي قال إن مؤسسها كان على قرابة مع أول ملوك «لوانغو» – ولكن ثمة موروثات أخرى يستفاد منها أن تأسيس مملكة لوانغو نتج عن عمليات داخلية حدثت في مجتمع الفيلي. ومن الجائز أن «لوانغو» كانت تربطها علاقات وثيقة – قد تكون علاقات تبعية – بمملكة الكونغو حتى أواخر القرن الخامس عشر. وقد مدّت لوانغو تأثيرها على نحو متقطع حتى رأس سانت كاترين، وربما أيضًا حتى رأس لوبيز. وعلى غرار الحال في عديد من دول أفريقيا الوسطى، كانت مهام الملك الرئيسية ذات صفة طقوسية. فقد كان نظام الملكية – الذي أسّسته أسرة من الحدادين – يرتبط بعقيدة النار. وخلال الاحتفال بتتويج الملك كان كل «مالوانغو» يشعل النتوفيا (النار المقدسة) التي تظل مشتعلة حتى وفاته، وكانت المشاعل الموقدة من هذه النار تنقل بصورة احتفالية إلى

العواصم الإقليمية ومنها إلى بيوت العشائر. وكان أحد الطقوس المهمة الأخرى يتعلق بالمطر، الذي يعتبر الملك مسؤولًا عنه. ففي كل عام – في بداية فصل المطر – كان يقام في العاصمة احتفال كبير، حيث كان الناس يشكرون الملك على حمايته إياهم ثم يرجونه أن يصنع المطر. وفي نهاية الاحتفال، يقف الملك فوق عرشه ويطلق سهمًا إلى كبد السماء. وفي ذلك اليوم، كما يذكر أحد شهود العيان: «كان يعمّ الابتهاج العظيم، لأن المطر كان أحيانًا يسقط بالفعل». وقد كانت أبرز السمات الملفتة للنظر في هذا المجتمع هي، على التحقيق، اقتصاده ذو البنية المركّبة. فكانت تقوم زراعة دينامية لمحاصيل الغذاء ممتزجة بانتاج حرفي متنوع يشمل صناعة قماش النخيل من أجل صنع الملابس واستخدامه كعملة؛ وتشغيل العاج والنحاس والخشب الأحمر؛ وصنع الملح. وكانت هذه المنتجات تباع في الأسواق المحلية، ولا سيّما سوق العاصمة «بوالي»، وتصل كذلك إلى الأسواق الواقعة خارج المملكة. وكانت توجد شبكة تجارية تستند إلى التحالف بين زعماء الفيلي من لوانغو ونظرائهم من الأقوام المجاورة، وتتيح بلوغ مصب غابون الخليجي، وأراضي كونيي و بركة ماليبو، التي يسيطر عليها التيكي(١٨). من ذلك يتبين أن تجارة الأطلسي لم توجد التجارة من العدم في هذه المنطقة؛ وإنما اقتصر أثرها على إضفاء كثافة جديدة وبعد جديد على شبكة تجارية قائمة وراسخة بالفعل.

تجارة الأطلسي

إن التاريخ المحلي لتجارة الأطلسي في هذا الجزء من أفريقيا لا يزال غير معروف إلا بقدر ضئيل. والغالب على ما هو متوافر من دفاتر حسابات التجار الأوروبيين – التي ضاع معظمها – هو تناثر المعلومات وتفتتها. والكثير من أوصاف أفريقيا التي وضعت في القرنين السابع عشر والثامن عشر تقدم معلومات منقولة على مرحلة أو اثنتين بزعم أنها تعرض للمرة الأولى. إلا أن هناك بعض الحقائق التي استقرت وثبتت في هذا الصدد.

ففي البداية كانت البرتغال هي التي تحتكر التجارة، وقد وصل الملاحان فرناو دو بو ولوبي غونثالفيس على التوالي إلى جزيرة فورموزا وإلى غابون في عامي **١٤٧٢** و **١٤٧٣**. ولم يبدأ حجم التجارة في الزيادة إلا بعد عام **١٥٠٠**، عندما استقر البرتغاليون على جزيرة ساو تومي التي كانت تحتاج إلى الرقيق للعمل في مزارع قصب السكر بها، مع قيامها في الوقت نفسه بمهمة مستودع أو مركز تجمع للشحنات المتجهة إلى الأمريكتين. كما أن جزيرتي برينسيبي وأنّوبون – اللتين كانتا غير مأهولتين عندما استقر فيهما البرتغاليون – جرى توطينهما بالرقيق المأخوذين من السواحل المجاورة. ويبدو أن التجارة كانت صغيرة النطاق. وفي نهاية القرن السادس عشر أدت ثورات الرقيق، التي حدث أهمها في ساو تومي في عامي **١٥٧٤** و **١٥٨٦**، إلى تدمير تجارة البرتغاليين في المنطقة. ثم وصل الهولنديون بعد عام **١٥٩٨** وأنشأوا وطوروا المراكز الجديدة للتجارة في دوالا، عند مصب نهر ووري في المصب الخليجي للغابون، ورأس لوبيز،

---

(١٨) R. Gray و D. Birmingham، ١٩٧٠، ص ١٤١–١٤٦؛ P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ١–٣٢.

بالإضافة إلى قضائهم على الوجود البرتغالي في لوانغو. وبلغ الوضع مرحلة جديدة حوالى عام ١٦٦٠، عندما طرأ على تجارة الرقيق توسع هائل استمر حتى عام ١٨٥٠ تقريبًا. وأصبحت فرنسا وبريطانيا العظمى القوتين التجاريتين الرئيسيتين في المنطقة، وإن كانت أنشطة البرتغاليين والهولنديين والدنمركيين قد نجحت في المحافظة على وضع تنافسي، مما أدى إلى زيادات منتظمة في أسعار الرقيق وفي عدد نقاط بيعهم على الساحل.

ومن الصعب التوصل إلى تحديد كمي دقيق لحجم هذه التجارة، الذي كان يختلف من نقطة إلى أخرى على طول الساحل. وكان موقع هذه الأراضي، عند أسفل خليج غينيا، يشكل عائقًا أمام نمو التجارة هناك. وكثيرًا ما كانت سفن شحن الرقيق تسلك «الطريق الصغير» الذي كان يضطرها إلى التوقف عند مختلف محطات تجارة الرقيق على طول ساحل الأطلسي، من سينيغامبيا إلى كالابار، قبل بلوغ الكامرون والغابون ولوانغو، التي كانت زيارتها تأتي على هذا النحو في نهاية الرحلة، بعد أن تكون السفن قد استقبلت جانبًا كبيرًا من حمولتها. أما الطريق الآخر، المسمى «الطريق الكبير»، فكان يتيح للسفن تجنب هذه التوقفات البينية، والاستفادة على أفضل وجه من الرياح والتيارات البحرية للوصول مباشرة إلى جنوب رأس لوبيز وبدء المتاجرة في لوانغو أو الموانئ المجاورة لها. وكان ربابنة سفن الرقيق أيضًا يفضلون الرقيق من لوانغو والمناطق الأبعد منها جنوبًا، إذ إن هؤلاء «زهرة تجارة الرقيق، لأنهم هادئون ليّنو العريكة، معتادون على الخضوع... يرضون بنصيبهم دائمًا»، على خلاف الرقيق من الغابون أو الكامرون، الذين اشتهروا بضعف تحملهم للآثار البدنية والقيود الناتجة عن الرق[١٩].

كانت هناك إذن التنوعات التالية: على ساحل الكامرون، دخلت التجارة أنشط مراحلها حوالى عام ١٧٥٠[٢٠]، وكانت مراكزها الرئيسية في مصب ووري الخليجي، وبالتحديد دوالا. وكانت أغلب السفن التي تتردد على هذه المنطقة هولندية، وإن كانت السجلات تفيد أنه، بين عامي ١٧٣٢ و ١٧٥٩، قامت شركة ميدلبورغشه التجارية Middelburgsche Commercie Company بتنظيم ١٥٣ بعثة تجارية إلى أفريقيا، لم يوجه منها إلى الكامرون سوى عشرة في المائة فقط[٢١]. أما عدد السفن الهولندية التابعة لشركات أخرى وعدد السفن الإنجليزية فهو أمر غير معروف، رغم أن كل الدلائل تشير إلى تردد الكثير منها على المنطقة. وكانت دوالا تموّن من الشمال والشمال الشرقي؛ وليس هناك أي دليل يشير إلى وجود أية علاقات تجارية في هذه الفترة مع الجنوب. والى الشمال كان نهر «مونغو» يتيح بلوغ الأراضي المعشبة التي قدّمت الكثير من الرقيق منذ حوالى عام ١٧٥٠ نتيجة لحروب التشامبا؛ كما كان نهر ووري في الشمال الشرقي يؤدي إلى أراضي «نون – مبام». ولا يوجد حتى الآن سبيل إلى تقدير الأعداد التي شملتها تلك التجارة دون خطر الزلل.

(١٩) L. Degrandpré، ١٨٠١، يستشهد به E. M'Bokolo، ١٩٨١، ص ١٧.

(٢٠) E. Ardener، ١٩٦٨؛ J. bouchard، ١٩٥٢، ص ٧٩–١٠٤.

(٢١) R.A. Austen و K. Jacobs، ١٩٧٤، ص ٧.

وقد أدّى هذا الافتقار إلى اليقين ببعض المؤرخين إلى التهوين من شأن تصدير الرقيق لصالح المنتجات الأخرى، وخاصة العاج الذي حصل الهولنديون على كميات ضخمة منه في القرن الثامن عشر. وعلى نهر غابون، كانت منطقة المصب الخليجي هي المركز التجاري الرئيسي، إذ إن رأس لوبيز لم تبدأ المشاركة النشطة في تجارة الأطلسي إلا في عهد ريومبي – مبولو (حوالى ١٧٩٠–١٨١٠). وهنا أيضًا يمكن القول – رغم الإفتقار إلى الأرقام – بأن تجارة الرقيق كانت واسعة النطاق، كما يستشف من حدة الصراع بين البرتغاليين والهولنديين على امتلاك الغابون في بداية القرن الثامن عشر، ومن عدد السفن التي أرسلت إلى هذه المنطقة من ميناء هونفلير الفرنسي. وكانت هناك بالإضافة إلى الرقيق كميات ضخمة من العاج والشمع وخشب الصندل يتولى توريدها الكيلي والفانغ المشتغلون بالصيد والجمع في المنطقة المجاورة. وكان الرقيق يأتون من «أوغووي» الوسطى التي كانت تمد بهم رأس لوبيز أيضًا. وأفضل تجارة معروفة هي تجارة لوانغو، التي لم يستمر اتجارها بالرقيق سوى فترة صغيرة بالمقارنة إلى ساحل الرقيق أو أنغولا. وقد بدأت تلك التجارة على نطاق واسع حوالى عام ١٦٧٠، ولكنها مع حلول عام ١٧٨٠ كانت قد انتهت تقريبًا. وكانت لوانغو حتى منتصف القرن السابع عشر تقدّم بصفة رئيسية العاج وخشب الصباغة وقماش النخيل، الذي كان يلقى رواجًا واسع النطاق في أفريقيا الوسطى لاستخدامه كعملة. وكانت تأتي من لواندا كل عام سفينة برتغالية أو اثنتان لتأخذ ما بين ٦٠٠٠ و ٧٠٠٠ قطعة من قماش النخيل كان يستخدمها البرتغاليون لدفع رواتب جنودهم. أما عدد الرقيق المصدّرين من ساحل لوانغو (لوانغو، وماليمبا، وكابيندا) – الذي كان يبلغ المائة سنويًا حوالي عام **١٦٣٩** – فقد ارتفع إلى **١٢٥٠٠** سنويًا في الفترة **١٧٦٢–١٧٧٨** والى ١٣–١٤ ألفًا سنويًا بين عامي ١٧٨٠ و ١٧٩٠[٢٢]. وقد تركت لنا دفاتر حسابات ربابنة سفن الرقيق مؤشرات ثمينة إلى الأصول الإثنية للرقيق الذين كان الأوروبيون يشترونهم في لوانغو. ويندر أن يرد ذكر الفيلي من لوانغو بين أولئك الموجهين إلى الأسواق الخارجية. وكانت هناك ثلاث جماعات غالبة، هي: المايومبي، وهم جيران مباشرون للفيلي؛ والمونتيكويس («تيكي» من بركة ماليبو)؛ والكويبانغويس («بوبانغي» و«قوم النهر» من نهري الكونغو والأوبانجي). ويبين هذا الإسم الأخير أن تجارة الأطلسي في ذروتها وصلت إلى قلب القارة. وحوالى عام ١٧٨٠، فقدت لوانغو أهميتها لصالح «أبوماندي» على رأس لوبيز وماليمبا وكابيندا، وهما ميناءان لدولتي «كاكونغو» و«نغويو» الصغيرتين، اللتين كانتا سابقا خاضعتين للمالوانغو (ملك لوانغو).

ديناميات معقدة

إن تحليل آثار هذا النظام التجاري الكثيف والطويل الأجل في إقليم صغير كهذا يستوجب التدقيق والعناية. ومن الاتجاهات التي ترسخت طويلًا في مجال البحوث ما يشدد على الآثار المدمرة لتجارة الأطلسي[٢٣]، حيث نجد أن الفواقد من السكان نتيجة لتصدير الرقيق

(٢٢) R. Gray و D. Birmingham، ١٩٧٠، ص ١٤٩.

(٢٣) R.F.D. Rinchon، ١٩٢٩؛ W. Rodney، ١٩٧٢.

وللحروب التي شنت لاقتناصهم وللأمراض الواردة من أوروبا والأمريكتين تبدو ذات أهمية جوهرية بالغة في هذا الصدد. ويستخدم «والتر رودني» مثال «لوانغو» لإبراز الركود التكنولوجي الذي ترتب على الكميات الكبيرة من الواردات من السلع الأوروبية والأمريكية، والخراب الذي أصاب الصناعات المحلية لتشغيل المعادن والنسيج[٢٤]. ومن الاتجاهات الأحدث في ميدان البحوث اتجاه يميل إلى التقليل من أهمية الخسائر التي لحقت بالمجتمعات الأفريقية. فيرى «فيليب كيرتين» مثلًا أن آثار «الهجرات الثلاث عبر الأطلسي» (تصدير الرقيق من أفريقيا إلى الأمريكتين مقابل ما جرى في الاتجاه المضاد من انتشار أمراض لم تكن معروفة قبل ذلك وانتشار نباتات غذائية جديدة) قد تعادلت في سلبها وإيجابها في نهاية الأمر[٢٥]. ولكن باب المناقشة في هذه المسألة لا يزال مفتوحًا. وسوف نقتصر هنا على أن نؤكد – فيما يتصل بهذه التغيرات – على مختلف صور الديناميات التي قامت، والتغيرات الطويلة الأجل التي أثّرت على التنظيم الاجتماعي، والبنى الأساسية، واستقرار الأقوام وانتشارها، والأفكار وطرق التفكير.

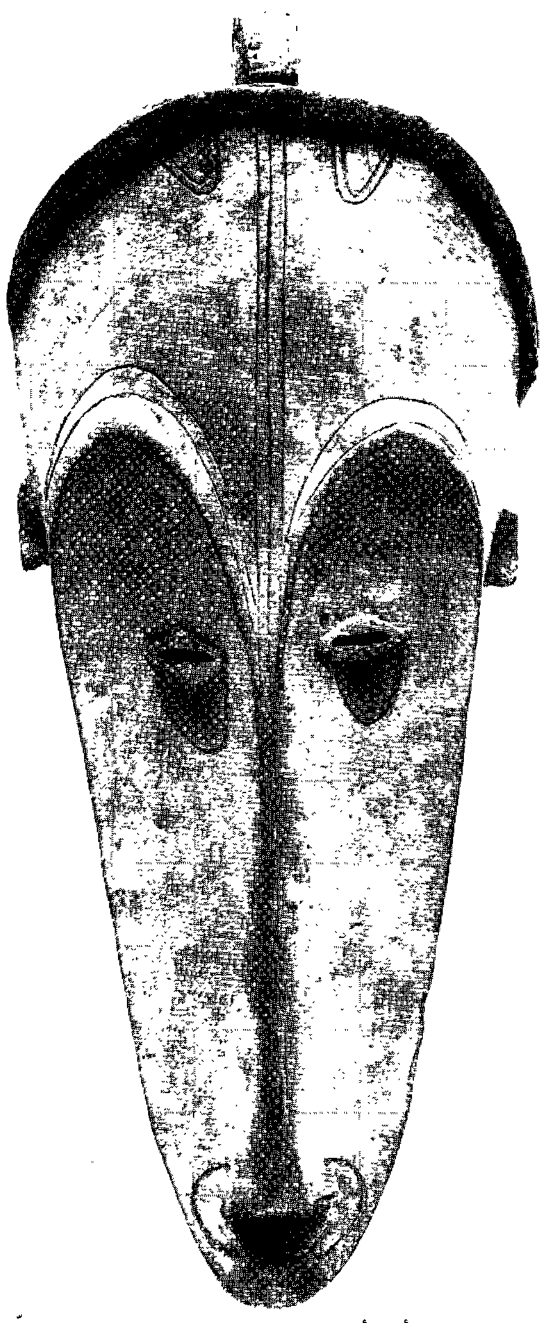
وقد كان من أهم التغيرات التي طرأت إدخال محاصيل غذائية جديدة من الأمريكتين، مثل: الذرة، والكاسافا، والفول السوداني، والفاصوليا، والتبغ[٢٦]. واعتبارًا من عام ١٦٠٠ تقريبًا، استغرق الأمر قرنين ونصف قرن لكي تحلّ هذه المحاصيل محلّ – أو تطرد تمامًا – النباتات القديمة، مثل: الموز، والذرة الرفيعة، والذرة العويجة، واليام. ولم يقتصر انتشار هذه المحاصيل الجديدة على المنطقة الساحلية وحدها، بل إنها انتقلت بسرعة إلى الأراضي الداخلية، أحيانًا على طول طرق التجارة، وأحيانًا مستقلة عن اتجاهات هذه الطرق. وقد كان نبات الكاسافا هو الذي لقي أكبر قدر من النجاح، فقد ورد ذكره على ساحل «لوانغو» في عام ١٦٠٨، كما أنه كان يزرع بالفعل على نطاق لا بأس به في أراضي التيكي في أواخر القرن السابع عشر. ويرجع نجاح هذا النبات إلى عدة عوامل. فغلّته تزيد عن غلة اليام زيادة واضحة، كما أنه يوفر حماية كبيرة من آثار تقلبات المناخ والاضطرابات الاجتماعية، لأن جذوره تستطيع البقاء في التربة دون أن يلحقها التلف لمدة تصل إلى عامين. وهو نبات متعدد الاستعمالات: فأوراقه صالحة للأكل، وجذوره تقبل المعالجة والحفظ بعدد من العمليات التقنية، التي تؤدي إحداها إلى إنتاج نوع مشهور من الخبز («تشيكوانجي» لدى الكونغو) يمكن حفظه لمدة تصل إلى ستة أشهر. وخلال القرن الثامن عشر، انتشرت الكاسافا في سائر أنحاء حوض الكونغو متابعة مجرى نهر الكونغو (زائير) وروافده العديدة. أما الذرة التي سجل وجودها على الساحل قبل عام ١٦٠٠، فقد حلّت محلّ الذرة الرفيعة بخطى أكثر بطئًا وإلفاتًا للنظر. كذلك أدرجت المحاصيل الأخرى بالتدريج في مختلف نظم الدورات الزراعية. وقد بلغ نطاق هذه التغيرات وسرعتها حدًّا جعل ج. فانسينا يطلق على ذلك وصف «ثورة زراعية» حقيقية. وهي تشهد بوجود طاقة كبيرة على التجديد التكنولوجي لدى مجتمعات الفلاحين

---

(٢٤) W. Rodney، ١٩٧٢، ص ١٠٣–١٢٣.

(٢٥) P.D. Curtin، ١٩٦٩، ص ٢٧٠–٢٧١.

(٢٦) J. Vansina، ١٩٧٩.



اللوحة ١٨، ٣: قناع «فانغ» كان يرتديه أحد أعضاء جمعية «نغيل» وهي رابطة للرجال نظّمت على أساس طقوس انضمام محددة. وكان أعضاؤها يتولّون حفظ النظام في المجتمع المحلّي وحمايته من التعاويذ الشريرة. ويبلغ ارتفاع القناع ٧٠ سم.

المحلية في أفريقيا الوسطى. إلا أنه لا يزال من الصعب تفسير آثار هذه التغيرات. فهل هي أسهمت حقًا – كما يتكرر التأكيد كثيرًا – من خلال توفير مورد غذائي أكثر أمانًا وتنوعًا، في إيجاد مقاومة بدنية أكثر لدى السكان وزيادة معدل النمو السكاني؟ إن هذه المقولة موضع شك كبير. فقيمة الكاسافا الغذائية محدودة، كما أن القرن التاسع عشر على الأقل يمدّنا بتقارير عن وجود دلائل على سوء تغذية خطير بين الأقوام الأكثر استخدامًا للكاسافا، مثل التيو والمبوزي. وبمنظور أكثر تعميمًا، قد يمكن القول بأن ما تطلبته زراعة هذه المحاصيل من إزالة الأشجار لتطهير الأرض اللازمة قد أدى إلى تيسير انتشار البعوض والملاريا والحمّى الصفراء. ومن الناحية الاجتماعية، نجد أن هذه الثورة الاجتماعية قد أسهمت، إلى جانب التجارة نفسها، في إيجاد تقسيم جديد للعمل. ذلك أن العديد من الأعمال الزراعية، مثل تطهير الأرض، وزراعة المحاصيل وإعدادها قد لقي الهجر والإهمال من الرجال – الذين فضّلوا تكريس أنفسهم للتجارة الأكثر ربحًا – وأصبح يسند إلى النساء والرقيق. وكان نمو الرق المنزلي وسائر أشكال العيلة والتبعية من النتائج المباشرة لهذه التغيرات في مجال الزراعة.

وفي المناطق الأقرب إلى الساحل والمتصلة اتصالًا مباشرًا بالتجارة عبر المحيط، كانت التغيرات التي طرأت على درجة كبيرة من التعقيد. فقد استقرت عملية استقرار الأقوام في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبدأت عملية إعادة توزيع قدر لها أن تستكمل في القرن التاسع عشر. وكانت تلك التحركات السكانية تتسم بدرجة خاصة من التعقيد في الكامرون وغابون. فقد شهد القرن السابع عشر شغل المصب الخليجي للغابون بعشائر جديدة من المبونغوي؛ وشهد القرن الثامن عشر وصول الأورونغو عند رأس لوبيز والنكومي عند فرنان – فاز[٢٧]. وبدأ انتشار الفانغ البطيء في القرن الثامن عشر، قادمين من مكان ما على الضفة اليمنى لنهر سانغا قرب البحر[٢٨]. وفيما يتعلق بالبنى السياسية، كانت للتجارة الساحلية آثار متناقضة[٢٩]. وهناك حالة واحدة فقط، هي حالة الأورونغو عند رأس لوبيز، أدت فيها هذه التجارة إلى تكوين دولة مركزية قوية، كانت عشيرتها الملكية – عشيرة أبوليا أو ألومبي – تمارس سيطرة احتكارية كاملة على التجارة مع الأوروبيين. وقد وقع إنشاء هذه الدولة أو تقويتها في وقت متأخر، عندما كانت تجارة الرقيق في ذروتها، في عهد ريومبي – مبولو (حوالى ١٧٩٠–١٨١٠). أما سائر مواقع الساحل فقد سادت فيها آلية مناقضة، تمثلت في انهيار مراكز السلطة وتفتت السطوة السياسية. وفي هذه الحالة لم يكن تنظيم التجارة على الجانب الأفريقي قائمًا على احتكار الدولة: وإنما قام تنافس استفاد منه أفراد قلائل من الأمراء والعامة، بل وبعض الرقيق السابقين الذين شكّلوا أرستقراطية جديدة شديدة الغيرة على امتيازاتها ومتلهفة على

---

(٢٧) H. Bucher، ١٩٧٧، ص ١٤٩–١٧٠؛ J.A. Avaro، ١٩٨١، ص ٩٧–١٤٦ و ١٧٥–١٩٣.

(٢٨) P. Alexandre و J. Bynet، ١٩٥٨، ص ١٣–١٧؛ P. Laburthe-Tolra، ١٩٧٧؛ ص ٤١٠–٤١١.

(٢٩) J.A. Avaro، ١٩٨١، ص ١٤٣–١٤٦؛ J.R. Brutsch، ١٩٥٠، ص ٢١٣–٢١٦؛ P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ١٥٨–١٧٤؛ E. M'Bokolo، ١٩٨١، ص ١٩–٢٨.

اكتساب السلطان السياسي. وفي دوالا، تبلورت المنافسة بين أسرة بيلا (الملك بيل) وأسرة نغاندو (الملك أكوا)، وانتهت إلى انشقاق كامل في القرن التاسع عشر. وعلى نهر غابون، سيطر على الضفة اليمنى فرعان من عشيرة «أغويكازا» وعلى الضفة اليسرى عشائر الأسّيغا والأغولامبا. وفي لوانغو كان الرجال الجدد – السماسرة والتجار وقادة القوافل وغيرهم من الوسطاء – هم الذين حققوا أعظم استفادة، لأنهم كانوا يمتلكون الامكانيات لشراء الأرض من الملك وتكوين حاشية من الأتباع الأحرار والخدم. وفي نهاية القرن الثامن عشر يرد ذكر أفراد من العامة الذين يسيطر الواحد منهم على ٧٠٠ تابع ويشنّون الحرب أو يزرعون الأرض لحسابهم. وتدهورت حال المالوانغو (الملك) حتى أصبح يضطر إلى بيع مناصب الدولة الكبرى «محدثي النعمة» هؤلاء. ومن المحقق أيضًا أن أحوال الناس العاديين كانت تتدهور في دوالا، وعلى نهر غابون أو في لوانغو. ومن الأمور ذات المغزى أن المفردات اللغويّة القديمة لهذه المجتمعات كانت غنية بالعبارات التي تصف أشكالًا لا عداد لها من التبعية ودرجات مختلفة من الخدمة والرق. كذلك تعرضت الفكريات والعقليات الجماعية لتعديلات كبيرة، رغم ضرورة الحذر من القفز إلى النتائج في هذه المنطقة التي لا تزال مهملة من البحوث. وبناءً على ما تقدّم، شهد القرن الثامن عشر ظهور أو تطور ممارسات سحرية جديدة ومفاهيم جديدة للمرض تتركز حول الفرد بدلًا من تركزها على الجماعة الأسرية، مع كون الهدف الرئيسي هو ضمان الحماية من الهجمات من جميع الجوانب[٣٠]. ولا ريب في أن هذا التطور يرتبط بازدياد الإحساس بعدم الأمان، كما يتبين بجلاء من حالة لوانغو. ففي المملكة التقليدية كان أي شخص يستطيع الالتجاء إلى العدالة الملكية، ولم يكن ذلك يقتضي منه سوى التوجه إلى العاصمة سالكا طرقًا معيّنة، تسمّى نزيلا زي نزامبي (دروب الرب) أو نزيلا ايفانغا نزامبي (الدروب التي صنعها الرب)، وكان ذلك يكفل له الحصانة الكاملة. ولكن العديد من الموروثات الشفهية من القرن الثامن عشر تشهد على أمثلة للخرق الصريح لهذه الحصانة.

محور نهر الكونغو والتجارة الكونغولية الواسعة النطاق

عندما وصف الجغرافي جيل سوتّير نهر الكونغو (زائير) بأنه «خط بداية»، كان ذلك بمثابة تأكيد ملفت للنظر لدور هذا النهر العظيم، سيد أنهار أفريقيا الوسطى. ويقول سوتّير:

> «إن الكونغو، بحكم قنواته ومجاريه وجزره المتناثرة المتباعدة، لا يقتصر على كونه عالمًا قائمًا بذاته يتاخم المناطق (المجاورة)، وإنما هو يمثّل أيضًا بالنسبة إلى هذه المناطق عامل تنسيق وتكامل إقليمي. ويتسم تأثيره بأنه مباشر باعتباره مجرى مائيًا تنظيميًا، وفي الوقت نفسه غير مباشر باعتباره طريقًا رئيسيًا صالحًا للملاحة ومفتوحًا لمبادرات البشر»[٣١].

---

(٣٠) J.M. Janzen، ١٩٧٩ و E. M'Bokolo، ١٩٨٣.

(٣١) G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٢٣١.



اللوحة ١٨، ٤: قناع على طراز «نغونبي» من غابون. وكان يرتديه راقص على قوائم رفع، وهو يمثّل روح امرأة شابة جميلة عادت إلى الأرض كي تشترك في احتفالات جنائزية باعتبارها عضوًا في مجتمع الأحياء حتى بعد موتها. ويبلغ ارتفاع القناع ٢٦ سم.

وكان النهر حتى وقوع الاستعمار يمثّل عاملًا قويًا في التقريب بين مختلف أقوام حوض الكونغو الشاسع. ولم يكن هذا الدور يشمل النهر وحده فحسب على طول جزئه الصالح للملاحة فوق بركة ماليبو، وإنما كان يشمل كذلك روافده العديدة، وخاصة نهر أليما ونهر ليكوالا ونهر سانغا ونهر أوبانجي على الضفة اليمنى، وأنهار كوا وروكا وإيكيليمبا ولولونغا على الضفة اليسرى. وقد تحقق منذ الأزمنة القديمة تنظيم شبكة تجارية جيدة، لم تفتأ تنمو في حجمها وتعقيدها وتأثيرها على غالبية المجتمعات البشرية النهرية على طول النهر وروافده.

اقتصاد قديم قائم على التبادل

ثمة أدلة كثيرة على هذا القدم. ونظرًا إلى أن الموروثات الشفهية نادرًا ما تعود إلى أكثر من خمسة عشر جيلًا، فإن من الجليّ أن من المتعذر إعادة تصوير بنية المراحل الزمنية والخطوط الدقيقة للاستقرار في هذا الإقليم. غير أنه يمكن – بالاستعانة بعلوم اللغويات والآثار والموروثات الشفهية – تمييز حركتين رئيسيتين. أولاهما وأقدمهما حركة واسعة النطاق جاءت بهؤلاء الأقوام الناطقين بالبانتو إلى هذا الإقليم من أوطانهم الأصلية؛ ويبدو أن هذه الحركة سارت في اتجاه من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. وكانت معظم هذه الأقوام تنتمي – حسب تصنيف غثري Guthrie– إلى المنطقة «جيم». ولا تزال بعض اللغات تتسم حاليًا بأوجه تشابه قوية مع بعض اللغات «النيجيرو – كامرونية»؛ كما هي الحال مثلًا بالنسبة إلى التشابه بين البوبانجي والتونين والجاوارا[٣٢]. وتشير هذه الحقيقة إلى حدوث هجرة مباشرة من الموطن النيجيرو – كامروني نحو الموقع الحالي بمتابعة المجاري المائية، ولا سيّما نهر سانغا، التي تشكل أكثر الطرق ملاءمة في هذه المنطقة الحافلة بالسبخات والغابات. وفي نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، تذكر الكتابات البرتغالية عدة أقوام، من أبرزها البوليا والبوما والتيو، في مواقعها الحالية[٣٣]. وكانت هناك أيضًا إلى جانب هذه الحركة الأولى حركات صغيرة النطاق يرجح أنها حدثت في وقت لاحق وفي اتجاه من الشرق إلى الغرب، وأدّت بالتدريج إلى استقرار بعض الجماعات وانفصالها على نحو متمايز. وعلى هذا النسق، نجد في «أرض الأنهار» التي تنصرف مياهها إلى نهر ليكوالا – ماسّاكا وروافده أن جميع الأقوام ترجع أصولها إلى الشرق، على الجانب الآخر من النهر[٣٤].

ولا شك في أن هذه التحركات الأخيرة ساعدت على إيجاد الظروف الملائمة لقيام اقتصاد تبادلي أو على توسيع قواعده، بتوزيع السكان على عدد من المناطق الايكولوجية ذات الخصائص المتكاملة، بما في ذلك أراضي الضفاف والساحل، والأراضي الفيضية، بل والأراضي الجافة. وكانت أنشطة الزراعة وصيد الأسماك تستمر متزامنة خلال فصل الجفاف،

---

(٣٢) J.H. Greenberg، ١٩٦٣، ص ٣٥–٣٨؛ J.D. Fage و R.A. Oliver، ١٩٧٠، ص ١٣١–١٤٠.

(٣٣) J. Vansina، ١٩٦٥، ص ٨ و ٨٠ و ٨١؛ و ١٩٧٣ (ب)، ص ٤٣٩–٤٤٦؛ G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٣٦٣.

(٣٤) G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٢١٢ و ٢٤٣–٢٤٧.

الذي كان أيضًا فترة انخفاض مناسيب المياه في الأنهار وروافدها. وبذلك كان على السكان أن يختاروا، فاختار أهل النهر صيد الأسماك، الذي كان محصوله عالي القيمة بصفة تقليدية، وكان يسهل عليهم مبادلته في مقابل المواد الغذائية أو السلع التي تنتجها الصناعة المحلية.

ومن حسن الحظ أن علم الآثار يؤيد هذه المقولات. فمن الملفت للنظر في المحل الأول أن جميع الطبقات المعروفة في الدراسات الأثرية الزائيرية – الكونغولية توجد حول بركة ماليبو، شاهدة بذلك على درجة عالية إلى حدّ غير عادي من الاستمرار في كثافة الاستقرار وفي تنوع الأنشطة البشرية على السواء. وثمة موقعان بليغا الدلالة بصفة خاصة فيما يتعلق بالتجارة. أولهما – عند كينغابوا قرب كينشاسا، على الضفة اليمنى لبركة ماليبو – كشفت الحفريات الأثرية فيه عن عدة أنواع من الأواني الفخارية، منها واحد يتميز بزخارف بالغة الدقة والجمال وجدت نظائر له في مواقع أخرى صغيرة في منطقة كينشاسا وعلى طول النهر حتى بحيرة ماي – ندومبي. وهذا الفخار الذي أمكن تحديد تاريخه بين عامي ١٤٥٠ و ١٦٥٠ هو أفضل دليل على القدم البالغ للعلاقات التجارية على طول نهر الكونغو (زائير) وروافده. أما الموقع الثاني فمكانه عند مافامبا، قرب ملتقى نهر كوا ونهر الكونغو. وقد وجدت فيه غلايين صلصالية عديدة من طرازات مختلفة، ومعظمها لم يستخدم، مما يشير إلى أن مافامبا كانت مركز إنتاج أو مستودع لإعادة توزيع الغلايين في المنطقة.

ولم تكن الأواني الفخارية والغلايين هي السلع الوحيدة التي يجري الاتجار فيها، فهناك اثنان من المنتجات يبدو أنهما تسيّدا تجارة المسافات الطويلة، وهما: خشب الكام الذي كان يستخدم لأغراض التجميل، والنحاس المستخرج من مناجمه الموجودة على الكونغو الأدنى. وكانت القيمة التجارية المنخفضة وارتفاع تكاليف النقل يحصران في التجارة المحلية المحدودة النطاق تلك المنتجات التي كان يسهل العثور على موادها الخام وكانت تكنولوجية إنتاجها تتميز بالبساطة، مثل الملح، والقماش، والحصر، والسلال[٣٥]. وكانت هذه التجارة مزدهرة بالفعل منذ ما قبل القرن الخامس عشر، وقدّر لها أن تلقى دفعة كبيرة من تطور التجارة على ساحل الأطلسي.

الترابط مع تجارة الأطلسي ونتائجه

حدث هذا الترابط على عدة مراحل[٣٦]. وامتدت المرحلة الأولى من أواخر القرن الخامس عشر حتى عام ١٥٦٠ تقريبًا، قامت خلالها مملكة الكونغو بالدور الرئيسي. وتشير وثائق برتغالية الأصل ترجع إلى عام ١٥٢٩ إلى أن منطقة بركة ماليبو (ماليبو بول) كانت من أهم مناطق توريد الرقيق، من خلال الطرق التي تربطها بـ«مبانزا كونغو» (سان سلفادور) ومبيندا. وفي منتصف

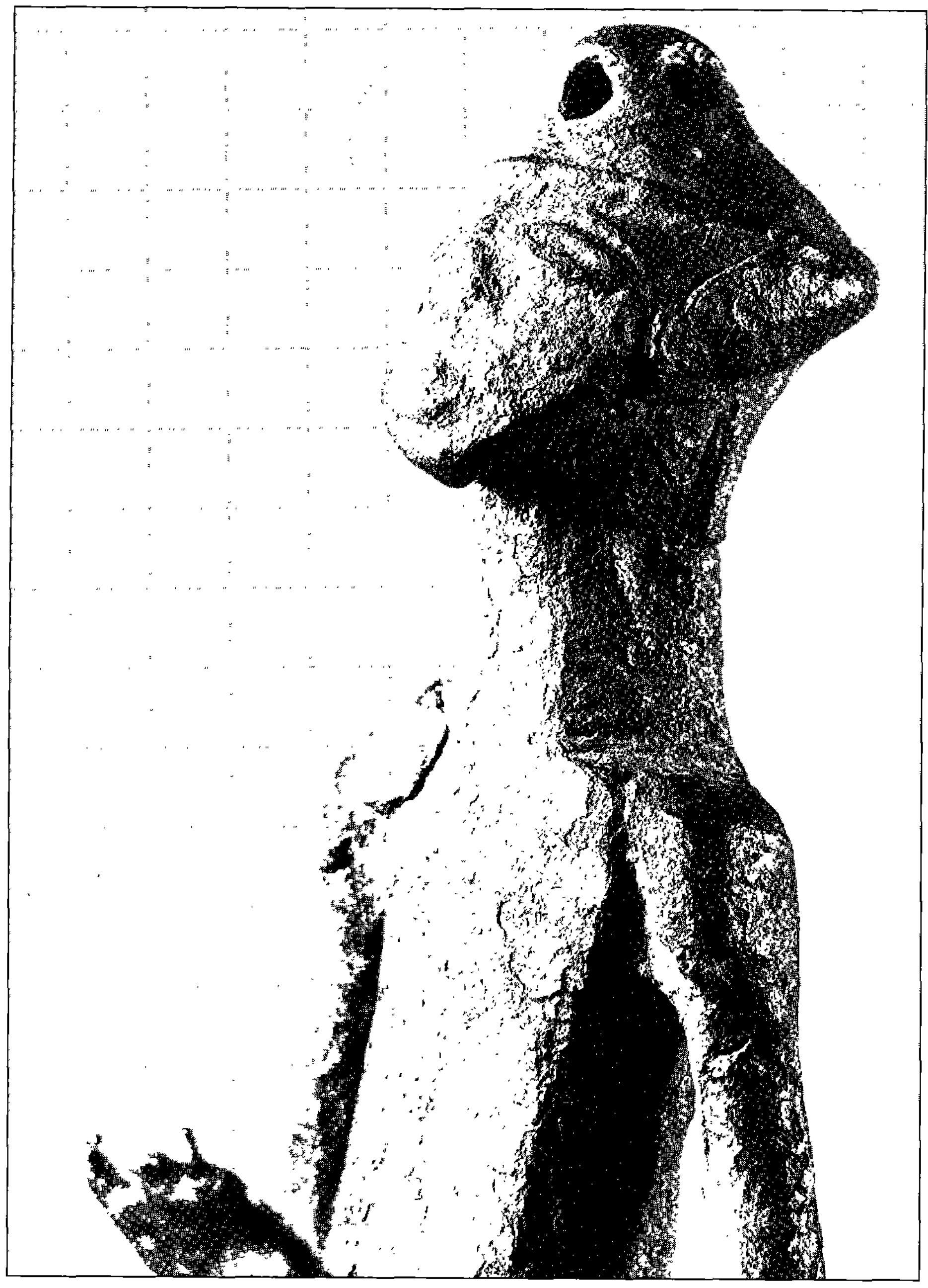
(٣٥) P. de Maret و F. Van Noten و D. Cohen، ١٩٧٧، ص ٤٩٥ و ٤٩٧–٤٩٨؛ R. Harms، ١٩٨١، ص ٢٠–٢٣.

(٣٦) R. Harms، ١٩٨١، ص ٢٤–٢٨.

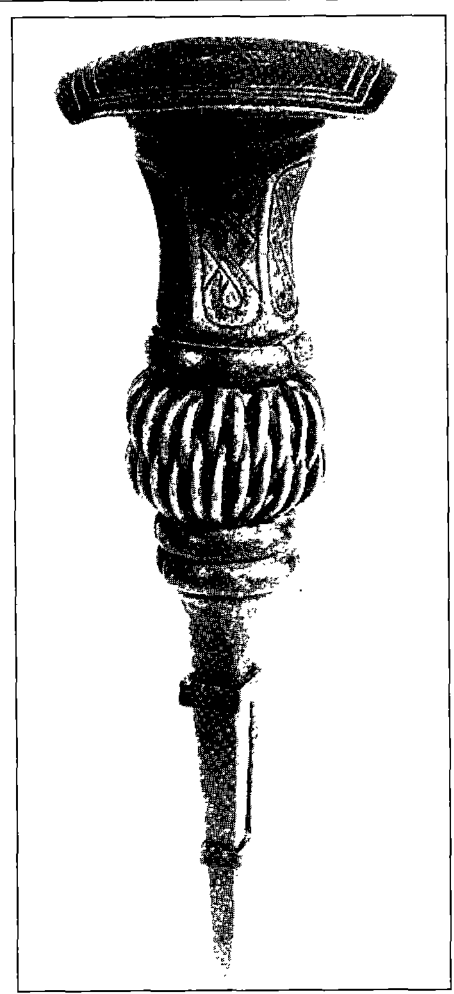
القرن السادس عشر، كان أقوام الأنزيكو (التيو والتيكي من ماليبو بول) يشكلون جماعات كبيرة من السكان من الرقيق في بيرو وكولومبيا والبرازيل. وفي هذه الفترة كان الاتجار في هؤلاء الرقيق مصحوبًا بالاتجار في كميات من العاج، وقماش النخيل، والخشب الأحمر. وفي الاتجاه المضاد، بدأت منطقة ماليبو بول (بركة ماليبو) تتلقى النزيمبا (أصداف تستخدم كعملة في مملكة الكونغو)، والخرز، والقماش الأوروبي، والمشروبات الروحية. ثم شهدت المرحلة الثانية، ١٥٦٠–١٧٥٠، انخفاضًا في تجارة الكونغو، رغم أن ذلك لم يترتب عليه انخفاض في التجارة المتجهة إلى الخارج من بركة ماليبو وفروعها. وسبب ذلك أنه بينما كانت منطقة الكونغو تعاني من منافسة أنغولا المتزايدة ومن مشكلات داخلية تسبب فيها بصفة خاصة قوم الجاغا، قام هؤلاء الجاغا أنفسهم بتوطيد استقرارهم في المناطق الواقعة بين بركة ماليبو وبين الساحل، مسيطرين بذلك على مملكة «بونغو»، ومقاطعة نسوندي في الكونغو، ومناجم النحاس عند ميندولي. وترتب على ذلك أن تدهور حال الطرق التي كانت تربط بركة ماليبو بالساحل من خلال الكونغو عوّضته الدينامية الجديدة لمحور ماليبو بول – لوانغو. وخلال المرحلة الثالثة، من ١٧٥٠ إلى حوالى ١٨٥٠، أصبح حوض الكونغو وروافده هو المصدر الرئيسي لتوريد الرقيق إلى الأمريكتين، من خلال شبكة كثيفة من طرق القوافل التي تربطه بسلسلة طويلة من الموانئ على كلا الجانبين من مصبه، مثل لوانغو، وكابيندا، وبوما، وأمبريزيت، وأمبريز، ولواندا.

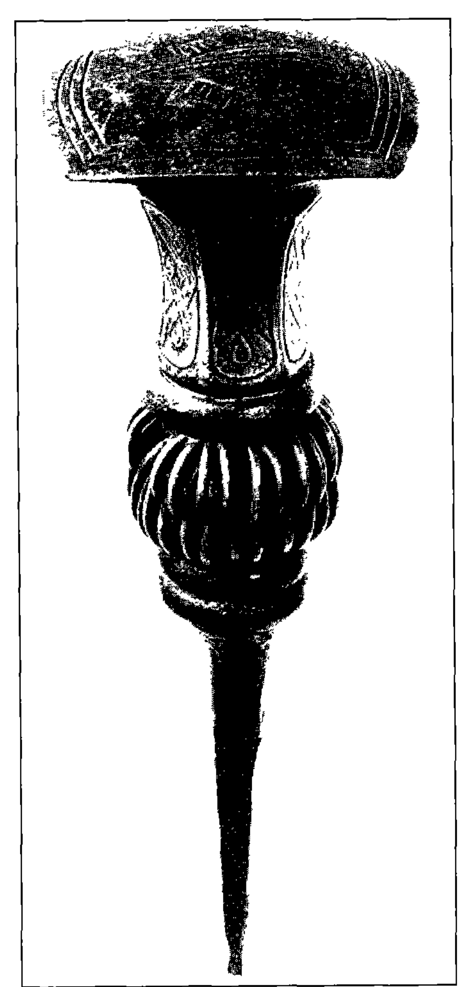
وخلال هذه المراحل الثلاث، نجد أن بركة ماليبو – وهي النقطة التي كانت تقسم عندها الأحمال بين الطرق والممرات الأرضية لتدور حول جنادل الكونغو ومجاري الماء الأعلى غير الصالحة للملاحة – كانت أيضًا نقطة الالتقاء بين التجارة الكونغولية عبر المسافات الطويلة وبين تجارة الأطلسي. وكان الأثر الحفّاز لهذه التجارة الأخيرة على الاقتصاد الإقليمي يستند إلى آليات يسهل فهمها. فقد كانت تجارة التصدير تشمل سلعًا عالية القيمة، مما يجعل النقل عبر مسافة طويلة على نهر الكونغو وروافده أمرًا مربحًا. وترتب على ذلك أن أصبحت التجارة في السلع المستخدمة محليًا مربحة كذلك، حتى عند نقلها عبر مسافات طويلة؛ وأدى ذلك بدوره إلى حفز التخصص الإقليمي. وبذلك لم تكن التجارة الواسعة النطاق مجرد أمر مفروض من الخارج، بل شملت التمفصل المعقد لنظام تجاري موجه إلى العالم الخارجي مع نظام تجاري آخر موجه لإشباع الاحتياجات الإقليمية. ومع ذلك فقد بقي كل من النظامين قائمًا على منتجات وقواعد وبنى محددة.

ويلاحظ أن المنطقة الجغرافية المشمولة بهذه المستويات المختلفة للتجارة ظلت تنمو باطراد منذ عام ١٥٠٠. وبحلول عام ١٦٩٠ تقريبًا، أصبحت بركة ماليبو مرتبطة بعلاقات تجارية مع حوض كاساي الأدنى والأراضي الواقعة حول نهر أليما. وبعد ذلك بقرن، كان نهر أوبانجي قد أدمج إدماجًا كاملًا في هذا المجال التجاري، وإلى جانبه في ذلك جميع الأنهار البينيّة وروافدها، وهي أنهار أليما وليكوالا وسانغا على الضفة اليمنى، وأنهار لولونغا وروكا ومفيمي وبحيرة ماي – ندومبي، ونهرا كاساي وكوانغو على الضفة اليسرى. ويتعلق الجانب الوحيد لعدم اليقين بعمق التوغل التجاري على طول هذه المجاري المائية المختلفة، علمًا بأن القرن التاسع عشر فقط هو الذي شهد وصول حدود التجارة إلى ملتقى نهري أوبانجي وأويلي.



اللوحة ١٨،٥: تمثال صغير من منطقة «كوبا» مصنوع من الحديد المطاوع، يرجع إلى حوالى عام ١٥١٥، ويبلغ ارتفاعه ١٨.٧ سم.





اللوحة ٦.١٨: سندان من منطقة «كوبا»، ارتفاعه ٢٨ سم.

وكانت هناك أسواق عديدة على طول هذه المجاري المائية، وخاصة عند مواضع التقائها، والمأمول أن يتمكن علم الآثار من حصر عددها بالكامل. وكان أكبر الأسواق يوجد بطبيعة الحال عند أكبر ملتقى نهرين، أي عند بركة ماليبو، حيث كانت توجد أربعة أسواق في القرن الثامن عشر، وربما منذ ما قبل ذلك، وهي: نتامو وكينشاسا على الضفة اليسرى، ومبيلا ومفوا على الضفة اليمنى. وقد قدّر المراقبون في القرن التاسع عشر أن كلًا من هذه الأسواق الأربعة كان به ما بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ ساكن مقيم بصفة دائمة، يضاف إليهم العابرون، الذين كان يكثر عددهم بصفة خاصة في فصل التجارة. وكان ذلك يحدث في فصل الجفاف، من أبريل / نيسان أو مايو / أيار إلى سبتمبر / أيلول، مع تركز النشاط بدرجة كبيرة في شهر

أغسطس/آب. وخلال فصل المطر كان النشاط التجاري يبطئ ولكن تصدير البضائع الموجهة إلى أسواق ما وراء البحار كان يستمر، كما كانت الأسواق الصغيرة الواقعة أعلى بركة ماليبو تظل مفتوحة.

ونظرًا إلى انعدام الإحصاءات، فإن من الصعب تقدير حجم التجارة تقديرًا دقيقًا؛ ولكن هناك بعض المؤشرات في هذا الصدد. ففي القرن التاسع عشر، كان القارب النمطي – الذي لا يبدو أن أبعاده كانت قد تغيرت منذ منتصف القرن السابق – يبلغ في طوله خمسة عشر مترًا وفي عرضه ثمانين إلى تسعين سنتيمترًا، ويمكنه أن يحمل ما بين طن ونصف وثلاثة أطنان من البضائع. وكان متوسط طاقة الفرد في التجديف حوالى خمسة وستيّن إلى تسعين كيلوغرامًا تنقل عبر ثمانين كيلومترًا تقريبًا في اليوم في اتجاه تيار المجرى أو خمسين كيلومترًا في الاتجاه الصاعد في النهر ضد التيار. وفي القرن التاسع عشر، عندما اختفت تجارة الرقيق، كانت التقديرات تفيد أن طنًا واحدًا على الأقل من البضائع كان يمر ببركة ماليبو يوميًا، ويزداد ذلك إلى أربعين طنًا في ذروة موسم التجارة[٣٧].

وكان النظام التجاري الموجّه إلى العالم الخارجي يقوم بصفة جوهرية على سلعتين، هما الرقيق والعاج. وكان الرقيق – الذين بلغت التجارة فيهم قمة ازدهارها بعد عام ١٧٥٠ – يأتون بصفة رئيسية من أربعة أقاليم، هي: حوض نهر لولونغا؛ والأراضي المحيطة بنهر أليما؛ وأراضي البوما بين ملتقى نهري الكونغو والكوا وبحيرة ماي – ندومبي؛ وحوض نهر أوبانجي. وتكشف تجارة الرقيق في وادي لولونغا – مثلًا – عن التعقد البالغ الذي كانت تتسم به هذه التجارة. فقد كانت توجد حول سوق «باسانكوسو» الرئيسي قرى عديدة يشتغل فيها الرقيق بزراعة الأرض إلى أن يمكن بيعهم. وكان بعض الرقيق المباعين يمضون متابعين مجرى النهر لكي يتم تصديرهم؛ بينما كان رقيق آخرون ينقلون صعودًا في نهر أوبانجي كي يباعوا إلى اللوي في مقابل العاج الذي يتجه إلى الأسواق القائمة عند بركة ماليبو وعلى ساحل الأطلسي[٣٨]. ومن ذلك يتبين أن الرقيق – وهم سلعة التصدير الرئيسية – كانت لهم استخداماتهم المحلية أيضًا. وقد حدث هذا نتيجة للتغيرات في الزراعة التي سبقت مناقشتها، وكذلك نتيجة لمتطلبات التجارة والتغيرات التي طرأت على البنى الاجتماعية والسياسية. وعلى هذا النسق كانت الأقوام المستقرة على طول نهر كوا تشتري من البوما الرقيق الذين يستخدمونهم في نقل سلعهم إلى بركة ماليبو، والعكس بالعكس.

وكان الاسترقاق المحلي بين التيو منتشرًا إلى درجة أن كلمة مبوما (رجل من جماعة البوما الإثنية) أصبحت تعني شخصًا غبيًا أو أي شخص يمتهن مهنة وضيعة. ومع تطور تجارة الرقيق، زاد عدد الآليات المؤدية إلى الاسترقاق. وكان البوبانجي، وهم القوم الرئيسيون المشتغلون بالتجارة في حوض الكونغو، يميزون بين المونتونجي (الرقيق المقتنص) وبين المونتامبا (الرقيق

---

(٣٧) J. Vansina، ١٩٧٧، ص ٢٥٥–٢٥٨.

(٣٨) R. Harms، ١٩٨١، ص ٣٠–٣١.

الذي باعته عشيرته)، وهو ما يوضح مدى الانقلاب الذي أحدثته تجارة الرقيق في القيم الاجتماعية. وكانت هذه التجارة تعتبر في جميع أنحاء الإقليم تجارة ترف، لأنها لا تفيد سوى أقلية ضئيلة من السلالات المتميزة وزعماء القرى والوسطاء من البوبانجي، كما كانت تعتبر أمرًا مخجلًا، لأن كلمة «عبد» أو «رقيق» لم تكن تستخدم أثناء المفاوضات التجارية، إذ كانت تحلّ محلها كلمة «كلب».

أما سلعة التصدير الثانية – وهي العاج – فتبرز في النصوص البرتغالية للقرن السادس عشر باعتبارها من أربح سلع التجارة. وكان العاج يستخدم محليًا منذ أمد طويل في صنع الأساور ودبابيس الشعر، ولكن قيمته التجارية داخل الإقليم ظلت منخفضة بالمقارنة إلى النحاس، الذي كان يستخدم هو الآخر في الزينة وصنع الحلي.

وكانت توجد قطعان عديدة من الأفيال في منطقة الغابات، وخاصة في حوض نهر سانغا وفي وديان نهر لولونغا ورافديه، لوبوري ومارينغا. وكان الأقزام يحتكرون صيد الأفيال تقريبًا، ولكن شبكة الحقوق في الحيوانات المصادة كانت تبلغ من التعقيد حدًّا يجعل الصائدين أنفسهم لا يخرجون إلا بربح قليل. فبين قوم الليكوبا كان إعطاء كلا النابين للزعماء أمرًا حتميًا، الأمر الذي لا يترك للصائد إلا اللحم؛ وبين قوم التيو وقوم المبوسي كان الزعماء يقتضون الناب الأرضي؛ وكان المتبع بين التيو بالإضافة إلى ذلك هو تقسيم العاج المتبقي إلى ثلاثة أقسام، أحدها للصياد، والثاني لزعيم الأرض، والثالث للزعيم السياسي. وظلّ العاج حتى أواخر القرن الثامن عشر ينقل على الطرق نفسها ويمر بالأيدي نفسها التي ينقل عليها ويمر بها الرقيق، الذين كانوا يمثّلون الجانب الأكبر من التجارة من حيث القيمة. ولم تنعكس العلاقة بين سلعتي التجارة هاتين إلا بعد عام ١٨٣٠. وكان نطاق السلع الواردة في المقابل من الساحل قاصرًا في البداية على الملح، والنزيمبو (الأصداف) من لواندا؛ والقماش والخرز. ثم اتسع هذا النطاق في منتصف القرن السابع عشر بإدخال السلع المعدنية، وخاصة السكاكين، والمرايا، كما شهد القرن الثامن عشر زيادة كبيرة في البنادق والبارود ومنتجات النحاس والصفيح والمشروبات الكحولية.

وليس لدينا حتى الآن تفهم كبير لكيفية تداول هذه السلع في حوض الكونغو. ويبدو أن تنظيم التجارة نفسه – الاختلاف في قيمة السلع من مكان إلى آخر وتبعًا لاختلاف الأذواق – كان يحول دون التوزيع المتساوي. وكانت توجد حتى عام ١٧٥٠ تقريبًا تجارة مجزّأة مع كل جماعة إثنية تسيطر على جزء من النهر أو من روافده. وأدى ذلك النظام إلى تسهيل احتكار عدد من السلع العالية القيّمة، مثل المرايا والخزف. كذلك كانت سرعة تداول هذه السلع موضعًا للتخمين، إذ إن ستانلي قدّر حوالى عام ١٨٨٠ أن السلعة الأوروبية كانت تستغرق حوالى خمس سنوات لتنتقل من الساحل إلى منطقة نهر أوبانجي.

وكانت التجارة في السلع المستخدمة محليًا تغطي منطقة سلع التصدير نفسها، أو تمتد إلى مساحة أكبر قليلًا. وعلى هذا النسق كانت الأراضي الواقعة حول أعالي نهر «أوغوزي» تنتج سلعًا حديدية تبلغ منطقة النهر من خلال وسطاء من قومي الكوكويا والتيو. وكثيرًا ما كان الأفراد

أو الجماعات يشتغلون بالتجارتين في الوقت نفسه. وفي أراضي الكاساي وروافده، ابتداءً من القرن الثامن عشر، كان النونو والنتومبا ينتجون الأوعية الفخارية، والملح، وكحول قصب السكر لسوق نهر الكونغو، كما كانوا ينتجون العاج والصمغ اللذين يتجهان إلى الساحل. وبالمثل كان البوبانجي - وهم الوسطاء الرئيسيون في الإقليم - ينتجون سلعًا مختلفة من منتجات الحرف اليدوية بصفة رئيسية من أجل الأسواق المحلية.

وكانت هذه التجارة المحلية تشمل نوعين رئيسيين من السلع. فكانت السلع الغذائية تتمتع بسوق ضخم، لأن الطلب الخارجي الكبير والمطرد التزايد منذ القرن الثامن عشر جعل عديدًا من القرى تتخصص في التجارة. وكان ذلك هو الوضع بصفة خاصة حول بركة ماليبو، في وديان أنهار أليما، وليكوالا - ماسّاكا وسانغا، وفي مراكز التجارة في منطقة الغابات، التي لم تعد كلها تتمكن من توفير الغذاء الذي يلزمها. وكانت الكاسافا، التي تتولى النساء زراعتها ومعالجتها، من أكثر السلع الغذائية المرغوبة. وكان نخيل الزيت يوفر سلعًا مفيدة متعددة: الزيت للاستعمالات المنزلية، والذي كانت الأرباح من بيعه تقسم بين صاحب النخلة، والرجل الذي تسلقها لقطع الجذع، والمرأة التي استخلصت الزيت منه؛ ونبيذ النخيل، الذي كان يقتصر انتاجه على الرجال. وكان الملح سلعة أخرى حيوية الأهمية، سواء كان ملحًا صخريًا من أراضي «مبوسي» أو ملحًا نباتيًا يتولى إنتاج الجانب الأكبر منه أقوام الأنهار على طول المجاري المائية. وكانت هذه الأقوام توفر أنواعًا كثيرة من الأسماك بتقنيات متطورة. وأخيرًا، كان هناك التبغ وأنواع المشروبات الكحولية المحلية.

وكانت الحرف اليدوية تسهم في التجارة كذلك، ويعمل فيها أخصائيون. فقد كانت النساء في المجتمعات الزراعية يتولين أمر الزراعة ويتركن مجال الحرف اليدوية حكرًا للرجال. أما مجتمعات صيد الأسماك فكان الصيد فيها هو عمل الرجال، مما كان يترك النساء أحرارًا للاشتغال بالحرف اليدوية. وكانت أشد المنتجات رواجًا هي: الحصر، التي اختص بإنتاجها أقوام البر دون أقوام الأنهار؛ ومسحوق خشب الكام الأحمر الذي تنتجه النساء؛ وقماش النخيل الذي اشتهر بإنتاجه قوم التيو؛ والأدوات الحديدية؛ والأوعية الفخارية التي كانت تصنع في أغلب القرى ولكن باستخدام تقنيات وزخارف مختلفة كانت تنشط التجارة؛ وأخيرًا القوارب من جميع الأحجام، حيث كانت الكبيرة منها المستخدمة في التجارة ذات طول يبلغ عشرين مترًا أو أكثر، في حين أن الصغيرة التي يبلغ طول الواحد منها ثلاثة أمتار كانت تستخدم في الأسفار القصيرة بين قرى الصيد[٣٩].

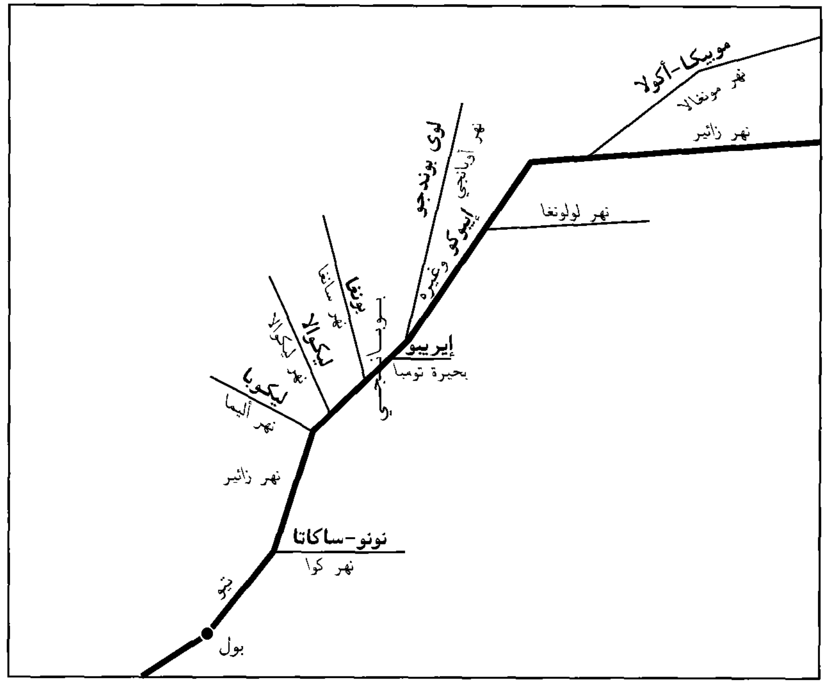
من ذلك يتبين أنه كانت توجد اختلافات كبيرة بين نوعي التجارة. فكانت تجارة التصدير تقوم على اقتصاد تدميري - مؤدّاه انتزاع البشر والصيد - ولا تعبأ بالإحلال لتعويض الثروة التي تعتمد عليها، كما كانت فائدتها قاصرة على أقلية ضئيلة. أما التجارة في السلع المحلية فكانت

(٣٩) G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٢٧٢-٢٧٨؛ J. Vansina، ١٩٧٧، ص ٢٦٧-٢٨١؛ R. Harms، ١٩٨١، ص ٥١-٦٩.

تقوم على اقتصاد إنتاجي ظلّ ينمو دون انقطاع عبر القرون ويسهم في صون التقنيات المستخدمة في القرى أو في تحسينها: وكان المستفيدون منه هم عامة النساء والرجال العاديين، كل بقدر ما ينتجه.

مجتمعات متنوعة

كان من أثر هذه التجارة الداخلية التي استمرت أمدًا بالغ الطول أن شجعت على التوحيد التدريجي المطرد لمختلف أقوام حوض الكونغو، رغم العقبات التي كانت تعزز التنوع. وكان من بين هذه العقبات الطريقة التي كانت التجارة منظمة بها، فقد كانت تجارة مجزأة، وبقيت



الشكل ٢،١٨: الأقوام ومناطق النفوذ على طول محور الكونغو–زائير.

المصدر: عن R. Harms, River of Wealth, River of Sorrom. The Central Zaire Basin in the Era of the Slave and Ivory Trade, 1500-1891, 1981, New Haven and London: YUP, p. 76 Ⓒ Yale University Press

كذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر، إذ كان النهر وروافده مقسمين إلى مناطق نفوذ، تسيطر على كل منطقة منها جماعة إثنية واحدة – ومن أمثلة ذلك السيكاتا والنونو على نهري كوا ومفيمي، والليكوبا على نهر أليما، واللوي على نهر أوبانجي الأدنى. ولم يبدأ البوبانجي في السيطرة على محور الكونغو – أوبانجي بأكمله إلا في القرن الثامن عشر. وكان انعدام الثقة قد ساد لفترة طويلة في العلاقات بين مختلف الأطراف، كما كان النهب أمرًا شائعًا. ولكي تحمي

نفسها من هذا النهب. كانت البعثات أو جماعات الرحلات التجارية كبيرة الحجم، تشمل كل منها عشرة قوارب كبيرة أو أكثر، وفي كل قارب ما بين ثلاثين وستين مجدّفا. وكان تعارض المصالح يؤدي في أحيان كثيرة إلى حروب حقيقية، مثل الحرب التي قامت بين الجماعتين الأكثر اشتغالًا بالتجارة، وهما البوبانجي والتيو، اللتين لم تتوصلا إلى اتفاق دائم إلا في أوائل القرن التاسع عشر. وكانت تقنيات التجارة نفسها من بين العوامل الكثيرة التي تؤازر الوحدة. ومن المشهود مثلًا أن الإقليم كله بدأ منذ القرن الثامن عشر يتبنى في معاملاته العملات نفسها، وهي قماش النخيل، والنزيمبو، والأصداف، وقضبان النحاس، التي كانت فيما يبدو تتنافس محليًا مع العملات المستخدمة على نطاق أضيق. وعلى النسق نفسه، أدت ممارسة الائتمان على نطاق واسع إلى إيجاد سلاسل طويلة من التضامن في كل أرجاء منطقة التجارة. كذلك أدت الممارسة المربحة للتجارة إلى استراتيجيات لتحالفات ممتدة النطاق عن طريق الزواج، وفوق كل شيء من خلال منظمات أخوّة الدم التي أنشأت التزامات عديدة بين المشتركين فيها (الحماية والإيواء، والمساعدة المالية في حالة الدين، والمساعدة الحربية، والمساعدة المعنوية والمادية في النكبات). وبذلك أقامت التجارة النهرية الاتصالات بين مختلف الأقوام، ونشرت العادات والمعتقدات نفسها ويسرت صعود هيمنة لغة البوبانجي التي كانت لغة تجارية ممتازة. وقد بلغت هذه الحضارة – التي زادت سرعة تشكّلها في القرن الثامن عشر – ذروة صعودها بين عامي ١٨٥٠ و ١٨٨٠.

وقد سارت هذه الوحدة النامية جنبًا إلى جنب مع درجة من التنوع، ترتبط جزئيًا بالطرق المتنوعة التي أصبحت بها مختلف الأقوام مشاركة في التجارة الكونغولية الواسعة النطاق وتكيفت مع مقتضياتها.

ذلك أن الاشتراك في التجارة لم يكن من نصيب الجميع. فحيثما كان الماء وفيرًا، ظلّ صيد الأسماك – أقدم أنشطة أقوام البانتو في حوض الكونغو – هو النشاط الأساسي لجماعات كثيرة. وكانت مجتمعات صيد الأسماك تتميز أولًا بارتفاع درجة حراكها (تنقلها) الجغرافي، الذي كان يتحدد بالاختلافات في منسوب المياه وبالتنقلات المنتظمة لأسراب الأسماك. ووفقًا لمقتضيات الفصول، كان الناس يعيشون في قرى ثابتة أو في معسكرات لصيد الأسماك تقام وقت انخفاض مستوى المياه وتهجر عندما يبدأ منسوب النهر في الارتفاع. وكان هناك من الناحيتين الاجتماعية والسياسية افتقار ظاهر إلى التوافق بين الوحدات السياسية والاقتصادية. فقد ظلت الوحدة السياسية الأساسية هي القرية: وكانت سلطة الزعيم – الطقوسية والدينية في جوهرها – لا تعمل عملها إلا في هذا الإطار المحدود. ولكن الكثير من أوجه حياة القرية كان يخرج عن سيطرته، ولا سيّما إقبال صائدي الأسماك وإدبارهم اللانهائي بين القرية ومعسكرات الصيد، وأنشطة فرق صيد الأسماك القصيرة الأجل. وكانت الوحدة الاقتصادية الأساسية فريقًا لصيد الأسماك مخلخل البنية، يقوم على مبادرة من صائد أسماك مشهور ويشمل بعضًا من أقاربه وعددًا من المتطوعين الآخرين. وعلى هذا النحو كانت الخلايا الأسرية التي تقوم عليها القرى تتعرض للتخلّع من أجل الوفاء بمتطلبات صيد الأسماك. وبينما كان ذلك النظام يشجع

قدرًا من الفردية، فإنه كان يضمن كذلك حصول كل أسرة على مواد الغذاء بصورة منتظمة، إذ إن واحدًا أو آخر من أفرادها كان يحصل بالضرورة على قدر من الأسماك يرسله للأسرة[٤٠].

ويلاحظ أن الكثير من المجتمعات في حوض الكونغو التي اندمجت في اقتصاد التبادل قد استفادت أيضًا من الأوضاع الاقتصادية الجديدة كي تنمي أنشطتها الإنتاجية. ولا شك في أن هذه الخصوصية الاقتصادية توضح جزئيًا بقاء البنى السياسية الأصلية لجماعات المونغو العديدة، التي لا يزال تاريخها مستعصيًا على الفهم الواضح[٤١].

وقد تطورت المجتمعات التي تخصصت في الأنشطة التجارية على نحو مختلف، كما يتبين من مقارنة تطور البوبانجي والتيو مع ما تقدم. ومن المتعذر رسم صورة واضحة لهجرة البوبانجي الطويلة من المجرى الأوسط أو الأدنى لنهر أوبانجي إلى بركة ماليبو. ووفقًا لما يقرره رجال الإدارة الاستعمارية الأوائل في كتاباتهم حوالى عام ١٨٨٥، فإن استقرار الأوبانجي على نهر الكونغو لم يكن يرجع آنئذ إلى أكثر من ثلاثة أجيال أو أربعة، أي إلى بداية القرن التاسع عشر. ولكن هناك مصادر أوروبية أخرى تذكر العديد من رقيق الكويبانغوي على الساحل في القرن الثامن عشر؛ ويشير الراهب (فرا) لوكا دا كالتانيسيتّا في «مذكرات كونغولية، ١٦٩٠–١٧٠١» إلى وصول مهاجرين غير محدّدي الهوية إلى ماليبو بول خلال القرن السابع عشر[٤٢]. والأمر المؤكد هو أن ما كان في الأصل مجتمعًا من صائدي الأسماك تحول بسرعة إلى التجارة، التي أصبحت الأساس الوحيد للحياة الاجتماعية كلها. ومنذ ذلك الوقت فصاعدًا، نشأ تضافر كامل بين الوحدة السياسية والوحدة الاقتصادية. وكان مجتمع البوبانجي يقوم على مؤسسات تجارية يمتلكها تجار أثرياء. ولم تكن تلك المؤسسات مبنية على روابط القرابة والدم، لأن كل تاجر كان يفضل أن يجمع أشخاصًا معتمدين عليه – من النساء والرقيق – يكون سلطانه عليهم أكبر من سلطانه على أقربائه، فضلًا عن كونه سلطانًا بلا منازع. فالمجتمع إذن كان مجتمعًا مفتوحًا فيه قدر كبير من الحراك الاجتماعي: إذ إن أي شخص نشيط وناجح في التجارة كان يمكنه أن يجمع ثروة تمهّد طريقه إلى جمع عدد متزايد من المعتمدين عليه، وبالتالي إلى السطوة والمطالبة بالألقاب السياسية، التي كان أسماها – وهو لقب «موكوندزي» (الزعيم) – يعزّز مركز حامله على رأس مؤسسته التجارية، ويسهّل عقد التحالفات في جميع أنحاء الإقليم، ويجلب لصاحبه عضوية المجالس المسؤولة عن تسوية مختلف المشكلات التي تنشأ عن التجارة.

وشاء حسن الحظ الفريد للتيو أن يعيشوا عند أكبر ملتقى للطرق وعند النقطة الرئيسية للتوزيع في شبكة التجارة الكونغولية. ويبدو أن التجارة لم تحدث أي اضطراب في البنى السياسية للمملكة، التي كانت لامركزية التنظيم على نطاق واسع رغم سيادة الشعور بين أهلها

(٤٠) R. Harms، ١٩٨١، ص ١١١–١٢٥.

(٤١) G. Van der Kerken، ١٩٤٤؛ G. Hulstaert، ١٩٧٢.

(٤٢) G. Sautter، ١٩٦٦، ص ٢٤٣–٢٤٥؛ P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ١٢٤.

بالاشتراك في الأصل وفي الهوية الثقافية. وكانت البنية الرئيسية تتألف من زعامات ذات استقلال ذاتي نسبي، يتمتع فيها الزعيم بامتيازات طقوسية كبيرة، ولكن بسلطات سياسية محدودة: فلم يكن في استطاعته منع استقرار الوافدين الجدد في منطقته أو معارضة الرحيل النهائي لرعاياه الساخطين في حالات الانشقاق الخطير. وكان الموقف نفسه يسود على المستوى التالي. وكان الأوكو (التي حرّفها الأوروبيون إلى «ماكوكو»، ولكنها تعني الملك) يتمتع فوق كل شيء بدور روحي. أما السلطة الزمنية فكانت في يد عدد قليل من كبار الأعيان، مثل «النغايليثينو» المسؤول عن جمع الإتاوات ورئاسة الحكومة، و «الموبدزو» وهو قاضي قضاة البلد. وعلى خلاف الزعامة، لم يكن منصب الأوكو وراثيًا: فقد كان الملك ينتخب من بين كبار الزعماء في المملكة بواسطة أقرانه الذين يجتمعون في هيئة انتخابية تضم أحد عشر عضوًا ويرأسها النغايليثينو. وقد احتفظت هذه البنية القديمة بسماتها الجوهرية حتى مجيء الاستعمار.

وكان المستوى الاجتماعي هو الذي شهد حدوث أكثر التغيرات ترسخًا. فقد طرأ في البداية انفصام متزايد بين الأقوام النهرية التي احتكرت الأنشطة التجارية وبين التيو في الداخل، الذين كانوا متخصصين في الإنتاج الزراعي (الكاسافا والتبغ) من أجل سوق النهر. وكان ذلك العمل الزراعي الكثيف يتطلب قدرًا متزايدًا من الأيدي العاملة، مما أدى إلى التراكم المتزايد للنساء والرقيق. أما بين الأقوام النهرية، فقد كان الذين حققوا أعظم استفادة من التجارة هم الزعماء، وخاصة المقيمين منهم عند بركة ماليبو، الذين استغلوا إلى أقصى حدّ تفردهم بحق بيع الرقيق والعاج. وفي مقابل ذلك كان الزعماء والأعيان المقيمون بعيدًا عن بركة ماليبو – مثل الملك الذي كان مقره في «مبي» على بعد أكثر من مائة كيلومتر إلى الشمال – لا يشاركون في التجارة إلا بصورة متقطعة، بأن يرسلوا أتباعهم إلى بركة ماليبو. فكانوا إذن يمتلكون السلطان السياسي، ولكن سلطانهم الاقتصادي كان أقل من السلطان الاقتصادي للأقوام النهرية.

ولم تتحول هذه الاقتصادات التجارية للبوبانجي والتيو إلى اقتصادات رأسمالية. فقد تحققت أرباح ضخمة، ولكن لم يكن من الممكن استثمارها في القطاع الإنتاجي. وكان من المستحيل شراء أرض أو قوى عاملة إلا على صورة رقيق. كما أن النقود – التي كانت مقبولة في بعض الصفقات – لم تصبح رمزًا عامًا للقيمة يمكن استخدامه لشراء جميع السلع. وكانت تتجمع في أشكال مختلفة ويجري إقراضها، ولكن دون فوائد بصفة عامة. وهناك بعض السلع وبعض الخدمات الاجتماعية والدينية – مثل الغرامات والمهور – التي لم تدخل أبدًا في نطاق اقتصاد النقود.

ومن الصورة المعروضة فيما تقدّم لأقوام أفريقيا الوسطى ومجتمعاتها، يتبين بوضوح مدى تنوّعها وقابليتها للتجديد، حتى في الأوضاع الشاقة. ويتبين كذلك – من الثغرات التي تشوب معارفنا – الاتجاهات التي ينبغي أن يعجل الباحثون بالتحرك فيها، سواء بالبحوث الواسعة النطاق ذات الإمكانيات الكبيرة والموجهة بصفة رئيسية إلى جمع مواد جديدة عن طريق الآثار والموروثات الشفهية، أو بوضع النماذج النظرية المفصلة في معرض دراسة البنى الاجتماعية، والتطور الثقافي، وتاريخ الأفكار والاتجاهات الذهنية.

الفصل التاسع عشر

مملكة الكونغو وجيرانها

ج. فانسينا
استنادًا إلى إسهام من ت. أوبنغا

تقطن الجزء الغربي من أفريقيا الوسطى، إلى الجنوب من الغابات الإستوائية، شعوب تتكلم لهجات من لغة الكونغو ومن لغات وثيقة الصلة بها[1]. وهذه الوحدة تدعمها وحدة ثقافية عميقة. وتلك المجموعة العرقية اللغوية تحتل إقليمًا يمتد من جنوب غابون إلى هضبة بنغويلا ومن المحيط الأطلسي إلى ما يجاوز بكثير نهر كوانغو. وهي تتاخم، في الشمال الشرقي، منطقة تيكيه وفي وسطها هضاب باتيكه، كما تجاور في الجنوب، منطقة اوفيمبوندو في هضبة بنغويلا.

وتتوافر عن تاريخ هذه المنطقة اعتبارًا من عام ١٥٠٠، وثائق كبيرة. إذ يقدر عدد ما كتب من صفحات معاصرة عن الفترة من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ بما يزيد على نصف المليون: وهو أكثر مما كتب عن أي منطقة أخرى ذات حجم مماثل في القارة.

وقد نشرت على مدى السنوات المائة الماضية، نصوص وأدلة في طبعات عديدة[2]. وهناك مدرسة تاريخية آخذة في التطور منذ القرن السابع عشر[3]. وهذا الفصل لا يمكن بطبيعة

---

(١) M.A. Bryan، ١٩٥٩، ص ٥٦-٦٢؛ T. Obenga، ١٩٦٩ و ١٩٧٠.

(٢) ملخص المصادر: A. Brasio، ١٩٥٢-١٩٧١؛ T. Filesi و E. de Villapadierna، ١٩٧٨؛ L. Jadin، ١٩٦١ و ١٩٧٥؛ وأعمال A. de A. Felner و L.M. Jordâo؛ و J. Cuvelier و F. Bontinck. والبيبليوغرافيات في W.G.L. Randles، ١٩٦٨؛ J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب). ومن بين أهم المؤلفين القدامى: G. Gavazzi، ١٦٨٧، O. de Cadornege، ١٦٨١ (١٩٤٠)؛ O. Dapper، ١٦٦٨؛ L. Degranpré، ١٨٠١؛ F. de Pigafetta، ١٥٩١؛ A. Proyart، ١٧٧٦ و E. Da Silva Correa، ١٧٨٢، (١٩٣٧).

(٣) للإطلاع على التاريخ الحديث انظر J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب)، الصفحات من السابعة عشرة إلى العشرين من التمهيد.

الحال أن يكون أكثر من مقدمة ينبغي أن تظل فيها البيبليوغرافيا الحديثة نفسها انتقائية.

ولقد كانت حركة التاريخ في هذه المناطق في القرنين السادس عشر والسابع عشر مختلفة جدًا عنها في العصور اللاحقة. فقد نظم الإنسان الأقاليم الشاسعة لتكوين الدول، باستخدام بنى سياسية. غير أنه بعد عام ١٦٦٥ تقريبًا، أعيد تنظيم هذه الأقاليم على نطاق أوسع من ذي قبل، إذ أصبحت الدول أقل أهمية بكثير. حيث كان المبدأ التنظيمي مستوحى آنذاك من متطلبات بنية إقتصادية كانت هي نتاج تجارة رقيق مكثّفة. ولذلك فإننا سنولي الأولوية، في تناولنا للقرون الأولى، لتاريخ الممالك؛ وستكون التجارة هي محور الإهتمام بعد ذلك، حيث انتقصت ديناميانها من أهمية الممالك.

وتتحدد طاقات هذه المناطق بالتضاريس وسقوط الأمطار. فالأراضي الخصبة توجد في الوديان حيث يكون فصل الجفاف قصيرًا. على أن هذا الفصل تتفاوت مدته بين شهرين وستة أشهر تبعًا لخط العرض والمسافة من الساحل الذي هو أكثر جفافًا. وتفسر طبيعة الأراضي، الجبلية عامة، توزيع السكان الباحثين عن مواطن أفضل توزيعًا غير متكافئ، حيث تتناوب المساحات المأهولة التي يبلغ حجمها حجم مقاطعة صغيرة أو مركز إقليمي مع المناطق الصحراوية المهجورة. وكانت المنطقة التي حظيت بهذا التنوع في الأوساط أكثر من غيرها تقع شمال نهر زائير الكونغو، من الساحل إلى المنطقة المسماة مايومبه. وكانت توجد فيها أيضًا قُرارات معادن لها قيمتها (النحاس والرصاص وخامة الحديد). وهذه المنطقة هي التي قامت فيها أكبر دولتين من دول الساحل، وهما مملكة الكونغو ومملكة لوانغو.

ومنذ ٤٠٠ عام قبل الميلاد على الأقل، استقر المزارعون ممن يتكلمون لغات البانتو الغربية شمال وجنوب القطاع الأسفل من نهر زائير حيث أنتجوا اليام (نوع من البطاطا) والخضروات وبذور زيت النخيل. وقد زاد عدد هؤلاء السكان فيما بين القرنين الثاني والخامس بوصول أناس من الشرق يتكلمون لغات البانتو الشرقية. وقد زرع هؤلاء الناس الحبوب، كما قاموا، حيثما سمحت بذلك ذبابة تسي تسي – وخاصة في أنغولا – بتربية قطعان الأبقار. وقبل وصولهم عام ١٠٠ أو قبل ذلك، كان شغل الحديد قد وصل إلى المنطقة. وأخيرًا فإن زراعة الموز أدخلت، ربما خلال القرن السادس، لتكمل مجموعة المنتجات[٤].

وقد أضحت التنظيمات الإجتماعية السياسية بعد ذلك أكثر تعقيدًا، وتكونت مشيخات بين المحيط ونهر زائير في القطاع الأعلى من النهر ابتداءً من «بول». وفي الإقليم الغني بموارده شمال القطاع الأسفل من النهر، في المنطقة المسماة مايومبه، وصل التقسيم الإقليمي للعمل إلى أبعد مداه. فنحو عام ١٥٠٠ كان سكان السواحل يوردون الملح والأسماك وكانوا قد حولوا سهل لوانغو الساحلي تجاه مصب نهر زائير إلى منطقة شاسعة لزراعة النخيل تنتج زيت النخيل. وكان سكان منطقة المصب يصنعون الأواني الفخارية. وفي الداخل كان يجري إنتاج النحاس والرصاص من مبوكو سونغو إلى ميندولي وإنتاج الحديد في منطقة مانيانغا (نسوندي). وعلى

---

(٤) J. Vansina، ١٩٨٤ (ب).

مدى أبعد صوب الشمال، بالقرب من أهداب الغابة الكبيرة، كان يزرع نخيل الرافية (نخيل يزرع في أفريقيا وأمريكا ويتميز بمتانة أليافه) وتنتج كميات كبيرة من النسيج. وأخيرًا كان يجري في المنطقة نفسها، وعلى مدى أبعد داخل الغابة، مبادلة منتجات الغابات مثل الخشب الصبغي الأحمر مقابل منتجات السافانا. وكان ذلك هو مهد ميلاد حضارة الكونغو. أما حضارة التيكه فتطورت على المرتفعات، ولكن على أساس إسهامات من جماعات تعيش على حافة الغابة وفي المنطقة المجاورة لجماعات الكونغو، وكذلك إسهامات – على الأقل بأفكار سياسية – من القطاع الأوسط لنهر زائير / الكونغو. وربما كانت مملكة التيكيه، التي ورد ذكرها فيما كتب ابتداءً من عام ١٥٠٧، أقدمها جميعًا: فقد اشتهرت بذلك على الأقل في القرن السابع عشر[٥].

وقد نشأت مملكة الكونغو انطلاقًا من مشيخة فونغو شمال نهر زائير[٦]. وفي ذلك الوقت انتشرت المشيخات بل والممالك الصغيرة وتجمعات المشيخات في أراضي القطاع الأسفل من النهر شمالًا وجنوبًا. وأسس نيمي لوكيني، مؤسس مملكة الكونغو، مدينة مبانزا كونغو في المنطقة التي توجد فيها سان سلفادور حاليًا. وقد أنشأ مملكته بالتحالف، من ناحية، مع الزعيم المحلي (الكابونغا) ومع ملك على مسافة أبعد نحو الشرق، يحكم المباتا في وادي انكيسي، وبالقيام، من ناحية أخرى، بغزو أراض أخرى تجاه البحر والقطاع الأسفل من وادي انكيسي. ولسنا نعرف تاريخ إنشاء المملكة. ويؤكد بعض المؤلفين على طول عملية تكوينها التي يعمدون، بطريق الإستنتاج القياسي، إلى تحديد بدايتها في القرن التاسع[٧]. ويقتصر آخرون على تحديد تاريخ تأسيسها في مدى منتهاه عام ١٤٠٠ وبدايته قبل قرن على الأقل من ذلك العام[٨].

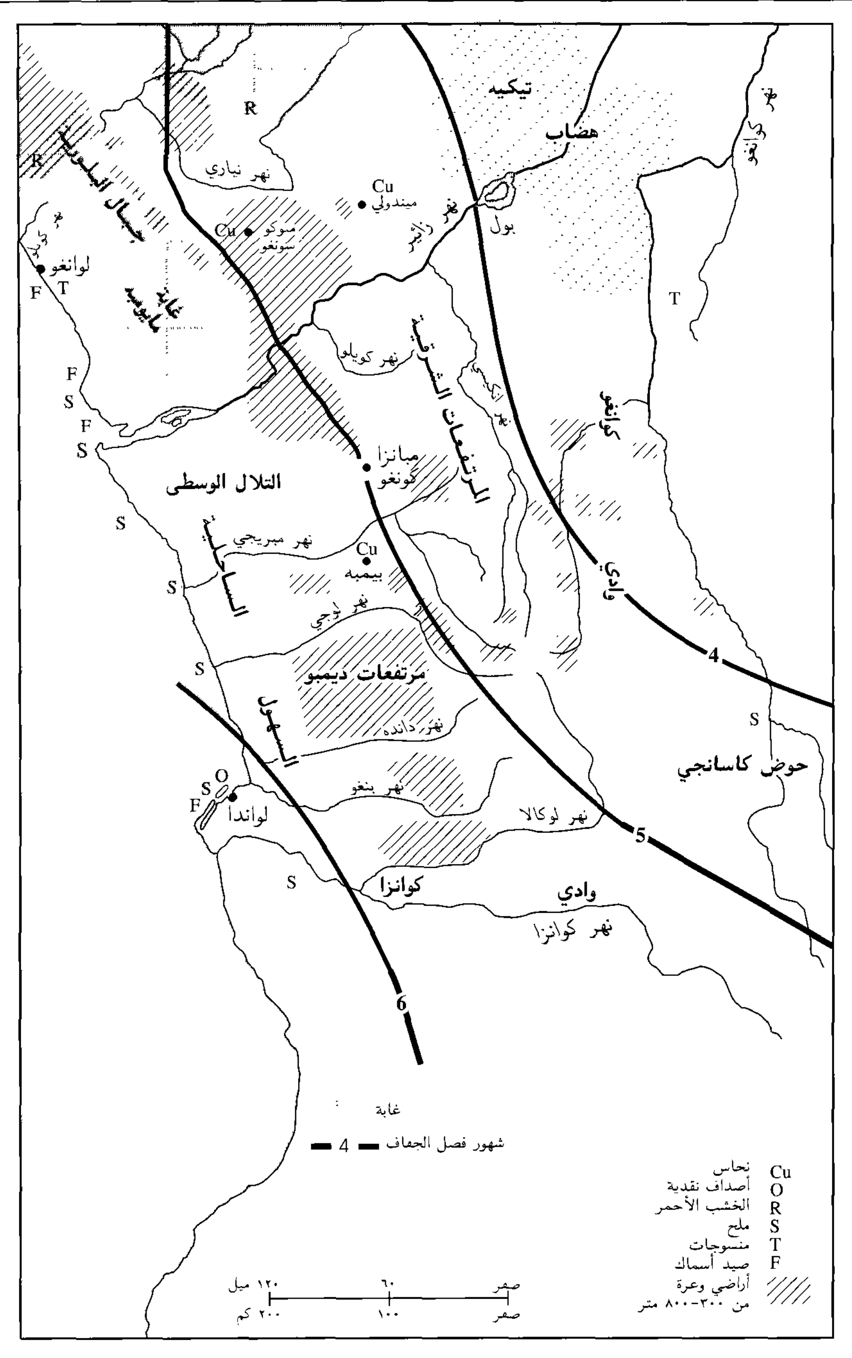
ويتفق الباحثون عمومًا، رغم عدم وجود سند قوي، على أن مملكة تيو أسست على الأرجح قبل ذلك. ويعتقد بعض الباحثين أن مملكة لوانغو، التي قامت غير بعيد من فونغو في شمال النهر، بلغت أوجها في القرن السادس عشر، بينما يؤكد آخرون، مستندين في ذلك إلى أنها لم تسترع انتباه دولة البرتغال قبل عام ١٥٧٦، أنها لم تكن آنذاك مملكة قديمة العهد أو بلغت درجة عالية من التطور. وفي جنوب الكونغو، كانت دولة ندونغو التي كان ملكها يحمل لقب نغولا – وهو لقب حُرّف إلى انغولا – تتشكل نحو عام ١٥٠٠. وخلافًا للكونغو ولوانغو اللتين نشأتا من تحالفات بين أقاليم كبيرة، نشأت ندونغو من اندماج مشيخات صغيرة عدّة ومثلت بذلك أوج اتجاه نحو شكل من تنظيم الدولة أقل بكثير من النظام القائم في الكونغو ولوانغو من حيث عمق جذوره. وفضلًا عن ذلك فانها كانت نحو عام ١٥٢٠ لا تزال تعتمد جزئيًا على الكونغو شأنها في ذلك شأن مشيخات ديمبو التي كانت تفصلها (أي ندونغو) عن الكونغو على وجه التحديد.

(٥) O. Dapper (German translation, 1670)، ١٦٦٨، ص ٢١٩، (الترجمة الألمانية، ١٦٧٠).

(٦) J. Vansina، ١٩٦٣.

(٧) فيما يتعلق بالاستنتاج بطريق القياس، انظر M.M. Dufeil، ١٩٨٠.

(٨) W.G.L. Randles، ١٩٦٨، ص ١٨.



الشكل ١٩،١: طوبوغرافيا الكونغو وموارده الطبيعية.



اللوحة ١٩.١: وعاء فخاري من يومبه، ارتفاع ٣٧,٥ سم.

هيمنة الكونغو

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر هيمنت دولة واحدة، هي الكونغو، على كامل المنطقة الواقعة بين هضبة بنغويلا وهضاب باتيكه وبين البحر وما وراء نهر كوانغو. ونحو عام ١٥٠٠ كانت حدود الدولة تمتد بمحاذاة ضفة نهر زائير من مصبه في اتجاه أعلى النهر إلى ما فوق ملتقاه بنهر انكيسي، مع امتدادها شمالًا في بعض الأماكن – في مانيانغا مثلًا – فيما وراء النهر. وكانت تشمل حوض نهر انكيسي وجميع الأراضي الواقعة في الجنوب حتى نهر «لوجي». وكانت تتوسع تجاه الجنوب وربما تجاه نهر كوانغو. وقد باشرت تأثيرًا على جميع الكيانات السياسية بإستثناء مملكة تيو، وحصلت جزية منها أحيانًا. وكان يسكن المملكة ذاتها عدد كبير من السكان وإن لم يكن لدينا عنه سوى تقديرات تقريبية. ويوافق معظم المؤلفين على رقم مليونين وإن كان أحدهم يتحدث عن أربعة ملايين أو حتى ثمانية ملايين بينما يطرح آخر

رقمًا لا يزيد على نصف المليون[٩]. وكانت المناطق الواقعة في دائرة نفوذ الكونغو تعادل على الأقل المملكة ذاتها من حيث السكان. ولا بد أن سكان مملكة تيو كانوا متناثرين للغاية الا فيما حول «بول».

ونظرًا إلى الدور الحاسم الذي لعبته الكونغو في التطور التاريخي للمنطقة، فإننا نقدم هنا عرضًا لتنظيمها كان أساسها البنيوي يقوم على تقسيمها بين مدينة كبيرة، هي العاصمة مبانزا كونغو، وبين الريف. وكانت تضم ثلاث طبقات اجتماعية محددة الملامح : أي النبلاء والقرويين، والرقيق، وهم يختلفون بعضهم عن بعض في وضعهم القانوني وأعمالهم وأسلوب معيشتهم. وقد عبرت اللغة عن هذا الاختلاف بمصطلحات تقابل بين مفهومي «التحضر» و«التهذيب» المرتبطين بالحياة الحضرية وبين مفهوم «القروية» المقترنة بالريف. وكانت الكلمة تعني الرقيق كما تعني في الوقت نفسه أسرى الحرب، مشيرة بذلك إلى مصدر الرقيق[١٠]. وكانت طبقة النبلاء تشكل هيكل بناء المملكة التي كانت المدينة نواتها. وكان النبلاء يعيشون في المدينة إلّا حينما يكلفون بالعمل كحكام للأقاليم. وكانت الفئة العليا من النبلاء تتألف من أقارب الملك أو أحد أسلافه. وكانت تتكون من ارتباط أسر نبيلة برباط الزواج وانتماء الأفراد إلى أكثر من أسرة في آن معًا. وكان النبلاء يشكلون جبهة في مواجهة القرى. وكان النسب الأمومي يحدد إمكانية تملك الأراضي والإقامة والخلافة في رئاسة القرية[١١]. وكان التماسك الإجتماعي أضعف بكثير بين القرى منه بين كتلة النبلاء. وكان الملك يعين أقاربه المباشرين في المناصب الرئيسية مثل الإدارة الإقليمية والوظائف العامة العليا و/أو الجهاز المركزي للضرائب. وكانت الملكية بالانتخاب؛ وكان المجلس الملكي يتألف من اثني عشر عضوًا من بينهم أربع نساء يمثلن، كما يقول أ. هلتون، عشائر أجداد الملك[١٢]. وعلى الرغم من وجود هذا النظام فإن الصراع من أجل الخلافة كان أمرًا شائعًا. فقد خلف نزينغا مبيمبا، المعروف بأفونسو الأول، أباه نزينغا نكوو عام ١٥٠٦ بعد صراع بين سادة الشمال من ناحية وسادة العاصمة والجنوب من ناحية أخرى[١٣].

وكان للملوك، وقد أكثروا من تعدد الزوجات، أبناء كثيرون، وكانت أسرهم سرعان ما تبلغ أحجامًا كبيرة. فبعد حكم استمر خمسًا وعشرين سنة كان لأفونسو ٣٠٠ من الأحفاد

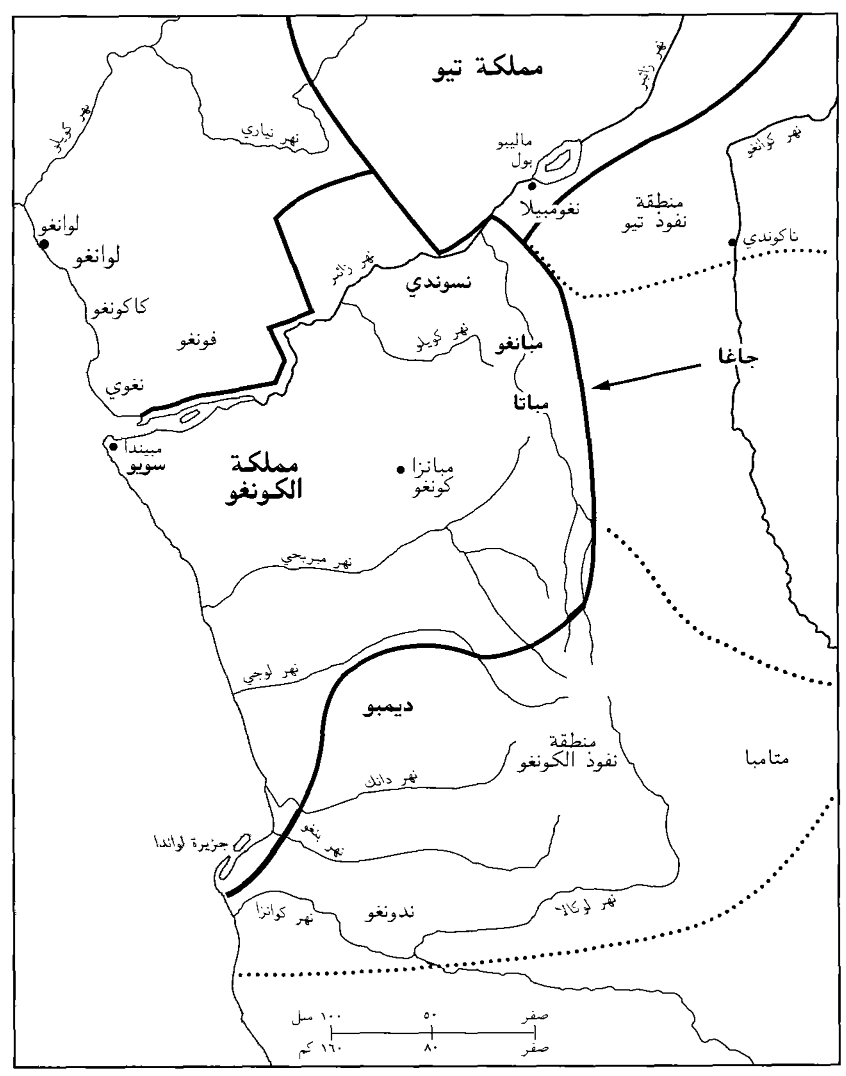
---

(١٠) C. Penders و J. Van Wing، kifuka (urbanity) ١٩٢٨؛ J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب)، ص ١٧ و ٢١-٢٢؛ kifuka kia ntinu (court of the king); uvata (rusticity); vata (to cultivate); evata (village) وهذا المعجم الذي يرجع تاريخه إلى الفترة ١٦٥٠-١٦٥٢ صنّفه على الأرجح روبوريدو، وهو من كبار القساوسة وابن عم الملك. وهو يظل من أهم المصادر لدراسة العقليات.

(١١) يذكر A. Hilton، ١٩٨٥، عددًا من المؤشرات؛ والدليل يقدمه J. Van Wing و C. Penders، ١٩٢٨: ungari (relationship)؛ ungari ankama (seigniory)؛ وهو لقب كان لا يزال يستخدم بين السوكو الجنوبيين نحو عام ١٩٠٠ – nguri (mother). ويفيد الحرف الأول u التجريد والتعبير الذي يترجم بـ «seigniory» يعني إقليمًا ينظر إليه بمنظور القرابة على نطاق واسع حيث «unguri» الأم المصدر.

(١٢) A. Hilton، ١٩٨٥، ص ١٩٤.

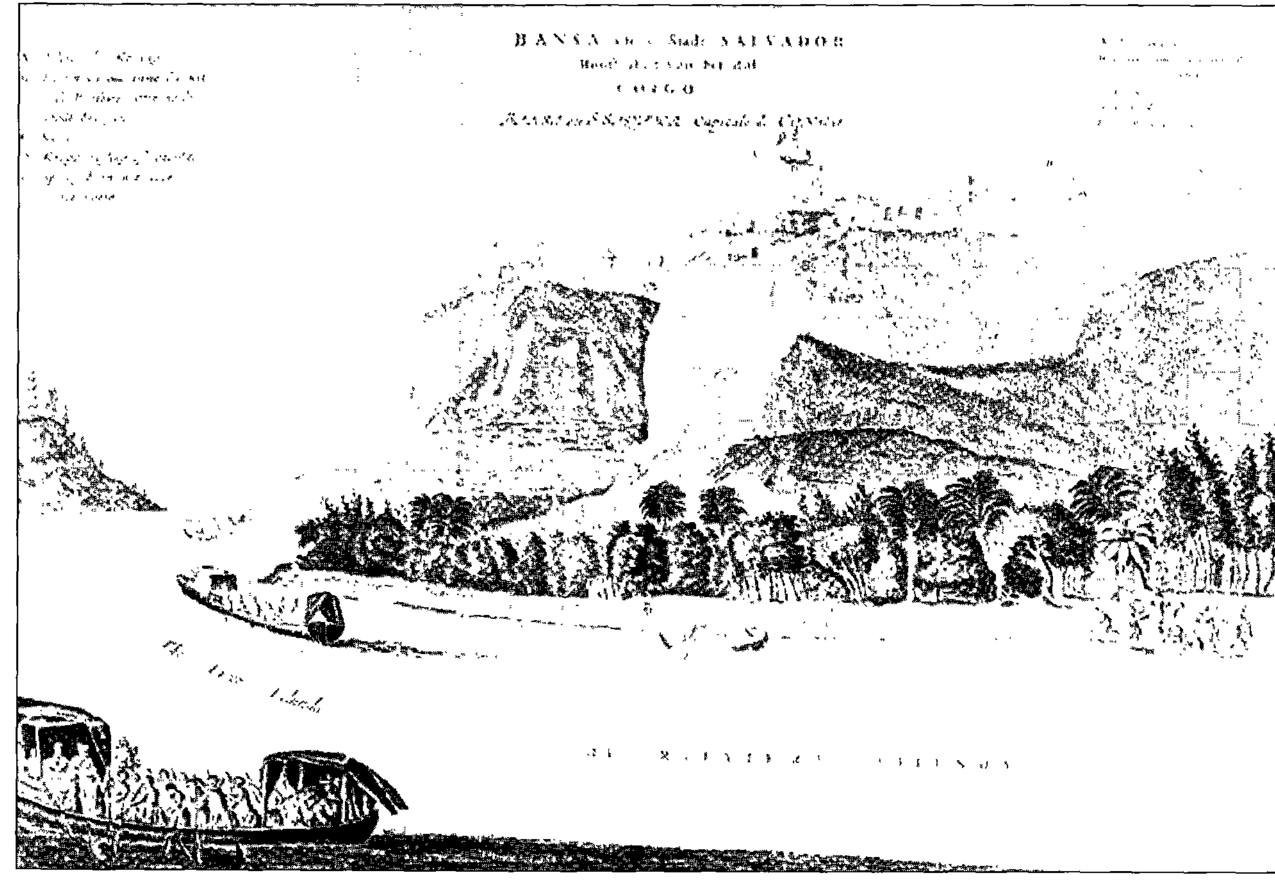
(١٣) M. Dicorato و L. Jadin، ١٩٧٤، ص ٥٤-٦٤.



الشكل ١٩، ٢: الكونغو وجيرانه في القرن السادس عشر (نقلاً عن J. Vansina).

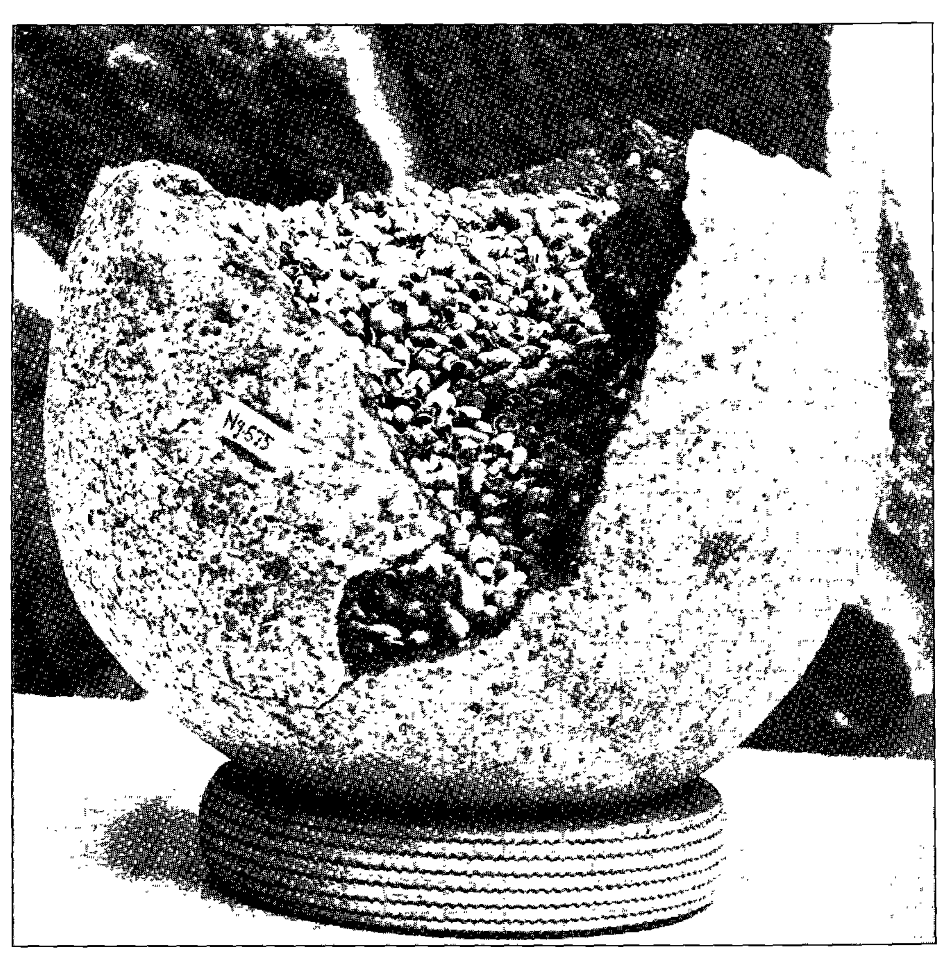
وأولاد الأحفاد[١٤]، وكذلك بدون شك مثل هذا العدد من أولاد الاخوة وأحفادهم. وكان يتعين أن تكون الزوجة الأساسية للملك ابنة أو أختًا لحاكم مباتا، وهي إقليم كان تولي الحكم فيه وراثيًا في نسل أناث آل نساكو لاو. وكان الأمير الحاكم لمباتا يتزوج بدوره إحدى القريبات المباشرات للملك. وكان فرع من أقربائه، آل نساكو فوندا، يزود المملكة بالمرشد الديني

(١٤) المرجع السابق، ص ١٨١.



اللوحة ١٩.٢: سان سلفادور، عاصمة الكونغو، في موقع مبانزا كونغو.

الأسمى. الـ «ماني» (السيد) «كابونغا» مبانزا كونغو، الذي كان مسؤولًا عن إقامة شعائر تقديس الروح الإقليمية لمنطقة العاصمة. وكان سيدا نساكو يتوليان تتويج الملك. وهنا نرى بوضوح ما كان لكيفية تأسيس المملكة من أثر.



اللوحة ٣،١٩: وعاء أصداف نزيمبو.

ومع أن الكونغو كانت تحكمها شبكة من أقارب الملك، فإنها كانت ذات مركزية شديدة. وكان الملك يعين حكام الأقاليم فيما عدا حاكم مباتا وكذلك، بعد عام ١٤٩١، حاكم سويو حيث يوجد ميناء المملكة في مبيندا. وكان يعزل الحكام وغيرهم من المسؤولين حسبما يراه مناسبًا. ولم يكن لطبقة النبلاء مناصب وراثية وكانوا يعيشون، منسبين، في مبانزا كونغو. وفي كل جيل كان يعاد تحديد تدرجها الهرمي من حيث علاقتها بالملك الجديد. وكان من العوامل الأخرى المساعدة على المركزية وجود عملة تصدر تحت رقابة الملك. وكانت عبارة عن أصداف «أوليفانسيلاريا نانا» تسمى نزيمبو باللغة المحلية وتأتي من مصايد جزيرة لواندا التي

تشكل جزءًا من المملكة. وكانت هناك أيضًا مركزية عسكرية. وفي أواخر القرن السادس عشر، كان الحرس الملكي، المؤلف من الرقيق، قوامه من ١٦٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ جندي[(١٥)]. وكان هو القوة المسلحة الدائمة الوحيدة في المملكة. وكان الفلاحون يستدعون أوقات الحرب في الخارج ليشاركوا في وحدات إقليمية. كذلك كان لكل بيت من بيوت النبلاء، وهو يتجمع حول رجل عظيم، أناسه (أتباع ورقيق). وكان للبيت الملكي إضافة إلى ذلك رقيق يرسلهم إليه جميع النبلاء.

وكانت أيديولوجية الملكية، وتسمى «نكيسي» باللغة المحلية، مستمدة من مفاهيم دينية عامة، لعبت ثلاث شعائر مهمة دورًا فيها: وهي عبادة الأسلاف، التي كانت أيكة المدافن الملكية مكانها المقدس؛ وعبادة الأرواح الإقليمية، حيث يخدم روح مبانزا كونغو الـ «ماني كابونغا» (وهو اسم يطلق على الكهنة المعنيين بالأرواح من مستوى القرية حتى مستوى المملكة)، وتقديس قوى الملك فيما يتعلق بالسحر. وكان مفهوم «نكيسي» هذا أساسيًا، وقد استخدم المسيحيون هذا اللفظ فيما بعد ليعني «ما هو مقدس». فكانت الكنيسة هي «بيت نكيسي» والانجيل «كتاب نكيسي» والكاهن هو «نغانغا (رجل دين) نكيسي»[(١٦)]، حيث كان لفظ نغانغا اللفظ المعترف به للإشارة إلى خبير بأمور الدين وخاصة في «نكيسي». وكانت الأمراض والمحن تعزى إلى «نداكي» (السحرة) الذين كان بوسع «نغانغا نغومبو» (العرافين) التعرف عليهم، أحيانًا عن طريق الإمتحان بالتعذيب. وقد انبثق من هذه الفكرة استخدام وسائط معرفة المشيئة الإلهية، بما في ذلك السم، في إقامة العدل؛ وكذلك الارتياب الدائم في أن الملك كان ساحرًا. وكانت الملكية مقدسة وكان الملك يخاطب على أنه «نزامبي مبونغو» (الخالق الأسمى)، وكان نظام البلاط والشعائر تعبر عن هذا التقديس، الذي تؤكده شعائر تنصيب الملك. فكان الملك، باعلان مباركته (تومبا)، يعبر عن حمايته للمسؤولين التابعين له ويكفل، بصفة عامة، الخصب، ولا سيما بتحكمه في سقوط الأمطار[(١٧)]. وكان الملك ذاته هو «نكيسي» البلد بالمعنى الحقيقي والعميق.

وكانت البنى في الممالك المجاورة مختلفة عن ذلك ولكن الايديولوجية كانت هي نفسها تقريبًا. فكانت هذه الممالك أقل مركزية. ففي لوانغو لم تحل بيوت النبلاء محل التجمعات القائمة على نسب الأم، وكانت هذه الطبقة أقل تماسكًا بكثير مما كانت عليه في الكونغو[(١٨)].

---

(١٥) F. de Pigafetta، ١٥٩١، ص ١٢٠؛ A. Hilton، ١٩٨٥، ص ١٩٦ (١٥٩٥).

(١٦) D. Ndembe Nsasi: nzo amuquissi (269), nganga (269), muquissi و F. Bontinck، ١٩٧٨ و mucanda ua ucua (268), unganga (271), uquissi ('holiness') (271); J. Van Wing و C. Penders، ١٩٢٨: mukisi (evil-spell, witchcraft, crime of poisoning), but ukisi (holiness, divinity, divine will) and kia nkisi (holy, sacred)، ١٩٢٨.

(١٧) O. Dapper، ١٦٦٨، ص ٥٨٣؛ وفيما يتعلق بـ «تومبا» (المباركة) أنظر الرسالة الشخصية من السيد أوبنغا OMhg_.

(١٨) بصفة عامة، أنظر P.M. Martin، ١٩٧٢؛ O. Dapper، ١٦٦٨، اللذين قدما أوصافًا مسهبة للوانغو.



اللوحة ١٩.٤: نبلاء كونغوليون في مملكة لوانغو يلبسون مآزر من جلد السنوريات.

وفي ندونغو لم تكن هناك بنية إقليمية تعلو فوق مستوى المشيخات الصغيرة، وكان على النظام العسكري أن يعوض عن ذلك النقص[١٩].

وكان انتصار أفونسو الأول ايذانًا بأطول فترة للملك في تاريخ الكونغو، من عام ١٥٠٦ إلى ١٥٤٣. وكان دور هذا الملك حاسمًا. وقد فتح أبواب البلد أمام البرتغال وأدى ذلك إلى عملية إعادة تنظيم إقتصادي وسياسي واسع النطاق وإستيعاب متعمد لسمات المسيحية بشكل دائم. وقد سارع هذا الزعيم الفئوي - المسيحي منذ عام ١٤٩١ وحامي المبشرين النادرين قبل عام ١٥٠٦ - وقد أصبح ملكًا، إلى جعل الكنيسة الكاثوليكية دين الدولة تحت إشراف ابنه هنريك، من عام ١٥١٨ إلى ١٥٣٦، بوصفه أسقفًا رسم في روما. وأصبحت هذه الأسقفية فيما بعد تحت إشراف البرتغال. وقد نمت تجارة الرقيق اعتبارًا من ١٥١٤. وحاول الملك أولًا مراقبتها، مثلما حاول ذلك ملك البرتغال، بإقامة احتكارات ملكية، ثم حاول الغاءها في عام ١٥٢٦. وقد فشلت هذه المحاولة، بل كانت الاحتكارات الملكية تنتهك باستمرار على يد الأفارقة - البرتغاليين من ساو تومي ومن جانب جيران المملكة - على ساحل لوانغو وفي ندونغو على حد سواء - وحتى في لواندا التي كانت جزءًا لا يتجزأ من المملكة. واستخدم الملك

(١٩) يصف بنية هذا النظام B. Heintze (for the kisama)، ١٩٧٠ و ١٩٧٧.

دخله من تجارة الرقيق وتجارة العاج وتجارة نسيج الرافية في اجتذاب التقنيين البرتغاليين وكذلك وعلى الأخص المبشرين. وقبل وفاته كانت الحياة الإجتماعية والسياسية قد تغيرت. فقد اتسعت الشقة بين النبلاء والعامة: إذ أصبح النبلاء متعلمين واعتنقوا المسيحية وشاركوا في تجارة الرقيق، بينما كان العامة يُستغلون استغلالًا قاسيًا[٢٠]. وكان البيت الملكي قد تدعم باستيراد الرقيق من «بول» وما وراءها للحرس الملكي وبتكاثر خلف أفونسو إلى حد أثر على الخلافة. وكان جميع الملوك اللاحقين من خلف أفونسو من خلال ابنة أو أخرى من بناته الثلاثة. وأدى التزايد المستمر في عدد المطالبين بالعرش إلى إنقسام البيت المالك إلى فريقين متعاديين، كما أدى، بعد عام ١٦٦٥، إلى حرب أهلية دمرت المملكة بصورتها التي كانت عليها حتى ذلك التاريخ. وقد أدخل وجود البرتغاليين في المدينة بعدًا سياسيًا جديدًا. ذلك أنهم كانوا مرتبطين بالزواج بأسر نبيلة مختلفة، وكانوا ينقسمون إلى أفارقة برتغاليين وبرتغاليين من البلد الأم قادوا الجماعات المعارضة في البلاط حتى عام ١٦٦٥ واشتركوا في جميع الصراعات التي دارت من أجل الخلافة.

لقد نمت التجارة فيما بين القارات، التي كانت قليلة جدًا قبل عام ١٥٠٦، بعد أن بدأت المتاجرة بالرقيق. وكانت تجارة الرقيق يشوبها الإضطراب من عام ١٥١٥ حتى عام ١٥٢٦ عندما جرى تنظيمها فعلًا. فمنذ ذلك الحين أصبح الرقيق ينحصرون في الأجانب – وهم أساسًا من «بول» وربما من وادي كوانغو – وفي المجرمين. فكان مجتمع «المولاتو» (المولّدين) في العاصمة يرسل «البومبيروس» (عملاء من «بومبو»، وهو الإسم الذي يطلقه الكيكونغو على شعب «بول») إلى «بول» حتى قبل عام ١٥٢٩. ولا تزال الأصول السابقة لهؤلاء الرقيق غير معروفة. وكان كثير منهم من الباتيكه ولكن بعضهم جاء بالتأكيد من مناطق أخرى، حيث كان يجري شحنهم منها بالطريق النهري إلى «بول». وقد بلغ مجموع ما صدر منهم نحو ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ سنويًا حتى عام ١٥٤٠ تقريبًا، و ٦٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ سنويًا بعد ذلك[٢١]. ولا بد أن ما استورد منهم من «بول» كان أكثر من ذلك، حيث أن كثيرًا منهم كانوا يجندون في مبانزا كونغو للخدمة في الحرس الملكي أو للعمل في مزارع المحاصيل الغذائية التي تغذي العاصمة، وكان رقيق آخرون يعينون للعمل في ميناء مبيندا أو في خدمة نبلاء الأقاليم. وبالإضافة إلى هذه التجارة الخاضعة للمراقبة، نمت تجارة رقيق سرية، قام بها سكان ساو تومي، على الحدود الشمالية والجنوبية للمملكة، وخاصة بعد عام ١٥٢٦، عندما توقفت الصادرات من مملكة بنين. وقد ظلت هذه التجارة محدودة النطاق الا في لواندا حيث تمخضت حروب ندونغو التوسعية عن الكثير من الرقيق.

وقد اهتمت البرتغال اهتمامًا شديدًا بالمنتجات المعدنية للبلد وأرادت التحكم فيها. فطوال القرن السادس عشر اعتقد البرتغاليون أن في الكونغو مناجم ذهب خفية أرادوا السيطرة عليها

---

(٢٠) L. Jadin و M. Dicorato، ١٩٧٤، ص ١٧٩: «كن حريصًا أيضًا على ألا يخضع الكبار في مملكتك عامة الناس للمعاملة السيئة» (أواخر عام ١٥٢٩).

(٢١) L. Jadin و M. Dicorato (١٥٣٦)؛ P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص ٣٧ و ٣٨.

واستغلالها. غير أن ملك الكونغو كان مصممًا على أن يُبقي تعدين نحاس بيمبه وانتاج حديد مبانزا كونغو تحت رقابة محكمة. هذا ولم يسمح الملوك المتعاقبون مطلقًا بالتنقيب عن المعادن بل أنهم حدوا من صادرات النحاس الذي كان قد أثار أطماع البرتغاليين قبل عام ١٥٠٦. ولم يسمح ملك البرتغال ببيع أي سفن إلى الكونغو وتصدى لمحاولات الكونغو تأمين النقل بنفسها إلى ساو تومي أو إلى أوروبا. واحتفظ البرتغاليون بالسيطرة على التجارة وجعلوا منها تبادلًا غير متكافئ. فعمد بلاط الكونغو إلى استخدام الدخل المستمد منها لدفع أجور التقنيين والمبشرين البرتغاليين ولدفع نصيبه من نفقات النبلاء الكونغوليين الذين يدرسون في البرتغال. ولكن جزءًا كبيرًا من الدخل كان يستوعب أيضًا منذ البداية في استيراد منسوجات وأنبذة وأشياء فاخرة كان الملك يوزعها على نبلائه. وسرعان ما أصبحت هذه الواردات ضرورة مظهرية للنبلاء، وقبل نهاية ملك أفونسو الأول كانت تمتص الدخل بأكمله.

وفي عهد خلفاء أفونسو الأول استمرت الإتجاهات نفسها رغم المحاولات التي بذلها ديوغو الأول للحد من آثار الإقتحام الأوروبي. وتناقصت القوة النسبية للكونغو، وخاصة في علاقتها بندونغو التي كانت تزداد قوة لا سيما من خلال التجارة السريّة مع ساو تومي. وفي عام ١٥٦١ انعزلت الكونغو كلية تقريبًا عن البرتغال، ولكن وفاة ملكين متعاقبين أثناء حرب مع التيو أهالي «بول» في عامي ١٥٦٦ و ١٥٦٧ أحدثت اضطرابًا تحول إلى كارثة بغزو البلد على يد محاربين يسمون الجاغا من الشرق.

ثلاث دول : ١٥٧٥ – ١٦٤٠

أنزل الجاغا بالقوات الملكية هزيمة منكرة وكان على البلاط أن يهرع لاجئًا إلى جزيرة في القطاع الأسفل من نهر زائير. وباع الجاغا العديد من اللاجئين كرقيق إلى أناس من ساو تومي. وكان على الملك أن يستعين بالبرتغال التي أرسلت حملة أعادت فتح البلد بين عامي ١٥٧١ و ١٥٧٣، بيد أن قوات الحملة لم تسحب قبل عام ١٥٧٥ أو ١٥٧٦. وتبددت هيمنة الكونغو على المنطقة اذ أسست مستعمرة أنغولا عام ١٥٧٥، وجاء البرتغاليون بأعداد كبيرة إلى لوانغو لممارسة التجارة اعتبارًا من ذلك العام.

على أن هوية غزاة الكونغو لم تثبت قط[٢٢]. فاسم الجاغا (الياكا في كيكونغو) يستخدم في الأصل كمرادف لبربري ويطلق على طائفة كاملة من جماعات من المحاربين الرحّل بدرجة ما. وقد ظهر الجاغا الأول شرقي مباتا أو جنوبي «بول» ومن هناك حتى نهر كوانغو. ويجب ربط هذا الغزو بحروب الكونغو – التيو وكذلك، وعلى الأرجح، بالتوقف التام لتجارة الرقيق عام

(٢٢) كانت المقالة الأخيرة في نقاش جمع بين D. Birmingham و J. Vansina و J.C. Miller و J.K. Thornton و F. Bontinck و (1963-81!) A. Hilton. مقالة لـ A. Hilton هي The Jaga Reconsidered، وتشير إلى أنهم كانوا أسلاف الياكا سكان كوانغو.

١٥٦١. ومن المعتقد أن العديد من القرويين انضموا إلى صفوف الغزاة حيث ضاقوا ذرعًا باستغلال النبلاء لهم. ولا شك أن هدف الغزاة كان يتمثل في الحصول على نصيب أكبر من الثروات التي كانت تدرها تجارة الرقيق، فما أن حققوا النصر حتى شوهدوا يبيعون الرقيق على الساحل. وليس ثمة دليل، مباشر أو غير مباشر، يساند القول ان جفافًا ومجاعة أعقبته دفعا الجاغا إلى غزو الكونغو.

وقد سعى باولو دياس دي نوفايس، بعد فترة إقامة في بلاط ندونغو، سعيًا حثيثًا حتى حصل من البلاط البرتغالي على عقد لغزوها واستعمارها. وقد قدر لهذه المستعمرة أن تسمى أنغولا، باقتباس لقب ملك ندونغو (نغولا). ووصل دياس عام ١٥٧٥ وأسس لواندا عام ١٥٧٦ وبدأ يتاجر في الرقيق محاولًا أن يحل محل جماعة من الأفارقة البرتغاليين من ساو تومي، كانوا يمارسون هذه التجارة في لواندا. وقد تركت هذه الجماعة السوق له وانتقلت إلى بلاط نغولا. غير أن ضغوطًا من الوطن الأم أجبرت دياس عام ١٥٧٩ على تنفيذ عقده. وعندما أبلغ ملك ندونغو بذلك، أمر، كأجراء وقائي، بذبح جميع البرتغاليين الموجودين في بلاطه، وقدم بذلك الذريعة لحرب قدر لها أن تستمر قرنًا من الزمان تقريبًا، حتى عام ١٦٧١. وقد شهدت الحرب في البداية سجالًا وتقلبات مع تحالفات محلية انقسمت بين الخصمين. ومع ذلك نجح البرتغاليون – بصعوبة شديدة – في إقامة بضعة تحصينات في الداخل. غير أن البرتغاليين دخلوا في تحالف، عام ١٦١٢، مع بعض المبانغالا (ويسمون الجاغا). وكان هؤلاء جماعات من المحاربين الرحل الموجودين في المنطقة منذ ما قبل عام ١٦٠٠ والذين كانوا يعيشون على النهب والسلب. وبمساعدتهم، وعلى الأخص بمساعدة الجاغا كاسانجه، احتل البرتغاليون جزءًا كبيرًا من المملكة من عام ١٦١٧ إلى عام ١٦٢١ ؛ وهرب ملكها إلى شرق البلد. ونهب الحلفاء المنطقة، وأصبح البلد مخربًا. وحتى تجارة الرقيق توقفت واستشرت المجاعة[٢٣]. ولذلك أعدت معاهدة سلام في عامي ١٦٢٢ و ١٦٢٣، حيث مثّلت نغولا أختُه نزينغا مبانده التي عمّدت وسميت «أنّا» في لواندا. ولكن نزينغا تولت قيادة جماعة مناهضة للبرتغاليين؛ وفي أوائل عام ١٦٢٤ توفي الملك (ربما قتل أو انتحر) وأصبحت نزينغا وصية على العرش، ثم ملكة عام ١٦٢٦. وفي تلك الأثناء كان الجاغا كاسانجه لا يزال يحتل أفضل جزء من ندونغو. ومن ثم اشتعلت نار الحرب من جديد ضد نزينغا، ولكن أيضًا ضد كاسانجه، وحاول البرتغاليون تنصيب ملك يكون دمية يحركون خيوطها. وفي أثناء العمليات الحربية وجد كاسانجه قاعدة في وادي كوانغو عام ١٦٢٦ وأقام هناك دولة امبانغالا في الثلاثينات من القرن السابع عشر، بينما غزت نزينغا مملكة متامبا حيث أقامت قاعدة هائلة لمعارضة النظام البرتغالي[٢٤]. وعندما احتل الهولنديون لواندا، كانت (نزينغا) لا تزال تواصل حملتها وكونت تحالفًا معهم.

كانت مستعمرة أنغولا، التي يحكمها حاكم تعينه لشبونه كل ثلاث سنوات، مقسمة إلى مدينة لواندا وبضع مناطق محصّنة. وكان يحكم لواندا مجلس مدينة إلى جانب الحاكم، بينما

---

(٢٣) D. Birmingham، ١٩٦٦، ص ٣٠-٨٩.

(٢٤) B. Heintze، ١٩٧٧؛ J.C. Miller، ١٩٧٥ (أ) و ١٩٧٦، ص ١٥١-٢٦٤.

كان رؤساء عسكريون يديرون الأقاليم حول مناطقهم المحصّنة. وكان الهيكل الإداري إقطاعيًا بالمعنى الدقيق حيث تمثل أساسه القانوني في عقود اقطاعات تربط «السوبا» (الشيوخ الصغار) بالبلاط البرتغالي عن طريق ارتباطهم «بالأموس» (السادة الإقطاعيين البرتغاليين)، ثم في وقت لاحق، عن طريق عقد الإقطاعة مع الحاكم والرؤساء العسكريين. وكانت إيرادات الدولة وممثليها تأتي من إتاوات إقطاعية تدفع جميعها، سواء كانت في شكل عيني أو في شكل عمل، بتقديم الرقيق. ولم يتغير هذا النظام إلاّ في القرن الثامن عشر، بادخال نظام ضريبة الرؤوس وتحويل روابط التبعية الاقطاعية إلى وثيقة قانونية تبرر حقوق السيادة للبرتغال[٢٥].

وفي تلك الأثناء استعادت الكونغو قوتها. فبرغم فقدان هيمنتها وبرغم التغيرات التدريجية التي تعرضت لها بنية طبقة النبلاء، ظلت المملكة مستقرة بل وتوسعت شرقًا. ولكنها خسرت أراضي في الجنوب، خاصة في عام ١٦٢٢، بفقدان مصايد أسماك جزيرة لواندا وفقدان أراض في مدينة لواندا. فقد هزم الأنغوليون وحلفاؤهم الجاغا جيشًا كونغوليًا كبيرًا من أبناء الأقاليم، في بومبه. ولكن الحرب توقفت بعد ذلك، وخاصة بسبب التعبئة العامة في الكونغو. ونجحت الكونغو، فضلًا عن ذلك، في التصدي لمحاولات برتغالية أخرى للسيطرة، وذلك بعقد تحالف دبلوماسي مع الفاتيكان وبإثارة البرتغال ضد اسبانيا بل وإثارة البلدين كليهما ضد هولندا. وكانت أجسم خسارة تجشمها الكونغو هي فقدان إقليم سويو البحري مع ميناء مبيندا. وبعد عام ١٦٣٦ إستقل هذا الإقليم وإن كان أميره قد أحتفظ بحق الإشتراك في انتخاب ملك الكونغو. وفي العام نفسه خسرت الأسرة النبيلة المهيمنة الإنتخاب لصالح أسرة منافسة؛ وأصاب الضعف الناخبين إلى حد أنه في عام ١٦٤١ تسنى لغارسيا الثاني، معززًا بدعم أسرته، أن يستغني عن تأييدهم وأن يستولي على السلطة[٢٦].

وكانت لوانغو قد أصبحت دولة قوية حتى قبل عام ١٦٠٠. وامتدت أراضيها من بحيرة فرنان فاز الساحلية إلى جنوب بوانت نوار، وكانت تشمل على الأرجح أفضل جزء من وادي نغونيه وجزءًا من سهل نياري. بل إن نفوذها الثقافي، الذي انتشر من خلال التجارة، امتد إلى أبعد من ذلك. ويمكن أن نجد آثاره حتى في شمال مصب نهر غابون. غير أننا لا نكاد نعرف شيئًا عن تطورها السياسي قبل عام ١٧٠٠[٢٧].

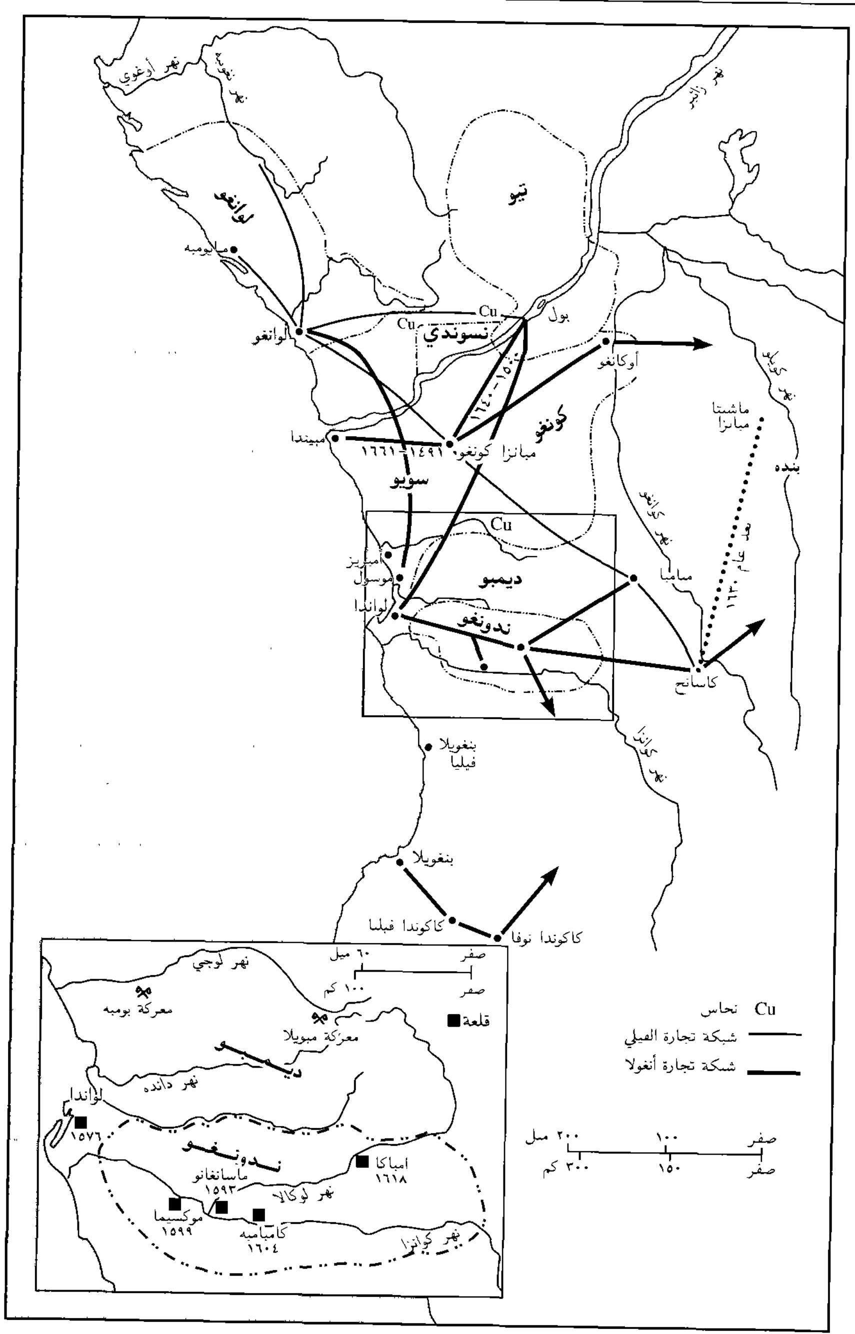
وقد تاجرت لوانغو في العاج – من إنتاج أقزام الغابات وغيرهم – والجلود والخشب الصبغي الأحمر ونسيج الرافية، ولكن صادراتها من الرقيق كانت قليلة نسبيًا. وكانت هذه التجارة تتم مع أفارقة برتغاليين يشتغلون بتجارة ساحلية رابحة جدًا بين ساحل بنين وساو تومي ولوانغو ولواندا. وقد أصبح نسيج الرافية الذي تنتجه لوانغو منتشرًا في أنغولا، حيث أخذ ينافس النسيج الوارد من شرق

---

(٢٥) B. Heintze.

(٢٦) J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب)، ص ١٣؛ J. Vansina، ١٩٦٥، ص ١٠١–١٠٤ و ١٠٧–١٠٩ و ١٣٠–١٣٤ و ١٣٨–١٤٢.

(٢٧) P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ١–٣٢؛ D. Ngoie Ngalla، ١٩٧٨ و ١٩٨٢.



الشكل ٣٠١٩: خريطة ممالك وتجارة منطقة الكونغو في القرن السابع عشر، مع خريطة ركنية تبيّن منطقة ندونغو (نقلاً عن J. Vansina).



اللوحة ١٩، ٥: بلاط ملك لوانغو، ١٩٦٨.

مملكة الكونغو في عام ١٦٠٠[(٢٨)]. وفضلًا عن ذلك فإنه ابتداءً من عام ١٦٠٠ أخذ الهولنديون يترددون على لوانغو وسويو. ونظرًا إلى أن لوانغو لم تكن كاثوليكية مثل مبيندا، فقد وفرت لهم قاعدة تجارية أفضل، وتعاون الملك معهم منذ البداية[(٢٩)]. فكان لدى السفن الهولندية سلع أفضل بأثمان أقل. وكان الهولنديون يشترون النحاس وكان لديهم، فوق كل شيء، بنادق وبارود للبيع. وكانت النتيجة أن التجار على ساحل لوانغو، الفيلي، الذين كانوا ينظمون تجارة القوافل إلى الداخل، وسعوا نطاق شبكاتهم بسرعة مذهلة. فبحلول عام ١٦٢٦ كانوا في جنوب نهر دانده[(٣٠)] ونحو عام ١٦٥٠ كانوا يتاجرون في مبانزا كونغو وحتى في متامبا وكاسانجه. وكانت طريقهم الرئيسية هي الطريق المؤدية إلى «بول» مرورًا بمناجم معادن نسوندي، حيث كان الفيلي يستخرجون خامة الحديد وربما النحاس. وقد تقدموا بعيدًا، على طول الساحل، إلى غابون حتى ملتقى نهري نغونيه وأوغوي.

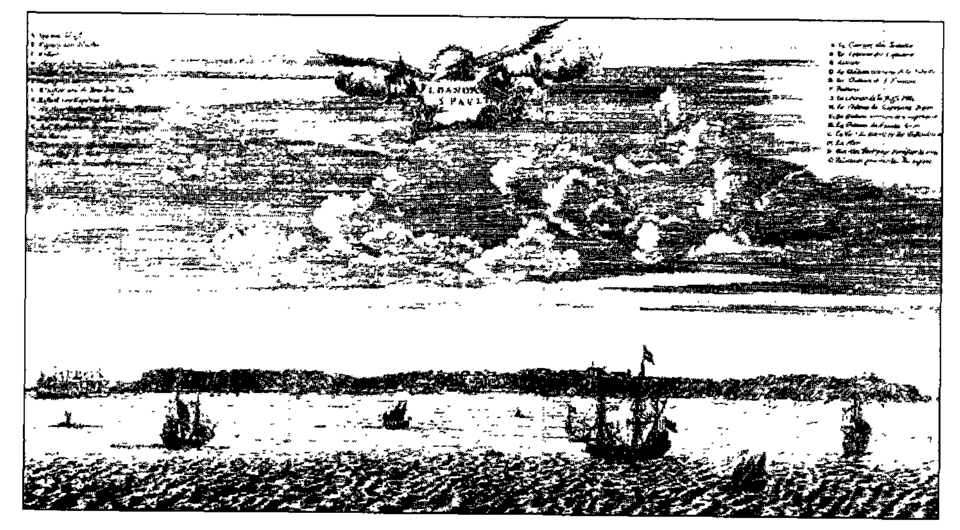
وفي تلك الفترة كانت شبكة الفيلي تتنافس مع الشبكات القائمة من قبل لا لبيع العاج أو النسيج فحسب، بل أيضًا من أجل تجارة الرقيق. وقد شهدت شبكة الكونغو وأنغولا اضطرابًا بإنشاء لواندا

(٢٨) P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ٣٣-٥٢.

(٢٩) المرجع السابق، ص ٤٢-٤٥.

(٣٠) P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ٦٩-٧٠؛ B. Heintze.

التي قامت، منذ البداية، بتصدير أعداد من الرقيق أكثر مما تصدره مبيندا؛ فقد تراوحت الصادرات الأولى بين ١٢٠٠٠ و ١٣٠٠٠ من الرقيق سنويًا، معظمهم من أسرى الحرب(٣١). وفي عام ١٦٢٥ كان إجمالي العدد المصدر بصفة قانونية ١١٠٠٠. وقد نقص هذا العدد فيما بين عامي ١٦١٨ و ١٦٤٠ ولكنه لم يهبط مطلقًا إلى رقم يقل كثيرًا عن ١٠٠٠٠ في السنة. وبعد السنوات القليلة الأولى جاءت أعداد متزايدة من الرقيق من عمليات الشراء التي أجريت في الداخل، اما في «بول» (دون المرور عبر مبانزا كونغو) أو في سوق أوكانغا على شاطىء نهر كوانغو. ومن هناك كانت طريق للقوافل تعبر نهر كوانغو متجهة إلى نهر كويلو(٣٢). وفي الثلاثينات من القرن السابع عشر بدأ الرقيق القادمون من وراء نهر كوانغو يصلون إلى لواندا من متامبا وكاسانج، عاصمة إقليم كاسانجه.



اللوحة ٦.١٩: ميناء لواندا في القرن السابع عشر.

وكان لهذه التطورات تأثير سلبي على الكونغو، إذ لم تعد عاصمتها المستودع الذي لا غنى عنه للبضائع والرقيق، على الرغم من أن تجارتها في الرقيق تواصلت، أغلب الظن بشكل متناقص. وفضلًا عن ذلك تدهورت قيمة عملتها تدهورًا شديدًا حيث استورد البرتغاليون أصدافًا أخرى. وفي عام ١٦١٩ كان النزيمبو قد فقد ثلثي قيمته – وفقد الملك ثلثي دخله(٣٣). غير أن

(٣١) B. Heintze.

(٣٢) فيما يتعلق بأوكانغا يعتقد L. Jadin و M. Dicorato، ١٩٧٤، ص ١٧٥، الملاحظة ٩، أنه في عام ١٥٢٩ كان جمع pumbo يشير إلى هذه السوق. فأوكانغا، التي ذكرت كمملكة ابتداء من عام ١٥٨٤ ثم كنقطة بداية لطريق للقوافل، ذكرت بصورة منتظمة حتى عام ١٦٤٠. ومن المعروف أنه نحو عام ١٦٨٠ هجر التجار السوق والطريق المؤدية إلى نهر كويلو. وأغلب الظن أن تأثيرات كونغولية وأوروبية مختلفة وصلت من هذه الطريق حتى بلاد الكويا (J. Vansina، ١٩٧٨، ص ١٨٧–١٩١). وربما كان موقع ماشيتا مبانزا المعروف يقع على هذه الطريق، غير بعيد عن نهر كويلو (Kodi Muzong، ١٩٧٦، ص ١٧٩–١٨٣).

(٣٣) J. Cuvelier و L. Jadin، ١٩٥٤، ص ٣٠٦–٣١٢.

الملك نجح مع ذلك في تصحيح الوضع واستعادت العملة تدريجيًا قيمتها السابقة. ولا بد أن إيرادات الملك والنبلاء عانت، في الحقيقة، أكثرمن ذلك بكثير من جرّاء تحول التجارة إلى لواندا ولوانغو.

وقد شهدت هذه الفترة إدخال زراعة الذرة الصفراء (الشامية) أولًا (بين عامي ١٥٤٨ و١٥٨٣) ثم زراعة المنيهوت (الكسافا) والتبغ بعد عام ١٦٠٠ بقليل[٣٤]. وكذلك على الأرجح الفاصوليا والفول السوداني ونباتات أخرى من العالم الجديد، بإستثناء الموالح التي وجدت على الساحل قبل عام ١٦٠٠. وقد ورد ذكر الخنازير ابتداءً من عام ١٥٨٣[٣٥] وكانت على الأرجح مستوردة. وقد انتشرت في الكونغو ووسط أنغولا بصورة رئيسية.

وأدت الحاصلات الواردة من العالم الجديد إلى تغيير وجه الزراعة في القرن السابع عشر، وخاصة بعد عام ١٦٥٠، حيث زادت الغلة ووفرت، عن طريق المنيهوت، غذاء أنسب لفترات جفاف ولظروف حرب عارضة. وأصبح المنيهوت يمر بجميع الطرق التجارية حيث كان يستخدم أيضًا لإطعام الرقيق. وتحسنت مستويات التغذية عامة نتيجة لذلك. غير أنه في زمن يرجع إلى عام ١٥٦٠ أشير إلى ظهور الجدري، وهو مرض وبائي جاء من أوروبا وأصبح بلية متكررة.

وهكذا شهد النصف الأول من القرن السابع عشر تغيرات في التغذية والظروف الصحية، وإدخال تجارة الرقيق. وكان ذلك يؤدي حتمًا إلى ظهور إتجاهات سكانية جديدة ليست تفاصيلها بمعروفة لنا. غير أن عدد السكان في أنغولا بوجه خاص لا بد وأن يكون قد تناقص[٣٦].

نحو نظام جديد: ١٦٤١–١٧٠٠

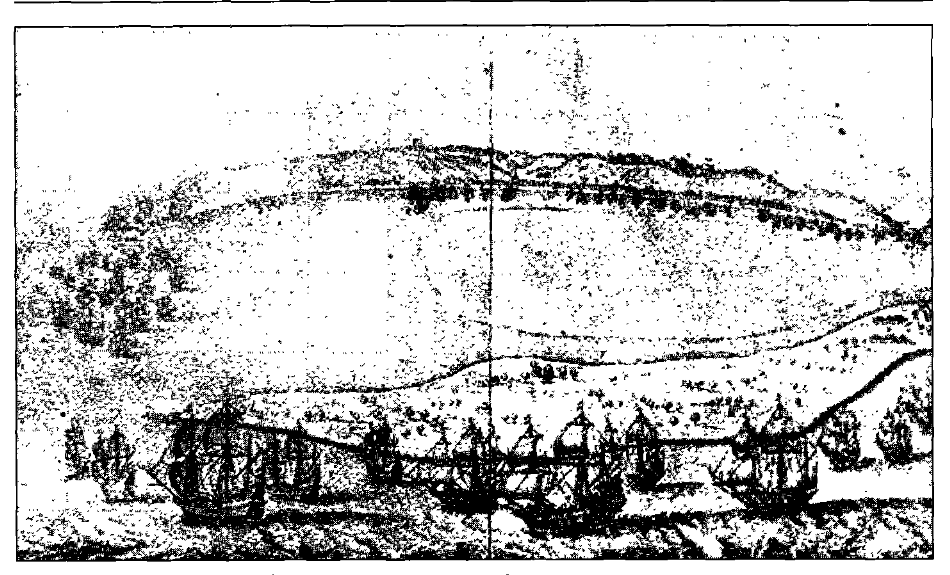
في عام ١٦٤١ استولى الهولنديون على لواندا واحتلوا جزءًا كبيرًا من مستعمرة أنغولا قبل أن يُطردوا في عام ١٦٤٨ على يد أسطول جرى تجهيزه في البرازيل[٣٧]. ومنذ ذلك الحين سيطر البرازيليون على تجارة أنغولا سيطرة كاملة حتى عام ١٧٣٠ ثم أصبحت هذه السيطرة جزئية بعد ذلك. وفي عام ١٦٤١ أيضًا، أصبح غارسيا الثاني ملكًا للكونغو، وأقام، مثل نزينغا، تحالفًا مع الهولنديين. وكان لعودة الأمور بعد ذلك إلى ما كانت عليه أن تركتهم وجهًا لوجه أمام جيش

(٣٤) J. Vansina، ١٩٧٨، ص ١١–١٣.

(٣٥) B. Heintze، ١٩٧٧، ص ٧٧٣؛ A. Brasio، ١٩٥٢–١٩٧١؛ المجلد الثاني، ص ٥١٠.

(٣٦) حتى J.K. Thornton، ١٩٨١ (ب)، الذي يبدو لنا نموذجه مسرفًا في التفاؤل (ص ٦٨٥، الربع لا الثلث من النساء بين الرقيق، وإغفال الأطفال الصغار) يخلص، في ص ٧١٣، إلى أن عدد السكان قد تناقص في القرن الثامن عشر.

(٣٧) C.R. Boxer، ١٩٥٢؛ A. Da Silva Rego، ١٩٤٨.

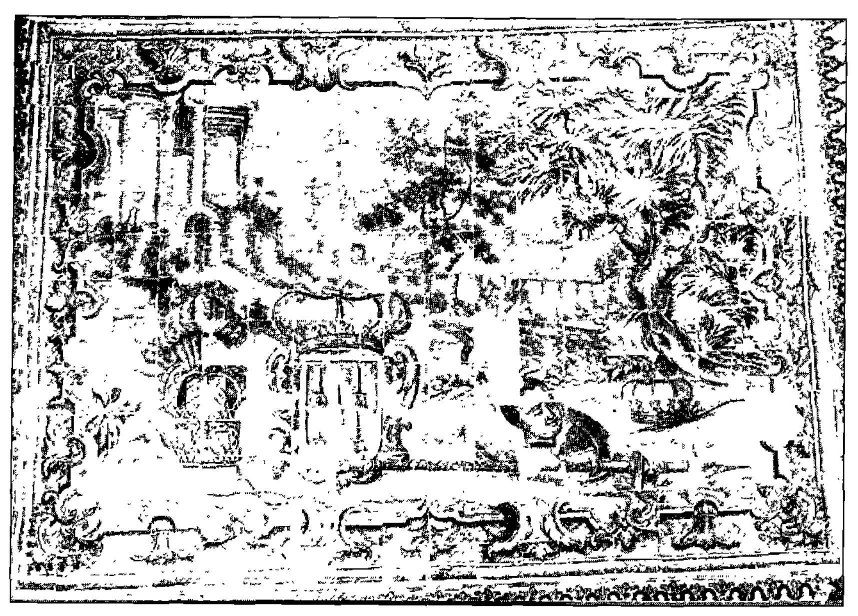


اللوحة ١٩،٧: خليج ومدينة سان باولو في لواندا أثناء الإحتلال الهولندي في أربعينات القرن السابع عشر.

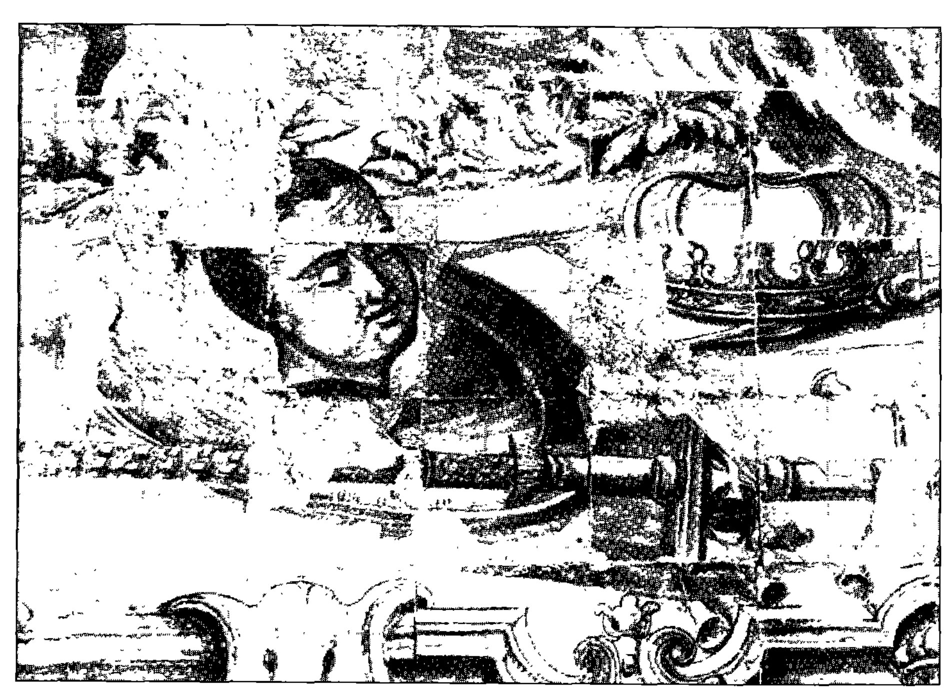
برتغالي كبير كان عليهم أن يصلوا معه إلى تفاهم. ووقّعت كاسانجه، التي كانت قد ظلت بمعزل عن الحروب، معاهدة صداقة مع البرتغال وأصبحت حليفة لها لأكثر من قرن من الزمان. وفي تلك الأثناء، وابتداءً من عام ١٦٤٥، وصلت أعداد كبيرة من المبشرين الكبوشيين الإيطاليين إلى الكونغو وساعد ذلك غارسيا الثاني على التفاهم مع البرتغاليين. وكان من شأن الجهد التبشيري الجديد في الكونغو ثم في أنغولا أن أتى بأربعمائة مبشر – جاء معظمهم في القرن السابع عشر – وعجل بتحويل كثير من المناطق الريفية في الكونغو إلى المسيحية حتى بعد أن انهارت المملكة – ذلك أن الخلافات حول المعاهدة دفعت الأنغوليين في النهاية إلى غزو الكونغو. فأعلن أنطونيو الأول ملك الكونغو الحرب وجمع نبلاءه جميعًا ولكنه هُزم عام ١٦٦٥ في معركة مبويلا – التي كانت بلا نزاع أكبر معركة شهدها القرن[٣٨]. وهلك فيها أنطونيو مع كثير من نبلائه. ولكن جيشًا برتغاليًا ثانيًا هزم في سويو عام ١٦٧٠ هزيمة نكراء إلى حد أن أنغولا تخلت تمامًا عن محاولاتها غزو الكونغو. وفي عام ١٦٧١ تم غزو آخر ما تبقى من ندونغو ونحو عام ١٦٨٠ كان الصلح قد فرض على متامبا (نزينغا) وكاسانجه والشيوخ إلى الجنوب من وسط نهر كوانزا. واكتمل الغزو.

ولم تبرأ مملكة الكونغو مما أصابها في مبويلا. وسرعان ما أفضى التنازع على الخلافة الملكية إلى حرب أهلية بين أسر النبلاء، تفاقمت حدتها وأدت إلى تدمير مبانزا كونغو عام ١٦٦٦ وهجرها كلية عام ١٦٧٨. ولما كانت المدينة هي مرتكز النظام السياسي، فقد انهار كل شيء. وعندما عاد ملك وحيد أخيرًا إلى مبانزا كونغو عام ١٧٠٩، كانت مملكته لم تعد كيانًا

(٣٨) C.R. Boxer، ١٩٦٠ (أ)؛ J.K. Thornton، ١٩٨٣ (ب)، ص ٧٣–٨٣.



اللوحة ١٩.٨: لوحة زخرفية من القرميد من الواجهة الرئيسية لكنيسة عذراء الناصرة، لواندا، ١٦٦٥.



اللوحة ١٩.٩: تفاصيل من الصورة أعلاه تظهر رأس الملك انطونيو الأول، المدفون في الكنيسة.

مركزيًا بل مجموعة من إمارات لا تزال تمزقها في كثير من الأحيان صراعات داخلية بين المطالبين بالإمارة. فكانت كل الكيانات قد تفككت وتفرقت فيما عدا سويو التي واجهت مع ذلك أشد الصعوبات في البقاء متحدة، وكان عليها أن تتخلى عن بعض المقاطعات. وكان على النبلاء، وقد هجروا مبانزا كونغو بين عامي ١٦٦٦ و ١٦٧٨، أن يتكيفوا للعيش في الريف حيث صارعوا لتولي المناصب القيادية فيه. وأثناء هذه الفترة وبعدها، عبر عدد كبير من النبلاء النهر تجاه الشمال ليؤسسوا إمارات صغيرة في مايومبه وبين نهري زائير ونياري.

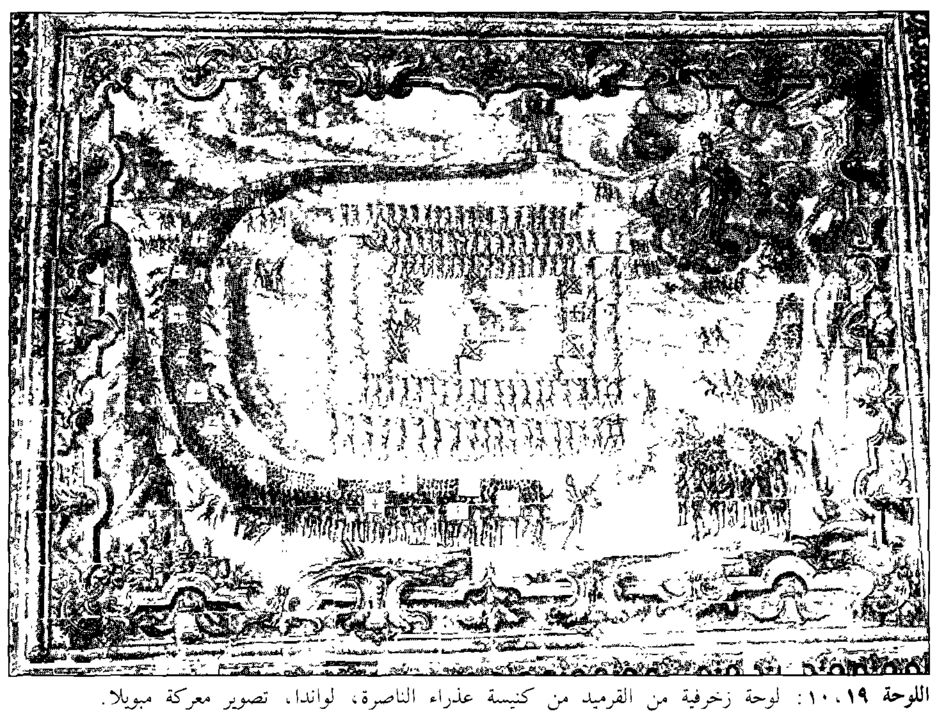
وكان انقلاب الأوضاع شاملًا وممزقًا. فقد قوض دعائم المجتمع ذاتها واضعًا رؤيته للعالم موضع التساؤل، إلى حد أن بدأت النبيّات في الظهور. ففي عام ١٧٠٤ بدأت دونا بياتريس كيمبا فيتا، شأنها شأن جان دارك، الدعوة إلى مسيحية مجددة أطلق عليها الأنطونيوانية. فنبذت المبشرين والبيض ولكنها على الأخص حثت المطالبين المتنافسين على العرش على التخلي عن الصراع وإعادة الملكية وإعادة تعمير مبانزا كونغو. وكان لها جمهور واسع بين صفوف الشعب (كانت هي نفسها تنتمي إلى طبقة صغار النبلاء) وقد أقنعت أحد المطالبين بالعرش بالإقامة في مبانزا كونغو حيث توجته بتاج أنطونيو الأسود. ولكنها أسرت عام ١٧٠٦ على يد المطالب بالعرش بيدرو الثاني وأحرقت على أنها خارجة على الدين، وعلى الرغم من ذلك ظلت الحركة قائمة لبضع سنوات أخرى[٣٩]. وأعاد بيدرو الثاني الملكية وأعاد تعمير مبانزا كونغو، ولكنه لم يتسن له عكس تيار تطور سياسي استمر على مدى أربعين عامًا.

ومع الكونغو اختفى تنظيم منطقة واسعة. ومنذ ذلك الحين أصبح الإطار التنظيمي لهذه المنطقة – مثل منطقة أنغولا – اقتصاديًا تتمثل هياكله في الطرق التجارية ومحاوره في أماكن المسافنة (أي النقل بين السفن). كذلك أصاب الضعف أنغولا التي كانت قد توسعت نحو عام ١٦٨٠. فلم يستطع الحكام ولا «كامارا» لواندا المحافظة على هيمنتهم على الكيمباريس والأوفيمبالي (الأفارقة البرتغالين) الذين بدأ ذكرهم يرد في المصادر، ولا على التجار البرازيليين. وأخذت السيطرة على المستعمرة تفلت من أيديهم. وفي لوانغو كانت الدولة لا تزال تبدو قوية. ولكن عندما توفي الملك عام ١٧٠١، أصبحت «أخت» له في الخامسة والعشرين من العمر وصية على العرش وتولى مجلسها الحكم. واقتضى الأمر أكثر من عام لانتخاب ملك جديد[٤٠]. وكان للمرء أن يتوقع، في مملكة متجهة بهذه الدرجة نحو التجارة، أن يكون أعضاء مجلس الوصاية على العرش رؤساء شركات تجارية أيضًا وأن الملكية، رغم نفوذها الديني، سيعاد تحديدها بالنظر إلى سلطتها على التجارة.

وعلى مشارف مناطق تجارة الرقيق، تدعمت الدول بفضل تجارة متزايدة تسيطر عليها أو ظلت على الأقل مستقرة طالما كانت تسيطر عليها. وكانت كاسانجه قد أصبحت دولة كبرى على نهر كوانغو لأنها تحكمت في تدفق الرقيق المتزايد بعد عام ١٦٤٨؛ ونحو عام ١٦٨٠ كان

(٣٩) A.C. Gonçalves، ١٩٨٠.

(٤٠) P.M. Martin، ١٩٧٢، ص ١٦٢ و ١٦٣.



اللوحة ١٠،١٩: لوحة زخرفية من القرميد من كنيسة عذراء الناصرة، لواندا، تصوير معركة مبويلا.

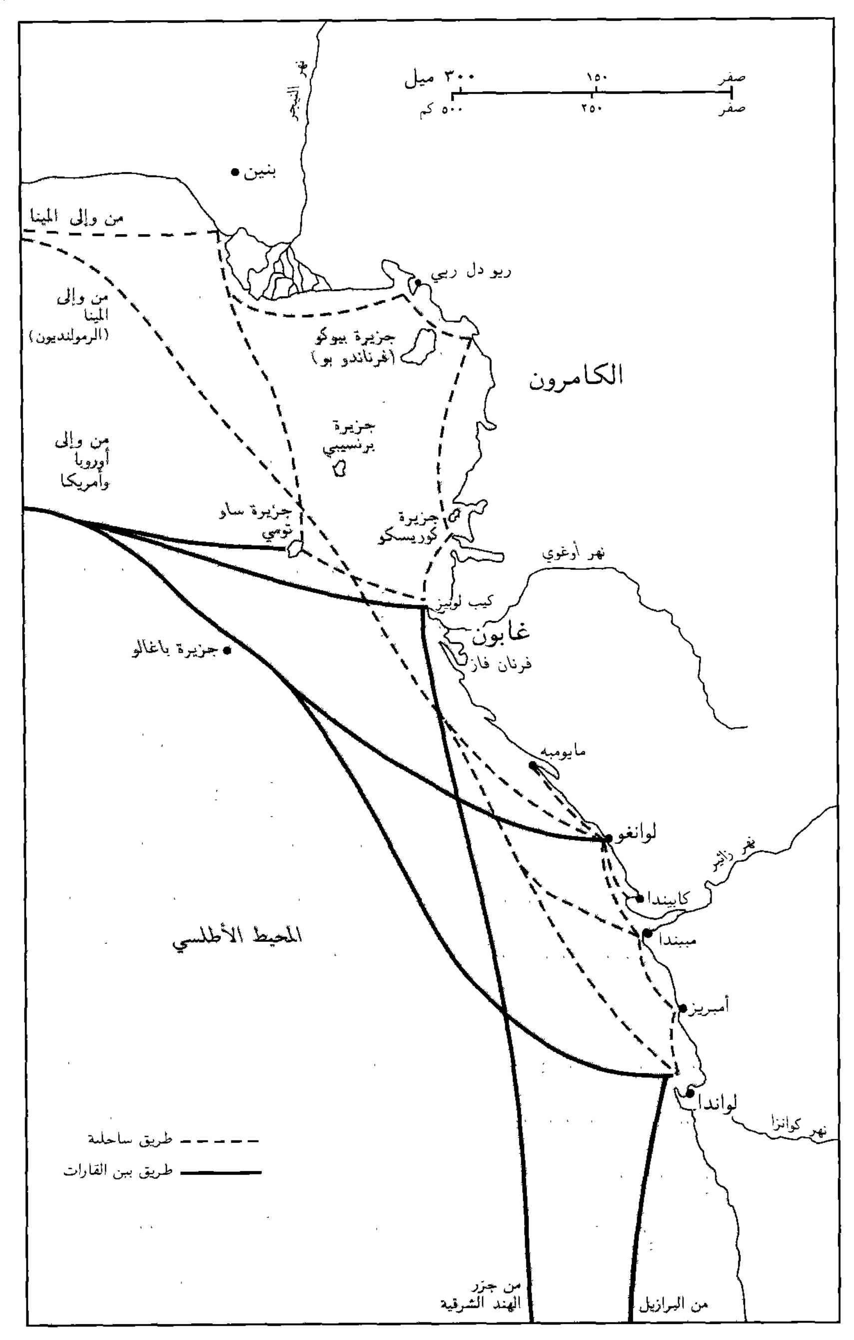
جزء من هذا التدفق يأتي من لواندا على مسافة بعيدة. وعندما أقامت كاسانجه مملكتها من عناصر متنوعة للغاية اعتبارًا من عام ١٦٣٠، أزاحت كاسانجه جزءًا من السكان الأصليين، البنده، الذين كان عليهم أن ينزحوا إلى ما وراء نهر كوانغو[٤١]. فخشية الغارات، رحل البنده نحو الشمال الشرقي إلى ماشيتا مبانزا، وهي تجمع سكاني قرب نهر كويلو ثم نحو الشرق حتى وسط كاساي، حيث أقاموا شياخاتهم[٤٢]. وفي الشمال ظلت مملكة التيو قائمة دون تغييرات كبيرة فيما يبدو، ولكنه ورد ذكر ممالك أخرى في هذه المنطقة، أسس بعضها على الأرجح في القرن السابع عشر[٤٣].

وكان للغزو الهولندي وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه عواقب إقتصادية مهمة، إذ تدهورت قيمة العملات – المنسوجات والنزيمبو. فهبطت قيمة مربع نسيج الرافية التي كانت تبلغ ١٢ ريس عام ١٦٤٠ إلى ٥ ريس عام ١٦٤٩. وعلى الرغم من هذا الهبوط لم تنجح الحكومة في إدخال عملة نحاسية، وارتفعت قيمة النسيج من جديد. وفي سويو بلغت قيمته ١٠ ريس عام ١٨١٣. وهبطت قيمة النزيمبو من ٢٠٠٠ ريس «للكوفو» (وحدة النقد) في عام ١٦٤٠ إلى

(٤١) Kodi Muzong، ١٩٧٦، ص ٩١–١٦٩.

(٤٢) المرجع السابق ص ١٧٠–٢٦٧.

(٤٣) تشمل مملكة بوما «لجيريبوما»، أنظر E. Sulzmann، ١٩٨٣.



الشكل ١٩،٤: طرق الملاحة إلى أفريقيا الوسطى في القرنين السابع عشر والثامن عشر (نقلاً عن J. Vansina).

١٦٠٠ ريس عام ١٦٤٩. وأدت الحروب الأهلية إلى تسريع هبوطه – إلى ٨٠٠ ريس عام ١٦٩٨ – ثم استقرت قيمة الوحدة بعد ذلك عند ١٠٠٠ ريس تقريبًا(٤٤). ولم تكن هذه التغيرات تعزى فقط إلى تطورات سياسية ولكنها بدأت تعكس تحولًا اقتصاديًا عميقًا.

ففي أنغولا تمثل هذا التحول في إعادة تنظيم تجارة الرقيق بمعرفة البرازيليين الذين وفروا رأس المال والسفن والسلع الأوروبية وعملوا، من خلال وسطائهم في لواندا وبنغويلا، في تنسيق مع منظمي القوافل – تجار الرقيق الأفارقة البرتغاليين. وكانت رؤوس الأموال البرتغالية تستثمر في البرازيل لا في أنغولا مباشرة، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٧٣٠ تقريبًا. ونظرًا إلى عدم توافر رأس المال، فقد عمل التجار على إثارة الحرب لإيجاد أسرى يشترونهم. وقد أسفرت حسابات شركات لشبونة الكبرى عن أن أرباحها كانت تأتي من السلع لا من الرقيق وحاولت من ثم الحصول على أقل عدد ممكن من الرقيق. وكانت تستورد سلعًا للعسكريين والأفارقة البرتغاليين مقابل كمبيالات تحول لشراء سكر برازيلي أو عاج محلي(٤٥). فكانت السوق الرئيسية هي البرازيل.

وكان الوضع في ساحل لوانغو مختلفًا تمامًا. فمع وجود طلب لا نهاية له على الرقيق في مستعمرات جزر الهند الغربية، بدأت السفن الانجليزية والفرنسية تظهر في السنوات ١٦٦٠–١٦٦٥ حيث دخلت في منافسة محمومة مع الهولنديين الذين بدأوا هم أيضًا يشترون الرقيق بأعداد كبيرة. وهنا كانت بعض الشركات الممولة في أوروبا هي التي تقوم بالتجارة بين القارات الثلاث. وتسنى لتجارة الرقيق، التي شجعتها في البداية الإضطرابات التي حدثت في الكونغو، أن تنمو أساسًا عن طريق الشراء لا عن طريق الأسر. فكان الإسهام الذي تقدمه قوافل فيلي بإنتظام بالشراء من أسواق بعيدة مثل «بول» أو كاسانج، أكبر بكثير من التوريد المتمثل في أسرى الحرب. وتلك هي الظروف التي شهدت بدء تجارة الرقيق الواسعة النطاق التي قدّر لها أن تصل إلى ذروتها في القرن الثامن عشر.

التحولات الاجتماعية والثقافية : القرنان السادس عشر والسابع عشر

سنعنى هنا أساسًا بالكونغو حيث تتوافر لنا عنها أوفى المعلومات. لقد استمر انقسام السكان إلى ثلاث طبقات إجتماعية، هي «الموسيكونغو» (النبلاء) و«البابوتا» (ومفردها موباتا) (الريفيون) و«البابيكا» (ومفردها موبيكا) (الرقيق)، إلى ما بين عامي ١٦٦٦ و١٦٧٨، وكان لكل طبقة بنى إجتماعية مختلفة. وقد بدأ التغير العام أولًا بين طبقة النبلاء ثم بعد ذلك في الريف. ثم اختفت طبقة النبلاء ومعها الألفاظ التي تشير اليها نحو عام ١٧٠٠.

وإن لفظة «ايكاندا» (وجذرها كاندا) التي عرفت ابتداءً من هذه الفترة، تعني اليوم «عشيرة أو سلالة من نسب الأم». وكانت تعني في ذلك الوقت الأسرة – القائمة طبعًا على

(٤٤) J. Cuvelier، ١٩٦٤، ص ٣٠٩–٣١٢.

(٤٥) J.C. Miller، ١٩٧٩؛ و ١٩٨٤؛ و ١٩٨٣، ص ١٣٤ و ١٣٥.

سلالة الأم – ولكنها كانت تعني أيضًا «جماعة عرقية أو أسرة أو جمهورية»، أي، باختصار، أي مجتمع[٤٦]. فكان سكان القرية يؤلفون «ايكاندا» شأنهم تمامًا شأن جماعة من سلالة الأم في تلك القرية، أو شأن المجتمع المسيحي. وكان ينظر إلى القرية على أنها ملك لجماعة من الناس تربطهم صلة نسب أمومي وينحدرون من مؤسس القرية الذي كان يمثله زعيم القرية، «النكولونتو» (أي المسن). ولما كانت المرأة تتبع زوجها وكان أبناؤها لا يذهبون دائمًا للعيش في قرية أخوالهم أو أعمامهم، فإن جماعة القرية – التي كانت صغيرة دومًا في الكونغو القديمة – كانت ترتبط برباط إقليمي، على الرغم من أن «النكولونتو» كان يراعي، في تسيير شؤون مجتمعه، الأقسام المختلفة للعشائر الأخرى غير عشيرته، وبعبارة أخرى كان يشاورها. وكان للقرية الحق في الأرض وكان «الكيتومي» في القرية يخلدون الروح التي تسكن تلك الأرض. وكان هذا الحق، من الناحية الأيديولوجية، يعود إلى سلالة المؤسس من ناحية الأم، ولكن القرية كانت، من الناحية العملية، جماعة واحدة. ويمكن أن يرى ذلك بصفة خاصة في وجود طوائف مثل «خيمبا» أو «نزو لونغو» أو «كيمباسي» التي كانت جميعها طوائف لتلقين أسرار الجماعة للأولاد أو للمداواة وكانت تختلف من منطقة إلى أخرى. وكان الزواج يحدد السلالة والقرابة عامة. وكان يفضل الزواج بأبناء أو بنات الخال أو العمة، ولم تكن تدفع مهور للزواج بإستثناء بعض الهدايا التي تقدم إلى الزوجة نفسها[٤٧]. وثمة علامة استفهام كبيرة بشأن ما اذا كانت الأقسام المحلية من السلالة الأمومية مرتبطة معًا من قرية إلى أخرى لتؤلف عشائر كبيرة تضم أقسام النبلاء والفلاحين. ونحن لا نعتقد ذلك. فالواقع أن القرى كانت في عزلة شديدة بعضها عن بعض رغم وشائج الارتباط بالتزاوج.

وبمرور الوقت تناقصت سلطة السلالات الأمومية وسلطة القرية. ففي عام ١٥٢٥ كان القرويون يعانون بالفعل من استغلال شديد. وقد ثاروا، ربما مع الجاغا، عام ١٥٦٨ وحدثت ثورات أثناء حكم غارسيا الثاني. وفي ذلك الوقت مارست الكيمباسي، وهي طائفة تهدف إلى التخلص من «المباسي» (المعاناة أو الفقر أو الحاجة أو الكوارث أو البلاء)، نشاطًا مكثفًا ارتبط بالظلم والجور أو بالكوارث الطبيعية. وتزعزع وضع القرويين بشكل متزايد مع تزايد تدخل النبلاء، حتى على هذا المستوى، مطالبين بخليلات ومقيمين أولادهم منهن مشرفين على شؤون القرى. وكان وضع النساء الريفيات هو الأكثر تزعزعًا، وأخذ التمييز بين النساء والجاريات (اللاتي لا سلالة لهن) يتلاشى عندما أصبحت الزوجة بلا روابط أسرية محلية تحميها. ووصل الأمر في القرن السابع عشر حدًا جعل البعض، حتى الرجال، يلجؤون بصفة «فوكو» (محميين)

---

(٤٦) ينزع معظم المؤلفين إلى إرجاع مؤسسات القرنين التاسع عشر والعشرين الإجتماعية المعروفة إلى هذه الفترة، وهو ما لا نجد له تبريرًا. وحتى A. Hilton لم يجانب كلية هذا القصور.

(٤٧) A. Hilton، ١٩٨٥. يستند القول الوارد هنا إلى تجميع سلسلة من المؤشرات الصغيرة وإلى القياس بما هو معروف عن التنظيمات القروية الحديثة. وهو تصوير لا تنقصه المصادر.

إلى بيوت النبلاء، ودفع بعض القرويين إلى وسم أطفالهم (لا أولاد اخوتهم) بالنار حتى لا يؤخذوا كرقيق[٤٨].

وراحت البيوت النبيلة من الجانبين تنمو في الحجم والأهمية، متخذة البيت المالك نموذجًا لها. فقد استوعبت عددًا كبيرًا من الرقيق. وكان لدى رب الأسرة الكثير من الحريم من الزوجات المنتميات إلى أسر نبيلة أخرى أو أسر ريفية. وكان النبلاء يدفعون مهورًا عالية لزوجاتهم الرئيسيات مؤمنين لأنفسهم بذلك ملكية الأطفال المنتظرين؛ وكان المهر يذهب إلى الزوجة. وبذلك زادت الأهمية الإقتصادية والسياسية للسيدات النبيلات. ومما ساعد أيضًا على ذلك وجود بقية من أيديولوجية تقوم على النسب الأمومي عند حدوث الإنقسامات في الأسر الكبرى. وكما رأينا، كان الإنقسام الكبير في الأسرة التي خلفها أفونسو الأول يتعلق بنسل ثلاث من بناته. وكانت المرأة الأكبر سنًا في أسرة تضم نسلًا من الجانبين هي حاملة لوائها.

والواقع أن وضع السلالات الأبوية – الأبناء – ازداد أهمية. فالأموال المنقولة التي تكتسب بالتجارة كانت من حق الأبناء الذين لم يعودوا، بعد عام ١٥٥٠ تقريبًا، يحملون اسم أبيهم بل يحملون لقبًا برتغاليًا يرمز إلى أسرتهم. غير أن الميراث كان أقل أهمية مما يمكن أن يعتقد. فكل ما كان يكتسب من خلال مزاولة وظائف عامة – من خراج أو غرامات أو هدايا – كان يحول إلى الملك بعد وفاة شاغل الوظيفة أو فصله. ويعتقد أن هذا العرف كان سائدًا على المستويات الدنيا للوظائف التي يتولاها كبار سادة الأرض.

وقد تعرضت الأسر بعد عام ١٦٦٦ لسلسلتين مختلفتين من التغيرات. ففي سويو كانت الأسر الحاكمة تطبق بشكل متزايد مبدأ السلالة الأبوية، مواصلة الاتجاه إلى إهمال أولاد الأخوة لصالح الأبناء حتى وان كانوا أبناء النساء من الرقيق. وأخيرًا اعتمدت السويو بأكملها، ريفية كانت أو غير ريفية، أيديولوجية السلالة الأبوية في القرن التاسع عشر. وفي الكونغو، من الناحية الأخرى، كان على النبلاء، وقد فقدوا مدينتهم، أن يهيئوا لأنفسهم مكانًا جديدًا في الريف. فقد ذابت الأسر الكبيرة ذوبان الثلج في حر الصيف لتحل محلها نحو عام ١٧٠٠ جماعات أمومية كبيرة، هي «المفيلا» (العشائر). وكانت الحكومة قد أصبحت لا مركزية يغلب عليها الطابع الريفي[٤٩].

وعندما بدأ تشغيل الرقيق – الذين كانوا من أسرى الحرب في بداية الأمر – في الحقول من حول العاصمة أو في المنازل، لم يبقوا كطبقة واحدة لفترة طويلة. إذ أصبح هناك تمييز أساسي: بين الرقيق الذي يباع والرقيق العامل في المنازل والذي لم يعد يمكن بيعه. وكانت هذه الفئة الأخيرة ملحقة ببيوت النبلاء، وأصبحت بعض الجماعات – مثل الرقيق الملكي (العامل في الحرس أو في مهام أخرى) والرقيق في محطات الإرساليات – جماعات مستقلة وقوية على الصعيد المحلي وظلت كذلك حتى القرن التاسع عشر. ونظرًا إلى أن الرقيق الذين يباعون كان يجري تصديرهم، فإن هؤلاء

---

(٤٨) A. Hilton، ١٩٨٥، ص ٢٠٣ (أطفال). فوكو من فوكا (بمعنى يغطي أو يحمي)؛ مفوكا (دَيْن) مفوكو (الفائدة، النفع)؛ كيفوكا (التحضر، التهذيب – أي سلوك المحمي).

(٤٩) لم يرد ذكر كلمة «مفيلا» قبل القرن التاسع عشر.

التعساء لم يشكلوا قط جماعات متماسكة. وفي القرن السابع عشر كان التحرك الإجتماعي للرقيق العاملين في المنازل أكبر منه للقرويين. فكانوا أعضاء في بيت نبيل - إذ كان إعتاق الرقيق أمرًا شائعًا - وكان أبناء النساء من الرقيق والآباء النبلاء يساوون آباءهم في المكانة أو يكادون؛ بينما لم يكن لأحد في القرى أن يأمل في الإرتقاء على السلم الإجتماعي الا إذا كان أبنًا لسرّية أحد صغار النبلاء. وهكذا شهدت الكونغو بمرور الوقت تقلص طبقاتها الإجتماعية الثلاثة إلى طبقتين مستقرتين - طبقة النبلاء الذين كانوا يستفيدون من علاقات العمل، ورعاياهم المستَغَلّين. ويجب مع ذلك، حسبما أثبته ثورنتون[٥٠]، التأكيد أيضًا على الإختلاف في أسلوب معيشة هاتين الطبقتين المستقرتين. فنبلاء الحضر، المتعلمون، والمعتادون على التباهي باعتناقهم للكاثوليكية، كانوا يسكنون ويلبسون ويتغذون ويتسلون بطريقة تختلف تمامًا عن نبلاء الريف.

وفي أنغولا، كان على رأس البنية الإجتماعية المحلية - التي تتألف من الطبقات نفسها التي تضمها الكونغو رغم أن النبلاء كانوا أقل اتحادًا كجماعة - طبقة برتغالية. ولكن الوضع هنا، وفي كل أفريقيا الوسطى في الواقع، كان معقدًا بسبب ظهور طبقة أفريقية برتغالية تتألف من تجار مولّدين يعتبرون من حيث الثقافة واللغة أنغوليين أو كونغوليين بقدر ما يعتبرون برتغاليين. وقد تكونت هذه الفئة أولًا في ساو تومي عن طريق التزاوج مع النبلاء الكونغوليين، ثم تفرقت لتعيش في عاصمة الكونغو ولواندا. وقد تكونت جماعة منهم بعد عام ١٥٧٥ في عاصمة ندونغو، ولكن بعضهم بقي في لواندا ثم هاجر منها عام ١٦١٥ إلى بنغويلا وإلى الداخل على مقربة من المدن الرئيسية للمناطق المحصّنة. ونحو عام ١٦٨٠ كانت هناك مجموعتان كبيرتان، إحداهما حول قلعة أمباكا، والأخرى أسست كاكوندا فيليا عام ١٦٨٠. وفي هذا الوقت تقريبًا ظهرت لفظة «كيمباريس» أو «أوفيمبالي» واستخدمت بعد ذلك للإشارة إلى هذه الطبقة في القرنين التاليين. وقد انتشروا على أوسع نطاق في هضبة بنغويلا في القرن الثامن عشر. ولم تكن هذه الجماعات ترأس أو تتبع أحدًا وكانت تمثل مجموعة غير مستقرة من أصحاب القوافل والتجار الذين يعملون في تنسيق مع الرؤساء الأفريقيين ويتزوجون من أسر النبلاء المحليين[٥١].

وقد انطبع تاريخ الأديان والأيديولوجيات في ظاهره باعتناق الكاثوليكية التي انتشرت في الكونغو، أولًا، بين النبلاء في الحضر وفي عواصم الأقاليم. وظلت البنية الكنسية برتغالية بالدرجة الأولى حتى عام ١٦٤٥، حينما بدأ المبشرون الإيطاليون الكبوشيون حملة مكثفة لإدخال الناس في المسيحية استمرت في الكونغو حتى عام ١٧٠٠ تقريبًا. فجرى تعميد جانب كبير جدًا من السكان وترسخ الدين المسيحي حتى في القرى النائية. وفي أنغولا لم يتسن للكاثوليكية التي فرضها الغزاة إحراز تقدم خارج المستعمرة، اللهم إلا في متامبا. ولم ينتشر هذا الدين في لوانغو على الرغم من أن ملكًا قد اعتنقه في عام ١٦٦٣[٥٢].

---

(٥٠) فيما يتعلق بمملكة الكونغو.

(٥١) J.L. Vellut، ١٩٧٢، ص ٩٤-٩٩؛ J.C. Miller، ١٩٨٣، ص ١٣٢-١٣٥.

(٥٢) J.K. Thornton، ١٩٨٣ (أ).

ويدل تطور الأفكار والممارسات الدينية في الكونغو على أن النظرية المسيحية أثرت على الدين القديم وتعايشت معه. فقد أوضح أ. هلتون بالوثائق وجود اعتقادات في مجموعة من الأرواح السماوية غير الأرواح المرتبطة بالشمس والقمر. وهذه المفاهيم غريبة تمامًا عن باقي أفريقيا الوسطى. ومن الناحية الأخرى فإن مقولات الدين القديم ظهرت من جديد في النصوص الكاثوليكية كما يشهد بذلك كتاب التعليم الديني لعام ١٦٢٤[٥٣]. وهناك مثال أقدم عهدًا هو مفهوم «نكادي أمبيمبا» (الشيطان)[٥٤]. و «نكادي» هي روح خطيرة لأحد الأسلاف و «مبيمبا» (أي الصلصال) تقوي فكرة السلف. وتنبثق الألفاظ المسيحية من مجال «النكيسي» و «النداكي» و «النغانغا»، حيث تعني «نكيسي» «ما هو مقدس» أو «فضل الله». وقد كافح المبشرون طقوس «الكيتومي» وطقوس السحر وعبادة الأسلاف وطوائف المداواة (مثل كيمباسي أو ماريندا) ولكنهم سمحوا بالطب الذي يمارسه «النغانغا». واستخدم الكبوشيون المواكب والصلوات المرافقة ليستعيضوا بها عن طقوس الأخصاب وكان بوسعهم ممارسة طرد الأرواح الشريرة. وقد اختلفت معتقدات وممارسات الدين القديم في تفاصيلها من منطقة إلى أخرى، وهذه السمات المحلية، بإستثناء سمات مبانزا كونغو، لم تجد صدى لها في الكاثوليكية.

ويمكن القول إنه ابتداءً من القرن السادس عشر كان هناك دين واحد، اندمجت فيه، على الأقل بين النبلاء، بعض سمات المسيحية وسمات الدين القديم. وقد تحقق أوسع انتشار لهذا الدين في القرن السابع عشر. وهذا يفسر أن غارسيا الثاني كان مدافعًا عن الكاثوليكية وعن «الكيتومي» في الوقت نفسه، بل أنه لقب «بالساحر»[٥٥]. وكان هذا الدين الجديد هو أصل الودّونية (أو الفودو) الهايتية.

وقد سُجّلت حركات دينية مختلفة منذ ثلاثينات القرن السابع عشر حين أجريت محاولة أولى لإقامة كنيسة محلية[٥٦]. وأدى إنشاء الجمعيات الدينية الأولى في مبانزا كونغو وقدوم الكبوشيين إلى أن عادت إلى الظهور طقوس «الكيمباسي» ونفوذ «الكيتومي» في البلاط. وكان تقديس الأسلاف، بين النبلاء، في تدهور منذ عهد أفونسو الأول، وحلت محله طقوس للدفن في الكنائس ترتبط بالجمعيات الدينية. ومن الممكن أن يكون تقديس القديسين، وخاصة القديس فرانسيس والقديس أنطوني، قد أدى جزئيًا الدور الذي كان يؤديه تقديس الأسلاف العظام. وأخيرًا فإن الاصلاح الديني، الذي جاء به الهولنديون وعارضه ملوك الكونغو، كان له مع ذلك قدر من التأثير لم يوثّق بعد.

---

(٥٣) F. Bontinck و D. Ndembe Nasai. ١٩٧٨.

(٥٤) ذكره E. Lopes عام ١٥٨٣ (ncariampemba) – أنظر F. de Pigafetta، ١٥٩١ و ١٦٢٤؛ F. Bontinck و D. Ndembe Nasai، ١٩٧٨، ص ٢٦٩؛ A. Wilson، ١٩٧٨.

(٥٥) W.G.L. Randles، ١٩٦٨، ص ١١٠.

(٥٦) J. Jadin، ١٩٦٧.

وفي عام ١٧٠٤ دعت دونا بياتريس إلى اصلاح بعيد المدى لا يمكن أن يفسر فقط بمعطيات الوضع السياسي. فقد دعت إلى تحقيق أَفْرَقَة شاملة. ولما كانت تزعم أنها على صلة مباشرة بالسماء، فقد اعتبرت «موناكي» (نبية). وكانت «العائلة المقدسة» من السود من مبانزا كونغو، وكانت الرموز التي تستخدمها رموزًا محلية موحية ترتبط بالماء، والأرض والنباتات المحلية وتماثل، بوجه خاص، الرموز المستخدمة في طوائف المداواة التي تديرها النساء. وربما لعبت أفكار الإصلاح الديني أيضًا دورًا في هذا الصدد. ولكن دونا بياتريس اعترفت بالبابا على الرغم من رغبتها في طرد المبشرين البيض الذين زيفوا الوحي. وباختصار فإن رؤيتها كانت حتى أكثر توفيقية من الدين المعمول به في عهدها[٥٧].

وقد قيل إنه بعد عام ١٧٠٠ فقدت الكونغو كاثوليكيتها. وهذا غير صحيح. فالأمر ببساطة هو أن المبشرين المسيحيين في أواخر القرن التاسع عشر، وقد انغمسوا في جو الإستعمار، لم يستطيعوا التعرف على الكاثوليكية المحلية التي كانت قد أضحت متأصّلة في دين الكونغو. ولكننا إذا بحثنا المفردات اللغوية الحديثة لكيكونغو سنجد المصطلحات الدينية نفسها، وأن فيها استمرارية مذهلة.

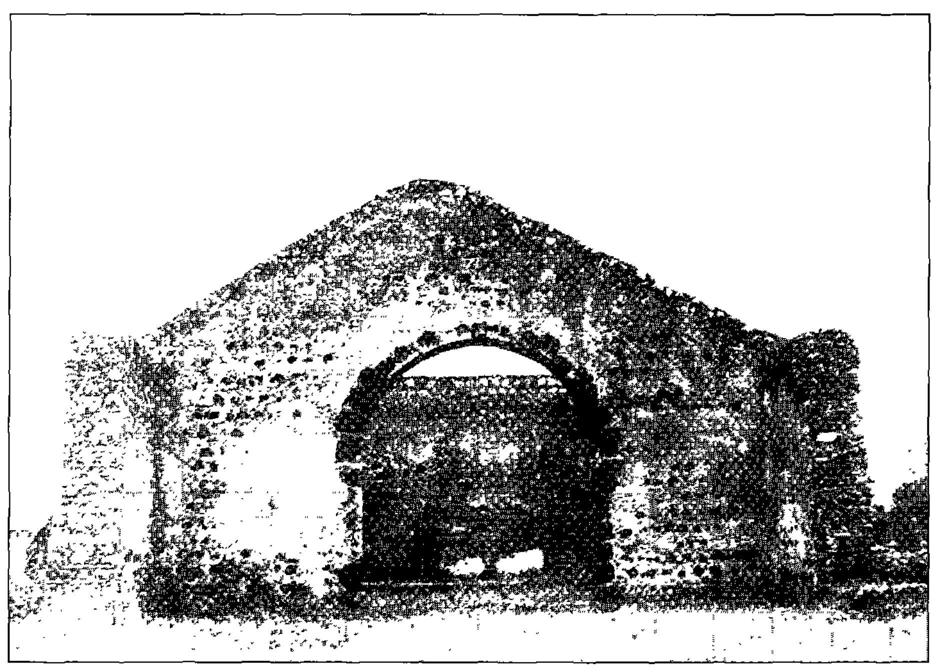
إن الفنون تعبر عن الثقافة. وبينما لم يبق في الكونغو أي شيء من فنون الأداء مثل الموسيقى والرقص والفن الشفاهي[٥٨]، فقد بقيت قطع من الفنون المرئية في الكونغو مع نصوص كثيرة بشأنها. وهذه القطع الفنية التي صنعت لترمز إلى الإختلافات الطبقية (ما يتعلق بالملبس مثلا)[٥٩]. والمفاهيم السياسية (الشعارات والأشياء المستخدمة في الطقوس) والأفكار الدينية (الفن المسيحي، والأشياء التي يستخدمها العرافون، وتماثيل الأسلاف والأرواح والأقنعة)، كان يطلب صنعها البلاط والكنيسة الكاثوليكية وزعماء القرى والطوائف القروية وحتى أرباب رؤساء الأسر. وعلى الرغم من أن دراسة فن الكونغو من منظور تاريخي لا تزال في طور البداية، فإن ما يستلفت النظر هو استمرارية بعض العناصر الأسلوبية المرتبطة بدينامية الأشكال، التي تستوعب التأثيرات الأوروبية العديدة. ومن أمثلة ذلك الزخارف الهندسية المتقاطعة بزوايا حادة على شعار ملكي (بوق عاجي) يرجع إلى ما قبل عام ١٥٥٣؛ وأنسجة من نحو عام ١٦٥٠ إلى ١٨٠٠ وسلال ووشوم وحصر من القرن التاسع عشر بل ومن القرن العشرين. ونجد كذلك سمة مميزة للنحت في القرن التاسع عشر ممثلة من قبل على شعار نبالة الكونغو في أوائل القرن السادس عشر. لقد كان التأثير الأوروبي قويًا، وقد ظهر في استيراد المعمار الحجري الأوروبي (الكنائس والقصور) ورموز السلطة (السيوف والتيجان والأعلام والأردية) وكذلك وعلى الأخص في استيراد أشياء دينية (ميداليات وصور لحمَل الرب

---

(٥٧) قام A.C. Gonçalves، ١٩٨٠، و L. Jadin، ١٩٦١؛ و J. Cuvelier، ١٩٥٣ بنشر المصادر المعروفة.

(٥٨) T. Obenga، ١٩٨١.

(٥٩) تختلط النقوش البارزة والرسوم الكتابية التي تتضمن روايات، مثلاً، على السيوف المستخدمة في الطقوس وعلى أغطية الأوعية الفخارية الواردة من بلاد شمال النهر.



اللوحة ١٩،١١: أطلال قصر الأسقف السابق، مبانزا (سان سلفادور) ١٥٤٨. جرى تصويرها عام ١٩٥٥.

(المسيح)، وتماثيل وصلبان ولوحات ملونة - كان هناك رسام اسباني يعمل في الكونغو قبل عام ١٦٥٠) وتعزى كل مميزات فن الكونغو تقريبًا، وخصوصًا فن نحت التماثيل والفنون التخطيطية، إلى التأثير المسيحي. غير أن هذا القول لا أساس له سواء فيما يتعلق بفن النحت أو بالفنون التخطيطية: إذ تنزع الوقائع إلى إثبات العكس.

وهكذا أغفلت حتى الآن مظاهر الفن التخطيطي القديم الذي بقيت منه رسوم منحوتة في الصخور ترجع إلى عصور مختلفة. ففي القرن السابع عشر نجد إلى جانب الرسوم ذات الطراز التقليدي مجموعة من الرسوم الكتابية التي من الواضح أنها مستمدة من الكتابة وأنها تعبير عن الثقافة الشعبية. فقد استخدمت الحروف كرموز وجرى تحويلها. وقد استمر هذا الإستخدام للرسوم الكتابية واختلط بإنتاج الزخارف الهندسية. ومن الواضح أن ذلك إنجاز استلهم من إدخال الكتابة. غير أنه إلى جانب هذه الرسوم استمرت ممارسة تقليد تصويري أكثر تنوعًا كما تشهد به النقوش البارزة واللوحات الجدارية التي تتضمن روايات للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

ويتمثل النحت أولًا في كثير من القطع المسيحية، وخاصة الصلبان ومقابض العصي، بل أيضًا تماثيل القديسين ؛ وتتجلى فيها عناصر من المعيار الأوروبي للنّسب. ولكن الطراز التقليدي المقترن بواقعية الكونغو كان موجودًا منذ البداية. وبمرور الوقت حُول المعيار الأوروبي تدريجيًا إلى معيار نجده في أعمال النحت العادية التي يرجع أقدم مثال معروف عنها إلى ما قبل عام ١٦٩٤. وقد استخدم الفنانون مواد غاية في التنوع - النحاس والعاج والخشب والحجر

والخزف والألياف والنسيج – وصنعوا أكثر الأشياء تنوعًا، بما في ذلك حتى أواني الطهي. وقد أطرت الروايات التاريخية الأولى على مزايا نسيج الرافية الذي يصنع في الكونغو والذي يطرز أو يجري شغله بالمخمل (القطيفة). وحتى رجال الدين كانوا يستخدمونه لصنع ملابس القساوسة إضافة إلى الملابس التي كانوا يستوردونها خاصة من إيطاليا، والتي أوحت ببعض الأفكار لفناني الكونغو. وكان نحت أشياء العبادة المستخدمة في الدين القديم ممنوعًا ويلقى معارضة، وكثيرًا ما كان العمل الفني يدمر وخاصة في عهد أفونسو الأول وغارسيا الثاني وعلى يد كيمبا فيتا. بيد أن الطلب على هذه الأشياء كان يتجدد دومًا، وخاصة من أجل «الكيمباسي» في عهد غارسيا الثاني. وقد أنتجت معظم أعمال النحت المسيحية قبل عام ١٧٠٠ وكتب للكثير منها البقاء. وكان من الأعمال الفنية الأخرى المستلهمة من أوروبا صب السيوف المستخدمة في المناسبات الرسمية وصنع أعلام مطرزة بشعارات للنبالة ورموز.

وقد انتشر تأثير فن الكونغو شمالًا وشرقًا خلال هذه القرون. ويرجع انتشار ما يسمى بأقنعة غابون «البيضاء» إلى أقنعة شمال الكونغو وأغلب الظن أنه اقترن بتوسع لوانغو، وخاصة في القرن السابع عشر. وقد انتشرت تقنية صنع مخمل الرافية على طول طريق أوكانغو إلى الشرق وكانت سابقة على «مخمل كاساي» وخاصة مخمل كوبا. ويبدو بوضوح أيضًا أن بعض سمات فن الكونغو انتقلت إلى الأمريكتين[٦٠].

القرن الثامن عشر : المناطق الشمالية

في القرن الثامن عشر أعيد تنظيم غرب أفريقيا الوسطى بأكمله. فأصبحت الشبكات التجارية – لا الدول – العامل المؤثر بالدرجة الأولى. ومع تدهور الدول، تدهور وضع الطبقات السائدة القديمة، بينما نهضت طبقة من التجار لتحل محلها أو تكملها. وكانت هناك، كما رأينا، شبكتان لتجارة الرقيق: إحداهما برتغالية تشتغل بالتجارة من أنغولا إلى البرازيل، والأخرى في الشمال حيث كانت تتاجر الدول الأوروبية الأخرى ولكن حيث ظلت التجارة البرية في أيدي الأفريقيين الممسكين بزمامها.

وكانت هذه التجارة في المناطق الشمالية، في ساحل لوانغو تغذيها شركات كانت تمول التجارة بين القارات الثلاث بأكملها. فكانت تمثل الهولنديين مثلًا، الشركة الهولندية للهند الغربية، التي جاء رأس مالها من جميع دول الأراضي الواطئة وألمانيا الشمالية وبلاد البلطيق. وكانت هناك في كل مرحلة من مراحل هذه التجارة بين القارات منافسة ضارية بين الجنسيات والشركات الأوروبية المختلفة، وكان ذلك عاملًا مؤثرًا في رفع الأسعار أقوى حتى من الطلب المتزايد على الرقيق في جزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية. وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق التجارة وامتداد الطرق التجارية حيث كان الرقيق يصدرون إلى بلدان أبعد فأبعد. وأخذ هذا

---

(٦٠) R.F. Thompson و J. Cornet، ١٩٨٢، ص ١٤١–٢١٠.



اللوحة ١٩،١٢: قناع ندونغو من لوانغو.

الطلب يزيد باطراد من نحو عام ١٦٦٥ إلى عام ١٧٥٥ حينما تزايد الطلب بدرجة أكبر ليصل إلى ذروته ما بين عام ١٧٥٥ ونحو عام ١٧٩٧، عندما أدت الحروب الأوروبية الكبيرة إلى توقفه مؤقتًا[٦١].

وكانت الموانئ المستخدمة هي لوانغو أولا، ثم ماليمبا وكابيندا وبوما عند مصب النهر. وقد حلت ماليمبا، بعد عام ١٧٥٠، محل لوانغو بوصفها المركز التجاري الرئيسي. وفي عام ١٧٨٠ تقريبًا أصبحت كابيندا أكثر الموانيء نشاطًا، ثم حلت محلها هي بدورها بومًا بعد عام ١٨٠٠. وكان التجار الأوروبيون يستأجرون مباني مستودعات في الموانئ ويبادلون فيها سلعهم مقابل الرقيق عن طريق السماسرة، «الميركادوريس» عام ١٧٠٠ الذين تلقبوا فيما بعد بألقاب محلية مثل «مافوك»[٦٢]. وكان لا بد من وجود السماسرة لأن النظم النقدية لم تكن متماثلة وكان من اللازم الإتفاق على قيم التبادل. ووصولًا إلى ذلك كانت تحدد وحدة سلعية – الطرد أو الرزمة – لتناظر وحدة قيمية من الرقيق، حيث كانت الوحدة القياسية من الرقيق هي الرقيق الراشد الذكر. وكان يجري أولًا مناقشة قيمة الطرد ومكوناته. وكانت هذه المكونات ثلاثة أنواع: البنادق والبارود، والأنسجة، والسلع المتنوعة، وعلى الأخص السلع المعدنية مثل السكاكين والأحواض النحاسية. وما إن يتم الإتفاق على محتوى الطرد حتى يبدأ التفاوض على تبادل الرقيق، مقيّمين على أساس الوحدة القياسية، مقابل السلع الفعلية مقيّمة على أساس الوحدة السلعية القياسية. ويمكن، باتفاق مشترك، أن يستبدل بنوع من السلع نوع آخر: فيمكن مثلًا الإستعاضة عن بعض المنسوجات بالخرز أو المرايا، أو استبدال نوع من النسيج بنوع آخر. وكان الأوروبيون يجرون حساباتهم على أساس سعر شراء السلع بالنقد الأوروبي بينما يحسب السماسرة على أساس العملات المستخدمة على الساحل وفي الداخل. وقد استبدلت بنقود الرافيه، التي كانت لا تزال تستخدم نحو عام ١٧٠٠، نقود أخرى مصنوعة من أنسجة كانت تستورد خلال القرن الثامن عشر، ولكن هذه النقود لم تكن تقبل في كل مكان في داخل البلاد لجميع أنواع السلع. فالخرز على سبيل المثال كان يستخدم للزينة في لوانغو، ولكنه يستخدم كوسيلة للتبادل في مانيانغا وكعملة إضافية في «بول». وبالإضافة إلى ثمن الشراء، كان على الأوروبيين أن يدفعوا ضرائب تجارية ويقدموا هدايا لملك البلاد وللوجيه المسؤول عن التجارة الأوروبية. أما السمسار فكان يحصل على عمولة كبيرة على ثمن بيع الرقيق الذي كانت حصيلته تذهب إلى مالك الرقيق عن طريق رئيس القافلة.

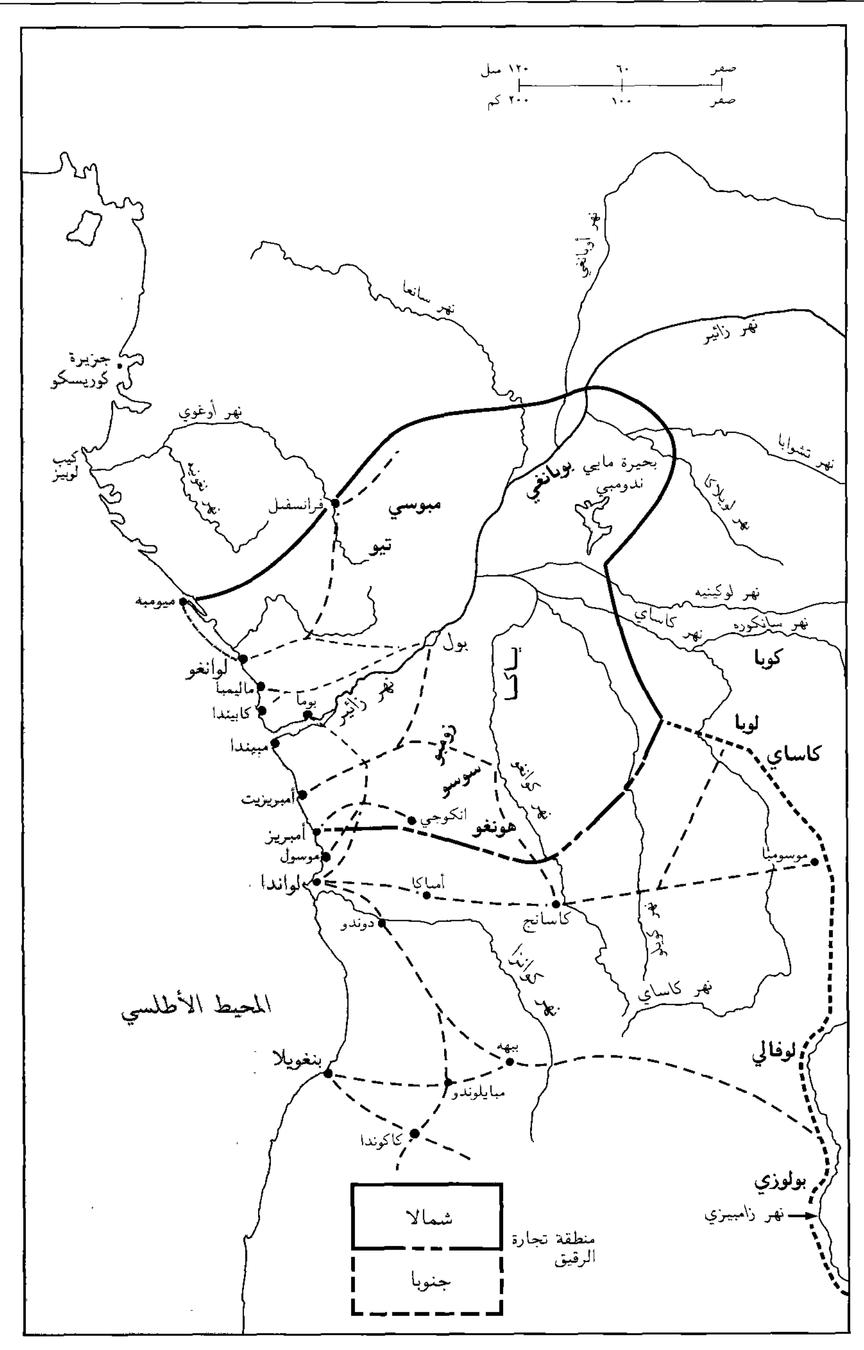
وقد جرى في القرن الثامن عشر تصدير نحو المليون من الرقيق مع كميات صغيرة من العاج والنحاس والشمع[٦٣]. وكانت الواردات تتكون أساسًا من المنسوجات والأسلحة. وتشير

---

(٦١) P.D. Curtin، ١٩٦٩؛ J.C. Miller، ١٩٨٣، ص ١٤٦–١٥١؛ P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص ٤٦–٥٤.

(٦٢) للإطلاع على حالات معينة أنظر R.F.D. Rinchon، ١٩٦٤؛ و N. Uring، ١٩٢٨، ص ٢٦–٢٨ (mercadores، ص ٢٨)؛ R.F.D. Rinchon، ١٩٢٩.

(٦٣) وفقًا للأرقام التي قدمها P.D. Curtin، ١٩٦٩ و P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، جرى شحن ٠٠٠ ٩٨٢ من الرقيق على ظهر السفن بين عامي ١٦٦٠ و ١٧٩٧.



الشكل ١٩، ٥: تجارة الرقيق في أفريقيا الوسطى في القرن الثامن عشر (نقلاً عن J. Vansina).

التقديرات إلى أنه كان يستورد سنويًا خلال النصف الثاني من ذلك القرن ٥٠٠٠٠ بندقية مع ما يلزم من البارود، ولا بد من أن العدد المستورد من أشبار النسيج قد بلغ رقمًا أعلى من ذلك[٦٤].

وكان يقود القوافل مرشدون يحافظون على علاقات منظمة تنظيمًا دقيقًا («كزملاء») مع رؤساء المراكز التجارية على طول الطرق: فقد كانوا ماهرين في التفاوض بشأن حقوق المرور ولديهم معرفة كخبراء بالأسواق الداخلية الكبيرة مثل «بول». وكانت القوافل مكونة من هؤلاء المرشدين والعديد من الحراس المسلحين والحمالين. وكانوا أحيانًا يقطعون مسافات طويلة جدًا، وقد يمضون عدة شهور ويقضون أحيانًا موسم الأمطار بأكمله في زراعة محاصيل غذائية أثناء رحلة الذهاب. وكانوا يحملون معهم ليس المنتجات الأوروبية فحسب، بل أيضًا الملح والأسماك المملحة والمجففة والسلع المصنوعة محليًا مثل الجواهر من لوانغو، وكان بإمكانهم أن يشتروا في طريقهم منتجات محلية أخرى كانوا يبيعونها في أماكن أخرى، وبذلك كانوا يمارسون نوعًا من التجارة البرية بين مختلف البلاد.

وكانت الطريق الرئيسية تربط المواني بـ «بول»، حيث كان يصل الرقيق، بطريق النهر وروافده، بأعداد كبيرة. وقد توحّد عدد من المتخصصين في أعمال النقل مكونين جماعات عرقية كان أشهرها البوبانغي، الذين تخلوا عن صيد الأسماك ليشتغلوا بالتجارة، والذين امتدت شبكتهم التجارية ابتداءً من خمسينات القرن الثامن عشر من نهر أوبانغي إلى نهر كُوا. وكان هؤلاء الناقلون بالطرق المائية يمارسون أيضًا تجارة واسعة في منتجات أخرى، ذلك أن النقل بالطرق المائية كان يسمح بنقل رابح لسلع ثقيلة الوزن ومنخفضة القيمة. ولذلك شهد النهر وروافده تجارة نشيطة في الفخار، والأسماك والحصر والأغذية والجعة والخشب الصبغي الأحمر وغير ذلك من سلع تشترى من مكان لتباع في مكان آخر، مما شجع شتى المناطق على التخصص في سلع مختلفة. وكانت منطقة تجارة الرقيق هذه قد امتدت حتى نهر أوبانغي والقطاع الأسفل من نهر تشوابا والمناطق المحيطة ببحيرة مايي ندومبي قبل عام ١٨٠٠ بكثير[٦٥]، وظلت تتسع مع زيادة الطلب على الرقيق. ولسنا نعرف شيئًا عن امتدادها على طول نهر لوكينيه وأدنى نهري كاساي وكويلو، ويبدو أن هذه الأنهار لم تتأثر كثيرًا بتجارة الرقيق. بيد أننا لا نعرف سبب ذلك. وقد امتد فرع من الطريق من «بول» إلى شمال الكونغو مارًا بفرانسفيل الحالية حتى وصل إلى إقليم مبيتي ومبوسي في تنافس مع تجارة الرقيق في أعالي نهر أوغوي. وكانت هناك طرق قوافل أخرى تمتد عبر الكونغو وتصل إلى متامبا وكاسانج على أعلى نهر كوانغو حيث كان على الفيلي أن يدخلوا في منافسة مع الناقلين الإقليميين الذين كان

---

(٦٤) P.M. Martin، ١٩٧٠، ص ١٥٣ وهذا التقدير، إذا ما قورن بحسابات Van Alstein، يبدو عاليًا نوعًا ما، ولكن الأرقام بلغت عشرات الآلاف في السنة (أنظر D. Rincon، ١٩٦٤).

(٦٥) R. Harms، ١٩٨١؛ E. Sulzmann، ١٩٨٣. وقد اكتشفت آثار منها في شكل أكواب من وسترفالد (في جمهورية ألمانيا الاتحادية الحالية) صنعت في القرن الثامن عشر ووجدت بين روكي ومايي ندومبي ومومبويو.

أشهرهم الزومبو والسوسو. ونحو عام ١٧٥٠ أصبحت عاصمة دولة ياكا الجديدة على نهر كوانغو مركزًا لتجارة الرقيق يحتشد فيه الرقيق المأسورون في الحملات العسكرية المستمرة التي يشنّها الياكا وراء نهر كوانغو[٦٦]. وكانت تجارة الرقيق في الشمال، مقارنة بتجارة أنغولا، ذات ربحية عالية إلى حد أنها دفعت نطاق تجارة أنغولا صوب لواندا وكاسانج؛ وهو ما أدى إلى عمليات عسكرية برتغالية ضد ميناء موسول (وأمبريز فيما بعد) وأفضى إلى احتلال انكوجي (١٧٥٩) في الكونغو الأوسط ثم احتلال كابيندا عام ١٧٨٣. وقد جرى طرد البرتغاليين على يد سرية فرنسية تساندها القوات المحلية. وقصارى القول إن الحلول العسكرية لم تكن مجدية في وقف تقدم التجارة على ساحل لوانغو.

وقد بدأنا بالكاد نعرف آثار تجارة الرقيق. فآثارها الديموغرافية خاصة لا تزال غير معروفة إلى حد بعيد. فربما يعني مليون من الرقيق نحو مليوني نسمة انتزعوا من مواطنهم[٦٧]، وثلثهم نساء[٦٨]. ولكنهم جاءوا من منطقة واسعة. بيد أنه ترتب على ذلك، أغلب الظن، إنخفاض عدد السكان فعليًا في الكونغو القديم وفي مايومبه، وان كنا لا نستطيع تقدير هذا الإنخفاض كميًا. أما في المناطق الأخرى فقد أدى ذلك بصفة رئيسية إلى تباطؤ النمو السكاني.

أما الآثار الإقتصادية فمعروفة لنا بصورة أفضل. ففي شمال نهر زائير انتظم إقليم واسع في مجموعة مترابطة من المناطق المتخصصة. فتخصصت منطقة ما في إنتاج نسيج الرافية وأخرى في إنتاج التبغ، وأخرى في نبيذ قصب السكر وأخرى في العاج أو في المواد الغذائية أو في المصنوعات الحديدية أو الفخار أو القوارب وهلم جرّا. وقد أدى ذلك إلى إفقار تكنولوجي في كل منطقة على حدة. فتيو، مثلًا، تخلت عن صهر الحديد وبناء السفن وحتى عن النسيج وصنع الفخار إلى حد ما حيث وجدت استيراد هذه المنتجات من المناطق المجاورة أقل تكلفة. بيد أن الحيوية الإقتصادية للمجموعة أخذت تزداد باطراد، وعلى الأخص نتيجة لنمو النقل بالطرق المائية.

وكانت الآثار الإجتماعية والسياسية بعيدة المدى. فقد أخذ السماسرة والوجهاء المسؤولون عن تجارة الرقيق يكتسبون أهمية متزايدة في بلاط ملوك لوانغو ونغويو وكاكونغو. واستخدموا ما اكتسبوه من ثروة في إحاطة أنفسهم بحاشية كبيرة وحلوا بذلك محل طبقة النبلاء القديمة، المرتبطة بالأسرة المالكة. وعانت السلطة الملكية من ذلك. ففي لوانغو شهد المجلس الملكي

---

(٦٦) فيما يتعلق بالياكا أنظر M. Plancquaert، ١٩٧١؛ J.K. Thornton، ١٩٨١ (أ)، ص ٥ و ٨؛ D. Birmingham، ١٩٦٦، ص ١٤٨–١٥٢.

(٦٧) إذا أخذت في الحسبان الوفيات في الطريق وفي المحاجر. وتبين الأرقام التي أوردها J.C. Miller، ١٩٧٩، ص ١٠٣، الملاحظة رقم ٩٠ فيما يتعلق بأنغولا، أن ثلثي الرقيق كانوا يموتون قبل أن يصعدوا إلى ظهور السفن. وهذه الأرقام مغالى فيها، ووفيات تجارة الرقيق كانت تحدث في أنغولا أكثر مما في الساحل الشمالي. وخاصة في الطرق. ولا شك أن مضاعفة عدد الرقيق المصدرين لا ينطوي على مبالغة، ويظل بلا شك دون الحقيقة.

(٦٨) أنظر H.S. Klein، ١٩٧٢، ص ٩١٤. وذلك ينطبق على تجارة الرقيق بوجه عام، ولكنه صحيح أيضًا بالنسبة لأنغولا في القرن التاسع عشر ولتجارة الرقيق الهولندية عامة. وكانت الأرقام فيما يتعلق بالأطفال، ص ٩٠٣–٩٠٥، في حدود ٥ في المائة.

حلول هؤلاء النبلاء الجدد محل النبلاء الإقليميين التابعين للأسرة المالكة، حيث كان الملك يبيع الألقاب لصاحب العطاء الأعلى. وتدهور نظام الخلافة[٦٩]، وأصبح أعضاء المجلس هم الذين ينتخبون ملكًا ويساعدون على بقاء مجالس الوصاية لفترات طويلة. ثم حدث في عام ١٧٥٠ أو قبله أن انقطعت السلالة الملكية. وتنازعت العرش ست جماعات، ولكن «الكيتومي» الملكيين نجحوا في النهاية في فرض ملك محايد، ولكن على حساب سلطته التي ضعفت كثيرًا. وبعد ذلك بقليل عانت السلالة الملكية الجديدة انقسامًا، وضعفت الملكية إلى حد أنه بعد عام ١٧٨٧ لم يعين أي ملك طوال نحو قرنين. وفضلًا عن ذلك فإن الأقاليم النائية، مثل مايومبا، بدأت تنفصل عن المملكة من عام ١٧٥٠ فصاعدًا.

وكانت مملكة تيو تواجه أيضًا صعوبات. فكان كبار السادة في الأقاليم الذين يتاجرون لحسابهم قد أثروا وأخذوا بإيديولوجية جديدة تحلّل انفصالهم عن المملكة. وكانت هذه القوة روحية تعتمد على طلسم يحمل، هو «النكويي»، ويمكنها أن تُغني عن مساندة الأرواح الأرضية. واعتبارًا من عام ١٧٨٠ تقريبًا، أصبحت دولة تيو فريسة لحرب أهلية لم تبرأ منها الا نحو عام ١٨٣٠. واتخذت إيديولوجية «النكويي» وسيلة لتبرير مجيء سلسلة هائلة من الرؤساء الجدد الذين استولوا على السلطة أو ضموا إلى ولايتهم اقليمًا يمتد من ماكوا، مرورًا بغرب هضاب تيكيه (كوكويا) حتى بلاد «تسايي» على مقربة من الطريق المؤدية من لوانغو إلى «بول».

وفي حوض نهر زائير الأوسط، أدى اتساع تجارة الرقيق إلى تحركات سكانية جديدة محدودة النطاق وإلى حروب في منطقة مابي ندومبي وعلى مدى أبعد صوب الشمال، بينما بدأت تجمعات سكانية كبيرة تتكون على جانب النهر عند نقاط العبور الحتمي. وقد أصبحت هذه التجمعات مدنًا للأسواق في القرن التاسع عشر[٧٠]. وبين لوانغو و «بول»، وخاصة في منطقة تعدين النحاس في ميندولي، أدت هجرة نبلاء كونغوري الوافدين إلى إزاحة قرى التيكيه. ولكن إلى جانب بعض الشياخات الصغيرة، نشأت قرى مستقلة على طول محور لوانغو – «بول». وكان هناك تفاهم بين هذه القرى لتنظيم الأسواق المشتركة بإقامة محكمة للأسواق حيث يأتي القضاة من القرى المختلفة. ووطدت طائفة «ليمبا» دعائم التحالف بينها.

وفي الكونغو ذاتها ظلت الإيديولوجية المسيحية، وخصوصًا استخدام نظام «جماعة اخوان المسيح»، التي انتمى إليها الحكام، الأساس الذي تقوم عليه إيديولوجية الحكم. وكانت مرتكزاتها هي الملك، الذي لم يعد آنذاك سوى «نكيسي» أعلى، ومحطات الإرساليات التبشيرية السابقة التي كان يديرها موالي الإرساليات السابقون. وأخذت الوحدات الإقليمية تتجزّأ بصورة مستمرة (مجموعة أعراض الكونغو)[٧١] حتى مستوى القرية أحيانًا. وفي شرق

(٦٩) P.M. Martin، ١٩٧٠. ويؤكد ذلك ويفصله F. Hagenbucher Sacripanti، ١٩٧٣، وإن يكن في عرض مشوّش.

(٧٠) J. Vansina، ١٩٨٣ (ب)، ص ١١٢ و ١١٣.

(٧١) S. Broadhead، ١٩٧١ و ١٩٧٩ و ١٩٨٣.

مبانزا كونغو اعتمد متعهدو النقل الزومبو تعيين قضاة للأسواق أو اتفقوا على تناوب حكم الشياخات الصغيرة، التي تضم بضع قرى فقط، بين الأسر البارزة. غير أنه ظهرت في الوقت نفسه «مفيلا» (عشائر) كبيرة تقوم على السلالات التي ترسخ ارتباطها بالأرض. وأصبحت هذه الشبكة من العشائر بمثابة الوثاق الذي يربط بين القرى المستقلة مهيئة بذلك إطارًا تتعاون وتتنافس فيه هذه القرى.

وقد رافقت هذه التحولات تغيرات ثقافية مهمة. فزادت أهمية دور كبار الأسلاف، المرتبطين بالعشائر. واتسعت مساحة المدافن والكنائس، وخاصة في مبانزا كونغو. وانتشرت فكرة «زومبي»، وهو نوع من جثث العبيد التي تعاد إلى الحياة[٧٢]، كما انتشر الخلط بين القديسين وكبار الأسلاف. وحتى عام ١٧٠٠ على وجه التقريب[٧٣]، كان دفن المتوفين البارزين لا يزال مجرد حدث عادي، ولكن سرعان ما أصبح دفنهم يتم بمزيد من مظاهر الأبهة. فاستبدلت بالكفن، حزمة جنائزية ضخمة إلى حد أنه كان يلزم التخطيط لمسارها في الطرق واستخدام عربات لحمل الجثمان إلى المدفن، وذلك على الأقل في الأماكن القريبة من الساحل. وفي القرن التاسع عشر أصبحت الحزمة دمية ضخمة أو ظهر استخدام تابوت صغير. وأصبحت الرؤوس أو التماثيل النصفية الخشبية التي كانت توضع على الحزَم في القرن الثامن عشر تماثيل من الخشب أو الحجر أو أنصابًا من الخزف لتزيين القبور التي كانت توضع عليها أيضًا أعداد متزايدة من الأشياء المستوردة المكسّرة[٧٤]. وكانت منطقة بوما ومايومبه مركز هذه التطورات. وكانت تناظرها في جنوب النهر شواهد (مسلّات) قبور أمبريز[٧٥].

وازدهرت طقوس المداواة الجماعية في كل مكان. وكانت «الليمبا» مثالًا قديمًا لهذه الطقوس الخاصة بـ «نكيسي» في لوانغو، ولكن طابعها تغير. فأصبحت «نكيسي» لحماية أفراد الصفوة القادرين على دفع رسوم الالتحاق العالية. فعندما يمرض رجل له أهميته، كان كاهن «الليمبا» يذهب لعلاجه. ولكي يشفى، كان عليه أن يصبح عضوًا مطّلعًا على أسرار الطائفة هو وزوجته الأولى. وكانت إيدولوجية هذه الطقوس تضفي قداسة على التحالفات بين أسر الصفوة (الزواج، عضوية خلية الليمبا) وتضفي شرعية على القضاة ورؤساء الأسر المطّلعين على الأسرار، وكذلك، وبطريق غير مباشر، على محاكم الأسواق. وقد تطورت أشكال مختلفة من الليمبا بعد عام ١٧٠٠، بما في ذلك أحدها في هاييتي حيث كان الليمبا بيترو هو «الفودو» الرابع[٧٦].

وقد حافظت المسيحية على وجودها وتطورت. فقد أدت ندرة القساوسة الأجانب أو المحليين إلى ترك المبادرة للأعوان السابقين للمبشرين ولعبيدهم، وفي البلاط لحاشية الملك. وترينا نقوش

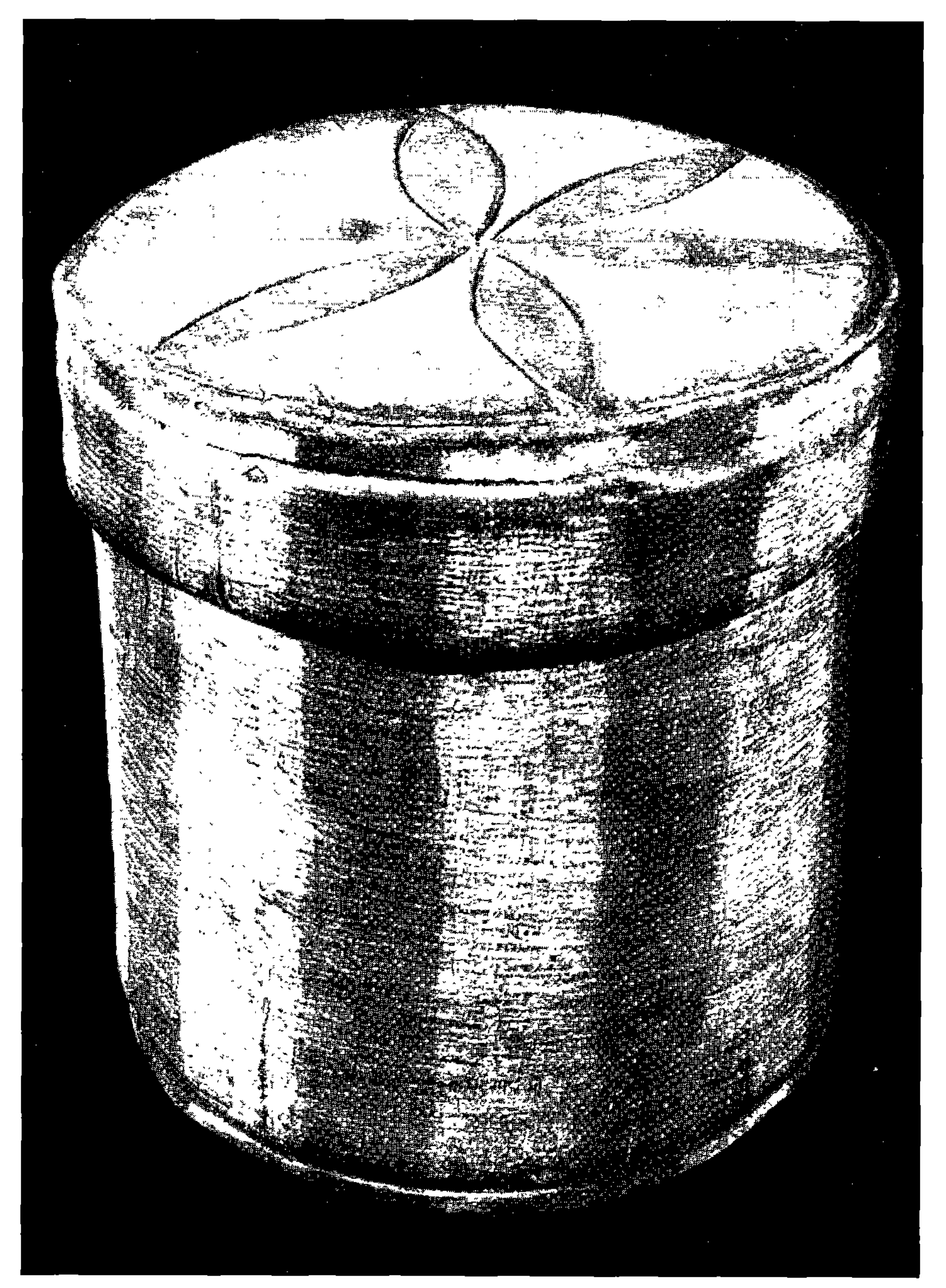
(٧٢) ذكره من قبل، عام ١٧٠١؛ N. Uring، ١٩٢٨، ص ٤٧.

(٧٣) N. Uring، ١٩٢٨، ص ٣٥-٣٦.

(٧٤) R.F. Thompson و J. Cornet، ١٩٨٢.

(٧٥) Museu de Angola, Luanda, 1955, Nos 137-146 (Ambrizette), pp. 86-87.

(٧٦) J.M. Janzen، ١٩٨٢.



اللوحة ١٣،١٩: صندوق الدواء لدى الليمبا (نكومبي) المصنوع من لحاء الشجر مع غطاء مميز على شكل بتلة، من نغويو. الارتفاع: ٢٤ سم.

أمبريز البارزة مشاهد لصلب المسيح أصبحت فيها الحربة أَصَلة (ثعبانًا كبيرًا جدًا) تذكر بمبومبا أو بومبا، التي ترتبط بتجارة الرقيق وبالثراء، بينما يضم المشهد قارعي الطبول. وكان فن النحت المسيحي لا يزال مصونًا، وربما كانت التماثيل تصنع في سويو ومبانزا كونغو مثلها مثل الصلبان التي تمثل صلب المسيح والتي كانت شعارات للسلطة، وكانت، فيما بعد أساسًا دورًا قضائيًا، شعار نكانغي (المنقذ). وقد ظهرت صلبان أخرى مثل «سانتو»، أو تعاويذ تقترن بالعرافة عن طريق الصيد البري وتستخدم لاستكشاف سبب البلايا الجماعية. وكان ذلكما هما الوجهان لدين رسمي واحد.

أنغولا في القرن الثامن عشر.

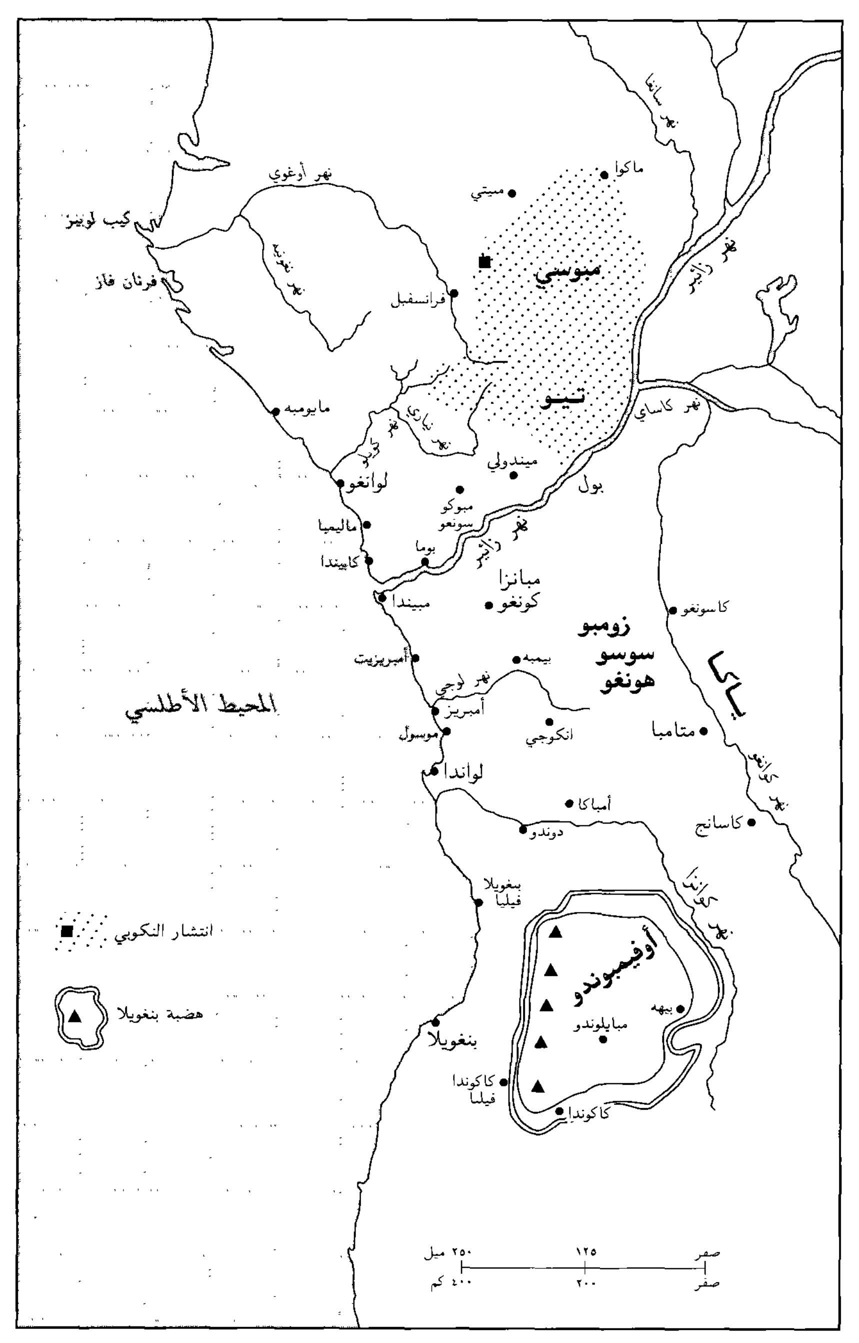
كانت تجارة الرقيق في أنغولا، كما ذكر من قبل، تجري على نطاق واسع قبل أن تنمو تجارة الشمال بوقت طويل. وكان نظام التجارة، الموجهة في المقام الأول إلى البرازيل، شديد التجزؤ بالمقارنة بنظام الشمال[٧٧]. فقبل عام ١٧٣٠ كان يضم العناصر التالية: التاجر المصدّر في البرتغال؛ والسماسرة في البرازيل؛ والناقلين البحريين؛ وتجار الرقيق في لواندا أو بنغويلا؛ وقادة القوافل الأفارقة البرتغاليين؛ والسادة والتجار الأفارقة الذين يعرضون الرقيق للبيع في الأسواق. وكان بوسع مؤسسة تجارية واحدة أن توفر عددًا من هذه العناصر ونادرًا ما تستطيع توفيرها جميعًا، ولا تستطيع ذلك حتى المؤسسات الموجودة في البرازيل أو في البرتغال. وكان كل يحاول تجنب المخاطر وتحقيق أقصى الربح. وكان الخطر الأكبر هو وفاة الرقيق نتيجة سوء التغذية وانعدام العلاج وسوء المعاملة. وكانت جميع أسباب الوفاة هذه ناتجة عن محاولات تجنّب الانفاق الضروري على الغذاء والرعاية الصحية والحراس الأكفاء. وكانت كل فئة من العاملين في هذه التجارة تحاول إلقاء المسؤولية عن الرقيق، ومن ثم عن تملكهم، على الفئات الأضعف. وكانت المؤسسات التجارية في البرتغال والبرازيل في وضع قوي؛ بينما كان الناقلون البحريون والتجار في لواندا وبنغويلا وقادة القوافل في أضعف وضع. وكانوا هم الذين يحاولون خفض التكاليف على حساب الرقيق، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدل الوفيات. ويورد جي. سي. ميلر[٧٨] تقديرًا يشير إلى أن نصف العدد المشترى من الرقيق كانوا يموتون بين سوق الشراء وميناء المغادرة وأن ٤٠٪ آخرين يموتون في لواندا بينما ينتظرون الصعود إلى ظهر السفينة. وهذه الأرقام مغالى فيها؛ فقد كان صاحبها يعمل في شركة بومبالية (نسبة إلى بومبال في البرتغال) تتنافس مع هذا النظام في السبعينات من القرن الثامن عشر. ولكنها أرقام يمكن تصديقها. وقد تفاوتت الخسائر في البحر تبعًا للحالة الصحية للرقيق المشحونين ولمدى تكدسهم على ظهر السفينة. وكانت تقدر بما بين ١٠٪ و ١٥٪ من إجمالي عدد من صعدوا إلى السفينة[٧٩].

---

(٧٧) أنظر خاصة H.S. Klein، ١٩٧٢؛ J.C. Miller، ١٩٧٥ (ب)، ١٩٧٩ و ١٩٨٤.

(٧٨) J.C. Miller، ١٩٧٩، ص ١٠٣، الحاشية رقم ٩٠.

(٧٩) P.E. Lovejoy، ١٩٨٣، ص ٤٧ (خسائر تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المئة).



الشكل ٦،١٩: غرب أفريقيا الوسطى في القرن الثامن عشر (نقلاً عن J. Vansina).

وكان الطرد، الذي يسمى «هانزو» في أنغولا، يسلم إلى قائد القافلة على الحساب، الأمر الذي يلزمه إزاء شريكه الموصي الذي كان يحسب على هذا الأساس مقدار إمداداته بالرقيق. وكان هذا الطرد يتكون أساسًا من منسوجات من غوا أو أوروبا، وبراندي (شراب كحولي) من البرازيل، وملح محلي، وخرز وأحيانًا بعض الأسلحة. وكانت مصروفات قادة القوافل (وخصوصًا للحمالين الذين يتولى موظفو الدولة تعيينهم في الداخل، ونفقات الغذاء) عالية ومخاطرهم جسيمة (الانتظار في السوق الأفريقية خاصة، ومخاطر هرب الرقيق أو موتهم). وسرعان ما وقعوا في حبائل المديونية وأصبح وضعهم يرتهن كلية بدائنيهم. بيد أنهم، اعتبارًا من عام ١٧٦٠ تقريبًا، بدأوا يبيعون رقيقهم لأي تاجر في لواندا أو بنغويلا، وحاولوا إصلاح وضعهم بما حصلوا عليه من سلع. ومني الشريك الموصي بخسارة لا عوض لها[٨٠].

وبعد عام ١٧٣٠ عادت المؤسسات التجارية البرتغالية المتمركزة في البرتغال إلى لواندا لتورد السلع الأوروبية، وانسحب البرازيليون إلى بنغويلا. وأدت المنافسة إلى وصول السلع بكميات كبيرة مما حفز تجارة الرقيق. وكانت السفن تجلب أيضًا أعدادًا من المهاجرين الفقراء والمدانين في جرائم القانون العام والمغامرين الساعين إلى الإثراء من تجارة الرقيق، وخاصة كقادة للقوافل. ونشب صراع لا هوادة فيه بين «الكيمباريس» (أي الأفارقة البرتغاليين) وبين القادمين الجدد. وكان هؤلاء القادمون، بوصفهم تجارًا، يتمتعون بتأييد كامل من سلطات لواندا، ولكن «الكيمباريس» كانوا يتمتعون بتأييد السلطات في الأقاليم، وبصفة عامة بتأييد الرؤساء الأفريقيين في الأسواق الداخلية. وراحوا يحاربون التجار الجدد بتهريب الرقيق لبيعهم للفرنسيين والانجليز والهولنديين، وكذلك لقادة القوافل الجدد مقابل مبالغ باهظة لحماليهم ومؤنهم وعبّاراتهم وغير ذلك إلى أن يصل قادة القوافل بالرقيق إلى جماعتهم الخاصة، في اخلال، عادة، بالتزامهم تجاه شركائهم الموصين. وقد نجح البرازيليون و «الكيمباريس» لا في المحافظة على وضعهم في بنغويلا فحسب، بل وأيضًا في زيادة صادراتهم من الرقيق إلى حد أنه عام ١٦٩٠ تقريبًا أصبح حجم هذه الصادرات مساويًا لحجم صادرات بنغويلا. ولكن المؤسسات التجارية البرتغالية، بفضل رؤوس أموالها وما كانت تتمتع به من دعم إداري، نجحت في تحويل «مخاطر الرقيق» إلى غيرها. فلم تعد تشتري الرقيق، بل العاج أو تشتري كمبيالات تحصل في البرازيل[٨١].

وفي بداية القرن كان الحكام يساندون البرازيليين. ولكنهم فيما بعد، وخصوصًا بعد إصلاحات الماركيز دي بومبال في البرتغال، نزعوا إلى محاباة المؤسسات التجارية الكبيرة في لشبونة. فطُرد اليسوعيون، حلفاء البرازيليين، عام ١٦٦٠، وفي عهد فرانسيسكو انّوسنسيو دي سوزا كوتينيو (١٦٦٤-١٦٧٢)[٨٢] بذل جهد قوي لإعادة سيطرة البلد الأم في أنغولا. وحاول دي سوزا استعادة السلطة على المناصب الإدارية في الداخل وفرض تنظيمات لتجارة الرقيق في

(٨٠) E. Da Silva Corra، ١٩٣٧؛ J.C. Miller، ١٩٧٩، ص ٩٠ و ٩١.

(٨١) J.C. Miller، ١٩٨٣، ص ١٤٦-١٥١.

(٨٢) R. Delgado، ١٩٤٨-١٩٥٥.

أسواق الداخل وتنويع اقتصاد البلد. ولم يتسن له ولا لخلفائه تحقيق ذلك. وهاجر الأفارقة البرتغاليون من جديد، وتوجهوا بصفة رئيسية إلى هضبة بنغويلا، حيث نظمت من عام ١٧٧٢ فصاعدًا حملات عسكرية ضخمة لم تنجح الا في التعجيل بنشوء مملكتين كبيرتين، هما مبايلوندو وبيهه؛ وقد أصبحت هذه الأخيرة بوجه خاص مأوى آمنا «للكيمباريس». وفيها ظهرت رأس جسر جديدة للتجارة مع الداخل، ووصلت القوافل إلى أعالي نهر زمبيزي في إقليم لوزي قبل عام ١٧٩٤. وكان الرقيق يؤخذون إلى بنغويلا مع تجنب لواندا. وظلت لواندا تجتذب تجارة الرقيق عن طريق مملكة كاسانجه. وكان الامبانغالا يتجهون بالقوافل صوب الشمال الشرقي ليصلوا إلى كاساي الوسطى وإلى اللوبا الذين كانوا يعيشون هناك قبل عام ١٧٥٥. ولكن محورهم الرئيسي كان هو الطريق من كاسانج إلى موسّومبا، عاصمة امبراطورية لوندا.

وقد تشكلت امبراطورية لوندا أثناء القرن الثامن عشر. وجاءت الحملات العسكرية المستمرة بأعداد كبيرة من الرقيق، بينما كان الرقيق الذين يقدمون أداء للجزية يتدفقون على العاصمة من المناطق التابعة. ونجحت الامبراطورية، بعد عام ١٧٥٠، في تأسيس مملكة كازيمبي على نهر لوابولا وفي إقامة اتصالات مع التيتي والزومبو في موزمبيق. وقبل هذا التاريخ كان التوسع تجاه الغرب قد بلغ نهر كوانغو، حيث أسس أحد القادة العسكريين مملكة ياكا بين عامي ١٧٤٠ و ١٧٦٠ دافعًا الآلاف من الناس إلى الهروب من هونغو إلى الكونغو بين عامي ١٧٦١ و ١٧٦٥[(٨٣)]. وقد احتلت دولة ياكا الكبيرة هذه جزءًا ضخمًا من وادي نهر كوانغو أسفل كاسانجه ومدت غزواتها شرقًا في اتجاه نهر كويلو. وقد جيء بأعداد كبيرة من الأسرى من هناك ليباعوا للزومبو والسوسو والفيلي، بل وأيضًا للامبانغالا والقوافل المارة بنكوجي. وقد أدت هذه الغزوات والغارات، في أواخر القرن الثامن عشر، وبدرجة أكبر في القرن التاسع عشر، إلى تحركات سكانية كبرى من نهر كوانغو صوب نهر كويلو حيث كان الناس يهربون من الياكا.

وفي أنغولا بلغت سطوة تجارة الرقيق إلى حد أنه، على الرغم من جهود دي سوزا كوتينيو وآخرين، لم يستطع البلد اقامة اقتصاد منوع بسبب نقص رأس المال غير المرتبط بتجارة الرقيق. وظلت المستعمرة تعتمد اقتصاديًا على البرازيل؛ ونحو عام ١٨٠٠ كانت نسبة ٨٨٪ من إيراداتها لا تزال تأتي من تجارة الرقيق مع البرازيل وأقل قليلًا من ٥٪ من العاج الذي كان يرسل إلى البرتغال.

---

(٨٣) سبي ٠٠٠ ٠٣٢ ١ من الرقيق وفقًا للأرقام التي ذكرها D. Birmingham، ١٩٦٦؛ و P.D. Curtin، ١٩٦٩؛ و H.S. Klein، ١٩٧٢؛ P.E. Lovejoy، ١٩٨٣. أنظر أيضًا J.C. Miller، ١٩٧٥ (ب) و ١٩٧٩. وفي هذه الحالة يكون رقم ٢ مليون تقديرًا دون الحقيقة بالتأكيد. وقد يكون الرقم الحقيقي أقرب إلى ٣ ملايين. وفيما يتعلق بالجوانب الديمغرافية، أنظر J.K. Thornton، ١٩٨٠، ١٩٧٧ أ و ١٩٧٧ (ب) و ١٩٨١ (ب)؛ وهو يسلم، ١٩٨١ (ب)، ص ٧١٣، بأنه كان هناك خسارة في السكان ولكن نموذجه يقدر عدد النساء بعدد لا يداني الحقيقة (يرى أنه يمثل الربع لا الثلث) وكذلك عدد الأطفال (يرى أنه لم يوضع على ظهر السفينة أي طفل). ولهذه الأرقام أهمية حاسمة بالنسبة للصورة السكانية.

الفصل العشرون

النظام السياسي في لوبا ولوندا: نشوؤه وتوسّعه

ندايويل إي. نزييم

تاريخ اللّوبا هو قصة تطوّر نظام سياسي ظهر بادئ ذي بدء في «شابا»، فيما أصبح اليوم جمهورية زائير، ثم انتشر في جزء كبير من أراضي الجنوب المعشبة، في مساحة تمتدّ من نهر كوانغو إلى نهر زامبيزي تقريبًا[1]. وعلى الرغم من نشوء مجموعة كاملة من المجتمعات، كل منها على نمطه الخاص في تلك المنطقة، كانت كلها تمثّل نسيجًا متضافرًا، نظرًا إلى تماثل حوافز قيامها الأساسية. وهذا النمط شاهد جلي على القدرة على الاتحاد التي كانت توجد عند الأقوام الأفريقية في فترة ما قبل الاستعمار.

وإن الروابط وأوجه الاختلاف بين دولتَي اللّوبا واللوندا لكامنة في التسميتين ذاتهما، إذ إنهما لا تعكسان تمايزًا إثنيًا بقدر ما تعكسان نظامين سياسيين ثقافيين، نشأت في إطارهما مجموعة كاملة من الوحدات المنفصلة ذات المرجعية الإثنية. ويشمل تاريخ اللّوبا أمورًا تخصّ ما يعرف في أيامنا هذه باللّوبا في كل من شابا (اللّوبا شانكادي) وكاساي (اللّوبا لوبيلانجي)، وكذلك مسائل تخصّ جماعات «صونغيي» و«كانيوك» و«كيتي» و«سالا مباسو» و«بيندجي» و«لولوا». أما تاريخ اللوندا، فيتناول كلًّا من جماعات الـ«روند» (وهم اللوندا بالمفهوم الضيّق) وجماعات «لوزي» و«اندمبو» و«لوينا» و«إيمبانغالا» وغيرها من الجماعات (أي اللوندا بالمفهوم

---

(١) شمل هذا النظام السياسي بلدان وسط أفريقيا الثلاثة زائير وأنغولا وزامبيا.

الواسع للكلمة)[٢]. ثم إن التصنيف اللغوي للغات اللوبا واللوندا يعد مؤشرًا إلى علاقة التداخل المذكورة آنفًا. فعلى حين يصنّفها «غوثري» جميعًا فيما يسمّيه بالنطاق «L»، فإن لغات اللوندا توضع ضمن المجموعة ٥٠، ولغات اللوبا ضمن المجموعة ٣٠، مما يبرهن بوضوح في الوقت عينه على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين اللغتين[٣].

ويسود اتفاق عام على أن الاكتشافات الأثرية في منخفض أوبيمبا بمنطقة سانغا، وغيرها من الأماكن، تنبغي نسبتها إلى أسلاف اللوبا[٤]. فشعارات الحكم ورموزه، التي شاعت لاحقًا بين قادة اللوبا، تظهر في الاكتشافات المذكورة وتعود إلى فترة لا تتأخر عن القرن الثالث عشر على الأكثر، ويواكبها ظهور دلائل في كاتوتا وسانغا على تشكيل إمارتين أو زعامتين. غير أن كاتوتا وسانغا لم تكونا السابقتين مباشرة على قيام مملكة اللّوبا. ذلك أن التأريخ الزمني الشفهي لا يمكن في هذه الحالة الصعود معه في الماضي بصورة موثوقة إلى ما يسبق عام ١٧٠٠. وكل ما نعلمه هو أن مملكة اللوبا الرئيسية ظهرت إلى الوجود باعتبارها مملكة واحدة بين عديد من الممالك، وأخذت في التوسّع قبل أن تتكوّن دولة «الروند»، التي تعدّ أصل امبراطورية اللوندا. ولا يمكن تحديد تاريخ نشأة دولة «الروند» استنادًا إلى التراث الشفهي المتواتر[٥]، غير أن ذكرها يرد على الأقل في الموروث الشفهي بحلول عام ١٦٨٠؛ أما طول فترة وجودها قبل ذلك التاريخ، فهذا ما لا علم لنا به.

ظهور دولتَي اللوبا واللوندا

إن منطقة شابا وما يتاخمها من أجزاء من زامبيا وأنغولا تكسوها الغابات، وهي ذات تربة شحيحة ويطول فيها موسم الجفاف. وتقع أفضل الأراضي غالبًا في وديان الأنهار، وتتدنّى

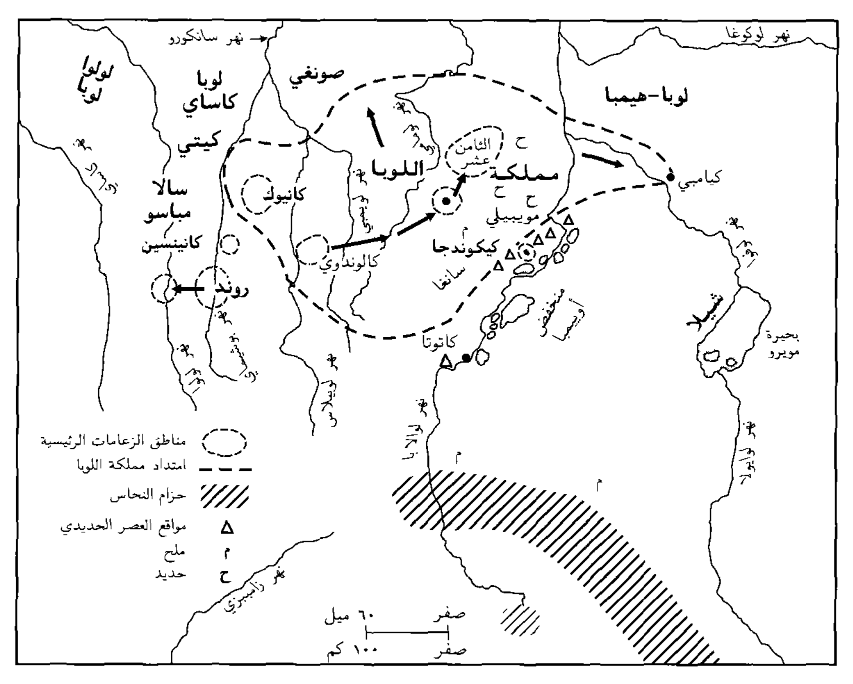
---

(٢) توجد كتابات كثيرة عن تلك الأقوام. ومن ذلك المؤلفات الاثنوغرافية القديمة التالية: Veerulpen، ١٩٣٦؛ R. Colle، ١٩١٣؛ C. Van Overbergh، ١٩٠٨؛ H.A. DIAS de Carvalho، ١٨٩٠؛ L. Duysters، ١٩٥٨؛ E. D'Orjo de Marchovelette، ١٩٥٠–١٩٥١؛ P. Denolf، ١٩٥٤؛ L. Van den Byvang، ١٩٣٧؛ W.F. Burton، ١٩٥٦. أما الكتابات الحديثة فمعظمها أطروحات لنيل درجة الدكتوراه ولم تنشر. وسواء درس تاريخ المنطقة بناء على مصادر «البيمبا» (A.D. Roberts، ١٩٧٣) أو بناءً على مصادر «اللوبا» (J.C.) Yoder، ١٩٧٧؛ T.Q. Reefe، ١٩٧٧) أو مصادر اللوندا (J.J. Hoover، ١٩٧٩؛ R.E. Schechter، ١٩٧٦؛ W.F. Pruit، ١٩٧٤؛ J.L. Vellut، ١٩٧٢؛ J.C. Miller، ١٩٧٢ب) فإن المرء يعود إلى إشكالية المؤلفات التي تتناول تلك الثقافات في مجموعها باعتبارها كلًّا واحدًا: B. Crine-Mavar، ١٩٧٣؛ L. De Heusch، ١٩٧٢؛ S.A. Lucas، ١٩٦٨؛ R.J. Papstein، ١٩٧٨؛ S.K. Ndua، ١٩٧٨.

(٣) M. Guthrie، ١٩٤٨، ص٥٤. يعتبر علماء اللغة في «ترفورن» أن الجماعتين اللغويتين استقرّتا في مناطق متجاورة، في زمن متأخر (E. Evrard و J. Vansin و A. Coupez، ١٩٧٦).

(٤) انظر: اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ٢٢؛ J. Vansina، ١٩٨٤، ص٥٦٤–٥٧٠.

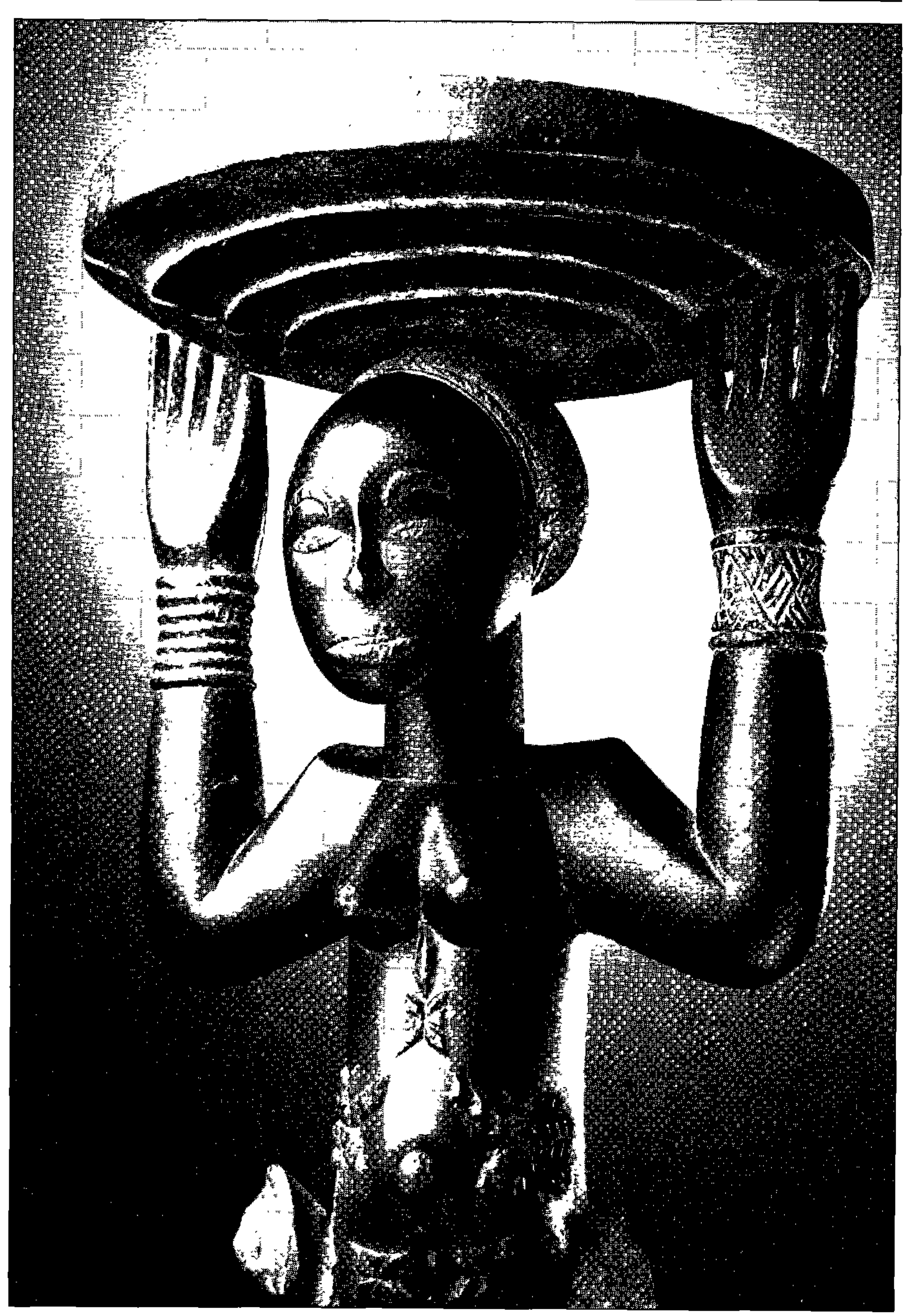
(٥) تستند كل المحاولات في هذا الشأن إلى افتراض هجرة قبائل كينغوري من عاصمة الروند إلى أنغولا. ونحن نعلم الآن أن هذا تفصيل متأخر لموروث شفهي يرجع في أقدم الفروض إلى عام ١٧٠٠ تقريبًا. انظر J.K. Thornton، ١٩٨١(أ).



الشكل ٢٠.١: الدول القائمة في شابا قبل عام ١٧٠٠ (عن: ج. ڤانسينا).

نوعيتها تدريجيًا من الشمال نحو الجنوب ومن الشرق نحو الغرب، لتبلغ أدنى مستوياتها في شرقي أنغولا. وتقل أخطار الجفاف كلّما اتجهنا نحو الشمال. غير أن الجزء الجنوبي شبه القاحل من البلد، ولا سيّما المنطقة الجنوبية الشرقية، يزخر بكنوز معدنية – مثل النحاس والحديد والملح.

فلا غرابة إذن في أن السكان كانوا يعيشون في جيوب من الأراضي الخصبة، سواء بالقرب من المناجم المعدنية المهمة أم بعيدًا عنها، تفصل بينهم مساحات شاسعة غير آهلة تقريبًا، تستخدم للصيد على وجه الخصوص. ويتضح توزيع السكان هذا من مواقع التنظيمات الأولى للسلطة على الأراضي، التي كانت تشمل زعامات صغيرة النطاق تحكم كل منها إحدى المستوطنات أو المستقرّات. وعلى هذا النحو، كوّنت مجموعة مستقرّات سانغا من بعد زعامة «كيكوندجا»، على حين نشأت زعامة أخرى في كاتوتو في أعلى المجرى، عند الطرف الآخر من شبكة بحيرات لوالابا. وكان السكان في كلتا هاتين المنطقتين يتألفون غالبًا من صيّادي سمك ومزارعين. وكانت توجد زعامات أخرى كثيرة، تقع كلها في أودية الأنهار الرئيسية، حيث يتكوّن السكان غالبًا من المزارعين. وهذه الزعامات بالتحديد هي زعامات كالوندوي، وكانيوك، وكانينسين، وانسانغا، وامبيمين، وكذلك زعامة «الروند» الأولى وعدة زعامات لجماعات الـ «هيمبا».



اللوحة ٢٠،١: هيمبا، زائير: مقعد منحوت من قطعة خشبية واحدة على هيئة فتاة تحمل صحفة، وقد بلي أسفله. لاحظ النقوش البارزة، ونوعية الأساور. الارتفاع **٣٥** سم.

ولم تكن أية جماعة من هذه الجماعات السكانية تعيش في عزلة. فقد كانت تربط بينها علاقات التجارة، ومن المرجح أيضًا علاقات التزاوج. فمن الشمال كانت ترد الرافيا وزيت النخيل، ومن لوالابا ترد أسماك النهر، ومن الجنوب يأتي النحاس والملح، ومن منطقة الجنوب الأوسط يأتي زيت نبات الـ «مبافو». وليس ثمة دليل على وجود تجارة ممتدة عبر مسافات طويلة بين الشرق والغرب منذ تاريخ مبكّر؛ وباستثناء النحاس، فإن الحركة المعتادة لتنقّل المنتجات كانت تتبع محورًا شماليًا – جنوبيًا يمتد من أطراف الغابة الاستوائية في أقصى الشمال ويتجه جنوبًا إلى وسط زامبيا. وكانت التجارة مهمة بما يكفي لظهور العملات النقدية بدءا من عام ١٠٠٠ على الأقل. ففي «منخفض أوبيمبا»، أصبح الصليب النحاسي يمثّل العملة السارية حوالى عام ١٣٠٠. وبحلول عام ١٥٠٠، أصبح وزن تلك الصلبان موحّدًا، وبحلول عام ١٦٠٠ بلغت قطع هذه العملة من صغر الحجم درجة جعلت من الممكن استخدامها في العمليات التجارية الصغيرة والكبيرة على السواء. بيد أن تصغير حجم الصلبان يمكن اعتباره كذلك مؤشرًا على تخفيض في قيمة العملة. وبعد عام ١٧٠٠ اختفت الصلبان النحاسية؛ وبمقدم القرن التاسع عشر أصبح الخرز المستورد هو العملة الجديدة(٦).

ونشأت في هذا السياق الإيديولوجية السياسية التي قُدّر لها أن تصبح بعدئذ عنصرًا محوريًا في مملكة اللوبا الرئيسية. وكانت تلك الإيديولوجية تستند الى مبدأين (bulopwe) متداخلين، هما مبدأ السمة المقدسة للملكية ومبدأ الحكم من خلال تشارك مغلق. ففي منطقة أقصى شمال المملكة، في أرض «صونغيي»، وفي بعض المناطق الشرقية، أصبح الحكم من خلال التشارك هو الصيغة السائدة، أما في قلب المملكة فقد ظهر التوازن بين الصيغتين، على الرغم من أن السمة المقدسة للملكية هي التي كانت سائدة بوضوح.

ويستفاد من بعض الموروثات، أن مملكة كالوندوي الصغيرة، التي أنشأها اتحاد ثلاث عشائر بين نهري لويمبي ولوبيلاش، هي التي كانت نواة مملكة اللوبا(٧). وقد كانت تتخذ «سيفندا» عاصمة لها، ثم قام أحد ملوكها وهو كونغولو («قوس قزح») بالانتقال وتأسيس عاصمة في منطقة السهول في «مويبيلي»، غير بعيد عن بحيرة «بويا»، فيما قُدّر له أن يصبح قلب دولة «اللوبا». إلا أن ثمة روايات أخرى تفيد أن «كونغولو» جاء من مكان آخر. وتروي قصة التأسيس الواردة في الملحمة، بوافر التفاصيل المثيرة، كيف هزم «كونغولو» وقتل بيد «كالالا ايلونغا» (ايلونغا الصياد، الأجنبي القادم من الشرق) الذي نقل عاصمته إلى «مونزا»، قريبًا من ناحية غنية بخام الحديد، وغير بعيد عن آبار منتجة للملح. وباعتباره «مويني مونزا» (سيد مونزا)، يمثّل كالالا صورة الأب المؤسس التي تطابق ما ينبغي أن يكون عليه ملك مثالي للوبا. ومن المحتمل ألا يكون كولونغو شخصية حقيقية على الإطلاق، ولكن من الممكن على الأقل

(٦) P. de Maret، ١٩٨١، ص١٣٩–١٤٣.

(٧) للاطلاع على دراسة نقدية للموروثات، انظر: T.Q. Reefe، ١٩٧٧ و١٩٨١؛ وللاطلاع على تدوين للموروثات التاريخية، انظر: H. Womersley، ١٩٨٤.

قبول ما ترويه الموروثات عن مواقع العواصم السابقة. فعلى خلاف جميع الإمارات أو الزعامات الأخرى تقريبًا، لم يكن مركز مملكة اللوبا واقعًا في وادي نهر من الأنهار، بل كان في قلب السهول الكبرى الواقعة شمالي منخفض أوبيمبا. ولقد سيطرت المملكة – ربّما منذ البداية – على الـ «كالوندوي» شرقًا والـ «كيكوندجا» غربًا، وتحكمت في طرق التجارة الرئيسية بين الشمال والجنوب. غير أنها بقيت مع ذلك حتى عشية القرن الثامن عشر مملكة صغيرة نسبيًا.

وفي الوقت عينه كانت هناك وحدات سياسية أخرى تنشأ في جهات أبعد إلى الغرب. وكانت أهم وحدة منها، وهي «نكالاني»، تتطوّر في وادي «مبوجي مايي»، ثمرة لاتحاد اندماجي بين عدة مناطق صغيرة يحكمها الـ «توبونغ» («سادة الأرض»). وكان لدى جيرانهم في الشمال، وهم جماعات «الكيتي»، تنظيم مشابه، غير أن جماعات «سالا امباسو» في الشمال الغربي، التي هي أقرب إليهم صلة من حيث اللغة والثقافة المادية، نظمت نفسها على نحو بالغ الاختلاف، قوامه تنظيمات فئات العمر وتمكين أقوى الشخصيات من احتكار السلطة. وكانوا يرفضون الوراثة السياسية للمراكز القائمة، ويرفضون بالتالي وجود الارستقراطية.

ولم يكن هناك في الحقيقة ما يؤهل أراضي «الرّوند» لكي تصبح امبراطورية. فقد كانت المناطق الواقعة إلى الشمال أخصب تربة وأكثف سكانًا، وكانت الزراعة فيها أكثر تقدّمًا بكثير، كما أن موقعها كان أفضل بالنسبة إلى طرق التجارة بين الشمال والجنوب. غير أنه حدث، في وقت ما، أن اتحد الـ «توبونغ» تحت سلطة إحدى قيادات «الروند»، على الرغم من أنهم كانوا يشكلون مجرّد زعامة أو إمارة تتركز على امتداد شريحة من النهر. وتبدأ رواية موروثات «توبونغ» الشمال بأن تشرح السبب في أن زعيمًا يدعى «انكوند» ترك منصبه لابنته «رويج» أو «رويجي»، التي تزوجت من «سيبندا ايلونغا» (ايلونغا الصياد) من بلاط (نبلاء) «اللوبا» ثم تنازلت له عن سلطانها. ويلاحظ أن واقعة الصياد الأسطورية تمثّل بوضوح نموذجًا متواترًا، تتكرر روايته في أماكن أخرى من المنطقة[٨]. وطبقًا لهذه الرواية، فإن «سيبندا إيلونغا» نظم بلاطه على نمط بلاط «اللوبا»؛ إلا أن الموروثات قد لا تكون مصيبة – حتى في هذا الأمر – إلا جزئيًا فقط، إذ إن من الباحثين من كشف عن تأثيرات لـ «الروند» على «اللوبا» لا تقلّ عن تأثيرات «اللوبا» على «الروند»[٩].

وثمة عنصر آخر من الروايات يجب ذكره. فقد أورد «كارفالهو» أن السلطة انتقلت، بعد مرحلة الغزو، إلى «ياف» الابن البكر للملكة «رويج»، الذي أصبح بذلك «موانت ياف» (السيد ياف). وكانت تسميته هذه هي التي كتب لها أن تصبح رتبة سياسية تميّز الأرستقراطية في البلاط الجديد. ويعتقد أن السلطة انتقلت بعد مماته إلى أخيه «ناويج»، الذي قُدّر له أن يصبح المنظّم الحقيقي للامبراطورية. غير أن الروايات التي جمعت في وقت أحدث تزعم أن «رويج» كانت عقيمًا. وحرصًا منها على عدم تعريض وراثة العرش للخطر، فقد منحت زوجها زوجة

(٨) H.A. Dias de Carvalho, 1880; P. Pagge, 1880.

(٩) T.Q. Reefe، ١٩٨١، ص٧٥–٧٨.

ثانية، هي «كامونغا» التي كانت تحتلّ المركز الأول في ترتيب الوراثة. وهذه الواقعة تفسّر الوجود الرسمي لامرأتين نبيلتين في بلاط «موانت ياف»، وهما: الـ«سوان موروند» (أو «سوانا مولوندا»)، الأم الرمزية للمجتمع التي تمثّل استدامة الدور الذي قامت به «رويج»، التي أسّست الامبراطورية على الرغم من أنها كانت عاقرًا، والـ«روكونكيش» (أو «لوكونكيشيا»)، وهي الملكة الأم التي كانت تقوم بالدور الذي كان لـ«كامونغا» ومن تلاها من النساء في الوضع نفسه.

وترد الإشارة على نحو أكثر شيوعًا إلى وجود «الأم من جهة اليمين» (سوان موروند)، التي يجب التمييز بينها وبين «الأم من جهة اليسار» (روكونكيش)؛ فهذه الأخيرة هي التي كانت تنجب وريث العرش.

وتفسّر هذه الأدلة مختلف النظم والمؤسسات التي نشأت بعد ظهور الصيّاد اللوبا: وأولها وجود الأرستقراطيتين النسائيتين اللتين ترمز إحداهما إلى الخصوبة الاجتماعية، وترمز الثانية إلى الخصوبة البيولوجية؛ ثم اللقب الملكي القائم على لقب الزعامة «موانت»، الذي كان يضاف إليه اسم أول ملك.

اللوبا: التنظيم الداخلي والتطوّر حتى عام ١٨٠٠

على غرار ما حدث بالنسبة إلى «موويني مونزا» فقد نشأت في السهول دولة، نتيجة للتأثيرات الواردة من الشرق عبر نهر لوالابا. وقد شملت تلك الدولة مملكة كيكوندجا في منخفض أوبيمبا إلى جنوب السهول، ومملكة كالوندوي الواقعة غربًا؛ ثم زادت من توسّعها آنذاك أو بعده بقليل، فامتدت نحو الجنوب الشرقي لتسيطر على الوادي الأدنى لنهر «لوفووا».

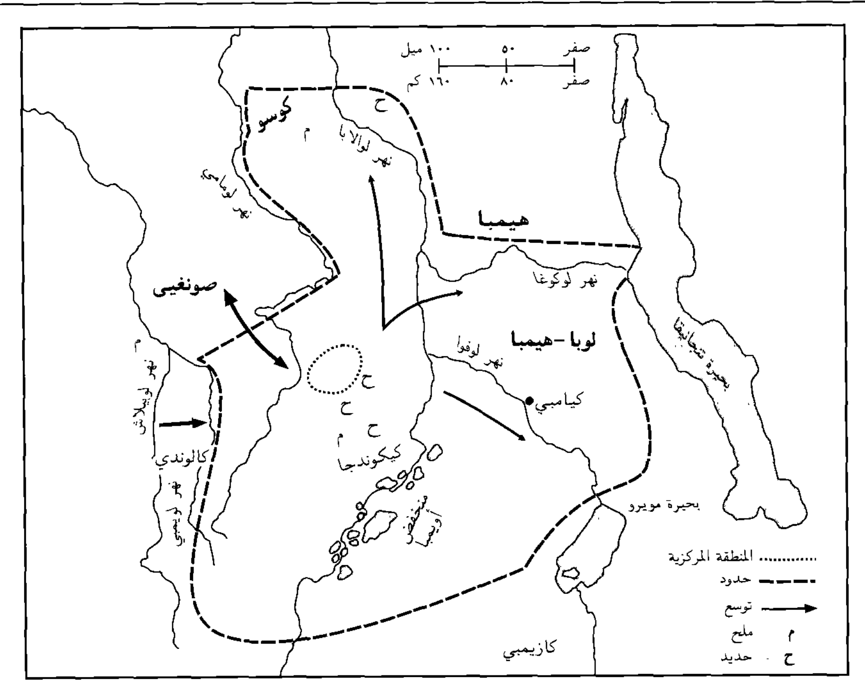
وقد أدّى تأسيس المملكة وتدعيم أركانها إلى بعض الاضطرابات في المنطقة، فغادر عدد من المهاجرين المجرى الأدنى لنهر «لوفووا»، ليؤسّسوا دولة الـ«شيلا» على الضفة الغربية لبحيرة «مويرو» وعلى طول المجرى الأدنى لنهر «لوابولا»[١٠]. ومن المرجح أن هذه الرواية لا تخصّ سوى الجماعة التي حكمت الـ«شيلا» قبل عام ١٧٥٠ تقريبًا، ولا تعني الأغلبية من السكان. بل إن تلك الجماعة الحاكمة قد لا تكون أتت أصلًا من مملكة «اللوبا»، وإنما حسبت على تلك المنطقة لإسناد منشئها إلى موقع مرموق، رغم مجيئها في واقع الأمر من «كيامبي» على ضفاف المجرى الأدنى لنهر «لوفووا». كما أن الـ«كانيوك» بدورهم في الشمال الغربي جرى إخضاعهم للمملكة بواسطة مهاجرين من اللوبا نظموا (أو أسّسوا) مملكة هناك، على الرغم من أنهم نبذوا ولاءهم لـ«اللوبا» في أوائل القرن التاسع عشر[١١].

غير أن الروايات تفيد أن أهم هجرة حدثت كانت باتجاه الشمال. ففي أعقاب

---

(١٠) M. Musambachime، ١٩٧٦، ص١٥–٣٢.

(١١) J.C. Yoder، ١٩٧٧؛ ١٩٨٠، ص٨٨ و٩٠.



الشكل ٢٠، ٢: مملكة اللوبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (عن: ج. ڤانسينا).

الاضطرابات التي واكبت تأسيس المملكة، ثم ما حدث بعد ذلك من حروب الوراثة والمجاعات، غادرت جماعات من «اللوبا الكاساي» منطقة شابا لتنتشر شمالًا على طول نهر «لوبيلاش» متوسّعة على جانبيه في الأراضي المتمتّعة بموارد مياه أفضل[١٢]. وفي العديد من موروثات جماعات قرابة الدم في كاساي، تقدم الجماعة على أنها سبب رئيسي لانتقال الناس، ليس فقط لمغادرتهم شابا، وإنما أيضًا لتفسير مغادرتهم نهر لوبيلاش في كاساي، وانتقالهم نحو نهر «لولوا» غربًا. وتشير الموروثات إلى دينامية حقيقية لحركة تحوّل السكان. إلا أنه لا يمكن أن تكون جميع أقوام لوبا كاساي قد غادرت شابا في موجة واحدة أو موجتين. بل الأرجح أنه كلما كانت تقع مجاعة، كان بعض سكان الجنوب ينتقلون صوب الشمال، مع استمرار هذه الظاهرة حتى أوائل القرن التاسع عشر على أقل تقدير[١٣]. ويلاحظ في تلك المنطقة أن اللغة السائدة هي لغة السيلوبا ومختلف اللغات واللهجات المتفرعة منها، وكلها تختلف اختلافًا بيّنًا عن لغة الكيلوبا المستخدمة في شابا. وبناء على ذلك فإن منطقة كاساي الوسطى لا بدّ أن تكون قد احتلتها جماعات ناطقة بتلك اللغة على مدى مئات عديدة من

(١٢) P. Denlof، ١٩٥٤؛ Mabika Kalanda، ١٩٥٩، ص٨٣؛ Kabongo Mukendi، ١٩٧٣، ص٤٨–٥٠؛ L.M. Mpoyi، ١٩٦٦، ص٣٤–٣٦.

(١٣) حدث اتصال اللوبا بقبائل الكوبا قرابة عام ١٧٥٠ وهاجروا (جماعات «بينا كوفا») بعيد عام ١٨٠٠.

السنين، شأنها شأن شمالي البلد بين لوبيلاش ولوالابا الذي احتله الصونغيي، الذين تشكل لغتهم فرعًا لغويًا آخر من أسرة لغات اللوبا.

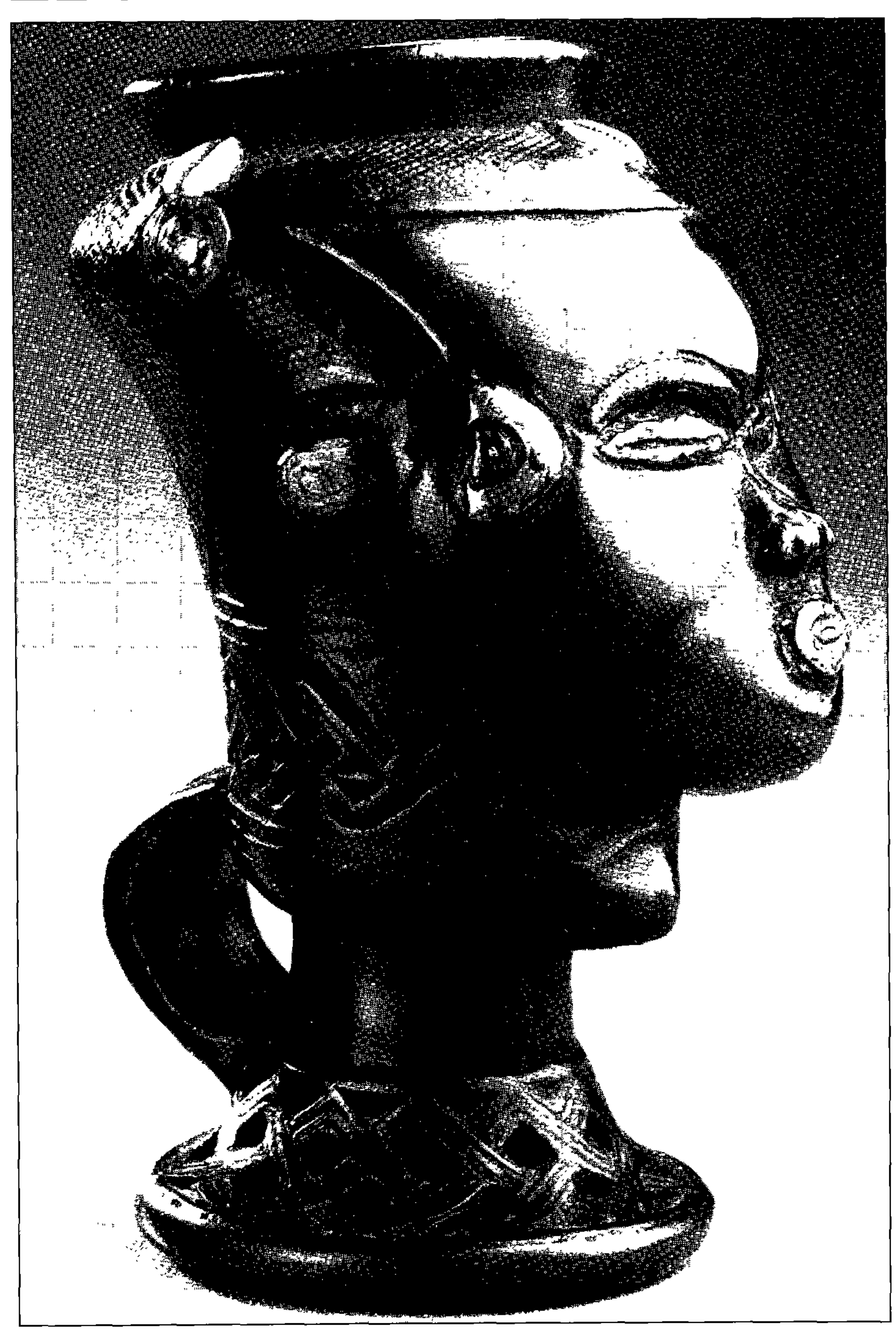
وبالرغم من أن الجنوب، في بلاد شيلا وكانيوك، شهد إقامة نظام سياسي على شاكلة نظام اللوبا في شابا، لم يحدث مثل ذلك في كاساي. ففي هذه المنطقة كان التنظيم السياسي إما محدودًا يقتصر على القرية وما تملكه من أراض، أو أن السلطة كانت تمنح لمدى الحياة – أو حتى لفترة زمنية معينة – لمن يعرض أعلى ثمن للحصول عليها، وهو نظام يوجد أيضًا لدى بعض جماعات الصونغيي. كذلك اتّخذ لوبا الكاساي بعض رموز الكانيوك وتبنّوا بعض ممارساتهم السياسية. إلا أن غالبية جماعات الصونغيي كانت محكومة بطريقة مختلفة. فبحلول الثمانينات من القرن التاسع عشر، كان الصونغيي يعيشون في مستقرّات زراعية شاسعة أو في مدن، تحكمها رابطة «البوكيشي» – التي كان الانضمام إلى عضويتها يقتضي سداد رسوم باهظة –، وكان يسيطر عليها الزعماء مع عدد قليل من الأعيان ذوي الألقاب[(١٤)]. وكان هذا النظام يختلف أيضًا عن النمط القائم في مملكة اللوبا الرئيسية.

وكان تنظيم دولة اللوبا مصممًا كالهرم الكبير المكوّن من عدة أهرام صغيرة. فعلى مستوى القرية كانت تقوم العلاقات الأسرية على أساس الانتساب للآباء، كما كانت العلاقات بين القرى تتقرّر باعتبارها علاقات بين السلالات، وإن كان لكل ناحية زعيم مرسّم لأسرة معينة، يحمل لقبًا ويستمدّ سلطانه من صلته بروح من الأرواح المحلية (Vidye). وفوق هذا المستوى كانت المملكة تحكم من العاصمة (التي تعتبر بمثابة القمة في كل ما يشير إليها من تعبيرات)، التي يعكس تخطيطها ذاته هذه البنية، حيث تقوم مناطق السكن الملكية ومناطق إقامة المسؤولين الرسميين ذوي الألقاب من الجنسين، مقسّمة بحسب الوظائف العسكرية أو المدنية. وفي مركز العاصمة كان يقوم المقرّ الرسمي للملك (bulopwe). ويكشف الفحص غير المدقّق لمخطط المدينة عن وجود الجمعية المغلقة التي تساعد الملك على الحكم (Bambudye). وكان يفترض أن الملك لا يتبع سلسلة نسب أو انتماء إلى عشيرة، على الرغم من أن المنصب كان ينتقل عادة من الأب إلى الأخ إلى الابن. ولكن اللوبا كانوا يرون في ذلك تناوبًا على المنصب من سلالات مختلفة، هي سلالات الملوك المنحدرين من الأمّهات. ومن هنا كان الملك في ذات الوقت فوق مستوى الصراع السياسي، ولكنه يرتبط من ناحية الدم مع العديد من زعماء النواحي؛ فهو يقف على قمة الهرم الأكبر المكوّن من أهرام القرابة. وهذا هو مدلول لقب «Mulopwe»، الذي يعني سلطة لا يمكن اقتسامها ولا تقبل التجزئة[(١٥)]. وتبرز طقوس تنصيب الملك (مثل جماع المحارم الذي يمارسه الملك) وشعارات السلطة سمة تفرّد الحاكم وتفوّقه، وكذلك مركزه باعتباره مجرد شاغل للمنصب، لأنه ملك

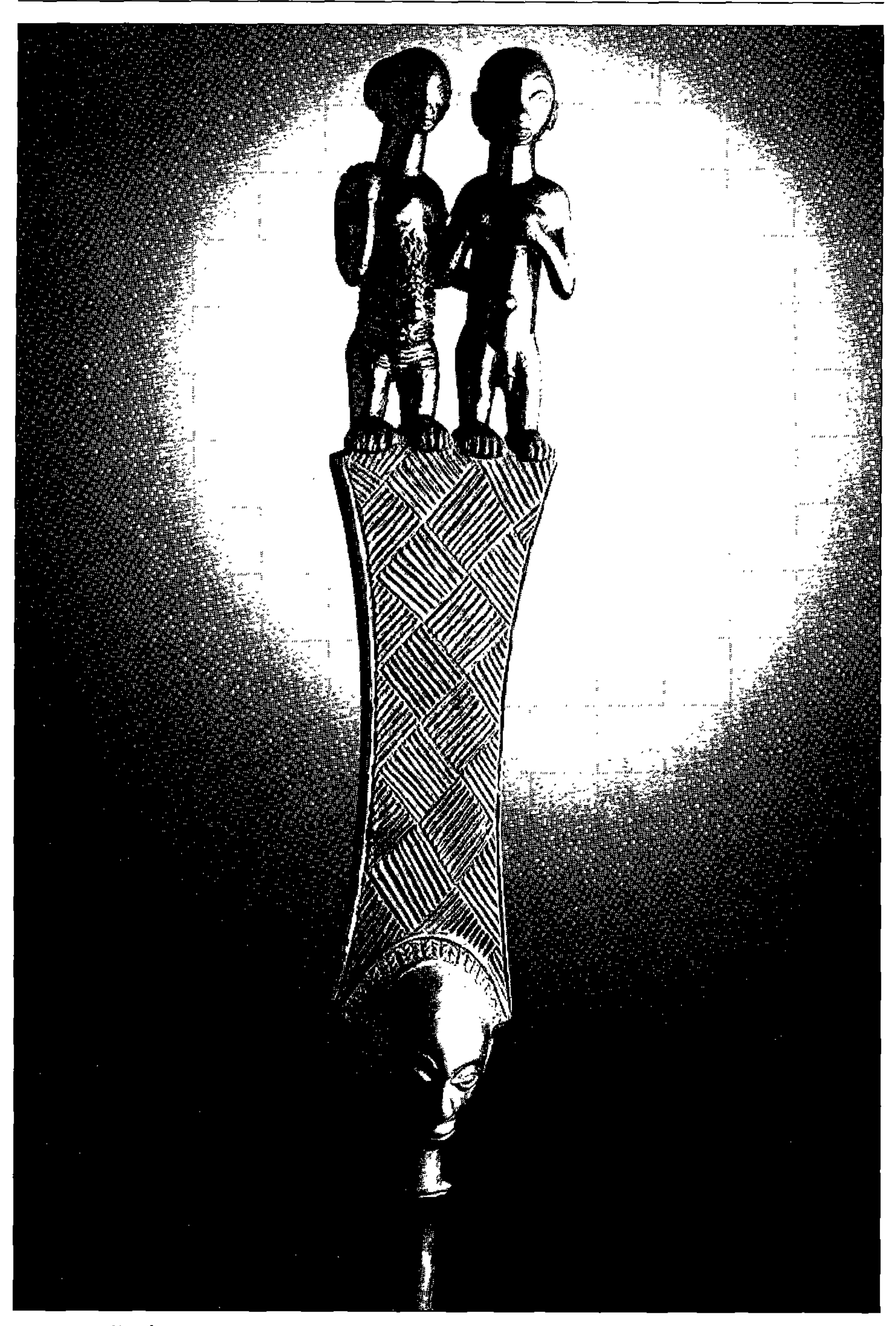
---

(١٤) N. Fairley، ١٩٧٨، ص١١٨–١٦٠.

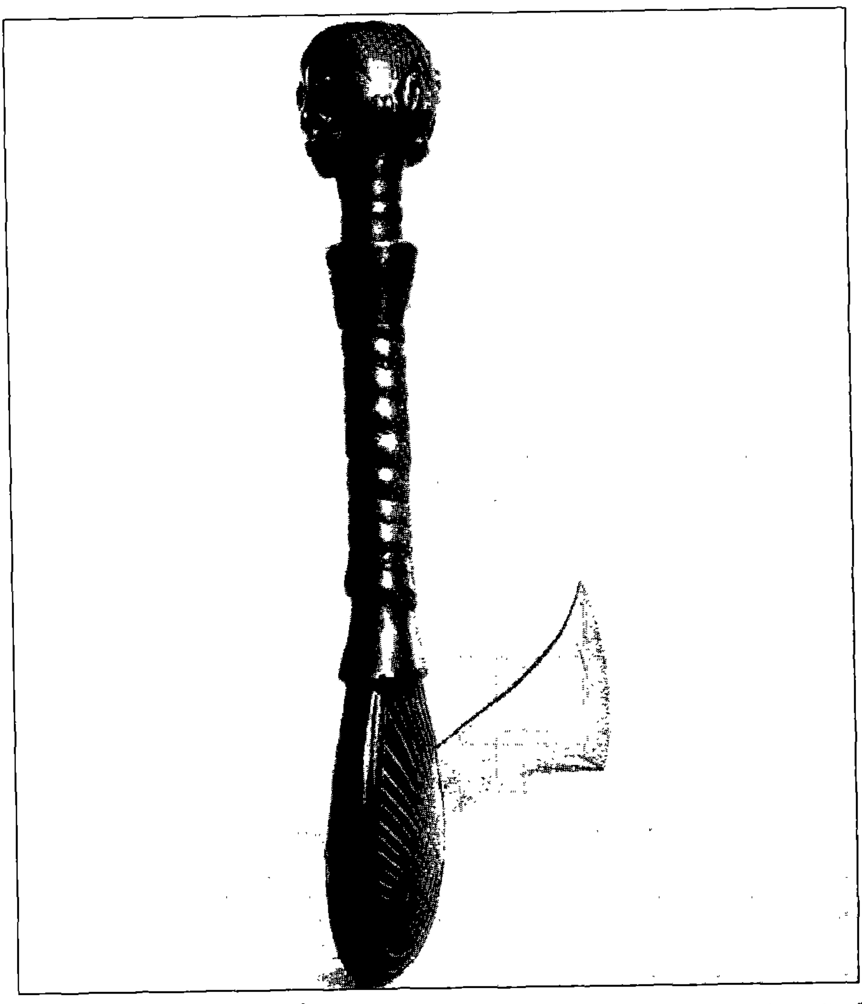
(١٥) S.K. Ndua، ١٩٧٨، ص٣٣٧؛ J. Van Avermaet و B. Mbuya، ١٩٥٤؛ T.Q. Reefe، ١٩٧٥، ص١١.



اللوحة ٢٠،٢: كوبا، وسط زائير: كأس شعائرية منحوتة في شكل رأس تستخدم لشرب النبيذ المستخرج من النخيل. وهي مرصّعة بصدف في الرقبة وفي المقبض، وبالنحاس الأصفر على الفم والصدغين ومؤخّرة الرأس. الارتفاع ١٨ سم.



اللوحة ٣،٢٠: لوبا، جنوب زائير: مقبض عصا تستخدم في الاحتفالات، منحوت في شكل رأس آدمي، تكسوه قبّعة طويلة جدًا، يعلوها تمثالان لشخصين يمسكان ببعضهما. الطول الكلي ١٦٤ سم.



اللوحة ٢٠،٤: لوبا، زائير: سلاح استعراضي له مقبض مغطى بالنحاس الأصفر الملوي، وفي طرفه رأس منحوتة. والنصل من الحديد المنقوش. الطول ٣٧ سم.

واحد في سلالة ملوك متتابعين. فالذين سبقوه قد أصبحوا أسلافًا أقوياء، لهم مزارات ويتكلمون بألسنة النساء اللاتي يسهرن على خدمة تلك المزارات.

وكان صاحب العرش محاطًا بأهل منزله وبلفيف من الموظفين المرسمين. فيوجد أولًا حريمه الذي يعكس في تكوينه تحالفاته السياسية الحقيقية التي تؤمن ترابط المملكة. وكان موظفوه يسهرون على الجباية التي كانت تدفع في شكل عمل بلا مقابل (Mingilu)، وضرائب في شكل مواد غذائية ومواد محلية (ملح وحديد وزيوت نباتية وسلال، وما إلى ذلك) (Milambu) وهدايا تقدم للأعيان (Kugala) عند تنصيبهم. وكانت إدارة الأراضي بأيدي الـ «بيلولو» (المفرد: «كيلولو»)، الذين كان كل منهم مسؤولًا عن منطقة (Kibwindji)،

ويختاره عادة السكان المحليون من بين أعضاء الأسرة الحاكمة للمنطقة ثم يثبته البلاط. وكان اختيار الـ «كيلولو» أحيانًا يفرض فرضًا من البلاط، حيث يكون في هذه الحالة عادة ذا قرابة وثيقة بالملك. وكانت الإدارة المركزية تشرف على الجباية وتنظّم الجيش عندما يتحتّم جمع الجباية بالقوة وتقدّم المشورة إلى الملك عن طريق المجلس العام (Tshidie) والبلاط (Tshilhangu). وكان الموظفون الرئيسيون هم: الـ «Twite» (الذي يمثّل الملك في كل المسائل المتعلقة بالمجال الدنيوي)، والـ «Lukanga» (كبير القضاة) والـ «Mwana Mwilamba» (قائد الجيش)، والـ «Mwine Lundu» (حامي التقاليد ولا سيّما الدستور غير المكتوب)، والـ «Fumwa pampa diyumbi» (الساحر ومنجم الملك) والـ «Ndalamba» (الملكة الأم، ذات الدور الطقوسي)[١٦].

وفضلًا عن ذلك، كان هؤلاء الموظفون الرسميون، وربّما آخرون أيضًا، ينشطون في اجتماعات رابطة الـ «Bambudye» التي كانت لها عدة مقار أو فروع. ونحن لا نعرف على وجه التحقيق كيف كان يجري ذلك، لأن أسرار هذه الرابطة لم يكشف عنها، غير أن دورها كان يتمثّل في ممارسة رقابة طقوسية / شعائرية ودنيوية في الوقت ذاته على البلد، بل وعلى ملكها أيضًا، مع الترويج المستمر لايديولوجية اللوبا وايديولوجية الدولة[١٧].

ومن الناحية العملية، كان تنظيم مراكز الحكم المحلي على نمط العاصمة، وكان الزعماء المحليون يمتلكون بعض الرموز المقدسة ولهم صلات مع الطوائف المحلية التي تمارس عبادة الأرواح، التي تكون غالبًا أرواح أسلافهم، بحيث كانت القوى المحلية في المملكة قوية دائمًا. وكان جنود الملك المحاربون يشكلون القوة الرادعة الفعلية التي تضمن وحدة البلد. غير أنه لم يكن يوجد جيش واحد دائم، الأمر الذي جعل القوة الايديولوجية الممثلة في رابطة الـ «Bambudye» في غاية الأهمية. وكان معنى ذلك أيضًا أنه لا يمكن جباية ضرائب ثقيلة إلا عندما تكون المراكز المحلية المهمة مستعدة لمساندة الملك ضد القوى الداخلية أو الخارجية (وقد ورد هذا في العديد من الموروثات المتواترة).

وبناء على ذلك فإنه لا غرابة في أن المملكة لم تتوسّع بسرعة. ولا يوجد سوى القليل النادر من المعلومات عن تاريخ أراضي المملكة حتى حوالى عام ١٧٠٠[١٨]، وعهد الملك كاديلو. ففي ذلك العهد شنت حملات باتجاه الشمال ضد مدن «الصونغيي» المجاورة. ولكن كاديلو مُني بالهزيمة في النهاية. وتبع ذلك إبرام تحالف مع بعض مدن «الصونغيي». وبحلول نهاية القرن بدأ نفوذ الصونغيي يظهر في شؤون الدولة أثناء إحدى أزمات وراثة العرش[١٩]. وقد تحقّق التوسّع الفعلي للمملكة في وادي نهر «لوالابا»، على طول نهر «لوفوا» (كيامبي) وجنوبي

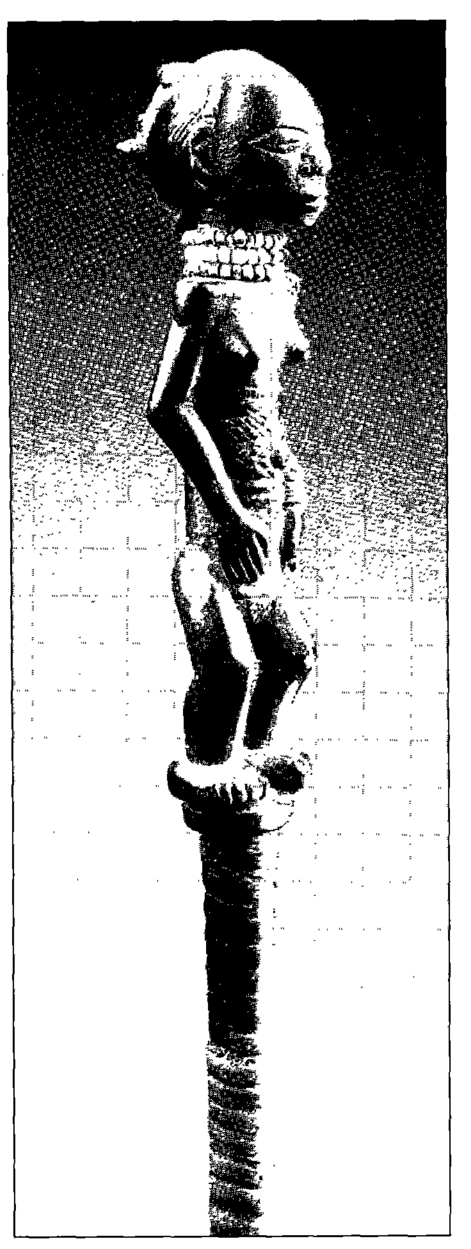
---

(١٦) J. Vansina، ١٩٦٥، ص٥٧ و٥٨؛ K.Y. Tundu، ١٩٨١، ص٨٣-٩٩.

(١٧) T.Q. Reefe، ١٩٨١، ص٤٦-٤٨.

(١٨) يرجع بشأن التواريخ إلى المرجع السابق، الصفحات: ١٠٧-١٢٤ و٥٨-٥٩.

(١٩) N. Fairley، ١٩٧٨.



اللوحة ٢٠،٥: لوبا، زائير: مقبض عصا في شكل امرأة قربان، لها عقد من اللؤلؤ. الطول الكلي ١٦٠ سم.



اللوحة ٢٠،٦: لوبا، زائير: مقبض عصا في شكل امرأة قربان، وضعت يديها على كتفيها. الطول الكلي ٨٠ سم.

منخفض «أوبيمبا». ثم تعثّر هذا التوسّع بسبب أزمة خطيرة من أزمات وراثة العرش بدأت منذ حوالى ١٧٨٠ واستمرت حتى ١٨١٠ تقريبًا. وخلال تلك الأزمة، تحرّر الـ «كانيوك» من سيطرة اللوبا، وبلغ التأثير السياسي والثقافي لـ«صونغيي» درجة عالية، كما يتضح من إدخال جمعية «البوكاساندجي» (Bukasandji). غير أن التوسّع استؤنف بعد عام ١٨٠٠ باتجاه الشرق، بفتح الأراضي الواقعة بين نهر لوالابا وبحيرة تنجانيقا، وبتغلغل قام به قادة عسكريون نصّبوا بالنار المقدسة باتجاه الشمال، على طول نهر «لوالابا» حتى بلغوا «بولي»[٢٠]. والملاحظ أن التفسيرات التي قدمت لهذا التوسّع[٢١] ليست مقنعة تمامًا. ومن الأفضل الاعتراف بأن السبب المنطقي الداخلي لدينامية هذا التوسّع أمر لا يزال خافيًا، بدلًا من محاولة فرض تفسيرات من منطلق بلوغ طرق تجارية أو مواد خام لا يكاد يعرف عنها شيء حتى الآن.

اللوندا: التنظيم الداخلي والتطوّر حتى عام ١٨٠٠

أصبحت مملكة الروند امبراطورية لوندا في القرن الثامن عشر. وليس من المعروف كيف كان تنظيمها في البداية، باستثناء بعض ألقاب البلاط وباستثناء أن سمتها العسكرية كانت أكثر بروزًا مما كانت عليه في مملكة اللوبا. إلا أن هناك قدرًا قليلًا من المعلومات عن مبادئ التنظيم الاجتماعي والسياسي فيها.

فقد كانت وراثة منصب «التوبونغ» عن طريق سلالة الأم، على حين أن وراثة اللقب الملكي ومناصب البلاط عن طريق ثنائي. وكان التصوّر الخيالي للمجتمع مستندًا إلى الوراثة في المهمة الوظيفية وإلى العلاقة الأسرية غير المنقطعة. ويعني ذلك أن كل شاغل لمنصب أو حامل للقب يفترض أن يصبح صورة من سلفه تقريبًا؛ فكان يتّخذ اسم سلفه ويرث زوجاته وأطفاله وسائر أقربائه. والواقع أنه كان يتقمّص تمامًا شخصية سلفه، وبالتالي لا تنقطع صلة القرابة. وقد يكون صاحب اللقب في حالة الملك حفيدًا، وفي حالة حامل لقب آخر ابن أخ أو أخت، وفي حالة ثالثة عمًّا أو خالًا لرئيس مركز أو ناحية (Mwant a ngaand). وقد بقي هذا النظام قائمًا بعد خمسة أجيال، ومن ثم لم يكن لتقلبات الزمن أي تأثير.

وكان بالإمكان من ثم تصوّر الدولة كتنظيم تسيّره أسرة واحدة، يرأسها الامبراطور (Mwant Yav)؛ ويمكن دائمًا أن يدمج فيها زعماء آخرون، عن طريق منحهم صلة قرابة (كالصهر مثلًا عقب الارتباط بزواج) وتنصيبهم في وظيفة مستقرّة في الامبراطورية. وقد أبرز المؤرّخون عن حق أن توارث المناصب وصلات القرابة غير المنقطعة كانت الوسيلة التي أتاحت ضم مساحات شاسعة مترامية الأطراف. وفضلًا عن ذلك، أدّى تنظيم الامبراطورية على نسق أسري إلى ضبط العلاقات بين أصحاب المناصب على نحو آلي. وكان التقسيم القائم على

(٢٠) T.Q. Reefe، ١٩٨١، ص١٢٤–١٢٨.

(٢١) A. Wilson، ١٩٧٢.

مفهوم الجيل تقسيمًا صارمًا[٢٢]. فبذا كانت الطاعة تامة من «الأبناء» و «أبناء الأخوة والأخوات» لجميع «الآباء» و «الأعمام» و «الأخوال»، كما كان كل «الأحفاد» حلفاء «لأجدادهم». وهذا التقسيم يكمله تقسيم يرتبط بالانحدار الأسري المباشر أو بالإصهار، حيث يكون «زوج الابنة» وليًا لحميه، و «ابن الأخت» مرتبطًا نتيجة لذلك بعلاقة غير واضحة تمامًا مع «أخوة الأم».

وعلى هذا النحو، كانت الدولة بالنسبة إلى الروند أسرة ضخمة؛ بالغة الضخامة في واقع الأمر عندما غدت الأمبراطورية في النهاية تمتد من نهر كوانغو إلى ما وراء نهر لوابولا. بيد أنها كانت أسرة محاربين وأسرة قُدّر لها أن تزدهر بواسطة الرّق. فبحلول عام ١٧٠٠، كانت حملات اللوندا الحربية قد أخضعت سكان المناطق الواقعة حول قلب الامبراطورية وضمتهم إليها ثم مضت قدمًا. وفي الفترة من ١٧٥٠ إلى ١٧٦٠ كانت ممالك فرعية قوية قد بدأت تنشأ، من الـ «ياكا» على نهر كوانغو إلى الـ «كازيمبي» على ضفاف لوابولا، وذلك على طول محور شرقي – غربي يشتمل على موارد شابا المعدنية، والمسالك إلى الأسواق البرتغالية على نهر زامبيزي، والطرق التجارية التي تربط بلاد الروند بأراضي إيمبانغالا على نهر كوانغو.

وكان التنظيم الإداري الامبراطوري فضفاضًا. فقد كانت الامبراطورية تتكوّن من قلب وممالك محيطة به يكتفي ملوكها بدفع إتاوة من حين لآخر إلى البلاط[٢٣]. وفي قلب الامبراطورية كان أصغر مستوى من التقسيم التنظيمي هو المركز أو الناحية التي يحكمها زعيم الناحية (Mwant-a-ngaand)، الذي يرث دائمًا منصبه وفقًا لقواعد التسلسل الأسري من جانب الأم. ويوجد فوقه الـ «سيلول» (Cilol)، حاكم المنطقة المعيّن من العاصمة. وفي المركز يوجد التوبونغ وكبار الموظفين يساعدون الملك.

وفي سبيل السيطرة على «البيلولو»، أنشأ الملك وظائف التكواتا (Tukwata ومفردها kakwata)، وهم مراقبون يجوبون البلاد مع فرق عسكرية لإجبار البيلولو على دفع الإتاوة. وفضلًا عن هذه القوى، كان يوجد أيضًا تنظيم عسكري هام يقوده «كازيمبي» (جنرال). ومنذ ما قبل عام ١٧٠٠، كان الجنرالات يعيّنون لقيادة الحملات التي تستهدف المناطق النائية. وكان اللّقب ذاته يمنح لأي محارب دموي ينجح في قتل عدوّ خطر[٢٤]، فكان يعطى كل السلطات في منطقة عملياته، ولكن عندما تصبح تلك المنطقة جزءًا من الامبراطورية، كان إما أن يفقد صلاحياته أو يصبح حاكمًا كاملًا للمنطقة خاضعًا للامبراطور (كيلولو).

وكانت العاصمة («الموسومبا») منظمة على هيئة المعسكر المنصوب لليلة واحدة، له جبهات حربية محددة وطلائع عسكرية وأجنحة ومركز. وكان قلب ذلك المعسكر هو القصر

---

(٢٢) يشبه هذا النموذج بوضوح نموذج قبائل سالا امباسو الذي لم يكن له حتى تنظيم قيادي. غير أن فئات الأعمار والأفراد الذين يشكلون «مراكز القوة» في التنظيم من الأمور المناظرة لما يوجد لدى الروند. انظر: W.F. Pruitt، ١٩٧٣.

(٢٣) J.L. Vellut، ١٩٧٢، ص٧٠.

(٢٤) في هذه الحالة أيضًا، نسجّل المقارنة مع «صياد الرؤوس» من قبائل «سالا امباسو»؛ W.F. Pruitt، ١٩٧٣.

الملكي حيث يقيم الامبراطور (موانت ياف) والملكة الأم الرمزية المسمّاة رويج («السوان موروند») والملكة الأم المكلفة بتنظيم البلاط («الروكونكيش») والأعيان، ومن بينهم بالدرجة الأولى القادة العسكريون مثل «الكلالا» الذي يرأس الطلائع و «السوان مولوبوي» (الوريث المفترض والقائد العام للجيش). أما السلطة فكانت بيد الامبراطور. فقد كان لقبه «موانت ياف» (سيد الأفعى) يرمز إلى المسافة الفاصلة بين الملك وسائر البشر، وكذلك إلى ما يتسم به من غموض وازدواجية، فهو في الوقت ذاته السلام والحرب، والرخاء والدمار.

وبالمقابل، كان دور امبراطور اللوندا أقل علاقة بكثير بمثل تلك المعتقدات، فكان حكمه يتّسم باستبداد أشد. وإلى زمن قريب، كان الاعتقاد سائدًا بأن توسّع امبراطورية اللوندا بدأ بهجرة محاربين باتجاه نهر كوانغو. غير أن بحوثًا أُجريت حديثًا برهنت على أن ما يتناقل في الموروثات عما يسمّى بأول موجة من الهجرة ليس إلا عمليات تحريف متأخرة جاءت نتيجة للاتصالات التجارية بين الايمبانغالا والروند[٢٥]. والواقع هو أن التوسّع بدأ قبل عام ١٧٠٠، واتجهت الحملة الأولى إلى الجنوب الشرقي باتجاه ملّاحات نهر لوالابا بالقرب مما يعرف اليوم بكولويزي. ثم في حوالى عام ١٧٠٠ انطلقت من هناك مجموعة منشقّة بقيادة «موسو كنتاندا» و «كانونغيشا» نحو الجنوب إلى داخل زامبيا الحالية، وأقامت لها دولة في منطقة «انديمبو»، بعد أن استوعبت جزءًا من سكانها من قبائل «امبويلا»، وطردت جزءًا آخر إلى الجنوب[٢٦]. وربّما يكون بعض اللوندا قد أسهموا في زمن سابق لذلك في تكوين مملكة اللوزي. إذ إن المؤرخين يجيزون بعض التأثير المبكر لشعوب اللوندا على شعوب اللوزي، لكن البراهين القوية لا تزال تنقصنا بشأن تلك الاتصالات. ونظرًا إلى أن توسّع اللوندا باتجاه الجنوب بدأ بعد ١٧٠٠، فمن المرجح أن مملكة اللوزي كانت قد تشكلت بالفعل عندما بدأ تأثير اللوندا يبلغ منطقتها[٢٧].

واتجه الجنرالات اللواندا في حملة ثانية، انطلقت من ملّاحات لوالابا نحو الشرق باتجاه مناجم النحاس وما وراءها، إلى وادي لوابولا الخصيب. وصدّت جيوش اللوندا هجومًا شنّه عليها اللوبا وأخضعت زعماء شابا (وكان أحدهم يدعى كاتانغا)، كما أخضعت دولة شيلا في لوابولا. ووسّع اللوندا نطاق تلك الدولة، وبحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر أصبح كازيمبي لوابولا سيد مملكة مترامية الأطراف وقوية التماسك[٢٨]. وبعد أن استقرّ لوندا كازيمبي، أجروا اتصالات مع البرتغاليين في سنا وفي تيتي. وقامت بعثة يرأسها دي لاسيردا بزيارة المملكة الجديدة من ١٧٩٨ إلى ١٧٩٩[٢٩]، فدهشت لقوة الكازيمبي العسكرية وكذلك لصرامة الاجراءات القسرية التي استمرّ

(٢٥) J.K. Thornton، ١٩٨١(أ).

(٢٦) Mutumba Mainga، ١٩٧٣، ص٢١٣ و٢١٤.

(٢٧) Mutumba Mainga، ١٩٧٣، ص٢١٣ و٢١٤.

(٢٨) E. Labrecque، ١٩٤٩، ص٢٧؛ M.W. Kolungwe، ١٩٧٤، ص٥٠.

(٢٩) J. Vansina، ١٩٦٥، ص١١٣.

البلاط في فرضها على السكان المحليين. وكانت الزيارة البرتغالية فاتحة عهد من العلاقات التجارية الكثيفة بين كازيمبي ووادي الزامبيزي الأدنى. ونجم عن ذلك أن تعزّز الاستقلال الذاتي لكازيمبي ازاء العاصمة (الموسومبا)، إلى درجة أن تسديد الإتاوة المنتظم في التسعينيات من القرن الثامن عشر تحوّل إلى مجرد تبادل متكافئ للهدايا في الثلاثينيات من القرن التالي[٣٠].

أما باتجاه الشمال والغرب، فكانت هناك حركات توسّع أخرى للوندا، ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بنمو تجارة الرقيق في أنغولا. ويعود تاريخ العلاقات مع نظام تجارة الرقيق في أنغولا إلى عام ١٦٧٠، إن لم يعد إلى ما قبله[٣١]، ثم ازدادت نموًا بعد ١٧٣٠[٣٢]. وطوّر الايمبانغالا نظامًا تجاريًا يعتمد على القوافل التي تجلب سلعًا أوروبية، مثل الأقمشة والخرز والأواني المنزلية إلى عاصمة اللوندا، حيث كانت تعتبر سلعًا كمالية فاخرة لدى الأعيان ورموزًا للمراكز والسلطة. وقد رفض اللوندا التسلّح بالبنادق وآثروا الحفاظ على سلاحهم الأصلي وهو السيف العريض (Mpok)[٣٣]. وكانوا يصدّرون في المقابل، الرقيق الذين كانوا يقتنصونهم في البداية في المناطق الشمالية والشرقية فقط من امبراطورية الروند الوسطى وبالتحديد في بلاد «سالا امباسو» و «كيتي» و «كانينسين» وحتى «كانيوك». وفي وقت لاحق شملت تلك التجارة رقيقًا من قبائل امبويلا من شمال زامبيا وشرقي أنغولا. وفي الوقت عينه تزايد الطلب على الرقيق داخل امبراطورية اللوندا ذاتها، حيث كان يجري توطينهم حول العاصمة ليعملوا في زراعة حقول شاسعة، وعلى طول الطرق الرئيسية في البلد في مناطق معزولة ليوفّروا إمدادات الكاسافا من المزارع، ويقدّموا خدمات النقل والعبور، ويوفّروا للقوافل ما قد يلزم من الحمّالين لعبور المناطق القاحلة بين نهري كوانغو وانكالاني، وكذلك ما بين نهر انكالاني ونهر لوالابا[٣٤].

كما أرسل اللوندا، بعد عام ١٧٠٠ بقليل، حملات عسكرية باتجاه الغرب، بحيث بلغ بعض زعماء اللوندا نهر كوانغو حوالى عام ١٧٥٠. وكان أول أهدافهم هو أنغولا الشرقية – أرض قبائل لوينا، وأنشأوا في طريقهم دويلات عديدة، لعلّ أهمها الدولة التي أنشأها سينياما. وفرض زعماء اللوندا أنفسهم على رأس مجتمعات عريقة كبيرة النطاق، منظمة على أساس الانحدار من أسرة الأم. وكان الزعيم اللوندي (موانغانا) يتبوّأ مركزه أولا باعتباره حكمًا يفصل في الخلافات، غير أن السكان المحليين تقبّلوا أيضًا الاعتقاد بأن ذلك الزعيم يتمتّع بقدرات خارقة للطبيعة. ووفقًا لحساب تسلسل الأنساب، فإن وصول أول زعماء اللوندا إلى المنطقة يعود إلى عام ١٧٥٠ تقريبًا، وإن كانت العملية دون شك قد بدأت قبل ذلك بجيل على الأقل، لأن من الثابت أنه بحلول عام ١٧٥٠ كان زعماء

---

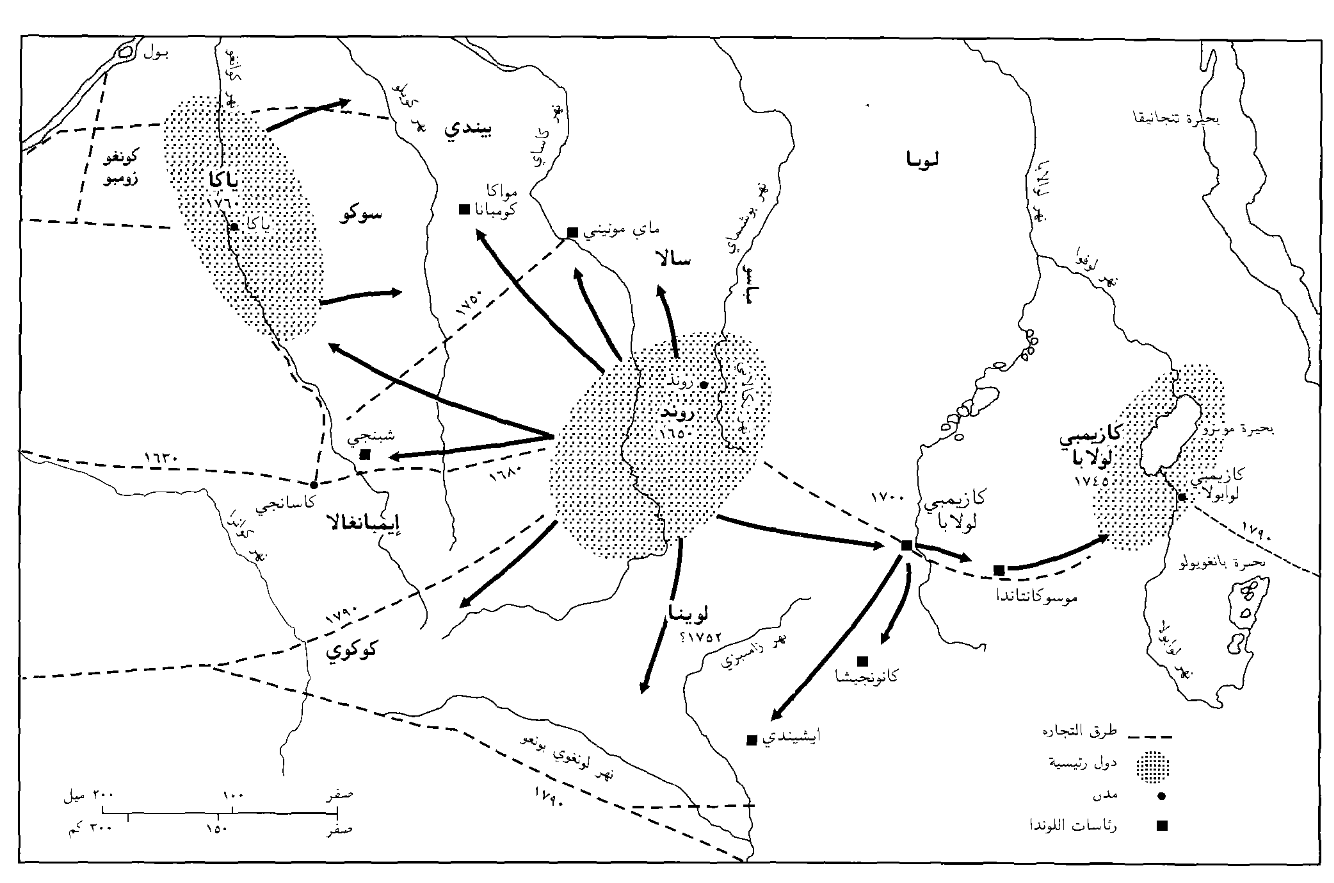
(٣٠) J. Vansina، ١٩٦٦، ص١٦٥–١٧٤؛ F. de Lacerda e Almeida، ١٩٤٤، ص١٧٥–٢٦١؛ A.C.P. Gamitto، ١٩٦٠، المجلد الثاني، ص١٣٠.

(٣١) O. de Cadornega، ١٩٤٠، المجلد الثالث، ص٢١٩.

(٣٢) بعد عام ١٧٦٥ دون شك؛ انظر J.K. Thornton، ١٩٨١(أ)، ص٦.

(٣٣) M.C. Correia Leitao، ١٩٣٨، ص٢٥.

(٣٤) J.L. Vellut، ١٩٧٢.



الشكل ٣،٢٠: امبراطورية اللوندا في القرن الثامن عشر (عن: ج. ڤانيسنا).



اللوحة ٢٠،٧: شوكوي، أنغولا وزائير: سرير شعائري خشبي (؟) له أربعة أرجل، وفي طرفه رأس عليها غطاء تقليدي عند قبائل الشوكوي، وتزيّنه نقوش تذكر بالأقراط المعروفة باسم «أوكولونغو». الطول ١٣١ سم.

اللوندا قد استقرّوا على الضفة الشرقية لنهر كوانغو[٣٥]. وإلى غرب نهر لوينا، أنشأ اللوندا عدة زعامات لـ «شوكوي» و «المينونغو» و «السونغو»، وذلك بطريقة فرض أنفسهم ذاتها على رأس المجتمعات القائمة بالفعل، باستثناء بلد «الشينجي» حيث اجتاحوا المملكة التي كانت قائمة[٣٦].

(٣٥) C.M.N. White، ١٩٦٢، ص١٥–١٨؛ J.K. Thornton، ١٩٨١(أ)، ص٥؛ والهامش رقم ٢٩ (شينجي؛ مالوندا).

(٣٦) إن القرائن المستقاة من تقاليد اللوندا أو من دراسة الأساليب الفنية المتّبعة في بلاط ملوك اللوندا تخصّ فترة لاحقة (القرن التاسع عشر)، غير أنها يمكن أن تصلح (فيما يخص المعادن على الأقل) للنصف الثاني من القرن الثامن عشر. فتدل نحوت قبائل الشوكوي في تلك الفترة على أسلوب تأثر بفترة النهضة البرتغالية المتأخرة وبالأسلوب البرتغالي للزخرفة المزدحمة أو المكثفة.

ومن بين كل تلك الجماعات السكانية، أصبحت الشوكوي فيما بعد أهم الجماعات، إذ بقيت حتى في القرن الثامن عشر مفيدة للامبراطورية بما كانت تتمتّع به من مهارات في شغل المعادن والنحت والصيد. وكان اللوندا - ذوو المهارات الضئيلة في شغل المعادن أو النحت - يستمدّون أسلحتهم ومنحوتاتهم معًا من تلك المنطقة[٣٧].

وكان الغزاة اللوندا يقتنصون الرقيق أثناء غزواتهم. وأقاموا مواقع عسكرية محصّنة تحيط بها الخنادق والأسوار[٣٨]. وقد وجدوا في سهل كوانغو مراكز لأقوام الياكا والسوكو، وربّما زعامات أخرى في أوكانغو منظمة على نمط الكونغو، فاجتاحوها وفرّ العديد من سكانها. غير أن البنى لم تتعرّض للتدمير، بل كان اللوندا ينصّبون زعيمًا أعلى أو زعيمًا موازيًا (الكيلولو). ونشأ، نتيجة لذلك، وضع معقّد ذو بنية سياسية بثلاثة مستويات، أصبحت فيه حتى إيديولوجية الدولة منشقّة بين «السكان الأصليين» وبين الغزاة اللوندا. ولكن زعيم الياكا، وهو الكيامفو (كلمة مشتقة من «ياف»)، وهو اللقب الامبراطوري) لم يكن قادرًا على السيطرة على جميع رجاله، فنشأت في الشمال دولة شبه مستقلة، هي دولة الـ «بيلندي»، على حين أن جماعة تعرف بالـ «سوندى - لووا» هاجرت إلى شرق كوانغو الأوسط، وأقامت هناك زعامات خاصة بها[٣٩].

وبدأ ملوك ياكا بعد استقرارهم يشنّون الغارات باتجاه كويلو، بغية اقتناص الرقيق لبيعهم لتجّار الرقيق من أنغولا والكونغو وفيلي، فأحدثوا اضطرابات كبيرة في المنطقة. وقد قامت مملكة سوكو نتيجة لمقاومة شديدة ناجحة لذلك، أما في غيرها من المناطق فقد لاذ السكان بالفرار باتجاه الشمال الشرقي، مما أدّى بحلول القرن التاسع عشر إلى التجمّعات السكانية الكثيفة التي لوحظت على امتداد خط العرض الجنوبي الخامس[٤٠].

وجاءت الحملة الأخيرة من جهة غربي نهر كاساي متّجهة نحو الشمال، ويرجّح أنها قد جرت على طول وادي تشيكابا؛ وانتهت إلى تأسيس دويلتين، إحداهما عند الشلالات الرئيسية لنهر كاساي، وعاصمتها في ماي مونيني التي سرعان ما غدت سوقًا رئيسية للقوافل الآتية من نهر كوانغو؛ والأخرى - التي سمّيت مواكا كومبانا - كانت تقع على ضفاف نهر لوانغي. وفي كلتا المنطقتين اختلط اللوندا بمهاجرين حديثي العهد بالهجرة (وهم الـ «بيندي»)، وبالسكان الأصليين على حد سواء. وكانت الأنظمة السياسية الناتجة عن ذلك أقلّ شبهًا بتنظيم الروند المركزي بكثير من الأنظمة الأخرى في سائر دول اللوندا، حيث يرجع ذلك إلى التأثير السياسي لقوم البيندي في المنطقة، ولاستمرار وجود زعامات شبه مستقلة بين البيندي[٤١].

---

(٣٧) M.C. Correia Leitao، ١٩٣٨، ص٢٥. وجدت تحصينات مماثلة في قلب امبراطورية اللواندا، ولدى الكانيوك، وفي قلب بلاد اللوبا. وقد انتشرت التكنولوجيا العسكرية في المنطقة بأكملها.

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) M.Plancquaert، ١٩٧١؛ J.K. Thornton، ١٩٨١(أ).

(٤٠) انتقلت كل الجماعات الإثنية المسمّاة الآن «مبالا» و«نغونغو» نحو الشمال نتيجة لغارات الياكا.

(٤١) Kodi Muzong، ١٩٧٦، ص٢٦٨-٣٤٢.

خاتمة

بحلول عام ١٨٠٠، كان توسّع اللوبا واللوندا قد أقام بنى تنظيمية في كل مناطق السافانا في أفريقيا الوسطى شرقي نهر كوانغو. فقد نشروا في تلك المناطق جميعها ثقافة عامة مشتركة، موجدين لدى مختلف الأقوام التي تسكنها نظرة مشتركة إلى العالم، وتقاليد مشتركة، وشعارات ورموزًا مشتركة. فهناك بعض الأشياء، مثل غطاء الرأس ذي القرنين الذي يستخدمه اللوندا، لا تزال توجد من نهر كوانغو إلى نهر لوالابا. كما أن بعض المؤسسات، مثل تنظيمات الشبّان (موكاندا) التي كانت معروفة منذ ١٦٥٠ تقريبًا من غربي نهر كوانغو، انتشرت أولًا بفضل البيندي، ثم بواسطة اللوندا، على حين أدخلها البيندي في الشمال لدى جماعات الـ «كوبا»[٤٢]. ولقد يسّر من أمر هذا الانتشار وجود الطرق التجارية وكذلك الغارات. ولقد كان حراك السكان، المرتبط خاصة بالتزاوج، كثيفًا على نحو مدهش، كما يتّضح من انتشار الأسماء انتشارًا مهمًا، إذ إن أسماء العشائر كانت تورث عن طريق الأمهات، على الرغم من انتقال النساء للعيش مع أزواجهن. وتوجد الأسماء نفسها شائعة من نهر كوانغو إلى الكاساي ومن الكاساي إلى لوابولا.

غير أن توسّع اللوندا أدّى كذلك إلى تخريب مناطق شاسعة. فلا ينبغي التهوين من شأن الطبيعة العسكرية لدول اللوندا، ولا من حجم ما كانت تمارسه من حملات واسعة لاقتناص الرقيق. ومن المحتمل أن تكون الكثافات السكانية المنخفضة في جنوب كوانغو وشرق أنغولا راجعة جزئيًا إلى تلك الحملات. ومن المحقّق أن احتشاد السكان على امتداد خط العرض الخامس جنوبًا، بين كوانغو وكويلو، كان نتيجة مباشرة لهذه الأنشطة. ولا تزال هذه الظاهرة – بالإضافة إلى وجود ثقافة سياسية مشتركة من كوانغو إلى نهر لوابولا – تشكل الميراث المعاصر في مختلف أنحاء تلك المنطقة المترامية الأطراف.

---

(٤٢) J. Vansina، ١٩٨٣(أ)، ص٣٣٢ و٣٣٣؛ و١٩٨٧، ص٢٠٤ و٢٠٥؛ Kodi Muzong، ١٩٧٦، ص١٣٦ و١٦٣.

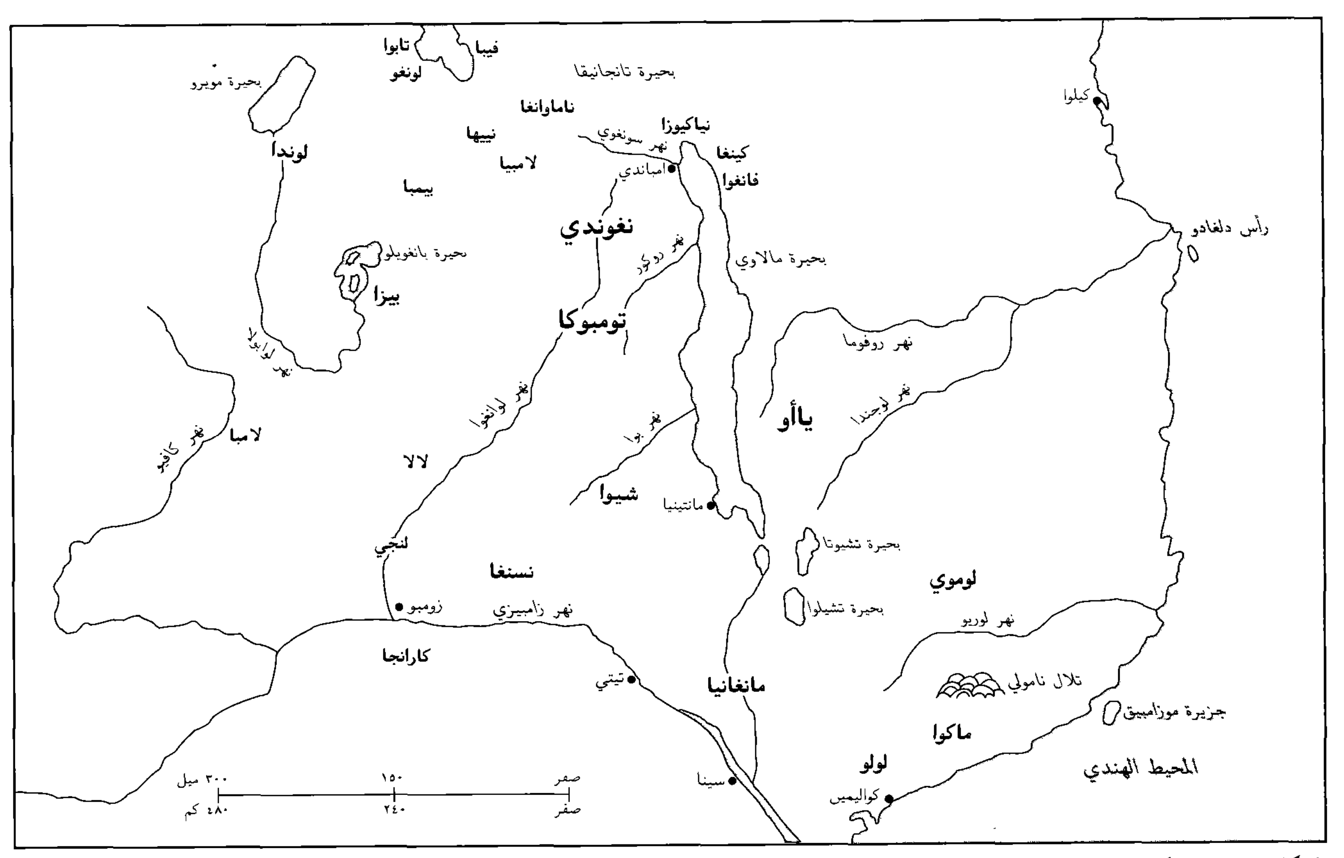
الفصل الحادي والعشرون

منطقة زامبيزيا الشمالية وبحيرة ملاوي

ك.م. فيري، و أ.ج.م. كالينغا، و هـ.هـ.ك. بهيلا

المنطقة التي نتناولها في هذا الفصل يحدّها نهر الزامبيزي جنوبًا، ونهرا سونغوي وروڤوما شمالًا، ونهر لوانغا غربًا، والمحيط الهندي شرقًا؛ وكان الجزء الجنوبي من هذه المنطقة يخضع للناطقين بالشيوا وجماعاتهم الفرعية وهم: المانغانجا في وادي شير الأدنى، ونيانجا حول الطرف الجنوبي لبحيرة ملاوي؛ وفي غرب الشيوا كانت توجد عشائر انسنغا، بينما كان يعيش في شرقها الناطقون بلغة لولو– ماكوا– لوموي والياو. وكانت المنطقة الشمالية تمتد على الجانب الغربي من بحيرة ملاوي من منطقة شيوا – تومبوكا الهامشية في الجنوب إلى نهر سونغوي في الشمال. وتحتلّ هذه المنطقة ثلاث مجموعات لغوية هي: التومبوكا والانغوندي – نياكيوسا، والسوكوا – لامبيا – نييها. وفي عام ١٥٠٠ كان كل سكان المنطقة الجنوبية، بالإضافة إلى قبائل تومبوكا في الشمال، ينتمون إلى «الجماعات الأمومية بين الناطقين بالبانتو في المناطق الوسطى» التي كانت تمتد من جنوبي زائير في الغرب إلى المحيط الهندي في الشرق. إلا أن التومبوكا تحوّلوا في القرون التالية لعام ١٥٠٠ إلى نظام الانتساب الأبوي؛ بينما ظلت قبائل نغوندي – نياكيوسا وسوكوا – لامبيا – نييها تعيش دائمًا في نظام الانتساب الأبوي منذ فجر تراثها التاريخي. وتتضمن هذه المنطقة اليوم شرقي زامبيا، وملاوي بأكملها، وشمالي موزمبيق.

وفي الفترة موضع المناقشة، تمثّلت الأحداث التي هيمنت على المنطقة الجنوبية خلال القرن الخامس عشر في وصول عشائر ماراڤي وظهور نظام دولتهم، وتوسّع هذه الدولة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فوق انسينغا إلى الغرب، ولولو – ماكو – لوموي إلى الشرق؛ وفي الشمال نُظِّم السكان خلال القرن السادس عشر في جماعات عشائرية مستقلة باستثناء رئاستَي سيمبوي وامبالا في سهل كارونغا ومرتفعات فوكا على التوالي. بيد أنه حدث في



الشكل ١،٢١: سكان منطقة زامبيزيا الشمالية في القرن الثامن عشر.

المصدر: منقولة عن أ.د. روبرتس «تاريخ البيميا قبل ١٩٠٠» لندن، لونغمان، ١٩٧٣، ص ٢٥. اقتبست هذه الخريطة بتصريح كريم من مجموعة لونغمان المحدودة بالمملكة المتحدة.

وقت متأخر من القرن نفسه أن أسست مجموعة من المهاجرين من عشيرة انغولوبي دول لامبيا، وانغوندي، وتشيفونغوي، وسوكوا، وعددًا من رئاسات نياكيوسا.

وفي هذه الفترة نفسها أدّى توسّع دولة ماراڤي في منطقة تومبوكا – شيوا الهامشية إلى إنشاء رئاسات شيوية جديدة مثل كانيندا، وكابوندولي، وكالولوما، وتشولو، على سكان تومبوكا، مما أسفر في المقام الأول عن ظهور شعب تونغا ولغته. وفي كلا المنطقتين كانت تجارة العاج عاملًا رئيسيًا في القرن الثامن عشر؛ وشهدت المنطقة الجنوبية وقتئذ اضمحلال نظام دولة ماراڤي وظهور دول أخرى خلفتها، والتوسّع الخارجي لقبائل ياو كتجار في البداية، وكمؤسسي دولة فيما بعد. وفي تومبوكا، استقرّت مجموعة من المهاجرين من بلاد نياموزي – البالووكا – وانشأت مجالات نفوذ اقتصادية، تكوّنت منها كيانات سياسية فيما بعد. غير أن الولايات الأقدم عهدًا، الواقعة جنوبي سونغوي، ظلت بمعزل عن هذه التطورات التجارية الجديدة، حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر.

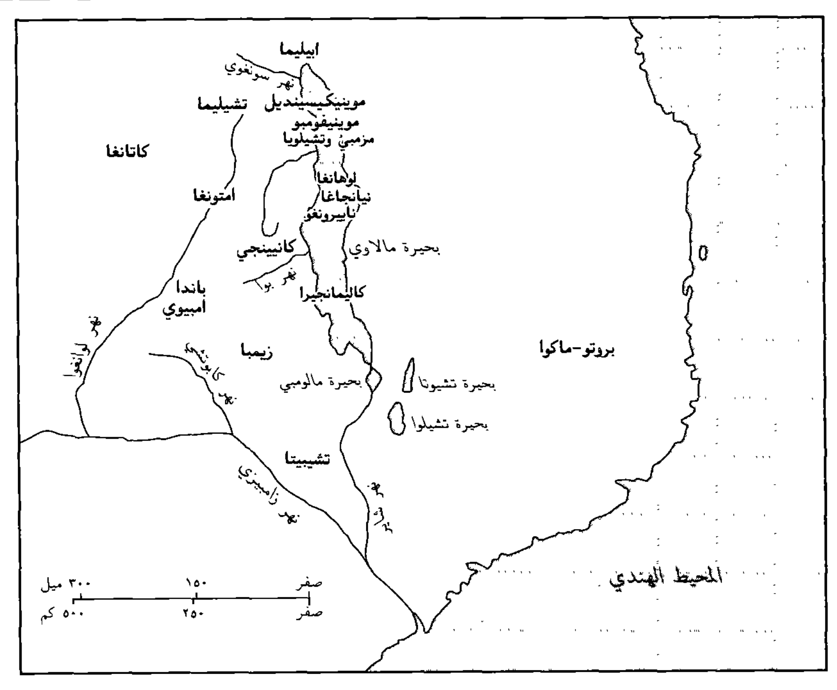
وفي مرحلة سابقة على القرن السادس عشر، تعرّضت المنطقة لموجات متعاقبة من هجرات العصر الحديدي، من بينها الهجرات التي جاءت بالأسلاف الأُول للسكان الناطقين بالبانتو في العصور الحديثة. وقد ألقت الحفريات الأثرية قدرًا كبيرًا من الضوء على هذا الموضوع، إذ عرفنا منها مثلًا أن المنطقة كان يقطنها سكان يستخدمون الحديد وينتجون المواد الغذائية، ولعلّهم كانوا من الناطقين بلغة البانتو فى وقت مبكر، قد يرجع إلى عام ٣٠٠ بعد الميلاد. وحتى القرن الحادي عشر، تميّز سكان العصر الحديدي هؤلاء باستخدام أوان خزفية مشابهة لما كانت تستخدمه منها عشائر مواڤارامبو ومواماسابا في الشمال، وعشائر كابني وانكوبي ولونغوي في الجنوب[١]. إلا أنه بحلول القرن الثاني عشر، بدأت هذه التقاليد القديمة، المتعلقة باستخدام الأواني الخزفية، تختفي أمام تقاليد جديدة مثل ماؤدزو ولوانغوا، التي تواكب دخولها مع وصول الأسلاف الأول للسكان الناطقين بلغة البانتو[٢].

ويبدو من ثم أن توطّن السكان المعاصرين الناطقين بلغة البانتو بدأ بعد عام ١٢٠٠ للميلاد. وقد وصل المهاجرون الجدد من الشمال في عشائر أو مجموعات من العشائر، وما إن وصلوا إلى المنطقة حتى أجلوا عنها أو استوعبوا سكانها من عشائر البانتو الأصلية من المزارعين والصيّادين وجامعي الغذاء.

وفي شمالي ملاوي، لم يكن المستوطنون الأول من الناطقين بالبانتو الحديثة ينتمون في معظمهم إلى دولة أو يخضعون لأسرات حاكمة (انظر الشكل ٢١، ٢)، ومن هؤلاء عشائر سيكويزي، وشيليما، وسيلومبو، وسيموايي، وناموينس (من سهل كارونغا)، وتشيلوبا،

(١) G.Y. Mgomezulu، ١٩٨١، ص٤٥٠؛ K.R. Robinson، ١٩٦٦ و ص١٨٣–١٨٨؛ و B. Sandelowsky، ١٩٦٨.

(٢) G.Y. Mgomezulu، ١٩٨١، ص٤٥٠ و٤٥١.



الشكل ٢١،٢: الجماعات السابقة على الأسرات، الحاكمة في شمالي زيمبابوي (نقلًا عن ك.م. فيري و أ.ف.م. كالنغا).

ومزمبي، ولوهانغا، ونيانجاغا، ونبيرونغو، وكانيينجي، ومتونغا وغيرها؛ وقد حاول مهاجرون لاحقون أكثر قوة تنظيمهم في دول بدرجات متفاوتة من النجاح.

وفي شرقي زامبيا، شرقي نهر لوانغوا، يقال إن أقدم السكان المعاصرين من الناطقين بالبانتو هم عشيرة كاتانغا. وعلى مسافة أبعد في اتجاه الشرق، وفي وسط ملاوي، كانوا يتألفون من عدة عشائر أطلق عليها، دون تدقيق، اصطلاح «عشائر الشيوا الأصلية»، ويرتبط هذا الاصطلاح بوجه خاص بعشائر باندا وامبيوي وزيمبا الذين يدّعون أنهم من سكان المنطقة الأصيلين. وفي التراث الشفوي يشار أحيانًا إلى «عشائر الشيوا الأصلية» باسم «كاليمانجيرا Kalimanjira» أي الذين «عبّدوا الطريق» وطهّروا البلاد من سكانها الرحّل السابقين من عشائر باتوا وكافولا. وفي أجزاء معينة من ملاوي الوسطى، كانت عشائر الشيوا الأصلية تؤمن أيضًا بأسطورة محلية عن بدء الخليقة تقول إن خلق البشر وخلق الطير والحيوان على اختلاف أنواعها تمّ في بيئتهم الملاوية، عند جبل كابيرانتيوا الذي يقع على الحدود بين ملاوي الوسطى وغربي موزمبيق[٣].

(٣) نورد فيما يلي بعض المراجع الرئيسية بصدد التفاعل بين الناطقين بلغة البانتو الحديثة وسكان المنطقة الأقدم عهدًا: A.J. William Myers، ١٩٧٨(ب)؛ K.M. Phiri، ١٩٧٥(ب)؛ H.I. Vail و H.W. Lang، Worthy، ١٩٦٩(ب).

وليس من الممكن من ناحية أخرى أن نصل إلى تحديد قاطع لأصول عشائر لولو – ماكوا – ولوموي، وياو في شمالي موزمبيق وتركيبها القديم؛ فلا يوجد لدى أي منها روايات واضحة عن كيفية احتلالها لبلادها الحالية؛ وقد يرجع ذلك إلى أنها احتلّت هذه البلاد منذ عدة قرون مضت فلم تعد تذكر أصولها على وجه التحديد منذ زمن بعيد؛ ففي مطلع القرن السادس عشر كانت عشيرة لولو تحتلّ بالفعل الجزء الجنوبي الغربي من شمالي موزمبيق، بينما احتلت عشيرة ماكوا وجماعات أخرى ناطقة بلغة لوموي، الساحل المقابل لجزيرة موزمبيق وما وراءه من أراض، حتى المرتفعات الواقعة في الجزء الأوسط من البلاد. وتوطنت عشائر ياو في الشمال الغربي من ماكوا بين نهر روڤوما في الشمال ونهر لوجندا في الجنوب[٤].

وفي المنطقة الشمالية توطن الأسلاف الأُول للسكان الناطقين بالبانتو الحديثة – الذين توجد وثائق محفوظة عنهم – في المنطقة الواقعة بين نهري سونغوي وجنوبي روكورو؛ ومن بين هؤلاء عشائر سيكويزي، وتشيليما، وموريني كيسينديلي، وموريني فومبو التي احتلت سهول تشيتيبا وكارونغا. وعشائر مزمبي وتشيلوبا التي كانت تقطن منطقة فوكا الجبلية جنوب غربي كارونغا. وتدّعي الروايات المنقولة عن أصلهم أنهم جاؤوا من الجانب الشمالي الشرقي لبحيرة ملاوي، ومن الجائز أنهم ينتمون إلى عشائر ابيليما التي يُعتقد أنها عاشت في أونياكيوزا قبل أن تستقرّ فيها سلالة لويمبي[٥]. غير أنه لم يمض على ذلك وقت طويل حتى بدأت جماعات جديدة، وأكثر قوة في معظم الحالات، تتسلل إلى المنطقة.

ومن هذه عشائر سيمبوي التي احتلت سهل كارونغا، وامبالي التي غزت منطقة فوكا. وقد جاءت هي أيضًا من الشمال، وإن كانت عشائر امبالي تدّعي أنها هاجرت إلى منطقة بحيرة ملاوي من المنطقة الواقعة جنوب بحيرة ڤيكتوريا.

ومن المحتمل أن تكون هجرة عشائر امبالي إلى مرتفعات فوكا قد وقعت في القرن الرابع عشر. وكان المهاجرون الجدد يتميّزون بالبراعة في صهر الحديد، وقد أقاموا بسهولة علاقات طيبة مع السكان الأصليين من عشائر امزمبي وتشيلوبا. وأصبحوا يعتمدون على منتجاتهم الزراعية وبعض مخزوناتهم من الفحم الذي كانوا يحتاجون إليه لتشغيل أفرانهم. وبدأت عشائر

---

(٤) لم يكن من الممكن قبل ١٩٧٥ إجراء بحوث ميدانية عن التاريخ الشفوي لموزمبيق الشمالية بسبب الكفاح الدائر هناك من أجل التحرّر الوطني؛ وربّما كان الوضع قد تغيّر الآن بالنظر إلى أن «مركز الدراسات الأفريقية» في مابوتو يقوم حاليًا بتصحيح الوضع. ومن جانب آخر، يجري في الآونة الأخيرة جمع التراث التاريخي لعشائر ياو في ملاوي بصورة منهجية. انظر: K.M. Phiri و M. Vaughan و D. Makuluni، ١٩٧٨؛ K. Lapukeni و P. Rashid و N. Kumwembe و J.B. Webster، ١٩٧٨؛ Y.B. Abdallah، ١٩١٩(أ)؛ R.B. Misomali و G. Mkonduia و H.K. Bhila، ١٩٧٨؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)؛ L.D. Soka، ١٩٥٣؛ وقد نشأت عشائر ياو أصلًا، حسبما جاء في تراثها، حول تل ياو في المنطقة الواقعة بين نهرَي روڤوما ولوامبالا. ويذهب البعض إلى أن عشائر الماكوا انتشرت داخل أجزاء أخرى في شمال موزمبيق من تلال نامولي في الجزء الأوسط من موزمبيق الشمالية.

(٥) انظر M. Nilson، ١٩٥٨. وللرجوع إلى عرض موجز للروايات المنقولة التي تناولت هجرات الناطقين بلغة البانتو الحديثة إلى سهول تشيتيبا وكارونغا، انظر O.J. Mkalinga، ١٩٨٥.

مزمبي وتشيلوبا تعتمد من جانبها على عشائر امبالي لتزويدها بالأدوات الزراعية والأسلحة الحديدية[٦]. وهكذا يتضح أنه كانت ثمة هجرة عامة للسكان صوب الجنوب استُخدم فيها الدهليز الواقع بين بحيرتَي تنجانيقا وملاوي كممر رئيسي، وربّما توغّل بعض هؤلاء السكان في اتجاه الجنوب حتى وسط ملاوي أو المنطقة الناطقة بلغة الشيوا.

وفيما بين منطقتَي الفوكا والشيوا في الشمال والجنوب على التوالي، وجدت عشائر شتّى تنطق بلغة تومبوكا؛ إذ كان كل من سهل انكامانغا ووادي هنغا ووادي كازيتو مأهولًا بسكان ينتمي معظمهم إلى عشائر لوهانغا وكاتشالي، ونييرونغو، ومتيكا، ونيانجاغا.

ومن الظاهر أن بعض هذه الجماعات انتشر في اتجاه الشرق حتى سواحل البحيرة، وفي اتجاه الغرب حتى وادي لوانغوا الذي يوجد الآن في مقاطعة لوندازي الحديثة بشرقي زامبيا[٧]. ويبدو أيضًا أن عشائر انسنغا، وهم السكان الحاليون لهذه المنطقة الأخيرة، تطوّرت إلى قبيلة نتيجة للتفاعل بين جماعات تومبوكا التي وفدت من الشرق، والمهاجرين المنتمين إلى لوبا / لوندا الذين وفدوا من الغرب، وهم ينطقون بلغة قريبة من لغة تومبوكا، ويشتركون مع سكان بلاد تومبوكا في الأسماء العشائرية نفسها؛ وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أصبحوا بمثابة جسر بين تومبوكا في الشرق وبيزا في الغرب.

ويستبين من ثم أنه قبل عام ١٥٠٠ تقريبًا، كانت السمة الغالبة للبنية السياسية في المنطقة برمّتها، من نهر سونغوي في الشمال إلى نهر الزامبيزي في الجنوب، وباستثناء جيوب قليلة، هي انعدام الدول أو وجود كيانات سياسية صغيرة. وكانت كل من الجماعات العرقية المختلفة تتألف من رئاسات محلية مع وجود سلطة هرمية على مستويين؛ وكان هذا الشكل من التنظيم السياسي يدور حول القائد المحلي بوصفه السلطة العليا، إذ كان القائد يرأس مجموعة قرى تربط بينها علاقات قرابة وثيقة، تعتبر قريته أعلاها نسبًا، ويتكفّل هذا القائد بتقديم الخدمات الدينية والقضائية والعسكرية لمجموعة القرى المحيطة به، ومن حقّه في مقابل ذلك أن يتمتّع بولاء أتباعه جميعًا.

ورغم أن منطقة بحيرة ملايو كانت مقسّمة سياسيًا، وأحيانًا ماديًا، إلى مناطق نفوذ عرقية وعشائرية، فقد تميّزت بقدر معين من الترابط الاجتماعي والديني، وقد وفّر الانتماء الديني بوجه خاص أساسًا للترابط داخل الجماعات الاجتماعية اللغوية المختلفة وعبرها. والواقع هو أن الأنشطة الدينية كانت تجري في الجزء الأكبر من هذه المنطقة، على المستويين المحلي والإقليمي؛ فعلى المستوى المحلي كان الدين يؤدي وظيفة تأمين الرفاهية الروحية والمادية للسكان، وعلى المستوى الإقليمي كان يعمل أيضًا على تعزيز التعاون الثقافي والبيئي[٨].

وكانت الممارسات الدينية بالنسبة لمعظم السكان في هذا الجزء من أفريقيا تتضمن تقديس

---

(٦) H.K. Msiska، ١٩٧٨(أ) و١٩٧٨(ب).

(٧) H.L. Vail، ١٩٧٢(ب).

(٨) يساند هذا الرأي بقوة T.O. Ranger، ١٩٧٣؛ و J.M. Schoffeleers، ١٩٧٩(أ)، ص٦–٢٣.



اللوحة ٢١،١: قناع كانت تستخدمه جمعية نياو السرية، وهي المؤسسة التي كانت تحظى بأكبر قدر من التقديس بين شعبَي تشوكوي / ماراڤي.

الأسلاف، وتقمّص الأرواح، واستنزال الأمطار، ومعرفة السحر؛ وفيما بين السكان الناطقين بلغة الشيوا مثلًا كانت جمعية نياو السرية (انظر اللوحة ٢١،١) أداة مهمة للتعبير عن أساطير الخلق العرقية، وعن قواعد الأخلاق وما إليها، ولتقديمها في شكل درامي. من ذلك أن عروض نياو كانت تقدم في شكل درامي تكافل العالمين الطبيعي والروحي، وأسطورة الشيوا عن خلق العالم التي تقول إن البشر والحيوانات والأرواح عاشوا معًا من قبل في اتّساق. ومن ناحية أخرى كان المظهر الرئيسي لأي تجربة دينية إقليمية هو عبادات الأمطار؛ وكان عدد من هذه العبادات التي انتشرت في مناطق شاسعة يكرّس لإله أو روح معترف به إقليميًا، ويخضع لرقابة صفوة مختارة من الكهّان والموظفين؛ ومن هذه الفئة عبادة تشيخا انغومبي، وعبادة تشيزامفي لدى عشائر تومبوكا والشيوا على التوالي.

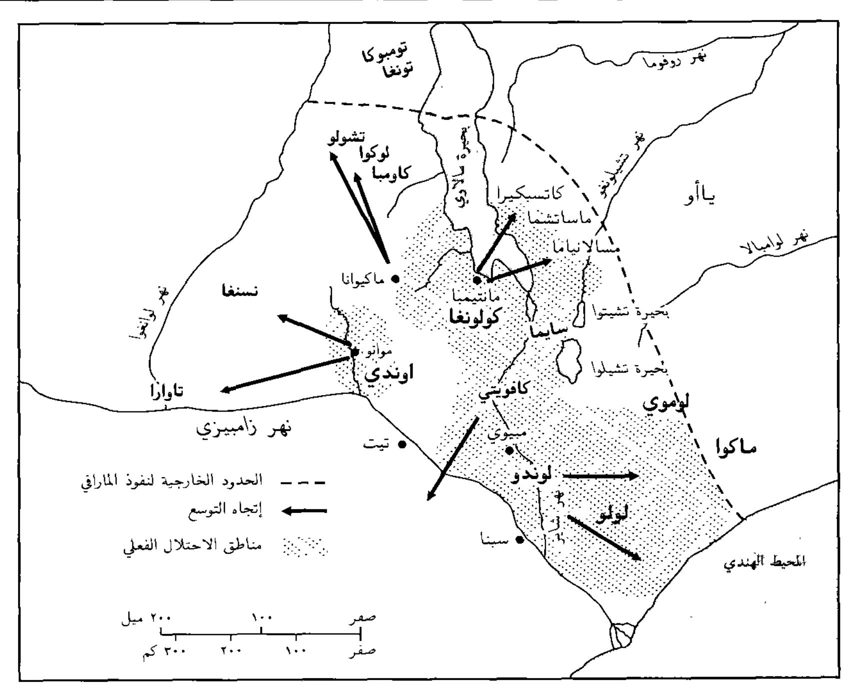
وقد أوضحنا أنه في منطقة الانتساب الأمومي على الأقل، التي تمتد من منطقة تومبوكا – شيوا الهامشية في الشمال حتى وادي الزامبيزي في الجنوب، كان يوجد قدر كبير من التفاعل والتداخل بين مختلف العبادات الدينية الإقليمية، إذ كان الإله يقدّم بالطريقة نفسها فيها جميعًا. وقد اتخذ هذا الإله لدى عشائر تومبوكا وشيوا مثلًا شكل ثعبان، وكان يعتقد أنه قوة ذكرية، وأن له عدة زوجات من الأرواح يكرسن أنفسهن لخدمته. وكانت الأرواح تتقمّص الموظفين المخصّصين لخدمة هذا الإله الذين كانوا ينحّون جانبًا لتأدية دورهم الخاص في المجتمع، وقد لاحظ سكوفليرز وجوه الشبه البنيوية المشار إليها بين مختلف العبادات، واستنتج منها أن من الممكن أن تكون العبادات المختلفة في ملاوي وموزمبيق وزمبابوي منبثقة من مجموعة عبادات واحدة[٩]. ومهما يكن الرأي في ذلك، فقد كانت الأديان وسائل مهمة للاتصال والتفاعل بين شعوب كانت فيما عدا ذلك منقسمة سياسيًا.

وقد طرأت لدى عشائر شيوا ومجموعات السكان المنتمية إليها تحوّلات بعيدة المدى على البنية السياسية التي سادت قبل ١٥٠٠، وكان ذلك نتيجة لظهور نظام دولة مارافي في أوائل القرن السادس عشر وتوسّعها في وقت لاحق من القرن نفسه وفي القرن السابع عشر[١٠].

وهكذا سيطرت عشائر مارافي طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر على التاريخ السياسي للمنطقة الشمالية من الزمبيزي الأدنى سيطرة تامة، مثلما سيطر بناة دولة موتابا على

(٩) M.J. Schoffeleers، ١٩٧٩(أ)، ص٢٢ و٢٣. انظر أيضًا: H.L. Vail، ١٩٧٩، و M.J. Schoffeleers، ١٩٧٩(ب). وبخصوص الجوانب الدينية للنياو، انظر: M.J. Schoffeleers، ١٩٧٦؛ N.F. Lindgren و M.J. Schoffeleers، ١٩٧٨.

(١٠) الدليل الوحيد على تاريخ وصول المارافي إلى بحيرة ملاوي مستمدّ من الحفريات الأثرية، وترجع التواريخ التي يرتفع عددها إلى نحو ١٤ والمأخوذة من مواقع احتلّها المارافي إلى ما بين ١٤٢٠ و١٤٨٠، وهذا يعني أن المارافي وصلوا في القرن الخامس عشر. انظر: K.R. Robinson، ١٩٧٢، ص٦١–٦٣؛ M.J. Schoffeleers، ١٩٧٣، ص٤٨–٥٣. غير أن الدكتور نيويت يرى أن المارافي لم يحتلوا الضفاف الشمالية لنهر الزامبيزي الأدنى قبل أوائل القرن السادس عشر، انظر: M.D.D. Newitt، ١٩٨٢، ص٤٧–٤٨.



الشكل ٣،٢١: توسّع المارافي ١٦٥٠ بعد الميلاد (نقلًا عن ك.م. فيري).

التاريخ السياسي لمنطقة الزمبيزي الجنوبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

ومن المتفق عليه بصورة عامة في الآونة الراهنة أن عشائر مارافي وصلت إلى منطقة بحيرة ملاوي كمهاجرين نشأوا أصلًا في منطقة لوبا جنوب شرقي زائير، ثم دخلوا وسط ملاوي من الغرب بعد أن هاجروا عبر الهضبة الكبرى في شمال شرقي زامبيا؛ وبعد أن وصلوا إلى الطرف الجنوبي لبحيرة ملاوي فرضوا أنفسهم بسرعة كحكام على السكان من عشائر الشيوا الأصلية، وعزّزوا حكمهم، ثم بدأوا في شنّ حملة للتوسّع الإقليمي قادتهم إلى ما وراء وسط ملاوي وجنوبيها في الأجزاء المجاورة من زامبيا وموزمبيق (انظر الشكل ٣،٢١)؛ وبحلول مطلع القرن السابع عشر، كان اتحاد دولهم يشمل، من ثم، الجزء الأكبر من شرقي زامبيا، ووسط ملاوي وجنوبيها، وشمالي موزمبيق؛ وبذلك أصبح لنظام دولة مارافي تأثير سياسي وعسكري واقتصادي في منطقة مترامية الأطراف.

بيد أن المؤرّخين لم يتوصّلوا حتى الآن إلى فهم واضح للعملية التي أدّت إلى إحداث هذا الوضع السياسي، ولا توجد لدى أي منهم فكرة جلية عن كيفية إنشاء دولة المارافي ولا عن العوامل التي ساعدت على نموّها في المنطقة.

ويذهب رأي إلى أن عشائر مارافي وصلت إلى البلاد كمجموعة غزاة مجهزين، بكل رموز القوة الرئاسية التي أعانتهم على فرض أنفسهم كطبقة حاكمة على سكان محليين، لم يكونوا

على وجه القطع يعيشون في ظل دولة[١١]. وهذه النظرية تركّز على الأصول الخارجية لحكومة المارافي الملكية وعلى مؤسساتها السياسية، ومن الممكن إذن أن تقلل من أهمية التداخل بين إيديولوجيات السكان المحليين والمهاجرين في تكوين الدولة. ويعتقد أندرو روبرتس على سبيل المثال، أنه وإن كان من الجائز أن الغزو والفتح كانا خطوتين حاسمتين في تكوين الدول في أجزاء معينة من أفريقيا المدارية، فمن اللازم أن ينظر المؤرّخون إلى هذا الأمر من زاوية الكيفية التي يتمكّن بها وافدون جدد من الوصول إلى السلطة بفضل استيراد تقنيات وأفكار نافعة[١٢]؛ ولديه تصوّر لما يرجح أن حدث في مجتمع متمايز اجتماعيًا واقتصاديًا حيث يحتمل أن تنجح جماعة في الهيمنة على الآخرين تملك أفكارًا وتقنيات تستطيع استخدامها أيضًا في استغلال البيئة الطبيعية، أو في حلّ نزاعات أو صراعات قديمة العهد مثلًا.

ويؤْثر بعض الكتّاب فرضيات أخرى؛ من ذلك فرضية تطالب بأن يؤخذ دور العوامل السكانية بعين الاعتبار. ويتحدث آجنيو، على سبيل المثال، عن الزخم الجغرافي – خصوبة التربة، وتساقط الأمطار بكميات كافية، وتوفر المواد الغذائية بشكل كافٍ – الذي كان منذ أقدم العصور مؤاتيًا لتركّز السكان على الجانب الغربي من بحيرة ملاوي بمعدلات تفوق معدلات تركزهم في الجهات المجاورة من الشرق والغرب؛ ويعني ذلك أن وجود السكان بأعداد متزايدة تحقّق فائضًا في الإنتاج، ولو متواضعًا، من شأنه أن يوفّر أساسًا صالحًا لتراكم السلطة للأسرات الحاكمة[١٣].

وثمة فرضية أخرى تأخذ العامل التجاري بعين الاعتبار، وتقول هذه الفرضية إن تكوين دولة في الطرف الجنوبي لبحيرة ملاوي في القرن الخامس عشر أو السادس عشر نشأ عن الحاجة إلى إيجاد سلطة للسيطرة على نمو تجارة العاج بين الشواطئ الجنوبية للبحيرة والساحل الشرقي لأفريقيا، عن طريق شبكة خطوط شاير – زامبيزي المائية. ويعني ذلك بعبارة أخرى أنه، من خلال ممارسة السيطرة على نمو تلك التجارة، تمكن قدماء الكالونغا (لقب رؤساء المارافي) من تجميع السلطة[١٤].

ونشير أخيرًا إلى فرضية الصراع، التي تذهب إلى أن دولة مارافي انبثقت من جدليات التفاعل بين جماعة مارافي – فيري الوافدة والسكان المحليين من عشائر الشيوا الأصلية. وفي

(١١) كان أول من قدم هذه النظرية ر.ب. هاميلتون الذي خلص بعد دراسة متعمقة لتراث الشيوا الشفوي إلى أن تغييرًا سياسيًا رئيسيًا وقع في القرن الرابع عشر أو القرن الخامس عشر؛ إذ إن مجموعة وافدة من الغزاة في المقام الأول – تعرف باسمها العشائري وهو فيري – فرضت وقتئذ نفسها على السكان المحليين الذين توطنوا في هذه الجهات منذ عهد بعيد ولم يكونوا على قدر يذكر من التنظيم، انظر: R.A. Hamilton، ١٩٥٥(أ)، ص٢١، وبعد ذلك ردّد هذا الرأي عدة كتّاب من بينهم: M.G. Marwick، ١٩٦٣، ص٣٣٧ و٣٧٨ و M.J. Schoffeleers، ١٩٧٢(أ)، ص٩٦-٩٩.

(١٢) A.D. Roberts، ١٩٧٦، ص٨٤.

(١٣) S. Agnew، ١٩٧٢، ص٣٢ و٣٣.

(١٤) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٤٦-٤٩.

هذا الصدد تشير الروايات الشيوية، الشفوية بصورة محددة، إلى أنه أمكن التوصّل – بعد فترة أولى من الصراع – إلى علاقة مقبولة تقوم على أن يتصرف الغزاة من عشائر ماراڤي فيري كحكام للبلاد، بينما يتصرف السكان المحليون من عشائر الشيوا الأصلية وباندا «كملاك للأرض»[١٥]. أما الأسباب التي يمكن أن تكون قد حدت بالسكان المحليين إلى قبول قيادة المهاجرين، فيمكن أن تعزى إلى قوة التنظيم الأسري بين عشائر ماراڤي. وفي فترات لاحقة استخدم هذا العامل رابطة توحيد بين مختلف أقسامها الفرعية بعد تشتتها.

ولا يمدّنا التراث الشفوي، وهو المصدر الرئيسي للمعلومات عن التاريخ القديم لهذه المنطقة، بشيء محدّد عن كيفية تأسيس دولة الماراڤي؛ وغاية ما يحدّثنا به أنه تحت قيادة كالونغا تشيدزونزي، الذي ترأس أكبر فروع أسرة فيري الملكية، أسّست عشيرة ماراڤي مملكتها الأولى حول مانخامبا ومانثيمبا على الجانب الجنوبي الغربي لبحيرة ملاوي؛ وهناك اتّخذ كالونغا مقرّ قيادته في مانتيمبا أو ماراڤي، وجعل من قرية مانخامبا (التي يحتمل أنها كانت موجودة قبل مقدم عشيرة ماراڤي) مركزًا دينيًا للمملكة. وتذهب بعض الروايات علاوة على ذلك إلى أن كالونغا أحاط نفسه ببيروقراطية من المديرين، من بينهم قائد الجيش (خومبي)، والجلّاد العام (امبكومبا) ومقسّم الأراضي (أمغاوي)؛ بيد أنه يؤخذ من مصادر برتغالية مكتوبة في القرن السابع عشر أن مانثيمبا أصبحت مركزًا تجاريًا وسياسيًا مهمًا. ووفقًا لما كتبه أحد المراقبين في ١٦٢٤، كانت مانثيمبا آهلة بالسكان، وكانت تقع على بعد ثلاثة كيلومترات من البحيرة، وكان التجّار البرتغاليون، القادمون من تيتي على نهر الزامبيزي، يمارسون مع سكانها علاقات تجارية مزدهرة[١٦].

غير أن التراث الشفوي يمدّنا بالإشارة الوحيدة إلى الآليات المؤسسية التي استعان بها كالونغا في تحقيق الترابط بين مختلف أجزائها، ومن هذه الآليات عبادة مليرا Mlira؛ ففي كل سنة في شهر أيلول / سبتمبر تقريبًا، كان رؤساء الفروع المختلفة من عائلة فيري الملكية يدعون إلى مانثيمبا لحضور شعائر تقديس مليرا، روح كالونغا شينخولي الأكبر الذي قاد أسلافهم إلى هذه البلاد في زمن الهجرة من الشمال؛ وكانت الشعائر تختتم بإحراق غابة ماريمبا التي كانت تمتدّ لمسافة بعيدة على طول البحيرة، من مانخامبا في الجنوب حتى نهر تشيلوا في الشمال. ونحن نعتقد أن هذه الشعائر كانت مظهرًا سطحيًا لعبادة ملكية لعبت دورًا توحيديًا مهمًّا في داخل دولة ماراڤي؛ كذلك كانت الطريقة المتّبعة في توزيع مناصب الدولة التي تشغل بالتعيين ذات دور توحيدي مهم، إذ يقال إن كالونغا كان يعيّن بعض رؤساء عشائر الشيوا الأصلية في مراكز قيادية مهمة في دولته. من ذلك أن عشيرة باندا، وهي عشيرة مهمة من عشائر الشيوا

---

(١٥) M.J. Schoffeleers، ١٩٧٣، ص٤٧–٦٠؛ K.M. Phiri، ١٩٧٥(أ)، ص٤٧–٥١؛ و M.J. Schoffeleers، ١٩٧٩(أ)، ص١٤٧–١٦١.

(١٦) لويس ماريانو، برتغالي كان مقيمًا في سنا عام ١٩٢٤. وقد لخّصت ملاحظاته عن دولة «امبراطورية الماراڤي» في مؤلف J. Batalha-Reis، ١٨٨٩.

الأصلية، كانت تتكفّل برعاية ضريح كالونغا في مانثيمبا، بينما كانت عشيرة موالي برئاسة خومبي تتولى قيادة مقاتلي كالونغا في المعارك الحربية. وتبرز الروايات المنقولة عن هذا الموضوع بوضوح مدى مشاركة قادة العشائر الأخرى، غير عشيرتَي فيري وماراڤي، في اتخاذ القرارات المتعلقة بحيازة الأراضي وتوزيع الثروة وشنّ الحروب[١٧].

ومن الجائز أن تكون قدرة كالونغا على تصريف شؤون مملكته بنفسه قد أخذت تتناقص، قرب الربع الأخير من القرن السادس عشر، عندما بدأت الدولة في التوسع. فقد تمّ هذا التوسّع على أيدي رؤساء الفروع الصغرى من عشيرة فيري، وكان هؤلاء الرؤساء يرسلون من منطقة مانتيمبا مانخامبا إلى الأراضي المجاورة. فقد أرسل مبينغانجيلا شرقًا إلى الأراضي المتاخمة للضفة الشرقية لنهر شاير الأعلى. وارتحل نيانغو جنوبًا واحتلّ البلاد الواقعة على الضفة الغربية لنهر شاير الأعلى؛ واحتلّ شانغامير منطقة كيرك رانج الحالية غربي مانثيمبا، واستقرّ تشاوما شمال غربي مانخامبا؛ وتوجّه تشينسامبا لاحتلال البلاد الواقعة شمالي منطقة مانثيمبا – مانخامبا. وكانت الأراضي التي يسيطر عليها الكالونغا وأولئك الرؤساء الخاضعون له تشكل في مجموعها القاعدة الرئيسية لنظام مملكة ماراڤي، حسبما صارت إليه في القرن السابع عشر.

وقد نتج عن توسّع دولة ماراڤي بُعد آخر هو هجرة كبار أقرباء أسرة كالونغا إلى أراض بعيدة إلى الجنوب والغرب من قاعدتها الرئيسية. وربّما كانت تلك خطوة محسوبة من جانب قدماء الكالونغا إذ كانوا يبعدون من يخشون منافستهم على العرش في مانثيمبا. فقد هاجر كافويتي ولوندو إلى وادي شاير الأدنى واستعمراه؛ وكان كافويتي هو صاحب المرتبة الأعلى، وأخضع الوادي بأكمله لسيطرته قبل أن يفقد قسطًا كبيرًا من سلطته لصالح لوندو. غير أن سيادة كافويتي لم تستمر لوقت طويل، إذ نزلت به نازلة غامضة بحلول ١٥٧٢ عندما أفادت الأنباء أن لوندو حكم الجزء الأكبر من الوادي ابتداءً من مامڤيرا أو من مساقط ميرتشيسون شمالي التقاء الزامبيزي بنهر شاير في الجنوب. ومن المحتمل أن تكون الرغبة في السيطرة على تجارة العاج في سينا مع البرتغاليين وراء توسيع لوندو لمنطقة نفوذه، تمامًا كما يمكن أن تكون هذه الرغبة هي التي أدّت إلى تضاؤل سلطة عشيرة كافويتي الذين وجدوا أنفسهم في وقت لاحق معزولين عن هذه التجارة[١٨].

وكان لوندو هو الذي قاد توسّع الماراڤي شرقًا في بلاد لولو وماكوا بعد صعوده إلى السلطة في وادي شاير الأدنى، وقد بدأت عملية توسّع الماراڤي في هذا الجزء من شمالي الزامبيزي في منتصف القرن السادس عشر. ويؤخذ من التحليل اللغوي التاريخي الذي كتبه نيرس Nurse أن

---

(١٧) I. Linden، ١٩٧٩، ص١٨٨–١٩٣؛ K.M. Phiri، ١٩٧٥(أ)، ص٥٢–٥٥؛ و S.J. Nthara، ١٩٤٨، ص١٧–٢٤.

(١٨) للرجوع إلى عرض مختصر للمواقف النسبية التي اتخذها كل من كانويتي ولوندو في السياسات السابقة على العهد الاستعماري في وادي شاير الأدنى، أنظر H.H. Bhila، ١٩٧٧. وقد عولج موضوع توسّع مملكة لوندو في مؤلف J. dos Santos، ١٩٠١؛ انظر أيضًا: E.A. Alpers، ١٩٦٨، ص٢٠–٢٢؛ و J.M. Schoffeleers، ١٩٦٨، ص١٤٣–١٥٩.

عشائر ماراڤي أو الشيوا لا بدّ أن تكون قد بدأت في هذا الجزء من شمالي الزامبيزي في التفاعل مع عشائر لولو وماكوا في وقت لا يتجاوز عام ١٥٦٠[١٩].

ويرجع معظم الفضل في اجتياح المارافي لبلاد لولو ماكاو وفتحها إلى عدة أسباب منها أولًا إلى حماس مقاتلي لوندو الذين زعم بعض مؤرّخي شرقي أفريقيا أنهم كانوا من عصابات زيمبا ذات السمعة المخوفة في القرن السادس عشر[٢٠]. فإذا صحّ ذلك، فلا بدّ وأن يكون لوندو قد استخدم جيشًا من المرتزقة استمدّ جنده من بين السكان الرحّل في المنطقة الواقعة غربي وادي نهر شاير الأدنى[٢١]. ويقول دوس سانتوس، إن عصابات زيمبا ظهرت في تلك المنطقة قبل أن تنتقل إلى سنا حيث تغلبت على البرتغاليين وحلفائهم الأفريقيين في ١٥٩٢ وانطلقت بعد ذلك عبر شمالي موزمبيق وخربت مدينتَي كيلوا ومومباسا، ولم تلحق بها الهزيمة إلا بعد أن وصلت إلى ماليندي على ساحل كينيا الشمالي، حيث مُنيت بالهزيمة أمام حلف بين سكان المدينة السواحليين وعشيرة سنغجو، وهم جماعة عرقية من سكان المناطق الداخلية كانت تربطها بسلطان ماليندي علاقات صداقة[٢٢].

ويرجع نجاح مقاتلي لوندو في الشرق ثانيا إلى أن مجتمعات لولو وماكوا لم تكن تخضع لدولة، وقد قيل عن أبناء عشائر لولو بوجه خاص «إنهم لم يكونوا قط من أصحاب الوجاهة أو الأهمية، ومن الظاهر أن الرغبة لم تساورهم قط في أن يكونوا كذلك»؛ وكان نظامهم السياسي يتّسم بالتمزّق؛ وكان رؤساء القرى يؤدّون وظائف الحكومة بمساعدة مجالس الشيوخ.

وكان هؤلاء يشتركون معًا في اتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالشؤون العسكرية والقضائية والدينية في مجتمعاتهم؛ وكان يوجد لدى ماكوا أيضًا، شأنها في ذلك شأن لولو، نظام سياسي يتّسم بالتمزّق، وإن كان يحدث بينهم أحيانًا أن تتجمّع أسر تنتمي إلى عشيرة واحدة تحت قيادة الرجل الذي يترأس أقواها؛ وتسبّب هذا الاتجاه، بالإضافة إلى ضغط البرتغاليين، في ظهور رئاسات عشائرية قوية في مناطق ماكوا الساحلية في أواخر القرن السادس عشر[٢٣].

وقد غزا مقاتلو لوندو كلًا من لولو وماكوا وضموهما معًا في دولة تابعة أسماها السكان البرتغاليون في منطقة الزامبيزي الأدنى «بورورو». وفي هذه الدولة التي أسّست بعد الفتح، والتي يُعرف عنها أكثر مما يُعرف عن أي جانب آخر من تاريخ ماكوا – لولو حتى ١٨٠٠،

(١٩) G.T. Nurse، ١٩٧٧، ص ١٢٦.

(٢٠) N.J. Hafkin، ١٩٧٣، ص١٠–١٤.

(٢١) يذهب سكوفليرز مع ذلك إلى أن زيمبا نشأت في الأصل على الشاطئ الجنوبي لنهر الزاميزي ثم أجلتهم عنها حروب التوسّع الاستعماري البرتغالي بين سنا وتيتي. انظر: M.J. Schoffeleers، ١٩٨٠، ص١٥–١٩.

(٢٢) J. dos Santos، ١٩٠١، ص٢٩٠–٣٠٤.

(٢٣) أفضل وصف لنظام لولو وماكوا السياسي في القرن السادس عشر هو ما كتبه عنه ج. دوس سانتوس، ١٩٠١، ص٣٠٨؛ ومن رؤساء ماكوا البارزين الأقوياء في تلك الحقبة ماڤيامونو وموروكا اللذان عولجت علاقاتهما مع البرتغاليين بتفصيل واف في مؤلف E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص١٤–٨٥.

أنشأت مملكة ماراڤي عدة رئاسات عشائرية لحكم رعاياها الذين تحوّل بعضهم إلى رعايا تابعين ؛ فمن الناحية السياسية كان من المفيد لكثير من سكان ماكوا عندئذ أن يزعموا أنهم من أصل ماراڤي ، ومن الناحية الثقافية كان ثمة قدر ملموس من التداخل بين عادات وتقاليد عشائر ماراڤي وماكوا ، وخاصة في منطقة كيليماني[(٢٤)].

ونتيجة لذلك بسط لوندو سيطرته ، بحلول مطلع القرن السابع عشر ، على مساحة شاسعة من الأراضي في شمالي الزامبيزي ، من نهر شاير الأدنى في الغرب حتى المحيط الهندي تقريبًا في الشرق ، ولم يعترف به بوصفه ثاني شخص من حيث القوة في امبراطورية ماراڤي (الأول هو كالونغا) وحسب ، بل إن مقاتليه كانوا ينزلون بصورة دورية إلى المناطق الساحلية التابعة لماكوا للإغارة على مستوطنات البرتغاليين[(٢٥)].

وقد ساعد اللوندو في الحفاظ على تماسك مملكته الضخمة قادة عسكريون أوفياء وحكام تابعون كان يختارهم من الفروع الصغرى من عشيرته ؛ كذلك كانت لدولته ركيزة اقتصادية إذ إن مختلف السكان الذين كانت تضمّهم كانوا يعتمدون على الملح والحديد ، ومنسوجات ماخيلا Machila القطنية التي كان ينتجها رعايا لوندو في مانغانيا في وادي شاير الأدنى. وكانت ديانة مانغانيا عاملًا آخر من عوامل الوحدة في الدولة ، إذ كانت ترتكز على عبادة مبونا التي كان مزارها الرئيسي المقدّس في خولوبڤي في وادي نهر شاير الأدنى ، وكانت عقيدة مانغانيا تشمل عناصر كثيرة تعكس احتجاج العامة على إساءة استخدام السلطة والامتيازات الملكية ، ومن أجل ذلك اعتنق عقيدة لوندو الرسمية كثيرون داخل مساحة مترامية تمتد من قاعدة حكم لوندو في وداي نهر شاير الأدنى حتى دلتا الزامبيزي على الساحل الشرقي[(٢٦)].

بيد أن المكانة الضخمة التي كان لوندو يتمتّع بها في الجزء الشرقي من اتحاد دول ماراڤي لم تسلم من مواجهة التحدي. ذلك أن كالونغا الذي كان يسيطر على أراض مترامية على الجانبين الغربي والشرقي لبحيرة ملاوي وعلى طول نهر شاير الأعلى – أصبح هو نفسه شديد القلق بسبب تزايد قوة لوندو ؛ وأدّى ذلك إلى توقّف التوسّع الماراڤي في اتجاه الشرق طوال عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن السابع عشر نتيجة للمنافسة الداخلية الشرسة التي تفاقمت بين كالونغا ولوندو[(٢٧)]. ثم تحوّل مسرح الأحداث الدرامية بعدئذ ، فيما يخصّ توسّع الماراڤي ، من الشرق إلى الجنوب الغربي ، وفي هذا الاتجاه الأخير أسّس أوندي مملكة خاصة به وسّع نطاقها فيما بعد مثلما فعل لوندو في منطقة نهر شاير الأدنى وفيما وراءها شرقًا.

---

(٢٤) N.J. Hafkin ، ١٩٧٣ ، ص١٥–٢٢.

(٢٥) M. Barreto ، ١٨٩٩ ، ص٤٧٥ ؛ E. Axelson ، ١٩٦٠ ، ص١٣٢ و١٣٣.

(٢٦) E.A. Alpers ، ١٩٧٥(أ) ، ص٢٥ و٢٦ ؛ E.C. Mandala ، ١٩٧٧ ، ص٣٩–٤١ ؛ M.J. Schoffeleers ، ١٩٧٢(ب) ، ص٧٢.

(٢٧) R.A. Hamilton ، ١٩٥٤ ؛ E.A. Alpers ، ١٩٧٥(ب) ، ص٥١٧.

وتقول إحدى الروايات المنقولة بشأن تأسيس مملكة أوندي إن كالونغا أرسل مؤسسها لاحتلال السهول الرملية بالقرب من انسنغالاند؛ ولكن رواية أخرى تذهب إلى أن رحيل أوندي صوب الجنوب الغربي كان نتيجة لصراع واسع النطاق داخل عشيرة فيري الحاكمة في مانثيمبا[٢٨]. ومن الظاهر أن الرواية الثانية أجدر بالثقة لأن معظم الروايات المنقولة تقول إن أوندي غادر مانثيمبا مع عدد كبير من أتباعه بعد أن تعارك مع كالونغا حول مسائل معينة مثل الخلافة السياسية وتوزيع الجزية.

وفي الغرب، نجح أوندي وأتباعه في استعمار منطقة نهر كابوتشي أحد فروع الزامبيزي. وقد وسعوا من بعد حدود مملكتهم الوليدة من شواطئ نهر كابوتشي غربًا في اتجاه ملتقى الزامبيزي مع نهر لوانغوا؛ وفي هذا الاتجاه، دخل مقاتلو أوندي في صراع مع عشيرة تاوارا بمحاذاة الزامبيزي ومع عشيرة انسنغا على الضفة الشرقية لنهر لوانغوا الأدنى. إلا أن مقدار السيطرة التي نجح الماراڤي بعدئذ في فرضها على عشائر انسنغا كانت موضع خلاف.

ذلك أن المؤرّخين الذين يعالجون الموضوع من الزاوية الملاوية يؤكدون أن أول حدث مذكور في تاريخ انسنغا هو هذا الغزو لبلادهم على يدي أوندي ومقاتليه في منتصف القرن السابع عشر؛ وزعم البعض أن هذا الغزو كان بقيادة شيموالا، ابن أخت أوندي، وأنه كان يهدف في البداية إلى إخضاع مونديكولا الذي كان يرأس وقتها أكبر وأهم عشائر انسنغا ألا وهي عشيرة موانزا. غير أن وليام مايرز أحد الباحثين القلائل الذين عالجوا هذه المسألة من الجانب الزامبي – يقول إن نحو ثلاثة أرباع عشائر انسنغا على الجانب الشرقي من نهر لوانغوا كانوا في وقت أو آخر تابعين لأوندي. والخلاصة المستفادة من ذلك هي أن دولة أوندي كانت تضم خلال مراحل توسّعها عددًا من رئاسات عشائر انسنغا، ولكن ذلك لا يصدق على انسنغا كلها. وآية ذلك أن الجزء الجنوبي الغربي من انسنغا بالقرب من فيرا في زامبيا لم يُؤثر عنه أنه كان جزءًا من امبراطورية أوندي[٢٩].

ورغم هذا الجدل، لا يزال هناك التساؤل عن الكيفية التي تمكّن بها أوندي من تحقيق قدر من السيطرة السياسية على انسنغا؛ والردّ التقليدي هو أن أوندي وأعوانه استخدموا القوة وانشأوا علاقات نسب متصلة اعترف بمقتضاها لرؤساء انسنغا بعد غزوها بأنهم «ابناء رؤساء الماراڤي» أو «أبناء إخوتهم».

وقد قدمت مؤخرًا حجة أكثر قوة، وهي أن من الممكن أن تكون التجارة والمجاعة قد لعبتا دورًا حاسمًا في توسّع نفوذ أوندي على الشعوب المجاورة، إذ كان أوندي على ما

(٢٨) H.W. Langworthy، ١٩٦٩(أ)، ص١٤٨–١٦٣؛ K.M. Phiri، ١٩٧٧، ص٩.

(٢٩) من المراجع التي تعكس تميّز الماراڤي، انظر: E.H. Lane-Poole، ١٩٣٤، ص٣٩–٤١؛ و H.W. Langworthy، ١٩٦٩(أ)، ص٢١٥ و٢١٦. بالإضافة إلى مصنف صدر مؤخرًا من تأليف A.J. William-Myers، ١٩٧٨(أ).

أشرنا إليه، يتمتّع بنفوذ هائل بين التجّار البرتغاليين في تيتي، وقد مكّنه هذا الواقع من ممارسة سيطرة غير مباشرة على المشتركين من الكيانات السياسية المجاورة؛ وثانيًا لأن رئاسات انسنغا الواقعة على طول وادي لوانغوا كانت تعاني من مجاعة مزمنة، وكان سكانها يسعون في كثير من الأحيان إلى التماس الغوث في أراضي أوندي التي كانت أوفر خصوبة من أراضيهم.

وكان للتحكم في التجارة وفي عمليات الإغاثة من المجاعة ولتنظيمهما في وقت معًا أثرهما في وضع أوندي في مركز بالغ القوة بازاء الشعوب والكيانات السياسات المجاورة[٣٠].

وتتوافر الدلائل من جانب آخر على أن أوندي وأقاربه سمحوا لرؤساء عشائر انسنغا الذين أصبحوا خاضعين لنفوذه بالاستمرار في تصريف شؤون عشائرهم ومناطقهم ما داموا مستمرّين في إرسال الجزية من العاج والرقيق إلى مقرّ قيادته على نهر كابوتشي. بيد أن انسنغا طبّقت منذ الغزو نظام الماراقي العشائري الذي طوّعوه أيضًا كي يصبح ملائمًا لأعرافهم، وهذا يفسّر لماذا كان رؤساء مونديكولا (أو كاليندااولو) وتشيمفومبو وتشيفوكا يصرّون دائمًا على أن أوندي نصّبهم كرؤساء منذ عهد بعيد.

كذلك توسّعت عشائر ماراڤي وأتباعها من الشيوا في اتجاه الشمال داخل بلاد تومبوكا، ومن القادة الأمراء الذين هاجروا في هذا الاتجاه تشولو وكالولوما وكانيندا وكابوندولي؛ وأسفر وجودهم هناك عن خلق خليط من الجماعات الاجتماعية اللغوية أبرزها عشيرة تونغا في مقاطعتي خوتا – خوتا الشمالية وخليج نخاتا.

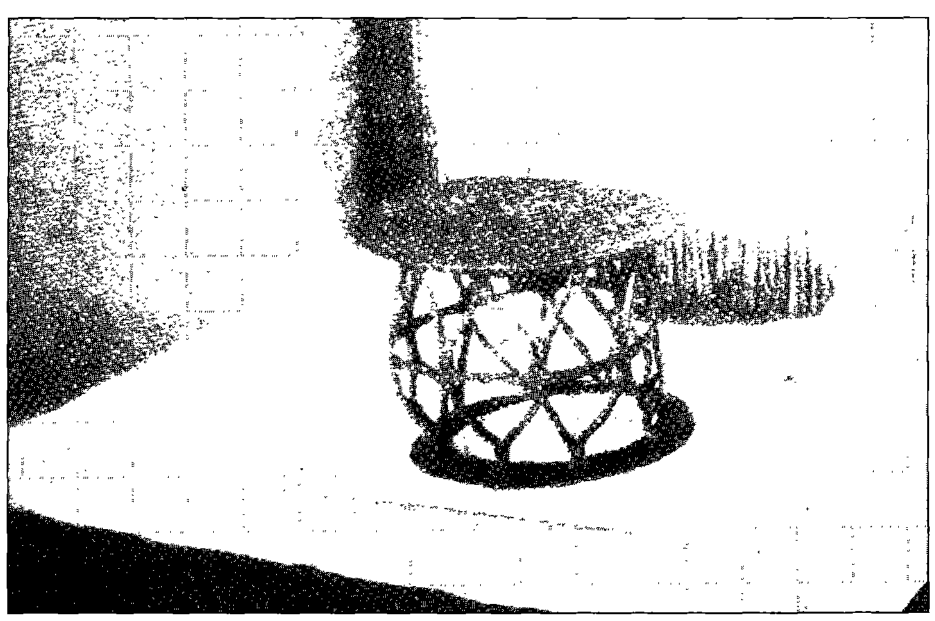
وانتقل تشولو وكالولوما، على سبيل المثال، إلى جنوبي منطقة تومبوكا المعروفة باسم «تشيماليرو» والسهول المحيطة بها؛ وفيها واجهوا عشيرة من سكان تومبوكا كانت تتمتّع باكتفاء ذاتي اقتصادي رغم افتقارها إلى التنظيم السياسي المحكم. ولم يكن ثمة تعاون اقتصادي أو عسكري يستحق الذكر بين مختلف عشائر تومبوكا وهي: زيمبا، وكانيينجي، ونايرونغو، وامتونغا وغيرها. وتثير الطريقة التي فرض بها كل من تشولو أو كالولوما نفسه كحاكم بين سكان ناطقة أغلبيتهم بلغة تومبوكا تفسيرات متضاربة في تراث شيوا وتومبوكا الشفوي، ففي حالة كالولوما يزعم تراث تشيوا الشفوي أن عشائر تومبوكا رحّبت به وبحاشيته في البداية إلا أنها قررت فيما بعد أن تتمرّد عليه، وسحقت فيما نجم عن ذلك من قتال. غير أن رواية تومبوكا تتميّز بتفصيل أوفى، وهي تؤكد أن رؤساء تومبوكا سمحوا لكالولوما بالاستقرار في المنطقة كرجل من عامة الشعب، ولكنه جعل بعد قليل يطوف في المناطق الريفية لإكراه الجميع على الاعتراف به كرئيس، ولإجبار رؤساء تومبوكا على معاونته في حمل الحجر الذي كان يطحن به نشوقه المفضل؛ وقد حاولت عشائر تومبوكا طرده احتجاجًا على ذلك، ولكنه ألحق بها الهزيمة[٣١].

---

(٣٠) G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٤٨٠ و٤٨١؛ J.D. Clark، ١٩٦٥، ص٢٧٦–٢٨٠.

(٣١) H.L. Vail، ١٩٧١؛ T.C. Young، ١٩٣٢، ص١٨٦؛ S.S. Murray، ١٩٢٢، ص٢٢٤.

وتوحي هذه الروايات بأنه لعدم وجود مؤسسات رئاسية إقليمية، حاولت عشائر تومبوكا مقاومة محاولات الماراڤي المبكرة لإخضاعها لسيادتها. ومن الممكن أيضًا أن يكون الصراع راجعًا إلى أسباب اقتصادية لأن من المحتمل أن يكون المهاجرون من الماراڤي والشيوا الذين كانوا لا يزالون يفتقرون إلى قاعدة اقتصادية صلبة خاصة بهم قد أصبحوا عبئًا على فائض إنتاج مضيفيهم من عشائر تومبوكا.



اللوحة ٢١،٢: المقعد الملكي المصنوع من الحديد والذي كان يجلس عليه كانيندا رئيس خوتا خوتا في وسط ملاوي خلال القرن السابع عشر على الأرجح.

كذلك هاجر كانيندا وكابوندولي إلى المنطقة التي أصبحت تعرف فيما بعد باسم تونغالاند. وكان كل منهما قد جاء في الأصل من داخل امبراطورية الماراڤي بالقرب من نهر لينثيب في الجنوب؛ وانتهت بهما الهجرة صوب الشمال إلى خوتا - خوتا عند منتصف الطريق بمحاذاة الجانب الغربي من البحيرة، وهناك افترقا وواصل كابوندولي هجرته صوب الشمال عن طريق تشيماليرو في الغرب. وفي تونغالاند، لم يلبث كابوندولي أن اكتسب شهرة لقيامه بإعادة تنظيم جماعات تونغا التي كانت مبعثرة، والتي يبدو أنه هزمها وأخضعها لسيطرته؛ ومع تزايد شهرته تبعه عدد من الأسر من عامة الشيوا في داخل بلاد الشيوا، مثل الكابوندا باندا التي زعمت أنها جاءت من منطقة شووا التي توجد فيما أصبح الآن شرقي ليلونغوي[٣٢].

(٣٢) F. Kwaule و E.J. Chakwera، ١٩٧٨؛ J. Van Velsen، ١٩٥٩؛ C.Z. Mphande، ١٩٦٩؛ F.R. Mkandawire، ١٩٧٨.

وتعزى إلى هذا الامتزاج بين المارافي والسكان الأصليين في بلاد تونغا الخصائص التي يتميّز بها مجتمع تونغا كما نعرفه اليوم. وتعتبر تشيتونغا، وهي لغة المنطقة، بمثابة جسر بين لغتَي تومبوكا وشيوا؛ وعشائر تونغا هي أيضًا الجماعة الوحيدة في شمالي ملاوي التي حافظت على علاقة النسب الأمومي وعلى عادات التوارث حتى اليوم. وهذا يؤكد أن مجتمع تونغا كان له دور تاريخي كمعبر بين مجمع الشيوا الأمومي في الجنوب ومجمع تومبوكا – فوكا الأبوي في الشمال.

وقد كان القرن السابع عشر «عصرًا ذهبيًا» لعشائر شيوا – مارافي، إذ أصبحت بفضل توسّعها الإقليمي أكثر المتطلعين إلى القوة شهرة في شمالي الزامبيزي، بل إن البرتغاليين الذين كانوا محصنين في داخل مستوطناتهم أجبروا على التعاون معها. ويرجع ذلك إلى أن المارافي لم يقصروا اهتمامهم على المنطقة الواقعة شمالي الزامبيزي؛ وابتداءً من عقد التسعينات من القرن السادس عشر حتى عقد الثلاثينات من القرن السابع عشر، كانوا يتدخّلون بصورة نشطة فيما كان منطقة نفوذ للبرتغاليين جنوب الزامبيزي، وقد اهتمّوا بمناجم الذهب والفضة المربحة في ممتلكات مانهو موتابا، وبممارسة قدر من السيطرة على التجارة على طول الزامبيزي[٣٣].

وطوال جيلين منذ مطلع القرن السابع عشر حرص البرتغاليون من ثم، من أنغوشي على الساحل الشرقي حتى تيتي في أعلى الزامبيزي، على احتواء المارافي بالتعاون معهم؛ وقد استخدموا أعدادًا ضخمة من مقاتلي المارافي لمعاونتهم في حملاتهم ضد الكارانغا أو الشونا في جنوب الزامبيزي، وضد أعدائهم المحليين في المناطق المجاورة لمستوطناتهم مباشرة على شواطئه؛ من ذلك مثلًا ما حدث في ١٦٠٨ عندما تلقّى البرتغاليون في تيتي ٤٠٠٠ مقاتل من كالونغا موزولا للاستعانة بهم في حملتهم ضد رعايا حليفهم مونهوموتابا غاتسي روزيري بعد أن شقوا عليه عصا الطاعة؛ وبعد ذلك بست سنوات في ١٦١٤ سعى البرتغاليون للحصول على مساعدة لوندو في إرسال حملة مسلّحة إلى شيكوا شمال غربي تيتي للبحث عن الفضة. ومرة أخرى طلب من كالونغا مساعدة البرتغاليين في ١٦٢٣؛ وقد أرسل في هذه المرة آلافًا من المقاتلين عبر الزامبيزي لمساعدة البرتغاليين في قمع عدد من رؤساء عشائر كارانغا حملوا السلاح بعد وفاة غاتسي روزيري؛ ونجحت الحملة بالنسبة لمقاتلي المارافي، إذ نقلت الأخبار أنهم تراجعوا إلى جانبهم من الزامبيزي محمّلين بغنائم من الذهب والماشية، وفي ١٦٣٥ عاون لوندو البرتغاليين في سحق انتفاضة بعض رؤساء العشائر من السواحيليين في إقليم أنغوشي (كيليماني) شمالي دلتا الزامبيزي[٣٤].

كذلك تتوافر شواهد على أن البرتغاليين تعاونوا مع المارافي بدافع الحاجة، وليس عن اختيار. فحتى أواخر القرن السابع عشر كان السكان البرتغاليون في سنا وتيتي يخشون المارافي

---

(٣٣) D.W. Beach، ١٩٨٠(أ)، ص١٢٥–١٢٨؛ M.D.D. Newitt، ١٩٨٢، ص١٥٨–١٦٠.

(٣٤) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٨٣؛ G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٣٩٥؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٥٤ و٥٦.

الذين كانوا ينظرون إليهم على أنهم «جيران أشرار جدًا» على عكس سكان لولو وماكوا الذين لم يكونوا يتسببون في إزعاجهم[٣٥].

وكان لتوسّع الماراڤي تأثيرات عديدة؛ من ذلك أن إنشاء دولة لوندو شرقي وادي نهر شاير الأدنى جعل من الممكن لعبادة مبونا السائدة بين عشائر ماغانيا أن تنشر نفوذها على نطاق أوسع مما كانت تستطيع أن تفعل؛ وربّما كانت التأثيرات الاقتصادية والثقافية أعمق غورًا، إذ ازدهرت تجارة العاج في داخل الأراضي التي كان اتحاد دول ماراڤي يضمّها في القرن السابع عشر؛ ونتيجة لذلك شهدت منطقة شمالي الزامبيزي تفاعلًا ملموسًا مع اقتصاد العالم التجاري الرأسمالي. ومن الجائز أيضًا أن تكون «امبراطورية الماراي» قد عزّزت الوحدة الثقافية بين مختلف العشائر الأمومية في منطقة شمالي الزامبيزي وهو ما يشهد به كونهم يحملون أسماء عشائرية مشتركة ويستخدمون نظامًا واحدًا لتحديد الأنساب[٣٦].

وبينما كانت عشائر ماراڤي ماضية في التوسّع داخل المنطقة الجنوبية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت عشائر نغولوبي القادمة من الشمال الشرقي تتوغّل في ربوع الشمال؛ ويعتبر مقدم عشائر نغولوبي، شأنه في ذلك شأن مقدم الماراڤي في الجنوب، حدثًا رئيسيًا في تاريخ المنطقة الشمالية[٣٧]؛ كذلك أتاح مقدمهم تحقيق التواريخ بقدر أكبر من الدقة، إذ إن من الممكن إعادة وضع قوائم الأسر الحاكمة في الرئاسات الكبرى منذ بدء تأسيسها، والمشكلة الوحيدة هي أنه، وإن كانت قوائم الأسر الحاكمة تبدو جديرة بالثقة إلى حد بعيد، فإنه ليس من السهل دائمًا تحديد عدد الرئاسات التي تولّاها كل جيل من أجيال تلك الأسر، نظرًا إلى أن رواة الأخبار لم يكونوا واضحين دائمًا بصدد الطريقة التي كان نظام الاستخلاف مطبّقًا بها؛ مثال ذلك أن قائمة رؤساء كيونغو الذين حكموا أونغندي تتضمّن خمسة عشر اسمًا قبل ١٩٤٠؛ ويذهب رأي إلى أن ذلك يمثّل تسعة أجيال من الأسر الحاكمة على الأقل. وتتضمّن قائمة رؤساء مواولامبيا، الذين كانوا حكام أولامبيا، ستة عشر اسمًا قبل ١٩٤٠، وهو ما يمثل اثني عشر جيلًا حاكمًا على الأكثر[٣٨]؛ ويجدر بنا أن ننوّه أيضًا بأن الحكام الذين أسّسوا كلًا من أونغوندي وأولامبيا وأونييها كانوا معاصرين متقاربين، وربّما كان مؤسّسو أولامبيا قد سبقوا الآخرين بأجيال قليلة.

وفي مطلع هجرة عشائر نغولوبي، عبر مواولامبيا نهر سونغوي جنوبي جبال ميسوكو إلى ما أصبح يسمّى أولامبيا، ووجد فيها عشيرتَي سيكويزي وتشيليما؛ ومارس مواولامبيا سيطرة

(٣٥) G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٤٨٠؛ M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، ص٨٠.

(٣٦) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٥٤–٥٦. يذهب ألبرز أيضًا إلى أنه بمرور الوقت أصبحت المشاركة في هذه التجارة مجزية لمعظم سكان شرقي أفريقيا الوسطى؛ ولاحظ J.B. Webster وجوه التماثل بين المؤسسات الاجتماعية، ١٩٧٧، ص٤ و٥.

(٣٧) O.J.M. Kalinga، ١٩٨٥، ص٤١–٦٣.

(٣٨) O.J.M. Kalinga، ١٩٧٥؛ و١٩٧٨، ص٥٧–٦١.

سياسية عن طريق وسائل أكثر سلمية من الوسائل التي لجأ إليها كيونغو الذي غزا سهل كارونغا بعد ذلك بوقت قصير. ويرجع ذلك في جانب منه إلى أن المجموعة التي هاجرت مع أولهما كانت أصغر على الأرجح من المجموعة التي هاجرت مع هذا الأخير، ومن أجل ذلك كان مواولامبيا أكثر تسامحًا من كيونغو الذي كان مستشاروه المقرّبون يُختارون من بين الذين رافقوه في هجرته كلها أو بعضها دون غيرهم؛ كذلك كان كبار موظفي مواولامبيا يختارون من الأسر التى كانت موجودة في المنطقة، وبذلك كان الأخيرون يتقاسمون المكانة والسلطة السياسية مع الحكام الجدد(٣٩). وبالمثل كانت عشائر مسوكوا تمارس سلطة سياسية على عشائر سيموايي وسيلومبو دون لجوء إلى قوة زائدة؛ وهكذا أسّست كل من أولامبيا وميسوكو على تنازلات من جانبين.

ويلقي وضع اللغات الحديثة أضواء على القوة العددية لمختلف المجموعات المهاجرة التي أسّست رئاسات، وعلى الوسائل التي استعانت بها لاكتساب السلطة وحكم السكان فيما بعد؛ ذلك أن جيلامبيا ولغة كاميمي كانتا من لهجات السكان الأصليين من عشائر نييها، بينما تعتبر كيانغوندي وكينياكيوسا من لهجات لغة عشائر نغولوبي؛ ويعني ذلك بعبارة أخرى أن مواولامبيا وكاميمي وأتباعهما استُوعبا لغويًا، بينما استوعب المهاجرون السكان الأصليين في أونغوندي وأونياكيوسا. وتعتبر لغة سيسوكوا الحديثة من لهجات ندالي (مجموعة لغوية في شمال سونغوي) التي يفهمها الناطقون بلغة نييها، والتي يسهل على عشائر نغوندي تعلمها أكثر مما يسهل على الناطقين بلغة نييها ذاتهم، ويعني ذلك أن لغة سيسوكوا تشكل جسرًا بين لغتَي نييها ونغوندي.

وكان كيونغو وكاميمي قد هاجرا مع رفاقهما إلى سهل كارونغا عن طريق أونييها وأويوا وأوناموانغا، ثم انتقلوا منها إلى أولامبيا وميسوكو في الغرب. ورغم أن الروايات الشفوية المنقولة عن بلاط نغدوندي تزعم أن أسلافهم أرسوا سلطة سياسية في أوناموانغا وأويوا، فإن الروايات المنقولة عن هاتين الأخيرتين تنازع في ذلك، وتشير فى نهاية المطاف إلى أوبيسا وبلاد لوبا على أنهما الموطن الأصلي للسلالة الحالية من حكامهم. ومهما يكن من أمر، فقد عادت عشيرة كاميمي بعد وصولها إلى كارونغا بوقت قصير، واستقرّت في المنطقة التي تقع غربي أولامبيا مباشرة؛ وهنالك أسّس سلطة سياسية على السكان الذين كان معظمهم من نييها أصلًا، وإن كان كثيرون من عشائر مامبوي وناموانغا قد هاجروا إلى رئاسة كاميمي فى أعوام لاحقة. وليس من الواضح كيف تمكن من تأسيس دولته؛ ومن الجلي أنها كانت كيانًا سياسيًا أصغر حجمًا مما أتيح لشقيقه كيونغو الذي أسّس مملكته في دولة قائمة بالفعل تحكمها عشيرة سيمبوي.

وسيمبوي هو اسم عشيرة، وتوحي الشواهد بأنها كانت لقبًا استخدمته مجموعة كبيرة من الحكام. وقد وفدت عشيرة سيمبوي من أونييها في تنزانيا الحديثة، واستقرّت في جبل مباندي في القسم الغربي الأوسط من ساحل بحيرة كارونغا. ولا يتّسم الأساس الذي قامت عليه قوة

(٣٩) O.J.M. Kalinga، ١٩٧٨، ص٥٥–٦٦؛ و١٩٧٧.

سيمبوي بالوضوح، إلا أنه كان على مايبدو تاجرًا وجزءًا من شبكة تجارية من الممكن أن تكون قد امتدت حتى الساحل الشرقي. وقد كشفت الحفريات الأثرية التي قام بها روبنسون في مباندي والمنطقة المحيطة بها عن مصنوعات يدوية تتضمّن حبّات من الخرز الزجاجي، ومصنوعات من الخزف الصيني والصدف؛ وخلص روبنسون نفسه إلى أن المصنوعات اليدوية التي ترجع إلى القرنين السادس عشر والسابع عشر ربّما كانت من مخلفات الفترة السابقة على وجود البرتغاليين في الساحل الشرقي، أو بعبارة أخرى خلال الفترة التي وصل فيها العرب إلى ذروة السلطة والنفوذ التجاري(٤٠).

ولا يبدو أن علاقات سيمبوي مع السكان الأصليين كانت سهلة؛ فكيونغو عقد بعد وصوله حلفًا مع عشائر الموينيكيسينديلي الذين كانوا حماة مزار ديني مهم يرتبط بعبادة ثعبان. ويبدو في واقع الأمر أن الموينيكيسينديلي ساعدوا الكيونغو في تخطيط هجومه على سيمبوي وفي تنفيذه. وتقلّد الكيونغو السلطة بالقوة في مباندي، وأصبح في مقدوره أن يؤسّس نظامًا جديدًا على نحو تدريجي. وبعدما استتب الأمر لعشيرة كيونغو حافظت على سيادتها على رعاياها الجدد عن طريق إنشاء مركز للطقوس كرّسته لعبادة أسلافها الملكيين، ولم يكن كيونغو يتردّد على هذا المركز، ولكنه منح بركته لمولوا، الذي كان من كبار الموظفين الذين رافقوه إلى المنطقة ثم أصبح رئيسًا للمركز؛ وبالإضافة إلى ذلك كان البالغون في المملكة يحضرون احتفالًا سنويًا تطفأ خلاله كل النيران ثم تشعل نيران جديدة من النار المركزية في البلاط الملكي؛ وكان الناس يجدّدون ولاءهم لكيونغو خلال هذا الاحتفال(٤١). وكان مطلوبًا من السكان تقديم التحية للكيونغو والعمل في الحدائق الملكية على أساس أكثر تواترًا؛ كذلك رسخ كيونغو وموظفوه وجودهم إلى مدى أبعد بالزواج من الأسر المحلية الأصلية.

وقبل وصول عشيرة كيونغو كان الناس فيما يبدو يعبدون إلهًا أعلى عن طريق وسطاء روحيين مثل الثعبان المقدس، وقد استخدم كيونغو الأسلاف كوسطاء لعبادة نغولوبي إلههم الأعلى، وبذلك يكون قد أدخل عبادة الأسلاف. وعندما بدأ الشعب يتقبّل نمو عبادة الأسلاف شيئًا فشيئًا، تقبّل أيضًا قداسة كيونغو الذى أصبح كاهنًا – ملكًا على اتصال بأسلافه الملكيين؛ وغدا في أعين نغوندي وكيونغو الممثل الحي لله؛ ونظرًا إلى أن رفاهيتهم ورخاءهم كانا معلقين على صحته، فقد منعوه حرصًا عليهما من مغادرة مقره؛ فإذا بدت على كيونغو أقلّ علامة من علامات المرض، بادر مستشاروه إلى خنقه بالدخان على الفور. ومع تزايد شعبية عبادة الأسلاف في المنطقة، أصبحت عبادة الثعبان ومعها عشيرة كيسينديلى أقل نفوذًا بكثير.

وقد وقعت هذه التطورات أثناء عهود حكام كيونغو الأربعة الأول فيما بين ١٦٠٠ و١٧٢٠ على وجه التقريب. وبعد وفاة كيونغو الثالث بقليل، تنازل ابنه وخليفته مواكالوسي عن العرش

---

(٤٠) القسم التالي يرتكز على ما كتبه O.J.M. Kalinga، ١٩٧٩(أ).

(٤١) توجد تفاصيل أوفى في ر.ج. موايبابي، «تاريخ عشائر نغوندي وعاداتها الاجتماعية في شمالي ملاوي» (مخطوطة لم تنشر تمّ إعدادها في ١٩٨٢ وهي في حوزة المؤلف).

لأنه كان يخشى أن يقع مريضًا فيقتله المستشارون، ولأنه رفض أيضًا أن يقتل جميع أولاده باستثناء واحد منهم، وكانت الغاية من هاتين العادتين تجنّب التنافس على العرش، وكان المستشارون بدورهم يحمون مراكزهم عن طريق التحقّق من أنهم هم الذين اختاروا الحاكم. وقد حلت الأزمة التي نتجت عن رفض مواكالوسي الصعود إلى العرش عندما نصب المستشارون أخاه ماغيمو ملكًا.

وقد عملت رئاسات كاميمي ومواولامبيا ومسوكوا بدورها على تعزيز تقديس الأسلاف الملكيين، ولكنهم غدوا أقرب إلى نييها في فلسفتهم وفي لغتهم، فلم يكن خنق الملوك بالدخان وتقييد تحركاتهم وقتل أبنائهم من معالم تاريخهم قط. غير أن وجود كل هذه الرئاسات في المنطقة يمثل إدخال شكل جديد من التنظيم السياسي يجمع بين الدين والسياسة في ظل قادة أعلى مقامًا وأرفع مكانة. وترتكز العلاقات بين المواطنين في إطاره على الصلات السياسية أكثر من ارتكازها على صلات القرابة[٤٢].

ثم وقعت أزمه أشدّ فداحة في مملكة نغوندي لدى وفاة كيونغو ماغيمو الذي كان موانغوندي خليفته الوحيد أصغر من أن يخلفه، فأصبح كاسيومبي ابن أخته ملكًا؛ وكان والد كاسيومبي، وهو من ندالي، حاكم منطقة صغيرة في الركن الشمالي الغربي من سهل كارونغا، فلم يكد كاسيومبي يتسلم مقاليد السلطة في حوالى ١٧٥٠، حتى ضمت هذه المنطقة الجديدة إلى مملكة نغوندي التي اتّسع نطاقها.

ونتج عن تسلّم كاسيومبي مقاليد السلطة تحوّل مهم آخر. فقد بدأ المستشارون يفقدون بعض سلطاتهم لصالح كيونغو؛ ذلك لأن كاسيومبي الذي نشأ في نغانا في الجزء الشمالي من المملكة أصرّ على أن يطوف في مملكته بنفسه؛ مما ألغى عادة قتل أبناء الملك الذكور. وبذلك تكاثر عدد الأمراء، وهو ما أدّى بدوره إلى تزايد قوة الملك، وخاصة بعد أن قام بعض خلفائه، مثل موانغوندي (نحو ١٧٨٥–١٨٣٩) بتخصيص مساحات من الأرض لبعض الأمراء كي يضمنوا بذلك غرس الإحساس بنفوذ ملوك كيونغو في أنحاء ممتلكاتها كافة[٤٣]. وما من شك مع ذلك في أنه، بحلول ١٨٠٠، كانت مملكة نغوندي قد بلغت حدًّا من الثقة بنفسها أتاح لها أن تبدأ في تأكيد وجودها في السياسات الدولية الخاصة بالمنطقة الأوسع جنوبي سونغوي.

وهكذا تطوّرت المنطقة الواقعة جنوبي نهر سونغوي فيما بين منتصف القرن الثالث عشر ومنتصف القرن الثامن عشر، عبر عدة مراحل؛ فمن شبكة تتألف من مزارات مقدسة ترتبط بعبادة ثعبان في مرحلة مبكرة، إلى شبكة من العشائر المهيمنة؛ وانتهت أخيرًا في القسمين الشمالي والجنوبي، إلى تأسيس عدد من الدول في الشمال (أولامبيا – وكاميمي – وميسوكو – وأنغوندي – وموافوكا موامبالي) وفي الجنوب (كانيندا – وكابوندولي – كالولوما – وتشولو). وفي الشمال أدخل مؤسّسو نغوندي ونياكيوسا لغة جديدة هي لغة كيانغوندي، وفي

(٤٢) O.J.M. Kalinga، يصدر قريبًا.

(٤٣) O.J.M. Kalinga، «تاريخ مملكة النغوندي»، ص١٨٠–٢٥٠؛ R.J. Mawipape، ١٩٨٢، ص٣٤–٤١.

الجنوب تطوّرت لغة تشيتونغا نتيجة لدمج شعوب ولغات التومبوكا والشيوا، وكان الجزء الأوسط من المنطقة خاضعًا للتومبوكا، وقد انضمت إلى عشائرها الأصلية، وهي لوهانغا ومختلف فروع المكانداويري، عشيرة مونتالي من جبال ندالي شمالي نهر سونغوي؛ وإلى الغرب في منطقة لوانغوا كانت عشائر التومبوكو تضم الزولوكيري، والموافنتيزا، وغوما وغيرها؛ ولم تكن لدى جماعات التومبوكا هذه حكومة مركزية كما تُواجه صعوبة بالغة في تعقّب تاريخها؛ وكانت معرفتهم بالأنساب تتّسم بالضحالة شأنها شأن تصوّرهم للكيفية التي كانوا منظمين بها قبل القرن الثامن عشر؛ ومع ذلك ففي القرن الثامن عشر أصبحت بلاد تومبوكا مسرحًا لأهم أحداث شهدتها المنطقة؛ وسوف نعرض لهذه الأحداث فيما بعد.

ومن الممكن أيضًا استبانة أنواع التغيّرات الدينية التي وقعت على سواحل بحيرة كارونغا عقب تأسيس دولة نغوندي في منطقة نفوذ الماراڤي؛ إذ كان نظام دولة الماراڤي يشمل شبكة تتألف من بقاع مقدسة لعبادة الأمطار ترجع بتاريخها إلى ما قبل قيام امبراطورية الماراڤي أقامتها عشائر الشيوا الأصلية، واتخذت مركزها في مسينجا فيما أصبح اليوم ليلونغوي الغربية. وقد حاول بناة دولة الماراڤي دون استثناء ممارسة السيطرة على البقاع المقدسة التي دخلت في نطاق ولايتهم، وكان أولئك المؤسسون حريصين على أن يلعبوا دورًا في تعيين الموظفين المسؤولين وعلى تقديم المساعدة والحماية، وكان من عادتهم أن يحجّوا أكثر من مرة إلى هذه البقاع. وقد حاول كل من كالونغا وأوندي بسط سيطرته على مزار مسينجا بهذه الطريقة، بينما تمكن لاندو في وادي شاير الأدنى من تحقيق قدر كبير من السيطرة على مزار مبونا في نسانجي. وبهذا المستوى من مشاركة الأسر المالكة في شؤون عبادات الأمطار تحوّل نظامهم اللاهوتي تدريجيًا إلى التوفيق بين المعتقدات، وبدأ يتقبل تقديس أرواح الذين سلفوا من ملوكهم. في الوقت الذي قمعت فيه الأساطير الشائعة لدى عشائر الشيوا وحدها عن خلق العالم ومن بينها تلك التي كانت سائدة في نياو[٤٤].

وقد وقع أبرز تغيير ديني شهدته هذه الحقبة حين عجزت الأسرات المالكة عن بسط السيطرة على عبادات الأمطار التي كانت موجودة من قبل، وأصبحت تنحو بعدئذ إلى توطيد أركان عباداتها الخاصة التي حاولت منافسة العبادات القائمة؛ وكانت عباداتها هذه عبادات ملكية، من وظائفها تأليه الأسرة المالكة. ولهذا ذهب البعض إلى أن صلتها بعامة الناس كانت مشوبة بالتوتر، وكان الملك أو من يعيّنه يترأس مراسم استنزال الأمطار والطقوس الأخرى.

وقرب منتصف القرن الثامن عشر، وبينما كانت نغوندي في الشمال مشغولة بميزان القوى بين الفئات الداخلية، وبين المؤسسات الدينية، بدأ نظام دولة الماراڤي في الانحطاط؛ وتمثّل هذا الانحطاط في أجلى صوره في عمليات الانفصال أو الثورة التي تعرضت لها سيادة كالونغا ولوندو واوندي؛ فقد ثار ضد كالونغا عدة رؤساء في منطقة ليلونغوي فيما أصبح اليوم ملاوي الوسطى، كذلك واجه اوندي خلال هذه الفترة نفسها ثورات قادها بيوي وآخرون من أتباعه،

(٤٤) M.J. Schoffeleers، ١٩٧٩(ب)، ص١٥٢–١٦٠؛ I. Linden، ١٩٧٩، ص١٨٨–١٩٣.

بينما نشبت الثورة في شرقي لولو وماكوا ضد هيمنة لوندو[٤٥].

بيد أن الأسباب التي أدّت إلى انحطاط ما كان يشكل اتحادًا قويًا بين دول الماراڤي في القرن السابع عشر ليست واضحة؛ وفي حالة أوندي، لعب البرتغاليون الذين غزوا مملكته خلال فترة الاندفاع وراء الذهب في عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن الثامن عشر دورًا ثانويًا في زعزعة سلطته، وقيل أيضًا إن كلًا من أوندي وكالونغا أصابه الضعف بسبب تزايد عزوف ماكيوانا التي كانت تسيطر على بقاع الشيوا الوسطى المقدسة في مسينجا داخل ليلونغوي عن استخدام قوّتها الطقوسية لصالح أي منهما. ويرجع ذلك إلى أن ماكيوانا وأتباعها من مستنزلي الأمطار لم يكونوا يمارسون سلطتهم دائمًا بطريقة من شأنها تعزيز مؤسسة ماراڤي الملكية، على عكس وسطاء «سڤيكيرو» الذين خدموا مصالح دولة موتابا في جنوبي الزامبيزي بإخلاص[٤٦]. وينبغي أن ننوّه بأن الماكيوانات الأول كن يشكلن صلات رئيسية لتحقيق الوحدة الدينية في مملكتَي كالونغا وأوندي، وقد أسندت إليهن مهمة أداء الطقوس الدينية التي كان كالونغا وأوندي يعتمدان عليها لإسعاد أتباعهما؛ كذلك عمدت ماكيوانات القرن الثامن عشر إلى تنمية طموحات علمانية، واقتطاع مناطق نفوذ خاصة بين مملكتي كالونغا وأوندي، بل إنها قامت في إحدى المناسبات بإرسال محاربين للإغارة على ممتلكات تابعة للدولة. ونظرًا إلى أن الماكيوانا كانت تنتمي هي ومعاونوها إلى عشائر الشيوا الأصلية في باندا ومبيوي، فربما كانت مقاومتها لكالونغا وأوندي تعكس محاولة من عشائر الشيوا الأصلية لإعادة تأكيد استقلالها الذاتي. وقد كان مروق ماكيوانا يعني على أي حال حرمان كالونغا وأوندي من الجزاءات الإلهية التي كانا يمارسانها من قبل على أتباعهم من خلال الماكيوانا.

ونشير أخيرًا إلى عامل آخر لعب دورًا حاسمًا في اضمحلال نفوذ لوندو في شرقي نهر شاير، وهو بروز الوعي العرقي أو الوطني بين عشائر ماكوا ولولو في القرن الثامن عشر، ويؤخذ مما قاله هافكين أن عشائر ماكوا غدت وقتئذ شديدة التطلع إلى السلطة على نحو أثار دهشة المراقبين المعاصرين الذين ذهبوا من قبل إلى التقليل من إمكاناتها العسكرية[٤٧]. وكانت وطنيتهم موجّهة ضد البرتغاليين في المقام الأول؛ ذلك أن عشائر ماكوا الساحلية على الأخصّ رفضت سياسات «فرّق تسد» التي اتّبعها البرتغاليون، كما رفضت السياسات التجارية المتقلبة التي كان الأفراد البرتغاليون ينتهجونها؛ غير أن عشائر ماكوا لم تشرع في تحدّي البرتغاليين وهي آمنة من العقاب إلا بعد أن بدأت تحصل على أسلحة نارية من تجّار الرقيق الفرنسيين والبرازيليين؛ وبقيادة رؤساء أقوياء مثل موروكا وموريمونو، شنّت هذه العشائر حرب استنزاف ضارية ضد البرتغاليين وحلفائهم من الافريقيين ابتداءً من عام ١٧٤٩ حتى نهاية القرن؛ ولا بدّ أن تكون التحديات التي أثارتها عشائر ماكوا الساحلية أمام الامبريالية البرتغالية على ساحل

(٤٥) K.M. Phiri، ١٩٧٥(أ)، ص٧٨ و٧٩؛ A.F. Isaacman، ١٩٧٢(ب)، ص١٤ و١٥.

(٤٦) A.F. Isaacman، ١٩٧٢(ب)، ص١٥.

(٤٧) N.J. Hafkin، ١٩٧٣، ص٢٣–٢٦.

موزمبيق قد أوحت لعشائر ماكوا ولولو في الداخل بعيدًا عن الساحل بشنّ حملات مماثلة ضد السيطرة الأجنبية؛ بيد أن دول المارافي لا البرتغاليين هي التي أصبحت هدفًا للعمليات الفدائية من جانب عشائر ماكوا ولولو؛ ومن ثم بدأت هيمنة المارافي تهتزّ من كيليماني في الشرق حتى ماونت مورامبالا علي نهر شاير في الغرب(٤٨).

كذلك تأثّر سكان شمالي الزامبيزي خلال الفترة موضع الدراسة أشدّ التأثر بالاتصالات الاقتصادية المتنامية مع العالم الخارجي(٤٩). وتُرجع هذه الاتصالات عادة إلى فترة سيطرة العرب السواحيليين تجاريًا على الساحل الشرقي وعلى طول الزامبيزي قبل ١٥٠٠؛ غير أن تواترها ظلّ محدودًا حتى مقدم البرتغاليين وخاصة بعد توطنهم بمحاذاة الزامبيزي في منتصف القرن السادس عشر؛ إذ كان التجّار البرتغاليون يصعدون بعد ذلك في نهر شاير من سنا لشراء الأواني الحديدية، والأقمشة القطنية، والملح والعاج من مانغانجا مقابل الأقمشة المستوردة والعقود والأواني النحاسية، وكان البرتغاليون يتّجرون ببعض منتجات مانغانجا هذه ومن بينها الأواني الحديدية والأقمشة المخيلية في أراضي مونهوموتابا جنوبي نهر الزامبيزي(٥٠)؛ وعلى مسافة أبعد في أعلى الزامبيزي أقام البرتغاليون الذين استوطنوا في تيتي صلات تجارية مع مملكة أوندي، ومع مناطق داخلية موغلة في البعد من شبكة دول المارافي تصل إلى أعلى نهر شاير والحدود الجنوبية لبحيرة ملاوي. وبإنشاء سوق في زومبو في ١٧١٦ شقّ البرتغاليون طريقهم إلى سوق العاج في مجتمعات عديدة تقع على مسافات بعيدة في اتجاه الغرب حتى جنوبي ووسط زامبيا(٥١). وكان ظهور الضياع الإقطاعية الكبيرة على ضفتَي الزامبيزي وانتشارها هو الذي لعب دورًا حاسمًا في توسيع النفوذ التجاري البرتغالي شمالي الزامبيزي.

وقد برزت هذه الضياع الإقطاعية إلى حيّز الوجود عندما اكتسب عدد من المستعمرين البرتغاليين أو الغوانيين وضع الرؤساء السياسيين على أراضٍ كانت مملوكة في الأصل للسكان الأفريقيين المحليين؛ وبدأت العملية في المناطق المحيطة بسنا قرب نهاية القرن السادس عشر، وانتشرت تدريجيًا في أجزاء أخرى من وادي الزامبيزي الأدنى خلال القرن السابع عشر(٥٢). ويقول اكسلسون إن منح الإقطاعيات لبعض المستوطنين البرتغاليين البارزين كان يُنظر إليه من جانب التاج في لشبونة على أنه طريقة لتشجيع المبادرة الخاصة لاستعمار وادي

---

(٤٨) A. Rita Ferreira، ١٩٦٦، ص ٣٤؛ E.C. Mandala، ١٩٧٧، ص ٤٣ و ٤٤؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص ١٠٤-١١٣.

(٤٩) عرض هذا الموضوع باقتدار في مؤلف E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، المقدمة.

(٥٠) G.M. Theal، ١٨٩٩، المجلد الثالث، ص٤٨٠؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٢٥-٢٧؛ E.C. Mandala، ١٩٧٧، ص٤١.

(٥١) N. Sutherland-Harris، ١٩٧٠؛ M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، ص٧٥-٧٩؛ T.I. Mathews، ١٩٨١، ص٢٣-٣١.

(٥٢) للرجوع إلى مناقشة شاملة لهذه العملية انظر A.F. Isaacman، ١٩٧٢(ب)؛ M.D.D. Newitt، ١٩٧٣؛ و E.A. Axelson، ١٩٦٠.

الزامبيزي؛ وكان من المأمول بالإضافة إلى ذلك أن تجتذب إمكانية تملك الأرض المهاجرين إلى زامبيزيا حيث كان وجودهم مطلوبًا لزيادة عدد السكان البرتغاليين.

وفي القرن الثامن عشر أصبحت الضياع الإقطاعية تسيطر على منطقة الزامبيزي الأدنى برمّتها من لوابو أو دلتا الزامبيزي في الشرق حتى تشيكوا في منتصف الطريق بين مدينتَي تيتي وزومبو في الغرب. وكانت تقتنى بطرق مختلفة إحداها الفتح؛ وكان ذلك يحدث غالبًا بعد أن يستغلّ الفاتح الأبيض الانقسامات القائمة بين شاغليها من الافريقيين الأصليين، وكانت ثمة طريقة أخرى هي المطالبة بالأرض تعويضًا عن خدمات خاصة قدّمت لحاكم محلي.

وكانت الإقطاعيات الكبيرة أكثر من مجرّد ضياع خاصة، بل كانت ترقى إلى كونها مناطق ذات سيادة يتمتّع فيها مالك الإقطاعية – الذي كان يسمّى عادة «البرازيروس» – بسلطة مطلقة في إقامة العدالة، وشنّ الحروب، وفرض الجزية؛ كما كان يقترف أعمالًا بالغة الوحشية في كثير من الأحيان. وتبرز مسألتان من بين المسائل الكثيرة التي شغلت اهتمام المؤرخين بصدد هذه الإقطاعيات، أولاهما تتعلق بالعلاقات المتشابكة التي احتفظت بها مع الكيانات السياسية الافريقية المجاورة، والأخرى تتعلّق بما كان لها من تأثير اقتصادي في سائر منطقة الزامبيزي الشمالية.

وقد اشتهر أولئك البرازيروس بسوء معاملتهم للسكان الافريقيين الذين كانوا يحيطون بهم إما كأتباع عن طواعية أو كرعايا خاضعين؛ يضاف إلى ذلك أن معظمهم كانوا يدخلون في علاقات دبلوماسية أو عسكرية مع الكيانات السياسية الافريقية المحيطة بهم بهدف واضح هو استغلال مواردها البشرية؛ ولنذكر على سبيل المثال أن التشيكوندا الذين كانوا يعملون في خدمة البرازيروس كأتباع، كانوا يختارون من مجتمعات أفريقية مختلفة في شمالي الزامبيزي وفى جنوبيه على السواء. وبهذه الطريقة كان البرازيروس يحصلون على الأيدي العاملة من أبناء عشائر ماكوا، ومانغانجا، وسنا، وكالانغا، وتونغا، وتاوارا، ونسنغا، وتومبوكا وغيرها[٥٣].

وقد لعب البرازيروس دورًا مهمًا في تنمية التجارة في شمالي نهر الزامبيزي بسبب اهتمامهم بتجارتَي الذهب والعاج؛ وعن طريق استخدام بعض أتباعهم من التشيكوندا (ڤاشامبادزى) كوسطاء، أنشأوا شبكة من الروابط التجارية مع عشائر افريقية مختلفة في المنطقة من بينها: مانغانجا، وشيوا، ونسنغا، ولنجي، ولوندا الجنوبية؛ ومن هذه العشائر التي تعيش في الداخل كانت قوافلهم التجارية تحصل على النحاس والعاج والشمع والرقيق في مقابل سلع مستوردة من الأقمشة والخرز والعقود والأواني النحاسية والمشروبات الكحولية والملح؛ ومنذ ١٧٤٠ تقريبًا بدأ البرازيروس يشتركون في عمليات التعدين ومبادلة الذهب في شمالي الزامبيزي، وخاصة في مملكة أوندي. ففي هذه المنطقة فتحت مناجم في ميتشونغا ومعانو (عاصمة أوندي)، وجاوا، وموتشينغا. وكان عمّال التعدين من البرتغاليين والغوانيين من سكان تيتي يصرّون على تملّك

(٥٣) A.F. Isaacman، ١٩٧٢(أ).

المناجم وجميع الوسائل اللازمة للإنتاج ملكية مطلقة، وفي مقابل هذا الامتياز كانوا يقدمون لأوندي وأتباعه هدايا أو إتاوات رمزية، وفي ظل هذا النظام الإنتاجي كان يستخرج سنويًا نحو ١٠٠ كيلوجرام (٣٥٠٠ أوقية) من الذهب قبل أن تبدأ الإمدادات في التناقص في عقد الثمانينات من القرن الثامن عشر(٥٤).

وتسبّب هذا الاندفاع وراء البحث عن الذهب، لسوء حظ البرازريروس والجالية البرتغالية في منطقة الزامبيزي بوجه عام، في فقدان تجارة العاج؛ ذلك لأن المناجم اجتذبت قدرًا من الاهتمام لا يتناسب في شيء مع قيمتها الحقيقية، وفي هذه الأثناء بدأت تجارة العاج تسقط بصورة متزايدة في أيدي منافسيهم الآخرين في سوق العاج الشمالية من عشيرة ياو، وهي العشيرة التي انفردت بالارتباط بتنمية التجارة عبر مسافات طويلة في مختلف أنحاء شرقي أفريقيا الوسطى.

وقد برزت عشائر ياو بوصفها أمة تجارية متفوّقة في أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر؛ ويوجد تفسيران متقاربان للكيفية التي صعدت بها إلى هذا الوضع. إذ يرى عبد الشريف أن اتجاه ياو إلى التجارة مع المناطق الساحلية كان نتيجة لسلسلة من ردود الفعل، ومن الجائز بعبارة أخرى أن تكون هذه العشيرة قد استجابت ببساطة لعوامل النفوذ التجاري التي أثرت بادئ ذي بدء في جيرانهم من عشائر نغيندو وماكوا – لوموي الذين كانوا أقرب منهم إلى الساحل. وذهب وبستر مؤخرًا إلى أن العامل الذي جعل استجابة عشيرة ياو للتجارة مع الساحل لافتة للنظر إلى هذا الحد هو احتلالهم لبلاد جبلية قليلة الزرع لم يكن من الممكن لهم أن يحقّقوا فيها نجاحًا في الزراعة أو الصيد، مع أن جيرانهم من عشائر نيانجا أو الشيوا في اتجاه الغرب، أو من عشائر لوموي في اتجاه الشرق، لم يكونوا خيرًا منهم كمزارعين أو صيّادين على التوالي(٥٥).

ويؤخذ من تراث ياو الشفوي، كما سجّله يوحنا ب. عبد الله، أن حدّادي تشيزي هم الذين كانوا روّاد التجارة مع الساحل، ويقال إن أبناء عشيرة تشيزي كانوا يعتمدون في كسب معاشهم على مهارتهم في الأشغال الحديدية وفي التجارة المحلية في الأواني الحديدية؛ ومن الممكن إذن أن تكون عشيرة تشيزي، بعدما استكفت بلاد الياو من إمدادات السلع الحديدية، قد أخذت بضاعتها لمسافات أبعد، إلى أن أقامت اتصالات مع الساحل. وبعدما تمّ لها ذلك، كان لإنشاء سوق مستقرّة لتجارة العاج في كيلوا بين ١٦٣٥ و١٦٩٨ أثره في تيسير نمو أنشطتها التجارية. وكانت تلك هي الفترة التي دخل فيها البرتغاليون في مرحلة تفاعل تجاري سلمي مع مختلف المدن الساحلية، بعد أن غزوا ساحل أفريقيا الشرقي حتى ماليندي في الشمال. وقد اجتذبت كيلوا من ثم قدرًا كبيرًا من التجارة الواردة من الداخل، وعندما سقطت سوق العاج في كيلوا بعد ١٦٩٨ نتيجة للصراع العماني – البرتغالي، وجدت عشائر ياو سوقًا بديلة في

---

(٥٤) A.F. Isaacman، ١٩٧٢(ب)، ص ٧٠ و ٧١؛ M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، ص ٧٩–٨٤.

(٥٥) A.M.H. Sheriff، ١٩٧١، ص ٢٠٨–٢١٧؛ J.B. Webster، ١٩٧٧، ص ٣–٦.

مسوريل قبالة جزيرة موزمبيق؛ وهكذا أصبحت التجارة في هذه المرحلة على ما يبدو أمرًا لا تستغني عنه عشائر ياو في حياتها، فطفقت تحمل العاج إما إلى موزمبيق أو إلى كيلوا حسبما تقتضيه الظروف(٥٦).

ووجدت عشائر ياو في المناطق الواقعة في اتجاه الغرب من موطنها مصدرًا غنيًا للعاج في بلاد ماراڤي؛ كما بدأت تصلها منذ ١٧٥٠ تقريبًا كميات أخرى من العاج من عشائر بيسا في شمال شرقي زامبيا لنقلها إلى كيلوا؛ وبدأت عشائر بيسا – التي كانت تتعامل مع ياو على هذا النحو – نشاطها التجاري في توريد العاج في خدمة كازيمبي ملك لوندا الذي كانت عاصمته الواقعة على نهر لوابولا محطة نهائية منتظمة لطريق يستخدمه التجّار القادمون من السواحل الشرقية ومن السواحل الغربية في وقت معًا. وبحلول ١٧٧٥ على الأكثر، كانت عشيرة بيسا قد اشتهرت بكونها أكثر شعوب المنطقة استعدادًا لممارسة التجارة(٥٧).

ذلك أن التجارة كانت تقدم لعشيرة بيسا تعويضًا عن عجزها السياسي في داخل موطنها. فمن الناحية الزراعية، كانت تحتلّ أرضًا قليلة الإنتاج بين نهر لوابولا وسلسلة موتشينغا، ومن الناحية السياسية كانت محصورة بين القوى التوسّعية في مملكتَي لوندا وبيمبا. ومن أجل ذلك كانت التجارة والترحال يوفّران لها سبلًا مهمة لالتماس الفرص في مناطق بعيدة. وقد فتح أبناء بيسا في معرض سعيهم وراء هذه الفرص طرقًا جديدة كثيرة بين منطقة لوابولا في الشمال الشرقي من زامبيا والساحل الشرقي. وفيما بين ١٧٩٠ و١٨٣٠، حاولوا أيضًا تنمية التجارة بين مملكة لوندا والبرتغاليين على ضفتَي الزامبيزي، ولعبوا فى كلتا الحالتين دور الوسطاء، إذ كانوا يجلبون العاج والنحاس والرقيق من مناطق مختلفة في داخل أفريقيا الوسطى إلى الساحل أو إلى مستوطنات زامبيزيا – لمبادلتها مقابل سلع مختلفة من بينها الأقمشة والخرز والعقود والبنادق والبارود.

وكان من نتائج تجارتهم مع الساحل الشرقي أن بدأت مستوطناتهم هم في التحرّك في اتجاه الشرق في وادي لوانغوا وفيما وراءه. بيد أن الدافع الأصلي وراء هذه الهجرة كان يكمن فى المجاعة، وفي رغبتهم في استغلال تجارة العاج بين وادي لوانغوا وبحيرة ملاوي. وبهذه الطريقة أنشئت عدة قرى لعشائر بيسا في وادي لوانغوا قرب حقبة الستينات من القرن الثامن عشر، وفي أواخر هذا القرن الأخير كانت هناك قرى لعشائر بيسا في الجزء الغربي من وسط ملاوي؛ وتزايد انتقال العشيرة على هذا النحو في اتجاه الشرق، وبصورة مكثّفة، وخلال عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن التاسع عشر عندما بدأت عشائر بيمبا تشنّ غارات متتالية على مستوطناتهم في منطقة موتشينغا(٥٨).

---

(٥٦) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٥٨–٦٢ و٧٠–٨١؛ J.B. Webster، ١٩٧٧، ص٧–١٠.

(٥٧) F.M. Thomas، ١٩٥٨، ص٢٦؛ R.F. Burton، ١٨٧٣، ص٩٥؛ J. Vansina، ١٩٦٦(أ)، ص١٧١–١٧٢.

(٥٨) A.C.P. Gamitto، ١٩٦٠، ص٥٥ و٥٦؛ A.D. Roberts، ١٩٧٣، ص١٠٤–١٦٧.

وهكذا كانت لعشيرة بيسا طوال أربعة عقود على الأقل قبيل انتهاء القرن الثامن عشر معاملات وثيقة مع سكان المناطق الواقعة في شرقي بلادهم، وكان وجودهم بين عشائر الشيوا، بوجه خاص، عاملًا من العوامل التي أدّت إلى تعاظم قوة عدة رئاسات من بينها: مواسي كاسونغو ومكاندا؛ كذلك كان المهاجرون من عشيرة بيسا يتميّزون بروح الجرأة والإقدام، وكانوا أكثر ولاء للأسرات الحاكمة من الرعايا المحليين في كثير من الأحيان.

وبالنسبة للبرتغاليين، كان فشل مناجم الذهب وفقدان تجارة العاج لصالح عشائر ياو وبيسا من بين العوامل التي دفعتهم إلى المشاركة بنشاط في تجارة الرقيق. وقد أدّى هذا بدوره إلى تغيير لافت للنظر في طبيعة التجارة عبر مسافات طويلة في شمالي الزامبيزي في أواخر القرن الثامن عشر، إذ بدأت تجارة العاج تتراجع أمام تجارة الرقيق بوصفها التجارة الرئيسية في السلعة التي يمكن تصديرها من المنطقة، وكان هذا التغيير – رغم عدم اكتماله بحال من الأحوال – ظاهرًا إلى حد يسوّغ وصف القرن الثامن عشر بأنه كان قرن تجارة العاج، ووصف القرن التاسع عشر بأنه كان قرن تجارة الرقيق، وكانت مساهمة البرتغاليين في تجارة الرقيق لافتة للنظر بدرجة كافية في عقد الثمانينات من القرن الثامن عشر عندما كان العبيد يصدّرون من زامبيزيا الشمالية إلى جزيرتَي رينيون وبوربون الخاضعتين للاستعمار الفرنسي في المحيط الهندي[٥٩].

وعندما أصبحت تجارة الرقيق أكثر إدرارًا للربح من تجارة العاج، انضمت عشائر ياو وبيسا إلى البرتغاليين الذين كانوا يمارسونها بالفعل، ويقول عبد الله إن عشائر ياو تحوّلت إلى تجارة الرقيق بسبب طلب المناطق الساحلية على الرقيق بدلًا من العاج، والواقع هو أن سوق كيلوا، التي كانت عشائر ياو تنقل إليها سلعها وبضائعها من الداخل، بدأت تهيمن عليها تجارة الرقيق ابتداءً من حقبة السبعينات من القرن الثامن عشر[٦٠]؛ ومن المحتمل أن تكون عشائر ياو التي كانت على وعي بأوضاع السوق قد بدأت آنئذ في نقل العاج مع الرقيق في قوافلها القادمة من الداخل.

كذلك دخلت المنطقة الشمالية برمّتها في شبكة التجارة عبر المسافات الطويلة؛ فحتى مطلع القرن الثامن عشر لم يكن أي جزء من هذه المنطقة يسهم في التجارة عبر المسافات الطويلة على الرغم من أنه كان يوجد نشاط تجاري محي يتميّز بالحيوية في كافة المناطق المحيطة بشواطئ بحيرة ملاوي، ومن بلاد تومبوكا إلى داخل نسنغالاند ومنطقة الشيوا الشمالية. وخلال الأحقاب الأربعة الأولى من القرن الثامن عشر كانت منطقة تومبوكا موصولة بشبكة تجارية تمتد من كاتانغا في الشمال الغربي إلى كيلوا في الشرق؛ وكان المسؤولون عن هذا التغيير هم رؤساء الأسر المعروفة باسم «بالووكا» أو (الذين عبروا البحيرة) التي وفدت إلى المنطقة إبّان فترة تتراوح بين ثلاثة أو أربعة عقود.

---

(٥٩) R.F. Burton، ١٨٧٣، ص٨١–٨٧؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٢٠١–٢١٩؛ A.F. Issacman، ١٩٧٢(ب)، ص٨٥–٩٤.

(٦٠) Y.B. Abdallah، ١٩٧٣، ص٢٩–٣٧؛ G.S.P. Freeman Grenville، ١٩٦٥، ص٤٣–٤٨.

وكان أكثر أولئك الرجال الجدد شهرة هو كاكالالا موساويلا غوندوي – ومن المحتمل أن يكون من أراضي نياموزيزي التي كانت متأثرة بنفوذ عشيرة ياو التي اشتركت لفترة معينة في التجارة مع الساحل الشرقي. وقد عبر غوندوي البحيرة عند تشيلومبا للبحث عن العاج، واستقرّ

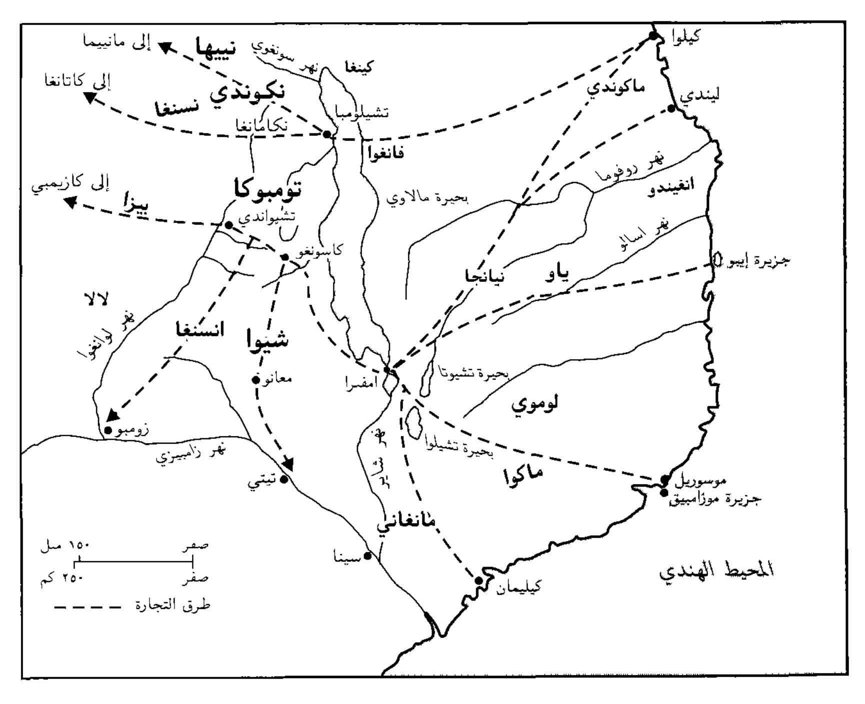


اللوحة ٣،٢١: بقايا أتون لصهر الحديد (نغانجو) من مخلّفات عشائر تومبوكا، ولم تكن شهرة التومبوكا في صهر الحديد تضارعها سوى شهرة الفانغوا على الجانب الشرقي لبحيرة ملاوي.



اللوحة ٤،٢١: معزقة حديدية من صنع التومبوكا، وقد صُنعت هذه المعزقة بالذات في فيبيا، مقاطعة مزيمبي، شمالي ملاوي في حقبة الأربعينات من القرن العشرين.

في سهل نكامنغا بالقرب من وادي لوانغوا الذي كانت توجد فيه وقتئذ أعداد كبيرة من الأفيال، واتصل بتشيلوندانيا لوهانغا – رئيس عشيرة لوهانغا – الذي رضي عمّا حمله إليه الوافد الجديد من سلع وبضائع من الخرز والعقود والأصداف والأقمشة؛ وفي وقت لاحق تزوّج غوندوي من عشيرة لوهانغا ومن غيرهم من الأسر القوية النفوذ مرسخًا بذلك أقدامه في مجتمع تومبوكا؛ ولكي يتسنّى له استغلال موارد المنطقة استغلالًا تامًا أعطى عمامات من النوع الذي كان يرتديه هو نفسه لمختلف القادة المحليين رمزًا للسلطة المستمدّة منه(٦١).



الشكل ٤٠٢١: طرق تجارة العاج في شرق أفريقيا الوسطى خلال القرن الثامن عشر (مأخوذة عن E.A. Alpers, UCLA).

كذلك استقرّت أسر أخرى من الأسر المهاجرة من شرقي البحيرة في المنطقة المجاورة لـ «نكامنغا». وفي المقاطعة التي تُعرف اليوم باسم هيوي، بدأ كاتومبي مولندافوا تشابينغا في تنظيم ولاية أصغر من تلك التي نظمها غوندوي، وإن كانت أكثر منها قدرة على البقاء؛ وكان هو أيضًا قد وفد من أراضي نياموزي وعبر البحيرة بدوره عند تشيلومبا، ولكنه ذهب – على عكس غوندوي – إلى المنطقة الجبلية المجاورة لتلال ميسوكو وهضبة نييكا، واستقرّ به المقام في تشيغوما بولاية

(٦١) استفاد هذا الجزء مما كتبه H.L. Vail، ١٩٧٢(ب) و١٩٧٤؛ و H.K. Msiska، ١٩٧٨(أ).

نتاليري[٦٢]؛ وحذا حذو غوندوي في توزيع العمامات على القادة المحليين رمزًا لاعترافه بسلطتهم. ومن تشيغوما وسّع كاتومبي اتصالاته التجارية في اتجاه الغرب حتى مالامبو الواقعة في وادي لوانغوا الغني بالعاج، وانتقلت سلالته فيما بعد بضعة أميال في اتجاه الجنوب الغربي حيث أقامت في مدينة هيوي الحديثة التي أصبحت مركز الولاية عند وصول الأوروبيين.

وعبر البحيرة تاجر آخر هو كاتونغونغو مهنغا، الذي كان موطنه الأصلي في منطقة أوبينا أوهيهي، بعد أن استقرّ فيها غوندوي وكاتومبي بوقت قصير؛ وكان يبحث عن أرض يستطيع أن يستقرّ فيها هو وأسرته ووجد طلبته في وادي هنغا. وكان كاتونغونغو متعدد المهارات إذ كان صيّادًا وحرفيًا يقوم بصنع أساور الزينة، كما كان – وهذا هو الأهم – يعرف كيف ينتج الملح. وقد تبيّن أن هذه المهارة الأخيرة كانت بالغة النفع، فلم يلبث أن فرض سيطرته على أحواض الملح الجيدة في كاميمبي. وتزوّج كاتونغونغو هو الآخر من أسر محلية من بينها مونتالي ومزومارا ومكانداويري، كان بعضها يتمتّع بمكانة راسخة في وادي هنغا. وتزايد نفوذه شيئًا فشيئًا وأصبح يُعرف باسم مواهنغا أو مالك منطقة هنغا، وتاجر مع عشائر موافوكا مبالي ونكامنغا (عشيرة غوندوي)[٦٣].

وعلى الرغم من أن هذه الأسر المهاجرة الثلاث – وهي موساويلا غوندوي، وكاتومبي موليندافوا تشابينغا، وكاتونغونغو مهنغا – بدأت تسيطر على التجارة في معظم أنحاء المنطقة الواقعة جنوبي نهر سونغوي وشرقي وادي لوانغوا، فقد كان من الصعب عليها أن تستمرّ في ذلك لوقت طويل دون أن تتنازع بعضها مع البعض. فقد شعر غوندوي أنه يتعرّض لتهديد فادح لأن كاتومبي كان يسيطر على مدخل المنطقة الغنية بالعاج؛ ولأنه كان يولي أهمية لحريته في استخدام معبر تشيلومبا – إن لم يكن في السيطرة عليه – لنقل عاجه إلى الساحل الشرقي؛ ولهذا تدخّل في أزمة الخلافة التي أعقبت وفاة كاتومبي، ونجح في مساندة مرشّح ضعيف لتولّي الرئاسة، ثم توصّل إلى ترتيب مع مواهنغا وافق هذا الأخير بموجبه على عدم التعرّض لتجارته، وأعطيت له في مقابل ذلك أقمشة وسلع قيّمة أخرى. وتوصّل غوندوي إلى ترتيبات مماثلة مع حكام الجهات الواقعة شرقي وادي هنغا؛ ومن هؤلاء موافوليروا، ومواملوي، وموانكونيكيلا، وكاتشولو. وهكذا أصبح في استطاعة غوندوي بحلول عام ١٨٠٠ أن يدّعي أنه يتمتّع باحتكار تجاري في المنطقة الواقعة بين لوانغوا والشواطئ الغربية لبحيرة ملاوي؛ وكان قد توصّل إلى بسط سلطته السياسية في سهل نكامانغا، وبذلك تمكن من توسيع نطاق امبراطوريته التجارية التي أعان التشيكولامايمبي في إنشائها استيلاء بعض الأسر – وعلى الأخصّ أسرتَي مسيسكا ونيرندا اللتين كانتا على الأرجح أيضًا من أونياموزي بالإضافة إلى بعض التجّار – على السلطة

(٦٢) أسّست ولاية انتاليري في وقت ما من القرن الثامن عشر عشائر كاونغا التي قدمت من جنوبي تنزانيا، وكانوا يشتغلون بالصيد، وقد تزوّجوا من عشيرة كيونغو في كارونغا، وكانوا هم الذين اقترحوا عليهم الاستقرار في المنطقة التي أصبحت تُعرف باسم انتاليري.

(٦٣) O.J.M. Kalinga، ١٩٧٩(ب).

السياسية في المنطقة الخاضعة لحكم عشيرة موافوكا؛ وبذلك انتهت فترة طويلة من سيادة عشائر مبالي في المنطقة. وكانت بلاد فوكا الواقعة بين نكامانغا ووادي هنغا من ناحية ومعبر تشيلونغا من ناحية أخرى، قد أصبحت منذ وقت طويل همزة الوصل فيما بين التجارة المحلية.

كذلك شهد القرن الثامن عشر تأسيس كيانات سياسية أصغر حجمًا على أيدي بعض الأسر التي وفدت من الجانب الشرقي للبحيرة؛ وكان مؤسّسوها – مثل غوندوي وكاتومبي – تجّار عاج. ففي جنوبي نغوندي مباشرة أسّست أسرة موافوليروا ولاية فوليروا في المنطقة الخاضعة لسيطرة عشيرة مكاندويري؛ وفي وقت لاحق انتقل بعض أقرباء أسرة موافوليروا بزعامة موينداMونجيلا موشاني كيرا إلى الغرب واستقرّوا في نهاية المطاف في زيبانغومبي على بعد أميال غربي جبال موافوليروا. وتغلّبوا على السكان المحليين من أسرة سيمواكا الذين كانوا ينتمون إلى عشيرة نييها، وبدأوا في تأسيس دولة وينيا التي توسّعت خلال القرن الثامن عشر في اتجاه الشمال إلى حدود أولامبيا الجنوبية؛ وفي وقت مقارب سقطت المنطقة الواقعة جنوب غربي وينيا تحت. حكم أسرة موغوغو إحدى أسر ملووكا؛ وكانت منطقة أويمبي هذه – التي تشكل اليوم جزءًا من مقاطعة إيسوكا في زامبيا – غنية بالأفيال، وأصبح لها في عقود لاحقة شعبية لدى كثير من الصيّادين؛ وقد أقامت أسرة موغوغو علاقات طيبة مع الكيانات السياسية الأقدم عهدًا في تشيفونغوي واوتامبو بالقرب من منبع نهر لوانغوا، وهي منطقة غنية بالأفيال أيضًا.

وثمة أُسر أخرى عبرت البحيرة من أماكن أبعد في جنوبيها، واستقرّ بها المقام غير بعيد من خليج نخاتا (بوما)؛ ومن هذه الأسر انحدر الأسلاف الأُول لأسرة مانكامبيرا الحالية، وكان هؤلاء صيّادين. وقد تركوا ديارهم في وقت ما خلال حقبة العشرينات من القرن الثامن عشر، وربّما أغراهم بذلك احتمال العثور على كميات وفيرة من العاج بمحاذاة السواحل الغربية لبحيرة ملاوي؛ ثم أجلوا حكام فيري وأصبحوا بعد جيل الأسرة المهيمنة في المنطقة(٦٤).

ويعني ذلك أن منطقة تومبوكا خضعت في القرن الثامن عشر لسيطرة صيّادي العاج أولًا، ثم خضعت لسيطرة تجّار أدّى تملّكهم للثروة إلى تقلّد السلطة السياسية. وهكذا سمح الافتقار إلى المركزية السياسية بقيام سلطة التجّار الرؤساء. وقد اختار الصيّادون والتجّار هذه المنطقة لأن التجارة الناجحة تتطلب عادة نفوذًا سياسيًا من نوع ما. ولم يكن هذا النفوذ السياسي ممكنًا في الدول الشمالية التي ظلت خارج شبكة التجارة عبر المسافات الطويلة لقرن تقريبًا بعد أن أدخلت فيها تومبوكا. وفي القرن الثامن عشر كانت امبراطورية ماراڤي تتمزّق، وقد غدت الدول الموجودة في منطقة تومبوكو شيوا الهامشية في الجنوب في حالة سيطرة كاملة على شؤونها الخاصة؛ غير أنه حتى في داخل رئاسات مثل كانيندا بدأت الاتجاهات الانقسامية، التي كانت تصحب تجارة العاج في كثير من الأحيان، تعلن عن نفسها، وبذلك أصبح المسرح معدًا للأحداث التي أدّت إلى إيجاد هيمنة أسرة مانخامبيرا على المنطقة؛ وبعد ١٨٠٠ سوف تصبح

(٦٤) تستند هذه الفقرة جزئيًا إلى المرجعين التاليين: O.Y. Kaira، ١٩٧٠–١٩٧١؛ و J.B.C. Nkhoma، ١٩٧٨.

جميع الدول والشعوب متورطة أشدّ التورّط في العصر التجاري للعاج، ومن بعد للعبيد، دون أن تفطن إلى الكوارث التي نجمت عن ذلك.

ولا يتطابق تاريخ بداية المرحلة التي يتناولها هذا المجلد مع تقسيم العهود التاريخية في المنطقة؛ فقد افتتح عهد تاريخي في المنطقة الجنوبية حوالى عام ١٤٠٠ بقدوم المارافي، وفي المنطقة الشمالية بهجرة الانغولوبي في ١٦٠٠ للميلاد. بيد أن تاريخ اختتام المرحلة يعتبر ملائمًا لأن مواضيع جديدة تسود تاريخ المنطقة برمّتها في القرن التاسع عشر: ومن هذه تحوّل التجارة من العاج إلى الرقيق، ومشاركة المنطقة بمختلف أنحائها في تجارة تتلاعب بها عوامل خارجية، ونمو سلسلة كاملة من رئاسات ياو فى مناطق كانت خاضعة للماراڤي من قبل، ووصول خليط من سكان جدد – من بينهم عشيرة نغوني والسواحيليون وعشيرة كولولو، والأوروبيون – سوف يسعون فى نهاية المطاف إلى الاستحواذ على السلطة السياسية بغضّ النظر عن اختلاف دوافعهم للمجيء.

الفصل الثاني والعشرون

زامبيزيا الجنوبية

هـ.هـ.ك. بهيلا

تتميّز الفترة الواقعة بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠ في زامبيزيا الجنوبية بندرة الوثائق المحفوظة عنها. وعلينا أن نعتمد إلى حد بعيد على روايات الرحّالة والتجّار البرتغاليين الذين توغّلوا في المنطقة خلال العقد الأول من القرن السادس عشر. وسوف يركّز هذا الفصل من ثم على ثلاثة كيانات سياسية مختارة، ولا سيّما دول موتابا، وروزڤي وشونا الشرقية. وقد انبثق الكيان السياسي لدولتَي موتابا وروزڤي من حضارة زيمبابوي الكبرى (١٢٠٠–١٤٥٠) التي عولجت أصولها وتطوّرها في موضع آخر[١].

وقد اضمحلت زيمبابوي الكبرى على نحو تدريجي منذ منتصف القرن الخامس عشر[٢]، وكان اضمحلالها يرتبط ارتباطًا وثيقًا بانخفاض إنتاج الذهب في سهل زيمبابوي في تلك الفترة. وأسفر اضمحلال زيمبابوي الكبرى أولًا عن ظهور دولة مجهولة عرفت باسم تورروا أو بوتوا – حسبما ترويه المصادر البرتغالية[٣] – اتخذت أول عاصمة لها في خامي، والثانية في دانانغومبي[٤]؛ أما العاصمة الأولى التي أسّست على الأرجح في منتصف القرن الخامس عشر، فقد دمّرتها النيران خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر[٥]؛ ويؤخذ مما يُعرف من آثار دولة تورروا المعمارية ومن مصنوعاتها الخزفية أنها كانت نسخة طبق الأصل من زيمبابوي الكبرى، وكانت العاصمة الثانية أصغر بكثير من الأولى، وتوحي الشواهد الأثرية بشيئين: الأول أن المباني الحجرية الفخمة في دولة تورروا شيّدت كلها تقريبًا قبل عام ١٦٥٠، والثاني

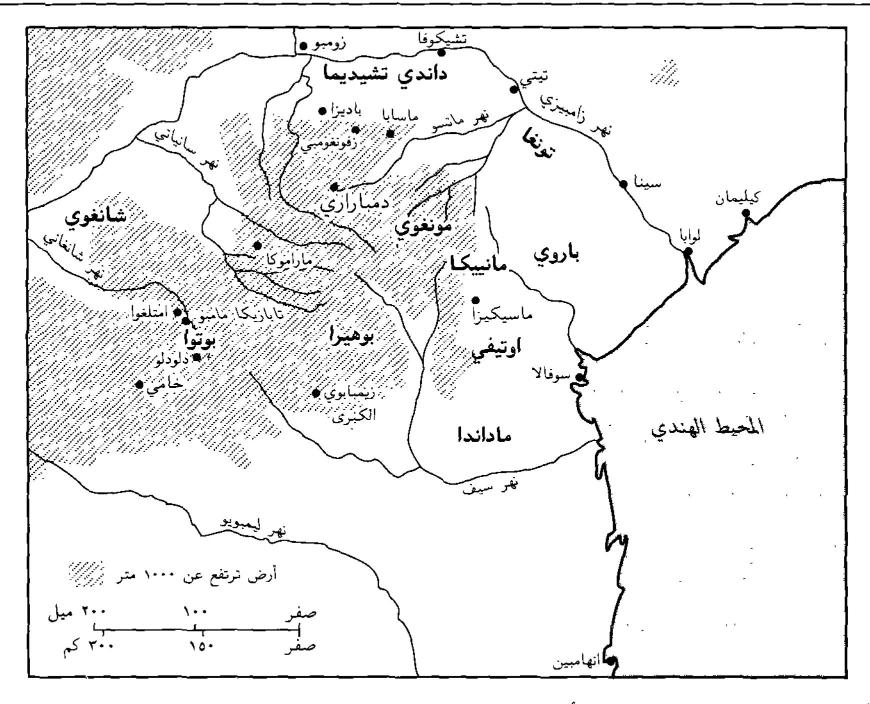
(١) اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل ٢١.

(٢) P.S. Garlake، ١٩٧٣؛ I.R. Phimister، ١٩٧٤ و١٩٧٦؛ T.H. Huffman، ١٩٧٢.

(٣) P.S. Garlake، ١٩٨٢، ص٣٠ و٣١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص٢٦ و٨٢، الحاشيتان ٦٠ و٦١.



الشكل ٢٢.١: وسط وجنوب شرقي أفريقيا إبان عهد دولتّي موتابا وتوروا.

المصدر: نقلت هذه الخريطة من المرجع التالي: S.I. Mudenge, Apolitical History of Munhmutapa, C. 1400-1902, Zimbabwe Publishing House, Harare, 1988; and Zimbabwe rpic, published by the national Archives of Zimbabwe, Harare, p. 47.

أن أسرة روزفي شانغامير المالكة، التي ضمّت دولة تورْوا في عقد التسعينات من القرن السابع عشر، لم تقم بتشييد مبان حجرية فخمة على الإطلاق[٦].

وكان التطوّر السياسي الثاني الذي يتّسم بالأهمية بعد سقوط زيمبابوي الكبرى هو ظهور امبراطورية موتابا التي أخضعت لسيطرتها، في أوائل القرن السادس عشر، الأراضي الزراعية الخصيبة الواقعة في منطقة السهول بالإضافة إلى قسم من الأراضي الجافّة في وادي الزامبيزي التي كانت تتحكم أيضًا في أجزاء من الطرق التجارية[٧]. وكانت الامبراطورية تضم أجناسًا لا تنتمي إلى أصول واحدة من السكان الناطقين بلغة كارانغا، وقد امتدّت نظريًا من الأطراف الجنوبية لنهر الزامبيزي إلى المحيط الهندي، ولكن حكّام موتابا كانوا يمارسون في الواقع سلطة أضيق نطاقًا بكثير خارج منطقة السهول. وثمة دلائل على أن ممالك مانييكا وأوتيفي وباروي وداندا انفصلت عن الأمبراطورية الأم خلال القرن السادس عشر، لكنها استمرّت مع ذلك في

(٦) المرجع السابق، ص٢٧.

(٧) المرجع السابق.

تأدية التزاماتها الشعائريه وفي تقديم الجزية حتى صعود دومبو شانغامير في أواخر القرن السابع عشر[٨]. ورغم قلة الشواهد فإنه يبدو أن الممالك «المتمردة» استمرّت في دفع الجزية لحكام موتابا بعد صعود دومبو شانغامير بوقت طويل. وقد ذهب البعض إلى أنه حتى ملوك شانغامير كانوا يدفعون الجزية أحيانًا لأباطرة موتابا خلال القرن الثامن عشر[٩]. بيد أن حملة الجزية الموفدين من روزڤي كانوا «يستقبلون بمظاهر التكريم التي تقدم لسفراء الملوك»[١٠]. كذلك وقعت تطورات مماثلة في منطقة الزامبيزي الأدنى حيث نجح حكام تونغا وسنا في مقاومة كل الجهود التي بذلها حكام موتابا لفرض هيمنتهم السياسية عليهم. وأدّت هذه التطوّرات إلى تقليص الامبراطورية إلى حجمها الأصلي داخل المنطقة التي تشمل أراضي داندي وتشيديما.

واستمرّت عادة تشييد المباني الحجرية الفخمة في امبراطورية موتابا على الأرجح حتى القرن السادس عشر، وكانت بعض الآثار الباكرة، وخاصة مجمّع زڤونغومبي، تمثّل العواصم الأولى لحكام موتابا. وأما العواصم المتأخرة فكانت على شكل حظائر محصّنة ترتفع لعدة أمتار؛ وقد رسم انطونيو بوكارو صورة تفيض بالحيوية للعاصمة ولطرائق حياة حكام موتابا خلال عقد العشرينات من القرن السابع عشر؛ فقد كانت العاصمة حسبما وصفها به:

«بالغة الاتّساع، تتألف من منازل عديدة يحيط بها سياج خشبي هائل. وفي داخلها ثلاثة مساكن أحدها للملكة، وآخر لمن كانوا يقومون على خدمته في داخل مسكنه، وكانت هناك ثلاثة أبواب تفتح على ساحة فسيحة، أحدها لخدمة الملكة، ولم يكن مسموحًا لرجل بأن يتجاوزها بل كان ذلك مسموحًا بذلك للنساء وحدهن، وآخر لمطبخه لا يدخل منه سوى طاهييه، وهما شابان تم اختيارهما من بين كبار السادة في مملكته ممن كان يثق في علاقته بهم أشد الثقة. بالإضافة إلى الصبيان الذين يخدمون في المطبخ وهم بدورهم نبلاء تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والعشرين، وهؤلاء مستخدمون أيضًا لتقديم الطعام عندما يرغب الملك في أن يأكل: وهم يقومون بفرشه على الأرض فوق بساط أو حصير مغطّى بالموسلين، وكانت توضع أمامه أنواع عديدة مختلفة من اللحوم، كلها محمّرة أو مسلوقة، مثل الدجاج، والحمام، وطيور الحجل والديوك المخصية المسمنة، والخراف، والغزلان، والأرانب البرية، والأبقار والفئران وغير ذلك من لحوم الطرائد؛ وبعد أن يفرغ الملك من طعامه يعطي جانب منه لبعض خدمه الذين كانوا يأكلون دائمًا من مائدته»[١١].

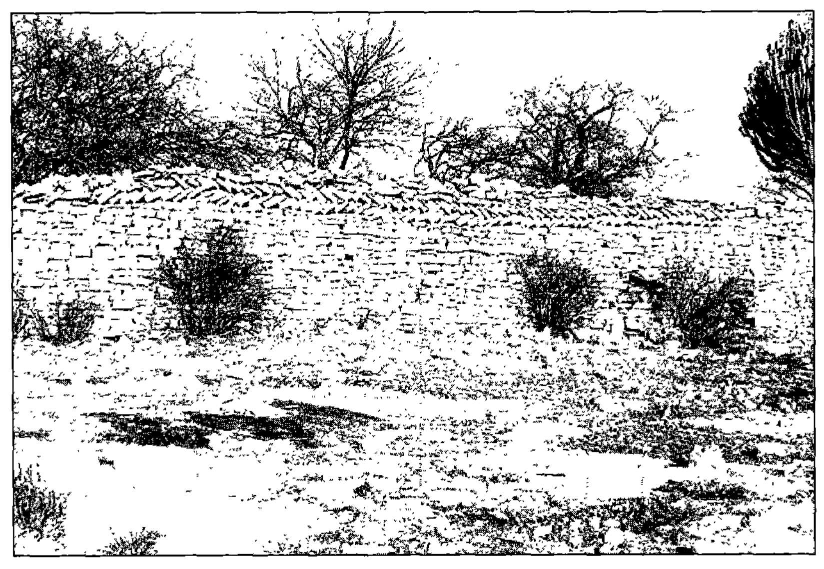
بيد أن حكام موتابا فقدوا سيطرتهم المباشرة على السهول خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، وانتقل مركز الامبراطورية إلى الأراضي الجنوبية المنخفضة في حوض الزامبيزي التي تحدّها زامبو وتيتي. وكان فقدان السيطرة السياسية على هذا النحو تتويجًا لعملية تمزّق طويلة بدأت

(٨) Vasco Fernandes Homen to Luys da Sylva in E. Axelson، ١٩٤٠، ص٢٦٩.

(٩) L.F. de Carvalho Dias، ١٩٥٤.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) A. Bocarro, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٣٥٦–٣٥٧.



اللوحة ٢٢،١: طلل في منطقة ماتنديري.



اللوحة ٢٢،٢: طلل من طراز موتوكو.

في ١٦٢٩ عندما هزم البرتغاليون مامڤورا موتابا[١٢] وانتهت في ١٩١٧ عندما اختفت دولة موتابا في نهاية الأمر، وقد أغرى ضعف دولة موتابا جماعات نائية ومجاورة من عشائر الشونا بالاستيلاء على

(١٢) G.M. Theal، ١٨٩٢–١٩٠٢، المجلد الخامس، ص٢٩٠–٢٩٢.

الأراضي، ومن الأمثلة البارزة على ذلك قبائل بوديا التي تفرعت من حوض الزامبيزي الأدنى. ولهذا دعا حكام موتابا جماعات أخرى للتوطن في مركز الامبراطورية(١٣).

ومن الناحية الإدارية، أخضعت الامبراطورية للسيطرة على مستويات ثلاثة – العاصمة، والمقاطعة، والقرية. وكان أباطرة موتابا يفوّضون السلطة لرؤساء على مستوى القرية والمقاطعة. ومن الجلي مع ذلك أن طبيعة أولئك الذين كانوا يعيّنون في هذه المناصب كانت تتباين تبعًا للظروف السياسية المحيطة بالأباطرة. ففي عهود الامبراطورية الباكرة، لم يكن حكم القرى والمقاطعات يسند إلا لأقارب الأباطرة، وكانت التقاليد تقضي بأن يحكم الأمير والوريث الشرعي أراضي داندي، وكان يُعرف باسم النيڤانجي الأول؛ وكان يليه أمير آخر يلقّب باسم النيڤانجي الصغير ويحتلّ المرتبة الثانية في وراثة العرش(١٤). وإلى جانب أعضاء الأسرة المالكة، كان أولئك الذين أعانوا حكام موتابا في عملية الغزو، وإن لم يكونوا من أقاربهم، يعيّنون في مناصب السلطة. وعندما بدأ حكام موتابا يشعرون بقدر أكبر من الأمن والثقة خلال القرن السابع عشر، سمحوا للقرى والمقاطعات بانتخاب قادتها. وفي العاصمة كان حكام موتابا يستعينون بعدد من كبار الموظفين كانوا يحصلون على أراض مقابل خدماتهم؛ كما كانت تسند واجبات محددة إلى كل زوجة من زوجات الامبراطور(١٥).

المعتقدات وأساليب السيطرة الإدارية

برع حكام موتابا في استخدام عدة آليات للسيطرة على الامبراطورية. وآية ذلك أن العادة كانت تقضي بأن يقوم الرؤساء الإقليميون بإعادة إشعال نيرانهم الملكية في كل عام من نيران موتابا الملكية الأصلية(١٦). وهذا يعني تجديد الولاء للسلطة المركزية؛ ذلك أن حكام موتابا كانوا يرسلون أوامرهم إلى الرؤساء الإقليميين مرة في كل عام بإطفاء نيرانهم الملكية والقدوم على الفور إلى بلاط موتابا لإعادة إشعال نيرانهم هذه. وكانت هذه الطقوس التي تنمّ عن الإخلاص تتكرّر أيضًا عند تنصيب حاكم جديد لموتابا فوق العرش. فبعد وفاة أحد حكام موتابا، ترسل الأوامر إلى الرؤساء الإقليميين بإطفاء نيرانهم الملكية إلى أن يتم اختيار خلف يعيدون إشعال نيرانهم من عنده.

واعتبر التخلّف عن تأدية هذه الطقوس عملًا من أعمال التمرّد يعاقب عليه عقابًا صارمًا، وكان هذا العقاب يستنزل بواسطة جيش كفء تراوحت التقديرات لعدد أفراده ما بين ١٠٠٠٠٠ في خط القتال(١٧)، و٣٠٠٠٠ جندي نظامي خلال القرن السادس عشر و٣٠٠٠

---

(١٣) D.N. Beach، ١٩٨٠(أ)، ص١٦٤ و١٦٥.

(١٤) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص٥٨؛ A.P. De miranda in A.A. Andrade، ١٩٥٥، ص٣٠٧ و٣٠٨.

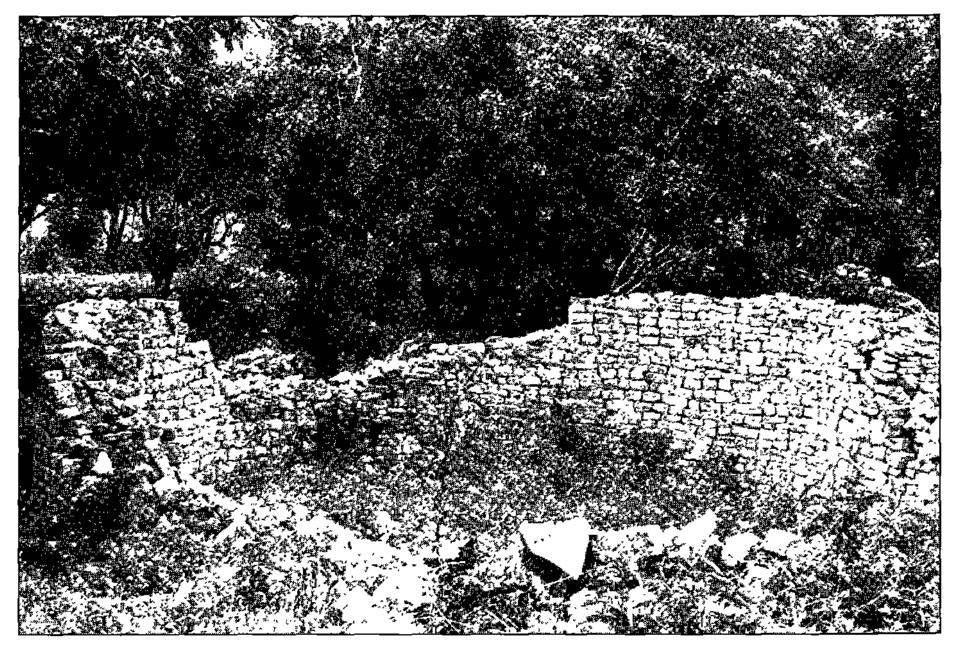
(١٥) المرجع السابق؛ A. Bocarro in G.M. Theal، ١٨٩٢–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٣٥٦ و٣٥٧.

(١٦) G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الأول، ص٩٦؛ المجلد الثالث، ص١٣٠؛ المجلد السادس، ص١٧٠.

(١٧) Vasco Fernandes Homen to Luup de Sylivia in E. Axelson، ١٩٤٠، ص٢٧٤.



اللوحة ٢٢،٣: صورة محفورة في القرن الثامن عشر؛ وتعكس هذه الصورة ثراء الامبراطور ومجده وقوّته.



اللوحة ٤.٢٢: طلل من طراز موزيمبيرا.

رجل خلال القرن الثامن عشر[١٨]. وهذه الأرقام توحي بأن حكام موتابا كانوا، قبل تدهور الامبراطورية، في مركز يسمح لهم بتعبئة عدد كبير من الفلّاحين وقتما يشاؤون للانضمام إلى الجيش. ولكنهم أصبحوا أقلّ قدرة على ذلك بكثير عندما تداعت الامبراطورية واختلّ نظامها خلال القرن الثامن عشر، وإن كانت الاحصاءات التي يقدمها المراقبون البرتغاليون المعاصرون غير جديرة بالثقة على الإطلاق.

كذلك كان حكام موتابا يتلاعبون بالدين للسيطرة على رعاياهم من خلال العلاقة الوثيقة بين الملكية والوسطاء الروحيين؛ إذ كانت الأرواح التي تتقمّص الوسيط هي أرواح أسلاف الأباطرة أنفسهم أو «أرواح ممثلين سابقين لملّاك الأرض الأصليين»[١٩]. وكان يتوقع من الامبراطور أن يحتفظ، بالإضافة إلى واجباته الأخرى، بصلة وثيقة مع الموتى الأقوياء نيابة عن الأمة، وكان الامبراطور هو الذي يسترضي الروح الوطنية ويتدخل لصالح رعاياه. وكان للنظام الذي يقوم على احترام عبادة القبور الملكية أثره في تعزيز صورة الامبراطور وهيبته وسيطرته على شعبه في نهاية المطاف، وكان يُتوقع منه أن يزور قبور أسلافه قبل الشروع في أي بعثة عسكرية كبرى.

وكان ملّاك الأراضي، مثل دزيفاغورو، هم كهّان استنزال الأمطار وأرباب الطقوس والشعائر في بلاط موتابا الملكي. وهذا النظام الديني كان مطبّقًا بحذافيره على مختلف المستويات الإدارية،

(١٨) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص٦.

(١٩) T.O. Ranger، ١٩٧٩، ص١٩.

إذ كان الدين أداة مهمة لفرض السيطرة الاجتماعية، وخاصة في اقتصاد تغلب عليه الزراعة، وكان ينظر إلى اشتراك الملك في طقوس استنزال الأمطار على أنه أمر حاسم بالنسبة لرخاء الامبراطورية الاقتصادي، بل إن أباطرة موتابا كانوا يقيمون لأسلافهم حفلات رقص شهرية مع بزوغ كل قمر جديد[٢٠]، بالإضافة إلى ولائم سنوية ضخمة لتهدئة أرواح أولئك الأسلاف. وتوجد إشارات إلى استخدام الموسيقيين «الذين كانوا يوقظون الأرواح إلى حاجة الناس للأمطار»[٢١].

وهكذا كان الدين يلعب دورًا حاسمًا كأداة اجتماعية للسيطرة السياسية، والواقع أن الوسطاء الروحيين كانوا يتمتّعون بوضع أسْمَى من الأباطرة، ولهذا كانوا ولا يزالون يدعون مهوندورو (الأسد) وكانت مهمتهم تتمثّل في تقديم المشورة للامبراطور بصدد شؤون الدولة كلها[٢٢].

بيد أن الجزية كانت هي الأسلوب الأكثر شيوعًا للسيطرة السياسية. وكان حكام موتابا يفرضون الجزية في شكل منتجات زراعية، وجلود أسود وفهود، وريش نعام، وماشية صغيرة وكبيرة، ولحوم كل حيوان يقتل، وبالنسبة للفيل الناب الذي سقط عليه عند موته[٢٣]. كذلك كانت الجزية تدفع فى شكل ريع العمل؛ وفي ذلك يقول جواو دي باروس:

«كان يتحتّم على جميع الضبّاط والخدم العاملين في بلاطه، وعلى قادة الجند، كل منهم مع رجاله، أن يخدمه في زراعة حقوله، أو بتأدية عمل آخر لسبعة أيام في كل ثلاثين يومًا. وتؤدّى هذه الخدمات نفسها للسادة الذين يعطيهم أرضًا يوجد فيها أتباع له؛ وفي بعض الأحيان عندما يرغب في الحصول على خدمة خاصة، يرسل إلى المناجم التي يستخرجون منها الذهب بقرة أو بقرتين تبعًا لعدد الأشخاص الموجودين هناك كي تقسم بينهم علامة على الحب؛ وفي مقابل هذه الخدمة يعطيه كل منهم كمية قليلة من الذهب ترتفع قيمتها إلى خمسمائة ريس*؛ وفي الأسواق أيضًا يعطيه التجّار كمية معينة بدلًا من الخدمة، ولا يعني ذلك أن عقوبة ما كانت توقع على الذين لا يدفعون لكنه لم يكن يسمح لهم بالظهور أمام بينو موتابا وهو ما يعتبر عارًا عظيمًا[٢٤].

وقد مارس الحكام التابعون للامبراطور هم أيضًا عادة ريع العمل، وإن كان يبدو أنهم غيروا أسلوب تطبيقها، فبدلًا من إرسال أشخاص لفلاحة حقول الامبراطور كانت القرى

---

* ملحوظة من المترجم: الريس وحدة نقد برتغالية أو برازيلية قديمة.

(٢٠) R. Gray و S. Marks، ١٩٧٥، ص٣٨٨.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) المؤلف مجهول، ١٨٩٠، ص٢٢٣؛ D.P. Abraham، ١٩٦٩؛ G.K. Garbett، ١٩٦٥؛ انظر أيضًا E.G. Parrinder، ١٩٦٧، ص٦١.

(٢٣) J. de Barros في G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الأول، الكتاب العاشر، الفصل الأول؛ J. dos Santos، في G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، الكتاب الثاني، الفصل ١٥؛ A.P. Miranda في L.F. de Carvahlo، ١٩٥٤، المجلد السابع، ص١٣٥.

(٢٤) G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد السادس، ص٢٧١.

والنجوع في أوتيقى تزرع حقلًا ضخمًا من السرغم للملك، وكان جميع سكان المكان مجبرين على العمل فيه في أيام معينة من السنة تحدّد مقدّمًا...».

بيد أن الحصاد كان يتم على أيدي «خدم يحتفظ بهم في كل مكان لهذا الغرض»[٢٥]. وعند افتتاح منجم جديد كان حكام موتابا يرسلون عادة بعض أعوانهم الموثوق بهم لجمع الجزية. وكان عمّال تعدين الذهب يقيمون مأوى لسكنى جامعي الجزية وكي تودع فيه الجزية ذاتها، وكانت الجزية تقدر على أنها «نتاج رحلة واحدة من الرحلات اليومية التي يقوم بها شخص يعمل في تعدين الذهب بين المنجم والماء»[٢٦]، وكان استخراج المعادن وخاصة الذهب يتطلب على ما سنوضحه فيما بعد غسلها في نهر أو بركة ماء. ولم تتغيّر طبيعة نظام الجزية على ما يبدو حتى سقوط دولة موتابا في أوائل القرن العشرين.

وقد يقال إن آليات السيطرة على اختلافها حقّقت نجاحًا جزئيًا، في الحفاظ على امبراطورية مركزية، في وقت كانت المسافات الشاسعة تجعل من المستحيل فرض إشراف وثيق على الرؤساء الإقليميين. ويعزى اضمحلال امبراطورية موتابا وسقوطها تدريجيًا إلى عجز الجيش عن التعامل بصورة فعّالة مع حركات التمرّد في الأجزاء النائية منها، وإلى المؤامرات السياسية الداخلية التي استغلّها التجّار البرتغاليون، بالإضافة إلى الحروب الأهلية.

العامل البرتغالي

على الرغم من أن البرتغاليين وصلوا إلى سوفالا في ١٥٠٦، فإنهم لم يشرعوا في القيام بمحاولات جادة لكسب السيطرة على امبراطورية موتابا إلا فيما بين ١٥٥٠ و١٦٣٠. وحتى ١٥٤٠ كانت التجارة بين البرتغاليين وعشائر الشونا تجري على أساس غير رسمي. غير أن العلاقات التجارية بين التجّار البرتغاليين وحكام موتابا ورعاياهم اتّخذت طابعًا رسميًا في ١٥٤٠[٢٧]. وقد تحقّق ذلك بإنشاء بعثة برتغالية للشؤون الدبلوماسية والتجارية، لدى بلاط موتابا الملكي برئاسة ضابط يدعى قائد البوابات، وكان هذا الضابط ينتخب مدى الحياة بواسطة التجّار البرتغاليين، لكن تعيينه كان يتوقّف على تصديق أباطرة موتابا. وكانت مهامه الرئيسية تتمثّل في نقل الهدايا والطلبات والشكاوى من التجّار البرتغاليين إلى أباطرة موتابا والعكس بالعكس[٢٨]، وكانت العلاقات بين الجالية البرتغالية وحكام موتابا علاقات تبعية في

(٢٥) J. dos Santos في G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد السابع، الكتاب الثاني، الفصل الخامس عشر، ص٢٢٢.

(٢٦) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص٦٦.

(٢٧) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، الفصل التاسع؛ Fr. Monclaro, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص١٨٦.

(٢٨) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد السابع، ص٢٧١.

جوهرها مع قيام البرتغاليين بدفع جزيه تسمّى كورڤا؛ وكان كل قائد جديد لحصن موزمبيق البرتغالي ملزمًا عند تولّيه مهام منصبه:

... بأن يدفع إلى مونوموتابا ما قيمته ثلاثة آلاف كروزادوس من الأقمشة والخرز والعقود لقاء الأعوام الثلاثة التي سميضيها في منصبه، كي يكون في مقدوره أن يفتح أراضيه خلال هذه الفترة لجميع التجّار، من مسيحيين ومغاربة، نظرًا لأنهم جميعًا يتاجرون في أقمشة حصلوا عليها من القائد المذكور؛ وكان الجانب الأكبر من الذهب المصدّر من هذه الأنهار يذهب إلى يدي قائد موزمبيق[٢٩].

وفي مقابل هذه الجزية كان الأباطرة يمنحون التجّار حرية المرور لبيع أقمشتهم وعقودهم في أنحاء الامبراطورية كافة. ويؤخذ من تجربة مبشر جزويتي، هو جواو دوس سانتوس، أن «أحدًا لم يسمع أن لصوصًا من الكفيريين هاجموا البرتغاليين على الطرق أو سرقوهم إلا بأمر من مونوموتابا نفسه، إذ كان يأمر بذلك أحيانًا انتقامًا لإهانة لحقت به أو يدّعي أنها لحقت به من البرتغاليين، وخاصة إذا كان القائد الذي تولّى مهام منصبه منذ عهد قريب في موزمبيق لم يدفع له الأقمشة التي جرت العادة على دفعها خلال السنة الأولى أو أخّرها إلى السنة الثانية[٣٠].

وفي حالة كهذه كان الامبراطور يأمر بضبط كافة السلع الموجودة في الامبراطورية دون تعويض. وقد حدث هذا بالفعل في ١٦١٠ عندما أعلن غاتسي روزيري مصادرة جبرية لسلع التجّار، وأسفر ذلك عن الإغارة على بعض التجّار البرتغاليين وقتلهم[٣١]. وإلى جانب الجزية التي كان القائد البرتغالي يدفعها لأباطرة موتابا، كان من المحتّم على امبراطور البرتغال وعلى التجّار العرب السواحيليين دفع جزية تقدّر بقطعة واحدة من كل عشرين قطعة من القماش يجلبونها إلى الامبراطورية[٣٢]. وبالإضافة إلى الأقمشة والعقود، التي كانت تتداول على نطاق واسع، كان أباطرة موتابا يحصلون على السلع البرتغالية الفاخرة المستوردة كهدايا، ومن ذلك الحرير والسجّاد والمصنوعات القاشانية والزجاجية، التي كانوا يستخدمونها لتعزيز هيبتهم في إطار نظام يقوم على السلطة الأبوية.

واستمرّ نظام علاقات التبعية هذا دون تغيير يذكر حتى النصف الثاني من القرن السادس عشر عندما بدأ البرتغاليون يفرضون سيطرتهم على حكام موتابا، وقد حدث هذا نتيجة لحروب البرتغال العدوانية في زامبيزيا الجنوبية بين عامي ١٥٦٩ و١٥٧٥[٣٣] عندما نجحت في ترسيخ

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) P.B. de Rezende, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٤١٤ و٤٢٣ و٤٢٩. وقد قدرت قيمة الكورڤا بخمسة عشر أو ستة عشر ألف كروزادوس كل ثلاث سنوات، ويبدو أن هذا التقدير مبالغ فيه إلى حد ما.

(٣١) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٢٧٢.

(٣٢) Fr. Monclaros, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٢٠٢–٢٥٣.

(٣٣) R. Gray و S. Marks، ١٩٧٥، ص٣٩٠.

أقدامها في مملكتَي أوتيقي ومانييكا الشرقيتين. وبعد عدة معارك، عقد البرتغاليون مع ملك أوتيقي في ١٥٧٥ معاهدة نص فيها على التزام قائد سوفالا وخلفائه بدفع جزية سنوية قدرها ٢٠٠ قطعة من القماش لحكام أوتيقي[٣٤]. وفي مقابل هذه الجزية ضمن التجّار البرتغاليون حرية المرور إلى مملكة مانييكا التي كانوا يعتقدون خطأً، كما أثبتت الأحداث فيما بعد، أنه توجد فيها كميات وفيرة من الذهب. وعلاوة على ذلك سمح لسكان الحصن البرتغالي في سوفالا بحرية المرور إلى الداخل على طول نهر سوفالا لشراء تمويناتهم. وفيما يخصّ أباطرة موتابا، كان يتحتّم على كل تاجر برتغالي يرغب في المرور عبر أوتيقي إلى مانييكا أن يدفع ضريبة لحاكم أوتيقي تقدّر بقطعة واحدة من كل عشرين قطعة قماش يجلبها إلى المملكة؛ غير أن التجّار الأفريقيين الذين كانوا يتاجرون في الأقمشة والعقود وغيرها من السلع مع البرتغاليين كانون يدفعون للملك ثلاث قطع من كل عشرين قطعة[٣٥]. وليس من الواضح لماذا كان التجّار الأفريقيون يلزمون بدفع قيمة أكبر مما كان يدفعه نظراؤهم من البرتغاليين، وربّما كان ذلك للحيلولة دون نشوء طبقة قوية من التجّار يمكن أن تتحدّى سلطة الملك السياسية في آخر الأمر؛ وعقدت معاهدة مماثلة مع ملك مانييكا في ١٥٧٣[٣٦].

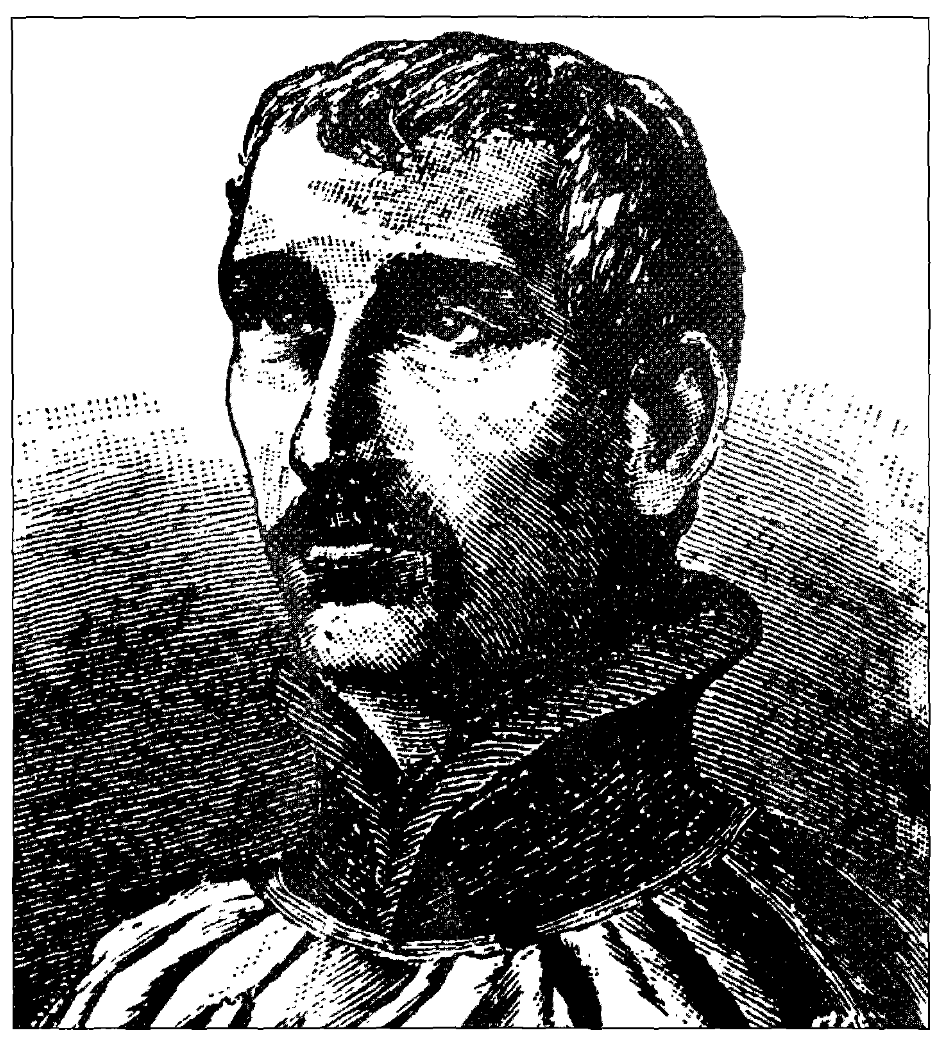
وقد أغرى هذا النجاح المحدود البرتغاليين بالمضي قدمًا في التعدّي على امبراطورية موتابا؛ وأتاحت حركات التمرّد التي نشبت هناك بين ١٥٩٠ و١٦٠٧ فرصة مؤاتية للبرتغاليين للدخول في سياسات موتابا المتشابكة؛ ذلك أن حاكمًا من حكام موتابا هو غاتسي روزيري اتّجه إلى طلب المعونة من البرتغاليين، وعقد معهم معاهدة للمساعدة العسكرية تعهد في مقابلها بالتنازل عن مناجم الذهب والنحاس والحديد والقصدير والصفيح المملوكة له[٣٧]. وقد أضفت المعاهدة على البرتغاليين مكانة الملاك رغم أنهم كانوا يفتقرون إلى الخبرة والقوة العاملة اللازمين لاستغلال المعادن؛ وأثبتت الأحداث أن المعاهدة كانت محدودة القيمة لأن البرتغاليين تركوا غاتسي روزيري يواجه مصيره بينما استمرّت الحروب الأهلية مشبوبة إلى أن مات في عام ١٦٢٤. وخلف غاتسي روزيري ابنه نيامبو كابارا ريدزي الذي أنكر عمّه ماموڤورا مشروعية حقّه في المطالبة بعرش موتابا الملكي؛ وفي الحروب التي تمخّضت عن ذلك بين هذين المطالبين بالعرش سعى ماموڤورا إلى طلب مساعدة عسكرية من البرتغاليين وحصل عليها في ١٦٢٩، وقبل أن ينضم البرتغاليون إلى ماموڤورا ضد كابارا ريدزي انتزعوا منه وعودًا تتضمّن معاهدة بشأن التبعية والتخلّي عن مناجم الفضة والذهب. وهكذا ارتقى ماموڤورا عرش موتابا بمساعدة البرتغاليين، شأنه في ذلك شأن غاتسي روزيري في عام ١٦٠٧. وكانت المعاهدة التي عقدت في وقت لاحق مع البرتغاليين تقضي بالسماح للتجّار البرتغاليين بحرية المرور في أنحاء

(٣٤) J. dos Santos, in G.M. Theal. ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٢١٩.

(٣٥) G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد السابع، ص٢٢٢.

(٣٦) المرجع السابق، ص٢١٨.

(٣٧) G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٣٦٧–٣٧٠.



اللوحة ٢٢،٥: الأب جونسالو دا سيلڤيرا الذي أدخل المسيحية في امبراطورية موتابا في ١٥٦٠. وقد قتل بأمر من الامبراطور عندما تناقلت شائعات بأنه قاد فرقة متقدمة من الغزاة البرتغاليين.

مملكته كافة، وبطرد التجّار العرب السواحيليين من الامبراطورية، وبالسماح للدومينيكان بالتبشير بدينهم . كذلك التزم بإيقاف الكورڤا التي ظل البرتغاليون يدفعونها لحكام موتابا كجزية منذ منتصف القرن السادس عشر تقريبًا، وبأن يدفع هو الجزية بدلًا من ذلك للبرتغاليين منذئذ. وعلى أثر هذه المعاهدة تزايدت أعداد التجّار والمغامرين البرتغاليين داخل امبراطورية موتابا، وقد عُمّد مامڤورا هو وزوجته، وغيّرا اسميهما إلى دومنغوس ولويزا[٣٨].

(٣٨) للرجوع إلى نص المعاهدة الكامل، انظر: J. Goelho, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الخامس، ص٢٩٠–٢٩٢.

وشجّعت معاهدة ١٦٢٩ المغامرين البرتغاليين على الاستيلاء على مساحات من الأراضي اعترف بها التاج البرتغالي فيما بعد بوصفها «أراضي التاج»، وأوشك التجّار البرتغاليون من ثم أن يصبحوا ابتداءً من ذلك التاريخ أصحاب السيطرة على البلاد بعد أن كانوا ضيوف الحكام الأفريقيين، ولكن نزعتهم الفردية وميلهم إلى الخروج على القانون أدّيا إلى ما يمكن أن يعتبر فترة سادها الاضطراب والفوضى، ولهذا يمكن أن يقال إن توغّل البرتغاليين في امبراطورية موتابا أدّى إلى تمزّقها، وإلى نشوء ظاهرة سميت نظام البرازو وإلى مولد كيان سياسي جديد هو امبراطورية روزڤي.

نظام البرازو

استمر المغامرون البرتغاليون الأفراد في اقتناء الأرض دون ضابط تقريبًا؛ وأسفر ذلك عن إنشاء عدد كبير من البرازو (إقطاعيات التاج)[٣٩]. وكانت هذه تملك للموظفين والتجّار وللطوائف الدينية ورجال الحدود من البرتغاليين.

وكان نظام البرازو يجمع بين نظامين اجتماعيين – اقتصاديين. الأول هو نظام عشائر الشونا الذي كان يرتكز على أقلية حاكمة وفلّاحين منتجين. والثاني نظام أدخل على نظام الشونا ويرتكز على ملّاك الإقطاعيات، باعتبارهم طبقة مهيمنة، وجيوش من الرقيق، ويعني هذا أن ملّاك الإقطاعيات حافظوا على النظام الاجتماعي – الاقتصادي الذي وجدوه قائمًا في زامبيزيا. واستمرّ الرؤساء الافريقيون في تأدية مهامهم التقليدية وإن «لم تعد لهم سلطة مطلقة»[٤٠]، بينما أصبح لملّاك الإقطاعيات وضع السادة بحيث كانت العلاقة بينهما تشبه العلاقة بين رئيس ومرؤوس داخل امبراطورية موتابا.

وكانت علاقات الإنتاج في داخل هذه الممتلكات إقطاعية في جوهرها، إذ كان الرئيس الأفريقي يؤدّي الجزية لمالك الإقطاعية في شكل منتجات زراعية: كالزبد، والأقمشة المنسوجة محليًا، والعسل، والتبغ، والسكر، والماشية الكبيرة والصغيرة، والعاج والتبر[٤١]. وكان مالك البرازو، نتيجة لوضعه كرئيس بحكم الواقع، يتبع الممارسات الاجتماعية الأفريقية في أمور الدين، ويتزوّج من أسر الرؤساء لتغطية اغتصابه للسلطة الأفريقية التقليدية، وتعزيز صورته بين الأفريقيين، والتغلّب على الضعف الرئيسي ألا وهو افتقاره إلى المشروعية في السياسة التقليدية الأفريقية. وقد حدت هذه الاعتبارات بالبروفسور ايزاكمان إلى وضع نظرية عن الأفرقة تزعم أن نظام البرازو باعتباره نظامًا برتغاليًا لحيازة الأرض، تغيّر بهذه الطريقة وتمّ تطويعه للوضع الأفريقي بحيث أصبح نظامًا أفريقيًا تمامًا[٤٢]، كما قال إن عملية الاندماج مع السكان المحليين على هذا النحو بدأت منذ مطلع القرن السابع عشر.

---

(٣٩) A.F. Isaacman، ١٩٧٢(ب)، الفصل الثاني؛ M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، الفصل الرابع.

(٤٠) A.F. Isaacman، ١٩٦٩.

(٤١) W.F. Rea، ١٩٧٦، ص١٠٢.

(٤٢) A.F. Isaacman، ١٩٧٢، ص٥٦–٦٣.

غير أن نظرية الأفرقة الكاملة التي يقول بها إيزاكمان لا تثبت للنقد إذا أدركنا أن نظام البرازو كان على ارتباط دائم بقدر أو بآخر بالرأسمالية التجارية؛ وكما يقول إيزاكمان، كان ملّاك الإقطاعيات يعملون كوسطاء في التجارة عبر المسافات الطويلة بين موزمبيق والهند، ومع أوروبا في نهاية المطاف، وكانوا يقومون خلال القرن الثامن عشر بتصدير العاج والرقيق أساسًا إلى البرازيل والجزر الفرنسية من مجموعة موريشيوس، وعلى هذا النحو احتفظ نظام البرازو بروابطه الاقتصادية مع أوروبا، ويمكن أن يقال من ثم إن مجتمع ملّاك الإقطاعيات احتفظ، حتى في مرحلة تفسّخه، بمعالم يتعذّر وصفها بأنها أفريقية؛ وليس أدل على ذلك من التعايش بين المستعمرين وجيش الرقيق.

وحتى عندما بلغ نظام البرازو ذروة تحوّله المفترض إلى مؤسسة أفريقية، كانت ثمة عملية عكسية ماضية في طريقها: وهي نزع الخصائص الأفريقية عن المجتمعات الأفريقية التقليدية داخل الإقطاعيات. ولأن نظام البرازو استجاب للطلب الداخلي على الرقيق فقد كان ملّاك الإقطاعيات يسترقون جيرانهم الأفريقيين ويبيعونهم ويسيؤون معاملة أبناء قومهم المستعمرين وعبيدهم سواء بسواء. وأسفر ذلك عن ظهور نظام «ارنغاس» تعرّضت حياة المستعمرين في ظله لاضطراب شديد إلى حد أوشكت أن تختفي معه التفرقة السابقة بين المستعمرين والأرقاء.

وقد قيل إنه «فيما يخصّ السيطرة اليومية على المستعمرين ظل وضع «المامبو» دون تغيير»[٤٣]. ومن الحق أن المامبو كان يتمتّع بالهيبة والطاعة من جانب شعبه بحكم صلته بالأسلاف المؤسسين، وفي ذلك يقول ايزاكمان: «عندما كان المامبو يدخل إحدى القرى كان كل عمل يتوقّف، وكان يرحّب به بجوقة من التصفيق بالأيدي – وهي العلامة التقليدية على الاحترام والملكية»[٤٤]؛ إلا أن هذه كانت مظاهر خاوية للملكية، إذ كان ملّاك الإقطاعيات يملكون في نهاية الأمر الكلمة الأخيرة في الفصل في الدعاوى القضائية والمنازعات، وفي تعيين الرئيس الأفريقي نفسه، ولم يعد الناب الذي يسقط عليه الفيل يرسل إلى الملك، ولم تعد ترسل إليه أيضًا أفضل أجزاء الحيوانات الأخرى التي كانت تموت على أراضيه[٤٥]. وحتى الحق في توزيع الأراضي اغتصبه ملّاك الإقطاعيات، ويستحيل من ثم أن يقال «إن وصول ملّاك الإقطاعيات لم يؤد إلى تدمير النظام السياسي التقليدي أو تعديله»[٤٦]. وإذا جاز لنا أن نقول إنه لم يدمر؛ فقد عدل ولا ريب على نحو واسع النطاق؛ وكان ملّاك الإقطاعيات يمثّلون المرحلة الأولى للاستعمار البرتغالي لموزمبيق: إذ كانوا جيوبًا للاستغلال السياسي والاقتصادي لم ينجح التجّار البرتغاليون في إقامتها إلا عن طريق تغيير المؤسسات السياسية والاجتماعية الأفريقية.

---

(٤٣) A.F. Isaacman، ١٩٦٩، ص١٥٨.

(٤٤) المرجع السابق.

(٤٥) المرجع السابق.

(٤٦) المرجع السابق.

الانتشار الجغرافي للإقطاعيات

كانت الإقطاعيات تتناثر على ضفتَي نهر الزامبيزي؛ إلا أنه كانت ثمة فروق بين الإقطاعيات الموجودة شمالي النهر وما كان يوجد منها في جنوبيه[٤٧]. ففي الجنوب كانت توجد «ممتلكات التاج البرتغالي» بينما لم تكن إقطاعيات الشمال كذلك؛ إذ كان حائزو أراضي التاج يخضعون لالتزامات محددة تحديدًا واضحًا. ومن الناحية النظرية، كان منح أراضي التاج مقصورًا على أجيال ثلاثة، وكان توارث الأرض لا يثبت إلا من خلال أنثى، ولم يكن من الممكن أن يزيد حجمها على ثلاثة فراسخ، وكان الحائز ملتزمًا بأداء ايجار سنوي. أما حائزو إقطاعيات الشمال فلم يكونوا خاضعين لقيد من هذه القيود، وكانوا يحصلون على الأرض نتيجة لترتيب مباشر مع الرئيس المحلي؛ وقد أدّت هذه الفروق إلى تفاوت كبير في القيمة بين إقطاعيات من حجم واحد؛ كذلك كان حائزو الإقطاعيات يقدرون قيمة أكبر لإقطاعيات الشمال لقربها من السوق (سوق زامبو) ومن مناجم الذهب خلال القرن الثامن عشر.

وقد استمرّ نظام الإقطاعيات بفضل نوعيات مختلفة من الرقيق؛ وكان كبير الأرقاء يسمّى شوانغا[٤٨] أو «عيون وآذان» مالك الإقطاعية؛ وكان يُعَيّن بسبب ولائه.

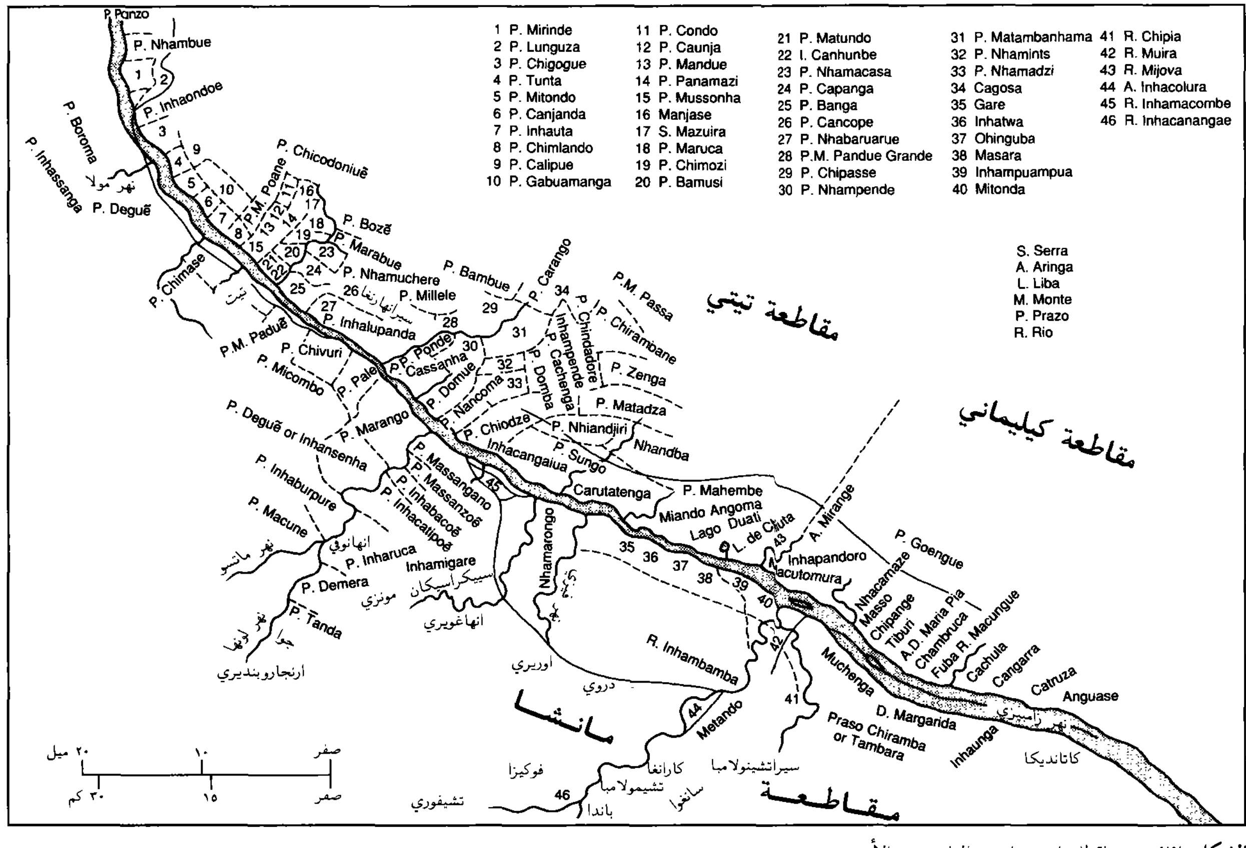
وفي كل قرية من قرى البرازو، كان يوجد واحد من هؤلاء مهمته الأساسية هي التجسّس على القادة التقليديين، وجمع المكوس والعاج، وكان مالك الإقطاعية يعتمد عليه في الحصول على المعلومات عن الأفريقيين المحليين؛ وفي حشد الرؤساء الأفريقيين غير المتمرّدين من المناطق المجاورة؛ وكان لحجم الأفريقيين الذين يعيشون في إقطاعية من الإقطاعيات أهمية حاسمة بالنسبة لمالكها لأنه كان يعتمد عليهم في إنتاج الذهب، والتجارة، وفي تأدية الجزية التي كانت تدفع عينًا، وفي الدفاع، وأحيانًا في شنّ حروب للتوسّع الإقليمي. وكان مالك الإقطاعية يعتمد في فرض سلطته على جيش صغير يسمّى تشيكوندا تتمثّل مهمته الرئيسية في القيام بأعمال الشرطة في المجتمع المحلي، والتحقّق من إطاعة قوانين مالك الإقطاعية، ومعالجة أعمال التمرّد؛ وكان عدد أفراد هذا الجيش يتراوح عادة ما بين عشرين وثلاثين رجلًا في الإقطاعيات الصغيرة، بينما كان من الممكن أن يتألف في الإقطاعيات الكبيرة من بضعة آلاف؛ وكان هذا الجيش مقسّمًا إلى مجموعات من عشرة رجال (نساكا) تحت رقابة ساتشيكوندا؛ وكان كل ساتشيكوندا يتلقّى هو ورجاله أوامرهم من موكازامبو (رئيس أرقاء)؛ وكان من الممكن أن يوجد في إقطاعية واحدة عدد يرتفع إلى عشرين أو ثلاثين من رؤساء الأرقاء تتمثّل مهامهم الرئيسية في حلّ القضايا وإجراء محاكمات بالتعذيب (موافي) لإثبات إدانة شخص متّهم بممارسة السحر أو تبرئة ساحته.

وقد ناقش انطونيو بينتو دي ميراندا، في تقرير كتبه في ١٧٦٦ عن ساحل أفريقيا، الأساليب الرئيسية التي كانت تستخدم للحصول على الرقيق، ويؤخذ مما قاله أن صيّادي الرقيق

---

(٤٧) W.F. Rea، ١٩٧٦، ص٨٨ و٨٩.

(٤٨) A.P. Miranda, in A.A. Andrade، ١٩٥٥، ص٢٦٦–٢٧٠.



الشكل ٢٢،٢: إقطاعيات وادي الزامبيزي الأدنى.

المصدر: Adapted from M.D.D. Newitt, Portuguese Settlement on the Zambesi: Exploration, Land Tenure and Colonial Rule in East Africa, 1973, p. 59, London, Longman. Adapted by kind permission of Longman Group UK Ltd.

كانوا يسرقون الأطفال ويبيعونهم للتجّار البرتغاليين وللتجّار العرب السواحيليين وللوكلاء الأفريقيين، وكان بعض الأشخاص يباعون أو يرهنون كرقيق في أوقات المجاعة: كذلك كان المجرمون الذين صدرت ضدهم أحكام بالإدانة، وأسرى الحرب والمدينون المعسرون يباعون كرقيق[٤٩]. والصورة التي تبرز من مصادر برتغالية أخرى تعكس وجود الاسترقاق على أساس طوعي.

وتتوافر أدلة كافية مع ذلك على أن بعض الذين كانوا يباعون كانوا يعتقدون «أنهم لم يكونوا أرقاء في حقيقة الأمر، بل كانوا يقومون بالخدمة شأنهم في ذلك شأن الخادم الأوروبي الذي يتّفق مع سيّده على أجر ولكنه لا يتحوّل إلى عبد له»[٥٠].

وكان الأطفال يباعون أحيانًا لأداء جزية مطلوبة في الإقطاعية، وفي هذه الحالة لم يكن الرجل يستطيع استرداد ولده إلا عن طريق مبادلته بعبد، ومن الجلي أن بعض الرؤساء والمستعمرين كانوا يجدون أنفسهم مجبرين على بيع من يعولونهم.

تدهور نظام الإقطاعيات

تدهور نظام الإقطاعيات خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر لأسباب عديدة: أولها أن سلطة مالك الإقطاعية لم تكن محددة تحديدًا دقيقًا بالمقارنة مع سلطة الحاكم الأفريقي التقليدي[٥١]. وكان هذا يغري مالك الإقطاعية في كثير من الأحيان بإساءة استعمال سلطته بإجبار الفلّاحين الأفريقيين على بيع محاصيلهم الزراعية له دون غيره، وبأسعار منخفضة بصورة مصطنعة. كذلك كان يفرض مكوسًا باهظة على الفلّاحين. وكان يعذبهم ويرتكب «مئات من الفظائع الدموية البشعة، ومن جرائم القتل الوحشية، دون أن يصل شيء من ذلك إلى علم الحكومة»[٥٢].

وكان المعمّرون يردّون بعنف على هذه الأعمال بالثورة ضد ملاك الإقطاعيات بل وبالهجرة منها. وقد استلفت ميراندا انتباهنا إلى ثورات الأرقاء الفاشلة والمناطق الحصينة التي احتمى بها الأرقاء الفارون (موسّيتوس) في أواخر القرن الثامن عشر. وتسبّبت هذه الثورات والهجرات في تدهور الإنتاج الزراعي وفي استجلاب الجفاف والمجاعة[٥٣]. ذلك أن مالك الإقطاعية كان يعتمد هو وجيوشه المؤلفة من الرقيق على المواد الغذائية التي ينتجها الفلّاحون، وكان التشيكوندا يستخدمون القوة في الحصول على المواد الغذائية من الفلاحين. وكان المستعمرون بدورهم يردّون على ذلك بالهجرة من الإقطاعية بحثًا عن الغذاء والأمن في مكان آخر.

---

(٤٩) A.P. de Miranda, in A.A. Andrade، ١٩٥٥، ص٢٦٦-٢٧٠.

(٥٠) المرجع السابق.

(٥١) المرجع السابق.

(٥٢) A.F. Isaacman، ١٩٦٩، ص١٧٠.

(٥٣) A.P. de Miranda, in A.A. Andrade، ١٩٥٥، ص٢٦٦-٢٧٠.

وكانت تجارة الرقيق من العوامل الأخرى التي أدّت إلى تدهور نظام الإقطاعيات. ففي حقبة الأربعينات من القرن التاسع عشر تزايدت تجارة الرقيق فيما وراء البحار نتيجة لاحتلال هولندا لأنغولا[٥٤]، وأوقف توريد الرقيق من أنغولا إلى البرازيل، وتحتّم على لشبونة أن تتّجه إلى ساحل أفريقيا الجنوبي الشرقي كمصدر لهم. وكان لإنشاء اقتصاد المزارع الكبرى في جزر ماسكارين الفرنسية خلال عقد الثلاثينات من القرن الثامن عشر أثره في استحداث طلب إضافي على الرقيق؛ وبالرغم من كل هذه الطلبات الجديدة، كان عدد الأرقاء الذين صدروا من زامبيزيا الجنوبية بحلول عام ١٧٥٢ صغيرًا نسبيًا، إذ تمّ الحصول على ٣٠٠ من زامبيزيا وعلى ٢٠٠ من سوفالا. وقد لاحظ مبشّر ألماني عاش في المنطقة بين عامي ١٧٥٨ و١٧٥٩ أن «عددًا قليلًا من الأرقاء أرسل إلى ما وراء البحار، وكان ينظر إلى ذلك على أنه شيء يبلغ من الشناعة أن أولئك الذين يجبرون عليه كانوا ينتحرون هربًا منه»[٥٥]. غير أن تجارة الرقيق بدأت تتزايد قرب أواخر القرن الثامن عشر إلى حد أن ملّاك الإقطاعيات في وداي الزامبيزي وجدوا فيها فرصة سانحة للثراء، وجعلت الفرق المشكلة للإغارة على الرقيق تستجلب قوافل محمّلة بهم من أراضي شيوا ونسينغا، ومانغانيا. كذلك بدأ ملّاك الإقطاعيات في بيع العبيد الذين يعملون في إقطاعياتهم مما أدّى إلى زعزعة الأسس التي كان نظام «البرازو» يقوم عليها هي ذاتها. بيد أنه فيما وراء وادي الزامبيزي لم تتأثر سائر الجهات الأخرى الواقعة في مناطق الزامبيزي الجنوبية بالتجارة بقدر يذكر؛ وتسارع تدهور نظام الإقطاعيات في جنوب الزامبيزي بدلًا من ذلك نتيجة لبروز كيان سياسي جديد خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر أقامته أسرة شانغامير المالكة في روزفي.

امبراطورية روزفي

كانت أصول امبراطورية روزفي موضعًا لاجتهادات شتّى، وضاعف من تعقّد هذه المسألة اسم «شانغامير» الذي قرن باسم مؤسّس امبراطورية روزفي في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وإن كان قد ذكر لأول مرة في القرن الخامس عشر[٥٦]. وثمة إشارات عرضية إلى اسم أسرة شانغامير المالكة في القرن السادس عشر، «وكانت آخر مرة سمع فيها عن أسلاف شانغامير عند هزيمتهم فيما بين عامي ١٥٤٧ و١٥٤٨»[٥٧]. ويبدو مع ذلك أن الإجماع ينعقد على نقاط أربع[٥٨]: الأولى، أن روزفي كانت جزءًا لا يتجزّأ من كارانغا التاريخية التي كانت تابعة لامبراطورية موتابا إلى أن انفصلت

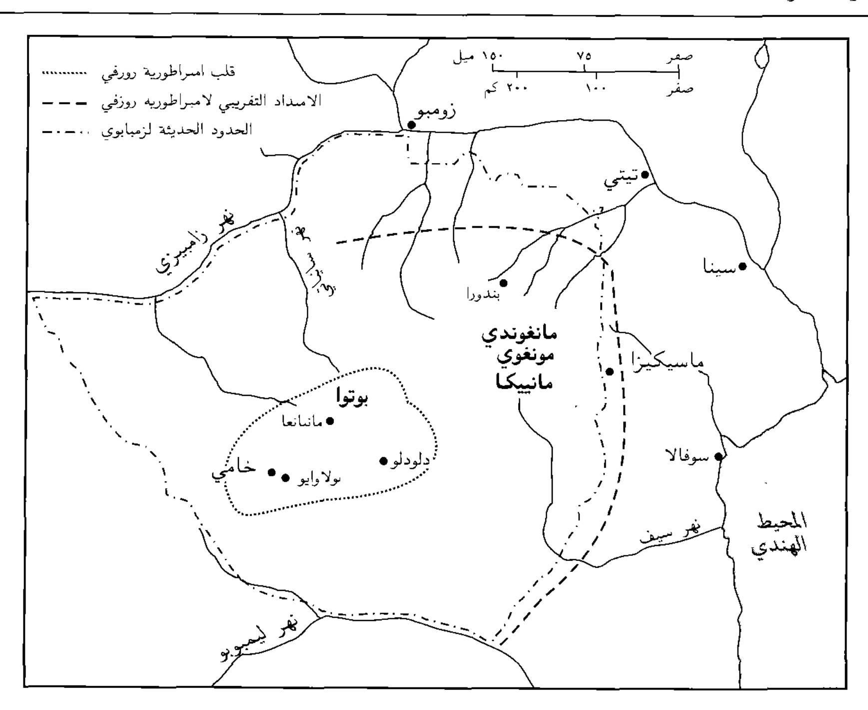
(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) أوردت هذه الملاحظة في مؤلف W.F. Rea، ١٩٧٦، ص١١٧ و١١٨.

(٥٦) D. de Alcacova to the King, Cochin, 20 Nov. 1506 in documentos Sobre os Portuguezes em Moçanbique, vol. I, p. 393.

(٥٧) D.N. Beach، ١٩٨٠، ص٢٢٨.

(٥٨) S.I. Mudenge، ١٩٧٤(أ).



الشكل ٢٢،٣: امبراطورية روزفي.
المصدر: اقتبست الخريطة من د.ن. بيتش «زيمبابوي قبل ١٩٠٠»، ١٩٨٤، ص٣٨، هراري، مطبعة مامبو.

عنها في القرن السابع عشر واكتسبت هوية مستقلة؛ والثانية، أن تسمية «روزفي» أُعطيت بادئ الأمر لقسم من عشائر كارانغا التاريخية هذه التي ارتبطت بصعود شانغامير دومبو الأول إلى السلطة بين عامي ١٦٨٤ و١٦٩٥[٥٩]؛ والثالثة، أن إنشاء امبراطورية روزفي تمّ على يدي شانغامير دومبو الأول، والرابعة، أن اسم «روزفي» الذى اشتق من فعل (كوروزفا) أو («يدمر») في لغة الشونا إما أن يكون «أتباع دومبو قد استخدموه... بدافع الزهو...»[٦٠] بسبب الدمار الذي ارتكبوه خلال حروب الغزو التي خاضوها، وإما أن يكون ضحاياهم قد أطلقوه عليهم نبزًا.

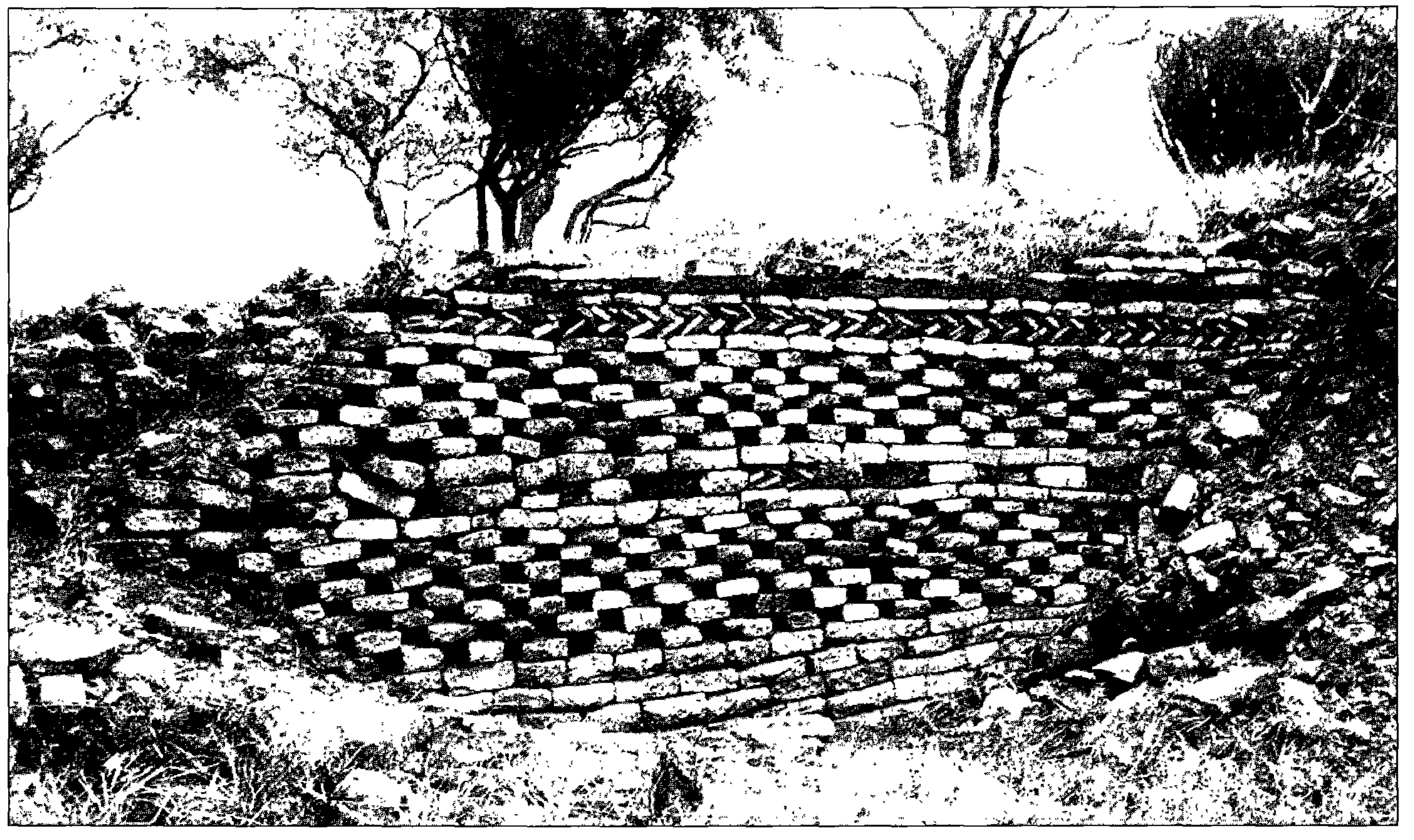
وفيما بين عامي ١٦٨٤ و١٦٩٥، بدأ دومبو شانغامير يصعد إلى السلطة شيئًا فشيئًا في الشمال الشرقي[٦١]. وليس من الواضح حتى الآن كيف تسنّى له أن يفعل ذلك، فقد كان من رعاة أباطرة موتابا ولكنه ثار عليهم، وقاد أتباعه أولًا إلى دولة توروا في الجنوب الغربي ثم إلى مملكتَي مانييكا وأوتيقي في الشرق[٦٢] وطرد التجّار البرتغاليين، الذين كانوا يحاولون غزو هذه المناطق من مملكة

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) D.N. Beach، ١٩٨٠، ص٢٢٨-٢٣١.

(٦٢) المرجع السابق.



اللوحة ٢٢،٦: زخرفة الحيطان في دانانغومبي التي يحتمل أن تكون قد بُنيت في القرن السابع عشر كمركز من مراكز دولة توروا؛ ويبدو أنها أصبحت عاصمتها في الثلاثينات أو الأربعينات من القرن السابع عشر بعد حرق خامي. وربّما عدد سكانها يرتفع إلى حوالى ٢٠٠٠ نسمة.

مونغوي في عام ١٦٨٤، ومن أراضي السهول في عام ١٦٩٣، ومن مملكة مانييكا في ١٦٩٥، فهربوا إلى زومبو حيث أنشأوا مستعمرة جديدة في ١٧١٠، ثم عادوا إلى مستعمرتهم السابقة في ماسيكازا في مانييكا؛ غير أنه كان ثمة تفاهم ضمني في كل حالة على أنهم يخضعون لسلطة سادة روزڤي من أسرة شانغامير. وهكذا تمكن حكام روزڤي من إنشاء امبراطورية امتدّت لمسافات مترامية حتى وصلت إلى بوهيرا وبوتشا ودوما والمرتفعات الجنوبية الغربية جنوبًا، كما امتدّت إلى المروج الرملية في الشمال الغربي، وإلى الأراضي العشبية في الشمال، وإلى المروج المنخفضة في الجنوب الغربي[٦٣]. وكان مركز الامبراطورية يشمل على الأرجح منطقة نديبيلي نفسها التي خلَفتها في حقبة الأربعينات من القرن التاسع عشر. واتّخذت عاصمتها الأولى في دانانغومبي. وإن كان من الظاهر أن أباطرة روزڤي كانوا يعيشون فيما بعد في خامي وناتيتالي من وقت لآخر.

ونحن نستمدّ فكرتنا عن عاصمة روزڤي من وصف يرجع إلى القرن التاسع عشر[٦٤]، على الرغم من أنها كانت قد تغيّرت قليلًا على الأرجح منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويؤخذ من روايتنا هذه أن البلاط الملكي كان يتألف من ثلاثة منازل حجرية، في كل منها غرف كثيرة كان أباطرة روزڤي يستخدمونها لتخزين مقتنياتهم؛ وكانت المنازل محاطة بأسوار مصنوعة من العاج؛ وكان شانغامير روزڤي يملك عدة بنادق حصل عليها من التجّار البرتغاليين في سنا وكان يربّي «الخنازير والكلاب الممتازة»...

«... ولا يأكل أي طعام طازج اكتفاء بالطعام البائت، وهو يشرب خمره بنفسه، وفي أيام معيّنة يخرج للصيد مع رجال بلاطه، ويرسل صيّاديه في أحيان أخرى. فإذا وافته المنية دفن في بيته دون عويل أو حداد، لأن زوجاته يقمن في اليوم التالي مباشرة بتقديم الامبراطور الجديد الذي اخترنه بأنفسهن من سلالة شانغامير إلى كبار السن، وتتولى الزوجة الأولى تتويجه بغطائين من أغطية الرأس...»[٦٥].

وقد احتفظ حكام روزڤي بهويتهم كصفوة أجنبية وسط شعب يشترك معهم في طوطم واحد (القلب)، ومع حلفائهم في الحروب التي خاضوها لغزو الشعوب الناطقة بلغة كالانغا وسكان ولاية توروا.

الإدارة الإقليمية

استخدم حكام روزڤي طرائق مشابهة للطرائق التي استخدمها حكام موتابا للحفاظ على امبراطوريتهم، وكانت آلياتها تتضمن منح الأراضي، ودفع الجزية، والدين، وتدريب جيش يتمتع بالكفاءة.

---

(٦٣) المرجع السابق، ص٢٣٦.

(٦٤) A.H.U. Lisbon Moc. Caixa 2, João Juliåo da Silva, Sofala 8th August 1844, "Memoria Respectiva a Villa de Sofala" (1836-47).

(٦٥) Anon., A.H.U. Moc. Caixa 7, Descripção Corografica do Reino de Manhica, seus custumes e leis, (1794).

فقد عمد حكام روزڤي إلى توزيع الأرض على رؤساء جدد قاموا بتنصيبهم، وفرضوا عليهم أداء الجزية، كذلك كانوا يستعينون بطبقة الكهّان في ترسيم الرؤساء، وفي ممارسات الإراقة وفي عبادات روحية مختلفة؛ كما استحدثوا تجديدات في الدين وفي جمع الجزية؛ ففي ظل أباطرة موتابا كان من عادة الرؤساء المكلفين بدفع الجزية، على ما لاحظناه من قبل، إرسالها مع حمّالين إلى البلاط الملكي مباشرة، ولكن أباطرة روزڤي نظموا دفع الجزية تبعًا لتدرّج هرمي قاعدته القرية وقمّته بلاط روزڤي. وكان كبير الموظفين وقائد جيش التومباري يشرفان على تحصيل الجزية في أنحاء الامبراطورية كافة عن طريق إرسال فرق خاصة من محصّلي الجزية إلى مختلف المقاطعات والقرى. وكان تحصيل الجزية من ثم وظيفة تخصّصية في إطار الإدارة العامة للامبراطورية، وكان بعض محصّلي الجزية يتلقّون مساندة من الجيش.

كذلك طوّرت روزڤي نظامًا دينيًا يختلف اختلافًا تامًا عن نظام الوسطاء الروحيين (مهوندورو) الذي كان سائدًا بين عشائر الشونا الشمالية والجنوبية. وكانت عبادة روزڤي لآلهة عليا تسمّى مواري ترتكز على الإيمان بوجود رب أعلى يعبّر عن نفسه عن طريق الظواهر الطبيعية مثل البرق والزلازل؛ وكان الموظفون الرئيسيون العاملون في خدمة الآلهة العليا هم «الفم» و «الأذن» و «العين»؛ ومهمتهم الرئيسية هي جمع المعلومات. وكان حكام روزڤي يستخدمون عبادة مواري لغايات سياسية.

وتستحق الكفاءة المشهودة التي امتازت بها جيوش روزڤي شيئًا من الإيضاح؛ ذلك أن الملاحظين من البرتغاليين خلال القرن الثامن عشر لم يتوقفوا قط عن إبداء إعجابهم بنظام وكفاءة هذه الجيوش التي كانت، بوجه عام، مجهّزة تجهيزًا حسنًا بالأقواس والسهام والخناجر والرماح النحيلة وفؤوس القتال، والهراوات. وكان تنظيمها يشبه إلى حد بعيد تنظيم جيوش شاكا ملك الزولو في القرن التاسع عشر[٦٦] إذ كانت روزڤي تقسم جيوشها إلى فصائل، شأنها في ذلك شأن جيوش الزولو، وكانت تتّخذ تشكيلًا هلاليًا أثناء المعارك وإن كان من الممكن العدول عن هذا الأسلوب في ظروف معينة؛ وخير مثال على ذلك معركة مونغوي التي دارت في ١٦٨٤ والتي ألحق فيها دومبو شانغامير «الذكي الماكر» الهزيمة بالبرتغاليين «بدهائه العسكري»[٦٧]. وكانت جيوش روزڤي، كعادة معظم الجيوش في المجتمعات الافريقية قبل الاستعمار، تمارس شعائر معينة لغرس البراعة العسكرية والثقة بالنفس قبل التوجّه إلى المعركة، وقد انتهى البرتغاليون إلى الاعتقاد بأن امبراطور روزڤي لديه «زيت سحري يستطيع به أن يقتل أي شخص بمجرد لمسه»[٦٨]، وما من شك في أن هذا الاعتقاد قد لعب، هو وغيره، دورًا مهمًا في تحقيق انتصارات روزڤي العسكرية.

ويمكن أيضًا تفسير براعة جيوش روزڤي في معارك القتال بالتدريب الشامل الذي كان الجنود يتلقّونه، وكان هذا يتضمن تمرينات عسكرية والتدريب على رمي السهام؛ وقد حدث

(٦٦) S.I. Mudenge، ١٩٧٤(ب)، ص٣٦٨.

(٦٧) أورد في المرجع السابق، ص٣٧٩.

(٦٨) المرجع السابق.

عناصر تدريب الجيش وتنظيمه الهرمي ببعض المؤرخين إلى عقد مقارنة بينه وبين تنظيم الجيش الروماني ومصطلحاته(٦٩). غير أن جيوش روزڤي كانت على الأرجح تسير في تنظيمها وتدريبها إلى حد بعيد على منوال جيوش الزولو واندبيلي وسوتو في مطلع القرن التاسع حسبما أشرنا اليه من قبل.

وقد أُحيط جانب آخر يتعلق بجيش روزڤي بهالة أسطورية وهو كونه لا يهزم، وتساق هزيمة البرتغاليين في أواخر القرن السابع عشر كمثال على ذلك في كثير من الأحيان. إلا أنه ينظر إلى هذه الانتصارات العسكرية بمعزل عن وجود البرتغاليين ككل في شرق أفريقيا ووسطها خلال تلك الفترة. ذلك أن البرتغاليين انما كانوا يحاربون من أجل الحفاظ على بقائهم على طول ساحل أفريقيا الشرقي ابتداء من عقد الخمسينات من القرن السابع عشر حتى عام ١٧٢٩ عندما دمّر سلاطين عمان حصنهم في مومباسا(٧٠). وكان سلطان عمان قد استقرّ في باتي وجعل يشنّ حملات عسكرية ناجحة ضد مومباسا في ١٦٦١ وموزمبيق في ١٦٧٠. وفي آذار / مارس ١٦٩٦ قام أسطول من مسقط، قدمت له تعزيزات في باتي، بمحاصرة حصن يسوع في مومباسا؛ وسقط حصن يسوع، وسقطت معه سيطرة البرتغاليين على ساحل أفريقيا الشرقية شمالي رأس دلغادو(٧١)، ويعني ذلك بعبارة أخرى أن ما واجهه حكام روزڤي في زامبيزيا الجنوبية لم يكن هو كل المجهود البرتغالي العسكري المنظم لأنهم كانوا يركّزون على استعادة سيطرتهم على ساحل أفريقيا الشرقي، ويتعذّر من ثم أن تتّخذ الهزيمة التي ألحقتها روزڤي بالبرتغاليين خلال هذه الحقبة دليلًا على كفاءة جيوش روزڤي.

كذلك كان المجهود العسكري البرتغالي في زامبيزيا الجنوبية يعتمد على ملّاك الإقطاعيات الذين كانوا هم أنفسهم في أسوأ حالات التمزّق بسبب تعارض مصالحهم الاقتصادية؛ بل إن هؤلاء الملّاك زرعوا بذور التفرقة في معظم المجتمعات الأفريقية وخاصة في أراضي موتابا وفي مملكة أوتيڤي. وإذا لم نأخذ هذين العاملين بعين الاعتبار عند تقييم أمجاد امبراطورية روزڤي وقوّتها، سهلت المبالغة في تصوير كفاءة آلة روزڤي العسكرية.

الاقتصاد

الزراعة

كانت فروع الإنتاج السائدة في مجتمعات الشونا هي: الزراعة وتربية الحيوان، وصيد الحيوانات، وجمع الثمار، وصيد الأسماك، والأشغال المعدنية؛ وكانت التجارة مع بقاع تقع

(٦٩) المرجع السابق، ص٣٧٧.

(٧٠) C.R. Boxer و C. Azevedo، ١٩٦٠.

(٧١) المرجع السابق. انظر أيضًا: G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٦٣، ص١٤١ و١٤٢.

على مسافات بعيدة وبين مختلف المناطق تكمل الاقتصاد، وكانت عشائر الشونا تزرع ثلاثة أنواع من الحبوب هي الذرة الرفيعة ونوعًا من الذرة الصفراء يتميز بمقاومة الجفاف، وأنواعًا مختلفة من السرغم[٧٢]. وكانت وحدة الإنتاج هي الأسرة، ولا توجد شواهد قوية على أن تقسيم العمل كان يرتكز بصورة جامدة على الجنس حسبما ذهب إليه بعض الكتّاب[٧٣]. وتوحي الأدلة المتوافرة بأن الوضع كان يختلف من مجتمع لآخر. ففي بعض المجتمعات، كما لاحظ باربر، «كان البالغون من الذكور في المجتمع مسؤولين عن إنشاء المساكن وتطهير الأرض الجديدة وإعدادها»[٧٤]، بينما كانت المرأة تقوم ببذر الحقول وزراعتها، وكان الرجال والنساء يشتركون معًا في جني المحاصيل. ومؤدّى ذلك أن الرجال كانوا يقومون بالأعمال الشاقة خلال الدورة الزراعية وكانت المرأة تنهض بالأعمال الأقل مشقّة، وكان ذلك يجري بروح التعاون وليس في إطار تقسيم صارم للعمل، بيد أن تقسيم العمل كان موجودًا إلى حد ما في مجتمعات معينة، مثل مجتمع هلنغوي في مناطق المروج المنخفضة، إذ كان البالغون من الذكور يخصّصون معظم الوقت لقنص الحيوانات وصيدها، بينما كان الصغار يرعون الماشية، والنساء يزرعن الحقول.

وكان موسم حراثة الأرض يمتد من أيلول / سبتمبر إلى تشرين الثاني / نوفمبر؛ وكان الفأس هو التكنولوجيا الأساسية؛ وقد استوجبت هذه التكنولوجيا بحكم طبيعتها القاصرة تنقّل الزراعة بحيث كانت الأراضي القديمة تترك عندما تستنفد ثم تفتح أراض جديدة. وكان فتح الأراضي الجديدة يتطلب «قطع الأحراج وحرقها ليصير الرماد سمادًا للأرض»[٧٥]. وقد وجّهت الانتقادات للتقنيات الزراعية المدمّرة التي تتمثّل في «القطع والإحراق» لكونها تنطوي على هدر للأرض. ولكنها لم تكن، كما لاحظ اللورد هيلي في كتابه «دراسة استقصائية عن أفريقيا»، «عملية بربرية بقدر ما كانت تنازلًا أملته طبيعة التربة»[٧٦]. فقد كانت الزراعة عند قبائل الشونا، شأنها شأن معظم الاقتصادات الزراعية في مرحلة ما قبل الاستعمار، مطوعة للظروف المحلية، ولهذا وجدت ممارسات عدة في مجال الزراعة المتنقلة.

وشهدت الحقبة ما بين عام ١٥٠٠ وعام ١٨٠٠ إدخال محاصيل جديدة من أوروبا وآسيا تدريجيًا في منطقة الزامبيزي الجنوبية. وقد أدخلت المحاصيل الجديدة بصورة أساسية على طول الساحل في المناطق التي شيّد فيها البرتغاليون مستوطناتهم؛ ففي سوفالا ومنطقة الزامبيزي الأدنى التي تقع بين نهري تنداكولو ولوابو – كان الفلّاحون الأفريقيون يزرعون الأرز واليام (نوع من البطاطا الحلوة)، وإن كان هذان المحصولان لم يتحوّلا إلى غذائين رئيسيين في أي وقت

(٧٢) D.N. Beach، ١٩٧٧، ص٤١.

(٧٣) W.J. Barber، ١٩٦٤، ص٤٦.

(٧٤) المرجع السابق.

(٧٥) المرجع السابق، ص٤٥.

(٧٦) ورد في W.J. Barber، ١٩٦٤، ص٤٥.

من الأوقات[٧٧]؛ كما كانوا يزرعون قصب السكر لأكله وليس لصنع السكر فلم تكن لديهم لا الخبرة ولا الأدوات اللازمة لذلك؛ كذلك كان الفلّاحون الافريقيون يزرعون كثيرًا من أشجار الفاكهة المستجلبة من الهند والبرتغال مثل التين والأناناس والجوافة والببّايا والبرتقال، بالإضافة إلى أنواع مختلفة من البطيخ والخيار والبطاطا الحلوة والليمون، وكانت أنواع معينة من أشجار هذه الفاكهة تنبت بمفردها في الأدغال كما لاحظ جواو دوس سانتوس في ١٥٩٦:

«في مكانين على طول نهر سوفالا يوجد بستانان غير مملوكين لأحد يغصّان بأشجار البرتقال والليمون، ويستطيع من يرغب أن يجني هذه الفاكهة بملء حريته، وقد بلغ من كثرة الليمون أن الأفريقيين كانوا يحملونه في قوارب ويذهبون به إلى سوفالا حيث يبيعونه بلا ثمن تقريبًا، ويقوم سكان الحصن بتمليحه وتعبئته في براميل وجرار يرسلونها إلى الهند حيث يجد إقبالًا فائقًا ويؤكل مع الأرز»[٧٨].

فمن الظاهر إذًا أن زراعة هذه الفواكه الأجنبية لقيت تشجيعًا يرجع في معظمه إلى وجود طلب عليها من التجّار الأجانب؛ وتتوافر الشواهد أيضًا على أن القمح كان يزرع في مملكة مانييكا خلال نيسان / أبريل وأيار / مايو، وقد ذكر الأب غاسبار ماسيدو أن الغلة كانت جيدة، وأن حبة القمح الواحدة كانت تنتج «خمسين سنبلة»[٧٩]. وثمة شواهد أيضًا على أن الفول السوداني كان يزرع في مانييكا في ١٧٧٨[٨٠].

وبالإضافة إلى الحبوب والفاكهة «كان نوعان من البقول يزرعان في كل مكان هما الفول السوداني واللوبياء»[٨١]. وعلى ما لاحظناه من قبل، لم يصبح أي محصول من المحاصيل التي أدخلت من أوروبا وآسيا غذاءً رئيسيًا لدى قبائل شونا في أي وقت من الأوقات.

ويختلف الحال بالنسبة للذرة التي أدخلت في منطقة الزامبيزي الجنوبية خلال القرن الثامن عشر وشيئًا فشيئًا أصبحت مثل الذرة الرفيعة والسرغم من أغذية الشونا الرئيسية في القرن العشرين وخاصة بين سكان المدن.

نيانغا والمروج المنخفضة

كان الاقتصاد الزراعي يختلف في مناطق نيانغا والمروج المنخفضة من وجوه عديدة عما كان عليه في المناطق السهلية، ذلك أن مرتفعات نيانغا تتميّز بضعف تربتها وحدة منحدراتها. وكان الجانب الأكبر من الأراضي الواقعة في شمالي نيانغا محاطًا بمصاطب ذات حيطان حجرية جافة

(٧٧) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٢٦٩.

(٧٨) المرجع السابق، ص١٩٠.

(٧٩) G. Macedo، ١٨٩٠، ص١٥٠.

(٨٠) J. Baptista Moutaury, in A.A. Andrade، ١٩٥٥، ص٣٦٢.

(٨١) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص٤٩.

بارتفاع متر تقريبًا؛ وكانت هذه المصاطب مقامة على جوانب الجبال لغرض بسيط هو صون التربة والتخلّص من الحجارة تمامًا[٨٢]. ويعني ذلك أن إنشاء المصاطب كان يستخدم كوسيلة للتحكم في بيئة خطرة طوال ثلاثة قرون أو أكثر حتى عام ١٨٠٠. ويمكن أن يقال إن هذه المصاطب العديدة «تمثّل أدلة متراكمة على وجود زراعة على نطاق محدود خلال أعوام كثيرة مختلفة»[٨٣] وتتوافر الشواهد أيضًا على أن قدرًا محدودًا من الري كان يمارس، ولكن لتأدية دور إضافي نظرًا لأن منطقة نيانغا تتمتّع عادة بقدر معقول من مياه الأمطار سنويًا. والراجح هو أن ري بساتين الخضر والذرة والموز في مواسم الجفاف، الذي لا يزال يمارس في هذه المنطقة، كان تقليدًا زراعيًا موروثًا يرتدّ إلى القرن الثامن عشر. وبالمثل يمكن ملاحظة شواهد على وجود هذا التقليد الزراعي في إقامة المصاطب فوق المنحدرات الدنيا، وفي إنشاء الأسيجة في أراضي الوديان في منطقة نيانغا. ويذهب روجر سمرز إلى أن تونغا / سنا مارستا هذا النوع من الزراعة قبل أن يستوعبهما مجتمع مانييكا خلال القرن الثامن عشر[٨٤].

اقتصاد المروج المنخفضة

كان اقتصاد المروج المنخفضة مختلفًا؛ إذ كان يقطن فيها شعب نهري هو شعب هلنغوي يمارس أساسًا صيد الحيوانات وجمع الأقوات، وصيد الأسماك. ولا يمارس الزراعة إلا على نطاق محدود[٨٥]. ولأن كمية الأمطار التي تسقط في المروج المنخفضة قليلة جدًا، فإن جمع الأقوات يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد حتى في الآونة الراهنة؛ وكانت الفاكهة المجموعة هي تلك التي تستخدم أساسًا في صنع المشروبات بما فى ذلك نكاني (مارولا – Sclerocarya caffra) وماهانغا (نخيل ايلالا – Hyphaene natalenis) الذي كان يستخدم في صنع نبيذ مسكر يسمّى نجيماني أو تشِموا، وشجرة كواكا (برتقال القرود – Strychnos madagascariensis). وفاكهة البا أو باب (وهو شجر استوائي عريض الجذع). وكان النساء والأطفال يجمعون هذه الفاكهة بينما كان الرجال يصطادون الحيوانات الكبيرة. كذلك كان منوطًا بالنساء والأطفال قتل الفئران، وجمع يرقانات الفراشات الفضية من الأشجار، والتقاط الجراد.

وكان أبناء هلنغوي، ولا يزالون حتى اليوم، صيّادين مهرة. وقد قيل إن كثرة أنواع الحيوانات في المروج المنخفضة جعلت منها «جنّة للصيّادين»[٨٦]. كذلك كان صيد الأسماك من المهن المهمة، ذلك لأن أنهار المروج المنخفضة كانت كما هي الآن غنية بالأسماك.

---

(٨٢) J.E.G. Sutton، ١٩٨٣، ص١٢.

(٨٣) المرجع السابق.

(٨٤) المرجع السابق.

(٨٥) J.H. Bannerman، ١٩٨١.

(٨٦) المرجع السابق.

ومثلما كان عليه الحال بالنسبة للحيوانات، كان الرجال هم الذين يقومون بمعظم عمليات صيد الأسماك على مدار السنة، وكانت أكثر الأساليب فعالية لصيد الأسماك بكميات كبيرة هي استخدام الشباك المصنوعة من القصب. وكانت هذه الشباك تنصب ببراعة عند التقاء الأنهر: أو كانوا يعمدون أحيانًا إلى إرسال النساء والشبّان للمشي في اتجاه منحدر النهر لدفع السمك أسرابًا داخل الشباك. وينبغي أن نلاحظ مع ذلك أن الاختلاف بين أنشطة صيد الحيوانات والأسماك لدى قبائل هلنغوي وسائر سكان منطقة الزامبيزي الجنوبية خلال هذه الفترة لم يكن سوى اختلاف في الدرجة، لأن صيد الحيوانات والأسماك كانا كلاهما يمارسان لدى سكان السهول والممالك الساحلية. وقد لاحظ دوس سانتوس في تعليقه على موضوع صيد الأسماك في أواخر القرن السادس عشر، أنه: «عندما كان سوفالا يرتفع في الشتاء، كان كثيرًا ما يفيض من ضفتيه ليغرق الحقول والبرك الموجودة فيها التي كانت تمتلئ بأسماك النهر»(٨٧)؛ ويستطرد دوس سانتوس في وصف مختلف أنواع الأسماك؛ وقد اشتهرت منطقة نيانغا ولا تزال بأسماك السالمون؛ وكان صيد الأسماك وقتئذ يمارس، كما هو الحال الآن، في الأنهار الكبيرة والصغيرة في منطقة الزامبيزي الجنوبية.

ولم يكن صيد الحيوانات، شأنه في ذلك شأن صيد الأسماك، باعتباره وسيلة لكسب العيش، احتكارًا لسكان هلنغوي في المروج المنخفضة. ففي جهات شتّى من امبراطورية موتابا كان الرجال يصطادون أنواعًا لا يحصيها العد من الحيوانات من بينها الأسود، والنمور، والفهود، وأفراس الماء، والأفيال، والجواميس، والأبقار البرية، والظباء الأفريقية الضخمة والغياتل. ولم تكن الأنواع التي كان يمكن قتلها للحصول على الغذاء تقع تحت حصر، إذ كانت طيور الدجاج الحبشي توجد بالمئات في الغابات القريبة من الحقول. وكان الصيّادون التقليديون المحترفون يستخدمون الفخاخ والحراب والهراوات والأقواس والسهام لقتل الحيوانات؛ وتحسّنت كفاءة الصيّادين بعدما أدخل البرتغاليون الأسلحة النارية في أوائل القرن السادس عشر.

ومن الخطأ أن نعطي انطباعًا بصدق الخرافة التي تقول إن «أبناء هلنغوي كانوا صيّادين وحسب»(٨٨) أو أن نساعد على استمرارها؛ إذ تشهد قدرتهم على التمييز بين مختلف أنواع التربة بأنهم أولوا للزراعة الاهتمام نفسه الذي أولاه لها نظراؤهم من عشائر الشونا في جهات أخرى من منطقة الزامبيزي الجنوبية. وكان سكان هلنغوي يفاضلون بين أنواع التربة تبعًا لقدرتها النسبية على احتجاز الرطوبة(٨٩) وقد أسموا التربة الرملية، التي كانوا يبنون مساكنهم فوقها، نثلاقا؛ وهذا النوع من التربة يصلح لزراعة الخيار واليقطين (القرع)، واللوبياء، واللوز، والفول السوداني. كذلك كانوا يزرعون الذرة الرفيعة والسرغم في التربة الرملية، ولكنهم كانوا يفعلون ذلك في الوديان أو في المناطق المجاورة؛ ولأن سقوط الأمطار لم يكن منتظمًا، فقد كان للندى الذي يسقط في تلك

(٨٧) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٢٦٤.

(٨٨) J.H. Bannerman، ١٩٨١، ص١٩.

(٨٩) المرجع السابق، حديث مع أمي، برتينيا كواتييني بهيلا (البالغة من العمر ٦٧–٦٨ عامًا)، ٨٥/٥/١٩، بروديل.

الوديان دور مهم في زراعة السرغم، وكان أبناء هلنغوي يسمّون التربة البازلتية تسوڤولو. وهذا النوع من التربة يتميّز بالخصوبة، وكانوا يزرعون فيها الذرة وأنواعًا متنوعة من الخضر. وهي تمتاز عن غيرها من أنواع التربة باحتجازها للرطوبة فترة طويلة بعد الأمطار الغزيرة؛ ولهذه الخاصية أهميتها بالنسبة لزراعة الذرة التي تتطلب كمية كبيرة من مياه الأمطار في منطقة لا تسقط فيها الأمطار بصورة منتظمة. ويبدو أنه لم يكن ثمة نقص في الأرض، وأن العائق الوحيد هو عدم انتظام الأمطار. وفي سنة الإقبال، كان سكان هلنغوي ينتجون فائضًا من الحبوب «قد لا يكون كافيًا دائمًا لتلبية احتياجاتهم طوال كل سني الجفاف ولكنه كان يحسّن من وضعهم»[٩٠].

وقد أُبديت آراء مختلفة بشأن كفاية الاقتصادات الزراعية في مجتمعات الشونا فيما بين عامي ١٥٠٠، و١٨٠٠. ففي عام ١٥٦٩ أدان الأب مونكلارو الفلّاحين الأفريقيين «لكونهم لا يعرفون فضيلة الادّخار، وسرعان ما يبدّدون المحاصيل الجديدة ويستهلكونها في الاحتفالات وفي الشراب»[٩١]؛ بيد أن أنطونيو غوميز لاحظ في ١٦٤٨ أن الفلّاحين الأفريقيين أنتجوا فائضًا بقي حتى العام التالي، وأن «سلال الحبوب لا تفرغ عندهم»[٩٢]؛ وعلى عكس ذلك ذهب مانويل باريتو في ١٦٦٧ إلى أن الأفريقيين «لا توجد لديهم ولا يمكن أن توجد لديهم أي تموينات مدّخرة من عام لآخر»[٩٣]؛ وفي ١٦٩٦ لاحظ انطونيو داكونسيكاو أن شعب امبراطورية موتابا يقوم «بفلاحة مزارعه، وأن الملك يملك مزرعة يقوم خدمه بفلاحتها، وأنها تتجاوز نطاق البصر؛ وأحيانًا يتعهدها بنفسه؛ وهو يجمع منها فيما بعد مقادير كبيرة من الأغذية تكفيه للعيش في وفرة بل وفي رغد، لا بمفرده فقط وإنما مع زوجاته أيضًا»[٩٤]؛ كذلك يحدّثنا الأب الجيزويتي خوليو سيزار، الذي زار بلاط موتابا في ١٦٢٠، بأن ملك موتابا يولي اهتمامًا للزراعة؛ ونقل خوليو سيزار أن شعب موتابا لم يكن يحتقر لقب «مزارع» وعلى العكس يقول هذا القسيس انه أرسل بسرعة لأن الامبراطور كان يريد «أن يذهب لتعهّد أنشطته الزراعية لأن وقت بذار الحقول قد حان»[٩٥].

وهذه الأقوال المتضاربة التي صدرت عن مراقبين برتغاليين تبرز بوضوح مدى الحاجة إلى تحديد الأماكن والتواريخ عند مناقشة كفاية الزراعة في العصر السابق على الاستعمار في منطقة الزامبيزي الجنوبية؛ إذ تشير الدلائل التي أوردت أعلاه إلى أوضاع كانت سائدة في سنوات معينة في أماكن محددة من هذه المنطقة، ولا يجوز أن تستخدم مبررًا للتعميم. وينبغي أن تناقش مشكلة المجاعة والجفاف في إطار زمان ومكان محددين. وسوف نرى فيما بعد أن الحروب البرتغالية العدوانية خلال القرن السابع عشر تسبّبت في مجاعات دفعت الفلّاحين إلى

---

(٩٠) J.H. Bannerman، ١٩٨١، ص١٩.

(٩١) M. Barreto, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٢٣١.

(٩٢) A. Gomes، ١٩٥٩، ص٢٢٠.

(٩٣) M. Barreto, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٤٧٨.

(٩٤) F. de Souza، ١٧١٠، المجلد الأول، ص٨٣٧.

(٩٥) A. de Conceicao، ص٦٦.

ترك أراضيهم. ومن الممكن أن يكون تقرير باريتو يشير إلى مكان بعينه في مملكة موانغوي حيث كان البرتغاليون، والعرب السواحيليون يقتتلون في ١٦٦٧ على السيادة التجارية؛ كذلك كان ذلك الكاتب المجهول الذي عاش في القرن الثامن عشر معنيًا في المقام الأول بالوضع في مملكة مانييكا أو ربّما بمجاعة في جزء معين من مانييكا. وقد كان من الضروري أن يكثر الحديث عن المجاعات المتكررة، وعن قدرة الفلّاحين الافريقيين على تخزين المواد الغذائية لأن روايات البرتغاليين عن هذا الموضوع ابتداء من ١٥٠٠ وحتى ١٨٠٠ وما بعدها حملت بعض المؤرّخين، مثل ديڤيد بيتش، على الإفراط في التعميم بخصوص المجاعات في منطقة الزامبيزي الجنوبية قبل العهد الاستعماري وفي أثنائه.

وقد وصف بيتش الزراعة لدى عشائر الشونا قبل العهد الاستعماري بأنها كانت «نافعة ولكنها كانت راكدة بصورة خطرة»[٩٦]؛ ويرجع ذلك في رأيه إلى أنه «لم يكن ثمة اختيار للمحاصيل والتربة وإلى انعدام القدرة على التنبؤ بالمجاعة على نحو يسمح بالاستعداد لدرء هذه الكوارث سواء أكانت بفعل المناخ أو الجراد أو بفعل نوائب أخرى»[٩٧]. وهو يذهب أيضًا إلى أن مخازن الحبوب «لم تكن تكفي لاختزان حبوب تكفي لإطعام السكان طوال مجاعة بالغة السوء»[٩٨]. وينبغي أن نلاحظ أولًا أن مجتمعات الشونا ذاتها لم تكن «راكدة»؛ بل كانت لمختلف مجتمعات الشونا صلات مع بعضها البعض ومع مجتمعات افريقية أخرى مجاورة مثل العرب السواحيليين ابتداءً من القرن العاشر أو قبله، والبرتغاليين منذ أوائل القرن السادس عشر؛ وكانت هذه الاتصالات تمثّل جهودًا لتغيير أوضاعها المادية عن طريق المقايضة والتبادل. وقد أدخل فلّاحو الشونا على ما لاحظناه من قبل محاصيل جديدة طوال الفترة من ١٥٠٠ حتى ١٨٠٠؛ ولم يكن من الممكن أن تكون هذه التطورات معالم اقتصاد زراعي يتّسم بالجمود في العهد السابق على الاستعمار، وقد بدّدت من قبل الخرافات التي تحدثت عن تميّز الاقتصادات الزراعية الافريقية في حالة غربي أفريقيا بطابع السكون بفضل كتابات أ.غ. هوبكنز؛ إذ يلاحظ بحق:

> «أن التاريخ الزراعي في مرحلة ما قبل الاستعمار كان يتميّز بالتجديد لا بالركود؛ والافتراض الذي يذهب إلى أن الاقتصاد كان ساكنًا، وأنه جُمّد منذ فجر التاريخ الأفريقي، لا يثبت للمناقشة، ومن الواجب أن يستخدم المفهوم القديم عن «المجتمع التقليدي» بحذر بل وقد يحسن بنا أن لا نستخدمه على الإطلاق. ورغم أن الاتصالات مع قارّات أخرى أدّت إلى إدخال أنواع معيّنة من الأعشاب، مثل الكلأ الرمحي، فما من شك في أن استيراد البذور والنباتات قد عاد على غرب أفريقيا بفائدة عظيمة بوجه عام، إذ أتاحت المحاصيل الجديدة الوسائل اللازمة لتحسين التغذية، والحدّ من خطر المجاعة، ومكنت من إعالة أعداد أكبر من السكان»[٩٩].

(٩٦) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص٤٠.

(٩٧) المرجع السابق.

(٩٨) المرجع السابق.

(٩٩) A.G. Hopkins، ١٩٨٣، ص٣١.

وقد ثبت أن الفكرة التي تزعم أن فلّاحي الشونا كانوا ضحايا لا حول لهم ولا قوة أمام الجفاف والمجاعات لا تستند إلى أساس، إذ أوضح الدكتور ريتشارد موتيتوا أنه فيما يخصّ سكان دوما في الجنوب الشرقي على سبيل المثال: «كانت لديهم عدة طرق للتنبؤ بالجفاف»[١٠٠] كذلك كانت لديهم عدة طرق لمكافحة المجاعة مثل مقايضة الحبوب بالملح، واللحم، والأسماك، وناب الفيل، والحصر، والأواني، والسلال، والرماح، والسهام، والمجوهرات، وكانوا يلجأون إلى التسوّل في بعض الأحيان، وكان الشونا يحصلون أيضًا على الحبوب أثناء المجاعة عن طريق نظام يسمّى موكو مونديرا[١٠١]، وهو يعني أن يقترض الشخص الحبوب على أساس ردّها دون فوائد في الموسم الجيّد التالي، وفي الأحوال الصعبة كان الرجل يستطيع أن يرهن ابنته. وينبغي أن نتذكر أن فروعًا أخرى من فروع الإنتاج، ولا سيّما صيد الحيوانات والأسماك وجمع الثمار، لم تختف بعد إدخال المحاصيل الجديدة، لكنها طوعت للاقتصاد الزراعي الجديد، وأصبحت بالتالي تشكل وسيلة مهمة لمكافحة الجفاف والمجاعة.

ويورد موتيتوا في دراسته حججًا مقنعة على أن مشكلة التخزين لم تكن ذات خطر لأن محاصيل الشونا الرئيسية الثلاثة، وهي الذرة الرفيعة والذرة المتهدلة والسرغم، يمكن تخزينها بسهولة تامة لمدة تزيد على ثلاثة أو أربعة أعوام[١٠٢]. كما أن ملاحظة بيتش التي ذهب فيها إلى أن الرطوبة كانت تزيد من بلل سلال الحبوب أثناء موسم الأمطار، وهو ما كان يتسبّب إما في تعطن الحبوب أو في تسهيل التهام الحشرات القارضة لسلال الحبوب، لم تأخذ بعين الاعتبار بدرجة كافية الاحتياطات التي كان فلّاحو الشونا يأخذونها لصون الحبوب، إذ كانت سلال الحبوب تغطّى بعناية «من الداخل ثم تغلق بإحكام»[١٠٣] وبهذا كانت تصبح مصمتة. كذلك كانت سلال الحبوب توضع على صخور عارية لمنع النمل من الوصول إليها، وفي حالة عدم وجود هذه الصخور كانت سلال الحبوب توضع فوق صواري مرتفعة إلى حد معقول كي يمكن اكتشاف النمل بسهولة قبل أن يتطرّق إليها أي تلف؛ وثمة خطر، وهو ما يحرص موتيتوا على ملاحظته، «من التركيز على سنوات الجفاف على حساب السنوات العادية أو السنوات التي تزيد عن المتوسط، وقد يضاف إلى ذلك، ودون اعتبار للزمان والمكان»[١٠٤]. وتوحي أوضاع مماثلة في أماكن أخرى من أفريقيا بشأن كفاءة الزراعة في المرحلة السابقة على الاستعمار بأن «الصورة الأكثر سوادًا» لكفاية زراعة الشونا في تلبية احتياجات الفلّاحين يتعذر تبريرها؛ ويقول والتر رودني ان معظم المجتمعات الافريقية تمكنت بالفعل من زيادة زراعة أراضيها بغضّ النظر عن فترات المجاعة[١٠٥]. وفي سياق تاريخي مختلف، يلاحظ ميراكل:

---

(١٠٠) R.M.G. Mutetwa، ١٩٧٦، لم يُنشر، ص٢٣٨ و٢٣٩.

(١٠١) المرجع السابق.

(١٠٢) المرجع السابق، ص٢٣٦ و٢٣٧.

(١٠٣) المرجع السابق.

(١٠٤) المرجع السابق.

(١٠٥) ورد في R.M.G. Mutetwa، ١٩٧٦، ص٢٤٠.

«لا يزال علينا أن نعرف الكثير عن اقتصادات أفريقيا الاستوائية إلا أنه يبدو بوضوح متزايد أن عدة افكار نمطية عن هذه الاقتصادات تحتاج إلى إعادة نظر»[١٠٦].

ولم تكن هذه الملاحظة عن زراعة الفلّاحين في عصر ما قبل الاستعمار أصدق في أي مكان منها بالنسبة للشونا.

تربية الحيوانات

كانت تربية الحيوانات فرعًا مهمًا من فروع الإنتاج في امبراطوريتي موتابا وروزڤي، وكانت تشمل تربية الأغنام والماعز والماشية، وقد كانت الأهمية الاقتصادية لتربية الماشية في المجتمعات الافريقية موضع اهتمام بالغ من المؤرّخين الاقتصاديين؛ ذلك لأن الماشية توفّر اللحوم والألبان والأسمدة العضوية التي كانت المجتمعات الزراعية تستهلكها أو تبيعها[١٠٧]؛ وكانت ملكية الماشية تلعب علاوة على ذلك دورًا اجتماعيًا؛ إذ كانت تمنح لمالكها مكانة اجتماعية؛ فكلما تزايد عدد الماشية التي يملكها الفرد في المجتمع تزايد احترامه «لا لإخلاصه الذي لا يتزعزع للقيم المتعارف عليها، بل لمهارته فى السيطرة على مورد رئيسي»[١٠٨].

ففي منطقة تتعرّض للجفاف الشديد أحيانًا، كانت الماشية تقدّم ميزة البقاء لوقت أطول من «الحبوب المخزونة»[١٠٩]؛ وقد يفسّر هذا لماذا كانت مجتمعات الشونا تعبّر عن قيمها التبادلية على أساس الماشية. وتبرز الوثائق البرتغالية دور الماشية الرئيسي في اقتصاد كل من امبراطوريتي موتابا وروزڤي. وقد ازدهرت قطعان ضخمة من الماشية وخاصة في مناطق المروج العليا التي لم تكن مهدّدة بذبابة تسي تسي[١١٠]. وتتوافر شواهد على أن حكام موتابا وأسرة شانغامير في روزڤي كانوا ينتجعون الكلأ، وهو يعني تنقّل الماشية بصورة موسمية. وبوجه عام كانت ممارسة انتجاع الكلأ تخضع لعوامل ثلاثة[١١١]: أولًا كان حجم القطيع له أهميته؛ فمع ضخامة حجم القطيع كان مالكو الماشية يحتاجون إلى مزيد من الأرض. ويفسّر التهديد بالكوارث لماذا كانت توجد منذ أيام زيمبابوي الكبرى من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر هجرة سنوية للماشية من المروج المرتفعة إلى المروج المنخفضة خلال موسم الجفاف بحثًا عن مراعٍ أفضل[١١٢]. وكان الرعاة يسوقون ماشيتهم إلى المروج المرتفعة مع بداية موسم الأمطار الذي كان يتسبّب في مرض ينقله الذباب. ثانيًا كان انتجاع الكلأ

(١٠٦) المرجع السابق، ص٢٤١.

(١٠٧) W.J. Barber، ١٩٦٤، ص٤٧.

(١٠٨) A.G. Hopkins، ١٩٨٣، ص٤٢.

(١٠٩) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص٤٢.

(١١٠) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص٥١.

(١١١) للرجوع إلى التاريخ العام لانتجاع الكلأ، انظر A.G. Hopkins، ١٩٨٣، ص٤١.

(١١٢) للرجوع إلى معلومات عن ممارسة انتجاع الكلأ في منطقة الزامبيزي الجنوبية، انظر P.S. Garlake، ١٩٧٨.

يتحدّد تبعًا لدرجة التركيز على تربية الحيوانات إذ كان الماء والملح نادرين، وكانت المراعي تنحو لأن تكون سيئة في منطقة المروج المرتفعة خلال موسم الجفاف، ولهذا كانت الماشية تنقل مرة أخرى إلى المروج المنخفضة؛ ويعني ذلك أن التوزيع الطبيعي للمواد الغذائية الضرورية كان عاملًا مهمًا في ممارسة انتجاع الكلأ. وثالثًا، كان انتجاع الكلأ يمارس لأغراض تجارية؛ ذلك أن المزارعين والرعاة كانوا في حاجة إلى تبادل منتجاتهم. وكان من أسباب انتجاع الكلأ مبادلة المنتجات الحيوانية مقابل الحبوب، ونتيجة لذلك كانت النزاعات تنشب أحيانًا بين الرعاة والمزارعين كلّما أتلفت الماشية محاصيل المزارعين. وأدّى هذا بدوره إلى تغيير في مدار انتجاع الكلأ و/أو الهجرة إلى مناطق جديدة تمامًا؛ وهكذا تحوّل الرعاة إلى معمّرين. وقد جمع بيتش بعناية الوثائق المتعلقة بمعظم هذه التحركات السكانية منذ أواخر القرن السابع عشر وبما نتج عنها من إنشاء مستوطنات جديدة في شمالي هضبة الشونا وفي شرقيها وجنوبيها[١١٣].

إلا أنه فسّر هذه الظواهر من زاوية العامل السكاني؛ ومن الجائز أن تكون الضغوط السكانية التي حدّدها متصلة أيضًا بقطعان الماشية وندرة المراعي، وقد استلفت جيفي غاي انتباهنا إلى وضع مماثل في بلاد الزولو خلال الحقبة الأخيرة من القرن الثامن وإلى أهمية العوامل الايكولوجية والمناخية والنباتية في التاريخ[١١٤].

وقد يقال إن ممارسة انتجاع الكلأ مكّنت سكان موتابا وروزڤي من الاحتفاظ بقطعان ضخمة. وكانوا يربّون في الغالب نوعين من الماشية: النوع الصغير الذي كان يربّى في الشمال الشرقي وفي منطقة نيانغا الجبلية، والنوع الكبير الذي كان يربّى في الشمال الغربي[١١٥]. ولا تقدم الحفائر والوثائق البرتغالية إلا النزر اليسير عن إدارة الماشية وتوزيعها من القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر. وتشير المصادر البرتغالية باستمرار إلى أن منطقة الزامبيزي الجنوبية كانت غنية بالماشية والحيوانات الأخرى وأن الافريقيين كانوا يطهون لحومهم في اللبن بدلًا من الماء[١١٦]. وهذه العبارة الأخيرة تنطوي على مبالغة، ولكنها تشهد مع ذلك بوفرة الماشية في المنطقة. وكان جانب من هذه الماشية يبادل مقابل الأقمشة وغيرها من السلع الأجنبية؛ من ذلك أن عشائر تروا التي كانت تعيش في خامي كانت تصدّر الماشية إلى وادي الزامبيزي خلال القرن السادس عشر[١١٧].

وتوجد شهادات عديدة عن الدور الرئيسي الذي لعبته الماشية في اقتصاد روزڤي منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. ففي أوائل القرن السادس عشر، سجل ديوغو دي

---

(١١٣) D.N. Beach، ١٩٨٠(أ)، الفصل الثامن؛ J.M. Gray، ١٩٧٩، الفصل الأول.

(١١٤) D.N. Beach، ١٩٨٠، الفصل الثامن.

(١١٥) W.G.L. Randles، ١٩٧٩، ص٥١.

(١١٦) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٨٩.

(١١٧) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص٤٢.

الكاكوڤا أن ٤٠٠٠ بقرة دون قرون قدمت جزية لأحد حكام موتابا من حاكم بوتوا في الجنوب الغربي[١١٨]. وفي عام ١٥٦٩ شبّه الأب مونكلارو ضخامة حجم الماشية في بوتوا بأحجام الثيران في فرنسا[١١٩]. وفي القرن السادس عشر عزا الأب جواو دوس سانتوس إنتاج الذهب على نطاق ضيّق إلى أن الفلّاحين الافريقيين مشغولون بتربية الماشية التي «توجد بأعداد ضخمة في هذه الأراضي»[١٢٠]. وفي ١٦٤٨، أفاد أنطونيو غوميس مبالغًا أن البقر في بوتوا كان من الضخامة بحيث كان يتعيّن على المرء أن يقف كي يحلبها[١٢١].

وإلى جانب الماشية كان الفلّاحون الافريقيون يربّون الماعز والأغنام والدجاج للغذاء والتبادل. ففي ١٥٩٥ لاحظ جواو دوس سانتوس في أوتيڤي أن:

«لحومهم هي بوجه عام الدجاج الذي يوجد بكثرة؛ ويقوم الكفيريون* بتربيتها لبيعها للبرتغاليين. وفي سوفالا كانوا يبيعون اثنتي عشرة دجاجة مقابل قطعة قماش سوداء من القطن تساوي هناك قطعتين من التستون على الأكثر، ولو صعد المشتري في النهر إلى حيث توجد مساكنهم لشرائها لأعطوه ست عشرة أو ثماني عشرة دجاجة مقابل قطعة القماش نفسها، وهو ما يعني أحد عشر أو نحوها لكل دجاجة. ويوجد أيضًا عدد كبير من الخنازير المستأنسة التي تربّى بين المنازل، وعدد كبير من الماعز والأبقار، وكميات وفيرة من لحم الغزال والخنازير البرية»[١٢٢]...

استخراج المعادن: الحديد والنحاس

كانت كمية كبيرة من الحديد والنحاس والقصدير تستخرج في مختلف أنحاء امبراطوريتَي موتابا وروزڤي على الرغم من أن الكتابات المتوافرة تحمل على الاعتقاد بأن الفلّاحين الأفريقيين لم يهتمّوا إلا باستخراج الذهب. غير أن ذلك إنما يعكس مصالح البرتغاليين والتجّار العرب السواحيليين؛ فقد كان الفلّاحون الأفريقيون يستخرجون الحديد الذي كانوا يصنعون منه أشياء كثيرة مثل المعازق والرماح النحيلة والفؤوس[١٢٣]. وقد اكتسبت عشيرة نيانيا في وِدزا شهرة في صناعة المعازق[١٢٤] التي كانت تبيعها في أماكن بعيدة حتى مانييكا وبوشا وبوهيرا وبلاد

* حاشية من المترجم: الكفيري فرد من أبناء مجموعة الشعوب الناطقة بلغة البانتو في جنوب أفريقيا.

(١١٨) Diogo de Alcacova to King, Cochin, 20 Nov. 1506, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الأول، ص٦٤.

(١١٩) Father Monclaro, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٢٣٧.

(١٢٠) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثالث، ص٢٧٤.

(١٢١) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٩٧.

(١٢٢) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص١٩٠.

(١٢٣) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٨٦–١٨٨.

(١٢٤) J.M. Mackenzie، ١٩٧٥.

نداو؛ كذلك كانوا يستخرجون النحاس الذي كانوا يصنعون منه أساور يتحلى بها النساء والرجال حول أذرعهم وسيقانهم. وتوحي شواهد ترجع إلى القرن الثامن عشر بأن النحاس كان يستجلب من دوما حيث كان يوجد بكثرة، ومع أنه من المسلم به أن سكان دوما لم يكونوا يستخرجون النحاس بكميات كبيرة، فقد كانوا يقومون على الأرجح بتصدير الكميات القليلة التي كانوا يستخرجونها، وقد كشف مسح جيولوجي أُجري في **١٩٢٥** عن أن أربعة أخماس الإنتاج الكلي من النحاس في زيمبابوي كانت تجيء من دوما[١٢٥]؛ غير أن كمية كبيرة منه كانت تجيء أيضًا من أورونغوى في الشمال الغربي[١٢٦].

الملح

كانت لصناعة الملح أهمية فائقة لاقتصاد الشونا بين **١٥٠٠** و**١٨٠٠**، وكانت تمثّل المهنة الرئيسية في مناطق لم تكن تتمتّع بأمطار كافية لزراعة المحاصيل وتربية الماشية مثل سيف الوسطى حيث كان عمّال الملح يبادلون منتجهم مقابل الحبوب[١٢٧]. كذلك كانت سيف الوسطى غنية بالصلصال؛ وقد استفاد السكان المحليون من هذا المصدر وتخصّصوا في إنتاج المصنوعات الخزفية، وكانوا يبادلون الجرار، مثل الملح، مقابل الحبوب وخاصة في سنوات المجاعة.

الأقمشة

كان إنتاج المنسوجات يشكّل بدوره نشاطًا اقتصاديًا مهمًا بين فلّاحي الشونا في منطقة الزامبيزي الجنوبية، وقد ازدهرت زراعة القطن ونسجه، وخاصة على الضفة الغربية لنهر الزامبيزي[١٢٨]. وأُضيفت إلى منطقة زراعة القطن في المروج المنخفضة منطقة المروج المرتفعة التي كانت تكثر فيها الماشية، ولعبت هذه العوامل دورًا كبيرًا في تحديد نمط التجارة بين المناطق.

الذهب والفضة

كان وجود الفضة واستخراجها من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر موضعًا لتكهّنات ضخمة بين السلطات البرتغالية في لشبونه وفي منطقة الزامبيزي الجنوبية؛ إلا أنه لم يعثر على مناجم للفضة طوال الفترة التي تشملها هذه الدراسة وحتى فيما بعدها؛ وكان يحصل على الفضة بدلًا من ذلك كمنتج فرعي لتعدين الذهب، وكان الذهب يوجد بكثرة في المروج المرتفعة، وفي بوتوا في الجنوب الغربي، وفي مانييكا وأوتيقي في الشرق.

---

(١٢٥) H.H.K. Bhila، ١٩٨٢، ص٤٠.

(١٢٦) P.S. Garlake، ١٩٨٣، ص٢٧.

(١٢٧) H.H.K. Bhila، ١٩٨٢، ص٣٩.

(١٢٨) A. Gomes، ١٩٥٩، ص٢٠٣ و٢٢٢.

وقد بالغ البرتغاليون خلال القرن السادس عشر أشد المبالغة في تقدير كميات الذهب الموجودة في منطقة الزامبيزي الجنوبية. ففي عام ١٦٣٣ أخبر بعض الفلّاحين الأفريقيين غاسبار ماسيدو أنه حتى ذلك الوقت لم يكن أحد في حاجة إلى الحفر للعثور على الذهب في ولاية توروا، بل كان يجمع ببساطة من الأنهر والأخوار ويبادل مقابل الأقمشة في سوق ماسيكيزا في مانييكا. كما أخبروه أن ثروة الملك تتألف من قضبان من الذهب يزن كل منها سبعة أو ثمانية أراتلات(١٢٩). وزعم أيضًا أن موكارانغا «كانت بأكملها منجم ذهب، فحينما حفرت عثرت على الذهب»(١٣٠) ورغم أن هذه كانت مبالغات، فقد كانت لا تزال ثمة كميات وفيرة من الذهب في امبراطورية موتابا، وقد تحققت توقعات البرتغاليين إلى حد بعيد ابتداءً من أوائل القرن السادس عشر حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر وإن كانوا يدّعون عكس ذلك.

وتقدم الإشارات التاريخية إلى ممارسات الشونا في مجال التعدين إيحاءً قويًا بأن التعدين لم يكن نشاطًا يجري على مدار السنة. غير أن استخراج الذهب كان يجري على مدار السنة في مملكة مانييكا في الشرق لسبب رئيسي وهو أن معظم الأنهار كانت ولا تزال دائمة طوال السنة(١٣١). وربّما كانت عمليات استخراج الذهب تجري على أيدي الفلّاحين إما تلبية لطلب الارستقراطيين للحصول على سلع أساسية قابلة للتبادل، وإما لكي يتّجروا فيه هم أنفسهم(١٣٢).

وكانت أنشطة الشونا التعدينية مركّزة في أشهر آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر بغية الجمع بينها وبين تهيئة الأرض(١٣٣) إذ كانت الزراعة هي حجر الزاوية الذي تدور حوله كافة الأنشطة الاقتصادية المحلية، وكان في استطاعة الفلّاح أن يجمع بين الزراعة وأعمال اقتصادية أخرى مثل التجارة أو التعدين التي كانت تظل أعمالًا فرعية؛ وكان بيع فائض الإنتاج الزراعي هو الذي يستخدم في تمويل المشروعات الأخرى في معظم الأحيان. وثمة سبب آخر للتعدين خلال الأشهر الجافة (آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر) وهو أن المشتغلين بالتعدين كانوا يستطيعون حفر مداخل المناجم إلى أعماق كافية نتيجة للانخفاض الموسمي لمستوى المياه الجوفية؛ كما يمكن بسهولة العثور على الرواسب الغرينية المتخلفة من الصيف السابق قبل أن تجرفها فيضانات الموسم التالي.

---

* حاشية من المترجم: «الأراتل» أو الليبرا: مكيال برتغالي يعادل ٣٢٧،٤٥ جرامًا، نقلًا عن دائرة المعارف البريطانية.

(١٢٩) G. Macedo، ١٨٩٠، ص١٥١.

(١٣٠) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٨٦.

(١٣١) H.H.K. Bhila، ١٩٨٢، ص٤٦.

(١٣٢) P. Sinclair، ١٩٧٧.

(١٣٣) I.R. Phimister، ١٩٧٦، ص٥.

وكانت عمليات التعدين تسير وفق نمط كان سائدًا في الجانب الأكبر من أفريقيا الجنوبية. وكانت الأدوات الأساسية المستخدمة في تكسير الخام هي المطارق الحجرية والأزاميل الحديدية[١٣٤]. وكانت الأزاميل تستخدم في طرق الشقوق والصدوع لتفتيت الصخر، كذلك كان المعدنون يستخدمون نوعًا من العتلات تتألف من قطع من الحديد مغروسة في أطراف عصي ثقيلة وقد يضاف إليها مقبض مثل المعازق لاستخدامها كمعاول[١٣٥]. كذلك كانت المجارف تستخدم لجمع الصخور المهشّمة والتحقّق من عدم ترك قطع ثمينة فيها؛ وكانت طريقة تعدين الشعب الذهبية هي إحراق النيران - كما يمكن أن يستخلص من كميات الفحم الحجري الضخمة التي عثر عليها روجر سمرز في عدد كبير من المناجم القديمة[١٣٦]. وقد عثر في إحداها أيضًا على أوعية تحتوي على فحم حجري مثبتة قبالة وجه الشعبة، وهو يذهب إلى أنها كانت تشكل أفرانًا تركّز فيها الحرارة قبالة الوجه الصخري الصلد، وبتبريد الصخور المحماة بسرعة كان الشونا يتمكنون من تشقيق وجهها، وكانوا يتحكمون في كمية المياه الباردة المستخدمة بواسطة آنية فخارية مصمّمة خصيصًا لتشقيق الصخور إلى أقصى حد. وكان عمّال التعدين يستعملون حاويات خشبية لنقل الخام إلى السطح حيث يقومون بفرزه بفؤوس صغيرة لتنحية الكوارتزات التي يوجد فيها الذهب؛ ثم ترصّ القطع التي تم فرزها بهذه الطريقة بين أكوام من حطب الوقود كي تحمّص، وبعد ذلك يطحن الكوارتز المحترق ويغسل لفصل الذهب منه.

وكانت القرية هي مركز عملية استخراج الذهب الغريني[١٣٧]. وخلال موسم التعدين كانت فرق تتألف من أربعمائة أو أكثر من عمّال التعدين، من بينهم نساء وأطفال، تتجمّع في مكان واحد تحت قيادة رؤساء قراهم. وكانوا يقومون بغسل الغرين في صحاف خشبية، ثم يعبّأ الذهب المستخرج في قصبات أو عمدان مجوّفة استعدادًا لمبادلته. وكان الفلّاحون يفضّلون استخراج الذهب بهذه الطريقة بدلًا من تعدين الشعاب لأن المناجم كانت ضحلة وكان من السهل الوصول إلى المستويات الغنية بالذهب. ولم يكن غسل الذهب باهظ التكلفة لأن عامل التعدين لم يكن يحتاج إلى معول لتفتيت الصخور ولم يكن يتحتّم عليه شراء أو تدبير حطب للوقود. أضِف إلى ذلك أن غسل الذهب من الغرين لم يكن يتطلب طحن الصخور أو تحميصها، ولم يكن من شأنه تعريض عمّال التعدين لأخطار الأنفاق داخل الأنواع الرخوة من التربة التي كانت تتهاوى دائمًا.

وقد مارس حكام موتابا وروزفي رقابة مشدّدة على إنتاج الذهب في داخل الامبراطورية[١٣٨]. وفي تقدير البعض أن نحو ٥٠ في المائة من إنتاج الذهب في امبراطورية

(١٣٤) المرجع السابق.

(١٣٥) المرجع السابق.

(١٣٦) المرجع السابق.

(١٣٧) M. Barretto، ١٨٩٩، ص٤٩١.

(١٣٨) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٨٦؛ G. Macedo، ١٨٩٠، ص١٤٨ و١٤٩؛ J. dos Santos في G.M. Theal، ١٨٩٩-١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٢٨٠ و٢٨١.

موتابا كانت تنزع ملكيته لصالح الصفوة الحاكمة. وكان مطلوبًا من أي شخص يعثر على رواسب ذهب أن يقوم بإخفائها وإبلاغ الرئيس المحلي عنها على الفور. وقد قال أنطونيو غوميس تعليقًا على ذلك في ١٦٤٨ «وأيًا ما كانت وعود البرتغاليين لهم، فإنهم لن يكشفوا عن هذا المكان. ورغم أنهم حاولوا مرارًا فإن أحدًا لم يعرف مكان أي منها حتى الآن»[١٣٩]. وكانت عقوبة عدم الامتثال لهذا القانون هي الإعدام[١٤٠]. ولم يكن حكام موتابا وروزڤي يريدون أن يعرف البرتغاليون الذين يتاجرون مع الامبراطورية مواقع مناجم الذهب، إذ كان من شأن ذلك أن يغريهم بالغزو؛ كذلك كان التحكم في مناجم الذهب يمكنهم من فرض شروط تجارية أفضل على رعاياهم.

تدهور إنتاج الذهب خلال القرن السابع عشر

لم تتسبّب الطبيعة الخطرة لتعدين الذهب في تخفيض إنتاجه وحسب بل وفي تدهوره في نهاية المطاف خلال القرن السابع عشر[١٤١]. فقد كان الماء يتفجّر أحيانًا داخل فتحات المناجم فيغمرها ويتسبّب في قتل عمّال التعدين. ويذهب البعض إلى أن عمّال التعدين من الشونا وصلوا خلال القرن السابع عشر إلى الحفر على أعماق تكفي لبلوغ مستوى المياه الجوفية، ولم يكن من الممكن التعدين تحت هذه الأعماق دون الاستعانة بتكنولوجيا جديدة تستطيع ضخ الماء والغرين[١٤٢]. والسبب الثالث لتدهور إنتاج الذهب هو أن السعر الذي كان التجّار البرتغاليون يدفعونه لشراء الذهب كان بالغ الانخفاض إلى حد لا يغري الفلّاحين بالمغامرة بحياتهم.

وثمة جانب لم يستوف حقّه من البحث على نحو تفصيلي، وهو تأثير الحرب على إنتاج الذهب؛ فقد شهد النصف الأول من القرن السابع عشر ذروة العدوان البرتغالي على امبراطورية موتابا، وأسفر تدخّل البرتغاليين في سياسيات عشائر الشونا الداخلية عن إشعال الحروب بين حكّام موتابا أنفسهم وبينهم وبين أتباعهم. وتسبّبت هذه الحروب في هجرات مؤقتة ودائمة وفي مجاعات نتيجة لوقف الإنتاج الزراعي حتى في المناطق الغنية بالموارد التي تتمتّع بأنماط مناخية مواتية. ففي ١٦٨٣ مثلًا سادت الفوضى في ماكارنغا حيث «خلت البلاد من سكانها ولم يعد فيها من ثم وجود للمناجم»[١٤٣] ونجم عن ذلك أن أصبح «البرتغاليون يعيشون على البقايا التي كانوا يعثرون عليها على ضفاف الأنهار أو على الذهب الذي يظهر فوق سطح الأرض»[١٤٤]. وتميّز النصف الثاني من القرن السابع عشر بحروب شانغامير التي كانت أشدّ تدميرًا وأدّت إلى إعادة تنظيم السكان في عدة ولايات.

---

(١٣٩) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٨٥.

(١٤٠) A. Gomes، ١٩٥٩.

(١٤١) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٢١٩.

(١٤٢) J.R. Phimister، ١٩٧٦، ص٢٢ و٢٣.

(١٤٣) Anon., "Descipcao dos Rios de Cuama", Biblioteca de Ajuda, Lisbon, 51-vll-43 and 51-7-44.

(١٤٤) المرجع السابق.

وهكذا يسعنا أن نعزو مسؤولية وقف إنتاج الذهب في بلاد الشونا خلال القرن السابع عشر إلى الحروب مثلما تتسبّب كارثة طبيعية في تدهور الزراعة نتيجة لتخفيض مساحة الأراضي المتاحة للإنتاج. وقد تجاهل أثر الحروب في تدهور إنتاج الذهب حتى الآن مؤرّخون يرجعون ذلك إلى «عوائق أساسية فرضتها بيئة جيولوجية معادية ومتقلبة، الأمر الذي أسفر عن تخفيض حاد لكميات الذهب المتوافرة لعمليات الشونا في مجال التعدين»[١٤٥].

يضاف إلى ما تقدّم أن الأساليب التي استخدمها التجّار البرتغاليون باعدت بينهم وبين الفلّاحين الذين كانوا يقومون بإنتاج الجانب الأكبر من الذهب. وقد احتجّ الحكام الأفريقيون على إصرار البرتغاليين على أن يقتصر الفلّاحون هم وحكّامهم في تبادل منتجاتهم على البرتغاليين وحدهم. ويؤخذ مما يقوله الكابتن فرانشيسكو فيغويرا دي الميدا الذي كان من سكان مدينة سنا أن العلاقات بدأت تسوء عندما غيّر البرتغاليون أسلوبهم الأصلي في التجارة. ففي أوائل القرن السادس عشر كان الفلّاحون الأفريقيون يأخذون منتجاتهم عادة إلى الأسواق البرتغالية في الداخل مباشرة. إلا أنه في وقت لاحق من هذا القرن، بدأ البرتغاليون يرسلون وسطاء إلى الداخل يحملون السلع إلى أبواب الفلّاحين في ربطات صغيرة ملفوفة في حصر من سعف النخيل البري بالقدر الذي يستطيع رجل واحد أن يحمله على ظهره[١٤٦]؛ ويضيف دي الميدا أن البرتغاليين كانوا يرتحلون وفي رفقتهم في الغالب عدد يتراوح ما بين ثلاثمائة وخمسمائة من الفلّاحين المحليين «الذين كانوا يسرقون كل ما يمرّون به، وكان سكان القرى يفرّون إلى أماكن أخرى للنجاة بأنفسهم من هذه المهانة»[١٤٧]. وارتكب البرتغاليون خطأ آخر هو بيع السلع بالأجل للفلّاحين الأفريقيين الذين كانوا يتخلّفون عن السداد في كثير من الأحيان، وكان التاجر البرتغالي يضطرّ لذلك إلى إرسال عدد يترواح ما بين عشرين وثلاثين من الفلّاحين العاملين في خدمته لاسترداد الدين؛ فإذا عجز المدين المتخلف عن دفع دينه أصبح عبدًا للتاجر وذهب بالسهولة نفسها مع زوجته وأولاده ليبدأ في فعل ما يفعله الآخرون[١٤٨]. وهكذا كان من الممكن أن ينتهي البرتغالي بتملك عدة مئات من الوسطاء الأرقاء. وفي ذلك يقول حاكم أفريقي:

> «إن البرتغاليين يحدثون أضرارًا ضخمة؛ فإذا كانوا يريدون بيع الأقمشة للأفريقيين فليحضروها إليه ليبيعها هو بنفسه للقادرين على دفع ثمنها، وإلا فإن بعضهم سوف يهربون وسيأخذ البرتغاليون غيرهم وبذلك يتناقص سكان القرى»[١٤٩].

---

(١٤٥) I.R. Phimister، ١٩٧٦، ص٢٢ و٢٣.

(١٤٦) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٩٢.

(١٤٧) المرجع السابق.

(١٤٨) المرجع السابق.

(١٤٩) المرجع السابق.

وبحلول منتصف القرن السابع عشر أمر ملك أوتيقي شعبه بأن يمتنع عن استخراج الذهب «وبأن ينصرف بدلًا من ذلك إلى حرث الأرض وزراعة الأغذية كي يصبح غنيًا يتمتّع بمزيد من السلام والسكينة»(١٥٠). ومؤدّى ذلك إذًا هو أن العوامل الاجتماعية كانت على الأرجح أكثر أهمية من العوامل المناخية الجغرافية التي أدّت إلى تدهور إنتاج الذهب خلال القرن السابع عشر.

التجارة

توفّر السجلات التجارية أيضًا أدلة تاريخية على تنوّع اقتصادات فلّاحي الشونا. وكان الهدف الرئيسي للفلّاحين على أي حال يتمثّل في إنتاج قيم نفعية لا تبادلية. ولكن إنتاج السلع الأساسية أدّى بالضرورة إلى تبادل المنتجات بين الفلّاحين أنفسهم وبينهم وبين الحرفيين مما أسفر عن ظهور تجارة إقليمية، وسوف نحدّد معالم الشبكة التجارية الإقليمية المهمة فيما يلي.

فقد افتتح التجّار السواحيليون أسواقًا عديدة في امبراطورية موتابا. ومن الصعب علينا أن نحدّد في أي وقت فعلوا ذلك، ولكن مغامرًا برتغاليًا وجد هذه الأسواق قائمة عندما ارتحل في الداخل من سوفالا في ١٥١٤–١٥١٥(١٥١). ونحن نستطيع على أي حال أن نفترض دون أن نتعرّض لاحتمال الخطأ أن الأسواق الأولى في سوفالا وفي المناطق المحيطة بها مباشرة افتتحت خلال القرن العاشر عندما بدأ التجّار العرب السواحيليون، الذين كانوا يعتمدون على الفلّاحين الافريقيين في تزويدهم بمؤنهم من الأغذية، في الاتّجار مع هؤلاء الفلّاحين في امبراطورية موتابا(١٥٢). وكانت الأسواق تعمل في أيام الاثنين(١٥٣) حيث كان الفلّاحون الافريقيون يبادلون منتجاتهم الزراعية بالإضافة إلى التبر مقابل الخرز والعقود والأقمشة وغيرها من السلع المستجلبة من الخارج. ويُعرف القليل عن حجم هذه التجارة وتنظيمها، إلا أنه من المعقول أن نفترض أن الطلب على الأغذية من جانب العرب السواحيليين لا بدّ وأن يكون قد شجّع على إنتاج فائض من الحبوب وكميات من الحيوانات الكبيرة والصغيرة لتوفير اللحوم، ومجموعة متنوعة من الخضر. ولا بدّ أن يكون الطلب على المؤن الغذائية قد تزايد بعدما انشأ البرتغاليون في ١٥٠٦ حصنًا في سوفالا أصبح مستودعًا بين التجّار البرتغاليين والفلّاحين الأفريقيين الذين كانوا يذهبون إليه لبيع منتجاتهم.

ويتعيّن أن ينظر إلى إنشاء هذا الحصن في إطار الأنشطة التجارية البرتغالية منذ ١٤٩٨ عندما قام فاسكو دي غاما برحلته الشهيرة إلى الهند. ففي تلك الفترة عرف البرتغاليون بوجود مناجم

(١٥٠) المرجع السابق، ص١٩٣.

(١٥١) H. Tracey و A. Fernandes، ١٩٤٠، ص٢٠–٣٠. وانظر أيضًا تقرير جاسبار فيلوسكو المنشور في "Documentos Sobre"، المجلد الثالث، ص١٨١–١٨٩؛ A.H. Quiring، ١٩٤٩؛ و A. Godlouton، ١٩٤٥.

(١٥٢) Archaelogia e contecimento de Passado، ١٩٨٠، ص٤–٦.

(١٥٣) من مذكرات أعدّها جاسبار فيلوسكو كاتب مصنع موزمبيق ثم أرسلت إلى الملك (١٥٧٢) وقد نشرت في "Documentos Sobre"، المجلد الثالث، ص١٨٣.

الذهب في سوفالا وفيما وراءها، وفيها أصدر الملك ايمانويل أوامره بالتالي بإقامة مصنع في سوفالا. وكان هدف البرتغال الرئيسي وقتئذ هو احتلال كافة النقاط الاستراتيجية على طول المحيط الهندي. وقد بُني حصنا سوفالا وكيلوا في ١٥٠٦ لحماية تجارة الذهب، بينما بنيت ثلاثة حصون أخرى – في كيلون، وانغيديفا والبحر الاحمر – للتحكّم في تجارة الفلفل، ومن أجل ذلك ضمّت سوفالا إلى الشبكة التجارية البرتغالية، وتهيّأ المسرح لتوسيع نطاق التبادل التجاري بين التجّار الافريقيين والبرتغاليين. وعلى ما ذكرناه من قبل، وجد البرتغاليون لدى وصولهم إلى سوفالا في ١٥٠٦ أن التجّار العرب السواحيليين قد رسّخوا أقدامهم، وتطوّرت فيما بينهم في وقت لاحق منافسة اتّسمت بعدة مواجهات عسكرية[١٥٤] خرج منها البرتغاليون منتصرين، وهرب العرب السواحيليون في اتجاه الشمال إلى نقاط استراتيجية مختلفة على نهر الزامبيزي حيث واصلوا منها مساعيهم لزعزعة الأنشطة البرتغالية التجارية على طول طريق الزامبيزي التجاري والطرق التجارية الأخرى الموجودة في الداخل. وقد ردّ البرتغاليون على ذلك بسرعة بطردهم من معظم هذه الأماكن وبإنشاء مدينتي سنا وتيتي كمركزين رئيسيين للتجارة البرتغالية. وهكذا تحوّلت الأنشطة البرتغالية التجارية إلى الشمال ممّا أدّى إلى تقليص الأهمية التجارية لمنطقة سوفالا[١٥٥].

وأدّت هزيمة السواحيليين في ١٥١٢، والاحتلال الفعلي لسنا وتيتي في حقبة الثلاثينات من القرن السادس عشر – الذي أعطى للبرتغاليين احتكار توريد السلع والبضائع – إلى إنهاء التجارة المستقلة للعرب السواحيليين. بيد أنه نتيجة لافتقار البرتغاليين إلى المهارة والأيدي العاملة، وبالنظر إلى أن السواحيليين العرب كانوا حريصين على مواصلة البقاء كتجّار في المنطقة، فقد نشأ بينهم حلف تجاري طبيعي وإن كان مشوبًا بالتوتّر. وطوال نصف قرن بعد ذلك أصبح السواحيليون العرب الوكلاء الرئيسيين للتجارة البرتغالية فى الداخل. وكان بعض التجّار الأفريقيين (أو الفاشا مبادزي) يعملون كوسطاء للتجّار السواحيليين العرب قبل مقدم البرتغاليين بوقت طويل، وأصبح لهؤلاء دور رسمي دائم في إطار الحلف العربي السواحيلي البرتغالي. وقد استمرّ العرب السواحيليون في التجارة، وإن كان ذلك بصورة سرية، في داخل توروا حتى أواخر القرن السابع عشر. وبحلول أوائل القرن الثامن عشر، كانوا قد فقدوا جانبًا كبيرًا من ثقافتهم الإسلامية، واتّخذوا ثقافة ليمبا وڤيندا[١٥٦].

وبهزيمة العرب السواحيليين أصبح التجّار البرتغاليون دون منافس رئيسي على طول طريق الزامبيزي التجاري وفي الداخل. وكان هدف التاج البرتغالي في البداية هو احتكار التجارة برمّتها في سوفالا وفي الداخل، وتبيّن أن ذلك مستحيل لأن الجشع دفع تجّارًا أفرادًا إلى

(١٥٤) للرجوع إلى تفاصيل هذه المنافسة، انظر A. Lobato، ١٩٥٤(أ).

(١٥٥) A. Lobato، ١٩٥٤(أ)، ص١٩ و١٠٣؛ Documentos Sobre os Portuguezes em Moçambique, vol. III, pp. 237-48.

(١٥٦) D.N. Beach، ١٩٤٨، ص٣٢.

التدخّل في الداخل لعقد اتفاقات تجارية مستقلة مع الحكام الافريقيين. وحسبما قلناه من قبل كان يوجد في الداخل بحلول ١٥٤١ عدد كبير من التجّار البرتغاليين إلى حد استوجب إضفاء صبغة رسمية على أنشطتهم التجارية وتنظيمها في إطار امبراطورية موتابا.

ومثلما كان يحدث مع العرب السواحيليين، كان الفلّاحون الافريقيون يبادلون منتجاتهم لقاء مجموعة متنوعة من السلع الأجنبية. وتشير الحفريات الأثرية التي قام بها بيتر غارليك لأسواق لوانزي ودامباراري وريموكا إلى أن حبّات الخرز والعقود كانت أكثر السلع التجارية رواجًا في أوائل القرن السادس عشر[١٥٧]. وكان رواج الخرز الأسود والأصفر والأخضر والأزرق الأكثر شيوعًا يتفاوت من منطقة إلى أخرى، إلا أن الخرز الأحمر والأسود، الذي يُعرف باسم خرز كامباري كان مفضّلًا في جميع الممالك. وقد وجد البرتغاليون عند وصولهم أن الخرز متداول، وحاولوا التحكّم في سوقه دون طائل. ويعزى رواج الخرز إلى عدة معتقدات شائعة بين عشائر الشونا[١٥٨] تقول إن البرتغاليين يقطفونها من أشجار معينة. وكان من المعتقد أن الخرز الأسود اكتسب لونه عن طريق تركه لوقت كاف حتى يحترق ويتحوّل إلى اللون الأسود؛ أما الخرز الأخضر فهو يقطف قبل نضجه، بينما يقطف الخرز الأصفر عند نضجه وقبل أن تحرقه الشمس وتحوّله إلى اللون الأسود. وكانت توجد أنواع متنوعة من الخرز المستورد، من بينها الخرز المصنوع من المرجان والكريستال، والبيوتر، والكهرمان الأصفر والأسود، ومن زجاج البندقية الأزرق[١٥٩]، ولكن هذه لم تكن تحظى برواج؛ وفي وقت لاحق سيطرت على السوق بين عامي ١٥١٦ و١٥١٨ مجموعة مصنوعة محليًا كانت تُعرف باسم (كاراكويس – أو أحجار الخرز الصغيرة) وكانت هي الأخرى معفاة من الاحتكار الملكي لتجارة الخرز، وتذهب بعض التقديرات إلى أن رواج خرز الكاراكويس كان يفوق رواج الخرز الأوروبي المستورد بسبعة أضعاف. وكانت المنسوجات من السلع التجارية المهمة، وخاصة منها الأقمشة الزاهية الألوان التي كانت تقاس بالذراع.

وفي مقابل هذه السلع كان أبناء الشونا يحملون إلى سوق القلعة اليومي السرغم، والذرة، والفول السوداني، والسلال والحصر، والأواني الفخارية، والدجاج، والبيض والعسل، والحيوانات والطيور المصيدة بالفخاخ، بالإضافة إلى مجموعة بالغة التنوّع من الخضر والفاكهة البرية. وكان هذا النوع من التجارة يجري أيضًا في الاسواق البرتغالية واستمرّ – حسبما يفترض – بعد تدمير هذه الأسواق ذاتها في أواخر القرن السابع عشر. ومن الجائز أن نوعًا من التفرقة كان يمارس بين التجّار تبعًا للمنتجات المبيعة وللجنس أيضًا، كما كان عليه الحال في غرب أفريقيا[١٦٠]. فمن المحتمل أن النساء التاجرات كن يبعن سلعًا تختلف عن السلع التي

(١٥٧) P.S. Garlake، ١٩٥٤.

(١٥٨) A. Gomes، ١٩٥٩، ص١٩٦.

(١٥٩) P.S. Garlake، ١٩٥٤، ص٤٣.

(١٦٠) E.P. Skinner، ١٩٦٤، ص٨٦.

يبيعها الرجال، وكان معظم الحدّادين وغيرهم من الصنّاع الحرفيين وعمّال المناجم يتبادلون سلعهم فيما بينهم أو مع التجّار البرتغاليين، وقد وجد المزارعون سوقًا مفتوحة لماشيتهم ومعزهم وأغنامهم وخنازيرهم؛ كما أصبح لحصن سوفالا ولغيره من الأسواق البرتغالية في الداخل جذور عميقة في مجتمع الشونا، بل انها غدت جزءًا أساسيًا من إطارها الاقتصادي والاجتماعي.

الأسواق البرتغالية في بلاد الشونا

شهدت الفترة من ١٥٧٥ إلى ١٦٨٤ تغييرًا في نمط التجارة بين الفلّاحين الأفريقيين والتجّار البرتغاليين. وقد عزّز هؤلاء الأخيرون انتصارهم التجاري والعسكري على العرب السواحيليين بتحويل الأسواق القديمة إلى أسواق برتغالية. وكانت الأراضي التي تقام عليها هذه الأسواق ممنوحة من الرؤساء المحليين، وبمرور الوقت أصبحت نقاط الاتصال الرئيسية للمعاملات التجارية بين الأفريقيين والبرتغاليين؛ وكانت عبارة عن مناطق كبيرة محاطة بأسيجة خشبية منخفضة، وفي داخلها أكواخ سكنية مبنية من الطين بالقرب من مناطق تعدين الذهب[١٦١]. وكان لكل سوق حصن وحامية يترواح عدد أفرادها ما بين عشرة جنود وخمسة عشر جنديًا، ومن الناحية النظرية كنيسة وقسيس ومأمور. وكانت بعض الأسواق تدار بمعرفة حكومة أنهار سنا بينما كان بعضها الآخر مملوكًا ملكية خاصة. وكان المأمورون – الذين كان دورهم ووضعهم في التجارة البرتغالية في أنهار سنا محددًا بوضوح خلال القرن الثامن عشر – يشبهون إلى حد ما مأموري الأسواق البرتغالية في العصور الوسطى. وكان وضع المأمورين في كل من مانييكا وبوتوا وبلاد كارانغا يشبه وضع نظرائهم في جزيرة موزمبيق وغيرهم من ممثلي التجّار المشابهين الذين كانوا ينظّمون أنفسهم أحيانًا في طوائف مهنية. وكانت رواتبهم تعتبر مجرّد إعانة، وكانت سياسة الرؤساء الإداريين البرتغاليين الاقتصار على تعيين الأغنياء من سكان مستوطنة سنا البرتغالية في هذه المناصب. وفي جزيرة موزمبيق كان مأمور السوق عادة هو أغنى تاجر هندي من ديو، وكان هذا هو واقع الحال أيضًا بالنسبة لمأموري الأسواق الأقل شهرة، إذ كانوا في الغالب من أصحاب المتاجر الأثرياء.

وكانت واجبات مأمور السوق تتضمّن فرض الضرائب، ومراقبة الأسعار، والتحكيم بين التجّار البرتغاليين والتجّار الافريقيين، ومنح التراخيص، وحماية القوافل، وتدريب الجنود، وإنفاذ القوانين المتعلقة بالموازين والمكاييل[١٦٢].

وكانت هذه السلطات والواجبات تتعرّض لتعديل واسع النطاق نتيجة للعلاقات المتبادلة بين مأموري الأسواق ومختلف الحكام الافريقيين؛ وأصبح لهذه الأسواق باعتبارها مؤسسات وضعًا رسميًا تنظّمه مجموعة تعليمات بعث بها التاج البرتغالي إلى فنستي ريغادو مأمور سوقي سوفالا وموزمبيق في ١٥٣١[١٦٣]. وقد تضمنت هذه التعليمات نصوصًا بشأن تداول السلع الأساسية،

(١٦١) P.S. Garlake، ١٩٥٤، ص٤٩.

(١٦٢) M.D.D. Newitt، ١٩٧٣، ص٤٣.

(١٦٣) J.J.T. Botelho، ١٩٣٦، ص١٤٦.

وتحديد الألقاب ورسوم الإنتاج، وتأسيس المتاجر، وإصدار التراخيص لبيع السلع والبضائع والنظر في الدعاوى القضائية.

الأسواق الرئيسية

ينعقد الإجماع على أن سوق دامباراري كانت أفضل سوق في أنهار سنا، إذ كان كل التجّار الأغنياء من أصحاب النفوذ تقريبًا يتّجرون فيها ثم يتفرّقون منها إلى أماكن أخرى مثل تشيتومبو رويزي وريموكا ولوانزي وماتافونا. وكانت دامباراري هي المركز الرئيسي، ولم يكن يسبقها في ذلك إلا المركز الإداري الرئيسي لقائد البوابات في ماسابا. وكانت سوق دامباراري تقع على مسيرة ثلاثة أيام من سوق انغوا التي كانت توجد فيها كميات كبيرة من الذهب مع قلة سكانها نظرًا لبعدها الشديد عن كل من سنا وتيتي(١٦٤).

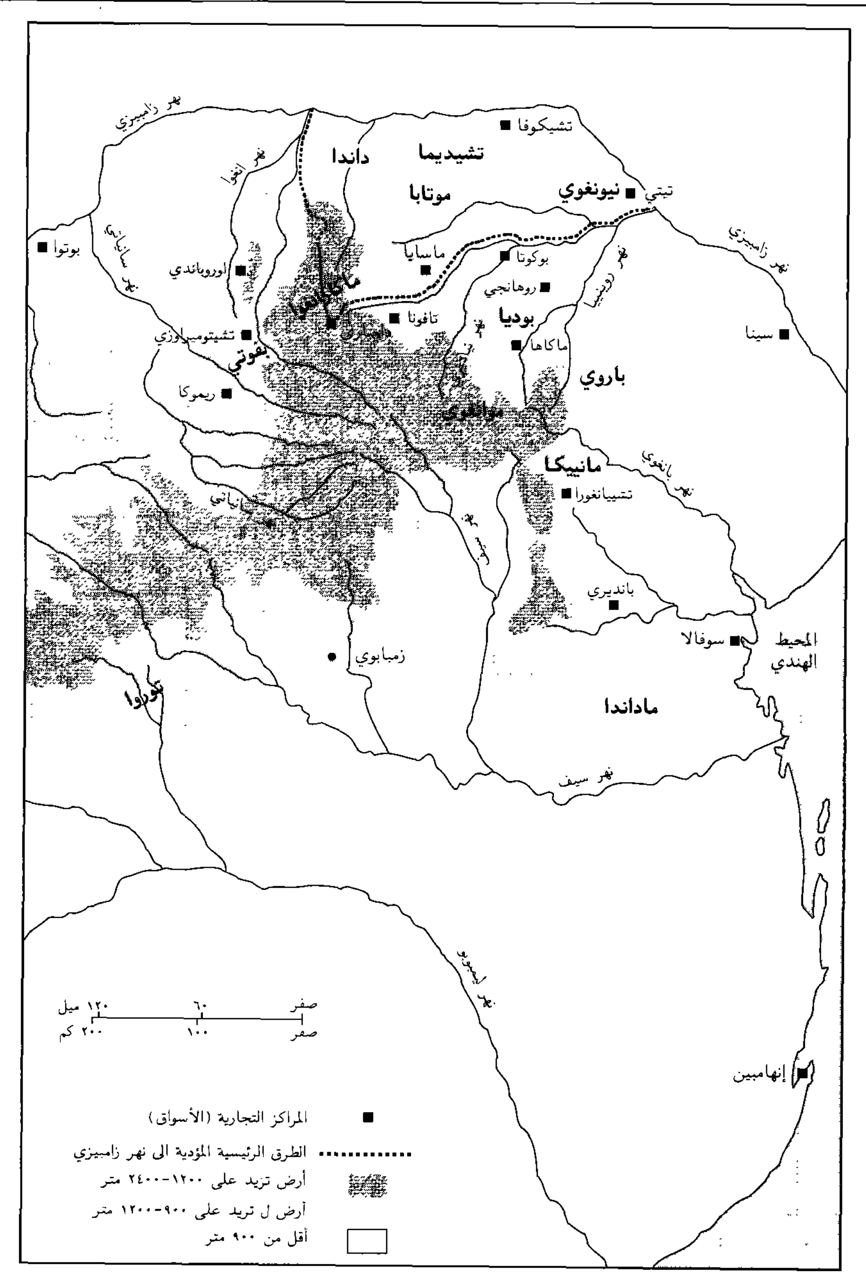
واستحدث وضع مماثل في أوتيقي حيث كان البرتغاليون يقيمون سوقًا سنوية في بانديري لشراء السلع المستجلبة من الداخل(١٦٥). واستمرت هذه العادة من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن الثامن عشر عندما أوقفتها سلطات تيقي. ويدّعي البرتغاليون أن مونوموتابا منحهم الحق في إقامة سوق بانديرا في ١٥٨٠. وقد يكون ذلك صحيحًا من الناحية النظرية، ولكن سيطرة حكام موتابا على إقطاعياتهم، ولا تستثنى من ذلك أوتيقي، كانت قد اختفت تمامًا تقريبًا بحلول ١٥٨٠. وكانت السوق السنوية كما يتبدّى من تاريخها اللاحق، تقام بدعم من حكام تيقي وتحت رقابتهم. وقد اتّبعت تيقي في مراقبة التجارة البرتغالية أساليب تختلف إلى حد ما عن أساليب مجتمعات الشونا الأخرى؛ ففي مانييكا مثلًا أخضعت السوق التجارية لرقابة شخصية من كل من الملك، الذي كان يقوم برفقة مستشاريه بزيارة مأمور السوق أحيانًا، والأمير (أو الأميرة) الذي توجد السوق في منطقته. ولكن سوق أوتيقي كانت تخضع في إدارتها إلى حد بعيد لرئيس القرية الذي كانت تدخل بانديرى في ولايته(١٦٦)، وكان مطالبًا بدفع جزية سنوية للساجيتيقي في شكل كسوة تركية، وقطعة قماش، ومشبك للشعر، وأقمشة كتانية، وقمرية، ومنسوجات من موسلين البنغال. ويبدو أنه كان من المفروض أن تكون هذه الأشياء صفراء اللون رمزًا لوفرة الذهب في بانديري. وتشهد دراسة استقصائية للمنطقة أجراها ريناتو بابتيستا في ١٨٩٠ بوفرة الذهب. ولا يبدو أن البرتغاليين أنشأوا أسواقًا من هذا النوع شمالي الزامبيزي حتى أوائل القرن الثامن عشر عندما أنشئ سوق زامبو وسوق ميشونغا(١٦٧). وقد يرجع تطوّر سوقَي زامبو وميشونغا في مرحلة متأخرة إلى سببين هما اكتشاف

(١٦٤) للرجوع إلى مناقشة الأسواق الفردية، انظر: "Extracts from the decade Written by Antonio Bocarro & the performances of the Portuguese in the East", in S.M. Theal, 1899-1902, vol. III, p. 354; Biblioteca da Ajuda, Lisbon, 51-VII-40: Brief Account on the Rivers of Cuama' by Father Philipe de Tssumao.

(١٦٥) J. dos Santos, in G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد الثاني، ص٣٨٠ و٣٨١.

(١٦٦) R. Baptista، ١٨٩٢، ص١٤.

(١٦٧) H. Capello و R. Ivens، ١٨٨٦، المجلد الثاني، ص٣٠٦؛ A. Lobato. ١٩٥٤(ب)، ص٤٣.



الشكل ٢٢،٤: الأسواق الرئيسية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

المصدر: Adapted from map 3 of H.K. Bhila, Trade and politics in a shona Kingdom: The manyika and their African and portuguse neighbours, 1575-1902, London, Longman. Adapted by kind permission of Longman Group UK Ltd.

مناجم الذهب القريبة من سطح الأرض شمالي الزامبيزي خلال القرن الثامن عشر، واحتياج البرتغاليين إلى البحث عن أمكنة أخرى للتجارة بعد أن طردهم دومبو شانغامير امبراطور روزفي من بلاد الشونا، بين عامي ١٦٩٣ و١٦٩٥.

وقد اضطرّ البرتغاليون بعد طردهم من أسواقهم على يدي شانغامير إلى اتّباع أساليب تجارية استخدموها خلال القرن السادس عشر. فعندما تخلوا عن أسواقهم في ماكارانغا انشأوا سوقًا جديدة في زامبو عند التقاء نهر لوانغوا بالزامبيزي بين عامي ١٧١٠ و١٧٨٨، وأصبحوا يعتمدون على الفاشامبادزي في تجارتهم مع امبراطورية روزفي[١٦٨]. غير أنهم تمكّنوا من إحياء سوق ماسيكيزا في مانييكا في ١٧١٩، ولم يفلحوا في إحياء أي من أسواق أوتيقي. وفي حالة أباطرة موتابا، لم يعد من الممكن استمرار النظام الذي يقوم على تعيين ضابط واحد لتنسيق العلاقات البرتغالية مع الحكام الافريقيين، إذ لم تكن ثمة سلطة سياسية مركزية تتمتع بالفعالية بين أولئك الحكام. ويتعيّن علينا إذًا أن نتناول بإيجاز العلاقات بين البرتغاليين وبعض الحكّام الأفريقيين المهمّين إبّان القرن الثامن عشر.

في الشرق لم يسمح ملك أوتيقي للبرتغاليين بتعدين الذهب في مملكته، ولكن رعاياه كانوا يستطيعون شراء الأقمشة والخرز والعقود من المستوطنين البرتغاليين في سنا. وحتى بالنسبة لهذه التجارة كان الملك وأمراؤه متّهمين من التجّار البرتغاليين بإحداث أضرار لا حدّ لها، وبالسرقة واستخدام العنف مع التجّار البرتغاليين الذين كانوا ينفقون جانبًا كبيرًا من أرباحهم في محاولة تأمين سلامتهم. وما من شك في أن سياسة تيقي خلال القرن الثامن عشر كانت معادية للبرتغاليين[١٦٩]. وفى مملكة مانييكا كان مسموحًا للبرتغاليين بحرية المرور في أنحاء البلاد كافة، ولكن أنشطتهم التجارية أخضعت لرقابة محكمة من حكامها، وكان حرّاس الأسواق والتجّار البرتغاليون يؤدّون جزية منتظمة. وبالمثل ظل البرتغاليون يؤدون جزية منتظمة لشانغامير للمحافظة على الأمن في سوق زامبو وعلى الطريق التجاري المؤدي إلى بوتوا. وكان ذلك يتطلب نفقات باهظة؛ وكان من عادة شانغامير أن يرسل مبعوثيه إلى سوق زومبو لطلب هدايا إضافية ترتفع قيمتها عادة إلى ست باستات علاوة على الجزية العادية[١٧٠]. وتصور خطورة الطريق التجاري بين زامبو وبوتوا عبر بلاد داندي حادثة وقعت في ١٧٥٧ عندما استولى شيريمبا أمير داندي على سلع مرسلة إلى بوتوا؛ وطوال الأعوام السبعة التالية قام شانغامير هو وجنوده ومنتجو الذهب في بوتوا بشنّ غارات مستمرة إلى أن

(١٦٨) يشير إصطلاح زامبو إلى ثلاث مستوطنات أنشأها البرتغاليون ثم هجروها على التوالي على ضفة نهر زامبيزي – لوانغوا الموحّد خلال القرن الثامن عشر. ومن المحتمل أن تكون أولى هذه المستوطنات وأقدمها قد أسّست في ١٧١٠ في جزيرة تشيتاكاتيقا داخل نهر زامبيزي؛ وتوجد المستوطنة الثانية، التي أسّست في ١٧١٥، عند زاوية موزامبيق على ضفة نهر زامبيزي – لوانغوا الموحّد؛ أما المستوطنة الثالثة التي تُعرف باسم «موكاريفا» والتي تكتفي الخرائط الزامبية الآن بالإشارة إليها باسم «فيرا» فقد أسّست في تشرين الأول / أكتوبر ١٧٨٨. للرجوع إلى مناقشة كاملة انظر S.I. Mudenge، ١٩٧٧.

(١٦٩) Caetano, in A.A. Andrade، ١٩٥٥، ص١٥٥.

(١٧٠) H.H.K. Bhila، ١٩٨٢، ص١١٩.

دمّر طريق بوتوا الذي كان مأهولًا من قبل. ومن أمثلة ذلك الغارة الشهيرة التي شنّها شانغامير بين عامي ١٧٥٦ و١٧٥٧ والتي أسفرت عن مصادرة ممتلكات تساوي ١٠٠٠ باستا (٨٠٠ ٠٠٠ كروزادوس)[١٧١]. كذلك كانت تجارة زامبو معرّضة بدورها للخطر نتيجة لتكرّر الحروب الأهلية والمجاعة خلال حقبة الستينات من القرن الثامن عشر. بيد أنه على الرغم من غارات البرتغاليين، كان حكام شانغامير يقدّرون قيمة تجارتهم معهم، وقد أرسل حكام روزڤي حملات عسكرية في ثلاث مناسبات في ١٧٤٣ و١٧٧٢ و١٧٨١ لحماية سوق زامبو من هجمات الحكام الافريقيين المجاورين. وبالإضافة إلى الخرز والعقود كان حكام روزڤي يولون اهتمامًا خاصًا لسلع معينة من بينها المظلات، وأجراس البحر، والمزهريات المصنوعة من المرجان الصناعي، والأواني المصنوعة من الصيني، والأجراس النحاسية والمقصات، والشراب الناري (شراب كحولي قوي)[١٧٢]، ونوع من البراندي. ومن الظاهر أن طبيعة العلاقات بين موتابا والبرتغاليين تغيّرت خلال القرن الثامن عشر. واستمرّ البرتغاليون في الاحتفاظ بحامية تتألف من عشرين جنديًا، ومأمور للسوق، وملازم وقائد عام لدى بلاط موتابا الملكي. ويبدو أيضًا أن العادة القديمة اتي كانت تقضي بتعميد حكام موتابا لم تتوقّف حتى وإن لم تكن هناك أدنى صلة بين المسيحية وأولئك الملوك الذين كان لكل منهم دون استثناء ألف حظية أو أكثر[١٧٣]. وثمة ممارسة أخرى استمرّت من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، وهي أن «الملك كان يرسل كل ثلاثة أعوام رسولًا إلى قائد سنا الذي يستقبله في تيتي دائمًا في أول سنة من سني خدمته، حيث يتناقشان حول استمرار التحالف الحكومي القديم مع الملك المذكور، وبشأن أمور تتعلق بتجّار زامبو الذين يتعيّن عليهم بالضرورة السفر عبر أراضيه، وإذا استجدت أي أعمال أخرى خارج نطاق هذه الزيارة التي تجري كل ثلاثة أعوام أوفد مبعوثون آخرون من هذا الجانب أو ذاك»[١٧٤].

ورغم هذه الترتيبات، استمرّت التجارة بين البرتغاليين وحكام موتابا في التدهور خلال القرن الثامن عشر. ويفسّر هذا التدهور في سياق ثلاثة تغييرات شهدتها منطقة الزامبيزي الجنوبية خلال القرن الثامن عشر؛ الأول: الاندفاع وراء الذهب شمالي الزامبيزي، عندما اكتشف أفراد من البرتغاليين المغامرين مناجم الذهب وبدأوا في استخراجه بأنفسهم؛ والثاني: توقّف إنتاج الذهب على نحو يوشك أن يكون تامًا بحلول القرن الثامن عشر؛ والثالث: انصراف كل من التجّار الأفريقيين والتجّار البرتغاليين على جانبي الزامبيزي إلى صيد الأفيال من أجل العاج.

وقد لعبت تجارة العاج دورًا مهمًا في امبراطورية موتابا. وتحدّثنا رواية برتغالية ترجع إلى القرن السادس عشر بأنه كان من عادة الفيلة «التجوّل في قطعان مثل قطعان الأبقار تقريبًا»[١٧٥] داخل

(١٧١) المرجع السابق، ص١١٩ و١٢٠.

(١٧٢) المرجع السابق.

(١٧٣) Anon, "Descipcao dos Rios de Cuama", 1683, Biblioteca da Ajuda, Lisbon, 51-VII-43.

(١٧٤) المرجع السابق.

(١٧٥) G.M. Theal، ١٨٩٩–١٩٠٢، المجلد السادس، ص٢٦٦.

امبراطورية موتابا. وأن أربعة آلاف أو خمسة آلاف فيل تموت كل سنة وهو ما تؤكده كميات العاج الضخمة التي كانت ترسل إلى الهند[١٧٦]. وتتمثّل ميزة صيد الأفيال في أنه غير قابل للتحكّم فيه من جانب الحكام الأفريقيين على عكس الذهب؛ إذ يجري الصيد عادة في المناطق النائية. وما نعلمه عن تنظيمه قليل؛ ويذهب البعض إلى أن جانبًا كبيرًا من صيد الأفيال خلال القرن الثامن عشر كان يجري في بوهيرا وريموكا[١٧٧].

الخلاصة

أسفر توغّل البرتغاليين في منطقة الزامبيزي الجنوبية عن إهدار سلطة الطبقة الحاكمة المحلية، ويسّر أشكالًا مباشرة من استغلال الفلّاحين لحساب رأس المال التجاري البرتغالي، وفي مرحلة لاحقة، لحساب رأس المال البريطاني في هذه المنطقة. وأدّى الربط بين شبكة التجارة الإقليمية والتجارة عبر مسافات طويلة إلى نشوء طبقة تجارية أفريقية تسمى القاشامبادزي. ومع وصول التجّار العرب السواحيليين في القرن العاشر والبرتغاليين في مطلع القرن السادس عشر استؤجر بعض الأفريقيين للعمل كوسطاء بين التجّار الأجانب والمنتجين من الفلّاحين الأفريقيين.

وقد انصبّ اهتمام التجّار البرتغاليين في معظمه على تجارة الذهب والعاج، ولهذا تراجعت السلع الرئيسية للتجارة الإقليمية، وهي الحديد والملح والنحاس، إلى المرتبة الثانية من حيث الأهمية التجارية. وبحلول حقبة الثلاثينات من القرن السادس عشر كان التجّار البرتغاليون قد توغّلوا بالفعل في داخل امبراطورية موتابا؛ وتداخلت التجارة في الحديد والملح والنحاس مع التجارة في السلع الأخرى، ومن هنا نشأت طبقة تجارية أفريقية. ولكي تزدهر التجارة عبر مسافات طويلة تحتّم أن يكون هناك ذهب وعاج وحمّالون وطعام لتغذية الحمّالين، ومعازق لزراعة المحاصيل، وحديد لصنع هذه المعازق. ولم يكن القاشامبادزي يقومون بنقل العاج والذهب وحدهما، بل أيضًا بنقل الملح والمعازق الحديدية لمقايضتهما مقابل الطعام أثناء الطريق؛ كذلك تغيّر على نحو تدريجي الزراع الأفريقيون الذين كانوا يعيشون بالقرب من الطرق التجارية، إذ بدأوا يزرعون كميات متزايدة من فائض الإنتاج الزراعي لبيعه للتجّار وحمّاليهم. ولا حاجة بنا لأن نقول إن الفلّاحين، الذين كان معظمهم يجهلون القيمة الدولية للسلع التي يبيعونها، كانوا ضحية استغلال بشع من التجّار البرتغاليين.

---

(١٧٦) المرجع السابق.

(١٧٧) D.N. Beach، ١٩٨٤، ص٣٥.

الفصل الثالث والعشرون

التبعية والتكافل: أفريقيا الجنوبية من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

د. دينون

بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠، طرأ تحول على أنحاء كثيرة من أفريقيا الجنوبية. فاستقرت مجتمعات جديدة بالمنطقة؛ وغيّرت مجتمعات عديدة كانت موجودة من قبل سبل حياتها أو أماكن تجمعها أو كليهما؛ وطرأ على العلاقات التي نمت داخل تلك المجتمعات أو فيما بينها تغيير جذري بالقياس إلى ما سبقها من علاقات. ويرجع معظم تلك التغييرات الجذرية إلى التغييرات التي طرأت على الروابط الخارجية لأفريقيا الجنوبية. فحينما دار أول أوروبي، فاسكو دي غاما، حول الكاب في عام ١٤٩٧ لم يكن لأفريقيا الجنوبية الا أوهى الروابط مع بقية العالم، غير أنه بحلول عام ١٨٠٠ كانت المنطقة قد انخرطت في الأنماط العالمية للتجارة والاستراتيجية. وجدير بنا أن نبحث السياق العالمي المتغير نفسه قبل محاولة تقييم أثره على أفريقيا الجنوبية.

ففي عام ١٥٠٠ كانت التجمعات السكانية الكبرى في العالم موجودة حول البحر الأبيض المتوسط وفي آسيا. ولم تكن مناطق أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ولا الأمريكتان قد أغريت بالدخول في علاقات منتظمة مع بقية العالم. وكانت التجارة الدولية تهم أوروبا وآسيا على وجه الخصوص، وكان الجانب الأعظم منها يجري برًا ويكلّف أموالًا طائلة[1]. وكان الهدف من بعثة دي غاما هو ريادة طريق بحري يخفض نفقات التجارة الدولية ويحد من جشع الوسطاء العديدين الذين أثروا من مرورها بالطريق البري. ولم تكن أفريقيا الجنوبية بالنسبة للبرتغاليين الذين كانوا أول من طوّر هذه الطريق التجارية، وبالنسبة للهولنديين والانجليز والفرنسيين الذين تبعوهم حول الكاب، سوى مجازفة ملاحية خطيرة. ومن جهة أخرى، فإن رسم خريطتها الساحلية أنهى عزلتها تدريجيًا وإن ظلت قلة الإهتمام المستمرة من جانب التجار العرب والأوروبيين أمرًا جديرًا بالدراسة.

(١) F. Braudel، ١٩٨١، الفصل الأول.

وفي العصر الحديدي المتأخر، لم يكن المناخ المعتدل في نصف الكرة الجنوبي عامل إغراء شديد. فقد كان من الصعب مع وجود آلات بدائية انتاج فائض من الغذاء بصفة منتظمة، حتى في المناطق الصالحة للزراعة، كما كان من الصعب تخزين ما قد يوجد من فائض أو الاستثمار في مزيد من الإنتاج. وكانت الكثافة السكانية بالمناطق المعتدلة المناخ بنصف الكرة الجنوبي – بما في ذلك استراليزيا والمخروط الجنوبي لأمريكا الجنوبية – أقل بكثير من نظيرتها بالمناطق الإستوائية المجاورة. وكانت الأقاليم الإستوائية تمد بالغذاء تجمعات سكانية كثيفة نسبيًا مما يسّر انتاج فائض وأتاح درجة عالية من التخصص. فلا غرو إذن أن المناطق المعتدلة المناخ لم تجتذب المشتغلين بالتجارة الدولية. فهي لم تكن تنتج سلع التصدير بشكل منتظم، ولم تكن لتفعل ذلك إلا منذ عهد قريب جدًا حينما توفرت كميات كبيرة من رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والمواصلات المتطورة[٢]. ولم يتوغل العرب، الذين كانت لهم تجارة مزدهرة على طول الساحل الأفريقي الشرقي، نحو الجنوب نظرًا إلى أن الذهب والعاج والعبيد، وهي السلع التي كانت تشكل قسمًا كبيرًا من حمولاتهم، كانت أكثر وفرة بمناطق السواحل الإستوائية منها بالأطراف المعتدلة المناخ في القارة. وبالمثل، ظل الأوروبيون يطوفون حول الكاب طيلة ١٥٠ عامًا قبل أن يولوا أهمية للمنطقة في حد ذاتها. والأسماء التي أطلقها البرتغاليون على موانئهم – Algoa (إلى غوا) و Delagoa (من غوا) – تشهد على عزمهم السفر من «غوا» وإليها، وعلى قلة إهتمامهم بفُرَص التجارة بأفريقيا الجنوبية نفسها.

ولم تنتقل بحرًا تأثيرات ذات أهمية تذكر، كما لم تكن الاتصالات البرية أكثر أهمية. وكان لكثير من مجتمعات الجنوب روابط تاريخية ولغوية مع الشمال، وإن ضؤلت أهميتها في الحياة اليومية. وكانت جماعات الخوي خوي التي اشتغلت برعي القطعان وصيد الأسماك وجمع الغذاء من الحقول الممتدة على طول الحزام الساحلي الجنوبي، معزولة فعلًا عن معظم الاتصالات الشمالية كما كان حال الصيادين وجامعي الطعام من السان في المناطق الداخلية بالجنوب. وفي عام ١٥٠٠ لم يكن للناطقين بلغات النغوني، ومعظمهم إلى الشرق من سلسلة الجبال الفاصلة، سوى اتصال قليل منتظم مع جيرانهم بالشمال. وفي أقصى الغرب (المعروف اليوم باسم ناميبيا) كان لجماعات الهيريرو والأوفامبو روابط لغوية وثيقة فيما بينهم ومع جيرانهم الشماليين. وكانت جماعات التسوانا والسوتو في الوسط، تمارس التجارة مع الشمال من حين لآخر، وكان ذلك يحدث برغم قلة كميات السلع. ولم تكن السلع موضوع التجارة مثل النحاس والحديد، والداغا* ضرورة حيوية لأحد[٣]. وحتى عام ١٥٠٠ كانت تلك المجتمعات مستقلة فعليًا عن بقية العالم، إذ كانت روابطها الخارجية متقطعة وهامشية وتستهدف غرضًا بذاته. ولم تفعل الأساطيل الأوروبية، التي كانت ترسو أحيانًا على مقربة من الساحل وتتزود بالمياه والمؤن، شيئًا يذكر لتغيير على هذا الإكتفاء الذاتي لمدة قرن أو يزيد.

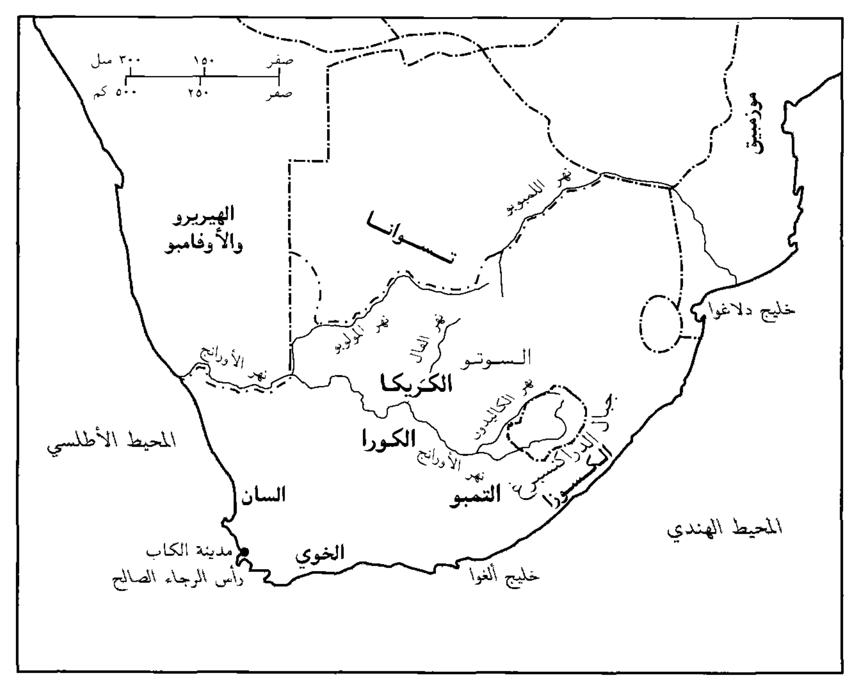
---

* dagga: ملاط كان يستخدم في أفريقيا الجنوبية قوامه الطين والروث.

(٢) D.J.N. Denoon، ١٩٨٣.

(٣) M. Wilson، ١٩٦٩ (أ).

وعلى الرغم من أن الإهتمام الأوروبي بالمنطقة كان بطيئًا في تطوره، فإنه عندما تبدّى في نهاية المطاف كان قويًا. ففي منتصف القرن السابع عشر نشأ مجتمع جديد في الكاب بدافع من شركة الهند الشرقية الهولندية التي ظلت تعتبر أفريقيا الجنوبية مجرد محطة على الطريق إلى الشرق. وحتى عام ١٨٠٠، «ظل مجتمع مدينة الكاب متطلعًا إلى البحر. وكانت المدينة بمثابة نُزُل على جانب طريق تجارة التوابل العالمية»[٤]، وكانت تتسم بطابع مدينة سكنية أقرب في روحها إلى آسيا منها إلى القارة الأفريقية التي نشأت عليها[٥]. غير أن النتائج الاقليمية لإقامة مستوطنة مدينة الكاب كانت أعمق بكثير مما كان ينشده مخططو الشركة. وكانت المنطقة في مجموعها مأمونة الارتباط بأوروبا وآسيا، وان لم يكن قد بُتّ بعد فيما إذا كان الهولنديون



الشكل ٢٣،١: أفريقيا الجنوبية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

(الذين احتلوا الكاب من عام **١٦٥٢** إلى عام **١٧٩٥**) أو البريطانيون (الذين استولوا على الكاب عام **١٧٩٥**) هم الذين سيصبحون الوكلاء. وكانت المستوطنة الجديدة في الكاب، وظلت، كيانًا تابعًا يستجيب سريعًا لضغوط وحوافز خارجية جديدة. ومع توسع هذا الكيان التابع نحو الداخل، اجتذب المنطقة بأسرها إلى علاقات جديدة دائمة مشوبة بالهيمنة والتبعية. وعن طريق

---

(٤) R. Elphick و R. Shell، ١٩٧٩، ص ١٦١.

(٥) المرجع السابق، ص ١٢٦.

هذه المستوطنة الصغيرة، دخلت علاقات إنتاج رأسمالية يصحبها استعمار وامبريالية أديا إلى تحول أفريقيا الجنوبية على نحو مفاجئ وشامل لم يعرفه أي جزء من أفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء. وهذه التطورات هي المحور الذي يدور حوله هذا الفصل.

ولئن كان من الممكن استرجاع ظروف القرن السادس عشر وأحداثه، فإن من العسير توخي أي نوع من التوازن العلمي لدى استعراض تلك الظروف. وحيثما تنازعت جماعات الصيد وجمع الغذاء مع الزراع أثناء القرنين الماضيين، كان يتم القضاء عليها كمجتمعات قادرة على البقاء. وفي حين أن الزراع ظلوا موجودين بأعداد تكفي لفرض هذا الوجود على انتباه المؤرخين، فإن البدو الرحل كانوا أقل من ذلك حظًا. ولقد دعّم القضاء التام على مجتمعات البدو الرحل الأروميين والهنود الحمر والغاوتشو وعلى البدو الرحل في سيبيريا وأفريقيا الجنوبية، النظريات الموضوعة التي نطبقها عادة على الماضي والحاضر بحيث لا يكاد بعض الباحثين يستطيعون إخفاء نفاد صبرهم لدى توقعهم تحول البدو الرحل إلى زرّاع، ومن ثم في نهاية المطاف إلى عمال صناعيين[٦]. وخَلّفَ الهنود الأمريكيون وراءهم من الشواهد ما يكفي على الأقل ليكون أساسًا لاسترجاع خيالي – وأحيانًا رومانطيقي – للظروف السابقة[٧]، بينما قضي على البدو الرحل في أفريقيا الجنوبية أو تمَّ تحويل حياتهم في وقت مبكر وعلى نحو شامل لا يتسنى معهما مثل ذلك الابداع الأدبي[٨].

وساد جنوب أفريقيا في القرن السادس عشر بعض العلاقات الباعثة على الاهتمام البالغ والتي تتحدى كل مفاهيم الحتمية التاريخية. فقد أتاحت الاختلافات البيئية قدرًا من التخصص بين المجتمعات المحلية، وتفاعلت تلك المجتمعات التخصصية فيما بينها على نحو يتوافق مع استمرارية نمط حياة كل منهما. فلم يتحول الصيادون إلى رعاة، ولم يتحول الرعاة إلى زراع، بل تعايش أولئك وهؤلاء على الرغم من أعمال العدوان التي تخللت أحيانًا ذلك التفاعل. ومن المفيد إنفاق بعض الوقت لإسترجاع هذا النوع من التفاعل، إن لم يكن لشيء فلمجرد القاء بعض الضوء على تطور تلك العلاقات فيما بعد.

ومعدل الأمطار السنوي في النصف الغربي من جنوب أفريقيا، بما في ذلك ما يعرف اليوم بإسم بوتسوانا وناميبيا، يقل عن ٤٠ سنتيمترًا. وينعم عدد قليل من أقاليم المنطقة بمعدلات سنوية أفضل، الا أن تربتها المسامية لا تحتفظ بكثير من مياه الأمطار. والاستثناء المهم الوحيد هو الأراضي الخلفية لشبه جزيرة الكاب التي تنعم بمياه شتوية جيدة ومنتظمة. وهطول الأمطار في معظم النصف الغربي ليس ضعيفًا فحسب بل هو أيضًا غير منتظم[٩]، وليس ثمة ما يدعو إلى الإعتقاد بأن الظروف كانت تختلف كثيرًا عن ذلك في القرن السادس عشر. ولم يكن باستطاعة سكان تلك المنطقة ممارسة الزراعة دون اللجوء إلى تقنيات إقامة السدود وتخزين

---

(٦) R.L. Meek، ١٩٧٦.

(٧) P. Farb، ١٩٦٩، الفصول السابع والثامن والرابع عشر.

(٨) J. Wright، ١٩٧٧.

(٩) N.C. Pollock و S. Agnew، ١٩٦٣.

الغذاء. بل إن تكنولوجيا القرن العشرين ذاتها لم يكن لها تأثير يذكر على تلك المنطقة، فيما عدا حجز المياه وراء السدود لتسهيل الإنتاج الرعوي. وبالنظر إلى أن السكان لم يكن بإستطاعتهم ممارسة الزراعة، فإن تمسكهم بممارسة الصيد وجمع الغذاء أو الرعي، كان دليلًا على التكيف الرشيد وليس على التخلف الذي كثيرًا ما يتهمون به ضمنًا.

وتحاط أصول وتاريخ جماعات السان الذين يجمعون بين الصيد والبحث عن الغذاء، بالأساطير وسوء الفهم. وما التنوع الهائل للغات التي تحدثوا بها في القرن السادس عشر إلا دليل على التكيف خلال قرون عديده في نطاق النصف الغربي من أفريقيا الجنوبية[١٠]. ولم يكن القنص وجمع الغذاء حينذاك بمثل الخطورة التي يتسمان بها اليوم. كما أن التخفف في السفر، والدراية الوثيقة بالأرض ونباتها وحيوانها، وقلة المخاطرة بعيدًا عن الأرض المألوفة، ربما كانت قد كفلت الأمن لجماعات الصيد ما دام نمو الكثافة السكانية لم يتعدّ موارد البيئة[١١]. ويقال إن متوسط عدد جماعة القنص كان يتراوح بين خمسين وسبعين، وحيثما وجدت مناطق شاسعة خالية من الزراعة والرعي المكثف، كان هناك ما يكفي من الطرائد. وكان القنص وجمع الغذاء يوفران عيشًا مستقرًا وحياة مستقلة عن سائر المجتمعات، ولكن السان كانوا يتعاملون أيضًا مع الآخرين. وكان يحدث أحيانًا أن ترتبط مجموعة من القناصة بعدد من رؤساء الرعاة بهدف الحصول على منتجات الألبان مقابل لحوم الطرائد أو لقاء تقديم المشورة بشأن تحركات الحيوانات. وعلى الرغم من أن القناصة كانوا تابعين للرعاة فإن العلاقة لم تكن علاقة إكراه نظرًا إلى أن جماعات السان كانت تحتفظ دائمًا بخيار العودة إلى الإقتصار على القنص لحسابهم الخاص. كذلك كانت بعض جماعات الصيد تعيش خارج المنطقة الغربية الوسطى الداخلية، بل إن قلة منهم تمكنت من العيش عند سفوح سلسلة جبال الدراكنسبرغ حتى وقت موغل في القرن التاسع عشر، وكانوا يدعمون غذاءهم بالاغارة من حين لآخر على قطعان الزراع مربي الماشية بالمنطقة[١٢]. ولما كان هذا النمط من الحياة يتوقف كليًا على سهولة التنقل التي يعوقها وجود أعداد كبيرة من المسنين أو الأطفال أو غيرهم من العاجزين عن الحركة، فإن حياة القنص كانت تفرض قيودًا على النمو السكاني فلا يختل التوازن بين السكان والموارد. وكذلك كانت الحاجة إلى سهولة الحركة تفرض قيدًا آخر: ذلك أن كثرة الأمتعة تُخَفِّض من مستوى المعيشة لأنها تعوق سرعة الجماعة.

ويرى إلفيك في عرضه الرائع للشواهد على أصول الخوي خوي أن أكثر التفسيرات احتمالًا هو أن جماعات السان امتلكت الأبقار والأغنام قبل عام ١٥٠٠ بزمن طويل وتوسعت معها عبر المناطق النهرية في الداخل حتى بلغت الحزام الساحلي الجنوبي حيث شاهدهم الرحالة الأوروبيون في القرن السادس عشر[١٣]. وحينما عمدت جماعات الخوي إلى امتلاك المواشي،

(١٠) R. Elphick، ١٩٧٧، الفصلان الأول والثاني.

(١١) M. Sahlins، ١٩٧٤.

(١٢) J. Wright، ١٩٧١.

(١٣) R. Elphick، ١٩٧٧، الفصل الأول.

كان لزامًا عليها أن تتمسك بالأراضي التي تكثر بها المياه، لا أن تجوب المناطق الجافة؛ غير أن ذلك أدى أيضًا إلى النمو التدريجي للسكان ولحجم الجماعات. ونظرًا إلى أن الثيران يمكن أن تحمل المتاع، فقد أصبح بإمكان الخوي إقامة الخيام ونقلها بدلًا من إقامة مأوى جديد كلما تنقلوا. كذلك لم يعد وجود المسنين والصغار يشكل العقبة التي كان يشكلها في الماضي. وأصبح بالإمكان تجميع الممتلكات الشخصية على نطاق ضيق (بل وعلى نطاق كبير بالنسبة للماشية)، وهكذا نشأ داخل هذه المجتمعات الرعوية قدر من الطبقية ميزها عن جماعات السان الأكثر مساواة والأقل متاعًا. ولم تتطلب الحاجة إلى الإدارة الإجتماعية من الخوي أن يطوروا جهازًا لسلطة سياسية؛ غير أن الأفراد كانوا يمارسون بعض السلطة بين عشائرهم، وتمكن بعضهم، في الأيام الأولى من التجارة المتقطعة مع السفن الأوروبية، من اكتساب سلطة كبيرة وجمع ثروة حيوانية واسعة.

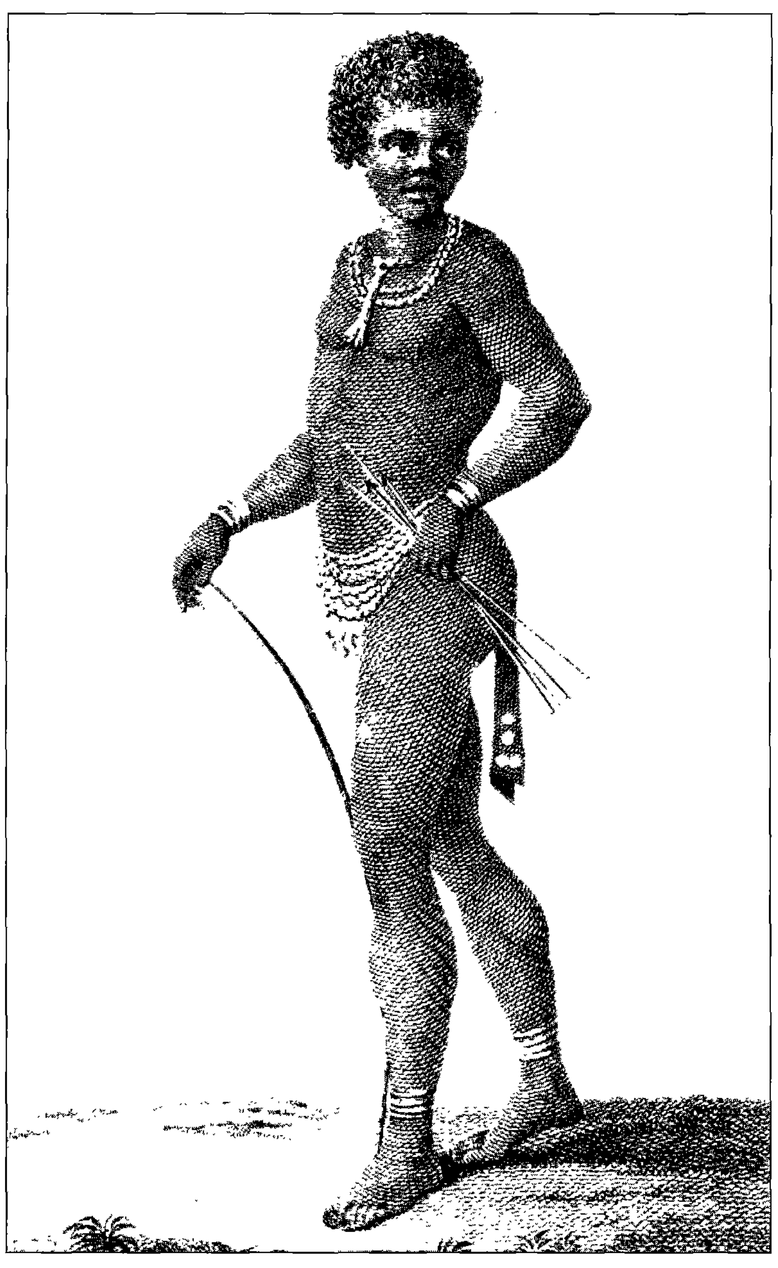
ولئن كان رعي القطعان يوفر مستوى استهلاكيًا أعلى مما يوفره القنص في الأوقات الطيبة، فإن القطعان كانت تتعرض لخطر الجفاف ومرض الحيوانات بالإضافة إلى السرقة والمصادرة أثناء الحروب. وحينما كانت تحل تلك الكوارث كانت جماعات الخوي تلجأ إلى الصيد لكي تعيش – على الأقل حتى تتمكن من تكوين قطعان أخرى. ولم تكن المعرفة بأساليب رعي القطعان تختلف كثيرًا عن المهارات التي تتطلبها مزاولة القنص، بحيث كان بوسع جماعات الخوي التحول بسهولة إلى السان حيثما اقتضى الأمر ذلك[١٤]. وبالقرب من شبه جزيرة الكاب حيث فرص القنص محدودة، اتجه الرعاة الذين فقدوا قطعانهم إلى العيش قرب شاطئ البحر على الأسماك والمحاريات إلى أن يصبح بإمكانهم حيازة قطعان الماشية أو الارتباط كتابعين بأصحاب القطعان الأوفر حظًا. ولم تكن هذه التحولات عسيرة: فلم تكن اللغة ولا الثقافة تميز جماعة عن أخرى تمييزًا حادًا. وربما كانت الحياة غير مستقرة ولكنها لم تكن تعيسة. وأفراد الخوي القلائل الذين سافروا إلى الخارج على متن إحدى السفن التي كانت تتزود بالماء في الكاب، لم يجدوا هناك ما يبعثهم على السخط على الظروف السائدة في وطنهم[١٥].

وكان التعامل بين الخوي والنغوني على الجانب الشرقي لأرض الخوي يتم عبر فواصل ثقافية وتقنية حادة. وكانت المنطقة التي تتفاعل فيها مجتمعات الخوي والخوسا أرضًا صالحة للرعي ولكن ليس للزراعة نظرًا إلى أن معدل هطول الأمطار لم يكن يزيد كثيرًا على ٤٠ سنتيمترًا في السنة. ولم يكن من الممكن أن تقوم حدود ايكولوجية جلية بين الخوي والخوسا نظرًا إلى إمكان ممارسة الرعي والزراعة كليهما بالمنطقة. ويبدو أن التمازج بينهما كان أمرًا شائعًا[١٦]. فقد كان أفراد من الخوسا يهجرون الزراعة المستقرة إلى رعي القطعان وأحيانًا إلى القنص. وكلما كانت تلم أزمة بالخوي، كان بوسعهم العمل لدى الخوسا المستقرين على مقربة منهم نظرًا إلى أن الانتاج الزراعي يتغلب على

(١٤) R. Elphick، ١٩٧٧.

(١٥) المرجع السابق، الفصل الرابع.

(١٦) R. Ross، ١٩٧٨.



اللوحة ٢٣،١: صياد من الغوناكوا (الغريكوا).

ظروف المجاعة بأسرع مما تستطيعه تربية الماشية. ولا بد أنه كان يوجد خط اتصال متبادل بين الزراعة المختلطة والرعي المتخصص – وعادة ما يكون على نطاق محدود وإن جرى أحيانًا على نطاق واسع. ويبرهن روبرت روس على هذه العلاقة مستشهدًا بمجتمعات الغوناكوا، والغكونوخويبي والنتينده التي كانت جميعًا – حسب رأيه – من جماعات الخوي الذين تحولوا إلى الزراعة المختلطة وانخرطوا جملة في مجتمع الخوسا ولغته وتقاليده. غير أننا لسنا بصدد تحول واحد من الرعي إلى الزراعة. فمن الناحية الجسمانية، كان الغوناكوا أقرب شبهًا إلى الخوسا منهم إلى الخوي وربما كانوا قد تحولوا أكثر من مرة (من الزراعة إلى الرعي ومن الرعي إلى الزراعة) قبل القرن الثامن عشر. ومعظم هذه الشواهد يرجع إلى القرن الثامن عشر حينما تعرض الخوي لضغط هائل؛ لكننا لا نستطيع أن نفترض أن الخوسا كانوا عمومًا يتوسعون في القرون السالفة، ولا أن أرض الخوي كانت تتقلص باستمرار، على نحو ما كانت تؤكده الآراء التاريخية التقليدية في السابق[١٧]. ويمكن بفضل الإدراك المتأخر وحده القول بأن حياة الخوي الرعوية تبدو وسيلة انتقالية من وسائل العيش انقضى عهدها. وفي معظم الفترة المشمولة بالدراسة، كان الخوي يتعاملون على نحو مكثف مع المتخصصين الآخرين، ولكن دون التضحية بأسلوب حياتهم الخاصة.

وظلت الدراسات الخاصة بمجتمعات الزراعة المختلطة مغشّاة لسنوات بهاجس المؤرخين حول سؤال واحد: متى وقعت الهجرة الجماعية من الشمال الإستوائي؟[١٨] ومن الواضح الآن أن هذا السؤال قد أسيئ ادراكه، وأن المستوطنين البيض هم الذين أثاروه تلبية لحاجتهم إلى إضفاء الشرعية على استيلائهم على الأرض. والواقع أن التوطن الثابت، والتحركات لمسافات قصيرة وعلى نطاق محدود، كانا أكثر شيوعًا من التحركات السكانية الكبرى والبالغة السرعة.

واستقر العصر الحديدي المتأخر تمام الاستقرار بين شعوب النغوني والسوتو بحلول عام ١٥٠٠. وكان الحديد شائع الاستعمال ويُصنّع على نطاق واسع وإن لم يكن يستخدم في صنع كل الأدوات والأسلحة. وثمة حاجة إلى القاء بعض الضوء على أهمية استخدام الحديد لدى مجتمعات الزراعة المختلطة. ولم تكن مجتمعات الصيد والرعي (مثل الخوي والسان في القرن السادس عشر) بحاجة كبيرة إلى استخدام الحديد إذ كان بإمكانها الإعتماد كلية على الحجر والعظم والخشب والألياف فيما تبدع الأيدي من صنع. وكانت لاستخدام الحديد مزايا وسرعان ما أشبع طلب الخوي عليه أثناء فترة التجارة المبكرة والمتقطعة مع السفن المارة بالكاب[١٩]. كما كان بوسع ممارسي الزراعة المختلطة أن يستغنوا عن الأدوات المعدنية، إذ قد نجحوا في ميلانيزيا طوال خمسة آلاف سنة قبل ظهور الأدوات المصنوعة من الصلب في تطبيق نظم زراعية معقدة، وإن كان ظهورها قد أحدث أثرًا واضحًا في توفير اليد العاملة[٢٠].

---

(١٧) G.M. Theal، ١٩١٠.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) R. Elphick، ١٩٧٧، الفصل الرابع.

(٢٠) R.F. Salisbury، ١٩٢٦؛ D.J.N. Denoon و C. Snowden، ١٩٨١.

وفي أفريقيا الجنوبية، ظل ممارسو الزراعة المختلطة يجمعون بين الزراعة والرعي لمدة ألف عام مع استخدام عدد ضئيل من الأدوات المعدنية. ولم تسفر وفرة الحديد في العصر الحديدي المتأخر عن إمكان تنفيذ عمليات إنتاجية جديدة وإن كانت قد أضفت على العمليات القائمة مزيدًا من اليسر والانتاجية. وتزداد كثيرًا كفاءة الزراعة حينما تتوافر الأدوات الحديدية لعزق الأرض وحرثها مع توفير المزيد من الوقت للحرف المنزلية كصناعة الفخار ولممارسة الرعي على نطاق أوسع. وتشير السجلات الأركيولوجية إلى أن الحيوانات الأليفة وصناعة الفخار أصبحتا أكثر انتشارًا أثناء العصر الحديدي المتأخر[٢١]. ويدل هذا بدوره على ارتفاع مستوى المعيشة وتطور نظام تقسيم العمل داخل كل مجتمع محلي.

والسجلات المكتوبة عن حياة مجتمعات النغوني إلى الشرق من سلسلة الجبال الفاصلة، بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠، تفتقر إلى التوازن والدقة[٢٢]، مما يجعل استرجاع ظروف الحياة أثناء تلك الحقبة يعتمد اعتمادًا كبيرًا على دراسة الآثار المادية المدعومة بما يكون قد ظل باقيًا من الروايات المتناقلة[٢٣]. وكانت الحبوب والماشية عماد الحياة المادية. وفي القرن الثامن عشر تغيّر الاعتماد التقليدي على السرغم إذ استعيض عنه بالذرة التي تغل محصولًا أكبر وإن كانت أقل قدرة على التكيف مع ظروف المناطق قليلة الأمطار[٢٤]. وربما كان ارتفاع غلة الذرة قد أسهم في زيادة أعداد المواشي، الا أن تربية المواشي تعطي أفضل النتائج بالجمع بين المراعي والانتجاع الموسمي من أجل الإفادة من اختلاف نوعيات الكلأ الحلو والكلأ الحامض. ومن المفترض أن حدة الضغط على هذا النوع من الزراعة المختلطة قد اشتدت بسبب التنوعات المناخية التي يرى هول أنها تنتشر في الحزام الساحلي الشرقي في مجموعه[٢٥]. ويخص بالذكر أنه حدث في النصف الأول من القرن الثامن عشر انخفاض عام في معدل سقوط الأمطار، كما وقع جفاف خطير في نهاية القرن الثامن عشر، مما زاد في التنافس على استخدام تلك المراعي التي كانت صالحة للرعي حتى في سنوات الجفاف.

ويبدو أن الكثافة السكانية البشرية كانت أقل بكثير مما اعتدنا عليه الآن. ويقدّر بيريس أن عدد الأفراد المتحدثين بلغة الخوسا، لم يزد على مائة ألف بحلول سنة ١٨٠٠، وذلك بالرغم من تراكم أعداد الخوي السابقين أثناء القرن السالف أو على فترة أطول من ذلك[٢٦]. وإذا كانت تلك الأرقام تعطي صورة نموذجية عن حزام الساحل الشرقي، فمن غير الممكن أن كان هناك ضغط سكاني شديد على الأرض في أي وقت بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ برغم أساليب

(٢١) G.M.Hall، ١٩٧٦.

(٢٢) M. Wilson، ١٩٦٩ (ب).

(٢٣) J.B. Peires، ١٩٨١.

(٢٤) G.M. Hall، ١٩٧٦.

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) J.B. Peires، ١٩٨١.

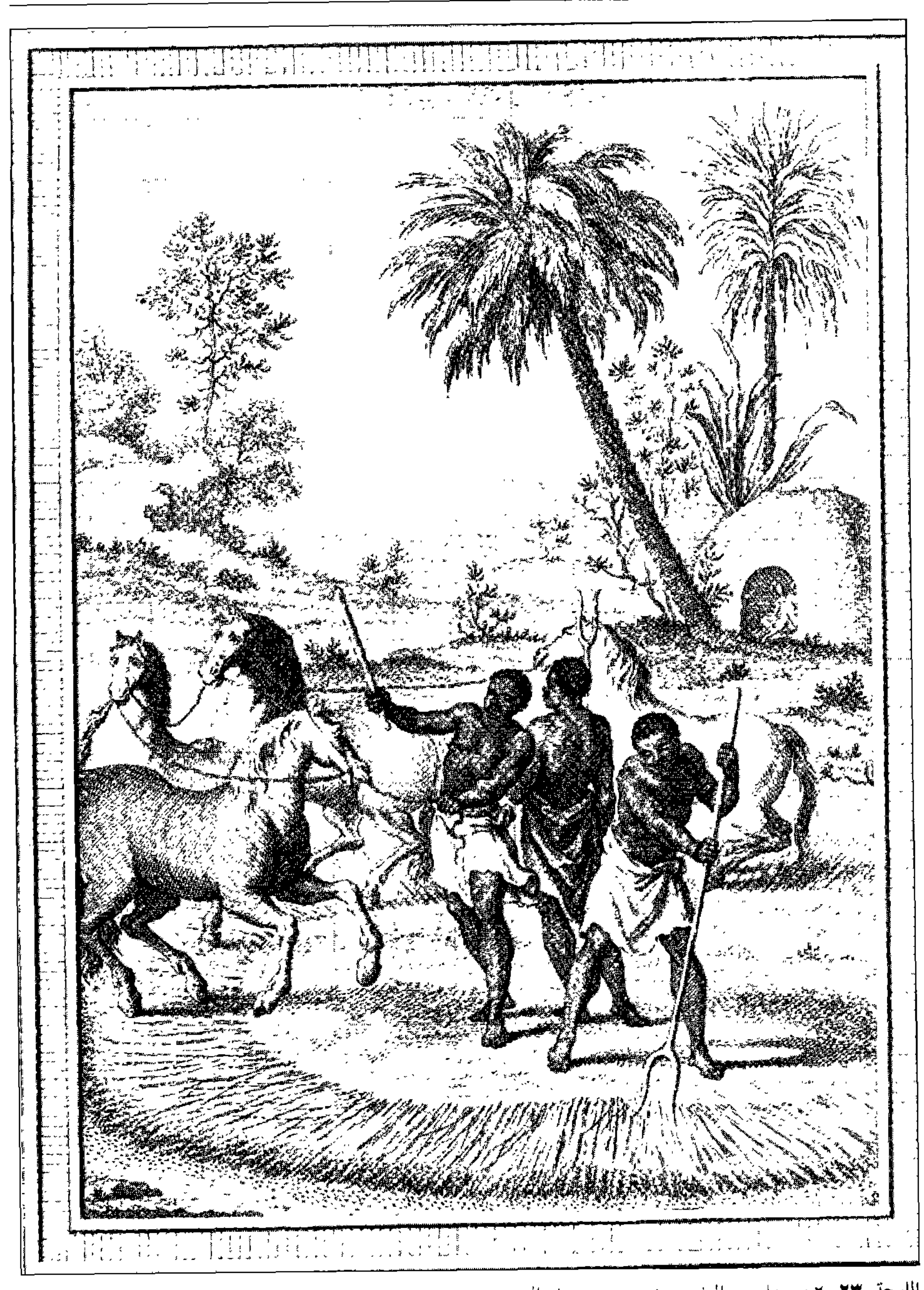
الزراعة والرعي الموسعة المستخدمة حينذاك. وهذه نقطة مهمة لدى التمعن في الأنظمة السياسية التي سجلت للنغوني في تلك الحقبة، وهي أنظمة كان قوامها الأساسي والوحدة الحياتية الجوهرية في اطارها تتمثل في أسرة من أفراد يمتلكون الماشية ويستخدمون الأرض. وكان بإمكان تلك الأسرة أن تصرّف معظم أمورها اليومية كوحدة مستقلة، في التجارة وتبادل السلع والزوجات مع سائر الأسر الأخرى وقتما شاءت. وتنتمي كل أسرة في الواقع عن طريق نسب أبوي إلى سلالة ومن ثَمّ إلى عشيرة، فمنذ عصر تشاوي كان الخوسا مثلًا يرتبطون معًا ارتباطًا غير محكم بالولاء للعشيرة الملكية المتمثلة في ذرية تشاوي. ومن جهة أخرى، لم يكن لدى زعيم العشيرة الملكية سوى عدد قليل من الجزاءات التي يستخدمها لإنفاذ سلطته على سائر الناطقين بلغة الخوسا، فيما عدا تصريف شؤون الزواج وتقديم الهدايا، مما يجعل العشائر الأخرى مدينة له (بما فيها العشائر من غير الخوسا مثل عشائر الخوي المجاورة). وكانت القدرة على منح الزوجات وتقديم الهدايا وإعطاء الأرض تتوقف على مقدرة الأسرة المالكة في التفوق في الإنتاج على سائر الأسر والعشائر. وعادة ما يكون للزعيم عدد أكبر من الزوجات – ومن ثم من الوحدات الإنتاجية، على الرغم من عدم وجود ما يمنع أي شخص من العامة من أن يثري بما يقتنيه من ماشية وزوجات[٢٧]، بحيث أن مجال التفوق المتاح للرئيس لم يكن دائمًا مجالًا واسعًا. ومقابل طموحات الرؤساء في تركيز السلطة بأيديهم، كان للعامة أيضًا طموحاتهم، بما فيها رغبتهم في العيش متحررين من مطالب الرؤساء قدر الإمكان. وما من شك في أن المشاحنات المستمرة داخل عشائر الخوسا المهيمنة، وربما أيضًا بين مجتمعات نغونية أخرى، كانت تقع بتشجيع من دهاة العامة سعيًا منهم لشل السلطة المركزية ببث الشقاق في داخلها. ولم تفك هذه القيود على تطور هذا الأسلوب الاستبدادي للإدارة إلى أن بلغ نهاية القرن الثامن عشر نهايته. وحتى ذلك الحين بدت الحياة اليومية متراخية ومريحة في العادة. ولا شك أن الشاردين البيض القلائل الذين شقوا سبيلهم إلى أسر نغونية أثناء تلك الفترة وخلّفوا وراءهم بعض السجلات، لم يظهروا كبير قلق للعودة إلى مجتمعاتهم ذات النظام الطبقي المحكم والخاضع لإشراف صارم[٢٨].

ونحن لا نعرف الا القليل عن شعوب السوتو والتسوانا إلى الغرب من جبال الدراكنسبرغ، حيث تشجع قلة هطول الأمطار على اهتمام بتربية الماشية (داخل نظام الزراعة المختلطة) يفوق نظيره في المنطقة الواقعة شرقي الجبال الفاصلة. وفي حين أن خطر الهجوم في القرن السادس عشر كان يحدق من شمال نهر اللمبوبو[٢٩]، فقد نشأ قرب نهاية القرن الثامن عشر خطر هجوم مباشر أكبر من جانب جماعات جديدة تتحرك شمالًا نحو واديي نهري الأورانج والكاليدون. وفي غضون ذلك، لا بد أن يكون السوتو والتسوانا قد اختلطوا مع الخوي والسان والنغوني

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) المرجع السابق؛ و M. Wilson، ١٩٦٩ (أ).

(٢٩) M. Wilson، ١٩٦٩ (أ).



اللوحة ٢٠.٢٣: مزارعو الخوي خوي يدرسون الحبوب.

والشوانا، إذ كانت هناك تجارة على نطاق محدود في كل تلك الإتجاهات[٣٠]، إلا أنه تتعذر إضافة الكثير إلى ذلك في ظل معارفنا الراهنة.

وعلى ذلك فان مجتمعات البانتو الجنوبية، شأنها شأن السان والخوي، كانت تتعامل مع جماعات متخصصة أخرى وان لم تتغير نتيجة لهذا التعامل. كما أنها لم تغير المجتمعات التي تعاملت معها. ويقدم بيريس دليلًا على التحالف بين رؤساء الخوسا وجماعات الخوي، مثل التشينوكوا في القرن السابع عشر، وهو يفسر هذا الدليل على أنه خضوع بعض جماعات الخوي لزعامة الخوسا[٣١]. غير أنه نظرًا للمشقة التي لاقاها رؤساء الخوسا حتى في السيطرة على جماعات الخوسا المستقرة، فيجمل بنا أن ننظر إلى هذه المزاعم بشيء من التشكك خاصة وأن جماعات الخوي كانت تنظر إلى تلك الأحلاف بوصفها تأمينا لها على المدى الطويل لا باعتبارها خضوعًا يوميًا منها. وأيا كان الأمر فإنه حتى إذا سلمنا بادعاءات الخوسا تلك، فإن شكل هذا التعامل يوحي بدوام كل من التخصصات المهنية. ويبدو أن مختلف الجماعات الأفريقية كانت قادرة على التعايش لمدد طويلة دون سيطرة وسيلة إنتاج على أخرى.

وكتابة تاريخ أفريقيا الجنوبية تغلب عليها روايات الاستيطان الهولندي بمدينة الكاب وانتشاره ونفوذه على حياة جميع من كانوا يقيمون بالمنطقة. والواقع أن البرتغاليين لم يكونوا أوائل الملاحين الذين داروا حول الكاب فحسب، بل كانوا أيضًا أول الأوروبيين الذين أقاموا مستوطنة دائمة في المنطقة. وبوسع المرء أن يدرك الطابع الثوري للاستيطان الهولندي إذا عقدت مقارنة وجيزة بينه وبين الاستيطان البرتغالي السابق والذي دام أكثر منه ولكنه كان أقل نفوذًا.

وكانت البرتغال في القرن السادس عشر بلدًا إقطاعيًا صغيرًا وفقيرًا. وكان النظام الملكي هو القائم على تنظيم توسعه فيما وراء البحار كاحتكار تجاري للهند بمساندة الكنيسة التي كانت — في غياب أي مصدر آخر للقوى العاملة الماهرة — تسيطر سيطرة كاملة على أسلوب الإدارة ومضمونها. وبحلول عام ١٥١٠ كانت غوا مركز الحكم فيما وراء البحار، وكان الطريق البحري تحميه حصون تشرف على مضيق موزمبيق من خليج دلاغوا إلى ما يعرف اليوم باسم تنزانيا[٣٢]. ولم يكن من العسير، مع استخدام السفن والأسلحة النارية المتفوقة، غزو الموانئ العربية والسواحيلية؛ إلا أن التفوق العسكري لم يقدم آلية لتصريف شؤون الحياة اليومية. وتجسم أمن البرتغاليين على طول الساحل الأفريقي، وخاصة في موزمبيق التي أصبحت المقر الاقليمي، في حصون تشرف على الأرض القارية وان لم تكن دائمًا موصولة بها. وكانت تلك امبراطورية بحرية يعوزها الثبات في سيطرتها البرية. كما كانت في جوهرها امبراطورية اقطاعية تبيع السلطة الملكية مناصبها الهامة المربحة لقاء رسم سنوي. وكان يقطنها المجرمون

---

(٣٠) R. Elphick، ١٩٧٧؛ J.B. Peires، ١٩٨١؛ و M. Wilson، ١٩٦٩ (أ).

(٣١) J.B. Peires، ١٩٨١، ص ٢٢-٢٤.

(٣٢) M.V. Jackson-Haight، ١٩٦٧؛ R. Elphick، ١٩٧٧.

البرتغاليون، والتجار غير البرتغاليين، والمغامرون ذوو الأطماع العاجلة. وكانت المكاسب تتحقق من تجارة الذهب والعاج، ومن تجارة الرقيق فيما بعد، ومن الإعتراف بسلطة الحكام الأفارقة القائمين، مع العمل على إثارة أشنع ألوان السلوك غير الاجتماعي لديهم. وبحلول نهاية القرن السادس عشر تمزقت الامبراطورية البرتغالية في المحيط الهندي بفعل المنافسة من جانب قوى تجارية أخرى: ففي حين استعاد العرب ممتلكاتهم بشرق أفريقيا، ثبّت الهولنديون والانجليز والفرنسيون أقدامهم في جزر الهند الشرقية والغربية. أما مضيق موزمبيق فقد انحسرت أهميته الاستراتيجية على أثر إقامة طرق أخرى أكثر مباشرة من أوروبا إلى آسيا عن طريق مدينة الكاب أو جزيرة موريشيوس أو حتى دون توقف للتزود بالمؤن.

وكان استغلال موزمبيق استغلالًا تعوزه الكفاءة. فبدلًا من تقديم نماذج جديدة للانتاج، سعى التجار البرتغاليون والهنود إلى أن يصبحوا وسطاء. وقسمت الأرض إلى اقطاعيات (برازوس) أجّرت لاقطاعيين (برازيروس) وكانت أكثر اتسامًا بطابع مزارع الانتاج المعيشي منها بطابع مزارع إنتاج السلع. وكان توفير سلع التصدير الأساسية مثل العاج والذهب والرقيق يعتمد على الجباة من أبناء البلد. ولم يكن لمثل هذا الاستغلال أن يتم الا بالتعاون مع المجتمعات المحلية. لهذا السبب لم تُتحْ الكاب ذاتها أي مجال للبرتغاليين نظرًا لقلة عدد سكانها وندرة سلعها. وحتى في موزمبيق، أدى عدم وجود حكومة ذات كفاءة ترعى مصالح التجار على المدى الطويل إلى تدهور التجارة وتحولها إلى إغارات موقوتة. وكان من المحقق أن الرأسمالية التجارية بلا رأس مال، والاستعمار بلا مستعمرين، سيفضيان إلى ايقاع الفوضى بأفريقيا الجنوبية الشرقية: وكان الأمر الذي لم تتمكن من تحقيقه هو إحداث تحول دائم للمجتمعات القائمة.

وأثناء الصراع الطويل ضد الاحتكار التجاري البرتغالي، تأسست في عام ١٦٠٢ شركة الهند الشرقية الهولندية لضم كافة الشركات التجارية الهولندية الصغيرة المهتمة بالتجارة الآسيوية. ومثلها مثل الشركات التجارية الانجليزية المعاصرة لها، تأسست الشركة الهولندية من قبل تجار يحظون بالدعم الملكي الذي كان يهدف إلى احتكار التجارة بين مناطق معينة على الصعيد الوطني (وعلى الصعيد الدولي إن أمكن). وكانت الشركة بريئة من أي حماس ديني ومستقلة عن الكنائس البروتستنتية إذ لم تعد المنظمات الدينية تحظى باحتكار التعليم في أوروبا البروتستنتية. وكان بإمكان الهيئة الحاكمة في هولندا أن تضع لنفسها هدفًا محددًا يتمثل في السعي إلى تحقيق مكاسب تجارية. ولا يقل عن ذلك أهمية أن الشركة تمكنت من تخصيص نفقات كبيرة لا تحقق عائدات مجزية الا على المدى الطويل. وكانت مستوطنة الحامية في مدينة الكاب مثالًا نموذجيًا لهذا الاستثمار الذي لا يمكن أن تفكر فيه إلا شركة تجارية ثرية واضحة الفكر بعيدة النظر[٣٣]. وكما فعل الفرنسيون في موريشيوس، والبرتغاليون في موزمبيق، اعتبرت الهيئة الهولندية المذكورة حامية مدينة الكاب نقطة استراتيجية يفترض انشاؤها استمرار التجارة الآسيوية. كما وضعوا هدفًا علاجيًا يقتضي من الحامية شراء اللحم الطازج من جماعات

(٣٣) G. Schutte، ١٩٧٩.

الخوي وزرع الخضراوات لتموين الأساطيل الهولندية التي تبحر إلى باتافيا ومنها. ولهذا السبب كان من المناسب أن يكون أول قائد للمستوطنة، يان فان ريبيك. جراحًا؛ وعندما لم يتمكن الخوي ولا موظفو الشركة من إنتاج المؤن على نطاق كاف، لجأت الشركة إلى نمط معدل من الانتاج الرأسمالي حيث سُرّح موظفو الشركة بوصفهم مواطنين أحرارًا للعمل في الانتاج، مع احتفاظ الشركة لنفسها بحق السيطره على التسويق. وكان هذا التخطيط العقلاني من جانب الشركة يتسم بالطابع الرأسمالي البحت بقدر ما كان البرتغاليون يتسمون بطابع الإقطاع؛ وترتب على ذلك أن جنت الشركة مكاسب التخطيط المتروي.

وشأن سائر الدول الأوروبية التي توسعت في أراضي المراعي المعتدلة المناخ قليلة السكان، وجد الهولنديون أن دينامية مستوطنتهم الجديدة تختلف تمام الإختلاف عن نظيرتها في الأقاليم التابعة لها بالمناطق الاستوائية. وظلت تجربتهم لمدة تزيد على قرن، وإلى أن التقوا بممارسي الزراعة المختلطة المستقرين، تماثل تجربة الأسبان في مراعي السهول الفسيحة بأمريكا الجنوبية، وتجربة البريطانيين في براري أمريكا الشمالية وجنوب شرقي استراليا[٣٤].

وربما كان العامل الأساسي الحاسم في مستوطنة الكاب هو البطء الممض الذي اتسم به تطور الزراعة. فقد كانت المستوطنة على مدى السنوات الأربعين الأولى من تاريخها تستورد معظم غذائها الأساسي على الرغم من رصيد المعرفة الهائل بالزراعة الذي أتوا به معهم من أوروبا الغربية[٣٥]. وكان أعظم استغلال مربح للأرض ما تعلق برعي الماشية على نطاق واسع ومتوسع. وكان الأمر الحاسم الثاني هو إنعدام القوى العاملة المحلية التي يمكن اجبارها على العمل. ففي حين كان من الممكن توجيه الاندونيسيين بأعداد كبيرة نحو الإنتاج السلعي بتعديل الهياكل الاجتماعية القائمة، كان من المستحيل تحويل الخوي إلى منتجين للسلع دون القضاء الكامل على مجتمعهم. فالخوي القلائل الذين ظلوا على قيد الحياة داخل حدود المستوطنة، ظهروا بعناصر أخرى في مجتمع جديد هو مجتمع الخوي خوي، وأصبحت تلك العناصر فيما بعد نواة لمُلوّني منطقة الكاب. ولم يكن بوسع الشركة الاعتماد على الخوي في العمل، وهي لم تفعل ذلك بل عمدت إلى استيراد الأيدي العاملة في شكل عبيد من أنحاء أخرى من أفريقيا ومن جزر الهند الشرقية. ولم تفسح علاقات الانتاج هذه أي مجال للخوي أو السان، اللهم الا كوحدات عمل فردية منفصلة تمامًا عن وسائل الانتاج. وعلى حد تعبير دراسات التنمية، لم ترتبط الرأسمالية الرعوية بسائر وسائل الانتاج بل أزالتها.

وهذه الخاصية للمجتمع الجديد ربما لم تكن لتتسم بالأهمية لو لم تقترن بتوسع دائب. ويعتقد نويمارك أن التوسع الرعوي كان يدين بازدهاره أساسًا لنمو الأسواق الخارجية للحوم الطازجة[٣٦]. ويفضل جولكه و روس تفسير الدافع الرئيسي للتوسع على أنه عنصر متكامل من

(٣٤) D.J.N. Denoon، ١٩٨٣.

(٣٥) A.G. Boeseken، ١٩٦٩.

(٣٦) S.D. Neumark، ١٩٥٧.



اللوحة ٣،٢٣: عائلة من الخوي خوي ترعى الماشية مع منظر لجبل تيبول ومدينة الكاب.

عناصر المجتمع نفسه(٣٧). وذلك أن أي منظمة رأسمالية يتعين عليها أن تتوسع كي تبقى على قيد الحياة ومن ثم يمكن إغفال قضية الدوافع الداخلية في مواجهة مع الدوافع الخارجية. وكانت الأيدي العاملة في الكاب باهظة التكاليف ونادرة بينما الأرض زهيدة التكاليف ومتوافرة، ولذلك كانت الوسيلة الواضحة لتحقيق توسع رأسمالي هي في التوسع الإقليمي وليس في تكثيف استغلال الأراضي. وكان من النتائج الغريبة التي أسفر عنها التوسع الجغرافي للمستوطنة، أن تضاعف نمط الكثافة السكانية الضئيلة الذي تميز به استغلال الخوي للأرض؛ والواقع أن الرعي التجاري لم يكن يعني أكثر من مواصلة رعي الماشية والأغنام على الأرض نفسها مع استخدام أفراد الخوي أحيانًا كرعاة. والأمر الذي تغيّر في ظل النظام الجديد لم يكن استغلال الأرض بقدر ما كان العلاقات الاجتماعية. فعلى حدود التوسع التجاري كان من الصعوبة بمكان بالنسبة للمستوطنين الهولنديين، السيطرة على عمالهم الهولنديين بقدر ما كان من السهل على العمال الساخطين أن ينزحوا شرقًا أو شمالًا هربًا من أوضاع عمل مزعجة. يضاف إلى هذا أنه لم يكن مسموحًا الا للمستوطنين (وأحيانًا لمعتنقي المسيحية من الخوي) أن يسجلوا الأراضي بأسمائهم. ويكاد يكون من المستحيل في مثل هذه الظروف اخضاع القوة العاملة الهولندية للنظام، ومن ثم فقد تعين على مربي الماشية على الحدود أن يعتمدوا بدلًا من ذلك على الرقيق المكلفين أو على الخوي، علمًا بأن كلتا الفئتين تتاح أمامها فرص كبيرة للهروب برغم وجود مجموعة معاهدات خاصة بين الشركة وزعماء الخوي تنص رسميًا على إعادة الرقيق الهاربين إلى المستوطنة.

وأثناء القرن الثامن عشر انعكست حتميات الرعي التجاري الواسع النطاق في سلسلة من العلاقات الاجتماعية التي كانت أقرب شبهًا إلى العلاقات السائدة في سهول أمريكا الجنوبية الفسيحة وفي أستراليا أثناء القرن التاسع عشر منها إلى ما كان سائدًا في بقية أنحاء أفريقيا. وكانت مدينة الكاب المستودع والمركز بالنسبة إلى كل العلاقات التجارية، كما كانت نقطة التقاء للثقافات والأفكار العالمية. ولم يقتصر مسؤولو الشركة على إدارة المستوطنة بل كثيرًا ما كانوا يتاجرون لحسابهم الخاص، وهي جريمة كان من المرجح ألا تلقى أي عقاب إلا إذا سببت خسائر مالية للشركة(٣٨). وكانوا يشاركون الموسرين من ملاك الأرض المحليين والتجار وأصحاب الفنادق بالمدينة، ويتحكمون في طبقة الرقيق الكبيرة والمنضبطة تمام الانضباط. كما كانوا يشعرون بأنهم أعلى منزلة من الرعاة الذين كانوا يفدون إلى المدينة من وقت لآخر لبيع اللحم والشحم والجلود. وكان الرعاة يتحدثون بلسان هولندي فج ولا يكادون يعرفون القراءة والكتابة، وكانت ملابسهم عتيقة الطراز برغم طابعها الوظيفي، وكان من الواضح أنهم يفتقرون إلى حنكة أبناء المدينة ومن السهل على تجار اللحوم من أهل المدن خداعهم. وكانوا أجلافًا كذلك في إدارتهم للأيدي العاملة نظرًا إلى أنهم كثيرًا ما كانوا يسكنون بعيدًا عن ضباط النظام

(٣٧) L. Guelke، ١٩٧٩؛ R. Ross، ١٩٧٥.

(٣٨) G. Schutte، ١٩٧٩.

بالمدينة. ولكن في حين أن اللباقة كانت تنقصهم، فقد كانوا الدعامة الأساسية للاقتصاد الاستعماري. وكانت أعداد الرقيق في ازدياد مطرد عن طريق الاستيراد، الا أن تعداد مربي المواشي كان في ازدياد هو الآخر وبالسرعة نفسها سواء عن طريق الهجرة أو الزيادة الطبيعية[٣٩]. وبعد مرور مائة وخمسين عامًا على تأسيس المستوطنة تجاوز عدد مواطنيها الأحرار ٢٠٠٠٠ وعدد الرقيق فيها ٢٥٠٠٠[٤٠].

واتجه التوسع الاقليمي للمستوطنة إلى تشتيت الخوي والسان من المناطق الداخلية الغربية. وفي الوقت نفسه أسفرت صرامة النظام الهرمي وشدة الانضباط داخل المجتمع الجديد عن اقصاء العناصر الأكثر نشاطًا واستقلالية من بين أفراد الرقيق والخوي السابقين. ومن وقت لآخر قد يفر مستوطن من البيض عبر الحدود أما تفاديًا لسطوة القانون أو سعيًا إلى تحقيق ثراء سريع أو لكلا السببين معًا. وكان بعض اللاجئين مسلحين، كما كان الكثيرون منهم فرسانًا بارعين. ومن ثم كانوا – شأنهم شأن الغاوشو الذين تمخضت عنهم قوى اجتماعية مماثلة في سهول أمريكا الجنوبية الفسيحة – يشكلون مجتمعًا يتصف بشدّة المراس ويتخصص في العنف[٤١]. وكان أمامهم ثلاثة خيارات. أولًا، السعي إلى الحصول على وظيفة لدى الدولة كمنفذين للقانون على الحدود، وهو خيار نُظّم قانونًا في عام ١٧٩٥ مع تشكيل فيلق الهوتنتوت[٤٢]. والخيار الثاني هو العيش حياة مستقرة بين رجال الحدود البيض، إما كعمال مأجورين (كما كان يريدهم البيض) أو كرعاة مستقلين (كما كانوا هم يرغبون). وعلى الرغم من أن هذا كان خيارًا مغريًا فإنه كان عسير التنفيذ نظرًا إلى أن دعم مستوطنة الكاب وحماية العقارات الخاصة عَرّضا رجال الحدود الملونين لخطر نزع الملكية. ولم يحدث إلا نادرًا أن استطاع الخوي تسجيل أراض بأسمائهم نظرًا إلى أن توسيع نطاق السلطة الاستعمارية شجع مربي الماشية البيض على تحدي الملاك الفعليين من الخوي. لهذا كان الخيار الثالث هو الخيار الذي يبشر بأكبر قسط من النجاح: البقاء على كثب من حدود التوسع الرعوي من جانب البيض.

وكانت المنطقة الفسيحة والجافة، الواقعة إلى الشمال من مستوطنة الشركة، خاصة على طول نهر الأورانج وروافده، منطقة نموذجية لتطور المجتمعات الجديدة. فهنا تطورت مجتمعات الكورا والغريكوا والناما ولم تكد تلقى عنتًا يذكر من قبل سلطات الشركة بين عامي ١٧٣٠ و ١٧٨٠[٤٣]. فلئن كان حقهم في ملكية الأرض غير معترف به صراحة من جانب البيض، فإن هؤلاء لم يبدو عليه اعتراضًا. وعمدت المجتمعات الجديدة الصغيرة في سبيل كسب عيشها، إلى الإستيلاء على الماشية وتربيتها وبيعها معتمدين في ذلك على البارود والأسلحة النارية التي كانوا يحصلون عليها من

(٣٩) R. Ross، ١٩٧٥.

(٤٠) R. Ross، ١٩٧٥؛ W.M. Freund، ١٩٧٩.

(٤١) S.R. Duncan-Baretta و J. Markoff، ١٩٧٨.

(٤٢) W.M. Freund، ١٩٧٩.

(٤٣) M. Legassick، ١٩٧٩؛ R. Ross، ١٩٧٦.



اللوحة ٢٣، ٤: لوحة انطباعية من القرن السابع عشر لعائلة من الناماكوا.

المستوطنة. ومن هنا وقع عبء الزعامة على رجال الحدود القادرين على التحاور والتفاهم مع البيض ومع سلطات الشركة، وكان منهم الخارجون على القانون من البيض مثل «بلوم»، أو سلالة الرقيق مثل عائلة «كوك». وكان كثير منهم يعرفون ويتذكرون أنهم من سلالة عصابات الخوي. فقد اختار الغريكوا اسمهم استنادًا إلى انتمائهم إلى مجتمع الشاريغوريكوا. غير أن الغريكوا لم يكونوا مجرد لاجئين من مستوطنة الشركة بل كانوا أيضًا أداة توسعها. وكانوا يتطلعون إلى مركز مربي الماشية وتجارها المستقلين – وهو مركز كان ينعم به البيض – وليس إلى الثقافة والظروف المادية لحياة الرعاة المعيشيين الذين كان عهدهم قد ولّى. غير أن تطلعاتهم الشخصية لم تكن ذات صلة تذكر بالأوضاع القائمة. ذلك أن اعتمادهم على الأسلحة النارية من المستوطنة، واضطرارهم إلى التحرك قُدُمًا كلما تحرك منافسوهم البيض، ترتب عليهما عجزهم عن أن يصبحوا مجتمعًا مستقرًا على المدى الطويل. ومثل هذا الأمان المزعزع الذي أقاموه لأنفسهم كان يتعين تحقيقه باغتصاب حقوق الآخرين. وكانت أراضيهم مرتعًا للعنف الذي كان عنصرًا أساسيًا من عناصر اقتصاد المجتمع الرعوي التجاري الجديد. وحينما انتهى الأمر بغلق الحدود في القرن التاسع عشر بفعل مزيج من الظروف البيئية والادارة الاستعمارية المعززة، كانت قد حلت نهاية مجتمع الغريكوا. والواقع أن تلك النهاية كانت ماثلة ضمنًا في العلاقات بين الجماعات في القرن الثامن عشر. ولم يكن من الممكن تجنب حدوثها حتى وإن أمكن إرجاؤها.

وكانت الحدود الشمالية للمستوطنة بمثابة البيئة النموذجية للمجتمعات الجديدة المختلطة عرقيًا، كما وقعت تطورات مماثلة على الحدود الشرقية. غير أن مجرى الأحداث عند الحدود

الشمالية كان أسرع، والذروة التي بلغتها في عام ١٧٩٠ كانت أشد وقعًا نظرًا إلى أن أثرها لم يقتصر على مربي الماشية البيض وسلطات مدينة الكاب ومجتمعات اللاجئين ولكنه شمل أيضًا جماعات البانتو في أقصى الجنوب. وانتشر انعدام الأمن على حافة أرض الخوسا وعلى حدود مراعي البيض، وحيثما تداخلت منطقتا انعدام الأمن هاتان، أصبحت الحياة خطيرة.

ويبدو أن فالو، حاكم جماعات الناطقين بلغة الخوسا، قد مارس قدرًا من السيطرة على معظم أبناء شعبه، غير أن وفاته عام ١٧٧٥، أطلقت العنان للمنافسة بين أهم إبنين من أبنائه، وهما رارهابه و غيليكا[٤٤]. كما أطلقت وفاة غيليكا بعد ثلاثة أعوام، العنان لمزيد من قوى الانقسام بين أتباعه، وبالمثل كانت وفاة رارهابه في عام ١٧٨٢ (أثناء حرب مع التمبو) سببا في انقسام أتباعه بين نائب الرئيس ندلامبا، والوريث الحدث نغيكا. وكان كل من هذه الأحزاب يتطلع إلى السيطرة على كامل مجتمع الناطقين بالخوسا وعلى جيرانهم من الخوي الذين كانوا يعتبرون حلفاء لهم. ومن وجهة نظر كل من الحزبين، لم يكن الرعاة البيض يختلفون كثيرًا عن الرعاة السّمر، فكلاهما كان حليفًا مقبلًا وعميلًا محتملًا لثراة الخوسا. وكانت ممارسة الانتجاع، حيث كانت قطعان الماشية تدفع مسافات بعيدة للرعي الموسمي، تعني أن البيض والخوي والخوسا كانوا منذ البداية يلاقون بعضهم البعض بأعداد صغيرة. وقد اقتضى الأمر جيلًا كاملًا لكي يدرك الخوسا المزايا الفريدة لمزاولة الرعي التجاري بما لها من شهية لا حدود لها ولا نهاية لنموها نحو أراضي المرعى. وفي الوقت نفسه كانوا يتصرفون وكأن الخطر المحدق لم يكن إلا أمرًا هامشيًا.

وكان من شأن احجام الشركة عن انفاق أموال حملة الأسهم، وصعوبة ادارة منطقة بعيدة وقليلة السكان، أن دفع بمربي الماشية البيض إلى توفير سبل حماية أنفسهم وضمان توسعهم. وقد وظفت الشركة في كل من المراكز الرئيسية قاضيًا مقيمًا، ولكن هذا القاضي لم يستطع وحده تصريف الأمور. فكان يساعده في مهامه القضائية مواطنون، وكانوا في الشؤون العسكرية يمسكون بزمام الأمور بدرجة متزايدة. وكان كل ذكر يبلغ سن القتال يعتبر مالك أرض، وقد اعترفوا جميعًا بنوع من المساواة فيما بينهم على الرغم مما كان بينهم من تفاوت متزايد في الثروة. وكان كل ذكر بالغ – احتمالًا على الأقل – رب طائفة صغيرة تتكون من عائلته وعبيده ومستخدميه، وكانت كل وحدة أبوية من هذه الوحدات تصرّف جُل شؤونها خارج اطار الجهاز القضائي الرسمي. وعلى ذلك فإنه عندما يوشك القتال أن يندلع يعمد أرباب هذه الطوائف الصغيرة إلى انتخاب قائد لهذا الغرض وتشكيل وحدة كوماندوز يسرح أفرادها ما أن يتم توزيع الغنائم. وكان من العسير على هذا المجتمع غير محكم التكوين أن يلتزم باستراتيجية طويلة الأمد، بقدر ما كان ذلك متعذرًا على الخوسا في دولتهم المنقسمة على نفسها. وعندما زادت أعداد البيض في أواخر القرن الثامن عشر، أظهر المواطنون تبرمهم بالشركة. وفي عام ١٧٩٥، أي في أواخر حكم الشركة، تخلى المواطنون الحدوديون رسميًا عن الشركة وأعلنوا استقلالهم

---

(٤٤) J.B. Peires، ١٩٨١.

في جمهوريتين من أرباب المجتمعات الأسرية من البيض، هما سويلينذام وغراف رينت اللتان لم تدوما طويلًا[٤٥].

وفي هذه الأثناء بدأت تحاك خيوط تمرد أخطر بكثير. فقد كانت النتيجة الحتمية للتوسع الرعوي من جانب البيض، تجريد جماعات الخوي من أملاكهم وكذلك تجريد الأفراد الرعاة التجاريين من الخوي مثل كلاس شتورمان[٤٦]. وفي نظر البيض، بدا معقولًا أن يقنع أفراد الخوي بأن يكونوا عمالًا زراعيين لا مزارعين مستقلين. وبالنسبة لزعماء أحزاب الخوسا، بدا معقولًا أن يقنع أفراد الخوي بأن يصبحوا عملاء تابعين لثراة الخوسا. وبطبيعة الحال لم يكن أفراد الخوي أنفسهم راضين عن وضع الهوتنتوت الذي سمحت لهم به الشركة، ولا بوضع العميل التابع الذي عرضه عليهم الخوسا. وفي عام ١٧٩٩ تمرد الكثيرون منهم مما ترتب عليه قدوم تعزيزات من قوات الخوي المسلحة العاملة لدى الإدارة البريطانية الجديدة. وعلى عكس المواطنين الجمهوريين الذين كانوا يريدون الاحتفاظ بالوضع القائم مع التخلص من سيطرة الشركة عليهم، كان الخدم والجنود والزراع الخوي العاملون في المزارع يسعون إلى الاطاحة بالوضع القائم على الحدود. ففي حين كان الأول عصيانًا، كان الثاني بداية ثورة.

وأثناء حروب الثورة الفرنسية، استولت البحرية البريطانية على عدد من الحاميات حول العالم لدعم تفوقها البحري على نطاق عالمي. وكان من بينها حامية مدينة الكاب الذي تم الاستيلاء عليه بعد مناوشة قصيرة في عام ١٧٩٥. وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن ضباط البحرية البريطانية أو عسكرييها ممن أمسكوا زمام السلطة في مدينة الكاب كان لديهم كبير اهتمام بالأراضي الواقعة خلف السواحل، اللهم إلا لحفظ النظام. وكما جرت به العادة في مثل هذا الفتح، كانت أيسر السبل لحفظ النظام هو الاعتراف بالإدارة المحلية التي بيدها السلطة، ومن ثم لم تلبث جمهوريات المواطنين أن حلت، في حين تأكدت سيطرة المواطنين على أراضيهم. غير أنه لم يكن من اليسير قمع ثورة الخوي بمثل هذه السهولة. واكتفى الجنرال دانداس بتهدئة الأمور مستعينًا في ذلك بعدد قليل من الجنود وشن حملة حدودية ممتدة الأمد. ومُنِحَتْ بعضُ الأراضي لعدد من أفراد الخوي بمن فيهم ستورمان واخوته؛ وشجع الآخرون – دون أن يجبروا – على العودة إلى عملهم أو إلى فيلق الهوتنتوت؛ وتركت القلاقل تجيش لبضع سنوات إلى أن ثارت من جديد في أوائل القرن التاسع عشر[٤٧].

وقد أظهر الكاب الذي استولى عليه البريطانيون في نهاية القرن الثامن عشر خصائص كثيرة ظلت تميزه في القرن التاسع عشر. ولم يكن تعداد سكان مدينة الكاب يتجاوز ١٥ ٠٠٠ نسمة، وكانت لا تزال حامية ومستودعًا للتجارة الآسيوية والأوروبية؛ لكنها كانت قد اكتسبت أيضًا دورها كمنفذ لاقتصاد تصديري مقره الأراضي الخلفية للسواحل، وترتبت على التخلي عن

---

(٤٥) H. Giliomee، ١٩٧٩.

(٤٦) المرجع السابق.

(٤٧) W.M. Freund، ١٩٧٩.

الاجراءات الاحتكارية التجارية القديمة زيادة هائلة في إنتاج الصادرات في القرن الجديد. وكان يوجد في المستعمرة في مجموعها ٢٢٠٠٠ «مسيحي» معظمهم من البيض إلى جانب قلة من السود المُعْتَقين. وكان عدد الخوي والسان يقدر بحوالى ١٤٠٠٠ نسمة والرقيق ٢٥٠٠٠ عبد[٤٨]. وكما تدل عليه ضمنًا بنود التعداد كانت توجد في الكاب سلسلة من الطوائف صارمة التحديد تختلف كل منها عن الأخرى بمدى حظها من وسائل الانتاج. وكان المسيحيون وحدهم هم الذين يحق لهم امتلاك الأراضي، وإن لم يكن الخوي قد أبعدو تمامًا عنها؛ وكان الرقيق هم الوحيدين الذين لم تكن لهم أية حقوق مدنية وان كان الخوي – مرة أخرى – في وضع غامض يختلف بإختلاف أوضاعهم المحلية وأعدادهم.

وكان الخوي يُدفعون بدرجة متزايدة إلى وضع وسط بين المستوطنة من جانب، والخوسا والسوتو والتسوانا من جانب آخر. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، كان ذلك الدور الوسط قد استنفد على الحدود الشرقية – ومن ثم انفجار التمرد – ولكن كان عليه أن يواصل لمدة جيلين أو ثلاثة أخرى على الحدود الشمالية الأكثر انفتاحًا. ولأن الخوي هم الذين عانوا – بوصفهم خوي خوي وغريكوا وناما وكورا – من عواقب التوسع الرعوي من غرب الكاب، فان معظم المجتمعات الممارسة للزراعة المختلطة في كامل المنطقة لم تتأثر بذلك إلا على نحو هامشي. وقد رأينا كيف كان الخوسا يعاملون الرعويين البيض كما لو كانوا مجرد خوي فاتحي اللون: وإلى مدى أبعد إلى الشمال، وبين النغوني الشماليين، كان ظهور الاتحادات القوية التي أدت فيما بعد إلى تأسيس دولة الزولو، مستقلًا تمام الاستقلال عما كان يجري من أحداث في الكاب. وبرغم ذلك، فعلى المدى الطويل، كانت القوة التحويلية للرعوية التجارية – التي نشأت بدورها نتيجة للتحول الرأسمالي في أوروبا وآسيا – هي التي أثبتت أنها القوة الاجتماعية الأكثر دوامًا في القرن التاسع عشر.

(٤٨) المرجع السابق R. Ross، ١٩٧٥.

الفصل الرابع والعشرون

القرن الأفريقي

إ. هابرلاند

مقدمة

يعد القرنان السادس عشر والسابع عشر أحفل القرون بالأحداث المثيرة في تاريخ شمال شرقي أفريقيا. فقد تطرق الوهن والإنهيار إلى القوة السياسية والعسكرية الجبارة والتطور الثقافي المشهود اللذين كانت تتمتع بهما الامبراطورية الأثيوبية المسيحية. ولم تؤد غزوات الأعداء إلى الاجهاز فحسب على أقسام عديدة من السكان المسيحيين بل انتزعت كذلك من الامبراطورية مقاطعات بأكملها لأزمنة طويلة. وغدت (الامبراطورية المقدسة) ردحًا من الزمن، وقد شدّد عليها النكير من كل جانب، مجرد ظل باهت لما كانت عليه من قبل. فلم يكن من الممكن القول بوجود أية سلطة حقيقية للدولة الا عندما كان الامبراطور يواجه العدو على رأس قوته. واشتدت وطأة هذه المحن السياسية الخارجية بفعل اعتلالات روحية لها الأثر الهدام نفسه، أخذت تنخر في وحدة الامبراطورية والمسيحيين والكنيسة الأرثوذكسية. فقد اجتذب التأثير القوي لحفنة من المبشرين البرتغاليين عددًا متزايدًا إلى اعتناق العقيدة الكاثوليكية، وكان من هؤلاء الامبراطور سوسينيوس نفسه، الذي اعتنق العقيدة الجديدة في سنة ١٦٣٠ ورفع شأنها إلى حد جعلها الدين الرسمي للدولة. وظلت الامبراطورية المتهالكة نهبًا لحروب أهلية لم يسبق لها مثيل في عنفها إلى أن تم أخيرًا دفع العقيدة الجديدة ومؤيديها إلى الخارج بالقوة.

وأعقب ذلك، وحتى نهاية القرن السابع عشر، فترة تدعيم للامبراطورية ونهوض بالعقيدة والثقافة المسيحية الأثيوبية، اللتين عادتا للازدهار مرة أخرى وإن لم يكن ذلك ببهاء الأزمنة السالفة نفسه. ثم بدأت، منذ سنة ١٧٠٠، فترة تجزئة للامبراطورية أطلق عليها، قياسًا على السوابق التي أوردها العهد القديم، «عصر الأمراء/القضاة». ولم تتوقف الفوضى التي كانت تتزايد باطراد خلال تلك الفترة إلا في سنة ١٨٥٥ عندما استهل تيودور الثاني عصر الأباطرة

العظام الذين يعزى اليهم الفضل في إحياء الامبراطورية الأثيوبية واستمرارها في البقاء خلال العهد الاستعماري.

على أن شمال شرقي أفريقيا لا يشمل الامبراطورية الأثيوبية المسيحية وحدها. ففي حوالى سنة ١٥٠٠ بلغت الحضارة الإسلامية هي الأخرى ذروتها في شرقي وأواسط شبه القارة، ولم يلبث الإسلام المجاهد أن حقق أعظم انتصاراته. فحقق أحمد بن ابراهيم الغازي، وهو قائد عسكري بارع ومقاتل فذ في سبيل العقيدة تشير اليه الحوليات الإثيوبية المسيحية باسم غران (الأشول)، انتصارًا تلو الآخر مدفوعًا بحميّا الجهاد، إذ اجتاح جنوده عامًا بعد آخر، أراضي الأمهرة والتغريين خلال موسم الجفاف، وراحوا يدمرون ويخضعون مقاطعات بأكملها ويرغمونها على اعتناق الإسلام، وإن لم يكن ذلك إلا بصفة مؤقتة. إلا أنه ثبت من بعد أن القوى التي كانت تساند هذه الأنشطة السياسية والحضارية كانت أضعف مما ينبغي، ذلك أنها استنفدت طاقتها ثم انهارت بعد وفاة قائدها. وبدأت الامبراطورية المسيحية في الهجوم المضاد. وأخيرًا أدّت هجرة شعب الأورومو (الغلا) الغفير العدد بما كان لديه من قوات لا تنفد، إلى القضاء على جماعات الشعوب الإسلامية وحضارتها التي كانت مزدهرة يومًا ما في أواسط أثيوبيا وجعلتها أثرًا بعد عين.

وبرز على الساحة عند ذلك شعبان هامان هما الأورومو والصوماليون، اللذان قدر لهما من بعد أن ينهضا بدور حاسم في تاريخ شمال شرقي أفريقيا. وقد سلكا في تطورهما مسارين مختلفين كل الاختلاف. فقد انتشر الأورومو في جميع الاتجاهات، عبر سلسلة من الهجرات المنفردة والمنفصلة تمامًا بعضها عن البعض، في غربي ووسط وشرقي بل وحتى شمالي أثيوبيا. إلا أن هؤلاء الفاتحين الذين اجتاحوا مناطق تضاءل عدد سكانها من جرّاء الحروب الدينية، وأخضعوا شعوبًا أخرى واستوعبوها، تكيفوا طواعية مع الحضارات الأرقى للشعوب الأخرى، وهو ما جعلهم يخفقون في إقامة حضارة قومية حقيقية خاصة بهم.

ولم يكن ذلك شأن الصوماليين. فمشاركتهم بمجموعات كبيرة في حروب غران المقدّسة، والتزايد المطرد لتأثير الإسلام الذي باعد بينهم وبين معظم شعوب شمال شرقي أفريقيا الأخرى، كانا عاملين قويين في إيجاد وعي قومي قوي لديهم. وكان الصوماليون، بالرغم من انقسامهم إلى العديد من المجموعات العرقية المحددة النسب، يعتبرون أنفسهم، ابتداءً من ذلك الوقت على الأقل، شعبًا واحدًا ذا ثقافة واحدة ودين واحد. ولا يرجع توسعهم فيما بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٧٠٠ في اتجاه الجنوب الغربي، وحتى نهر جوبا على الأقل، إلى قوتهم العسكرية وأعدادهم المتزايدة فحسب، ولكن كذلك إلى قدرتهم على الإستيعاب.

وبينما نجد الأحداث السياسية والثقافية في شمال وأواسط وشرق منطقة شمال – شرق أفريقيا موثقة توثيقًا تاريخيًا جيدًا، ظل تاريخ الغرب والجنوب الغربي غير معروف معرفة كافية حتى وقت قريب. ونحن نعرف اليوم أن هذه الفترة شهدت بدايات تطور ثقافي يعد، بما ينطوي عليه من ابداع ودينامية، حدثًا من أهم الأحداث في التاريخ الأفريقي. ذلك أن التأثير المباشر للأمبراطورية المسيحية في الشمال، التي ظلت تسعى منذ عام ١٣٠٠ أو قبله إلى بسط نفوذها

على جنوبي أثيوبيا، أدى إلى قيام دول كبيرة وثقافات راقية في جنوب المرتفعات الجبلية، الحدود الطبيعية للبلاد. وكان مما له أهمية خاصة في هذا السياق تأسيس دول ايناريا: بوشا وكافا وشيكو، وكذلك وولايتا وداورو والدول الصغيرة في مرتفعات غامو.

الأمبراطورية الأثيوبية المسيحية حوالى سنة ١٥٠٠

في حوالى سنة ١٥٠٠ بلغت الأمبراطورية الأثيوبية المسيحية من الناحيتين السياسية والثقافية، بل ومن جميع النواحي، ذرى ظلت عاجزة عن بلوغها مرة أخرى لقرون تلت[١].

ففي مجال السياسة الخارجية والقوة العسكرية تمتعت الأمبراطورية بالهيمنة دون منازع على شمال شرقي أفريقيا. فلم يكن السودان قد أصبح بعد بلدًا اسلاميًا. وكانت جماعات مسيحية – هي كل ما تبقى من دولة سوبا – لا تزال تعيش حول ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق، وسرعان ما تغلب عليها الفونج. ولم تكن للمدن الإسلامية على شاطئ البحر الأحمر – فيما يعرف اليوم باريتريا – أهمية سياسية تذكر. بل إن الساحل المحيط بمصوع – رغم أن الجزيرة والمدينة نفسها كانتا إسلاميتين عربيتين – كان بلا شك جزءًا من الأمبراطورية الأثيوبية، تحت سيطرة حاكم الولايات الواقعة إلى شمال بحر نجاش (نهر مأرب) التي كان يقطنها التغريون[٢].

وقد تقلصت سلطة كثير من الولايات والدويلات الإسلامية في شرقي ووسط اثيوبيا بفعل الضربات الساحقة التي وجهها اليها في القرن السابق الأباطرة الأثيوبيون ولاسيما الامبراطور زيرًا يعقوب (١٤٣٤–١٤٦٨). وكانت معظم هذه الدول تدفع الجزية راغمة إلى الأمبراطورية المسيحية. كما كان مستوطنون مسيحيون عسكريون قد استقروا هناك. وقد أدت علاقات المصاهرة بين الطبقات الحاكمة في الأمبراطورية المسيحية والمناطق الإسلامية المتاخمة إلى تعزيز هذه الصلات. (فالأمبراطورة هيلينا، على سبيل المثال، وهي ابنة أحد رؤساء هديّه الاسلامية، كانت من أشد الشخصيات نفوذًا في البلاط الأثيوبي لمدة جيلين)[٣].

على أن تأثير الدولة المسيحية وتوسعها العسكري والثقافي كانا أكثر ظهورًا في الجنوب والجنوب الغربي. فظهرت دول جديدة ذات طبقة حاكمة مسيحية، واستخدمت القوة كما استخدم العمل الدبلوماسي والعمل التبشيري الهادف[٤] لحمل الشعوب والدول التي كانت مستقلة من قبل على الاعتراف بالسيادة السياسية والثقافية للأمبراطورية الشمالية. وقدم التبرير

---

(١) هذه واقعة تاريخية معترف بها بشكل عام ويمكن استخلاصها كذلك من كل الشواهد المعروفة. أنظر T. Tamrat، ١٩٧٢ ص ٢٠٦ ومواضع متفرقة، و F. Alvares ١٩٦١، مواضع متفرقة. وبالنسبة للرسوم التصويرية أنظر J. Leroy، ١٩٦٧ و G. Leroy و St. Wright و O.A. Jager، ١٩٦١. بالنسبة للآداب انظر E. Cerulli، ١٩٦٨، ص ٨١ والصفحة التالية.

(٢) F. Alvares، ١٩٦١، المجلد الأول، ص ٥٤.

(٣) J. Perruchon، ١٨٩٣، ص ١٢٥ و ١٧٦، T. Tamrat، ١٩٧٢، ص ٢٨٩.

(٤) انظر U. Braukamper، ١٩٨١، ص ٩١ والصفحة التالية.

الأخلاقي لهذا التوسع الامبراطوري وهذا الفرض للسلطة، كتاب «كبرا نغست» (مجد الملوك)[٥] الذي يعد بمثابة «ماغنا كارتا» (الميثاق الكبير) بالنسبة للأمبراطورية الأثيوبية.

وقد جمع هذا الكتاب على الأرجح حوالى سنة ١٣٠٠، بعد قليل من عودة الأسرة المالكة التي سميت، منذ ذلك التاريخ وحتى سنة ١٩٧٤، بأسرة السليمانيين. وضم أساطير شعبية ونصوصًا مقتبسة من الكتاب المقدّس والتلمود والقرآن تم التوليف بينها وتطويعها لأداء رسالة خلاص مقدّسة. ومن هذا اكتسب الـ «كبرا نغست» في تطور أثيوبيا أهمية لا توازيها سوى أهمية الانيادة التي أرست الأساس لرسالة روما بلغة تنبئية مماثلة. فهو يروي كيف قامت ملكة سبأ – التي تعد هنا تجسيدًا لأثيوبيا نفسها – برحلة إلى أورشليم لتتعلم الحكمة من سليمان. وقد أنجبت منه ولدًا هو منليك الذي ولد بعد عودتها إلى أثيوبيا وأصبح فيما بعد أول ملك أثيوبي. وعندما زار منليك أباه في أورشليم فيما بعد استحوذ على تابوت العهد، أهم الرموز المقدسة في العالم، وعاد به إلى أثيوبيا. وقد حفظ التابوت بعد ذلك في كاتدرائية اكسوم الشهيرة حيث كان يتم تنصيب الأباطرة الاثيوبيين. وينتهي الكتاب باعلان التقسيم الروحي للعالم بين الأمبراطوريتين المقدستين لروما وأثيوبيا المنوط بهما إنشاء مملكة المسيح. وقد نسجت هنا معًا، بطريقة فنية بارعة، كل الخيوط التي من شأنها أن تسمو بمكانة الشعب الأثيوبي المسيحي وأسرته المالكة: نسب الأباطرة، المنحدرين من صلب سليمان وداوود، النبي وصاحب المزامير، بما ينطوي عليه ذلك من صلة ضمنية بيسوع المسيح، وأخيرًا نقل تابوت العهد، رمز الحضور الحقيقي لله بين البشر، إلى أثيوبيا. وتجعل القصة من الأثيوبيين المسيحيين الشعب المختار في العهدين القديم والجديد لأنهم، على خلاف اليهود، قبلوا الانجيل:

«شعب أثيوبيا هو الذي اختاره الرب لأن أثيوبيا هي مقام الله، هي صهيون السماوات... لقد قطعت عهدًا مع شعبي المختار، لقد أقسمت لعبدي داوود أن أحافظ على ذريته إلى الأبد وأبقي على عرشه إلى أبد الآبدين».

وتعزى قدرة أثيوبيا – تلك الجزيرة المسيحية في بحر من الوثنية – على الصمود لما واجهته من عواصف عديدة، لم يكن أقلها شأنًا تلك التي حدثت في القرن السادس عشر، إلى الموقع الجغرافي لأراضيها الجبلية، في المقام الأول. لكن الشعور بأنها الشعب المختار الجديد لا بد أنه أضفى اقتناعًا روحيًا على سعي الأمبراطورية لمد سيطرتها على معظم شمال شرقي أفريقيا.

وكانت الأمبراطورية تتمتع في ذلك الوقت بأقصى طمأنينة في الداخل. ويتضح ذلك بوجه خاص من تقارير فرانشيسكو الفاريز الذي رافق، كقسيس، البعثة البرتغالية من مصوع إلى شوا فيما بين سنة ١٥٢٠ وسنة ١٥٢٦ وقام بأسفار عديدة في مختلف أنحاء البلاد[٦]. فقد استتب الأمن والنظام، وكانت أوامر الحاكم مطاعة، وحملت كلمة الامبراطور السلطة المطلقة في

(٥) انظر C. Bezold، ١٩٠٥؛ E. Haberland، ١٩٦٥، ص ٢٥ والصفحة التالية.

(٦) F. Alvares، ١٦٩١، المجلد الأول، مواضع متفرقة.

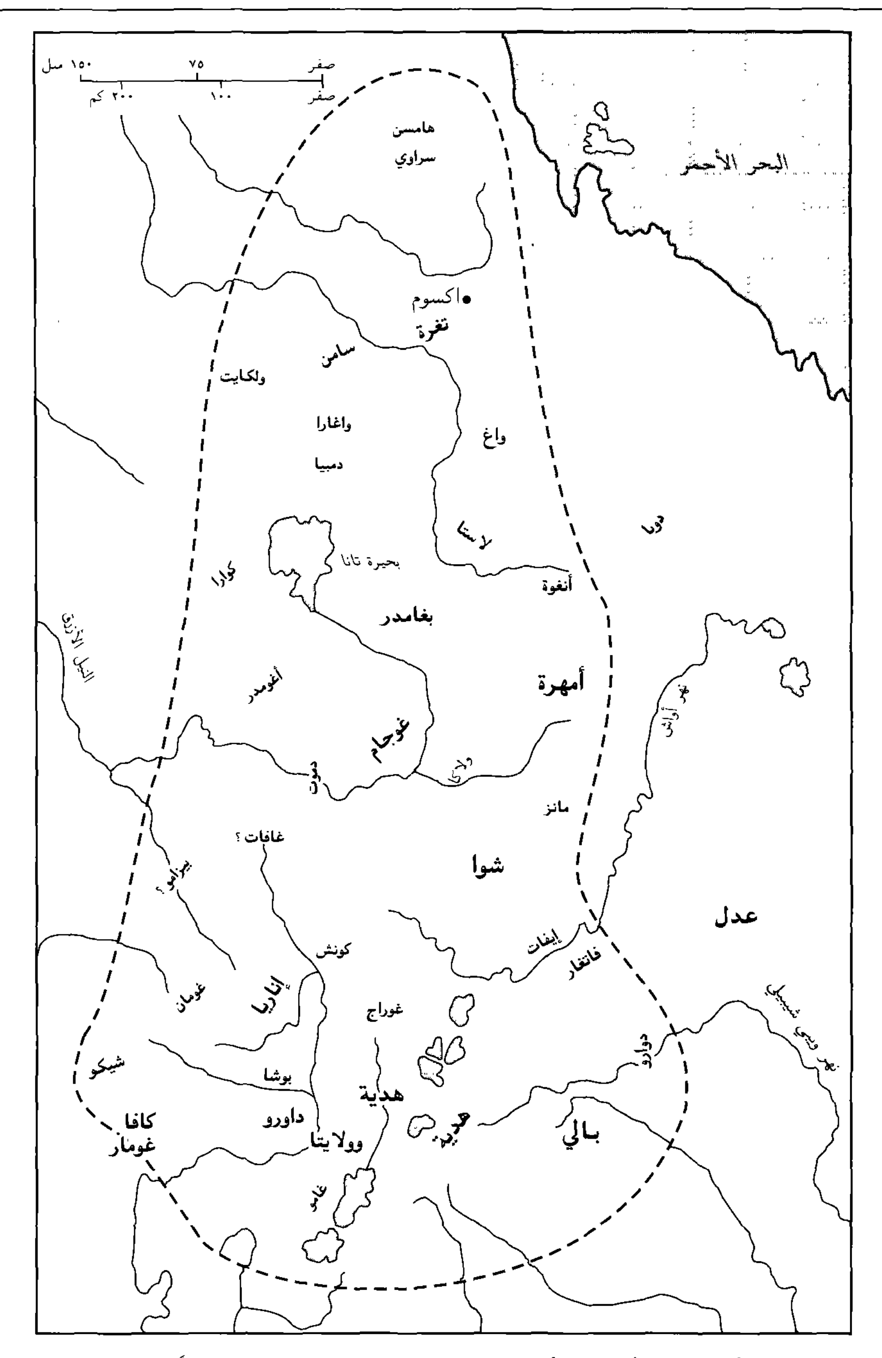
جميع أنحاء امبراطورية بلغ طولها من الشمال إلى الجنوب ما لا يقل عن ألف كيلومتر. وبالرغم من أنه كان لكل من المقاطعات والولايات بعض الاستقلال الذاتي الإقليمي، وبالرغم من أن المواصلات في مناطق المرتفعات الاثيوبية كانت شديدة الصعوبة لاسيما في موسم الأمطار، فقد كانت وحدة هذه الدولة وطيدة الدعائم. ذلك أن مفهوم الأمبراطورية المسيحية المقدسة، وعدم المنازعة في أحقية بيت سليمان بالسلطة، و – أخيرًا – العقيدة المسيحية والثقافة المشتركة لشعبي أمهرة وتغرة اللذين تكونت منهما الدولة، شكلت كلها روابط قوية وفعالة. وقد أثرت ثقافة هذين الشعبين ولغتهما تأثيرًا استيعابيًا قويًا على المجموعات العرقية الأخرى التي اتصلت بهما. ومن ثم، كان تاريخ هذه الحقبة هو كذلك تاريخ ظهور مجموعات عرقية أخرى ارتبطت بأكبر شعبين سكانًا. ويصدق ذلك بوجه خاص على المجموعات المختلفة من الأغو، وهم السكان الأصليون لوسط وشمالي أثيوبيا الذين تمثلهم الأمهريون والتغريون تمثلًا شبه كامل. وقد ازدادت حركة الاستيعاب قوة خلال القرن السادس عشر وبلغت ذروتها بالقضاء على الجماعات الموجودة في شمالي أثيوبيا، التي كانت تنتمي لغويًا وثقافيًا إلى الأغو، ولكنها كانت تمارس العقيدة اليهودية، ولاسيما في مقاطعات سامن ودامبيا وواغّارا. وقد عاش من تبقى منهم منذ ذلك الحين كطائفة منبوذة تدعى الفلاشا، متفرقة في جميع أنحاء شمال ووسط اثيوبيا[٧]. ولا بد أن المسيحية، بل واللغة والثقافة الأمهرية أيضًا، قد انتشرت في الجنوب كذلك في أجزاء من مقاطعة شوا التي يقطنها الآن الأورومو أساسًا، وأن هذا الانتشار كان على حساب الجماعات العرقية الأخرى التي كانت تعيش فيها ولاسيما أعضاء جماعة هديه.

وقد فشلت محاولة الأمبراطور زيرا يعقوب (١٤٣٤–١٤٦٨) لإضفاء المركزية على التنظيم السياسي للأمبراطورية، وتبديل رؤساء المقاطعات والأقاليم الذين كانوا يتغيرون باستمرار (وكانوا يختارون من الأسر ذات النفوذ في الأقاليم بمعرفة أشخاص يختارهم بنفسه ويبقون في مناصبهم لمدة غير محددة)[٨]. إلا أن كلمة الأمبراطور كانت لا تزال تمثل السلطة المطلقة حتى بعد عام ١٥٠٠. ويمكننا أن نستدل مما ورد في الحوليات، التي قد لا تسعف دائمًا في هذا الشأن، أنه فيما يتعلق بالاستقلال الذاتي للمقاطعات وبمسألة قانون الأراضي التي ترتبط بها ارتباطًا وثيقًا، كانت الظروف تشبه إلى حد كبير تلك التي سادت في القرنين التاسع عشر والعشرين[٩]. فقد بقيت معظم الأراضي مملوكة للجماعات العرقية والأسرية التي كانت تقرر كيفية توزيعها بين أعضائها. وكانت الكنيسة أيضًا من كبار ملاك الأراضي بالرغم من المبالغة عادة في تقدير حصتها. وقد استخدمت أراضي الكنيسة في توفير أسباب العيش لطائفة من القساوسة الفلاحين غير المنخرطين في السلك الكهنوتي، كان يتعين عليهم بالمقابل أن يقودوا الشعائر الدينية. وكانت هناك أخيرًا الأراضي الأمبراطورية التي كان الأمبراطور يمنحها، لأجل

(٧) أنظر W. Leslau، ١٩٥١، ص ٩ إلى ٤٣، الذي يعد بالرغم من ايجازه أفضل عرض لمشكلة الفلاشا.

(٨) أنظر J. Perruchon، ١٩٨٣، ص ٩٥ والصفحة التالية و ١٠٢، ١١٢.

(٩) E. Haberland، ١٩٦٥، ص ٢٠٠ والصفحة التالية؛ و B. Abbebe، ١٩٧١؛ و A. Hoben، ١٩٧٣.



الشكل ١،٢٤: الأمبراطورية الأثيوبية والأراضي التابعة لها في حوالى عام ١٥٥٠ (نقلاً عن: أ. هابرلاند).

قصير أو طويل، للمستحقين أو لأغراض محددة. وهذه الاقطاعيات – إذا طوعنا هذا التعبير الأوروبي للظروف الأفريقية – كانت تعرف بـ «الغلت»، وتستخدم الكلمة نفسها للدلالة على الحق الذي يمنحه الأمبراطور لأحد الأشخاص، ليتولى تحصيل الضرائب وفرض الخدمات لدى تعيينه له في هذا المنصب. إلا أن ملكية السكان للأراضي لم تتأثر بهذه التبعية.

ولم تؤد الدينامية الخارقة للمجتمع الأثيوبي، بمثله الأعلى المتمثل في الـ Tellek Saw (الرجل العظيم) الذي كان عليه دائمًا أن يثبت ذاته مجددًا ويقاس بصفاته وإنجازاته وحدها، إلى قيام طبقة من الأشراف. فقد كان الطريق إلى تولي المناصب مفتوحًا، من الناحية النظرية، أمام أي رجل حر ينتمي إلى أسرة محترمة. إذ كان يمكن للجمعية الشعبية في ولايته، أن تنتخبه لأي منصب أو أن تعزله منه. وكان الأمبراطور يشارك في هذه العملية الديمقراطية حيث كان له حق التصديق على هذا الانتخاب أو العزل باعتباره السلطة العليا. وعلى هذا النحو، كانت سلطة الملك والانتخاب الديمقراطي يكمل كل منهما الآخر، الأمر الذي حال دون نشوء طبقة أشراف وراثية لها امتيازات سياسية، مما كان يمكن أن يخل بوحدة الأمبراطورية. ولم يحدث ذلك إلا مع تطرق الوهن المتزايد إلى الأمبراطورية بعد عام ١٧٠٠، وهو ما أدى بالناس من بعد إلى التحدث عن الاقطاع، وهو وصف خصت به في الأصل أثيوبيا دون سواها[١٠].

وكانت الطرق آمنة ولم يواجه المسافرون أية صعوبات. كما كثرت الاستراحات الأمبراطورية والأسواق الأسبوعية الكبيرة[١١]. وبلغ الرفاه العام، الذي لم تتمتع به الطبقة الحاكمة وحدها، حدًا تجاوز كل ما عرف من بعد. وتدفقت الضرائب العينية من المقاطعات والدول التي فرضت عليها الجزية إلى بلاط الأمبراطور حيث كان يتم توزيعها (لم يكن للأباطرة حتى عام ١٦٣٦، حين أصبحت غوندار مقرًا دائمًا للبلاط، إلا بلاطات متنقلة تتكون من مخيمات واسعة). وبالرغم من أن العملات المسكوكة أو المراسلات التجارية لم تكن معروفة، كانت هناك تجارة واسعة عبر مسافات طويلة، تستورد من خلالها سلع استهلاكية مهمة من الهند ومن الشرق الأدنى (كالملح الذي كان ينقل من أقصى أثيوبيا إلى أقصاها وكذلك السلع الكمالية كالمجوهرات والأقمشة النفيسة).

وكانت أثيوبيا، على عكس ما أصبحت عليه من عزلة فيما بعد، ترتبط بروابط وثيقة مع بلدان نائية كبلدان أوروبا ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل من الناحية الثقافية أيضًا. ولا تصدق على هذه الفترة عبارة إدوارد جيبون الشهيرة التي شاع الاستشهاد بها وهي: «ان الأثيوبيين بحكم محاصرتهم من جميع النواحي من جانب أعداء دينهم ظلوا نيامًا ما يقرب من ألف عام متناسين العالم الذي نسيهم»[١٢]. فقد كانت للأديرة الاثيوبية في القدس وقبرص صلات نشطة مع أوروبا[١٣]، وكان الرهبان الأثيوبيون – وهم حينذاك الركيزة الأساسية للتعليم

(١٠) M. Perham، ١٩٤٨، ص ٢٦٧ والتالية وص ٢٧٣.

(١١) ان وصف الفاريز لرحلته من مصوع إلى شوا مفيد للغاية.

(١٢) E. Gibbon، ١٩٥٦، المجلد الخامس، ص٦٩.

(١٣) انظر E. Cerulli، ١٩٤٣–١٩٤٧ و١٩٤٧؛ و T. Lefebre، ١٨٤٥–١٨٥٤.

والفن والعلم – يتلقون تعليمهم في مصر ويشاركون في الحياة الثقافية القبطية والإسلامية[١٤]. وظل الانتاج الأدبي مزدهرًا حتى عام ١٦٥٠ على الأقل، وإن اقتصر على مجالي الدين والتاريخ دون سواهما. ونتيجة للاتصال بالشرق المسيحي وبأوروبا، انتعشت فضلًا عن ذلك الفنون التخطيطية – التي تعد المخطوطات المزينة أهم ما بقي لنا منها –. كما اقتبست موضوعات مهمة من فن التصوير الديني، وأدخل عليها مزيد من التطوير. والدليل على هذه الاتصالات هو ما تتضمنه الحوليات من إشارات عرضية إلى وجود حرفيين وفنانين إيطاليين واسبان. ويعد وجود أطلال لكنائس وقصور، كانت المعرفة بها محدودة من قبل، دليلًا آخر على ما تميزت به هذه الفترة من ثراء وإبداع فني[١٥].

الدول الإسلامية والحضارات: الجهاد والصوماليون والهديه

أصبح للمسيحية بحلول عام ١٣٠٠، ان لم يكن قبل ذلك، نشاط تبشيري قوي اضطلع به الرهبان والقساوسة في وسط وجنوبي أثيوبيا. وكان بوسع المسيحية، باعتبارها الدين الرسمي للامبراطورية الأثيوبية، أن تعتمد دائمًا على مساندة الدولة معززة بالحديد والنار إن اقتضى الأمر. على أن انتشار الإسلام في شمال شرقي أفريقيا لم يأت نتيجة للعمل التبشيري ومساعدة الدولة، بل اعتمد على انتشار الحضارة الإسلامية كما اعتمد – في هذه المنطقة على الأقل – على التجارة والمواصلات. فالمؤثرات العربية والإسلامية في شمال شرقي أفريقيا قديمة قدم الزمن. والتجارة بين شبه الجزيرة العربية والساحل الأثيوبي المقابل والساحل الصومالي ترجع إلى ما قبل الإسلام بل إلى ما قبل المسيحية. وقد أدت هذه العلاقات التجارية إلى إنشاء عدد من المدن التي يقطنها خليط من السكان يسودهم العنصر العربي. وكان أهم هذه المراكز بدءًا من الشمال هي: مصوع وجزيرة دهلك القريبة من الساحل، وعصب وأبويك وتاجورا وجيبوتي وزيلع وبربرة وأوبيا ومقديشيو وميركا وبراوة (وهنا يبدأ الساحل الأفريقي الشرقي الخالص بما يتميز به من تأثير سواحيلي قوي). وفي شدة تأثير الحضارة العربية الإسلامية والاتجاه الذي سلكته في انتشارها من هذه المراكز ما يبين بجلاء مدى اعتمادها على العلاقات التجارية مع المناطق الداخلية، واعتمادها كذلك على خصوبة هذه المناطق الداخلية والسلع التي تنتجها، وكثافتها السكانية. فخريطة انتشار الإسلام خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر تبين بوضوح أنه كان يتركز على جانبي الأخدود الأفريقي العظيم على امتداد الطريق التجاري الكبير المؤدي إلى وسط أثيوبيا. وكان يقع على الحافة الجنوبية للمرتفعات عدد من المدن الإسلامية

---

(١٤) من الواضح أن حوليات غالا وديوس وشرص دنجل وكذلك كتاب History of The Galle كتبها رهبان تلقوا جانبًا من تعليمهم في مصر أو في مكان آخر من الشرق. انظر J. Perruchon، ١٨٩٤ و١٨٩٦؛ و C. Conti Rossini، ١٩٠٧؛ و A.W. Schleicher، ١٨٩٣.

(١٥) انظر S. Chojnacki، ١٩٦٩.

تبقت منها آثار باهرة، ودول امتدت جنوبًا نحو بحيرة زواي وحتى بلغت نهر شبلي[١٦]. ولم يتبق من هذه المدن سوى هرر. كذلك كان هناك عدد من الدول تمتد من الساحل إلى الداخل، منها دولة عدل وهي أكبرها، إذ كانت تمتد من زيلع على المحيط الهندي إلى هرر غربًا وإلى واحة أوسا في أراضي عفار شمالًا، كما كان منها دارة، ودوارو، وبالي، وأرابيني (أو أرأن)، وشرهة وهديه[١٧]. ومن المرجح أن يكون التأثير الإسلامي قد امتد غربًا عبر الأخدود الأفريقي العظيم، وهو ما توحي به المأثورات الشفهية التي تفسر اسم مملكة يمغور (أرض اليمن) السابقة (المعروفة باسم جنجيرو) في الوادي الأوسط لنهر جيبي، وكذلك السجلات التي تتحدث عن الأصل العربي لطائفة نغادو (التجار) في كافا[١٨]. وكانت تقع إلى شمال الأخدود الأفريقي العظيم، على المنحدرات الجنوبية لمرتفعات شوا، دولتا ايفات وفتغار الإسلاميتان التوأمان، اللتان لا يزال يعرف سكانهما اليوم باسم الأرغبة. ولا بد أن كثيرًا من الناس في هذه الدول كانوا يتكلمون لغات سامية انتشرت جنبًا إلى جنب بل وطغت على اللغات الكوشية التي كانت مستخدمة في الأصل هناك، وبصفة خاصة اللهجات التي تنتمي إلى مجموعة الهدية سيداما اللغوية. ولم يبق من هذه اللغات سوى لغات أهل هرر وشرق غوارجي وأرغبة[١٩].

قد تركت الثقافة العربية الإسلامية القادمة من الساحل آثارها على جميع هذه الدول. والعناصر الثقافية التي لا تزال قائمة إلى اليوم – بعد زمن طويل من اندثار هذه الدول – هي كذلك عربية إسلامية. وأبرز الأمثلة بين مستوطنات المدن التي سيطرت زمنًا على المنطقة هو هرر، المدينة الوحيدة التي تتسم بعراقة تاريخية حقيقية في أرض أثيوبيا. ولا يفوتنا أن نذكر هنا أيضًا القرى المحصنة على غرار المدن، لأهل أرغبة في جنوب شرقي هرر وعلى الحافة الشرقية لشوا، وأن نذكر كذلك المساكن الحضرية المبنية من الحجر، ذات الطابق الواحد أو الطابقين والأسقف المسطحة والأثاث الداخلي الجميل الذي تتجلى فيه المؤثرات العربية، والعدد الكبير من الأضرحة المسورة. كذلك تجلى التأثير العربي، كلما وجد، في انتشار الزراعة الكثيفة للحاصلات البستانية (بما تحتاجه من تدريج للأرض وأنظمة الري) التي لا تزال تمارس حتى الآن، وفي عدد كبير من المحاصيل الغذائية التي لم تكن تزرع عادة في أثيوبيا مثل البرتقال والليمون والخوخ والكروم والموز وقصب السكر[٢٠]. ومما يعزى إلى التأثير العربي كذلك زراعة القطن واستهلاك البن والقات اللذين لم تكن تستخدمهما حتى وقت قريب إلا المناطق

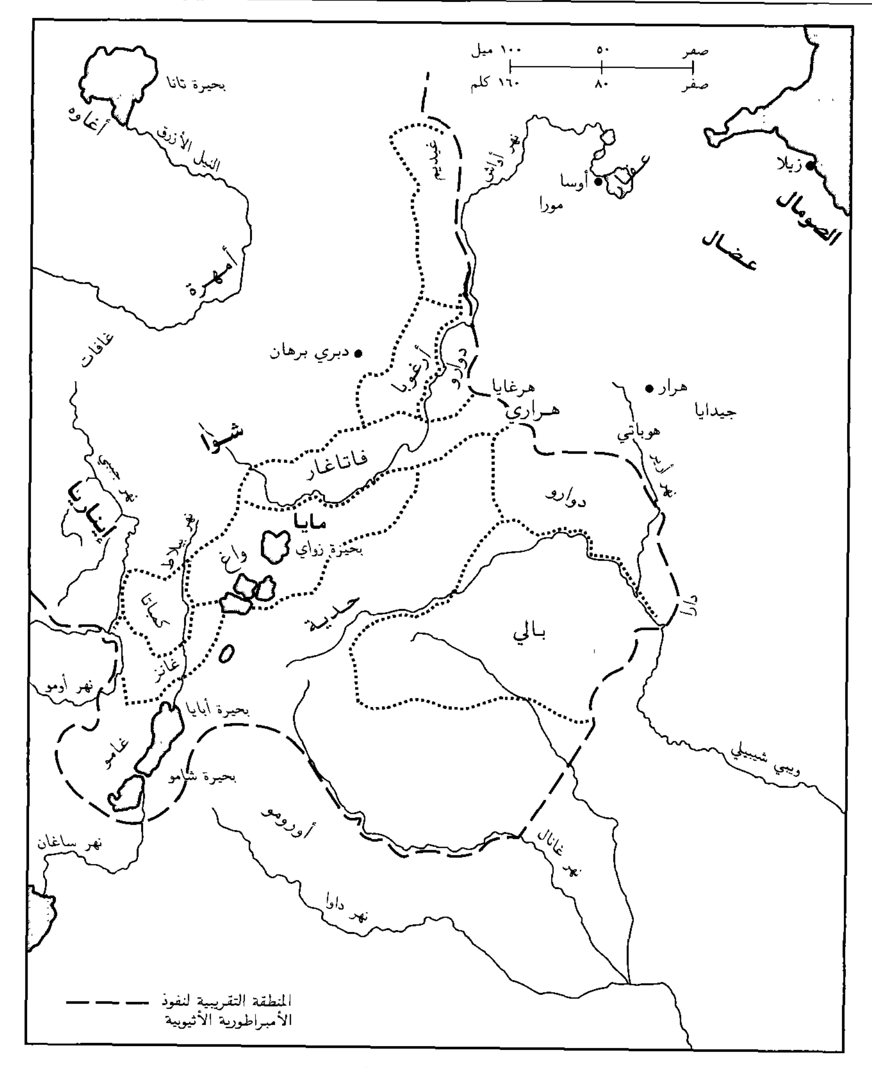
(١٦) F. Azais و R. Chambard، ١٩٣١، ص ١٢٩ والصفحة التالية و٢٠٣، اللوحات ٦٣ و٦٤؛ و C. Conti Rossini، ١٩٤٢؛ و E. Cerulli، ١٩٤١؛ و R. and H. Joussaume، ١٩٧٢.

(١٧) G.W.B. Huntinford، ١٩٦٥ ص٥٣ والصفحة التالية؛ المقريزي، ١٧٩٠.

(١٨) F.J. Bieber، ١٩٢٠-١٩٢٣؛ H. Straube، ١٩٦٣، ص٢٧٤ والصفحة التالية.

(١٩) P.V. Paulitschke، ١٨٨٨؛ V. Sitz، ١٩٧٤؛ W. Leslau، ١٩٦٣ و١٩٧٩.

(٢٠) H. Straube، ١٩٦٣، ص٢٩٢ والصفحة التالية و ص٣٠١ والصفحة التالية.



الشكل ٢٤،٢: جنوب شرقي أثيوبيا في حوالى عام ١٥٠٠ (نقلًا عن: أ. هابرلاند).

الإسلامية من أثيوبيا. وينتشر في وسط أثيوبيا الكثير من المفاهيم الدينية والطقوس والكلمات ذات الأصل العربي بالرغم من أن المسلمين الأصليين هناك تخلوا من بعد عن الإسلام(٢١).

وقد أدى انتشار الإسلام وثقافته من الشرق إلى الغرب إلى دخوله في نزاع مع الأمبراطورية المسيحية كلما تقاطع مساره مع مسار التوسع السياسي والديني للأمبراطورية المتجه من الشمال

(٢١) أود أن أشير إلى كلمات مثل «شيخ» و «جن» و «الخير» و «إبليس» و «أولياء» و «صوم» و «خليقة» توجد، بصورة مشوهة غالبًا في لغات كثيرة في جنوب وسط أثيوبيا.

إلى الجنوب. وقد حدث ذلك أساسًا في وسط أثيوبيا فيما يعرف اليوم بمقاطعة شوا وإلى الشرق منها. وكانت تلك أيضًا مسرحًا لنزاعات دامية متكررة بين القوتين امتدت لعدة قرون وظلت دون حسم إلى ما بعد بداية القرن الخامس عشر. فبالرغم من أن الأمبراطورية المسيحية ظلت هي القوة المسيطرة دون منازع في شمال شرقي أفريقيا، وألزمت معظم الدول الإسلامية بدفع الجزية، فإنها عجزت مع ذلك – لأسباب جغرافية أساسًا – عن القضاء على الدول الإسلامية أو تدميرها بالرغم من ضآلة هذه الدول بالمقارنة مع حجم أثيوبيا وسكانها[٢٢].

ولا نعرف حتى الآن على وجه اليقين ما الذي أدى إلى انتهاء هذا الوضع الحرج، وجعل الحرب بين الدول الإسلامية المشتغلة بالتجارة والامبراطورية المسيحية، تتحول من حرب ذات دوافع سياسية أساسًا إلى حرب دينية مقدسة أو جهادًا، ولماذا انتقلت القيادة السياسية، من الولساما، سلاطين عدل، إلى القادة الدينيين (الأئمة). ولا نعرف كذلك ما الذي حقق للجيوش الإسلامية – التي كانت تضم خليطًا من جماعات عرقية شتى – من التماسك والتعصب ما أتاح لها أن تدفع الأمبراطورية المسيحية القوية إلى شفا الهزيمة. ولا شك أن أحد التفسيرات هو ظهور القائد اللامع أحمد بن ابراهيم الغازي (احمد غران) وبروزه من غمار الناس ليصبح القائد المرموق للجهاد[٢٣]. فسرعان ما خبا الزخم الإسلامي بعد وفاته في سنة **١٥٣٤** بالرغم من محاولة خلفه أمير نور، الذي كان يتميز بالموهبة وبالجرأة، مواصلة القتال ومن تحقيقه لبعض النجاح في البداية. ولا شك كذلك في أن بقية العالم الإسلامي، الذي كان يحكم قبضته حينذاك على شمالي الصومال، وفر لجيوشه في أثيوبيا إمكانية الحصول على عدد يتجاوز بعدة أضعاف العدد المحدود نسبيًا لسكان هذه الدول الإسلامية.

ويبدو أن الحرب التي أثارها المسيحيون مع دولة عدل، والحروب الناجحة في البداية التي دارت في منطقة شرشر في عهد الأمبراطور الضعيف لبنا دنجل (**١٥٠٨–١٥٤٠**)، الذي كان يفتقد على ما يبدو كل صفات القيادة، لم تؤد إلا إلى التبشير بظهور نزاع جديد غير حاسم بين الخصمين. على أن مصير الحرب تغير فجأة. فقد دارت معركة حاسمة في شمبرا كوري (**١٥٢٩**)، على الحافة الغربية لجبال شرشر، لم تفقد فيها الأمبراطورية الأثيوبية جيشًا بأكمله فحسب بل فقدت كذلك جانبًا كبيرًا من نخبتها الحاكمة. ويقول الكاتب الأثيوبي للحوليات الأمبراطورية، بفخر وأسى شديدين، أنه: «لم يسبق قط، حتى الآن، أن تعرض بلدنا (المسيحي) للتدمير أو الاجتياح من جانب العدو»[٢٤]. وكان لا بد أن يسفر ذلك عن نتائج مخيفة. إذ ظلت الجيوش الإسلامية، حتى عام **١٥٤٣**، تجتاح، في كل موسم من مواسم الجفاف، المرتفعات الأثيوبية، في الجنوب وفي الشمال، لتهزم وتخضع المقاطعة تلو الأخرى. وفي جنوبي أثيوبيا وشرقها، في هديه وبالي، انضم السكان إلى المسلمين الذين كثيرًا

(٢٢) G.W.B. Huntingford، ١٩٦٥؛ U. Braukamper، ١٩٨٠، ص٩١ والصفحة التالية.

(٢٣) أفضل المصادر عن تاريخ حروب أحمد بن ابراهيم هي ما كتبه مساعده شهاب الدين، انظر: R. Basset، ١٨٩٧.

(٢٤) R. Basset، ١٨٨٢، ص١٠٣ والصفحة التالية.

ما كانوا يشاطرونهم دينهم، ورحبوا بهم كمحررين لهم من نير الحكم المسيحي. وفي المقاطعات المسيحية القديمة، ولاسيما المناطق التي كان يقطنها الأمهرة والتغريون، خُيّر السكان بين اعتناق الإسلام أو القتل بحد السيف مما جعل مناطق بأكملها تعتنق - وإن يكن إسميًا فقط - الإسلام. وقد تعرضت الكنائس والأديرة للسلب والنهب بغير هوادة ودمرت كنوزها أو أعطيت للجيش الإسلامي إذا كانت تحتوي على ذهب مقدّس أو مقتنيات فضية أو أقمشة نفيسة. وقد دمر الكثير من كنوز الأدب وفن التصوير الأثيوبيين ومن المنمنمات التي حوتها الكتب أو اللوحات الجدارية في الكنائس، ولا يعطينا ما تبقى منها ونجا مصادفة من التدمير سوى فكرة عامة جدًا عن إنجازات تلك القرون الخلاقة والمنتجة. ففي كل موسم من مواسم الجفاف كان يتم غزو مقاطعة أخرى وتدميرها. وفي عام **١٥٣١** أخضعت دوارو وشوا، وهما مقاطعتان كبيرتان آهلتان بالسكان تقعان في الجنوب الشرقي من قلب المرتفعات الأثيوبية. ثم تبعتهما، في عام **١٥٣٣**، مقاطعتا أمهرة ولاستا، وهما من مقاطعات وسط الأمبراطورية. وفي العام نفسه سويت اكسوم بالأرض، وهي أكثر الأماكن قدسية في أثيوبيا حيث توجد كاتدرائية مارية صهيون التي كان يتم فيها تنصيب الأباطرة وحيث كانت تحفظ ألواح الشريعة التي نزلت في جبل سيناء (انقذت الألواح ثم أعيدت من بعد إلى اكسوم حيث لا تزال توجد حتى اليوم).

على أن صمود الشعب المسيحي وقوة تأثير مفهوم الأمبراطورية الأثيوبية المقدسة قد ظلا واضحين حتى في أحلك الأوقات. فقد تخلى أولئك الذين أجبروا على اعتناق الإسلام عن عقيدتهم الجديدة بمجرد انسحاب الجيوش الإسلامية (نظمت الكنيسة الأثيوبية بعد ذلك مراسم للتوبة ولإعادة الاعتبار إلى أولئك المرتدين المؤقتين). كذلك لم تلبث المقاطعات التي تعرضت للغزو أن انتفضت ضد سادتها الجدد. بل ولم يستسلم الأمبراطور الضعيف لبنا دنجل، وهو المطارد دائمًا من العدو، عندما أجبره القائد الإسلامي المنتصر على اتخاذ قرار خطير:

> أرسل محمد غران رسولًا إلى الأمبراطور يقول له: أعطني ابنتك لأتزوجها ولنتعهد بأن يصادق أحدنا الآخر. وإذا لم تتبعني فلن تجد عما قريب أحدًا تفر إليه. وأجابه الأمبراطور: لن أعطيك ابنتي لأنك كافر. فأفضل لي أن أثق بقدرة الرب من أن أثق بك. فقوة الله عظيمة عظمة رحمته. إنه يمنح الضعيف القوة ويجعل القوي ضعيفًا. وعندئذ طورد الأمبراطور وضيق عليه الخناق بالتجويع وبالسيف. وحل به من المصائب ما لا يخطر ببال.

وتوفي لبنا دنجل طريدًا هاربًا في سنة **١٥٤٠** في قلعة دبرا دامو، وهي دير حصين في تغره. على أنه خلال سنوات قليلة حدث تغير لم يكن متوقعًا في الوضع السياسي. فقد اعتلى العرش الأمبراطور الشاب غالاوديوس (كلاوديوس)، وهو شخصية من أبرز الشخصيات في التاريخ الأثيوبي، وتلاحقت إثر ذلك أحداث كان منها استعادة الأمبراطورية الأثيوبية لقوتها في وقت وجيز للغاية، ووصول الحملات البرتغالية (ومعها البعثة التبشيرية البرتغالية) وأخيرًا، الهزيمة الحاسمة للمسلمين.

وبحلول القرن السادس عشر كانت البرتغال قد وصلت إلى ذروة توسعها الامبريالي. فأصبح المحيط الهندي ومداخله بحرًا برتغاليًا، وظهرت القلاع البرتغالية، التي لم يتمكن أحد قط من إخضاعها إخضاعًا تامًا، على سواحل هرمز وعمان وسوقطرة وممبسة وما إليها. وكانت البرتغال، شأنها شأن اسبانيا منافستها في غزو العالم، تعيش حينذاك عصرها الذهبي، على قصر المدة التي استغرقها ذلك العصر، وتتمتع بذروة تطورها الحضاري. والحق أن خيرات ثلاث قارات كانت تتدفق على البرتغال، ولكن الثمن كان استعباد أعداد لا حصر لها من البشر وتدمير حضارات بأكملها ومذابح مروعة استغرق الشعب البرتغالي عدة أجيال قبل أن يبرأ من آثارها. لقد بالغوا في تقدير قوتهم[٢٥].

وكانت مصادفة تاريخية، ولكنها مصادفة كانت لها آثار بعيدة المدى وطويلة الأجل، تلك التي ساقت في سنة ١٥٤١ أسطولًا برتغاليًا إلى مصوع، وكانت لا تزال حينذاك تابعة للأمبراطورية الأثيوبية، وجعلت جنودًا برتغاليين يشاركون في المعركة إلى جانب الأثيوبيين. ولم تكن أثيوبيا بالبلد المجهول بالنسبة لأوروبا. فقد عرفت منذ القرن الرابع عشر بوصفها الأمبراطورية التي تحكمها شخصية «برستر جون» الأسطورية، ذلك الحاكم المسيحي في «الهند الثالثة» الذي لا يزال وجوده يعتبر من الأساطير حتى اليوم. وقد بذلت، على مدى عدة قرون، محاولات للعثور عليه واتخاذه حليفًا ضد أعداء المسيحية الشرقيين، سواء كانوا من المغول أو العرب أو الأتراك[٢٦]. وكانت بعثات برتغالية رسمية قد زارت من قبل أثيوبيا مرتين لإقامة حلف بين الأمبراطور، الذي أطلقوا عليه بكل بساطة اسم برستر جون، وبين التاج البرتغالي. ولم يسمح للبعثة الأولى (١٤٨٧) بالعودة إلى موطنها، ولكن فرانشيسكو الفاريز، وهو القس الذي رافق البعثة الثانية (١٥٢٠–١٥٢٦) ترك وصفًا طيبًا لها، سرعان ما ترجم إلى كثير من اللغات الأوروبية، مما جعل أوروبا على معرفة طيبة بالأمبراطورية المسيحية[٢٧].

وفي سنة ١٥٤٠ أرسل أسطول برتغالي من غوا في الهند إلى البحر الأحمر للتصدي لتوسع الأتراك المتزايد الذين أخذوا يكتسبون، بعد غزوهم لمصر، المزيد من الأراضي في الجزيرة العربية بل وفي السودان. وما أن رسا جزء من هذا الأسطول في مصوع في ربيع سنة ١٥٤١، حتى ظهر نجاش البحر (ملك البحر)، حاكم المقاطعة الواقعة في أقصى شمال الامبراطورية الأثيوبية، وهو يحمل رسائل ويدعو إلى نصرة الدول المسيحية في معركتها من أجل البقاء. وفي شهر يوليو/تموز من سنة ١٥٤١ كان فيلق قوامه أربعمائة متطوع برتغالي، بقيادة كريستوفاوو دا غاما، أحد أصغر أبناء فاسكو دا غاما الشهير، قد شق طريقه إلى منطقة المرتفعات الأثيوبية. وقد شكل هؤلاء، بفضل أساليبهم الحربية الحديثة وبفضل أسلحتهم النارية المتفوقة، في المقام

(٢٥) C. Verlinden، ١٩٧١، ص٨٦ والصفحة التالية و ص١١٤ والصفحة التالية؛ H. Kellenbenz، ١٩٧١، ص١٢٣ والصفحة التالية.

(٢٦) F. Zarncke، ١٨٧٦–١٨٧٩.

(٢٧) أحسن الطبعات هي طبعة C.F. Beckingham و G.W.B. Huntingford (F. Alvares، ١٩٦١).

الأول، خصوصًا أشداء لقوات الاحتلال المسلمة في شمالي أثيوبيا. ولحق عدد متزايد من المتطوعين الأثيوبيين بالبرتغاليين الذين أنزلوا – في معركتين – هزائم منكرة بجيش الإمام أحمد غران الذي كان لا يقهر حتى ذلك الحين. على أن الإمام بدعوته للجهاد والقضية المشتركة للإسلام نجح في الحصول من القادة الأتراك في اليمن على مساعدة حاسمة تمثلت في أنواع جديدة من المدافع وعدد من الرماة المهرة. وقبل أن يلحق البرتغاليون بجيش الأمبراطور اضطروا لخوض معركة ثالثة وهزموا فيها. وقد أسر القائد البرتغالي ثم أعدم عندما رفض اعتناق الإسلام. على أن الحظ عمل لصالح المسيحيين، فقد انضم الجيش الأمبراطوري إلى ما تبقى من البرتغاليين ودمروا، في فبراير/شباط **١٥٤٣**، جيش المسلمين على الهضبة الواقعة شرقي بحيرة تانا. وقد قتل الإمام برصاص البرتغاليين ومزقت قواته إربًا. وليس من المؤكد أن تكون المساعدة البرتغالية هي التي رجحت الكفة في هذه الحرب الطويلة الأمد. فمن الناحية العسكرية البحتة قد يكون هذا صحيحًا في المعارك الأخيرة التي أدت فيها أساليبهم ومدافعهم إلى اعادة شيء من التوازن الاستراتيجي. لكن الأمر الذي كان له أثر أكبر بالنسبة لأثيوبيا هو البعثة الكاثوليكية التي سارت في أثر الجنود البرتغاليين (أنظر ما هو وارد فيما بعد). فالقوات المسلمة كانت – بلا شك – من القوة بما يكفي لهزيمة أثيوبيا عسكريًا ولكنها كانت أضعف من أن تحافظ بصفة دائمة على سيطرتها على شعبي تغرة وأمهرة الكبيرين، لاسيما وأنها لم تنجح في فرض الإسلام على المسيحيين. وبعد سنة **١٥٤٣** خرج المسيحيون من كفاحهم منتصرين، ونجحت الأمبراطورية، خلال العقود القليلة التالية، في استعادة ما فقدته من أرض. وهكذا كسرت شوكة المسلمين لقرون قادمة[٢٨].

الأورومو (الغالا)

لكن «ما تركته دودة الأشجار أتى عليه الجراد وما تركه المسلمون أجهز عليه (الغالا)» على حد العبارة الباكية لمحرر الحوليات الأثيوبي التي ينوح فيها كما ناح النبي يوئيل. فمنذ منتصف القرن السادس عشر، أخذ أبناء شعب الأورومو العظيم – الذين كانوا يعرفون حتى ذلك الوقت باسم الغالا، وهو الإسم الذي أطلقه عليهم جيرانهم، يتوغلون في وسط وشرقي أثيوبيا وغربيها بأعداد متزايدة أشبه ما تكون بالهجرة. وقد أحدث وصولهم واستقرارهم ومنازعاتهم مع جماعات أخرى موجودة من قبل آثارًا سياسية وثقافية بعيدة المدى، وأفضى إلى تغييرات أساسية شملت كل شمال شرق أفريقيا. وقد عانت الأمبراطورية الأثيوبية من الأورومو أكثر وأطول مما عانت من المسلمين، وفقدت كثيرًا من المقاطعات إلى الأبد. ولم تتمكن الأمبراطورية من تحقيق شيء من التماسك مرة أخرى إلا في حوالى عام ١٧٠٠، لكن ذلك لم يؤد إلى ايقاف المد

---

(٢٨) بعد الحروب الضارية الأخيرة بين المسيحيين والمسلمين في عهد غالاوديوس (١٥٥٠–١٥٥٩) لم يرد ذكر للدول الإسلامية من جديد في الحوليات الأمبراطورية.

الثقافي للأورومو. وقد أصبح الأورومو أكبر المجموعات العرقية في شمال شرق أفريقيا، إلا أنهم، على خلاف الأمهرة أو الصوماليين، لم يجمع بينهم وعي قومي موحد إلا مؤخرًا. هذا فضلًا عن تباين المؤثرات الثقافية والسياسية التي تعرضت لها كل جماعة من جماعات الأورومو.

وليس هناك سوى القليل من الجماعات العرقية في أفريقيا التي كتب عن أصولها وثقافتها مثل هذا القدر الكبير من الكتابات غير الصحيحة[٢٩]. وبالرغم من أنه لا يزال من الصعب تحديد الأسباب التي أدت إلى الموجات الكبيرة لهجرة الأورومو، فانها لم تكن تتم – كما يقال أحيانًا – للهروب من ضغوط شعوب أخرى. ولا تذكر مأثوراتهم الشفهية نفسها شيئًا حول هذا الأمر سوى أنهم رحلوا بحثًا عن مراعٍ من جديد بعد تزايد عددهم. ولم يكن للصوماليين، الذين قيل إنهم كانوا يمارسون ضغطًا عليهم، إلا اتصالات محدودة بهم في ذلك الوقت. ومن غير المرجح أيضًا أن يكون الصوماليون، المنقسمون إلى مجموعات عديدة مستقلة ذاتيًا، قد شكلوا تهديدًا عسكريًا للأورومو الذين كانوا لا يزالون متحدين في ذلك الوقت، والذين دفعوا جيوش أمهرة وجنودها المنظمين تنظيمًا جيدًا إلى التراجع أمامهم، وسحقوا تمامًا الدول الإسلامية في جنوب شرقي أثيوبيا.

وبصرف النظر عن الروايات الخيالية للمؤلفين الأمهريين والأوروبيين، الذين يجعلون من مدغشقر أو ممبسه أو شمالي الصومال الموطن الأصلي للأورومو، فإن الأورومو شعب أثيوبي أصيل. وهو أمر تبرهن عليه ثقافتهم كلها وتقاليدهم. وكان موطنهم هو المرتفعات الباردة المحيطة بما يعرف اليوم بمقاطعة بالي، ومنه بدأوا هجراتهم الكبيرة متجهين نحو الهضبة الأثيوبية وصوب الجنوب إلى ما يعرف اليوم باسم كينيا وإلى المحيط الهندي.

ويخطئ كذلك بالقدر نفسه الذين يصفون الأورومو بأنهم Barbariores - Barbari (همج) أو رعاة بدائيين. وقد جاء ذلك من جانب المؤرخين الأمهريين الفخورين بأصلهم، ومن الأمهرة بعامة، الذين وصفوا الأورومو بأنهم همج وبأنهم غير مسيحيين (وغير مسلمين كذلك)، بلا طبقات اجتماعية راقية ولا كتابة ولا ملك. على أن هذا التقدير الخاطئ للأورومو، الذي يجعلهم رعاة بدائيين لا يتمتعون بمهارات زراعية، يعزى إلى عقدة الماشية عندهم: فقد كانت تربطهم بماشيتهم علاقة عاطفية وثيقة تتجاوز بكثير المصلحة الإقتصادية، وهي علاقة لم تعرف مثلها أي منطقة أخرى في أثيوبيا. واذا كان قد تعذر عليهم، أن يمارسوا، خلال هجراتهم الكبيرة، أي نوع من الزراعة، وهذا بديهي، فإنهم كانوا يظهرون الوجه الرائع لثقافتهم أينما استقروا. كما أنهم تمثلوا عن طواعية الكثير من العناصر الثقافية المحلية حين تفاعلوا، أخذًا وعطاء، مع الشعوب التي غزوها.

والأورومو شعب كان لا يزال ذا ثقافة رفيعة راقية تلقى الإعجاب من جيرانه. ولو لم يكن الأمر كذلك لتعذر تفسير نجاحاتهم السياسية وتوسعهم الكبير وقدرتهم على التمثل. ولا أدل

(٢٩) E. Haberland، ١٩٦٣؛ و A. Legesse، ١٩٧٣؛ و E. Cerulli، ١٩٢٢.

على ما بلغته هذه القدرة من تطور من أن معظم أبناء الأورومو اليوم لا ينحدرون من أصول أوروموية حقيقية، بل ينتمون إلى مجموعات تمثلها الأورومو. ويرجع انتشارهم – جزئيًا – إلى سلسلة من ردود الأفعال نجمت عن تفوقهم العسكري، وإلى تنظيمهم الاجتماعي الذي كان موضع إعجاب بالغ مما أدى بمجموعات عرقية أخرى إلى الانضمام اليهم طواعية. ويصدق هذا بوجه خاص على الجماعة العرقية الكبيرة فيما بين هرر وغوراجي، وهي جماعة الهديه، التي انضم جل أبنائها إلى الأورومو، ولم يعد هناك ما يدل على هويتهم إلا أسماء مجموعاتهم العرقية وتقاليد قليلة. ويقطن كثير من أبناء الهديه الذين أصبحوا من الأورومو في مقاطعة والاغا[٣٠].

وتتسم ثقافة الأورومو بملامح عديدة متميزة. فهناك العلاقة الوثيقة التي تربطهم بماشيتهم على نحو ما أشرنا إليه من قبل. فالماشية لم تكن أساس معاشهم فحسب، بل كانت كذلك محلًا لاهتمام عاطفي وديني. وقد تغلغلت عقدة الماشية هذه، بما تنطوي عليه ضمنًا من قواعد للسلوك في الثقافة كلها، ومن ثم كانت الأهمية العاطفية للزراعة ثانوية تمامًا بالمقارنة مع تربية الماشية. وترجع جذور هذه العقدة إلى اسطورة الخلق لدى الأورومو التي تقول إن الله عندما خلق الانسان ناداه قائلا «Eh, Kota, abba lon» (هيا احضر الي يا مالك الماشية)[٣١].

وعلى غرار الصوماليين، يتكون الأورومو من جماعات وعشائر متعددة تربط بينها وشائج النسب، إلا أنها اتجهت مع تزايد السكان، إلى الانفصال وإلى تشكيل مجموعات جديدة مستقلة سياسيًا. وكان بورانا وبارنتو (أو بارايتو) هما السلفان الأسطوريان المؤسسان لشطري الجماعة الأصلية اللذين حملا اسميهما. وبعد بدء الهجرات أصبح هذان الشطران يشكلان وحدات عريضة تشترك في النسب وتضم الكثير من الجماعات الفرعية. واتخذ البارنتو من الشرق موطنًا أساسيًا لهم بينما استقر البورانا (الذين لا ينبغي الخلط بينهم وبين البوران على حدود كينيا) في الجنوب والوسط والغرب. وقرب نهاية القرن الماضي، عندما هزم الأورومو على أيدي الأمبراطور منليك وتم ضمهم إلى الأمبراطورية الأثيوبية، انقسموا إلى أكثر من ثمانين مجموعة مستقلة سياسيًا ذات أحجام متفاوتة[٣٢].

وكان لنظام «الغادا»، وهو تصنيف للمجموعات العمرية على أساس مبدأ رقمي مجرد، أهمية أكبر في التنظيم الاجتماعي والسياسي للأورومو، إذ كانت «الغادا» مؤسسة مركزية تستأثر بالتحكم في حياة الأورومو على نحو لم تشهد له الشعوب الأخرى مثيلًا. فلم يكن هناك شيء يخرج عن القواعد التي تسنها: الميلاد، والتعميد، والزواج، والختان، والتحرر من السلطة الأبوية، والإذن بالإنجاب وتربية الأولاد، والتجنيد للحرب أو للصيد، والتكليف بالقتل أو بتقديم الأضاحي، والموت المدني بالاستبعاد من النظام، والدفن، واسلوب التزين، وطريقة تصفيف الشعر، والملابس، والأثاث والحلي الشعائرية، وإقامة المساكن أو الحظائر وغير

(٣٠) U. Braukamper، ١٩٨٠، ص١٥٢.

(٣١) J.L. Krapf، ١٨٥٨، المجلد الأول، ص٢٦٧.

(٣٢) انظر الخريطة الواردة في نهاية E. Haberland، ١٩٦٣.

ذلك. ومن هنا كانت تتمثل في نظام الغادا المحصلة الاجمالية للقوانين التي تحكم الحياة. وكان على كل فرد من الأورومو، وبصرف النظر عن سنه الفعلية، أن يلتحق بطبقة الأطفال، بعد أربعين سنة من قيام أبيه بذلك. ومن الوجهة المثالية، كان على الفرد أن ينخرط طيلة حياته في عشر طبقات يقضي في كل منها ثماني سنوات. وكان أولئك الذين ينخرطون في طبقة واحدة يشكلون معًا مجموعة من مجموعات «الغادا»، تظل بمثابة رابطة تآخ بين المحاربين لا انفصام لها مدى الحياة. وكانت عضوية طبقة معينة تقترن بحقوق وواجبات محددة، كما كانت أنشطة كل طبقة – إضافة إلى ما تقضي به الأنظمة الاجتماعية والدينية – تتناسب مع المجموعة العمرية التي تشكلها. وكانت الطبقتان الخامسة والسادسة هما طبقتا القادة والمحاربين. ولأن هذا المجتمع كان مجتمع أحرار يتمتعون بحقوق متساوية، فلم تكن فيه رئاسة وراثية. وكان رئيس المجموعة العرقية، الذي كان يطلق عليه عادة اسم «أبا غادا»، ينتخب من بين أعضاء الطبقة الخامسة (المسماة غادا أو لوبا)، يعاونه Hayu (قضاة) ينتخبون من طبقته أيضًا ووجهاء آخرون. وكان لقاعدة «الغادا»، التي تقضي بقيام أفراد طبقة الغادا الحاكمة بحملة حرب أو قتال واحدة على الأقل خلال السنوات الثماني التي يقضونها في هذه الطبقة، أهمية حاسمة في تعزيز الجسارة العسكرية للأورومو. وكان المثل الأعلى للبطل بوصفه الرجل الناجح في القتل والصيد، شائعًا بين جميع شعوب شمال شرقي أفريقيا. فلم يكن يحتل مكان الصدارة بين الجماعة إلا ذلك الذي تميز كمحارب وصياد شجاع قتل محاربين أعداء أو صاد حيوانًا كبيرًا خطرًا كالأسد أو الفيل أو الجاموس البري أو الخرتيت. ولتحقيق ذلك كان أبناء الأورومو على استعداد لبذل التضحيات والمخاطرة بحياتهم في البرية للفوز بالجوائز التي يهفو الجميع لنيلها، إذ كان للمحارب الحق في ارتداء زينة القاتل التي كانت تشمل الأقراط، والريش، ودهان الشعر بالزبد واستخدام الحلي القضيبية لتزيين الجبهة. ولم تكن عقدة القاتل هذه راسخة في النظام الاجتماعي في أي مكان آخر في شمال شرقي أفريقيا بمثل ما كانت راسخة عند الأورومو. ولما كانت القواعد تقضي بأن تقوم كل طبقة من طبقات «الغادا» الحاكمة بإيفاد حملة للحرب والقتل، كان المحاربون من الأورومو يغيرون فجأة على جيرانهم كل ثماني سنوات، وظل هؤلاء حائرين لا يملكون من أمر أنفسهم شيئًا أمام هذه الغارات الدورية إلى أن تمكنوا من فهم نظام «الغادا». وقد رأى كثير من جيران الأورومو – كالسيداما والدراسي والبورجي وجميع أعضاء جماعة الكونسو[٣٣] – في نظام «الغادا» دعمًا للمنعة العسكرية واقتبسوه بشكل معدل إلى حد ما.

وقد تميزت ديانة الأورومو بطقوسها البالغة المهابة. واتخذ الإيمان باله كان هو الخالق والأب في السماوات الشكل الذي اتخذه في العهد القديم. وكان لدى الأورومو أدب شفهي

---

(٣٣) فيما يتعلق بنظام الغادا انظر: Ad. E. Jensen، ١٩٣٦، ص٣١٥–٣٨٢؛ و E. Haberland، ١٩٦٣، ص١٦٧–٢٢٣ و٣٠٨–٣٢١ و٣٨٠–٣٩٧ و٤٥١–٤٧٥؛ و A. Legesse، ١٩٧٣؛ و S. Stanley و D. Karsten، ١٩٦٨؛ و C.R. Hallpike، ١٩٧٢، ص١٨٠–٢٢١.

بالغ الثراء، يشمل موضوعات دينية ودنيوية على السواء، فيضم صلوات وأدعية إلى الإله كما يضم قصائد الغزل.

وقد توافرت للأورومو، على الأقل في هجراتهم الأولى، ميزة أخرى إلى جانب قوتهم الحربية: فقد كانوا يتقدمون في مناطق غير مأهولة أو محدودة الاستيطان بعد خمسة عشر عامًا أو نحوها من الحرب الضروس بين المسلمين والمسيحيين. ويصدق هذا بوجه خاص على وسط أثيوبيا، حيث توجد اليوم مقاطعة شوا، التي كانت الجيوش الإسلامية تجتازها كل عام في زحفها نحو الشمال. وتحول وسط شوا حينذاك من منطقة آهلة بالسكان إلى برية غير مأهولة. وظل الاستيطان بها نادرًا حتى سنة ١٨٠٠. وبعد عام ١٥٣٠ عبر محاربو مجموعة الغادا المنتمية للمودانا نهر وابي، وبعد سنة ١٥٣٨ دمرت مجموعة كيلولي المنطقة المتاخمة في الشمال، وهي بلاد دوارو التي كان جل سكانها من المسلمين، كما دمرت المنخفضات الواقعة إلى الشمال منها حول نهر هواش، وبعد عام ١٥٤٦ اجتاح البيفولي مقاطعة فاتغار، وبعد سنة ١٥٥٤، دمّر الميسالي القسم الأكبر من دولة عدل الإسلامية. وعرف الأورومو في ذلك الوقت الحصان وسرعان ما أصبحوا فرسانًا ذائعي الصيت(٣٤).

وكانت الحروب بين المسيحيين والمسلمين مستمرة في هذه الأثناء. وقام أمير نور، الخليفة الشجاع والموهوب للإمام أحمد غران، بمحاولة بطولية أخيرة، وإن لم يتحقق لها النجاح، لإحياء الجهاد ضد المسيحيين. وبالرغم من أن الأمبراطور غالاوديوس سقط في معركة لم يستعد لها المسيحيون استعدادًا جيدًا، فقد أخذت قوة المسلمين في الاضمحلال بسرعة.

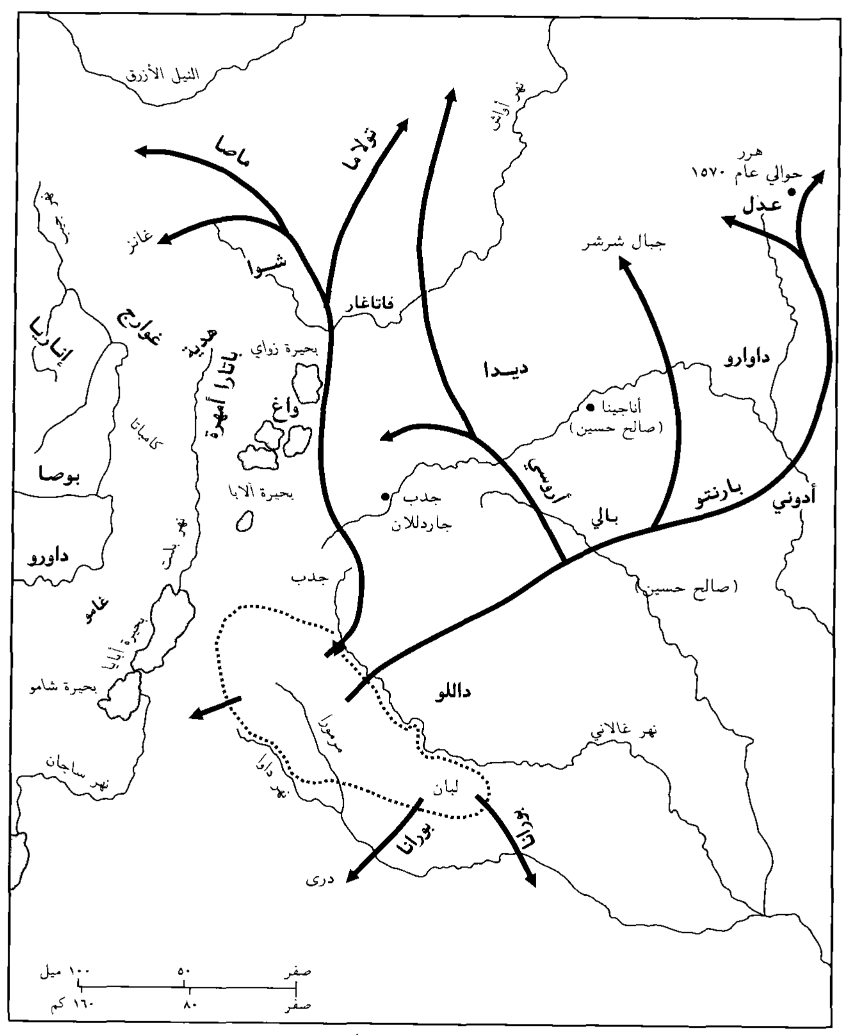
وكانت هجمات مجموعة هرموفا المنتمية للأورومو (١٥٦٠–١٥٧٠) كارثة على المسيحيين والمسلمين على السواء. فقد اجتاحوا مقاطعات أنغوت وأمهرة وبغامدر في قلب الأمبراطورية الأثيوبية، وهي لا تزال بعد في بداية انتعاشها من الدمار الذي أصابها من «الجهاد»، وهناك واجهتهم جيوش الأمبراطور الجديد ميناس. وفي الوقت نفسه، هاجمت مجموعات أخرى من الأورومو عدل، التي تفشت فيها المجاعة والطاعون، وسقط أمير نور نفسه ضحية له. وباستثناء بعض المجموعات الصغيرة التي هربت إلى واحة أوسا في صحراء عفار، وسكان مدينة هرر التي حمتها أسوارها العالية، اختفى المسلمون من هذه المنطقة من أفريقيا لعدة قرون. وعند وفاة الأمبراطور ميناس كان الأورومو قد استقروا بصفة نهائية في ثلث الأمبراطورية الأثيوبية(٣٥).

لكن توسع الأورومو لم يتوقف عند هذا الحد. فحتى من قبل سنة ١٥٠٠، كانت مجموعات أخرى قد تحركت من المرتفعات المحيطة ببالي إلى مناطق السافانا الشاسعة في الجنوب، وانتهى بها المطاف في بحثها الدائم عن مراع جديدة أكثر اتساعًا لماشيتها، إلى الوصول إلى مصب نهر تانا على المحيط الهندي. وكانت تلك المجموعات هي الغوجي

---

(٣٤) A.W. Schleicher، ١٨٩٣، ص٢٠.

(٣٥) انظر الشكل ٢٤،٣؛ V. Stitz، ١٩٧٤، ص٨٠.



الشكل ٢٤،٣: هجرات الأورومو في القرن السادس عشر (نقلًا عن أ. هابرلاند).

والبوران والأورما. وفي الوسط استقر الأروسي بالقرب من دولة بالي السابقة ومدوا حدودهم غربًا حتى وصلت في عام ١٨٨٠ إلى نهر بيلاتي. وانتشر البارنتو في المنطقة التي كانت تشغلها من قبل دول فاتغار ودوارو وعدل الإسلامية. ولم ينجح من الغزو سوى مدينة هرر الحصينة وضريح الشيخ حسين – وهو مزار شهير نجا بفضل التسامح الديني للأورومو وظلّا قائمين كجزيرتين إسلاميتين. واستقرت في شوا عدة مجموعات صغيرة تنتمي إلى ما يعرف بالتولاما أورومو. ولم تتمكن من الصمود إلا جيوب من الأمهرة في المناطق الحارة من المنخفضات التي يسهل الدفاع عنها، وفي منابع الأنهار الكبرى وفي هضاب قليلة: في موريت ومرهابيتي، وتاغولات، ووغدة، ومانز، وجيشي، وايفراتا، وجديم. ومن هذه الأماكن صعدوا تدريجيًا إلى

الهضاب من جديد ومنها بدأت حوالى سنة ١٧٠٠ استعادة المناطق المسيحية السابقة في عهد نجاسي، الذي ينتمي لأحد الفروع البعيدة للأسرة السليمانية. وقد انتشر الوولو والييجو، وهما من بطون الأورومو، في مقاطعتي أنغوت وأمهرة الخصبتين، مما حصر وجود المسيحيين، الذين كانوا يقطنونهما من قبل، في منطقة أمهرة ساينت دون سواها. ورغم أن الأورومو لم يلبثوا أن اتخذوا من الأمهرية المحلية لغة لهم، فقد ظلوا، نظرًا لاعتناقهم الإسلام، أعداء ألدّاء للمسيحيين. واحتل آخرون من أبناء الأورومو السهول الخصبة الواقعة في شرق المرتفعات الأثيوبية حيث مارسوا فيها رعي الماشية، وكان هؤلاء هم الكارايو، والجيلي، والأرتوما، والرايك، والرايا والأزيبو[٣٦].

وفي بداية القرن السابع عشر، اندفعت موجة أخيرة من الأورومو، ضمت جماعات متعددة تنتمي أساسًا إلى عشيرة ماتشا الكبيرة، في اتجاه الغرب فيما يعرف اليوم بمقاطعات ولاغا وايلوبابور، ولم يتوقفوا ألا عند بلوغهم السفوح الغربية للمرتفعات الأثيوبية. ولا توجد لدينا غير معلومات قليلة عن التاريخ المبكر للجزء الغربي من هذا الاقليم. والأرجح أنه كان حينذاك ضئيل السكان، تسكنه مجموعات صغيرة من المزارعين السودانيين وقد بقي منهم الغونزا–غوموز الذين يعيشون هناك حتى اليوم، وأعضاء من مجموعة الغونغا (انظر ما يلي) الذين تبقى منهم الماو – أفيلو والشيناشا. وكان الوضع مختلفًا تمامًا في شرقي هذه المنطقة وفي جنوبها. فقد وفد الأورومو هنا على ممالك جيدة التنظيم وكثيفة السكان ترتبط بصلات وثيقة مع الأمبراطورية الأثيوبية في الشمال. وكان قد اعتنق المسيحية جانب من سكان هذه الممالك التي استطاعت، بقدر من المساعدة من الأمبراطورية الأثيوبية، أن تقاوم الأورومو مقاومة شديدة. إلا أن قوة توسع الأورومو أدت إلى إضعاف الاتصالات بين الأمبراطورية في الشمال وتوابعها في الجنوب الغربي، في الوقت نفسه الذي أخذت فيه قوة الأمبراطورية في التدهور. وبذلك اختفت بوشا وغومان من الخريطة السياسية وأصبحتا ولايتي جيما وغوما التابعتين للأورومو. إلا أن الطبقة التحتية من السكان الأصليين قد ظلت قوية إلى الحد الذي جعل الأورومو يأخذون منها جانبًا كبيرًا من ثقافتهم، وبصفة خاصة تشكيل النظام الملكي، بينما اختفى نظام «الغادا» تدريجيًا. وكانت ايناريا، الشهيرة بكنوزها من الذهب، هي آخر ما سقط من هذه الدول بعد أن هزمت على أيدي الليمو أورومو. وهرب ملكها بعد سنة ١٧٠٠ إلى الجنوب حيث استطاعت مملكتا كافا وشيكو، وهما من المماليك الأخرى للغونغا، وكثير من ممالك الأوميتو، الصمود في وجه الأورومو بفضل التحصينات الطبيعية التي كانت توفرها لها تضاريسها، بل واستطاعت أن تحقق أيضًا بعض التوسع[٣٧] (انظر ما يلي).

(٣٦) انظر الخريطة الواردة في نهاية E. Haberland، ١٩٦٣.

(٣٧) F.G. Bieber، ١٩٢٠–١٩٢٣؛ H. Straube، ١٩٦٣، ص٢٧٤ والصفحة التالية؛ W. Lange، ١٩٨٠، مواضع متفرقة.

الصوماليون

ورد الحديث عن توغل الأورومو وتوسعهم في وسط شرقي أثيوبيا وغربها في كتابات الأثيوبيين المسيحيين وكتابات الأوروبيين على السواء. وخلال الفترة نفسها، إن لم يكن قبلها، بدأ شعب كبير آخر، وهو الصوماليون، توسعًا كان له أهمية مماثلة بالنسبة لقطاعات كبيرة في الجزء الشرقي من القرن الأفريقي. ولا تتحدث المصادر المكتوبة إلا قليلًا عن ظهور الصوماليين على مسرح التاريخ، الذين شرعوا حينذاك، مدفوعين بجهاد الإمام أحمد غران، في القيام بدور نشيط في تاريخ شمال شرقي أفريقيا[٣٨].

وثمة اتفاق عام على أن الموطن الأصلي للصوماليين كان يقع في شمال المنطقة التي يعيشون فيها اليوم. وقد انتشروا من هذه المنطقة – ابتداءً من القرن الحادي عشر على الأرجح – في اتجاه الجنوب والغرب. ويتحدث الجغرافيون العرب، ابتداءً من القرن الثالث عشر، عن المستوطنات الصومالية في منطقة ميركا، إلى الجنوب من المدينة التي تعرف اليوم باسم مقديشيو. ولما كان الصوماليون رعاة رحّلًا، فقد دفعتهم الزيادة السكانية إلى البحث عن مراع جديدة في اتجاه المرتفعات الأثيوبية، ومن المرجح أنهم بلغوا الحافة الشرقية لهضبة هرر حوالى سنة ١٥٠٠، مما أتاح لهم الاتصال بالدول الإسلامية فيها. وتفيد الأسماء وبيانات الأنساب التي تركها كاتب الحوليات شهاب الدين، أنهم اضطلعوا بدور مهم في مساندة الإمام أحمد غران في جهاده.

وحتى اليوم فإن الأثر الحافز والموحد للتأثير العربي – الإسلامي الذي مارسته المدن الواقعة على الساحل الشمال والشرقي لبلاد الصومال والدول الإسلامية في جنوب شرق أثيوبيا (عدل ودوارو وغيرهما) كان أكبر على الصوماليين منه على أي شعب آخر من شمال شرق أفريقيا. وأصبح الإسلام عامل توحيد في الحضارة الصومالية مما يتعارض بشدة مع تأثيره على شعوب كوشية أخرى تربطها بالصوماليين وشائج ثقافية، مثل الأورومو والهدية. وكانت شدة إيمان الصوماليين تعزز باستمرار من جانب الدعاة الذين تدفقوا من الجزيرة العربية. وأصبح هؤلاء هم الأولياء الصالحين للشعب الصومالي وآباءه المؤسسين، ومنهم اسماعيل الجبرتي الشهير الذي انحدر من صلبه كثير من أبناء الصومال.

وقد أعطى التأثير العربي – الإسلامي للصوماليين إحساسًا بالتفوق الحضاري وعزز من قدرتهم على تمثل غيرهم من الجماعات التي تمت اليهم بالقرابة في المنطقة الشاسعة الواقعة بين أوغادين وبحيرة توركانا. وكانت قد تكونت هنا، من قبل مجيء الإسلام، سلسلة كاملة من الجماعات العرقية المختلفة، تنتمي أساسًا إلى اللغة والحضارة الكوشية وتعتمد جميعها على

(٣٨) من المؤسف أن معرفتنا لا تزال مقصورة على القليل جدًا من تاريخ هذا الشعب المهم في ذلك الوقت، لاسيما في المناطق الداخلية من القرن الأفريقي. ومن المؤكد أننا بحاجة إلى معرفة أفضل بالتراث الشفهي والأحداث التاريخية المتصلة بالأنساب. والبحوث التاريخية يجب أن تكون مسألة ملحة بالنسبة للصومال. ولا تزال أفضل الكتب هي ما كتبه: E. Cerulli، ١٩٥٧–١٩٦٤؛ و I.M. Lewis، ١٩٥٥، ص ١١–٥٥؛ ١٩٦١، ص ١–٣٠.

أنشطة تربية الماشية. ويبرهن وجود الرنديلي على اشتراك الصوماليين في هذه العملية قبل هجراتهم الكبرى نحو الشمال الشرقي والجنوب الغربي. ومن المشكوك فيه أن يكون زنوج، ربما من البانتو، قد سكنوا هذه المنطقة يومًا ما. بل الأرجح أن تكون المجموعات المختلفة عرقيًا عن الصوماليين، كالأدونيين في أعالي نهر شبيلي، والشبيلي والمكانا في أواسط نهر شبيلي، والغوباووين في أعالي الجوبا، مدينة بوجودها لعمليات تاريخية منعزلة بعضها عن البعض. ونحن نعرف يقينًا أن الغوسا، على سبيل المثال، في الحوض الأدنى لنهر الجوبا، هم أحفاد عبيد سابقين من شرق أفريقيا، تجمعوا معًا لتشكيل مجتمعات حرة[٣٩].

ومن الصعوبة البالغة تحديد مراحل منفصلة لتوسع الصوماليين وتمثلهم لجماعات أخرى، ذلك أن مجموعات كثيرة ممن ربطوا أنفسهم بالأمة الصومالية، عمدت إلى محو كل إشارة إلى اختلافاتها العرقية السابقة واتخذت لنفسها أنسابًا صومالية. وكانت أهم المجموعات التي اندمجت مع الصوماليين على هذا النحو هي الساب (ديجيل، ورهانواين وغيرها) وبعض الهويّا. ولا تزال هناك سلسلة كاملة من المجموعات العرقية في منطقة الحدود بين الصومال والأورومو تصف نفسها اليوم بأنها صومالية، ولكنها كانت تعتبر من قبل منتمية إلى الأورومو (الغورا، والغاري، والغبرا، والساكويا)، وتعد مثلًا يوضح كيفية حدوث الانتقال والتمثل الثقافيين. وتضم الصوماليين جميعًا اليوم شجرة نسب واحدة تحتل كل مجموعة مكانًا فيها في نطاق الأصل المشترك[٤٠].

وقد تغيرت الثقافة الصومالية، ولاسيما في الجنوب، تحت تأثير الإسلام (لا يزال الصوماليون الشماليون، ومنهم العيسى مثلًا، يحتفظون بعناصر كثيرة من الثقافة الكوشية الشرقية المشتركة). وعلى هذا النحو، ميز الصوماليون أنفسهم، أكثر مما فعلت أية مجموعة أخرى، عن الأسرة الكبيرة لشعوب شمال شرقي أفريقيا، الذين تربطهم بها، فضلًا عن العوامل الجغرافية بما لها من أهمية، كثير من العناصر التاريخية والثقافية المشتركة. ولا يمكن على أية حال التقليل من شأن الأثر الذي تمارسه البيئة الجغرافية. فباستثناء العفار، الذين لم تتح لهم، بحكم الطبيعة الجرداء لوطنهم، غير فرص محدودة للتطور الثقافي، فإن الصوماليين هم السكان الوحيدون في شمال شرق أفريقيا الذين تتكون أراضيهم بالكامل من السافانا الجافة والأراضي شبه الصحراوية. وقد أدت بهم هذه البنية الايكولوجية إلى تطوير نمط من الثقافة يختلف تمامًا عن أنماط ثقافة سائر شعوب شمال شرقي أفريقيا، وهي غالبًا من سكان المرتفعات الجبلية. ومن هنا فإن نظام «الغادا» على ما له من أهمية قصوى عند معظم الشعوب الكوشية الشرقية، إما أنه لم يترسخ أبدًا عند الصوماليين أو أنهم تخلوا عنه تحت تأثير الإسلام.

---

(٣٩) V. Grottanelli، ١٩٥٣.

(٤٠) I.M. Lewis، ١٩٦١، ص١٢٧–١٩٥.

كفاح الأمبراطورية الأثيوبية من أجل البقاء، ١٥٢٩–١٦٣٢: الحقبة البرتغالية واسترداد الأمبراطورية لقوتها بعد سنة ١٦٣٢

كافحت الأمبراطورية الأثيوبية فيما بين سنة ١٥٢٩ (تاريخ بدء «الجهاد») وسنة ١٦٣٢ (بداية استرداد الأمبراطورية لقوتها) من أجل البقاء. وقد حفلت هذه الفترة بتطورات مثيرة لم تقتصر على الأحداث السياسية والعسكرية. كما كانت كذلك فترة احتدم فيها الصراع الفكري والثقافي، وعصرًا أثارت فيه أفكار قادمة من قارة أخرى التمرد والحرب الأهلية وإن كانت قد حفزت كذلك الثقافة والكنيسة الأثيوبية. واذا قورنت هذه الفترة بسنوات الركود الثقافي والسياسي المائة فيما بين سنة ١٧٥٥ وسنة ١٨٥٥، فإنها تبدو شديدة الجيشان بالنشاط والحياة.

فقد أظهرت الأمبراطورية المسيحية – أو شعباها الكبيران: الأمهرة والتغريون – قوة وقدرة مدهشة على الصمود في وجه ضغوط الأعداء من الخارج ومن الداخل. ففي عهد الأمبراطور شرص دنجل (١٥٦٣–١٥٩٧) حين بدت الأمبراطورية – شأنها في السنوات الأخيرة من عهد لبنا دنجل – أقرب إلى الوهم منها إلى الحقيقة السياسية الحية، تجلت بوضوح بالغ القوة الروحية لمفهوم الأمبراطورية المقدسة. فقد كان الأتراك يعززون حينذاك سلطتهم على سواحل البحر الأحمر، ويستولون على جميع الموانئ الأثيوبية ويتوغلون بعمق في مناطق المرتفعات حتى تغرة، كما كانت تدور أيضًا في مقاطعتي بغامدر وسامن في وسط البلاد حرب أهلية ضارية ضد الأثيوبيين الذين يعتنقون الديانة اليهودية، ولم يكن الأورومو قد تمكنوا فحسب من اجتياح وتدمير الدول التابعة في الجنوب الشرقي وعزل الأمبراطورية عن توابعها الغربية والجنوبية الغربية، وإنما كانوا يغيرون أيضًا بصفة دورية على بغامدر وغوجّام (غودجام، وغوجام) ويستقرون بصفة دائمة في قلب المناطق التي كانت مسيحية من قبل، مثل انغوت وولاقا وأمهرة وشوا. إلا أنه على الرغم من تقلص السلطة الفعلية للدولة واقتصارها على الأرجح على المنطقة التي يحتلها الأمبراطور بقواته، فإن خلود «الأمبراطورية الانجيلية» لم يكن فيما يظهر موضعًا للشك قط. فهذا ما يبدو على الأقل من الحوليات الأمبراطورية، وهي المصدر الأساسي لمعلوماتنا. وكانت هذه الايديولوجية هي نفسها التي حالت دون تفكك الأمبراطورية تمامًا في أواخر أعوام الفوضى المائة فيما بين سنة ١٧٥٥ وسنة ١٨٥٥.

وفضلًا عن ذلك فإنه لا يمكن – فيما يتعلق ببقاء الأمبراطورية سياسيًا – التقليل من شأن انهيار الدول والثقافة الإسلامية من شرقي ووسط أثيوبيا نتيجة للقوارع الرهيبة التي واجهت «الجهاد»، ومن جراء هجرة الأورومو في المقام الأول. فلم يعد الإسلام يشكل في القرون التالية أي تهديد جدي.

وقد تعرضت الأمبراطورية بطبيعة الحال لخسائر في أراضيها وفي مجموعاتها العرقية خلال هذا الكفاح من أجل البقاء. وأخيرًا فإنه على الرغم من عدم التخلي رسميًا عن السياسة الأمبراطورية للاندفاع الكبير نحو الجنوب، الذي كان يشكل في واقع الأمر كل السياسة الأمبراطورية في القرون السابقة – فقد توقف العمل بهذه السياسة أو كاد، على الأقل منذ عودة الأمبراطورية في عام ١٦٣٢. ومع التدهور المطرد في سلطة الامبراطورية تركزت الجهود على المحافظة على

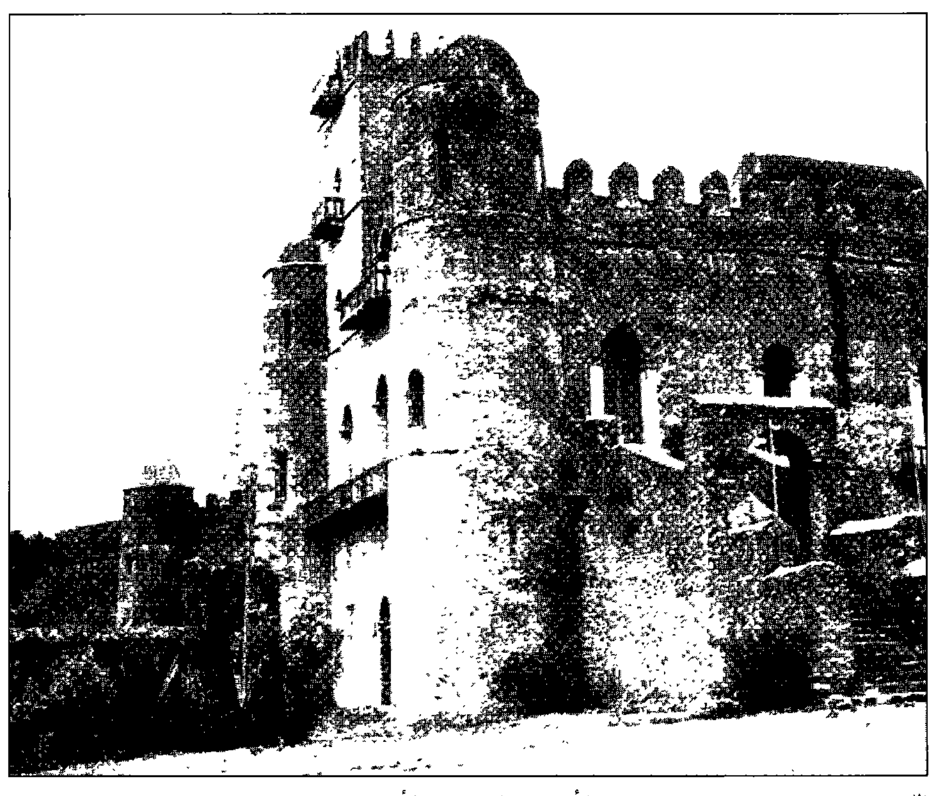
الاستقرار في الوسط، ولم يجر أي عمل سياسي أو عسكري ناجح أو جدير بالذكر. ويعد انتقال مقر الأمبراطور إلى غوندار في سنة ١٦٣٦ مؤشرًا على هذا الارتداد. وكان الأباطرة من قبل، في هذا البلد الذي لم يكن يعرف المدن، ينقلون مخيماتهم إلى مكان مختلف كل عام أو نصف عام. وكانت تلك قاعدة صارمة يتبعونها حتى لو لم تكن هناك ضرورة سياسية أو حربية للارتحال أو لتغيير مقر الاقامة. وبالرغم من أن كاتب الحوليات الأثيوبية يقول إن «الأباطرة كانوا ينتقلون من مقاطعة إلى أخرى حتى أخر لحظة في حياتهم»[٤١]، لم يكونوا دائمي التنقل من طرف الأمبراطورية إلى الطرف الآخر. وكثيرًا ما بقي مقر الإقامة في الاقليم نفسه في قلب الأمبراطورية لفترات طويلة تتخللها فترات انتقال قصيرة. ومن ثم فإن حكام أسرة الزغويين (القرنان الثاني عشر والثالث عشر)، الذين خلفوا الملوك الأكسوميين، اتخذوا مقرًا لهم في واج ولاستا. فقد أقام يكونو أملاك (١٢٧٠–١٢٨٥) أول أباطرة أسرة السليمانيين، في مقاطعة أمهرة أساسًا، على حين فضل الأمبراطور زيرا يعقوب (١٤٣٤–١٤٤٠) لإقامته شمال شرقي شوا (دبرا برهان)، وكان الأمبراطور لبنا دنجل (١٥٠٨–١٥٤٠) معسكرًا في جنوب شرقي شوا عند وصول البعثة البرتغالية، وأخيرًا، أصبح للأمبراطور غالاوديوس (١٥٤٠–١٥٥٩)– مقر مهم في مونيسا في منطقة واج الواقعة فيما يعرف اليوم بأروسي.

لذلك لم يكن قيام فاسيلادس ببناء مقر دائم له في غوندار في سنة ١٦٣٦، بعد أن انتهت آخر الحروب الأهلية الدينية الكبرى، مجرد خروج عن هذا التقليد ولكنه كان أيضًا رمزًا للتخلي عن السياسة الأمبراطورية النشطة التي كانت متبعة فيما قبل. وظلت غوندار مركزًا لما تبقى من أثيوبيا المسيحية حتى سنة ١٨٥٥[٤٢].

من هنا تركزت السياسة الأمبراطورية فيما بين سنة ١٥٢٩، تاريخ بدء «الجهاد»، وسنة ١٥٩٧، تاريخ وفاة الأمبراطور شرص دنجل وبداية الحروب الأهلية، على الدفاع عن البلاد من الأعداء الخارجيين والداخليين. وتابع الأمبراطور غالاوديوس بنجاح كبير الكفاح ضد المسلمين، لاسيما أولئك الذين كانوا في دولة عدل – هرر. وأعيد توحيد مناطق شاسعة في الجنوب، في دوارو وواج، مع الأمبراطورية، إلا أنها ما لبثت أن وقعت في أيدي الأورومو. وتجددت الاتصالات القديمة بالجنوب الغربي، وعاد للثقافة المسيحية – الأمهرية تأثيرها هناك، وأرغم الأورومو على التقهقر، على الأقل بصفة مؤقتة. فقد حاول مسلمو عدل – هرر، بقيادة أمير نور بن مجاهد، الخليفة الشجاع والموهوب سياسيًا لابراهيم غران، مواجهة الأمبراطورية المسيحية مرة أخرى برغم المجاعة الرهيبة والأوبئة الفتاكة التي قضت على قطاعات كبيرة من سكان كان الكثيرون منهم قد هلكوا من قبل. وبرغم هزيمة الجيش الأثيوبي الذي كان سيء الاستعداد، في الهجوم الذي شنه على عدل في سنة ١٥٥٩ وسقوط الأمبراطور غالاوديوس في ميدان المعركة، كان ذلك إيذانًا بنهاية السلطة الإسلامية. فلم تمض بضعة عقود حتى اختفت

(٤١) J. Perruchon، ١٨٩٣، ص١٤٩.

(٤٢) Monti Della Corte، ١٩٤٥.



اللوحة ٢٤.١: قصر غوندار، العاصمة الأثيوبية، الذي بناه الأمبراطور فاسيلادس.

الدولة الإسلامية والثقافة الإسلامية من هذه المنطقة. ولم يتبق سوى مدينة هرر المحصنة وسلطنة أوسا الصغيرة في واحة دلتا نهر هواش التي تحميها الأراضي القاحلة المحيطة بها[٤٣].

وكان على الامبراطور ميناس (١٥٥٩–١٥٦٣) خليفة غالاوديوس، أن يحارب الأتراك، أساسًا، الذين كانوا يبذلون، انطلاقًا من قواعدهم في مينائي مصوع وسواكن على البحر الأحمر، محاولات متكررة لإيجاد موطئ قدم لهم في المرتفعات الجبلية الأثيوبية. وقضى شرص دنجل (١٥٦٣–١٥٩٧)، ابن ميناس، الذي اعتلى العرش وهو ما يزال طفلًا، حياته القصيرة وعهده الطويل نسبيًا في حملات متصلة في جميع الاتجاهات. وبالرغم من أن الأورومو، الذين كانوا يتزايدون باستمرار في العدد والمنعة، لم يمثلوا خطرًا جديًا كالذي كانت تمثله جيوش «الجهاد»، فإنهم لم يدعوا الأمبراطورية تنعم بالسلام[٤٤].

وقد شنّت حروب بالغة الضراوة للقضاء على الأثيوبيين من معتنقي الديانة اليهودية في المرتفعات الشمالية وبصفة خاصة في سامن ووغارا ودامبيا وبيلاسا وسالامت وسغادي، حيث

(٤٣) P.V. Paulitschke، ١٨٨٨؛ E. Cerulli، ١٩٣١ و١٩٣٦ و١٩٤٢؛ E. Wagner، ١٩٧٩.

(٤٤) لم تتناول حولية الأمبراطورية شرص دنجل إلا الحروب. C. Conti Rossini، ١٩٠٧.

كان لهم من قبل رؤساء منهم يحكمونهم ويتمتعون بنوع من الاستقلال الذاتي. ومن المرجح أن أسلافهم قد تحولوا إلى اعتناق اليهودية على أيدي مبشرين يهود في وقت مبكر سابق للعصر المسيحي. وعلى خلاف اليهود في أجزاء أخرى من العالم، كان هؤلاء مندمجين تمامًا في ثقافة المنطقة التي يعيشون فيها، إلى حد أن كتبهم المقدسة (العهد القديم مثلًا) لم تكتب بالعبرية بل بالجعزية وهي اللغة الأدبية والكنسية الأثيوبية.

وليس من المعروف لماذا اندلعت هذه الحرب الدينية في الوقت نفسه الذي كانت الأمبراطورية تتعرض فيه للضغط الشديد من جانب أعداء خارجيين. وقد خير اليهود بين اعتناق المسيحية أو الابادة. ويعتبر وصف هذه الحروب، شأنه شأن وصف استئصال المسيحيين على أيدي جيوش «الجهاد» الإسلامية قبل ذلك بجيل واحد، فصلًا من أحلك فصول التاريخ الأثيوبي. وبالرغم مما أبداه السكان اليهود من شجاعة بطولية بلغت حد التضحية بأنفسهم، فإنهم أبيدوا عمليًا عن بكرة أبيهم عندما رفضت غالبيتهم التحول عن دينها. وقد حرمت القلة المتبقية منهم من حقوقها الوطنية وصودرت أراضيها. ومن هنا كان اضطرارهم للعمل كحرفيين، وأصبحت كلمة فلاشا مرادفة للحداد أو صانع الفخار، أو النجار، أو النساج أو لأي نوع من الحرف التي تتطلب مهارات خاصة. وكانت هذه المهن بالرغم من أهميتها مهنًا موصومة بالمهانة في مجتمع كان مثله الأعلى هو الرجل الحر المستقل الذي لا يعمل قط مقابل أجر. وعلى هذا النحو، اقترن الهوان الاجتماعي بالاضطهاد الديني[٤٥].

ومن المدهش أن تكون الأمبراطورية الأثيوبية قد وجدت القوة، برغم ما خاضته من صراع عنيف لا هوادة فيه على امتداد ثلاثة أجيال، لكي لا تواجه فحسب الأتراك في الشمال، ومسلمي عدل في الشرق، والأورومو في الجنوب والوسط، وإنما لتشن كذلك حملات واسعة في الجنوب الغربي لإجبار دول كبيرة هي ايناريا وبوشا وكافا (غومار) على توثيق رباطها مرة أخرى بالكنيسة الأثيوبية وبالثقافة الأثيوبية الشمالية. ويكتفي واضع كتاب تاريخ الغلا History of Galla (وهو على الأرجح قس البلاط الامبراطوري في عهد الامبراطور شرص دنجل) عند تسجيله لهذه الحملة المهمة بأن يقول في ايجاز بليغ: أنه خلال حملة في الجنوب الغربي لم يتمكن الأمبراطور من حمل الداو أورومو على القتال لأنهم كانوا قد انسحبوا.

ولأنه لم يتمكن من قتال الدم واللحم، قرر مقاتلة الشيطان وأسر نفوس الشعوب التي يسميها الناس إيناريا وبوشا وغومار. وقيل لهم «عليكم أن تصبحوا مسيحيين»، وأصبحوا كذلك، وتم تعميدهم كما يعمد المسيحيون[٤٦].

إلا أن كاتب الحوليات الأمبراطورية يخصص كثيرًا من الصفحات للتعميد الجماعي. ويتجلى بوضوح، فيما يرويه كشاهد عيان، قوة إقتناع الأمهرة برسالتهم وبتفوقهم كدعاة للعقيدة المسيحية والمفهوم الأمبراطوري. وقد عرض شرص دنجل تخفيض الجزية التي تدفعها إيناريا

---

(٤٥) يتضمن W. Leslau، ١٩٥١، ببليوغرافيا شاملة عن الفلاشا. انظر J.M.A. Flad، ١٨٦٩.

(٤٦) C. Conti Rossoni، ١٩٠٧، ص١٤٠ والصفحة التالية؛ A.W. Schleicher، ١٩٨٣، ص٣١.

إلى النصف شريطة أن يصبحوا جميعًا مسيحيين. وتحت ضغط الأمبراطور، الذي كان شديد التمسك بمسيحيته، وإدراكًا منه كذلك لما يمكن أن يقدمه له من دعم ضد الأورومو الذين كانت قوتهم في تزايد مستمر، قرر الملك بادنكو، ملك إيناريا، الموافقة على تعميده. وأجريت في احتفال مهيب، مراسم التعميد للملك ولشعبه كله معه. وأصبح أمبراطور أثيوبيا نفسه «الرسول الجديد، قسطنطين الجديد الذي يغلق معابد عبدة الأصنام ويفتح الكنائس»، أبا روحيًا لملك إيناريا كما أصبح كبار رجال بلاطه آباء روحيين لأشراف إيناريا. وقد تولى اجراء مراسم التعميد أكبر رجالات الكنيسة في البلاط الأثيوبي. وليس من قبيل المديح فحسب أن يصيح كاتب الحوليات، وهو نفسه راهب، قائلًا:

> آه كم كانت سعادة الأمبراطور المسيحي في هذا اليوم الذي تم فيه تعميد نفوس المؤمنين. تعالوا لنسعد بأخذ أمبراطورنا شرص دنجل ولنقول له مادحين: يا معلم الشعوب، يا من يطيع القانون المسيحي، ليس خوفًا من السيف، ولكن أملًا في بلوغ ملكوت السموات[٤٧].

وبعد الاحتفال وخلع أردية الشرف والحلي الثمينة على الايناريا، أعلن الامبراطور أحكام الكنيسة وقدم للبلاد «معلمين أرثوذكس»، وهم القسس والشمامسة الذين دخلوا الكنيسة التي أسسها الملك بادنكو الذي أطلق عليه عندئذ اسم زامريم (أي تابع مريم). وبعد فترة قصيرة أطلق على ملك بوشا المجاورة اسم جورج. وتمثل هذه الأحداث التي وقعت قبل سنة ١٦٠٠ بقليل، فصل الختام في التوسع الأمبراطوري الذي لم يتكرر أبدًا على هذا النحو (هزم الأورومو في سنة ١٧١٠ إيناريا برغم مقاومتها الباسلة وهرب الملك مع بعض أتباعه إلى كافا في الجنوب). ونستطيع أن نستخلص من المأثورات الشفهية التي لا تزال تروى بين شعوب جنوب غرب أثيوبيا أن الاتصالات التي أقيمت على هذا النحو في عهد شرص دنجل كان لها أثر باق وحافز – إلى حد بعيد – على أثيوبيا الجنوبية وتطورها الثقافي.

على أن الأمر الذي أثر تأثيرًا أكبر بكثير على وجود الأمبراطورية كان هو النزاع العقائدي مع الكنيسة الكاثوليكية فيما بين سنة **١٥٤٢** وسنة **١٦٣٢**.

فبإنشاء الجمعية اليسوعية في سنة **١٥٤٠** توافرت للكنيسة الكاثوليكية أداة فعالة للغاية، لا تمكنها فحسب من مكافحة الاصلاح الديني في أوروبا، بل تتيح لها أيضًا ادخال «الوثنيين» إلى المسيحية واستعادة الكنائس المسيحية «المارقة»، غير الخاضعة لعقيدة روما وسلطتها. وإذا استثنينا أهمية البعثة التي أوفدت إلى الهند والصين واليابان، وترأسها القديس فرانسوا اكزافييه بكل عظمة قدره، فإن استعادة كنيسة بريستر جون كانت أيضًا أمرًا له أهميته. ولما كانت هناك رسائل متبادلة بين الملوك البرتغاليين والأباطرة الأثيوبيين، حتى من قبل عام **١٥٤٠**، فقد استغلت حينذاك هذه العلاقات. وكان العنصر الحاسم بطبيعة الحال، هو وجود أفراد من قوة

---

(٤٧) C. Conti Rossini، ١٩٠٧، ص١٤٤.

الحملة البرتغالية كانوا قد تخلفوا في أثيوبيا مع أسرهم. فبعد المغامرة المثيرة التي قام بها شخص يدعى جواو برموديز (الذي رافق الارسالية البرتغالية الثانية (١٥٢٠–١٥٢٦)، بصفته حلاقًا كما يقول البعض، ثم عاد بعد ذلك إلى أثيوبيا مدعيًا انه هو بطريرك أثيوبيا الذي رسمه بابا روما)، تمت رسامة اندريا دا أوفييدو في سنة ١٧٥٥ مطرانًا، وأوفد إلى أثيوبيا مع بعض اليسوعيين البرتغاليين الآخرين للتمهيد لإعادة الضم – أي اتحاد الكنيسة الارثوذكسية مع كنيسة روما. ولم تسفر مناقشاته مع الإكليروس الأثيوبي، وبوجه خاص مع الأمبراطور غالاوديوس، عن أية ميزة للعقيدة الكاثوليكية في أثيوبيا، ولكنها تمخضت عن عرض رائع للعقيدة المسيحية الأثيوبية على لسان الأمبراطور، وهو ما سجله التاريخ على أنه «هايمانوتا غالاوديوس» آي (مذهب غالاوديوس).

وهنا ارتفع لأول مرة في أفريقيا صوت يقول إن المسيحية دين غير محدود بزمان أو مكان، وإنه ما من شعب وما من قارة تستطيع أن تقول ان تفسيرها هو التفسير الصحيح الوحيد. إن المسيحي الأفريقي الذي يجمع بين الثقة بالنفس والتسامح في آن معًا، يواجه هنا الأوروبي. وهو يلزمه حدوده عندما يوضح، مثلًا، أن بعض عادات وممارسات الكنيسة الأثيوبية ليست «وثنية» أو «يهودية»، لكنها تستمد أصولها من الثقافة الشعبية الأثيوبية على نحو ما عبرت الثقافة الأوروبية عن نفسها في المسيحية الأوروبية. فهو يقول:

فيما يتعلق بالختان فنحن الأثيوبيين لا نمارسه على نحو ما يفعل اليهود لأننا نعلم ما قاله عنه بولس منبع الحكمة... إن ممارسة الختان تتم عندنا لمجرد أنها عادة من عادات البلاد، تمامًا كما يشرط النوبيون وجوههم أو يثقب الهنود آذانهم. اذن نحن لا نفعله اتباعًا لشريعة موسى ولكن باعتباره عادة بشرية... وفيما يتعلق بأكل الخنزير (أي حظر أكله) فإن ذلك يتم من جانبنا اتباعًا للشريعة الموسوية مثلما يفعل اليهود. إننا لا نبغض أحدًا يأكل لحم الخنزير، ولا نعتبره نجسًا، ولكن إذا كان هناك من لا يأكله فإننا لا نجبره على أكله. فهناك من يفضل أكل السمك وهناك آخرون يفضلون الطيور، والبعض لا يأكلون لحم الضان. فلندع كلًا منهم يتبع ما يميل اليه قلبه إذ إن ميول البشر ورغباتهم مختلفة. فبالنسبة للأنقياء كل الأشياء نقية، وكما يقول بولس: إن ذلك الذي يؤمن إيمانًا حقيقيًا يستطيع أن يأكل أي شيء.

وتناقش هذه الوثيقة كذلك عادة الأثيوبيين المسيحيين في تقديس يوم السبت وإقامتهم في هذا اليوم لشعائر العشاء المقدس وال «مهابار» (أغابي – وهو «عيد للحب» له صلة بعشاء الرب)[٤٨]. وقد أعطي اليسوعيون في عهد الامبراطور شرص دنجل بلدة فريمونا، القريبة من عدوة في تغره، لتكون مركزًا لهم. وسمح لهم بأن يعيشوا فيه بحرية كاملة، وبالقيام بالعمل التبشيري الذي حقق قدرًا من النجاح. ومات أوفييدو في سنة ١٥٧٧ وانقضت سنوات طويلة بعد ذلك قبل أن يعين خلف له في رئاسة الإرسالية، حيث كان الأتراك يسيطرون على موانئ

(٤٨) H. Ludolf، ١٦٨١، المجلّد الثالث، الفصل الأول.

البحر الأحمر ويحتجزون أي برتغالي يصل إليها. وظل الأمر كذلك حتى سنة ١٦٠٣ حين تولى بيدرو بابيث، وهو اسباني، أمر الإرسالية بعد رحلة خطرة استغرقت عدة سنوات. ومن المؤكد أنه كان أهم المبشرين الأوروبيين في عصره كما كان شخصًا فذًا ومتسامحًا. ومن هنا أجرى الأثيوبيون في عهده أكثر المناقشات اللاهوتية حفزًا للفكر. وقد دفع هذا التحدي الكنيسة الأثيوبية الى الخروج من خمولها المعتاد لتدخل في فترة من النقاش والكفاح النشيط تعد من أكثر الفترات حيوية في تاريخ الكنيسة الأثيوبية. وقد قامت الكنيسة، سعيًا للوصول الى الجمهور، بإجراء هذه المناقشات الدينية وتدوينها باللغة الأمهرية. لكن ذلك توقف بعد إحياء قوة الأمبراطورية في سنة ١٦٣٢ عندما أعيد العمل باللغة الرسمية للكنيسة، وهي لغة الجعز التي كان فهم الجمهور لها محدودًا للغاية شأن فهم الفلاحين الأوروبيين في ذلك الوقت للغة اللاتينية. على أن الأثر الخصب لهذا الاتصال لم يدم طويلًا إذ سرعان ما تحول النقاش البناء إلى عداوة مكشوفة بين أتباع الأرثوذكسية وأتباع الكاثوليكية[٤٩].

وشهد الانتاج الأدبي طفرة ملحوظة، وتعد المؤلفات التي كتبت في تلك الفترة، ومعظمها ديني وتاريخي، من أهم ما كتب في الآداب الأثيوبية. ويمكننا أن نذكر من بين المؤلفات اللاهوتية «Fekkare Malakot» (شرح الألوهية) الذي يناقش مشكلة معرفة الله، و«Mazgaba Haymanots» (كنز الإيمان) الذي يلخص، على غرار «Sawana Nafs» (ملاذ النفس) حجج رجال الكنيسة الارثوذكسية تأييدًا لعقيدة الطبيعة الواحدة للمسيح، أو الكتاب الجامع «Haymanota Abaw» (عقيدة الآباء) المترجم عن العربية القبطية والذي يتوخى الغاية نفسها. وكانت والاتا بيتروس راهبة توفيت سنة ١٦٤٤، بعد أن قضت معظم حياتها في مكافحة المذهب الكاثوليكي. وتعد السيرة الشائقة التي تروي حياتها ومعاناتها سجلًا مهمًا لهذه الفترة المضطربة. ومن أجل إعادة الإعتبار لأولئك المسيحيين الذين كانوا قد اعتنقوا الإسلام مؤقتًا وضع كتاب «Mashafa Keder» (كتاب الدنس) المتعلق بمناسك التوبة كما ترجم كتاب «Mashafa Nesseha» (كتاب التكفير عن الخطايا) عن العربية[٥٠].

ومن المؤلفين الذين احتلوا مكانة خاصة انباكوم (حبقوق)، وهو عربي مسلم اعتنق المسيحية وتدرج في مناصب الكنيسة الأثيوبية حتى أصبح رئيسًا لدير دابرا ليبانوس الشهير ورسم رئيسًا للاكليروس الأثيوبي «eccage». وهو صاحب الكتاب الفذ «Ankasa Amin» (مداخل الإيمان)، وهو دفاع عن المسيحية ضد الإسلام دأب فيه على استخدام اقتباسات من القرآن للبرهنة على صدق العقيدة المسيحية. كذلك أتاح انباكوم للشعب الأثيوبي الفرصة للإطلاع على كتاب مهم من كتب الأدب الشرقي، حين قام بترجمة كتاب «Barla'am and

(٤٩) تذكر الحولية المختصرة، بصورة مقتضبة، أنه في عهد سوسينيوس «تمرد من أجل الفرنجة» (أي العقيدة الكاثوليكية)، «هلك الناس في واج بسبب الفرنجة»، وأنه «هلك بسبب الفرنجة» ... الخ. انظر R. Basset، ١٨٨٢، ص ١٢٩؛ والصفحة التالية.

(٥٠) E. Cerulli، ١٩٦٨، ص١٥٤ والصفحة التالية.

Josaphat». ولعله هو الذي ترجم أيضًا بتصرف «Zena Eskender» (أغنية الاسكندر) التي كان أثرها على أثيوبيا بأسرها أكبر بكثير مما هو معتقد بشكل عام[٥١].

وينبغي كذلك أن ندرج ضمن الإنتاج الأدبي المهم في تلك الفترة المؤلفات أو الحوليات الثلاثة عن عهود الأباطرة غالاوديوس، وشرص دنجل، وسوسينيوس. والكتاب الوجيز الذي وضعه الراهب باهري عن تاريخ الغالا (ربما يكون باهري هو الذي أعد أيضًا حولية شرص دنجل). وتتسم هذه المؤلفات بالتشويق في العرض والتفرد في الأسلوب وحرارة الإيمان الشخصي لمؤلفيها ووعيهم كذلك بأنهم يعبرون، فيما يكتبونه، عن الأمبراطورية[٥٢].

وكان الأمبراطور شرص دنجل قد عين ابن أخيه البالغ، زا دنجل، ليكون خليفة له إذ كان ابنه، يعقوب، لا يزال طفلًا. إلا أن أرملته نجحت بمساعدة بعض الوجهاء من ذوي النفوذ في تنصيب يعقوب على العرش. وتبع ذلك تمرد وحرب أهلية انتهت بانتصار زا دنجل. إلا أنه بلغ من التهور حدًا جعله يندفع بلا روية الى التحالف مع الإرسالية الكاثوليكية ومع البرتغاليين الموجودين في البلاد، وهم يومئذ قوة يخشى بأسها، وإلى إعلان إخلاصه للبابا. وفي أعقاب ذلك أحل «أبونا» (مطران الكنيسة الأثيوبية) الرعايا من قسمهم بالولاء وطرد الأمبراطور من الكنيسة. واندلعت الحرب الأهلية من جديد وسقط زا دنجل في المعركة. وأعيد تنصيب يعقوب الى أن نجح سوسينيوس، وهو حفيد لابن أحد أشقاء شرص دنجل، بفضل قدراته السياسية والعسكرية الفذة، في اعتلاء عرش الأمبراطورية وإعادة السلام والنظام.

وكان اعتلاء سوسينيوس للعرش (١٦٠٧) إيذانًا ببدء المرحلة النهائية الحاسمة في المواجهة بين الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية التبشيرية. وقد استطاع سوسينيوس بسلسلة من الحملات الناجحة أن يطيح خلال السنوات الخمس الأولى لعهده، بأخطر أعدائه سواء في خارج الأمبراطورية أو في داخلها، فأجهز على البقية الباقية من الفلاشا، وأخضع الأغو بصورة نهائية (وهم السكان الأصليون لوسط وغربي أثيوبيا الذين كانوا يتمتعون من قبل بقدر من الاستقلال الذاتي)، ثم وجه للأورومو من الضربات ما جعلهم يهدأون لزمن طويل. وقد استطاع رئيس البعثة اليسوعية، بيدرو بايث، بفضل مواهبه الفذة كعالم لاهوت وداعية ومعلم ومهندس معماري أن يتوصل الى البلاط الأمبراطوري. وتحت تأثير شخصيته القوية بدأ الأمبراطور يميل بصورة متزايدة الى الكاثوليكية. ثم تعزز هذا الميل عندما تحول راس سيلا كريستوس، شقيق الامبراطور ذو النفوذ، إلى الكاثوليكية رسميًا في سنة ١٦١٢ وأقام إرسالية كاثوليكية في مقاطعته غوجام. وبالرغم من احتجاجات «أبونا»، الذي هدده بالطرد من الكنيسة، اعتنق الأمبراطور نفسه العقيدة الكاثوليكية في سنة ١٦٢٢. وقد توفي بيدرو بايث بعد ذلك بوقت قصير[٥٣].

---

(٥١) E. Cerulli، ١٩٦٨، ص١٢٥ والصفحة التالية؛ L. Ricci، ١٩٦٩-١٩٧١ و١٩٧١.

(٥٢) J. Perruchon، ١٨٩٣؛ C. Conti Rossini، ١٩٠٧؛ A.W. Schleicher، ١٨٩٣.

(٥٣) P. Pais، ١٩٤٥-١٩٤٦؛ J. Lobo، ١٧٢٨؛ B. Tellez، ١٧١٠.

وتحولت عندئذ المواجهة بين المذهبين والحضارتين، التي دارت حتى ذلك الحين بأسلحة فكرية واحترام متبادل، الى حرب سافرة. وكان ألفونسو منديث، المطران الإسباني الجديد الذي أوفده البابا، على النقيض من سلفه المتسامح والمتفاهم. فكان من المحتم أن يؤدي تعصبه وصلافته إلى استثارة عداء أمة محبة للحرية، ربطتها بكنيستها الوطنية وشائج وثيقة لقرون عديدة. وفي ظل حماية الأمبراطور، وبالمنطق الجامد المتزمت الذي كان يتسم به اليسوعيون في عصره، بدأ منديث في توجيه الكنيسة الأثيوبية نحو الطريق الذي كان يرى أنه الطريق القويم. فقال بضرورة إعادة رسامة جميع القساوسة الأثيوبيين، وإعادة تكريس جميع الكنائس وتغيير زخارفها الداخلية بما يتفق مع الطراز الأوروبي. وتم الأخذ بالتقويم الأوروبي، وحظر الختان، بل بلغ الأمر حد القول بضرورة إعادة تعميد جميع الأثيوبيين. «انه لم يقم فحسب بكل ما من شأنه أن يثير عداء الرهبان، بل يثير أيضًا عداء المتعبد العادي»[٥٤].

وقد أثارت حادثتان عداء خاصًا: فقد نقل رفات أحد رؤساء الأديرة، كانت شخصيته موضع إجلال عظيم، من قبره في كنيسة دير دبرا ليبانوس حيث رأى منديث في وجود جثمان أحد المارقين تدنيسًا للكنيسة. واتهمت امرأة، على غرار ما كان يحدث في أوروبا، بممارسة السحر (لم تكن أثيوبيا قد عرفت حتى ذلك الحين المحاكمات على أعمال السحر، تلك الآفة التي ابتليت بها أوروبا في بداية العصر الحديث).

وتوالت التمردات واحدًا تلو الآخر انتفاضًا ضد الكنيسة الجديدة المكروهة، واتسمت بضراوة شديدة في المقاطعات الوسطى: بغامدر ولاستا وواج. وكان على الامبراطور، الذي كان يومًا موضع حب شديد والذي أعاد السلام الى البلاد، أن يخضع الآن رعاياه بحروب دامية راحت تزداد ضراوة من جراء شدة تعصب اليسوعيين. ووقعت في سنة **١٦٣٢** معركة كبرى أخرى انتصر فيها الأمبراطور بالرغم من الخسائر الفادحة التي تعرض لها الجانبان. وكان فاسيلادَس بصفته وليًا للعهد يسير بجواده إلى جانب والده في ميدان المعركة، فأشار إلى جثث المتمردين قائلًا: «كان هؤلاء يومًا رعاياك المخلصين». وعندئذ انهار الأمبراطور، الذي كانت شكوكه تتزايد، وأعلن تخليه عن العرش، قائلًا للناس:

> إسمعوا، إسمعوا، لقد أعطيناكم في البداية هذه العقيدة اقتناعًا بأنها سليمة. لكن أعدادًا لا تحصى من الناس ذبحوا... الآن هؤلاء الفلاحين. لهذا السبب نعيد اليكم عقيدة آبائكم. فليعد الرهبان السابقون إلى الكنائس ويضعوا فيها مذابحهم وليقيموا فيها طقوسهم. ولتفرحوا أنتم[٥٥].

ومات سوسينيوس، رجلًا متهالكًا، بعد ذلك بقليل وانتهى أمر الإرسالية الكاثوليكية. وعاد الناس جماعة، كل بقدر ما أخذه من الدين الجديد، إلى عقيدتهم التقليدية. وقام الأمبراطور

---

(٥٤) A.H.M. Jones و E. Monroe، ١٩٧٨، ص٩٧.

(٥٥) R. Basset، ١٨٨٢، ص١٣٢؛ A.H.M. Jones و E. Monroe، ١٩٧٨، ص٩٨.

الجديد، فاسيلادَس، بترحيل اليسوعيين وقتل من بقي منهم تحديًا للقرار الامبراطوري. وتعرض للاضطهاد الأثيوبيون الذين ظلوا على عقيدتهم الكاثوليكية، وكان عددهم يتضاءل تدريجيًا، وأعدم أبرز رؤسائهم ومنهم الراس سيبلًا كريستوس. وقد وصل فاسيلادَس، في سعيه الى تقوية الأمبراطورية والقضاء على كل تأثير أجنبي، الى حد إبرام اتفاق مع الحاكم التركي لمصوع، تعهد فيه الحاكم بقتل أي مبشرين أوروبيين يصلون إلى مصوع مقابل مبلغ من المال على كل رأس. وبذلك انتهت – نتيجة لخطأ الأوروبيين – صلة بين أفريقيا وأوروبا استمرت قرابة مائة عام، وكانت في البداية مثرية ومهمة، ولكنها أصبحت فيما بعد سلبية تمامًا. وأصبح الاخوة المسيحيون القادمون من وراء البحار، الذين كانوا موضع حفاوة أول الأمر كأصدقاء ومعاونين، يعيشون في ذاكرة الأثيوبيين بوصفهم «الذئاب القادمة من الغرب»[٥٦].

وبدأت الامبراطورية الأثيوبية عندئذ مرحلة من العزلة المقصودة عن بقية العالم ومن الاستقرار المقصود أيضًا والذي انتهى به الأمر الى أن يصبح جمودًا قرب نهاية القرن. وكان إنشاء مقر أمبراطوري دائم في غوندار، في قلب الأمبراطورية المنيع حربيًا، جزءًا من هذه العملية. وبالرغم من أن حملات الأورومو وهجراتهم انحسرت تدريجيًا واستوعب الكثير منهم في الحضارة الأثيوبية المسيحية، إلا أنه لم يعد من الممكن انتهاج سياسة قوية ونشطة من غوندار. ومن هنا لم يكن هناك نشاط سياسي يذكر في أثيوبيا المسيحية خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. وفي عهد الامبراطور يوحنا (١٦٦٧–١٦٨٢) خيّرت القلة الباقية من الأثيوبيين الكاثوليك بين اعتناق الأرثوذكسية أو مغادرة البلاد. وكان لا يزال هناك قدر من التعايش مع المسلمين في أثيوبيا المسيحية – ومع الجبرتية (التجار) أساسًا – الذين سمح لهم بممارسة شعائر دينهم بحرية وإن كانت قد فرضت عليهم الإقامة في أماكن منفصلة.

وقام إياسو الأول (١٦٨٢–١٧٠٦)، وهو آخر الأباطرة الكبار الذين مارسوا سلطاتهم كاملة بالمحاولة الأخيرة، غير الناجحة، لإعادة الاتصال بجنوب غربي أثيوبيا، بل انه زار إيناريا. ولم يكن هناك خلال عهده أعداء داخليون أو خارجيون يهددون الأمبراطورية. وظل ميناء مصوع المهم مفتوحًا للتجارة مع أثيوبيا، بالرغم من أنه كان تابعًا اسميًا للأمبراطورية التركية، وخاضعًا لسيطرة حاكم من البيدجا (نائب أركيكو). إلا أنه بعد قليل من وفاة اياسو، بدأت أسباب الضعف الداخلية تفت في عضد الأمبراطورية فتردت إلى حالة من الفوضى الكاملة في حوالى سنة ١٧٥٥ أو بعدها[٥٧].

وقد ازدهرت الحياة الفكرية والثقافية في تلك الفترة وذلك للمرة الأخيرة. وكانت رعاية البلاط الامبراطوري في غوندار هي التي أدت أساسًا إلى تنشيط الفنون والعلوم (مما يجعلنا نتحدث الآن عن فترة غوندار في الفن الاثيوبي). وقد أصبح الفن والعلم أكثر من أي وقت

(٥٦) H. Ludolf، ١٦٨١، المجلّد الثالث، الفصل الثالث عشر.

(٥٧) ومن هنا يطلق على الفترة التالية وحتى سنة ١٨٥٥ عام تنصيب تيودروس «Zamana Masafent» (عهد الأمراء/القضاة) قياسًا على سفر القضاة في الكتاب المقدّس.

مضى مجالًا قاصرًا على الخاصة، وشكّلا بنية فوقية تسمو على ثقافة الفلاحين الشعبية. ولما كان من المتعذر أن نقدم هنا وصفًا كاملًا لمختلف جوانب الحياة الفكرية في هذه الفترة – لاسيما وأن الثراء البالغ للإنجازات الثقافية لم يعترف به بعد بالقدر الكافي – فإننا نقصر ملاحظاتنا على الأدب والعمارة والتصوير.

فعلى خلاف القرن العظيم السابق، اتخذ الأدب طابعًا نمطيًا جامدًا واتسم بنزعة تعليمية تهذيبية وبارتباطه بالبلاط، كما غلبت عليه الترجمات من العربية القبطية. ومن الكتب الجديرة بالذكر هنا كتاب «Faws Manfasawi» (الطب الروحي) وهو كتاب في شعائر التكفير عن الذنوب، و «Fetha Nagast» (أحكام الملوك)، وهو مجموعة من القوانين والتعليمات استخرجت من القوانين الكنسية والمدنية والدستورية التي وضعت للأقباط في مصر. وبالرغم من كثرة إشارة الكتاب الأوروبيين إلى هذا المؤلف، فإنه لم يكتسب أية أهمية عملية في أثيوبيا. ذلك أن الترجمة لم تكن مليئة بالأخطاء ومضللة فحسب، بل إن التعليمات التي تضمنها هذا الدستور كانت منبتة الصلة أو تكاد بالوضع في أثيوبيا. وأخيرًا شهدت هذه المرحلة وضع عدد كبير من الترانيم المقدسة مدحًا في الثالوث الأقدس، ويسوع المسيح، والسيدة مريم العذراء والقديسين والملائكة. وقد أطلقت عليها أسماء مختلفة بحسب أوزانها أو القوالب التي استقيت منها، ومن هذه الأسماء: ديغوا، وكيني، ومالكي أو سلام(٥٨).

واتسمت فنون الرسم كذلك بهذه العلاقة بحياة البلاد. فالكنائس الشهيرة المنحوتة في الصخر، والتي تعد من بين أهم الإبداعات الأصيلة للحضارة الأثيوبية المسيحية، كانت لا تزال تحفر في الصخور في نهاية القرن الخامس عشر، ليس فقط في المراكز الرئيسية في واج ولاستا وغيرالتا، ولكن أيضًا في كثير من المقاطعات الواقعة إلى الجنوب منها. وعددها لا يزال غير معروف بعد، كما أنها لم توصف على وجه الدقة. وقد توقف هذا النوع من البناء تمامًا بعد سنة **١٥٠٠** بسبب الحروب الدينية على الأرجح، ولم يستخدم بعد ذلك قط(٥٩). أما ما ظهر بعد ذلك، في غوندار وأماكن قليلة أخرى بعد عام **١٦٣٢**، فكان شيئًا مختلفًا تمامًا: قلاع ضخمة ومكتبات وكنائس ملحقة بالقصور، وأبنية ملحقة بقصور الأباطرة وأعضاء العائلة الأمبراطورية. وكثيرًا ما توحي أشكال هذه الأبنية بطرز أجنبية. وأغلب الظن أن معظمها قام بتشييده بناؤون من الهند البرتغالية، حضروا إلى أثيوبيا في معية البعثة البرتغالية من المناطق الخاضعة للنفوذ البرتغالي فيما حول غوا. وقد حدث كذلك أيضًا في أعقاب طرد المبشرين البرتغاليين بعد سنة **١٦٣٢**. وقد أدى الاضمحلال التدريجي للأمبراطورية، وتدمير مدينة غوندار على ايدي تيودروس والدراويش، والقرون التي تعرضت فيها هذه الأبنية للاهمال، إلى فقدان هذه الأبنية لحلياتها المعمارية الدقيقية وزخارفها الداخلية النفيسة.

---

(٥٨) E. Cerulli، ١٩٦٨، ص١٦٢ والصفحة التالية.

(٥٩) R. Sauter، ١٩٦٣.



اللوحة ٢٤.٢: صورة العذراء والطفل، رسم قبطي على القماش من القرن الثامن عشر، غوندار.

ولم يتبق اليوم سوى جدران عارية أو أطلال لا تعطي سوى فكرة ضئيلة عن المستوى الذي بلغته الحضارة في ذلك العهد[٦٠]. ولا بد أن عهد الاحياء هذا قد شهد اتصالات ثقافية نشيطة مع الهند، وإن كنا لا نعرف سوى القليل عن هذه الاتصالات. فالأمبراطور الأثيوبي يظهر، على سبيل المثال، في اللوحات الدينية مرتديًا ثياب البلاط التي كان يرتديها المغل العظام في دلهي[٦١].

وقد عبر فن التصوير الأثيوبي عن نفسه أساسًا من خلال وسيلتين : اللوحات الجدارية في الكنائس وترقين المؤلفات الدينية (ليس للعدد الضئيل من المذابح الكنسية الخشبية القابلة للطي، رغم جودتها الفائقة ، الا دور ثانوي من حيث الكم بالمقارنة مع هاتين الوسيلتين) .

(٦٠) Monti della Corte، ١٩٤٥.

(٦١) يظهر ذلك مثلًا على العديد من الأيقونات الموجودة في معهد الدراسات الأثيوبية، بجامعة أديس أبابا.



اللوحة ٣،٢٤: صورة للقديس جاورجيوس يقتل التنين، رسم قبطي على القماش من القرن الثامن عشر، غوندار.

وبينما لم يبق غير القليل من اللوحات الجدارية (لوحات ترسم على الحجر أو على الأقمشة القطنية وتلصق على الجدران) السابقة للقرن السابع عشر، فإن هناك الكثير من المخطوطات التي ترجع الى القرن الرابع عشر ويتجلى فيها بوضوح تطور هذا النوع من فن التصوير. وقد تميز فن التصوير الأثيوبي دومًا بخاصتين، هما استعداده لاستيحاء النماذج والمؤثرات الأجنبية، وقدرته على إعادة صياغة هذه الأشكال لتكتسب طابعًا أثيوبيًا بحتًا. وقد أحدث كل عصر من العصور الكبرى في التاريخ الأثيوبي تطورات محددة في الأسلوب[٦٢].

وقد بلغ فن ترقين المخطوطات في حوالى عام ١٥٠٠ ذروة تتواكب مع تلك التي بلغتها الحضارة الأثيوبية المسيحية ومع عظمة الأمبراطورية الأثيوبية في ذلك الوقت. فالشخصيات

(٦٢) J. Leroy و S. Wright و O.A. Jäger، ١٩٦١؛ J. Leroy، ١٩٦٧؛ O.A. Jager، ١٩٥٧.



اللوحة ٢٤،٤: رسم جداري من القرن الثامن عشر، في كنيسة دبرا برهان، غوندار.

المرسومة، بأسلوب فيه كثير من التحوير، لا توحي بالمهابة والجلال فحسب وإنما توحي أيضًا بعمق باهر في الإحساس. وكانت الرسوم، بصرف النظر عن النص الذي تصوره، تسعى، بقوة تعبيرها، إلى تحريك مشاعر المشاهد وتعزيز إيمانه. وبالرغم من القواعد المقررة التي كان يلتزم بها الجميع، فقد تمتع هؤلاء المصورون بحرية فنية كبيرة في التنفيذ إلى الحد الذي يسهل معه التعرف على الشخصية المتميزة لكل منهم[٦٣]. وقد اكتسبت اللوحات التي رسمت في النصف الثاني من القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر طابعًا جديدًا مختلفًا عما سبقه كل الاختلاف. ذلك أنها تعبر عن تعدد المؤثرات الأجنبية التي تغلغلت حينذاك في أثيوبيا كما تشهد على احتدام الصراع الفكري. ويتضح ذلك بأجلى صورة في الشكل الذي أخذ به كثير

(٦٣) أود أن أحيل إلى المنمنمات غير المنشورة في مخطوطات بيربير ماريام (غامو)، أو إلى اللوحات المصورة في J. Leroy، ١٩٦٧، اللوحات من ٦ إلى ١٥.



اللوحة ٢٤،٥: لوحة حدارية قبطية من القرن التامن عتىر، تمتل حهنم والتيطان، في كيسة دبرا برهان. غوندار

من الرسامين الأثيوبيين في أداء لمشهد الصلب: فهو يحاكي تمامًا مشهد الصلب في لوحة الحفر على الخشب المنقولة عن لوحة «آلام المسيح الصغيرة» للرسام والمصور الالماني البرخت ديورر. وكانت مؤسسة «Propaganda Fide» في روما قد طبعت في سنة ١٥٩١ ترجمة عربية للإنجيل «Evangelium Arabicum» لمساندة العمل التبشيري الكاثوليكي في الشرق، وزينتها بكثير من لوحات الحفر على النحاس استوحيت فيها أيضًا نماذج أقدم عهدًا، منها لوحات ديورر. وقد وصلت نسخ من هذا الكتاب إلى أثيوبيا في أعقاب وصول البعثة البرتغالية، وأصبحت نماذج مفضلة للمنمنمات[٦٤]. وتشهد جميع هذه الصور على قدرة الأثيوبيين الفذة على تطويع نماذج أجنبية واستيعابها في ثقافتهم. وهي كذلك تعبير حي عن عصر مضطرب، اتسم بالصراع مع الأشكال الأجنبية التي لم تتواءم بسهولة مع أسلوب الفن الأثيوبي التقليدي.

(٦٤) H. Buchtal، ١٩٦٠.

على أن لوحات عصر إحياء الأمبراطورية وفترة غوندار تتميز قبل كل شيء آخر بأناقة مستمدة من حياة البلاط ورشاقة في الشكل (الكثير منها مستوحى أيضًا من نماذج أوروبية). وهي تعبر عن الأفول التدريجي لمجد الأمبراطورية، كما أنها رسمت لمجتمع من رجال البلاط الذين كانوا يستمتعون برشاقتها وأشكالها التي اكتسبت طابعًا تقليديًا متزايدًا. وقد رسمها فنانون مندمجون في مجتمع البلاد. وتمثل لوحات مثل «المسيح على جبل الزيتون» قمة ما بلغه فن التصوير في هذه الفترة، بما تتسم به من تناسق فني في الأشكال، وعناية بتوازن الألوان وولع بالتفاصيل. وفي لوحات ما يسمى بفترة غوندار الثانية، ابتداء من سنة ١٧٠٠ تقريبًا، أخذت قوة الابداع الفني تضمحل باطراد حتى انحدرت أخيرًا الى مجموعة من القواعد الجامدة لأشكال مكررة[٦٥].

جنوب غربي أثيوبيا: ظهور حضارة جديدة ودول جديدة

توفر لنا المصادر الاثيوبية المسيحية والمصادر الإسلامية المكتوبة (انظر ما تقدم) قدرًا معقولًا من المعلومات عن الاتصالات بين جنوب شرقي اثيوبيا والامبراطورية المسيحية في الشمال في الفترة ما بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٧٠٠ (وحتى قبل ذلك). فمنذ النصف الأول من القرن الرابع عشر ورد اسم الهدية، الذين كانوا لا يزالون يقطنون جبال شرشر والمنطقة الواقعة إلى جنوبها، في كتاب كبرا نَغَست Kebra Nagast الذي يروي أسطورة الامبراطورية الاثيوبية. وكذلك تحفل حوليات الامبراطور أمدا سيون (١٣١٤–١٣٤٤) والامبراطور زيرا يعقوب (١٤٣٤–١٤٦٨) بروايات عن صراعات قامت مع الدول الإسلامية في الشرق والجنوب الشرقي[٦٦]. الا أن الأمر مختلف تمامًا بالنسبة لما تورده المصادر المكتوبة عن الغرب والجنوب الغربي – وهي المناطق التي تقع فيها الآن مقاطعات ولاغا وايلوبابور وكافا وغامو – غوفا والمنطقة الغربية التي تقع فيها شوا وسيدامو بورانا. فإذا كان من الصحيح أن الأناشيد الشهيرة التي نظمت في الإشادة بأباطرة معينين في القرن الخامس عشر تتضمن أسماء شعوب ودول كانت تدفع الجزية حينذاك إلى الامبراطورية الاثيوبية، إلا أننا لا نستطيع أن نقطع بأنها الشعوب والدول نفسها التي حملت الاسم نفسه في القرن التاسع عشر بعد أن تغيرت الأسماء وحملتها الهجرات إلى مناطق نائية. وأهم الأسماء التي ورد ذكرها هي: ايناريا، وبوشا وزينجارو، وكمبات، واينامور، وكوتشا، وزرغو، وولامو، وغامو، وهالابا، وغوديلا، وواج، وأخيرًا داموت وملكها موتولومي (أو موتيلامي)[٦٧].

ولا تعنى هذه النصوص في معرفة مدى ما كان لأثيوبيا المسيحية من تأثير فعلي عدا سيطرتها السياسية وفرضها للجزية. ومما له مغزى أكبر للسيرة شبه الأسطورية للقديسة تقلا

---

(٦٥) انظر O.A. Jäger، ١٩٥٧، اللوحتين ١٧ و ١٨؛ و J. Leroy، ١٩٦٧، اللوحتين ٥٩ و ٦٠؛ و E. Hammerschmidt، ١٩٧٧، ص١٢١–١٢٧ و ١٣٨–١٥٠ و١٥١–١٥٥.

(٦٦) انظر G.W.B. Huntingford، ١٩٦٥، مواضع متفرقة؛ و J. Perruchon، ١٨٩٣، مواضع متفرقة.

(٦٧) E. Littmann، ١٩١٤.

هايمانوت (أوائل القرن الرابع عشر) حيث ورد وصف تفصيلي لذهابها إلى داموت لتعميد «الملك موتولومي». ومن الممكن ألا يكون لفظ «الملك» هذا لقبًا بالفعل. كما أنه لم يتم التحقق بعد من الموقع الذي كانت توجد به، ولعله كان وُلامو (وُلايتا) كما تذكر المأثورات الشفهية. وكثيرًا ما يرد ذكر داموت، باعتبارها اسمًا لمناطق وجبال تقع في جنوبي أثيوبيا[٦٨]. وبرغم أن الأمبراطور زيرا يعقوب (١٤٣٤–١٤٦٨) قاد أو أرسل حملات حربية وتبشيرية إلى جنوبي أثيوبيا فإن النصوص المتبقية من حولياته تكاد لا تذكر شيئًا عنها. على أن اسمه لا يزال يعيش حتى اليوم في المأثورات الشفهية للجنوب الأثيوبي باعتباره مرادفًا لكلمة أمبراطور، وإن شوه أحيانًا ليصبح «زيراكو». ولا يتعرض مؤرخ حوليات الأمبراطور غالاوديوس للأنشطة في الجنوب الا بإيجاز شديد. وتتضمن الخاتمة وصفًا رائعًا لحملة شرص دنجل إلى ايناريا.

ولكن ماذا كانت النتائج الفعلية لهذه الاتصالات الحربية والدينية والثقافية بين الشمال والجنوب؟ تقدم لنا المأثورات الشفهية التي تروى حتى اليوم في الجنوب الأثيوبي ثروة من المعلومات التاريخية لم يتم – للأسف – تدوينها كاملة حتى الآن. كذلك تقدم أشجار النسب وتحليل الثقافات بشكل عام والاكتشافات الأثرية مفاتيح قيمة لفهم هذه الأحداث ونتائجها. وهي تدل على أن تأثير الشمال على الجنوب كان من العمق بحيث أدى الى بزوغ ثقافة جديدة.

ونظرًا إلى الافتقار إلى أية امكانيات أخرى، فإنه لايمكن الاستدلال على الوضع الثقافي في جنوبي أثيوبيا قبل القرن الخامس عشر، حين بدأ الشمال يمارس تأثيره، إلّا من خلال صورة الظروف الثقافية للمجموعات العرقية التي كانت تعيش في التخوم الخارجية للعالم الأثيوبي والتي لم تتعرض لهذا التأثير حتى وقت قريب. ومن بين هؤلاء المجموعات المختلفة من شعوب غيميرا، وآري، وديزي، حيث لا تزال الدول والمؤسسات السياسية الراقية غير موجودة حتى اليوم. ومن هنا كان الحفز المتنامي من جانب الأمبراطورية المسيحية في الشمال هو القادر وحده على إحداث تغيرات حاسمة. ولا بد أنه عاش في الجنوب – جنبًا إلى جنب – قبل ذلك عدد كبير من المجموعات العشائرية الصغيرة والمتناهية الصغر ، التي لا يربط بينها سوى اشتراكها في اللغة والثقافة، والاقرار بنسب مشترك، وربما، أخيرًا، توقير كاهن كبير أو شيخ تتمثل فيه جملة المعتقدات الدينية المشتركة، ويحاط بقداسة دينية معينة بحكم انحداره من الانسان الأول مؤسس المجموعة الذي أحاطت بمولده بشائر الخير. وكانت تنسب إليه قدرات خارقة تتمثل أساسًا في تلك الوظائف التي كانت لها أهمية بالغة في مجتمع الفلاحين، وهي القدرة على التحكم في المطر وفي نمو الحاصلات الغذائية، ونجاح المحاصيل والحصاد الوفير. ولا يبدو أن الوظائف السياسية لهؤلاء الأعيان كانت لها أهمية بالمقارنة مع أهميتهم الدينية البالغة، بل كثيرًا ما كانت غير موجودة تقريب. وربما وجد الكثيرون منهم صعوبة في تنفيذ ارادتهم أو في فرض العقوبات (مما له مغزاه ألا تكون كلمات مثل «يأمر» و «يعاقب» و «قرار» موجودة حتى الآن في الاستخدام اللغوي لكثير من المجموعات في جنوبي أثيوبيا).

(٦٨) إلى الغرب من غوجام في وُلايتا، وفي جانجيرو، وفي باسكيتو، وفي كويشا (كافا).

وكان هؤلاء الأعيان، بالطبع، رموزًا لا جدال فيها لجماعاتهم، ولكن السلطة السياسية الحقيقية كانت بأيدي العشائر ورؤسائها باعتبارها وحدات مستقلة ومكتفية بذاتها أصلًا. وكان هؤلاء هم الذين يتخذون القرارات الحقيقية بشأن الحرب والسلام، والصواب والخطأ(٦٩).

وقد اكتسح الغزاة من الشمال، بمفاهيمهم الجامدة عن الدولة والملك، هذا العالم الساذج للفلاحين البسطاء. وكثيرًا ما سار الغزو والتمثل بشكل سلمي نسبيًا إذ كان أبناء الجنوب يقرون بالتفوق الثقافي للشمال. ومن هنا فإن من المفترض أن يكون غزو ما أصبح فيما بعد دولة وُلايتا المهمة قد تم على النحو التالي : في عام ١٦٠٠ جاء إلى الجنوب شريف من تغرة يدعى ميكائيل في أعقاب واحدة من الحملات الأخيرة الكبرى للأمبراطور الأثيوبي شرص دنجل. وكان يصحبه فرسان مسلحون وقساوسة مسيحيون. وعبر، كما تقول الأسطورة التي تروى عنه ، سيلًا عارمًا بعد أن شق المياه بعصاه على نحو ما فعل موسى، ووصل إلى بلاد وُلايتا الصغيرة عندئذ، حيث تزوج من ابنة رئيسها. وبعد وفاة الرئيس، التي حدثت بعد ذلك بقليل، والتي يذكر عنها أحفاده روايات لا تسر، اغتصب ميكائيل العرش. وثار الوُلايتا عليه حتى أوشك على الهزيمة برغم شجاعته واستخدامه للفرسان التي لم تكن معروفة حتى ذلك الحين عند أبناء وُلايتا، لولا أنه لجأ إلى الحيلة. وتدل هذه الحيلة بوضوح على التفوق الفكري والدهاء السياسي للغزاة. ففي المعارك، التي اتخذت شكل أعمال منفردة تشترك فيها مجموعات صغيرة، لم يلجأ الشماليون إلى رمي خصومهم بالسهام، بل قذفوهم بقطع من القماش (ولم يكن أبناء وُلايتا يعرفون النسيج في ذلك الوقت) أو عقود من الخرز أو قطع من اللحم. وعندئذ صاح أبناء وُلايتا «اذا كنتم من الثراء والقوة إلى حد أنكم تستطيعون التخلي عن هذه الكنوز فلتتولوا الحكم فينا كذلك». وهكذا استولى الغزاة على وُلايتا التي سرعان ما تغير طابعها تمامًا تحت تأثيرهم فتحولت من بلد يسكنه حفنة من الفلاحين الخاملي الذكر إلى دولة قوية نشيطة(٧٠).

وكان من الأفكار المسلم بها، دون تساؤل في كثير من الأحيان، فكرة تفوق الدول التي يرأسها ملوك، بما لديها من محاربين وفرسان مسلحين تسليحًا أفضل، وهي أمور لم تكن معروفة أصلًا في الجنوب – على المجتمعات المنظمة تنظيمًا ديمقراطيًا. لذا تواترت أخبار عن جماعات سلمت طواعية للغزاة الشماليين وتقبلت رؤساءهم كحكام جدد لها. بل هناك ما يفيد أن شعبًا كان يصلي صراحة ليأتيه أمير يقيم أسرة حاكمة جديدة وينشىء دولة جديدة(٧١).

وعلى هذا النحو ظهرت سلسلة من الدول الجديدة المتباينة الأحجام، التي لم تنس أبدًا علاقتها بالشمال، فحافظت الطبقات الحاكمة فيها محافظة أمينة على تقاليد ومؤسسات الشمال وطورتها، وعبرت ممالكها وبنياتها العامة عن النموذج العظيم القائم في الشمال، وظل الأمر كذلك حتى اليوم.

---

(٦٩) H. Straube، ١٩٥٧.

(٧٠) E. Haberland، ١٩٦٥، ص٢٦٠ والصفحة التالية.

(٧١) E. Haberland، ١٩٥٩، ص١٩٧.

وبالإضافة إلى البنية الرسمية لتنظيم الدولة وحياة البلاط، وهي عناصر مستعارة من الخارج تمامًا، فقد تركت أسطورة الدولة التي كانت تؤمن بها الأمبراطورية الأثيوبية بصماتها كذلك. وشمل ذلك الزعم بأنهم الشعب المختار وبأن مملكتهم هي المملكة الحقيقية، وما اقترن بذلك من زعم آخر بأنهم يستطيعون اخضاع جميع الشعوب المجاورة وتمثلها. فتاريخ أثيوبيا الجنوبية، كما تدل عليه أربعمائة عام من المأثورات الشفهية، هو قصة التوسع الكبير لهذه الدول الحديثة التكوين التي مدت نطاق سيطرتها على حساب مجموعات مستقلة أصغر حجمًا ومنظمة تنظيمًا ديمقراطيًا، وأسهمت في كثير من الأحيان في تأسيس أسرات حاكمة جديدة لدى جيرانها. وقد تحققت هذه العملية على صورة تفاعل متسلسل. ومن هنا، ووفقًا لما ترويه المأثورات الشفهية، فإن أول دولة من دول الغونغا، وهي دولة إيناريا (أو هينارو)، تأسست قبل سنة ١٥٠٠ بمعرفة مهاجر من تغره (كابا سيون). وقد سبقت الإشارة إلى تحويل إيناريا إلى المسيحية على أيدي الأمبراطور الأثيوبي شرص دنجل (ص ٨٠٢–٨٠٣)، الا أنه من المرجح أن مؤسسي إيناريا كانوا من المسيحيين بالفعل وأن أتباعهم قد اضطروا للقبول مؤقتًا بعقيدة حكامه. وقد حافظت إيناريا على اتصالاتها بالأمبراطورية المسيحية أطول فترة ممكنة، وظلت محتفظة بمسيحيتها حتى انهارت تحت ضغط الأورومو المتزايد . وفي القرنين السادس عشر والسابع عشر أسس أعضاء من أسرة بوساسو الحاكمة في إيناريا ممتلكات أخرى: بوشا التي اندمجت في مملكة الأورومو في جيما في القرن التاسع عشر، وكافا التي اشتهرت بأنها أهم وأقوى دول جنوب شرقي أثيوبيا لعدة أجيال، ثم شيكو (موتشا) في الغابات البكر الواقعة على الحافة الغربية للمرتفعات الأثيوبية. واتجهت مجموعات أخرى من الغونغا، أو نخبتهم الحاكمة، نحو الشمال حيث يرجح أنهم أسسوا بيزامو التي اندثرت وذابت الآن في ولاغا. ولا تزال توجد آثار لهم في أفيلو – بوسازي إلى الشمال من ديمبيدوللو كما استقر الشيناشا على امتداد نهر الأباي(٧٢).

وتروي المأثورات الشفهية أن مملكة غانجيرو أسست في الأصل بمعرفة مسلمين مهاجرين من شبه الجزيرة العربية، ومن هنا جاء اسمها «يام غور» (أرض اليمن). ثم تولت الحكم فيها من بعد أسرة مسيحية الأصل من غوندار. وهناك روايات مماثلة عن المنطقة التي تقطنها شعوب الأوميتو: ففي دوارو نجحت مجموعة أخرى من المهاجرين الذين يفخرون بانتسابهم إلى غوندار، في توحيد الكثير من المجموعات الصغيرة من السكان الأصليين وتحويلها إلى دولة قوية بعد سنوات من الكفاح.

وفي حوالى سنة ١٦٠٠ تمّ غزو وُلايتا على أيدي أحفاد شخص يدعى شوم تامبين من تغرة. وثمة روايات مماثلة في دول أخرى كبيرة وصغيرة على السواء، مثل بوتشا، وأوبا، وزالا، ودورزي، وأمارو، وايلي. وقام أعضاء من أسرة غوشانا التي يرجح أن يكون أصلها أيضًا من شمالي اثيوبيا ، بتكوين عشر ولايات تابعة لهم (غوفا، دوكو، بالتا، باسكيتو، أويدا، غوزا، غايلا، أبا مالو، كونتو، كويشا). وفي وقت متأخر يرجع إلى سنة ١٨٠٠ أو نحو ذلك، نجح

(٧٢) W. Lange، ١٩٨٠؛ V.L. Grottanelli، ١٩٤٠ و ١٩٤١.

أحد أعضاء هذه الأسرة النشيطة، وهو غوبي، في تأسيس مملكة كونتا في الأرض الفاصلة بين كافا ودوارو. وتستطيع بعض أسر الديزي (ماجي) الحاكمة في أقصى الجنوب الغربي تتبع أصولها حتى تصل بها إلى مهاجرين من تغرة[٧٣].

وكانت البنية الإجتماعية في جنوبي أثيوبيا تتميز أصلًا بالتعايش والقبول المتبادل بين أفراد أحرار ومتساوين. ولم يكن يحتل مكانة متميزة بينهم سوى القادة الدينيين من أمثال شيوخ العشائر وكهان المطر والمحاربين الأبطال، وهي مكانة كانوا يستحقونها عن جدارة. لكن الأمور كانت على غير ذلك في الدول التي نشأت حديثًا، وذلك تحت تأثير مفهوم التدرج في المراتب المعمول به في الشمال المسيحي. فحل محل المساواة نظام معقد للمراتب المتدرجة. وكان على قمته الملك الذي يجله الجميع، ويتعذر على رعاياه الوصول إليه أو رؤيته في معظم الأحيان، ويحاط بقوانين طقسية خاصة. وكانت أسرته المقدسة تتمتع بامتيازات خاصة، كما هو الحال بالنسبة لعلية القوم في أثيوبيا. وكثيرًا ما كان أفرادها يشغلون أهم مناصب الدولة كحاكم منطقة أو رئيس قضاة. وتذكرنا الأبهة الشديدة والمراسم المبالغ فيها للأسر الملكية، والتي لم تكن في معظم الأحيان تتناسب البتة مع صغر حجم البلاد وعدد السكان، بجنون العظمة الذي أصاب الأمراء الأوروبيين في عهد الباروك حين حاولوا إقامة نماذج مصغرة من قصر فرساي. ففي أمارو (أمهرة)، وهي مملكة كانت تقع في أقصى جنوب هذه الممالك ولم يتجاوز عدد سكانها يومًا بضعة آلاف، كانت هناك مئات من وظائف الدولة والبلاط لا تعدو أن تكون مجرد ألقاب شرفية. وهذه الألقاب مثل abeto (صاحب السمو) و mikireččo (مستشار ملكي)، و gabireččo (وصيف)، مستعارة بلا استثناء من الأمهرية. ومع اتساع هذه الممالك اتسعت كذلك العائلات الملكية التي تطورت لتصبح مؤسسات مستقلة قوية تضم المئات من الأعضاء. وكان هؤلاء على طرف نقيض من كبار الكهنة ورؤساء العشائر السابقين الذين كانوا يكسبون عيشهم بعملهم وعمل أسرهم والهدايا التي يقدمها الآخرون طواعية.

وتعد وُلايتا الواقعة شمال بحيرة أبايا مثلًا للأبعاد التي كان يمكن أن يصل إليها بلاط ملكي. فلم يكن القصر الملكي فيها مركز الحياة السياسية فحسب، ولكنه كان منطقة مقدسة تحميها مجموعة كبيرة من الشعائر والطقوس. فإذا ظهر الملك أمام الجمهور، وجب أن يكون ذلك على مسافة مناسبة أو أن يحيط به أتباعه. وكانت حماية القصر الملكي بأسواره الثلاثة ومداخله الثلاثة التي حصن كل منها ثلاثًا كذلك (كان هذا أيضًا هو الطراز الكلاسيكي لأثيوبيا العليا)، موكولة إلى أعضاء طوائف بعينها (الصيادون، صانعو الفخار، الدباغون، والحدادون) حيث كانوا يراقبون المداخل، ويحضرون المياه والوقود، ويحرسون السجون والخزائن، ويعزفون الموسيقى - كل صباح ومساء على الآلات الكبيرة (الطبول والأبواق) المخصصة للملك لاعلان استيقاظ الشمس والحاكم أو خلودهما للراحة. وبينما كان الدخول مباحًا تقريبًا أثناء النهار، فإنه كان على الجميع فيما عدا الملك وزوجاته ووصفائه أن يغادروا المنطقة المحرمة في المساء.

(٧٣) E. Haberland، ١٩٨٠.



اللوحة ٢٤،٦: جرس كنسي سابقًا من تغرة (؟) يعود إلى القرن الرابع عشر (؟) استخدمه أحد زعماء الديزي في جنوب غربي أثيوبيا، جرسًا مقدّسًا يعلق في أعناق الثيرا.



اللوحة ٢٤،٧: أسوار وُلايتا، جنوبي أثيوبيا.

وكان الأعيان وخدم القصر يأوون إلى منازلهم الواقعة خلف أسوار القصر الملكي. وكان الملك وحده هو الذي يستطيع أن يذبح الحيوانات على أرض الحرم المقدس لقصره، أو أن يمارس فيها ثاني الحقوق أهمية بالنسبة لجميع الاثيوبيين : أي نوع من النشاط الجنسي. لذا كان الوصفاء الذين يعنون عناية مباشرة بشخص الملك أو يغسلون ملابسه أو يطهون طعامه أو يخدمونه أشخاصًا لم يبلغوا سن النضوج الجنسي بعد. وكان يحظر عليهم حظرًا باتًا، شأنهم شأن وصفاء الأمبراطور الأثيوبي المسيحي، الخروج من القصر الملكي أو الاتصال بأشخاص آخرين. وكان هؤلاء أشبه ما يكونون بالأطفال، ينتمون إلى أسر محترمة ويستبدلون بغيرهم إذا بلغوا سنًا تصبح فيه طهارتهم الجنسية موضع شك. وكانت الأرض التي يشغلها القصر الملكي مقدسة إلى حد أن العلاقة الجنسية بين رجل – غير الملك باعتباره سيد الدار – وامرأة كانت تؤدي إلى قتل مرتكبيها وانتقال القصر إلى موقع جديد.

ولم يقتصر تأثير النفوذ الشمالي على إعطاء حرم القصر والموظفين والرتب والمراسم محتوى وبعدًا جديدين تمامًا فحسب، وإنما تغيرت تحت تأثيره أيضًا أقدس شارات السلطة الملكية التي اقترن بها سؤدد الملك وجلاله. فقد كانت تلك من قبل أشياء رمزية بسيطة في مادتها وشكلها مثل السهام المقدسة، والشوكة ذات الفرعين، والحبال المجدولة من الحشائش وما إلى ذلك. وقد حل محلها الآن الخواتم، خواتم الاصبع أو الذراع على الأغلب، المصنوعة من المعدنين الثمينين الذهب والفضة ، وهما يومذاك شارة الملكية في أثيوبيا العليا. وكانا يعرفان في كل مكان بالكلمتين الأمهريتين «Wark» (ذهب) و «Birr» (فضة).

ولم يقتصر تأثير أثيوبيا العليا على مجرد إدخال مناصب ومؤسسات جديدة بل كانت له آثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية كلها. ورغم أن معظم الاثيوبيين الجنوبيين كانوا أعضاء في طبقة متجانسة واحدة، يمكن أن نطلق عليها الرجال الأحرار، فقد ظهر نظام معقد للرتب على غرار نمط اثيوبيا العليا، وجد تعبيرًا عنه في عقدة الجدارة التي انتشرت في اثيوبيا كلها. فلم تكن الجدارة تورث كالثروة أو الاسم المحترم (رغم أن ذلك لم يكن بالأمر الذي ليس له اعتبار)، ولكن كان على كل رجل أن يكتسبها من جديد حتى لا يمكنه أن يحتل منزلة اجتماعية يعترف بها الناس. وكانت المفاهيم الأساسية تتمثل في النجاح في الحرب أو اصطياد صيد كبير والتزام المحارب بالقتل. ولم تكن الحنكة السياسية التي يتحلى بها القضاة أو الرؤساء أو الزعماء، أو الثروات التي يحققها العصاميون إلّا اعتبارات ثانوية. ولم يكن لأحد لم يحقق لنفسه الجدارة أن يتطلع إلى انتخابه لأحد المناصب العديدة التي كان شغلها هو المعيار الحاسم في تحديد وضع الرجل. وكثيرًا ما كانت تستخدم كلمة واحدة للدلالة على الاسم والرتبة، وكان الافتقار إلى اسم مرادفًا للفشل الاجتماعي. ولا بد أن كل رجل كان يسعى جاهدًا إلى تولي أحد المناصب، ولو مرة واحدة، وحتى لفترة قصيرة (كان شاغلو المناصب ينتخبون سنويًا). وكان المسؤول يحتفظ باسم – أو لقب – رتبة حتى بعد تغيير شاغل الوظيفة[٧٤]. وهنا يبدو مرة أخرى تأثير الشمال واضحًا، ذلك أن الكلمات الدالة على الألقاب مستعارة من اللغة الأمهرية أو التغرية مثل «dana» أو «dayna» (قاض من الكلمة الأمهرية «danya»)، و «guda» أو «goda» (سيد، من الكلمة الأمهرية «geta» أو التغرية «goyta»)، و «rasa» أو «erasa» (رئيس أو زعيم، من الكلمة الأمهرية راس). وكلما بعد المكان عن الشمال تضاءلت الأشكال التي تتخذها عقدة الجدارة إلى أن تتلاشى تمامًا عند الجماعات المتبقية التي تقطن أقصى الجنوب ولا تزال تعيش في المرتفعات الأثيوبية[٧٥].

وكان يلي الفلاحين الأحرار في درجات السلم الاجتماعي الحرفيون، الذين كانوا ينتمون إلى طوائف بعينها ويشغلون مراكز دنيا نسبيًا. وبالرغم من أهميتهم الاقتصادية الكبرى – إذ كانوا يغزلون وينتجون الفخار، ويصنعون الأدوات المعدنية والأسلحة والحلي ويدبغون الجلود – كانت النظرة إليهم نظرة متعالية. ولم يكن يسمح لهم بامتلاك الأراضي، وكانوا يخضعون لنظم مهنية، وكان الاتصال الجسدي بهم يعتبر أمرًا معيبًا لأولئك الذين ينتمون إلى فئة أعلى بحكم مولدهم[٧٦].

وكانت أدنى المراكز تخص العبيد الذين كانوا يشكلون، في كثير من البلدان، أكثر من ثلث العدد الاجمالي للسكان. وكان معظمهم يعيشون كفلاحين أقنان يفلحون حقول سادتهم، وإن كانت لهم مزارع وممتلكات خاصة بهم. وكان عملهم وإنتاجيتهم هما اللذان سمحا بتكوين

---

(٧٤) E. Haberland، ١٩٦٥، ص١٨٧؛ H. Straube، ١٩٥٧.

(٧٥) Ad. E. jensen، ١٩٥٩.

(٧٦) E. Haberland، ١٩٦٤ (ب).

طبقة غنية مسيطرة كانت، في وُلايتا على سبيل المثال، هي القوة الضاربة في حروب الفتح الكبرى.

وكان لدى هذه الدول جميعًا مسؤولون إداريون متعلمون تعليمًا جيدًا ينتخبهم الشعب ويعينهم الملك في مناصبهم. وكانت الدول تنقسم إلى جماعات ومناطق ومقاطعات. وكانت لديها أسواق عامة تشرف عليها الدولة، وتخترقها شبكة من الطرق جيدة البناء. وكانت تحميهم من الأعداء الخارجيين أسوار وجدران حصينة لها أبواب عليها حراسة شديدة.

وكثيرة هي أوجه التقدم المادي التي جاءت من الشمال إلى الجنوب منذ القرن الرابع عشر. ومن الغريب أن المحراث، وهو أهم الأدوات الزراعية في الشمال لم يحظ، لسبب ما، بالقبول في الجنوب. فبالرغم من أن المبدأ الذي يقوم عليه كان معروفًا لدى شعوب كثيرة، إلّا أنه لم يكن مستخدمًا. على أن الزراعة مدينة للشمال بإدخال عدد كبير من الحاصلات. فمن المرجح أن الجنوب لم يعرف حتى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر البازلاء (Pisum sativum) والفول (Vicia faba) والحمص (Cicer arietinum) والبصل (Allium cepa) والثوم (Allium sativum) وجاء فيما بعد العدس (Ervum lens) والعديد من البذور الزيتية بما فيها بذرة الكتان (Linum humile) والسمسم (Sesamum indicum) والعصفر (Carthamus tinctorius) والنوغو (Guizotia abyssinica) وكلها من الشرق الأدنى. على أنها لم تكن لها أهمية في غذاء السكان بشكل عام كما كان شأن فواكه الشرق، التي جاءت إلى البلاد عن طريق شبه الجزيرة العربية عبر هرر والتي كانت مقصورة على المراكز الإسلامية بالذات: الليمون (Citrus limonium) والموز (Musa pardisiaca) والخوخ (Prunus persica vulgaris). وحظيت بأهمية كبيرة فيما بعد نباتات العالم الجديد التي أحضرت من أمريكا إلى أفريقيا في العصر ما بعد الكولومبي عن طريق البرتغاليين على الأرجح، ومنها الفلفل الأحمر (Capsicum conicum) والذرة (Zea mays) والتبغ (Nicotiana tabacum) التي بلغت من الأهمية اليوم حدًا يصعب معه تصور الحياة في أثيوبيا الجنوبية بدونها. وكان القرع (Cucurbita maxima) والبطاطا الحلوة (Ipomoea batatas) والبطاطس (Solanum tuberosum) والطماطم (Solanum lycopersicum) أقل انتشارًا[٧٧].

ولا تزال التقنيات التي يستخدمها أحفاد الحرفيين الذين قدموا من الشمال تشهد حتى اليوم بالدفعة القوية التي قدموها لهذا القطاع: النسج على النول باستخدام القدم (المقترن بزراعة القطن)، صنع المشغولات الذهبية والفضية بأدوات متقدمة (كانت الحدادة ولا تزال تمارس باستخدام الأحجار)، المشغولات الجلدية بالابرة والمشغولات الخشبية الدقيقة لصناعة ألواح الأبواب، والصحاف والسلطانيات الخشبية الكبيرة (لم تكن خراطة الخشب، بل لم يكن اللجوء إلى عمليات التدوير في أي نوع من الحرف، بما في ذلك عجلة صانع الفخار، معروفًا

(٧٧) W. Kuls، ١٩٥٨، ص ٣٢ والصفحة التالية؛ H. Straube، ١٩٦٣، ص ٢٦ والصفحة التالية و ٢٢٨ والصفحة التالية.

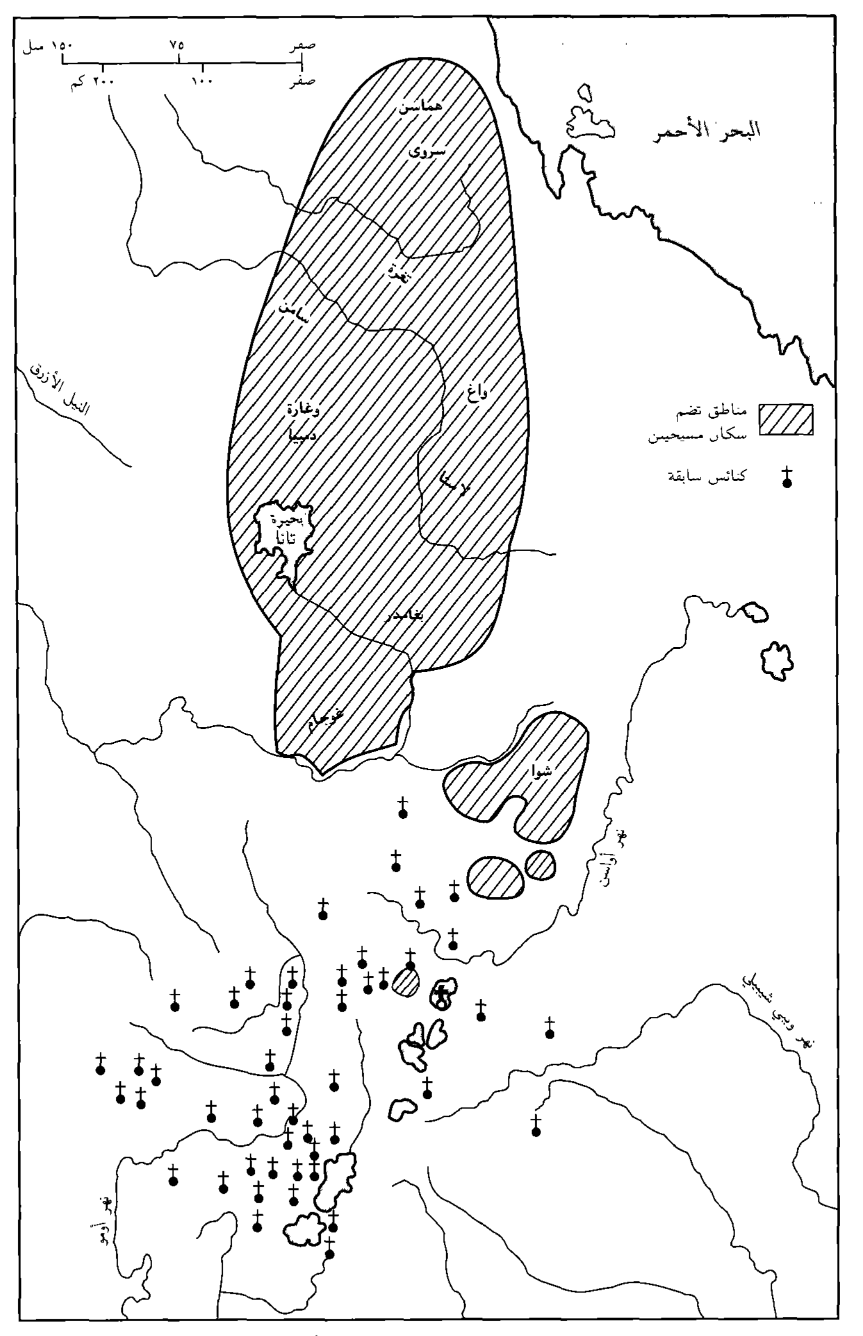
سواء في شمال أثيوبيا أو جنوبها حتى وقت قريب). ويجدر بنا أن نذكر أخيرًا ادخال الحصان إلى الجنوب، برغم أنه لم تكن له أهمية اقتصادية، إذ كان يستخدم فقط في الحرب وكرمز من رموز الوجاهة.

وننتقل الآن لتأثير المسيحية فنتساءل: هل كان من القوة بحيث يحدث أثرًا دائمًا على الجنوب ويقدم له دفعة دائمة على المدى البعيد، أم أنه تلاشى بعد انسحاب الامبراطور وقواته وانسحاب الأساقفة والمبشرين؟ من الواضح حتى اليوم أن التأثير الثقافي كان قويًا للغاية، ولا تزال آثاره ظاهرة للعيان على مسافات بعيدة تصل إلى حدود كينيا والسودان وربما جاوزتها. وبخلاف المظاهر الخارجية الملموسة، فقد كان للمسيحية تأثير كبير على النظام الأخلاقي لكل ثقافة من الثقافات الشعبية، وعلى العادات والأعراف وعلى الحياة الروحية بوجه عام. إلا أنه كثيرًا ما يتعذر التعرف على هذا النوع من التحول الا بمشقة بالغة.

وأشد الآثار التاريخية المسيحية لفتًا للنظر في هذه المنطقة، التي لا تتسم بأي ثراء من حيث ما تحويه من أعمال معمرة من صنع الإنسان، هي البساتين المقدسة الكثيرة، لاسيما في قمم التلال والجبال، والتي تبين مواقع الكنائس المسيحية السابقة كما تدل على ذلك أسماؤها: «Kitosa» (المسيح)، «Mariamo» (مريم) أو «Gergisa» (جرجس). ويدل مسح قام به المؤلف على أن جنوب غرب اثيوبيا كان في زمن ما مليئًا بالكنائس المسيحية. وكانت المواد المستخدمة في بنائها موادًا قابلة للتلف فاختفت جميعها. على أن مواقعها لا تزال تعتبر مقدسة ولا يزال أحفاد القساوسة المسيحيين السابقين، الذين أصبحوا أعضاء في عشائر غير مسيحية، يقدمون القرابين إلى الرب في السماء وإلى رب الخليقة وغير ذلك من الشعائر التي تعد صورة من صور قرابين القداس. وفي القرون المضطربة التي تلت البعثة المسيحية إلى جنوبي اثيوبيا لم تتمكن الأجيال الجديدة من القساوسة من الذهاب إلى شمالي اثيوبيا ليرسمهم «abuna» أبونا: المطران الأثيوبي الوحيد. فقد أدى توسع الأورومو إلى إقامة حاجز عريض بين الامبراطورية في الشمال ومستعمراتها في الجنوب الغربي، مما أفضى إلى عزل الجنوب عن الامبراطورية تدريجيًا.

ولم يجر حتى الآن بحث متعمق حول مدى قوة تأثير المسيحية، باعتبارها كيانًا دينيًا وليس مجرد مجموعة من الطقوس، على جوهر الأخلاقيات الدينية في أثيوبيا الجنوبية. كما أنه لم يجر تحليل مرض لفهم المسيحية الاثيوبية لذاتها. فقد كتب ما فيه الكفاية عن العقيدة الرسمية ولكن لم يكتب الا القليل حول آراء الفلاحين والقساوسة منهم في عقيدتهم. وينبغي لمثل هذا البحث أن يتناول أيضًا مسألة الأهمية غير العادية التي يحظى بها دور مريم في المسيحية الاثيوبية، وهو دور يضع دور المسيح نفسه في المؤخرة. ودور مريم كمعبودة تقدم العون وتغفر الخطايا وتعطف بصفة خاصة على النساء، أمر ملحوظ سواء في شمال أثيوبيا أو في جنوبها.

وفيما يتعلق بالأشكال الخارجية، فإن عددًا مدهشًا من القوانين والمراسم المسيحية المتبقية ظل قائمًا في الجنوب، إلى أن بدأت الكنيسة الأثيوبية الأرثوذكسية مؤخرًا في إيفاد بعثة جديدة. فقد استمر الصوم في أيام معينة (حتى ولو لم يكن في يومي الأربعاء والجمعة كما هو



الشكل ٤٫٢٤: المسيحية في شمال شرقي أفريقيا، نحو ١٧٠٠ (نقلًا عن هابرلاند).

الحال في أثيوبيا الشمالية) حيث يمتنع الناس عن تناول الطعام حتى الظهر ثم يمتنعون عن الأطعمة الحيوانية ، بما في ذلك اللبن والزبد والبيض، حتى منتصف الليل. وكان السبت مرعيًا كذلك إذ كان يحظر كل عمل في الحقول على الأقل بالنسبة لخلفاء القساوسة المسيحيين السابقين. كما ظل الالتزام بالأسبوع المسيحي ذي الأيام السبعة، الذي ينظم مواعيد الأسواق، بدلًا مما كان متبعًا أصلًا في جنوبي اثيوبيا من اعتبار الأسبوع أربعة أيام. وأصبحت الآن أيام الأحد المسيحية عطلات عامة يجمع فيها الـ «Kesiga» (خلفاء القساوسة المسيحيين) أتباعهم معًا ويقومون، وفق طقوس مشوهة ، بالدعاء لله والمسيح ومريم، ورسم إشارة الصليب، وحرق الحبوب بدلا من البخور، والاستعانة بأية بقايا متاحة من الأشياء المرتبطة بالمسيحية. كما أنه لم ينس أي من الأعياد المسيحية الكبرى ولاسيما عيد الصليب المقدس (٢٧ سبتمبر/أيلول) الذي أصبح عيدًا للعام الجديد، تطرد فيه الشياطين، ويقام مهرجان شعبي كبير حافل يحصل فيه الجميع على هدايا من اللحم والملابس الجديدة. ولم يكن يحتفل بعيد الميلاد وعيد الغطاس، على أهميتهما الكبرى في الشمال، إلّا مجموعات محدودة في الجنوب، بينما كان من الغريب أن يصبح عيد الفصح هو يوم إقامة طقوس الصيد الكبرى.

الفصل الخامس والعشرون

شرق أفريقيا: الساحل

أ.إ. سالم

شهد مستهلّ القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر قدوم البرتغاليين إلى مياه شرق أفريقيا وشهد ختامها محاولات العرب العمانيين إقامة نوع من السيادة العليا على الساحل[١].

وبين هذين المعلمين البارزين شهدت مدن الساحل وشعوبه تغيّرات اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة بل وثورية أحيانًا. فقد انهارت بعض المدن بعد شموخها، وحقّقت أخرى مكانة مرموقة بعد أن كانت مغمورة، واختفى الكثير منها إلى الأبد، ولم يحتفظ بأهميته على امتداد القرون الثلاثة جميعًا سوى القليل منها. ويمكن أن يُعزى هذا المد والجزر في مصائرها إلى عوامل كثيرة لم يكن التدخّل البرتغالي، على أهميته، إلا واحدًا منها.

الساحل في بداية القرن السادس عشر

كان الساحل في عام ١٥٠٠ لا يزال يعيش «عصره الذهبي» الذي يشهد عليه ما تبقّى من آثار القرنين الخامس عشر والسادس عشر وثقافتهما المادية. وقد تجلى الرخاء في الأبنية الحجرية وفي ازدياد سكان المدن الزاهرة «المشيّدة بالأحجار»، بما اتّسمت به من أنظمة متقنة للصرف الصحي وأفنية ضيقة وميل إلى الإفراط في استخدام الخرز وشيوع في استخدام القيشاني[٢].

تلك هي الصورة الإجمالية: ولكن النظرة المدقّقة تكشف عن تفاوت في درجات الرفاهية الاقتصادية والمادية. فالرخاء الذي نعمت به دولة كيلوا الجزرية، والذي تنامى خلال القرن

(١) بالنسبة للمصادر البرتغالية الأولية وهي عديدة يرجع إلى C.R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠؛ R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣؛ E.B. Martin، ١٩٧٣؛ و E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ).

(٢) G. Mathew، ١٩٦٣، ص١٢١ و١٢٢.

الخامس عشر، كان قد أخذ في التوقّف أو الانحسار عشية التدخّل البرتغالي[٣]. وكانت كيلوا تدين بجانب كبير من ازدهارها لسيطرتها على تجارة الذهب المجلوب من سوفالا، بعد أن انتزعت هذه السيطرة من مقديشيو في أواخر القرن الثالث عشر أو أوائل القرن الرابع عشر. وكانت تجارتها تعتمد، حتى قدوم البرتغاليين، على البحر أكثر منها على البر، فليس هناك دليل موثق أو أثر يدل على وجود أية طرق برية تربط بين كيلوا كيسواني ومنطقة إنتاج الذهب في جنوبي زامبيزيا[٤]. والتجارة الوحيدة التي يبدو أنها كانت قائمة بين هذه الدولة الجزرية وأراضي القارة، قبل وصول البرتغاليين، هي تجارة المواد الغذائية. إلا أن كيلوا كانت قد فقدت، قرب نهاية القرن الخامس عشر، سيطرتها على سوفالا، كما كان نفوذها السياسي على شمالي الساحل، وهي منطقة مهمة تجاريًا بالنسبة لها، آخذًا في الانحسار. أما في الداخل فقد كانت سرعة تعاقب الحكام – الذين بلغوا ثلاثة عشر حاكمًا في السنوات الست والخمسين بين عامي ١٤٤٢ و١٤٩٨ – عرضًا من أعراض الاعتلال الذي استنزف قوّتها وحيويتها، بينما نمت علاقاتها العدائية مع زنجبار عن داء كان لا يفتأ يعاود المدن السواحلية – ألا وهو الفتن الطائفية والشقاقات الداخلية التي شجّعت على تدخّل القوى الأجنبية. وكثيرًا ما وجدت هذه الظاهرة في السنوات اللاحقة في مدن ساحلية أخرى، مما سهّل للبرتغاليين، وللعرب العمانيين من بعدهم، التدخّل وبسط سيطرتهم.

وبحلول عام ١٤٥٤ كانت زنجبار تحاول فرض ممثّلها على كيلوا. على أن زنجبار لم تكن معدودة حينذاك بين المدن الساحلية المرموقة سياسيًا أو اقتصاديًا. فقد كانت هي نفسها مقسّمة إلى خمس مستوطنات على الأقل لكل منها حاكمها الخاص بها. أما ممبسة فكانت ترقى، مع كيلوا وماليندي، إلى منزلة «الدولة المدينة» المرموقة. وبحلول عام ١٥٠٠ كانت قد نمت نموًا كبيرًا للغاية. فقد وصفها ابن بطوطة في عام ١٣٣١ بأنها ليس لها امتداد يصلها بأراضي القارة ولا تزرع حبوبًا محلية على أرضها وإن كان يوجد بها بعض أشجار الموز والحمضيات. ولكن عندما زارها فاسكو دا غاما في عام ١٤٩٨، كانت قد أصبحت «مدينة تجارية عظيمة تنتشر فيها المتاجر»[٥]. وكان لتجّارها دور مهم في تجارة الساحل الجنوبي امتدّ حتى بلغ أنغوش في أقصى الجنوب. وكانت هذه المدينة الجزرية قد أقامت، حينذاك، مع الأراضي الواقعة خلفها علاقات تجارية شملت عسل النحل والشمع والعاج مما قد يفسّر نهوضها الملحوظ والمفاجئ الذي جعلها «أقوى المدن على الساحل»[٦] عند قدوم البرتغاليين.

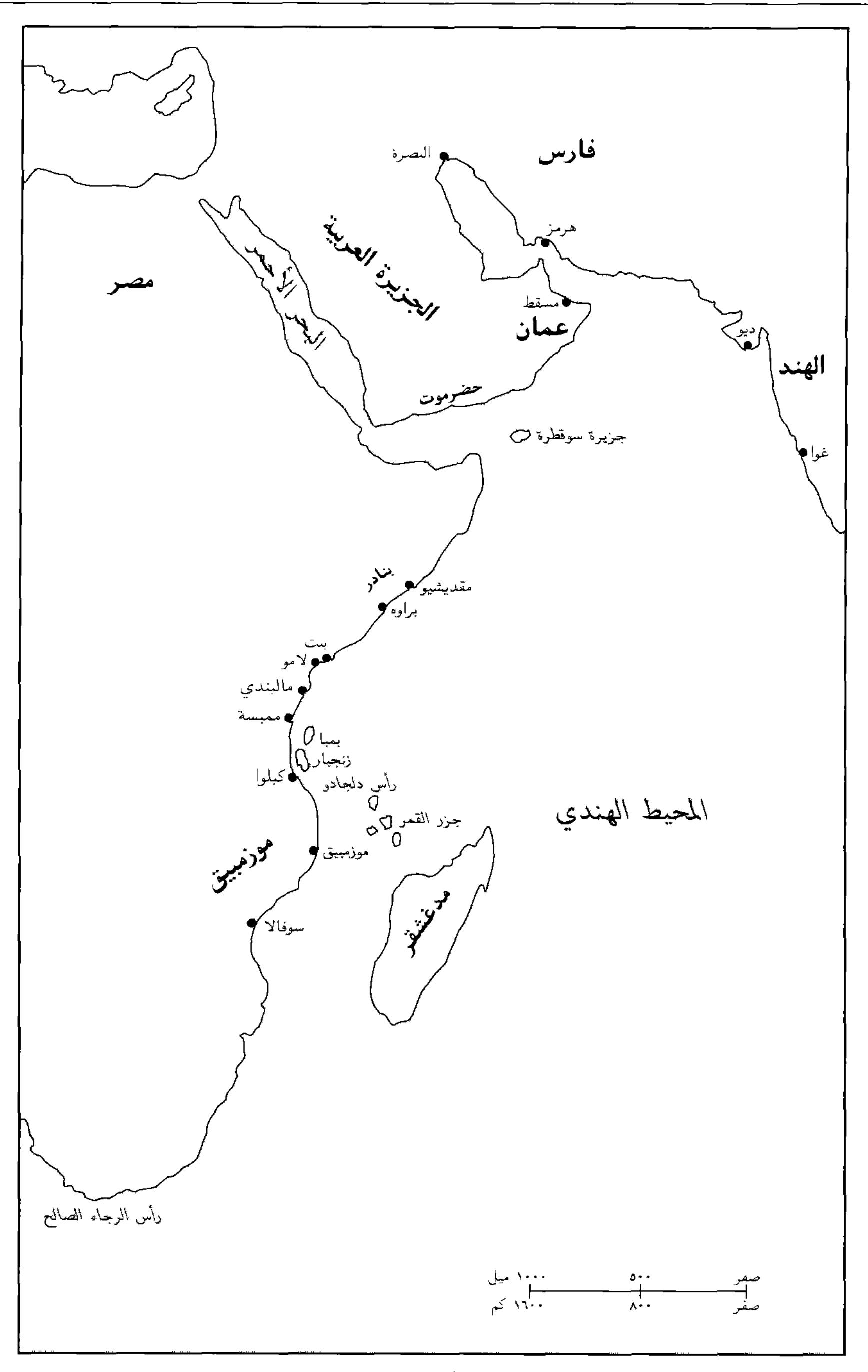
كذلك كانت ماليندي، وهي المنافسة اللدود لممبسة، متمتّعة بالرخاء هي الأخرى بحلول عام ١٥٠٠. وكانت تجارتها تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير العاج وبقدر أقل على بيع سلع مثل الذهب المجلوب من سوفالا، وشمع النحل والعنبر وصمغ الكوبال. وعلى خلاف معظم

(٣) المرجع السابق، ص١٢٤.

(٤) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٤١.

(٥) اقتباس وارد في E.B. Martin، ١٩٧٣، ص٣١.

(٦) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٤٥.



الشكل ١.٢٥: الحوض الغربي للمحيط الهندي (نقلًا ن أ.إ. سالم).

المستوطنات الأخرى، كانت توجد في ماليندي، حتى في القرن السادس عشر، مزارع واسعة للذرة والأرز يفلحها الرقيق(٧). وقد بهرت ماليندي الزوّار البرتغاليين الأوائل بتنوّع وجودة فواكهها وخضرواتها ولحومها، وبتنسيقها الجذاب. وربّما كان الحرص على توفير إمدادات منتظمة من المياه والمؤن للسفن البرتغالية هو السبب في إقامة علاقات ودية مع المدينة.

وإلى الشمال من ذلك كانت هناك سلطنات صغيرة في أرخبيل لامو، منها ثلاث على جزيرة واحدة فقط، وهي بيت وسيو وفازا. وقد بلغ الشقاق بين هذه السلطنات حدًّا تعذّر معه عليها أن تقيم جبهة موحّدة ضد البرتغاليين الدخلاء. ولم تكن لامو حتى عام ١٥٠٠ قد شهدت بعد أزهى عهودها الذي لم يأت إلا بعد وقت طويل من ازدهار ماندا المجاورة في نهاية القرن التاسع. وكانت مدينة لامو موجودة في موقعها الحالي في منتصف القرن الرابع عشر، ولكنها لم تأخذ في الازدهار إلا بعد عام ١٦٥٠. ومن المرجح أنها أنشئت، على غرار كيلوا، على أيدي مهاجرين من منطقة الشرق الأوسط في الأمبراطورية الإسلامية(٨).

وكانت تقع فيما بين هذه المستوطنات الكبرى ذات المكانة التجارية المرموقة، مستوطنات كثيرة أصغر منها تتناثر بينها وتخضع لنفوذها في أكثر الأحيان. وعلى هذا النحو كان لكيلوا بعض السيطرة على جزر مافيا، وكان لممبسة دور مماثل بالنسبة لمتانغاتا وفومبا. وكانت المدن الأكبر أكثر انفتاحًا على التجارة البحرية الدولية من تلك الأصغر منها التي كانت تعتمد على الزراعة والصيد. وقد قدّر عدد المستوطنات الواقعة على الساحل الشرقي لأفريقيا فيما بين ساحل بنادير ومصب نهر زامبيزي، في الفترة من القرن التاسع إلى القرن العشرين، بمائة وثلاثة وسبعين(٩). وهذا التقدير، وإن كان ليس بالقاطع أو الدقيق، يعطي فكرة عن الاتجاهات والتطوّر العام ويؤكد أن الانتشار الكبير للمستوطنات (أكثر من مائة) حدث فيما بين عام ١٢٠٠ و١٥٠٠ أي في العصر الذهبي للساحل.

والأصعب من ذلك تقدير حجم هذه المستوطنات من حيث المساحة أو عدد السكان، وإن كانت هناك بعض البيانات التي يمكن معها إجراء هذا التقدير بالنسبة لبضع مدن. فقد ذكر، على سبيل المثال، أن مساحة ماليندي كانت أصغر من مساحتها اليوم وأن المدينة المسورة لم تكن لتتجاوز ٦٠٠ متر من الشمال إلى الجنوب على امتداد الواجهة المطلة على البحر و٢٤٠ مترًا إلى الداخل(١٠). ويرجع المؤرّخون نشأة المدينة المسوّرة إلى عام ١٤٩٨، ويقدّرون عدد سكانها بحوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة حيث كانوا يشغلون حوالى ١٠٠٠ منزل

---

(٧) E.B. Martin، ١٩٧٣، ص٣٠. ولا تشير المصادر البرتغالية إلى وجود أية تجارة تذكر للرقيق في جنوب الساحل الصومالي خلال فترة وجودهم فيه. ويذكر Vespucci، الذي يعتمد Martin عليه كمصدر يقول بوجود الرقيق في ماليندي، أنهم كانوا من غينيا.

(٨) G. de V. Allen، ١٩٨١، ص١؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٤٠.

(٩) المرجع السابق، ص٣٢٠ و٣٢١.

(١٠) E.B. Martin، ١٩٧٣، ص١٩ و٢٠.

مبنية بالحجر[١١]. ولا يشمل ذلك بداهة، عمّال المزارع أو الفقراء الذين كانوا يعيشون على الأرجح في أكواخ من الطين والقش. وهكذا فإن هذه الأرقام لا تصلح إلا كتقديرات تقريبية أو تخمينات. وقد تمتعت ممبسة ولامو «كمدينتين مشيدتين بالأحجار» بوجود أكثر استمرارًا من سائر المستوطنات التي تعرضت كلها للاضمحلال إما مؤقتًا أو بصفة دائمة[١٢].

هذه التجزئة السياسية للساحل عوّض عنها إلى حدّ كبير تجانس ديني وثقافي ترسخ منذ عام ١٥٠٠. فقد كان السكان من الناحية العرقية مخلّطين امتزج فيهم بدرجات متفاوتة الدم العربي بالدم الافريقي بالدم المسمّى بالشيرازي، ليشكّلوا معًا مجموعة ثقافية جديدة عُرفت فيما بعد بالسواحليين (أهل الساحل). واسم السواحليين هذا، وهو اسم جنس، لم يطلقه أهل الساحل على أنفسهم إلا مؤخّرًا. فقد كانوا في القرن السادس عشر مجرد مجموعات حضرية غالبًا ما تدّعي نخبها وأسرها الحاكمة، حتى وإن كانت مخلطة عرقيًا، الانتماء إلى أصول عربية أو شيرازية مشكوك فيها، بقصد الحصول على المكانة. واختار غير هؤلاء لأنفسهم أسماء تعبّر عن المناطق التي ينتمون إليها على الساحل نفسه، ومن ذلك أسماء واشانغاموي، ووافازا، ووابيت.. الخ[١٣].

وعلى الرغم من تجزئة الساحل سياسيًا ومن انحدار سكانه من مجموعات شتّى تدين بالولاء لمستوطناتها الخاصة، ساعدت بعض عوامل تطوّره على إيجاد ثقافة متجانسة إلى حد كبير. وكان أهمها القاسم الأفريقي المشترك واللغة السواحلية التي سرعان ما تطوّرت لتصبح لغة التعامل في الساحل كله. ومن بين المؤثرات الهامة الأخرى العوامل الإسلامية، وبدرجة أقلّ العوامل العربية، التي لم تتحقق لها الغلبة مع ذلك إلا في القرن التاسع عشر. ولا بدّ أن دخول الدم العربي والشيرازي في مجتمع يغلب عليه الدم الافريقي وينتمي، إلى البانتو، على الأرجح، قد أسهم في إحداث تمايز عرقي ثم ثقافي، بعد ظهور الإسلام، في الساحل.

ولا نزاع في التأثير العميق للثقافة الإسلامية على الساحل، يقول ج. دي ف. ألين:

«كان لمقدم الإسلام تأثير عميق وطويل المدى على الحضارة السواحيلية. فلا بدّ أنه أدخل مجموعة جديدة كاملة من الأبعاد الثقافية والدينية على مفهوم التحضّر: فمنذ ذلك الحين أصبح سكان المدن، أو على الأقل بعضهم، يميّزون عن بعضهم البعض بدينهم فضلًا عن عناصر أخرى. ولم يكن تأثير الإسلام مقتصرًا على التعليم الديني. فقد كان العالم الإسلامي متمتّعًا فيما بين القرن العاشر والقرن الخامس عشر أو أوائل القرن السادس عشر، بمعرفة أكثر تقدّمًا بالعلم والفلسفة، وبتقانة أكثر تقدّمًا وتقنيات أفضل للعمارة وبمستوى حضاري يبز بوجه أي مكان آخر في العالم. وقد أصبح الساحل السواحيلي حينذاك، إذا صحّ هذا التعبير، موصولًا بهذا المعين الذي لا ينضب من الإبداع الفكري – وإن كان

(١١) المرجع السابق، ص٢٨. وقد قدر فاسكو دا غاما عدد سكان كيلوا في عام ١٥٠٢ باثني عشر ألفًا.

(١٢) J. de V. Allen، ١٩٧٤.

(١٣) انظر على سبيل المثال F.J. Berg، ١٩٦٨ و١٩٧١، ص٣٥ و٣٦.

ذلك عبر أسلاك دقيقة وغير جيدة التوصيل في بعض الأحيان – يستقبل من حين إلى آخر زوّارًا من المفكرين مثل ابن بطوطة، وحرفيين وفنانين وكثير غيرهم ممن كان لهم إسهامهم في تطوّر الحضارة السواحيلية[١٤].

والواقع أن الحضارة السواحيلية إنما هي مثال إقليمي للحضارة الإسلامية. فهو إقليمي لأنه تأثّر بالثقافة المحلية لشرقي أفريقيا التي استوعب قدرًا كبيرًا منها وأصبحت جزءًا لا يتجزّأ منه. وعلى الرغم من أن اللغة السواحيلية، التي تطورت حتى أصبحت لغة المعاملات لشعوب الساحل، قد استعارت على مر السنين عددًا كبيرًا من الكلمات العربية، إلا أنها تمثّل أهم مظهر يتجلى فيه هذا الإسهام الأفريقي في الحضارة السواحيلية. ومن المظاهر الأخرى الطقوس المتعلقة بالميلاد والزواج، والمراسم الجنائزية ومراسم التنصيب، والاعتقاد في الأرواح والرقصات التقليدية. وتمثّل الحضارة السواحيلية مزيجًا من قيم وعادات شعوب كثيرة سواء كانت من القارة الأفريقية أو من بلدان أخرى مطلّة على المحيط الهندي، انصهرت معًا في بوتقة حضرية كانت بمثابة إطار لها[١٥].

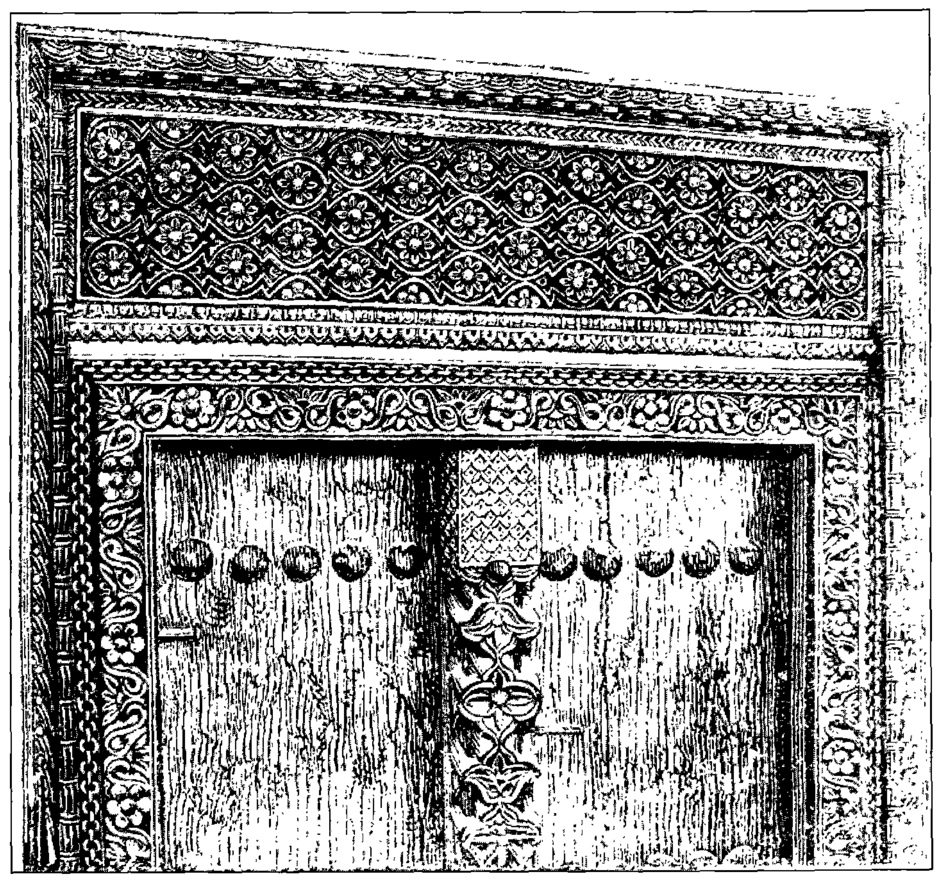
وكان الرخاء المادي لبعض المدن الساحلية في عام ١٥٠٠ باهرًا. فقد كان الحكام يعيشون في قصور بينما كانت الصفوة تعيش في دور مشيّدة بالحجر، كان الكثير منها متعدّد الطوابق تتوسّطه الأفنية. وكانت بيوت الأثرياء تجمّل بأبواب خشبية منحوتة نحتًا بديعًا، وتعد ملمحًا من أشد الملامح إبهارا في الثقافة السواحيلية القديمة[١٦]. ومما يدل على ارتفاع مستوى معيشة سكان المدن استيرادهم لسلع كمالية مثل أقمشة الدمقس والحرير والساتان، والأدوات النحاسية والقيشاني والأكواب الزجاجية والخرز الزجاجي المصنوع في الشرق الأوسط. وقد شوهد رجال من كيلوا وماليندي وممبسة يبيعون في مالاقّا بأقصى الشرق، سلعًا من شرق أفريقيا مثل الذهب والعاج وصمغ الكوبال والعنبر، ويعودون بالأقطان والحرير وأقمشة الساتان، التي عرفت طريقها إلى مختلف المدن الساحلية عبر المعاملات التجارية التي كانت تربط بينها. على أنه لم يكن بوسع الجميع أن يعيش عيشًا مترفًا. فقد تناقضت حياة الأقلية الضئيلة الثرية، التي كانت تعيش في دور متعددة الطوابق مشيّدة بالحجر، مع حياة الأغلبية الفقيرة المستعبدة التي عاشت في أحياء مبنية من الطين والقش، كانت توجد، على الأرجح، في داخل وخارج كل مستوطنة.

وكان أغلب سكان هذه المستوطنات من الأفريقيين، مع أقلية ضئيلة أول الأمر من العرب الذين تزايد عددهم كثيرًا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. كذلك كان هناك عدد يتزايد باطراد من السكان المخلطين. ولعلّ الأسماء التي كان يحملها الحكام كانت أسماء عربية بحق، ومن ذلك أسماء النبهاني والمهدلي والباعلوي، لكنهم كانوا دومًا من أصل مختلط

(١٤) J. de V. Allen، ١٩٧٦(ج)، ص١٧ و١٨.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) C.R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠، ص١٦.



اللوحة ١،٢٥: باب خشبي عليه نقوش محفورة، زنجبار.

وغالبًا ما كانوا من السود(١٧). ولم يكن للّون أثر اجتماعي أو سياسي، بل كان اليوكو (الحسب والنسب) هو الذي يميّز شخصًا بعينه ويحدّد مكانته الاجتماعية ودرجة انتمائه.

التدخّل البرتغالي

شرع البرتغاليون في رحلاتهم الاستكشافية، شأنهم شأن جيرانهم الإسبان في شبه جزيرة إيبيريا، ودويّ المعركة ضد المسلمين لا يزال يطن في آذانهم. فلم يخرج الإسبان آخر المسلمين من أراضيهم إلا في عام **١٤٩٢**، أي قبل خمس سنوات فقط من وصول فاسكو دا غاما إلى الساحل الشرقي لأفريقيا. وكانت الدوافع وراء الحملات البرتغالية هي الالتفاف حول الإسلام تجاريًا وسياسيًا وعسكريًا ودينيًا، أي كسر احتكار المماليك (والعثمانيين من بعدهم) لطرق

(١٧) G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٦٣، ص١٤٣.

التجارة إلى آسيا والصين، والاتصال بغيرهم من المسيحيين للقضاء على حكم المسلمين أينما كان، والاستيلاء على جميع أراضيهم، يدفعهم إلى ذلك – في واقع الأمر – إيمان بعدم أحقية غير المسيحيين في التملّك. وقد أصدر البابا مارتن (١٤١٧–١٤٣١) والبابا نيقولا (١٤٥٢) أوامرهما البابوية للحكام الإسبان والبرتغاليين مفترضين أن حملاتهم ستخدم أيضًا العالم المسيحي.

وكان الأمير هنري، وهو الرجل الذي وقف وراء الخطط البرتغالية لتطويق المسلمين، هو نفسه الرئيس الأكبر لفرسان المسيح، الذي حارب المسلمين في مراكش تحت هذه الراية في أوائل القرن الخامس عشر. كذلك كان البرتغاليون قد عرفوا في المغرب أن المسلمين العرب قد ركبوا البحر إلى شرقي أفريقيا وأنه يمكن، بالتالي، تطويق أفريقيا، والقضاء على المسلمين فيها والاستيلاء على تجارتهم[١٨].

وقد بدأت سلسلة من الحملات لتنفيذ هذا المخطط الكبير. ففي يناير / كانون الثاني عام ١٤٩٨، وصل أسطول فاسكو دا غاما إلى الأطراف الجنوبية للشاطئ السواحلي عند مصب نهر كيليماني، حيث وجد مستوطنة أفريقية عربية، كانت على صلة بالأراضي التي يسعون لبلوغها في الشرق، وهي جزيرة موزمبيق ومدينتها التي عرف البرتغاليون أنها خاضعة لنفوذ كيلوا. وقد رحّب شيخها، بثيابه الباذخة، بزائريه إلى أن اكتشف أنهم غير مسلمين. ولم يلبث الشك المتبادل أن أدّى إلى المناوشات بين مسلمي الساحل والبرتغاليين. وقد حالت الرياح غير المؤاتية بين دا غاما وبين زيارة كيلوا في رحلته هذه. وكان استقباله في ممبسة عدائيًا إذ كانت أنباء مناوشات موزمبيق قد سبقته إليها. وعلى النقيض من ذلك، رحّب به شيخ ماليندي ترحيبًا حارًّا، إما بسبب مخطط شديد الدهاء وبعيد النظر لاكتساب حليف قوي ضد ممبسة أو بسبب إدراك، لا يقل دهاء، لمقتضيات السياسة الواقعية أو المحافظة على النفس. وأيًا كان الأمر فقد ظلّ كل من الطرفين مخلصًا للحلف الذي قام بينهما إلى ما بعد استيلاء شيخ ماليندي على ممبسة بمساعدة البرتغاليين في نهاية القرن السادس عشر. ولدى رجوع دا غاما من الهند في طريق عودته إلى بلاده، أوفد شيخ ماليندي أحد رعاياه على متن إحدى السفن البرتغالية كسفير له إلى البرتغال[١٩].

وقد حققت رحلة دا غاما الأولى هدفها وهو الوصول إلى الهند، وأسفرت كذلك عن معلومات قيّمة عن تجارة المسلمين على الشاطئ السواحيلي، كما أن مدنًا مثل موزمبيق وممبسة وماليندي قد بهرت البرتغاليين بثقافتها المادية. وتبعت هذه الرحلة الأولى الاستكشافية، في المقام الأول، رحلات أخرى. وقد أعطت رحلة منها في عام ١٥٠١ للبرتغاليين فكرة عن حجم كيلوا وتجارتها، لكنهم لم يفلحوا في إقناع شيخها ابراهيم بالتعاون معهم لإنشاء وكالة تجارية في سوفالا. وأدرك البرتغاليون حينذاك أن القوة هي السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحمله على تغيير رأيه.

---

(١٨) J. Strandes، طبعة ١٩٦٨، ص٢.

(١٩) المرجع السابق، ص٢٨.

وفي العام التالي، «ومع طلقات المدافع التي كانت تنطلق باستمرار قصد إشاعة الرعب وبث الذعر»[٢٠]، دخلت سفن فاسكو دا غاما مرفأ كيلوا حيث وافق ابراهيم، بعد تهديده بتدمير مدينته، على دفع جزية سنوية وأن يصبح تابعًا لملك البرتغال[٢١]. وفي عام **١٥٠٣** أمعن روي لورنسو راباسكو في أعمال السلب والقرصنة في زنجبار وفيما حولها مستخدمًا القوة لفرض الجزية. وفي عام **١٥٠٥** قام دوم فرانشيسكو دي ألميدا، الذي أصبح فيما بعد نائبًا للملك في الهند، بمهاجمة كيلوا متذرعًا بتأخّرها في دفع الجزية وعدم قيام حاكمها برفع العلم البرتغالي دليلًا على خضوعه. كذلك قام دي ألميدا، مستغلًا الصراعات والمكائد الطائفية في كيلوا، بتعيين أحد شيوخها وهو محمد انكوني، حاكمًا لها باسم البرتغاليين، وبدأ العمل على حساب كيلوا في بناء أول حصن برتغالي على الساحل السواحلي.

ولم يكن مثيرًا للدهشة، بعد أن أبدت ممبسة عداءها لدا غاما في عام **١٤٩٨**، أن يقابل أسطول دي ألميدا بالنيران لدى دخوله إلى مرفأ ممبسة في **١٣** أغسطس / آب عام **١٥٠٥**. وقد أطلقت هذه النيران من مدفع كان قد استنقذ من قبل من إحدى السفن البرتغالية الغارقة. وقد دمّر هذا المدفع نتيجة لضربة صائبة من إحدى سفن دي ألميدا، لكن ملك ممبسة وشعبه استمرّوا في المقاومة بتصميم. وقد حارب أهل ممبسة، يعاونهم المئات من الحلفاء الأفريقيين من أبناء القارة، البرتغاليين، مستخدمين الحجارة والسهام ضد البنادق والنشابيات البرتغالية على امتداد أزقّة المدينة حتى قصر الملك. وانتهى الأمر بأن أدّى الهجوم، الذي شنّه البرتغاليون على القصر من اتجاهين، إلى إجبار الملك على الاستسلام. ونهبت المدينة وأحرقت قبل أن يغادرها أسطول دي ألميدا بدون أن يترك فيها حامية لاحتلالها. ويبدو، على نحو ما يلاحظ ستراندس[٢٢]، أن هدف البرتغاليين كان كسر شوكة ممبسة ورخائها لتعزيز قوة ورخاء كيلوا التي كانت تُهيِّأ معقلًا لهم.

وفي العام التالي قرّر هوجا (أو أوجا الذي يعتقد أنه أونغوانا)، الذي كان يرتبط حينذاك بعلاقات مع مصر المملوكية، الخضوع للبرتغاليين بدلًا من أن يلقى المصير نفسه. لكن برافا (براوة) قاومت قبل أن تلقى الهزيمة وتنهب عن آخرها على يد قوة قوامها نحو **١٠٠٠** رجل. وقد فاقت الإصابات على الجانبين، فيما تذهب إليه التقديرات، الإصابات في أية معركة أخرى خاضها البرتغاليون في ذلك الحين على الساحل السواحيلي.

وقد اتّسمت أفعال البرتغاليين على الساحل الأفريقي الشرقي بالإمعان في التنكيل والتدمير. وفي عام **١٥٢٨** هوجمت ممبسة مرة أخرى واحتلت حوالى أربعة أشهر. ولما لم يكن لدى البرتغاليين حينذاك سياسة أو خطط طويلة المدى بشأن الجزيرة (لم يكن ملك ماليندي شغوفًا بالاستيلاء عليها)، فقد دمّروها عن آخرها مرة أخرى قبل الانسحاب منها. وخلال فترة الاحتلال

(٢٠) J. Strandes، ١٩٦٨، ص٤٠.

(٢١) المرجع السابق، ص٤٣.

(٢٢) المرجع السابق، ص٦٤.

القصيرة هذه، خرّب البرتغاليون ممبسة وتكبّدوا خسائر كبيرة في الأرواح في القتال أو بسبب الأمراض[٢٣].

وكان البرتغاليون قد اضطرّوا قبل ذلك بستة عشر عامًا، أي في عام **١٥١٢**، إلى إخلاء حصنهم في كيلوا بعد أن انغمسوا في الصراع الداخلي على الخلافة الذي أعقب وفاة انكوني. فقد أدرك البرتغاليون عندئذ أن المدينة لا تستطيع إخراج الجزية الباهظة التي فرضوها عليها بضراوة بالغة، إذ كان المبلغ الذي أمكن استخلاصه يكفي بالكاد تكلفة الإبقاء على الحامية. وكانوا قد علّقوا آمالهم على احتكار تجارة الذهب المجلوب من سوفالا، التي كانت سبب ازدهار المدينة وأجزاء أخرى من الساحل. إلا أنهم، نتيجة لسلوكهم غير الحصيف ورقابتهم التجارية، لم يفلحوا إلا في عرقلة هذه التجارة. وبحلول عام **١٥٠٦** لم تعد حامية سوفالا قادرة على الاستمرار في مهماتها بعد أن تفشّى فيها المرض والموت، وفي عام **١٥١٢** سحبت حامية كيلوا ونقلت إلى الهند.

ومع رحيل البرتغاليين تحسّنت تجارة كيلوا بدرجة كبيرة، وإن ظلّ حاكمها تابعًا اسميًا للتاج البرتغالي. وقد شهد نمط تجارة المدينة تغييرًا مهمًا. فقد تفادى تجّارها المرور بسوفالا التي يسيطر عليها البرتغاليون، وسعوا مع تجّار من ممبسة وماليندي إلى إقامة اتصالات أكبر مع ساحل أنغوش في جنوبي موزمبيق، الذي كانت تربطه علاقات تجارية قديمة العهد بالمناطق الواقعة فيما وراء الزامبيزي. وكان هدفهم القضاء على سيطرة البرتغاليين على سوفالا، ومن أجل إحباط ذلك غامر البرتغاليون بالتوغّل في المناطق الداخلية لإقامة مواقع لهم في سنا وتيتي.

وكانت كيلوا تعتمد اعتمادًا كبيرًا في تجارتها على نقل الذهب والعاج من زيمبابوي حيث لم يكن لديها سوى القليل تصدره. وكان قدر كبير من العاج، وكذلك من الذهب، يجيء من سوفالا[٢٤]. وبعد ضياع سوفالا، كان لا بدّ لكيلوا أن تقيم علاقات تجارية جديدة مع الداخل. وأصبح العاج أهم صادراتها: «فقد سعى تجّار كيلوا المسلمون، بعد أن قطع عنهم البرتغاليون ذهب زيمبابوي تمامًا بعد عام **١٥٣٠**، إلى تطوير تجارة العاج، التي لم يكن لها من قبل شأن يذكر، مع المناطق الخلفية لمدينتهم»[٢٥]. واقترنت إعادة توجيه تجارة كيلوا على هذا النحو بتوسّع المارافي والياو. وكان الصراع بين اثنين من زعماء المارافي، وهما كالونغا وتابعه اسميا لوندو، هو الذي أدّى من بعد إلى انطلاق الزيمبا الذين وجّهوا ضربة قاضية لكيلوا في التسعينات من القرن السادس عشر.

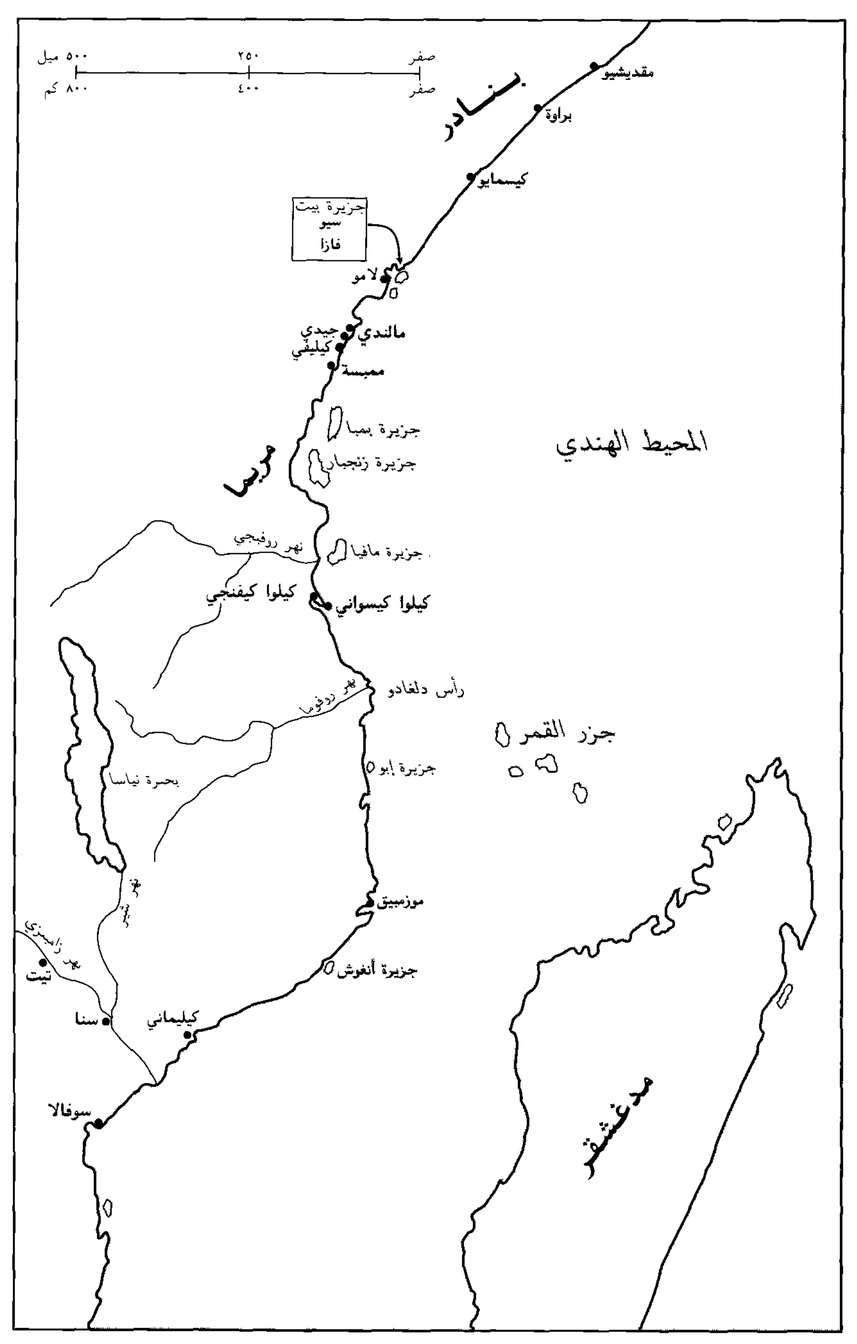
وجملة القول أن البرتغاليين قد أخفقوا في وضع سياسة واضحة لاحتلال الساحل السواحلي أو إدارته. فقد كان كل همّهم هو تحقيق الكسب عن طريق السيطرة على الحركة التجارية إن لم يكن احتكارها. على أنهم لم ينجحوا، حتى في ذلك، إلا جزئيًا. فنظرًا لقصر مدة الاحتلال

---

(٢٣) J. Strandes، ١٩٦٨، ص١١٠.

(٢٤) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٤٦.

(٢٥) المرجع السابق.



الشكل ٢٠.٢٥: الساحل الشرقي لأفريقيا (نقلًا عن أ.إ. سالم).

البرتغالي (إذ غادروا موزمبيق وماليندي بعد خمسة وعشرين عامًا فقط من تركهم كيلوا) استطاعت المدن السواحلية أن تواصل أنشطتها التجارية. فكانت السفن تجيء من كامباي، مثلًا، بسلع مثل القطن والخرز، كما كانت السفن الآتية من مدن قريبة مثل مقديشيو وبراوه وبيت ولامو وممبسة، تتبادل عند ذلك التجارة مع الساحل الجنوبي بما فيه منطقة سوفالا[٢٦]. ولم تكن التدابير الرامية إلى القضاء على هذه التجارة تنفّذ بانتظام أو بنجاح.

ويقول كثيرون أن المصالح البرتغالية الحقيقية كانت تتجاوز، منذ البداية، الساحل الشرقي لأفريقيا وتكمن في اتجاه الشرق. وكثيرًا ما يساق هذا الرأي لتفسير إخفاق البرتغاليين في توطيد أقدامهم على الساحل الشرقي برغم أنه لم يكن يعتبر سوى جزء صغير من «دولة الهند» Estado da India، ومقرّها في غوا، حيث كان يقيم نائب الملك. ومع ذلك فقد تمّ تعيين «قائد عسكري لبحر ماليندي»، ووضع تحت إمرته بضع سفن صغيرة للقيام بدوريات لمراقبة الساحل الشرقي لأفريقيا، إزاء تعذّر احتلال فعّال لها. وكان من مهامه كذلك إصدار التصاريح للسفن وإدارة شؤون المصنع التجاري البرتغالي في ماليندي. وفي إنشاء هذا المصنع دليل كاف على اهتمام البرتغاليين بالتجارة الأفريقية على الساحل وفي الداخل. فقد كان هذا المصنع يستورد سلعًا مثل القطن والخرز من الهند، ويقوم بمبادلتها بسلع محلية مثل صمغ الكوبال والعنبر والعاج وألياف جوز الهند. كذلك كان القائد العسكري في ماليندي يقوم بدور مهم في تجارة كيلوا، وقد عيّن وكيلًا عنه في جزيرة مافيا، التي كانت لا تزال خاضعة للنفوذ السياسي لكيلوا، لتسلّم ألياف جوز الهند والقار.

ولا تقدم المصادر سوى معلومات مبتسرة للغاية عن الساحل السواحلي قبل مقدم الحملات التركية في أواخر القرن السادس عشر. ويبدو، بوجه عام، أن الظروف قد فرضت حلًّا سياسيًا واقتصاديًا وسطًا: فظلّت المدن السواحلية مستقلّة ما لم يقم تعارض في المصالح مع البرتغاليين، فإذا وجد هذا التعارض كان يجري الحدّ من التجارة لا القضاء عليها كلية[٢٧]. وقد عانت بعض المدن أكثر من غيرها. واستطاعت ممبسة أن تستردّ قوّتها، رغم ما حلّ بها من عقاب مدمّر، فقد وصفها الأب مونكالرو في عام ١٥٦٩ بأنها «كبيرة وآهلة بالسكان»[٢٨]. أما كيلوا فوجدها شبه مهجورة وإن كانت لا تزال تتّجر في العاج مع جزر القمر ومع الداخل.

ودخل في الميدان في ذلك الوقت عامل أشدّ صعوبة في تقدير تأثيره، إذا قارنّاه بتأثير البرتغاليين، وهو التحركات السكانية في أرض القارة وتأثيرها على المدن السواحلية. فالمصادر تتحدث عن صراع دار بين زنجبار وغزاة قادمين من أراضي القارة، وعن تحوّل

---

(٢٦) J. Strandes، ١٩٦٨، ص١٠٠.

(٢٧) C.R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠، ص١٨ و١٩.

(٢٨) R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣، ص١٣٦. وقد ذكر أن تجارة ممبسة مع المناطق الداخلية تساعد على تفسير صمودها واستعادتها لقوّتها: E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٤٥.

أجزاء من ماليندي إلى خرائب من جرّاء ضغوط السيجيجو[٢٩]: وكانت جيدي، فيما يقول ج. كيركمان[٣٠]، قد أخذت في الاضمحلال قبل مقدم القائد التركي، مير علي بك، وتهديده للوجود البرتغالي.

على أن البرتغاليين لم يثيروا لدى دخولهم عداء الحكام المسلمين المحليين فحسب، بل أثاروا كذلك حفيظة حكام الدولة الإسلامية الكبرى، أي دولة المماليك في مصر. وبهزيمة المماليك على أيدي العثمانيين في عام ١٥١٧، انتقلت قيادة الصراع ضد البرتغاليين الدخلاء إلى السلطان التركي في القسطنطينية. ووقعت عدة معارك بحرية بين البرتغاليين والأتراك على الساحل الغربي للهند وفي الخليج الفارسي، ثم حدث في عامي ١٥٧٠–١٥٧١ تمرّد في معقل البرتغاليين في هرمز التي دعا أهلها العثمانيين إلى نجدتهم.

ورغم القضاء على التمرّد، فقد كان مثالًا احتذاه آخرون مع استمرار الأساطيل التركية في ملاحقة البرتغاليين دوريًا. ووقعت أولى الغارات التركية في المنطقة المجاورة لماليندي حتى من قبل ظهور مير علي بك، فأثارت قلق البرتغاليين رغم أن تأثيرها كان محدودًا، وأشار الملك على نائبه في غوا بأن يضع حدًّا لسوء سلوك المسؤولين البرتغاليين في الساحل السواحيلي، الذي كان موضع شكوى الشيوخ السواحيليين. فقد خشي الملك أن يؤدّي ذلك إلى تشجيع هؤلاء الزعماء أو يضطرّهم إلى الاستنجاد بالأتراك ليحرّروا أنفسهم من نير البرتغاليين.

وكانت مخاوف لشبونة قائمة على أساس سليم. فعندما ظهر مير علي بك في عام ١٥٨٥، لقيت السفينة الشراعية الوحيدة التي جاء بها كما لقيت رسالته التحريرية ترحيبًا حارًّا من جميع المدن السواحيلية فيما بين مقديشيو وكيلوا باستثناء ماليندي. ورحل علي واعدًا بأن يعود ومعه قوة أكبر، بعد أن استولى على غنائم وأسر نحو خمسين جنديًا برتغاليًا في لامو. وردّ البرتغاليون على ذلك بشنّ حملة تأديبية شملت، بصفة خاصة، فازا وممبسة. وقد لقيت الحملة مقاومة شديدة في فازا، وأوقع أهلها خسائر كبيرة بالبرتغاليين قبل أن يتغلب هؤلاء عليهم، ويدمّروا مدينتهم ويقتادوا شيوخهم ليعرضوا على الجمهور في غوا. وقام سكان ممبسة بانسحاب تكتيكي حتى غادرها البرتغاليون، إلا أن المدينة تعرّضت للنهب.

وفي سنة ١٥٨٨ عاد مير علي بك، التزامًا بالوعد الذي قطعه، ومعه خمس سفن. ولقي مرة أخرى مساندة معظم المدن، باستثناء ماليندي التي قاومته مقاومة رمزية. وعندما بدأ القائد التركي في تنفيذ خطته لتحويل ممبسة إلى قاعدة تركية، ردّ البرتغاليون بتوجيه أسطول أكبر إلى شرق أفريقيا في يناير / كانون الثاني من عام ١٥٨٩.

وتوافق التهديد البرتغالي بالعقاب مع وصول الزيمبا، أكلة لحوم البشر، الذين هدّدوا

---

(٢٩) المرجع السابق. وقد اتضح أن وجود السيجيجو في المنطقة كان مفيدًا لأنه ساعد ماليندي على البقاء بعد هجوم الزيمبا.

(٣٠) اقتباس لـ Freeman-Grenville وارد في R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣، ص١٣٧.

ممبسة من أرض القارة على نحو ما هدّدوا كيلوا من قبل[٣١]. وبذلك وجد أبناء المدن ومحرّورهم الأتراك أنفسهم بين عدوين لا علاقة بينهما. وقد أدّى قيام البرتغاليين بتدمير الأسطول التركي إلى إتاحة الفرصة للزيمبا للوصول إلى الجزيرة حيث أطلقوا العنان للتخريب والتدمير. ولجأ حوالى مائتين من الأهالي ومن الأتراك إلى السفن البرتغالية التماسًا للأمان. وقد اتّجه الزيمبا بتهديدهم إلى الشمال ولم يوقفهم عن الاستمرار في التدمير غير السيجيجو الذين أنقذوا ماليندي من مصير مماثل. وفي هذه الأثناء أبحرت الحملة البرتغالية شمالًا وقامت بالانتقام من لامو لتأييدها للأتراك. واقتيد شيخها مع عدد من أعيانها إلى بيت حيث قطعت رؤوسهم في حضور سلاطين بيت وفازا وسيو عبرة لهم. كما هوجمت جزيرة ماندا المجاورة ونهبت عاصمتها تاكوا.

ومن الصعب تقدير ما كان لتهديد الزيمبا، شأن تهديد الأورومو من بعد، من إسهام في إفراغ بعض المدن السواحيلية من سكانها وفي تدهورها. فقد أفل نجم كيلوا في البداية ولكنها أخذت في استعادة وضعها رويدًا رويدًا بفضل إرادة أهلها، ووجود الوكيل التجاري للقائد البرتغالي المقيم في ممبسة، وظهور تجارة الياو قرب نهاية القرن السادس عشر[٣٢]. وبلغت ممبسة حدًّا من الضعف مكّن غريمتها القديمة، ماليندي، من الاستيلاء عليها بمساعدة السيجيجو. وبذلك انتهى في ممبسة حكم أسرة الشيرازي التي قاومت السيادة البرتغالية بصورة متصلة. وحلّت محلّها الأسرة الحاكمة لمنافستها اللدود، ماليندي، التي كوفئ حاكمها، السلطان أحمد، على ولائه المتصل للبرتغاليين. على أن التأثير الطويل المدى الذي ترتّب على انتقال القائد البرتغالي وحاميته إلى ممبسة، بصحبة البيت المالك في ماليندي، كان هو التدهور التدريجي لماليندي نفسها، الأمر الذي لم تتمكن من أن تتغلّب عليه حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٣٣].

والدور الذي لعبته كيليفي في ذلك الحين بين ممبسة وماليندي دور مثير للاهتمام رغم أن المصادر تميل إلى تجاهل منافستها لماليندي. ويقال إنه كانت هناك صلة قرابة تربط حكام ممبسة بحكام كيليفي. كما يبدو أن كيليفي حاربت ماليندي على حكم ممبسة بعد هجوم الزيمبا بقليل. وربّما كانت قد قامت بذلك على أساس علاقاتها الأسرية أو لمجرّد تحقيق طموحاتها. على أن العلاقات بين كيليفي وماليندي كانت، على أية حال، عدائية عشية استيلاء الأخيرة على ممبسة، إذ شكت ماليندي من غارات كيليفي ومناوشاتها. وقد أتاحت المعارك بينهما فرصة لماليندي لكي تضرب عصفورين بحجر واحد: إنهاء استفزازات كيليفي ومطالبتها بممبسة. ويبدو أن كيليفي عانت، بعد هذه الهزيمة، من تدهور لا رجعة فيه. وتدلّ الآثار الباقية إلى اليوم على وجود مدينة كانت تضمّ يومًا قصرًا وبيوتًا على قمة

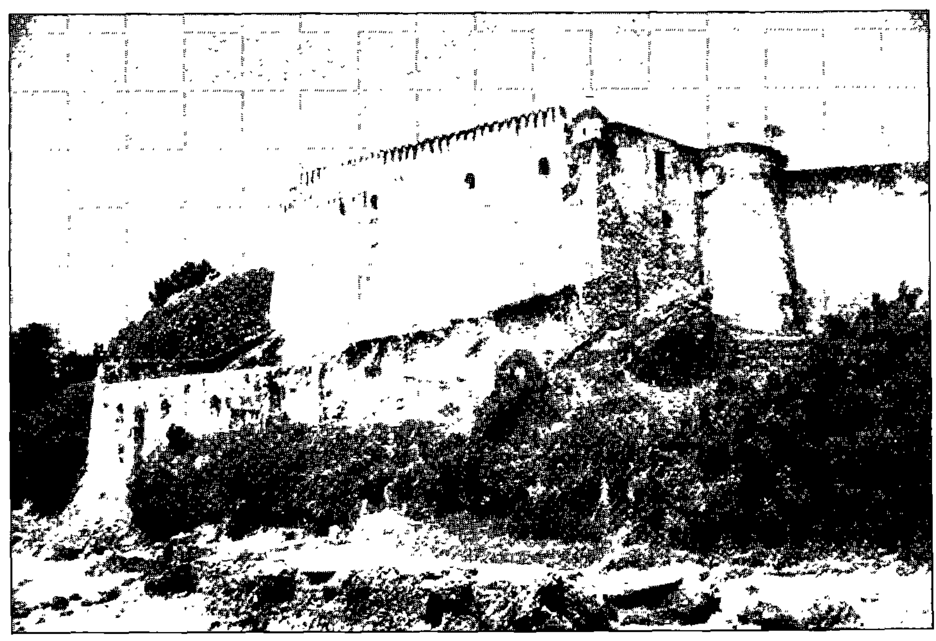
(٣١) كان الزيمبا أصلًا، كما ذكر من قبل، من محاربي اللوندو. وفي ثمانينات القرن السادس عشر قاد أحد زعمائهم ثورة رجاله على جيرانهم إلى الشرق. وفي حوالى عام ١٥٨٨ وصل جيشه المتزايد إلى كيلوا وذبح معظم سكانها وجعلها أطلالًا قبل أن يسير شمالًا إلى ممبسة. انظر كذلك J. dos Santos، ١٦٠٩، المجلد الأول، ص٦٥–٧١، و R. Avelot، ١٩١٢.

(٣٢) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص ٥٨–٦٢.

(٣٣) E.B. Martin، ١٩٧٣، ص٤٠ و٤١.

أحد التلال ومسجدًا به نقوش جميلة من آيات القرآن في فجوة المحراب، بينما كانت بقية المدينة تمتدّ أسفل هذا التل.

وقد برهنت الحملتان التركيتان على مدى ضراوة القبضة البرتغالية على الساحل السواحيلي. ومن أجل تعزيز هذه القبضة، والتصدّي بالتالي لتحديات المستقبل، قرّر البرتغاليون إنشاء قلعة في ممبسة ووضع حامية فيها. وقد أنشئ حصن يسوع سنتي **١٥٩٣** و**١٥٩٤** بمعرفة بنّائين من الهند وعمّال من ماليندي يعملون تحت إدارة مهندس معماري إيطالي[٣٤]. ووضعت هناك حامية قوامها مائة رجل تحت قيادة ضابط شملت دائرة اختصاصه المنطقة الممتدة ما بين براوة في الشمال إلى رأس دلغادو في الجنوب.



اللوحة ٢٥،٢: حصن يسوع الذي بناه البرتغاليون في ممبسة في ١٥٩٣–١٥٩٤.

إلا أن الإدارة البرتغالية بالرغم من وجودها القوي نسبيًا في ممبسة، لم تشهد تغييرات ذات بال في بقية الساحل السواحيلي. وظلّ الوجود البرتغالي في المناطق الأخرى في أدنى الحدود وكان دفع الجزية هو كل ما يريدونه من حكام المدن. وقد سهّلت حامية ممبسة للبرتغاليين التصدّي السريع لما يمكن أن يحدث من مقاومة أو تمرّدات. لكن قربها لم يكن يخيف الجميع. ففي سنة **١٦٠٣** مثلًا، قام حاكم بيت بتمرّد مسلّح أدّى إلى إدانته

(٣٤) انظر في تفاصيل المبنى C.R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠، ص٨٧–١١٧.

وإعدامه. لكن هذا العقاب الوحشي لم يحل دون قيام تحديات وتمرّدات جديدة في بيت وغيرها من المدن فيما بعد.

التشتّت البشري وإعادة الاستيطان على الساحل

وقعت عدة تطورات مهمة خلال القرن السابع عشر. وكان أحدها هو دخول الهولنديين والبريطانيين إلى المحيط الهندي لتحدّي البرتغاليين. وثانيها تدهور العلاقات بين البرتغاليين والحكام الجدد لممبسة، حلفائهم التقليديين. وثالثها التشتّت البشري وإعادة التوطين على الساحل، الأمر الذي أدّى إلى ظهور شعوب ومجموعات سكانية جديدة.

فقد أدّى تزايد الشعور بعدم الأمان، الذي نشأ أساسًا بسبب ضغط الأورمو، وربّما – إلى حدّ ما – بسبب التغيّرات المناخية، إلى انتقال مجموعات من السواحيليين من المدن الأقرب إلى الشمال إلى المدن الجنوبية. فاستقبلت جزيرة بمبا وممبسة مهاجرين من المراكز الشمالية واستقرّ على أرض الجزيرة إبان هذه الفترة، معظم أسلاف الأمم التسع (الميجي – كيندا) لممبسة. واضمحلت بعض المستوطنات الشمالية أو هجرت تمامًا، على حين تعزّزت مستوطنات غيرها في الجنوب كما ظهرت، إلى الشمال منها، مستوطنات جديدة على الساحل التنزاني عرفت، على سبيل المثال، باسم مريما[٣٥]. وتطوّرت فومبا كوو بدرجة أكبر خلال القرن السابع عشر لتكتسب هوية متميّزة.

ولا يقلّ عن ذلك أهمية انتشار مجموعات تطورت فيما بعد لتشكل شعوب الميجي – كينندا والبوكومو إلى جنوب شونغوايا (أو سينغوايا). ولا يجوز التحدّث عن شونغوايا كدولة أسطورية[٣٦]. فالأدلة ترجح أنها وجدت سواء كانت مستوطنة أو دولة. ويقدم التراث الشفهي للميجي – كيندا، وكذلك تراث الجماعات الناطقة بالسواحيلية مثل الباجوني، أدلة قوية على وجودها[٣٧]. ولم يدرس تطوّر الميجي – كيندا إلا مؤخرًا مما سدّ ثغرة مهمة في تاريخ الساحل[٣٨]. ويمكن القول بإيجاز إن جماعات مختلفة انتقلت جنوبًا من شونغوايا واستقرّت في قرى حصينة (ماكايا، والمفرد كايا) فوق التلال المطلة على المدن السواحيلية بين ماليندي وجنوب ممبسة مباشرة. ولعل التحصينات ساهمت في نمو هوية الجماعة وتضامنها. ومع الوقت أصبحت الماكايا أكثر من مجرد ملاذ آمن من تهديدات الأورومو ثم الماساي من بعدهم. فقد احتلّت مكانًا مهمًا في الحياة الاجتماعية الدينية للميجي – كيندا، استمرّ إلى ما بعد الأزمنة التي

(٣٥) G.S. Freeman-Grenville، ١٩٦٣، ص١٤٦–١٤٩.

(٣٦) R.F. Morton، ١٩٧٣.

(٣٧) J. de V. Allen، ١٩٧٧(ب)، انظر كذلك V.L. Grottanelli، ١٩٥٥ و١٩٧٥، الذي قال إن الموقع الأثري القريب من بور كافو الحديثة (ميناء ديرنفورد) هو شونغوايا التاريخية.

(٣٨) T.T. Spear، ١٩٧٤. الأمم التسع (الميجي – كيندا) هي: الديغو، والجيرياما، والراباعي، والريب، والكومبي، والكاوما، والدوروما، والشونيي، والجيبانا.

كان الناس يعيشون فيها في قرى حصينة. وقد طوّرت جماعات الميجي – كينندا علاقات تجارية وثقافية مع المدن السواحيلية المجاورة. فقد أقام الديغو والسيجيجو مثلًا علاقات اجتماعية ثقافية وعلاقات اقتصادية مع فومبا كوو[٣٩]. وأقامت كل كايا من كايات الميجي – كينندا رابطة اقتصادية وسياسية خاصة مع إحدى أمم ممبسة الاثنتي عشرة التي كانت قد استكملت استقرارها في المدينة بحلول القرن الثامن عشر.

النزاع البرتغالي – الممبسي

استمرّت العلاقات الودية بين البرتغاليين والسلطان أحمد حوالى ثلاث سنوات فقط بعد انتقال مقرّ حكومة السلطان إلى ممبسة. وسرعان ما أصبح من الواضح أن قائد ممبسة يتجاهل أوامر غوا بالإبقاء على علاقات طيبة مع حليفهم العجوز، كما أنه لم يعد يلتزم بالاتفاقات الإدارية والمالية التي عقدت معه. وشكا السلطان من العراقيل التي وضعت أمام تجارة ممبسة وملاحتها، كما أنه ناشد لشبونه، وهو أمر له مغزاه، إعفاء مدن أخرى من الجزية التي فرضت عليها بعد الحملات التركية. كما طلب كذلك الاعتراف به حاكمًا لبمبا التي يبدو أنه غزاها بقوّاته الخاصة، ولكن البرتغاليين كانوا يريدون أن يحكمها عميل لهم يقومون هم باختياره. وأعطيت بمبا أخيرًا للسلطان أحمد ولكن بالايجار فقط، وكان المقابل الذي يدفعه سنويًا لذلك هو ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ كيس من الأرز.

وبعد وفاة السلطان أحمد في سنة ١٦٠٩، وجد ابنه الحسن نفسه مشتبكًا في صراع مع القائد البرتغالي الجديد مانويل دي ميلو بيريرا، بشأن حقوقه وامتيازاته في ممبسة وبمبا. وأدّى المناخ المسموم القائم بينهما، الذي تدهور بفعل المكائد التي حاكها عم الحسن، بالسلطان إلى الالتجاء إلى عرباجا (الأرجح أنها راباعي) بدلًا من الخضوع لقرار من غوا بمحاكمته فيها. وفي البداية أجاره الموسونغولو[٤٠] إلا أنهم خانوه بعد ذلك وقتلوه بعد أن رشاهم البرتغاليون بقطع من القماش.

ولم تكن لشبونة طرفًا في هذه الخيانة وأصرّت، تعويضًا عن ذلك، على أن يصبح ابن الحسن، يوسف، حاكمًا بعد فترة تعليم في غوا. وعند وصول يوسف إلى غوا حمل على اعتناق المسيحية وتمّ تزويجه من زوجة برتغالية آسيوية. كما أنه خدم في القوات المسلّحة البرتغالية في الخليج الفارسي وبرز كجندي بارع في القتال والرماية. لكنه عندما أُعيد إلى ممبسة في سنة ١٦٣٠ ليصبح حاكمًا (باسمه المسيحي دوم جيرونيمو شينغوليا)، واجه مشكلات حادّة لأنه لم

---

(٣٩) انظر أ.إ. سالم، ١٩٧٣، الفصل الأول؛ و W.F. Mackay، ١٩٧٥.

(٤٠) أشارت المصادر البرتغالية إلى هذه الجماعة ولكن يبدو أنهم لم يستمرّوا إلى ما بعد عهد البرتغاليين. وربّما تكون قد استوعبتهم جماعات أخرى من المستوطنين من شونغوايا، لعلها تلك التي ينحدر منها الراباعي وهم جماعات الميجي – كيندا.

يلق قبولًا، لا من أهل ممبسة ولا من البرتغاليين. فقد استنكر أقرباؤه تغييره لعقيدته، ووجد نفسه منبوذًا من جانب الجماعة كلها. وفي الوقت نفسه لم يعامله المسؤولون البرتغاليون بالاحترام الواجب له أو يبدوا تقديرًا لخدماته للتاج البرتغالي.

وفي أغسطس / آب سنة ١٦٣١ حكم قطعًا القائد البرتغالي، بيدرو ليتاوو دي غامبوا، أن اعتياد يوسف أداء الشعائر الإسلامية للصلاة في مقبرة أبيه القتيل هو بمثابة تخل عن العقيدة المسيحية يقرب من الخيانة، وخطّط لإرساله إلى غوا ليحاكم فيها. وعلى غرار أبيه قرّر يوسف عدم الخضوع للمحاكمة، ولكنه على خلافه قرّر أن يحارب.

وكثيرًا ما رويت قصة اقتحام يوسف لحصن يسوع في ١٥ أغسطس / آب سنة ١٦٣١ أثناء احتفال البرتغاليين بعيد رفع السيدة العذراء إلى السماء، وذبحه لكل من كانوا فيه باستثناء قلة قليلة[٤١]. وقد رأى يوسف في عودته المأساوية للإسلام بداية للجهاد من أجل إخراج البرتغاليين من الساحل كله. على أن دعوته لم تلق آذانًا صاغية، شأنها شأن دعوة مير علي بك قبل ذلك ببضعة عقود، كما لم تلق ثورته مساندة من أية مدينة أخرى. إلا أنه استطاع مع ذلك، عندما جاءت الحملة الأولى التي أرسلت لمعاقبته في يناير / كانون الثاني سنة ١٦٣٢، أن يضطرّها هو وبضع مئات من أتباعه السواحيليين والأفريقيين إلى الانسحاب بعد تكبيدها خسائر فادحة. لكنه لم ينتظر قدوم حملة أخرى، إذ دفعه شعوره بالإحباط لعدم مساندة المدن الأخرى له عسكريًا، إلى السفر إلى الجزيرة العربية للحصول على الأرجح على مساعدة تركية.

ولما لم يتحقق له ذلك، عاد إلى شرق أفريقيا حيث أثار تمرّدات ساحلية صغيرة حتى وفاته في سنة ١٦٣٧. وكان أشدّ هذه التمرّدات ما وقع في أرخبيل لامو مما أدّى إلى توجيه حملة عقابية مطوّلة في سنة ١٦٣٦ وسنة ١٦٣٧ لإخضاع فازا، ولامو، وماندا، وبيت. ويسجّل نقش على بوّابة حصن يسوع يرجع إلى سنة ١٦٣٥ هذا الانتصار الذي أدّى إلى خضوع الساحل للتاج البرتغالي.

الدخلاء البريطانيون والهولنديون

كان المد في ذلك الوقت قد بدأ يتّجه إلى غير صالح البرتغاليين في المحيط الهندي. وكان ظهور الهولنديين والبريطانيين في المنطقة قد بدأ يسهم في تقليص الهيمنة البرتغالية عندما وقع التمرّد الذي قام به يوسف. وكان الهولنديون يشاركون منذ وقت طويل في التجارة الشرقية كوكلاء يقومون بشحن البضائع التي تجيء إلى لشبونة من المستعمرات إلى أجزاء أخرى من أوروبا. إلا أنه عندما اتّحدت إسبانيا والبرتغال في سنة ١٥٨٠، سعى الملك الإسباني إلى استبعاد الهولنديين الذين كانوا يكافحون منذ سنة ١٥٦٦ للتحرّر من السيطرة الإسبانية. وقد دفع ذلك الهولنديين إلى التصميم على الوصول إلى الشرق بمعزل عن إسبانيا والبرتغال، وبحلول

---

(٤١) انظر دراسة هذا الحادث في G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٨٠.

نهاية القرن السادس عشر كانت السفن الهولندية تتحدّى البرتغاليين في المحيط الهندي. وفي سنة ١٦٠٧ فرضت السفن الهولندية حصارًا على مدينة موزمبيق استمرّ عدة أشهر قبل أن يضطرّها تفشّي المرض إلى الانسحاب. لكنها كانت قد دخلت إلى المحيط الهندي مصمّمة على البقاء فيه.

وفي هذه الأثناء كان الانجليز يشنّون غارات قرصنة على السفن الإسبانية منذ سنة ١٥٨٠، حين جعلت الوحدة بين القوّتين الأيبيريتين من المصالح البرتغالية في المحيط الهندي أهدافًا مشروعة. وقبل نهاية القرن كانت السفن البريطانية قد دارت حول رأس الرجاء الصالح. وفي سنة ١٥٩١ رست إحداها في زنجبار قبل أن تواصل رحلتها إلى الهند، وفي سنة ١٦٠٨ رست سفينة أخرى في بمبا. ومنذ ذلك التاريخ كان البرتغاليون يحاربون حربًا خاسرة لإبعاد هؤلاء الأوروبيين الدخلاء. وكان الصراع يدور إلى حدّ كبير في الخليج الفارسي، وفي ساحل مالابار بالهند، وسري لانكا وأرخبيل الملايو. ولم يسع الهولنديون ولا البريطانيون إلى الحلول محل البرتغاليين باحتلال أية مدينة في شرق أفريقيا احتلالًا دائمًا. ولم يكن يقصد من التوقّف في زنجبار وبمبا إلا التزوّد بالمؤن والمياه فقط.

ومع ذلك فقد أدّت الغارات والملاحقة البريطانية الهولندية إلى إرهاق الموارد البرتغالية. وأفضت مشاركة الانجليز في القتال الدائر بين السكان المحليين وسادتهم البرتغاليين إلى ترجيح الكفّة ضد هؤلاء بصورة حاسمة. ومع مرور الوقت بدأت أصداء النكسات التي حدثت في الخليج الفارسي تصل إلى الساحل الشرقي لأفريقيا.

وبالرغم من أن انجلترا كانت في سلام مع إسبانيا والبرتغال ساعدت شاه فارس، في سنة ١٦٢٢، على طرد البرتغاليين من معقلهم الاستراتيجي في هرمز[٤٢]، ممّا حرم الدولة البرتغالية في الهند من مصدر دخلها الرئيسي. وسعيًا إلى تعويض هذه الخسارة هاجم البرتغاليون مسقط، وهي إحدى مدن الساحل العماني التي كانوا يسيطرون عليها منذ أوائل القرن السادس عشر ونهبوها كما فعلوا بكثير من المدن السواحيلية. وكانت مسقط هي النظير العماني لممبسة. وفي سنة ١٥٨٨، بعد قليل من الغارات التركية، شيّد البرتغاليون فيها حصنًا لاستخدامه قاعدة لاسترجاع هرمز، ونقطة ارتكاز للتجارة بين الهند والخليج الفارسي.

نهاية الحكم البرتغالي في شرق أفريقيا

بعد قليل من سقوط هرمز في أيدي الفرس، تسلّمت الحكم في المناطق الداخلية العمانية أسرة جديدة تميّزت بعلو الهمة والتصميم على تخليص البلاد من نير البرتغاليين. كانت تلك هي أسرة اليعربي التي أسّسها وكان أول إمام لها ناصر بن مرشد. وقد اضطرّ البرتغاليون نتيجة هزائمهم العسكرية، فيما بين سنة ١٦٤٠ وسنة ١٦٥٠، إلى هدم حصونهم والجلاء عن مسقط. واستخدم

(٤٢) S.B. Miles، ١٩١٩.

الحكام العمانيون، بعد سيطرتهم على ساحل بلادهم، الملّاحين المتمرّسين من أبناء البلاد لبناء قوة بحرية ذات بأس أخذت تتحدّى البرتغاليين فيما وراء الخليج. وكان من المحتّم أن تلفت الروابط التاريخية والاجتماعية والثقافية والتجارية أنظار الحكام من اليعربيين إلى شرق أفريقيا.

ومع إعادة الاستيلاء على ممبسة بعد تمرّد يوسف، قرّر البرتغاليون حكم المدينة حكمًا مباشرًا. وكانت التمرّدات، كما سبق أن أوضحنا، تقع بصفة منتظمة ولا سيّما في بيت التي يبدو أنها تسلمت قيادة الكفاح من أجل التحرير. والظاهر أن المدينة كانت قد دخلت حينذاك في عهد من الرخاء ممّا حدا بالبرتغاليين إلى إنشاء ديوان للجمارك بها في سنة ١٦٣٣. لكن تدخّل البرتغاليين في تجارة المدينة، التي جعلت بيت في نظرهم أكثر ثراء وقوة ممّا ينبغي، أدّى إلى تدهور العلاقات بينهما. وفي غضون ذلك لم تكن شكاوى مدن أخرى، مثل سيو وبمبا وأوتوندو، من سوء المعاملة، قد وصلت فقط إلى لشبونة بل أيضًا إلى حكام عمان الجدد الذين طلبت إليهم هذه المدن مساعدتها ضد البرتغاليين.

وقد أعقب ذلك فترة طويلة من الصراع خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر بين البرتغاليين والعرب العمانيين في مياه شرق أفريقيا. ففي سنة ١٦٥٢ هاجمت حملة عمانية، بتشجيع من الحكام المحليين، الموقع البرتغالي في زنجبار مما أدّى إلى مقتل عدد من البرتغاليين. وردّ البرتغاليون على ذلك بالإغارة على الجزيرة وطرد ملكتها وابنها، وحاكم أوتوندو، لرفضهم دفع الجزية وتشجيعهم العرب العمانيين. وفي سنة ١٦٦٠ رسا في ممبسة أسطول اشتركت في تكوينه عمان وبيت وقام بنهب الحي البرتغالي فيها دون أن يلقى، على ما يبدو، أية معارضة جدية. كما شنّ العمانيون غارات أخرى امتدّت جنوبًا حتى بلغت موزمبيق في سنة ١٦٦٩. وفي أغسطس / آب سنة ١٦٧٨، قاد نائب الملك البرتغالي بنفسه حملة كبرى ضد «بيت المتبجّحة». وقد انضمّ إليه حاكم فازا المجاورة التي كانت منغمسة إذ ذاك في مهاتراتها ومناوشاتها الدائمة مع بيت. وكان نجاح الحملة محدودًا إذ إنها اضطرّت إلى الانسحاب عند ظهور السفن العمانية في يناير / كانون الثاني سنة ١٦٧٩، لكنها كانت قد قبضت على حكام بيت وسيو ولامو وماندا الذين قطعت بعد ذلك رؤوسهم مع عديد من الأعيان الآخرين. على أن فقدان بيت لحاكمها لم يكبح جماحها مما أدّى إلى تعرّضها لحملة أخرى في سنة ١٦٨٧، حيث تمّ غزوها ونهبها، وقبض على حاكمها الجديد وأرسل إلى غوا ومعه إثنا عشر من مستشاريه.

وقد بذلت محاولة للتوصّل إلى اتفاق وسط يحتفظ بمقتضاه شيخ بيت بعرشه – بدلًا من استبدال عدوه حاكم فازا مكانه – مقابل قبوله للسيادة البرتغالية. إلا أن لشبونة رفضت هذا الاتفاق المؤقت الذي تمّ التوصّل إليه في غوا، حيث كان الملك البرتغالي يرغب في إنهاء استقلال بيت ومكافأة فازا على «ولائها الصريح»[٤٣]. لكن بيت كانت قد وقعت عندئذ في قبضة قوة عمانية، وفي يوم عيد الميلاد سنة ١٦٨٨ قتل حاكمها الأسير ومستشاروه عند محاولتهم الهروب من الأسر في بانجيم.

(٤٣) C.R. Boxer و C. de Azevedo، ١٩٦٠، ص٥١.

أوقفت الفتن الداخلية الغارات العمانية على المواقع البرتغالية في شرق أفريقيا لعدة سنوات. وقد استهدفت هذه الغارات، لدى استئنافها، بمبا التي كانت ممبسة تعتمد عليها للحصول على الغذاء والتي كان قد وقع فيها تمرّد ضد البرتغاليين. لكن البرتغاليين نجحوا في سنة ١٦٩٤ في القضاء على التمرّد وطرد العرب العمانيين.

إلا أن العام التالي شهد أكبر تحدّ من جانب عمان. ففي مارس / آذار ١٦٩٦، رست في ممبسة سبع سفن عمانية تحمل ثلاثة آلاف رجل وحاكم لامو، واحتلوا المدينة والجزيرة بسهولة ثم فرضوا الحصار على حصن يسوع. وقد طال الحصار أكثر من سنتين ونصف السنة حتى استسلمت القلعة أخيرًا في ديسمبر / كانون الأول سنة ١٦٩٨. ولم يبرهن ذلك فحسب على بطولة المدافعين الذين عاونهم حلفاء من ماليندي وفازا، بل كذلك على شدة عجز وجبن القادة البرتغاليين الذين كانوا يرسلون من حين إلى آخر للتخفيف عن المحاصرين في الحصن. ذلك أنهم دأبوا على الاكتفاء بإرسال المؤن إلى الحصن المحاصر دون أن يحاولوا مهاجمة محاصريه. وعندما أقنع العمانيون جيرانهم الميجي – كيندا بقطع الإمدادات عن المدافعين نالت من هؤلاء الأمراض وسوء التغذية. وحين وصلت الحملة من غوا في نوفمبر / تشرين الثاني سنة ١٦٩٨ تحمل أوامر بالاشتباك مع العدو، كان علم عمان الأحمر يرفرف بالفعل فوق الحصن.

وقد نجح البرتغاليون في العودة لفترة وجيزة إلى ممبسة فيما بين سنتَي ١٧٢٨ و١٧٢٩، منتهزين فرصة ضآلة الوجود العماني بعد سقوط ممبسة وخيبة أمل السواحليين في بعض المدن في العرب الذين كانوا، فيما يقال، يسيئون معاملة الأثرياء ويتدخّلون في التجارة المحلية. وربّما بولغ في مثل هذه التقارير في غوا من جانب الأعيان السواحيليين المخلوعين مثل أمير فازا. ولكن ليس هناك شك في أن حاكم بيت كان على خلاف مع الحامية العربية في مدينته. وعندما ثار قسم منها ضده، مؤيّدًا من العمانيين، انتهى به الأمر إلى طلب المساندة من غوا في أواخر سنة ١٧٢٧. ومن بيت تحرّكت الحملة البرتغالية ضد ممبسة حيث كانت الحامية العمانية في الحصن قد تمرّدت في غياب قائدها وطلبت العون من ملك بيت ضد الحاميات العربية الأخرى التي كانت تقوم بحراسة حصون أصغر في الجزيرة. واستسلم الحصن والمدينة للقوات البرتغالية – البيتية، واستُدعي حكام واسيني وفومبا وبانغاني ومتانغاتا وتانغا وزنجبار وبمبا إلى ممبسة لتجديد تعهّدهم بالولاء.

على أن عودة البرتغاليين والحلف بينهم وبين بيت لم يستمرّا طويلًا. فقد كان حاكم بيت متلهفًا على الحصول على المساعدة ضد الفريق المحلي المنافس له ومسانديه العرب مما جعله يسرف في تقديم وعود للبرتغال مثل دفع الجزية واحتكار تجارة العاج. ولكن لم تمضِ ستة أشهر إلا وكان ملك بيت يتّهم البرتغاليين بممارسة القهر من أجل احتكار العاج، ويشكو من قيود تجارية أخرى. وفي سنة ١٧٢٩ أقنع اشتباك مسلّح البرتغاليين أخيرًا بضرورة الانسحاب.

وكانت نذر المتاعب قد أخذت تتجمّع حينذاك في ممبسة. فقد هاجمت قوة مشتركة بين ممبسة والموسونغولو (أفارقة من داخل القارة) المواقع البرتغالية في المدينة بقيادة واحد من أعيان ممبسة كان قد ذهب من قبل إلى غوا لحث البرتغاليين على العودة، ثم حاصرت الحامية

الصغيرة المرابطة بالحصن. وفي نوفمبر / تشرين الثاني سنة ١٧٢٩، استسلمت الحامية التي أوشكت على الهلاك جوعًا وسمح لها بالإبحار إلى موزمبيق. وقد حذت مدن أخرى، منها زنجبار وبمبا ومافيا، حذو ممبسة فقتلت البرتغاليين أو طردتهم.

وعلى ذلك، كانت المدن السواحيلية هي المسؤولة عن الطرد النهائي للبرتغاليين. ولكن سرعان ما احتلّ العمانيون بيت وممبسة مرة أخرى ودخل الساحل السواحيلي عصرًا جديدًا من تاريخه.

وقد عزيت هزيمة البرتغاليين إلى عوامل شتّى: نظامهم الاستعماري الضعيف الذي تنقصه الكفاءة والاتّساق، وعدم القدرة على الحسم على المستوى الشخصي، والنزوات، وعدم كفاءة المسؤولين الرسميين وجشعهم حيث كان همّهم الأول هو ملء جيوبهم ممّا استعدى عليهم السكان السواحيليين المحليين في كثير من الأحيان، وقسوة التقلبات المناخية والأمراض التي أودت بحياة الكثيرين من السكان البرتغاليين المحدودين أصلًا، والصراع بين الفصائل المحلية الذي كان في كثير من الأحيان سيفًا ذا حدّين يعمل لصالح البرتغاليين تارةً ولغير صالحهم تارةً أخرى. وقبيل النهاية كانت الموارد البرتغالية قد أرهقت إرهاقًا بالغًا بحيث غدا من الصعب حشد قوة كافية. وآية ذلك أن غوا نفسها قد جرّدت تمامًا من قوّاتها الدفاعية، في محاولة أخيرة يائسة لشنّ حملة عسكرية لاستعادة موطئ قدم في شرق أفريقيا، جرت في يناير / كانون الثاني سنة ١٧٣٠ دون أن يكتب لها النجاح.

وقد وقعت هذه الأعمال الحربية في خضمّ تطورات سياسية واقتصادية وثقافية مهمة شهدتها المنطقة الساحلية. ففي الجزء الجنوبي من الساحل قامت تجارة مهمة بين الياو وكيلوا بدأت بالجلود والمصنوعات الحديدية والمنتجات الزراعية ولكنها شملت، قرب نهاية القرن السابع عشر، تجارة مزدهرة وجيّدة التنظيم في العاج[٤٤]. وقد تعرّضت هذه التجارة لنكسة مؤقتة في أوائل القرن الثامن عشر حين فقد البرتغاليون ممبسة التي كان قائدها قد اشترى قسمًا كبيرًا من صادرات كيلوا. ولم يتمكن خلفاؤهم العمانيون من توفير طلب كاف على هذه السلع أو على سلع المبادلة من الأقمشة والخرز، التي كانت كيلوا تحصل في مقابلها على العاج وعلى سلع أخرى من المناطق الداخلية. ونتيجة لذلك تحوّل عاج الياو عن كيلوا ليتّجه إلى موزمبيق. لكن مقدم أسرة البوسعيدي من عُمان في منتصف القرن الثامن عشر كان بشيرًا بعهد جديد من الانتعاش لكيلوا.

وفي الشمال كانت فومبا كوو قد وطدت مركزها، وتطبّعت الأسرة الشريفية الحاكمة فيها، أسرة باعلوي، بطابع أهل البلاد. فكان كل حاكم (ديوان) يتّخذ لنفسه لقبًا من ألقاب البانتو، كما كانت احتفالات تنصيبه تجمع بين طقوس البانتو والطقوس الإسلامية. وكان السيجيجو قد استقرّوا حول الولاية، كما فعل الديجو وهم أحد بطون الميجي – كيندا. ودخل كلاهما في علاقة وثيقة مع فومبا كوو فأرسوا بذلك أُسس اقتصادها وشاركوا في تنصيب حكامها وفي المنازعات حول خلافتهم خلال القرن الثامن عشر وما تلاه. وكان تأثير ديانة الأسر الشريفية حاسمًا في اعتناق أهل الساحل من الديجو والسيجيجو للإسلام، وإن كانوا قد

(٤٤) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص٦٣.



اللوحة ٣،٢٥: مزخرفة منحوتة، مصدرها مسجد في فومبا كوو.

احتفظوا مع ذلك ببعض جوانب معتقداتهم الدينية ومنها احتفالات الاستسقاء.

وفي أرخبيل لامو شهدت بيت أزهى عقودها خلال القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر، حيث تمتّعت بثراء بالغ ونفوذ كبير على أجزاء من الساحل تقع إلى جنوبها، ونهضت بدور رئيسي في تحرير الساحل. واعتمد رخاؤها على التجارة البحرية التي استغلتها حينما كانت مدن أخرى، مثل ماليندي وممبسة وكيلوا، تستردّ عافيتها بعد الهجمات التي تعرّضت لها من جانب شعوب داخلية مثل الزيمبا. بل إن بيت أقامت علاقات مربحة مع الأورومو الساعين للنهب حيث أمدّ هؤلاء المدينة بالجلود التي كانت تصدّرها، كما تاجرت في العاج المجلوب من داخل القارة[٤٥]. ويدل ما أمكن جمعه وحفظه من آثار الثقافة المادية على ما بلغته بيت من شأو عظيم في الرخاء والمعيشة المتحضّرة إبّان تلك الفترة. ولا تورد المصادر تفسيرًا شافيًا للتدهور السريع، على ما يبدو، الذي حاق بها في فترة ما خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

العنصر العماني في شرق أفريقيا

وهذا السقوط من ذرى عالية هو الذي يشكل موضوع واحدة من أشهر الملاحم (تينزي) في اللغة السواحلية، وهي ملحمة الانكشافي. وكان مؤلفها، عبد الله بن علي بن نذير، من أعضاء النخبة الشريفية في بيت. وكان أحد أجداده، وهو الشيخ أبو بكر بن سالم، وليًا مشهورًا

(٤٥) A. Nasir، ١٩٧٧، ص١٧ و١٨؛ J. de V. Allen، ١٩٧٤.

لمدينة عينات بحضرموت، وقد طلب إليه أحد حكام بيت في القرن السادس عشر أن يتوجّه إلى الله بالدعاء لتحرير المدينة من أعدائها – وإن كان ليس من الواضح هل كان هؤلاء من البرتغاليين أو من الأورومو. واستقرّ الأشراف وتكاثروا، واندمجوا مع السكان المحليين، واضطلعوا، مع أشراف لامو، بدور رئيسي في تطوير التقاليد الأدبية والدينية السواحيلية. وكان الأشراف المهاجرون من جنوب الجزيرة العربية هم الذين أدخلوا، حتى من قبل مجيء البرتغاليين، المذهب الشافعي الذي أخذت به الأغلبية الساحقة من سكان الساحل المسلمين.

وقد شكلت طرق تعليم الإسلام، والكتب المستخدمة لذلك، وتقديس الأولياء وتوقير الأشراف، وشكل القصيدة الشعرية ومضمونها، التراث الثقافي لهؤلاء المنتسبين إلى النبي محمد، الذين لم يستوطنوا أرخبيل لامو وحده، بل مناطق أخرى من الساحل أيضًا، وشكلوا الجزء الأكبر من نخبته الدينية. وبحلول القرن التاسع عشر:

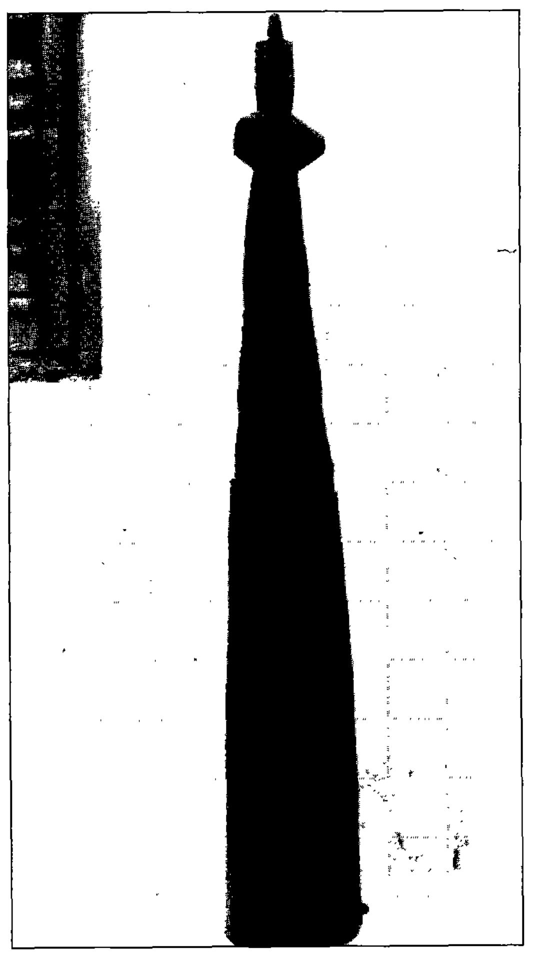
«كانت الاتصالات الثقافية تربط بين جنوب شبه الجزيرة العربية وبين ساحل البنادر، وتمتدّ جنوبًا على الساحل إلى موزمبيق والجزر الساحلية: أرخبيل لامو، وزنجبار، وبمبا، ومافيا، وجزر القمر. وقد ساعدت مدن حضرمية مثل عينات وتريم، كما ساعدت مكة والمدينة، وأحيانًا القاهرة واسطنبول، في تكوين العقلية المذهبية للعلماء المسلمين في شرق أفريقيا. وقد سافر طلّاب من مدن شرق أفريقيا إلى الحجاز وحضرموت، وأحيانًا إلى مصر لتلقّي العلم على أيدي علماء مشهورين. وكان الحصول على إجازة من أحد هؤلاء العلماء يؤهل الحاصل عليها لتعليم اللغة العربية وتفسير القرآن والحديث وتدريس الشريعة، سواء في أحد المساجد أو في بيته. وقد أفضى هذا النظام التعليمي إلى تكوين جماعة قوية من العلماء كان الحكام من آل بوسعيد يختارون قضاتهم من بينهم»[٤٦].

وكان للعنصر العماني، كما كان لتجارة الرقيق، إسهام له شأنه في عودة كيلوا إلى النهوض اقتصاديًا. فقد ظلّت تجارة الرقيق تسيطر، مع تجارة العاج، على التاريخ الاقتصادي للساحل الشرقي حقبة طويلة من القرن التاسع عشر. وكان العامل الأكبر في تنشيط هذه التجارة هو فرنسا، التي كان استيلاؤها على جزر مسكرين – ايل دو فرانس (موريشيوس) وايل دو بوربون (رينيون) – وتطويرها لها بعد سنة ١٧٣٥ إلى مستعمرات زراعية، بمثابة حافز قوي لكل من كيلوا وزنجبار لتوفّرا لها الرقيق. وقد اتّجه الفرنسيون في البداية إلى موزمبيق البرتغالية وإلى جزر كيريمبا للحصول منهما على الرقيق، حيث كان البرتغاليون حريصين على الحيلولة بين الفرنسيين وبين الاتّجار مباشرة في الرقيق والعاج مع الماكوا والياو والتجّار السواحيليين في أرض القارة.

لكن سطوة موزمبيق أخذت في الانحسار في منتصف القرن الثامن عشر، ويرجع ذلك – من ناحية – إلى المنازعات البرتغالية في المناطق الداخلية مع الماكوا، مما أدّى إلى إثارة الاضطراب في الطريق المؤدية إلى موزمبيق، ومن ناحية أخرى إلى التحدّي الذي كان يمثّله

---

(٤٦) أ.إ. سالم، ١٩٨٠، ص٨٨٥–٨٩١.



اللوحة ٢٥، ٤: المسلة الكبرى في موينيي مكوو، زنجبار.

التجّار السواحيليون، وكذلك التجّار العرب الذين زادوا من نشاطهم على الساحل بعد أن شدّد آل بوسعيد قبضة أسرتهم على عمان. وفي الوقت نفسه نمت الأموال التجارية الهندية في زنجبار، حيث عمد إلى تشجيعها الحكام العمانيون الجدد الذين كانوا قد جعلوا منها معقلهم الرئيسي على الساحل. وأصبحت كيلوا مرة أخرى مركزًا تجاريًا رئيسيًا يجتذب تجّار الرقيق والعاج من أرض القارة، مما أثار حفيظة البرتغاليين. على أن التدابير التي اتّخذت، العسكرية منها وغير العسكرية، من أجل القضاء على المنافسة التجارية للعرب السواحيليين، تلك المنافسة التي كانت تمثّل تهديدًا قاتلًا للعمود الفقري لاقتصاد موزمبيق، فشلت كلها في وقف تصاعد هذه المنافسة.

وفي حوالى عام ١٧٨٥ كانت موزمبيق قد فقدت سيطرتها على تجارة العاج في شرق أفريقيا ووسطها، رغم أنها ظلت منتعشة اعتمادًا على تجارة الرقيق، التي ازدهرت بفضل الطلب المتزايد من جانب المستعمرات الفرنسية في المحيط الهندي[٤٧]. وقد واجهت في ذلك منافسة من جانب مستوطنات السواحليين الموجودة على ساحل القارة، مثل مستوطنات الايبو، التي اتّجه إليها الفرنسيون بصورة متزايدة للحصول على الرقيق. كما أخذ تجّار الرقيق من الياو يتّجهون بصورة متزايدة إلى كيلوا لتصريف ما لديهم من عاج ورقيق، حيث أصبحت كيلوا سوقًا كبرى للسلع العمانية المستوردة من الهند، التي اشتدّ الطلب عليها مثل أقمشة سورات القطنية. وكانت عودة كيلوا إلى الظهور على هذا النحو المتنامي هي التي أدّت بالتاجر والمغامر الفرنسي، جان فنسان موريس، إلى توقيع معاهدة مع المدينة في سنة ١٧٧٦، تبيع بمقتضاها ألفًا من الرقيق كل عام إلى المستوطنين الفرنسيين في جزر مسكرين[٤٨]. وبحلول الثمانينات من القرن الثامن عشر كان هناك بالفعل ما يدل على وجود مشروعات تجارية رائدة قام بها السواحليون ومن والاهم من التجّار في الداخل وعبر بحيرة ملاوي. فقد كان هناك طريقان من الطرق الثلاثة الجديدة التي أنشئت حينذاك يؤدّيان إلى كيلوا والساحل السواحيلي بالالتفاف حول باغومويو، وهو ما يشهد على انتعاش الاقتصاد التجاري للساحل السواحيلي خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر[٤٩]. وقد فتحت طرق تجارية جديدة للاتصال بشعوب الساحل مثل البولووكا، والبيسا، والنغوندي.

ومما يدل على أن التجارة والربح كثيرًا ما كانا منفصلين عن السياسة أن العمانيين العرب كانوا يتاجرون مع كيلوا، رغم أن سلطانها كان شديد الحرص على الاحتفاظ باستقلاله عن عمان. على أنه ابتداء من سنة ١٧٨٤، قام الإمام الذي تمّ تنصيبه حديثًا في عمان، سعيد بن أحمد، بحملة عسكرية ليفرض إرادته على عدد من المدن الساحلية، بما فيها كيلوا التي كان عمّه سيف بن سعيد، قد استخدمها قاعدة له بعد أن شقّ عصا الطاعة عليه. ولم يتمكن سلطان كيلوا، حسن ابراهيم، الذي أصبح طاعنًا في السن من أن يقاوم إلا مقاومة رمزية. وقد اضطرّ إلى التخلّي عن سيادته وعن أكثر من نصف حصيلة المكوس للحاكم الأعلى العماني، وأن يقبل بوجود حاكم وحامية عمانيين. لكن هذه التطوّرات السياسية لم تؤدّ إلا إلى التوسّع في التجارة على ساحل كيلوا إذ إنها خلقت مزيدًا من الاستقرار وأدخلت مزيدًا من رؤوس الأموال الهندية لاستثمارها[٥٠]. ولا شك أن مسقط استفادت من هذه الترتيبات. فبحلول سنة ١٨٠٤ كان حاكم كيلوا العماني يرسل إلى سيّده الإمام ستة آلاف قرش كل عام، وزاد هذا المبلغ إلى الضعف على الأقل بحلول سنة ١٨١١[٥١]. وأمدّت زنجبار، التي كانت أكثر قواعد آل بوسعيد

---

(٤٧) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص١٢٧، الحاشية ٨.

(٤٨) فيما يتعلق بالتجارة الفرنسية في كيلوا، انظر G.S.P. Freeman-Grenville، ١٩٦٥.

(٤٩) E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص١٦١.

(٥٠) المرجع السابق، ص١٦٦.

(٥١) R. Oliver و G. Mathew، ١٩٦٣، ص١٥٦؛ E.A. Alpers، ١٩٧٥(أ)، ص١٧٧.

استقرارًا وولاءً ونفعًا لهم في شرق أفريقيا، الخزائن العمانية بما لا يقل عن أربعين ألف قرش في سنة ١٧٩٦، وحوالى ستين ألف قرش في سنة ١٨١١.

وعند انتهاء القرن كانت القيمة الاقتصادية للنقاط المحدودة، التي كان لآل بوسعيد العمانيين تمثيل فيها، قد أصبحت واضحة في نظرهم. وقد أسهم ذلك، كما أسهمت اعتبارات سياسية واستراتيجية أخرى، في السياسة التي اتّبعها سيد سعيد بن سلطان، (١٨٠٤–١٨٥٦) لتوسيع نفوذ أسرته على الساحل ثم اتخاذه زنجبار بعد ذلك عاصمة له[٥٢].

خاتمة

حدثت بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٨٠٠ تغييرات مهمة على الساحل. فقد عانت المدن السواحيلية التي كانت مستقلة من قبل من الاقتحام البرتغالي. وقد ساعدت صراعاتها وفتنها الداخلية التدخّل البرتغالي في بعض الأحيان، بالرغم من أن البرتغاليين وجدوا في بعض الأحوال أن تدخّلهم يشكّل عبئًا عليهم أكثر مما يجلبه من منفعة.

وكان الاحتلال البرتغالي عنيفًا وشرسًا، وكان مصممًا على أن يضرب المسلمين أينما وجدوا، وأن يستولي على أراضيهم وتجارتهم، بل وأن يفرض عليهم وعلى من يسمّون بالوثنيين في المنطقة اعتناق المسيحية. إلا أن التأثير الديني لم يحقّق في واقع الأمر نتائج تذكر. وفيما عدا استثناءات قليلة، مثل يوسف بن حسن، وبعض الخليلات، كان معظم المسلمين رافضين للمسيحية. والمؤكد أنه عند انتهاء الاحتلال البرتغالي لم يتبق أي أثر للمسيحية.

أما بالنسبة للسيطرة على التجارة والملاحة التجارية في المحيط الهندي، فلم تحقّق الجهود البرتغالية غير نجاح محدود. إذ استطاعت المدن السواحيلية أن تستمرّ إلى حدّ كبير في نشاطها التجاري، رغم أن القيود التي فرضها البرتغاليون، مثل الاحتكارات والتراخيص (carataze) أدّت إلى تقلّص التجارة إلى حد ما. وتعزى بعض التطورات مثل تدهور تجارة السوفالا في الذهب إلى طمع المسؤولين المحليين وعدم كفاءتهم. ورغم أن الساحل كان يعتبر في بداية الأمر ذا أهمية ثانوية بالنسبة للتجارة الآسيوية، فقد أدّى إلى إثراء المسؤولين البرتغاليين إن لم يكن التاج البرتغالي أيضًا.

وقد عرفت المدن السواحيلية خلال هذه الفترة مصائر متأرجحة. فقد كان صمود ممبسة هو الذي مكنها من استعادة قوّتها عدة مرّات بعد عقاب صارم من البرتغاليين. ولم تتلق كيلوا الضربات بالكفاءة نفسها. وقد استعادت قوتها قرب نهاية القرن الثامن عشر بفضل اتّجارها في الرقيق مع ايل دو فرانس. لكن هذا الإنتعاش كان قصير الأجل، إذ ما لبث صعود كيلوا كيفينجي، الواقعة على أرض القارة، أن أدّى إلى أفول نجمها في بداية القرن التاسع عشر. واختفت مدن ساحلية أخرى إلى الأبد أو تحوّلت إلى قرى. ومن الخطأ أن ينسب هذا التدهور

---

(٥٢) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد السادس، الفصل الثامن.

إلى أعمال البرتغاليين. وربّما كان الأقرب إلى الصواب عزوه إلى الضغوط البشرية، كتلك التي جاءت من الأورومو والزيمبا، والتغيّرات البيئية. والاستثناء الملحوظ في هذا التدهور العام هو بيت، التي بلغت أقصى درجات رخائها في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وهو ما قد يفسّر شدة حرص البرتغاليين على التمسّك بهذه الجزيرة. لكن بيت أخذت في التدهور من جديد في خواتيم القرن الثامن عشر كما سجّل ذلك شاعرها الكبير، سيد عبد الله، مؤلف سجلات «الانكشافي». ولا بدّ من مزيد من البحث للإجابة عن كثير من الأسئلة المتعلقة بهذه المدن السواحيلية وعن حجمها والعوامل التي أدّت إلى نموّها وتطوّرها ثم تدهورها من بعد.

الفصل السادس والعشرون

منطقة البحيرات الكبرى، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

ج.ب. وبستر و ب.أ. أوغوت و ج.ب. كريتيان

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية: من سنة ١٥٠٠ إلى حوالى سنة ١٨٥٠، ثم فترة الجفاف والمجاعات من سنة ١٥٨٠ إلى سنة ١٦٨٠، وأخيرًا، فترة نشوء الدول وتوسّعها من حوالى سنة ١٦٨٠ إلى سنة ١٨٠٠. فقبل سنة ١٥٨٠، كان الشاغل الأكبر للقسمين الجنوبي والأوسط من المنطقة هو دعم الدول الخالفة لأمبراطورية الباتشويزي، في حين أن الظاهرة المهمة في الشمال كانت التفاعل بين الأسر اللغوية على أثر دخول الشعوب الشرقية الناطقة بالنيلية إلى منطقة البحيرات الكبرى لأول مرة.

وغلبت على الفترة الثانية (حوالى ١٥٨٠ إلى ١٦٨٠) فترات الجفاف والمجاعات. كما شهدت المنطقة أثناءها أضخم حركة انتقال للشعوب منذ ألف سنة. فقد كانت هناك هجرات واسعة النطاق من منطقة بار، وتفرُّق شعب اللوو المقترن بمدينة بوبونغو، وغزوات ضخمة من جانب البانيورو نحو الجنوب بلغت بعض تفرعاتها كلًا من رواندا وأوسوكوما. وفي الشرق، اقترن الجفاف بظهور النيليين الشرقيين الأواسط وتفاعلهم مع شعوب سابقة لهم من بينهم اللوو، كما اقترن بتحركات سكانية كبيرة نحو الجنوب.

أما الفترة الثالثة (حوالى ١٦٨٠ إلى ١٨٠٠)، فقد انصبّ معظم الاهتمام أثناءها على تكاثر بنى الدول وتوسّعها. وقد بدأ ذلك بأزمة سلالية في أمبراطورية البونيورو أنذرت بتدهورها وكانت، من خلال البالوو، مسؤولة عن نشوء دول في المنطقة الممتدة من مرتفعات الألور إلى جبال الأشولي – كاراموجا، ومن خلال أمراء البانيورو، عن قيام سلسلة من الدول على طول الأراضي الحدودية الجنوبية. فنشأت دول النيانزا، واللوو، والباسوغا، والباكونزو، والكاكوا، والبانيانغوما والبابنزا جميعًا. وأسّست ثم تجزأت دولة المبورورو. وانتهت الفترة بنشوء وتوسّع بوغندا في المنطقة الوسطى ورواندا في الجنوب باعتبارهما «الدولتين العظميين» بمنطقة

البحيرات الكبرى، وفي الشمال، بارتسام الخطوط العريضة للتشكيلات الحديثة للكيانات الإثنية النيلية الشرقية الوسطى التي يذكر منها الإيتيسو، والجييه، واللوو الشرقيون، واللانغو أوميرو والكومام.

المناطق الشمالية والوسطى

نشوء الجماعات والمجتمعات الجديدة

قبل بداية القرن الحادي عشر، ربّما كانت شعوب السودان الأوسط هي الشعوب السائدة على كافة أرجاء منطقة البحيرات الكبرى. وكانت تلك الشعوب منقسمة إلى جماعات كثيرة يذكر منها أسلاف مجموعات اللندو والكيبو والمورو الإثنية، وكانت لفظة «الميورو» المصطلح الذي يطلقه اللوو على جميع هذه الشعوب الأصلية، وسوف يستخدم عندما تكون الهوية الإثنية لشعب من شعوب السودان الأوسط غير معروفة، وخاصة للتمييز بين شعوب المنطقة الأوائل وبين المادي الذين وفدوا في وقت لاحق وكانوا هم أيضًا من السودان الأوسط ومن أوائل سكان بار المعروفين. وكان معظم شعوب السودان الأوسط منظمين على أُسس قوامها التجزّؤ وحكم الشيوخ وكانوا زراعيين يبجّلون إلهًا من آلهة الأرض ويستخدمون أحجار المطر أو مزيجًا من الزيت والماء لاستنزال المطر. وكان لديهم نظام طوطمي معقّد ويدفنون موتاهم في قبور مجوّفة. وكانوا في معظمهم يعرفون لدى الوافدين المتأخرين كخبراء في تعدين الحديد وصهره وتشغيله. وبحلول سنة ١٥٠٠، كانوا قد استُوعبوا في ثقافة البانتو جنوبي مقسم نهري النيل والكيوغا وإن ظلّوا مع ذلك يسودون الشمال من مرتفعات ألور حتى جبال كاراموجا.

وفي مطلع القرن المذكور تناثر سكان الدوغ نام[١]، مهد اللوو النيليين، فانتقلت جماعة منهم إلى تيكيدي، وهاجرت جماعة منشقّة من تيكيدي إلى باكواك - باوير حيث استقرّت. ومن هذا القسم أتى العنصر اللغوي الرئيسي للألور والأبوور والبادهولا ولوو النيانزا وربّما لبابيتو بونيورو. ومن الدوغ نام، استقرّ قسم آخر في ويباك (رومبيك) انبثقت منه لهجات الشيلّوك والأشولي الغربيين وربّما أيضًا البالوو. وبحلول سنة ١٥٠٠ يرجّح أنه وجد فرق لغوي كبير بين المجموعتين. وفي مواطن اللوو الثلاثة، نشأ نوع من القيادة مقترن بطوطم ظبي الأجمة، وذلك قبل سنة ١٤٠٠ بزمن طويل[٢].

---

(١) انظر J.M. Onyango-ka-Odongo وآخرين، ١٩٧٦؛ A.M. Garry، ١٩٧٦؛ R.S. Herring، ١٩٧٦. انظر أيضًا R.S. Anywar، ١٩٥٤ (١٩٦٩)؛ L. Okech، ١٩٥٣ و١٩٦٨؛ J.P. Crazzolara، ١٩٥٠–١٩٥٤؛ V. Pelligrini، ١٩٦٣/١٩٧٢؛ A. Malandra، ١٩٤٧/١٩٧١.

(٢) انظر «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد الرابع، الفصل العشرين، اليونسكو.

وكرّست الفترة من حوالى ١٤٠٠ إلى ١٥٨٠ للدعم الداخلي للدول الخالفة[٣] وللمناورات الدبلوماسية بين كتلتي القوة العظيمتين، الباهندا والبابيتو. وكافأ الحكام الجدد معاونيهم بإعطائهم المناصب، واعترفوا بعدد من الحكام المحليين الذين يخصّ منهم بالذكر حاكما بويرا وبوياغا. وكانت هناك نزاعات قليلة على الخلافة. ونما في أوساط البابيتو إعجاب بالكويزي المغلوبين بلغ حد التبجيل، وكان ذلك مصدر خطر يهدّد الحكام الجدد.

وكان البابيتو والباهندا هما المتنافسين الرئيسيين على سلطة الهيمنة الشاملة. وتزعم الروايات أن كيتارا قدّم دعمًا عسكريًا إلى حاكم كيزيبا المحلي عندما حاول أحد الموهيما من بلاط بوغندا أن يطيح بذلك الحاكم. وغزت جيوش البانيورو بوغندا وقتلت ملك الموهيما ناكابنجه، وربّما ساعدت في أن يحلّ محله حاكم من جزر سسّه، وهو رجل من طوطم الأسد – النمر، طوطم سلالة الكنتو المبكرة. وعبر قسم مستاء من السلالة الجديدة في بوغندا نيانزا إلى الجنوب الغربي حيث قبلهم السكان الباتوندو حكامًا لهم بدافع من الخوف من توسّع الباهندا. وكان ذلك هو أساس عشيرة البابنزا وأساس طوطم الأسد – النمر[٤]. وقتل البانيورو الموهيما الطامح إلى عرش كيزيبا. وتقول الروايات فضلًا عن ذلك إن البانيورو شجّعوا عشيرة الباليزا على تأسيس بوهويجو وبوزيمبا (حوالى ١٥٢٣ إلى ١٥٥٠) كدولتين حاجزتين على حدودهم الجنوبية تدفعان عنهم الأخطار التي تهددهم بها دول الباهيما. كذلك أنزل البانيورو هزيمة ساحقة بنكوره وإن لم تتحقّق خططهم اللاحقة نتيجة لفرار جيشهم في اضطراب أثناء كسوف للشمس سنة ١٥٢٠.

وفي شمال مقسم نهري النيل والكيوغا، تتّسم سنة ١٥٠٠ بالأهمية نظرًا لاحتمال تزامنها مع أول ظهور رئيسي للقسم الشمالي من النيليين الشرقيين، أي مجموعة الباري من النيليين الشرقيين. فقد قيل إن هذا القسم الشمالي من النيليين الشرقيين تحرّكوا من ديارهم في الأراضي الحدية الإثيوبية[٥] في ثلاث موجات، ربّما تضمنت أولاها (حوالى ١٤٩٠–١٥١٧) بعض أسلاف الباجولو، والثانية (حوالى ١٥١٧–١٥٤٤) بعض أسلاف الباري – كاكوا –

(٣) تشمل الأعمال المنشورة عن موضوع الدول الخالفة J.W. Nyakatura، ١٩٤٧ و G.N. Uzoigwe، ١٩٧٣؛ P. Bikunya، ١٩٢٧؛ H.K. Karubanga، ١٩٤٩؛ J.W. Nyakatura، ١٩٧١؛ A.G. Katate و L. Kamugungunu، ١٩٥٣؛ K.N. Nganwa، ١٩٤٨؛ F.X. Lwamgira، ١٩٤٩ و E.R. Kamunhangire، ١٩٦٨؛ F.X. Lwamgira، مخطوط؛ H. Rehse، ١٩١٠ و Mrs. Denne، بدون تاريخ.

(٤) فيما يتعلق ببوغندا، انظر M.S.M. Kiwanuka، ١٩٧١؛ A. Kaggawa، ١٩٠٨ و١٩٤٩ و١٩٧١؛ M.B. Nsimbi، ١٩٥٦ و C.E.S. Kabuga، ١٩٦٣. وفيما يتعلق بالسوكوما انظر B. Itandala، ١٩٧٩.

(٥) لم تُجر بحوث مهمة بشأن هذه المجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين. ومع ذلك، انظر M. Loro، ١٩٧١ و J.B. Baba، ١٩٧٢. كذلك يعد L.F. Nalder، ١٩٣٧ مصدرًا مفيدًا؛ ومن المراجع المفيدة الأخرى: J.P. Crazzolara، ١٩٥٠–١٩٥٤، ص٣٣٧ و٣٤٢ و٣٤٣؛ و J.M. Onyango-ka-Odongo و J.B. Webster، ١٩٧٦، والمرجع الأخير فيما يتعلق بالتأريخ بوجه خاص. ومن جهة أخرى صدرت عدة أعمال بشأن المجموعات الوسطى من النيليين الشرقيين: J.E. Lamphear، ١٩٧٦، وآخر غير منشور؛ R.S. Herring، غير منشور.

كوكو، والثالثة (حوالى ١٥٤٤–١٥٧١) بعض أسلاف اللوتوهو. ومن المؤكد أن هذه الهجرات لم تكن متميّزة إحداها عن الأخرى وأن أناسًا من الهجرتين الثانية والثالثة قد أقاموا بيوتهم وسط الباجولو. وقد أُرّخت موجات الهجرة مؤقتًا بمعرفة الأجيال التي هاجم فيها النيليون الشرقيون من الشمال الشرقي تيكيدي. وبطبيعة الحال توجد على نطاق واسع شكوك بصدد دقة القائمة الملكية التيكيدية التي حسبت تلك التواريخ انطلاقًا منها، وباستثناء الموجة الثالثة – غزوة اللوتوهو – لا تتضمن روايات التيكيدي تحديدًا مؤكدًا للمهاجرين. ومن جهة أخرى، فإن هذا التقسيم يجد بعض التأييد فيما نشر من سلاسل نسب للمجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين. وكانت كل مجموعة تهاجم بدورها تيكيدي إلى أن فرّق اللوتوهو مستوطنة اللوو هذه.

وبالنظر إلى الحالة غير المتطورة للكتابات التاريخية عن المجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين، فمن الضروري أن ينظر إلى العرض التالي على أنه مؤقت للغاية. فبين جرف توركانا وجبال أغورو، يبدو أن المجموعة قد انشطرت إلى قسمين توجّه أحدهما غربًا عبر السودان الأوسط (ميورو ولوكويا) إلى النيل في منطقة بار موطن المادي، وتوجّه الثاني جنوبًا عبر كاراموجا حيث تسبّبوا في انسحاب الشعوب الكالنجينية من الجزء الشمالي من تلك المنطقة[٦]. وتشير الأدلة إلى أنهم جلبوا إلى شعوب السودان الأوسط ما كان لديهم من تنظيم قائم على السن، وطقوس إشعال النار، وإله السماء، والرمح والتُّرس، والرمح المقدّس لاستنزال المطر، والمعزقة الطويلة المستقيمة، ولباس الرأس المحكم. وفي مناطق كثيرة، يرجح أن تفاعلهم مع شعوب السودان الأوسط أدّى إلى تعزيز نظام الرئاسات، وأن لغتهم انتشرت باعتبارها لغة مشتركة.

وربّما كانت غزوات النيليين الشرقيين الثانية قد تأثرت بالأورومو الذين انتشروا من مسقط رأسهم شمالي بحيرة توركانا حوالى ١٥١٤–١٥٤٤ وهاجموا التيكيدي قرابة ذلك الوقت نفسه عندما بدأوا غزواتهم لجنوب إثيوبيا[٧]. ومن الممكن أن يكون أسلاف الكاكوا الحديثين قد انتقلوا في إطار هذه الهجرة. وترجع رواية الكاكوا إلى ميمي الذي كان يعيش في كابويتا (التي تقع الآن في بلاد التوبوسا). وتورد هذه الرواية نفسها سلسلة نسب إلى جاكي الذي كان يعيش في جبال الكوروبه إلى أقصى الغرب، التي كانت نقطة تفرّق لكثير من العشائر الحاكمة بين الباجولو والكاكوا. وأصبح جاكي سلفًا بطلًا للكاكوا. ويقرّ الكاكوا أيضًا بعلاقة تربطهم بطبقة فرعية من الايتيسو، ومن الممكن الاستشهاد على وجود مبكر للمجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين في شرق أوغندا بأدلة يذكر منها الصيغ المتنوعة لكلمة «كاكوا» المتداولة بين اللوو من شرق أشولي إلى غرب كينيا.

---

(٦) يورد J.E. Lamphear (غير منشور) روايات الجيبه عن الكالنجين وكذلك يناقش C. Ehret، ١٩٧١، انسحابهم.

(٧) يحدّد H.S. Lewis، ١٩٦٦، بداية انتقال الأورومو بالفترة ١٥٣٠–١٥٣٨، استنادًا إلى أدلة وثائقية. أما التاريخ ١٥١٧–١٥٤٤ فقد حسب استنادًا إلى سلسلة النسب الواردة في J.M. Onyango-ka-Odongo وآخرين، ١٩٧٦.

وأصبحت أرض البار منطقة اختلاط واسع النطاق بين النيليين الشرقيين والمادي. ومن المرجح أن تشكيلة متنوعة من أشكال القيادة المتوارثة قد تطورت وإن تمثّل الشكل المعتاد للقيادة لدى أولئك الذين ذهبوا إلى غرب النيل – الباجولو والكاكوا والكوكو – في قادة من النيليين الشرقيين وأتباع من المادي؛ أما الذين اتّجهوا في الجنوب الشرقي نحو أغورو فربّما كانوا نيليين شرقيين تحت قيادة من المادي أو من اللوو؛ وأخيرًا، أنشأ من بقوا في بار قيادة وراثية من مستنزلي الأمطار الذين يعود أصلهم إلى المادي وإن كانوا يتحدّثون بلهجة من لهجات النيليين الشرقيين. ويبدو أن المجتمعات الجديدة بين الباجولو والكاكوا والكوكو قد تبنّوا لغة نيلية شرقية وجمعوا بين إله السماء والرمح للنيليين الشرقيين وبين إله الأرض والقوس والسهم للسودانيين. كما يبدو أنهم هجروا التنظيم العمري للنيليين الشرقيين وتبنّوا ألبسة المادي وما كان لديهم من ممارسات الدفن وأحجار المطر. وكانت القيادة الدنيوية عادة نيلية شرقية في حين أن خبراء الطقوس كانوا من المادي. وكان الباجولو والكاكوا والكوكو سودانيين ثقافيًا ونيليين شرقيين لغويًا.

وكان اندماج الباري شبيهًا بذلك مع تأثير نيلي شرقي أقوى بعض الشيء. ومن المعالم البارزة لمجتمع الباري والكوكو أن طبقة العبيد *(dupi)* كانوا أحيانًا متميّزين بدنيًا عن طبقة الأحرار. وفي مجتمع الكاكوا والباجولو، كان الدوبي عملاء أكثر منهم عبيد أرض. ونظرًا إلى أن الدوبي كثيرًا ما كانوا مساعدين في طقوس استنزال المطر ومعدّنين وحدّادين معروفين، فربّما كانوا ينتمون أصلًا إلى الميورو لا إلى المادي، على افتراض أن المادي الحديثين، الذين يرد ذكرهم لأول مرة في روايات اللوو في وقت لاحق، كانوا أنفسهم خليطًا على الأقل من شعوب سودانية مختلفة، بما في ذلك المورو وربّما الميورو. وبالنسبة إلى اللوو، أصبح جميع شعوب السودان يدعون المادي وكانوا مشهورين بوصفهم صانعي أدوات حديدية. غير أن المادي ينكرون ذلك زاعمين أن صانعي الأدوات الحديدية كانوا هم الأهالي الأصليين الذين استقرّوا وسطهم، ويقصد بالأهالي الأصليين هنا الميورو والمورو واللندو والأوكيبو. ولا تزال الشعوب الثلاثة الأخيرة موجودة ويدّعون أنهم كانوا صانعي أدوات حديدية يحتلّون مكانة خاصة في مجتمع المادي[٨].

وكانت آخر غزوة للمجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين تقترن باللوتوهو في روايات لوو التيكيدي. فقد اكتسح اللوتوهو مستوطنة اللوو في تيكيدي وهرب الملك أوويني راك كوما (حوالى ١٥٤٤–١٥٧١) مع أكثرية رعيته إلى مستعمرة اللوو الشقيقة في باكواك – باوير. ويبدو أن الديدينغا والدونغوتونو – مورله قد قاوموا تلك الغزوات بالدفاع عن حصونهم التي أقاموها في المرتفعات. كما يبدو أن مجموعة الأوكاroوك بالسودان الأوسط قد أصبحوا من المتحدثين باللغة النيلية الشرقية تحت تأثير اللوتوهو. وخضع قسم من الأوكاروok – هم الكوريوك – للتأثير

(٨) لم تجمَع روايات من المادي في موطنهم بمنطقة بار. فقد أتت من منطقة أوغندا روايات المادي التي صادفناها. وفي كل مكان بمناطق النيليين الشرقيين والغربيين، كانت المعازق المقترنة بالمتحدثين بلغة السودانيين الأواسط، تعرف باسم معازق المادي.

اللغوي والثقافي، وأخيرًا للنفوذ السياسي. للوتوهو؛ وخضع قسم آخر منهم – الإيلوجير – لتأثيرهم اللغوي والثقافي، ولكن ليس لنفوذهم السياسي؛ في حين أن قسمًا ثالثًا هم اللوكويا – أو الأكسوريوك – ظلّوا منفصلين مع تبنيهم لغة حديث النيليين الشرقيين. ومهما كان ذلك هزيلًا كدليل على أن الأكسوريوك أصبحوا هم الأوكاroوك (عشيرة كبيرة من النيليين الشرقيين في أوغندا)، فإن هذا هو الاتجاه الذي تشير إليه الأدلة.

ويبدو أن اللوتوهو قد استوعبوا عشائر الأوكاroوك الصغيرة في أربع عشائر كبيرة من اللوتوهو وأدخلوا محظورات الأوكاroوك الطوطمية. كذلك أدخلوا طقس إشعال النار والتنظيم العمري وبنوا – ربّما بسبب الأوضاع غير الآمنة – قرى مكتظة بالسكان في منطقة كانت تتّسم من قبل بنمط استيطان متفرّق. وكان ذلك هو أقصى انتشار نحو الشرق للعشائر الطوطمية وأحجار المطر، ممّا قد يشير إلى الحد الشرقي لمستوطنة السودانيين الأواسط.

وفي حين أن مجموعة من اللوو الأوائل قد أجبرتهم إغارات النيليين الشرقيين على الانتقال إلى منطقة التيكيدي، تحرّكت مجموعة أخرى نحو الشمال إلى وياكو دوونغ في رومبيك. وفُضّت هذه المستوطنة فيما بعد، بين عامي ١٣٨٢–١٤١٨، وانتقلت المجموعة غربًا إلى نهر النيل لتأسيس مستوطنة نهرية. وانقسمت تلك المجموعة لاحقًا إلى مجموعتين اتّجهت إحداهما – الشيلوك الأوائل وحلفاؤهم – شمالًا لإنشاء مستوطنتهم (حوالى ١٤٩٠ و١٥١٧) بعد إلحاق الهزيمة بالفونغ، بينما تحرّك الباتيكو والباديبه جنوبًا من بار إلى باكواك – باوير. ويبدو أن غزوات اللوو لمنطقة بار قد حثّت البانييمور والآتياك والكوك – باغاك، بقيادة المادي، على الهجرة جنوبًا إلى منطقة جبل كيلاك. وفي باكواك – باوير، نشب صراع على السلطة بين المادي واللوو. وشاعت في رئاسة الآتياك نبوءة بأن إحدى بنات الأميرة، نييلاك (حوالى ١٥١٧–١٥٦٢)، ستقتل أباها الملك وتستولي على العرش. لذلك، سجن الملك ابنته، غير أن أحد اللوو التائهين (قيل في رواية إنه كينو، ملك باتيكو) أحبل نييلاك، وقتل ابنها منه، كما توقّعت النبوءة، الملك المادي. وربّما كان نتيجة لذلك أن ظهرت دولتان: أتّياك (أوكورو فيما بعد) بقيادة أحد اللوو وولد نييبير في سلالة ملوكها، وآتياك (أشولي) بقيادة أحد المادي. وحبكة قصة نييلاك حبكة مقولبة – وإن اختلفت الشخصيات من قصة لأخرى – لتفسير الإطاحة بالقيادة السودانية من جانب اللوو في الشمال، أو البانتو في الجنوب[٩].

وتكثّف الصراع بين المادي واللوو على الهيمنة في باكواك – باوير عندما دخلت أويني بمملكة التيكيدي أفواج كبيرة من المهاجرين اللوو. وفي عهد سلف أويني، أويني راك كوما، كان قد تأسّس بيت بابيرا الحاكم، على أيدي آبيرا، وهي فتاة من عامة الناطقين باللوو لأم من النيليين الشرقيين وأب تاجر من الميورو، وذلك نسب ملائم للمزيج الإثني الذي اتّسمت به

(٩) J.P. Crazzolara، ١٩٥٠–١٩٥٤، ص١٨٠–١٨٣؛ R.J. Ocamali، ١٩٧٠؛ A.W. Southal، ١٩٥٤؛ R.S. Anywar، ١٩٥٤؛ A. Malandra، ١٩٤٧/١٩٧١. ومن روايات البانتو المماثلة، رواية بوكوكو في Abakama نياكاتورا.

دولة البايبرا فيما بعد. ونُشِّىء أطفال آبيرا، الذين انتقلوا غربًا إلى نهر النيل، باعتبارهم ميورو في المقام الأول وقرّبوا إلى أنفسهم عددًا كبيرًا من المادي. وفي حوالي سنة **١٥٦٠**، قهر اللوتوهو تيكيدي التي فرّ سكانها مع ملكهم إلى باكواك - باوير. ولاذ آخرون بالتلال ثم عادوا لفترة مؤقتة بعد أن انسحب اللوتوهو. وكانت أهم الرئاسات التي انبثقت من اللوتوهو رئاسة بورانغا[١٠]. ويمكن إطلاق اسم اللوو الشرقيين على هذه المجموعة من اللوو التي تسلّل إليها عبر القرون مهاجرون جدد من آنيوا وغيرها من الأماكن، وأثر فيها كثيرًا النيليون الشرقيون. وقد شكلوا عنصرًا غالبًا من سكان شرقي أشولي، ولابوور، ونياكواي، ولانغو، وتركوا هم والنيليون الشرقيون أثرًا ملحوظًا على اللهجات المستخدمة في تلك المناطق.

فترة الجفاف والمجاعات

لم يُفلت أي جزء مهم من منطقة البحيرات الكبرى، بل ولا من شرقي أفريقيا الوسطى، من أضرار الكارثة المناخية التي تسبّبت في الجفاف وما ترتّب عليه من مجاعات في أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. فأثناء هذه الفترة، لم يكن معدل سقوط الأمطار عاديًا في المناطق الشمالية والوسطى إلا أثناء سنتين اثنتين. ومن المرجّح أن الجفاف بلغ أسوأه أثناء أربع فترات: **١٥٨٨-١٥٩٠** و**١٦٠١-١٦٠٢** و**١٦١٣** و**١٦١٧-١٦٢١**. وبلغ منسوب نهر النيل في صيف عام **١٦٢١** أدناه منذ عام **٦٢٢**، التاريخ الذي بدأ فيه حفظ سجلّاته. وتشير السجلات إلى أن المحاصيل أثناء الفترة برمّتها، لم يكن من الممكن أن تكون عادية إلا مرتين، وأنها فشلت تمامًا في إحدى عشرة سنة، وكانت ضعيفة أو فاشلة في أربع وعشرين سنة. فماذا كانت الخسائر في الأرواح البشرية وفي قواعد السلوك المتحضّر وفي كرامة الإنسان أثناء فترات الجفاف هذه.

وفي شمال أوغندا، أطلق على هذه الفترة بكاملها اسم الـ Nyarubanga (ومعناها في لغة اللوو «قضاء الله وقدره») نظرًا إلى أنها شهدت أفدح كارثة طبيعية طوال ما كانوا يتذكّرونه من تاريخهم. وقد انتهت بالمجاعة الكبرى التي حلّت في **١٦١٧-١٦٢١** واقترنت بوباء أتى على قطعان الماشية.

وتغصّ الروايات المتناقلة بأنباء شبح المجاعة الجماعية حيث تتّسم الأنباء الواردة من مصر بفظاعة شديدة. فقد أصبح أكل لحوم البشر ظاهرة مألوفة ومات جوعًا ما يقدّر بنصف سكان البلاد. وربّما كان ما ذكر عن مصر يصدق أيضًا على معظم أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيّما القسم الشمالي منها.

وإن كان الموت قد قضى على نصف السكان، فإن معظم الآخرين قد اضطرّوا إلى الهجرة أو الفرار نحو مناطق لجوء حيث تجمّعوا حول الأنهار والبحيرات على امتداد نهر النيل، وحول

---

(١٠) نتبع في ذلك رواية اللو كما يوردها J.M. Onyango-ka-Odongo وآخرون، ١٩٧٦. وهذه الرواية المهمة، التي تتناول في معظمها التاريخ المبكر للّوو، جديرة باهتمام نقدي يفوق كثيرًا ما حظيت به حتى الآن. فهي تشكل توازنًا مفيدًا مع روايات اللو المتناقلة التي عالجت في معظمها حتى عهد قريب تاريخ اللوو الغربيين.

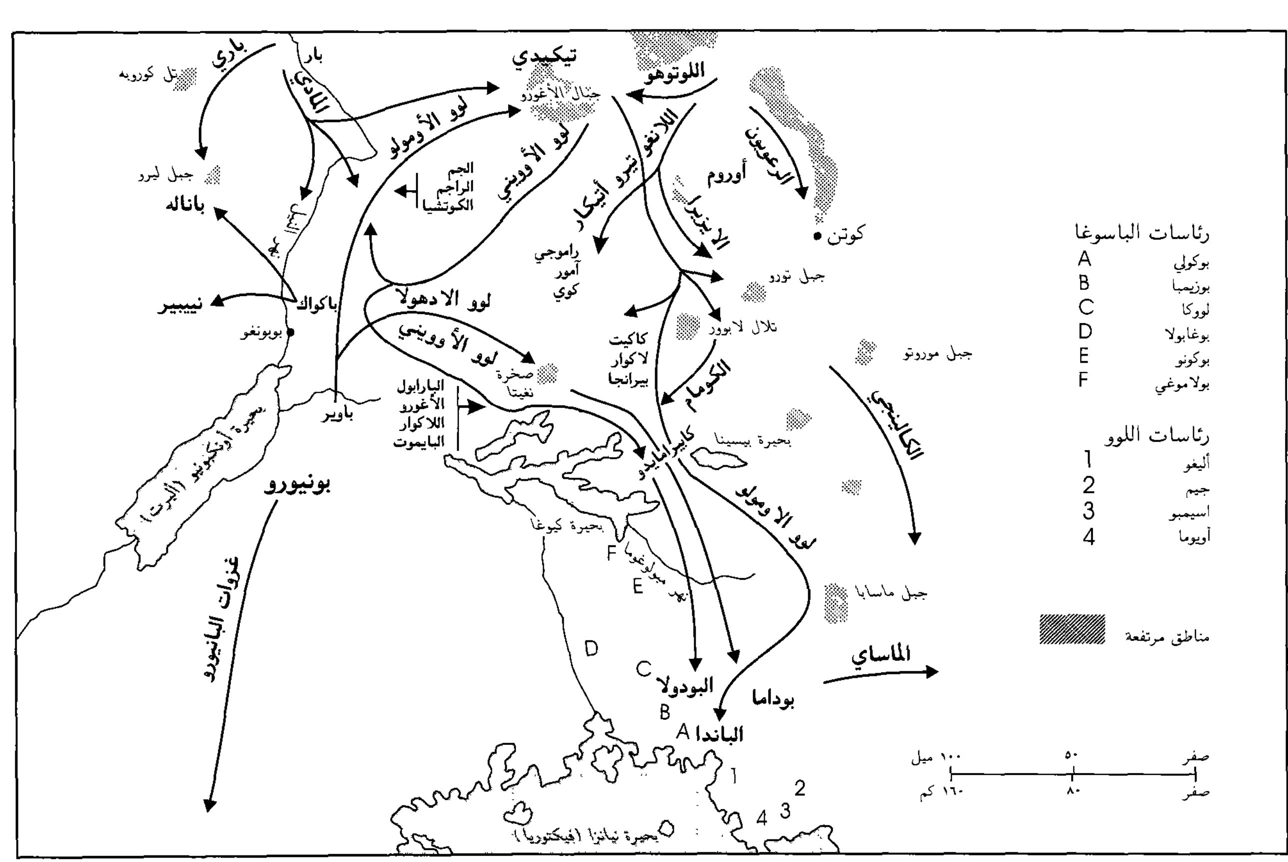
بحيرة فكتوريا وسلسلة البحيرات الممتدة نحو الجنوب إلى أفريقيا الوسطى. وتجمّعت عن أنباء الهجرة أثناء تلك الفترة اثنتا عشرة رواية تذكّر معظمها بالتحركات السريعة نحو الأنهار الكبيرة والبحيرات. وقد نظمت بعض الهجرات على أُسس عسكرية، ومنها غزو النكاندا لبلاد السُّكوما، وتحرُّك الـ «لوموكوديت» عبر بار، أو الغزوة التي شنّها البانيورو جنوبًا حتى بوزينغا على الأقل. كذلك تورد الروايات المتناقلة أنباء جفاف نهرَي آلبرت وفكتوريا، وكذلك جفاف خليج سميث الذي لا بدّ أن يكون قد أسفر عن انكماش شديد لبحيرة نيانزا.

وقد أعادت النياروبانغا تشكيل الجغرافيا الاثنية والسياسية لجانب كبير من منطقة البحيرات وربّما أيضًا لمنطقة أوسع من ذلك بكثير. ومن المرجّح أنها وجهت ضربة شديدة ومدمّرة إلى القيادة التي تأسّست على مبادئ السيطرة على القوى الخارقة للطبيعة وخاصة إلى أولئك الذين ادّعوا القدرة على استنزال المطر. وأدّت إلى نشوء قيادات جديدة كثيرًا ما قامت على أكتاف قادة الهجرة الذين كانت مهارتهم كرؤساء عسكريين وكمقاتلين وصيّادين سببًا في بقاء مجموعات كبيرة من الناس على قيد الحياة. وعندما انتهت المجاعة، أنشأ قادة الباقين على قيد الحياة وحدات سياسية جديدة في مناطق جديدة يرجّح أنها كانت خالية من السكان أو قليلة السكان أو – على أحسن الفروض – تفتقر إلى قيادة سياسية خاصة بها. وعلى ذلك فإن الروايات لم تدفع بأن الأرض كانت خالية من السكان لمجرد أن أبناء الوافدين الجدد أرادوا أن يدّعوا لأنفسهم ملكيتها، بل إنها كانت بالفعل خالية أو شبه خالية.

كما لم يكن من الغريب أنه عندما قدم الوافدون إلى منطقة بها سكان أطلق عليهم هؤلاء السكان صفة الصيّادين أو أن زعيم الوافدين الجدد كان هو نفسه صيّادًا. ذلك أن الحيوانات هاجرت هي الأخرى إلى مناطق اللجوء وكانت تتجمّع حول الحفر المائية الدائمة. وليس من الغريب آخر الأمر أن الروايات تعطي انطباعًا بأنه في حوالى سنة ١٦٠٠ سُجلت بداية جديدة. فمعظم الجماعات مرّت بعملية مزج إثني جديدة وبخبرة العيش في مكان جديد في ظلّ قيادة جديدة. ومجرّد أن الروايات السابقة لسنة ١٦٠٠ سطحية وغامضة لا يكفي سببًا لأن يفترض المؤرّخون أنها لا تعطي صورة صادقة عن الظروف السائدة، فالنياروبانغا محت الرويات ودمّرت آليات النقل التي تتميّز بها وربّما أيضًا معظم الشيوخ الذين كانوا يتولّون أمر تناقلها. ولما كانت النياروبانغا أسوأ كارثة مناخية في تاريخ منطقة البحيرات الكبرى، فسرعان ما أطلقت موجات متسارعة من الهجرة وحطمت دولًا وأطاحت بأسر حاكمة بل وهزّت أركان المجتمعات الرعوية التي كانت في الظروف العادية مهيّأة للتصدّي لفترات جفاف ممتدّة(١١).

وتسارعت الهجرة من بار كثيرًا أثناء النياروبانغا. فمادي الأوبيي، والبالابك، والباديبه، انتقلوا إلى أغورو؛ وكان الأتياك، والكوك – باغاك، والأليبا، واللاروبي، والبارابونغو، والأليرو، والبالارو من بين أولئك المادي الذين هرعوا أفواجًا إلى باكواك – باوير. وتحرّك الناطقون بالنيلية الغربية جنوبًا إلى تل كوروبه وجبل ليرو حيث ادّعت بعض الأسر الحاكمة

(١١) لاطلاع على مزيد من الشواهد على هذا الجفاف، انظر G.B. Webser، ١٩٧٩(ب).



الشكل ٢٦،١: النياروبانغا (الجفاف) وتجزّؤ اللوو، حوالى ١٥٧٠–١٧٢٠ (عن ج.ب. وبستر).

الانتماء إلى جاكي وأبنائه وأتباعه. ويضمّ هؤلاء أسر نيانجيليا وأوبوله وميديا الحاكمة (وكلهم ناطقون بالكاكوا)، وأسرتي بيميله وبارانغا (وهم ناطقون بالمادي). وتحرّكت جماعة منهم شرقًا نحو نهر النيل منشئة حزامًا من الناطقين بالنيلية الغربية فصل الموبو والميتا الماديين عن المادي الجنوبيين الذين عُرفوا فيما بعد باسم اللوغبارا.

وكان أثناء تلك الفترة أيضًا أن اكتسبت باكواك – باوير شهرتها بوصفها مركزًا رئيسيًا من مراكز تفرّق اللوو. فبالنظر إلى أن الناطقين باللوو كانوا يعيشون في هذه المنطقة منذ قبل تولّي البابيتو السلطة في بونيورو – كيتارا، ولأنهم ظلوا يناصرون البابيتو بعزم وإصرار، كان البابيتو يهتمّون بطبيعة الحال بما كان يجري هناك. وكان ذلك أمرًا مهمًا لأن المنطقة اجتذبت إليها أيضًا وافدين من غير اللوو قادمين من الشمال، رغب البابيتو في السيطرة عليهم. ولعلّ خير مثال يلخّص اهتمام البابيتو بهذه المنطقة هو قصة الأوموكاما كوا نيابونغو وداكا.

في وقت ما قرب بداية النياروبانغا، جمع كوا جيشه وعبر نيل فكتوريا (مستخدمًا على الأرجح سدًّا نباتيًا يعد دليلًا محتملًا على انخفاض مستوى المياه)، وحارب وقتل الملك المادي للكوك – باغاك الذين كانوا يؤلفون دويلة مهمة من غير اللوو بالمنطقة. ويبدو أنه عمد بعد ذلك إلى تعيين شخص آخر من المادي، آبوك، كان قد عاش في كيتارا، ليحكم كوك – باغاك تحت إشراف واحدة من ملكات البالوو تدعى داكا. ويبدو أنه بعمله ذلك كان يطمح إلى أكثر من مجرد إخضاع جار مشاغب؛ ذلك أن استخدام نساء الأسر المالكة وكيلات يعملن في إطار نظام إدارة غير مباشرة، كان إجراءً مميّزًا في أول نظام تنشئة سلالة البابيتو لإدارة المناطق القصية. وعلى الرغم من أن هذه السياسة كانت تكلّل بالنجاح عادة، فإنها قد أخفقت في هذه المرة، على الأقل من حيث أن ثلاثة من أبناء القائد المادي الأصلي قد انشقّوا لإقامة ثلاث دويلات هي باغاك وبابو وباوور. غير أن تأثيرها كان مهمًا مع ذلك نظرًا لأنها كفلت لكوا ووكلائه دورًا في تاريخ المنطقة أثناء النياروبانغا.

ويبدو واضحًا أن الجفاف قد حوّل باكواك – باوير إلى منطقة لجوء لخليط من الناس الجائعين اليائسين الذين يتحدثون لغات مختلفة وينتمون إلى ثقافات شتّى – بمن فيهم لوو الأويني من تيكيدي، والأومولو والبالوو من أهل البلاد، وأخلاط اللوو – المادي والمادي – النيليين الغربيين من بار. ويبدو أن تدفّق هؤلاء الناس قد دمّر مركز البالوو في شمالي النيل وزاد مسألة من سيضبط جماعات اللوو وغيرها من الجماعات هناك إلحاحًا عمّا كانت من قبل. وفي نهاية المطاف، أدّى ذلك بدوره إلى عراك بين كوا نيابونغو (ووكلائه) ونيبيبر. وقد وردت قصة هذا النزاع في رواية الرمح والخرزة. فإذا رئي الفيلة على أنهم من المادي، (نظرًا لأن آبوك هو طوطم الفيل) ورئي مين ليبك[١٢] على أنه داكا، أوضحت هذه الرواية كيف يسّرت داكا بلوغ

---

(١٢) تعني *Min Lyec* «ملكة الفيلة». وقد اتبع في هذا القسم نهج R.A. Sargent، ١٩٧٩. انظر أيضًا A. Apecu، ١٩٧٢. ونظرًا إلى أن تفاصيل رواية الرمح والخرزة قد نشرت مرات كثيرة وغدت معروفة على نطاق واسع، فقد حذفت من هذا النص.

نييبير أطماعه. واتّجه نييبير وتيفول (اللذان يمكن أن يرجع أصلهما إلى لوو بار) – وكان معظم أتباعهما من لوو الأويني والأومولو – نحو غرب النيل بعيدًا عن نطاق سلطة كوا، حيث ضرب نييبير بفأسه في المجرى الجاف لنهر النيل رمزًا للانفصال الأبدي. وأسّس نييبير، زعيم أتّياك، مملكة أوكورو الألورية، في حين أسّست تيفول دولة تجزأت إلى نييغندا وأنغال. ويبدو أن الجانب الأكبر من الأويني تحرّكوا في اتجاه الجنوب الشرقي مارّين ببحيرة كيوغا إلى معسكرات بودولا في شرقي بوسوغا. أما الأومولو، الذين أثارت تحركاتهم الجدل، فربّما رحلوا إلى أغورو ومن هناك وصلوا إلى المنطقة نفسها عبر كاراموجا.

ووفقًا لروايات الجونام، خلع بقية اللوو، بقيادة داكا، آبوك عن العرش وانقسمت دولة كوك إلى ثلاث دول. أولاها كوك راغم برئاسة كوا، ابن داكا من كوا نيابونغو، أصبحت أكبر دول الجونام غربي نهر النيل. والثانية كوك لابونغو شرقي نهر النيل، أسّسها كالادوا، ابن داكا من آبوك. أما الثالثة، كوك بالوو، فكانت تحت قيادة مادية في مجال نفوذ باوير وخاضعة لامرأة من أسرة مونيوروية مالكة[١٣]. وربّما كان نتيجة لتجزّؤ كوك على هذا النحو أن برز كاكير ليقود هجرة الباكويو جنوب بحيرة كيوغا إلى شمال بوسوغا في الجزء الأخير من القرن السابع عشر.

كذلك ربّما كان المؤسس اللووي لرئاسة اللوغبارا في تيريغو قد برز هو الآخر من التشتّت المنطلق من باكواك – باوير. فقد وصل باناله وابن أخيه راؤول إلى بلاد المادي في شرق نهر النيل وهما لا يملكان أي شيء. وكان باناله قد أبعد عن وطنه لأن المجاعة دفعته، شأنه شأن الكثيرين غيره أثناء تلك الفترة، إلى أكل لحم البشر. وكانت تساعده آنذاك امرأة مادية برصاء، وعندما اكتشفت العلاقة السرية التي تربط بينهما، اتّخذ أحد مجالس شيوخ المادي قرارًا مثيرًا للدهشة بقبوله قائدًا ومن ثمّ فقد أسّس تيريغو، أكبر رئاسات اللوغبارا أو المادي الجنوبيين. وفي ذلك الوقت كان جاكي وأبناؤه الطموحون بسبيلهم إلى بسط سلطانهم على المادي المجاورين، ومن الممكن أن يكون شيوخ المادي قد فضّلوا الباناله على أن يستوعبوا في جماعة جاكي الناطقين بالنيلية الشرقية[١٤]. وترتّب على قرارهم هذا الحفاظ على لغتهم وبقاؤهم في الأساس ماديين في ثقافتهم.

وقد أدّت النياروبانغا وتشتّت الرمح والخرزة في بوينغو إلى إطلاق ثلاث هجرات للّوو نحو الساحل الجنوبي الشرقي لبحيرة نيانزا، وهي منطقة سبق أن ارتادتها مجموعات ناطقة باللوو يذكر منها الجوكا جوك. وبارح كثير من عشائر الأدهولا باكواك – باوير ولحقوا بالأويني في كابيرامايدو. وكان آمور أحد قادتهم وظهرت عشيرة آمور في بادهولا في وقت لاحق ومعها طوطم الطبلة الملكية والرمح المقدس وظبي الأجمة. ويذكر من العشائر الأخرى المعروضة بين مجمّع الأدهولا عشيرة الراموغي (التي ربّما شكّلت جزءًا من مجمّع الجوكا جوك السابق)

---

(١٣) أخذ هنا بالتفسير الذي قدّمه R.A. Sargent، وهو تفسير شيّق وإن كان مثيرًا للجدل، وهو يروي عددًا من الأحداث التي كانت من قبل تعالج كل على حدة في الروايات المتناقلة للمادي والبانيورو واللوو.

(١٤) انظر O.J.E. Shiroya (a) and (b)، غير منشورين.

وعشيرة البووبو وأقرباؤهم الكوى. وكانت تربط هذه العشيرة الأخيرة صلة نسب مع أولوم بانيا، ثاني ملوك البووبو (من شعب الأشولي)، الذي قادهم إلى صخرة نغيتا حيث انفصل الكوى من مجموعة البووبو الرئيسية وانضمّوا إلى الأدهولا في مسيرتهم نحو الجنوب الشرقي. وسرعان ما تحركت مجموعتا الأدهولا والأويني جنوبًا للاستقرار في مخيّمات في بودولا في بوسوغا الشرقية. وقِيدَتْ مجموعة أخرى من العشائر – الجيم والراجيم والكوتشيا – التي كانت تشكّل جزءًا من مجموعة الأومولو وترجع أصولها الأولى إلى لوو السودان، خارج باكواك – باوير شمالًا وسارت على طول نهر النيل شرقًا إلى تيكيدي وجنوبًا عبر أوتوكه نحو جبل إلغون. ومن المحتمل أن الكاكيت واللاكوار والبيرانغا انضمّت إلى مجموعة الأومولو في الشرق. وربّما كانت البيرانغا فرعًا من عشيرة البورانغا الملكية نظرًا إلى أن كلتيهما كانتا تضمّان عددًا كبيرًا من خبراء الطقوس الذين كانوا يتلقّون وحي إلهة الأرض[١٥]. وعلى ذلك كان هناك نمو تدريجي للمستوطنين اللّوو في شرقي أوغندا، الذين تجمّعوا بعدئذ، ربّما مع وصول الفارّين من النياروبانغا، لكي يؤلفوا مجموعتين كبيرتين منفصلتين.

وبحلول سنة ١٦٠٠ كانت العشائر المستقرّة واللاجئة قد انضمّت بعضها إلى بعض لتشكّل أربع مجموعات كبيرة على الأقل: مجموعة الأومولو في مخيّمات الباندا؛ ومجموعة الأويني – الأدهولا في مخيّمات البوولا؛ وعشيرتين مقبلتين من الأدهولا (الراموغي واللاكوار) في غابات غربي بوداما؛ ومجموعة مقبلة من عشائر الباسوغا على نهر المبولوغوما الشمالي. وبين حوالى ١٥٩٨ و١٦٥٠ تفكّكت مخيّمات البودولا والباندا، افتراضًا بفعل الجفاف الشديد في عشرينات القرن السابع عشر قرب نهاية النياروبانغا. وتحرّكت الأويني عبر ساميا – بوغوي إلى منطقة أليغو في إقليم سيايا بغربي كينيا. ثم تلاها قسم من الأومولو حيث دخلت المجموعتان في نزاع. وكانت عشائر الأدهولا آخر من بارح مخيّمات البودولا للانضمام إلى إخوانهم في غربي بوداما.

ويذكر من بين أولئك الذين احتفظوا بلغتهم اللوو في غربي كينيا، الأليغو والجيم والكاديمو، الذين أسّسوا أيضًا رئاسات نتيجة فيما يبدو لما كانوا قد أحرزوه من تطوّر سياسي، ونظرًا كذلك إلى حاجتهم إلى نوع من البنية السياسية تساعدهم على تحقيق عملية استيعاب البانتو الذين سبقوهم إلى الاستقرار، ونظرًا أخيرًا إلى أنهم كثيرًا ما كانوا يتقاتلون ويقاتلون جيرانهم. غير أن أكثريتهم كانوا، شأنهم شأن البادهولا، قد استقرّوا في منطقة غير مسكونة واكتفوا بنظام سياسي لا زعامة فيه ولكنه أقرّ السلام فيما بين العشائر الإحدى والثلاثين. وساعدت في تعزيز الوحدة الإثنية أسطورة مؤدّاها أن جميع العشائر منحدرة من أبناء أدهولا وأحفاده، قائد هجرتهم من كابيرا مايدو إلى غربي بوداما[١٦]. وعلى ذلك فقد تمكن البادهولا،

(١٥) انظر J.M. Onyango-ka-Odongo وآخرين. ١٩٧٦؛ و R.S. Anywar، ١٩٥٩ (١٩٦٩) و B.A. Ogot، ١٩٦٧.

(١٦) انظر B.A. Ogot، ١٩٦٧.

على الرغم من أنهم كانوا يضمّون جماعات مثل الآمور الذين كانوا يملكون شعارات ملكية ويمكنهم أن يدعوا لأنفسهم الانحدار من أصل ملكي، من إيثار الاستغناء عن رئاسة تتزعمهم.

وارتاد البادهولا تدريجيًا أراضي إلى الجنوب وإلى الشرق من مستوطناتهم الأصلية. وقد اشتبكوا مع الباجيسو ثم أبرموا معهم اتفاق سلام دائم. وبعد حوالى سنة ١٦٥٠، حاربوا الماساي في منطقة تورورو فانسحب الماساي شرقًا وظلت تورورو منطقة مشاعًا إلى أن بدأ الايتيسو استيطانها في أواخر القرن الثامن عشر.

وانتقلت ثماني عشائر من مجمّعات الأويني والأومولو من مخيّمات البودولا إلى بوسوغا[١٧]. وكانوا جميعًا من طوطم ظبي الأجمة ويأخذون جميعًا بتقاليد رعوية وإن كان الأويني يأخذون أيضًا بتقاليد زراعية. وكانت العشائر الأوينية الأصل هي المودولا والنغوبي والنامنها والكيبيغا، والعشائر الأومولوية هي الباندها والواكولي والكيروجي والكيراندا. وفي بوسوغا، أصبحت عشائر حاكمة جميع عشائر الأويني وعشيرة الواكولي الأومولوية. ففرضت عشيرة المودولا سلطتها في بوكولي أولًا. وأنجبت المودولا موكاما الذي تحرّك غربًا عبر شمالي بوسوغا مجتذبًا إليه عددًا كبيرًا من الأتباع، والذي أسّس أبناؤه وأحفاده من عشيرة النغوبي رئاسات لووكا وبوزيمبا وبوغابولا. وأسّس فوج ثان من المهاجرين اللوو من مستوطنات مبولوغوما الشمالية رئاسات بوسيكي وبوكونو وبولاموجي. أما الأومولو فكانوا رعويين عازفين عن الاستيطان ولم تسُد منهم إلا عشيرة واحدة.

وأعقبت ذلك هجرات الباكويو من باوير جنوبي بحيرة كيوغا وتأسيسهم رئاستي باغويري وبوغايا. وحاول الباسوغا، سعيًا إلى اكتساب إحساس بالوحدة الإثنية، أن يجعلوا من موكاما قائدًا لجميع هذه الهجرات، أي أن يفعلوا به ما فعلته روايات البادهولا بأدهولا. وجمعت هجرات اللوو عددًا كبيرًا من الأتباع من خلال التزاوج وبالاستيلاء على الأضرحة الرئيسية التي أصبحت مراكز طقوس ومحاطّ زيارات ملكية. وحيثما توجّه اللوو سرعان ما كانوا يتكيّفون للطقوس والمؤسسات الدينية القائمة: لقد كانت قدرتهم على التكيّف الروحي واحدًا من أعظم مواطن قوتهم السياسية.

وبحلول سنة ١٧٥٠ كانت الدول التسع الرئيسية سالفة الذكر قد تأسست. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر كانت تلك الدول قد تجزّأت إلى قرابة ثلاثين دولة، سادت في نحو عشرين منها عشيرة النغوبي أو ظبي الأجمة. ولم تواجه تلك الدول التي ظلّت تحكم على أساس مبدأ خلافة الأبناء لآبائهم وتستخدم إداريين من بين عامة الناس، مثل لووكا وبوغابولو، حركات انفصال ولم تشهد سوى عدد قليل من الحروب الأهلية. أما الدول التي مارست التعاقب على الحكم بين الأخوة واستخدمت الأمراء الملكيين في شغل المناصب، فقد عانت من نزاعات متكررة على العرش وعدد كبير من الحروب الأهلية. فانشقّت بوزيمبا إلى ثماني دويلات مستقلة، وكل من بوسيكي وبوغويري إلى أربع دويلات، وبوكولي إلى دويلتين. ومارست

(١٧) انظر D.W. Cohen، ١٩٧٢.

بونيورو وبوغندا كلا نوعي الإدارة هاتين، وجنتا منهما نتائج مماثلة. وكانت الأسر الحاكمة التي استمسكت بمبادئ اللوو الأصلية أكثر استقرارًا من الأسر التي استسلمت لمبادئ وراثة الحكم التي كان رعاياها من البانتو يأخذون بها.

وقد شكلت النياروبانغا وتشتّت الرمح والخرزة المقترن بها مناسبة تاريخية بالغة الأهمية بالنسبة للوو نظرًا لأنها حدّدت توزيعهم الجغرافي الحديث. كذلك شجّعت النياروبانغا على الغزو الشامل الذي شنّه البانيورو على الجنوب الذي كان يسوده الباهيما والباتوتسي، كما شجّعت طبقات المزارعين على طرح السيادة التي كان يفرضها عليهم الرعويون. وتشكلت المرحلة الأولى من الغزو من حشود نهمة غير منظمة تتهافت على أكل أوراق الموز وسوق السرغم. وكان واضحًا أنهم لم يكونوا دعاة سياسة امبريالية رسمت في البلاط الملكي لكيتارا. بل إن المجاعة هي التي دفعت هذه الحشود إلى اكتساح المنطقة الجنوبية برمّتها وانتهى المطاف ببعضهم إلى الاستقرار في بوزينزا وبوروندي وما وراءهما، وحرّكوا بدورهم هجرات أخرى سارت بمحاذاة سلسلة البحيرات حتى وصلت إلى أفريقيا الوسطى.

ومع استمرار الجفاف تفشّى مرض من أمراض الماشية فقضى على القطعان الملكية في كيتارا. وكان ذلك حافزًا لكوا الثاني (وليس كوا نيابونغو) على قيادة جيوشه جنوبًا بقصد تجديد القطعان الملكية وتعزيز السلطة الامبريالية. وكان الرعويون هم الهدف الواضح للبانيورو والزراعيون الحلفاء الطبيعيين لكوا. وترد فيما يلي، بالقسم الذي يتناول الممالك الزراعية الرعوية بالجنوب، مناقشة للصراع الذي أعقب ذلك.

كذلك أدخلت النياروبانغا المجموعة الوسطى من النيليين الشرقيين إلى مسرح تاريخ البحيرات الكبرى[١٨]. فتاريخيًا، كانت هذه الجماعة، التي كانت مجموعة الكاريموجونغ – تيسو تشكّل الجزء المركزي من أفرادها، تنقسم إلى إيسيرا (زراعيين لديهم بعض القطعان) وكوتين رعويين (مربّي قطعان يمارسون قدرًا من الزراعة). وفي حين أن عناصر من الايسيرا والرعويين توجد في جميع شعوب المجموعة الوسطى من النيليين الشرقيين، فإن المجموعات الاثنية التي تنبثق أساسًا من الايسيرا، والتي تتشابه لهجاتها، هي الايتيسو والتوبوسا والدودوس، ومن الرعويين، الكاريموجونغ والجيبيه والتوركانا.

وعلاوة على ذلك فإن المجموعة الوسطى الحديثة من النيليين الشرقيين بأسرها تضمّ بين صفوفها عناصر من اللوو. ومن المشكلات التي تواجه المؤرّخ، تفسير السبب الذي من أجله – عندما تكون أسماء العشائر وتنظيماتها العمرية والطقسية ومواطنها قريبة الشّبه جدًا فيما بينها عند اللانغو أوميرو والأشولي الشرقيين والكومام والايتيسو – يصبح الثلاثة الأوائل ناطقين باللوو، بينما يصبح الأخيرون، الايتيسو، ناطقين بالنيلية بحلول سنة ١٨٣٠. وتنشأ مشكلة ثانية بصدد ثلاث

---

(١٨) J.E. Lamphear، غير منشور؛ R.S. Herring، ١٩٧٩؛ J.B. Webster وآخرون، ١٩٧٣؛ J.P. Crazzolora، ١٩٦٠؛ R. Ogwal، ١٩٦٩؛ J.A. Otima، غير منشور؛ H. Okalany، غير منشور؛ P. Odyomo، غير منشور؛ J. Weatherby، ١٩٧٩ وغير منشور (أ) و (ب).

مجموعات صغيرة يتحدّث أفرادها اللوو – الجوآبوور والجوآكوا والكومام – ويشبهون ثقافيًا المجموعة الوسطى من النيليين الشرقيين وحظوا بأكثر من نصيبهم من الاهتمام بسبب الأمل في أن يلقي تاريخهم بعض الضوء على لغز اللانغو أوميرو والايتيسو. وتتمثّل مشكلة ثالثة في مجموعة النيانغيا – النيانغيا والتيبيس (السور) والتيوسو والديدينغا – الذين يقطنون مناطق في شمال شرقي أوغندا. وتنتمي عشائر هذه المجموعة أصلًا بنسبة تكاد تبلغ **٩٠** في المائة إلى النيليين الشرقيين الأواسط أو إلى اللوو، غير أنهم يحافظون على لغة وثقافة جد متميزتين.

ويشكل الأوكاروووك (الايكاريبووك) عشيرة رئيسية من عشائر المجموعة الوسطى من النيليين الشرقيين. ويبدو، كما ذكر آنفًا، أن هذه العشيرة ظهرت في منطقة الأغورو عندما فرض اللوتوهو لغتهم وعاداتهم على إحدى جماعات المورو هي اللوكويا. وتعدّ الأغورو مركزًا مهمًا من مراكز تشتّت الإيسيرا – الأوميرو. وكان المهاجرون يحملون معهم أينما ذهبوا نصبًا تذكارية تحمل أسماء مواطنهم في الأغورو: الماغورو، والموكونغورو، والايتنغور، والنغورا، والبوكورا، والايغوريا.

وكانت الهجرات الرئيسية إلى الجنوب الشرقي التي قام بها اللوو بالاشتراك مع الأويني والأومولو تضمّ أعدادًا كبيرة من الايسيرا، وينطبق ذلك بوجه خاص على الأومولو الذين عبروا ممر أغورو – كاراموجا إلى الجنوب. وقد خلّف الأويني وراءهم جيوبًا من الناطقين باللوو فيما أصبح فيما بعد بلاد اللانغو أوميرو في أماك على الساحل الشمالي لبحيرة كيوغا وعلى مقربة من شلالات كاروما. وربّما كان كثير ممن وصفوا أنفسهم في نهاية الأمر بأنهم من الأومولو ذوي خلفيات نيلية شرقية. وكان الذين بلغوا غرب كينيا يعرفون لدى اللوو بأنهم من الأوميا، علمًا بأن اللوميا هو اسم واحدة من العشائر الأربع الكبرى للوتوهو، وبأن الأوِميا أنييما والأوِميا باكوا كانتا نصبتين تذكاريتين لهما في شرقي أشولي. وضمّت آخر موجة من المستوطنين تصل إلى سيايا أيضًا بعض المهاجرين من شرقي أوغندا، وكان أبرز هؤلاء هم الأويلا (العشيرة الغالبة بين الأيوما)، والماتار (العشيرة الغالبة بين الساكوا)، والبايوما (العشيرة الغالبة بين الوانغا)، وربّما كانوا جميعًا ايسيرا – أوميرو من الباكو الذين ينتمون إلى أصل إثيوبي.

وبالإضافة إلى الشعوب السودانية الأواسط والمجموعة الشمالية من النيليين الشرقيين، فإن الايسيرا كانوا يضمّون أيضًا عشائر تنتمي إلى أصل لووي أو إثيوبي. وعلاوة على اللوو الذين خلّفهم الأويني والأومولو وراءهم، كان هناك أيضًا الباقون على قيد الحياة من بورانغا تيكيدي. وعزّز هذه المجموعات مهاجرون يمكن إرجاع أصولهم إلى الآنيوا أو الباري، وإلى بار وباكواك – باوير. وكانت أهم مجموعات الباكواك – باوير هم الباتيكو والبايبرا والبالوو (الذين ترد مناقشتهم فيما بعد). وفضلًا عن ذلك، ربّما كان بعض المهاجرين الإثيوبيين قد دخلوا هذه المنطقة على أثر غزوة الأورومو[19].

(١٩) في رأينا أن هؤلاء المهاجرين «الإثيوبيين» ربّما ضمّوا أيضًا مجموعات الباكو في لانغو (قارن شعب الباكو في إثيوبيا)، وأناسًا من الأوبير في لانغو (قارن عشيرة اليوبير بين شعب الباكو)، والأورومو، وهو الاسم الصحيح لمن يعرفون بـ«الغالا». وليست هناك روايات متناقلة تربط هذه الجماعات صراحة بأثيوبيا وعلى ذلك فالربط بينهما من جانبنا يجب أن يعتبر فرضية غير نهائية على الإطلاق.

وأثناء القرنين السابع عشر والثامن عشر، استقرّت هذه الجماعات المهاجرة معًا وكوّنت مجموعات أكبر كانت تعرّف بمواطن إقامتها، وفي بعض الحالات يعزّز التعريف إلى حدٍّ ما بذكر هوية المجموعة. وكانت أكبر هذه المجموعات مجموعة الباكو في جييه الوسطى، ومجموعة الأوكيي (أو الميرو) في منطقة جبل موروتو – نهر أوماني ماني في كاراموجا الوسطى، ومجموعة الأبوور في تلال لابوور، ومجموعة الكومان في تيسو الغربية، وما يمكن أن تطلق عليه اسم مجموعة الأيووروبوم – ايتيسو في وسط كاراموجا وجنوبها. وكانت كل هذه المجموعات تضمّ أناسًا من اللوو ومن المجموعة الوسطى من النيليين الشرقيين، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة للغاية، وكان الازدواج اللغوي ظاهرة شائعة بحلول القرن الثامن عشر. وانفردت مجموعة الإيووروبوم – ايتيسو بأنها كانت فيما يبدو أقل المجموعات تماسكًا: فقد كان أفرادها يتحدثون بلغة نيلية شرقية وسطى و / أو بإحدى لغات الكالنجين، وكانت عناصر الإيووروبوم فيها تمتلك قطعانًا كبيرة من الماشية.

الرعويون والزرّاع

فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى، درج المؤرّخون والأنثروبولوجيون على تقسيم المجتمعات إلى قسمين محكمين هما الرعويون والزرّاع. وافترض أن أولئك وهؤلاء يشكلون فئتين اقتصاديتين متميزتين تنتمي إليهما جميع المجتمعات الموجودة بالمنطقة. لذلك بذلت محاولات لتحديد مجموعات إثنية معينة لكل منها أنشطة اقتصادية خاصة. ويعدّ ذلك مغالاة في التبسيط لوضع اتّسم بدرجة بالغة من التعقّد والدينامية والميوعة. ففي شمال أوغندا وشرقها مثلًا كانت العلاقة بين الزرّاع والرعاة تتطوّر طوال الفترة التي نحن بصددها. وعلى ذلك بذلت محاولات كثيرة من جانب كل المجموعات – الزرّاع والرعويين وممارسي الزراعة المختلطة وصيّادي السمك والصيّادين وجامعي الثمار – من أجل تحسين اقتصاداتهم، وتكوين مجتمعات مستقرّة أو – عندما يؤثرون الهجرة أو يجبرون عليها – من أجل تخطيط رشيد لتحركاتهم. وكانت التحرّكات السكانية هذه وغيرها من التنقّلات تجمع عشوائيًا بين مجموعات كثيرًا ما كانت تختلف اختلافًا بيّنًا من حيث أفكارها وممارساتها الاجتماعية – السياسية والاقتصادية والدينية. وترتّب على ذلك أن الناس كانوا يجبرون على الاختلاط والتوفيق بين تراثاتهم الثقافية إن هم شاؤوا تكوين مجتمعات مستقرّة. وطوال الفترة المذكورة كانت جماعات لغوية مختلفة من الزرّاع والرعويين تندمج فيما بينها مؤلّفة مجموعات جديدة على درجة معقولة من التكامل. وكان معظم هذه التوليفات الثقافية تشكّل أساس المجموعات الإثنية الجديدة التي ظهرت في المنطقة أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ونورد فيما يلي بضعة أمثلة لتوضيح طبيعة هذا التحوّل الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن عددًا قليلًا من مجموعات الرعويين المنتمين إلى النيليين الشرقيين الأواسط ربّما كانوا قد انضمّوا إلى الايسيرا في تاريخ مبكر[٢٠]، ومن أن آخرين

(٢٠) انظر R.S. Herring، ١٩٧٤.

(اللوكوريكيتاك) مكثوا في دودوث أثناء هجرتهم من السودان، فإن الأكثرية استقرّت في منطقة جبل كوتن – تلال ماغوس بشمال شرقي كاراموجا. ويبدو أن شعب الكوتن – ماغوس هذا (كما كانوا يسمَّوْن) كانوا قد اتّخذوا بالفعل منحًى رعويًا قبل أن يفدوا إلى الجنوب. ومن ثم فإنهم في حين دخلوا كاراموجا باعتبارهم لاجئين لا يمتلكون قطعانًا، سرعان ما طوّروا اقتصادًا مختلطًا قوامه الرعي وفلاحة الأرض والقنص وجمع الثمار، وأفضل تكيّفًا لمناخ هذه المنطقة من اقتصادات المجموعات الأكثر اشتغالًا بالزراعة. واتّضحت نتيجة ذلك بين سنتي ١٦٨٠ و١٨٣٠ عندما انتقلت مجموعات الكوتن – ماغوس إلى مواطنهم الحديثة ولحقت بهم المجموعات الزراعية وأخذت باقتصادهم أو تقهقرت غربًا.

وقد بدأت هذه العملية قرابة الفترة ١٦٨٠–١٧٥٠ مع توسّع الرعويين في أربعة اتجاهات: فانتشرت مجموعة النغيمونيا على طول نهر التاراش وكوّنت نواة التوركانا؛ وتحرّكت مجموعة أخرى، الكورواكول، غربًا إلى نهر اللونغيرو وأجبرت كثيرًا من مجموعات الباكو على مبارحة جيبه وأصبحت أهم شطر في مجتمع جيبه؛ واتّجهت المجموعة الثالثة، التي تألفت من بعض الكاريموجونغ والدودوس المقبلين، جنوبًا إلى نهر الآبوله؛ أما المجموعة الرابعة، النغيكورا، فقد هاجرت شمالًا إلى دودوث (حيث كوّنت نواة التوبوسا). وربّما كانت المراحل الأخيرة من هذه العملية قد تأثرت بجفاف حلّ في عشرينات القرن الثامن عشر وأسفر عن مجاعة «النيامديره» نظرًا لأن روايات الزرّاع تشير إلى أن الكثيرين منهم بارحوا جيبه ولابوور بسبب المجاعة وانتقلوا إلى أشولي الشرقية وإلى لانغو بمنطقة صخرة النغيتا. وعندئذ عادت بعض الجماعات في أشولي الشرقية أدراجها وعاودت الاستقرار في شمالي وسط جيبه حيث لحقت في النهاية بالكورواكول وكوّنت شطر الرنغِن في الجيبه.

واستقرّ الوضع عندئذ بعضًا من الوقت، ولكن الضغط على الأراضي في بعض المناطق التي يسيطر عليها الرعويون مع فترات الجفاف أثناء ثمانينات القرن الثامن عشر وثلاثينات القرن التاسع عشر قد تضافر على إطلاق هذه التحركات مرة أخرى. واندفع معظم مجموعات الآبوور والباكو في لابوور غربًا إلى لانغو، وفي حالات قليلة، جنوبًا إلى تيسو (حيث انضمّ بعضهم إلى مجموعة الكومان). وبالمثل بارح كثير من الأشخاص المنتمين إلى مجموعة الاوكيي كاراموجا الوسطى إلى نياكواي ولابوور ولانغو وتيسو الشمالية، بينما انتقل كثير من المجموعات الزراعية في كاراموجا الجنوبية عبر منطقة الماغورو إلى تيسو الوسطى والجنوبية[٢١]. وانضمّ إلى السور آخرون من كلتا المنطقتين. وكانت معظم المجموعات التي انتقلت إلى نياكواي ولابوور وأشولي الشرقية ولانغو تتحدّث بلغتين على الأقل من لهجات اللوو، وبالنظر إلى أنهم انضمّوا جميعًا إلى متحدثين باللوو أو انضمّ هؤلاء إليهم من مناطق أقصى إلى الغرب، فإن هذه المجموعات أصبحت تتحدّث باللوو.

---

(٢١) وفقًا للروايات المتناقلة، تعني «كاريموجونغ» «الشيوخ الذين خلّفهم الراحلون» الذين خشوا أن يكون شبّانهم قد قتلوا فقالوا للرسل «إبحثوا عن قبورهم (atesin) ومن ثم لفظة «Teso». وعلى حين أن معظم فئات الأعمار يطلق عليها أسماء حيوانات فإن كانغاراك تعني «أولئك الذين يُقْدِمون».

ويصدق مثل ذلك على الذين انضمّوا إلى الكومام[٢٢]. غير أن الذين ذهبوا إلى تيسو كان بينهم عدد أقل من الناطقين باللوو وهكذا أصبح الإيتيسو شعبًا يتحدث النيلية الشرقية.

وتسارع هذا التدفّق غربًا من جانب الزرّاع اللاجئين، وخاصة في مراحله الأخيرة، نتيجة لاستئناف التوسّع من جانب الرعويين. وفي ثمانينات القرن الثامن عشر انتقلت مجموعات الدودوس الأوائل على نهر الأبوله شمالًا إلى دودوث حيث تضافروا هم واللوكوريكيتوك على إرغام مجتمع التوبوسا هناك على الانتقال شمالًا إلى مواطنهم الحالية. واستوعب الدودوس والتوبوسا الرعويون كلاهما عددًا من جماعات الإيسيرا ومن ثم أخذوا باقتصاد أكثر اتّجاهًا نحو الزراعة من اقتصاد إخوانهم الجنوبيين. ثم تضافر الكورواكول وجييه الرِنغِن في عشرينات القرن التاسع عشر على تدمير مجتمع محلي كبير من الزراعيين، البوييت، الذين كانوا يعيشون على شواطئ نهر الكابوبتا. وأخيرًا، وأثناء الفترة نفسها، اندفع الكاريموجونغ الأوائل جنوبًا إلى مواطن بقايا مجموعات الأوكيبي والايتيسو – ايووروبوم، وعمدوا إما إلى استيعابهم في مجتمعاتهم أو إرغامهم على المبارحة. وفي حالة شعب الإيووروبوم، اقتضى ذلك اللجوء إلى قدر كبير من العنف، ربّما لأنهم كان لديهم قطعان كبيرة من الماشية وكانوا بالتالي منافسين مباشرين لمجموعات الكوتن – ماغوس. وفي كلتا الحالتين سرّعت تلك التطورات وجفاف ثلاثينات القرن التاسع عشر الهجرات الواسعة النطاق من هذه المنطقة إلى الغرب.

وتقدّم حالة بونيور – كيتارا مثالًا أوضح مما سبق على العلاقة المتبادلة بين الرعويين والزرّاع. وتؤكد الدراسة التي أعدّها إدوارد آي. شتاينهارت على وجود «ارتباط وثيق بين الجفاف / المجاعة وبين التوسّع الرعوي وتبدّل مواقع الأراضي الزراعية وتكوّن الدول في كيتارا وسبخاتها الجنوبية»[٢٣]. فبين حوالى ١٧٦٠ و١٧٨٣ استولت بوغندا على مراعٍ قيّمة كان البونيورو يمتلكونها في كوكي وبويرا والسبخات الجنوبية للكيتارا. كذلك فإن الاستقلال المتزايد للمجتمعات الرعوية في نكوره وبوهويجو وبوزيمبا زاد من حصر دولة البونيورو في أراض زراعية في معظمها. وترتّب على ذلك تسرّب رعويي كيتارا إلى سلالة البيتو وإلى الأراضي الزراعية. واستقرّ الرعويون بين الزرّاع واندمجوا فيهم ليكوّنوا مجتمعات مركبة جديدة. وظهر نظام طبقي جديد تطوّرت تدريجيًا على أساسه بنية جديدة للدولة. وحلّت الأرض محلّ القطعان كدعامة للسلطة السياسية وحشدت النخبة الرئاسية الجديدة من بين الباهوما المستقرّين وأعضاء عشيرة البيتو والزرّاع البايرو. وتزاوجت تلك المجموعات الثلاث على نطاق واسع وأنجبت الرؤساء وأصحاب الأراضي الذين كانوا يجمعون الضرائب من رعاياهم لصالح الملك (omukama). فكما كتب شتاينهارت، تكوّنت تدريجيًا في القرن الثامن عشر دولة نيورو جديدة «قائمة على نشوء مجتمع من المزارعين الخاضعين الذين يدفعون ضرائب»[٢٤].

---

(٢٢) J.E. Ekadu، ١٩٦١ و١٩٧١. وللاطلاع على دراسة تحليلية، انظر A.B. Eilu، ١٩٧٦؛ و D.H. Okalany، لم ينشر؛ و J.B. Webster، لم ينشر (أ).

(٢٣) E.I. Steinhart، ١٩٨١، ص١٣٢.

(٢٤) المرجع السابق، ص١٣٥.

المؤسسات الاجتماعية والسياسية

لم تكن اللغة والاقتصاد وحدهما هما اللذين ميّزا الرعويين من جماعات الايسيرا أو ميّزا أولئك وهؤلاء من الناطقين باللوو. فقد ارتقى الرعويون بمنظماتهم العمرية إلى مستوى الكمال كأدوات للضبط القائم على حكم الشيوخ، فأصبحت المؤسسات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في مجتمعاتهم. كذلك وجدت تلك المنظمات، وإن كان في صورة منقوصة، بين مجتمعات الايسيرا والمجتمعات التي تأثرت بهم. فكانت المؤسسات الاجتماعية والسياسية الرئيسية في هذه المجتمعات الأخيرة تجمّعات طقسية متعددة العشائر تسمّى *etogo* في اللانغو و *otheme* (مفردها *othen*) في اللابور، و *itemwan* (مفردها *etem*) في التيسو والكومام – وكانت تستخدم في فضّ النزاعات وأداء الطقوس الدينية. وقد اشتدّت قوة هذه المؤسسات كلّما زاد اختلاط أصول مجموعات العشائر[٢٥].

وفي المزيج الإثني الثقافي شمالي مقسم أنهار النيل – الكيوغا – البيسينا، كانت الرئاسة الوراثية فكرة لوويه. وبالنظر إلى أن معظم اللوو الشرقيين كانوا من أصل نيلي شرقي أو متأثرين بشدة بأفكار النيليين الشرقيين، فإن هذا النوع من الزعامة الوراثية قوبل بالرفض من جانب الكثيرين وبالمعارضة من جانب المسنين. ومع ذلك فقد كان له تأثير على المؤسسات السياسية لا لكثير من الجماعات الناطقة باللوو فحسب، بل أيضًا لجماعات الايسيرا، وبتأثير من هؤلاء، على جماعات يذكر منها الجيبه والدودوس. وبين الناطقين باللوو، كان يوجد لدى من انقادوا لرؤساء ميل إلى الانتقال إلى أشولي الشرقية حيث عُزّزت أفكارهم عندما وصلت إلى هناك بعض جماعات البالوو بين ١٦٨٠ و١٧٦٠. غير أن الأشولي الشرقيين ظلّوا، حتى في ذلك الوقت، على درجة من التميّز جعلت اللوو الغربيين يعتبرونهم من اللانغو لا من اللوو حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي لابور ولانغو ونياكواي وكومام، رفض الناس عمومًا فكرة الرئاسة الوراثية وآثروا عليها الزعامة الطقسية القائمة على حكم الشيوخ.

غير أن هذا لا يعني أن هذه الجماعات لم تعهد إلى زعماء أفراد أحيانًا بقدر كبير من السلطة العلمانية. فالروايات الشفهية المتناقلة تعطي انطباعًا بأن القرنين الثامن عشر والتاسع عشر شهدا زيادة ملحوظة في الحروب فيما بين اللوو الشرقيين والنيليين الشرقيين الأواسط. وأدّى هذا بدوره إلى زيادة نفوذ القادة الحربيين ومجالسهم وكذلك نفوذ الجيل الأحدث سنًا على حساب جيل الشيوخ، علمًا بأن الشباب والشيخوخة كان يمكن أن يوجد بينهما حدّ فاصل في هذه المجتمعات القائمة على التنظيم العمري. وعلى ذلك فقد كوّن القادة الحربيون الأقوياء في اللانغو اتحادات عسكرية كنفدرالية استخدموها في الاستيلاء على أوطانهم والهجوم على جيرانهم وحشد جيوش مرتزقة حاربت في بونيورو وتورو وبوغندا. وتكوّنت اتحادات كنفدرالية أخرى في تيسو الشمالية وسيلي (جبل إلغون) وكومام وبادهولا حيث كان الزعماء عرّافين

(٢٥) للاطلاع على المنظمات العمرية لدى الجيبه، انظر J.E. Lamphear، ١٩٧٩؛ وللاطلاع على شرح لـ *etem*، انظر D.H. Okalany، لم ينشر.

(emuron) يبدو أن دورهم كان قد أخذ عن شعوب الكالنجين ربّما عن طريق الأووروبوم. وقد حقّق هؤلاء الأشخاص، بالنظر إلى دورهم العسكري الحاسم، نفوذًا سياسيًا قويًا وإن لم يستطع أحد منهم أن يحقّق لأسرته مركزًا رئاسيًا. وهكذا فإن مؤسسة الـ emuron أوجدت مركز قوة وتحدٍّ آخر للمجلس الحربي ولحكم الشيوخ، وإن لم يتسنَّ الجمع بينها وبين الرئاسة.

والايتيسو الذين استقرّوا في «فخذ البقرة» – وهي منطقة بالغة الخصوبة في نغورا وكومي والإقليمين المستعمرين منها سيريري وسوروتي الجنوبية – كانوا قريبي الشّبه جدًا من الإيسيرا الأصليين. فلم يكن لديهم أي تنظيم عمري أو etem أو emuron طقسي. وكانوا يعتمدون في اندماجهم على ثلاث عشائر كبرى – الأتيكوك ولايكاريبووك والايراراك – كوسيلة لتحقيق تماسكهم الاجتماعي. أما الايتيسو الشماليون وأولئك الذين كانوا يقطنون بوكيديا، فكانوا يملكون كل هذه المؤسسات المذكورة بالنظر إلى أنهم كانوا أكثر امتزاجًا في أصولهم. وكثيرًا ما كانت الهجرات تنظّم فيما بينهم بمعرفة الـ etem، حيث كانت تقطن تيسو الغربية ثلاث عشائر أطلقت واحدة منها – الايسولاتا – اسمها على إقليم سوروتي. وتسرّب كثير من الايتيسو في مناطق البانتو واللوو إلى الجنوب بحثًا عن الأرض أو كمرتزقة يلقون ترحيبًا خاصًا في بعض دول البوسوغا التي كانت تستخدمهم في مواجهة الضغط العسكري والسياسي الذي تمارسه بوغندا. ففي بوغويره مثلًا، استقرّ المستوطنون الايتيسو الأوائل، بقيادة لاكي من عشيرة إيراراك من سنة ١٧٠٦ إلى سنة ١٧٣٣، وأثروا واجتذبوا أتباعًا، وقسّم ابن لاكي المملكة إلى قسمين ترأس أحدهما بعد مجاعة لابارانات[٢٦]. وفي بولاموغي حكم واحد من الايتوسوت لفترة مؤقتة. ولعلّ أعظم المرتزقة كانوا هم الايتوسوت، والأوغوتي بين البادهولا.

وفي المنطقة الوسطى، برزت بوغندا في تباين واضح مع بونيورو. فنظرًا إلى أنه لم يكن لديها عشيرة ملكية أو قطعان وكان يحكمها ملك بوسعه أن يعيّن مسؤولين وكثيرًا ما فعل – دون مراعاة لعرف أو تقليد أو وراثة – توصّلت بوغندا بحلول بداية القرن التاسع عشر، إلى قدر ضئيل من التنظيم الطبقي، وقدرة فذة على الارتقاء الرأسي، ودرجة من انعدام المساواة الاجتماعية تفوق نظيرتها لدى البونيورو ولكن أدنى من نظيرتها في رواندا. فكان كل فرد في بوغندا منخرطًا في علاقة ثنائية من السيادة والخضوع. وكانت الروابط الاجتماعية والاقتصادية رأسية أكثر منها أفقية.

وجاءت بونيورو – كيتارا، سياسيًا واجتماعيًا، في مكان وسط بين أولئك وهؤلاء. فكانت من وجهة نظر النيليين الشماليين استبدادية ولا طبقية، وبدت من وجهة نظر بوغندا ضعيفة التنظيم ويسودها وعي طبقي. وقد بدأت عشيرة بابيتو الملكية أصلًا كممارسي زراعة مختلطة ولكنها اتخذت تدريجيًا منحًى رعويًا. غير أن الفروع غير الملكية من عشيرة البيتو التي أصبحت، أثناء الفترة التي نحن بصددها، أكبر مجموعة عشائرية في كيتارا، مثّلت على جميع

(٢٦) R.R. Atkinson، تحت الطبع. وللاطلاع على الايتيسو في بادهولا، انظر B.A. Ogot، ١٩٦٧.

المستويات الاقتصادية. فكثيرون منهم لم يكن لديهم أية ثروة أو سلطة وكانوا مع ذلك يتشبّثون بأسطورة الانتماء إلى عشيرة ملكية. وكانت عشائر البيتو الشعبية هذه تتزاوج على نطاق واسع مع فئات أخرى اجتماعية ومن ذوي القربى ممّا ساهم في عرض صورة وطنية متجانسة للأسرة الحاكمة.

وعلاوة على ذلك، كان ممّا ساعد في رسم هذه الصورة الوطنية تعيين ممثلين لطبقات اجتماعية أخرى ولجماعات من ذوي القرابة في مختلف مناصب القضاء والدولة. وتدريجيًا تحوّلت تلك المناصب إلى مناصب وراثية ممّا أدّى إلى نشوء طبقة دائمة من الأشخاص المميزين الذين ترابطت مصائرهم ومطامحهم مع مصائر ومطامح أسرة البيتو.

وكان موكاما بونيورو أقلّ حظًا بكثير من السلطة والثراء من كاباكا بوغندا. فقد كان الكاباكا يستبقي لنفسه ممّا يتلقّى من ثروة قدرًا أكبر ممّا يستبقيه لنفسه الموكاما الذي كان يؤكد على ضرورة قيام البلاط الملكي بإعادة توزيع الثروة والفائض. وفي بونيورو كانت السلطة أكثر توزُّعًا إذ ظلت معظم المناصب وراثية بحيث اقتصرت مهمة الموكاما على التصديق على المرشّح الذي يقع عليه الاختيار وبالتالي لم تتح فرصة شغل مناصب رفيعة إلا لقلة من الفلّاحين. ولم تحقّق العشائر في بونيورو ما حقّقته عشائر بوغندا من تماسك كما لم يحقّق رؤساؤها ما حقّقه نظراؤهم في بوغندا من مكانة. وفي بوغندا كانت العشائر الثلاثون متساوية نظريًا، وإن كان مركزها يرتفع ويهبط في واقع الأمر تبعًا لتقلّب مصائرها السياسية، في حين أنه في بونيورو كان هناك تمييز واضح بين العشائر رفيعة المكانة والعشائر خفيضة المكانة.

ولدى اللوو النيليين، وجد من انتظموا في دول كما وجد من لم يطبّقوا نظامًا مركزيًا. وكانت بنى الدولة أقلّ تعقيدًا من نظيرتها في بونيورو أو بوغندا وكان ملوك اللوو يمارسون نفوذًا ولكنهم لم يمارسوا سلطة تذكر. فقد كانت المناصب كلها تقريبًا وراثية دون أن يكون للملك أية قدرة على التدخّل في اختيار مرشّح الأسرة أو العشيرة. وقد جاءت هذه الفروق نتيجة للجغرافيا والاقتصاد والتطورات التاريخية وضروب التحيّز الثقافي. وعلى الرغم من أن بعض السلالات الملكية يرجع تاريخها إلى عدة قرون خلت ولا يقل عمرها عن نظائرها في الجنوب أو الغرب، فإن نشوء معظم دول اللوو جاء متأخّرًا. وعلاوة على ذلك فإن فترات الجفاف المتكررة قد أجبرت السكان على تنفيذ هجرات كثيرة وتغيير مكان إقامتهم واعادة تكوين مجتمعاتهم مرات ومرات، بحيث أن كثيرًا من دول اللوو لا يعود تاريخها في مواقعها الراهنة وبسكانها الحاليين إلى أبعد من سنة ١٦٨٠ أو حتى بعد ذلك. فلئن كانت فترات الجفاف نفسها قد أصابت إلى حد بعيد مناطق الجنوب الغربي، فإنها لم تتسبّب قط في الإزالة المادية لدولة كما حدث في شمال أوغندا حيث انتهى المطاف ببادييه، وهي واحدة من أعرق دول اللوو وأشدّها تطوّرًا وحنكة بحلول القرن التاسع عشر، إلى موقع يبعد عن موقع تأسيسها أصلًا بما يزيد على خمسمائة ميل.

كذلك فإنه ما من دولة من دول اللوو حظيت بما حظيت به بوغندا ورواندا ودول الباهيما من موارد زراعية وفيرة أو كان لديها ما لدى البونيورو أو منطقة بوسونغورا من رواسب حديدية

أو ملحية. ومن المحتمل أن اللوو كانوا يمتلكون قبل النياروبانغا أعدادًا كبيرة من القطعان. غير أنه في حوالى سنة ١٨٠٠ كانت هذه القطعان قد دمّرت ويبدو ممكنًا أن الأشولي على الأقل كان لديهم من القطعان أقلّ مما لدى أي شعب آخر من شعوب منطقة البحيرات الكبرى المشتغلين بتربية الماشية. وكان من الصعب، مع الافتقار إلى الماشية وإلى الأراضي الزراعية الخصبة وإلى السلع التجارية، تكوين فائض من الثروة والاحتفاظ به. وترتّب على ذلك أن دول اللوو لم تظهر في مجتمعاتها فروق الثراء أو الوعي الطبقي التي تميّزت بها دول الجنوب الغربي. وفي جميع دول اللوو كان للسكان النيليين الشرقيين نفوذ وتأثير ظل يزداد وضوحًا من الغرب إلى الشرق إلى أن أصبحوا يشكلون الأكثرية في دول الأشولي الشرقية. وكان النيليون الشرقيون يأخذون بفلسفة سياسية واجتماعية قوامها المساواة التامّة، ويرجّح أنه كان من الصعب إقناعهم بالتحوّل إلى أفكار الرئاسة والسيادة والخضوع والطبقات والوراثة. ومع التحرّك نحو الشرق، بدا ملوك اللوو وكأنهم رؤساء مجالس شيوخ النيليين الشرقيين أو الناطقون بلسانهم.

وفي دول اللوو، يلاحظ اختلاف بين النظرية المتعلقة بالطبقات وبين الممارسات التي اتّبعت بشأنها في القرن التاسع عشر. وربّما كانت النظرية تمثّل الممارسات السابقة على النياروبونغا عندما كان اللوو يتميّزون بامتلاك الماشية، وهي تنصّ على أن مجتمعات اللوو تنقسم إلى طبقتين: الطبقة الملكية وطبقة العامة. وبرزت حوالى سنة ١٨٠٠ أهمية التمييز القائم على الأصل الذي ينتمي اليه الأشخاص، أي بين المنحدرين من اللوو والمنحدرين من غير اللوو. وكثيرًا ما وجدت مطابقة بين اللوو وصفة الملكية، وبين غير اللوو وصفة العامة. وكانت العشيرة الملكية عادة أكبر العشائر ولم يكن الانتماء إليها يتيح إلا قدرًا يسيرًا من المكانة ما لم يكن الشخص ينتمي إلى سلالة ملكية. وكثيرًا كان التفكير الشعبي يميل إلى تصنيف العوام من غير اللوو تبعًا لطول الفترة التي مضت على انضمام أسلافهم إلى مجتمع اللوو وأصبحوا منهم. غير أن الشخص الذي ينتمي إلى سلالة ملكية، ولكن تفصل بينه وبين هذه السلالة عشرة أجيال، لم تكن معاملته تختلف كثيرًا عن معاملة العوام، ولم تكن قدرته على امتلاك الثروة تفوق قدرة غريب انضمّ إلى مجتمع اللوو منذ عشرة أجيال. أما في دول الأشولي فقد كانت العشيرة الملكية تتزاوج مع أفراد من عشائر أخرى وسرعان ما كان الغرباء يستوعبون فيها.

وثمة أسلوب أكثر واقعية للنظر إلى مسألة الطبقات في دول اللوو. ففي إطار السعي إلى حلول وسط سياسية عبر القرون، كان يعهد إلى عشائر من غير اللوو بشغل مناصب أو بالقيام بمهام طقسية، الأمر الذي أضفى على أسر شاغلي تلك المناصب من المكانة (ومن التقدير أحيانًا) ما يفوق نصيب العشيرة الملكية منهما. وفي حالة وجود طبقة عليا، كانت تلك الطبقة تتألف من الأسر الزواجية للملك وصاحب الأرض وخبراء الطقوس بمن فيهم مستنزل المطر ونوّاب الرؤساء الإقليميين (jagos).

ولم تكتس الطبقة طابعًا مؤسسيًا لدى اللوو والنيليين الشرقيين الأواسط الذين لم يتّخذوا لهم رئيسًا. فلم يكن لديهم رؤساء ولا مناصب وراثية. ونادرًا ما كان الأفراد يخلّدون في أسماء العشائر أو الأماكن كما كانت العادة بين النيليين. ونادرًا أيضًا ما كان الناس يتذكرون أسماء

أسلافهم السابقين على الجد الأول. وفي حين كانت العشائر كبيرة كانت الأسر من نوع الأسر الزواجية أو قريبًا منها. وكانت الدول القائمة على حكم الشيوخ يحكمها أكبر فئات العمر مجتمعين في etem أو etogo حيث كان يعتقد أن القرارات تحظى بتأييد الأسلاف. وكثيرًا ما كانت تلك الدول مترابطة فيما بينها في اتحادات كنفدرالية عسكرية كبيرة حيث كان يوجد زعيم محارب مرموق يعترف به ويؤيده هو ومرؤوسيه العرّاف (emuron) ووكلاؤه الذين كانوا يستشيرون الأرواح في صوابية شنّ الحرب ويشرفون على أعمال التحضير الطقسية ويدلون بآرائهم بشأن الاستراتيجية التي تتبع. وكثيرًا ما كان الـ emuron مستنزل المطر كذلك. وكان القادة الحربيون وخبراء الطقوس يتمتعون عادة بعيش رغيد. وكانت أسباب التوتّر والانقسامات المحتملة في الدول القائمة على حكم الشيوخ تنشأ بين الحاكمين المسنين والمقاتلين الأحدث سنًا. وكان الشيوخ يمارسون ضبطًا محكمًا بل وجائرًا على الرجال الأحدث سنًا ويستأثرون بالنساء والقطعان ويرجئون زواج النشء واستقلالهم الاقتصادي. وكان يحدث أحيانًا أن تهاجر فئات العمر الأصغر هربًا من الإحباط الذي يسبّبه لهم المسنّون[٢٧].

وكثيرًا ما كانت مجتمعات اللوو والنيليين الشرقيين التي لم يكن لها زعماء تبدي أوجه تفاوت كبير في الثروة والأوضاع الاقتصادية. ففي تيسو مثلًا، قد تمتلك الأسرة المتوسطة من ثلاث إلى خمس رؤوس من الماشية في حين يتراوح ما تمتلكه ١٠ في المائة من الأسر بين ٥٠٠ و١٠٠٠ رأس. وربّما كان الشيوخ الأثرياء يلقون في الـ etem آذانًا صاغية، ولكن سلطتهم لم تفق سلطة غيرهم وإن تمتّعوا بقدر أكبر من النفوذ. وفي حين أن الثروة كانت مبعثًا على الاحترام ومثارًا لتوقّعات السخاء البالغ، فإنها لم تنل من المساواة الاجتماعية. وكان الارتقاء الرأسي يتحقّق برعاية أسرة يكثر فيها عدد الإناث تسفر مهورهن عن عدد كبير من رؤوس الماشية، ويقل فيها عدد الذكور الذين تدفع عنهم مهور؛ كما كان يتحقّق نتيجة للشهرة والقطعان المترتبين على التفوّق في القتال، أو للمهارة الفائقة في تربية الماشية. وكانت الماشية توزّع على نطاق واسع في إطار نظام دفع المهور. أما في الجنوب الغربي فكانت عادة دفع المهور محاطة بالقواعد والتحيّزات إلى درجة تعذّر معها التزاوج فيما بين الأُسر ومُنع البايرو والباهوتو من امتلاك القطعان.

تغيّر ميزان القوى: تدهور بونيورو ونهوض بوغندا وتوسّعها

تعد أزمة بونيورو التي أدّت إلى تدهورها وما حدث في بوغندا من تطورات تسبّبت في نهوضها وتوسّعها البالغين، أهم موضوعين – بعد موضوع النياروبانغا – في تاريخ القسمين الشمالي والأوسط من منطقة البحيرات الكبرى. وقد أفضت تلك التطورات إلى تغيّر مثير في ميزان القوى. وكانت أزمة بونيورو قد بدأت عند وفاة كوا عندما اكتسحت النياروبانغا الجنوب. وأُسر

---

(٢٧) اتّبعنا في مناقشة التقسيم الطبقي الاجتماعي المخطط الذي وضعه M.L. Perlman، ١٩٧٠؛ A.W. Southall، ١٩٧٠.

ابن كوا الوحيد، وينيي الثاني، وعاش في إيهانغيرو[٢٨]. وحكمت كيتارا أخت كوا، ماشامبا، بوصفها وصية على العرش. ولم يكن لدى كوا أبناء من زوجة من اللوو (وتقضي أحكام البيت الملكي بأن أمثال هؤلاء الأبناء هم المؤهلون لخلافته) وربّما لم يكن الصبي الذي وجد في ايهانغيرو فيما بعد ابنًا لكوا على الإطلاق، ولكنه كان ينتمي إلى عشيرة البابيتو. وقتل وينيي الثاني ماشامبا واستولى على العرش. وبعد ذلك التاريخ، أصبح التقليد القاضي بأن يكون وريث العرش من أم من اللوو أو من البالوو، استثناء أكثر منه القاعدة. وفتحت أبواب الترشيح للعرش لجميع أبناء الملك، وارتفع تواتر النزاعات على الخلافة وزادت حدّتها ومدّتها.

وفي ظل أولى السلالات الحاكمة، كانت رئاسة الباوير تحتلّ مكانة مرموقة داخل البنية الامبريالية. وأسفر المنحى الجديد لأحداث عاصمة الامبراطورية عن اضطراب عام في باوير. وحاولت سلسلة من الملوك المتعاقبين على الحكم والذين أسماهم البالوو «ملوك البانتو» معالجة هذا الاضطراب بتشجيع الاتجاهات الانفصالية، بحيث أصبحت رئاسة الباوير الفرعية الموحّدة في سنة ١٦٥٠ ست رئاسات صغيرة في سنة ١٧٥٠[٢٩]. وفي عهد ايسانسا أُخضعت تلك الرئاسات الصغيرة الست لرئيس قطري واحد، ممّا أفقد البالوولاند وضع الاستقلال الجزئي الذي كانت تحتله وأدمجت في بونيورو الكبرى. وعمد البالوو إلى المعارضة المنتظمة للمرشحين البانتو للعرش، في حين هاجر بالوو آخرون إلى الشمال والشرق نتيجة لنقصان الفرص السياسية وفقدان المكانة والتعرّض للاضطهاد السافر. وأدّى تواتر النزاعات على الخلافة مقرونًا بانشقاق البالوو إلى تقويض سلطة كيتارا المركزية. واستولى الملك ايسانسا (حوالى ١٧٣٣–١٧٦٠) على السلطة في وجه معارضة قوية من جانب البالوو. وما إن أتى إلى الحكم حتى شرع في عملية اضطهاد شديد للبالوو سرّعت بهجرتهم من البلاد.

وكانت أول نتيجة للأزمة التي حلّت ببونيورو هي نزوح البالوو – باكويو[٣٠] منها إلى أشولي وبوسوغا الشمالية وآلور، بل وإلى بادهولا وغربي كينيا في شرق البحيرة. وكانت أولى حركات النزوح بقيادة لابونغو وكاكايره وأتيكو حيث ادّعى الأولان وجود علاقة تربطهما بالبيت الملكي لسلالة بابيتو الأولى. وبالرغم من أن هذين القائدين لم يكونا عميلي إمبريالية البانيورو، فإنهما كانا يحملان طبول البابيتو والأيديولوجية السياسية لحكمهم وتأثّرا بها في إنشاء رئاسات لم تكن موجودة من قبل وتوسيع النطاق السياسي لما كان موجودًا من رئاسات. وعلى حين أن البالوو عملوا على نشر لغتهم في الشمال. فقد استوعب الباكويو لغويًا في مجتمع الباسوغا.

وفي الشمال، تمثّل الشكل الرئيسي للتنظيم السياسي في دول قائمة على حكم الشيوخ أو في رئاسات صغيرة. وروّج البالوو للطبول الملكية، وعزّزوا كرامة الرئيس، ودمجوا وحدات

---

(٢٨) J.B. Webster، لم ينشر (ب).

(٢٩) A. Adefuye، ١٩٧٣، و١٩٧٩، لم ينشر.

(٣٠) انظر فيما يتعلق بحركات النزوح: J.B. Webster، لم ينشر (أ)؛ R.R. Atkinson، ١٩٧٦؛ A.M. Garry، ١٩٧٦؛ J.B. Webster، ١٩٧٦(ج).

سياسية صغيرة في دول أكبر مما أتاح لهم الاحتفاظ بزعامتهم الوراثية. وأسّسوا دولًا جديدة يذكر منها الليرا بالوو، والبايمول، أو وسّعوا وأعادوا تنظيم دول قائمة يذكر منها البادييه، والباتونغو، والأليرو، والكوك. وقد تأثّر كل من بورانغا (التي استولى عليها البالوو) وباييرا تحت قيادتها التقليدية، بنظريات البالوو ودمجوا عددًا من الوحدات السياسية التابعة في عملية توسّعهم. كذلك تأثّر أتيكو كثيرًا بفلسفة البالوو السياسية، فوسّع دويلته الصغيرة بمدّ حدودها نحو الشرق حتى أصبحت رئاسة ذات حجم وأهمية. وعلى الرغم من أن ترتيبه كان الثاني عشر في سلالة مؤسس الدولة، فقد بلغ إسهامه في توسيعها من الوضوح درجة حدت إلى إطلاق اسمه على الدولة. وكثيرًا ما أحرز من حاكوا أساليب البالوو نجاحًا يفوق ما أحرزه البالوو أنفسهم. فمن بين الرئاسات العشرين الواقعة إلى الغرب من نهر الأسوا في سنة ١٨٠٠، لم تقم ملكيات البالوو إلا في ثلاث، ومن بين الرئاسات الأشولية التسع في سنة ١٩٠٠، لم يحكم البالوو إلا في ليرا بالوو وبورانغا.

واستمرّ إضفاء طابع اللوو بإجراء عمليات الدمج والتجزيئ والتكاثر السياسيين. ومن أمثلة الأولى ليرا بالوو ومن أمثلة الثانية الآلور. فعندما دخل البالوو منطقة اللابونو، أقنعوا دولة من غير اللوو قائمة على حكم الشيوخ، ورئاستين صغيرتين من اللوو، ورئاسة الليرا الكبيرة بالانضمام إليهم. وبعد توسّع لاحق أنشأوا محافظتين ملكيتين. ونظرًا لعدم وجود مجال لمزيد من التوسّع، كوّنت ليرا بالوو كنفدرالية مع رئاسات صغيرة مجاورة أصبحت بالتدريج وحدات سياسية تابعة لها. واقترن بهذا التوسّع السياسي ترويج للغة اللوو وثقافتهم.

واختلف عن ذلك ما حدث من تطورات في آلور. فقبل سنة ١٦٨٠ لم يكن هناك سوى رئاسة آلورية واحدة، هي أوكورو، بين شعوب مرتفعات السودان الأوسط. وخرج المستوطنون اللوو من أوكورو، وتزاوجوا مع الأوكورو وروّجوا لغة اللوو وثقافتهم بينهم وانتهى بهم المطاف إلى دعوة أمير من الأوكورو إلى حكمهم. وكان ذلك يحدث عادة بتأييد من أهالي البلد الأصليين وأخضع عددًا كبيرًا من الكيبو والليندو والمادي لحكم اللوو الآلور. وتكاثرت دول الآلور فتأسست باندورو في حوالى ١٦٧٠–١٧٠٠؛ وبايدها وباديا وباديل وآكر بالوو بين ١٧٠٠ و١٧٩٠؛ وأوسيغو في حوالى ١٨٢٠–١٨٥٠. وأصبح كل ذلك أسرة دول الآلور[٣١].

وكان دور الأموكاما ايسانسا في تدهور بانيورو يضاهي في أهميته دور الكاباكا ماوندا في نهوض بوغندا. وكان حكم ايسانسا مزيجًا عجيبًا من النجاح العسكري والكارثة السياسية. وسبق أن ذكرنا الأخطاء التي ارتكبها في سياسته الشمالية، وكانت سياسته الجنوبية أدهى وأمرّ. فقد اكتسح الجنوب مثبتًا مرة أخرى قوة البونيورو العسكرية. وأثناء الحملة العسكرية، شجّع الأمراء الملكيين على أن يرأسوا محافظات في كوكي وكيتاغويندا ودولتي الكيساكا والبوغايا البوسونغوريتين، كما شجّع أحد المفضلين لدى عشيرة البامولي في كييانجا. وكما كان متوقعًا، تحرّرت جميع هذه الدول، باستثناء كيتاغويندا، من ولائها للامبراطورية في

(٣١) J.B. Webster، لم ينشر (أ).

غضون جيل واحد بعد وفاته[٣٢]. فقد كان إيسانسا يقلب رأسًا على عقب سياسة لإدارة الأقاليم القصية أثبتت جدواها النسبية طوال ثلاثة قرون، ربّما لصالح التخلّص من تعدّد المتنافسين على العرش، الذي أسفرت عنه سياسة الخلافة الجديدة التي اتّبعتها أسرته.

وكان أفحش خطأ سياسي ارتكبه إيسانسا هجومه على قصر وامارا، رئيس طائفة الكويزي في بويرا. فقد حرصت سلالة البابيتو الأولى على إقامة علاقات مع تلك الطائفة وأحرزوا في سياستهم هذه نجاحًا يفوق ما أحرزته دول الباهيندا. وفي حين أن البابيتو كانوا يعبدون وامارا، لم تكن للباهيندا أية علاقة بالطائفة حتى وإن وجدت علاقة بينها وبين رعاياهم. وربّما كان وارامـا قد عارض سلالة البابيتو الثانية لأنها انتهكت القواعد التقليدية للخلافة. وعمد الملوك بدورهم إلى التوقّف عن دفع الجزية العادية لبلاط واراما. وعندئذ قرّر إيسانسا شنّ حملة عسكرية كانت أفدح خطأ ارتكب في تاريخ كيتارا برمّته.

وكان انتهاك الحرمات على هذا النحو من الخطورة بحيث «نزفت» الأشجار دماءها ولعن وامارا إيسانسا متنبئًا بأن بوغندا سوف تبتلع بونيورو. وأصبح تفسير هذه اللعنة موضوعًا تاريخيًا مهمًا على امتداد فترة طويلة من القرن العشرين. ولم يكن خطأ إيسانسا يمسّ بوغندا وحدها بل طال جميع الأراضي الحدودية الجنوبية حيث كانت سلطة البانيورو تتوقّف جزئيًا على الأقل على دعم طائفة الكويزي لها. وأنشيء للطائفة مقرّ رئيسي جديد داخل القصر الامبراطوري، غير أن الطائفة، ومعها سلطة البانيورو، اختفت في تلك التخوم الجنوبية. وترتّب على ذلك أن تحرّرت دول الأمراء الجديدة من ولائها بنفس السهولة التي تحرّرت بها من دفع الجزية دولتا بوهويجو وبوزيمبا القديمتان. وبلغت مصائر الامبراطورية دركها الأسفل حوالى سنة ١٨٣٠ مع انفصال التورو والبالوولاند[٣٣]. ولم يقتصر الأمر على تحقّق لعنة وامارا فحسب من حيث أن بوغندا استولت على كثير من أراضي البونيورو ذاتها، بل تجاوز ذلك إلى عجز مجموعة الدول الجنوبية الصغيرة عن البقاء في عزلة فأصبحت هدفًا مثاليًا للمطامح الامبريالية لبوغندا ونكوره ومبورورو.

نهوض بوغندا

في الوقت الذي كان فيه ملوك البانيورو منهمكين في تفكيك نظام سياسي كفل لهم التفوّق طوال ثلاثة قرون، كان عواهل بوغندا بصدد تقويم الشرور السياسية الكثيرة التي شلّت حركة بوغندا من أساسها[٣٤]. فقد كانت تعكر صفو بوغندا ثلاث مشكلات مترابطة فيما بينها، نشأت أولاها من القوة المتنامية للملكية وبيروقراطيتها المعيّنة وتصادمهما مع زعماء العشائر أو رؤساء الباتاكا حيث كانت أواصر القرابة الفعلية أو المفترضة تستخدم لتعزيز الولاء للعشيرة وتضمّ العشائر في زمر سياسية متماسكة. ونشأت المشكلة الثانية من كثرة الأمراء الملكيين الطامعين

---

(٣٢) A. Wheeler، لم ينشر؛ E.R. Kamuhangire، لم ينشر؛ S. Lwango-Lunyiigo، ١٩٧٢–١٩٧٣.

(٣٣) J.F.M. Wilson، لم ينشر (أ) و (ب).

(٣٤) M.S.M. Kiwanuka، ١٩٧١، الذي أخذ بتفسيره في هذا العرض.

الذين يشغلون مناصب أو لا يشغلون ويتربّصون الفرص للتحايل على الفرق السياسية العشائرية من أجل الاستيلاء على العرش. وحيثما كانت البيروقراطية وراثية في معظمها ومن ثم لا ينال منها أو يضيرها تغيّر العاهل، ربّما كانت النزاعات على العرش أقلّ حدة وكان صانعو الملوك أقل حرصًا على بلوغ مآربهم وأيسر إقناعًا بالحلول الوسط. غير أنه في بوغندا كان تحكم العاهل الجديد في الجهاز البيروقراطي ورعايته له يعني وجود أتباع وراء كل مرشّح من الأمراء يطمحون إلى شغل المناصب وتعني نتيجة الصراع على الخلافة بالنسبة إليهم إما المنصب والجاه أو الاختفاء في غياهب النسيان إن لم يكن النفي. وكان من الصعب التوصّل إلى حلول وسط بالنظر إلى أن شاغلي المناصب المحتملين لم تكن غايتهم التقدّم الشخصي وحده، وإنما كانوا أيضًا ينشدون الحماية والرعاية للعشيرة التي يرون أنهم يمثّلونها. أما المشكلة الثالثة فكان مصدرها النزاعات والحروب الدامية على الخلافة التي كانت تعقب وفاة معظم الملوك ويترتّب عليها حوادث اغتيال كثيرة يروح ضحيتها أفراد من الأسرة المالكة. وكانت النزاعات على الخلافة في بوغندا أشدّ دمارًا مما كانت عليه في كيتارا في أي وقت من الأوقات. ففي كيتارا كان يمكن أن يكون الصراع على العرش صراعًا عنيفًا، ولكن ما إن يقع الاختيار على ملك ويتمّ تتويجه فقلّما كان يُغتال أو يُخلع عن عرشه في أي وقت أثناء فترة ولايته. ولم يحدث قط، في حالة عدد من ملوك بوغندا، أن اتّضح أن الملك يسيطر على المملكة نظرًا لأن حكمه كان يتمثّل في سلسلة من الحروب الأهلية الدامية بين الأخوة والأبناء. وفضلًا عن ذلك فإن الأخ لم يكن له الحق أن يخلف أخاه إلا في ظروف استثنائية في حين يمكن في بوغندا أن يتعاقب على العرش ثلاثة اخوة يتناحر على العرش من بعدهم جميع أبنائهم.

وكان موقع بوغندا يفضل مناخيًا وجغرافيًا موقع سائر الدول المهمة في منطقة البحيرات الكبرى. فرواياتها المتناقلة، برغم طولها وكثرة تفاصيلها، لا تشير إلى فترات جفاف. فكانت بوغندا بالأحرى منطقة ملاذ. ولم يتعرّض اقتصادها لما تعرّضت له اقتصادات أخرى أثناء النياروبانغا من هزّات مرّتين على الأقل كل قرن أو من تدمير بين الحين والحين. وكان لدى بوغندا قاعدة زراعية منوعة ومكفولة أتاحت للذكور من سكانها ما لم يتح لهم في الدول الرئيسية الأخرى من تفرّغ للحرب والسياسة. ونظرًا لوقوعها على ساحل بحيرة نيانزا، مارست تجارة مائية – ربّما قبل منتصف إلى أواخر القرن الثامن عشر بوقت طويل – الأمر الذي يُساق عادة سببًا من أسباب توسّعها. وأنتجت بوغندا أقمشة من لحاء الشجر، وهي سلعة حازت إقبالًا من الشعوب المجاورة، كما استطاعت وهي بصدد توسّعها أن تحقّق السيطرة على قرارات من الحديد الخام ، وهو مورد كان ينقصها أصلًا. لذلك يمكن القول إنه بالاستثناء المحتمل لدول باسوغا الجنوبية، لم تتمتّع أية دولة أخرى بمنطقة البحيرات الكبرى بما تمتّعت به بوغندا من بيئة جغرافية واقتصادية مؤاتية.

وبخلاف سائر دول منطقة البحيرات الكبرى، لم يكن لدى بوغندا عشيرة ملكية نظرًا لأن كل أمير كان ينتمي إلى عشيرة أمّه على عكس عامة السكان الذين كانوا يتّبعون قواعد السلالة الأبوية. وعلى ذلك فإن أية عشيرة كانت أمامها فرصة تقديم عاهل للدولة. وقد أعطى ذلك

النظام لجميع الناس شعورًا بالانتماء إلى المملكة ولكنه شجّع أيضًا كل عشيرة على أن تقدّم للملك (kabaka) الجديد زوجة ممّا ترتّب عليه تكاثر سريع لعدد ورثة العرش المحتملين. واضطرّ ملوك بوغندا إلى ممارسة تعدّد الزوجات إلى درجة فاقوا بها معظم السكان الآخرين. ويناقض هذا النظام نظام الأشولي حيث يعطي الشيوخ الملك على أثر تتويجه زوجة يتعيّن أن يكون وريث العرش من أبنائها هي دون سواها. وعلاوة على ذلك فإن ملك الباغندا لم يكن إلا الأول وسط الرؤساء الباتاكا الأكْفاء. وكانت الأقاليم النائية تخضع لنظام حكم غير مباشر يقضي بأن يصبح الرؤساء المحليون باتاكا جددًا يعيّنون بوصفهم وكلاء محليين للملك، وكانت مناصبهم وراثية ولا يملك الملك حق خلعهم منها.

ولم تكن بوغندا أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر سوى دويلة صغيرة، شأنها شأن كثير غيرها في بوساغا التي كانت تسمح بخلافة الإخوة وتعتمد على إداريين ملكيين. وكانت تعاني من انعدام الاستقرار وتمزّقها الحروب الأهلية. غير أن مشاعر القومية الباغندية (التي نمت في ظل امبريالية بانيورو) كانت من القوة بحيث حالت دون حركات الانفصال وتجزؤ الدولة – بعكس دولة بوزيمبا في باسوغا التي انقسمت إلى ثماني رئاسات صغيرة مستقلة. ومن جهة أخرى، فإن العزوف عن الانفصال كان معناه أن الصراع على العرش كان أشدّ ضراوة ممّا هو عليه حيث يكون الانفصال اختيارًا متاحًا.

وعزّز الكاباكا تيبانديكه (حوالى ١٦٤٤–١٦٧٤) السلطة الملكية بشنّه هجومًا ناجحًا على المسؤولين عن الطقوس الدينية الذين كانت ممارساتهم الابتزازية تثقل كاهل الملكية والشعب معًا. فانتقص تيبانديكة كثيرًا من سلطة هؤلاء المسؤولين الدينيين ممّا جعل شعب بوغندا الوحيد بين شعوب البانتو الذي لا يأبه بالقوى الخارقة للطبيعة. ومردّ النجاح الذي أحرزه تيبانديكة في سياسة أخفق إيسانسا في تطبيقها هو الفرق بين التنظيم الديني في كل من المملكتين. ففي حين أن طائفة الكويزي في كيتارا كانت مؤسسة مركزية، كان المسؤول عن الطقوس الدينية في بوغندا فردًا مستقلًا فيما يبدو عمّن يعقبه.

واقترن التوسّع الإقليمي لبوغندا باسم ثلاثة ملوك بارزين في القرن الثامن عشر. فقد استولى ماواندا (حوالى ١٦٧٤–١٧٠٤) على سينغو، واكتسح كياغوه، وأخذ بولا موغى من بونيورو. ذلك أن بونيورو، وقد شغلتها مشكلاتها الداخلية المقترنة بتغيّر الأسرة الحاكمة، لم تتضافر بكل عزيمتها لحماية أراضيها. وبالنظر إلى ما حقّقه ماواندا من توسّع إقليمي هائل، فقد توخّى الحكمة بتركه النظام القديم المتمثّل في الحكم غير المباشر وتعيينه محاسيب الملك – وكان كثير منهم ينتمون إلى أصل شعبي ويدعون رجال الملك – في مناصب البيروقراطية الموسّعة. وفاق نفوذ هؤلاء الأشخاص المعينين نفوذ الرؤساء الباتاكا: بل إن ماواندا عمد إلى تعيين وفصل هؤلاء الرؤساء فأصبحت جميع الوظائف نظريًا قابلة للشّغل بالتعيين. ولم يكن هذا العاهل الفذّ عبقريًا في المجال العسكري وحده، بل كان أيضًا رجل سياسة واسع الخيال ينسب إليه بحق فضل ابتداع نظام الحكم الكيغندي الحديث. وعمد جونجو وكامانيا، بين عامي ١٧٣٤ و١٧٩٤، إلى مواصلة توسيع أرجاء المملكة، فضمّ أولهما بودّو وفرض ضرائب على

كوكي واستعرض القوة العسكرية لبوغندا بالزحف على كيزيبا حتى بلغ كاراجوه. وكان جونجو بتصرفه هذا يجني ثمار «الميثاق الجنوبي» الذي أبرمه إيسانسا في الجيل السابق. أما كامانيا فقد استولى على بُويكولا من بونيورو. وبحلول سنة ١٨٠٠، كانت بوغندا قد أثبتت تفوّقها النهائي على بونيورو.

وفي منتصف القرن الثامن عشر، وجّه سيماكوكيرو اهتمامه إلى مشكلة الأمراء الملكيين. فشرع في إعدام منافسيه الذين لم يؤاتهم الحظ، بمن فيهم أبناء الأسرة المالكة إن اقتضت الضرورة. وأبعد الأمراء عن المناصب الإدارية ليمنعهم من استغلالها في التآمر ضد العرش. وخوّل ذلك للملك سلطة واسعة ومهّد السبيل للملكية المطلقة التي نشأت في القرن التاسع عشر. ومن المفارقات أنه في حين كان سيماكوكيرو يسعى إلى الحد من آثار التخريب المترتبة على التنازع على الخلافة بالتحكم في عدد المرشّحين وإبعادهم من مناصب السلطة، كان إيسانسا يفتح أبواب المنافسة أمام جميع أبناء الملك. ولا غرابة والأمر كذلك في أن تفقد نزاعات الخلافة حدّتها في بوغندا وتزداد حدة في بونيورو، فانقلبت بذلك الأوضاع التي سادت في القرون السابقة. وبالنظر إلى الاضطراب الذي كان يعتري النشاط السياسي المبكر في بوغندا، فقد يكون من الصعب تجنّب المغالاة في تقدير أعمال فطاحل المركزية والكاباكا الامبرياليين في القرن الثامن عشر باعتبارهم روّاد عصر ذهبي. فالأجدر بنا أن نذكر أن الاستبداد كان يتحقّق على حساب حركات تمرّد يطول أمدها، ومعارضة ضارية للكاباكا، وعنف سياسي شديد، وزيادة كبيرة في أعداد المنفيين إلى دول مجاورة. وربّما كان من الصواب الدفع بأن القرن الثامن عشر كان أشدّ عنفًا من القرون التي سبقته.

وقد ظلّت بوغندا تعيش طوال قرون في ظل امبريالية بانيورو، أولًا كأداة في يد هذه الامبراطورية، ولكن بحلول نهاية القرن الثامن عشر، كدولة مهيّأة لتحدّي الكيان الامبريالي ذاته. فقد نمت في بوغندا مشاعر قومية بالغة القوة أتاحت للملوك جمع السلطة حول العرش وتطوير جهاز إداري وآلة عسكرية يتّسمان بالكفاءة وتكرّس فيهما طاقات المواطنين لتحقيق مآربهم الشخصية بالتزلّف إلى الكاباكا. وأصبح كل فرد رجل سياسة وأدمن الغيرة والتجسّس والابتزاز بالتهديد كثير من المواطنين الساعين إلى كسب الرضاء الملكي. ووجّه عظماء الملوك تلك الطاقات نحو خدمة مصالح الدولة والأمة. فعلى الرغم من «نشوء» غير مؤكد لعشائر يذكر منها عشيرة «الفول السوداني» وعشيرة «السمك الرئوي» وعشيرة «القرد»، وُجد في بوغندا بحلول سنة ١٨٠٠ مجتمع يسوده التنافس الشديد والارتقاء الرأسي والطابع العلماني أكثر مما يسود أي مجتمع آخر في منطقة البحيرات الكبرى.

الممالك الزراعية الرعوية بالجنوب

عادة ما تستند عبارة «الثقافة المشتركة بين شعوب البحيرات» (interlacustrine culture) – التي ظلّ يستخدمها الاثنولوجيون الأفريقيون قرابة قرن من الزمان – إلى ملاحظات أُجريت في

النصف الجنوبي من المنطقة، وخاصة في مملكة رواندا التي اعتبرها عدة مؤلفين مثالًا فذًا على تلك الثقافة[٣٥]. وقد أرجع تاريخ تكوّن هذا المركب الثقافي إلى فترة حديثة نسبيًا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، وهي الفترة التي يتناولها هذا المجلد بالبحث. وساعدت البحوث التي أجراها المؤرّخون أثناء العشرين سنة الماضية أو نحو ذلك، على كشف الجوانب الخاطئة من تلك الصورة التي قدّمها الاثنولوجيون الأفريقيون، وعلى أن تضفي الأبعاد التاريخية الحقّة – وهي أبعاد أكثر شمولًا وأفضل توازنًا وأضبط تحديدًا، على شعوب ذوي ماض يعرف أن جذوره تمتدّ في العصر الحديدي القديم وتعود إلى بداية التاريخ المسيحي إن لم يكن إلى ما قبل ذلك. ويعد القرن السادس عشر نقطة تحوّل في هذا الصدد بما ابتدعه من أساطير وما أرساه من أُسس اجتماعية ثقافية لتاريخ المنطقة.

منطقة جغرافية ثقافية

تضفي السمات الطبيعية للمنطقة وتراثها الثقافي عليها طابعًا ماديًا وبشريًا مليئًا بأوجه الاختلاف. ففي الغرب، تشرف على منخفض بحيرة تنجانيقا (الذي يعلو مستوى سطح البحر بأقل من ٨٠٠ متر) وحوض بحيرة كيفو، حافة صدع عملاقة يزيد ارتفاعها على ألفي متر، هي سلسلة مرتفعات كيريبا التي تمتدّ شمالًا إلى براكين فيرونغا.

وإلى الشرق، تنحدر تدريجيًا تلال بوروندي ورواندا المرتفعة نحو الهضبة المدرجة حتى تبلغ شواطئ بحيرة فكتوريا (نحو ١٢٠٠ متر فوق سطح البحر)، وإذ تبعد هذه المرتفعات المتباينة بما يزيد على ألف كيلومتر من المحيط الهندي، الأمر الذي يضفي على المنطقة مناخها، فهي تتسبّب في إيجاد فروق بيّنة في معدلات سقوط المطر بين المناطق المرتفعة في الغرب وبين شواطئ بحيرة فكتوريا حيث يفوق المعدل السنوي ١٥٠٠ ملّيمتر في حين يتلقّى وادي كاجيرا الضيّق أقل من ١٠٠٠ ملّيمتر. والأرقام الفعلية، وفترة موسم الأمطار على الأخص (سبتمبر / أيلول – أكتوبر / تشرين الأول على وجه التقريب) تختلف اختلافًا بيّنًا من سنة إلى أخرى. وكان لهذه الاختلافات المناخية التي يبدو –كما سنرى– أنها أثّرت تأثيرًا بالغًا في الفترة التي نحن بصددها، آثار شديدة التباين تبعًا لاختلاف المناطق، أدّت كلها إلى إحداث تغييرات في إيكولوجيا المنطقة وفي تحركات مجموعاتها السكانية[٣٦].

واتّسم بالتنوّع كذلك نسق التوزيع اللغوي فانقسمت المناطق المعنية إلى قسمين ينطق سكانهما بلغات البانتو. فوفقًا لتصنيف غَتري، شمل القسم D في الغرب مجموعة الكينياروإندا – كيروندي – جيها، ولغات سكان ولاية كيفو الزائيرية اليوم. وفي الشرق كان القسم E، الذي يمثله الكيزينزا والروهايا والرونيامبو، يناظر منطقة الناطقين بالبانتو في أوغندا.

---

(٣٥) J.J. Maquet، ١٩٥٤؛ L. de Heusch، ١٩٦٦.

(٣٦) P. Gourou، ١٩٥٣؛ W.T.W. Morgan، ١٩٦٩؛ J.P. Chrétien، ١٩٨٣؛ J.B. Webster، ١٩٧٩(أ).

وكان الناس يستطيعون فهم بعضهم البعض دون كبير صعوبة من براكين فيرونغا جنوبًا إلى مالاغارازي السفلى، ومن بحيرة لوتانزيجه (أو أونكبونيو، بحيرة آلبرت سابقاً) إلى جنوب بحيرة فكتوريا: وكان الملوك يسمّون في المنطقة الأولى «موامي» وفي المنطقة الثانية «موكاما» أو «موغابي». غير أنه مع تحديد معالم الممالك من القرن السادس عشر فصاعدًا، أصبحت هذه التقسيمات الجغرافية والثقافية الراسخة أقلّ وضوحًا.

الروايات المتناقلة، المدوّنة والشفهية

وبالإضافة إلى التأريخات الأركيولوجية والفرضيات اللغوية، تزوّدنا المصادر الشفهية أيضًا بمعلومات عن تاريخ القرون الخمسة الأخيرة. ومن دواعي الأسف أن الأوروبيين لم يستفيدوا من ثراء هذا التراث الثقافي الأصيل منذ وقت اتصالاتهم الأولى في نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لاستحواذ «النظرية الحامية» على تفكيرهم. فقد استقرّت رواية استعمارية مدوّنة نصبت في كافة الجهات شراكًا لمن كانوا يسعون إلى تفسير التاريخ. وحرصًا منّا على صالح المنهجية، نذكّر هنا بالخصائص الرئيسية لتلك الرواية. فالتعريف الجديد للحاميين في منتصف القرن التاسع عشر – وكان يقصد به الأفريقيون المنتمون إلى جنس أرقى – باعتبارهم مضادين للزنوج بوصفهم هذا (وكان سيلغمان هو الذي روّج هذين المصطلحين)، كان يطبّق منذ أولى «الاستكشافات» فصاعدًا على جماعات الهيما والتوتسي استنادًا إلى انطباعات جمالية مقولبة واعتبارات سياسية. ونسبت حضارة البحيرات الكبرى برمّتها إلى الجماعات «الحامية – السامية» الوافدة من الشرق والتي افتُرض أنها جلبت معها البقرة ونظام الملكية، بل وبعض جوانب مذهب التوحيد[٣٧].

وتخلّلت الفرضية التي طرحها سبيك (Speke) في سنة ١٨٦٣ والقائلة بوقوع غزو من جانب الأورومو بين القرنين السادس عشر والثامن عشر افترض أنه أحال المنطقة إلى إثيوبيا ثانية – تخللت روايات الرحّالين والضباط الألمان من ١٨٩٠ إلى ١٩١٤ (أمين باشا، فرانز ستولمان، الكونت فون غويتزن، هانس ميير) والمطبوعات الكثيرة التي نشرها الآباء البيض وجمعوا فيها بين ثمار تحرياتهم الميدانية والاستنتاجات الأنثروبولوجية العامة التي خلص إليها الكتّاب البريطانيون أو الألمان (هـ، هـ. جونستون عن أوغندا، وفريدريك راتزيل، ويان تشيكانوفسكي، وهيرمان ريهسه)[٣٨]. وكانت المصادر التقليدية لتاريخ الممالك الجنوبية تتّسم، بشدة حتى عهد قريب، بطابع هذه الفرضية. ويذكر من بين هذه المصادر District Books لإقليم تنجانيقا، لهانس كوري، ومقالات للأب ادموند سيزارد والأب هـ. فانتييل

(٣٧) E. Sanders، ١٩٦٩؛ J.P. Chrétien، ١٩٧٧؛ J.L. Amselle و E.M. Bokolo، قيد الطبع.

(٣٨) أمين باشا، ١٨٩١؛ F. Stuhlmann، ١٨٩٤؛ G.A. Von Goetzen، ١٨٩٥؛ H.H. Johnston، ١٩٠٢؛ H. Rehse، ١٩١٠؛ H. Meyer، ١٩١٦؛ J. Crekanowski، ١٩١٧؛ F. Ratzel، ١٨٨٥، ص٤٥١–٤٧٨. وفيما يتعلق بالآباء البيض، انظر مجلة *Missions d'Afrique des Pères Blancs* و J.M. Van der Burgt، ١٩٠٣.

عن الباهايا والبازينزا على التوالي، ومؤلفات للأب آلبرت باجيس والأب لوي دي لاكجير عن رواندا، ومؤلفات الأب غورجو عن المنطقة كلها وعن بوروندي[٣٩].

أما الروايات الشفهية ذاتها فقد استيقت من الأساطير الحديثة على ضوء ثقافة صحابها وما أجري معهم من اتصالات. ومن أمثلة المواد التي جمعها أوائل سكان المنطقة المتعلمين (معلّمي الدين وصغار الموظفين والرؤساء المحليين) الذين ظلّوا طويلًا يعتبرون حفظة الروايات الوحيدين الجديرين بالثقة. وكان هناك من يحاكي أبولّو كاغوا وجون نيكاتورا. فمثلًا، عادة ما تُردُّ «روايات الهايا» التي اقتبسها المؤرّخون إلى مؤلفات رجل واحد هو فرنسيسكو رواموغير (أو لوامغيرا). ففي بداية القرن العشرين كتب لوامغيرا – وكان أرستقراطيًا مقرّبًا من موتاهانغاروا ملك كيزيبا، ومترجم الممثل المقيم الألماني فون ستويمر، وفيما بعد أمينًا لمجلس «الرؤساء» في بوكوبا تحت حكم البريطانيين – تاريخًا للكيزيبا (Amakuru ga Kiziba)، رجع إليه ريهسه في كتابة مؤلّفه، وسيزداد في إعداد مقال له، ومؤلف الـ District Book لبوكويا، والأب أوتو مورس في إعداد التاريخ العام المعنون History of the Bahayas[٤٠]. ويمكن أيضًا ذكر تأثير الرئيس بيير بارانيانكا والمستشار جوزيف روغومانا في التاريخ الرسمي لبوروندي، ودور الوساطة الفذّ الذي قام به ألِكْسِيس كاغامه في تاريخ رواندا. وكان كاغامه في آن معًا أحد الأعيان المقرّبين من الملك موتارا روداهيغوا، وقسيسًا درّبه لهذا الغرض الأب لوي دي لاكجير، وباحثًا صادقًا يسعى إلى تحصيل المعارف[٤١].

وعندئذ أُتيحت هذه العروض التاريخية، التي تلخص الروايات المتناقلة بعد تهذيبها وتفسيرها وفقًا للمعايير الغربية لعرض تاريخ الإثنيات، لتلاميذ المدارس وقرّاء الصحف المكتوبة باللغات الأفريقية (والتي يذكر منها *Munno* في أوغندا، و *Mambo Leo* في تنجانيقا، و *Rusizira Amarembe* في بوروندي، و *Kinyamateka* في رواندا) وجميع أولئك الذين

---

(٣٩) تضم مكتبة معهد الدراسات الشرقية والافريقية، جامعة لندن، نسخًا من District Books of Bukoba, Biharamulo, Mwanzsa, Kasulu, Kibondo, Kigoma، لـ H. Cory، حوالى ١٩٦٠. كذلك تحتوي على معلومات غزيرة The Cory Papers التي تضمّها جامعة دار السلام. E. César، ١٩٢٧ و١٩٤٥–١٩٣٧، P. César، ١٩٣١؛ H. Van Thiel، ١٩١١؛ A. Pagès، ١٩٣٣؛ L. de Lacger، ١٩٣٩/١٩٥٩؛ Gorju، ١٩٢٠ و١٩٣٨. وفي اتجاه الفكر ذاته فيما يتعلق بالبانياموينزي، انظر F. Boesch، ١٩٣٠. وفيما يتعلق بشرقي زائير، انظر A. Moeller، ١٩٣٦.

(٤٠) بشأن الدور الذي قام به ف. لوامغيرا، انظر H. Rehse، ١٩١٠. ص٢٣٧؛ O. Mors، ١٩٥٧، R.A. Austen، ١٩٦٨، ص٨٩ و٩٠؛ J.P. Chrétien، ١٩٨٦، قيد الطبع. ويرد النص الذي كتبه لوامغيرا دون تغيير في E. César، ١٩٣٧، ص٣٢–٥٧.

(٤١) A. Kagame، ١٩٤٣–١٩٤٧/١٩٥٩؛ J. Rugomana، ١٩٥٧؛ P. Schumacher، ١٩٤٩. ويستعين هذا الأخير، وكذلك J. Gorju، ١٩٣٨؛ و J.P. Chrétien، ١٩٨١(أ) و١٩٨١(ب).

يتردّدون على مراكز البعثات الدينية والمراكز الإدارية(٤٢). وبدأ عدد كبير من الشخصيات البارزة يردّون أصول عشائرهم إلى مصر أو إلى إثيوبيا(٤٣). وابتداءً من نهاية الخمسينات فصاعدًا، شرع في إجراء استقصاءات شفهية أوسع نطاقًا وأكثر دقة فقد وضعت عندئذ روايات البلاط في سياقها الصحيح، وضوعف الاهتمام بالروايات المعنية بالأسر المتواضعة وكذلك وعلى الأخصّ بالتنوّع الإقليمي وبثراء المعلومات المتأتية من مصادر أخرى غير المجموعة الصغيرة التي تضم السكان المتعلمين. ونمت المعرفة بتاريخ المنطقة نتيجة لجمع المواد المسجّلة وتدوين النصوص الشفهية وإرساء أُسس لغوية يمكن التعويل عليها(٤٤).

الآثار التي خلّفها الروهيندا والباتشويزي

ربّما كانت دول الجنوب قد نشأت نتيجة لتحلّل مملكة قديمة أسّسها بين القرنين السادس عشر والثامن عشر فاتح يسمّى روهيندا: وأيًا كان الأمر، فقد كان ذلك هو الاعتقاد السائد حتى خمسينات القرن العشرين. وكانت «امبراطورية روهيندا» الشاملة لجميع أراضي الهايا والزينزا، باستثناء كيبيزا، وأحيانًا لبوروندي ورواندا – تعتبر امتدادًا لـ«امبراطورية الباتشويزي» نحو الجنوب جاء نتيجة لموجة توسّع جديدة من جانب رعاة الباهيما. ويعتقد الآن أن هذا الحدث وقع، إن كان قد وقع بالفعل، في فترة أبكر حوالى القرن الخامس عشر. والأهم من ذلك أن الروايات المختلفة تنقل صيغًا شديدة التباين من «أسطورة الروهيندا». وفي بونيورو ونكوره يوصف البطل روهيندا بأنه الابن غير الشرعي لوامارا، آخر ملوك الكويزي، وخادمة اسمها نجوناكي، في حين أنه في بلاد الهايا والزينزا يقال عمومًا إن أباه هو إيغابا أو بوغابا، أحد الأسماء المحلية التي تطلق على الإله الأسمى. واتّخذت كل من السلالات الهيندائية لنكوره وكاراغوه وكياموتوارا وايهانجيرو وبوزينزا مؤسّسًا لها إما أخًا أو ابنًا أو حفيدًا لروهيندا الذي يقال إنه أعطى لكل منهم بلدًا وطبلة. وتتعلق هذه الروايات في المقام الأول بموضعين قيل إن رفات البطل قُسّمت بينهما عند وفاته: نحو الشمال، مجمّع النكوره كاراغوه، حيث ترتبط ذكراه

---

(٤٢) بشأن تناقل هذه الروايات في بداية القرن العشرين، انظر *District Book of Bukoba* [الذي يضمّ نسخًا منه مكتب معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن]، المجلد السابع، ص٥–٦ الذي يورد مقتطفات مترجمة من J. Gorju، ١٩٢٠ و H. Rehse، ١٩١٠ وإحالات إلى F. Lwamgira، انظر كذلك *District Book of Biharamulo, History of Migrations*، ١٩٣١. ومن الجدير بالذكر أن تلاميذ بعثة Kome التبشيرية أكثر إلمامًا بهذا التاريخ من سكان المنطقة أنفسهم.

(٤٣) انظر H. Cory و M.M. Hartnoll، ١٩٤٥/١٩٧١.

(٤٤) J. Vansina، ١٩٦١ و١٩٧١ و١٩٧٢؛ A. Kagame، ١٩٧٢؛ C.W. Newbury، ١٩٧٦؛ E. Mworoho، ١٩٧٧؛ L. Ndoricimpa، ١٩٨٤؛ Culture et Société (Etudes Bujumbura (rwandaises (Butare)؛ I.K. Katoke، ١٩٧٥؛ P. Schmidt، ١٩٧٨. كذلك من المفيد الرجوع، فيما يتعلق بممالك الجنوب إلى دراسة S.R. Karugire، ١٩٧١. هذا وقد عقدت في بوجومبورا سنة ١٩٧٩ ندوة دولية مهمة، انظر: Centre de civilisation burundaise، ١٩٨١. وقد أعقبها اجتماع مماثل في بوكافو في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٢.

خاصة بمنطقتي إيسينجيرو وبوغارا على جانبَي نهر الكاجيرا، ونحو الجنوب، مجمّع بوزينزا – ايهانجيرو الذي يصوّر فيه على أنه مساعد الحداد كيانغو إن لم يكن ابنه. وبنيت روايات مختلف الممالك من حيث علاقة كل منها بهذين الموضعين برغم ما هناك من تداخل فيما بينها؛ ففي كياموتوارا، جاء نياروبامبا، ابن روهيندا أو حفيده، من كاراغواه؛ وفي ايهانجيرو، كان المؤسّس نفسه يوصف بأنه أحد أبناء نياروبامبا، في حين أنه كان يحمل اسم روهيندا كايانغا تمشيًا مع تقاليد الزينزا. أما أسفار روهيندا الأسطورية، من بونيورو إلى أقصى جنوب المنطقة، فهي تتبع مسارين مختلفين تبعًا للتقاليد. ففي إحدى الروايتين، اتّخذت طريقًا بريًا مارًّا بكاراغواه، وفي الثانية، انطلق البطل عبر البحيرات شمالًا إلى بوزينزا، ويقال إنه عاد من هناك برًّا متجهًا نحو الشمال الغربي(٤٥).

وتوحي جميع الأدلة بأن الإشارة إلى روهيندا تعكس التقاء موجتين من التقاليد مرتبطتين بمجموعتين عشائريتين رئيسيتين. الباهيندا والبايانغو، تأخذان بنفس المحرّم – محرّم القرد نكينده (هِجْرِس رمادي اللون)(٤٦). وفيما يتعلق بتأسيس سلالات الهيندا، تقول الروايات إن ذلك لم يحدث إلّا بعد جيل أو أكثر تالٍ لجيل الفاتح الأسطوري. ولعلّ أهم حقيقة تاريخية تتمثّل في استمرار وجود رواية روهيندا بوصفها أحد مصادر الشرعية السياسية، لزمن طويل بعد القرن السادس عشر. فقد سيق اسم روهيندا في كياموتورا في القرن الثامن عشر حُجَّة ضد مغتصبين من عشيرة بانكانغوس الهيمائية؛ وقُرِن اسمه في القرن التاسع عشر بإحياء ذكرى عظمة الماضي (في كاراغوه) وبالوحدة الممزقة (في بوزينزا)؛ كما استخدم ذلك الاسم في القرن التاسع عشر في ضم صفوف شعبي البونيورو والهايا ضد امبريالية باغندا الحقيرة(٤٧).

وتعكس الفروق بين صيغة البلاط والصيغة الشعبية(٤٨) الإصرار المتشبث لحلقة من

---

(٤٥) بالإضافة إلى ما سبق ذكره من مراجع، انظر المواد الواردة بالـ Cory Papers، مثلًا رقم ٦٩ *(Chronology of the Bahinda)* ورقمي ٤١٣ و٤١٦ (تعليقات A.M.D. Turnbull في ١٩٢٥ و١٩٢٦ على تاريخ بوزينزا). انظر أيضًا *District Books of Bukoba and Biharamulo*. كما تضم محفوظات Maison généralice des Pères Blancs عددًا من المخطوطات التي يذكر منها J.B. Lapioche، ١٩٣٨، *Le Buhava et son histoire*؛ و A.D. Kakaira، ١٩٣٠، *Histoire d'Usinsa*.

(٤٦) فسّر L. de Heusch (١٩٦٦، ص٥٠ و٥١) ذلك على أنه تنافس قديم بين العشيرتين، مستندًا في ذلك إلى استنتاج خاطئ خلص إليه وعارض فيه بين قرد الـ nkende وقرد الـ tumbili (المذكورين في H. Cory و M. Hartnoll، ١٩٤٥/١٩٧١) في حين أنهما في واقع الأمر الحيوان نفسه بإسميه في لغتي الروهايا والسواحيلي على التوالي.

(٤٧) ترد الإشارة إلى استخدام اسم روهيندا لأغراض أيديولوجية في Emin Pasha، ١٩٨١، ص٣٥٣-٣٥٥، (في بونيورو): وفي F. Stuhlmann، ١٩٨٤، ص٤٢ و٤٣ (في كياموتورا)؛ وفي *District Book of Bukoba* (توجد نسخة منه في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن) (في كاراغوه)؛ وفي A. Brad: *Rapport sur les tribus insulaires du Nyanza méridional*، محفوظات الآباء البيض، يناير ١٨٩٧؛ وفي A.E. Kitching: «Tribal history and legends of the Wazinza»، ١٩٢٥، في *District Book of Biharamulo* (في بوزينزا).

(٤٨) انظر الروايات المتناقلة التي جمعها في ماروكو P. César، ١٩٣١.

الروايات المتناقلة في شكل أساطير. وربّما كانت تمثّل في معظم الحالات انتشار نوع معيّن من السلطة الحاكمة أكثر مما تمثّل حملة قام بها فاتح فرد. ففي جيساكا، عَزَت سلالة باجيسيرا بازيرانكينده (يحال القارئ في هذا الصدد إلى النكينده (المحرَّم)) إلى نياكاسنده (أو نييراغاكنده)، ابنة روهيندا أو أحد خلفائه في كاراغوه. وفي كيزيبا كانت سلالة البيتو تطابق بين مؤسسها كيبي وبين نياكيرو شقيق روهيندا، وكانت تعتقد أن الأخوين تقاتلا من أجل السيطرة على أمهما؛ وكانت عشيرة الباهيندا مسؤولة عن تعيين الحدود الإدارية. أما سلالة البوكيريبه سيلانغا، التي قدمت من ايهانجيرو قرب نهاية القرن السابع عشر، فقد زعمت أنها تنحدر أصلًا من روهيندا. ويمتد تأثير الهيندا حتى يبلغ بوها في الجنوب، كما تشهد بذلك الألقاب الملكية (في هيرو وبوشينغو) والإشارة إلى نكينده (محرّم ملوك البوجيجي)[٤٩]. ومن جهة أخرى، أبرزت الروايات المتناقلة في الغرب أبطالًا آخرين. ففي رواندا، رُقِّي جيهانغا، وهو بطل ينهض بدور حضاري حقيقي، إلى مرتبة الأب بالنسبة إلى جميع الممالك المجاورة. وفي بوروندي، لا يُقرَن بين نتاره روشاتسي، وهو اسم يبدو أنه ينطبق على مؤسّسي سلالتين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وبين روهيندا إلا في الكتابات الأوروبية[٥٠].

واستمدّت الروايات المتناقلة عن روهيندا قوّتها من الروابط بين الشخصية الأسطورية وبين الأعمال البطولية للباتشويزي. وأيًا كانت حقيقة «امبراطورية كيتارا» أو مداها ومدّتها بوصفها نموذجًا سياسيًا ودينيًا، فمن الواضح كل الوضوح أنها نشأت في هضبة غربي أوغندا. غير أنه في الجنوب، لا يكاد يكون لإيسمبوا، ونداهورا، ومولينداوا وجود خارج الروايات التي بدأ تداولها في عهد قريب نسبيًا. فهنا، ينهض بأهم الأدوار كل من وامارا، وموغاشا، وريانغومبه. فقد طوّر الجنوب أساطيره الخاصة به: ومن أمثلة ذلك الطريقة التي عاد بها وامارا يرافقه موغاشا وايرونغو، من مقاطعة كينتو الرهيب، حاملًا معه ليس الماشية والبذور فحسب بل الموت كذلك؛ ونزاعات وامارا مع موغاشا الذي امتنع وامارا عن إعطائه ابنته فعمد إلى إطلاق عاصفة (وتقول رواية رواندية إن ريانغومبه هو المسؤول عن ذلك)، ومع كاغورو الذي انتهى به الأمر إلى حرق السقيفة التي كانت تؤوي بقرته الجميلة كيتاره[٥١]. وهذه الآلهة لا تعدو أن تكون أهم من يضمّهم هيكل مكرّس لثلاثين إلهًا أو أكثر يزداد عددهم باطّراد تبعًا للظروف، ويقرن كل منها بمجال نشاط معيّن: وامارا بالأموات؛ وموغاشا بالماء والمطر والبحيرات ومن ثم بصيد الأسماك والزراعة (وشجرة الموز بنوع خاص)؛ وإيرونغو بالأجمة ومن ثم بالقنص والأسفار؛ وكاغورو بالبرق؛ وريانغومبه بالماشية والقنص.

(٤٩) Cory Papers, N° 413 (Turnbull, 1925)؛ و G.W. Hartwig، ١٩٧٢؛ و *The District Book of Kigoma* (نسخة في معهد الدراسات الشرقية والأفريقية، لندن)، المجلد السابع، ص٢٠٣؛ و J.P. Chrétien، ١٩٧٥.

(٥٠) في رواندا، يرد ذكر هيندا في وصف عودة روغانزو ندوري من كاراغوه بصحبة موبانغو. وفي بوروندي، عارض نتاره روشاتسي ملكًا لبوشينغو يدعى روهيندا، وعزا J.M. Van de Burgt، ١٩٠٣ تأسيس هذه المملكة إلى روهيندا «العظيم»، وهي نظرية قبلها رولاند أوليفر فيما أجراه من دراسات عامة دون كثير من التروّي.

(٥١) E. Césard؛ مخطوط باليد لـ J.P. Lapioche، ١٩٣٨؛ A. Arnoux، ١٩١٢-١٩١٣.

وعلى حين أن وامارا الذي وُجد ضريحه العظيم في ماساكا في بويرا (أوغندا) اسم يتكرّر ذكره في روايات كيتارا ونكوره وكاراغوه، يبدو أن تأثير موغاشا قد انطلق من جزر سيسه على بحيرة فكتوريا[٥٢]. ويتواتر ذكر ريانغومبه أكثر ما يتواتر في الغرب، من رواندا إلى بحيرة تنجانيقا، بالنظر إلى أن بعض الروايات المتناقلة تحدّد منشأه في ندوروا في حين تحدّده روايات أخرى، مطابِقة بينه وبين كيرانغا، في بوروندي (ويروى أنه توفي في منطقة كانت تقع آنذاك تحت حكم بوجيسيرا) أو حتى في شرق زائير الحالية. كذلك فإن كيرانغا، وهو بطل من أبطال القنص، يقرن بالزراعة من خلال الروحيْن نياباشي وسيروتوا[٥٣]. وليست هذه الديانات بأي حال مجرد مؤسسات ملكية بل يبدو أنها ترجع إلى أصول عريقة في القدم يسبق تاريخها تاريخ السلالات الحاكمة الحديثة. وترى الروايات الشعبية في وامارا حامي العشائر الحاكمة القديمة مثل البازيتا والبايانغو وتروى، على نقيض غيرها، ما نشب من نزاعات بينه وبين «خادمه» روهيندا. ويقال إن موغاشا أطلق، مع كابامبو، العاصفة على النحو المذكور أعلاه؛ وعندما ارتفعت مياه بحيرة فكتوريا، قيل إن ملك بوزينزا هذا أُجبر على إعطائه ابنته. وسخر ريانغومبه من روغانزو ندوري ملك رواندا[٥٤].

وكانت ديانة الكويزي Cwezi هذه (أو ديانة الإيماندوا Imandwa) مستقلة في شؤون العبادة والأساطير كلتيهما. ففي الشرق (في هايا وبلاد الزينزا) كانت الأُسر نفسها تتولى وظائف وراثية باعتبارها وسطاء وتضطلع بالمسؤولية عن المعابد. أما في الغرب (رواندا وبوروندي وبوها) فكان التكريس للكوباندوا Kubandwa ممارسة منتشرة. وفي بلاد الهايا والنكوره كانت الرمزية واللغة تربط بين الدين والملكية في حين أن طقوس العبادة التي كانت تؤدّى في ظل الإريترينة، الشجرة المقدسة لريانغومبه / كيرانغا، بدت أكثر اتّسامًا بالطابع الشعبي. غير أنه في كل الحالات كانت هذه ممارسات عِرافة تكريسية ومداواة تقدم الحماية من الأخطار التي يهدّد بها الأشخاص المعنيين أسلاف قريبون أو من إساءات استعمال السلطة[٥٥]. وقد ألقت التفسيرات الآلية والاثنية لهذه الظاهرة الثقافية[٥٦]، مع مسحة ساذجة من اليوهيميرية، نقابًا يكاد يكون شاملًا من الغموض على الفاصل الحاد بين التاريخ الخاص بهذه الديانة (التي سترد فيما يلي تطورات جديدة لها) وبين نهاية حكم قديم في كيتارا[٥٧].

---

(٥٢) للاطلاع على المسألة في مجملها، انظر: I. Berger، ١٩٧٣؛ و F. Richter، ١٨٩٩؛ و Cory Papers، رقم ٧٩؛ و D.W. Cohen، ١٩٦٨؛ و C. Wrigley، ١٩٥٨.

(٥٣) P. Smith، ١٩٨١؛ F. Geraud، ١٩٧٢.

(٥٤) انظر F. Boesch، ١٩٣٠، للاطلاع على رواية نشأت في كاراغوه؛ و O. Mors، ١٩٥٧؛ و H. Van Thiel، ١٩١١؛ و A. Coupez و T. Kamanzi، ١٩٦٢، القصة رقم ١٣. وقد حدت تلك الروايات بـ L. de Heusch، ١٩٦٦، إلى عرض نظرية مؤدّاها أن هذه كانت حركة موجّهة ضد الهيندا في المقام الأول.

(٥٥) انظر بالإضافة إلى المراجع الواردة أعلاه: B. Struck، ١٩١١؛ A. Vix، ١٩١١؛ H. Rehse، ١٩١٠؛ H. Meyer، ١٩١٦؛ B. Zuure، ١٩٢٩.

(٥٦) من أمثلة المناقشات غير المجدية في هذا الصدد، انظر L. de Heusch، ١٩٦٤؛ و C. Vidal، ١٩٦٧.

(٥٧) J.P. Chrétien، ١٩٨١(أ) و (ب).



اللوحة ٢٦،١: غابة بونيوانكوكو المقدّسة في نكوما.

خيار بين «العشائر» و«الطوائف»

في مواجهة رواية مدوّنة تؤكد على نظرية «الطوائف» بل وعلى تعارض «عنصري» بين «السادة من الهيما والتوتسي» و«العبيد من الإيرو والهوتو»، كرّس علماء التاريخ الحديثون قدرًا أكبر من الاهتمام للبنى «العشائرية»[٥٨]. فالعشيرة (umuryango في الكيروندية والجيها، و ubwoko في الكينيارواندية، و uruganda في الرونيامبو والروهايا)، بالرغم من وجودها السائد في جميع الثقافات الشفهية (فالمسنّون يرون أنفسهم في المقام الأول على أنهم ينتمون إلى عشيرة)، لا تتّسم بالبساطة العضوية لجماعة من الأقارب حتى وإن عيشت أحيانًا على أنها كذلك. ففروع الذرية بالمعنى الدقيق للعبارة، تصنّف في وحدات يعطى لكل منها اسم جماعي، أو تبعًا لالتزامها بتحريم أو تحريمين (imiziro)، وأحيانًا تبعًا للروايات المتعلقة بمنشئها أو للحماية التي تتلقّاها من إله من آلهة الكويزي (وذلك خاصة في بلاد الهايا)؛ ولكن هذه العشائر لا تربط بين أفرادها وحدة إقليمية[٥٩]. وأحيانًا تقسم العشائر إلى عشائر فرعية (amashanga في رواندا و amahiga في بلاد الهايا)، ولكن النظام ليس تجزيئيًا. وتظهر بعض العشائر في التاريخ الطويل لعدد من ممالك منطقة البحيرات الكبرى، ومن أمثلة ذلك بايانغوس نكوره في بوزينزا، وياكيمبيري نكوره في جنوبي بوها، وبازيتا البونيورو في بوكيريبه. وتعني المحرمات أحيانًا مجموعات أكبر: فالعلجوم (ضفدع الطين) تلتزم به في رواندا عشائر البيغا والباكونو والباها

(٥٨) D.W. Cohen، ١٩٧٢؛ M. D'Herlefelt، ١٩٧١؛ G.W. Hartwig، ١٩٧٦؛ C. Buchanan، ١٩٧٤.

(٥٩) H. Cory و M. Hartnoll، ١٩٤٥/١٩٧١.

(ثلاث عشائر كبيرة كانت تأتي منها الملكة الوالدة)؛ وثمة حالات لانتشار محرّم النكينده، تقدم الكيزيبا أبعث أمثلتها على الدهشة حيث تلتزم به عشيرة البابيتو السلالية ويلتزم به الباهيندا، في حين أن الـ ngabi محرم ظبي الأجمة المقترن عادة بالبابيتو تبنته عشيرة الباكوما الملكية القديمة. كذلك ترى بعض العشائر نفسها مرتبطة بعشائر مختلفة في أوقات مختلفة. ففي رواندا كانت البانييجينيا مرتبطة أحيانًا بالباسيندي وأحيانًا أخرى بالباهوندوغو.

والخلفية التاريخية للعشائر واضحة في رواندا. فكما في نكوره (أربع وحدات) تنحصر البنية في رواندا استثناءً في ثماني عشرة عشيرة كبيرة تضم جميعها أعضاء من الباهوتو والباتوتسي والباتوا[٦٠]. غير أن الدراسات التي أجريت مؤخرًا على السكان الذين يعيشون على شواطئ بحيرة كيفو في الغرب[٦١] تبين أن «اتحادات العشائر» هذه لم تكن قد تحقّقت بعدُ قبل ذلك بقرنين من الزمان. وكانت توجد في أماكن أخرى، في بوروندي وبوها وكاراغوه وفي الأراضي المتاخمة لبحيرة فكتوريا، مئات العشائر التي كان لكلٍّ منها أشكال مختلفة من الارتباط وتشكل إما وحدات باعدية (exogamic) أو ارتباطات قائمة على علاقة مزاح أو على حلف اليمين (المعروف بالـ endahiro لدى الباكيغا شمالي رواندا الحالية). وكثيرًا ما كانت الهوية ترتبط عن كثب بالقيام بواجبات سياسية أو دينية قديمة العهد نسبيًا. وكان الانتماء إلى عشيرة معينة يحدّد المركز الاجتماعي للفرد. وتسوق أقدم الروايات شواهد على وجود عدد كبير من الوظائف المحلية التي كان يعهد بمسؤوليتها إلى هذه العشيرة أو تلك دون أن يعني ذلك بالضرورة أن كلًا من الإمارات المعنية كانت تضم مجموعة متجانسة من السكان. من ذلك مثلًا أن البازيتا المرتبطين بحكام الكويزي القدامى في بونيورو ونكوره، يقال إنهم حكموا في كاراغوه (الملك نونو) واختاروا وريثًا لعرش البوكيريبه. ويقال إن الباتوندو حكموا ما كان كياموتوارا آنذاك، خلفاء لسلالة الباهونجا، سلالة الملك كاشاره، وهم يقرنون أحيانًا بالباهيتا الذين كانوا يكوّنون عشيرة الملك نسانساما في بوزينزا.

ويعتقد أن إيهانجيرو تدين باسمها إلى ملك سابق من عشيرة البايانغو (المنتمية إلى المجموعة الأكبر لحدّادي البارونغو). ويقال في هذا الصدد إن الباهوتو (وهم عشيرة قوية للغاية من عشائر الهيما) قاتلوا البايانغو أولًا ثم الباهيندا بعد ذلك بقيادة نكومبيا أو موكومبيا. ويختلف مصير هذا الأخير، الذي يقدّم أحيانًا على أنه ملك وأحيانًا على أنه مستنزل مطر، باختلاف الروايات: ومنها ما يروى أنه قتل على يدي روهيندا، أو نفي من بلاط كاشاره، أو هرب مع

(٦٠) يشكّل الباتوا مجموعة أقلية صغيرة في رواندا وبوروندي وبوها (حيث كانوا يدّعون الباكيكو). وهم يتخصّصون في القنص وصيد السمك وصناعة الآنية الفخّارية، كما أنهم منبوذون بسبب عدد من المحرمات. وقد وصفوا بأنهم صغار الجسم كالأقزام «pygmoid» وإن كان استخدام هذا المصطلح أمرًا مشكوكًا فيه.

(٦١) C.W. Newbury، ١٩٧٦؛ D.S. Newbury، ١٩٨١.

كاتوباها إلى بوكيريبه، أو أنه سليل نتوموا، أو ملك من سلالة بوكوما قتله كيبي في كيزيبا[٦٢].
ويوجد في رواندا أيضًا عدد كبير من الوحدات السياسية السابقة على نييجينيا: البازيغابا في موبادى وسيينغوغو؛ والباجيسيرا في جيساكا وبوشيرو وبوسوزو؛ والباداندا في ندوغا وبوانامواللى وبوهوما وبوكونيا؛ والباسيندى في بوسيجى وروهينجيرى؛ والباكايابا في بوغارا؛ والباسينجا في بوروى وفي أماكن أخرى (سلالات رنجه القديمة)؛ والبونجيرا في بومبوغو وبوريزا وبواناسيامبوه؛ والباتسوبه في روكوما وهلمّ جرّا. وفي رواندا الحديثة احتفظ عدد من فروع الذرية هذه بوظائف الـ biru الطقسية[٦٣]. وفي بوروندي، ربّما يستدل من مهمة حفظ الطبول ورعايتها والواجبات الدينية التي آلت إلى عشائر يذكر منها الباجيجي والباشوبى والباهانزا على سلطات حاكمة قديمة. وقد استوعبت بالتدريج بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر (وبعد ذلك أحيانًا) جميع هذه الإمارات العشائرية في سلالات حاكمة كما سنرى فيما بعد. وعلى الرغم من هذه التغيّرات والتأثيرات الإقليمية (الناجمة عن هجرة فروع الذرية أو عن تدفّق الأفكار وتناقل الروايات الشفهية)، احتفظت كيانات دون إقليمية صغيرة بحيوية شخصيتها المتميزة حتى القرن العشرين. ويتعين إجراء مزيد من الدراسات عن بلاد (ibihugu) رواندا وبوروندي، وعن بايودا كياموتوارا وباهامبا كيانجا (مجموعات سبق وجودها انقسام الدولة العظمى كياموتوارا أو بومبويغا في نهاية القرن الثامن عشر)[٦٤].

وليس التمييز في هذا السياق بين الرعويين والزرّاع من الوضوح بحيث يضفي مصداقية على الفرضية السائدة عمومًا بشأن الغزوات والنزاعات (التي تعزى إلى الأزمات السياسية الخطيرة في منتصف القرن العشرين). وليس في رواندا وحدها أن أفراد العشائر ينتمون إلى أصول مختلفة إذ يصدق ذلك على ٢٠ في المائة من عشائر بلاد الهايا[٦٥]، وعلى أكثر من ١٠ في المائة من الباهوتو، وما يزيد على ٥٠ في المائة من الباتوتسي، و٩٠ في المائة من عشائر الباتوا في بوروندي[٦٦]. وتوجد عشائر أخرى في وضع وسط أو غير محدّد المعالم يوصف بأنه مُشرَّف (bairu) (البايانغو) أو ينتمي إلى خلفية أسرية طيبة (bahutu) (الباجيجي). ويوصف البازيتا في

(٦٢) انظر المراجع سالفة الذكر وخاصة O. Mors، ١٩٥٧. وفيما يتعلق ببوكيريبه انظر E. Hurel، بلا تاريخ. ويخلط J.B. Webster، ١٩٧٩(ب)، ص١٤، بين الباهوتو أو البايتيرا (H. Cory و M. Hartnoll، ١٩٤٥/١٩٧١، ص٢٨٢) وبين الهوتو في رواندا أو بوروندي. وتوجد في بلاد الهايا أيضًا عشيرة من الهيما بين الباتوا الذين لا تربط بينهم وبين الباتوا صانعي الآنية الفخّارية أية علاقة. والرواية التي نشرها H. Rehse، ١٩١٠، ص٢٨٦، عن المذبحة التي أعقبت موت كاشاره، عاهل كياموتوارا القديم، تتحدث أيضًا عن وحشية كاريميرا، الملك الهيندا، وبخاصة إزاء أفراد أسرته أنفسهم؛ وإن كان ذلك لا يعني بحال «مذبحة منظمة للانتقام من الفلاّحين».

(٦٣) M. D'Hertefelt، ١٩٧١؛ F. Nahimana، ١٩٥٤؛ A. Kagame، ١٩٨١.

(٦٤) قبل أن يطلق مصطلح «الباهايا» أثناء العهد الاستعماري على جميع سكان إقليم بوكوبا، لم يكن يعني سوى الناس القاطنين على سواحل بحيرة فكتوريا في منطقة ماروكو.

(٦٥) بما في ذلك كاراغوه.

(٦٦) F.M. Rodegem، ١٩٦٤.

بعض الحالات بأنهم رعويون (في رواندا مثلًا) وفي حالات أخرى بأنهم حدّادون مزارعون تخلّوا عن طبلتهم السلالية مقابل زراعة الحبوب[٦٧]. ويصنف الباجيجي عمومًا على أنهم من الباهوتو في بوروندي ومن الباتوتسي في بوجيجا (بوها). وعلى الرغم من أن الفرضيات المتعلقة باجتماع عقد في الماضي البعيد بين مجموعات من الناطقين بالبانتو ومجموعات من الناطقين باللغات الكوشيتية الجنوبية أو السودانية الوسطى[٦٨] فرضيات شيّقة، فإنها تنسحب على فترة بلغت من البعد في الماضي (الألف الأول الميلادي) ما يجعلها تقصر دون إلقاء الضوء على الوضع القائم في القرن السادس عشر بالنظر إلى الاندماج الثقافي بين هذه المجموعات السكانية. وكما سبق أن رأينا، فإن التمايز الإثني كان يحدث على أسس إقليمية أو عشائرية أو سياسية تعكس فئات الهيما / التوتسي و الإيرو / الهوتو، وإن كان من المجازفة محاولة إعطاء تعريف لما كانت تمثّله تلك الفئات منذ أربعة قرون. وتبرز فيما يبدو حقيقة واحدة في هذا الصدد هي نطاق الأنشطة الرعوية على الهضبة الوسطى الممتدة من نكوره إلى بوها مرورًا بكاراغوه وجيساكا وبوجيسيرا. ويبدو أن فتح الحاميين لهذه المنطقة، الذي كثيرًا ما يرد ذكره بصدد هذه الفترة، لا يعدو أن يكون طريقة أخرى لعرض النسق الإقليمي والسياسي الاقتصادي للعلاقات بين قطاعين يغلب على أحدهما الطابع الرعوي، وعلى الآخر الطابع الزراعي بين القرنين السادس عشر والثامن عشر.

تكوّن الممالك الحديثة: دراسة جغرافية سياسية

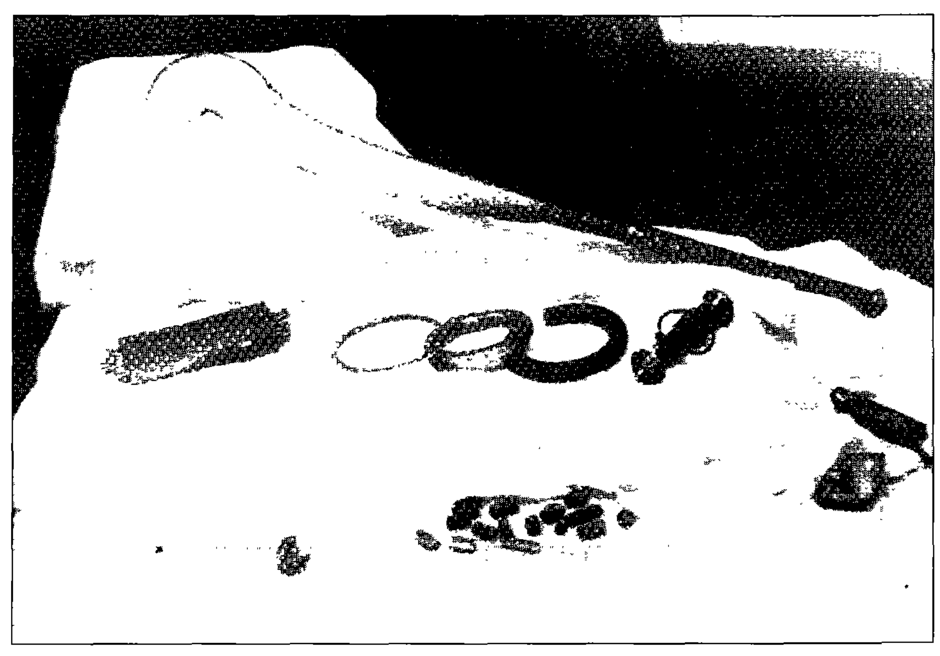
المشكلات التي تطرحها التواريخ بوجه عام

إن ثراء المصادر الشفهية لا يساعد كثيرًا على الحد من تعقّد مسألة إعادة تأريخ الأحداث بالمنطقة. فقوائم السلالات وسلاسل النسب الخاصة بالأمراء وجدت منها صيغ متعددة ولا سيّما قبل القرن السابع عشر. وقد حاول عدد من مؤرّخي الأحداث إقامة الدليل على أعمار ممالكهم بجمع بيانات من مصادر خارجية. فمتوسط مدة الجيل، التي حدّدها ألكسيس كاغام بثلاثة وثلاثين سنة، يبدو في واقع الأمر أنه كان سبعًا وعشرين أو ثماني وعشرين سنة. ويزوّدنا كسوفان للشمس أشير إليهما في الروايات بمعْلَمَيْن مطلقين، غير أنه لا يمكن تحديدهما على وجه اليقين.

وربّما كان أولهما ذلك الذي وقع في سنة ١٥٢٠ أثناء معركة بيهاروه، بين نتاره نيابيغارو (نكوره) وأوليمي رويتاماهانغا (بونيورو)، وهو كسوف ينطوي على متضمنات بالنسبة إلى تأريخ أحداث بوغندا ورواندا. ويرجّح أن يكون الثاني هو الذي وقع في سنة ١٧٩٢ وتزامن مع تنصيب ميبامبوه سينتابيو ملكًا (رواندا). وربّما كان ملك (mwami) رواندا الذي استخرجت

(٦٧) لا تلقي الروايات المتناقلة، حتى عندما يرجع عهدها إلى خمسة عشر جيلًا خلت أو أكثر، ضوءًا على الأصول البعيدة لتكوّن السكان؛ أو ربّما كانت «روايات» تسربت إليها عبر القنوات التي ورد وصفها أعلاه، أفكار Speke أو Emin أو Gorju؛ ومن أمثلة ذلك الفرضيات الإثيوبية بشأن أصل البازيتا، التي ورد ذكرها في دراسة أجراها C. Buchanan، ١٩٧٤، ص٩٨ و٩٩.

(٦٨) انظر C. Ehret، ١٩٧٣.



اللوحة ٢٦،٢: أشياء وجدت في قبر سيبريما روجوجيرا، ملك رواندا.

جثّته في ١٩٦٨–١٩٦٩ بمعرفة فريق ف. فان نوتين وأُرجع عهده إلى النصف الأول من القرن السابع عشر – بالنظر إلى افتقار البحث الذي أُجري في هذا الصدد إلى الدقة – إما موتارا سيموجيشي أو سيبريما روجوجيرا. ومن الممكن، على الرغم من الشك الذي أبداه كتاب يذكر منهم ديفيد هينيج، أن نصل على هذا النحو إلى احتمالات ممكنة. فمع الاستعانة بجميع التوافقات الموجودة في المصادر والأخذ بالتوليفات التي اقترحها ديفيد كوهين، نقترح تأريخ الأحداث المبين في الجدول ٢٦,١[٦٩].

كذلك فإن «الغزوات» التي نظمها نحو الجنوب ملوك بونيورو البيتو تبدو وكأنها كانت عامل ربط بين مختلف المناطق. غير أن الروايات التي جُمعت في كل من هذه الممالك تنسب الحدث إلى فترات مختلفة. والواقع أن البونيورو لا بد وأن يكونوا قد شنّوا عدة إغارات للاستيلاء على القطعان. وعلاوة على ذلك فقد أسفر تكرار أسماء في قوائم السلالات يذكر منها كوا (بونيورو)، ونتاره (نكوره) ونتاره وكاريميرا (كاراغوه)، وماغمبه (كيزيبا)، ونياروبامبا (إيهانجيرو) عن اضطراب في تأريخ الأحداث[٧٠]. ويمكن مع ذلك تمييز ثلاث موجات كبرى من شنّ الغزوات:

(٦٩) بذلت أول محاولة للجمع بين قوائم السلالات في J. Czekanowski، ١٩١٧. انظر أيضًا: A. Kagame، ١٩٥٩؛ J. Vansina، ١٩٦٢(أ) و(ب) و١٩٦٧؛ S.R. Karugire، ١٩٧١؛ D. Henige، ١٩٧٤؛ D.W. Cohen، ١٩٧٠؛ J.B. Webster، ١٩٧٩(أ)؛ F. Van Noten، ١٩٧٢.

(٧٠) من ذلك مثلًا أنه ورد في O. Mors، ١٩٥٧، أن نتاره كتابانيورو، ملك كاراغوه، كان في نزاع مع ماجمبه كيتونكيره وماجمبه كاغاروكي، وهما ملكان فصل بين حكمهما لكيزيبا قرن من الزمان.

الجدول ١٠٢٦: **جدول تزامن السلالات الحاكمة، من القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر.**

	بوها (جنوب)	بوروندي	رواندا	جيساكا	كاراغواه	كيزيبا	كياموتوارا	إيهانجيرو	بوزنزا
			روعانزو بويما	كيميي					
١٥٠٠			سيريما روعوه كيجيري	كانويدا	روهيدا ؟	كيبي ؟	روهندا		كابانعو
		نتاره كاريميرا	موكوبانيا / ميامبوه موتاباري	كيميي شومبوشو	نتاره ميهيعويتايوما	ايشامورا	؟		؟
		؟	يوهي حاهيما	موتومبيكا	روهيدا	واتومي	نياروناما	نياروناما	روهيدا
			نداهيرو		نتاره	ماتوي أو	كاريميرا	روهيدا	
١٦٠٠			سياماتاره C		كاريميرا نداجارا		بووعي	كابانعو	
	كيميي	نتاره كيوغورا	روغانزو ندوري	تاهو	روهيدا	ماعممه كيتونكيره	كاريميرا		نتاره C موعانحائرارا
	نتاره	موتاغا ياموبي	موتارا سيموعيشي C	؟				نتاره	كانورا
	؟				نتاره	موريبحا نيكاشوكه	روكاميا C جيهومه	؟	كابامبو
	روهيدا	؟	كيجيري ياموهيشيرا	كيميي رواهاتيا	روساتيرا	مويغارا			كاتوباها / كيوا
			ميامبوه عيسامورا		ميهيحا		روعومورا		
١٧٠٠	ماريعا			كويري		بورونغو	ماهه	مورامبيرا كيكونحيرا	كيبداريغو / نيامورااسا C
	ماميما	نتاره روشاتسي	يوهي ماريماكا	روريجيا		ماحمه كاحاروكي	كاهيجي كازيتا	يوتو	
	كيموناغوما	مويري	كاريميرا رواكا	مازيميا	كاريميرا بويرانجدا	مونيكو C هانعي	نكويحه / كارومونا روعومورا	نياروناما كيكومو	كانورا ياوريرا
	نتارا	موتاغا سياموبرا	/ سييريما روحوغيرا C	كيميي عيتورا	روزيحا / نتاره كيتابابيورو C	نياروانغو / روهانجاراري C	ميوعي مباعوكانو	موعوندا / كاهيجي	كيبدابطيعو كيساما
	كابيوبي	موامونسا ماريزا C	كيجيري ندابارااسا					نياروناما	كاكارارا
١٨٠٠			ميامبوه سيتابيو	؟	روهيدا	روتاحواها	كاريميرا مويرو		مهيهاهابي
	رواسا	نتاره زوعاما	يوهي حاهنديرو						روهيدا / نتاره موهانحاكياروه / موهيره
	نتاره				نداعارا	نورونعو C كاكيدي / كيبي	كيبيوبي كاحورونغا	روهيدا	
			موتارا رووجيرا		رومانيكا			نتاره	
	كابيوني	مويري عيسابو + ١٩٠٨	كيجيري رواوجيري + ١٨٩٥			روهانجارازي	روغومورا	نياروناما + ١٩٠٦	روريميا
	رواسا / نتاره + ١٩٠٦–١٩٠٧				كايحه	موتاتموا + ١٩٠٣	كاهيجي + ١٩١٦		ايسيكابيره مانكوروبغو + ١٨٨٥–١٨٩
					نداحارا + ١٨٩٢ ١٨٩٣				

ملاحظة: ذكرت المصادر في الحواشي. وقد استفيد إلى أقصى حد من أفضل المصادر توثيقًا ولم يقتصر الأمر على الرجوع إلى القوائم الموحدة. وكان أدقها المصادر المتعلقة برواندا وكيزيبا وتكتنف الفترة السابقة للقرن السابع عشر شكوك كثيرة

مفتاح الرموز:

/ عواهل ينتمون إلى الجيل نفسه (إخوة أو أبناء عمومة)

= = -- تحالفات تاريخية

+ ١٨٩٥ تاريخ الوفاة المحقق (نهاية القرن التاسع عشر/بداية القرن العشرين)

C كوارث طبيعية (جفاف ومجاعات)

١ – ففي النصف الأول من القرن السادس عشر، قيل إن البانيورو بعد انتصارهم سنة ١٥٢٠ في نكوره، غزوا رواندا مرتين بقيادة الأميركوا، ابن نيابونغو خليفة أوليمي. وأجبر الملكان (bami) كيجيري موكوهانيا وميبامبوه موتابازي على الفرار، أحدهما إلى غربي نيابارونغو والآخر حتى بوشي. وقيل أيضًا إن ملك بوجيسيرا، نسورو سانغانو، قتل أثناء هذه الحملة. ولم ينقلب اتجاه الأحداث إلا بموت كوا.

٢ – وأثناء النصف الأول من القرن السابع عشر، يبدو أن مملكة كيزيبا البيتو الصغيرة تعرّضت لإغارات من «حاميتها» بوتيورو. واستمرّت هذه الإغارات على امتداد القرن ولا سيّما في عهد ماجمبه كيتونكيره. كما تعرّضت لإغارات مماثلة أثناء هذه الفترة نفسها مملكة كاراغوه (تحت حكم ملكين يدعيان نتاره وروهيندا).

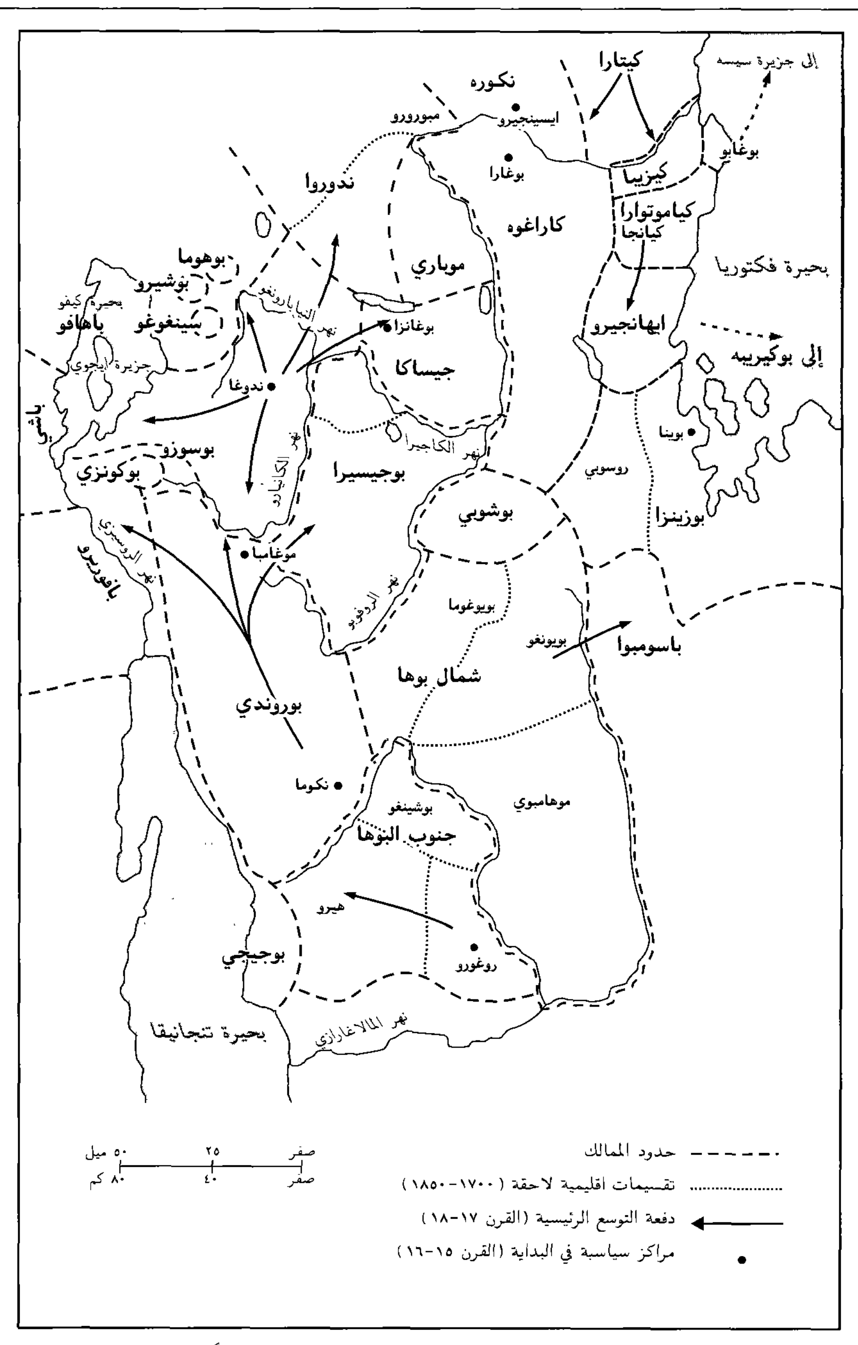
٣ – وأثناء النصف الأول من القرن الثامن عشر، وقعت أشهر إغارة عزيت إلى ملك (mukama) يدعى في بعض الروايات كوا (كوامالي) وفي روايات غيرها كيبيامبه. وقيل إن هذا الملك، بعد أن ظلّ عدة سنوات يخرّب أراضي الهايا، هُزم وقُتل على أيدي الملك نياروبامبا كيكومبو في ايهانجيرو. وقيل إن جنوده المتقهقرين سحقهم الملك نتاره كيتابانيورو، ملك كاراغوه الذي كان قد رجع من بوها حيث كانت أمّه قد صحبته إلى المنفى. وفي الوقت نفسه هُزمت جماعة أخرى من البونيورو على أيدي ملك (mugabe) من نكوره، يُعرف هو الآخر باسم كيتا بانيورو («سفّاح بانيورو»). وهكذا حرّرت ممالك الجنوب من أنشطة البابيتو. وكانت الذكرى التي خلفها هؤلاء رهيبة ومضطربة، ولكن تأثيرهم كان مهمًا لا سيّما فيما يتعلق بالتنظيم العسكري للممالك[٧١].

دول هضبة الكاجيرا

كانت منطقة الهضبة المعشبة هذه دائمًا تشكّل محورًا جغرافيًا سياسيًا مهمًا يتيح طريقًا سهلًا يمتد من وادي كاتونغا إلى وادي مالاغارازي. ومن دواعي الأسف أن تاريخها السياسي هو أسوأ تاريخ مسجّل بالمنطقة بالنظر إلى الصعوبات التي اكتنفت مختلف ممالكها منذ القرن التاسع عشر وترتّب عليها في بعض الحالات تمزيقها أو تدميرها والتآكل السريع لتقاليدها. كما لا توجد أية دراسة عن البوشوبي أو البوجيسيرا وما كتب عن الجيساكا أو البوها هو إما ضئيل أو سطحي. والجزء الشمالي وحده، الذي يتألف من مبورورو ونكوره وكاراغوه هو الذي يتوافر عنه قدر كاف نسبيًا من المعلومات.

ولم تبدأ كاراغوه، على الرغم من عظمة أصولها (سلالة السيتا، البداية الرئيسية لمجمّع الروهيندا)، في إثبات ذاتها أساسًا إلّا من القرن السابع عشر فصاعدًا، مغتنمة فرصة أول

(٧١) D. Henige، ١٩٧٤؛ A.R. Dunbar، ١٩٦٥؛ S.R. Karugire، ١٩٧١؛ Vo.I.K. Katoke O. Mors، ١٩٥٧؛ H. Rehse، ١٩١٠؛ A. Kagame، ١٩٧٢. وينبغي التمييز بين هذه الغزوات وبين تأسيس سلالة من البيتو في كيزيبا في عهد أسبق من ذلك، وهي لا يمكن أن تساق حجة لتأييد الفرضية القائلة بأن حركة الهيندا كانت أصلًا حركة لوو كما يوحي بذلك L. de Heusch، ١٩٦٦.



الشكل ٢٦،٢: منطقة جنوبي البحيرات الكبرى في نهاية القرن السابع عشر (نقلًا عن ج.ب. كريتيان).

انحسار لنفوذ النيورو (أزمة الخلافة التي أفضت إلى تنصيب ويني خلفًا لنيابونغو). ولا يُعرف عن النتاره والروهيندا الذين قدموا بعد ذلك سوى أنهم كانوا أقوى من جيرانهم إلى الشرق: فقد انتهى الهجوم على كيزيبا بمقتل أحد أبناء الملك ماجمبه كيتونكيره. وأقاموا علاقات طيبة مع جيساكا ورواندا، بما في ذلك روابط زواجية. وأدّت الأزمة التي سرّعتها غزوة النيورو في القرن الثامن عشر إلى نهضة جديدة جسّدها شخص نتاره كيتابانيورو ودعمتها في وقت لاحق إقامة علاقات تجارية مع باغندا وشعب ناماويزي.

وورثت مبورورو، أو ندورما، تراثًا غنيًا من الحكم العشائري. ويقال إن الباكيمبيري كان يحكمهم ريانغومبه نفسه. وأن البايشيكاتوا كانت تحكمهم الملكة كيتامي، أول تجسيد لروح نيابينجي الذي كان يُعتقد أنه ظلّ بالغ النشاط طوال فترة ليست بالقصيرة من القرن العشرين. وتولت الحكم الشامل سلالة هيمية من عشيرة الباشامبو، منتهزة فرصة الفراغ الذي أوجدته هزيمة البانيورو في رواندا. وعقدت الباشامبو روابط زواجية مع باهيندا نكوره الذين كانوا في ذلك الوقت أقل قوة من الباشامبو: ففي منتصف القرن السابع عشر، هاجم الملك غاهايا، ابن إيشيموراري، جيساكا مما تسبّب في فزع رواندا. وبُلغت الذروة في بداية القرن الثامن عشر، غير أنه بعد مضي خمسين سنة، أي عند وفاة غاهايا روتيندانغييزي، احتلّ جنوب البلاد برمّته الأمير نداباراسا، ابن الملك الرواندي سييريما روجوجيرا، وانقسمت المملكة إلى إمارات متنافسة، وخبّئت طبلة الموروروا على مقربة من بحيرة بوينيوني في الجبال الغربية.

وكانت سلالة الجيساكا تدّعي انتماءها إلى أصلين عشائريين مختلفين، أي إلى الباجيسيرا وإلى مجموعة طوطم النكينده (البازيرانكينده). وفي نهاية القرن الخامس عشر، هدّد الملك كيميني بضمّ الإقليم الصغير التابع للملك الرواندي روغانزو بويمبا. وفي منتصف القرن السادس عشر، اغتنم كيمينيي شومبوشو فرصة هجوم شنّته النيورو بقصد احتلال قلب رواندا القديمة، بوغانزا وبواناسيامبوه: ولم تستطع رواندا أن تستردّ هذا الإقليم إلا بعد مضي قرن من الزمان. وفي منتصف القرن الثامن عشر، حاولت جيساكا أن تنتقم تحت حكم كمينيي جيتورا وبالتحالف مع ندوروا وعدد كبير من الثوّار الروانديين، غير أن جنود سييريما روجوجيرا أوقعوا بها الهزيمة هي الأخرى. كذلك احتلّ كيجيري نداباراسا، ابن ييريما روجوجيرا، موباري – وهي مملكة قديمة تحت حكم البازيغابا يوجد مركزها على جزر الكاجيرا.

ومن الممكن أيضًا أن ينظر إلى بوجيسيرا على أنها رائد القوى السياسية التي استقرّت بالجبال الغربية في وقت لاحق. ويبدو أن سلالة الباهوندوغو كانت ترتبط بسلالة البانيجينيا في رواندا الأولى برباط وثيق حدا بجان فانسينا إلى أن يقترح أن البانييجينيا انحدرت منها. وقد كانت الروابط الزواجية والتحالفات العسكرية سمة من سمات تاريخ البلدين من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر. من ذلك مثلًا أن روغانزو ندوري اتّخذ إجراءات ضد بوروندي كما استضاف يوهي مازيمباكا الملك نسورو نياباريغا الذي كان يواجه صعوبات. وحتى نهاية القرن السابع عشر، كانت بوجيسيرا تغطي مساحات شاسعة تمتدّ من كانيارو إلى روفوبو (كامل الثلث الشمالي لبوروندي الحالية) وكانت تشكل بمساقيها وطقوسها نموذجًا ممتازًا لعالم الرعي. وقد

نشأت الصعوبات مع نهوض سلالة الباغانوا في بوروندي التي كانت أكثر انحيازًا لجيساكا. وسيشهد مطلع القرن التاسع عشر انقسام البلد إلى شطرين.

وفيما وراء ذلك نحو الجنوب، تأسّست عدة ممالك في حوض المالاغارازي. ويقال إنه ابتداءً من القرن السادس عشر، كانت مملكة تدعى «بوها الشمالية» تتألف من بويونغو وموهامبوِه وروغورو وبويوغوما (شرقي بوروندي الحالية) بل وبوشوبي. ويقال إن الملك الرواندي ميبوابوه موتابازي قد تزوّج فتاة من هذه المملكة. وظلّت سلالة الباهومبي (التي جاء منها الملوك المعروفون بروهاغا ونكانا وجيهومبي) بالغة القوة حتى القرن الثامن عشر: فقد استضافت نتاره ملك كاراغوه عندما فرّ من البانيورو؛ وهزمت كاكارازا، ملك (mugabe) بوزينزا؛ وتوسّعت في أراضي السومبوا. وفي عهد أسبق أصبحت روغورو، جنوبي النهر، مركزًا لدولة أخرى تتألف من الهيرو والبوشينغو وتحكمها سلالة الباكيبيري (سلالة الملوك نتاره وروهيندا ورواسا وكانيوني) التي كانت، مع إمارة الباجيجي في نكاريتزي، تعير قدرًا أكبر من الاهتمام للجبال المطلة على الساحل الشرقي لبحيرة تنجانيقا. ولم يكن إلّا قرابة منتصف القرن التاسع عشر أن بدأ تدهور بوها وتفكّكها(٧٢).

الدول الواقعة على سواحل بحيرة فكتوريا

كانت هذه البلدان أشدّ ازدحامًا بالسكان وتمتدّ على المرتفعات المعشبة وعلى السهول والوديان الرطبة الخصبة ذات المياه الزاخرة بالأسماك. وقد تركت هذه السمات الجغرافية المتباينة أثرها على خصائص المجتمعات والدول، وكانت أحد الأسباب التي أدّت إلى انفصال كياموتوارا وبوزينزا في القرن التاسع عشر.

وكانت كيزيبا، وقد انحشرت بين بحيرة فكتوريا ونهر الكاجيرا، موزّعة بين روابطها التقليدية مع كيتارا – بونيورو (إذ كان ملوكها يدفنون هناك حتى نهاية القرن السابع عشر وأمراؤها يربّوْن في هذا البلاط الأجنبي) ومع جزر سيسه (منشأ نار طقسية تستخدم في مناسبات التنصيب على العرش). وكانت علاوة على ذلك في حرب دائمة مع جارتيها في الجنوب الغربي، كياموتوارا وكاراغوه، اللتين حوّلتا سلسلة من الصراعات على الخلافة إلى صالحهما. وأعقبت تهديد النيورو في نهاية القرن الثامن عشر عمليات هجوم شنّتها الباغندا. واستغاث الملك بورونغو كاكيندي بالملك (kabaka) سيماكوكيرو ليعاونه ضد الأمراء الثائرين الذي حصلوا من جانبهم على تأييد كامانيا المطالب بالعرش.

وفي كياموتوارا، يبدو أن الملك كارينيرا كان قد رسّخ التفوّق الدائم للهيندا في القرن السابع عشر. ويقال إن قسوته الجنونية قد دفعته إلى الأمر بإعماء ابنه موكانيا. ومن الممكن أنه

(٧٢) I.K. Katoke، ١٩٧٥؛ J. Freedman، ١٩٧٩؛ F. Géraud، ١٩٣٢؛ S.R. Karugire، ١٩٧١؛ J.P. Chrétien، ١٩٧٥ و١٩٨٤؛ A. D'Arianoff، ١٩٥٢؛ A. Kagame، ١٩٧٢؛ J. Vansina، ١٩٦٢(أ) و(ب).

أثر فترة وصاية طويلة برئاسة كايانغو، كان خلف كايانغو هو في واقع الأمر الذي أسّس سلالة جديدة. وكان ذلك هو روغومورا ماهه الذي كان يُنظر إليه، بعد عودته من رحلة بحرية طويلة من إيبانغيرو إلى جزر سيسا وكيتارا، على أنه بطل حضارة. واستغلّ هو وذريته مواطن ضعف الكيزيبا والإيهانجيرو إلى نهاية القرن الثامن عشر على الأقل عندما أدّى الشقاق الداخلي إلى إضعاف كياموتوارا بدورها. فقد قضى الملك (mukama) كاريميرا مويرو على سلفه بووجي مبانغوكانو بمساعدة البازيبا والباغندا. ثم اقتسم ابناه كاجورونغا وكينيوني سلطة الهيندا مما أدّى إلى تكوين إمارتَي ماروكو وكيانجا في القرن التاسع عشر. وفي أثناء القرن الثامن عشر، حقّق نفوذًا عسكريًا وسياسيًا متزايدًا فرعان هيمَيَان من عشيرة البانكانغو، قَدِما من بوزينزا في عهد كاهيجي كازيتا (الذي يُظَن أنه تزوّج من أخت مؤسسيْ الدولة، كاراماجي وموتاشابا). وفي بداية القرن التاسع عشر، أسّسا حكومة مستقلة في بوغابو كما أسّسا «كياموتوارا» مصغّرة على سواحل بحيرة فكتوريا حيث أسّس الألمان فيما بعد بوكوبا سنة ١٨٩٠.

وفي إيهانجيرو كان هناك انقسام حاد بين منطقة بحيْرية مسطّحة تدعى ايهايا وبين هضبة داخلية تدعى موغونغو. وأتاحت النزاعات على الخلافة، وخاصة في عهد موراميرا، لملوك كياموتوارا وروغومورا وكاهيجي، فرصة التدخّل في شؤون منطقة الهضبة في نهاية القرن السابع عشر، وأمكن إيجاد مبرّر لهذا التدخّل فيما كان هناك من علاقة بين السلالات. ونلتقي هنا أيضًا، مع بوتو، بموضوع ملك يُعْميه أبوه؛ كما تطرح مسألة الخصام مع حكم نياروبامبا، فاتح بانيورو. ففي ختام القرن الثامن عشر، استنجد نياروبامبا الثاني بالباغندا لمعاونته على استعادة منطقة الهضبة من أمير ثائر. ومن ذلك الوقت فصاعدًا نما في القرن التاسع عشر، على طول الساحل الغربي لبحيرة فكتوريا، ما يمكن تسميته بالامبريالية الغَنْدية[٧٣].

وتدخلنا بوزينزا في منطقة ثقافية واثنية أخرى حيث تمتزج تأثيرات الباها والباسوكوما، بل والنيليين التاتوغا. وكانت بوزينزا أيضًا الموطن الرئيسي لحدّادي بارونغو الذين سبقت الإشارة إلى روابطهم مع عشيرة البانغو. وتزوّدنا المصادر الرئيسية الثلاثة للتاريخ السياسي لهذه المنطقة[٧٤] بقوائم سلالات تتناقص فيما بينها من حيث طولها وترتيب ما أدرج بها؛ وأضبطها قائمة فان تيل. فبعد العهود التي اكتنفتها أسطورة نتاره موغانغانزارا وكابامبو الأول، نشهد نوعًا من التأسيس للمرة الثانية في عهد كابامبو كينوا الذي ولد من سفاح اقترفه أمير أعمى. وفي القرن الثامن عشر، اضطرّ الملك (mugabe) كاكارازا إلى صدّ هجمات شنّها الباها من الغرب والتاتوغا من الشرق. وكان ابنه مويهاهابي آخر عاهل لبوزينزا مُوحّدة. وفي بدء القرن التاسع عشر، أفضت حرب الخلافة إلى الفصل بين روسوبي تحت حكم نتاره موهيره وجميع المناطق الساحلية تحت حكم روهيندا موهانغاكيارو.

---

(٧٣) H. Rehse، ١٩١٠؛ E. César، ١٩٢٧؛ O. Mors، ١٩٥٧؛ P. Schmidt، ١٩٧٨؛ مواضع من *District Book of Bukoba*.

(٧٤) H. Van Thiel، ١٩١١؛ O. Mors، ١٩٥٧؛ P. Betbeder، ١٩٧١.

ويعكس تاريخ بوكيربيه عددًا من التأثيرات الإقليمية المعقّدة. فهذا البلد، الذي يتألف من جزيرة وشبه جزيرة، يشكل جزءًا من مجموعة الزينزا. غير أن سلالة السيلانغا ادّعت في القرن التاسع عشر انتماءها إلى الروهيندا (بل وإلى البونيورو)، في حين يقال إن مؤسّسها كاتوباها قدم من أوهانغيرو في القرن السابع عشر، وإن محرَّمها الصعوة (enfunzi)، الذي كان أيضًا محرّم الباهوتو والبايتيرا، وهي عشيرة حاربت، كما رأينا فيما تقدم، مع البايانغو والباهيندا (في عهد الملك نكومبيا في نهاية القرن السادس عشر). وتغلّب الملوك (bakama) بالتدريج في القرن الثامن عشر على عشيرتي السيتا والكولا، وإن كان التاتوغا قد أجبروهم على إنشاء عاصمتهم في الجزيرة. وفي بداية القرن التاسع عشر أحدثت هذه الإمارة نموًا هائلًا في تجارة العاج[٧٥].

دول الجبال الغربية

في حين أن نسق تطوّر الممالك في الشرق أفضى إلى التجزئة، فإن الاتجاه في الغرب كان مؤاتيًا للتركيز في صالح دولتين – رواندا وبوروندي – زاد مجموع سكان كل منهما على مليون نسمة في نهاية القرن التاسع عشر.

وقد نجحت الإمارة الرواندية الصغيرة، التي نشأت في القرن الرابع عشر جنوبي بحيرة موهازي (في بوغانزا) في ظل بوجيسيرا وجيساكا، في ترسيخ أقدامها على طول نهر النيابارونغو، وذلك بفضل طول الفترة التي حكم أثناءها سيبريما روغوِه الذي ضمّ أراضي بونغيرا. غير أن الأزمات الخطيرة التي حلّت أثناء القرن السادس عشر تركت آثارها على استقرار هذه المملكة. فغزوتا النيورو اللتان دفعتا الملك كيجيري موكوبانيا والملك ميبامبوه موتابازي إلى الفرار نحو الغرب انتهيتا بتحويل مركز السلطة السياسية إلى ندوغا في حين استولت جيساكا على الأراضي الأصلية (بوغانزا وبواناسيامبوِه). وبعد عهد يوهي غاهيما المليء بالحروب نتيجة للحملات التي شنّها في جميع الاتجاهات، استغلّ الباشي والباهافو وسكان بوغارا في الغرب ما نشب من نزاع على الخلافة بين ابنَيه جورو والملك (mwami) نداهيرو سياماتارا. فقتل الملك واستولى الأعداء على طبلة سلالة الرووغا. وبرغم الروايات الزائفة القائلة بأن الأمير الشرعي قد خُبِّيء في بيت عمّته في كاراغوه، وبرغم ادعاءات البانييغينيا بأن أعضاء السلالة الحاكمة تعاقبوا على الحكم دون انقطاع منذ نشأت البلاد (أي منذ زمن كيغوا وجيهانغا الأسطوريين)، ربّما تمثّلت الحقيقة في أن روغانزو ندوري أسّس سلالة جديدة لطبلة الكالينغا في بداية القرن السابع عشر. فقد عاود احتلال ندوغا، ومن هناك وسّع هو وخلفاؤه أرجاء المملكة حتى بلغت بحيرة كيفو ونهر كانيارو، واستولوا من جديد في الوقت نفسه على بوانا سيامبوه (في منطقة كيغالي) في الشرق. وقد وضع نشوء سلالة جديدة في بوروندي حدًّا للتوسّع في نهاية القرن، ولكنه استؤنف في القرن الثامن عشر نتيجة للتنظيم العسكري الفذّ الذي استحدثه سيبريما روجوجيرا وكيجيري نداباراسا. فاضطرّت بوروندي وجيساكا إلى التقهقر؛ وتفكّكت ندوروا؛ واحتُلّت موباري

(٧٥) G.W. Hartwig، ١٩٧٢ و١٩٧٦؛ E. Hurel، بلا تاريخ.

ووُسّعت المستوطنات الواقعة على سواحل بحيرة كيفو حتى بلغت كينياغا. وفي نهاية القرن الثامن عشر، قُسّمت بوجيسيرا - وهي حليف قديم - بين رواندا وبوروندي تحت حكم ميبامبوه سينتابيو. واستمرّ هذا التوسّع في القرن التاسع عشر وخاصة في الشمال الغربي والجنوب الشرقي، غير أن دول الهوتو والتوتسي احتفظت باستقلالها تحت نوع من الحماية من جانب البانييجينيا[٧٦].

والمعلومات المتوافرة عن تاريخ بوروندي أثناء هذه الفترة أقلّ كثيرًا من ذلك. ففي بداية القرن السادس عشر، يبدو أن سلالة أولى أنشأها نتاره كاريميرا استقرّت في جبال الشمال الغربي على حدود بوجيسيرا القوية. وبين البامي، يقال إن موتارا سيموجيسي، ابن روغانزو ندوري، ونوتاغا نياموبي أقاما نوعًا من التحالف دعمته مبادلات الطقوس الرعوية. وفي نهاية القرن السادس عشر، أسّس نتاره روشاتسي أو روفوكو سلالة الباغونوا في نكوما التي أقامت علاقات مع بوها الجنوبية. ووحّدت هذه السلالة الجنوب (حيث أدّى صراع مع نسورو وجابوه إلى إضعاف الإقليم المعروف باسم نيابورونغا بوروندي) والوسط والشمال حيث وجد مزيج من القوى العشائرية القديمة (الباهانزا، التي يبدو أن نتاره وباجيجي وبابيبه وباشوبي كانوا ينتمون إليها)، وتصدّت لبوجيسيرا التي اضطرّ ملكها، نسورو نياباريغا إلى اللوذ برواندا. ثم توسّعت بوروندي إلى جنوبي رواندا الحالية، وكانت هزيمة موتاغا سينياموزا على يدي سيبريما روجوجيرا في منتصف القرن الثامن عشر هي التي ثبتت الحدود على طول الكانيارو. ولم يكن إلا في ذلك الوقت من عهد نتاره روغامبا أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر، أن توسّعت المملكة غربًا لتبلغ نهر الروسيزي وشرقًا لتبلغ حوض المالاغارازي (على حساب بوها الشمالية)[٧٧].

وفيما وراء ذلك نحو الغرب، حول بحيرة كيفو، انتسب الباشي من جهة، والبافوريرو في سهل الروسيزي والباهافو القاطنون على جزيرة إيجوي والساحل الغربي - من جهة أخرى - انتسبوا جميعًا إلى أصل مشترك في منطقة النييندو (في لويندي). ومن الممكن الربط بين البنية السياسية المتمثلة في الملك (mwami) وبين المؤسسة الاجتماعية الدينية المتمثّلة في الـ Bwami التي يبدو أنها كانت تشكل أساس مجتمعيْ البيمبا والريغا. وتشهد الروايات أيضًا بالطول البالغ لتاريخ العلاقات بين هذه الممالك الصغيرة وبين بوروندي ورواندا، وهي علاقات لم يطمسها إلا انتشار «النظرية الحامية» القائلة بوقوع غزوات إثيوبية وشق حدود استعمارية في نهاية القرن التاسع عشر[٧٨].

---

(٧٦) A. Kagame، ١٩٧٢؛ J. Vansina، ١٩٦٢(أ) و(ب)؛ J.K. Rennie، ١٩٧٢.

(٧٧) J. Vansina، ١٩٦١ و١٩٦٢؛ E. Mworoha، ١٩٧٧؛ J.P. Chrétien، ١٩٨١(أ) و(ب) و١٩٨٤.

(٧٨) C. Bishikwabo، ١٩٨٢؛ D.S. Newbury، ١٩٧٨ و١٩٧٩.

الدول والاقتصادات والمجتمعات

ينبغي لدراسة تاريخ السياسة والحروب ألا تُغفل مسألة التحركات السكانية، أو تطوّر نسق المناظر الطبيعية، أو إنتاج المحاصيل. أو التغيّرات المؤسسية والأيديولوجية.

تطوّر العلاقات بين الأنشطة الرعوية والأنشطة الزراعية

في البداية، كانت العوامل الجغرافية هي التي حدّدت المنطقتين اللتين اتُّخذتا مسرحًا لهذين المجالين من النشاط – الرعي على هضبة الكاجيرا والزراعة على سواحل بحيرة فكتوريا وفي الجبال الغربية. غير أنه أثناء الفترة موضوع الدراسة، ازدادت باطراد في المنطقة ممارسة النشاطين معًا وبطرق شتّى. والواقع أنهما لم يكونا قط نشاطين متعارضين: ويبدو أن الجمع بين الزراعات الأولى للحبوب والبشنة والسرغم وبين تربية الماشية كان يمارس منذ عهد بعيد سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك (العجائن واللبن)[٧٩]. وتقول الروايات إن كاراغوه القديمة لم تكن مشهورة بقطعانها فحسب بل عُرفت أيضًا بنشاطها الزراعي وبالجعة المصنوعة من السرغم[٨٠]. ولم تكن الأبقار قاصرة على صنف السانغا طويل القرن، وكانت مراتعها في المنطقة ترجع إلى تاريخ أبعد كثيرًا مما كان يُظَن. وتشير الروايات المبكرة إلى استخدام الأسمدة التي كانت قد أُغفلت للأسف أهميتها للزراعة الكثيفة وإنتاج محصولين سنويًا في أشدّ المناطق رطوبة. وتجلّت تلك الرابطة بنوع خاص في بلدان يذكر منها كيزيبا وكياموتوارا، حيث اكتسبت أشجار الموز تدريجيًا ما كانت تتّسم به من أهمية في بوغندا التي لم يستوطنها الباهيما إلا بأعداد صغيرة، وكان التدرّج الاجتماعي فيها مبنيًا على العلاقات المترتبة على امتلاك الأرض وليس على العقود المتعلقة بالقطعان. وكانت شهرة روغومورا ماهِه في القرن السابع عشر ترجع أساسًا إلى إدخاله زراعة أشجار الموز ونخيل الرافية (الذي يعزى إليه)، وإلى علاقاته مع موغاشا، إله الماء والزراعة[٨١].

غير أنه في اتجاه الغرب بنوع خاص، أدّت عوامل أخرى ذات طابع غير زراعي إلى زيادة نفوذ الرعويين في ذلك الوقت، يخصّ منها بالذكر عاملا الجفاف والمجاعات. ويكشف التحليل المتأني للمصادر الشفهية المتاحة عن البلدان موضوع البحث عن وقوع عدد كبير من هذه الكوارث أثناء النصف الأول من القرن السابع عشر (في رواندا وكياموتوارا وبوزينزا) وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر (بوروندي ورواندا وكيزيبا وكاراغواه)، ويتّفق هذا الكشف مع عدة فرضيات طرحها ر.س. هيرّينغ و ج.ب. وبستر بالاستناد إلى بيانات عن النظام القديم لنهر النيل وعن تقاليد نيليّي أوغندا التي سبقت مناقشتها فيما تقدّم. وعلى نحو ما أثبته بوضوح

---

(٧٩) J.P. Chrétien، ١٩٨٢.

(٨٠) O. Mors، ١٩٥٧، J.B. Lapioche، ورد ذكره، الحاشية ٥١.

(٨١) A.O. Anacletti و D.K. Ndagala، ١٩٨١؛ وفيما يتعلق بالدور الاجتماعي السياسي لأشجار الموز، انظر C.P. Kottak، ١٩٧٢؛ وبشأن روغومورا ماهِه، انظر عرضًا بديعًا نشره P. Schmidt، ١٩٧٨.

بالغ إي.آي. شتاينهارت في حالة نكوره والإمارات المنبثقة من ندوروا، ألحقت تلك الأزمات الإيكولوجية والغذائية أضرارًا بالغة بالفلّاحين فأجبرتهم على الاستغاثة بالرعويين الذين استطاعوا أن يكفلوا البقاء لقطعانهم بفضل ممارستهم الانتجاع. ولم يأت انتقال مراكز الثقل السياسي الذي حدث في القرن السابع عشر من منطقة نهري كاجيرا ومالاغارازي إلى مرتفعات كيريبا المشجّرة المطلة على بحيرتي كيفو وتنجانيقا – لم يأت مجرد نتيجة لشنّ الحملات أو تغيّر السلالات، بل كان من أسبابه كذلك نشوء نظام رسوم يعمل في صالح الرعويين ويتفق مع قيمها. كما أن «حضارة المساقي» التي نشأت في بوجيسيرا يرد ما ينم عنها في أقدم الروايات التاريخية عن رواندا وبوروندي. ومن الأمثلة التي توضح ذلك عبادة الملك (mwami) يوهي مازيمباكا في نهاية القرن السابع عشر، لأجمل بقار قطعانه[٨٢].

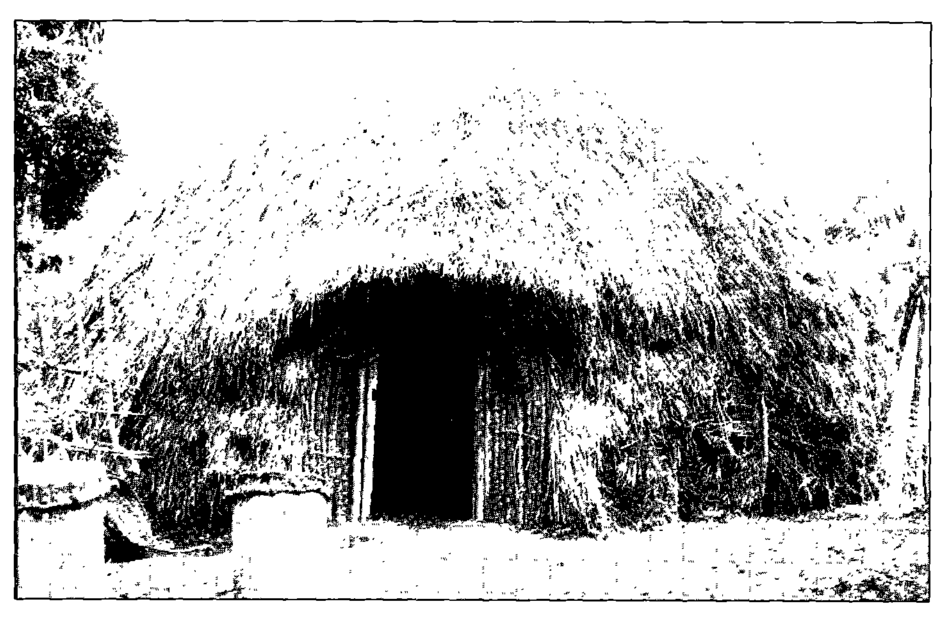
غير أنه يمكن القول في حالة رواندا وبوروندي (ونكوره) إن أولئك الذين استفادوا من النظم التي كانت قد أقرّت منذ ثلاثمائة سنة لم يمثّلوا سوى جزء من أصحاب القطعان – الباتوتسي الأغنياء والدوائر الحاكمة ذات الروابط مع الأسرة المالكة (مثلًا، أمراء باغانوا في بوروندي). وباختصار، كانوا هم أولئك الذين نجحوا، نتيجة لاقتناء البقرة أو لاستعمالها كرمز، في تحقيق السيطرة السياسية على الإنتاج الزراعي الذي كان مصدرًا لوسائل إضافية لإعادة التوزيع وللأيدي العاملة الخاضعة للضريبة. ولئن لم تكن للزراعة أهمية تذكر في الروايات الإثنولوجية، فقد كانت أهميتها واضحة في طقوس الملكية بل وفي أيديولوجيتها. من ذلك مثلًا أنه في عيد الـ muhanuro السنوي في بوروندي – الذي تُجدَّد فيه السلطة الملكية والطبول التي ترمز لها، يحتفل بزراعة السرغم ويحدّد أنسب تاريخ لها في بلد يطول فيه موسم الأمطار. وفضلًا عن ذلك فإنه فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية، أتاح إدخال النباتات أمريكية المنشأ (البطاطة الحلوة، والذرة الصفراء، والفاصوليا) الذي يحتمل حدوثه بالمنطقة – استنادًا إلى الإشارات إلى التبغ الواردة في الروايات المتناقلة – في القرن السابع عشر – أتاح للفلّاحين الوقوف على طرق جديدة لتكثيف أنشطتهم، إذ زوّدهم بإمكانية زراعة محصولين في السنة وكفل توفير إمدادات من البروتين النباتي (المتوافر في الفاصوليا)[٨٣].

وعلى ذلك فإن العلاقة بين رعاة القطعان ومفلحي الأرض لا تتّسم بطابع الثبوت والعمومية الذي تريدنا القوالب الاجتماعية البيولوجية أن نقتنع به. فحتى لو فرضنا أن الزرّاع البارونديي أو

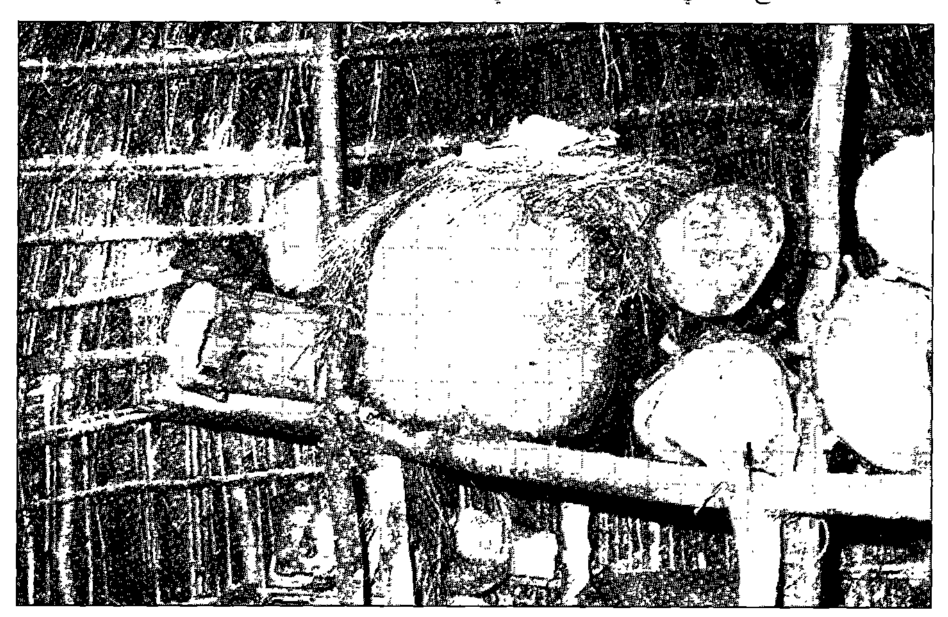
---

(٨٢) انظر مواضع الحرف «C» بالجدول ١.٢٦، J.B. Webster، ١٩٧٩(أ)، الفصول الأول والثاني والسابع؛ E. I. Steinhart، ١٩٨١، ص١١٥–١٥٦؛ J.P. Chrétien، ١٩٨٤؛ P. Schumacher، ١٩٥٨. وفيما يتعلق بهذه التطورات نفسها في بوها، انظر J.F. Mbwiliza، ١٩٨١.

(٨٣) J.P. Chrétien، ١٩٧٩ وقيد الطبع؛ M. Bahenduzi، ١٩٧٧؛ L. Ndoricimpa، ١٩٨٤؛ E. Mworoha، ١٩٧٧؛ C. Vidal، ١٩٧٤. وتستحق كلودين فيدال، على الرغم من سوء استخدامها لمصطلحات الإقطاع ونزوعها إلى الغض من شأن تأثير الاستعمار، أن يُعتَرف لها بالفضل في التنويه بأهمية الأرض في رواندا القديمة. ويلاحظ أيضًا أن مصطلح الـ *mwami* (*kwama* في الكيروندي) يشير إلى الإثمار، في حين يعني مصطلح الـ *mukama* «الحلّاب»، وتلك مقابَلة لها مغزاها.



اللوحة ٣،٢٦: ضريح بانغا في موغامبا، شمال شرقي بوروندي.



اللوحة **٤،٢٦**: الطبول الملكية القديمة المودعة في ضريح بانغا في موغامبا، شمال شرقي بوروندي.

البانياروواندا أو الباهايا كانوا يدعون الباهوتو أو البايرو في بداية الفترة التي نحن بصددها، فإن التغيّرات الاقتصادية والسياسية والإقليمية التي طرأت بين القرنين السابع عشر والتاسع عشر ترتّب عليها تطوّر العلاقات بين الهيما والإيرو أو بين التوتسي والهوتو من علاقات تجارية محلية

إلى علاقات تدرّجية شاملة تتوقّف مرونتها على الدول المعنية أو على الظروف المحددة في الوقت المعني[٨٤].

التجميع والدعم: الحكام الملكيون في القرنين السابع عشر والثامن عشر

كان لكل دولة قبل الاستعمار نظام ضرائبي يختلف تبعًا للظروف الإيكولوجية، والعلاقة بين مختلف قوى الإنتاج، والنسق العشائري، والأشكال المؤسسية القائمة. ففي كل مكان، كان العاهل يمارس سلطة مباشرة على المناطق المجاورة لمقار إقامته، وفوّض عنه رؤساء (batware, bakungu) فيما عدا ذلك من المناطق. وكثيرًا ما كان هؤلاء الرؤساء أمراء من سلالة ملكية (Balangira في بلاد الهايا، Baganwa في بوروندي)، ويساعدهم مندوبون ينتمون عادة إلى أكثر الأسر المحلية نفوذًا (زرّاعًا كانوا أم رعاة). وكانت الضريبة تدفع إلى هؤلاء الرؤساء إما في شكل عمل أو عينًا (ماشية، سلال مواد غذائية، منتجات خاصة مثل الملح أو العسل أو الأسلحة). وبذلك استطاعت الأرستقراطية الحاكمة أن توسّع نطاق نفوذها بإعادة توزيع ذلك «الدخل». ولم يكن هناك ترف يذكر (إذ كانت الملابس تصنع من الجلد أو لحاء الشجر وكانت النباتات المحلية تستخدم في بناء المساكن)[٨٥]. ومع ذلك استطاعت الملكية أن تدعم سلطتها، ولا سيّما اعتبارًا من القرن الثامن عشر فصاعدًا، بأربع طرق.

استغلال علاقات التعامل (clientèle): زاد باطّراد إخراج هذه العلاقات (التي كانت تعرف بـ ubugabire أو ubuhake) من سياقها الخاص واستخدامها في أغراض سياسية – كفالة الحماية لأسرةٍ ما مقابل زيادة في التزاماتها. وفي رواندا كانت الـ buhake تستخدم على الأخصّ في إخضاع أسر الهوتو ذات النفوذ في المناطق الحدية التي فتحها بانييجينيا، ولا سيّما في عهد يوهي غاهينديرو في نهاية القرن الثامن عشر. وكان في ذلك الوقت نفسه أن استقرّ نظام الـ gikingi القاضي بمنح حقوق مانعة في ممارسة الرعي على أراض معينة لأهم أصحاب القطعان وتخويلهم سلطة إدارية على الأسر القاطنة بتلك المناطق. وفي رواندا، اقترنت شبكة الامتيازات هذه التي حدت بعدد من الكتّاب إلى أن يتحدّثوا عن «الإقطاع» بزيادة هائلة في أعداد القطعان نتيجة للفتوحات التي تمّت في القرن الثامن عشر[٨٦].

(٨٤) أضفى الاستعمار فيما بعد على المقابلة بين الرعي والزراعة ثوبًا إثنيًا يجعل من فئتي الرعويين والزرّاع طائفتين في تكوين عنصري.

(٨٥) E. Mworoha: ١٩٧٧ و١٩٨١؛ O. Mors، ١٩٥٧؛ A. Nsanze، ١٩٨٠.

(٨٦) J.P. Chrétien، ١٩٧٤؛ A. Ndikuriyo، ١٩٧٥؛ C. Newbury، ١٩٧٦؛ J. Rwabukumba و V. Mudandagizi، ١٩٧٤؛ L. Meschi، ١٩٧٤.

التنظيم العسكري: طوّرت رواندا – وخاصة منذ عهد سييريما روجيجيرا – مستخدمة نموذج الـ emitwes نفسه المطبّق في نكوره، وهو نظام جيوش وراثية دائمة تتألف من شباب ينتمون إلى أُسر معينة، وتعسكر في مناطق الحدود المهدّدة. وكان هؤلاء الجنود يكلفون أيضًا برعاية القطعان التي يمتلكها الملك أو يشملها بحمايته. وكانت الجيوش تضمّ جنودًا من الباهوتو والباتوتسي بل ومن الأجانب الذين كان منهم اللاجئون من الممالك التي هزمتها رواندا (ندورا وجيساكا وبوروندي). وفي القرن التاسع عشر، خُفِّض الدور الذي كانت تضطلع به هذه الجيوش بحيث غدا يقتصر أساسًا على تحصيل الضرائب، وهي مهمة عرفت باسم umuheto (مهمة القوس)، لصالح رؤساء ذوي نفوذ يفوق نفوذ رؤساء الأرض ورؤساء العُشْب. وكانت أهمية العامل العسكري ملحوظة كذلك في الممالك الأخرى في نهاية الفترة التي نحن بصددها[(٨٧)].

إمكانيات التجارة: حتى عهد قريب، كانت المبادلات المؤسسية والمقايضات المحلية تلعب دورًا تجاريًا يفوق دور التجارة المتخصّصة. ومع ذلك فإن المنتجات الإقليمية، كالملح من كاتْوه في بوسونغورا أو من أوفينزا، والسلع المصنوعة من الحديد (كالفؤوس التي يصنعها البازينزا والباشي)، أو أساور الرافية (amatega)، كانت تشكل السلع الأساسية التي يتاجر فيها الباعة المتجوّلون الأوائل. واستنادًا إلى الأشياء التي وجدت في مقبرة الـ mwami الرواندي الذي توفي حوالى سنة ١٦٣٥، أو إلى الروايات المتناقلة عن يوهي مازيمباكا، يبدو أن السلع القادمة من ساحل المحيط الهندي، بما في ذلك الخرز الزجاجي وأصداف الزينة، انتشرت في المنطقة من مركز إلى آخر أثناء القرن السابع عشر. كذلك يُظنّ أنه وجدت تجارة في النحاس (من شابا الحالية؟) في بوروندي وكاراغوه وبوغندا من القرن الثامن عشر فصاعدًا. غير أنه لم يكن إلا في القرن التاسع عشر أن بذل الحكام في روسوبي وكاراغواه ورواندا، على غرار ما حدث في بوغندا، محاولة للإشراف على هذه التجارة في السلع الترفيهية[(٨٨)].

السيطرة العقائدية: إن تفرّق فروع الذرية التي غدت خليطًا غير متجانس من المجموعات العشائرية ذات الطابع السياسي، شجّعت عليه التغيّرات التي طرأت على المجتمع على أثر الأزمات الزراعية وحروب الفتح في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وانتقال السكان بحثًا عن الغذاء أو عن الأرض الأيسر إرواء أو المراعي الأكثر خصبًا. وليس من الصعب تفسير النجاح الذي أحرزته ديانة الكويزي في القرن السابع عشر (مثلًا ظهور ريانغومبه أو كيرانغا في رواندا وبوروندي)، إذ إنها أتاحت ملاذًا من حالة عدم الاستقرار هذه. وقد استمدّت الملكيات الجديدة جانبًا كبيرًا من شرعيتها من هذه الحركة الدينية كما تشهد بذلك الأساطير والطقوس.

---

(٨٧) D.S. Newbury، ١٩٧٩؛ A. Kagame، ١٩٦٣.

(٨٨) R. Gray و D. Birmingham، ١٩٧٠؛ J.E.G. Sutton و A. Roberts، ١٩٦٨؛ D.S. Newbury، ١٩٨٠؛ F. Van Noten، ١٩٧٢.

ومن جهة أخرى كان المتفقّهون في أمور هذا الدين قادرين أيضًا على إشعال نار الفتنة بين الناس أو عرقلة التدابير الملكية. من ذلك مثلًا أن الـ mukama ونّومي، ملك كيزيبا جُنَّ بفعل الوسيط واراما الذي استولى الملك على أبقاره!

وأخيرًا فإن الملكيات، يؤيّدها نظام الحكم وتشجّعها فتوحاتها الحربية، شرعت في فرض رقابة على هذه الديانة ذات الحدّين واستغلالها في صالحها. ففي كيزيبا وازن الإيمان بقوة الموتى من الملوك قوة أرواح الكويزي. وفي كياموتوارا، كانت الملكية تنهض من عهد روغومورا ماهه فصاعدًا على عبادة موغوشا. ونُصِّب في رواندا «ملك للإيماندوا» بالبلاط الملكي منذ عهد سيبريما روجوجيرا. وأثناء الفترة نفسها، أمرت الملكية في رواندا بجمع طائفة من أشعار المديح ومن الروايات التاريخية. واستعين بجند الجيش في نشر هذا الأدب الشفهي. وأَقَرَّ رمز ubwiru المقدس الطقوس الملكية وضمّت سلاسل النسب الملكية فروع ذرية التوتسي (التي تنتمي إليها أمهات الملوك).

ويعكس هذا الطابع الرائع للأدب الشفهي الرواندي الطبيعة الفذة للمركزية السياسية بالبلاد. ففي الدول الأخرى، احتفظت مختلف طبقات المجتمع حتى عشية الاستعمار بقدر أكبر من الاستقلال[٨٩].

خاتمة

برزت بحلول نهاية القرن الثامن عشر التشكيلات الإثنوغرافية واللغوية في منطقة البحيرات الكبرى. وبلغت نهايتها معظم حركات الانتقال السكاني الكبرى، وكانت معالم آخر المجموعات الاثنية تكوُّنًا في المنطقة – الباكيغا والإيتيسو واللانغوأوميرو – بسبيلها إلى أن تتحدّد فاكتملت تلك العملية حوالى سنة ١٨٣٠. وكان معظم الشعوب يشغلون عندئذ المواطن التي يعيش فيها الآن أسلافهم. كذلك فإنه، باستثناء حالات قليلة جدًا، كانت فترة تكوّن الدول قد بلغت غايتها عندما برزت رواندا باعتبارها الدولة السائدة في القسم الجنوبي من المنطقة. وفي المنطقة الوسطى واصلت بونيورو تدهورها الى أن انشقّت عنها تورو وبالوولاند في سنة ١٨٣٠، واختتمت بذلك حقبة طويلة من تاريخ منطقة البحيرات الكبرى بتشعباتها من جبلَيْ أوتوكه وإلغون شرقًا إلى مرتفعات الألور والكيجيزي غربًا، ومن أوغورو شمالًا إلى سهول أوسوكاما المتموجة جنوبًا. وبحلول بداية القرن التاسع عشر، برزت بوغندا باعتبارها الدولة المتفوّقة في القسم الأوسط من المنطقة. ومنذ ذلك التاريخ، انتقل محور الاهتمام الرئيسي للمؤرّخين من نمو السلطة المركزية إلى جهود الرؤساء الرامية إلى ضبط سلطة الملوك والحدّ منها. وفي أثناء القرن التاسع عشر، ركّز تاريخ منطقة البحيرات الكبرى على عدد من الموضوعات الجديدة[٩٠].

---

(٨٩) J.P. Chrétien، ١٩٨١(ب)؛ A. Kagame، ١٩٨١؛ J. Vansina، ١٩٦٢(أ) و(ب)؛ P. Schmidt، ١٩٧٨؛ J.N. Nkurikiyimfura، ١٩٨٣.

(٩٠) انظر اليونسكو، «تاريخ أفريقيا العام»، المجلد السادس، الفصل العاشر.

الفصل السابع والعشرون

داخل أفريقيا الشرقية: شعوب كينيا وتنزانيا، من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠

و. ر. أوتشينغ

في أفريقيا الشرقية، تعتبر سنة ١٥٠٠ عمومًا الحدّ الفاصل بين علم الآثار وعلم اللغة التاريخي من جهة، والروايات المتناقلة من جهة أخرى، باعتبار هذه مصادر مجزية بالنسبة للدراسات التاريخية. فقبل عام ١٥٠٠، يتعين على المؤرخين أن يعتمدوا اعتمادًا كبيرًا على علم الآثار وعلم اللغة التاريخي، ولكن الروايات المتناقلة صارت المصدر الرئيسي لتلك الدراسات بعد ذلك التاريخ، ثم تضافرت تلك الروايات مع المصادر المكتوبة ابتداء من القرن التاسع عشر[(١)].

لكن هذا لا يعني أنه توجد مصادر وافية، شفهية أو مكتوبة، يعوّل عليها في التعرف على الفترة موضع الدراسة أو في استعادة بنائها. فالمشكلتان الأساسيتان، بصدد هذه الفترة كما بصدد ما قبل عام ١٥٠٠، هما تفاوت قيمة الوثائق إن لم يكن انعدامها. مثلًا، تندر، إن وجدت، البحوث التاريخية التي أجريت على المجتمعات الداخلية مثل الغوروا والزيغوا والغوغو والتوركانا والماساي ومعظم جماعات الكالينجين، لكي لا نذكر سوى عدد قليل منها. ويجري ببطء ملء الفجوة، غيرأنه لا يزال يعرقل هذه العملية خلل في مصادر تاريخ هذه المنطقة في تلك الفترة. ومؤدى ذلك أن ما يمكن قوله بصورة مشروعة يجب تخفيف قوة الجزم به لعلمنا أن كثيرًا مما جرى ما زال مجهولًا. فالموضوعات التي لا تزال تنتظر البحث، مثلما لاحظ بحق

(١) تبدأ حوالى عام ١٥٠٠ أكثر كتب التاريخ الصادرة في أفريقيا الشرقية عن فترة ما قبل الاستعمار، التي تستند بقدر كبير إلى الروايات المتناقلة أنظر: G. Muriuki، ١٩٧٤؛ و H.A. Mwanzi، ١٩٧٧، و W.R. Ochieng'، ١٩٧٤(أ).

الأستاذان أليرز وإيهريت ربما كانت تضاهي إن لم تفق في وزنها التفسيرات الاجتماعية الاقتصادية التي أسفرت عنها المواد الموجودة[٢].

لقد شهدت الفترة الممتدة من سنة ١٥٠٠ إلى سنة ١٨٠٠ ظهور مجتمعات وأنظمة اجتماعية واقتصادية لا تزال من الخواص المميزة لداخل كل من كينيا وتنزانيا. وربما كان تنوع التجربة هو السمة الرئيسية لتاريخ المنطقة في هذه الفترة. فوسط الحلبة كان يحتله الماساي والتشاغا والباري والشامبا والغوغو والهيهي. وكان يعيش في الأطراف الشرقية الكيكويو والكامبا والميجيكندا والزيغوا والزارامو. وإلى الشمال الغربي كان يعيش الأبالويّا والكالينجين واللوو والأباغوسي والأباكوريا. وكانت جماعات تنزانية مثل السوكوما والإيرامبا والنياموزي والزنزا والكيمبو تعيش في الجنوب الغربي.

وكانت هذه الشعوب جميعًا – بإستثناء المجتمعات الساحلية – لا تزال معزولة عن المحيط وقادرة على حل مشكلاتها دون مجابهة التحديات الاقتصادية وما شابهها، التي كانت تبرز من الساحل أثناء القرن التاسع عشر. ولم يسجّل للعرب ولا للسواحليين أي توغل إلى الداخل قبل سنة ١٧٠٠، و«لم توجد حتى الآن في أي موقع شمال نهر الزمبيزي، أي مجموعة ذات شأن من الأشياء المستوردة يرجع تاريخها إلى ما قبل ١٦٠٠»[٣]. إلا أنه يمكن أن يشاهد بوضوح، ابتداء من أواسط القرن السابع عشر، قيام زعامات محلية، وتنظيمات سياسية متميزة وإن كان أكثرها لامركزيًا، تحول نحو نمط من الإنتاج التابع بوجه عام. وبذلت محاولات دائبة من أجل تحقيق إندماج اجتماعي وسياسي في مجتمعات اقتصادية وسياسية أكبر، ينتزع حكامها من رعاياهم جزية يكفلون بها عيشهم وعيش أسرهم وأتباعهم. وتصف الروايات المتناقلة هذا التطور بأنه عملية غزو وتمثّل تمارسها الجماعات النازحة الأقوى. ومن جهة أخرى، يمكن اعتبار العملية تحييدًا وإقرارًا تدريجيين من جانب السكان المحليين للأنشطة المخربة التي تأتيها جماعات كانت من قبل نازحة أو غير مستقرة.

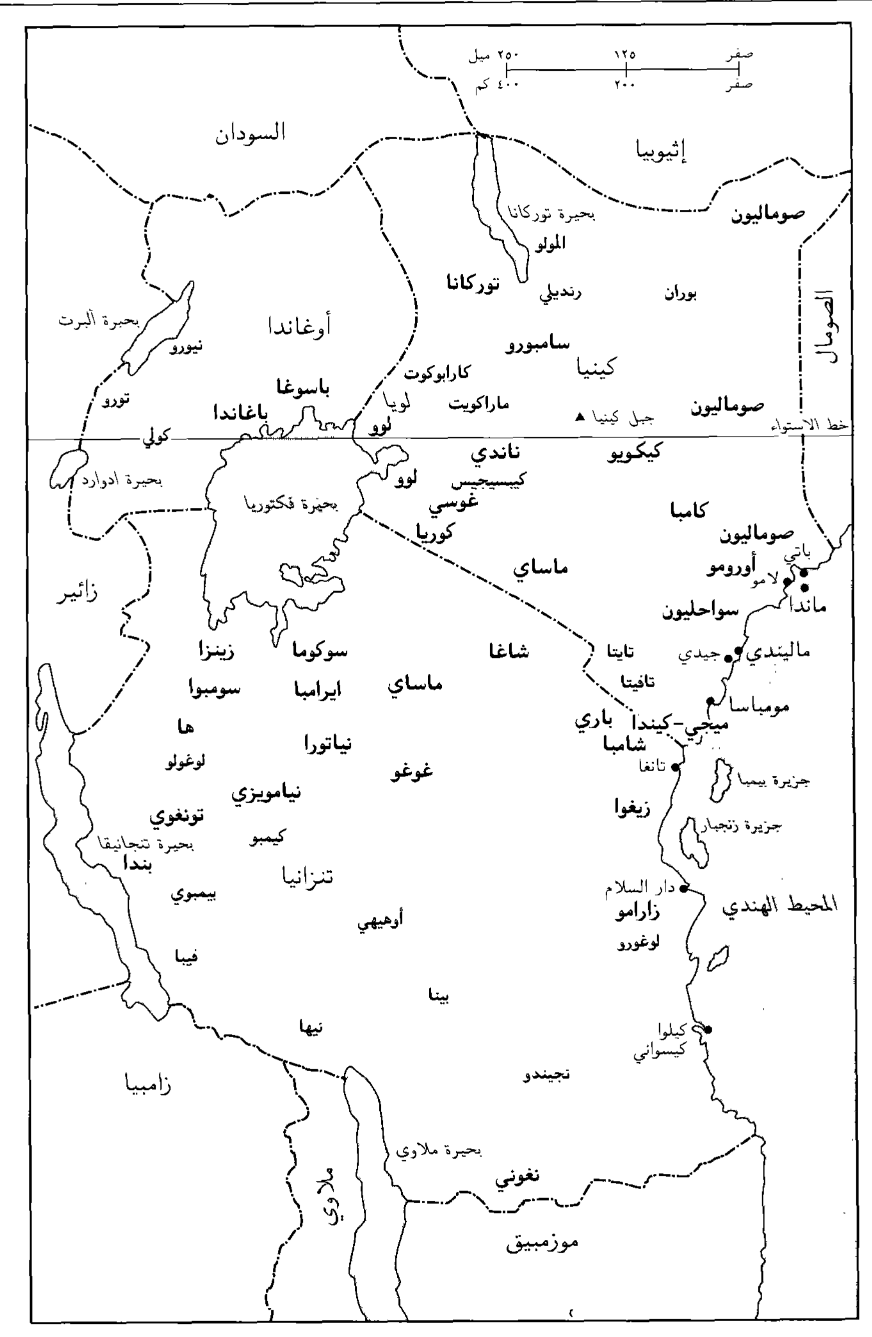
وما كل تاريخ إلا انتقال من مرحلة إلى أخرى. ففي القرون التي عقبت سنة ١٥٠٠، كانت مجتمعات داخل كينيا وتنزانيا تتطور إلى فئات إثنية متميزة لا تزال قائمة حتى اليوم بخصائصها اللغوية والثقافية المميزة لها. وكان النشاط الاقتصادي الغالب هو الزراعة. وكان الناس في كل المجتمعات الزراعية المستقرة يراقبون السمات المميزة لبيئتهم المحلية، ويحاولون إيجاد التقنيات الملائمة للتعامل معها على نحو رشيد. فكان «الناس يعملون بما تمليه عليهم الأرض»، على حد قول جون ايليف[٤]. وفي بعض المناطق كانت تتبع أساليب متقدمة – مثل زراعة المدرجات، وتعاقب المحاصيل، والتسميد بالسماد الأخضر، والزراعة المختلطة، وزراعة المستنقعات على نحو منتظم.

---

(٢) E.A. Alpers و C. Ehret، ١٩٧٥، ص٤٧٠.

(٣) R. Oliver، ١٩٧٧، ص٦٢١.

(٤) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص٦.



الشكل ٢٧،١: الجماعات الإثنية في كينيا وتنزانيا

المصدر: مأخوذة بتصرف عن خريطة رسمها م. كيفوفا، جامعة موي، كينيا، استنادًا إلى و.ر. أوتشينغ.

وفي حين كانت أكثرية سكان أفريقيا الشرقية يشتغلون بالزراعة، كان معظم الماساي والبوكوت والتوركانا يربون المواشي فينتقلون بها في طلب المراعي وموارد المياه في كافة أنحاء سهول أواسط كينيا وتنزانيا. بيد أن كلا الفريقين، أهل الزراعة وأصحاب المواشي، كما سيرد فيما بعد، لم يحاولوا في أي وقت أن يقصروا نشاطهم على مجال اقتصادي معين أو متخصص. فكان كل نشاط اقتصادي يتضاءل تدريجيًا ليذوب على نحو غير ملحوظ في النشاط الذي يليه، وكانت كل الأنشطة عرضة للتقلب والتغيّر(٥). وكثيرًا ما كان أهل الزراعة مثل اللوو والأباغوسي يقتنون قطعانًا كبيرة من الماشية، بينما كان أصحاب المواشي، مثل السامبورو وماساي أروشا، يمارسون بعض الزراعة. ويذكر من أنصاف الرعاة الباراغويو والكالينجين والأكامبا (الكامبا).

وبقي على جمع الثمار العنبية والبقول والفواكه وعلى صيد الحيوانات البرية والطيور أقوام السانيي والأوكييك والسانداوي والهدزابي. ولكن حتى بين هؤلاء الصيادين والقطافين كانت تلاحظ أنماط معيشية متزايدة التنوع(٦). فكان الأوكييك مثلًا يقايضون العسل بالمنتجات الزراعية، بينما كان الصيادون من الدوروبو والآثي منخرطين في تجارة العاج على مسافات بعيدة، وبدأوا مع حلول القرن التاسع عشر يملكون كميات مخزونة منه، ويفيدنا هنري موانزي أنه حين قدم تجار القوافل السواحليون إلى منطقة كيبسيجيس في القرن التاسع عشر، كان المنتمون منهم إلى أصل أوكييك هم الأوائل في توفير المطلوب – أي العاج. وكانوا بارعين في تقنيات الصيد ومطاردة الفيلة. فهم «أدوا بذلك دور الوسطاء، اذ مارسوا الصيد طلبًا للعاج الذي كانوا يبيعونه لتجار القوافل»(٧). وقضى أهل الزراعة وأصحاب المواشي معظم القرنين السابع عشر والثامن عشر في تنافس شديد على المروج والهضاب العليا نظرًا لخصبها ووفرة مياهها. غير أنهم اجتاحوا في الوقت نفسه مناطق الصيادين والقطافين، مما أسفر عن إستيعاب هؤلاء أو القضاء على معظمهم أو عزلهم بصورة منتظمة.

التطور الاقتصادي

في سنة ١٥٠٠ كان ميدانا النشاط الاقتصادي الرئيسيان في داخل كينيا وتنزانيا هما الزراعة وتربية المواشي. ذلك أن المجاعة كانت، حسبما دفع جون ايليف، أقسى محنة يواجهها الإنسان في تلك الفترة(٨)، يسببها فقر التربة في شرقي أفريقيا ومعدل أمطار لا يعول عليه، مما كان يلحق الضرر بالمحاصيل والمراعي معًا.

---

(٥) انظر: A. Alpers و C. Ehret، ١٩٧٥، ص٤٦٩-٥١١؛ A.M.H. Sheriff، ١٩٨٠؛ R.M.A. van Zwanenberg و A. King، ١٩٧٥، ص٧٩-١٠٩.

(٦) R.H. Blackburn، ١٩٨٢ و١٩٧٦.

(٧) H.A. Mwanzi، ١٩٧٧، ص١٥٥-١٦٦.

(٨) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص٦-٩.

بل إن أوفر المناطق حظًا لم تكن تأمن غوائل المجاعة. فلربما ازدهرت زراعة الموز في أوسامبارا، لكن روايات الشامبا تسجل حدوث مجاعة كل خمسة عشر عامًا على الأقل. وفي منطقة أونياكيوسا الخصبة المشاطئة لبحيرة ملاوي، كان الناس يطلبون في صلاتهم «نجنا من الموت جوعًا»[٩]. كذلك يتحدث كثير من روايات الهايا والميجيكندا والهيهي والكامبا عن تواتر فترات المجاعة؛ والمجاعة هي السبب الرئيسي الذي تعزو إليه أكثرية روايات كينيا وتنزانيا ظواهر الهجرة والتغير الاجتماعي. وتدعي أكثرية العشائر القديمة في جنوبيّ أوسامبارا أنها صعدت إلى التلال الخصبة أثناء فترات مجاعة حلّت بزيغوا، وأنها «اذ انتقلت إلى الجبال غنمت وفرة المطر وأشجار الموز شديدة التحمّل»[١٠]. وفي سنة ١٨٩٩ نزلت مجاعة رهيبة بأوسامبارا: «فكان الناس يأكلون جذور الشجر وقشور الموز، واعتنقوا المسيحية بالمئات طمعًا في ملء بطونهم»[١١]. وكانوا في فترات القحط أمام خيارين:

«فالبعض يلتمسون الطعام في الأدغال، حيث تؤدي مهارات الصيد وجمع الثمار الدور الحاسم، وكان السانداوي المهرة في هذا المجال أقل عرضة للهلاك من جيرانهم. وكان البعض الآخر يلجأون إلى ما تجمّع من المواشي، لا ليأكلوها بل ليقايضوها بالحبوب مع الجماعات الأوفر منهم حظًا، أو يستدرون الروابط الاجتماعية التي أنشأتها مقايضة المواشي في مناسبات سابقة»[١٢].

وكان الخط الدفاعي الأول في مواجهة المجاعة هو مهارة الزرّاع. فابتداء من سنة ١٥٠٠ كانت تجرى باستمرار تجارب على المحاصيل التي كان البانتو وأقوام وادي النيل قد أدخلوها منذ زمن طويل. وفي المناطق الحرجية الغزيرة الأمطار، كان الموز والدرنات أكبر شأنًا من الذرة البيضاء والإليوسين والدخن. وبعد سنة ١٥٠٠ أدخل البرتغاليون إلى شرقي أفريقيا عددًا من المحاصيل الأوروبية والأمريكية، منها الذرة الصفراء، والفول السوداني، والبطاطا الحلوة والمنيهوت، وكلها أصبحت اليوم مألوفة وشائعة. لكن المعرفة بمسالك انتشارها قليلة على الرغم من حداثة ادخالها إلى شرقي أفريقيا. ويبدو أن هذه المسالك تنوعت تبعًا للمتطلبات الإيكولوجية لكل محصول. فالمنيهوت مثلًا يعتقد أنه وصل إلى منطقة البحيرات الكبرى من زائير وزنجبار[١٣] في حين يرجّح وصول الذرة الصفراء إلى المنطقة المذكورة من الشرق عن طريق اثيوبيا[١٤]، وكانت تزرع ولا تزال حتى اليوم محاصيل غذائية أخرى من بينها أنواع كثيرة من البسلّة والفاصوليا والجوز.

---

(٩) المرجع السابق، ص١٣.

(١٠) S. Feierman، ١٩٦٨، ص٢.

(١١) المرجع السابق، ص١٤.

(١٢) J. Iliffe، ١٩٧٩ ص١٣.

(١٣) M.D. Gwynne، ١٩٧٥، ص ٢٦٨–٢٧٠؛ B.W. Langlands، ١٩٦٦، ص١٢.

(١٤) A.C.A. Wright، ١٩٤٩، ص٨٠؛ انظر أيضًا M.D. Gwynne، ١٩٧٢، ص٢٥٣.

وقد جرّب زراع أفريقيا الشرقية كل ما أتيح لهم من محاصيل وحرصوا على انتاج أكبر عدد ممكن منها.

«لما كانت المواصلات والأسواق هزيلة النمو نسبيًا، تحتّم على المزارع أن يزرع طائفة بالغة التنوع من المحاصيل ذات الخصائص الشديدة التباين، وذلك بهدف البقاء أيًا كانت تقلبات المناخ، أي أن جلّ همه هو ألّا يمحى من الوجود. وإذ كان المزارع يعين لنفسه منطقة ايكولوجية محددة، ويعنى بتفهم تعقيدها فهمًا كاملًا يتجاوز فهم الجميع بمن فيهم الغربيونو-، ويبتكر لغة غنية ودقيقة وغزيرة المصطلحات من أجل فهم الايكولوجيا المحلية، ويزرع العشرات من المحاصيل المختلفة المتوافقة البيئة بصورة خاصة، فإنما كان يبتغي بكل ذلك قهر الجوع وخدع الموت»[١٥].

وفي غربي كينيا، عندما نفذ الأباغوسي إلى مرتفعات كينيا الغربية في أواسط القرن الثامن عشر قادمين من السهول المحيطة بخليج وينام، واجهوا فشلًا سريعًا في المحاصيل أفضى إلى المجاعة وهلاك أعداد كبيرة منهم. فاضطروا إلى تقليل اعتمادهم على عدة أنواع من الذرة البيضاء وغيرها من محاصيل الأراضي المنخفضة، والتوسع في انتاج الدخن الأصبعي الشكل والمحاصيل الجذرية التي كانت تزدهر في بيئتهم الجديدة[١٦]. وما كان لمثل هذه المهارة أن تتوافر الا بفضل الخبرة التي كانت عماد سلطة كبار السن وهيبتهم[١٧]. وبحلول القرن الثامن عشر كان داخل كينيا وتنزانيا مسرحًا لقيام نظم زراعية كثيرة ومتباينة.

وكانت كل المجتمعات تلاحظ، كما سبقت الإشارة إليه، خواص بيئتها وتحاول إيجاد التقنيات المناسبة للتعامل معها على نحو رشيد. وتمثلت احدى الممارسات في قطع الأدغال وحرقها بغية إفساح المجال للزراعة. وبعد بضعة مواسم، حين تستنفد خصوبة التربة، كان المزارعون ينتقلون إلى أماكن أخرى ليتيحوا لها أن تستعيد صلاحيتها. وتشير الدلائل القليلة المتوافرة إلى أن جميع النظم الزراعية، في داخل كينيا وتنزانيا، كانت تستند إلى فلاحة الأرض المحيطة بمسكن الأسرة، بإستخدام التكنولوجيا البسيطة نفسها – الفؤوس والمعازق والشفار العريضة (**البانغا**)، والمرار.

وظلت تربية الحيوانات الزراعية، بما فيها الطيور الدواجن والغنم والماعز، نشاطًا اقتصاديًا وثقافيًا حيويًا، ولاسيما في المناطق الجافة والأقل سكانًا من وادي الخسف الكيني، والمراعي الشاسعة في وسط تنزانيا، إذ كان من الأنسب، كما لاحظ عبد الشريف، تخزين الثروة في شكل ماشية بدلًا من تخزينها في شكل مواد غذائية من خضر وبقول[١٨]. كان السماد العضوي مهمًا

(١٥) S. Feierman، ١٩٧٤، ص١٩.

(١٦) M.H.Y. Kaniki، ١٩٧٩، ص١٤.

(١٧) R.W. July، ١٩٧٤، ص١٨٠.

(١٨) M.H.Y. Kaniki، ١٩٧٩، ص١٤.

لتكثيف الزراعة. وكانت الحيوانات الزراعية توفر اللباس والطعام والسلاح وأواني ومعدّات الطهي. وكانت شؤونها تنظم الحياة اليومية العادية وأواصر القربى بين الأقوام الرعاة، مثل الماساي والتوركانا، نظرًا إلى أن امتلاكها كان مقياسًا لرخاء الأسرة وأمن الفرد[١٩]. وحتى عند الأقوام المستقرة من أهل الزراعة، وفي المجتمعات التي تجمع بين الزراعة والرعي، كان امتلاك وحيازة الماشية وغيرها من الحيوانات الزراعية ذا قيمة اقتصادية واجتماعية كبيرة. وفي كثير من المجتمعات التي يغلب فيها النشاط الزراعي، شأن الكيكويو والأباغوسي مثلًا، كان اقتناء وامتلاك الماشية دليلًا قويًا على الغنى والهيبة، «وكانت العلاقات مع الأقوام المجاورة، كالماساي والأكامبا، تقام في هذا السياق»[٢٠]. وبين التوركانا واللوو والكالينجين والماساي، كانت المواشي تنتقل من مالك إلى آخر عن طريق القروض التي تطلب وتعطى مجانًا، وكذلك عن طريق المصاهرة. وعلى هذا النحو كان يحدث أن يتفرق قطيع أي أسرة على نطاق واسع بين الأصدقاء والأنسباء المقيمين في نواح متباعدة، فكانت الفوائد تعود على الفرد وعلى المجتمع في جملته. اذ «كان كل انسان يقلل من أخطار الكوارث بتفريق ماشيته على هذا النطاق الواسع، كوارث تتمثل في هلاك القطعان بسبب المرض أو الغزو أو القحط»[٢١]. وكان المرء بإعارته مجانًا قسمًا من ماشيته يزيد عدد أصدقائه وأنسبائه ومعارفه الذين يستطيع الاعتماد على مساعدتهم آونة الضيق.

وكانت الأقوام التي تغلب الرعي على نشاطها غنية أيضًا بالأراضي إلى جانب ثروتها الحيوانية. فجماعات مثل الصوماليين والماساي والأورومو كانت تبسط نشاط الرعي على مساحات شاسعة من شرقي أفريقيا. «لقد كان الرعاة الرحّل يسيطرون عسكريًا على معظم شرقي أفريقيا بفضل ما توافر لهم من سهولة التحرك ومن التماسك السياسي ومن الصحة والقوة المستمدتين من نظام غذائي غني بالبروتين، قوامه اللبن والدم واللحم»[٢٢]. فيمكن بحق وصف الجغرافيا الاقتصادية لداخل كينيا وتنزانيا في أواسط القرن الثامن عشر بأنها «بحر» من المراعي فيه «جزر» قليلة من الإنتاج الزراعي. فكان أسلوب حياة الرعي وإنتاج الثروة الحيوانية النمط الغالب والمنشود نظرًا لما يقترن به من قيمة اجتماعية وغنى وسيطرة على الأراضي وقوة سياسية وعسكرية.

وكان الصيد نشاطًا مكملًا للزراعة وتربية الحيوانات الزراعية بوصفه مصدرًا للطعام وكوسيلة لحماية للمحاصيل المزروعة. ويشير الكثير من روايات شرقي أفريقيا إلى أهمية الصيد، ولاسيما عند الأقوام الفقيرة إلى الثروة الحيوانية، ومن ثم إلى المصادر المحلية للبروتين. فالروايات المتناقلة، ولاسيما روايات اللوو والشامبا والباري والأباكوريا، كثيرًا ما تفسر التحركات السكانية بأن أولئك القوم أو هؤلاء كانوا يصطادون حيوانًا قادهم إلى مكان أحبوه فقرروا الاستيطان فيه. وتتحدث أسطورة نشوء مملكة الشامبا عن ظهور مبيغا، صياد من النغولو ذبح

---

(١٩) R.W. July، ١٩٧٤، ص١٨٠.

(٢٠) R.M.A. van Zwanenberg و A. King. ١٩٧٥، ص٨٠.

(٢١) R.W. July. ١٩٧٤، ص١٨٠.

(٢٢) R.M.A. van Zwanenberg، ١٩٧٥، ص٨٠.

الخنازير البرية التي كانت تجتث المحاصيل، فوزع لحمها على الناس مجانًا. لذلك «أعطاه قوم الشامبا نساء وأقاموه ملكًا على كل أوسامبارا اعجابًا به وعرفانا لحسن صنيعه»[٢٣]. ويحكى عن مؤسس سلالة موبينغا، حاكم الهيهي، أنه قدم من ايكومباغولو في أوساغارا في حملة صيد[٢٤]. ويقال كذلك عن مؤسسي الإمارات عند السومبوا والفينزا والتونغوي والبندي أنهم كانوا «صيادين، أصولهم من بوها وبوروندي وروسوبي ورواندا»[٢٥]. فالصيد كان اذن نشاطًا اقتصاديًا مهمًا يحظى بالتقدير.

وكان الناس يصطادون الحيوانات من أجل لحمها يكملون به غذاءهم النباتي. وكانوا يصطادون في سبيل حماية حيواناتهم الداجنة ومحاصيلهم من الحيوانات والطيور البرية، كما كانوا يضطرون إلى صد حافرات الجحور والعاشبات عن إتلاف المحاصيل، باستعمال الخنادق والحفر المموهة والأشراك والرماح والسهام والكلاب.

وعلى عكس ما أضفته الروايات من أهمية على الزراعة وتربية الحيوانات الزراعية والقنص، لم ينسب كبير شأن لأنشطة صيد السمك إلا عند الجماعات التي كانت تعيش على شواطىء بحيرات توركانا وفكتوريا وبارينغو واياسي وشواطىء المحيط الهندي. وكان هؤلاء يصطادون أنواعًا كثيرة من السمك بالشص والشباك المشابهة للسلال وسياج الصيد. وكانوا ولا يزالون يبيعون السمك المجفف للأقوام البعيدة عن مناطق صيد السمك.

وتدل روايات أكثرية أقوام شرقي أفريقيا على قدم معرفتهم بشغل الحديد صهرًا وتطريقًا. كذلك أثبت علماء الآثار واللغويون أن تكنولوجيا الحدادة أدخلها البانتو إلى شرقي أفريقيا، وذلك على الأرجح قبل الميلاد بستة قرون. وتوجد أبكر مواقع العصر الحديدي حول بحيرة فكتوريا – في بوهايا ورواندا ونيانزا وتشويي – وهي ترقى إلى القرن الخامس أو السادس قبل الميلاد في بوهايا، وإلى القرن الثالث أو الرابع الميلادي في خليج وينام وفي شماليّ أوغندا[٢٦]. «وتتسم هذه المواقع بوجود أفران صهر أسطوانية مرتفعة، وآنية فخارية مميزة تعرف بفخار أوريوي، وعمران قروي كثيف، وبوجود الزراعة»[٢٧]. وتوجد سلسلة أخرى من مواقع العصر الحديدي الأول في كوالي وباري وكليمنجارو وأوسامباري، يرجع تاريخها إلى القرن الثاني أو الثالث. «ولهذه المواقع طراز مميز في صناعة الفخار الذي يعرف بفخار كوالي؛ وفيها قرائن تدل على ممارسة الزراعة في مستوطنات دائمة»[٢٨]. وكانت الحدادة في العادة حرفة مقصورة على جماعات قليلة، تضفي عليهم عظيم

(٢٣) A.D. Roberts، ١٩٦٨(أ)، ص٥.

(٢٤) المرجع السابق، ص٣٩.

(٢٥) المرجع السابق، ص١٢٠.

(٢٦) H.N. Chittick، ١٩٧٥، ص١٨؛ T.T. Spear، ١٩٨١، ص١٢.

(٢٧) T.T. Spear، ١٩٨١، ص١٢.

(٢٨) المرجع السابق، ص١٢ و١٣؛ و D.W. Phillipson، ١٩٧٧. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفصل الثالث والعشرين من المجلّد الثاني من «تاريخ أفريقيا العام»، اليونسكو.

الاعتبار وتجلب لهم الثراء أحيانًا. وكان صهر الحديد عند النييها مصحوبًا بتدابير طقسية عظيمة منها الحظر المطلق على اقتراب النساء من الأتون[٢٩]. ويشير عدد من روايات الأوغوينو إلى أنه في حوالى سنة ١٥٠٠ كان فيهم أنساب متخصصة في صهر الحديد وتطريقه. وقد أمسكت بمقاليد السياسة في البلاد ذرية الواشانا، أهم السلالات التي اشتهرت بشغل الحديد. ثم انتزعت منها السلطة ذرية الواسويا التي حوّلت ما ظل حتى ذلك الوقت طقوس تلقين وتكريس عشائرية إلى مؤسسة تابعة للدولة ولها سلطات قسرية لا حدود لها[٣٠]. وفي غربي كينيا يدّعي الأباغوسي أن عهدهم بشغل الحديد يرقى إلى القرن السادس عشر، وأن حدّاديهم أثروا من بيع مصنوعاتهم[٣١]. وبين اللوو المستوطنين إلى الشمال من خليج وينام، تفوّق في الحدادة الوالوا القاطنون في ييمبو[٣٢]. فكانوا يصنعون المعازق وأسنة السهام والحلي والإبر والفؤوس والرماح والسكاكين والأمواس. وكان بين المهن البارزة أيضًا استخراج الملح، ومن الحرف صنع الطبول وآنية الفخار وبناء القوارب. وقد درجت عشائر معينة على احتكار هذه المهن والضن بها. أما حرف السلالة وبناء البيوت، مثلًا، فلم تكن حرفًا تخصصية بل كان يقوم بها كل من توافر لديه الوقت لممارستها.

ويجب التأكيد من جديد على أن إنتاج الطعام كان، فيما بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠، عاملًا حاسمًا في بقاء المجتمع وتوسعه، إذ يحفز على نمو السكان على نحو مطرد. وحين عمّ معظم شرقي أفريقيا نظام الزراعة المتسعة والرعي المتسع، وتجاوز الإنتاج مستوى تلبية الضرورات المحض، استطاع الإنسان أن يتطلع إلى الأمام – فجمّع الأطعمة وحفظها للإستهلاك في وقت لاحق، واستغل ما توافر له بذلك من وقت فراغ لأغراض غير أغراض القيام بأوده. وكان بوسعه عندئذ أن يتخصص وأن يعفي بعض أفراد المجتمع من مهمة انتاج الطعام لكي ينصرفوا إلى أنشطة أخرى مثل توزيع السلع وخوض الحروب وتصريف أمور الدولة وتعاطي الفنون وخدمة الدين وممارسة الطب أو الفلسفة وتحسين التكنولوجيا.

التجارة

نمت أكثرية المجتمعات في المناطق الداخلية من كينيا وتنزانيا حتى أواخر القرن الثامن عشر نموًا مستقلًا عن القوى الخارجية العالمية، وكان استقلالها سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا. وكما كتب شريف «كان اقتصادها متماثلًا ومتكاملًا داخليًا، بمعنى أنها كانت تنتج ما تستهلك وتحتفظ بالفائض داخل الجماعة لمساندة قيام مهن غير زراعية وإحداث التمايز الاجتماعي»[٣٣]. ويسمّى تبادل الفوائض، على اختلاف أنواعها، تجارة.

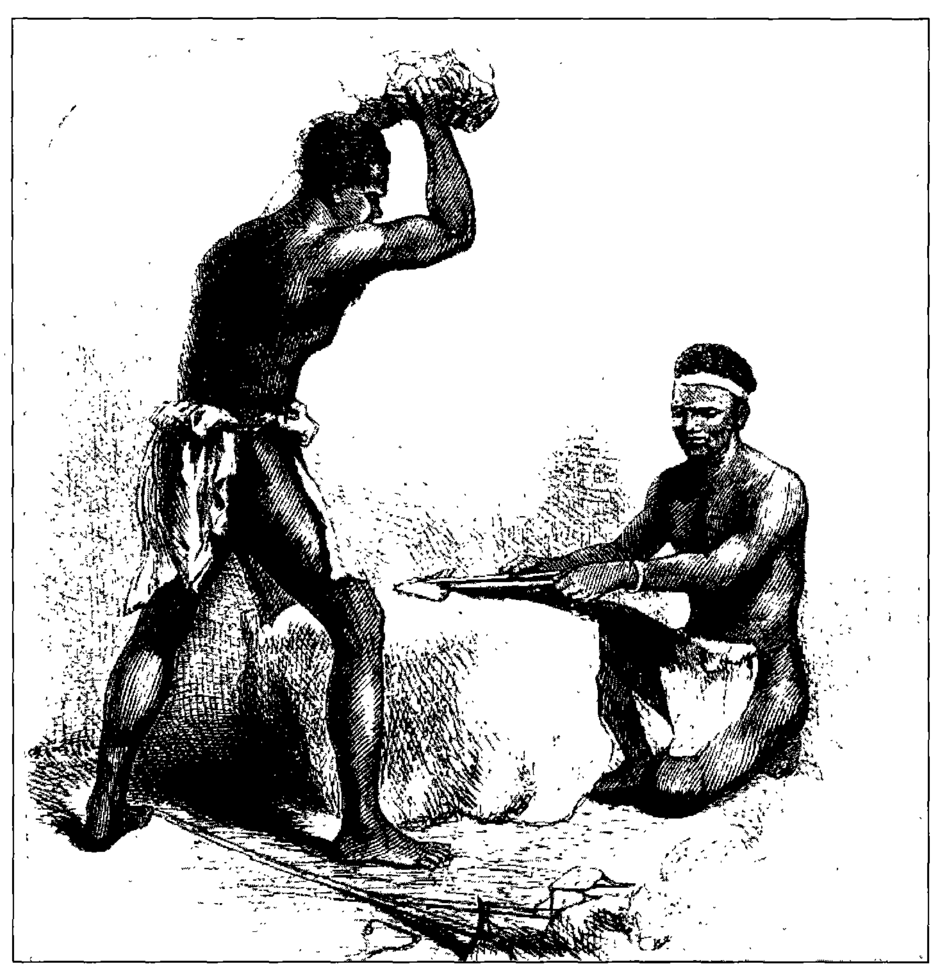
(٢٩) B. Brock، ١٩٦٨، ص٧٥.

(٣٠) I.N. Kimambo، ١٩٦٩، ص٤٥–٦٤.

(٣١) W.R. Ochieng'، ١٩٧٤(أ)، ص٢١٣.

(٣٢) W.R. Ochieng'، ١٩٧٠، ص٨.

(٣٣) A.M.H. Sheriff، ١٩٨٠، ص٣٦.



اللوحة ٢٧،١: طرق المعازق.

إن التجارة، أي تبادل السلع إبتغاء النفع والانتفاع عادة انسانية شاملة، وجدت حتى في أبسط المجتمعات. وعلى الرغم من الاعتقاد الشائع بأن الجماعات البسيطة لم تعرف اقتصادًا غير اقتصاد الكفاف، فكثيرًا ما أثر حتى عن الجماعات التي تعيش على الصيد وجمع الثمار، أنها كانت تتعاطى التجارة بمعنى ممارسة أنشطة تبادل منتظمة. فالحاجة إلى التجارة إنما تنشأ عن واقع مؤداه أنه لم يتوافر في أي وقت لكافة الجماعات والمناطق المواهب والموارد نفسها. فالناس كانوا ولا يزالون يتاجرون لأن جيرانهم يملكون ما ليس لديهم من السلع الحيويّة التي يطلبونها إما لتأمين معيشتهم أو لتوفير المتعة لأنفسهم.

فلنأخذ مثالًا من العلاقة بين حياة الرعي والزراعة. لقد شاع اعتقاد مغلوط، بأن حياة الرعي منفصلة تاريخيًا عن الزراعة ومعارضة لها أساسًا. والواقع أن الاستعمار دأب في كتاباته على تصوير العداء المستمر بين الرعاة والزرّاع. ولكن، على الرغم من جواز القول بوجود فروق بين

الفريقين، كان بينهما كذلك الكثير مما يشجع على التعاون، وكان الرعاة يبادلون الزراع منتجاتهم.

وقد كتب الكثير عن الصلات التجارية التي دامت قرونًا بين شرقي أفريقيا والشرق. والحق أنه وجدت علاقات تجارية بين شرقي أفريقيا والدول الآسيوية حتى قبل قيام تجارة المسافات البعيدة التي قدر لها أن تصير في القرن التاسع عشر عصب الحياة لهذا التبادل التجاري الذي يربط بين شرقي أفريقيا وبلدان ما وراء البحار(٣٤). غير أنه لا بد من التأكيد على أن العلاقات التجارية المهمة في شرقي أفريقيا كانت تتضمن أيضًا روابط اقتصادية قوية في الداخل، بين مختلف المناطق الثقافية البيئيّة.

فالتجارة الأفريقية ظلت ردحًا من الزمن تحفزها الاتصالات بين مناطق متميزة بيئيًا، وفيما بين ثقافات شتى يكمل بعضها بعضًا. بل وربما كانت هذه التجارة تتسم بأهمية أكبر عند الشعوب الأفريقية نظرًا إلى أنها كانت تتعلق باحتياجات أساسية كثيرًا ما تحتمها عوامل مناخية وبيئية. ذلك أن التجارة الأفريقية الداخلية كانت تختلف عن التجارة العربية أو الأوروبية من حيث غرضها وديناميتها. ففي بعض المناطق، مثلًا، كان أحد شواغلها السائدة هو التغلب على الجوع. فكانت لذلك متقطعة وغير منتظمة. وكانت أيضًا وسيلة لجمع الثروة في شكل ماشية ومواد غذائية.

فلننظر في عدة أمثلة من هذه التجارة. إن الروايات التي تتناقلها بلاد الكيكويو تتحدث عن صلات تجارية قديمة بين الكيكويو وجيرانهم الأكامبا والماساي. وكان اقتصاد الكيكويو متنوعًا. فبينما كانت الزراعة عندهم هي الغالبة، تأثرت فئات منهم، مثل كيكويو تيتو وكيكويو ماثيرا في نواحي نييري، تأثرًا شديدًا بجيرانهم الماساي، حتى تحولوا عن الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد شبه رعوي، يكاد يطابق أسلوب حياة الماساي. ومن جهة أخرى تخصص كيكويو آثي في الصيد واستخراج منتجات الغابة مثل العسل وشمع العسل. فكان الكيكويو يعرضون على الماساي أنواعًا شتى من المصنوعات إلى جانب المنتجات الزراعية – بما في ذلك القدور وآنية اليقطين والرماح والسيوف والعسل والتبغ وحصير الفيل والمغرة.وكان الماساي يدفعون ثمن هذه السلع ماشية ورقى ولبنًا وجلودًا ومعاطف جلدية.

وبعد سنة ١٧٦٠ كانت بلاد الكيكويو تشكل بالنسبة للأكامبا أفضل الأسواق. فكان تجار الأكامبا يطلبون عند مجتمعات الكيكويو، في مورانغا ونييري، محاصيل أساسية لم يكن بمقدور الأكامبا زراعتها بكميات كافية، ويذكر منها **النزافي** (لوبيا قابلة للحفظ)، **الايكوا** (يام درني)، **الندوما** (نبات المرنطة الذي ينبت في الآبار الداخلية)، **والنجاكي** (لوبيا شائعة عند الكيكويو)، **والمويمبي** (ذرة صفراء تقليدية)، وأحيانًا **الندولو** (بقلة خضراء كان الأكامبا شديدي الولع بها). ويؤدي الأكامبا ثمن ذلك مقادير من **المبوا** (جلود الحيوانات) أو **الأوكي** (ضرب من الجعة أكثر تخميرًا من الجعة التي كانت تصنعها الجماعات

(٣٤) انظر الفصل الخامس والعشرين فيما تقدم.

المجاورة). وكان الأكامبا أحيانًا يتاجرون بعملهم إذ يقومون بالحصاد لقاء قسط معادل من المحاصيل الغذائية[٣٥].

وإذا اتجهنا غربًا إلى الحافة الشرقية لبحيرة فكتوريا، وجدنا شبكة تجارية واسعة تربط بين مجتمعات مختلفة. وكان الأباغوسي واللوو أهم الشركاء في هذه التجارة. فالأباغوسي يبيعون اللوو منتجات زراعية وأدوات حديدية مثل الفؤوس والرماح والأمواس وأسنة السهام وحجر الطلق وجلود النمور وجلود القراديح. وكانت هذه البضائع تقايض بأنواع من سلع اللوو – الحيوانات الزراعية بالدرجة الأولى ولكن أيضًا ملح المواشي والجلود الخام والغي (نوع من الزبّد)، واللبن والسمك والقدور والسموم. أما التجارة بين الماساي وجيرانهم النيانزا فلم تكن ذات شأن يذكر، على الرغم من شدة طلب الأباغوسي واللوو على رماح الماساي العريضة الأسنة ورقاهم. وكان الماساي يتقاضون مقابل هذه السلع مواد غذائية[٣٦].

وإذا ابتعدنا باتجاه الجنوب، في تنزانيا، وجدنا روايات غربي أونياموزي وأوفينزا تتحدث عن جماعات هاجرت قبل سنة ١٨٠٠ إلى هاتين المنطقتين قادمة من الشمال، وكانت تقايض السكان السابقين حبوبًا بقدور، وكان أولئك المهاجرون «صيّادي سمك يعيشون على ضفاف الأنهار ولا يزرعون من المحاصيل غير الحبوب»[٣٧]. وكان النياموزي يتاجرون أيضًا بمنتجات الغابات – كالقماش اللحائي والصناديق اللحائية وقنا الرماح والعسل وشمع العسل – بين قراهم، وكانت هذه المنتجات مطلوبة بوجه خاص في الشمال، في بلاد الايرامبا والسومبوا والسوكوما. وفي أونياكيوسا كانت أكثرية النساء تصنع الآنية الفخارية. لكن المناطق البركانية كانت تفتقر إلى الصلصال المناسب ولذلك كانت تعتمد في تلبية احتياجاتها على المتخصصات من الكيسي، سكان شواطئ بحيرة نياسا، اللواتي كن يتنقلن في قرى نياكيوسا من بيت إلى بيت لمقايضة قدورهن أو على النغاسيني الذين كانوا يبيعون دنان الجعة على طول الطريق التي كانت تدور حول المنحدرات العليا من جبل كليمنجارو[٣٨].

وربما كان الحديد والملح هما السلعتين الأعظم رواجًا في النشاط التجاري المبكر في أواسط تنزانيا. وكانت المناطق الرئيسية لشغل الحديد في الشمال، عند أقوام الها والزينزا. وكانت ندرة الحديد بوجه عام هي الحافز الرئيسي لتجارته. ففي كافة أنحاء وسط تنزانيا وغربيها وشماليها كانت هناك حاجة متنوعة إلى الحديد، وكان يطلب إما في شكل معازق من أجل الأعمال الزراعية، أو نصال سكاكين، أو رؤوس فؤوس من أجل أعمال البناء وحرف أخرى، أو أسنّة رماح وسهام من أجل القنص وصيد الأسماك ومن أجل القتال. فكان كثير من تجار الشمال والجنوب يسافرون إلى بلاد الها والزينزا لشراء هذه السلع الحديدية والعودة بها إلى بلادهم حيث يجنون من بيعها

(٣٥) K. Jackson، ١٩٧٦.

(٣٦) W.R. Ochieng'. ١٩٧٤، ص٨٦ و٦٩.

(٣٧) A.D. Roberts، ١٩٧٠(ح)، ص٤٣.

(٣٨) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص١٨.

المكاسب. فقد أدخل نياموېزيّو الشمال المعازق الحديدية إلى النياتورا. ويقول أندرو روبرتس إن المعازق الحديدية المستوردة من الشمال الغربي كان يعاد شغلها فتصنع منها الرماح، ليس فقط عند صيادي السمك من السوكوما والواكيكو القاطنين في منخفضات مالاغاراسي، بل أيضًا عند الماساي الغربيين والباراغويو[٣٩]. وفي الشمال الشرقي، كان التشاغّا والماساي يحصلون على المصنوعات الحديدية من مسابك الباري، في حين صارت رئاسة المامبا في أواخر القرن الثامن عشر مركزًا لشغل الحديد لمعظم سكان مرتفعات كليمنجارو. أما في الجنوب فكان حدادو الفيبا يقايضون منتجاتهم بالأنسجة المحيكة في وادي الروكوا، بينما كان النياكيوسا يتسلقون جبال ليفينغستون ليقايضوا المواد الغذائية بمنتجات أفران الكينغا. وكان الحديد سلعة نادرة وثمينة: فالمعازق الحديدية لم يكن يملكها الا الأغنياء؛ والمعازق التي كانت تستعمل في مرتفعات الكليمنجارو قرب نهاية القرن الثامن عشر لم يكن عرضها يتجاوز بضع سنتيمترات؛ وكان السّانداوي يظلون يستعملونها حتى لا يبقى منها إلا المقبض[٤٠].

أما السلعة الرئيسية الأخرى المتبادلة على مستوى منطقة أفريقيا الشرقية، فكانت الملح الذي يعد ضرورة حيوية بالنسبة لأناس يعيشون أساسًا على الأغذية النباتية. وكان معظم الناس ينتجون الملح بكميات قليلة، عن طريق حرق الأعشاب أو جمع رواسبه السطحية، أما المصادر العالية الجودة فكانت نادرة. وكانت أهم الملاحات تقع في أوغوغو وايفونا، وكانينيي، وبحيرة بالانجيدا، وسينجيدا وبحيرة اياسي، وفي بوكوني وبولونغوا جنوب كاهاما. وكانت أهم الينابيع المالحة توجد في بوها وأوفينزا. وكانت تجارة الملح واسعة النطاق، «وخصوصا باتجاه الشمال والجنوب»[٤١]. ويبدو أن ينابيع أوفينزا، على الخصوص، بدأ استغلالها منذ سنة ١٠٠٠ للميلاد[٤٢]. وصناعة الملح هذه عند الفينزا حفزها فيما بعد تأسيس رئاسة الفينزا الأصيلة سنة ١٨٠٠، «التي وسّعت على ما يبدو نطاق الاتصالات الاجتماعية، وأوجدت فئة اجتماعية تستفيد مباشرة من زيادة انتاج الملح، عن طريق جباية الضرائب»[٤٣].

ولم تبدأ التجارة تنشط بين الميجيكندا، سكان جنوب شرقي كينيا وشمال شرقي تنزانيا، إلا في أوائل القرن الثامن عشر. ففي ذلك الوقت بدأ أكثر الميجيكندا في التوسع بعدما كانوا منعزلين في مستوطناتهم المسيّجة في أعالي التلال الواقعة خلف السهول الساحلية. وفيما بعد، على أثر زيادة كبيرة في أعدادهم، بدأوا حركات نزوح قريبة المدى، فاستقروا في المواقع المنخفضة من بلادهم، والأقل خصبًا، حيث كانت تحدث صدامات متكررة بينهم وبين الأورومو والماساي[٤٤].

---

(٣٩) A.D. Roberts، ١٩٧٠(ج)، ص٤٥ و٤٦.

(٤٠) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص١٩.

(٤١) A.D. Roberts، ١٩٧٠(ج)، ص٤٧.

(٤٢) J. Iliffe، ١٩٧٩، ص١٩.

(٤٣) A.D. Roberts، ١٩٧٠(ج)، ص٤٧.

(٤٤) T.T. Spear، ١٩٧٦ و١٩٧٨.

وكان الميجيكندا في معظمهم يعيشون من زراعة الدخن والأرز والفاكهة. وظلوا طيلة القرن الثامن عشر حلفاء أوفياء للمازروي، يمدون المستوطنات الساحلية الكثيرة بالعاج والكوبال الصمغي والعسل وشمع العسل والتبغ والحبوب والمواد الغذائية والخشب اللازم لبناء مراكب الدهو. وكان تجار الميجيكندا يحصلون مقابل ذلك على الملح والخرز والأقمشة والمعازق الحديدية وسلع أخرى. ويرى جون لامفير أن الميجيكندا كانوا، على الأقل بحلول منتصف القرن الثامن عشر، يعملون وسطاء في التجارة السواحلية العربية[٤٥].

وفي التجارة بين الساحل والداخل، كان الميجيكندا يسيّرون قوافلهم باتجاه الشمال والشمال الغربي. فشمالاً كانوا يقصدون بلاد الأورومو والبورانا، الذين كانوا يحصلون منهم أساسًا على الحيوانات الزراعية مقابل الأقمشة والخرز. وفي الشمال الغربي، كانوا يتوغلون إلى بلاد الأكامبا والتشاغا، يجلبون منها العاج والعسل وشمع العسل[٤٦]. إلا أن سيطرة الميجيكندا على التجارة الداخلية لم تدم طويلًا إذ حل محلهم الأكامبا في منتصف القرن الثامن عشر.

ويجوز لنا، استنادًا إلى ما تقدم من عرض، أن نقول على سبيل الظن إن التجارة في داخل كينيا وتنزانيا ربما اشتملت فعلًا، بحلول القرن الثامن عشر أو قبله، على مبادلات عبر مسافات طويلة. ومع ذلك فمن الواضح أن المناطق الداخلية من شرقي أفريقيا لم تبدأ إلا نحو سنة ١٨٠٠ مشاركتها في تجارة المسافات الطويلة ومن ثم ارتباطها بالمجالات الاقتصادية الخارجية.

النشاط الاجتماعي والسياسي

كانت المؤسسات والمنظمات الاجتماعية والسياسية مهمة بالنسبة لتماسك المجتمع وحماية الملكية والتجارة. وكان المجتمع في المناطق الداخلية من شرقي أفريقيا، فيما بين سنتي ١٥٠٠ و١٨٠٠، بعيدًا عن الاستقرار. إذ على الرغم من أن الخريطة اللغوية لشرقي أفريقيا الحديث كانت بسبيلها إلى اتخاذ شكلها النهائي، ظلّت هذه المنطقة تشهد حركات هجرة داخلية كبيرة إلى مناطق قليلة السكان أو خالية. وكانت حركات الهجرة هذه تجمع أحيانًا بين أقوام مختلفين لغة أو لهجة، ومختلفين من حيث ممارساتهم الاجتماعية والسياسية. فكثرت النزاعات الداخلية مع نمو العشائر واتساع نطاق الانتماء إلى العشيرة، مما اقتضى أساليب أكثر تطورًا لفض النزاعات. فحين كانت الخصومات تنشأ بين عشائر مختلفة، كانت الأطراف المعنية تلتمس التحكيم من أفراد يقدّرون لحكمتهم. وفي بعض المناطق، مثل مناطق الشامبا[٤٧] واليمبو[٤٨] والناندي[٤٩] والأونييها، كانت

(٤٥) انظر J.E. Lamphear، ١٩٧٠؛ W.R. Ochieng'، ١٩٧٥(ب).

(٤٦) W.R. Ochieng'، ١٩٧٤(أ) و (ب).

(٤٧) S. Feierman، ١٩٦٨، ص١-٨.

(٤٨) W.R. Ochieng'، ١٩٧٥(ج) و١٩٧٦.

(٤٩) انظر W.R. Ochieng'، ١٩٧٧، ص٥٨-٧٦؛ وكذلك B.J. Walter، ١٩٧٠.

الجماعات أو العائلات الوافدة تتقلّد الزعامة السياسية على الجماعات الأقدم منهم استيطانًا. وفي مناطق أخرى كان الوافدون تستوعبهم التشكلات الاجتماعية المحلية. وفي كلتا الحالتين كانت الهجرات الداخلية تطلق عمليات اندماج ثقافي وسياسي استمرت أثناء فترة الاستعمار.

ومن ثم فإن الفترة من سنة ١٥٠٠ إلى سنة ١٨٠٠ شهدت تحركًا باتجاه التنظيم السياسي المركزي، وقيام مجموعات لغوية واجتماعية تزداد حجمًا باطراد. وفرض عدد من العوامل الاتجاه نحو توسع المجال السياسي؛ إذ وجدت الحاجة مثلًا إلى وسائل دفاعية أكثر فعالية مما كانت توفره العشيرة أو القرية، وإلى توسيع مجالات النشاط الاقتصادي. غير أنه على الرغم من نشوء تشكيلة متنوعة من المجتمعات في المناطق الداخلية من شرقي أفريقيا، كان مجتمع الرعاة ومجتمع الزراع هما أشد تلك المجتمعات تمايزًا[٥٠].

فقد كان الرعاة يعيشون، شأنهم شأن الصيادين، على آكلات العشب، وكانوا، مثلهم أيضًا، يحيون حياة ترحال فيسافرون مسافات طويلة نسبيًا بحثًا عن الكلأ لماشيتهم. وكثيرًا ما كانوا يتّبعون نمط هجرة منتظم في استكشاف أغنى الأراضي عشبًا وماء لقطعانهم في كل فصل من فصول السنة. وقبل كل شيء، كان على الرعاة أن يقوا قطعانهم شر اللواحم المعادية من حيوان وبشر. فحياة كهذه كانت تقتضي وجود زعامة متميزة، وسلطة محددة المعالم، من أجل تعيين المسارات وتسلم القيادة في حالات الطوارئ، حين يحاول الخصوم أن يتطاولوا على المراعي التي درجت الجماعة على ارتيادها أو أن يسرقوا ثلالهم وقطعانهم[٥١].

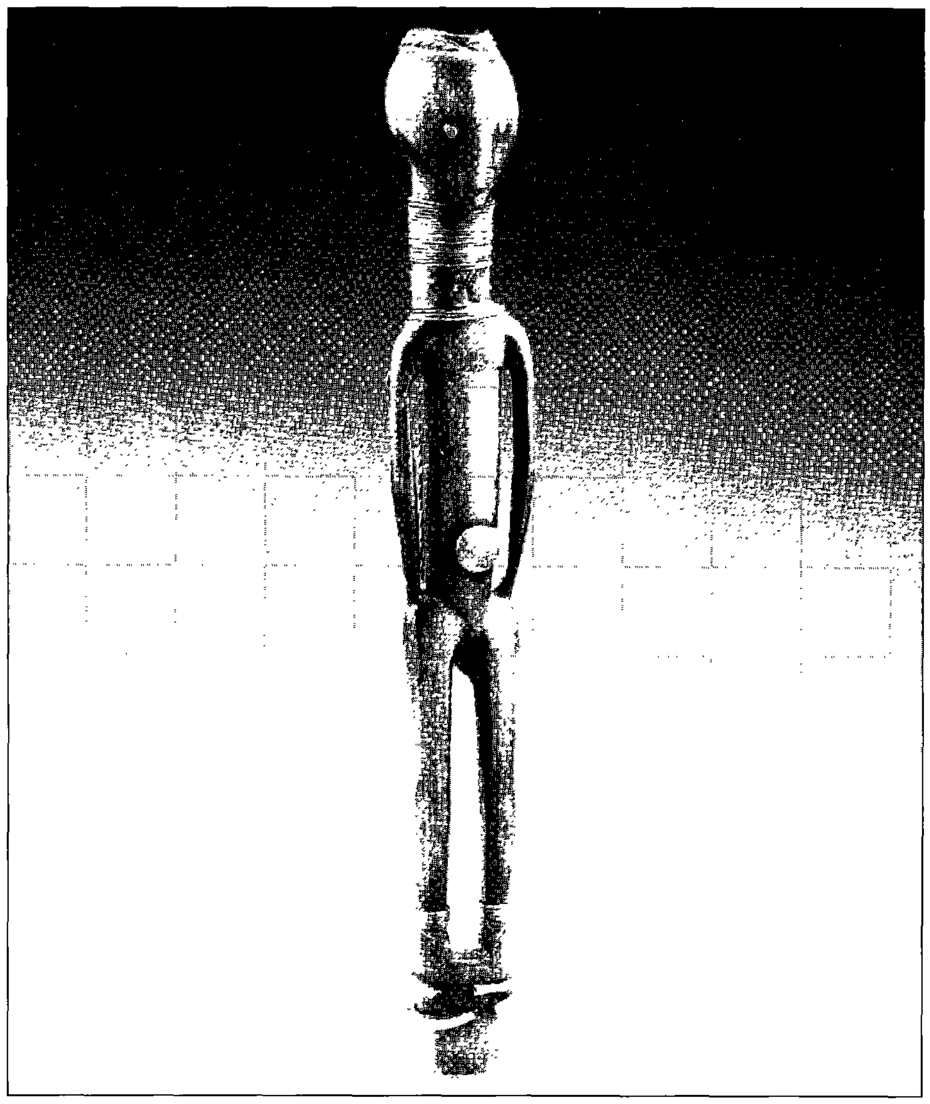
أما التاريخ السياسي لداخل كينيا وتنزانيا، فكان مرهونًا في جانب منه بنمو عدد السكان الذي تتيحه الحياة الزراعية كما ييسره التنظيم السياسي العسكري المنضبط الذي تقتضيه حياة الرعي. وكانت كفة الميزان ترجح لصالح هذا الفريق أو ذاك تبعًا لتقلبات التنظيم الاجتماعي ومقدار ما يتسم به من تماسك وتبعًا لتطور التكنولوجيا. فبحلول سنة ١٨٠٠، كان الرعاة قد بدأوا يفقدون قدرتهم الاقتصادية والعسكرية لصالح الزرّاع الذين كانوا يحسّنون سريعًا مؤسساتهم السياسية عن طريق الاندماج والتكامل الاجتماعي وزيادة قدراتهم الزراعية. وقد تدهور رعاة الماساي بشكل خاص عسكريًا واقتصاديًا طوال القرن التاسع عشر نتيجة لأمراض الماشية والأوبئة والحروب الأهلية[٥٢]. لذلك يمكن القول بأن وتيرة التطور الاجتماعي السياسي في جميع الأنحاء الداخلية لكينيا وتنزانيا تسارعت بسبب زيادة تنوع المجتمعات وتحت حفز حركات الهجرة.

وبحلول سنة ١٧٠٠، كان هناك نمطان رئيسيان من التنظيم الاجتماعي السياسي في المناطق الداخلية لكينيا وتنزانيا. فكانت مجتمعات مثل الكيكويو والميجيكندا والكامبا والماساي تعيش في مستوطنات مستقلة ومتفرقة، في اطار جماعات أبوية النسب أو عشائرية صغيرة أو

(٥٠) B. Brock، ١٩٦٨.

(٥١) R.M.A. van Zwanenberg و A. King، ١٩٧٥، ص٧٩–٨٦.

(٥٢) G.S. Were و D.A. Wilson؛ طبعة ١٩٧٢؛ ص٨٩–٩٦.



اللوحة ٢٧.٢: تمثال صغير لإمرأة نحته الكامبا من خشب زاهي الإهاب. وقد زيّنت بكثير من الأساور النحاسية الصفراء حول العنق والكواحل؛ ورصعت العينان والسرة والشعر بالمعدن. الارتفاع ٢٦٫٥ سم.

كبيرة، بدون أي شكل من أشكال البيروقراطية المركزية التقليدية؛ غير أن هذه اللامركزية، كما هو مبين لاحقًا، لا تعني سوء التنظيم أو انعدام التماسك الاجتماعي السياسي. فقد كان للمجتمعات اللامركزية مجالس عائلية وقروية ومحلية. وعلى أعلى مستوى كان لها مجالس عشائرية أو إقليمية مؤلفة من كبار السن، وينتخب من هؤلاء المسنين المجلس الحاكم. وكانت العلاقات الجماعية مصانة داخل العائلة والعشيرة والمجتمع المحلي، وهي التي تحدد

أعمال الأفراد وتنظمها، وعنها تنشأ الحقوق والواجبات. بل إن فكرة المبادرة الفردية كانت تلقى الردع الحازم بين الكيكويو على أنها ضرب من الأنانية، «بينما يعتبر مفهوم المجهود المشترك والمسؤولية الجماعيّة فضيلتين أساسيتين»[٥٣].

ومن جهة أخرى، كانت المجتمعات المركزية (أو السائرة في طريق المركزية)، مثل مجتمعات الشامبا والباري والسوكوما والنياموزي والوانغا، تديم أشكالًا بدائية من البيروقراطيات الرئاسية التي تؤمّن السيطرة الاجتماعية السياسية. وفي أواخر القرن الثامن عشر كان يحكم بعض هذه الجماعات، كالشامبا والباري مثلًا، ملوك مستبدون أقوياء وحكام أعلون يساعدهم مجالس ووزراء ورؤساء أقاليم.

ولننظر الآن في حالات محددة من هذا التطور. فقبل سنة **١٣٠٠** كان وسط تنزانيا يأهله أشتات من البانتو الزرّاع، ومن المبوغو والغوروwa والبورونجي والألاغوا والأرامانيك، أصحاب قطعان الماشية المتأثرين بالحضارة الكوشية، ومن السانداوي والهادزابي الصيادين وجامعي الثمار. وكانوا يعيشون في قرى، لا تزال أطلال بعضها – ولاسيّما أطلال قرى زرّاع البانتو – منثورة في كافة أنحاء تنزانيا. وكانت هذه القرى الأولى تحكم أنفسها على أساس النسب، بتوزيع السلطة بين عائلتين أو ثلاث عائلات ذات نفوذ. ويبدو أن معظم الجماعات التنزانية أدركت أهمية نوع ما من التنظيم، وذلك منذ زمن هجرتها واستيطانها كل في منطقتها. ولكن نظرًا لأن الهجرات كانت إما فردية أو هجرة مجموعات صغيرة فقد عزز التنظيم روابط النسب وكانت عناصر الزعامة السياسية متوافرة داخل كل مجموعة نسب.

فعند الباري تحققت الزعامة السياسية في أول مرحلة لها حين استقرت كل عشيرة في أرضها وقبلت بزعيم واحد يقيم الشعائر ويكون خلفه من ذرّيّته. ومن ثم فإن الاحتياجات الدينية للجماعة كانت في صميم التطور السياسي عند الباري[٥٤]. وبعد الاستقرار في رقعة معينة أقامت كل مجموعة من الباري تدريجيًا مزارها الخاص (**مبونجي**)، يربطها بالأجداد الذين أسسوها، ويجتمع فيه دوريًا للعبادة كافة أعضائها. وعندما كثر السكان اقتضت الضرورة أن يلتقي أناس من عشائر مختلفة: وفترة التكوّن هذه، حين بدأت العشائر تلتقي، فترة تكتنفها الأساطير، لكن إيساريا كيمامبو يقول إن زعيمًا من حدادي الواشانا برز من نحو «ستة عشر جيلًا خلت»، فاعترفت به عشائر كثيرة من الأوغوينو رئيسًا لها. لكن الواشانا أطاح بهم فيما بعد الواسويا الذين تسلموا التنظيم السياسي المرن الذي كان قائمًا، فأنشأوا دولة مركزية. وفي حين كان أنغوفي بطل هذا الانقلاب، فإن ابنه مرانغا هو الذي وطّد دولة الأوغوينو. فكيمامبو يعتبر مرانغا «أحد العظماء» بين المصلحين السياسيين في تاريخ تنزانيا، إذ يقول فيه:

> «لقد حوّل ما كان حتى وقته طقوس تلقين وتكريس عشائرية إلى مؤسسة متقنة تابعة للدولة وذات سلطات قسرية لا حدود لها. ونظم المجالس تنظيمًا هرميًا واحتفظ لنفسه بمجموعة

(٥٣) R.W. July، ١٩٧٤، ص١٧٧ و١٧٨.

(٥٤) I.N. Kimambo، ١٩٦٩، ص٤.

كبيرة من المسؤولين التابعين له. وأخيرًا، كان يقلد أبناءه حكم المقاطعات فوسع بذلك المملكة حتى بسطها على كامل هضبة شماليّ باري»[٥٥].

وكان على رأس دولة الأوغوينو في أوج عزها حاكم أعلى (**مانجي مروي**)، يساعده في تصريف الأمور مجلس وزراء ورؤساء المقاطعات (**الواماجي**).

فكما تقدم بيانه، أدى تزايد السكان متضافرًا مع بروز زعماء شعائر وخبراء حدادة، إلى توحيد العشائر في سبيل منافع سياسية واقتصادية متبادلة، داخل منطقة الأوغوينو أولًا (ثم في كافة أنحاء مرتفعات الباري بعد ذلك). من ذلك مثلًا أن شمالي بلاد الباري كان يشكل وحدة جغرافية متميزة أتاحت تجمعًا سكانيًا أكبر. وجاء اضافة إلى ذلك زعماء حازمون اجتذبوا بثروتهم وادعائهم القوى الخارقة أتباعًا كثيرين من خارج نطاق أنسابهم.

وكانت بوكوبا منطقة أخرى من مناطق تنزانيا التي قويت فيها شوكة المؤسسات الرئاسية بحلول سنة ١٦٠٠. فقد نشأت عدة أنساب حاكمة بين المجتمعات الزراعية ومن بينها دولتا الكاراغوي والبوهايا، ودولتا البوزينزا والها. وكان نظام هذه الدول السياسي، الذي كان أكثر مركزية من الدول التنزانية الأخرى، يشمل التحكم في الأراضي والمواشي على نحو جعل جباية الضرائب أشد اتسامًا بطابع الاستغلال. وكانت هذه الدول تقع في منطقة البحيرات الكبرى[٥٦]. وإذا ابتعدنا نحو الجنوب، شهدنا أنه بحلول سنة ١٦٠٠ كانت الرئاسات قد تكاثرت في كافة أنحاء تنزانيا، متماثلة من وجوه عديدة. مثلًا، تتألف كل رئاسة من عدد صغير من القرى والأحياء، ويحكمها رئيس فرد يعيّنه القرويون من النسب الحاكم. وكان هؤلاء الرؤساء يسمون **نتيمي** أو **متيمي**. ويرأس كل منهم مجالس رئاسته ومحكمتها العليا. وكان حائزًا على امتيازات الحكم أو رموز السلطة، مثل الرماح المكرّسة. ويديم نارًا ملكية منها اقتبست كل نيران الرئاسة حسب الاعتقاد السائد.

وقد حدا التشابه الملفت للنظر بين هذه الرئاسات في التنظيم والامتيازات الملكية ببعض الباحثين، مثل رولاند أوليفر و ج. د. فيدج، إلى سوق نظرية تردها إلى أصل مشترك، إلى وادي النيل في نهاية المطاف، ومباشرة إلى أمثلة محلية في كل من أوغندا ورواندا وبوروندي[٥٧]. غير أن الباحثين في تاريخ تنزانيا السياسي استبعدوا هذه النظريات الانتشارية (والعنصرية أحيانًا)[٥٨]. فكيمامبو، على وجه الخصوص، دفع بأن مشكلة تفسير أوجه الشبه بين الوحدات السياسية الأفريقية، سواء على مستوى المناطق أو على مستوى القارة، يجب أن يلتمس حلها عند الأقوام الزراعية، وأن أوجه الاختلاف في التنظيم يجب أن تفهم من وجهة نظر التكيف مع البيئة المحلية ومع عوامل خارجية خاصة.

(٥٥) I.N. Kimambo، ١٩٦٨، ص١٩.

(٥٦) راجع الفصل السادس والعشرين فيما تقدم.

(٥٧) R. Oliver و J.D. Fage، ١٩٦٣، ص٤٤–٥٢؛ I.N. Kimambo، ١٩٦٩، ص١–١٠.

(٥٨) C.G. Seligman، ١٩٥٧، ص٨٥.

ويفيدنا أندرو روبرتس أن أصول كثير من رئاسات النياموزي ربما وجب ألا نبحث عنها في أي شكل من أشكال الهجرة أو الانتشار: ذلك أنها نشأت من البيئة النياموزية نفسها. «فمنذ زمن مبكر – لا ندري مدى قدمه بالضبط – وجد رجال اكتسبوا احترام من حولهم باعتبارهم سحرة ومسقطي أمطار، وروّاد في افتتاح الأراضي المشجرة، والفصل في النزاعات»[٥٩]. فكان من هذه الجذور أن نبتت رئاسات النياموزي. «كان الرئيس (نتيمي) النياموزي يمارس سلطة اقامة الشعائر والسلطة الإدارية معًا، على نحو مشابه عمومًا لما يمارسه غيره من رؤساء شرقي ووسط أفريقيا»[٦٠]. غير أنه خلافًا لما كان يجري في أوباري حيث كان التطور يسير باتجاه المركزية، كان الاتجاه في أونياموزي نحو تكاثر الرئاسات الصغيرة، «ليس فقط نتيجة للهجرات بل أيضًا على أثر انقسام تلك الرئاسات». ولم يكن إلا في القرن التاسع عشر أن تحققت المركزية سريعًا في أونياموزي، «بسبب توسع التجارة» وبرز تجار منظمون لا شفقة عندهم، من أمثال ميرامبو.

وعند الفيبا أهل جنوب غربي تنزانيا، تقترن أقدم روايات المنشأ بنشوء مملكة الفيبا (الميلانسي). وتذهب رواية، سجلها روي ويليس، إلى أن «أول انسان في العالم، واسمه نتاتاكوا، هبط من السماء عند بدء العالم وأسس سلالة حكام الميلانسي»[٦١]. أما مستوطنو أوفيبا الأوائل فكانوا زراعًا يعيشون في قرى متراصة. وشجع هذا النمط السكني على اتخاذ ترتيبات دفاع جماعي بلغ أوجه في بناء التحصينات. ويبدو أن النسب الحاكم، الذي قدم على الأرجح من المناطق المحيطة ببحيرة مويرو، استمد سلطته من مهارات الحدادة. وساق ويليس حجته في ذلك قائلًا إن «كون الرئيس الحالي للميلانسي حدادًا، والحدادة مهنة متوارثة، يؤيد النظرية القائلة بأن مؤسسي رئاسة الميلانسي كانوا هم أنفسهم حدّادين»[٦٢]. وتشير روايات الميلانسي المتناقلة إلى أن الحاكم الأول نتاتاكوا، أوفد أبناءه ليؤسسوا القرى ويحكموا أرجاء أخرى من البلاد. فيبدو أن مملكة الفيبا كانت اتحاد رئاسات يحكمها رؤساء أنسباء.

وفي وقت لاحق، خلال القرن الثامن عشر، تغير الأسلوب السياسي للفيبا على أثر غزو شنه بعض الرعاة القادمين من الشمال، فأدخلوا إلى مجتمعهم أفكارًا سياسية شبيهة بما كان عند البوغندا والبونيورو والأنكولي. من ذلك مثلًا أنهم أدخلوا مبدأ حكم لا يستند إلى الصلات بين «حكام آباء» و «حكام أبناء»، كما في سابق عهد أوفيبا، بل إلى روابط الولاء الشخصي بين الحاكم وعدد من الأتباع يختارهم بنفسه. فحكام أطراف البلاد هؤلاء لم يكن يربطهم بالملك أي نسب. ويرجح أنه حصل انقلاب أطاح بسلالة الميلانسي الحاكمة وحمل إلى الحكم سلالة التّوا. ويبدو أنه تعين استخدام القوة لقهر بعض الحكام الأقل شأنًا، ممن حافظوا على ولائهم لسلالة الميلانسي. غير أن سلالة التّوا لم يستتب السلام لحكمها، بسبب غزو آخر اجتاح أوفيبا

---

(٥٩) I.N. Kimambo، ١٩٦٨، ص١٨.

(٦٠) A.D. Roberts، ١٩٦٨، ص١٩٩.

(٦١) R.G. Willis، ١٩٦٨، ص٨٢–٨٣.

(٦٢) المرجع السابق، ص٨٤.

أواخر القرن الثامن عشر، قام به النّيبها الذين أحرقوا قرى الميلانسي. وبحلول سنة ١٨٠٠، كانت الحرب الأهلية لا تزال دائرة بين الخصمين المتنازعين على ملك التّوا.

فمن الواضح إذن أنه، بين سنة ١٥٠٠ وسنة ١٨٠٠، نشأ في تنزانيا عدد من رئاسات **النّتيمي** المتفاوتة حجمًا ومركزية، وذلك تلبية لاحتياجات إنسانية وسياسية واقتصادية. وقد تشكلت بشكل البيئة الطبيعية والبشرية. وفي حين أن ما كانت تهدف اليه أكثرية دول تنزانيا هو تحقيق المركزية والتوسع الاقتصادي، فكثيرًا ما كانت عملية بناء الأمة شاقة. فقد تعرضت تلك الدول أحيانًا للانقسام والانفصال كما في حالة النياميزي. وتعرضت أحيانًا أخرى، كما في حالة الفيبا، للانقلابات والحروب الأهليّة. لقد جابهت مشكلات في بناء الأمة مماثلة من وجوه كثيرة لما جابهته دول أفريقيا الحديثة.

وفي غربي كينيا يبدو أن اللوو عززوا نظامهم القائم على أواصر النسب وعبادة الأسلاف والزعامة المتوارثة. فأسفر ذلك عن ميلهم إلى تكوين مجتمعات مبنية على قوانين تصون الحقوق والواجبات، ومنتظمة حول **الويغبيني** (العشائر المالكة للأراضي) ذوي الأهمية الشعائرية، وحول الزعماء المتوارثين إسميًا، وحين وصلوا إلى نيانزا، نزعوا إلى انشاء وحدات سياسية أقوى مركزية وتراصفًا طبقيًا مما كانت عليه مجتمعاتهم الأولى. وعلى حين أن عشائر وأنساب اللوو تسود المساواة أكثر جوانب حياتهم، فإن وجود طبقات حكام وكهّان وعامة إنما يشير إلى درجة من اللامساواة العشائرية ندر مثيلها في المجتمعات الكينية.

وربما كان أفضل بحث في النظام الاجتماعي السياسي الذي أنشأه اللوو في فترة ما قبل الاستعمار هو ما جاء في الدراسة التي أعدها بيتر سي. أولو أرينغو عن لوو أليغو[٦٣]. فهو متفق مع ب. أ. أوغوت على أن اللوو، في أعلى مستوى بلغوه من التنظيم السياسي، كانوا منقسمين إلى إثني عشر أو ثلاثة عشر **أوجينديني** (جماعات إثنية فرعية) متفاوتة حجمًا. وكانت العضوية في الجماعة الإثنية الفرعية من خلال **الغوينغ** (جمعها **غوينغيو**) وهي وحدة سياسية وعقارية لها شبه استقلال ذاتي. والوضع الأمثل هو أن يعمر **الغوينغ** أبناء العشيرة، ولكن كثيرًا ما كانت تؤجّر أجزاء منه **للجوداك** (أنساب وعشائر غريبة)، «إما بسبب إسهام هؤلاء **الجوداك** في فتح هذه الأراضي الجديدة، أو وفقًا لشروط تحددها العشيرة السائدة التي كانت تدعي لنفسها ملكية كل الأراضي الداخلة في الوحدة العقارية. وهكذا كان مجتمع **الغوينغ** ينزع إلى أن يكون مجتمعًا تعدديًا»[٦٤].

والمجلس السياسي الأعلى في أي **غوينغ** هو **البوتش جودونغ غوينغ** (أي مجلس كبار السن). وفي أليغو كانت عضوية هذا المجلس متاحة لجميع رؤساء الأنساب من العشيرة السائدة، ولا يمثل في هذا المجلس مسنّو مجتمعات **الجوداك** إلا على أساس انتقائي تبعًا للكفاءة والمواهب. (عند اليمبو، وهي رئاسة أخرى من رئاسات اللوو، لم تكن توجد مثل هذه التفرقة)[٦٥]. وكان

---

(٦٣) P.C. Oloo، ١٩٦٩؛ B.A. Ogot، ١٩٦٣.

(٦٤) P.C. Oloo، ١٩٦٩.

(٦٥) W.R. Ochieng'، ١٩٧٥(ج).

مجلس **الغوينغ** هو الحارس على أرض العشيرة، فيقبل أو يرفض نزول غرباء جدد عليها، ويتصرف بمثابة محكمة استئناف نهائية في الدعاوى التي تمس **الغوينغ**. كذلك كان يقيم الاحتفالات الطقسية ويعلن الحرب على **الغوينغي** الأخرى أو يفاوضها على السلام. وكان قرار **الجودونغ غوينغ** ملزمًا لكافة أبناء **الغوينغ**: وكلّ من يتحدى لوائحه وقراراته يتعرض للّعنة. وكان الاعتقاد السائد أن اللعنة إذا حلّت فعلًا بشخص أنزلت به **الشيرا** (داء لا برء منه يعتقد أن الأجداد كانوا يفرضونه على المذنب ونسله). وكان لمجلس **الوينغ** سلطة طرد مدمني الإثم وعائلاتهم خارج أراضي الغوينغ، وكان ينزل بالمذنبين عقوبات جسدية ويفرض عليهم غرامات على جرائم متنوعة.

وتأتي مرتبة **البوتش بيني** (مجلس الجماعة الإثنية الفرعية) فوق مرتبة مجلس الغوينغ. وكانت عضوية هذا المجلس تتألف من: رؤساء مختلف مجالس **الغوينغ**، وكبار العرافين وجالبي الشفاء ومستنزلي المطر، والمقاتلين البارزين. وكان البوتش بيني يجتمع عادة تحت رئاسة الـ **رووث بيني** أو الـ **وون بيني** (أي رئيسه). ويعنى هذا المجلس بالشؤون السياسية والقضائية والاقتصادية الكبرى التي تمس **البيني** (أرض الجماعة الإثنية الفرعية) – مثل جرائم القتل وسرقة المواشي والنزاع على الحدود، وأحوال المجاعة وتفشي الأوبئة والتعرض للغزو، والدفاع والتجارة والنزاع بين العشائر أو بين **الغوينغي**. وفي عدد قليل من **البينجي** (صيغة الجمع للبيني) ذات التنظيم المركزي، كما في يمبو، كان **البوتش بيني** أداة ضبط وإكراه فعالة. أما في الأماكن التي لم تكتمل فيها المركزية، مثل ساكوا وأسيمبو، فكان **البوتش بيني** على الغالب محدود السلطات يقصر دوره على التحكيم في النزاعات الداخلية.

أما الكالينجين، الذين عمروا المرتفعات الغربية من كينيا قرونًا طويلة، فقد أنشأوا مجتمعًا مركزيًا نموذجيًا. ويقول ب. إي. كيبكورير إن نظامهم السياسي ظل حتى القرن التاسع عشر نظامًا قوامه المساواة واللامركزية[٦٦]، يحتكر السلطة فيه كبار السن وذوو النفوذ من الأخصائيين. وكانت الفصاحة والبراعة في عرض آراء على المجالس تحظى بقبول أعضائها والمعرفة التامة بالسوابق والأعراف، من الصفات المهمة للقيادة السياسية. وفوق كل شيء كان على المرء، لكي يرقى إلى منصب القيادة، أن يكون عضوًا راسخ الأقدام في عشيرته أو مجتمعه المحلي وأن يكون موفقًا في زواجه وأن يعانق معانقة من ينادى به زعيمًا. وهناك من الدلائل ما يشير إلى أنه، فيما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، شهد الناندي، وهم فرع من الكالينجين، ظهور بعد جديد في تنظيم المجتمع، ألا وهو اعتماد زعيم روحي يسمى أوركو يوت (جمعها أوركويك). ويجزم. أ. موانزي بأن الأوروكويوت – على الرغم من بقاء البنية الاجتماعية السياسية لمجتمع الناندي بدون تغيير، مرتكزة على مجلس العشيرة ومجلس المجتمع المحلي أساسًا للحياة الاجتماعية والسياسية – قد حول دولة الناندي إلى ثيوقراطية هو عاهلها[٦٧].

(٦٦) B.E. Kipkorir، ١٩٧٤.

(٦٧) H.A. Mwanzi، ١٩٧٣.

فبمرور الزمن، تمكن الأوركويوت من طلب حصة من غنائم الحرب ومن فرض سلطته على المجلس الجزئي ومجلس المجتمع المحلي عن طريق ممثليه الشخصيين في كل مجلس حيث يحضرون بصفة استشارية. وقد أوجد هذا التدخل في الميدان السياسي روابط قوية بين المحاربين المحليين والأوركويك، ولكن لم يكن للأوركويك في كثير من الشؤون الأخرى كبير سلطة مباشرة أو نفوذ مباشر. ومع ذلك فالدلائل تشير إلى أنه، بحلول سنة ١٨٩٠، بدأ الأوركويك عند الناندي، شأن **اللايبونس** (الزعماء الشعائريين) عند الماساي، يدّعون لأنفسهم سلطة سياسية أعلى درجة مما كان يفكر فيه أسلافهم. وقد شجع عندهم هذه المطامح المجالس الاقليمية التي استفادت من مساعدات الأوركويك، فتولد ونما عندهم من ثم إيمان لا يستند إلى منطق بصفات الأوركويوت الخارقة.

وهكذا نشأت بين الناندي طبقة خاصة من المسؤولين وظيفتها إدامة الاتصال بين هذه المجالس والأوركويوت. فكان هؤلاء المسؤولون يرافقون قادة المحاربين في وفادتهم إلى الأوركويوت لالتماس إذنه بتنفيذ غارة ينوون شنها. وكانوا أيضًا يؤدّون، كل في منطقته، وظيفة مخبرين سريين للأوركويوت بحيث يظل مطلعًا على الأحداث وعلى رأي الجمهور. وأسفرت هذه الترتيبات تدريجيًا عن إحلال التنظيم المركزي في مجتمع الناندي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٦٨].

خاتمة

بحلول عام ١٨٠٠ كان عدد مذهل من الجماعات المتباينة من أقوام حوض النيل، والكوشيين، والناطقين بلغة البانتو، يعيشون متناثرين في كافة أرجاء كينيا وتنزانيا. غير أنه لم تنشأ دول وممالك كبيرة إلا في مناطق البحيرات الكبرى في شرقي أفريقيا[٦٩]. وفي المناطق الداخلية من كينيا وتنزانيا كانت الدولة النمطية صغيرة قوامها العشيرة. وكان معظم الناطقين بلغة البانتو يعيشون من الزراعة، وإن كانوا، حيثما أمكن، يحتفظون بمواشيهم التي كانوا يكنون لها تقديرًا عظيمًا. أما أقوام الرعاة، مثل التوركانا والأورومو والماساي، فكانت مجتمعاتهم أكثر اتسامًا بطابع العدوانية وتسيطر على مساحات كبيرة من الأراضي بين أهل الزراعة من البانتو[٧٠]. وكانت المدن الدول السواحلية تقع على امتداد الساحل وتهيمن عليها الأوليغاركيات العربية المحلية. وكان سكان المدن خليطًا من الأقوام، واللغة السائدة هي السواحيلية، ووتيرة الحياة تختلف اختلافًا بيّنًا عنها في المناطق الداخلية.

---

(٦٨) W.R. Ochieng'، ١٩٧٧، ص٥٨–٧٦.

(٦٩) راجع الفصل السادس والعشرين من هذا المجلّد.

(٧٠) R.M.A. van Zwanenberg و A. King، ١٩٧٥، ص٧٩–١٠٩.

وقد سجلت نهاية القرن الثامن عشر نهاية عهد النمو المستقل لشرقي أفريقيا – قرون من التطور في العصر الحديدي، ظلّت أقوام الداخل طوالها في معزل عن التأثيرات الخارجية. ولم تلبث الأقوام المستقلة داخل كينيا وتنزانيا أن جابهت، بعيد سنة ١٨٠٠، أحداثًا ذات مغزى جديد بل ورهيب في كثير من الأحيان، حين طفقت أمواج من الغزاة العرب والأوروبيين تتوغل في أراضيهم فتلحق بالكثير من حضاراتهم التقليدية تصدعًا خطيرًا أو تغرقه خضم من العنف. وتقوّض كثير من العادات والمعتقدات العريقة ونحّى جانبًا كثير من أساليب إعمال القانون وحفظ النظام.

ولم يكن شرقي أفريقيا مهيأ لمواجهة ذلك التحدي الشرس المفاجئ من الخارج. وكانت أفريقيا في مجموعها قد تخلفت كثيرًا عن الدول القوية في سائر العالم من حيث القدرة على إنتاج السلع للحرب كانت أم للسلم. فأوروبا مثلًا كانت قد دخلت بعد سنة ١٥٠٠ فترة تطور بعيد المدى في ميدان الاكتشافات الميكانيكية والعلمية. أما داخل أفريقيا فكان على نقيض ذلك قد واصل تطوير حضارته الذاتية بخطى ثابتة ولكنها بطيئة[٧١]. لقد حققت حضارة عصر الحديد هذه العديد من المنجزات؛ فأحرزت تقدمًا كبيرًا وسجلت ابتكارات كثيرة في فنون الحياة الجماعية، وأدخلت محاصيل جديدة، وانتشرت فيها مهارات شغل المعادن، ونمت التجارة، والأهم من ذلك كله، تطورت طرائق الحكم الذاتي وأساليب حفظ السلام. وكانت هذه كلها مكاسب مهمة دون أي شك، غير أنها لم تستطع الصمود أمام السلطة المتعاظمة للأمم الصناعية في أوروبا القوية. وبحلول سنة ١٨٠٠ كانت قدرات الأوروبيين التقنية تفوق بكثير قدرات الأفريقيين[٧٢]. وبحلول سنة ١٩٠٠ اتخذت الفجوة الفاصلة بينهما أبعادًا هائلة. فإلى هذا البون الشاسع يردّ الكثير من مجريات ما بعد سنة ١٨٠٠ من تاريخ أفريقيا، وهو جزء من الخلفية التي انطلق منها استعمار القارة الأفريقية، وهو يفسر إلى مدى بعيد الأزمة التي حصلت بعد سنة ١٨٠٠. وعلى الرغم من أن الشعور به لم يكن شعورًا مباشرًا إلا بعد ١٨٥٠، فقد كان له أثر غير مباشر على شعوب الداخل قبل هذا التاريخ بزمن طويل.

---

(٧١) W. Rodney, 1970a, 1972. انظر أيضًا W.R. Ochieng'.

(٧٢) انظر E.A. Alpers, 1973 و A.M.H. Sheriff, 1980.

الفصل الثامن والعشرون

مدغشقر وجزر المحيط الهندي

ر. ك. كينت

مدغشقر

أرسيت الأسس التي قامت عليها مدغشقر الحديثة في القرن التاسع عشر، حين حققت عشائر الميرينا، التي تعمر قلب الجزيرة، الهيمنة السياسية وفرضت مزيجًا من ملامحها وملامح أوروبية مستوردة على كثير من الجماعات السكانية الأخرى وكادت تكون هي الشعب الملغاسي الوحيد الذي يعرفه العالم الخارجي. بل إن فترة الاستعمار التي بدأت بهزيمة الميرينا عسكريًا وسعت نطاق نفوذهم خلال القرن الحالي. ومع ذلك فانه يوجد فيما وراء تأثير الأحداث القريبة العهد نسبيًا، ماض مختلف وأقوى شمولًا تبرز فيه القرون الثلاثة التي سبقت ١٨٠٠ بوصفها معلمًا مهمًا في تاريخ مدغشقر في مجموعه؛ إذ يكاد يكون من المؤكد أن معظم سكان مدغشقر قد اندمجوا طيلة هذه القرون الثلاثة في تكتلات أوسع – اجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية وسياسية – أضحت قوام الشعب الملغاسي في هذه الأيام. تلك هي جماعات الأنتانكارا، والأنتاندروي، والأنتامباهواكا، والأنتانوسي، والأنتيمورو، والأنتيساكا، والأنتيفاسي، والبارا، والبيتسيميساراكا، والبيتسيليو، والبيزانوزانو، والميرينا، والماهافالي، والساكالافا، والسيهاناكا، والتانالا، والتسيميهيتي[١].

(١) بالنظر إلى أن كتابة الأسماء الإثنية لم توحّد قط، فانه توجد أيضا تهجئات أخرى لها. وعلى العموم، تعني السابقة - an(أو -ant) «قوم كذا»، لكنها تسقط في النطق اليومي (مثلا Antanosy تلفظ Tanus لأن حرف الـ «O» الملغاسي يلفظ مثل الـ «OO» في الانجليزية أو «ou» في الفرنسية)؛ أما be، سابقة كانت أو لاحقة فمعناها «كثير» أو «عظيم» للدلالة على الأهمية؛ و tsi، سابقة كانت أو لاحقة، تفيد النفي. ولم تذكر في القائمة الواردة أعلاه عشائر الماكوا، الذين يقدر عددهم بنحو ٧٠٠٠٠، وهم ينحدرون من أفريقيين استوردوا عن طريق موزمبيق في النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولا صحة لما قيل مؤخرًا من إن بعض الأسماء الإثنية الرئيسية وضعت في ظل هيمنة الميرينا.

وبحلول منتصف القرن السادس عشر، توقف قدوم المستوطنين الذين كانوا يأتون من وراء البحار ليكوّنوا جماعات سكانية جديدة. وكان بعض سكان مدغشقر قد أقاموا اتصالات مع الأوروبيين وخاصة البرتغاليين. وكانت قد بدأت تتكون واحدة على الأقل من أعرق الأسر الملكية وأقواها نفوذًا هي أسرة الماروسيرانا. وفي أوائل القرن السابع عشر، كانت مدغشقر مسرحًا سياسيًا لرئاسات صغيرة في معظمها وتتمتع كل منها باكتفاء ذاتي. وقبل نهاية القرن، كان جانب كبير من غربي مدغشقر يخضع لأمبراطورية من الساكالافا، وظهرت عدة ممالك بين سكان المرتفعات أمثال البيتسيليو والميرينا، وبين سكان الجنوب الشرقي كالأنتيمورو، والأنتيساكا، والأنتيفاسي، والأنتانوسي، وبين الأنتاندروي في الجنوب الأقصى وعند الماهافالي في الجنوب الغربي، وعند البارا في الداخل الجنوبي. وفي القرن نفسه، صارت الاتصالات بالأوروبيين أقل انحصارًا وأشد كثافة في بعض الأحيان عندما تحول اهتمام شركات الهند الشرقية الهولندية والانجليزية والفرنسية إلى الجزيرة الأفريقية الكبرى؛ وانتقلت تجارة الرقيق من التصدير بصورة رئيسية إلى شرقي أفريقيا وشبه الجزيرة العربية عن طريق ثلاثة منافذ مترابطة في الشمال الغربي، إلى التصدير من عدة نقاط في حزام مدغشقر الساحلي الفسيح باتجاه الكاب وجزر المسكارين (موريشيوس والريونيون ورودريغيز) والعالم الجديد؛ وبدأت الأسلحة النارية تنتشر بكميات صغيرة نسبيًا، وان لم يخل ذلك من تأثير سياسي في بعض الحالات. وفي القرن الثامن عشر بلغت امبراطورية الساكالافا ولاسيّما ايبوينا[٢]، المنطقة الشمالية منها، أوج قوتها، في حين حقق جزء كبير من الساحل الشرقي لأول مرة وحدة سياسية في اطار اتحاد بيتسيميساراكا. غير أنه، قبل سنة ١٨٠٠، شهد شماليّ ساكالافا واتحاد بيتسيميساراكا تدهورًا يتعذر النهوض منه بسبب أحداث جرت في داخل مدغشقر وخارجها. وعلى نقيض ذلك، زادت إيميرينا الضعيفة المجزأة انتاجها من المواد الغذائية وكذلك عدد سكانها فشهدت بعثًا سياسيًا جديدًا أتاح للميرينا قاعدة متينة للتوسع المقبل.

الوافدون الجدد والائتلافات

اشتهر الأنتيمورو في مدغشقر بأنهم الجماعة الوحيدة التي كان لها قبل القرن التاسع عشر تقليد كتابي باللغة الملغاسية (مستعملة الحروف الهجائية العربية) وبأنهم يتمتعون بقدرات خاصة في مجالي السحر والدين. ولم يتحقق بعد اتفاق كامل في الرأي بشأن زمان ومكان نزول الأنتيمورو الأوائل في مدغشقر للمرة الأولى، والبلاد التي قدموا منها، وعمق إسلامهم، ومدى تأثيرهم داخل الجزيرة. فقد ذهب كتّاب سابقون إلى أنهم نزلوا في شمال شرقي مدغشقر في أوائل القرن الخامس عشر، وإلى اعتبارهم عربًا قدموا من شبه الجزيرة العربية[٣]. بل إنه حتى

(٢) تعني السابقة I «مكان كذا» في أسماء الأماكن. وترد أيضًا أداة تعريف شخصية في أسماء الأفراد والجماعات. وتعتبر واحدًا من الآثار الأفريقية الباقية.

(٣) A. Granddidier، ١٩٠٨–١٩٢٨، المجلّد الرابع، الجزء الأول، ص١٥٦. ظن هذا الكاتب أن بعض أجداد الأنتيمورو أقاموا مدة من الزمن في شرقي أفريقيا، لكنه لم يعثر على تأثيرات ثقافية أفريقية تضعف القول بأن أصلهم عربي في آخر المطاف.

عهد قريب، أثيرت التساؤلات حول مدى تغلغل الإسلام واستمراره كقوة حقيقية في ماضي الأنتيمورو وحاضرهم(٤). وكان غوستاف جوليان هو أول باحث يرتئي أن أصلهم من شرقي أفريقيا(٥)، وتعزز هذا الرأي أثناء العقد الأخير استنادًا إلى حجج شتى إلى جانب ما ذكر من أن الأنتيمورو الأوائل كانوا قد تلقوا تدريبًا وتنظيمًا في الدين الإسلامي ولكنهم عجزوا عن الابقاء على أيهما نظرًا لعزلتهم التامة عن العالم الإسلامي(٦). وثمة جانب ينبغي ألا يتطرق إليه الشك وهو أن الأنتيمورو لم يبنوا مجتمعًا ودولة في مدغشقر قبل وصول أجدادهم إلى نهر الماتيتانا في الجنوب الشرقي. فهذه المنطقة هي التي ظهر فيها مجتمعهم ودولتهم بعدما اختلط أجدادهم بأصحاب الأرض من السكان الأصليين (tompon - tany). غير أن من الممكن أن يحدد بشيء من الدقة تاريخ استيطانهم في حوض الماتيتانا، إذ شاءت الصدف أن يزور ثلاثة ربابنة برتغاليين المنطقة في الوقت المناسب، أي بين ١٥٠٧ و١٥١٤. فالأولان، وقد تعاقبت زيارتاهما بفاصل سنة واحدة، لم يجدا فيها مسلمين ولم يشيرا إلى شيء من ذلك وإن كانا قد لاحظا أن السكان المحليين لم يكونوا غريبين عن التجارة مع المسلمين(٧). أما الثالث فقد أوفد إلى حوض الماتيتانا مباشرة من أجل انشاء محطة تجارية عام ١٥١٤. وكان يوجد في ماتيتانا وقتئذ «مدينة تقطنها أعداد كبيرة من المسلمين». فأجبره السكان الأصليون على مغادرة ماتيتانا نهائيًا بعد أن ظلوا طيلة ستة أشهر تقريبًا يعارضون قيام مشروع تجاري برتغالي هناك(٨). ولما كان الأنتيمورو الأوائل هم الوحيدين الذين يرجح انتماؤهم إلى المسلمين في هذه الحالة بالذات، فلا بد أن تكون مستوطنة ماتيتانا قد نشأت بين ١٥٠٩ و١٥١٣.

وروايات الأنتيمورو المكتوبة عن فترة التكوّن («حين لم تكن توجد بعد سبع قرى في ماتيتانا») وعن القرون التي تلتها، ليست مجرّد وثائق تدون وقائع الماضي فحسب، بل هي تشكل أيضًا جوانب من عملية استبطانية إذ تحدثنا بوجه عام عن لقاءات مع الذين كانوا يقطنون الساحل الجنوبي الشرقي قبل وصول الأنتيمورو الأوائل؛ وعن التقاء وافدين جدد يؤمنون بمفاهيم النظام الأبوي بسكان أصليين يحددون أنسابهم وفقًا لمفاهيم النظام الأمومي؛ وتحدثنا أيضًا لا عن وصول دفعة واحدة بل عدة دفعات من «الأنتيمورو الأوائل» إلى حوض الماتيتانا،

(٤) J. Flaubée، ١٩٥٨، ص ٧١، الذي حذا حذو A. Van Gennep، ١٩٠٤، ص٤-١١، في طلبه برهانًا على وجود أصول إسلامية. أما E. de Flacourt، ١٦٦١، ص١٧١، فقد أعطى وصفًا للطبقات الإسلامية في جنوب شرقي الجزيرة.

(٥) G. Julien، ١٩٢٩، ص٧٥.

(٦) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ١٠٨-١١٤.

(٧) بشأن زيارتي روي بيريرا وديغو لوبيس دي سيكويرا (الذي كان أكثر من مجرد ربان سفينة) في عامي ١٥٠٧ و١٥٠٨، انظر A. Grandiddier و آخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلّد الأول، ص ١٨ و١٩ و٤٨ و٤٩.

(٨) وبشأن رحلة لويس فيغيرا، انظر A. Grandiddier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلّد الأول، ص٥٣؛ Ocumentos Sobre...، ١٩٦٢-١٩٧٥، المجلّد الثالث، ص ٥٠٨.

وعن نزاعات كثيرة نشبت بين الوافدين الجدد أنفسهم[٩]. ولا يسمو على أي نزاع سوى الجد الأعلى للأنتيمورو، راماكاراروبه، بالنظر إلى أنه عاد إلى مكة[١٠]. يمكن القول بعبارة أدق إنه طوال خمسة وسبعين عامًا منذ بداية القرن السادس عشر لم يسمح الأنتيمورو لأنفسهم بالاندماج في واحدة أو أكثر من جماعات السكان الأصليين، وشكلوا مجتمعًا خاضعًا لسيادة أربع عشائر أرستقراطية وأربع كهنوتية ومتمركزًا حولها. والواقع أن معظم ما نعرفه عن التاريخ الداخلي للأنتيمورو حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر ليس إلا أصداء للنزاعات بين العشائر الارستقراطية الأربع: الأنتيوني، والأنتيماهازو، والأنتيئيسامبو، والزافيكاسينامبو، إذ كان لكل عشيرة اقليمها الخاص بها داخل المملكة[١١]. وكان من الممكن أن يأتي حاكم جميع الأنتيمورو (أندريانوني) من أي من العشائر الأربع (التي تطلق عليها أحيانًا تسمية جماعية هي الأنتيوني). وفي الوقت نفسه كانت العشائر الكهنوتية تتنافس على الصدارة في الوظائف الدينية والثقافية. من ذلك مثلًا أن عشائر التسيميتو، والزافيمبولازي، والأناكارا، والأنتيروتري كانت تسعى إلى أن تكون هي القائمة على حفظ المخطوطات المقدسة للأنتيمورو، (Sorabe)، أو أن يكون منها رؤساء كهنة المملكة، أو أن تحظى بأقرب منزلة من الأندريانوني وعشيرته[١٢]. ولم يكن الأرستقراطيون، كما يسهل توقعه، منزهين عن التطلع إلى السيطرة على الجوانب الدينية من مجتمع الأنتيمورو، في حين كان الأنتالأوترا (العشائر الكهنوتية) ينشدون بدورهم السلطة الزمنية. لكن هذه التقسيمات لم تعد واضحة في القرن التاسع عشر، حين توصلت عشيرة أناكارا الكهنوتية إلى احتكار السلطتين السياسية والدينية دون منازع إلى أن بدأت ثورات العوام تفت في عضدها على الرغم من قمع هذه الثورات على أيدي قوات أجنبية استقدمن من إيميرينا[١٣].

وعندما استقر الأنتيمورو على الساحل الشرقي من مدغشقر وجدوا فيه، إلى جانب عدة جماعات من السكان الأصليين، وافدين آخرين سبقوهم إلى استيطان البلاد منذ عهود أبكر نسبيًا[١٤]. وكان الزافيندرامينيا، المنحدرون من رامينيا، والذين اشتهروا بأن أجدادهم الأوائل

(٩) G. Julien، ١٩٢٩، ص١–٢٣؛ و١٩٣٣، ص٥٧–٨٣؛ وكذلك: G. Mondain، ١٩١٠، ص٥٠–١٩١ (نصوص عربية ملغاسية مع ترجمتها الفرنسية).

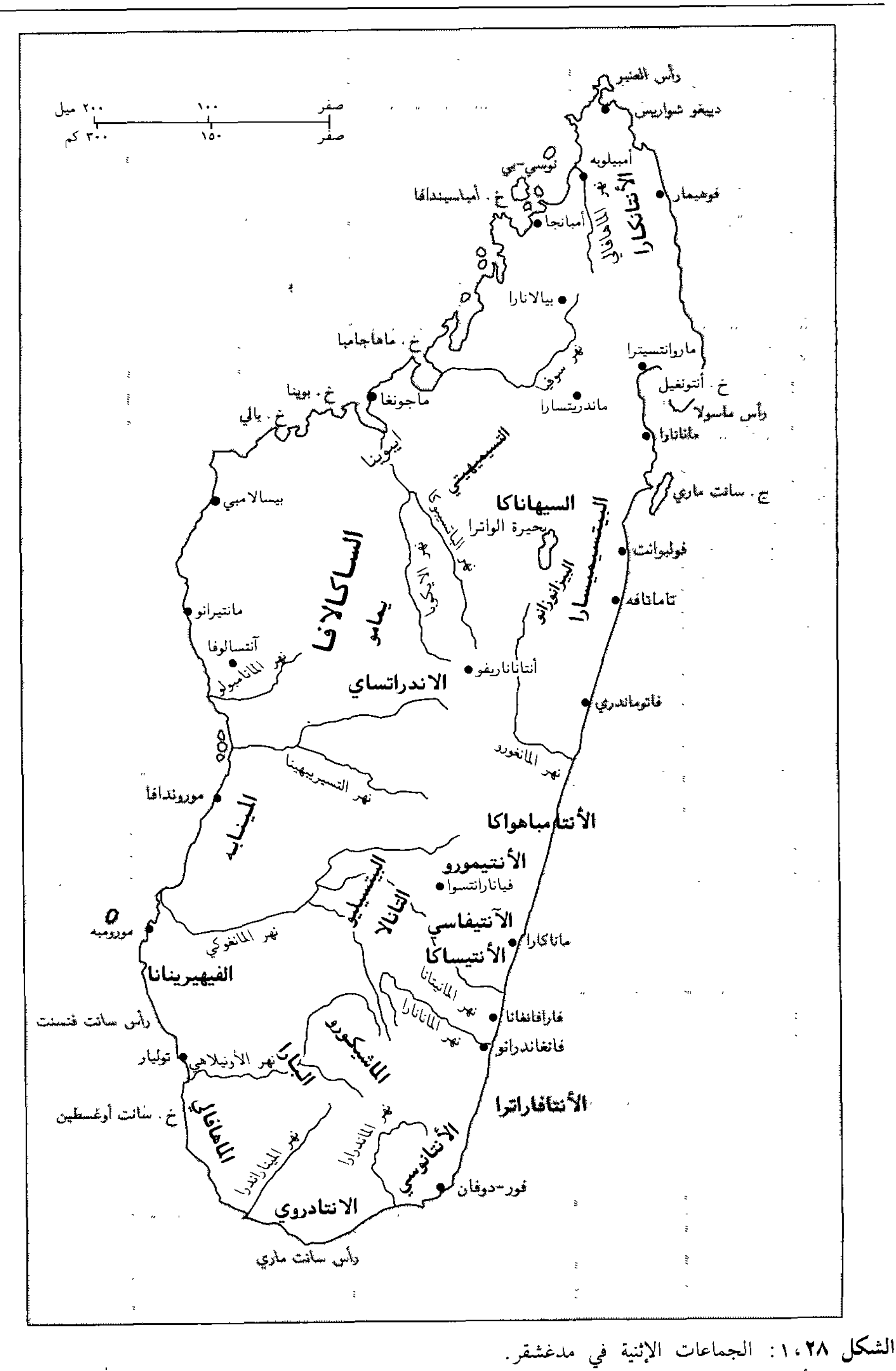
(١٠) راجع: G. Mondain، ١٩١٠، ص٥١؛ و G. Ferrand، ١٨٩١–١٩٠٢؛ المجلّد الثاني ص٥٧.

(١١) انخفض عدد هذه العشائر إلى ثلاث في القرن السابع عشر. وكان الأنتيوني والأنتيماهازو يعمرون القسمين الأدنى والأوسط من حوض الماتيتانا. وكانت عاصمة الأندريانو هي ايفاتو. أما العشائر الكهنوتية، وتسميتها الجماعية أنتالأوترا، فكان مركزها هو فوهيبينو. راجع: H. Deschamps، ١٩٦١، ص٥٣ والخريطة في ص١١٠.

(١٢) G. Ferrand، ١٨٩١–١٩٠٢، المجلّد الثاني، ص٦٩–٧٢، والمجلّد الأول، ص١–٤١؛ H. Deschamps و S. Vianès، ١٩٥٩، ص ٤١–٤٥.

(١٣) G. Huet، ١٩٠١.

(١٤) يرد في النصوص المأثورة عن الأنتيمورو أسماء ثلاث عشرة جماعة من السكان الأصليين، أهمها جماعتا الأنتيمانامباترا والمانانكارونغا. واحتفظ عدد قليل من جماعات الوافدين الجدد السابقين (كانت تسمى الـ Onjatsy أو الـ Undzatse) ببعض الامتيازات لدى حكام الأنتيمورو، الذين تزوج بعضهم من نساء الأونجاتسي.



الشكل ٢٨ ،١: الجماعات الإثنية في مدغشقر.

المصدر: أخذت هذه الخريطة بتصرف عن خريطة مدغشقر الواردة في Early Kingdoms in Madagascar, 1500-1700 بقلم ريموند لـ. كنت، الصادر عام ١٩٧٠ عن دار Rinehart and Winston, Inc. اقتبست بإذن من

قدموا من مكة، متجمعين بين الأنتاماباهواكا، جيران الأنتيمورو من جهة الشمال، كما كانوا متناثرين أيضًا على امتداد القطاعين الأوسط والجنوبي من الساحل الشرقي. وقد اختلفت الآراء في أصل رامينيا ورفاقه[١٥]، ولكنها تتفق على أن قدومهم إلى مدغشقر لا بد أن يكون قد حصل قبل القرن الخامس عشر على أقل تقدير. وأيا كانت البلاد الأصلية التي قدم منها رامينيا — فإن واحدة من روايات الزافيندرامينى القليلة التي بقيت ولم تدرج في النصوص المأثورة عن الأنتيمورو، تشير إلى أن شرقي أفريقيا كان محطة مهمة على الطريق المفضي إلى مدغشقر[١٦]. وفي الوقت الذي وصلت فيه أفواج الأنتيمورو إلى الجزيرة، كان الزافيندرامينيا يتمتعون اجمالًا بمكانة ممتازة بين السكان الأصليين، إذ كان عرف ال Sombili السائد يقضي بأنه لا يجوز ذبح الحيوانات الداجنة إلا لذرية رامينيا. وكما يسهل توقعه، وهو أمر تؤكده النصوص المأثورة عن الأنتيمورو، سعى أجداد الأنتيمورو إلى مصاهرة الزافيندرامينيا. وكان ثمة تنافس على النساء، لكن الزيجات كانت «عقيمة»[١٧]. وتطور النزاع في نهاية المطاف إلى نزاع بين وافدين أحدث عهدًا وآخرين أقدم عهدًا مما تسبب في اضطراب شديد في أحوال الأمن وترددت أصداؤه في الروايات المأثورة عن السكان الأصليين على أنه قتال بين «عملاقين» (دارافيفي وفاترابايتانانا)[١٨]. وتتزامن ذروة هذا النزاع مع ظهور سلالة الزافيكازيمامبو الارستقراطية في حوض الماتيتانا نحو سنة ١٥٥٠ بوصفهم الحكام الجدد الأقوياء. وبشيء من الصعوبة ترجع نصوص الأنتيمورو نسب مؤسس سلالة الزافيكازيمامبو (زافيكازيمامبوبه) إلى راماروهالا، الجد المباشر لعشيرة الأنتيوني الارستقراطية، الذي يمثل الجيل المحلي الثالث، والذي أسس اثنان من أبنائه السبعة عشر عشيرتي الأنتيماهازو والأنتيئيسامبو الارستقراطيتين[١٩]. وإذ تبين نصوص الأنساب هذه أن استيعاب لغة المنطقة وثقافتها كان يستغرق عدة أجيال، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى دورها في تحقيق التماسك الاجتماعي. فهي تتطلب أن يكون الزافيكازيمامبو من ذرية الأنتيوني، وأن يكون لهم أصل ارستقراطي ومحلي لائق. غير أننا نعرف من مصدر مستقل يرقى تاريخه إلى منتصف القرن السابع عشر وعلى معرفة جيدة بجنوب شرقي مدغشقر، أن الزافيكازيمامبو هم أحدث الوافدين من وراء البحار إلى ماتيتانا، وان اسمهم اشتق من اسم امرأة من السكان الأصليين تزوجت من أحدهم[٢٠]. وكان ينظر اليهم دائمًا على أنهم كهنة (ombiasa) وكتبة أوفدوا من مكة قبل تاريخ كتابة النصوص (١٦٥٨) بخمسة عشر عقدًا، من

---

(١٥) قيل فيهم، بين أقوال أخرى، إنهم من جافا أو من شيراز أو من الهند.

(١٦) انظر G. Ferrand، ١٩٠٢، ص٢١٩–٢٢٢.

(١٧) G. Mondain، ١٩١٠، ص٥٢–٥٥. يعتبر «عدم الانجاب» حق مطالبة رمزيًا.

(١٨) يرد ملخص الرواية في A. Grandidier، ١٩٠٨–١٩٢٨، المجلّد الرابع، الجزء الأول، ص١٣٥ والحاشية رقم ١.

(١٩) أما الأبناء الآخرون فأسسوا بلدات، انظر G. Mondain، ١٩١٠، ص٥٦–٥٩.

(٢٠) E. de Flacourt، ١٦٦١، ص١٧. تجدر ملاحظة أن mambo وkazi من الألقاب التي توجد في جنوب شرقي وسط أفريقيا.

أجل تعليم السكان المحليين[٢١]. وبعد منتصف القرن السادس عشر، أثّر الزافيكازيمامبو تأثيرًا حاسمًا على تطور مجتمع الأنتيمورو، فقد آل إليهم امتياز الزافيندرامينيا الشعائري (sombili) وطبقوه تطبيقًا صارمًا كأداة اقتصادية وسياسية؛ وحدّوا من حرّيات العوام؛ وجعلوا الدين محور الحياة السياسية. كما فضّوا النزاعات بين الأنتيمورو والزافيندرامينيا بقتل أكبر عدد ممكن من الذكور من ذرية رامينيا واحتجاز نسائهم وأطفالهم في مناطق مغلقة[٢٢]. ويمكن القول بأن الزافيكازيمامبو أنشأوا أول مملكة أنتيمورو قوية في ماتيتانا، وأمدوها باثنين من الحكام (أندريانوني) القديرين، وهما رابيسيرانا (نحو ١٥٨٠–١٦١٥) وأندريابانولاها (نحو ١٦٣٠–١٦٦٠)[٢٣].

وتجاوزت آثار الاضطرابات التي وقعت في ماتيتانا حدود وطن الأنتيمورو هذا. من ذلك مثلًا أنها تسببت في ظاهرة اغتراب صارت سمة ثابتة لمجتمعهم[٢٤]. ولما كانت العشائر الكهنوتية تنجب من الأخصائيين أكثر مما يمكن أن تستوعبه أقسام مملكة الأنتيمورو، فقد صار ممارسة مألوفة تفرقهم بين جماعات سكانية أخرى وتقديم مهاراتهم الخاصة إلى من يحتاجون إليها[٢٥]. وكان بالإمكان أن يتم ذلك إما عن طريق كهنة (ambiasa) متجولين[٢٦]، أو عن طريق أناس استقروا في مكان بعينه، في خدمة أحد الحكام عادة. ولا يوجد أي تسلسل زمني يمكن الاستعانة به في قياس تأثير مغتربي الأنتيمورو على سائر الجماعات السكانية من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. ومع ذلك يمكن القطع اجمالًا بأنهم أسهموا (ربما لأنهم كانوا طليعة دعاة الوحدة القومية للملغاسي) في نشوء تغير سياسي مهم ومستمر – ألا وهو الانتقال من طور رئاسات تتمتع باكتفاء ذاتي ويقتصر اهتمامها على شؤونها الداخلية، ولا تعنى بالتوسع الإقليمي وكثيرًا ما لا تعبأ بمن يعيشون على بعد مسافة منها – إلى طور انشاء اتحادات سياسية أوسع نطاقًا وأبعد طموحًا. ولم يكن كهنة (ombiasa) ماتيتانا، كما يفيدنا دي فلاكور (الذي لم يكن يعرف التسمية أنتيمورو) يضطلعون بتعليم الكهنة في أجزاء أخرى من جنوب شرقي مدغشقر فحسب، بل كانوا يعدون أيضًا أخصائيين أجانب في شؤون الدين، ربما كان بعضهم أقطابًا في مجتمعاتهم. وأدى الجيشان المستمر في ماتيتانا إلى نفي بعض الأرستقراطيين بين حين وآخر، ولا بد أن تكون المذبحة التي أنزلها الزافيكازيمامبو بالبالغين من ذكور الزافيندرامينيا قد أكرهت الكثيرين على الهجرة إلى داخل مدغشقر. ومن الجائز أن تكون قد خرجت من هؤلاء المنفيين سلالة الزافيرامبو،

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) المرجع السابق، يقدر دي فلاكور أن المذبحة قد وقعت في ثلاثينات القرن السابع عشر.

(٢٣) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٩٨ و٩٩.

(٢٤) انظر B.F. Leguével de Lacombe، ١٨٢٣–١٨٣٠، المجلّد الثاني، ص١٨٧.

(٢٥) يرد مثال على اغتراب الأنتيمورو، في G.A. Shaw، ١٨٩٣، ص١٠٩.

(٢٦) تنطق هذه الكلمة umbias (للمفرد والجمع) وكثيرًا ما تترجم بما يلي: «كاهن»، «رجل طبابة»، «دكتور». وتضم وظيفة الـ Ombiasa عددًا من المهام وتنقسم إلى عدة فئات بين الملغاسيين.

الذين أصبحوا حكامًا بين عشائر التانالا أو الايكونغو[٢٧]، وبعض أسلاف طبقة النبلاء التي ظهرت في إيميرينا في وقت لاحق[٢٨]، أو حتى الزافيندرامينيا بين الأنتانوسي.

ويقول دي فلاكور إن الزافيندرامينيا جاؤوا إلى أنتانوسي عند منعطف القرن السادس عشر[٢٩]. ودفع آخرون بأن وصولهم وقع في وقت متأخر عن ذلك بكثير، نحو ١٦٢٥[٣٠]. ويبدو أن التاريخ الأول هو الأرجح، ولكن ليس من المستبعد هنا أيضًا أن يكون الوافدون من الزافيندرامينيا إلى الأنتانوسي تلقوا فيما بعد رفدًا من بني قومهم الهاربين من ماتيتانا. وتفيد سلسلة نسب مشتركة بين الزافيندرامينيا والأنتانوسي، وهي وثيقة لا يعول عليها فيما يتعلق بالتسلسل الزمني، بوجود «نسب ملكي» يرقى إلى سبعة عشر جيلًا[٣١]. والواقع أنه يتبين من روايات دوّنها أوروبيون مقيمون بين ١٦١٤ و ١٦٨٠، ومن دراسة ستستكمل عما قريب[٣٢]، أن الزافيندرامينيا لم يكن بمقدورهم إنشاء مركز سلطة بين الأنتانوسي. صحيح أنهم أدخلوا امتياز ذبح الحيوانات الداجنة (sombili) إلى المنطقة؛ وتفوقوا في بناء المساكن الخشبية؛ واقتنوا قطعانًا كبيرة من الماشية، المصدر الرئيسي للثروة حتى في مجتمع تغلب فيه الزراعة؛ وكان عندهم للقرابة شأن وفيهم نزوع إلى السلطة؛ وتوصلوا إلى مركز امتياز في بلاد الأنتانوسي. غير أن دافع الكسب عندهم، والمنافسات فيما بينهم، وعجزهم عن ايجاد رموز تسمو على احتياجات الـ Rohandrian الفردي (كما كانت تسمى المنزلة العليا عند الزافيندرامينيا)، وتوحّد جميع الأنتانوسي، كل ذلك حال دون قيام دولة واحدة يحكمها ملوك من الزافيندرامينيا. فنشأ بدلًا من ذلك مجتمعان متوازيان، حيث تبنى الزافيندرامينيا نظام التدرج الهرمي الذي كان يطبقه السكان الأصليون. وحين شيد الفرنسيون قاعدة فوردوفان في أنتانوسي خلال سنة ١٦٤٣، كان المجتمعان في حالة تداخل فيما بينهما لا نتيجة للتزاوج فحسب، بل أيضًا بسبب تحول الطبقات العليا في كلا المجتمعين نحو المركزية السياسية. غير أن وجود فوردوفان أحبط هذه العملية إحباطًا تامًا طيلة العقود الثلاثة التي بقيت فيها القاعدة على أرض البلاد، أي من ١٦٤٣ إلى ١٦٧٤، وهكذا ظلّت الوحدة السياسية مطمحًا بعيد المنال[٣٣]. ولم

---

(٢٧) H. Deschamps، ١٩٦٥ (الطبعة الثالثة) ص٥٥، (from Ms. 13, Bibliothèque nationale, Paris).

(٢٨) يشير نص مشبوه إلى حد ما من نصوص الأنتيمورو (أو بالأحرى المتأثرة بالأنتيمورو) إلى أن بعض الزافيندرامينيا ارتحلوا إلى ايميرينا في أواخر القرن التاسع عشر (عندما كان الميرينا منتصرين في معظم أنحاء مدغشقر).

(٢٩) H. de Flacourt، ١٦٦١، ص٥. ذهب دي فلاكور في مقدمته إلى أن قدوم الزافيندرامينيا إلى مدغشقر وقع قبل زمانه هو بنحو ٥٠٠ سنة.

(٣٠) مثلًا، تردد A. Grandidier، بين هذين التاريخين.

(٣١) Bibliothèque Nationale, Paris, Fonds Français, Ms 20181, ff. 146v-147؛ H. de Flacourt، ١٩٦٦، ص ٤٨-٥٣؛ و L. Marano، Relation، ١٦١٣-١٦١٤، في A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٤٩.

(٣٢) R.K. Kent، بلا تاريخ.

(٣٣) المرجع السابق، وانظر أيضًا أدناه.

يكن الزافيندرامينيا بناة ممالك، وكان الأنتيمورو مثالًا نادرًا لوافدين جدد أنشأوا لأنفسهم مجتمعًا ودولة. ولكن الماروسيرانا يتميزون بكونهم الأسرة التي أنجبت كل السلالات الحاكمة فكانت أهم أسرة في تاريخ مدغشقر السياسي. فقد أنجب الماروسيرانا في نهاية الأمر حكام الماهافالي، وساكالافا مينابه وبوينا، وحكامًا لجزء من الأنتاندروي والبارا. ذلك أنه ما أن تكوّن الماروسيرانا، شأنهم شأن الزافيندرامينيا والأنتيمورو، حتى كفوا عن أن يكونوا غرباء في مدغشقر أو أجانب غير مندمجين ومتشبثين بلغتهم وثقافتهم. وقد تضاربت الآراء حول أصل الماروسيرانا وفترة تكونهم (كما حدث بالنسبة إلى غيرهم من الوافدين الجدد). فأولًا، لا تتفق الروايات المتناقلة عند الماهافالي والسكالافا على الجد الأعلى للماروسيرانا ولا على البلاد التي قدم منها الماروسيرانا الأوائل. إذ إن النصوص الشفوية التي جمعت عندما كان معظم الساكالافا لا يزالون مستقلين، تردهم في آن معًا إلى أصلين جد مختلفين، أحدهما أصل الأندرياناليمبه من داخل مدغشقر، والآخر أصل الأندريامانداززوالا من وراء البحار[٣٤]. ومما زاد المشكلة تعقدًا ما تزعمه بعض الروايات المتناقلة من أن مؤسس الماروسيرانا هو راباراتافوكوكا[٣٥]. ويقول الماهافالي من جنوب غربي مدغشقر حيث نشأ الماروسيرانا في فترة ما من القرن السادس عشر، إن مؤسس أسرتهم الملكية هو أوليمبيتسيتوتو[٣٦].

وهذه التناقضات مسؤولة جزئيًا عما ذهب اليه بعض المؤلفين من أن الماروسيرانا نشأوا – مثلًا – في جنوب شرقي مدغشقر؛ وأنهم كانوا هنودًا من الهند جنحت بهم سفينتهم فنزلوا في موضع قريب من موقع قاعدة فور دوفان نحو سنة ١٣٠٠، ثم مضوا شمالًا فأسسوا الزارابيهافا، الأسرة الملكية للأنتيساكا؛ ثم انطلقوا من هنالك غربًا فكانت منهم الأسر الملكية لكل من الأنتاندروي في أقصى الجنوب (الزافي مانارا)، والبارا سكان الداخل الجنوبي (الزافي مانيلي)، وللماهافالي والساكالافا في وقت لاحق[٣٧]. وقد فسرت لفظة ماروسيرانا بأنها تعني «ذوي الموانئ الكثيرة» – «وهو اسم أطلق خصوصًا على أمراء الأسرة المالكة الذين أوفدهم راداما الأول ليشغلوا مناصب الحكام على مختلف الموانئ البحرية التي أنشأ فيها إدارات جمركية»[٣٨] – مما يوحي بوجود استراتيجية قديمة للسيطرة على السواحل. غير أنه في السنوات الأخيرة أدخلت عدة تصويبات على

---

(٣٤) راجع : C. Guillain، ١٨٤٥، ص١٠ و١١.

(٣٥) انظر من جملة مراجع، L. Thomassin، ١٩٠٠، ص٣٩٧، حيث يكتب الاسم Rabavavatavokoka، وتذكر روايات أخرى اسمًا لأبيه.

(٣٦) C. Poirier، ١٩٥٣، ص٣٤ و٣٥. والواقع أن «أندرياماروسيرانا» هو اسم جنس لأول حاكم من الماروسيرانا، الذي صارت جمجمته، واسمها أندريامارو، حامي جميع الماهافالي (انظر المتن أدناه). وتعود الصعوبة في فهم سلاسل أنساب الماهافالي إلى حقيقة سياسية تتمثل في قيام أربع دول بين هذه المجموعة في الجنوب الغربي، مما عقّد روايات السلسلة الأولى للنسب الملكي.

(٣٧) A. Grandidier، ١٩٠٨–١٩٢٨، المجلّد الرابع، الجزء الأول، ص ١٢٧ و ١٢٨ (الحاشية رقم ١)، وهي ١٦٨ و٢١٢ و٢١٤ و٢٧٨–٢٨٠ (الحاشية رقم ٤).

(٣٨) A. Abinal و V. Malzac، ١٨٨٨، ص٥٥٧.

كل هذه الادعاءات، بالاستناد إلى المصادر الأولية بوجه خاص[٣٩]. فأسرة الزارابيهافا الحاكمة هي، كما تفيد روايات الانتيساكا الملكية، فرع من ساكالافا الساحل الغربي، عبر مدغشقر في وقت ما قبل سنة ١٦٥٠ ولكن لا يتجاوز سنة ١٦٢٠[٤٠]. وتشهد على حدوث هذا الانتقال أدلة أخرى[٤١]. وبناء على ذلك لم تحدث تحركات لسلالة الماروسيرانا من الشرق إلى الغرب، ولم يبق ثمة شك حقيقي في أن هذه الأسرة تكونت في جنوب غربي مدغشقر. فالزافي مانيلي، الأسرة الملكية للايبارا، قدمت من الجنوب الغربي إلى الداخل الجنوبي وليس العكس، في حين أن القول بأصل هندي لا يقوم عليه أي دليل ولا حتى من الأدلة اللغوية، إذ لم يعثر قط على أي عنصر من لغات الهند في المصطلحات الملكية للماروسيرانا. كما يدحض القول بوجود نفوذ سياسي هندي انقضاء٢٥٠ سنة بين تاريخ الوصول المزعوم في سنة ١٣٠٠ وبين نشأة الماروسيرانا قرابة عام ١٥٥٠. وأخيرًا، أثبت شارل غيلان في الموقع منذ قرابة ١٣٥ سنة، أن لقبًا أقره ملك ميرينا، راداما الأول (١٨١٠–١٨٢٨) في أوائل القرن التاسع عشر بقصد إحكام السيطرة على الموانئ، لم يكن له المعنى نفسه على الاطلاق في جنوب غربي مدغشقر نحو سنة ١٨٤٠[٤٢]. وليس في اختلاف روايتي الساكالافا ما ينم عن أي تناقض بينهما. ذلك أن لفظة أندرياماندازوالا تعني «السيد الذي أذبل الغابة»، ولفظة راباراتافوكوكا تعني «القصبة النبيلة المنحنية». ولما كان الماهافالي والساكالافا كلاهما يطلقون على ملوكهم المتوفين أسماء جديدة (ويعرف هذا التحريم اللغوي بالـ anaratahina عند الماهافالي، والـ fitahina عند الساكالافا)، ونظرًا إلى أن أساليبهم لم تكن تسمح باطلاق لفظة «ميت» على الملوك الذين فارقوا الحياة، فمن الراجح أن تكون فكرة القصبة «المنحنية» (نظرًا لتماثل مفهوم قصبة ومفهوم الـ uthalanga عند الزولو)[٤٣] تشير إلى أن «راباراتافوكوكا» باعتباره احرامًا لغويًا fatihana لأندرياماندازوالا. وتتمثل حجة أخرى مؤيدة لهذه الـ fatihana في عدم وجود ضريح لراباراتافوكوكا والزعم بأن أندرياماندازوالا كان له ضريح دائمًا (وإن كان هذا الضريح قد وجد خاليًا عندما فتح)[٤٤]. وضريح أولومبيتسيتوتو موجود في بلاد الماهافالي[٤٥]. وفي الوقت

---

(٣٩) R.K. Kent، ١٩٦٩.

(٤٠) Marchand، ١٩٠١، ص٤٨٥ و٤٨٦، H. Deschamps، ١٩٣٦، ص١٦٢–١٦٤، ومواقع متفرقة؛ و١٩٦٥، ص٩٤.

(٤١) انظر J. Boto، ١٩٢٣، ص٢٥٢ و٢٥٣. يضاف إلى ذلك أن السكالافا خاضوا عدة حروب أثناء انتقالهم إلى الداخل، مخلفين وراءهم نصبًا تذكارية تشهد على ذلك.

(٤٢) C. Guilain، ١٨٤٥، ص١١ والحاشية رقم ١. سمع هذا المؤلف بالقرب من توليار أن لفظة maroserand تعني «كثيرة دروبا»، وهو معنى ينم عن عادة ملوك ماروسيرانا الأوائل في ماهافالي، في إقامة مقارهم وسط التجمعات السكنية وجعل الدروب تتفرغ انطلاقًا منها في مختلف الاتجاهات نحو القرى المجاورة. لكن غيلان لم يرض عن هذا التفسير. وكان على علم أيضًا بالمعنى المقرون بهذا اللفظ في إيميرينا.

(٤٣) راجع C. Callaway، ١٨٧٠، ص٢ و٣ والحاشية.

(٤٤) نقله E. Birkeli، ١٩٢٦، ص٣٢.

(٤٥) M.A. Marion، ١٩٧١.

نفسه، كان وافدون جدد من الداخل (ربما تسبب في نفيهم قدوم وافدين جدد) - يمثلهم السيد الكبير علي (أندريانااليمبه)[٤٦] - ووافدون من وراء البحار - يمثلهم شخص أندرياماندازوالا - يتحالفون تارة ويتصارعون تارة أخرى، شأن كل الوافدين الجدد إلى مدغشقر. فمن الراجح جدًا أن يكون بعض أجداد الماروسيرانا قد وصلوا إلى جنوب غربي مدغشقر عن طريق البحر. وكان فرع الماروسيرانا الذي حكم الساكالافا يعرف باسم زافيفولامينا (بنو الذهب)، بينما لا تزال أضرحة حكام الماروسيرانا تدعى عند الماهافالي Volamena (الفضة الحمراء أي الذهب). ويوجد فعلًا من الروايات ما يزعم أن أجداد الساكالافا والماروسيرانا أنزلوا مقدارًا كبيرًا من الذهب قرب توليار الحالية[٤٧]. وبالنظر إلى أن الذهب لم يعثر عليه ولم يستخرج من منجم في أي مكان بالنصف الجنوبي من مدغشقر (في القرن السادس عشر، قوبل البحارة البرتغاليون بعدم اكتراث من جانب سكان الساحل عندما أظهروا لهم الذهب)، فلا يمكن أن تكون الروايات المتناقلة مخطئة في قولها إن هذا الذهب مستورد. كذلك يستدل من تحول الـ Volamena إلى معدن مقدس (fady, faly) على أن أصحابه هم مؤسسو السلالات الحاكمة. فإذا وضع في الاعتبار قرب مناجم الذهب الواسعة في روديسيا، ووجود رجال قديرين على ايصاله إلى مدغشقر في رحلة بحرية واحدة (مثل التجار العرب الأفارقة أو حتى البرتغاليين الذين آثروا المنفى وكانوا يملكون كميات كبيرة من الذهب لا يعرفون أين يذهبون بها)، فضلًا عن وجود عدة ألفاظ وعادات متطابقة في مدغشقر وفي روديسيا، بات من الصعب على المرء أن يغفل احتمالًا قويًا بوجود صلات بين الماروسيرانا والمونيه موتابا[٤٨].

وثمة روايات جديرة بقدر كبير من الاهتمام، جمعها ونشرها أحد الساكالافا عند منعطف القرن العشرين، تلقي ضوءًا على بدايات الماروسيرانا. فهي تشير إلى أن وافدين جددًا نزلوا في الجنوب الغربي منوا في البداية بفشل متكرر في اقامة نظام سياسي، إذ بذلوا محاولات عديدة لم تسفر عن شيء يذكر. وتكشف هذه الروايات النقاب عن أن النجاح لم يقيّض لهم حتى توثقت صلات القربى بينهم وبين أسر رئاسية محلية تنضوي تحت اسم غابة مجاورة هو الأنالاماهافيلونا[٤٩]. وتكشف أيضًا عن أن التجديد كان مزية كبرى عند الماروسيرانا الأوائل، وأنهم كانوا يتطلعون إلى التوسع الاقليمي؛ وقد بدأوا في إدخال التحصينات والبناء على المواقع المرتفعة؛ وكانوا يستعملون جندًا غير نظاميين؛ ويفضّون النزاعات بالتحكيم؛ وعرفوا كيف يجتذبون اليهم أتباعًا بتوزيع المؤن والماشية (وقد عرفت عاصمتهم الأولى باسم ايتسوروروبولا

(٤٦) قد تكون الترجمة الأفضل للفظة أندرياناليمبه هي «النبلاء بعشرات الألوف» (andriana= أسياد، نبلاء + ali من alina = عشرة آلاف، + be/mbe = كثير). وينبغي ألا تفهم لفظة أندريانا على أنها لقب وظيفي.

(٤٧) Tovonkery، ١٩١٥، ص٧.

(٤٨) R.K. Kent، ١٩٧٠، مواقع متفرقة. إلا أنه قد لا تكون الصلات مباشرة فيما يتعلق بالعادات. وستظل فرضية وجود أصل زيمبابوي لبعض أجداد الماروسيرانا موضع جدال ما لم تسفر بحوث إضافية تجري على جانبي مضيق موزمبيق، عن وجود شواهد أخرى لا مطعن فيها.

(٤٩) أنالافيلونا جرف في وادي فيهيرينانا، مواز جزئيًا للساحل الغربي، بين نهري فيهيرينانا ومانغوكي.

الذي يوحي بتدفق الخيرات دون انقطاع)؛ وبدأوا باستخدام عرافين وجدوا قبل وصولهم في خدمة أغراض الدولة[٥٠]. وأفضى وضع مماثل أحرزه الماروسيرانا بين الماهافالي – حيث كانت الأحلاف بين الأسر الرئاسية، الأندريانتسيليليكي، قد انقطعت طوال عدة سنوات من النزاع – إلى هيمنة الماروسيرانا سياسيًا. لكن الأسر الرئاسية احتفظت بكثير من الامتيازات المهمة ولم تنتزع منها ممتلكاتها[٥١]. ويبدو أن اقتران ارتفاع معدل المواليد عند الماروسيرانا مع سعيهم إلى الاقتصار على توريث الابن الأكبر السلطة الملكية قد أسفر عن عدد غفير من الأقارب والأمراء الذين لا يحق لهم ممارسة الحكم. وتشير نصوص الساكالافا (أحيانًا عن طريق ارجاع نسب الماروسيرانا إلى أزمنة أقدم عهدًا) إلى هذه التفرقة بين الحكام الشرعيين والأنسباء على أنها مرحلة الـ Volamena (الفضة الحمراء) والـ volafotsy (الفضة البيضاء). وربما كانت الحاجة إلى حل هذه المشكلة هي التي حدت بالماروسيرانا إلى العمل بنشاط على كسب أراض جديدة (orin-tany)، مما أعانهم على توسيع نطاق نفوذهم، إذ كان الأنسباء من غير المؤهلين للخلافة على الحكم يعطون قرى يتولون حكمها. ولكن يبدو أن هذه المشكلة ظلّت قائمة إلى عهد متأخر حتى القرن التاسع عشر، واضطر أولئك الأنسباء أحيانًا (وكانوا يعرفون في مدغشقر بالـ longon'mpanilo أو بالـ vohisty mananila) إلى الاغتراب والتحالف مع خصوم الماروسيرانا، بل وإلى انشاء سلالات منافسة، مثل الأندريفولا، حكام وادي فيهيرينانا، الذين يحكى أنهم سببوا الكثير من المتاعب للماروسيرانا.

الغرباء وتأثيرهم

تركت روايات الغرباء الأوروبيين الذين زاروا مدغشقر قبل فترة الاستعمار أثرًا تراكميًا باقيًا. فهي تتسم وستظل تتسم بقيمة لا تقدر بالنسبة لدراسة ماضي الجزيرة[٥٢]. غير أنه لا يمكن الأخذ بهذه النظرة الأحادية فيما يتعلق بالتأثير الذي تركته أوروبا محليًا بحلول سنة ١٨٠٠ تقريبًا[٥٣]. وبوجه عام، أثر برتغاليو القرن السادس عشر تأثيرًا سلبيًا على التجارة التي كان المسلمون يسيطرون عليها وعلى أسواقها في غربي المحيط الهندي[٥٤]. فعند منعطف القرن السادس عشر، كان لمدغشقر أربع من هذه الأسواق، واحدة على مقربة من مدينة فوهيمار الشمالية

---

(٥٠) Sgt. Firinega، ١٩٠٧، ص٦٦٤–٦٦٩.

(٥١) E. Mamelomana، بلا تاريخ، ص١–٣.

(٥٢) يوجد كثير من المصادر في «مجموعة المؤلفات القديمة المعنية بمدغشقر»، المجلّدات من الأول إلى التاسع (١٩٠٣–١٩٢٠)، التي بدأها ووجّهها Alfred and Guillaume Grandidier، المحرّرين الرئيسيين. تتوقف المجلّدات عند عام ١٨٠٠، ولا توجد حتى الآن مجموعة مضاهية لها بالنسبة للقرن التاسع عشر.

(٥٣) صدرت أشد ادانة كاسحة لجميع الأوروبيين الذين وجدوا في مدغشقر أو حولها قبل سنة ١٨٠٠، عن ألفريد وغيّوم غرانديدييه، وهما بلا شك أهم من درس مدغشقر. راجع A. Grandidier، ١٩٠٨–١٩٢٨، المجلّد الرابع، الجزء الثاني، ص١٠٦–١٠٨.

(٥٤) J. Strandes، طبعة ١٩٠٦، ص١٢–١٥٥.

الشرقية، وثلاث في الشمال الغربي على غير بعيد من ماجونغا الحالية. وكانت هذه الأسواق الشمالية الغربية تقع على جزر صغيرة في خلجان ماهاجامبا وبوينا وبومبيتوك. وكانت تسيطر عليها وتقطنها جماعات ناطقة باللغة السواحيلية يتمثل نشاطها الرئيسي في تصدير الأرز والرقيق إلى شرقي أفريقيا وإلى شبه الجزيرة العربية. وكان نظراؤهم في الشمال الشرقي، ويدعون الايهارانا، يختلفون عنهم من عدة أوجه. فقد كانوا يعيشون على القارة فلم ينافسوا مراكز الشمال الغربي التجارية في تصدير الحبوب أو الرقيق. وانما كانوا يمثلون ثقافة محلية أصيلة وعريقة، متمحورة على صناعتي صقل الحجر والبناء(٥٥). وقد أفاد برتغاليون في أوائل القرن السادس عشر أن مؤسسي ايهارانا مسلمون من ماليندي، ولا شك أن اضمحلالها لم يبدأ إلا بعد أن تدخلت أوروبا في تجارة المسلمين في المحيط الهندي. وبحلول القرن الثامن عشر كانت ايهارانا قد أصبحت أطلالًا واندثرت ثقافتها المادية ولم تعد إلى الظهور بأي شكل يعتد به في أي موضع آخر من الجزيرة الكبيرة. وفي عام ١٥٠٦ هاجم البرتغاليون المركز الرئيسي للتجارة السواحيلية في الشمال الغربي، واسمه لولانغانه (على الجزيرة الصغيرة المسماة نوسي مانجاو الواقعة على خليج ماهاجامبا). وأرادوا تدمير بوينا دون غرض واضح ولم يمسّوا بومبيتوك بشيء إذ أثبت شيوخها ولاءهم(٥٦). واكتشف البرتغاليون أيضًا جالية كثيفة من الأفريقيين، كانت تقطن إلى الشمال على خليج أنورونتسانغا. وتجمّع أفراد الجالية على الشاطئ بقوة قوامها نحو ألفي مقاتل، مسلحين بالقسي والسهام (أسلحة اختفت بعدئذ من مدغشقر) وبالحراب والتروس لمواجهة البرتغاليين. لكنهم قبل بدء المعركة عدلوا عن خوضها وتواروا داخل البلاد. واحترقت أكواخهم «إذ بدا الجبل كله مشتعلًا». بيد أن هذه الجالية لم تكن جزءًا من شبكة المسلمين التجارية، وانما كان هؤلاء الأفريقيون عبيدًا فارّين من ماليندي وومومباسا ومقديشو(٥٧).

لكن البرتغاليين في موزمبيق عدلوا عن أسلوب القوة الذي اتبعوه أول الأمر وبدأوا يرسلون كل سنة سفينة إلى شمال غربي مدغشقر من أجل شحن الماشية والعنبر وقماش الرافية والعبيد(٥٨). ويقول دو كوتو إن أبناء وطنه صاروا في أواسط القرن السادس عشر أنشط مشتري الرقيق من سماسرة شمال غربي الجزيرة(٥٩). فكان البرتغاليون، بما أحدثوه من زيادة في الطلب على الصادرات، عاملًا في ظهور عدة اتحادات سياسية صغيرة في شمال غربي القارة، على مسافة غير بعيدة من مراكز التجارة السواحيلية. ولم يكن عدد هذه التجمعات الجديدة يقل عن خمسة، يقع بعضها على طول الساحل

(٥٥) للإطلاع على عرض لما كتب من قبل عن ايهارانا، انظر P. Vérin، ١٩٧١، ص٢٢٥–٢٢٩. ولا يزال P. Gaudebout و E. Vénier، ١٩٤٩، خير منطلق للتعرف على ايهارانا.

(٥٦) راجع Albuquerque and de Barros، في A. Grandidier، وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص١٥ و٢٠ و٢٤–٣١.

(٥٧) Albuquerque، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص٢٢.

(٥٨) J. dos Santos، ١٨٩١/١٩٠٦، المجلّد الثاني، الفصل التاسع عشر، ص٣٣٢ و٣٣٣؛ و١٩٠١، ص٣٣٢.

(٥٩) Do Couto، في A. Grandidier وآخرين ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص١٠٠.

وبعضها في الداخل، بين خطي العرض ١٤° و ١٦° جنوبًا[٦٠]. وأخذت أهمية أحد هذه التجمعات الخمسة تتعاظم بسرعة في عهد حاكم لقب بـ تينجيمارو ووصف بأنه «أعظم حكام الجزيرة قوة»، وكان «في حرب متواصلة مع جيرانه»[٦١]. وبعد ذلك بنحو نصف قرن، في يونيو / حزيران ١٦١٤، تلقى تينجيمارو زيارة الأب لويس ماريانو من الرهبانية اليسوعية في موزمبيق. فقد سافر هذا الراهب ثلاث مرات مسافة نحو أربعة وعشرين كيلومترًا داخل القارة، ذهابًا إلى كوالا عاصمة تينجيمارو وإيابا منها، على أمل الحصول على موطئ قدم لأغراض دينية (ولأغراض دنيوية برتغالية) في دولة بدأ وسطاء الساحل وقتئذ يخشونها[٦٢]. واستقبل تينجيمارو الأب ماريانو بحفاوة، بعد أن مرّ أحد رعاياه بامتحان السم للتحقق من نوايا الأب الزائر، لكنه رفض توقيع معاهدة مع البرتغاليين ولم يسمح بأي نشاط تبشيري داخل البلاد[٦٣]. وكان من البوكويه (Wa-Buque باللغة السواحلية)، وهي التسمية التي استخدمها البرتغاليون لتمييز الناطقين باللغة الملغاسية عن الكفار القاطنين على القارة في مواجهة مدغشقر والذين كانوا يتكلمون لهجات البانتو. غير أن الناطقين بالسواحلية أطلقوا هذه التسمية على كافة سكان الجزيرة[٦٤]. وبالنظر إلى أن تينجيمارو توصل آخر الأمر إلى بسط سيطرته على خليج أنورونتسانغا أيضًا، فإنه يبدو أن جالية العبيد الذين هربوا من الشواطئ السواحلية الأفريقية قد استوعبوا في البوكويه في غضون خمسة أجيال تقريبًا.

وفي ثمانينات القرن السادس عشر، رفض مسلمو مازالاجم (أطلق الأوروبيون تسميتي مازالاجم «الجديدة» ومازالاجيم «القديمة» على المركزين التجاريين القائمين في خليجي ماهاجامبا وبوينا، وذلك على اختلاف في هجائهما) التعامل بالتجارة مع البرتغاليين، حتى ان كاهنًا من رهبنة الدومينيكان قتل بسبب سعيه إلى التبشير بالمسيحية بين أهل البلاد[٦٥]. ولم يحل دون نشوب الحرب إلا صدور أوامر ملكية من لشبونة[٦٦]، ولكن بعد عمليات استعراض للقوى وانتقام من المسلمين نفذت خارج مدغشقر[٦٧]. وفي سنة **١٥٩٠** وضع شمال غربي مدغشقر في النطاق التجاري لجزيرة موزمبيق[٦٨]. ثم بذلت عدة محاولات بين **١٦١٤**

(٦٠) المرجع السابق.

(٦١) المرجع السابق حيث أن أسرى الحرب كانوا يباعون لوسطاء التجارة الساحليين.

(٦٢) أخبر سامامو، الحاكم السواحيلي لمازالاجم الجديدة، پاولو رودريغيس دا كوستا في عام ١٦١٣، أن تينجيمارو أجبره هو وعمه على مغادرة مازالاجم القديمة وأنه يخشى أن ينتزع منه مازالاجم الجديدة أيضًا.

(٦٣) A. Grandidier وآخرون، المجلّد الثاني، ص٦٦–٧٠.

(٦٤) كانت مدغشقر تدعى في الشمال الغربي منها باسم أوبوكويه فقط. وكان التمييز بين البوكويه والكافر(ين) متعمدًا في مذكرات دا كوستا وفي رواية ماريانو.

(٦٥) J. dos Santos، ١٦٠٩/١٨٩١، المجلّد الأول، ص٢٨٦.

(٦٦) King to de Meneses, 6/2/1589, BFUP, I, 302.

(٦٧) J. dos Santos، ١٦٠٩/١٨٩١، المجلّد الأول، ص٢٨٦ و٢٨٧.

(٦٨) أي أن الأمر صدر بذلك من غوا بالهند.

و١٦٢٠، قام بها على وجه الخصوص الأب ماريانو الكثير التنقل، من أجل انشاء كنيسة في شمال غربي مدغشقر. لكن ذلك لم يخدم قضية المسيحية كما يتبين من يوميات نشرت مؤخرًا. ذلك أن من كانوا يمارسون الإسلام هناك بفتور نسبي، فلا يترددون على المسجد إلا نادرًا، دفعوا إلى التشدد في اقامة شعائر دينهم ووثقوا صلاتهم بالمسلمين السنيين في شرقي أفريقيا وشبه الجزيرة العربية(٦٩). وفي ذلك كتب الأب مانويل باريتو عام ١٦٦٧، أي بعد مضي نحو نصف قرن، يقول:

ما أكثر ما سمعت بارثولوميو لوبيس، وهو رجل على قدر كبير من حصافة الرأي... حنكته الأسفار إلى مدغشقر، يقول إنه لو سلمه الملك (ملك البرتغال) ست سفن حربية بمجاذيف، وعلى متنها جند برتغاليون، لمضى بها إلى هنالك في زورقه مصحوبًا بعدة مراكب رجالها من كفار أجناس أخرى، لمنع أي سفينة من سفن مسلمي مكة وبرافا وماقادوكسو من الرسو في الجزيرة لمزاولة الاتجار في البوكويه لإدخالهم في الإسلام بمعدل يزيد على ثلاثة آلاف ونصف كل سنة، وينصّبون لهذا الغرض شيوخًا في موانئ مختلفة، يعملون طيلة السنة على شرائهم وتلقينهم أصول الدين، جالبين الخزي والعار للإسم المسيحي(٧٠).

وفي عام ١٦١٣ أبرم البرتغاليون عدة معاهدات مع حكام الساحل الغربي لمدغشقر، وأوفدت في عامي ١٦١٦ و ١٦١٧ بعثة يسوعية إلى مملكة ساديا الواقعة على نهر مانامبوفو. لكن البعثة كانت سببًا في اشعال حرب أهلية ظلّت تنذر بالاندلاع فترة من الزمن(٧١) وكانت لها نتائج مهمة بالنسبة لتأسيس مملكة الساكالافا في مينابي، وفي سنة ١٦٤١ ضمّ البرتغاليون غربي مدغشقر إلى نطاق سيطرتهم رسميًا بموجب معاهدة أبرموها مع الهولنديين(٧٢). إلا أن هذا الضم لم يكن يتجاوز كثيرًا في قيمته العملية أحلام المتاجر الرئيسي في موزمبيق مع مدغشقر. ذلك أنه بحلول عام ١٧٠٠ كان شمال غربي مدغشقر تحت سيطرة الساكالافا والماروسيرانا، وما كاد يمضي قرن بعدئذ حتى صار بمقدور الملغاسي ليس فقط أن يغيروا على سفن البرتغاليين في مضيق موزمبيق، بل أيضًا على قواعدهم في جزيرتي كيريمبا وايبو(٧٣). ومن المؤكد أن بعض البرتغاليين الذين جنحت بهم سفنهم نزلوا جنوبي مدغشقر في وقت ما بين سنتي ١٥١٠

---

(٦٩) P.R. da Costa، ١٩١٣/١٩٧٠، ص٦١-٧٢، الذي يجدر مقارنته بـ «Mariano to de Medeiros, 24 August 1619» في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٣٠٣-٣١١.

(٧٠) انظر ملحق M. Barreto، ١٨٩٩، ص٥٠٣ و٥٠٤.

(٧١) انظر L. Mariano, Letter, 24 May 1617 في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٢٣٦.

(٧٢) أبرمت في البرتغال وهولندا في ١٦١٤ و١٦٤٢ P G.M. Theal، ١٨٩٨-١٩٠٣، المجلّد الأول، ص٤٠٧.

(٧٣) انظر E. de Froberville، ١٨٤٥.

و١٥٥٠، وقد دوّن دي فلاكور[٧٤] روايات تربط بينهم وبين وجود كمية كبيرة من الذهب. وقد استقرت إحدى هذه الجماعات في أنتانوسي، حيث وجد حصن حجري صغير (trano-vato) نقشت عليه كتابات، وادعى بعض الزافيندرامينيا التزاوج مع البرتغاليين الذين استوعبتهم الجماعة المحلية ولم يخلّفوا كبير أثر في هذا الجزء من الجزيرة[٧٥].

ويبدو أن البرتغاليين كانوا يأخذون من مدغشقر في أوائل القرن السابع عشر أعدادًا من الرقيق أقل مما كان يأخذه منافسوهم العرب والأفريقيون، وكانوا يدفعون ثمنًا أغلى بكثير. وفي الوقت نفسه صارت جزر القمر مركز تجميع الرقيق والسلع المادية المأخوذة من مدغشقر قبل شحنها بالسفن إلى ماليندي ومومباسا ومقديشو وشبه الجزيرة العربية (لاسيّما خليج عدن). فمثلاً، حصل تجار من دوموني على «أعداد كبيرة» من الرقيق من شمال غربي مدغشقر، «بسبب الحروب الأهلية المستمرة» بين حكامها. وفي عام ١٦١٤ كان العبد يشترى في مدغشقر بتسعة أو عشرة قروش ويباع للبرتغاليين بمائة قرش[٧٦]. ويبدو أن البرتغاليين حوّلوا تجارتهم نحو جزر القمر، نظرًا إلى أن عددًا غير قليل من تجار دوموني كانوا في ذلك الوقت يتكلمون البرتغالية «بدرجة معقولة من الجودة». وفي ١٦١٤ أيضًا كانت أنجوان، كما حكي عنها، تعج بالعبيد والإماء من مدغشقر قبل نقلهم إلى شبه الجزيرة العربية ومقايضتهم بمنتجات الهند من قطن وأفيون[٧٧]. وبعد ذلك بنحو عشرة عقود، شوهد في أنجوان دهو قادم من خليج بوينا (مازالاجم الجديدة) يقل ٥٠٠ عبد معظمهم من الأطفال والشباب، دفع في كل منهم «ثمن يتراوح بين قطعتين وأربع قطع من أثمان الريال». وفي أنجوان تضاعف الثمن أربع مرات، ثم عشر مرات عن الوصول إلى ماليندي، عما كان في بوينا، بل إن هذا الثمن الأخير تضاعف من جديد عند وصولهم إلى منطقة البحر الأحمر[٧٨]. وكانت مراكب الدهو تقوم أيضًا برحلات مباشرة من الشّحر، في خليج عدن، إلى مدغشقر لشراء الأرز والدخن والغلمان والإماء[٧٩]. ويتبين من ذلك أن البرتغاليين كانوا يتراجعون أمام المشترين التقليديين في مدغشقر، وأنهم فقدوا أيضًا – بعد ١٦٢٠ تقريبًا – كل ما كان لديهم من اهتمام بالجزيرة.

وعند مستهل النصف الثاني من القرن السابع عشر، بدأ مشترون جدد يفدون إلى مدغشقر أيضًا، ولم يقتصر نشاطهم على أسواقها الشمالية الغربية. فمن المعروف أن ثماني سفن على

---

(٧٤) E. de Flacourt، ١٦٦١/١٩٢٠، ص٣٢ و٣٣.

(٧٥) L. Mariano، Relation؛ في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٤١–٤٨؛ E. de Flacourt، ١٦٦١/١٩٢٠، ص٣٢–٣٤.

(٧٦) زيارة Walter Peyton إلى موهيلي، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٨٤.

(٧٧) زيارة Pieter van den Broeck إلى جزر القمر، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٩٣.

(٧٨) من Smart إلى Kynnaston، ٢٣ يونيو/حزيران ١٦٤٦، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الخامس، ص٥١٥–٥١٨.

(٧٩) P. v.d. Broecke، (١٦١٤).

الأقل كانت تمد الهولنديين في موريشيوس بالأرز والعبيد من مدغشقر، ومن أنتونجيل بوجه خاص، بين عامي ١٦٣٩ و ١٦٤٧[٨٠]. وفي مارس/آذار ١٦٤٢، وقعت معاهدة مع حاكم أنتونيجل، تلزمه بتوفير العبيد فقط لشركة الهند الشرقية الهولندية. وفي سنة ١٦٤٦ أعد الحاكم الثالث لموريشيوس خططًا لإنشاء حصن مسلح في ذلك الخليج – لكن صدرت أوامر من باتافيا أوقفت جهود حاكم موريشيوس[٨١]. وكثيرًا ما نشبت نزاعات (عنيفة جدًا بعض الأحيان) بين الهولنديين وأهل شرقي مدغشقر، قبل أن يبدأ الهولنديون القيام برحلات إلى هذه الجزيرة انطلاقًا من الكاب في عام ١٦٥٥. وكان للهولنديين أيضًا ضلع في النزاعات المحلية. غير أن الساحل الشرقي لم يكن متحدًا ومن ثم لا يمكن القول بأن حضور الهولنديين التجاري أو مشاركتهم العارضة في الحروب المحلية قد خلّف أية آثار باقية. ومع ذلك يبدو أن الهولنديين تعاضدوا في القرن الثامن عشر مع أوروبيين آخرين، من أجل ممارسة نفوذ تجاري قوي في عدة أنحاء من مدغشقر، بحرص أشد في الساحل الغربي منه في أي جهة أخرى من الجزيرة.

ورست السفن الإنجليزية في مدغشقر مئات المرات بين ١٦٠٠ و ١٨٠٠، ولاسيّما في ثغور الساحل الغربي وفي خليج سانت أوغسطين على الأخص، حيث كانت توجد في بعض الأحيان ثماني سفن راسية معًا. وصارت اللغة المحلية للتجارة هي الانجليزية المبسطة المحرفة، واتخذ بعض السكان المحليين أسماء وألقابًا انجليزية[٨٢]. وفي سنة ١٦٤٥ أرسلت جماعة من البيوريتانيين من انجلترا إلى خليج سانت أوغسطين من أجل انشاء مستعمرة. ثم شرع بعد ذلك بخمس سنوات في محاولة لإنشاء مستعمرة أخرى في جزيرة نوسي – بي الصغيرة في الشمال الغربي. ولكن المحاولتين منيتا بالفشل واقترنتا بخسارة كبيرة في الأرواح، إذ كان أولئك المستوطنون قد غرر بهم فظنوا أن مدغشقر إن هي إلا فردوس أرضي[٨٣]. وخلافًا للبرتغاليين والهولنديين، لم ينشئ الانجليز أي قواعد حول مدغشقر، لكنهم صاروا مع ذلك أنشط المصدرين للرقيق منها إلى العالم الجديد، ولاسيّما إلى بربادوس وجامايكا. فقد أجري في بربادوس في أواخر القرن السابع عشر إحصاء أثبت أن عدد العبيد كان ٣٢٤٧٣ نصفهم من مدغشقر[٨٤]. وكان عدد غير قليل من المشاركين في تجارة الرقيق بين عامي ١٦٨٨ و ١٧٢٤ من القراصنة الانجليز والأمريكيين. وقد زار هؤلاء القراصنة مختلف المناطق التجارية في مدغشقر وكانت لهم أيضًا مستعمرات في دييغو

---

(٨٠) للإطلاع على القائمة الأولية انظر A. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨ المجلّد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص ٢٠٨.

(٨١) للإطلاع على نص للمعاهدة انظر ,Corpus Diplomticum Neerlando-Indicum ereste deel (1596-1650) The Hague, 1907, pp.360-362 وترد ترجمة فرنسية له في A. Grandidier وآخرين ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد السادس، ص١٩–٢١.

(٨٢) انظر مثلًا على ذلك في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الخامس، ص٢٥٥.

(٨٣) انظر A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثالث، ص٤٤–٦٤ و٦٩–١٨٣ و١٨٤–١٨٧ و٢٢١–٢٥٨. ويوجد عدد من الدراسات أيضًا في هذا الموضوع.

(٨٤) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، المجلّد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص٢١٣.

سواريس وخليج أنتونجيل والجزيرة الصغيرة الشرقية المعروفة باسم سانت ماري. وكانوا يشتركون في الحروب المحلية ويسهمون في تهيئة مناخ من انعدام الأمن وفي استمرار تدفق مدد من الرقيق للتصدير[٨٥]. وكان في وقت ما من هذه الفترة أن طرأ تغييران ملحوظان على معدلات التبادل التجاري والسلع المتبادلة. فأولًا، عندما بدأ أوروبيون من جنسيات مختلفة يتنافسون على التعامل مع الموردين أنفسهم، استغل حكام الساحل هذه الميزة في زيادة الأسعار في أكثر الأحيان. وقد يكون التغيير الثاني نتيجة للأول، إذ صار الاتجار بالأسلحة النارية المطروحة أو الفاسدة مقابل العبيد، الذين اشتد الطلب عليهم، مصدر كسب مطرد الزيادة. ومما قاله طبيب انجليزي في سنة **١٧٥٤** أن الأسلحة النارية التي كانت تباع لسكان سانت أوغسطين من الرداءة بحيث كثيرًا ما كانت تنفجر فتشوه مستعمليها أو تقتلهم[٨٦].

ومن بين الأمم الأوروبية التي كانت تنشد موطئ قدم طويل الأجل في مدغشقر، كانت فرنسا هي الوحيدة التي سجلت نجاحًا متواضعًا بانشائها مستوطنة فور دوفان المحصنة في جنوب شرقي مدغشقر، التي ظلّت قائمة لفترة تزيد قليلًا على ثلاثة عقود من سنة **١٦٤٣** إلى سنة **١٦٧٤**. حتى ليمكن القول أحيانًا بأن الفرنسيين احتلوا منزلة متوسطة بين «الغرباء» والوافدين الجدد. فقد تزوج كثيرون من رجال فور دوفان من نساء من أهل البلاد. ومن أشهر الأمثلة على ذلك حالة برونيس، أول حاكم لفور دوفان، الذي صاهر روهاندريان الزافيندرامينيا؛ وحالة الجندي الفرنسي الملقب بـ «لاكاز»، الذي قدم إلى فور دوفان عام **١٦٥٦** وتزوج من الوريثة الشرعية لاحدى الأسر الثرية في شمالي بلاد الأنتانوسي، ثم صار بطلًا عسكريًا محليًا[٨٧]. وأمد رجال فرنسيون عددًا من الحكام بخدماتهم العسكرية، مستفيدين من المزايا العظيمة لأسلحتهم النارية في وقت لم تكن قد كثرت فيه بعد في أيدي السكان المحليين. ولعل أفضل حكام فور دوفان ثقافة وأطولهم عهدًا (**١٦٤٨–١٦٥٨**)، أن يكون إتيين دي فلاكور مؤلف كتابين أساسيين عن مدغشقر[٨٨]، وقد صار بالفعل حاكمًا محليًا واضطر إلى الذود عن نفسه دون مساندة تذكر من جانب فرنسا، إذ لم تأت سفينة فرنسية واحدة إلى فور دوفان طوال نصف مدة ولايته.

ويمكن القول عمومًا بأن تأثير فور دوفان لم يقدر حق قدره. فقد كان لها بعدان أحدهما محلي، والآخر أوسع نطاقًا. من ذلك مثلًا أن الأنتانوسي كانوا على وشك تحقيق هدف طالما تعذر عليهم تحقيقه، ألا وهو الاتحاد السياسي مع الزافيندرامينيا بزعامة ديان راماك، وهو أمير سابق من فرع الماتيكاسي كان قد زار غوا، ولكن قاعدة فور دوفان حالت دون ذلك. وأثناء توقف قدوم السفن إلى فور دوفان (**١٦٥٠–١٦٥٤**) بدأت فترة من الصراع الضاري على السيادة

---

(٨٥) H. Deschamps، ١٩٧٢، الذي يظل العمل الأساسي في هذا الموضوع.

(٨٦) وردت رواية الدكتور Edward هذه في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الخامس، ص٢٥٦.

(٨٧) انظر E.F. Gautier و H. Froidevaux، ١٩٠٧، مواقع متفرقة.

(٨٨) E. de Flacourt، ١٦٥٨/١٩١٣ و ١٦٦١/١٩٢٠؛ انظر أيضًا A. Malotet، ١٨٩٨.



اللوحة ٢٨،١: إتيين دي فلاكور، حاكم فور دوفان، مدغشقر، ١٦٤٨–١٦٥٨.

بين الوافدين الجدد من الـ Rohandrian من جهة والفرنسيين من جهة أخرى، فهرب سكان الأكواخ والفلاحون إلى الغابات اتقاء للعنف المتصاعد. وبحلول عام ١٦٥٣ كان ديان راماك قد قتل هو وكثير من الـ Rohandrian، فأعلن عدد من الرؤساء خضوعهم mifaly لفلاكور الذي لم تكن له مصلحة في بناء دولة محلية. وتفاقمت الأحوال بعد ذهابه، ومع ذلك فإن شركة الهند الشرقية الفرنسية الثانية بذلت محاولة استعمارية أخرى في مدغشقر فأنشأت عام ١٦٦٥ مخافر أمامية في أنتونجيل وماتيتانا وسانت ماري. وفي عام ١٦٦٧، أنزلت عشر سفن نحو ٢٠٠٠ مستوطن وجندي من فرنسا في فور دوفان، وحدا ذلك بعدد من حكام الأنتانوسي إلى إعلان خضوعهم الواحد تلو الآخر بعد أن يئسوا نهائيًا من النضال. وفي خارج بلاد الأنتانوسي، عجّل وجود الفرنسيين في فور دوفان بتأسيس دولة مينابه على يدي أندرياناداهيفوتسي، حاكم الماروسيرانا الذي كان يسعى إلى التحالف مع فور دوفان[٨٩]. وتتمثل حالة أخرى من هذا القبيل وقعت خارج أراضي الأنتانوسي في الحملات التي شنها لاكاز في ماتيتانا حيث قضى على سيادة الزافيكازيمامبو السياسية. وهجر الفرنسيون قاعدة فور دوفان عام ١٦٧٤، وأجلوا سكانها إلى موزمبيق والهند وجزيرة بوربون (الريونيون الحالية)، لكن وجود هذه القاعدة طيلة ثلاثين عامًا خلّف آثارًا في إيبارا، وبين البيتسيليو الجنوبيين، وفي بلاد أنتاندروي وماهافالي وكذلك في جنوب شرقي مدغشقر.

وخلال القرن الثامن عشر قدّر لمدغشقر، ولاسيّما الجانب الشرقي منها، أن تقع تحت تأثير مخرب من جانب مركزين مجاورين لاقتصاد المزارع الكبرى في جزيرتين من جزر المسكارين، بوروبون وإيل دي فرانس (موريشيوس، التي تركها الهولنديون عام ١٧١٠ واحتلها الفرنسيون انطلاقًا من جزيرة بوربون من عام ١٧١٥ إلى ١٧٢١). ففي سنة ١٧٤٤ صدّرت بوربون ١,١٤ مليون كيلوغرام من البن، وكان سكانها يتألفون من ١٠ ٣٣٨ عبدًا و ٢ ٣٥٨ من البيض. وفي سنة ١٧٩٧ كان العبيد يشكلون أكثر من ٨٠ في المائة من سكانها البالغ مجموعهم ٥٦ ٨٠٠ نسمة. وضمت موريشيوس التي كان مجموع سكانها في ١٧٧٨ أقل من ٤٣ ٠٠٠ نسمة، زهاء ٣٦ ٠٠٠ عبد. وفي سنة ١٧٩٧ جاوزت ٨٣ في المائة نسبة العبيد إلى مجموع السكان البالغ ٥٩ ٠٠٠ نسمة[٩٠]. ومن المتفق عليه بوجه عام أن أكثرية العبيد المستوردين إلى جزيرتي المسكارين بين سنتي ١٦٦٤ و ١٧٦٦ جلبوا من مدغشقر، لكن الادارة الفرنسية الملكية، التي اشترت كلتا الجزيرتين من شركة الهند الشرقية الفرنسية بأكثر من سبعة ملايين ونصف مليون جنية استرليني، استعاضت تدريجيًا عن العبيد الملغاسيين بعبيد من أفريقيا[٩١]. وينبغي مع ذلك ألا يفوتنا أن الواردات من العبيد تضاعفت بين سنتي ١٧٦٦

(٨٩) انظر R.K. Kent، ١٩٧٠، ص١٩٩.

(٩٠) راجع A. Toussaint، ١٩٧٢، ص٣٣٥.

(٩١) اتخذ القرار الرسمي عام ١٧٤٠، لكن العبيد كانوا مطلوبين منذ وقت أبكر في موزمبيق، وسبب هذا التغيّر هو عدم التمكن من تفكيك جاليات العبيد الملغاسية، راجع C. Grant، ١٨٠١، ص٧٥-٧٨.

و١٧٨٨، فترة الجيل الأول من الحكم الملكي، وأن جزيرتي المسكارين لم تتركا مدغشقر وشأنها بعد ١٧٦٦. ففي ١٧٨٤، كان وكيل ملكي يقيم في فولبوانت، المنفذ الرئيسي للمسكارين في مدغشقر. وبعد هذا التاريخ بسنتين، قتل جند فرنسيون، من إيل دي فرانس، رميًا بالرصاص نبيلًا بولنديًا بحريًا خليعًا اسمه بينيوفسكي، عندما حاول إعاقة المصالح التجارية للمسكارين في شرقي مدغشقر. ذلك أن شمال شرقي مدغشقر، بين تاماتافه وفولبوانت، كان يتحول وقتئذ إلى مزرعة كبيرة يستغلها متعهدو المشروعات بجزيرتي المسكارين.

الدول الغربية والشمالية: ماهافالي وساكالافا وأنتانكارا وتسيميهيتي

على أثر النجاح السياسي الذي أحرزه الماروسيرانا الأوائل في الجنوب الغربي، ظهر مجتمع جديد بين نهري ميناراندرا وأونيلاهي يرتبط اسمه (ماهافالي، ومعناها «يقدس») بالتمايز الاجتماعي والطقوس الملكية. وتذكرنا الروايات المتناقلة بأن أول حاكم من الماروسيرانا آثر العيش في عزلة تامة يسدي له النصح ويحميه كاهنه ombiasa الخاص. فصار مقدسًا faly حين لم يعد يرى، ثم امتدت قداسته maha-faly لتشمل الأرض ومن عليها[٩٢]. كذلك لم يكن من الممكن رؤية إله الماروسيرانا الأكبر، جمجمة أندريامارو، بالنظر إلى أنه كان يقطن في قمة يكتنفها الغمام، ولا يعبر عن ارادته إلا عن طريق وسيط vaha. فيبدو أن أندريامارو قد تمكن، في مجتمع ترسخت عاداته الرعوية منذ زمن طويل وقل ميله إلى السلطة، من فرض شرعة أخلاقية قوامها الخوف[٩٣]. وبعدما تولى الماروسيرانا السلطة صار مجتمع الماهافالي يتألف من ثلاث طبقات: أصحاب الامتيازات (renilemy)، والعوام (valohazomanga)، والدخلاء (folahazomanga). وصارت النخبة الجديدة تتألف من: ذرية أقوى زعيم وقت تكوّن الماروسيرانا، وهو تسيليليكي (الذي لا يقهر)، وذوي الأوضاع الاجتماعية الخاصة من رعاياه السابقين؛ وجميع من قدموا برفقة الماروسيرانا الأوائل؛ ومن كوفئوا في ظروف معينة من أفراد وأسر[٩٤]. وقد عهد إلى عدد من عشائر الماهافالي الكثيرة بوظائف خاصة تقرّبهم من الـ mpanjaka (الملك أو الرئيس أو الحاكم)، كحدادي الملك، مثلًا، أو كجامعي العسل لبلاطه. وكانت العشائر تنتخب رؤساءها، ثم يثبتهم الملك بوصفهم أصدقاء له (rainisty ny mpanjaka)، ويساعد كلا منهم مستشاروه السامون (ondaty-bé). وكان للماهافالي رئيس كهنة (mpisoro) يرأس الاحتفالات حول المذبح الخاص بالجماعة (hazomanga-lava)، الذي تقدم عليه الأضاحي من الحيوانات[٩٥].

(٩٢) حسب المعلومات الواردة في A. Grandidier، ١٩٠٨–١٩٢٨، المجلّد السادس، الجزء الأول، القسم الأول، ص٢١٣، الحاشية رقم ١.

(٩٣) D. Jakobsen، ١٩٠٢.

(٩٤) راجع E. Mamelomana; and Centre for the Study of Customs, University of Madagascar, n.d., pp.1-3 مواقع متفرقة بلا تاريخ، يرجح أن كلاهما كتب في أوائل ستينات القرن العشرين.

(٩٥) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، المجلّد الرابع: الجزء الثالث، القسم الأول، الملحق رقم ٣١، ص٢٣٥ و٢٣٦.

ويتسم تاريخ الماهافالي قبل ١٨٠٠ بالنزاعات مع الجيران، والانقسام إلى أربع ممالك منفصلة ومستقلة (ساكاتوفو وميناراندرا ولينتا وأونيلاهي)، وبضم الأراضي العائدة إلى الأنتاندروي في أقصى الغرب (كاريمبولا). ويلقي دي فلاكور بعض الضوء على تلك النزاعات. فيذكر بعثة مؤلفة من اثني عشر شخصًا من الماهافالي، وصلت إلى فور دوفان في يونيو / حزيران ١٦٤٩، أوفدها ديان مانهيلّه (غير المحرّم اللغوي: anaratahina). وطلب هؤلاء مرتزقة فرنسيين من أجل محاربة حاكم الماشيكور (اسم جنس يطلق على سكان الداخل الجنوبي ويلفظ حاليًا ماشيكورو)، الذي كان قد انتزع من ملكهم عددًا كبيرًا من الماشية. ووافق دي فلاكور على ذلك مقابل الأجر المعتاد للمساعدة وقدره نصف ما يغتنم من الماشية بمساعدة هؤلاء الرجال[٩٦]. وفي منتصف ١٦٥٣، عشية وفاة ديان مانهيلّه، كان سكان الداخل الجنوبي في حالة فوضى تامة بعد أن فقدوا في الحروب معه حاكمين متتاليين[٩٧]. ويبدو أن الماهافالي كانوا يشهدون عملية انقسام في خمسينات القرن السابع عشر – التاريخ التقريبي لظهور أول مملكتين منفصلتين هما الميناراندرا والساكاتوفو. وبعد ذلك ببعض الوقت تمخضت الميناراندرا عن مملكتين أخريين هما لينتا (نحو ١٦٧٠) وأونيلاهي (نحو ١٧٥٠)، أقصى دولتين من دول الماهافالي الواقعة في الشمال والخاضعة لحكم الماروسيرانا[٩٨]. وكان أحد ملوك الميناراندرا هو الذي فتح كاريمبولا – أنتاندروي الغربية في النصف الأول من القرن الثامن عشر[٩٩]. ويمكن استبانة تأثير الأنتيمورو في مملكة أونيلاهي من أن حاكمها الأول اتخذ اللقب الأنتيموري «أندريانوني» اسمًا شخصيًا له. وقبل سنة ١٨٠٠، تعاقب ستة حكام على مملكة ساكاتوفو وسبعة على لينتا وثلاثة على ميناراندرا (بعد الانقسام الذي وقع نحو ١٧٥٠)، واثنان على مملكة أونيلاهي. وتعكس هذه الانقسامات كثرة النزاعات بين الماروسيرانا، وإن كان التاريخ الداخلي للماهافالي قبل القرن التاسع عشر غير معروف بعد بدرجة كافية.

وعلى الرغم من النجاحات السياسية الأولى التي أحرزها الماروسيرانا بين السكان الأصليين في جنوب منطقة نهر الأونيلاهي، أكبر طريق مائي في جنوب غربي مدغشقر، فإن هذه السلالة لم يعظم شأنها سياسيًا إلا بعد أن عبر بعض أعضائها النهر ومضوا شمالًا إلى وادي فيهيرينانا، المنطقة الممتدة بين الأونيلاهي والمانغوكي. ففي هذه المنطقة نشأ الماروسيرانا – الفولامينا ومنها عبروا إلى مانغوكي ليكوّنوا السلالة التي حكمت دول الساكالافا وميناباه وايبوينا. ومما لا شك فيه أن أندريانداهيفوتسي هو الذي أسس دولة ميناباه وكذلك فرع فولامينا على الأرجح.

(٩٦) E. de Flacourt، ١٦٦١/١٩٢٠، ص٢٦٣. اقتضى بلوغ الماشيكور والاستيلاء على ١٠٠٠٠ رأس من الماشية و ٥٠٠ من الرقيق قيام خمسة عشر فرنسيًا و ٢٠٠٠ من الماهافالي بحملة استغرقت قرابة اثني عشر يومًا.

(٩٧) E. de Flacourt، ١٦٦١، ص٧٤ و٧٥.

(٩٨) اضطلع بتحقيق سلاسل أنساب الماهافالي والماروسيرانا وتواريخها نمسوي يدعى Speyer، قضى ثلاثين سنة بين الماهافالي وكان مستشارًا لآخر ملوكهم تسيامبوندي (١٨٩٠–١٩١١) لكن التواريخ التي وضعها تقريبية.

(٩٩) أما E. Defoort، ١٩١٣، ص١٦٨ و١٧٢، فيرى أن هذا الحدث وقع قرابة ١٧٥٠.

وقد كان، كما يستدل من محرمه اللغوي (fitahina)، السيد الذي أذل الألوف (اندريانيهانانينا ريبو). وتشير الخريطة التي وضعها دي فلاكور، إلى أن جنوبي مينابه كان قبل ١٦٦٠ أرض الرجل الأبيض (اللاهه فونتي) (dahe/ lahe : رجل؛ fotsy/foutchy/ fouti/ fonti : أبيض). وكان لتأسيس فولامينا ومينابه جوانب دينية ودنيوية. إذ ينسب ادخال عبادة الأسلاف (dady) عند الماروسيرانا إلى كاهن (moasy) ملكي يقترن اسمه ندريامبواي (التمساح النبيل) بالتماسيح، ولذا صار حكامهم يسمون الأجداد الملكيين الكبار أو آباء الشعب (Ampagnito-be). وكوفئ ندريامبواي بأن أدخل في عبادة الأسلاف (dady) لدى الماروسيرانا، إما بوصفه أبا (حيث فكرة الخضوع) لأندرياندااهيفوتسي أو عمًا له. وأطلق عليه بعد وفاته اسم أندرياميسارا (تعني لفظة **اشارة** في اللغة العربية التكهن)[١٠٠]. وتذهب روايات متناقلة أخرى إلى أن ندريامبواي هو الذي نفّذ التضحية بامرأة أندرياندااهيفوتسي التي خرج من دمها الفولامينا (الفضة التي احمرّت) واسم مينابه (الأحمر العظيم)[١٠١]. ومن المعروف أن الأضاحي البشرية كانت تقدم في بعض الجنائز عند الماروسيرانا وان كانت روايات أجدر بالثقة تكشف لنا عن أن امرأة أندرياناداهيفوتسي (وهي عضو من الساكوامبي الكثيرين الذين لا تزال قبورهم تشاهد قرب موروندافا) نجحت في أن تزوده بأول أسلحة نارية يحصل عليها أثناء معركة فاصلة[١٠٢] فصارت الأسلحة العشرة جزءًا من الشعارات الملكية[١٠٣]، وصار أبناؤها هم الفولامينا.

وحين أقام الماروسيرانا اتصالات بسكان مينابه، كانوا قد تركوا أراضي الرعاة في الجنوب الغربي، كما كان السكان الأصليون الذين يعيشون في مينابه مختلفين عما كانوا عليه من قبل. وكان الشريط الساحلي الممتد على قرابة ٦٤٠ كيلومترًا بين ماجونغا وموروندافا، مأهولا بصيادين وزراع يملكون أعدادًا صغيرة من الماشية. وباستثناء ساديا الكثيفة السكان (التي كان تعداد عاصمتها ١٠٠٠٠ نسمة عام ١٦١٤)، كان معظم سكان تلك المنطقة يعيشون في جماعات صغيرة، وبلا سلاح، الأمر الذي أثار دهشة داكوستا باستمرار[١٠٤]. وكان الشريط الساحلي المذكور يعرف باسم بامبالا، ولم يكن سكانه يتكلمون الملغاسية بل لهجات بانتوية: لقد كانوا من الكافرين لا من البوكوه. كما أن لغتهم قد أثراها دخول كلمات مستعارة من الملغاسية دون أن تطغى عليها[١٠٥]. أما موضوع أصل الساكالافا ونشأتهم فقد بولغ في تصوير

(١٠٠) Académic malgache, Antananarivo, anon. mss. 2238/2, c. 1908, Niandohan'ny Fivavahan'ny (Origins of the Sakalava Religion, ff. 1-7).

(١٠١) C. Betoto، ١٩٥٠(ب)، ص٣.

(١٠٢) E. Birkeli، ١٩٢٦، ص٣٣.

(١٠٣) انظر R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٢٠٠ والحاشية رقم ١٦٣.

(١٠٤) P.R. Da Costa, 1613/1970, pp. 72-126.

(١٠٥) L. Mariano in his Relation and Letters؛ انظر A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، و١٩٢١–١٩٢٣. المجلّد الثاني، ص٣١٥ و٢٤١ و٢٢٥ و٢٥٦.

إشكاليته نتيجة للجوء إلى حجج لغوية بوجه خاص. فقد كانوا من ساديا على ساحل بامبالا ثم أقاموا صلات مع الماروسيرانا في مكان ما بالقرب من نهر مانغوكي وربما كان ذلك عند رافد من روافده الصغيرة يدعى الساكالافا. وتجمع الروايات المتناقلة على أن الساكالافا كانوا من خيرة المحاربين في زمانهم. وتؤكد شهادة ماريانو هذه الوظيفة عند السوكولامبا في ساديا، الذين يحكى أنهم انفصلوا عام ١٦١٦ ثم أخذوا يشنون الغارات في طول البلاد وعرضها حوالى سنة ١٦٢٠[١٠٦]. يضاف إلى ذلك أن عبادة الأسلاف (dady)، التي وصفها ماريانو أثناء اقامته في ساديا[١٠٧]، كانت النموذج الذي احتذاه الماروسيرانا – الفولامينا. كذلك كان الساكالافا رأس رمح السلطة السياسية لملوك الفولامينا، لكن عبادة الأسلاف أرست هذه السلطة على أساس ديني بقي بعد اندثار المحاربين العظام وخلفهم المباشرين. ومما اتسمت به مملكة مينابه عادة اكتسبتها من الخارج، وبصورة غير مباشرة على الأرجح مع مجيء الماروسيرانا[١٠٨]، وهي إضافة السابقة andria (سيد، نبيل) واللاحقة arivo (ألف، ألوف) إلى أسماء الملوك بعد وفاتهم. ولئن كانت الواسطة (infix) المتغيرة تدل عادة على ما كان يمثله الحاكم في الذاكرة الجماعية، فإن الصيغة تشتمل على معنى سياسي هو أن الملك الحق يجب أن يكون عدد رعاياه كبيرًا. وكان جنوبي مينابه (وهو منطقة تمتد تقريبًا بين نهري المانغوكي والمانامبوفو) تحت حكم أندرياندراهيفوتسي في أوائل سبعينات القرن السابع عشر، أيام زاره تاجر ماشية فرنسي من فور دوفان، وشهد عنده جيشًا منظمًا قوامه ١٢٠٠٠ رجل، وتسلم منه خمسين ثورًا من نخبة الفحول هدية إلى حاكم فور دوفان[١٠٩]. وقد توفي أندرياندراهيفوتسي نحو ١٦٨٥ وفقًا لأرجح التقديرات. وأسفرت النزاعات التي نشبت على خلافته عن تولي ابن من أبنائه يدعى تريمونونغاريفو (الذي توفي نحو ١٧١٨/١٧١٩ وسمي بعد وفاته أندريامانيترياريفو)، زمام السلطة في مملكة مينابه، فوسّعها[١١٠] وأعمرها برعايا كثيرين جدد اجتذبهم من رعاة الجنوب الغربي[١١١]. أما أخوه الأصغر منه، تسيمانا تونا (واسمه المحرم fitahina هو أندريامانديسواريفو)، فقد عبر نهر التسيريبيهينا، ومضى شمالًا برفقة أقل من ١٠٠٠ محارب من

(١٠٦) هذا ما أوضحه ماريانو في رسالته المؤرخة ٢٤ أغسطس/آب ١٦١٩؛ انظر A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني.

(١٠٧) رسالة ماريانو المؤرخة ٢٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٦١٦، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٢٢٦–٢٢٩ و٢٣٢ و٢٣٣.

(١٠٨) ربما كانت هذه الصيغة مستمدة من الأنتيمورو، حسبما يدل عليه بعض مخطوطاتهم الملغاسية العربية (Sorabe).

(١٠٩) Du Bois، ١٦٧٤، ص١٠٥–١٠٨.

(١١٠) كانت مملكة مينابه تغطي في أوج توسعها كل المنطقة الممتدة بين نهر الفيهيرينانا ونهر المانامباو، وتمتد من البحر إلى المرتفعات الداخلية: ايسالو وميدونجي ولافا وتسارا وبونغو: راجع L. Thomassin، ١٩٠٠، ص٣٩٧.

(١١١) R. Drury، ١٧٢٩/١٨٩٠، ص٢٧٤ و٢٧٥.

الساكالافا، فأسس مملكة ايبوينا في تسعينات القرن السابع عشر. ويصعب البت فيما إذا كان عدد الحكام الذين تعاقبوا على مينابه بين ١٧٢٠ و ١٨٠٠ أربعة أم ستة، وذلك نظرًا لتضارب النصوص الشفوية والروايات الأوروبية المعاصرة بشأن بعض الأسماء الملكية[١١٢]. ومع ذلك فقد ظلّت أحوال هذه المملكة مستتبة طيلة الفترة المذكورة، باستثناء حالة قتل واحد من الملوك قيل إنها وقعت في ثلاثينات القرن الثامن عشر. وفي العقد التالي أبرم تحالف مهم مع حكام الأندريفولا في وادي الفيهيرينانا، كرّسه عهد الدم الملكي (fatidra) وضمن قدرًا أكبر من الأمن لحدود مينابه في الجنوب. وأبرم أيضًا تحالف مصاهرة مع حاكم قوي في غربي ايميرينا – تحالف دفع منافسه في وسط ايميرينا إلى محاولة اخضاع مينابه قرب أواخر القرن الثامن عشر، لكنها باءت بالفشل[١١٣]. وفي ايبوينا التي تحميها من الجنوب شقيقتها، دولة مينابه، فرضت على المراكز التجارية الإسلامية والتجار المسلمين الحماية الملكية للفولامينا. فضمت إلى المملكة مع بعض الرعايا الجدد منطقتا أنالالافا وأنورونتسانغانا (اللتان سبق لهما أن خضعتا لحكم تينجيمارو). وصارت ماجونغا العاصمة التجارية لايبوينا، وبلغ ملوكها وبلاطهم في ماروفواي من الأبهة مبلغًا لم يعرف له نظير في مدغشقر. وفي عهد أندريانينيفيناريفو (الذي اشتهر باسم أندريا نباغا، وتوفي عام ١٧٥٢)، بلغت ايبوينا أوج ازدهارها. وكما أن تدفق الرعاة من الجنوب الغربي أحلّهم تقريبًا محل الزراع في مينابه إبان تعاظم سلطان الماروسيرانا، كذلك استوعب المهاجرون القادمون من الشمال مع قطعان ماشيتهم نحو الجنوب، أكثرية من بقي من سكان البامبالا تدريجيًا[١١٤]. ولم يقتصر تأثير ذلك على اكتساح السكان المحليين الناطقين بالبانتو، بل ترتب عليه أيضًا تغيّر اقتصادي سلبي إذ قلل عدد العاملين في الزراعة، في وقت كانت فيه دولة الساكالافا أحوج ما يكون إلى المزيد من السكان الذين يحسنون الزراعة وجني المحاصيل. وفي نهاية المطاف، بدأ الساكالافا، حين تعذر الحصول على الأيدي العاملة الزراعية من أنحاء أخرى في مدغشقر، الإغارة على جزر القمر بل وعلى جنوب شرقي أفريقيا أيضًا[١١٥].

وانقضت العقود الثلاثة الأخيرة من تاريخ دولة إيبوينا في القرن الثامن عشر، تحت حكم شخص واحد هو الملكة رافاهيني (حوإلى ١٧٦٧–١٨٠٨)، التي ينسب اليها عادة الفضل في استقرار الحكم والازدهار الاقتصادي للبلاد[١١٦]. ومع ذلك فإن إيبوينا بدأت تضمحل في عهدها. ذلك أن الفولامينا لم تنجب ملوكًا أقوياء بعد خمسينات القرن الثامن عشر بينما كان

(١١٢) بذلت محاولة لحل هذه المسألة في E. Fagering، ١٩٧١، ص٢٢–٢٤.

(١١٣) C. Guillain، ١٨٤٥، ص١٦ وما يليها؛ F. Callet، ١٨٧٨–١٩٠٢، ص٦٥٩–٦٦١؛ E. Fagering، ١٩٧١، ص٢٣ و٢٤.

(١١٤) راجع: E. Birkeli، ١٩٢٦، ص٩–٤٨؛ R.K. Kent، ١٩٦٨.

(١١٥) راجع: E. de Froberville، ١٨٤٥، ص١٩٤–٢٠٨؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٢٠٣ و٢٠٤ و٢٩٦–٢٩٨.

(١١٦) H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص١٠١ و١٠٤؛ M.A. de Benyowsky، ١٧٩٠، المجلّد الثاني.

مسلمو إيبوينا، الذين حذوا حذو الساكالافا، هم أنشط العناصر في إيبوينا. ولما كان الإيبوينا – الساكالافا يطبقون قواعد الخلافة الملكية تطبيقًا صارمًا جعلهم يقبلون، في ظروف لم تخل من فتن دورية، تعاقب ثلاث ملكات (ثالثتهن هي رافاهيني)، فقد تطلع المسلمون إلى الاستيلاء على العرش. من ذلك مثلًا أن ابن رافاهيني ووريثها الشرعي كان من المهتدين إلى الإسلام، فشبت خلافات بين المسلمين والنخبة المحافظة من الساكالافا أضعفت دولة إيبوينا. ومن الأسباب الأخرى لضعفها ما نشأ بصورة غير مباشرة عن الوضع في الساحل الشرقي حيث أقنع الكونت بنيوفسكي عددًا من حكام بيتسيميساراكا أن يكفوا عن دفع الجزية لإيبوينا. ثم فشل الجند، الذين أرسلوا عام ١٧٧٦ لمعاقبة رافضي دفع الجزية والقضاء على بنيوفسكي، في أداء مهمتهم، بل وانحاز إليه بعض الساكالافا[١١٧]. مما كشف لسكان الداخل أن إيبوينا لم تعد فائقة الاقتدار. وأخيرًا فقد خلّفت راهافيني لإيبوينا خطأ جسيمًا في السياسة الخارجية الطويلة الأجل، إذ قررت مناصرة حاكم وسط إيميرينا، أندريانامبوينيميرينا، على خصوم له محليين.

وكانت ممالك الساكالافا استبدادية وقائمة على الشورى في آن معًا[١١٨]. فحياة الحكام اليومية ينظمها الكهنة (moasy) الملكيون حتى لم يكن من الممكن الشروع في تنفيذ شيء بدون مشورتهم. وكان يوجد مجلس ملكي يتألف من ستة من الشيوخ المقيمين في البلاط الملكي. وكان رئيس الوزراء (Manantany) يتعامل مباشرة مع معاوني الملك الكثيرين، وكان نفوذه عادة يتناسب تناسبًا عكسيًا مع مدى تدخل الملك مباشرة في شؤون الدولة. وكان لرئيس الوزراء مساعد (Fahatelo) يختار عادة لمعرفته بالعشائر والأنساب، وبعادات الساكالافا. وكان يوجد في كل قرية ذات حجم يذكر، موظف ملكي (كثيرًا ما يطلق عليه أيضًا لقب Fahatelo)، مهمته التحقق من أن حقول الأرز الملكية يجري فيها العمل أربعة أيام في الأسبوع، والسهر على تجديد مواشي الملك باستمرار عن طريق هبات متنوعة، نظرًا إلى عدم وجود ضرائب منتظمة ولأن الحصص كانت تحدد تبعًا للمركز الاجتماعي والقدرة على المساهمة. وكان يعهد إلى موظفين يدعون Talemphitry و Hanimboay، بمهمة الإشراف على عبادة الأسلاف (dady) التي كان جميع الساكالافا يعتنقونها. ولم يكن باستطاعة أي ملك أن يحكم إلا إذا كان يمتلك الدادي الملكي (رفات أسلاف الفولامينا)، وذلك خاصة لأن الملك الجديد يصير تلقائيًا الوسيط الوحيد مع الأسلاف الملكيين المقدسين (Ampagnito-be). وبالنظر إلى أن العرف كان يحكم الساكالافا أكثر مما كان يحكمهم الدادي الملكي، فقد لقي مفسرو العرف حظوة كبيرة وكان المجلس الملكي المؤلف من الشيوخ تناظره مجالس شيوخ القرية (Sojabe) التي تعنى بدقائق الحياة الاجتماعية[١١٩]. وكثيرًا ما

(١١٧) للإطلاع على شروط هذا الانحياز انظر J. Vansina، ١٩٢٦(أ).

(١١٨) كان في هذه الازدواجية حماية أيضًا لملوك الماروسيرانا، إذ كان باستطاعتهم دائمًا أن يحمّلوا الكهنة مسؤولية ما يقع من أخطاء في التقدير أو ما يتأزم من أمور. ومن المعروف أن عددًا من الكهنة الملكيين أعدموا في مينابه على أثر نقمة الملوك عليهم.

(١١٩) C. Betoto، ١٩٥٠(أ)؛ R.K. Kent، ملاحظات ميدانية، ١٩٦٦.

كان أقرباء الملك ينصبون حكامًا صغارًا (mpanjaka) بتسليمهم الـ fehitra (ومعناها إقطاعات قروية على وجه التقريب) التي تضمن لهم رخاء اقتصاديًا دون أن تعطيهم نفوذًا سياسيًا ذا شأن. إلا أن هذا النسق التنظيمي شهد تغيّرًا في إيبوينا ومينابه خلال فترة ما بين ١٧٠٠ و١٨٠٠. وكثيرًا ما كان لحكام الأقاليم سلطات واسعة حدت بهم أحيانًا إلى اعلان استقلالهم. وكان بعض الملوك لا يحترمون قنوات السلطة ولا يلجؤون اليها، وكثيرًا ما كانت السلطة الملكية تستغل على نحو مختلف في الموانئ التي كانت مصدر ثروة خارجية تؤول مباشرة إلى العرش.

أما التسيميهيتي فقد نشأوا عن جماعات متناثرة من اللاجئين نزحت من الساحل الشرقي، هربًا من حروب الرقيق، واستقرت بمواشيها في سهل ماندريتسارا الفسيح، الذي كان يمكن الوصول إليه بدون تسلق المنحدرات الشاهقة التي تفصل بين شرقي مدغشقر وداخلها في كثير من المناطق[١٢٠]. وخلافًا لذلك كانت حال الأنتانكارا، السكان الأصليين لأقصى الشمال في مدغشقر، ويعني اسمهم (ant-ankara) سكان الصخور، وكانت هذه هي السمة البارزة لهذا الجزء من الجزيرة. غير أن أيًا منهما لم ينشئ دولة[١٢١]، فانتهى الأمر بهما إلى قبول فروع الماروسيرانا (الـ Volafotsy المنحدرين من الفضة البيضاء، أي أبناء ملوك الماروسيرانا من نساء من غير الماروسيرانا) الذين لم يكن يحق لهم أن يتولوا الحكم بين الساكالافا، ونزحوا إلى الداخل الشمالي بحثًا عن ممالك يتولون حكمها. إلا أن التسيميهيتي لم يقبلوا حكم الفولافوتسي (أو الفولامينا) وعمدوا إلى تسمية أنفسهم جماعيًا باسم tsi-mihety ، للدلالة على أن امتناعهم عن قص شعر رؤوسهم إنما يعني رفضهم الخضوع لسلطة الماروسيرانا. ولا يزال تاريخ التسيميهيتي في القرن الثامن عشر مجهولًا كله تقريبًا بسبب عدم قيام مملكة مركزية عندهم. وقد تزاوجوا مع ساكالافا ايبوينا ومع الأنتانكارا. وعلى الرغم من أن أعدادهم سجلت زيادة كبيرة قبل ١٨٠٠، لم تبذل محاولات خارجية جادة لاخضاعهم لسيطرة سياسية. ويزيد هذا الوضع غرابة أن التسيميهيتي لم يكن فيهم محاربون ولم يكونوا يؤدون جزية، بل كثيرًا ما تكدسوا، ومعهم قطعان ماشيتهم، في أعالي وادي نهر صوفيا، أحد شرايين الهيمنة السياسية لايبوينا على سكان الساحل الشرقي من البيتسيميساراكا حتى ثمانينات القرن الثامن عشر.

أما الأنتانكارا فقد اختلفت ردود فعلهم عن ذلك اختلافًا بيّنًا. فالبعض منهم وضعوا أنفسهم تحت سلطة مؤسس دولة إيبوينا بينما كان بعضهم الآخر، في وقت أو آخر من القرن التاسع عشر، خاضعين للساكالافا[١٢٢]. ومع ذلك فقد تبين وجود نسب ملكي بينهم يرقى إلى ملك من الفولافوتسي اسمه كازوبه وإن لم تقم عندهم مملكة ذات سلطة مركزية كاملة قبل عهد

(١٢٠) ثار بعض الجدل حول المنشأ الحقيقي «للتسيميهيتي الأوائل»: راجع في ذلك: B. Magnes، ١٩٥٣، ص١٣ و١٤؛ A. Grandidier، ١٩٠٨–١٩٢٨، المجلّد الرابع، القسم الأول، ص٢٢٧.

(١٢١) يبدو أن جزءًا من ساحل بلاد الأنتانكارا خضع مرة لحكم رئيس قوي مقره الجزيرة الصغيرة نوسي بي، كان قد ناهض المسلمين وبدأ مرحلة توسع سياسي ولكنه هلك هو وعائلته في انفجار عبوة من البارد، انظر: N. Mayeur، ١٩١٢، ص١٢٨ و١٤٨ و١٤٩.

(١٢٢) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ١٥٣–١٥٦.

حفيد أخيه أندريانتسيروتسو الذي امتد من نحو ١٦٩٧ إلى ١٧١٠ أو من ١٧١٠ إلى نحو ١٧٥٠ تبعًا للنصوص التي ورد ذكره فيها[١٢٣]. وبعد أن عاش أندريانتسيروتسو فترة شهد فيها بالتناوب المنفى بين البيتسيميساراكا في مدينة ماروانتسيترا وشغل منصب حاكم مضطر إلى دفع الجزية لملك ايبوينا، أنشأ المقبرة الملكية في أمباتوساهانا (حيث كان قد فرّ مرة هاربًا من أندريانبابا، ملك ايبوينا). واستعاض عن عبادة الأسلاف (dady) التي لم تكن موجودة في أنتانكارا برمز (Saina) يوحّد مملكته، وهو علم عليه هلال ونجمة[١٢٤] عاد به من ماروانتسيترا. وعزز سلطانه بمؤازرة كاهنة (moasi) شديدة البأس (mandresirafy) ابتكرت التعاويذ الملكية (قطع مقدسة يتلقاها كل حاكم من سلفه فتجعله لا يقهر). وواصلت إسداء المشورة لإثنين من خلفائه، وعمّرت أكثر من مائة سنة[١٢٥]. وكان عهد لامبوينا، ابن أندريانتسيروتسو وخلفه المباشر (على الرغم من احتمال وجود تداخل) من أطول عهود الحكام في تاريخ مدغشقر (من ١٧١٠ إلى ١٧٩٠ أو من نحو ١٧٥٠ إلى ١٨٠٢ تبعًا للنصوص التي ورد فيها ذكره). وتذهب الروايات المتناقلة إلى أنه أنجب أكثر من ثلاثين ابنًا، وانفرد حكمه بميزة هي خلّوه من أي حروب. وكان يؤدي الجزية لايبوينا بانتظام باستثناء مرة واحدة حاول فيها التملص منها، وكان قدرها سنويًا حمولة نحو خمسين زورقًا من ذبال السلاحف، وفي ١٧٧٥ أبرم معاهدة مع نيقولا مايور، مبعوث بنيوفسكي وترجمانه. وبعد ذلك بعشر سنوات أقنع بنيوفسكي لامبوينا بتحويل ولائه نحو فرنسا والكف عن تأدية الجزية لملوك ايبوينا، وهي نصيحة لم يطل وقت العمل بها نظرًا لأن الكونت بنيوفسكي نفسه قتل عام ١٧٨٦[١٢٦]. وكان التنظيم السياسي للأنتانكارا منقولًا من تنظيم ساكالافا – ايبوينا باستثناء عبادة الأسلاف. وكان للموظفين الملقبين بـ fahatelo في إيبوينا نظراء يدعون Rangahy في أمبيلوبه (عاصمة دولة أنتانكارا في آخر زمانها)؛ ويرجح أن المجلس الملكي الذي عرف باسم Famoriana، كان أقوى سلطانًا عند الأنتانكارا من نظيره في إيبوينا؛ وهم أيضًا لم يكن عندهم نظام ثابت لفرض الضرائب وجبايتها، فكانت تجمع بصورة دورية (tatibato) من أجل تمويل نفقات الدولة.

دول الداخل : بيتسيليو وميرينا وسيهاناكا وبيزانوزانو وتانالا وبارا

استمد البيتسيليو اسمهم من اسم حاكم يدعى بيسيلاو اشتهر بمناهضته لتوسع سكالافا مينابه في المرتفعات الداخلية في سبعينات القرن السابع عشر، ونجاحه في ذلك على ما يبدو (إذ إن اللاحقة

(١٢٣) M. Vial، ١٩٥٤، ص٥، G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص١٥٤–١٥٦، ٢٣٢ و٢٣٣ (الذيل ٢٥).

(١٢٤) على الرغم من اعتناق أسرة الأنتانكارا الملكية للإسلام في أربعينات القرن التاسع عشر (في المنفى)، لم يكن للعلم وهلاله صلة بهذا الدين غير المظهر (صورة الهلال).

(١٢٥) M. Vial، ١٩٥٤، ص١٩–٢٢.

(١٢٦) N. Mayeur، ١٩١٢، ص١١٩–١٢٤؛ C. Guilain، ١٨٤٥، ص٣٦٩ و٣٧٠.

– سيلاو / تسيليو تعني : الذي لا يقهر)[١٢٧]. غير أن الجماعات التي أطلق عليها هذا الاسم في عهود أحدث لم تساند عمومًا ما بذل من محاولات داخلية لتحقيق الوحدة السياسية، ولم يخضعوا لنظام حكم واحد إلا باكراه قوة خارجية في القرن التاسع عشر[١٢٨]. وأدى وجود خليط من السكان الأصليين ومن وافدين جدد يهاجرون جماعات أو فرادى طلبًا لمطامح سياسية، إلى انقسام البيتسيليو إلى أربع دول رئيسية هي: الأريندرانو في الجنوب، التي اندمجت مع إيبارا؛ والإيساندرا في الوسط بمواجهة الغرب والساكالافا؛ واللالانجينا في شرقي وسط بلاد البيتسيليو بجوار التانالا؛ وأخيرًا المانادريانا، في أقصى الشمال على مقربة من إيميرينا. وكانت آخر دولة تتكون وأول دولة تقبل سيطرة الميرينا عليها في أواخر القرن الثامن عشر. ومن المشكوك فيه، على الرغم من إمكان الرجوع بسلاسل النسب المتشعبة إلى القرن السادس عشر، أن يكون البيتسيليو قد أنشأوا ممالك قبل خمسينات القرن السابع عشر. فقد خضعت كل من إيساندرا وأريندرانو (اسم يطلق أيضًا على دولة البيتسيليو الجنوبية التي التمست مرتزقة من فور دوفان) حتى سنة ١٦٤٨ لعدد كبير من صغار الرؤساء المستقلين، بينما لم تكن لدولة لالانجينا قوة تذكر حتى في سنة ١٦٦٧ عندما تمكن لاكاز من سلبها أعدادًا كبيرة من الماشية مستعينًا بقوة صغيرة من الرجال[١٢٩]. وتؤكد الروايات الشفوية أن لالانجينا كانت تعاني وقتئذ من مصاعب داخلية. وقد اضطر مؤسسها، راساهاماناريفو، إلى التنازل عن العرش (بسبب البرص، وهو مرض يبدو أنه اقترن بأكثر من فرد من أفراد الأسرة المالكة) لصالح أخيه، لكنه ذهب إلى أريندرانو نحو سنة ١٦٨٠، حيث قبله البيتسيليو الجنوبيون حاكمًا عليهم[١٣٠]. ثم حالت الصراعات على الخلافة والحروب مع الجيران دون نمو لالانجينا فانقسمت على أثر اغتيال أحد ملوكها إلى أربعة أقاليم لكل منها حاكمها[١٣١]. ومع ذلك فان فرع الأسرة الملكية الذي اغتصب الحكم في لالانجينا أنجب في القرن الثامن عشر ثلاثة حكام أقوياء على الأقل وهم: راونيمانالينا الذي أعاد توحيد المملكة بفضل أسلحة نارية حصل عليها من الساكالافا («٣٠٠٠ بندقية مقابل ٣٠٠٠ من الرقيق»)، وأنشأ لأول مرة ميليشيا داخلية بقصد الحد من الشقاقات؛ وأندريانونيندراناريفو الذي أجرى عددًا من الاصلاحات المهمة في المجالين

(١٢٧) F. Martin, Memoire, Histoire، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد التاسع، ص٤٨٠ و٦٢٠.

(١٢٨) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، المجلّد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص١٢ و١٣ و١٦–١٩.

(١٢٩) E. de Flacourt, Histoire، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثالث، ص٢٣؛ E. de Flacourt, Relation، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد التاسع، ص٤١ و٤٢ و٨٦ و٣٧٦.

(١٣٠) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، المجلّد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص١١؛ H.M. Bubois، ١٩٣٨، حيث ترد أقسام عن تاريخ لالانجينا والتاريخ المبكر لأريندرانو بالصفحات ١٦٩ إلى ٢٠٦ و٢١٨ إلى ٢١٩.

(١٣١) G. Grandidier و R. Decary، المجلّد الخامس، الجزء الثالث، القسم الأول، ص ١١ والحاشية ٨.

الاقتصادي والاجتماعي أسفرت عن زيادة إنتاج الأرز، وتكاثر السكان، وحلول فترة من الأمان الداخلي؛ وراماهارو، ابن الأخير وخلفه، الذي حوّل الميليشيا إلى دعامة اقتصادية للدولة بهدف ضمان المزيد من محاصيل الأرز (وبالفعل، صار البيتسيليو في القرن الثامن عشر الدولة الأولى في انتاج الأرز داخل مدغشقر). ولم يكن حكام لالانجينا موفقين في علاقاتهم الخارجية، لكن راماهارو أبى أن يخضع لسيادة الميرينا في أواخر القرن الثامن عشر(١٣٢).

وتذهب روايات متضاربة إلى أن جد الأسرة الملكية في إيساندرا، الزافيماناريفو، كان إما امرأة من الأنتيمورو أو أميرًا من أمراء الماروسيرانا في المنفى(١٣٣). وتؤكد الشواهد الجغرافية دون شك القول بسلف من الماروسيرانا، إذ إن أحد الزافيماناريفو الأوائل يقرن اسمه بعبارة volamena (الذهب). وأخيرًا فلم يكن حكام إيساندرا المتوفون يدفنون قبل استنزاف أخلاطهم شأنهم في ذلك شأن الماروسيرانا حكام مينابه. غير أنه خلافًا لسلاكالافا مينابه، كان البيتسيليو الغربيون يعتقدون أن أخلاط الملوك تتحول إلى ثعابين كبيرة fanane، موضوع عبادة سابقة تحتل مرتبة أدنى(١٣٤). ومن الممكن جدًا كذلك أن يكون أحد الكهنة قدم من جنوب شرقي مدغشقر إلى هذه المملكة ثم أدخل في سلسلة نسب الملوك مكافأة له على خدمات أداها، على نحو ما حدث في حالة كاهن الماروسيرانا الشهير في مينابه. ولم تكن إيساندرا دولة ذات شأن بين دول البيتسيليو حتى خمسينات القرن الثامن عشر حين تولى الحكم فيها ملك من الأفذاذ، أندرياماناليينا الأول، الذي لقّب أحيانًا «بالملك المازح» بسبب براعته في ترجيح كفة حججه السياسية بالفكاهة. لقد كان أول ملك بين البيتسيليو يفكر في إنشاء دولة موحدة واحدة وينجح في تحقيق ذلك. فحين أخفقت المساعي الدبلوماسية، كما حدث مع أجزاء من لالانجينا وأريندرانو (التي طالما تفوقت عليها لالانجينا خلال القرن الثامن عشر)، تحول أندرياماناليينا الأول إلى فاتح عسكري. ووسع أيضًا مملكته غربًا فثبّت أقدام البيتسيليو على مرتفعات ميدونغي، كما وسعها جنوبًا داخل ايبارا، حيث أخضع أندرياماني الثاني حاكم البارا وكسب باخضاعه تابعًا له أهميته. وأبقى أندرياماناليينا الأول على البنية التقليدية في كل منطقة من مملكته، لكنه نصّب أبناءه على رأس أربعة أقاليم جديدة تضم معظم البيتسيليو. فعند وفاته عام ١٧٩٠، كان البيتسيليو في أوج قوتهم السياسية حقا(١٣٥). أما دولة ماناندريانا فلم يطل عهدها بالاستقلال، إذ تكونت بعد سنة ١٧٥٠ تقريبًا وفي حوالى سنة ١٨٠٠ وضعت نفسها طوعًا(١٣٦) في عهد ثاني حكامها تحت حكم الميرينا.

---

(١٣٢) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص١٠.

(١٣٣) راجع الأقسام المتعلقة بالتاريخ المبكر لايساندرا في H.M. Dubois، ١٩٣٨، ص١١٢–١٣٩؛ G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص٤ و٥ والحاشية ٣.

(١٣٤) F. Callet، طبعة ١٩٥٨، المجلّد الثامن، ص٢٣٤–٢٣٧؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٢٩٤ و٢٩٥ (الذيل).

(١٣٥) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ٥ و ٦.

(١٣٦) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص ٣؛ H.M. Dubois، ١٩٣٨، ص ١٠٢–١٠٤.

ويبدأ تاريخ ميرينا بالمعنى الدقيق مع بداية عهد رالامبو، الحاكم الذي تنسب إليه مجموعة كبيرة من الروايات الشفوية ليس فقط استخدام هذا الاسم الجماعي لأول مرة[١٣٧]، بل أيضًا إدخال مؤسسات جديدة وتنظيمات هرمية جديدة. فقبل عهده الذي يقع بين سنتي ١٦١٠ و١٦٤٠ على تفاوت في التقدير[١٣٨]، لم يكن في ميرينا دولة منظمة، بل كان فيها عدد كبير من الرئاسات القروية يقطنها إمّا الفازيمبا سكانها الأصليون أو الهوفا[١٣٩] الذين وصلت عشائرهم في موجتي هجرة كبيرتين قبل حوالى سنة ١٥٠٠ على الأرجح[١٤٠]. ويبدو أن القرن السادس عشر شهد نزاعات متقطعة لم تكن الحرب وسيلة فضها بالضرورة، بل كان يبت فيها أيضًا حكماء ومنجمون محليون، وشيوخ جماعة الأمباندرانا الذين كانوا قد استقروا بين الفازيمبا قبل وصول الهوفا[١٤١]. ولأن الهوفا والفازيمبا لم يكونوا وقتئذ يشكلون جماعتين أو شعبين متميزين إثنيا ولكل منهما سلطة سياسية مركزية، فقد اضطلع الأمباندرانا تدريجيًا بدور قيادي، وخرجت منهم فيما بعد سلالة الأندريانا، التي بدأها أندريامانيلو، والد رالامبو. فأندريامانيلو هو الذي أقام التحصينات الأولى في ألوسارا، وبدأ استخدام الحديد لصنع الأسلحة ولأغراض منزلية محدودة. وعلى الرغم من أن رماحه ذات الرؤوس الحديدية كفلت له التفوق المطلق على المسلحين برماح ذات رؤوس صلصالية، فقد صاهر أيضًا أسرة رئيس الفازيمبا القوي في أمبوهيترابيبي بغية تعزيز سلطانه[١٤٢].

وأدخل رالامبو مع عهده أول إله من الآلهة الملكية (Sampy) الإثني عشر، أي التعاويذ التي تحمي إميرينا؛ كما أدخل ختان الملوك وسفاح القربى بينهم؛ أو الاحتفال السنوي بحمام الملك (fandroana)[١٤٣]؛ وتأليه الملوك المتوفين؛ وطبقات النبلاء andriana ووحدات شغل المعادن (صاغة الفضة والحدادين) العاملة في خدمة الدولة؛ وضريبة الرأس؛ واستهلاك لحم البقر؛ وجيشًا جديدًا صغيرًا ولكنه دائم[١٤٤]. وخلفه ابنه أندريانجاكا الذي نقم نهائيًا على

---

(١٣٧) F. Callet، طبعة ١٩٥٣، المجلّد الأول، ص٢٨٤ و٢٨٥.

(١٣٨) M. Cheffaud، ١٩٣٦، ص٤٦ و٤٧؛ A. Jully، ١٨٩٨، ص ٨٩٠–٨٩٨؛ A. Grandidier، ١٩٠٨–١٩٢٨، المجلّد الرابع، الجزء الأول، ص٨٣–٨٥. وأيضًا R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٢٢٩ والحاشية.

(١٣٩) على الرغم من أن عبارة «هوفا» لا تزال تستعمل بصدد الفترة الأولى من التاريخ المحلي، فهي لا تدل على الطابع الإثني، وصارت بعد عهد رالامبو وحتى نهاية دولة الميرينا، تشير إلى العوام (وإن كثر استعمالها مرادفًا وبديلًا لاسم ميرينا).

(١٤٠) C. Savaron، ١٩٢٨، ص ٦٣؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٢٢٠.

(١٤١) F. Callet، طبعة ١٩٥٣، المجلّد الأول، ص٢٨ و٢٩ و١٨ و٥٤٠؛ C. Savaron، ١٩٢٨، ص٦٥ و٦٦؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٢٢٧ و٢٢٨ (الحاشية رقم ١١٢) وص٢٣٣–٢٣٥.

(١٤٢) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص ٣٠٨ و ٣٠٩ الذيل؛ F. Callt، طبعة ١٩٥٣، المجلّد الأول، ص٢٧ و١٢٦.

(١٤٣) أفضل مؤلف في هذا الموضوع هو: G. Razafimino، ١٩٢٤.

(١٤٤) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٢٣٥؛ H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص١١٦.

الفازيمبا، فحاربهم بأسلحة نارية حصل عليها من تجار جلبوها من الساحل الغربي تحت الحماية الملكية[١٤٥]. وفي عهد أندريانجاكا، غدا الحكم الملكي للميرينا أكثر ترفعًا وازداد بعدًا عن رعاياه، وكانت بعض اجراءاته الداخلية تشيع الخوف. غير أن الفضل يرجع إليه في تأسيس مدينة أنتاناناريفو، واستغلال المستنقعات لإنتاج محاصيل كبيرة من الأرز مما أتاح للميرينا، حسبما لاحظ هوبير ديشامب، قاعدة اقتصادية في وقت مبكر مكنتهم من أن يفوقوا سواهم من الملغاسيين عددًا[١٤٦].

بيد أن نمو السكان في إيميرينا ضاعف أيضًا من خطر المجاعة (tsimiompy)، واضطر الحكام إلى توسيع الأراضي المروية بصورة مستمرة، الأمر الذي مارسه بدون استثناء ثلاثة خلفاء لأندريانجاكا حتى وقت متأخر من القرن الثامن عشر. وبينما اكتفى كل من ابنه وحفيده بتمييز نفسه بزيادة أحرف إلى اسمه (سيد السادة وسيد أعاظم السادة، بحيث أصبح الاسم يتألف من ثلاثة وثلاثين حرفًا في الملغاسية)، فقد كان ابن حفيده، واسمه أندرياماسينافالونا، حاكمًا عظيم الشأن إذ تمكن بمساعدة أندريامامبياندري، مستشاره الداهية، من خلع أخيه الأكبر الذي هرب إلى الساكالافا بل والتمس منهم مساعدة عسكرية[١٤٧]. وانتهج أندرياماسينافالونا سياسة توسع عدواني ولم يسمح باستقلال يذكر للرؤساء الكثيرين الذين أخضعهم لسلطته. وزاد عدد العشائر النبيلة من أربع إلى ست، وكافأ ذوي الجدارة بين النبلاء باقطاعهم قرى ومنحهم لقب سادة الاقطاعية (tompon menakely)[١٤٨]. وحدا به كبر سنه إلى النظر في مشكلة خلافته ولم يزل على قيد الحياة. فقرر، خلافًا لمشورة أندريامامبياندري، تقسيم إيميرينا إلى أربعة أقاليم، ونصّب على رأس كل اقليم حاكمًا من أبنائه. فلم يلبث أن وجد نفسه بين أربع ممالك مستقلة: اثنتين في الشمال، متمركزتين حول أمبوهيترابيبي وأمبوهيمانغا، مدينة المدافن (التي لا يوجد فيها «موطئ قدم لدبّ ولا لكلب ولا لغريب»، كما هو مأثور)؛ وثالثة في الجنوب، مركزها أنتاناناريفو؛ والرابعة في الغرب، عاصمتها أمبوهيدراتريمو. وذاق أيضًا مذلة السجن («سبع سنوات») على يدي ابنه أندريانتومبونيميرينا، حاكم الاقليم الغربي (ماروفاتانا)[١٤٩]. وتوفي الملك الطاعن في السن نحو سنة ١٧٥٠[١٥٠]، وصارت ايميرينا مسرحًا لحروب داخلية شارك فيها أيضًا حكام من الخارج. وفي سبعينات القرن الثامن عشر غزت مملكة أمبوهيمانغا مملكة أمبوهيترابيبي وظهرت جد قوية في عهد حاكمها

---

(١٤٥) F. Callet، طبعة ١٩٥٣، المجلّد الأول، ص٤٦١؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٢٤١ و٢٤٢.

(١٤٦) H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص١١٧.

(١٤٧) C. Guillain، ١٨٤٥، ص٤٢؛ V. Malzac، ١٩١٢، ص٥٤–٦٥.

(١٤٨) ترقى هذه المؤسسة إلى زمن أندريانجاكا وأخيه أندريانتومبوكوينديندرا، حين أنشئت اثنتا عشرة وحدة من الميناكيلي: راجع J. Rasamimanana و L. Razafindrazaka، ١٩٠٩، وطبعة ١٩٥٧، ص٣٧.

(١٤٩) G. Grandidier، ١٩٤٢، المجلّد الخامس، الجزء الأول، ص٦٢ و٦٤.

(١٥٠) A. Tacchi، ١٨٩٢، ص٤٧٨.

أندريانبيلوماسينا. وعلى الرغم من أن ابنه أندريانجافي هو الذي ورث العرش، فإن رامبواسالاما، ابن أخيه، هو الذي ولي الحكم في أمبوهيمانغا نحو ١٧٧٨/١٧٧٧ حتى صار يعتبر أعظم ملوك إيميرينا.

واتخذ رامبواسالاما لنفسه اسم أندريانامبوينيميرينا، وتوصل أولًا إلى إقرار السلام بينه وبين الملوك من اخوته ومنافسيه. ثم حصّن أطراف مملكته بإعمارها بجماعات تعهدت بحماية حدودها، وحصل على كمية كبيرة من الأسلحة النارية عن طريق غربي مدغشقر. وفي عام ١٧٩٧[١٥١]، سقطت أنتاناناريفو في حوزته، وتلتها بعد قليل أمبوهيدراتريمو، ثم آلت اليه أيضًا قبل سنة ١٨٠٠ عدة أقسام من إيميرينا غير واضحة المعالم. وتجاوز بطموحه الجهود الواضحة لتوحيد إيميرينا، فبدأ يوفد رسلًا توخى العناية في اختيارهم، إلى حكام مناطق أخرى من مدغشقر، يعرض عليهم أن يعلنوا ولاءهم له مقابل الاحتفاظ باستقلالهم الذاتي أو أن يواجهوا غزو الميرينا لهم في وقت لاحق. وقد نجحت هذه الدبلوماسية أحيانًا، كما حدث مع بيتسيليو مانانديريانا ومع أندرانتساي بيتافو (وهم خليط من الأنتاندرانو الذين هجروا غربي مدغشقر إبان فترة توسع الساكالافا، ومن البيتسيليو ومن بعض الميرينا المستوعبين)، ونجحت كذلك في غربي إيمامو. لكنها فشلت في أماكن أخرى يذكر منها مينابه وأجزاء من لالانجينا وإيساندرا، ومع ذلك فما من شك في أن ايميرينا كفّت نهائيًا في عهد أندريانامبوينيميرينا عن أداء الجزية للساكالافا، وبدأت تصير قوة يحسب لها حساب على الرغم من ضيق مساحة أراضيها[١٥٢].

وكان أندريانامبوينيميرينا ملكًا صعب المراس، ويقال إنه لم يكتف بالقضاء على السرقة في إيميرينا بل منع فيها أيضًا تعاطي المشروبات المسكرة وتدخين التبغ. وخلاصة القول هي أن أندريانامبوينيميرينا جعل من نفسه السلطة بأكملها، أعلاها وأدناها، بانيًا سياسته على الأفكار التي سبق أن عمل بها أندرياماسينافالونا، مع تلطيفها دائمًا بالمشورة التي يتلقاها من شيوخ موقرين وبالمعلومات التي تتدفق من الاجتماعات العامة (Kabary) ومن مجلس السبعين الذي كانت تمثل فيه كافة جماعات المملكة[١٥٣]. فهو إذ وحّد إيميرينا وأعاد تنظيمها، مهّد الطريق لقيام امبراطوريتها في القرن التاسع عشر.

ولا يغض من أهمية تاريخ كل من السيهاناكا والبيزانوزانو أن أيًا منهما لم يصل إلى تكوين دولة قوية. ذلك أن السيهاناكا نشأوا وتطوروا حول بحيرة ألاوترا (أكبر بحيرة في مدغشقر)، في حين توطن البيزانوزانو في منطقة تمتد بين الغابات المدارية المطيرة في الساحل الشرقي والجرف المحيطة بها، ومن ثم فإن كلًا منهما كان يحتل موقعًا مثاليًا – فالبيزانوزانو على الطريق

(١٥١) G. Grandidier، ١٩٤٢، ص٩١ الحاشية رقم ٢ وص ٩٢؛ H. Deschamps، ١٩٦٥، ص١٢١ و١٢٢.

(١٥٢) تضاهي تلك المساحة مساحة دائرة قطرها ٢٠ ميلًا: انظر الخريطة التي أعدها Savaron استنادًا إلى دراسة تفصيلية في: H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص١١٨.

(١٥٣) للإطلاع على موجز لهذه التغييرات انظر: H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص١٢١–١٢٧، أو النصوص الفرنسية لـ F. Callet، طبعة ١٩٥٣، المجلّد الثاني والثالث.

التجارية الرئيسية التي تربط إيميرينا بالساحل الشرقي، والسيهاناكا في الجهة المقابلة على طريق مراكز التوزيع التجارية في الشمال الغربي. ومن شبه المؤكد أن الأوفا (الهوفا) الأوائل، الذين بيعوا كرقيق عام ١٦١٤، حسب رواية الأب ماريانو، بلغوا تلك المراكز التجارية عن طريق وسطاء من السيهاناكا[١٥٤]. ومن جهة أخرى، كان البيزانوزانو الموردين الرئيسيين بين إيميرينا وتجار جزر المسكارين المتمركزين على الساحل الشرقي من مدغشقر[١٥٥]. والواقع أن كلا السيهاناكا والبيزانوزانو كانوا يملكون أعدادًا كبيرة من الرقيق إلى حد أنهم اضطروا في سنة ١٧٦٨ إلى الاستعانة بالأوروبيين من أجل قمع تمرد العبيد[١٥٦]. وفي عام ١٦٦٧، عندما دخل فرانسوا مارتان بلاد السيهاناكا من الجانب الشرقي (بعد رحلة دامت ثمانية عشر يومًا)، وجدهم يسكنون قرى محصنة على قمم التلال، مسوّرة بجدران حجرية عالية (مبنية بملاط ضارب إلى الحمرة) وتحيط بها خنادق واسعة وعميقة. وكانوا مهرة في صناعة الفخار؛ وكان عندهم جسر هو الوحيد الذي رآه الأوروبيون في مدغشقر حتى ذلك التاريخ؛ وكانوا مسلحين تسليحًا جيدًا للغاية إذ تمكّنوا بالقسي والسهام من إحباط الحملة التي شنها عليهم مارتان وكان قوامها أربعين من أبناء وطنه و ٣٠٠٠ من البيتسيميساراكا[١٥٧]. وأكد مارتان أيضًا أن السيهاناكا من أهم الجماعات التجارية في الجزيرة. ولئن كان ذلك يفترض قدرًا لا يستهان به من التنظيم السياسي، فإنه لا توجد أدلة على أن السيهاناكا توصلوا يومًا إلى انشاء سلطة مركزية. لقد جرت محاولة لانشاء سلالة حاكمة بين السكان الأصليين في منطقة بحيرة ألاوترا، على يدي رابينيفانانينا الذي يرجح أنه من بيتسيليو وأنه خلّف وراءه اسم أنتسيهاناكا الجماعي دون أن يعقبه خلف سياسي[١٥٨]. والواقع أن السيهاناكا كانوا يؤدون الجزية لايبوينا خلال القرن الثامن عشر، وإن كانوا قد بذلوا محاولة جدية واحدة على الأقل للتملص منها بشن هجوم كبير مني بالفشل[١٥٩]. أمّا البيزانوزانو الذين يدل اسمهم الجماعي على انعدام السلطة المركزية، حسبما يرى ويليم إلّيس[١٦٠]، وكانت بلادهم في الأصل تدعى أنكاي، فكانوا هم أيضًا يحكمهم رؤساء قرى (mpifehy) ويعيشون في قرى محصنة. إلا أنهم، خلافًا للسيهاناكا، كانت توجد عندهم مؤسسة واحدة على الأقل تجمع بينهم، هي مجموعة تعاويذ تمثل أحد عشر إلهًا حاميًا لهم، قيل إنها وفدت اليهم من بلاد الساكالافا. ولما كان عدد منها يحمل أسماء

---

(١٥٤) L. Mariano في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص١٢ و١٣.

(١٥٥) N. Mayeur، ١٨٠٦، ص١٢٣.

(١٥٦) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٨٥، ص١٢٠ و١٢١ والحاشية رقم ١، وص١٣٢.

(١٥٧) F. Martin, Mémoire, décembre 1667، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد التاسع، ص٥٥٢–٥٥٩.

(١٥٨) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص١١٧، الحاشية رقم ٣.

(١٥٩) C. Guillain، ١٨٤٥، ص٢٤؛ N. Mayeur، ١٩١٢، ص٧٠.

(١٦٠) W. Ellis، ١٩٣٨، المجلّد الأول، ص١٣١. وذهب مايور إلى وصف البيزانوزانو بأنهم «جمهورية».

ساكالافية[١٦١]، فمن المحقق فيما يبدو أن أصلها من الساحل الغربي وإن كان من المحتمل أن يكون كهنة (ombiasa) البيزانوزانو قد ابتدعوا بعضها. وقرب أواخر القرن الثامن عشر، يبدو أن البيزانوزانو، خلافًا للسيهاناكا، قبلوا سلطان راندريانجومويينا عليهم باعتباره أول ملك لهم، لكن الميرينا سرعان ما أحبطوا هذا التطور بطلبهم خضوع ملك البيزانوزانو لسلطتهم واستجابته لهذا الطلب[١٦٢].

كذلك اتخذ التانالا، المحصورون بين البيتسيليو سكان المرتفعات والأنتيمورو سكان الساحل، اسمًا مشتقًا من الطبيعة، فهم «أهل الغابة» (أنتانالا)، وهو اسم استخدم في أنحاء أخرى من مدغشقر وإن لم ينطو على هذا القدر من الدلالة الإثنية الثابتة. والواقع أن التانالا أصبحوا يتألفون من خليط سكاني شديد التنوع. فكانت ثلاث وعشرون عشيرة من عشائرهم تدّعي الانتساب إلى البيتسيليو؛ ولم يكن لأي فئة من التانالا دولة قط. وإن كان بعضهم قد برز في التاريخ المحلي، وهم المعروفون باسم تانالا إيكونغو، علمًا بأن الإيكونغو كتلة صخرية ضخمة لا يمكن الوصول إليها إلا بممرات اصطناعية[١٦٣]. ولئن كانت منطقة التانالا – إيكونغو معزولة تمامًا عن أراضي البيتسيليو المرتفعة، فإنها كانت تمثل الظهير الطبيعي للمنطقة الساحلية (إذ لا تبعد عنها بأكثر من خمسة وأربعين كيلومترًا) ويمكن الوصول إليها (باستثناء الكتلة الصخرية) بطرق مائية يذكر منها أنهار الساندرانتا، والفاراوني، والماتيتانا نهر الأنتيمورو[١٦٤]. فلا عجب إذن أن يكون الإيكونغو – تانالا قد قبلوا بينهم مهاجرين من الساحل الشرقي، وأن يكون أحدهم، واسمه رامبو، الذي يحكى أنه من الأنتيوني – الأنتيمورو، قد أنجب سلالة الزافيرامبو المحلية، التي ذكرها الأجانب لأول مرة عام ١٦٦٨[١٦٥]. وتذهب روايات التانالا، التي جمعها أردان دو بيك حوالى سنة ١٩٠٠، إلى أن رامبو وصل إلى الملك بفضل معرفته بالتعاويذ الشافية (fanafody) وبالنصوص العربية المالغاسية (Sorabe). ويذكر عن رامبو أيضًا أنه كان «مشرّعا». وقد ابتدع عدد من خلفائه أيضًا تعاويذ لحماية الإيكونغو – التانالا، واشتهروا بقدرتهم على التنبؤ بالظواهر الطبيعية. واحتفظ الرؤساء السابقون على قيام السلالة الحاكمة، مثل الأناكاندريانا والأندريامبافينتي، بعدد من الامتيازات؛ ومع أن الزافيرامبو كانوا يمارسون امتياز ذبح الحيوانات الداجنة (Sombili)، فقد كانوا يقصرونه على أنفسهم. واشتهر الزافيرامبو أيضًا بأنهم أبناء إيساندرانانتا (Zanka Isandrananta)، لأن أخلاط الملوك المتوفين، بعد

---

(١٦١) Vallier، ١٨٩٨، ص٨٠ و٨١.

(١٦٢) F. Callet، طبعة ١٩٠٨ المجلّد الأول، ص٧٧–٨٤، وطبعة ١٩٠٩، المجلّد الثاني، ص٥٢٧؛ V. Malzac، ١٩١٢، ص٩٢؛ G.Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص١٣٣ و١٣٤.

(١٦٣) A. du Picq، ١٩٠٥. ص ٥٤١ و ٥٤٢.

(١٦٤) المرجع السابق، ص ٥٤٣.

(١٦٥) انظر R.K. Kent، ١٩٧٠؛ ص ٩٢ والحاشية رقم ١٤. ويرى ديشامب، أن رامبو نفي في القرن السادس عشر.

عهد رامبو، كانت تلقى في هذا النهر، فنشأ اعتقاد بأن التماسيح كانت تفقس منها[١٦٦]. وشهد معظم القرن الثامن عشر صراعات بين الإيكونغو – التانالا والأنتيمورو، أفضت إلى غزو التانالا الأراضي المنخفضة وتدميرها في أواخر القرن. وعند منعطف القرن التاسع عشر ارتبط أندرياماموهوترا، أحد الزافيرامبو، بتحالف مع أندريانامبوينيميرينا[١٦٧].

أما البارا، أهم رعويي مدغشقر وكثيرًا ما ردّوا إلى أصل أفريقي[١٦٨]، فيبدو أنهم ظهروا في ناحية ما من القطاعات الغربية من أريندرانولاند، على طول نهر إيهوزي. ويذكر دي فلاكور موقعًا في هذه البقعة تقريبًا يدعى فاراباي[١٦٩] (اسم مركب في لغة البارا من فارا وباي / بي التي تعني: عظيم أو كثير) وهو اسم واحدة من عشائر البارا الكبرى الثلاث. وقد استوطن البارا – بي هضبة هوررومبي، يجاورهم البارا إيانستانتسا من الشرق، والبارا إيمامونو من الجانب الغربي، جهة الساكالافا. ومن البارا أيضًا عشيرتان مهمتان على صغرهما هما: الفيندا في جنوبي غربي إيبارا، والأنتيفوندرو الذين يقطنون الضفة الشرقية لنهر اليونابيفو، وكلتاهما حديث النشأة، إذ أن الفيندا لم تتكوّن إلا في أوائل القرن التاسع عشر[١٧٠]. ويبدو أن البارا توسعوا حتى بلغوا مواقع تتفاوت قربًا أو بعدًا من الحدود الطبيعية التي تفصل بينهم وبين الساكالافا والماهافالي والأنتاندروي والأنتانوسي والأنتيساكا والأنتيفاسي. وقد شهدت المنطقة الداخلية الجنوبية من مدغشقر (التي تشغل ايبارا الجانب الأكبر من مساحتها) فترتين متميزتين من حيث السلالة الحاكمة، تتزامن أولاهما مع عهد الماروسيرانا الأوائل ويرجح أن تظل غير معروفة معرفة وافية[١٧١]، والأخرى، وهي الأحدث عهدًا، فترة حكم الزافيمانيلي فيما بعد سنة ١٦٥٠ تقريبًا. ولا شك أن انعدام أي قواعد للخلافة على الحكم وما يجده المنشقون من سهولة وطمأنينة في الهجرة من البلاد مع مواشيهم طلبًا لمراع أفضل، قد أسهما في تعجيل انحلال السلطة السياسية في أربعينات القرن السابع عشر، عندما غزا ديان مانهيلي حاكم الماهافالي، الداخل الجنوبي وشرع في تنصيب أقربائه حكامًا محليين. وبعد وفاته عام ١٦٥٣، تسلّم أسلافه الزافيمانيلي، مواقع السلطة تدريجيًا في إيبارا وإن لم يكن ذلك لصالح البلاد بالضرورة. فتاريخ إيبارا بين نحو ١٦٥٠ و ١٨٠٠ يغلب عليه التنافس بين أصاغر الملوك (mpanjaka-kely) من الزافيمانيلي (تمييزًا بينهم وبين الـ mpanjaka-be، اللقب الملكي الذي لا يعطى إلا لحكام العشائر الكبرى من البارا)، كما يغلب عليه تكاثرهم الذي أدى إلى ظهور فروع (tariki) لا حصر لها من أسرة البارا. وكان تنافسهم الداخلي اقتصاديًا أكثر منه سياسيًا. بيد أن

(١٦٦) A. du Picq، ١٩٣٣، ص٢٧-٣٩.

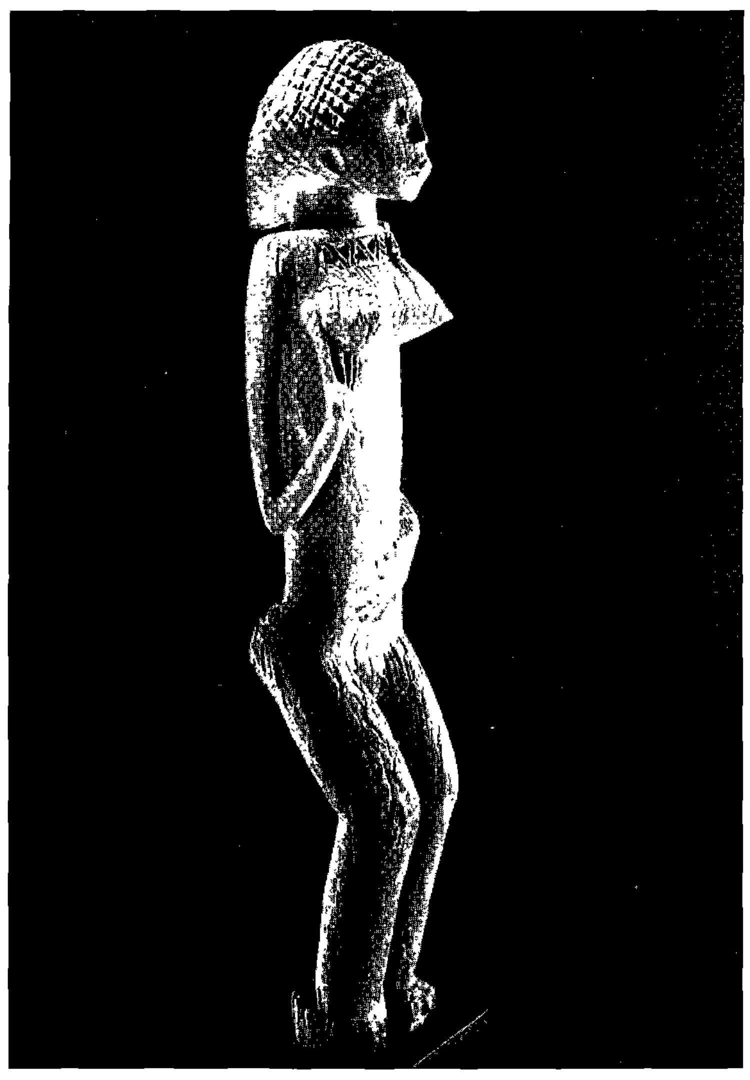
(١٦٧) المرجع السابق، ص٣٩.

(١٦٨) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص١١٦-١٢٠، والحواشي ذات الصلة.

(١٦٩) E. de Flacourt، ١٦٦١/١٩١٣، ص٣٣.

(١٧٠) R.K. Kent، ١٩٧٠، ص١٢٤.

(١٧١) المرجع السابق، ص١٢٣-١٣٧.



اللوحة ٢٠٢٨: من تراث جماعة الأمبوسيترا التي تنتمي إثنيًا إلى البارا، وموطنها جنوب شرقي مدغشقر: تمثال تذكاري يدعى ألوالو (alualu)، يقام عندما يتوفى شخص دون أن يخلف ذكرًا، أو إذ لم يودع جثمان الميت في مدفن العائلة. وقد وجد هذا التمثال محاطًا بسياج من الأعمدة تحمل قرون بقر الدراب التي ذبحت أضاحي في احتفالات الدفن. وكانت القاعدة أن يستعاض بتمثال امرأة عن الذكر المتوفي يرمز إلى العنصر الذي يكفل انجاب الخلف. وهذا التمثال منحوت من خشب الكافور المعروف بصلابته. وارتفاعه ١٠٧ سم.

الزافيمانيلي، الذين لم يكن لديهم نظام لتحصيل الضرائب بصورة منتظمة، أداموا سيادتهم المحلية بتدبير جانب من ثروتهم عن طريق إصدار أحكام قضائية[١٧٢]، والجانب الأكبر منها

(١٧٢) قد يكون هذا هو السبب الذي جعل القضاء عند البارا ينطوي على أشكال شتى من المحاكمة بالزج في محنة.

عن طريق شن غارات لسلب قطعان الماشية التي كانت المصدر الرئيسي لتلك الثروة. وبالنظر إلى أن الزافيمانيلي لم يكونوا يستطيعون أن يغيروا على رعاياهم أو يتورطوا في حروب خارجية، فقد راحوا يغيرون على حظائر بعضهم البعض بدرجات متفاوتة من الانتظام ودون أن تكون لديهم أية تطلعات سياسية. ولم تنكسر هذه الحلقة من التوتر المفتعل إلا بعد عام ١٨٠٠ على يدي رايكيتروكا، وهو حاكم جدير بكثير من الاهتمام ويستحق عهده أن يدرس بمزيد من التعمق[١٧٣]. ولم يكن ملوك البارا يحكمون عشائرهم حكمًا مطلقًا ولم يكن باستطاعتهم إعلان حرب دون موافقة مجالسهم الوزارية (التي كان الإيمامونو يسمونها Tandonaka) وولاة الأقاليم (Mamandranomay)، الذين كان يعينهم الـ مبانجاكا – بي في مناصبهم ويخضعون أيضًا لمراقبة مجالس الشيوخ المحلية (Ionaka في لغة الإيمامونو)[١٧٤].

الدول الشرقية والجنوبية : البيتسيميساراكا والأنتيمورو والأنتامباهواكا والأنتيفاسي والأنتيساكا والأنتانوسي والأنتاندروي

نشأ البيتسيميساراكا على الساحل الشرقي لمدغشقر في الجزء الممتد بين خليج أنتونجيل وفاتوماندري على وجه التقريب. وكثيرًا ما يقسمون إلى «شماليين» (Antavaratra) و«جنوبيين» (Antatsimo) وجماعة البيتانيمينا التي تفصل بينهما. ويؤكد عدد كبير من المصادر أن السكان الأصليين في هذه المنطقة لم يعرفوا قبل القرن الثامن عشر اتحادات سياسية كبيرة، وظلوا خاضعين لرؤساء (filohany) قلما تمتد سلطتهم على أكثر من قرية أو قريتين. غير أنه يبدو أن رؤساء المنطقة المحيطة بخليج أنتونجيل الشاسع كانوا أكثر تنظيمًا وكانت عندهم شعارات ملكية ابتداء من أواخر القرن السادس عشر على الأقل[١٧٥]. وقد جادت الطبيعة على الأنتافاراتري، فكانت لهم كل المرافئ (في أنتونجيل وتيتينغه وفولبوانت وفينيريفه وتاماتافه)، بينما لم يكن على ساحل منطقة البيتانيمينا أي موانئ. وعندما بدأت جزر المسكارين تعتمد اعتمادًا متزايدًا على شرقي مدغشقر في التزود بالأرز والمواشي والأيدي العاملة من الرقيق، لم تعد السيطرة على الموانئ تكفل الثروة لأصحابها من الرؤساء فحسب، بل كفلت لهم أيضًا قوة الأسلحة النارية الدفاعية والهجومية. وكان هذا الجزء من مدغشقر هو الجزء الذي استقر فيه معظم الأوروبيين، ولاسيّما القراصنة الانجليز والأمريكيون ابتداء من ثمانينات القرن السابع عشر حتى عشرينات القرن الثامن عشر. وتصاهر كثيرون منهم مع الأنتافاراترا وأنجبوا سلالة من المولّدين عرفوا باسم الزاناMالاتا، وكثيرًا ما تحالفوا مع الرؤساء

---

(١٧٣) انظر J. Rabemanana, 'Les pays des Kimoso et son histoire depuis les origines jusqu'à l'an 1820', 1911-1912, MS in the Archives of the Académie malgache, Antananarivo, p. 98، R.K. Kent، ١٩٧٠، ص١٢٤، الحاشية رقم ٤٤، وص١٢٩ الحاشية رقم ٦٥.

(١٧٤) L. Michel، ١٩٥٧، ص٣٤–٥١؛ C. Le Barbier، ١٩١٦–١٩١٧، ص٩٧–١٠٠.

(١٧٥) في تسعينات القرن السادس عشر، شاهد الهولنديون حاكمًا يحتكر اللون الأحمر ويضع على رأسه «تاجًا» له قرنان.

لكونهم أبناء بناتهم. وتمخضت احدى هذه الزيجات، حوالى سنة ١٦٩٤، عن مولّد اسمه راتسيميلاهوه[١٧٦]، اصطحبه أبوه إلى انجلترا وإلى الهند فترات قصيرة[١٧٧]. ثم طرأ تغيير سياسي عند البيتانيمينا (الذين عرفوا وقتئذ باسم سيكوا أو تسيكوا في الملغاسية الحديثة) أتاح بداية سياسية لراتسيميلاهوه. ففي حوالى ١٧٠٠ بدأ السيكوا يتحدون حول رؤساء أقوياء. ونحو سنة ١٧١٠، انتخبوا رئيس فاتوماندري حاكمًا أعلى يستطيع أن يقودهم إلى غزو الموانئ الشمالية. وكان في سبيل صد غزوة شنت على هذه الموانئ أن توصل راتسيميلاهوه إلى توحيد معظم الأنتافاراترا على الرغم من صغر سنه.

واسترجع راتسيميلاهوه فينيريفه عام ١٧١٢، وأدى انسحاب السيكوا على عجل عبر حقول ذات تربة صلصالية حمراء مشبعة بالماء والتصاق الطين بأقدامهم إلى تسميتهم Be-tani-mena (حشد التراب الأحمر)[١٧٨]. وصاغ راتسيميلاهوه اسم بيتسيميساراكا (الحشد الذي لا يتفرّق) تأكيدًا لديمومة الاتحاد السياسي، وتمييزًا لهم عن البيتانيمينا. ثم حقّق السلام مع هؤلاء بأن تخلى عن مرفأ تاماتافه لصالح ملكهم، فانتخب ملكا (mpanjaka-be) على جميع البيتسيميساراكا، وتسمى باسم جديد هو Ramaroumanompou (Ramaromanompo في اللغة الحديثة، ومعناها: السيد الذي يخدمه الكثيرون)، واتخذ من فولبوانت عاصمة له[١٧٩]. إلا أن عهد السلم بين البيتسيميساراكا والبيتانامينا انقضى بعد ستة أشهر، فاستولى راتسيميلاهوه على تاماتافه، وأجبر ملك البيتانيمينا على الفرار جنوبًا إلى منطقة يتعذر بلوغها[١٨٠]. كذلك عقد تحالفات مع الأنتاتيسمو (الجنوبيين) ومع البيزانوزانو[١٨١]. وفي ثلاثينات القرن الثامن عشر كان راتسيميلاهوه واحدًا من أقوى ملوك مدغشقر، يرأس اتحادًا يضم عشائر وعائلات تمارس عادات مستقلة إلى حد ما. وقد حقق ذلك بسماحه للرؤساء التقليديين بالحفاظ على استقلالهم الذاتي، لقاء أن يدفع كل منهم الجزية التي يراها مناسبة من العبيد والماشية والأرز. كما عوّض أقرباء الرؤساء (filohany) الذين قتلوا في المعارك ضد البيتانيمينا، بمنحهم هبات ملكية (vilipate) وسمح للبيتانيمينا بأن يفتدوا ذويهم الذين أسروا أثناء المعارك. وأخذ أبناء كبار الرؤساء وصغارهم رهائن في بلاطه واستخدمهم مبعوثين ملكيين (ompanghalalan) ينقلون أوامره إلى البيتسيميساراكا. وأقام محكمة عليا تتيح لأي فرد من البيتسيميساراكا أن يتجاوز سلطة حاكمه المحلي[١٨٢]. وإذ أدرك راتسيميلاهوه بوضوح قوة النزعات الاستقلالية داخل

---

(١٧٦) N. Mayeur, Ratsimilaboe، ١٨٠٦، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة، ص١٣٢.

(١٧٧) المرجع السابق، ص١١؛ G.Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص٢٨، الحاشية رقم ١.

(١٧٨) N. Mayeur, Ratsimilaboe، ١٨٠٦، نسخة مطبوعة على الآلة الكاتبة، ص٢٨–٣٦.

(١٧٩) المرجع السابق، ص٣٦–٤٨.

(١٨٠) المرجع السابق، ص٦٤–٧٧.

(١٨١) المرجع السابق، ص٨٣–٩٠.

(١٨٢) المرجع السابق، ص١١٦–١٢٤.

مملكته، فقد تزوج من ماتافه، الإبنة الوحيدة لأندريان بابا ملك إيبوينا بهدف الارتباط بالفولامينا وبامبراطورية الساكالافا[١٨٣]. وأخيرًا توفي راتسيميلاهوه في ١٧٥٤، بعد أن قضى أربعين سنة زعيمًا وموحّدًا للبيتسيميساراكا. وتلاه في الحكم ثلاثة خلفاء بين ١٧٥٥ و ١٨٠٣؛ فقد أولهم حياته في احدى إغارات مطاردة الرقيق؛ والثاني قتله بعض رعاياه طعنًا بالرماح. أما الثالث، وكان أوسطهم واسمه يافي، فلم يشتهر إلا بكونه أكبر تجار الرقيق في مدغشقر. لقد أصبحت بلاد البيتسيميساراكا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر شبيهة بأنغولا في أحلك فترات الاتجار بالرقيق في أوائل القرن السابع عشر.

لم يعد هناك أدنى شك في أن كلتا دولتي الأنتيساكا والأنتيفاسي في جنوبي مدغشقر قد أسسهما مهاجرون قدموا من الغرب. وتسببت خلافات بين أندريانداهيفوتسي حاكم ساكالافا – مينابه، وأخيه (أو عمه)، أندرياماندريسي، في اضطرار هذا الأخير إلى هجر مينابه والارتحال بأتباعه إلى الداخل الجنوبي حيث عبر هضبة هورومبه، بل ربما بلغ الفجوة الفاصلة بين بارا وتانالا (التي تتيح ممرًا إلى الساحل الشرقي). غير أنهم لم يبلغوا نوسيباندرا (فانغايندرانو، فيما بعد) إلا في زمن حفيده بيهافا، فصارت عاصمة الأنتيساكا، واتخذها حكام الزارابيهافا مقرًا لهم ومخزن أرز لمملكتهم[١٨٤]. ويقول الرواة الأنتيساكا إن الاسم إنما وضع بقصد الدلالة على أن أصلهم من الساكالافا[١٨٥]. وتوحي الخريطة التي وضعها دي فلاكور بأن هجرة الأنتيساكا انتهت في خمسينات القرن السابع عشر. أما الأنتيفاسي فتذهب الروايات المتناقلة إلى أن ندريتسيليو جدهم الأول، قدم من القارة الأفريقية إلى نهر ميناراندرا في الوقت الذي كان فيه الماروسيرانا قد استقروا بين الماهافالي، في مينابه وفي بعض أنحاء إيبارا. واستقر ندريتسيليو في إيبارا مع رفيق له اسمه إيسورو (افترق عنه فيما بعد وأسس عشيرة الزافيسورو). إلا أن المصاعب مع الزافيمانيلي تفاقمت في زمن حفيده ندريمبولانوني. ثم مضى شرقًا حيث ناصر في حرب محلية حاكم أنتيفاتوبه الذي صارت ابنته، مقابل ذلك، زوجة لندريمبولانوني. وابتدع ماروفيلا أحد أبنائه الثلاثة اسم أنتيفاسي (شعب الرمل) لكي يوحي بأن مملكته ستضاهي الرمال في كثافة سكانها[١٨٦].

ولا شك أن أهم حكام الأنتيفاسي قبل القرن التاسع عشر كان إيفارا الذي اتخذ أمباكي (الاسم القديم لـ فارافانغانا) مقرًا له. وتوصّل إيفارا إلى احتكار التجارة مع الأوروبيّين الأوائل الذين قدموا بسفنهم لزيارة ساحله، وبلغ من القوة قدرًا جعل الكثيرين يعتبرونه المالك الوحيد لنهر المانامباترا[١٨٧]. وتخص الروايات بالذكر حاكمًا آخر من حكام

---

(١٨٣) المرجع السابق، ص١٢٤–١٣٠.

(١٨٤) H. Deschamps، ١٩٣٦، ص١٦٦.

(١٨٥) H. Deschamps، ١٩٣٦، ص١٦٢–١٦٤؛ Marchand، ١٩٠١، ص٤٨٥ و٤٨٦.

(١٨٦) M. Fontoynont و E. Raomandahy، ١٩٣٩، ص١–٥.

(١٨٧) المرجع السابق، ص٦ و٧.

الزارابيهافا هو ماسيبا الذي حرر الأنتيفاسي من سيطرة الأنتيمورو عليهم زمنًا لم يطل. وكان إيفارا خلفًا لماسيبا وإن تعذرت معرفة تواريخ حكمهما. ولا شك أن الأنتيفاسي (الذين يدّعون أحيانًا أنهم أقرباء الزارابيهافا) ظهروا بعد الأنتيساكا – ربما في سبعينات القرن السابع عشر – ومن ثم قد يكون ماسيبا هو آخر حكامهم في القرن السابع عشر. ويستفاد من مصادر الأنتيمورو أنه يمكن ارجاع النزاعات التي قامت بين الأنتيمورو والأنتيفاسي إلى ثمانينات القرن السابع عشر[١٨٨]. واستمرت تلك النزاعات أيضًا في القرن الثامن عشر لكن الحروب لم تكن حاسمة قط. وكان الأنتيساكا أكثر تطلعًا نحو الداخل وعانوا من مصاعب جسيمة بسبب مسائل الخلافة. وتذكر الروايات أن راتونغالازا، أحد ملوك الزارابيهافا، «قتل جميع إخوته أو طردهم». وكان حفيده لينغوابو آخر ملك عليهم في القرن الثامن عشر، وهو الذي وسع أراضيهم إلى أبعد حدود بلغتها[١٨٩]. ولا يزال تاريخ كل من الأنتامباهواكا والأنتيمورو في القرن الثامن عشر غير معروف على الرغم من أن الروايات الأوروبية تذكر ماتيتانا على أنها واحدة من أهم المناطق المصدرة للأرز والرقيق، لاسيّما بعد سنة ١٧٢٤[١٩٠]. وثمة جانب آخر عظيم الأهمية في تاريخ القرن الثامن عشر، ولاسيّما بعد حوالى ١٧٥٠، هو الاستياء العام بين العوام تحت حكم سلالتي الزافيندرامينيا والأنتيوني. استياء أفضى إلى انفجار وقع في القرن التاسع عشر واضطر حكام الأنتيوني على الأقل إلى التماس مناصرة الميرينا لهم في محاربة رعاياهم.

وراح ثلثا المستوطنين والجنود الذين بعثتهم فرنسا إلى فور دوفان نحو عام ١٦٧٤، وكان عددهم يقرب من أربعة آلاف، ضحايا مرض الملاريا والجوع والموت العنيف[١٩١]. وبعد ذلك بأربعة وعشرين سنة، اكتشف ربّان سفينة هولندي وسط أنقاض فور دوفان في بلاد الأنتانوسي، أن «الملك» المحلي قرصان من جزيرة المارتينيك اسمه صمويل. وكان تحت إمرته نحو ثلاثين من الأوروبيين وزهاء ٣٠٠ من الأنتانوسي واسطول قوامه خمس عشرة مركبًا كبيرًا، وكان في حرب دائمة مع ديامارانغ دياميرا، الحاكم الشرعي[١٩٢]. ولم يكن استمرار ارتباط الأنتانوسي بالأوروبيين يستند إلى العلاقات السابقة التي نشأت عن وجود فور دوفان، بل أيضًا إلى أن اقتصاد جزر المسكارين أصبح بعد سنة ١٧٢٠ اقتصاد مزارع كبيرة تفوق احتياجاته من الرقيق والأرز والماشية امكانات تلبيتها. وقد اكتشف الكونت دي موداف، الذي أرسل حاكمًا للمستوطنة الفرنسية الثانية في فور دوفان (١٧٦٧–١٧٧٠)، أنه يوجد ما لا يقل عن خمسة وثلاثين حاكمًا بين وادي أمبولو ونهر ماندراره

(١٨٨) G. Mondain، ١٩١٠، ص٧٣؛ R.K. Kent، ١٩٧٠، ص٩٨ و١٥٧.

(١٨٩) H. Deschamps، ١٩٣٦، ص١٦٦ و١٦٧.

(١٩٠) C. Grant، ١٨٠١، ص١٦٧–١٧١ من تقرير يعود تاريخه إلى ١٧٦٣.

(١٩١) G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص١٠٣، الحاشية رقم ٢.

(١٩٢) Jan Coin, Voyage, 168 في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد السادس، ص٤١–٤٧.

يتحاربون بلا انقطاع من أجل الرقيق والمواشي، مما أدّى إلى هجرة الكثيرين من رعاياهم (ولاسيّما بين الأنتاندروي) إلى الخارج، وأن أقواهم لم يتجاوز مجموع رعاياه ٣٠٠٠ قروي(١٩٣). لكن موداف الذي كان معارضًا لتجارة الرقيق وجاء لكي يستبدل بها تجارة مشروعة، تخلّت عنه فرنسا (مثلما تخلّت عن دي فلاكور قبله)، فانتهى به الأمر إلى الاتجار بالرقيق لكي يسدد ديونه ويجدد موارد مزارعه الشخصية في إيل دي فرانس (موريشيوس)(١٩٤). وينبغي التذكير بأن فور دوفان أنشئت عندما كانت بلاد الأنتانوسي تندرج في عداد مناطق مدغشقر الأكثف سكانًا وتشهد فائضًا كبيرًا من الانتاج الزراعي، بل وكانت أمامها فرصة مؤاتية لتحقيق وحدتها في دولة قوية. وبعد إخفاق بعثة موداف بوقت قصير، لاحظ زائر فرنسي آخر أن بلاد الأنتانوسي «أفقر» مناطق مدغشقر و «أشدها كآبة»، فهي قليلة السكان، وبلا «موارد» تقريبًا. بل إنه لم يوجد بها إلا عدد قليل من العبيد والماشية وكان يتعين جلبهم من مناطق بعيدة(١٩٥).

وكانت دولة الأنتاندروي، الواقعة في أقصى جنوبي مدغشقر، تنقسم إلى قسمين مختلفين أشد الاختلاف: فالكاريمبولا كانوا هم السكان الأصليين غربي أنتاندروي بالمنطقة الواقعة بين نهري الميناراندرا والمانامبوفو، ولم يشهد تاريخهم أية هجرات. أمّا أنتاندروي الشرقية (بلاد الآمباتر، كما أسماها دي فلاكور)، فكانت تمتد من نهر المانامبوفو إلى نهر الماندراره، وكانت أغلبية سكانها في بداية الأمر من الماهاندروفاتو ثم أغرقتهم موجات الهجرة الوافدة من إيبارا وأنتانوسي، تلوذ بالأراضي القاحلة في الجنوب من الاضطرابات السياسية في الوطن(١٩٦). ويبدو أن سلالة الزافيمانارا الحاكمة ظهرت بين الماهاندروفاتو (الذين رحبوا بجماعات المهاجرين الأوائل) وأن الكاريمبولا أيضًا قبلوا حكمهم بالتدريج. وقد أطلق الزافيمانارا اسم الأنتاندروي الجماعي على جميع العشائر التي كانت تعيش بين نهري الميناراندرا والماندراره، إذ كان يرمز إلى وحدة سياسية هي «اتحاد الزافيمانارا». كذلك قبل الكاريمبولا، الذين حافظوا على استقلالهم الذاتي تحت سلطة رؤساء مقيمين في أمباهي، سلطة ملوك الزافيمانارا عن طريق التحالف بالمصاهرة وبدافع من حاجتهم الدائمة إلى الدفاع عن أنفسهم ضد توسع الماروسيرانا – الماهافالي في اتجاه الشرق(١٩٧). ولكن بمرور الزمن لم يجد الكاريمبولا نفعًا يذكر من حكم الزافيمانارا؛ فلئن كان هؤلاء قد استطاعوا أن يوقفوا توسع الماهافالي

---

(١٩٣) Modave, Journal, 1768 مقتبس في G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص١٠. في ثلاثينات القرن الثامن عشر، ثار الأنتانوسى على الزافيندرامينيا واستولوا على ماشيتهم، حسبما ذكر Le Gentil، ١٧٧٩–١٩٨١، المجلّد الثاني، ص٥١١–٥٢٢. ولكن يمكن أن تكون هذه الثورة قد وقعت في سبعينات القرن الثامن عشر حسبما رأى A. Grandidier, Notes MS, folios 316-410 and 551؛ G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص١٠٤، الحاشية رقم ٥.

(١٩٤) H. Deschamps، طبعة ١٩٦٥، ص٨٠ و٨١.

(١٩٥) M. de la Haye, 1774، مقتبس في G. Grandidier و R. Decary، ١٩٥٨، ص١٠، الحاشية رقم ١.

(١٩٦) يورد E. Depoort، ١٩١٣، ص١٦١–١٧٢، عرضًا موجزًا لمختلف الهجرات.

(١٩٧) المرجع السابق، ص١٦٢ و١٦٦.

عند نهر ميناراندرا حتى نحو ١٧٥٠، فإنهم عجزوا عن ذلك بعد هذا التاريخ[١٩٨]. وفي هذه الفترة نفسها تقريبًا أسفرت الهجرات المتتالية من الداخل ومن أنتانوسي عن تقويض سلطة الزافيمانارا في شرقي أنتاندروي. وبحلول تسعينات القرن الثامن عشر انحصر الزافيمانارا على هضبة مانومبو، بعد أن جرفهم سيل الهجرة وأصبحوا عاجزين عن تدبير أمر الطابع المتغير لممتلكاتهم السابقة. وبذلك لم تكن نهاية القرن الثامن عشر تبشر بالخير لسكان الأنتاندروي، شأنهم في ذلك شأن كثيرين غيرهم من سكان مدغشقر.

جزر القمر: جزيرة القمر الكبرى وأنجوان وموهيلي ومايوت[١٩٩]

تقع جزر القمر عند منتصف المسافة تقريبًا بين مدغشقر وأفريقيا. وجزيرة القمر الكبرى هي الأقرب إلى القارة، وتقع مايوت قبالة مدغشقر، وفيما بين مايوت وجزيرة القمر الكبرى تقع أنجوان وموهيلي. ويعكس ماضي هذه الجزر، فيما يعكسه، موقعها الجغرافي. وهناك اتفاق عام على أن سكان جزر القمر هم من البر الأفريقي الناطقين بالبانتو الذين قدموا من القارة ولم تكن تربطهم بالإسلام روابط واضحة، وعلى أن هذا الدين العظيم دخل هذه الجزر على يد الشيرازيين الأفارقة، وأن دوام الغلبة للإسلام السني بين أهل جزر القمر يجب أن يعزى إلى بعض النجاحات السياسية التي أحرزها مسلمون قدموا من أفريقيا في فترات أحدث عهدًا. وقد جاء في الروايات المتناقلة التي جمعها سعيد أحمد علي[٢٠٠] أن فترة ما قبل اعتناق الإسلام وفترة الشيرازيين تقترنان بالرؤساء القدامى (bédja) وبخلفائهم الـ fani الذين تزوجت بناتهم (jumbe) من وافدين جدد من أهل السنة[٢٠١]. ولا نكاد نعرف شيئًا عن هؤلاء الرؤساء القدامى كما يتعذر تحديد هاتين الفترتين

(١٩٨) المرجع السابق، ص١٦٨.

(١٩٩) وردت في المصادر القديمة أسماء مختلفة أشد الاختلاف لجزر القمر الأربع، ولكن تسمياتها المحلية كانت نجازيجا، وانزواني، وموالي (وكانت تسمى مهيلي أحيانًا)، ومسامبورو (نسبة إلى عشيرة مشامبارا أكبر مجموعة من الناطقين بالبانتو في جزيرة مايوت) وكانت تسمى ماياتا في أحيان أخرى. انظر: J. Repiquet، ١٩٠٢، ص١١٠؛ و A. Gevrey، ١٩٧٢، ص٧٤. والأسماء التي استخدمت في هذه الدراسة هي الأسماء الحالية.

(٢٠٠) Essai sur l'Histoire d'Anjouan, 29 December 1927, typescript, pp. 1-45, Bibliothèque Grandidier, Tsimbazaza - Tananarive (Antananarivo now) Malgas Republic. ترقيم الصفحات المتبع هو ترقيم هذه المخطوطة، وقد نشرت أجزاء من دراسة سعيد أحمد علي في مطبوع دوري محلي لم يدم طويلًا، عنوانه Promo Al-Camar، وذلك في مايو/أيار ١٩٧١، ولكن بصورة يشوبها قصور شديد. لذلك تظل الدراسة الصادرة عام ١٩٢٧، على الرغم من الخلط الواقع في أجزاء منها، أفضل محاولة لدراسة التاريخ المحلي. والدراسة مهداة إلى الحاكم العام لمدغشقر وتوابعها. ذلك أن جزر القمر ألحقت بمدغشقر من ١٩١٤ إلى ١٩٤٦. وكانت جزيرة مايوت قد أصبحت محمية فرنسية في ١٨٤٣. أمّا الجزيرتان الأخريان فقد آلتا إلى فرنسا في ١٨٦٦.

(٢٠١) سعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص٣-٧.

تحديدًا دقيقًا(٢٠٢). ومن جهة أخرى فإن الـ fani اشتهروا بإقامة المباني الحجرية وبإنشاء أول مسجد في جزر القمر(٢٠٣). وعلى الرغم من أن هذه الفترات الثلاث هي تكرار للفترات التي كثيرًا ما يقسم إليها تاريخ شرقي أفريقيا(٢٠٤)، فلا يزال متعذرًا حتى الآن تحديد التسلسل الزمني لعهدي الـ bédja والـ fani ، نظرًا للافتقار إلى ما يقتضيه ذلك من دراسات تفصيلية، أركيولوجية ولغوية وتاريخية. ولا يقتصر الأمر على أن هذه الدراسات قد تأخر اجراؤها، بل إن من شأنها إذا أجريت أن تسهم بقسط وافر في فهم ثلاثة أحداث كبرى هي: هجرات الناطقين بلغة البانتو، وهجرات الاندونيسيين إلى أفريقيا ومدغشقر، ونشوء الثقافة السواحيلية نفسها(٢٠٥).

وكان أبرز تجديد أتى به آخر الوافدين المسلمين تجديدًا سياسيًا في جوهره. إذ كان لأول مرة أن اعتبرت جزر القمر الأربع كيانًا واحدًا، وبذلت محاولات لإخضاعها لملك (سلطان) واحد مقره في أنجوان التي تحتل موقعًا متوسطًا بين هذه الجزر. ويحتمل أن عهد السلاطين لم يبدأ قبل ١٥٠٦، كما يحتمل أنه بدأ قبل حوالى ١٤٠٠ تبعًا لكيفية قراءة الشواهد الضئيلة

---

(٢٠٢) يبدو البيدجا أحيانًا كأنهم الرؤساء الشيرازيون الأوائل. فمثلًا: سجل E. Raomandahy و M. Fontoynont، ١٩٣٧، الرواية الشفهية التالية: «ونجا أولئك الشيرازيون من الأمراض بفضل معارفهم النباتية الصيدلانية والطبية فتكاثروا بسرعة وتفرقوا واختاروا لأنفسهم رؤساء أطلقوا عليهم اسم بيدجا الذي وجد فيما بعد في تسمية عدة سلاطين، مثل فابيدجا»، ص١٢. وينطبق على أي تمييز حاد بين الشيرازيين والعرب أو بين فترتي الرؤساء المسلمين الأوائل (fani) والسنيين، نفس التحفظ الذي أجاد إبداءه جيمس كيركمان بشأن شرقي أفريقيا، في تعقيبة على لفظة «Persian» التي جاءت في مصنف يوستوس ستراندیس (انظر ص٣٠٩–٣١٠ من الترجمة الانجليزية، الصادرة عام ١٩٧١)، لأن التمييز هنا إنما يقصد به مجرد التيسير.

(٢٠٣) أول مسجد تحدثت عنه الروايات كان في شينغوني بجزيرة مايوت، لكن A. Gevrey، ١٩٧٢، ص٢٠٧، يقرأ التأريخ الهجري المنقوش على المسجد على أنه عام ٩٤٤، في حين أن سعيد أحمد علي (في ص٤ من دراسته المؤرخة ١٩٢٧) يجعله ٨٤٤، أي ما يوافق ١٥٦٦ و١٤٤١ للميلاد، على التوالي.

(٢٠٤) انظر H.N. Chittickh، ١٩٧١، ص١٠٠–١١٧، بين جملة مراجع.

(٢٠٥) إذا ثبت وجود أناس من القارة الأفريقية في جزر القمر في تاريخ أسبق، فقد يتعين إجراء إعادة نظر شاملة في كل النظريات والفرضيات الكثيرة التي تعرض لموجات هجرة الناطقين بلغة البانتو ومراحلها؛ ومن الممكن أيضًا أن يكون المستوطنون الذين وفدوا من القارة الأفريقية خليطًا من أصول أفريقية أندونيسية، خصوصًا بالنظر إلى أن الواماتساها، الذين يعتبرون المستوطنين الأوائل لجزر القمر، يتسمون بعدد من الملامح البدنية والإثنوغرافية وحتى اللغوية، يخوّلنا مثل هذا الاستنتاج. راجع J. Repiquet، ١٩٠٢، ص٥١؛ وسعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص١؛ والدراسات المقارنة للزورق في مدغشقر وجزر القمر وشرقي أفريقيا، التي أجراها جيمس هورنيل (ولاسيّما – مثلًا، J. Homell، ١٩٣٤). وأقدم ما لدينا من مفردات لغة جزر القمر هو من مفردات اللغة السواحيلية، من ذلك مثلًا: الكلمات الأربع عشرة التي ذكرها Walter Peyton في ١٦١٣، انظر S. Purchas, 1613; His Pil grims, British Library, London, Add. Mss, no 6115, vol. I, fos, 488-90 و A. Grandidier وآخرين ١٩٠٣–١٩٢٠، ص٤٩١ والحاشية؛ انظر أيضًا L. Aujas، ١٩٢٠، ص٥١–٥٩.

المتوافرة[٢٠٦]. ومن المحتمل أيضًا أن تكون واحدة أو أكثر من جزر القمر قد خضعت لحكم تجار من موزمبيق وكلوة[٢٠٧] قبل وصول «عرب مسلمين من نفس القبيلة التي أسست ماليندي» إلى جزيرة القمر الكبرى[٢٠٨]، التي كان من الممكن رؤيتها من القارة كلما ثار بركان جبل كارتالا.

وتذهب الروايات المتناقلة، المتداخلة والوظيفية على السواء، إلى أن أول سلالة حاكمة في جزر القمر نشأت في أنجوان، على الرغم من أن هجرة الجد الأول كانت في البداية إلى جزيرة القمر الكبرى[٢٠٩]. وقد لا يكون هذا مستبعدًا بالنظر إلى أن الجزيرة المذكورة تفتقر إلى الماء العذب على الرغم من اتساعها، وتربتها غير خصبة بوجه عام. فقد وصفها ألكسندر هاميلتون في تاريخ متأخر هو عام ١٧٢٧، بأنها جزيرة لا يوجد بها سوى أدنى ضرورات الحياة وحفنة من السكان[٢١٠]. وقيل عن الحسن / الحسني، الجد قبل الأخير والمؤسس الحقيقي للسلالة، بأنه بنى عددًا كبيرًا من المساجد في جزيرة أنجوان، في مدينة سيما أولًا ثم في دوموني بعد ذلك. ويعتبر كذلك أنه أكبر داعية للمذهب الشافعي إذ يصعب الفصل بين تعاظم شأنه واعتناق الأنجوانيين عمومًا الإسلام السني. وخلفه ابنان لكل منهما اسمان أحدهما بانتوي والآخر عربي، وقد وسّعا سلطة السلالة الحسنية حتى شملت جزر القمر الأخرى، وتواكب ذلك على الأرجح مع النفوذ الديني الجديد[٢١١]. وبعد ذلك سادت المنافسات الداخلية تاريخ جزر القمر حتى على مستوى السلطنات الصغيرة داخل كل جزيرة. وهكذا فإنه في الوقت الذي توطد فيه الإسلام السني في جزر القمر وأقام نظامًا قضائيًا جديدًا قوامه القضاة والنواب (قضاة القرى) والمجالس (مجالس الفقهاء)، صار التنافس السياسي بين الأنسباء ثم بين بعض الـ fani القدامى والسلاطين الجدد، سمة ثابتة وديناميةً لمجتمع جزر القمر.

---

(٢٠٦) راجع: A. Gevrey، ١٩٢٧، ص ٧٨ و ٧٩ و ١٤٨ و ١٨٤ و ٢٠٦ و ٢٠٧؛ سعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص٢-٥، J. Repiquet، ١٩٠٢، ص١١١ و١١٢. يورد جيفري في ص ٢٢٧ قائمة بأسماء سلاطين مايوت الثمانية عشر (آخرهم من مدغشقر) الذين غطت عهودهم الفترة من ١٥٣٠ إلى ١٨٤٣. ويقول إن بعض التواريخ دقيق وبعضها الآخر تقريبي. غير أنه من دواعي الأسف أن التاريخ الأساسي الذي يستند إليه، وهو تاريخ زيارة لانكاستر إلى جزر القمر التي أرجعها إلى عام ١٥٦١ بدلًا من ١٥٩١ ينطوي على فارق ثلاثين عامًا لا يمكن عزوه إلى سهو أدى إلى كتابة 6 بدل 9.

(٢٠٧) J. Strandes، إعادة طبع ١٩٧١، ص ٨٥؛ J. de Barros، ١٥٥٢-١٦١٣، المجلّد الأول، ص٢١٤ و٢١٥؛ A. Gevrey، ١٩٧٢، ص١٢٣.

(٢٠٨) Do Couto, Da Asia, Dec. VII, Bk, IV, ch. 5, pp. 310-18؛ A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلّد الأول، ص١٠٣.

(٢٠٩) يبدو أن ما ثبت من أن أول مسجد أنشئ في مايوت لا في أنجوان (خصوصًا وأن انشاءه ينسب إلى هيصة بن الحسني) يؤكّد الجانب الوظيفي وإن تعذر الجزم بذلك نظرًا لأنه لم يكتب قبل القرن التاسع عشر تاريخ حقيقي لجزر القمر يستند إلى أسس علمية.

(٢١٠) Antananarivo Annuel, Vol. IV (1892), p. 498 (from the second end of 1744)؛ A. Hamilton، ١٧٢٧، المجلّد الأول، ص١٦-٢٢.

(٢١١) الاسمان البانتويان هما مشايندا وشيفامبي. انظر سعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص٣.

وقد ترك الأوروبيون الذين زاروا جزر القمر روايات نادرًا ما تتفق مع الروايات المتناقلة المحلية أو على الأقل مع ما دوّن منها حتى الآن. ومع ذلك فإن كلا النوعين من المصادر، الخارجية والداخلية، يكشف عن التنافس الدائم وعن حقيقة واقعة هي أن التاريخ المحلي لم تكن تسوده جزيرة القمر الكبرى ولا مايوت، بل أنجوان وموهيلي اللتان كانتا تمسكان بزمام المبادأة. وعند منعطف القرن السابع عشر، أكّد زائرون مستقلون من أنحاء أوروبية مختلفة أن أنجوان كان لها ملك – ملكة – يعتبر الرئيس الأعلى لجزر القمر الأربع[٢١٢]. ويمكن أن نستخلص كذلك من المصادر نفسها أن كل جزيرة كان لها بحكم الواقع حاكم من أبنائها، يجلّ الملكة الأنجوانية بوصفها رئيسة الدولة[٢١٣]، وليس بالضرورة باعتبارها سلطة عسكرية أو إدارية يخشى بأسها. ففي ١٦٠٢، مثلًا، كانت جزيرة موهيلي يحكمها ملك مسلم يتمتع بالاستقلال والهيبة، أذهل الزائرين الأوروبيين بما عنده من معارف باهرة عن الملاحة وخرائط للأصقاع الممتدة من البحر الأحمر إلى جزر الهند الشرقية، ومعرفة شخصية لأفريقيا والجزيرة العربية وبتضلعه – أخيرًا وليس آخرًا – في اللغة البرتغالية[٢١٤]. وتوفي هذا القمري الجدير باهتمام بالغ في عام ١٦١٣، أي قبل سنة واحدة من وصول كريستوفر نيوبورت الذي لاحظ أنه ما من شيء غير وفاة الملك كان يمكن أن يوقف مؤقتا أطراف موهيلي المشتركة في حرب الزوارق، التي كثيرًا ما كانت تبحر إلى أنجوان وغيرها من جزر القمر[٢١٥]. وبعد ذلك بسنة وجد زائرون آخرون من الانجليز أن جزيرة القمر الكبرى كانت مقسمة بين عشرة من «السادة»؛ وأن الملكة الأنجوانية («السلطانة العجوز») قد «فوضت» السلطة على موهيلي لابنيها، عمر – عادل، السلطان، وأخيه نائب السلطان والشريف (الشخصية الدينية الرئيسية)، وكان كلاهما يعيش في الداخل، قرب فومبوني؛ وأن المرفأ الرئيسي في موهيلي كان تحت سيطرة حاكم فومبوني الذي كان يتمتع بنفوذ عظيم[٢١٦]. وفي سنة ١٦١٤، نصّب رئيس (fani) مسامودو نفسه سلطانًا مستقلًا وسيدًا على شمالي أنجوان، إذ إن الملكة الموقرة لم تعد قادرة على

(٢١٢) ولاسيّما الهولنديون في ١٥٩٩ و١٦٠١–١٦٠٢، وفرانسوا – مارتان دي فيتري في ١٦٠٢؛ انظر: A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص٢٥٦ و٢٧٢ و٣١٧.

(٢١٣) تشير عدة روايات إلى «ملكات» السلطان اللواتي توصفن تارة بأنهن زوجات وطورًا بأنهم أمهات، فالملكة الأم (للسلطان) كانت على ما يبدو تحظى باحترام عظيم؛ انظر رواية جون ساريس بشأن موهيلي في عام ١٦١١؛ A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣–١٩٢٠، ص٤٩٧.

(٢١٤) Reports from Admiral G. Spilberg's visit in 1602 ترجم عن الهولندية ونشر في De Constant، ١٧٢٥، المجلّد الرابع، ص٢٩ و٣٠ و٤٢–٦٠؛ انظر أيضًا A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص٣١٢ و٣١٣.

(٢١٥) A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص٤٩٠.

(٢١٦) انظر: Accounts of Walter Peyton and Thomas Roe, 1614, in S. Purchas, 1613, His Pilgrims, British Library, London, Add. Mss, no 6115, Vol. I, fos, 529 and 536ff؛ A. Grandider وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٨٣–٨٩.

السيطرة على جزيرتها[٢١٧]. وفي عام ١٦١٦، صادف مارتين برينغ أيضًا حاكمًا (fani) قويًا في موهيلي[٢١٨]. وفي ١٦٢٦، وجد متنافسان على سلطنة موهيلي، أحدهما من ذرية الـ fani (الذي يرجح أنه كان قد توفي وقتئذ) والآخر «عربي». وكان كلاهما يدين بـ «مصائره»، وعلى ما يبدو بمعظم ما كان بينهما من تنافس، إلى زوجتيهما، ابنتي «السلطان المتوفي»[٢١٩].

وكان الحكام القمريون، باستثناء البعض[٢٢٠]، يتوخون إقامة علاقات طيبة مع الأوروبيين الذين كانوا يفدون إلى جزرهم. فقد درجت العادة على أن يرسل ربابنة السفن الأوروبية عند وصولهم سيوفًا ومسدسات متفاوتة في قيمتها كهدايا إلى الحكام المحلّيين[٢٢١]. وكان السلاطين وحكام «المرافئ» التابعة لهم يحصلون بدورهم من الربابنة قبل مغادرتهم البلاد على رسائل توصية يبرزونها لمن يفد بعد أولئك من الربابنة باعتبارها شاهدًا على الصداقة الدولية[٢٢٢]. وكتب هاميلتون يقول إن «السفن الانجليزية التي كانت تبحر إلى مخا وبلاد فارس وسورات» تتوقف كلها تقريبًا في جوهانّا» (أنجوان) من أجل «الاستراحة»، مما أدى إلى صداقة دامت طويلًا بين الانجليز والأنجوانيين، وكان السلاطين المحلّيون يعولون عليها من وقت إلى آخر. وظل تجار الجزر القمريون زمنًا يعملون طويلًا كوسطاء بين مدغشقر وأفريقيا وشبه الجزيرة العربية، لكن هذا لا يعني (كما نقرأ أحيانًا عند بعض المؤلفين) أن الجزر الأربع ذاتها لم يكن

---

(٢١٧) A. Gevery، ١٨٧٠، ص ١٨٥؛ A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٩٠ والصفحات التالية. يقول كل من جيفري وغرانديديه إن Mangné-Fané (fani) هو اسم السلطان المتمرد في مسامودو، وكلاهما يستشهد برواية بيتر فان دين برويكه. وهو مراقب بصير وضابط في الأسطول الهولندي تحت إمرة الجنرال ريينست. زار جزر القمر عام ١٦١٤. غير أن بيتر فان دين برويكه لم يذكر هذا الاسم.

(٢١٨) الاسم الذي ذكره مارتين برينغ في مصنفه Fanno Mary O Fannadill انظر: A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص١٠٠.

(٢١٩) انظر رواية توماس هيربرت في: A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٣٩٤–٣٩٩.

(٢٢٠) من هذه الاستثناءات، مثلًا، أن خمسة وثلاثين من البحارة بقيادة ج. لانكاستر قتلوا في كمين داخل جزيرة القمر الكبرى عام ١٥١٩، فساءت سمعة هذه الجزيرة على أثر الحادثة طيلة عدة عقود لا بل طيلة قرن كامل؛ انظر: A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص١٦١.

(٢٢١) حين أرسل ألكسندر شاربي عام ١٦٠٨ بعض الحلي الصغيرة مع سكّينين إلى الحاكم في مرسى جزيرة القمر الكبرى، «رفضت» تلك الهدايا «بازدراء»؛ انظر: A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص٤١٩.

(٢٢٢) من ذلك مثلًا أنه في ١٦٢٠ أطلع الجنرال دي بوليو على رسالتين بالانجليزية والهولندية مؤرختين ١٦ أغسطس/آب ١٦١٦ و ٨ أغسطس/آب ١٦١٨، على التوالي، بوصفهما «شهادتين»؛ انظر: A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص ٣٥٨. ولا شك في أن ممارسة الحصول على رسائل دولية للتوصية نشأت عن ثقافة الكتبة السواحيليين المحليين، إذ من المعروف أن رؤساء مايوت على الأقل كانوا يتصلون بالسلطان، ومقره في أنجوان، ببعث رسائل حكومية. ففي سنة ١٥٩٩، مثلًا أعطى حاكم كايوت الهولنديين رسالة توصية موجهة إلى الملكة في أنجوان؛ انظر: A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الأول، ص ٢٥٦. وفي سنة ١٦٤٦ حمل جون سمارت «رسائل: من «ملك مايوت» إلى أنجوان»؛ انظر: Smart to Kynnaston, 26 June 1646؛ راجع A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الخامس، ص٥١٤–٥١٧.

لديها شيء تصدّره. فالحروب التي كانت تدور داخل جزيرة من الجزر، كالحرب التي نشبت عام ١٦٢٠[٢٢٣] في جزيرة القمر الكبرى، والغارات البحرية الكثيرة التي كانت تشنها جزيرة على أخرى، لم تكن أسبابها تقتصر على توترات سياسية بحتة؛ وكان الكثير منها مجرد إغارات تشن لمطاردة الرقيق من أجل تصديرهم لقاء أرباح طائلة. ثم زادت ازدواجية الغرض هذه وضوحًا حين أقامت مسامودو مسجدها الكبير عام ١٦٧٠، وإن لم تبلغ في حدتها ما بلغته في فترة القرصنة التي شهدها غربي المحيط الهندي (١٦٨٠–١٧٢٠) حين كان السلاطين القمريون يستعملون كبار القراصنة أمثال ميسيون وكاراكيولي، ثم يقعون ضحايا غدرهم؛ وعندما صار نهب المدن القمرية وتدميرها أمرًا عاديًا[٢٢٤]. وفيما بين ١٧٠٠ و١٧٢٠ على وجه التحديد خرجت وحدات بحرية من الأسطول الانجليزي، بقيادة الكابتن كورنوال وكومودور ليتلتون، عن موقف الحياد الذي ترمز إليه راياتها، وقدمت مساعدة فعّالة إلى أنجوان وسلطانها آنذاك[٢٢٥]. وقد عبّرت هذه المساعدة البحرية والعسكرية عن الرغبة في بسط سيطرة أنجوان فعليًا على جزر القمر الأخرى ومنع لجوء القراصنة اليها في مقابل ذلك. وفي عام ١٧٢٠ كانت قد انتهت هيمنة القراصنة دون أن ينتهي مع ذلك تدخل القوات البريطانية لصالح أنجوان.

وفي سنة ١٧٣٦، حسبما ذكر سعيد أحمد علي، تسلم زمام الأمور في أنجوان ملك جديد هو السلطان أحمد الذي كان يعتقد – شأن الحسنيين السابقين – أن جميع جزر القمر يجب أن تخضع لحاكم أعلى. ودام عهده طويلًا، «أكثر من ٤٠ سنة»، غير أن حكمه شهد في عام ١٧٤٣ انقلابًا دبره بعض أفراد أسرته وكاد أن ينجح، كما شهد حربًا سياسية شاملة مع مايوت بعد ذلك ببضع سنوات (انتهت بهزيمة أنجوان هزيمة نكراء)، واندلعت في أثنائه على الأخص ثورة داخلية واسعة النطاق. ذلك أن سكان أنجوان الأصليين (الواماتساها) قاموا عام ١٧٧٥ بثورة قادها شخص من العوام ذو قدرة على تحريك الجماهير واسمه تومبا (ادعى أنه سليل أحد الحكام الأوائل) ضد حكم العناصر العربية، مطالبين بالمساواة الكاملة و«الحق في الزواج من نساء عربيات». وسقطت دوموني في أيدي المتمردين بسهولة فغنموا منها بأسلحة تكفي لضرب الحصار على مدينة مسامودو نفسها. ومن حسن حظ الحسنيين أن كانت لديهم على سبيل الاعارة فصيلة من جند البحرية الانجليزية سرعان ما قتل أفرادها تومبا بطلقاتهم الأولى وهو يعتلي ظهر جواده فوق منصة مرتفعة تظله مظلة كبيرة حمراء[٢٢٦]. وانتهت بموت تومبا حركة كان من الممكن أن تسفر عن نتائج بعيدة الأثر بالنسبة لأنجوان وغيرها من جزر القمر. ومع ذلك فإن المشكلات الحقيقية بالنسبة لجزر القمر إنما بدأت عندما أشرف القرن الثامن عشر على نهايته، حين بدأت أساطيل بحرية قادمة من مدغشقر

---

(٢٢٣) A. Grandidier وآخرون، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الثاني، ص٣٦٥.

(٢٢٤) المرجع السابق، ص٤٨٠–٥١٤ من المجلّد الثالث.

(٢٢٥) المرجع السابق، ص٥٣ و١٥٦ و١٥٩ من المجلّد الخامس (في عام ١٧٩٠ قدم الكابتن الفرنسي، بيرون، مساعدة إلى أنجوان ضد مايوت التي صارت محمية فرنسية بعد ذلك بثلاثة وخمسين عامًا).

(٢٢٦) سعيد أحمد علي، ١٩٢٧، ص١٢–١٤.

وعلى متنها رجال من الساكالافا والبيتسيميساراكا، تغير على الجزر الأربع من أجل مطاردة العبيد، وأشاعت رعبًا باقي الأثر في نفوس السكان المحليين. ولم تنته هذه الغارات البحرية إلا في سنة ١٨٢٥، ويعود أكبر الفضل في ذلك إلى التدخل البريطاني[٢٢٧]. يضاف إلى ذلك أن الاضطرابات التي سببها توسع الميرينا في مدغشقر سببت حدثًا واحدًا على الأقل لم يكن متوقعًا، وهو أن سكان جزيرة مايوت صاروا يتكلمون الملغاسية، نتيجة لنزوح الساكالافا بأعداد ضخمة من إيبوينا اليها، وصار سلاطين الجزيرة من الملغاسيين (مثل رامانيتاكا، أحد أنسباء راداما الأول، وأندريانتسولي) آخر حكام الساكالافا في إيبوينا[٢٢٨]. والواقع أن وجود جزر القمر عند منتصف الطريق بين أفريقيا ومدغشقر لم يكن لييسر لها أمورها بحال من الأحوال.

جزر المسكارين : ريونيون وموريشيوس ورودريغيس[٢٢٩]

خلافًا لمدغشقر وجزر القمر، ظلّت جزر المسكارين الثلاث غير مأهولة حتى وصول الأوروبيين إلى المحيط الهندي[٢٣٠]. وكان لموقعها شرقي مدغشقر دوره في تحويل الريونيون (بوربون) وموريشيوس (إيل دي فرانس) إلى محطتين بحريتين استراتيجيتين تحت سيطرة الشركات الكبرى للتجارة فيما وراء البحار. كذلك تحوّلت هاتان الجزيرتان الكبريان من جزر المسكارين إلى اقتصاد المزارع الكبرى الذي كان له، في أوقات مختلفة وبدرجات متفاوتة، أثره ليس فقط في شرقي مدغشقر، بل أيضًا في شرقي وجنوب شرقي أفريقيا، بل وفي المناطق الساحلية من الهند. فبعد ١٦٣٨ تركز الهولنديون في موريشيوس حيث استغلوا خشبها وشرعوا في الاتجار بالرقيق مع مدغشقر، لكنهم تركوا الجزيرة في سنة ١٧١٠[٢٣١]. وعرفت جزيرة الريونيون أول استيطان في

---

(٢٢٧) فيما يتعلق بغارات الملغاسيين البحرية، انظر الحاشية ١٠٩ فيما تقدم؛ ورواية أوستين بيسيل المؤرخة نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٩٨، في A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣–١٩٢٠، المجلّد الخامس، ص٤١٥ و٤١٦ (ويرد النص الانجليزي في A. Dalrymple، ١٨٠٦، المجلّد الأول، ص٥٠١٢)؛ انظر أيضًا M. Fontoynont و E. Raomandahy، ١٩٣٧، ص١٥–٢١.

(٢٢٨) ترد أخبار رامانيتاكا وأندريانتسولي بإيجاز في A. Gevery، ١٨٧٠، ص٢١٧–٢٢٥.

(٢٢٩) لن يتطرق الحديث هنا إلى جزيرة رودريغيس، وهي صخرة بركانية وتبلغ مساحتها نحو ستين ميلًا مربعًا وتقع على مسافة عدة مئات من الأميال البحرية من جزيرتي الريونيون وموريشيوس. للإطلاع على معلومات عن هذه الجزيرة انظر: J.F. Dupon، ١٩٦٩؛ و A.J. Bertuchi، ١٩٢٣. أمّا الاسم الجماعي للجزر الثلاث فقد أطلق عليها في عشرينات القرن التاسع عشر، ويعتبر A. Toussaint، ١٩٧٢، العمل المرجعي المعتمد في هذا المجال. وكانت جزيرة الريونيون تعرف باسم بوربون في الماضي؛ كذلك أطلق الفرنسيون على جزيرة موريشيوس اسم إيل دي فرانس. وقد استخدمت هنا الأسماء الحالية.

(٢٣٠) هذه الحقيقة الأساسية تدحض أيضًا القول بوقوع تحركات سكانية مباشرة من اندونيسيا إلى مدغشقر عبر المحيط الهادي، لأن مثل هذه التحركات كان من شأنها لو وقعت أن تزود جزر المسكارين أيضًا بسكانها الأصليين.

(٢٣١) بشأن الهولنديين في موريشيوس انظر A. Pitot، ١٩٠٥.

١٦٤٦ ثم في ١٦٥٤، إذ جاءها من فور دوفان عدد من الفرنسيين ومعهم عدد مماثل تقريبًا من الملغاسيين من المتمردين على شركة الهند الشرقية الفرنسية الأولى التي تمكنت، على الرغم من حداثة عهدها، من احتكار بوربون من ١٦٦٤ إلى ١٧١٩[٢٣٢]. وفي ١٧٢١ كان الفرنسيون قد استعمروا جزيرة موريشيوس انطلاقًا من الريونيون، فخضعت الجزيرتان لشركة الهند الشرقية الفرنسية الثانية حتى سنة ١٧٦٧ حين سلّمت المسكارين إلى الإدارة الملكية الفرنسية[٢٣٣]. وبدأ أصحاب المزارع، وقد علموا بقيام الثورة الفرنسية في ١٧٩٠، يعلنون قومية محلية مناهضة للاجراءات التي يفرضها الوطن الأم، مثل قرار الغاء الرق الصادر عام ١٧٩٤، ومحاولة حكومة الكونفنسيون ارسال وكلائها الذين طردت الجزيرة اثنين منهم عام ١٧٩٦. وكانت لحروب نابوليون آثار سيئة بالنسبة لجزر المسكارين الفرنسية. فجزيرة موريشيوس آلت إلى السيطرة البريطانية بصورة نهائية، وتوقف مؤقتًا توريد الرقيق منها. ومع ذلك فبصرف النظر عن التغيرات السياسية، كانت جزيرتا الريونيون وموريشيوس على عتبة الدخول في الفترة التي بلغتا فيها أوج ازدهارهما الاقتصادي.

وحوالى سنة ١٧١٠ كان مجموع سكان الجزيرتين يناهز ٢٠٠٠ نسمة ثلثهم من العبيد. وفي أواسط ذلك القرن ازداد السكان بنسبة ٣٠٠ في المائة، ولكن كان أكثر من الثلثين عمالًا مستعبدين. ثم بلغ عدد سكانهما في نهاية القرن الثامن عشر ١٢٠٠٠٠ ألف نسمة منهم ٩٤٠٠٠ من العبيد[٢٣٤]. وكان المجتمع المحلي قد شهد في وقت مبكر من القرن الثامن عشر، ظهور خمسة تكتلات هي: البيض من أبناء الأسر المستوطنة الأولى؛ والبيض الكريول (المولدون)؛ والمولاتا الخلاسيون؛ والبيض الأجانب المقيمون (بمن فيهم عدد كبير من القراصنة الانجليز السابقين وبعض الهولنديين اللاجئين الفارين من شركة الهند الشرقية الهولندية)؛ ثم العبيد الذين ينقسمون بدورهم إلى فئتين: الكريول السود والعبيد الذين لم يولدوا في الجزر[٢٣٥]. ولم يوجد قبل عام ١٧٩٧ سوى عدد قليل من العتقاء؛ ففي سنة ١٧٨٨ مثلًا، كان عددهم في الريونيون ٩٥٠ فقط من مجموع ٤٥٨٠٠ نسمة، وفي موريشيوس ٢٤٥٦ فقط من مجموع ٤٢٨٢٨ نسمة في السنة نفسها[٢٣٦]. ومع ذلك حدث تغير مهم في

(٢٣٢) انظر Father J. Barassin، ١٩٥٣.

(٢٣٣) للإطلاع على ملخص ممتاز لتاريخ ما بعد سنة ١٧١٩ انظر A. Toussaint، ١٩٧٢، ص٣٨-١٠٦، (Company and royal administration). وللإطلاع على عروض أكثر تفصيلًا، انظر: A. Pitot، ١٨٩٩؛ C. Grant، ١٨٠١؛ و A. Lougnon، ١٩٥٦، ١٩٥٨.

(٢٣٤) A. Toussaint، ١٩٧٢، جداول إحصائية، ص ٣٣٥-٣٣٨.

(٢٣٥) هذا بالاستناد إلى تقرير عام ١٧١٤: انظر Father J. Barassin، ١٩٥٣، ص٣٠٩؛ و A. Toussaint، ١٩٧٢، ص٣٢. وكان غرانت، الذي استشهد بتقرير لضابط بحرية بريطاني، تاريخه ١٧٦٣، يرى أن المستوطنين الأوائل لم يكد يكون لهم أي أبناء من نساء غير ملغاسيات؛ وأن نسبة الكريول الذين لم يولدوا من زيجات كهذه لا تبلغ حتى الواحد في كل خمسين؛ وأن الكريول المحليين كانوا يتمتعون تقريبًا بالامتيازات نفسها التي يتمتع بها صغار النبلاء في فرنسا: انظر C. Grant، ١٨٠١، ص١٦٣-١٧١، و A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلّد الخامس، ص٣٠٣.

(٢٣٦) A. Toussaint، ١٩٦٧، ص٩٤.

صفوف العبيد من السكان المحليين عندما تحول المشترون في جزر المسكارين تدريجيًا عن مدغشقر واتجهوا صوب أفريقيا والهند للبحث عن أيد عاملة جديدة. وكان من أسباب هذا التحول الاعتقاد بأن الملغاسيين شديدو النزوع إلى تكوين جاليات من العبيد الفارين. ذلك أن «العبيد المجلوبين من مدغشقر»، حسبما وصفهم تقرير كتب عام ١٧٥٨، «هم أشد العبيد نزوعًا إلى الفرار. فقد فر كثيرون منهم إلى الجبال بدافع من حبهم، واختفوا في غابات لا يمكن الوصول إليها، ثم عادوا جماعات يهاجمون المزارع التي كانوا مستعبدين فيها من قبل»[٢٣٧]. والواقع أن فرار العبيد وتمردهم في الريونيون وموريشيوس قد جاء، مثلما جاء في أي مكان آخر، ردًا على نظام الرق الذي يسّرته البيئة وظل مشكلة مزمنة حتى عهود متأخرة لم يبق فيها بين العبيد ملغاسيون.

وعلى الرغم من أن قصب السكر كان يزرع في موريشيوس منذ عام ١٦٣٩، فلم ينشأ فيها مصنع سكر إلا في عهد ادارة ماهيه دي لا بوردونيه (١٧٣٥-١٧٤٦). فقد أعاد هذا الحاكم تنظيم جزر المسكارين لاتخاذها قاعدة ضد البريطانيين في الهند[٢٣٨]. غير أن موريشيوس لم تصدّر السكر فعلًا قبل بدء عهد الحكومة الملكية التي ألغت القيود التجارية التي كانت تفرضها شركة الهند الشرقية الفرنسية، وفتحت الجزر لجميع الفرنسيين في أواخر ستينات القرن الثامن عشر[٢٣٩]. وأدخلت زراعة البن إلى الريونيون في ١٧١٥. ثم صار البن المحصول الرئيسي فيها وبلغ أقصى انتاجها له في أوائل أربعينات القرن الثامن عشر. لكن هذه الزراعة سجلت تدهورًا شديدًا حوالى سنة ١٧٦٧ (نتيجة لمنافسة جزر الأنتيل) حدا بزرّاعه في الريونيون إلى تنويع محاصيلهم بزراعة التوابل[٢٤٠]. وفي غضون العقود الثلاثة اللاحقة صارت جزر المسكارين «النقطة المحورية» لطريق تجارية حقيقية، «طريق الجزر» (route des Iles)، «عندما تحول الاهتمام عن المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي»[٢٤١]. فموريشيوس التي كانت تزورها عادة أيام ادارة شركة الهند الشرقية نحو ثلاثين سفينة في السنة، تضاعف عدد السفن القادمة اليها حوالى سنة ١٨٠٣ إلى عشرة أمثال، وكان أكثرها ملكًا لتجار أجانب، ولاسيّما تجار الولايات المتحدة بعد حرب الاستقلال التي شهدتها أمريكا الشمالية. ويمكن القول بأن الأقليات المحظوظة في المسكارين كانت تتمتع، حوالى سنة ١٨٠٠، بمستوى معيشة يعادل أو يفوق نظيره في سائر المواقع الاستعمارية المتقدمة.

(٢٣٧) C. Grant، ١٨٠١، ص ٧٥-٧٨، و A. Grandidier وآخرين، ١٩٠٣-١٩٢٠، المجلّد الخامس، ص٣١٦-٣١٧.

(٢٣٨) فيما يتعلق بـ Mahé de Labourdonnais الذي كان بلا شك أعظم شخصية مجددة، انظر مذكراته المعنونة (Mémoire des Iles de France et de Bourbon) التي نشرها A. Lougnon مع شروح في ١٩٣٧. وبشأن صناعة السكر انظر A. North-Coombes، ١٩٧١، ص٣٦-٥٣.

(٢٣٩) A. Toussaint، ١٩٦٧، ص٩٤.

(٢٤٠) A. Toussaint، ١٩٧١، ص٣٥ و٣٦.

(٢٤١) A. Toussaint، ١٩٦٧، ص٩٤.

الفصل التاسع والعشرون

التطوّر التاريخي للمجتمعات الأفريقية ١٥٠٠ - ١٨٠٠: خاتمة

ب.أ. أوغوت

أُطلقت تسميات شتّى على الفترة الواقعة بين عامي ١٥٠٠ و١٨٠٠ من تاريخ أفريقيا. وفي كثير من كتب التاريخ يشار إلى هذه الفترة على أنها «عصر تجارة الرقيق»، وتنحو هذه المصنفات إلى المبالغة في أهمية تجارة الرقيق كعامل في تاريخ أفريقيا، وهي تتجاهل ما هو ثابت من أن «عصر تجارة الرقيق» امتدّ في غرب ووسط أفريقيا إلى قرابة ١٨٥٠، وأن القرن التاسع عشر كان بالنسبة لشرق أفريقيا عصر تجارة الرقيق إذا استثنينا تجارة الرقيق الأسبق عهدًا مع العالم الإسلامي. كذلك تتجاهل هذه التسمية ما هو ثابت من أن أجزاء معينة من أفريقيا، ومن بينها جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لم تكد تتأثر بهذه التجارة في أي وقت من الأوقات. ويبرز مؤرّخون آخرون، وخاصة منهم الماركسيين الجدد، دمج أفريقيا بصورة تدريجية في اقتصاد العالم الرأسمالي الخاضع لأوروبا باعتباره السمة الرئيسية لهذه الفترة. ومن أجل ذلك يولي هؤلاء المؤرّخون لعلاقات أفريقيا الخارجية أهمية تفوق ما يولونه منها للتطورات الداخلية. وتُصوّر الشعوب الأفريقية على أنها كانت ضحايا عاثرة الحظ لقوى عالمية لم يكن في مقدورها أن تفهمها أو تكبح جماحها. وهكذا بدأت أفريقيا تتضاءل وغدت الأفكار العنصرية عن القارة وعن شعوبها أشدّ كثافة وقوة. غير أن مؤرّخين آخرين يخصّون باهتمامهم تحركات السكان وتوطنهم بصورة نهائية في القارة بوصفه السمة المميزة لتلك الفترة، وغاب عنهم أنه لم تكد تحدث هجرات جماعية في أفريقيا بعد عام ١٥٠٠، إلا في حالات قليلة. ويرغب كتّاب آخرون في مناقشة تاريخ القرون الثلاثة من زاوية وقوع سلسلة من الكوارث البيئية. وهم يرون أن موجات الجفاف والمجاعات كانت من العوامل الرئيسية الحاسمة إبّان هذه الفترة.

وينطوي كل من هذه التسميات على قدر من الحقيقة، ولكن أيًا منها لا يكفي لوصف تشعّب هذه القرون الثلاثة من التاريخ الأفريقي وديناميتها. وسوف نحاول في هذا الفصل الختامي إبراز خصائص التطوّر التاريخي للمجتمعات الأفريقية في تلك الفترة مستندين في ذلك إلى حدّ بعيد على مختلف فصول هذا المجلد.

وقد يكون من المناسب أن نبدأ بالمسألة الجوهرية التي تتعلّق بتحركات السكان، إذ كان لها أهميتها بالنسبة لهذه الفترة من التاريخ الأفريقي، وإن كانت لم تعد، كما يحدّد فانسينا في الفصل الثالث، «... أكثر تمييزًا للفترة ما بين ١٥٠٠، ١٨٠٠ من أي عامل آخر»[١]. ذلك أن الجانب الأكبر من أفريقيا كان قد استعمر بالفعل بحلول ١٥٠٠، وكانت التحركات التي أشار إليها التراث الشفوي على أنها هجرات في مثل هذه المناطق مجرد توسّعات أو تنقّلات سكانية في حقيقة الأمر. ولم تشهد هذه الفترة تحركات سكانية واسعة النطاق إلا في شمال شرقي أفريقيا حيث يوجد الصومال الحديث وجنوبي إثيوبيا وجنوبي السودان وشمالي كينيا وشمالي أوغندا. وكانت القبائل التي اشتركت في هذه التحرّكات هي الأورومو، والصومال، واللوو، والكاراموجونغ، والكالنجين، والتوركانا والماساي. ويقول فانسينا ان هذه التحركات «... كانت في الواقع قصة استعمار الأراضي الهامشية... لأن جميع المناطق الرئيسية الأخرى كانت قد احتلّت وتمّ التوطّن فيها»[٢].

والشيء الذي ينطوي على أهمية تفوق أهمية الهجرات العادية هو ما ثبت من أن الفترة ما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠ كانت حاسمة الأثر بالنسبة للتشكيلات الاجتماعية في القارة. ففي خلال تلك القرون الثلاثة اندمج معظم السكان في مناطق أفريقيا على اختلافها في مجتمعات اجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية وسياسية أوسع نطاقًا انبثقت منها الشعوب الأفريقية كما نعرفها اليوم.

ومع تطوّر المجتمعات الأفريقية إلى تجمّعات منفصلة عن بعضها البعض لها خصائصها اللغوية والثقافية المتميزة، تعرّضت مناطق كثيرة من أفريقيا لتحوّلات نتجت عما طرأ على علاقات أفريقيا الخارجية من تغيير. ففي عام ١٥٠٠ كانت معظم المجتمعات الأفريقية مستقلة نسبيًا عن بقية العالم، وكانت لها علاقات خارجية ضئيلة. ولكن أفريقيا أصبحت في عام ١٨٠٠ مدمجة في دوائر السوق العالمية التي أحكمت ربطها بأوروبا وأمريكا وآسيا. ويُسِّرت عملية الدمج بإنشاء مجتمعات محلية جديدة في داخل القارة مثل المستوطنين الهولنديين في أفريقيا الجنوبية، والبرتغاليين في أنغولا والساحل الشرقي، والعثمانيين في مصر والمغرب. وقد غيّرت مجتمعات أفريقية كثيرة، على نحو تدريجي، من وسائل معيشتها أو مواطن إقامتها أو منهما معًا. وسرعان ما نمت علاقات جديدة تختلف اختلافًا جذريًا عما كان موجودًا من قبل داخل المجتمعات وفيما بينها. وكانت هذه العلاقات الجديدة تتميّز بالخضوع والتبعية داخليًا وفي إطار النظام العالمي الذي أصبحت أوروبا تسيطر عليه.

---

(١) انظر الفصل الثالث ص ٧١.

(٢) انظر الفصل الثالث ص ٩٩–١٠٠.

ويبرز باثي ديانيي الهياكل الاقتصادية الجديدة التي تطورت خلال هذه الفترة: وهي نظام الإنتاج الطبقي الذي طوّر في جنوبي السودان، وفي منطقة النيجر – تشاد وفي الصحراء الكبرى، واقتصاد النهب الذي انتشر على نطاق واسع في المناطق المتاخمة للبحر الأبيض المتوسط، ونهر النيل، والمحيط الهندي، واقتصاد المراكز التجارية الذي تميزت به المناطق المتاخمة للمحيط الأطلسي[٣].

وكان اقتصاد النهب على سبيل المثال ثمرة التوسّع الإسباني والبرتغالي، وكان يعتمد بصورة رئيسية على القرصنة واقتضاء الجزية والمكوس بدلًا من التجارة والصناعة مثلما كان عليه الحال قبل عام ١٥٠٠. وتسبّب اقتصاد النهب في تخريب النظم الفرعية في البحر الأبيض المتوسط وفي المحيط الهندي، على سبيل المثال، تخريبًا تامًا. كما أدّى إلى إفقار المناطق الريفية التي تعرّضت فيما بعد لمزيد من التخريب بفعل تجارة الرقيق؛ ثم ظهرت ارستقراطية عسكرية كانت تعتمد على القرصنة والإغارة على السكان مستعينة في ذلك بخدمات أحرار وعبيد. وقد استثار هذا النظام الاستغلالي القمعي ثورات عديدة قام بها الفلّاحون، وخاصة في جنوبي السودان، وفي منطقة النيجر – تشاد، وفي مصر والصحراء الكبرى والمغرب وإثيوبيا ومنطقة زامبيزيا السفلى.

ولم يكن اقتصاد المراكز التجارية، شأنه في ذلك شأن اقتصاد النهب، معنيًا بالأعمال التجارية الخلّاقة. ولم تكن المدن الجديدة التي أصبحت مراكز للتجارة البحرية مراكز تجارية أو صناعية بل كانت حصونًا ومسارح للعنف والنهب. وفي غينيا والسواحل الاستوائية، وفي الكونغو وأنغولا وسينيغامبيا، كانت أسلاب البرتغاليين أكثر من مشترياتهم. وفيما بين عامي ١٦٥٠ و١٨٠٠ كانت السمة الرئيسية لاقتصاد المراكز التجارية هي تجارة الرقيق عبر الأطلسي.

وشيئًا فشيئًا تحوّلت المجتمعات التي تأثرت باقتصاد المراكز التجارية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكان هذا التحوّل عملية متشعبة تطلبت إعادة تنظيم الأوضاع مرات عديدة. وتمثّلت السمة الرئيسية لعمليات إعادة التنظيم، وخاصة في غربي أفريقيا الوسطى، في أن الشبكات التجارية أصبحت هي العامل المهيمن بدلًا من الدول. وشهدت معظم المناطق الواقعة على الساحل انهيارًا عامًا لمراكز السلطة وتمزّقًا للقوى السياسية. وفي ذلك يقول مبوكولو:

«لم يكن تنظيم التجارة في الجانب الأفريقي احتكارًا للدولة بل كانت المنافسة تعود بالفائدة على عدد غير قليل من الأفراد، والأمراء، وعامة الناس وحتى على بعض العتقاء الذين أسّسوا أرستقراطية جديدة كانت تغار على امتيازاتها وتحرص على تأمين سلطتها السياسية.. وفي لوانغو كان أكبر المستفيدين هم الرجال الجدد – من السماسرة والتجّار وقادة القوافل ومن إليهم من الوسطاء – إذ كانوا يملكون الوسائل اللازمة لشراء الأراضي من الملك ولإنشاء حاشية تتألّف من عدد كبير من التابعين الأحرار أو الأرقاء. وتتحدث روايات عن أنه كان لدى بعض العامة في أواخر القرن الثامن عشر ٧٠٠ تابع يقومون بشنّ الحرب أو فلاحة الأرض لحسابهم»[٤].

---

(٣) انظر الفصل الثاني.

(٤) انظر الفصل الثامن عشر ص ٥٩١.

ويعني ذلك بعبارة أخرى أن اضمحلال الدول اقترن باضمحلال الطبقات القديمة الحاكمة التي حلّت محلّها أو قامت إلى جانبها طبقة ناشئة من التجّار. وقد تسبّب التوغّل البرتغالي في زامبيزيا الجنوبية، على سبيل المثال، في القضاء على سلطة الطبقة المحلية الحاكمة، ومهّد السبيل أمام أشكال مباشرة لاستغلال الفلّاحين لصالح رأس المال البرتغالي التجاري. ويقول بهيلا: «إن ظهور شبكات التجارة الإقليمية مع التجارة عبر مسافات طويلة أدّى إلى ظهور طبقة تجارية أفريقية تسمّى «فاشامبادزي»... وكان هؤلاء يعملون كوسطاء بين التجّار الأجانب والمنتجين المحليين من الفلّاحين»[٥].

وأسفرت تطورات مماثلة عن ظهور «المهجنين والمولّدين» في مناطق أنهار كازامانس وغينيا وسييراليون. وكان الأفارقة البرتغاليون والأفارقة الانجليز في سييراليون يشكلون مجموعات من التجّار يعملون كوسطاء بين السفن الأوروبية والمجتمعات الأفريقية في الداخل. وكانوا في معظم الأحيان وكلاء في خدمة الرأسمالية التجارية الأوروبية، وقد حقّقوا لأنفسهم ثروات طائلة.

وحتى في حالة سلطنتي فونج وفور، حيث كان السلاطين يبسطون رعايتهم ويوفّرون الحماية على ما يبدو للتجارة عبر المسافات الطويلة التي تربط بينهم وبين مصر والبحر الأحمر، كان الجانب الأكبر من التجارة في أيدي التجّار السودانيين (الجلابة) الذين كانوا يعملون كوسطاء وممّولين للتجارة عبر المسافات الطويلة.

وهكذا انتقلت مختلف الشعوب الأفريقية على نحو تدريجي من عزلة نسبية في ١٥٠٠ إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي. وفي معظم الحالات كان هذا الاندماج يقترن بتغييرات اجتماعية وسياسية عميقة.

وعلى الرغم من سقوط بعض الدول الكبيرة في غربي السودان وشمال شرقي أفريقيا في أوائل الفترة موضع البحث، «.. فإن النسبة المئوية للمناطق الخاضعة لسيطرة دول في داخل القارة» كانت، كما يقول فانسينا، «... أعلى في ١٨٠٠ عما كانت عليه في ١٥٠٠»[٦]. ولكن المناطق الخاضعة لهذه الدول لم تكن هي وحدها التي تزايدت خلال القرون الثلاثة: فقد شهدت الفترة أيضًا أمثلة شتّى للدمج السياسي عن طريق توسّع المؤسسات السياسية وتمركزها. وهكذا اتّسمت هذه الفترة بإقامة الدول وتمركز السلطة السياسية.

ففي شمال شرقي أفريقيا على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن القرنين السادس عشر والسابع عشر شهدا تدهور الامبراطورية الاثيوبية المسيحية واستمرار الفوضى بصورة متقطعة حتى عام ١٨٥٥، توسّعت الامبراطورية الإثيوبية المسيحية بعدما افتتح ثيودور الثاني عصر الأباطرة العظام في اتجاه الجنوب مما ساعد على نمو دول جديدة مثل بوسا وكافّا وسكو وولايتا وداورو.

---

(٥) انظر الفصل الثاني والعشرين ص ٧٥٢-٧٥٣.

(٦) انظر الفصل الثالث ص ١٠٤-١٠٥.

وفي حالة مدغشقر حدثت عملية تمركز عكسية. ففي مطلع القرن السابع عشر كانت مدغشقر لا تزال تتألف أساسًا من رئاسات صغيرة تتمتّع باكتفاء ذاتي. غير أنه بحلول أواخر هذا القرن كان غربي مدغشقر يخضع لأمبراطورية ساكالافا كما ظهرت عدة ملكيات بين سكان المرتفعات وسكان المناطق الجنوبية الشرقية، والجنوبية الغربية، والجنوبية. وفي القرن الثامن عشر، بلغت أمبراطورية ساكالافا ذروة مجدها وأصبحت المنطقة الساحلية الشرقية موحّدة سياسيًا لأول مرة ضمن اتحاد بتسيميسارِكا. وبحلول عام ١٨٠٠ دخلت هاتان الدولتان في طور الاضمحلال، بينما كانت دولة إيميرينا – التي كانت ضعيفة وغير موحّدة فيما سبق – تمضي في طريق الصعود.

كذلك شهد ساحل غينيا الأدنى عملية توحّد وتمركز مماثلة. ويؤخذ من خريطة ترجع إلى عام ١٦٢٩ أنه كانت توجد في المنطقة ثمان وثلاثون دولة ومملكة أسّسها شعبا غا وأكان. وفيما بين عامي ١٦٧٠ و١٧٥٠، وقعت ثورة سياسية كبرى في مناطق الغابات والمناطق الساحلية في غينيا الدنيا. ومن هذه الدول الثماني والثلاثين التي أشارت إليها خريطة عام ١٦٢٩، ظهرت ثلاث امبراطوريات كبيرة هي أوين ودنكييرا وأكوامو ثم توحّدت في امبراطورية أشانتي الموحّدة. ومن أمثلة الدولة التي اتّسعت واستحدثت نظمًا سياسية ممركزة خلال هذه الفترة: بوغندا وروواندا ومارافي.

ومن الظواهر السياسية الأكثر شيوعًا في القرون الثلاثة أن الدولة المضمحلة أو المنهارة كانت تترك مكانها لعدة دول محدودة النطاق أو لنظم اقتصادية. ففي أفريقيا الوسطى مثلًا أسّست دول أكبر حجمًا باطراد، وبحلول القرن السادس عشر كانت ممالك الكونغو وتيو ولوانغو وندونغو (أنغولا فيما بعد) قد برزت إلى حيّز الوجود، وإن كانت مملكة الكونغو تجيء في مقدمتها من حيث السيطرة والتمركز. غير أنه منذ ١٦٦٥ بدأت الدول في الاضمحلال، وأُعيد تنظيم الأراضي على نطاق واسع على أساس الضرورات الاقتصادية التي أملتها تجارة الرقيق.

وفي ساحل غينيا العليا، قامت دول خلفت أمبراطوريتي صُنغاي ومالي في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وقد قامت أمبراطورية الفولاني العظمى على أنقاض صُنغاي ولكنها أفسحت الطريق لأمبراطورية كاعارتا إبّان النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وبمحاذاة الأطلسي وحّد كعبو (غابو) البلدان التي نشأت عن تمزيق مالي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر؛ ووحدها فوتاجالون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي الوسط تحقّقت الصحوة تحت رعاية قبائل البمبارا في سيغو؛ وفي الجنوب قام ديولا (الجولا) بتنظيم أمبراطورية الكونغ في القرن الثامن عشر.

وقد شهدت زامبيزيا الجنوبية عملية مماثلة، إذ تسبّب اضمحلال زيمبابوي العظمى في نشوء دولة تورروا أولًا، ثم تسبّب فيما بعد في حدوث تطوّر أكثر أهمية وهو نشوء أمبراطورية موتابا في مطلع القرن السادس عشر. وبدأ تمزّق دولة موتابا واضمحلالها في ١٦٢٩. وسقطت الأمبراطورية في براثن الضعف والفوضى إبّان القرن الثامن عشر، وإن كان كيان موتابا السياسي لم يختف نهائيًا حتى عام ١٩١٧.

وقد تطورت في معظم الدول الجديدة التي ظهرت نظم حكومية وإدارية تتميّز بالابتكار. من ذلك أن داهومي كانت تمثّل فكرة جديدة عن الدولة. فقد أنشأها قرابة عام **١٦٢٥** مهاجرون من اللادا أرسوا دعائم حكمهم على مجموعات منوعة. وكانت النظرة التقليدية إلى الدولة هي أنها صيغة أوسع نطاقًا للأسرة. ولكن الفكرة الجديدة التي طوّرت في داهومي كانت تتحصّل في إقامة دولة مركزية قوية يحكمها ملك مطلق يتمتع بولاء بلا حدود من كل رعاياه. وتحتاج الأفكار الجديدة التي طوّرت عن الدولة ونظم الحكومة في مناطق مختلفة من أفريقيا، وخاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر، إلى مزيد من الدراسة.

كذلك ظهرت في معظم هذه الدول طبقات اجتماعية شتّى: من الارستقراطية، والمجموعات العسكرية، والعامة، والعبيد. من ذلك مثلًا أن مجتمع كانوري في بورنو كان مقسمًا إلى طبقات محددة تحديدًا دقيقًا؛ وكان مقسمًا بوجه عام إلى طبقتين: الكونتوا (الطبقة الحاكمة أو النبلاء) وطبقة التاليا (أو العوام) وكانت توجد في داخل هاتين الطبقتين تقسيمات عدة. وكانت ثمة فروق في لغة الحديث، والملابس، وأثاث المنازل، والعمارة، والمساكن تُمَيّز بين الطبقات وما يوجد في داخلها من تقسيمات. وفي بلاد الهوسا تحوّلت التفرقة، مع تزايد ثروات الأرستقراطيين والتجّار، إلى مستوى اقتصادي وأصبح هناك التاجري (أو الأغنياء) والتلاكاوا (أو الفقراء).

وقد تزايدت ثروة الأرستقراطية – الإدارية والعسكرية – بأساليب مختلفة من الاستغلال. وسرعان ما تطوّرت إلى ايديولوجية قمعية. ففي مصر مثلًا تطورت، مع اضمحلال الامبراطورية العثمانية، صراعات داخلية بين مختلف الطبقات الاجتماعية: ولم تكن هذه الصراعات من أجل الاستقلال السياسي، بل كانت تهدف إلى السيطرة على الاقتصاد وعلى البلاد بما فيها من مؤسسات سياسية. وكانت الحالة الحرجة التي اتّسم بها الاقتصاد انعكاسًا للسياسات القمعية التي تمكنت عن طريقها صفوة قليلة من بكوات المماليك مع أتباعهم من السيطرة على أغلبية السكان واستغلالهم. وقد أدّى هذا الوضع القمعي إلى نشوء أدب شعبي باللغة العربية، وخاصة في مجالَي الشعر والسخرية، وكان هذا الأدب يعرض لاستغلال الفلّاحين.

وحسبما أوضحناه من قبل في معرض حديثنا عن نتائج اقتصاد النهب، قام الفلّاحون بثورات عديدة ضد النظم القمعية في غرب أفريقيا وفي شمالها وشرقها ووسطها وجنوبها. وثمة حاجة ماسّة لدراسة شاملة لهذه الانتفاضات التي قام بها الفلّاحون في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ونحن نحتاج بداية إلى دراسة لنماذج من حركات مقاومة الفلّاحين. وثانيًا، لم تكن الطبقات الدنيا في كثير من المناطق تتألف من مجموعات متجانسة: بل إن بعض أفرادها لم يكونوا حتى من الفلّاحين. ويسعنا أن نقول بوجه عام إن الطبقات الدنيا، أيًا ما كانت، حاربت ضد تدهور أحوالها، وذلك بغية الحفاظ على أوضاعها القائمة على أقلّ تقدير.

تجارة الرقيق

نوقشت في الفصل الرابع الأسئلة المعتادة التي تثار بصدد هذا الموضوع مثل إحصاءات الرقيق أو تأثيرات تجارة الرقيق في المجتمعات الافريقية، كما نوقشت في الفصل الرابع وفي الأقسام الملائمة في معظم فصول هذا المجلد. ولا ضرورة إذن لتكرار هذه المناقشات في هذا الفصل الختامي. بيد أنني أودّ أن أستلفت الانتباه إلى مسائل أساسية قليلة بشأن تجارة الرقيق أعتقد أنه ينبغي للمؤرّخين الأفارقة إثارتها.

أولًا، إلى أي حدّ ينبغي إبراز تجارة الرقيق في تاريخ أفريقيا، وبعبارة أخرى، لماذا نعنى كمؤرخين أفارقة بتجارة الرقيق؟ ذلك أن جميع الأعراق تعرّضت للاسترقاق في الماضي: بل إن كلمة رقيق أو Slave مشتقة هي ذاتها من كلمة سلاف Slavs وهم من سكان أوروبا الشرقية. غير أن جميع المجموعات الأخرى استطاعت أن تمحوه من ضمائرها. فاليهود مثلًا كانوا أرقاء في وقت ما، ولكنهم الآن يفسّرون استرقاقهم بأنه كان وضعًا خاصًا وفريدًا قدّره الله عليهم. والأفارقة يحرصون على المبالغة في أهمية الاسترقاق في تاريخهم إلى حد أن لفظة «عبد» توشك أن تكون مرادفة للفظة «أفريقي». وقد أوضح د.ب. ديفيز بوضوح جلي في مؤلفيه «مشكلة الاسترقاق في الثقافة الغربية» و«الاسترقاق والتقدّم البشري» أن الاسترقاق يشكل ظاهرة كبرى في ايديولوجية العالم الغربي الحديث يتعيّن علينا أن نحاول فهمها[٧]، لأنها مصدر قدر كبير من الموقف السلبي تجاه أفريقيا والأفارقة.

وفي الفصل الرابع يحاول إينيكوري أن يعطي وزنًا كميًا لدور الأرقاء السود في التقدّم الاقتصادي في العالم الغربي. ويعتبر هذا سؤالًا أساسيًا آخر ينبغي أن نواجهه وأن نتناوله من كافة جوانبه. وقد ذهب ماركس وأنجلز إلى أنه، على الرغم من أن الرق كان وسيظل دائمًا منافيًا لقواعد الأخلاق، فقد كان مع ذلك لازمًا للتقدّم الاقتصادي وبالتالي للتقدّم الاجتماعي. وذهبا إلى أنه لو أن الرق لم يوجد لما وجدت حضارة الإغريق ولا حضارة الرومان. ويقول إينيكوري إن الرق الأفريقي كان له أثر حاسم في تطوير النظام الجغرافي السياسي والاقتصادي المعني بمنطقة الأطلسي وفي تصنيع أوروبا الغربية. ومن ناحية أخرى، قدم فرناند برودل في مصنّفه ذي الأجزاء الثلاثة «الحضارة والرأسمالية» صورة مختلفة عن تحوّل الرأسمالية الأوروبية إلى قوة عالمية ابتداءً من الاقتصاد المعيشي الذي لا يتغيّر والذي يمارسه الفلّاحون، مرورًا بعالم التجارة، وانتهاءً بقصة الكيفية التي تمكن بها عدد قليل من المصرفيين والتجّار، عن طريق احتكار التجارة ومضاعفة الأرباح إلى أقصى حد، من المعاونة في إرساء مجموعة من الاقتصادات العالمية تركّزت في أوروبا؛ الأمر الذي مكّن الرأسمالية الأوروبية من بسط سلطتها المتنامية. وهو يعزو نمو الرأسمالية الأوروبية إلى الاتحادات المتعددة الجنسية مثل بيت فوجر House of Fugger في القرن السادس عشر، وأوغسبرغ وشركة الهند الشرقية في القرنين السابع عشر والثامن عشر[٨]. ويحتاج الدور الذي لعبه الرقيق الأفارقة في هذا الجدل إلى إعادة تقييم جذرية.

---

(٧) D.B. Davis، ١٩٦٦ و١٩٧٥ و١٩٨٤.

(٨) انظر F. Braudel، ١٩٨٤. وانظر أيضًا I. Wallerstein، ١٩٧٦.

وقد أثار ج.ا. هاريس في الفصل الخامس سؤالًا مهمًا آخر يتعلق بالاسترقاق العبودي. ويستفاد بجلاء من كل الشواهد التي تتوافر لدينا أن عملية تجريد الأفريقي من الشخصية الإنسانية تزايدت حدة فيما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠ نتيجة تزايد الاسترقاق العبودي ابتداءً من ١٦١٩.

كذلك أدّت تجارة الرقيق عبر القارات، في المقام الأول، إلى إرساء وجود عالمي للسود وأسفرت عن شتات أفريقي ضخم، وخاصة في القارة الأمريكية والكاريبي؛ وفي ذلك يقول هاريس:

> «كانت طبيعة هذه التجارة وعواقبها هي التي دفعت الأفارقة، وخاصة في القارة الأمريكية والكاريبي، إلى تنظيم حركات للكفاح من أجل الحرية انتهت عبر السنين إلى ترسيخ الاهتمام الموحّد بتخليص أفريقيا وتحرير السود في أنحاء العالم كافة. واستمرّت العملية رغم قيام الحكم الاستعماري، وربّما كانت في واقع الأمر أعظم العواقب التاريخية للشتات الأفريقي»[٩].

ولا مراء في أن ذلك كان أساس حركة الوحدة الأفريقية في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين.

إدخال محاصيل غذائية جديدة

ذهب كتّاب كثيرون إلى أن إدخال محاصيل جديدة من القارة الأمريكية يمثّل جانبًا إيجابيًا لنظام تجارة الأطلسي. ويقول بعضهم ان إدخال المحاصيل الجديدة – الذي يرجع إليه الفضل بالضرورة في إحداث تغييرات في النظام الغذائي – أدّى إلى تحسين صحة الأفارقة وتسبّب بالتالي في زيادة عدد السكان. وفي ذلك يقول كتاب مدرسي:

> «لقد سمحت المحاصيل الجديدة المستجلبة من القارة الأمريكية لأفريقيا الاستوائية، ولمناطق الغابات بوجه خاص، بتغذية أعداد من السكان تزيد عما كانت عليه في الماضي عدة مرات. وأحدث إدخال الذرة والفول السوداني والكاسافا –ونحن نكتفي بهذه المحاصيل الثلاثة دون غيرها– تغييرًا دائمًا في العلاقات القائمة بين الأفارقة وبيئتهم»[١٠].

بيد أنه يتعذر علينا، كما يحذّرنا مبوكولو، تفسير التأثيرات الناتجة عن هذه التغييرات الزراعية في السكان الأفارقة. «فهل أسهمت، مثلما يؤكد البعض في كثير من الأحيان، عن طريق توفير موارد غذائية أكثر أمنًا وتنوّعًا، في خلق مقاومة جسدية أشدّ مراسًا بين مختلف جموع السكان،

---

(٩) انظر الفصل التاسع.

(١٠) P.D. Curtin و S. Feireman و L. Thompson و J. Vansina، ١٩٧٨.

وفي تحقيق معدل أعلى للنمو السكاني؟». وفي رأيه أنه لا يوجد دليل على صحة هذه الادعاءات. والعكس صحيح كما يقول لأن الكاسافا لها قيمة غذائية محدودة، وكان السكان الذين يعتمدون عليها أكثر من غيرها، مثل قبائل تيو ومبوزي، يعانون من سوء تغذية حادة[١١].

ومن العسير استبانة الاتجاهات السكانية إبّان القرنين السابع عشر والثامن عشر لأن أمراضًا جديدة مثل الجدري، كان مقدّرًا لها أن تجتاح السكان على نحو متكرر، أدخلت إلى أفريقيا في الحقبة نفسها. وفي هذه الفترة أيضًا بلغت تجارة الرقيق عبر الأطلسي ذروتها.

والشيء المحقّق مع ذلك هو أن المحاصيل الجديدة المستجلبة من القارة الأمريكية ومن آسيا والتي أدخلها الأوروبيون إلى مناطق أفريقية مختلفة فيما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠ أدّت إلى تنويع اقتصاد القارة الزراعي. ومن هذه الذرة والكاسافا والفول السوداني، وأنواع مختلفة من اليام، والبطاطا الحلوة، والفواكه الحمضية، والطماطم، والبصل، والتبغ. وقد اكتسبت الكاسافا والذرة تدريجيًا خلال هذه الفترة أهمية تفوق أهمية كثير من المحاصيل الغذائية الأفريقية مثل الموز والذرة الرفيعة والذرة الصفراء واليام بأنواعه. ومن ذلك يتّضح أن اعتماد الأفارقة إلى حد بعيد في يومنا هذا على الذرة والكاسافا بوصفهما المحصولين الغذائيين الرئيسيين يرجع إلى هذه الفترة.

ومن الوجهة الاجتماعية أسهمت هذه الثورة الزراعية إلى جانب التجارة، على ما يقوله مبوكولو، في إحداث تقسيم جديد للعمل. وفي رأيه أن الرجال بدأوا شيئًا فشيئًا في ترك المهام الزراعية – مثل تطهير الأرض وزرعها وإعداد المحاصيل – للنساء والعبيد مؤثرين تكريس أنفسهم للتجارة التي كانت أكثر إدرارًا للربح؛ وعلى ذلك فقد كان تطوّر الرقيق المنزلي وغيره من أشكال التبعية نتيجة مباشرة لهذه التغييرات الزراعية[١٢].

الكوارث البيئية

بذلت محاولات لتقسيم التاريخ الأفريقي إلى فترات ترتكز أساسًا على الظروف المناخية، وللتدليل على أن هناك علاقة لها مغزاها بين فترات الجفاف الحادّة والتطوّرات التاريخية الكبرى. وينظر إلى فترتنا هذه بوجه خاص على أنها كانت فترة كثر فيها تعرّض أفريقيا للجفاف[١٣].

وتنحو هذه التحليلات إلى إضفاء أهمية فائقة على البيئة المادية إلى حد يجعل من الأفارقة مجرّد ضحايا لا حول لها ولا قوة للطبيعة. وثمة خطورة في التركيز على سنوات الجفاف على حساب السنوات العادية أو السنوات التي تزيد على المتوسط. وقد حدا ذلك ببعض المؤرّخين

---

(١١) انظر الفصل الثامن عشر ص ٥٨٩

(١٢) انظر الفصل الثامن عشر.

(١٣) B. Webster، ١٩٧٩(أ) و١٩٨٠؛ S.E. Nicholson، ١٩٧٨ و١٩٧٩؛ J.E. Miller، ١٩٨٢؛ D.J. Schove، ١٩٧٣؛ J. Thorton، ١٩٨١(أ). وانظر أيضًا الفصل السادس والعشرين.

إلى الإفراط في التعميم بصدد المجاعات في أفريقيا قبل العهد الاستعماري[١٤]. ولا يناقش هؤلاء المؤرّخون في أي من كتاباتهم الكيفية التي استجاب بها الأفارقة على نحو خلّاق للجفاف. فكيف كانت موجات الجفاف تؤثر وتسهم على سبيل المثال في إدخال تغييرات في نظم الإنتاج والتوزيع، وفي تحسين المحاصيل الغذائية وأساليب حفظ الأغذية؟

وتتصل مسألة موجات الجفاف والمجاعات أيضًا بقضية أوسع نطاقًا هي كفاءة الاقتصاد الأفريقي في عصر ما قبل الاستعمار. ويوضح فانسينا أن الفترة ما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠، على سبيل المثال، شهدت ظهور تكنولوجيات مكثفة لاستخدام الأراضي سمحت بدورها بوجود كثافة سكانية أعلى.

> «لا تزال كازمانس السفلى، وبلاد الايغبو، وأراضي الكامرون العشبية بنباتاتها «المدجنة»، ولا تزال الجبال القائمة في منطقة البحيرات الكبرى بمحاذاة الصدع الغربي بما فيها من نظم للري و / أو الزراعة التكثيفية للموز، ولا تزال البقاع الصغيرة مثل منخفض كوكويا بما فيه من أشكال مستحدثة للتخصيب أو وادي الزمبيزي الأعلى حيث كانت الفيضانات تستخدم، لا تزال هذه كلها استثناءات في غرب أفريقيا ووسطها. وفي شمال أفريقيا، بما في ذلك مصر حيث توجد أضخم واحة في العالم، كانت نظم الزراعة التكثيفية للواحات تطبّق منذ ألف عام قبل هذه الفترة»[١٥].

وخلاصة القول هي أنه، على الرغم من أن ممارسة الزراعة التكثيفية لم تكن قد تقادمت في معظم أنحاء أفريقيا مثلما كانت عليه في شمال أفريقيا، فقد ظهرت جيوب صغيرة للزراعة التكثيفية وخاصة في غرب أفريقيا ووسطها. وفي هذه المناطق استخدمت أساليب زراعية متقدمة مثل إنشاء المصاطب، والدورة الزراعية، واستخدام السماد الأخضر، والزراعة المختلطة، وزراعة المستنقعات المنظمة. ومن الواجب أن يولي المؤرّخون لهذه الموضوعات قدرًا أكبر من الاهتمام بدلًا من التعميمات المعتادة عن المجاعة والجفاف في أفريقيا.

المسيحية والإسلام

اضمحلت المسيحية في أفريقيا خلال الفترة ما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠، وخاصة في إثيوبيا وعلى الساحل الشرقي، وبدرجة أقلّ في الكونغو. أما الإسلام فقد تزايد انتشاره في غرب أفريقيا وفي السودان وإثيوبيا وعلى الساحل الشرقي.

وعلى ساحل غينيا الأدنى مثلًا أدخل الهولنديون والبريطانيون المسيحية في المنطقة. وقد عمدوا في البداية إلى إنشاء مدارس أولية في حصونهم في كيب كوست والمينا وأكرا؛ وفيما بعد، إبّان حقبة الخمسينات من القرن الثامن عشر، أرسلت جمعية نشر الإنجيل بعض المبشّرين

---

(١٤) انظر الفصل الثاني والعشرين.

(١٥) انظر الفصل الثالث ص ١٠٢–١٠٣.

إلى كيب كوست؛ كذلك كان بعض الذين أدخلوا في المسيحية حديثًا، وخاصة أبناء المولاتوس والحكام التقليديين، يرسلون إلى الخارج لاستكمال تعليمهم، وكان كثيرون منهم يعودون إلى بلادهم كمعلمين أو مبشّرين. وهكذا أرسيت خلال هذه الفترة أُسس الثورة المسيحية التي كان مقدّرًا لها أن تحدث في غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر.

وفي الكونغو أدخلت المسيحية خلال عهد ألفونسو الأول (١٥٠٦–١٥٤٣). وبتوجيهات من ولده هنريكه الذي كان قد رسّم أسقفًا في روما، جعل الكنيسة الكاثوليكية الديانة الرسمية للدولة. بيد أن الحماس المسيحي فتر في الكونغو حتى ١٦٤٥ عندما وصل إليه عدد كبير من الرهبان المبشّرين الايطاليين؛ إذ وفد إلى الكونغو وإلى أنغولا من بعدها خلال القرن السابع عشر نحو ٤٠٠ مبشّر لنشر الإنجيل وخاصة في المناطق الريفية. ويوضح فانسينا أن المسيحية أدخلت بادئ الأمر إلى الكونغو على أيدي البرتغاليين وكانت مقصورة على نبلاء المناطق الحضرية إلى حد بعيد مع بقاء التنظيم الكنسي برتغاليًا في معظمه. بيد أنه منذ ١٦٤٥ وحتى ١٧٠٠، انخرط المبشّرون الإيطاليون في حملة مكثّفة لتحويل أكبر عدد ممكن من الناس إلى اعتناق المسيحية وخاصة في المناطق الريفية[١٦].

وكان كل من المسيحية والإسلام يأخذ بنزعة توفيقية خلال هذه الفترة. من ذلك مثلًا أن المسيحية في الكونغو كانت تتعايش مع الديانة التقليدية. وما من شك في أنهما كانا يؤثران في بعضهما البعض تأثيرًا بالغًا كما يخلص إلى ذلك فانسينا إذ يقول:

> «ابتداءً من القرن السادس عشر يمكن أن يقال إنه ظهرت ديانة واحدة تجمع، وفيما بين النبلاء على الأقل، بين معالم من المسيحية ومعالم من الديانة القديمة. وقد حدث الانتشار الرئيسي لهذه الديانة خلال القرن السابع عشر.. وكانت هذه الديانة الجديدة مصدر الودونية (فودو) في هاييتي»[١٧].

وترجع المحاولات التي بذلت لتنظيم كنائس مستقلة إلى هذه الفترة أيضًا. ففي الكونغو بدأت بعض المحاولات لتأسيس كنيسة أهلية في عقد الثلاثينات من القرن السابع عشر، وبلغت أوجها في ١٧٠٤ عندما بدأ «دونا بياتريس كيمبا فيتا» في الدعوة إلى مسيحية مُصْلَحة تسمّى «الأنطونية» وتقوم على رفض المبشّرين والبيض؛ ثم سادت في الكونغو بعد ذلك كاثوليكية أهلية.

أما عن الإسلام فمن الجلي أن توسّع الحدود الإسلامية في أفريقيا يشكل موضوعًا من الموضوعات المهمة بصدد الفترة ما بين ١٥٠٠ و١٨٠٠. وقد تكفل تجّار الماندي والهوسا بإدخال الإسلام في ساحل غينيا الدنيا على سبيل المثال. وانتشر على طول طرق التجارة الشمالية حتى بلغ أشانتي وبولي في عقد الخمسينات من القرن الثامن عشر. وبحلول ١٨٠٠ كان يوجد في كوماسي حي مزدهر للمسلمين أنشئت فيه مدرسة لتحفيظ القرآن الكريم. كذلك اضطلعت قبائل الفولاني وماندي بمسؤولية نشر الإسلام في ساحل غينيا العليا. وقد عقدوا حلفًا

---

(١٦) انظر الفصل التاسع عشر.

(١٧) انظر الفصل التاسع عشر ص ٦٣٥.

دينيًا بين قبائل الفولاني والمالينكا، لا لإدخال سكان المنطقة في الإسلام وحسب، بل ولإخضاعهم لسلطانهم أيضًا. وهكذا كان انتشار الإسلام يقترن بالسيطرة السياسية في كثير من المناطق الأفريقية. ويتضح هذا بوضوح جلي في سينيغامبيا حيث يشكل الصراع بين رجال الدين المسلمين ونظم السيدو (القائد العسكري) خلفية لتاريخ المنطقة. وفي السودان، أدّى نشر الإسلام في شمالي البلاد إلى خلق حدود ايديولوجية لا تزال على قوّتها بين الشمال والجنوب. كما شهدت الفترة تأسيس وتوسّع دولتين إسلاميتين في مناطق السهول هما سلطنتا فونج وفور. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر، استمرّ الإسلام في الانتشار في ممالك البمبارا وموسّي وكونغ وغويريكا على أيدي التجّار والأئمة وحتى بالعنف. وشوهدت عملية مماثلة لنشر الإسلام في بلاد الهوسا وفي بورنو.

وبغضّ النظر عن الانتشار الجغرافي للإسلام في أفريقيا إبّان تلك الحقبة في حدّ ذاته، كانت الأصولية الإسلامية عاملًا مهمًا في مناطق كثيرة.. فقد ظهرت على سبيل المثال حركة ناصر الدين التي بدأت في موريتانيا واتجهت صوب الجنوب. وكانت دوافعها اقتصادية في بعضها (للسيطرة على تجارة الحبوب والرقيق) ودينية في بعضها الآخر (لتطهير الإسلام وإصلاحه عن طريق إحلال الثيوقراطية الإسلامية محل القواعد الاعتباطية). وظهر هذا الاتجاه الإصلاحي نفسه بين المسلمين في بلاد الهوسا، وخاصة إبّان القرن الثامن عشر. كذلك نشأت جماعة من علماء المسلمين في إطار خلفيات سياسية واقتصادية ودينية مماثلة في مراكز مختلفة، وتصدّت لنقد النظم القائمة التي كان الأرستقراطيون يمثّلونها. وكان أبرز أولئك العلماء المعلم جبريل دان عمرو الذي نادى بإدخال إصلاحات إسلامية. وكان كل من عثمان وعبد الله دان فوديو من تلامذته. وعندما أصبح حكم الأرستقراطية أشدّ قمعًا عمد العلماء إلى مهاجمة النظام القائم علنًا. وكانت تلك خلفية «الجهاد» في القرن التاسع عشر.

ونتيجة لقمع الفلّاحين الأفارقة على أيدي الصفوة الريفية والحضرية، وخاصة في غرب السودان وفي منطقة النيجر – تشاد وفي مصر والصحراء الكبرى والمغرب وإثيوبيا والكونغو، لم يكن من العسير على قادة المسلمين والحركات التبشيرية المسيحية تعبئة مساندة جماهير الشعب إلى جانب الفلّاحين. وجعل رجال الدين يعدون بتحقيق المساواة ووضع حد للمظالم، كما أدانوا الأرستقراطيات التقليدية والأوروبيين بوصفهما عاملين مخربين يتسبّبان في خلق الظلم الاجتماعي.

وينبغي أن ننوّه في نهاية المطاف بأن الأفارقة كانوا ينظرون إلى الإسلام، كما كانوا ينظرون إلى المسيحية، على أساس توفيقي. فعلى الرغم من قبولهم للإسلام فقد ظلّوا في الوقت نفسه مخلصين لديانتهم التقليدية. وفي ذلك يقول ايزارد وكيزربو ان هذه النزعات التوفيقية تطوّرت مع المسيحية فيما بعد في أفريقيا وفي العبادة الأفرو – أمريكية في البرازيل وهاييتي وكوبا، وانتهيا من ثم على سبيل المثال إلى أن «الإسلام قدم نفسه إلى قبائل البمبارا بما فيه من نظم لم تكن تتعارض مع نظمهم تعارضًا منهجيًا مثل تعدّد الزوجات والطلاق والتطليق والرق»[١٨].

---

(١٨) انظر الفصل الثاني عشر ص ٤١٠.

أعضاء اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ أفريقيا العام*

(التواريخ الواردة أدناه هي تواريخ بدء العضوية)

الأستاذ ج.**ف**.أ. **أجايي** (نيجيريا)، ١٩٧١
المشرف على المجلد السادس
الأستاذ **ف**.أ. **البوكريك** موراو (البرازيل)، ١٩٧٥
الأستاذ أ.أ. **بواهن** (غانا)، ١٩٧١
المشرف على المجلد السابع
سعادة السيد **بوبو هاما** (النيجر)، ١٩٧١ (استقال عام ١٩٧٨، وتوفي عام ١٩٨٢)
السيدة الدكتورة **موتومبا م. بول** (زامبيا)، ١٩٧١
الأستاذ **د. تشانايوا** (زيمبابوي)، ١٩٧٥
الأستاذ **ب.د. كيرتين** (الولايات المتحدة الأمريكية)، ١٩٧٥
الأستاذ ج. **ديفيس** (فرنسا)، ١٩٧١
الأستاذ **م. ديفويلا** (أنغولا)، ١٩٧٨
الأستاذ الراحل الشيخ **انتا ديوب** (السنغال)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٦
الأستاذ **هـ. جعيط** (تونس)، ١٩٧٥
الأستاذ ج.**د. فيج** (المملكة المتحدة)، ١٩٧١ (استقال عام ١٩٨١)

* بالترتيب الهجائي الفرنسي.

سعادة السيد الراحل **م. الفاسي** (المغرب)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٩١

المشرف على المجلد الثالث

الأستاذ **ج.ل. فرانكو** (كوبا)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٩

السيد الراحل **م.ح.ا. جلال** (الصومال)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨١

الأستاذ الدكتور **ف.ل. غروتانيللي** (ايطاليا)، ١٩٧١

الأستاذ أ. **هابرلاند** (جمهورية ألمانيا الاتحادية)، ١٩٧١

الدكتور **اكليلو هبتي** (إثيوبيا)، ١٩٧١

سعادة السيد أ. **هامباتي با** (مالي)، ١٩٧١، (استقال عام ١٩٧٨)

الدكتور **أ.س. الحرير** (ليبيا)، ١٩٧٨

الدكتور ا. **هربك** (تشيكوسلوفاكيا)، ١٩٧١

مساعد المشرف على المجلد الثالث

السيدة الدكتورة أ. **جونز** (ليبيريا)، ١٩٧١

القس الراحل **أليكسيس كاغامي** (رواندا)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨١

الأستاذ **أ.ن. كيمامبو** (تنزانيا)، ١٩٧١

الأستاذ ج. **كي - زيربو** (بوركينا فاسو)، ١٩٧١

المشرف على المجلد الأول

السيد الدكتور **د. لايا** (النيجر)، ١٩٧٩

الدكتور ا. **ليتنيف** (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية)، ١٩٧١

الدكتور ج. **مختار** (مصر)، ١٩٧١

المشرف على المجلد الثاني

الأستاذ **ب. موتيبوا** (أوغندا)، ١٩٧٥

الأستاذ **د.ت. نياني** (السنغال)، ١٩٧١

المشرف على المجلد الرابع

الأستاذ **ل.س. نغكونغكو** (بوتسوانا)، ١٩٧١

الأستاذ **ت. أوبينغا** (جمهورية الكونغو الشعبية)، ١٩٧٥

الأستاذ **ب.أ. أوغوت** (كينيا)، ١٩٧١

المشرف على المجلد الخامس

الأستاذ **سي. رافواجاناهاري** (مدغشقر)، ١٩٧١

الأستاذ الراحل **و. رودني** (غيانا)، ١٩٧٩، توفي عام ١٩٨٠

الأستاذ الراحل **م. شبيكة** (السودان)، ١٩٧١، توفي عام ١٩٨٠

الأستاذ **ي.أ. طالب** (سنغافورة)، ١٩٧٥

الأستاذ الراحل أ. **تيكسيرا دا موتا** (البرتغال)، ١٩٨٧، توفي عام ١٩٨٦

المونسنيور **ت. تشيبانغو** (زائير)، ١٩٧١

الأستاذ ج. **فانسينا** (بلجيكا)، ١٩٧١

معالي الدكتور الراحل أ. **وليامز** (ترينيداد وتوباغو)، ١٩٧٦، استقال عام ١٩٧٨، وتوفي عام ١٩٨٠
الأستاذ ع.أ. **مازروي** (كينيا)
المشرف على المجلد الثامن، ليس عضوًا في اللجنة
الأستاذ **سي. ووندجي** (كوت ديفوار)
مساعد المشرف على المجلد الثامن، ليس عضوًا في اللجنة

أمانة اللجنة العلمية الدولية
قسم التعاون الثقافي الدولي وصون الذاتيات الثقافية وإثرائها، اليونسكو، ١، شارع ميوليس، ٧٥٠١٥ باريس، فرنسا

نبذة عن حياة المؤلفين

الفصل ١ :

م. **مالوفيست** (بولندا): أخصائي في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للحقبة الأخيرة من القرون الوسطى والفترة الأولى من العصر الحديث؛ وله عدة مطبوعات ومقالات عن هذا الموضوع؛ وقد كان أستاذًا للتاريخ في جامعة وارسو وعضوًا في كلير هول، كيمبريدج، وعضوًا زائرًا في معهد الدراسات المتقدمة ببرنستون، وهو متوفى.

الفصل ٢ :

ب. **دياني** (السنغال): دكتور في العلوم السياسية والاقتصادية؛ أخصائي في الاقتصاد وعلوم اللغات؛ له عدة مؤلفات عن السلطة السياسية في أفريقيا وعن النحو في لغة الولوف الحديثة؛ وهو حاليًا أستاذ وخبير استشاري.

الفصل ٣ :

ج. **فانسينا** (بلجيكا): أخصائي في تاريخ أفريقيا؛ له عدة مؤلفات ومقالات عن تاريخ أفريقيا قبل فترة الاستعمار؛ وهو أستاذ للتاريخ والأنثروبولوجيا بجامعة ويسكونسين.

الفصل ٤ :

ج.أ. **اينيكوري** (نيجيريا): أخصائي في التاريخ الاقتصادي؛ له مطبوعات ومقالات متنوعة عن هذا الموضوع؛ وهو أستاذ ورئيس قسم في جامعة أحمد بيلو في زاريا.

الفصل ٥:

ج.ا. **هاريس** (الولايات المتحدة الأمريكية): أخصائي في الشتات الأفريقي؛ له مطبوعات ومقالات عديدة عن الموضوع؛ وهو حاليًا أستاذ في جامعة هوارد، بواشنطن العاصمة.

الفصل ٦:

ر. **فيسيلي** (تشيكوسلوفاكيا): أخصائي في تاريخ مصر وفي الدبلوماسية والمشكلات الاقتصادية للأقطار العربية في القرون الوسطى؛ له عدة مؤلفات في مجال الدراسات التاريخية والدبلوماسية للبلدان العربية (ولا سيّما مصر) والإسلامية في القرون الوسطى؛ وهو أستاذ محاضر في موضوع الأقطار العربية والإسلامية وتاريخها، في كلية الفلسفة بجامعة شارلز، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، في براغ.

الفصل ٧:

يوسف فضل حسن (السودان): أخصائي في تاريخ السودان؛ له عدة مؤلفات عن هذا الموضوع؛ كان أستاذًا للتاريخ بجامعة الخرطوم ومديرًا لوحدة البحوث السودانية في هذه الجامعة؛ وهو حاليًا نائب رئيس جامعة الخرطوم.

ب.أ. **أوغوت** (كينيا): أخصائي في تاريخ أفريقيا ومن الروّاد في مجال تقنيات التاريخ المرويّ؛ له مؤلفات عديدة عن تاريخ منطقة شرقي أفريقيا؛ كان مديرًا لمعهد لويس ليكي التذكاري الدولي ونائبًا لرئيس جامعة نيروبي؛ وهو الآن أستاذ للتاريخ بجامعة كينياتا في نيروبي.

الفصل ٨:

محمد الفاسي (المغرب): له عدد من المؤلفات (بالعربية والفرنسية) في تاريخ اللغات وفي النقد الأدبي؛ وهو نائب سابق لرئيس جامعة القرويين في فاس.

الفصل ٩:

محمد حمادي الشريف (تونس): أخصائي في التاريخ الاجتماعي والسياسي لشمال أفريقيا؛ كتب عدة مقالات عن تاريخ شمال أفريقيا؛ وهو أستاذ جامعي وعميد لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس.

الفصل ١٠:

ب. **باري** (السنغال): دكتور في التاريخ؛ له مؤلفات عديدة عن والو وسينيغامبيا وفوتا جالون؛ كان أمينًا عامًا لرابطة المؤرّخين الأفريقيين؛ وهو الآن أستاذ في كلية الآداب بجامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار.

الفصل ١١:

م. **أبيتبول** (اسرائيل): أخصائي في موضوع السودان النيجيري؛ له مؤلفات عن تاريخ السودان؛ وهو باحث رئيسي في الجامعة العبرية في القدس.

الفصل ١٢:

م. **ايزارد** (فرنسا): أخصائي في تاريخ ممالك الموسي (بوركينا فاسو) في فترة ما قبل الاستعمار وهو أخصائي في الأنثروبولجيا ومؤرّخ؛ له مطبوعات ومقالات عديدة، ولا سيّما عن مملكة ياتنغا القديمة؛ وهو باحث رئيسي في المركز الوطني للبحوث العلمية (مختبر الانثروبولوجيا الاجتماعية) بباريس.

ج.**كي**. **زيربو** (بوركينا فاسو): أخصائي في منهجية تاريخ أفريقيا؛ له عدة مؤلفات عن أفريقيا السوداء وتاريخها؛ وهو أستاذ للتاريخ بجامعة داكار.

الفصل ١٣:

ك. **ووندجي** (كوت ديفوار): أخصائي في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر؛ له مؤلفات عديدة عن الثقافات الأفريقية وتاريخ كوت ديفوار؛ كان رئيسًا لقسم التاريخ في كلية الآداب بجامعة كوت ديفوار الوطنية (أبيدجان) ونائبًا لمدير معهد الفن وعلم الآثار بجامعة أبيدجان؛ وهو الآن مستشار ضمن الوفد الدائم لكوت ديفوار لدى اليونسكو في باريس.

الفصل ١٤:

أ.أ. **بواهِن** (غانا): أخصائي في تاريخ غرب أفريقيا: له مطبوعات ومقالات عديدة عن تاريخ أفريقيا؛ كان أستاذًا ورئيسًا لقسم التاريخ بجامعة غانا، وهو الآن أستاذ فخري بهذه الجامعة.

الفصل ١٥:

ا.ج. **ألاغوا** (نيجيريا): أخصائي في التاريخ والتأريخ الأفريقيين؛ وضع عدة دراسات عن الايجو، وعن تقنيات ومنهجية التراث الشفهي وعلم الآثار؛ وهو أستاذ للتاريخ في جامعة بورث هاركورت.

الفصل ١٦:

د. **لايا** (النيجر): أخصائي في ثقافات غرب أفريقيا وفي علم الاجتماع؛ له مؤلفات عن هذا الموضوع؛ وهو مدير مركز الدراسات اللغوية والتاريخية المستندة إلى التراث الشفهي بنيامي.

الفصل ١٧:

ب. **باركيندو** (نيجيريا): أخصائي في موضوع تكوين الدول والعلاقات بين الدول في حوض بحيرة تشاد؛ له مؤلفات عديدة عن هذا الموضوع؛ وهو معيد في مادة التاريخ بجامعة بايرو في كانو.

الفصل ١٨:

ا. **مبوكولو** (زائير): أخصائي في تاريخ أفريقيا السوداء؛ له مؤلفات عديدة عن هذا الموضوع؛ وهو باحث رئيسي في مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية، ومحاضر في معهد الدراسات السياسية بباريس، ومنتج في إذاعة فرنسا الدولية.

الفصل ١٩:

ج. **فانسينا**.

ت. **أوبنغا** (جمهورية الكونغو الشعبية): أخصائي في اللغات الأفريقية؛ كتب عدة مقالات عن تاريخ أفريقيا وله عدة مؤلفات عن أفريقيا في العصور القديمة؛ كان أستاذًا في كلية الآداب بجامعة ماريان أنغوابي في برازافيل؛ يشغل حاليًا منصب المدير العام للمركز الدولي لثقافات البانتو في ليبرفيل.

الفصل ٢٠:

ندايويل اي نزييم (زائير): أخصائي في تاريخ أفريقيا الوسطى؛ له مؤلفات عن هذا الموضوع؛ يقوم حاليًا بتدريس مادة التاريخ في جامعة كينشاسا وفي معهد التربية الوطني؛ وهو مدير المكتبة الوطنية في زائير.

الفصل ٢١:

ك.م. **فيري** (ملاوي): أخصائي في تاريخ ملاوي وأفريقيا الوسطى والجنوبية؛ كان محاضرًا ومحاضرًا رئيسيًا في التاريخ بجامعة ملاوي؛ وهو حاليًا أستاذ مشارك لمادة التاريخ بجامعة ملاوي.

أ.ج.م. **كالينغا** (ملاوي): أخصائي في تاريخ منطقة بحيرة ملاوي؛ له مؤلفات عن هذا الموضوع؛ وهو أستاذ للتاريخ بجامعة ليسوتو الوطنية.

هـ.هـ.ك. **بهيلا** (زيمبابوي): أخصائي في تاريخ جنوب شرقي أفريقيا؛ له مؤلفات عن أفريقيا الجنوبية؛ كان رئيسًا لقسم التاريخ بجامعة زيمبابوي؛ وهو الآن نائب أمين برلمان زيمبابوي.

الفصل ٢٢:

هـ.هـ.ك. **بهيلا**.

الفصل ٢٣:

د. **دينون** (المملكة المتحدة): أخصائي في تاريخ أفريقيا الجنوبية والشرقية؛ له مؤلفات عن هذا الموضوع؛ كان محاضرًا زائرًا بجامعة ابادان؛ وهو الآن أستاذ في الجامعة الوطنية الأسترالية في كامبيرا.

الفصل ٢٤:

ا. **هابرلاند** (ألمانيا): أخصائي في تاريخ إثيوبيا وغرب افريقيا في فترة ما قبل الاستعمار؛ له مؤلفات عن اثيوبيا؛ وهو مدير معهد فروبينيوس في فرانكفورت، وأستاذ كرسي الاثنولوجيا والتاريخ الأفريقي بجامعة فرانكفورت، ومدير مركز الدراسات الأفريقية في فرانكفورت.

الفصل ٢٥:

أ.إ. **سالم** (كينيا): أخصائي في تاريخ منطقة شرق أفريقيا؛ كتب مقالات عديدة عن الشعوب الناطقة بالسواحيلية؛ وهو أستاذ لمادة التاريخ ويشغل حاليًا منصب رئيس قسم التاريخ في جامعة نيروبي.

الفصل ٢٦:

ج.ب. **ويبستر** (كندا): أخصائي في تاريخ فترة ما قبل الاستعمار مع التركيز بصفة خاصة على المناخ؛ له مؤلفات عن تاريخ شعبي أشولي وايتيزو، وكذلك كتاب: Chronology, Migration and Drought in Interlacustrine Africa؛ كان أستاذًا ورئيسًا لقسم التاريخ في جامعة ماكيريري وجامعة ملاوي؛ وهو حاليًا أستاذ للتاريخ الأفريقي في جامعة دلهوزي.

ب.أ. أوغوت.

ج.ب. **كريتيان** (فرنسا): أخصائي في تاريخ بوروندي؛ له مؤلفات عديدة عن ممالك البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا الألمانية؛ وهو باحث رئيسي في مركز البحوث الأفريقية بجامعة باريس الأولى.

الفصل ٢٧:

و.ر. **أوتشينغ** (كينيا): أخصائي في تاريخ كينيا؛ له مؤلفات عديدة عن هذا الموضوع؛ كان محاضرًا أول في مادة تاريخ كينيا، بكلية كينياتا الجامعية في نيروبي؛ وهو حاليًا أستاذ بجامعة موي في إلدوريت بكينيا.

الفصل ٢٨:

ر.ك. **كينت** (الولايات المتحدة الأمريكية): أخصائي في تاريخ مدغشقر؛ له مؤلفات عديدة عن هذا الموضوع؛ وهو أستاذ لمادة التاريخ الأفريقي بجامعة كاليفورنيا في بيركيلي.

الفصل ٢٩:

ب.أ. أوغوت.

ببليوغرافيا عامة

يود الناشرون استرعاء الانتباه الى أن البيانات الخاصة بالمراجع قد فحصت ومحصت بأكبر دقة ممكنة، ولكن نظرًا لتعقد المصنف وطابعه الدولي ربما بقيت هناك بعض الأخطاء.

المختصرات وقائمة الدوريات

Abbreviations and list of periodicals
AA *Antananarivo Annual*, Antananarivo
Abbia *Abbia, revue culturelle camerounaise*, Yaoundé.
ABUP Ahmadu Bello University Press, Zaria
AE *Annales d'Ethiopie*, Rome
AEH *African Economic History*, Madison, Wisconsin
AESC *Annales: Economies, sociétés, civilisations*, Paris
Africa *Africa*, Rome
AHS *African Historical Studies* (now *IJAHS*), African Studies Center, Boston University
AL *Africana Linguistica*, Tervuren: Musée royal de l'Afrique centrale
ALR *African Language Review* (now *African Languages*) London: International African Institute
Anais *Anais da Junta de Investigações do Ultramar*
Annual Review of Anthropology *Annual Review of Anthropology*, Palo Alto, CA
Anthropos *Anthropos: Revue internationale d'ethnologie et de linguistique*, Fribourg
Arabia *Arabia: the Islamic World Review*, Slough, UK: Islamic Press Agency
Arnoldia *Arnoldia*, Salisbury: National Museums of Rhodesia
ARSOM Académie royale des sciences d'Outre-mer (formerly 'Institut royal colonial belge' and 'Académie royale des sciences coloniales'), Brussels
AS *African Studies* (continues as *Bantu Studies*), Johannesburg: WUP
ASR *African Social Research*, Lusaka: University of Zambia
ASR *African Studies Review*, Camden, NJ
AVG *Annuaire des voyages et de la géographie*
Azania *Azania: Journal of the British Institute of History and Archaeology in Eastern Africa*, London

BAM *Bulletin de l'Académie malgache*, Antananarivo
BARSOM *Bulletin de l'Académie royale des sciences d'Outre-mer*, Brussels
BCAF *Bulletin du Comité de l'Afrique française - Renseignements coloniaux*, Paris
BCEHSAOF *Bulletin du Comité d'études historiques et scientifiques de l'Afrique Occidentale française*, Dakar
BCGP *Boletino cultural da Guiné portuguesa*, Bissau
BEM *Bulletin économique de Madagascar*, Antananarivo
BGHD *Bulletin de géographie historique et descriptive*, Paris
BIEA British Institute in Eastern Africa, Nairobi
BIFAN *Bulletin de l'Institut français* (later *fondamental*) *d'Afrique noire*, Dakar
BIHBR *Bulletin de l'Institut historique belge de Rome*
BJIDCC *Bulletin des juridictions indigènes et du droit coutumier congolais* (now *Bulletin des tribunaux coutumiers*), Elisabethville: Societé des Etudes Juridiques du Katanga
BLLE *Bulletin de liaison – Linguistique-ethnosociologie*, Abidjan: Centre universitaire de recherches

de développement, University of Abidjan
BLS *Bulletin de liaison saharienne*, Algiers
BM *Bulletin de Madagascar*, Antananarivo
BODE *Bulletin officiel de la Direction de l'enseignement*, Madagascar
BS *Bantu Studies*, Johannesburg
BSGL *Boletim da Sociedade de Géografia de Lisboa*, Lisbon
BSOAS *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, London

CA *Codices Aethiopici*
CCAH *Cahiers congolais d'anthropologie et d'histoire*, Brazzaville
CCB Centre de civilisation burundaise, Bujumbura
CEA *Cahiers d'études africaines*, Paris: Mouton
CEDA Centre d'études et de diffusion africaine, Paris/Abidjan
CHM *Cahiers d'histoire mondiale*, Paris: Librairie des Méridiens
CIS *Cahiers Internationaux de Sociologie*, Paris: PUF
CJAS *Canadian Journal of African Studies*, Ottawa: Canadian Association of African Studies, Department of Geography, Carleton University, Ottawa
CNRS Centre national de la recherche scientifique, Paris
CNRSS Centre nigérien de recherches en sciences sociales, Niamey
Congo *Congo*, Brazzaville: Centre National de la Statistique et des Etudes Economiques
CRA Centre de recherches africaines, Paris
CRDTO Centre de recherche et de documentation pour la tradition orale [Research and Documentation Centre for Oral Tradition] Niamey
CSCO *Corpus Scriptorum Christianorum Orientalium*, Paris
CUP Cambridge University Press
CUP Caribbean University Press
CVRS Centre voltaïque des recherches scientifiques, Ouagadougou
CZA *Cultures au Zaïre et en Afrique*

EALB East African Literature Bureau, Nairobi, Kampala and Dar es Salaam
EAPH East African Publishing House, Nairobi
EHA *Etudes d'histoire africaine*, Kinshasa
EHR *Economic History Review*, Cambridge: Economic History Society
EN *Etudes nigériennes*, Niamey: IRSH
EUP Edinburgh University Press, Edinburgh

GASS Accra
GNQ *Ghana Notes and Queries*, Legon
GSSJ *Ghana Social Science Journal*, Legon
GUP Ghana Universities Press

HAJM *History in Africa: A Journal of Method*, Waltham, Massachusetts
HAHR *Hispanic American Historical Review*, Durham, NC: Duke University Press
Hespéris *Hespéris*, Rabat: Institut des hautes études marocaines
HUP Harvard University Press
HUP Howard University Press, Washington, DC

IAI International African Institute, London
IAS Institute of African Studies, University of Nairobi
ICS Institute of Commonwealth Studies, London
IFAN Institut français d'Afrique noire, Dakar
IJAHS *International Journal of African Historical Studies*, Boston: African Studies Center, Boston University
IJMS *International Journal of Middle-Eastern Studies*, Cambridge: CUP
IRES Institut de recherches économiques et sociales, Léopoldville
IRSH Institut de recherches en sciences humaines, Niamey
IUP Ibadan University Press

JA *Journal asiatique*, Paris
JAAS *Journal of Asian and African Studies*, Tokyo

JAE *Journal of Arid Environments*, London: Academic Press
JAH *Journal of African History*, Cambridge: CUP
JAS *Journal of the African Society* (later *African Affairs*), London
JEH *Journal of Economic History*, Wilmington, DE: Economic History Association
JES *Journal of Ethiopian Studies*, Addis Ababa: Institute of Ethiopian Studies, Haile Salassie I University
JHSN *Journal of the Historical Society of Nigeria*, Ibadan
JHUP Johns Hopkins University Press, Baltimore
JIMM *J. Inst. Mining Met.*
JMBRAS *Journal of the Malayan Branch of the Royal Asiatic Society*, Singapore
JNH *The Journal of Negro History*, Washington, DC
JRAI *Journal of the Royal Anthropological Institute of Great Britain and Ireland*, London
JRAS *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, London
JSA *Journal de la Société des Africanistes*, Paris
JSH *Journal of Social History*, Pittsburgh, PA: Carnegie – Mellon University Press
JSS *Journal of Semitic Studies*, Manchester: Department of Near Eastern Studies, Manchester University

KASP *The Kroeber Anthropological Society Papers*
KHR *Kenya Historical Review, The Journal of the Historical Association of Kenya*, Nairobi
KHS Kenya Historical Society, Nairobi
KLB Kenya Literature Bureau
KS *Kano Studies*, Kano, Nigeria
KUP Khartoum University Press

LA *L'éducation africaine*
LSJ *Liberian Studies Journal*, Newark, Delaware: University of Delaware

MAM *Mémoires de l'Académie malgache*, Antananarivo
Man *Man*, London
MJSS *Malawi Journal of Social Science*
MRAC *Musée royal de l'Afrique centrale – Annales Sciences humaines, Tervuren*
MRAL *Memorie in Italian della Reale Accademia nazionale dei Lincei*, Rome
MUP Manchester University Press, Manchester

NA *Notes africaines: Bulletin d'information de l'IFAN*, Dakar
NADA *The Rhodesian Native Affairs Department Annual*, Salisbury
NEA *Nouvelles éditions africaines, Dakar*
NJ *Nyasaland Journal*
NNPC Northern Nigerian Publishing Company, Zaria
NRE *Notes, reconnaissances et explorations*, Madagascar
NRJ *Northern Rhodesian Journal*
NUP Northwestern University Press, Evanston, Illinois
Nyame Akuma *Nyame Akuma*, Calgary: Department of Archaeology, University of Calgary

Odu *Odu: Journal of West African Studies* (previously *Journal of African Studies*, Ife; preceded by *Journal of Yoruba and Related Studies*, Ibadan), Ife: University of Ife
Oduma *Oduma*, Port Harcourt, Nigeria
OHCIS Ohio University Centre for International Studies
ORSTOM Office de la recherche scientifique et technique d'Outre-mer, Paris
OUP Oxford University Press

PA Présence africaine, Paris
Paideuma *Paideuma: Mitteilungen zur Kulturkunde*, Frankfurt-am-Main
Phylon *Phylon*, Atlanta, GA: University of Atlanta
PP *Past and Present*, Oxford
PS *Population Studies*, London
PTRSA *Proceedings and Transactions of the Rhodesian Scientific Association*, Bulawayo
PUF Presses universitaires de France, Paris
PUP Princeton University Press

RA *Revue africaine, Journal des travaux de la Société historique algérienne*, Algiers
REI *Revue des études islamiques*, Paris
RFHOM *Revue française d'histoire d'Outre-mer*, Paris
RH *Revue historique*, Paris: PUF
RHM *Revue d'histoire maghrébine*, Zaghovan, Tunisia
RLJ *Rhodes-Livingstone Journal* (now *African Social Research*), Lusaka
RM *Revue de Madagascar*, Antananarivo
RR *Research Review*, University of Ghana
RS *Revue sémitique*, Paris
RSE *Rassegna di studi etiopici*, Rome
RT *Revue tunisienne*, Algiers/Tunis: Jean-Baptiste Salvago
RTC *Revue des troupes coloniales*
RV *Recherches voltaïques*, Ouagadougou: Centre Voltaïque de la Recherche Scientifique

Saeculum *Saeculum*, Freiburg
SAJS *South African Journal of Science*, Johannesburg
SELAF Société d'études linguistiques et anthropologiques de France, Paris
SEVPEN Service d'édition et de vente des publications de l'Education nationale, Paris
SFHOM Société française d'histoire d'Outre-mer, Paris
SGM *Scottish Geographical Magazine*, Edinburgh: Royal Scottish Geographical Society
SM *Sudanese Memoirs*
SMJ *Society of Malawi Journal*, Blantyre, Malawi: Society of Malawi
SNP Kaduna, Nigeria: National Archives
SNR *Sudan Notes and Records*, Khartoum
SOAS School of Oriental and African Studies, University of London
SSL *Studi storici e Linguist*
SSM *Social Science and Medicine*, New York: Pergamon Press
Studia *Studia*, Lisbon
SUP Stanford University Press, Stanford, CA

Target *Target*, Dar es Salaam
TD *Travaux et documents*
THSG *Transactions of the Historical Society of Ghana* (previously *Transactions of the Gold Coast and Togoland Historical Society*), Legon
TJH *Transafrican Journal of History*, Nairobi: EALB
TNR *Tanganyika Notes and Records* (now *Tanzania Notes and Records*), Dar es Salaam
TPH Tanzania Publishing House
Trav. IRS *Travaux de l'Institut de recherches sahariennes*, Algiers: University of Algiers

UCLA University of California, Los Angeles
UCP University of California Press, Berkeley, CA
Ufahamu *Ufahamu*, Los Angeles, CA: UCLA
UJ *Uganda Journal*, Kampala: Uganda Society
ULP University of London Press, London
UNCP University of North Carolina Press, Chapel Hill
UTP University of Tennessee Press
UWP University of Wisconsin Press, Madison

WAJA *West African Journal of Archaeology*, Ibadan
WMQ *William and Mary Quarterly*, Williamsburg, VA
WUP Witwatersrand University Press, Johannesburg

YUP Yale University Press

Zaïre *Zaïre*, Kinshasa
Zamani *Zamani*, Nairobi: History Association of Kenya
ZFE *Zeitschrift für Ethnologie*, Berlin
ZH *Zimbabwean History*
ZJH *Zambia Journal of History*, Lusaka: University of Zambia

ببليوغرافيا

Abbebe, B. (1971) *Evolution de la propriété foncière au Choa (Ethiopie)* (Paris: Imprimerie Nationale et Librarie Orientaliste, P. Geuthner).

'Abd al-Azīz b. Muḥammad b. Ibrahīm al-Ṣinhādjī al-Fishtālī (16th cent.) *Manāhil al-Safā' fi akhbār al-Nulūk al-Shurafā*; 1964 ed. 'Abd Allāh Gannun (Tetuan).

Abdallah, Y. B. (1919a) *Chiikala cha wa yao* (Zomba: Government Printer).

Abdallah, Y. B. (1919b) *The Yaos* (arranged, ed. and tr. by M. Sanderson, Zomba; 2nd edn, London: Frank Cass, 1973).

Abinal, A. and Malzac, V. (1888) *Dictionnaire malgache–français* (Antananarivo: Imprimerie de la Mission Catholique; 2nd edn 1889).

Abitbol, M. (1979) *Tombouctou et les Arma de la conquête marocaine du Soudan nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'Empire du Maçina en 1833* (Paris: Maisonneuve & Larose), 297 pp.

Abraham, D. P. (1969) 'The roles of Chaminuka and the Mhondoro cults in Shona political history', in E. Stokes and R. Brown (eds), pp. 28–46.

Abubakar, S. (1978) *The Lamibe of Fombina: A Political History of Adamawa, 1809–1901* (Zaria: ABUP), 190 pp.

Abun-Nasr, J. M. (1975) *A History of the Maghrib* (2nd edn, Cambridge: CUP), 422 pp.

Achi, B. and Bitiyong, J. I. (1983) *Warfare and Urban Growth in Hausaland: The Case of Birnin Zaria c.1400–1808 A.D.* (Zaria: ABUP).

Adams, W. Y. (1977) *Nubia – Corridor to Africa* (London: Allen Lane), 797 pp.

Adams, W. Y., Van Gerven, D. P. and Levy, R. S. (1978) 'The retreat from migrationism', *Annual Review of Anthropology* 7, pp. 483–532.

Adamu, M. (1968) 'A Hausa government in decline: Yawuri in nineteenth-century Zaria' (MA thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).

Adamu, M. (1978) *The Hausa Factor in West African History* (Zaria: ABUP) 224 pp.

Adamu, M. (1979) 'Distribution of trading centres in the central Sudan in the eighteenth and nineteenth centuries', in Y. B. Usman (ed.), pp. 59–104.

Adamu, M. (forthcoming) 'Some essential features of the economy of Hausaland, 1500–1804', in M. Adamu (ed.).

Adamu, M. (ed.) (at press(a)) *Economic History of Central Savannah of West Africa* (Zaria: ABUP).

Adamu, M. (ed.) (at press(b)) *Central Sudan before 1804*.

Addo-Fening, F. (1980) 'Akyem Abuakwa, *c.*1874–1943: A study of the impact of missionary activities and colonial rule on a traditional state' (PhD thesis, University of Ghana, Legon).

Adefuye, A. (1973) 'A political history of the Palwo *c.*1400–1911' (PhD thesis, University of Ibadan).

Adefuye, A. (1976) 'Palwo Jogi: impact on political history', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), 1976a, pp. 215–30.

Adefuye, A. (unpublished) 'The Palwo: from prestigious to persecuted minority', in J. B. Webster (ed.), *Uganda before 1900*, Vol. I.

Adeleye, R. A. (1971) 'Hausaland and Bornu, 1600–1800', in J.F.A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 485–530.
Agnew, S. (1972) 'Environment and history: the Malawian setting', in B. Pachai (ed.), pp. 28–48.
Agyeman, E. A. (1965) 'Gyaman – Its relations with Ashanti, 1720–1820' (MA thesis, University of Ghana, Accra).
Aḥmad b. al-Ḥādj dj Abū 'l-'Alī (1962) *Makhtūtat Katib al-Shūna fi ta'rīkh al-Saltana al-Sinnariyya* (ed. al-Shātir Busaylī 'Abd al-Jalil, Cairo).
Ajayi, J. F. A. (ed.) (1989) *General History of Africa*, Vol. VI, (Paris/Oxford/Berkeley: UNESCO/Heinemann/University of California Press) 861 pp.
Ajayi, J. F. A. and Alagoa, E.J. (1980) 'Nigeria before 1800: aspects of economic developments and inter-group relations', in O. Ikime (ed.), pp. 224–35.
Ajayi, J. F. A. and Crowder, M. (eds) (1971) *History of West Africa* (London: Longman; 2nd edn 1976).
Ajayi, J. F. A. and Espie, J. (eds) (1965) *A Thousand Years of West African History* (Ibadan/London: IUP/Nelson), 543 pp.
Ajayi, J. F. A. and Ikara, B. (eds) (1985) *Evolution of Political Culture. in Nigeria* (Lagos: Lagos University Press and Kaduna State Council for Arts and History), 227 pp.
Akinjogbin, I. A. (1967) *Dahomey and its Neighbours, 1708–1818* (Cambridge: CUP), 234 pp.
Akinjogbin, I. A. (1976) 'The expansion of Oyo and the rise of Dahomey, 1600–1800', in J.F.A. Ajayi and M. Crowder (eds), 1976 edn, pp. 373–412).
Alagoa, E. J. (1972) *A History of the Niger Delta: an Historical Interpretation of Ijo Oral Tradition* (Ibadan: IUP) 231 pp.
Alagoa, E. J. (1976) 'Dating Ijo oral tradition', *Oduma* (Port Harcourt), 3, 1, pp. 19–22.
Alexandre, P. (1965) 'Proto-histoire du groupe beti-bulu-fang: essai de synthèse provisoire', *CEA*, **20**, pp. 503–60.
Alexandre, P. and Binet, J. (1958) *Le groupe dit pahouin (Fang-Boulou-Beti)*, (London/Paris: IAI/PUF), 152 pp.
Alkali, M. B. (1969) 'A Hausa community in crisis: Kebbi in the nineteenth century' (MA thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
Alkali, M. N. (1978) 'Kanem-Borno under the Sayfawa', (PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
Alkali, M. N. (1983) 'Economic factors in the history of Borno under the Saifawa', in M. N. Alkali and B. Usman (eds), pp. 57–77.
Alkali, M. N. (1985) 'Political and administrative structure of Kanem-Borno under the Saifawa Mais', in J. F. A. Ajayi and B. Ikara (eds), pp. 33–49.
Allan, J. (1965) *The African Husbandsman* (London: Oliver and Boyd).
Alldridge, T. J. (1901) *The Sherbro and its Hinterland* (London: Macmillan), 356 pp.
Allen, J. de V. (1974) 'Swahili culture reconsidered', *Azania*, **9**, pp. 105–138.
Allen, J. de V. (1976) 'Swahili culture and identity', (Seminar paper, Department of History, University of Nairobi).
Allen, J. V. (1981) *Lamu Town: A Guide* (Lamu: Rodwell Press).
Allen, J. de V. and Wilson, T. (1979) *Swahili Houses and Tombs of the Coast of Kenya* (London).
Alpers, E. A. (1968) 'The Mutapa and Maravi political systems to the time of the Ngoni invasions', in T. O. Ranger (ed.), pp. 1–28.
Alpers, E. A. (1973) 'Rethinking African economic history', *KHR*, **1**, 2, pp. 163–88.
Alpers, E. A. (1975a) *Ivory and Slaves in East-Central Africa to the Later 19th Century* (London: Heinemann), 296 pp.
Alpers, E. A. (1975b) 'Eastern Africa', in R. Gray (ed.).
Alpers, E. A. and Ehret, C. (1975) 'Eastern Africa, 1600–1790', in R. Gray (ed.), pp. 469–536.
Alvares, F. (1961) *The Prester John of the Indies* (trans. by Lord Stanley of Alderley, rev. and ed. by C. F. Beckingham and G. W. B. Huntingford; Cambridge: CUP, for the Hakluyt Society, 2 vols).
Amenumey, D. E. K. (1969) 'The pre-1947 background to the Ewe unification question', *THSG*, **10**, pp. 65–84.
Ameyaw, K. (1966) 'Kwahu, an early Akan forest state', *GNQ*, **9**, pp. 39–45.
Amselle, J. L. and M'Bokolo, E. (eds) (at press) *Une ethnicité forgée à l'ombre du colonialisme: Hutu et Tutsi au Rwanda et au Burundi.*
Anacletti, A. O. and Ndagala, D. K. (1981) 'The cattle complex in the ancient west lake kingdoms', *CCB*.
Andrade, A. A. (1955) *Relações de Moçambique Setecentista* (Lisbon: Agencia General do Ultramar).

Anjan, L. (1911–12) 'Notes historiques et ethnographiques sur les Comores', *BAM*, 9, pp. 125–41 and 10, pp. 183–200.
Anonymous (nd) 'Entry of Kanembu into Bornu', *Kanembu District Notebook*, Maiprof File No. 38 (Kaduna, Nigeria: National Archives).
Anonymous (1890) 'Descripção do Imperio de Moanamotapa', in *Memoria e Documentos acerca dos direitos de Portugal aos territorios de Machona e Nyassa* (Lisbon: Imprensa nacional).
Anonymous (1967) 'Tarikh erbab hadha 'l-belad al-Mussama Kanu', trans. by H. R. Palmer as 'Kano Chronicle', *SM*, 3, pp 92–132.
Anozie, F. N. (1976) 'Onyoma and Ke: a preliminary report on archaeological excavations in the Niger Delta', *WAJA*, 6, pp. 89–99.
Anquandah, J. (1982) *Rediscovering Ghana's Past* (London: Longman), 161 pp.
Anttila, R. (1972) *An Introduction to Historical and Comparative Linguistics* (New York: Macmillan), 438 pp.
Anywar, R. S. (1954) *Acoli Ki Ker Megi* (Kampala: Eagle Press). Trans. by N. E. Odyomo as *The Acholi and their Chiefdoms* (1969), Department of History, Makerere University.
Apecu, A. (1972) *The Pre-colonial History of the Jonam Chiefdoms* (graduating essay, Makerere).
Aptheker, H. (1944) *American Negro Slave Revolts* (2nd printing, New York: Columbia University Press), 409 pp.
Ardener, E. (1956) *Coastal Bantu of the Cameroons* (London: IAI, Ethnographic Survey of Africa, Western Africa, Part. 11), 116 pp.
Ardener, E. (1968) 'Documentary and linguistic evidence for the rise of trading politics between Rio del Rey and Cameroons, 1600–1650)', in I. M. Lewis (ed.), pp. 81–126.
Aregay, W. and Sellassie, S. H. (1971) 'Sudanese-Ethiopian relations before the nineteenth century', in Y. F. Hasan (ed.), pp. 62–72.
Arhin, K. (1967) 'The structure of Greater Ashanti (1700–1824)', *JAH*, 8, 1, pp. 65–85.
Arhin, K. (1979) *West African Traders in Ghana in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (London: Longman), 146 pp.
Arhin, K. and Goody, J. (1965) *Ashanti and the Northwest* (Legon: Institute of African Studies, University of Ghana).
Armo, A. G. (1968) *Anton Gulielmus Armo Afer of Axim in Ghana: Translation of his works* (Halle: Martin Luther University).
Astley, T. (1745) *A New Collection of Voyages and Travels* (4 vols, London: Thomas Astley).
Atherton, J. H. (1972) 'Excavations at Kamabai and Yagala rock shelters, Sierra Leone', *WAJA*, 2, pp. 39–74.
Atkins, G. (ed.) (1972) *Manding: Focus on an African Civilization* (London: SOAS).
Atkinson, R. R. (1976) 'State formation and development in Western Acholi', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), 1976, pp. 262–90.
Atkinson, R. R. (at press) 'Bugware before 1900: a survey', in D. Denoon (ed.).
Aubigné, T. A. d' (1616–20) *L'histoire universelle du sieur d'Aubigné* ..., 3 vols; 2nd edn, 1626, 3 vols; another edn published by the Baron A. de Ruble, 1886–1909, 10 vols (Paris).
Aujas, L. (1920) 'Remarques sur quelques étymologies des noms de lieux géographiques à Mayotte', *Revue d'Ethnographie et des Traditions populaires*, 1, pp. 51–9.
Austen, R. A. (1968) *Northwest Tanzania under German and British rule, 1889–1939* (New Haven: YUP).
Austen, R. A. (1979) 'The trans-Saharan slave trade: a tentative census', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 23–76.
Austen, R. A. and Jacobs, K. (1974) 'Dutch trading voyages to Cameroon, 1721–1759: European documents and African history', *Annales de la Faculté des lettres et sciences humaines* (University of Dakar), 6, pp. 1–27.
Avaro, J. A. (1981) *Un peuple gabonais à l'aube de la colonisation: Le Bas Ogowe au XIXe siècle* (Paris: Karthala/CRA), 290 pp.
Avelot, R. (1912) 'Les grands mouvements de peuples en Afrique: Jaqa et Zimba', *BGHD*, pp. 76–216.
Axelson, E. (1940) *South-East Africa, 1488–1530* (London: Longman), 306 pp.
Axelson, E. (1960) *The Portuguese in South-East Africa, 1600–1700* (Johannesburg: WUP), 226 pp.
Axelson, E. (1973) *The Portuguese in South-East Africa, 1488–1600* (Johannesburg: WUP), 276 pp.
Azaïs, Rév. père F. and Chambard, R. (1931) *Cinq années de recherches archéologiques en Ethiopie, province du Harar et Ethiopie méridionale*, 2 vols (Paris: Librairie Orientaliste Paul Geuthner).
Azevedo, L. J. de (1947) *Epocas de Portugal Economica* (2nd edn, Lisbon).

Azevedo, W. L. de (1959) 'The setting of Gola society and culture: some theoretical implications of variations in time and space', *KASP*, 21, pp. 43–125.
Azevedo, W. L. de (1962) 'Some historical problems in the delineation of a Central West Atlantic region', *Annals of the New York Academy of Sciences*, 96, pp. 512–38.

Baba, J. B. (1972) 'Adiyo: the coming of the Kakwa and the development of their institutions', (student essay, University of Makerere).
Baer, G. (1967) 'Slavery in nineteenth-century Egypt', *JAH*, 8, 3, pp. 417–441.
Bagodo, O. (1978) 'Le royaume Borgou Wasangari de Nikki dans la première moitié du XIXe siècle' (MA thesis, Université nationale, Cotonou).
Bahenduzi, M. (1977) 'Le munganuro et l'umwaka: deux fêtes rituelles du Burundi ancien' (thesis ENS, Bujumbura).
Balogun, S. A. (1980) 'History of Islam up to 1800', in O. Ikime (ed.), pp. 210–23.
Balogun, S. A. (1983) 'A reconsideration of the Hausa folklore: the Bayajida legend' (Sokoto, mimeograph).
Bannerman, J. H. (1981) 'Hlengweni: the history of the Hlengweni of Lower Save and Lundi rivers from the late eighteenth to mid-twentieth century', *ZH*, 12, pp. 1–45.
Baptista, R. (1892) *Africa Oriental, Caminho de ferro da Beira a Manica* (Lisbon: Empresa Nacional), 121 pp.
Barassin, Father J. (1953) *Bourbon des origines jusqu'en 1714.*
Barber, W. J. (1964) *The Economy of British Central Africa: a Case Study of Economic Development in a Dualistic Society* (London: OUP), 271 pp.
Barbot, J. (1732) *A Description of the Coasts of North and South Guinea* (London).
Barkindo, B. M. (1979) 'Islam in Mandara: its introduction and impact upon the state and people', *KS*, 1 and 4.
Barkindo, B. M. (1980) 'Origins and history of the sultanate of Mandara' (PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
Barkindo, B. M. (ed.) (1983) *Studies in the History of Kano* (Ibadan: Heinemann Educational Books, Nigeria), 214 pp.
Barreto, Father M. (1899) 'Informaçao do Estado e conquista dos Rios de Cuama, December 1667' [Report upon the state and conquest of the rivers of Cuama], in G. M. Theal (ed.), 1898–1903, vol. 3, Eng. trans. pp. 463–495.
Barros, J. de (1552–1613) *Da Asia: Dos Feitos que os Portuguezes fizeram na Conquista e Descubrimento das Terras e Mares do Oriente* (vol. 1: 1552; vol. 2: 1553; vol. 3: 1563; vol. 4: 1613; Lisbon).
Barry, B. (1972) *Le royaume du Waalo: Le Sénégal avant la conquête* (Paris: Maspéro), 393 pp.
Barth, H. (1857–8) *Reisen und Entdeckungen in Nord und Central Afrika in den Jahren 1849 bis 1855* (Gotha: J. Perthes), 5 vols. Engl. edn, *Travels and Discoveries in North and Central Africa: Being a Journal of an Exploration undertaken under the Auspices of HBM's Government in the Years 1849–55*, 1857 (London: Longman, Brown, Green, Longmans & Roberts), 5 vols; reprint, 1965 (London: Ward, Lock, Centenary Ed.), 3 vols. French edn, *Voyages et découvertes dans l'Afrique septentrionale et centrale pendant les années 1849 à 1855*, 1860–1 (Paris: A. Bohné), 4 vols.
Basset, R. (1882) *Etudes sur l'histoire d'Ethiopie* (Paris).
Basset, R. (1897) *Histoire de la conquête de l'Abyssinie (XVIe siècle) par Chihab Eddin Aḥmed ben 'Abd El Qāder surnommé Arab-Faqih* (2 vols, Paris: Publications de l'École supérieure de lettres d'Alger).
Bastide, R. (1971) *Les Amériques noires: les civilisations africaines dans le Nouveau Monde* (Paris: Payot), trans. as *African Civilizations in the New World* (London: Hurst), 232 pp.
Basu, K. K. (1932) *The Tarikh-i-Mubarak Shadi by Yahya bin Ahmad bin 'Abdullah as-Sihrindi* (Baroda: Gackwad's Oriental Series, No. 63).
Batalha-Reis, J. (1889) 'The Portuguese in Nyasaland', *SGM*, 5, 5, pp. 252–60.
Bathily, A. (1975) 'Imperialism and colonial expansion in Senegal in the nineteenth century with particular reference to the economic, social and political developments in the Kingdom of Gajaaga' (PhD thesis, University of Birmingham).
Bauer, P. T. (1981) *Equality, the Third World and Economic Delusion* (London: George Weidenfeld and Nicolson Ltd.).
Beach, D. N. (1976) 'Second thoughts on the Shona economy: suggestions for further research', *RH*, 7, pp. 1–11.
Beach, D. N. (1977) 'The Shona economy: branches of production', in R. Palmer and N. Parsons (eds), pp. 37–65.

Beach, D. N. (1980a) *The Shona of Zimbabwe from 900 to 1850: an outline of Shona history* (Gweru: Mambo Press).
Beach, D. N. (1980b) 'The Zimbabwean plateau and its peoples, 1400–1900' (Paper presented to the Conference on the Social, Political and Economic History of Central Africa, University of Kent, Canterbury, 7–11 July).
Beach, D. N. (1984) *Zimbabwe before 1900* (Gweru: Mambo Press).
Becker, C. and Martin, V. (1975) 'Kajor et Bawol: royaumes sénégalais et traite des esclaves au XVIIIe siècle', *RFHOM*, 226–7, pp. 286–99.
Beckingham, C. F. and Huntingford, G. B. W. see F. Alvares, 1961.
Beecham, J. (1841) *Ashantee and the Gold Coast: Being a Sketch of the History, Social State and Superstitions of the Inhabitants of those Countries ...* (London: John Mason), 376 pp.
Behrens, C. (1974) *Les Kroumen de la côte occidentale d'Afrique* (Talence: CNRS, Centre d'études de géographie tropicale), 243 pp.
Bello, M. (nd) 'Infāq al-Maysūr fī ta'rīkh bilād al-Tukrūr', trans. and ed. in 1932 by E. J. Arnett as *Rise of the Sokoto Fulani* (Kano: Emirate Printing Department); and by C. E. J. Whitting in 1951 (London: Luzac and Co.).
Beltran, G. A. (1958) *Cuijla: esbozo etnografico de un pueblo Negro* (Mexico).
Benisheikh, A. (1983) 'The 19th-century Galadimas of Bornu', in Y. B. Usman and M. N. Alkali (eds).
Benyowsky, M. A. de (1790) *Memoirs and Travels* (2 vols, London: G. G. J. and R. Robinson).
Berg, F. J. (1968) 'The Swahili community of Mombasa, 1500–1900', *JAH*, 9, 1, pp. 35–56.
Berg, F. J. (1971) 'Mombasa under the Busaidi sultanate: the city and its hinterland in the nineteenth century' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Berger, I. (1967) 'Migration of the Central Kenya Bantu: a reconsideration of the Shungwaya hypothesis' (MA thesis, University of Wisconsin).
Berger, I. (1973) 'The Kubandwa religious complex of interlacustrine East Africa: an historical study *c.*1500–1900' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Bernstein, H. (ed.) (1973) *Underdevelopment and Development: The Third World Today* (New York: Penguin Books).
Bernus, E. (1960) 'Kong et sa région', *Etudes éburnéennes*, 8, pp. 239–324.
Berque, J. (1982) *Ulemas, fondateurs, insurgés du Maghreb* (Paris: La bibliothèque arabe, Sindbad).
Berthier, P. (1966) *Les anciennes sucreries du Maroc et leurs réseaux hydrauliques* (2 vols, Rabat: Imprimeries française et marocaine).
Bertrand, Col. *Notes d'histoire mangbetu*, manuscript (in possession of J. Vansina).
Bertuchi, A. J. (1923) *The Island Rodriguez: A British Colony in the Mascarenhas Group* (London: John Murray).
Betbeder, P. (1971) 'The kingdom of Buzinza', *CHM*, 13, 4, pp. 736–62.
Betoto, C. (1950a) 'The social organization of the Sakalava royalty', in C. Betoto (ed.), 1950 (b).
Betoto, C. (ed.) (1950b) *Histoire de la royauté sakalava* (Paris: Ecole nationale de la France d'Outremer, typescript), pp. 1–32.
Bezold, C. (1905) *Kebra Nagast: Die Herrlichkeit der Könige* (München: Verlag de K. B.).
Bhila, H. H. K. (1975) 'Some aspects of pre-colonial African trade south of the Zambezi', *MJSS*, 4, pp. 101–16.
Bhila, H. H. K. (1977) 'The Kaphwiti-Lundu complex in the Lower Shire valley, Malawi, to 1800 AD: myth and reality' (paper presented to the International Conference on Southern African History, National University of Lesotho, Roma, 1–7 August).
Bhila, H. H. K. (1982) *Trade and Politics in a Shona Kingdom. The Manyika and their Portuguese and African Neighbours, 1575–1902* (London: Longman).
Bieber, F. J. (1920–3) *Kaffa: ein altkuschilisches Volkstum in Inner Afrika*, vol. 1 (Münster: W. Aschendorffsche Verlagsbuchhandlung); vol. 2 (Wien).
Bikunya, P. (1927) *Ky'Abakama ba Bunyoro-Kitara* (London: Sheldon Press).
Binger, L. G. (1892) *Du Niger au golfe de Guinée par le pays de Kong et le Mossi, 1887–1889* (2 vols, Paris: Hachette).
Biobaku, S. O. (ed.) (1973) *Sources of Yoruba History* (Oxford: Clarendon Press).
Birkeli, E. (1926) *Marques de boeufs et traditions de race: documents sur l'ethnographie de la côte occidentale de Madagascar* (Oslo, Bulletin No. 2 of the Oslo Ethnografiske Museum).
Birmingham, D. (1966) *Trade and Conflict in Angola: The Mbundu and their Neighbours under the Influence of the Portuguese, 1483–1790* (Oxford: Clarendon Press).
Birmingham, D. (1975) 'Central Africa from Cameroun to Zambezi', in R. Gray (ed.) pp. 325–83.

Birmingham, D. (1981) *Central Africa to 1870: Zambezia, Zaïre and the South Atlantic* (Cambridge: CUP).
Birmingham, D. and Gray, R. (eds) (1970) *Pre-colonial African trade: Essays on Trade in Central and Eastern Africa before 1900* (London: OUP), 308 pp.
Birmingham, D. and Martin, P. (eds) (1983) *History of Central Africa*, vol. 1, (London: Institute of Commonwealth Studies), 314 pp.
Bishikwabo, C. (1982) 'Histoire d'un état shi en Afrique des Grands Lacs (*c*.1850–1940)' (PhD thesis, Louvain-la-Neuve).
Bishop, W. W. and Clark, J. D. (eds) (1967) *Background to Evolution in Africa* (Chicago: University of Chicago Press).
Bivar A. D. H. and Shinnie, P. L. (1960) 'A dated Kuran from Bornu', *Nigerian Magazine*, 65, (Lagos).
Blackburn, R. H. (1976) 'Okiek history', in B. A. Ogot (ed.), 1976b, pp. 53–83.
Blackburn, R. H. (1982) *Kenya's Peoples: Okiek* (London: Evans).
Blair, H. A. and Duncan-Johnstone, A. (1932) *Enquiry into the Constitution and Organization of the Dagbon Kingdom* (Accra: Government Printer).
Blake, J. W. (1937/1977) *West Africa, Quest for God and Gold, 1454–1578: A Survey of the First Century of White Enterprise in West Africa, with particular reference to the Achievement of the Portuguese and their Rivalries with other European Powers* (London: Curzon Press), 1st edn, 1937.
Blake, J. W. (1942) *Europeans in West Africa, 1450–1560* (tr. and ed. by J. W. Blake, London: for the Hakluyt Society, 2nd edn, 2 vols).
Blakeley, A. (1976) 'Gannibal, Abram Petrovich', in *Modern Encyclopaedia of Russian and Soviet History*, vol. 12, ed. by J. L. Wieczynski (Gulf Breeze: Academic International Press).
Boahen, A. A. (1964) *Britain, the Sahara and the Western Sudan, 1788–1861* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 268 pp.
Boahen, A. A. (1965) 'Asante and Fante, A. D. 1000–1800', in J. F. A. Ajayi and I. Espie (eds), pp. 160–85.
Boahen, A. A. (1966a) *Topics in West African History* (London: Longman).
Boahen, A. A. (1966b) 'Origins of the Akan', *GNQ*, 9, pp. 3–10.
Boahen, A. A. (1971) 'The coming of the Europeans', in A. M. Josephy, Jr. (ed.).
Boahen, A. A. (1973) 'Arcany or Accany or Arcania and the Accanists of the 16th and 17th centuries' European Records', *THSG*, XIV, I, 6, pp. 105–12.
Boahen, A. A. (1974) 'Fante diplomacy in the eighteenth century', in K. Ingham (ed.), pp. 25–49.
Boahen, A. A. (1977) 'Ghana before the coming of the Europeans', *GSSJ*, 4, 2.
Boesch, F. (1930) *Les Banyamwezi: peuple de l'Afrique orientale* (Münster: Anthropos Bibliothek).
Boeseken, A. J. (1969) 'The settlement under the van der Stels', in C. F. J. Muller (ed.), pp. 26–38.
Bois, G. (1978) 'Against the neo-Malthusian orthodoxy', *PP*, 79, pp. 60–9.
Bonnel de Mézières, A. (1912) *Le Major A. Gordon Laing* (Paris: Larose) (2nd edn, 1927).
Bontinck, F. (1980) 'Un mausolée pour les Jaga', *CEA*, 79, pp. 387–9.
Bontinck, F. and Ndembe Nsasi, D. (1978)) *Le catéchisme kikongo de 1624: Réédition critique* (Brussels: ARSOM, Classe des Sciences morales et politiques, NS, XLIV-5).
Borah, W. and Cook, S. F. (1967) 'The Aboriginal population of Central Mexico on the eve of Spanish conquest', in L. Hanke (ed.), vol. I.
Bosman, W. (1967) *A New and Accurate Description of the Coast of Guinea* (London: Frank Cass, reprint of 1705 1st edn, with Introduction by J. R. Willis).
Boston, J. S. (1969) 'Oral tradition and the history of the Igala', *JAH*, 10, 1, pp. 29–43.
Botelho, J. J. T. (1936) *Historia militar e politica dos Portugeses em Moçambique da Descoberta a 1833* (Lisbon: Governo Geral de Moçambique).
Boto, J. (1923) 'Tradition relative à l'origine des Betsimisaraka–Betanimena', *BODE*, 25, pp. 252–3.
Bouchaud, J. (1952) *La côte du Cameroun dans l'histoire et la cartographie, des origines à la conquête allemande* (Yaoundé: Mémoires de l'IFAN, Centre du Cameroun, No. 5), 217 pp.
Bouet, S. S. and Bouet, L. T. (1911) 'Les Toma', *BCAF*, 8, pp. 185–246.
Boulègue, J. (1968) 'La Sénégambie du milieu du XVe siècle au début du XVIIe siècle' (PhD thesis, 3rd cycle, University of Paris).
Boulègue, J. (1972) 'Aux confins du monde malinke: le royaume du Kasa (Casamance)' (paper presented to the Conference on Manding Studies, London University).
Bouquiaux, L. and Hyman, L. (eds) (1980) *L'expansion bantoue* (3 vols, Paris: SELAF).
Boutillier, J. L. (1971) 'La cité marchande de Bouna dans l'ensemble économique ouest-africain

précolonial', in C. Meillassoux (ed.), pp. 240–52.
Boutillier, J. L. (1975) 'Les trois esclaves de Bouna', in C. Meillassoux (ed.), pp. 253–80.
Bovill, E. W. (1958) *The Golden Trade of the Moors* (London: OUP), 281 pp; 2nd rev. ed. 1968, 293 pp; London: OUP).
Boxer, C. R. (1952) *Salvador de Sa and the struggle for Brazil and Angola, 1602–1686* (London: Athlone Press), 444 pp.
Boxer, C. R. (1960a) 'Uma relação inedita et contemporanea da batalha de Ambuila em 1665', *Museu de Angola*, 2, pp. 66–73.
Boxer, C. R. (1960b) 'The Portuguese on the Swahili coast, 1593–1729', in C. R. Boxer and C. de Azevedo (eds), pp. 11–86.
Boxer, C. R. (1961) *Four Centuries of Portuguese Expansion, 1415–1825: A Succinct Survey* (Johannesburg: WUP).
Boxer, C. R. (1963) *Race Relations in the Portuguese Colonial Empire, 1415–1825* (Oxford: Clarendon Press), 136 pp.
Boxer, C. R. (1969) *The Portuguese Seaborne Empire* (London: Hutchinson).
Boxer, C. R. and Azevedo, C. de (eds) (1960) *Fort Jesus and the Portuguese in Mombasa, 1593–1729* (London: Hollis & Carter), 144 pp.
Boyer, G. (1953) *Un peuple de l'ouest soudanais, les Diawara: Contribution à l'histoire des Songhay par J. Rouch* (Dakar: Mémoires de l'IFAN, 29), 259 pp.
Brasio, A. (ed.) (1952–71) *Monumenta Missionaria Africana – Africa Occidental* (11 vols, Lisbon: Agencia Geral do Ultramar).
Braudel, F. (1928) 'Les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577', *RA*, pp. 184 *et seq.* and pp. 315 *et seq.*
Braudel, F. (1935) 'Philippe II et la Goulette', *RA*, pp. 386–91.
Braudel, F. (1946) 'De l'or du Soudan à l'argent d'Amérique', *AESC*, 1, pp. 9–22.
Braudel, F. (1981) *The Structure of Everyday Life: the Limits of the Possible* (trans. and rev. by S. Reynolds, London).
Braudel, F. (1984) *Civilization and Capitalism* (3 vols, New York: Harper & Row).
Braukämper, U. (1978) 'The ethnogenesis of the Sidama', *Abbay*, 9, pp. 123–30.
Braukämper, U. (1980) *Geschichte der Hadiya Süd-Äthiopiens* (Wiesbaden).
Brenner, R. (1976) 'Agrarian class structural and economic development in pre-industrial Europe', *PP*, 70, pp. 31–75.
Brenner, R. (1982) 'The agrarian roots of European capitalism', *PP*, 97, pp. 16–113.
Bretschneider, E. (1871) *On the Knowledge Possessed by the Ancient Chinese of the Arabs and Arabian Colonies* (London).
Brief Diwan, compiled 1165 A.H. (1751–2), reproduced in *Kitab fi Sha'n Sultan Idris*, 1932 (Kano), with a trans. by H. R. Palmer in the introduction.
Broadhead, S. (1971) 'Trade and politics on the Congo coast: 1770–1870' (PhD thesis, Boston University).
Broadhead, S. (1979) 'Beyond decline: the kingdom of the Kongo in the eighteenth and nineteenth centuries', *IJAHS*, 12, 4, pp. 615–50.
Broadhead, S. (1983) 'Slave wives, free sisters, Bakongo women and slavery *c.*1700–1850', in C. C. Robertson and M. Klein (eds), *Women and Slavery in Africa*, pp. 160–81.
Brock, B. (1968) 'The Nyika', in A. D. Roberts (ed.), 1968a, pp. 59–81.
Brooks, G. E. (1980) *Kola Trade and State-building in Upper Guinea Coast and Senegambia, 15th–17th centuries* (African Studies Centre Working Papers, No. 38, Boston University).
Browne, W. G. (1799) *Travels in Africa, Egypt and Syria, from the year 1792 to 1798* (London: Longman & Rees, 496 pp.; (2nd edn, 1806, London: Longman & Co, 632 pp.).
Bruce, J. (1805) *Travels to Discover the Source of the Nile in the Years 1768, 1769, 1770, 1771, 1772 and 1773* (2nd edn, 8 vols, Edinburgh. A. Constable & Co., Manners and Miller); (1st edn, 5 vols, 1790, Edinburgh: J. Ruthren).
Brutsch, J. R. (1950) 'Les relations de parenté chez les Duala', *Etudes camerounaises*, 3, 31–32 (September–December), pp. 211–30.
Bryan, M. A. (1959) *The Bantu Languages of Africa* (London: OUP, Handbook of African languages, Part 4, published for the IAI), 170 pp.
Buchanan, C. (1974) 'The Kitara complex: the historical tradition of Western Uganda to the 16th century' (PhD thesis, Indiana University, Bloomington), 273 pp.
Buchthal, H. (1960) 'An Ethiopian miniature of Christ being nailed to the Cross', in *Atti del Convegno Internazionale di Studi Ethiopici* (Rome), pp. 331–4.

Burckhardt, J. L. (1819) *Travels in Nubia* (London: John Murray), 543 pp.
Burnham, P. (1975) 'Regroupement' and mobile societies: two Cameroon cases', *JAH*, 16, 4, pp. 577–94.
Burnham, P. (1980) *Opportunity and Constraint in a Savanna Society* (London: Academic Press), 324 pp.
Burssens, H. (1958) *Les peuplades de l'entre-Congo-Ubangi* (London: IAI).
Burton, R. F. (ed. and trans.) (1873) *The Lands of Kazembe: Lacerda's Journey to Kazembe in 1798* (London: John Murray).
Burton, W. F. (1956) 'L'organisation sociale des Balumba', *BJIDCC*, 4, pp. 150–3.
Bynon, T. (1977) *Historical Linguistics* (Cambridge: CUP), 301 pp.

Cà da Mosto, A. da (1937) *The Voyages of Cadamosto and Other Documents on Western Africa in the Second Half of the Fifteenth Century*, (trans. and ed. by G. R. Crone, London: Hakluyt Society), 159 pp.
Cadornega, A. de Oliveira de (1940–2) *História geral das Guerras Angolanas* ... (3 vols, ed. by J. M. Delgado and M. A. da Cunha, Lisbon: Imprensa Nacional).
Caetano, X. (1954) 'Relação do estado presente de Moçambique, Sena, Sofala, Inhambane e todo o Continente da Africa Oriental', in L. F. de Carvalho Dias (ed.), pp. 171–215.
Caillié, R. (1828) *Journal d'un voyage à Tombouctou et à Jenne* (Paris: Imprimerie royale).
Cairns, T. (1971) *Barbarians, Christians and Muslims* (Cambridge: CUP).
Callaway, C. (1870) *The Religious Systems of the Amazulu* (London: Trübner & Co.).
Callet, F. (1878–1902) *Tantaran'ny Andriana* (2nd edn, Antananarivo); 3rd edn, 1908–9; trans. by G. S. Chapus and E. Ratsimba as *Histoire des rois*, 1953–8, Antananarivo. Popularly referred to as *Tantara*, general word for 'history'.
Calonne-Beaufaict, A. de (1921) *Azande; introduction à une ethnographie générale des bassins de l'Ubangi–Uele et de l'Aruwimi* (Brussels: M. Lamertin).
Capello, H. and Ivens, R. (1886) *De Angola a Contra-Costa: Descripção de Uma Viagem atravez do Continente Africano* (2 vols, Lisbon: Imprensa Nacional).
Capron, J. (1973) *Communautés villageoises bwa (Mali, Haute-Volta)* (Paris: Institut d'ethnologie, Mémoire No. 9), 379 pp.
Carreira, A. (1947) *Mandingas da Guiné Portuguesa* (Bissau: Centro de Estudos da Guiné Portuguesa).
Carrette, E. (1844) *Recherches sur la géographie et le commerce de l'Algérie méridionale* (Paris: Sciences historiques et géographiques).
Carvalho Dias, H. A. de (1890) *Expedição ao Muatiamvo: Ethnographia e história tradicional dos povos da Lunda* (8 vols, Lisbon: Imprensa Nacional).
Carvalho Dias, L. F. de (ed.) (1954) 'Fontes para a historia, geografia e comercio de Moçambique, sec. XVIII', *Anais*, 9, 1.
Castries, H. de (1905–36) *Les sources inédites de l'histoire du Maroc de 1530 à 1845* (18 vols, Paris: Paul Geuthner).
Castries, H. de (1923) 'La conquête du Soudan par el-Mansour', *Hespéris*, 3, 4, pp. 433–88.
Cauneille, A. (1957) 'Le nomadisme des Zentan (Tripolitaine et Fezzan)', *Trav. IRS*, 16, 2, pp. 73–99.
Cavazzi, G. A. (1965) *Descripção histórica dos três reinos do Congo, Matamba e Angola ... 1687* (Portuguese trans. and annotated by G. M. de Leguzzano, 2 vols, Lisbon: Junta de Investigações do Ultramar).
Centre de Civilisation burundaise (ed.) (1981) *La civilisation ancienne des peuples des Grands Lacs* (Paris: Karthala), 495 pp.
Centre for the Study of Customs (ed.) (nd) *Enquête sur ... les Mahafaly* (University of Madagascar).
Cerulli, E. (1922) *The folk-literature of the Galla of Southern Abyssinia* (Harvard African Studies No. 3, Cambridge, Mass.).
Cerulli, E. (1931) 'Documenti arabi per la storia dell'Ethiopia', *MRAL*, 4, Ser. 6, pp. 39–101.
Cerulli, E. (1936) *La lingua e la storia di Harar* (Rome).
Cerulli, E. (1941) 'Il sultanato dello Scioa nel secolo XII secondo un nuovo documento storico', *RSE*, 1, pp. 5–42.
Cerulli, E. (1942) 'Gli emiri di Harar dal secolo XVI alle conquista egiziana (1875)', *RSE*, 2, pp. 3–20.
Cerulli, E. (1943–7) *Etiopi in Palestina* (2 vols, Rome: Libreria dello Stato).
Cerulli, E. (1947) 'Il "Gesù percosso" nell'arte etiopica e le sue origini nell'Europa del XV secolo', *RSE*, 6, pp. 109–29.

Cerulli, E. (1957–64) *Somalia – Scritti vari editi ed inediti* (3 vols, Rome: Amministrazione Fiducitaria Italiana di Somalia).
Cerulli, E. (1968) *La letteratura etiopica* (Firenze/Milano: Sansoni/Accademia Sancasciano vul di Pesa, Stianti).
Césard, E. (1927) 'Comment les Bahaya interprètent leurs origines', *Anthropos*, **22**, pp. 440–65.
Césard, E. (1935, 1936, 1937) 'Le Muhaya', *Anthropos*, **30**, pp. 75–106 and pp. 451–62; **31**, pp. 97–114, pp. 489–508 and pp. 821–49; **32**, pp. 15–60.
Césard, P. (1931) 'Histoires des rois du Kyamtwara d'après l'ensemble des traditions des familles régnantes', *Anthropos*, **26**, pp. 533–43.
Chamberlin, C. (1977) 'Competition and conflict: the development of the bulk export trade in Central Gabon during the nineteenth century' (PhD thesis, University of California).
Chamberlin, C. (1978) 'The migration of the Fang into Central Gabon during the nineteenth century: a new interpretation', *IJAHS*, 11, pp. 429–56.
Chaunu, H. and Chaunu, P. (1955) *Séville et l'Atlantique, 1504–1650* (11 vols, Paris: Ecole des Hautes études).
Chauveau, J. P. (1974) 'Note sur les échanges dans le Baule précolonial', in *Bondouku Colloque*, pp. 262–305.
Chauveau, J. P. (1979) '*Notes sur l'histoire économique et sociale de la région de Kokumbo*, (Paris: Office de la Recherche Scientifique et Technique d'Outre-Mer, Travaux et Documents, No. **104**), 277 pp.
Cheffaud, M. (1936) 'Note sur la chronologie des rois d'Imerina', *BAM*, **19** (NS), pp. 37–47.
Chéron, G. (1924) 'Contribution à l'histoire du Mossi: Traditions relatives au cercle de Kaya', *BCEHSAOF*, 7, 4, pp. 635–91.
Chilver, E. M. (1981) 'Chronological synthesis: the western region', in C. Tardits (ed.), pp. 453–73.
Chittick, H. N. (1962) *A Guide to the Ruins of Kilwa, with Some Notes on Other Antiquities in the Region* (Dar es Salaam: National Culture and Antiquities Division, Ministry of Community Development and National Culture), 20 pp.
Chittick, H. N. (1963) 'Kilwa and the Arab settlement on the East African coast', *JAH*, 4, 2, pp. 179–90.
Chittick, H. N. (1969) 'A new look at the history of Pate' *JAH*, 10, 3, pp. 375–91.
Chittick, H. N. (1971) 'The coast before the arrival of the Portuguese', in B. A. Ogot and J. A. Kieran (eds), 1974 reprint, pp. 100–18.
Chittick, H. N. (1974) *Kilwa: An Islamic Trading City on the East African Coast* (2 vols, Nairobi: BIEA, Memoir.
Chittick, H. N. (1975) 'The peopling of the East African coast', in H. N. Chittick and R. I. Rotberg (eds), pp. 16–43.
Chittick, H. N. (1977) 'The East coast, Madagascar and the Indian Ocean', in R. Oliver (ed.), pp. 183–231.
Chittick, H. N. and Rotberg, R. I. (eds) (1975) *East Africa and the Orient: Cultural Synthesis in the Pre-Colonial Times* (New York: Africana Publishing Company), 343 pp.
Chojnacki, S. (1969) 'Dāj Giyorgis', *JES*, 7, 2, pp. 43–52.
Chrétien, J. P. (1974) 'Echanges et hiérarchies dans les royaumes des Grands Lacs de l'est africain', *AESC*, pp. 1327–37.
Chrétien, J. P. (1975) 'Le Buha à la fin du XIXe siècle: un peuple, six royaumes', *EHA*, 7, pp. 9–38.
Chrétien, J. P. (1977) 'Les deux visages de Cham: points de vue français du XIXe siècle sur les races africaines d'après l'exemple de l'Afrique orientale', in P. Guiral and E. Temime (eds), *L'idée de race dans la pensée politique française contemporaine* (Paris: Editions du CNRS), pp. 171–99.
Chrétien, J. P. (1979) *Histoire rurale de l'Afrique des Grands Lacs* (Paris: Université de Paris).
Chrétien, J. P. (1981a) 'Du Hirsute au Hamite: les variations du cycle de Ntare Ruhatsi, fondateur du royaume du Burundi', *HA*, 8, pp. 3–41.
Chrétien, J. P. (1981b) 'Pouvoir d'Etat et autorité mystique: l'infrastructure religieuse des monarchies des Grands Lacs', *RFHOM*, pp. 112–30.
Chrétien, J. P. (ed.) (1983) *Histoire rurale de l'Afrique des Grands Lacs* (Paris: AFERA-Karthala), 285 pp.
Chrétien, J. P. (1984) 'Nouvelles hypothèses sur les origines du Burundi', in L. Ndoricimpa (ed.), pp. 11–52.
Chrétien, J. P. (1986) 'Confronting the unequal exchange of the oral and the written', in B. Jewsiewicki and D. Newbury (eds), pp. 75–90.

Christelow, A. (1948) 'Great Britain and the trades from Cadiz and Lisbon to Spanish America and Brazil, 1759–1783', *HAHR*, 28, 1, February, Part II.
Cipolla, C. M. (1976) *Before the Industrial Revolution: European Society and Economy, 1000–1700* (London: Methuen).
Cissoko, S. M. (1968a) *Histoire de l'Afrique occidentale* (Paris: PA), 233 pp.
Cissoko, S. M. (1968b) 'Famines et épidémies à Tombouctou et dans la Boucle du Niger du XVIe au XVIIIe siècle', *BIFAN*, Ser. B, 30, 3, pp. 806–21.
Cissoko, S. M. (1969) 'La royauté (mansaya) chez les Mandingues occidentaux, d'après leurs traditions orales', *BIFAN*, Ser. B, 31, pp. 325–38.
Cissoko, S. M. (1972) 'Introduction à l'histoire des Mandingues de l'ouest: l'empire de Kabou (XVIe-XIXe siècle)' (paper presented to the Conference on Manding Studies, London).
Cissoko, S. M. and Sambou Kaoussa (1969) *Recueils des traditions orales des Mandingues de Gambie et de Casamance* (Niamey: UNESCO), 269 pp.
Clark, J. D. (1965) 'The Portuguese settlement at Feira', *NRJ*, 6, pp. 275–92.
Clérici, M. A. (1962) *Histoire de la Côte d'Ivoire* (Abidjan: CEDA).
Cohen, D. W. (1968) 'Review of L. de Heusch, *Le Rwanda et la civilisation interlacustre*, 1966', *JAH*, 9, 4, pp. 651–7.
Cohen, D. W. (1968/73) 'The River-Lake Nilotes from the fifteenth to the nineteenth century', in B. A. Ogot (ed.), pp. 142–57 in 2nd edn.
Cohen, D. W. (1970) 'A survey of interlacustrine chronology', *JAH*, 11, 2, pp. 177–201.
Cohen, D. W. (1972) *The Historical Tradition of Busoga, Mukama and Kintu* (Oxford: Clarendon Press), 218 pp.
Cohen, D. W. (1989) 'Peoples and states of the Great Lakes region', in J. F. A. Ajayi (ed.), pp. 270–93.
Cohen, D. W. (at press (a)) 'Retracing the footsteps of Mukama', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, (at press).
Cohen, D. W. (at press (b)) 'Emergence and crisis: the states of Busoga', in D. Denoon (ed.), (forthcoming).
Cohen, R. (1965) 'Some aspects of institutionalized exchange: a Kanuri example', *CEA*, 5.
Cohen, R. (1970) 'Incorporation in Bornu', in R. Cohen and J. Middleton (eds), *From Tribe To Nation In Africa*, (Scranton: Chandler Int. Co.), pp. 150–74.
Colle, R. (1913) *Les Baluba* (Brussels: Van Overbergh, Collection de monographies ethnographiques, Vols 10 & 11).
Colvin, L. G. (1974) 'Islam and the State of Kajoor: A case of successful resistance to Jihad', *JAH*, 15, 4, pp. 587–606.
Commissariat, M. S. (1957) *A History of Gujarat* (Calcutta).
Conti Rossini, C. (1907) 'Historia Regis Sarṣa Dengel – Malak Sagad', *CSCO*, Ser. Aeth., Ser. alt., Vol. 3.
Conti Rossini, C. (1942) 'Sulla communità abissina di Cipro', *RSE*, 1, pp. 98–9.
Cook, S. F. and Borah, W. (1971–4) *Essays in population history, Mexico and the Caribbean* (2 vols, Berkeley: UCP).
Cooper, F. (1979) 'The problem of slavery in African studies', *JAH*, 20, 1, pp. 103–25.
Cooper, J. P. (1978) 'In search of agrarian capitalism', *PP*, 80 (August), pp. 20–65.
Cordell, D. D. (1972) *History of the Awlad Sulayman* (MA thesis, University of Wisconsin).
Cornevin, R. (1964) *Note sur l'histoire de Sansanné Mango* (London, Survey on African Chronology).
Cory, H. and Hartnoll, M. M. (1945/1971) *Customary Law of the Haya Tribe* (London: Frank Cass, Cass Library of African Studies, Library of African Law, No. 7).
Cossac de Chavrebière (1931) *Histoire du Maroc* (Paris: Payot).
da Costa, Capt. P. R. (1613/1970) 'Diário', 1613, in H. Listao, *Os Dois Descobrimentos da Ilha de Sao Lourenco mandalos fazer pelo vice-rei D. Jeronimo de Azevedo nos anos de 1613 a 1616* (Lisbon), pp. 47–192.
Coupez, A., Evrard, E. and Vansina, J. (1976) 'Classification d'un échantillon de langues bantoues d'après la lexicostatistique', *AL*, 6, 81, pp. 131–58.
Coupez, A. and Kamanzi, T. (1962) *Récits historiques du Rwanda* (Tervuren: MRAC), 327 pp.
Coursey, D. G. (1966) 'The cultivation and use of yams in West Africa', *GNQ*, 9, pp. 45–54.
Courtois, C. (1955) *Les Vandales et l'Afrique* (Algiers: Arts et Métiers Graphiques), 441 pp.
Crazzolara, J. P. (1950–4) *The Lwoo* (3 vols, Verona: Missioni Africana).
Crazzolara, J. P. (1960) 'Notes on the Lango Omiru and the Labwor and Nyakwai', *Anthropos*, 55, pp. 174–214.

Crine-Mavar, B. (1973) 'Histoire traditionnelle du Shaba', *CZA*, 1, pp. 5–103.
Crooks, J. J. (1923) *Records Relating to the Gold Coast Settlements, 1750–1874* (Dublin: Browne and Nolan), 557 pp.
Crosby, C. A. (1980) *Historical Dictionary of Malawi* (New York: Scarecrow Press), 169 pp.
Cruickshank, B. (1853) *Eighteen Years on the Gold Coast of Africa* (2 vols, London: Hurst and Blackett).
Cullen-Young, T. (1970) *Notes on the History of the Tumbuka–Kamanga Peoples in the Northern Province of Nyasaland* (London: Frank Cass), 192 pp.
Cuoq, J. M. (1975) *Recueil des sources arabes concernant l'Afrique occidentale du VIIIe au XVIe siècle (Bilād al-Sūdān)* (Paris: Editions du CNRS), 490 pp.
Curtin, P. D. (ed.) (1967) *Africa Remembered: Narratives by West Africans From the Era of the Slave Trade* (Madison: UWP), 363 pp.
Curtin, P. D. (1969) *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison: UWP), 338 pp.
Curtin, P. D. (1971) 'Jihad in West Africa: early phases and interrelations in Mauritania and Senegal', *JAH*, 12, 1, pp. 11–24.
Curtin, P. D. (1973a) 'The Atlantic slave trade 1600–1800', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), vol. 1, pp 240–68.
Curtin, P. D. (1973b) 'Review of B. Barry, *Le royaume du Waalo: Le Sénégal avant la conquête* (Paris: Maspéro), *IJAHS*, 6, 4, pp. 679–81.
Curtin, P. D. (1975) *Economic Change in Pre-Colonial Africa, Vol. I: Senegambia in the Era of the Slave Trade; Vol. II: Supplementary Evidence* (Madison: UWP).
Curtin, P. D., Anstey, R. and Inikori, J. E. (1976) 'Discussion: Measuring the Atlantic slave trade', *JAH*, 17, 4, pp. 595–627.
Curtin, P. D., Feierman, S., Thompson, L. and Vansina, J. (1978) *African History* (Boston/Toronto: Little Brown Company), 612 pp.
Cuvelier, J. (1953) *Relations sur le Congo du père Laurent de Lucques, 1700–1717* (Brussels: Institut royal colonial belge, Section des sciences morales et politiques. Mémoires in 8° 32 (C)).
Cuvelier, J. (1957) *Koningin Nzinga van Matamba* (Brugge).
Cuvelier, J. and Jadin, L. (1954) *L'ancien royaume du Congo d'après les archives romaines, 1518–1640* (Brussels: ARSOM).
Czekanowski, J. (1917) *Forschungen im Nil-Kongo Zwischengebiet. Ethnographie: Zwishenseengebiet* (Leipzig: Klinkhardt & Biermann), 412 pp.

Daaku, K. Y. (1966) 'Pre-Ashanti states', *GNQ*, 9, pp. 10–13.
Daaku, K. Y. (1968) 'A note on the fall of Ahwene Koko and its significance in Asante history', *GNQ*, 10, pp. 40–4.
Daaku, K. Y. (1969) *Oral Traditions of Adansi* (Accra-Legon: Institute of African Studies).
Daaku, K. Y. (1970a) *Trade and Politics in the Gold Coast, 1600–1720* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 219 pp.
Daaku, K. Y. (1970b) *Oral Traditions of Denkyira* (University of Ghana).
Daaku, K. Y. (1971) 'A history of Sehwi: a survey of oral evidence', *RR*, 7, 3.
Daaku, K. Y. (nd) *Unknown Aowin, Its People and Their Traditional History* (University of Ghana, unpublished).
Dalrymple, A. (1806) *Collection of Nautical Memoirs and Journals.*
Dampierre, E. de (1968) *Un ancien royaume Bandia du Haut-Oubangui* (Paris: Plon, Recherches en sciences humaines, 24), 601 pp.
Dankoussou, I. (1970) *Traditions historiques des Katsinaawa après le Jihad* (Niamey: CRDTO).
Dantzig, A. van (1978) *The Dutch and the Guinea Coast, 1674–1742: A Collection of Documents from the General State Archives at The Hague* (Accra: GASS), 375 pp.
Dapper, O. (1668) *Naukeurige Beschrijvinge der Afrikaensche gewesten van Egypten, Barbaryen, Libyen, Biledulgerid* ... (Amsterdam: Van Meurs); 1670 Engl. trans. and adaptation, J. Ogilby, *Africa: Being an Accurate Description of the Regions of Aegypt, Barbary, Libya, etc.* (London); 1670 German trans., *Beschreibung von Afrika* ... (Amsterdam: Van Meurs); 1686 French trans., *Description de l'Afrique* ... (Amsterdam: Wolfgang, Waesberge *et al.*).
Dapper, O. (1676) *Umstaendliche und Eigentliche Beschreibung von Africa* (Amsterdam: Jacob von Meurs).
Dapper, O. and Ryder, A. F. C. (1965) 'Dutch trade on the Nigerian coast during the 17th century', *JHSN*, 3, 2, pp. 196–210.

D'Arianoff, A. (1952) *Histoire des Bagesera, souverains du Gisaka* (Brussels: Institut royal colonial belge), 138 pp.
Darling, P. J. (1979) 'Fieldwork surveys in the Benin and Ishan kingdoms', *Nyame Akuma*, 15, pp. 35–9.
Darling, P. J. (1983) *Iron Smelting in and around Hausaland, Northern Nigeria* (University of Jos).
Da Silva Correa, E. (1937) *Historia de Angola (1782?)*, (2 vols, Lisbon: Editorial Atica, Coleção dos classicos da expansao portuguesa no mondo).
Da Silva Costa Lobo, A. (1904) *História da Sociedade em Portugal no seculo XV* (Lisbon).
Da Silva Rego, A. (1948) *A Dupla Restauração de Angola (1641–1648)* (Lisbon: Agencia Geral das Colonias).
Daumas-Chancel, A. (1848) *Le grand désert* (Paris).
David, N. (1982) 'Prehistory and historical linguistics in Central Africa: Points of contact', in C. Ehret and M. Posnansky (eds), pp. 78–95.
David, P. H. (1969) 'Maradi precolonial', *BIFAN*, 31, 3, pp. 638–88.
Davidson, B. (1965) *The Growth of African Civilisation: A History of West Africa, 1000–1800* (London: Longmans), 320 pp.
Davis, D. B. (1966/1975) *The Problem of Slavery in Western Culture* (2 vols, New York: OUP).
Davis, D. B. (1984) *Slavery and Human Progress* (New York: OUP), 374 pp.
Davis, R. (1967) *A Commercial Revolution: English Overseas Trade in the Seventeenth and Eighteenth Centuries* (London: Historical Association).
Davis, R. (1969) 'English foreign trade, 1660–1774', in W. E. Minchinton (ed.), pp. 78–120.
Deane, P. and Cole, W. A. (1967) *British Economic Growth, 1688–1959* (2nd edn, Cambridge: CUP).
Debourou, D. M. (1979) *Commerçants et chefs de l'ancien Borgou, des origines à 1936* (Paris: Université de Paris 1, CRA).
Debrunner, H. W. (1965) *The Church in Togo: A Church Between Colonial Powers* (London: Lutterworth), 368 pp.
Debrunner, H. W. (1967) *A History of Christianity in Ghana* (Accra: Waterville Publishing House), 375 pp.
De Constantin (1725) *Recueil des Voyages ... de la Compagnie des Indes Orientales.*
Defoort, E. (1913) 'L'Androy', *BEM*, 13, 2, pp. 127–246.
Degrandpré, L. (1801) *Voyage à la côte occidentale d'Afrique, fait dans les années 1786 et 1787* (2 vols, Paris: Dentu).
Delafosse, M. (1912) *Le Haut-Sénégal–Niger (Soudan français)* (3 vols, Paris: Larose).
Delafosse, M. (1913) 'Traditions historiques et légendaires du Soudan occidental', *Publications du Comité de l'Afrique française.*
Delcourt, A. (1952) *La France et les établissements français du Sénégal entre 1713 et 1763* (Dakar: Mémoires de l'IFAN No. 17), 432 pp.
Delgado, R. (1948–55) *História de Angola* (4 vols, Benguela: Edição da Tip. do Jornal de Benguela).
Delobsom, A. D. (1929) *'Les "Nionissés" de Goupana,' Cahiers d'Outre-Mer*, 1, 4, pp. 419–46.
Demesse, L. (1978) *Changements techno-économiques et sociaux chez les pygmées Babinga* (2 vols, Paris).
Demesse, L. (1980) *Techniques et économies des pygmées Babinga* (Paris: Institut d'Ethnologie), 301 pp.
Denham, D. (1826) *Narratives of Travels and Discoveries in Northern and Central Africa* (London: John Murray).
Denis, P. (1961) *Histoire des Mangbetu et des Matshaga jusqu'à l'arrivée des Belges* (Tervuren: MRAC, archives d'ethnographie, No. 2), 167 pp.
Denne, Mrs (nd) (tr.) *Kiziba: Land and People (Kiziba: Land und Leute).*
Denolf, P. (1954) *Aan den rand van der Dihese* (Brussels: ARSOM, Coll. in 8°, Vol. 34, No. 1).
Denoon, D. (ed.) (1972) *A History of Kigezi in South-West Uganda* (Kampala: The National Trust).
Denoon, D. (1983) *Settler Capitalism: The Dynamics of Dependent Development in the Southern Hemisphere* (Oxford).
Denoon, D. (ed.) (forthcoming) *Uganda Before 1900*, vol. 2.
Denoon, D. and Snowden, C. (eds) (1981) *A History of Agriculture in Papua New Guinea* (Port Moresby).
Deschamps, H. (1936) *Les Antaisaka* (Antananarivo).
Deschamps, H. (1949/1972) *Les pirates à Madagascar aux XVIIe et XVIIIe siècles* (2nd edn, 1972, Paris: Berger-Levrault), 1st edn, 244 pp.
Deschamps, H. (1961/1965) *Histoire de Madagascar* (2nd and 3rd edns, Paris: Berger-Levrault, Monde d'Outre-mer, Série Histoire), 348 pp.

Deschamps, H. (1962) *Traditions orales et archives au Gabon: contribution à l'ethno-histoire* (Paris: Berger-Levrault), 172 pp.
Deschamps, H. and Vianès, S. (1959) *Les Malgaches du sud-est* (Paris: PUF), 118 pp.
Devisse, T. (1982) 'L'apport de l'archéologie à l'histoire de l'Afrique occidentale entre le Ve et le XIIe siècle', *Comptes rendus de l'Académie des inscriptions et belles lettres* (Paris, January–March), pp. 156–77.
Diabaté, H. (1977) 'Mlan Alua, Blahima du Sanwi', *BIFAN*, **39**, 2, Ser. B, pp. 304–340.
Diabaté, H. (1984) 'La formation du royaume Sanvi, 1700–1843' (MA thesis, University of Paris I).
Diagne, P. (1967) *Pouvoir politique traditionnel en Afrique occidentale: essai sur les institutions politiques précoloniales* (Paris: PA), 249 pp.
Diagne, P. (1976) *Formations sociales africaines* (Manuscript, UCLA).
Diagne, S. (1975) 'Le Bundu des origines au protectorat français de 1858' (MA thesis, Dakar).
Diallo, I. P. (1981) *Liptako Speaks – History From Oral Tradition In Africa* (Irwin Paul, PUP).
Diallo, T. (1972) *Les institutions politiques du Fouta Djalon au XIXe siècle* (Dakar: IFAN, Initiations et études africaines), 276 pp.
Dickson, K. B. (1969) *A Historical Geography of Ghana* (Cambridge: CUP), 379 pp.
Dike, K. O. (1956) *Trade and Politics in the Niger Delta, 1830–1885: An Introduction to the Economic and Political History of Nigeria* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 250 pp.
Diop, A. B. (1981) *La société wolof, tradition et changement: les systèmes d'inégalité et de domination* (Paris: Karthala), 355 pp.
Diouf, M. (1980) 'Le Kajoor au XIXe siècle et la conquête coloniale' (PhD thesis, Paris, University of Paris I).
Documentos Sobre os Portuguezes em Moçambique e na Africa Central, 1497–1840 [*Documents on the Portuguese in Mozambique and Central Africa, 1497–1840*] (Lisbon: National Archives of Rhodesia and Centro de Estudos Historicos Ultramarinos; (1962–1975 in progress); 8 vols, covering the period 1497–1588.
Dokaji, A. A. (1978) *Kano Ta Dabo Cigari* (Zaria: NNPC).
D'Orjo de Marchovelette, E. (1950–1) 'Notes sur les funérailles des chefs Ilunga Kabala et Kabongo Kumwimba. Historique de la chefferie Kongolo, *BJIDCC*, **18**, pp. 350–68 and **19**, pp. 1–12.
Dramani-Issifou, Z. (1982) *L'Afrique noire dans les relations internationales au XVIe siècle: analyse de la crise entre le Maroc et le Sonrhai* (Paris: Karthala), 257 pp.
Drury, R. (1729/1890) *Madagascar or Robert Drury's Journal During Fifteen Years of Captivity on That Island (ca. 1701–1717)* (London), 464 pp.
Dubins, B. (1969a) 'The Comoro Islands: A bibliographical essay', *African Studies Bulletin*, **12**, 2, pp. 131–7.
Dubins, B. (1969b) 'Nineteenth-century travel literature on the Comoro Islands: A bibliographical essay', *African Studies Bulletin*, **12**, 2, pp. 138–46.
Dubois, H. M. (1938) *Monographie des Betsileo (Madagascar)* (Paris: Institut ethnologique).
Du Bois, W.E.B. (1974) *Les voyages faits par le Sieur D.B. aux Iles Dauphine ou Madagascar, et Bourbon ou Mascarene, es années 1669–1672* (Paris).
Dufeil, M. M. (1980–81) 'Afrique, taxinomie, historie', *CCAH*, **5**, pp. 7–30 and **6**, pp. 7–37.
Dugast, I., McCulloch, M. and Littlewood, M. (1954) *Peoples of the Central Cameroons* (London: IAI, Ethnographic survey of Africa: Western Africa, Part 9), 174 pp.
Duisburg, A. von (1942) *In Lande des Chegbu von Bornu* (Berlin: D. Reimer), 162 pp.
Dumestre, G. (1974/1980) *La geste de Ségou* (Paris: A Colin) (2nd edn, 1980); 1st edn, 579 pp.
Dunbar, A. R. (1965) *A History of Bunyoro-Kitara* (Nairobi: EALB), 265 pp.
Dunn, R. S. (1972) *Sugar and Slaves: The Rise of the Planter Class in the English West Indies, 1624–1713* (New York: Chapel Hill, UNCP).
Dupire, M. (1962) *Peuls nomades* (Paris: Institut d'ethnologie), 336 pp.
Dupon, J. F. (1969) *Recueil de documents pour servir à l'histoire de Rodrigues* (Port Louis, Mauritius: Mauritius Archives Publications No. 10).
Dupré, G. (1982) *Un ordre et sa destruction* (Paris: ORSTOM), 446 pp.
Dupuis, J. (1824/1966) *Journal of a residence in Ashantee* (London: Colburn); 2nd edn, 1966, London: Frank Cass, Part I: 264 pp., Part II: 135 pp.
Dupuis-Yacouba, A. (1921) *Industries et principales professions des habitants de la région de Tombouctou* (Paris: Publications du Comité d'études historiques et scientifiques), 193 pp.
Duveyrier, H. (1859) *Coup d'oeil sur le pays des Beni-Mzab* (Paris: Imprimerie L. Martinet).
Duysters, L. (1958) 'Histoire de Aluunda', *Problèmes de l'Afrique centrale*, **12**, pp. 75–98.

East, R. M. (1979) *Labarun Hausawa Da Makwabtansu* (2 vols, Zaria: NNPC).
Echard, N. (1975) 'L'expérience du passé – Histoire de la société paysanne hausa de l'Ader', *EN*, 36 (Niamey: CNRSS).
Effah-Gyamfi, C. K. (1978) 'Bono-Manso: Archaeological investigation into an early Akan urbanism' (PhD thesis, University of Ghana: Accra).
Ehret, C. (1971) *Southern Nilotic History: Linguistic Approaches to the Study of the Past* (Evanston: NUP), 200 pp.
Ehret, C. (1973) 'Patterns of Bantu and Central Sudanic settlement in central and southern Africa (1000 BC–500 AD)', *TJH*, 3, 1, pp. 1–71.
Ehret, C. (1974) 'Some thoughts on the early history of the Nile–Congo watershed', *Ufahamu*, 5, 2, pp. 85–112.
Ehret, C. (1982) 'Population movement and culture content in the Southern Sudan, *c.* 3000 B.C. to A.D. 1000 – a preliminary linguistic overview', in J. Mack and P. Robertshaw (eds), pp. 19–48.
Ehret, C. and Posnansky, M. (eds) (1982) *The Archaeological and Linguistic Reconstruction of African History* (Berkeley: UCP), 299 pp.
Eilu, A. B. (1976) 'Migration and settlement of the Kumam', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), pp. 398–413.
Ekadu, J. E. (1961) *Kumam Ikare One Asonya* (London: Longmans). (Trans. into English by A. B. Eilu as 'The Kumam during the Asonya', unpublished, History Department, Makerere University, 1971).
El-Ḥasnāwī, H. W. (ed.) (1982) *A History of Trans-Saharan Trade Routes* (Tripoli).
Ellis, W. (1838) *History of Madagascar* (2 vols, London: Fisher).
Ellison, R. E. (1936) 'Marriage and childbirth among the Kanuri', *Africa*, 9, 4, pp. 524–35.
Elphick, R. (1977) *Kraal and Castle: Khoikhoi and the Founding of White South Africa* (New Haven: YUP, Yale Historical Publications, Miscellany, 116), 266 pp.
Elphick, R. and Giliomee, H. (eds) (1979) *The Shaping of South African Society, 1652–1820* (Cape Town/London: Longman), 415 pp.
Elphick, R. and Shell, R. (1979) 'Intergroup relations: Khoikhoi, settlers, slaves and free blacks, 1652–1795', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 116–69.
Eltis, D. (1977) 'The export of slaves from Africa, 1821–1843', *JEH*, 37, 2.
Eltis, D. (1979) 'The direction and fluctuation of the transatlantic slave trade, 1821–1843: a revision of the 1845 Parliamentary Paper', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp 273–330.
Eltis, D. (1981) 'The direction and fluctuation of the Transatlantic trade, 1844–67' (paper presented at the African Studies Association annual meeting, Bloomington).
Emerit, M. (1954) 'Les liaisons terrestres entre le Soudan et l'Afrique du Nord au XVIIIe siècle et au début du XIXe siècle', *Trav. IRS*, 11, pp. 29–47.
Emin Pasha (1891) 'Zur Ethnologie de Gebiete um dem Albert-See', *Das Ausland*, 18, pp. 351–55.
Evans-Pritchard, E. E. (1940) *The Nuer* (Oxford: OUP), 271 pp.
Evans-Pritchard, E. E. (1971) *The Azande: History and Political Institutions* (Oxford: Clarendon Press), 444 pp.
Ewald, J. (1983) 'Kingdom of Taqali' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Exelson, E. (1969) *Portuguese in Southeast Africa, 1600–1700* (Johannesburg: WUP), 179 pp.
Eyongetah, T. and Brain, R. (1974) *A History of the Cameroon* (London: Longman) 192 pp.
Eyre-Smith, S. J. (1933) *A Brief Review of the History and Social Organization of the Peoples of the Northern Territories of the Gold Coast* (Accra), 45 pp.

Fadiman, J. A. (1973) 'Early history of the Meru of Mount Kenya', *JAH*, 14, 1, pp. 9–27.
Fage, J. D. (1969a) 'Slavery and the slave trade in the context of West African history', *JAH*, 10, pp. 393–404.
Fage, J. D. (1969b) *A History of West Africa: An Introductory Survey* (4th edn, Cambridge: CUP), 239 pp. (Earlier edn publ. as *An Introduction to the History of West Africa*).
Fage, J. D. and Oliver, R. A. (eds) (1970) *Papers in African Prehistory* (Cambridge: CUP), 331 pp.
Fage, J. D. and Oliver, R. A. (eds) (1977) *The Cambridge History of Africa*, vol. 3, (Cambridge: CUP), 803 pp.
Fagering, E. (1971) *Une famille de dynasties malgaches: Zafindravola, Maroserana, Zafimbolamena, Andrevola, Zafimanely* (Oslo: Universitets forlaget).
Fagnan, E. (ed.) (1924) *Chronique anonyme saadienne* (Rabat: F. Moncho).

Fairley, N. (1978) 'Mianda ya Ben 'Ekie' (A History of the Ben 'Ekie) (PhD thesis, State University of New York).
Farb, P. (1969) *Man's Rise to Civilisation* (New York: Datton), 332 pp.
Faublée, J. (1958) 'L'Islam chez les Antemuru', *REI*, 1, pp. 65–72.
Faulkner, H. U. (1924/60) *American Economic History* (New York: Harper and Row); 1st edn 1924, 201 pp.; 8th edn 1960, 202 pp.
Feierman, S. (1968) 'The Shambaa', in A. Roberts (ed.), 1968a, pp. 1–15.
Feierman, S. (1974) *The Shambaa Kingdom: A History* (Madison: UWP), 235 pp.
Felner, A. de A. (1933) *Angola: Apontamentos sobre a ocupação é início do estabelecimento dos Portugueses no Congo, Angola e Benguela* (Coimbra: Imprensa da Universidade).
Fergusson, J. (1876) *History of Indian and Eastern Architecture* (London: Murray), 756 pp.; rev. edn J. Burgess, 2 vols, 1910 (London: Murray); reprinted 1967, Delhi).
Fergusson, J. and Hope, T. (1866) *Architecture at Ahmadabad* (London).
Fernandes, V. (1951) Descripção de Cepta por sua costa de Mauritania e Ethiopia [Description de la côte occidentale d'Afrique] ed & French trans. by T. Monod, A. Teixeira da Moka and R. Mauny. Bissau: Centro des Estudos da Guiné Portuguesa, Publicações No. 11.
Ferrand, G. (1891–1902) *Les musulmans à Madagascar et aux Iles Comores* (3 vols, Paris: Leroux).
Ferrand, G. (1902) 'La légende de Raminia', *JA*, 19, 2, 9th series, pp. 185–230.
Figueroa, F. B. (1961) *Los insurrecciones de los esclavos negros en la sociedad colonial venezolara* (Caracas).
File, N. and Power, C. (1981) *Black Settlers in Britain, 1555–1958* (London: Heinemann Educational Books).
Filesi, T. and Villapadierna, E. de (1978) *La 'Missio Antiqua' dei Cappuccini nel Congo (1645–1835): Studio Preliminare et Guida delle Fonti* (Rome: Istituto Storico Cappuccini), 269 pp.
Firinga, Sgt. (1901) 'La dynastie des Maroserana', *RM*, 3, 9, pp. 658–72.
Fisher, A. G. B. and Fisher, H. G. (1970) *Slavery and Muslim Society in Africa* (London: C. Hurst), 182 pp.
Fisher, H. E. S. (1963) 'Anglo-Portuguese trade, 1700–1770', *EHR*, **16**, 2nd Series, reprinted in W. E. Minchinton (ed.), pp. 144–64.
al-Fishtālī, ʿAbd al-Azīz (1964) *Manahil al-Safa fi Akhbar al-Muluk al-Shurafa* (Rabat: Gunum Allan).
Flacourt, E. de (1658/1661/1913) *Histoire de la Grande Ile de Madagascar* (1st edn 1658; 2nd edn 1661, Paris: Clougier). (Also reprinted in modern French in A. Grandidier *et al.* (eds), vol. 8 (1913).
Flacourt, E. de (1661) *Relation de ce qui s'est passé en Ile de Madagascar depuis l'année 1642 jusqu'en 1660* (also reprinted in modern French in A. Grandidier *et al.* (eds), vol. 9 (1920).
Flad, J. M. A. (1869) *A Short Description of the Falashas and Kamants in Abyssinia* (London: MacIntosh).
Flint, J. E. (ed.) (1976) *The Cambridge History of Africa*, vol. 5 (Cambridge: CUP).
Fontaine, P. M. (1970) 'West Indian contribution to nationalism', in *The Black Prism* (New York).
Fontoynont, M. and Raomandahy, E. (1937) *La Grande Comore* (Mémoires de l'Académie malgache, vol. 23).
Fontoynont, M. and Raomandahy, E. (1939) 'Les Antaifasy', *BAM*, n.s., **22**, pp. 1–7.
Forde, C. D. and Jones, G. I. (1950/1962) *The Ibo and Ibibio-speaking Peoples of South-Eastern Nigeria* (London: IAI, Ethnographic Survey of Africa, Part III), 94 pp.
Forde, C. D. and Kaberry, P.M. (eds) (1967) *West African Kingdoms in the Nineteenth Century* (London: IAI/OUP), 289 pp.
Forde, D. (1951) *The Yoruba-speaking Peoples of South-West Africa* (London: IAI, Ethnographic Survey of Africa, Part IV), 101 pp.
Forde, D. (ed.) (1956) *Efik Traders of Old Calabar* (London: OUP).
Fortes, M. (1940) 'The political system of the Tallensi of the Northern Territories of the Gold Coast', in M. Fortes and E. E. Evans-Pritchard (eds), *African Political Systems* (London: OUP), pp. 239–71.
Fortes, M. (1945) *The Dynamics of Clanship among the Tallensi* (London: OUP), 270 pp.
Fosse, E. de la (1897) 'Voyage à la côte occidentale d'Afrique en Portugal et en Espagne (1479–1480)', *Revue Hispanique* (Paris), 4, pp. 174–201.
Fouché, L. (1963) 'Foundation of the Cape Colony, 1652–1708', in E. A. Benians, J. Butler, P.N.S. Mansergh & E. A. Walker (eds), *The Cambridge History of the British Empire*, vol. 8, pp. 113–45 (CUP).
Franklin, J. H. (1967) *From Slavery to Freedom: A History of American Negroes* (first published 1956) (New York: Knopf), 686 pp.

Freedman, J. (1979) 'Three Muraris, three Gahayas and the four phases of Nyabingi', in J. B. Webster, (ed.), 1979a, pp. 175–88.
Freeman-Grenville, G. S. P. (1960) 'East African coin finds and their historical significance', *JAH*, **1**, pp. 31–43.
Freeman-Grenville, G. S. P. (1962a) *The Medieval History of the Tanganyika Coast* (Oxford: Clarendon Press), 238 pp. (2nd edn 1966, 314 pp).
Freeman-Grenville, G. S. P. (ed.) (1962b) *The East African Coast: Select Documents from the First to Earlier Nineteenth Century* (Oxford: Clarendon Press), 314 pp.
Freeman-Grenville, G. S. P. (1963) 'The coast, 1498–1840', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 129–68.
Freeman-Grenville, G. S. P. (1965) *The French at Kilwa Island: An Episode in Eighteenth-Century East African History* (Oxford, Clarendon Press), 243 pp.
Freeman-Grenville, G. S. P. (ed.) (1980) *The Mombasa Rising against the Portuguese, 1631, from Sworn Evidence* (London: OUP), 166 pp.
Freund, W. M. (1979) 'The Cape under the transitional governments, 1795–1814', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 211–40.
Frobenius, L. (1911–13) *Und Africa Sprach* (3 vols, Berlin, Charlottenburg: Vita, Deutsches Verlagshaus, S. D.).
Frobenius, L. (1924) *Dichten und Denken im Sudan*, vol. 5 (Jena: Atlantis).
Froberville, E. de (1845) 'Historique des invasions Madécasses aux Iles Comores et à la côte orientale d'Afrique', *AVG*, **2**, pp. 194–208.
Fyfe, C. (1964) *Sierra Leone Inheritance* (London: OUP), 352 pp.
Fyfe, C. (1965) 'Peoples of the Windward Coast, A.D. 1000–1800', in J. F. A. Ajayi and I. Espie (eds), pp. 149–65.
Fyfe, C. and McMaster, D. (eds) (1977 and 1981) *African Historical Demography*, vol. 1, 1977, 473 pp; vol. 2, 1981 (Edinburgh: EUP).
Fynn, J. K. (1971) 'Ghana-Asante (Ashanti)', in M. Crowder (ed.), *West African Resistance*, pp. 19–52.
Fynn, J. K. (1975) *A Junior History of Ghana* (London: Longman).

Gado, B. (1972) *Gazetters of the Northern Province of Nigeria*, vol. 1 (London: Frank Cass).
Gado, B. (ed.) (1980), '"*Le Zarmatarey*": *Contribution à l'histoire des populations d'entre Niger et Dallol Mawri*', *EN*, vol. 45, (Niamey: IRSH), 356 pp.
Galloway, W. F. (1974) 'A History of Wuli from the thirteenth to the nineteenth century', (PhD thesis, Indiana University).
Gamitto, A. C. P. (1960) *King Kazembe and the Maravi, Chewa, Bisa, Bemba, Lunda and Other Peoples of Southern Africa*, trans. by I. Cunnison (2 vols, Lisbon: Junta de Investigações do Ultramar, Centro de estudos politicos e sociais, Estudos de ciencias politicas e sociais No. 43).
Gannun, A. (ed.) (1964) *Al-Rasa'il al-Sa'diyya* (Tetuan/Rabat: 'Abd Allāli Gannun).
Garbett, G. K. (1966) 'Religious aspects of political succession among the valley Korekore', in E. Stokes and R. Brown (eds), pp. 137–71.
Garlake, P. S. (1954) 'Excavations at the seventeenth-century Portuguese site of Dambarare, Rhodesia', *PTRSA*, **54**, 1, pp. 23–61.
Garlake, P. S. (1966) *The Early Islamic Architecture of the East African Coast* (Nairobi, London: BIEA, Memoir No. 1, published for the Institute of History and Archaeology in East Africa by OUP), 207 pp.
Garlake, P. S. (1973) *Great Zimbabwe* (London: Thames and Hudson), 224 pp.
Garlake, P. S. (1978) 'Pastoralism and Great Zimbabwe', *JAH*, **19**, 4, pp. 479–93.
Garlake, P. S. (1982) *Life at Great Zimbabwe* (Gweru: Mambo Press).
Garlake, P. S. (1983) *Early Zimbabwe: From the Matopos to Inyanga* (Gweru: Mambo Press).
Garrard, T. F. (1980) *Akan Weights and the Gold Trade* (London: Longman), 393 pp.
Garry, A. M. (1976) 'Pajule: the failure of Palwo centralization', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), pp. 320–34.
Gaudebout, P. and Vernier, E. (1941) 'Notes sur une campagne de fouilles à Vohémar', *BAM*, new series, **24**, pp. 91–114.
Gautier, E. F. and Froidevaux, H. (1907) 'Un manuscrit arabico-malgache sur les campagnes de La Case dans l'Imoro, 1656–1663', *Académie des Inscriptions et Belles Lettres, Notices et extraits* (Paris), **39**, 1, pp. 31–177.

Gauze, A. L. Téty (1969) 'Contribution à l'histoire du peuplement de la Côte d'Ivoire', *Annales de l'Université d'Abidjan*, Series F.
Gauze, A. L. Téty (1982) 'Histoire des Magwe', in *Godo-Godo* (University of Abidjan) Special Number, pp. 13–43.
Gayibor, N. L. (1977) *Recueil des sources orales du pays Aja-Ewe* (Lomé).
Gemery, H. A. and Hogendorn, J. S. (eds) (1979) *The Uncommon Market: Essays in the Economic History of the Atlantic Slave Trade* (New York: Academic Press), 442 pp.
Genovese, E. D. (1979) *From Rebellion to Revolution* (Baton Rouge: Louisiana State University Press), 173 pp.
Geraud, F. (1972) 'The settlement of the Bakiga', in D. Denoon (ed.), pp. 23–55.
Gevrey, A. (1870/1972) *Essai sur les Comores* (1st edn 1870; 1972 edn, Antananarivo: Travaux et documents du musée d'art et d'archéologie de l'Université, No. 10).
Gibbon, E. (1956) *The Decline and Fall of the Roman Empire* (6 vols, London: J. M. Dent and Sons; New York: E. P. Dutton and Co.).
Giliomee, H. (1979a) 'The Eastern Frontier, 1770–1812', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 291–337.
Giliomee, H. (1979b) 'The burgher rebellions on the Eastern Frontier, 1795–1815', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 338–356.
Glass, D. V. and Eversley, D. E. C. (eds) (1965) *Population in History: Essays in Historical Demography* (London: Edward Arnold), 692 pp.
Gleave, M. B. and White, H. P. (1969) 'The West African Middle belt: environmental fact or geographers' fiction?', *Geographical Review*, 59, pp. 123–39.
Godard L. (1859) *Le Maroc, notes d'un voyageur* (Algiers).
Godinho de Magalhães, V. (1962) *A economia dos descobrimentos henriquinos* (Lisbon: Sá da Costa).
Godinho de Magalhães, V. (1969) *L'économie de l'empire portuguais aux XVe et XVIe siècles* (Paris: SEVPEN).
Godinho de Magalhães, V. (1978) *Ensaios Sobre Historia de Portugal* (2 vols, Lisbon: Sá da Costa).
Godlouton, W. A. (1945) 'The journeys of Antonio Fernandes: the first known European to find the Monomatapa and to enter Southern Rhodesia', *PTRSA*, **2**, pp. 71–103.
Goertzen, G. A. von (1895) *Dutch Afrika von Ost nach West* (Berlin: D. Reimer), 417 pp.
Golberry, A. (1802) *Fragments d'un voyage en Afrique* (Paris: Treuttel et Würtz), 522 pp.
Gomes, A. (1959) 'Viagem que Fez O Padre Antonio Gomes da Companhia de Jesus, ao Imperio de (sic) Manomotapa e Assistencia que Fez nas Ditas Terras de Algunos Annos', with notes by E. Axelson, *Studia*, 3, pp. 155–242.
Gonçalves, A. C. (1980) *La symbolisation politique: le 'prophétisme' Kongo au XVIIIe siècle* (Cologne: Neltforum Verlag).
Goody, J. (1956) *Social Organization of the Lowili* (London: IAI/OUP), 119 pp.
Goody, J. (1964) 'The Mande in the Akan hinterland', in R. Mauny, L. V. Thomas and J. Vansina (eds), pp. 193–218.
Goody, J. (1967) 'The over-kingdom of Gonja', in D. Forde and P. M. Kaberry (eds), pp. 179–205.
Gorju, J. (1920) *Entre le Victoria, l'Albert et l'Edouard* (Marseilles: Procure des Pères Blancs), 372 pp.
Gorju, J. (1938) *Face au royaume hamite du Ruanda, le royaume frère de l'Urundi* (Brussels: Vromant), 118 pp.
Goswamy, B. N. and Ballapeceola, A. L. (1978) 'Paintings in Kutch: Preliminary notes on a group of miniatures', *Artibus Asiae*, **40**, 1, pp. 62–74.
Gould, J. D. ((1964) 'The price revolution reconsidered', *EHR*, 17, 2nd series, December, pp. 249–66.
Gourou, P. (1953) *La densité de la population du Ruanda-Urundi: Esquisse d'une étude géographique* (Brussels: Institut royal colonial belge), 239 pp.
Goveia, E. V. (1965) *Slave Society in the British Leeward Islands at the End of the Eighteenth Century* (New Haven: YUP), 370 pp.
Grandchamp, P. (1937) 'Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècle', *RT*, **31–32**, 3rd-4th quarters, pp. 471–3.
Grandidier, A. (1908–28) *Ethnographie de Madagascar* (Paris).
Grandidier, G. (1942) *Histoire politique et coloniale (de Madagascar)*, vol. 5 (Paris).
Grandidier, A., Charles-Roux, J., Delherbe, C. Froidevaux, H. and Grandidier, G. (eds) (1903–20) *Collections des ouvrages anciens concernant Madagascar* (9 vols, Paris: Comité de Madagascar).

Grandidier, G. and Decary, R. (1958) *Histoire politique et coloniale (de Madagascar)* vol. 5, part 3 (Antananarivo).
Grant, C. (Baron) (1801) *The History of Mauritius or the Isle of France and the Neighbouring Islands* (London: W. Bulmer and Co.), 571 pp.
Gray, J. M. (1948) 'A journey by land from Tete to Kilwa in 1616', *TNR*, 25, pp. 37–45.
Gray, J. M. (1958) *Early Portuguese Missionaries in East Africa* (London: MacMillan, in association with the EALB), 53 pp.
Gray, J. M. (1962) *History of Zanzibar from the Middle Ages to 1856* (London: OUP), 314 pp.
Gray, R. (1961) *A History of the Southern Sudan* (London: OUP), 219 pp.
Gray, R. (ed.) (1975) *The Cambridge History of Africa*, vol. 4 (Cambridge: CUP), 738 pp.
Gray, R. and Birmingham, D. (eds) (1970) *Precolonial African Trade: Essays on Trade in Central and Eastern Africa Before 1900* (London: OUP), 308 pp.
Gray, R. and Ehret C. (1975) 'Eastern Africa', in R. Gray (ed.), pp. 469–536.
Gray, R. and Marks, S. (1975) 'Southern Africa and Madagascar', in R. Gray (ed.), pp. 385–408.
Greenberg, J. H. (1963) *The Languages of Africa* (The Hague: Mouton, for Indiana University), 177 pp.
Greenberg, J. H. (1980) 'Classification of African Languages', *General History of Africa*, Vol. I, ch. 12 (Paris: UNESCO; London: Heinemann; Berkeley: University of California Press), pp. 292–308.
Grey, E. (ed.) (1892) *The Travels of Pietro della Valle in India* (London).
Grigg, D. B. (1980) *Population Growth and Agrarian Change: An Historical Perspective* (Cambridge: CUP).
Grottanelli, V. L. (1940) *I Mao* (Rome).
Grottanelli, V. L. (1941) 'Gli Scinascia del Nilo Azurro', *RSE*, 1, 3, pp. 234–70.
Grottanelli, V. L. (1953) 'I Bantu del Giuba nelle tradizioni dei Wazegua', *Geographia Helvetica*, 8 (Bern: Geographische gesellschaft).
Grottanelli, V. L. (1955) 'A lost African metropolis', in *Afrikanistische Studien D. Westermann Zum 80. Geburtstag gewidmet* (Berlin: Deutsche Akademie der Wissenschaften za Berlin), pp. 231–42.
Grottanelli, V. L. (1975) 'The peopling of the Horn of Africa', in H. N. Chittick and R. I. Rotberg (eds), pp. 44–75.
Guelke, L. (1979) 'The white settlers, 1652–1789', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 41–74.
Guillain, C. (1845) *Documents sur l'histoire, la géographie et le commerce de la partie occidentale de Madagascar* (Paris).
Guillot, B. (1973) *La terre Enkou* (Paris: Mouton), 126 pp.
Guillot, C. F. (1961) *Negros rebeldes y negros cimarrones: perfil afro-americano en la historia del Nuevo Mundo durante el siglo XVI* (Montevideo: Farina).
Guthrie, M. (1948) *The Classification of the Bantu Languages* (London: OUP, for the IAI), 91 pp.
Gutman, H. G. (1976) *The Black Family in Slavery and Freedom* (New York: Pantheon Books), 664 pp.
Guy, J. (1979) *The Destruction of the Zulu Kingdom: The Civil War in Zululand, 1879–1884* (London: Longman), 273 pp.
Gwynne, M. D. (1975) 'The origin and spread of some domestic food plants of Eastern Africa', in H. N. Chittick and R. I. Rotberg (eds), pp. 248–71.

Haberland, E. (1959) 'Die Basketto', in Ad. E. Jensen (ed.), pp. 189–226.
Haberland, E. (1963) *Galla Süd-Äthiopiens*, with a contribution of K. Reinhardt (Stuttgart: W. Kohlhammer), 815 pp.
Haberland, E. (1964a) 'The influence of the Christian Ethiopian Empire on Southern Ethiopia', *JSS*, 9, pp. 235–8.
Haberland, E. (1964b) *König und Paria in Afrika* (Munchen: K. Renner).
Haberland, E. (1965) *Untersuchungen zum äthiopischen Königtum* (Wiesbaden: Franz Steiner Verlag), 353 pp.
Haberland, E. (1976) *Atles Christentum in Süd-Äthiopien: Eine vergessene Missionsepoche*, Frankfurter Historische Vorträge 2 (Wiesbaden: Steiner) 23 pp.
Haberland, E. (forthcoming) *Caste and Hierarchy – The Case of the Dizi (Southern Ethiopia)*.
Hacquard, A. (1900) *Monographie de Tombouctou* (Paris: Société des éditions coloniales et maritimes), 119 pp.
Hafkin, N. J. (1973) 'Trade, society and politics in Northern Mozambique, c. 1753–1913' (PhD thesis, Boston University).
Hagan, G. P. (1971) 'Ashanti bureaucracy', *THSG*, 12, pp. 43–62.
Hagenbucher Sacripanti, F. (1973) *Les fondements spirituels du pouvoir au royaume de Loango, R. P. du Congo* (Paris: ORSTOM), 214 pp.

Haig, Sir W. (ed.) (1937) *The Cambridge History of India*, vol. 3 (London: CUP).
Hair, P. E. H. (1965) 'The enslavement of Koelle's informants', *JAH*, **6**, 2, pp. 193–203.
Hair, P. E. H. (1967) 'Ethnolinguistic continuity on the Guinea coast', *JAH*, **8**, 2, pp. 247–68.
Hair, P. E. H. (1968) 'An ethnolinguistic inventory of the Lower Guinea coast before 1700: Part I', *ALR*, **7**, pp. 47–73.
Hair, P. E. H. (1974) 'From language to culture: some problems in the systematic analysis of the ethnohistorical records of the Sierra Leone region', in R. P. Moss and R. J. A. R. Rathlone, *The Population Factor in African Studies* (London: ULP), pp. 71–83.
Hair, P. E. H. (1976) 'Some minor sources for Guinea, 1519–1559: Enciso and Alfonce Fonteneau', *HA*, **3**, pp. 30–1.
al-Hajj, M. A. (1968) 'A seventeenth-century chronicle on the origins and missionary activities of the Wangarawa', *KS*, **1**, 4, pp. 7–42.
al-Hajj, M. A. (1979) 'The meaning of the Sokoto jihad', in Y. B. Usman (ed.), 1979b, pp. 3–19.
al-Hajj, M. A. (1983) 'Some diplomatic correspondence of the Sefuwa Mais of Borno with Egypt, Turkey and Morocco', in Y. B. Usman and M. N. Alkali (eds).
Hall, G. M. (1976) 'Dendroclimatology, rainfall and human adaptation in the Later Iron Age in Natal and Zululand', *Annals of the Natal Museum* (Durban), **22**, 3, pp. 693–703.
Hallet, R. (ed.) (1964) *Records of the African Association, 1788–1831* (London: Nelson, for the Royal Geographical Society), 318 pp.
Hama, B. (1966) *Enquête sur les fondements et la genèse de l'unité africaine* (Paris: PA).
Hama, B. (1967a) *Histoire du Gobir de Sokoto* (Paris: PA), 167 pp.
Hama, B. (1967b) *Histoire traditionnelle d'un peuple: les Zarma-Songhay* (Paris: PA), 273 pp.
Hama, B. (1968) *Contribution à la connaissance de l'histoire des Peuls* (Paris: PA), 362 pp.
Hama, B. (1969) *Histoire traditionnelle des Peuls du Dallol Boboye* (Niamey: CRDTO), 160 pp.
Hamani, D. M. (1975) *Contribution à l'étude de l'histoire des états Hausa: l'Adar précolonial (République du Niger)*' (Niamey: IRSH), 277 pp.
Hamani, D. M. (1989) *Au carrefour du Soudan et de la Berbérie: le sultanat touareg de l'Ayar* (2 vols, Paris: Université de Paris I Panthéon-Sorbonne), 521 pp.
Hamilton, A. (1727) *A New Account of the East Indies, Being the Observations and Remarks of Capt. A. Hamilton who spent his time there from 1688 to 1723* (2 vols., Edinburgh).
Hamilton, E. J. (1929) 'American treasure and the rise of capitalism', *Economica*, **9** (November), pp. 338–57.
Hamilton, E. J. (1934) *American Treasure and the Price Revolution in Spain, 1501–1650* (Cambridge, Mass.: Harvard Economic Studies, vol. 43), 428 pp.
Hamilton, R. A. (1954) 'The route of Gaspar Bocarro from Tete to Kilwa in 1616', *NJ*, **7**, 2, pp. 7–14.
Hamilton, R. A. (1957a) 'Oral tradition: Central Africa', in R. A. Hamilton (ed.), pp. 19–23.
Hamilton, R. A. (ed.) (1957b) *History and Archaeology in Africa, Second Conference held in 1957 at SOAS*. (London: SOAS), 99 pp.
Hammerschmidt, E. (1977) 'Illuminierte Handschriften der Staatsbibiothek Preubischer Kulturbesitz und Handschriften vom Tānāsee', *CA*, **1**.
Hanke, L. (ed.) (1969) *History of Latin American Civilization: Sources and Interpretation* (2 vols, London: Methuen).
Hansberry, W. L. (1965) 'Ethiopian ambassadors to Latin courts and Latin emissaries to Prester John', *Ethiopia Observer* (Addis Ababa), **9**, 2, pp. 90–9.
Harms, R. (1981) *River of Wealth, River of Sorrow: The Central Zaire Basin in the Era of the Slave and Ivory Trade, 1500–1891* (New Haven and London: YUP), 277 pp.
Harris, J. E. (1971) *The African Presence in Asia: Consequences of the East African Slave Trade* (Evanston, Ill.: NUP), 156 pp.
Harris, J. E. (1977) 'The Black peoples of Asia', in *World Encyclopaedia of Black Peoples* (St. Clair Shores, Michigan: Scholarly Press Inc.).
Harris, J. E. (1982) *Global Dimensions of the African Diaspora* (Washington DC: HUP).
Harris, M. (1964) *Patterns of Race in the Americas* (New York: Walker and Co.).
Hartwig, G. W. (1972) 'Les Bakerebe', *CHM*, **19**, 3, pp. 353–76.
Hartwig, G. W. (1976) *The Art of Survival in East Africa: The Kerebe and Long-distance Trade, 1800–1895* (New York/London: Africana Publishing), 253 pp.
Hasan, Y. F. (1965) 'The Umayyad genealogy of the Funj', *SNR*, **46**, pp. 27–32.
Hasan, Y. F. (1967) *The Arabs and the Sudan* (Edinburgh: EUP), 298 pp.
Hasan, Y. F. (1971) 'External Islamic influences and the progress of Islamization in the Eastern Sudan

between the fifteenth and the nineteenth centuries', in Y. F. Hasan (ed.) *Sudan in Africa* (Khartoum), pp. 73–86.
Hasan, Y. F. (1972) *Muqaddima fi Tarīkh al-Mamālik al-Islamiyya fi al-Sūdān al-Sharqi* (Khartoum: KUP).
Hasan, Y. F. (1975) *Dirāsāt fi Tarīkh al-Sūdān* (Khartoum: KUP).
Hasan, Y. F. (1977) 'Some aspects of the Arab slave trade from the Sudan', *SNR*, 57, pp. 85–106.
Hasan, Y. F. (unpublished) *The Fur Sultanate and the Long-distance Trade, 1650–1850* (Khartoum: KUP).
Hassan, A. and Naibi, A.S. (1952) *A Chronicle of Abuja* (Ibadan: IUP), 92 pp.
Heintze, B. (1970) 'Beitrage zur Geschichte und Kultur der Kisama, Angola', *Paideuma*, 16, pp. 159–86.
Heintze, B. (1977) 'Unbekanntes Angola: der Staat Ndongo im 16 Jahrhundert', *Anthropos*, 72, pp. 749–805.
Henige, D. (1974) 'Reflections on early interlacustrine chronology: an essay in source criticism', *JAH*, 15, 1, pp. 27–46.
Herring, R. S. (1974) 'A history of Labwor hills' (PhD thesis, University of California, Santa Barbara).
Herring, R. S. (1976) 'The Nyakwai: on the borders of the "Lwo" world', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds).
Herring, R. S. (1979) 'The view from Mount Otuke: migrations of the Lango Omiro', in J. B. Webster (ed.), 1979a, pp. 283–316.
Herring, R. S. (unpublished) 'The Nyakwai: on the borders of two worlds; the political history of Labwor', in D. Denoon (ed.) (forthcoming).
Herskovits, M. J. and Harwitz, M. (eds) (1964) *Economic Transactions in Africa* (London: Routledge and Kegan Paul), 444 pp.
D'Hertefelt, M. (1971) *Les clans du Rwanda ancien: éléments d'ethnosociologie et d'ethnohistoire* (Tervuren: MRAC), 85 pp.
Heusch, L. de (1964) 'Mythe et société féodale: le culte du Kubandwa dans le Rwanda traditionnel', *Archives de sociologie des religions*, juillet-décembre, pp. 133–46.
Heusch, L. de (1966) *Le Rwanda et la civilisation interlacustre* (Brussels: Université libre de Bruxelles), 417 pp. (See also D. W. Cohen, review of same in *JAH*, 1968, 4, 9, pp. 651–57).
Heusch, L. de (1972) *Le roi ivre ou l'origine de l'Etat* (Paris: Gallimard), 331 pp.
Hichens, W. (ed.) (1972) 'Sayyid Abdallah bin Ali bin Nasir bin Sheikh Abubaker bin Salim', *Al-lukishafi* (The Soul's Awakening) (London: Sheldon Press); reprinted, Nairobi: OUP, 190 pp.
Hill, A. and Kilson, M. (eds) (1969) *Apropos of Africa* (London: Frank Cass), 390 pp.
Hillelson, S. (1933) 'David Reubeni: an early visitor to Sennar', *SNR*, 16, pp. 55–66.
Hilton, A. (1985) *Family and Kingship* (Oxford: OUP).
Hiskett, M. (1962) 'An Islamic tradition of reform in the Western Sudan from the sixteenth to the eighteenth century', *BSOAS*, 25, 3, pp. 577–96.
Hiskett, M. (1984) *The Development of Islam in West Africa* (London: Longman), 353 pp.
Historia de Portugal, (1931) Vol. III (Barcelona).
Hoben, A. (1973) *Land Tenure among the Amhara of Ethiopia: The Dynamics of Cognatic Descent* (Chicago and London: University of Chicago Press).
Hoben, A. (1975) 'Family, land and class in Northwest Europe and Northern Highland Ethiopia', in H. G. Marcus (ed.), *Proceedings of the First United States Conference on Ethiopian Studies, 1973* (Michigan: African Studies Center, Michigan State University).
Hobsbawm, E. J. (1954) 'The general crisis of the European economy in the seventeenth century, Part I', *PP*, 5, pp. 33–53.
Hodgkin, T. H. (1975/1979) *Nigerian Perspectives: An Historical Anthology* (London: OUP). (1st edn 1975; 2nd edn 1979).
Holsoe, S. E. (1967) 'The cassava-leaf people: an ethno-historical study of the Vai people with particular emphasis on the Tewo chiefdom' (PhD thesis, Boston University).
Holsoe, S. E., d'Azevedo, W. L. and Gay (1969) 'Chiefdom and clan maps of Western Liberia', *LSJ*, 2, pp. 23–39.
Holsoe, S. E., d'Azevedo, W. L. and Gay (1974) 'The first "Vai" migration', Paper presented at the 6th Annual Liberian Studies Conference, University of Wisconsin, Madison).
Holt, P. M. (1960) 'A Sudanese historical legend: the Funj conquest of Sūba', *BSOAS*, 23, pp. 1–12.
Holt, P. M. (1961/1963) *A Modern History of the Sudan, from the Funj Sultanate to the present day* (London: Weidenfeld and Nicolson), 241 pp. (2nd edn 1963, 248 pp.).
Holt, P. M. (1966) *Egypt and the Fertile Crescent, 1516–1922* (London: Longman), 337 pp.

Holt, P. M. (1967) 'Sultan Selim I and the Sudan', *JAH*, 8, 1, pp. 19–22.
Holt, P. M. (ed.) (1968) *Political and Social Change in Modern Egypt: Historical Studies from the Ottoman Conquest to the United Arab Republic* (London: OUP).
Hoover, J. J. (1979) 'The seduction of Ruwej' (PhD thesis, Yale University).
Hopkins, A. G. (1966) 'Underdevelopment in the empires of the Western Sudan: a contribution to a debate started by Malowist', *PP*, 33, pp. 149–56 (with a rejoinder by M. Malowist, pp. 157–62).
Hopkins, A. G. (1973/1975/1983) *An Economic History of West Africa* (London: Longman). (1st edn 1973, 337 pp.).
Hopkins, J. F. P. and Levtzion, N. (1981) *Corpus of Early Arabic Sources for West African History* (Cambridge: CUP), 492 pp.
Hopkins, N. S. (1971) 'Mandinka social organisation', in C. T. Hodge (ed.), *Papers on the Manding* (Bloomington: Indiana University Press), pp. 99–128.
Hornell, J. (1934) 'Indonesian influence on East African culture', *JRAI*, 64, pp. 305–33.
Houdas, O. (tr.) (1966) *Tadhkirat al-Nisyan* (anon.), Arabic text and French trans. (Paris: Maisonneuve).
Hrbek, I. (1977) 'Egypt, Nubia and the Eastern deserts', in J. D. Fage and R. Oliver (eds), pp. 10–97.
Huet, G. (1901) 'Histoire de l'occupation du territoire des Antaimorona par les Hova', *RM*, 3, 2, pp. 761–7.
Huffman, T. N. (1972) 'The rise and fall of Zimbabwe', *JAH*, 13, 3, pp. 353–66.
Huffman, T. N. (1978) 'The origins of Leopard's Kopje: an 11th-century Difaqane', *Arnoldia*, 7, 33, pp. 1–23.
Hulstaert, G. (1972) 'Une lecture critique de l'ethnie mogo de G. van der Kerken', *EHA*, 3, pp. 27–60.
Huntingford, G. W. B. (trans. and ed.) (1965) *The Glorious Victories of Amda Seyon, King of Ethiopia* (Oxford: Clarendon Press, the Oxford Library of African Literature), 142 pp.
Hunwick, J. O. (1962) 'Note on the appointment of Askia al-Hajj Muhammad Ture as Khalifa of Western Sudan', *JHSN*.
Hunwick, J. O. (1964) 'A new source for the biography of Ahmad Baba al-Timbukti', *BSOAS*, 27, 3, pp. 568–93.
Hunwick, J. O. (1971) 'Songhay, Bornu and Hausaland in the 16th century', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 202–39.
Hutereau, A. (1922) *Histoire des peuplades de l'Uele et de l'Ubangi* (Brussels: Goemaere, Bibliothèque Congo, No. 1), 334 pp.

Ibn 'Abd al-Zāhir, Muḥyī al-Dīn (1961) *Tashrīf al-ayyām wa 'l-uṣūr fī sīrat al-Malik al-Manṣūr* (Cairo: M. Kamil).
Ibn Abī Dīnār, al-Ḳayrāwān (1967) *Kitāb al-Mu'nis fī akhbār Ifrīḳiya wa Tūnis* (Tunis), 169 pp.
Ibn Dayf Allāh Muḥammad 'Abd Nur (1973) *Kitāb al-Ṭabaqak fī Khusus al-awliya wa 'l-Salahin fī al-Sūdān*, 2nd edn, Y. F. Hasan (ed.), (Khartoum).
Ibn Furṭūwa, Aḥmad (16th cent.) *Ta'rikh mai Idrīs wa ghazawātihi lil Imām Aḥmad Burnuwī*, 1932 ed. H. R. Palmer (Kano: Amir's Press), 1926 Engl. transl. H. R. Palmer, *History of the first twelve years of the reign of mai Idris Alooma of Bornu (1571–83), by his Imam* ('together with the 'Diwān of the sultans of Bornu') (Lagos: Government Printer): 1932 edn (Kano: Amir's Press), reprinted London, 1970.
Ibn Isḥāḳu, M. S. (1929) 'An account of Birni Gazergamu (written in Arabic in *c.*1658–9)', trans. and published in *BSOAS*.
Ibn Khaldūn Walī al-Dīn 'Abd al-Raḥmān b. Muḥammad (14th cent.) *Kitāb al-'Ibār wa-diwan al-mubtada wa 'l-Khabar* ('Universal History'), 1967 edn, vol. 2 (Beirut): Commission libanaise pour la traduction des chefs-d'oeuvre).
Idrissou, M. (1979) 'Kalfu, or the Fulbe emirate of Bagirmi and the Toorobbe of Sokoto', in Y. B. Usman (ed.), 1979b, pp. 336–75.
Ignace, E. (1970) 'A revolta dos Males', *Afro-Asia*, 10–11, pp. 121–36.
Ikime, O. (1972) *The Isoko People* (Ibadan: IUP), 166 pp.
Ikime, O. (ed.) (1980) *Groundwork of Nigerian History* (Ibadan: Heinemann Educational Books).
Iliffe, J. (1979) *A Modern History of Tanzania* (Cambridge: CUP), 616 pp.
Imam, I. (1969) 'Kanuri marriage', *Nigerian Magazine*, 102.
Ingham, K. (ed.) (1974) *Foreign Relations of African States* (London: Butterworth, Colston Paper, No. 75), 344 pp.

Inikori, J. E. (1976) 'Measuring the Atlantic slave trade: an assessment of Curtin and Anstey', *JAH*, 17, 2. pp. 197–223.

Inikori, J. E. (1977) 'The import of firearms into West Africa, 1750–1807: a quantitative analysis', *JAH*, 18, 3, pp. 339–68.

Inikori, J. E. (1979) 'The slave trade and the Atlantic economies, 1451–1870', in *The African Slave Trade from the 15th to the 19th Century: Reports and Papers of the Meeting of Experts Organised by UNESCO at Port-au-Prince, Haiti, 31 January–4 February 1978*, The General History of Africa – Studies and Documents, 2 (Paris: UNESCO), pp. 56–87.

Inikori, J. E. (1981) 'Market structure and the profits of the British African trade in the late eighteenth century', *JEH*, 41, 4 (December), pp. 745–76.

Inikori, J. E. (ed.) (1982) *Forced Migration: The Impact of the Export Slave Trade on African Societies* (London: Hutchinson University Library for Africa; New York: Africana Publishing Company), 349pp.

Inikori, J. E. (1983) 'West Africa's seaborne trade, 1750–1850: Volume, structure and implications' (Paper presented at the Symposium on the quantification and structure of the import and export trade of Africa in the nineteenth century, held at St. Augustin (near Bonn), Germany, 3–6 January).

Inikori, J. E. (1984) 'Slave trade, slavery and the development of industrial capitalism in England in the eighteenth century: a reassessment' (Paper presented at the Conference on capitalism and slavery in the British West Indies: the contribution of Eric Williams, Bellagio, Italy, 21–25 May).

Isaacman, A. F. (1969) 'The prazos da Coroa, 1752–1832: A functional analysis of the Portuguese political system', *Studia*, 26, pp. 149–78.

Isaacman, A. F. (1972a) 'The origin, formation and early history of the Chikunda of South-Central Africa', *JAH*, 13, 3, pp. 443–62.

Isaacman, A. F. (1972b) *Mozambique: the Africanization of a European Institution: the Zambezi Prazos, 1750–1902* (Madison: WUP), 260 pp.

Isichei, E. A. (1973) *The Ibo People and the Europeans: the Genesis of a relationship – to 1902* (London: Faber and Faber).

Isichei, E. A. (1976) *A History of the Igbo People* (London: Macmillan), 303 pp.

Itandala, B. (1979) 'Ilembo, Nkanda and the girls', in J. B. Webster (ed.), 1979a, pp. 145–73.

Izard, M. (1970) 'Introduction à l'histoire des royaumes mossi', *RV*, 12–13 (2 vols, Paris and Ouagadougou CNRS/CVRS).

Izard, M. (1971) 'La formation de Ouahigouya', *JSA*, 41, 2, pp. 151–87.

Izard, M. (1975) 'Les captifs royaux dans l'ancien Yatenga', in C. Meillassoux (ed.), pp. 281–96.

Izard, M. (1980) 'Les archives orales d'un royaume africain: Recherches sur la formation du Yatenga', (MA thesis, Université de Paris V-Descartes).

Izard, M. (1981) *Histoire du Yatenga des origines à 1895* (Ouagadougou).

Jackson, J. G. (1811) *An Account of the Empire of Morocco* (London), 328 pp.

Jackson, K. (1976) 'The dimensions of Kamba pre-colonial history', in B. A. Ogot (ed.), 1976b, pp. 174–261.

Jackson, K. (1978) *The Works of the Past: A History of the Precolonial Kamba* (Stanford).

Jackson-Haight, M. V. (1967) *European Powers and South-East Africa, 1796–1856* (London: Routledge and Kegan Paul).

Jadin, L. (1961) 'Le Congo et la secte des Antoniens: restauration du royaume sous Pedro IV et la "Sainte-Antoine" congolaise (1695 1718)', *BIHBR*, 33, pp. 411–615.

Jadin L. (1967) 'Pero Tavares, missionaire jésuite, ses travaux apostoliques au Congo et en Angola, 1629–1635', *BIHBR*, 38, pp. 271–402.

Jadin, L. (1975) 'L'ancien Congo et l'Angola (1639 1655), d'après les archives romaines, portugaises, néerlandaises et espagnoles', *BIHBR*, 20–22 (3 vols).

Jadin, L. and Dicorato, M. (1974) *Correspondance de Dom Afonso, roi du Congo, 1506–1543* (Brussels: ARSOM 41–3), 245 pp.

Jäger, O. A. (1957) *Aethiopische Miniaturen* (Berlin: Mann).

Jakobsen, D. (1902) 'Note sur Andriamaro, idole célèbre chez les Mahafaly', *BAM*, 1, 1, pp. 50–2.

James, C. L. R. (1963) *The Black Jacobins: Toussaint L'Ouverture and the San Domingo Revolution* (New York: Vintage).

Janzen, J. M. (1979) 'Ideologies and institutions in the precolonial history of Equatorial African therapeutic systems', *SSM*, 13, 4, Part B.

Janzen, J. M. (1982) *Lemba, 1650–1930: The Regional History of an African Drum of Affliction* (Lawrence, Kansas).
Jensen, Ad. E. (1936) *Im Landes des Gada* (Stuttgart: Frobenius Institute), 608 pp.
Jensen, Ad. E. (1959) *Altvölker Süd-Äthiopiens*, with a contribution by E. Haberland (Stuttgart: Kohlhammer).
Jobson, R. (1623) *The Golden Trade or a Discovery of the River Gambia and the Golden Trade of the Aethopians* (Teignmouth, Devonshire), 218 pp.
Johnson, J. W. (1941) 'Negro companions of the Spanish explorers', *Phylon* (Atlanta University, GA), 2 (Fourth Quarter).
Johnson, J. W. (1954) *Traditional History, Customary Laws, Mores, Folkways and Legends of the Vai Tribe* (Monrovia: Department of the Interior, Republic of Liberia).
Johnson, J. W. (1961) *Traditional History and Folklore of the Gola Tribe in Liberia* (Monrovia: Department of the Interior, Republic of Liberia).
Johnston, H. H. (1902) *The Uganda Protectorate* (2 vols, London: Hutchinson).
Johnston, M. (1966) 'The ounce in 18th-century West African trade', *JAH*, 7, pp. 197–214.
Jones, A. (1981) 'Who were the Vai?', *JAH*, **22**, pp. 159–78.
Jones, A. H. M. and Monroe, E. (1978) *A History of Ethiopia* (Oxford: OUP), 196 pp.
Jones, D. H. (1964) *The Borgu Dynasties* (London: SOAS).
Jones, D. H. (1967) 'Jakpa and the foundation of Gonja', *THSG*, **6**, pp. 1–29.
Jones, G. I. (1963) *The Trading States of the Oil Rivers* (London: OUP), 262 pp.
Jordão (Levy Maria), Viscount of Paiva Manso (1877) *História do Congo* (Lisbon: Academia das Scencias de Lisboa).
Josephy, A. M., Jr. (ed.) (1971) *The Horizon History of Africa* (New York: American Heritage Publications Co.), 528 pp.
Joussaume, R. and Joussaume, H. (1972) 'Anciennes villes dans le Tchertcher (Harar)', *AE*, 8, pp. 21–30.
Julien, C. A. (1948) *Les voyages de découverte et les premiers établissements (XVe-XVIe siècles)* (Paris), 177 pp.
Julien, C. A. (1951–6) *Histoire de l'Afrique du Nord: Tunisie, Algérie, Maroc. De la conquête arabe à 1830*, 2nd edn (2 vols, Paris: Payot).
Julien, G. (1929) 'Pages arabico-madécasses', *Annales de l'Académie des sciences coloniales* (Paris), pp. 1–123.
Jully, A. (1898) 'Origine des Andriana' *NRE*, 4, pp. 890–8.
July, R. W. (1974) *A History of the African People* (London: Faber), 650 pp.

Kabongo Mukendi (1973) 'Les migrations luba vers le Kasai et leurs conséquences' (first degree dissertation, Northwestern University, Evanston, Ill.).
Kabuga, C. E. S. (1963) *Eby'Obwakabaka bwa Buganda* (Kampala).
Kagame, A. (1943–7) *Inganji Kalinga*, reprint Kabgayi, 1959.
Kagame, A. (1954) *Les organisations socio-familiales de l'ancien Rwanda* (Brussels: Académie royale des sciences coloniales), 355 pp.
Kagame, A. (1959) *La notion de génération appliquée à la généalogie dynastique et à l'histoire du Rwanda du Xe-XIe siècle à nos jours* (Brussels: Académie royale des sciences coloniales), 117 pp.
Kagame, A. (1963) *Les milices du Rwanda précolonial* (Brussels: Académie royale des sciences coloniales), 196 pp.
Kagame, A. (1972) *Un abrégé de l'ethno-histoire du Rwanda* (Butare: Editions universitaires du Rwanda), 286 pp.
Kagame, A. (1981) 'La documentation du Rwanda sur l'Afrique interlacustre des temps anciens', *CCB*, pp. 300–30.
Kaggwa, A. (1908/1949) *Mpisa Za Baganda* (Kampala), 1908; 2nd edn, *Ekitabu Kye Bika bya Baganda* (Kampala), 1949.
Kaggwa, A. (1971) *Basekabaka be Buganda*, tr. and ed. by M. S. M. Kiwanuka as *The Kings of Buganda* (Nairobi: EAPH, Historical texts of Eastern and Central Africa, No. 1), 256 pp.
Kaira, O. Y. (1970–1) 'A survey of the history of the Kaira Clan of Northern Malawi' (Student seminar paper, Chancellor College, University of Malawi).
Kake, I. B. (1948) *Les Noirs de la Diaspora* (Libreville, Gabon), 190 pp.
Kalanda, M. (1959) *Baluba et Lulua, une ethnie à la recherche d'un nouvel équilibre* (Brussels: Editions de Remarques congolaises, Etudes congolaises, No. 2), 106 pp.

Kalck, P. (1980) *Historical Dictionary of the Central African Republic* (Metuchen, N. J. and London: The Scarecrow Press), 152 pp. (African Historical Dictionaries, No. 27).
Kalinga, O. J. M. (1974) 'The Ngonde Kingdom of Northern Malawi *c.*1600–1895' (PhD thesis, University of London).
Kalinga, O. J. M. (1975) 'The problem of chronology in the study of Ngonde history', *MJSS*, 4, pp. 26–35.
Kalinga, O. J. M. (1977) 'The Ngonde and Lambya kingdoms: a comparison of relations between indigenous and dominant immigrant groups', (paper presented to the Conference on Southern African History, National University of Lesotho, Roma, 7–9 August).
Kalinga, O. J. M. (1978) 'The establishment and expansion of the Lambya Kingdom, 1600–1750', *ASR*, **21**, 2, pp. 52–66.
Kalinga, O. J. M. (1979a) 'Trade, the Kyungus and the expansion of the Ngonde Kingdom', *IJAHS*, **12**, 1, pp. 17–39.
Kalinga, O. J. M. (1979b) 'The Balowoka traders and state builders', (paper presented to the Goethe-Institut sponsored Conference on state-formation in Eastern Africa, Nakuru, Kenya, 12–14 September).
Kalinga, O. J. M. (1985) *A History of the Ngonde Kingdom* (Berlin/New York: Mouton).
Kalinga, O. J. M. (forthcoming) 'Ngonde and Lambya historical texts'.
Kamuhangire, E. R. (forthcoming) 'State formation in the salt lakes region, 1500–1850', in D. Denoon (ed.).
Kane, O. (1970a) 'Chronologie des Satigi du XVIIIe siècle', *BIFAN*, **33**, Series B, No. 3, pp. 755–65
Kane, O. (1970b) 'Samba Gelajo Jegi', *BIFAN*, **32**, Series B, No. 4, pp. 911–26.
Kane, O. (1973) 'Les unités territoriales du Futa Toro', *BIFAN*, **35**, Series B, No. 3, pp. 614–31.
Kane, O. (1974) 'Les Maures et le Futa Toro au XVIIIe siècle', *CEA*, **14**, 2, pp. 237–52.
Kani, A. M. (forthcoming) 'The rise and influence of scholars in Hausaland before 1804', in M. Adamu (ed.), (at press (a)).
Kaniki, M. H. Y. (ed.) (1979) *Tanzania Under Colonial Rule* (London: Longman), 391 pp.
Karimou, M. (1977) *Les Mawri Zarmaphones*, *EN*, **39** (Niamey: IRSH).
Karubanga, H. K. (1949) *Bukya Nibwira* (As the sun rises and sets) (Kampala: Eagle Press).
Karugire, S. R. (1971) *A History of the Kingdom of Nkore in Western Uganda to 1896* (Oxford: Clarendon Press), 291 pp.
Katate, A. G., Nyankore, Y. and Kamagungunu, L. (1955/1967) *Abagabe b'Ankole* (History of the Kings of Ankole) (2 vols, Kampala: Eagle Press); 1967 edn, Nairobi: EALB.
Ka'ti, Maḥmūd b. al-Ḥadjdj al-Mutawakkil (1913–14) *Ta'rīkh al-fattāsh fī Akhbār al-Buldān*; Arabic text and French trans. by O. Houdas and M. Delafosse (Paris: Publications de l'Ecole des langues orientales vivantes, 5e série, No. 10), (revised 1964); 1981 UNESCO reprint of 1913–14 edn & trans. (Paris: Maisonneuve).
Katoke, I. K. (1971) 'The kingdom of Ihangiro', *CHM*, pp. 700–13.
Katoke, I. K. (1975) *The Karagwe Kingdom: A History of the Abanyambo of North Western Tanzania c.1400–1915* (Nairobi: EAPH), 182 pp.
Kawada, J. (1979) *Genèse et évolution du système politique des Mosi méridionaux* (Tokyo: A study of languages and cultures of Asia and Africa, Monograph series, 12).
Kea, R. A. (1971) 'Firearms and warfare on the Gold and Slave Coasts, from the 16th to the 19th centuries', *JAH*, **12**, 2, pp. 185–213.
Keen, B. and Wasserman, M. (1980) *A Short History of Latin America* (Boston: Houghton Mifflin), 574 pp.
Keim, C. (1979) 'Precolonial Mangbetu rule: political and economic factors in nineteenth-century Mangbetu history' (PhD dissertation, Indiana University, Bloomington).
Kélédor, Baron R. (1829) *Histoire africaine* (Paris).
Kellenbenz, H. (1971) 'Die Rückwirkungen der Kolonien auf die Muttedänder', *Saeculum Weltgeschichte*, **6**, pp. 123–40.
Kent, R. K. (n.d.) *Southern Madagascar and the French, 1642–74* (typescript).
Kent, R. K. (1965) 'Palmares: an African State in Brazil', *JAH*, **6**, 2, pp. 161–75.
Kent, R. K. (1968) 'The Sakalava', *JAH*, **9**, 4, pp. 517–46.
Kent, R. K. (1969) 'Alfred Grandidier et le mythe des fondateurs d'états malgaches d'origine asiatique', *BM*, **277–8**, pp. 603–20.
Kent, R. K. (1970) *Early Kingdoms in Madagascar, 1500–1700* (New York: Holt, Rinehart and Winston).

Kesteloot, L. (1972) *Da Monzon de Ségou, épopée bambara* (4 vols, Paris: F. Nathan).
Kesteloot, L. (1983) *Biton Koulibaly, fondateur de l'empire de Ségou* (Dakar: NEA), 96 pp.
Kietegha, J. B. (1983) *L'or de la Volta Noire* (Paris: Karthala, CREA), 247 pp.
Kimambo, I. N. (1968) 'The Pare', in A. D. Roberts (ed.), 1968a, pp. 16–36.
Kimambo, I. N. (1969) *A Political History of the Pare of Tanzania* (Nairobi: EAPH), 253 pp.
Kimambo, I. N. and Temu, A. (eds) (1969) *A History of Tanzania* (Nairobi: EAPH), 276 pp.
Kimble, D (1963) *A Political History of Ghana: The Rise of Gold Coast Nationalism, 1850–1928* (Oxford: Clarendon Press), 587 pp.
Kipkorir, B. E. (1974) 'The inheritors and successors', *KHR*, 2, 2, pp.. 143–73.
Kipkorir, B. E. and Welbourn, F. B. (1973) *The Marakwet of Kenya* (Nairobi: EALB), 97 pp.
Kirkman, J. S. (1954) *The Arab City of Gedi, Excavations at the Great Mosque, Architecture and Finds* (Oxford: OUP), 197 pp.
Kirkman, J. S. (1964) *Men and Monuments on the East African Coast* (London: Lutterworth Press), 224 pp.
Kirkman, J. S. (1970) *Fort Jesus, Mombasa* (Nairobi).
Kiwanuka, M. S. M. (1971a) *A History of Buganda* (London: Longman), 322 pp.
Kiwanuka, M. S. M. (1971b) *The Kings of Buganda* (Nairobi: EAPH, Historical Texts of Eastern and Central Africa, No. 1), 256 pp.
Ki-Zerbo, J. (1978) *Histoire de l'Afrique noire* (Paris: Hatier), 702 pp.
Klein, H. S. (1967) *Slavery in the Americas: A Comparative Study of Virginia and Cuba* (Chicago: University of Chicago Press), 270 pp.
Klein, H. S. (1972) 'The Portuguese slave trade from Angola in the eighteenth century', *JEH*, **32**, 4, pp. 894–918.
Klein, H. S. (1975) 'The Cuban slave trade in the period of transition, 1790–1843', *RFHOM*, **62**, 226–7, pp. 67–89.
Klein, H. S. (1978) 'The English slave trade to Jamaica, 1782–1802', *EHR*, 31.
Klein, M. A. (1968) *Islam and Imperialism in Senegal Sine-Saloum, 1847–1914* (Edinburgh: EUP), 285 pp.
Kodi Muzong (1976) 'A pre-colonial history of the Pende people (Republic of Zaire)' (PhD thesis, Northwestern University, Evanston, Ill.).
Koelle, S. W. (1854) *African Native Literature Or Proverbs, Tales, Fables, and Historical Fragments in the Kanuri or Bornu Language* (London: Church Missionary House), 434 pp. (reprinted 1968).
Kolungwe, M. W. (1974) 'Les Bambuile du lac Moero' (MA thesis, Lubumbashi).
Kopytoff, B. K. (1978) 'The early development of Jamaican Maroon societies', *WMQ*, **35**, 2 (April).
Kottak, C. P. (1972) 'Ecological variables in the origin and evolution of African states: the Buganda example', in *Comparative Studies in Society and History*, pp. 351–80.
Kouanda, A. (1984) 'Les Yarse: fonction commerciale, religieuse et légitimité culturelle dans le pays moaga (Evolution historique)' (PhD thesis, University of Paris I).
Kozlov, B. (1970) 'Kogda rodilsia praded pushkina Gannibal?' (When was Pushkin's great-grandfather born?), *Novoe Yusskoe Slovo*, 11, (January).
Krapf, J. L. (1858) *Reisen in Ost-Africa ausgefuhrt in den Jahren 1837–1855* (2 vols, Stuttgart: Kornthal); English edn: *Travels, Researches and Missionary Labors During An Eighteen Years' Residence in Eastern Africa* (Boston: Ticknor & Fields), 1860.
Kriedte, P. (1980/1983) *Peasants, Landlords and Merchant Capitalists: Europe and the World Economy, 1500–1800* English trans. S. Leamington, Berg Publishers Ltd., 1983; (original edn, Gottingen: Vandenhoeck and Ruprecht, 1980).
Krump, T. (1710) *Hoher und Frucht-barer Palm Baum de Heiligen Evangelij*, Augsburg, relevant parts translated by J. L. Spaulding: *Sudanese Travels of Theodro Krump, 1710–1712* (New York: Hambata Publications, No. 39).
Kubbel, L. E. (1974) *Songaiskaia derzhava* (Moscow: Hayka), 430 pp.
Kuls, W. (1958) *Beitrage zur Kulturgeographie der südäthiopischen seen-Region* (Frankfurt-am-Main: Kramer).
Kumah, J. K. (1966) 'The rise and fall of the kingdom of Denkyira', *GNQ*, **9**, pp. 33–5.
Kup, A. P. (1961a) *A History of Sierra Leone, 1400–1787* (London: CUP), 212 pp.
Kup, A. P. (1961b) 'An account of the tribal distribution of Sierra Leone', *Man*, **60**, pp. 116–19.
Kwaule, F. and Chakwera, E. J. (1978) 'Successors to the Kolonga's state: Kanyenda and Dzoole' (Student research paper, Chancellor College, University of Malawi).

Labarthe, P. (1803) *Voyage à la Côte de Guinée* (Paris: Bossange, Masson & Besson), 310 pp.
Labourdonnais, M. de (1937) *Mémoire des Iles de France et de Bourbon*, ed. by A. Lougnon and A. Toussaint (Paris: Ernest Leroux), 203 pp.
Labrecque, E. (1949–51) 'Histoire des Mwata Kazembe, chefs Lunda du Luapala, 1700–1945', *Lovania*, 16, pp. 9–33; 17, pp. 21–48; 18, pp. 18–67.
Laburthe-Tolra, P. (1911/1977) 'Minlaaba: histoire et société traditionnelle chez les Beti du Sud-Cameroun' (3 vols, printed 1977, Lille: Reproduction of theses, University of Lille III).
Laburthe-Tolra, P. (1981) *Les seigneurs de la forêt* (Paris: Publications de la Sorbonne), 490 pp.
Lacerda e Almeida, F. J. M. de (n.d.) *Travessia da Africa* (Lisbon: Agencia Geral das Colonais), 171 pp.
Lacerda e Almeida, F. J. M. de (1944) *Diarios de Viagem* (Rio de Janeiro: Biblioteca popular Brasileira, vol. 18).
Lacger, L. de (1939) *Ruanda* (Kabgayi); reprinted 1959 (Namur: Grands Lacs), 729 pp.
Lagae, Mgr. C. R. (1926) *Les Azande ou Miam-Miam: l'organisation zande: croyances religieuses et magiques: coutumes familiales* (Brussels: Vromant et Cie, Bibliothèque du Congo vol. 18), 224 pp.
Lamb, V. (1975) *West African Weaving* (London: Duckworth).
Lamphear, J. E. (1970) 'The Kamba and the Northern Mrima coast', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 75–101.
Lamphear, J. E. (1976) *The Traditional History of the Jie of Uganda* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 281 pp.
Lamphear, J. E. (1979) 'When the Ngitome speared their oxen: problems in reconstructing the chronology of the Jie', in J. B. Webster (ed.), 1979a, pp. 263–282.
Lamphear, J. E. (at press) 'The origins and dispersal of the central Paranilotes', in J. B. Webster (ed.), at press (a).
Landorein, I. (1910–11) 'Du Tchad au Niger: notice historique', in *Documents scientifiques de la mission Tilho, 1906–1909*, vol 2 (Paris).
Lane-Poole, E. H. (1934) *The Native Tribes of the East Luangwa Province of Northern Rhodesia* (Lusaka: Government Printer).
Lange, D. (1977) *Chronologie et histoire d'un royaume africain* (Wiesbaden: Franz Steiner).
Lange, W. (at press) *History and Sociopolitical Structure of the Gonga Peoples* (Wiesbaden: Franz Steiner).
Langlands, B. W. (1966) 'The banana in Uganda, 1860–1920', *UJ*, 30, pp. 39–62.
Langworthy, H. W. (1969a) 'A history of Undi's kingdom to 1890: aspects of Chewa history in East-Central Africa' (PhD thesis, Boston University).
Langworthy, H. W. (1969b) 'Sources for Chewa history in East-Central Africa: a collection of interviews', (Unpublished copies in University of Boston Library and University of Malawi Library).
Langworthy, H. W. (1969c) 'Understanding Malawi's pre-colonial history', *SMJ*, 23, 1, pp. 28–45.
Langworthy, H. W. (1971) 'Conflicts among rulers in the history of Undi's Chewa kingdom', *TJH*, 1, pp. 1–23.
Langworthy, H. W. (1972) 'Chewa or Maravi political organization in the pre-colonial era', in B. Pachai (ed.), pp. 104–22.
Lapukeni, K., Rashid, P., Kumwembe, N. and Webster, J. B. (1978) 'Amachinga Yao traditions, Vol. I' (History Department, University of Malawi).
Lara, O. D. (1979) 'Negro resistance to slavery and the Atlantic slave trade from Africa to Black Americas', (working paper, Meeting of Experts organized by UNESCO on *The African Slave Trade from the 15th to the 19th century*, Port-au-Prince, Haiti, 31 January–4 February 1978, *The General History of Africa – Studies and Documents*, 2 (Paris: UNESCO) pp. 101–14.
Laroui, A. (1970) *L'histoire du Maghreb: un essai de synthèse* (Paris: Maspéro), 390 pp.
Last, M. (1983) 'From sultanate to caliphate: Kano *c.*1450–1800', in B. M. Barkindo (ed.), pp. 67–91.
Last, M. (forthcoming) 'Historical metaphors in the intellectual history of Kano before 1800', in M. Adamu (ed.), at press (a).
Lavers, J. E. (1971) 'Islam in the Bornu caliphate: a survey', *Odu*, 5, pp. 27–53.
Lavers, J. E. (1980) 'Kanem and Borno to 1808', in O. Ikime (ed.), pp. 187–209.
Lavers, J. E. (1982) 'The trans-Saharan trade before 1800: towards quantification', in H. W. El-Ḥasnāwī (ed.).
Lavers, J. E. (1983) *Some Observations on the Remains of Hausa Iron Smelting* (Jos: Jos University Press).
Lavers, J. E. (forthcoming) 'Fezzan, a Sudanic or Saharan state?', in M. Adamu (ed.), *Central Sudan Before 1804* (Zaria: ABUP).

Lavers, J. E. (at press) 'Fezzan, a Sudanic or Saharan state?', in M. Adamu (ed.), at press (b).
Lawrence, A. W. (1969) *Fortified Trade-Posts: The English in West Africa, 1645–1822* (London: Jonathan Cape), 237 pp.
Le Barbier, C. (1916–17) 'Notes sur le pays des Bara-Imamono, région d'Ankazoabo', *BAM*, new series, 2, pp. 63–162.
Lee, R. B. (1968) 'What hunters do for a living or how to make out on scarce resources', in R. B. Lee and I. De Vore (eds), *Man the Hunter* (Chicago: Aldine), pp. 30–43.
Lee, R. B. and De Vore, I. (eds) (1976) *Kalahari Hunter-Gatherers: Studies of the Kung San and Their Neighbours* (Cambridge, Mass: HUP), 408 pp.
Lee, R. B. (1979) *The Kung San: Men, Women and Work in a Foraging Society* (Cambridge: CUP), 526 pp.
Lefèbvre, T. (1845–54) *Voyage en Abyssinie* (6 vols, Paris: A. Bertrand).
Legassick, M. (1979) 'The northern frontier to 1820: the emergence of the Griqua people', in R. Elphick and H. Giliomee (eds).
Le Gentil (1779–81) *Voyage dans les mers de l'Inde, 1760–1771* (2 vols, Paris).
Legesse, A. (1973) *Gada: Three Approaches to the Study of African Society* (New York/London: The Free Press), 340 pp.
Leguével de Lacombe, B. F. (1840) *Voyage à Madagascar et aux Iles Comores* (2 vols, Paris).
Lehmann, W. P. (1962) *Historical Linguistics* (New York: Holt, Rinehart and Winston), 297 pp.
Leitão, H. (1970) *Os Dois Descobrimentos da Ilha de São Lourenço* edited and annotated by H. Leitão (Lisbon).
Leitão, M. C. Correia (1938) 'Relação breve sumãrio da viagem que eo, o sargentomor das moradoresdo Dande fiz as remotas partes de Cassange e Olos ... 15 Agosto 1756' in G. Sousa Dias (ed.), 'Uma viagem a Cassange nos meados do Século XVIII, *BSGL*, 56, pp. 19–25.
Lemaire, P. (1695) *Les voyages du Sieur Lemaire aux Iles Canaries, Cap Vert, Sénégal et Gambie* (Paris).
Le Moal, A. (1976) 'Le peuplement du pays bobo; bilan d'une enquête', *Cahiers ORSTOM*, Sciences humaines, 13, 2, pp. 137–42.
Lemprière, G. (1891) *Voyages dans l'Empire du Maroc* (Paris: Tavernier, Legras et Cordier).
Leo Africanus [Jean Léon l'Africain] (1956) *Description de l'Afrique*, tr. by A. Epaulard, with notes by E. Epaulard, T. Monod, H. Lhote and R. Mauny (2 vols, Paris: Maisonneuve).
Le Roy Ladurie, E. (1978) 'A reply to Professor Brenner', *PP*, 79, pp. 55–9.
Leroy, J. (1967) *Ethiopian Paintings in the Middles Ages*, in G. Gerster (ed.), (London: Phaidon Press Ltd).
Leroy, J., Wright, St. and Jäger, O. A. (1961) *Aethiopien-Budmalereien* (New York).
Leselle, R. (1957) 'Les noirs du Souf', *BLS*, Supplement to Vol. 8, pp. 1–76.
Leslau, W. (1951) *Falasha Anthology: The Black Jews of Ethiopia*, trans. from Ethiopian sources with an introduction by W. Leslau (New York: Schocken Books), 222 pp.
Leslau, W. (1963) *Etymological Dictionary of Harari* (Berkeley and Los Angeles: UCP Near Eastern Studies, vol. 1), 240 pp.
Leslau, W. (1979) *Etymological Dictionary of Gurage (Ethiopic)* (3 vols, Wiesbaden: Harrasowitz, Otto-Verlag).
Lethem, G. C. (1919) 'Special Report on Nguru district, Bornu Emirate', *SNP*, 10, 258 pp.
Levine, D. N. (1977) *Family Formation in an Age of Nascent Capitalism* (New York: Academic Press).
Lévi-Provençal, E. (1922) *Les historiens des Chorfa* (Paris: Larose).
Levtzion, N. (1964a) *Chronology from Genealogical Evidence: The Volta Basin* (London: SOAS, Survey on African Chronology).
Levtzion, N. (1964b) *Notes on the Expansion of Islam in Northern Ghana* (London: SOAS, Survey on African Chronology).
Levtzion, N. (1964c) 'Outlines of the development of Islam in Mossi (Wagadugu)', (London: SOAS, Survey on African Chronology).
Levtzion, N. (1968) *Muslims and Chiefs in the West Africa: A Study of Islam in the Middle Volta Basin in the Precolonial Period* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 228 pp.
Levtzion, N. (1971a) 'Notes sur les origines de l'Islam militant au Fouta Djalon', *Notes africaines*, October, No. 132, pp. 94–6.
Levtzion, N. (1971b) 'Notes sur les Etats dyula de Kong et de Bobo', *BLLE*, 1, pp. 61–2.
Levtzion, N. (1975) 'North-West Africa: from the Maghrib to the fringes of the forest', in R. Gray (ed.), pp. 192–272.
Lewis, H. S. (1966) 'The origins of the Galla and Somali', *JAH*, 7, 1, pp. 27–47.

Lewis, I. M. (1955) *Peoples of the Horn of Africa: Somalia, Afar and Saho* (London: IAI, Ethnographic survey of Africa: North-Eastern Africa, Part I), 204 pp.
Lewis, I. M. (1961) *A Pastoral Democracy: A Study of Pastoralism and Politics Among the Northern Somali of the Horn of Africa* (London/New York/Toronto: OUP, for the IAI), 320 pp.
Lewis, I. M. (ed.) (1966) *Islam in Tropical Africa* (London: OUP, for the IAI), 470 pp.
Lewis, I. M. (ed.) (1968) *History and Social Anthropology* (London: Tavistock Publications, A.S. Monographs, No. 7), 307 pp.
Lewis, W. A. (1978) *The Evolution of the International Economic Order* (Princeton: PUP).
Linden, I. (1979) 'Chisumphi theology in the religion of Central Malawi', in M. J. Schoffeleers (ed.), 1979(a), pp. 189–207.
Lindgren, N. E. and Schoffeleers, M. J. (1978) *Rock Art and Nyau Symbolism* (Lilongwe: Department of Antiquities).
Little, K. (1951) *The Mende of Sierra Leone* (London: Routledge & Kegan Paul), 307 pp.
Littmann, E. (1914) *Die altamharischen Kaiserlieder* (Strasburg).
Lloyd, P. C. (1963) 'The Itsekiri in the nineteenth century: an outline social history', *JAH*, 4, 2, pp. 207–31.
Lobato, A. (1954a) *A expansão Portuguesa em Moçambique de 1498 a 1530: Politica da Capitania de Sofala e Moçambique de 1530* (Lisbon: Agencia Geral do Ultramar).
Lobato, A. (1954b) *Evolução administrativa e economica da Moçambique 1753–63. Fundamentos da criacão do Governo Geral em 1752*, vol. 1 (Lisbon: Agencia Geral do Ultramar), 412 pp.
Lobato, A. (1962) *Colonização Senhorial da Zambezia e Outros Estudos* (Lisbon: Junta de Investigaçoes do Ultramar), 228 pp.
Lobo, J. (1728/1928) *Voyage historique d'Abyssinie du R. P. Jérôme Lobo*, ed. & trans. by J. Le Grand, 1928 (Paris).
Logan, R. W. (1940) 'Estevanico: Negro discoverer of the Southwest', *Phylon*, 1, 4th quarter.
Lombard, J. (1965) *Structures de type 'féodal' en Afrique noire: étude des dynamismes internes et des relations sociales chez les Bariba du Dahomey* (Paris/The Hague: Mouton), 544 pp.
Lopes, E., see **F. de Pigafetta**.
Lopez, R. S. (1976) *The Commercial Revolution of the Middle Ages, 950–1350* (Cambridge: CUP).
Loro, M. (1971) 'The pre-colonial history of the Kakwa' (Student essay, University of Makerere).
Lougnon, A. (1956) *L'Ile de Bourbon pendant la Régence*.
Lougnon, A. (1958) *Le mouvement maritime aux Iles de Bourbon et de France (1727–35)*.
Lougnon, A. and Toussaint, A. (eds) (1937) *Mémoire des Iles de France et de Bourbon* (Paris: Libraire Ernest Leroux), 203 pp.
Lovejoy, P. E. (1973a) 'The Hausa kola trade: a commercial system in the continental exchange of West Africa' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Lovejoy, P. E. (1973b) 'The Kambari Beriberi: the formation of a specialized group of Hausa kola traders in the nineteenth century', *JAH*, 14, 4, pp. 633–51.
Lovejoy, P. E. (1978) 'The role of the Wangara in the economic transformation of the Central Sudan in the fifteenth and sixteenth centuries', *JAH*, 19, 2, pp. 173–93.
Lovejoy, P. E. (ed.) (1981) *The Ideology of Slavery in Africa* (Beverly Hills, Ca: Sage).
Lovejoy, P. E. (1982) 'The volume of the Atlantic slave trade: a synthesis', *JAH*, 23, 3, pp. 473–501.
Lovejoy, P. E. (1983) *Transformations in Slavery: A History of Slavery in Africa* (Cambridge: CUP), 349 pp.
Lovejoy, P. E. (1985) *Salt of the Desert Sun: A History of Salt Production and Trade in Central Sudan* (Cambridge: CUP), 351 pp.
Lovejoy, P. E. (at press) 'Salt industry of the Central Sudan', in M. Adamu (ed.), at press (a).
Lucas, S. A. (1968) 'Baluba et Aruund: étude comparative des structures socio-politiques' (PhD thesis, Ecole pratique des hautes études).
Ludolf, H. (1681) *Historia Aethiopica* (Franco Furti-ad-Moenum).
Luna, L. (1968) *O negro na luta contra a escravidao* (Rio de Janeiro: Leitura).
Luttrall, A. (1964) 'Slavery and slaving in the Portuguese Atlantic', in *The Transatlantic Slave Trade from West Africa* (Edinburgh).
Lwamgira, F. X. (1949/1968) *Amakuru ga Kiziba Bukoba* (trans. by E. A. Kamuhangire as *A History of Kiziba*, History Department, Makerere, 1968).
Lwamgira, F. X. (n.d.) *The History of Karagwe, Ihangiro and Kyamatwalo* (unpublished).
Lwanga-Lunyiigo, S. (1972–3) 'The foundation of the Babito kingdom of Khooki' (Makerere Seminar Paper, No. 6).
Ly, A. (1958) *La compagnie du Sénégal de 1673 à 1686* (Paris: PA), 316 pp.
Ly, A. (1977) 'L'épopée de Samba Guela Diegui' (PhD thesis, Dakar).

Macedo, G. (1890) 'Informação do Padre Frei Gaspar Macedo', in *Memoria e Documentoa Acerca dos Direitos de Portugal Aos Territorios de Machona e Nyassa 1890* (Lisbon: Imprensa Nacional), pp. 147–51.
MacGaffey, W. (1975) 'Oral tradition in Central Africa', *IJAHS*, 7, 3, pp. 421–36.
Mack, J. and Robertshaw, P. (eds) (1982) *Culture History in the Southern Sudan: Archaeology, Linguistics and Ethnohistory* (Nairobi: BIEA, Memoir No. 8), 179 pp.
McKay, W. F. (1975) 'A pre-colonial history of the Southern Kenya coast' (PhD thesis, Boston University), 303 pp.
Mackenzie, J. M. (1975) 'Pre-colonial industry: the Nyanja and iron trade', *NADA*, 2, 2, pp. 200–220.
MacMichael, H. A. (1922) *A History of the Arabs in the Sudan* (2 vols, Cambridge: CUP).
Madiega, G. Y. (1978) 'Le Nord-Gulma précolonial (Haute-Volta): origine des dynasties, approche de la société' (PhD thesis, University of Paris I).
Madiega, G. Y. (1982) *Contribution à l'histoire précoloniale du Gurma (Haute-Volta)* (Wiesbaden: Franz Steiner).
Magarshack, D. (1969) *Pushkin* (New York: Grove Press).
Mage, E. (1868) *Voyage dans le Soudan occidental (1863–1866)* (Paris: Hachette). (New edn by Karthala, 1980, Frobenius Institute).
Magnes, B. (1953) 'Essai sur les institutions et la coutume des Taimihety', *BM*, 89, (October), pp. 1–95.
Mahadi, A. (forthcoming) 'Some observations on the emergence and development of the sarauta (kinship) system in the Central Sudan before 1804', in M. Adamu (ed.), at press (a).
Mahoney, F. and Idowu, H. O. (1965) 'The peoples of Senegambia', in J. F. A. Ajayi and I. Espie (eds), pp. 131–43.
Maïkassoua, I. (1982) 'Some considerations relating to the contribution of Gobir migrants to the transformation of neighbouring communities' (Department of History, Ahmadu Bello University, Zaria, mimeograph).
Majumdar, R. C. (1951) *The History and Culture of the Indian People* (Bombay: Bhasatiya Vidya Bhavan).
al-Makrīzī, Abu 'l-'Abbās Aḥmad b.'Ali (before 1442) *Macrizi historia regum islamiticorum in Abyssinia una cum Abulfeda descriptione regionum nigritarum*, 1790 ed. and Latin transl. F. T. Rinck (Leiden: Luchtmans).
Malandra, A. (1947/1971) *Tekwaro Acholi* (Nairobi: Longman), trans. 1971 by C. A. R. Oywa as *Acholi Traditions* (Makerere: Department of History).
Malevanov, N. (1974) 'Praded Poets' (The Poet's Great-Grandfather), *Zuezda*, pp. 156–65.
Maley, J. (1981) 'Études palynologiques dans le bassin du Tchad et paléoclimatologie de l'Afrique nord-tropicale de 30 000 ans à l'époque actuelle', *TD*, vol **129** (Paris: ORSTOM).
Malotet, A. (1898) *Etienne de Flacourt ou les origines de la colonisation française à Madagascar, 1648–1661* (Paris).
Malowist, M. (1966) 'The social and economic stability of the western Sudan in the Middle Ages', *PP*, 33, (April), pp. 3–15.
Malowist, M. (1969) *Western Europe and West Africa at the Beginning of the Colonial Expansion* (Warsaw).
Malzac, V. (1912/1930) *Histoire du royaume Hova depuis ses origines jusqu'à sa fin* (Antananarivo: Imprimerie catholique). (Reprinted 1930).
Mamattah, C. M. K. (1976) *The Ewes of West Africa; Oral Traditions*, vol. 1 (Accra: Volta Research Publications), 768 pp.
Mamelomana, E. (n.d.) *Les Mahafaly*, (typescript, probably written in the 1940s, in the Bibliothèque Charles Poirier, University of Madagascar).
Mandala, E. C. (1977) 'The Kololo interlude in Southern Malawi, 1861–1895', MA thesis, University of Malawi).
Mané, M. (1978) 'Contribution à l'histoire du Kaabu, des origines au XIXe siècle', *BIFAN*, **40**, 1, pp. 87–159.
Manning, P. (1981) 'The enslavement of Africans: a demographic model', *CJAS*, **15**, 3, pp. 499–526.
Manning, P., Austen, R. A. and van Dantzig, A. (1980) Reviews of *Der atlantische Sklavenhandel von Dahomey (1740–1797)*, *AEH*, **9**, pp. 131–9.
Manning, P., Caldwell, J. C. and Inikori, J. E. (1982) 'Discussion', *CJAS*, **16**, 1, pp. 127–39.
Mannix, D. P. (1963) *Black Cargoes: A History of the Atlantic Slave Trade, 1518–1865* (London: Longman), 306 pp.

Maquet, J. J. (1954) *Le système des relations sociales dans le Ruanda ancien* (Tervuren: MRAC), 221 pp.
Marchand (1901) 'Les habitants de la province de Farafangana', *RM*, 3, pp. 481–91.
Marees, P. de (1602/1605/1905) *A Description and Historical Declaration of the Golden Kingdom of Guinea*, abridged English trans. of 1602 Dutch original, published in S. Purchas (1613/1905), vol. 6, pp. 247–396; French trans. 1605, *Description et récit historique du riche royaume d'or de Guinée* (Amsterdam: Claessen).
Maret, P. de (1981) 'L'évolution monétaire du Shaba central entre le VIIe et le XVIIIe siècle', *AEH*, 10, pp. 117–49.
Maret, P. de, Van Noten, F. and Cahen, D. (1977) 'Radiocarbon dates from West Central Africa: a synthesis', *JAH*, 18, 4, pp. 481–505.
Marion M. A. (1971) 'Notes sur l'art funéraire Mahafaly et Antandroy', *BM*, 21, pp. 463–76.
Martin, A. G. P. (1908) *A la frontière du Maroc: les oasis sahariennes (Gourada-Touat-Tidikelt)* (Algiers: Imprimerie algérienne), vol.1, 406 pp.
Martin, B. G. (1969) 'Kanem, Bornu and the Fezzan: notes on the political history of a trade route', *JAH*, 10, 1, pp. 15–27.
Martin, B. G. (1971) 'Notes on some members of the learned classes of Zanzibar and East Africa in the nineteenth century', *AHS*, 4, 3, pp. 525–45.
Martin, B. G. (1972) 'Mai Idris of Bornu and the Ottoman Turks, 1576–78', *IJMS*, 3, 1, pp. 470–90.
Martin, E. B. (1973) *The History of Malindi: A Geographical Analysis of an East African Coastal Town from the Portuguese Period to the Present* (Nairobi: EALB), 301 pp.
Martin, G. (1948) *Histoire de l'esclavage dans les colonies françaises* (Paris: PUF), 318 pp.
Martin, P. (1970) 'The trade of Loango in the seventeenth and eighteenth centuries', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 139–61.
Martin, P. M. (1972) *The External Trade of the Loango Coast, 1576–1870: The Effects of Changing Commercial Relations on the Vili Kingdom of Loango* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 193 pp.
Marty, P. (1927) *Les Chroniques de Oualata et de Nema* (Paris: Geuthner).
Marty, P. (1920–1) *Etudes sur l'Islam et les tribus du Soudan* (4 vols, Paris: E. Leroux, Collection de la Revue du monde musulman, No.4).
Marwick, M. G. (1963) 'History and tradition in East-Central Africa through the eyes of the Northern Rhodesian Cewa', *JAH*, 4, 3, pp. 375–90.
Mathew, G. (1963) 'The East African coast until the coming of the Portuguese', in R. Oliver and G. Mathew (eds), pp. 94–128.
Mathews, T. I. (1981) 'Portuguese, Chikunda and peoples of the Gwembe valley', *JAH*, 22, 1, pp. 23–42.
Maugham, R. C. F. (1910) *Zambezia: A General Description of the Zambezi River From its Delta to the River Aruangwa, with its History, Agriculture, Flora, Fauna and Ethnography* (London: John Murray), 408 pp.
Mauny, R. (1970) 'Les navigations anciennes et les grandes découvertes', in H. Deschamps (ed.), *Histoire générale de l'Afrique noire* (Paris: PUF), vol. 1, Part II, pp. 203–18.
Mauny, R. (1971) *Les siècles obscurs de l'Afrique noire* (Paris: Fayard), 314 pp.
Mauny, R., Thomas, L. V and Vansina, J. (eds) (1974) *The Historian in Tropical Africa* (London: OUP, for the IAI), 428 pp.
Mauro, F. (1960) *Le Portugal et l'Atlantique au XVIIe siècle, 1570–1670* (Paris: SEVPEN).
Maxwell, R. (1932) 'The law relating to slavery among the Malays', *JMBRAS*, 10, 1, pp. 247–97.
Mayeur, N. (1912) 'Voyage à la côte de l'ouest de Madagascar (pays des Sadaves), 1774', *BAM*, 10, pp. 49–91.
M'Bokolo, E. (1983) 'Histoire des maladies, histoire et maladie: l'Afrique', in M. Augé and S. Herzlich (eds), *Le sens du mal* (Paris: Editions des Archives contemporaines).
M'Bokolo, E. (1981) *Noirs et blancs en Afrique équatoriale: les sociétés côtières et la pénétration française* (Paris/The Hague: Mouton, Civilisations et Sociétés, No. 69), 302 pp.
Mbwiliza, J. F. (1981) 'The hoe and the stick: a political economy of the Heru kingdom', *CCB*, pp. 100–16.
McCulloch, M., Littlewood, M. and Dugast, I. (1954) *Peoples of the Central Cameroons* (London: IAI, Ethnographic Survey of Africa, Western Africa, Part IX), 172 pp.
McDougall, E. A. (1980) 'The Ijil salt industry: its roles in the pre-colonial economy of the Western Sudan' (PhD thesis, University of Birmingham).

McIntosh, B. G. (ed.) (1969) *Ngano: Studies in Traditional and Modern East African History* (Nairobi: EAPH), 181 pp.
McIntosh, R. J. and Keech-McIntosh, S. (1982) 'The field season at Jenne-Jeno: preliminary results', *Nyame Akuma*, **20**, pp. 28–32.
McLachlan, J. O. (1940) *Trade and Peace with Old Spain, 1667–1750: A Study of the Influence of Commerce on Anglo-Spanish Diplomacy in the First Half of the Eighteenth Century* (Cambridge: CUP).
McLeod, M. D. (1981) *The Asante* (London: British Museum Publications).
Mdoumbe-Moulongo, M. (1968) 'Origines et migrations des Duala', *Abbia*, **20**, (June), pp. 79–150.
Meek, R. L. (1976) *Social Science and the Ignoble Savage* (Cambridge: CUP, Cambridge Studies in the History and Theory of Politics), 249 pp.
Meillassoux, C. (ed.) (1971) *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* (London: OUP, for the IAI), 444 pp.
Meillassoux, C. (ed.) (1975) *L'esclavage en Afrique précoloniale* (Paris: F. Maspéro), 582 pp.
Meillassoux, C. (1982) 'The role of slavery in the economic and social history of Sahelo-Sudanic Africa', in J. E. Inikori (ed.), pp. 74–99.
Meillet, A. (1925) *La méthode comparative en linguistique historique* (Oslo).
Mellafe, R. (1964) *La esclavitud en Hispanoamerica* (Buenos Aires: Editorial Universitaria).
Mellafe, R. (1975) *Negro Slavery in Latin America* (Berkeley, CA: UCP), 172 pp.
Méo, Dr (1919) 'Etudes sur le Rio Nuñez', *BCAF*, pp. 282–381.
Mercer, P. (1971) 'The Shilluk trade and politics from mid-seventeenth century to 1861', *JAH*, **12**, 3, pp. 407–26.
Merensky, A. (1883) 'Ueber die Afrikanische Volkerwanderung des 16 Jahrhunderts', *Zeitschrift der Gesellschaft für Erdkunde zu Berlin*, pp. 67–75.
Merrick, T. W. and Graham, D. H. (1979) *Population and Economic Development in Brazil, 1800 to the present* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press).
Meschi, L. (1974) 'Evolution des structures foncières au Rwanda: le cas d'un lignage hutu', *CEA*, **53**, pp. 39–51.
Metcalfe, G. E. (1964) *Great Britain and Ghana: Documents of Ghana History, 1807–1957* (London: Thomas Nelson and Sons), 779 pp.
Mettas, J. (1978) *Répertoire des expéditions négrières françaises au XVIIIe siècle*, ed. by S. Daget (Nantes).
Meyer, H. (1916) *Die Barundi* (Leipzig: O. Spamer), 206 pp.
Mézières, B. de (1912) *Le Major A. Gordon Laing, Tombouctou, 1826* (Paris: Larose).
Mgomezulu, G. Y. (1981) 'Recent archaeological research and radio-carbon dates from Eastern Africa', *JAH*, **22**, 4, pp. 435–56.
Michel, L. (1957) 'Moeurs et coutumes des Bara', *MAM*, **40**.
Miers, S. and Kopytoff, I. (eds) (1977) *Slavery in Africa: Historical and Anthropological Perspectives* (Madison: UWP), 474 pp.
Miles, S. B. (1919) *The Countries and Tribes of the Persian Gulf* (2 vols, London: Frank Cass).
Miller, J. C. (1972a) 'A note on Casanze and the Portuguese', *CJAS*, **6**, pp. 45–56.
Miller, J. C. (1972b) 'The Imbangala and the chronology of early central African history', *JAH*, **13**, 4, pp. 549–74.
Miller, J. C. (1973) 'Requiem for the Jaga', *CEA*, 49, pp. 121–49. (See also *CEA*, **69** and **70**).
Miller, J. C. (1975a) 'Nzinga of Matamba in a New Perspective', *JAH*, 13, pp. 201–16.
Miller, J. C. (1975b) 'Legal Portuguese slaving from Angola: Some preliminary indications of volume and direction, 1760–1830', *RFHOM*, **62**, pp. 135–76.
Miller, J. C. (1976) *Kings and Kinsmen: Early Mbundu States in Angola* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 312 pp.
Miller, J. C. (1979) 'Some aspects of the commercial organization of slaving at Luanda, Angola, 1760–1830', in H. A. Gemery and J. S. Hogendorn (eds), pp. 77–106.
Miller, J. C. (ed.) (1980) *The African Past Speaks: Essays on Oral Tradition and History* (London: Hamden, Dawson & Archon), 284 pp.
Miller, J. C. (1982) 'The significance of drought, disease and famine in the agriculturally marginal zones of West Central Africa', *JAH*, **23**, pp. 17–61.
Miller, J. C. (1983) 'The paradoxes of impoverishment in the Atlantic zone', in D. Birmingham and D. Martin (eds), pp. 118–59.
Miller, J. C. (1984) 'The accounts of Antonio Coelho Guerreiro (1684–1692)', *IJAHS*, **17**, pp 1–56.
Miller, J. C., 'Thanatopsis', *CEA*, pp. 229–31.

Minchinton, W. E. (ed.) (1969) *The Growth of English Overseas Trade in the 17th and 18th Centuries* (London: Methuen).
Misomali, R. B., Mkondiwa, G. and Bhila, H. K. (1978) 'Yao traditions, Vol. III', (History Department, University of Malawi).
Mkandawire, F. R. (1978) 'The corridor in Tumbuka and Chewa history: the migration and settlement of Kabunduli, 1650–1860', (student research paper, Chancellor College, University of Malawi).
Modzalevskii, B. (1907) *Rodoslavnia Gannibalov* (Genealogy of the Hannibals) (Moscow: Yakovlev Press).
Moeller, A. (1936) *Les grandes lignes des migrations des Bantous de la province orientale du Congo belge* (Brussels: Institut royal belge, Section des sciences morales et politiques, Mémoires, vol. 6), 578 pp.
Mokhtar, G. (ed.) (1981) *General History of Africa. Vol. II: Ancient Civilizations of Africa* (Paris/London/Berkeley: UNESCO/Heinemann/University of California Press).
Mondain, G. (1910) *L'histoire des tribus de l'Imoro au XVIIe siècle d'après un manuscrit arabico-malgache* (Paris: Ernest Leroux).
Monteil, C. (1903) *Monographie de Djenné* (Tulle: Imprimerie J. Mazeyrie).
Monteil, C. (1915) *Les Khassonké* (Paris: Leroux), 528 pp. (reprinted, 1974).
Monteil, C. (1924) *Les Bambara de Ségou et du Kaarta* (Paris: Larose), 404 pp; 2nd edn, 1977 (Paris: Maisonneuve), 441 pp.
Monteil, C. (1932) *Une cité soudanaise, Djenné, métropole du delta central du Niger* (Paris: Société d'études géographiques, maritimes et coloniales); 2nd edn, 1971 (Paris: Anthropos).
Monti della Corte (1945) *I Castelli di Gondar* (Rome).
Morgan, W. T. W. (ed.) (1969) *East Africa: Its People and Resources* (Nairobi: OUP, in association with D. A. Hawkins), 312 pp.
Morris, A. (1981) *Latin America: Economic Development and Regional Differentiation* (London: Hutchinson), 256 pp.
Mors, O. (1957) *Geschichte der Bahaya* (Fribourg: Anthropos), 207 pp.
Mortimore, M. J. (ed.) (1970) *Zaria And Its Region* (Zaria: Ahmadu Bello University, Occasional Paper No. 4), 192 pp.
Morton, R. F. (1972) 'The Shungwaya myth of Miji Kenda origins: a problem of late nineteenth-century coastal history', *IJAHS*, 5, pp. 397–423.
Moura, C. (1959) *Rebelioes da Senzala: quilombos, insurreicoes, guerrilhas* (São Paulo: Editora Zombi). 1972 edn (Rio de Janeiro: Conquista).
Mphande, C. Z. (1969) 'Some aspects of the history of the Tonga to 1934' (student research paper, Chancellor College, University of Malawi).
Mpoyi, L. M. (1966) *Histoire wa Baluba* (Mbuyi-Mayi).
Msiska, H. K. (1978a) 'Established on iron and undermined by ivory: the creation and fragmentation of the Mwaphoka kingdom, *c.*1380-*c.*1810' (student research paper, Chancellor College, University of Malawi).
Msika, H. K. (1978b) 'Phoka historical texts' (Chancellor College, University of Malawi, unpublished).
Mudenge, S. I. (1972) 'The Rozvi empire and the feira of Zumbo' (PhD thesis, University of London).
Mudenge, S. I. (1974a) 'An identification of the Rozvi and its implications for the history of the Karanga', *RH*, 5, pp. 19–31.
Mudenge, S. I. (1974b) 'The role of foreign trade in the Rozvi empire: a reappraisal', *JAH*, 15, 3, pp. 373–91.
Mudenge, S. I. (1976) 'The Dominicans at Zumbo: an aspect of missionary history in the Zambezi valley, *c.* 1726–1836', *Mohlomi*, 1, pp. 32–63.
Mudenge, S. I. (1977) 'Eighteenth-century Portuguese settlements on the Zambezi and the dating of the Rhodesian ruins: some reflections on the problems of reference dating', *IJAHS*, 10, 3, pp. 1–13.
Murdock, J. P. (1959) *Africa: Its Peoples and their Culture History* (New York: McGraw-Hill), 456 pp.
Muriuki, G. (1974) *A History of the Kikuyu, 1500–1900* (Nairobi: OUP), 190 pp.
Murray, S. S. (comp.) (1922) *A Handbook of Nyasaland* (London: published for the Government of Nyasaland by the Crown Agents for the Colonies).
Musambachime, M. (1976) 'Changing roles: the history and development disintegration of Nkuba's Shila State to 1740' (MA thesis, University of Wisconsin, Madison).
Mutetwa, R. G. (1976) 'The political and economic history of the Duma people of south-eastern Rhodesia from the early eighteenth century to 1945' (PhD thesis, University of Rhodesia).
Mutumba, M. (1973) *Bulozi under the Luyana Kings. Political Evolution and State-Formation in Pre-Colonial Zambia* (London: Longman), 278 pp.

Mwaipape, R. J. (1982) 'History and social customs of the Ngonde of northern Malawi' (Unpublished manuscript).
Mwanzi, H. A. (1973) 'Politics and religion among the Nandi in the nineteenth and early twentieth century' (Seminar paper, Department of History, Nairobi University).
Mwanzi, H. A. (1977) *A History of the Kipsigis* (Nairobi: EALB), 171 pp.
Mworoha, E. (1977) *Peuples et rois de l'Afrique des lacs* (Dakar: NEA), 352 pp.
Mworoha, E. (1981) 'Redevances et prestations dans les domaines royaux du Burundi précolonial', *Mélanges R. Mauny. Le sol, la parole et l'écrit: 2000 ans d'histoire africaine* (Paris: SFHOM), pp. 751–68.

Nacanabo, D. (1982) 'Le Royaume maagha de Yoko' (PhD thesis, University of Paris I).
Nachtigal, G. (1874) 'Zur Geschichte Bagirmis', *Zeitschrift der Gesellschaft für Erdkunde zu Berlin* (Berlin: D. Reimer).
Nachtigal, G. (1876) *Le voyage de Nachtigal au Ouadai: Traduction de Van Vollenhoven* (Paris).
Nachtigal, G. (1879/1881/1971–4) *Sahara und Sudan: Ergebnisse Sechsjähriger Reisen in Afrika*, Vol. 1 (Berlin: Weidmann), 749 pp.; Vol. 2 (Berlin: Weidmann), 790 pp.; Vol. 3 (Leipzig: F. A. Brockhaus), 548 pp.; 1881, French trans., *Sahara et Soudan*, by J. Gourdault (Paris: Hachette); 1967 complete reprint (Graz: Akademie Drüker); 1971, 1974, Engl. trans., *Sahara and Sudan*, by A. G. B. Fisher and H. J. Fisher of Vol. 1, Fezzan and Tibesti, and Vol. 3, Wadai and Darfur (London: C. Hurst).
Na-Dama, G. (1977) 'The rise and collapse of a Hausa state: a social and political history of Zamfara' (PhD thesis, Ahmadu Bello University, Zaria).
Nahimana, F. (1981) 'Les principautés hutu du Rwanda septentrional', *CCB*, pp. 115–37.
Nalder, L. F. (ed.) (1937) *A Tribal Survey of Mongala Province* (London: OUP), 232 pp.
al-Naqar, U. (1972) *The Pilgrimage Tradition in West Africa* (Khartoum: KUP).
Nāṣir, A. (1977) *Al-Inkishafi: Catechism of a Soul*, trans. and annotated by J. de Vere Allen (Nairobi: EALB).
al-Nāṣirī, A. (1954–6) *Kitāb al-Istikṣā' li-akhbār al-Maghrib al-Akṣā* (9 vols, Casablanca); also (Cairo) 1894; see also French trans. 'Part 1: Les Saadiens', *Archives marocaines*, 34.
Ndikuriyo, A. (1975) 'Contrats de bétail, contrats de clientèle et pouvoir politique dans le Bututsi du 19e siècle', *EHA*, 7, pp. 59–76.
Ndoricimpa, L. (ed.) (1984) *L'arbre mémoire. Traditions orales du Burundi* (Paris/Bujumbura: Editions Karthala/Centre de Civilisation Burundaise).
N'dua, S. K. (1973) 'Mwant Yaav Mushid (1856–1907)', *EHA*, 5, pp. 25–50.
N'dua, S. K. (1978) 'Histoire ancienne des populations Luba et Lunda du Plateau du Haut Lubilashi' (PhD thesis, Lubumbashi Campus).
Neumark, S. D. (1957) *Economic Influences on the South African Frontier, 1652–1836* (Stanford: SUP), 96 pp.
Newbury, C. W. (1976) 'The cohesion of oppression: a century of clientship in Kinyaga, Rwanda' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
Newbury, D. S. (1978) 'Bushi and the historians: historiographical themes in Eastern Kivu', *HA*, 5, pp. 131–51.
Newbury, D. S. (1979) 'Kings and clans: state formation in Ijwi island (Zaire), *c.*1780–1840' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
Newbury, D. S. (1980) 'Lake Kivu regional trade in the XIXth century', *JA*, 50, 2, 2, pp. 6–30.
Newbury, D. S. (1981) 'The clans of Rwanda: a historical hypothesis', *CCB*, pp. 186–97.
Newitt, M. D. D. (1973) *Portuguese Settlement on the Zambezi: Exploration, Land Tenure and Colonial Rule in East Africa* (London: Longman), 434 pp.
Newitt, M. D. D. (1982) 'The early history of the Maravi', *JAH*, 23, 2, pp. 145–62.
Nganwa, K. N. (1948) *Abakozire Eby'Okutangaaza Omuri Ankole* (Nairobi: EALB).
Ngoa, H. (1969) 'Situation historico-généalogique des Ewondo: étude critique', *Abbia*, **22**, May-August, pp. 65–88.
Ngoa, H. (1981) *Tentative de reconstitution de l'histoire récente des Ewondo.*
Ngoie Ngalla D. (1978) 'Réflexions sur le peuplement de la vallée du Niari par les Kongo', *CCAH*, 2, pp. 13–25.
Ngoie Ngalla, D. (1982) 'Les rapports politiques du royaume de Loango et de la vallée du Niari, d'après les textes et la tradition orale (XVIe-XIXe siècles)', *CCAH*, 7, pp. 25–32.
Niane, D. T. (1975a) *Recherches sur l'empire du Mali au Moyen-Age* (Paris: PA).
Niane, D. T. (1975b) *Le Soudan occidental au temps des grands empires, XIe-XVIe siècles* (Paris: PA).

Niane, D. T. (ed.) (1984) *General History of Africa. Vol. IV: Africa from the Twelfth to the Sixteenth century* (Paris/London/Berkeley: UNESCO/Heinemann/University of California Press).
Niane, D. T. and Wondji, C. *Enquêtes orales faites en Côte d'Ivoire (1973–1980) et en Guinée (1966–1970).*
Nicholson, S. E. (1978) 'Climatic variations in the Sahel and other African regions during the past five centuries', *JAE*, 1.
Nicholson, S. E. (1979) 'The methodology of historical climate reconstruction and its application to Africa', *JAH*, **20**, 1, pp. 31–49.
Nicolas, G. (1975) *Dynamique sociale et appréhension du monde au sein d'une société hausa* (Paris: Institut d'ethnologie, Travaux et mémoires de l'Institut d'ethnologie, No. 78), 661 pp.
Nicolas, G. (forthcoming) 'The question of Gobir', in M. Adamu (ed.), at press(a).
Nkhoma, J. B. C. (1978) 'Immigrant politics and the Mankhambira paramountcy, *c.*1720–1820' (student research paper, Chancellor College, University of Malawi).
Nkurikiyimfura, J. N. (1983) 'Généalogies, chronologie et sources orales au Rwanda' (PhD thesis, Paris).
North, D. C. (1961) *The Economic Growth of the United States, 1790–1860* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall), 304 pp.
North, D. C. (1981) *Structure and Change in Economic History* (New York: Norton).
North, D. C. and Thomas, R. P. (1970) 'An economic theory of the growth of the Western world', *EHR*, 2nd series, **22**, 1, pp. 1–17.
North, D. C. and Thomas, R. P. (1973) *The Rise of the Western World: A New Economic History* (Cambridge: CUP).
North-Coombes, A. (1937) *The Evolution of Sugarcane Culture in Mauritius* (Port Louis, Mauritius: General Printing).
Northrup, D. (1978) *Trade Without Rulers: Precolonial Economic Development in South-Eastern Nigeria* (Oxford: Clarendon Press), 269 pp.
Nsanze, A. (1980) *Un domaine royal au Burundi: Mbuye (env. 1850–1945)* (Paris: SFHOM), 93 pp.
Nsimbi, M. B. (1956) *Amannya Amaganda N'Emnono Zaago* (Kiganda names and their origins) (Nairobi: EALB).
Nthara, S. J. (1968) *Mbiri ya Achewa* (Blantyre: Hetherwick Press); (earlier edn, 1948).
Nukunya, C. K. (1969) *Kinship and Marriage among the Ewe* (London: Athlone Press).
Nurse, G. T. (1977) 'The people of Bororo: a lexicostatistical enquiry', in B. Pachai (ed.), pp. 123–35.
Nyakatura, J. W. (1947/1973) *Abakama ba Bunyoro-Kitara*; 1974 trans. by T. Muganwa and ed. by G. N. Uzoigwe as *Anatomy of an African Kingdom* (New York: Nok Publishers Ltd.), 282 pp.
Nyakatura, J. W. (1971) *Aspects of Bunyoro Customs and Traditions* (Nairobi: EALB), 117 pp.
Nziziwe, I. (1972) *Studies in Ibo Political Systems: Chieftaincy and Politics in Four Niger States* (London: Frank Cass), 287 pp.

Obayemi, A. (1976) 'The Yoruba and Ebo-speaking peoples and their neighbours before 1600', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), 2nd edn, pp. 196–263.
Obenga, T. (1969) 'Le royaume de Kongo', *Africa*, **24**, pp. 323–48.
Obenga, T. (1970) 'Le Kikongo, fondement de l'unité culturelle', *Africa*, **25**, pp. 131–55.
Obenga, T. (1976) *La cuvette congolaise: Les hommes et les structures* (Paris: PA).
Obenga, T. (1979) 'Habillement, cosmétique et parure au royaume de Kongo, (XVe-XVIIIe siècles)', *CCAH*, **4**, pp. 21–38.
Obenga, T. (1981) 'Instruments de musique au royaume de Kongo, (XVIe-XVIIIe siècles)', *CCAH*, **6**, pp. 39–56.
Ocamali, T. J. (1970) 'A pre-colonial history of the highland Alur' (graduating essay, Makerere).
Ochieng', W. R. (1970) 'Walowa – The ironworkers of East Africa', *Target*, March.
Ochieng', W. R. (1974a) *A Pre-Colonial History of the Gusii of Western Kenya, 1500–1914* (Nairobi: EALB), 257 pp.
Ochieng', W. R. (1975b) *An Outline History of Nyanza up to 1914* (Nairobi: EALB), 104 pp.
Ochieng', W. R. (1975a) *The First Word* (Nairobi: EALB), 195 pp.
Ochieng', W. R. (1975b) *Eastern Kenya and its Invaders* (Nairobi: EALB), 104 pp.
Ochieng', W. R. (1975c) *A History of the Kadimo Chiefdom of Yimbo in Western Kenya* (Nairobi: EALB), 78 pp.
Ochieng', W. R. (1975d) 'Undercivilization in Black Africa', in W. R. Ochieng' (ed.), 1975a, pp. 1–20.

Ochieng', W. R. (1976) 'The transformation of a Bantu settlement into a Luo Ruothdom', in B.A. Ogot (ed.), 1976a, pp. 44–64.
Ochieng', W. R. (1977) *The Second Word: More Essays on Kenya History* (Nairobi: KLB).
Odyomo, P. (at press) 'Consensus and leadership in the Alido confederacy in nineteenth-century Lango', in D. Denoon (ed.).
O'Fahey, R. S. (1970) 'The growth and development of Keeraa Sultanate of Dār Fūr' (PhD thesis, University of London).
O'Fahey, R. S. (1970) *States and State Formation in the Eastern Sudan* (Khartoum: Sudan Research Unit, University of Khartoum, African Studies Seminar Paper, No. 9).
O'Fahey, R. S. (1971) 'Religion and trade in the Kayra Sultanate of Dār Fūr', in Y. F. Hasan (ed.), *Sudan in Africa* (Khartoum: KUP), pp. 87–97.
O'Fahey, R. S. (1980) *State and Society in Dār Fūr* (London: Hurst).
O'Fahey, R. S. and Spaulding, J. L. (1974) *The Kingdoms of the Sudan* (London: Methuen), 235 pp.
Ogot, B. A. (1963) 'British administration in the central Nyanza district of Kenya', *JAH*, 4, 2, pp. 249–73.
Ogot, B. A. (1967) *A History of the Southern Luo, Vol. 1: Migration and Settlement, 1500–1900* (Nairobi: EAPH), 250 pp.
Ogot, B. A. (ed.) (1974) *Zamani* (Nairobi: EAPH and Longman), 407 pp.
Ogot, B. A. (ed.) (1976a) *History and Social Change in East Africa* (Nairobi: EALB), 235 pp.
Ogot, B. A. (ed.) (1976b) *Kenya Before 1900* (Nairobi: EAPH), 291 pp.
Ogot, B. A. and Kieran, J. A. (1971) *Zamani: A Survey of East African History* (Nairobi: EAPH); a new edition of B. A. Ogot (ed.), 1974, 407 pp.
Ogwal, R. (1969) *History of Lango Clans*, trans. by J. A. Otima and W. Okot-Chono (Makerere: History Department).
Okalany, D. H. (at press) 'The Iteso: migration and developing institutions', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 1.
Okech, L. (1953) *Tekwaro ki ker Lobo Acholi* (Kampala: EALB); 1968 trans. by J. Nyeko, *History and Chieftaincy Records of the Land of the Acholi People* (Makerere: History Department).
Oliver, R. (ed.) (1977a) *The Cambridge History of Africa, Vol. 3: From c.1050 to c.1600* (Cambridge: CUP), 803 pp.
Oliver, R. (1977b) 'The East African interior', in R. Oliver (ed.), pp. 621–69.
Oliver, R. (1982) 'The Nilotic contribution to Bantu Africa', *JAH*, 23, pp. 433–42.
Oliver, R. and Fage, J. D. (1962) *A Short History of Africa*, 2nd edn 1970 (Harmondsworth: Penguin).
Oliver, R. and Mathew, G. (eds) (1963) *A History of East Africa*, vol. 1 (Oxford: Clarendon Press), 500 pp.
Oloo, P. C. (1969) 'History of settlement: the example of Luo clans of Alego: 1500–1918' (undergraduate dissertation, Nairobi University).
Onyango-ka-Odongo and Webster, J. B. (eds) (1976) *The Central Luo during the Aconya* (Nairobi: EALB).
Orhanlu, C. (1969) 'Osmani-Bornu Munasebetine al belger', *Tarikh Dergisi*, 23, trans. by S. E. Brown as 'Documents relating to Ottoman-Borno relations'.
Orhanlu, C. (1974) *Osmanli Imparatorlugu'num güney si yaseti Habes eyalati* (Istanbul: University of Istanbul).
Ortiz, F. (1916) *Hampa afro-cubana: los negros esclavos* (Havana: Revista Bimestre Cubana).
Otima, J. A. (at press) 'The Atek of Oumolao in Aputi', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, 1.
Ott, T. O. (1973) *The Haitian Revolution* (Knoxville: UTP), 232 pp.
Ozanne, P. (1962) 'Notes on the early historic archaeology of Accra', *THSG*, 6, pp. 51–70.

Pachai, B. (ed.) (1972) *The Early History of Malawi* (London: Longman), 454 pp.
Pachai, B. (1973) *Malawi: A History of the Nation* (London: Longman), 324 pp.
Pacheco Pereira, D. (1937) *Esmeraldo de Situ Orbis, 1506–1508*, trans. and ed. by G. H. T. Kimble (London: Hakluyt Society, 2nd series, vol. 79), 193 pp.
Pageard, R. (1957) *Notes sur l'histoire des Bambara de Ségou* (Paris).
Pageard, R. (1963) *Civilisation mossi et Egypte ancienne* (Geneva: Institut africain).
Pageard, R. (1969) *Le Droit privé des Mossi – Traditions et révolution*, vols 1 and 2 (Paris/Ouagadougou: CNRS/CVRS).
Pagès, A. (1933) *Au Rwanda, sur les bords du lac Kivu: Un royaume hamite au centre de l'Afrique* (Brussels: Institut royal colonial belge), 703 pp.

Pais, P. (1945–6) *Historia da Etiopia* (Porto: Libraria Civilização), 3 vols.
Palmer, C. A. (1976) *Slaves of the White God: Blacks in Mexico, 1570–1650* (Cambridge, Mass: HUP), 234 pp.
Palmer, H. R. (1936) *The Bornu, Sahara and Sudan* (New York: Negro University Press), 296 pp.
Palmer, H. R. (1967) *Sudanese Memoirs* (London: Frank Cass), 373 pp.
Palmer, R. and Parsons, N. (eds) (1977) *The Roots of Rural Poverty in Central and Southern Africa* (London: Heinemann).
Panikkar, K. M. (1945) *India and the Indian Ocean* (London: Allen & Unwin), 109 pp.
Papstein, R. J. (1978) 'The Upper Zambezi: a history of the Luvale people, 1000–1900' (PhD thesis, University of California, Los Angeles).
Paris, F. (ed.) (1984) 'La région d'In Gall-Tegi-en-Tesemt (Niger) III: Les sépultures du néolithique final à l'Islam', *EN*, vol 50, 233 pp.
Park, M. (1799) *Travels in the Interior Districts of Africa. ... . in the years 1795, 1796 and 1797* (London: G & W. Nicol).
Parrinder, E. G. (1967) *The Story of Ketu* (Ibadan: IUP).
Patterson, K. D. (1975) *The Northern Gabon Coast to 1875* (Oxford: Clarendon Press), 167 pp.
Paulitschke, P. V. (1888) *Harar* (Leipzig: Brockhaus).
Peires, J. B. (1981) *The House of Phalo: A History of the Xhosa People in the Days of their Independence* (Johannesburg: Raven Press).
Pélissier, P. (1966) *Les paysans du Sénégal: les civilisations agraires du Cayor à la Casamance* (Saint-Yrieix, Haute-Vienne: Imprimerie Fabrègue), 941 pp.
Pellegrini, V. (1963/1972) *Acoli Macon* (Gulu); trans. by C. Okeng as *A History of the Acholi* (History Department, Makerere University).
Perchonock, N. (forthcoming) 'The territorial principle and the evolution of social organization in Kasar Hausa before 1500', in M. Adamu (ed.), at press (a).
Perlman, M. L. (1970) 'The traditional systems of stratification among the Ganda and the Nyoro of Uganda', in A. Tuden and Plotnicov (eds), *Social Stratification in Africa* (London: Macmillan), pp. 125–62.
Perrot, C. H. (1970) 'L'histoire dans les royaumes Agni de l'est de la Côte d'Ivoire', *AESC*, 25, 6, pp. 1659–77.
Perrot, C. H. (1974) 'Ano Asemã: mythe et histoire', *JAH*, 15, 2, pp. 199–222.
Perrot, C. H. (1982) *Les Anyi-Ndenye et le pouvoir politique aux XVIIIe et XIXe siècles* (Abidjan/Paris: CEDA).
Perruchon, J. (1893) *Les Chroniques de Zar'a yâ'eqôb et Ba'eda Mâryâm, rois d'Ethiopie de 1434 à 1478* (Paris: Bouillon).
Perruchon, J. (1894) 'Règne de Galâdêwos ou Aṣnaf Sagad', *RS*, 2, pp 154–166 and 263–270.
Perruchon, J. (1896) 'Règne de Minas ou Admas Sagad. Règne de Sarṣa Dengel ou Malak Sagad. Règnes de Ya'qob et Za Dengel', *RS*, 4, pp. 87–90.
Perruchon, J. (1897) 'Règne de Susenyos ou Selṭtan Sagad', *RS*, 5, pp. 173–89.
Perruchon, J. (1897–8) 'Règne de Fasiladas ou Alam Sagad', *RS*, 5, pp. 360–72; and 6, pp. 84–92.
Perruchon, J. (1901) 'Règne de Iyassu Ier', *RS*, 9, pp. 71–8, 161–7 and 258–62.
Perry, A. (1923) 'Abram Hannibal, the favourite of Peter the Great', *JNH*, 8, 4, pp. 359–66.
Person, Y. (1961) 'Les Kissi et leurs statuettes de pierre', *BIFAN*, 23, Series B, vol 1, pp. 1–59.
Person, Y. (1964) 'En quête d'une chronologie ivoirienne', in J. Vansina, R. Mauny and L. V. Thomas (eds), *The Historian in Tropical Africa* (Oxford: OUP), pp. 322–38.
Person, Y. (1970) 'Le Soudan nigérien et la Guinée occidentale', in H. Deschamps (ed.), *Histoire générale de l'Afrique noire*, vol 1, (Paris: PUF), pp. 271–304.
Person, Y. (1971) 'Ethnic movements and acculturation in Upper Guinea since the fifteenth century', *AHS*, 4, 3, pp. 669–89.
Person, Y. (1972) *The Dyula and the Manding World* (London: SOAS, Conference on Manding Studies, duplicated).
Person, Y. (1974a) 'La Sénégambie dans l'histoire', in R. C. Bridges (ed.), '*Senegambia: Proceedings of a Colloquium at the University of Aberdeen, African Studies Group*', pp. 1–32.
Person, Y. (1974b) 'The Atlantic coast and the southern savannahs, 1800–1880', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), *The History of West Africa*, vol 2, pp. 262–307.
Person, Y. (1981) 'Nyaani Mansa Mamadu et la fin de l'empire du Mali', in *Mélanges en hommage à R. Mauny*.
Pescatello, A. M. (1972) 'The African presence in Portuguese India', *JAH*, 2, 1, pp. 26–48.

Petterson, J. C. (1920) *Special Report on Uje District, Bornu Province* (Kaduna, Nigeria: National Archives, SNP), 69 pp.
Peukert, W. (1978) *Der atlantische sklaventandel von Dahomey (1740–1797)* (Wiesbaden: Steiner), 412 pp.
Phillipson, D. W. (1974) 'Iron Age history and archaeology in Zambia', *JAH*, 15, 1, pp. 1–25.
Phillipson, D. W. (1977) *The Later Prehistory of Eastern and Southern Africa* (London: Heinemann), 323 pp.
Phimister, I. R. (1974) 'Ancient mining near Great Zimbabwe', *JIMM*, 74, pp. 233–7.
Phimister, I. R. (1976) 'Pre-colonial gold mining in Southern Zambezia: a reassessment', *ASR*, 21, June, pp. 1–30.
Phiri, K. M. (1975a) 'Chewa history in Central Malawi and the use of oral tradition, 1600–1920' (PhD thesis, University of Wisconsin).
Phiri, K. M. (1975b) 'Chewa history fieldnotes' (unpublished, copies available in University of Wisconsin Library and National Archives of Malawi).
Phiri, K. M. (1976) 'Pre-colonial economic change in Central Malawi, 1750–1875', *MJSS*, 5, pp. 15–27.
Phiri, K. M. (1977) 'The Maravi state system and Chewa political development about 1850' (History Teachers' Conference, Chancellor College, August), p. 9.
Phiri, K. M. (1980) 'The pre-colonial history of Southern Malawi: an interpretative essay', *MJSS*, 8, pp. 28–46.
Phiri, K. M., Vaughan, M. and Makuluni, D. (1978) 'Yao and Nyanja historical texts, Vol. II' (History Department, University of Malawi).
Piault, M. H. (1970) *Histoire Mawri: introduction à l'étude des processus constitutifs de l'Etat* (Paris: Editions du CNRS), 206 pp.
Picq, Col. A. du (1905) 'Les Tanala de L'Ikongo', *Le Tour du Monde* (Paris), 18–25 November, pp. 541–64.
Picq, Col. A. du (1932) 'L'influence islamique sur une population malayo-polynésienne de Madagascar: Tanala', extract from *RTC*, 26, pp. 191–208, 266–79 and 370–401.
Pigafetta, F. de (1591/1881/1970) *Relatione del Reame di Congo et delle circonvicine contrade tratta dalli scritti e ragionamenti di Odoardo Lopez Portoghese* (Rome: B. Grassi), 82 pp; Eng. trans. in 1881 by M. Hutchinson, *A Report of the Kingdom of Congo and the Surrounding Countries* (London: John Murray), 175 pp; 1970 reprint (London: Frank Cass).
Pike, J. G. (1965) 'Pre-colonial history of Malawi', *SMJ*, 18, 1, pp. 22–54.
Pike, J. G. (1968) *Malawi: A Political and Economic History* (New York: Praeger).
Pitot, A. (1899) *Ile de France: Esquisses Historiques (1715–1810)* (Port-Louis, Mauritius: E. Pezzani), 447 pp.
Pitot, A. (1905) *T'Eylandt Mauritius: Esquisses Historiques (1598–1710)*.
Plancquaert, M. (1971) *Les Yaka: essai d'histoire* (Tervuren: MRAC, Annales sciences humaines, vol. 71).
Pogge, P. (1880) *Im Reich des Muata Jamwo* (Berlin: D. Reimer).
Poirier, C. (1953) 'Généalogie des rois Maroserana du sud de l'Onilahy', *BAM*, new series, 31, pp. 29–35.
Pollock, N. C. and Agnew, S. (1963) *A Historical Geography of South Africa* (London: Longman), 242 pp.
Poncet, J. P. (1967) 'Le mythe de la "catastrophe" hilalienne', *AESC*, 22, pp. 1099–1120.
Porter, D. H. (1970) *The Abolition of the Slave Trade in England, 1784–1807* (New York: Archon).
Porter, R. (1974) 'European activity on the Gold Coast, 1620–1667' (PhD thesis, University of South Africa).
Posnansky, M. (1974) 'Archaeological aspects of the Brong Ahafo region' (Legon: Brong Studies Seminar).
Posnansky, M. (1981) 'The societies of Africa south of the Sahara in the early iron age', in G. Mokhtar (ed.), pp. 718–31.
Postan, M. M. and Hatcher, J. (1975 and 1978) 'Population and class relations in feudal society', *PP*, 75, pp. 37–47 and 78, pp. 24–37.
Potter, J. (1965) 'The growth of population in America, 1700–1800', in D. V. Glass and D. E. C. Eversley (eds), pp. 631–88.
Prax (1849) *Commerce de l'Algérie avec La Mecque et le Soudan* (Paris: J. Rouvier), 32 pp.
Price, R. (ed.) (1973) *Maroon Societies* (Garden City: Anchor).

Price, R. (1976) *The Guiana Maroons: A Historical and Bibliographical Introduction* (Baltimore: JHUP), 184 pp.
Priestley, M. A. (1961a) 'English gifts to the King of Ashanti in the 18th century', *GNQ*, 2, pp. 4–7.
Priestley, M. A. (1961b) 'The Ashanti question and the British', *JAH*, 2, 1, pp. 35–59.
Priestley, M. A. (1969) *West African Trade and Coast Society* (London: OUP), 207 pp.
Pring, M. *Fanno Mary O Fannadill.*
Proyart, A. (1776) *Histoire de Loango, Kakongo et autres royaumes d'Afrique* (Paris); 1968 reprint (Gregg International), 393 pp.
Pruitt, W. F. (1973) 'An independent people: the history of the Sala Mpasu of Zaire and their neighbors' (PhD thesis, Northwestern University, Evanston, III.).
Purchas, S. (1613/1905–7) *Purchas: His Pilgrims* (London: W. Stansby), 752 pp.; numerous later edns including that for the Hakluyt Society in 1905–7 (20 vols, Glasgow: J. MacLehose and Sons).

Quarles, B. (1961) *The Negro in the American Revolution* (Chapel Hill: UNCP), 231 pp.
Quiring, H. (1949) *Trade Routes, Trade and Currency in East Africa* (Livingstone: Rhodes-Livingstone Museum Occasional Paper).

Raffenel, A. (1846) *Voyage dans l'Afrique occidentale (1843–1844)* (Paris: Bertrand), 512 pp.
Rafiḳ, A. K. (1963) *Misr wa-Bilād al-Shām* (Damascus).
Rahmān, A. R. A. and Miki, W. (1977) *The Village in Ottoman Egypt and Tokuga Japan – A Comparative Study* (Tokyo, Studia Culturae Islamicae No. 7, published by the Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa), 106 pp.
Randles, W. G. L. (1958) 'South-East Africa and the Empire of Monomotapa as shown on selected and printed maps of the 16th century', *Studia*, 2, pp. 103–63.
Randles, W. G. L. (1968) *L'ancien royaume du Congo, des origines à la fin du XIXe siècle* (Paris/The Hague: Mouton), 275 pp.
Randles, W. G. L. (1979) *The Empire of Monomotapa: From the Fifteenth to the Nineteenth Century* trans. into English by R. S. Roberts (Gweru: Mambo Press), pp. 38–55.
Ranger, T. O. (ed.) (1968a) *Aspects of Central African History* (London/Nairobi: Heinemann/EAPH), 291 pp.
Ranger, T. O. (ed.) (1968b) *Emerging Themes of African History* (Nairobi: EAPH), 230 pp.
Ranger, T. O. (1973) 'Territorial cults in the history of Central Africa', *JAH*, 14, 4, pp. 581–97.
Ranger, T. O. (1979) *Revolt in Southern Rhodesia, 1896–1897: A Study in African Resistance*, 1st paperback edn (London: Heinemann), 403 pp.
Ranger, T. O. and Kimambo, I. N. (eds) (1972) *The Historical Study of African Religion* (London: Heinemann), 307 pp.
Rasamimanana, J. and Razafindrazaka, L. (1909) *Contribution à l'histoire des Malgaches – Fanasoavana ny Tantaran'ny Malagasy* (Ambohimalaza and Antananarivo); 1957 reprint, a-b, i-iii, pp. 1–45.
Ratelband, K. (1953) *Vijf Dagregisters van het Kasteel Sao Jorge Da Mina (Elmina) aan de Goudkust (1645–1647)* Uitgegeven door ... – Linschoten Vereeniging, V. LV (The Hague).
Ratzel, F. (1885) *Völkerkunde* (Leipzig), pp. 451–78.
Rau, V. (1966) 'Les marchands – banquiers étrangers au Portugal sous le règne de Joao III (1521–1557)', in *Les aspects internationaux de la découverte océanique aux XVe et XVIe siècles* (Paris).
Razafimino, G. (1924) *La signification religieuse du Fandroana ou de la fête du nouvel an en Imerina* (Antananarivo).
Rea, W. F. (1976) *The Economics of the Zambezi Missions, 1580–1759* (Rome: Institutum Historicum).
Redmond, P. M. (at press) 'Notes on the trade in dried fish in the Central Sudan', in M. Adamu (ed.), at press (a).
Reefe, T. Q. (1975) 'A History of the Luba Empire to 1895' (PhD thesis, University of California, Berkeley).
Reefe, T. Q. (1977) 'Traditions of genesis and the Luba Diaspora', *HAJM*, 4, pp. 183–206.
Reefe, T. Q. (1980) 'The eastern savanna of Central Africa and Northern Zambezia to the 1890s' (Paper presented to the Conference on the Social, Political and Economic History of Central Africa, University of Kent, Canterbury, 7–11 July).
Reefe, T. Q. (1981) *The Rainbow and the Kings: A History of the Luba Empire to 1891* (Berkeley: UCP), 286 pp.

Rehse, H. (1910) *Kiziba: Land und Leute* (Stuttgart), trans. by Mrs Denne as *Kiziba: land and people* (n.d.), 394 pp.
Reindorf, C. C. (1898/1966) *The History of the Gold Coast and Asanti* (Basle: Kegan Paul, Trench, Trübner & Co); 1966 reprint (Accra: GUP), 349 pp.
Rennie, J. K. (1972) 'The precolonial kingdom of Rwanda: a reinterpretation', *TJH*, 2, 2, pp. 11–53.
Repiquet, J. (1902) *Le Sultanat d'Anjouan, îles Comores* (Paris).
Rey-Hulman, D. (1975) 'Les dépendants des maîtres tyokossi pendant la période pré-coloniale', in C. Meillassoux (ed.), pp. 297–320.
Ricci, L. (1969–71) 'La "Vita" di 'enbāqom e di Yoḥannes abbati di Dabra Libānos di Scioa', *RSE*, 23, pp. 79–220 and 24, pp. 134–232.
Richard-Molard, J. (1949) *Afrique occidentale française* (2nd edn, Paris: Editions Berger-Levrault).
Richter, F. (1899) 'Der Bezirk Bukoba', *Mitteilungen von Forschungsreisenden und Gelehrten aus den deutschen Schutzgebieten*, 12, pp. 67–105.
Rinchon, R. F. D. (1929) *La traite et l'esclavage des Congolais par les Européens: Histoire de la déportation de 13 millions 250.000 Noirs en Amérique* (Brussels: Wetteren), 306 pp.
Rinchon, R. F. D. (1964) *Pierre Ignace Liévin van Alstein, capitaine négrier: Gand, 1733 – Nantes, 1793* (Dakar: IFAN, Mémoire No. 71), 452 pp.
Rita-Ferreira, A. (1966) *Os Chevas da Macanga* (Lourenço Marques).
Ritchie, C. I. A. (1968) 'Deux textes sur le Sénégal, 1673–1677', *BIFAN*, 30, Series B, No. 1, pp. 289–353.
Roberts, A. D. (ed.) (1968a) *Tanzania Before 1900* (Nairobi: EAPH), 162pp.
Roberts, A. D. (1968b) 'The Nyamwezi', in A. D. Roberts (ed.), 1968(a), pp. 117–50.
Roberts, A. D. (1970a) 'Chronology of the Bemba', *JAH*, 2, 2, pp. 221–40.
Roberts, A. D. (1970b) 'Pre-colonial trade in Zambia', *ASR*, 10, pp. 715–37.
Roberts, A. D. (1970c) 'Nyamwezi trade', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 39–74.
Roberts, A. D. (1973) *A History of the Bemba: Political Growth and Change in North-Eastern Zambia Before 1900* (London: Longman), 420 pp.
Roberts, A. D. (1976) *A History of Zambia* (London: Heinemann), 288 pp.
Robinson, D. (1975) 'The Islamic revolution of Futa Toro', *IJAHS*, 8, 2, pp. 185–221.
Robinson, K. R. (1966) 'A preliminary report on the recent archaeology of Ngonde, Northern Malawi', *JAH*, 7, 2, pp. 178–92.
Robinson, K. R. (1972) 'The Iron Age in Malawi: a brief account of recent work', in B. Pachai (ed.), pp. 54–72.
Robinson, K. R. and Sandelowsky, B. (1968) 'The Iron Age of Northern Malawi: recent work', *Azania*, 3, pp. 107–46.
Roche, C. (1976) *Conquête et résistance en Casamance* (Dakar: NEA).
Rodegem, F. M. (1964) *Onomastique rundi* (Bujumbura, mimeograph).
Rodney, W. (1967a) *West Africa and the Atlantic Slave Trade* (Nairobi: EAPH, Paper No. 2), 28 pp.
Rodney, W. (1967b) 'A reconsideration of the Mane invasions of Sierra Leone', *JAH*, 8, 2, pp. 219–46.
Rodney, W. (1968) 'Jihad and social revolution in Futa Djalon in the eighteenth century', *JHSN*, 4, 2, pp. 269–84.
Rodney, W. (1969a) 'Gold and slaves on the Gold Coast', *THSG*, 10, pp. 13–28.
Rodney, W. (1969b) 'Upper Guinea and the significance of the origins of Africans enslaved in the New World', *JNH*, 54, 4, pp. 327–45.
Rodney, W. (1970a) 'The historical roots of economic underdevelopment' (paper delivered at the 1970 (December) Universities of East Africa Social Science Conference, Dar es Salaam).
Rodney, W. (1970b) *A History of the Upper Guinea Coast, 1545–1800* (Oxford: Clarendon Press), 283 pp.
Rodney, W. (1972) *How Europe Underdeveloped Africa* (Dar es Salaam/London: TPH and Bogle L'Ouverture), 316 pp.
Rodney, W. (1975) 'Africa in Europe and the Americas', in J. D. Fage and R. Oliver (eds), *The Cambridge History of Africa*, vol 4 (Cambridge: CUP), pp. 578–651.
Rohlfs, C. (1875) *Quer durch Afrika* (2 vols, Leipzig: Brockhaus).
Roper, T. (1963) 'The rise of Christian Europe', *The Listener*, 28 November, p. 871.
Ross, R. (1975) 'The "White" population of the Cape colony in the eighteenth century', *PS*, 29.
Ross, R. (1976) *Adam Kok's Griquas: A Study in the Development of Stratification in South Africa* (Cambridge: CUP, African Studies Series No. 21), 194 pp.

Ross, R. (1978) 'Patterns of relationships between agriculturalists and pastoralists in Southern Africa' (Paper presented at the Conference on the Iron-using Bantu-speaking Population of Southern Africa before 1800, Leiden, September).
Rossi, E. (1936) 'La Cronaca Araba Tripolitana di Ibn Galboun', *SSL*, 3.
Rossi, E. (1968) *Storia di Tripoli e della Tripolitania* (Rome: Istituto per l'Oriente).
Rotberg, R. and Mazrui, A. (eds) *Protest and Power in Black Africa* (New York: OUP), 1274 pp.
Rout, L. B. Jr. (1976) *The African Experience in Spanish America, from 1502 to the Present Day* (Cambridge: CUP), 404 pp.
Rubin, V. and Tuden, A. (eds) (1977) *Comparative Perspectives on Slavery in New World Plantation Societies* (Annals of the New York Academy of Science, Vol. 292).
Rugomana, J. (1957) 'Le roi du pays rundi et les hommes qui y sont venus les premiers', *Zaire*, 11, 6, pp. 625–36.
Rwabukumba, J. and Mudandagizi, V. (1974) 'Les formes historiques de la dépendance personnelle dans l'état rwandais', *CEA*, 53, pp. 6–25.
Ryan, V. M. (1864) *Mauritius and Madagascar* (London: Seeley, Jackson and Halliday), 340 pp.
Ryder, A. F. C. (1964) 'A note on Afro-Portuguese ivories', *JAH*, 5, pp. 363–5.
Ryder, A. F. C. (1965a) *Materials for West African History in Portuguese Archives* (London: Athlone Press), 92 pp.
Ryder, A. F. C. (1965b) 'Portuguese and Dutch in West Africa before 1800', in J. F. A. Ajayi and I. Espie (eds), pp. 212–32.
Ryder, A. F. C. (1969) *Benin and the Europeans, 1485–1897* (London: Longmans), 372 pp.

Sa'ad, A. (1977) *Lamibe of Fombina* (Oxford: Asian Broadcasting Union).
al-Sa'dī, 'Abd al-Raḥmān b. 'Abd Allāh (1656) *Ta'rīkh al-Sūdān*; 1898 ed. O. Houdas and E. Benoist, with 1900 French transl. O. Houdas, 2 vols (Paris: Leroux); 1964 rev. transl. (Paris: Maisonneuve et Larose), 540 pp..
Sahli, K. R. (1977) 'Kathaiq'an al-Maghrab al-'Uthmānī' (Documents concerning the Ottoman's Maghrib), *RHM*, 7-8, January, Arab section, pp. 40–60.
Sahlins, M. (1972) *Stone-Age Economics* (Chicago: Aldine-Atherton), 348 pp; 2nd edn 1974 (London: Tavistock).
Saignes, M. A. (1967) *Vida de los esclavos en Venezuela* (Caracas: Hesperides).
Saint-Gerrais de (1736) *Mémoires historiques qui concernent le gouvernement de l'ancien et du nouveau Royaume de Tunis, avec des réflexions sur la conduite d'un Consul, et un détail du commerce* ... (Paris: Ganeau Fils).
Saley, M. (1982) 'Les états tsotsebaki des origines au XIXe siècle' (MA thesis, University of Niamey).
Salifou, A. (1971) *Le Damagaram ou Sultanat de Zinder au XIXe siècle*, (Niamey: IRSH, *EN*, vol. 27), 320pp.
Salim, A. I. (1973) *The Swahili-speaking Peoples of Kenya's Coast, 1895–1965* (Nairobi: EAPH), 272 pp.
Salim, A. I. (1980) 'Kenya, Muslims' in *Encyclopedia of Islam*, new edn (Leiden/Paris: Brill/Maisonneuve et Larose).
Salisbury, R. F. (1962) *From Stone to Steel* (Melbourne: Melbourne University Press/CUP).
Sanders, E. (1969) 'The hamitic hypothesis: its origin and functions in time perspective', *JAH*, 10, 4, pp. 521–32.
Santandrea, F. (1964) *A Tribal History of the Western Bahr el-Ghazal* (Bologna: Editrice Nigrizia), 345 pp.
Santandrea, F. (1981) *Ethno-Geography of the Bahr el-Ghazal (Sudan): An Attempt at a Historical Reconstruction* (Bologna: Editrice Nigrizia).
Santos, J. dos (1609/1895) *Ethiopia Oriental*, 1895 edn (2 vols, Lisbon).
Santos, J. dos (1901) 'Ethiopia Oriental', in G. M. Theal (ed.), 1898–1903, vol. 7, pp. 1–182 (in Portuguese); pp. 183–370 (English trans.).
Santos, T. dos (1969) 'The crisis of development theory and the problem of dependence in Latin America', in H. Bernstein (ed.), pp. 57–80.
Sargent, R. A. (1979) 'The generations of turmoil and stress: a proliferation of states in the northern interlacustrine region *c.*1544–1625', in J. B. Webster (ed.), 1979 (a), pp. 231–61.
Sarkar, J. (1919) *History of Aurangzib* (Calcutta/London: Longmans, Green & Co.).
Sauter, R. (1963) 'Où en est notre connaissance des églises rupestres d'Ethiopie?', *AE*, 5, pp. 235–92.
Sautter, G. (1966) *De l'Alantique au fleuve Congo, une géographie du sous-peuplement* (Paris: Imprimerie nationale), 1102 pp.

Savaron, C. (1928 and 1931) 'Contribution à l'histoire de l'Imerina', *BAM*, new series, 11, pp. 61–81 and 14, pp. 57–73.
Saxon, D. E. (1982) 'Linguistic evidence for the eastward spread of Ubanguian peoples', in C. Ehret and M. Posnansky (eds), pp. 66–77.
Scelle, G. (1906) *La traite négrière aux Indes de Castille* (2 vols, Paris: L. Larose and L. Tenin).
Schebesta, P. (1952) *Les pygmées du Congo belge* (Brussels: Verhandelingen), 432 pp.
Schechter, R. E. (1976) 'History and historiography on a frontier of Lunda expansion: the origins and early development of the Kanongesha' (PhD thesis, University of Wisconsin, Madison).
Schechter, R. E. (1980) 'Apropos the drunken king: cosmology and history', in J. C. Miller (ed.), pp. 108–25.
Schleicher, A. W. (1893) *Geschichte der Galla* (Berlin: T. Fröhlich).
Schmidt, P. (1978) *Historical Archaeology: A Structural Approach to an African Culture* (Westport Connect.: Greenwood Press), 365 pp.
Schoffeleers, M. J. (1968) 'Symbolic and social aspects of spirit worship among the Mang'anja' (PhD thesis, Oxford University).
Schoffeleers, M. J. (1972a) 'The meaning and use of the name "Malawi" in oral traditions and precolonial documents', in B. Pachai (ed.), pp. 93–106.
Schoffeleers, M. J. (1972b) 'The historical and political role of the M'bona cult among the Mang'anja', in T. O. Ranger and I. N. Kimambo (eds), pp. 73–94.
Schoffeleers, M. J. (1973) 'Towards the identification of a proto-Chewa culture: a preliminary contribution', *MJSS*, 2, pp. 47–60.
Schoffeleers, M. J. (1976) 'The Nyau societies: our present understanding', *SMJ*, 29, 1, pp. 59–68.
Schoffeleers, M. J. (ed.) (1979a) *Guardians of the Land: Essays on Central African Territorial Cults* (Gweru: Mambo Press).
Schoffeleers, M. J. (1979b) 'The Chisumphe and M'bona cults in Malawi: a comparative history', in M. J. Schoffeleers (ed.), 1979 (a), pp. 147–86.
Schoffeleers, M. J. (1980) 'Trade, warfare and social inequality: the case of the lower Shire Valley of Malawi, 1590–1622 A. D.', *SMJ*, 33, 2, pp. 1–24.
Schove, D. J. (1973) 'African droughts and the spectrum of time', in D. Dalby and R. J. H. Church (eds), *Droughts in Africa* (London: IAI), pp. 38–53; 2nd edn, 1977.
Schumacher, P. (1949) 'Urundi', *Aequatoria*, 12, pp. 129–32.
Schumacher, P. (1958) *Ruanda* (Fribourg: Anthropos), 1300 pp.
Schutte, G. (1979) 'Company and colonists at the Cape', in R. Elphick and H. Giliomee (eds), pp. 173–210.
Schwartz, S. B. (1970) 'The "Macambo": slave resistance in colonial Bahia', *JSH*, 3, 4.
Schwartz, S. B. (1977) 'Resistance and accommodation in eighteenth-century Brazil: the slaves' view of slavery', *HAHR*, 57, February.
Schweinfurth, G. (1873) *The Heart of Africa: Three Years' Travels and Adventures in the Unexplored Regions of Central Africa, 1886–71* (2 vols, London: Low, Marston, Low & Searle).
Sékou-Bamba, M. (1978) 'Bas-Bandama precolonial' (PhD thesis, University of Paris).
Seligman, C. G. (1957) *Races of Africa*, 3rd edn (London: Butterworth), 236 pp.
Séré de Rivières, E. (1965) *Histoire du Niger* (Paris: Berger-Levrault), 311 pp.
Serjeant, R. B. (1963) *The Portuguese off the South Arabian Coast: Hadrami Chronicles with Yemeni and European accounts of Dutch Pirates off Mocha in the Seventeenth Century* (Oxford: Clarendon Press).
Serjeant, R. B. (1966) 'South Arabia and Ethiopia – African elements in the south Arabian population', in *Proceedings of the Third International Conference of Ethiopian Studies* (Rome).
Serjeant, R. B. (1967) 'Société et gouvernments en Arabie du Sud', *Arabia*, 14 October.
al-Sharqāwī, M. (1957) *Misr fi 'l-qarn al-thāmin 'ashar* (Egypt in the 18th century) (3 vols, Cairo).
Shaw, Rev. G. A. (1893 and 1894) 'The Arab element in South-East Madagascar', *AA*, 5, pp. 99–109 and 6, pp. 205–10.
Shaw, S. J. (1962a) *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt, 1517–1798* (Princeton: NJ: PUP, Princeton Oriental Studies No. 19), 451 pp.
Shaw, S. J. (1962b) *Ottoman Egypt in the Eighteenth Century: The Nizamname i Misir of Cezzar Ahmed Pasha*, ed. and tr. by S. J. Shaw (Cambridge, Mass.: HUP, Harvard Middle Eastern Monograph 7).
Shaw, S. J. (1969) *The Budget of Ottoman Egypt, 1005–1006/1596–1597* (The Hague: Mouton), 210 pp.
Shaw, T. (1970) *Igbo-Ukwu: An Account of Archaeological Discoveries in Eastern Nigeria* (2 vols,

London: Faber & Faber for the IAS, University of Ibadan).
Shaw, T. (1977) 'Questions in the holocene demography of West Africa', in *African Historical Demography I: Proceedings of a Seminar held in the Centre of African Studies, University of Edinburgh (29th and 30th April* (Edinburgh: EUP), pp. 105–21.
Shaw, T. (1978) *Nigeria: Its Archaeology and Early History* (London: Thames & Hudson).
Shaw, T. (1981) 'Towards a pre-historic demography of Africa', *African Historical Demography* (Edinburgh), 2.
Shea, P. J. (1983) 'Approaching the study of production in rural Kano', in B. M. Barkindo (ed.), pp. 93–115.
Shepherd, J. F. (1969) 'Estimates of "invisible" earnings in the balance of payments of the British North American colonies, 1769–1772', *JEH*, 29, 2.
Shepherd, J. F. and Walton, G. M. (1972) *Shipping, Maritime Trade, and the Economic Development of Colonial North America* (Cambridge: CUP).
Sheridan, R. (1970) *The Development of the Plantations to 1750: An Era of West Indian Prosperity, 1750–1775* (Bridgetown, Jamaica: CUP), 120 pp.
Sheriff, A. M. H. (1971) 'The rise of a commercial empire: an aspect of the economic history of Zanzibar, 1770–1873' (PhD thesis, University of London).
Sheriff, A. M. H. (1980) 'Tanzanian societies at the time of partition', in M. H. Y. Kaniki (ed.), *Tanzania Under Colonial Rule* (London: Longman), pp. 11–50.
Sherwood, H. N. (1923) 'Paul Cuffee', *JNH*, 8, 2, pp. 153–229.
Shiroya, O. J. E. (unpublished (a)) 'The Lugbara: at the nexus of three worlds', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol 1.
Shiroya, O. J. E. (unpublished (b)) 'Ethnic assimilation and political integration: the Lugbara, Alur and their neighbours', in D. Denoon (ed.), forthcoming.
Sidibé, B. K. (1972) 'The story of Kaabu: its extent and people' (unpublished paper, Conference on Manding Studies, London).
Sidibé, B. K. (1974) 'The Nyanchos of Kaabu' (unpublished paper, Indiana University African Studies Programme).
Silveira, L. (1946) *Ediçāo Nova do Tratado Breve dos Rios de Guiné pelo Capitão André Alvares D'Almada* (Lisbon).
Sinclair, P. (1977) 'First steps towards the reconstruction of the rural economy of the Zimbabwe state' (Paper presented at the International Conference on Southern African History, National University of Lesotho, Roma).
Skinner, E. P. (1964) *The Mossi of Upper Volta: The Political Development of a Sudanese People* (Stanford: SUP), 236 pp.
Smaldone, J. P. (1977) *Warfare in the Sokoto Caliphate* (Cambridge: CUP), 228 pp.
Smith, A. (1970) 'Some notes on the history of Zazzau under the Hausa kings', in M. J. Mortimore (ed.), pp. 82–101.
Smith, A. (1976) 'The early states of the Central Sudan', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), 2nd edn, pp. 158–201.
Smith, M. G. (1967) 'A Hausa kingdom: Maradi under Dan Baskore, 1845–75', in C. D. Forde and P. M. Kaberry (eds), pp. 93–122.
Smith, M. G. (1983) 'The Kano chronicle as history', in B. M. Barkindo (ed.), pp. 31–56.
Smith, P. (1981) 'Personnages de légende', *CCB*, pp. 244–53.
Smith, R. (1979) 'Carpaccio's African gondolier', *ISAR*, 34, pp. 47–52.
Soka, L. D. (1953) *Mbiri ya Alomwe* (London: Macmillan).
Southhall, A. W. (1953) *Alur Society* (Nairobi: OUP), 397 pp.
Southhall, A. W. (1954) 'Alur tradition and its historical significance', *UJ*, 18, 2, pp. 137–65.
Southhall, A. W. (1970) 'Rank and stratification among the Alur and other Nilotic peoples', in A. Tuden and Plotnicov (eds), *Social Stratification in Africa* (London: Macmillan), pp. 31–46.
Sow, A. I. (1971) *Le filon du bonheur éternel par Mouhammadou Samba Mambeya* (Paris: Colin).
Sowunmi, M. A. (1978) *Palynological Studies in the Rivers State* (University of Port Harcourt, School of Humanities Seminars).
Spaulding, J. L. (1971) 'Kings of sun and shadow: a history of the Abdallab provinces of the Northern Sinnar Sultanate, 1500–1800 A.D.' (PhD thesis, Columbia University).
Spaulding, J. L. (1972) 'The Funj: a reconsideration', *JAH*, 13, 1, pp. 39–53.
Spear, T. T. (1974) 'Tradition myths and historian's myths: variations on the Singwaya theme of Miji Kenda origins', *HA*, 1, pp. 67–84.
Spear, T. T. (1976) 'The Miji Kenda, 1550–1900', in B. A. Ogot (ed.), 1976 (b), pp. 262–85.

Spear, T. T. (1978) *The Kaya Complex: A History of the Miji Kenda Peoples of the Kenya Coast to 1900* (Nairobi: KLB & EALB).
Spear, T. T. (1981) *Kenya's Past* (Nairobi: Longman), 155 pp.
Spratlin, V. B. (1938) *Juan Latino: Slave and Humanist* (New York: Spinner Press Inc.).
Stanley, S. and Karsten, D. (1968) 'The Luwa system of the Garbiččo', *Paideuma*, 14, pp. 93–102.
Stein, R. (1978) 'Measuring the French slave trade, 1723–1792', *JAH*, 19, 4, pp. 515–21.
Steinhart, E. I. (1981) 'Herders and farmers', in C. C. Steward and D. Crummey (eds), *Modes of Production in Africa* (London: Sage Publications), pp. 115–56.
Stewart, C. C. (1976) 'Southern Saharan scholarship and the *Bilād al-Sūdān*', *JAH*, 17, pp. 73–93.
Stitz, V. (1974) *Studien zur Kulturgeographie Zentraläthiopiens* (Bonn: Dümmler).
Stokes, E. and Brown, R. (eds) (1966) *The Zambezian Past: Studies in Central African History* (Manchester: MUP), 427 pp.
Strandes, J. (1899/1961) *Die Portugiesenzeit von Deutsch – und Englisch-Ost Afrika* (Berlin: D. Reimer); English trans. J. F. Wallwork, *The Portuguese Period in East Africa* (Nairobi: EALB), 378 pp.
Straube, H. (1957) 'Das Dualasystem und die Halaka-Verfassung der Dorse', *Paideuma*, 6, pp. 342–53.
Straube, H. (1963) *Westkuschitische Völker Süd-Äthiopiens*, with a contribution by Schutz-Weider (Stuttgart: Kohlhammer), 411 pp.
Struck, B. (1911) 'Bemerkungen uber die "Mbandwa" des Zwischenseengebiets', *ZFE*, 43, 3/4, pp. 516–21.
Stuhlmann, F. (1894) *Mit Emin Pascha ins Herz von Afrika* (Berlin: D. Reimer), 902 pp.
Sulzmann, E. (1983) 'Orale Tradition und Chronologie: Der Fall Baboma-Bolia', in Feik Nzuji *et al.* (eds), *Mélanges de culture et linguistique africaine publiés à la mémoire de Leo Stappers* (Berlin: Mainzer Afrika Studien Bd. 3), pp. 525–86.
Suret-Canale, J. (1970) *La République de Guinée* (Paris: Editions sociales), 431 pp.
Suret-Canale, J. (1971) 'The Western Atlantic coast, 1600–1800', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 387–440; 1976 edn, pp. 456–511.
Sutherland-Harris, N. (1970) 'Zambian trade with Zumbo in the 18th century', in R. Gray and D. Birmingham (eds), pp. 231–42.
Sutton, J. E. G. (1979) 'Towards a less orthodox history of Hausaland', *JAH*, 20, 2, pp. 179–201.
Sutton, J. E. G. (1983) 'A New look at the Inyanga terraces', *ZH*, 19, pp. 12–19.
Sutton, J. E. G. and Roberts A. (1968) 'Uvinza and its salt industry', *Azania*, 3, pp. 45–86.
Swartz, A. (1971) *Tradition et changements dans la societé guéré* (Paris: ORSTOM, Mémoires No. 52), 259 pp.
Sy, A. A. (1979) 'La geste tiedo' (PhD thesis, Dakar).

Tacchi, A. (1892) 'King Andrianampoinimerina and the early history of Antananarivo and Ambohimanga', *AA*, pp. 474–96.
Tamakloe, E. F. (1931) *A Brief History of the Dagbamba People* (Accra: Government Printer), 76 pp.
Tamrat, T. (1970) 'The Abbots of Däbrä Hayq, 1248–1535', *JES*, 7, pp. 87–117.
Tamrat, T. (1972) *Church and State in Ethiopia, 1270–1527* (Oxford: Clarendon Press), 327 pp.
Tamrat, T. (1977) 'Ethiopia, the Red Sea and the Horn', *Cambridge History of Africa*, vol. 3 (Cambridge: CUP), pp. 98–182.
Tardits, C. (1980) *Le royaume bamoum* (Paris: Armand Colin), 1078 pp.
Tardits, C. (ed.) (1981) *Contribution de la recherche ethnologique à l'histoire des civilisations du Cameroun* (2 vols, Paris: Editions du CNRS), 597 pp.
Tassy, L. de (1757) *Histoire des états barbaresques qui exercent la piraterie* (Paris: Chaubert).
Tauxier, L. (1912) *Le Noir du Soudan* (Paris: Larose).
Tauxier, L. (1917) *Le Noir du Yatenga* (Paris: Larose), 790 pp.
Tauxier, L. (1921) *Le Noir de Bondoukou* (Paris: Leroux).
Tauxier, L. (1924) *Nouvelles notes sur le Mossi et le Gourounsi* (Paris: Larose).
Tauxier, L. (1942) *Histoire des Bambara* (Paris: Librairie orientaliste P. Geuthner), 226 pp.
Taylor, J. G. (1979) *From Modernization to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment* (London: Macmillan).
Teixeira da Mota, A. (1954) *Guiné Portuguesa* (2 vols, Lisbon: Agencia Geral do Ultramar).
Teixeira da Mota, A. (1969) 'Un document nouveau pour l'histoire des Peul au Sénégal pendant les 15ᵉ et 16ᵉ siècles', *BCGP*, 96, pp. 781–860.

Teixeira da Mota, A. (1975) 'Gli avori africani nella documentazione portoghese dei secoli XV-XVII', *Africa*, **30**, 4, pp. 580–9.
Tellez, B. (1710) *Travels of the Jesuits in Ethiopia* (London).
Temini, A. (1978) 'Al-Khalfiya al-dīniya lis-sirā al-isbani al-'uthmani' (The religious background to the duel between Spain and the Ottoman), *RHM*, **10–11**, January, Arab section, pp. 5–44.
Temini, A. (1983) *Mujaz al-dafātır al-arabiya wa'l-turkiya bil-Jazā'ir* (Sommaire des registres turcs et arabes d'Alger) (Tunis: Publications de l'ISD), 169 pp. in Arabic + 26 pp. in French.
Terpestra, H. (1960) 'Nederlands gouden tijd an de Goudkust', *Tijdschrift voor Geschiedenis*, **73**, 3.
Terrasse, H. (1949–50) *Histoire du Maroc* (2 vols, Casablanca: Atlantides).
Theal, G. M. (ed.) (1898–1903) *Records of South-Eastern Africa* (9 vols, London/Cape Town: Government of Cape Town).
Theal, G. M. (1910) *Ethnography and Condition of South Africa before A.D. 1505* (London: George Allen & Unwin).
Thomas, F. M. (1958) *Historical Notes on the Bisa Tribe of Northern Rhodesia* (Lusaka: Rhodes-Livingstone Institute), 52 pp.
Thomas, J. M. C. (1979) 'Emprunt ou parentés', in S. Bahuchet, *Pygmées de Centrafrique* (Paris), pp. 141–69.
Thomassin, L. (1900) 'Notes sur le royaume de Mahabo', *NRE*, **6**, pp. 395–413.
Thompson, R. F. and Cornet, J. (1982) *The Four Moments of the Sun: Kongo Art in Two Worlds* (Washington: National Art Gallery).
Thornton, J. K. (1977a) 'Demography and history in the kingdom of Kongo, 1550–1750', *JAH*, **18**, 4, pp. 507–30.
Thornton, J. K. (1977b) 'Eighteenth-century baptismal register and the demographic history of Manguezo', in C. Fyfe and D. McMaster (eds), pp. 405–15.
Thornton, J. K. (1978) 'A resurrection for the Jaga', *CEA*, **69–70**, pp. 223–7.
Thornton, J. K. (1980) 'The slave trade in eighteenth-century Angola: Effects on demographic structures', *CJAS*, **14**, 3, pp. 417–28.
Thornton, J. K. (1981a) 'The chronology and causes of the Lunda expansion to the west *c.*1700–1852', *ZJH*, **1**, pp. 1–13.
Thornton, J. K. (1981b) 'The demographic effect of the slave trade on Western Africa, 1500–1800, in C. Fyfe and D. McMaster (eds), vol 2, pp. 691–720.
Thornton, J. K. (1983a) 'Catholicism in Kongo, 1491–1750', *JAH*, **25**, pp. 147–67.
Thornton, J. K. (1983b) *The Kingdom of Kongo in the Era of the Civil Wars, 1641–1718* (Madison: UWP), 193 pp.
Tiendrebeogo, Y. (1964) *Histoire et coutumes royales des Mossi de Ouagadougou*, new edn with annotations by R. Pageard (Ouagadougou: Naba).
Tilho, J. (1911) *Documents scientifiques*, vol 2 (Paris: Imprimerie du NLE).
Timowski, M. (1974) *Le développement et la régression chez les peuples de la Boucle du Niger à l'époque précoloniale* (Warsaw: Warsaw University).
Toplin, R. B. (1972) *The Abolition of Slavery in Brazil* (New York: Atheneum).
Torres, D. de (1667) *Histoire des chérifs* ... trans. Duc d'Angoulême (3 vols, Paris: T. Jolly).
Tosh, J. (1978) *Clan Leaders and Colonial Chiefs in Lango, the Political History of an East African Stateless Society, 1800–1939* (Oxford: Clarendon Press, Oxford Studies in African Affairs), 293 pp.
Toure, M. (1974) *Mande Influences in the Gyaman Kingdom*, Colloquium, Bonduku, January.
Toussaint, A. (1967) *La Route des Iles: Contribution à l'histoire maritime des Mascareignes.*
Toussaint, A. (1971) *Histoire de l'Ile Maurice* (Paris: PUF), 128 pp.
Toussaint, A. (1972) *Histoire des Iles Mascareignes* (Paris: Berger-Levrault), 351 pp.
Tovonkery (1915) *Lovantsofina Milaza ny Tantara Nihavian'ny Mpanjaka Sakalava Samy Hofa Eto Amin'ny Faritany Maromandia*, Document 620, Bibliothèque Poirier, University of Madagascar.
Tracey, H. (1940) *António Fernandes, Descobridor do Monomotapa, 1514–1515* (Lisbon/Lourenço Marques: Imprensa nacional), 92 pp.
Traoré, D. (1937) 'Notes sur le royaume mandingue de Bobo', *L'éducation africaine*, **26**, pp. 58–9.
Trimingham, J. S. (1949) *Islam in the Sudan* (Oxford: Clarendon Press), 280 pp.
Trimingham, J. S. (1964) *Islam in East Africa* (Oxford: Clarendon Press), 198 pp.
Trimingham, J. S. (1970) *A History of Islam in West Africa* (Oxford: OUP), 262 pp.
Tucker, A. N. and Bryan, M. A. (1966) *The Non-Bantu Languages of North-Eastern Africa* (London: OUP).

Tundu, K. Y. (1981) 'Le royaume de Bene Kalundwe: des origines à 1902' (First degree dissertation, Lubumbashi).
al-Tunisi, Muḥammad ibn 'Umar (1951) *Voyage au Oaday* trans. by Perron (Paris).
al-Tunisi, Muḥammad ibn 'Umar (1965) *Tashid al-adhhan bi-sirat Bilad al-'Arab wa l'Sudan* (Cairo: Egyptian General Organization for Authorship, Information and Publishing).
Turnbull, C. M. (1961) *The Forest People* (London: Chatto and Windus), 249 pp.
Turnbull, C. M. (1966) *Wayward Servants: The Two Worlds of the African Pygmies* (London: Eyre and Spottiswoode), 390 pp.

UNESCO (1963) *Nomades et nomadisme au Sahara* (Paris), 195 pp.
UNESCO (1979) *The African Slave Trade from the Fifteenth to the Nineteenth Century*, General History of Africa, Studies and Documents No. 2 (Paris: UNESCO), 330 pp.
UNESCO (1980) *Historical Relations across the Indian Ocean*, General History of Africa, Studies and Documents No. 3 (Paris: UNESCO), 198 pp.
Unomah, A. C. and Webster, J. B. (1976) 'East Africa: the expansion of commerce', in J. E. Flint (ed.), pp. 270–318.
Uribe, J. J. (1963) 'Esclavos y señores en la sociedad colombiana del siglo XVIII', *Anuario colombiano de historia social y de la cultura*, vol. 1.
Uring, N. (1928) *The Voyages and Travels of Captain Nathaniel Uring*, 1701, ed. by A. Dewar (London: Cassel and Co.).
Urvoy, Y. F. (1936) *Histoire des populations du Soudan central* (Paris: Larose), 350 pp.
Urvoy, Y. F. (1949) *Histoire de l'empire du Bornu* (Paris: Larose, Mémoires de l'IFAN No. 7), 562 pp.
Urvoy, Y. F. (1978) *Wakar Bagauda Ta Kano* (Zaria: NNPC).
Usman, Y. B. (1978) 'The dynastic chronologies of three polities of Katsina', *BIFAN* (B), 40, 2, pp. 396–414.
Usman, Y. B. (1979a) 'The transformation of political communities', in Y. B. Usman (ed.), 1979 (b), pp. 34–55.
Usman, Y. B. (ed.) (1979b) *Studies in the History of the Sokoto Caliphate – The Sokoto Seminar Papers* (Lagos: Third Press International), 504 pp.
Usman, Y. B. (1981) *The Transformation of Katsina (1400–1883) – The Overthrow of the Sarauta System and the Establishment of the Emirate* (Zaria: ABUP).
Usman, Y. B. (1983) 'A reconsideration of the history of relations between Borno and Hausaland before 1804 A. D.', in Y. B. Usman and N. Alkali (eds), pp. 175–204.
Usman, Y. B. and Alkali, M. N. (eds) (1983) *Studies in the History of Precolonial Borno* (Zaria: NNPC).

Vail, H. L. (197) 'Tumbuka historical interviews: oral sources compiled in 1969–71.' (Unpublished, copies deposited in Department of History, Chancellor College, University of Malawi).
Vail, H. L. (1972a) 'Religion, language and tribal myth: the Tumbuka and Chewa of Malawi', in M. J. Schoffeleers (ed.), 1979 (a), pp. 209–33.
Vail, H. L. (1972b) 'Suggestions towards a reinterpreted Tumbuka history', in B. Pachai (ed.), pp. 148–67.
Vail, H. L. (1974) 'Trade and politics in pre-colonial northern Malawi: the strange relationship' (Department of History, University of Zambia, Seminar No. 7).
Valensi, L. (1967) 'Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIIIe siècle', *AESC*, 22, pp. 1267–88.
Valensi, L. (1969) *Le Maghreb avant la prise d'Alger*, 1790–1830 (Paris: Flammarion), 141 pp.
Valensi, L. (1977) *Fellahs tunisiens: l'économie rurale et la vie des campagnes aux 18e et 19e siècles* (Paris/The Hague: Mouton), 421 pp.
Vallier (1898) 'Etudes ethnologiques sur les Bezanozano', *NRE*, 3, pp. 65–84.
Van Avermaet, J. and Mbuya, B. (1954) *Dictionnaire kiluba-français* (Tervuren: MRAC, ser. in 8°, No. 12).
Van den Byvang, L. (1937) 'Notice historique sur les Balunda', *Congo*, 1, 4, pp. 426–38; 1, 5, pp. 548–62; 2, 2, pp. 193–208.
Van der Burgt, J. M. (1903) *Dictionnaire français-kirundi* (Bois-le-Duc: Société de l'illustration catholique), 648 pp.
Van der Kerken, G. (1944) *L'ethnie mongo* (Brussels: Institut royal colonial belge).

Van Gennep, A. (1904) *Tabou et totémisme à Madagascar* (Paris: E. Leroux, Mondes d'Outre-mer, série Histoire).

Van Noten, F. (1972) *Les tombes du roi Cyirima Rujugira et de la reine Nyirayuhi Kanjogera: description archéologique* (Tervuren: MRAC), 82 pp.

Van Overbergh, C. (1908) *Les Basonge* (Brussels: A. de Witt), 564 pp.

Vansina, J. (1961) *De la tradition orale; essai de méthode historique* (Tervuren: MRAC, Mémoire No. 36).

Vansina, J. (1962a) 'A comparison of African kingdoms', *Africa*, 32, 4, pp. 218–39.

Vansina, J. (1962b) *L'évolution du royaume Rwanda des origines à 1900* (Brussels: ARSOM), 100 pp.

Vansina, J. (1962c) 'Long-distance trade routes in Central Africa', *JAH*, 3, 3, pp. 375–90.

Vansina, J. (1963) 'Note sur l'origine du royaume du Congo', *JAH*, 4, pp. 33–8.

Vansina, J. (1965) *Les anciens royaumes de la savane* (Léopoldville: IRES), 250 pp.

Vansina, J. (1966a) *Kingdoms of the Savanna: A History of Central African States until the European Occupation*, trans. of *Les anciens royaumes de la savanne* (Madison: UWP), 364 pp.

Vansina, J. (1966b) *Introduction à l'ethnographie du Congo* (Kinshasa: Université Lovanium, Editions universitaires du Congo, No. 1), 227 pp.

Vansina, J. (1967) 'Note sur la chronologie du Burundi ancien', *BARSOM*, 3, pp. 429–44.

Vansina, J. (1971) 'Once upon a time: oral traditions as history in Africa', *Daedalus*, 100, 2, pp. 442–68.

Vansina, J. (1972) *La légende du passé: Traditions orales du Burundi* (Tervuren: MRAC), 257 pp.

Vansina, J. (1973a) 'L'influence du mode de compréhension historique d'une civilisation sur ses traditions d'origine', *BARSOM*, pp. 220–40.

Vansina, J. (1973b) *The Tio Kingdom of the Middle Congo, 1880–1892* (London: OUP), 586 pp.

Vansina, J. (1974) 'Les langues bantoues et l'histoire', in *Mélanges H. Deschamps* (Paris), pp. 171–84.

Vansina, J. (1978) *The Children of Woot: A History of the Kuba Peoples* (Madison: UWP), 394 pp.

Vansina, J. (1978) 'Finding food and the history of pre-colonial Equatorial Africa: a plea', *AEH*, 7, pp. 9–19.

Vansina, J. (1981) 'Tentative hypothesis: Long-term population history in the African rain forests', in C. Fyfe and D. McMaster (eds), vol. 2, pp. 757–60.

Vansina, J. (1983a) 'Is elegance proof? Structuralism and African history', *HA*, 10, pp. 307–48.

Vansina, J. (1983b) 'The peoples of the forest', in D. Birmingham and P. Martin (eds), pp. 75–117.

Vansina, J. (1984a) 'Equatorial Africa and Angola: migrations and the first states', in D. T. Niane (ed.), pp. 551–77.

Vansina, J. (1984b) 'Western Bantu expansion', *JAH*, pp. 131–49.

Van Thiel, H. (1911) 'Buzinza unter der Dynastie der Bahinda', *Anthropos*, pp. 497–520.

Van Velsen, J. (1959) 'Notes on the history of the lakeside Tonga of Nyasaland', *AS*, 18, 3, pp. 105–17.

Van Wing, J. and Penders, C. (1928) *Le plus ancien dictionnaire bantu* (Leuven: Bibl. CXXVII).

Vellut, J. L. (1972) 'Notes sur le Lunda et la frontière luso-africaine 1700–1900', *EHA*, 3, pp. 61–166.

Verhulpen, E. (1936) 'Baluba et Balubaises du Katanga' (Anvers: Les éditions de l'avenir belge).

Vérin, P. (1971) 'Notes sur les collections de Vohémar', *Taloha*, 4, pp. 225–9.

Vérin, P. (1975) *Les échelles anciennes du commerce sur les côtes nord de Madagascar* (2 vols, Lille: University of Lille).

Verlinden, C. (1957) 'La colonie italienne de Lisbonne et le développement de l'économie métropolitaine et coloniale portugaise', in *Studi in Onore di A. Sapori*, Vol. I (Milan).

Verlinden, C. (1971) 'Die überseeischen Kolonialreiche', in *Saeculum Weltgeschichte*, 6, pp. 73–122.

Vial, M. (1954) 'La royauté Antankarana', *BAM*, 92, pp. 3–26.

Vidal, C. (1967) 'Anthropologie et histoire: le cas du Ruanda', *CIS*, pp. 143–57.

Vidal, C. (ed.) (1974) 'Le problème de la domination étatique au Rwanda: histoire et économie', *CEA*, 53, pp. 1–191.

Vienne, E. (1900) *Notice sur Mayotte et les Comores* (Exposition universelle).

Vila Vilar, E. (1977a) 'The large-scale introduction of Africans into Vera Cruz and Cartagena', in V. Rubin and A. Tuden (eds), pp. 267–80.

Vila Vilar, E. (1977b) *Hispano-America y el comercio de esclavos: los asientos portugueses* (Seville: Escuela de Estudios hispanoamericanos).

Vix, A. (1911) 'Beitrag zur Ethnologie des Zwischenseengebiets von Deutsch-Ostafrika', *ZFE*, 43, 3/4, pp. 502–15.

al-Wafrani, Muḥammad al-Saghir (1888–9) *Muzhat al-Hadi*, trans. by O. Houdas (Paris: E. Leroux).
Wagner, E. (1975) 'Imamat und Sultanat in Harar', *Saeculum*, 26, pp. 283–92.
Wagner, E. (1976) 'Die Chronologien de frühen muslimischen Herrscher in Athiopien nach den Harariner Emirislisten', in *Festschrift Eugen Ludwig Rapp* (Meisenheim-an-der-Glan), pp. 186–204.
Wagner, E. (1979) 'Neues Material zur "Ausa-Chronik", in *Festschrift Hans Robert Roemer* (Beirut: Fritzsteiner-Austria), pp. 657–73.
Walkley, C. E. J. (1935) 'The story of Khartoum', *SNR*, 18, Part 2, pp. 221–41.
Wallerstein, I. (1974) *Capitalist Agriculture and Organ of the European World Economy in the Sixteenth Century* (London: Academic Press).
Wallerstein, I. (1976) 'The three stages of African involvement in the world economy', in P. C. W. Gutkind and I. Wallerstein (eds), *The Political Economy of Contemporary Africa* (London: Sage Publications), pp. 30–57.
Walter, B. J. (1970) 'Territorial expansion of the Nandi of Kenya, 1500–1905' (PhD thesis, OHCIS).
Walvin, J. (1972) *The Black Presence: A Documentary History of the Negro in England* (New York: Schocken Books).
Walvin, J. (1973) *Black and White: the Negro and English Society, 1555–1945* (London: Allen Lane and Penguin Press), 273 pp.
Walz, T. (1975) 'The trade between Egypt and *Bilād al-Sūdān*, 1700–1820' (PhD thesis, Boston University).
Warren, R. (1980) *Imperialism: Pioneer of Capitalism* (London: NLB and Verso).
Weatherby, J. (1979) 'The rain drums of the Sor', in J. B. Webster (ed.), pp. 313–31.
Webster, J. B. (1976a), 'Lira Palwo: an expanding Acholi state', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), pp. 291–319.
Webster, J. B. (1976b) 'Noi! Noi! Famine as an aid to interlacustrine chronology', in Onyango-ka-Odongo and J. B. Webster (eds), pp. 1–37.
Webster, J. B. (1977) 'Ivory and slaves and the southwestern expansion of the Yao', (History research paper, Chancellor College, University of Malawi).
Webster, J. B. (ed.) (1979a) *Chronology, Migration and Drought in Interlacustrine Africa* (London: Longman and Dalhousie University Press), 345 pp.
Webster, J. B. (1980) 'Drought, migration and chronology in the Lake Malawi littoral', *TJH*, 9, 1–2, pp. 70–90.
Webster, J. B. (at press (a)) 'Otuke and Mugoro: the age of Asonya', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 1.
Webster, J. B. (at press (b)) *The Palwo-Pakoyo Exodus, 1680–1760.*
Webster, J. B. (at press (c)) 'The second Babito dynasty in Bunyoro-Kitara and the formation of the new states, *c.*1650–1780', in D. Denoon (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 2.
Webster, J. B. (at press (d)) *Nyilak and Nyipir: Hero Ancestors of the Alur.*
Webster, J. B. *et al.* (1973) *The Iteso During the Asonya* (Nairobi: EAPH), 189 pp.
Weiskel, T. C. (1980) *French Colonial Rule and the Baule Peoples, 1889–1911* (Oxford: Clarendon Press), 323 pp.
Were, G. S. (1967) *A History of the Abaluyia of Western Kenya c. 1500–1930* (Nairobi: EAPH), 206 pp.
Were, G. S. and Wilson, D. A. (1968 and 1972) *East Africa through a Thousand Years* (Nairobi: Evans Bros.), 344 pp; 2nd edn 1972.
Wheeler, A. (at press) 'Mwenge and Kitagwenda', in D. Denoon (ed.), forthcoming.
White, C. M. N. (1962) 'The ethno-history of the Upper Zambezi', *AS*, 21, pp. 10–27.
Wilbur, C. M. (1967) *Slavery in China during the Former Han Dynasty* (New York: Russell and Russell).
Wilks, I. G. (1957) 'The rise of the Akwamu Empire, 1650–1710' *THSG*, 3, 2, pp. 99–136.
Wilks, I. G. (1960) 'The Ashanti kings in the eighteenth century', *JAH*, 1, 1, pp. 83–96.
Wilks, I. G. (1961) *The Northern Factor in Ashanti History* (Legon-Accra: IAS, University College of Ghana), 46 pp.
Wilks, I. G. (1962a) *The Tradition of Islamic Learning in Ghana* (Legon).
Wilks, I. G. (1962b) 'A Medieval trade-route from the Niger to the Gulf of Guinea', *JAH*, 3, 2, pp. 337–41.
Wilks, I. G. (1962c) 'The Mande loan element in Twi', *GNQ*, 4, pp. 26–8.
Wilks, I. G. (1965) 'A note on the early spread of Islam in Dagomba', *THSG*, 8, pp. 87–98.
Wilks, I. G. (1966a) 'Aspects of bureaucratization in Ashanti in the 19th century', *JAH*, 7, pp. 215–32.

Wilks, I. G. (1966b) 'The position of Muslims in Metropolitan Ashanti in the early nineteenth century', in I. M. Lewis (ed.), pp. 318–23.
Wilks, I. G. (1971a) 'The Mossi and Akan states, 1500–1800', in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 344–86.
Wilks, I. G. (1971b) 'Asante policy towards the Hausa trade in the 19th century', in C. Meillassoux (ed.), pp. 124–141.
Wilks, I. G. (1975) *Asante in the Nineteenth Century: The Structure and Evolution of a Political Order* (Cambridge: CUP), 800 pp.
Willan, T. S. (1959) *Studies in Elizabethan Foreign Trade* (Manchester: MUP), 349 pp.
William-Myers, A. J. (1978a) 'The Nsenga of Central Africa: political and economic aspects of clan history, 1700–1900' (PhD thesis, UCLA, Los Angeles).
William-Myers, A. J. (1978b) 'Nsenga historical texts: interviews from Petauke and Feira districts of Zambia' (Unpublished, copies in University of California at Los Angeles and Department of History, University of Malawi).
Williams, E. (1970) *From Columbus to Castro: The History of the Caribbean, 1492–1969* (London: Andre Deutsch), 576 pp.
Williamson, K. (1971) 'The Benue-Congo languages and Ijo', in J. Berry and J. H. Greenberg (eds), *Linguistics in Sub-Saharan Africa* (Mouton), pp. 245–306.
Willis, J. R. (1971) 'The Western Sudan from the Moroccan invasion to the death of al-Mukhtar al-Kunti' in J. F. A. Ajayi and M. Crowder (eds), pp. 441–83.
Willis, J. R. (1981) *A State in the Making* (Bloomington, Ind.).
Willis, R. G. (1968) 'The Fipa', in A. D. Roberts (ed.), 1968 (a), pp. 82–95.
Wilson, A. (1972) 'Long-distance trade and the Luba Lomani empire', *JAH*, 13, 4, pp. 575–89.
Wilson, A. (1978) 'The kingdom of Kongo to the mid-seventeenth century' (PhD thesis, London University).
Wilson, A. (1979) 'The kingdom of Kongo in the 16th and 17th centuries' (approximate title) (dissertation, SOAS, London).
Wilson, J. F. M. (at press (a) 'Guineafowl and bushbuck in Toro', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 1.
Wilson, J. F. M. (at press (b) 'The foundations of Toro kingdom, 1830–1860', in D. Denoon (ed.), forthcoming.
Wilson, M. (1958) *Peoples of the Nyasa-Tanganyika Corridor* (Cape Town: AS), 75 pp.
Wilson, M. (1969a) 'The Sotho, Venda and Tsonga', in M. Wilson and L. Thompson (eds), vol. 1, pp. 131–86.
Wilson, M. (1969b) 'The Nguni people', in M. Wilson and L. Thompson (eds), vol. 1.
Wilson, M. and Thompson, L. M. (eds) (1969, 1971) *The Oxford History of South Africa* (Oxford: Clarendon Press), 2 vols.
Wolff, J. (1964) *Negersklaveri und Negerhandel in Hochperu 1545–1640 in Lateinamerika* (Köln: Böhlan-Verlag).
Womersley, H. (1984) 'Legends and the history of the Luba', in T.Q. Reefe (ed.), *Legends and History of the Luba* (Los Angeles: Cross Roads Press).
Wondji, C. (1973–80) *Enquêtes orales en pays neyo, bété, godie et dida*, (unpublished).
Wright, A. C. A. (1989) 'Maize names as indicators of economic contacts', *UJ*, 13, pp. 61–81.
Wright, J. (1971) *Bushman Raiders of the Drakensberg, 1840–1870* (Pietermaritzburg: University of Natal Press), 235 pp.
Wright, J. (1977) 'San history and non-San historians', in *The Societies of Southern Africa in the 19th and 20th Centuries*, vol. 8 (London).
Wrigley, C. C. (1958) 'Some thoughts on the Bachwezi', *UJ*, 22, 1, pp. 11–21.
Wrigley, C. C. (1981) 'Population and history: some innumerate reflexions', in *African Historical Demography – Vol. II: Proceedings of a seminar held in the Centre of African Studies, University of Edinburgh, 24th and 25th April 1981* (Edinburgh: University of Edinburgh), pp. 17–31.
Wrigley, E. A. (1983) 'The growth of population in eighteenth-century England: A conundrum resolved', *PP*, 98 (February).
Wunder, H. (1978) 'Peasant organization and class conflict in East and West Germany', *PP*, 78, pp. 47–55.

Yahya, D. (1981) *Morocco in the 16th century* (Ibadan: Humanities Press).
Yoder, J. C. (1977) 'A people on the edge of empires: a history of the Kanyok of Central Zaire (PhD thesis, Northwestern University).

Yoder, J. C. (1980) 'The historical study of a Kanyok genesis myth: the tale of Citend a Mfumu', in J. C. Miller (ed.), pp. 82–107.

Young, T. C. (1932/1971) *Notes on the History of the Tumbuka-Kamanga Peoples in the Northern Province of Nyasaland* (London: The Religious Tract Society); 1971 edn (London: Frank Cass).

Zahan, D. (1958) 'La notion d'écliptique chez les Bambara et les Dogon du Soudan français', *NA*, 80, October, pp. 108–11.

Zahan, D. (1960) *Sociétés d'initiation bambara: le N'domo; le Kore* (Paris/The Hague: Mouton), 438 pp.

Zahan, D. (1967) 'The Mossi kingdoms', in C. D. Forde and P. M. Kaberry (eds), pp. 152–78.

Zarncke, F. (1876–9) *Der Priester Johannes* Abhdl.d.philhist.Cl.d.kgl. sachs.Ges.d.Wiss., vols 7 and 8 (Leipzig: Hirzel S. Verlag).

Zeltner, J. C. (1979) *Les Arabes dans la région du lac Tchad* (Sarh, Chad: Centre d'études linguistiques, Collège Charles Lwanga).

Zurara, G. E. de (1896, 1899) *Cronica dos feitos de Guiné* (*The Chronicle of the Discovery and Conquest of Guinea*), ed. and Eng. trans. by C. R. Beazley and E. Prestage (2 vols, London: Hakluyt Society, Nos 95 and 100).

Zuure, B. (1929) *Croyances et pratiques religieuses des Barundi* (Brussels: Essorial), 208 pp.

Zwanenberg, van R. M. A. and King, A. (1975) *An Economic History of Kenya and Uganda – 1800–1970* (Nairobi: Macmillan), 326 pp.

Zwanenberg, van R. M. A. and King, A. (at press) (a) 'Retracing the footsteps of Mukama', in J. B. Webster (ed.), *Uganda Before 1900*, vol. 1.

Zwanenberg, van R. M. A. and King, A. (at press) (b) 'Emergence and crisis: the state of Busoga', in D. Denoon (ed.), forthcoming.

كشاف

آ

أ

إ

ب

ت

ث

ج

ذ

ر

ز

س

ش

ص

ط

ظ

ع

غ

ف

ق

م

ن

هـ

و

ي